



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية

- ٧٨ -

المقتصد في شرح التكملة

لعبد القاهر الجرجاني

تحقيق

د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

الجزء الأول

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن

المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني / عبد القاهر بن

عبد الرحمن الجرجاني ؛ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

الرياض ، ١٤٢٨هـ

٨٥٨ ص؛ ١٧×٢٤ سم .

٣ مج. - (سلسلة الرسائل الجامعية ؛ ٧٨)

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٢-٧٤٩-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ١)

١- اللغة العربية - النحو - الدويش. أحمد بن عبد الله (محقق)

ب . العنوان ج. السلسلة

ديوي ٤١٥، ١ ١٤٢٨ / ٤٧٨٠

رقم الإيداع: ١٤٢٨ / ٤٧٨٠

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٢-٧٤٩-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

تقديم عميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد:

فقد نصت المادة الأولى في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات على أن الجامعات السعودية مؤسسات علمية، وثقافية، تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، والترجمة، والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها. وعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سبيل تحقيق أهدافها المنوطة بها تعنى بنشر البحوث العلمية والرسائل الجامعية، وترجمة ما ترى فيه النفع إلى العديد من اللغات العالمية، وتستكتب في السلاسل الثقافية التي تصدرها العديد من المتخصصين؛ لتقدم المتميز من الأعمال العلمية، والثقافية. وها هي تضع بين أيدي القراء هذه الرسالة العلمية الموسومة بـ :

المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني

التي أعدها الدكتور / أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

وقد قدمت هذه الرسالة لنيل درجة الدكتوراه في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية في الرياض، ونوقشت في ١٤١٢/٦/٥ هـ

وقد وافق المجلس العلمي في الجامعة على نشرها بقراره ذي الرقم (١٧٠-١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ) في جلسته الخامسة عشرة المعقودة في ١٤٢٧/٤/١ هـ

وهي الرسالة الثامنة والسبعون من سلسلة الرسائل الجامعية التي نشرتها الجامعة، وطبعتها في مطابعها. نسأل الله - عز وجل - أن ينفع بها، إنه سميع مجيب.

أ.د. فهد بن عبد العزيز العسكر

عميد البحث العلمي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أما بعد:
فإن تحقيق كتب التراث ونشرها وتسهيل وصولها لأيدي الباحثين والقراء
من أجل ما يمكن أن يقدمه الباحث في علوم العربية، لأن أسلافنا - رحمهم الله -
خدموا لغة القرآن الكريم بجهد عظيم، فألفوا أمهات الكتب والموسوعات،
وتركوا ثروة علمية كبيرة في اللغة وغيرها ما زالت مبعثرة في بلدان العالم
ومحبوسة في خزائن الكتب تنادي أبناء الأمة البررة لينفضوا عنها ما تراكم عليها
من غبار، ويخرجوها إلى النور لتأخذ مكانها الصحيح كما أراد لها مؤلفوها،
وكان من الوفاء لأولئك العلماء السابقين أن تتجه طائفة من الباحثين إلى خدمة
كتب التراث خدمة تلي رغبة المؤلفين وتحقق أهدافهم وتفيد الباحث نفسه
وتفيد الآخرين .

لذا قررت - بعد حصولي على الماجستير - أن أسجل كتاباً يكون
موضوعاً لرسالة الدكتوراه، فبحثت في فهارس المخطوطات واستشرت بعض
الأخوة في ذلك، فوقع الاختيار على كتاب المقتصد في شرح التكملة الذي يمثل
الجزء الثاني من شرح الإيضاح للجرجاني، فبدأت في قراءته فوجدته جديراً
بالعناية والتحقيق، لأنه شرح للتكملة، وهو أي التكملة كتاب مبسوط في
الصرف بذل فيه مؤلفه أبو علي الفارسي جهداً كبيراً، فجاء كتاباً ذا قيمة
علمية كبيرة أعجب به العلماء في عصر أبي علي وبعده، فاهتم به كثير منهم
بالشرح والتعليق وشرح الأبيات وغير ذلك، وكان لعبد القاهر الجرجاني
نصيب من ذلك حيث شرح الإيضاح والتكملة شرحاً جيداً له قيمة علمية
كبيرة .

لهذا قررت تقديم هذا الكتاب إلى القسم، وتسجيله ليكون موضوعاً
لرسالة الدكتوراه، فتم ذلك والله الحمد .

وقد قسمت الرسالة قسمين رئيسين، الأول الدراسة، والثاني التحقيق.

أما الدراسة، فقد اشتملت على تمهيد وفصلين وخاتمة .

التمهيد تكلمت فيه عن أبي علي الفارسي، اسمه ونسبه ومولده ونشأته
ورحلاته وأقوال العلماء عنه وآرائهم فيه، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته،
ووفاته ولحظة عن التكملة تشمل موضوعه، ومصادره، والتكملة المطبوع، وأثر
أبي علي فيمن بعده، واهتمام العلماء بالإيضاح والتكملة .

ونبذة عن الشيخ عبدالقاهر الجرجاني تشمل: اسمه ولقبه وكنيته ومولده
ونشأته ورحلاته، وشيوخه ومنزلته العلمية ورأي العلماء فيه، وشعره، ومؤلفاته،
ووفاته .

والفصل الأول: المقتصد في شرح التكملة اشتمل على الأمور التالية:

طريقة الجرجاني في الشرح .

وأسلوبه .

ومصادره .

وشواهد من:

القرآن الكريم، والحديث، والشعر، وأقوال العرب وأمثالهم، واستخدامه
للقياس، واعتماده على التعليل، والاتجاه الصرفي واللغوي عنده، وموقفه من
صاحب التكملة موافقة ومخالفة، واجتهاداته، وأثره فيمن بعده .

الفصل الثاني: موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف تقوم على

ما يأتي:

المنهج، والأسلوب، والمصادر، والشواهد، والتعليل، والقياس، وأما الخاتمة،
فبيان نتائج الدراسة .

وقد واجهتني صعوبات منها عدم حصولي على إحدى نسخ المخطوطة إلا بمشقة، فقد جلست سنة كاملة وأنا أحاول الحصول على صورة منها ولم أستطع ذلك مع أنني بذلت أقصى جهدي في ذلك، فسافرت إلى تركيا ثم قابلتها، ثم حاولت ثانية بعد ذلك فحصلت على صورة منها، ومنها بُعد المشرف عني في آخر مدة البحث .

وبعد:

فهذا جهدي المتواضع وقد بذلت غاية الجهد في إخراج هذا الكتاب على الصورة التي تكون أقرب إلى الكمال، فإن وفقت فمن الله فله الحمد والشكر على ذلك، وإن حصل تقصير فمن نفسي، فأنا بشرٌ أخطئ وأصيب، ولم أرَ أنني قد أعطيت البحث حقه كاملاً، لذا فإنني أتقبل شاكرًا كل تنبيه على نقصٍ أو خطأٍ أو غير ذلك .

وأسأل الله سبحانه بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن یوفقنا إلى کل ما یجبه ویرضاه من الأقوال والأفعال والأعمال الظاهرة والباطنة وأن یجیننا کل ما یکرهه ویأباه من ذلك، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

- أ- لمحة موجزة عن حياة أبي علي وجهوده العلمية .
- ب- لمحة عن التكملة .
- ج- نبذة عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني .

أبو علي الفارسي^(١)

اسمه ونسبه:

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أيان الفارسي،
أبوه فارسي وأمه عربية من سدوس شيان^(٢).

مولده:

ولد أبو علي سنة ٢٨٨ هـ^(٣) في مدينة فسا بفارس بينها وبين شیراز أربع
مراحل^(٤).

نشأته ورحلاته:

نشأ في مدينة فسا التي ولد فيها، ولم يذكر شيء عن نشأته وحياته فيها،

(١) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٢٠، والفهرست: ٦٩، والإمتاع والمؤانسة ١٣١/١،
وتاريخ العلماء النحويين: ٢٦، وتاريخ بغداد: ٢٧٥/٧، وفهرسة ابن خير الأشبيلي:
٤٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ونزهة الألباء: ٣١٥، والمنتظم ١٣٨/٧، ومعجم الأدباء
٢٣٢/٧، ومعجم البلدان ٢٦١/٤، وإنباه الرواة ٣٠٨/١، والكامل في التاريخ ١٣١/٧،
وتذكرة الحفاظ ٩٧٢/٣، وتاريخ الإسلام ٢٤٤/٤، والعبر ١٤٩/٢، وميزان الاعتدال
٤٨٠/١، ودول الإسلام ٢٣١/١، والوفاء بالوفيات ٣٧٦/١١، ومرآة الجنان ٤٠٦/٢،
والبداية والنهاية ٣٠٦/١١، والبلغة ٨٠، وغاية النهاية ٢٠٦/١، ولسان الميزان ١٩٥/٢،
والنجوم الزاهرة ١٥١/٤، وبغية الوعاة ٤٩٦/١، والمزهر ٤٢٠/٢، وشذرات الذهب
٨٨/٣، وروضات الجنات: ٢١٨، وهدية العارفين ٢٧٢/١، وأعلام الشيعة للطهماني:
٨٣، والأعلام للزركلي ١٩٣/٢، ومعجم المؤلفين ٢٠٠/٣، وأبو علي الفارسي
حياته وآثاره: ٥٢.

(٢) إنباه الرواة ٣٠٩/١، ومعجم الأدباء ٢٣٣/٧.

(٣) وفیات الأعيان ٨٢/١، وعيون التواريخ: ٢٠.

(٤) معجم البلدان ٢٦١/٤.

وبقي فيها تسعة عشر عاماً، ثم رحل إلى بغداد عام ٣٠٧ هـ لطلب العلم فيها،
وذهب إلى البصرة، وزار الموصل في السنة التي احتلها فيها معز الدولة البويهى،
فلقي أبا الفتح ابن جني وذلك سنة ٣٣٧ هـ^(١)، ثم انحدر إلى بغداد، ثم عاد إلى
الموصل سنة ٣٤١ هـ ومضى منها إلى حلب، فأقام عند سيف الدولة الحمداني،
ومكث في الشام خمس سنوات، وعاد إلى بغداد سنة ٣٤٦ هـ، ومضى بعد ذلك
بسنة أو أكثر إلى شيراز، فقضى عشرين سنة عند عضد الدولة، وعاد إلى بغداد
وبقي فيها إلى أن توفي سنة ٣٧٧ هـ^(٢).

أقوال العلماء عنه وآراؤهم فيه:

بلغ أبو علي منزلة علمية عالية، فكان للقدماء من العلماء رأي حسن فيه
وثناء عليه وإجلال له .

قال جمع من تلاميذه: (أبو علي الفارسي فوق المبرد وأعلم منه) .
وقال عضد الدولة: (أنا غلام أبي علي النُّحوي في النحو) .
وقال عنه البغدادي: (وصنف كتباً عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها،
واشتهر ذكره في الآفاق وبرع له غلمان حذاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن
عيسى الربيعي، وخدم الملوك ونفق عليهم)^(٣) .
قال الأنباري: (كان من أكابر النحويين) .

(١) انظر معجم الأدباء ٩٠/١٢، والكامل في التاريخ ٣٢٩/٦ .

(٢) انظر طبقات الزبيدي: ١٢٠، ومعجم الأدباء ٢٣٣/٧، ٢٣٤، وسير أعلام النبلاء

٣٧٩/١٦، ٣٨٠ .

(٣) انظر تاريخ بغداد ٢٧٥/٧، ومعجم الأدباء ٢٣٤/٧ .

وقال أبو طالب العبدى: (ما كان بين سيويه وأبي علي أفضل منه)^(١).

وقيل: (كان أبو علي إمام وقته)^(٢).

وبرع في النحو، وانتهت إليه رياسته، وانفرد به، وقصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته في العربية^(٣).

وقال محمد بن حسن الحاتمي: هو فارس العربية وحائز قصب السبق فيها من أربعين سنة^(٤).

وقال العمري عن أبي علي: (رجل خط براءه، وحط الصبح عن قناعه، وكف الدهر عن قراءه وسعت إليه الزمر، وسعد لديه بالثمر، وجاءته الوفود، وتزاحمت لديه على الورود، وصدرت عنه الركائب، وقد أودعت حقائبها طيباً، وحقائقها ما كان لسقام الأفهام طيباً، وكان على هذا لا يسلم من لسان حاسد وثالب حاشد، وثباته على هذا عجب، وإثباته في أهل الفضل قد وجب)^(٥).

وقال أبو بكر بن العربي^(٦): (والإحاطة بعلم واحد غير ممكن هذا النحو

(١) نزهة الآلباء: ٣١٥.

(٢) عقد الجمان القسم الثالث: ٤٠٠.

(٣) إشارة التعيين: ٨٣، والنجوم الزاهرة ١٥١/٤.

(٤) معجم الأدباء ١٥٧/١٨.

(٥) مسالك الأبصار ٣٠١/٢.

(٦) محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد المعروف بابن العربي المعافري الأشبيلي المالكي المولود سنة ٤٦٨ هـ توفي سنة ٥٤٣ هـ.

أخباره في: المغرب ١/٢٤٩، وبغية الملتبس رقم: ١٩٧، والديباج المذهب: ٢٨١، ونفح الطيب ٢٥/٢.

ما علمت من أحاط به إلا سيبويه، والفارسي البدعي، وقد أفسدت عليه بدعته
نحوه^(١) .

وقال ابن بابشاذ^(٢) في أثناء حديثه عن ضمير الفصل: (إن هذا
موضع مشكل، ولا يكاد يحققه إلا مثل الفارسي وأصحابه من
المتأخرين، وسيبويه رحمه الله من المتقدمين وأصحابه)^(٣) .

وقال ابن جني: (وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي^(٤)
رحمه الله وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونُبل قدره وتبَاوة محلّه: أحسب
أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع
أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشّع هذا القول عليه)^(٥) .

وقال أيضاً: (فما كان أقوى قياسه وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف
أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقاً له، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على
هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحةً علله ساقطة
عنه كُلُّه، وجعله همّه وسَدَمَه^(٦) لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه فيه متجّر، ولا

(١) العواصم من القواصم ٤٩٨/٢ .

(٢) طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان النحوي المصري، توفي سنة ٤٥٤هـ،
وقيل: ٤٦٩هـ .

أخباره في: إنباه الرواة ٩٥/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ١٥٩، وانظر: ٢٢١ .

(٤) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الفقيه إمام أصحاب الرأي في وقته كان مشهوراً بالزهد والورع،
توفي سنة ٣٧٠هـ .

أخباره في: تاريخ بغداد ٣١٤/٤ .

(٥) الخصائص ٢٠٨/١ .

(٦) السدم: الهم .

يسوم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة^(١)، وقد حط من أنقاله، وألقى عصا ترحاله^(٢).

شيوخه:

من أشهر شيوخه الذين عاصروهم وأخذ عنهم:

- ١- أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج توفي سنة ٣١١ هـ^(٣).
أخذ عنه النحو واللغة^(٤) وسمع منه معاني القرآن^(٥)، وقد ألف كتابه الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني.
- ٢- أبو الحسن بن سليمان الأخفش الصغير: توفي سنة ٣١٥ هـ^(٦).
روى عنه قصيدة يزيد بن الحكم^(٧).
- ٣- أبو بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السراج توفي سنة ٣١٦ هـ^(٨).

-
- (١) بأخرة: يريد خدمته عضد الدولة، وقد صنف له الإيضاح والتكملة.
 - (٢) الخصائص ٢٧٧/١، وانظر ٣١٣/٣، وانظر المحتسب ١٣٤/١، وانظر ديوان الشريف الرضي ٤٤٥/١ فقد رثاه بأرجوزة، وما قاله علي بن أحمد بن خلف النحوي في كتاب الإيضاح في معجم الأدباء ٢٤٧/٧، ٢٤٨.
 - (٣) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١١، الفهرست: ٦٦، تاريخ بغداد ٨٩/٦، نزهة الألباء: ٢٤٤، ومعجم الأدباء ١٣٠/١، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وتهذيب الأسماء واللغات ١٧٠/٢، ووفيات الأعيان ٤٩/١.
 - (٤) معجم الأدباء ٢٣٣/٧.
 - (٥) المحتسب ٣٦/١.
 - (٦) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١٥، والفهرست: ٩١، وتاريخ بغداد ٤٣٣/١١، والأنساب للسمعاني ٩٦/١، ونزهة الألباء: ٢٤٨، والبداية والنهاية ١٥٧/١١، وبغية الرواة ١٦٧/٢.
 - (٧) انظر البصريات: ٢٨٤.
 - (٨) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١٢، والفهرست: ٦٧، والأنساب للسمعاني ٢٤١/٣، ونزهة الألباء: ٢٤٩، ومعجم الأدباء ١٩٧/٨، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، والمحمّدون من الشعراء: ٤٧٠، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، والبداية والنهاية ١٥٧/١١، وبغية الرواة ١٠٩/١، ومفتاح السعادة ١٦٥/١، وشذرات الذهب ٢٧٣/٢.

ذكر أبو علي أنه قرأ عليه ^(١) .

٤- أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط توفي سنة ٣٢٠هـ ^(٢) .

٥- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد توفي سنة ٣٢١هـ ^(٣) .

٦- أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد توفي سنة ٣٢٤هـ ^(٤) .

روى أبو علي القراءة عنه عرضاً ^(٥) .

٧- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المعروف بمبرمان توفي سنة ٣٢٥هـ ^(٦) .

(١) انظر البغداديات: ٣٤٣ .

(٢) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٤٧، ونزهة الألباء: ٢٤٧، ومعجم الأدباء ١٧/١٤١، وإنباء الرواة ٣/٥٤، وإشارة التعيين: ٢٩٣، والبلغة: ١٨٦، وبغية الوعاة ١/٤٨، وطبقات المفسرين للدودي ٢/٨٤، في طبقات الزبيدي وتاريخ العلماء النحويين (أحمد بن محمد) .

(٣) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٨٣، والفهرست: ٦٧، وجمهرة الأنساب ٣٨١، وتاريخ بغداد ١٩٥/٢، والأنساب للسمعاني ٢/٤٧٣، وإنباه الرواة ٣/٩٢، والمحمدون من الشعراء: ٢٤١، وميزان الاعتدال ٣/٥٢٠، ولسان الميزان ٥/١٣٢، وبغية الوعاة ١/٧٦ .

(٤) أخباره في: الفهرست: ٣٤، وتاريخ بغداد ٥/٥٦، ومعجم الأدباء ٥/٦٥، ومعرفة القراء الكبار: ٢١٦، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/٥٧، وغاية النهاية ١/١٣٩، والنجوم الزاهرة ٣/٢٥٨ .

(٥) انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٠٦ .

(٦) أخباره في مراتب النحويين واللغويين: ٣٥، وطبقات الزبيدي: ١١٤، وتاريخ العلماء النحويين: ٤٩، ومعجم الأدباء ١٨/٥٤، وإنباه الرواة ٣/١٨٩، والعبر ٢/٢٠٩، والوافي بالوفيات ٤/١٠٨، ومرآة الجنان ٢/٢٨٩، والبلغة ٧/٢٠٧، وبغية الوعاة ١/١٧٥، ومفتاح السعادة ١/١٦٧، وكشف الظنون ٤٨١، ١٤٢٨، وشذرات الذهب ٢/٣١٠ .

تلاميذه:

تنقل أبو علي في بلاد منها: بغداد، والبصرة والموصل وحلب وغيرها، وكان له في كل بلد تلاميذ أخذوا عنه، وأحصى العبدى أحد تلاميذ أبي علي من كان يحضر مجلسه ويقرأ عليه كتاب سيبويه دون غيره من المتوسطات فجعلهم ثلاثين رجلاً وأكثر^(١)، منهم:

١- عبيد الله بن أحمد الفزاري النحوي أبو محمد صنف صناعة الإعراب، وعيون الإعراب، توفي سنة ٣٨١ هـ^(٢).

٢- محمد بن أحمد بن عمر الخلال أبو الغنائم اللغوي عالم جيد الضبط صحيح الخط^(٣).

٣- إبراهيم بن علي أبو إسحاق الفارسي النحوي كان من الأعيان في اللغة والنحو قيماً بالكتابة وقرض الشعر شرح كتاب الجرمي وتكلم في العروض^(٤).

٤- عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي أبو القاسم الموصلى النحوي العروضى المعتزلى، قرأ وأكثر الأخذ عن النحاة، وتصدر لإقراء هذا الشأن ، توفي سنة ٣٨٧ هـ^(٥).

٥- أبو الفتح عثمان بن جني من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو

(١) إنباه الرواة ٣٨٧/٢ .

(٢) أخباره في: بغية النوعة ١٢٦/٢، وكشف الظنون: ١٠٨٢، ١١٨٥، وروضات الجنات: ٢٢١ .

(٣) أخباره في: معجم الأدباء ٢٠٨/١٧، وبغية الرواة ٣٧/١ .

(٤) أخباره في: يتيمة الدهر ١٧١/٤، ومعجم الأدباء ٢٠٤/١، وبغية الرواة ٤٢٠/١ .

(٥) أخباره في: معجم الأدباء ١٦٢/١م، وإنباه الرواة ١٥٤/٢، ولسان الميزان ١١٥/٤، وبغية الرواة ١٢٧/٢، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٢٢، وطبقات المفسرين للداودي ٣٧١/١، وكشف الظنون ١٧٧٤، ١٩٠٤ .

والتصريف، وصنف في ذلك كتباً فاق بها المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه، صحب أبا علي أربعين سنة، صنف كتباً كثيرة منها الخصائص، والمنصف، والمحتسب وغيرها، توفي سنة ٣٩٢ هـ^(١).

٦- إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي صاحب الصحاح كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة وعلماً أصله من فاراب^(٢)، قال ياقوت: بحث عن مولوده ووفاته بحثاً شافياً، وسألت عنهما الواردين من نيسابور، فلم أجد مخبراً عن ذلك^(٣).

٧- عبد الباقي بن محمد بن الحسن بن عبد الله النحوي صنف الدواة واشتقاقها، شرح حروف العطف، مات سنة ٤٠٠ هـ^(٤).

(١) أخباره في: الفهرست ٩٥، وقيمة الدهر ١/١٣٧، وتاريخ الصابي الملحق بذيّل تجارب الأمم ٤١٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٢٤، وتاريخ بغداد ١١/٣١١، ودمية القصر ٢/٤٩٠، والإكمال لابن مأكولا ٢/٥٨٥، وفهرسة ابن خير ٤٣، ٣١٧، ٣١٨، والأنساب للسمعاني ٢/١٠٠، والمنتظم ٧/٢٢٠، وإنباه الرواة ٢/٣٣٥، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٦، ودول الإسلام ١/٢٣٦، والعبير ٣/٥٣، وإشارة التعيين ٢٠٠، والبداية والنهاية ١١/٣٣١، والمختصر لأبي الفداء ٢/١٣٦، والنجوم الزاهرة ٤/٢٠٥، وبغية الوعاة ٢/١٣٢، ومفتاح السعادة ١/١٣٤، وإيضاح المكنون ٢/٥٣١.

(٢) أخباره في: قيمة الدهر ٤/٤٦٨، ودمية القصر ٢/٤٩٤، ونزهة الألباء: ٣٤٤، ومعجم الأدباء ٦/١٥١، وإنباه الرواة ١/٢٢٩، ومرآة الجنان ٢/٤٤٦، والنجوم الزاهرة ٤/٢٠٧، وبغية الوعاة ١/٤٤٦.

(٣) معجم الأدباء ٦/١٥٨.

(٤) أخباره في: إنباه الرواة ٢/١٥٥، وفيه: (عبد الباقي بن محمد بن يانيس النحوي)، وبغية الوعاة ٢/٧١، وكشف الظنون: ١٠٤٠، وهدية العارفين ١/٤٩٥.

- ٨- أحمد بن بكر بن بقية العبدي النحوي أخذ عن أبي علي جل ما عنده
كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس شرح الإيضاح وأحسن فيه، وشرح كتاب
الجرسي، توفي سنة ٤٠٦ هـ^(١).
- ٩- محمد بن عثمان بن بلبل أبو عبدالله لغوي نحوي شاعر مجيد أخذ عن أبي
علي الحجة، توفي سنة ٤١٠ هـ^(٢).
- ١٠- علي بن عبيد الله بن عبدالغفار أبو الحسن اللغوي السمساني، ويقال:
السمسمي، كان يجيد المعرفة بفنون العربية واللغة، صحيح الخط، توفي
سنة ٤١٥ هـ^(٣).
- ١١- علي بن عبيد الله بن الدقاق أبو القاسم الدقيقي النحوي أحد الأئمة
العلماء تخرج به خلق كثير لحسن خلقه وبركة تعليمه له شرح الإيضاح،
وشرح كتاب الجرسي، والعروض، والمقدمات، توفي سنة ٤١٥ هـ^(٤).
- ١٢- صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي اللغوي البغدادي أبو العلا، له،

(١) أخباره في: نزهة الألباء: ٣٣٦، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦، وإنباه الرواة ٢/٣٨٦، ووفيات
الأعيان ١/١٠١، وإشارة التعيين ٢٦، والبلغة: ٥٤، وبغية الوعاة ١/٢٩٨، وكشف
الظنون ١/٢١٢.

(٢) أخباره في: معجم الأدباء ١٨/٢٤٩، وبغية الوعاة ١/١٧٠.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/١٠، ونزهة الألباء: ٣٣٩، ومعجم الأدباء ١٤/٥٨، وإنباه
الرواة ٢/٢٨٨، ووفيات الأعيان ٣/٣١٢، وبغية الوعاة ٢/١٧٨.

(٤) أخباره في: معجم الأدباء ١٤/٥٦، وبغية الوعاة ٢/١٧٨، وكشف الظنون ١/٢١٢،
وإيضاح المكنون ٢/٤٥١، ٥٤١.

كتاب الفصوص كان عالماً باللغة والآداب والأخبار سريع الجواب عما يسأل عنه، طيب العشرة حلو الفكاهة، توفي سنة ٤١٧هـ وقيل: ٤١٩هـ^(١).

١٣- علي بن عيسى بن الفرّج أبو الحسن النحوي الربيعي له مصنفات جليّة منها: شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي وغيرها، توفي سنة ٤٢٠هـ^(٢).

١٤- أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي كان غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف فمن تصانيفه شرح الحماسة، وشرح الفصيح وغيرها، توفي سنة ٤٢١هـ^(٣).

١٥- محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث بن أخت أبي علي الفارسي أخذ عن خاله علم العربية، توفي سنة ٤٢١هـ^(٤).

١٦- الحسين بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين الرافقي النحوي، المعروف بالخالع،

(١) أخباره في: جذوة المقتبس: ٢٤٠، ومعجم الأدباء ٢٨١/١١، وإنباه الرواة ٨٥/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٢، وإشارة التعيين: ١٤٦، والبداية والنهاية ٢١/١٢، والبلغة: ١١٤، وبغية الوعاة ٧/٢، وشذرات الذهب ٢٠٦/٢.

(٢) أخباره في: تاريخ بغداد ١٧/١٢، ونزهة الألباء: ٣٤١، ومعجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣، وإشارة التعيين: ٢٢٣، والبداية والنهاية ٢٧١/٢، والبلغة: ١٥٤، والنجوم الزاهرة ٢٧١/٤، وبغية الوعاة ١٨١/٢، وشذرات الذهب ٢١٦/٣.

(٣) أخباره في: معجم الأدباء ٣٤/٥، وإنباه الرواة ١٤١/١، وبغية الوعاة ٣٦٥/١، وكشف الظنون ١٢٧٣.

(٤) أخباره في: نزهة الألباء: ٣٤٣، ومعجم الأدباء ١٨٦/١٨، وإنباه الرواة ١١٦/٣، وبغية الوعاة ١٩٤/١.

كان من كبار النحاة، صنف الأمثال، تخیلات العرب، شرح شعر أبي تمام وغيرها، توفي سنة ٤٢٢هـ^(١).

١٧- علي بن طلحة بن كروان النحوي أبو القاسم يعرف بالصحناتي، صنف إعراب القرآن، ثم غسله قبل موته، توفي سنة ٤٢٤هـ^(٢).

١٨- محمد بن محمد بن عيسى بن إسحاق بن جابر يعرف بالخيشتي كان من أئمة النحاة المشهورين بالفضل والنبيل، توفي سنة ٤٣٨هـ^(٣).

١٩- عالي بن عثمان بن جني أبو سعد بن أبي الفتح كان نحويًا أديبًا حسن الخط، توفي سنة ٤٥٧ هـ، وقيل: ٤٥٨ هـ^(٤).

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة نالت استحسان كثير من العلماء، وتأثر بها من بعده، فنقلوا عنها وشرّح بعض كتبه، وبعض كتبه منسوب إلى المكان الذي ألف فيه أو سئل عنه فيه، أو ألفه له، أو موصوف بما تضمنه الكتاب من موضوعات، منها:

- ١- أبيات الإعراب، وقد اختلف في اسمه^(٥).
- ٢- الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني في تفسير القرآن الكريم^(٦).
- ٣- أقسام الأخبار^(٧).
- ٤- الأوليات في النحو^(٨).

(١) أخباره في: تاريخ بغداد ١٠٥/٨، ومعجم الأدباء ١٠٥/١٠، وبغية الوعاة ٥٣٨/١.

(٢) أخباره في: معجم الأدباء ٢٥٩/١٣، وإنباه الرواة ٢٨٤/٢، وبغية الوعاة ١٧٠/٢.

(٣) أخباره في: بغية الوعاة ٢٣٢/١.

(٤) أخباره في: معجم الأدباء ٣٩/١٢، وإنباه الرواة ٣٨٥/٢، وبغية الوعاة ٢٤/٢.

(٥) انظر كتاب الشعر: ٢١، تحقيق د. الطناحي.

(٦) حققه محمد حسن إسماعيل رسالة ماجستير.

(٧) نشر هذا الكتاب الدكتور علي جابر المنصوري في مجلة المورد، المجلد السابع العدد الثالث سنة ١٩٧٨م في بغداد.

(٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩٣/٢، وقال: إنه بخط ابن الأفقه في الخزانة العويية بالحنف، وذكره صاحب الذريعة ٤٨٩/٢.

- ٥- الأهوازيات ^(١) .
- ٦- الإيضاح العضدي ^(٢) .
- ٧- التبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير ^(٣) .
- ٨- الترجمة ^(٤) .
- ٩- التذكرة ^(٥) .
- ١٠- التعليقة على كتاب سيويه ^(٦) .
- ١١- تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ^(٧) (المائدة: ٦).
- ١٢- التكملة ^(٨) .
- ١٣- جواهر النحو ^(٩) .
- ١٤- الحجة في علل القراءات ^(١٠) .
- ١٥- العوامل المثمة ^(١١) .

-
- (١) المحكم ١٤/١ .
 - (٢) طبع بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود .
 - (٣) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .
 - (٤) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .
 - (٥) الفهرست لابن النديم: ٦٩، وفهرسة ابن خير: ٣١٨، ومعجم الأدباء ٢٤٠/٧، وإنباه الرواة ٣٠٩/١، وأسماء الكتب: ٨٨ .
 - (٦) طبع بتحقيق د. عوض القوزي .
 - (٧) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .
 - (٨) طبع بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود، وطبع أيضاً بتحقيق د. كاظم بحر المرجان .
 - (٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩٣/٢، قال: إنه بمكتبة مشهد إيران .
 - (١٠) طبع جزء منه بتحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي ، وطبع كاملاً بتحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي.
 - (١١) إنباه الرواة ٣٠٩/١، وأسماء الكتب: ٢١١ .

- ١٦ - مختصر عوامل الإعراب ^(١) .
- ١٧ - المسائل البصريات ^(٢) .
- ١٨ - المسائل الحلييات ^(٣) .
- ١٩ - المسائل الدمشقية ^(٤) .
- ٢٠ - المسائل الذهبيات ^(٥) .
- ٢١ - المسائل الشيرازيات ^(٦) .
- ٢٢ - المسائل العسكرية ^(٧) .
- ٢٣ - المسائل العضديات ^(٨) .
- ٢٤ - المسائل القصيرية أو القيصرية، قيل: إنها ألقت في قصر ابن هبيرة ^(٩) .
- ٢٥ - المسائل الكرمانية ^(١٠) .
- ٢٦ - المسائل المجلسيات ^(١١) .

-
- (١) الفهرست: ٦٩ .
 - (٢) طبع بتحقيق د. محمد الشاطر .
 - (٣) طبع بتحقيق د. حسن هندواي .
 - (٤) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .
 - (٥) إنباه الرواة ٣٠٩/١ .
 - (٦) حققها د. علي جابر المنصوري سنة ١٩٧٧ م .
 - (٧) حققها د. علي جابر المنصوري سنة ١٩٨٢ م .
 - (٨) طبع بتحقيق د. علي جابر المنصوري سنة ١٤٠٦ هـ .
 - (٩) المخصص ٣/١، وإنباه الرواة ٣٠٩/١ .
 - (١٠) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .
 - (١١) إنباه الرواة ٣٠٩/١ .

- ٢٧- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ^(١) .
- ٢٨- المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج ^(٢) .
- ٢٩- المسائل المثورة ^(٣) .
- ٣٠- المسائل الميفارقينيات ^(٤) .
- ٣١- مقاصد ذوي الألباب في العمل بالاصطرلاب ^(٥) .
- ٣٢- المقصور والممدود ^(٦) .
- ٣٣- نقض الهاذور، وهو في الرد على ابن خالويه فيما اتهمه فيه من الوهم ^(٧) .
- ٣٤- الهيئات ^(٨) .

وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته على ثلاثة أقوال:

- ١- أنه توفي قبل السبعين وثلاثمئة قاله ابن النديم ^(٩) .
- ٢- أنه توفي سنة ست وسبعين وثلاثمئة قاله ابن الأثير ^(١٠) .

(١) طبع بتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي .

(٢) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .

(٣) طبع بتحقيق مصطفى الحدي .

(٤) فهرسة ابن خير: ٣١٨ .

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩٣/٢ .

(٦) معجم الأدباء ٢٤١/٧، وإنباه الرواة ٣٠٩/١ .

(٧) فهرسة ابن خير: ٣١٠، ومعجم الأدباء ٢٤١/٧، وإنباه الرواة ٣٠٩/١ .

(٨) مغني اللبيب: ٣٤٧ .

(٩) الفهرست: ٦٩ .

(١٠) الكامل في التاريخ ١٣١/٧ .

٣- أنه توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمئة، قاله من ترجم له، وحدد سنة وفاته،
فيما اطلعت عليه عدا ابن النديم وابن الأثير^(١).

والراجح هو القول الأخير أما قول ابن النديم، فمردود بما يأتي:

١- أن أبا علي كان وكيل عضد الدولة في تولي العقد للخليفة الطائع بالله على
ابنة عضد الدولة يوم الثلاثاء لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٣٦٩هـ^(٢).

٢- أن التنوخي قد سمع منه في رجب سنة ٣٧٥هـ^(٣)، وهذا ينفي أن يكون توفي
قبل ذلك.

أما قول ابن الأثير فيرد بكثرة من قال: إنه توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمئة.

(١) انظر تاريخ العلماء النحويين: ٢٧، وتاريخ بغداد ٢٧٦/٧، ونزهة الألباء: ٣١٧،
ومعجم الأدباء ٢٣٣/٧، وإنباه الرواة ٣٨٠/١، وغيرها مما ذكرته في مصادر ترجمته
ص: ١٣.

(٢) البداية والنهاية ٢٩٥/١١.

(٣) تاريخ بغداد ٢٧٥/٧.

التكملة

موضوعه:

اشتمل الكتاب على أبواب الصرف جملة^(١)، فقد بين أبو علي موضوع التكملة: حيث جعله قسمين:

الأول: تغيير يلحق أو آخر الكلم من غير أن يختلف العامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف .

والثاني: التغيير الذي يلحق أنفـس الكلم وذواتها، وذلك نحو التثنية، والجمع الذي على حدها والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة والمقصور والمدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف والإدغام^(٢) .

وليست التكملة الكتاب الوحيد الذي تكلم فيه أبو علي عن الصرف . فقد ورد في بعض مؤلفاته مسائل صرفية كالحجة^(٣)، والمسائل البصريات^(٤)، والمسائل العضديات^(٥)، والمسائل المشكـلة^(٦)، والمسائل المنشورة^(٧).

(١) ذكر بابين من أبواب النحو هما: العدد، والمذكر والمؤنث .

(٢) انظر شرح التكملة: ١٨٢ - ١٨٥ .

(٣) انظر الحجة المطبوع ١-٦٢، ٨١، ١٠/٣، ١٤، ١٥، ٢٦ .

(٤) انظر: ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٣٠١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٧٣، ٣٧٥ .

(٥) انظر المسائل: ١، ٨، ٢١، ٣٦، ٥٨، ٦٠، ٩١، ٩٣ .

(٦) انظر المسائل: ٢-٦، ١٩، ٣١، ٥٧، ٧٢ .

(٧) انظر: ١٣٣، ١٣٥ .

وبالتأمل في عبارته في الإيضاح والتكملة يلاحظ فرق كبير بينهما، فأسلوبه في الإيضاح سهل واضح وعبارته مشرقة تكاد تخلو من التعقيد والغريب .

أما عبارته في التكملة، فهي صعبة ومن أسباب صعوبتها:

- ١- أن موضوعات الصرف أصعب من موضوعات النحو .
- ٢- أن أبا علي ألف لعضد الدولة كتاب الإيضاح، فلما حمله إليه استقصره، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف التكملة وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة له قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو ^(١) .

ومن أهم صفات التكملة:

- ١- كثرة التفريع والتقسيم ^(٢) .
- ٢- كثرة التعريفات ^(٣) .
- ٣- خلوها من مسائل التمرين التي لا يكاد يخلو منها كتاب صرف .
- ٤- ورود بعض مسائل العروض فيه ^(٤) .

مصادر التكملة:

أفاد أبو علي من العلماء الذي سبقوه كما أفاد من بعض الأعراب ممن يوثق بعربييتهم، وكان ممن أفاد منهم البصريون، ويعد سيبويه في مقدمتهم، فقد قرأ كتابه على ابن السراج ومبرمان، فأثر سيبويه واضح في التكملة حيث ورد

(١) معجم الأدباء ٢٣٨/٧، بغية الوعاة ٢٩٦/١ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١٨٦، ٢١٦، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٧٧، ٣٢٢ .

(٣) المرجع السابق: ٣٢٢، ٥١٧، ٥٥٠، ١١٢٦، ١١٤٠ .

(٤) المرجع السابق: ٢٣١، ٢٩٨ .

اسمه أكثر من ثلاثين مرة ناقلاً عنه بعض الشواهد الشعرية ^(١) ، وأراء بعض النحاة واللغويين كالخليل ^(٢) ويونس ^(٣) ، والأخفش ^(٤) الكبير، وبعض لغات العرب ^(٥) .

وروى عن أبي زيد الأنصاري ^(٦) والأصمعي ^(٧) وأبي عبيدة ^(٨) والأخفش الأوسط ^(٩) والمازني ^(١٠) وأبي عمرو بن العلاء ^(١١) والجرمي ^(١٢) والميرد ^(١٣) والأخفش الصغير ^(١٤) .

وأفاد من الكوفيين وبخاصة ثعلب، فقد ورد اسمه أكثر من عشر مرات ^(١٥) ، كما أفاد من ابن الأعرابي ^(١٦) ، وأبي عمرو الشيباني ^(١٧) .

(١) المقتصد في شرح التكملة: ٧٠٣، ٧٥٣، ٧٥٧، ٧٥٩ .

(٢) المرجع السابق: ١٨٧، ٣٣٩، ٣٩٤، ٥١٤ .

(٣) المرجع السابق: ٤٣٧، ٤٥٦، ٥٠٧، ٧١٤، ٧٢٢، ٧٤٨ .

(٤) المرجع السابق: ٥٣٠، ٨٦٨ .

(٥) المرجع السابق: ٢٦٨، ٣٣٩، ٦٠٨ .

(٦) المرجع السابق: ٢٠٥، ٤٢٥، ٤٩٤، ٥١١، ٦٢١، ٦٣٧، ٨٧٦ .

(٧) المرجع السابق: ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٥، ٥٣٦ .

(٨) المرجع السابق: ٦٥٥، ٧١٢، ٨٠١، ٨٧٦، ٨٧٨، ٨٧٩ .

(٩) المرجع السابق: ٣٧٣، ٥٢٢، ٧٢٥، ٧٦١ .

(١٠) المرجع السابق: ٢٨٣، ٣٦٥، ٥٦١، ٥٦٣، ٩٣٣ .

(١١) المرجع السابق: ٢٩٥، ٣٢٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٨٦٦ .

(١٢) المرجع السابق: ٤٩١، ٧٢٠، ٧٢١، ٨٧٦، ٨٧٨ .

(١٣) المرجع السابق: ٣٦٥، ٨٠٤ .

(١٤) المرجع السابق: ٣٣٩، ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٩١، ٥١٨، ٦٢١، ٦٥٠ .

(١٥) المرجع السابق: ٥٢٢، ٥٢٧، ٦٠١، ٦٢٥، ٦١٧، ٦٥٠ .

(١٦) المرجع السابق: ٦٤٢، ٧٥٧، ٨٠٣ .

(١٧) المرجع السابق: ٥٣٦ .

التكملة المطبوع:

طبع كتاب التكملة بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود معتمداً على

ست نسخ هي:

- ١- نسخة الأصل توجد بمكتبة كوبربلي باسطنبول ورقمها ١٤٥٧ .
 - ٢- نسخة ب توجد بمكتبة أحمد الثالث باسطنبول رقمها ٢٢٥٦ .
 - ٣- نسخة ج توجد بمكتبة كوبربلي باسطنبول رقمها ١٤٥٦ .
 - ٤- نسخة د توجد بمكتبة أيا صوفيا باسطنبول رقمها ٤٤٥١ .
 - ٥- نسخة ع توجد بمكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة وهي بلا رقم .
 - ٦- نسخة هـ توجد بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقمها ٨٥١٣ .
- وطبع بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان معتمداً على تسع نسخ:
- ١- نسخة مكتبة بايزيد باسطنبول وهي التي اعتمدها أصلاً رقمها ٢٩٠٣ .
 - ٢- نسخة كوبربلي باسطنبول وهي التي اعتمدها د. شاذلي أصلاً .
 - ٣- نسخة مكتبة الأسكوريال بمدريد رقمها ٤٢ - ١٢٥ .
 - ٤- نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة رقمها ١٠٠٦ نحو .
 - ٥- نسخة مكتبة عاطف أفندي باسطنبول رقمها ٢٤٤٤ .
 - ٦- نسخة الأسكوريال بمدريد وهي شرح الجرجاني للتكملة وهي النسخة التي اعتمدها أصلاً .
 - ٧- نسخة مكتبة لا للي باسطنبول رقمها ٢١٧٠ .
 - ٨- نسخة مكتبة فيض الله باسطنبول رقمها ١٩٠٩ .
 - ٩- نسخة مكتبة أيا صوفيا وهي من النسخ التي اعتمد عليها د. شاذلي .
- فيكون مجمع النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها المحققان ثلاث عشرة نسخة.

أثر أبي علي فيمن بعده

أبو علي عالم كبير أفاد الناس من علمه حيث كانت له حلقات يدرس فيها، وألف كتباً كثيرة أفاد منها معاصروه ومن بعدهم، وقلما تجد كتاب نحو أو صرف بعده لا يرد فيه اسمه، لكن هذا الورود يقل ويكثر، فممن تأثر به وأفاد منه تلميذه ابن جني، فقد ورد ذكر أبي علي في سر صناعة الإعراب أكثر من ١٩٥ مرة وفي الخصائص أكثر من ١٣٠ مرة، وقد نقل ابن سيده من التكملة أربعة عشر باباً وجزءاً من الباب الخامس عشر في المخصص دون أن يذكر اسم أبي علي في بداية النقل إلا مرة واحدة، وإنما يذكره أحياناً في أثناء الكلام وهي:

- ١- باب المذكر والمؤنث في المقتصد في شرح التكملة ٥٦٠ في المخصص باب أسماء المؤنث ٧٩/١٦، ٨٢.
- ٢- باب أسماء المؤنث في المقتصد في شرح التكملة ٥٨٩، وفي المخصص باب أسماء المؤنث ٨٢/١٦، ٨٣.
- ٣- باب لحاق علامة التأنيث بالأسماء في المقتصد في شرح التكملة ٥٩٧، وفي المخصص باب لحاق علامة التأنيث للأسماء وتقسيم العلامات ٨٣/١٦.
- ٤- هذا باب فعلى التي لا تكون مؤنث أفعل وما أشبهها مما تختص ببناء التأنيث ولا تكون ألفها إلا له في المقتصد في شرح التكملة ٦١٣، وفي المخصص ٨٧/١٦.
- ٥- باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتأنيث ولغيره في المقتصد في شرح التكملة ٦٢٠، وفي المخصص ٨٧-٨٩/١٦.
- ٦- باب ما جاء على فعلى في المقتصد في شرح التكملة ٦٢٩، وفي المخصص ٨٩/١٦، ٩٠.

- ٧- باب ألف التأنيث التي تلحق قبلها ألف فتقلب الآخرة منهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة في المقتصد في شرح التكملة ٦٣٧، وفي المخصص ٩٠، ١٦، ٩٥، حذف ابن سيده جزءاً من هذا الباب.
- ٨- باب ما كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مذكراً لا يجوز تأنيثه وهو مثل فعلاء في العدة والزنة في المقتصد في شرح التكملة ٦٨١، وفي المخصص ٩٥/١٦، ٩٦.
- ٩- باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي يبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات في المقتصد في شرح التكملة ٦٨٩، وفي المخصص ٩٦/١٦-٩٨ .
- ١٠- باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقي الذي لأثناه ذكر في المقتصد في شرح التكملة ٧١٧، وفي المخصص ٩٨/١٦-١٠٠ .
- ١١- باب دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه في المقتصد في شرح التكملة ٧٢٧، وفي المخصص ١٠٠/١٦-١٠٢، فيه زيادة ونقص يسير عند ابن سيده .
- ١٢- باب ما دخله هاء التأنيث وهو اسم مفرد لا هو واحد من جنس في المقتصد في شرح التكملة ٧٤٦، وفي المخصص ١٠٢/١٦، باب ما لحقه تاء التأنيث .
- ١٣- باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث في المقتصد في شرح التكملة ٧٥٢، وفي المخصص ١٠٣/١٦ .
- ١٤- باب ما جاء من الجمع على مثال مفاعل فدخلته تاء التأنيث في المقتصد في شرح التكملة ٧٥٥، وفي المخصص ١٠٤/١٦ .
- ١٥- باب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به في المقتصد في شرح التكملة ٧٦٠، وفي المخصص ١٠٤/١٦، وقد أخذ جزءاً من هذا الباب .

وقد نقل عنه ابن الشجري ت ٥٤٢هـ في أماليه وكان ينبه إلى ذلك انظر: ^(١)
ونقل عنه ابن مالك ت ٦٧٢هـ في شرح الكافية ^(٢)، وابن يعيش ت
٦٤٣هـ في شرح المفصل ^(٣)، وابن أبي الربيع ت ٦٨٨هـ في البسيط ^(٤)، وأبو
حيان ت ٧٤٥هـ في ارتشاف الضرب ^(٥).

(١) أنظر الأمالي: ٢٠/١، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٦٦، ٢١/٢، ٤٠، ٥٨،
٢١٩، ٢٦١، ٢٨٤.

(٢) انظر ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٦٢، ٤١٤، ٦٨٨، ٧٤٤، ٨٠٧، ٩٣٨، ١١٩٥.

(٣) انظر ٦٨/١، ٥٢/٢، ٦/٣، ٨٥/٦، ٩٠، ٦٢/٧، ١٥/١٠.

(٤) انظر ١٦٠، ١٦٢، ١٩٥، ٢٢٨، ٢٤١، ١٠٩٦، ١٠٩٩.

(٥) انظر ٩/١، ١١، ١٣، ٥٨، ٨٥، ٩٠، ٩٢، ٨/٢، ٢٤، ٣٧، ٢٥، ١٥، ١٧، ٣٣١.

اهتمام العلماء بالإيضاح والتكملة:

اهتم العلماء بالإيضاح والتكملة بالشرح والتعليق وشرح الأبيات، والاعتراض والاختصار والنظم، فمن الشراح:

- ١- أبو الفتح عثمان ابن جني توفي سنة ٣٩٢ هـ، ويوجد نسخة من هذا الشرح في مكتبة علي باشا برقم ٩٣٠ .
- ٢- أبو طالب أحمد بن بكر العبدي، توفي سنة ٤٠٦ هـ^(١) .
- ٣- علي بن عبيد الله الدقاق، توفي سنة ٤١٥ هـ^(٢) .
- ٤- علي بن عيسى الربيعي، توفي سنة ٤٢٠ هـ وسماه الإيضاح^(٣) .
- ٥- أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني، توفي سنة ٤٤٤ هـ، صنف حواشي الإيضاح^(٤) .
- ٦- زيد بن علي الفسوي، توفي سنة ٤٦٧ هـ^(٥) .
- ٧- عبد القاهر الجرجاني وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً إن شاء الله^(٦) .
- ٨- حسن بن أحمد المعروف بابن البنا المصري، توفي سنة ٤٧١ هـ^(٧) .

-
- (١) نزهة الألباء: ٣٣٦، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦، وإنباه الرواة ٢/٣٨٧ .
 - (٢) معجم الأدباء ١٤/٥٧، قال: وله تصانيف منها كتاب شرح الإيضاح رأيته منسوباً إليه وأنا أظنه شرح علي بن عبيد الله السمسعي؛ لأنه محشو بقوله: قال السمسعي . وبغية الوعاة ٢/١٨٧، وكشف الظنون ١/٢١٢ .
 - (٣) نزهة الألباء: ٣٤١، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٦، وإشارة التعيين: ٢٢٣، وكشف الظنون ١/٢١٢ .
 - (٤) نزهة الألباء: ٣٥٢ .
 - (٥) بغية الوعاة ١/٥٧٣، وكشف الظنون ١/٢١٢ .
 - (٦) انظر ص: ٤٠ .
 - (٧) بغية الوعاة ١/٤٩٦، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

- ٩- سلمان بن عبدالله الحلواني، توفي سنة ٤٩٤هـ^(١) .
- ١٠- محمود بن حمزة الكرمانى، توفي سنة ٥٠٠هـ تقريباً ألف مختصر الإيضاح^(٢) .
- ١١- أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش، توفي سنة ٥٢٨هـ^(٣) .
- ١٢- سليمان بن محمد بن عبدالله بن الطراوة، توفي سنة ٥٢٨هـ له الإفصاح على كتاب الإيضاح^(٤)، يوجد نسخة منه بمكتبة الاسكوريال برقم ١٨٣٠ .
- ١٣- محمد بن حكم بن محمد السرقسطي، توفي سنة ٥٣٨هـ^(٥) .
- ١٤- أبو السعادات هبة الله بن محمد المعروف بابن الشجري توفي سنة ٥٤٢هـ .
- ١٥- نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم الشيرازي، توفي سنة ٥٦٥هـ^(٦) .
- ١٦- أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، توفي سنة ٥٦٩هـ^(٧) .

(١) بغية الوعاة ٥٩٤/١، وكشف الظنون ٢١٢/١ .

(٢) كشف الظنون ٢١٣/١ .

(٣) بغية الوعاة ١٤٢/٢، وكشف الظنون ٢١٢/١ .

(٤) إشارة التعيين: ١٣٥، ويعدده للنشر د. محمد البنا .

(٥) بغية الوعاة ٩٦/١ .

(٦) كشف الظنون ٢١٢/١ .

(٧) معجم الأدباء ٢٢١/١، وإنباه الرواة ٥٠/٢، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢، وبغية

الوعاة ٥٨٧/١، وكشف الظنون ٢١٢/١، وهدية العارفين ٣٩١/١ .

- ١٧- كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري توفي سنة ٥٧٧ هـ له حواشي الإيضاح ^(١) .
- ١٨- محمد بن أحمد بن طاهر الأشبيلي أبو بكر المعروف بالخدب توفي سنة ٥٨٠ هـ له تعليق على الإيضاح ^(٢) .
- ١٩- محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الأنصاري توفي سنة ٥٨٦ هـ ^(٣) .
- ٢٠- أبو البقاء عبدالله الحسين بن عبدالله العكبري، توفي سنة ٦١٦ هـ ^(٤) .
- ٢١- أبو عبدالله محمد بن أحمد الزهري، توفي سنة ٦١٧ هـ، شرحه في خمسة عشر مجلداً ^(٥) .
- ٢٢- أبو العباس أحمد بن عبدالمؤمن الشريشي، توفي سنة ٦١٩ هـ ^(٦) .
- ٢٣- يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج كان نحويًا جليلاً، توفي في حدود سنة ٦٢٥ هـ ^(٧) .
- ٢٤- أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن الحباز الأربلي الموصللي النحوي الضرير، توفي سنة ٦٣٧ هـ ^(٨) .

(١) بغية الوعاة ٨٧/٢، وكشف الظنون ٢١٢/١ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٣) إشارة التعيين: ٣٠٣، وبغية الوعاة ٦٩/١ .

(٤) حققه الدكتور / عبدالرحمن الحميدي .

(٥) بغية الوعاة ٢٦/١ .

(٦) بغية الوعاة ٣٣١/١، وكشف الظنون ٢١٢/١ .

(٧) بغية الوعاة ٣٦٢/٢ .

(٨) خزائن الأدب ٥٧/١٠، ونكت الهميان ٩٦ .

- ٢٥- أبو عبدالله محمد بن يحيى الأنصاري المعروف بابن هشام الخضراوي،
توفي سنة ٦٤٦ هـ، ألف الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في
تلخيص الإيضاح، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح^(١).
- ٢٦- أحمد بن محمد الأشيلي المعروف بابن الحاج، توفي سنة
٦٥١ هـ، وله حواش على الإيضاح^(٢).
- ٢٧- أبو بكر بن يحيى بن عبدالله المالقي النحوي المعروف بالخفاف، توفي
سنة ٦٥٧ هـ^(٣).
- ٢٨- علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشيلي، توفي سنة ٦٦٩
هـ له شرح الإيضاح، وشرح أبيات الإيضاح^(٤).
- ٢٩- عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع، توفي سنة ٦٨٨ هـ^(٥)، في مكتبة
القرويين نسخة من شرحه برقم ١١٨٩.
- ٣٠- إبراهيم بن أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الجزري، له إيضاح غوامض
الإيضاح^(٦).
- ٣١- أبو الحسن علي الوراق^(٧).

(١) بغية الوعاة ٢٦٧/١، وكشف الظنون ٢١٢/١.

(٢) بغية الوعاة ٣٥٩/١، وكشف الظنون ٢١٣/١.

(٣) بغية الوعاة ٤٧٣/١.

(٤) عنوان الدراية: ٣١٨، والأشباه والنظائر ٨٦/٧، ١٣٤/٨.

(٥) الأشباه والنظائر ٧٢/١، ٩٥، ٢٣٧، ١٥٠/٢، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٩، ٣٣٢،

١٧/٤، ٣١، ٦١، ١٠٢، ١٠/٥، وبغية الوعاة ١٢٥/٢، وكشف الظنون ٢١٢/١،

وانظر أماكن وجود مخطوطاته في مقدمة الملخص: ٥١.

(٦) بغية الوعاة ٤٠٦/١.

(٧) كشف الظنون ٢١٣/١.

وشرح شواهدهما جماعة من العلماء منهم:

- ١- الحسن بن أسد الفارقي توفي سنة ٤٨٧ هـ^(١) .
- ٢- يوسف بن ييقى المعروف بابن يسعون، توفي في حدود سنة ٥٤٠ هـ،
وسماه المصباح في شواهد الإيضاح^(٢) .
- ٣- أبو العباس أحمد بن عبدالعزيز الفهري، توفي بعد سنة
٥٥٣ هـ^(٣) .
- ٤- أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي^(٤) .
- ٥- أبو محمد عبدالله بن برى بن عبد الجبار المقدسي توفي سنة
٥٨٢ هـ^(٥) .
- ٦- ابن هشام الخضراوي له غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح^(٦) .
- ٧- ابن عصفور الأشبيلي^(٧) .
- ٨- أبو علي عبدالكريم بن حسن^(٨) .
- ٩- ونظم الإيضاح والتكملة معاً أبو العباس بن علي الحمصي توفي سنة
٦٤٤ هـ^(٩) .

(١) خزانة الأدب ١٦٩/٩ .

(٢) يقوم د. محمد الدعجاني بتحقيقه .

(٣) بغية الوعاة ٣٢٦/١ .

(٤) طبع بتحقيق د. محمد الدعجاني .

(٥) طبع بتحقيق د. عيد مصطفى درويش .

(٦) بغية الوعاة ٢٦٧/١ .

(٧) عنوان الدراية: ٣١٨ .

(٨) كشف الظنون ٢١٣/١ .

(٩) كشف الظنون ٢١٣/١ .

عبدالقاهر الجرجاني

اسمه ولقبه وكنيته

هو الإمام عبدالقاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ^(١) .

يكنى بأبي بكر، لقبه بعضهم بالنحوي ^(٢)، وبعضهم بالشافعي ^(٣)،
وبعضهم بالأشعري ^(٤)، وبعضهم بالفارسي ^(٥)، وبعضهم بالمتكلم ^(٦) .

مولده:

لم تحدد الكتب التي ترجمت لعبدالقاهر سنة مولده، ولم تشر إليها من
قريب أو بعيد ^(٧) .

(١) انظر دمية القصر ١٢/٢، ونزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وآثار البلاد: ٣٥١،
وإشارة التعيين ١٨٨، وسير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨، ودول الإسلام ٥/٢، والعبر ٢٧٧/٣،
وتلخيص بن مكتوم: ١١٢، ووفوات الوفيات ٣٦٩/٢، ومرآة الجنان ١٠١/٣، وطبقات
السبكي ١٤٩/٥، وطبقات الأسنوي ٤٩١/٢، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبه ٩٤/٢،
وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٢٥، والبلغة: ١٣٤، والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥،
وبغية الوعاة ١٠٦/٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٣٣٠/١، ومفتاح السعادة ١٧٧/١،
وكشف الظنون: ٨٣، ١٢٠، ٢١٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٦٠٢، ٧٥٩، ١١٦٩، ١١٧٩،
١٦٢١، ١٧٦٩، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣، وروضات الجنات: ١٤٣، وهدية
العارفين ٦٠٦/١ .

- (٢) نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ .
(٣) مرآة الجنان ١٠١/٣، وهدية العارفين ٦٠٦/١، ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥ .
(٤) سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، ومرآة الجنان ١٠١/٣ .
(٥) إنباه الرواة ١٨٨/٢، وإشارة التعيين: ١٨٨، والبلغة: ١٣٤ .
(٦) طبقات الأسنوي ٤٩٢/٢ .
(٧) انظر مصادر ترجمته السابقة .

نشأته ورحلاته:

يظهر أنه عاش في عائلة فقيرة، وليس لها تاريخ علمي حيث لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته ونشأته شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء الذي لم يهتم بهم أصحاب التراجم إلا بعد تفتق مواهبهم .
أما رحلاته، فأغلب من ترجم له ذكر أنه لم يخرج من بلده جرجان^(١).

شيوخه:

أجمع الذين ترجموا لعبدالقاهر^(٢) على أنه أخذ عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبدالوارث بن أخت أبي علي الفارسي، وأخذ أبو الحسين عن خاله علم العربية، وطوف الآفاق، فقد ورد خرسان ونزل بنيسابور، وذهب إلى مكة وجاور بها، ثم عاد إلى غزنة ورجع إلى نيسابور، ثم انتقل إلى أسفرين، ثم استوطن جرجانة، وقرأ عليه أهلها وله تصانيف منها: كتاب الهجاء، وكتاب الشعر، مات بها سنة إحدى وعشرين وأربعمئة^(٣).

وذكر ياقوت أنه أخذ عن علي بن عبدالعزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة^(٤)، قال ياقوت: (وكان الشيخ عبدالقاهر الجرجاني مذ قرأ عليه واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه)^(٥).

-
- (١) نزهة الألباء: ٣٦٣، والبغية ١٠٦/٢، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .
(٢) انظر نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ .
(٣) معجم الأدباء ١٨٦/١٨، وبغية الوعاة ٩٤/١ .
(٤) أخباره في: معجم الأدباء ١٤/١٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ٣٤٨/١، وشذرات الذهب ٥٦/٣ .
(٥) معجم الأدباء ١٦/١٤ .

وذكر صاحب روضات الجنات^(١) أنه أخذ عن اثنين هما:

١ - إسماعيل الصاحب بن عباد بن العباس صاحب الإقناع في العروض والمحيط في اللغة وغيرها، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة^(٢).

٢ - أبو الفتح عثمان بن جني^(٣).

وما ذكره ياقوت والخوانساري يتطرق إليه الشك من عدة أمور:

١ - أن ياقوت نفسه قال في ترجمة ابن عبدالوارث: إن من تلاميذه عبدالقاهر وليس له أستاذ سواه^(٤).

٢ - أن الذين ترجموا لعبدالقاهر لم يشيروا إلى ذلك، وبعضهم نص على أنه لم يأخذ من غير ابن أخت الفارسي^(٥).

٣ - أن أغلب الذين ترجموا لعبدالقاهر ذكروا أنه لم يخرج من جرجان، وهؤلاء الثلاثة لم تذكر كتب التراجم أنهم تصدروا للتدريس في جرجان.

منزلته العلمية:

برع الجرجاني في فنون شتى ويعد من علماء النحو والصرف والبلاغة والنقد والأدب، وذاع صيته، وكان ذا مكانة رفيعة في هذه الفنون، وذلك ثمره الثقافة الواسعة والاتصال المتواصل، فانتهدت إليه رئاسة النحو في زمانه، فتصدر في جرجان، وشدت إليه الرحال، وقصده طلاب العلم يقرؤون عليه ويقرؤون كتبه.

(١) روضات الجنات ٩٠/٥ .

(٢) أخباره في: نزهة الألباء: ٢٣٨، ومعجم الأدباء ١٤/١٦٥، وبغية الوعاة ١/٤٤٩ .

(٣) انظر ص ١٩ .

(٤) معجم الأدباء ١٨/١٨٦ .

(٥) انظر نزهة الألباء: ٣٦٣، وإشارة التعيين ١٨٨ .

وقد تخرج في مدرسته علماء أشهرهم:

- ١- الفضل بن إسماعيل التميمي أبو عامر الجرجاني سمع من أبي نصر بن رامش، وأبي القاسم النوقاني صنف البيان في علم القرآن وعروق الذهب من أشعار العرب، وسلوة الغرباء توفي سنة خمس وأربعين وأربعمئة^(١).
- ٢- أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري أبو نصر قرأ على عبدالقاهر كتاب المقتصد توفي سنة تسعين وأربعمئة^(٢).
- ٣- أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير النحوي شرح اللمع لابن جني توفي سنة خمسمئة^(٣).
- ٤- أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب البتريزي كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب له مؤلفات منها: شرح الحماسة وشرح المفضليات وشرح اللمع لابن جني وتهذيب إصلاح المنطق وغيرها، توفي سنة اثنتين وخمسمئة^(٤).
- ٥- علي بن محمد الفصيح قرأ النحو على عبدالقاهر وبرع فيه حتى صار من أعرف أهل زمانه به، توفي سنة ست عشرة وخمسمئة ببغداد^(٥).

(١) أخباره في: معجم الأدباء ١٦/١٩٢، وبغية الوعاة ١/٢٤٥.
(٢) أخباره في: إنباه الرواة ٢/١٩٠، وطبقات السبكي ٤/٢٧، والنجوم الزاهرة ٥/١٦٠.
(٣) أخباره في: معجم الأدباء ٣/٢١٩، ونكت الهيمن ١١٠، وبغية الوعاة ١/٣٢٠.
(٤) أخباره في: دمية القصر ١/١٩٠، والأنساب للسمعاني ١/٤٤٦، ونزهة الألباء: ٢٧٠، إنباه الرواة ٤/٢٢، ومعجم الأدباء ٢/٢٥، وإشارة التعيين: ٣٨٢، وبغية الوعاة ٢/٣٣٨.
(٥) أخباره في: نزهة الألباء: ٢٧٤، وإنباه الرواة ٢/٣٠٦، وإشارة التعيين: ٢٢٧، وبغية الوعاة ٢/١٩٧.

رأي العلماء فيه:

أثنى عليه كثير من العلماء الذين ترجموا له ونعتوه بمختلف النعوت أورد منها الآتي:

- الاتفاق على إمامته، وأنه فرد في علمه الغزير، وهو العلم الفرد في الأئمة المشاهير^(١).
- أنه من كبار أئمة العربية وشيوخها، ومن علماء المعاني والبيان، وأول من دون علم البيان^(٢).
- أنه مقصد العلماء من جميع الجهات .
- أنه متدين ورع قنوع دخل عليه لص، وهو في الصلاة، فأخذ ما وجد، وهو ينظر، ولم يقطع صلاته^(٣).
- أنه ضيق العطن لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك^(٤).

شعره :

ذكرت كتب التراجم أشعاراً منسوبة إليه منها:

هَذَا زَمَانٌ لَيْسَ فِيهِ سِرْوَى النَّدَالَةِ وَالْجَهَالَةِ
لَمْ يَرْقَ فِيهِ صَاعِدٌ إِلَّا وَسُلَّمُهُ النَّدَالَةُ

(١) دمية القصر ١٢/٢ .

(٢) إشارة التعيين: ١٨٨، وسير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، وفوات الوفيات ٣٦٩/٢، والبلغة: ١٣٤، والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، وطبقات السبكي ١٤٩/٥ .

(٤) إنباه الرواة ١٨٨/٢ .

أَيُّ وَقْتٍ هَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ
كُلَّمَا سَارَتِ الْعُقُولُ لِكَيْ تَقْدُ

وَلَهُ أَيْضًا:

لَا يُوَحِّشُنْكَ أَنَّهُمْ مَا ارْتَاخُوا
فَهُمْ كَقُومٍ عُلِّقَتْ بِإِزَائِهِمْ

وَلَهُ أَيْضًا:

خَلَعَ النَّاسُ إِهَابًا
وَأَرَى نَفْسِي تَأْبَى
إِنْ إِثْرَابًا مِنْ الْمَا
لَيْسَ مِنْ خَيْمِ كَرِي
لَيْسَ بِالْإِقْبَالِ مَا نِي
إِنْ بَاغِي الرِّيحِ وَالْخُ
تَاجِرٌ غَيْرُ بَصِيرٍ

وَلَهُ أَيْضًا:

وَمَا لَكَ مَطْمَعٌ فِي الْمَرْءِ إِلَّا
فَأَمَّا وَهُوَ يَجْهَلُ بَيْنَ قُبْحِ
فَإِنَّكَ فِي رَجَاءِ الْخَيْرِ مِنْهُ

قَدْ دَجَا بِالْقِيَاسِ وَالتَّشْبِيهِ
طَعَّ تَيْهًا تَعَوَّلَتْ فِي تَيْهِ

مِمَّا جَلَاهُ عَلَيْهِمُ الْمَدَاحُ
بِضُ الْمَرَائِي وَالْوُجُوهِ قِبَاحُ

وَتَبَدَّوْا فِي إِهَابِ
غَيْرَ مَا كَانَ ثِيَابِي
لِ بَلْثَمٍ لِلتُّرَابِ
مِ الْخَيْمِ وَالْمَحْضِ اللَّبَابِ
لَ بَتَقِيلِ الْكِلَابِ
سُرَانٍ فِي بَابٍ وَبَابِ
بِمَقَادِيرِ الْحِسَابِ

إِذَا مَا أَنْكَرَ الْأَمْرَ الْقَبِيحَا
وَبَيْنَ الْحُسْنِ فُرْقَانًا صَحِيحَا
بِأَجْوَازِ الْفَلَاةِ تَكِيلِ رِيحَا

وكتب إلى الشيخ أبي عامر:

فِي طَلَبِ الْأَدَابِ زُهْدُ الْقُنُوعِ
يَهْزُهُ الشَّقُّوقُ وَفَرَطُ الْوُلُوعِ
كَالْأَكِلِ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ جُوعِ
مَجِيءٍ مِّنْ شَابِ الْهَوَى بِالْثُرُوعِ
فِي سَبَبٍ يَعَجِّلُ أَمْرَ الرَّجُوعِ
قَدْ شُدَّتْ أَحْمَالُهُ فِي التُّسْنُوعِ
بِمَصْقَلَا^(١) بَاذِ لِسْقِي الزَّرُوعِ

قَدْ أَصْبَحَ النَّاسُ وَكُلٌّ بِهِ
لَسْتُ تَرَى فِي الْكُلِّ دَا هِمَّةٍ
لَكِنْ تَرَى حِينَ تَرَى قَارِئًا
يَجِيءُ فِي فَضْلَةٍ وَقْتُ لَهُ
تَرَاهُ فِي جِيئَتِهِ مَفْكَرًا
ثُمَّ تَرَى جُلُوسَةً مُسْتَوْفِرًا
مَا شِئْتُ مِنْ زَهْرَةِ الْفَتَى

وكتب إليه أيضاً:

فِيْمَا يَدُقُّ مِنْ الصِّفَاتِ
وَتَبَيَّنَ لِلْمُشْكِلَاتِ
تَبْلُطْفَرِ سِحْرُكَ فِي الْجِهَاتِ
حِينَ تُلْعَبُ فِي الْكُرَاتِ^(٢)

قُولَا لِوَاحِدٍ عَصْرِهِ
ظَرْفٍ وَلَطْفٍ شَمَائِلِ
هَلْ تَسْتَطِيعُ إِذَا ذَهَبَ
أَلَا أَكُونُ وَحَقُّ فَضْلِكَ

وله في مدح نظام الملك :

بِالْجُودِ مِنْهُ أَجْدَرًا
بِالْمِسْكِ كَانَ أَعْطَرًا
فِي الْمَاءِ مَا تَغَيَّرَا
لِلنَّجْمِ مَا تَفَوَّرَا
أَوْ رَقَّ ثُمَّ أُنْمَرَا^(٣)

لَوْ جَاوَدَ الْغَيْثُ غَدَا
أَوْ قَيْسَ عَرَفَ عَرَفَهُ
دُو شَيْمٍ لَوْ أَنَّهَا
وَهْمَةٌ لَوْ أَنَّهَا
لَوْ مَسَّ عُودًا يَابِسًا

(١) مصقلا باذ: بستان كبير .

(٢) دمية القصر ١٢/٢ - ١٥ .

(٣) إنباه الرواة ١٨٩/٢ .

وله أيضاً:

لَا تَأْمَنِ النَّفْثَةَ مِنْ شَاعِرٍ مَا دَامَ حَيًّا سَالِمًا نَاطِقًا
فَإِنَّ مَنْ يَمْدَحُكُمْ كَاذِبًا يُحْسِنُ أَنْ يَهْجُوَكُمْ صَادِقًا^(١)

وله أيضاً:

كَبَّرُ عَلَى الْعِلْمِ يَا خَلِيلِي وَمِلْ إِلَى الْجَهْلِ مَيْلَ هَائِمٍ
وَكُنْ حِمَارًا تَعِشْ بِخَيْرٍ فَالَسَّعْدُ فِي طَالِعِ الْبَهَائِمِ^(٢)

وله أيضاً:

أَرِّخْ بَائِثِينَ وَخَمْسِينَ فَلَيْتَ شِعْرِي مَا قَضَى فِينَا
نُسْرَ بِالْحَوْلِ إِذَا مَا انْقَضَى وَفِي تَقْضِيهِ تَقْضِينَا^(٣)

مؤلفاته:

عبدالقاهر عالم جليل أتحف المكتبة العربية بعدد من المؤلفات كان لها أثر بارز في إثرائها في مجالات مختلفة، وسأحدث عن مؤلفاته على حسب الفنون التي صنف فيها:

أولاً: الدراسات القرآنية:

١- إعجاز القرآن الكبير، وهو شرح كبير لكتاب إعجاز القرآن لأبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي المتوفي سنة ست وثلاثمئة .

(١) فوات الوفيات ٣٧٠/٢ .

(٢) فوات الوفيات ٣٧٠/٢، وطبقات السبكي ١٥٠/٥، والبلغة ١٣٥، وبغية الوعاة ١٠٦/٢،
في فوات الوفيات (العقل) مكان (العلم)، وفي طبقات السبكي (لا ترمه) مكان (يا خليلي).

(٣) فوات الوفيات ٣٧٠/٢ .

- ٢- إعجاز القرآن الصغير^(١)، وهو شرح صغير لكتاب اللواسطي ولم يصل إلينا.
- ٣- درج الدرر في تفسير الآي والسور^(٢).
- ٤- الرسالة الشافية في الإعجاز فيها تفسير لقضية إعجاز القرآن، وهي مطبوعة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطابي، وعبدالقاهر بتحقيق محمد خلف الله أحمد، والدكتور محمد زغلول سلام، ونشرت مؤخراً في نهاية كتاب دلائل الإعجاز بتحقيق محمود محمد شاكر.
- ٥- شرح الفاتحة^(٣).

ثانياً: النحو والصرف:

- ١- الإيجاز: وهو مختصر لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي^(٤).
- ٢- التتمة في النحو: وهو كتاب مختصر حققه د. طارق نجم عبدالله.
- ٣- الجمل^(٥)، ويسميه بعضهم الجرجانية^(٦)، حققه الأستاذ علي حيدر، ونشره بدمش سنة ١٣٩٢هـ.

-
- (١) طبقات السبكي ١٥٠/٥، وبغية الوعاة ١٠٦/٢، وطبقات المفسرين ٣٣٧/١، ومفتاح السعادة ١٧٧/١، وروضات الجنات ٩٠/٥.
 - (٢) يقوم بتحقيقه الأستاذ عباس عبدالله كنة، جريدة المدينة ملحق التراث العدد ٨٥٢١ في ١٤١١/٢/٢٤هـ، كما يقوم بتحقيقه عبدالله عبدالرحمن الخطيب رسالة دكتوراه في جامعة مانشستر في بريطانيا، جريدة المدينة ملحق التراث العدد ٨٥١٤ في ١٤١١/٢/١٧هـ.
 - (٣) سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، وفوات الوفيات ٣٧٠/٢، وطبقات السبكي ١٥٠/٥، وطبقات المفسرين ٣٣٧/١، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣.
 - (٤) كشف الظنون ٢١٢/٢، وهدية العارفين ٦٠٦/١.
 - (٥) نزهة الألباء: ٢٦٣، وإنباه الرواة ١٨٩/٢، وفوات الوفيات ٣٧٠/٢، وبغية الوعاة ٦/٢، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣، ومفتاح السعادة ١٧٧/١.
 - (٦) كشف الظنون ٦٠٢/١.

- ٤ - شرح الجمل، وسماه بعضهم التلخيص في شرح الجمل^(١)، حققته خديجة الباكستاني .
- ٥ - العمدة في التصريف^(٢) .
- ٦ - العوامل^(٣) المئة في النحو، وهو كتاب صغير عدد فيه عبدالقاهر العوامل جميعها من أسماء وأفعال وأدوات دون شرح، وذكر بعضهم "العوامل"^(٤) .
- ٧ - المغني^(٥): وهو شرح مبسوط لكتاب الإيضاح للفارسي في نحو ثلاثين مجلداً، وهو من كتبه المفقودة .
- ٨ - المقتصد في شرح الإيضاح حققه الدكتور كاظم بحر المرجان .
- ٩ - المقتصد في شرح التكملة، وهو موضوع دراسي، وسيأتي الكلام عنه تفصيلاً بإذن الله .
- ١٠ - المفتاح في الصرف طبع بتحقيق د. علي توفيق الحمد سنة ١٤٠٧ هـ .

-
- (١) نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وفوات الوفيات ٣٧٠/٢ .
- (٢) سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، وفوات الوفيات ٣٧٠/٢، وطبقات السبكي ١٥٠/٥، بغية الوعاة ١٠٦/٢ .
- (٣) فوات الوفيات ٣٧٠/٢، وطبقات السبكي ١٥٠/٥، وبغية الوعاة ١٠٦/٢، وطبقات المفسرين ٣٣٧/١ .
- (٤) نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ١٨٩/٢ .
- (٥) نزهة الألباء: ٣٦٣، وسير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، وفوات الوفيات ٣٧٠/٢، وطبقات السبكي ١٥٠/٥، وبغية الوعاة ١٦٠/٢، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ .

ثالثاً: البلاغة:

- ١- أسرار البلاغة^(١)، طبع في مصر سنة ١٣٢٠هـ نشره رشيد رضا.
- ٢- دلائل الإعجاز^(٢)، طبع عدة طبعات منها طبعة بتحقيق محمود محمد شاكر .

رابعاً: في موضوعات أخرى:

- ١- العروض^(٣)، وهو من الكتب المفقودة .
- ٢- مختار الاختيار من فوائد معيار النظار في المعاني والبديع والقوافي^(٤) .
- ٣- المختار من دواوين المتنبي والبحري وأبي تمام نشره الأستاذ الميمني ضمن كتاب الطرائف الأدبية ويشمل الصفحات من ١٩٥-٣٠٥، والكتاب مشكوك في نسبته إلى عبدالقاهر .
- ٤- المسائل المشككة^(٥) .
- ٥- المسائل المنثورة قال القفطبي: (وله مسائل منثورة أثبتتها في مجلد هو كالذاكرة له لم يستوف القول حق الاستيفاء في المسائل التي سطرها)^(٦).

(١) إشارة التعيين: ١٨٨، والبلغة: ١٣٥، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

(٢) إشارة التعيين: ١٨٨، والبلغة: ١٣٥، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

(٣) فوات الأعيان ٣٧٠/٢ .

(٤) كشف الظنون: ١٦٢١، وهدية العارفين ٦٠٦/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ١١١/٣، وخزانة الأدب ٢٧٧/١ .

(٦) إنباه الرواة ١٨٩/٢ .

وفاته:

اختلف المترجمون له في تاريخ وفاته، فقد ذكروا تأريخين لوفاته هما:
إحدى وسبعون وأربعمئة، وأربع وسبعون وأربعمئة .
فمنهم من ذكر الأول فقط، ومنهم من ذكر الثاني فقط، ومنهم من
ذكرهما معاً بلا ترجيح .
فمن ذكر الأول:

- ١- القفطي في إنباه الرواة ١٨٩/٢ .
 - ٢- واليماني في إشارة التعيين: ١٨٩ .
 - ٣- والكتبي في فوات الوفيات ٣٧٩/٢ .
 - ٤- والياضي في مرآة الجنان ١٠١/٣ .
 - ٥- والفيروزآبادي في البلغة: ١٣٥ .
 - ٦- وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .
 - ٧- وابن العماد في شذرات الذهب ٣٤٠/٣ .
 - ٨- وجرجي زيدان في تأريخ آداب اللغة العربية ٤٦/٣ .
 - ٩- والزركلي في الأعلام ١٧٤/٤ .
 - ١٠- وكحالة في معجم المؤلفين ٣١٠/٥ .
- وذكر الثاني فقط: إسماعيل باشا في هدية العارفين: ٦٠٦ .

وذكر التأريخين ولم يرجح كل من:

- ١- السبكي في الطبقات ١٥٠/٥ .
- ٢- والسيوطي في البغية ١٠٦/٢ .
- ٣- والداوودي في طبقات المفسرين ٣٣٧/١ .

٤- وطاش زاده في مفتاح السعادة ١٧٨/١ .

٥- والخوانساري في روضات الجنات ٩٠/٥ .

٦- وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ١٩٥/٥ .

وليس هناك ترجيح لأحد التأريخين، والظاهر أن الأول أقرب من الثاني؛ لأن أول من ذكر الأول القفطي، وهو أسبق المترجمين له ممن ذكر سنة وفاته، والذي انفرد بالثاني صاحب هدية العارفين وهو من المتأخرين .

الفصل الأول المقتصد في شرح التكملة

- ١- طريقة الجرجاني في الشرح .
- ٢- أسلوبه .
- ٣- مصادره .
- ٤- شواهد من :
 - أ. القرآن الكريم .
 - ب. الحديث النبوي .
 - ج. الشعر .
 - د. أقوال العرب وأمثالهم .
- ٥- استخدامه للقياس
- ٦- اعتماده على التعليل
- ٧- الاتجاه الصرفي واللغوي عنده .
- ٨- موقفه من صاحب التكملة موافقة ومخالفة .
- ٩- اجتهاداته .
- ١٠- أثره فيمن بعده .

طريقة الجرجاني في الشرح :

التزم ذكر متن التكملة كاملاً، فلم يترك باباً أو جزءاً منه، وطريقته تلتخص في الآتي :

- ١ - يصدر قول أبي علي بقال صاحب الكتاب، ويصدر قوله بقال المفسر، وقد اختلفت النسخ المخطوطة في ذلك وسأين ذلك مفصلاً - إن شاء الله - عند وصف النسخ^(١).
- ٢ - إيراد الباب كاملاً، ثم يتبعه بالشرح مثل باب التقاء الساكنين من كلمتين^(٢)، وباب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج والأول منهما حرف لين^(٣)، وباب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها^(٤)، وباب همزة الوصل^(٥)، وباب أحكام الحروف التي يوقف عليها^(٦)، وباب الوقف على الاسم المعتل^(٧)، وباب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف^(٨).

٣ - تقسيم الباب الواحد إلى عدة مقاطع، ثم يتبع كل مقطع بالشرح،

(١) انظر: ص ١٦١ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢١٦.

(٣) المرجع السابق ٢٢٤ .

(٤) المرجع السابق ٢٣٠ .

(٥) المرجع السابق ٢٣٥ .

(٦) المرجع السابق ٢٥٨ .

(٧) المرجع السابق ٢٦٧ .

(٨) المرجع السابق ٢٧٧ .

مثل: باب حكم التقاء الساكنين^(١) إذا التقيا، وباب الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة^(٢)، وباب لحاق همزة الوصل في الأسماء^(٣) .

٤ - يذكر أحياناً أثناء الشرح عبارات من التكملة، وينص على ذلك ملتزماً بالمتن أحياناً^(٤)، ومتصرفاً فيه أحياناً^(٥) أخرى ثم يتبعه بقوله: يعني ...

٥ - يحفاظ على إيراد نص التكملة إلا أنه لا يقوم بشرح ما يورده كله، وإنما يتناول ما يراه جديراً بالشرح والإيضاح، وهذا مطرد في بعض أبواب هذا الكتاب^(٦) .

أسلوبه:

اتسم أسلوبه باستقامة العبارة، وفصاحة التعبير، وجمال الصياغة، والميل إلى الوضوح والبعد عن التعقيد والغموض، وهناك بعض الأمور تظهر للقارئ عند اطلاعه على الكتاب وهي على النحو التالي:

١ - الإطناب في شرحه حيناً، وذلك عند كلامه على شعوب^(٧)، والجون^(٨).

(١) المقتصد في شرح التكملة ١٨٦ .

(٢) المرجع السابق ١٩٩ .

(٣) المرجع السابق ٢٤٥ .

(٤) انظر ٢٤٧، ٣٦٨، ٤١٦، ٤٤٧، ٥٨٥، ٦١٠ .

(٥) انظر ٤٤١، ٤٨١، ٤٨٥، ٦١٥ .

(٦) انظر: باب المقصور والممدود ٥١٧-٥٣٧، وباب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة ٧٤٤، وباب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل ٩٣٩ .

(٧) انظر ٧٨٥ .

(٨) انظر ٧٩١ .

- ٢- الإيجاز في شرحه حيناً آخر، حيث لا يتناول متن التكملة كله، وإنما يأخذ ما يراه جديراً بالإيضاح ^(١).
- ٣- الاستطراد أحياناً، فيخرج عن الموضوع المشروح ويطيل فيه، وذلك عند كلامه على ملك ^(٢)، ومخرج الحروف وصفاتها ^(٣).
- ٤- الاحتمالات العقلية، وهي افتراض الإشكال والرد عليه، يقول: فإن قلت: فكيف لم يقولوا: عَنْ الرجلِ، فيفتحوا النون إتياعاً لفتحة العين؟ فالجواب أن الأصل الموضوع عليه الباب هو الكسر، والإتياع جائز غير واجب، فإذا فعل في موضع لم يجب في كل شيء؛ لأن ذلك ضرب من المشاكلة، واعتبار المشاكلة لا يجب فعله عليهم، فيلزمك متابعتهم فيما يستعملونه منه فقط ^(٤).
- ٥- الإكثار من التقسيم وذكر الأوجه في بعض المسائل يقول: واو الجمع بمنزلة واو الضمير تقول: هؤلاء مصطفىو الله، وقد وقع المشابهة بينهما من وجهين: أحدهما أن الواو في "مصطفون" قد حذف قبله لام الفعل كما أنه في "اخشوا" ولا تنسوا ^(٥) كذلك.
- والثاني: أنه يدل على الجمع، كما أن واو الضمير في نحو "ولا تنسوا" كذلك ^(٦).

(١) انظر: باب المقصور والمدود ٥٣٨، وباب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة ٧٤٥، وباب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل ٩٤٠.

(٢) ١٢٤٠.

(٣) ١٦٣٨.

(٤) انظر ٢٢٣، ٢٥٢، ٢٩١، ٣٠٨، ٣٣٠، ٣٤٢.

(٥) البقرة/ ٢٣٧.

(٦) انظر ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣١٢.

٦- غلظة في بعض ردوده من ذلك يقول: قوله سبحانه ﴿الم * الله﴾^(١)

فتح الميم؛ لأنه لو كسر لاجتمع كسرتان وياء، وأما قول من قال: إن الفتحة في الميم منقولة من حركة الهمزة، فخطأ لا يشبه كلام عالم^(٢).
وقوله: واعلم أن بعض النحويين يذهب في كسرة همزة الوصل إلى أنهم زادوها ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركوها بالكسر لالتقاء الساكنين، وهذا تعسف ظاهر، وذلك أن الغرض أن يلفظ بالضاد في "اضرب" ساكناً في حال الابتداء، فتحتاج إلى حرف متحرك يوصلك إليه، فمن المحال أن تعتمد إلى حرف ساكن، وأنت تطلب التخلص من الساكن، وكان شيخنا يستبعده والذي غرهم أنهم قالوا: إذا قلنا: إن الهمزة زیدت ساكنة، كان حركتها اتفاقاً، فيكون زيادة حرف مجرداً من الحركة، والزيادة كلما كانت أقل، فهي أولى، وهذا اغترار ظاهر، وفساده على وجهين:

أحدهما: أن القاصد اللفظ بالساكن إذا قدر اجتلاب حرف ساكن مع علمه بأنه لا يلفظ به، كان تقديره محالاً، ولو جاز ذلك، جاز أن يقال: إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول، ثم يتحرك؛ لأن اللفظ بالساكن لا يكون، وإذا قال ذلك دخل عليه أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة، وأن يسكن الرء من رَجُلٍ إذا لم يبدأ به.

والوجه الثاني: أن الهمزة إذا اجتلبت ساكنة، ثم تحركت لالتقاء

(١) آل عمران / ١ .

(٢) انظر ٢٢٢ .

الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن، وكان حكمها حكم ما يصاغ عليه الكلمة إذ لو كانت محتلبة للساكن لكان تقدير السكون فيها محالاً لما في ذلك من العود إلى عين ما يفر منه، فكان يجب على مقتضى هذا القول أن لا تسقط في حال، ويقال: يا زيد اضرب بتحقيق الهمزة وإثباتها، ولا مصعد بعدها في الفساد^(١).

وقوله: وكفى عاراً بمذهب ينكشف عن مثل هذا^(٢).

وقوله: فإن قيل شيء، فمن التكلف البارد الذي لا يعتمد عليه^(٣).

وقوله: وأما ذكر ابن دريد لِمَلَك في تركيب م ل ك، فلا اعتداد به؛ لأنه قد ذكر أيضاً (لثة) مع ثهلان و (رعة) مع عَاهِر، وغير ذلك مما هو من تصريح الصبيان^(٤).

٧- استعمل ألفاظاً استعمالاً في غير وجهها مثل: "يعتبر" في قوله: فلما ثبت فيه الإبدال في حال النصب، والحذف في حال الجر، والرفع وجب أن يعتبر ذلك في المعتل؛ لأن الاعتلال فرع على التصحيح، فالأصل أن يقول: عَصَوْ، وإنما صار الألف للاستثقال، فيعتبر حكم الأصل^(٥).
والاعتبار الاتعاض، وإنما يكون بالقلب^(٦).

(١) ٢٤٤ .

(٢) ٨٩٤ .

(٣) ١٠٢٢ .

(٤) ١٢٥٢ .

(٥) ٢٨٧، ٢٨٨، ٧٧٧ .

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٦/٤، ٣٨٧ .

٨- الاهتمام بتفسير مصطلحات النحاة قال: فظاهر قول أبي علي: "لم يستحسنوا" يدل على أنه يجوز على قبح، على أنهم كثيراً ما يقولون: لا يحسن والمعنى لا يستعمل، والقياس أن لا يجوز، فإن كان ففي الضرورة^(١).

وقال: وقالوا: قالت العرب فأخطأت، ومعنى الخطأ هناك الغلط والذهاب عن القياس^(٢).

مصادره: يمكن أن أقسم مصادر الجرجاني في كتابه قسمين:

١- مباشرة .

٢- غير مباشرة .

أولاً: المصادر المباشرة:

وتنحصر في شيخه أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسي نقل عنه أكثر من مئة مرة من ذلك قوله:

١- وقال شيخنا: وقول أبي علي في أول الباب: (وكل العرب تدغم

المعرب) تسامع في العبارة؛ لأن المجزوم نحو: لم يَرُدُّ من المعرب^(٣).

٢- وكان شيخنا رحمه الله يقول: كأنهم قدروا ردّ ومَرَّ ثم ألحقوه النون^(٤)...

وهذا هو مصدره الوحيد المباشر الذي وقفت عليه في كتابه هذا، وهناك مصادر أخرى غير مباشرة كما سيتبين بإذن الله تعالى .

(١) ٩٩٤ .

(٢) ١٤٤٦ .

(٣) ١٨٩ .

(٤) ١٩٤، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٣٨، وانظر أماكن وروده في فهرس الأعلام .

ثانياً: مصادر غير مباشرة:

هذه المصادر هم العلماء الذين أخذ عنهم عن طريق كتبهم أو عن طريق تلاميذهم منهم:

١- أبو عمرو ابن العلاء نقل عنه بعض قراءته القرآنية^(١) في قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، باختلاس الحركة .

٢- الخليل بن أحمد^(٢) نقل عنه عدداً من آرائه الصرفية .

٣- سيبويه ورد اسمه كثيراً في الشرح، وأفاد منه فائدة كبيرة إذ كان يكنى له التقدير والاحترام يقول: وإضاء بكسر الفاء والمد على مثال كساء، ولم يحك هذا غير صاحب الكتاب، وكفاك به مقنعاً^(٣)، وكانت إفادته منه على النحو التالي:

١. نقل من الكتاب قائلاً قال: صاحب الكتاب^(٤) وأحياناً يقول: قال وهو يريد^(٥) .

٢. نقل عنه بعض الشواهد الشعرية قائلاً بيت الكتاب^(٦) أنشد صاحب الكتاب مثل:

بِكُلِّ قُرَيْشِي إِذَا مَا دَعَوْتُهُ سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ^(٧)

(١) ٢١٠ .

(٢) ٣٤١، ٣٥١، ٤٣٨، ٤٥٧، ٨٧٣، ١٥٨٧ .

(٣) ٩٠٤ .

(٤) ٢٢٠، ٤٢٦، ١٦٠١ .

(٥) ٢٥٣ .

(٦) ٤١٥، ١١٣٨ .

(٧) ٤١٥ .

وأحياناً يقول: أنشد وهو يريد، مثل :

دَغْ دَا وَعَجَّلْ دَا وَالْحِجْنَا بِدَل الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَّلْنَاهُ بِحَلٍّ^(١)

٤- الأخفش الأوسط ^(٢) .

٥- يونس بن حبيب ^(٣) .

٦- أبو عثمان المازني ^(٤) .

٧- أبو زيد الأنصاري ^(٥) .

ومن مصادره التي أخذ عنها الكتب، وقد سمي بعض كتب المتقدمين

وهي على النحو الآتي:

١- كتاب اللغات لأبي زيد^(٦)، وهذا الكتاب لم أقف عليه مطبوعاً أو مخطوطاً .

٢- حاشية كتاب اللغات ^(٧) .

(١) ٢٥٣ .

(٢) ٢٢١، ٣٤١، ١٣٦١، ١٤٢٥ .

(٣) ٢٧٣، ٣١٤، ٤١٢، ٤٢٦، ٤٥٧ .

(٤) ٢٨٦، ٢٨٨، ٣٤٣، ٤٣٩ .

(٥) ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٦، ٤٦٧ .

(٦) ٣٨٠، ٣٨٢ .

(٧) ٣٨٢ .

شواهد:

أولاً: القرآن الكريم:

استشهد الجرجاني بأكثر من خمسين آية مما لم يورده أبو علي في التكملة مع استشهاده ببعض الآيات التي أوردها أبو علي، ويتلخص موقفه من الآيات التي يوردها في الآتي:

١ - الاستشهاد بها على قضايا نحوية، أو صرفية، أو لغوية، وهذه كثيرة بالنسبة إلى غيرها، منها:

أ. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١)، استدل بها على أن أول اسم تفضيل لذلك جرى على الواحد والجمع، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾^{(٢)(٣)}.

ب. قوله تعالى ﴿أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾^(٤) الهمزة للتعدي في أوزعني^(٥).

ج. قوله تعالى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(٦) المصدر على مثال المفعول^(٧).

(١) البقرة / ٤١ .

(٢) البقرة / ٩٦ .

(٣) ٥٩٣ .

(٤) النمل / ١٩، والأحقاف / ١٥ .

(٥) ١٠٨٦ .

(٦) سبأ / ١٩ .

(٧) ١١٣٨ .

- د. قوله تعالى : ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ ^(١)، زيادة " لا " بين الناصب والمنصوب ^(٢) .
- هـ. قوله تعالى : ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ ^(٣) أن أصل قوم أن يكون للرجال ^(٤) .
- و. قوله تعالى : ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ ^(٥) استدل بها على أن المعنى يتغير إذا تغير اللفظ ^(٦) .
- ز. قوله تعالى : ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ ^(٧) استدل بها على سقوط همزة الوصل المكسورة؛ لأن همزة الاستفهام توصل إلى الساكن ^(٨) .
- ٢- استشهد بعدد من قراءات القراء السبعة وغيرهم، كقراءة نافع في قوله تعالى : ﴿وَمَخْيَايَ﴾ ^(٩) بسكون الياء، قال فيها: فليس بالأشيع، ولكنه حسن في اللفظ؛ لأن الساكن الأول ألف، والمد يعين اللسان على ثقل الساكنين ^(١٠) .

(١) الحديد ٢٩/ .

(٢) ٢٥١ .

(٣) الحجرات ١١/ .

(٤) ٧٦٧ .

(٥) آل عمران ١٧١/ .

(٦) ١١١٢ .

(٧) المنافقون / ٦ .

(٨) ٢٥٦ .

(٩) الأنعام / ١٦٢ .

(١٠) ٣٠٣ .

وقراءة وَرَشٍ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾^(١) بتحريك النون مع نقل حركة الهمزة من أرض إلى لام التعريف^(٢).

توجيه قراءة أبي عمرو ﴿عَادَا الْأُولَى﴾^(٣) بالإدغام قال: فوجهها أن تحمل على لغة من قال: لَحْمَر، فأسقط همزة الوصل^(٤).

وقراءة قالون وهشام وأبي عمرو في قوله تعالى ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٥) بالفصل بين الهمزتين بألف^(٦).

وقراءة أبي عمرو ﴿هَلْ ثُوبٌ﴾^(٧) بإدغام اللام في الثاء^(٨).

رد القراءة الشاذة مثل قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿فَقُلَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾^(٩) قال فيها: وهذا غلط؛ لأنه ظن أنه يأتي على قولك^(١٠): قُلْ .
الرد على الرواة، يقول: واعلم أن رواة القراءات يحكون عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام نحو: ﴿وَيَغْفِرُ لَكُمْ﴾^(١١)، والعلماء يأبون ذلك وينسبونهم في روايتهم إلى الغلط^(١٢).

(١) الطلاق / ١٢ .

(٢) ٣٣١ .

(٣) النجم / ٥٠ .

(٤) ٣٢٤ .

(٥) البقرة / ٦ .

(٦) ٣٥٢ .

(٧) المطففين / ٣٦ .

(٨) ١٦٦٨ .

(٩) طه / ٤٤ .

(١٠) ٢٠٣ .

(١١) آل عمران / ٣١ .

(١٢) ١٦٦٨ .

ثانياً: الحديث:

استشهد رحمه الله بستة أحاديث هي:

- ١- قوله ﷺ: "إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ"، قال: والتلاء الحوالة من تلوته حتى كأنه وكل إليه فهو يتلوه، ويجيء التلاء بالتاء من تلوته إذا تبعته، ألا ترى إلى قوله ﷺ: "إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ" (١).
- ٢- قوله ﷺ: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ"، قال: قالوا: غلام يَفْعَةٌ ورجل رَبْعَةٌ، فأنشوا والموصوف مذكر على معنى سلعة يَفْعَةٌ أو نفس رَبْعَةٌ كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: "لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ" (٢).
- ٣- قوله ﷺ: "تُقْسِمُ يَهُودٌ" قال: أن يكون الاسم علماً للقبيلة تقول: فعل تيم كذا ودخلت سند، فلا تصرفه إن شئت كما لا تصرف هنداً ودعداً في أحد القولين للتعريف والتأنيث، ويوضحه قولهم: يهود، لقوله: "فرت يهود"، وكما في الأثر "تُقْسِمُ يَهُودٌ" فهذا هو الأصل (٣).
- ٤- قوله ﷺ: "مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"، قال: ويجيء القلب في الواو والياء ساكتين على غير الاستمرار، فالياء نحو: طائي في طيئ...، وفي الواو نحو: ما جاء في الخبر من قوله عليه السلام: "مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"، من الوزر، وقيل: إن ذلك ليشاكل مَأْجُورَاتٍ في اللفظ، وعكس الحديث حيث أورده كهذا: "مَأْجُورَاتٍ غَيْرَ مَأْزُورَاتٍ" (٤).

(١) ٥٥٣ .

(٢) ٦٩٢ .

(٣) ٧٢٩ .

(٤) ١٣١٠ .

٥ - قوله ﷺ : "ليس من البر الصيام في السفر"، قال: وقد أبدلت من اللام في بعض الأحوال روى " ليس من البر امصيام في امسفر" بقلب لام التعريف ميماً ^(١) .

٦ - الأثر: "لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ"، قال: وعلى إجراء الصفة مجرى الاسم جاء ليس ...، وذلك أنه لم يُجْعَلْ له موصوف، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة ^(٢) .

ثالثاً: شواهد من مأثور العرب وكلامهم:

استشهد لبعض المسائل بأقوال العرب، وأمثالهم من ذلك .

قولهم: (أتينا الأمير فكسانا حلة) المعنى كسا كل واحد منا حلة ^(٣) .

وقولهم: (الطمع يدق الرقبة) أي أن الحاجة تذلل صاحبها قال فيه: تَلُّهُ للحاجة ؛ لأنها فعلة من قولهم: تَلَّه إذا صرعه؛ لأن الحاجة تذلل صاحبها، ألا ترى إلى قولهم الطمع ^(٤) ...

وقولهم: (عبد وخُلِّي في يديه) فيمن يملك المال وهو لا يستوجه ^(٥) .

وقولهم: (عقلته بثنائين)، قال: بالياء، وذلك أن الياء يصير إلى الهمزة إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة إذا كان الألف والنون مصوغين مع الكلمة كان

(١) ١٣١٩ .

(٢) ٩١٥ .

(٣) ٩٦٣ .

(٤) ١٣٢٤ .

(٥) ٦٢٢ .

الياء واقعة حشوا^(١) .

وقولهم: (كَحَلَنِي بِمَا تُكْحِلُ بِهِ الْعِيُونُ الدَّاءَةَ)، وصف بالداء الذي هو

المصدر^(٢) .

قولهم: (فِي نَفْسِي حَوَجَاءٌ)، قال: أي حاجة^(٣) .

وقولهم: (مَا بَالَيْتَ بِهِ بَالَةً)^(٤)، الأصل بالية، فحذف اللام ووزنها فاعة.

وقول علي رضي الله عنه: (تَوَرَّزُوا بِنَا)^(٥) .

وقولهم فِي تَثْنِيَةِ رَجَا الْبَثْرِ: (هُوَ مِمَّا لَا يُرْمَى بِهِ الرَّجْوَانُ)^(٦) .

رابعاً: الشعر:

للحديث عن الشعر سأتناول النقاط الآتية:

- ١- طريقة الجرجاني .
- ٢- موقفه من شعر المولدين .
- ٣- استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف .
- ٤- موقفه مما استشهد به أبو علي، وإتيانه بما لم يستشهد به أبو علي .
- ٥- دوافع الاستشهاد عنده .

(١) ٣٦٢ .

(٢) ١٥٣٧، ١٤٨٨ .

(٣) ٨٧٢ .

(٤) ٨٧٣ .

(٥) ١٢٦٧ .

(٦) ٣٥٦ .

أولاً: طريقته:

الجرجاني كغيره من المؤلفين الذين يوردون البيت تاماً، أو شطراً منه أحياناً أو جزءاً من شطره، وقد يورد موطن الشاهد، ويترك الباقي، أما إيراد البيت أو شطره، فكثير، أما إيراد موطن الشاهد فهذه أمثلة له:
أ. قوله:

..... الْعِتَابَا أَصَابَا

هذا جزء من بيت من البحر الوافر قائله جرير هو:
أَقْلِي اللَّوْمَ عَادِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا^(١)
ب. وقوله:

..... بطيء الكواكب

جزء من بيت من البحر الطويل قائله النابغة الذبياني هو:
كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٢)
ج. وقوله:

..... وَكَأَن قَدْ

جزء من عجز بيت من البحر الكامل قائله النابغة الذبياني هو:
أَفَدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلَ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ^(٣)
د. وقوله:

..... السَّيْجِدُ

جزء من بيت البحر الطويل قائله ذو الخرق الطهوي وهو:

(١) ٢٧٦ .

(٢) ٣٣٧ .

(٣) ٢٤٩ .

يَقُولُ الْخَنَى وَأَبْعَضُ الْعُجْمُ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ^(١)
هـ . قوله:

..... لا أملاه

جزء من بيت من البحر الطويل قائله الأسود بن يعفر وهو:
فَأَلَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى أَمْلُهُ بِشَيْءٍ لَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا^(٢)
و . قوله:

..... جـون السـراة

جزء من بيت البحر الكامل قائله أبو ذؤيب وهو:
وَالدَّهْرُ لَا يُبْقِي عَلَى حَدَثَانِهِ جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ^(٣)
ز . قوله:

..... جون القطا

جزء من بيت من البحر الطويل هو:
وَأَنْتَ الَّذِي كَلَّفْتَنِي دَلَجَ السُّرَى وَجَوْنُ الْقَطَا بِالْجَلْهَتَيْنِ جُثُومُ^(٤)
ح . قوله:

..... بالتزديدات معكوم

جزء من بيت من البحر البسيط هو:

(١) ٤٩٢ .

(٢) ٣٥١ .

(٣) ٧٩٢ .

(٤) ٧٩٣ .

رَدَّ الإِمَاءُ جِمَالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكُلُّهَا بِالتَّزْيِيدِيَّاتِ مَعَكُمْ^(١)

ثانياً: موقفه من شعر المولدين:

أورد بيتين للمتنبي قال: ولذلك عابوا على المتنبي قوله:
تَمُرُّ الْأَنْبَابُ الْخَوَاطِرُ بَيْنَنَا وَتَذْكُرُ إِقْبَالَ الْأَمِيرِ فَتَحُلُولِي
مع قوله:

كَدَعْوَاكِ كُلُّ يَدْعِي صِحَّةَ الْعَقْلِ

وقالوا: إنه أتى بيت مردف في قصيدة غير مردفة، وأصحاب القوافي وإن
تعللوا في هذا النحو بأن المد يقل لانفتاح ما قبل الواو والياء، فتجري مجرى ما
لا مد فيه، فإنه عيب عندهم، وسناد ومعدود في الشذوذ بلا خلاف^(٢).

وقوله في عرقه عند فراق الحمى:

إِذَا مَا فَارَقْتَنِي غَسَّلْتَنِي كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامٍ^(٣)

وهذا لا يدل على أنه يعتمد على شعر المتأخرين في الاحتجاج بالشعر.
فقد أورده لبيان معنى لا استشهاداً لقاعدة نحوية.

(١) ٤٢٣ .

(٢) ١٦٢٩ .

(٣) ٦٦٦ .

ثالثاً: استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف:

استشهد بأبيات في مسائل العروض منها:

أ- قوله:

وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهُ^(١)

ب- وقوله:

إِذَا كَبُرْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنَّنِي كَسِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا^(٢)

ج- وقول طرفه:

وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ^(٣)

د- وقول امرؤ القيس:

أَلَا أُنْعِمُ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي^(٤)

واستشهد للمعنى قوله:

وَمَا كُنْتُ إِلَّا دُمْلَجاً ظَفِرَتْ بِهِ يَدَا أُمَةٍ فَاسْتَرْجَعَتْهُ الْعَوَاقِبُ^(٥)

وقول المتنبي في عرقه عند فراق الحمى:

إِذَا مَا فَارَقْتَنِي غَسَّلْتَنِي كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامٍ^(٦)

(١) ٤٤٦ .

(٢) ١٦٢٩ .

(٣) ١٦٣١ .

(٤) ١٦٣٢ .

(٥) ٦٢٣ .

(٦) ٦٦٦ .

وقول بدر بن عامر الهذلي:

أَسَدٌ تَفِرُّ الْأَسَدُ مِنْ عُرْوَاتِهِ بِمَدَافِعِ الرَّجَّازِ أَوْ بِعُيُونِ^(١)

رابعاً: موقفه من شواهد أبي علي في التكملة، وإتيانه بما لم يستشهد به

أبو علي:

بلغت الشواهد في الكتاب ٤٤٩ شاهداً، وشواهد التكملة ٢٤٨ شاهداً، وشواهد الجرجاني التي أضافها ٢٠١، وكان متابعاً لأبي علي في شواهد، فلم يعترض على شيء منها، ولم يطعن فيها إلا أنه تعرض لبعض هذه الشواهد في حديثه عن المسائل، وسكت عن أكثرها، فقد تعرض لمئة وخمسة شواهد في كلامه، وترك ثلاثة وأربعين ومائة شاهد لم يعرض لها، وإنما جاءت في كلام أبي علي فقط .

- دوافع الاستشهاد عنده متعددة أذكر بعضها فيما يأتي:

١- ترجيح بعض الأقوال:

قال: في دخول الهمزة على حرف "ال" في هذا خلاف بين الخليل وصاحب الكتاب ...، قال: والمذهب لصاحب الكتاب ومما يدل على ذلك ما أنشد من قوله:

دَغْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِّ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَّلْنَاهُ بِجَلِّ^(٢)

٢- تشبيه بعض الحروف ببعض شبه همزة الاستفهام بالواو في سكون ما بعدها كقوله:

(١) ٦٦٦ .

(٢) ٢٥٣ .

فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أُمُّ عَادِنِي حُلُمٌ^(١)

٣- الاستشهاد على الضرورة الشعرية كقوله في قلب الهزمة ألفاً:

فَارْعَيْ فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْئُ^(٢)

٤- وقوله في إسكان الياء:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ^(٣) .

وقوله في إسكان الواو:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمَوْ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ^(٤)

٥- بيان النادر كقوله:

رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمَعْلِ

حذف الألف من المعل^(٥) .

٦- الاستشهاد على الكثير، قال: وأما قولهم: أُنْدِيَّةٌ فِي جَمْعِ نَدَى، فكثير

مستعمل كقوله :

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ^(٦)

مجيء المصدر مما زاد على الثلاثة:

فالمصدر منه يجيء على مثال المفعول مجيئاً مستمراً نحو قوله:

(١) ٢٣٤ .

(٢) ٣٤٧ .

(٣) ٢٢٦ .

(٤) ٢٢٧ .

(٥) ٢٧٥ .

(٦) ٨٢٩ .

أَلَمْ تَعْلَمْ مَسْرِحِي الْقَوَافِي^(١)

٧- قيام بعض الأفعال مقام بعض كقوله :

وَدَاعِ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ
يستجبه: أي يجبه^(٢) .

وقوله:

قَبْرٌ بِحُلُوفَانِ اسْتَسَرَ ضَرِيحُهُ
استسر أي أسر^(٣) .

وقوله:

ظَلَّلْتُ بِهَا أَبْكَيَ وَأَشْعُرُ سُخْنَةً
أشعر: أشتعر^(٤) .

- القياس :

قال الأنباري: (وأما القياس، فهو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه)^(٥) .

وقال أيضاً: (اعلم أن القياس في وضع اللسان، بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً قدرته ...) .

وقيل: هو حمل فرع على أصله بعلة، وإجراء حكم الأصل على

(١) ١١٣٧ .

(٢) ١١١٣ .

(٣) ١١١٤ .

(٤) ١١١٤ .

(٥) الإعراب: ٤٥ .

الفرع...، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم^(١).
اهتم الجرجاني به اهتماماً كبيراً، وجعل له محلاً رفيعاً نوه به في أماكن عدة
من كتابه هذا، فهو يرى أنه لا يعدل عن الظاهر ومحض القياس لغير فائدة، فلا
يخرج عن القياس، وظاهر الكلام الذي يحمل عليه قال: (لا وجه للعدول عن
الظاهر ومحض القياس من غير فائدة)^(٢).

هذه العناية جعلته يحمل على البناء القليل الذي يكون قريباً من القياس،
ولا يهمل هذا القليل، فهو يقول: (الحمل على بناء قليل، أولى من الحمل على
تغيير بعيد من القياس^(٣))، لا يرى القياس على القليل^(٤)، وهذه أمثلة من
أقيسته:

قال: اعلم أنك إذا أمرت الواحد من نحو: رَدَّ وَشَدَّ، كان القياس أن
تقول: ارْدُدْ بإظهار المثليْن^(٥).

وقال عند قول أبي علي: (وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل
يقولون: رَدَّنْ وَمَرَّنْ إذا أخبروا، وأرادوا: رَدَدَنْ وَمَرَرَنْ، وهذا لا ينبغي أن
يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس: وذاك أن الشيء قد يكون شاذاً
في الاستعمال غير شاذ في القياس مثاله: نحو: أنهم قالوا: ترك فاستغنوا عن
ودع، وليس يوجب القياس ذلك، فإذا جاء كان حسناً غير مدفوع كل

(١) لمع الأدلة: ٩٣ .

(٢) ١٢١٩ .

(٣) ١١٩٧ .

(٤) ٣٣٣ .

(٥) ١٨٨ .

الدفع كما أنشد شيخنا عن أبي علي:

مَنْ عَذِيرِي مِنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَّعَهُ

وقد يكون الشيء شاذاً عن القياس غير شاذ عن الاستعمال، وذلك نحو: قولهم: لا أَدِرْ ولم يَكُ حذفوا الياء والنون من غير موجب بل لكثرة ذلك على ألسنتهم، وهو على غير القياس لكنه مقبول لكثرة استعمالهم له، فالمردود هو الذي يشذ عن البابين فاعرفه (١).

وقال: ومن قال: إِيْمُ الله بالكسر، كان قياسه إِيْمُ الله يمينك، فتحذف الهمزة المكسورة كما تقول: أَيْنُ زيد أنت ؟

وقال: وإذا كانت الهمزة مقطوعة، فحروف المضارعة مضمومة نحو: يُعْطِي وَيُكْرِم قياس لا ينكسر (٢).

وقال: وأما هذي، فالأصل الياء، وإذا قالوا: هذه كان الهاء بدلاً منه بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث بهما في نحو: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، ولم يثبت للهاء تأنيث في موضع، فجعله بدلاً من الياء هو القياس (٣).

قال: إذا قالوا: لم أُبَلِّ ولم أَكُ، لم يجوز أن يقولوا في أرامي: لم أُرَامْ، ولم أَقْ فنقيسه في نظائره لما ذكرنا من أن الاتساع مقصور على السماع (٤).

وقال: اعلم أن قولهم: بَغَالٌ وَجَمَّالٌ للواحد، وَبَغَالَةٌ وَجَمَّالَةٌ للجماعة، هو القياس وإن كان في الظاهر بعكس تمرة وتمر، وذاك نحو جَمَّالَةٌ وَجَمَّالٌ صفة كَشَارِبٍ وَوَارِدٍ (٥).

(١) ١٩٤، ١٩٨ .

(٢) ٢٥٧ .

(٣) ٢٩٣ .

(٤) ٦٩٣ .

(٥) ٧٢٢ .

وقال: ومن قال: حلوبة للجماعة، فإنه يجري على الظاهر فيجعل التاء علماً للجمع كما يكون في البغالة والحمار، ويقول: إن الذي منع في فُعُول أن يكون التاء فيه للفصل بين المذكر والمؤنث، فإما أن يلحقه التاء على معنى التكثير، فغير ممتنع بدلالة أنهم قالوا: فروقة وصرورة وحمولة، وإذا كان الأمر كذلك كان قياس حلوبة في دخول التاء فيه قياس فروقة لا قياس ضارب وضاربة^(١).

وقال: والقول عندي إن شيئاً من أمثلة الجموع لا يوجهه القياس .
بيانه أنه لو قيل في جمع فِعْل: أَفْعَلَةٌ كثيراً كما يقال: أَفْعَالٌ وفُعُولٌ لم يمنع منه مانع، وكذا لو جاء بدل فِعْعَالٍ بكسر الفاء فُعْعَالٍ بالضم لم يرده قياس ولكن الذي يدعو إلى التأويل في نحو أندية أن الباب إذا وضع على شيء وجب أن يستمر عليه، فما يأتي على غير ذلك الأصل، وأمكن أن يكون مردوداً إليه جاز أن يذكر الشبه بينه وبين الأصل^(٢).

وقال: فإن الذي يوجهه القياس أن يكون لكل مثال جمع واحد في الكثرة وآخر في القلة هذه هو المتوسط^(٣).

قياسه أَجَيِّمَالٌ على دُثَيِّنِيرٍ حملاً لأجمال على دينار في عدد الحروف وحركاتها وسكونها^(٤).

(١) ٧٢٣ .

(٢) ٨٣١ .

(٣) ٨٤٣ .

(٤) ٩٩٥ .

قياسه قلب الواو همزة في وُعَيْدَة على وُجُوه ^(١) .

قياسه تجزئة الحين على عشون البعير، قال: جعلوا الحين أجزاء كما جعلوا كل خصلة من عشون البعير عشوناً ^(٢) .

قياسه الأفعال نَعِدَ وأَعِدَ وتَعِدَ على يَعِدَ ^(٣) .

(١) ١٠٠١ .

(٢) ١٠٤٤ .

(٣) ١٠٨٢ .

- اعتماده على التعليل:

التعليل عند النحويين النظر في مختلف الأحكام النحوية والصرفية، وما يروونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام .

والعلل الصرفية تعود في الأغلب إلى أسباب لسانية مدرأها على اجتناب الثقل وطلب الخفة .

وقد اهتم النحاة بالعلة اهتماماً كبيراً، فقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك، فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمِثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجبية النظم، والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها ^(١) .

وبلغ الكلام في العلل على يدي ابن جني مبلغاً كبيراً سائراً في ذلك على هدى شيخه أبي علي الفارسي في ذلك، ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥، ٦٦ .

من كلام المتقدمين بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل يقول: اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين، وذلك أنهم يحيلون على الحسن، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ^(١) ...

وقد اهتم الجرجاني رحمه الله بالعلة اهتماماً كبيراً، فهو يعلل لبعض الأحكام الصرفية، وهذه نماذج من تعليقاته:

١ - علة فك أمر مضعف الثلاثي:

يقول: اعلم أنك إذا أمرت الواحد من نحو: رَدَّ وَشَدَّ، كان القياس أن تقول: ارْدُدْ بإظهار المثلين لأجل أن الإدغام يقتضي في المثلين أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، والأمر في ارْدُدْ بالعكس من هذا؛ لأن الأول متحرك والثاني ساكن، ولهذا اختار أهل الحجاز الإظهار ^(٢) .

٢ - يرى أن هُلُمَّ لازمة الفتح وأن العلة فيها هي التركيب :

قال: اعلم أن هُلُمَّ قد أجمعوا على فتحه في كل حال لأجل أن (ها) ركب مع لُهم فلزم الفتح ^(٣) .

٣ - الرد على من قال في رَدَدَنْ وَمَرَرَنْ: رَدَنْ وَمَرَنْ .

قال: وأما ما ذكره من قول بعضهم في رَدَدَنْ وَمَرَرَنْ: رَدَنْ وَمَرَنْ، فساقط لأجل أن نحو: ارْدُدْ قد استمر فيه الإظهار ^(٤) .

(١) الخصائص ٤٨/١ .

(٢) ١٨٨ .

(٣) ١٩٣ .

(٤) ١٩٤ .

٤ - يرى أن الأصل في همزة أيمن القطع .

قال: وأما همزة أيمن الله، فالأصل فيها القطع ؛ لأنها جمع يمين كقوله:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلٍ

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال، وكذا إذا قيل: أَيْمُ الله ؛ لأن اللام محذوفة من أيمن، وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرف هذه الكلمة على ألسنتهم^(١) .

الوقف على عَمَّ وفِيمَ بالهاء:

يقول: فالوقف على ذا بالهاء نحو: عَمَّةٌ وَفَيْمَةٌ وَحَتَّامَةٌ كما قلت: أُغْزُهُ وَارْمِهِ لأجل أنه قد حذف منه كما حذف من اغْزُ، ويجوز أن لا يلحق، فتقول: عَمَّ كما قلت اغْزُ .

"ما" ليست مثل "قه":

يقول: إن "ما" لما امتزجت بالجار صار في حكم الشيء الواحد، فخرجت عن أن تكون مثل "قه" ؛ لأن الفعل ليس مركباً هاهنا مع كلمة أخرى، فيخرج بذلك عن أن يكون الوقف والوصل على حرف واحد^(٢) .

الألف لا يكون علامة للتأنيث في الفعل:

يقول: ولا يكون الألف علامة للتأنيث في الفعل ؛ لأنه وضع على أن يصاغ مع الكلمة^(٣) .

(١) ٢٤٦ .

(٢) ٢٩١ .

(٣) ٧٠٢ .

الاتجاه الصرفي واللغوي عنده:

- تتضح نزعة الجرجاني البصرية في شرحه، فهو يشير إلى البصريين بقوله:
- أصحابنا، وأخذ عن الكوفيين ورد عليهم، ومن الأدلة على بصريته:
- ١ - قال: فأما نحو يَبِّعُ وَيَقِيمُ ففَعِيلٌ عندنا، وعند الكوفيين ففَعِيلٌ مقلوب^(١).
 - ٢ - قال في قول امرئ القيس:
ومثلك يبضاء العوارضِ طفلةً لَعُوبٍ تَنَاسَانِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي
قال أصحابنا: إنه بمنزلة تنسيني، والقائل بذلك أبو عبيدة، وابن جني^(٢).
 - ٣ - قال: اعلم أن أصحابنا أوردوا فيه سؤالاً، فقالوا: إنا أنكرنا على الفراء ما ذهب إليه من أن الفعل الماضي بني على الفتح مثل ضَرَبَ للزوم ذلك إذا قيل: ضَرَبَا^(٣)...
 - ٤ - قال: أصحابنا لا يزيدون على قولهم: لو كانت رِيًّا اسماً لكانت رَوًى^(٤).
والقائل بذلك سيبويه والمبرد وابن السراج وأبو علي وابن جني^(٥).
 - ٥ - قال: وقد فرق بعض أصحابنا بين أَعْيَاءَ وبين أَحْيِيَه، فقال: إن الإدغام في أَعْيَاءَ أقوى منه في أَحْيِيَه^(٦).
- ووافق الكوفيين في همزة أيمن:

(١) ٩٦٧ .

(٢) ١١٢١ .

(٣) ١٥٠٨ .

(٤) ١٥٤٨ .

(٥) ١٥٤٦ هامش ١ .

(٦) ١٥٨٠ .

قال: وأما همزة أيمن، فالأصل فيها القطع، لأنها جمع يمين كقوله:
يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلٍ
ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال^(١).
ورد على الكوفيين بقوله: ولا تقل: أخذت المائة درهم، ولا المائتي
الدهرهم؛ لأن ما حكوه من قولهم: الخمسة الأثواب لا يقاس عليه^(٢).

(١) ٢٤٦ .

(٢) ٤٩٩ .

- موقفه من صاحب التكملة موافقة ومخالفة :

يوافق الجرجاني أبا علي في شرحه للتكملة كثيراً، وذلك أنه يشرح كلامه دون أن يبدي رأيه، ويضيف إلى ذلك أحياناً الثناء على أبي علي ويرد عليه أحياناً، فمن ثنائه عليه:

- ١- فترتيب أبي علي سديد ^(١) .
- ٢- وهذا من لطيف كلام أبي علي ^(٢) .
- ٣- فهذا الباب من محاسن أبي علي، وكذا جميع هذه الأبواب التي رتبها في التأنيث والتذكير إذ لا يكاد يوجد هذا التفصيل والإشباع لغيره، وكان شيخنا يقول: قد انتهيت إلى باب الديباج استحساناً له ^(٣) .

ومن الرد عليه :

- ١- وقول أبي علي: (وقد ألحقوا هذه الهمزة قولهم في القسم: أيمن) في ظاهره بعض التسامح؛ لأن هذه الهمزة لم تلحق الكلمة بعد أن لم تكن بل هي همزة أفعل جمعاً ^(٤) .
- ٢- اعلم أن أبا علي رحمه الله قال في أول الباب: (والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة) فظاهر هذا يقتضي أن الهمزة من حرف العلة، وليس كذلك، لأنها من الحروف الصحيحة كالعين، ولكنه ذكرها من جملة المعتل ^(٥) .

(١) ٦٢٨، ٦٢٩ .

(٢) ٦٣٥ .

(٣) ٧٣٥ .

(٤) ٢٤٧ .

(٥) ٣٥٥ .

٣- اعلم أن قوله: (إذا كانت الهمزة في آخر اسم غير منصرف) يعني همزة التأنيف كحمراء وصحراء، وقوله: (غير منصرف) لا يسلم على الإطلاق لأجل أنك لو سميت امرأة بقراء لم تصرف، والهمزة فيه لا يلزمها الإبدال واواً مع ذلك كما يلزم حمراء^(١).

- اجتهاداته:

اتسم هذا الشرح بشيء من الطول والتفصيل، وتجلت شخصية الجرجاني فيه واضحة فهو ينقل عن المتقدمين ويعلق برأيه مؤيداً أو معارضاً أو مُخرِجاً بتخریجات آخر غير التي نص على نقلها عن المتقدمين، ويمكن تقسيم هذه الاجتهادات على النحو الآتي:

أولاً: اجتهادات صرفية ويمكن تصنيفها صنفين:

- أ- آراء أورد رأي المتقدمين فيها واختار واحداً منها .
- ب- آراء اجتهد فيها، ولم يورد شيئاً عن المتقدمين .

ثانياً: اجتهادات لغوية :

وهي اجتهادات اعتمد فيها على اللغة للبحث عن أوجه، وهذه نماذج من

هذه الاجتهادات:

أولاً: اجتهادات صرفية :

- أ- اختياراته من آراء المتقدمين:

١- التنوين أو الياء علم الإنكار:

قال: وقد جعل شيخنا التنوين في أزيدنيه علماً للإنكار لأجل أنه في

الإنكار بمعنى إني، فكما ثبت النون في إنيه كذلك ثبت التنوين ...

(١) ٤٤٧ .

قال: وعندي أحسن من ذلك، وهو أنه لا شبهة في أن الياء علم الإنكار، وإن كان يختص ذلك بالوقف، وإذا دخل على الكلمة كان الوقف على الياء بدلالة أن الهاء الذي يلحق في نحو: "كِتَابِيَّة" و "حِسَابِيَّة" قد جاء معه ^(١) .

٢- قال: وقولهم في اسم الحرف "واو" قد أوقعه الخلاف بين هذين فمذهب أبي الحسن أن عينه واو، وأن الكلمة من الواوات .

وذهب أبو علي إلى أن عينها ياء، وكل واحد منهما التزم تركيباً معدوماً في الكلام غير أن أبا علي يقول: إن ما ذهبت إليه له في الكلام نظير من وجه وهو أن هاهنا ما فائده ولا ماله من موضع واحد نحو: سِلْسٍ وَقَلِقٍ، وإن لم يكن باباً واسعاً، وليس هنا شيء جميع حروفه من موضع واحد فحمل "واو" على ما يوجد له نظير بحال أولى من حملة على ما لا نظير له ألبتة، وأبو الحسن يستدل بأنهم فحموا هذا الاسم، ولم يميلوا، فلو كان الألف من الياء لوجب أن يجوز فيه الإمالة .

ويجوز عندي أن يكون ذلك لأجل أن الألف قد اكتنفه الواو وإذا كانت الياء تحتلب الإمالة في نحو: شَيْبَانٍ كما تحتلبها الكسرة في نحو عَالِمٍ وَعِمَادٍ جاز أن تمنع الواو الإمالة في قولهم: واو ^(٢) .

٣- اجتماع الواوين :

قال: تقدم أن الواوين إذا اجتمعتا، فإن إحداهما تقلب همزة ألبتة، غير أن هنا تفصيلاً آخر، وذلك أن أبا عثمان ذهب إلى أن الواو في وُوعِدَ لم يجب قلبها همزة؛ لأن الثانية مدة .

ورد أبو علي عليه بأنهم قالوا: أولى، فالتزموا القلب، ولم يقل: وُؤْلَى

(١) ٣٩١ .

(٢) ١٣٤٤ .

كـووعـد بـوجـه مـع كـون الـثانـية مـدة، ثم علل أبو علي لـووعـد بـأن الـواو الـثانـية، لا تـلزم مـن حـيـث إنـك تـقـول: واعد، وفي ووري: واري، فصار هذا مثل غزو....

وإذا كان الأمر على ما وصفنا كان هذا في ظاهر الحال قادحاً في قول أبي علي: إن " وُوري " جرى مجرى ما فيه واو واحدة، فهمز همزاً جائزاً لا واجباً إذا كانت الثانية لا تلزم، فالجواب عنه عندي أن الواو في وُوري لم يقصد الإتيان به، وإنما قصد الضم فقط لأجل أن الضم علم بناء الفعل للمفعول به، والواو جاء اتفاقاً من حيث إن الألف في وَاَرَى لا يقدر على إقرارها بعد الضمة، فإذا كان كذلك صار الألف كأنه في تقدير الثبات، وإذا كان الواو منقلباً عن الألف وباقياً على صفته في مصاحبة المد أجرى مجراه، فلم يعتد واواً فصار كأنه لم يجتمع واوان^(١) .

٤ - النسب إلى شية:

النسب إليها وشوي عند صاحب الكتاب، وأما أبو الحسن، فإنه يزيل الحركة الحادثة من الحذف فيقول في يَدٍ: يَدِيّ ؛ لأن الأصل يَدِيّ، وإنما تحرك لما سقط اللام وصار هو حرف إعراب، فإذا عادت اللام زالت الحركة، وكذا إذا رد الواو في شِيّة بعد حذف التاء، قال: وشي، وأسقط الكسرة، فيقول: وشِيّ، ويجمع بين ثلاث ياءات؛ لأن ما قبل الأول منها ساكن، فلا تثقل كل الثقل .

قال: وقول صاحب الكتاب هو الأقيس لما تقدم من أن رد هذا المحذوف

(١) ١٣٦٦ .

عارض، فلا يزال له ما ثبت في أكثر الأحوال ^(١) .

٥- النسب إلى ظبية :

إذا نسبت إلى نحو ظَبِيَّةٍ ودُمِيَّةٍ، فإنك تقول: ظُبِّيَّ ودُمِّيَّ؛ لأنك تحذف التاء كما حذف من بَصْرِيَّ هذا قول الخليل وصاحب الكتاب .
وأما ما ذهب إليه يونس من ظُبُويَّ، فإنه أجرى نحو ظَبِيَّةٍ مجرى فَعَلَةٍ أو فُعَلَةٍ بتحريك العين، وإذا كان على هذه الزنة انقلب الياء ألفاً، فيصير ظَبَاةً ودُمَاةً في التقدير، فتحذف التاء، وتنسب إليه ظُبُويَّ ودُمُويَّ، والذي دعاه إلى ذلك رغبته في إزالة اجتماع الياءات الثلاث، والكسرة، والظاهر المذهب الأول ^(٢) .

٦- النون في فَعْلَان فَعْلَى:

قال: اعلم أنهم ذهبوا في النون في فَعْلَان فَعْلَى إلى مذهبين:
أحدهما: أنه بدل من الهمزة في حَمَرَاء .
والثاني: أنه بدل صريح كإبدال التاء من الواو مثلاً في ثُرَاث، والقول هو الأول، وعليه أبو علي ألا تراه لم يجعل النون في صَنَعَانِي بدلاً من الهمزة ^(٣) .

٧- الألف في حاحيت :

مذهب الخليل أن الألف منقلبة عن الياء وأن الأصل حَيَّحِيَّت .
وذهب أبو عثمان إلى أن الألف بدل من الواو وأن " حاحيت أصلها

(١) ٤٢٨، ٤٢٩ .

(٢) ٤٣٨ .

(٣) ١٣٢٠ .

حُوْحِيْت، قال: والأقوى ما ذهب إليه الخليل " (١) .

٨- أُنْدِيَّةُ جَمْعُ نَدَى :

قال: اختلفوا فيه .

فقال أبو الحسن: إنه جمع على فِعَالٍ في التقدير كأنه قال: نَدَى وَنَدَاءٌ كَجَبَلٍ وَجِبَالٍ، ثم جمع على أَفْعَلَةٍ كَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ .
وقد قيل: إنه جمع على أَفْعُلٍ، فصار نَدَى وَأُنْدٍ كَجَبَلٍ وَأَجْبَلٍ، ثم ألحق التاء لتأكيد معنى الجمع ف قيل: أُنْدِيَّة .

وقول ثالث: أن الحركة قرينة من الحرف تجري مجراه في مواضع من كلامهم نحو قَدَمَ اسم امرأة، وَجَمَزَى في النسب، فلما كان كذلك صار نَدَى كأنه على فَعَالٍ كما أن قدما بمنزلة قَدَامٍ بإزاء عَنَاقٍ وَجَمَزَى كحُبَارَى وتنزل ندى وأندية منزلة قَذَالٍ وَأَقْذَلَةٍ، فهذه أقوال قرينة من القبول .

والقول عندي أن شيئاً من أمثلة الجموع لا يوجب القياس بيانه:
أنه لو قيل في جمع فَعَلٍ أَفْعَلَةٌ كثيراً كما يقال: أَفْعَالٌ وَفُعُولٌ لم يمنع منه مانع، وكذا لو جاء بدل فِعَالٍ بكسر الفاء فُعَالٌ بالضم لم يردده قياس، ولكن الذي يدعو إلى التأول في نحو أُنْدِيَّة أن الباب إذا وضع على شيء وجب أن يستمر عليه، فما يأتي على غير ذلك الأصل وأمكن أن يكون مردوداً إليه جاز أن يذكر الشبه بينه وبين الأصل، ويجعل ذلك حجة (٢) .

(١) ١٥٦٧ .

(٢) ٨٣٠ .

ب- آراء اجتهد فيها :

التضعيف للتعدي:

قال: وأما نحو: حَيَّته أي استقبلته بالتحية، فهو عندي في التحقيق للتعدي، وذلك أن الدعاء لما كان سبب التحية، وأريد المبالغة والدلالة على قوة الرجاء وحسن الظن بالله ^(١).

الواحد إذا أطلق على الله يكون اسماً أو وصفاً:

قال: وإذا قيل الواحد في القديم سبحانه كان الأجود أن يقال: إنه صفة كالقادر والعالم والفرد، وقوى الوصفية بقوله سبحانه: ﴿وَالَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، وأقوى من ذا عندي قوله سبحانه: ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾، وذلك أنه جرى صفة هنا على اسم الله سبحانه، ولم يجر هناك عليه، وإنما جرى على ما يعود إليه في المعنى وهو قوله سبحانه: ﴿إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ^(٢).

تأنيث اسم الفاعل:

أن يكون القصد في اسم الفاعل النسب، فيترك فيه التأنيث في الأغلب ويجوز تأنيثه كما ذكرت، ومنه قوله: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ ^(٣) وقوله: أنا شر لازالت يمينك أشره

المعنى ذات رضى، وذات أشر أي لازالت مقطوعة عن الخير، ويجوز عندي في (عيشة راضية) وجه آخر وهو أن يكون من رضى كقولهم نهارك صائم وليلك قائم، والمعنى عيشة يرضى فيها، ثم جعل الفعل لها حتى كأنه قيل: رضيت العيشة كما قدر صام نهارك ^(٤).

(١) ١٠٩١ .

(٢) ٤٧٩ .

(٣) سورة الحاقة، آية (٢١) ص ٦٨٩ .

(٤) ٦٨٩ .

ثانياً: اجتهادات لغوية :

قال: قال شيخنا: إن رؤيَا كأنه مصدر في الأصل، ثم أجرى مجرى الأسماء من حيث سمي بها شيء مرئي في موضع مخصوص، ونظير هذا عندي نحو: ما يجيء من قولهم: الجارية للسفينة وما جرى ذلك المجرى، وذلك أن الجارية فاعلة من الجرى إلا أنها جرت مجرى الأسماء لما اختص الجرى بنوع مخصوص^(١).

قال: وحكى شيخنا أن أعرابياً قال: كحلني بما تكحل به العيون الداءة، فهذا على فعلٍ مثل رجل خاف وشجرة شاكّة، ويجوز عندي أن يكون وصف بالداء الذي هو المصدر في الأصل وأنت مبالغة^(٢).

أن يكون بمنزلة المطاوع كقولهم: أبهمته فاستبهم، وعلى هذا قولهم استلقى جاء على ألقيته ويكون اختصاصه بالهيئة المعلومة دون أن يكون بمنزلة سقط...

ومثله عندي ألقى كأن الأصل في ألقى الشيء ألقىته كل أحد بمنزلة أرىته كل أحد وكل شيء^(٣).

(١) ٦٠٤ .

(٢) ١٥٣٧ .

(٣) ١١١٥ .

– أثره فيمن بعده :

لم يشتهر الجرجاني في النحو والصرف كشهرته في البلاغة، ولذا لم يظهر له أثر كبير فيمن بعده من النحويين والصرفيين، وإن كانت شهرته في النحو أكثر من الصرف، ويظهر ذلك في النقل عنه من بعض النحويين الذي بعده، أو الإشارة إلى رأيه بذكر اسمه أو اسمه مع كتابه، وممن اطلعت على نقلهم عن الجرجاني في النحو هم: العكيري، وابن مالك، والقراقي، وعبد العزيز بن جمعة الموصللي، والأربلي، وأبو حيان، وابن هشام، وعبد اللطيف الزبيدي، والجامي، والسيوطي، وابن غازي، والأشثوني، والبغدادلي، وأعرض بعض النقول عنه: قال العكيري: قال الجرجاني في شرح جملة: حد الاسم ما جاز الإخبار عنه^(١). وقال: والدليل على أنه ليس بحد وإنما هو علامة، وقد اختار ذلك عبدالقاهر في شرح الإيضاح^(٢).

وقال ابن مالك: " واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على متبوعه ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به^(٣). وقال: منع الكوفيون والميرد وابن السراج والجرجاني تقدم خبر ليس عليها^(٤).

(١) التبيين: ١٢٦، ومسائل خلافة: ٤٧، وشرح الجمل: ٢ .

(٢) التبيين: ١٢٧، ومسائل خلافة: ٤٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٠/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١١٩٣، والهمع ١٩١/٥، والمقتصد: ٩٢٧ .

(٤) عمدة الحفاظ: ٢٠٧، والفوائد الضيائية ٢٩٧/٢، والهمع ٨٨/٢، وشرح الألفية

للأشثوني ٢٣٤/١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٤٠٨ .

وقال القراني: قال الجرجاني في شرح الإيضاح: "غير" أشبهت الظروف
المبهمه لفرط إبهامها نحو: خلفك وأمامك لا تنحصر في شيء^(١) .

وقال ابن جمعة الموصللي: وذهب عبدالقاهر إلى أنها (أسباب منع الاسم
من الصرف) ثمانية^(٢) .

وقال: وقال عبدالقاهر: شبهت "إلا" بلا العاطفة^(٣) .

وقال الأربلي: أنشد الإمام عبدالقاهر رحمه الله من قولهم:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمَرُو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِحٌ^(٤)

وقال: لا تنفك المبعضة عن معنى الابتداء^(٥) .

وقال: "إما" لا تكون عاطفة ؛ لأنها قد تقدم على الكلام^(٦) .

وقال أبو حيان: وذكر الفارسي والجرجاني هذه الأربعة: (أَرَى، أَعْلَم، نَبَأ،
أُنْبَأ)^(٧) .

-
- (١) الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٣٩، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧١٠ .
- (٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٤٠/١، والمغني: ٧٢٩، واتتلاف النصره: ١٠١، والمقتصد في شرح
الإيضاح: ٩٦٥ .
- (٣) شرح ألفية ابن معطي ٦٠٣/١، والأشباه والنظائر ١٧٢/٣، والمقتصد في شرح
الإيضاح: ٧٠٣ .
- (٤) جواهر الأدب: ١٦٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٤ .
- (٥) جواهر الأدب: ٣٣٨، والجمع ٢١٣/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٨٢٣ .
- (٦) جواهر الأدب: ٥١٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٤٤ .
- (٧) ارتشاف الضرب ٨٣/٣، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٦٢١، ٦٢٢ .

وقال ابن هشام والبغداد: وقال عبدالقاهر: فائدته أي (التنوين الغالي) الإيذان بأن المتكلم واقف ؛ لأنه إذا أنشد عجلاً، والقوافي ساكنة لم يعلم أوصل هو أم واقف^(١).

وقال: وقال الجرجاني: استعمال هذا أي (وصل أل بالمضارع) خطأ بإجماع^(٢).

وقال: من زعم أنه أي (الفعل الناقص) لا يدل على الحدث منع من ذلك (أي الظرف والجار والمجرور) وهم المبرد فالفارسي، فابن جني فالجرجاني^(٣) فابن برهان، ثم الشلوين .

وقال السيوطي: رأي الجرجاني في إعراب السموات مفعولاً في (خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ^(٤))^(٥).

وقال ابن غازي: ومن قال بهذا الذي ذكرته عبدالقاهر الجرجاني^(٦).
قال البغدادي: قال أبو البقاء في شرح الإيضاح حكى عبدالقاهر عن شيخه عبدالوارث ابن أخت أبي علي أنه قال: الجيد أن يقال:

إِلَّا الْأَوَارِيَّ
.....

(١) تلخيص الشواهد: ٥١، والخزانة ٧٩/١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٦ .

(٢) تلخيص الشواهد: ١٥٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢ .

(٣) المغني: ٤٨٨، والأشباه والنظائر ٣/٣٥١، والهمع ٢/٧٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٣٩٨، وانظر المغني: ٤٣٧، والمقتصد: ٥٨٠ .

(٤) العنكبوت / ٤٤ .

(٥) الأشباه والنظائر ٧/١٤٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٨٠ .

(٦) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢٥٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٨٠ .

بالألف واللام ليكون الفتح خالصاً^(١) .

وقال أيضاً: وقول الشارح المحقق: وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم إن واحداً مضاف إلى أمّ هو كلام عبدالقاهر الجرجاني، قال: والضمير المتصل ببطن وأمّ لا يجوز أن يعود إلى نفس واحدٍ وعبد^(٢) ...

وقال أيضاً: وقال عبدالقاهر في شرح الإيضاح ومن الاسماء المبينة على الكسر جبر ومعناه أقر وأعترف^(٣) .

ونقل عنه في الصرف ابن يعيش، وابن جعفر، وابن مالك، والرضي، والأربلي، والجاربردي، وابن هشام، قال ابن يعيش: قال الجرجاني إنما قلبوها أي (الألف في عَلى وَلَدَى وإلى) مع الضمير ليدلوا بذلك على أنها أصل، وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة^(٤) .

قال ابن جعفر: قال الجرجاني: ولولا ذلك لكان قولهم: أنثت الفعل خطأ^(٥)، وقال: وأشعر أبو علي أنها (أسماء الفاعلين والمفعولين) مشتقة من الأفعال وصرح بذلك الجرجاني^(٦) .

وقال: تسربت حلة. قال عبدالقاهر: هذا ليس بتعدية لهذا المثال لكن لما كان تسربل مطاوع سربل وسربل متعد إلى مفعولين، وحق المطاوع أن ينقص عن ما طاعه مفعولاً واحداً بقي تسربل متعدياً إلى مفعول واحد بعد

(١) الخزانة ١٢٤/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢١ .

(٢) الخزانة ٢١١/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٧٧، وانظر الخزانة ٣١٦/٦ .

(٣) شرح أبيات المغني ٦١/٣، والمقتصد ١٤١ .

(٤) شرح المفصل ٣٤/٣، وشرح التكملة ٤٠٦ .

(٥) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١٥٣، والمقتصد في شرح التكملة ٥٥٣ .

(٦) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٤٢٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٥٨ .

النقص^(١).

وقال ابن مالك، وزعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز أن
المضاف إلى ياء المتكلم مبني^(٢).

وقال الرضي: وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة
كسعيد وثمود^(٣).

وقال الجاربردي: وقال عبد القاهر رحمه الله: معنى المطاوع أنه قبل الفعل
ولم يمتنع^(٤).

وقال أيضاً: قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: لا يوجد شيء حذف عينه أكثر
من اثنين "مذُوسه" وأما ثبتهُ فالأكثر على أن لامها محذوف من ثبيت إذا جمعت^(٥).

وقال أيضاً قال عبد القاهر: إن عبيداً ليس بتكسير، وإنما هو اسم جمع^(٦).

وقال ابن هشام: قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين:

إحدهما: ضُبْعَان في تنية ضُبُع للمؤنث، وضُبْعَان للمذكر إذ لم يقولوا:
ضُبْعَانَان.

والثانية: التأريخ فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الجرجاني
وجماعة^(٧).

وقال: وأما قولهم: فلان يأتينا بالغدايا والعشايا، فقال الجرجاني في شرح
التكملة وابن سيدة في شرح أبيات الجمل: إنما جاءت الياء فيها لتناسب
عشايا^(٨).

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٥٥٦، والمقتصد في شرح التكملة ١١١٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٩٩، وجواهر الأدب ٢١٧، والمقتصد في شرح التكملة ٣٩٤ .

(٣) شرح الشافية ٢/٢١٥، والمقتصد في شرح التكملة ٢٦٤ .

(٤) شرح الشافية ١/٤٩، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٩٩ .

(٥) شرح الشافية ١/١٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٠٤ .

(٦) شرح الشافية ١/١٢٨، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٤١ .

(٧) المغني ٧٣٦، والمقتصد في شرح التكملة ٣٧٠، ٥٠٠ .

(٨) شرح قصيدة كعب ٦١، والمقتصد في شرح التكملة ١٣١٠ .

الفصل الثاني

موازنة بين المقتصد في شرح الكلمة والمنصف
شرح تصريف المازني لابن جني
تقوم على ما يأتي :

- ١- المنهج .
- ٢- الأسلوب .
- ٣- المصادر .
- ٤- الشواهد .
- ٥- التعليل .
- ٦- القياس .

أبو عثمان المازني

نسبه :

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أحد بني مازن بن شيبان، نزل في بني مازن بن شيبان، فنسب إليهم وهو من أهل البصرة^(١).

شيوخه:

أخذ علوم العربية، وآدابها عن ثلاثة علماء آلت إليهم زعامة اللغة وآدابها وعلومها ورياستها في البصرة وهم:

- ١- أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري التميمي ت ٢٠٩ هـ .
- ٢- عبد الملك بن قريب القيسي الباهلي البصري المعروف بالأصمعي ت ٢١٦ هـ .
- ٣- أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري البصري ت ٢١٥ هـ .
ولم يكتف بالأخذ عن هؤلاء بل أخذ عن غيرهم منهم:
- ١- أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ت ٢٢٥ هـ .
- ٢- أبو عبدالله محمد بن سلام بن عبيدالله الجمحي ت ٢٣٢ هـ .
- ٣- أبو الحسن الأخفش^(٢) الأوسط ت ٢١٥ هـ .

(١) انظر ترجمته وأخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٨٥، وطبقات الزبيدي ٨٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٦٥، وتاريخ بغداد ٩٣/٧، ونزهة الألباء ١٨٢، ومعجم الأدباء ٧/ ١٠٧، وإنباه الرواة ٢٨١/١، ووفيات الأعيان ٢٨٣/١، وإشارة التعيين: ٦١، والبداية والنهاية ٣٥٢/١، والنجوم الزاهرة ٢٦٣/٢، وبغية الرعاة ٤٦٣/١ .

(٢) انظر ذلك في: طبقات الزبيدي: ٨٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٦٨، وتاريخ بغداد ٧/ ٩٣، ونزهة الألباء: ١٨٢، ومعجم الأدباء: ١٠٨، وإنباه الرواة ٢٨١/١، ووفيات الأعيان ٢٨٣/١، وإشارة التعيين: ٦١، وبغية الرعاة ٤٦٣/١ .

تلاميذه:

- ١- الفضل بن محمد بن أبي محمد يحيى اليزيدي ت ٢٧٨هـ .
- ٢- أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الشمالي المعروف بالميرد ت ٣٨٥هـ .
- ٣- عبدالله بن أبي سعد الوراق^(١) .

مؤلفاته:

له مؤلفات منها:

- ١- ما تلحن فيه العامة .
- ٢- كتاب الألف واللام .
- ٣- كتاب التصريف .
- ٤- كتاب العروض .
- ٥- كتاب القوافي .
- ٦- كتاب الديباج .
- ٧- كتاب في القرآن .
- ٨- علل النحو .
- ٩- تفاسير كتاب سيبويه^(٢) .

وفاته:

اختلف في سنة وفاته، فقليل: إنه توفي سنة ٢٤٧هـ، وقيل: ٢٤٨هـ، وقيل : ٢٤٩هـ، وقيل: ٢٣٦هـ^(٣) .

(١) انظر: تاريخ بغداد ٩٣/١، ومعجم الأدباء ١٠٨/٧، وإنباه الرواة ٢٨١/١ .
(٢) انظر: تاريخ بغداد ٩٤/١، ومعجم الأدباء ١٢٢/٧، وإنباه الرواة ٢٨٢/١، وبغية الرواة ٤٦٥/١ .
(٣) انظر: تاريخ بغداد ٩٤/١، ونزهة الألباء: ١٨٦، وإنباه الرواة ٢٨٢/١، ووفيات الأعيان ٢٨٦/١، وإشارة التعيين: ٦٢، وبغية الرواة ٤٦٦/١ .

تصريف المازني

كتاب صغير لكنه من أجمع كتب علم التصريف، وأول كتاب وضع فيه مستقلاً وصل إلينا، وله من القيمة العلمية ما ليس لغيره، لذلك اهتم به العلماء وأثنوا عليه قال ابن جني عنه: (ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدها وأرصنها، عريقاً في الإيجاز والاختصار عارياً من الحشو والإكثار، متخلصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين قليل الألفاظ كثير المعاني) ^(١).

وابن جني علم من أعلام التصريف اهتم بهذا الكتاب اهتماماً كبيراً وأولاه عناية فائقة، فشرحه شرحاً لم يدع صغيرة ولا كبيرة فيه إلا عرض لها، قال رحمه الله: (عنيت بتفسير مشكله وكشف غامضة والزيادة في شرحه) ^(٢) فصار شرحه غنية للمريد مبتدئاً كان أم متمكناً قال: (فكشفت هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن) ^(٣)، وقال أيضاً: (لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهي) ^(٤).

وقد لخص ابن جني طريقته في التعامل مع كتاب المازني بقوله: (هذا الكتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني رحمه الله في التصريف بتمكين أصوله وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحته، ولا مشكلاً إلا أوضحت، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته،

(١) المنصف ٥/١ .

(٢) المنصف ٥/١ .

(٣) المنصف ١٣/١ .

(٤) المنصف ١٧٢/١ .

ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه ومتقدماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة) (١) .

وقد طبع كتاب النصف بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين في ثلاثة أجزاء .

الجزءان الأول والثاني يشملان شرح تصريف المازني، أما الجزء الثالث فيشتمل الآتي:

- ١- تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهد و حججه .
- ٢- مسائل في عويص التصريف، وقد قصد بهذا تدريب المتعلم على مسائل متفرقة فيها ترويض على التصريف وتطبيق قواعده .
- وعمل المحققان له ثلاثة فهارس هي:
- ١- فهرس المباحث .
- ٢- فهرس الشعر والرجز .
- ٣- فهرس الأعلام .
- وهو بحاجة إلى عمل فهارس لما يأتي:
- ١- الآيات القرآنية .
- ٢- الأحاديث النبوية .
- ٣- أقوال العرب وأمثالهم .
- ٤- اللغة .
- ٥- الكتب .

وغيرها حتى يتمكن قارئوه من الإفادة منه إفادة كاملة لاحتوائه على علوم كثيرة كاللغة والصرف والأدب، والعروض وغيرها .

(١) النصف ١/١ .

المنهج

يتلخص منهج ابن جني في الآتي:

- ١ - يبدأ كلام المازني بقوله: قال أبو عثمان .
ثم يتبعه بقوله: قال أبو الفتح .
وهذا يجعل النصين متميزين، فلا يختلط قول المازني بقول ابن جني .
- ٢ - جعل النص مقاطع، ثم شرحه شرحاً تاماً وافياً مقنعاً، وقد أشار في مقدمة كتابه إلى هذا حيث قال:
(ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف ... عنيت بتفسير مشكله وكشف غامضه والزيادة في شرحه)^(١) .
وقال: (وأنا أسوق هذا الكتاب شيئاً فشيئاً، وأتبع كل فصل مما رويته ورأيت ما يكون مقنعاً في معناه، ومغنياً عما سواه)^(٢) .
ولقد حقق أبو الفتح بن جني ما رسمه لنفسه في منهجه، والتزم به التزاماً تاماً من أول الكتاب إلى آخره .
- ٣ - ختم الكتاب بمسائل من عويص التصريف .
وهي مفيدة في بابها، لها أثر كبير في حفظ القواعد الصرفية وتطبيقها .
- ٤ - الاهتمام اللغوي بإيراد معاني الكلمة التي تحتملها والاستشهاد لهذه المعاني كما في حديثه عن زال قال: (وزال في كلام العرب على ثلاثة أضرب ...) ^(٣) .

(١) المنصف ٥/١ .

(٢) المنصف ٦/١ .

(٣) المنصف ٢/١٩-٢٠ .

وتحدث عن هذه المعاني الثلاثة وأوزانها ن واستشهد عليها ببيت لأبي
النجم هو:

يَنْمَازُ عَنْهُ دُخْلٌ عَنْ دُخْلٍ ^(١) .

وبيت للأعشى هو قوله:

هَذَا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا مَا بَالُهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَالُهَا ^(٢)

٥- وعني بإيراد الخلاف فيما كان مختلفاً فيه إذ أورد الخلاف في نصب
(زوالها) من بيت الأعشى، فأورد قول أبي عمرو والمبرد وثعلب
والفارسي ^(٣) .

وفي أشيَاء ^(٤)، والتنوين في جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ^(٥)، وَجُحْدَبٍ بفتح الدال
وضمها ^(٦) .

٦- جعل قسماً من كتابه لتفسير الغريب من كتاب المنصف بعد انتهائه من
شرحه حيث قال: (فهذا ما اقتضاه القول عندي في شرح هذا الكتاب،
على أنني قد اختصرت مواضع فيه، وقضيت القول فيها بعد أن
وفيتها حقوقها مما يحتمله الكتاب، وأنا أتبع هذا تفسير ما فيه من اللغة
بشواهده وحججه، ثم ذكر بعد ذلك المسائل المشككة ^(٧) .

(١) ديوانه: ٢٠٢، والمنصف ٢١/٢ .

(٢) المنصف ٢١/٢، ٢٢، وديوان الأعشى ٧٧ .

(٣) المنصف ٢١/٢، ٢٢ .

(٤) المنصف ٩٥/٢ .

(٥) المنصف ٧٠/٢، ٧١ .

(٦) المنصف ٢٧/١ .

(٧) المنصف ٣٤١/٢ .

٧- عدم التزامه بشرح المتن عند وروده إذا سبق شرحه قال عند قول المازني .

فإن قلت: ابنُ يَفْعَل من يَخَافَ اسماً .

قلت: يَخَوْف، وكذلك أخواته لا تعل إذا صغته اسماً:

قال أبو الفتح: قد تقدم مثل هذا وشرحه، ومن أين وجب تصحيح هذه الأمثلة إذا بنيت اسماً ؟ ^(١)

وقال: قال أبو عثمان: (وإن بنيت مثل قِمَطَر من دَحَرَج قلت: دِحَرَج، فإن بنيت مثل جَعْفَر من قِمَطَر قلت: قَمَطَر، وإن قيل لك: ابن من قِمَطَر مثل سَفَرَجَل قلت: قَمَطَرَر، وكذلك مثله من جَعْفَر جَعْفَرَر . قال أبو الفتح: هذا فصل قد تقدم شرحه ^(٢) .

وقال أبو عثمان: (وإذا بنيت فَعُول من البيع قلت: يَبِّع أيضاً، والأصل بَيَّوع فقلبت الواو ياء للياء الساكنة التي قبلها وهي من قُلْتُ قَوْل يستوي لفظها ولفظ فَوَعَل من البيع والقول) .

قال أبو الفتح: (قد تقدم قولنا في اتفاق الألفاظ واختلاف الأمثلة المحاولة وسيأتيك أشباه هذا في باقي الكتاب فإذا ورد، فلا تستنكره فإنه من كلام العرب) ^(٣) .

(١) المنصف ٢٨٠/١ .

(٢) المنصف ١٧٥/١، وانظر: ٢٨٢/١، ٥٢/٢ .

(٣) المنصف ٢٤/٢ .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في المنهج

بعد عرض منهج ابن جني في كتابه المنصف، وقد سبق الحديث عن

طريقة الجرجاني في الفصل الأول اتضح الآتي:

أولاً: أوجه الاتفاق في المنهج:

- ١- أن الجرجاني يصدر نص الفارسي بقوله قال صاحب الكتاب، وفي بعض النسخ قال الشيخ أبو علي، ويتبعه بقوله قال المفسر، وفي بعض النسخ قال الشيخ عبدالقاهر، وابن جني صنع في كتابه هذا الصنيع، فقد كان يصدر قول المازني بقوله: قال أبو عثمان، ويصدر شرحه بقوله: قال أبو الفتح .
- ٢- جعل النص مقاطع، فكل منهما اعتمد تجزئة النص المشروح إلى مقاطع ثم يشرح كل مقطع على حدة .

ثانياً: أوجه الاختلاف بينهما في منهجهما:

- أ- ابن جني ختم شرحه بمسائل من عويص التصريف، وتفسير اللغة من كتاب أبي عثمان، وهذا لم يصنعه الجرجاني .
- ب- الجرجاني ربما أورد الباب كاملاً، وهذا لم يفعله ابن جني، وإنما التزم بإيراد النص على مقاطع كما هو ظاهر في الشرح .
- ج- اهتم ابن جني بالجانب اللغوي بإيراد معاني الكلمة، والأوجه التي تحتملها والشواهد على الأوجه اللغوية فصار هذا الجانب ظاهراً في الكتاب، وهو ما افتقر إليه صنيع الجرجاني في أغلب عمله .
- د- الجرجاني ربما أهمل بعض نص الفارسي، ويشرح ما يراه محتاجاً إلى شرح في نظره، أما ابن جني، فقد كان يعرض لنص المازني كله، وربما أحال على متقدم أو لاحق بقوله: تقدم شرحه أو سيأتي .

أسلوبه

اتسم أسلوب ابن جني بوضوح العبارة وجمال الصياغة وحسن السبك والبعد عن التكلف والتعقيد والغموض إلا في القليل من المواضع العويصة، ولذا قال ابن جني في شرحه: (فكشفت هذا المعنى ليشارك في معرفته المبتدئ والمتمكن) ^(١)، وقال: (لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهي) ^(٢). وهذا يعني سهولة ألفاظه وقرب معانيها حتى يدركها المبتدئ في هذا الفن، ولو غمضت أو أبهمت لما أدركها المبتدئ.

ومن خصائص أسلوبه:

١- الإيجاز غير المخل، فجاء الشرح شاملاً للكتاب المشروح ومستوفياً لجميع مباحثه، يقول: (فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول في قبيلها، ولم أر أحداً من أصحابنا أشبع القول فيها هكذا، وهذا الموضع من لطيف التصريف، وفيه ما هو أكثر من هذا، ولكن الكتاب يطول به، ولا يأتي على آخره) ^(٣)، فاختصر الحديث عنها، ولم يُفَضَّ فيها وهو سمة عامة في الكتاب ومما يدل على شموله قوله: (وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة، وأنا أوضح كل حرف فيها) ^(٤).

٢- الاحتمالات العقلية، وهي افتراض الإشكال والرد عليه:

يقول: فإن قلت: فإنه يلزم على هذا أن تنون بُهْمَى بعد حذف الهاء، أو قبل دخولها على قول من أدخل الهاء عليها.

(١) المنصف ١/١٣.

(٢) المنصف ١/١٧٢.

(٣) المنصف ١/٢٢٧.

(٤) المنصف ١/٣٤، ٣٥.

قيل: قد يجوز أن يكون الذي أدخل الهاء عليها، فخالف الجمهور إذا حذفها وافق الجميع على أن تكون للتأنيث، فيخالف إذا ألحق الهاء ويوافق إذا حذفها...^(١).

وقال: فإن قلت: فقد قالوا: فَحِذْ وَكِيدٌ، وهو يَضْرِبُ وَيَجْلِسُ، فخرجوا من الكسر إلى الضم، فليس ذلك بشيء؛ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة والنصب والجر يزيلانها، وإنما يكره من هذا ما كان لازماً^(٢).
وقال: فإن قيل: أنت هَرَبْتَ من سكون النون في انْفَعَلَ فكيف زدت عليها ساكناً آخر وهو الهمزة .

قيل: هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل الساكن؛ لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه، فلا بد من حذف أحدهما أو حركته فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل لثلاث نزول نيته التي قد أريد له من سكون أوله، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها فلم يجوز حذفها؛ لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هرب وهو الابتداء بالساكن...^(٣).

٣- الاستطراد أحياناً : وهو قليل وذلك عند شرحه لكلام المازني عن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل^(٤)، فقد استطرد إلى تعريف همزة الوصل

(١) المنصف ٣٧/١ .

(٢) المنصف ٥٤/١ .

(٣) المنصف ٥٣/١، وانظر: ٥٥، ٥٧، ٧٣، ١٥٤، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٣، ٩/٢، ٣٩، ٤١،

١٨٠، ٢١٧، ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٢٠، ١٠٦/٣، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧،

١٥٣ .

(٤) المنصف ٥٣/١ .

والغرض من الإتيان بها والاحتجاج لذلك، ثم تحدث عن حركتها ثم عن أن الساكن حاجز غير حصين، والاحتجاج لذلك، ورد الاعتراضات عليه، ثم تحدث عن الاعتراض بإسكان أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل، ثم افترض اعتراضات أخرى، وعقب ذلك تحدث عن الأسماء التي همزتها همزة وصل^(١)، مع أن المازني لم يعرض لشيء من ذلك، وقد أشار إلى ذلك ابن جني حيث قال: (وإنما شرحت لك أحكام هذه الأسماء؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب، فأردت أن أبينها لما اتَّصَلَتْ بهذا الموضع)^(٢).

وعند قول المازني: (وأما الجفأة الفصحاء، فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب)^(٣).

وقد استطرد ابن جني بذكر أمثلة وبين وجه قول المازني فيها، والأوجه التي يمكن حمل ضرائر الشعر عليها وأفاض في ذلك^(٤).

وقال أبو الفتح: (قد شَرَحَ هذا الموضع "باب الباء والواو اللتين هما فاءات"^(٥) في إيجاز، وأنا أذكر غير ما جاء به)^(٦)، فاستطرد ابن جني إلى قضايا لم يذكرها المازني^(٧).

(١) المنصف ٦٤/١.

(٢) المنصف ٦٤/١.

(٣) المنصف ٦٨/٢.

(٤) المنصف ٧٦-٨١.

(٥) المنصف ١٨٤/١.

(٦) المنصف ١٨٥/١.

(٧) المنصف ١٨٥-١٩٥.

٤ - ذكر الأوجه المتعددة في بعض المسائل:

قال: (وزال في كلام العرب على ثلاثة أضرب:
يكون فَعَل من الواو لقولهم: زَالَ يَزُول .
ويكون فَعَل من الياء بمنزلة بَاع لقولهم: زِلْتُ الشَّيْءَ أَزِيلُهُ ...
والوجه الثالث قولهم: "ما زَالَ يَفْعَلُ" فهذه "فَعِلَ يَفْعَلُ" بمنزلة هَاب
يهاب) ^(١) .

وقال في الرد على من قال: إِنْ تَيَّهَ وَطَيَّحَ مِنَ الْوَاوِ:
(قيل: هذا فاسد من وجوه:
أحدها: أَنْ فَعَل في الكلام أكثر من فَعِلَ، فحمله على الأكثر أولى
وأسوغ .

وثان: أَنْ معنى تَيَّهَ وَطَيَّحَ تكرر ذلك الفعل منه، فجرى ذلك مجرى قَطَعَ
وَكَسَّرَ في أنهما لتكرير الفعل فمن هنا حمل على فَعَل .
وثالث: يدل على أَنْ تيه فَعَل دون فَعِلَ ...

ووجه رابع: وهو أنك إذا جعلت تَيَّهَ وَطَيَّحَ مِنَ الْوَاوِ ذهبت إلى أَنْ
أصلهما تَيَّوَهَ وَطَيَّوَحَ لزمك أَنْ تقول: إِنَّ "طَاحَ يَطِيحُ" وَتَاهَ يَتِيهَ على
فَعِلَ يَفْعَلُ مِنَ الْوَاوِ، وَفَعِلَ يَفْعَلُ ليس مما ينبغي أَنْ يقاس عليه ما وجد
مندوحة عنه) ^(٢) .

وقال في قول أبي ذؤيب الهذلي:

(١) المنصف ٢/١٩-٢١ .

(٢) المنصف ١/٢٦٣، ٢٦٤ .

فَأَجَبْتُهَا أَمَّا بِجِسْمِي أَنَّهُ أَوْدَى بَنِي مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا^(١)

فيحتمل أن تكون (أما) مفردة وأن تكون مركبة .

فإذا كانت مفردة كانت كالتي في قولك: أما زيد فقائم ...

وإذا كانت مركبة لم يَخْلُ الحرف الأول من أن يكون ميماً أو نوناً وكلاهما جائز .

فإذا كانت ميماً، فكأنه قال فأجبتها أم ما بجسمي أنه، فأم هذه لا تخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة؛ لأنها إذا كانت كذلك فهي في كلا وجهيها - مقابلتها الهمزة، وانقطاعها منها - استفهام وقبلها فأجبتها، والجواب لا يكون استفهاماً فلا بد من أن تكون زائدة ... وإن كانت الأولى نوناً فكأنه قال: أن ما بجسمي أنه، وإذا كان التقدير هذا جاز في "أن" وجهان وفي "ما" وجهان .

أما أحد وجهي أن فإن تكون مخففة من الثقيلة ...

والوجه الآخر أن تكون بمعنى أي التي تجيء للعبارة مثل التي في قوله سبحانه: ﴿وَالطَّلَقُ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾^(٢) ...

وقد يحتمل وجهاً ثالثاً: وهو أن تكون زائدة كقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ

الْبَشِيرُ﴾^(٣) معناه فلما جاء، وكقول الشاعر:

فَلَمَّا أَنْ مَضَتْ سَنَتَانِ عَنْهَا وَصَارَتْ حُقَّةً تَعْلُو الْجِدَاعَ^(٤)

(١) ديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعار الهذليين ٦/١ .

(٢) ص ٦ / .

(٣) يوسف / ٩٦ .

(٤) القائل هو القطامي، ديوانه: ٤٣، والمنصف ١١٩/٣ .

وفي جعلك أن زائدة ضعف؛ لأنها لم تقع زائدة في غير هذا الموضع
 مبتدأة، إنما تقع في حشو الكلام وتضاعيفه .
 وأحد وجهي " ما " أن تكون بمعنى الذي .
 والوجه الآخر أن تكون زائدة ^(١) .
 وقال: أما قول الشاعر:

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيًّا ^(٢)

فقد خرج فيه عما عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه:
 أحدها: أنه جمع سَمَاءٍ عَلَى فَعَائِلٍ، فشبهها بِشَمَالٍ وَشَمَائِلٍ، والجمع
 المعروف فيها إنما هو سُمِّي عَلَى فُعُول ...
 والثاني: أنه أقر الهمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة وهذا غير
 معروف ...

والثالث: أنه أجرى الياء في سَمَاءٍ بِجَرَى الْبَاءِ فِي ضَوَارِبَ فَفَتْحَهَا فِي
 موضع الجر كما تقول: مررت بِضَوَارِبَ... ^(٣) .

٥- تهجم في بعض ردوده، أو كلامه .

قال: (ومن ذهب إلى أن المحذوف من بُنْتُ ياء لانكسار الباء، وجب عليه
 أن يقول: إن المحذوف من عِضَّةٍ ياء، ولكان يجب أن تكون السين من
 سَنَّةٍ مضمومة؛ لأنه من الواو، وهذا تخليط فاحش) ^(٤) .

(١) المنصف ١١٧/٣-١٢٠ .

(٢) عجز بيت قائله أمية بن أبي الصلت، وصدده:

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ

ورد في ديوانه: ٧٠، والكتاب ٥٩/٢، والمقتضب ١٤٤/١ .

(٣) المنصف ٦٨/٢، ٦٩، وانظر: ٥٨، ٦١/١ .

(٤) المنصف ٥٩/١ .

وقال: (وحكي عن بعضهم أنه سئل عن قول الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ما معنى إياك فقال: معناه حقيقتك، قال: واشتقاقه من الآية وهي العلامة التي تدل على حقيقة الشيء...)

إلى أن قال: (وهذا قول ساقط ليس مما يتشاغل بمثله) ^(١) .
وقال: (فتأمل هذا الموضع فإنه مسهل عليك كثيراً مما تستقر به في اللغة العربية، فإن أكثر من يتسكع فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع) ^(٢) .
وقال: وذهب بعض متأخري أصحابنا إلى أن هذا [أفعل به] لفظ الأمر ومعناه، وأن المأمور هنا هو المحدث عنه في قولهم: ما أكرم زيداً يعني "ما" فكأنه قال: يا امرأة أكرم يا شيءٌ يزيد، وهذا تعسف وتخليط وعدول عن الصواب ^(٣) .

وفي الموازنة بين المقتصد في شرح التكملة ^(٤) والمنصف ^(٥) في الأسلوب اتضح الآتي:

أن الأسلوبين متقاربان عند الرجلين؛ لأن كل واحد منهما شرح كتاباً في الصرف مما جعل المأخذ عندهما واحداً، والمادة العلمية فيه محدودة مما جعل الأسلوب متقارباً إلى حد كبير، وهذه أهم السمات التي دونتها على عمل الشيخين معاً:

(١) المصنف ١/١٢١ .

(٢) المرجع السابق ١/١٢٤ .

(٣) المرجع السابق ١/٣١٧ .

(٤) انظر ص: ٥٥ .

(٥) انظر ص: ١٠٦ .

- أ- إيراد الاحتمالات العقلية وهي افتراض الإشكال والرد عليه .
- ب- ذكر الأوجه المتعددة في بعض المسائل .
- ج- الشدة في بعض الردود .
- د- الاستطراد في بعض الأحيان غير أن ابن جني أقل في هذا من الجرجاني .

مصادره

أخذ ابن جني عن كثير من رواة اللغة والأدب، وكان يروي كثيراً عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم^(١)، وقد اتبع في ذلك سلفه من اللغويين، وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويثبت من أمره وسلامة لغته، وقد عقد لهذا باباً في الخصائص هو: "باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر"^(٢).

ومصادره في المنصف تنقسم قسمين:

أ- مباشرة .

ب- غير مباشرة .

أولاً: المصادر المباشرة:

هم الذين أخذ عنهم مشافهة، على النحو الآتي:

- ١- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، فقد لازمه ابن جني في السفر والحضر أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل. سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة، وذلك أن أبا الفتح وهو فتى كان يدرس العربية في جامع الموصل، فمر به أبو علي فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو: قال وقام، فاعترض عليه أبو علي، فوجده مقصراً ونبهه على الصواب، وقال له: تزيت وأنت حصرم، فتبع أبا علي حتى نبغ بسبب صحبتته إياه، وبلغ من أمره ما بلغ^(٣).

(١) انظر: الخصائص ١/٧٦، ٧٨، ٢٤٠، ٢٥٠.

(٢) الخصائص ٥/٢.

(٣) معجم الأدباء ٩١/١٢، وبغية الوعاة ١٣٢/٢.

ويشبه ابن جني في نقله علم أبي علي سيويه في نقله علم الخليل، وقد ورد اسم أبي علي في المنصف كثيراً فقد ورد أكثر من خمس وثلاثين ومئتي مرة، وفيها تتضح كيفية أخذه عن شيخه الفارسي ويمكن إجمالها بالآتي :

أ- قال أبو علي ^(١)، أو قال لي أبو علي ^(٢) .

ب- سألت أبا علي ^(٣)، أو سألت أبا علي وقت القراءة عليه ^(٤) .

ج- قرأت على أبي علي ^(٥) .

د- أخذت عنه ^(٦) .

هـ- حدثنا أبو علي ^(٧) .

و- أنشدناه أبو علي ^(٨)، أو أنشدني ^(٩) .

ز- أخبرني أبو علي ^(١٠) .

ح- حكى أبو علي ^(١١) .

٢- محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسم أبو بكر العطار المقرئ ولد سنة خمس وستين ومئتين ومات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة ^(١٢)،

(١) انظر المنصف ٢٣/١، ٧٥، ٧٦، ١١٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ٣١٨، ٣١٩/٢، ٣٩ .

(٢) المرجع السابق ١١٧/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٣/١، ٧٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٦، ٥٦/٢، ١٣٨ .

(٤) المرجع السابق ٤٣/١، ١١٢، ٢٧٣ .

(٥) المرجع السابق ١٤/١، ٥٣، ١٠٦، ٥٧/٢، ٧٨، ١٢١ .

(٦) المرجع السابق ٦٣/١، ٣١٢، ١٠٤/٢ .

(٧) المرجع السابق ٦٠/١، ١٤١/٢ .

(٨) المرجع السابق ١٤/١، ٧٥، ٧٧/٢، ١١٤، ١١٥ .

(٩) المرجع السابق ٧٢/١ .

(١٠) المرجع السابق ٤/٢، ٢١، ٩٩/٢، ١٠١، ١٠/٣ .

(١١) المرجع السابق ٨٠/٢، ٨١ .

(١٢) أخباره في: معجم الأدباء ١٨/١٥٠، وبغية الوعاة ٨٩/١ .

روى عنه ابن جني أخبار ثعلب وعلمه مبيناً كيفية الأخذ عنه بالآتي:
أ- أخبرنا عن ثعلب ^(١) .

ب- قرأت عليه عن أبي العباس ^(٢) .

ج- قرأت عليه أو سمعت من يقرأ عليه ^(٣) .

د- ذهب ^(٤)، أو حكى ^(٥)، أو أنشدنا ^(٦)، أو قال ^(٧) .

ثانياً: المصادر غير المباشرة:

هم العلماء الذي أخذ عن كتبهم، وعن تلاميذهم، وسأذكرهم
حسب كثرة ورودهم في المصنف:

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد ورد ذكره كثيراً .

نقل عنه رأيه في بعض المسائل ^(٨)، وما روى من القراءات القرآنية ^(٩) .

٢- أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

نقل عنه رأيه في بعض المسائل التي خالف ^(١٠) فيها غالباً .

(١) المصنف ١/٢٧٧، ٣٤٧، ١٦٠/٢، ٣٢٥، ٥/٣، ١٢، ١٦، ٣٨، ٥٣، ٥٩، ٨١، ٨٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٤٠، ٢/٣٨٣، ٦/٣، ١٣، ٣٠، ٤٦، ٤٧ .

(٣) المرجع السابق ١/٨٢، ١٦٠ .

(٤) المرجع السابق ١/٣٤٧، ٣٤٨ .

(٥) المرجع السابق ٢/١٨١ .

(٦) المرجع السابق ٣/٥ .

(٧) المرجع السابق ٣/٧ .

(٨) المرجع السابق ١/٢٥، ٦٨، ١٢١، ١٦٤ .

(٩) المرجع السابق ٢/٢٢٦، ٣٣٦ .

(١٠) المصنف ٢/٣٠، ٣١، ٣٤، ٦٠، ٩٥، ١٠١، ٢٥٦ .

بيان مصدر قوله ^(١)، الدفاع عنه ^(٢)، والثناء عليه ^(٣) .

نقل عنه بعض الشواهد الشعرية ^(٤) .

٣- سيبويه .

نقل عنه ما حكاه عن العرب ^(٥) .

رأيه في بعض المسائل ^(٦) .

ما أهمله من الأمثلة ^(٧) .

نقل عنه بعض الشواهد ^(٨) .

ما روى من القراءات القرآنية ^(٩) .

٤- أبو زيد الأنصاري .

نقل عنه ما حكاه عن العرب ^(١٠) .

نقل عنه بعض الشواهد الشعرية ^(١١) .

تفسير بعض الكلمات ^(١٢) .

(١) المصنف ١٦٧/٢، ١٦٩ .

(٢) المرجع السابق ٢٦٧/٢ .

(٣) المرجع السابق ٣١٠/٢ .

(٤) المرجع السابق ٢٣/٣ .

(٥) المرجع السابق ١٠/١، ٣٦، ١١٥، ١٦٨، ١٨٩، ١٨٩، ١٩٦، ١٨٢/٢، ٣٥/٣ .

(٦) المرجع السابق ١٦/١، ٢٢، ٢٨، ٥٩، ٦٤، ١٠٠، ١٣١ .

(٧) المرجع السابق ٣٠/١، ٣١، ١٦٣/٣١ .

(٨) المرجع السابق ٢٢٩/١، ١٦/٢، ٥٧، ١٥٠، ٢٢٩، ٥٢/٣، ٦٩، ٧١، ١٢١ .

(٩) المرجع السابق ٢٢٦/٢، ٣٣٦ .

(١٠) المرجع السابق ٣٧/١، ٧٦، ١٧٠، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٦/٢، ٥٧،

١١٨/٣، ٩٩ .

(١١) المصنف ٦٢/١، ٢٩٠، ٧٨/٢، ١١٥، ٢٣٧، ٩/٣، ١٧، ٢٤، ٣٠، ٣٤، ٤٢، ٤٤،

٧٧، ٥٧ .

(١٢) المرجع السابق ٩/٣، ٤٥/١٠، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٨٦ .

٥- الأصمعي .

- نقل عنه بعض الشواهد الشعرية ^(١) .
تفسير بعض الكلمات ^(٢) .
ما حكاه عن العرب ^(٣) .

٦- المبرد .

- نقل عنه تفسير بعض الكلمات ^(٤) .
نقل عنه بعض الشواهد الشعرية ^(٥) .
نقل رأيه في بعض المسائل ^(٦) .
ذكر ما رآه من خطه لبعض الكلمات ^(٧) .
ما حكاه عن العرب ^(٨) .
التعليل ^(٩) .

٧- أحمد بن يحيى ثعلب .

- روى عنه بعض الشواهد النثرية ^(١٠) ، والشعرية ^(١١) .

(١) المصنف ٣٥/١، ١٦٥، ٢٥٦، ٨١/٢، ١٩٠، ٤/٣، ٧، ٢٤، ٢٦، ١٣٤ .

(٢) المرجع السابق ١٥١/١، ١٧٧، ٧/٣، ١٣، ١٩، ٥٠، ٨٨ .

(٣) المرجع السابق ١٥٢/١، ٢٩٩، ٢٢/٣، ٢٣، ٣١، ٣٣ .

(٤) المرجع السابق ١١٠/١، ٢١/٢، ١٢/٣، ١٦، ٣١ .

(٥) المرجع السابق ١٣٠/١، ١٥/٢، ٩/٣ .

(٦) المرجع السابق ١٨٨/١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣١٨، ١٣١/٢، ١٤٨، ٢٨٢ .

(٧) المرجع السابق ١٢٤/١، ٢١٦ .

(٨) المرجع السابق ٢٨١/١، ٢٢/٣، ١٢١ .

(٩) المنصف ٣٤٦/١، ٣٢٣/٢ .

(١٠) المنصف ٣٨/٣، ٥٠ .

(١١) المرجع السابق ٨٢/١، ١٦١، ٣٤٠، ٥/٣، ٦، ٧، ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٨٥ .

تفسير بعض الكلمات ^(١) .

ما روى من الألفاظ ^(٢) .

٨- الفراء .

روى عنه بعض الشواهد النثرية ^(٣) ، والشعرية ^(٤) .

رأيه في بعض المسائل ^(٥) .

رده على الخليل ^(٦) .

٩- أبو عبيدة .

روى عنه بعض الشواهد الشعرية ^(٧) ، والنثرية ^(٨) .

تفسير بعض الكلمات ^(٩) .

١٠- أبو بكر بن السراج .

روى عنه تفسير بعض الكلمات ^(١٠) .

رأيه في بعض المسائل ^(١١) .

(١) المصنف ١١٠/١، ١٢٩، ٢٢/٢، ١٢/٣ .

(٢) المرجع السابق ٢٧٧/١، ٣٤٧، ١٠٧/٢، ١٦٠، ١٨٥، ٢٠٢، ٣٢٥ .

(٣) المرجع السابق ١٤٧/١، ١٠٠/٢، ٧٢/٣ .

(٤) المرجع السابق ١٢/٣، ٤٧، ٧٠ .

(٥) المرجع السابق ١٨٨/١، ٣٠١، ١٢/٢، ١٣، ١٤، ٩٦، ١٢٩، ٢٠٢ .

(٦) المرجع السابق ٩٨/٢ .

(٧) المرجع السابق ٧٥/١، ١٧/٣، ٣٢ .

(٨) المرجع السابق ١٤٧/١، ٣١٠، ١٣٤/٢، ١٤٣، ٢٣/٣، ٢٥ .

(٩) المرجع السابق ٧/٣، ١٠، ١٣، ٣٢، ٣٧، ٥٠، ٧٤ .

(١٠) المنصف ٢١/٢ .

(١١) المرجع السابق ٢٤٨/٢، ٢٠٠، ٢٤٤ .

١١- ابن دريد .

روى عنه بعض الشواهد النثرية ^(١) .

روى حكايته للخلاف في منجنيق ^(٢) .

تفسير بعض الكلمات ^(٣) .

وله مصادر غير هؤلاء هم:

ابن الأعرابي ^(٤)، ويونس ^(٥)، والجرمي ^(٦)، وقطرب ^(٧)، وأبو عمرو الشيباني ^(٨)، والأخفش الصغير ^(٩)، وأبو حاتم السجستاني ^(١٠)، وأبو عمرو بن العلاء ^(١١)، والكسائي ^(١٢) وغيرهم .

ومن مصادره التي أخذ عنها الكتب التي صرح بها وهي:

(١) المصنف ١٣٥/١، ١٨٤/٢ .

(٢) المرجع السابق ١٤٧/١ .

(٣) المرجع السابق ٨٠/٣ .

(٤) المرجع السابق ١٤٨/١، ٦٠/٢، ٥٠/٢، ٤٩، ١٠٧، ١٨٥، ٣٢٥، ٥/٣، ١٠، ١٩، ٢٩، ٤٦ .

(٥) المرجع السابق ١١٦/١، ٢٤٠، ٨٣/٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦ .

(٦) المرجع السابق ١٤٨/١، ٩٢/٢، ١٠٤، ٢٨٢، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٣١، ٥٩/٣، ١٠١ .

(٧) المرجع السابق ١٢٣/١، ٢٤٠، ١٦٧/٢، ١٦٩، ٢٢٨، ٣٠٢، ٢٢/٣ .

(٨) المرجع السابق ١٤٣/٢، ٤٦/٣، ٦٣ .

(٩) المرجع السابق ١١/٣، ١٧، ٢٣، ٣٨، ٥٣، ٦٥، ٧٦، ٨٦ .

(١٠) المرجع السابق ٧٢/٣، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩٠ .

(١١) المنصف ٢٢٠/١، ٢٨٦، ٢١/٢، ١١٥، ٢٨١، ٢٩٨، ٨٩/٣ .

(١٢) المرجع السابق ١١٦/١، ٩٥/٢، ١٠١، ٢٦/٣ .

- ١ - الكتاب لسيبويه ^(١) .
- ٢ - النوادر لأبي زيد ^(٢) .
- ٣ - كتاب الهمز لأبي زيد ^(٣) .
- ٤ - كتاب المصادر لأبي زيد ^(٤) .
- ٥ - كتاب القلب لابن السكيت ^(٥) .
- ٦ - النوادر لأبي عمرو الشيباني ^(٦) .

-
- (١) المصنف ١٥٤/١ .
 - (٢) المرجع السابق ١٤/١ ، ٢٩٠ ، ٢٣٧/٢ ، ١١/٣ .
 - (٣) المرجع السابق ١٠٦/١ ، ٥٧/٢ ، ١١/٣ .
 - (٤) المرجع السابق ١٦/١ .
 - (٥) المرجع السابق ١٢١/٢ .
 - (٦) المرجع السابق ١٨٣/٢ .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في المصادر

بعد عرض مصادر ابن جني في المنصف، وقد سبق الحديث عن مصادر الجرجاني في الفصل الأول، اتضح الآتي :

أولاً: أوجه الاتفاق:

أ- أن لابن جني مصادر مباشرة هي:

١- أبو علي الفارسي .

٢- محمد بن الحسن بن مقسم .

وللجرجاني مصدر مباشر واحد هو:

محمد بن الحسين بن عبدالوارث .

ب- مصادر غير مباشرة اشترك الشيخان في الأخذ عنها كان منها:

أبو عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن الأخفش الأوسط، وأبو زيد، والأصمعي، فهؤلاء أخذوا الشيخين عنهم كان بواسطة كتبهم أو كتب تلاميذهم الذين دونوا آراءهم .

ج- من مصادرهما من الكتب :

١- الكتاب لسيبويه .

٢- كتاب اللغات لأبي زيد .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

أ- أن مصادر ابن جني أكثر عدداً .

ب- أن ابن جني يأخذ عن مصادر لم يأخذ عنها المازني كثيراً .

والجرجاني يأخذ عن من أخذ عنه الفارسي ويزيد عليه قليلاً .

ج- من مصادر ابن جني من الكتب التي لم يأخذ عنها الجرجاني:

- ١- النوادر لأبي زيد .
- ٢- كتاب الهمز لأبي زيد .
- ٣- كتاب المصادر لأبي زيد .
- ٤- كتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني .
- ٥- كتاب القلب لابن السكيت .

الشواهد

أولاً: القرآن الكريم:

استشهد ابن جني في المنصف بآيات كثيرة سبعة وعشرية وشاذة، ويمكن إجمال استشهاده بها في الآتي :

١ - الاستشهاد بها على قضايا نحوية مثل: إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ^(١)﴾، ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ^(٢)﴾^(٣).

٢ - الفعل تَفَعَّلَ يكون متعدياً وغير متعد ، فالمتعدي نحو قوله عز وجل: ﴿يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ^(٤)﴾^(٥).

٣ - عدم تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول قال الله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ^(٦)﴾ معناه من الزاهدين فيه، ﴿إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ^(٧)﴾ معناه من القالين لعملكم، و ﴿إِنِّي لَكُمْ لَمِنَ النَّاصِحِينَ^(٨)﴾ معناه من الناصحين لكم، ولكنه لما قدمه جعله تبييناً وأخرجه عن الصلة^(٩).

(١) النبأ / ٤٠ .

(٢) الكهف / ٥٢ .

(٣) المنصف ١ / ٥٧ .

(٤) البقرة / ٢٧٥ .

(٥) المنصف ١ / ٩١ .

(٦) يوسف / ٢٠ .

(٧) الشعراء / ١٦٨ .

(٨) الأعراف / ٢١ .

(٩) المنصف ١ / ١٣١ .

٤ - (إِمْأ) مركبة أو مفردة وحكم حذفها، قال: إما في قوله تعالى: ﴿فَإِمْأ تَرِينَ مِنَ الْبَشْرِ أَحَدًا﴾^(١) هي مركبة وأصلها إِنْ مَأ، دخلت ما للتوكيد، وأنت في إدخالها وحذفها مخير فأما في ﴿فَإِمْأ مَتًا بَعْدُ﴾^(٢)، فلا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعر^(٣).

٥ - (أَمَأ) مثل أَلَمْ، قال: (وكذلك أَمَأ في قولهم: أما تأتيني: أما تحسن إلي؟ لأنها همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي، فهذه مثل الأولى [أَمَأ] في أنها حرفان، وتخالفا في أنها لم تجعل كالحرف الواحد، وإنما هي بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾^(٤)، و ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾^(٥).

فإذا كانت مفردة كانت كالتي في قولك: أَمَأ زيد فقائم ﴿وَأَمَأ ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٦)^(٧).

٦ - ذكر وجوهاً لأن في قول أبي ذؤيب :

فَأَجَبْتُهَا أَمَأ بِجِسْمِي أَنَّهُ أَوْدَى يَنْيِّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا^(٨)

(١) مريم / ٢٦ .

(٢) محمد / ٤ .

(٣) المنصف ١١٦/٣ .

(٤) الفرقان / ٤٥ .

(٥) الفيل / ١ .

(٦) فصلت / ١٧ .

(٧) المنصف ١١٦/٣-١١٩ .

(٨) انظر ص ١١٠ من الدراسة .

أحدها: أن تكون مخففة من الثقيلة .

الثاني: أن تكون بمعنى أي التي تحيى للعبارة مثل التي في قوله سبحانه ، ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾^(١) معناه أي امشوا، ولا تأتي إلا بعد كلام تام، وقوله: فأجبتها كلام تام كما أن قوله: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ﴾ كلام تام، فكأنه قال: فأجبتها أي الذي يجسمي فقدّمهم وأسفّ تذكّرهم .

وقد يحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن تكون زائدة كقوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٢) معناه فلما جاء^(٣) .

٧ - إلا في الاستثناء مركبة أو مفردة:

(قال: أخبرني أبو علي أن أبا العباس ذكر عن الكوفيين أنهم يقولون: إن "إلا" في الاستثناء مركبة من إن ولا، فمن ذهب إلى هذا، لم يجز بناء مثلها لثلاث تكون الكلمة مفردة مركبة، فأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾^(٤) فإنما هي إن التي للشرط ضمت إلى لا التي للنفي، ولا يجوز تمثيلها للانفصال الذي فيها)^(٥).

(١) ص ٦/ .

(٢) يوسف / ٩٦ .

(٣) المنصف ١١٧/٣ - ١١٩ .

(٤) التوبة / ٤٠ .

(٥) المنصف ١٢١/٣ .

٨ - حذف النون لطول الاسم لا للإضافة:

قال: وقوله: "المسكو" أراد المسكون، ولكن حذف النون لطول الاسم لا للإضافة.

وقال: وقرأ بعضهم: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾^(١) بالنصب^(٢).

٩ - قضايا صرفية ولغوية مثل:

استدل بقوله تعالى: ﴿يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(٣) على اشتقاق الشيطان قال: ومن أخذه من تَشَيَّط جعله فَعْلَان، ووجه الاشتقاق من تشيط أنهم قالوا: غضب، فاستشاط أي احتد والتهب في الغضب، وتشيط بمعناه، وهذا المعنى موجود في الشيطان؛ لأن الالتهاب في الغضب مشبه بالجنون والتخبط^(٤).

١٠ - حذف الياء من الفعل المضارع في موضع الرفع حذفاً كالمطرّد نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾^(٥) يريد: نبغي، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ﴾^(٦) يريد: يسري^(٧).

وقال: "وقد حذفت الياء في مواضع لا تبلغ أن تكون في الثقل مثل هذا أي

(١) الحج / ٣٥ .

(٢) المنصف ١/ ٦٧ .

(٣) البقرة / ٧٥ .

(٤) المنصف ١/ ١٠٩ .

(٥) الكهف / ٦٤ .

(٦) الفجر / ٤ .

(٧) المنصف ٢/ ٧٤ .

(جَوَارٍ) نحو قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(١) يريد المتعالي، وقال تبارك اسمه: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾^(٢)، يريد الداعي، وقال: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾^(٣) يريد التنادي^(٤). جاءت ألفاظ الأمر ويراد بها الخبر كما جاءت ألفاظ الخبر ويراد بها الأمر، فمن ألفاظ الأمر المراد بها الخبر قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٥) إنما معناه: فيسمد له الرحمن مدًّا، أو فليمدن له الرحمن مدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٦) إنما معناه: ما أسمعهم وما أبصرهم وهو لفظ الأمر في معنى الخبر.

١١- ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٧) فهذا في معنى قوله (آمنوا) ألا تراه أجابه بقوله عز وجل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾^(٨) فهذا معناه: آمنوا يغفر لكم ذنوبكم، كما تقول: إن تؤمنوا يغفر ذنوبكم^(٩).

(١) الرعد / ٩ .

(٢) القمر / ٦ .

(٣) غافر / ٣٢ .

(٤) المنصف ٧٣/٢ .

(٥) مريم / ٧٥ .

(٦) مريم / ٣٨ .

(٧) الصف / ١١ .

(٨) الصف / ١٢ .

(٩) المنصف ٣١٦/٢-٣١٨ .

- الرد على من قال: إِنَّ إبليس مشتق من ﴿يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾^(١) .

قال: "فأما قول من يقول: إن إبليس من قول الله تعالى: ﴿يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ ومن قول الراجز:

يَا صَاحْ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا

قَالَ نَعَمْ وَأَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا^(٢)

فخطأ منه لو كان إبليس من هذا، لكان عريباً؛ لأنه مشتق، ولو جب صرفه؛ لأنك لو سميت رجلاً ياجفيل وإخريط لصرفته، لأنه لا مانع له من الصرف"^(٣).

١٣- وقال: أجروا المدغم مجرى المعتل لموافقة إياه في سكون العين، قال الله

تعالى: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ و (رِدَّتْ) و (رُدَّتْ)^(٤) ((^(٥) بضم الراء في الأولى وكسرهما في الثانية والإشمام في الثالثة .

١٤- لما صحت الأفعال صحت المصادر .

قال: قال الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾^(٦)؛ لأنه

مصدر لاوذت^(٧).

(١) الروم / ١٢ .

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه: ٣١، واللسان (بلس) .

(٣) المنصف ١/ ١٢٧، ١٢٨ .

(٤) يوسف / ٦٥ .

(٥) المنصف ١/ ٢٤٩، ٢٥٠ .

(٦) النور / ٦٣ .

(٧) المنصف ١/ ٣٠٣ .

١٥- بيان القراءة وتوجيهها .

قال: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه:

﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ بالضم، و﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ بالكسر و﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ﴾ بالفتح، والحركات كلها لالتقاء الساكنين، فمن ضم، فلئلا تشبه هذه الواو الواو التي في نحو قولك: لَوْ انْطَلَقْتُ، لكان كذا وكذا، ومن كسر، فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخفتها ^(١) .

١٦- الجمل الذي يفصله العلم به .

قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ ^(٢) وإنما تقديره والله أعلم: ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه، والنهار لتبتغوا من فضله ^(٣) .

١٧- الرد على القراءة الشاذة:

قال: قرأ الحسن البصري رحمة الله عليه: ﴿وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ﴾ ^(٤)؛ لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو الزيدون، وليس منه . وكذلك قراءته ﴿وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ﴾ ^(٥) جاء به كأنه من دَرَأْتَهُ أي دَفَعْتَهُ، وليس منه، وإنما هو من دريت بالشيء أي علمت به ^(٦) .

(١) المنصف ٢١٣/١ .

(٢) القصص / ٧٣ .

(٣) المنصف ١١٧/٢ .

(٤) الشعراء / ٢١٠ .

(٥) يونس / ١٦ .

(٦) المنصف ٣١١/١ .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف لابن جني في الشواهد

أولاً: القرآن الكريم:

بعد عرض شواهد ابن جني من القرآن الكريم ^(١)، وقد سبق الحديث

عن شواهد الجرجاني من القرآن الكريم في الفصل الأول ^(٢) اتضح الآتي:

أولاً: أوجه الاتفاق:

- أ- الاستشهاد بالآيات القرآنية على قضايا نحوية وصرفية ولغوية .
- ب- الاستشهاد بالقراءات السبعية والشاذة .
- ج- الرد على بعض القراءات الشاذة .
- د- ذكر الجرجاني قراءة شاذة لم أجد من ذكرها غير ابن جني وهي: قراءة ابن مسعود ﴿فَقُلْ لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا﴾ ^(٣) ^(٤) .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

- أ- أن شواهد ابن جني من الآيات أكثر من الجرجاني .
- ب- ابن جني يذكر صاحب القراءة كثيراً، ولعل مرد ذلك أن ابن جني قد عني بالقراءات الشاذة، وأفرد لها مصنفاً وهو كتابه المحتسب .

ثانياً: الحديث والأثر:

استشهد ابن جني بأثني عشر حديثاً فيما اطلعت عليه هي:

- ١- قال: (لو جاء شيء نحو: رُمَّان ومُرَّان لم تقض بزيادة النون إلا بثبت، لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه،

(١) ١٢٤ .

(٢) ٦٢ .

(٣) انظر المقتصد في شرح التكملة ٢٠٣، الخصائص ٨٩/٣ .

(٤) طه / ٤٤ .

يجوز أن تكون النون أصلاً، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه،
ألا ترى في الحديث: " أن قوماً من العرب أتوا رسول الله ﷺ ، فقال لهم:
من أنتم ؟ فقالوا: نحن بنو غيان، فقال لهم: بل أنتم بنو رَشْدان، أفلا تراه
عليه السلام كيف تَكَرَّرَ لهم هذا الاسم؛ لأنه جعله من الغي يدل على ذلك
قوله: بل أنتم بنو رَشْدان؛ لأن الرُّشْدَ ضِدُّ الغَيِّ (١) .

٢- قال: (وقد قالوا: سَهٌ في معناها فحذفوا العين، وهذا من البشاذ، ولم يأت
من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف، وقولهم: مذ لأنها محذوفة من
منذ، جاء في الحديث: " العَيْنَانِ وَكَاءُ السَّهِّ " (٢) .

٣- قال: (وجاء في الحديث: " فَإِذَا سَحَابَةٌ تَرَهَيَّا "، فهذا تَفَعُّيلٌ، والياء فيه
زائدة؛ لأنها من موضع الواو من ترهوك، وكان ترهياً مطاوع رَهْيَاتِهِ
فَتَرَهَيَّا (٣) .

٤- قال: (حبط: يقال: حبط بطنه إذا انتفخ، وقد قال النبي ﷺ : " إن مما
ينبت الربيع لما يقتل حَبْطاً أو يُلِمَّ " (٤)، فالحبط أن تأكل الماشية الكلاً حتى
تنتفخ بطونها وهو الجباط إذا أصابها ذلك) (٥) .

٥- وقال: (هَيْنٌ: بمعنى هَيْنٌ قال رسول الله ﷺ : " المؤمن هَيْنٌ لَيْنٌ " أي هَيْنٌ
لَيْنٌ (٦) .

(١) المنصف ١٣٤/١ .

(٢) المرجع السابق ٦١/١، ٦٢، الحديث في سنن أبي داود ٥٢/١ .

(٣) المرجع السابق ١٠٩/١ ، والنهاية ٢٨٦/٢ .

(٤) الحديث في صحيح البخاري ٢١٤/٣، ١٧٣/٧، ومسلم في الزكاة ٧٢٧/٢، وشرح

صحيح مسلم ١٤١/٧ .

(٥) المنصف ١١/٣ .

(٦) المنصف ٦١/٣ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٨٩/٥ .

٦- وقال: (أبو عبيدة: الْمُحْبَنُطِي بغير همز الْمُتَغَضِّبِ الْمُسْتَبْطِي الشَّيْءَ وَالْمُحْبَنُطِي بِالْهَمْزِ الْعَظِيمِ الْبَطْنِ الْمُنْتَفَخِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السَّقَطِ: "يُظَلُّ مُحْبَنُطِيًّا عَلَى بَابِ الْجَنَةِ" ^(١) .

٧- وقال: (وعلى هذا قول النبي ﷺ: "الراجع في هبته..." ^(٢))، يريد عليه السلام بالهبة الموهوب؛ لأن الفعل نفسه لا يمكن الرجوع فيه) ^(٣) .

٨- وقال: (فَالثَّرَةُ قَرِيبٌ مِنْ لَفْظِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِنْ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ الثَّرَارُونَ الْمُتَفَيِّهُونَ" ^(٤) .

٩- وقال: (وَالْعَيْلَةُ: الْحَاجَةُ عَالَ الرَّجُلِ يَعْيلُ إِذَا احتاج، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةَ فَسَوْفَ يُعْطِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ﴾ ^(٥)) وفي الحديث عن النبي ﷺ: "مَا عَالَ مَقْتَصِدٌ، وَلَا يَعْيلُ" ^(٦) .

١٠- وقال: (اَهْتَوَشُوا بِمَعْنَى تَهَاوَشُوا، وَهُوَ الْاِخْتِلَاطُ يَقَعُ بَيْنَ الْقَوْمِ، وَهَوَّشْتُ الشَّيْءَ خَلَطْتَهُ وَتَهَوَّشَ الْقَوْمُ: اِخْتَلَطُوا، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: "مَنْ جَمَعَ مَالًا مِنْ تَهَاوُشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَائِرٍ" مِنْ تَهَاوُشٍ: مَنْ غَرِبَ حَلَةً، كَأَنَّهُ خَلَطَ فِيهِ، وَالنَّهَائِرُ هِيَ الْمَهَالِكُ ...) ^(٧) .

(١) المصنف ١٠/٣ ، والفائق في غريب الحديث ٢٥١/١ ، والنهاية ٣٣١/١ .
(٢) ورد الحديث في صحيح البخاري ١٣٤/٣ ، ١٤٢ ، ١٨/٤ ، ٥٦/٨ ، وسنن أبي داود ٢٩١/٣ ، وسنن ابن ماجه باب الرجوع في الهبة الحديث (١٩٣٢) ، والرواية فيها (العائد).

(٣) المصنف ١٨٣/٢ .

(٤) المرجع السابق ١٩٩/٢ .

(٥) التوبة ٢٨ .

(٦) المصنف ٦٤/٣ .

(٧) المصنف ٤٨/٣ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٨٣/٥ .

- ١١- وقال: (القود: هو أن يقتل القاتل، قال النبي ﷺ: "لَا قَوْدَ إِلَّا بِحَدِيدَةٍ" ^(١)).
- ١٢- وقال: (وقالوا: "ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ" ^(٢)) فهمزوا مأزورات وهو من الوزر إتباعاً لهزمة مأجورات، وقياسه مَوْزُورَات، ويجوز أن يكون مازورات قلبت واوه ألفاً) ^(٣).

واستشهد بآثار منها:

- ١- وقال: (وحكى عن عمر رحمه الله أنه قال: "لأجعلن الناس بَيَّاناً واحداً" وهو من باب دَدَن) ^(٤).
- ٢- وقال: (قال عمر رضي الله عنه: "اخْشَوْشُونُوا وَتَمَعَّدُوا" قال أحمد بن يحيى: تَمَعَّدُوا: أي كونوا على خلق معد) ^(٥).
- ٣- وقال: (وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: يروى عن علي عليه السلام أنه قال: "أَنَا يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ"، وقال: الِيعْسُوبُ: السَّيِّدُ) ^(٦).

(١) المنصف ٥٥/٣، وسنن ابن ماجه باب الديات ٢٦٣٧، وضعيف سنن ابن ماجه للألباني ٢١٣.

(٢) انظر تخريجه ص: ١٣١٠.

(٣) المنصف ٣٢٦/٢.

(٤) المنصف ١٨٣/٢، والفائق ٧١/١، والنهاية ٩١/١، ومعناه (ضرباً واحداً في العطاء) وهو مما عينه وفاؤه من مكان واحد.

(٥) المنصف ١٢٩/١، والنهاية ٣٥/٢.

(٦) المنصف ٣٨/٣.

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الشواهد من الحديث النبوي :

بعد عرض شواهد ابن جني من الحديث النبوي الشريف^(١)، وقد سبق الحديث عن شواهد الجرجاني من الحديث في الفصل الأول^(٢)، اتضح الآتي:

أولاً: أوجه الاتفاق:

- أ- أن كلاً منهما ينسب الحديث إلى النبي ﷺ .
- ب- أن كلاً منهما لا يلتزم بلفظ الحديث الوارد عن الرسول ﷺ .
- ج- اتفقا في الاستشهاد بحديث: "ارجعن مأزورات غير مأجورات".
- د- استشهاد ابن جني بثلاثة آثار عن عمر وعلي رضي الله عنهما، واستشهاد الجرجاني بأثر عن علي رضي الله عنه .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

- أ- ابن جني أكثر استشهاداً بالحديث من الجرجاني حيث بلغت شواهد من الحديث فيما اطلعت عليه اثني عشر حديثاً، والجرجاني استشهاد بستة أحاديث .
- ب- أن الجرجاني عكس الحديث فانعكس المعنى لذلك وهو حديث: " ارجعن مأزورات غير مأجورات"، وربما كان هذا راجعاً لعمل النساخ، وإنما ذكرته لاتفاق النسخ المخطوطة.

(١) ١٣١ .

(٢) ٦٥ .

ثالثاً: شواهد الشعرية:

استشهد بأبيات كثيرة، وأكثرها مما يتّردّد في كتب اللغة وعلومها
وسأتناول النقاط التالية:

- ١- طريقته .
- ٢- شعر المحدثين .
- ٣- استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف .
- ٤- موقفه مما استشهد به المازني في التصريف وإتيانه بما لم يستشهد به .

أولاً: طريقته:

لا تخالف طريقة العلماء الآخرين فهو ينسب بعضها ^(١)، ولا ينسب بعضها الآخر ^(٢) وهو الكثير، ويورد البيت كاملاً أحياناً كثيرة، ويورد أحياناً شطراً منه ^(٣)، وأحياناً يورد مع بيت الشاهد أبياتاً أخرى صلة له ^(٤).
ثانياً: شعر المحدثين:

استشهد فيما اطّلت عليه بيت واحد ذكر أنه لبعض المحدثين قال في ذلك: "وقد قال بعض المحدثين في وصفه (النهر):
يَنْسَابُ مِثْلَ الْحَيَّةِ الْمَذْعُورِ" ^(٥).

(١) المنصف ١٠/١، ١٤، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٥، ٦١، ٦٨، ٣/٢، ٤، ٥، ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ١٠/١، ١١، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٧، ٣٥، ٦٠، ٢٥٠، ٣/٢، ٦٨، ٦٧، ١١ .

(٣) المرجع السابق ٧٩/١، ٨٠، ١٨٥، ٦٠/٣، ٦٧، ٨٠ .

(٤) المرجع السابق ١٠/١، ٤٠، ٦٦، ٦٧، ١٦٠، ٢٨٩، ١٥/٢، ٧٣، ١٠٣، ١٤٨، ١٧٨، ١٩٠، ٢٣١، ٢٢٨، ١٩١ .

(٥) المنصف ١٠/٣٥، هو لابن الرومي ديوانه ٩٨٩/٣ .

ثالثاً: استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف:

أ- استشهد بأبيات لمسائل في العروض:

قال: وكثيراً ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر:
لَتَسْمَعَنَّ وَشَيْكاً فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَأْتَارَاتِ عُثْمَانَا^(١)

وقد أجاز أبو الحسن الخرم في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل،
وجاء ذلك في الشعر قال الراعي:

وَعَاشِرَةٌ وَهِيَ قَدْ خَافَهَا فَهِيَ يُسْسِسُ أَوْ يَنْقُرُ^(٢)
وقال امرؤ القيس:

وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَذْرَةٌ شُقَّتْ مَا قِيَهَا مِنْ^(٣) أُخْرٍ^(٤)

وقال: الواو والياء أختان للألف مشبهتان بها لما فيهما من المد، ولذلك
جعلوهما أردافاً قبل حرف الروي نحو قول قطري بن الفجاءة:

مِنَ الْخَفِرَاتِ الْبَيْضِ لَمْ أَرْ مِثْلَهَا شِفَاءً لِذِي دَاءٍ وَلَا لِسَقِيمٍ^(٥)
وكذلك قول امرئ القيس:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءَ مَعْرُوفَةَ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبٍ^(٦)

(١) قائله حسان بن ثابت، ديوانه: ٢٤٨ .

(٢) قائله الراعي النميري في ملحق ديوان شعره: ٢٩٦، واللسان (بسبس) .

(٣) انظر تخريج ص ٧٦٩ .

(٤) المنصف ٦٧/١، ٦٨ .

(٥) ديوان الخوارج: ١٧٤، والكامل: ١٢٢٦ .

(٦) ديوانه: ٢٢٥، والمغني: ١٩٠ .

فالياء في سقيم، والواو في سرحوب مشبهتان بالألف في نحو قوله^(١):

تَهْوِي كَجَنْدَلَةِ الْمَنْجَنِيْقِ يُرْ مَي بِهَا السُّورُ يَوْمَ الْقِتَالِ^(٢)

ب- استشهاده للمعنى ذلك أنه يفسر كلمة ويورد شاهداً على تفسيرها، وهذا غالباً في الجزء الثالث^(٣).

ومن ذلك قوله: لأن قولهم: قد حوّل الرجل معناه كبير وضعف، فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته، وقال الراجز^(٤):

يَأْقُومُ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ^(٥)

رابعاً: موقفه مما استشهد به المازني:

كان متابعاً للمازني في شواهد، فلم يعترض على شيء منها، وأهمّل ذكر كثير منها، وإنما تكلم عليها ضمن المسألة التي يشرحها^(٦) وذكر بعضاً منها في أثناء الشرح^(٧).

(١) بيت قائله أمية بن أبي عائذ، ديوان الهذليين ١٨٨/٢، واللسان (جندل).

(٢) المنصف ٢٢٣/١، وانظر: ٢٢٤، ٣/٢، ٧٧، ٧٩.

(٣) المنصف ٣/٣، ٤، ٦، ٨، ٩، ١١، ١٣.

(٤) هو رؤية، ديوانه: ١٧٠.

(٥) المنصف ٣٨/١، ٣٩.

(٦) انظر المنصف ١١٦/١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٦٢، ٣٠٦، ٤٢/٢، ٤٩، ٥٢،

٥٣، ٦٦، ٦٨، ٧٧، ١٠٢، ١٢٠.

(٧) المنصف ٥٤/٢، ٦٨، ٧٥، ١٥٦.

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الشواهد الشعرية :

بعد عرض شواهد ابن جني من الشعر ^(١)، وقد سبق الحديث عن شواهد

الجرجاني من الشعر في الفصل الأول ^(٢)، اتضح الآتي :

أولاً: أوجه الاتفاق:

- أ- نسبة بعض الأبيات وإهمال بعضها .
- ب- إيراد البيت كاملاً أو شطر منه .
- ج- أورد ابن جني بيتاً لبعض المحدثين، هو ابن الرومي وأورد الجرجاني بيتين للمتنبي .
- د- استشهدا بأبيات لغير النحو والصرف هي للعروض أو للمعنى .
- هـ- استشهد ابن جني ببعض ما استشهد به المازني وترك بعضاً، وأتى بما لم يستشهد به وفعل مثل ذلك الجرجاني مع الفارسي .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

- أ- يذكر ابن جني مع الشاهد من غير الرجز صلته بالأبيات التي قبله أو بعده أحياناً كثيرة، ولم يفعل ذلك الجرجاني إلا قليلاً .
- ب- الجرجاني يورد أحياناً موضع الشاهد فقط، أما ابن جني، فأقل ما يورد شطر البيت.

ثالثاً: شواهد من مأثور العرب وكلامهم:

استشهد لبعض المسائل بأقوال العرب من ذلك:

(١) ١٣٦ .

(٢) ٦٧ .

- ١ - قالوا: قد كَرُمَ الرَّجُلُ، يريدون كَرُمَ .
- ٢ - وقالوا: لَقَضُوَ الرَّجُلُ، يريدون لَقَضُوَ الرَّجُلُ، فأسكنوا المضموم، كما أسكنوا المكسور .
- ٣ - قولهم: تَفَرَّقُوا عِبَادِيَدَ وَشَمَاطِيَطَ كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين، وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ ^(١) .
- ٤ - وقولهم: " جَهَرْتُ الْبُتْرَ " إذا أخرجت ما فيها من الحمأة، فأظهرته لمرآة العين .
- ٥ - وقولهم: " يَنْطَرُ الدَّابَّةُ " أصله من البطر، وهو الشق في جلد أو غيره ^(٢) .
- ٦ - وقولهم: " بَعِيرٌ عَاضِيَةٌ " إذا أكل العِصَاة ^(٣) .
- ٧ - وقولهم: " اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ " ظهر هذا المثال المعتل على أصله ^(٤) .
- ٨ - وقولهم: " وَقَعَ الصَّيْدُ فِي مَصِيدَتِنَا " بفتح الميم فهذا شاذ مثل مَقْوَدَةٍ .
- ٩ - وقولهم: " هَذَا شَيْءٌ مَطْيَبَةٌ لِلنَّفْسِ "، "وهذا شَرَابٌ مَبُولَةٌ"، وهذا كله شاذ ^(٥) .
- ١٠ - وقولهم: " غَفَرَ اللَّهُ خَطَائِهِ " بوزن خَطَاعِيَعَه ^(٦) .
- ١١ - وقالوا: " تُخَذِ الْحُلُوى وَأَعْطِهِ الْمُرَى " فيجوز أن يكون صفة أقيمت مقام الموصوف؛ لأنهم يريدون الحلاوة والمرارة فمعنى الفعل فيهما ^(٧) .

(١) النصف ٢١/١ .

(٢) المرجع السابق ٣٩/١ .

(٣) المرجع السابق ٦٠/١ .

(٤) المرجع السابق ٢٦٨/١ .

(٥) المرجع السابق ٢٧٦/١ .

(٦) المرجع السابق ٧٠/٢ .

(٧) المرجع السابق ١٦٣/٢ .

- ١٢- وقولهم " امرأة لَيَاء العُنُقِ " وأصله لوياء ^(١) .
- ١٣- تقول العرب: عَقَلْتُ البَعِيرَ بَيْنَيْنِ، وذلك أن تعقل يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل، كذا قال أبو زيد، وقال أيضاً: ويقال: عَقَلْتُهُ بَيْنَيْنِ إذا عقلت يداً واحدة بعُقْدَيْنِ ^(٢) .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الاستشهاد بمأثور العرب وكلامهم:

بعد عرض شواهد ابن جني من أمثال العرب وكلامهم، وقد سبق الحديث عن شواهد الجرجاني من ذلك، اتضح ما يلي:

أنهم متفقون في ذلك حيث أورد كل منهما بعض كلام العرب، وأمثالهم مستشهداً بها على قضايا صرفية أو لغوية، وأهملاً نسبتها إلى قائلها حيث يقولون غالباً: قالوا، أو قولهم.

خامساً: التعليل:

بلغ الكلام في العلل على يدي ابن جني مبلغاً كبيراً عاماً ذلك على هدي شيخه أبي علي الفارسي في هذا الباب، ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدمين بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل، وذلك في كتابه الخصائص حيث عقد لذلك أربعة عشر باباً ^(٣) .

(١) المنصف ١٥٩/٢ .

(٢) المرجع السابق ٧١/٣ .

(٣) هي:

١- باب ذكر علل العربية أكلامية أم فقهية ٩٥-٤٨/١ .

٢- باب تخصيص العلل ١٦٣-١٤٤/١ .

أما في المنصف، فلم يتكلم على ذلك، وإنما ذكر أن امتناع العرب من النطق بما لم يرد عنهم لا يكون دائماً لعدة .

قال: " ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل جَعْفَر بكسر الفاء، ولا مثل جَعْفَر بضمها، ولم يمتنع منه؛ لأنه مستثقل بل رفض رفضاً، وليس لأحد أن يقول: هلا جاء في الأمثلة ما لم يجيء؛ لأن هذا كان يكون باباً غير مدرك، وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضرب عما لم يجيء، فلا يذكر إلا أن يكون امتناعهم منه لعدة ؛ لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم لا ما لم يجيء عنهم، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجيء، لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي،

-
- ٣- باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة ١٦٤/١-١٦٦ .
 - ٤- باب في تعارض العلل ١٦٨-٦٦/١ .
 - ٥- باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ١٦٩/١-١٧٢ .
 - ٦- باب في العلة وعلة العلة ١٧٣/١-١٧٤ .
 - ٧- باب في حكم المعلول بعلة بعلة ١٧٤/١-١٨٠ .
 - ٨- باب في إدراج العلة واختصارها ١٨١/١-١٨٢ .
 - ٩- باب في دور الاعتلال ١٨٣/١-١٨٤ .
 - ١٠- باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ١٨٤/١-١٨٦ .
 - ١١- باب في الاعتلال بأفعالهم ١٨٦/١-١٨٨ .
 - ١٢- باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١٩٤/١-١٩٧ .
 - ١٣- باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها ٢٣٧/١-٢٥١ .
 - ١٤- باب في بقاء الحكم مع زوال العلة ١٥٧/٣-١٦٤ .

وكان ذلك يكون تخليطاً وهو ساء ؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو
باق في العدم إلا ما علته في الامتناع عن النطق به قائمة، فإن مثل ذلك يسأل
عنه" ^(١)، وذكر علل بعض الأحكام التي يذكرها .

أمثلة من تعليقاته:

الحروف لا تمثل بالفعل:

قال: (فالحروف لا تمثل بالفعل ؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك
قائل: ما مثال هل، أو قد، أو حتى، أو هلاً، ونحو ذلك من الفعل، لكانت
مسألته محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل ؛ لأنه ليس بمشتق إلا أن
تنقلها إلى التسمية) ^(٢) .

فَعْلٌ لا يكون متعدياً:

قال: (وَفَعْلٌ لا يكون أبداً إلا غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة
التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره نحو: شَرُفَ وَظَرُفَ) ^(٣) .
وقال: (وَفَعْلٌ لا يتعدى أبداً، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول ؛ لأنك إذا لم تذكر
الفاعل، ولم يكن مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه بقي الفعل حديثاً عن
غير محدث عنه وهذا محال) ^(٤) .

(١) المنصف ١/١٨١ .

(٢) المرجع السابق ٧/١ .

(٣) المرجع السابق ٢١/١ .

(٤) المرجع السابق ٢٤/١ .

الأفعال التي لا تكون على خمسة أحرف أصول:

قال: (الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني نحو: حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تَدَحَّرَجَ، وألف الوصل والنون في نحو: اَحْرَنْجَمَ، فكروها أن يلزمها ذلك على طولها) ^(١) .

عدم استعمال الفعل من أول:

قال: (وإنما لم يستعملوا الفعل من أول ؛ لأن فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: فَعَلَ يَفْعَلُ لحدث هناك شيان يتدافعان، وذلك أن فَعَلَ إذا كانت فاؤه واواً فالمضارع منه إنما يجيء على يَفْعِلُ نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع من فعل أبداً مضموم العين نحو: قال يقول: فكان يجب أن تكون العين من يفعل مضمومة مكسورة في حال، وهذا متنافٍ مع ما يضاف إليه من ثقل الواوين) ^(٢) .

لَمْ كانت الثلاثية أكثر أبنية ؟

قال: " فإن قال قائل: فَلِمَ كانت الثلاثية أكثر أبنية ؟ فالجواب: أنه إنما كثر تصرف ذوات الثلاثة في كلامهم ؛ لأنها أعدل الأصول، وهي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكنة ... " .

وقال: " ومن هنا أيضاً صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف هاهنا التنقل في الأزمنة نحو: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَسَيَضْرِبُ، وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة، وتعاور الزيادة إياها " ^(٣) .

(١) المنصف ٢٨/١، ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ٢٠١/٢، ٢٠٢ .

(٣) المرجع السابق ٣١/١، ٣٢ .

الأفعال لا تحقر .

قال: " إنما لم تحقر الأفعال ؛ لأن التحقير في معنى الوصف، ألا ترى أن قولك هذا رُجَيل معناه هذا رجل صغير، والأفعال لا توصف، فلذلك لم يجوز تحقيرها وإنما لم توصف؛ لأن الصفة ذكر حال الموصوف، والأفعال لا أحوال لها، وكذلك الحروف، فلذلك لم يوصفا ولم يصغرا، ولذلك أيضاً لم تصغر الأسماء المبنية نحو: كَمْ وَأَيْنَ وَكَيْفَ، لمضارعتها الحروف " (١) .

بيان أصل الكلمة:

قال: " والتَّحْلِيْ إنما صار تَفْعَلاً؛ لأنه من حَلَّات الأديم إذا قَشَّرته، وما سقط منه فاسمه التَّحْلِيْ " (٢) .

تعليلات صوتية:

قال: " ولا يجوز في اضطرب اطبر على أن تدغم الصاد في الطاء؛ لأن في الصاد صفيراً وتَمَام صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك، ومتى كان الإدغام ينقص الأول شيئاً لم يجوز " .

وقال: " ولا يجوز في اضطرب اطرب؛ لأن الضاد لا تدغم في الطاء؛ لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إياها في الطاء، وإنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك، أو الشيء في نظيره " (٣) .

(١) المتصف ٣٢١/١ .

(٢) المرجع السابق ٣٢٢/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٢٨/٢ .

وقال: "ولا يجوز ادجر ولا اتجر في ازدجر؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء، وفي الدال لئلا يذهب منها الصغير وطول الصوت لما فيها من الانسلاخ" (١) .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في العلل

بعد عرض نماذج وأمثلة من علل ابن جني في المنصف (٢)، وعلل الجرجاني فيما سبق في الفصل الأول (٣) .

اتضح أن العلل عندهما من العلل الأوائل، وعلل الصرفيين متقاربة؛ لأن القضايا الصرفية التي عرضها واحدة كما أن المدرسة التي أخذ عنها هي المدرسة البصرية، فاتحاد المشرب لكلا الرجلين جعل عللهم الصرفية متقاربة، وأذكر أمثلة من عللهم:

١ - الأفعال لا تكون على خمسة أحرف أصول .

قال ابن جني: "الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني، نحو حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تدحرج، وألف الوصل والنون في احرنجيم، فكروها أن يلزمها ذلك على طولها" (٤) .

وقال الجرجاني: "ومثال الخماسي يختص بالأسماء، فلا يكون في الفعل نحو: سفرجل كما كان فيه نحو: جعفر كدحرج، وذلك أن الفعل تلحقه الزيادة ألا تراك تقول: دحرجته فتدحرج" (٥) .

(١) المنصف ٣٣٠/٢ .

(٢) ١٤١ .

(٣) ٨٠ .

(٤) المنصف ٣٨/١، ٣٩ .

(٥) انظر ص: ١١٧٤ .

٢- وقال ابن جني: " ولا يجوز ادجر ولا اتجر في ازدجر ؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال لئلا يذهب منها الصغير وطول الصوت لما فيها من الانسلال " (١) .

وقال الجرجاني: " ولكن هذه المثلثة [أي الصاد والسين والزاي] لا تدغم في تينك المثلثين [أي الطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء] لأن في هذه زيادة صوت وهو الصغير، فإدغامها يبطل ما لها من الفضل فلم يجز " (٢) .

سادساً: القياس:

كان ابن جني ذا قدم راسخة في القياس ساعده على ذلك أمور منها:

١- أنه تلميذ أبي علي الفارسي الذي بلغ الذروة في إحكام القياس .

٢- أنه كان حنفي المذهب (٣)، والأحناف كانوا شديدي التمسك بالقياس .

٣- ذكاؤه وقدرته على الاستنباط (٤)، يدل على هذا مصنفاته المتعددة التي خدمت قضايا كثيرة .

ويتلخص منهج في القياس في كتابه المنصف في الآتي:

١- السماع يبطل القياس (٥) .

(١) المنصف ٣٣٠/٢ .

(٢) انظر ١٦٨٢ .

(٣) انظر: الخصائص ١٦٣/١ .

(٤) انظر: دمية القصر ٤٩٠/٢، ومعجم الأدباء ٨١/١٢ .

(٥) المنصف ١٣٧/١، ١٧٥، ٢٤٠ .

- ٢- القياس على الكثير المطرد لا على القليل^(١)، والشاذ^(٢) وما لم يسمع^(٣)، والغلط^(٤).
- ٣- إجراء الشيء مجرى نقيضه^(٥).
- ٤- حمل الشيء على حكم نظيره^(٦).
- ٥- الغرض من القياس ضربان:
- أ- ضرب الغرض منه الإلحاق بكلام العرب .
- ب- ضرب الغاية فيه الرياضة والتدريب^(٧).
- ٦- القياس أن لا يقلب الأخف إلى الأثقل^(٨).
- ٧- وقال: "وإذا صح لإنسان قول يقتضيه محض القياس، فليس ينبغي أن يحجم عن القول به ؛ لأنه لم يقله من قبله من الشيوخ، ولو كان مذهباً صحيحاً لما كان للثاني أن يزيد على الأول، ولا أن يأتي بما لم يأت به ولكن هذا مدعاة إلى العي ومجلبة للحصر"^(٩).

(١) المنصف ١/٤٢-٤٤، ١٠٣، ١١٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢١٥، ٢٣١، ٢٦٠، ٢٦٦،
١٧٧/٢، ١١٣/٣ .

(٢) المرجع السابق ١/٥٤، ١١٥، ١١٨، ١٤٢، ١٤٦/٢، ٢٢/٣، ٣٥، ١١٣ .

(٣) المرجع السابق ١/١٧٥ .

(٤) المرجع السابق ١/٣١١ .

(٥) المرجع السابق ١/٢٣٩ .

(٦) المرجع السابق ١/١٩١ .

(٧) المرجع السابق ١/٢١٥ .

(٨) المرجع السابق ٢/١٦٢ .

(٩) المرجع السابق ٣/١٣٣ .

نماذج من أقيسته :

قال: وأما قولهم في المصدر أيضاً: سَلَقَاً وَجَعَبَاً، فهو نظير الضَوْضَاة والقَوَاقَاة مصدر ضَوْضِيْتُ وَقَوَيْتُ، ونظيرهما من الصحيح الدَّحْرَجَة والْقَلْقَلَة والزَّلْزَلَة ^(١).

وقال: " اعلم أن القياس المطرد في إلحاق بنات الأربعة بالخمسة، أن تكرر اللام كما فعلت ذلك في الثلاثة نحو: مَهْدَدَ وَقَرَدَدَ ؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محل الأربعة من الثلاثة، فلذلك استويا في هذا المعنى " ^(٢).

وقال: " اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف حرفاً واحداً ؛ لأنه نقيض التنوين الذي هو على حرف واحد " ^(٣).

وقال: " فإن قال قائل: فهلا حملت الحروف في هذا المعنى على الأسماء والأفعال، فقضيت بأن الألف فيها بمنزلتها فيهما .

قيل: هذا خطأ وذلك أن الحروف بائنة من الأسماء والأفعال خارجة عن أحكامها من وجوه كثيرة يطول بذكرها الكتاب، فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء وبينهما هذا البعد، وإنما التجوز أن تحمل ما لم يعرف اشتقاقه من الأسماء على ما عرف اشتقاقه منها .

فنقول: " إنا إذا حصلنا ثلاثة أحرف من الأصول، وجاءت الهمزة رابعة في أولها قضينا بزيادة الهمزة حملاً على ما عرف، فيحسن هذا منا حملنا اسماً على اسم، وكذلك الأفعال أيضاً " ^(٤).

(١) النصف ٤١/١ .

(٢) المرجع السابق ٤٧/١ .

(٣) المرجع السابق ٦٩/١ .

(٤) المرجع السابق ١١٩/١ .

وقال: " ويدل على أن الهمزة وحدها علم التأنيث أنك إذا جمعت مثل صَحْرَاءَ وَخُنْفُسَاءَ بِالْأَلْفِ والتاء، فإنما تغير الهمزة وحدها، وتدع الألف بحالها، وذلك قولهم: صَحْرَاوَاتٍ وَخُنْفُسَاوَاتٍ، فقلبك الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء من طَلْحَاتٍ لثَلَا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث "(١).

وقال: "فكما تصحان (الياء والواو). في جَيْئَلٍ، وَمَوءَلَةٍ، كذلك تصحان في جَيْلٍ وَمَوَلَةٍ"(٢).

وقال: " وإنما بني المؤنث على المذكر، وهذا هو القياس أعني أن يبنى المؤنث على المذكر " (٣) .

وقال: " ولو نسبت إلى أَيِّ وَمِيَّةٍ لقلت: أَوَوِيَّ وَمَوَوِيَّ هذا هو القياس عندي، وعليه مدار هذا الباب " (٤) .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في القياس

بعد عرض أمثلة من القياس عند ابن جني في المنصف والقياس (٥) عند الجرجاني فيما سبق في الفصل الأول (٦) اتضح ما يلي:

أن ابن جني أكثر اتساعاً في القياس وأكثر طرداً له، فقد ذكر قواعد كثيرة في القياس مع أمثلتها .

أما الجرجاني، فقد ذكر قليلاً من القواعد أما الأمثلة، فهي كثيرة عنده .

(١) المنصف ١٥٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٤٩/٢ .

(٣) المرجع السابق ١٢٩/٢ .

(٤) المرجع السابق ١٣٠/٣ .

(٥) ١٤٧ .

(٦) ٧٥ .

الخاتمة

بيان نتائج الدراسة:

الحمد لله الذي أعانني على إنهاء هذا العمل، الذي يتكون من قسمين الدراسة، وتحقيق الكتاب .

أما الدراسة فشملت لمحة عن الفارسي والتكملة، ونبذة عن الجرجاني وعن المقتصد في شرح التكملة، وموازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في أمور سبق ذكرها وتفصيلها، وبعد الانتهاء من ذلك أُلخص أهم النتائج لذلك:

- ١- أن التكملة كتاب صرفي جامع لأبواب الصرف، وقد اشتمل على بابين من أبواب النحو .
- ٢- أهمية التكملة حيث اهتم بها العلماء بشرحها والتعليق عليها وشرح أبياتها، والاختصار والنظم^(١) .
- ٣- أن شرح الجرجاني من أوسع شروح التكملة التي وصلت إلينا .
- ٤- أهمية المقتصد في شرح التكملة حيث وضع التكملة، وأضاف إليها كثيراً من المسائل والشواهد .
- ٥- التلازم الشديد بين المعاجم اللغوية والدراسات الصرفية، فالصرف يقوم على مواد المعاجم .
- ٦- كثرة الشواهد من القرآن الكريم والشعر وأقوال العرب وأمثالهم وقلة الشواهد من الحديث الشريف .

(١) انظر اهتمام العلماء بالإيضاح والتكملة ص: ٣٥ .

- ٧- كثرة العلل الصرفية .
- ٨- قوة ابن جني في أقيسته وعلله .
- ٩- أن الإيضاح والتكملة كتاب واحد لأمر:
- أ- أن اسم التكملة يدل على أنه مرتبط بما قبله، فلا بد لكل تكملة من مُكَمِّل .
- ب- أن أبا علي صرح في التكملة بارتباطهما في أكثر من موضع منها:
- ١- قوله بعد أن تكلم على الإعراب: "وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بالإيضاح" ^(١) .
- وقال: "لا يخلو الاسم المثني من أن يكون صحيحاً أو معطلاً، فتثنية الصحيح قد تقدم ذكرها في أول الكتاب" ^(٢) .
- ٢- وقال: "لا يخلو الاسم المجموع هذا الضرب من الجمع من أن يكون صحيحاً أو معطلاً، فأما الجمع الصحيح، فقد تقدم في أول الكتاب ذكره" ^(٣) .
- ٣- أن الجرجاني ذكر ذلك أيضاً في أكثر من موضع بقوله: مضى في صدر الكتاب ^(٤)، أو مضى في باب ^(٥)...، أو تقدم في باب ^(٦)...

(١) المقتصد في شرح التكملة: ١٨٢ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة: ٣٥٤ .

(٣) المقتصد في شرح التكملة: ٣٧٢ .

(٤) المقتصد في شرح التكملة: ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٦٥، ٢٧٦، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٨٧،

٤٣٧، ٥٧٦، ٨٨٣، ٨٨٤ .

(٥) المقتصد في شرح التكملة: ٥٨٢ .

(٦) المقتصد في شرح التكملة: ٤٠٤، ٤٢٧، ٤٤٨ .

- ٤ - إطلاق كلمة شرح الإيضاح عليهما^(١) ، وشرح شواهد الإيضاح والشرح يشملهما ويشمل شواهدهما^(٢) .
- ٥ - ختمت النسخ المخطوطة التي أعتمدت عليها بقوله: " آخر الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وبهذا يتبين أن اسم الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وشرح التكملة هو الجزء الثاني منه .

(١) ذلك في نسختي راغب باشا، والظاهرية اللتين اشتملتا على شرح الإيضاح والتكملة .

(٢) مثل إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وشرح أبيات الإيضاح لابن برى، والمصباح لابن يسعون .

التحقيق

- أ - توثيق نسبة الشرح إلى الجرجاني .
- ب - منهج التحقيق .
- ج - وصف النسخ .
- د - تحقيق النص .

توثيق نسبة الشرح إلى الجرجاني

لم أجد فيما بحث فيه من الكتب التي ترجمت لعبدالقاهر خلافاً في نسبته إليه ؛ لذا فنسبته إليه ثابتة ثبوتاً قطعياً لأمر:

- ١- أن الذين ترجموا له ذكروه ضمن مؤلفاته ^(١) .
- ٢- في مقدمة الكتاب قال الشيخ أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن أخبرنا الشيخ أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث، قال أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار رحمه الله ^(٢) .
- ٣- وورد اسمه صريحاً في بعض النسخ ^(٣) عند بداية الشرح في بعض المقاطع ^(٤) .
- ٤- ذكر اسمه في الصفحة التي فيها عنوان الكتاب في المخطوطات "أ" و "ر" و "ظ" .
- ٥- في نهاية الكتاب في النسختين المخطوطتين "أ" و "د" آخر الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح إملأه الشيخ أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني رحمة الله عليه.
- ٦- نقل عنه جماعة من العلماء وتتبع هذه النقول فوجدتها من الكتاب ^(٥) .

(١) انظر مصادر ترجمته ص ٤٠ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨ .

(٣) هي نسخة المكتبة الظاهرية .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٩٣، ٩٤، ٩٥ .

(٥) انظر ذلك في أثره فيمن بعده ٩٢ .

منهج التحقيق

سرت في ذلك ملتزماً بالمنهج العلمي الذي ارتضاه المحققون لكتب التراث، ويتلخص منهجي في التحقيق في الآتي :

١- اعتمدت النسخة " أ " أصلاً، وهي نسخة الاسكوريال لتمامها لولا سقط ورقة واحدة وقلة أخطائها، وأفدت من باقي النسخ، فإذا كانت الزيادة تفيد معنى، أو تصحح لفظاً، أو تقوم عبارة أضفتها في المتن ، فأثبت ما أجزم أو أرجح أنه الصحيح ، وأثبت فروق النسخ في الحواشي.

٢- استخدمت اصطلاح (ليست في) إذا كانت الكلمة أو الكلمات ساقطة من إحدى النسخ .

٣- إذا كان الساقط من الأصلية أثبتته بين قوسين () .

٤- إذا كان الساقط من إحدى النسخ كثيراً فإنني أضعه بين قوسين () ثم أشير في الحاشية إلى أنه ليس في نسخة كذا .

٥- [] وضعتهما عندما تكون الزيادة من غير النسخ .

٦- عزوت كل آية إلى سورتها وذكرت رقمها .

٧- خرجت القراءات القرآنية من مصادرها ، ونسبتها إلى أصحابها ما أمكنني ذلك .

٨- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث .

٩- خرجت أقوال العرب وأمثالها .

١٠- عزوت الشواهد الشعرية إلى قائلها ما أمكنني ذلك ، وعرفت بالقائل

عند ورود أول شاهد له ، وأتممت الأبيات ، وذكرت بحر البيت وشرحت

غريبه ، وذكرت المهم من روايات البيت ، وذكرت الشاهد ، ووجه الاستشهاد ، وخرجت البيت من الديوان إن وجد ، ثم من كتب النحو والصرف واللغة والأدب وغيرها مرتبة حسب وفيات مؤلفيها .

١١- عرفت بالأعلام الذين ورد ذكرهم في المتن بترجمة يسيرة ، ثم أذكر مصادر ترجمته .

١٢- خرجت الآراء النحوية والصرفية واللغوية من كتب أصحابها أو كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك .

١٣- علقت على بعض المسائل الصرفية .

١٤- ختمت الرسالة بفهارس متنوعة تيسر للباحث ما يريد ، هي :

أ- فهرس الآيات القرآنية . ب- فهرس الحديث .

ج- فهرس الأقوال والأمثال . د- فهرس الشعر والرجز .

هـ - فهرس الأعلام . و- فهرس الأمكنة .

ر- فهرس اللغة والأبنية . ز- فهرس المصادر التي رجع لها المؤلف .

ح- فهرس مصادر ومراجع البحث . ط - فهرس الدراسة .

ك- فهرس الكتاب . ي- فهرس الجماعات .

وصف النسخ

اعتمدت في تحقيق متن التكملة على النسخة الأصلية " أ " والتكملة المطبوع شاذلي ، والتكملة مرجان .

١- النسخة أ :

نسخة الأسكوريال بمدريد ، وهي شرح لكتاب التكملة فقط كتبت سنة ٦٠٤ بخط نسخي جيد بخط محمد بن أحمد النحاس ، مضبوطة بالشكل في بعض المواضع ، وهي كاملة إلا أنه سقط منها ورقة واحدة بينته في موضعه عدد أوراقها ٣٣٠ ورقة والمكتوب عليها ٣٣٧ وذلك أن الكاتب أخطأ في الترقيم حيث كتب ٣١ والتي تليها مباشرة ٣٨ وأسقط ما بينهما من أرقام ، في كل صفحة ٢١ سطراً متوسط كلمات كل سطر ١٥ كلمة .

كتب في صفحة العنوان "الثاني من شرح الإيضاح والتكملة تأليف عبدالقاهر الجرجاني رحمه الله" ، وفي أعلى الصفحة ختم المكتبة واسم الناسخ وخاتمتها : آخر الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح إملاء الشيخ الإمام أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني رحمة الله عليه ، وفرغ منه نسخه في المحرم سنة أربع وستمائة بدمشق .

٢- التكملة شاذلي .

طبع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود معتمداً في ذلك على ست نسخ^(١) ورمزت لها بالتكملة شاذلي .

٣- التكملة مرجان .

(١) انظر ٣١ .

طبع بتحقيق د. كاظم بحر المرجان معتمداً في ذلك على تسع نسخ ورمزت لها بالتكملة مرجان ، وقد اشتركا في اثنتين ، فيكون مجموع ما اعتمدا عليه ثلاث عشرة نسخة ^(١) .

والذي دفعني إلى ذلك الرغبة في أن يكون النص سليماً كما أراد الفارسي ، لأن المطبوع خلاصة ثلاث عشرة نسخة ، ولم أهمل النسخ المخطوطة الباقية ، فقد قابلتها وأثبت الفروق في الحاشية ، فترتب على ذلك حواش كثيرة لا قيمة لها لذا رأيت عدم ذكر ما فيها من اختلاف أو سقط ، لأن في إثباتها صرفاً للقارئ عن الأهم .

وقد حرصت على ذكر الفرق بين المطبوع والنسخة " أ " وإن كانت يسيرة رغبة مني في أن يصل النص إلى أقرب درجة من الكمال .

أما الشرح ، فقد اعتمدت فيه على ثلاث نسخ كاملة ، ونسخة ناقصة .
١ - النسخة الأصلية " أ " وقد سبق الحديث عنها .

٢ - نسخة مكتبة راغب باشا باسطنبول رقمها ١٣٢٩ وهي مجلد ضخيم يحوي المقتصد في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرح التكملة ، وشرح شواهد الإيضاح والتكملة للقيسي .

عدد أوراقها ٢٠١ في كل صفحة ٣٤ سطراً متوسط كلمات كل سطر ١٦ كلمة يبدأ شرح التكملة من آخر الورقة ٣٤٣/ب بعد نهاية شرح الإيضاح مباشرة ، ولا فاصل بين شرح الإيضاح والتكملة فكأنهما كتاب واحد ، كتبت سنة ٨٧٠هـ بخط نسخي متن التكملة بالمداد الأحمر والشرح بالأسود فيها سقط يقرب من صفحة واحدة .

(١) انظر ٣١ .

يصدر متن التكملة بقوله : قال الشيخ أبو علي ، والشرح بقوله : قال الشيخ رحمه الله في أولها : شرح كتاب أبي علي الفارسي المسمى بالإيضاح الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في أعلى الصفحة ، وفي جانبها : شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي للشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، وشرح آخر لشواهد الإيضاح المتن لأبي علي الفارسي وفي وسطها ختم .

وفي آخرها نجز الكتاب من أوله إلى آخره بحمد الله وحسن توفيقه في يوم الاثنين وقت الضحى في أوائل من شهر ذي الحجة سنة سبعين وثمانمائة ، حامداً لله ومصلياً بالخير والله أعلم ، وبعد ذلك كُتِبَ بيتان من الشعر هما :

أموت ويبقى كل ما كتبت فياليت من يتلو كتابي دعا ليا
لعل إلهي يعفو بفضله ويغفر تقصيري وسوء فعاليا

٣- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق رقمها ٣٥٤ ، وهي مجلد يحوي المقتصد في شرح الإيضاح ، وشرح التكملة ، ولا فاصل بينهما مثل نسخة راغب باشا ويظهر أنها أخذت عنها لاتفاقهما كثيراً في السقط والاختلاف عن النسخة " أ " ، وتتفق مع نسخة راغب في السقط بداية ونهاية كتبت بخط نسخي جيد بخط إبراهيم صالح بن حسن سنة ١٠٨٠ هـ ، عدد أوراقها ٢٣٤ ورقة في كل صفحة ٣١ سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٣ كلمة .

يصدر فيها التكملة بقوله : قال الشيخ أبو علي ، والشرح قال الشيخ عبدالقاهر ، في الصفحة الأولى شرح الإمام عبدالقاهر الجرجاني لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، يليها أربع صفحات كتب عليها فهرس بأسماء الموضوعات .

٤ - نسخة دار الكتب الوطنية بمصر رقمها ١١٠٣ نحو ٤٠٩٨٣ عربية ناقصة الأولى تشمل أكثر من نصف الكتاب قليلاً فهي تبدأ من الورقة ١٤٣/ب من النسخة "أ" ، وفيها اختلاط في الصفحات ، فقد جاء أولها في الفيلم هي الصفحة الخامسة ب والخامسة أ بياض ومكانها الصحيح الورقة السادسة عشرة حسب ترقيم النسخة ، والصفحة الأولى كانت ب من الورقة الخامسة عشرة حقيقة ، فقابلتها على الأصل ، فجمعت كل صفحة مع ما يكملها ، وهي نسخة ليست بذات قيمة لوجود سقط كثير فيها ، وأكثر ما يكون سطرًا إذا كان في السطرين المتجاورين كلمة واحدة فإنه ينتقل نظر الناسخ من الأول إلى الثاني كما أن فيها تحريفات وأخطاء إملائية لذلك لم أذكر كل ما فيها من عيوب في الحاشية ، وإنما أشرت إلى بعضها ، ولم يمنعني ذلك من الإفادة منها عند اختلاف النسخ .

ولا يوجد لها عنوان لسقط أولها ، ويبلغ الموجود منها مائتين وتسعاً وعشرين ورقة ، في كل صفحة ٢١ سطرًا ، ومتوسط كلمات السطر ١٣ كلمة وخطها نسخي جيد لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .
يصدر التكملة بقوله : قال صاحب الكتاب ، والشرح بقوله قال المفسر .
يتبين مما مضى اختلاف النسخ في الكلمة التي تسبق متن التكملة والشرح ، وكذلك النسخة الزائدة التي اعتمد عليها د. كاظم في تحقيق شرح الإيضاح حيث يوجد فيها قال الشيخ أبو علي ، وقال شيخنا الإمام عبد القاهر^(١)

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٣ .

وأحياناً قال الشيخ الإمام أبو بكر ^(١) ، وأحياناً قال الشيخ أيده الله ^(٢) ،
وأحياناً قال الشيخ عبدالقاهر ^(٣) ، وأحياناً قال عبدالقاهر ^(٤) .

وقد اخترت ما في النسختين أود وهو قال صاحب الكتاب ، وقال

المفسر .

١- لأن النسخة «أ» هي النسخة التي اتخذتها أصلاً .

٢- ولورود كلمة تفسير ^(٥)، وفسرنا ^(٦) في أثناء الشرح .

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٧ .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣ .

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٣ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٦ .

(٥) انظر المقتصد في شرح التكملة ٥٨٠ ، ٦٨١ .

(٦) انظر المقتصد في شرح التكملة ٦٧٨ ، ٦٩٢ ، ٧٠٠ ، ١٥٤٩ .

المخطوطات

وكان من بعد هذا

في سنة ١٢٠٤ هـ

في سنة ١٢٠٤ هـ

الكتاب في شرح الايضاح والنكاح والنكاح والنكاح

صفحة العنوان في نسخة المخطوط رقم (١)

الكتاب في شرح الايضاح
والنكاح
والنكاح
والنكاح

سَخَّ كِتَابِ ابْنِ عَلِيٍّ فِي فَرْسِي السُّرِّيِّ ابْنِ
السَّعْدِ الْعَامِرِ الْجَوَانِي

[illegible]

١٤٥٤
٥

مکتبہ اسلامی
دہلی

T. O.
 MILLI COUNCIL (MILITARY)
 MAGIP P. O. BOX 100
 MUDURUO
 GAMBIA 115911-2

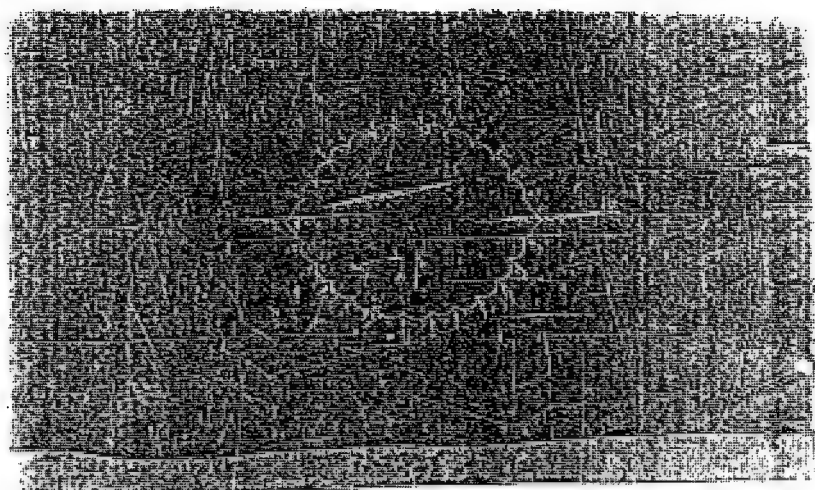


14

صفحه الغدير في نسخة مئنه الغدير يا
تبرکيا (ر)



عاشا في العبد
من العبد
من العبد
من العبد



صورتی تصویر نیست لطفاً به
(فکر)

والله في ان النون يدغم فيها وكاتب ما اطلع به بمحنة الحروف
 لا يدغم في النون احوال تنوز اللاحم مساعدا لحوارها في
 الامتناع من ادغامها في النون كما ساعدت في ان تمام النون
 في الاعراف

اخبر الكتاب

المقصد في شرح الفقه
 ابراهيم الشيخ الامام العالم في
 عبد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن
 في كتابه في كتابه في كتابه



المقتصد في شرح التكملة

لعبدالقاهر الجرجاني المتوفى ٤٧١هـ

دراسة وتحقيقاً

(١) "بسم الله الرحمن الرحيم"

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، الذي جعل حمده فاتحة كتابه، وخاتمة دعوى^(٢) أوليائه في جنته^(٣)، فقال: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى أنبيائه المرسلين، وعلى^(٥) عباده الصالحين، وإياه نسأل، وإليه نرغب في إيزاع^(٦) الشكر، وإلهام الحمد على ما منح الأنعام، وشمل الخاص والعام من النعمة بالملك العادل، عَضُدُ الدِّينِ^(٧)، أطال الله بقاءه، وأسبغ عليه نعماءه، كما أفاض في البلاد عدله، وأوسع العباد فضله^(٨)، وبثَّ فيهم عُرْفَه وطَوْلَه، وقبض عنهم الآراء الجائرة، وكف عنهم

(١) في التكملة شاذلي (بسم الله الرحمن الرحيم وهي حسي)، وفي التكملة مرجان (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده).

(٢) أراد بالدعوى هنا الدعاء، انظر اللسان (دعا).

(٣) في التكملة مرجان (جلته).

(٤) يونس / ١٠.

(٥) (على) ليست في التكملة.

(٦) إيزاع الشكر: معنى أوزعني ألهمني وأولعني، انظر اللسان (وزع).

(٧) أبو شجاع فنا خسرو بن الحسن بن بويه الديلمي، تولى ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد

الجزيرة، كان أحد العلماء بالعربية والأدب له في العربية أبحاث حسنة نقل عنه ابن هشام

الخضراوي في الإيضاح أشياء، وله صنف أبو علي الإيضاح والتكملة، توفي سنة ٣٧٢هـ.

أخباره في: يتيمة الدهر ٢/٢٥٧، والكامل في التاريخ ٧/١١٣، ووفيات الأعيان ٤/٥٠،

والبداية والنهاية ١١/٢٩٩، وبغية الوعاة ٢/٢٤٧.

(٨) أي جعل فضله يتسع للعباد، وفي الدعاء: اللهم أوسعنا رحمتك أي اجعلها تسعنا، اللسان

وسع."

الأيدي الغاشمة، حتى ما نجد إلا فقيراً مجبوراً^(١) أو غنياً موفوراً، فإلى الله نبتهل في إمتاعه بما خوله^(٢) وخول به من هذه النعم، وإبقائه عماداً للدين وجمالاً للعالم، إنه سميع الدعاء فعّال لما يشاء^(٣) (٤) ...

النحو^(٥): علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم.

والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها.

فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين:

أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف، يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة للأسماء^(٦)، وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح^(٧).

(١) في التكملة (مجبوراً).

(٢) في التكملة شاذلي (خوله الله).

(٣) ما بين القوسين تفردت به أ، وهو من التكملة لأبي علي، ولم يذكر في ر، و ظ، لأن شرح التكملة متصل بشرح الإيضاح فيهما.

(٤) في التكملة شاذلي (يشاء قال أبو علي)، وفي التكملة مرجان (يشاء قال أبو علي الحسن بن أحمد).

(٥) بداية ر، و ظ " قال الشيخ أبو علي " النحو علم ...

(٦) (للأسماء) ليست في التكملة مرجان.

(٧) الإيضاح العضدي ص: ١١-١٤.

والآخر: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل^(١)، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف أو نقصان حرف.

فتحريك الساكن نحو التحريك لالتقاء الساكنين في نحو^(٢): كَمِ الْمَالُ، ونحو التحريك بإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها من الساكن نحو: كَمِ^(٣) يُلْك؟ ومن خُوك؟ وإسكان المتحرك كقولك في الوقف: هذا زَيْدٌ، وكإسكان الإدغام نحو: هذه يدُ ذاوود، ونحو قوله:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ^(٤)

(١) في التكملة شاذلي (تختلف العوامل).

(٢) (نحو) ليست في التكملة مرجان.

(٣) في التكملة مرجان، و (أ) كم إبلك ومن أخوك وهو الصواب غير أنني أثرت الرسم بحذف الألفات إبرازاً لمراد المؤلف.

(٤) صدر بيت من البحر السريع، قاله امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، من أبرز شعراء الطبقة الأولى، وأقدم من وصلت إلينا أخباره من شعراء الجاهلية . أخباره في: طبقات فحول الشعراء ص: ٥١، والشعر والشعراء ص: ١٠٥، والأغاني ٧٧/٩، والمؤتلف والمختلف ص: ٩.

وعجزه:

إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وهو من قصيدة مطلعها في الديوان ١١٩ .

يادار ماوية بالخالل فالسهب فالخبتين من عاقل

وفي: ٢٥٥.

يادار سلمى دارساً نؤيها بالرمل فالخبتين من عاقل

مستحقب: مكتسب، الواغل: الداخِل على القوم يشربون ولم يدع.

=

وإبدال / الحرف من الحرف نحو ^(١): رأيت بكراً، ^(٢) وهذا الكَلْوُ إذا
وقفت على الكَلأ من قوله: هذا الكَلأ يا فتى، أبدلت من التنوين ألفاً ^(٣) في
بكراً، ومن الهمزة الواو في الكَلْو.

وزيادة الحرف نحو: هذا فرجٌ، إذا وقفت زدت في الوقف جيماً لم تكن في
الوصل، ونقصان الحرف كقوله سبحانه: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ ^(٤)، ونحو قوله في
القوافي:

..... مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ ^(٥)

= روى (أسقى) بدل (أشرب) في الديوان: ١٢٢، واللسان (وغل)، وورد برواية أخرى هي:
(فاشرب) في الديوان أيضاً: ٢٥٥، والنوادر: ١٨٧، والمشوف المعلم "وغل"، ولا شاهد
فيه على هذه الروايات، وقال أبو زيد: ١٨٨، والرواية الجيدة هي: "فاليوم فاشرب"،
واليوم أسقى "ورواية من روى "فاليوم أشرب" لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة:
الشاهد فيه: إسكان آخر الفعل، وهو الباء من "أشرب" في حال الرفع مع الوصل.
ورد في الكتاب ٢٠٤/٤، والحجة ٨٦/١، والوساطة: ٥، والخصائص ٣١٧/٢، والتمام
٢٠٥، ومعجم مقاييس اللغة "وغل"، وأمالى المرتضى ٣٠/٢، ورسالة الغفران: ٣٦٨،
والإفصاح: ٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٥٢، والمصباح ق ١١٠، وشرح شواهد
الإيضاح: ٢٥٦، والدر المصون ٣١٦/٦، وشرح شذور الذهب: ٢٧٦، وشرح بانت
سعاد: ٥٤، والتصريح ٨٨/١، والخزانة ٤٦٣/٣، والكواكب الدرية على متممة الأجرمية
٤٥٩، ومنحة المواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية ٤٥٩ .

(١) في التكملة مرجان (نحو قوله).

(٢) في التكملة شاذلي (ونحو هذا).

(٣) في التكملة (الألف).

(٤) الفجر / ٢.

(٥) جزء من عجر بيت من بحر الرمل قائله:

=

وهذه الضُّرُوبُ من الخلاف في الأَوَاخِرِ، وإن كانت تشبه ^(١) المعرب في أنه تغيير يلحق آخر ^(٢) الكلمة، فليس بإعراب؛ لأنها غير حادثة عن اختلاف العامل ^(٣).

والضرب الآخر من القسم ^(٤) الأول، وهو التغيير الذي يلحق أنفُسَ الكلم وذواتها، وذلك نحو الثنية، والجمع الذي على حدها، والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة، والمقصور والممدود، والعدد والتأنيث والتذكير، وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين (والمفعولين) ^(٥) وغيرها، والتصريف والإدغام، وسنذكر ذلك باباً باباً إن شاء الله تعالى " ^(٦).

= طرفه بن العبد بن سفيان بن سعد البكري، شاعر جاهلي، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة، وقال: موضعه مع الأوائل، وإنما أحل به قلة شعره بأيدي الرواة توفي قبل الإسلام. أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٣٧، والشعر والشعراء: ١٨٥، والمؤتلف والمختلف: ١٤٦، وشرح شواهد المغني: ٨٠٥. الشاهد: قوله " ضر " حيث خففه بحذف التضعيف، فيكون قد نقص منه حرف والبيت بتمامه:

فَفِدَاءَ لَيْثِي قَيْسَ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ

ورد في ديوانه: ٥٨، والمقتضب ١٤٠/٢، والخصائص ٢٢٨/٢، والمختضب ٣٤٢/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٨٥/٢، وابن الشجري ٥٥/٢، وخزانة الأدب ٣٧٦/٩. روى من " سوء " بدل " سر " في المقتضب والخصائص.

(١) في التكملة مرجان (شبه).

(٢) في التكملة مرجان (أواخر الكلم).

(٣) في التكملة (العوامل).

(٤) لو قال: التقسيم لكانت أوضح في الدلالة.

(٥) (المفعولين) ليست في أ.

(٦) التكملة شاذلي (٣، ٤)، والتكملة مرجان (١٦٣-١٦٧).

(قال الشيخ أبو علي ^(١)) :

" باب حكم الساكنين إذا التقيا

لا يخلو الساكنان إذا التقيا (من أن يكونا) ^(٢) في كلمة واحدة، أو كلمتين.

فإن كانا في ^(٣) كلمة واحدة، فلا يخلو من أن يكون الحرفان مثلين أو غير مثلين، فإن كانا مثلين، فإن الساكنين يلتقيان في الكلمة على قول بني تميم وغيرهم من العرب إلا أهل ^(٤) الحجاز ^(٥)، وذلك في الجزم والوقف نحو ^(٦) قولهم: لم يَرُدُّ ورُدَّ ^(٧) ولم يَفِرَّ ولا ^(٨) تَعَضَّ، فأدغموا هذا النحو؛ لأنهم شبهوه بالمعرب نحو: هو يَرُدُّ وَيَفِرُّ وَيَعَضُّ، فكل العرب تدغم المعرب.

ووجه شبهه بالمعرب، هو أنهم رأوا آخر اردُّ ونحوه تتعاقب عليه الحركات للبناء كما تتعاقب حركات الإعراب على آخر المعرب، فلما رأوه مثله أدغموه كما أدغموا المعرب.

وحركات البناء التي تتعاقب على أواخر هذه المبنية نحو حركة التقاء

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) (من أن يكونا) ليست في (أ).

(٣) في التكملة مرجان و أ (من).

(٤) انظر الكتاب ١٥٨/٢.

(٥) في التكملة شاذلي (الحجاز فإنهم يظهرون التضعيف).

(٦) في التكملة شاذلي (في).

(٧) (ورد) ليست في التكملة.

(٨) في التكملة مرجان (لم).

الساكنين في ارْدُدِ القوم، وارْدُدِ ابْنَكَ ورُدَّنَّ^(١) زِيداً.

فإذا وجب الإدغام عندهم لذلك، وجب تحريك الآخر لالتقاء الساكنين، وذلك أن الحرف الأول المدغم ساكن، والحرف الثاني المدغم فيه من الحرفين المثلين ساكن أيضاً للجزم أو الوقف / فلما التقى ساكنان وجب التحريك لالتقائهما.

فإذا حركوا الحرف الثاني، اختلفوا في تحريكه .
فمنهم من يتبع حركة المدغم فيه ما قبله فيقول: رُدُّ فيضم، يتبعها الضمة التي قبلها، وكذلك فِرٌّ^(٢) وعَضٌّ^(٣) وشَمٌّ.
وقالوا: لا تُضَارُّ، فحركوا^(٤) بالفتح أتبعوه الفتحة التي قبلها والألف.
ومنهم من يفتح ذلك على كل حال، قال الخليل^(٥): شبهوه بأَيْن وكَيْف^(٦).

(١) في أ: (رددت).

(٢) ما قبله مكسور.

(٣) ما قبله مفتوح.

(٤) في أ: (حركوا بالفتح اتبعوا).

(٥) هو: الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي شيخ سيبويه، عاش في البصرة، وفيها ظهر نبوغه، وتوفي فيها عام ١٧٥ هـ.

أخباره في: المعارف: ٥٤١، ومراتب النحويين: ٥٤، وأخبار النحويين: ٢٧، وطبقات الزبيدي: ٤٧، وتاريخ العلماء النحويين: ١٢٣، ونزهة الألباء: ٤٥، ومعجم الأدباء: ٧٢/١١.

(٦) الكتاب ١٦٠/٢.

ومنهم من (يكسر ف) ^(١) يقول: رُدَّ وفِرَّ ^(٢) وعَضَّ ^(٣).
قال المفسر ^(٤):

اعلم أنك إذا أمرت الواحد من نحو: رَدَّ وشَدَّ، كان القياس أن تقول: ارْدُدْ بإظهار المثلين، لأجل أن الإدغام يقتضي في المثلين أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، والأمر في ارْدُدْ بالعكس من هذا؛ لأن الأول متحرك والثاني ساكن، ولهذا اختار أهل الحجاز الإظهار، فأما من قال: رُدَّ فأدغم، فلأجل أن الدال الأخيرة لما كانت تتحرك لالتقاء الساكنين في نحو: ارْدُدْ القوم، وارْدُدْ ابنك، نزل ذلك منزلة الحركة اللازمة، فصار كأنه بمنزلة المضارع في حال النصب والرفع نحو: هو يَرُدُّ ولن يَرُدَّ، فأسكن الدال الأولى، ونقل حركتها إلى الراء، فسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، فصار في التقدير إلى اجتماع مثلين ساكنين، فوجب تحريك الثاني ليتمكن اللفظ بالكلمة، والمذهب فيه على ثلاثة أوجه:

الأول: الفتح نحو: رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وذاك أن الفتح أخف الحركات، فآثروها ليخف بعدوبتها ثقل التضعيف، ولهذا ^(٥) شبهه الخليل بأيْنَ وكيف ^(٦)، وذاك أن الفتح فيهما ^(٧) لاستثقالهم الكسرة مع الياء.

(١) في أ: (من يقول).

(٢) انظر الكتاب ١٦٠/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٥، والتكملة مرجان: ١٦٧-١٦٩.

(٤) في ر: (قال الشيخ رحمه الله)، وفي ظ: (قال الشيخ عبدالقاهر).

(٥) في ظ: (هذا).

(٦) الكتاب ١٦٠/٢.

(٧) في ر، و ظ: (فيها).

والوجه الثاني: أن تكسر تقول: رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، والكسر هو الأصل في التقاء الساكنين.

والوجه الثالث: أن يحمل على الإتياع فيقال: رُدُّ بالضم؛ لأن الراء مضمومة، وعَضَّ بالفتح؛ لأن العين مفتوحة، وفِرَّ بالكسر؛ لأن الفاء مكسورة^(١)، والذي دعا بني تميم إلى هذا^(٢) حرصهم على إزالة المثليين لثقل ذلك على اللسان، وبعد:

فإنك إذا قلت: فِرَّ كان الكسر من وجهين:
أحدهما: التقاء الساكنين كرُدَّ.

والثاني: أن يكون للإتياع كالضمة في رُدَّ.
وإذا قلت: عَضَّ احتمل الفتح^(٣) وجهين:

أحدهما: الإتياع، والثاني: طلب التخفيف كفتحة رَدَّ، وقال شيخنا:

قول / أبي علي في أول الباب: "وكل العرب تدغم المعرب"^(٤) تسامح في ٣/ب
العبارة؛ لأن المجزوم نحو: لم يَرُدُّ، من المعرب، وأهل الحجاز لا يدغمون^(٥)،
غير أنه قال ذلك بعد ذكره يَرُدُّ وَيَفِرُّ، فهو^(٦) يريد ذاك، والتحقيق أن تقول:
وكل العرب تدغم هذا النحو من المعرب .

(١) انظر الكتاب: ١٥٩/٢.

(٢) أي الإدغام، انظر الكتاب: ١٥٩/٢.

(٣) في ر، و ظ: (من وجهين).

(٤) ص: ١٨٦ (٢/ب).

(٥) انظر الكتاب: ١٥٨/٢.

(٦) في ظ: (هو) .

قال صاحب ^(١) الكتاب:

" فإذا اتصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنث، فتحوا جميعاً، فقالوا: رُدَّها، وكذلك ضمير المذكر إذا اتصل بشيء من ذلك ضموا، فقالوا: رُدُّه ^(٢)؛ لأن الهاء خَفِيَّةٌ، فكأنه قال: رُدَّا ورُدُّوا ^(٣)، وهذا يدل على أن قول من قال: عليه مال أوجه من قول من قال: عليه مال، وإذا لقي ^(٤) هذا المتحرك بهذه الحركات على هذه المذاهب ساكناً من كلمة أخرى نحو: غُضُّ الطَّرَفِ، فالأكثر فيه الكسر كقولك: رُدَّ القوم وفرَّ اليوم وشُمَّ الطَّيِّب، وهو القياس أيضاً، وذلك أن التضعيف لو ظهر ^(٥) لم يكن فيه إلا الكسر عند الجميع نحو: ارُدِّ القوم، واشمِّم الطَّيِّب. فإذا أدغم فيها فهي ^(٦) هذه اللام التي تكسر في إظهار التضعيف، فكأنه يرد إلى الأصل كما قالوا: مُدُّ اليوم، وذهبت الآن، ومنهم من يفتحه مع الألف واللام فيقول: فَعُضَّ ^(٧) الطَّرَف ^(٨) " ^(٩).

(١) في ر، و ظ: (قال الشيخ أبو علي).

(٢) في التكملة مرجان و أ (ردهو).

(٣) انظر الكتاب: ١٥٩/٢.

(٤) في أ: (ألقي).

(٥) في التكملة مرجان (أظهر).

(٦) في أ (وهي).

(٧) في التكملة مرجان (غض).

(٨) انظر الكتاب: ١٦٠/٢.

(٩) التكملة شاذلي: ٥، ٦، والتكملة مرجان: ١٦٩، ١٧٠.

قال المفسر^(١):

اعلم أن هاءات الضمير إذا لحقت مثال: "رُدَّ" حرك الدال بالحركة المجانسة للحرف الواقع بعد الهاء، تقول: رُدَّهَا، فتفتح ألبتة؛ لأن الحرف الذي بعد الهاء ألف، وتقول: رُدُّهُ فتضم؛ لأن بعد الهاء واواً، والذي دعاهم إلى ذلك أن الهاء حرف خفي، فلا يعد حاجزاً حصيناً، وإذا كان كذلك كان الدال في رُدَّهَا ورُدُّهُ^(٢) هو كأنه قد ولي الألف والواو، نحو^(٣) رُدَّا ورُدُّوا، والحرف إذا ولي الألف لم يكن فيه إلا الفتح، وكذلك إذا ولي الواو الساكنة التي هي مدة لم يجز إلا الضم، ولما كان يجوز الفتح في رُدَّ قبل لحاق الضمير، وكذا الضم، ثم قرب من الألف والواو هذا القرب^(٤)، وجب أن يلتزم فيه الحركة المجانسة للألف أو^(٥) الواو، فلا يجوز رُدَّهَا، ورُدَّ هو بالكسر ولا رُدُّ هو بالفتح كما لا يجوز رُدُّوا^(٦)، وشبَّه بهذا قولهم: عليه وإليه، ووجه الشبه^(٧) أنك تقول: بهي، فتحلق بعد الهاء ياءً ثم تقول: عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ فتسقط الياء، وذلك هو الأعراف؛ لأجل أن الهاء ليس بحاجز / حصين، فلو قلت: عَلَيْهِ ياء صيرتَ كأنك جمعت بين ساكنين؛ لأن الهاء إذا كان في حكم الساقط، كنت قد واليت بين ياءين ساكنتين^(٨).

(١) في ر "قال الشيخ"، وفي ظ "قال الشيخ عبدالقاهر".

(٢) في ر، و ظ: (رده).

(٣) في ر، و ظ: (ونحو).

(٤) في ر، و ظ: (وهذا).

(٥) في ظ: (والواو).

(٦) في ظ: (ردوا شبه).

(٧) في ر، و ظ: (المشابهة).

(٨) في ر، و ظ: (ساكنين).

وأما إذا لقي (١) هذا (٢) الألف واللام، فالأكثر الكسر نحو: غُضَّ الطرف، وإنما آثروا الكسر؛ لأن الحرف لو بقي على ظهوره، لكان يتحرك بالكسر نحو قولك ارْدُدِ القومَ، فلما كان كذلك لزموا ما هو الأصل، كما أنهم قالوا في مُنْذُ: مُنْذُ، ثم لما أرادوا تحريكه لالتقاء الساكنين، حركوه بالضم فقالوا: مُنْذُ اليوم، فالتزموا الضم؛ لأنه قد استقر للكلمة في الأصل، ومن قال: غُضَّ الطَّرْفَ بالفتح، فكأنه قال: غُضَّ، ثم ألحق به الألف واللام: قال جرير (٣):

دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ (٤)

قال صاحب (٥) الكتاب:

" فأما هَلُمَّ فمفتوحة على قول الجميع (٦)، وزعم الخليل أن ناساً من بكر ابن وائل يقولون: رَدَّنَ وَمَرَّنَ (٧)، إذا أحيروا وأرادوا: رَدَدَنَ، وَمَرَرَنَ، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس.

(١) في ظ: (التقى).

(٢) في أ: (هذه)، وما أثبتته هو الصحيح لأنه يعود إلى الحرف.

(٣) جرير بن عطية الخطفي اليربوعي من تميم من مشاهير شعراء بني أمية ت سنة ١١٠ هـ. أخباره في الشعر والشعراء ٤٦٤، وطبقات فحول الشعراء ٣٧٤، والأغاني ٣/٨، والموشح ١١٨، ووفيات الأعيان ٣٢١/١.

(٤) بيت من البحر الكامل

الشاهد: فتح " دُمَّ " المضعف.

ورد في: ديوانه: ٤٥٢، والرواية فيه " الأقوام " بدل " الأيام "، والمقتضب ١/١٨٥، والكامل ٤٣٩، والمفصل: ١٤٠، وشرح المفصل ٣/١٢٦، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٧، وشرح الكافية للرضي ٣١/٢، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١١٥، والعيني ١/٤٠٨، والأشئوني ١/١٣٩، وشرح التصريح ١/١٢٨، والخزانة ٥/٤٣٠، وشرح شواهد الشافية: ١٦٧، وشرح شواهد الكشف: ٥٢٨.

(٥) في ر، و ظ: (قال الشيخ أبو علي) .

(٦) انظر الكتاب ١٦٠/٢.

(٧) الكتاب: ١٦٠/٢.

أما الشذوذ عن الاستعمال، فلقلة المستعملين له.
وأما الشذوذ عن القياس، فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار ارْدُذْ ونحوه مع تعاقب الحركات التي ذكرنا عليه ^(١)، فأن لا يدغم نحو: رَدَدَنْ الذي لا تصل إليه الحركة ألبتة لاتصاله بالضمير أولى ^(٢).
قال المفسر ^(٣):

اعلم أن هَلَمْ قد أجمعوا على فتحه في كل حال لأجل أنه "ها" ركب مع "لَمْ" فلزم الفتح، ثم إنَّ ^(٤) مجراه على وجهين:
أحدهما: أن يكون في جميع الأحوال على صورة واحدة، فيقال: هَلَمْ يا رجل، وهَلَمْ يا امرأة، وهَلَمْ يا رجلان، وهَلَمْ يا رجال وهَلَمْ يانسوة.
والثاني: أن تلحقه الضمائر ^(٥)، فيقال ^(٦): هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّي وهَلُمُّنْ، ومن يقول هذا، فإنه لا يجريه مجرى رُدْ في جواز الكسر والضم والفتح ^(٧)؛ لأنه على كل حال مركب من "ها" و "لَمْ" ^(٨) فصار ثباته على حركة واحدة دليلاً على التركيب.

(١) في التكملة مرجان (عليها).

(٢) التكملة شاذلي: ٦، والتكملة مرجان: ١٦٩-١٧١.

(٣) في ر " قال الشيخ رحمه الله " وفي ظ " قال الشيخ عبدالقاهر "

(٤) (إن) ليست في (ظ).

(٥) في ر: (الضمير).

(٦) في أ: (فقال).

(٧) انظر الكتاب ١٦٠/٢.

(٨) في ر، و ظ: (ولم أي الم).

وأما ما ذكره من قول بعضهم في رَدَدَنْ وَمَرَرَنْ: رُدُّنَ وَمَرَرَنْ، فساقط؛ لأجل أن نحو: ارْدُدْ قد استمر فيه الإظهار، وإن كان الدال قد تتحرك في نحو: ارْدُدِ القوم، كثيراً لأجل أن الحركة لا تلزم، فإن لا يجوز في رَدَدَنْ الإدغام مع أن الدال الثانية فيه لا تمسها الحركة بوجه من حيث إن أحداً لا يقول: ضَرَبَنْ بتحريك الباء / ولا في قام قَامَنْ، بل يسكن لام الفعل ألبتة، أوجب وأجدر، وكان شيخنا رحمه الله يقول: كأنهم قدرُوا رَدَّ ومَرَّ، ثم ألحقوه النون، وهذا إشارة إلى أنه ضرب من الغلط، وذلك أنه لا يجوز أن يقدر رَدَّ، ثم يلحق النون؛ لأن ذلك إنما يكون في ضمير المفعول نحو: رَدَّكَ؛ لأن المفعول فضلة، فأما ضمير الفاعل، فيصاغ مع الفعل، وكفى دليلاً على ذلك أنه تُغَيَّرُ الصيغة له، وهو أن يسكن اللام في نحو: ضَرَبْتُ وَيَضْرِبُنْ وضَرَبْنِ، وإذا كان كذلك كان تقدير الانفصال في النون من رَدَدَنْ^(١) — حتى كأنه يقال: رَدَّ، ثم رَدَدَنْ — محالاً.

ولسقوط هذا أكد أبو علي القول في الحكم عليه بالشذوذ، وترك الأخذ به، وذكر أنه شاذ قياساً واستعمالاً، وذلك أن الشيء قد يكون شاذاً في الاستعمال غير شاذ في القياس مثاله^(٢)، أنهم قالوا: ترك فاستغنوا (به)^(٣) عن وَدَعَ^(٤)، وليس يوجب القياس ذلك، فإذا جاء كان حسناً غير

(١) في ر، و ظ: (ردن).

(٢) في "أ" (مثاله نحو).

(٣) (به) ليست في "أ".

(٤) النحاة يقولون: إن العرب أمانوا ماضي يدع ومصدرها واستغنوا عنه بماضي ترك مصدرها، النهاية "ودع".

= قال ابن جني في الخصائص ٩٩/١: "إذا كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك امتناعك من وَدَرَ وَدَعْ؛ لأنهم لم يقولوها".

وحكم على قراءة التخفيف في قوله تعالى: "مَا وَدَّعَكَ".

وقول أبي الأسود الدؤلي: "ودعه".

بالشدوذ، وفي هذا الحكم نظر لأمر منها:

- ١- أنه لم يصل إلينا من كلام العرب إلى القليل، ولو جاءنا وافرأ لجاء علم كثير.
- ٢- أن اللغة إذا وردت في قراءات القرآن الكريم، فهي أفصح مما في غيره، وقد ورد ذلك حيث قرأ عروة بن الزبير وابنه هشام ومقاتل وأبو حيوة وابن أبي عبلة وي زيد النحوي بالتخفيف، البحر المحيط ٤٨٥/٨.
- والقراءة تروى عن النبي ﷺ باللفظ لا بالمعنى، وهو أفصح العرب، ولفظه يجري مجرى القرآن في إثبات القواعد النحوية.
- ٣- ورد مصدراً في الحديث عن النبي ﷺ قوله: (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجَمَاعَاتِ...) مسلم، باب الجمعة: ٤٠، والنسائي، باب الجمعة ٢، وابن ماجه في المساجد برقم ٧٩٤، والدارمي، صلاة: ٢٠٥، والمسند لأحمد ٣٩/١، ٢٥٤، ٣٣٥، ٨٤/٢، وسنن النسائي بشرح السيوطي ٨٨/٣.
- وماضياً في قوله: (شر الناس من تركه الناس أو ودَّعه الناس اتقاء فحشه).
- البخاري كتاب الآداب، باب ما يجوز من اغتيال أهل الفساد والريب ٨٦/٧، وفتح الباري: ٤٧١، ٤٥٥/١٠.

- ٤- ورد في الشعر الفصيح، ماضياً، ومضارعاً، واسم فاعل، واسم مفعول.
- من الماضي قول سويد بن أبي كاهل ديوانه ٤٤، أو أبي الأسود ديوانه ٣٦، أو لأنس بن زنيم في شعره ١١٣:

سل أميري ما الذي غيره عن وصالي اليوم حتى ودعه

شرح فصيح ثعلب للخمى ١١٨، واللسان "ودع"

=

= وقوله أيضاً:

فسعى مسعاتهم في قومه ثم لم يدرك ولا عجزا ودع
المفضليات ق ٤٠/١٩٩، والخزانة ٦/٤٧٢.

وقول الآخر:

فكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعا من الذي ودعوا
تهذيب اللغة ٣/١٣٦، وشرح الفصيح ١١٨، واللسان "ودع"، والخزانة ٦/٤٧٢،
وشرح شواهد الشافية: ٥٢.

وقول الآخر:

وثم ودعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر
الكشاف ٤/٤٦٣، والبحر المحيط ٨/٤٨٥.
والمضارع:

أرى ضيعة الأموال أن لا يضعه إمام ولا في أهله المال يودع
شرح الحماسة للتبريزي ٢/٨٥.
وقول متمم بن نويرة

قاظت أنال إلى الملا وتربعت بالحزن عازبة تسن وتودع
المفصليات ٤٩، وتهذيب اللغة ٣/١٣٦، واللسان "ودع".
واسم الفاعل قول معن بن أوس:

عليه شريبٌ لكنّ وادعُ العصا يساجلها حَمَّاته وتساجله
اللسان "ودع".
وقول الآخر:

فأيهما ما أتبعن فإنني حزين على ترك الذي أنا وادع
البصريات: ٤٠٠، اللسان "ودع"، والخزانة ٦/٤٧٢، وشرح شواهد الشافية: ٥٣،
والشاذ من العسكريات: ١٧٥.

واسم المفعول، قول خفاف بن ندبة:

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق

=

مدفوع كل الدفع، كما أنشد شيخنا عن أبي علي:

مَنْ عَذِيرِي مِنْ خَلِيلِي مَا غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(١)

= الأصمعيات: ٢٤، واتفاق المباني وافتراق المعاني ١١٦، واللسان "ودع"، وشرح مختصر التصريف العزى: ١١٣، وربط الشوارد في حل الشواهد ١١٩، والخزانة ٤٧٢/٦، وشرح شواهد الشافية: ٥٢.

هذا ما تيسر لي الاطلاع عليه من شواهد تدل على استعمال العرب لهذا الفعل، وربما كان فيما لم يصل إلينا من كلام العرب، أو وصل ولم أوفق إلى الاطلاع عليه شيء منه، لذا أرى أن وصفه بالشذوذ غير صحيح، وبخاصة أنه لم يخالف القياس، انظر: طبقات فحول الشعراء ٢٥/١، والخصائص ٣٨٦/١، والصاحبي ٥٨، وشرح فصبح ثعلب للخي ١١٨، والمصباح المنير ودع، والمزهر ٦٦/١، والضرائر للألوسي ٢٤، وفي أصول النحو ٣٣. (١) بيت من بحر الرمل اختلف في نسبه.

نسب إلى أبي الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، أول من نقط المصحف تنقيط إعراب، ومن هذا التنقيط استنبط بعض أبواب النحو، توفي سنة تسع وستين، وهو ابن خمس وثمانين سنة.

أخباره في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٣٣، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ٢١، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٧٥/٢، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ٦٩/٣، واللباب في الأنساب ٤٢٩/١، وتقريب التهذيب ٣٩١/٢، وتهذيب التهذيب ١٠/١٢، والإصابة ٢٤١/٢، وبغية الوعاة ٢٢/٢.

في ديوانه صنعة السكري: ٦٣، والخصائص ٩٩/١، والإنصاف: ٤٨٥، وشرح ديوان الحماسة ٨٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١٢٩٢، واللسان "ودع". ونسب إلى أنس بن أبي أناس بن زنيم الكناني، شاعر مشهور حاذق صحابي، توفي سنة ٦٠ هـ تقريباً.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٣٧، والمؤتلف والمختلف: ٥٥، والإصابة ٦٩/١. في شعره ١١٣، وتهذيب اللغة ١٣٦/٣، وشرح أدب الكاتب للحواليقي: ٧٦، والمغرب: ٤٧٨، واللسان "ودع"، والإصابة ٦٩/١.

ونسب إلى سويد بن أبي كاهل في ديوانه ٤٤، ونسب إلى عبدالله بن كريض في الحماسة البصرية ١٠/٢.

=

وقد يكون الشيء شاذاً عن القياس غير شاذ عن الاستعمال، وذلك نحو قولهم: لا أدُر، ولم يَكُ^(١)، حذفوا الياء والنون من غير موجب بل^(٢) لكثرة ذلك على ألسنتهم^(٣)، وهو على غير القياس، لكنه مقبول لكثرة استعمالهم له^(٤)، فالمردود هو الذي يشذ عن البايين فاعرفه.

- وروى:

ليت شعري عن خليل ما الذي غاله في الحب حتى ودعه في ديوان أبي الأسود والخصائص، وشرح أدب الكاتب، والإنصاف، وشرح ديوان الحماسة، والتبيان، واللسان "ودع"، والبحر المحيط، وشرح شواهد الشافية، والخزانة (دار صادر) ١٢١/٣، وذكر الخلاف في نسبته. وفي المغرب والحماسة البصرية "أميري" بدل "خليلي". وفي الإصابة "الود" بدل "الحب". الشاهد قوله: "ودعه" بتخفيف الدال ورد الفعل الماضي الثلاثي من هذه المادة والمشهور إهمال هذه المادة، وقد سبق بيان حكمه.

(١) انظر الكتاب: ٢٨٤/٢، وقال في المقتضب ١٦٩/٣: (وقولهم: لا أدُر رديء).

(٢) (بل) ليست في (ر، وظ).

(٣) في ر، و ظ: (لسانهم).

(٤) (له) ليست في (ظ).

قال صاحب الكتاب:

(باب الساكنين إذا التقيا في ^(١) كلمة واحدة ^(٢))

ولم يكن الحرفان الساكنان مثلين

وذلك قولك ^(٣) في الجزم: لم يَقُلْ ^(٤)، ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ، وفي الوقف في الأمر إذا قلت: قُلْ ^(٥) وِبِعْ وَخَفْ، فقولك: لم يَقُلْ ^(٦) الأصل فيه قبل الجزم يُقُولُ ^(٧) وَيَبِيعُ وَيَخَافُ.

فإذا جزمت سكن لام الفعل للجزم، وحروف اللين قبلها ساكنة، فحذفتهم لالتقاء الساكنين، والوقف في الأمر فيما وصفت لك ^(٨) كالجزم.

فإذا أسند شيء، من هذه الأفعال إلى ضمير الاثنين أو الجماعة قلت: لم يَقُولَا ولم يَبِيعَا ولم يَخَافَا، ولم تقل: لم يَقُلَا ولا: لم يَخَفَا؛ لأن لام الفعل في: لم يَخَافَا، ليس أصلها في هذا الموضع السكون للجزم ولا للوقف كما كان في لم يَخَفْ، وخَفْ، إنما علامة الجزم هاهنا حذف النون.

(١) في التكملة مرجان (من).

(٢) (واحدة) ليست في التكملة شاذلي.

(٣) في أ: (قوله)، والاختيار من التكملة؛ لأن الكلام موجه للمخاطب فيما يلي من كلام المؤلف.

(٤) في التكملة مرجان (يقم).

(٥) في التكملة مرجان (قم).

(٦) في التكملة مرجان (يقوم).

(٧) (ويبيع ويخاف) ليست في التكملة مرجان.

(٨) (لك) ليست في التكملة.

ولا يجوز أن تقدر الفعل / منفصلاً من ^(١) الفاعل كأنك جزمت الفعل، ٥/أ
ثم ألحقته ^(٢) علامة الضمير؛ لأن الفاعل متصل بفعله كالجزم منه من حيث
كان إعراب الفعل بعده نحو: يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ، ومن ثمَّ أسكنت لام الفعل في أمثلة
الماضي، إذا قلت: ضَرَبْتُ، وَدَعَوْتُ ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أنك تقول في بَاعَ وَقَالَ: يَقُولُ وَيَبِيعُ، فإذا أدخلت عليه الجزم، وجب
أن تسكن لام الفعل، فتقول: لم يَبِيعْ ولم يَقُولْ بإسكان العين واللام، كما قلت:
لم يَضْرِبْ؛ لأن آخر الكلمة حرف صحيح كالباء مِنْ يَضْرِبُ، وإذا فعلت ذلك
التقى ساكنان، فتحذف عين الفعل الذي هو حرف العلة فتقول: لم يَبِيعْ، ولم
يَقُلْ، وكان هو بالحذف أولى من اللام لأمر منها:

الأول: أنه حرف علة واللام صحيح، والمعتل أولى بالسقوط من الصحيح الذي
هو أقوى منه.

والثاني: أنك لو حذفت الصحيح، فقلت: لم يَبِيعْ، ولم يَقُولْ مثلاً كنت
كأنك حذفت حرفاً صحيحاً مع حركته في الظاهر، وكان لا يُدْرَى أن ذلك
لالتقاء الساكنين فيظن أن الجزم يحذف الحرف والحركة معاً.

والثالث: أنك لو فعلت ذلك، لصار المجزوم في آخره حرف علة ساكن
نحو: لم يَبِيعْ، ولم يَقُولْ، فيكون في اللفظ بمنزلة لم يَرْمِيْ ولم يَعْزُوْ، وهم يحذفون

(١) في التكملة شاذلي (عن).

(٢) في التكملة (ألحقت).

(٣) التكملة شاذلي: ٧، والتكملة مرجان: ١٧١، ١٧٢.

حرف ^(١) اللين للجزم، نحو: لم يَرْمِ، ولم يَغْزُ حتى لو ظن ظان أن الجزم يحذفه قياساً على " يَغْزُو " و " يَرْمِي " لجاز، فلما أدى الأمر إلى هذه الوجوه المنكرة عرفت أن الوجه ما عملوه من حذف العين، فوزن لم يَبِعْ، ولم يَقُلْ لم يَقُلْ، ولم يَقُلْ؛ لأن الباء فاء والعين لام، وكذا تقول في يَخَافُ: لم يَخَفْ، فالأصل لم يَخَافُ (و) ^(٢) سقط ^(٣) الألف لالتقاء الساكنين، فوزنه لم يَقُلْ، وعلى هذا يجري الموقوف في الأمر، تقول في يَقُولُ: قُلْ، وفي يَبِيعُ: بَعْ، وفي يَخَافُ: خَفْ، فالأصل أقُولْ مثل اخرجْ، وابِيعْ مثل اضربْ، واخُوفْ مثل اذهبْ، ثم نقل ^(٤) حركة العين الذي هو واو أو ياء إلى الفاء الذي هو مثل القاف في أقُولْ، فصار أقُولْ في اللفظ بتحريك القاف وسكون الواو واللام، فوجب سقوط همزة الوصل؛ لأنها تحيى ليتوصل بها إلى الساكن، فإذا زال ^(٥) السكون زالت، فيصير قُولْ وِبِيعْ، وخُوفْ أو خَافْ في التقدير، فسقط العين الذي هو واو أو ياء عند الأمر ^(٦) فيبقى قُلْ وِبَعْ وخَفْ، فوزن بَعْ فِلْ، وكذا الباب، وفي ذا كلام يتعلق بالتصريف / والله يوفق للوصول إليه ^(٧). هـ/ب

(١) في ر، و ظ: (حروف).

(٢) (و) ليست في (أ).

(٣) في ظ: (يسقط).

(٤) في ظ: (نقلت).

(٥) في ظ: (أزال).

(٦) (عند الأمر) ليست في (ظ).

(٧) انظر ص: ١٣٧٧ (٢٥١/أ).

وأما إذا جعلت الفاعل مثنى أو مجموعاً، فإن هذه الحروف تثبت تقول: لم يَخَافَا ولم يَقُولَا، ولم يَبِيعَا، ولم يَخَافُوا، ولم يَقُولُوا، ولم يَبِيعُوا، وكذا المؤنث نحو: لم تَخَافِي ولم تَقُولِي، ولم تَبِيعِي، وذلك أن الأصل في هذا يَقُولَانِ يَبِيعَانِ وَيَخَافَانِ، وَيَقُولُونَ، وَتَقُولِينَ، على أن يكون النون بمنزلة الرفع في قولك: تَقُولُ، فإذا دخل عليه الجازم حذف النون كما يحذفه من الصحيح نحو: لم يَضْرِبَا، فتقول: لم يَقُولَا، ولم يَبِيعَا، ولا يسكن لام الفعل، فيجب حذف هذه الحروف لالتقاء الساكنين كما كان ذلك في لم يَبِيعْ ولم يَقُلْ ولم يَخَفْ، ولا تقول: لم يَخَفَا، ولم يَقُلَا، ولم يَبِيعَا لأجل أن ذلك إنما يكون إذا قدر لم يَخَفْ، ثم ألحق به الألف، أو الواو فقليل: لم يَخَفَا ولم يَخَفُوا والفاعل يصاغ ^(١) مع الفعل بدلالة ما تقدم في صدر الكتاب من أنك تقول: ضَرَبْتَ وَدَعَوْتَ، فتسكن لام الفعل ^(٢) وغير ذلك، وإذا كان الألف والواو يصاغ كل واحد منهما مع الفعل كان العين في " يَبِيعَانِ " و " يَبِيعُونَ " عارية من السكون كما أن ما قبل الألف في حُبَلَى، لا يكون له أصل في الإعراب بوجه، فالألف في يَقُولَانِ وَيَبِيعَانِ هو آخر الكلمة، والنون بعده إعراب بمنزلة الحركة بعد العين في " يَبِيعُ "، فتسقط للجزم كما تسقط الحركة، فتقول: لم يَبِيعَا، كما تقول: لم يَضْرِبْ ولم يَبِيعْ فتحذف الحركة، ولو كان يكون ما قبل الألف في " يَبِيعَانِ " في تقدير السكون ومحلاً للجزم كما يكون في لم يَبِيعْ لكان حرف إعراب، وإذا كان حرف إعراب كان وقوع النون بعد الألف محالاً، ولوجب أن يكون على وجه يمكن تغييره،

(١) في ظ: (لا يصاغ).

(٢) قال في المقتصد: ٣٢٨: " وما يدل على اتصال الفاعل بالفعل أنهم قالوا: ضَرَبْتَ، فأسكنوا لام الفعل لئلا يجتمع أربع متحركات ".

كما أن ضمير المفعول، لما لم يكن يصاغ مع الفعل، فيجعل جزءاً منه كان آخر الفعل يختلف قبله، فتقول: لم يَضْرِبْكَ، وهو يَضْرِبُكَ، وَلَنْ يَضْرِبَكَ، ولم يَبِعْكَ، وهو يَبِعُكَ، (ولن يَبِعَكَ) ^(١)، فقد اتضح أن قولك: لم يَبِعَا ^(٢) ولم يَخَفَا ولم يَقْلَا ^(٣)، خطأ لا يجوز بوجه، وقد ذُكِرَ أن بعضهم ^(٤) قرأ: ﴿فَقُلْ لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾ ^(٥) وهذا غلط؛ لأنه ظن أنه يأتي ^(٦) على قولك: قُلْ، ثم يلحق الألف، ولا يعيد الواو، كما تقول: قُلِ القَوْلَ الحَسَنَ، فلا تعتد بالحركة؛ لأنها عارضة، ولو جاز ذلك، لجاز أن تقول: قُلِّي، وقُلُّوا، ويَبِيعي، ويَبُوعُوا ويَبَا وذلك خطأ محض.

فإن أريد في نحو: قُلْ وجه يصرفه إلى جانب من الصواب، وجب أن يحمل على قول من يحذف / حروف اللين ويعتمد على أن الحركة تدل عليه نحو ٦/أ قولهم: الخُطْبُ في الخطوب، وَكَأَنَّ في كانوا، على أن ذلك شيء يكون في ضرورة الشعر وفي الحروف الزوائد.

فإذاً هذه قراءة هي بالرد أولى منها بالقبول، وحكم الوقف حكم الجزم في جميع ما ذكرنا، تقول: قُولاً وَيَبِعَا، فالأصل أقولاً وأبيعاً مثل اضرباً، ثم نقلت الحركة إلى الفاء، فصار قُولاً وَيَبِعَا، وسقطت همزة الوصل، فاعرفه.

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في ر: (يبيعا).

(٣) في ظ: (يبيعا، ولم يخيفا ولم يقيلا).

(٤) هو عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، الخصائص ٨٩/٣.

(٥) طه / ٤٤.

(٦) في أ: (على أنه يأتي).

قال صاحب الكتاب:

ومما حرك لالتقاء الساكنين، وإن لم يكن أحد الحرفين من حروف اللين قولهم في الأمر: انْطَلِقْ^(١) لما كان طَلِقَ من انْطَلِقْ مثل كَتِفَ أسكن اللام التي هي عين الفعل^(٢) كما أسكن التاء من كَتِفَ، فالتقى ساكنان اللام والقاف، فحرك القاف بالفتح، وأتبعه حركة أقرب المتحركات إليه كما فعل ذلك من قال: رُدُّ وفِرٌّ وعَضٌّ.

وعلى ذلك ما أنشده الخليل^(٣) من قول الشاعر^(٤):

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

(١) في التكملة شاذلي (انطلق إليه).

(٢) (الفعل) ليست في التكملة.

(٣) الكتاب: ٣٤١/١.

(٤) بيت من الطويل اختلف في قائله ف قيل: إنه رجل من أزد السراة، في الكتاب

٣٤١/١، والأصول ٣٦٤/١، ورسالة الصاهل والشاجح ٤٦٧، وإيضاح

شواهد الإيضاح: ٥٣٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٧.

قال العيني ٣/٣٥٥: "قائله رجل من أزد السراة، وحكى أبو علي الفارسي أن قائله عمرو الجني".

الشاهد: قوله: "لم يَلِدْهُ" حيث خفف اللام، فأسكن، فقال: لم يَلِدْهُ، ثم أسكن الدال للجازم، فالتقى ساكنان، فحرك الدال لالتقاءهما، وحركها بحركة أقرب المتحركات إليه وهي الفتحة. وورد بلا نسبة في: الخصائص ٣٣٣/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٠٥، والبحر المحيط ٢٨٠/١، وشرح الألفية للأشموني ٢٣٠/٢.

المولود الذي ليس له أب هو: عيسى عليه السلام، والذي لم يلد له أبوان هو: آدم عليه السلام. روى "ألا رب مولود" في الكتاب والأصول، وشرح شواهد التوضيح، وشرح الألفية للأشموني، والعيني.

وروى "عجبت لمولود" في: إيضاح شواهد الإيضاح، وشرح شواهد الإيضاح.

ومثل ذلك في الإسكان قراءة من قرأ ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾^(١) وليس ذلك على (نحو)^(٢) ما أنشده أبو زيد^(٣) زيد^(٤):
 قَالَتْ سُلَيْمَى : اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا^(٥)
 لأن ذلك إنما يجوز في الشعر، قال:
 فَبَاتَ مُتَّصِبًا وَمَا تَكَرَّرَ دَسَا^(٦)

(١) النور / ٥٢، وهي رواية حفص عن عاصم، انظر كتاب السبعة لابن مجاهد: ٤٥٨، وانظر الكشف لمكي ١٤١/٢.

(٢) (نحو) ليست في (أ).

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، أحد مصادد سيبويه إذا قال: سمعت الثقة فهو المقصود، له تصانيف أدبية ولغوية منها: تخفيف الهمز على مذهب النحويين، والنوادر وغيرهما، توفي سنة ٢١٥ هـ.

أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٦٨، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ١٦٥، وجمهرة الأنساب لابن حزم: ٣٧٣، وبغية الوعاة ٥٨٢/١.

(٤) في التكملة مرجان (أبو زيد لعذافر الكندي).

(٥) رجز اختلف في قائله، فقد نسب إلى العذافر الكندي.

في: النوادر: ١٧٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٥٥، والمصباح لابن يسعون ١١١/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٨، وضرائر الشعر: ٩٧.

وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٢٢٦-٢٢٧: إنه لرجل من كندة يقال له: العذافر، وقال: قال أبو محمد الأعرابي في "ضالة الأديب": إنه سكين بن نضرة عبد لبجيلة. الشاهد: إسكان الراء من "اشْتَرَى لَنَا" لأن "ثَرَلَ" من الكلمة كَعِلِمَ فأجرى الكلمتين مجرى الكلمة الواحدة فسكن ضرورة. وورد غير منسوب في: الخاطريات: ١٠٨.

السويق: ما يجعل من الحنظة والشعر، اللسان "سوق".

(٦) رجز قائله العجاج عبد الله بن روبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، راجز مجيد أبو روبة

=

ومما حرك لالتقاء الساكنين بالكسر في كلمة (قولهم)^(١): لم أُبْلِهْ، الأصل: لم^(٢) أُبَالِي، فحذف الياء للجزم، فصار أُبَالٍ^(٣)، فلما كثر في الكلام^(٤)، لم يعتد بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحذفت الحركة للجزم، فالتقت اللام من "أُبَالٍ" ساكنة مع الألف، فلما التقى ساكنان حذفت الألف، وألحق^(٥) الهاء للوقف كما تلحق في "أزمه"^(٦) فحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين هي والهاء التي ألحقت للوقف، فلم تُرَدِّ الألف التي كان

= الراجز، توفي سنة ٩٠ هـ تقريباً، له ديوان طبع في مجلدين .

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٧٣٨، والشعر والشعراء: ٥٩١ .

وصف ثوراً وحشياً، يقول: بات هذا الثور منتصباً، أي قائماً لنشاطه وقوته، وما تكرس: أي وما انطرح. القيسي: ٣٥٧.

الشاهد: إسكان الصاد من قوله مُتَّصِباً تخفيفاً.

روى البيت "منتصاً" في الديوان ١٩٧/١، والعباب "كردس"، واللسان "كردس" و "نصص"، ولا شاهد فيه.

ورد في ديوانه ١٩٧/١، والحجة للفارسي ٣٠٩/١، والخطاريات: ١٠٨، والخصائص ٢٥٤/٢، وتهذيب اللغة ١١٧/١٢، والكشف عن وجوه القراءات ٢٤١/١، والقيسي: ٣٥٦، وابن يسعون ١١٢/١، والعباب "كردس"، وابن برى: ٢٥٩، وشرح المفصل ١٤٠/٩، وشرح الشافية للرضي ٤٥/١، واللسان "كردس"، وشرح شواهد الشافية: ٢١.

(١) (قولهم) ليست في (أ).

(٢) (لم) ليست في التكملة.

(٣) في التكملة مرجان (بال).

(٤) في التكملة شاذلي (كلامهم).

(٥) في التكملة شاذلي (ألحقت).

(٦) في التكملة مرجان (أزمه).

حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأن الهاء التي للوقف لا تلزم، ألا تراها تسقط في الدرج كما لم ترد الألف في: رَمَتِ المرأة، ومن ذلك قولهم في الوقف: هذا النَّقْرُ، لما التقى ساكنان في قولهم: "في النَّقْرِ" إذا وقف حرك الأول منهما بالحركة التي كانت تكون للثاني في الدرج، وكذلك بالنَّقْرِ، فإذا قال: رأيت النَّقْرَ لم يفتح القاف، فيقول: النَّقْرُ في قول سيبويه^(١)؛ لأنه لما لم يلزم الراء^(٢) السكون من^(٣) قبل دخول الألف واللام الكلمة لإبدال الألف من التنوين في "صادفتُ نَقْرًا" أجرى الألف واللام في ذلك مجراه من حيث لم يلزما الكلمة.

قال في الرفع:

ب/٦

أَنَا^(٤) ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٥)/

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر أخذ عن الخليل ويونس وغيرهما وبرع في النحو، وألف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله، توفي سنة ١٨٠ هـ.

أخبره في: تاريخ بغداد ١٢/١٩٥، ونزهة الألباء: ٦٠، ومعجم الأدباء ١٧/١١٤، والفلاحة والمفلوكين: ٨٣. قال سيبويه ٢/٢٨٣، ٢٨٤: (و لم يقولوا: رأيت البَكَرَ؛ لأنه في موضع التنوين وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم).
(٢) أي أن الراء موضع الحركة، والسكون عارض عليها لا يلزمها فهي موضع التنوين فأجرى الألف واللام مجرى التنوين في تحريك الراء.

(٣) (من) ليست في التكملة مرجان.

(٤) في التكملة مرجان (وأنا).

(٥) رجز نسبه سيبويه ٢/٢٨٤ إلى بعض السعديين، والأعلم ٢/٢٨٤، وابن بَرى: ٢٥٩، والعيني ٤/٥٥٩، وقال ابن السيد في الحلل: ٣٥٨: لا أعلم قائله وأظنه لعبيد بن مآوية الطائي ونسبه إليه في اللسان "نقر".

=

وقال في الجر:

شُرِبَ التَّيْنُذُ واصْطِفَاقاً بِالرَّ^(١) جِلْ^(٢)

ولا يقولون: هذا عِدْلٌ^(٣)؛ لأنه يخرج^(٤) به إلى ما ليس في الكلام، ولا في^(٥) البُسْرِ؛ لأنه يخرج إلى ما ليس في الأسماء^(٦) ^(٧).

= ونسبه الصاغانى في العباب "نقر" إلى فذكي بن أعبد المتقري، والقاموس "نقر".
الشاهد: إلقاء حركة الراء على القاف للوقف لثلا يجمع بين ساكنين، وليس الأول حرف مد ولا حرف لين.

ورد غير منسوب في: الكامل: ٦٩٣، والجمل: ٣١٠، والصحاح "نقر"، والإنصاف: ٧٣٢، والفصول الخمسون: ٢٦٥، والمغني: ٤٨٥، وأوضح المسالك ٢٨٩/٣، والتصريح ٣٤١/٢، والهمع ٢١٠/٦.

ماوية: أمه، النقر: هو الصوت الذي تسكن به الخيل عند شغبها.

(١) رجز نسب لبعض بني سعد. الاصطفاق: الرقص.

الشاهد: إلقاء حركة اللام على الجيم في قوله: بالرجل.

ورد في: النوادر: ٢٠٥، والقيسي: ٢٦٣، والإنصاف: ٧٣٤، وابن برى ٢٦١، والأشئوني ٢٤٠/.

(٢) في التكملة شاذلي (ويروى واعتقالاً بالرجل).

(٣) أهمل "فُعِلَ" بكسر الفاء وضم العين لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، انظر: شرح الألفية للمرادي ٢١٥/٥.

(٤) (به) ليست في التكملة.

(٥) في التكملة مرجان (ولا مررت بالبسر).

(٦) قال سيويه ٢٨٤/٢: (وقالوا: في البُسْرِ، ولم يكسروا في الجر لأنه ليس في الأسماء فُعِلَ، فأتبعوها الأول وهم الذين يخففون في الصلة البُسْرِ).

(٧) التكملة شاذلي: ٧-٩، والتكملة مرجان: ١٧٢-١٧٧.

قال المفسر:

اعلم أن قولهم: انْطَلَقَ في " انْطَلَقَ " حرك القاف لما أسكن اللام والذي دعاهم إلى إسكان اللام أنهم شبهوا طَلَقَ من " انْطَلَقَ " بَكَتَفَ، فكما يسكنون الثاني من كَتَفَ كذلك أسكنوا اللام من طَلَقَ، فلما أسكنوها ^(١)، وجب تحريك القاف ^(٢) وحركوه بالفتح، وكان ذلك أولى من وجهين: أحدهما: أن الفتحة أخف.

والثاني: أن الطاء مفتوحة، وليس بينه وبين القاف إلا لام ساكنة، فكما قالوا: رُدُّ، فحركوا الدال بالضم؛ لأن الراء مضمومة، وقد فصل بين الراء المضمومة والدال حرف ساكن، كذلك حركوا القاف بالفتح إتباعاً لحركة الطاء، فلم يعتدوا باللام الساكنة فصلاً كما لم يعتدوا بالدال الأولى ثمَّ، وكذا " لم يَلِدْهُ أَبَوَانِ " الأصل لم يَلِدْهُ، ثم صار يَلِدْ كَكَتَفَ، فأسكن اللام فحرك الدال لالتقاء الساكنين، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ﴾ ^(٣) الأصل وَيَتَّقَهُ بكسر القاف، ثم شبه تَقَّهَ بَكَتَفَ، فأسكن القاف، وأما قول أبي علي ^(٤):

" ولا يجوز أن يكون هذا مثل ما أنشده أبو زيد:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا " ^(٥) .

فالمقصود من هذا الكلام لا يخلوا من وجهين:

(١) في ر، و ظ: (أسكنوه ووجب).

(٢) (و) ليست في أ.

(٣) سبق ورود الآية ص: ٢٠٥.

(٤) انظر: ص ٢٠٥.

(٥) سبق ورود ص: ٢٠٥.

أحدهما: أن يريد أن الأصل اشْتَرِ إلا أنه جزمه مرتين ^(١) للضرورة، ولا يجوز حمل (يَتَّقْه) على هذا يعني أن تقول: إنه جزم مرتين.

والثاني: أن يريد أنه شبه المنفصل بالمتصل فصار تَرَلَّ من " اشْتَرِ لَنَا " بمنزلة كَتِفَ، وهذا بمنزلة قوله:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

لأنه شبه "رَبَعَ" ^(٢) بعَضُدَ، فأسكن الباء، كما تقول: عَضُدَ، وهذا لا يجوز في حال الاختيار؛ لأن تشبيهه بنحو عَضُدَ وكَتِفَ بعيد لأجل الانفصال، ألا ترى أن "غَيْرَ" لا يتصل بأشْرَبُ وكذا لا يتصل "لَنَا بِاشْتَرِ" ^(٣)، وأما "يَتَّقِه" ^(٤) " فإلهاء متصل بالقاف، إذا الضمير المتصل لا يلفظ به منفرداً ^(٥)، ومثل هذا ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ^(٦) في يَأْمُرُكُمْ؛ لأنه مشبه بعَضُدَ، وقد كثر هذا النحو في قراءة أبي

(١) هما حذف حرف العلة، وسكون الحرف الذي قبله.

(٢) يريد قول امرئ القيس:

فاليوم أشر غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وقد تقدم وروده ص: ١٨٣ .

(٣) يريد قول الشاعر:

قالت: سليمي اشتر لنا سويقاً.

وقد تقدم وروده ص: ٢٠٥ .

(٤) يريد الآية: {ويخش الله ويتقاه}.

انظر: ص ٢٠٥.

(٥) في أ: (مفرداً).

(٦) البقرة / ٦٧، انظر التيسير: ٧٣، والبحر المحيط ٢٠٦/١، والنشر ٢١٢/٢، ٢١٣.

عمرو^(١)، وقد أنكر بعض النحويين^(٢) ذلك، وذهبوا إلى أن أبا عمرو اختلس الحركة ولم يسقطها، فلطف على الراوي فأسكن إسكاناً خالصاً، وأبو علي لا ينكر ذلك ./

وعلى مشاكلة (يَتَّقْه) أنشد:
فَبَاتَ مُنْتَصِباً وَمَا تَكَرَّدَسَا^(٣)

لأن الأصل مُنْتَصِباً، ثم أسكن الصاد تشبيهاً بكَتَف^(٤)، ويدل على جواز هذه القراءة قولهم: انْطَلَقَ فِي النَثْرِ، إذ لا يجوز أن يقال: إنه جاء للاضطرار، وأما لم أَيْلَ^(٥) فالأصل لم أُبَالٍ، مثل لم أُرَامَ على أن يكون الياء محذوفاً للجزم، ثم لما كثر في الكلام أسكنوا اللام حتى كأنه لم يحذف منه شيء، فصار لم أُبَالٍ

(١) اختلف في اسمه وأصح ما قيل: إنه زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ.

أخباره في: نزهة الألباء: ٢٤، وشرح مقامات الحريري ١٨٧/٢، ومعرفة القراء الكبار ٨٣/١.

قراءة أبي عمرو هي اختلاس الحركة قال ابن مجاهد: (كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم) ويأمركم) وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنه قد أسكن، ولم يكن يسكن)، السبعة: ١٥٥.

(٢) هو المبرد، انظر: البحر المحيط ٢٠٦/١، والنشر ٢١٣/٢، والتي أنكرها هي قراءة الإسكان.
(٣) تقدم وروده ص: ٢٠٥.

(٤) قال في اللسان " نصب " بعدما أورد البيت:

" أراد مُنْتَصِباً فلما رأى نَصِيباً من مُنْتَصِب كَفَحَذِ خَفَفَهُ تَخْفِيف فَحَذِ فَقَالَ مُنْتَصِباً " .

(٥) انظر المقتضب ١٦٩/٣.

بسكون اللام، ثم سقط الألف لالتقاء الساكنين، فقليل: لم أُبْل، ثم لحقه هاء الوقف، فكسر اللام فقليل: لم ^(١) أُبْلَه، ولم يعد الألف الساقط ^(٢) لسكون اللام لأجل أن الكسرة في لام لم أُبْلَه عارضة لا تلزم، ألا ترى أن الهاء تسقط إذا أدرجت، فيعود اللام إلى السكون نحو: أن تقول: لم أُبْل بهذا، وشبهه بقولهم: رَمَتِ الْمَرْأَةُ؛ لأن ^(٣) الأصل رَمَات، فسقط الألف لسكون التاء، ثم قلت: رَمَتِ الْمَرْأَةُ، فلم تعد الألف مع زوال سكون التاء الداعي إلى حذفه لأجل أن الكسرة في رَمَتِ الْمَرْأَةَ عارضة لا تلزم، فلا اعتداد بها ألا تراك تقول: رَمَتُ هُنْدَ، فيعود إلى السكون، وقد يعتد بالعارض في الضرورة ^(٤) كما أنشد شيخنا عن أبي زيد :

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ يَا فَضَالَهٗ أَجْرَةَ الرُّمَحِ وَلَا تُثَاهَلَهٗ ^(٥)

(١) (لم) ليست في (ظ).

(٢) في أ: (الساكن)، والاختيار من (ر، وظ).

(٣) في ر، و ظ: (لأجل أن الأصل).

(٤) في أ: (ضرورة).

(٥) رجز لم أهند إلى معرفة قائله.

الشاهد: " لا تُثَاهَلْ لَهُ " مجزوم بلا الناهية وحرك اللام لالتقاء الساكنين، ولم يحذف الألف؛ لأنه جعل التحريك بدلاً من حذفها.

ورد في: المقصور والممدود للفراء: ٣٩، والنوادر: ١٦٣، والمقتضب ١٦٨/٣، والاشتقاق: ٢٣١، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٨٤، والبارع ١٧١، والحجة ٥٠/١، والبغداديات: ٤٣٥، والعسكريات: ١٧١، وكتاب الشعر: ٢٠١، والتمام ١٤، وسر صناعة الإعراب ٨١/١، والإنصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٢٦، واللسان (فدى و "هول" و "ويه")، وتذكرة النحاة: ٤٤٤، وخزانة الأدب ١٨٢/٦ .

الأصل لا تُهَلَّ (١) من هَلَتْ تُهَالُ، فكان الواجب أن يقول: لا تُهَلِّه، فلا يعيد الألف، وإن حرك اللام؛ لأن الحركة عارضة لأجل هاء الوقف إلا أنه نظر هذا (٢) الظاهر، فلما رأى هاء الوقف يوجب تحريك اللام أعاد الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وقال: لا تُهَالِّه، وحرك بالفتح؛ لأن قبل اللام ألفاً وهاء (٣) مفتوحة، فهو مثل "لا تُضَارَّ" في إتباع الفتحة، بل هذا أذهب في الإتباع؛ لأن الألف في "لا تُهَالِّه" متصل باللام المفتوحة، والألف (٤) في "لا تُضَارَّ" قد فصل بينه وبين الراء المفتوحة راء ساكنة، وهذا النحو لا يكاد يوجد (٥)، ولا يؤخذ به في حال الاختيار، وأما ما ذكره من التحريك في حال الوقف، فلا تخلو الكلمة من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فإن كانت مرفوعة نحو قولك: هذا التَّقرُّ يا هذا، ثم وقفت وجب أن تقول: هذا التَّقرُّ، فيلتقي ساكنان القاف والراء، فبعضهم يحرك القاف بالضم، فيقول التَّقرُّ ليزول اجتماع الساكنين، ويختار

= أجره: أطعته في فيه، تهاله: من هاله الشيء يهوله هولاً إذا أفزعه.

روى (ويها) في النوادر والمقتضب والاشتقاق والبارع وسر صناعة الإعراب واللسان (هول) و (ويه) والخزانة .

وروى (إيها) في البغداديات والعسكريات، وروى (نفسى) بدل (مهلاً) في الإفصاح، ورفع فداء في المقتضب، وبكسره في البغداديات والعسكريات والتمام، (لك) ليست في المقصور والممدود.

(١) انظر: البغداديات: ٤٣٥ .

(٢) في ظ: (إلى).

(٣) في ر: (الهاء).

(٤) في أ: (اللام).

(٥) في أ: (يؤخذ به ولا يوجد ..).

الضمة؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حال الوصل، فهي أولى من غيرها، ٧/ب
 فيقول في حال الجر: مررت بالتَّقر، فيحرك القاف بالكسر؛ لأن الراء كانت
 تتحرك به في حال الوصل وعلى ذلك قوله:
 "واصطفافاً بالرجل" ^(١) :

الأصل في الجيم السكون، وإنما تحرك في الوقف، ومثله قول الآخر:
 أرثني جِجلاً على ساقِها فَهَشَّ الْفُؤَادُ لِذَاكَ الْحِجِلِ
 فَقُلْتُ وَلَمْ أُخَفِ عَنْ صَاحِبِي أَلَا بِأَيِّ أَصْلٍ تِلْكَ الرَّجُلِ ^(٢)
 وأما في حال النصب، فلا يقال: رأيت التَّقر بفتح القاف ^(٣)، وذلك أن
 أول ^(٤) أحوال الكلمة التنكير، فلما قلت: رأيت تَقْرًا، فحركت الراء ألبتة، ولم
 تقل: تَقْرُ كانت الحركة مستقرة للام الفعل، فلم يجز تحريك العين، إذ لا يلتقي
 ساكنان، كما يلتقي في حال الجر والرفع، فلما امتنع التحريك في حال التنكير
 تبعه حال الألف واللام، فلم يقل: رأيت التَّقر بفتح القاف، وإن كان الراء قد
 سكن لأجل أن اللام ^(٥) لا يلزم الكلمة، فيراعى الحكم الواجب في حال

(١) تقدم ورودده ص: ٢٠٨ .

(٢) بيتان من البحر المتقارب، لم أهتمد إلى معرفة قائلهما.

الشاهد قوله: الْحِجِلِ وَالرَّجُلِ الْأَصْلُ الْحِجْلُ وَالرَّجُلُ فَأُلْقِيَ حَرَكَةُ اللَّامِ عَلَى الْجِيمِ.

الحجل: الخللخال وهو حلية تلبسه المرأة في رجليها.

وردا في: مجالس ثعلب: ١١٨، وليس في كلام العرب: ٩٧، الأول، والحجة في القراءات
 السبع ٢١٩/١، الأول، والمنصف ١٦١/١، والعمدة ٣١٣/٢، والقيسي ٣٦٣، الأول،
 والإنصاف: ٧٣٣، وشرح المفصل ٧١/٩، وتحفة الأقران: ٥٣، الأول، والهمع ٢١٠/٦،
 الأول، والدرر ٣٠٣/٦ .

(٣) هذا مذهب البصريين، انظر الإنصاف: ٧٣١.

(٤) (أول) ليست في (ظ).

(٥) المراد باللام حرف التعريف.

التنكير^(١)، وإذا وقفت على نحو: عِدْل في حال الرفع لم تقل: عِدْل بضم الدال؛ لأنه ليس في الكلام فَعْل، بالخروج من كسرة إلى ضمة، ولا تقول في نحو: البُسْر في حال الجر: مررت بالبُسْر بكسر السين؛ لأنه ليس في الأسماء فُعِل^(٢)، وإنما هو مخصوص بالفعل، فلما كان يؤدي هذا التحريك إلى التزام مثال مهجور ترك إذ لم يكن شيئاً واجباً.

(١) ذهب الكوفيون إلى جواز نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله في الاسم المنصوب في الوقف واختار الأنباري رأيهم، وقال في الرد على البصريين: حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف، فإنه لا يجب تحريك الراء فيه بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر، فكما تحرك الكاف في حالة الرفع بالضم نحو هذا البكر وفي حالة الجر بالكسر نحو مررت بالبكر، فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح، الإنصاف: ٧٣٦ .

(٢) وردت أسماء على وزن فُعِل هي: دُئِل، ورُئِم، ووُعِل، اللسان "رأم" و "وعِل" .

انظر: شرح الألفية للمراي ٢١٦/٥ .

قال المراي ٢١٦/٥: (وذهب قومٌ إلى أنه (أي فُعِل) مستعمل لكنه قليل وهو الظاهر)، وقال بعد ذكر دُئِل ورُئِم ووُعِل وتفسيرها: فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمّل.

قال صاحب الكتاب:

"باب التقاء الساكنين من كلمتين"

إذا التقى ساكنان من كلمتين، لم يَخْلُ الساكن الأول من أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معطلاً، فإن كان الحرف الأول صحيحاً حرك بالكسر، وذلك قولك: اذْهَبِ اذْهَبْ، واضْرِبِ اضْرِبْ و﴿أَحْذَنْ اللَّهَ﴾^(١)، وهذا زَيْدُنِ الْعَاقِلِ، ومررت بزَيْدِ ابْنِكَ، ورأيت زَيْدًا ابْنَكَ، وهذا زَيْدُنِ ابْنِكَ، ومن ذلك رَمَتِ الْمَرْأَةُ، وَبَعَتِ الْأُمَّةُ، تحرك التاء بالكسر للتقاءهما مع لام التعريف، ولا ترد الألف المحذوفة من رَمَى؛ لأن كسرة التاء غير لازمة، ألا ترى أنك تقول: : بَعَتِ أُمَّةٌ زَيْدٍ، فتسكن التاء، ولا تكسرهما، فإن كان الحرف الثاني من الكلمة التي فيها الساكن الثاني مضموماً ضمة لازمة جاز فيه^(٢) التحريك بالضم، والكسر جميعاً، وذلك قولك: ارْكُضِ ارْكُضْ، وإن شئت ضمنت الضاد، وكذلك ﴿بُنْصِبِ وَعَذَابِ ارْكُضْ﴾^(٣)، و﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا﴾^(٤)، ﴿وَقَالَتْ اخْرِجِي﴾^(٥) وجميع هذا يجوز فيه في الساكن الأول التحريك / بالضم، ٨/أ

(١) الإخلاص / ١، ٢، وتام الآيتين ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ .

(٢) أي في الساكن الأول.

(٣) ص / ٤١، ٤٢، قرأ بكسر تنوين ﴿عَذَابِ ارْكُضْ﴾ أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم وحمة وصلأ، وأجمعوا على ضم الهمزة في الابتداء، إتخاف فضلاء البشر ٤٢١/٢ .

(٤) الحجر / ٤٥، ٤٦، كسر التنوين أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم وحمة وروح، إتخاف فضلاء البشر ١٧٦/٢ .

(٥) يوسف / ٣١، كسر التاء من ﴿وَقَالَتْ اخْرِجِي﴾ أبو عمرو وعاصم وحمة ويعقوب، إتخاف فضلاء البشر ١٤٦/٢ .

فأما قوله سبحانه: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾^(١) فيجوز فيه ^(٢) تحريكه بالضم من وجهين: أحدهما: من حيث جاز ﴿وَعَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾، والآخر من حيث جاز ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾^(٣)، ألا ترى أن الضم قد جاز في واو ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ على التشبيه بواو الضمير ^(٤)، وإن كانت التاء بعد السين ^(٥) في "اسْتَطَعْنَا" مفتوحة غير مضمومة، وقد حركوا حرفين من هذا الباب بالفتح، وذلك النون في مِنْ إذا دخلت على اسم فيه لام المعرفة ^(٦) نحو: مِنَ الْقَوْمِ وَمِنَ الرَّجُلِ، ولم يجزوا مع الألف واللام غير الفتح إلا شاذاً، فإن دخلت على ما أوله همزة موصولة غير المصاحبة للام التعريف كسروا فقالوا ^(٧): مِنَ ابْنِكَ، قال سيبويه: "وقد فتح قوم

(١) المزمل / ٣، قرأ ﴿أَوْ انْقُصْ﴾ بكسر الواو عاصم، وحمزة وصلًا، إتحاف فضلاء البشر ٥٦٨/٢.

قال سيبويه ١٧٥/٢: (وأما الذين يضمون فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَقَالَتْ اخْرِجْ عَلَيْنَ﴾، و﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ بِرَجُلِكَ﴾، ومنه ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ وهذا كله عربي قد قرئ، وانظر النشر ٢٢٥/٢. (٢) (فيه) ليست في التكملة.

(٣) التوبة / ٤٢، قرأ الأعمش ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ بضم الواو، المحتسب ٢٩٢/١. قال أبو حيان: قرأ من ثقل الكسرة على الواو وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين، وقرأ الحسن بفتحها، البحر المحيط ٤٦/٥.

(٤) في نحو: اخشَوْا الرجل.

(٥) في التكملة مرجان (العين).

(٦) في التكملة شاذلي (التعريف).

(٧) في التكملة مرجان (لقالوا).

فصحاء، فقالوا: مَنْ أَيْنِكَ^(١)، وقالوا: عَنِ الرَّجُلِ، فكسروا، ولم يفتحوا، كما فتحوا نونِ مَنْ؛ لأنه لم تتوال فيه كسرتان، ومن قرأ ﴿مُرِّيْنِ الَّذِي جَعَلَ﴾^(٢) كره عندنا توالي الكسرتين كما كرههما في مَنْ القومِ، وليس على إلقاء فتحة همزة الوصل؛ لأن تلك تسقط في الدرج، والحرف الآخر الذي حرك بالفتح قوله^(٣) ﴿الْمَ﴾^(٤) اللهُ^(٥) فالتحريك للساكن الثالث^(٦) الذي هو لام المعرفة^(٧) ^(٨).

قال المفسر:

اعلم أنه إذا التقى ساكنان من كلمتين، وكل واحد منهما حرف صحيح، حرك الأول بالكسر نحو: اضْرِبِ اضْرِبْ، وأصل التقاء الساكنين الكسر من بين

(١) الكتاب: ٢٧٦/٢.

(٢) ق/ ٢٥، ٢٦، وتامهما: ﴿مَنْعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾.

(٣) في التكملة مرجان، و"أ": (قولهم).

(٤) في أ: (الميم).

(٥) آل عمران ٢/، ٣، قرأ كل القراء {الْمَ اللهُ} بإسقاط همزة الجلالة وصلاً وتحريك الميم بالفتح للساكنين وكانت فتحة مراعاة لتفخيم الجلالة، إذ لو كسرت الميم لرفقت، إنحاف فضلاء البشر ١/٤٦٧، ٤٦٨.

وقال سيبويه ٢/٢٧٥: (والفتح في حرفين:

أحدهما: قوله عز وجل: {الْمَ اللهُ} لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء.

ونظير ذلك قولهم: مِنَ اللَّهِ، وَمِنَ الرَّسُولِ، وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ لما كثرت في كلامهم، ولم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا وشبهوها بأين وكيف).

(٦) حركت الميم بالفتح للساكنين .

(٧) في التكملة (التعريف).

(٨) التكملة شاذلي: ١٠، ١١، والتكملة مرجان: ١٧٧-١٧٩.

جميع الحركات، وإنما خص به لأجل أن ما يحرك لالتقاء الساكنين، فإن حركته للبناء دون الإعراب، والكسر أبعد الحركات من الإعراب، ألا ترى أنك تجد في الكلام قبيلين يعربان ولا جر فيهما، أحدهما الفعل المضارع، والثاني باب ما لا ينصرف، ولا تجد معرباً يمنع واحداً من النصب والرفع، فلما كانت الكسرة أقل الحركات تصرفاً في الإعراب كانت أبعداً منه، وإذا كانت أبعداً من الإعراب كانت أقربها من البناء، فلما كان الأمر على ما وصفنا، واحتاجوا إلى إزالة التقاء الساكنين، آثروا ما هو أذهب في مناسبة البناء فاعرفه فإنه بيان شيخنا.

فإذا حرك الساكن الملتقي مع غيره بحركة غيرها، فلأمر من ذلك الإتياع نحو: قوله سبحانه: ﴿وَقَالَتْ اخْرِجِي﴾^(١) في قول من ضم التاء^(٢)، وذلك أنه أتبع ضمة التاء ضمة الراء إذ ليس بينهما إلا حرف ساكن، وكذا / رُدُّ بالضم وغيره ٨/ب مما تقدم^(٣)، وكذا ﴿وَعَيُونِنِ ادْخُلُوهَا﴾^(٤) يحرك التنوين بالضم لضمة العين في " ادْخُلُوهَا " والكسر جائز في هذا النحو على الأصل الذي هو الكسر لالتقاء الساكنين.

واعلم أنهم خصوا واو الضمير إذا حرك لالتقاء الساكنين بالضم نحو: قولك: ارْضُوا الرجل، وما كان سواه فجاز على أصل الكسر نحو قولك: لو انْطَلَقْتَ انْطَلَقْتَ، ثم تشبه أحدهما بصاحبه، فيقال: ارْضُوا الرجل بالكسر

(١) سبق ورودها ص: ٢١٦ .

(٢) انظر: ٢١٦ .

(٣) انظر: ١٩١ .

(٤) سبق ورودها ص: ٢١٦ .

وقرئ ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾^(١) بالضم على التشبيه بواو الضمير، فالضم في قوله سبحانه: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ﴾^(٢) من وجهين:
أحدهما: أن يكون للإتباع^(٣) مثله في الحروف الصحيحة نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾^(٤).

والثاني: أن يكن على جريه مجرى واو الضمير مثل: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾.
فأبو علي قصد بذكر الوجهين الزيادة في تقوية ضم واو ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ﴾
وإلا فالوجه المعتمد في ضمه الإتباع مثل ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾؛ لأن الضم في نحو
﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾ قليل، والشائع الكسر على أصل التقاء الساكنين.
ومما حرك بغير الكسر النون في مِنْ إذا دخل على ما فيه لام التعريف نحو:
مِنْ الرَّجُلِ، الأشيع الفتح، وقد يأتي الكسر وهو قليل غير فصيح، فإن دخل
على اسم في أوله همزة الوصل، وليس بعده لام التعريف كسر تقول: مِنْ أَيْنِكَ.
وقال صاحب الكتاب: "وقد فتحه قوم فصحاء"^(٥)، والذي أوجب الفتح
في حال اللام أن استعمال مِنْ مع ما فيه (لام)^(٦) التعريف نحو: مِنْ الرَّجُلِ كثير
جداً إذا ما يُعَرَّفُ باللام ليس مما يخصى، فلما كان كذلك اختاروا الفتح ليكون
أخف إذ لو كسروا لاجتمع كسرتان كما قالوا: كَيْفَ وَأَيْنَ ففتحوا^(٧) لئلا
يجتمع ياء وكسرة.

(١) سبق ورودها ص: ٢١٧ ، شبه "واو" لو بواو الضمير، وشبه بواو "لو" "أو" .

(٢) سبق ورودها ص: ٢١٦ .

(٣) في أ: (الاتباع).

(٤) سبق ورودها ص: ٢١٧ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٦) (لام) ليست في (أ).

(٧) في ظ: (فتحوا) .

وأما نحو: مِنْ ابْنِكَ فقليل^(١)، إذا الأسماء التي في أولها همزة الوصل إذا جاوزت نحو الرجل، لا يكثر، والشيء إذا لم يكثر على ألسنتهم، لم يطلبوا فيه الخفة طلبهم فيما يكثر، ألا ترى أنهم قالوا: لم أُبَلِّ، فحذفوا منه، ولم يحذفوا^(٢) في نحو: لم أُرَامَ؛ لأن التخفيف يليق بالذي يدوم دورانه في كلامهم^(٣) فهذا بمنزلة جَيْرٍ في أنه ترك على الكسر، واحتمل اجتماع الياء والكسرة؛ لأنه لا يكثر كثرة أَئِنَّ وَكَيْفَ، وأما من فتح فقال: مِنْ ابْنِكَ، فلفرط حرصه على ما هو أخَفُّ، فقد رجع القول إلى أن نحو: مِنْ ابْنِكَ / جاز فيه الأمران جوازاً ١/٩ حسناً، ونحو: مِنْ الرجل التزم فيه الفتح، ولم يأت الكسر إلا مردولاً؛ لأن هذا كثير، وأما عَنْ، فتحرك بالكسر، فيقال: عَنْ الرَّجُلِ إذ^(٤) لم يكن العين مكسورة كما كانت الميم مِنْ (مِنْ) مكسورة، ولما كان كذلك ثبت على الكسر الذي هو الأصل كما أن هُوَ لاءٍ كسر لما لم يكن يجتمع ياء وكسرة، وقد حكى أبو الحسن^(٥) (عَنْ الرَّجُلِ^(٦)) بالضم، وكان شيخنا يقول: كأن من يفعل

(١) أي الأسماء التي في أولها همزة الوصل قليلة.

(٢) في ر، وظ: (من).

(٣) (في كلامهم) ليست في (ر، وظ).

(٤) في ظ: (إذا).

(٥) هو: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة الماشعي مولى بني مجاشع، أخذ عن سيبويه، وكان أسنَّ منه، وصحب الخليل قبل صحبته لسيبويه، وكان معلماً لولد الكسائي وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، توفي سنة ٢١٥ هـ.

له مؤلفات منها: معاني القرآن، وكتاب معاني الشعر، وكتاب وقف التمام، وكتاب الأصوات وغيرها.

أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٦٦، ومراتب النحويين: ١٠٩، وطبقات الزبيدي: ٧٢، وإنباه الراوة ٣٦/٢، ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١، وبغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٦) قال السيوطي في الهمع ١٨٢/٦: (وقد تضم مع اللام حكى الأخفش: عَنْ القوم).

ذلك لا يعتبر ما ذكرنا من أن الكسرة^(١) أليق بالبناء، ونقول: إن الذي يحتاج إليه هو زوال التقاء الساكنين، فلا أبالي بأي حركة أزلته^(٢)، والأصل المعتمد ما ذكرنا، وهذا لا يقاس عليه، ألا تراك لا تقول: لا تَضْرِبُ الرجل بضم الباء، ولا بفتحه، وإنما الباب الكسر، والعدول عنه لسبب كما تقدم^(٣)، ومن العدول عن الكسر لطلب الخفة وتجنب اجتماع الكسرة^(٤)، وما يجانسها قراءة من قرأ: ﴿مُرِينَ الَّذِي﴾^(٥) بفتح التنوين؛ لأنه كره اجتماع كسرتين مع ياء (تسطهما^(٦))، وكذا قوله سبحانه ﴿الْمَ اللَّهُ﴾^(٧) فتح الميم؛ لأنه لو كسر لاجتمع^(٨) كسرتان وياء، وأما قول من قال: إن الفتحة في الميم منقولة من حركة الهمزة، فخطأ لا يشبه كلام عالم، وذاك أن الهمزة إنما تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل نحو: أن تقول: مَنْ بُوِكَ فِي مَنْ أَبُوكَ، والهمزة الواقعة قبل لام التعريف لا تقرر في الدرج، فيصح أن يقال: إن حركتها تنقل، فينبغي له أن يقول: قَالَ اللَّهُ، وَعَبَدَ اللَّهُ بتحريك الهمزة، وإثباتها في صريح الإدراج حتى يجوز له أن يقدر نقل حركة الهمزة من الله إلى الميم، ولو جاز ذلك لوجب أن تقول:

(١) في ر: (الكسر).

(٢) أي التقاء الساكنين .

(٣) السبب هو: ١- الإتيان، ٢- التشبيه بواو الضمير. انظر: ٢١٩ .

(٤) في ظ: (ما).

(٥) سبق ورودها ص: ٢١٨ .

(٦) في ر، وظ: (يعني في الميم من ألم وكذا قوله عز وجل ...).

(٧) سبق ورودها ص: ٢١٨ .

(٨) في ظ: (لا اجتماع).

أخذَ عَنِ الرَّجُلِ بفتح النون، وَعَنِ الرَّجُلِ بسكونه، كما تقول: مَنْ أَبوك، وَمَنْ بُوْك، وإنما جعلنا الحركة في ﴿الْمَ اللَّهُ﴾، لالتقاء الساكنين، ولم نقل: إنها فيه أصلية، وضعت الكلمة عليها لأجل أن حروف التهجي مبنية كلها على السكون تقول: أَلِفٌ بَاءٌ مِيمٌ كَافٌ، وإنما تحرك إذا عطفت ^(١) بعضها على بعض، ونونت نحو أَلِفًا، وَكَافًا، وهي في فواتح السور لا تأتي معربة، ألا ترى أنه لا يقرأ أَلِفٌ لَامٌ مِيمٌ، ولا أَلِفٌ لَامٌ مِيمٌ صَادٌ، وإنما هو على السكون، فاعرفه.

فإن قلت: فكيف لم يقولوا: عَنِ الرَّجُلِ فيفتحوا النون إتباعاً لفتحة العين، فالجواب / أن الأصل الموضوع عليه الباب هو الكسر، والإتباع جائز غير ٩/ب واجب، فإذا فعل في موضع لم يجب في كل شيء؛ لأن ذلك ضرب من طلب المشاكلة، واعتبار المشاكلة لا يجب فعله عليهم بل يجوز، فيلزمك متابعتهم ^(٢) في ما يستعملونه ^(٣) منه فقط.

(١) في ر، وظ: (عطف).

(٢) في ر، وظ: (مشايعتهم).

(٣) في ر، وظ: (يستعملون).

قال صاحب الكتاب :

" باب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج^(١)

والأول منهما حرف لين

لا^(٢) يخلو حرف اللين إذا كان الساكن الأول من الكلمتين اللتين يلتقي فيهما الساكنان من أن تكون حركة ما قبله من جنسه، أو من غير جنسه. فإن كانت الحركة التي قبله من جنسه، حذف حرف اللين، ولم يكسر وذلك قولك^(٣): هو يَحْشَى الْقَوْمَ، وَيَغْزُو الْجَيْشَ، وَيَرْمِي الْعَرَضَ، فحذفت الألف، ولم تحركها؛ لأنك لو حركتها لانقلبت همزة، وأجريت الواو والياء^(٤) مجراها في الحذف؛ لأن الحركة تكره في كل واحدة^(٥) منهما إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها، ألا ترى أنك تقول: الْقَاضُونَ، وَالْعَازُونَ، فتحذف الياء لما لزم من تحريكها بالكسر (والضم)^(٦)، وكذلك هذا قاضٍ، وتقول: يَغْزُو زيد، فلا تحرك الواو بالضم إذا أدرجت^(٧)، وكذلك لم يَضْرِبُوا اليومَ، ولم يَضْرِبَا اليومَ، فتحذف الواو والألف^(٨).

(١) في أ: (الادراج).

(٢) في أ: (ولا يخلوا).

(٣) في أ: (قولهم).

(٤) في التكملة مرجان (لباء).

(٥) في أ: (واحد).

(٦) (والضم) ليست في (أ).

(٧) في التكملة شاذلي (درجت).

(٨) فيكون اللفظ لم يضرب اليوم، ولم يضرب اليوم .

فإن كان حركة ما قبل حرف اللين من غير جنس حرف اللين، فالتقى مع ساكن من كلمة أخرى لم يحذف، ولا يكون ذلك إلا في الياء والواو؛ لأن الألف لا تكون حركة ما قبلها إلا الفتحة، وذلك نحو: واو الضمير في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(١)، واخشَوْا الله، ومثل ياء الضمير في قولك: اخشَى الله، فلم تحرك الواو من "اخشوا" بالكسر حيث كان ضميراً ليفصل بينها وبين واو "أو" و "لو"، وقد قال قوم^(٢) ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فحركوها^(٣) بالكسر تشبيهاً بواو "أو" و "لو" كما قالوا: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾، والكسر في واو الضمير قليل، كما أن الضم في واو^(٤) "لَوْ" قليل، ومثل واو الضمير فيما ذكرت الواو في مُصْطَفَوْنَ والأَعْلَوْنَ، والياء فيهما تقول: هؤلاء مُصْطَفَوُا الله، ومن مُصْطَفَى الله، فتجري الواو فيه مجرى واو اخشوا، والياء مجرى ياء اخشَى؛ لأن واو مُصْطَفَوْنَ بمنزلة واو اخشَوْا من حيث كان جمعاً وحذف اللام قبلهما في الموضعين " (٥).

قال المفسر: /

أ/١٠

اعلم أن الياء^(٦) والواو والألف إذا كان حركة ما قبل كل واحد منها

(١) البقرة / ٢٣٧، وهي قراءة علي ومجاهد وأبي حنيفة وابن أبي عمير، المحتسب ١/١٢٧، والبحر المحيط ٢/٢٣٨.

(٢) هو يحيى بن يعمر، البحر المحيط ٢/٢٣٨.

(٣) في التكملة شاذلي (فحركوا).

(٤) في التكملة شاذلي (في أو ولو).

(٥) التكملة شاذلي: ١٢، ١٣، والتكملة مرجان: ١٧٩-١٨١.

(٦) في ر، وظ: (اعلم أن الواو إذا كان).

من جنسه لم يثبت إذا لقيها ساكن، وأما الألف نحو: قولك: يَخْشَى القوم، فتحريكه غير ممكن؛ لأنها إذا لقيت^(١) الحركة صارت همزة، فليس إلا الحذف، وأما الواو والياء كقولك^(٢): هو يَغْزُو القوم^(٣) ويرمي الغرض^(٤)، فتحذفهما مع استطاعة الحركة فيهما لأجل أن ذلك يثقل، ألا تراك تقول: يَغْزُوا القوم ويرمي الغرض، فتجمع في " يَغْزُو " بين ضمتين وواو، وفي " يرمي " بين كسرة وياء وضمة، والكسرة أخت الضمة، والياء أخت الواو، فاجتماع كسرة وضمة وياء في الثقل كاجتماع ضمتين وواو .

وأما في حال الفتح، فلا تحذف؛ لأن الحركة تثبت لهما في الأصل في هذه الحالة أعني قبل أن يلقاهما ساكن، ألا تراك تقول: لن يَغْزُو ولن يرمي، وإذا كان كذلك لم يكن لحذفهما وجه، إذ لا يلتقي ساكنان كما يكون في حال الرفع نحو: هو يَغْزُو القوم، ويرمي الغرض، فإن^(٥) أسكنت الياء في حال النصب للضرورة كقوله:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ^(٦)

(١) في: (ألقيت).

(٢) في ظ: (فكقولك).

(٣) في ر، وظ: (الجيش).

(٤) العبارة في (ظ)، ويرمي الغرض فتجمع في (يغزو) بين ضمتين وواو، وفي (يرمي) بين كسرة وياء وضمة فتحذفهما مع استطاعة الحركة فيهما لأجل أن ذلك يثقل، ألا تراك تقول: يغزو القوم، ويرمي الغرض والكسرة أخت الضمة ...

(٥) في ر: (فإذا).

(٦) بيت من الرجز قائله رؤية بن العجاج، وبعده:

أيدي جوار يتعاطين الورق

سقط كما يسقط في حال الرفع، وكذا الواو إذا اضطرت إلى إسكانه

كما قال:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ^(١)
وذكر القاضون والغازون؛ لأن الأصل القاضيون والغازون،

= القاع: المكان المستوي، القرق: الأملس، الخزانة ٣٤٨/٨.

الشاهد قوله: أيديهن حيث أسكن الباء ضرورة والقياس فتحها .

روى: (أيديهن) بفتح الباء في تهذيب إصلاح المنطق، و (قرق) و (الورق) بفتح الراء في الديوان و (عذارى) بدل (جوار) في غريب الحديث.

ورد البيت في ملحق الديوان: ١٧٩، والمحتسب ١٢٦/١، وأمالى المرتضى ٢٣/٢، والعمدة ٢٤٩/١، ونظام الغريب: ٢٥١، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٤٣/٢، ونزهة الطرف: ٢٤٨، وأمالى ابن الشجرى ١٠٥/١، وشرح المقدمة الجزولية: ٣٥٦، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢، وهدى مهة الكلتن وجلا ذات الحليتين ١٣٥، وشرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية) ٣١٢/١، والدر المصون ٤٠٩/٤، وتمثال الأمثال ٤٧٩، والاقتراح: ١٠٣، والخزانة ٣٤٧/٨ .

(١) بيت من البحر الطويل قائله عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري

الفارسي المشهور والشاعر المجيد، وكان أعور عقيماً لا يولد له، توفي سنة ١١ هـ.

سودتني عامر: أي ما جعلتني قبيلة بني عامر سيداً بالإرث عن آبائي، بل سدتهم بأفعالي، أئى الله: لم يرض الله، أسمو: السمو العلو، شرح أبيات المغني ٤٦/٨.

الشاهد: إسكان الواو في (أسمو) وهو منصوب بأن ضرورة.

والبيت في ديوانه: ١٣، والكامل: ٢١٢، والشعر والشعراء: ٣٣٦، والخصائص ٣٤٢/٢، والمحتسب ١٢٧/١، ونزهة الطرف: ٢٤٨، والمفصل: ٣٨٤، وشرح المفصل ١٠١/١٠، وتمام المتون: ٣٤، وشرح مختصر التصريف العزى للتفتازاني: ١٤٣، وشرح الألفية للأشعري ١٠١/١، والخزانة ٣٤٣/٨، وشرح أبيات المغني ٤٦/٨.

فاستثقلوا الضمة في الواو والياء، فحذفوهما ونقلوا حركتهما إلى ما قبلهما،
وأما نحو لم يَضْرِبُوا ولم يَضْرِبَا ولم تَضْرِبِي فهذه^(١) المتزلة في الحذف تقول:
لم يَضْرِبَا اليوم، ولم يَضْرِبُوا اليوم، فتحذف الألف والواو، ولا يحصل هنا
كبير لبس؛ لأن الفتحة والضمة تدلان على المحذوف: وتقول: لم تَضْرِبِي اليوم
يا امرأة^(٢)، فتحذف مع وجود اللبس^(٣) إذ لا فصل بين أن تقول لم تَضْرِبْ
ولم تَضْرِبِي إذا أدرجت في اللفظ إلا أن ثقل الكسرة في الياء مع انكسار ما قبله
حَسَنَ في نفوسهم ترك الاعتداد باللبس، وكثيراً ما يعدلون عن إزالة الالتباس إذا
أدى إلى التزام ما يستنكر، ألا تراهم قالوا: هم يَغْزُونَ، وإن كان في اللفظ
كقولك: هن يَغْزُونَ لأجل أنهم لو قصدوا إزالة اللبس لأفضى بهم الحال إلى
قولك: يَغْزُوُونَ بواوين وضميتين، وفي ذلك مشقة مفرطة، فهذا هو الكلام في / ١٠ ب

الواو والياء إذا كان حركة ما قبلهما مجانسة لهما، فإن انفتح ما قبل الواو والياء
الساكتين حركتا لالتقاء الساكتين، فالواو إذا كان ضميراً حرك بالضم نحو:
﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ يَتَنَكَّمُ﴾^(٤)، وإن لم يكن ضميراً، فبالكسر نحو: قوله: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾^(٥) وواو الجمع بمنزلة واو الضمير تقول: هؤلاء مُصْطَفَوُ اللَّهِ، وقد
وقع المشابهة بينهما من وجهين:

(١) في ظ: (فهذه).

(٢) في ر: (يامرة)، وظ: (يامرة).

(٣) في أ: (الكسر).

(٤) سبق ورودها ص: ٢٢٥.

(٥) سبق ورودها ص: ٢١٧.

أحدهما: أن الواو في مُصْطَفَوْنَ قد حذف قبله^(١) لام الفعل كما أن في اخْشَوْا (وَلَا تَنْسَوْا) كذلك.

والثاني: أنه يدل على الجمع كما أن واو الضمير في نحو: (وَلَا تَنْسَوْا كذلك)، وافتراقهما -من حيث إن واو الجمع حرف لا يدل على عين كما أن^(٢) واو الضمير يدل عليه على ما بينا في صدر الكتاب^(٣) - لا يمنع من اجتماعهما في إفادة الجمع، وقد تقدم في الباب الذي قبل^(٤) هذا أن واو الضمير خص بالضم فصلا بينه وبين غيره^(٥)، وليس لأحد أن يقول: لِمَ لَمْ يجر مجرى غيره؛ لأن الفصل بين الأنواع حسن، وأما ياء الضمير فيحرك بالكسر^(٦) نحو: اخْشَى الْقَوْمَ.

(١) في أ: (قبل).

(٢) في ر، وظ: (كما يدل واو الضمير على ما بينا).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٧٥، قال: (وحكم الواو في يضربون حكم الألف؛ لأنه ضمير دال على العين المجموعة، ولا يقصد بالعين هاهنا الشخص دون غيره).

(٤) في ر، وظ: (يلي).

(٥) انظر ص: ٢١٩.

(٦) في ظ: (الكسر).

قال صاحب الكتاب:

" باب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها

كل حرف في أول كلمة يتبدأ^(١) بها من اسم، أو فعل، أو حرف فهو متحرك، ولا يتبدأ بحرف ساكن في اللغة العربية، والدليل على أنهم لا يبدئون بالساكن أنهم لم يخففوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يتبدأ بها نحو:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى^(٢)

(١) في التكملة (تبدئي).

(٢) صدر بيت من البحر البسيط قائله الأعشى ميمون بن قيس بن جندل بن عوف بن سعد بن ضبيعة، كان جاهلياً قديماً وأدرك الإسلام في آخر عمره ولم يسلم، يسمى صناجة العرب، توفي في السنة السابعة للهجرة .

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٥٢، والشعر والشعراء: ٢٥٧، ومعجم الشعراء: ٤٠١، ٤٠٢، والأغاني ١٠٨/٩، والمؤتلف والمختلف: ١٢.

والبيت بتمامه:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمُثُونِ وَدَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ

أعشى: العشى ضعف البصر.

الشاهد قوله: (أ أن) لم يخفف الهمزة الأولى؛ لأنها كانت أول كلمة يتبدأ بها؛ لأن تخفيفها تقريباً من الساكن وإذا كانوا لم يبدئوا بالساكن، فكذلك لم يبدئوا بما قرب منه.

ورد البيت في ديوانه: ١٠٥، والكتاب ٤٧٦/١، والمقتضب ١٥٥/١، وعيار الشعر ١٣٢، وشرح القصائد المشهورات ١٣٦/٢، وشرح أبيات سيويه للنحاس: ١٧٤، وابن السرياني ٧٥/٢، والأعلام ٤٧٦/١، وشرح القصائد العشر: ٣٣٥، وابن يسعون ١١٤/١، والقيسي: ٣٦٤، وشمس العلوم ٢١٤/١، والإنصاف: ٧٢٧، وابن بري: ٢٦٢، وشرح بانت سعاد: ٥٣.

لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت، وتقريباً من الساكن، فلما لم يبتدئوا
 بالساكن لم يبتدئوا بما قرب منه، وأمر آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساكن،
 وهو أنهم لم يخرموا ^(١) "مُتَفَاعِلِن" كما خرموا فَعُولُنْ ونحوه؛ لأن مُتَفَاعِلُنْ
 يسكن ثانية، فلو خرم لأدى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن، فإذا رفضوا ما
 يؤدي إليه، فأن يرفضوه نفسه أولى، والحروف ^(٢) التي يبتدأ بها إذا كانت
 متحركة، فاتصلت بشيء قبلها لم تحذف، ولم تغير إلا أن تكون همزة وصل
 نحو: يا زَيْدُ أَذْهَبْ، فإنك تحذفها من اللفظ في الوصل، أو همزة قطع ما قبلها
 ساكن، فإن هذه يحذفها أهل التخفيف، ويلقون حركتها على الساكن الذي
 قبلها، كما أن همزة الوصل يحذفها كل العرب إذا اتصلت بشيء قبلها في الأمر
 العام، وذلك نحو: كَمْ بِلْكَ ^(٣)، أو تكون لام الأمر / أو قولهم: هُوَ وَهِيَ، فإن
 ذلك إذا اتصل بالواو أو الفاء أو بلام الابتداء، فمنهم من يسكن فيقول: ﴿فَهِيَ
 كَالْحَجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ ^(٤) ﴿وَهُوَ خَيْرٌ﴾ ^(٥) ولَهُوَ قائم، وكذلك لام الأمر نحو:
 ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ ^(٦)، ﴿وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ﴾ ^(٧)، ومنهم من يدع ذلك على حركته " ^(٨).

(١) الحرم هو: حذف أول متحرك من الوجد المجموع في أول البيت، الوافي في العروض والقوافي: ٤٢.

(٢) في أ: (الحرف الذي).

(٣) في التكملة شاذلي، و "أ": (كم اهلك).

(٤) البقرة / ٧٤.

(٥) البقرة / ٢١٦.

هي قراءة أبي عمرو والكسائي وأبي جعفر وقالون، النشر ٢٠٩/٢.

(٦) عبس / ٢٤، وتماها: { فلينظر الإنسان إلى طعامه }.

(٧) الحج / ٢٩.

(٨) التكملة شاذلي: ١٤، ١٥، والتكملة مرجان: ١٨١-١٨٣.

قال المفسر :

اعلم أن الابتداء بالحركة دون السكون، وأصحابنا يقولون: إن الابتداء بالسكون لا يكون في كلام العرب، ويدعوهم إلى ذلك أنه قد يمكن اللفظ به في بعض المواضع، وذكر بعضهم أن هذا محال، وأن الابتداء بالسكون لا يتصور، وليس كما ظن، ولهذا من الشأن قال أبو علي:

"ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية" فقيده، ويوضح هذه الطريقة أنك لو التمسست اللفظ بحرف مضاعف أمكن، ولا شبهة في أن الحرف المدغم ساكن، وقد يكون الساكن بحيث لا يمكن اللفظ به نحو: الألف في قال، ألا ترى أنك لو التسمت أن تسقط القاف، وتلفظ بالألف ^(١) مبتدئاً طلبت ما لا يقدر عليه، وقد ذكر أنهم لما لم يبتدئوا بالساكن لم يخففوا الهمزة المبتدأ بها نحو قوله:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى ^(٢)

فخفف ^(٣) الثانية دون الأولى لأجل أن تخفيف الهمزة الكائنة بهذه الصفة أن تَخْتَلِسَ حركتها، وتقربها من السكون، فكما رفضوا الابتداء بالساكن كذلك تركوا ما يقارب الساكن، وهذا يدرك بالحس والمشافهة، وقصده في تشبيه هذا مُتَّفَعِلِن ^(٤) أنهم لا يخرمونه، فيبقى تَفَاعِلُن فينقل إلى مَفَاعِلِن لأجل أنه يضم، والإضمار إسكان الثاني: نحو مُتَّفَعِلِن فينقل إلى مُسْتَفْعِلِن، فلو

(١) في ظ: (الأمر).

(٢) سبق وروده ص: ٢٣٠.

(٣) في ر، وظ: (يخفف).

(٤) في ر، وظ: (متفاعلن).

خرمونه في أول البيت، لأدّى إلى الابتداء بالساكن في حال، وجرى خرمه مجرى
حرم مُسْتَفْعِلُنْ، فقد قوي بهذا أنهم يتجنبون ما يدعو إلى الابتداء بالساكن.

وحكى الشيخ أن أبا علي سئل عن الخرم في مُتَفَاعِلُنْ في حال شبابه، ولم
يكن عنده مذهب العروضيين، فانتزع الجواب من هذا الموضع، وقال: إنه لا
يجوز؛ لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن، فالتحرك إذا ابتدئ به، ثم أدرج لم يخل
الحرف الأول من أن يكون همزة وصل، أو لا يكون، فإن كان همزة وصل نحو
قولك اذْهَبْ سقطت كقولك: يا زَيْدُ اذْهَبْ من أجل أن الهمزة ^(١) تختلب

لتوصل إلى الساكن، فإذا وجدت قبل ذلك الساكن حرفاً متحركاً نحو / الدال / ١١/ب
من يا زَيْدُ لم تحتج إلى الهمزة، فإن كانت الهمزة همزة قطع، فإنها تثبت إذا كان
ما قبلها متحركاً نحو قولك: يا زَيْدُ أَكْرِمْ، وإن كان ما قبلها ساكناً جاز ثباتها
وجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن نحو: كَمْ بِلْكَ ^(٢)، وَمَنْ بُوْكَ، فأما نحو: هُوَ
وهي إذا دخل عليها لام الابتداء والواو والفاء، فقلت لَهُوَ قائم، وَهِيَ ^(٣) قائمة
، فإنما ^(٤) جاز الإسكان لأجل أن الواو حرف واحد، فيتصل بما يدخل عليه
فيكون قولك: وَهُوَ بمنزلة عَضُدْ، وقولك: وَهِيَ بمنزلة كَتَفْ فيسكن الثاني،
وكذلك نحو: ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ ^(٥) والأصل الكسر كما تقول: لِيُؤْفُوا، ثم شبهوا

(١) في ر، وظ: (الهمزة إنما تختلب).

(٢) في أ: (كم بلك ومن أبوك).

(٣) في ظ: (هو).

(٤) في ظ: (فإنها).

(٥) تقدم وردوها: ٢٣١.

﴿وَلِي﴾^(١) بكَتِف، وهذا يقوي ما تقدم^(٢) من نحو: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، وأما ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ فالاختيار كسر اللام لأجل أنْ ثم كلمة على ثلاثة أحرف، فلا تمتاز بما تدخل عليه امتزاج الواو والفاء، ومثل الواو همزة الاستفهام كقوله:

فقلت أهَيَّ سرت أم عادني حُلُم^(٣)

(١) في ر، وظ: (فلى).

(٢) انظر: ص ٢١٠.

(٣) عجز بيت من البحر البسيط، صدر:

وقمت للطف مرتاعاً فأرقني

اختلف في قائله فقليل: إنه زياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث، في الحماسة ١٣٤/٢، ١٣٧، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٣/٣، والتصريح ١٤٣/٢، وقيل: إنه المار العدي في الخزانة ٢٤٤/٥، وشرح أبيات المغني ٢٠٢/١، وشرح شواهد الشافية: ١٩٠، والدر اللوامع ١٩٠/١-١٩١، وورد غير منسوب في الخصائص ٣٠٥/١، ومغني اللبيب: ٤١، ٤٢٣، وشرح الألفية للأشثوني ١٠١/٣، والجمع ٢١٠/١.

عادني: أتاني، حلم: ما يراه النائم، حاشية الصبان ١٠١/٣.

الشاهد: قوله (أهي) حيث أسكن الهاء المسبوقة بهمزة استفهام إجراء لها مجرى الواو.

قال صاحب الكتاب:

" باب همزة الوصل

كل حرف احتيج إلى الابتداء، به، وكان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل، وهذه الهمزة تدخل في أمثلة الأمر من فَعَلَ يَفْعَلُ، إذا لم يكن ما بعد حرف المضارعة ^(١) متحركاً نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ وَيَخَافُ وَيَنَالُ ^(٢)، وتدخل على الأفعال الماضية في أمثلة لحقتها الزيادة، وعلى مصادرها، وقد دخلت على ^(٣) أسماء قليلة غير مصادر، وعلى حرف واحد من حروف المعاني وهو لام المعرفة نحو ^(٤) الخليل.

فأما دخولها على ذوات الثلاثة غير المزيد فيها، فنحو: اجْلِسْ، اضْرِبْ، اذْهَبْ، اعْلَمْ، اخرجْ، احشُرْ، لما سقطت حروف المضارعة من هذه الأفعال إذا أردت أمثلة الأمر، فبقيت الحروف التي كانت تكون بعد حروف المضارعة ساكنة اجتلبت لها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت ^(٥)، تقول: يا زَيْدُ اضْرِبْ يا عَمْرُو اسْمَعْ ويا بَكْرُ اقْتُلْ، فسقطت الهمزة؛ لأن ما قبلها يوصل به إلى النطق بهذه السواكن،

(١) قال سيويه ٢٧١/٢: (فتكون في الأمر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ ما لم يتحرك ما بعدها).

(٢) في التكملة مرجان: (يسأل).

(٣) في التكملة: (في).

(٤) في أ: (نحو قولك الخليل).

(٥) في التكملة مرجان: (سقطت الهمزة).

فأغنى عن ^(١) الهمزة، كما أن ما بعد الهاء التي تلحق في الوقف في ^(٢) نحو :
﴿ مَا هِيَ ﴾ ^(٣) و﴿ كِتَابِيَّة ﴾ ^(٤) لما أغنى عن هذه الهاء سقطت في نحو: ما هي يا
زيد، وكتّابِي قد كتبت؛ لأن هذه الهاء في الوقف مثل الهمزة في الابتداء.

أ/١٢ وأما دخول هذه الهمزة / على ذوات الثلاثة المزيد فيها، ففي تسعة
مواضع ثلاثة أبنية على وزن واحد، وستة أبنية على وزن آخر، فالثلاثة المتفقة
في ^(٩) وزن واحد ^(٦) انْفَعَلْتُ وَاِفْتَعَلْتُ (نحو: انْطَلَقْتُ وَاَحْمَرَرْتُ وَاِفْتَتَلْتُ) ^(٧) ،
والسبعة اِفْعَالَلْتُ وَاِسْتَفْعَلْتُ وَاَفْعَوَعَلْتُ وَاَفْعَوَلْتُ وَاَفْعَنَلْتُ وَاَفْعَنَلَيْتُ، وذلك
نحو: اَحْمَارَرْتُ وَاِسْتَخَرَجْتُ وَاَغْدَوَدْتُ ^(٨) وَاَحْلَوَلَيْتُ وَاَجْلَوَدْتُ
وَاِسْحَنَكْتُ وَاِسْلَنْقَيْتُ ^(٩)، ومن الأربعة نحو: اَحْرَنْجَمْتُ وَاَقْشَعَرَرْتُ، فالهمزة
في هذه الأمثلة كلها مكسورة إذا كان الفعل مبيناً للفاعل، فإن بني الفعل
للمفعول به ضمت هذه الهمزات من هذه الأمثلة؛ لأن الثالث من الفعل مضموم
تقول: انْطَلَقَ به، اَحْمَرَّ في هذا المكان، اسْتَضْعَفَ زَيْدٌ، اسْتَخْرَجَ المال، ومصادر

(١) في التكملة شاذلي: (عن هذه).

(٢) في التكملة مرجان: (من).

(٣) القارعة / ١٠.

(٤) الحاقة / ١٩، ٢٥.

(٥) في التكملة شاذلي : (من).

(٦) قال سيويه ٢٧١/٢: (وتكون في انفعلت وافعللت وهذه الثلاثة على زنة واحدة والألف

تلتزمهن)، فالمقصود الاتفاق في عدد الحروف والسكنات لا الوزن الصرفي.

(٧) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٨) في أ: (اغدودن).

(٩) في أ : (استلقى).

هذه الأفعال ذوات الزيادة في أن همزة الوصل تلحق أوائلها مثل الأفعال، وذلك قولك: انْطَلَقَ، احْمَرَّارَ، اسْتَخْرَاجَ، اسْتَضْعَافَ، اخْرُجَامَ، اقشعرارَ، وهذه الهمزة الموصولة مكسورة أبداً في هذا النحو إلا أن يكون ثالث الكلمة التي هي فيها مضموماً ضمة لازمة فإنها تنضم في هذا الموضع^(١)، وذلك نحو: اقْتُلْ، احْشُرْ، ادْعُ، اغْزُ، وتقول للمرأة: اغْزِي، ادْعِي، فتشم^(٢) الزاي والعين الضمة، وتنضم الهمزة؛ لأن الضمة في حكم الثبات^(٣)، فإن قلت: امرؤ أخذ لنفسه، ابنُ زَيْدٍ عِنْدِي، كسرت، وإن كان الثالث مضموماً؛ لأن الضمة غير لازمة، ألا ترى أنك إذا قلت: ابنُ زَيْدٍ رَأَيْتُ، امْرَءاً وَعَظْتُ، فتحت الثالث من الكلمة، ولم تلزمه الضمة لزومها في اقْتُلْ واغْزُ، وما أشبه ذلك^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن همزة الوصل في الأفعال على ضربين:
أحدهما: أن تدخل على فعل ثلاثي لا زيادة فيه.
والثاني: أن تدخل على فعل فيه زيادة.
فالأول الذي لا زيادة فيه، لا يكون إلا من أمثلة الأمر للمخاطب، وذلك نحو: اضْرِبْ في "ضَرَبَ" وَيَضْرِبُ واخْرُجْ واذْهَبْ، فالفعل صيغ ساكن الأول، وأدخل عليه همزة الوصل، وليس لأحد أن يقول: لَمْ لَمْ يجعلوا الهمزة فيه

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٧٢.

(٢) في التكملة مرجان: (فتضم).

(٣) يريد أن كسر عين الفعل في (ادْعِي) عارض كما أن الضمة في نحو: (اقْضُو) عارضة، فلا تتأثر حركة همزة الوصل بهذه الحركة العارضة.

(٤) التكملة شاذلي: ١٦، ١٧، والتكملة مرجان: ١٨٣-١٨٦.

مقطوعة ؟ كما لا يجوز لأحد أن يقول: لم خصوا الماضي بفعل دون يفعل ؟ لأن هذا وَضْعُ مِثَالٍ على شيء، فلا نزاع فيه، وإنما الأمر إليهم وعلينا / الاتباع، ١٢/ب فكما جعلوا للماضي مثلاً ليس للمستقبل، وجعلوه عارياً من الزيادة نحو: ضَرَبَ كذلك جعلوا للأمر^(١) مثلاً مخصوصاً، وضعوه على سكون الأول حتى كأنه على أن يقال: يا زَيْدُ اضْرِبْ من غير همزة بوجه، ثم لما احتاجوا إلى الابتداء به^(٢)، أتوا بحرف يوصل إليه، فقالوا: اضْرِبْ، وقد ذكرنا في باب الجزم أن قول من قال: " إن الأصل في هذا لِتَضْرِبْ، ثم أضمرت اللام وحذف حرف المضارعة، وأدخل همزة الوصل، باطل لا وجه له "^(٣)، وقال صاحب الكتاب: " إن الأصل لِتَضْرِبْ "^(٤) ومقصوده في ذلك أن الأمر بممثلة النهي، فكما أن النهي بحرف في كل حال نحو: لَا تَضْرِبْ يا زيد، كذلك كان^(٥) يجب أن يكون الأمر كذلك، هذا هو قول شيخنا، ويزيد هذا^(٦) الذي ذكره صاحب الكتاب وضوحاً أن الفعل إنما جاء^(٧) للأزمنة، والأمر ليس بزمان، فمن حقه أن يكون له حرف يدل عليه؛ لأنه بممثلة المعاني التي تعتور الفعل، كالنهي والنفي والاستفهام، فكما لم يَصْغَ الفعل على الاستفهام، والنفي كذلك كان الأصل أن

(١) في ظ: (الأمر).

(٢) في ر، وظ: (وبه).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩٤.

(٤) قال سيويه ٣١٠/١: " كما استغنيت بقولك: اضْرِبْ عن لِتَضْرِبْ".

(٥) (كان) ليست في (ر، وظ).

(٦) (هو) ليست في (ر، وظ).

(٧) في ظ: (جاز).

لا يُصاغ على الأمر وشبهه ^(١) هذا بإياك، فقال: كان الأصل أن يقال: ضَرَبْتُ
 إِيَّاكَ، ثم ^(٢) قيل: ضَرَبْتُكَ، وذلك أن المفعول فضلة، ولا يتصل بالفعل، ألا تراه
 يتقدم عليه نحو: زيداً ضَرَبَ عَمْرُو، وكان الظاهر أن يكون ضميره منفصلاً ألبتة
 غير أنهم أتوا بالمتصل، فقالوا: ضَرَبْتُكَ وضَرَبْتَهُ، إذ كان الغرض في الإضمار
 الاختصار، وكان المتصل أذهب في الخفة وقلة اللفظ، وكذلك صاغوا الفعل
 على الأمر فقالوا: اضْرِبْ واذْهَبْ وأَكْرِمْ ليكون أبلغ في الدلالة على المقصود،
 ألا ترى أن المعنى إذا دل عليه حرف يدخل على الكلمة نحو: أن تقول: ما
 ضَرَبْتُ، فيدل "ما" على النفي لم يكن في القوة بمنزلة أن يكون معنى النفي مثلاً
 في نفس الكلمة إذ الحرف غير مصوغ معه، وهاهنا معنى يفضل الأمر على
 النهي وأشباهه، ويجعله ^(٣) أحق بأن يكون له صيغة على الانفراد، وهو أن الأمر
 طلبك إيجاد الشيء فإذا قلت: اضْرِبْ طلبت من المخاطب إحداث الضَرْبِ، ولا
 يكون ذلك إلا في المستقبل، وإذا كان كذلك كان قصدك أن يذكر ما يدل
 على الأمر بمنزلة ما يدل على زمان ماضٍ مثلاً في أنك تقصد تقرير ^(٤) شيء
 ابتداءً، والشيء إذا قرر، كان الواجب فيه أن يوضع له لفظ يدل عليه، وليس /
 كذلك النهي لأجل أنه نفي لما تقرر في الحقيقة بمنزلة النفي، ألا ترى أنك إذا
 قلت: لا تَضْرِبْ زيداً كنت ^(٥) قد أثبت له الضرب إما وجوداً وإما ارتقاباً وظناً

(١) في أ: (شبهه).

(٢) (ثم) ليست في (ر، وظ).

(٣) في أ: (يجعل).

(٤) في أ: (تقدير).

(٥) (كنت) ليست في (ظ).

إذ لو لم يكن مما يصح عليه الوجود، لكان النهي عنه محالاً، ألا ترى أنك لو قلت لمن لا يصح منه الضرب: لا تَضْرِبْ، لم يكن على التحقيق، وإذا كان النهي نفيًا، وجب أن يكون علامته شيئاً يدخل على الفعل، ولم يكن يحسن في القياس أن يصاغ المثال عليه؛ لأنك أولاً تثبت الشيء، ثم تنفيه، فما لم يستقر يَضْرِبُ لم تقدر على أن تقول ^(١): ما تَضْرِبُ، ولا يتصور أن تكون مرتبة النفي قبل مرتبة الإثبات، فلما كان كذلك قيل: لا تَضْرِبْ، فجعل " لا " دليلاً على النهي، كما يكون دليلاً على النفي إذا قلت: لا تَضْرِبْ، والأمر لما كان تقريراً ^(٢) لفعل، ولم يكن فرعاً على شيء لم يجب أن يقال: إنك تثبت الفعل أولاً، ثم تأمر نحو: أن تقول: يَضْرِبُ زيد، ثم تقول: لِيَضْرِبُ زيد، ألا ترى أنك تطلبه فقط، وإذا قلت: لا تَضْرِبْ كان في ضمنه أن هذا الفعل كان يوجد منه أو كان على أن يفعله، فقصد صرفه عنه، فيكون النهي فرعاً لإثبات قد وضع له المثال كما تقدم، ويكون الأمر أصلاً بنفسه غير تابع لشيء إذ هو نفس التقرير والإثبات، وهذه الهمزة تسقط إذا وُجدَ متحرك قبلها أو بعدها، فمثال (وجود) ^(٣) المتحرك قبلها قولك: يا زيد اضْرِبْ ألا ترى أن الدال متحركة، وقد شبه هذا بالهاء في نحو: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ ^(٤) وذلك أن الهاء هناك علم الوقف ^(٥)،

(١) في ر، وظ: (تقول له) .

(٢) في ظ: (التقدير) .

(٣) (وجود) ليست في (أ) .

(٤) سبق ورودها ص: ٢٣٦ .

(٥) في ر، وظ: (للقف) .

فإذا وصلت، ولم تقف وجب سقوطه كقولك: كِتَابِي هذا^(١)، وكِتَابِي الحسن كذلك الهمزة في نحو: اضْرِبْ اجتلبت ليتوصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا زال الابتداء بأن يقع قبلها كلام وجب سقوطها، وأما وجود المتحرك بعدها، فنحو ما ذكرنا في " قُلْ " أن الأصل أَقُولُ^(٢)، ثم نقلت الضمة من الواو إلى القاف، فسقطت الهمزة لزوال جالبها الذي هو السكون، ومن ذلك سَلْ الأصل اسأَلْ، ثم خففت الهمزة، فنقلت حركتها إلى السين، فتحرك بها، فلم تحتج إلى الهمزة فأسقطت وبقي سَلْ، وتقول: سَلَاً وَسَلَوَا (لأنه يكون الأصل اسأَلَاً، واسأَلُوا / ١٣/ب ثم يتحرك السين بحركة الهمزة، وتسقط همزة الوصل فيبقى سَلَاً وَسَلَوَا)^(٣) فإن قلت: من قول من يقول: سَلْتَ تَسْأَلُ على خِفْتَ تَخَافُ، ولم تجعله من الهمزة قلت: سَلْ كخَفْ، وسَلَاً وسأَلُوا في الاثنين والجميع مثل خافا وخافوا، وفي المؤنث سالي وسلْن مثل خافي وخفن.

وأما الذي دخلته همزة الوصل وفيه زيادة، فنحو: ما ذكره من انْطَلِقْ واستخرجْ وغير ذلك مما عده^(٤).

وينبغي أن يعلم أن أصل همزة الوصل الكسر، كما أن أصل همزة القطع الفتح أي في الفعل نحو: أَكْرَمَ، فإذا ضممت، فلأجل الإتيان، وذلك قولك في نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ: اقْتُلْ كرهوا أن يقولوا: اقْتُلْ، فيخرجوا من كسرة إلى ضمة،

(١) في ر، وظ: (يا هذا).

(٢) في ر، وظ: (كان أقول).

(٣) ما بين القوسين ليس في (ظ).

(٤) انظر ص: ٢٣٦.

وليس هناك فصل إلا حرف ساكن، ولاستنكارهم ذلك رفضوا إِفْعَل^(١) في كلامهم، ومثل ذلك قول في استخرج: استخرج الدراهم بضم الهمزة؛ لأن المتحرك الذي يليها مضموم، ولعل من لا خبرة له يظن أن الهمزة لا أصل لها في الحركة، وأنها تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في اضرب؛ لأن العين مكسورة، وتضم في أقتل؛ لأنها مضمومة، وذلك؛ باطل لأجل أنه لو كان كذلك، لوجب أن تقول في ذهب يذهب: أذهب، فتفتح الهمزة؛ لأن عين الفعل مفتوحة، فلما لم يقل ذلك، علمت أن أصلها الكسر، وأن الضم في أقتل للاستثقال، ولم يفعل في اذهب؛ إذ كان الخروج من كسرة إلى فتحة سهلاً، فكان ثابتاً على موضوعها.

وأما قولك للمرأة: أغزي، فبمنزلة أقتل لأجل أن الأصل أغزوي، ثم حذفت الواو بأن أسكنتها استنكاراً لتحركها مع انضمام ما قبلها، فلما سكن الواو، وجب سقوطها لسكون الياء الضميري بعدها، ويجب كسر العين نحو الزاي، ليقر الياء إلا أنك تجعلها بين الضمة والكسرة تريد بذلك التنبيه على الواو، وتضم همزة الوصل؛ لأن الضمة في تقدير الثبات وشمة^(٢) منها موجودة، فالخروج من كسرة إلى ما هو بمنزلة الضمة يثقل، فيقرب من أقتل، فإن كانت الضمة غير لازمة، لم يعتد بها، وذلك كقولك: امرؤ جاءني تكسر، وإن كان الراء مضموماً بعدها كالتاء في أقتل لأجل أنك تقول: امرءاً رأيت، فتصير الضمة إلى الفتحة، وكذا تقول: ابن زيد أنت^(٣) / فتكسر، ولا تقول: ابنُ ١٤ / أ

(١) في ر، وظ: (فعل).

(٢) في ر: (شهة).

(٣) (أنت) ليست في (ظ).

زَيْدٌ^(١) بالضم لأجل أنك تقول: ابْنُ زَيْدٍ رَأَيْتَ فيزول، وهم لا يعتدون بغير
اللازم في كثير من الأحكام، ألا ترى أن الواو والياء إذا تحركا مع انفتاح ما
قبلهما قلبتا^(٢) ألفين نحو: خَافَ وَهَابَ فِي خَوْفٍ وَهَيْبٍ، ثم قالوا: لَا تُنْسَوُا
الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ وَاخْشَى اللَّهَ، فحركوهما مع انفتاح ما قبلهما لأجل أن الحركة
غير لازمة فاعرفه.

واعلم أن بعض النحويين يذهب في كسر همزة الوصل إلى^(٣) أنهم
زادوها ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركوها بالكسر لالتقاء الساكنين^(٤)، وهذا
تعسف ظاهر.

(١) في ر، وظ: (زيد أنت).

(٢) في ر، وظ: (قلبا).

(٣) في ظ: (الا).

(٤) في حركة همزة الوصل ثلاثة مذاهب هذا أحدها، ونسب إلى أبي علي الفارسي في التصريح
بمضمون التوضيح ٣٦٥/٢، والجمع ٢٢٤/٦.

ونص أبو علي على أنها متحركة قال في المسائل البصريات: "وذلك أن الحركة في (اسل)
إنما هي حركة الهمزة المحذوفة وإذا كانت الحركة للهمزة كانت الفاء في تقدير السكون"
٢١٨/١، ٢١٩.

وقال في التكملة: ١٧: ومن الأربعة نحو: احرنجمت واقشعرت فالهمزة في هذه الأمثلة
كلها مكسورة إذا كان الفعل مبنياً للفاعل فإن بني الفعل للمفعول به ضمت هذه الهمزات.
والمذهب الثاني في حركة همزة الوصل للكوفيين قالوا: إن أصل حركة همزة الوصل أن تتبع
حركة عين الفعل، فتكسر في (اضرب) إبتاعاً لكسرة العين وتضم في (أدخل) إبتاعاً لضممة
العين. والثالث: ذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة
مكسورة، وإنما تضم في (أدخل) ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستقل،
ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فَعُلْ بكسر الفاء وضم العين، الإنصاف: ٧٣٧.

وذلك أن الغرض أن يلفظ بالضاد في اضْرِبْ ساكناً في حال الابتداء، فتحتاج إلى حرف متحرك يوصلك إليه، فمن المحال أن تعتمد إلى حرف ساكن وأنت تطلب التخلص من الساكن، وكان شيخنا يستبعده، والذي غرهم أنهم قالوا ^(١): إذا قلنا: إن الهمزة زيدت ساكنة، كان حركتها اتفاقاً، فيكون زيادة حرف مجرداً من الحركة، والزيادة كلما كانت أقل فهي أولى، وهذا اغترار ظاهر وفساده من وجهين:

أحدهما: أن القاصد اللفظ بالساكن، إذا قدر اجتلاب حرف ساكن مع علمه بأنه لا يلفظ به، كان تقديره محالاً، ولو جاز ذلك، جاز أن يقال: إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول، ثم يتحرك؛ لأن اللفظ ^(٢) بالساكن لا يكون، وإذا قال: ذلك، دخل عليه أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة، وأن يسكن الراء من رجل إذا لم يبدأ به.

والوجه الثاني: أن الهمزة إذا اجتلبت ساكنة، ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن، وكان حكمها حكم ما يصاغ عليه الكلمة إذ لو كانت مجتلبة للساكن، لكان تقدير السكون فيها محالاً لما في ذلك من العود إلى عين ما يفر ^(٣) منه، فكان يجب على مقتضى هذا القول أن لا تسقط في حال، ويقال: يا زَيْدُ اضْرِبْ بتحقيق الهمزة، وإثباتها، ولا مصعد بعدها في الفساد، فاعرفه.

(١) في ر و ظ: (قالوا: إنا إذا قلنا).

(٢) أي الابتداء بالساكن.

(٣) في ظ: (تفسر).

قال صاحب الكتاب :

" باب لحاق همزة الوصل في الأسماء

التي ليست بمصادر

وهذه الأسماء ابْن وابْنَة، وامْرؤ وامْرأة، واثنان، واثنانِ، وابنم، واسم،
واسْت، وقد ألحقوا هذه الهمزة ^(١) قولهم في القَسَمِ: ائْمُنُ ^(٢) اللهُ وائْمُ اللهُ، إلا أن
الهمزة مفتوحة في هذا ^(٣) / الحرف كالتّي تلحق لام التعريف، وقد كسرهما ١٤/ب
بعضهم فقال: ائْمُ اللهُ " ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الهمزة في غير الأفعال تأتي في ثلاثة أضرب:
أحدها: في المصادر نحو: انْطَلَأَ ^(٥)، واستخْرَجَ، وإنما لحق المصدر
للحاق الفعل كما اعتل لاعتلال الفعل في نحو: قَامَ قِيَامًا، وصح لصحته ^(٦) في
قولك: اجْتَوَرُوا اجْتَوَارًا، وذلك لطلب التشاكل، وإلا فالأصل في همزة الوصل
الأفعال.

(١) في التكملة: (في قولهم).

(٢) اختلف في ائْمَنَ وهمزتها.

قال الكوفيون: إنها جمع يمين والهمزة همزة قطع.

وقال البصريون: إنه ليس بجمع يمين، وإنه اسم مفرد مشتق من اليمين والهمزة همزة وصل، الإنصاف :
٤٠٤، ٤٠٧ .

(٣) في أ: (هذه الحروف).

(٤) التكملة شاذلي: ١٨، والتكملة مرجان: ١٨٦.

(٥) (و) ليست في: (ر، وظ).

(٦) في ر، وظ (بصحته).

والضرب الثاني: أن تدخل همزة الوصل على الكلمة عوضاً عن تغيير لحقها، وذلك مثل ابن واسم الهمزة قد صارت ^(١) عوضاً من لام الفعل المحذوف، وقد تقدم بيان هذا في صدر الكتاب ^(٢)، وفي باب النداء ^(٣)، وكفى دليلاً على أن الهمزة أصلها الفعل أنها لا تدخل على الأسماء التي لم يلحقها حذف، ولم ^(٤) يلبسها اعتلال نحو: رَجُلٌ وفَرَسٌ، وأما همزة أَيْمُنَ الله، فالأصل فيها القطع؛ لأنها جمع يمين كقوله:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ ^(٥)

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال، وكذا إذا قيل: أَيْمُ الله؛ لأن اللام

(١) في أ: (صات).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٥.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٥٩.

(٤) في ظ: (ولا).

(٥) رجز قائله الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله أبو النجم العجلي من بني بكر من وائل من

رجاز الإسلام من الطبقة التاسعة منهم، عاش في العصر الأموي، توفي سنة ١٣٠ هـ.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٧٣٧، والشعر والشعراء: ٦٠٣، ومعجم الشعراء:

٣١٠، والأغاني ١٠/١٥٠، ومعاهد التنصيص ١/١٨.

الشاهد: قوله (أيمن) فإنه جمع يمين.

والبيت في ديوانه: ١٩٠، والكتاب ٤٧/٢، والنوادر: ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه

للنحاس: ٨٥، والسيرافي النحوي: ٣٦٧، والخصائص ٦٨/٣، والمبهيغ: ١١، والمنصف

٦١/١، والإنصاف: ٤٠٦، وشرح المفصل ٤١/٥، ٣٦/٨، ٩٢/٩.

روى (يبرى) بدل يأتي في النوادر والخصائص والمبهيغ والمنصف، ويسرى في شرح المفصل

٣٦/٨، ٩٢/٩.

أيمن: جمع يمين وأراد جهة اليمين، وأشمل: جمع شمال وأراد جهة الشمال.

محذوفة من أيمن، وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرف هذه الكلمة على ألسنتهم إلى أن أجحفوا بها، فردوها إلى حرف واحد، فقالوا: مُ اللهُ، وقول أبي علي: "وقد ألحقوا هذه الهمزة قولهم في القسم: أَيْمُنْ" (في) ^(١) ظاهره بعض التسامح؛ لأن (هذه) ^(٢) الهمزة لم تلحق الكلمة بعد أن لم تكن بل هي همزة أَفْعُل جمعاً كما ترى في البيت، ثم وصلت غير أنه أراد أنهم جعلوا في هذه الكلمة همزة وصل على الجملة، وإن قيل على ظاهر كلامه: إن همزة أَفْعُل حذفت حذفاً ^(٣) حتى سكن أول الكلمة، فلما أريد الابتداء، ألحقت الهمزة، كان قولاً ^(٤)، وأما من كسر، فقال:

أَيْمُ اللهُ، فإنه لما سقط اللام ^(٥) أجراه مُجْرَى ابن، فأدخل عليه همزة الوصل، فكأنه وضع فيه ^(٦) مثال فَعْلٍ، ثم لما حذف اللام أتى بالهمزة، وهذا يقوى القول بظاهر كلام أبي علي؛ لأن مجيء الهمزة مكسورة يدل على أنها ليست تلك التي في أَفْعُل، وأنها مجتلبة للابتداء بالساكن ابتداء.

والضرب الثالث: أن تدخل الهمزة على حرف، وذلك قولهم: الرجل، الغلام، وفي هذا خلاف بين الخليل وصاحب الكتاب لا بد من تفصيله.

(١) (في) ليست في (أ).

(٢) (هذه) ليست في (أ).

(٣) في ر، وظ: (حرفاً).

(٤) (قولاً) ليست في (ظ).

(٥) (اللام) ليست في (ظ).

(٦) في ر، وظ: (سنة).

اعلم أن الخليل يذهب إلى أن حرف التعريف هو " ال " بمنزلة قد ^(١)،

وصاحب الكتاب يقول: إن اللام وحده علم التعريف ^(٢) / والهمزة جاءت ١٥/أ

لُتُوصِلَ إلى اللفظ به إذا وقع في أول الكلام ^(٣)، فوجه مذهب الخليل ومشابهة

هذا لقد، أنه يحدث في الفعل تقريباً، ألا ترى أنك إذا قلت: قد فَعَلَ زَيْدٌ

كُنْتُ ^(٤) قد أفدت معنى لم يكن في قولك: "فَعَلَ" عَارِياً من قد، كما أن الرجل

فيه زيادة فائدة ليست في رجل ^(٥)، ويستدل على ذلك بأمرين:

أحدهما: أنهم يقولون في التذكر ^(٦): أَلِي كما يقولون: قَدِي، فيثبتون

الحرفين جميعاً ^(٧)، ولا يقولون: لِي.

والثاني: أنهم ينشدون مثل قوله:

(١) انظر الكتاب ٦٣/٢.

(٢) في ظ: (للتعريف).

(٣) كلام سيبويه ليس صريحاً فيما نص عليه الشارح، كما أنه غير صريح في تعيين المعرف انظر

الكتاب ١/٢٢٠، ٣١١، ٣٤/٢، ٣٦، ٢٧٢، ٣٠٨، وقد أشار السراي في شرحه

الكتاب إلى قريب مما ذكره الشارح قال رحمه الله شارحاً رأي سيبويه في همزة (أل):

"ويجعلها ألف قطع، ولكنها لما كثرت في الكلام طرحوها واستخفوا حذفها" شرح الكتاب

١٣٩/٥ ب، وقوله طرحوها واستخفوا حذفها أي جعلوها همزة وصل تطرح في درج

الكلام.

(٤) في ظ: (كنت قد فعل كنت قد).

(٥) في ظ: (الرجل).

(٦) في ر، وظ: (التذكير).

(٧) في ر، وظ: (معا ويقولون).

مِثْلَ سَحَقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَعْنَاهُ ^(١) وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ ^(٢)

ولم نظائر في أشعارهم، فقد جعلوا اللام حرف روي، وقطعوها من

الكلمة كما قال:

..... وَكَأَنَّ قَدْ ^(٣)

(١) في أ، ر، وظ: (معناه).

(٢) بيت من بحر الرمل قائله عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي من الطبقة الرابعة، توفي قبل الإسلام.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٣٧، ١٣٨، والشعر والشعراء: ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف: ٥٠، ١٥٣، ورغبة الآمل ٦٢/٢.

سحق: هو الثوب البالي، البرد: نوع من الثياب، عفى: أبلى، القطر: المطر، معناه: هو المنزل، تأويب الشمال: عودة ريح الشمال مرة بعد أخرى.

الشاهد: قوله الـ "قطر" حيث فصل حرف التعريف وهو (أل) عن المعرف وجعل حرف التعريف آخر الشطر الأول ووقف عليه، ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثاني، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو (أل) وليس اللام وحدها.

ورد في ديوانه: ١٢٠، والعقد الفريد ٤٨٧/٥، والخصائص ٢٥٥/٢، والمنصف ٦٦/١، وشرح المفصل ١٧/٩، ومختصر في العروض ٥٧، وشرح الألفية للمرادي ٢٥٩/١، والعيني ٥١١/١، والأشعرى ١٧٧/١.

(٣) جزء من عجز بيت من البحر الكامل قائله النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ الذبياني الغطفاني، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، توفي قبل الإسلام.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٥١، والشعر والشعراء: ١٥٧، والأغاني ٣/١١، وجمهرة الأنساب لابن حزم: ٢٥٣.

ونمام البيت:

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَرَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

الشاهد: (قد) حيث حذف الفعل بعد قد فقطعها منه والتقدير (وكأن قد زالت).

والبيت في ديوانه: ٨٩، والخصائص ٣٦١/٢، والأزهية: ٢١١، وشرح اللمع لابن برهان: ٣١٥، وشرح الألفية للمرادي ٢٨/١، وشرح قطر الندى: ١٦٠، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩/١، وشفاء العليل: ٩٧٥، وتعليق الفرائد ٣٥٥/٢، وشرح كتاب الحدود: ٢٩٢.

فقط "قد" من الفعل، وقد تكون الهمزة قد وصلت لكثرة الاستعمال كما ذكرنا في ائسم^(١)، وكما حذفوا في " لم يَكْ "، " ولم أُبَلْ " لما كثر دورانها، ويقويه أن الهمزة مفتوحة كما أنها في ائمن كذلك.

وأما وجه مذهب صاحب الكتاب، فهو أن التعريف (معنى)^(٢) يمتزج بالشيء، فيجب أن تكون علامته في اللفظ موازية له في الاتصال، فجعل حرفاً ساكناً ليشدد اتصاله بالكلمة، ويدلك على قصدهم فرط الاتصال أنهم آثروا السلام من بين سائر الحروف؛ لأنها تدغم في كثير منها، ثم التزموا الإدغام نحو قولك: الرَّجُل، ولم يجوزوا تركه نحو الرَّجُل كما يجوزون ذلك في سائر الكلام نحو: أن تقول: هَلْ رأيت، وألْسِنَة، وما أشبه ذلك، فقد تقرر أنهم قصدوا أن يكون بمنزلة ما يصاغ عليه الكلمة في الاتصال، وإذا كان كذلك، كان الأولى أن يكون حرفاً واحداً، ويوضحه أنه لو كان مثل "قد"، لكان كلمة دخلت على الاسم لمعنى بمنزلة هل، فكما أن الإدغام لا يجب في هل، كذلك^(٣) يجب على مقتضى قول الخليل أن يجوز الإظهار، ومما استدل به أنهم قالوا: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ، فتخطاه العامل، فلو كان في^(٤) الأصل " ال "، لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن تقع قبل الجار كما أن الحروف التي لا تمتزج^(٥) بالكلمة كذلك، ألا تراك تقول: أَبْرَيْدُ مررت أم بَعْمُرُو؟ ولا تقول: بِأَزَيْدُ

(١) انظر ص: ٢٤٦ .

(٢) (معنى) ليست في (أ).

(٣) في ر، وظ: (كذلك كان).

(٤) (في) ليست في (ر، وظ).

(٥) في ظ: (لا تترج بالكلم).

مررت، فليسوا أنه بمنزلة الرائ من رَجُلٍ، لما تجاوزته العامل، فهذا استدلال قد شغف أصحابنا بذكره، وكأنه يضعف قليلاً من حيث إنهم يقولون: إن لا تَفْعَلْ أَفْعَلْ، وأرجو أن لا تَخْرُجَ، يفصلون بين الجازم / والمجزوم، والناصب^(١) ١٥/ب والمنصوب بلا.

والجواب عن هذا أن (لا) حرف أفاد في الفعل معنى كما أن حرف التعريف كذلك، فجاز أن يفصل بين الفعل وجزأه من حيث إنه في حكم الجزء من^(٢) الفعل، وشيء آخر وهو أن " لا " حرف يزداد في مواضع كثيرة نحو: ﴿لَسَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٣) وغيره، فلما كان كذلك، جعل في هذا الموضع بمنزلة ما لا^(٤) يعتد به^(٥) فاصلاً حتى كأنه لَعُو كما قالوا: بقي بلا مال، فجعلوها مع إفادتها النفي بمنزلة ما في^(٦) قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٧)، وليس كذلك الألف واللام؛ لأنه ليس مما ألف فيه الزيادة، فتمكن فيها فيجری على حكمها، وأقوى من هذا أنهم قالوا: مررت بِالْعُلَامِ في قافية وبِغُلَامٍ في أخرى، فلم يعدوهما إِبْطَاءً^(٨)، فلو كان الأمر على ما يذكرونه من أنه بمنزلة "

(١) (والناصب والمنصوب) ليست في (ر، و)ظ.

(٢) في ر، و: ظ: (لا من).

(٣) الحديد / ٢٩.

(٤) في ظ: (بما).

(٥) (به) ليست في (ر، و)ظ.

(٦) (في قوله) ليست في (ر، و)ظ.

(٧) آل عمران / ١٥٩.

(٨) هو أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد كالرجل والرجل فإن كان لمعنيين لم يكن

إِبْطَاءً، الوافي في العروض والقوافي: ٢٤٢، وانظر: الموشح: ١٥.

قَدْ "، وجب أن يكون إيطاءً كما أن قولك: قَدْ فَعَلَ، وفَعَلَ، في قافيتين كذلك لأجل أن "قد" وإن أفاد معنى، فإنه ليس في حكم ما صيغ عليه الكلمة، فمجره مجرى سائر الحروف نحو: أن تقول: ما فَعَلَ، فكما أن "ما" لا يخرج فَعَلَ من أن يكون إيطاءً كذلك "قد" لا يخرج منه، وإذا كان كذلك، وجب أن يكون الرَّجُل مع رَجُلٍ إيطاءً، ومما يقطع بأن حرف التعريف ليس بممتزلة "قد" أنك تقول: قد خرج بكر وعاد زيد، فيكون قد جاء معاً بالفعلين ^(١) في معنى التقريب، ولا يجوز أن تقول: مررت بالرَّجُلِ وغلّام الذي عرفت على أن تدخل في المعطوف معنى التعريف؛ لأنه معطوف على معرف بل يجب أن تقول: بالرَّجُلِ وَالْغُلّامِ، فتأتي باللام في كل واحد من الاسمين، فلما كان كذلك عرفت أن حرف التعريف في الرَّجُلِ ^(٢) بممتزلة الراء منه، فكما لا يجوز أن ^(٣) تقدر الانفصال في واحد من حروف الكلمة، كذلك لا يجوز في اللام فاعرفه، فإنه يغني عن جميع هذه الأدلة، وهو ^(٤) شيء لاح (لي) ^(٥) في هذه الأيام، فإن قال: إنهم جعلوا "ال" مع كونه بممتزلة قد أشد اتصالاً، فلذلك جاز أن يكون ^(٦) الرجل مع رجل غير إيطاء، فالجواب أنك إذا قصدت الحكم بأن حرف التعريف أذهب في الاتصال من "قد" كان ما ذكرنا أولى من وجهين:

(١) في أ: (للفعلين).

(٢) في أ: (رجل).

(٣) في ر، وظ: (تقدير).

(٤) في ظ: (هي).

(٥) (لي) ليست في (أ).

(٦) في ر، وظ: (جاز أن لا يكون الرجل مع رجل إيطاء).

أحدهما: أن اتصال الحرف الواحد أبلغ من اتصال الحرفين إذ الحرف الساكن مما لا يمكن فصله وفصل الحرفين ممكن.

والثاني: أنك تجعل الهمزة مقطوعة في الأصل، ثم تزعم أنها وصلت لكثرة الاستعمال / فتعدل عن الظاهر، ونحن إذا جعلنا الهمزة للوصل كنا على المنهاج الواضح.

فإن قلت: إنكم عدلتم عن الظاهر من حيث أثبتتم همزة وصل مفتوحة، وأصلها الكسر. فالجواب: أن هذا عدول عن الظاهر يقبله القياس، وذاك أن الهمزة لما جعلت مُوصلةً إلى حرف غيرت لنقلها ^(١) من باب إلى باب، وكان فيه الخفة ^(٢) من حيث ذكرنا أن اللام تدغم في كثير من الأمر، والكسرة تستثقل مع التضعيف، فإذا جاز لك أن تقول: إن الهمزة المقطوعة وصلت لكثرة الاستعمال كان قولي: إنها فتحت لذلك أولى من حيث إنك تحذف الحرف رأساً، وأنا أغير الحركة، وهذا واضح، ويزيد في وضوحه أن الهمزة في هذا المذهب ^(٣) يجب الحكم بقطعها، قياساً على أيمن، ثم لا تقدر على إثباتها مقطوعة نحو: جاء الرجلُ، وهمزة أيمن تقطع كثيراً، فالمذهب الأمثل لصاحب الكتاب، ومما يدل على ذلك ما أنشد من ^(٤) قوله:

دَعُ ذَا وَعَجَّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلٍّ ^(٥)

(١) في ظ: (لنقلها).

(٢) في ر، وظ: (خفة).

(٣) في أ: (الموضع).

(٤) (من) ليست في (ظ).

(٥) رجز نسبه سيبويه ٤٧٣/٢، والمجريطي في شرح عيون سيبويه: ٢٦٩ إلى غيلان وهو إما

لأنه قال: بذل فقطع^(١) حرف التعريف، ثم أعاده في البيت الثاني، فدل ذلك على شدة الاتصال إذ لم يُجَوِّز اللفظ بالكلمة عارية منه كما قال الآخر:

قَدْ وَعَدْتَنِي أَمْ عَمَرُو أَنْ تَا تَمْسَحَ رَأْسِي وَتُفْلِنِي وَأ^(٢)

= غيلان بن حريث كما قال العيني ٥١٠/١، أو غيلان المعروف بذئ الرمة وليس في ديوان ذي الرمة ولا ملحقاته، ونسبه ابن السرياني ٣٦٩/٢ إلى حكيم بن معية الربيعي من بني ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم راجز إسلامي كان في زمن الحجاج وحמיד الأرقط، الخزائن ٦٤/٥ .

وغيلان: هو غيلان بن حريث الربيعي الراجز، العيني ٥١٠/١ .

مللناه: من الملاله، بجل: بمعنى حسب، قال العيني: ضبطه بعض شراح أبيات الكتاب بخل بالخاء المعجمة أراد به الخل المعهود والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر حينئذ وهذا أقرب إلى المعنى على ما لا يخفى.

الشاهد: قوله (بذل الشحم) حيث فصل الألف واللام مما بعدها ثم أعاده متصلة به. ورد البيت غير منسوب في: الكتاب ٣/٣٢٥، والمقتضب ٨٤/١، واللامات للزجاجي: ٤١، والسرياني النحوي: ٣٦٣، والخصائص ٢٩١/١، والمنصف ٦٦/١، والقيسي: ٦٣٦، وشرح الألفية للمرادي ٢٥٨/١، وشرح الألفية للأشموني ١٧٨/١، والهمع ٢٧٢/١، والدرر ٢٤٥/١ .

روى: (بالشحم) في الكتاب والمقتضب والسرياني النحوي وابن السرياني والعيني والأشموني والهمع، والدرر. وروى: (وقدم ذا) بدل (وعجل ذا) في المقتضب، وروى (عجل لنا هذا) في الخصائص والمرادي والعيني، وروى: "بذا ال" في الخصائص وابن السرياني والمرادي والعيني والأشموني، وبذل في الهمع والدرر، وروى: (هات لنا من ذا) في ابن السرياني .

(١) في ر، وظ: (قطع).

(٢) رجز قائله حكيم بن معية التميمي.

تفليني: أي تفلي رأسه من القمل.

روى: (تدهن) بدل (تمسح) في الخصائص وشرح شواهد الشافية: ٢٦٦، ٢٢٧، وروى في

فـ فصل التاء من تمسح، ثم أعاده إذ كان كالميم في أنه صيغ مع الكلمة. هذا قول^(١) شيخنا، وأما قولهم: أَلِي، فلا يدل على سقوط هذا المذهب لأجل أن الهمزة لما كانت توجد قبل اللام، أعيدت في حال التذكر^(٢) لتكون أوضح، ولو قال: لِي لم يكن واضحاً، إذ كان يجوز أن يظن أنه^(٣) يقول: ما ذكرته لِي أو شيئاً من هذا النحو.

قال صاحب الكتاب:

" وهذه الهمزات كلها إذا اتصلت بكلام قبلها سقطت إلا التي تصحب لام المعرفة، وذلك قولك^(٤) وأنت تستفهم: أَسْتَضَعَفْتُ زَيْدًا؟، أَسْتَخْرَجْتُ الدَّرَاهِمَ؟ أَبْنُ زَيْدٍ أَنْتَ؟ فتسقط همزة الوصل؛ لأنك لما أتيت بالتي للاستفهام استغنيت عنها فسقطت، وأما المصاحبة للام التعريف في نحو القوم فإنها لا تسقط، ولكنها تبدل (ألفاً)^(٥) وذلك قولك: أَلْقَوْمِ عندك؟ ﴿اللَّهُ أَذُنٌ

- العشرات لأبي عمر الزاهد: ١٠٠، وفي شرح شواهد الشافية: ٢٦٩، جارية قد وعدتني، وفي العشرات (أو تفلي أوتا).

الشاهد: قوله (أن تا تمسح) حيث فصل التاء من (تمسح) ثم أعادها.

ورد في: الموشح للمرزباني: ٢٠، والخصائص ٢٩١/١، واللسان (فلي) و (قنف) و (نتأ) وشرح شواهد الشافية: ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩.

(١) في ظ: (هذا هو قول).

(٢) في ظ: (التذكر).

(٣) في أ: (أن).

(٤) في أ: (قولهم).

(٥) (ألفا) ليست في (أ).

لَكُمْ^(١) كرهوا أن تحذف كما حذفت الهمزات الأخرى، فيلتبس الاستفهام بالخبر.

وحكم التي في أَيْمُن في القسم / حكمها في القياس، فأما همزة أُعْطِيَ وأَكْرَمَ ١٦/ب وأَنْفَقَ وَأَوْعَدَ، ونحو ذلك، فهمزات قطع تثبت في الدرج كما تثبت في الابتداء. وحروف المضارعة من أُعْطِيَ وبابه مضمومة، وهي من هذه الأفعال التي لحقتها همزة الوصل كلها مفتوحة " (٢).

قال المفسر:

اعلم أن همزة (٣) الوصل إذا حصل قبلها متحرك، وجب سقوطها؛ لأنها جاءت لتوصل إلى الساكن، فلم يفتقر إليها، فتقول في قولك: اسْتَضَعْفَتْ زَيْدًا إذا قصدت الاستفهام اسْتَضَعْفَتْ زَيْدًا؟ فتسقط همزة الوصل المكسورة؛ لأن همزة الاستفهام توصلك إلى الساكن، وعلى ذلك قوله سبحانه: ﴿اسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾^(٤)، وتقول: أَبْنُ زَيْدٍ أَنتَ؟ فتسقط الهمزة من ابن، فأما الهمزة المفتوحة في قولك: الرجل، فلا تحذف ولكن تبدل^(٥) تقول: الرَّجُلُ عِنْدَكَ؟ وذلك أن همزة الاستفهام مشاكلة لهذه الهمزة في الفتح، فإذا أسقطتها فقلت: الرَّجُلُ

(١) يونس / ٥٩.

(٢) التكملة شاذلي: ١٨، والتكملة مرجان: ١٨٦، ١٨٧.

(٣) في ر، وظ: (أن هذه الهمزة).

(٤) المنافقون / ٦.

(٥) قال الرضي في شرح الشافية ٢/ ٢٢٤: وللعرب في ذلك طريقان :

أكثرها قلب الثانية ألفاً محضاً.

والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف.

عِنْدَكَ، لم يعلم أَمَسْتَفْهِمَ أَنْتَ أم مُخْبِرٍ، وليس كذلك نحو : ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾
لأجل أن الهمزة في استغفرت مكسورة، فإذا قلت: أَسْتَغْفِرْتُ ؟ علم أنه استفهام،
وتقول على هذا: آيْمُنُ الله يمينك ؟ فلا تحذف الهمزة من آيْمُنُ لأجل أنها مفتوحة
كهَمْزة الاستفهام، فلو حذفها حصل اللبس، ومن قال: آيْمُ الله بالكسر^(١)،
كان قياسه آيْمُ الله يمينك ؟ فتحذف الهمزة المكسورة كما تقول: أبْنُ زيد أنت؟
وكل فعل لحقه همزة الوصل، فحروف المضارعة منه مفتوحة نحو قولك: يَنْطَلِقُ
وَيَسْتَخْرِجُ، وإذا كان الهمزة مقطوعة فحروف المضارعة مضمومة: نحو يُعْطِي
وَيُكْرِمُ^(٢) قياس لا ينكسر.

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٣.

(٢) في روظ (ويكرم ويفرح).

قال صاحب الكتاب:

" باب أحكام الحروف التي يوقف عليها "

الحروف الموقوف عليها لا تكون إلا ساكنة، كما أن الحروف المبتدأ بها لا تكون إلا متحركة، ولا تخلوا هذه الحروف التي يوقف عليها من أن تكون في اسم، أو فعل، أو حرف.

فالاسم إذا كان آخره حرفاً صحيحاً، وكان منصرفاً، لم يخل في الوقف عليه من أن يكون مرفوعاً، أو مجروراً، أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً، فالوقف عليه على أربعة أضرب: بالسكون، وبالإشمام^(١)، وبروم الحركة، وبالتضعيف. فالسكون كقولك: هذا فَرَجٌ، وعلامته (في الخط) ^(٢) ناء فوق الحرف.

والإشمام: هو أن تضم شفتيك / بعد الإسكان وتهيئهما للفظ بالرفع أو ١٧/ الضم، وليس بصوت يسمع إنما يراه البصير دون الأعمى، وعلامته في الخط نقطة بعد ^(٣) الحرف.

وروم التحريك^(٤): هو أن تضعف الصوت، فلا تشبع ما ترومه^(٥)، وعلامة^(٦) الروم في الكتاب خط بين يدي الحرف نحو: هذا ^(٧) فَرَجٌ.

(١) في التكملة شاذلي: (والإشمام).

(٢) (في الخط) ليست في (أ).

(٣) (بعد الحرف) ليست في التكملة.

(٤) في التكملة مرجان: (الحركة).

(٥) في التكملة مرجان: (ما ترومه نحو هذا فرج ورأيتك).

(٦) في التكملة: (وعلامته).

(٧) (نحو هذا فرج) ليست في التكملة مرجان.

والتضعيف نحو: هذا خالداً وهذا فرجاً، وعلامته في الخط شين فوق الحرف، ومن ثم قالوا في القوافي:

مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَاً^(١)

و^(٢):

بِأَزَلٍ وَجَنَاءٍ^(٣) أَوْ عَيْهَلٍ^(٤)

والقياس إذا وصل، أن لا يلحقه^(٥) التضعيف، ولكن أجرى الوصل

(١) رجز اختلف في قائله، فقليل: إنه ربعة بن أبي أصبح في ابن يسعون ١١٣/١، والقيسي:

٣٦٥، وابن برى: ٢٦٤، وضرائر الشعر: ٥٠، والتصريح ٣٤٦/٢.

وقيل: إنه رؤية في: ملحق ديوانه: ١٦٩، والعيني ٥٤٩/٤. وقال ابن يسعون: والعيني: ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي.

الشاهد: قوله: (القصبا) حيث شدد الباء في الوصل تشبيهاً له بالوقف لما اضطر إلى ذلك. وورد بدون نسبة في: العضديات: ١٧٢، وابن السيرافي ٣٧٨/٢، وفرحة الأديب: ٢٠٧، والمفصل: ٣٤٢.

روى (أو كالحريق) في ابن السيرافي، وفرحة الأديب، وضرائر الشعر.

المعنى: امتد هذا الجراد وانتشر مثل انتشار النار في القصب.

(٢) في التكملة شاذلي: (ونحو)، وفي التكملة مرجان: (ونحوه).

(٣) في التكملة مرجان: (وجداء).

(٤) رجز قائله منظور بن مرثد الفقعسي الأسدي شاعر راجز محسن إسلامي.

أخباره في المؤلف والمختلف: ١٠٤، ومعجم الشعراء: ٣٧٤.

بازل: ناقة مسنة، وجنء: ضخمة، عيهل: ناقة سريعة.

الشاهد: قوله: (عيهل) حيث شدده في الوصل حملاً على الوقف ضرورة.

ورد في: الكتاب ٢٨٢/٢، والقوافي: ٩١، وتهذيب الألفاظ: ٤١٢، ومجالس ثعلب: ٥٣٥،

والسيرافي النحوي: ٤١٦، وابن السيرافي ٣٧٦/٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٨/١، وما

يجوز للشاعر في الضرورة: ٦٥، والعمدة ٢٧٥/٢، والأعلم ٢٨٢/٢، والفائق ١٧٦/١،

وابن يسعون ١١٥/١، والقيسي: ٣٦٧، وابن برى: ٢٦٧، وسفر السعادة ٧٣٣، والممتع

في التصريف: ١١١، وجواهر الأدب: ١٠٤، والنكت الحسان: ٣٠٣، وشرح كفاية

المتحفظ ٢٥٩.

(٥) في التكملة شاذلي: (يلحق).

بجرى الوقف للضرورة^(١)، والمجورور في الوقف مثل المرفوع إلا في الإشمام.
فأما الاسم المنصوب، فلا يخلو من أن يكون منصرفاً، أو غير منصرف،
فإن كان منصرفاً أبدل من التنوين فيه الألف نحو: رأيت فَرَجاً وركبت فَرَساً.
وإن كان غير منصرف، فالوقف عليه كالوقف على المجرور، تقول: رأيت
زَيْنَبَ كما تقول: مررت بزَيْنَبَ.

وما كان ما^(٢) قبل آخره ساكناً لم يوقف عليه بالتضعيف؛ لأنه لا يجتمع
في كلامهم ثلاثة سواكن، وذلك نحو (هذا)^(٣) بَكْرٌ وَقِمَطرٌ، ولكن ربما ألقوا
على الساكن الحركة التي تكون للحرف الموقوف عليه في الدرج، فيقولون: هذا
بَكْرٌ، ومررت بَبَكْرِهِ، ولا يقولون: رأيت البَكْرَ، وقد تقدم^(٤) ذكر ذلك^(٥).
فإن كان تاء التانيث آخر الاسم أبدلت منها الهاء في الوقف في الرفع
والجر والنصب فقلت: هذه نَبَقَةٌ، وتلك غُرْفَةٌ، وبعضهم^(٦) يقف على التاء
فيقول: نَبَقْتُ .

وإن كان آخر الاسم تاءً أُلْحِقَتْ قبلها الألف^(٧) لجمع المؤنث أَسْكَنْتَ

(١) للضرورة) ليست في التكملة مرجان.

(٢) (ما) ليست في التكملة مرجان.

(٣) (هذا) ليست في (أ).

(٤) (تقدم) ليست في التكملة شاذلي.

(٥) انظر: ص ٢٠٧ (٦/أ).

(٦) أي بعض العرب قال سيبويه ١٨١/٢: وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في
الوقف: طلحت .

(٧) (الألف) ليست في التكملة مرجان.

التاء، ولم تُعَيِّرْها فقلت: هذه غُرْفَاتٌ^(١)، ودخلت أَدْرِعَاتٌ، ومن قال: هَيْهَاتَ
ففتح^(٢) آخر الكلمة، أبدل منها الهاء في الوقف، ومن قال: هَيْهَاتِ وكسر
أقرأها (في)^(٣) الوقف تاءً " (٤).

قال المفسر:

اعلم أن الوقف نقيض الابتداء، فيجب أن يكون بنقيض الحركة، وهو
السكون، كما أن البناء لما كان عكس الإعراب، كان أصله أن يكون بنقيض ما
هو علم الإعراب الذي هو الحركة، فلو وقفت على حرف متحرك، كان خطأ،
فالاسم إذا كان فيه تنوين، حذف التنوين والحركة منه، ولم يجوز أن يوقف على
التنوين وإن كان ساكناً؛ لأجل أنه يؤدي إلى التسوية بين الوصل والوقف، ولما
حذف التنوين، وجب حذف / الحركة لما ذكرنا من أن الوقف على المتحرك لا ١٧/ب
يكون، ولفظ الوقف يدل على اقتضاء السكون؛ لأن اللسان يقف عند
الساكن.

وضروب الوقف أربعة كما ذكر:

فالأول: الإسكان المحض الذي لا يشوبه شيء من الحركة.

والثاني: الإشمام وهو أن تضم شفتيك، وقال صاحب الكتاب: " وَضَمُّكَ

شفتيك بمنزلة تحريكك بعض جسدك " (٥)، يعني أن الأعمى لا يدركه لتعلقه

(١) في التكملة شاذلي: (عرفات).

(٢) في التكملة شاذلي: (بفتح).

(٣) (في) ليست في (أ).

(٤) التكملة شاذلي: ١٩، ٢٠، والتكملة مرجان: ١٨٧، ١٩٠.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٣.

برؤية البصر، كما لا يدرك تحريك الأعضاء، ولا يكون الإشماء في الجر والنصب لأجل أن ضم الشفتين لا يتأتى فيهما.

والثالث: روم الحركة، وهو أن تحتلسها، وذلك شيء يوقف عليه بالمشافهة، وقد ذكر علاماته.

والرابع: التضعيف وهو ظاهر الأمر، ومن حقه أن يكون في الوقف، فأما ما يجيء من نحو قوله:

وَأَفَقَّ الْقَصَبَا^(١)

فإنه على إجراء الوصل (مجرى الوقف)^(٢)، فلما حصل التضعيف فيه، ثبت مع الوصل، ولا يكون هذا في حال الاختيار، وقد يأتي إجراء الوصل بمجرى الوقف في غير الضرورة نحو: ما تقدم من قولهم^(٣): ثلاثه أربعة، ومن ذلك قوله:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَّعَهُ وَلَا شَبَعَ^(٤)

.....

(١) سبق وروده ص: ٢٥٩ .

(٢) (مجرى الوقف) ليست في (ظ).

(٣) انظر الكتاب ٣٤/٢.

(٤) رجز قائله منظور بن حيه الأسدي.

دعه: راحة. المعنى: لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه، وقد تعب في طلبه مال إلى أرطاة حقف فاضطجع عندها، شرح شواهد الشافية: ٢٧٦ .

الشاهد: قوله: (دَعَهُ): جعل تاء التأنيث هاء في الوصل؛ لأنه أجراه بمجرى الوقف.

ورد في: الخصائص ٣٥٠/٢، والمنصف ٣٢٩/٢، والمتع: ٤٠٣، والاقتضاب ٢٢٩/٢،

وشرح المفصل ٨٢/٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢٤/٢، والمقرب ١٧٩/٢،

والعيني ٥٨٤/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٤.

وبعد: فإن ^(١) الاسم المنون لا يخلو من أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً، فالمجرور والمرفوع يوقف عليهما بحذف التنوين والحركة، والمنصوب يبدل من تنوينه الألف نحو قولك: رأيت زَيْدًا.

ولا يبدل الواو والياء من التنوين في الجر والرفع نحو: هذا زَيْدٌ ومررت بزَيْدٍ ^(٢) إلا في لغة رديئة لا اعتداد بها ^(٣)، وإنما خص الألف بالإبدال لأجل أنه أخف هذه الحروف وأعذبها جرساً، وأيضاً فإن إبدال ^(٤) الياء يلبس إذ لو قلت: مررت بزَيْدٍ لم يعلم أتريد الوقف على المفرد أم تقصد الإضافة إلى نفسك، فلما حصل اللبس في الياء، تبعه الواو في السقوط؛ لأنهما أختان، وقوى ذلك ثقل الواو والياء، وإبدالهم الألف من التنوين يدل على أن الوقف لا ينافي التنوين، ولا يوجب سقوطه، وأنه إنما أسقط لينفصل حال الوصل من حال الوقف؛ لأن الألف لما كان مخالفاً للتنوين في اللفظ كان فاصلاً بين الحالين، ولو كان الوقف يقتضي سقوط التنوين من جهة المعنى كما يقتضيه البناء، لم يجوز ^(٥) أن يكون له عوض كما أن المبني لا يبدل من تنوينه حرف بوجه، وأما ما لا ينصرف، فهو في الأحوال الثلاث على صورة واحدة تقول: رأيتُ زَيْبٌ كما تقول / مررت بزَيْبٌ؛ لأنك لم تجد تنويناً فتبدل منه، وإنما ١٨/أ وجدت حركة فحذفتها.

(١) في ر، وظ: (فلاسم).

(٢) في ر و وظ بزید .

(٣) هي لغة أزد السراة، انظر الكتاب ٢٨١/٢ وشرح المفصل ٧٠/٩ .

(٤) في أ: (وأيضاً فإنه يلبس).

(٥) في ر، وظ: (لم يجوز له).

وإذا كان ما قبل الحرف الأخير ساكناً صحيحاً نحو: الكاف من بَكُر لم يَجْز التضعيف نحو بَكُرٌ لأجل ^(١) اجتماع ثلاثة ^(٢) سواكن، وإنما يجتمع في الوقف ساكنان نحو: بَكُرٌ.

وإن كان الحرف الواقع قبل الأخير حرف لين جاز التضعيف نحو ^(٣): حَمَّاءٌ، وذلك أن الوقف يرى على الوصل بساكن واحد، ألا ترى أنه يجتمع فيه ساكنان مظهران صحيحان نحو: هذا بَكُرٌ، ولا يكن ذلك في الوصل، فلما كان يجوز في الوصل أن يجتمع ساكنان أولهما حرف لين والثاني مدغم. نحو: ذَابَّةٌ جاز أن يجتمع في الوقف ثلاثة الأول حرف لين والثاني مدغم، وذلك لأجل أن الوقف يمتد فيه النفس فيقويه على اللفظ بالساكن، وأما إذا وصلت ، فإنك إذا أخذت في متحرك بعد الساكن منعك من مد الصوت، ولم تكدر على اللفظ بساكنين صحيحين مظهرين، ألا ترى أنك لو أسكنت العين والفاء من جَعْفَرٍ فقلت: رأيت جَعْفَرَكَ ، وجدت ^(٤) منه عبثاً ثقیلاً على اللسان، فلم تكدر تقدر على النطق بالساكنين ما لم تقف على الساكن الثاني وقفاً قريباً من الحال التي لا يكون فيها وصل، وأما إلقاء الحركة، فنحو: قولك: هذا بَكُرٌ ومررت بَبَكُرٍ كما تقدم ^(٥).

وأما تاء ^(٦) التأنيث فعلى ثلاثة أضرب:

(١) في ظ: (لاجتماع).

(٢) في أ: (ثلاث).

(٣) في ر، وظ: (كقولك) .

(٤) في ر: (ووجدت).

(٥) انظر ص: ٢١٣.

(٦) في ظ: (التاء).

أحدها: أن تكون في الاسم المفرد نحو: نَبَقَةٌ وَغُرْفَةٌ وَقَائِمَةٌ، فهذه تقلب هاء في الوقف وأبدلوها هاء كما أبدلوا التنوين ألفاً.

والثاني: أن تكون في الفعل نحو: ضَرَبْتُ.

والثالث: أن تكون تاء الجمع نحو: مُسَلِّمَاتٌ وَصَالِحَاتٌ، فهذه تقرأ تاء في الوقف، وكذا تاء الفعل، وذلك أنهم فصلوا بين الفعل والاسم، والجمع والواحد، وأذرعَاتٌ بمنزلة مسلمات في أن التاء فيه للجمع كما تقدم في صدر الكتاب^(١).

وأما هَيْهَاتَ^(٢) فمن جعله مفرداً، وقف عليه بالهاء نحو: هَيْهَاتَ مِثْلَ غُرْفَةٍ وَسِدْرَةٍ، فتقول: هَيْهَاتَ فتفتح التاء؛ لأنه مفرد، ومن جعله جمعاً قدر أنه هيهات^(٣) في الأصل ويكون هيهات واحداً على فَعْلَلَةٍ من المضاعف كالْفَضْفَاضِ^(٤) والْفَضْفُضَةِ إلا أنه حذف اللام الذي هو الياء في هيهات، فالتاء فيه على ذا بمنزلة تاء مسلمات وهندات، ويجب أن يكسر التاء في حال النصب، فلا يكون فيه عند الوقف عليها إلا التصحيح والامتناع من قلبه هاءً، فإذا وزن هيهات فَعْلَلَاتٍ على تقدير فَعْلَلَاتٍ / وإنما لم يجعلوا هَيْهَاتَ على هَيْهَةٍ وهَيْهَاتٍ؛ لأن باب سَلَسٍ قليل، فلا يحمل عليه مع وجود الواحد مضاعفاً رباعياً نحو: هَيْهَاتَ، ولم يقل: هَيْهَةٍ وإن قيل: إن هَيْهَاتَ تركيب آخر وهو جمع هَيْهَةٍ، كان جائزاً لأجل أنه يخلص من حذف اللام في الرباعي؛ لأن ذلك قليل، ألا ترى أبا علي جعل الفَيْفَ في الفَيْفَاءِ من باب سَلَسٍ، ولم يقل: إن الأصل فَيْفَايَ على أن تكون الياء الأخيرة لا ما، ثم حذف، وهو ضعيف في القياس أيضاً، وذلك أن

(١) انظر: المقتصد: ٢٠٥، ٢٠٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤٧/٢، وكتاب الشعر ١٧٦/١.

(٣) في أ: (هيهات).

(٤) في ر، وظ: (القضاض والقضضة).

التضعيف تكرير والتكرير لا يليق به الحذف؛ لأن حظه يكون في اللفظ فقط ، فإذا حذفته من اللفظ كنت كأنك عملت شيئاً ولم تعمل وإذا كان من نيتك الحذف، فمن سبيلك أن لا تزيده ولا تكرره (فاعرفه و) ^(١) مثل هَيْهَاتَ فِي كونه واحداً وجمعاً ما ذكره شيخنا من أن بعض نسخ ^(٢) الكتاب أن أبا عمرو سأل أبا خَيْرَةَ الْقُشَيْرِي ^(٣) فقال: كيف تقول: استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ^(٤)، فقال ^(٥) بالنصب، فقال أبو عمرو: قد لان جلدك يا أبا خيرة، قال: ثم كان أبو عمرو بعد ذلك يروي النصب والجر ^(٦)، فإذا قال: عِرْقَاتِهِمْ كان بمنزلة سَعْلَةٍ، وكان الألف للإلحاق والتاء لتأنيث واحد، وإذا قال: عِرْقَاتِهِمْ كان جمعاً كأنه عِرْقَةٌ وعِرْقَاتٌ ^(٧)، ويقر في الوقف تاء على هذه اللغة فاعرفه.

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في ظ: (بعض النسخ).

(٣) نهشل بن زيد أعرابي بدوي من بني عدى دخل الحضرة وصنف كتاب الحشرات.

أخباره في: الفهرست: ٥١، ومعجم الأدباء ٢٤٣/١٩، وبغية الوعاة ٣١٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤٨/٢، ذكر فيها فتح التاء وكسرها.

(٥) (فقال بالنصب) ليس في (ظ).

(٦) انظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٦، والخصائص ٣٨٤/١، ٣٠٤/٣.

(٧) قال أبو علي في كتاب الشعر ١٧١/١: وأما من قال: " استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ وعِرْقَاتِهِمْ فإن من قال: عِرْقَاتِهِمْ تكون الألف فيه للإلحاق، ومن قال عِرْقَاتِهِمْ: كان جمع عِرْقٍ ولا تحمله على أنه جمع عِرْقَةٍ وحذف الألف كما حذف من هيهات وأولات لأن هذا الحذف قد جاء فيما نقص تمكنه "

وقال في ١٧٦/١: " وأما استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ فمن فتح التاء جعله اسماً مفرداً والألف فيه للإلحاق بهجرع، ومثله في الإلحاق معزى وذفرى فيمن نون.

ومن كسر جعله جمعاً، والألف هي المصاحبة لتاء التأنيث وليست للإلحاق كالقول الأول كأنه جمع عرق.

وانظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٦، وشرح المفصل ٩/٥، واللسان (عرق).

قال صاحب الكتاب:

" باب الوقف على الاسم المعتل "

الاسم المعتل لا يخلو من أن يكون آخره ياءً قبلها كسرة، أو همزةً أو ألفاً، فإن ^(١) كان آخره ياءً قبلها كسرة، فلا يخلو من أين يكون منوناً أو غير منون، فالمنون كقولنا: هذا قَاضٍ يا هذا، وذاك غَازٍ فاعلم، ومررت بَعَمٍ وشَجٍ، فالوقف على هذا في الجر والرفع بالسكون تقول: هذا قَاضٍ، وهذا غَازٍ، ومررت بَعَمٍ وشَجٍ ^(٢)، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ ^(٣) حذف التنوين كما حذفته من الصحيح في هذا فَرَجٍ ومررت بَفَرَجٍ، وأسكنت المتحرك قبل التنوين كما فعلت ذلك في فَرَجٍ ونحوه من الصحيح، وقوم من العرب إذا وقفوا على هذا النحو قالوا: هذا غَازِيٍّ ورَامِيٍّ وشَجِيٍّ ^(٤)، والأول أكثر وأقيس.

وأما غير المنون فنحو: هذا القَاضِي وذاك الدَّاعِي والعَمِي، فالوقف على هذا بإثبات الياء كما كانت ثابتة في الوصل، ومنهم من يحذف (الياء) ^(٥) من هذا فيقول: هذا القَاضُ وذاك الدَّاعُ / وهذا العَمُ، والإثبات في هذا أكثر كما ١٩/أ كان الحذف في قَاضٍ أكثر إذا وقف عليه، هذا في الرفع والجر، فأما (في) ^(٦) النصب فإنك تثبت الياء فتقول: رأيت القاضي وأجبت الدَّاعِي و ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي﴾ ^(٧)؛ لأنها بالحركة صارت بمنزلة الصحيح.

(١) في التكملة: (فإذا).

(٢) (وشج) ليست في التكملة.

(٣) الرعد / ١١.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٨٨.

(٥) (الياء) ليست في (أ).

(٦) (في) ليست في (أ).

(٧) القيامة / ٣٦.

والمتون نحو: رأيت قَاضِيًا ودَاعِيًا ^(١) لا سبيل إلى حذف الياء لتحركها، والوقف على الألف المبدلة من التنوين، وياء جَوَارٍ وَثْمَانٍ كياء قَاضٍ في الحذف في الوقف حيث يلحقه التنوين، وتقول في النداء: يَا قَاضِيَّ وَيَا غَازِيَّ، فتثبت الياء في النداء؛ لأنه موضع لا يلحق فيه التنوين، ألا ترى أنك تقول: يَا عَمْرُو أَقْبَلْ، فلا تنون، فلما لم تنون صار بمنزلة ما دخله الألف واللام، ومنهم من يحذف فيقول: يَا قَاضٍ، ولم يختلفوا في ياء مُرِي وهو اسم الفاعل من أَرَى أن الياء لا تحذف منه.

وإذا كان آخر الاسم ياءً أو واواً وقبله ^(٢) ساكن، فالوقف عليه كالوقف على الصحيح كما كان جارياً في الوصل مجرى الصحيح، وزعم ^(٣) أن ناساً ^(٤) يبدلون منها الجيم فيقولون في سَعْدِيٍّ: سَعْدَج ^(٥)، وأنشد

خَالِي عُوفٍ وَأَبُو عَلَجٍ ^(٦)

(١) في التكملة : (عمياً).

(٢) في التكملة شاذلي: (أو واواً قبله).

(٣) في التكملة شاذلي: (وزعموا).

(٤) في أ: (أناساً) .

(٥) قال سيبويه ٢/٢٨٨: " وأما ناس من بني سعد، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خفية " .

(٦) رجز نسب إلى رجل من أهل البادية في: الأمازي للقال ٢/٧٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٧٥، والمتع: ٣٥٣، والعيني ٤/٥٨٥، وشرح شواهد الشافعية ٢١٢، وقال القيسي: ٣٧٢ هو لأعرابي.

الشاهد: إبدال الجيم من الياء في (علج)؛ لأن الياء خفية وتزداد خفاء بالسكون للوقف، فأبدلوا منها الجيم؛ لأنها قريبة من مخرجها وهي أبين منها.

وأما الفعل المعتل نحو: يَرْمِي وَيَغْزُو، وَيَخْشَى، فالوقف عليه بإثبات هذه الحروف؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين كما لحق^(١) نحو: قَاضٍ، فيحذف في الوقف، فإذا جزم أو^(٢) وقف عليه، فالوقف فيه على وجهين: منهم من يقول: لم يَغْزُه ولم يَرْمِه، ولم يَخْشَه، وارْمِهْ واغْزُه، ومنهم من يقف بغير هاء، فأما نحو: قَهْ وشِه من وَقَيْتُ وَوَشَيْتُ ولا تَقَهْ (ولا تَشِه)^(٣) فمن لا يلحق الهاء في (اغْزُه) وأختيها^(٤) يلحق في لا تَقَهْ لحذف الفاء، واللام من الكلمة، وأنها لم يبق منها إلا حرف واحد كما لم يحذف الياء من^(٥) يا^(٦) مُرِي من حذف ياء قَاضِي، وجميع ما لا يحذف من هذه الياءات والواوات في الكلام، وما يختار فيه أن لا

= وورد البيت بغير نسبة في: الكتاب ٢/٢٨٨، والمنتخب من غريب كلام العرب: ٧٠٥، والإبدال لأبي الطيب ١/٢٥٧، والمختضب ١/٧٥، والمنصف ٢/١٧٨، وشمس العلوم ١/٢٠، وابن برى: ٢٦٨، والفصول الخمسون لابن معطى: ٢٦٥، وشرح الملوكي: ٢٤٨، والبديع: ٨٠٧، وشرح الشافية ٢/٢٨٧. وبعده: المطعمان اللحم بالعشع.

روى: (عمي) بدل (خالي) في الأمالي وسر صناعة الإعراب وشرح شواهد الشافية.

وروى (الشحم) بدل (اللحم) في الكتاب والأمالي، وفي المنتخب (أبو زهير).

(١) في التكملة شاذلي: (يلحق).

(٢) في أ: (ووقف).

(٣) (ولا تشه) ليست في (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (اخميتها).

(٥) في التكملة مرجان: (في).

(٦) (يا) ليست في التكملة شاذلي .

يُحذف، فإنه يحذف في الفواصل والقوافي^(١)، فالفواصل كقوله: ﴿الْكَبِيرُ
الْمُتَعَالِ﴾^(٢) و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾^(٣)، ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرِ﴾^(٤)، والقوافي نحو:
.....وبعد — ضُ الْقَوْمُ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ^(٥)

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٨٩ .

(٢) الرعد / ٩ .

(٣) غافر / ٣٢ .

(٤) سبق ورودها ١٨٤ .

(٥) عجز بيت من البحر الكامل، قائله زهير بن أبي سلمى ربعة بن رباح المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً وأخته سلمى شاعرة وابناه كعب وبجير شاعرين وأخته الحنساء شاعرة، توفي قبل الإسلام .
أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٥١، والشعر والشعراء: ١٣٧، والأغاني ١٠/ ٢٨٨، وصحيح الأخبار ٧/ ١، وآداب اللغة ١/ ١٠٥ .
وتمام البيت:

ولأنت تفرى ما خلقت وبعد — ضُ القوم يخلق ثم لا يفر

الخالق: الذي يقدر ويهيء للقطع، الفرى: القطع، شرح شعر زهير.

الشاهد: حذف الياء من قوله: (يفر) على رأي من أسكن الراء ولم يطلق القافية للترغم.

ورد في: شرح شعر زهير: ٨٢، والكتاب ٢/ ٢٨٨، والقوافي: ١٥٩، ومعاني القرآن للأخفش: ٤١٧، والأضداد لابن السكيت: ٢٠٥، والحيوان ٣/ ٣٨٣، والأضداد لابن الأنباري: ١٥٩، وتأويل مشكل القرآن: ٥٠٧، ودلائل الإعجاز ١٣٤، والأعلم ٢/ ٢٨٩، والمثلث لابن السيد ١/ ٤٩١، وابن يسعون ١/ ١١٧، والقيسي: ٣٧٤، وابن بري: ٢٧٠، ونزهة الأعين النواظر: ٢٨٣، والبحر المحيط ١/ ٩٣، وشرح بانت سعاد: ٢٣٥ .

روى يفرى في شرح شعره، ومعاني الأخفش، والحيوان، والأضداد لابن الأنباري، ودلائل الإعجاز، والمثلث لابن السيد، ونزهة الأعين النواظر، والبحر المحيط، وشرح بانت سعاد، ولا شاهد فيه، وروى (وأراك) بدل (ولأنت) في الكتاب.

وأما الألف في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى* وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾^(١) فلا تحذف كما تحذف الياء والواو، ألا ترى أنها لم تحذف من^(٢) نحو: مُعَلَّى كما حذفت الياء من قَاضٍ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الاسم المعتل الآخر ينقسم قسمين:
أحدهما: أن يسكن ما قبل حرف العلة الكائن في آخره.
والثاني: أن يتحرك ما قبله.

ب/١٩

فالأول: لا يختص بحكم من جهة الاعتلال؛ لأنه يجري مجرى الصحيح ، وذلك قولك: غَزَوْ وَظَبْيٌ، تقف^(٤) على الواو والياء وقفك على الراء من بَكْرَ. وأما القسم الثاني، فإنه إذا كان منوناً، فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء أو ألف، فإن كان ياءً سقط لالتقاءه مع التنوين نحو: قولك: هذا قَاضٍ يا فتى، ومررت بقَاضٍ فاعلم، ثم الوقف فيه على وجهين^(٥):
أحدهما: أن يحذف التنوين ويسكن العين، فيقال: هذا قَاضٍ، وهو الأكثر.

والوجه الثاني: أن يحذف التنوين ويرد اللام، فيقال: هذا قَاضِي، والأول أقيس لأجل أن الوقف يقتضي حذفاً، فكما تقول في قولك: مررت بَزَيْدٍ فتحذف

(١) الليل / ١، ٢.

(٢) في التكملة (في).

(٣) التكملة شاذلي: ٢١-٢٣، والتكملة مرجان: ١٩٠-١٩٥.

(٤) في ر، وظ: (وتقف) .

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٨٨، ٢٨٩.

الحركة والتنوين كذلك تقول: هذا قَاضٍ، ومن قال: قَاضِي زعم أن الياء كان يسقط ^(١) لالتقاءه مع التنوين، فلما حذف التنوين عاد الياء لزوال التقاء الساكنين، واكتفي بما حصل من الاختلاف فصلاً بين الوصل والوقف، ويقوي الأول ما قدمنا ^(٢) ذكره من أن الوقف لا يقتضي سقوط التنوين من جهة المعنى، وإذا كان كذلك كان ثابتاً في التقدير، فيجب أن يثبت حكمه، وذلك الحكم هو أن لا يعاد كما أن التاء في رَمَتِ المرأة لما كانت ^(٣) حركتها عارضة، لم تنزل حكم السكون ^(٤) الذي هو حذف الألف من رَمَى، فإن كان في حال النصب، فإنه بمنزلة الصحيح كقولك رَأَيْتُ قَاضِياً؛ لأن الياء قد ^(٥) تحرك وجرى بجرى الصحيح، فأما إذا دخل هذا النحو الألف واللام، فالأكثر في حال الرفع والجر ترك الحذف نحو: هذا القاضي، ومنهم من يقول: القاض، فيحذف الياء حرصاً على الفصل بين الوقف والوصل، فالحذف هنا بمنزلة الإثبات ثَمَّة في ^(٦) القلة، والإثبات بمنزلة الحذف في الحسن والكثرة.

وأما في حال النصب فليس إلا الإثبات؛ لأن الياء يتحرك في الوصل، فإذا جاء الوقف سقط ^(٧) الحركة فقط.

(١) في ر، وظ: (سقط).

(٢) ص: ٢٦٣، (١٧/ب).

(٣) في ر، وظ: (كان).

(٤) في ظ: (الساكن).

(٥) (قد) ليست في: (ر، وظ).

(٦) في أ: (ثم في العلة).

(٧) في ر، وظ: (سقطت).

وأما قول: يا قَاضِي في النداء ففيه مذهبان:

أحدهما: إثبات الياء؛ لأن هذا موضع لا يدخله التنوين، فصار بمنزلة

قولك: القاضي، فكما تثبت الياء هناك كذلك تثبته هاهنا.

والمذهب الثاني: أن تحذف فتقول: يا قَاضٍ، وهو قول يونس^(١)، قال:

وإذا جاء في النداء ما لا يكون في غيره من الحذف نحو: الترخيم، كقولهم: يا

فُلْ كان أن يجوز فيه حذف يأتي في الكلام أولى، وأما نحو: يا مُرِي / فلا يجوز ٢٠/أ

فيه الحذف؛ لأنك لو أسقطت الياء بقيت الاسم على حرف واحد إذ لا يبقى

غير الفاء، فلما كان كذلك آثروا الإثبات ليسلم الأصول.

وأما جَوَارٍ فبمنزلة قَاضٍ لما تقدم^(٢) من أن الياء حذف حذفاً كما يحذف

في الدَّاعِ، ونون الاسم لزوال طوله، وإذا كان التنوين بمنزلة تنوين قَاضٍ، وجب

أن يحذف في الوقف وتقول في حال النصب: رأيت جَوَارِي، لأن الياء قد صح،

وهو بمنزلة قولك: رأيت القَاضِي، وأما ما ذكر^(٣) من قولهم في سَعْدِي:

سَعْدِج^(٤) فضرِب من تغييرات الوقف، ويفعلون ذلك ليزول التضعيف في حرف

اللين، على ذلك قوله:

(١) يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي النحوي أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن

سلمة، كان إماماً في النحو واللغة، أخذ عنه الكسائي والفراء، وروى عنه سيويه، توفي سنة

١٨٢ هـ.

(٢) ص : ٢٧١ .

(٣) في ر، وظ: (ذكره).

(٤) الكتاب ٢/٢٨٨.

خَالِي عُؤَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمُ^(١) بِالْعَشَجِ^(٢)

فأما الفعل المعتل: نحو: يَغْزُو وَيَرْمِي وَيَخْشَى، فليس فيه إلا الإثبات؛ لأن الفعل لا يكون فيه التنوين، فيجري مجرى قَاضٍ، والوقف يقتضي السكون، وهذه الحروف سواكن، ولم يكن للوقف من القوة ما يدعو إلى حذف الحروف الأصلية حذفاً مطرداً، ألا ترى أنه ليس بإعراب كالجزم، ولا ببناء يختص بباب، فيكون علماً لمعنى كالوقف في الأمر، وإنما هو سكون تستريح إليه، وتجمّ لسانك به، فلا يجب أن يحذف له في كل موضع.

وأما نحو^(٣): لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ، وَلَمْ يَخْشَ فعلى وجهين:
أحدهما: أن يلحق الهاء نحو: لَمْ يَغْزُهُ.

والثاني: أن تسكن، وأما الأمر من وَقَيْتَ، والنهي، فليس فيه إلا إلحاق الهاء نحو: قَهْ وَلَا تَقَهْ، أما في الأمر فللضرورة لأجل أنه لا بد من حرف تبتدئ به، وآخر تقف عليه إذ لو التمسست أن تجمع بين الوقف والابتداء في حرف واحد كان بمنزلة أن تطلب اللفظ بالحرف متحركاً وساكناً في حال واحد.

وأما لَا تَقَهْ فألحق الهاء حتى لا تبقى الكلمة على حرف واحد ساكن كما لم يقولوا في يَا مُرِي: يَأْمُرْ بحذف الياء كما قالوا: يَا قَاضٍ.
واعلم أن القوافي مخصوصة بحذف الواو والياء كقوله:

..... يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفِرُّ^(٤)

(١) في ظ: (الشحم).

(٢) تقدم وروده ص: ٢٦٨ .

(٣) (نحو) ليست في: (ظ).

(٤) تقدم وروده ص: ٢٧٠ .

والفواصل تتبع القوافي في ذلك؛ لأن الفاصلة في الآية بمزلة القافية في الشعر فمن ذلك قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(١)، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾^(٢) الأصل المتعالي ويسري، ولا يكون هذا الحذف في الألف؛ لأنها خفيفة تُرْفَهُ اللسان، وإنما جاء نادراً كقوله: /

ب/٢٠

رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٣)

الأصل المُعَلِّي^(٤)، وحذف الألف، ومن تشبيهه^(٥) الفواصل بالقوافي قوله^(٦) سبحانه: ﴿الظُّنُونَا﴾^(٧) و ﴿السَّيْلَا﴾^(٨) كما يقولون:

(١) تقدم ورودها ص: ٢٧٠ .

(٢) تقدم ورودها ص: ١٨٤ .

(٣) عجز بيت من بحر الرمل، وصدره:

وقبيل من لكيز حاضر

قائله لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم، أدرك الإسلام فأسلم، توفي في أول خلافة معاوية سنة ٤١ هـ. أخباره في: الطبقات الكبرى ٣٣/٦، والتاريخ الكبير للبخاري ٢٤٩/٧، والشعر والشعراء: ٢٧٤، وأسد الغابة ٢٦٠/٤.

الشاهد: قوله (المُعَلِّ) حذف الألف في الوقف للضرورة . ورد في ديوانه: ١٩٩، والكتاب ١٩١/٢، والسيرافي النحوي: ٤٥١، والحجة ٥٨/١، والشاذ من العسكريات: ٢٠١، والخصائص ٢٩٣/٢، والمحتسب ٣٤٢/١، والفصول لابن الدهان: ١٢٧، وابن بري: ٢٧٠، وشرح الشافية ٣٠٨/٢، والممتع: ٦٢٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/٤.

(٤) المعلى: هو جد الجارود بن بشير بن عمرو بن المعلى.

(٥) في أ: (شبه).

(٦) في أ: (من قوله).

(٧) الأحزاب: ١٠.

(٨) الأحزاب: ٦٧، قرأ (الظنون) و (الرسولا) و (السبيل) بغير ألف في الوقف والوصل حمزة وأبو عمرو، وبألف في الوقف ابن كثير وحفص عن عاصم والكسائي، والباقون بإثباتها في الحاليين.

انظر: كتاب السبعة: ٥١٩، والتيسير: ١٧٨، والعنوان في القراءات السبع: ١٥٤، والإقناع: ٧٣٦.

..... العِتَابَا (و) أَصَابَا^(١)

وعلى ذلك حمل قراءة من قرأ (قَوَارِيرًا)^(٢) كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلة
في قولهم: العِتَابَيْنِ^(٣) ، وَأَصَابَيْنِ كما تقدم في أول^(٤) الكتاب.

(١) جزء من بيت من البحر الوافر، قائله جرير، والبيت بتمامه:

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقولي ان أصبت لقد أصابا

الشاهد: قوله: (العتابا)، و (أصابا) حيث ألحقهما ألف الصلة الناشئة من إشباع الفتحة،
فالأصل: العتاب، وأصاب.

ورد في ديوانه: ٥٨، والكتاب ٢/٢٩٨، والنوادر: ٣٨٧، والمقتضب ١/٢٤٠، والخصائص
١/١٧١، والمنصف ١/٢٢٤، وشرح عيون سيبويه: ٣٦، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٩،
والإنصاف: ٦٥٥، والبديع: ٦٢٠، وشرح الجمل للزجاجي ١/١١٠، والمغني: ٣٧٨،
والهمع ٥/٣٤٢، وشرح كتاب الحدود: ٢٩٢ .

(٢) الإنسان ١٥/١٦، وتمام الآيتين: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا
* قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ .

قرأ نافع وأبو بكر والكسائي بالتنوين فيهما، وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول، الحجة لابن
خالويه: ٣٥٨، والغاية: ٢٨٤، وكتاب التذكرة في القراءات ٧٤٥، والكشف عن علل
القراءات ٢/١٥٤، والتبصرة: ٧١٦، والإقناع لابن الباذش: ٨٠٠، وإرشاد المبتدي وتذكرة
المنتهى: ٦١٣، ٦١٤.

(٣) حيث دخلهما التنوين لما أراد ترك الترتم والغناء لأجل أن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في
الألف وأختيها. المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٥.

(٤) في ر، وظ: (صدر)، انظر: المقتصد: ٧٥.

قال صاحب الكتاب:

" باب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف

الهمزات التي في أواخر الأسماء الموقوف عليها على ضربين:

أحدهما: أن يكون الحرف الذي قبلها ساكناً.

والآخر: أن يكون الحرف الذي قبلها متحركاً، والساكن الذي قبل
الهمزة لا يخلو من أن يكون حرفاً ليناً أو حرفاً ^(١) غير لين، فالحروف اللينة
الألف والياء والواو، فإن كان قبل الهمزة ألف، وكان الاسم منصرفاً، فالوقف
عليه في حال النصب على الألف التي هي بدل من التنوين، وذلك قولك ^(٢):
لبست رداءً، واشتريت كساءً، والوقف في الرفع، والجر على الهمزة بالإسكان،
والإشمام، والروم، وذلك قولك: هذا كساءً وكساءً وكساءً، وإن كان الحرف
الذي قبل الهمزة غير حرف ^(٣) لين، فلا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً،
فإن كان ساكناً وقف عليه بالإسكان والإشمام والروم في الرفع والجر، وفي
النصب بالألف التي هي بدل من التنوين، ولا تضعيف في الهمزة ^(٤) في الوقف،
ومنهم من يلقي على ما قبلها من الساكن حركة الهمزة في الدرج، فيقول: هذا
الخبؤ، ورأيت الخبأ، ومررت ^(٥) بالخبئ ^(٦).

(١) في التكملة شاذلي: (أو غير حف لين).

(٢) في التكملة: (نحو قولك).

(٣) (حرف) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة شاذلي: (الهمز).

(٥) (مررت) ليست في التكملة: (مرجان).

(٦) هم غميم وأسد، الكتاب ٢/٢٨٥.

ومنهم من يبدل الهمزة حرف لين مع إلقاء حركتها على ما قبلها، فيقول: هذا الخَبُو، ورأيت الخَبَا ومررت بالخَبِي؛ لأن حرف ^(١) اللين أبين من الهمزة، وهذا البُطُو، ومن البُطِي، ورأيت البُطَا، وهو الرُدُو، ومن الرُدِي، ورأيت الرُدَا.

ومنهم من يقول في الرفع: هو الرُدِي فيتبع العين الحركة التي قبلها، ولا يحركها بالضم؛ لأنه ليس في الكلام فِعْل، ويقول في الجر: من البُطُو، فيتبع العين أيضاً حركة ما قبلها؛ لأنه ليس في الأسماء فُعْل ^{(٢)(٣)}.

فإن كان ما قبل الهمزة متحركاً نحو الخطأ والرَّشَاء، كان فيه السكون والإشمام والروم، ولا تضعيف فيه.

٢١/أ ومنهم من يبدل الهمزة واواً في الرفع، فيقول: الكلُو؛ لأن / ذلك أبين كما قال في الوَثء: الوَثُو، ومن الكلِّي، ورعيت الكلَّا، فيجعلها (في النصب) ^(٤) ألفاً كما جعلها في الرفع واواً وفي الجر ياءً، وهذا وقف الذين يحققون، فأما الذين يخففون الهمزة من أهل الحجاز، فيقولون رعيت الكلَّا، وهذا الكلَّا وبالكلَّا فيقولونها ألفاً؛ لأنها قد سكنت للوقف عليها ^(٥) وقبلها فتحة، فصارت بمنزلة الألف في رأس وفأس إذا خففتها ^(٦)، ولا تشم ولا تروم كما لا تفعل ذلك

(١) في أ: (حروف) .

(٢) انظر: ٢١٥ .

(٣) هم أناس من بني تميم، الكتاب ٢٨٦/٢ .

(٤) (في النصب) ليست في (أ) .

(٥) (عليها) ليست في التكملة .

(٦) في التكملة مرجان: (خففتها) .

بألف الرَّحَى والعَصَا، ولو كان ما قبل الهمزة مضموماً لانقلبت ^(١) على قولهم في التخفيف واواً نحو: قولهم: هذه أَكْمُو إذا وقفت على هذه أَكْمُو يَأْفَتِي، ولو كانت كسرة انقلبت ياء نحو: أنا أَهْنِي، ولا إِشْتَام في هذه الواو ^(٢)، ولا هذه الياء ولا روم، كما لا إِشْتَام ولا روم في واو يَغْزُو ^(٣) ولا ياء يَرْمِي ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الهمزة إذا كان قبلها حرف لين نحو: كِسَاء ومَرِيء ومَقْرُوء كان الوقف عليها بالألف في حال النصب كما كان في سائر الحروف الصحيحة. وفي حال الجر والرفع بالإشْتَام وروم الحركة على ما بينا ^(٥)، ولا يكون فيها التضعيف؛ لأنهم قد رفضوا ذلك فيها في أصل التركيب، ألا ترى أن باب رَدَدْتُ لم يأت فيها، وأما نحو: سَأَل ورَأَس، فتضعيف جاء في العين، وليس حرفاً التضعيف عيناً ولا ما، فيكون التركيب على تضعيف الهمزة كيف والأصل ساءل، فإن كان ما قبل الهمزة حرفاً ساكناً صحيحاً نحو: الحَبَاء، فالوقف فيه على ثلاثة أوجه:

(١) في أ: (لانقلب).

(٢) في التكملة شاذلي: (ولا في هذه).

(٣) قال سيويه ٢٨٦/٢، فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: هذا الحبا في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة، فإنما هي كَأَلف راس إذا خففت، ولا تُشَمُّ؛ لأنها ألف كَأَلَف مثنى، ولو كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو نحو أَكْمُو، ولو كان مكسوراً لزمَت الياء نحو أَهْنِي وتقديرها أَهْنَع، فإنما هذا بمنزلة جونة وذيب، ولا إِشْتَام في هذه الواو؛ لأنها كواو يغزو.

(٤) التكملة شاذلي: ٢٤، ٢٥، والتكملة مرجان: ١٩٥-١٩٨.

(٥) قال: ولا يكون الإِشْتَام في الجر والنصب لأجل أن ضم الشفتين لا يتأتى فيهما ص: ٢٦٢، فنفي أن يكون الإِشْتَام في الجر.

أحدها: أن يكون مثل الهمزة التي قبلها حرف اللين، فتشم وتروم الحركة، وتقف على الألف في حال النصب، فتقول: رأيت حُباً

والثاني: أن تقول: هذا الحُبُّ بوزن الحُجُع بضم الباء، فتنتقل حركة الهمزة إلى العين، فتضم في حال الرفع، وتفتح في حال النصب نحو: رأيت الحُبَّ بوزن الحُسُوع، وتكسر في حال الجر نحو: بالحُبِّي بوزن الحُجُع، وقول أبي علي " ومنهم من يلقي على ما قبلها من الساكن حركة الهمزة في الدرج ^(١) " يعني أنهم يحركون ما قبل الهمزة بالحركة التي يستحقها الهمزة في الدرج؛ لأن هذا النقل يكون في الدرج؛ لأنهم إذا نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها من الساكن حذفوها نحو: مَن بُوك، فتصحح الهمزة مع نقل / حركتها من باب الوقف.

٢١/ب

والوجه الثالث: أن تنقل حركتها وتقلبها حرف لين نحو: هذا الحُبُّ بواو خالصة، ورأيت الحُبَّ بألف، ومررت بالحُبِّي بياء؛ لأن حرف اللين أبين، إذ الهمزة تتصاعد في الحلق.

وأما نحو: البُطء، فالوقف عليه البطو بوزن البُطع في حال الرفع بضم الطاء.

وأما في حال الجر، فعلى وجهين:

أحدهما: أن تقول: مررت بالبُطوء، فتضم الطاء مع استحقاقه الكسر من حيث إنك تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحركتها كسرة في قولك: بالبُطئي يا هذا لأجل أنهم كرهوا اللفظ بمثال ليس في الأسماء، وهو فُعِل بالخروج من ضمة إلى كسرة ^(٢).

(١) انظر ص: ٢٧٧ .

(٢) انظر ص: ٢١٥ .

والثاني: أن تقول: بالبُطِيّ مثل البُطِيع، فتكسر الطاء ^(١) على الظاهر لأجل أن هذه الحركة عارضة، فلم يعتد بها، وكذا يقول بعضهم في الرَّدء: (هذا السَّرْدء) ^(٢) مثل الرَّدْع في الضم ^(٣)، فيضم الدال على نقل الضمة من الهمزة، وبعضهم يقول: الرَّدء بوزن الرَّدْع بكسر الدال مع كون الكلمة في حال الرفع؛ لأنه يتجنب اللفظ بفعل الذي ليس في الكلام.

وأما الهمزة المتحرك ما قبلها، فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجريها مجرى الحرف الصحيح في ترك إبدائها، ويكون فيها ^(٤) الإشمام والإسكان الصريح.

أما التضعيف، فقد ذكرنا أنه لا يكون في الهمزة ^(٥)، وذلك قولك: الكَلَأ في كل حال.

والثاني: أن يقال: (هذا) ^(٦) الكَلَو في الرفع ومن الكَلِي في الجر ورأيت الكَلَأ في النصب، فتقلب الهمزة في الرفع واواً وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياء، وفي هذا بيان حسن، وهو أنه لما سقطت الحركة التي تدل باختلافها على الإعراب، قامت هذه الحروف التي أبدلت من الهمزة على نهج "أبوه" و"أباه" و"أبيه" مقامها في ذلك، وهذه طريقة جمعت تخفيفاً وبياناً.

(١) في أ: (العين).

(٢) (هذا الردء) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في ر، وظ: (الرفع).

(٤) في أ: (فيه).

(٥) انظر ص: ٢٧٩ .

(٦) (هذا) ليست في: (أ).

والوجه الثالث: أن تقلب الهمزة ألفاً في كل حال، فيقال: الكَلَا في كل حال؛ لأن الوقف يقتضي إسكان الهمزة، فتجري مجرى ألف راس إذا أبدل من الهمزة في رأس، ولا يكون في الألف الإشمام، ولا الروم لأجل أن ذلك كله طلب لشيء من الحركة، والألف لاحظ لها في الحركة، وأما التضعيف فأبعد؛ لأن الألف لا يتصور فيه الإدغام، وأما الهمزة المضموم ما قبلها نحو: أَكْمُو يا هذا، فيجب أن تصحح / على قول من قال: الكَلَا فوقف على همزة ساكنة، ٢٢/أ وتقلب واواً على قول من قال: الكَلَا فقلب الهمزة ألفاً لأجل أنها تسكن، وقبلها ضمة كقولك: أَكْمُو، فتصير مثل همزة جُوْنة، فتقول: أَكْمُو بواو كما تقول: جُوْنة، وكذا إن كان قبلها كسرة قلبت ياء نحو: أنا أهني، ولا يكون في هذه الحروف المبدلة من الهمزة إشمام، ولا رووم؛ لأن حروف اللين لا تحرك إذا كان ما قبلها من جنسها في الوصل نحو: يَعْزُو وَيَرْمِي، وكذا لا يطلب فيها ما يقارب الحركة في ضد الوصل؛ لأنك إنما رُمْتَ الحركة في نحو: زَيْد وَعَمْرُو في حال الوقف؛ لأن الحركة قد استقرت فيه عند الوصل، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب :

" باب (١) الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء

الألف إذا كانت آخر (٢) الاسم (٣)، فلا تخلوا من أن تكون في آخر اسم متمكن أو اسم (٤) مبني، فالمتمكن نحو: عَصاً وَرَحَى، وَمُثَنَّى، وَمُعَلَّى، فالوقف على هذه الأسماء في الأحوال الثلاث بالألف، والألف لا تكون إلا ساكنة، فالروم فيها لا يكون؛ لأنها لا تتحرك أبداً، ولا الإشمام، ولا التضعيف إلا أن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بدل من التنوين، وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب، وقال أبو عثمان (٥): هي في الأحوال الثلاث (٦) بدل من التنوين يعني إذا كان الاسم منصرفاً، فإن كان الاسم غير منصرف نحو: أَعْمَى وَحُبْلَى، فالألف في الوقف هي التي كانت في الوصل؛ لأن التنوين لا يلحق هذا فيبدل منه.

(١) في التكملة مرجان: (هذا باب).

(٢) في التكملة مرجان: (في آخر اسم).

(٣) في التكملة شاذلي: (اسم).

(٤) (اسم) ليس في التكملة شاذلي.

(٥) بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي من أهل البصرة له كتب منها "التصريف" و "العروض" وما يلحن فيه العامة، توفي سنة ٢٤٨ هـ.

أخباره في: مراتب النحويين: ٧٧، وأخبار النحويين البصريين والكوفيين: ٨٥، وطبقات الزبيدي: ٨٧، ومعجم الأدباء ١٠٧/٧، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٢، وإنباه الرواة ٢٨١/١، ولسان الميزان ٥٧/٢، وبغية الوعاة ٤٦٣/١.

(٦) في التكملة مرجان: (الثلاث التي هي بدل).

وبعض العرب يبدل من هذه الألف الياء ^(١)، فيقول: أَفْعِي، ومنهم من يبدل الواو فيقول: أَفْعُو ^(٢).

وإن كانت الألف في آخر اسم غير متمكن، فالوقف عليها كالوقف على المتمكن، وذلك قولك: رأيت هؤلاء، وضعه هاهنا، ومنهم من يلحق الألف هاء فيقول: هَاهُنَا هَؤُلَاءِ، ولا يلحقونها في آخر المتمكن، فيلتبس بالإضافة.

وأما الألف في " ما " (إذا) ^(٣) استفهمت بها نحو: عَمَّ تَسْأَلُ؟ وَفِيمَ أَنْتَ؟ (وَعَلَامَ جِئْتَ؟) ^(٤)، فإن الألف تحذف منه في الدرج في الاختيار وحال السعة، وعلى هذا جاء التنزيل نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ ^(٥)، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ^(٦) وقد جاء مثبتاً في الشعر قال:/

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْتِمُ كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ ^(٧)

(١) في التكملة مرجان: (ياء).

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٨٧.

(٣) (إذا) ليست في: (أ).

(٤) (وعلام جئت) ليست في: (أ).

(٥) النازعات ٤٣.

(٦) النبأ/١، وقف على (عم) بهاء السكت عوضاً من ألف (ما) الاستفهامية البري ويعقوب، إتخاف فضلاء البشر ٢/٥٨٣.

(٧) بيت من البحر الوافر، قائله حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، مخضرم وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٥٤ هـ عن مئة وعشرين عاماً نصفها في الجاهلية. أخباره في: الشعر والشعراء: ٣٠٥، والأغاني ٤/١٣٤، والإصابة ١/٣٢٦، وتهذيب التهذيب ٢/٢٤٧.

على ما قام: القيام هنا النهوض بالسب والشتم وإدامته وأراد على ما يشتمني وزاد قام توكيداً، القيسي.

فإن وقفت على مثل (١) عَمَّ وفيم، ألحقته الهاء في الوقف فقلت: عَمَّة وفيمَّة للحذف الذي لحق الآخر، كما ألحقتهَا اغزَّة وارمَّة؛ لتبين (٢) الحركة، ويجوز أن تسكن فتقول: عَم، وفيم، وحتَّام، كما قلت: اغز، فإن قلت: مَجِيء مَ جِئْت؟ ومثل مَ أَنت؟ فوقفت على "ما" (٣) ألحقت الهاء؛ لأن مثلاً، ومَجِيئاً قد ينفصلان من "ما" وليس كالحروف الجارة التي لا يوقف عليها، فصار لذلك بمنزلة جزء مما هي فيه كما صارت الفاء والواو، لما لم يوقف عليهما (٤) في نحو: فهو (٥) وهي بمنزلة حرف من نفس الكلمة، فصار وهي بمنزلة كَتِف، وهو بمنزلة عَضُد، ولم يجز في ثُمَّ هوَ ولا في ثُمَّ هيَ.

وقالوا: هَـذِي أُمَّةُ اللَّهِ (فإذا وقفوا أبدلوا منها الهاء، فقالوا: هذه) (٦)، ومنهم

- الشاهد: إثبات الألف في "ما" الاستفهامية في الدرج، ووجه الكلام حذفها؛ لأن حرف الجر قد صار معها كالشيء الواحد، فحذفوا الألف تخفيفاً.

ورد في ديوانه: ٧٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٢، والتنبيه على مشكلات الحماسة: ١٠٥، وما يجوز للشاعر: ١٦٣، وابن يسعون ١/١١٧، والقيسي ٣٨٢، ابن برى: ٢٧١، وشرح المفصل ٩/٤، وضرائر الشعر: ٨٠، والعيني ٤/٥٥٥، والتصريح ٢/٣٤٥.

في التكملة مرجان: (علاما) و (دمان).

(١) في أ: (مثل هذا عم)، وفي التكملة مرجان: (على عم) .

(٢) في التكملة شاذلي: (لتبيين).

(٣) في التكملة مرجان: (على م).

(٤) في التكملة مرجان: (عليها).

(٥) في أ (وهو).

(٦) هم بنو تميم، انظر الكتاب ٢/٢٨٧، ٢٨٨.

من يقول في الوصل والوقف: هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ^(١) بإسكان الهاء، كما أن بعضهم قال: أَفْعَوْ وَأَفْعَى^(٢) في الوصل والوقف، وأما الياء التي تلحق الهاء في هَذِهِ هِيَ أُمَّةُ اللَّهِ، فإذا وقفت حذفتها؛ لأنها زيادة كالزيادة التي تلحق هاء الضمير في مَرَرْتُ بِهِيَ قَبْلُ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الألف في آخر الاسم المتمكن إذا كان الاسم ما لا يدخله التنوين فحالتها واحدة لا يختلف بها التقدير في الوقف والوصل تقول: هَذِهِ حُبْلَى يا هذا، وهذه حُبْلَى، فتقف كما تصل، وكذلك أَعْمَى وَأَفْعَى في قول من لم يصرفه.

ومنهم من يبدل من الألف الياء فيقول: هذه حُبْلَى وَأَفْعَى؛ لأن الياء أبين من الألف، ثم إن بعضهم قد يبدله واوًا؛ لأنه أبين فيقول: أَفْعَوْ. وأما الألف في الاسم المنون نحو: عَصَا وَرَحَى ففيه خلاف، فصاحب الكتاب يقيسه على الصحيح فيقول في^(٤) مررت بعَصَا، وهذه عَصَا: إن التنوين حذف حذفًا، وإن الألف لام الفعل كما حذف من زيد في قولك: هذا زَيْدٌ ومررت بزَيْدٍ، وتقول في قولك: رأيت عَصَا: إن الألف بدل من التنوين كما يكون في قولك: رأيت زَيْدًا، وأبو عثمان يقول: إن الألف^(٥) بدل من التنوين

(١) ما بين القوسين ليس في (أ) .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٣) التكملة شاذلي: ٢٦، ٢٧، والتكملة مرجان: ١٩٩-٢٠٢ .

(٤) (في) ليست في: (ظ) وفي ر: (فيقول في قولك).

(٥) في ظ: (عوض).

في كل حال (كما يكون في قولك: رأيت زيداً^(١))، فحجة صاحب الكتاب أن الأصل الصحيح، فلما ثبت في الإبدال في حال النصب، والحذف في حال الجر والرفع وجب أن يعتبر ذلك في المعتل؛ لأن الاعتلال^(٢) فرع على التصحيح^(٣)، فالأصل أن يقول^(٤): عَصَوْ، وإنما صار إلى الألف للاستثقال فيعتبر حكم الأصل /.

٢٣/١

وحجة أبي عثمان أنا رأيناهم خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح؛ لأنه يفضي إلى الألف الذي هو أخف الحروف، وقصدوا بالإبدال أن لا يسقط التنوين الذي هو علم التمكن رأساً، ولم يبدلوا في الرفع والجر لثقل الواو والياء وحصول اللبس في قولك: بزَيْدِي^(٥) كما ذكرنا^(٦)، وذلك غير موجود هنا؛ لأن ما قبل التنوين في عَصَاً مفتوح في كل حال، فإبداله ألفاً لا يجلب ثقلًا ولا يورث لبساً، ويقوى قول صاحب الكتاب في اعتبار حكم الصحيح في المعتل أنهم قالوا: ضَرَبْتُ فأسكنوا لام الفعل لثلاثا يتوالى أربع متحركات، ثم قالوا في

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (الاعلال).

(٣) في أ: (الصحيح).

(٤) في ظ: (يقولوا).

(٥) في أ: (زیدی).

(٦) ذكر في ٢٦٣، ونصه: (ولا يبدل الواو والياء من التنوين في الجر والرفع نحو هذا زيدو ومررت بزیدی إلا في لغة ردية لا اعتداد بها وإنما خص الألف بالإبدال لأجل أنه أخف هذه الحروف وأعذبها جرساً).

وأيضاً فإنه يلبس إذ لو قلت: مررت بزیدی لم يعلم أترید الوقف على المفرد أم تقصد الإضافة إلى نفسك).

نَحَوَ قَالَ وَقَامَ: قُمْتَ وَقُلْتَ، فَأَسْكَنُوا اللامَ مع أَنهم لو حركوا فقالوا: قَامَتْ
 وَقَالَتْ: لم يتوال أربع متحركات اعتباراً للأصل إذ الألف فرع على الواو،
 والأصل قَوَمَتْ، فلما ثبت إسكان اللام في الصحيح وبني الباب عليه، أجري
 المعتل مجراه فأسكن اللام، وإن كان لا يجتمع في اللفظ أربع متحركات إذا لم
 يسكن حتى كأنه قيل: قَوَمْتُ كذلك عَصاً وَرَحَى لا يبدل من تنوينه الألف في
 حال الجر والرفع مع إمكان ذلك اعتباراً للأصل حتى كأنه قد صحح فقل:
 عَصَوْ وَبَعَصَوْ، ونحو ذا كثير، فهذا بين، ومذهب أبي عثمان لا يمكن رده أيضاً،
 ويؤكد أنه أن غرضهم في إبدال الألف من التنوين أن لا يزول علم التمكن من
 الكلمة رأساً، فإذا قدرُوا على ذلك كان الواجب أن يبدل منه، فإن قلت:
 فكيف جاز لكم أن تجعلوا الألف في هذا النحو بدلاً من التنوين مع مجيئه
 رَوِيًّا^(١) في حال النصب كقوله:

وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى^(٢)

(١) الروي: هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال: قصيدة رائية أو دالية ويلزم
 في آخر كل بيت منها، الوافي: ٢٢١.

(٢) رجز قائله الشماخ بن ضرار بن سنان بن أمامة، أحد بني سعد بن ذبيان مخضرم، توفي سنة
 ٢٢ هـ.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٢٣، والشعر والشعراء: ٣١٥، والأغاني ١٥٨/٩،
 وسمط اللآلي: ٥٨، والخزانة ١٩٦/٣.

الشاهد: قوله: (سُرَى) وقد بين المفسر وجه الاستشهاد.

ورد في: ملحق ديوانه: ٤٦٦، ٤٦٧، وحامسة أبي تمام ٣٦٩/٢، والبيان والتبيين ١٠/١،
 وأمالي الزجاجي: ١٢٩، وشرح فصيح ثعلب لابن درستويه ٢٧٨، والأغاني ١٦٨/٩،
 وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٧٥٠، وأمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢، والمرتبلي: ٤٨، والتبيين
 عن مذاهب النحويين: ١٨٩، وشرح المفصل ٧٦/٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٣/٢،
 والبحر المحيط ٧/٢، وشرح الألفية للمرادي ١٥٨/٥، والعيني ٥٤٦/٤، وشرح شواهد
 الشافية: ٢٠٢.

فألف (سُرى) لام الفعل بإزاء ألف (اشتَهَى) إذ لا خلاف بين أهل القوافي في أن ألف النصب لا يكون رويًا ^(١) نحو:

قَدْ رَأَيْتُ حَفْصٌ فَحَرَّكَ حَفْصًا ^(٢)

ولا يكون الألف بعد الصاد رويًا بوجه، وإنما الصاد حرف الرّوي والألف وصل، فهذا يدخل على صاحب الكتاب وأبي عثمان جميعاً؛ لأن صاحب الكتاب يزعم أنه في حال النصب يكون عوضاً من التنوين، وسُرى منصوب بدلالة أنك تقول: طَرَقَ طُرُوقًا، وأما أبو عثمان، فيلزمه من كل وجه؛ لأنه يجعل الألف على كل حال عوضاً من التنوين، فالجواب أن الأمر كما زعمت في الظاهر لكن عندي في هذا فصلاً، وهو أن الشيء إنما / يبدل منه بعد أن يثبت في اللفظ، فأنت إنما قلت في ألف رأيت زَيْدًا: إنه بدل من التنوين لأجل أنك لو وصلت نونت فقلت: رَأَيْتُ زَيْدًا العاقل، والشعر الذي آخره ألف مقيد، والمقيد لاحظ له في الحركة، والتنوين في الصحيح نحو قوله:

خَاوِي الْمُخْتَرَقِن ^(٣)

(١) انظر الواقي في العروض والقوافي: ٢٢٢، والقوافي للتونخي: ٩٦ .

(٢) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله.

الشاهد: إثبات الألف في " حفصا " لأنه منون، ولا تحذف في الكلام إلا على ضعف.
ورد في: الكتاب ٣٠٠/٢، والأصول ٣٨٨/٢، والمسائل العسكرية: ١٣٤، والشاذ منها: ٢٠٢، والقوافي: ٧٧، والأعلم ٣٠٠/٢، والقيسي: ٣٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٣٦، ٢٤٣.

في القيسي: (زارني) بدل (رايبي).

(٣) جزء من بيت من الرجز قائله رؤبة، وتمامه :

وقام الأعماق خاوي المخترقن

الشاهد: قوله (المخترقن) فقد ألحق التنوين الغالي القافية المقيدة .

وإذا كان كذلك كان "سُرى" إذا وقع في القافية بمنزلة السُرى بالألف واللام في أنه لا يكون فيه تنوين بوجه وصلاً ووقفاً، وإذا كان الشعر مبنياً على تعرّي الكلمة من التنوين من حيث إنه يبنى على الوقف والتقييد كالمختَرَق بدلالة أنك إذا وصلت المقيد لم تحركه، ولم تنون ما يجوز تنوينه في غير الشعر، كان الألف فيه لام الفعل أَلَبَّتْ كما كان ^(١) قولك: "السُرى" بالألف واللام كذلك إذ الألف واللام يقتضي سقوط التنوين، كما أن التقييد في الشعر كذلك فاعرفه، فلم أر أحداً تكلم على شيء من هذا بوجه.

وأما نحو: هَاهُنَا، وَهَؤُلَا فيمن قصر، فالوقف عليه بالألف كألف حُبَلَى إذ ليس فيه تنوين فيبدل، وبعضهم يقول: هَاهُنَا، فيلحق الهاء تبييناً، ولا يقولون في حُبَلَى: حُبلَاه (لأجل أنهم لو فعلوا ذلك لجاز أن يظن به أنه في الوصل حبلَاه) ^(٢) على الإضافة إلى شيء مضى ذكره، ولا يكون هذا في ها هنا وهؤلا؛ لأن الإضافة في هذا النحو لا تصح، ألا ترى أنك لا تقول: هَاهُنَا زيد ولا هؤلا زيد كما تقول: حُبَلَى زيد وذكِرَى عَمْرٍو، فهذا قريب مما ذكر ^(٣) ناه ^(٤) من أن

= ورد في: ديوانه: ١٠٤، والعين ٢١٢/١، والكتاب ٣٠١/٢، والخصائص ٢٨٨/١، والمختسب ٨٦/١، والمنصف ٣/٢، والمنجد في اللغة: ١٥٦، والمفصل: ٣٢٩، وشرح مقصورة ابن دريد: ٥٣٥، وشرح المفصل ٣٤/٩، والمغني ٣٧٨، ٤٠٠، والفصول المفيدة في السواو المزيّدة: ٢٤٥، وشرح الكافية لابن جماعة: ٤٥٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٠/١، والعيني ٣٤٦/٣، والهمع ٢٢٢/٤، وشرح الحدود: ٢٩٦، والكليات ٧٠/٢.

(١) في ر، وظ: (كما أن).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) انظر ص: ٢٦٣.

(٤) في ر: (ذكرنا أن).

قولهم: بَزَيْدِي في حال الجر لو قيل، لالتبس بالإضافة.

وأما عَمَّ، وَفِيمَ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ عَمَّا وَفِيمَا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةُ كَقَوْلِكَ: عَمَّا تَسْأَلُ؟ بِمَنْزِلَةِ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ تَسْأَلُ؟ إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ تَحْذِفُ فِي الْأَكْثَرِ، فَيَقَالُ: عَمَّ تَسْأَلُ؟ وَهُوَ نَوْعٌ مِمَّا يَحْذِفُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالِاسْتِغْنَاءِ بِالْحَرَكَةِ عَنِ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّ هَذَا ضَرْبٌ مِنَ التَّرَكِيبِ فَيُخَصُّ بِتَرْكِيبِ ^(١) مَا اخْتِصَاصًا لِحَالَةِ التَّرَكِيبِ بِحُكْمِ يَكُونُ كَالْأَمَارَةِ عَلَيْهِ فَالْوَقْفُ عَلَى ذَا بِالْهَاءِ نَحْوُ: عَمَّةٌ وَفِيمَةً وَحَتَّامَةً، كَمَا قُلْتُ: اغْزُهُ وَارْمِهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ قَدْ حَذَفَ مِنْهُ كَمَا حَذَفَ مِنْ اغْزُ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُلْحَقَ، فَتَقُولُ: : عَمَّ كَمَا قُلْتُ: اغْزُ .

فَإِنْ قُلْتُ: إِنْ مَا اسْمٌ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَقَدْ حَذَفَ أَحَدُ الْحَرْفَيْنِ ^(٢) فَبَقِيَ حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُلْزَمَهُ الْهَاءُ، كَمَا لَزِمَ لَمْ يَقِهِ لَمَّا بَقِيَ حَرْفٌ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ . /

٢٤/أ

فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَا اسْمٌ غَيْرٌ مَتَمِّكِنٌ، وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنَةِ كَثِيرٌ "مَا" تَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ نَحْوَ الْكَافِ فِي ضَرْبِكَ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَلَا يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَالْحَذْفُ الَّذِي لِحَقِّ عَمَّ لَيْسَ مِثْلَ الَّذِي لِحَقِّ لَمْ يَقِ، ثُمَّ إِنْ "مَا" لَمَّا ^(٣) امْتَزَجَتْ بِالْجَارِ صَارَا فِي حُكْمِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَخَرَجَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ قَهْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ مَرْكَبًا هَاهُنَا ^(٤) مَعَ كَلِمَةٍ أُخْرَى، فَيُخْرَجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ

(١) فِي ر، وَظ: (بِتَغْيِيرِ).

(٢) فِي ر: (أَحَدُهُمَا)، وَظ: (حَذَفُوا أَحَدَهُمَا).

(٣) فِي ر، وَظ: (حِينَ).

(٤) فِي ر، وَظ: (هُنَا).

الوقف والوصل^(١) على حرف واحد.

فأما إذا قلت: مَجِيءٌ مَ جِئْتُ؟ ومِثْلٌ مَ أَنتَ؟ تريد مَجِيءٌ ما جِئْتُ، بمنزلة مجيء أي شيء جِئْتُ، ثم وقفت وجب أن تلحق الهاء، فتقول: مجيء مه لأجل أن المجيء اسم منفصل يجوز اللفظ به غير مضاف، فلا يتصل بقولك: "م" من مَا اتصال حروف الجر التي لا يصح اللفظ بها إلا متصلة بشيء، وإذا كان كذلك كان "م" اسماً منفصلاً، فيجب إذا وقفت عليه أن تلحق هاء لتكون مبتدأً بحرف وواقفاً على آخر.

وشبه أبو علي هذا بقول: وَهُوَ وَهِي من حيث إن الواو لما كان على حرف واحد قوي اتصاله بِهِ وَهِي، فصار كأنه صيغ معه، فجرى وَهُوَ مجرى عَضُدٍ وَهِي مجرى كَتِفٍ، ولم يكن ذلك في شيء آخر ينفصل نحو: أن تقول: قال هُوَ، فتنزل هُوَ منزلة عَضُدٍ؛ لأنه غير متصل، وكذا لم يجر ثُمَّ هُوَ؛ لأن ثُمَّ كلمة على ثلاثة أحرف، فلا يشتد اتصالها، ولا تكون هي مع الضمير الذي هُوَ هُوَ أو هِي مشبهاً لعَضُدٍ في اللفظ كما يكون وَهُوَ. كذلك عن ونحوه من حروف الجر لما كان أشد اتصالاً من الأسماء التي هي كَمِثْلٍ ومَجِيءٍ، جاز أن تقول: عَمَّ فلا تلحق الهاء، وجرى مجرى أن تقول: عَنِّي في أن الوقف كأنه على كلمة واحدة، ولم يجر أن تقول: مِثْلَ مَ، ووجب مِثْلَ مَهْ؛ لأن مثل ليس له اتصال عن، وما أشبهه من حروف الجر من حيث ذكرنا أن الأسماء يلفظ بها غير مضافة والحروف لا يلفظ بها إلا ملترقة بشيء، فإذا كانت جارة كانت أقوى اتصالاً وامتزاجاً فاعرفه.

(١) في ر: (الأصل).

وأما هَـذِي فالأصل الياء، وإذا قالوا: هَـذِهِ كان الهاء بدلاً منه بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث ^(١) بهما في نحو: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، ولم يثبت للهاء تأنيث في موضع فجعله / بدلاً من الياء هو القياس، وبعد إبدال الهاء من ٢٤/ب الياء يكون على وجهين:

أحدهما: أن يلحق بعد الهاء ياءً زائدة ^(٢) بمنزلتها في قولك: بهي، فإذا وقفت قلت: هذه بسكون الهاء، وحذفت الياء كما تقول: مَرَرْتُ بِهِ من قولك: زيد مَرَرْتُ بِهِ قَبْلُ.

والوجه الثاني: أن تكون الهاء ساكنة لا يلحق بعدها ياء وقفاً ووصلاً نحو: هَـذِهِ أُمَّةٌ اللَّهُ كَانَهُمْ أَحَبُّوا أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مِثْلَ الْمَعَوْضِ عَنْهُ فِي السَّكُونِ.

(١) قال المبرد في: المقتضب ٣/٣٧٤: (لأن الكسرة من علامات التأنيث، ألا ترى أَنَّكَ تقول للمؤنث: إِنَّكَ فاعلة، وَأَنْتِ فاعلة وَأَنْتِ تفعلين؛ لأن الكسرة من نوع الياء، فلذلك ألزمته الكسرة).

(٢) في أ: (زيادة).

قال صاحب الكتاب

" باب الوقف على الأسماء المكنية "

تقول: أَنْ فعلت ذاك، فإذا وقفت، قلت: أَنَا، فألحقت ^(١) في الوقف ألفاً، ومثل ذلك حَيْهَلْ بَعُمَرَ، فإذا وقفت قلت: حَيْهَلًا، فألحقت الألف، وأحسن القراءتين ﴿لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ ^(٢)، فإذا وقفت (لكنَّا)، وقد ألحقوا الألف في الوصل في الشعر، قال:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي ^(٣)

(١) في التكملة مرجان: (ألحقت).

(٢) الكهف / ٣٨، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي (لكنَّا) بإسقاط الألف في الوصل وإثباتها في الوقف، وقرأ ابن عامر (لكنَّا) يثبت الألف في الوصل والوقف .
السبعة لابن مجاهد: ٣٩١، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٣٥، والتيسير ١٤٣، والعنوان في القراءات السبع: ١٢٣، والإقناع: ٦٨٩، والنشر ٣١١/٢ .

(٣) صدر من بيت من البحر المتقارب، قائله الأعشى ميمون بن قيس، والبيت بتمامه كما في الديوان: ١٠٣ :

فَمَا أَنَا أَمْ مَا انْتِحَالِي الْقَوَا ف بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

معنى البيت: كيف أنتحل الشعر وأدعيه مع شَيْبِي وكبر سني .

الشاهد: إثبات الألف في " أنا " في حال الوصل ضرورة تشبيهاً بالوقف؛ لأن الاسم منه الهمزة والنون، وجيء بالألف لبيان الحركة في الوقف فإذا وصلت حذفت.

ورد في الكامل: ٥٥٢، وتهذيب اللغة ٦٥/٥، ومعجم مقاييس اللغة ٤٠٣/٥، وابن يسعون ١١٨/١، والقيسي: ٣٨٥، وابن برى: ٢٧٣، وشرح المفصل ٤٥/٤، والمقرب ٣٥/٢، وضرائر الشعر: ٤٩.

روى في الكامل "فكيف يكون" وقال: هي الرواية الجيدة ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

كما قال ^(١):

بِإِزَالِ وَجَنَاءِ أَوْ عَيْهَلٍ

فأجرى الوصل مجرى الوقف، فأما الكاف التي تلحق المخاطب ^(٢) نحو: أَكْرَمْتُكَ، فإذا وقفت عليها أسكنتها، وقد تلحق الهاء، فتقول أَكْرَمْتُكَه، وأما السياء في إني ذاهب، وضربني زيد، وهذا غلامي، فيجوز فيه الوصل التحريك، والإسكان، والأصل التحريك كالکاف في بِحُكْمِكَ، فمن حركها ^(٣) في الوصل أسكنها في الوقف فقال: ضَرَبَنِي، وهذه دَارِي ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي﴾ ^(٤) وإن شاء ألحقها في الوقف هاءً، فقال: هذا غُلَامِيه، ومن أسكن في الوصل فوقف عليها تركها في الوقف على السكون، ويجوز أن يحذفها ؛ (لأنها أسكنت وانكسر ما قبلها وتطرفت فأشبهت بياء قاض) ^(٥)، فيقول: هذا غُلَامٌ، وضَرَبَنِي، وقرأ أبو عمرو ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنُ﴾ و﴿رَبِّي أَهَانَنُ﴾ ^(٦)، وقال الأعشى:

(١) في التكملة شاذلي، وأوروظ: (قالوا)، وقد سبق ورودها ص: ٢٥٩ .

(٢) في التكملة شاذلي: (للمخاطب) .

(٣) في التكملة مرجان: (حرك) .

(٤) نوح / ٢٨، قرأ حفص وهشام بفتح الياء وقرأ الباقون بإسكانها.

السبعة: ٦٥٤، والتبصرة: ٧١٠، والتيسير: ٢١٥، والعنوان: ١٩٦، والكافي: ١٨٤، والإقناع:

٧٩٤، والنشر ٣٩١/٢ .

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ) و ر، وظ .

(٦) الفجر / ١٥، ١٦ .

روى عن أبي عمرو أنه خير في إثباتهما في الوصل وحذفهما والمشهور عنه الحذف.

وقرأ البزي بياء في الوصل والوقف، وقرأها نافع بياء في الوصل خاصة.

المبسوط: ٤٠٨، والتيسير: ٢٢٣، والكشف ٣٧٤/٢، وإبراز المعاني من حرز الأماني:

٧٢٤، وتجبير التيسير: ٢٠٠ .

وَمِنْ شَانِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا اتَّسَبَتْ لَهُ أُتْكَرَنُ^(١)

فإذا سكن ما قبل هذه الياء، فليس إلا التحريك في الدرج نحو: هذا قَاضِيٌّ يا فتى، وهذان غلامايَّ ياهذا، ويابشرايَّ هذا^(٢)، فإذا وقف^(٣) أَسْكَنَهَا، فأما الهاء في ضَرَبْتُهُ وَمَرَرْتُ بِهِ، فإنها تلحق في الدرج الواو والياء، فيقال: ضَرَبْتُهُو وَمَرَرْتُ بِهِي، وأصل هذه الهاء أن تكون مضمومة، وإنما تكسر إذا تقدمتها ياء أو كسرة نحو: عَلَيَّهِ وَمَرَرْتُ بِهِي، ويجوز الأصل الذي هو الضم معهما، وذلك كقول أهل الحجاز^(٤): بِهِو دَاءٌ وَلَعْلَامُهُو مَالٌ^(٥)، وكقراءتهم:

(١) بيت من البحر المتقارب .

الشاني: المبغض، كاسف وجهه: متغير لونه.

الشاهد: حذف الياء في الوقف من قوله: " أُتْكَرَنُ " لما أسكن النون، ولم يطلق القافية، وإثبات الياء أقيس، وأكثر؛ لأنه فعل لا يدخله التنوين .

ورد في ديوان الأعشى: ٦٩، والكتاب ٢/٢٩٠، وأما القالي ٢/٢٦٣، وإعراب ثلاثين سورة: ٢١١، والحجة في القراءات السبع: ٣٧٠، وابن السيرافي ٢/٣٤٧، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٣، والأعلم ٢/٢٩٠، والمفصل: ٣٤٣، وابن يسعون ١/١٢٠، وأما ابن الشجري ٢/٧٣، والقيسي: ٣٨٩، وابن برى: ٢٧٦ .

روى صدره: ومن كاشح ظاهر غمره، في أمالي القالي، و (ظاهر غمره) بدل: " كاسف وجهه " في الحجة، و (لونه) بدل (وجهه) في ضرائر الشعر، والتكملة المطبوع مرجان (انتميت) بدل (انتسبت) .

(٢) في التكملة مرجان: (يا هذا) .

(٣) في التكملة شاذلي: (فإذا قفت أَسْكَنَهَا) .

(٤) انظر الكتاب ٤/١٩٥، (٢/٢٩٤ بولاق) .

(٥) في التكملة مرجان: (ماء) .

﴿فَخَسَفْنَا بِهٖو وَبِدَارِهٖو الْأَرْضَ﴾^(١) فإن كان^(٢) قبل هذه الهاء ساكن لم يخل ٢٥/٢
 من أن يكون حرف لين أو حرفاً غيره، فإن كان حرف لين، فالاختيار أن
 تحذف الواو والياء اللاحقتين للهاء في الوصل، فتقول: رأيت أباه قبل، وهذا
 أبوه، فاعلم " وهو يَهْدِيهِ يَأْتِي وَيَغْزُوهُ فاعلم ﴿وَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾^(٣)،
 و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾^(٤) و﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾^(٥)، وإن كان الحرف غير حرف لين
 كان الإثبات (معه)^(٦) أحسن منه مع حرف اللين، وذلك نحو: اضربْ يازيد،
 وعَنَّهُ أَخَذْتُ، وإن شئت اضربْهُو^(٧) يازيد، وعَنَّهُو أَخَذْتُ، فإن لحق الكاف أو
 الهاء الميم^(٨) للجميع نحو: ضَرَبَكُم وضَرَبَهُم، فالأصل أن تلحق الميم الواو في
 الوصل، فتقول: ضَرَبَكُمُو قبل، وضَرَبَهُو عندنا يدل على ذلك قولك
 للمؤنث^(٩): ضَرَبَكُنَّ وضَرَبَهُنَّ^(١٠)، فتلحق علامة المؤنث حرفين، فإذا وقفت

(١) القصص / ٨١، قال سيبويه: وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، ولَدَيْهُو مال ويقولون:

(فَخَسَفْنَا بِهٖو وَبِدَارِهٖو الْأَرْضَ) ٢٩٤/٢ .

(٢) في التكملة شاذلي: (ما قبل هذه الهاء ساكناً).

(٣) الشعراء / ٤٥ .

(٤) الحاقة / ٣٠ .

(٥) النور / ٥٤ .

(٦) (معه) ليست في: (أ) .

(٧) في التكملة مرجان: (اضربه .. عنه) .

(٨) في أ: (والميم) .

(٩) في أ: (في المؤنث) .

(١٠) في التكملة (ضربكن وبهن) .

قلت: ضَرَبَكُمْ وَضَرَبَهُمْ، فلم تلحق الواو ولا الياء (في قول^(١)) من قال: عَلَيْهِمِي وَبِهِمِي، ولكن الميم تسكن في الوقف في جميع هذه المواضع، ومنهم من يسكن الميم في قولك: ضَرَبَكُمْ وَلَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَبِهِمْ (في الوصل)^(٢) ومن رأى حذف الواو والياء في الوصل، في هذا النحو أسكن^(٣) الميم في الوصل، فقال^(٤): ضَرَبَكُمْ عِنْدَنَا^(٥)، و﴿رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٦)، ولم يجعلوا الميم في الوصل كالهاء في عَلَيْهِ؛ لأنهم لو حركوا الميم، لأدى ذلك إلى توالي خمسة أحرف متحركة في نحو: ﴿رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ وذلك مما رفضوه في كلامهم، فرفضوا هذا التحريك المؤدي إليه، كما لم يخرموا^(٧) (مُتَّفَاعِلُنْ في الكامل لِمَا كان يؤدي إليه من الابتداء بالساكن، ولم يفعلوا ذلك في)^(٨) إذا هي على قول من قال:

..... فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا^(٩)

(١) في أ: (فيمن قال).

(٢) (في الوصل) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (سكن).

(٤) في التكملة شاذلي: (فيقال).

(٥) في التكملة شاذلي: (عبدنا).

(٦) الأعراف / ١٠١.

(٧) الخرم: حذف أول متحرك من الوجد المجموع في أول البيت، الواوي: ٤٢.

(٨) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٩) عجز بيت من بحر الرمل، لم أهتم إلى معرفة قائله، وصدره:

فَقَدَّتْهُ فَأَتَتْ تَطْلُبُهُ

البيت في مهابة أذلها العي عن ابنها فأكلته الذئابة.

دما: يحتل وجهين:

لأن الياء تلزمه ^(١) الحركة، وكذلك الواو في: بَيْنَا هُوَ، فأما قوله:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ ^(٢)

وقول الآخر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَاتِلْ ^(٣)

= أحدهما: أن يكون اسماً مقصوراً في موضع جر عطفاً على "بعظام".
والثاني: أن يكون مصدراً على قولهم: دَمِي يَذْمِي دَمِي وتأويله على حذف المضاف كأنه قال: فإذا هي بعظام وذِي دم.

الشاهد: إسكان الياء من هي للضرورة.

ورد في: الحجة للفراسي ١٠٠/١، والمنصف ١٤٨/٢، وابن يسعون ١٢٠/١، والقيسي: ٣٩٢، والتنبية والإيضاح (برغز)، وابن برى: ٢٧٧، والبحر المحيط ٢٨١/١، وشرح قصيدة بانث سعاد: ١٢٩.

(١) في التكملة شاذي: (تلزمها).

(٢) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله.

الشاهد: "إذه" أراد إذ هي، فسكن الياء ضرورة تشبيهاً بعليهي ولديهي، ثم حذفها بعد السكون ضرورة أخرى تشبيهاً بعليه ولديه.

ورد في: الكتاب ٢٧/١، والعقد الفريد ١٨٥/٤، وضرورة الشعر: ١١١، والموشح: ١٤٧، وما يجوز للشاعر: ١١٧، وابن يسعون: ١٢٢، والقيسي: ٣٨٤، وابن برى: ٢٨٣، وضرائر الشعر: ١٢٦، والنكت الحسان: ٣٠٧.

ورد في العقد: دار لسلمي إذ من هواكا

(٣) صدر بيت من البحر الطويل، وعجزه:

..... لِمَنْ جَمَلَ رِخْوِ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

اختلف في قائله، قال البغدادي في الخزانة ٢٦٠/٥: (وقال صاحب العباب: البيت للعجير السلولي، ويروى للمخلب الهلالي وهو موجود في أشعارهما، والقطعة لامية، ووقع في كتاب سيويه "نجيب" بدل "ذلول" وتبعه النحاة على التحريف)، البيت ليس من شواهد سيويه في كتابه وإنما هو من شواهد الأخفش كما ذكر الشتمري ١٣/١، ١٤.

=

فضرورة وتشبيه بعيد (١) " (٢).

قال المفسر:

اعلم أن الألف يكون علماً للوقف في المكنى (نحو) (٣) قولك: أنا، وكذا في قولهم: حيَّهَلَا، والهاء تعاقب الألف، فيقال: أَنَّهُ وَحِيَّهَلَهْ، وإذا أثبت (٤) هذه الألف في الشعر كقوله:

فَكَيْفَ أَنَا وَائْتَحَالِي (٥). الْقَوَافِي بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا (٦).

= وقال الغندجاني في فرحة الأديب ٧٩، وما هذا الشعر للعجيز السلولي، ولا الأبيات مستوية النظام، بل الصواب أنها للمخلب الهلالي كما أنشدناه أبو الندى رحمه الله، وقال لنا: ليس في الأرض بدوي إلا وهو يحفظ هذه القصيدة ثم ذكر القصيدة ومن ضمنها: البيت الذي استشهد به أبو علي وفيه (ذلول) بدل (نجيب).

ورد منسوباً إلى العجيز السلولي في: القوافي: ١٧١، وما جاء على وزن فعال للمعري: ١٣، والشتنمري ١٣/١، ١٤، والقيسي: ٣٩٦، وابن برى: ٢٨٤.

الشاهد: فبيناه أراد (هو) فسكن ضرورة، ثم حذف الواو ضرورة. وورد غير منسوب في: الأصول ٤٣٩/٣، ٤٦٠، وضرورة الشعر: ٤٧، والمسائل العسكرية: ١٣٢، والموشح: ١٤٦، والعمدة ٢٧٠/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٧٩، والبديع: ١٥٤، وشرح جمل الزجاجي ٢٣/٢، والنكت الحسان ٣٠٧.

رواه البغدادى في: الخزانة ٢٥٧/٥ (نجيب) وفي ٢٦٠/٥، ٢٦١ (ذلول).

(١) في التكملة شاذلي: زيادة بعد قوله بعيد هي: (لأن واو عليها زائدة ساكنة، وواو هو متحركة أصلية).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٨، ٣١، والتكملة مرجان: ٢٠٢-٢٠٩.

(٣) (نحو) ليست في: (أ).

(٤) في أ: (ثبت).

(٥) في أ: (احتيالي).

(٦) تقدم ورودده ص ٢٩٤.

وكقول الآخر:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي ^(١)

كان على إجراء الوصل مجرى الوقف، ولهذا شبهه بقوله: أو عَيْهَلْ ؛ لأن التضعيف علم الوقف، وإنما يجيء في نحو عَيْهَلْ والقَصْبَا على إجراء / الوصل ٢٥/ب مجرى الوقف، غير أن ^(٢) أن نعي " أنا " بإثبات الألف في الوصل أَجْرَى في الكلام، وأحسن القراءتين ﴿لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ ^(٣) بغير الألف لأجل أن الأصل لَكِنَّ أَنَا، ثم خفف الهمزة، فنقل حركتها إلى النون الساكنة نحو ^(٤): لَكِنْنَا، فالتقى مثلان، فأدغم فقيلاً: لَكِنَّ، وأما من ألحق الألف فقال: " لَكِنَّا "، فكأنه ضرب من إجراء الوصل مجرى الوقف، ويحسنه عندنا أمر آخر، وهو أن الألف يدل على أن الأصل لكن أنا، وإذا قلت: لَكِنَّ لم يعلم من جهة اللفظ أنه ليس بلَكِنَّ الشديدة، وأن التقدير لَكِنَّ أَنَا، ففيه شيء من إزالة اللبس.

وأما الكاف في نحو: أَكْرَمْتُكَ، فالوقف عليه بالإسكان، أو بإلحاق الهاء نحو: أَكْرَمْتُكَه، ومن ألحق الهاء، أثر أن لا يحذف بالكلمة فيجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير اسم منفصل ؛ لأنه ضمير المفعول، والمفعول لا

(١) رجز قائله أبو النجم.

الشاهد: إثبات الألف في " أنا " إجراءً للوصل مجرى الوقف.

ورد في: ديوانه: ٩٩، والكمال: ٦٢، والخصائص ٣/٣٣٧، والمنصف ١/١٠، وأما المرتضي ٢/٢٤، والمفصل: ٢٦، وشرح المفصل ١/٩٨، والفلك الدائر على المثل السائر: ٢١٤، وشرح الكافية للرضي ١/٩٧، والارتشاف ٢/٤٦، والهمع ١/٢٠٧، والخزانة ١/٤٣٩.

(٢) (أن) ليست في ر و ظ .

(٣) سبق ورودها ٢٩٤.

(٤) في ظ: (صار).

يمتزج بالفعل امتزاج الفاعل، ومن أسكن لم يعتد بذلك لأجل أن الكاف في ظاهر الحكم ممتزج بالفعل، ولا يلفظ به على انفراد، فهو إذا وقف على الكاف من ضَرَبَك، كان بمنزلة الوقف على الباء (يعني أنه لا ينفصل كما أن الباء كذلك) ^(١).

وأما ياء المتكلم في نحو: غُلَامِيَّ وَضَرَبَنِيَّ فالأصل فيه التحريك نحو غُلَامِيَّ وَضَرَبَنِيَّ، ومنهم من يسكن فيقول: غُلَامِيَّ وَضَرَبَنِيَّ والسكون شائع، فمن حرك في الوصل، وقف عليه ساكناً، كما يقف على ياء القاضي في حال النصب، ومن أسكن وقف على السكون، كما وقفت على ياء القاضي في الرفع والجر.

وإذا حذف في الوصل نحو: غُلَامٍ وَضَرَبَنٍ أسكن الحرف الذي يكون قبل الياء، فيقال: غُلَامٍ وَضَرَبَنٍ كما قال: أُنْكَرَنُ ^(٢)، والأصل أُنْكَرَنِي، وقوله وهو ليبد:

..... وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَيْثِي وَعَجَلُ ^(٣)

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) يشير إلى قول الأعشى السابق تخريجه ص: ٢٩٦ وهو:

وَمِنْ شَأْنِي كَاسِفٌ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبَتْ لَهُ أُنْكَرَنُ

(٣) عجز بيت من الرمل، وصدرة:

إِنْ تَقَوَّى رَبُّنَا خَيْرٌ نَفَلُ

الشاهد: حذف الحركة التي هي الكسرة من عَجَلٍ وتسكين اللام.

ورد في ديوانه: ١٣٩، وتأويل مشكل القرآن: ١٣٠، وتفسير غريب القرآن: ١٧٧، والكمال: ١٣٥١، وجمهرة أشعار العرب: ١٢٥، وجمهرة الأمثال ٥١/١، وقفه اللغة: ٣٣٣، وأمالى المرتضى ١٦/١، وعبث الوليد: ٧٧، ورسالة الغفران: ٢٦٧، ونظام الغريب: ٢٦٧، والقوافي للتونسي: ١٤٣، والوافي في العروض والقوافي: ١٢٤، وضرائر الشعر: ١٢٨، واللسان (نفل)، والنكت الحسان: ٣٠٨.

والأصل عَجَلٍ بكسر اللام، ثم لما قصد التقييد، حذف الحركة، كما حذفها من فَعَلَ حيث قال:

..... بَيْدِيهِ الْخَيْرُ مَا شَاءَ فَعَلَ^(١)

وأما نحو: قَاضِي وَهُدَايَ، فليس في الياء إذا وصلت غير التحريك ؛ لأنك لو أسكنت جمعت بين ساكنين على غير وجهه، فإذا وقفت قلت: هُدَايَ وَبُشْرَايَ.

وأما قراءة من قرأ: ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾^(٢) بسكون الياء، فليس بالأشيع ولكنه^(٣) حسن في اللفظ ؛ لأن الساكن / الأول ألف، والمد يعين اللسان على ٢٦/أ ثقل الساكنين ، ولا يكون هذا في نحو: قَاضِيٍّ بوجه ؛ لأجل أن الساكن الأول ياء، والياء ليس لها مد الألف كيف وهي مدغمة ؟ والياء والواو إذا أدغمتا لم يبق فيهما المد.

وأما الياء والواو اللاحقتان للضمائر في نحو: بِهِ ذَا وَمَرَرْتُ بِهِيَ، فإنهما تحذفان في الوقف ؛ لأنهما زائدتان.

وأما نحو: عَصَاهُ وَرَحَاهُ، فلا يلحق بعد الهاء حرف لين في الأكثر، وكذا

(١) عجز بيت من الرمل، قائله ليبد، وصدده:

أَحْمَدُ اللَّهِ فَلَا نَدُّ لَهُ

الشاهد: حذف الحركة التي هي الفتحة من فَعَلَ وتسكين اللام.

ورد في ديوانه: ١٣٩.

(٢) الأنعام / ١٦٢، قرأ نافع بسكون ياء (مَحْيَايَ) والباقون بفتحها، وروى عنه أيضاً الفتح،

السبعة: ٢٧٥، والمبسوط: ١٧٧، وتحرير التيسير: ١١٣، والنشر ١٧٣/٢، والمكرر: ٤١.

(٣) في أ: (لكن).

عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ لَمَّا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ^(١)، وَإِذَا لَمْ يَلْحَقْ فِي الْوَصْلِ كَانَ لِحَاقِهِ فِي الْوَقْفِ أَبْعَدَ.

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي ضَرْبَيْكُمُ، وَضَرْبَهُمُ وَعَلَيْهِمِ وَبِهِمِ يَحْذِفَانِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ وَحَذْفُهُمَا أَوْجِبَ ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُمَا يَحْذِفَانِ فِي الْوَصْلِ كَثِيراً نَحْوُ: عَلَيْهِمْ وَلَدَيْهِمْ، وَأَمَّا نَحْوُ: «رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ» ^(٢) فَإِنَّهُمْ قَدْ أَلْزَمُوا الْمِيمَ السَّكُونِ إِذَا كَانَ يَجْتَمِعُ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَةً، وَذَلِكَ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ، فَلَمَّا حَصَلَ مِنْ تَحْرِيكِ الْمِيمِ فِي نَحْوِ: عَلَيْكُمْ بَعْدَ حَذْفِ حَرَفِ اللَّيْنِ التَّزَامُ شَيْءٌ مَرْفُوضٌ (فِي مَوْضِعٍ) ^(٣) مِنَ الْبَابِ، أَجْرَى الْبَابِ ^(٤) كُلَّهُ عَلَى الْإِسْكَانِ، فَلَمْ يَقْل: عَلَيْكُمْ دَرَاهِمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَوَالَى خَمْسُ مَتَحَرِّكَاتٍ، كَمَا أَنَّ الْخَرْمَ فِي "مَتَفَاعِلِنَ" تَرَكَ حَيْثُ لَا يَلْزَمُ الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ لِأَجْلِ أَنَّهُ يَلْزَمُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ حَالُ الْإِضْمَارِ، وَهُمْ كَثِيراً مَا يَرْفَعُونَ الشَّيْءَ فِي الْبَابِ كُلِّهِ إِذَا أَدَّى فِي مَوْضِعٍ إِلَى مَا يَسْتَنْكَرُ طَلَباً لِلْمَشَاكَلَةِ وَحِرْصاً عَلَى إِزَالَةِ ذَلِكَ الْمُسْتَنْكَرِ كَبَابٍ يَعِدُّ وَأُكْرِمَ .

وَلَا يَحْذِفُ الْأَلْفُ فِي ضَرْبَيْهِمَا مِنْ يَحْذِفُ الْوَاوُ فِي ^(٥) ضَرْبَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى اللَّبْسِ إِذَا لَوْ قُلْتُ: ضَرْبَهُمْ، لَمْ يَعْلَمْ أَجْمَعاً تَرِيدُ أَمْ تَنْثِيَةً، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِمْ: ضَرْبُكُمْ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يَلْحَقُ الْوَاوُ فِي بِكُمْ وَعَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّ

(١) انظر ص: ١٩٥ .

(٢) تقدم ورودها ص: ٢٩٨ .

(٣) (فِي مَوْضِعٍ) لَيْسَتْ فِي: (أ) .

(٤) (الْبَابِ) لَيْسَتْ فِي: (ظ) .

(٥) فِي ر، وَظ: (مِنْ) .

الكاف المكسورة في بِكَ ضمير المؤنث، كما أن المفتوحة في بِكَ ضمير المذكر، فكما لحقت هناك حين أردت الجماعة زِيَادَتَانِ، وهما النونان في بِكُنَّ كذلك ينبغي أن يلحق هنا زيادتان بإزائهما، وهما الميم والواو كقولك: بِكُمُو، وحكم الهاء حكم الكاف، وقد يستدل بالثنية أعني يقال: كما أنك تقول: بِكُمَا وبِهَمَا، فتلحق بعد الميم زيادة وهي الألف كذلك ينبغي أن تلحق في الجمع واوًا، فتقول: بِكُمُو وَعَلَيْكُمُو وبِهَمُو وَعَلَيْهِمُو إلا أن أبا علي آثر / الاستدلال ٢٦/ب بإلحاق النونين ^(١) في ضَرَبَكُنَّ وضَرَبَهُنَّ، وكان ذلك لأجل أنه قد يجوز أن يقال: إن الألف لحقت في بِكُمَا وبِهَمَا فرقاً بين الثنية والجمع، ومثل هذا أنه قد يستدل بقولهم في المؤنث: بها، وإلحاقهم الهاء ألفاً على أن الأصل في المذكر بِهِو بإلحاق الواو، ثم قد يمكن أن يغالط فيه، فيقال: إن الألف في بها لأجل أن ينفصل المؤنث من المذكر ؛ لأن أصل الضمير الذي هو الهاء أن يصحبه حرف لين، ومما ينبغي أن يعلم في هذا الموضع أن من ينظر إلى ظاهر الأصول ^(٢) قد يتوهم أن ضَرَبَهُو ^(٣) وبِهِو إنما كان الأصل لحاق الواو لأجل أن الأصل هو ^(٤)، والواو لازمة هنا، وهذا وهم باطل، وذاك أن هو صيغة وضعت للمرفوع في الغائب المذكر بإزاء أَنَا وَأَنْتَ في المتكلم والمخاطب، فكما أنك تقول: ضَرَبَكَ وضَرَبَنِي، فيكون ضمير المتكلم والمخاطب في حال النصب والجر، وعند الاتصال بالفعل والحرف والاسم لفظاً غير ما وجدته في حال الرفع، وحيث لم

(١) في ظ: (التنوين).

(٢) في ر، وظ: (ظواهر الأمور).

(٣) في أ: (بهمو).

(٤) في أ: (هو الواو والواو).

يكن للمضير اتصال بشيء كذلك التقدير في ضَرَبَهُو، وبَهُو أنه لفظ آخر وصيغة مستأنفة غير هو في قولك: هُوَ مُنْطَلِقٌ، ولو ^(١) كان "هو" هذه دخل عليها الفعل والجار، لوجب أن يجوز تحريك الواو بحال نحو: ضَرَبَهُو وبَهُو على أن هذا الوهم من الاستحالة بحيث لا يفتقر معه إلى مثل هذا الاستدلال إلا إذا أريد المسامحة، وأن يكون الجواب من سَنَخِ ^(٢) السلامة، وعلى مقتضى الشبهة في ضعفها، وإلا فمن ^(٣) يشك أن الضمير المنفصل لا يكون متصلاً و^(٤) أن الضمير المرفوع لا يكون منصوباً ومجروراً كيف، وذلك يبطل كونها مضمرّاً؛ لأن الضمير موضوع على أن يعقل منه إعراب المضمر، فلو جعلت هو في قولك: هُوَ مُنْطَلِقٌ وضَرَبَهُو وبَهُو واحداً كنت قد عرّيت الضمير من الدلالة على الإعراب، وذلك يخرج عن أن يكون ضميراً، ويدخله في حد الأسماء الظاهرة.

وتحقيق هذا الموضع أن الضمير في حكم القائم مقام الاسم الظاهر، فإذا قلت: زيد ضَرَبْتُهُ، فكأنك أردت أن تقول: ضَرَبْتُ زَيْداً، ثم أقمت الهاء مقامه، فإن أنت لم تضمنه زيدا على ما كان يكون عليه لو أعدته من كونه منصوباً / ٢٧أ لم يدر أي حال قصدت من أحواله، وخرج هذا الضمير عن أن يعقل مه شيء ويكون له حاصل ^(٥) (واعلم أنا جعلنا الواو أصلاً في لحاقها بعد الميم في

(١) في أ: (وان).

(٢) السنخ: الأصل، شرح أبيات صلاح المنطق ٣٣٨، والاقتضاب ٣٠٦/٣.

(٣) في ر، وظ: (ممن).

(٤) في الأصول لديّ (نعم وأن)، والراجح أن نعم زائدة فلا مكان لها في هذه العبارة.

(٥) من هنا يبدأ السقط في: (ر، وظ).

بَكُمُو وبِهِمُو لأجل أنا رأينا موضعاً يختص بالواو، فلا يقع الياء هناك، وذاك إذا كان ما قبل الميم مضموماً لا محالة نحو: بَكُمُو وعلَيْكُمُو، ورأينا المواضع التي تقع فيها الياء لا تستبد هي بها بل تَجِيء الواو نحو: بِهِو وعلَيْهُو، فعلمنا أن أحق الحرفين بكونه أصلاً هو الواو، وأن الياء مبدلة منها لأجل الكسرة في نحو: بهي، والياء في عليهي أوجبت كسرة الياء انكسار الهاء، فانقلبت الواو ياء، وكذلك الياء في عليه جذبت الهاء إلى الكسرة، وحين انكسرت صارت الواو إلى الياء، فقلت: عَلِيهِ، وكذا بهي وعلَيْهِمِ انكسرت الهاء لكسرة الياء الجارة والياء في عليّ، ثم انكسرت الميم أيضاً تبعاً لها وانقلب الواو ياء، ومن قال: عَلَيْهِمُو فكسر الهاء وضم الميم، استقرت الواو في قوله ؛ لأنها تصير ياء إذا انكسر الحرف الذي يليها من قبلها، وصاحب هذا المذهب لم ير أن يكسر حرفين للإتباع ؛ واقتصر على أن كسر الهاء فقط، وصاحب المذهب الأول كسر الهاء للإتباع، ثم كسر الميم لإتباع الهاء، ونظير هذا إِمَالَتُهُمُ الألف الأولى في رأيتِ عَمَاداً للكسرة، وإِمَالَتُهُمُ الثانية لإمالة الأولى، فهي إمالة للإمالة، وكذلك مسألتنا إتباع للإتباع، فكلاهما فرع الفرع، وإن شئت قلت: فرع من وجه أصل من وجه فهذه مسألة، ثم هنا مسألة أخرى تدل على أن هذه الزيادة اللاحقة بعد الميم في "علَيْكُمُو" وبعد الهاء في عَلَيْهِمُو وبِهِو، أصل ثابت في نفوسهم، وأنهم حذفوها حيث حذفوا على سبيل التخفيف، إن هنا موضعاً يلتزم فيه هذه الزيادة حتى لا يجوز سقوطها إلا في لغة لا يعتد بها، وذلك إذا اتصل بالضمير ضمير آخر كقولك: الدراهم أعطيتكموه، وعلى ذلك قوله سبحانه : ﴿ اَنْلِزْمُكُمُوهَا ﴾ ^(١)

فالواو لازمة هنا، فلا يقال: أَعْطَيْتُكُمْهُ وَأَنْلَزْتُكُمْهُ إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ.

ومسألة ثالثة إن قيل: أليس يجوز عَلَيْهِمُو بضم الهاء والميم، وَعَلَيْهِمُو بكسر الهاء وضم الميم على إتياع واحد، وَعَلَيْهِمِي بكسرهما وقلب الواو ياء على إتياع الأول الياء، ثم إتياع للإتياع، فهل تجوز إذا اتصل بالضمير ضمير / ٢٧ ب هذه الوجوه كلها ؟ فالجواب أن الكسر في الهاء وحدها أو في الهاء والميم معاً لا تكون حتى تسبق الهاء كسرة أو ياء نحو: بِهِمُو وَعَلَيْهِمُو وَبِهِمِي وَعَلَيْهِمِي، واتصال ضمير بضمير لا يكون إلا في فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: أَعْطَيْتُ وَأَكْرَمْتُ، فأما حرف الجر، فلا يتصور ذلك فيه ؛ لأنه لا يتعلق بمفعولين يكون منهما ضميران يتصل ثان بأول، والفعل إذا كان صحبها، فلا سبيل فيه إلى الكسرة والياء نحو: (أَنْلَزْتُكُمْهُوَا) لو قلت: أَنْلَزْتُمُهُوَا لم يكن لكسر الهاء وجه ؛ لأن آخر الفعل الذي هو الميم إما أن يكون مضموماً كما ترى أو منصوباً كقولك: أَنْ لُزِمْتُهُوَا أو مجزوماً نحو: لم يُلْزِمْتُهُوَا، وليس في شيء من ذلك كسرة ولا ياء، وإنما يتصور ذلك في الفعل المعتل اللام إذا عدت المضارع منه إلى ضميرين كقولك: تُعْطِيهِمُوهُ فُتُعْطِيهِمْ مثل عَلَيَّهِمْ في جواز الكسر للياء، فقياسه أن يجوز تُعْطِيهِمِيه على عَلَيَّهِمِي إِلَّا أَنْ فِيهِ قَبْحٌ لِكثْرَةِ الْكَسَرَاتِ وَيُؤَدِّي قَوْلُكَ: تُعْطِيهِمِيهِي إِلَى اجْتِمَاعِ خَمْسِ كَسَرَاتٍ، وَثَلَاثِ يَاءَاتٍ، وَإِلَى شَيْءٍ آخَرَ وَهُوَ إِتْبَاعُ بَعْدِ إِتْبَاعٍ، وَفِرْعُ ثَلَاثِ مَرَاتٍ، وَلَوْ قُلْتُ: تُعْطِيهِمُوهُوَا كَانَ فِيهِ خُرُوجٌ مِنْ كَسْرَةِ وَيَاءٍ إِلَى ضَمَّةٍ، فَإِذَا أَحْسَنَ الْأَصْلُ تُعْطِيهِمُوهُمْ حَتَّى

يتخلص من الكسرات والياءات، ومن التفريع المستشنع في الإتياع^(١).

ولا يحذف الواو والياء في هَوَ وهي ؛ لأنهما أصليتان، فإن جاء إسكانهما

أو حذفهما ففي الضرورة، ومن الإسكان قوله:

عَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا^(٢)

ومن الحذف قول الآخر:

... . إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ^(٣)

وقوله:

فَبَيَّنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ^(٤) لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ^(٥)

وقول أبي علي: (إنه تشبيه بعيد)^(٦) يعني أنه (شبه)^(٧) الواو في هَوَ

بالواو^(٨) في عَلَيَّهِمُو، وهو ظاهر ؛ لأجل أن واو عليهمو زائدة ساكنة، والواو في هو من نفس الكلمة وهي متحركة.

(١) إلى هنا ينتهي السقط في: (ر، وظ).

(٢) تقدم وروده ص: ٢٩٨ .

(٣) تقدم وروده ص: ٢٩٩ .

(٤) في أ: (قال).

(٥) تقدم وروده ص: ٢٩٩ .

(٦) انظر ص: ٣٠٠ .

(٧) (شبه) ليست في: (أ).

(٨) في ر، وظ: (بالواو في بهو وعليهمو).

قال صاحب الكتاب:

" باب الزيادة التي تلحق مَنْ في الوقف "

إذا كنت مستفهماً عن نكرة

إذا قال ^(١) القائل: رأيت رجلاً، فاستثبته قلت: مَنْ؟، وإذا قال: جاءني رجل قلت: مَنْ؟ ومررتُ برجلٍ قلت ^(٢): مَنْ؟ وإذا قال: رأيت رجلين قلت: مَنْين؟ وكذلك / الجر، وإن قال: هذان رجلان قلت: مَنْان؟ وذلك كله ٢٨/أ يحذف في الوصل إذا قلت: مَنْ يافتي، وحذفه في الوصل يدل على أن هذه الزيادات من التغيير المستعمل في الوقف (غير إعراب) ^(٣).

ولو كان إعراباً ثبت في الوصل؛ لأن ما يثبت ^(٤) في الوصل من الإعراب بالحروف، يثبت في الوصل والوقف، فلو كانت هذه الحروف أيضاً إعراباً، لم تحذف في الوصل، ولو قال: رأيت عبداً الله، لم تقل: مَنْا؛ لأن هذا يكون في النكرة خاصة.

فإن استثبت بأيّ قلت: إذا قال ^(٥) القائل: رأيت رجلاً أو ركبت فرساً ^(٦): أيا؟ فإن قال: ركبت فرسين قلت: أيّين؟ وإن وصلت (قلت) ^(٧): أيا يافتي؟

(١) في التكملة شاذلي: (قال لك).

(٢) في التكملة شاذلي: وأ: (تقول).

(٣) (غير إعراب) ليس في النسخ لدى.

(٤) في التكملة مرجان: (ثبت).

(٥) في أ: (قلت إذا قلت رأيت رجلاً).

(٦) في التكملة شاذلي: (قلت أيا).

(٧) (قلت) ليست في: (أ).

وَأَيْتَيْنِ يَا فَتَى ؟ وَإِنْ قَالَ: رَأَيْتِ امْرَأَةً قُلْتَ: آيَةٌ ؟ وَإِنْ ثَنَيْتِ ثَنَيْتَ، فَقُلْتَ: أَيْتَيْنِ يَا فَتَى ؟ ^(١) .

ويختلف العرب في الاستثبات عن الاسم العلم، فأهل الحجاز إذا قلت: رأيت زيداً، قالوا: من زيداً ؟ يحكون الاسم كما كان في كلام المخبر، والرفع والجر في هذا مثل النصب وبنو تميم يرفعون، فيقولون: مَنْ زَيْدٌ ^(٢)، والحكاية في قول أهل الحجاز شيء اختص به العلم كما اختص بأشياء لم تجز في غيره نحو: إلزام حذف التنوين في هذا ^(٣) زَيْدٌ بن عمرو، ونحو الترخيم، ونحو: مَوْهَبٌ وَمَحَبٌ ^(٤)، والإمالة في الحَجَّاج.

ولا تكون الحكاية في قول أهل الحجاز بعد "أي" كما كانت بعد "مَنْ" لظهور الإعراب في "أي" ألا تراهم قالوا: إنهم أجمعون ذاهبون، ولو ظهر الإعراب، فقالوا ^(٥): إن القوم أجمعين في الدار، لم يرفع التأكيد. وإذا دخل حرف العطف في مَنْ، فقال في الاستثبات عن: رَأَيْتِ زَيْداً، فَمَنْ زَيْدٌ أَوْ وَمَنْ زَيْدٌ وافق أهل الحجاز فيه بني تميم في ترك الحكاية.

ومما يختص به الوقف ولا يكون في الوصل قولهم في الإنكار إذا قال: ضربت زَيْدًا: أَزَيْدًا، وكذلك الرفع والجر، فإذا قال: أزيداً يا هذا حذف، وكذلك إذا

(١) في التكملة شاذلي: (فقلت أيتين وإن وصلت قلت: أيا يافتي وأيتين يا فتى) وفي التكملة

مرجان: (فقلت: أيتين فإن وصلت قلت: أيتين يا فتى).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/١، قال: "وهو أقيس القولين".

(٣) في التكملة مرجان: (في قولك: هذا زيد).

(٤) الأصل في (موهب) كسر العين، والأصل في (محب) الإدغام.

(٥) في التكملة شاذلي: (فقيل)، وفي التكملة مرجان: (فقال).

أَلْحَقْ (إِنْ) فَقَالَ: أَزِيدُ أَيْنَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ضَرَبْتُهُ فِي ضَرْبَتِهِ وَاضْرِبُهُ فِي اضْرِبِهِ، وَأَخَذْتُ عَنْهُ (فِي أَخَذْتُ عَنْهُ)^(١) أَلْقُوا عَلَى مَا قَبْلَ الْهَاءِ حَرَكَةَ الْهَاءِ فِي الدَّرَجِ،

فَإِذَا وَصَلُوا قَالُوا: اضْرِبْهُ يَا هَذَا، وَعَلَى الْوَقْفِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ^(٢)»^(٣)

قَالَ الْمَفْسَرُ:

اعْلَمْ أَنَّ السُّؤَالَ بِمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ عَنْ نَكْرَةٍ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَنْ عَلَمٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو .

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عَنْ مَعْرِفَةٍ غَيْرِ عِلْمٍ.

فَإِذَا سُئِلَ عَنِ النِّكَرَةِ لِحَقَّتِهِ / زِيَادَاتٍ تَدُلُّ عَلَى إِعْرَابِ الْاسْمِ وَتَثْنِيَّتِهِ ٢٨/ب

(١) (فِي أَخَذْتُ عَنْهُ) زِيَادَةٌ مِنَ التَّكْمِلَةِ الْمَطْبُوعِ لَيْسَ فِي النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ .

(٢) رَجَزُ قَائِلِهِ زِيَادُ بْنُ سَلْمَى وَقِيلَ: زِيَادُ بْنُ جَابِرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَامِرٍ، وَقِيلَ زِيَادُ بْنُ سَلِيمَانَ،

وَقِيلَ: زِيَادُ بْنُ سَلِيمٍ، كَانَتْ فِيهِ لَكْنَةٌ فَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ: الْأَعْجَمُ، تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ١٠٠ هـ .

أَخْبَارُهُ فِي: الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ: ٤٣٠، وَالْأَغَانِي ٣٨٠/١٥، وَذِيلُ سَمَطِ اللَّالِي: ٨، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٣/٣٧١ .

الشَّاهِدُ: نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ مِنْ (أَضْرِبْهُ) لِيَكُونَ أَبْيَنَ فِي الْوَقْفِ .

وَرَدَ فِي: شَعْرُهُ: ٤٥، وَالْكِتَابُ ٢/٢٨٧، وَالْوَسَاطَةُ بَيْنَ الْمُتَنَبِّئِ وَخَصْمِهِ ٦، وَالتَّعْلِيقَةُ عَلَى

كِتَابِ سَبْيُوهِ ٢/١٢٥، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ: ١٤٣، وَالْإِفْصَاحُ: ١٠٤، وَابْنُ يَسْعَوْنَ

١/١٢٣، وَالْقَيْسِيُّ: ٣٩٩، وَابْنُ بَرِيٍّ: ٢٨٦، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْخَافِظِ: ٩٧٤، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ

٢/١٠٨، وَالْأَشْمُونِيُّ ٤/٢١٠، وَبَحْرُ الْعَوَامِ فِيمَا أَصَابَ فِيهِ الْعَوَامُ ١٦٠، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ

الشَّافِيَةِ: ٢٦١ .

(٣) التَّكْمِلَةُ شَاذِلِي: ٣٢، ٣٣، وَالتَّكْمِلَةُ مَرْجَانُ: ٢٠٩-٢١٢ .

وجمعته وتأتيته تقول: إذا قال جَاءَنِي رَجُلٌ: مَنْو؟ فتأتي بالواو الذي هو علم الرفع، وإذا قال: رأيت رَجُلًا قلت: مَنْا؟ وإذا قال: مررت برجلٍ قلت: مَنْي؟ وإذا قال: رأيت رَجُلَيْنِ قلت: مَنْين؟ وإذا قال: جاءني رجال قلت: مَنْون؟ وإذا قال: جاءتني امرأة قلت: مَنْه ومَنْتان ومَنْتين؟ في الجر والنصب ومَنات؟ في الجمع، ولا يكون آخر هذه الزيادات إلا ساكنًا؛ لأنها^(١) تختص بالوقف، ألا ترى أنك لا تقول: مَنْو يا هذا؟ ولا مَنْون يا فتى؟ وإنما تقول: مَنْ يا فتى؟ في كل حال.

وإذا كان نون التثنية والجمع التي تثبت في الوصل يجب إسكانها في الوقف لأجل أنه لا يوقف على المتحرك، فإسكان هذا الذي لا يكون إلا في الوقف أوجب، وأما ما أنشد، صاحب الكتاب^(٢) من قوله:

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الْجِنَّ، قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا
فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْإِنْسَ الطَّعَامَا^(٣)

(١) في أ: (لأنها لا تختص).

(٢) الكتاب ٤٠٢/١.

(٣) البيتان من البحر الوافر، واختلف في قائلهما فقبيل: إنه شمر بن الحارث، وقيل: إنه تأبط شراً. الشاهد: قوله: (منون أنتم) حيث أثبت علامة الجمع في الوصل كما يفعل بأي وهذه اللغة من التذوق بحيث لا يقاس عليها، كما أنه حرك النون، وهما شاذان عند الأكثر.

نسب إلى شمر في الحيوان ١٩٧/٦، وشرح المفصل ١٦/٤، ١٧، والحماسة البصرية ٢٤٦/٢، والعيني ٤٩٨/٤، ٤٩٩، وفي الحيوان ٤٨٢/٤، نقلاً عن أبي زيد سهم بن الحارث وشمير بن الحارث في النوادر: ٣٨٠، وإعجاز القرآن: ٤٠، والخزانة ١٧٠/٦، قال في الخزانة: قال أبو الحسن فيما كتبه على نوادر أبي زيد سمير بالسین المهملة، وفي اللحل: ٣٩٠، ٣٩١، شمير بن الحارث أو تأبط شراً، وفي شرح الألفية للمكودي: ١٩١، وفي

قال: وكان يونس يقول: هذا لا يقبله كل أحد^(١).

وقول أبي^(٢) علي "ولو كان هذا إعراباً ثبت في الوصل"^(٣)، يعني به أن هذه الزيادات ليست بمنزلة النون في يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ ؛ لأجل أن الفعل استحق الإعراب بالحركة في قولك: يَضْرِبُ، فالنون في يَضْرِبَانِ جاء بدل الضمة، فهو إعراب قد استحقه الكلمة في الأصل، وليس مَنْ بهذه المنزلة ؛ لأنه مبني لا حظ له في الإعراب، فلا يجوز أن يقال: إن اختلاف الواو والألف والياء في (مُنُو) و (مَنَا) و (مَنِي) قام مقام اختلاف الحركات كما كان ذلك في "أَبُوهُ" و "أَبَاهُ" و "أَبِيهِ" لأجل أن ذلك يدعو إلى إثبات إعراب بالحركات لَمَنْ، وذلك لا يقدر عليه، فإنما جاءت هذه الزيادات المختلفة لتدل على إعراب في

= الأشموني ٩٠/٤، تأبط شراً أو شمر الغساني.

ووردا في ديوان تأبط شراً (القسم الثاني مما ليس من شعره ونسب إليه) ٢٥٦، ٢٥٧.
وورد الأول بلا نسبة في العين ٣٩٠/٨، والكتاب ٤٠٢/١، والحيوان ١٨٦/١، الأول والثاني، والمقتضب ٣٠٧/٢، والجمل: ٣٣٦، والخصائص ١٢٩/١، وإصلاح الخلل: ٣٦٨، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٦٨، والمقرب: ٣٠٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٤٨، ومهارة الكلّتين وذات الحلتين ١٧٣، وجواهر الأدب: ١١٦، وشرح الألفية للمرادي ٣٤٤/٤، وأوضح المسالك ٢٣١/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٢٦/٢.
فقلت: اشترت.

روى: (منون قالوا سراة الجن) في النوادر، والحيوان ١٩٧/٦، ومهارة الكلّتين وذات الحلتين. والحماسة البصرية.

(١) الكتاب ٤٠٢/١.

(٢) في ر، وظ: (أبوهُ).

(٣) انظر ص: ٣١٠.

غير هذه الكلمة التي هي مَنْ، فليس يعني أبو علي بقوله: "إنه ليس بإعراب" أن جنس الإعراب لا يستفاد منه كيف وإنكار ذلك دفع للمشاهدة ؛ لأن الإعراب هو الاختلاف، وذلك موجود إذ لا يقول: "منو" في كل حال، فالقصد أنه ليس بإعراب حقيقي، ومعنى الحقيقي أن يكون للكلمة التي هو فيها، ولأجل هذا لم يعده أهل التحقيق فيما أعرب بالحروف نحو: "أبوه" و"أباه" و"أبيه" ^(١) فاعرفه / فإنه موضع ملتبس .

٢٩/أ

والثاني: أن يكون سؤالاً عن العلم، فبنو تميم يرفعون ما بعد مَنْ فيقولون: مَنْ زَيْدٌ؟ على كل حال، وأهل الحجاز يحكون، فإذا قيل: رأيت زَيْدًا قالوا مَنْ زَيْدًا؟ وفي مررت بزَيْدٍ مَنْ زَيْدٍ؟

والضرب الثالث: أن يكون سؤالاً عن معرفة ليست بعلم نحو: أَخُوكَ والرجُل، فإذا قيل: رأيت أَخَاكَ لم تقل: مَنْ أَخَاكَ؟ وإنما تقول: مَنْ أَخُوكَ؟ بالرفع على كل حال ؛ لأن هذا مخصوص بالأعلام، وهم يجعلون لها أنواعاً من التصرف لا يكون لغيرها نحو ما ذكره من قولهم: زَيْدٌ بِنُ عَمْرٍو، فيحذفون التنوين إذا وقع الابن صفة بين علمين ولا يقولون: زَيْدٌ بِنُ أَخِينَا بل ينونون فيقولون زَيْدٌ ابْنُ أَخِينَا ^(٢)، وكذا الترخيم نحو: يا حَارٍ لا يكون في غير الأعلام ^(٣).

وأما مَوْهَبٌ فالتغيير فيه أن ما فاؤه واو يجيء منه مَفْعَلٌ بكسر العين ومَوْهَبٌ مفتوح العين، والتغيير في مَحَبٍّ هو فك الإدغام، وكان الأصل مَحَبٌّ كَمَرَدٌ ومَفَرٌّ.

(١) في ر، وظ: (بأبيه).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/١.

(٣) انظر الإيضاح العضدي: ٢٣٧.

وأما الإمالة في الحجاج، فكونها تغييراً من حيث إنه قد عَرِيَ من دَوَاعِي
الإمالة إذ ليس فيه كسرة ولا ياء بوجه، ولا تختص إمالته بحال الجر دون النصب
والرفع، فقد ذكر أبو علي هذه الأنحاء ليؤنسك بأن العَلَم يكون له من التصرف
ما لا يكون لغيره، وكنا ذكرنا أن ذلك ؛ لأجل أن الأعلام تنقل من شيء إلى
شيء ألا ترى أن زيداً في الأصل مصدر زاد^(١)، ثم سمي به، وكذا الغالب،
وتغيير المعنى يُحَسِّنُ تغيير اللفظ، ألا ترى أن الاسم المنسوب إليه لما كان يتغير
معناه فيصير صفة، جاء في النسب أنواع من التغيير يختص به نحو: دُهرِيّ بضم
الดาล ورَمَلِيّ بتحريك الميم، ولا يقول^(٢) أحد: دُهر ولا رَمَل وكذا قالوا: حَنَفِيّ،
وما أشبه ذلك، فكذا يجوز أن يقال: مَوْهَب، وإن كان لا يَجِيء في الجنسية^(٣)
مَوْعَد، ثم لما خص العلم بنحو هذا من التغيير خص أيضاً بنحو الحكاية وحذف
التنوين ؛ لأن جميع ذلك عدول به عن سنن غيره فاعرفه.

وأما إذا دخل حرف العطف على مَنْ في الاستثبات، فلا وجه للحكاية لا
تقول: إذا قيل: رأيت زيداً، وَمَنْ زيداً ؟ ولا فَمَنْ زيداً ؟.

بيانه أنهم قالوا: زيداً فحكوا حرصاً على أن يعلم أن المقصود ما كان في
كلام المخاطب، وأنه ليس باستفهام برأسه غير مبني على كلام المتكلم، وحرف
العطف يدل على هذا المعنى، فإذا قلت: وَمَنْ أو: فَمَنْ علم أنك / تتبع كلامك ٢٩/ب
الكلام السابق إذ العطف لا يكون من غير معطوف عليه، فلما كان كذلك، لم

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩.

(٢) في ظ: (ولا يكون).

(٣) قال سيبويه في ٢/٢٤٧: (وقد يجيء المَفْعَل يراد به الحين فإذا كان من فَعَل يَفْعَل بنيته على مَفْعَل تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان).

يعدل به عن الظاهر، فقيل: وَمَنْ زَيْدٌ، وَمَنْ زَيْدٌ، فلم يجوز وَمَنْ زَيْدًا كما جاز مَنْ زَيْدًا فاعرفه.

وأما أيُّ فلا تخلو من أمرين:

أحدهما: أن يكون استفهاماً عن نكرة.

والثاني: أن يكون عن معرفة.

فإذا استثبت به عن نكرة لم تلحقه الزيادة، فلا تقول: آيَوَ ولا آيَا ولا أيي كما قلت: مَنَّا وَمَنْوُ وَمَنِي ؛ لأجل أن هذه الحروف لحقت مَنْ ليعرف بها الإعراب، وأيَّ معرب اللفظ ؛ فلا حاجة به إلى ذلك.

فإذا قيل: جاءني رَجُلٌ قلت: أيُّ ؟ وفي رأيت رَجُلًا آيَا ؟ وفي مررت بَرَجُلٍ أيُّ ؟ باختلاف الحركة يكفيك (هذه) ^(١) المؤونة، ويُنْثَى ويؤنَّث ويجمع تقول: آيَان، وآيَة وآيَتَان، وآيُونَ، وآيَات، وتثبت ذلك وصلاً ^(٢) ووقفاً، فتقول: آيَان يا هذا ؟ وآيُونَ ^(٣) يا هذا ؟ وآيَات يا هذا ؟ ولا يمتنع كما امتنع ^(٤) مَنُونَ يا هذا ؟ ومَنَات يا هذا ؟ لأجل أن آيَا اسم معرب جُمع جَمْعُ مُسْلِمٍ ومُسْلِمَةٍ، فلا يجب أن يختص ذلك بالوقف دون غيره.

وإذا استثبت بأيُّ عن معرفة لم يكن فيه الحكاية، تقول إذا قلت: رأيت زَيْدًا ومررت بَزَيْدٍ: أيُّ زَيْدٍ ؟ بالرفع، ولم يجوز أن تقول: أيُّ زَيْدًا ؟ كما جاز مَنْ زَيْدًا، والفصل بين الموضعين أن مَنْ مَبْنِيّ وأيَّ معرب، فإذا قلت: أيُّ زَيْدًا ؟

(١) (هذه) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (أصلاً).

(٣) (أيون يا هذا) ليست في: (ظ).

(٤) (كما امتنع) ليست في: (ظ).

كنت جعلت أحد الجزئين مخالفاً للآخر في الإعراب لفظاً ومعنى، فيفرط قبحه ويبتطل حكم الابتداء ؛ لأنه لا يكون مبتدأ وخبر إلا مرفوعين، وإذا قلت: مَنْ زَيْدٌ لم يكن كذلك لأجل أن مَنْ لا يظهر الإعراب في لفظه، فإذا نصبت زَيْدًا فقلت: مَنْ زَيْدٌ لم يكن أحد الجزئين مخالفاً للآخر في اللفظ، فيحتمل ذلك حتى كأن مَنْ ليس بواحد من الجزئين إذ ليس فيه رفع لفظاً كما كان في أيٍّ، وما أحسن ما شبه أبو علي حيث ذكر قولهم: إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وذلك أن "أَجْمَعُونَ" تأكيد والتأكيد تابع للمؤكد في الإعراب، كما أن كل واحد من المبتدأ والخبر مشارك للآخر في الرفع، فقالوا: إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ فجوزوا الرفع حملاً على موضع "إِنَّ" مع الاسم، إذ^(١) كان في المعنى كقولك: هم أَجْمَعُونَ، وحسن ذلك من حيث إن الضمير في اللفظ واحد لم يظهر فيه عمل لأن، فصار كأنه لا عمل فيه لأن بوجه، وإن كان في التقدير منصوباً متغيراً عن حكم "هم" إذا قلت: هم مُنْطَلِقُونَ /، ولم يجوزوا إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ بل وجب النصب نحو: إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ . لأجل أن النصب قد ظهر في القوم لفظاً، فإذا رفعت أجمعين اختلف التابع والمتبوع لفظاً، فقد اعتدوا في الموضعين بالإعراب الظاهر إلى اللفظ، فتنكبوا فيه الاختلاف، ولم يعتدوا بالإعراب التقديري إذ كان الاختلاف لا يوجد ظاهراً فاعرفه فإنه بين.

وأما ما ذكره من قولهم في الإنكار: أَرَيْدَنِيهِ^(٢) فَإِنَّ "نِيهِ" تنوين تحرك لالتقاءه مع ياء الإنكار والهاء للوقف، وهذا الإنكار على معنيين: أحدهما: (أن ينكر أن يكون الأمر على ما يقصد المتكلم.

(١) في ظ: (إذا).

(٢) انظر ٣١١.

والثاني: ^(١) أن ينكر أن يكون الأمر على خلاف قوله وتقرر دعواه، والأصل قولهم: أزيداً إِني على أن يكون (إن) علماً للإنكار، والياء تلحق لمد الصوت، والهاء للوقف، ومن ذلك ما حكاه من أن أعرابياً قيل له: أخرج إذا أَخْصَبَتِ البَادِيَةَ فقال: أَنَا إِني مُنْكَراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج ^(٢)، وهذا التفسير لفظ صاحب الكتاب ^(٣)، وقد جعل شيخنا التنوين في أزيدَني علماً للإنكار ؛ لأجل أنه في الإنكار بمعنى إني، فكما ثبت النون في إني كذلك ثبت التنوين، ويعضد ذلك أن التنوين قد ثبت للكلمة، فهو وإن كان يحذف في ^(٤) حال الوقف يجوز أن يجعل ثباته علماً لمعنى ومختصاً بحال حتى ^(٥) يجرى مجرى إني. هذا وعندي أحسن من ذلك، وهو أنه لا شبهة في أن الياء علم الإنكار ^(٦) وإن كان يختص ذلك بالوقف، وإذا دخل على الكلمة كان الوقف على الياء بدلالة أن الهاء الذي يلحق في نحو: «كِتَابِيَّةٌ» ^(٧) و «حَسَابِيَّةٌ» ^(٨) قد جاء معه، وذلك أن هذه الهاء تلحق الحرف الذي يكون معرضاً للوقف عليه، فلو لم يكن الياء اللاحق للإنكار بمنزلة ياء الضمير، فإنه ^(٩) يتعرض لأن يقع الوقف عليه

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٦/١، والمسائل المنشورة: ١٣٥، ١٣٦، والخصائص ١٥٦/٣.

(٣) الكتاب ٤٠٦/١.

(٤) (حال) ليست في: (ر، وظ).

(٥) (حتى) ليست في: (ر، وظ).

(٦) في ظ: (للإنكار).

(٧) تقدم ورودها ص: ٢٣٦.

(٨) الحاقة / ٢٠.

(٩) في ر، وظ: (في أنه).

آخرًا لَمَّا لحقه هاء الوقف الذي من شأنه أن ينوب مناب المعرض للوقف ويؤمنه منه، وإذا كان كذلك صار التنوين غير موقوف عليه، فيجري مجرى أن تقول: زَيْدٌ ابنك فتحركه لالتقائه مع ساكن في الدرج، ولا تحذفه وهذا بين.

واختصاص هذه الزيادة بهذا المعنى بميزة اختصاص الزيادة بـمَنْ، حيث قال: مَنُو وَمَنَا وَمَنِي وَمَنْتَانِ وَمَنْاتٍ وَمُنُونٍ، فكما دلت هذه الزيادات في مَنْ على غرض، وهو أن عرف بها إعراب المسئول عنه، وجمعه وتنثيته وتأنيثه، واختصت مع ذلك بحال الوقف / كذلك دلت ^(١) هذه الزيادة التي هي الياء مع ٣٠/ب هاء الوقف على الإنكار، وخصت بالوقف، ويدل على أن الياء هو الأصل في الإنكار، وأن الهاء للوقف أنهم أتوا به في التذكر ^(٢) أيضاً فقالوا: قَدَى ^(٣)، وحركوا التنوين هناك أيضاً ؛ لأنه وقع حشواً، فقالوا: سَيُفْنِي ^(٤)، ومما يحسن إثبات التنوين أن الإنكار يفتقر إلى ما يدل على أن القصد هو الذي تقدم ذكره، فكلما كان أسلم من الحذف كان أذهب في الوضوح (فاعرفه) ^(٥) .

وأما نحو ^(٦): اضْرِبْهُ يا زيد، فإنك ^(٧) إذا وقفت عليه نقلت الحركة من الهاء إلى ما قبله، وذلك أن الوقف لا يكون على المتحرك والهاء متحرك، وإذا

(١) في ر، وظ: (دل).

(٢) في ظ: (التذكير).

(٣) أي في (قد) الكتاب ٣٠٣/٢.

(٤) يريد (سيف) انظر الكتاب ٣٠٤/٢.

(٥) (فاعرفه) ليست في: (أ).

(٦) (نحو) ليست في: (ظ).

(٧) في ر، وظ: (فلك).

أُسكنته اجتمع ساكنان فيثقل اللفظ بهما هنا، ولا يسهل كما يسهل في نحو: زَيْدٌ، عَمْرُو ؛ لأجل أن الهاء خفي، فإذا لم يعتمد لسانك على متحرك قبله، لم يعذب ^(١) اللفظ به وقويت الكلفة فيه، فلما كان يقتضي الحال تحريك الساكن قبل الهاء إذا أسكن للوقف، كان أن ينقل حركته إليه أولى من أن يؤتى بأجنبية، فإن كان ما قبل الهاء حرف معتلّ نحو: عَصَاهُ وَعَلَيْهِ وَلَدَيْهِ ، وهو يَعْزُوه، فليس إلا ^(٢) الإسكان وحذف الحركة رأساً من غير نقل ؛ لأن الألف لا يمكن تحريكه، والواو والياء يثقل فيهما الحركة فإنما ذلك للصحيح، وإن كان ما قبل الهاء متحركاً، فلا وجه للنقل، وإنما تحذف الحركة فقط، فتقول: ارْمِهِ في ارْمِهِ وضَرْبُهُ في ضَرْبَهُو ؛ لأجل أن الحرف الذي قبل الهاء بحركة نفسه أولى، وقد يفعل ذلك تشبيهاً بالأول وجرياً على تغيير الوقف.

أنشد شيخنا:

مَنْ يَدْخُلُ الْكَلًّا يَقْمَرُ بَصْرُهُ وَيَلْقَى الْكَلًّا عَبْدًا يَقْمُرُهُ
إِذَا رَجَا مِنْهُ الْوَفَاءَ خَسَرُهُ ^(٣)

والأصل خَسَرَهُ، ثم نقل ضمة الهاء إلى الراء مع تحريكه بالفتح تشبيهاً باضْرِبُهُ، وقد غلب هذا النحو على ألسنة العوام، وليس بالأعرف ^(٤) في كلامهم، ويروى عن الكوفيين نحو ذا مما تركنا لقلة الحاجة إليه وقبحه.

(١) في ر، وظ: (يسهل).

(٢) (الا) ليست في: (ظ).

(٣) رجز لم أهدت إلى معرفة القائل .

(٤) في ر، وظ: (بالإعراب).

قال صاحب الكتاب:

" باب تخفيف الهمزة ^(١) "

الهمزة حرف يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق، فلما كانت كذلك، استثقل أهل التخفيف إخراجها من حيث كانت كالتهوع فحففوها، وتخفيفها لا يخلو من أن تجعل يَيْنَ يَيْنَ، أو بأن تقلب، أو بأن تحذف، وهي لا تخلو من أن تكون ساكنة / أو متحركة .

أ/٣١

فإن كانت ساكنة، فما قبلها لا يخلو من أن يكون مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً.

فإن كان ما قبلها مضموماً قلبت واواً، وذلك قولهم ^(٢) في جُؤنة: جُؤنة وفي لُؤم: لُؤم وإن كان ما قبلها مكسوراً، قلبت ياء نحو: بَيْر وذَيْب، وإن كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً نحو: رَاس وفَاس، والمنفصل من ذلك نحو: قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ ^(٣) و﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اُوْتِمِنَ اَمَانَتُهُ﴾ ^(٤) و﴿اِلَى الْهُدَى اِتِّتْنَا﴾ ^(٥)، إنما هو (إيذن) الهمزة التي هي فاء ساكنة بعد همزة الوصل، فلما حذفتها في الدرج لاقت اللام المضمومة الهمزة التي هي فاء ساكنة، فانقلبت واواً، وعلى هذا القياس الأخريان.

وإن كانت متحركة، فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكناً أو متحركاً،

(١) انظر الكتاب ١٦٣/٢ .

(٢) في أ: (قولك) .

(٣) التوبة / ٤٩ .

(٤) البقرة / ٢٨٣ .

(٥) الأنعام / ٧١ .

فإن كان ساكناً لم يخل من أن يكون حرف علة أو حرف صحة، فالحرف الصحيح الساكن إذا وقع قبل الهمزة فخفت الهمزة، فتخفيفها أن تحذف وتلقى حركتها على الساكن نحو: العَبء والقَرْء والْحَبء والبُرء تقول: العِبُّ والقَرُّ والبُرُّ و: ﴿يُخْرِجُ الْخَبءَ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ ^(١) ومن ذلك لام المعرفة إذا دخلت على ما أوله همزة مقطوعة نحو: الْأَحْمَر والأوْلَى والأَصْبَع، فإنك في التخفيف تحذفها وتلقى حركتها على اللام الساكنة، فإذا تحركت لإلقاء الحركة عليها، فإن فيه مذهبين .
أحدهما أن تحذف همزة الوصل ^(٢) فتقول: لَحْمَر وَلُوْلَى في الْأَحْمَر والأوْلَى.

والآخر أن تبقي همزة الوصل ولا تحذفها فتقول: أَلَحْمَر وَالْوَلَى ؛ لأن اللام وإن تحركت في اللفظ، فهي في نية السكون، وقال الشاعر:
أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ ^(٣)

(١) النمل / ٢٥، قرأ الجمهور: الخبء بسكون الباء وإثبات الهمزة، وقرأ أبي وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة، وقرأ عكرمة بألف بدل الهمزة فلزم فتح ما قبلها وهي قراءة عبدالله ومالك بن دينار. البحر المحيط ٦٩/٧، وانظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١١٠.

(٢) في أ: (الهمزة التي للوصل).

(٣) بيت من البحر المنسرح، قال ابن برى: قال أبو الحجاج: أظنه لقيط بن زرارة، وقال القيسي خوطب به لقيط بن زرارة، وهو أبو دختنوس، ودختنوس بنته سماها باسم بنت كسرى، وقال الصغاني في المرتجل ١٨٤ مُسْهَر بن كعب .
الشاهد: قوله: (ملكذب) أراد من الكذب فحذف النون لسكونها وسكون لام المعرفة والوجه تحريكها .

ورد في الصحاح (ألك) والخصائص ٣١١/١، وشروح سقط الزند: ١٣٦٧، وأمالى ابن الشجري ٩٧/١، وابن يسعون ١٢٣/١، والقيسي: ٤٠٠، وابن برى: ٢٨٨، وشرح المفصل ١٠٠/٩، وضرائر الشعر: ١١٤، واللسان (ألك، ولكن) والارتشاف ٢٩٨/٣، وتذكر النحاة: ٧٣٢.

حذف النون مِنْ (مِنْ) لسكون لام المعرفة ^(١)، فكما حذفها مع السكون كذلك تحذف مع تحريكها إذا كانت النية بحركتها السكون (ومن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿عَادَ لَوْلَى﴾ ^(٢)) ^(٣).

فتقول على قياس القول الثاني: مِلَانَ ^(٤) في مِنَ الْآنَ، وَقَالَ ^(٥) "لَانَ" في ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ ^(٦).

وعلى قياس القول الأول مِنْ لَانَ وَقَالُوا لَانَ، ومن قطع همزة الوصل في شيء من ذلك كان مخطئاً، وتقول في المنفصل: كِمِ ابْلُكْ وَكَمِ ارْضُكْ، وقالوا:

(١) في التكملة مرجان: (المعرفة وسكونها) .

(٢) السنجم / ٥٠، قال الداني في التيسير: ٢٠٥: (ويجوز في الابتداء بقوله الأولى على مذهب أبي عمرو ثلاثة أوجه:

أحدها: (الولى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها.

الثاني: (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها استغناء عنها بتلك الحركة، وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه في مذهب ورش.

والثالث: (الأولى) بإثبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها)، وانظر: التذكرة في القراءات ٦٩٩، والنشر ٤١٠/١ .

(٣) ما بين القوسين مكانه في: (ظ)، بعد قوله تعالى: {قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ}.

(٤) في التكملة مرجان: (من لان) .

(٥) في التكملة شاذلي: (قاللان)، وفي التكملة مرجان: (قاللون) .

(٦) البقرة ٧١، قال أبو حيان في البحر المحيط ٢٥٧/١: (قرأ الجمهور بإسكان اللام والهمزة

بعده) وقرأ نافع بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام وعنه روايتان:

إحداهما: حذف واو قالوا إذ لم يعتد بنقل الحركة إذ هو نقل عارض.

والرواية الأخرى: إقرار الواو اعتدأً بالنقل واعتبار العارض التحريك؛ لأن الواو لم تحذف إلا لأجل سكون اللام بعدها، فإذا ذهب موجب الحذف عادت الواو إلى حالها من الثبوت.

لَبَّاءُ مثل حَمَاءَ وقالوا: لَبَّاءُ مثل قَطَاةَ، وذلك شاذ ومثله المَرَاة والكَمَاة/ ^(١). ٣١/ب
وأما حرف العلة إذا كان قبل الهمزة المتحركة، فإن كان مزيداً للمد فقط؛ فإن الهمزة تخفف بأن تقلب بعد الواو المضموم ما قبلها واواً ^(٢) وبعد الياء المكسور ما قبلها ياء، فتقول في مَقْرُوءَةٍ: مَقْرُوءَةٌ، وفي مَكْلُوءٍ من كَلَّاهُ الله: مَكْلُوءٌ، وفي خَطِيئَةٍ خَطِيئَةٍ، وفي النَّسِيءِ النَّسِيءِ، وياء التصغير تجري مجرى ياء خَطِيئَةٍ ^(٣)؛ لأنها لم تحرك ^(٤) في موضع كما لم تحرك ألف الجمع في ^(٥) مَسَاجِدَ، فتقول في تخفيف همزة أَرُوسَ وَأَفُوسَ إذا حقرتهما: أُرَيْسَ وَأُفَيْسَ فتقلبها ياء وتدغم الياء فيها، فإن كانت الهمزة المتحركة بعد ألف جعلتها يَيْنَ

(١) تصرف الشيخ عبدالقاهر في نص التكملة حيث قدم وأخر بعض العبارات وأشار إلى ذلك بقوله: وقع تخطيط في النسخ فوضع هذا البيت في غير موضعه وقد كتبه على ما يجب على ما بينه شيخنا. انظر: ٣٣٩.

وهذا نص التكملة المطبوع: (فهى في نية السكون، فتقول على قياس القول الثاني: ملان في من الآن، وقالان في: (قالوا الآن جئت بالحق) وعلى قياس القول الأول من لان، وقالوا لان، ومن قطع همزة الوصل في شيء من ذلك كان مخطئاً وتقول في المنفصل: كَمَ اِبْلِكَ وَكَمَ اِرْضُكَ، وقالوا: لَبَّاءُ مثل حَمَاءَ، وقالوا: لَبَّاءُ مثل قَطَاةَ، وذلك شاذ ومثله الكَمَاة والمرأة، قال الشاعر:

أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذي قد يقال ملكذب

فحذف السنون من من لسكون لام المعرفة فكما حذفها مع السكون، كذلك تحذف مع تحركها إذا كانت النية بمركتها السكون، ومن ذلك قراءة أبي عمرو (عاد لولى).

(٢) في أ: (قبلها والواو بعد الياء).

(٣) في التكملة مرجان: (خطية).

(٤) انظر: سيبويه ١٦٦/٢.

(٥) في التكملة مرجان: (في نحو مساجد).

بَيْنَ ؛ لأن الألف لا تدغم في شيء من ^(١) الحروف، كما لا يدغم فيها شيء منها تقول في هَبَاءَ إذا خففت ^(٢): هَبَاءَ، فتجعلها بين بين، وكذلك إن كانت مضمومة أو مكسورة، ولا تخفف الهمزة إلا في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غير مدغم إلا أن يكون الساكن الذي بعده الهمزة المخففة الألف نحو: هَبَاءَ، فإنها احتملت ذلك لزيادة المد فيها واختصاصها بما لا يكون في الياء والواو، كاختصاصها بالتأسيس ^(٣) وانفرادها بالردف ^(٤) " (٥) .

قال المفسر:

اعلم أن الهمزة مثل سائر الحروف الصحيحة في أنها تكون متحركة أو ساكنة، وكل واحدة منهما يأتيها التخفيف ؛ لأنها أدخل الحروف في الحلق وإخراجها يثقل ولهذا قال صاحب الكتاب: إنا كالتَّهْوَع ^(٦)، وقد يقال: إن الهمزة نبرة في الصدر، فالساكنة تخفيفها أن تقلب إلى حرف لين يشاكل حركة ما قبلها، فإن كان ما قبل الهمزة الساكنة ضمة قلبت واواً، وذلك نحو ^(٧): جُوَّةٌ

(١) في التكملة مرجان: (من هذه الحروف).

(٢) في التكملة مرجان: (خففتها) .

(٣) هو أَلَف بينها وبين الروي حرف يكون بعدها وقبله، القوافي للتونسي: ١٠٦، انظر أمالي ابن الشجري ٥٦/٢، تحقيق د. الطناحي .

(٤) هو: أَلَف أو واو أو ياء سواكن قبل حرف الروي معه، الوافي: ٢٢٦.

(٥) التكملة شاذلي: ٣٤-٣٦، والتكملة مرجان: ٢١٢-٢١٧.

(٦) الكتاب ١٦٧/٢، قال: (واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها ؛ لأنه بعد مخرجها ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً فتقل عليهم ذلك ؛ لأنه كالتَّهْوَع) في القاموس (هوع) تهوع القيء : تكلفه.

(٧) في ر، وظ: (قولك).

في جُؤْتَة وَلُؤْم في لُؤْم، وإن كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً وذلك قولهم^(١) في رأس: رَأْس: رَأْس، وإن كان ما قبلها مكسوراً قلبت ياء كقولهم في بئر: يِئْر، والتخفيف مطرد في كل ما كان بهذه الصفة لا يفتقر فيه إلى سماع، وهكذا^(٢) الحكم في المنفصل، فالهمزة المفتوح ما قبلها في المنفصل كقوله سبحانه: ﴿إِلَى الْهُدَى اتَّيْنَا﴾^(٣) (الأصل الهدى اتتنا)^(٤) بهمزتين^(٥)، ثم سقطت همزة الوصل للإدراج وسقط ألف الهدى لالتقاء الساكنين فولي الهمزة التي هي الفاء - من أتيت - الدال المفتوحة من الهدى، فصار كقوله: إلى الهدِ اتنا بوزن هُدَعْنَا، فلما قصدت تخفيفها قلبتها ألفاً؛ لأن دَاتِنَا / بوزن^(٦) دَعَتِنَا مثل رأس، فقلت: أ/٣٢ دَاتِنَا بألف بعد الدال، كما قلت: رأس، وكتبته لك هنا على اللفظ للوضوح، والهمزة المضموم ما قبلها كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾^(٧) الأصل أن تقول: أَيْذَنْ لي مثل اعْذَنْ لي، ثم سقط همزة الوصل، فوليت الهمزة الساكنة التي هي فاء من "أَذَنْ" اللام المضمومة من "يقول"، فصار كقولك: يقول: أُذَنْ بوزن يقولُ عُذَنْ، فكان لُؤْذَنْ بوزن لُعْذَنْ بمزلة جُؤْتَة فقلب في التخفيف واواً،

(١) في ر، و ظ: (قولك).

(٢) في ظ: (هذا).

(٣) تقدم ورودها، ٣٢٢.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٥) في ر، و ظ: (بهمزتين مثل اعتنا).

(٦) (دأتنا بوزن) ليس في: (ظ).

(٧) تقدم ورودها، ٣٢٢.

فصار^(١) يقول وَذَنْ كَمَا قَلْتُ: جُوتَ، والهمزة المكسورة ما قبلها كقوله سبحانه: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ﴾^(٢) الأصل أُتْمِنَ مثل أُعْتِمِنَ، ثم سقطت همزة الوصل وسقط ياء الذي لالتقاء الساكنين، فلقي الهمزة الساكنة التي هي فاء من أَمِنَ الذال المكسورة من الذي كقولك: أَلْدَعْتُمِنَ، فكان دُعْتُمِنَ بمنزلة بئر في وجود همزة ساكنة بعد كسرة، فقلبت ياء فقيلاً: الذي تُمِنَ كما قلت: بئر، فهذا حكم الهمزة الساكنة.

وأما الهمزة المتحركة فعل ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، فتخفيفها أن تلقى حركتها على الساكن، وتحذف تقول في خَبْءٍ خَبٌ وفي مَنْ أَبوك مَنْ بُوكٌ، فهذا هو الوجه لأجل أن ما قبلها ساكن، فلو قُلِبَتْ حرف لين، لالتقى ساكنان، ولو حذفت مع حركتها لم يكن في اللفظ دليل على سقوطها، فلما نقلت الحركة علم سقوطها، فلو كانت الهمزة مفتوحة، لم يجوز أن يكون الساكن قبلها إذا خففت إلا مفتوحاً لأجل أنك تنقل حركتها بعينها، فلا تضع الضمة موضع الفتحة ؛ ولا الفتحة موضع الكسرة^(٣)، فلو قلت: مَنْ بُوك بضم النون لم يجوز ؛ لأن هذا لا يكون نقلاً للحركة، وإنما هو تحريك للحرف على الانفراد، ومن هذا قولك: أَحْمَرُ إذا دخلت^(٤) عليه لام التعريف تقول: الْأَحْمَرُ بهمزتين بينهما لام ساكنة، فإذا خففت همزة أحمر، نقلت حركتها إلى

(١) في: (فقيلاً).

(٢) تقدم ورودها ٣٢٢.

(٣) في ظ: (فلا تضع الضمة مع الفتحة موضع الكسرة).

(٤) في ر، وظ: (أدخلت).

اللام، فيصير إلى قولك: اَلْحَمْرُ بفتح اللام، ثم ^(١) في ذلك مذهبان:

أحدهما: أن تحذف همزة الوصل التي قبل اللام ؛ لأجل أنها جاءت لتوصل إلى الساكن الذي هو لام التعريف واللام قد تحرك، فلا حاجة إلى الهمزة كما قلت في اسأَلْ: سَلْ، فأسقطت الهمزة إذ كانت مفتقراً إليها لسكون السين، والسين قد تحرك، فزال الافتقار فتقول: جاءني ^(٢) لَحْمَر. /

ب/٣٢

والمذهب الثاني: أن لا تحذف الهمزة، فتقول: اَلْحَمْرُ بإثبات الهمزة قبل اللام مع انفتاح اللام، ووجهه أن الحركة في اللام عارضة، فهي من جانب الحكم في تقدير السكون، فتبقى همزة الوصل بحالها حتى كأن اللام في اللفظ ساكن، ومثل ذا أنهم يقولون في تخفيف رُؤْيَا: رُؤْيَا، فلا تقلب الواو ياء مع التقائه مع الياء كما قلت في طَوَّيَا مصدر طَوَّيْتُ، فقل: طَيًّا لأجل أن الهمزة هي أصل في رُؤْيَا ^(٣)، والواو عارضة ^(٤) لا تلزم، فلم ^(٥) يعتد بها حتى كأن النطق بالهمزة حاصل، فإن قلت: وكيف قال الجميع: رَمَتِ المرأة، فلم يعيدوا الألف المحذوفة من رَمَى لالتقاء الساكنين لأجل أن الحركة في التاء عارضة، فكان في تقدير السكون، فكيف لم يقل: رَمَاتِ المرأة حملاً على اللفظ، وذلك

(١) (ثم) ليست في: (ظ).

(٢) في أ: (جاز).

(٣) في ر، وظ: (الأصل).

(٤) في ر، وظ: (عارض).

(٥) في ظ: (فلا).

أن السذي أوجب سقوط الألف هو التقاء الساكنين في اللفظ، وقد زال ^(١) ذاك بتحريك التاء، كما زال السكون (في اللَّحْمَرِ) ^(٢) بتحريك اللام، فجالب الحذف في رَمَتِ السكون كما أن جالب الهمزة في الأحمر كذلك، فكيف قيل: لَحْمَرٌ، فأسقط الهمزة لزوال السكون لفظاً، ولم يقل: رَمَاتِ المرأة فيعاد الألف.

والجواب أن بين الموضعين فصلاً، وذاك أن حركة التاء من رَمَتِ المرأة أذهب في كونها عارضة من حركة اللام في لَحْمَرٍ ؛ لأجل أن حركة اللام منقولة من الهمزة، فلها أصل في الكلمة، وحركة التاء من رَمَتِ المرأة لا أصل لها بوجه، ألا ترى أنك تقول: رَمَتْ أمة زيد، فلا يكون هناك حركة بوجه، وأنت لا تحذف الحركة من لام لَحْمَرٍ حذفاً، ولكن إن قصدت إسكان اللام، أعدت الهمزة، فقلت: الْأَحْمَرُ، فلما كان لهذه الحركة حظ في الأصلية، فضلت على حركة التاء في رَمَتِ الْمَرْأَةِ، فاعتبر حكم السكون في الحرف الذي تحرك بها مرة، ولم يعتبر ^(٣) أخرى، فقل: لَحْمَرٌ وَالْحَمَرُ، ولم يكن في رَمَتِ إلا ترك الاعتداد بالحركة والجري على حكم السكون.

وأما من الآن فعلى المذهبين، فإن قلت: لَحْمَرٌ واعتدَدْتَ بالحركة، قلت: مِنْ لَانَ وَقَالُوا لَانَ، فأثبت النون والواو في مِنْ، وَقَالُوا؛ لأن اللام إذا تحرك لم يحصل التقاء الساكنين الذي هو داعي الحذف .

وإن قلت: اللَّحْمَرُ، فلم تعد بحركة اللام وأجريت مجرى الساكن قلت: مِلَانٌ، وَقَالَ لَانَ، فحذفت النون والواو لالتقاء الساكنين كما قال:

(١) في ظ: (ذلك بتحريك).

(٢) (في الحمر) ليست في: (أ).

(٣) في أ: (يعتد).

..... مَلْكَذِبٌ^(١)

لأجل أن اللام إذا كان / في حكم السكون كان بمنزلة الساكن لفظاً،^{أ/٣٣}
فكما أثبت همزة الوصل، فقلت: أَلْحَمَرُ كما تثبتها في حال السكون الصريح
كذلك تحذف الواو من "قالوا" كما تحذفه إذا سكن اللام لفظاً، وبين الواو في
قالوا والسنون في مَنْ فصل وذاك أن الواو إذا لقيها ساكن حذفت أَلْبَتَّةُ، ولم
تحرك، والنون تحذف، وتحرك كقولهم: مِلْ مَالٍ وَمِنْ الْمَالِ، والتحريك أكثر ؛
لأنه حرف صحيح، فإنما يقول: مِلَّانَ يحذف النون على أن لا يعتد بحركة اللام
من يقول: مِلَّانَ، فتحذف مع سكون اللام، فأما من يحرك في حال سكون اللام
لفظاً فيقول مَنْ الآن فهو^(٢) في حال تحريك اللام بحركة عارضة أولى بأن لا
يحذف ويحرك فيقول: مَنْ لَأَنَّ لأجل أن اللام إذا كانت في تقدير السكون،
وجب أن يثبت الحركة في النون ؛ لأن جالبها سكون اللام، كم أن جالب همزة
الوصل ذاك أيضاً، فكما قلت: أَلْحَمَرُ والآن، فأثبت همزة الوصل مع تحريك
اللام ؛ لأنها في تقدير السكون كذلك حركت النون من "مِنْ" فقلت: مَنْ لَأَنَّ،
كما تحرك إذا ظهر السكون لفظاً، وعلى ذا يقرأ في التنزيل ﴿وَمِنْ الْأَرْضِ
مِثْلَهُنَّ﴾^(٣) فتحرك النون مع نقل حركة الهمزة من أرض إلى لام التعريف،

(١) تقدم وروده ص : ٣٢٣ .

(٢) (فهو) ليست في: (ر، ظ) .

(٣) (الطلاق / ١٢، قال في النشر ٤٠٨/١ : (باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو نوع
من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر
الكلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى سواء كان ذلك
الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هي
من اللفظ لسكونها) .

ويقال: مِنْ أَرْضٍ بِسُكُونِ نونٍ " مِنْ " وأنشد قوله:

..... مَلِكٌ ذَبِ

على حذف النون مِنْ (مِنْ) لالتقاء الساكنين ؛ لأن الأصل مِنْ الكَذِبِ، ثم سقط النون لالتقاءه مع اللام الساكنة، وقد وقع تخليط في النسخ فوضع هذا البيت في غير موضعه، وقد كتبه على ما يجب على^(١) ما بينه شيخنا ، وأما قراءة أبي عمرو ﴿وَعَادَ لَوْلَى﴾ بالإدغام فوجهها أن تحمل على لغة من قال لَحْمَر^(٢)، فأسقط همزة الوصل بكون الأصل الأولى، ثم ينقل حركة الهمزة من أولى إلى لام التعريف، وتسقط همزة الوصل فيبقى لَوْلَى، فيدغم النون الساكنة التي هي التنوين من عَاد في اللام إذ قد حصل سكون الأول من الحرفين، وتحرك الثاني على ما هو مقتضى الإدغام.

وأما من قال: اللَّحْمَرُ، فجعل اللام في حكم السكون، فليس يتجه على مذهبه هذه القراءة ؛ لأن من شرط الإدغام أن يكون الثاني متحركاً والأول ساكناً، واللام إذا كان في حكم الساكن لم تحصل هذه الشريطة، فلم يجز الإدغام كما لا يجوز إذا سكن لفظاً، قال / شيخنا: وله في هذه اللغة وَجْهٌ كان الشيخ أبو علي يذكره، وهو أنهم أدغموا نحو: ارْدُدْ مع تحرك الأول وسكون الثاني؛ لأنهم لما رأوا الثاني من المثليين تلحقه الحركة عند اتصال ضمير الاثنين والجميع به نحو: ارْدُدَا وارْدُدُوا، وعند التقاء الساكنين نحو: ارْدِدِ الْقَوْمَ جعلوا الحركة التي من شأنها أن تلحق الدال الساكنة من ارْدُدْ كأنها قد حصلت فيه

(١) في ر، وظ (كما).

(٢) في ر، وظ: (يقول).

فتوالى المثلان بالحركة، ونزلوا كونه معرضاً لدخول الحركة عليه منزلة أن يتحرك على الحقيقة، فأدغموا، وقالوا: رُدُّ، كذلك يجوز أن يدغم التنوين في اللام الكائنة في حكم السكون ؛ لأنها وإن كانت ساكنة في الحكم على هذا المذهب أعني مذهب من يقول: " أَلُوْلَى " فإنها قد تحركت حركة حقيقية في لغة من يقول: " لُوْلَى " وَلَحْمَرٌ، فيسقط همزة الوصل، فجعل حركتها في هذه الحالة كأنها حاصلة لها عند تقدير السكون فيها إذ لا يكون وجود الحركة العارضة في نفسها بأقل من السكون الصريح، فإذا جاز أن تنزل الدال الثانية من ارْدُدْ منزلة المتحركة ^(١) مع سكونها في اللفظ تقديراً لحركة تلحقها في حال أخرى كأنها قد ^(٢) لحقتها ^(٣)، كان تنزيل اللام التي هي في تقدير السكون، وليست بساكنة في الظاهر هذه المنزلة للمعنى الذي ذكرنا أولاً.

والضرب الثاني: من تخفيف الهمزة الساكن ما قبلها أن تنقل حركتها، وتقلب وذلك قولهم: المَرَاة والكَمَّاة بمنزلة القَطَاة في اللفظ، فالأصل المَرَاة بوزن المَرْعَة، ثم نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فتحرك، وبقيت الهمزة ساكنة، فقليل: المَرَاة والكَمَّاة، وصار بمنزلة رَأْس في أنه همزة ساكنة متحرك ما قبلها فتقلب ألفاً ؛ لأن قبلها فتحة، فيقال: مَرَاة كَقَطَاة، كما قيل: رَأْس كَنَاس، والأكثر المستمر أن تحذف الهمزة إذا نقلت حركتها إلى ما قبلها، فيقال: مَرَاة وَكَمَّة، وهذا قليل لا يقاس عليه، وكأن من فعله اقتصد في التخفيف، فلم يجب أن يسقط نفس الحرف، واقتصر على أن فعل بها ما يؤديها إلى حرف لين، وقد

(١) في ر، وظ: (المتحرك).

(٢) (قد) ليست في: (ظ).

(٣) في أ: (لحقها).

يشبهه أصحابنا بنحو قول أبي حية:

لَحُبِّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعْدَةً إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ^(١)

وذلك أن بعضهم يهزم الواو المضموم ما قبلها، فيجري حركة المجاور مجرى حركة نفس الحرف، فكما يهزم الواو عند / انضمامها، كذلك يهزمها ٣٤/أ إذا انضم ما قبلها، فمشابهة الكمأة لهذا أنه يقدر الفتحة على الهمزة كأنها على ما قبلها، وأن الهمزة ساكنة، فيصير بمنزلة رأس فيقلبها ألفاً، وكان شيخنا يذكر هذا الوجه وهو قريب من الأول والتحقيق ذاك.

(١) بيت من البحر الوافر قائله جرير.

حب: فعل ماضٍ للمدح أصله حبب.

المؤقدان: اسم فاعل من أوقدت النار إيقاداً.

موسى وجعدة: هما المخصوصان بالمدح وهما ولداه.

أضاءهما: أنارهما وأظهرهما.

الوقود: بفتح الواو الحطب المشتعل، وبالضم مصدر وقدت النار أي اشتعلت، شرح أبيات المغني وشرح شواهد الشافية .

الشاهد: (المؤقدان)، و (موسى) هز الواو في الموضعين جميعاً؛ لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما والواو إذا ضمت ضمّاً لازماً فهزها جائز.

ورد في ديوانه: ١١٦، والزاهر: ١٣٤/١، والحجة: ١٧٩/١، والخصائص ١٧٥/٢، ١٤٦/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٩/١، والمحتسب ٤٧/١، والمنصف ٣١١/١، والإقناع: ٤٤٥، والارتشاف ٣٢١/٣، ومغني اللبيب: ٧٦٢، والنشر ٤١١/١، وشرح شواهد المغني ٩٦٢، وشرح أبيات المغني ٧٦/٨، ٧٧، ٧٨، ٧٩، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٩، ٤٣٠.

في الديوان، وشرح أبيات المغني ٧٩/٨: (الواقدان)، (موسى)، (لو أضاءهما) وفي سر صناعة الإعراب وفي النشر، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٩ (أحب المؤقدين) وفي الزاهر (المؤقدان، موسى، حزرة لو أضاء لي)، وفي الارتشاف (أحب المؤقدين، حزره).

والضرب الثالث: أن يكون ما قبل الهمزة حرف لين، فإن كان قبلها واو أو ياء مزيديتان للمد قلبت إلى الواو والياء تقول في مَقْرُوءَةً: مَقْرُوءَةٌ (بواوين)^(١)، وفي خَطِئَةً خَطِئَةً بيايين، وذاك أن واو مقروءة وياء خطيئة، لا أصل لهما في الحركة، وإنما زيدتا للمد فقط بمنزلة ألف كتاب، فلما كان كذلك كرهوا تحريكها، فلم ينقلوا حركة الهمزة، فيقولوا مَقْرُوءَةٌ بواو خفيفة مفتوحة، ولا خَطِئَةً؛ لأن ذلك يخرج الحرف عن أصله الذي جاء له من المد إذ الحركة تسلب حرف اللين مدّة، فلما امتنع نقل الحركة، كما كان في مَنْ أَبُوك بقي القلب، فقلبت الهمزة في مَقْرُوءَةٌ بوزن مَقْرُوءَةٍ واوًا، وأدغم الواو فيها، وفي خطيئة ياء، كما قلبت واوًا في جَوْنَةٌ لضمه ما قبلها، وياء في بَثْرٌ للكسرة، فكما جذبت الحركة الهمزة إلى حرف يجانسها كذلك دعاها الحرف إلى نفسه، فقلبت بعد الواو واوًا وبعد الياء ياءًا، وليس الامتناع من نقل الحركة في مَقْرُوءَةٍ؛ لأجل أن الواو في تقدير السكون معنىً ولفظاً فقط، وإنما ذاك لأجل أنهما يأتيان للمد^(٢)، والحركة تذهب المد، ألا ترى أن واو لَوٍّ لا أصل له في الحركة أُلْبِتَّة، وأنت تنقل إليها حركة الهمزة مع ذلك لأجل أنها لم تزد للمد، وإنما هي حرف من نفس الكلمة بمنزلة دال قَدٍّ، وأما أَفْؤُسٌ في التصغير إذا قلت: أَفَيْسٌ^(٣) بوزن أَفَيْعَسٍ، فبمنزلة خَطِئَةٍ لأجل أن ياء التصغير حرف مد كالف مَسَاجِدَ، فلا يجوز تحريكه، فتقلب الهمزة ياءً^(٤) بعدها، وتدغم ياء التصغير فيها، فتقول: أَفَيْسٌ بيايين.

(١) (بواوين) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (المد).

(٣) في ر: (أفئاس).

(٤) في ر، وظ: (بعدها ياء).

وأما إذا كان قبل الهمزة المتحركة ألف نحو: هَبَاءَ، فإنها تخفف بأن تجعل بين بين، ومعنى ذلك أن تجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ^(١)، فأنت تجعلها في هَبَاءَ بين الهمزة والألف، وذلك شيء يوقف عليه باللفظ.

ولم يجوز أن تجعل يَيْنَ يَيْنَ وقبلها واو أو ياء نحو: مَقْرُوءَةٌ وَخَطِئَةٌ لأمرين: أحدهما: أن القلب يمكن فيها إذا كان ما قبلها واواً أو ياءً ؛ لأن الواو والياء يدغمان في مثلهما، وذلك ممتنع / في نحو هَبَاءَ ؛ لأجل أنك لو التسمت قلب ^(٢) ٣٤/ب الهمزة ألفاً، لم تخل من حالين:

أحدهما: أن تثبت ألفين ساكنين وذلك لا يقدر عليه.
والثاني: أن تدغم أحد الألفين في الآخر، وهذا أبعد لأجل أن الألف لا تدغم في شيء، ثم لو كان يجوز إدغام الألف، لكان محالاً هنا ؛ لأن الساكنين إذا التمس إدغام أحدهما في الآخر، وجب تحريك الثاني، وأنت إذا حركت الألف عدت إلى الهمزة، فتكون عائداً إلى ما فررت منه .

والوجه الثاني: أن جعل الهمزة يَيْنَ يَيْنَ تقريباً لها من الساكن، فتنقل لاجتماع ساكنين، والألف أزيد مداً منهما ^(٤) والمد يقوى على احتمال السكون، ولذلك اختص بالتأسيس نحو ألف :
..... ناصب ^(٥)

(١) أي إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو.

(٢) في ظ: (قيل).

(٣) في ظ: (تحركت) .

(٤) في ر (منها) .

(٥) يريد قول النابغة الذبياني:

كليتي لهم يا أميمة ناصب وليل أفاقيه بطيء الكواكب

وانفرد في الردف، فلم يجرِ عَمَاد مع عَمِيد كما جاز أن يشترك الواو والياء نحو: صُدُود وعَمِيد، وذاك أن الألف إذا فضلت ^(١) أحتيتها في المد ^(٢)، لم يجرِ أن تصاحبهما ؛ لأن التنافر يكثر، ولذلك لم يجرِ ^(٣) في الإقواء ^(٤) الفتح مع الكسر أو الضم، نحو: أَسْوَدًا مع أَسْوَد كما جاء مُعْتَدِي مع الأَسْوَد.

(١) في أ: (فضل) .

(٢) في أ: (ثم لم) .

(٣) في ر، وظ: (يجز) .

(٤) الإقواء: اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، وهو أن يجرِ بيت مرفوعاً وآخر مجروراً،

الوافي: ٢٣٩ .

قال صاحب الكتاب :

" باب تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً

لا تخلو هذه الهمزة من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فإذا كانت الهمزة مفتوحة، وقبلها ضمة، فإنها تقلب واواً تقول في جمع جُؤنة وبُؤرة: جُون وبُور فتقلبها واواً.

وإن كان ^(١) قبلها كسرة، قلبت ياءً تقول في جمع مِئرة وذِئبة: مِير وذِيب، فتخلصها ياءً، كما أخلصتها في الوجه الذي قبلها واواً، ولا تجعلها يَيْنَ يَيْنَ ؛ لأنك إذا فعلت بها ذلك قربتها من الألف، والألف لا يكون ما قبلها كسرة ولا ضمة، فكذلك ما قرب منها والمنفصل من هذين الوجهين كالم متصل.

وإن كانت مفتوحة (و) ^(٢) قبله فتحة جعلتها يَيْنَ يَيْنَ نحو: سَأَلَ ^(٣) وقرأ (قبل) ^(٤)، وكذلك إن كانت مكسورة قبلها فتحة نحو: سِئِمَ، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ ^(٥)، وكذلك إن كانت مضمومة قبلها فتحة نحو: لُؤْمَ ورؤُفَ، أو مضمومة قبلها ضمة نحو هذا عَبْدُ أَخْتِهِ وشِقُّ أُبْلَمَةِ (وكذلك إن كانت مكسورة قبلها كسرة نحو: من عَبْدٍ إِبْلِكِ، وكذلك إن كانت مكسورة قبلها ضمة نحو: سِئَلْ وهذا عَبْدٌ إِبْلِكِ) ^(٦) فإن كانت مضمومة قبلها كسرة، جعلتها

(١) في التكملة: (كانت).

(٢) (و) ليست في أ.

(٣) في التكملة شاذلي: (سأل سائل).

(٤) (قيل) ليست في: (أ).

(٥) البقرة ١٢٦.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ).

بين بين في قول سيوييه، قال: " وهو قول العرب والخليل " ^(١)، وقال أبو الحسن ^(٢): "تقلبها ياء، وذلك نحو: هذا قاري فاعلم، و (يَسْتَهْزِئُونَ)، وفي المنفصل من عَبْدٍ أُخْتُهُ " ^(٣).

أ/٣٥

/قال المفسر:

اعلم أن معنى جعل الهمزة بين بين ^(٤): أن تجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي ^(٥) منه حركتها، فتجعل همزة سَأَلَ بين الهمزة والألف ؛ لأن حركتها الفتح ^(٦)، وهو من الألف، ولا يكون بين بين إلا في المتحركة، فلا يجوز أن يقال في همزة لَوْمَ ورَأْس: إنها تجعل بين بين ؛ لأن الهمزة إذا جعلت بَيْنَ بَيْنَ كان ذلك تقريباً لها من الساكن، ولا شبهة في أن الساكن المحض أذهب في السكون من المتحرك الضعيف المقارب للساكن، وإذا كان كذلك كان جعل الهمزة الساكنة بَيْنَ بَيْنَ محالاً لأجل أنك تطلب تخفيفها، وجعلها بَيْنَ بَيْنَ يذهب بها من السكون الصريح إلى المتحرك الضعيف الحركة، فيكون تخفيفك إذاً تثقيلاً لإفضائك بالحرف من السكون إلى الحركة، فإذا أردت ما هو أخف من

(١) الكتاب ١٦٤/٢.

(٢) قال في معاني القرآن ٤٤/١: " ومن زعم أن الهمزة لا تتبع الكسرة إذا خففت وهي متحركة، وإنما تجعل في موضعها دخل عليه أن يقول: هذا قار وهؤلاء قاروون ويستتهزؤون، وليس هذا كلام من خفف من العرب إنما يقولون: يستهزيون وقاريون"، وانظر المقتضب ١٥٧/١.

(٣) التكملة شاذلي: ٣٧، والتكملة مرجان: ٢١٧-٢١٩.

(٤) (بين) ليست في: (ظ).

(٥) في أ: (التي).

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٤٨، ٤٩.

السكون، فليس إلا أن تقلب إلى حرف أخف، وهو حرف اللين، فتقول: رَاس
بألف على ما مضى^(١) بيانه، وبعد:

فإن الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها المتعلق حكمها بهذا الباب الذي كتبه
على تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون مفتوحة مضموماً ما قبلها نحو: جُؤَن^(٢).

والثاني: أن تكون مفتوحة مكسوراً ما قبلها نحو: مِثْر بوزن مَعَر، فهذه
ليس فيها إلا أن تقلب واواً في حال الضم، وياءً في حال الكسر نحو: جُؤَن ومِثْر
بواو وياء خالصتين، ولا يجوز فيهما يَيْنَ يَيْنَ، وذلك أن الهمزة المفتوحة إذا
جعلتها يَيْنَ يَيْنَ قربتها من الألف، والألف لا يقع بعد الضمة والكسرة بوجه،
وهو^(٣) مما تشهد الضرورة به، فكذلك لا يقع بعدهما ما يقارب الألف، كما أن
الألف لما لم يكن الابتداء به، لم يكن جعل الهمزة يَيْنَ يَيْنَ في الابتداء على ما
تقدم^(٤)، وإذا امتنع كونها بين بين، فليس إلا القلب.

والضرب الثالث: أن تكون الهمزة مفتوحة مفتوحاً ما قبلها، فهذه
تخفيفها أن تجعل بين بين نحو: سَأَلَ وَقَرَأَ زَيْدٌ، وذلك أن الألف من شأنها أن تقع
بعد الفتحة، فكذلك يقع المقرب منها بعدها، وقد عرفت أن هذا التخفيف مما
يكشف سره بالمشافهة.

(١) انظر ص: ٣٣٣ .

(٢) حكمها أنها تقلب واواً.

(٣) (هو) ليست في: (ظ) .

(٤) انظر ص: ٢٣٢ (١١/أ) .

والضرب الرابع: أن تكون الهمزة مكسورة مفتوحاً ما قبلها نحو: سَمَ،
فهذه تجعل يَيْنَ يَيْنَ، فأنت لأجل أنها مكسورة ^(١) تقربها بالتخفيف من الياء
الساكنة، والياء الساكنة تسلم بعد الفتحة، فما ظنك بالمقارب لها.

والضرب الخامس: أن تكون الهمزة / مضمومة مفتوحاً ما قبلها نحو: لَوْمَ، ٣٥/ب
فهذه أيضاً تجعل بين بين لأجل أنك تقربها من الواو الساكنة، والواو الساكنة تقر
بعد الفتحة، فكذلك ما يقاربها.

والضرب السادس: أن تكون الهمزة مضمومة قبلها ضمة نحو: هذا عَبْدُ أُخْتِكَ
وَشَقُّ أُبْلُمَةٍ، فهذه أخرى بأن تجعل يَيْنَ يَيْنَ ؛ لأجل أنك تقربها من الواو
الساكنة، وشأنها أن تقع بعد الضمة وكذا ما ^(٢) يقارب منها.

والضرب السابع: أن تكون الهمزة مكسورة مكسوراً ما قبلها نحو: من
عِنْدِ إِبْلِكَ تجعلها يَيْنَ يَيْنَ لأجل ^(٣) أنك تقربها من الياء الساكنة، وحقها أن
تقع بعد الكسرة، فكذلك القريب منها.

والضرب الثامن: أن تكون الهمزة مضمومة مكسوراً ما قبلها نحو: هذا
قَارِيٌّ يا فتى مثل قَارِعٍ يا فتى، وهذا فيه خلاف، فمذهب الخليل وصاحب
الكتاب جعلها بين بين ^(٤)، ومذهب أبي الحسن القلب إلى الياء ^(٥).

(١) العبارة في ر، وظ: (بين بين لأجل أنها مكسورة فأنت).

(٢) (ما) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ: (لأنك).

(٤) الكتاب ١٦٤/٢.

(٥) معاني القرآن ٤٤/١، والمقتضب ١٥٧/١، والحجة ٢٦٦/١، ٢٦٨.

والتاسع: أن تكون مكسورة قبلها ضمة نحو: سُئِلَ، وهذه مثل الثامن في الخلاف، والنكته فيه شيء واحد، وهو أن يقال: ما بالكم منعتم من جعل الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها أو المضموم بَيْنَ بَيْنَ ؟ محتجين بأن الألف لا تقع بعد الضمة والكسرة، فكذلك ما يقاربها، ثم لم تطردوا ذلك، فتقولوا: إن الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها لا يجوز جعلها بَيْنَ بَيْنَ ؛ لأن الواو الساكنة لما لم يقع بعد الكسرة وجب أن لا يقع بعدها ما يقرب منها، فهذا هو حجة أبي الحسن في قلب الهمزة في يَسْتَهْزِئُونَ كما قلبت في مَرٍ.

فالجواب عنه أن بين الموضعين فصلاً، وذاك أن الألف لا يمكن اللفظ بها بعد الضمة والكسرة بوجه، فإجازته من المحال ودفع الضرورة، والواو والياء يمكن اللفظ بهما ساكنتين بعد الضمة والكسرة فلو قلت: مُيَقِّن في مُوقِن ومِوقَات في مِيقَات أمكن إمكاناً صالحاً لكنه يثقل، ألا تراك تقول: اجْلُوداً^(١)، فلا تقلب الواو ؛ لأنك لما أدغمته سهل اللفظ بها، فلما كان اللفظ بالألف بعد الضمة أو الكسرة يستحيل، ولا يطاق بوجه كان وقوع ما يقاربها بعدهما مدفوعاً أيضاً، ولما كان وقوع الواو والياء ساكنتين بعد الضمة والكسرة مستطاعاً، وكان ترك ثقله في اللفظ جاز أن يقع بعدهما ما يقرب من الواو/ والياء ؛ لأنه^(٢) لا يثقل ذلك الثقل إذ الهمزة إذا خففت لا تصير إلى نفس الحرف الذي منه حركتها، وإنما تقرب منه، فلو تكلفت جعل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ في جُؤَن كان في نزوله جانباً من الإمكان مع فرط الثقل، والتعسر أبعد من وقوع الواو الساكنة

(١) اجلود بمعنى المضاء والسرعة.

(٢) (لأنه) ليست في: (ظ) .

بعد الكسرة في مَوَفَات^(١)، والياء الساكنة بعد الضمة في مُيَقِن، فكما رفض ذلك في السواو والياء، كذلك رفض وقوع ما يقرب من الألف بعد الضمة والكسرة، وجعل الهمزة يَيْنَ يَيْنَ، وهي مضمومة بعد كسرة نحو: يَسْتَهْزِئُونَ، أو مكسورة بعد ضمة نحو: سئل في أنه أسهل وأعذب لفظاً يرتفع درجة عن جعل الهمزة المفتوحة يَيْنَ يَيْنَ، وتقريبها من الألف بعد الضمة والكسرة في جَوْن ومِثْر، وإذا كان كذلك كان هذا جائزاً، وذلك غير جائز، فاعرفه قولاً واضحاً وهو تفصيل ما ذكره شيخنا، وقال: إنه جواب أبي عثمان وأبي عمر^(٢) في^(٣) مجلس أبي الحسن، وقد سأل عنه أبو إسحاق^(٤) الزَّيَّادِي أبا عُمَرَ^(٥).

(١) في ر، وظ: (نحو).

(٢) صالح بن إسحاق الجرمي البصري كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، له من التصانيف: التنبيه، وكتاب الأبنية وكتاب العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه وغير ذلك، توفي سنة ٢٢٥ هـ.

أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٨٤، وتاريخ بغداد ٣١٣/٩، وبغية الوعاة ٨/٢.

(٣) في ر، وظ: (وأبي عمر الصحيح أن السائل عن المسألة هو مروان بن سعيد المهلب كذا ذكر الشيخ أبو علي في الحجة في مجلس أبي الحسن) يظهر لي أن هذا ليس من كلام المفسر وإنما هو تصحيح لكلامه ولكن الناسخ قدمه عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه وهو (وقد سأل عنه أبو إسحاق الزَّيَّادِي أبا عمر).

(٤) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، كان نحويّاً لغويّاً رَاوِيَةً قرأ كتاب سيبويه عليه ولم يتمه، توفي سنة ٢٤٩ هـ.

أخباره في: أخبار النحويين: ٩٧، مراتب النحويين: ٧٥، معجم الأدباء ١٥٨/١، وبغية الوعاة ٤١٤/١.

(٥) الحجة ٢٦٦/١ قال: (قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلب أبا عمر الجرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش فقال: كيف تخفف همزة جَوْن فقال: جَوْن فجعلها واواً خالصة، فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين فنحوت بها نحو الألف ...).

قال صاحب الكتاب:

" باب الهمزتين إذا التقيا

ليس يخلو التقاء الهمزتين من أن تكونا من كلمة واحدة، أو^(١) كلمتين، فإن كانتا في كلمة واحدة، أبدلت الثانية منهما ساكنة كانت أو متحركة، وذلك قولك في الساكنة آدم وآخر، ألحقت همزة أفعل الزائدة الهمزة التي هي فاء من الأذمة والتأخر وأبدلت الثانية منهما ألفاً، كما أبدلتها في رأس وفأس إلا أنك ألزمتها البديل^(٢).

وأما المتحركة فنحو: جاء وخطايا اجتمعت الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في نحو: بائع وغائب مع الهمزة التي هي لام في جاء، فأبدلت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، ولم يجوز أن تجعلها بين بين ؛ لأنها إذا كانت بين بين (فهي)^(٣) متحركة، كما أنها إذا كانت محققة كذلك، وإذا^(٤) كانت الهمزتان من كلمتين، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما، فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية، وذلك نحو: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(٥) و﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا﴾^(٦) وهو قول أبي عمرو^(٧).

(١) في التكملة: (أو من).

(٢) التكملة شاذلي: (البديل إلزاماً).

(٣) (فهي) ليس في: (أ).

(٤) في التكملة: (ان).

(٥) محمد / ١٨.

(٦) مريم / ٧ ، انظر إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٢٣٣ .

(٧) الكتاب ٢/ ١٦٧.

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية، وهو الذي يختاره الخليل^(١)، ويحتج بأن التخفيف وقع على الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة: نحو: آدم وآخر، فكذلك إذا كانتا من^(٢) كلمتين، قال الخليل: ورأيت أبا عمرو قد أخذ بهذا القول في قوله: ﴿يَا وَيْلَتَى أَلُلُّهُ﴾^(٣)، والدليل / على أن التقاء الهمزتين مرفوض ٣٦/ب عندهم، أنه لم يجرى في باب رَدَدْتُ كما جاءت الواو في قُوَّة، والياء في حَيَّة وحَيَّا، وأن الذين قالوا في الوقف: هذا فَرَجٌ لم يضاعفوا الهمزة " (٤) .

قال المفسر:

اعلم أن اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم يَدُلُّك على ذلك أنه لم يجرى كلمة عينها ولا مِها همزة، كما جاء في الياء والواو نحو: قُوَّة وحَيَّة، والحروف الصحيحة نحو: رَدَدْتُ وطلَّل وشرَّر، وقد يجرى في غيرها من حروف الحلق قليلاً نحو: فة، ويكون^(٥) فيها تصعد منها أكثر كالعين والحاء في نحو: دَعَّ وَلَحِحَتْ^(٦) عينه، وليس مع ذلك بالموازي للحروف التي ليست من الحلق، فإذا كانوا لم يستكثروا مما عدا الهمزة من حروف الحلق^(٧) لثقل ذلك،

(١) الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ١٥٩/١.

(٢) التكملة شاذلي: (في) .

(٣) هود / ٧٢، انظر الكتاب ١٦٧/٢.

(٤) التكملة شاذلي: ٣٨، والتكملة مرجان: ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) في ر، وظ: (ويكون تصعد منها فيما يبعد منها) .

(٦) اللحن في العين: ضلاق يصيبها والتصاق، وقيل: هو التراقبها من وجع أو رمص، اللسان (الحج) .

(٧) في ظ: (الحرف) .

فالواجب أن يرفض ذلك في الهمزة ؛ لأنها أدخل الحروف في الحلق، فاللفظ بها مكررة في نهاية الشناعة ^(١) والإتعا ب للحلق، وقد قال صاحب الكتاب: إن ناساً من العرب، وابن أبي إسحاق ^(٢) يجمعون بين الهمزتين، فيقولون: غفر الله خَطَائَهُ بوزن خطاعه، وسماء اللغة الرديئة ^(٣)، فالهمزتان إذا التقتا، كان التقاؤهما على ضربين:

أحدهما: أن يكون في كلمة واحدة، والثاني: أن يكون في كلمتين.
فالأول كقولك: آدَمَ وآخر، الأصل أَدَمَ وَأَخَرُ ^(٤) بوزن أَعَدَمَ بهمزتين على أن تكون الأولى همزة أَفْعَلْ كأخَمَرِ وَأَسْوَدَ، والثانية فاء الفعل من الأدمة، وكذلك أَخَرُ مثل أَعَجَزَ ؛ لأن الفاء همزة في قولك: التأخر، ثم أبدل الثانية ألفاً محضة حتى كأنها ألف زائدة كألف ضارب من حيث أن لاحظ لها في الهمز، وليست كألف راس لأجل أن قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي والحكم للهمزة، وتستعمل كثيراً، والألف هنا بدل من الهمزة، وليست الهمزة بمقدرة ولا مستعملة لأجل أن غرضهم أن يرفعوا التقاء الهمزتين رأساً، فكما

(١) في ر: (البشاعة).

(٢) عبدالله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر أحد الأئمة في القراءات والعربية، وهو الذي مد القياس وشرح العلل، توفي سنة ١٢٧ هـ.

أخباره في: أخبار النحويين: ٤٢، والمقتبس للبرزباني: ٢٤، ونزهة الألباء ١٨، والكمال في التاريخ ٢٩٢/٤، وتقريب التهذيب ٤٠٣/١، وتهذيب التهذيب ١٤٨/٥، والنجوم الزاهرة ٣٠٣/١، وبغية الوعاة ٤٢/٢، وخلاصة تهذيب الكمال: ١٦٢.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ قال: "وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء".

(٤) (وأآخر) ليست في: (ر، و ظ).

رفعوا ذاك في التركيب بأن لم يصوغوا نحو: رَدَدَتْ في الهمزة كذلك رفضوه في نحو: آدَمَ بأن أبدلوا من الثانية ألفاً إبدالاً لازماً، ويدلك على أن الألف في آدَمَ بمنزلة ألف ضارب أنك تقول: أواخر، فتقلبها واواً، كما تقول: ضَوَّارِب، فلو كانت الألف في تقدير الهمزة، لوجب أن يقال: أأَخَر بهمزتين، ثم تخفف الثانية بأن تجعل يَيْنَ يَيْنَ ألا ترى أن الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها إذا قصد تخفيفها / ٣٧/أ لم تقلب واواً تقول في سَأَل: سَأَل، فتجعلها يَيْنَ يَيْنَ بين، وإن قلب في ضرورة، فإلى الألف نحو بيت الكتاب:

..... فَأَرَعِي فَزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(١)

فأما^(٢) أن تقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها واواً فلا، فلما قالوا: أواخر علمت أن الهمزة زالت في قولك: آخر وأبدلت ألفاً، وأن مجيء الألف في

(١) عجز بيت من البحر الكامل، صدره:

راحت بمسلة البغال عشية

وقائله الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي شاعر من أهل البصرة عظيم الأثر في اللغة يقال لولا شعره لذهب ثلث اللغة، توفي سنة ١١٠ هـ.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/١، والشعر والشعراء ٤٧١/١، وسرح العيون: ٢١٣.

الشاهد: قوله: (هَنَّاكَ) أصله هَنَّاكَ فقلب الهمزة ألفاً ضرورة.

ورد في ديوانه ٤٠٨/١، والكتاب ١٧٠/٢، والمقتضب ١٦٧/١، والألفات لابن خالويه: ٣٥، والخصائص ١٥٢/٣، والمحتسب ١٧٣/٢، والكشف ٣٣٤/٢، وأما ابن الشجري ٨٠/١، والمقرب ١٧٩/٢، وشرح المفصل ١٢٢/٤، وجمال القراء وكمال الإقراء: ٥١٠، وشرح شواهد الشافية: ٣٣٥.

(٢) في ر، وظ: (في الأصل لا هناءك فأما).

أَخَرِ ليس بمنزلة مجيئها في راس ؛ لأنها في رأس ^(١) جاءت لتخفيف الهمزة لفظاً، وفي آخر لرفض التقاء الهمزتين لفظاً وتقديراً، وقد يذكر أصحابنا أَوْيَدِمَ، فيحتجون بإثبات ^(٢) الواو بعد همزة أَفْعَلْ على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب، وليس فيه دليل لأجل أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها إذا خففت قلبت واواً نحو: ما مضى من قولهم: جُؤْنَ ^(٣)، فيجوز أن يقال في أَوْيَدِمَ: إن الواو منقلبة عن الهمزة للتخفيف، وإن الأصل أَوْيَدِمَ بوزن أَعْيَدِمَ دون أن تكون الواو منقلبة عن ألف آدم لأجل أن ألف آدم انقلبت عن الهمزة لسكونها، فلما وجب تحريك الهمزة زال الألف فصار أَوْيَدِمَ كأَعْيَدِمَ، ثم لما خففت ^(٤) قلبت واواً، كما فعل في جُؤْنَ، ولا يتأتى هذا في نحو: أواخر لأجل أن من قال: إن الواو منقلبة عن الهمزة دون الألف كواو ضَوَّارِبٍ لزمه أن يجعل تخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها واواً، وذلك لا يقدر على إثباته غير أن أصحابنا يذكرون أَوْيَدِمَ مع أواخر جمعاً بين التصغير والتكسير ؛ لأن يعلم أن الواو في أَوْيَدِمَ بدل من الألف، كما أنها في أواخر كذلك دون أن يجعلوا أَوْيَدِمَ على انفراده حجة لكون الواو بدلاً من الألف دون الهمزة فاعرفه فإنه موضع لبس .

وأما الهمزتان المتحركتان في كلمة فنحو: فاعل، من جئت تقول: جاء والأصل جائئ بوزن جاعع، ثم قلبت الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، كما قلبت همزة آدم ألفاً لانفتاح ما قبلها، فلام الجائي في كونه عارياً من الهمزة، وياء

(١) (لأنها في راس) ليس في: (ظ) .

(٢) في ر، وظ: (باتيان) .

(٣) انظر ص: ٢٣٨ .

(٤) في أ: (خفف) .

صريحة بمنزلة ياء القاضي تقول: هذا جاء ومررت بجاءٍ ورأيت جائيًا، كما تقول: رأيت قاضيًا، ولا يجوز تحريك الياء في حال الرفع والجر، وإن كنت تحرك الهمزة في قولك جائيء لأجل أن الهمزة حرف صحيح يجري بوجوه الإعراب، وقد عرفت أن الياء المكسور ما قبلها لا تتحرك في الرفع والجر، وكون لام الفعل^(١) من جئت همزة لا يخرج ياء جائي لو حرك فقليل: جائي من أن يكون بمنزلة قاضي في النقل ؛ لأن كونها مبدلة من الهمزة لا يكسبها^(٢) خفة / فهذه الهمزة التي تراها في جاء بمنزلة همزة بائع في كونها بدلاً من الياء التي هي عين في جاء يجيء كباع يبيع، ولم يجر أن تجعل الهمزة في جائي بوزن جاعع بينَ يئن لأجل أنها إذا كانت بين بين كانت همزة على كل حال، وإنما يقربها من حرف اللين، فأما أن يزول عنها ذوقها الأصلي بأسره فلا، ولذلك يعتد بهمزة بينَ يئن في الشعر حرفاً متحركاً كقوله:

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ تَابِلٌ^(٣) خَبِلُ

تخفف الثانية، فتجعل بينَ يئن، ولا تعد حرفاً ساكناً، ألا ترى أن قوله: أُنْ رَأَتْ مَفَاعِلُنْ، ولو قدرت السكون في الهمزة الثانية، وجب أن يجوز سكون الفاء من مَفَاعِلُنْ، وذلك محال، فإذا كان القصد أن يرفض التقاء الهمزتين، وكانت همزة بينَ يئن بمنزلة الهمزة الباقية على التحقيق لم يك في نحو: جائي إلا القلب إلى حرف اللين ؛ لأنك إذا جعلتها بينَ يئن، لم تكن قد أزلت اجتماع

(١) في أ: (الفاعل).

(٢) في ر، وظ: (يكسوها).

(٣) في الديوان (مفند)، وانظر تخرجه ص: ٢٣٠.

الهمزتين، ويجب أن يكون قلب الهمزة ياء في جَاءٍ أوجب عند أبي الحسن ^(١) لأجل أنه في حال التخفيف لا يجوز جعل الهمزة يَيْنَ يَيْنَ إذا انضمت وانكسر ما قبلها، ويقلبها نحو: هذا قَارِيٌّ، وأما خَطَايَا، فالأصل خَطَائِيَّ بوزن خَطَاعٍ على أن تكون الهمزة الأولى بمنزلة همزة صَحَائِفٍ في كونها منقلبة عن ياء فَعِيلَةٍ، والثانية لام الفعل من خَطِيئَةٍ وَالْخَطَأِ، ثم أبدل من الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فصار خَطَائِيَّ بوزن خَطَاعِيٍّ، ثم أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فصار خَطَاءُ بوزن خَطَاعاً، فحصل همزة قد اكتنفها ألفان، والألف قريب من الهمزة، فإذا اجتمع ألفان مع همزة، صار كأنه قد حصل قريب من الهمزتين، فلما كان كذلك، أبدلت الهمزة ياءً، وعندنا أن الذي رغبتهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خَطَاعِيٍّ بوزن خَطَاعِيٍّ إلى خَطَاءُ أن يقلبوا الهمزة ياءً، فيعودوا بالكلمة إلى أصلها، وذاك أن الهمزة الأولى في خَطَائِيٍّ منقلبة عن الياء في خطيئة، ولم يقولوا في جَاءٍ: جَايَا ؛ لأن الهمزة في جَاءٍ منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خَطَائِيٍّ منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة، ففضلوا الأصلي على الزائد، فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد، ومثل خَطَايَا مَطَايَا في أن الأصل مطائي، بوزن مطاعي إلا أن الياء في مطائي غير منقلبة عن الهمزة / وإنما هي منقلبة عن الواو ٢/٣٨ في مَطَوْتُ، ثم أبدل من الكسرة الفتحة فصار إلى مَطَاءَ بوزن مَطَاعاً، ثم قلبت الهمزة ياءً، فصار مطايا، وسترى نحو ذا في التصريف ^(٢)، فهذا هو الكلام في الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة.

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٢، ٤٤.

(٢) انظر ١٠٤٣ .

وأما التقاؤهما في كلمتين فنحو: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾^(١) فمذهب أبي عمرو تخفيف الأولى، ومذهب الخليل تخفيف الثانية^(٢)، وشبه شيخنا تخفيف الأولى بقولهم: دينار وديوان ؛ لأنهم أبدلوا حرف اللين من أول المثليين، وتخفيف الثانية بقولهم: لا أملاه (الأصل لا أمّله [قال]^(٣) الشاعر:

فَالَيْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمْلَنِي بِشْيَاءٍ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يَفَارِقَا^(٤) ^(٥)

لأن الإبدال وقع على الثانية، واحتج الخليل بأن الإبدال لحق الأخيرة في نحو: آدَمَ وهذا هو الأقيس لأجل أن الاستثقال إنما حصل من التقاء الهمزتين، وأنت إذا لفظت بالأولى، لم يكن هناك التقاء، وإنما ترتدع عند الثانية،

(١) تقدم ورودها ص: ٣٤٤ .

(٢) انظر ص: ٣٤٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) بيت من البحر الطويل، قائله الأسود بن يعفر بن عبد الأسود بن جندل بن نهشل، يكنى أبا الجراح شاعر جاهلي فحل، توفي قبل الإسلام.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٤٧، والشعر والشعراء: ٢٥٥، والأغاني ١٣/١٥. الشاهد: (أملاه) أراد "أمله فردّه إلى أصله الذي هو أمّله وأبدل من اللام الأخيرة ياء فصار في التقدير أمليه فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (ابن السحري).

ورد في ديوانه: ٣٥، والأزمنة وتلبيه الجاهلية: ٥٩، والنوادر: ٢٣٢، والمخصص ١٥/٢٠٩، وأمالي ابن السحري ١/٣٨٩، وشرح الشافيه للجاربردي ١/٣١٧، وشرح شواهد الشافيه: ٤٤١.

أشريه: أبيعه، في النوادر (فأقسمت) و (أمله) بدل (علني)، في الأزمنة وشرح الشافيه للجاربردي وشرح شواهد الشافيه (فأليت لا أملاه حتى يفارقا).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

والتخفيف من شأنه أن يقع على ما يحصل الارتداد منه، (ومن خفف الأولى لم يكن هناك التقاء، وإنما ترتدع عند الثانية، والتخفيف من شأنه أن يقع على ما يحصل الارتداد منه) ^(١)، ومن خفف الأولى، قال: إن الاستتقال من التقائهما، فعلى أيهما وقع التخفيف جاز، وأما استدلال الخليل بقوله سبحانه: ﴿يَا وَيْلَتَا أَلْلُدُ﴾ ^(٢) فصحيح؛ لأن أبا عمرو لو لم يكن يعتقد تخفيف الثانية، لخفف الهمزة الأولى، ولا يجب أن يقال: إنه عدل إلى الثانية لأجل أن الهمزة المبتدأ بها لا تخفف لأجل أنه لا يقصر التخفيف للثانية على حال الابتداء، وليس قبل الهمزة الأولى ما يمنع من التخفيف، ألا ترى أن قبلها ألفاً والهمزة تخفف إذا كان قبلها ألف نحو هَبَاءَ، وقد يفصل بين الهمزتين بألف نحو: ﴿أَلَّذَرْتَهُمْ﴾ ^(٣)، وكقول الشاعر:

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلَ وَبَيْنَ النَّقَاءِ أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ^(٤)

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) تقدم ورودها ص: ٣٤٥ .

(٣) البقرة / ٦، وهي قراءة قالون وهشام وأبي عمرو، الإقناع: ٣٦١.

(٤) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش من بني صعب ابن ملكان بن عدي بن عبد مناة، توفي سنة، ١١٧ هـ.

أنخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٥٣٤، والشعر والشعراء: ٥٢٤، والأغاني ١/١٨، ووفيات الأعيان ١١/٤.

الوعساء: رابية من الرمل، جلاجل: جبل من جبال الدهناء معجم البلدان، النقا: الكتيب من الرمل.

الشاهد: (آ أنت) أدخل بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً كراهية التقاء همزتين.

ورد في ديوانه: ٧٦٧، والكتاب ١٦٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠، ١٦٨،

وإذا جمع بين الهمزتين نحو: ﴿أَلْذَرَّتْهُم﴾، كان أولى من الجمع بينهما في كلمة واحدة لأجل أن هذا إذا كان في تقدير الانفصال لم يحرص على تخفيفه كل الحرص.

= والكامل: ٩٥٢، وأدب الكاتب: ٢٢٤، والمقتضب ١/١٦٣، والمحلى في وجوه النصب: ٢٠٧، وأما القالي ٢/٥٨، ومعاني الحروف للرماني: ٣٥، وشرح عيون الإعراب: ٢٧٥، وشرح مقصورة ابن دريد: ١٤٧، والبديع في نقد الشعر: ١٤١، ونزهة الأعين النواظر: ٥٩٢، وشرح المفصل ١/٩٤.

روى (فيا) في الكتاب ومعاني القرآن والكامل والمقتضب والمحلى وشرح المفصل، وروى (هيا) في نزهة الأعين النواظر.

قال صاحب الكتاب:

" باب التثنية والجمع الذي على حدها

لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون صحيحاً أو معطلاً، فتثنية الصحيح قد تقدم ذكرها في أول الكتاب ^(١)، والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة، فما كان آخره ألفاً، فعلى ضربين:

أحدهما: أن يكون على ثلاثة أحرف، والآخر: أن يكون على أكثر منه.

فما كان على ثلاثة أحرف، فإن كانت / الألف فيه منقلبة عن الواو، ٣٨/ب رددت الواو وصحتها، وكذلك ما كانت ^(٢) الألف منقلبة عن الياء. فما كان من الواو فنحو: عَصَا تقول في تثنيتهما: عَصَوَان، وقفا قفوان، وَرَجَا واحد أرجاء البئر: رَجَوَان.

وما كان من الياء فنحو: رَحَى وَرَحِيَّان، وَحَيَا وَحِيَّيَّان، وما لم يُدْرَ من هذه الألفات أمن الياء هو أم من الواو، فإن لزم ألفه التفخيم، جعلت من الواو نحو: شَفَا تقول: شَفَوَان ^(٣)، وإن جازت الإمالة في الألف، جعلت من الياء قياساً على الأكثر، فلو سمي رجل بَكِلَاً ^(٤) ومَتَى، لكانت التثنية بالياء لِمَجِيءِ الإمالة فيهما.

وما كان من الأسماء آخره ألفاً، وكان على أكثر من ثلاثة أحرف، فإن الألف في التثنية تبدل منها الياء كانت من بنات الياء أو من بنات الواو، وذلك

(١) الإيضاح العضدي: ٢١.

(٢) في أ: (كان).

(٣) في التكملة شاذلي: (سفا تقول: سفوان).

(٤) في التكملة شاذلي: (أو).

قولهم في أعمى: أَعْمَيَان وفي^(١) أعشى: أَعْشَيَان وفي مثنى: مُثْنَيَان وفي مصطفى: مُصْطَفَيَان، وتقول في مُسْلَقَى ومُجْعَبَى: مُسْلَقَيَان^(٢) ومُجْعَبَيَان، وكذلك أَرُطَى ومِعْزَى وذِفْرَى وحُبْلَى وَجَمَزَى وَحُبَارَى، فأما قولهم: " مَذْرَوَان "^(٣) فإنما صحت الواو فيها ؛ لأنها بنيت على التثنية، كما بني الثَّنَائِيَانِ عليها، فصار بمنزلة العَبَايَةِ والنَّهَايَةِ والعَبَاوَةِ، وما كان آخره ياءً قبلها كسرة فنحو: عَمٍ وَشَجٍ وَقَاضٍ وَغَازٍ ومُهْتَدٍ ومُفْتَرٍ، تقول: قَاضِيَانٍ ومُفْتَرِيَانٍ وَشَجِيَانٍ "^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن أبا علي رحمه الله قال في أول الباب: " والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة "^(٥)، فظاهر هذا يقتضي أن الهمزة من حروف العلة، وليس كذلك ؛ لأنها من الحروف الصحيحة كالعين، ولكنه ذكرها في جملة المعتل هنا خاصة لأمرين:

أحدهما: أن الهمزة تكون مبدلة من حروف اللين في نحو: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، وإذا كان الأصل حرف اللين^(٦)، كان الاسم معتلاً على الحقيقة، وكذا الهمزة في عِلْبَاءٍ وَحَمْرَاءٍ ؛ لأنها في عِلْبَاءٍ منقبة عن ياء الإلحاق في نحو: دِرْحَايَةٍ وَهَمَزَةٍ

(١) (في) ليست في التكملة مرجان.

(٢) في التكملة شاذلي: (مستلقى مستلقيان).

(٣) قال في الصحاح (ذرا): (والمذروان أطراف الأليتين، ولا واحد لهما ؛ لأنه لو كان واحدهما مذرى على ما يزعم أبو عبيدة، لقالوا في التثنية مذريران ؛ لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف يثنى بالياء على كل حال نحو مقلَى ومقليان).

(٤) التكملة شاذلي: ٣٩، ٤٠، والتكملة مرجان: ٢٢١-٢٢٤.

(٥) انظر ص : ٣٥٤ .

(٦) في ر، وظ: (اللين في نحو: كساء ورداء).

حَمَرَاءَ منقلبة عن ألف التأنيث على ما عرفت قبل، وإذا كان كذلك، كانت هذه الأسماء التي في أواخرها همزات معتلة.

والثاني: أنه يريد بالمعتل في هذا الباب ما يتغير آخره في التشية نحو: أن تقول: عَصَوَانِ، فتصير إلى الواو بعد الألف، وهذا الاعتلال موجود في الهمز ؛ لأنك تقول: كَسَاوَانِ على ما نذكر بعد (هذا ^(١) الباب ^(٢))، فأما هذا الباب / ٣٩/ فيشتمل على ما كان في آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها، فالألف في آخر الاسم على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون لام فعل في اسم على ثلاثة أحرف نحو: عَصَا وَرَحَى، وهذا إذا ثني صرف بنات الواو إلى الواو، وبنات الياء إلى الياء، تقول: عَصَوَانِ وَرَحَيَانِ وَقَفَوَانِ فِي قَفَا، وَرَجَوَانِ فِي رَجَا البئر ^(٣)، كقولهم: هو ممن لا يُرْمَى به الرَّجَوَانِ.

وإنما أعيد الكلمة إلى الأصل ؛ لأجل أن ألف التشية لما دخلها، لم يُقَدَّرَ على إثبات الألف إذ لا يجتمع ألفان بوجه، وكان العود إلى الحرف الذي انقلب الألف عنه أولى من حذف الألف ؛ لأجل أن التشية موضوعة على أن يسلم معها الاسم، فلو قيل: عَصَانِ وَرَحَانِ سقط لام الفعل، والعود إلى الأصل على كل حال أقيس من الحذف، ولم يحرك الألف، فتقلب همزة كما فعل ذلك حيث اجتمع ألفان في نحو: حَمَرَاءَ، وما أشبهه لأجل أن الذي يفتقر إليه هو تحصيل حرف متحرك بدل الألف، والكلمة لا أصل لها في الهمزة، فإذا جعلت

(١) (هذا الباب) ليست في: (أ).

(٢) انظر: ٣٦٨ .

(٣) أي حافتا البئر، شرح شعر زهير لثعلب ٢٦٩، والصحاح (رجا).

الألف همزة، كنت قد غيرت لفظه، ولا شبهة في أن العود إلى ما هو الأصل أولى ؛ لأنك إنما آثرت الألف على الواو في عَصَا لخفة الألف بالسكون، فإذا أردت إزالة الخفة من الألف والعود إلى حرف متحرك، فالواجب أن ترجع إلى ذلك الأصل لا أن تأتي بأجنبي فاعرفه.

وكان شيخنا يقول: قلب الألف في "عَصَوَانٍ" أسهل من رد اللام في "أَبَوَانٍ" و"أَخَوَانٍ" وهذا ظاهر لأجل أنك لم تحذف من عَصَا لام الفعل، وإنما كنت وضعت مكانه الألف وجعلته بدلاً منه، والآن قد عدت إليه، وكنت حذفت اللام من أَبٍ وَأَخٍ رأساً، فلما ثنيت، فقلت: أَخَوَانٍ، أعدت حرفاً لم يكن قبل التثنية، ولا شبهة في أن رد نفس الحرف أقوى في العود إلى الأصل من رد وصف الحرف، ولكون هذا أسهل اطرء، ألا ترى أن كل اسم نحو: رَحَى وَعَصَا، فإنك تصرفه إلى الأصل، وليس كل ما كان مثل أَخٍ يعود إلى أصله، ألا تراك تقول: دَمَانٌ وَيَدَانٌ، ويأتي دميان ويديان في كقوله:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(١)

(١) البيت من بحر الوافر، اختلف في قائله، ف قيل: إنه علي بن بدال، وقيل المثقب العبدى، وقيل:

الفرزدق، وقيل: مرداس ابن عمرو، وقيل: الأخطل.

انظر: العيني ١/١٩٢، ١٩٣، والخزانة ٧/٤٨٨، ٤٨٩.

قال ابن الأعرابي: (معناه لم يختلط دمي ودمه، من بغضي له وبغضه لي بل يجري دمي بمنة ودمه يسرة) الخزانة ٤/٤٨٧.

نسب إلى علي بن بدال في المجتبى: ٨١، وأمالى الزجاج: ١٥، وفي بهجة المجالس: ٦٩٨، رجل من سليم، ونسب إلى المثقب العبدى في الحماسة البصرية ١/٤٠، ونسب إلى مرداس ابن عمرو في الوحشيات: ٨٤، وشرح المفصل ٤/١٥٣، ونسب إلى سحيم بن وثيل الرياحي في العيني ١/١٩٢.

وقال آخر:

يَدَيَانِ يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا^(١)

ومن رد اللام / فعلى^(٢) ما تقدم ذكره^(٣) من قوله:

فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا

= قال في الخزانة ٤٨٩/٧ بعدما ذكر الخلاف في قائله: وابن دريد هو المرجع في هذا الأمر،
فينبغي أن يؤخذ بقوله .

الشاهد: (دميان) حيث رد اللام المحذوفة في التثنية.

ورد البيت بلا نسبة في: الأصول ٣/٣٢٤، والمقتضب ١/٢٣١، والصدّاقة والصدّيق: ١٠٦،
وشرح اختيارات المفضل: ٧٦٢، والمفصل: ١٨٦، وأما ابن السجري ٢/٣٤،
والإنصاف: ٣٥٧، والبديع: ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٠، والمقرب ٢/٤٤،
وشرح بانث سعاد: ٢٧٣.

في الخزانة (حجر) مكان (حجر).

(١) بيت من البحر الكامل لم أهتم إلى معرفة قائله.

محلم: ملك من ملوك اليمن، تضام وتضهد: تظلم وتقهّر.

الشاهد: قوله: (يديان) تثنية يد، فرد اللام المحذوفة.

ورد في: شرح القصائد السبع الطوال: ٥٧، والتبصرة: ٥٩٩، والمنصف ٢/١٤٨،
والمفصل: ١٨٥، والقيسي: ٣٩٤، والبديع: ٢٣٥، وشرح المقدمة الجزولية: ٣٠٢،
والمقرب ٢/٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٠، وشرح المفصل ٤/١٥١، وخزانة
الأدب ٧/٤٧٦.

عجزه في: شرح القصائد السبع (قد تمنعانك بينهم أن تهضما)، وصدّره في التبصر: (يديان
بالمعروف عند محرق).

(٢) (فعلى) ليست في: (ظ).

(٣) انظر ص: ٢٩٨ .

فالأصل ^(١) دَمِي ثُمَّ دَمًا كَرَحِي، فأما إذا لم يَقم دلالة على ما انقلب منه الألف فاعتبره بالإمالة والتفخيم، فإن أَمِيل جعلت الاسم من الياء، وإن فخم جعلته من الواو، فإذا سميت ^(٢) رجلاً بكِلا قلت: كِلَيَانِ وفي مَتَى مَتَيَانِ. وقول أبي علي "قياساً على الأكثر" يعني أن الأكثر أن يمال الألف التي في تقدير الياء، وإن ^(٣) كان الألف مفخماً، فاحكم بأنه من الواو تقول: شَفَوَان؛ لأنه لا يقال: شَفَا بالإمالة، فإن قلت: إن مَتَى اسم مبني لا حظ لها في التمكن، وهو بمنزلة الحروف نحو: إلى، وقد أجمعتم على أن الألف في الحروف لا تكون منقلبة عن ياء ولا واو، وكيف زعمتم أن الإمالة دلت على أن ألف متى من الياء.

فالجواب: أن قولنا: إن مجيء الإمالة يدل على الياء لا يدعو إلى أن تجعل الألف منقلبة عن ياء كألف رَحِي، وإنما نعني بذلك أنهم لما أمالوا الكلمة صح لنا أنهم جذبوها إلى جانب الياء، فلما جعلناها اسماً متمكناً من حيث سمينا بها ولزمنا تشنيتها صرفناها إلى ما هو أشبه بحالها في الاستعمال وهو الياء لوجود الإمالة فيها، فإما أن تقول: إن مَتَى من مَتَيْت، فلا ؛ لأن الألف فيه بمنزلة ألف "ما" و"لا" في أنه لا يحكم عليه بالانقلاب ؛ لأن الحروف والأسماء المتضمنة لمعانيتها لا يدخلها التصريف والاشتقاق والإعراب، فلو كان مَتَى من الياء في الوضع، لوجب أن يقال: مَتَيَّ يياء ساكنة ؛ لأن الحركة لم تثبت له، كما لم تثبت لمن وكم، ألا تراهم قالوا: لَو، فأثبتوا الواو لما كان التركيب قد تناوله ،

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٤/٢.

(٢) في أ: (الرجل).

(٣) في ظ: (إذا) .

ولم يقلب ألفاً لأجل أنه لم يستحق الحركة، فينقلب ألفاً، وأما ألف كلاً، فلا يجب أن ينزل منزلة ألف متى لأجل أن كلاً اسم متمكن بمنزلة عَصَا، وكان شيخنا يقول: الصواب أن ينون إذا وقع في اللفظ غير مضاف، فنقول: وأما كلاً فحال كذا يدل على استقامة قوله أنه ليس فيه شيء من معنى الحروف، وإنما هو اسم مفرد يدل على التثنية كما أن كلاً يدل على الجمع فهو عار من البناء، كما أن كلاً كذلك، وإذا كان كذلك كان آخره مستحقاً للحركة، وإذا استحق الحركة، وجب أن يكون الألف منقلباً عن حرف لين، ألا ترى أنك لو جعلت / ٤٠/ الألف أصلاً كنت قد ^(١) نفيت عنه الحركة ؛ لأن الألف ساكن، وإذا قلنا: إنه في تقدير الحركة، فالمعنى أنه منقلب عن حرف متحرك، ولهذا لم يكن الألف لام فعل " غير " ^(٢) منقلب " في الأسماء المعربة، والأفعال لأجل أن كل اسم معرب مستحق للحركة، فيكون الألف في آخر عَصَا لأجل استحقاق الواو للحركة، ولو قلت مثلاً: إن التركيب وقع من العين والصاد والألف، كنت جعلت آخر الاسم ساكناً إذ الألف لا يكون إلا ساكناً، وذلك محال ؛ لأنه يلزمك أن تقول: إن آخر الاسم المتمكن يكون ساكناً في الأصل، وثبت له في الصحيح نظيراً، ومن ادعى ذلك لم يكلم، وكذا الأفعال نحو: يَخْشَى وَيَعْشَى وَرَمَى لأجل أن هذا النحو من الفعل متحرك في الصحيح نحو: يَضْرِبُ وَضَرَبَ، فحكم كلاً حكم رَحَى من حيث إن ألفه منقلب عن حرف لين، وليس بأصل كألف ما ولا، وإنما لم يثبت التنوين في كلاً لأجل الإضافة، فكلاًهما مثل عَصَاهُما

(١) (قد) ليست في: (ظ).

(٢) (غير منقلب) معادة في: (ظ).

وَرَحَاهُمَا، ولم يجوز استعماله مفرداً لأجل أنه يكون تأكيداً في قولك: جاءني الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، فيجب أن تضيفه إلى ضمير المؤكد، وإذا قلت: جاءني كِلَاهُمَا فالمعنى كل واحد منهما، ولو قلت: جاءني كِلَا، وجب أن يكون في ظاهر اللفظ بمنزلة "اثنان، ولم يوضع لهذا (المعنى) ^(١)، فكما أنهم لما وضعوه بمعنى التثنية لم يجوز أن تستعمله بمعنى الإفراد، كذلك إذا وضعوه على معنى كل واحد منهما، وكان ذلك يقتضي الإضافة نحو: كِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكِلاَهُمَا، لم يجوز أن تستعمله غير مضاف، وليس كذا كُلٌّ؛ لأنهم استعملوه بمعنى جميع، فجاز أن يكون غير مضاف كقولهم: "أخذت بَعْضاً من كُلٍّ" لا تريد كل شيء بعينه نحو: كُلِّ الدَّرَاهِمِ أو كُلِّ الْقَوْمِ، وإنما المعنى أخذت قليلاً من كثير وجزءاً من جملة وواحداً من جماعة، ولا يتصور أن تقول: أخذت واحداً من كِلَا أو من كِلَاهُمَا فاعرفه، فإنه موضع لبس.

والضرب الثاني: مما ^(٢) آخره أَلْف، وهو أن تكون منقلبة عن لام الفعل، ولكن تكون رابعة نحو: مَلْهَى وَمَعَزَى وَمُصْطَفَى، فهذا يجري مجرى واحداً بصرف الألف إلى الياء في الجميع فتقول: مَلْهَيَانٍ وَمَعَزَيَانٍ وَمُصْطَفَيَانٍ، وإن كانت هذه من لَهَوْتُ وَغَزَوْتُ وَصَفَوْتُ، وذلك أنهم إذا صاغوا فعلاً تكون الواو فيه رابعة قلبوها ياء نحو: غَازَيْتُ / وَاسْتَعَزَيْتُ لأجل وجوبه في المضارع ^{٤٠/ب} نحو ^(٣): يُغَازِي وَيَسْتَعْزِي على ما ستراه في التصريف ^(٤)، فلما كان كذلك

(١) (المعنى) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ: (في آخره).

(٣) في ظ: (في نحو).

(٤) انظر ص: ١٥٥٨ (٢٩٦/ب).

أَجْرُوا الباب على سَنَنٍ واحد، فصرفوا كل واو وقعت طرفاً رابعة^(١) فصاعداً إلى الياء، وإذا كان كذلك كان الألف في مَعْرَى وَمَلْهَى منقلباً عن الياء. فإن وقع الواو في حشو الكلمة لم يكن فيه ذلك كقولهم: "مِذْرَوَانِ"؛ لأنهم صاغوه على الألف والنون، ولم يقولوا: مِذْرَى، ثم يقال: مِذْرَيَانِ، وإذا كان الواو وقع حشواً، لم يكن بمِثْلَةِ الواو في الفعل نحو: اغْرَيْتُ واستَغْرَيْتُ وجرى مجرى عُنْفُوَانِ في كونه حشواً، ومثل هذا ثَنَائِيَانِ في قولهم: "عَقَلْتُهُ بَثْنَائِيْنِ"^(٢) بالياء، وذلك أن الياء تصير إلى الهمزة إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة، وإذا كان الألف والنون مصوغين مع الكلمة، كان الياء واقعة حشواً، فنظير مِذْرَوَانِ قَمَحْدُوَةٍ، لأجل أن الكلمة لما بنيت على تاء التانيث وقع الواو حشواً، فلم تقلب (ياء)^(٣) كما قلب في أَذَلِ^(٤)، والثَنَائِيَانِ بمِثْلَةِ النِّهَائِيَةِ^(٥)؛ لأنه لما

(١) في ر، وظ: (رابعة) .

(٢) في حاشية (أ) "حبل يربط يد البعير ورجله ويثنى عليهما مصوغ على التثنية لا ينطق فيه بواحد"، وانظر الكتاب ٩٥/٢.

(٣) (ياء) ليست في: (أ) .

(٤) قال سيبويه ٣٨١/٢: (واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكسر المضموم كما كسرت الباء في مبيع وذلك قولك دلو وأدل، وأحق) .

(٥) قال سيبويه ٣٨٣/٢: (وسألته عن الثنائين فقال: هو بمِثْلَةِ النِّهَائِيَةِ لأن الزيادة لا تفارقه فأشبهت الهاء ومن ثم قالوا: مِذْرَوَانِ فجاءوا به على الأصل؛ لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه) .

صبيغ على التاء ^(١)، وقع الياء ^(٢) حشواً ^(٣) فلم يهمز.

والضرب الثالث: أن تكون الألف زائدة للإلحاق نحو: أَرْطَى وَمِعْرَى،
أو ^(٤) للتأنيث نحو: حُبْلَى وَبُشْرَى، وهذه الزائدة تابعة للأصلية تقول: حُبْلَيَانِ
وَأَرْطَيَانِ، وذلك هو الوجه ؛ لأنك لما احتجت إلى القلب كان أن يتبع الزائد
الأصلي أولى من وجهين:

أحدهما: أنك تتبع الفرع الأصل.

والثاني: أن الباب يجري على سَنَن واحد، فهذا هو الكلام فيما كان
آخره ألفاً.

وأما ما كن آخره ياءً قبلها كسرة نحو: عَمٍ وَشَجٍ، فإنك تقول: شَجَيَانِ
وَقَاضِيَانِ وَغَازِيَانِ، ولا يكون الياء في آخر الأسماء إلا مكسوراً ما قبلها، ولا
يكون ^(٥) آخر الاسم واواً متحركاً ما قبلها ^(٦) ؛ لأنه إن وقع بعد فتحة قلب
ألفاً نحو لام عَصَا، وإن وقع بعد كسرة قلب ياء كلام الغَازِي والدَّاعِي، وإن
كان بعد ضمة قلب ياء أيضاً كما تقدم في صدر الكتاب من أنهم يقولون: أَدْلٍ
في أَدْلُو ^(٧).

(١) في أ: (الياء).

(٢) في ظ: (الواو).

(٣) (حشوا) معادة في: (ر).

(٤) في أ: (و).

(٥) في ر: (يقول).

(٦) في ظ: (قبله).

(٧) (المقتصد في شرح الإيضاح: ١٦٥).

قال صاحب الكتاب:

" باب تشية ما كان آخره همزة من الأسماء

وما كان من الأسماء آخره^(١) همزة، فليس يخلو من أن يكون قبلها ألف أو لا ألف قبلها.

فإن كان ما قبلها^(٢) ألفاً، فليس تخلو الهمزة من أن تكون أصلاً / أو ٤١/أ منقلبة من حرف أصل، أو زائدة، والزيادة^(٣) على ضربين: زيادة منقلبة عن حرف ملحق بالأصل وليس بأصل. ومنقلبة عن حرف زائد لم يلحق بالأصل.

فالأصل نحو: رجل قُراء تصحح فيه الهمزة فتقول: هذا رجلان قُراءان، ورأيت قُرائين^(٤)، وبقُرائين.

والمنقلب عن الأصل نحو: عَدَاءٌ وسَقَاءٌ، ومُلَاءٌ^(٥)، ورِدَاءٌ، تقول: هذان عَدَاءَانِ^(٦) وسَقَاءَانِ، ورأيت عَدَاءَيْنِ وسَقَاءَيْنِ.

والمنقلبة^(٧) عن الحرف الزائد الملحق بالأصل نحو: عِلْبَاءٌ، وحِرْبَاءٌ،

(١) في التكملة شاذلي: (في آخره).

(٢) في أ: (فإن كان قبلها ألف).

(٣) في أ: (الزائد).

(٤) في التكملة شاذلي: (رجلين قرائين ومررت بقرائين).

(٥) في اللسان (ملأ) والملاءة والملاء الزكام يصيب من امتلاء المعدة.

(٦) التكملة شاذلي: (غلامان عداءان).

(٧) في أ: (المنقلب)

وَقُوبَاءَ : فَعْلَبَاءَ مَلْحَقٌ بِرَدَّاحٍ، فَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي ظَهَرَتْ فِي دِرْحَايَةٍ^(١)،
وَقُوبَاءَ مَلْحَقٌ بِقُرْطَاسٍ^(٢).

وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ الَّذِي لَمْ يَلْحَقِ الْأَصْلُ نَحْوُ: حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ
وَطَرْفَاءَ وَصَحْرَاءَ وَبِرُوكَاءَ^(٣) وَجَلُولَاءَ^(٤)، وَعَاشُورَاءَ وَقَاصِعَاءَ^(٥)، فَالْهَمْزَةُ فِي
هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ أَلْفِ التَّأْنِيثِ^(٦) الَّتِي فِي^(٧) نَحْوِ: حُبْلَى لَمَّا وَقَعَتْ قَبْلَهَا أَلْفٌ
زَائِدَةٌ، انْقَلَبَتْ أَلْفُ التَّأْنِيثِ هَمْزَةً، فَهَذِهِ الْهَمْزَةُ يَلْزِمُهَا بَدَلُ الْوَائِ تَقُولُ: حَمْرَاوَانِ،
وَصَفْرَاوَانِ، وَصَحْرَاوَانِ، وَقَاصِعَاوَانِ، قَالَ أَبُو عَمَرَ^(٨): كُلُّ الْعَرَبِ تَقُولُ: حَمْرَاوَانِ،
وَحَكَى^(٩) مُحَمَّدٌ^(١٠) بَنُ يَزِيدٍ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ حَمْرَايَانِ^(١١).

(١) فِي اللِّسَانِ (دِرْح) رَجُلٌ دِرْحَايَةٌ كَثِيرُ اللَّحْمِ قَصِيرُ سَمِينٍ ضَخْمُ الْبَطْنِ.

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانٌ: (فِرْطَاطٌ).

(٣) الْبِرُوكَاءُ: الثِّبَاتُ فِي الْحَرْبِ، اللِّسَانُ (بِرْكٌ).

(٤) جَلُولَاءُ: قَرْيَةٌ بِنَاحِيَةِ فَارَسٍ، اللِّسَانُ (جَلَلٌ).

(٥) الْقَاصِعَاءُ: أَنْ يَحْفَرُ حَفِيرَةٌ ثُمَّ يَسُدُّ بِأُيُوبِهَا، اللِّسَانُ (قَصْعٌ).

(٦) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِي: (التَّأْنِيثُ الْمَقْصُورَةُ).

(٧) فِي أ: (الَّذِي).

(٨) فِي السَّكَمَلَةِ شَاذِلِي وَرَوْظٌ: "عَمْرُو" وَفِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٥١/٤: (قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَكُلُّ
الْعَرَبِ تَقُولُ: حَمْرَاوَانِ).

(٩) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِي: (وَحَكَى عَنْ مُحَمَّدٍ).

(١٠) أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْكَبِيرِ الثَّمَالِيِّ الْمَلَقَبُ بِالْمِيرَدِ، إِمَامٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ تَصَانِيفُهُ كَثِيرَةٌ
مَشْهُورَةٌ مِنْهَا: الْمُقْتَضِبُ، وَالْكَامِلُ وَالْفَاضِلُ وَغَيْرُهَا، أَخْبَارُهُ فِي: أَخْبَارِ النُّحُوينِ لِلْسَّيْرَاقِيِّ: ١٠٥،
وَتَارِيخِ الْعُلَمَاءِ السُّنُحُوينِ: ٥٣، وَالْأَنْسَابِ لِلْسَّمْعَانِيِّ ٥١٣/١، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٢٤١/٣،
وَاللِّبَابُ ٩٧/١، وَالبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ ٧٩/١١، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ: ٣٤٢، وَالبَلْغَةُ: ٢١٦، وَلِسَانُ
الْمِيزَانِ ٤٣٠/٥، وَبَغِيَّةُ الرِّوَاةِ ٢٦٩/١، وَطَبَقَاتُ الْمَفْسَرِينَ لِلدَّوْدِيِّ ٢٦٧/٢.

(١١) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: حَمْرَاءَانِ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ ١٥١/٤: (قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَكُلُّ الْعَرَبِ تَقُولُ:

وأما ما الهمزة فيه أصل، فتثنيته قُرَاءَانٌ بإثبات الهمزة، ولا يحسن فيه غير ذلك.

ويجوز عندي في قياس (قول) ^(١) من قال في النسب: "قُرَاوِي" أن يثني بالواو ^(٢)، وإبدال الواو من الهمزة فيما ^(٣) كان منقلباً عن الأصل أحسن من بدل الواو في قُرَاء ^(٤)، وذلك قولك: كِسَاوَانٍ إذا أبدلت، كما كان ^(٥) إبدال الواو في عِلْبَاء وبابه أحسن منه في كِسَاء ^(٦) وبابه.

= حمراوان وربما قالوا: حمراء فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة علباء من حيث هما زائدان حكى ذلك محمد بن زيد عن أبي عثمان .

وقال الرضي: (وحكى الميرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والأعراف في الأصلية بقاؤها في التثنية همزة) شرح الكافية ١٧٤/٢، ١٧٥.

ورأي الرضي: أنها تقلب واواً في الأشهر، قال: وربما صححت فقلب حمراءان .
ففي تثنية حمراء ثلاثة أوجه: الأصل قلبها واواً، أما إقرار همزة التأنيث أو قلبها ياء فهما شاذان.

انظر: شرح الألفية لابن الناطم: ٧٦٣، ٧٦٤، والمرادي ٢٤/٥، والأشعري ١١٢/٤.

(١) (قول) ليست في: (أ) .

(٢) قال في الارتشاف ٢٥٨/١: وفي كتاب (بغية الآمل) خطأ النحويون الفارسي في جواز قلبها واواً قياساً على النسب.

(٣) في أ: (فما) .

(٤) في التكملة مرجان: (قراءان) .

(٥) في التكملة شاذلي: (أن) .

(٦) في التكملة شاذلي: (في باب كساء وبابه) .

فأما ما كان آخره همزة، ولا ألف قبلها فنحو: الفراء^(١) والرشأ تقول:
فرآن ورشآن^(٢)، وبرشأين وفرأين، ومما ثني ولم يجمع قولهم: امرؤ وامرءان، وفي
الجمع رجال، وامرأة وامرأتان وفي الجمع نسوة.

ومما جمع ولم يثن قولهم: هما سواء، وقالوا في الجمع: سواسية، وقالو
للمذكر: ضِبْعَانٍ وللمؤنث ضِبْعٌ^(٣)، فإذا ثنوا قالوا: ضِبْعَانِ، فغلب المؤنث
المذكر في الثنية، ولم يقولوا: ضِبْعَانَانِ هكذا قال أبو الحسن، وحكى أبو زيد
ضِبْعَانَانِ وقال: هي الضباع الذكارة^(٤).

وكلاً في قولهم: رأيت الرجلين كليهما اسم مفرد، وليس بثنية كَلٌّ^(٥)،
وإنما كلاً^(٦) للثنية ككُلٍّ للجميع، ومما يدل على أنه اسم مفرد قول جرير:

(١) الفراء: حمار الوحش، شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز: ٧٢.

(٢) في التكملة شاذلي: (ورشآن ورأيت فرأين ورشأين).

(٣) انظر الوحوش ٧١.

(٤) النوادر: ٥٣٧.

(٥) (كلا) ليست في التكملة (مرجان)، وفي (أ) (كلا).

(٦) في كلا وكلتا خلاف هل هما مثنيان لفظاً ومعنى، أو مثنيان معنى فقط:

أ- ذهب الكوفيون إلى أن الثنية فيهما لفظية ومعنوية وأصل كلا كل فحفت اللام
وزيدت الألف للثنية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيهما كالألف في
(الزيدان) و (العمران) ولزم حذف نون الثنية منهما للزومهما الإضافة.

ب- وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وثنية معنوية والألف فيهما كألف عصا
ورحى، الإنصاف: ٤٣٩، وانظر القيسي: ٤٠٤، وشرح الكافية للرضي ٣٢/١، وشرح
المفصل ٥٤/١، واتلاف النصرة: ٥٥.

كَلَا يَوْمِي أُمَامَةٌ يَوْمٌ صَدٌّ / وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلَّا لِمَامًا^(١) " (٢) ٤١/ب

قال المفسر:

اعلم أن هذه الهمزة في هذه الأمثلة الممدودة على أربع مراتب:
فالمرتبة الأولى للهمزة الأصلية نحو: قُرَاء ؛ لأنه فَعَّالٌ من قَرَأَ مثل كُرَّامٍ
وحُسَّان، وهذه تصحح تقول: قُرَاءَان، وكذا كل همزة أصلية.

والمرتبة الثانية للهمزة المنقلبة عن ياءٍ أو واوٍ، وهو لام الفعل كهمزة عَدَّاءٍ
وسَقَّاءٍ وكِسَّاءٍ ورِدَّاءٍ، فالأصل عَدَّاءُ فَعَّالٌ من العدو، وكِسَّاءُ ورِدَّاءُ فَعَّالٌ من
الرَّدَّةِ والكِسْوَةِ، ثم عاد الواو والياء إلى الهمزة بعد تفصيل يأتي في باب
التصريف^(٣)، فهذه تصحح أيضاً: نحو كِسَّاءَان ورِدَّاءَان إلا أنها تنحط درجة عن
الأولى من حيث إنها بدل من أصل، وليست هي نفسها أصلاً كما كانت في
قُرَاءٍ، فلما كان كذلك جوزوا فيها البديل نحو: كِسَّاءَان ورِدَّاءَان، وإن لم يقولوا:
قُرَّاءَان، وأما ما ذكره أبو علي من أن التشنية بالواو نحو: قُرَّاءَان يجوز في قول من
قال: قُرَّاءِي، فشيء أجازه على القياس دون السماع، وكان شيخنا يشير إلى

(١) بيت من البحر الوافر.

الشاهد: كون (كلا) اسماً مفرداً دالاً على التنثية بدليل قوله: (يوم صد) ولم يقل يوماً صد.
ورد في الديوان: ٤٤٢، والاقتضاب: ٢٨٤، وابن يسعون ١/١٢٥، والقيسي ٩٥، ٤٠٣،
والإنصاف: ٤٤٤، وابن برى: ٢٩١، وشرح المفصل ١/٥٤، واللسان (كلا).

الرواية في غير الديوان (صد) و (تأتها) في التكملة شاذلي، و (أ) والقيسي ٩٥، والإنصاف
وابن برى وشرح المفصل واللسان، و (تأتنا) في القيسي: ٤٠٣.

(٢) التكملة شاذلي: ٤١، ٤٢، ٤٣، والتكملة مرجان: ٢٢٤ - ٢٢٨.

(٣) انظر ص: ١٢٩٩، ١٣٠٤.

أنه ليس بذلك، ونقول: إن النسب يأتي فيه من التغير ما لا يأتي في غيره لكن الذي حسن هذا عنده أن الهمزة كثيراً ما يعتورها القلب، وكيف تصرف الحال فكون همزة كَسَاءٍ ورِدَاءٍ بعد همزة قُرَاءٍ بدرجة واضح ؛ لأن (كِسَاوَان) و (رِدَاوَان) كثير، وقُرَاوَان لا يوجد في الاستعمال.

والمرتبة الثالثة لهمزة علباء ؛ لأنها منقلبة عن حرف زائد نزل منزلة الأصل وهو الياء الذي جاء للإلحاق في نحو: دِرْحَايَة، فهي أي الهمزة^(١) في عِلْبَاءٍ آخذة من الزيادة شبهين:

أحدهما: أن ياء الإلحاق ليس بلام الفعل إذ لم يركب عليه كما كان الياء في رِدَايٍ أصلاً وضع عليه التأليف.

والشبه الثاني: ما ذكرنا في كَسَاءٍ من أن الهمزة بدل، وآخذة شبيهاً واحداً من الأصل، وهو أنه قام مقام أصل، وإذا كان الأمر على هذا، علمت أنه بعد قُرَاءٍ بدرجتين، فيكثر فيها الإبدال نحو: (عِلْبَاوَان).

والمرتبة الرابعة لهمزة حَمْرَاءٍ لأجل أنها منقلبة عن حرف زائد هو ألف التانيث في نحو: حُبْلَى، ولا حظ لها في الأصلية، فهي مقصورة على القلب نحو: حَمْرَاوَان، ولا تقول: حَمْرَاءَان.

وأما الهمزة التي ليس قبلها^(٢) ألف نحو: الْفَرَأُ وَالرَّشَأُ، فليس فيها إلا التصحيح نحو: فَرَأَنَ وَرَشَأَن ؛ لأن الهمزة أصلية.

/ وأما امرؤ وامرأة فتشيتهما على الظاهر كقولك: امرءَانِ وامرأتَانِ، ٢/٤٢

(١) (أي الهمزة في علباء) ليست في: (ر، و ظ).

(٢) في أ: (قلبا).

وجمعهما من غير هذا اللفظ ؛ لأنك تقول: رِجَالٌ ونِسْوةٌ، فِرْجَالٌ جمع رَجُلٍ، وقد ناب عن جمع المرء، ونسوة اسم ارتجل في جمع المرأة، وليس له واحد كما كان في رِجَالٍ، وهذا الحكم في الأسماء الموضوعة للمجموع ؛ لأنها إنما^(١) توضع في أول أحوالها على الجمع، ولا تكون مفرعة على واحد سابق كما يكون رِجَالٌ ورَجُلٌ.

وأما قولهم: هما سَوَاءٌ، وفي الجمع سَوَاسِيَةٌ، فيشبه نِسْوةٌ من حيث إن سَوَاسِيَةٌ ليس من لفظ سَوَاءٌ، كما أن نسوة ليست من لفظ امرأة، ألا ترى أن سَوَاءٌ من الثلاثة من باب طَوَيْتَ، وسَوَاسِيَةٌ من الرباعي المضاعف نحو: سَوَسَوْتُ مثل قَلَقَلْتُ، ثم قلبت الواو ياء للكسرة، فقليل^(٢):

سَوَاسِيَةٌ، والأصل سَوَاسِوَةٌ، كما قالوا: غَازِيَةٌ، والأصل غَازِوَةٌ، ويفارق نسوة من وجه آخر، وهو أنك تقول: هما سَوَاءٌ، وهم سَوَاءٌ، فيقع على الواحد والجمع، وليس من لفظ امرأة شيء يقع على الجمع إلا أن هذا لا يعد فرقاً في الحقيقة ؛ لأجل أن وقوع سَوَاءٌ على الجمع من حيث إنه مصدر، وإنما كان يجب أن يعد هذا فصلاً لو كان مجيء الجمع في سَوَاءٍ لنفسه، فأما أن يكون للمصدرية، فلا اعتداد به ؛ لأنه مفرد كيف ما كان، ولو كانت امرأة مصدراً لوقع على الجمع.

وأما قولهم: ضُبْعَانٌ وتركهم ضِبْعَانَانِ، فإنه في الظاهر تغليب للمؤنث على المذكر بالعكس مما يجب إلا أن فيه حكمة، وذاك أنك تقول: ضَارِبٌ،

(١) (إنما) ليست في: (ظ) .

(٢) (فقليل) معادة في: (أ) .

وضَّارِبَةً، فتخرج المؤنث عن المذكر من حيث إنك تدخل الزيادة على لفظ المذكر وضُبُّعَانِ في اللفظ فرع على ضُبُّعٍ من حيث إن الزيادة لحقته، وهي الألف والنون، فلما كان كذلك رأوا قولهم: ضُبُّعَانِ في المؤنث والمذكر بمنزلة أن تقول: زيد وهند ضَارِبَانِ، فتغلب اللفظ الذي ليس فيه زيادة، ولو قال: ضِبُّعَانَانِ كان بمنزلة أن تقول: ضَارِبَتَانِ، فيغلب الذي فيه الزيادة على الذي لا زيادة فيه، فقولهم: ضُبُّعَانِ وإن كان في اللفظ تغليب مؤنث (على مذكر، فهو في الحكم تغليب مذكر على مؤنث) ^(١) ومن قال ضِبُّعَانَانِ جرى على الظاهر. وأما كِلَاً (فقد تقدم في صدر الكتاب أنه اسم مفرد ومعناه التثنية) ^(٢)، فينبغي أن تعلم أن كِلَاً ^(٣) إذا / كان تأكيداً كقولك: جاءني الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ٤٢/ب كانت طريقته غير التي تكون إذا لم يكن تأكيداً، وذاك أنك إذا قلت: كِلَاهُمَا ضَرَبْتُهُ كان بمنزلة قولك: كل واحد منهما ضَرَبْتُهُ، ولا يكون كقولك: هما ضَرَبْتُهُمَا، وإذا قلت: جاءني الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا كان بمنزلة أن تقول: جاءني القوم أَجْمَعُونَ في أنك لا تقدر كل واحد منهما.

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، و ظ).

(٢) المقتصد: ١٠٤.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، و ظ).

قال صاحب الكتاب:

" باب الجمع الذي على حد التنبيه "

لا يخلو الاسم المجموع هذا الضرب من الجمع (من) ^(١) أن يكون صحيحاً أو معطلاً.

فأما جمع الصحيح، فقد تقدم في أول الكتاب ذكره ^(٢)، والمعتل ما كان في آخره ^(٣) ألف أو ياء قبلها كسرة، فإذا جمعت ما آخره ألف هذا ^(٤) الجمع، قلت في مُتَنَّى وَمُعَلَّى وَمُصْطَفَى وَالْأَعْلَى: هؤلاء مُتَنُونَ (وَمُعَلُونَ) ^(٥) وَمُصْطَفُونَ وَالْأَعْلُونَ، فحذفت الألف التي قبل الواو وبقي ما قبلها على ما كان عليه من الفتح، وكذلك الجر والنصب، إلا أنك تجعل مكان الواو ياءً، وفي التنزل ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ ^(٦) وجاء في الجر ﴿وَالَهُمْ عِنْدَنَا لِمَنْ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ﴾ ^(٧) ومما شذ من ^(٨) هذا الباب قوله:

مَتَّى كُنَّا لَأُمِّكَ مَقْتُولِينَ ^(٩)

(١) (من) ليست في: (أ).

(٢) الإيضاح العضدي ٢١.

(٣) في التكملة: (ما كان آخره ألفاً).

(٤) في التكملة شاذلي: (في هذا).

(٥) (ومعلون) ليست في التكملة (مرجان، وأ).

(٦) محمد / ٣٥.

(٧) ص / ٤٧.

(٨) في أ: (في).

(٩) عجز بيت من البحر الوافر، صدره:

تهددنا وأوعدنا رويداً

وكان القياس "مَقْتَن" ^(١) ؛ لأنه من القَتْو ^(٢)، وهو فيما حدثنا به علي بن سليمان ^(٣) الخدمة، وكان حقه أن يكون يباي النسب، ولكنه جاء كالأعْجَمِين والأشْعَرِينَ ^(٤)، وتقول في جمع مَوْسَى وعِيسَى وزَكَرِيَّا فيمن قصر: مَوْسَوْن وعِيسَوْن وزَكَرِيَّوْن.

وأما ما كان آخره ياء قبلها كسرة، فإنك إذا جمعته هذا الجمع حذف

= قائله عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب بن سعد بن زهير من بني تغلب جاهلي قديم من الطبقة السادسة.

أخبره في: طبقات فحول الشعراء: ١٥١، والشعر والشعراء: ٢٣٤، والأغاني ١١/٥٢. الشاهد: قوله: (مقتونا) صحح الواو فيه وكان حقه أن يقول: مَقْتَن كالأعْلين. ورد في: النوادر: ٥٠٢، وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان: ٨٣، والأضداد لابن الأنباري: ١٢٠، وشرح القصائد السبع: ٤٠٢، والبغداديات: ٥٧٥، وكتاب الشعر: ١٥٢، وجمهرة أشعار العرب: ٤٠٣، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٦٤، والأفعال للسرقسطي ١٢٧/٢، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٦٨، والقيسي: ٤٠٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٩٠/٢، والإفصاح: ٢٢٧، وشرح القصائد المشهورات ١٠٩/٢، وابن برى: ٢٩٢، وشرح الكافية للرضي ١٦٤/٢، والارتشاف ٢٦٩/١، والمساعد ١٢٨/٤، والدرر المبيضة: ١٦٦، والتصريح ٣٧٧/٢، والخزانة ٤٢٩/٧.

(١) في التكملة مرجان، وأ: (مقتين) انظر القيسي: ٤٠٩، وابن برى: ٢٩٣.

(٢) في أ: (القتوه وهي).

(٣) أبو الحسن الأخفش الصغير علي بن سليمان بن الفضل النحوي، له من الكتب كتاب الأنواء، كتاب التثنية والجمع، وكتاب الجراد، توفي سنة ٣١٥ هـ وقيل ٣١٦ هـ.

أخبره في: الفهرست: ٩١، معجم الأدباء ٢٤٦/١٣، ونزهة الألباء: ٢٤٨، وبغية الوعاة ١٦٨/٢.

(٤) انظر: كتاب الشعر: ١٥٢، والبغداديات: ٥٧٥.

الياء منه ؛ لأنه يلزم تحريكها بالضم قبل الواو (في الرفع)^(١) وبالكسر قبل الياء في الجر والنصب، فإذا أسكنت التقت مع واو الجمع ويائه ياء^(٢) ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين، وألقيت حركتها على العين، وذلك قولك: هؤلاء القَاضُونَ والعَازُونَ والدَّاعُونَ، وفي التنزيل: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(٣) وقال: ﴿بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾^(٤) وفي الجر ﴿لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾^(٥)، وقد يجوز فيما جمع بالواو والياء في المذكر أن يكسر، وذلك نحو: رجل يسمى بسَعْدٍ أو كَعْبٍ إذا جمعته مكسراً قلت: سَعُودٌ وَكِعَابٌ وَكُعُوبٌ، وكذلك تقول في جمع هُنُودٍ قال:

أَخَالِدَ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ / فَشَيْبَنِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ^(٦) ١/٤٣

(١) (في الرفع) ليست في التكملة: (شاذلي، وأ).

(٢) في التكملة مرجان: (مع الجمع ويائه ساكنة).

(٣) المؤمنون / ٧، والمعارج / ٣١.

(٤) النمل / ٦٦.

(٥) الشعراء / ١٦٨.

(٦) بيت من البحر الوافر، قائله جرير.

أخالد: ترخيم خالدة وهي زوجة جرير، علقت: أحبيتك، هند: زوجة جرير.
الشاهد: تكسير خالدة وهند، وهما من الأسماء الأعلام، والأكثر في كلام العرب تسليم الأعلام من المذكر والمؤنث .

ورد في ديوانه: ١٢٦، والكتاب ٩٨/٢، والمقتضب ٢٢٣/٢، والأصول ٣٧٧/٣، وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف ٣٣٩/١، والمنصف ٣١٤/٢، وابن يسعون ١٢٨/١، والقيسي: ٤١٥، وابن برى: ٢٩٣، والفريدة في شرح القصيدة ٥٣، واللسان (هند).
في الديوان (فيلتي) بدل (شيبتي) وفي الأصول (هويتك) بدل (علقتك).

ولو سميت رجلاً بِخَالِدٍ أَوْ حَاتِمٍ^(١)، وكسرت^(٢) قلت: حَوَاتِمٌ وَخَوَالِدٌ
 كما تقول: كَاهِلٌ وَكَوَاهِلٌ، ولو سميته بِأَحْمَرَ لقلت: الْأَحْمَرُونَ وَالْأَحَامِرُ.
 وإذا كانوا قد قالوا: الْأَبَاطِحُ، فهذا أجدر، ومن قال: الْحَارِثُ^(٣)، فقياس
 قوله أن يقول: حُمْرٌ، وإن^(٤) نكره كان قياس قوله أن لا يصرف بلا خلاف^(٥)،
 وإن سميت رجلاً بِطَلْحَةٍ، لم يجر فيه إلا طَلْحَاتٍ، ومن الدليل على ذلك قول
 العرب: طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ، ولم يقولوا غير ذلك، قال الشاعر:
 نَضَرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةُ الطَّلْحَاتِ^(٦) "

(١) في أ، ر، وظ: (و).

(٢) في التكملة شاذلي: (كسرتة).

(٣) في التكملة شاذلي: (الحوص) وفي: ر، وظ: (الحرث) انظر ص: (٤٥/ب).

(٤) في التكملة شاذلي: (وإن كان نكرة).

(٥) انظر آمالي ابن الشجري ٢١٢/٣ تحقيق الطناحي.

(٦) بيت من البحر الخفيف قائله عبيدالله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة الملقب بابن قيس
 الرقيات، من الطبقة السادسة في الإسلاميين.

أخباره في: طبقات ابن سلام: ٥٤٧، والشعر والشعراء: ٥٣٩، والأغاني ٧٣/٥.

أعظما: جمع عظم وهو ما عليه اللحم من قصب الحيوان، سجستان: ناحية كبيرة وولاية
 واسعة جنوب هراة.

معجم البلدان ١٩٠/٣، طلحة الطلحات: طلحة ابن عبيدالله بن خلف الخزاعي، اللسان
 طلع.

الشاهد: (طلحة الطلحات) جمع طلحة بالألف والتاء جمعاً مسلماً؛ لأن كل اسم آخره هاء
 التأنيث لا يجمع بالواو والنون لثلاثي يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان.

ورد في: ديوانه ٢٠، والحيوان ٣٣٢/١، والمعارف: ٢٢٨، وعبث الوليد: ٦٨، وشرح
 اللمع لابن برهان: ٧٠٤، والجمان: ٢٧١، والقيسي: ٤١٨، والإفصاح ١١٤، والإنصاف:

قال المفسر:

اعلم أن الاسم إذا كان في آخره ألف نحو: مُصْطَفَى والأَعْلَى، فإنك تقول في جمعه: المِصْطَفَوْنَ والأَعْلَوْنَ، فيكون ما قبل حرف الجمع مفتوحاً، وذاك أن الألف التقى مع الواو، فسقط لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبله على الفتحة لتدل على ثباته في التقدير، ولو ضَمَمْتَ فقلت: مُصْطَفُونَ بضم الفاء، لم يجوز ؛ لأن هذا الصنيع يدل على أنك تحذف الألف حذفاً، فتقول: مُصْطَفُ، ثم مُصْطَفُونَ، وذلك لا يجوز ؛ لأن جمع السلامة لا يكون فيه الحذف، وإذا سقط الألف لالتقاء الساكنين لم يكن ذلك حذفاً ؛ لأنه يسقط لأمر يقرب من الاضطرار، فيكون بمنزلة الثابت في اللفظ سَيِّماً^(١) والفتحة تدل عليه، وهي جزء من الألف من حيث لا ينفصل أحدهما من صاحبه، فما من ألف إلا وقبله فتحة، فلهذا قال: إن "عِيسُونَ ومُوسُونَ بالضم خطأ ؛ لأنك تحذف الألف، فتقول مثلاً:

- ٤١، وابن بري: ٢٩٤، ومعجم البلدان ١٩١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٣، والملخص في ضبط قوانين العربية ١٢١/١، ورصف المباني: ٣٦٥، ٤١٢، والبحر المحيط ١٩٠/١، والجنى الداني: ٥٤٦، وائتلاف النصر: ٣٠، والتاج (طلح - نضر) .

روى (رحم) في الحيوان، والمعارف، وشرح اللمع، والإفصاح، والإنصاف، والملخص ورصف المباني، والبحر المحيط، والجنى الداني، وائتلاف النصر، وفي المخطوطة (أ)، والتاج (طلح) والكواكب الدرية على تنمة الآجرومية ٥٧٩، ومنحة الوهاب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية ٥٧٩. التكملة شاذلي: ٤٤، ٤٥، والتكملة مرجان: ٢٢٩ - ٢٣٣.

(١) قال أبو جعفر النحاس في شرح القصائد المشهورات ٨/١: (ولا يجوز أن تقول: ما جاءني القوم سيما زيد حتى تأتي بلا) وانظر شرح القصائد العشر للبتريري ٢٤، وشرح المفصل ٨٦/٢، والمغني: ١٤٩، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٢٩/٣: (وكذلك حذف لا من لا سيما إنما يوجد في كلام الأدباء المولدين لا في كلام من يحتج بكلامه) .

مَوْسُ وَمَوْسُونُ، وَعِيسُ وَعِيسُونُ، وذلك بعكس ما وضع عليه هذا الجمع ؛ لأنه حذف جار مجرى التغير الوارد في التكسير، وتقول في حال النصب والجر: رأيت مُصْطَفَيْنِ ومررت بِمُصْطَفَيْنِ، فيكون ما قبل الياء مفتوحاً كما كان ما قبل الواو، ولم يزل الألف في هذا النحو، فيعاد إلى الياء كما كان في التثنية نحو: مُصْطَفَيَانِ لأجل أنه كان يجب أن يقول: مُصْطَفَيُونِ وَمُصْطَفَيْنِ، فتجتمع في حال الرفع بين ياء وضمة وواو، وفي الجر والنصب بين يائين وكسرة، وذلك مستثقل، فليس كذلك حال المثنى ؛ لأنك إذا قلت: مُصْطَفَيَانِ وقع بعد الياء الألف، فيكون عذباً خفيفاً، وإذا اجتمع ياءان في الجر نحو: مُصْطَفَيْنِ كان ما قبل ياء التثنية مفتوحاً والفتحة / تَخِفُّ على الياء، ولا تثقل ٤٣/ب ثقل الكسرة عليها وبعدها ياء أخرى، فلما كان كذلك، لم يتعرض للألف في جمع ^(١) نحو: مُصْطَفَى، فسقط لالتقاء الساكنين، فقلت: مُصْطَفُون، وأما قوله: مَتَى كُنَّا لَأُمِّكَ مَقْتَوِينَا ^(٢)

ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون الأصل مَقْتَى مَفْعَلاً من القَتْو الذي هو الخدمة، ثم نسبت إليه فقلت: مَقْتَوِيٍّ، وقلت الألف واواً، كما تقول في مَلْهُيٍّ وَمَعْنَى: مَلْهُوِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ، وكان الأصل مَقْتَوِيَيْنِ، ثم خفف ياء النسب، كما قالوا: الأَعْجَمُونَ والأَشْعَرُونَ، والياء الذي للنسب تخفيفه أن يصير إلى ياء ساكنة

(١) في ر، وظ: (جميع)

(٢) تقدم وروده ٣٧٢ .

كقولك في حَيْرِي دَهْرٌ^(١): حَيْرِي دَهْرٌ، وإذا سكنت سقطت لالتقاءها مع حرف الجمع، فمقتوين بمنزلة قولك: مررت بالأعجمين الياء للجمع، والواو^(٢) قبله بدل من ألف مَقْتَى كواو^(٣) مَلْهُوِيٍّ، وصح ؛ لأن ياء النسب ثابت في التقدير فحكمه لا يزول.

والوجه الثاني: أن يكون مَقْتَوِينَا غير محمول على النسب، ولكنه يكون مصوغاً على الجمع كما صيغ مَذْرَوَانِ على التثنية، بيان هذا أن الباب أن تقول: مَذْرَيَانِ وَمَلْهَيَانِ ؛ لأنك تقول: مَلْهَى، فيصير الواو التي هي لام من لَهَوْتُ ياء في التقدير لكونها رابعة طرفاً، ولما وضعوا (مَذْرَوَانِ) على التثنية، وكان الألف والنون لازمين له لم يكن الواو قد وقع طرفاً، فوجب أن يصح، كذلك الباب أن تقول في مَعْرَى: مَعْرَوْنِ فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، ولا ترده إلى الأصل فتقول: مَعْرَوْنِ ولا مَعْرَيُونِ إلا أن هذا إذا بني على حرف الجمع لم ينقلب الواو فيه ياءً في التقدير ؛ لأنه وقع حشواً، ولم ينقلب ألفاً أيضاً لأجل أن هذا الانقلاب إنما يكون إذا وقع طرفاً في نحو ذا أَلَا ترى أن مَقْتَوِينِ لو قلب الواو التي تراها فيه ألفاً، لسقط لالتقاء الساكنين نحو: "مَقْتُون" و "مَقْتَيْن" فكان لا يحصل فصل بين ما بني على الجمع وبين ما دخل حرف الجمع^(٤) على واحده " نحو: مُصْطَفَوْنَ وَمَلْهُونَ، ويؤنس بتصحيح الواو

(١) مدة الدهر ودوامه، اللسان (حير).

(٢) في أ: (الياء).

(٣) في أ: (كواه ملهى).

(٤) (وبين ما دخل حرف الجمع) معادة في: (ر، و ظ).

أنهم قالوا: مَقَاتَوَة في جمع التكسير، فلم يقلبوه فيقولوا: مَقَاتِيَة ^(١) كما يقولون: غَازِيَة في غَازَوَة، وكأنهم جعلوه تنبيهاً على أن الواو قد جنب القلب في هذه الكلمة لأجل أن من شأنها في مثال مَفْعَل نحو: مَغْزَى أن ينقلب ياء، ثم يصير الياء إلى الألف كم أن من عاداتها / أن تصير ياءً إذا وقعت قبل تاء التانيث ^{٤٤/أ} مكسوراً ما قبلها نحو: غَازِيَة، وغير ذلك، فكما تركوا ذلك القلب فيه في جمع السلامة حيث اعتقدوا بناء الاسم على الجمع كذلك لم يقلبوه هنا، فاعرفه فهو بيان ما ذكره شيخنا.

والوجه الثالث: أن شيخنا حكى عن أحمد ^(٢) بن يحيى أن مَقْتَى من المقت قال: والمَقْتَى الذي يتزوج امرأة أبيه ^(٣)، وذلك ممقوت في الحقيقة، فقلت له: فالألف فيه يكون للإلحاق بجعفر كألف أَرطَى، فقال: نعم فمقتوين على ذا يكون في تقدير ياء النسب ^(٤)، ويكون الواو منقلباً عن حرف زائد مثله في أَرطَوِيَّ وَحُبْلَوِيَّ، ولا يكون لا ما بوجه كما كان في القول الأول حيث أخذته من القَتْوِ وجعلته مَفْعَلاً، ويدل على استقامة هذا التقدير في العبد

(١) في ر: (مقايته).

(٢) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، له من الكتب: المصون، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن والموفقى في مختصر النحو، وما تلحن فيه العامة وغيرها، توفي سنة ٢٩١ هـ.

أخباره في: إنباه الرواة ١٧٣/١، والبداية والنهاية ٩٨/١١، وإشارة التعيين: ٥١، والبلغة: ٦٥، وبغية الوعاة ٣٩٦/١، وشذرات الذهب ٢٠٧/٢.

(٣) البغداديات: ٥٧٨.

(٤) في ر، وظ: (النسب البتة).

أن المقت هو نوع من الإذلال والتحقير، وذلك من صفة العبد والخادم، ألا ترى أن تركيب العبد يفيد التذليل كله نحو: طريق معبد، وكذا المملوك ؛ لأن الملك يفيد التقييد وضد السعة والتبسط الذي يكون للحر، وكقولهم: تيمُّ اللات^(١) مع تيمِّه (الحب)^(٢) إذا ذلَّه، فمَقَّتَى مصدر جاء الألف فيه للإلحاق كثرى، فيمن نون، ثم نسب إليه ، أو يكون صفة لحقها ياء النسب نحو: أَحْمَرِيَّ فاعرفه.

وقد ذكره أبو زيد في كتاب اللغات على غير هذا الوجه، وهناك كلام يُفْتَقَر إليه قال أبو زيد: وقالوا: إذا كان الغلام أو^(٣) الجارية أو الدار أو الدابة بين الرجلين هما يَتَقَاوِيَانِها، وذلك إذا قَوَّماها، فقامت على شيء وثن، فهما في التَّقَاوِي سواء، فإذا اشتراها^(٤) أحدهما فهو المَقْتَوِي، فلا يكون اقْتَوَاؤُهما وهي بينهما إلا أن تكون بين ثلاثة، فتقول للثنتين من الثلاثة إذ اشتريا نصيب الثالث: اقْتَوِيَاها وأقواهما البائع إقواءً والمَقْوِي البائع الذي باع، ولا يكون الإقواء إلا من البائع، ولا التقاوي من الشركاء إلا والذي باع من العبد والدابة أو الجارية بين اللذين تقاويا، وأما غير الشركاء، فليس اقْتَوَاء ولا إقواء قال الشاعر:

مَتَّى كُنَّا لَأُمِّكَ مَقْتَوِيْنَا

(١) قال في اللسان (تيم): وتيم اللات أيضاً في ضبة، وتيم اللات أيضاً في الخزرج من الأنصار وهم

تيم اللات بن ثعلبة

(٢) (الحب) ليست في: (أ).

(٣) في أ: (و).

(٤) في أ: (اشترى).

أي اقتوتنا أمك فاشترتنا^(١)، فهذا كلام أبي زيد، وهذا كله من القوة،
فقوله: هما يتقاويانها إذا كانت الجارية بينهما، ثم قوماها فقامت على ثمن، فإنه
يجب أن يكون من قاويته إذا نازعته القوة، كما جاء في كلام امرئ القيس:
لَا أُمَاتُكَ بَعْدَ هَذَا^(٢) .

/ أي لا أنازعك المتانة، وكان الظاهر أن يقال: يتقاويان فيها كقولك: ٤٤/ب
يتنازعان فيها غير أنه عُدِّي ؛ لأن المعنى يتجاذبانها، فكأنه قيل: قَاوِي زيدٌ عمراً
الجارية كقولك: جاذب، ثم قلت: تَقَاوِيَاهَا، ويوضح هذا المعنى أنها إذا قومت،
فالقصد أن يشتري أحدهما نصيب الآخر، وإذا كان كذلك، كان كل واحد
منهم منازعاً لصاحبه في ذلك، وإذا قلت: اقتوى أحدهما إذا اشترى نصيب
الآخر، فكأنه انتزع قوته إلى نفسه، وهل^(٣) قوة أظهر من هذا ؛ لأنه إذا كان
شريكاً لغيره، لم يقدر على أن يتصرف في جميعه، ولا أن يصرفه كيف يريد،
وإذا صارت السلعة كلها له تمكن منها، وقوي عليها دون كل أحد، وأما
قوله^(٤): "ولا يكون اقتاؤهما وهي بينهما" يعني أنك لا تقول: اقتوياها لأجل أن
اقتوى بمعنى اشترى نصيب شريكه، ومن المحال أن تقول في الشريكين: اشترى
كل واحد نصيب صاحبه، والقصد إزالة الشراكة، ويجوز أن تقول: إذا كان بين
ثلاثة: اقتوياها^(٥) ؛ لأن الاثنين يشتريان نصيب الثالث، فينتزعان القوة منه، وإذا

(١) البارع ٥٢٠.

(٢) انظر: الديوان: ١٤٩.

(٣) في ظ: (أهل).

(٤) هو أبو زيد، انظر: ٣٨٠ ٤٤/أ.

(٥) في ر، وظ: (اقتويا).

قلت: أقواهما البائع بمعنى باع نصيبه، فهو أفعِل من القوة، فكأنه قواهما ومكَّنهما منها^(١)، وتكون الهمزة للتعدية كما يكون التضعيف في قولك: قَوَّى وَقَوَّيْتَهُ غير أنها تختص بهذا الموضع للفصل بين هذا وغيره، فقوله: مُقْتَوِينَا على تأويل أبي زيد يجب أن يكون مضموم الميم مفتوح الواو ألا تراه فسرده فقال: أي اقتوتنا أمك فاشتريتنا، فمُقْتَوِين. بمنزلة مُصْطَفَيْن ؛ لأن اقتوى افتعل كاصْطَفَى، ولا يجوز كسر الواو في كتاب أبي زيد لأجل أنه قال: اقتوتنا أمك، وإذا كسرت جعلتهم فاعلين للاشتراء، وليس المعنى على ذلك، ألا تراك لا تقول: متى اشتريتنا^(٢) نحن أمك ؛ لأنه يكون مدحاً للمخاطب من حيث يقول: إنا لم نصلح لأن نشتري أمك، وهي حرة جليلة، وقول أبي زيد اقتوتنا أمك تصريح بأنهم وقع عليهم الاشتراء من أمه فاعرفه، ورأيت في حاشية كتاب اللغات مكتوباً عن شيخنا أن التاء في اقْتَوَى يجوز أن يكون بدلاً من الواو، وفيه نظر، ولا يجوز ذلك لأجل أن اقْتَوَى إذا جعلته أَفْعَلْ مثل اقْوَوْ، ثم قلبت لام الفعل ألفاً، فقلت: اقْوَوَى كَارْعَوَى / ثم قلبت الواو تاء كتخمة كان جائزاً حسناً من حيث إن ٤٥/أ الواوين إذا اجتمعا أزيل أحدهما بالإبدال غير أنه يجب أن لا تعديه؛ لأن أفعِل لا يكون متعدياً، وقد رواه أبو زيد متعدياً نحو: اقْتَوَيْتُ الجارية، فهذا هو الذي أشار إليه شيخنا بقوله: وفيه نظر، فقد تقرر أنه افتعل لا محالة ووزن مَقْتَوِينَا مَفْتَعِينَا ؛ لأن لام الفعل قد سقطت، وهو الألف المنقلبة في قولك: مُقْتَوَى كَمُصْطَفَى ومُشْتَرَى، وأما قوله:

(١) في أ: (منهما).

(٢) في ظ: (اشتريتنا).

تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِي كَشَكْلِكَ شَكْلَهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي^(١)
 فالوجه فيه أن يكون من الاشتراء، ويكون نصب خليلاً بمقتوي، فكأنه
 قال: أنا أشتري خليلاً آخر بذلك، وجاز أن يستعمله هنا، وإن كان قال أبو
 زيد: إن الاقتواء لا يكون إلا بين الشركاء لأجل أن المعنى يفيد ذاك ؛ لأنه إذا
 اشترى خليلاً آخر، وتبرأ من هذا، فقد اشترى ما كان له من نفسه بحق مخالته
 إياه منه كما يشتري أحد الشريكين نصيب الآخر، فلما تصور هذا المعنى أجراه
 بجرى مُشْتَرٍ، ونحو ذا مما لا يستوحش منه عارفٌ بالكلام، وقال بعضهم^(٢): إن
 مُقْتَوَى مُفْعَلٌ من القَتْو الذي هو الخدمة، وإن نصب "خليلاً" بفعل مضممر كأنه
 قال: فإني أَتَبَدَّلُ خَلِيلًا بِكَ مُقْتَوِي^(٣)، وهذا تأويل غير مرضٍ لعدوله عن
 الظاهر، ثم إنه جعل مُقْتَوِي مع ذلك خبر إن، وذلك بمنزلة أن تقول: فإني متبدل

(١) بيت من البحر الطويل، قائله يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي
 من أعيان العصر الأموي من أهل الطائف، توفي نحو سنة ١٠٥ هـ.

أخباره في: الأغاني ٢٨٦/١٢، وسمط اللآليء: ٢٣٨، وخزانة الأدب ١١٣/١ .
 الشاهد قوله: (مقتوى).

ورد في: شعره: ٢٢٤، والبصريات: ٢٨٨، والبغداديات: ٥٧٦، والعضديات ٩٤،
 وكتاب الشعر: ٢٤٤، والخطاريات: ١٣٥، والخصائص ١٠٤/٢، والمختضب ٢٥/٢،
 والقيسي: ٤١٠، ولباب الآداب: ٣٩٧، واللسان (قتا)، والخزانة ٤٣٣/٧، وشرح أبيات
 المغني ١٨١/٥.

في القيسي: (خليل صالح).

(٢) قال ابن جني في الخصائص ١٠٤/٢ بعد ذكر البيت: (فهذا عندنا مُفْعَلٌ من القَتْو وهو
 المراجعة والخدمة)، وقال في الخطاريات: ١٣٥: (فخليلاً منصوب بمضممر يدل عليه مقتوى أي
 استبدل، ومقتوى لا يعمل لأنه مفعول من القَتْو).

(٣) مقتوى على هذا التوجيه خير لمبتدأ محذوف تقديره هو مقتوى، ولم يعمل إعلال قاض
 لضرورة الشعر والجملة صفة لـ (خليلاً).

خليلاً صالحاً خادماً^(١) على تقدير خادمٍ له، ومُقتَوٍ له، وتنافره بين، ولو قصد هذا الإضرار كان الأولى أن يجعل مُقتَوِي^(٢) صفة "خليلاً"، فكأنه قال: فإني أتبدل بك خليلاً صالحاً خادماً للأصدقاء ؛ لأنه أقرب قليلاً إلى القلب، والوجه ما قدمت ؛ لأنه كقولك: اشتر بدلي خليلاً، فإني اشترى بذلك آخر صالحاً، فهذا حكم ما كان آخره ألفاً.

فأما ما كان آخره الياء نحو: القاضِي والدَّاعِي، فإنك تقول فيه: القَاضُون والدَّاعُونَ ومررت بالقاضين والداعين الأصل القَاضِيُون لِيَكُونَ الياء بإزاء الميم من "الحَاكِمُونَ" إلا أن الضمة استثقلت على الياء، فنقلت إلى ما قبلها و^(٣)سقطت الياء لالتقاءه مع الواو الجمعي، فَضُمَّتْ نفس الياء المنقولة عنها هنا ثدل على سقوطها كما دل / فتحة ما قبل الألف على سقوطه في "مُصْطَفَوْنَ" ٤٥/ب وإذا قلت: مررت بالقاضين، فالأصل بالقاضيين، فاستثقلت الكسرة على الياء، وكان أولى بالاستثقال ؛ لأنها من جنس الياء، وقبلها كسرة أخرى، فنقلت إلى ما قبل الياء، وسقطت الياء لالتقاءه مع ياء الجمع، فالتقدير أن الكسرة في الضاد من القَاضِي غيرها في القَاضِينَ، كما أنها غير الضمة في "القَاضُونَ" على حسب ما مضى في يامنص^(٤).

(١) لكون إعرابها كما ذكر في ص: ٣٨٣ هامش ٣، ويكون من النعت بالجملة بعد المفرد.

(٢) في أ: (المتقوى).

(٣) في ر: (وإن سقطت).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٩٥.

وأما التكسير في الأسماء الأعلام^(١) نحو: زيد وعمرو، فجائز حسن ؛ لأنه جمع أيضاً فنقول: سَعُودٌ وَعُمُورٌ كما تقول: الزيدون والعمرّون، وتعرفه بالألف واللام، فتقول: جاءني السعود وتقول في خالدة، خَوَالِدٍ، وكذلك خَالِدٍ وخَوَالِدٍ؛ لأنه اسم ككَاهِلٍ وَغَارِبٍ وَحَاتِمٍ، وأما حُمْرٌ، فلا يخلو من أمرين: أحدهما: أن لا تقدر فيه شيئاً من الوصفية، فتقول: جاءني أَحْمَرُ الظَّرِيفُ، كما تقول: أَحْمَرٌ، فهذا يجمع على أفاعِلٍ نحو: أَحَامِرٍ لكونه اسماً كأَفَاكِلٍ^(٢) في أَفْكَلٍ.

والوجه الثاني: أن يكون صفة غالبية في الأصل كأنه قيل: هذا الأَحْمَرُ، ثم عرف به كقولهم: الصَّعِقُ^(٣) لواحد بعينه، فالأصل على قولك: فلان الصَّعِقُ، ثم صار علماً له، فإذا قدرت هذا المعنى من الوصفية، قلت: حُمْرٌ، وعلى ذا قالوا: الحُرْثُ، فجمعوه جمع الصفة نحو: شَاهِدٌ وشُهْدٌ ؛ لأنهم اعتبروا ما قدر في الأصل من الوصفية كأنه قيل: هذا هو الحارث، ثم غلب عليه، فعلى ذلك

(١) انظر: سر صناعة الإعراب: ٧١٨.

(٢) في ر، وظ: (أفاعِل).

(٣) خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، كان يطعم الناس بعكاظ فهبت ريح فسفت في جفانه

التراب فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته فقال فيه بعض بني كلاب:

إن خويلداً فابكي عليه قتيل الريح في البلد التهامي

فعرف خويلد بالصعق وعرف بعض أولاده بابن الصعق.

انظر جمهرة النسب: ٣٢٠، وجمهرة أنساب العرب: ٢٨٦، واللسان (صعق)، والخزانة/

٤٣٠/١، والتاج (صعق).

وقال الكلبي في جمهرة النسب ٣٢٠: (ويقال: إن نفيلاً هو الصعق بن قتيل الليل ابن قتيل

الريح)، وقال ابن دريد في الاشتقاق ٢٩٧: (عمرو بن خويلد هو الذي يقال له الصعق).

التقدير جاء الجمع على منهاج الأوصاف، وقد اشتمل على النوعين قوله :
أَتَانِي وَعِيدُ الْخَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَخَاوِصَا^(١)
قال: الخَوْصُ مرة كالحُمْر، والأَخَاوِصَ أخرى كالْأَرَامِلِ والأَحَامِدِ، وسمى
كل مَنْ كان من جملة الأخوص أَخَوْصَ، وهذا نحو مستمر في طرق العادة،
وقال أبو علي: " وقياس قوله أن لا يصرف بلا خلاف "^(٢)، يعني أن أبا الحسن
إذا سَمِيَ رجلاً بأحمر، ثم نكر صرف لأجل أن الوصفية قد زالت بالعلمية، وكان
المانع التعريف ووزن الفعل، فإذا نكرت، زال التعريف وصاحب الكتاب^(٣) لا

(١) بيت من البحر الطويل، قائله الأعشى ميمون بن قيس:

الخوص: ضيق في مؤخر العين، يقال: رجل أخوص وامرأة حوصاء بينة الخوص، وبه سمي
الأخوص الشاعر، الأخاوص: أولاد الأخوص ربيعة بن جعفر، وهم: عمرو وعوف
وشريح، المشوف المعلم: ٢٢٢، والخزانة ١/١٨٣.
عبد عمرو: هو ابن شريح بن الأخوص .

الشاهد: قوله (الخوص، الأخاوص) حيث جمع عليهما أخوص، ولا يجمع على فُعْل - بضم
فسكون - إلا أفعل صفة وشرطه أن يكون مؤنثه على فعلاء، ولا يجمع على أفاعل إلا أفعال
اسماً أو أفعل التفضيل، وعلى هذا يكون الشاعر قد لحظ في الأخوص الجهتين الاسمية
والوصفية فمن جهة الاسمية جمعه على أخواوص، ومن جهة الوصفية جمعه على حوص.

ورد في: ديوانه: ١٩٩، وإصلاح المنطق: ٤٠١، والمبهج: ٦٥، وتهذيب إصلاح المنطق
٣١٣/٢، والمفصل: ١٩٥، والمشوف المعلم: ٢٢٢، والفرق بين الحروف الخمسة:
٣٤٣، والمثلث لابن السيد ٤٤٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/٢، وشرح
المفصل ٦٣/٥، وشرح الكافية للرضي ٤٤/١، والخزانة ١/١٨٣.

(٢) انظر ص: ٣٧٥ .

(٣) الكتاب ٢/٢.

ينصرف على ماضى في باب ما لا ينصرف^(١)، وفي ذا يجب الإجماع من الرجلين لأجل أنك إذا قدرت الوصفية وجمعتة على فعل، لم يكن (الوصف قد خلع من الاسم ألبة، فإذا نكرته / كان فيه)^(٢) الوصف ووزن الفعل، فلا ينصرف حتى ١/٤٦ كأنت قلت: هذا الرجل الأحمر، ثم نكرت فقلت: أحمر فاعرفه.

وأما نحو: طَلَحَ، فليس فيه إلا طَلَحَات، وقالوا: طَلَحُون وطلَحُون، وليس بموجود في كلام العرب ولا جائر في القياس، وذلك أن الجمع بالواو والنون موضوع على سلامة بناء الواحد، فإذا قلت: طَلَحُون بتحريك اللام غيرت، وليس يكون الواو والنون إذا دخل أسماء الآدميين على غير ظاهره، فيجب التغيير كما كان في "سُون"، وكذا لا يجوز طَلَحُون لحذف التاء، ولم يمكن أن يقال: طَلَحْتُون ؛ لأن الواو والنون علم التذكير، فلا يجتمع مع تاء التأنيث ، ألا ترى أن الألف، والنون لما كان غير مختص بالذكر وكان في كل نوع قلت: ضَارِبَتَان وطلَحَتَان، فلم يمتنع اجتماع التاء معه، فلما كان كذلك، لم يكن فيه إلا طَلَحَات كجَفَنَات، فإن قلت: فقد حذفتم التاء أيضاً.

فالجواب: أنا قد حذفنا التاء، وعوضنا مثله ؛ لأن الألف والتاء للتأنيث، وأنتم حذفتم من غير تعويض، وأما تحريكنا للعين، فلأجل الفصل بين الصفة والاسم، وذلك مستمر نحو: جَفَنَات وقَصَعَات، ولا يكون تحريك ساكن ولا شيء من التغيير في الجمع الصحيح، فلا يقال: عَمَرُون ولا صَعَبُون بالتحريك ألبة فاعرفه.

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٧٩.

(٢) مابين القوسين ليس في: (ر، و) .

قال صاحب الكتاب:

"باب تشية الأسماء المهمة وجمعها"

تقول للمذكر: ذا زيد، فإذا^(١) ثنيت قلت: ذان، وتقول للمؤنث: تا، فإذا^(٢) ثنيت قلت: تان، وتقول في الذي: اللذان، وفي التي: اللتان، وفي الجمع: الذين، ومنهم من يقول في الرفع: اللذون^(٣) والأول أكثر، فتحذف الألف والياء^(٤) من هذه الأسماء في التثنية، ولا تبدل من الألف شيئاً كما أبدلت منها في الأسماء المتمكنة نحو: رَحَى وَرَحِيَّانٍ وَرَجَا وَرَجَوَانٍ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن هذه الأسماء لا يجوز أن تكون تثنيتهما على حد تشية رَجُلٍ وَرَجُلَانٍ يدلّك على ذلك ما تقدم في صدر الكتاب من أنك لا تقول: الهذان^(٦) كما تقول: الزَّيْدَانِ وَالرَّجُلَانِ، وذلك أن الاسم إذا ثني تنكر، واسم الإشارة لا يقبل التنكير، وهذان صيغة وضعت للتثنية في أول^(٧) أحوالها، ووجود حرف التثنية فيه بمنزلة تاء غرفة، وظلمة في أنه لفظي لا معنوي، ويدلّك على ذلك

(١) في التكملة مرجان (فإن).

(٢) في التكملة مرجان (فإن).

(٣) انظر الكتاب ١٠٤/٢.

(٤) في أ: (التاء).

(٥) التكملة شاذلي: ٤٧، والتكملة مرجان: ٢٣٣، ٢٣٤.

(٦) المقتصد: ١٩١.

(٧) (أول) ليست في: (ر، وظ).

أنك إذا أشرت إلى شيئين بقولك: هذان الرجلان كان الإشارة واحدة، ثم إن الإشارة لا تختلف / بالافراد، والجمع، فهو بمنزلة هؤلاء في أنه ليس بثنية على الحقيقة كما أن هؤلاء: ليس بجمع، ألا ترى أنه ليس فيه حرف جمع، وهو صيغة مرتجلة، فإذا^(١) قال أصحابنا في "هَذَانِ" و "هَاتَانِ": إنهم لم يقبلوا الألف ياء، فيقولون: ذَيَانِ كما قالوا: رَحِيَانِ، فليس الكلام على ظاهره، وإنما المقصود أنه لما قصد أن يكون في لفظ الثنية، كان الظاهر أن يعامل معاملة ما تثنيته حقيقة إلا أنهم جعلوا ترك بعض^(٢) ما يكون في المثني على الحقيقة تنبيهاً على أن حكم هذا ليس كحكم الزَّيْدَيْنِ وما أشبهه، وكذا حكم الموصولات نحو: الذي والتي إذا قلت: اللَّذَانِ واللَّتَانِ، فالثنية لفظية ؛ لأن الموصول يتعرف بالصلة، فلا يجوز فيه التنكير، فإذا قلت: جاءني اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا كان اسماً مفرداً يدل على المثني كما أن اللَّائِي كذلك، وقالوا: اللَّذَانِ، فلم يعربوا تنبيهاً على أن^(٣) هذا ليس مثل زَيْدٍ والزَّيْدَانِ، ومن قال: اللَّذُونِ كان جمعاً لفظياً، وهذا حكم كل اسم لم يجز فيه التنكير كالمضمرات نحو: أَنْتَ وإِيَّاكَ، فإن قلت: أُنْتُمَا، كان هذا صيغة مرتجلة لمخاطبين، وكذا أَنْتُمْ وهما وهم، ولذلك لم يقولوا: أُنْتَانِ وهُوَانِ، ولو جاز أن يكون أنتمَا تثنية على الحقيقة، ويكون لفظه فرعاً على لفظ أنت كما أن لفظ رجلان فرع على لفظ رجل، لوجب أن يقال: الأَنْتُمَا، فهو بمنزلة الضمير المتصل في نحو: ضَرَبَ وضَرَبْتُمَا وضَرَبْتُ وضَرَبْنَا،

(١) (فإذا) ليست في: (ر، و) .

(٢) في ر، و: (بعضهم يكون) .

(٣) في ر ، و: (على أن ليس الذي واللذان مثل زيد والزيدان) .

فكما لا يشك أحد في أن " نا " من ضربنا ليس بتثنية للتاء في ضَرَبْتُ إذ ليس فيه شيء منه، ولا هو على صيغة التثنية كذلك حكم أنْتُمَا، ويزيدك وضوحاً أنك إذا قلت: أنْتُمَا كان الخطاب واحداً، وكان الاثنان والثلاثة بمنزلة واحدة، وهذا نحو يفتقر إلى صفاء من جهة الحس.

قال صاحب الكتاب:

" باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم

الاسم الذي يضاف إلى الياء التي للمتكلم، لا يخلو من أن يكون مفرداً أو غير مفرد، والمفرد على ضربين صحيح ومعتل، فالصحيح تكسر آخره إذا أضفته إلى الياء مرفوعاً كان الاسم الذي تضيف أو منصوباً أو مجروراً، وذلك قولك: هذا غُلَامِي ورأيت غُلَامِي ومررت بِغُلَامِي، وكذلك سائر الأسماء.

ومما كان من الأسماء آخره ياءً، أو واواً ما قبلهما^(١) ساكن فحكمه في

١/٤٧

ذلك حكم / الصحيح تقول: هذا ظَبْيِي^(٢)، وشديدٌ عَدُوِي.

فأما الأسماء المعتلة، فما كان منها آخره أَلِفاً^(٣)، فإنك إذا أضفته إلى ياء

المتكلم أثبت الألف وفتحت الياء، وذلك قولك: هذه عَصَايَ وَمُثَنَّايَ، ويا بُشْرَايَ،

و ﴿فَمَنْ أَتَّبِعْ هُدَايَ﴾^(٤) ومنهم من يقلب الألف ياء (ويدغم)^(٥)، فيقول: هذه

بُشْرَيَّ و ﴿مَنْ أَتَّبِعْ هُدْيَ﴾^(٦)، و:

(١) في أ: (أو واو ما قبله) وفي التكملة مرجان: (ما قبله).

(٢) في التكملة مرجان: (ظبي).

(٣) في أ: (ألف).

(٤) طه / ١٢٣.

(٥) (ويدغم) ليست في التكملة: (مرجان، وأ).

(٦) قال ابن جني في المحتسب ٧٦/١: (ومن ذلك قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي الطفيل

وعبدالله بن أبي إسحاق وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي، (هُدْيَ) وقال: هذه

لغة فاشية في هذيل وغيرهم أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياءً.

ثم قال: قال لي أبو علي: وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها أنه موضع

ينكسر فيه الصحيح نحو: غُلَامِي، ورأيت صَاحِبِي، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها

سَبَقُوا هَوًى^(١)
.....

فإذا كانت الألف للتثنية نحو: رَجُلَايَ، لم تقلبها في الإضافة (لثلا يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور)^(٢) وما كان من الأسماء المعتلة أخره ياءً قبلها كسرة

= ياء فقالوا: هذه عَصِيّ، وهذا فتيّ، أي عصاي وفتاي، وشبهوا ذلك بقولك: مررت بالزريدين لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجر قلبوها ياء، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه الياء فتقول: هذان غلامي لما فيه من زوال علم الرفع ولو كانت ألف عصي ونحوها علماً للرفع لم يميز فيها عصيّ).

(١) جزء من بيت من البحر الكامل، والبيت بتمامه:

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرُّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

قائله: أو ذؤيب الهذلي اسمه خويلد بن خالد بن محرث جاهلي إسلامي عده ابن سلام في الطبقة الثالثة، توفي سنة ٢٧هـ تقريباً .

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٢٣، ونقائض جرير والأخطل: ٣٠، والشعر والشعراء: ٦٥٣.

الشاهد: قوله: (هَوًى) حيث قلب ألف المقصور ياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم وأصله هواي.

ورد في ديوان الهذليين: ٢/١، وفي شرح أشعار الهذليين: ٧، والمفضليات ٤٢١، وشرح المقصور والمدود لابن دريد: ٢١، واللامات للزجاجي ٩٨، والمسائل العسكرية: ١١٥، والمختص ٧٦/١، وشرح اللمع للعكيري: ٢٩٥، والأمالى الشجرية ٢٨١/١، وألف باء ١٣٦/١، والتوسطة: ٢٥٣، والمقرب ٢١٧/١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وجواهر الأدب: ٢١٦، وشرح قطر الندى: ١٩١، وسرح العيون: ٢٨٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٩٠/٢، والعيني ٤٩٣/٢.

في ألف باء (فتمزقوا).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ)، وفي التكملة مرجان: (لثلا يلتبس المرفوع والمجرور).

أُسكنت منه الياء، وأدغمتها في الياء المفتوحة، فقلت: هذا قَاضِيٌّ، وذاك غَازِيٌّ؛ لأن الياء التي هي لام تلزمها الكسرة، وتقول: كسرت فَاهُ ووضعتَه في فيه، فإذا أضفت الفم إلى الياء، قلت: هذا فِيٌّ وفُغرت فِيٌّ، وفي فِيٍّ، فيكون الاسم في الأحوال الثلاث^(١) في الإضافة إلى الياء على صورة واحدة؛ لأن حركة الحرف الأول منه تتبع حركة الحرف الثاني مثل: امْرُؤٌ وانْثَمَ، وأخٌ وأبٌ وحمٌ، فيمن قال: حمُّوها، وذو مال، فلما لزم كسر الآخر، اتبعته الأول، فلذلك لم يجز كَسَرْتُ فأي كما تقول: رأيت فاه.

وأما غير المفرد، فالمتنى والمجموع تقول إذا أضفت المتنى إلى هذه الياء في الرفع: هذا غَلامَيَّ، وفي النصب والجر أرسلت غَلامَيَّ، وبِغَلامَيَّ، والجمع المكسر بمثله المفرد في هذه الإضافة، فأما الجمع (الذي)^(٢) على حد الثانية، فإنه في الإضافة إلى هذه الياء في الأحوال الثلاث^(٣) على صورة واحدة، وذلك قولك: هؤلاء مُسْلِمِيَّ وصَالِحِيَّ، وأكرمت مُسْلِمِيَّ وصَالِحِيَّ، وعجبت من مُسْلِمِيَّ وصَالِحِيَّ.

أما موضع النصب والجر، فإنك لما حذف النون في مسلمين للإضافة، التقت الياء التي قبل النون مع ياء الإضافة فأدغمتها فيها.

وأما في موضع الرفع، فإنك^(٤) لما حذف النون للإضافة، فالتقت الواو الساكنة مع ياء الإضافة، قلبتها ياءً، وأدغمتها في الياء، وأبدلت من الضمة التي

(١) في التكملة مرجان: (الثلاثة).

(٢) (الذي) ليست في (أ).

(٣) في التكملة مرجان: (الثلاثة).

(٤) في التكملة شاذلي: (فلأنك).

كانت قبلها الكسرة، كما فعلت ذلك في مَرْمِيٍّ وَمَخْشِيٍّ وَمَطْوِيٍّ ونحو ذلك، وإذا كان ما قبل الياء والواو مفتوحاً في الجمع نحو: الْأَعْلُونُ وَالْمُصْطَفَوْنَ، قلت: هؤلاء مُصْطَفَيٍّ وَأَكْرَمَتَ مُصْطَفَيٍّ و (مررت)^(١) بِمُصْطَفَيٍّ، فأبدلت الواو من "مصطفون" ياء لما التقت بعد حذف النون مع الياء، كما قلبتها في طَيٍّ وَرَيٍّ وَشَيٍّ مصادر طَوَّيْتُ وَرَوَيْتُ وَشَوَّيْتُ، وفي النصب والجر مثل: حَيٍّ وَعَيٍّ، وتقول: على زَيْدٍ ثَوْبٌ، فإذا وصلتها بالمضمر أبدلت من الألف الياء / تقول: عليّ ٤٧/ب ثوب، وعليك وَعَلَيْهِ، وزعم الخليل أن منهم من لا يقلب الألف من المضمر، فيقرها ألفاً.

وَكِلَا في الإضافة إلى المضمر في حال الجر والنصب بمتزلة على في قول من قال: عَلَيَّكَ وَعَلَيْهِ " (٢).

قال المفسر:

اعلم أن الإضافة إلى ياء المتكلم توجب^(٣) بناء آخر الاسم على

(١) (مررت) ليست في التكملة (مرجان، أ).

(٢) التكملة شاذلي: ٤٨، ٤٩، والتكملة مرجان: ٢٣٤-٢٣٧.

(٣) المضاف إلى ياء المتكلم فيه أربعة مذاهب:

أ - الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم .

ب - مذهب الجرجاني وابن الخشاب في المرتجل شرح الجمل ١٠٩ وابن الخباز في شرح الدرّة الألفية ص ١١ أنه مبني.

ج - مذهب ابن مالك أنه معرب بحركة مقدرة في رفعه ونصبه، وبالكسرة الظاهرة في جره .

التسهيل ١٦١، وشرحه ٢٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٩/٢ .

د - مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني الخصائص ٣٥٦/٢. وانظر: ارتشاف الضرب ٥٣٥/٢، ٥٣٦.

(الكسر)^(١) نحو: غَلَامِي وصَاحِبِي، وإنما وجب البناء لأجل أنه لو أعرب، لم يخل الياء من أن تكون ساكنة أو متحركة، فلو كانت ساكنة، لكانت تنقلب واواً في حال الرفع نحو: غَلَامُو، فيبطل صيغة الاسم، ولو كانت غير ساكنة، لثقل اللفظ بها مضموماً ما قبلها نحو: غَلَامِي، ولوجب قلبها ألفاً نحو: رأيت غَلَامًا إذا قلت: رأيت غَلَامِي، فكان يبطل اللفظ، فإن قلت: يقولون: غلاماً، فالجواب أن ذلك شيء يغلب على النداء نحو: يا غلاماً، وأما قوله:

أَطَوِّفُ مَا أَطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَيَّ أُمَّا وَيُرَوِّبُنِي النَّقِيعُ^(٢)

فليس بالشائع، ثم لو اطرّد ذلك لم يكن كسراً لأجل أنه جاء بعد أن جرى الاستعمال على هذه الوجه الذي هو غَلَامِي، ومقصودنا أنهم تجنّبوا أن يُقَوِّمُوا ما قبل الياء على الإعراب الذي يوجب اختلافه وانقلابه واواً وألفاً، فهذا

(١) (الكسر) سقطت من أ.

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله نقيع بن جرموز بن عبدشمس جاهلي، النوادر: ١٨٠.

قال الآمدي: (أراه سمي النقيع بهذا البيت) المؤلف: ١٩٥.

قال أبو حاتم: نقيع، وقال أبو الحسن: (نقيع: الصواب) النوادر: ١٨٠.

أطوف: أكثر من الطواف والدوران، آوي: من أوى الإنسان إلى منزله.

النقيع: اللبن المحض يبرد.

الشاهد: قوله: (أما) أصله أُمي فقلبت الياء ألفاً.

ورد في: النوادر: ١٨٠، والمؤلف: ١٩٥، والمقرب: ٢١٧/١، واللسان (نقع) والارتشاف

٥٨٣/٢، وشرح الألفية للمرادي ٣/٣٠٨، وشفاء العليل: ٧٢٩، والعيني ٤/٢٤٧، والجمع

٢٩٩/٤.

بناء عارض في الاسم لغير مشابهة مع المبني، وإنما هو للمحافظة ^(١) على اللفظ كما ترى، وأدخلوا النون في الفعل نحو: ضَرَبَنِي فرقاً بين الياء المحرورة والمنصوبة، فلا يجوز غَلَامُنِي وصَاحِبُنِي وأما ما أنشده من قوله:

..... وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ ^(٢)

فشاذ شبيه بالغلط واستعماله خطأ، وكان الفعل أولى بالنون من وجوه:
أحدها: أن الغرض أن يبقى آخر الكلمة على حاله حتى لا يجب أن يقال: ضَرَبَنِي، فيكسر الباء المبنية على الفتح، ولا تُضَرِّبَنِي واضْطَرِّبَنِي، فيزول السكون، والفعل أولى بأن يحافظ على آخره ؛ لأنه أضعف من الاسم، فلا يتصرف تصرف الاسم.

والثاني: أن الاسم لو دخله النون فقليل: غَلَامُنِي جاز أن يظن أنه تنوين، ولما كان التنوين لا يجتمع مع الإضافة، كان الأولى أن لا يكون النون فيه.
والثالث: أن هذه النون لا تكون ضميراً، والضمير الذي في الفعل

(١) في ظ: (المحافظة).

(٢) عجز بيت من البحر البسيط، لم أهند إلى معرفة قائله صدره :

أَلَا قَتْنِي مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي

الشاهد: (حاملني) حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم.

قال البغدادي في الخزانة ٢/٣٦٥: (على أنه قيل: النون في حاملني هو نون التنوين، وقيل: نون وقاية).

ورد في: الكامل: ٤٦٧، والمثلث لابن السيد: ٤٧٦، والإنصاف: ١٢٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٠٥، والتبيين: ٢٨٦، وشرح الكافية للرضي ١/٢٨٣، ٢/٢٣، والخزانة ٤/٢٦٥، ٥/٣٩٦.

روى (يحملني) في الكامل، والمثلث، والخزانة ٤/٢٦٥ ولا شاهد فيه.

منصوب والذي في الاسم مجرور والمنصوب فضلة في الكلام وفي حكم الانفصال، ألا ترى أن الفعل لا يبنى له في نحو: ضَرَبَكَ كما يبنى للمرفوع في نحو: ضَرَبْتُ: والمجرور كالجاء مما قبله سَيِّماً^(١) إذا كان ضميراً / فلما كان ٤٨/أ كذلك كان الفصل بين آخر الاسم والضمير المجرور الذي هو كالجاء مما قبله، وقائم مقام التنوين، فكل اسم كان آخره مما يجري عليه الإعراب لزمه الكسر، ولا فصل بين أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف لين بعد أن يكون جارياً عليه الإعراب تقول: عَدُوِّيَّ وَظَيِّيَّ .

فأما إذا كان حرف اللين ساكناً فعلى ضربين:
أحدهما: أن يكون ألفاً.

والثاني: أن يكون ياءً، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو ساكنة نحو: يَغْزُو، فالذي آخره ألف نحو: هُدَايَ وَبُشْرَايَ بفتح الياء (ألبتة ؛ لأن الألف قبلها ساكن فأما قراءة من قرأ ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾^(٢) بسكون الياء^(٣) ؛ فليس بالأكثر.

وأما قلب الألف ياءً نحو: هَوَايَ، فصالح في الاستعمال، ووجهه أنهم لما كانوا وضعوا الصحيح على الكسر، ولم يمكن كسر الألف ؛ لأنها لا تتحرك جذبوها إلى ما هو من جنس الكسرة، وهو الياء، وأما نحو: غُلَامَايَ، فلا يكون فيه هذا ؛ لأنه يلتبس فيه^(٤) حال الرفع بحال النصب، نحو: رأيت غُلَامِيَّ،

(١) انظر: ٣٧٦ هامش (١) .

(٢) تقدم ورودها ص: ٣٠٣ .

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ز، وظ) .

(٤) (فيه) ساقطة من ر، وظ.

والوجه أبدأً أن يترك اللبس إذا وجد الاستغناء عنه، فأما ما كان آخره ياء نحو:
القَاضِي والغَازِي، فإنك تقول: قَاضِيٌّ وغَازِيٌّ، فتدغم الياء الساكنة في ياء
الإضافة، ولا تكسرهما، كما لم تحركها في حال الجر والرفع.

وأما في فني الأحوال الثلاث^(١) على صورة واحدة، ولا تقول: فتحت
فَإِي كما تقول: فَاهُ وفَاكُ، وذلك أنك تقول: فَاهُ وفُوهُ وفي فيه، فيكون الفاء
تابعاً لما بعده من الحروف، فإن كان واواً، كان مضموماً، وإن كان ألفاً، كان
مفتوحاً، وإن كان ياء كان مكسوراً، والحرف في هذا قد جرى اختلافه مجرى
اختلاف الحركة، فكما أنك تبني ما قبل ياء الإضافة على الكسر في قولك:
غُلَامِي كذلك يجب أن يأتي بالياء من بين الحروف الثلاثة في قولك: فَاهُ، وفُوهُ
وفِيهِ، وإذا جاءت الياء كان الفاء مكسوراً، وأدغمت الياء في ياء الإضافة،
فيصير إلى قولك: فِيٍّ، ولو قلت: فتحت فَإِي كان منزلة أن تبني آخر الاسم
المضاف إلى ياء المتكلم على الفتح من حيث إن اختلاف حرف اللين بمنزلة
اختلاف الحركات، فالواو تأتي بدل الضمة، والألف والياء بدل الفتحة
والكسرة، فإذا قلت: انفتح فِيٍّ لم يكن التقدير فُويَّ على أن تقلب الواو ياء بل
يؤتى بالياء في أول ما يلحقه ياء المتكلم بدلالة أنهم لم يقولوا: فتحت فَإِي، ولا
يرد لام الفعل في نحو: أَب وأخ إذا أضيف إلى ياء المتكلم لا يقول: أَبِي وَأَخِي /
وَحَمِيٍّ كما يرد العين من الفم، وذلك أن العين لو لم يرد، لبقى الاسم المتمكن
على حرف واحد نحو: قولك: فِيٍّ، وليس كذلك اللام ؛ لأن الاسم المتمكن
يستعمل على حرفين كثيراً نحو: دَم، وغَد، ولا يقول أحد: فُ، فلما كان

(١) في ر، وظ: (الثلاثة).

كذلك، قالوا: أَيْبِي وَأَخِي، فكفوا أنفسهم مؤونة التضعيف، وأجاز أبو العباس
أَيْبِي^(١) وَأَخِي وأنشد :

قَدَرٌ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَيْبِي مَالِكٌ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ^(٢)

وحكى شيخنا عن أبي علي أن البيت لا دلالة فيه على ما ادعاه أبو
العباس؛ لأنهم يقولون: أَبٌ، وَأَبُونُ كَمَا قَالَ:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْبِيَا^(٣)

(١) مجالس العلماء: ٤٧٦.

(٢) بيت من البحر الكامل قائله مؤرج السلمي شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

الخزانة ٤/٤٧٢.

ذا المجاز: موضع كانت به سوق للعرب، ويروى بدله (ذا النخيل) وهو عين قرب المدينة.
المعنى: أن قدر الله وقضاهه أحلك هذا الموضع، وقد أعلم أنه ليس لك بموضع تقيم فيه أو
تنزل به، وأقسم لك بأبي على ذلك.

الشاهد: (وأبي) بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامة في الإضافة لياء المتكلم، قال ابن مالك
في شرح الكافية: وليس في قول الشاعر حجة على ذلك لاحتمال إرادة الجمع، وسقوط
النون للإضافة فإن الأب يجمع على أَيْبِنَ.

ورد في: مجالس ثعلب: ٤٧٦، وكتاب الشعر: ١١٦، والعصديات: ٦٣، والمفصل ١٠٩،
وأما ابن الشجري ٣٧/٢، ومعجم الأدباء ٢٠٠/١٣، وإنباه الرواة ٢٦٩/٢، وشرح
المفصل ٣٦/٣، وجمال القراءة: ٤٧٩، وشرح الكافية الشافية: ١٠٠٩، وشرح الكافية
للرضي ٢٦٩/١، وشرح الكافية لابن جماعة: ٢٩، والفوائد الضيائية
٢٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٦٣، والخزانة ٤/٤٦٧، وشرح أبيات المغني ٣٠/٧.

روى: (النخيل) في مجالس ثعلب والانباه، وفي معجم الأدباء (النخيل) و (تري).

(٣) بيت من البحر المتقارب يختلف في قائله، فقيل: إنه زياد بن واصل السلمي في: ابن السرياني

٢/٢٨٤، وفرحة الأديب: ٢١٢، والخزانة ٤/٤٧٤، وقيل: إنه الكمي في ألف باء ١/

=

وقال آخر:

..... يُدْفَنُ البُعُولَةُ والأَيْنَا^(١)

فيكون أضاف "أَيْنَ" فقال: وأبَيَّ، وتكون الياء المدغمة ياء الجميع دون

= ٢٥٠، وشرح الألفية للشاطبي ٤/٤٧٨، وإتحاف ذوي الاستحقاق: ٥٣٧.

الشاهد: (الأينا) حيث جمع أب على أينا.

وورد بلا نسبة في: الكتاب ١/١٠١، والمقتضب ٢/١٧٤، والأصول ٢/٤٢٢، وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف ١/٣٣٣، ٣٤٩، والخصائص ١/٣٤٦، والمحتسب ١/١١٢، والمخصص ١٣/١٧١، والمفصل: ١١٠، وشرح المفصل ٣/٣٧٠، وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٦، واللسان (أبي)، وشرح الكافية لابن جماعة: ٢٨.

روى: (تعرفن) في: ألف باء، واللسان، وشرح الألفية للشاطبي، وإتحاف ذوي الاستحقاق. وروى: (أشباحنا) في ابن السيرافي ٢/٢٨٥.

(١) عجز بيت من البحر الوافر وصدره في المسائل العضديات: ٦٤، والقيسي: ٥٥.

..... بمعترك الكماة مصرعات

وفي اللسان: (أبي).

..... يدعن نساءكم في الدار نوحا يندمن

وابن برى: ٥١١.

..... تركز نساكم في الدار نوحا

وقائله غيلان بن سلمه بن معتب بن مالك بن كعب الثقفي أدرك الإسلام فأسلم بعد فتح الطائف، وهو شاعر مقل ليس بمعروف في الفحول، توفي سنة ٢٣ هـ.

أخباره في: ابن سلام ٢٦٩، والأغاني ١٣/٢٠٠، والاستيعاب ٣/١٨٩، والإصابة ٣/١٨٩. البعولة: جمع بعل وهو الزوج.

الشاهد: (الأينا) حيث جمع أب على أيب.

ورد عجزه في أمالي ابن الشجري ٢/٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٧.

أن يكون منقلباً عن الواو الذي هو لام في أبون ، وأبوان وأنشد في مثل ذلك:
لئن شئت بها الآباء قبلي فما شئت أبي ولا شئت^(١)
فأنت شئت أبي ؛ لأن أبي جمع بمنزلة الآباء، وأتى به على أبون، فكذلك
(وأبي) في البيت المنشد عن أبي العباس يكون جمعاً، ولو كان اللام يرد في حال
الإضافة إلى ياء المتكلم كما يرد مع الظاهر وضمير المخاطب والغائب نحو: أبو
زيد وأبوك لوجب أن يجيء في الكلام نحو: أخي وأبي، وذلك لا يوجد وسبب
رغبتهم عنه ما ذكرت من كراهية التضعيف، ويزيد في الدلالة على رفضهم له
أنهم قالوا: أبوك وأباك وبأبيك، فردوا اللام في الإضافة قاصدين أن يجعلوا
اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات بدلالة (أنهم لم يردوه في غير

(١) بيت من البحر الوافر قائله قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي.

أخباره في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٦٦/١، والمحبر: ١٦٤، وتاريخ يعقوبي ١٩٦/١،
والكامل لابن الأثير ١١/٢، وتاريخ الخميس ١٥٣/١.

الشاهد: قوله: "أبي" فهو جمع أب حيث أنت الفعل شئت؛ لأنه بمنزلة الآباء.

ورد في: المحلى ١٩٩، والجمهرة ٤٨٤/٣، وكتاب الشعر ١١٦/١، والمسائل العضديات:
٦٤، والخصائص ٣٤٦/١، والقيسي: ٥٥، وشرح المفصل ٣٧/٣.

روى في المحلى:

وقد ربيت بها الآباء قبلي فما شئت أبي وما شئت

وفي الجمهرة :

وقد ربيت بها قبلي زمانا فما شئت أبي ولا شئت

وفي الخصائص (شئت) و(شئت) وفي شرح المفصل في المواضع الثلاثة (شئت)، و(و)
الأقوام) وفي المخطوطة "أ" (شئت) في المواضع الثلاثة، والاختيار من كتاب الشعر
والعضديات والقيسي، وأول البيت في المراجع السابقة (وقد بدل (لن)).

الإضافة إذ لم يمكن أن يجعل الإعراب بالحروف من حيث^(١) إنه كان يجب أن يقول: جاعني أبو، ورأيت أبا ومررت بأبي والأبو والأبا وبالأبي، فتجعل في آخر الاسم واولاً قبلها ضمة، وذلك مرفوض ألا تراهم لم يقولوا: أدلوا، وكان التنوين أيضاً يدخل على الاسم، فتحذف حروف اللين لالتقاء الساكنين، فيصير إلى قولك: جاعني أب، ورأيت أبا، ومررت بأب، فلا يدرى أن هنا لاماً مردوداً سقط لالتقائه مع التنوين، فلو كان رد اللام في حال الإضافة نحو: أبوك بمنزلة قولهم في دم: دما دون أن يكون لقصدهم أن يدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف، لقالوا: أباك في كل حال، وذلك لا يكون إلا في شذوذ نحو قوله: /

أ/٤٩

إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتَهَا^(٢)

وإذا اتضح أن المقصود هذا كان القياس داعياً إلى ترك الرد في حال الإضافة إلى باء المتكلم ؛ لأن الغرض الذي هو الإعراب بالحروف لا يظهر عند ذلك إذ لا تقدر على أن تقول: أبوي وأبائي وبأبي، بل يكون في كل حال أبي.

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) رجز اختلف في قائله فقيلاً: إنه رؤبة، وقيل: إنه أبو النجم.

نسب إلى رؤبة في ملحق ديوانه: ١٦٨.

ونسب إلى أبي النجم في ديوانه: ٢٢٧، والعيني ١٣٣/١.

الشاهد: (أباه) الثالثة حيث جاء بها بالألف مع أنها في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها. ورد بدون نسبه في: الحجة لابن خالويه: ٢٤٢، والإنصاف: ١٨، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٢٠٢، والمقرب ٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٨٤، وابن الناطم: ٣٩، والنكت الحسان: ١٩٢، والمغني ٣٧، ١٣١، وشرح الألفية لابن عقيل ٥١/١، والدمامي ٢٠٣/١، والأشعري ٧٠/١، والجمع ١٢٨/١، ونتائج التحصيل: ٣٠٠.

وأما في فوجب ثبات حرف اللين فيه خصوصاً لما تقدم، ولو أضيف ذو
إلى الياء على قوله:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ — لِمَنِ النَّاسُ ذُوهُ^(١)

وجب أن يقال: ذي بإثبات حرف اللين الذي في ذُو مَالٍ ؛ لأنه على
حرفين مثل فُوكَ، وهذا تمثيل، وإلا فإضافة ذُو إلى المضمر غير جائزة، كما تقدم

(١) بيت من مجزؤ الرمل، ذكر ابن قتيبة في عيون الأخبار ٣/٩٥، ٩٦، بيتين ونسبهما إلى أبي
العتاهية هما:

أنت ما استغنيت عن صا حبك الدهر أخوه
وإذا احتجت إليه ساعة بحك فوه
وذكرهما في ٢١٧ مع أبيات منها بيت الشاهد بدون نسبة وهي:
إن للمعروف أهلاً وقليل فاعلوه
أهناً المعروف ما لم تبذل فيه الوجوه
أنت ما استغنيت عن صا حبك الدهر أخوه
وإذا اجتجت إليه ساعة بحك فوه
إنما يعرف الفضل — لِمَنِ النَّاسُ ذُوهُ
لو رأى الناس نبياً سائلاً ما وصلوه

وفي ديوان أبي العتاهية ٤٧٤:

إنما يصطنع المعروفاً في الناس ذوه

وقال السيوطي في المزهر ١/١٥٧: (وقال الزجاجي في شرح أدب الكاتب: أنشدنا أبو بكر
ابن دريد قال: أنشدنا عبدالرحمن ابن أخي الأصمعي عن عمه قال: أنشدني أعرابي من بني
تميم ثم من بني حنظلة لنفسه، ثم ذكر أبياتاً هي الأبيات التي في ديوان أبي العتاهية.
وورد بلا نسبة في: المقتصد: ٩٠٨، وشرح المفصل ١/٥٣، ٣٨/٣، والإرشاد إلى علم
الإعراب ٤٩، والارتشاف ٢/٥٨٦، والجمع ٤/٨٤، وشرح الفريد: ١٣١، والدرر ٥/٢٧.

في باب الصفات ^(١) فاعرفه، فلم نر أحداً نظر إليه والله الموفق، فهذا هو إضافة المفرد.

فأما الجمع فنحو: مُسْلِمُونَ وَصَالِحُونَ، فإنك تقول: مُسْلِمِيَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وذاك أن الأصل يكون مُسْلِمُويَّ ^(٢) في حال الرفع، فيجتمع واو وياء، وقد سبق إحداهما بالسكون فيجب قلب الواو ياء، كما قالوا: طَوَيْتَ طَيًّا، والأصل طَوِيًّا هذا مستمر في الأصل، وأما في حال الجر والنصب، فيكون ياء مدغمة ^(٣) في ياء الإضافة فتقول: بِمُسْلِمِيَّ وَرَأَيْتَ مُسْلِمِيَّ، ولما قلبت الواو في مُسْلِمُويَّ ياء، وجب كسر الميم؛ لأن الياء الساكنة لا تكون بعد الضمة، ولا يكاد يمكن اللفظ بها إلا بعد كلفة مفرطة، ولم يفكروا في ما يقع من اللبس إذ يكون حال الرفع كحال النصب والجر، فيقولوا ^(٤): مُسْلِمُوي بغير قلب لأجل أنهم لا ينقضون أصول كلامهم للبس يعرض، ألا تراهم قالوا: مُخْتَارٌ لِلْفَاعِلِ وَمُخْتَارٌ لِلْمَفْعُولِ، فكان اللفظ واحداً، وإن كان الأصل مُخْتِيرٌ وَمُخْتِيرٌ لأجل أن الفصل كان يدعو إلى تصحيح الياء المتحركة المفتوح ما قبلها، وذلك من الأصول المرفوضة، ونحو ذا كثير في كلامهم، وهو الواجب في الحكمة إذا أنعمت النظر؛ لأن الامتناع من كسر الأصول أولى في كل حال وتقول في مُصْطَفَوْنَ: جاءني مُصْطَفِيٌّ، فيكون الفاء مفتوحاً كما كان قبل قلب الواو

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٠٧.

(٢) في أ: (مسلمون)

(٣) في ر، وظ: (فتدغمة).

(٤) في أ (فيقول).

(ياء)^(١)؛ لأن الياء تقرر بعد الفتحة ساكنة كالبيع، وتقول: قَاضُونَ وَغَارُونَ، فإذا أضفت قلت: قَاضِيٍّ وَغَارِيٍّ الْأَصْلُ قَاضِيٍّ وَغَارِيٍّ، ثم فعلت ما ذكرت في مُسْلِمِي / فهذا في اللفظ مثل الواحد، فإذا قلت: قَاضِيٍّ تريد الواحد، فالوزن فاعليٍّ ؛ لأن الياء المدغمة لام من قَضَيْتَ، وإذا قصدت الجمع، فالوزن فاعليٍّ كما أن وزن قَاضُونَ فَاعُونَ ؛ لأن اللام قد سقط، ووزن مُصْطَفِيٍّ مُفْتَعِيٍّ^(٢)، وإذا لا يلتبس بالوحد ؛ لأنك تقول: مُصْطَفَايَ مثل بُشْرَايَ وَهْدَايَ والفاعل في اصْطَفَى بمزلة قَاضٍ تقول: مُصْطَفٍ وَمُصْطَفِيَّانِ وَمُصْطَفُونَ، فإذا أضفت، قلت: مُصْطَفِيٍّ، فيكون الوزن مُفْتَعِيٍّ^(٣)، فإن قلت: فكيف امتنعتم من أن تقلبوا الألف في رَجُلَايَ كما قيل: هَوَيٌّْ فِي هَوَايَ لِأَجْلِ اللَّبْسِ، ولم تمتنعوا منه في مُسْلِمِيٍّ؟ فالجواب: أن قلب الألف في نحو: هَوَايَ ليس بمستمر، ولا أصل وضع عليه الكلام، وإنما هو شيء يكون في الألف الواقعة قبل ياء المتكلم في أقل أحوال الاستعمال، فليس كل ألف يقع قبل ياء تقلب ياءً، كما يقلب كل واو حصل مع ياء والأول منهما ساكن ياءً، فلما كان كذلك، تركوا قلب الألف في رَجُلَايَ إذ كان فيه التزام اللبس لغير أصل، ولم يترك له القلب في مُسْلِمُوِيٍّ إذ^(٤) كان فيه نقض لأصل عليه مبنى الكلم كلها فاعرفه فرقاً واضحاً.

وأما عَلَى وَلَدَى وَإِلَى، فإن الألف منها تقلب عند الإضافة إلى المضمَر وحده، فيقال: عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ وَلَدَيْهِ وَعَلَيْكَ، وكذا كل مضمَر، ولا تقلب إذا

(١) (ياء) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (مقنعي).

(٣) في ظ: (مقنعي).

(٤) في أ: (إذا).

أضيفت إلى الظاهر لا تقول: عَلَيَّ زيد، ويجوز أن يقال: إنهم جعلوا ذلك دليلاً على أن هذه الألفات الواقعة في أواخر الحروف والأسماء المبنية ليست بمنقلبة عن حرف متحرك، كما يكون في الاسم والفعل نحو: غَزَا وَرَمَى، وَرَحَى وَعَصَا، بل هي أصول بأنفسها، فأتوا بالياء ساكنة بدل الألف ليعلم أن البناء على السكون إذ لو كان في تقدير الحركة، لم يثبت مع انفتاح ما قبله، ويؤنس به أن الألف في الاسم (و) ^(١) الفعل لا يكون فيه ذلك لا تقول: رَمَيْكَ وَعَصَيْكَ وَرَجَيْكَ في رَمَاكَ وَعَصَاكَ وَرَجَاكَ، وقد يجيء على الظاهر أنشد شيخنا عن أبي زيد: طَارُوا عَلَيْهِنَّ فُشْلٌ عَلَاهَا وَاشْدُدْ بِمِثْنِي حَقَبٍ حَقَوَاهَا ^(٢)

(١) (و) ليست في: (أ).

(٢) زجر اختلف في قائله فقيل: إنه رؤية في ملحق ديوانه: ١٦٨، وقيل: إنه بعض أهل اليمن في السنادر: ٢٥٨، ٤٥٧، وقال أبو زيد ٤٥٨: قال أبو حاتم: سألت أبا عبيدة عن هذا حشعر، فقال لي: انقط عليه هذا من قول المفضل.

طاروا: نفورا مسرعين، فشل: ارتفع واركب، عَلَاهَا: يريد عليها وهي لغة بني الحارث، حَقَب: حبل يشد به الرحل إلى بطن البعير مما يلي ذكره، مِثْنِي: مصدر ثنيت الشيء ثنياً ومِثْنِي إذا عطفته، حَقَوَاهَا: مِثْنِي حقو وهو الخصر.

الشاهد: قوله (عَلَاهَا)، و(عَلَاهُن) على رواية ملحق الديوان حيث لم يقلب الألف مع الضمير ياء. في ملحق الديوان وتأويل مشكل القرآن والخصائص وشرح المفضل، وشرح الكافية وشرح الشافية (شالوا، وعلاهن).

ورد بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ١١٣، وتأويل مشكل القرآن: ٥٠، والوساطة ٥، والخصائص ٢/٢٦٩، والفريدة في شرح القصيدة ١٢٥، وشرح المفضل ٣/٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٢٤، واللسان (طير - علا) والخزانة ٧/١١٣، وشرح شواهد الشافية: ٣٥٥.

قال صاحب الكتاب:

" باب النسب "

إذا نسبت رجلاً إلى أبٍ أو بَلَدٍ أو / صِنَاعَةٍ، زدت على اسم الأبِ واسم /٥٠
البلد اللذين تنسب إليهما ياءين الأولى منهما مدغمة في الثانية، وكسرت ما
كان آخراً قبل لحاق الياءين بالاسم، وذلك نحو: قولك: هَاشِمِيٌّ وَتَمِيمِيٌّ
وَبَصْرِيٌّ وَكُوفِيٌّ وَبَحْرِيٌّ^(١) وَبَتِّي، ويصير الاسم للحاق الياءين له صفة للذي
تنسب إليه بعد أن لم يكن كذلك، فلهذا ألحقت التاء للمؤنث^(٢)، وأعمل
إعمال الصفات في نحو: هذه امرأة تَمِيمِيَّةٌ، وتلك عَمَامَةٌ كُوفِيَّةٌ، ومررت بِرَجُلٍ
هَاشِمِيٍّ أَبُوهُ وَمِصْرِيٌّ حِمَارُهُ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن النسب إذا صادف الاسم لحقه تغييران: أحدهما: لفظي، والآخر
معنوي.

فاللفظي: هو أنك تلحق ياءين الأولى مدغم في الثاني، وتكسر آخره،
فتقول: هَاشِمِيٌّ فِي هَاشِمٍ، وإنما خص بالكسر لأجل أن الياء قد وقع بعده
ساكناً.

وأما التغيير المعنوي، فهو أن الاسم يصير صفة، ألا ترى أنك إذا قلت:
هَاشِمِيٌّ، لم يكن كقولك: هَاشِمٍ فِي الْإِسْمِيَّةِ، ألا ترى^(٤) أنك تجري هذا مجرى

(١) في التكملة (نحوى).

(٢) في التكملة (المؤنث).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٠، والتكملة مرجان: ٢٣٨.

(٤) في أ: (ألا تراك أنك).

ضَارِبٍ وَظَرِيفٍ، وما أشبههما من الصفات، فتقول: مررت بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ
وَأَمْرَأَةٍ هَاشِمِيَّةٍ، كما تقول: بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ، وامرأة ظَرِيفَةٍ، وترفع به الأسماء
الظاهرة، فتقول: مررت بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ أَبُوهُ وَبِأَمْرَأَةٍ مِصْرِيٍّ غُلَامُهَا، كما
تقول: ظَرِيفٌ غُلَامُهَا ^(١)، ولا يكون شيء من هذا في هَاشِمٍ وَمِصْرٍ قبل
النسب، وإنما سرت هذه الوصفية في الأسماء الأعلام وغيرها بما ليس بوصف من
حيث إن الأصل: مررت برجل ينسب إلى مصر أو ينتمي إلى هَاشِمٍ، ثم أقيم
العلامة التي ذكرت مقام هذا الكلام، وامتزج بالاسم معنى الفعل فصار يوصف
به، ويؤنث ويرفع الأسماء كما يكون ذلك في الفعل، وفي الاسم المشتق منه
الجاري عليه أعني يعامل معاملة منسوب أي يرفع به، كما يرفع بمنسوب إذا
قلت: هذا رجل مَنسُوبٌ أَخُوهُ إلى تميم ^(٢).

قال صاحب الكتاب:

"ولما دخل هذه الأسماء ما ذكرت من التغير عما كانت ^(٣) عليه في اللفظ
والمعنى، غُيِّرَ كثير منها عن الألفاظ التي كانت عليها قبل لحاق ذلك لها، وصار
مضارعاً بهذا التغير للتصغير والتكسير" ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن القياس لما اقتضى ما ذكرنا من التغير ^(٥) تبع ذلك أنواع أخر

(١) في ر، وظ: (غلامها).

(٢) في ر، وظ: (تميم مثلاً فاعرفه).

(٣) في التكملة: (كان عليها).

(٤) التكملة شاذلي: ٥٠، والتكملة مرجان: ٢٣٨، ٢٣٩.

(٥) في ظ: (التغييرين).

نحو: حذفهم الياء من مثل حَنِيفَة إذا قالوا: حَنَفِيّ، وكقولهم: دُهْرِيّ / في ٥٠/ب النسب إلى دَهْر، وإنما حسن هذا التغيير أن المعنى قد انتقل من وجه إلى وجه آخر، وهو أن الاسم صار صفة، وتغيير^(١) المعنى يقتضي تغيير اللفظ غير أن منه ما يطرد ومنه ما لا يكون مقيساً بل يقصر على السماع، فلحاق الياءين مطرد، وكذا حذف الياء من نحو: حَنِيفَة، وغير المطرد مثل الضم في دُهْرِيّ.

قال صاحب الكتاب:

"وربما لحقت هاتان الياءان لا يراد بهما معنى نسب (إلى شيء)^(٢) وذلك نحو: كُرْسِيّ وَعَارِيّة، وقد تلحق الياء الصفات على هذا الحد نحو: أَحْمَر وَأَحْمَرِيّ ودَوَّارَ ودَوَّارِيّ، فصارت الياءان في هذا كثناء التأنيث في نحو: قرية وغرفة وظلمة لا يراد بذلك معنى تأنيث كما لم يرد بالياءين معنى نسب، وليس ما يتأوله بعض البغداديين من قولهم: رأيت التَّيْمِيَّ تيم عَدِيّ على أن تيم المحرور بدل من الياءين اللتين للنسب، بصحيح عندنا، ولكن لما ذكر التَّيْمِيَّ دل ذكره إياه على صاحب، فأضمره للدلالة عليه، فكأنه قال: رأيت صَاحِبَ تيم عَدِيّ، أو ذا تيم^(٣) عَدِيّ، وجعله وإن كان محذوفاً من اللفظ بمنزلة المثبت فيه، كما أن الهاء في (نحو)^(٤) ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٥) كذلك وكما أن

(١) في ر: (تغيير).

(٢) (إلى شيء) ليست في: (أ).

(٣) (أو ذا تيم عدي) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) (نحو) ليست في: (أ).

(٥) الفرقان / ٤١.

"كُلًّا" (في قوله) ^(١):

وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ^(٢)

بمنزلة المثبت في اللفظ " ^(٣) .

(١) في أ: (من قولك).

(٢) عجز بيت من البحر المتقارب، صدره:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً

اختلف في قائله ف قيل: إنه جارية بن الحجاج الإيادي من حي من إباد، شاعر قديم من شعراء الجاهلية كان وصافاً للخيل، وأكثر شعره في وصفها.

أخبره في: الشعر والشعراء: ٢٣٧، والمؤلف والمختلف: ١١٥ (قال: إنه جويريه)، والأغاني ٣٧٣/١٦.

نسب إليه في: ديوانه: ٣٥٣، والكتاب ٣٣/١، والأصمعيات: ٢٨، والأعلم ٣٣/١، والمفصل: ١٠٦، وابن برى: ٢٩٩، ومفتاح العلوم: ١٢٩، وشرح المفصل ٢٧/٣، وشرح الشواهد للعيبي ٢٧٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥، ١٩١، ورغبة الأمل ١٥٤/٣.

وقيل: إن قائله عدي بن زيد في: زيادات ديوانه: ١٩٩، والكمال: ٣٧٦، ١٠٠٢.

قال البغدادي: في شرح أبيات المغني ١٩٣/٥: (وقد سها أبو العباس في هذه النسبة) ونسب إليهما في القيسي: ٤٢٤.

الشاهد: (ونار) أراد وكل نار، فحذف " كل " وأبقى علمها ؛ لأنها في حكم المنطوق بها لدلالة الأولى عليها.

ورد بلا نسبة في الأصول ٧٠/٢، ٧٤، والجليات: ٧٩، ومشكل إعراب القرآن ٢٩٤/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٤١/١، والهادي في الإعراب إلى طريق الصواب: ١٢٠، والبحر المحيط ١٧٩/٥، وأوضح المسالك ٢٢٣/٢، والمساعد ٥٧٠/١، والفوائد الضيائية ٥٤/٢، والأشموني ٢٧٣/٢، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء: ١٣٢، والخزانة ١١٨/٧، وحاشية الصبان ١٤٠/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٥٠، ٥١، والتكملة مرجان: ٢٣٩، ٢٤٠.

قال المفسر:

اعلم أن الياءين في نحو: هَاشِمِيَّ حرف جاء لمعنى كطاء التانيث في قولك: ضَارِب وضَارِبَة، وقد يجيء ولا يدل على ما وضع له في الأصل كقولهم ^(١): كُرْسِيَّ ألا ترى أنه ليس هنا شيء منسوب إليه يسمى كُرْسَاءً، فهذا بمنزلة غرفة وظلمة ؛ لأن تاء التانيث لا تفيد معنى كما لا يفيد الياءان النسب هنا، وإذا قلت: هَاشِمِيَّ لم يكن للياءين موضع من الإعراب كما لا يكون لتاء التانيث، ولذلك جرى الإعراب على الياء، كما يجري على التاء، فقلت: جاءني هاشمي ورأيت هَاشِمِيًّا ومررت بهَاشِمِيًّا كما تقول: جئتني ضاربةً ورأيت ضاربةً ومررت بضاربةً، وكان ما قبل الياءين على حالة واحدة في جميع أحوال الإعراب، كما أن ما قبل التاء في قائمة كذلك، فكيف يكون للياءين في هَاشِمِيَّ إعراب، وهما لا يدلان على اسم، كما يدل الياء في غُلامِي، وأيضاً فلو جاز أن يكون الياءان في موضع جر بإضافة هاشم إليه، لوجب أن يقع في موقعهما اسم مجرور، فيقول: / هَاشِمُ زَيْدٌ مثلاً كما تقول: في قولك: غُلامِي ١/٥١ غُلامُ زَيْدٍ، وإذا كان كذلك، كان ما يقوله البغداديون من أن قولهم: رأيت التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ قد أبدل من الياءين في التيمي تيم عَدِيٍّ محالاً، ولو جاز البدل من الياءين، لوجب أن يجوز قولك: رأيت تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، فتضع الذي يعتقدون فيه البدل من الياءين موضع الياءين ^(٢)، كما أنك إذا قلت: رأيت غلامه زيداً فأبدلت زيداً من الهاء أمكنك أن تضعه موضعه، فتقول: رأيت غلام

(١) في ر، وظ: (وهو قولهم).

(٢) (موضع الياءين) ليست في: (ظ).

زيد ، وقولك: رأيت تيمَ تيمَ عدي لا شبهة في استحالته ؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه بمنزلة أن تقول: رأيت زيدَ زيدِ الخيل ^(١) وزيد الثاني هو الأول، وإذا كان كذلك علمت أن الجر في تيم عدي على ما ذكره أبو علي من أن المضاف مقدر، فكأنه قال: رأيت التيميَّ صاحب تيم عدي، ثم حذف صاحب ولم يجعل بمنزلة المضاف في قوله ^(٢): ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ ^(٣) فيكتسي المضاف إليه إعرابه، فيقال: تيمَ عدي بالنصب، ونزل منزلة الملفوظ به كحروف الجر إذا أضمرت نحو: قولهم: وبلدٍ يريدون وربَّ بلدٍ، وما حكاه يونس من قولهم: مررت برجلٍ إنَّ زيدٍ وإنَّ عمرو ^(٤) يريدون إن مررت بزيدٍ، وإن مررت بعمرو، وعلى ذلك ما أنشده من قوله:

وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَاراً ^(٥)

لأن البيت قوله:

أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

فجر ناراً بإضمار كُلِّ كأنه قال: وكلَّ نارٍ، ولو لم تضمر كلاً، عطفت على عاملين بواو واحدة، وذلك أنك تعطف ناراً المحرورة على امرئ حتى كأنك قلت: أكل امرئ ونار، ثم تعطف ناراً المنصوب على المنصوب الذي هو امرؤ حتى كأنك قلت: أكل امرئ ونار تحسبين امرأة ناراً، فلا يجوز العطف على

(١) في ظ: (الخليل).

(٢) في أ: (قولك).

(٣) يوسف / ٨٢.

(٤) الكتاب ١/ ١٣٣.

(٥) تقدم وروده ص: ٤١٠ .

عاملين وإقامة واو واحدة مقام واوين لو قلت: جاء زيد وعمرو ضاربين بكرةً خالداً، فعطفت^(١) خالداً على بكرٍ، وعمراً على زيد، لم يجوز.

قال صاحب الكتاب:

والتغيير اللاحق للاسم في النسب على ضربين:

تغيير غير مطرد في النظائر ولا مستمر.

وتغيير مستمر مطرد، فما كان غير مطرد، فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه، وما كان مستمراً قيس^(٢) عليه، فمما لم يستمر في القياس قولهم في النسب إلى العالِيَةِ: عَلَوِيٌّ / وإلى البادية: بَدَوِيٌّ وإلى هُذَيْلِ هُذَلِيٍّ وإلى ثَقِيفِ ثَقَفِيٍّ وإلى أُمَيَّةِ أُمَوِيٍّ، وزعموا أنهم قالوا للعظيم الأنف: أُنَافِيٍّ، وإلى وُبَارِ^(٣) أُبَارِيٍّ كأنه بني الاسم على فُعالٍ، ثم أبدل^(٤) من الواو المضمومة الهمزة مثل أَقْتَتَ^(٥) ونحوه^(٦).

(١) في أ: (عطفه).

(٢) في أ: (فقس).

(٣) أرض كانت من محال عاد بين اليمن ورمال يبرين، فلما هلك عاد أورش الله ديارهم الجن، فلا يتقاربها أحد من الناس، معجم ما استعجم ١٣٦٦/٢، ومعجم البلدان ٣٥٦/٥، واللسان (وبر).

(٤) في أ: (أبدلوا).

(٥) الرسائل / ١١، قرأ أبو عمرو (وقتت) بواو وقرأ الباقون (أقتت) بألف، كتاب السبعة: ٦٦٦.

(٦) التكملة شاذلي: ٥٢، والتكملة مرجان: ٢٤٠، ٢٤١.

قال المفسر:

اعلم أن التغيير إذا كان غير مستمر، وجب أن يقصر على السماع، وإذا كان مستمراً، جاز القياس عليه، فالذي بدأ به غير المستمر، وذلك على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن ينسب الشيء إلى لفظ يؤدي معنى المنسوب إليه، وذلك مثل بادية، قالوا فيها: بدوي حتى كأنهم نسبوا إلى بدا، ومن ذلك علوي في عالية؛ لأنه نسب إلى ما هو من تركيب عالية، وأما قوله: وأنت التي حببت شعباً إلى بدا إلي وأوطاني بلاد سواهما^(١)

(١) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله فقليل: إنه كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة من خزاعة المشهور بكثير عزة، توفي سنة ١٠٥ هـ.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٥٣٤، والشعر والشعراء: ٥٠٣، والأغاني ٣/٩، ووفيات الأعيان ١٠٦/٤، ومعاهد التنصيص ١٣٦/٢.

ونسب إليه في ديوانه ٨٤/١، والحماسة ٤٥/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٨٨، ومعجم ما استعجم ٢٣٠/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤١/٣، واللسان (بدا)، وشرح شواهد المغني ٤٦٤، والخزانة ٤٦٢/٩، وشرح أبيات المغني ٢٨/٤.

وقليل: إن قائله جميل بن عبد الله بن معمر بن بني عذرة من قبيلة قضاعة، اشتهر بنسبته إلى بنية، توفي سنة ٨٢ هـ.

أخباره في الشعر والشعراء ٤٣٤، والأغاني ٩٠/٨، ووفيات الأعيان ٣٦٦/١، نسب إليه في ديوانه: ١٩٨، وديوان المعاني ٢٦٠/١، وقال في شرح شواهد المغني: ٤٦٥، ورأيت في الموقفيات للزبير بن بكار نسبتهما إلى جميل.

الشاهد: قوله: (بدا) وقد بين المفسر وجه الاستشهاد.

ورد بلا نسبة في: الممدود والمقصود لأبي الطيب: ٤٦، والمقصود والممدود لابن ولاد: ١٤، ومعجم البلدان ٣٥٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢، والمغني: ١٧٥.

شغب: منهل بين طريق مصر والشام، بدا: موضع بين طريق مصر والشام، معجم ما استعجم ٢٣٠.

فإن بدأ، اسم موضع مخصوص^(١)، وليس بدويّ نسبة إليه ؛ لأن بدأ لا يجيء بمعنى البادية.

والضرب الثاني: من التغيير غير المستمر، قولهم للتخفيف في النسب إلى^(٢) حيرة: حاريّ قلبوا الياء ألفاً، وكذلك زباني في زبنيّة، وذلك أن الألف أخف من الياء، ومن ذلك حذفهم الياء في مثل هذليّ وقرشيّ نسبا إلى هذيل وقريش، وقد جاء على الأصل أنشد صاحب الكتاب^(٣) :

هَذِيلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ أَبَا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ تُجَدِ^(٤)
وَأُنْشَدَ أَيْضاً:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إِذَا مَا دَعَوْتُهُ سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ^(٥)

(١) معجم ما استعجم: ٢٣٠.

(٢) في ر، وظ: (للتخفيف حاري في النسب إلى حيرة).

(٣) لم ينشده صاحب الكتاب.

(٤) بيت من البحر الطويل لم أهتم إلى معرفة قائله.

غطارفة: سادة، نجد: شجعان من النجدة وهي الشدة والبأس.

ورد في: العضديات: ١٣٤، والمفصل: ٢١١، والإنصاف: ٣٥١، والبديع: ٣٧٢، وشرح المفصل ١٠/١١، وشرح ألفية ابن معطي للقواس: ١٢٧١، وليس من شواهد الكتاب.

الشاهد: (هذيلية) حيث لم يحذف الياء وهو الأصل، وحذفها في قوله (هذلياً).

(٥) بيت من البحر الطويل أورده ابن منظور (قرش) ثالث ثلاثة أبيات بدون نسبة، وأورد الثاني (عين) ونسبه إلى يزيد بن عبد المدان، وذكر البيتين اللذين قبله ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٦٨/٢ ونسبهما إلى يزيد، فيغلب على الظن أن الأبيات الثلاثة ومنها بيت الشاهد ليزيد بن عبدالمدان، والبيتان اللذان قبله هما:

ولست بشاوي عليه دمامة إذا ما عدا يغدو بقوس وأسهم
ولكنما أغدوا عليّ مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم

والضرب الثالث: أن يكون الحذف للفرق بين اسمين متفقين في اللفظ ومختلفين في المعنى قالوا في النسب إلى مُلِيح خُرَاعَة: مُلَحِيٌّ، وإلى فُقَيْم كِنَانَة^(١): فُقَمِيٌّ فرقا بين هذا وبين أن يسمى بفُقَيْم ومُلِيح من غيرهما^(٢)، كذا قال صاحب الكتاب^(٣)، وأما أَمَوِيٌّ فالتغيير فيه فتح الهمزة، وكانت مضمومة في الأصل كما قالوا: سُهْلِيٌّ، ودُهْرِيٌّ، فضموا فاء الفعل، وكان مفتوحاً قبل النسب، وأما قلب الياء في أُمِيَّةَ واواً فستراه بعد^(٤)، وأما أَبَارِيٌّ في النسب إلى وَبَارٍ، فبمنزلة سُهْلِيٍّ في أن الصدر منه ضم وكان مفتوحاً، وأما قلب الواو همزة، فليس لأجل النسب خاصة، وذلك أن الواو إذا انضمت، جاز فيها الهمز نحو: (أُقْتَتُ) و(وُقْتَتُ)، وقال أبو علي: "بني الاسم على فَعَالٍ"، فكأنه يشير إلى أن قولهم: أَبَارِيٍّ بمنزلة عَلُوِيٍّ في العالية من حيث وضع من تركيب المنسوب إليه لفظ، ثم نسب إليه.

١/٥٢

= الشاهد: (قريشي) لم يحذف الياء فيقول: قرشي لأن كونها في وسط الكلمة يحصنها من الحذف وهذا هو الأصل والقياس.

وورد بلا نسبة في: الكتاب ٧٠/٢، والجمل: ٢٥٣، والعضديات: ١٣٤، وشرح كتاب سيبويه للرمانى قسم الصرف ٥٢/١، ٦٥، والمبهج: ١٧٠، واللمع: ٣٨٧، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٢٤، والخلل: ٣٣٨، والإنصاف: ٣٥٠، وشرح المفصل ١١/٦. في الكتاب (لقيته) بدل (دعوته) وصدره في العضديات والجمل والخلل والإنصاف وشرح المفصل: بكل قريشي عليه مهابة، وفي اللمع وشرح اللمع: يحي قريشي عليه مهابة.

(١) حي من كنانة، وهم نساء الشهور، الصحاح (فقم).

(٢) قال ابن يعيش ١١/٦: "وقولنا: فقيم كنانة ؛ لأن في بني تميم فقيم بن جرير بن دارم والنسبة إليه فقيمي، وقولنا: مليح خزاعة ؛ لأن فيهم مليح بن الهون والنسبة إليه مليحي".

(٣) الكتاب ٦٩/٢.

(٤) انظر ص: ٤٤٠.

قال صاحب الكتاب:

" باب ما اطرده التغير فيه من الأسماء في النسب "

إذا نسبت إلى اسم آخره حرف علة، وحروف^(١) العلة الألف والواو والياء، فإن كان الآخر ألفاً لم تخل من أن تكون ثانية أو ثالثة، فما زاد مما يكون عليه عدة الأسماء، فإن كانت ثانية نحو: شاة وذات مال وفوزيد، فإنك تقول في النسب إلى شاة: شاهي ؛ لأن الحرف الثالث منه هاء لقولك في التكسير: شياه، وفي التحقير شويهة، (و)^(٢) لم ترُدِّ الواو التي هي عين مصححة، كما لم تسكن العين في يدوي ونحوه " (٣).

قال المفسر:

اعلم أن الاسم إذا كان في آخره ألف ثانية كان محذوف العين أو اللام، فمن ذلك شاة الأصل شوهة يدللك على ذلك أنك تقول: شويهة في التصغير، فتد الهاء، وكان الواو ساكنة، فلما حذف الهاء بعدها، انفتحت لأجل أن ما قبل التاء لا يكون إلا مفتوحاً: (وحرف العلة إذا تحرك مفتوحاً)^(٤) ما قبله، قلب ألفاً كغزا ورمي، فالأصل شوة بوزن فعة، ثم شاة، كما أن الأصل في غزا غزرو، وإذا أردت النسبة إلى شاة حذفت التاء، كما حذفته في بصرة حيث قلت: بصري، وذاك أنك لو لم تحذف التاء، أدى ذلك إلى الجمع بين تاءين من

(١) في أ، ور، وظ: (حرف).

(٢) (و) ليست في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٣، والتكملة مرجان: ٢٤١، ٢٤٢.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

حيث إنه^(١) يصير صفة بالنسبة، فيجري على المؤنث كسائر الصفات، وذلك قولك: مررت بامرأة بَصْرِيَّةٍ، فلو أبقيت التاء، لوجب أن تقول: بَصْرَتِيَّةٌ، فتجمع بين التائين، وإذا حذفت التاء من شاة بقي الاسم على حرفين: أحدهما: حرف لين، ولا يكون في كلامهم اسم متمكن على هذه الصفة لأجل أن المستمكن يدخله التنوين، فيسقط حرف اللين نحو: أن تقول مثلاً في شاة: شاة، فيبقى الاسم على حرف واحد، ولذلك لم يستعملوا نحو: فُوزَيْدٍ غير مضاف، فلم يقولوا: فتحت فَالْك، وأبدلوا من الواو في (فُوهِ) بعد حذف الهاء ميماً لئلا يتسلط التنوين عليه بالحذف، وذلك أن الميم حرف صحيح يحتمل الحركة، وإذا تحرك لم يسقطه التنوين من حيث لا يلتقي ساكنان، فتقول: فتحت فَمًا لك، ولا يصير الاسم على حرف واحد، وأما قوله:

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيَّاشِيمَ وَفَا^(٢)
.....

(١) في ر، وظ: (أن الاسم).

(٢) رجز قائله العجاج عبدالله بن ربيعة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء، راجز مجيد، توفي سنة ٩٠ هـ تقريباً.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٥٩١.

الشاهد: قوله: (وفا).

ورد في: ديوانه ٤٩٢، وإصلاح المنطق: ٨٥، والمقتضب ٢٤٠/١، وتهذيب اللغة ٤١/١٥، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ١٩٧/١، وكتاب الشعر: ١١٠، والمخصص ١٣٦/١، وتهذيب إصلاح المنطق ٢١٣/١، والمشوف المعلم: ٥١٢، وشرح المفصل ٩٨/٦، وشرح الكافية الشافية: ٩٣٤، والبسيط ١٩٥/١، واللسان (فم) والارتشاف ٤١٨/١، وأوضح المسالك ٢٨/١، والدرر المبثثة: ١٦١، والعيني ١٥٢/١، والهمع ١٣١/١، والخزانة ٤٤٢/٣.

فلأجل أنه في موضع لا يلحقه التنوين إلا في حالٍ قليلة، وإذا / لم يلحق ٥٢/ب
التنوين لم يصير الاسم في اللفظ إلى حرف واحد، وإذا كان كذلك صار
الواجب أن تقول: شاهي في النسب إلى شاة، فإن قلت: كيف لم تقل: شوْهيّ،
فتعيد الواو إلى سكونه ليسلم من الانقلاب إلى الألف بعد أن رددت اللام،
فالجواب:

أن الحركة لما ثبتت للواو في جميع الكلام لسقوط اللام، ثم رد في النسب،
كان ذلك كالعارض، فلم يعدل عن الذي ثبت له في أكثر الأحوال، فترك
متحركاً، وإذا بقيت الحركة فيه، لزم قلبه ألفاً، فلهذا قالوا: شاهيّ، ولم يقولوا:
شوْهيّ وشبهه أبو علي يَدَوِيّ، وذلك أن يَدَا أصله يَدَيّ بسكون^(١) العين يدلّك
عليه قولهم: أَيْدٍ ؛ لأن أَيْدِيّاً أَفْعَل، وفَعَلَ متحرك^(٢) العين لا يجمع على أَفْعَل إلا
قليلاً نحو: زَمَنَ وَأَزْمَنَ، وإنما المطرد في فَعَلَ مسكن العين أَفْعَلُ نحو: كَلَبَ
وَأَكَلَبَ، وما أشبه^(٣) ذلك مما لا يحصى كثرة، ثم إنهم لما نسبوا إلى يَدٍ ردوا
اللام، فقالوا: يَدَوِيّ بتحريك الدال ؛ لأن الحركة قد ثبتت للدال في جميع
الكلام، فأجري على ذلك مع رد المحذوف الذي أوجب حركته محافظة على
المعتاد المألوف، ويقرب من هذا قولهم: رَمَتِ المرأة، ألا ترى أن الألف من رَمَى
إنما سقطت لالتقاءها مع التاء ساكنة، ثم إنهم لم يعيدوها في رَمَتِ المرأة مع
تحريكها^(٤) وزوال التقاء الساكنين إذ كان التحريك لا يلزم، ولا يكون في كل

(١) في أ: (لسكون).

(٢) في ر، وظ: (محرك).

(٣) في ر، وظ: (ما أشبهه ما).

(٤) في ر، وظ: (تحركها).

حال من حيث إنك تقول: رَمَتْ أُمَّةٌ زَيْدٍ، وَرَمَتْ هِنْدٌ فَيَعُودُ إِلَى سَكُونِهَا، فَكَذَلِكَ رَدُّ اللَّامِ فِي يَدٍ وَشَاةٍ لَا يَكُونُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتُوا عَلَيَّ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الْأَعْمِ مِنَ الْحَرَكَةِ، وَكَانَ شَيْخُنَا يَقُولُ: إِنَّهُمْ فَعَلُوا ^(١) ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَصِيرَ الرَّدُّ كَلَّا رَدٍّ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ رَدُّوا لَامًا وَحَذَفُوا حَرَكَةَ، كَانُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا وَسَلِبَ آخَرُ، وَذَلِكَ فِعْلٌ كَلَّا فِعْلٌ، فَهَذَا وَاضِحٌ لَطِيفٌ وَمَا قَدَمْتُهُ أَمْتَنَ.

قال صاحب الكتاب:

"وتقول في النسب إلى ذاتٍ، ذَوَوِيٍّ وكذلك النسب إلى مذكَّره، وذاتي خطأ، وفوزيذ تقول: فَمِيٍّ وفَمَوِيٍّ" ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن ذات تأنيث ذو في قولك: مررت بامرأة ذات سوار، فالألف فيه منقلبة عن حرف علة وهو الواو في ذو، فلامه ياء وهو محذوف، فالأصل ذَوَوِيٍّ / ٥٣ أ ثم حذف الياء وصار الواو حرف إعراب في قولك: ذِي مَالٍ وَذُو مَالٍ وَذَا مَالٍ، ولما انضم إليه تاء التأنيث انقلب الواو ألفاً لأجل أن ما قبل التاء لا يكون إلا مفتوحاً فذات أصله ذَوَّةٌ ووزنه فَعَّةٌ ؛ لأن الذال فاء والألف المنقلبة عن الواو عين ويسدل على أن العين واو قوله سبحانه: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ ^(٣) فالواو في ذواتا عين والألف بعده لام، ولو لم ترد اللام، لقليل: ذَاتَا أَفْنَانٍ، وكان يكون الألف منقلبة

(١) في أ: (جعلوا).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٣، والتكملة مرجان: ٢٤٢.

(٣) الرحمن / ٤٨.

عن الواو، وإنما قلنا: إن اللام المحذوف من ذات ياء لأجل أن باب طَوِّتْ أكثر من باب قُوَّة، فإذا أردت النسب إلى ذات حذفت منه التاء كما حذفت من شاة، فيبقى الاسم على حرفين أحدهما حرف لين، فتد لام الفعل وتعود العين إلى الصحة على تقدير ذَوَا كَرَحِي، فتنسب إليه وتقول: ذَوَوِيَّ كَرَحَوِيَّ، وأما ذاتي، فليس من كلام العرب ولا خارجاً على قياس، وهو خطأ كما أن بَصَرَتِي كذلك، ولو جاز ذلك، لوجب أن تقول: كُوفَتِي وَمَكَّتِي، ولا تقول: كُوفِي وَمَكِّي.

وأما فوزيد، فإن النسب إليه فَمِيَّ وفَمَوِيَّ، وذلك أن فَمَأً أصله فَوَه، ثم حذف اللام وأبدل من الواو الميم لئلا يبقى ^(١) الاسم المتمكن على حرفين أحدهما حرف لين، فالتنسب إليه فَمِيَّ كَدَمِيَّ، وأما من قال: فَمَوِيَّ، فعلى قول من جعل لام الفعل من فَمٍ واواً، ويجريه مجرى سنة في كون لامها هاء مرة، وواواً أخرى كقولهم: سَنَوَاتٌ وَسَانِهَتْ، وليست بِسَنَهَاء ^(٢)، فكان فَمَأً أصله فَوَوًى على وزن فَعَل، فلما حذف الواو الثانية، أبدل من الأولى الميم كما ذكرنا،

(١) في ر، وظ: (يكون).

(٢) قال الأشموني ١٨٤/١: (وأصل سَنَّة سَنَوٌ أو سَنَّة لقولهم في الجمع: سنوات وسنهاء وفي الفعل سَانِيت وسَانِهَتْ، وأصل سَانِيت سَانَوْتُ قبلوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف).

وفي اللسان (سنة)، (وسَانِهَتْ النخلة وهي سنهاء حملت سنة، ولم تحمل أخرى: قال سويد بن الصامت:

فليست بسنهاء ولا رجبية ولكن عراباً في السنين الجوائح

لم تصبها السنة المجدية، وانظر: الحليبات ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٧، ٦٠٥، والخصائص ٣/٣٩.

فإذا نسب إليه بعد إعادة الواو الذي هو الأصل، لما ذكرنا من أن رد اللام عارض، فلا يعدل بالكلمة عن المنهاج الذي عرف لها في أكثر الأحوال، وعلى هذا جاء قول الفرزدق:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَما عَلَى الْعَابِثِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ^(١)

فالسواو في فَمَوِيَّهَما لام الفعل هذا أحد الوجهين، ويجوز أن يكون البناء فَوْ على فَعْل ساكن العين، فيكون الأصل في ميم فَمَوِيَّهَما السكون ؛ لأنه بإزاء الواو الأولى من فَوْ إلا أنه لما صار حرف إعراب، وألفت فيه الحركة، بقي على تحريكه بعد رد اللام كيد .

قال صاحب الكتاب:

"فإن كانت الألف ثالثة / أبدلت منها واواً، عن الياء كان انقلابها أو ٥٣/ب
عن السواو، وذلك قولك في رَحَى: رَحَوِيٍّ وفي عَصَا عَصَوِيٍّ وفي ذَوِي^(٢) ذَوَوِيٍّ^(٣)."

(١) بيت من البحر الطويل.

الشاهد: قوله: (من فمويهما).

ورد في ديوانه ٢/٢١٥، والكتاب ٢/٨٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٣٠، والمقتضب ٣/١٥٨، ومجالس العلماء للزجاجي: ٢٥١، والمحلى: ١٩٨، والبغداديات: ١٥٨، وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف ١/١٨١، والخصائص: ١/١٧٠، ودرة الغواص: ٩٢، والإنصاف: ٣٤٥، وشرح المقدمة الجزولية: ٤٧٧، والمقرب ٢/١٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٦، وجواهر الأدب: ١٠٤، والدرر المبتثة: ١٦٢، والهمع ١/١٧٤، والخزانة ٤/٤٦٠، وشرح شواهد الشافية: ١١٥.

في الديوان (تفلاً) بدل (نفثاً)، وفي المصادر السابقة ما عدا - البغداديات والخصائص وجواهر الأدب، والدرر المبتثة والهمع - (النايح) بدل (العابث).

(٢) في التكملة شاذلي: (دوي دوي).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٣، والتكملة مرجان: ٢٤٢.

قال المفسر:

اعلم أن الألف الثالثة تقلب واواً إذا نسب إلى الاسم تقول في رَحَى: رَحَوِيّ، ولا تعود إلى الياء لأجل أن الواو لا يثقل هنا ثقل الياء من حيث لو رجعت إلى الياء، جمعت بين ثلاث ياءات، وإذا قلبت الألف واواً، لم تكن جمعت ذلك، والألف في عصا مع انقلابها عن الواو بهذه المنزلة تقول: عَصَوِيّ، فتقلبها واواً، وأصحابنا يقولون: إن الواو في عَصَوِيّ بمنزلة الواو في رَحَوِيّ في أنها منقلبة عن الألف حتى كأنها بمنزلة واو ضَوِيرَب ؛ لأنها قلبت عن ألف زائدة، والذي دعاهم إلى ذلك أنهم لم يعودوا إلى الأصل في ألف رَحَى حيث قالوا: رَحَوِيّ، فكذلك يجوز أن يكون الواو في عَصَوِيّ منقلبة عن الألف، ولو قيل: إنه رجع إلى الأصل إذ كان تركهم العود إلى الياء في رَحَى لأجل الاستثقال، وكان رغبتهم في الواو لإزالة اجتماع الياءات، كان أجدر، وأما ذَوَوِيّ، فإنه يعني فعلاً من ذَوِي يَذَوِيّ، (فذوى)^(١) كَرَحَى تقول: ذَوَوِيّ كَرَحَوِيّ.

قال صاحب الكتاب:

" فإن كانت رابعة لم تخل من أن تكون منقلبة عن ^(٢) واو أو ياء من نفس الكلمة أو زائدة، فإن كانت منقلبة، أبدلت منها الواو، وذلك قولك في مَرَمَى: مَرَمَوِيّ، وفي أَجْوَى: أَحَوَوِيّ، وفي أَعْيَا ^(٣) اسم لقبيلة ^(٤) أَعْيَوِيّ ^(٥) .

(١) (فذوى) ليست في: (أ) .

(٢) في التكملة: (مرجان، أ) (من) .

(٣) قال في الصحاح (عي) : (أعيا: أبو بطن من أسد وهو أعيا أخو فقفس ابنا طريف بن عمرو) .

(٤) في التكملة مرجان: (لقبيل) .

(٥) التكملة شاذلي: ٥٤، والتكملة مرجان: ٢٤٢ .

قال المفسر:

اعلم أن الألف الرابعة إذا كانت منقلبة عن حرف أصل قلب واواً، وذلك كألف مَرَمَى ؛ لأنه مَفْعَل من رَمَيْت، وكذلك أَخَوَى ؛ لأنه أَفْعَل من الحُوَّة، فألف أَخَوَى تكون منقلبة عن الياء ؛ لأن الواو إذا صارت رابعة انقلبت ياءً، ألا تراك تقول: أَخَوَيَان، وأما أَعْيَا لاسم القبيلة، فالألف فيه منقلبة عن الياء دون الواو، إذ ليس في كلامهم مثل عَيَّوت^(١)، فتقول في أَخَوَى: أَخَوَوِيّ، وفي أَعْيَا: أَعْيَوِيّ كَرَحَوِيّ.

قال صاحب الكتاب:

" فإن كانت زائدة للتأنيث، فالأحسن أن تحذفها، فتقول في حُبَلِي: حُبَلِيّ، وفي دُنْيَا دُنْيِيّ، كما تقول في جُمُعَة: جُمُعِيّ، وإن شئت دُنْيَوِيّ، فشبهت الألف الزائدة بالمنقلبة فتبدل منها كما تشبه المنقلبة بالزائدة، فتحذف فتقول: مُوسَى ومُوسَوِيّ في النسب إلى مُوسَى " ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في الألف ^(٣) المزیدة / الرابعة أن تحذف إجراء لها مجرى ١/٥٤ التاء فتقول: حُبَلِيّ في حُبَلِيّ ودُنْيِيّ في دُنْيَا كَبَصْرِيّ في بَصْرَة، كما أن الأصل في الألف المنقلبة عن الأصل أن تبدل واواً نحو: ما ذكرنا من مَرَمَوِيّ في مَرَمَى،

(١) في أ: (علوت).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٤، والتكملة مرجان: ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣) في أ: (أول).

وَمَعْنَوِيّ فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الزَّائِدَةِ، وَالْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْأَصْلِ عَلَى صَاحِبَتِهَا^(١)، فَيَقُولُونَ فِي دُنْيَا: دُنْيَوِيّ تَشْبِيهًا لَهُ بِمَلْهَوِيّ وَمَعْنَوِيّ، وَيَقُولُونَ: مُوسَوِيّ فِي مُوسَى، وَهُوَ مُفْعَلٌ مِنْ أَوْسَيْتَ، وَالْأَلْفُ مُنْقَلَبٌ عَنِ الْيَاءِ كَأَلْفِ أَعْيَا، وَقَدْ حُذِفَ، كَمَا حُذِفَ أَلْفُ حُبْلَى حَيْثُ قِيلَ: حُبْلِيّ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ التَّاءِ بِوَجْهِ نَحْوِ: بَصُرَتِي؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ، فَلَا يُمْكِنُكَ قَلْبُهُ إِلَى حَرْفٍ آخَرَ، كَمَا يَقْلِبُ الْأَلْفُ إِلَى الْوَاوِ فَيَقْبَى عِلْمُ التَّائِيثِ حَشَوًا.

قال صاحب الكتاب:

"وَقَالُوا: دُنْيَاوِيّ، وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى أَرْطَى: أَرْطَوِيّ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ أَرْطَاوِيّ"^(٢).

قال المفسر:

اعْلَمْ أَنَّ أَرْطَى فَعْلَى عِنْدَ صَاحِبِ الْكِتَابِ^(٣)، وَالْهَمْزَةُ فَاءُ الْفِعْلِ وَالْأَلْفُ مَزِيدَةٌ، فَإِذَا قَالُوا: أَرْطَوِيّ كَانَ كدُنْيَوِيّ، وَقَوَى أَبُو عَلِيٍّ كَوْنُ أَرْطَوِيّ كدُنْيَوِيّ فِي أَنَّ الْوَاوَ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ أَلْفٍ زَائِدَةٍ بِأَنَّهُمْ قَالُوا: أَرْطَاوِيّ، فزَادُوا قَبْلَهُ أَلْفًا، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ قَبْلَ الْأَصْلِيِّ لَا يَجِيءُ نَحْوُ: مَعْنَاوِيّ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْرَوْا فَعْلَى، وَمَا أَشْبَهَهُ مَجْرَى فَعْلَاءَ فَقَالُوا: حُبْلَاوِيّ وَدُنْيَاوِيّ عَلَى وَزْنِ حَمْرَاوِيّ، وَالْأَلْفُ فِي أَرْطَى إِذَا كَانَتْ مَزِيدَةً كَانَتْ أَشْبَهَ بِالْفِ التَّائِيثِ مِنْ أَنَّ تَكُونُ أَصْلِيَّةً.

(١) فِي ر: (صَاحِبِهِ)، وَلَيْسَتْ فِي: (ظ).

(٢) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِي: ٥٤، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَان: ٢٤٣.

(٣) الْكِتَابُ ٣٤٤/٢ قَالَ: (وَكَذَلِكَ الْأَرْطَى لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَدَمٌ مَارُوطٌ، فَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ زَائِدَةً لَقُلْتُ: مَرَطِي).

قال صاحب الكتاب:

"فإن كانت الألف خامسة استوى الزائد والأصل في الحذف تقول في مُرَامِي: مُرَامِيّ، فتحذف كما تقول في حُبَارِي: حُبَارِيّ، وكذلك مُثْنِيّ تقول: مُثْنِيّ؛ لأن الألف في مثني خامسة، وتقول في جَمَزِي وبَشَكِي: جَمَزِيّ وبَشَكِيّ، لا يكون^(١) فيها إلا الحذف كمُرَامِيّ"^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن الألف الخامسة يلزمها الحذف زائدة كانت أو منقلبة عن الأصل، فالزائدة نحو: أَلِف حُبَارِي تقول: حُبَارِيّ، فتحذف ولا تقول: حُبَارَوِيّ والأصلي نحو: أَلِف مُرَامِي تقول: مُرَامِيّ، ولا تقول: مُرَامَوِي وأما مُثْنِيّ، فبمنزلة حُبَارِيّ في كون ألفه خامسة، فتقول: مُثْنِيّ على قول صاحب الكتاب، وقد أجاز يونس مُثْنَوِيّ / وقال صاحب الكتاب يلزمه أن يقول: في عِبْدِيّ^(٣): ٥٤/ب عِبْدَوِيّ^(٤)، يعني أن الألف في عِبْدِيّ خامسة كما أنها في مُثْنِيّ كذلك، وحكى شيخنا أن أبا علي فرق بين عِبْدِيّ ومُثْنِيّ، فقال: إن عِبْدِيّ مضاعف اللام، ومُثْنِيّ مضاعف العين، وهم لا يعتدون بتضعيف^(٥) العين بدلالة أن الهمزة لم يأت فيها باب رددت^(٦) بوجه، وقد جاءت مضاعفة في العين نحو: سَمَّال

(١) في التكملة مرجان: (لا يكون فيه كل إلا الحذف).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٤، والتكملة مرجان: ٢٤٢.

(٣) عبيد: اسم جمع للعبيد.

(٤) الكتاب ٧٩/٢.

(٥) في أ: (مضعف).

(٦) هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد.

ورأْس، ولم يجيء ذلك في اللام بوجه، وإذا كان كذلك كان مُثْنَى بمثزلة مُثْنَى في كون الألف رابعة، فيجوز فيها ما يجوز في مَلْهَى، فتقول: مُثْنَوِيٌّ كما تقول: مَلْهُوِيٌّ، وأما عِبْدِيّ، فليس كذلك ؛ لأن الدال مضاعف وهو لام من تركيب عَبْدٌ، وليس بعين، فالتضعيف فيه معتد به.

وأما جَمَزَى وَبَشَكَيَّ، فإنهم أجروه مجرى حُبَارَى من حيث إن الميم متحرك، فلما كان كذلك، زاد على مَلْهَى وحُبْلَى، فيجري مجرى حُبَارَى في أن لا يجوز فيه إلا الحذف نحو: جَمَزِيَّ كحُبَارِيَّ، ولا يقال: جَمَزَوِيَّ، كما يقال: حُبْلَوِيَّ ونظيره ما تقدم في باب ما لا ينصرف من قدم اسم امرأة^(١).

(١) المقتصد: ٩٩٢ قال: (نزلت الحركة في دال قدم منزلة الحرف فصار بمثزلة عناق، فلم يصرف اسم امرأة كما لا يصرف عناق).

قال صاحب الكتاب:

" باب الإضافة إلى ما كان آخره ياء قبلها كسرة "

اعلم أنك إذا أضفت إلى شَيْءٍ من قولك: وَشَيْتُ الثوبَ شَيْءً، حذفت تاء التأنيث كما حذفتها^(١) من^(٢) كل اسم كانت فيه إذا أردت أن تنسب إليه، فتقول: وَشَوِيَّ^(٣)، وعلى قول أبي الحسن: وَشَيَّيَّ^(٤) " (٥).

قال المفسر:

اعلم أن شَيْءَ أصلها وَشَيْءٌ كالحِمْيَةِ، ثم حذف الواو وحرك الشين بالكسر على ما تراه في التصريف، فإذا أردت أن تنسب إلى شَيْءٍ، وجب حذف التاء، فيبقى الشين والياء، وقد تقدم^(٦) أن الاسم المتمكن لا يكون على حرفين الثاني منهما حرف لين ؛ لأن التنوين يدخل فيسقط الياء لالتقاء الساكنين، فيبقى ش، وإذا كان كذلك وجب أن تُردّ الياء المحذوف، وإذا رددته صار وَشَيَّ ؛ لأنك لا تحذف الحركة كما لم تحذفها من يَدَوِيَّ، وإذا توالى كسرتان أبدل من إحداهما^(٧) الفتحة فتقول: وَشَأْ، وينقلب الياء ألفاً لانفتاح ما قبله، فيصير بمنزلة هُدَى، فتقول: وَشَوِيَّ كَهْدَوِيَّ، وأما أبو الحسن، فإنه / يزيل الحركة الحادثة من

(١) في التكملة: (تحذفها).

(٢) في التكملة مرجان: (في).

(٣) انظر الكتاب ٥/٢.

(٤) انظر المقتضب ١٥٦/٣، والصحاح و (شي).

(٥) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٤٣، ٤٤.

(٦) انظر ص: ٤٢١.

(٧) في أ: (أحدهما).

الحذف إذا رد المحذوف، فيقول في يد: يَدِيَّ ؛ لأن الأصل يَدِيَّ، وإنما تحرك لما سقط اللام، وصار هو حرف إعراب، فإذا عادت اللام زالت الحركة، وكذا إذا رد الواو في شِيَةِ^(١) بعد حذف التاء، قال: وشي، وأسقط الكسرة^(٢)، فيقول: وشيَّ، ويجمع بين ثلاث ياءات ؛ لأن ما قبل الأول منها^(٣) ساكن، فلا تثقل كل الثقل، وقول صاحب الكتاب هو الأقيس لما تقدم من أن رد هذا المحذوف عارض، فلا يزال له ما ثبت في أكثر الأحوال^(٤).

قال صاحب الكتاب:

" فإن كانت الياء ثالثة نحو: عَمٍ وشَجٍ ودَوٍ^(٥)، فإنك تبدل من كسرة الحرف الثاني فتحة كما أبدلت من الكسرة في عين نَمِرٍ وشَقَرَةٍ^(٦) فتحة، فقلت: شَقَرِيَّ ونَمَرِيَّ، فإذا أبدلت من الكسرة الفتحة، صار الاسم على فَعَلٍ مثل رَحَى وعَصَا، فقلت^(٧): عَمَوِيَّ وشَجَوِيَّ ودَوَوِيَّ^(٨)"^(٩).

(١) في أ: (شمة).

(٢) في أ: (الهمزة).

(٣) في أ: (منهما).

(٤) انظر ص: ٤٢٨ .

(٥) في التكملة مرجان: (ذد).

(٦) في أ، ور، وظ: (شقر)، قال في الصحاح (شقر)، (شقره قبيلة من بني ضبة فإذا نسبت إليهم

فتحت القاف قلت: شقري).

(٧) في التكملة: (فتقول).

(٨) في التكملة مرجان: (ذووي).

(٩) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٢٤٤.

قال المفسر:

اعلم أن عَمِ فَعِلَ مِنْ عَمِيَ يَعْمَى، فإذا نسبت^(١) إليه، أبدلت من الكسرة في الميم فتحة، فينقلب الياء ألفاً، فيصير عَمَى كَهْدَى، فنقول: عَمَوِيَّ كَهْدَوِيَّ، ولم يقولوا: عَمِيَّ لاجتماع الياءات والكسرة، وهذا حكم شَجٍ وَدَوٍ، وما أشبههما، وليس هذا كوشِيَّ على قول أبي الحسن؛ لأن ما قبل الياء في وشي ساكن والميم قبل الياء في عَمٍ متحرك كما ترى.

قال صاحب الكتاب:

" وإن كانت الياء المكسورة ما قبلها رابعة، فالأحسن أن تحذف، فنقول في قاضٍ: قَاضِيٍّ وفي ضَاوٍ ضَاوِيٍّ، وإن شئت أبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فقلت: قَاضَوِيٍّ وَرَاضَوِيٍّ في النسب إلى رَاضٍ (وقَاضٍ)^(٢) " ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الياء الرابعة تجري مجرى الألف الرابعة، كما تقول: مَلْهِيٍّ وَمَلْهَوِيٍّ، فتحذف مرة وتثبت أخرى كذلك تقول في قاضٍ: قَاضِيٍّ، فتحذف الياء وتقول: قَاضَوِيٍّ، فتبدل من الكسرة الفتحة ومن الياء الألف، ثم تقلب الألف واواً كما فعلت ذلك في مَلْهَى، وقد تكلمت العرب بالوجهين قالوا في حَانِيَّة: حَانِيٍّ وَحَانَوِيٍّ وأنشد^(٤):

(١) في ر، وظ: (فإذا نسب أبدل).

(٢) (وقاض) ليست في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٢٤٤.

(٤) هو سيبويه ٧٢/٢.

كَأْسُ عَزِيزٍ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حُومٌ^(١)
وَأَنْشُدْ أَيْضاً:
وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَنَائِرٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ^(٢)

(١) بيت من البحر البسيط قائله علقمة الفحل .

كأس: الكأس الخمر في إنائها، عزيز: ملك من ملوك الأعاجم، عتقها: تركها حتى عتقت
فرقت، أربابها: أصحابها، حانية: خمرون، حوم: جمع حائم أي الذي يقوم عليها ويحوم
حولها.

الشاهد: (حانية) نسبها إلى الحانة على القياس.

ورد في: ديوانه: ١٣١، والكتاب ٧٢/٢، والمفضليات: ٤٠٢، والاختيارين ٦٤١،
والمسائل العضديات: ١٠٩، والمحتسب ١٣٤/١، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٢٠،
وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/٢، والمقرب ٦٥/٢، وعلقمة بن الفحل حياته وشعره:
١١٤.

في المفضليات (أحيانها) بدل (أربابها)، وفي الاختيارين (عانية).

(٢) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله ف قيل: إنه الأعشى، وقيل: ذو الرمة، وقيل: عمارة
ابن مقبل، وقيل: الفرزدق، وقيل: أعرابي.
نسب إلى ذي الرمة في ملحق ديوانه: ١٨٦٢، وقطب السرور: ١٨١، واللسان، والتاج
(عون).

ونسب إلى عمارة في المحتسب ١٣٤/١، وإلى ابن مقبل في أساس البلاغة (عين) وليس في
ديوانه، وإلى الفرزدق أو إلى أعرابي في: العيني ٥٣٨/٤، وإلى الأعشى في ملحق ديوانه:
٢٤٠، المسمى (الصبح المنير في شعر أبي بصير).

الشاهد: قوله: (الحانوي) نسبه إلى الحانة على غير القياس والقياس حاني.

ورد غير منسوب في الكتاب ٧٢/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٦١٨، والمفصل: ٢٠٩،
والبديع: ٣٦٥، وشرح المفصل ١٥١/٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٠/٢،
والمقرب ٦٥/٢، وشرح ألفية بن معطي: ١٢٥٧، وشرح الألفية لابن الناطم: ٧٩٧،
وشرح الألفية للمراذي ١٢٨/٥، وشرح الألفية للمكودي: ٢١٣، والأشموقي ١٨٠/٤،
=

قال صاحب الكتاب:

/ "وتقول في (النسب إلى) ^(١) مُشْتَرِيّ مُشْتَرِيّ لا غير، وفي مُحْيٍ ٥٥/ب مُحْوِيّ، ومن قال: أُمِّيَّ قال: مُحْيِيّ الفاعل والمفعول يستويان في اللفظ " ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن الياء في مُشْتَرِيّ خامسة، فيلزمها الحذف، كما لزم الألف في حُبَارَى ومُرَامَى تقول: مُشْتَرِيّ، ولا تقول: مُشْتَرَوِيّ، كما لم تقل: مُرَامَوِيّ، وأما مُحْيِيّ، فإن فيه ثلاث ياءات، فيجب حذف الأخيرة ؛ لأنها خامسة كألف مُرَامَى، ثم إذا نسبت إليه اجتمع أربع ياءات، فيحذفون الياء الأولى ^(٣) من مُحْيِيّ فيبقى مُحْيٍ، وينقلب الياء ألفاً فيصير مُحْيٍ كهْدَى، فتقول: مُحْوِيّ كهْدوي، وأما من قال: أُمِّيّ، فجمع بين أربع ياءات لسكون الأول ^(٤) والثالث، قال: مُحْيِيّ ^(٥)، فيحذف الياء من مُحْيٍ، فيبقى مُحْيٍ يباء مشددة كأُمِّيّ، فيضيف إليه ياء النسب، فيقول: مُحْيِيّ، فيجمع بين أربع ياءات، وإنما قال: يستوي

= والتصريح ٣٢٩/٢ في ملحق الديوان والكتاب والمحتسب واللسان (دوانيق)، و (دوانق) في شرح جمل الزجاجي و (دراهم) في المفصل وشرحه المقرب، وشرح الألفية لابن الناظم، وشرح ألفية ابن معطي، والمرادي، والمكودي، والعيني والأشموني والتصريح، وفي البديع (دراهم).

(١) (النسب إلى) ليست في: (أ).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٢٤٤.

(٣) في ر، وظ: (الثانية).

(٤) في ظ: (الأولى).

(٥) قال في شرح الشافية ٤٥/٢: (قال أبو عمرو: محوى أجود، وقال المبرد: بل محيي بالتشديد أجود).

الفاعل والمفعول لأجل أنك تقول: في الفاعل: مُحَيِّ، ثم تحذف الياء الأخيرة فتقول: مُحَيِّ يياء مشددة، وتقول في المفعول: مُحَيِّاً، فتحذف الألف المنقلبة عن الياء كما تحذف في مُرَامِيٍّ إذا قلت: مُرَامِيٍّ (فيجيء) ^(١) مُحَيِّ أيضاً ^(٢) بأربع ياءات كل اثنين منها ^(٣) مدغم إحداهما في الأخرى.

(١) في أ: (نحو).

(٢) (أيضاً) ليست في: (ظ).

(٣) في أ: (منهما).

قال صاحب الكتاب:

" باب ما^(١) يطرد فيه الحذف في النسب

وهو كل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة، وآخره هاء التأنيث، وذلك نحو حَنِيفَةٌ وَجُهَيْنَةٌ تقول: حَنْفِيٌّ وَجُهْنِيٌّ، وكذلك شَنْوَةٌ^(٢) تقول: شَنْئِيٌّ^(٣) مثل شَنْعِيٍّ، وقد شذ شيء من هذا، فلم تحذف الياء فيه^(٤) قالوا في عَمِيرَةٍ^(٥) كلب: عَمِيرِيٌّ، وفي السَّلِيْقَةِ سَلِيْقِيٌّ، وفي خُرَيْبَةٍ^(٦) خُرَيْبِيٌّ^(٧).

قال المفسر:

اعلم أن ما كان ثالثه ياءً أو واواً ساكنة وفي آخره تاء التأنيث، حذف التاء منه على العادة، واتبع حرف اللين، تقول في حَنِيفَةٍ: حَنْفِيٌّ، فتحذف التاء كما تحذف من بصرة، والياء (أيضاً)^(٨) فيبقى حَنْفٌ، فتنسب إليه حَنْفِيّاً، والذي جسرهم على ذلك أن الياء ساكنة زائدة، فإذا حذفوا التاء، وهو حرف

(١) في التكملة شاذلي: (مما).

(٢) شَنْوَةٌ: بطن من الأزد القحطانية، وهم بنو نصر بن الأزد، وهم الذي يقال لهم: أزد شَنْوَةٌ، معجم قبائل العرب ٦١٤/٢.

(٣) قال ابن الطراوة في الإفصاح (ق ١٣١): (وَشَنْئِيٌّ شَذُوذٌ وَالْقِيَاسُ شَنْئِيٌّ بضم النون كما تقول سَمُرِيٌّ)، وانظر الهمع ١٦٣/٦، والتصريح ٣٣١/٢.

(٤) في التكملة: (منه).

(٥) في المخصص ٢٤/١٣: (عميرة كلب: بطن من كلب) وانظر معجم قبائل العرب ٨٤٢/٢.

(٦) خريبة: اسم موضع في البصرة حينما بنى المسلمون البصرة كانت بالقرب منها مدينة قديمة خربة من مدن الفرس فسموها الخريبة).

(٧) التكملة شاذلي: ٥٦، والتكملة مرجان: ٢٤٥.

(٨) (أيضاً) ليست في: (أ).

صحيح، كان حذف هذا الزائد غير مستبعد، وكذلك الواو في شئوءة تقول: شئئي، فتحذف الواو كما حذفت الياء من حَيْفَة ؛ لأنها زائدة كالياء، وأما قولهم: عَمِيرِي / وَخُرَيْي فِي عَمِيرَة وَخُرَيْيَة وَفِي السَّلِيْقَة سَلِيْقِي، فعلى ١/٥٦ الأصلي^(١) والسَّلِيْقَة هي العادة أنشد الشيخ:

إِنَّ السَّلِيْقِيَّ لِلتَّحْوِيِّ إِنَّ جُمْعًا كَلَاءٍ فِيهِ لِحَرُّ النَّارِ إِطْفَاءٌ^(٢)

قال صاحب الكتاب:

"فإن كانت العين معتلة أو مضاعفة، لم يحذفوا هذه الياء قالوا في بني حُوَيْزَة: حُوَيْزِي، وفي شَدِيدَة شَدِيدِي كراهة^(٣) اجتماع المثليْن لو حذفت الياء"^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الياء في حُوَيْزَة لم يحذف، فيقال: حُوَيْزِي كَحَنْفِي ؛ لأجل أن الواو إذا انفتح ما قبله وتحرك انقلب^(٥) ألفاً كَبَابٍ ودارِ الأصل بَوْبٌ وَدَوْرٌ، ولو

(١) قال سيبويه ٧١/٢: (وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قد قالوا في سلمة: سليمي وفي عميرة كلب: عميري، وقال يونس: هذا قليل خبيث، وقالوا في خريبة: خريبي، وقالوا: سليقي للرجل يكون من أهل السليقة).

(٢) بيت من البحر البسيط لم أهد إلى معرفة قائله .

الشاهد: (السليقي) استشهد به على المعنى اللغوي للسليقي، وهو الذي يتكلم باللغة السليمة معرباً دون عناء.

ورد في شرح ألفية ابن معطي: ١٢٧١، وفيه (السليقة).

(٣) في التكملة شاذلي: (كراهية).

(٤) التكملة شاذلي: ٥٦، والتكملة مرجان: ٢٤٥.

(٥) في أ: (ما قبلها وتحرك انقلبت) والاختيار من (ر، وظ) لتتفق الضمائر العائدة على الواو.

قالوا: حُوَزِي لكان يعرض^(١) التغيير، وتصير الواو إلى الألف، فلما كان كذلك أقروا الياء ليسلم الواو من الانقلاب ؛ لأنه يخرجها عن شبه الفعل ؛ لأن مثال فَعِيل لا يكون في الفعل كما يكون فيه مثال فَعَلَ كحَوَزَ من حَوَزِي، وأما شَدِيدِيَّ (فإن إثبات الياء لثلاثا يلتقي مثلاً نحو: شَدَدِيَّ)^(٢)، ألا ترى أنهم يفرون من ذلك، فيدغمون نحو: مَدَّ وشَدَّ، ولا يقولون: مَدَدَ وشَدَدَ، ولو أدغموا في شَدَدِيَّ، وحذفوا الياء، فقالوا: شَدِّيَّ ؛ لكان^(٣) ذلك تغييراً للفظ وإلباساً من غير فائدة، وذاك أن الثبات على الأصل الذي هو إثبات الياء أولى من أن يجمع بين تغييرين أحدهما الحذف، والآخر الإدغام.

(١) في ظ: (يعرض التغيير ومصير).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، و ظ).

(٣) في ر، و ظ: (فكان).

قال صاحب الكتاب:

"باب النسب إلى ما كان لأمه ياءً أو واواً قبلها ساكن

إذا نسبت إلى اسم آخره ياء قبلها ساكن، فالساكن الذي قبله^(١) لا يخلو من أن يكون مثلاً للياء، أو غير مثل، فإن كان غير مثل لم تغيره، وذلك نحو: ظَنِي ونَحِي وعُرِي تقول: ظَنِيَّ ونَحِيَّ وعُرِيَّ، فلا تغير الاسم. فإن كان بعد الياء التي هي لام تاء التأنيث نحو: ظَنِيَّة ودُمِيَّة وفَتِيَّة^(٢)، فإنك تحذف تاء التأنيث، فيصير النسب^(٣) إليه كالنسب إلى ما تقدم في قول الخليل وسيبويه تقول في ظَنِيَّة: ظَنِيَّ وفي دُمِيَّة: دُمِيَّ، وفي قول يونس: ظَبَوِيَّ ودَمَوِيَّ وإلى زَنِيَّة^(٤) زَنَوِيَّ^{(٥)»(٦)}.

قال المفسر:

اعلم أن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح، وتعاقبت عليهما الحركات تعاقبها على الصحيح كما تقدم في صدر الكتاب^(٧)، فإذا نسبت إلى نحو: ظَنِيَّ وغَزَوُ / قلت: ظَنِيَّ وغَزَوِيَّ، (فأما إذا كان بعد الياء تاء ٥٦/ب

(١) في التكملة شاذلي: (قبلها).

(٢) في التكملة شاذلي: (قنية).

(٣) في التكملة شاذلي: (في النسب).

(٤) حي من العرب، سيبويه ٧٥/٢.

(٥) الكتاب: ٧٤/٢، ٧٥.

(٦) التكملة شاذلي: ٥٧، والتكملة مرجان: ٢٤٥، ٢٤٦.

(٧) المقتصد: ١٥٦.

التأنيث نحو: ظَبِيَّةٌ ودُمِّيَّةٌ، فإنك تقول: ظَبِيٌّ^(١) ودُمِّيٌّ؛ لأنك تحذف التاء كما حذفت من بَصْرِيٍّ هذا قول الخليل وصاحب الكتاب، وأما ما ذهب إليه يونس من ظَبَوِيٍّ، فإنه أجرى نحو: ظَبِيَّةٌ مجرى فَعْلَةٍ أو فَعْلَةٍ بتحريك العين، وإذا كان على هذه الزنة انقلب الياء ألفاً، فيصير ظَبَاةً ودَمَاةً في التقدير، فتحذف التاء وتنسب إليه ظَبَوِيٍّ ودَمَوِيٍّ، والذي دعاه إلى ذلك رغبته في إزالة اجتماع الياءات الثلاث والكسرة، والظاهر هو المذهب الأول، وعلى مذهب يونس جاء في قَرِيَّةٍ قَرَوِيٍّ وفي زُرِّيَّةٍ زَرَوِيٍّ.

قال صاحب الكتاب:

" فإن أضفت إلى رَايَةٍ وآيَةٍ وثأية، ففيه ثلاثة أوجه: رَائِيٌّ ورَائِيٌّ، ورَاوِيٌّ"^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن من قال: رَائِيٍّ فجمع بين ثلاث ياءات، كان كظَبِيٍّ^(٣) بل أخف؛ لأن الألف فيه إجماع للسان ليس في الحروف الصحيحة الساكنة، وأما من قال: رَائِيٍّ، فإنه همز الأولى كراهية اجتماع الياءات، ومن قال: رَاوِيٍّ، أبدل من الهمزة واواً كما تقول: كِسَاوِيٍّ في كساء.

قال صاحب الكتاب:

" فإن كان الساكن الذي قبل الآخر مثلاً للياء نحو: حَيَّةٌ وَلَيَّةٌ وقُصَيٌّ

(١) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٧، والتكملة مرجان: ٢٤٦.

(٣) في ظ: (ظبي).

وَعَدِيٍّ وَأُمِّيَّةً وَتَحِيَّةً، فإنك تحرك الحرف المدغم لينفك الإدغام وينقلب الياء ألفاً، فيصير كالنسب إلى عَصَا، وذلك قولك في النسب إلى حَيَّة: حَيَوِيٍّ، وإلى لَيَّة: لَوَوِيٍّ؛ لأن الياء الأولى من لَيَّة واو، وإنما انقلبت ياءً للإدغام، فإذا انفك عادت^(١) الواو التي في "لَوَيْت"، ووجب^(٢) هنا تحريك الساكن المدغم في الياء إذ كانوا قد قالوا في النسب إلى الرَّمْل: رَمَلِيٍّ وإلى الحَمَض: حَمَضِيٍّ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أنهم لم يختاروا أن يقولوا في نحو: حَيَّة وَلَيَّة: حَيِّيٍّ وَلَيِّيٍّ كراهية اجتماع الياءات، ولكنهم فكوا الإدغام بأن حركوا الحرف المدغم، فقالوا في لَيَّة: لَوَوِيٍّ كأنهم قالوا: لَوَيَّة بتحريك الواو والياء، فانقلب الياء ألفاً كما انقلب في رَحِيٍّ حيث قلت: رَحِيٍّ، فصار لَوَاة، فنسب إليه بحذف التاء، وقلب الألف واواً، فصار كَرَحَوِيٍّ، فالواو الأولى في لَوَوِيٍّ أصل والثانية مبدلة من الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام في لَوَيْت، وأما حَيَّة فإنه يحرك الياء / المدغمة منه، فيصير حَيِّيَّة في التقدير، وينقلب الياء الثانية ألفاً، فيصير على مثال حَيَاة، فيقلب ألفه واواً كما يفعل ذلك في رَحَوِيٍّ فيصير حَيَوِيٍّ (كما ترى، فالواو في حَيَوِيٍّ)^(٤) ليس بأصل، وإنما هي مشتقة من حَيَّيت؛ لأنه توصف بطول الحياة، حكى الشيخ عن أبي عثمان أنه قال: (لا تكاد ترى حَيَّةً إلا مقتولةً ولا نَسْراً إلا مُقَشَّباً)، وحسن أبو علي هذا بأنهم إذا كانوا قد قالوا: رَمَلِيٍّ في رَمْلٍ وَحَمَضِيٍّ

(١) في أ: (وعادت).

(٢) في أ: (وجب).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٧، والتكملة مرجان: ٢٤٦، ٢٤٧.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

في حَمْضٍ، فحركوا الساكن من غير أن يفيد تخفيفاً كان التحريك هنا أولى لأجل أنه يفضي إلى الخفة ريثما يخلص من اجتماع الياءات.

قال صاحب الكتاب:

" فإن نسبت إلى قُصَيٍّ وَعَدِيٍّ حذف ياء فُعِيلٍ وفَعِيلٍ، فيصير قُصَيٌّ بعد الحذف على فَعَلٍ مثل هُدَى، وَعُدِيٌّ^(١) بعد الحذف مثل عَمٍ، فنقول: قُصَوِيٍّ وَعَدَوِيٍّ، ويجوز عَدِيٍّ، والنسب إلى أُمَيَّةٍ أُمَوِيٍّ وإلى تَحِيَّةٍ تَحَوِيٍّ، وتحذف من تَحِيَّةٍ أشبههما^(٢) بالتي حذفت من أُمَيَّةٍ^(٣) .

قال المفسر:

اعلم أن عَدِيًّا وقُصَيًّا إذا نسب إليهما حذفت الياء الزائدة، وهي الأولى فبقي قُصَيٌّ من قُصَيٍّ بياء واحدة متحركة، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير قُصَيٌّ كهُدَى، فنقول: قُصَوِيٍّ كما قلت: هُدَوِيٍّ.

وأما عَدِيٍّ فإنك إذا حذفت منه الياء الأولى، بقي عَدِيٌّ مثل شَجِيٍّ، فنقول: عَدَوِيٍّ كما قلت: شَحَوِيٍّ، ومن قال: أُمَيٍّ قال: عَدِيٍّ، وأُمَوِيٍّ بمنزلة قُصَوِيٍّ؛ لأن أُمَيَّةً وزنها فُعَيْلَةٌ كما أن قُصَيًّا فُعِيلٌ، فإذا حذفت التاء والياء الأولى بقي أُمَيٍّ، فنقول: أُمَوِيٍّ، وأما تَحِيَّةٍ فوزنها تَفْعَلَةٌ كالتَّكْرِمَةِ إذ هي مصدر حَيَّيْتُ، والياءان فيها أصليتان الأولى عين والثانية لام إلا أنك تحذف الساكنة منهما، وهي الأولى المدغمة، وتحذف التاء على العادة، فيبقى تَحِيٍّ فنقول:

(١) في التكملة شاذلي: (ويصير عدي).

(٢) في التكملة (أشبهها).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٧، ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٧.

تَحَوِيَّ كما قلت: شَحَوِيَّ، وقال: (تحذف أشبههما بالتي حذفت من أمية)
يعني أن الياء الأولى ساكنة من تَحِيَّة كما أنها في أميَّة كذلك، والذي حسن
هذا الحذف اجتماع الياءات وفرط ثقلها لو قيل: تَحِيَّيَّ.

قال صاحب الكتاب:

"وتقول في الإضافة إلى عَدُوَّة: عَدَوِيَّ كما قلت في شُئُوَّة: شَتِّيَّ" (١).

قال المفسر:

اعلم أن الواو من فَعُولَة تحذف، كما تحذف الياء من فَعِيلَة، فتقول:
عَدَوِيَّ كما قيل: حَنَفِيَّ / وذلك أنك تحذف الواو الأولى من عَدُوَّة، فيبقى ٥٧/ب
عَدُوَّة بفتح الدال؛ لأن الضمة إنما لزمّت لسكون الواو بعد الدال، فتحذف التاء
وتقول: عَدَوِيَّ، ولو أبقيت الضمة على (٢) الدال لكنت أثبت ما ليس بأخف
من المحذوف، وذلك أن اللفظ بالضمة قبل الواو المتحركة، أثقل من اللفظ بها
قبل الواو الساكنة لأجل أن السكون يخفف الكلفة عن اللسان، فقول: عَدَوِيَّ
بالتشديد ليس بأثقل من عَدَوِيَّ بضم الدال واو وحدة مكسورة، وذهب
بعضهم إلى أن حذف الواو لا يطرد (٣) كما يطرد حذف الياء، ومذهب
صاحب الكتاب أنه مطرد وشَتِّيَّ في شُئُوَّة يدل على ذلك (٤).

(١) النكلمة شاذلي: ٥٨، والنكلمة مرجان: ٢٤٧.

(٢) في ر، وظ: (في).

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢٨٤/١: (تقول في النسب إلى عَدُوَّة: عَدَوِيَّ والمبرد لا يحذف
الواو كمذهبه في شُئُوَّة).

(٤) قال سيبويه ٧٤/٢: (فإن أضفت إلى عدوة قلت: عدوي من أجل الهاء، كما قلت في
شُئُوَّة: شَتِّي).

قال صاحب الكتاب:

"وفي الإضافة إلى مَرْمِيٍّ^(١) ومَرْمِيَّة: مَرْمِيٌّ تُشَبَّه الياءين من مَرْمِيٍّ، وإن كانت الآخرة^(٢) لام الفعل، باللتين^(٣) في بَخَاتِيٍّ^(٤) كما شبهت مُرَامِيٍّ بِحُبَارِيٍّ وَتَحِيَّةً بِأُمِّيَّةٍ"^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن مَرْمِيًّا مفعول الياء الأولى منقلبة عن الواو، والثانية لام الفعل من رَمَيْتَ إلا أنهم يجرون الياءين فيه مجرى الزائدتين في نحو: بَخَاتِيٍّ، كما شبهوا الألف في مُرَامِيٍّ، وهو أصل بالألف في حُبَارِيٍّ فحذفوه، وقالوا: مُرَامِيٍّ كما قالوا: حُبَارِيٍّ.

وشبه ياء تَحِيَّةً بياء أُمِّيَّة^(٦)، وهذا أولى لأجل أن الياء الأولى من مَرْمِيٍّ زائدة فبينهما وبين الياءين في بَخَاتِيٍّ مناسبة، وإذا حذف الياءان من مَرْمِيٍّ بقي مَرْمٍ، فينسب إليه^(٧) مَرْمِيٍّ، فالياءان في قولك: مررت برجل مَرْمِيٍّ تريد أنه منسوب إلى مَرْمِيٍّ غير الياءين إذا لم ترد النسبة، كما أن الضمة في يامنصُ إذا

(١) في التكملة مرجان: (مريي).

(٢) في التكملة مرجان: (الآخرة).

(٣) في أ: (التي).

(٤) في التكملة شاذلي: (بختي) وفي التكملة مرجان: (نحاتي).

(٥) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٧.

(٦) في ر، وظ: (أمية كما ذكرنا).

(٧) في ر، وظ: (إليه ويقال).

أردت قول من يقول: يا حَارٍ^(١) غيرها إذا أردت قول من يقول: يا حَارُ^(٢)، وهكذا الحكم في كل اسم حذفت من آخره ياءين لو نسبت إلى شَافِعِيٍّ قلت: شَافِعِيٍّ، وكان التقدير مختلفاً في الحالين، فالياءان في قولك: قرأت علم الشَافِعِيٍّ، غيرهما إذا قلت: مررت برجل شَافِعِيٍّ مذهبه.

قال صاحب الكتاب:

"ومن قال: حَانَوِيٍّ قال مَرْمَوِيٍّ"^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن من قال: حَانَوِيٍّ، فلم يحذف الياء الرابعة، حذف من مَرْمِي الياء الأولى، فيبقى مَرْمِي كَحَانِيٍّ، وقَاضِيٍّ، فيقول: مَرْمَوِيٍّ كما قال: حَانَوِيٍّ على ما فسرنا^(٤)، ولا يقول في نحو: بَصْرِيٍّ اسم رجل: بَصْرَوِيٍّ؛ لأن اليائين زائدتان، تزدان معاً، فتحذفان معاً وتجريان / مجرى تاء التانيث في الحذف والياء في حَانِيٍّ ومَرْمِيٍّ لام الفعل.

(١) قال في المقتصد: ٧٩٢: (تقول: يا حَارٍ فتكسر إذا نويت المحذوف وهذا هو الأكثر).

(٢) قال في المقتصد: ٧٩٣: (وإذا ضمنت فقلت: يا حَارُ، كنت جعلته بمنزل اسم لم يدخله الحذف حتى كأنك قلت: يا حَارَ، فقد قلت: يا زيد، فالمحذوف هنا ساقط لفظاً وحكماً، وفي القول الأول ساقط لفظاً لا حكماً).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٧، ٢٤٨.

(٤) انظر ص: ٤٣٠.

قال صاحب الكتاب:

"ومما ^(١) حذفت فيه الياء ^(٢) في النسب قولهم في النسب إلى أُسَيْدٍ وَحُمَيْرٍ: أُسَيْدِيَّ وَحُمَيْرِيَّ حذفوا الياء ^(٣) المتحركة، وأبقوا الساكنة لما كان يتوالى من الكسرات والياءات في حذف الساكنة منهما" ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن أُسَيْدٍ وزنه أُفْعِل ^(٥)؛ لأنه تصغير أُسَوْدَ، فكرهوا أن يقولوا: أُسَيْدِيَّ بالتضعيف لثقل اجتماع أربع ياءات وكسرات ^(٦)، فأحبوا أن يحذفوا واحدة من الياءين، فحذفوا المتحركة التي هي أصل، فبقي أُسَيْدِيَّ، ولم يحذفوا الساكنة وإن كان الزائد أولى بالحذف لأجل أنه كان يلزم منه أن يقال: أُسَيْدِي بتحريك الياء، وذلك مستثقل لاجتماع ياء مكسورة، وكسرة بعدها وياءين فوزنه أُفْعِلِي، ولو قيل: إن الياء الزائدة حذفت وأُسكنت الأصلية، لم يكن مثل الأول في الحسن؛ لأنه تغيير بعد تغيير إلا أن وجهه أن حذف الزائد أولى.

(١) التكملة شاذلي: (يمن).

(٢) في أ: (الواو).

(٣) في أ: (الهمزة) والاختيار من التكملة شاذلي، وفي التكملة مرجان: (حذفوا المتحركة).

(٤) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٨.

(٥) في ر، وظ: (أفعل).

(٦) هما كسرة الياء الثانية التي قبل الدال، والدال.

قال صاحب الكتاب:

"وتقول في مُهَيِّمٌ^(١) تصغير مُهَوِّمٍ: مُهَيِّمِيٍّ، (فلا تحذف^(٢) الساكنة)^(٣) التي قبل الآخر لئلا يصير إلى مثل أُسَيِّد" (٤).

قال المفسر:

اعلم أن إحدى الواوين من مُهَوِّمٍ^(٥) زائدة للتضعيف، فالواوان بمنزلة الدالين في مُقَدِّمٍ، وهم إذا صغروا مُقَدِّمًا قالوا: مُقَيِّدٍ بحذف الدال الأولى ألبتة، ومنهم من يقول: مُقَيِّدِيٍّ، فيأتي بياء عوضاً عن المحذوف، فكذاك مُهَوِّمٍ يكون فيه وجهان مُهَيِّمٍ على أن يكون الأصل مُهَيِّوِمٍ، ثم تبدل الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها كَسَيِّدٍ في سَيِّودٍ، ويجوز مُهَيِّمٍ بثلاث ياءات، وتجعل الثالثة الساكنة عوضاً عن الواو المحذوف، فإذا أردت النسب إليه، لزم التعويض والإتيان بهذه الياء الساكنة نحو: قول: مُهَيِّمِيٍّ، ولا يجوز أن تقول: مُهَيِّمِيٍّ لأجل أنه يتوالت كسرات وياءات، وإذا قلت: مُهَيِّمِيٍّ فصلت الياء الساكنة بين الياءين والكسرتين، وترفع عن اللسان بعض الكلفة؛ لأن الساكن موضع استراحة، إذ يتعري لسانك من الكلفة عند الانتهاء إليه، ولهذا كان قولك: جَعَفَرٌ أخف من جَعَفَرٍ بتحريك الحروف كلها من حيث إن الساكن إذا وقع بين المتحركات

(١) في التكملة مرجان: (مُهَيِّمٍ)، وفي التكملة شاذلي: (مُهَيِّمِيٍّ) انظر: شرح الشافية ٣٢/٢ .

(٢) في ر، وظ: (تحذف الياء الساكنة).

(٣) ما بين القوسين ليس في التكملة مرجان.

(٤) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٨.

(٥) مهوم: اسم فاعل من هوم أي نام نوماً خفيفاً، شرح الشافية ٣٣/٢.

حصل التعادل، وقل الثقل، ولذلك هجر نحو: جَعَفَرٌ فِي الْأَصْلِ، ولم يأت في الشعر إلا مخبلاً^(١) / وهو فَعَلَّتْنِ فِي الْبَسِيطِ كقوله:

وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهُ^(٢)

ب/٥٨

(١) المخبول ما ذهب ثانية ورابعة الساكنان، وهو اجتماع الحين والطي في مستفعلن، العقد الفريد ٤٥٠/٥.

(٢) بيت من البحر البسيط لم أهدت إلى معرفة قائله.

ورد في: المعيار في أوزان الأشعار: ٣٩، والإقناع للصاحب بن عباد: ٢٠، والعروض لابن جني: ٤٠، وعروض الورقة: ٦٤، ورسالة الصاهل والشاحج ٥٨٢، والوافي في العروض والقوافي: ٦٥، والبارع ١١٥، ونهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ١٧٨، والقسطاس المستقيم: ١١٨، ومفتاح العلوم: ٥٣٥، وشفاء العليل في علم الخليل ٢٣٣.

قال صاحب الكتاب:

" باب النسب إلى ما كان من الأسماء آخره همزة

إذا كانت الهمزة في آخر اسم غير منصرف، ألزمتها في النسب إبدال الهمزة فيه واواً كما فعلت ذلك في الثنية، ولم تحذف الهمزة، وذلك قولك في صَحْرَاءَ وَبُرُوكَاءَ^(١) وَزَكَرِيَّاءَ: صَحْرَاوِيٍّ وَبُرُوكَاوِيٍّ وَزَكَرِيَّاوِيٍّ^(٢).

فإن كانت الهمزة منقلبة من ياء أو واو، وهما^(٣) لآمان نحو: كِسَاءَ وَرِدَاءَ، قلت: كِسَائِيٍّ، وَرِدَائِيٍّ، ويجوز أن تبدل منهما الواو، فتقول: كِسَاوِيٍّ وَرِدَاوِيٍّ^(٤)، وَعِلْبَاءَ وَحِرْبَاءَ وَقُوبَاءَ وَمُزَّاءَ، فيمن جعله من المزير مثل كِسَاءَ وَرِدَاءَ.

فإن كانت الهمزة لاماً، قلت: قُرَائِيٍّ، فصححت الهمزة، وقد أبدل منها أيضاً الواو^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن قوله: " إذا كانت الهمزة في (آخر)^(٦) اسم غير منصرف " يعني^(٧): همزة التأنيث كَحَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ، وقوله: " غير منصرف " لا يسلم على

(١) في أ: (يرودا، يروداوي).

(٢) انظر الكتاب ٧٩/٢.

(٣) في التكملة مرجان: (أووادهما).

(٤) (ورداوي) ليس في التكملة: (مرجان).

(٥) التكملة شاذلي: ٥٩، والتكملة مرجان: ٢٤٨، ٢٤٩.

(٦) (آخر) ليست في: (أ).

(٧) في ر، وظ: (يعني به).

الإطلاق لأجل أنك لو سميت امرأة بقرّاء، لم تصرف، والهمزة فيه لا يلزمها الإبدال واواً مع ذلك كما يلزم حمّراء، وبعد:
فإن الهمزة في آخر الاسم على وجهين:
أحدهما: أن تكون غير أصلية.

والثاني: أن تكون أصلية، فالتّي يبدأ بها هي الأصلية نحو: قرّاء؛ لأنه فُعَال من قرأت لا يكون فيها إلا التصحيح نحو: قرّائي كقرّاعيّ.
وأما قول من قال: قرّايّ، فشاذ لا يقاس^(١) عليه، وأما غير الأصلية فعلى ثلاثة أضرب:

الأول: همزة مزيّدة في نحو: حمّراء وصحّراء؛ لأنها مبدلة من ألف التّأنيث كما تقدّم في باب ما لا ينصرف^(٢)، وهذه يلزمها القلب إلى الواو تقول في حمّراء: حمّراويّ، وفي صحّراء: صحّراويّ، وذلك أنّهم كرهوا أن تقع علامة التّأنيث حشواً فقلبوها إلى الواو ليتغير لفظها إذ الواو ليس من علم التّأنيث، والهمزة وإن كانت مبدلة من الألف، ولم تكن أصلاً في التّأنيث، فإنّها قد صارت في هذا النحو علماً له للزومها، وامتناع الألف المبدل هي منها من الظهور لما ذكرنا من أنّه لا يمكن اللفظ بالفتن، فلما كان كذلك ألزمت الهمزة في نحو: صحّراء القلب إلى الواو كما قلب الألف في حُبلى حيث قيل: حُبْلويّ، وفضلت الهمزة على الألف في نحو: حُبلى، فلم تحذف؛ لأنها متحركة والألف

(١) قال سيبويه ٧٦/٢، ٧٧: (وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء وهو فيها قبيح، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمزة مثل قراء ونحوه) وانظر: الأصول ٦٧/٣.

(٢) المقتصد: ٩٨٧.

ساكنة، وأيضاً / فإنها لو حذفت لوجب حذف الألف التي قبلها أو قلبها نحو: ١/٥٩
حَمْرَوِيٍّ وذلك يبطل الصيغة.

والضرب الثاني: همزة مبدلة من حرف هو أصل كهمزة كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ؛
لأنها عائدة إلى الواو في كَسَوْتُ والياء في رَدِيَّةٍ، والأصل كِسَاوٌ وَرِدَائِيٍّ، فهذه
يجوز فيها التصحيح والإبدال نحو^(١): كِسَائِيٍّ وَرِدَائِيٍّ، وكِسَاوِيٍّ وَرِدَاوِيٍّ،
والأحسن التصحيح لأجل أنها قريبة من الأصل لانقلابها عن لام الفعل، وأما
جواز القلب فيها، فلأنها أشبهت الزائدة نحو: همزة حَمَرَاءٍ من حيث إنها ليست
بالأصل على الإطلاق.

والضرب الثالث: همزة منقلبة عن حرف الإلحاق كهمزة عَلْبَاءٍ وَحَرْبَاءٍ؛
لأن الأصل عَلْبَايَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْيَاءُ لِلإلْحَاقِ بِسِرْدَاحٍ، وكذا الْحَرْبَاءُ
(أصله)^(٢) حَرْبَايَ، وَقُوبَاءُ أصله قُوبَايَ إلْحَاقاً بِقِرْطَاسٍ، والهمزة بدل من الياء
الجارية مجرى الأصل من حيث إن حرف الإلحاق يقوم مقام الحرف الذي يوازيه
من الملحق به، فالياء في حَرْبَايَ بمنزلة الحاء في سِرْدَاحٍ، فهذه الهمزة يجوز فيها
التصحيح والقلب بمنزلة عَلْبَائِيٍّ^(٣)، وَقُوبَائِيٍّ عَلَى مِثَالِ قُوبَاعِيٍّ وَعَلْبَاوِيٍّ
وَقُوبَاوِيٍّ، والقلب قوي كثير لأجل أنها بالزائدة التي في حَمَرَاءٍ أشبه من همزة
كِسَاءٍ، وذلك أن همزة عَلْبَاءٍ منقلبة عن حرف ليس من نفس الكلمة، ولكنه
قائم مقام الأصل من جهة الإلحاق، فهي فرع على فرع، والهمزة في كِسَاءٍ تعود

(١) في ر، وظ: (تقول).

(٢) (أصله) ليست في: (أ).

(٣) في ر، وظ: (نحو).

إلى حرف أصلي موضوع عليه التركيب وهو الواو في كَسَوْتُ، فهي فرع على أصل، ولا شبهة في أن فرع الأصل أقوى من فرع الفرع، فلما كان كذلك كان همزة عِلْبَاء دون همزة كِسَاء بدرجة، فيجوز في همزة كِسَاء القلب، ويكون الغالب التصحيح، ويجوز في همزة عِلْبَاء التصحيح، ويكون الأحسن الأكثر القلب نحو: عِلْبَاوِيّ كَصَحْرَاوِيّ.

فالمرتبة الأولى لِقُرَاء؛ لأنها لا تقلب، فلا يقال: قُرَاوِيّ إلا شاذاً.

والمرتبة الثانية لكِسَاء وِرْدَاء؛ لأنها تقلب غير شاذ، ولكن يكون الأكثر التصحيح؛ لأنها منقلبة عن أصل.

والمرتبة الثالثة لهمزة عِلْبَاء؛ لأن القلب يغلب عليها من حيث إنها مبدلة من حرف قائم مقام أصل.

والمرتبة الرابعة وهي الأخير لهمزة حَمَرَاء يلزمها القلب نحو: / حَمَرَاوِيّ؛ ٥٩/ب

لأنها لا حظ لها في الأصلية البتة، فاعرفه فإنه مقتضى قول شيخنا.

وأما مُزَاء فإنك إن أخذته من المِزِيز، كان الهمزة فيه منقلبة عن حرف أصلي؛ لأن الأصل مُزَارٌ، ثم يبدل من الزاي الثالثة الواقعة بعد الألف ألف كقوله:

..... لا أملاه^(١)

في لا أملاه، فيجتمع ألفان فيهمز الثانية ليزول اجتماع الساكنين، وإذا كان كذلك، كان همزة مُزَاء بمنزلة همزة كِسَاء في كونها منقلبة عن حرف أصلي على الحقيقة، فنقول: مُزَائِيّ بوزن مُزَاعِيّ، ومُزَاوِيّ، كما قلت: كِسَائِيّ

(١) تقدم وروده ص: ٣٥١ .

مثل كُسَاعِيٍّ وَكِسَاوِيٍّ، وفي مُزَاءٍ كلام تراه بعد^(١).

قال صاحب الكتاب:

" وأما مثل سِقَايَةٍ وَعِظَايَةٍ، فإنك تقول فيها: سِقَائِيٍّ، فتبدل، وفي شَقَاوَةٍ: شَقَاوِيٍّ لا غير " ^(٢).

قال المفسر :

اعلم أن سِقَايَةٍ إذا قصدت النسب إليها، وجب حذف التاء، فيبقى سِقَايٍ، فتقول: سِقَائِيٍّ مثل سِقَاعِيٍّ، فتهمز الياء لثلاث يجتمع الياءات، وأما شَقَاوَةٍ، فلا يكون فيه إلا شَقَاوِيٍّ لأجل أن الألف والهمزة يُصَرَّفَانِ إلى الواو في^(٣) نحو: مَلْهُوِيٍّ وَكِسَاوِيٍّ وَعِلْبَاوِيٍّ وَحَمْرَاوِيٍّ، فإذا وجد الواو أصلاً، لم يحتاج فيه إلى صنيع فاعرفه.

(١) انظر ص: ٦٧٥ .

(٢) التكملة شاذلي: ٥٩، والتكملة مرجان: ٢٤٩.

(٣) في ظ: (فنحو).

قال صاحب الكتاب:

"باب الإضافة إلى ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة"

اعلم أن ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة من موضع اللام، فليس يخلو من أن يرد المحذوف في^(١) التثنية والإضافة أو لا يرد، فإن كان لا يرد في التثنية والإضافة مثل حِرٍ وَدَمٍ وَاغْدِ، فإنك في رد اللام وترك الرد بالخيار تقول في غَدِ: غَدِيٍّ وَاغْدِيٍّ وفي دَمٍ دَمِيٍّ وَاغْدِيٍّ، وإنما حركت العين من يَدٍ وَدَمٍ، وهما في الأصل ساكنان؛ لأنهما قد جريا متحركين^(٢) في الكلام، وتقول في حِرٍ: حِرِيٍّ وَاغْدِيٍّ إن رددت^(٣) لقولهم: أَجْرَاحٌ هذا قول سيبويه: أو^(٤) قياس قوله^(٥)، وفي قول أبي الحسن يسكن من ذلك ما كان أصله السكون إذا رد إليه المحذوف^(٦) " (٧).

قال المفسر:

اعلم أن اللام المحذوف من الثلاثي على وجهين:

أجدهما: أن يرد للتثنية، والثاني: أن لا يرد، فالذي لا يرد نحو: يَدٍ وَدَمٍ وَاغْدِ يجوز فيه الرد وتركه تقول: دَمِيٍّ وَاغْدِيٍّ، وَيَدِيٍّ وَاغْدِيٍّ، وَاغْدِيٍّ

(١) في التكملة مرجان: (من).

(٢) في أ: (جرتا متحركين).

(٣) في التكملة شاذلي: (رددت اللام).

(٤) في أ: (وقياس).

(٥) الكتاب ٨٠/٢، ٨٥، ١٢٢.

(٦) انظر المقتضب ١٥٦/٣.

(٧) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٤٩، ٢٥٠.

وَعَدَوِيٍّ، وحركت الدال من غَدٍ وَيَدٍ، والأصل / يَدَيٍّ وَعَدَيٍّ لما تقدم ذكره^(١) ٢٠/٢.
من أن الحركة لما ثبتت له في أكثر الأحوال، لم تحذف في النسب مع عود اللام،
فأما أبو الحسن، فإنه يعتبر الأصل، فيعيد الدال في يَدٍ وَدَمٍ إلى السكون.

قال صاحب الكتاب:

"وأما ما رد فيه اللام في التثنية أو الجمع بالتاء نحو: أَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ
وَضَعَوَاتٍ، فإنك تقول فيه: أَبَوِيٍّ وَأَخَوِيٍّ وَضَعَوِيٍّ"^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن النسب إذا رد فيه ما لا يرد في التثنية نحو: دَمَوِيٍّ رداً على الجواز
كان حق ما يرد في التثنية أن يجب إعادته في النسب، فلا يجوز أَبِيٍّ وَأَخِيٍّ كما
جاز دَمِيٍّ، بل تقول: أَبَوِيٍّ، وَأَخَوِيٍّ، وَضَعَوِيٍّ في ضعة للنبت، واللام واو
لقولهم: ضَعَوَاتٍ.

قال صاحب الكتاب:

"ومما يجري هذا المجرى في رد اللام إليه ما كان في أوله من هذه الأسماء
همزة وصل نحو: ابْنٍ وابْنَةٌ واسم، فإنك إذا حذفت همزة الوصل منه، قلت فيه:
بَنَوِيٍّ في النسب إلى ابْنٍ وابْنَةٍ، فرددت اللام، وإن لم تحذف همزة الوصل، قلت:
ابْنِيٍّ، وكذلك اسْمِيٍّ، فإن حذفت، قلت: سِمَوِيٍّ، وإن شئت سُمَوِيٍّ"^(٣) (٤).

(١) انظر ص: ٤١٩ .

(٢) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥٠.

(٣) في التكملة: (قلت: سموي).

(٤) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥٠، ٢٥١.

قال المفسر:

اعلم أن الهمزة في ابن واسم، قد عاقبت لام الفعل وصارت بمنزلة العوض منه، فإن حذفها، رددت اللام تقول: بَنَوِيَّ في ابن؛ لأن الأصل بَنَوُ عَلَى فَعَلَ بدلالة قولهم: أَبْنَاء؛ لأن الأصل في أفعال أن يكون جمع فَعَلَ محرك العين كجَبَلَ وأَجْبَالَ، وأما نحو: فَرَخَ وأفْرَاحَ، فشاذ لا يقاس عليه، ويدلك على أن أصل ابن أن يكون مفتوح الفاء قولهم: بَنُون، فلا تظن أنه فَعَلَ بكسر الفاء جاء فيه أفعَال كَعَدْلٍ وأَعْدَالٍ، فلما حذف اللام، صار إلى قولك: ابن، فإذا حذف الهمزة صار مثل بَنَاء، فتقول: بَنَوِيَّ كَعَصَوِيَّ، وأما اسم، فأصله سِمُو بكسر السين أو سُمُو^(١)، ثم حذف^(٢) اللام وصار سِم كقوله: بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهُ^(٣)

(١) اسم فيه خمس: لغات: اسم بكسرة الهمزة، واسم بضمها، وسم بكسر السين، وسُم بضمها، وسُمِيَّ على وزن عُلِيَّ، الإنصاف: ١٦.

(٢) في ر، وظ: (الواو).

(٣) نسب إلى رجل من كلب في النوادر: ٤٦٢ .

ونسب إلى العجاج في تلقين المتعلم من النحو ٤٤.

قال في شرح شواهد الشافية: ١٧٧: (وقال خضر الموصلي شارح شواهد التفسيرين: البيت من رجز لرؤبة بن العجاج أوله:

قلت لزيبر لم تصله مريمه

أقول: قد فتشت هذه الأرجوزة مراراً، فلم أجد فيها هذا البيت الشاهد وتبعه شيخنا الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي ونقل ما سطره من غير مراجعة).

الشاهد: قوله: (سمه) حذف لامة من غير تعويض وعامله معاملة الصحيح الآخر كغد.

وورد البيت بلا نسبة في: المقتضب ٢٢٩/١، وأدب الكاتب للصولي: ٣٣، وإعراب ثلاثين

سورة لابن خالوية: ١٠، والألفات لابن خالوية: ٤٥، والتنبيهات لابن حمزة: ٣٤٠،

والمنصف ٦٠/١، والكشاف ٣٤/١، وأمالى ابن الشجري ٦٦/٢، وأسرار العربية: ٨،

والإنصاف: ١٦، وشرح المفصل ٢٤/١، واللسان (سما) .

ويروى سُمه بالضم، ثم أدخل عليه همزة الوصل، فصار إلى قولك: اسم، فإذا حذفت الهمزة ورددت اللام، لم يكن إلا أن تقول: سِمَوِيَّ وَسُمَوِيَّ، وأما قولهم: أسماء، فلا تدل على أن عين الفعل متحرك في الأصل؛ لأن جمع فعل مكسور الصدر على أفعال كثير نحو: عَدَلْ وَأَعْدَال، فالحركة في الميم من سِمَوِيَّ بمنزلة في يَدَوِيَّ، ومقتضى / قول أبي الحسن سِمَوِيَّ بسكون الميم. ٦٠/ب

قال صاحب الكتاب:

"وإن أضفت إلى است، فحذفت همزة الوصل، قلت: سَتَهِيَّ في القولين جميعاً؛ لأن العين في الأصل متحركة بدلالة قولهم في الجمع: أَسْتَاه وأَفْعَال جمع فَعَل" ^(١).

قال المفسر:

اعلم أن استاً بمنزلة ابن في أنك إذا أثبت الهمزة، لم ترد اللام، وإذا حذفتها، رددت تقول: سَتَهِيَّ، فتحرك العين؛ لأن أصله الحركة لما ذكرنا من أن الأصل في أفعال أن يكون جمع فَعَل بتحريك العين لا فَعْل بإسكا ^(٢)، أنها وقد قالوا: أَسْتَاه.

قال صاحب الكتاب:

"فأما من قال: سَه، فالإضافة إليها سَهِيَّ، ومن قال في غَد: غَدِيَّ ^(٣)

(١) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥١.

(٢) انظر: ٤٥٤.

(٣) في التكملة: (أو).

وَعَدَوِيٍّ، لم يقل في الإضافة إلى سَهٍ^(١): (إِلَّا سَهِيٍّ، ولم يقل)^(٢): سَتَهِيٍّ؛ لأن الحذف ليس من موضع اللام، وتقول في عِدَّة: عِدِيٍّ لا غير^(٣).

قال المفسر:

اعلم أنك إذا قلت: سَهٍ كان المحذوف عين الفعل، وإنما ترد اللام دون العين والفاء لأجل أن اللام واقع طرفاً، والعين والفاء ليستا في الطرف الذي يقع إليه النسبة، فلا يقول: سَتَهِيٍّ في سَهٍ من يقول: عَدَوِيٍّ في غَدٍ، وكذا عِدَّة لا تقول فيها: وَعِدِيٍّ، وإنما تقول عِدِيٍّ، وليس هذا كَشِيَّة لأجل أنك إذا حذفته التاء من عِدَّة بقي حرفان صحيحان، والاسم المتمكن يكون على حرفين صحيحين نحو: غَدٍ وَدَمٍ، وإنما الذي لا يجوز أن يكون على حرفين الثاني منهما حرف لين، فلا يجيء في كلامهم نحو: فُو مفرداً غير مضاف، وحذف التاء من شِيَّة يفضي بها إلى ذلك، فيجب رد الفاء.

قال صاحب الكتاب:

"فَأَمَّا بَنْتٌ وَأُخْتُ، فتقول على قول يونس: بَنْتِي وَأُخْتِي، وفي قول الخليل وسيبويه أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ^(٤)، وفي كِلَا كِلَوِيٍّ، وفي كِلْتَا كِلْتِيَّ وَكِلَوِيٍّ (ترد التاء إلى الأصل^(٥))^(٦).

(١) في التكملة شاذلي: (سه لو قيل).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥١.

(٤) الكتاب ٨١/٢، ٨٢.

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ) والتكملة مرجان.

(٦) التكملة شاذلي: ٦٠، ٦١، والتكملة مرجان: ٢٥١.

قال المفسر:

اعلم أن التاء في بَنَتْ ليس للتأنيث، وإنما هو بدل من الواو في بَنُو يدللك على ذلك سكون ما قبله إذ ليس في كلامهم تاء تأنيث قبله حرف صحيح ساكن، فلا يقول أحد: ضَارِبَةٌ بسكون الباء، وكأنهم عدلوا فَعَلًا إلى فَعَلَ، ولم يقولوا: بَنَتْ بفتح الأول والثاني من الحرفين كما كان أصل الكلمة لئلا يظن أن التاء للتأنيث حتى كأنه قيل: بَنَوَة، ثم حذف الواو فبقي بَنَة، وعلى بَنَة جاء بَنَات، وكذا أُخْتُ أصله أَخَوَة^(١) على فَعَلَة، ثم حذف التاء، وصيغ الكلمة على مثال^(٢) فُعَلَ نحو: أُخُو، ثم أبدل / من الواو تاء فصار أُخْتًا، ولو لم يغيروا الصيغة ٦١/أ وقالوا: أُخْتُ بفتح الهمزة والخاء، لجاز أن يظن أن التاء للتأنيث، فالتغيير في الموضوعين دليل على أن التاء بدل من الواو الذي هو لام الفعل، فيونس يقول: بَنَيْتِي وَأُخْتِي؛ لأن التاء إذا لم يكن للتأنيث، جاز أن لا يحذف، ويجري مجرى التاء في عَفَرْتِي، فكما يقال: عَفَرْتِي، كذلك يقال: بَنَيْتِي وَأُخْتِي، وأما الخليل وصاحب الكتاب، فإنهما اختارا بَنَوِيَّ وَأُخَوِيَّ بترك التاء، ورد الواو الذي هو لام الكلمة وإعادة الكلمة إلى مثالها الذي هو فَعَلَ لأجل أن التاء في أُخْتُ وبُنْتُ، وإن لم تكن تاء تأنيث، فإن هذا الإبدال لما اختص بالمؤنث جرى مجرى علم التأنيث، فوجب إزالة التاء وإعادة الكلمة إلى الوزن الأول ليكون قد سقط علامة التأنيث رأساً، وهذا قول متين، وقول يونس مقتضي الظاهر.

وأما كَلًا فبمترلة هُدًى وَعَصَا تقول: كَلَوِيَّ كما قلت: عَصَوِيَّ.

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ١٤٩.

(٢) في ر: (مثل مثال).

وأما كَلْنَا، فالتاء فيه بدل من الواو والأصل كَلُوا^(١)، والألف للتأنيث
مثلها في حُبَلَى وَبُشْرَى، فيمن قال: كَلْتِيّ وحذف الألف احتج بأن التاء ليس
للتأنيث، فيجوز ثباتها، ومن قال: كَلَوِيّ، فأزال التاء، وحذف ألف التأنيث
حتى يصير إلى كَلَا فقال^(٢): كَلَوِيّ، فحجته ما ذكرنا من أن هذا الإبدال يختص
بالتأنيث، فإذا جاء النسب أزاله.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب: ١٥١.

(٢) في أ: (فقالوا).

قال صاحب الكتاب:

" باب النسب إلى ما يحذف من آخره "

من ذلك النسب إلى ما فيه تاء التأنيث نحو: طَلْحَة وَتَمْرَة تقول: طَلْحِي وَتَمْرِي، وكذلك ألف التأنيث، تقول في حُبْلَى: حُبْلِي، وإن شئت ^(١) حُبْلَوِي .
فأما همزة حمراء، فلا تحذف في الإضافة، كما لم تحذف مع ^(٢) الجمع بالتاء تقول: صَحْرَاوِي كما قلت: صَحْرَاوَات ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن التاء يجب حذفها لما تقدم من أنه لا يقع حشواً، فلا يقال: بَصْرِي، وأيضاً فإن إثباته يؤدي إلى الجمع بين التاءين في نحو: امرأة بَصْرِيَّة فتقول في طَلْحَة: طَلْحِي وفي تَمْرَة: تَمْرِي، وكذا الباب، فهذان وجهان، وكان شيخنا يذكر وجهاً ثالثاً قريباً، وهو أن ياء النسب قد جرى تاء التأنيث حيث قالوا: سِنْدِي وَسِنْد، وزِنْجِي وزِنْج كما قالوا: تَمْرَة وَتَمْر، فلو لم يحذف التاء كان اجتماعه مع ياء النسب بمنزلة جمع تاءين / والاعتماد على الأولين. ٦١/ب
وأما ألف التأنيث، فإنها تحذف أو تقلب واواً نحو: حُبْلَى وَحُبْلَوِي على ما ^(٤) تقدم، والهمزة في حَمْرَاء لم تحذف لقوتها بالحركة، وألزم الإبدال إلى الواو نحو: صَحْرَاوِي كما تقول: صَحْرَاوَان وَصَحْرَاوَات، وليس فضلها على

(١) في التكملة مرجان: (قلت).

(٢) في التكملة شاذلي: (في).

(٣) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥١، ٢٥٣.

(٤) انظر: ٤٢٤ (٥٤/أ).

الألف في النسب لأجل ثباتها في الثنية والجمع، وإنما ذلك لكونها متحركة، ألا ترى أن الألف في حُبلى بمزلتها في أنها تبدل في الثنية والجمع تقول: حُبَلَيان وحُبَلَيَات، فتقلبها ياءً، ولا تقول: حُبَلَات^(١)، فتحذفها كما لا تحذف الهمزة من حَمراء، وتقلبها واواً فتقول: حَمراوان وحَمراوات .

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك الإضافة إلى الاسم المثنى والمجموع على حد الثنية تقول في النسب إلى "زَيْدَان" و "هِنْدَات": زَيْدِيّ وَهِنْدِيّ، فأما قولهم في الإضافة^(٢) إلى البحرين: بَحْرَانِيّ، فالألف والنون فيه ليستا للثنية ولكن بني الاسم على فَعْلَان فأضيف إليه، وحكم الجمع الذي على حد الثنية^(٣) حكم الثنية في الحذف تقول في رجل اسمه زَيْدُن^(٤): زَيْدِيّ"^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن المثنى والمجموع إذا سمي بهما بقي إعرابهما على الحال الأولى تقول في "مُسْلِمَان" و "مُسْلِمُون" إذا سميت بهما: جاءني مُسْلِمَان الظريف، ومُسْلِمُون العاقل (ومررت بمُسْلِمَيْنِ الظريفِ ومُسْلِمَيْنِ العاقلِ)^(٦) فإذا نسبت إلى مُسْلِمَيْنِ اسم رجل، أو مُسْلِمَيْنِ حذفت الزيادتين، وقلت: مُسْلِمِيّ، وكذا

(١) في ر، وظ: (حبلان).

(٢) في التكملة شاذلي: (النسب) .

(٣) في التكملة مرجان، وأ: (ثنية)، وظ: (بثنية) .

(٤) (زيدون) ليست في التكملة: (مرجان) .

(٥) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥٢ .

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

في "الزیدان" زَيْدِيّ، والذي دعاهم إلى ذلك أن الحرف الوقع قبل النون في "مُسْلِمَان" و "مُسْلِمُونَ" قد صار حرف الإعراب ووقع فيه الاختلاف الذي يقع في الحركات إذا قلت: جاءني زيدٌ ورأيت زيداُ ومررت بزيدٍ، فكما حذفوا هذا الاختلاف من الاسم المنسوب إليه كذلك حذفوا ذلك من الاسم المثنى والمجموع، فقالوا في: زَيْدَانٍ: زَيْدِيّ، وذلك أن الألف في "الزَيْدَان" والواو في "الزَيْدُونَ" قد جرى مجرى الحركة المختلفة في زَيْدٍ من وجه، وتضمننا الدلالة على الإعراب، فكما لا يجوز أن يقع الإعراب على الميم من مُسْلِمِيّ لأجل أن الإعراب لا يقع حشواً كذلك لا يجوز أن تقول في "مُسْلِمَان" اسم رجل: مُسْلِمَانِيّ فتثبت قبل ياء النسب الحرف الذي دل على الإعراب في جميع الكلام لما يكون في ذلك من إيقاع الإعراب في حشو الكلمة والجمع بين إعرابين وذلك نقض / للأصول كما أن إثبات تاء التانيث حشواً نحو: بَصْرَتِيّ كذلك،^١ فلما كان الأمر على ما وصفنا حذفوا الألف والنون، والواو والنون، فلم يقولوا: مُسْلِمَانِيّ ولا مُسْلِمُونِيّ كما لا يقال: بَصْرَتِيّ وطلّحتِيّ، وأما بَحْرَانِيّ، فتأويله على ما ذكره أبو علي، ويقويه ما مضى من قولهم: بَدَوِيّ وَعُلوِيّ^(١) في النسب إلى البادية والعالية، وذلك أنهم اقتضبوا للنسب (بناءً مخصوصاً نحو: بدأ وعُلو، فكذلك بني بَحْرَان) ^(٢) بناءً خاصاً ^(٣) للنسبة، فيقال: بَحْرَانِيّ، وقد قال بعضهم: خَلِيلَانِيّ في خَلِيلَان اسم رجل، وذلك على قول من يجعل الإعراب في

(١) انظر ص: ٤١٣ .

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، و ظ) .

(٣) في أ: (خالصاً) .

النون، فيقول: جاءني خَلِيلَانُ الظَّرِيفُ، وأنشد^(١):

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ^(٢)

فالسَّبْعَانِ اسم موضع، والأكثر أن يقال: بالسَّبْعَيْنِ، وذا غير شائع، فلا شبهة في جواز خَلِيلَانِيَّ على ذا القول؛ لأنه لا يكون قد جعل الألف متضمناً للدلالة^(٣) على الإعراب قبل النسب بل يكون عنده بمنزلة الألف في زَعْفَرَانَ.

قال صاحب الكتاب:

"ومن قال في جمع^(٤) سَنَةٍ: سَنَهَاتٍ قال: سَنَهِيٍّ أو سَنَوِيٍّ، وإن شئت سَنِينٍ، ومن قال: سَنِينٍ قال: سَنِينِيٍّ"^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن "سُنُون" بمنزلة "مُسْلِمُونَ" إذا نسبت إليه حذفت الواو والنون،

(١) سيبويه ٣٢٢/٢.

(٢) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله فقليل: إنه تميم بن أبي بن مقبل، وقيل: إنه خلف بن الأحمر.

نسب إلى تميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه: ٣٣٥، والكتاب ٣٢٢/٢، والأزمنة وتلبية الجاهلية: ٥٩، وما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي: ٢١٥، وغريب الحديث للخطابي ٣٠٧/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٩٥، والمشوف المعلم: ٧٣١، وشرح المفصل ١٤٤/٥، والعيني ٥٤٢/٤، والتصريح ٣٢٩/٢، والخزانة ٣٠٢/٧.

ونسب إلى خلف بن الأحمر في: الروض الأنف ٣٨/١، والأشعري ٣٠٩/٤، ونسب في معجم البلدان ١٨٥/٣ لهما، وورد غير منسوب في إعجاز القرآن ١٣٧.

(٣) في أ: (للدلالة).

(٤) العبارة في غير التكملة شاذلي: (سنة سنون قال سنهي ...).

(٥) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥٢.

وهو من محذوف اللام الذي لا يرد في التثنية نحو: دَمٍ وَغَدٍ، فيجوز فيه رد اللام وترك الرد تقول: سَنَهِيَّ على قول من يقول: سَأْنَهت، وَسَنَوِيَّ على قول من يقول: سَنَوَات كما تقول: غَدَوِيَّ، وَسَتِي كَغَدِيَّ؛ لأنهم قالوا: سَتَّان، فلم يردوا اللام كما قالوا: دَمَّان، وأما من قال: سِنين، فجعل الإعراب في النون، فإنه يقول: سِنِيَّ؛ لأن ما قبل النون ليس بملتبس بالإعراب عنده، والنون بمنزلة النون الأصلي فلا يحذفه، وكذا إذا سميت رجلاً مُسْلِمِينَ فقلت: مُسْلِمِينَ، وجعلت الإعراب في النون قلت: مُسْلِمِيَّ في النسب إليه، ولا يقال: مُسْلُمُونِيَّ لأجل أنهم لا يقولون: مُسْلُمُونُ، فيجعلون الإعراب في النون مع الواو، وذلك أن الواو حرف يختص بنوع من الإعراب، والياء يكون للنصب مرة وللجر أخرى، فإذا جمع بين الواو والإعراب في النون كان أذهب / في الجمع بين ٦٢/ب علامتي إعراب، فلذلك لم يقل: مُسْلُمُونُ كما قيل: مُسْلِمِينَ.

قال صاحب الكتاب:

"فكذلك نَصِيْبَيْنِ وَقَسْرَيْنِ وَيَبْرَيْنِ على القولين جميعاً" (١).

قال المفسر:

اعلم أن منهم من يقول: قَسْرُونُ ومررت بِقَسْرَيْنِ وَيَبْرُونِ وَيَبْرَيْنِ، فيجريه مجرى "مسلمون" والنسب على ذا القول قَسْرِيَّ وَيَبْرِيَّ بحذف الزائدتين، ومنهم من يقول: قَسْرَيْنُ (٢) وَيَبْرَيْنُ، فيجعل الإعراب في النون فيقول على ذا قَسْرِيَّ

(١) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥٢.

(٢) في ر: (قنصري).

وَيُرِينِي، وهذا ^(١) حكم (نُصِيْبِيْنَ تَقُول) ^(٢): نُصِيْبِيْ وَنُصِيْبِيْنِي ^(٣).

قال صاحب الكتاب:

"وتقول في النسب إلى تَمَرَات: تَمَرِي، فترده إلى الواحد وتحذف الألف والتاء، فإن سميت بتمرات شيئاً قلت: تَمَرِي، فتركت العين مفتوحة ولم تسكن" ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن تَمَرَات اسم رجل تحذف منه الألف والتاء، فيبقى تَمَر بتحريك العين فتقول: تَمَرِي، ولم تقل: تَمَرَاتِي لوقوع تاء التأنيث حشواً، فحذفت الألف والتاء؛ لأنهما زائدتان جاءتا معاً، وبقي الميم على حركته في الأصل، فإن كان تَمَرَات جمع تَمَرَة، ولم يكن اسم رجل قلت: تَمَرِي بإسكان العين؛ لأنك ترد الجمع إلى الواحد إذا نسبت إليه، فتقول في مَسَاجِد: مَسْجِدِي، فكذاك تعيد تَمَرَات إلى تَمَرَة، فتقول: تَمَرِي؛ لأن الميم في تَمَرَة ساكنة ^(٥) وسترى نظائر ذا بعد.

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك الاسمان اللذان يجعل أحدهما مع الآخر بمثالة اسم واحد نحو: مَعْدِي كَرِب، وخَمْسَة عَشْر اسم رجل، تحذف الآخر منهما، وتنسب إلى

(١) في ظ: (هكذا).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) في ر، وظ: (نصيب).

(٤) التكملة شاذلي: ٦٢، ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣.

(٥) في ر، وظ: (ساكن).

الصدر، فنقول في مَعْدِي كَرِب: مَعْدِي وَمَعْدَوِي، فيمن قال: حَاتَوِي وفي دَرَا
بَجَرْد^(١): دَرَابِي^(٢).

قال المفسر:

قد تقدم في غير موضع أن الاسم الثاني بمنزلة تاء التأنيث، وأن الأول
منهما بني على الفتح^(٣)، لذلك، فكما حذف تاء التأنيث في النسب، فقبل في
طَلْحَة: طَلَحِيّ كذلك يحذف الثاني من الاسمين، فيقال^(٤) في حَضَرَمَوْت:
حَضَرِيّ؛ لأن موت وإن لم يكن علامة تأنيث، فيمتنع وقوعه حشواً، فإنه قد
جرى مجرى تاء التأنيث في كونه زيادة ضمت إلى الصدر، وكذلك تقول في
خَمْسَة عَشَرَ اسم رجل: خَمْسِيّ؛ لأنك تحذف عَشَرَ، فيبقى خَمْسَة، فتعاملها
معاملة طَلْحَة في حذف تاء التأنيث، وأما مَعْدِي كَرِب، فإنك إذا حذف / ١/٦٣
كَرِب منه بقي مَعْدِي، وهو بمنزلة حَانِي في أن الياء فيه رابعة، فيجوز الحذف
نحو: مَعْدِيّ كَحَانِيّ، وقلبها إلى الألف، ثم قلب الألف واواً نحو: مَعْدَا، ثم
مَعْدَوِيّ كَحَاتَوِيّ، ودَرَابِيّ في دَرَابَجَرْد؛ لأن جَرْد هو الاسم الثاني فتحذفه.
قال صاحب الكتاب:

" فأما اثنا عشر، فلا يجوز أن تنسب إليه وهو اسم عدد؛ لأنك إذا^(٥)

(١) " درا مجرد " اسم مدينة من مدن الأعاجم، معجم ما استعجم ٥٤٨/١، والمعرّب للحواليقي

١٥٣، والمشارك وضعاً والمفترق صقعا: ١٦٧.

(٢) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣.

(٣) انظر المقتصد: ١٠٣٥.

(٤) في أ: (فيقول).

(٥) في التكملة شاذلي (إن).

أثبت النون جمعت بين المتعاقبين، وإن حذفت التبس، فإن سميت به شيئاً جاز أن تنسب إليه فتقول: اثْنِي، وإن شئت ثْنَوِي، ولا بد من رد اللام^(١).

قال المفسر:

قد تقدم أن عَشَرَ في (اثْنَا عَشَرَ) قد قام مقام النون في "اثْنَانِ" وأن إضافته لا تجوز نحو: اثْنَا عَشَرَ كَمَا جاز خَمْسَةَ^(٢) عَشَرَ^(٣)، وكذلك لا يجوز النسب إليه لأجل أنك إن قلت: اثْنَا عَشَرِي، فأثبت عَشَرَ كان بمنزلة أن تقول: اثْنَانِي، فتثبت الألف والنون كمُسْلِمَانِي، وذلك لا يجوز، وإن حذفت لم يعرف العدد، فإن كان اسم رجل جاز حذف عَشَرَ كَمَا حذفت كَرِبَ من مَعْدِي كَرِبَ، فإذا حذفته بقي اثْنَا الألف فيه بمنزلة في "مُسْلِمَانِ" فتحذفه، فيبقى اثْنٌ كَابْنِ، فتقول: اثْنِي كَابْنِي أو ثْنَوِي، فتد لام الفعل منه، فتقول: ثْنَا كَرَحِي، ثم تقلب الألف واوًا، فيصير إلى ثْنَوِي فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك الأسماء المحكية^(٤) نحو: تَابَطَ شَرًّا وَبَرَقَ نَحْرُهُ تقول: تَابَّطِي، فتحذف المفعول، وتخلع من الفعل الضمير، وقالوا في الإضافة إلى كُنْتُ: كُونِي، وإن شئت كُنْتِي^(٥).

(١) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣.

(٢) المقتصد: ٧٣٧.

(٣) في ر، وظ: (خمسة عشر).

(٤) في التكملة: (وذلك نحو).

(٥) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣، ٢٥٤.

قال المفسر:

اعلم أن الجملة المحكية إذا أريد النسب إليها حذف الجزء الثاني وأضيف إلى الأول، فتقول: (في) ^(١) "قَامَ زَيْدٌ" اسم رجل: قَامِيٌّ، وفي "بَرَقَ نَحْرُهُ": بَرَقِيٌّ تحذف الفاعل وتنسب إلى لفظ الفعل، ولم يجوز أن تنسب إلى الجملة لأجل أن النسب لا يكون إلى لفظين، وقولك: بَرَقَ نَحْرُهُ ليس باسم مفرد، وإنما هو جزءان حكيا على ما كانا عليه، فحذف الثاني منهما أوجب من حذف الاسم الثاني من حَضَرَمَوْتُ، وما شاكله فإذا نسبت إلى تَأَبَّطَ شَرًّا نزعْتَ الضمير، وإذا عري الفعل من الفاعل سقط المفعول فتقول: تَأَبَّطِيٌّ، ولو جاز أن يكون في تَأَبَّطَ ضمير مع النسب إليه لوجب أن يجوز بَرَقَ نَحْرِيٌّ، فتنسب إلى الجملة بأسرها / وأما كُنْتُ، فإنك تحذف التاء منه، فيبقى كُنْ والأصل إثبات الواو، وإنما سقط لالتقائه مع النون الساكنة، فإذا وجب الحركة للنون عاد الواو فتقول: كُونِيٌّ ^(٢)، ولو نسبت إلى قُلْتُ قُلْتُ: قُولِيٌّ؛ لأن الأصل قُولْتُ، وسقط الواو لالتقاء الساكنين، فإذا حركت اللام عاد الواو، فتقول: قُولِيٌّ.

وأما من قال: كُنْتُي كما أنشدنا شيخنا عن أبي زيد:

..... فَلَ ^(٣) تَصْرُخُ بِكُنْتُي كَبِيرٍ ^(٤)

(١) (في) ليست في: (أ).

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٧، (٢/٨٨ بلاق).

(٣) في المخطوطة (ولا).

(٤) عجز بيت من البحر الوافر لم أهدت إلى معرفة قائله وصدره:

إذا ما كنت ملتصقاً لغوث

الشاهد: قوله " كنتي " حيث أجرى الفعل والفاعل مجرى جزء واحد، فلم يحذف التاء.

ورد في صناعة الإعراب: ٢٢٤، واللسان (كون)، والتذيل والتكملة ٥/٢٥٠، وإتحاف

ذوي الاستحقاق: ٥٣٥، وشرح شواهد الشافية ١١٨، والتاج (كنت).

فإنه أجرى ذلك مجرى جزء واحد إذ كان الفاعل كالجُزء من الفعل، فإنه بمنزلة زيد إذا قال: زَيْدِي، ولا يجوز أن تقول في قَامَ زَيْدٌ: قَامَ زَيْدِي لأجل أن الفاعل هنا متصل تقديرًا لا لفظًا إذ زَيْد اسم ظاهر منفصل، والفاعل في كُنْتُ متصل لفظًا وتقديرًا، ومعنى كُنْتُي أن يقول الرجل: كُنْتُ فعلت كثيرًا، ولا يقتضي هذا أن يقدر الضمير في تَأْبِطِي لأجل أن غرضهم في كُنْتُي أن يبقى لفظ كُنْتُ، فيكون أوضح، فلما اتصل التاء به وبني معه، استجازوا ذلك، وليس لتقدير الضمير في تَأْبِطِي فائدة.

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك النسب إلى المضاف، اعلم أن المضاف إليه على ضربين: أحدهما: أن يكون مضافاً إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف به. والآخر: أن يكون مضافاً إلى اسم لا يقصد قصده، ولا يختص الأول^(١) به، فالأول نحو: ابن الزبير، وابن الصَّعْق، وابن كُرَاع تقول: زُبَيْرِي وكُرَاعِي، فتنسب إلى الاسم الذي صار المضاف معرفة به^(٢). والثاني نحو: امرئ القيس، وعبد القيس تقول: عَبْدِي وامرئِي ومرئِي، وقالوا في عَبْد مَنَافٍ: مَنَافِي^(٣)، وكان القياس عَبْدِي، وكأنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس^(٤)."

(١) التكملة شاذلي: (الثاني).

(٢) انظر الكتاب ٨٨/٢.

(٣) انظر الكتاب ٨٨/٢.

(٤) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٤.

قال المفسر:

اعلم أن المضاف والمضاف إليه اسمان بمنزلة مَعْدِي كَرِبَ وَحَضَرَمَوْتَ،
فيجب حذف أحدهما في النسب، والواجب حذف الثاني منهما؛ لأنه بالزائد
أشبهه من حيث إن تاء التأنيث تقع طرفاً، فإن حذف الأول فلسبب، وهو أن
يكون المضاف إليه أعرف من المضاف كإبنِ الزُّبَيْرِ وإبنِ كُرَاعٍ، ألا ترى أن لفظ
كُرَاعٍ أخص من لفظ ابن لأجل أن ابناً شائع يكون لكل واحد، وكُرَاعُ (و)
الزُّبَيْرِ لا يكونان لكل / أحد؛ لأنهما علمان، وإذا كان كذلك وجب حذف ٢/٦٤
الأول، فتقول في ابن كُرَاعٍ: كُرَاعِيّ، وفي ابن الزُّبَيْرِ زُبَيْرِيّ، ولو حذفنا الثاني
فقلت: (في ابن كُرَاعٍ وإبن الزُّبَيْرِ) ^(١) ابْنِيّ لم يعرف من ذلك شيء إذ ليس
الابن بعلم، وقولك: زُبَيْرِيّ، وإن لم يكن في لفظه فرق بين النسب إلى ابن
الزُّبَيْرِ والنسب إلى الزُّبَيْرِ، فإن ذلك ليس في موضع مخصوص فيحتمل، ويكتفى
بدليل الأحوال، وأما ابْنِيّ، فاللبس فيه شائع إذ ليس هو اسماً يختص بواحد أو
اثنين أو ثلاثة، فهذا هو الضرب الأول.

ومن هذا الضرب الكُتَيّ نحو: أَبِي هَاشِمٍ وَأَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي عَمْرٍو تقول:
هَاشِمِيّ وَحُسَيْنِيّ وَعَمْرِيّ، ولا تقول: أَبُويّ؛ لأن لفظ الأب عام كالابن.

والضرب الثاني: وهو ما كان المضاف إليه ليس شيئاً غير المضاف كما مرئ
القَيْسَ وَعَبْدَ القَيْسِ ألا ترى أن القَيْسَ ليس بإنسان أضيف إليه عبد كما كان
الزُّبَيْرِ اسم رجل أضيف إليه ابنه، فهو بمنزلة حَضَرَمَوْتَ في أن الثاني لا يدل على

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، و ظ).

شيء مفرد، فتقول: عَبْدِيَّ كما تقول^(١): حَضْرِيَّ، والأوضح قولهم: عَبَسِيَّ^(٢)
صاغوا من حروف الاسمين اسماً^(٣)، ونسبوا إليه ليرتفع اللبس، وكذلك عَبْدَرِيَّ
في عَبْدِ الدَّارِ، وقولهم: مَنَافِي في عَبْدٍ مَنَافٍ لأجل الإيضاح، وذلك أن لفظ
مَنَافٍ أخص من لفظ عبد.

(١) في ر، وظ: (قلت).

(٢) ومن ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تر قبلي أسيراً يمانيا

(٣) هو النحت ومعناه أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ /

معجم مقاييس اللغة العربية ٣٢٨/١، وانظر فقه اللغة وسر العربية ٣٧٨، والصاجي ٤٦١،

والمزهر ٤٨٢/١.

" باب النسب إلى الجمع "

أبنية الجمع إذا نسبت إليها، لم تَخُلْ من أن يراد بها الجمع الذي تزيد عدته على الآحاد، أو يراد به اسم واحد، وإن كان البناء بناء جمع، فالضرب الأول يقع فيه النسب إلى الواحد، وذلك قولك في النسب إلى المساجد: مَسْجِدِيّ، وإلى العُرَفَاءِ عَرِيفِيّ، وإلى الجُمُوعِ جُمُعِيّ ترده إلى جُمُعة وعَرِيف ومَسْجِد، وكذلك تقول في النسب إلى الفَرَأْنِضِ: فَرَضِيّ؛ لأنك ترده إلى فَرِيضَة، فأما قولهم في الأَنْصَارِ: أَنْصَارِيّ، فلم يردوه إلى الواحد؛ لأن هذه الصفة صارت غالبية عليهم، فصارت بمنزلة الأعلام كقولهم:

... نَابِغَة ^(١) الجَعْدِيّ ^(٢)

ومن ثَمَّ قال من قال في الأَبْنَاءِ: أَبْنَاوِيّ، ومن رده إلى الواحد قال: بَنَوِيّ جعله مثل فَرَضِيّ ^(٣).

(١) جزء من بيت البحر الطويل قائله مسكين الدارمي، والبيت بتمامه:

ونابغة الجعدي بالرمْل بيته عليه صفيح من تراب وجندل

صفيح: حجارة عريضة.

الشاهد: وضع نابغة اسماً علماً لم يقصد به قصد الصفة الغالبة فتلزمه الألف واللام، وإنما قصد به قصد الأعلام المختصة نحو زيد وعمر، فلم تدخله الألف واللام.

ورد في: ديوانه: ٤٩، والكتاب ٢/٢٤، والمقتضب ٣/٣٧٣، وما ينصرف وما لا

ينصرف: ٥٤، وابن السرياني ٢/٢٢٤، وفرحة الأديب: ١٣٦، وأما ابن الشجري

٢/١١٤، والقيسي: ٤٢٨، واللسان (نبح)، والخزانة ٤/١٠١، في المقتضب والأُمالي

عجزه: (عليه صفيح من تراب منضد).

وفي ابن السرياني والخزانة (رخام موضع).

(٢) (الجعدي) ليست في التكملة (مرجان، وأ).

(٣) التكملة شاذلي: ٦٤، والتكملة مرجان: ٢٥٥، ٢٥٦.

قال المفسر:

اعلم أن النسب إلى الجمع الحقيقي، ترده إلى الواحد، كما تقدم من أنك تقول في تَمَرَات: تَمَرِيّ ترده إلى ثَمرة وفي / مَسَاجِد مَسْجِدِي^(١)، وذلك أن الغرض هو الدلالة على الجنس، فيكفي منه لفظ الواحد إذ لا ينسب إلى الشيء إلا وتقصد كثرة الملابس، فإذا قلت: مَسْجِدِي علم أنك تريد أن تصف^(٢) المنسوب إلى هذا الجنس بكثرة ملابسته له، ولو قلت: مَسَاجِدِي لم تفد شيئاً آخر، فلما كان كذلك ردوا الجمع إلى الواحد، وكان فيه الفصل بين أن يكون الجمع اسماً، وبين أن لا يكون منقولاً إلى العلمية، فيقال في مَسَاجِد اسم رجل: مَسَاجِدِي، ولم يجوز أن تقول في هذا: مَسْجِدِي لأجل أن اللفظ الذي سمي به هو لفظ الجمع لا لفظ الأفراد، وتقول في الفَرَائِض: فَرَضِيّ ترد إلى الفَرِيضَة، وتجريها مجرى حَنِيفَة حيث قلت: حَنَفِيّ، وفَرَائِضِيّ خطأ، وكذا صُحُفِيّ؛ لأن الصُّحُف جمع، والصواب صُحُفِيّ بفتح الصاد والحاء؛ لأنك ترده إلى صَحِيفَة كَفَرِيضَة، ولو كان جري العادة باستعمال صُحُفِيّ يصححه لوجب أن يصح كل ما تستعمله العامة، وأما عَرِيفِيّ في العُرَفَاء، فلأجل أن الواحد لا تاء فيه كما كان في فَرِيضَة، وياء فَعِيل لا تحذف حذفاً مطرداً إلا إذا كان فيه تاء التانيث كحنيفة.

وقولهم: أَنصَارِيّ بمنزلة مَسَاجِدِي اسم رجل؛ لأن هذه الصفة قد غلبت عليهم حتى جرى مجرى العلم، فإذا قيل: الْأَنْصَار، دل على قوم مخصوصين،

(١) انظر ص: ٤٦٤ (٦٢/ب).

(٢) في أ: (تضيف).

وتشبيهه بَنَابِغَةٍ من حيث إنه صفة في الأصل إذ هو اسم فاعل من نَبَغَ، ثم لما غلب على واحد أجرى مجرى العلم، فحذف الألف واللام ومنع الصرف كبيت الكتاب:

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ يَيْئُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلٍ^(١)
فكذلك أجرى الأنصار مجرى الأعلام، فنسب إليه حتى كأنه بمنزلة أسماء القبائل كقَرِيشٍ وهَاشِمٍ، وأما أُنْبَاوِيٌّ، فإنه قد غلب على قبيلة، وصار اسماً لها، فقليل: أُنْبَاوِيٌّ كَأَنَّمَا رِيٌّ، ومن قال: بَنَوِيٌّ رد إلى الواحد الذي هو ابن والأول أصح^(٢).

قال صاحب الكتاب:

"وقالوا في الأعراب: أَعْرَابِيٌّ؛ لأنك لو نسبت^(٣) إلى عَرَبٍ لزدت الاسم عموماً، وتقول في (النسب إلى)^(٤) الأتباط: بَبْطِيٌّ فترده إلى الواحد"^(٥).
قال المفسر:

اعلم أن عَرَباً أعم من الأعراب؛ لأن الأعراب يراد بها قوم يسكنون البادية، والعرب يشمل الجنس قاطبة، والاسم إنما يرد إلى المفرد، فيقال في / ٦٥/أ
مَسَاجِدٍ: مَسْجِدِيٍّ لأجل أن الغرض هو النسبة إلى الجنس، فلا حاجة إلى لفظ الجمع إذ لا تريد أن تنسب إلى موضع بعينه، فتقول: إني إذا قلت: مَسْجِدِيٍّ دل

(١) تقدم وروده ص: ٤٧١ .

(٢) في ر، وظ: (أوضح).

(٣) في التكملة: (لو رددته).

(٤) (النسب إلى) ليست في: (أ).

(٥) التكملة شاذلي: ٦٤، والتكملة مرجان: ٢٥٦.

على واحد دون واحد، فأقول: مَسَاجِدِيّ ليعرف الجمع، وإنما تريد الجنس، فإذا قلت: مَسْجِدِيّ علم المقصود الذي هو الدلالة على كثرة ملابس هذا النوع، وإذا كان الأعراب أخص من عرب، كان أشبه بالمفرد، فتنسب إليه، وقالوا: نَبْطِيّ في الأنباط فردوا إلى النَّبْط كَفَرَضِيّ.

قال صاحب الكتاب:

"وأما الضرب الثاني، وهو ما يراد به اسم واحد، وإن كان البناء للجمع، فنحو النسب إلى مَدَائِنٍ وَمَعَاوِرٍ تقول: مَدَائِنِيّ وَمَعَاوِرِيّ؛ لأن مَعَاوِرٍ اسم رجل^(١) كما أن مَدَائِنٍ^(٢) اسم بلد، ومن ثم قالوا في الأثمار: أُنْمَارِيّ وفي كِلَابٍ: كِلَابِيّ، وفي ضَبَابٍ: ضَبَابِيّ، وأما قولهم في الرِّبَابِ: رَبِّي فمن الباب الأول؛ لأن الرِّبَاب جمع كالطَّوَائِفِ وواحد ربة والرِّبَّة الفرقة من الناس، فإنما رِبَّة ورُبَاب كعُلبَة وعِلَاب وجَفرة وجِفَار، (وقال:

عِلَابٌ إِذَا صَافَتْ جِفَارٌ إِذَا شَتَّتْ وفي القَيْظِ يَرْدُدُنَ المِيَاهُ عَلَى^(٣) العَشْرِ^(٤))"

(١) قال سيبويه ٨٩/٢: (هو فيما يزعمون معافر بن مر أخو تميم بن مر).

(٢) انظر: معجم البلدان ٧٤/٥.

(٣) في التكملة مرجان: (إلى).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله القطامي ورد في ديوانه ١٥٤ هكذا :

جبال إذا صافت هضاب إذا شتت وفي القَيْظِ يعطفن المياه على العشر
وفي ديوان المعاني ١٢٧/٢ :

جفاد إذا صافت هضاب إذا شتت وفي الصيف يرددن المياه إلى العشر
يصف نوقاً ويشبهها بالآبار من كثرة ألبانها في أيام الربيع والقَيْظ، وهي في الشتاء كالهضاب سمنا .

ما بين القوسين ليس في: (أ، ور، وظ).

التكملة شاذلي: ٦٤، والتكملة مرجان: ٢٥٦، ٢٥٧.

قال المفسر:

اعلم أن بناء الجمع إذا نقل إلى العلمية صار بمنزلة اسم مفرد؛ لأن معنى الجمع يزول، فتقول في مَسَاجِدِ اسم رجل: مَسَاجِدِيّ، فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد من حيث إنه نقل إلى العلمية، ومَدَائِنِيّ، ومَعَاْفِرِيّ بهذه المنزلة؛ لأن مَدَائِنَ، وإن كان جمع مَدِينَةٍ في الأصل كصَحَائِفَ، فإنه بعد أن سمي به بلد صار بمنزلة مِصْرَ، وما أشبهه، فتقول: مَدَائِنِيّ كما قلت: مِصْرِيّ، وليس له واحد ترده إليه، ومَعَاْفِرِ اسم رجل، وإن كان على مثال مَفَاعِلَ، فهو مَعَاْفِرِ بن مر أخو تميم ابن مر، وأما أُنْمَارِيّ وضَبَّائِيّ وَكِلَابِيّ، فلأجل أن ذلك أسماء قبائل، فَكِلَابَ بمنزلة قريش في كونه مفرداً، وإن كان جمعاً في الأصل، فتقول: كِلَابِيّ، كما تقول: قُرَيْشِيّ.

قال صاحب الكتاب:

"وقد يستغنون عن ياء النسب بأن يصوغوا بناء يدل على الكثرة، وذلك قولهم لصاحب الثياب: ثَوَّابٌ ولصاحب العَاجِ: عَوَّاجٌ، وقالوا لمن يبيع البُتُوت: بُتَّاتٌ^(١) وقالوا: بُتِّي، فتعاقبهما على معنى واحد يدل على أن المراد بأحدهما ما يراد بالآخر " ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن النسب لما كان يغير معنى الاسم، فيجعل الاسم صفة كما ذكرنا^(٣) بنوا في بعض الأشياء أمثلة على انفرادها من تركيب اسم الجنس

(١) سيبويه لا يقيس على هذا، انظر الكتاب ٩٠/٢، والمبرد يقيس عليه، انظر المقتضب ١٦١/٣.

(٢) التكملة شاذلي: ٦٥، والتكملة مرجان: ٢٥٧.

(٣) انظر ص: ٤٠٧ (١/٥٠).

المنسوب إليه / فقالوا في العَاج: عَوَّاج، وفي الثَّوب: ثَوَّاب، وكذا السَّمَّان ٦٥/ب
والقَطَّان، وما أشبهه ذلك فهو قريب من قولك مثلاً: ضَارِب من الضَّرْب، وإنما
كان الغالب أن يدل على النسب زيادة تلحق آخر الاسم كَهَاشِمِيّ وَبَصْرِيّ
لأجل أنه معنى يعرض، فلحاق زيادة كافٍ ومعنى عن استئناف بناء، واستدل
على أن عَوَّاجاً بمتزلة عَاجِيٍّ بأنهم قالوا: بَتَّات وَبَتِّي للذي يبيع البتوت، فهذا
قريب من قولهم: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاء في أن المؤنث استؤنف له صيغة، ونحو:
هَاشِمِيٍّ أَكْثَر من نحو: عَوَّاج كما أن نحو: ضَارِب وضَارِبَةٌ وَحَسَنٌ وَحَسَنَةٌ أعم
بكثير من نحو: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاء.

قال صاحب الكتاب:

" باب العدد

اعلم أن قولهم: واحد اسم يجري في كلامهم على ضربين:
أحدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً، فالاسم الذي ليس
بصفة قولهم: واحد المستعمل في العدد نحو: واحد اثنان ثلاثة، فهذا اسم ليس
بوصف كما أن سائر أسماء العدد كذلك، فلا يجري شيء منها على موصوف
على حد جري الصفة عليه، وأما كونه صفة^(١) فنحو: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا
يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢)، ولما جرى على المؤنث لحقته علامته،
فقال تعالى: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(٣) كقائِم وقائمة، ومن ذلك قوله:
فَقَدْ رَجَعُوا كَحيِّ وَاحِدِينَا^(٤)

(١) في أ: (وصفاً).

(٢) الأنبياء / ١٠٨.

(٣) لقمان / ٢٨.

(٤) عجز بيت من البحر الوافر قائله الكميّ بن زيد بن الأخنس الأسدي، وصدره:

فَضَمَّ قَوَاصِيَ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ

كحي واحدينا: أي كحي واحد وقبيلة واحدة.

الشاهد: قوله (واحدينا) جمع واحد الصفة على واحدين؛ لأنه بمعنى منفردين، فيجمع
مذكره بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر .

ورد في: ديوانه ١٢٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٩١/٤،
والعضديات: ٣٤، والمخصص ٩٧/١٧، وابن يسعون ١٣٠/١، والقيسي: ٤٣٢، وابن
برى: ٣٠١، وشرح المفصل ٣٢/٦ .

في معاني القرآن: " فرد " مكان " فضم "، وفي القيسي (الأعداء).

فأما تكسيرهم له على فُعْلَان في قوله:

يَحْمِي الصَّرِيْمَةَ أُحْدَانُ الرَّجَالِ صَيْدٌ وَمُجْتَرِيٌّ بِاللَّيْلِ هَمَّاسٌ^(١)

فلأنه وإن كان صفة، فقد يستعمل استعمال الأشياء، وكسروه على فُعْلَان (كما)^(٢) قالوا: رَاعٍ ورُعْيَان، فجعلوه كحَاجِرٍ^(٣) وحُجْرَان، كما جعلوا

(١) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله، فقيل: إنه أبو ذؤيب الهذلي، وقيل: إنه مالك بن خويلد الخناعي في ديوان الهذليين ٤/٣.

قال في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٦، وقال أبو ذؤيب أيضاً، قال أبو نصر: وإنما هي لمالك بن خالد الخناعي، وذكر القصيدة ومنها البيت: ٢٢٧، وقال في ٤٣٩: قال السكري: قال مالك بن خالد النخاعي، خناعة بن سعد بن هذيل، قال: وتحل أبو ذؤيب، وذكر القصيدة ومنها البيت: ٤٤٣. وفي المعاني الكبير ٢٥١، وابن بري: ٣٠٣.

وفي شرح الحماسة للتبريزي ١٨٩/٤: قال الهذلي.

وقال ابن يسعون ٢/١: هذا البيت - (يشير إلى البيت التالي - وهو من القصيدة التي فيها الشاهد):

ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقمتين له أجر وأعراس

من قصيدة لمالك بن خالد الخناعي من هذيل، وقيل: هو لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وقيل: بل القصيدة للفضل بن عباس الليثي.

وقال القيسي ٤٣٤: البيت لمالك بن خويلد الخناعي، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي.

الشاهد: استعمال (أحد) استعمال الأسماء، فكسره على فُعْلَان كحَاجِرٍ وحِجْرَان.

في شرح أشعار الهذليين: ٤١٣ (مستمع) مكان (مجترئ) و (هجاس) مكان (هماس)، وفي ٤٤٣: (أحمى) مكان (يحمي) و (مستمع) و (هجاس) وفي المعاني الكبير (مستمع) و صدره في القيسي:

أما النهار فأحْدَانُ الرجال له

(إحْدَان) بكسر الهجمة في: أشعار الهذليين: ٢٢٧، والعصديات: ٣٤.

وبضمها في أشعار الهذليين: ٤٤٣، والقيسي، وابن بري وتروى بالنصب على نزع الحافض وبالرفع على الابتداء.

(٢) (كما) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (حاجر وحجزان)، والحاجر الأرض المرتفعة ووسطها منخفض، وما يمسك

الماء من شفة الوادي كالحاجور ومنبت الرمث ومحتمة ومستدراه القاموس (حجر).

الأبَاطِحَ بِمَنْزِلَةِ ^(١) الْأَزَامِلِ، وقد استعملوا أَحَدًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ الَّذِي هُوَ اسْمٌ،
وذلك قولهم: أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وفي التنزيل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٢) وقد أنشوه
على غير بنائه، فقالوا: إِحْدَى وَعِشْرُونَ، وإِحْدَى عَشْرَةَ، فاستعملوه مضموماً
إلى غيره، قال أبو عمرو: ولا يقولون: رأيت إِحْدَى، ولا جاءني إِحْدَى حتى
يضم إلى غيره، وقال أحمد (بن) ^(٣) يحيى: وَاحِدٌ وَأَحَدٌ وَوَاحِدٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ^(٤)،
وَالْحَادِي فِي نَحْوِ الْحَادِي عَشَرَ كَأَنَّهُ مَقْلُوبُ الْفَاءِ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ، فإذا ^(٥) جرى
هذا الاسم على القدم ^(٦) سبحانه، جاز أن يكون (الذي) ^(٧) هو وصف كالعالم
وَالْقَادِر، وجاز أن يكون الذي هو اسم كقولنا: شيءٌ، ويقوي الأول قوله
تعالى: ﴿وَالِهَكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ^(٨) " ^(٩) /.

أ/٦٦

(١) في التكملة شاذلي: (مَنْزِلَةُ الْأَفَاكِلِ).

(٢) تقدم ورودها ص: ٢١٦.

(٣) (ابن) ليست في: (أ).

(٤) (واحد) ليست في التكملة: (مرجان).

(٥) في أ: (وانما).

(٦) القدم ليس من أسماء الله؛ لأن القدم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره،

فيقال هذا قدم للعتيق، ولم يستعملوه إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال

تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾، فتاوى ابن تيمية ٢٤/١، والعقيدة الطحاوية تعليق

الألباني: ١٩.

(٧) (الذي) ليست في: (أ).

(٨) البقرة ١٦٣.

(٩) التكملة شاذلي: ٦٦، ٦٧، والتكملة مرجن: ٢٥٧، ٢٥٨.

قال المفسر:

اعلم أن أول ما يحتاج إلى معرفته من هذا الفصل قوله " نحو: واحد، اثنان، ثلاثة "، وذلك أن العدد موضوع على الوقف فتقول: واحد اثنان ثلاثة أربعة بالسكون، كما تقول في الحروف: كاف قاف جيم بالوقف، والبناء، فإن عطفت بعض ذلك على بعض أعربت تقول: واحد اثنان وثلاثة كما تقول: كاف وقاف وياء وتاء قال الشاعر:

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلْفٍ وَيَاءٍ وَوَإٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ^(١)

وعلى الوقف قال بعضهم: ثلاث هربعة^(٢)، وذلك أن الأصل ثلاثة بالهاء كما يكون في الوقف، ثم يجري الوصل مجرى الوقف، فتنتقل حركة الهمزة من أربعة إلى الهاء من ثلاثة، فيتحرك، وأما قوله: " إن شيئاً من أسماء العدد لا يجري على موصوف على حد جري الصفة عليه، وإنما يريد به أنك لا تقول: مررت برجل ثلاثة إخوته ولا يقوم أربعة بنوهم^(٣)، كما تصف بالواحد، فتقول:

(١) بيت من البحر الوافر قاله يزيد بن الحكم.

معنى البيت: أنهم إذا اجتمعوا للبحث عن إعلال حروف العلة ثار بينهم الجدال.

الشاهد: قوله: (ألف وياء وواو) على أن الحروف تعرب إذا عطفت بعضها على بعض.

ورد البيت في: المقتضب ٢٣٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٦١/١، وشرح السيرافي لسيبويه

١٩٦/١، ودرة الغواص: ٢٣٣، وكتاب الحروف للرازي: ١٦٠، وشرح المفصل ٢٩/٦،

وشرح الكافية للرضي ٢٣/١، والخزانة ١١٠/١، ونتائج التحصيل: ٢٧٦.

في المقتضب ودرة الغواص (ياء)، (تاء)، (قتال)، وفي معاني القرآن (لاح)، وفي السيرافي: (تاء

— القتال)، وفي المخصص (باء — قتال).

(٢) انظر الكتاب ٣٤/٢.

(٣) العبارة في ر، وظ: (بنوهم وكذلك ينبغي أن يكون الواحد غير صفة في العدد قال شيخنا...).

مررت برجلٍ واحدٍ وامرأةٍ واحدةٍ، قال شيخنا: إن جرى شيءٌ من أسماء العدد على موصوف، فكجري أسماء الأجناس في نحو: مررت بقاعٍ عَرَفَجٍ كله يعني أنه إن قيل: أخذت درَاهِمَ ثَلَاثَةَ، وأثواباً عَشْرَةَ، فوصف به كان محمولاً على المعنى نحو: أخذت أثواباً معدودة، وليس بالأصل كما أن قوله: مررت بقاعٍ عَرَفَجٍ كله محمول على خشنٍ كله، فليس بالمستمر، وإنما الأجود عَرَفَجٍ كله بالرفع ليكون كله مبتدأ وعرفج خبره.

وأما أُحْدَانُ الرجال، فإنه جمع واحد، وفُعْلَانُ وإن كان غالباً على الأسماء نحو: حَاجِرٍ وحِجْرَانٍ، فإنه يجيء في الصفات التي تجرى مجرى الأسماء في ترك الموصوف نحو: راعٍ ورُعَيَانٍ، وذاك أنه يقال: فعل الراعي وجاءني راعٍ، ولا يكثر رَجُلٌ رَاعٍ، وكذا يقال: جاءني واحد بغير^(١) موصوف، فلما كان كذلك، جمع جمع الأسماء، فقليل: أُحْدَانُ كما قيل: رُعَيَانٍ، وقوله: " كما جعلوا الأباطح بمنزلة الأزامل " يعني به أن الأبطح^(٢) صفة في الأصل كالأحمر، وكان حقه أن يقال: البُطَحُ في جمعه كالحُمُرِ والصُّفُرِ إلا أنه لما كان يقال: نزلت أَبْطَحُ، ولا يكثر نزلت مكاناً أَبْطَحُ، جرى مجرى الأسماء في كونه غير تابع لموصوف^(٣)، فجمع على أَفَاعِلٍ كما يكون ذلك في الاسم، وهو نحو: أَزَامِلُ؛ لأن واحده أَزَمَلٌ وهو الصوت^(٤)، فلم يجمعوا واحداً على فَوَاعِلٍ / المختص بالأسماء ٦٦/ب الصريحة كحَوَائِطٍ في حَائِطٍ؛ لأجل أنه لم ينفك من الوصفية رأساً، ألا تراك

(١) في أ: (لغير).

(٢) في أ: (الأباطح).

(٣) في ر، وظ: (للموصوف).

(٤) انظر اللسان: (زمل).

تقول: مررت برجلٍ واحدٍ كثيراً وتؤنثه، فتقول: بامرأة واحدة كقائمٍ وقائمة، فكما لم يقل: قَوَائِمٍ في قائمٍ كذلك لم يقل: أَوَاحِدٍ، وأصل أُحْدَانٍ وُحْدَانٍ، ولكن الواو قلبت همزة لانضمامها، وأما أَحَدٌ، فالأصل وَحَدٌ^(١) قلبت الواو همزة مع انفتاحها كأناة في "وَنَاة"، وأَجَمَ في "وَجَم" وَوَحَدٍ مستعمل كقوله^(٢):

..... عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ^(٣)

وقالوا في تأنيث أَحَدٍ: إِحْدَى، ولم يقولوا: أَحَدَةٌ، فالأصل وَحْدَى، ولكنه لا يستعمل كما استعمل وَحَدٌ؛ لأجل أن القلب إلى الهمزة في المكسورة كثير^(٤) قريب من القلب في المضمومة من جهة الاستمرار والغلبة، كإِعَاء وإِشَاح وإِوَعَاء وإِوَشَاح، وغير ذلك، وقالوا في جمع إِحْدَى: إِحْدٍ ويقال: هي إِحْدَى الإِحْدِ، كما يقال: هو أَحَدُ الأَحْدِينَ أي أَحَدُ المذكورين المعروفين،

(١) انظر تفسير أسماء الله الحسنى ٥٨.

(٢) في ر: (كقوله النابغة)، وفي لفظ: (كقول النابغة).

(٣) جزء من عجز بيت قائله النابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحْدَى

المعنى: كأن رحلي على ثور مستأنس منفرد، لنشاط ناقته وحديثها في وقت إعياء الإبل وكلاهما.

الشاهد: (وحد) وهو أصل أحد.

ورد في ديوانه: ١٧، وتفسير غريب القرآن: ٣٠٣، وصناعة الكتاب ٧٩، وتفسير أسماء الله الحسنى: ٥٨، وتهذيب اللغة ١٩٢/٥، والخصائص ٢٦٢/٣، ومعجم ما استعجم: ٧٥٢، وشرح القصائد العشر: ٣٥٣، وأمالى ابن الشجري ٢٧١/٢، والقيسي: ٢٠٧، وشرح المفصل ١٦/٦، والبحر المحيط ٤٤٦/٦، والخزانة ١٨٧/٣.

(٤) في ظ: (أكثر).

فَالْإِحْدَى فِي إِحْدَى كَالْكُبْرَى، وَلَا يُقَالُ: (مررت) ^(١) بامرأة إِحْدَى، وَلَا جَاءَتْني إِحْدَى، وَإِنَّمَا يُقَالُ: إِحْدَى عَشْرَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرُونَ كَمَا ذَكَرَ، وَأَمَّا جَعْلُهُ الْحَادِي فِي تَقْدِيرِ الْقَلْبِ، فَلَا مَعْدِلَ عَنْهُ، فَالْيَاءُ فِيهِ مُنْقَلَبٌ عَنِ الْوَائِ فِي وَاحِدٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا أُخِرَ وَقَبْلَهُ كَسْرَةُ أَجْرِي بِجَرَى الْغَازِي وَالذَّاعِي، فَوَزَنَ حَادِي عَالَفٌ؛ لِأَنَّ الْحَاءَ عَيْنَ وَالْدَالَّ لَامَ وَالْوَاوِ الَّذِي قَلْبَتِ يَاءُ فَاءً، وَإِذَا قِيلَ: الْوَاحِدُ فِي الْقَدِيمِ سَبْحَانَهُ كَانَ الْأَجُودُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ صِفَةٌ كَالْقَادِرِ وَالْعَالِمِ وَالْفَرْدِ، وَقَوِي الوصفية بقوله سَبْحَانَهُ: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهَ وَاحِدٌ﴾ ^(٢) وَأَقْوَى مِنْ ذَا عِنْدِي قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ ^(٣)، وَذَلِكَ أَنَّهُ جَرَى صِفَةٌ هُنَا عَلَى اسْمِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ، وَلَمْ يَجْرَ هُنَاكَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا جَرَى عَلَى مَا يَعُودُ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿إِلَهَ وَاحِدٌ﴾ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: زَيْدٌ رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ كَانَ الرَّجُلُ كُنَايَةً عَنْهُ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ ﴿إِلَهَ وَاحِدٌ﴾ رَاجِعاً إِلَى اللَّهِ، فَيَجْرِي بِجَرَى ﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ﴾ غَيْرَ أَنْ مَا ذَكَرْتُ أَوْضَحَ، فَالْوَجْهَ أَنْ يَكُونَ صِفَةٌ إِذَا جَرَى عَلَى الْقَدِيمِ سَبْحَانَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال صاحب الكتاب:

"وقولهم: اثْنَانِ محذوف موضع اللام كما أن قولهم: اثْنَانِ كذلك، وللمؤنث اثْنَتَانِ، كما تقول: اثْنَتَانِ، وإن شئتِ ثَنَتَانِ / كما تقولِ بَنَتَانِ، وقالوا ٦٧/أ في جمع الاثنين: أَثْنَاءُ" ^(٤).

(١) (مررت) ليست في: (أ).

(٢) البقرة ١٦٣.

(٣) الزمر / ٤.

(٤) التكملة شاذلي: ٦٧، والتكملة مرجان: ٢٦٠.

قال المفسر:

اعلم أن أصل الاثنين ثَنِيٌّ (محرك) ^(١)، ثم حذف منه اللام كما حذف من بَنَوْ، وأدخل عليه همزة الوصل كما أدخل على ابْن، والألف والنون فيه بمنزلة الواو والنون في (عشرون) و(ثلاثون) وذاك أنه ليس هنا اثن مفرد، فتلحقه علامة التثنية، ويقال: اثنان كما يقال: في ابن: اثنان، وإنما الألف والنون في اثنان جاء لضرب من التأكيد كما أن الواو والنون في عشرون جاء للدلالة على الجمع من غير أن يكون واحده عِشْرًا مثلاً، فهذا من أوضح ما يدل على أن الواو والنون في هذه الأمثلة ليسا على أحدهما في "مُسْلِمون"، إذ لو جعلت الألف والنون في (اثنان) بمنزلةتهما في (رَجُلَان) لوجب أن يدل على أربعة؛ لأن اثن يكون على قولك: واحدة، وليس اثن بمعنى واحد، فيقال: إن (اثنان) على قولك: وأحداً مثلاً هذا محال اعتقاده فاعرفه فإنه من الواضح الذي يُذهَب عنه، ومن قال: ثَنَتان فإنه يبدل من الياء تاء، ويجعل الإبدال ^(٢)، وكون الكلمة على مثال فعل علماً للتأنيث، كما فعل ذلك في "ثَنَتان".

قال صاحب الكتاب:

"وما بعد الاثنين من أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة تلحقه تاء التأنيث إذا كان للمذكر؛ لأن أصل العدد وأوله بالهاء، والمذكر أول فحملوه ^(٣) على ما يحافظون عليه في كلامهم من المشاكلة، وتترع منه الهاء إذا كان للمؤنث،

(١) (محرك) ليست في: (أ).

(٢) العبارة غير واضحة لي.

(٣) في أ: (فحملوا).

فيجري الاسم مجرى عَنَاقٍ وَعِقَابٍ، ونحوهما من المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث، فيقول: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَخَمْسَةُ حَمِيرٍ وَخَمْسُ نِسَاءٍ وَسَبْعُ أُتُنٍ وَثَمَانِي أُعْقُبٍ تثبت الياء في ثَمَانِي في اللفظ والكتاب؛ لأن التنوين لا يلحقه^(١) مع الإضافة، فتسقط الياء لاجتماعها معه، كما تسقط في هذا قاضٍ فاعلم^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن المذكر قبل المؤنث في المرتبة، فلما كان كذلك وقع عليه العدد أولاً، والعدد جمع والجمع مؤنث في كلامهم، ألا تراهم يقولون: ذَهَبَتْ الرِّجَالُ، فيؤنثون مع كون الاسم معلقاً على المذكر الحقيقي، فقالوا: ثَلَاثَةُ أُتُوبٍ وَأَرْبَعَةُ أُيَّاتٍ، وصار التاء يلحق في التذكير لما ذكرنا مع أن الجمع يؤنث، ولما انتهى إلى المؤنث أسقط التاء فرقاً بينه وبين المذكر ومقصود / الشيخ ٦٧/ب أبي علي بقوله: " فحملوه على ما يحافظون عليه من المشاكلة " ما ذكرنا من أن المذكر لما كان أولاً وجب أن يوقع^(٣) العدد عليه قبل وقوعه على المؤنث في التقدير، وإذا وقع عليه لحقه التاء^(٤) الذي لحق الجمع، ثم إذا انتهى إلى المؤنث سقط للفرق، فهذا بالعكس مما عليه أكثر الكلام نحو: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ في كون التاء علماً للتذكير بعد أن كان علماً للتأنيث، ومن لا تحقيق له يتعجب من هذا، فليس فيه ما ينافيه القياس، فتقول: ثلاث أنفس، وأربع نسوة، فيكون

(١) في التكملة، وظ: (يلحق).

(٢) التكملة شاذلي: ٦٧، والتكملة مرجان: ٢٦٠.

(٣) في: (يقع).

(٤) (التاء الذي) ليست في: (ظ).

سقوط التاء علامة للتأنيث، وأما قولهم: ثَمَانِي أُعْقِبُ، فلاجل أن الأصل ثَمَانِيَّة، فلما سقط التاء بقي الياء حرف إعراب، والياء لا يتحرك بالضم والكسر، ألا تراك تقول: (هَذَا قَاضِيكَ ومررت بِقَاضِيكَ، فكذلك تقول)^(١) هذه ثَمَانِي أُعْقِبُ ومررت بِثَمَانِي أُعْقِبُ ورأيت ثَمَانِي أُعْقِبُ، فتحرك في حال النصب، وتثبت الياء لفظاً، وخطأً كما يثبت في قَاضِيكَ؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين، وإذا لم يكن في الاسم التنوين لم يسقط الياء^(٢) إذ لا يلتقي ساكنان كما يكون في قولك: قاضٍ، فإن لم تضيف قلت: هذه ثمانٍ وعِشرون درهماً، فأثبت التنوين وكتبته كتابة قاضٍ.

وثمانٌ بضم النون ليس بالوجه كما لا يقال: قاضٍ بضم الضاد، وإنما يقول ذلك من يحذف الياء كما أنشد أحمد (بن) ^(٣) يحيى:

لَهَا ثَنَانِيَا أَرْبَعُ حِسَانٌ وَأَرْبَعُ فَتَعْرُهُا ثَمَانٌ^(٤)

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في أ: (التاء).

(٣) (بن) ليست في: (أ).

(٤) رجز لم أهد إلى معرفة قائله.

ثنايا: جمع ثنية وهي أربع من مقدم الأسنان ثنيتان من فوق، وثنيتان من تحت .
الثغر: الفم.

الشاهد: (ثمان) حيث حذف الياء وجعل الإعراب على النون.

ورد في: الفرق لقطرب: ٩٨، والفرق لثابت: ٧٠، والمقتصد: ١٠٣٠، والكشاف ٤/٤٦، وشرح الفصيح للخمى: ١٨٩، والبدیع: ٤٨٩، وشرح المقدمة الجزولية: ٩٢٩، وشرح الكافية للرضي ١٥٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٩، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٩، واللسان (ثمان)، وشرح الكافية الشافية: ١٦٧٤، والأشموني ٧٢/٤، والتصريح ٢/٢٧٤، والخزانة ٧/٣٦٥.

ونظيره قولهم في رَبَاعِيَّة: رَبَّاعٍ وَرَبَّاعٌ بعد حذف التاء، فَثَمَانِيَّة كَرَبَاعِيَّة
سواء .

قال صاحب الكتاب:

"فإذا جاوز العدد العشرة من المذكر والعشر من المؤنث ضمنت إلى
الكلمة اسماً وبنيتهما على الفتح فقلت: أَحَدَ عَشَرَ درهماً، وإِحْدَى عَشْرَةَ امرأة،
وإِثْنَا عَشَرَ رجُلًا، وإِثْنَتَا عَشْرَةَ امرأة (أو إِثْنَتَا عَشْرَةَ امرأة) ^(١) وإن شئت قلت ^(٢):
عَشْرَةَ بكسر الشين ^(٣) ورأيت اثني عَشَرَ رجُلًا وإِثْنَتِي عَشْرَةَ امرأة، وثلاثة عَشْرَةَ
رجُلًا، وثلاث عَشْرَةَ امرأة تلحق الهاء الآخر من الاسمين في المؤنث، وتزعمها من
الصدر، فتقول: ثلاث عَشْرَةَ امرأة، وإن شئت عَشْرَةَ، وتلحقها في المذكر الأول
من الاسمين نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ بواحد منكور، ولا تجمععه فتقول: خَمْسَةَ عَشَرَ
رجُلًا ^(٤) / وكذلك العشرون وما بعده من العقود إلى المائة، فأما قوله: ﴿إِثْنَتِي
عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ ^(٥) فليس الأسباط بتفسير، ولكنه بدل من اثْنَتِي
عَشْرَةَ" ^(٦).

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) قلت) ليست في التكملة: (شاذلي).

(٣) قال سيبويه ١٧١/٢: (وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت: إحدى عشرة بلغة بني
نميم كأنما قلت: إحدى نَبِقَة، وبلغة أهل الحجاز إحدى عَشْرَةَ كأنما قلت: إحدى ثَمْرَة).

(٤) في أ: (رجلاً).

(٥) الأعراف / ١٦٠.

(٦) التكملة شاذلي: ٦٧، ٦٨، والتكملة مرجان: ٢٦١.

قال المفسر:

اعلم أن العشرة وما دونها إلى الثلاثة قد تبين أمره.

فأما إذا زاد على العشرة، فإنك تقول فيه: ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وفي المؤنث ثَلَاثَ عَشْرَةَ امرأة، فانتزعت التاء من ثلاثة إلى تسعة في التأنيث وأثبتها في التذكير كما كان ذلك قبل أن تجاوز العشرة نحو: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ وَأَرْبَعَ نِسَوَةٍ إِلَّا أَنَّكَ أَحَقَّتَ الْاسْمَ الثَّانِي التَّاءَ فِي الْمَوْثِ، ولم تلحقه في المذكر، وهو أنك قلت: ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وكان هذا ضرب من الفرق، ألا ترى أنهم لو ألحقوا التاء كل واحد من الاسمين، فقالوا: ثَلَاثَةُ عَشْرَةَ رَجُلًا، وَثَلَاثَةُ عَشْرَةَ امرأة كان جمعاً بين تاءين في اسم واحد، فلما كان كذلك جعلوا كون التاء في الاسم الأول مخصوصاً بالتذكير، وكونه في الاسم الثاني للتأنيث، ولو أسقطوا التاء في التأنيث رأساً، فقالوا: ثلاث عشر امرأة لكانوا قد تركوا ما يقتضيه العدد من التأنيث بحق الجمعية من غير أن يحتاج إلى ذلك، بيانه أنك حذفت التاء في قولك: ثلاث نسوة؛ لأنك كنت أثبتته في المذكر لمعنى الجمع فحشيت الالتباس، وإذا قلت: ثَلَاثُ عَشْرَةَ لم يحصل اللبس لإسقاطك التاء من أحد الاسمين، وهو الأول كثلاث وأربع مع ثباته في التذكير نحو: ثَلَاثَةُ عَشَرَ، ومما يدل ذلك على أنهم قصدوا ضرباً من الفصل بين المذكر والمؤنث، فيما جاوز العشرة أنهم قالوا: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وكسروا الشين وأسكنوه، ولا يكون ذلك في غير المؤنث، فلا يقال: عَشْرَةَ رجال، وإنما يفتح البتة، فما صنعوه هو الوجه إذا تأملت.

وأما قولهم: إِحْدَى عَشْرَةَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، فلم يسقطوا التأنيث من الأول فيقولوا: اثْنَا عَشْرَةَ لأجل أن سقوط التاء لم يثبت للاسم قبل ضم عَشْرَةَ إليه،

ألا تراك لم تقل: اثنان للتأنيث كما قلت: ثلاث، وأما الألف في إحدَى عَشْرَةَ، فقد قال شيخنا: إن جواز اجتماع علامتي تأنيث من حيث إن الألف قد خلع منه معنى التأنيث لثلا يجتمع في اسم واحد تأنيثان، وشبهه بقوله:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقُ بِهِ رِثْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللِّبَنِ^(١)

/ وذاك أنه خلع معنى الاستفهام من أَمْ، فأدخله على كيف، وإلا فلا ٦٨/ب
يجتمع حرفان لمعنى قال: وإنما قلنا: إنه خلع من أَمْ دون كيف لأجل أن أَمْ حرف، وكيف اسم، وإنما بني لتضمنه معنى الاستفهام، فإذا خلع منه وجب أن يعود إلى الإعراب لزوال السبب، وأَمْ إذا كان حرفاً لم يكن له أصل في

(١) بيت من البحر البسيط قائله أفنون التغلي، اسمه صريم بن معشر من بني تغلب شاعر جاهلي وسمي أفنوناً لبيت قاله وهو:

فبيتنا الود يا مضمون مضمونا أزماننا إن للشبان أفنونا

أخبره في: النقاظ: ٨٨٦، والشعر والشعراء: ٤١٩.

العلوق: الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أن ينحر ثم يحشى جلده تبناً ويجعل بين يديها لتشمة فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرة وتفر عنه أخرى.

رثمان: مصدر رثمت وهو أن تحب الناقة ولدها فتلزمه وتحك أنفها به دون أن ترضعه،

رثمان: يروى بالنصب والرفع والجذر، بالرفع بدل من ما في قوله: ما تعطي، وبالجذر بدل من الضمير في به، وبالنصب مصدر من فعل دل عليه قوله: "ما تعطي" انظر: أمالي الزجاجي:

٣٥، وشرح اختيارات المفضل: ١١٦٥.

الشاهد: "أَمْ كيف" وقد بين المفسر وجه الاستشهاد به.

ورد في: المفضليات: ٢٦٣، وأمالي الزجاجي: ٣٤، وأمالي القالي ٥١/٢، وتهذيب اللغة

٢٤٤/١، والمسائل المثورة: ١٩٣، وشرح اختيارات المفضل: ١١٦٤، والمستقصى ٢٤٢/٢،

وأمالي ابن الشجري ٣٧/١، والقيسي: ٧٠٠، والروض الأنف ٢٨٩/٢ وشرح المفضل

١٨/٤، وشرح الكافية للرضي ٣٧٤/٢، والمغني: ٤٥، والأشباه والنظائر ١٤١/٢، وشرح

شواهد المغني: ١٤٥، والخزانة ١٣٩/١١، والدرر ١١١/٦.

الإعراب، ولا يقتضي خلع الاستفهام منه أن يصرف عن البناء فاعرفه، وإنما دعاه إلى هذا التأويل أن إحدَى عَشْرَةَ اسمان جعلاً اسماً واحداً، والاسم الواحد لا يؤنث مرتين واثننا عشرة ليس بهذه المنزلة؛ لأن انضمام عشرة إليه على حسب انضمام المضاف إليه إلى المضاف كزيد في غلام زيد من حيث إنه قام مقام النون في " اثنان "، وإذا كان كذلك لم يكن هناك جعل اسمين اسماً واحداً، فيكون اثننا عشرة بمنزلة قولك جارية حَمْدَة^(١) في أن كل واحدة من المضاف والمضاف إليه يكون فيه تاء التأنيث فاعرفه.

وأما تمييز خَمْسَةَ عَشَرَ ونحوه بواحد منكور، فقد تقدم^(٢) الكلام عليه^(٣)، وقوله سبحانه: ﴿اِثْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٤) التقدير فيه اثنَتِي عَشْرَةَ فِرْقَةً أَسْبَاطًا، فحذف المميز لدليل الحال عليه كما تقول: كم مَالُكَ؟ تريد كم درهماً مَالُكَ؟ ولو كان أسباطاً تمييزاً لوجب أن يقال: خَمْسَةَ عَشَرَ دَرَاهِمَ، وثلاثة عَشَرَ دَنَانِيرَ، وذلك لا يقوله أحد، وإنما يحمل على هذا من يكون ضيق العطن، فأسباطاً نصب على البدل من اثنَتِي عَشْرَةَ حتى كأنه جاء للتبيين، وقد تقول: رأيت عشرين ظرفاء تريد عشرين رجلاً ظرفاء، فيكون ظرفاء صفة لعشرين، ولو كان سقوط فرقة من اللفظ يوجب حمل الكلام على ظاهره لوجب أن يقال في قولك: كم مَالُكَ؟ إن المال هو التمييز، وإن المميز يكون مرفوعاً (و)^(٥) معرفة، وهذا النحو من القول جوابه السكوت عنه.

(١) في ر، وظ: (امرأة حمزة وجارية حمزة).

(٢) انظر ص: ٤٨٧ .

(٣) في ر، وظ: (فيه).

(٤) الأعراف / ١٦٠ .

(٥) (و) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب :

" ولا تدخل الألف واللام على ^(١) الاسم المُفسَّر، وقد روى أبو عمر عن أبي الحسن الأخفش: أن بعض العرب يقول: الخَمْسَةُ عَشَرَ الدَّرْهَمَ قال: وليس له من القياس وجه، وكذلك لا يجوز دخول الألف واللام في الاسم الثاني نحو: الخمسة العشر درهماً، ولكن الخمسة عشر درهماً؛ لأن الاسم لا يعرف من موضعين، وكذلك عرفته (بعض) ^(٢) العرب، قال ابن أحمر ^(٣) ^(٤):
تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونًا ^(٥)

(١) في التكملة: (في).

(٢) ليست في أ والتكملة مرجان.

(٣) عمرو بن أحمر بن العمرد بن تميم بن ربيعة بن حرام بن فراض بن معن الباهلي (اختلف في نسبه اختلافاً كثيراً) توفي سنة ٦٥ هـ تقريباً.

أخباره في: طبقات ابن سلام: ٥٧١، والشعر والشعراء: ٣٥٦، والمؤتلف والمختلف: ٣٧، ومعجم الشعراء للمرزباني: ٢١٤.

(٤) في التكملة مرجان: (أحمر يصف عشياً) .

(٥) بيت من البحر الوافر.

تفقاً: تشقق، القلع: السحاب واحتدها قلعة، السواري: جمع سارية وهي التي تمطر ليلاً، الخاز باز: ذباب يكون في العشب، وقيل النبات.

القيسي: ٤٣٩، وابن برى: ٣٠٦.

الشاهد: (الخاز باز) وهو مركب من اسمين مضاف ومضاف إليه، فأشبه في اللفظ (باب دار) فعرف الأول منهما لما جعلهما لمسمى واحد كثلاثة عشر.

في الخاز باز لغات هي: خاز باز، خاز باز، وخاز باز، وخاز باز، وخاز باز، وخاز باز، وخاز باز، الكتاب ٥٢/٢، والمفصل: ١٧٨، وشرح لابن يعيش ١٢٠/٤.

ورد في شعره: ١٥٩، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٨/١، وإصلاح المنطق: ٤٤، والبيان والتبيين

قال المفسر:

اعلم أن المميز لا يكون إلا نكرة لأجل أن الغرض هو الدلالة على الجنس ولفظ النكرة كافٍ في ذلك، فلا تقول: خَمْسَةَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ ولا عِشْرُونَ الدَّرْهَمَ (وأما ما ذكره من قولهم: الخمسة عشر الدرهم) ^(٢) فليس بمعتد به ولا بمعروف عن العرب، وإنما هو بمنزلة النوادر التي لا يكاد يؤخذ بها.

..... اليُجَدَّعُ ^(٣)

مثلاً هذا وقد يجيء زيادة الألف واللام في كلامهم نحو: ما ذكره الخليل

- ٢٢٣/٣، والحيوان ١٠٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسرياني ١٩٨/١، والأفعال للسرقيسي ٥٢/٤، وتهذيب إصلاح المنطق ١٤٦/١، وجمع الأمثال ٢٤٨/١، وابن يسعون ١٣٢/١، والقيسي: ٤٣٧، والإنصاف: ٣١٣، وابن برى: ٣٠٥، والمشوف المعلم: ٦٠٩، وحياة الحيوان ٢٨٩/١، والدرر المبثثة: ١٠١، وشرح كفاية المتحفظ: ٣٩٠ .
في البيان والتبيين (به تنزخر) مكان (تفقاً فوقه)، وفي مجمع الأمثال: (تكسر) مكان (تفقاً).
(١) التكملة شاذلي: ٦٨، والتكملة مرجان: ٢٦١- ٢٦٣.
(٢) ما بين القوسين لي في: (ر، وظ).

(٣) جزء من بيت من البحر الطويل قائله ذو الخرق الطهوي، والبيت بتمامه:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار الجددع

والشاهد قوله: " الجددع " حيث دخل " ال " على الفعل المضارع.

ورد في: معاني الحروف للرماني: ٦٨، واللامات للزجاجي: ٣٥، وأما السهيلي: ٢١، والإنصاف: ١٥١، والتوطئة: ١٧١، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٩، ومغني اللبيب: ٥٠، وشفاء العليل: ٢٢٩، وحاشية الأمير ٤٨/١، وشرح شواهد المغني ١٦٢، وشرح أبيات المغني ٢٩٢/١.

من أن قولهم: مررت بهم الجماء العَفِيرَ على تقدير جماً غفيراً، وأن اللام في تقدير الساقط^(١) وأما الاسمان إذا جعلاً اسماً واحداً، فالألف واللام يلحق الصدر منهما تقول: الخمسة عشر درهماً، ولا تقول: الخمسة العشر، فتلحق اللام كل واحد منهما؛ لأن الاسم لا يُعرَّف مرتين، وإذا كان عشر ممتزجاً بخمسة كان مرتبته منه مرتبة اللام في سَفَرَجَل من باقي حروفه، فكما لا يجوز أن تدخل على سفرجل لامين (في موضعين)^(٢)، كذلك لا يجوز في هذا، واستدل بقوله .

وَجُنَّ الْحَازِبُ بِهِ جُنُونًا.....

"لأجل أنه اسمان جعلاً اسماً واحداً، فلما أدخل عليه اللام لم يكرره، فيقول: الحاز الباز.

قال صاحب الكتاب:

"فإذا أريد التعريف في العقد الأول نحو: ثلاثة أثوابٍ وأربعة دراهم عرف الثاني فقيل^(٣): ثلاثة الأثوابِ، وأربعة الدراهم؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف^(٤) والتنكير كما اكتسى منه معنى الجزاء والاستفهام في نحو: غُلامٌ من تَضَرَّبٍ أَضْرِبَ، وغُلامٌ مَنْ أَنْتَ؟ وروى الكسائي الخمسة الأثواب، وروى

(١) انظر الكتاب ١/١٨٨، ١٨٩.

(٢) (في موضعين) ليست في أ.

(٣) في التكملة شاذلي: (فقال).

(٤) ذكر ابن هشام في المغني: ٥٦٤-٥٦٩ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة وهي أحد عشر

هي: ١- التعريف، ٢- التخصيص، ٣- التخفيف، ٤- إزالة القبح أو التحوز، ٥- تذكير

المؤنث، ٦- تأنيث المذكر، ٧- الظرفية، ٨- المصدرية، ٩- وجوب التصدير، ١٠ -

الإعراب، ١١- البناء، وانظر نظم الفرائد وحصر الشوارد ص ٢٩.

أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: النَّصْفُ الدَّرْهَمُ، ولا الثُّلُثُ الدَّرْهَمُ، وامتناعه من الاطراد يدل على

ضعفه، وبیت ذی الرمة يدل على خلاف ما رواه الكسائي، وهو قوله:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءُ ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْدِّيَارُ الْبَلَّاقِعُ^(١)

وكذلك بيت الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٢)

(١) بيت من البحر الطويل.

هل يرجع: هل ترد السلام ثلاث الأثافي، بلاقع: لا شيء فيها.

الأثافي: حجران يوضعان إلى أصل الجبل، ثم توضع عليها القدر، فالجبل ثلاثة الأثافي.

الشاهد: إضافة ثلاث إلى الأثافي والأول نكرة والثاني معرفة.

ورد في ديوانه: ١٣٧٤، وإصلاح المنطق: ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، والجمل: ١٢٩،

وتهذيب إصلاح المنطق ١٤٣/٢، والحلل: ١٧٠، وابن يسعون ١٣٤/١، والقيسي: ٤٤١،

وابن برى: ٣٠٨، والمشوف المعلم: ٢٥٧، والارتشاف ٨٩/٣، والأشموي ١٨٧/١، وعقد

الخلاص في نقد كلام الخواص: ٢٨٥.

في الديوان، وإصلاح المنطق، والجمل، والتكملة شاذلي، وتهذيب إصلاح المنطق، وابن

يسعون، والقيسي، وابن برى، والمشوف المعلم (أو يكشف العمى)، (والرسوم)، وفي

المقتضب (الرسوم)، وفي الارتشاف والأشموي (العنا).

(٢) بيت من البحر الكامل بين الشارح قائله مدح به يزيد بن المهلب ابن أبي صفرة.

إزاره يحتمل معنيين: أحدهما أن يريد الإزار نفسه.

والآخر: أنه يريد ما زال من صغره تعرف فيه النجاة، وتلوح عليه مخائل السيادة حتى كمل وتم.

سما: أي علاها وزاد عليها.

خمسـة الأشبار: يحتمل أن يريد بها منتهى حد الصغر، يقال غلام خماسي وهو القدر الذي

يقدر فيه على عقد إزاره.

وقيل: إنها كناية عن السيف فإن السيوف الموصوفة بالكمال طولها خمسة أشبار، القيسي:

٤٤٥، وابن برى: ٣١١.

=

فإذا بلغت ^(١) المائة أضيفت ^(٢) إلى المفرد، فقل: مِائَةُ دِرْهَمٍ، فاجتمع في ^(٣) المائة ما افترق في عشرة وتسعين من حيث كان عشرَ عَشَرَاتٍ، وكانت ^(٤) العقد الذي بعد التسعين، وكذلك مِائَتَا دِرْهَمٍ وما بعده إلى الألف، فإذا عُرِّفَ قيل ^(٥): مِائَةُ الدَّرْهَمِ وَمِائَتَا الدَّرْهَمِ وَثَلَاثُمِائَةٍ / الدَّرْهَمِ، فتعرف ^(٦) المضاف إليه ٦٩/ب كما تقدم " ^(٧).

قال المفسر:

اعلم أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه، فإذا أردت تعريف شيء من أسماء الأعداد عَرِّفَ الثاني الذي هو اسم الجنس، فقلت في ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: ثَلَاثَةٌ

= - الشاهد قوله: " خمسة الأشبار " أضاف خمسة وهي نكرة إلى الأشبار وهي معرفة فاكسبت منها التعريف.

ورد في ديوانه: ٣٠٥، وإصلاح المنطق: ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، وأمالى الزجاج: ٩٠، والجميل: ١٢٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١٤٣/٢، والحلل: ١٧٥، وابن يسعون ١٣٥/١، وابن برى: ٣١٠، والمشوف المعلم: ٢٥٧، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٤٣، وجواهر الأدب: ١٩٨، والارتشاف ٢٤٢/٢، وحاشية الأمير ٢٢٢/٢.

في الديوان والمقتضب (فدنا) مكان (وسما).

(١) في التكملة شاذلي، وأ: (بلغ إلى المئة) .

(٢) في التكملة مرجان: (أضفت) .

(٣) في التكملة شاذلي: (إلى) .

(٤) في التكملة: (كان) .

(٥) في التكملة: (مثل) .

(٦) في التكملة: (تعرف) .

(٧) التكملة شاذلي: ٦٨، ٦٩، والتكملة مرجان: ٢٦٣-٢٦٥ .

الأُثُوبِ التي تعلم، فيتعرف الثلاثة بتعريف^(١) الأُثُوبِ حتى كأنك قلت: الثلاثة التي تعلم من الأُثُوبِ، وقوله: "إن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتنكير كما اكتسى منه معنى الجزاء والاستفهام "يعني أنك إذا قلت: غُلامُ زَيْدٍ تعرف غلام لتعريف^(٢) زيد، وأما اكتساء المضاف التنكير من المضاف إليه فهو ما تقدم من أنك تقول: زَيْدٌ رَجُلٌ^(٣)، فتنكر زيد؛ لأن المضاف إليه نكرة.

وأما اكتساء الاستفهام في غلام^(٤) من أنت؟ فهو أن من حكم الاستفهام أن لا يعمل ما قبله فيما بعده، تقول: عَلِمْتُ أَنَّهُمْ فِي الدَّارِ، فلا يعمل (علمت في أيِّ لِمَكَانٍ)^(٥) الاستفهام، وكذلك يقال: عَلِمْتُ غُلامٌ مَنْ فِي الدَّارِ؟ فيرفع لأجل أن الاستفهام قد سرى في الغلام لما أضفته إلى مَنْ .

وأما دخول الجزاء، فهو أنك تقول: غُلامٌ مَنْ تَضْرِبُ (أَضْرِبُ)^(٦)، فتحزم الفعل الواقع على الغلام كما تجزمه إذا وقع على مَنْ في قولك: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، ولولا أن معنى الجزاء قد سرى في المضاف في قولك: غُلامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ لم يجز نصبه بفعل الشرط؛ لأن الفعل المجزوم على أنه شرط لا يعمل في الاسم الواقع قبله إلا أن يكون متضمناً للمُجَازَاتِ، وإنما قلت: مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ؛ لأن المعنى إِنْ تَضْرِبُ إِنْسَاناً أَضْرِبُ، فصيغ مَنْ على معنى إِنْ،

(١) في ر، وظ: (بتعرف).

(٢) في ظ: (لتعرف).

(٣) المقتصد: ٨٧٣.

(٤) في أ: (الاستفهام فكذلك في غلام من أنت لأن حكم).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٦) (أضرب) ليس في: (أ).

كما صيغ على معنى الاستفهام في قولك: مَنْ جَاءَكَ؟ فلو قلت: عمراً تُضْرَبُ
أُضْرَبُ لم يجز؛ لأن عمراً لا يتضمن معنى حرف الجزاء، فقولك^(١): غَلامٌ مَنْ
تُضْرَبُ أُضْرَبُ بمنزلة قولك: غَلامٌ أيّ إنسان تُضْرَبُ أُضْرَبُ، فمَنْ في موضع
جر، فقد وقع على الغلام المضاف إلى مَنْ ما يقع على مَنْ إذا قلت: مَنْ تُضْرَبُ
أُضْرَبُ، فكما أنّ مَنْ منصوب بـ (تضرب) كذلك غلام من منصوب (به)^(٢)،
ويبدل على ذلك أنك تقول: غَلامٌ مَنْ تُضْرَبُ يَضْرَبُكَ، فلا يكون في الكلام
شيء ينصب الغلام غير فعل الشرط، ولو قلت: غَلامٌ من تُضْرَبُ أُضْرَبُ،
فرفعت الغلام لم يجز، فقد اكتسى المضاف من المضاف إليه هذه المعاني كما
اكتسى التعريف في قولك: غلام زيد / فهذا ظاهر ما يجري عليه أصحابنا، ٧٠/أ
وليس يكمل أنس النفس بهذا المقدار، فالذي يحتاج إليه من التحقيق أن اكتساء
المضاف التعريف من المضاف إليه في قولك: ثلاثة الأثواب ليس على حده في
قولك: غلام زيد.

بيانه أن زيدا متضمناً تعريفاً قد استقر له، فإذا أضفت إليه غلاماً كساه
من تعريفه، وأما ثلاثة الأثواب، فليس كذلك لأجل أن القصد أن تعرف الثلاثة
فقط، ألا ترى أن مقصودك أن تقول: لبست الثلاثة التي تعرفها من الثياب،
ومن هذا النوع، وليس القصد أن تجعل الأثواب معرفة معهودة دالة على أثواب
مخصوصة، ثم تعرف بها الثلاثة إذا أضفتها إليها كما تعرف الرجل، فتقول:
جاءني الرجل الذي تعلم، فإذا أضفت إليه اسماً، فقلت: غلام الرجل الذي تعلم

(١) في أ: (فتقول).

(٢) (به) ليست في: (أ).

اكتسى منه تعريفه، وكما تعرف زيدا بالعلمية، ثم تعرف النكرة بإضافتها إليه نحو: غلام زيد يدلك على ما ذكرت أنك إذا قلت: ثلاثة الأثواب لم يتصور منه إضافة إلى أثواب معينة نحو: أن تقول: أخذت الثلاثة من الأثواب التي عرفت، وإنما تريد الثلاثة من هذا النوع، فلما قصدوا تعريف المضاف، وكان لا يمكن إدخال اللام عليه أدخلوه على الثاني لشدة اتصاله بالأول، فجاز أن ينوب منابه في تحمل حرف التعريف، ويقطع به أنهم قالوا: حَبُّ رُمَّانِي، وثلاثة أثوابك، فأضافوا الثاني والقصد إضافة الأول لأجل أن الثاني متصل به، فلا يمكن إضافة الأول، فقد أضفت الرمان، وأنت تريد إضافة الحب إذ المعنى حَبِّي من الرمان، ألا ترى أنه يقول: حَبُّ رُمَّانِي من لا رُمَّان له، وثلاثة أثوابي من ليس له من هذا الجنس أكثر من ثلاثة، فكَذلك إذا قيل: ثلاثة الأثواب كان جعل تعريف الثاني تعريفاً للأول؛ لأن الأول لو عرف، فقليل: الثلاثة لم يمكن إضافته إلى الجنس كما أن حبا لو أضيف، فقليل: حَبِّي لم يمكن إضافته إلى النوع، فكان لا يدري أي حب تريده من ماله، فقد حصل في ذا اختصار حسن، وهو أن قولك: (ثلاثة الأثواب، وثلاثة أثوابك عُرِفَ منه التعريف والجنس، فالمضاف في قولك)^(١) ثلاثة الأثواب قد أخذ من المضاف إليه / تعريف نفسه وفي قولك: ٧٠/ب غُلامُ زَيْدٍ، وَغُلامُ الرجلِ قد أخذ تعريفاً هو للمضاف إليه في الحقيقة، فالمشابهة بينهما من حيث إن التعريف من الثاني يحصل في الأول، وأما حمله على ظاهره، فلا يجوز فاعرفه فإنه موضع لبس، فأما الخمسة الأثواب والعشرة الدراهم، وما أشبه ذلك فليس بالقياس، وإنما هو نوع من قولهم: الخمسة العشر الدرهم في

(١) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

جعل الألف^(١) واللام زيادة، وليس بكثير في كلام العرب، وإن كان العامة قد أولعت به، ولا تقل: أخذت المائة الدرهم ولا المائتي الدرهم؛ لأن ما حكوه من قولهم: الخمسة الأثواب لا يقاس عليه وقوله:

..... ثلاث الأثافي^(٢)

و :

..... خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٣)

يدل على أن الأصل ما ذكرنا^(٤) فاعرفه .

قال صاحب الكتاب:

" وإذا بقيت من الشهر ليلة قالوا: كتبنا سَلَخَ شهر كذا، ولم يكتبوا لليلة بقيت كما لم يكتبوا لليلة خلت، ولا مضت، وهم في الليلة جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة حيث قالوا: غرة شهر كذا، ولم يقولوا: لليلة خلت ولا مضت؛ لأنهم فيها بعد ولم تمض، فقالوا: سَلَخَ شهر كذا قال أبو زيد: سَلَخْنَا شهر كذا (سَلَخَا)^(٥) فسَلَخَ فيما يؤرخ مصدر أقيم مقام (اسم)^(٦) الزمان^(٧) .

(١) في ر، وظ: (الاسم).

(٢) تقدم وروده ص: ٤٩٤ .

(٣) تقدم وروده ص: ٤٩٤ .

(٤) انظر ص: ٤٩٨ .

(٥) (سلخا) ليست في: (أ، ور، وظ) .

(٦) (اسم) ليست في: (أ) .

(٧) التكملة شاذلي: ٦٩، والتكملة مرجان: ٢٦٥ .

قال المفسر:

اعلم أنهم لم يقولوا في أول الشهر: لِلَّيْلَةِ خَلَتْ كَمَا قَالُوا: لِلْيَلْتَيْنِ خَلْتَا؛ لأنهم كرهوا أن يصفوا الليلة بالمضي، وهم فيها، فكتبوا غُرَّةَ شَهْرٍ كَذَا، ولما لزم هذا في الليلة التي هي^(١) مبدأ الشهر استمروا عليه إلى آخر اليوم، فلم يكتبوا لليلة خلت أصلاً، وإن كان لا يمتنع ذلك بعد^(٢) انقضائها كما لم يمتنع قولهم: لِلْيَلْتَيْنِ خَلْتَا؛ وهم في اليوم الثاني من الشهر؛ لأن اليوم لما كان تبعاً لليلة^(٣) وكانت الليلة قد مضت، وكانوا هم في يومها صار مضي الليلة الثانية مع بقاء يومها أو بعضه بمنزلة مضيتها بيومها لما ذكرنا من أن الاعتبار بالليلة، فالوجه أن يجعل العلة في امتناعهم من أن يكتبوا لليلة خلت فساد ذلك في أول جزء من الشهر على أنه قد يمكن أن يقال: إن الليلة لما كانت تدل على يومها كان استعمال لفظ الغرة في اليوم الأول أذهب في التحقيق، ولا يلزم ذلك في اليوم الثاني؛ لأنه يخرج عن أن يكون غرة، فيحتمل إطلاق المضي / على الليلتين مع ١/٧١ بقاء بعض اليوم الثاني الذي هو داخل في جملتها، وأما امتناعهم من أن يكتبوا لليلة بقيت، فظاهر كلام أبي علي يقتضي أنه لقصدتهم أن تكون الخاتمة كالفاتحة في ترك استعمال^(٤) اللفظ في الليلة الواحدة، فكأنه أراد أنهم لو كتبوا في اليوم التاسع والعشرين لليلة بقيت لم يمتنع، إذ الليلة تكون باقية بيومها، فهو بمنزلة أن

(١) (هي) ليست في: (ظ، ور).

(٢) في ر، وظ: (ذلك في اليوم الثاني كما).

(٣) قال سيويه ١٧٤/٢: (ألا ترى أنك تقول: لخمس بقين أو خلون ويعلم المخاطب أن الأيام

قد دخلت في الليالي، فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام).

(٤) في أ: (استعمال الليلة الواحدة فيه).

تقول في اليوم الثامن والعشرين: لليلتين بقيتا، فإذا تأملنا كان حكم الخاتمة كالفاتحة في امتناع ذلك، وهو أنا لو كتبنا في اليوم الثلاثين لليلة بقيت كان^(١) بمنزلة أن تكتب في أول جزء من الشهر لليلة خلت، فلما كان يلزم ترك استعمال الليلة الواحدة في اليوم الذي هو في حكم البعض لها، ترك ذلك في ابتدائها، كما أن الفاتحة لما لزم في أول الليلة فيها ترك هذه اللفظة تركت في اليوم الذي هو منها في حكم الآخر لها، وعدل إلى لفظ يصح استعماله في أول الليلة إلى آخر يومها، وهو الغرة، كذلك عدل في الخاتمة إلى لفظ السلخ الذي لا يمتنع منه آخر اليوم الثلاثين إلى أول ليلته، فسَلَخ مصدر سَلَخْنَا الشَّهْر سَلْخًا، وقام مقام الزمان على قولهم جئتك مَقْدَمَ الحاج وخُفُوقَ النَّجم كأنه قيل: كتبنا وَقَتَ سَلَخ (شهر)^(٢) كذا فسَلَخ مصدر أضيف إلى المفعول كقولك: عَجبت من ضَرْبِ زَيْدٍ تريد من ضَرْبِكَ زَيْدًا، أو من أن ضَرْبَ زَيْدٍ.

(١) في ر، وظ: (كان في العبد).

(٢) (شهر) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

" باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد

اعلم أن اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد على معنيين، أحدهما: أن يكون المراد بفَاعِلٍ واحداً من جماعة، والآخر: أن يكون فاعل كسائر أسماء الفاعلين في الأعمال، فمثال الأول كقولنا: ثَاني اثْنين، وثالثُ ثَلَاثةٍ، وخامسُ خَمْسَةٍ، فقولنا: ثَاني من ثَاني اثْنين، بمنزلة أحدِ اثْنين، فكما لا يجوز أن تعمل أحداً إعمال اسم الفاعل كذلك لا تعمل ثانياً، ولا ثالثاً من قولك: ثَاني اثْنين وثالثُ ثَلَاثةٍ، وعلى هذا قوله: ﴿ثَاني اثْنين إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(١) و﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٢) /

ومثال الضرب الثاني كقولنا: ثالثُ اثْنين، وخامسُ أَرْبَعَةٍ، فهذا يجري على قولك: خمستُ أَرْبَعَةٍ، وثَلثتُ اثْنين، وعلى هذا قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾^(٤) " (٥).

قال المفسر:

اعلم أن المضاف إليه إذا كان من جنس المضاف كانت الإضافة حقيقية،

(١) التوبة / ٤٠.

(٢) المائدة / ٧٣.

(٣) الكهف / ٢٢.

(٤) المجادلة / ٧.

(٥) التكملة شاذلي: ٧، والتكملة مرجان: ٢٦٥، ٢٦٦.

ومعنى المجانسة أنك تقول: ثاني اثنين (و) ^(١) ثالث ثلاثة، فيكون "الاثنين" من جنس الثاني، والثالث من جنس الثلاثة، فالمعنى في هذا ثانٍ من اثنين، وثالثٌ من ثلاثة حتى كأنك قلت: واحدٌ اثنين وواحدٌ ثلاثة، وعلى ذا تقول: رابعٌ أربعة وخامسٌ خمسة، وسادسٌ ستة وسابعٌ سبعة، وثامنٌ ثمانية وتاسعٌ تسعة، وعاشِرٌ عشرة، وفي المؤنث ثمانية اثنتين وثلاثة ثلاثٍ إلى العشرة.

وإذا كان المضاف إليه من غير جنس المضاف كانت الإضافة غير حقيقية، وذلك قولك: ثالث اثنين ورابعٌ ثلاثة، وخامسٌ أربعة، وسادسٌ خمسة، وسابعٌ ستة، وثامنٌ سبعة، وتاسعٌ ثمانية، وعاشِرٌ تسعة، وذلك أن فاعلاً في هذا بمنزلة الفعل كضارب في قولك: هذا رجل ضارب زيداً، فإذا قلت: خامسٌ أربعة، فالتقدير خامسٌ أربعة بمنزلة قولك: يخمسُ أربعة إلا أن التنوين سقط لفظاً كما سقط في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وقوله سبحانه: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنَا﴾ ^(٢) على ما مضى ^(٣)، ولو قلت: ثالث اثنين ورابعٌ ثلاثة، فنونت جاز، ولا يجوز في الوجه الأول التنوين (و) ^(٤) لو قلت: ثالثٌ ثلاثة لم يجوز لأجل أن اسم الفاعل إنما يعلم عمل الفعل إذا كان بمعناه، وأنت لو قلت: هذا يثلث ثلاثة كان محالاً؛ لأن ثلث الثلاثة بمنزلة إيجاد الموجود وذلك مستحيل، وإنما يصح أن يُثَلَّثَ الاثنان، وإذا كان كذلك بطل النصب في قولك: ثالث ثلاثة، ووجب الإضافة بمعنى أحد ثلاثة، ولو جاز ثالثٌ ثلاثة لجاز واحدٌ ثلاثة، وهذا واضح

(١) (و) ليست في: (أ).

(٢) الأحقاف / ٢٤.

(٣) انظر المقتصد: ٥١٦.

(٤) (و) ليست في: (أ).

الفساد، وكذلك لو قلت في ثالث اثنين ورابع ثلاثة: إن الإضافة حقيقية بمعنى " من " لم يجز؛ لأنك لو قلت: ثالثٌ من اثنين ورابعٌ من ثلاثة، كان بمنزلة قولك: اثنين من واحد (في الاستحالة، ويجوز أن تقول على قولك: ثالث اثنين: ثاني واحد)^(١) فتريد ثانٍ واحداً من / قولك ثناه إذا صار ثانياً له كما تقول: ٧٢/أ ثلثهما وربّعهم فاعرفه.

ولو قلت: رابعٌ اثنين كان محالاً أيضاً؛ لأن عقد الاثنين لا يصير أربعة بواحد، وإنما يصير ثلاثة، فلو قلت: هما رابعان اثنين أو خامسان ثلاثة كان القياس جوازه؛ لأنه بمنزلة قولك: هما يُصَيِّران ثلاثة خمسة.

قال صاحب الكتاب:

"فإذا جاوزت العشرة في هذا الباب، فقلت: أَحَدَ عَشَرَ واثنا عَشَرَ، وثَلَاثَةَ عَشَرَ، فإن الاشتقاق من اسم العدد يكون على الوجه الأول، ولا يكون على الوجه الثاني، وهو خامس أربعة؛ لأنه لا يستقيم أن يشتق من ثَلَاثَةَ عَشَرَ ونحوه فعل، فيجري اسم الفاعل عليه، وتقول في خَمْسَةَ عَشَرَ على حد قولك: خَامِسَ خَمْسَةَ: خَامِسَ عَشَرَ، وسَادِسَ عَشَرَ فتفتح آخر أول الاسمين اللذين جعلنا اسماً واحداً، وآخر الثاني، كما فعلت ذلك بثلاثة عشر ونحوه، فإن كان آخر الاسم الأول ياءً نحو ثَانِي عَشَرَ وَحَادِي عَشَرَ سَكَنَتْه^(٢)، وإن كان: في موضع فتح، كما أسكنت في بَادِي بَدَا، وَقَالِي قَلَا ونحو ذلك، ويجوز أن تفتح وتقول في المؤنث: حَادِيَةَ عَشَرَ، ومن قال: ثَالِثُ ثَلَاثَةَ قال: ثَالِثُ ثَلَاثَةَ

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في التكملة: (أسكنته).

عَشْرَ، وَحَادِي أَحَدَ عَشْرَ، وَثَالِثَ، وَحَادِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْرَبٌ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ مِنْهُ الْاسْمَ الثَّانِي زَالَ مَعْنَى^(١) مَا كَانَ يُوجِبُ فِيهِ الْبِنَاءَ مِنْ ضَمِّ أَحَدِ الْأَسْمِينَ إِلَى الْآخَرِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: خَامِسَ عَشْرَ خَمْسَةَ عَشْرَ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَمَنْ قَالَ: خَامِسَ أَرْبَعَةً لَمْ يَقُلْ: رَابِعٌ ثَلَاثَةَ عَشْرَ، وَلَا رَابِعٌ عَشْرَ ثَلَاثَةَ عَشْرَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ لَا يَكُونُ هَكَذَا^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن أَحَدَ عَشْرَ، وَاثْنَا عَشْرَ، وَخَمْسَةَ عَشْرَ، وَمَا أَشْبَهَهُ^(٣) أَسْمَانُ جَعَلَا اسْمًا وَاحِدًا، فَإِذَا قُلْتَ: ثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشْرَ، وَخَامِسَ خَمْسَةَ عَشْرَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: وَاحِدٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرَ كَقَوْلِكَ: ثَالِثُ ثَلَاثَةَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ثَالِثُ اثْنِي عَشْرَ وَرَابِعُ ثَلَاثَةَ عَشْرَ كَمَا قُلْتَ: ثَالِثُ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: ثَالِثُ مَاخُودٌ مِنْ ثَلَاثَةَ، وَالْفِعْلُ يَقَعُ عَلَى اثْنِي عَشْرَ لَا عَلَى الْاسْمِ^(٤) الَّذِي هُوَ الْاِثْنَيْنِ وَحَدَهُ، أَلَا تَرَكَ تَرِيدَ^(٥)، صَيَّرَ اثْنِي عَشْرَ ثَلَاثَةَ عَشْرَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ ثَالِثُ فِي اثْنِي عَشْرَ كَمَا عَمِلَ فِي اثْنَيْنِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْقِيَاسِ أَنْ يَشْتَقَّ الْاسْمُ مِنْ ثَلَاثَةَ وَعَشْرَةَ جَمِيعًا، وَهُمْ قَدْ تَرَكَوا اسْتِقْصَاقَ / الْاسْمِ مِنَ اسْمَيْنِ لِأَجْلِ أَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ فَرَعَ عَلَى الْفِعْلِ، وَلَا فَعَلَ مِنَ الْاسْمَيْنِ، فَلَا يَأْتِي نَظِيرُ ثَلَّثَ فِي ثَلَاثَةَ عَشْرَ، فَإِذَا لَا يَكُونُ فِي نَحْوِ ثَلَاثَةَ عَشْرَ إِلَّا قَوْلُكَ: ثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشْرَ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةَ عَشْرَ وَبَعْدَ:

٧٢/ب

(١) فِي التَّكْمَلَةِ: (عَنهُ).

(٢) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِي: ٧٠، ٧١، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَانُ: ٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) فِي ر: (أَشْبَهَ ذَلِكَ).

(٤) فِي ر، وَظ: (عَلَى اثْنِي عَشْرَ لَا عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَحَدَهُ).

(٥) فِي أ: (تَقُولُ).

فإن هذا يجيء على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تقول: ثالثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، ففتح كل واحد من ثالثَ عَشَرَ بجعل^(١) الاسمين اسماً واحداً، ثم تضيفه إلى ثَلَاثَةَ عَشَرَ، كأنه^(٢) واحد ثَلَاثَةَ عَشَرَ إلا^(٣) أنك لو قلت: واحدَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ لم يدر أنه الذي انتهى إليه عددك.

والوجه الثاني: أن تقول: ثالثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، فتعرب ثالثاً لأجل أن الذي بعده اسمان، فلو فتحتَه، فقلت: ثالثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ كنت جعلت ثلاثة أسماء اسماً واحداً، وتقول على هذا: هذه حَادِيَةُ إِحْدَى عَشْرَةَ، فترفع حادية، وعلى القول الأول حَادِيَةُ عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ^(٤) فتفتح.

والوجه الثالث: أن تقول ثالث عشر فتحذف الثلاثة لدليل الحال عليه وذاك أنك إذا قلت: ثالثَ عَشَرَ علم أنك لا تريد ثالثاً وعشرة لفساد هذا التقدير، ولما حذف ثلاثة بني ثالث مع عشر لزوال المانع، وهو ما يلزم من جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

وأما قولهم: حَادِيُ عَشَرَ، فإنهم أسكنوا الياء من حادي، وحقه الفتح كما قالوا: بَادِيُ بَدَا وَمَعْدِيُ كَرِبَ، وإذا قلت: حَادِيُ أَحَدَ عَشَرَ لم يجز في الياء إلا الإسكان؛ لأنه معرب مرفوع بدلالة قولهم: ثالثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، فهو كقولك: جاءني قاضيك، والقياس أن تقول: أخذت حَادِيُ أَحَدَ عَشَرَ كما تقول: رأيت قاضيك، وإذا أسكن فقل: أخذت حَادِيُ أَحَدَ عَشَرَ كان على قوله:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ^(٥).

(١) في ر، وظ: (لجعل).

(٢) كأنه واحد ثلاثة عشر) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في ظ: (ألا ترى أنك).

(٤) في أ: (عشر).

(٥) تقدم وروده ص: ٢٢٦.

" باب من العدد

تقول: هذه ثلاثة أشخاصٍ تذكر، فتلحق التاء، وإن عنيت نساءً؛ لأن^(١) الشخص مذكر، وقد حمل في الشعر على المعنى، فأنت قال:
وَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتَ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ^(٢)
وتقول: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس إنسان، وعلى هذا قرئ ﴿بَلَى قَدْ جَاءَئُكَ آيَاتِي﴾^(٣)، وزعم يونس عن رؤية ثلاث أنفس على تأنيث

(١) في أ: (الا أن).

(٢) بيت من البحر البسيط، قاله عمر بن عبدالله بن عمر بن أبي ربيعة المخزومي توفي سنة ٩٣ هـ.

أخبره في: الشعر والشعراء ٥٥٣، والأغاني ٦٦/١.

الشاهد: (ثلاث شخوص) حذف تاء التأنيث؛ لأنه عتَى مؤنثاً، فحمل على المعنى وإن كان الشخص مذكراً.

ورد في ديوانه: ١٢٦، والكتاب ١٧٥/٢، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والكمال: ٧٩٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٠٨، وأمالى الزجاجي: ٧٥، والأضداد ٥١١/٢، والأغاني ٨٣/١، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٢، والمسلسل ١٦١، والعمدة ٢٨٠/٢، وابن يسعون ١٣٦/١، والقيسي: ٤٤٧، وابن برى ٣١٣، والمقرب ٣٠٧/١، وضرائر الشعر: ٢٧٢، وشرح عمدة الحفاظ: ٥١٩، وشرح الكافية الشافية: ١٦٦٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٢٩، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٤/٤، وأوضح المسالك ٢١٧/٣، وشرح بانت سعاد: ٢١٨، والعيني ٤٨٣/٤، والخزانة ٣٢٠/٥.

في الكتاب وابن برى والتكملة شاذلي و (ظ) " نصيري " وفي التكملة مرجان، و (أ) " بصيري " . في عيون الأخبار والحلى وفقه اللغة وشرح عمدة الحفاظ " ما " مكان " من " .

(٣) الزمر / ٥٩.

النفس^(١)، وعلى هذا قرئ ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي﴾^(٢) وقالوا: ثلاثُ أُعَيْنٍ، وإن كانوا رجالاً على تأنيث العين، ويقوي ذلك قولهم في/ تحقير الناب من ٧٣/أ الإبل: نُيِّبٌ، فلم يلحقوا الهاء؛ لأنهم أرادوا الجارحة، وقياس من قال: ثلاثة أنفُسٍ فذكر؛ لأنه إنسان، أن يقول: ثلاثةُ أُعَيْنٍ؛ لأن العين الرجل الحافظ لأصحابه على الأماكن المشرفة، قال:

رَبَّاءُ شَمَاءَ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَإِلَّا الْأَوْبُ وَالسَّبِيلُ^(٣)

-
- (١) انظر الكتاب ١٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨/٤.
- (٢) قرأ الجمهور (قد جاءتك) بفتح الكاف، وفتح تاء ما بعدها (في قوله: "فَكَذَّبْتَ") خطاباً للكافر ذي النفس، وقرأ ابن يعمر والجدري وأبو حيوه والزعفراني وابن مقسم ومسعود بن صالح والشافعي عن ابن كثير ومحمد بن عيسى في اختياره وعن نصير والعبيسي بكسر الكاف والفاء خطاباً للنفس، البحر المحيط ٤٣٦/٧، وانظر معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨/٤، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ١٣٢.
- (٣) بيت من البحر البسيط، قائله المتنخل واسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس ابن خناعة الهذلي جاهلي.
- أخباره في: أشعار الهذليين: ١٢٤٩، والشعر والشعراء: ٦٥٩، والمؤتلف والمختلف: ١٧٨، وسمط اللآلي: ٧٢٤، والخزانة ١٥٠/٤، في الشعر والشعراء وسمط اللآلي (مالك بن عامر). رباء: هو الرجل الحافظ لأصحابه على ربوة، شماء: الكدية المرتفعة الطويلة، قلتها: أعلاها، الأوب: النحل، السبل: المطر.
- الشاهد: قوله: "رباء" فذكر، ولو حمله على العين أو الطليعة لقال: رباءة.
- ورد في: شرح أشعار الهذليين: ١٢٨٥، والمخصص ١٧٨/٨، والإفصاح لبعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٨٢، والكشاف ٢٤١/٤، والمفصل: ١١٧، والمسلسل: ٢٢٦، وابن يسعون ١٣٨/١، وأمالى ابن الشجري ٣٣/٢، والقيسي: ٤٥٣، وابن برى: ٣١٥، وشرح المفصل ٥٩/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٠٤/١، والخزانة: ٣/٥.
- التكملة شاذلي: ٧٢، والتكملة مرجان: ٢٦٨، ٢٦٩.

قال المفسر:

اعلم أن اللفظ المقصور على التذكير حقه الحمل على اللفظ، وإن وقع على المؤنث تقول: ثَلَاثَةٌ أَشْخُصُ، هذا هو الأكثر؛ لأن اللفظ إذا كان مصوغاً على التذكير، لم يجب تأنيثه، لوقوعه على المؤنث؛ لأن إجراءه على موضوعه أولى، فإذا أنث، فللحمل على المعنى كقوله:

..... ثَلَاثَ شُخُوصٍ

فالجوهر النصب في ثلاث على أنه خبر كان، ويكون التقدير ثلاث شخوصٍ منها كاعبان، ومنها معصر، ومثل هذا في الحمل على المعنى قوله:

قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ^(١)

لم تقل: ذَاتَ غُرْبَةٍ؛ لأن المرأة إنسان، وأما النفس، فتذكر وتؤنث،

(١) بيتان من البحر السريع قائلتهما أعرابية في ابن لها يدعى عامراً.

الشاهد: " ذا غربة " فإنه كان ينبغي أن تقول: (ذات غربة) لأن الحديث على لسان المرأة بدليل (قامت) وأجرى الكلام على المعنى، فإن المرأة يقال لها: إنسان أو شخص وهو مذكر.

وردا في: مجاز القرآن ٧٦/٢، والأصول ٤٣٨/٣، والعقد الفريد ٢٥٩/٣، وأمالى المرتضى ٧١/١، ٧٢، وسمط اللآلي ١٧٤/١، والإفصاح للفارقي: ٦٨، وأمالى ابن الشجري ١٦٠/٢، والإغراب في جدل الإغراب: ٥٠، والإنصاف: ٥٠٧، وإعراب الحديث للعسكري ٣٤٨، وشرح المفصل ١٠١/٥، واللسان (عمر) ومسألة الحكمة في تذكير قريب ٣٨، والأشباه والنظائر ١٧٧/٥، ٢٣٨.

في العقد الفريد: (أقمت أبكيه) مكان (قامت تبكيه) و (لي وحشة) مكان (ذا غربة) ولا شاهد فيه، وفي الإفصاح (في الناس) مكان (في الدار) وفي الأشباه ٢٣٨/٥ (في الحرب).

والتذكير شائع عندهم، وإن كانت العامة لا تعرفه، والتزليل يدل عليه، ألا ترى أن قراءة الأكثر ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ ثُكَّ آيَاتِي﴾^(١) على خطاب المذكر، والكسر ليس بالأعرف في القراءة.

وأما قولهم: ثلاث أعين يريدون الرجال، فتأنيثهم؛ لأجل أن العين موضوعة على التأنيث في الأصل، وإنما وقعت اسماً للطليلة على سبيل الاستعارة، واختصوا هذه الجارحة لأجل أن الحاجة^(٢) إليها في ذلك العمل من بين سائر الجوارح، حتى لو فقدت لم يكن في باقي الجوارح فائدة لذلك الشأن، وشبهه بقولهم^(٣): ناب من حيث إن الناقة سميت ناباً لعظم نابها، فأوقع اسم هذه الجارحة على كافتها من حيث كانت المقصودة^(٤) من جميع الجوارح، ولم يؤنث في التحقير، فيقال: نُيَّبَة، وإن كانت الناقة مؤنثة جرياً على الأصل، وإذا حمل على المعنى قيل: ثلاثة أعين، وهو قوي؛ لأن إيقاعهم لفظ العين على الرجل بمنزلة استئناف الاسم، وأما البيت الذي أنشده فليس يريد (به) غير (تفسير)^(٥) معنى الربيئة ويقويه / قوله: إنه الحافظ على الأماكن المشرفة؛ لأن ٧٣/ب ربَّاء فعَّال من ربَّأ، وأضافه إلى شماء كأنه ربَّاء فنة شماء، فشماء في موضع الجر.

قال صاحب الكتاب:

وتقول: ثلاثَةٌ^(٦) دَوَابَّ إذا أردت المذكر؛ لأن أصله^(٧) صفة، فأجري

(١) تقدم ورودها ص: ٥٠٨ .

(٢) (لأجل أن الحاجة) ليست في (ظ) .

(٣) في أ: (بقوله) .

(٤) في ر، وظ: (المقصود) .

(٥) في أ: (يريد غير معنى)، والبيت تقدم وروده: ٥٠٨ هو: ربَّاء شماء لا يأوي لقلتها) .

(٦) في أ: (ثلاث) .

(٧) في التكملة: (الأصل) .

على الأصل^(١)، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء هذا قول سيبويه^(٢)، وروى^(٣) أبو عمر عن أبي زيد أن العرب تقول: ثَلَاثُ دَوَابٍ ذكور فجعلها اسماً^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الدَّابَّةَ فاعِلَةٌ من دَبَّ يدب، وليس باسم، ولكنها تستعمل استعمال الأسماء من حيث لا يذكر الموصوف، فيقال: مررت بفرس دَابَّة، ومن قال: ثَلَاثَةُ دَوَابٍ، فذكر جرى على الأصل، وهو أن يكون التقدير ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ دَوَابٍ، وإذا قدرت الموصوف كان اسم العدد مضافاً إليه على الحقيقة، فتذكره إذا كان مذكراً، ولا تعدد بكون التأنيث في لفظ دابة، ومن قال: ثلاث دواب حمل على الظاهر، وأجرى الدابة مجرى الاسم المحض حتى كأنه بمنزلة غرفة.

(١) في أ: (على التذكير) وفي ر، وظ: (الصفة).

(٢) الكتاب ١٧٣/٢.

(٣) في أ: (قال).

(٤) التكملة شاذلي: ٧٣، والتكملة مرجان: ٢٦٩، ٢٧٠.

قال صاحب الكتاب:

"وأما قوله سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١) والمثل مذكر، فلأنه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما على انفراده قد يوجب التأنيث، فلما اجتمعا قَوِيَ التأنيث، فأحدهما: أن الأمثال في المعنى حسنات كما أن الشخص في قوله:

..... ثَلَاثَ شُخُوصٍ^(٢)

نساء .

والآخر: أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث، وإن كان مذكراً كقول من قرأ ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٣) وقال ابن مقبل:

قَدْ صَرَّحَ السَّيْرُ^(٤) عَنْ كِتْمَانَ وَابْتَدَلَتْ وَقَعَ الْمَحَاجِنِ بِالْمَهْرِيةِ الذَّقْنِ^(٥)

(١) الأنعام / ١٦٠.

(٢) تقدم وروده ص: ٥٠٧ .

(٣) يوسف / ١٠، هي قراءة الحسن، تفسير الطبري ١٥٧/١٢، وشواذ ابن خالويه: ٦٢، والقرطبي ٣٣٦٢، والبحر المحيط ٢٨٤/٥، والدر المصون ٤٤٦/٦، ٤٤٧، وتفسير أبي السعود ٢٥٦/٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٤١/١.

(٤) بيت من البحر البسيط .

صرح: خلص وبدا، كتمان: جبل في بلاد بني عقيل، وفي اللسان (كتم) كتمان في هذا البيت اسم ناقة، المحاجن: جمع محجن وهي عصا معوجة الرأس. المهريّة: إبل منسوبة إلى مهرة بن حيدان حي من العرب، الذقن: جمع ذقون، وهي الناقة التي تدني ذقتها من الأرض تستعين بذلك في سيرها.

الشاهد: قوله: (وابتدلت وقع) أنت وقع هو مصدر لما أضافه إلى المحاجن وهي مؤنثة تأنيث الجمع. ورد في ديوانه: ٣٠٣، ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/١، والمذكر والمؤنث للفراء ١١٣، والخصائص ٤١٨/٢، والمختضب ٢٣٧/١، ومعجم ما استعجم: ١١١٤، والمثلث لابن السيد ٢٣/٢، وابن يسعون ٣٩/١، والقيسي: ٤٥٤، وابن برى ٣١٦، واللسان (حجن)، (ذقن)، (كتم) .

التكملة شاذلي: ٧٣، والتكملة مرجان: ٢٧٠، ٢٧١ . في التكملة شاذلي (في المهريّة).

(٥) في أ: (البن) .

قال المفسر:

اعلم أنه قوي التأنيث في قوله سبحانه: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ بشيئين أحدهما: أن الأمثال حسنات، فكأنه قيل: عشر حسنات .

والثاني: أن الضمير المضاف إليه مؤنث، فيجوز أن يؤنث المثل، وإن كان مذكراً كما قرئ ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾، فأنت البعض لإضافته إلى مؤنث وكبيت الكتاب (قال الأعشى) ^(١) :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ ^(٢)

فأنت الصدر؛ لأنه مضاف إلى القنأة، وقوله:

..... وَابْتُذِلْتُ وَقَعُ الْمَحَاجِنِ

(١) (قال الأعشى) ليست في أ.

(٢) بيت من البحر الطويل .

الشاهد: قوله: (شرقت صدر القنأة) حيث اكتسب (صدر) التأنيث من القنأة بالإضافة، ولذلك أنت الفعل المسند إليه وهو (شرقت).

ورد في: ديوانه: ١٧٣، والكتاب ٢٥/١، والمذكر والمؤنث للقراء: ١١٣، والمقتضب ١٩٧/٤، والكامل: ٦٦٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٣، وابن السرياني ٥٤/١، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح المفصل ١٥١/٧، والمغني: ٥٦٧، والعيني ٣٧٨/٣، والأشعري ٢٤٨/٢، والهمع ٢٧٩/٤، وحاشية يس ٣١/٢، وشرح أبيات المغني ١٠٤/٧.

أبلغ من هذا؛ لأن الوقع ليس من المحاجن، والصدر بعض القناة، إلا أن / ٧٤ أ
الوقع لما كان فعلاً للمحاجن، لم يكن جثة ينفصل منها صار بمنزلة صدر القناة،
ولا يجوز أن تقول: جاءني غلامٌ هندي، فتؤنث؛ لأن المضاف إليه مؤنث، وذلك
أن الغلام ليس جزءاً من هندي، ولا شيئاً لا يتصور انفصاله منه كالوقع من
المحاجن، فليس إلا التذكير، ولا خلاف بين الجميع في امتناع التأنيث.

قال صاحب الكتاب:

"والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة تضاف إلى الجمع (دون
الآحاد) ^(١) وقالوا: ثلاثة أشياء، وأشياء اسم مفرد على قول الخليل وسيبويه ^(٢)؛
لأنها صارت بدلاً من أفعال، يدلك على ذلك تذكيرهم ثلاثة مع أن أشياء
مؤنثة كطُرفاء وقُصباء، وقالوا: ثلاثة رجُلَة، فجعلوا ذلك بمنزلة أشياء، كأنه
صار بدلاً من أرجال، وقالوا: ثلاثُ ذودٍ حيث كان في المعنى جمعاً، ومثله في
الحمل على المعنى ثلاثة رهط ^(٣)، وفي التنزيل: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ ^(٤)، ويضاف ^(٥)
هذا الضرب من العدد إلى نَفَرٍ وَيَشْرٍ وَقَوْمٍ" ^(٦).

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) الكتاب ١٧٤/٢.

(٣) في التكملة شاذلي: (رهط ونفر).

(٤) النمل / ٤٨.

(٥) في التكملة شاذلي: (وقد يضاف).

(٦) التكملة شاذلي: ٧٤، والتكملة مرجان: ٢٧١.

قال المفسر:

اعلم أن مقصوده بقوله: والثلاثة وما بعدها يضاف إلى المجموع أنه يقال: ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ وَعَشْرَةُ أَثْوَابٍ، ولا يقال: ثَلَاثَةٌ دِرْهَمٍ، فيكون الواحد بمعنى الجمع كما كان ذلك في المنصوب نحو: عَشْرُونَ دِرْهَمًا، وإن كان اسماً^(١) مفرد اللفظ بمجموع المعنى جازت الإضافة إليه، فمن ذلك أَشْيَاءٌ؛ لأنه فَعْلَاءٌ كَطَرَفَاءٍ وَقَصَبَاءٍ، وفَعْلَاءٌ هذه اسم للجمع، فإذا قلت: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ صار بمثالة^(٢) ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ في أنك أضفته إلى جمع، وقال: إن فَعْلَاءً هنا تنزلت منزلة أَفْعَالٍ، واستدل على ذلك بتذكير ثلاثة، وذلك أن أَشْيَاءَ مؤنثة لمكان علم التأنيث، فهي كصَحْرَاءٍ، فلو كانت أَشْيَاءَ في قولك: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ واحداً قام مقام جمع بمثالة درهم في مائة درهم، ولم يكن قائماً مقام أَفْعَالٍ من حيث إنه جمع شيء في المعنى، وجب أن يقال: ثَلَاثُ أَشْيَاءٍ كما كنت تقول: مثلاً ثَلَاثُ غُرْفَةٍ لو جاز أن يقع الواحد موقع الجمع نحو: أن تكون غرفة بمثالة غرف، وإذا كان الأمر على هذا علمت أن أَشْيَاءَ لما كانت في المعنى جمع شيء، صار إضافة ثلاثة وصوابها إليها بمثالة إضاقتها إلى جمع ثوب كأثواب، وفي أَشْيَاءَ كلام يأتيك بعد^(٣)، وكذا ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ؛ لأن رَجُلَةً اسم للجمع، وإذا كان كذلك كنت كأنك أضفت إلى أَرْجَالٍ، ولا يكون رَجُلَةً واحداً بمعنى الجمع نحو: أن / تقول: إنه بمثالة رَجَلَاتٍ ٧٤/ب مثلاً إذ لو كان كذلك لوجب أن تقول: ثلاثة رَجُلَةٍ كما تقول: ثَلَاثُ تَمَرَاتٍ،

(١) في ر: (اسم).

(٢) في ر، وظ: (بمثالة قولك).

(٣) انظر ص: ٦٥١.

وأما رَهْطٌ وَقَوْمٌ وَنَفَرٌ، فأسماء مفردة لفظاً مجموعة معنى، فتقول: ثلاثة رَهْطٍ وَعَشْرَةٌ رَهْطٍ، وثلاثة نَفَرٍ وثلاثة قَوْمٍ وَعَشْرَةٌ نَفَرٍ^(١)، فيجري مجرى قولك: ثلاثة أشخاصٍ، وعَشْرُ أشخاصٍ^(٢)، وبشر يكون للواحد كقوله سبحانه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣) وللجمع كقوله سبحانه: ﴿فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٤).

(١) في أ: (رهط).

(٢) (وعشر أشخاص) ليست في: (ر، وظ).

(٣) يوسف / ٣١.

(٤) مريم / ٢٦.

قال صاحب الكتاب:

" باب المقصور والممدود ^(١)

قد كنت كتبت للخزانة - أدام الله عمارتها - كتاباً مبسوطاً ^(٢) في مقاييس المقصور والممدود، وذكرت طرفاً من ذلك في هذا الكتاب ليكون مستقلاً بنفسه .

المقصور ^(٣) من الأسماء: ما كان آخره ألفاً، وكانت منقلبة عن ياء أو واو، أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق، فالتى للتأنيث نحو: بُشْرَى وَحُبْلَى وَسَكْرَى وَذِكْرَى وَذِفْرَى، والتى للإلحاق نحو: أَرْطَى وَمِعْزَى مصروف في النكرة، وأما المنقلبة عن الواو والياء (فنحو) ^(٤) رَجَا وَرَحَى، فَرَجَا من الواو لقولهم: رَجَوَانِ وَرَحَى من الياء لقولهم: رَحِيَانِ .

فمن المقصور ما يعلم قصره من جهة القياس، ومنه ما لا يعلم من جهته، وإنما يعلم بالسمع، فمما يعلم قصره من جهة القياس قولهم: الصَّدَى للعطش ^(٥)، وذلك أنك تقول: صَدِيَّ يَصْدَى صَدَى ^(٦)، والمصدر الصَّدَى مقصور؛ لأنه بزنة العَطَش، وكذلك الطَّوَى في الجوع؛ لأن طَوَى يَطْوِي مثل غَرَثَ يَغْرِثُ، وكما

(١) انظر الكتاب ١٦١/٢ - ١٦٢ ،

(٢) (مبسوطاً) ليست في التكملة: (شاذلي) .

(٣) في التكملة: (والمقصور) .

(٤) (فنحو) ليست في: (أ) .

(٥) في التكملة شاذلي: (وهو للعطش) .

(٦) (صدى) ليست في التكملة .

أَنَّ الْعَرِثَ عَلَى فَعَلَ وَكَذَلِكَ الطَّوَى، واسم الفاعل منهما طَيَّانٌ، وَغَرَّثَانِ، فَصَدَيَّانِ كَعَطَشَانِ، وَطَيَّانِ كَعَرَّثَانِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: مُعْطَى وَمُشْتَرَى؛ لِأَنَّ مُعْطَى مِثْلَ مُكْرَمٍ كَمَا أَنَّ^(١) يُعْطَى مِثْلَ يُكْرَمُ وَيُخْرِجُ، وَمُشْتَرَى مِثْلَ مُحْتَقَرٍ، وَمُسْتَرَشَى مِثْلَ مُسْتَخْرَجٍ، فَكَمَا أَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَ آخِرِ (اسم)^(٢) الْمَفْعُولِ فِي مُسْتَخْرَجٍ أَلْفٌ قَبْلَ الْجِيمِ الَّتِي هِيَ آخِرُ الْكَلِمَةِ، وَلَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنْ مُكْرَمٍ^(٣) وَمُحْتَقَرٍ، فَيَلْزَمُ أَنَّ يَقَعَ الْيَاءُ بَعْدَهَا مَنْقَلَبَ هَمْزَةٍ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لِلْمَفْعُولِ بِهِ مَقْصُورَةٌ .

وَمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ وَاحِدَةً فُعْلَةً نَحْوُ: عُرْوَةٍ وَكُلْيَةٍ وَمُدْيَةٍ تَقُولُ فِي جَمْعِ ذَلِكَ: عُرَى وَمُدَى وَكُلَى، فَهَذَا^(٤) كَظُلْمَةٍ وَظَلَمٍ، وَكَذَلِكَ فِرْيَةٍ وَفِرَى كَسِدْرَةٍ وَسِدَرٍ / وَكَذَلِكَ قُرَى فِي جَمْعِ قَرْيَةٍ، وَحَكَى ١/٧٥ الرِّيَاشِيُّ^(٥) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ كُوَّةً وَكِوًى .

(١) فِي التَّكْمَلَةِ: (كَانَ) .

(٢) (اسم) لَيْسَتْ فِي: (أ) .

(٣) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (مُعْطَى) .

(٤) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (فَهَذَا كُلُّهُ كَظُلْمَةٍ) .

(٥) الرِّيَاشِيُّ: هُوَ أَبُو الْفَضْلِ عَبَّاسُ بْنُ الْفَرَجِ كَانَ عَالِمًا بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: الْخَيْلُ، وَالْأَبَلُ وَغَيْرُهَا، تَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٥٧ هـ .

أَخْبَارُهُ فِي: مَرَاتِبِ النُّحَوِيِّينَ: ٧٥، وَأَخْبَارِ النُّحَوِيِّينَ: ٩٨، وَطَبَقَاتِ الزُّبَيْدِيِّ: ٩٧، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ: ١٩٩، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٣٦٧/٢، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ٤٤/١٢، وَوَفِيَّاتُ الْأَعْيَانِ ٢٧/٣، وَالنَّجْمُ الزَّهْرَةُ ٢٧/٣، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢٧/٢ .

وأما الممدود: فما وقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة، (وذلك)^(١) نحو: الاسترشاء والاستسقاء؛ لأنها بمنزلة الاستخراج، كما أن الألف منه تقع قبل اللام كذلك تقع في الاستسقاء قبل اللام، فيلزم أن تبدل من الياء همزة، فيكون ممدوداً لوقوع همزة بعد الألف الزائدة، وكذل الاختواء والاشترء؛ لأنهما بمنزلة الاحتقار والاختفار^(٢).

ومما يعلم أن واحده ممدود أن ترى الجمع على أفعله نحو: أقبية وأفنية^(٣) وأكسية، فالواحد من الأكسية كساء، وكساء كحمار، وأكسية كأحمر، وقباء كقدال، فأقبية كأقدلة.

ومما يعلم أنه ممدود أن يكون المصدر يراد به الصوت ويكون مضموم الأول، وذلك نحو الدعاء والعواء؛ لأن نظير ذلك من الصحيح الصراخ والنباح^(٤)، وكذلك البكاء قال الخليل: والذين قالوا: البكا فقصروه جعلوه كالحزن^(٥)، وكذلك ما كان علاجاً نحو: التزاء؛ لأنه بمنزلة القماص، وكذلك ما كان مصدراً لفاعلت^(٦) نحو: شاريته شراءً وماريته مرأً؛ لأن ماريته مثل جادلتها

(١) (وذلك) ليست في: (أ).

(٢) (والاختفار) ليست في التكملة شاذلي، وفي التكملة مرجان: (الاحتفار).

(٣) في أ: (أفتية).

(٤) في التكملة شاذلي: (الصراخ والصياح والنباح).

(٥) الكتاب ١٦٣/٢، وانظر المقصور والممدود لأبي علي القالي ٢٨٩، ٢٩٠.

(٦) في أ: (فاعل).

جِدَالاً^(١)، وَشَارَيْتَهُ شِرَاءً مِثْلَ بَايَعْتَهُ بَيْعاً^(٢) .

قال المفسر:

اعلم أن المقصور: ما كان في آخره ألف نحو: رَحَى وَبُشْرَى، ومعنى

المقصور على وجهين:

أحدهما: أن يكون من قصر الصلاة؛ لأجل أنه ناقص عن الممدود كما أن صلاة السفر ناقصة عن الحد المعروف .

والثاني: أن يكون من قصرت أي حبست^(٣)، فكأنه منع عن أن يبلغ زنة الممدود، والوجهان متقاربان؛ لأن قصر الصلاة^(٤) منعها عن^(٥) أن تبلغ الكمال فعلاً، وإن كانت كاملة من جهة الجواز .
والمقصور على ضربين:

أحدهما: ما يعرف بالقياس كما ذكره من أنك تقول في مُفْعَلٍ من أعطى: مُعْطًى لأجل أن الطاء من أعطى بإزاء الراء من أكرم، فكما تقول: مُكْرَمٌ، فلا يقع بعد الراء إلا حرف واحد، وهو الميم كذلك تقول: المُعْطَى، فلا يقع بعد الطاء إلا الألف وما ذكره من الوجوه مستغن عن الشرح^(٦) .

وكذلك الممدود هو على الوجوه التي ذكرها وحده: أن يكون في آخر الكلمة همزة قبلها ألف .

(١) في التكملة مرجان: (جدالاً شاريته وشراء) .

(٢) التكملة شاذلي: ٧٥، ٧٦، والتكملة مرجان: ٢٧١، ٢٧٥ .

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ٦٠٨ .

(٤) في ر، وظ: (الصلاة هو منعها) .

(٥) (عن) ليست في ر، وظ .

(٦) في أ: (الشروح) .

وأما غير المطرد مما يقصر على السماع فقد ذكر منه شطراً .

قال صاحب الكتاب:

"ومن الأسماء ما لا يعلم قصره ولا مده من / جهة القياس كالسَّماء ٧٥/ب
والمنى (الذي) ^(١) يراد به القدر ^(٢) كما قال بعض الهذليين:
لَعَمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَهُ الْمَنَى إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بِالْأَهَاضِبِ ^(٣)

(١) (الذي) ليس في: (أ) .

(٢) في التكملة مرجان: (القدر وما أشبه ذلك كما قال الشاعر من بعض) .

(٣) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، ف قيل: إنه صخر الغي، وقيل: أخوه، وقيل:
أبو ذؤيب الهذلي .

المنى: القدر، الجدث: القبر، يوزى: يشرف له وينصب، الأهاضب: جمع هضبة وهي الجبل
المفتش بالأرض وليس بالطويل .
الشاهد: قوله: (المنى) وهو مقصور سماعاً .

ورد في: أشعار الهذليين: ٢٤٥، ونسبه لصخر وقال: ورويت لأبي ذؤيب، ويقال: إنها
لأخي صخر ومن يرويها لأخي صخر أكثر، وفي: ٤٥٩ نسبة لصخر، والقيسي: ٤٥٨
صخر ويروى لأبي ذيب، ونسب إلى صخر في الجمهرة ٢٦٨/٣، والمقصور والمددود لابن
ولاد: ١٠٢، والتهذيب ٥٣٠/١٥، وابن يسعون ١٤٠/١، وابن برى: ٣٢٠، واللسان
والتاج (منى) .

ونسب إلى الهذلي في المأثور لأبي العميث: ٩٥، واللامات للزجاجي: ٨٤، ومعجم مقاييس
اللغة ١٠٠/١، واللزوميات ١٣/١، والمثلث لابن السيد ١٧٢/٢، واللسان والتاج (هضب
- وزى) .

وورد غير منسوب في غريب الحديث للحريبي: ٩٨٦، والزاهر ٢١٦/٢، والمخصص
١٧٤/١٥، وأساس البلاغة (منى) .

روى: (أبي ليلي) في معجم مقاييس اللغة، و (القدر) في المخصص، والأهاضيب في المثلث.

وما أشبه^(١) ذلك وسأكتب منه طرفاً ليعرف^(٢) به المسموع من غير جهة المقاييس، فمن ذلك ما كان مقصوراً مفتوح الأول، الخَلَى: الرُّطْب، فإذا ييس فهو حشيش، والخَلَا في الكلام مقصور يقال: هو حلو الخَلَا إذا كان حسن الكلام أنشد أحمد بن يحيى لكثير:

وَمَحْتَرِشٍ ضَبَّ الْعَدَاوَةِ مِنْهُمْ بِحَلَوِ الْخَلَا حَرَشَ الضَّبَّابِ الْخَوَادِعِ^(٣)
السَّدَى فِي الْبُسْرِ، وحدثنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى قال:
السَّدَى ما سقط^(٤) نهاراً، والنَّدَى: ما سقط ليلاً، وقال الأصمعي: السَّدَى

(١) (وما أشبه ذلك) ليست في التكملة، ور، وظ .

(٢) في التكملة شاذلي: (لتعرف) ومرجان: (يعرف) .

(٣) بيت من البحر الطويل .

محترش: مستخرج، ضب العداوة: سمي ما يكونه من العداوة بالضب الذي يستكن ويستخفي في جحره، وأضافه إلى العداوة ليفرق بينه وبين الضب الذي هو حيوان .
الخلا: الكلام الحسن، حرش: صفته أن يدخل الحارش عوداً ونحوه في فم الحجر ويحركه تحريكاً لطيفاً ليوهم الضب أن حية تدخل عليه، فإذا أحس الضب بالحركة ظن أنه حية وخرج مقهقراً فيضرب العود بذنبه فيجذب الصائد العود إليه جذباً رقيقاً حتى يتمكن من ذنبه فيقبض عليه .

الشاهد: قوله: (الخلا) اسم مقصور من ذوات الواو .

ورد في: ديوانه: ٢٣٩، والمعاني الكبير: ٦٤٣، والمقصود والممدود لابن ولاد ٣٠، وشروح سقط الزند ٧٥١، والصاحبي: ١٢٣، وشرح الحماسة للتبريزي: ٦٩/١، وابن يسعون ١٤٢/١، والقيسي: ٤٦١، وابن برى: ٣٢١، واللسان (حشر - خلع - خلا) .

(٤) في التكملة شاذلي: (ما سقط من النخل) .

والسَّتَى في الثوب^(١) لغتان^(٢) الحشا: طرف (من)^(٣) الأرض، قال:
يَقُولُ الَّذِي أَمْسَى إِلَى الْحَزَنِ أَهْلُهُ بِأَيِّ الْحَشَا صَارَ الْخَلِيطُ الْمَبَايِنُ^(٤)
والحشا واحد أحشاء الجوف، والحشَى الربو، ورجل حَشْيَان^(٥)، وفلان
في حَشَا فلان، وفي ذَرَاهُ أي في كنفه، والثرى: التراب النَّدِي، والقَصَا: ما حول

(١) (في الثوب) ليست في التكملة: (شاذلي) .

(٢) انظر: المقصور والمدود لابن ولاد: ٥٤، والإبدال والمعاقبة والنظائر ٤٢، وأمالى القالي
. ١١٢/٢

(٣) (من) ليست في: (أ) .

(٤) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقيل: إنه المعطل الهذلي، وقيل: خالد بن مالك
الخناعي الهذلي، وقيل: ربيعة بن جحدر الهذلي .
الحزن: ما غلظ من الأرض، الخليط: الصاحب المداخل لصاحبه .
المباين: المفارق، الحشا: الناحية .

الشاهد: قوله: (الحشا) وهو اسم مقصور .

نسب إلى المعطل في ديوان الهذليين ٤٥/٣، والمقصور والمدود لابن ولاد: ٢٧،
والقيسي: ٤٦٦، وابن برى: ٣٢٣، واللسان (حشا) .

ونسب إلى مالك بن خالد أو للمعطل في شرح أشعار الهذليين: ٤٤٤، ٤٤٦ .

ونسب إلى ربيعة بن جحدر الهذلي في الجمهرة ٢٣٣/٣، وفي الحليبات: ٢٤٤، إلى الهذلي.
وورد بلا نسبة في معاني الحروف للرماني: ١١٨، وتهذيب اللغة ١٤١/٥، والصاحي: ١٥١،
والمقتصد: ٧١٧، وشرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨ .

روى (أمسى) مكان (صار) في ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين والجمهرة
والمقتصد، وشرح المفصل، واللسان، و (الحرز) في شرح أشعار الهذليين والجمهرة
والتكملة مرجان، و (يمسى) في القيسي والتكملة مرجان .

(٥) انظر: المقصور والمدود لابن ولاد: ٢٧، وتهذيب اللغة ١٣٩/٥ .

العسكر والسَّفَا: خفة الناصية تكره^(١) في الفرس وتستحب في البغل، والسَّفَى: التراب^(٢)، ويوم ذو سَفَاءٍ لما تسفيهه الرياح من التراب قال الهذلي:

وَقَدْ أَرْسَلُوا فُرَاطَهُمْ وَتَأَثَّلُوا قَلِيْبًا سَفَاهَا كَالِإِمَاءِ الْقَوَاعِدِ^(٣)

ومنه اشتقاق سُفَيان للاسم^(٤) العلم، فلان صَدَى مال أي قائم به، والصَّدَى^(٥) العطش، ورجل صَدْيَان، والصَّدَى: الصوت الذي يرده الجبل، وقال أبو زيد: أصم الله صده^(٦) قال: وهو السمع والدَّمَآغ، وحشو الرأس قال: وصَدَى الإنسان بدنه بعد ما يموت، وخَسَا^(و) زَكَا، فَخَسَا: الفرد، زَكَا: الزَّوْج، وقالوا: هو يُخَاسِي أي يقامر .

(١) في أ: (وتكره) .

(٢) انظر: المأثور من اللغة لأبي العميث: ٥٧، ١٢٨، ١٢٩ .

(٣) بيت من البحر الطويل قائله أبو ذؤيب الهذلي .

فراطهم: الفراط القوم المتقدمون، وإنما يعني الذي يحفرون القبر، تأثَّلوا: اتخذوا، قليبا: قبرا، سفاها: ترابها .

ورد في: ديوان الهذليين ١/١٢٢، وشرح أشعار الهذليين: ١٩٢، والمأثور لأبي العميث: ١٢٩، والبشر للأعرابي: ٥٧، والمعاني الكبير: ١٢٢٦، والأضداد لابن الأنباري: ٤٠٣، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٥٣، وتهذيب اللغة ١٣/٩٣، ومعجم مقاييس اللغة ١/٦٠، والمجمل ١/٨٧، وسمط اللآليء: ٢٥٥، ومعجم ما استعجم: ٣٣٩، وابن يسعون ١/١٤٢، والقيسي: ٤٦٨، وشمس العلوم ١/٦٣، وابن برى: ٣٢٥، ومعجم البلدان ١/٨٩ .

(٤) في التكملة: (الاسم) .

(٥) في التكملة شاذلي: (من العطش) .

(٦) انظر: الزاهر ٢/٣٩٠، واللسان (صدى) .

(٧) (و) ليست في التكملة: (شاذلي)، و (أ)، وانظر: المقصور والممدود لابن السكيت: ١٢٠، وأدب الكاتب ٢٠٣، والمقصود والممدود لابن ولاد ٣٥ .

اللَّطَا: جمع لَطَاة وهو الثقل ألقي علي^(١) لَطَاتَه، واللَّطَا: جمع لَطَاةٍ وهي الجبهة، وقالوا: ما يعرف قَطَاتَه من لَطَاتِه^(٢)، (و) ^(٣) القَطَاة: ما بين الوركين .

قال أحمد بن يحيى: يقول: ما^(٤) يعرف أعلاه من أسفله من حمقه، والقَطَا: جمع قَطَاة (من)^(٥) الطير، والحَمَا: أبو زوج المرأة، وَحَمٌ مثل أَبٌ قال أحمد بن يحيى: وقد يهمز فيقال: حَمَمْ .

الْمَنَى: القَدَر^(٦)، وقالوا: هو بَمَنَى فَرَسَخٍ أي قدر فرسخ، والمَنَا / الذي ٧٦/أ يوزن به، قال الأصمعي: هو أعجمي معرب، الحَجَا: الملحاً والمهْرَب، قال ابن مقبل:

لا يُحْرِزُ المرءَ أَحَجَاءُ الْبِلَادِ وَلَا تُبْنَى لَهُ فِي السَّمَوَاتِ السَّلَالِيمُ^(٧)

(١) في التكملة: (عليه) .

(٢) قال في مجمع الأمثال ٣٠٢/٢: (من نطاته: لا يعرف قطاته من لطاته، النطاة: الحمق، واللطاة: الجبهة)، انظر المقصور والمدود لابن ولاد ٩٨، والمقصور والمدود للقالبي ٥٨، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٧٠ .

(٣) (و) ليست في: (أ) .

(٤) في التكملة: (لا يعرف) .

(٥) (من) ليست في: (أ) .

(٦) انظر: المقصور والمدود للفراء: ٥٧ .

(٧) بيت من البحر البسيط .

المعنى: إن كثرة التوقي وعظيم الحرز لا يدفع عن الإنسان ما كتب عليه ولو اختار من الأرض أمتع معقل، أو صعد إلى السماء يسلم .

السلاليم: جمع سلم وهو ما يرتقى به وزاد الياء ضرورة لما أشبع الكسرة .

الشاهد: قوله: (أحجاء) وهو جمع حجا وهو الملحأ والمهْرَب، وقيل هو الجانب .

ورد في: ديوانه: ٢٧٣، ومجاز القرآن ١/١٩٠، والمقصور والمدود: ٣١، والتهذيب

٥/١٣٢، ومعجم مقاييس اللغة ٢/١٤٢، وابن يسعون ١/١٤٤، والقيسي: ٤٧١،

وابن برى: ٣٢٦، ولباب الآداب: ٤٢٥، واللسان والتاج (حجا) .

والْحَجَا: جمع حَجَاة، وهي نفاخات الماء، قال:

أُقَلِّبُ طَرْفِي فِي الْفَوَارِسِ لَا أَرَى حِزَاقًا وَعَيْنِي كَالْحَجَاةِ مِنَ الْقَطْرِ^(١)

الشَّرَى، مصدر شَرِي^(٢) إذا غضب، وكذلك شَرِيَّ الجلد .

والشَّرَى: موضع تنسب الأسد إليه^(٣)، وقد يكون قولهم: الشَّرَاة جمع

شَارَ مَنْ غَضِبَ وَلَجَّ، وهم كأنهم^(٤) يزعمون أنه من قوله سبحانه: ﴿وَمِنْ

النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾^(٥) أي يبيعها، ومن ثم قال قَطْرِي^(٦):

(١) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقليل: إنها الخرنق ترثي أخاها، وقيل: امرأة

ترثي ابنها، وقيل: الحنيفة محياة بنت حازوق .

الشاهد: (الحجاة) وجمعها حجوات .

نسب إلى: محياة الحنيفة في الاشتقاق: ١٢٤، والجمهرة ٦١/٢ .

ونسب إلى الخرنق أو لامرأة ترثي ابنها في ابن يسعون ١/١٤٥، والقيسي ٤٧٣، وابن

بري: ٣٢٧، ونسب إلى امرأة ترثي ابنها في الخصائص ٣/١٨٨ .

وورد بلا نسبة في: التمام: ٢٠٦، والمبهج: ١٦٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٣/٩٩،

واللسان (حجا - حزق) .

(٢) في أ: (شرى يشري شراً إذا غضب)، انظر: المقصور والمدود للقالبي ٧٠ .

(٣) انظر: معجم ما استعجم ٧٨٤، والمقصود والمدود للقالبي ٧١ .

(٤) (كأنهم) ليست في التكملة: (مرجان) .

(٥) البقرة / ٢٠٧ .

(٦) قطري بن الفجاءة واسمه جعونة بن مازن بن يزيد بن زياد الكناني المازني، توفي سنة ٧٧ هـ

أو ٧٨ هـ . أخباره في: الأخبار الطوال: ٢٧٠، والكامل في التاريخ ٤/٦٨، ووفيات

الأعيان ٩٣/٤، والنجوم الزاهرة ١/١٩٧ .

رَأَتْ فِتْيَةً بَاعُوا^(١) إِلَاهَهُ نُفُوسَهُمْ بِحَتَّاتٍ عَدَنٍ عِنْدَهُ وَنَعِيمٍ^(٢)
الشَّوَى: جلدة الرأس، والشَّوَى: رَذَالُ الْمَالِ^(٣)، ويقال: شَوَى ما أخطأ
دين الإنسان^(٤): أي هَيَّنَ، الْقَنَّا: في الأنف، وقال أحمد بن يحيى عن الأصمعي:
كل خشبة عند العرب قَنَّا، وَعَصَى الرَّحَى مثل النَّجْفَةِ^(٥) قطعة من الأرض
عظيمة^(٦)، وَرَحَى الحرب^(٧) وَرَحَى الطَّحِينَ^(٨) كل ذلك مقصور .
ومن المكسور الأول المقصور .

الْقَرَى: قَرَى الضيف، والقَرَى: ما جمع في الحوض من الماء قبل أن ترده
الإبل، والقَلَى: البغض، والحِجَا: العقل، اللُّوى: منقطع الرمل، والإثَى: من

(١) في أ: (باع) .

(٢) يت من البحر الكامل ذكر المصنف قائله، وقال ابن يسعون ١/١٤٥: (ونسبه عبيد الله
القيسي في كتاب جامع الإسلام لعبدة بن هلال الشكري) .
الشاهد: قوله: (باعوا) والبيع ضد الشراء، والبيع الشراء أيضاً وهو من الأضداد .
انظر: الأضداد لابن الأنباري: ٧٢، ٧٣ .

ورد في شعر الخوارج: ١٠٧، والكامل: ١٢٢٧، والمخصص ١٣/١٢٢، ١٥/١٤٨،
والقيسي: ٤٧٥، وابن برى: ٣٢٩، ومعجم البلدان ٢/٤٨٦، واللسان (شرى) .

(٣) انظر المقصور والممدود للقالبي ٦٨، ٦٩ .

(٤) المعنى: كل شيء هين ما سلم دين الإنسان .

(٥) في أ: (الجفة) .

(٦) في الصحاح (نجف)، (النجف والنجفة بالتحريك: مكان لا يعلوه الماء مستطيل منقاد)،
وانظر: تهذيب اللغة ١١/١١٤ .

(٧) في أ: (العرب) .

(٨) في أ: (البطين) .

البلوغ^(١) من قولك^(٢): بلغ إناؤه، والمعنى: واحد الأمعاء، وهو واحد ليس بجمع، وقول القطامي^(٣):

..... ومعنى جِيعاً^(٤)

إنما وضع الواحد (فيه)^(٥) موضع الجمع، كما أن ما أنشده أبو زيد:
يُيِّنُهُمْ ذُو اللَّبِّ حِينَ يَرَاهُمْ بِسِيمَاهُمْ بِيضاً لِحَاهُمْ وَأَصْلَعاً^(٦)

-
- (١) انظر: المقصور والمدود للفراء: ٢٠، وشرح المقصور والمدود لابن دريد: ٤١ .
(٢) في أ: (ذلك) .
(٣) عمير بن شسيم بن عمرو بن عباد التغلبي الملقب بالقطامي شاعر غزل فحل، توفي سنة ١٣٠ هـ تقريباً .
أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٢٣، والاشتقاق: ٢٠٤، والأغاني ١٧/٢٤ .
(٤) جزء من بيت من البحر الوافر، والبيت بتمامه:
كَأَن نَسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمْتُ حَوَالِبَ غُرْزاً وَمَعَى جِيعَا
الشاهد: قوله: (معى جيعا) وضع معى موضع الأمعاء، لما وصفه بالجمع حملاً على المعنى وهو اسم مقصور لأمه ياء .
ورد في: ديوان القطامي: ٤١، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٥، والمقصود والمدود للفراء: ٦١، وخلق الإنسان: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٠١، وابن السيرافي ١٧/١، وما يجوز للشاعر: ٧٧، والجمان: ٢٣٠، وابن يسعون ١/١٤٦، والقيسي: ٤٧٨، وما اتفق لفظه واختلف معناه ٢٨٠، وابن برى: ٣٢٩، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ٥٦، وضرائر الشعر: ٢٥٢، والتاج (معى) .
(٥) (فيه) ليست في: (أ) .
(٦) بيت من البحر الطويل، قائله الأسود بن يعفر، وفي المؤتلف والمختلف: ١٢٥، الرجال بن هند الأسدي .
يبينهم: يبينهم، اللب: العقل، سيماهم: السيمة العلامة، أصلعاً: الصلع ذهاب الشعر من مقدم الرأس .
الشاهد: قوله: " أصلعاً " وضع الواحد موضع الجمع، وكان الوجه أن يقول: صلعا لأنه معطوف على بياض .
في الضرائر (تبيينهم)، وفي المحتسب، والمنصف، والقيسي (حتى يراهم) وفي المؤتلف والمختلف (يبينهم)، (تراهم)، (وسيماهم) .
ورد في ديوان الأسود: ٤٧، والنوادر: ٤٥٢، وحماسة البحتري: ٢٨٨، والمنصف ٣/٤٤، والمحتسب ١/١٨٤، وابن يسعون ١/١٤٧، والقيسي: ٤٨٢، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٨٠، وابن برى: ٣٣٠، وضرائر الشعر: ٢٥١ .

وضع الواحد فيه موضع الجمع، والمعنى من الأرض مسيل ماء ضيق صغير، وقوم عدى أي غرباء، ومكان سوى: أي عدل بين الموضعين، والأعداء يقال: فيهم عدى وعدى، والغنى: خلاف الفقر، والغناء في الصوت ممدود، وقرئ على أبي إسحاق^(١) (لحميد)^(٢) وأنا حاضر أسمع^(٣):

عَجِبْتَ لَهَا أَنِّي يَكُونُ غَنَاؤُهَا فَصِيحاً وَلَمْ تَغْفَرْ بِمِنْطِقِهَا فَمَا^(٤)

(١) إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوي أخذ عن المبرد، له مؤلفات منها: معاني القرآن، والاشتقاق، والقوافي والعروض، وفعلت وأفعلت، وغيرها، توفي سنة ٣١١ هـ . أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١١، وتاريخ بغداد ٨٩/٦، ونزهة الألباء ٢٤٤، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وإشارة التعيين: ١٢، والبداية والنهاية ٤٨/١١، وشذرات الذهب ٢٥٩/٢ .

(٢) حميد بن ثور بن عبدالله بن عامر بن أبي ربيعة ابن نهيك الهلالي، وقيل: ثور بن حزن بن عامر، إسلامي مجيد، عاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه . أخباره في: الشعر والشعراء: ٣٩٠، والأغاني ٣٥٦/٤، وسمط اللآلي ٣٧٦، ومعجم الأدباء ٨/١١ .

(٣) في أ: (أبي إسحاق وأنا حاضر أسمع لحميد) .

(٤) بيت من البحر الطويل .

أنى: كيف، تغفر: تفتح .

الشاهد: قوله: (غناؤها) وهو من الصوت ممدود .

ورد في: ديوانه: ٢٧، ومعاني القرآن للقرءاء ٢٨٩/٢، والفرق لقطرب: ٤٧، وكتاب الفرق للأصمعي: ٥٦، والكمال: ١٠٢٨، وأخبار أبي تمام: ٢١٥، والأوائل ١٤٢/١، وابن يسعون ١٤٧/١، والقيسي: ٤٨٥، وشرح الفصيح للحمي: ١١٧، وابن برة: ٣٣١، ومعجم البلدان ٤٢٨/٥، وشرح شواهد الكشاف: ٥٣٤ .

في معاني القرآن: (رفيعاً)، (وتفتح) مكان (فصيحاً وتغفر)، وفي معجم البلدان: (بكاؤها) .

والغَنَاء: من الكفاية، والجزاء^(١): مفتوح ممدود، والشَّرَى: مصدر شَرَيْت
يكون للبيع ويكون للشراء، والرَّبَا المنهي عنه .

والقَلَى: البغض، والصَّبَا: من صَبوت^(٢)، والكِبَى: الكُنَاسَة^(٣) .

ومن المضموم الأول المقصور، السُّرَى: السير بالليل، والتُّقَى: من التَّقْوَى

والواو في^(٤) / التقوى منقلبة عن^(٥) الياء، والمُهدَى: مصدر هديته في الدين هُدَى ٧٦/ب

يذكر ويؤنث، والضُّحَى، والسُّدَى: المهمل قال سبحانه: ﴿أَيُخْسَبُ الْإِنْسَانُ

أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾^(٦)، والرُّقَى^(٧): جمع رُقِيَة، والمُدَى: جمع مِدْيَة، وأما الطُّلَى:

فزعم سيبويه عن أبي الخطاب أن واحده^(٨) طَلَاة^(٩)، والمَهَا: جمع مَهَاة وهو ماء

الفحل في رحم الناقة^(١٠)، وهو في تقدير القلب .

(١) في التكملة شاذلي: (الجزء) .

(٢) في التكملة مرجان، وأ: (من صبوت والصبي) .

(٣) في التكملة شاذلي: (والكبا الكناسة وتثنيته كبوان) .

قال أبو الطيب في الممدود والمقصور ٤٨: (والكبي: الكناسة مقصور يكتب بالياء) .

(٤) في التكملة مرجان: (من) .

(٥) في التكملة شاذلي: (من)، والتاء في التقوى منقلبة عن واو، انظر المقصور والممدود للقالبي

. ١٣٤

(٦) القيامة / ٣٦ .

(٧) في أ: (والرقي في جمع) .

(٨) الكتاب ١٨٤/٢، والمقصور والممدود للقالبي ٢٢٢، ٢٢٣ .

(٩) في أ: (طلا) .

(١٠) انظر الكتاب ١٨٤/٢، والمقصور والممدود للقالبي ٢٢٢، ٢٢٣ .

ومن المفتوح الأول الممدود: السَّوَاء وسط الشيء، والرَّهَاء: المتسع^(١) من الأرض، والرَّهْو: المرأة الواسعة (الهن)^(٢)، والضَّحَاء: وهو للإبل مثل^(٣) الغَدَاء للإنسان، والعَبَاء: من^(٤) غبي (يعبى)^(٥) غَبَاءً وَغَبَاوَةً، الذَّمَاء: بقية النفس يقال للضب: ما أبطأ ذَمَاءَهُ، أي ما أبطأ خروج نفسه^(٦).

(قال)^(٧) أبو عبيدة: القوم على بَوَاءٍ أي على سَوَاءٍ^(٨)، وقال الأصمعي: البَوَاءُ التَّكَافُؤُ، وكلا التفسيرين يؤول إلى معنى واحد، وجارية بينة الجَرَاءِ، والتَّلَاء: الحوالة أَتَلَيْتَ فلاناً على فلان^(٩) أحلته عليه^(١٠)، والبَلَاءُ من الخبرة، والبَلَاءُ من الإِنْعَام، قال الأحنف^(١١): البَلَاءُ ثم الثَّنَاءُ^(١٢)، واللفَاء: ما^(١٣) دون

(١) في ر، وظ: (المتسعة).

(٢) (الهن) ليست في أ، وانظر المقصور والممدود للقال ٢٩٤.

(٣) في التكملة شاذلي: (بمنزلة)، وفي ر، وظ: (كالغذاء).

(٤) في أ: (غبي الإنسان).

(٥) (يعبى) ليست في: (أ).

(٦) انظر الحيوان ٦/٦٤.

(٧) (قال) ليست في أ، ور، وظ.

(٨) انظر المقصور والممدود للقال ٣٥٧.

(٩) في التكملة شاذلي: (إذا).

(١٠) (عليه) ليست في: (التكملة)، انظر المقصور والممدود للقال ٣٣٤.

(١١) أبو بحر الأحنف، وقيل الضحاك أو صخر بن قيس بن معاوية المري السعدي المنقري

التميمي، أحد دهاة العرب وفصحائهم يضرب به المثل في الحلم، توفي سنة ٧٢ هـ.

أخباره في: جمهرة أنساب العرب: ٢١٧، ووفيات الأعيان ٢/٤٤٩، وتهذيب التهذيب ١/١٩٩.

(١٢) انظر الزاهر ١/٣٤٩، والمقصود والممدود للقال ٣٦٠.

(١٣) (ما) ليست في: (التكملة).

الحق يقال: رضيت من الوفاء باللفاء^(١)، والغلاء: غلاء السعر، والهباء: من الهبوة والتراب، والبراء من برئت نحن البراء منك، والبراء: آخر ليلة في الشهر، والخفاء: مصدر خفي الشيء إذا لم يظهر، والبقاء: مصدر بقي، وقالوا: برح الخفاء^(٢) أي صار الخفي في برح، فزال خفاؤه، والقباء، وقد تقبى الرجل لبس^(٣) القباء .

ومن المكسور (الأول)^(٤) الممدود: رجل هذاء وهذان النكس الذي لا خير فيه والجناء جمع جئاوة: وعاء القدر، الكباء: العود الذي يتبخر به، قال المرقش^(٥):

فِي كُلِّ مَسَىٰ لَهَا مَقْطَرَةٌ فِيهَا كِبَاءٌ مُّعَدٌّ وَحَمِيمٌ^(٦)

-
- (١) مثل يضرب لمن رضي بالتأفة الذي لا قدر له دون التام الوافر .
 جمهرة الأمثال ٤٠٢/١، ومجمع الأمثال ٣٠٣/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٧٤ .
- (٢) مثل معناه: زال السر وانكشف السر، انظر: جمهرة الأمثال ١٦٨/١، وفصل المقال: ٦١، ومجمع الأمثال ٩٥/١، والمستقصى ٧/٢ .
- (٣) في التكملة شاذلي: (إذا لبس) .
- (٤) (الأول) ليس في: (أ) .
- (٥) ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة الملقب بالمرقش الأصغر، جاهلي، وقال بعضهم: هو عمرو بن حرملة . أخباره في: الشعر والشعراء: ٢١٤، والأغاني ١٣٦/٦، والمؤتلف والمختلف ١٨٤ .
- (٦) بيت من البحر المنسرح .
 ممسى: وقت المساء، المقطرة: المبخرة، الحميم: الماء الحار .
 الشاهد: قوله: (كِبَاء) ممدود وهو من العود الذي يتبخر به .

السِّبْغَاءُ : الزَّئَاءُ ، وفي التنزيل : ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾^(١) ،
والإِبْغَاءُ: مصدر^(٢) أبيت عليه، والعِشَاءُ من الوقت، وإِزَاءُ الشيء حِذَاؤُهُ،
وفلان إِزَاءُ مَالٍ إِذَا كَانَ حَسَنَ الْقِيَامِ بِهِ، والرِّشَاءُ: الحبل، والرَّوَاءُ
حبل، ويجمعان أَرْشِيَّةً وَأَرْوِيَّةً، والخِلَاءُ في الإبل مثل^(٣) الحِرَانِ في الحافر
خاصة^(٤)، واللِّجَانُ في كل دابة، واللُّجُونُ: الحُرُونُ، والخِفَاءُ: كِسَاءٌ يلبس^(٥)
وَطَبُ^(٦) اللَّبَنِ، والوِكَاءُ: خيط يشد به السَّقَاءُ، يقال: أوكيت السَّقَاءَ، والعِفَاءُ:
الوبر وصغار ريش النعام، والعِفَاءُ: جمع عَفَاً وهو^(٧) الجحش .

والبِلَاءُ: مصدر باليت به مبالاة وبِلَاءٌ عن أبي زيد، والشِّفَاءُ: الدَّوَاءُ / . ١/٧٧
ومن المضموم الأول الممدود: العُثَاءُ ما جاء به السيل والرُّثَاءُ الرخو

= ورد في: مجاز القرآن ١/٢٧٤، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/٣١٩، وتفسير الطبري
٧/٢٣٤، والمفضليات: ٢٤٨، ورسالة الصاهل والشاحج ٢٥٣، وشرح اختيارات
المفضل: ١١١٠، وابن يسعون ١/١٤٨، والقيسي: ٤٨٧، وابن برى: ٣٣٢ .
في مجاز القرآن ورسالة الصاهل والشاحج (وكل يوم)، وفي غريب الحديث (في كل يوم)
و (ذات) مكان (فيها) .

(١) النور / ٣٣ .

(٢) في أ: (من) مكان (مصدر) .

(٣) في التكملة شاذلي: (عنزله) .

(٤) انظر: أدب الكاتب: ٢٠٥ .

(٥) في التكملة مرجان: (يلبسه) .

(٦) في حروف الممدود والمقصور لابن السكيت: ٩٠ (الخفاء وهو كساء يلقي على الوطب) .

(٧) (وهو) ليست في التكملة: (مرجان) و أ .

وَصُبْدَاء: حي من اليمن^(١)، وذُكَاء: اسم من أسماء الشمس غير مصروفة
 للتعريف والتأنيث، والهُرَاء: الكلام غير المصيب، قال:
 لَهَا بَشَرٌ مِثْلَ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ^(٢)
 والرُّوَاء: حسن المنظر يكون من الرِّي، ومن رَأَيْت، والجُمَاء: مَحْرَزَةٌ^(٣)
 الشيء هم جُمَاء مائة وزَهَاؤُهَا، والهُدَاء من الهذيان، والرُّهَاء قرية^(٤)، وفُعَال
 يكثر في الصوت^(٥) نحو: الدُّعَاء، والرُّغَاء، والثُّغَاء^(٦)، وهو في أصوات الإبل^(٧)
 والضأن والمعز، والمُكَاء: الصفير، والنُّزَاء: مثل القُمَاص .

(١) انظر: الاشتقاق: ٤٠٥، وجمهرة أنساب العرب: ٤١٣، ٤٧٧ .

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة .

بشر: جمع بشرة، رخيم: لين سهل، الحواشي: الأطراف، هراء: منطق فاسد، نزر: مختصر.

الشاهد: قوله: (هراء) وهو اسم ممدود .

ورد في ديوانه: ٥٧٧، والغريب المصنف: ٣١٤، وإصلاح المنطق ١٧٦، والزهرة
 ١٢٨/١، والجمهرة ٢٩١/٣، والأضداد لابن الأنباري: ٢٤٢، والمقصود والممدود
 لابن ولاد: ١١٩، ومن غاب عنه المطرب ١٣٥، وأمالى المرتضى ١٠/١، وسمط
 اللآلي ٤٠٨/١، وتهذيب إصلاح المنطق ١١/٢، وابن يسعون ١٤٨/١، وأمالى ابن
 الشجري ٧٨/٢، والقيسي: ٤٩٠، وابن برى: ٣٣٢، والمشوف المعلم: ٨٠٤،
 واللسان (نزر).

(٣) في التكملة مرجان: (محززة) .

(٤) انظر: معجم البلدان ١٠٦/٣ .

(٥) في أ: (الأصوات) .

(٦) أي الرغاء والثغاء .

(٧) (الإبل) ليس في: (التكملة) .

ومما يدل مقصوراً على معنى وممدوداً على آخر، الخلاء مصدر خلوت به، وقالوا: خلاؤك أقتى لحياتك^(١)، والخلّى الرطب، والخلاء بكسر الأول في الإبل مثل الحِران^(٢) في الدواب، قال أبو زيد: خلا البعير يَخْلأ خِلاءً إذا برك، فلم يكده ينهض، وكذلك الناقة، والأصمعي يزعم أن الخلاء في النوق خاصة، والعَماء الغنيم (الرقيق)^(٣) والعَمى مصدر عَمِيَ، وما أحسن عَمَى هذه الناقة لطلوها، والمشاء من^(٤) النماء ممدود، والعشاء مقصور: نبت، قال الأخطل^(٥):
أَجَدُوا نَجَاءً غِيَّتَهُم عَشِيَّةٌ خَمَائِلُ مِنْ ذَاتِ الْمَشَا وَهَجُولُ
وَكُنْتُ صَحِيحَ الْقَلْبِ حَتَّى أَصَابَنِي مِنَ اللَّامِعَاتِ الْمِرْقَاتِ خَبُولُ^(٦)

(١) مثل يضرب في ذم مخالطة الناس، انظر: الأمثال لابن سلام: ٢٩٠، والنوادر ٣١١، وجمهرة الأمثال ٣٤٢/١، وفصل المقال: ٤١٢، وجمع الأمثال ٢٤١/١، والمستقصى ٧٥/٢، وزهر الأكم ١٩٨/٢.

(٢) في الصحاح (حرن) فرس حرون: لا ينقاد، وإذا اشتد به الجري وقف، وانظر اللسان (حرن).

(٣) (الرقيق) ليس في: (أ).

(٤) في أ: (في).

(٥) غياث بن غوث من بني تغلب من فدوكس تهاجى مع جرير والفرزدق، توفي سنة ٩٠ هـ.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٤٨٣، والأغاني ٢٨٠/٨.

(٦) بيتان من البحر الطويل.

أجدوا: يقال: جد في الأمر وأجد إذا شمر فيه، نجاء: سرعة في السير، خمائل: جمع خميلة، وهي الموضع الكثير النبات، هجول: جمع هجل وهو المطمئن من الأرض، اللامعات: أي النسوة اللامعات بحسنهن أو بجليهن، الميرقات: يقال: أبرقت المرأة بوجهها أبرزته، وكذا ما أبرزته من جسدها على عمد.

أنشده أبو عمرو الشيباني بالخاء^(١)، قال الأصمعي: هذا تصحيف، وإنما هو حُبُول من الحَبْل وهي الدَاهِيَة، العَفَاء: محو الأثر^(٢)، والعَفَا: الجَحَش، والرَّجَاء: من الأمل، والرَّجَا: الناحية، والجمع الأرجاء، أبو زيد: غارهم الله بحياً إذا مطروا فأخصبوا^(٣)، والحَيَاء: حَيَاء الناقة ممدود عن أبي زيد: والأصمعي، والحَيَاء من الاستحياء، والفَضَاء من الأرض: ما لم يحجز بين بعضه وبعض بناء ولا شجر ولا خَمَر، ومتاع القوم فَضًى أي مختلط، والعَرَاء: الفضاء من قوله سبحانه: ﴿فَبَدَّلْنَاهُ بِالْعَرَاءِ﴾^(٤)، والعَرَاء مقصور: ما قرب من الدار، الصَّفَاء مقصور: جمع صفاة والصَّفَاء: من الشيء الصافي (و)^(٥) من الود^(٦)، والأبْي: مقصور: داء يأخذ المعزى من شرب أبوال الأروى^(٧)، أبيت أبا، والأبَاء ممدود

= الشاهد: (المشا) اسم نبت مقصور من ذوات الباء .

وردا في: ديوانه ٦٥٥، والمخصص ١٢/١٤٦، وابن يسعون ١/١٤٩، والقيسي ٤٩٢، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٨١، وابن برى ٣٣٤، واللسان (حبول - مشا). في الديوان (الفضى) مكان (المشا)، (حبول) في الديوان، وابن برى والتكملة ويروى: (من) البارقات المخلفات حبول) و (من الملعقات المبرقات)، القيسي: ٤٩٣، وفي اللسان (سلم) مكان (صحيح) .

(١) في التكملة شاذلي: (حبول بالخاء) .

(٢) في أ: (الأرض) .

(٣) النوادر: ٥٩٥ .

(٤) الصافات ١٤٥/ .

(٥) وليست في: (أ) .

(٦) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٢، ٦٣ .

(٧) قال القالي: (والأبا: داء يأخذ المعز في رؤوسها من بول الأروى إذا شتمته) المقصور والممدود ٣٠ .

القصب، اللواء: لواء الأمير (ممدود)^(١)، واللوى من الرمل مقصور .

ومما لامه همزة مفتوح ما قبلها ويسمى المقصور المهموز .

الفرأ: حمار الوحش، وسبأ من قوله: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَآ بَنبَأً يَقِينٌ﴾^(٢) .

وقد أبدلوا (من)^(٣) الهمزة فيهما / وقالوا: "أنكحنا الفرى فسرى"^(٤) ٧٧/ب

وقالوا: "تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ"^(٥)، والجنأ والهدأ، وهما بمعنى^(٦)، وأجأ:

لأحد جبلي^(٧) طيء والملاء: أشراف القوم، والنبأ: الخبر والحبأ: صاحب الملك،

والحدأ: جمع حدأة للفأس^(٨)، والحدأ بكسر الأول للرخم، والفطأ: دخول وسط

الظهر والخطأ والوزأ^(٩): السمين الشديد الخلق، والكلاء من الرطب

والعشب"^(١٠).

(١) (ممدود) ليست في: (أ) .

(٢) النمل / ٢٢ .

(٣) (من) ليست في: (أ) .

(٤) مثل يضرب للتحذير من سوء العاقبة، انظر جمهرة الأمثال ١/١٣٥، وجمع الأمثال ٣٣٥/٢، والمستقصى ١/٤٠٠، وتمثال الأمثال ٥٢٠ .

(٥) المثل في تهذيب الألفاظ ٥٥، وثمار القلوب: ٢٦٩، وجمع الأمثال للميداني ١/٢٧٥ .

(٦) في التكملة شاذلي: (بمعنى واحد)، والجنأ: في الظهر مقصور مهموز الإنحاء، المقصور والممدود للقالبي ٢٦٧، ٢٧١ .

(٧) معجم البلدان ١/٩٤، ومراصد الاطلاع ١/٢٨ .

(٨) في التكملة مرجان: (للفأس ذات الرأسين)، قال القالي: وقال الأصمعي: (الحدأة الفأس ذات الرأسين)، المقصور والممدود ٢٦٨ .

(٩) في أ: (الورا) .

(١٠) التكملة شاذلي: ٧٦-٨٥، والتكملة مرجان: ٢٧٥، ٢٩٢ .

قال المفسر:

اعلم أن قوله: فلان حلو الخَلَى إذا كان حسن الكلام يجوز أن يكون مستعاراً من الخَلَى الذي هو النبت، ويكون المعنى أن محادثته تستطاب، وليس بالرخيم^(١) الثقيل الذي لا يستحلى لفظه، فكأنه مرتع لمن يصغي إليه وكلامه نبت، ولام الخَلَى ياء لقولهم: خَلَيْتَ لفرسي أي قطعت له الخَلَاءَ .

الحَشَا: للطرف من الأرض، ومن اشتقاق حاشيت فلاناً أحاشيه، كأنه جعلته في طرف^(٢) مِنِّي، كما أن معنى جانبته جعلته في جانب، وكذا الحَشَا لأحشاء الجوف مقارب لذا؛ لأن الأحشاء كالأجزاء والأطراف، وأما الحَشَى للربو، فمصدر حَشِيَ يَحْشِي حَشَى، ورجل حَشِيَان، وكان حَشَى بمعنى أصاب ذلك حَشَاه وجوفه بمتزلة جَنْبَ إذا اشتكى جنبه، وما أشبه هذا؛ لأن الربو نوع من الأدواء، وقالوا: حَشِيَان في الشنية، فدل على أنه ليس من الواو، وأما فلان في حَشَا فلان، فواضح؛ لأنه من الأول معناه الجانب، ومعروف قولهم: لاذ بجانبه .

الثَّرَى: الثُّراب، وقد قالوا: التقى^(٣) الثَّرِيَان، فأظهروا الياء كَرَحِيَان، ومعناه يعود إلى الواو كالثروة، يقال: أثرت الأرض إذا كثر ثراها، وأثرى الرجل إذا كثر ماله، وهذا كقولهم: أترب، فالمعنى في الموضعين صار له مثل التراب من المال، وقد قالوا: رجل ثَرَوَان، فيجوز أن يكون، الثَّرِيَان مما عدل فيه

(١) في ظ: (الرخيم) .

(٢) في ر، وظ: (جانب) .

(٣) في ر، وظ: (فيه التقى) .

من الواو إلى الياء، ويجوز أن يكون مثل شَاب يشيب، وشَاب يشوب في تقارب المعنى مع اختلاف التركيب، وهذا هو الوجه، والوجه الأول إنما جاز؛ لأن أكثر التصرف على الواو، وكون أثرى مع قولهم الثروة بإزاء أترب فاعرفه .

القَصَا^(١): ما حول العسكر / ظاهره أن يكون لامه ياء من قَصَيْت؛ لأن ٧٨/أ الأصل فيه القطع والفصل بلا شبهة، وكذلك يقال: انقضى اليوم إذا مضى وانقطع، وما حول العسكر هو من أحد الجوانب التي ينقطع عندها وينتهي، وقريب من ذا قولهم: إن فناء الدار يعود إلى معنى في من حيث إنها تفتى عنده . السَّفَى: التراب من الياء لقولهم: سفت الريح تَسْفِي، ولم يقولوا: تَسْفُو والسَّفَا لخفة الناصية من الواو لقولهم^(٢): بغلة سَفَوَاء .

قولهم: فلان صَدَى مالٍ أي قائم به إذا حمل على ظاهره، وجب أن يكون من الصَّدَى الذي هو الصوت، كأن المال إذا طلب، فهو الذي يعترض دونه، ويجب من يدعوه^(٣)، كما تقول: زيد لسان فلان أي ينوب عنه في كل حال، ويجوز أن يكون من صد يصد كأنه قيل: فلان صَدُّ مالٍ على أن يجعل كأنه مخلوق من صده والدفع عنه، ثم أبدل من حرف التضعيف الألف كما قال:

(١) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٧، والمقصود والممدود للقالبي ٥٧ قال: (القصا: حذف في أذن الناقه، مقصور يكتب بالألف لأنه يقال: قصرت البعير فأنا أقصوه قصوا إذا قطعت أذنه ...، ثم قال: والقصا أيضاً الناحية) .

(٢) في أ: (كقولهم) .

(٣) في أ: (يدعوا) .

..... لا أَمَلَهُ^(١)

في لا أَمَلُهُ فاعرفه .

المنى المقدر من الياء قالوا:

..... ما يَمْنِي (لك)^(٢) المَانِي^(٣)

وأما المَنَا الذي يوزن به، فقد نطق بالواو فيه، فقالوا: مَنَوَان، فهو في ظاهر الحال لا يكون من قولهم: مَنَى يَمْنِي إذا قدر (وإن كان معناه موجوداً فيه من حيث إن الوزن)^(٤) هو تقدير بعينه، وهذا يقوى قول الأصمعي بأنه أعجمي غير أنه قد جاء الواو في هذا التركيب قالوا: مَنَوْتُ الرجل ومَنَيْتُهُ إذا ابتليته، والاختبار تقدير؛ لأن المختبر للشيء يقصد أن يعرف مقداره، ويقدره

(١) تقدم وروده ص: ٣٥١ .

(٢) (لك) ليست في: (أ) .

(٣) بيت من البحر البسيط قائله أبو قلابة الحارث بن صعصعة بن كعب بن طابخة بن هذيل .

أخباره في: أسد الغابة ٤/ ٢٦١ .

والبيت بتمامه:

ولا تقولن لشيء سوف أفعله حتى تبين ما يمضي لك الماني

يمضي: يقدر لك القادر .

ورد في: ديوان الهذليين ٣/ ٣٩، وشرح أشعار الهذليين: ٧١٣، والإبدال لأبي الطيب

اللغوي ٢/ ٤٩٩، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٣٠، والتمام: ٢٠٤، والصحاح (منى) ومعجم

مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٦، وشرح الحماسة للتبريزي ٤/ ١٥٠، وأساس البلاغة (منى)،

ومعجم البلدان ٥/ ٢٠٤ واللسان (منى)، والبحر المحيط ١/ ٢٧٠، وتفسير القرطبي

٦/ ٢، والتاج (منى) .

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

كم هو وكيف هو، فعلى هذا يجوز أن تكون عربية من جهة الاشتقاق .

قال شيخنا: ولا يوجب امتناع الاشتقاق عندنا أن تكون الكلمة غير عربية.

الحِجَا: العقل لقولهم: حَجًا يحجو إذا تمكث، والعقل يدل لفظه على الثبات؛ لأن العقل إنما يكون عن التسرع والخفة اللذي ينافيان التمكث، وكذا التُّهَى والحِجَى^(١)، وما يجيء فيه يفيد كله معنى الثبات، وضد القلق والانزعاج، ولاقتضاء العقل سكونا، قال الحكيم: إن مما^(٢) يستدل به على^(٣) عقل الرجل قبل مشافهته سكون الجوارح واعتدال الحركة، وكذلك الحِجَا للمجأ؛ لأنه يسكن إليه، الذي / ذكره من أن كل خشبة عند العرب قناة هو الصحيح، ولذلك قالوا: رمح طويل القناة، فلو كانت القناة تدل على غير الخشبة في الحقيقة، لكان هذا بمنزلة أن تقول: رمحٌ طويل الرمح، وذلك ظاهر الاختلال وقوله:

..... ومِعِي جِيَاعًا^(٤)

واحد وقع موقع الجمع وبالغ فيه حيث جمع الصفة، فقال: جِيَاعًا، وكذا قوله:

..... بِيَضًا لِحَاهُمْ وَأَصْلَعًا^(٥)

كان الأصل بيضاً لحاهم وصلعا لكنه وضع الواحد موضع الجمع، وهذا

(١) في ر، وظ: (الحجر) .

(٢) في أ: (ما) .

(٣) (على) ليست في: (ر، وظ) .

(٤) تقدم وروده ص: ٥٢٨ .

(٥) تقدم وروده ص: ٥٢٨ .

النحو متقبل في القياس لأجل أن الغرض معرفة الجنس، فإذا دلت الحال على الجمع لم يحتاج إلا إلى الجنسية، والواحد يدل عليها، ألا ترى أنهم قالوا: عشرون درهماً، فاكثفوا بالواحد، لما كان العدد قد عرف، وكان المفتقر إليه معرفة الجنس، ومن ذلك قوله وهو من أبيات الكتاب:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِصُ^(١)

وذا باب واسع، والمعنا: للمسيل الضيق الصغير مستعار من معنى البطن يدل على ذلك اختصاصهم له بالضيق، ومكان سيئ من الاستواء، الغنى: لضعف الفقر، وقولهم: غني يغني من قولهم: غنينا بمكان كذا؛ لأن الغنى سكون كما أن الحاجة اضطرار، ألا ترى إلى الراحة هي من جنس السكون كما أن أضعادها من جنس الحركة، وكفى دليلاً على ذا المعنى قول الناس كلهم عند السرور: سكنت نفسي، والتركيب كله يدل على السكون، ألا ترى أن الغنى مما يسكن إليه ويؤنس به وعرقه عائد إلى الأنس، والأنس سكون، وكذا الغناء للكفاية؛ لأن صاحبه يثبت على الأمور، ولا يعتريه القلق كما يعترى الضعيف الجبان، والصبا: من صبوت، والقياس^(٢) أن يكتب بالألف، ولا معنى له في الياء، والمها: جمع مهاة لماء الفحل في رحم الناقة مقلوب فالأصل في مهاة موهة

(١) بيت من البحر الوافر لم أهتم إلى معرفة قائله .

الشاهد: قوله: (بطنكم) وضع البطن موضع البطون .

ورد في: الكتاب ١٠٨/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٣١، والمقتضب ١٧٢/٢، والأصول ٣١٣/١، والمختضب ٨٧/٢، والمفصل: ٢١٣، والأمالى الشجرية ٣١١/١، والتبيان في غريب إعراب القرآن ٥٢/١، وشرح المفصل ٨/٥، والارتشاف ٢٧٠/١، والهمع ١٧٢/١، وخزانة الأدب ٥٥٩/٧، والدرر ١٥٢/١ .

في المقتضب (نصف) مكان (بعض) و (تعيشوا) مكان (تعفوا) .

(٢) في ر، وظ: (يجب) .

من أَمَاهَتِ الركية ^(١)، وأَمَوَاه ^(٢)، ثم قدم اللام الذي هو هاء على العين الذي هو واو، فصار مُهَوَّة، ثم انقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ^(٣)، فوزن مَهَاة، فَلَعَة، ووزن مُهَيَّ فُلَع .

والْبَوَاء لामه همزة بدلالة قولهم: أَبَانَا فُلَانًا بفِلَان، أنشد شيخنا:

/ وَجَارَةُ جَسَّاسٍ أَبَانَا بِنَابِهَا كَلِيْبًا غَلَتْ نَابٌ كَلِيْبٌ بَوَاؤُهَا ^(٤) ١/٧٩

والأصل في هذا الاستواء، فكأن الشئيين إذا تكافأ، فقد تَبَوَّأ في محل واحد .
والتَّلَاء ^(٥): الحوالة من تَلَوْتَه ^(٦) حتى كأنه وكل إليه فهو يَتْلُوهُ ^(٧)،
ويجيء التَّلَاء بالتاء من تلوته إذا تبعته ^(٨)، ألا ترى إلى قوله ﷺ ^(٩): " إذا أُتْبِعَ

(١) في الصحاح (موه): (ماهت الركية تَمُوهُ وتَمِيهِ وتَمَاه مَوْهًا ومُؤَوْهًا إذا ظهر ماؤها وكثر)،
(وأماه الحافر أي انبط الماء وأماهت الأرض إذا ظهر فيها النز)، وفي اللسان (موه)، (أماه
فلان ركيته وقد ماهت الركية) .

(٢) جمع ماء جمع قلة .

(٣) في ر، وظ: (تحركه - قبله) .

(٤) بيت من البحر الطويل، لم أهتد إلى معرفة قائله .

أَبَانَا: قابلنا من البواء وهو التساوي في القصاص .

ناب: ناقة .

ومعناه: ما أغلى ناقة يعادلها كليب، وذلك أن كليباً قتل ناقة جاره جساس فقتل جساس
كليباً، فقامت بسبب ذلك الحرب بين بكر وتغلب، انظر تفصيلها في أمثال العرب للمفضل
الضي: ١٣٠، والأغاني ٣٤/٥ .

ورد في الكشف ٨٨/٣، ٩٧/٤، والبحر المحيط ٤٩٢/٦، والدرر المصون ٣١٤/١٠،
وشرح شواهد الكشف: ٥٦١ .

(٥) في ر، وظ: (البلاء) .

(٦) في ر، وظ: (بلوته) .

(٧) في ر، وظ: (يبلوه) .

(٨) في ر، وظ: (اتبعته) .

(٩) في أ: (قول النبي ﷺ) .

أحدكم على مليء فليتبّع" (١) .

والبلاء أصله الاختبار، ووقع على النعمة؛ لأن الاختبار يقع بها، ولذلك قيل للمصائب: بلاء ومحنة، فكأن الاختبار فيها أكثر؛ لأن الابتلاء بالأحوال التي يفتقر فيها إلى الصبر أقوى وأكشف للأسرار من الابتلاء بما (٢) يوجب الشكر عليه، وكانت المصائب والأمور المكروهة أولى بأن تسمى بلاءً من النعم والأسباب المحبوبة .

والبراء: آخر ليلة من الشهر، وهو من قولهم: برئت منك وبرئ من المرض؛ لأن المعنى في الجميع الانقطاع، ألا ترى أنك إذا قلت: برئت منك كنت قطعت العلائق بينك وبينه، وكذا برئ من المرض؛ لأنه ينفصل عنه كما قالوا: أفرق، والمعنى فارق العلة (٣)، فصار ذا فرقة من جهتها، وكذلك البراء لآخر ليلة من الشهر؛ لأنه ينقطع عندها، وأما نحن براء منك، فوقع على الجمع على حد قولك: قوم عدل (٤)، وقولهم: فلان إزاء مال إذا كان حسن القيام به

(١) روى الحديث في الموطأ (كتاب البيوع - باب جامع الدين والحوالة) ٦٧٤، ومسنند أحمد ٢/ ٢٤٥، ٢٥٤، ٣١٥، وصحيح البخاري (كتاب الحوالات) ٥٥/٣، وصحيح مسلم (كتاب المساقات - باب تحريم مطل الغني) ١١٩٧، وسنن ابن ماجه (كتاب الصدقات - باب الحوالة) ٨٠٣، وصحيح الترمذي بشرح ابن العربي (أبواب البيوع) ٤٤/٦، وسنن النسائي بشرح السيوطي (كتاب البيوع - باب مطل الغني) ٣١٦/٧، ٣١٧ .

(٢) في ر، وظ: (بما يستوجب فيه الشكر) .

(٣) (العلة) ليست في: (ر، وظ) .

(٤) عدل: مصدر مفرد وقع صفة لقوم واسم جمع لا واحد له من لفظه .

من قولك: فلان يِزاء فلان للمكان، فكأنه قصد^(١) أن يكون يِزائه يذب عنه،
ثم جعل الإِزاء على المبالغة كما قال^(٢):

نُصِرْنَا فَمَا يُلْقَى لَنَا مِنْ كِتْيَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِيلُ أَمَامُهَا^(٣)

فجعله كأنه خلق من الأمام إغراقاً كما قالوا في قولها:
تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ^(٤)
إنها جعلتها من الإقبال والإدبار مبالغة ، وهذا هو القوي^(٥) (في المعنى)^(٦).

(١) في ر، وظ: (قصد أن يقال: إنه أبداً يكون) .

(٢) في أ: (قال: حسان) .

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله كعب بن مالك .

نسبه أبو حيان في: البحر المحيط ٣١٨/١، وابن هشام في شرح قصيدة بانث سعاد: ١٩٤
إلى حسان .

كتيبة: طائفة من الجيش مجتمعة، يد الدهر: مدى الدهر .

الشاهد: قوله: (أمامها) . ظرف وقع خبراً وهو معرفة يجوز رفعه بمرجوعية .

ورد في: ديوانه: ٢٧١، ومعاني القرآن للزجاج ١٨٠/١، وفي التعريب والمغرب: ٧٠،
وتفسير القرطبي ٣٨/٢، واللسان (جبر)، والخزانة ٤١٥/١، روى (شهدنا - تلفى) في
معاني القرآن والبحر المحيط واللسان والخزانة و " أ " .

(٤) بيت من البحر البسيط، قائلته الخنساء .

ورد في: ديوانها: ٤٨، والكتاب ١٦٩/١، والبرصان والعرجان: ١٣٠، والمقتضب ٢٣٠/٣،
والقطع والانتاف: ٧٦٠، ومجالس العلماء للزجاجي: ٢٦٠، والخصائص ٢٠٣/٢، والمنصف
١٩٧/١، وزهر الآداب: ٩٩٩، والإفصاح: ٢٦٥، والخليل: ١٦٥، والبيان في غريب
إعراب القرآن ١٤٧/١، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ١١٥، وشرح المفصل
١١٥/١، وشرح الكافية الشافية: ٦٦٦، وشرح بانث سعاد: ١٤٨، وشرح الألفية
للشاطبي ١١٢/٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق: ٢٦٤، وعقد الخلاص في نقد كلام
الخواص: ٢٠١، والخزانة ٤٣١/١ .

(٥) في أ: (القولي) .

(٦) (في المعنى) ليست في: (أ) .

والبلاء: من قولك: ما باليت به، فالأصل في باليت أن يكون من قولك: بلوته إذا اختبرته، وكأن المعنى أنه ليس مما يساجلني فيلوني، وأبلوه يدل على صحة هذا التقدير أنهم يقولون: ما باليت به غير الباء^(١)، وقالوا: إنه^(٢) الأفصح، وأما إذا قيل: ما باليت به، فلأنه بمنزلة قولك: ما اعتددت به هذا هو أوضح^(٣) ما يحتمله عندي .

وذكاء: اسم معرفة كسعاد في أن منع الصرف للتعريف والتأنيث / ٧٩ ب/ ولكنّه مثل خضارة^(٤) للبحر في كونه علماً في غير ما يعقل، والخفاء: الكساء الذي يستر به الوطب من خفي، وقالوا: أخفيته بمنزلة أظهرته^(٥)، فقد جاء إذا بمعنى سلبت الخفاء، وأما أخفيته إذا سترته فظاهر؛ لأن الهمزة تكون للإثبات من خفي، وإذا قيل: أخفيته بمعنى الإظهار كان الهمزة للسلب مثل اشتكيت الرجل إذا نزعته شكايته وأمرست الحبل إذا أزلت المرس، ولا يكون هذا النحو معدوداً فيما يسمى الأضداد في التحقيق^(٦) .

وقولهم: خلاؤك أفنى لحياثك^(٧)، بمعنى أحفظ له من قولهم: قنيت المال

(١) في أ، وظ: (الياء) والاختيار من (ر)، والمراد بها باء التعدية .

(٢) في ر، وظ: (هو الأفصح) .

(٣) في أ: (واضح) .

(٤) انظر: الصحاح (خضر) .

(٥) انظر: الأضداد لابن الأنباري: ٩٥ .

(٦) عده ابن السكيت من الأضداد، إصلاح المنطق: ١٩٧ .

(٧) مثل يضرب في ذم المخالطة، معناه: أنك إذا خلوت في منزلك كان أخرى أن تقني الحياء

وتسلم من الناس لأن الرجل إنما يحذر ذهاب الحياء إذا واجه خصماً أو عارض شكلاً، وإذا

خلا في منزله لم يحتاج إلى ذلك، انظر: النوادر: ٣١١، وفصل المقال: ٤١٢، ومجمع الأمثال

٢٤١/١، وحدايق الأدب ٣٥٤ .

قال:

فَاقْنِي حَيَاءَكَ لَا أَبَا لَكَ إِنَّنِي فِي أَرْضِ فَارِسٍ مُوثِقٌ أَحْوَالاً^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ: احْفَظِي حَيَاتَكَ .

وَالْخِلَاءَ: بسكر الفاء بإزاء الْحِرَان لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ خَلَا يَخْلُو، حَتَّى
كَأَنَّ الْبَعِيرَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسَّيْرِ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ قَالُوا: خَلَا
يَخْلَأُ كَمَا تَرَى بِالْهَمْزِ .

وَالْعَمَاءُ: لِلْغَيْمِ مِنْ قَوْلِكَ: عَمِي؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى التَّغْطِيَةَ فِي ذَلِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّ
الْأَعْمَى عَلَى عَيْنِهِ غَطَاءٌ وَظِلْمَةٌ، وَأُنْشِدَ شَيْخُنَا:

يَقُولُونَ مَاءٌ طَيِّبٌ خَانَ عَيْنَهُ	وَمَا مَاءُ عَيْنِ خَانَ عَيْنًا بِطَيِّبٍ
وَلَكِنَّهُ أَرْزَمَانِ أَنْظُرْ طَيِّبٌ	بِعَيْنِي قَطَامِي نَمَى فَوْقَ مَرْقَبٍ
كَأَنَّ ابْنَ حَجَلٍ مَدَّ فَضْلَ جَنَاحِهِ	عَلَى مَاءِ إِنْسَانَيْهِمَا الْمَتَّصِبِ
جَرَى فَوْقَ إِنْسَانَيْهِمَا فَكَأَنَّمَا	جَرَى فَوْقَ إِنْسَانَيْهِمَا مَاءُ طَحْلَبٍ ^(٢)

(١) بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الْكَامِلِ، قَائِلُهُ حَجَرُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ
ضَبِيْعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، وَيُرْوَى جَحْدَرٌ، وَيُرْوَى مَرْثَدٌ يَكُونَانِ عَوْضًا مِنْ حَجَرٍ .
فَاقْنِي: الزَّمِي .

لَا أَبَا لَكَ: تَحْضِيضٌ وَلَيْسَ بِنَفْيٍ لِأَيِّهَا وَخَيْرٌ لَا مَحْذُوفٌ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا أَبَاكَ وَدَخَلَتْ اللَّامُ
مُؤَكِّدَةً لِلْإِضَافَةِ، وَتَقْدِيرُ الْخَبَرِ: لَا أَبَاكَ مُوْجُودٌ .
الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: " فَاقْنِي " أَيِ احْفَظِي .

وَرَدَ فِي: الْحِمَاسَةِ ٢٠٥/١، وَشَرَحَ الْحِمَاسَةَ لِلْمَرْزُوقِيِّ: ٣٥٢، وَشَرَحَ الْحِمَاسَةَ لِلتَّبْرِيزِيِّ
١٨٣/١، وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (قَتْنِي) .

(٢) أَبْيَاتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ نَسَبَهَا الْجَاهِظُ فِي الْحَيَوَانَ ١٥١/٧ إِلَى رَجُلٍ مِنْ قَرِيْعٍ يَرْثِي عَيْنَهُ
وَيَذْكُرُ طَبِيبًا .

=

فقوله: مد فضل جناحه جيد المناسبة ^(١) لما نحن فيه .

فالعَمَاءُ بمنزلة الغمام؛ لأنه من غم يغم إذا ستر، وكذا الغم الذي يستر القلب، وأما قولهم: ما أحسن عَمَاءَ هذه الناقة لطولها، فيجوز أن يكون في الأصل من العَمَمِ، ثم أُبدِلَ من حرف التضعيف (ألف فالتقى ألفان، فهمز كما فعل في حَمَرَاءَ، ويكون هذا في قلب حرف التضعيف) ^(٢) إلى حرف اللين مع حصول الفصل بين المثلين بمنزلة ما ذكره أبو علي من أن مُزَّاءً بالمد يجوز أن يكون من المَزِيز نحو: مُزَّازٌ، ثم قيل: مُزَّاءٌ، وكما قالوا في سَرِيَّةٍ: إنه يجوز أن يكون الأصل سَرِيرَةٌ فَعِيلَةٌ ^(٣) من السر، ثم قلب أحد حروف التضعيف مع حصول الفصل فاعرفه .

والْحَيَاءُ: حَيَاءُ الناقة يجب أن يكون مأخوذاً من الْحَيَاءِ؛ لأن الفرج مما يُسْتَحْيَى من رؤيته، وينقبض عنه، ألا ترى إلى قولهم: الشَّوَار، ثم / أخذوا منه ٨٠/أ الشَّوَر، وكان معنى شَوَّرته جعلته بصفة يستحي من مثلها، وحال تنكشف فيها عورته .

= ونسبها الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء ٣١٥٦٥ إلى محسن بن كنان .

ونسبها الزمخشري في ربيع الأبرار ١٠٠/٤ إلى رجل من بني قريع .

وورد بلا نسبة في عيون الأخبار ٢٠٢/٢ .

ماء طيب، رطوبة غريبة في ثقب العين، جعل: يعسوب، وهو في خلق الجرادة إذا سقط لا يضم جناحيه، شبه ما علا الحدقة بجناح فرخ من فراخ الزنابير قد مد على ناظره.

(١) في ر وظ: (الجانسة) .

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

(٣) في ر، وظ: (فعلية) .

والعَرَاءَ للَفَضَاءِ: من العَرْي؛ لأنه يَعْرِى من الشجر والخَمَر والأبنية،
الْفَرَاءُ: أصله الهمز، وقد التزموا الإبدال في المثل، فقالوا: أنكحنا الفَرَاءَ
فَسَنَرَى؛ لأنهم أحبوا أن يكون لفظه كلفظ فَسَنَرَى، وكثيراً ما يعتبرون
السجع في الأمثال كما يقولون: "شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرَعَى"^(١)
فلا ينونون ثَرَى مع كونه في أثناء الكلام ليشاكل تَرَى؛ لأن تَرَى فعل لا
يجوز تنوينه فاعرفه، فقد ذكرت من هذا الفصل ما كان أقرب، ولم أتعرض
لبسط القول في كل كلمة فيطول .

(١) المثل في المنتخب ٤٦٩/٢، وفصل المقال: ١١٩، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ .

قال صاحب الكتاب:

"باب المذكر والمؤنث

أصل الأسماء التذكير، والتأنيث ثان له، فمن ثم إذا انضم إلى التأنيث في الأعلام التعريف، لم ينصرف، نحو: امرأة سُميت بقدَم أو زَيْنَب، وإذا انضم إلى التذكير انصرف نحو: رجل يسمى بِحَجَرٍ أو جَعْفَرٍ، والتأنيث على ضربين: تأنيث حقيقي، وتأنيث غير حقيقي .

فالحقيقي: ما كان بإزائه ذكر نحو: امرأة ورجل، وناقة وحمل، وغير وأتان وحمل ورغل^(١) وجذني وعناق .

وغير الحقيقي: ما لحق اللفظ فقط، ولم يكن تحته معنى له، وذلك نحو: البشري والذكرى وطرفاء وصحراء وغُرُفَة وظُلْمَة وقَدَر وشَمْس ودَار، ونَار، فتأنيث هذه الأشياء تأنيث لفظ لا تأنيث حقيقة^(٢) .

قال المفسر:

اعلم أن التذكير أصل^(٣) كما ذكر، والتأنيث فرع عليه وكائن بعده في الرتبة وهو على ضربين: حقيقي وغير حقيقي .
فالحقيقي: ما كان له مذكر نحو: المرأة والرجل، والناقة والحمل، والعير والأتان، والحمل والرغل؛ لأن الرغل مؤنث الحمل^(٤)، ولا يكون هذا إلا في الحيوان .

(١) في التكملة مرجان: (رغل) .

(٢) التكملة شاذلي: ٨٦، والتكملة مرجان: ٢٩٣ .

(٣) في ر، وظ: (الأصل التذكير) .

(٤) انظر فصيح ثعلب: ٣٠٨ .

والثاني: وهو غير الحقيقي، ومعناه: أن يوجد في الاسم علامة التأنيث، ولا يكون في المعنى مؤنثاً، ويكون هذا الضرب في المعاني نحو: البُشْرَى والذُّكْرَى والبِشَارَةُ والتَّذْكِرَةُ؛ لأن في البُشْرَى ألف التأنيث (وفي البشارة تاء التأنيث)^(١) وليس مسماهما مؤنثاً كما كان مسمى المرأة .

وفي الموات نحو: العُرْفَةُ والظُّلْمَةُ والصَّحْرَاءُ لأجل أن في صَحْرَاءُ ألف التأنيث وفي غرفة تاءه، وكل واحد منهما أعني من الصحراء والغرفة / يدل على ٨٠/ب شيء ليس فيه تأنيث، وكذا القَدْرُ والشَّمْسُ والدَّارُ؛ لأن تاء التأنيث مقدرة فيها^(٢)، والأصل ثباتها، ولذلك تعود في التصغير نحو: قُدَيْرَةٌ ودُوَيْرَةٌ، فإذا قالوا: إن الشمس مؤنثة، فالمعنى أن فيها تقدير التاء، وإلا فليس هنا تأنيث حقيقي، والتذكير بهذه المتزلة؛ لأنه يكون حقيقياً كالرجل، وغير حقيقي كالثوب والضرب والقتل، وجملة التذكير المجازي أن لا يكون في الاسم تاء تأنيث لا لفظاً ولا تقديراً، ومقصودنا بالتقدير أن لا يكون كَشَمْسٍ ودُلُو، ألا ترى أن الثوب ليس فيه تذكير حقيقي ولا تأنيث ويسمى مذكراً بمعنى أنه عار من علم التأنيث على كل وجه من حيث لم يقل: ثَوْبَةٌ، كما قيل: غُرْفَةٌ، ولا ثَوْبِيَّةٌ كما قيل: قُدَيْرَةٌ، وينبغي أن يعلم أن مجيء التأنيث المجازي ليس بخارج عن الحكمة لأجل أنك إذا جاوزت الحيوان، فليس ثم تأنيث حقيقي ولا تذكير، وإذا كان كذلك، لم يكن جعل الاسم مؤنثاً لفظاً أبعد من جعله مذكراً، فلما كان

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

(٢) في أ: (مقدر) .

كذلك، جعلوا^(١) الألفاظ بين التذكير والتأنيث، إذ كان كل واحد منهما غير حقيقي، وكان المذكر أكثر من المؤنث، ألا ترى أن نحو: الثوب أكثر من نحو: العمامة، ونحو: الخروج أوسع من نحو: الكتابة، وذلك إنما^(٢) يقفك الاستقراء عليه، وكان هذا الوجه لأجل أن التذكير إذا كان هو الأصل في حال التحقيق، وجب أن يكون الأغلب في حال المجاز فاعرفه، فقد ترى من لا خبرة له يستبعد أن يكون الاسم مؤنثاً لفظاً، ويقول: ما حاجة العرب إلى إثبات التاء في غُرْفَة، وإنما الذي لا يقبله القياس أن يوضع اسم على مذكر حقيقي ويجعل في لفظه علم التأنيث نحو: أن يقال: رَجُلَة في المذكر، وذلك لا يكاد يوجد في الأسماء الصريحة، وإنما يجيء قليلاً في الصفات حملاً على المعنى نحو: قولهم: يَفْعَة .

قال صاحب الكتاب : إنه حمل على سِلْعَة يَفْعَة^(٣) ، ونظيره قولهم : حَائِض ؛ لأنه عنده على تقدير شيء حائض^(٤) أو إنسان حائض، والصفة تابع ليس بالأصل، فيجوز أن يكون فيه الاتساع، وإنما الاعتبار بالاسم المحض كالرجل والجمل، وأما فرس إذا أنثوه، فلوقوعه على المؤنث، كما تقول: فرسُ

(١) في ر، وظ: (قسموا) .

(٢) في ر، وظ: (مما) .

(٣) قال سيبويه في ٢٠/٢: (ومما جاء مؤنثاً صفة تقع للمذكر والمؤنث هذا غلام يفعه، وجارية يفعه، وهذا رجل ربعة وامرأة ربعة .

فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا للمذكر وصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسلمة أو نفس) .

(٤) قال سيبويه في ٩١/٢: (فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نكحة) وانظر: ٢٠/٢ .

أثنى، فالتأنيث المجازي ليس مما يختص بالاسم؛ لأنه/يكون في الفعل والحرف، ألا
 تراك تقول: ضَرَبْتُ هند، فيكون الفعل متضمناً لعلامة التأنيث من غير أن يكون
 دالاً على شيء مؤنث، فإن قلت: إن هذا مفارق للأسماء لأجل أن التأنيث في
 ضربت لأجل هند، وليس التأنيث في غُرْفَةٍ لأجل شيء فالجواب أن معنى
 التأنيث المجازي، أن يوجد في اللفظ علم التأنيث من غير أن يكون معناه مؤنثاً
 على الحقيقة، وذلك موجود في ضربت، كما أنه كذلك في غُرْفَةٍ، فأما كون
 التاء في ضَرَبْتُ لأجل هند، وكونه في غرفة لغير شيء، فليس بفرق يتعلق بما
 نحن فيه بل هو مما يعود بالضرر عليك، وذاك أن التأنيث إذا وجد في اللفظ
 لأجل شيء آخر، كان أذهب في المجاز من أن يوجد في اللفظ، وليس هو لمعناه
 ولا لغيره، ومثال هذا أن الشيء المعار أبعد منك من الشيء الذي يحصل معك
 من غير أن يكون له صاحب يعرف، ومثل من يقول: إن التأنيث المجازي لا
 يجوز في الفعل، وإن من قال: إن التأنيث من خصائص الاسم، فقد أصاب لهذا
 الفرق مثل من يقول: الحركة من خصائص الحيوان، فيقال: كيف زعمت ذلك
 والجماد توجد فيه الحركة، فيجيب بأن الجماد يتحرك بتحريك غيره، وهذا
 ظاهر الفساد؛ لأن لفظ الحركة لا يقتضي الاختيار خصوصاً، وإذا كان
 كذلك، كان قوله: إنها من خصائص الحيوان كذباً، وكذا قول من جعل
 التأنيث على الإطلاق من خصائص الاسم؛ لأن التأنيث لا يختص بما كان نحو:
 غُرْفَةٍ دون ضَرَبْتُ، ولو لم يكن (يقع)^(١) التأنيث على التاء في ضَرَبْتُ، لوجب أن
 يقال: إن قول النحويين: أثنت الفعل خطأ، ومن قال: ذلك دخل فيمن لا يكلم.
 وأما التأنيث في الحرف فنحو: رَبٌّ ورُبَّتْ وثُمَّ وثُمَّتْ .

(١) (يقع) ليست في: (أ) .

قال صاحب الكتاب:

"فما كان من التأنيث حقيقياً، فإن تذكير فعله إذا تقدم فاعله لا يسوغ في الكلام وحال السعة، وذلك نحو: سَعَتْ المرأة وَذَهَبَتْ سلمى، وَقَعَدَتْ أسماء، فيلزم العلامة على^(١) حسب لزوم المعنى، وحقيقته لتؤذن أن المسند إليه الفعل مؤنث، وعلى هذا قالوا: قاما غلاماك، و:

..... يَعَصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ^(٢)

إلا أن الأحسن هنا أن لا يلحق الفعل علامة تشية ولا جمع؛ لأن التشية والجمع لا يلزمان لزوم التأنيث الحقيقي، وقد جاء في الشعر:

/ لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأُمِّ سُوءٍ^(٣) ب/٨١

(١) (على) ليست في التكملة: (مرجان) .

(٢) جزء من عجز بيت من البحر الطويل قائله الفرزدق، والبيت بتمامه:

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران بعصرن السليط أقاربه

دياف: قرية بالشام، حوران: من مدن الشام، السليط: دهن السمسم وهو هنا الزيت خاصة .

الشاهد: (يعصرن) فأتى بالحرف الذي يكون ضميراً علامة للجمع .

ورد في ديوانه: ٤٦٠، والكتاب ٢٢٦/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٦٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣/٢، وابن السيراني ٤٩١/١، والتبصرة والتذكرة: ١٠٨، والإفصاح: ٣٥٤، والبديع: ٦٨٩، وإعراب الحديث للعسكري: ١٠٨، ومعجم البلدان ٤٩٤/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٧٤ .

(٣) صدر بيت من البحر الوافر، قائله جرير، وعجزه:

..... على باب استها صلب وشام

وكان الذي حسن هذا الفصل الذي وقع بين الفاعل وفعله بالمفعول، وعلى هذا حكوا في الكلام: حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً، فإن كان التانيث غير حقيقي، جاز تذكير الفعل الذي يسند إليه متقدماً نحو: قوله سبحانه: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى﴾^(١)، ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(٢)، ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(٣)، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٤)، ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ﴾^(٥)، فإن قال: موعظة جاءنا، كان أقبح من جاءنا موعظة؛ لأن الراجع^(٦) ينبغي أن يكون على حد ما يرجع إليه، وقد جاء ذلك في الشعر قال:

- الشاهد: (ولد الأخيطل أم سوء) حيث حذف علامة التانيث من (ولد) وحسن ذلك الفصل بين الفعل وفاعله .

ورد في ديوانه: ٥١٥، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٦١٨، والخصائص ٤١٤/٢، والإفصاح: ١٦٣، والاقتضاب ١٧٥/٣، وابن يسعون ١٥١/١، والقيسي: ٤٩٨، والإنصاف: ١٧٥، وابن بري: ٣٣٨، وشرح المقدمة الجزولية: ٥٠٨، وضرائر الشعر: ٢٧٨، وأوضح المسالك ٣٥٧/١، والعيني ٤٦٨/٢، والأشمونى ٥٢/٢، وحاشية الأمير على المغني ٩٦/١ .

عجزه في الاقتضاب: مقلدة من الأماط عارا .

(١) البقرة / ٢٧٥ .

(٢) الحشر / ٩ .

(٣) هود / ٦٧ .

(٤) يونس / ٥٧ .

(٥) الحجر / ٧٣ .

(٦) في التكملة شاذلي: (الراجع ينبغي أن تكون) .

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(١) " (٢)

قال المفسر:

اعلم أن تأنيث الاسم إذا كان حقيقياً وجب أن يلحق الفعل المسند إليه علم التأنيث نحو: أن تقول: خَرَجَتْ هِنْدُ وَذَهَبَتِ الْمَرْأَةُ وَسَارَتِ النَّاقَةُ، ولا يجوز ترك علامة التأنيث؛ لأنه إذا كان موجوداً في المعنى وجب أن يوجد علامته^(٣) في اللفظ .

(١) بيت من البحر المتقارب، قائله عامر بن جوين الطائي شاعر فارس من أشرف طي في الجاهلية كان فاتكاً .

أخباره في: المعمرين: ٤١، وجمهرة أنساب العرب: ٤٠٣، والخزانة ٥٣/١ .
الشاهد: (أبقل) حيث حذف تاء التأنيث مع أنه مسند إلى ضمير المؤنث المجازي ضرورة .
ورد في الكتاب ٢٤٠/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، والمذكر والمؤنث للفراء: ٨١، ومجاز القرآن ٦٧/٢، والكامل: ٦٦٠، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٢/٢، وضرورة الشعر: ٢١٠، والتنبيهات: ٣٠٣، وابن السيرافي ٥٥٧/١، والتبصرة: ٦٢٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٣، والأعلم ٢٤٠/١، والإفصاح: ٩٩، وأمالى ابن الشجري ١٥٨/١، وابن يسعون ١٥٢/١، وابن بريق: ٣٣٩، وإعراب لامية الشنفرى ١٣٦، وضرائر الشعر: ٢٧٥، والمقرب ٣٠٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٥٩٦، ولباب الإعراب: ٢٣٠، وابن الناظم: ٢٢٦، والبسيط لابن أبي الريح: ٢٦٥، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٤٨٤، ورصف المباني: ٢٤١، وشرح الألفية للمرادي ١١/٢، والدر المصون ٢٠٧/١، وأوضح المسالك ٣٥٤/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٤٨٠/١، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢١٣، وخزانة الأدب ٤٥/١ .

(٢) التكملة شاذلي: ٨٦، ٨٧، ومرجان: ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥ .

(٣) في أ: (علامة)

فإن جاء شيء من نحو: خَرَجَ المرأةُ، فلفصل نحو: ما حكوه من قولهم: حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ؛ لأن الفصل لما طال بين الفعل والاسم المؤنث، احتمل أن لا يلحق علامة التأنيث على أن هذا ليس بالأعراف، ولا أعلم له نظيراً في التنزيل .

وأما امتناعهم من أن يطردوا لحاق علامة التثنية والجمع نحو: قاما غلاماك، كما اطرده نحو: ذهبت هند، وإن كان غلاماك مثنى على الحقيقة، كما أن هنداً مؤنث، لأجل أن التثنية لا يلزم في المعنى، ألا ترى أن الشيتين إذا اجتمعا جاز افتراقهما وكذا الجمع، والتأنيث لازم في المعنى، ألا ترى أن المؤنث لا يصير مذكراً، فلا تكون المرأة رجلاً كما يصير الاثنان واحداً بوقوع الافتراق، فما لزم التأنيث معنى، لزم علامته لفظاً نحو: ضربت هنداً، ولما لم يلزم التثنية والجمع، لم يلزم علامتهما في الفعل، فلم يكثر نحو: قاما غلاماك، وقاموا غلمانك؛ لأن اللفظ موضوع على المعنى ومرتب عليه، فبحسب لزومه يلزم .

وأما التأنيث اللفظي، فإن الفعل إذا أسند إلى المؤنث اللفظي مقدماً عليه جاز تذكيره جوازاً حسناً كقوله سبحانه: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ وذلك أكثر من أن يحصى، فإن أثنت كان/جائزاً كقوله سبحانه: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾^(١) ٨٢/أ وذلك أن التأنيث لما لم يكن حقيقياً، لم تقو العناية بإثبات علامته في اللفظ .
فأما إذا كان الفعل مؤخراً نحو: قولك: موعظة جاءتنا، فإن الوجه إلحاق التاء ويقبح قولك: موعظة جاءنا بغير تأنيث، ويأتي في الشعر نحو: ما ذكره من

(١) يونس / ٥٧ .

قوله:

..... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا^(١)

وإنما^(٢) كان إلحاق علم التأنيث الوجه عند التأخير لأجل أنك (إذا قلت جاء موعظة علم أن الفعل لما بعده و)^(٣) إذا قلت: مَوْعِظَةٌ جَاءَنَا، فلم تثبت علامة التأنيث في لفظ الفعل جاز أن يظن أن الفاعل غير المتقدم ذكره، وأنه شيء آخر منتظر، فلما كان إلحاق علامة التأنيث أوضح عند التأخير، كان ذلك الأوجب عندهم، فلم يقولوا: موعظة جاءنا في حال السعة هذا هو ما أشار إليه أبو علي، وإياه ذكر شيخنا، ويمكن أن يقال: إن التأنيث في الفعل لأجل تأنيث الفاعل، فإنما قيل: ضربت هند، لأن الفاعل مؤنث والفاعل كالجاء من الفعل، فيلحق الفعل ما يكون فيه، يدلك على ذلك أنهم لم يؤنثوا الفعل لتأنيث المفعول لما^(٤) لم يكن متصلاً به، فلم يقل مثلاً: ضربت هنداً زيد، وإذا ثبت أن التأنيث في الفعل لاتصال الفاعل به، كان الاتصال كلما ازداد تأكيداً، ازداد علامة التأنيث في الفعل ثباتاً^(٥)، وأنت إذا قلت: موعظة جاءتنا، كان الفاعل ضمير الموعظة، والضمير أشد اتصالاً من الظاهر، ألا ترى أنه يسكن في الفعل، فلما كان الفاعل في قولك: موعظة جاءتنا، أذهب في الاتصال، كان

(١) تقدم وروده ص: ٥٥٦ .

(٢) في أ: (هو إنما) .

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

(٤) في أ: (ما) .

(٥) في أ: (اثباتاً) .

علامة التأنيث التي كان^(١) العلة في لحاقها الفعل اتصال الفاعل به أذهب في اللزوم منها في قولك: جاءتنا موعظة، فجاز أن تقول: جاءنا موعظة بغير تاء جوازاً حسناً، ولم يجوز أن تقول: موعظة جاءنا بغير تاء إلا على قبح، وحال قريية من الضرورة، وحمل على المعنى كما حمل الأرض على المكان في قوله:

..... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فاعرفه فإنه لطيف، والأول واضح.

قال صاحب الكتاب: وعلى هذا قوله:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ (وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعٌ^(٢))

(١) في ر، وظ: (كانت) .

(٢) رجز، قائله حميد الأرقط من بني كعب بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .

أخباره في: جمهرة أنساب العرب: ٢٢٢، وسمط اللآلي: ٦٤٩، ومعجم الأدباء ١١/١٣، والخزانة ٥/٣٩٥ .

عليها: عنها، فرع: فرع كل شيء أعلاه، أذرع: الذراع ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى .

الشاهد: (أجمع) كان وجه الكلام أن يقول: (جمعاء) لكن حمله على المعنى إذ القوس عود، وهو تأكيد للضمير الذي في فرع، وإن لم يكن جارياً على الفعل، فإنه بمعنى الجاري .

ورد في: الكتاب ٤/٢٢٦، ولم يذكر في طبعة بولاق، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٧، وإصلاح المنطق: ٣١٠، وأدب الكاتب: ٥٠٧، والجمهرة ٣/٤٩١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٠٢، والمسائل المشكلة: ٤٥٠، وأمالى المرتضي ٢/٢٥، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٨٤٧، والأعلم ٢/٣٠٨، ودرة الغواص: ٢٣٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٥٧، وابن يسعون ١/١٥٣، والقيسي: ٥٠٢، وابن بري: ٣٤٠، وكتاب ألف باء ١/٢٧٤، وشرح عمدة الحفاظ: ٥٧٦، والارتشاف ٢/٦١٢، والبحر المحيط ٨/٣١٩، وفرائد القلائد: ٣٧٣ .

ما بين القوسين ليس في: (أ) ، التكملة شاذلي ٨٨، والتكملة مرجان ٢٩٦ .

قال المفسر:

اعلم أن أجمع لا يخلو من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون تأكيداً للضمير المنفصل الذي هو هي، فلا يجوز هذا لأجل أن هي مؤنث وأجمع مذكر .

والوجه الثاني: أن / يجعل تأكيداً لفرع، وذلك غير جائز أيضاً لأجل أنه نكرة وأجمع لا يكون إلا تأكيداً للمعرفة، وإذا بطل هذان الوجهان بقي الوجه الثالث، وهو:

أن يجعل تأكيداً للضمير المستكن في فرع أن يكون محمولاً على التذكير كأنه قال: أرمي عليها وهي قوس فرع، وذكر قوساً حملاً على المعنى، وذاك أن تأنيثه غير حقيقي، فكأنه قيل: وهو^(١) عود فرع، فيكون الضمير في فرع عائداً إلى عود، وإذا عاد إلى المذكر كان مذكراً، فيجانب أجمع من جهة التذكير، ومن جهة التعريف أيضاً؛ لأن الضمير إذا كان بعد الذكر، فهو معرفة أبداً .

قال صاحب الكتاب:

"وأما قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ﴾ ثم قال: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾^(٢) فلأنه حمل^(٣) على الإرث، أو لأن القسمة المقسوم، ومثل ذلك قوله:

(١) في ر، وظ: (هي) .

(٢) النساء / ٨، ونص الآية: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ .

(٣) في التكملة مرجان: (حملة) .

إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولٌ^(١)
 حمله سيبويه على أن المكحول العين^(٢)، وروى أبو عثمان وغيره عن
 الأصمعي أنه كان يتأوله على: إذ هي أحوى حاجبه مكحول^(٣) والعين
 بالإثمد^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الضمير إذا عاد إلى الإرث من قوله سبحانه: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾
 كان إضماراً لما لم يذكر لدليل الحال عليه كقوله سبحانه: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى
 ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾^(٥).

(١) بيت من البحر البسيط، قائله طفيل بن كعب (وقيل) ابن عوف بن ضبيس ابن خليف بن
 مالك الغنوي جاهلي من الفحول المعدادين .

أخباره في: الشعر والشعراء ٤٥٧، والأغاني ٣٤٩/١٥، وسمط اللآلي: ٢١٠ .
 إذ هي: يعني المرأة شبهها بالظبي، أحوى: أي ظبياً أحوى، الربيعي: ما نتج في الربيع وهو
 أفضل أوقات النتاج نسب على غير قياس والقياس ربيعي والعين: أي عينه، الحاري:
 منسوب إلى الحيرة .

الشاهد: (مكحول) ذكره وهو خبر عن العين، وهي مؤنثة حمل العين على الطرف أو الجفن.
 ورد في: ديوانه: ٥٥، والكتاب ٢٤٠/١، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٧، والمذكر والمؤنث
 للفراء: ٨١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٧٩، وضرورة الشعر: ٢١٢، والمسائل
 البصريات: ٦٦١، والمنصف ٨٥/٣، ورسالة الغفران: ٥٤١، وجمهرة الأمثال ١/٩٩،
 والأعلم ١/٢٤٠، وابن يسعون ١/١٥٥، والقيسي: ٥٠٦، وابن بري: ٣٤٢، والتنبيه
 والإيضاح (صرخد)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧٣، وضرائر الشعر: ٢٧٧،
 واللسان (صرخد)، وشرح بانت سعاد: ٧٤، ونتائج التحصيل: ١٠٥٥ .

(٢) التكملة مرجان: (للعين) .

(٣) مكحول خبر عن حاجبه فلا تكون فيه ضرورة .

(٤) التكملة شاذلي: ٨٨، والتكملة مرجان: ٢٩٦، ٢٩٧ .

(٥) فاطر / ٤٥ .

وإن حمل القسمة على المقسوم، كان الضمير لما جرى ذكره^(١)، والأول هو الوجه، وأما البيت فعلى الوجهين الأول: أن تجعل العين مبتدأ و " مكحول " خبره، وهذا^(٢) هو الأظهر لأجل أن حكم هذا حكم الاسم مع العاملين في الحمل على الأقرب نحو: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتَ أَخَاكَ، فحاجبه مبتدأ والعين معطوفة عليه، والمعنى على الإخبار عن كل واحد^(٣) منهما بكونه مكحولاً، فلا بد من أن يضم لأحدهما خبر ويجعل " مَكْحُول " ^(٤) هذا الظاهر خبراً عن الآخر، فأولاهما به هو العين؛ لأنها أقرب إليه، فهي كقوله (:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ ^(٥)

(١) في ر: (مثله) .

(٢) في ر: (خبره هو)، وظ: (خبره وهو) .

(٣) (واحد) ليست في: (ر، وظ) .

(٤) في ظ: (مكحولاً) .

(٥) بيت من البحر المنسرح، اختلف في قائله ف قيل: إنه قيس بن الخطيم، وقيل: عمرو ابن امرئ

القيس، وقيل: درهم بن زيد الأنصاري، وقيل: حسان بن ثابت .

الشاهد: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخير والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، والتقدير (نحن بما عندنا راضون) .

نسب إلى قيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه: ١٧٣، والكتاب ٧٥/١، والأعلم ٣٨/١،

وشرح التلخيص: ٥٥، والعيني ١٨٩/١، ومعاهد التنخيص ١٨٩/١ .

ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس في: ديوان حسان: ١٦١، ومجاز القرآن ٣٩/١،

وجمهرة أشعار العرب: ٦٧٥، وابن السيرافي ٢٧٩/١، والتنبيه والإيضاح (فجر) والخزانة

٢٧٥/٤ .

ونسب إلى حسان في: ملحق ديوانه: ٢٨١، ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري في

الإنصاف: ٩٥ .

وورد بلا نسبة في: المقتضب ١١٢/٣، وشرح عيون الإعراب: ٢٥٧، وأمالى ابن الشجري

فالأصل حاجبه مكحول والعين مكحول، ثم حذف الأول استغناء بالثاني.
والوجه الآخر: جائز على قول: من يعمل الأول، فيقول: ضَرَبْتُ
وَضَرَبَنِي أَخَاكَ، فيكون الأصل إذ هي أحوى حاجبه مكحول، والعين مكحولة
أيضاً، ثم حذف كما تقول: زيد منطلق وعمرو.

قال صاحب الكتاب:

" قال^(١) أبو عثمان: العرب تقول: الأجذاع / انكسرن لأدنى العدد: ٨٣/أ
والجذوع للكثير انكسرت، وعلى هذا قالوا: لخمس خلون، وكذلك إلى العشر،
وإذا زاد على العشر دخل في حد الكثرة^(٢)، فقالوا: لإحدى عشرة قد^(٣) خلت
وخمس عشرة قد^(٤) خلت .

وأما فعل الجميع^(٥) إذا تقدم الفاعل، فقد يذكر ويؤنث؛ لأن تأنيث
الجمع ليس بحقيقة، فمن ثم أنث^(٦) جماعة المذكر، فقالوا: هي الرِّجَال، وهي
الْجَمَال، كما قالوا: هي النِّسَاء وهي الْجُذُوع؛ لأن هذه الجموع كما يعبر عنها
بالجماعة، فقد يعبر عنها بالجمع والجميع^(٧) .

- ٢٩٦/١، وشرح مقصورة ابن دريد: ٢٦٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٨، وأما
ابن الحاجب ٤٣/٤، وابن الناطم: ١١٩، والإيضاح في علوم البلاغة ١٦٩، ومغني اللبيب:
٦٨٧، والفصول المفيدة: ٦٥، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٤٤/١، وفتح القدير للشوكاني
٢٩٠/١ .

(١) في التكملة شاذلي: (روى) .

(٢) في التكملة: (الكثير) .

(٣) (قد) ليست في: (التكملة) .

(٤) (قد) ليست في: (التكملة) .

(٥) في التكملة شاذلي: (الجمع) .

(٦) في التكملة: (أنثت) .

(٧) التكملة شاذلي: ٨٨، ٨٩، والتكملة مرجان: ٢٩٧ .

قال المفسر:

اعلم أن النون علامة الجمع القليل تقول: الأجداع انكسرن، والجدوع انكسرت، وكذا لخمس خلون، وإحدى عشرة خلت جعلوا التاء علماً للكثرة والنون للقلّة، ثم ليس هذا بواجب، ولكنه طريقة (و) ^(١) يجوز أن يقال: إن التأنيث لما كان بمعنى الجماعة، وكان علّمه المختص به التاء من حيث إن النون ضمير مخصوص بالتأنيث، وليس بحرف وضع للتأنيث، خص ما كان أذهب في الجمع والكثرة بالتاء الذي هو موضوع له على الانفراد، والنون بما هو أقل حظاً من الجمع من حيث إنه لا يدل على التأنيث خصوصاً، وإنما يدل على ذوات صفتها التأنيث، ألا ترى أن أصله للحقيقي ^(٢) نحو: الهندات خرجن، وهذا واضح، وأما الجمع، فإنه بمنزلة الاسم الذي تأنيثه غير حقيقي تقول: انكسرت الكعاب وانكسر الكعاب، فيجوز التذكير والتأنيث جوازاً حسناً كما جاز جاءنا موعظة، وجاءتنا موعظة، وتقول: الكعاب انكسرت، فيكون الأحسن المأخوذ به في حال السعة إلحاق التأنيث كقولك: مَوْعِظَةٌ جَاءَتْنا، وإنما صار الجمع مؤنثاً؛ لأن العبارة تكون عنه بلفظ التأنيث كالجماعة، ولفظ التذكير، وهو الجمع كما يكون العبارة عن الموعظة بالوعظ، ولا فصل بين أن يكون الجمع ^(٣) جمع مذكر حقيقي كالرجال، وبين أن يكون جمع مؤنث حقيقي نحو: النساء في أنه إذا صار إلى الجمع جرى مجرى اسم تأنيثه غير حقيقي؛ لأن

(١) (و) ليست في: (أ) .

(٢) في أ: (الحقيقي) .

(٣) في ر، وظ: (الجمع واحدة مذكراً حقيقياً نحو الرجال، وبين أن يكون مؤنثاً حقيقياً نحو...) .

تقديرهم فيها تقدير الجماعة والجمع، فتقول: خَرَجَتْ الرجال، وخَرَجَتْ النساء، ويجوز أن تقول: خرج النساء كقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(١)، ولا يجوز أن تقول: قَالَ المرأة، وهذا يصرك / أن المؤنث الحقيقي عند الجمع بمنزلة ٨٣/ب ما لا تأنيث له على الحقيقة، كما أن المذكر نحو: الرجال بمنزلة ما لا تذكير فيه^(٢) نحو: الثياب والكعاب، ولو كان الحكم لا يتغير في الجمع، لوجب أن يقال: خَرَجَ الرَّجَالُ، ولا يجوز^(٣) خَرَجَتْ، وخَرَجَتْ النِّسَاءُ، ولا يجوز خَرَجَ النساء، كما لا يجوز خَرَجَ المرأة، وكان ذلك لأجل أن الجمع لما جرى له التأنيث في كلامهم من حيث كان المعنى الجماعة، وللфصل^(٤) بين الواحد والجميع صار المذكر الحقيقي نحو: الرجل بمنزلة غير الحقيقي كالشوب، فقل: هي الرجال كما يقال: هي الثياب، وأجرى ما تأنيثه حقيقي مجرى المذكر، فلم يلزم إلحاق علامة التأنيث، كما يلزم في الواحد، وصار نساء بمنزلة رجال، فيما ذكرنا من أنك تقول: خَرَجَ النساءُ وخَرَجَ الرجال، وجملة القول أن هذه المجموع على أربعة أنواع:

الأول: تكسير المذكر الحقيقي نحو: الرجال .

والثاني: تكسير المؤنث الحقيقي نحو: النساء، وجمعه في المعنى نحو: نسوة .

والثالث: جمع الموات نحو: الأيام والسيوف، وما أشبه ذلك، فهذه الثلاثة

(١) يوسف / ٣٠ .

(٢) في ر، وظ: (له) .

(٣) في ر، وظ: (يقال) .

(٤) في أ: (الفصل) .

قد استوت في دخول التاء (على الفعل) ^(١) المسند إليها نحو: خَرَجَتْ الرَّجَالُ، وَذَهَبَتْ النِّسَاءُ وَمَضَتْ الْأَيَّامُ، وفي ترك ذلك، واستوت أيضاً في تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها نحو: النِّسَاءُ خَرَجَتْ والرجال مَضَتْ والأيام خَلَتْ، وذلك أن معنى الجماعة موجود في كلها، ولما اشتركت هذا الاشتراك دخل بعضها على بعض في الضمائر، فقلت في الموات: الأيام مضين والسيوف قَطَعْنَ وأعجبني قَطَعُوهن، وقلت في المؤنث الحقيقي: النسوة أَعْجَبَتْنِي وجُوهها، والنساء اسْتَحْسَنَتْهُا، والأصل في ذا أن تقول: هن وفي الموات "ها" وقد ترى من لا يحقق لا يميز ^(٢) هذا، وذلك غلط، وقد كثر في الكلام قال:

وَنِسَوْتُكُمْ فِي الرَّوْعِ بَادٍ وَجُوهُهَا ^(٣)
وقال:

مَرِيضَاتٍ أَوْ بَاتِ التَّهَادِي كَأَنَّمَا تَخَافُ عَلَى أَحْشَائِهَا أَنْ تَقَطَّعَا ^(٤)

(١) (على الفعل) ليست في: (أ) .

(٢) في ظ: (يجوز) .

(٣) صدر بيت من البحر الطويل قائله سيرة بن عمرو الفقعسي شاعر جاهلي، وعجزه:

يُخْلَنُ إِمَاءٌ وَإِإِمَاءُ حَرَائِرُ

الإماء حرائر: أي اللاتي يحسبن إماء حرائر، وكانت الحرة في مثل ذلك الوقت تتشبه بالأمه لكي يزهد في سبيها، ويجوز أن يكون المعنى أنكم تفرقتم، وتركتم إماءكم فيما تركتم، فصرن بمنزلة الحرائر .

الشاهد: قوله: (باد وجوهها) حيث قال وجوهها والأصل وجوههن .

ورد في: الحماسة ١/١٣٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٢٣٧، وشرح الحماسة للأعلم ١/٢٥٤، وشرحها للتبريزي ١/١٢٧، وشروح سقط الزند: ٥٦، والخزانة ٩/٥٠٣ .

(٤) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله فقليل: إنه مسلم بن الوليد، وقيل: رجل من بني

سعيد، نسب إلى مسلم بن الوليد في الأشباه والنظائر للخالدين ١/٢٠٦، والحماسة البصرية

٢/٢٢٠ .

لم يقل: أحشائهن^(١) وقال:

تَسِيبُ انْسِيَابَ الأَيِّمِ^(٢)
.....

ولم يقل: يَسْبِنُ^(٣)، وهو كثير .

فإن قلت: فكيف لم يجر أن تقول: الرجال خرجن وخروجهن، فدخل

على المؤنث في^(٤) هذا كما دخل عليه في التأنيث على الجملة حيث قلت: / هي ٨٤/أ

= ونسب إلى رجل من بني سعيد في محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ١٣٩/٢ .

الشاهد: (أحشائها) لم يقل أحشائهن وهن نسوة .

وورد بلا نسبة في: الحماسة ٤٠/٢، والحيوان ٢٥٩/٤، وشرح الحماسة للثريزي

١٣٩/٣، ومجموعة المعاني: ٢٥٩ .

ومسلم بن الوليد الأنصاري مولى آل سعد بن زرارة الخزرجي يكنى أبا الوليد ويلقب

صريع الغواني من الشعراء المشهورين في العصر العباسي، توفي سنة ٢٠٨ هـ .

أخباره في: الشعر والشعراء: ٨٣٢، وتاريخ جرجان: ٤٦٣، وتاريخ بغداد ٩٦/١٣،

والنجوم الزاهرة ١٨٦/٢، ومعاهد التنصيص ٥٥/٣ .

في الحيوان والأشياء والنظائر والحماسة البصرية (مريضة أثناء) .

(١) في ر، وظ: (على أحشائهن) .

(٢) جزء من صدر بيت في قائله الخلاف المذكور في البيت السابق وورد في المصادر السابقة،

والبيت بتمامه:

تسبب انسياب الأيم أخصره الندى فرفع من أعطافه ما ترفعا

الأيم: الجمان من الحيات والحية لا تصير على البرد؛ لأنه إذا أثر فيها ييس جرحها،

تنساب: أي تتدافع في مشيتها .

(٣) في ر، وظ: (يسبن وإذا استقرت وجدت في كل جانب عدة منه فإن قلت ...) .

(٤) (في هذا) ليست في: (ر، وظ) .

الرجال على ما فعلوا في الموات نحو: الأيام حيث قالوا: مَضَيْنَ^(١) ، ومُضِيَهُنَّ
فالجواب:

أن النون ضمير المؤنث في الأصل، والمذكر الحقيقي قد أعطي نظيره، وهو
الواو في خرجوا، فلما شابه الرجال المؤنث من حيث إنه جمع لم يحبوا أن يجري
المذكر^(٢) الحقيقي مجرى المؤنث في كل حال فاقترضوا على أن يجوزوا فيه تأنيث
السواحد نحو: هي الرجال وخرَجَتْ الرجالُ، ولم يجوزوا النون لثلاثا يكون قد
خرج عن أصله من كل وجه .

وأما الموات نحو: الأيام، فليس له أصل في التذكير الحقيقي، فيحافظ عليه
ويراعى أن يبقى على طريقته في بعض الأحوال، ألا ترى^(٣) أنه لا ينفك من
التأنيث، وإذا لم يقل: السيوف قطعن قيل: قطعت، ولا يقال: قطعوا كما يقال:
ذلك في الرجال، فلما كان كذلك جاز أن يستعار لها ضمير المؤنث الحقيقي^(٤)
نحو: هُنَّ، وما أشبه ذلك

واعلم أن تأنيث^(٥) الجمع يفتقر إلى فضل^(٦) بحث، والقول فيه أنه لا يخلو

(١) (مضين) ليست في: (ر، و)ظ .

(٢) في أ: (المؤنث) .

(٣) (ألا ترى) ليست في: (ر، و)ظ .

(٤) (الحقيقي) ليست في: (ر، و)ظ .

(٥) في حاشية (أ): (تأول التذكير والتأنيث في الجمع إنما يجوز لك مع الفعل خاصة نحو: قام
الرجال وقامت الرجال، ولا تقيسه في كل موضع فتقول: الهندات قائم كما تقول: قام
الهندات) .

(٦) في ظ: (فضل) .

من أن يكون أنث الجموع كلها، فقليل في جمع المذكر: خَرَجَتْ الرجال؛ لأنه يعبر عنه بلفظ فيه تاء التأنيث وهو قالت^(١) الجماعة .

أو يكون لمعنى آخر، فلو كان العلة فيه أن العبارة تقع عنه بهذه اللفظة المؤنثة فقط لوجب أن يصح، فيما يسند إليه التذكير والتأنيث في الأحوال كلها تقدم ذلك أو تأخر، فيحسن نسوة قال، والكعاب انكسر كما حسن قال نسوة وانكسر الكعاب؛ لأن العلة الموجبة^(٢) لتأنيثه إذا كانت ما ذكرنا من أنه يعبر عنه بلفظ مؤنث لزم تذكيره حيث يقصد العبارة عنه بلفظ مذكر، وهو الجمع، ولا يخرج قولك: النسوة بتأخر الفعل عنه من أن يحتمل تقدير كل واحد من العبارتين فيه، وإذا لم يفترق به الحال، وجب أن لا يفترق الحكم، ألا ترى أن كل ما يجوز فيه التذكير والتأنيث للحمل على تأويلين أحدهما يفضي إلى المؤنث^(٣)، والثاني إلى مذكر يجري في جميع الأحوال مجرى واحداً في صحة اعتبار التقديرين فيه مثال ذلك إجازتهم الأمرين في حروف التهجي كالكاف، والباء، وما أشبه ذلك، يؤنثون كل واحد منها على معنى الصورة والخط، ويذكرون على معنى الحرف قال: /

ب/٨٤

..... كَمَا يُنْتِ كَافٌ تَلُوخٌ وَمِيمُهُ^(٤)

(١) في ر، وظ: (قولنا) .

(٢) في ظ: (المؤنثة) .

(٣) في ر، وظ: (مؤنث والآخر) .

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، قائله الراعي النميري، وصدره:

وقال الآخر:

كَافاً وَمِيمَيْنِ وَسِيناً طَاسِماً^(١)

ثم^(٢) لا فصل في ذلك بين أن يتقدم ما يسند إليهما أو يتأخر، فليس التأنيث في قولك: كافٌ حسنة بأولى من التذكير بل كلاهما مجوز؛ لأن مبني ذلك على ما تقدره، فإذا قدرت الحرف ذكّرت، وإذا قدرت الحُطّة والصّورة

= أشاقتك آيات أبان قديمها

المعنى: شبه ما بان من آثار الديار التي ذهب أهلها منها بالحروف المكتوبة .

الشاهد: (بينت كاف) حيث أنث كافاً حملاً على اللفظة والكلمة .

ورد في: شعره ٢٤٢، والكتاب ٣١/٢، والمقتضب ٢٣٧/١، ومعاني القرآن

وإعرابه ٦١/١، والجمل: ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٨/١، وشرح أبيات سيويه

لابن السيرافي ٣١٨/٢، والمخصص ٤٩/١٧، والحلل: ٣٥٠، وشرح المفصل ٢٩/٦، وشرح

ألفية ابن معطي: ١٢٢٣، واللسان (كوف) وصدر البيت في الحلل واللسان:

..... أشاقتك أطلال تعفت رسومها

وفي الأعلام ٣١/٢ (أهاجتك) وفي شرح ألفية ابن معطي (كتبت) بدل (بينت) .

(١) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله .

طاسم: دارس .

الشاهد: قوله: (وسينا طاسماً) حيث جاء بالوصف المذكر (طاسماً) نعتاً للسين المؤنثة؛ لأنه

أراد الحرف .

ورد في: الكتاب ٣١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦٠/١، والمذكر والمؤنث لابن

الأنباري: ٤٥٠، والجمل: ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٨/١، والمخصص

٤٩/١٧، وتنقيف اللسان: ١٨٠، والحلل: ٣٤٨، وشرح المفصل ٢٩/٦، وشرح ألفية ابن

معطي: ١٢٢٢ .

(٢) (ثم) ليست في: (ر، وظ) .

أُثِّتْ، فلو كان تأنيث الجمع متعلقاً بحديث العبارة فقط، لوجب أن يجوز تذكره في كل موضع يؤث فيه لاحتمال أن يعبر عنه بكل واحد من لفظي التذكير والتأنيث في جميع الأحوال (و) ^(١) إذا كان الأمر على ما وصفنا وجب أن ينضم إلى هذا المعنى شيء آخر يوجب تأنيثه، وذلك أن من كلامهم تغيير الحكم لتغيير المعنى كما يغيرون اللفظ لذلك، فكما أنهم لما قصدوا جمع رجل قالوا: رَجَال، فغيروا لفظ الاسم وصيغته لانتقاله من معنى الأفراد إلى معنى الجمع كذلك جعلوا له حكماً لا يكون في الواحد، وهو أن أثَّره، وأيد ذلك أن الجمع ^(٢) ثانٍ للأفراد، كما أن التأنيث ثانٍ للتذكير، فلما استويا في هذا الوصف سوى بينهما في الحكم .

والضرب الرابع من الجمع ^(٣) بالواو والنون نحو: المسلمون، وهذا ليس فيه إلا التذكير نحو: خرج المسلمون وخرجوا، ولا يكاد يجيء خرجت إلا في شذوذ؛ لأن الواو علم التذكير، وليس كالتكسير الذي يشترك فيه الجميع، ولأن صيغة الأفراد باقية فيه محفوظة، ولم تبطل كما بطلت في التكسير، فتمحض الاسم للجمع هناك، ولم يتمحض هنا .

قال صاحب الكتاب:

"ويدل على أن هذا التأنيث ليس بحقيقة أنك لو سميت رجلاً بكَلَابٍ أو كَعَابٍ أو خُرُوقٍ أو عُثُوقٍ صرفته، ولو سميته بعَنَاقٍ أو أَثَانٍ، لم تصرفه،

(١) (و) ليست في: (أ) .

(٢) العبارة في ر، وظ: (الجمع فرع على الواحد كما أن الموث فرع على المذكر فلما استويا في الفرعية سوى بينهما في الحكم) .

(٣) في ر، وظ: (الجمع في هذا الوصف الواو) .

و^(١) لذلك جاء ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ ^(٢)، وقال سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ ^(٣)، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ^(٤)، ولو قلت: قال امرأة لم يستقم، لأن تأنيثه حقيقة للفصل ^(٥)، وليس كالنسوة؛ لأن تأنيث النساء والنسوة للجمع كما أن التأنيث في ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ ^(٦) كذلك، فلو لم تؤنث كما لم تؤنث ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ^(٧)، لكان حسناً وعلى التذكير قول الفرزدق:

وَكُنَّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ ^(٨) / ٨٥/أ
وقال آخر في فعل المفرد:
وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَى ضَغِينَةٍ وَمُضْطَلَعِ الْأَضْعَانِ مُذَّ أَنَا يَافِعُ ^(٩)

(١) في التكملة شاذلي: (كذلك) .

(٢) آل عمران / ٨٦ .

(٣) الممتحنة / ١٢ .

(٤) يوسف / ٣٠ .

(٥) أي الفصل بين المذكر والمؤنث .

(٦) الحجرات / ١٤ .

(٧) يوسف / ٣٠ .

(٨) بيت من البحر الطويل .

دعائم: واحدها دعامة وهو ما يدعم به البناء إذا مال، تبع: من ملوك اليمن قديماً .

الشاهد: حذف الهاء من شديدة وطويلة ضرورة حمل السواري والدعائم على البناء المحكم، فتأنيثها غير حقيق فلذلك حسن حذف الهاء .

ورد في ديوانه: ٢٠٧/٢، والكتاب ٢٣٨/١، وابن السيراني ٤٩٢/١، والمخصص ٨٢/١٦،

والأعلم ٢٣٨/١، وابن يسعون ١٥٦/١، والقيسي: ٥٠٨، وابن بري: ٣٤٤، وشرح

الجميل لابن عصفور ٣٨٢/١، واللسان (كون)، ونتائج التحصيل: ١١٦٧ .

في الديوان (قديماً) مكان (ورثناه) و (طوالاً - شداداً) ولا شاهد فيه .

وفي ابن السيراني (قديماً) .

(٩) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، قيل: إنه الكميت بن معروف جد الكميت بن

زيد، وقيل: إنه رجل من سلول .

ولو قال^(١): الكلاب نبج، والكعاب انكسر، كان قبيحاً حتى تلحق
العلامة كما قبح موعظة جاءنا، ولم يقبح جاءني موعظة، ولا أجائي موعظة،
وقد جاء في الشعر:

فَإِمَّا تَرِنِّي وَلِي لَمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(٢)

= الشاهد: حذف هاء التانيث من قوله: "محمولاً" لحمله إياه على الضغن إذ معناهما واحد.
نسب إلى الكميت في: شعره: ١٦٦، والكتاب ٢٣٩/١، وابن السيراني ٥٢٢/١،
والقيسي: ٥١١.

ونسب إلى رجل من سلول في: ابن يسعون ١٥٧/١، وابن برى: ٣٤٥، والعيني ٣٢٤/٣.
ورود بلا نسبة في: الاقتضاب ٢٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ٨١٥، وابن الناطم: ٣٧٣،
وشرح الألفية للمرادي ٢٢٣/٢.

الضغينة: العداوة والحقد، مضطلع: قائم بالشيء حامل له، يقول: إنه يحمل العداوة ولا
يضره ذلك، يافع: غلام شاب ناهز الحلم.

(١) في أ: (قلت).

(٢) بيت من البحر المتقارب، قائله الأعشى ميمون بن قيس.

لمة: شعر ملم بالمتكبر، أودى: ذهب بحسنها وجمالها وهو رجوعها من السواد إلى البياض.
الشاهد: (أودى) حيث حذف تاء التانيث ضرورة، وحسن ذلك حمله الحوادث على
الحدثان لما كان مؤثراً غير حقيقي.

ورد في ديوانه: ٢٢١، والكتاب ٢٣٩/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٩١، والمذكر والمؤنث
للمبرد: ١١٢، والأصول ٤١٣/٢، وضرورة الشعر: ٢١١، ومشكل إعراب القرآن ١٨/٢،
وإصلاح الخلل: ٣٩٨، وابن يسعون ١/٢، والقيسي ٥١٣، ونتائج الفكر: ١٦٨، وابن
برى: ٣٤٦، والبسيط: ٥١٣، ورصف المباني ١٨٦، والتحفة الوردية: ٢٠٦، والعيني
٤٦٦/٢، والأشعوني ٥٤/٢، والخزانة ٥٧٨/٤.

في الديوان (فإن تعهديني ... أتوى بها) وروى بروايات مختلفة تركت ذكرها لكثرتها.

وهذا كأنه حمل الحوادث على الحدّثان لما كانوا يقولون: الحدّثان
 فيريدون به الكثرة (والجنس كما يراد ذلك بلفظ الجمع جعلوا^(١)) الجمع
 كالواحد لموافقته له في المعنى لإرادتهم^(٢) الكثرة^(٣) باللفظين، ومن ثم أنث
 الحدّثان في الشعر أيضاً لما جاز أن يعني به ما يعني بالحوادث فقال:
 وَحَمَّالُ الْمِئِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ^(٤)
 قال المفسر:

اعلم أنه استدل على أن تأنيث الجمع غير حقيقي بإجماعهم على أن
 كِلَاباً اسم رجل يصرف، وذلك كثير في أسماء العرب، وإنما كان كذلك لأجل
 أن كِلَاباً بمنزلة حِمَار من حيث إن تأنيثه ليس بعريق إذ الواحد مذكر كَكَلْب،

(١) في التكملة: (جعل).

(٢) في التكملة: (إيرادته).

(٣) ما بين القوسين ليس بي: (أ).

(٤) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلى معرفة قائله.

الأنف: المتنزه عن الأشياء التي يتنزه عنها.

النصور: يجوز أن يكون جمع ناصر كشاهد وشهود، وأن يكون مصدراً كالخروج
 والدخول.

الشاهد: قوله: (الحدّثان) أنه لما عني به الحوادث.

ورد في: معاني القرآن ١/١٢٩، ومجالس نعلب: ٤١٢، والمذكر والمؤنث: ٢٢٢، وتهذيب
 اللغة ٤/٤٠٦، والمثلث لابن السيد ١/٤٦٧، وشرح أدب الكاتب: ٣٣٠، وأمالى ابن
 الشجري ١/١٠٦، وابن يسعون ٢/١، والقيسي: ٥١٤، والإنصاف: ٧٦٦، وابن برى:
 ٣٤٧، وضرائر الشعر: ٢٧٢، والتكملة والذيل والصلة (حدث).

التكملة شاذلي: ٨٩، ٩٠، والتكملة مرجان: ٢٩٧-٣٠٠.

فهم إنما يعتدون بالتأنيث اللازم نحو: عَنَّا ق وَعَقَرَب لأجل أن هذا النحو مصوغ في أول أحواله على التأنيث، والجمع تأنيثه عارض بدلالة ما ذكرنا من أن واحد كِلَاب وكِعَاب غير مؤنث بوجه، والذي يشكل من هذا أن عُنُوقاً جمع عَنَّا ق، وتأنيث عَنَّا ق أصلي، فيقال: كيف صرفت عُنُوقاً اسم رجل ولم تصرف عَنَّا قاً . فالجواب عن ذلك ما ذكرنا من أن التأنيث الحقيقي يزول حكمه في الجمع، ويصير الاسم إلى التأنيث المجازي فعُنُوق بمنزلة كِلَاب في أن التأنيث الأصلي غير معتبر حكمه فيه بدلالة قولهم^(١): خرج النساء مع امتناعهم من أن يقولوا: خَرَجَ المرأة، وكذا لو سميت بنساء صرفت؛ لأنه بمنزلة كلاب، فإن سميت بنسوة لم تصرف؛ لأن فيه تاء التأنيث فهو كطلحة، وليس في النساء تاء تأنيث، وأما ما أنشده من قوله:

..... طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(٢)

فوجه الدلالة فيه أنه لم يقل: طويلة سواريه شديدة دعائمه، وذلك أن سواريه مرتفع بـ (طويلاً) ارتفاع الاسم بالفعل كقولك: طَالَ سَوَارِيهِ، فكما يجوز ترك علامة التأنيث إذا كان الفاعل بعد الفعل كذلك يجوز ذلك فيما هو بمنزلة الفعل، وهذا^(٣) حكم قوله:

وما زلت محمولاً على ضغينة^(٤)

لأن ضغينة مرفوعة بمحمول / فكأنه قال: ما زلت يحمل علي ضغينة، ٨٥/ب

(١) في أ: (قوله) .

(٢) تقدم وروده ص: ٥٧٢ .

(٣) في ر، وظ: (هكذا) .

(٤) تقدم وروده ص: ٥٧٣ .

فمحمول خبر المتكلم في زِلَتْ وفعل للضعينة، وجاز ذلك؛ لأن عَلَيَّ متعلق بمحمول وفيه ذكر المتكلم فهو كما ذكرنا في صدر^(١) الكتاب من قوله:
 سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَيَّ قَضَاءُ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِباً^(٢)
 لأن جالباً حال من فاعل سأغسل، وفعل لقضاء الله، وصحته؛ لأن عَلَيَّ متعلق بجالباً، وفيه ضمير يعود إلى فاعل سأغسل .

وأما قوله: " لو قال: الكلاب نبه والكعاب انكسر كان قبيحاً " فقد تقدم أن المؤنث غير الحقيقي يلحق فعله التأنيث إذا تأخر عنه نحو: مَوْعِظَةٌ جَاءَتْنَا في حال السعة^(٣)، وأما قوله: " أَجَائِي مَوْعِظَةٌ " (فإنما ذكره لأجل أن موعظة ترتفع باسم الفاعل، فكما تقول: جَاءَنَا مَوْعِظَةٌ)^(٤) فيحسن ترك التأنيث في الفعل كذلك يحسن في اسم الفاعل، ولو قلت: هذه مَوْعِظَةٌ جَائِي لم يحسن، ووجب أن تقول: جَاءَتْني كما تقول: موعظة جَاءَتْ .

(١) المقتصد: ٥١٠ .

(٢) بيت من البحر الطويل، قاله سعد بن ناشب التميمي من بني مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم شارح إسلامي في الدولة المروانية .

أخباره في: النفاث ٣٠٥/١، والشعر والشعراء: ٦٩٦، والعقد الفريد ١٨٢/٥، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٢ .

الشاهد: قوله: (جالباً علي) .

ورد في الحماسة ٦٩/١، والشعر والشعراء: ٦٩٦، وعيون الأخبار ٢٨٤/١، والزهرة ٢١٠/٢، وشرح الحماسة للمرزقي ٦٧/١، ودلائل الإعجاز: ٢٢٠، والمقتصد: ٥١٠، وسمط اللآليء ٧٩٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٥/١، وشرح نهج البلاغة ٣٧٨/٣، والتذكرة السعدية: ٤٣، والعيبي ٤٧٢/١، وخزانة الأدب ١٤١/٨ .

(٣) انظر ص: ٥٥٧ .

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

وترك الاعتداد بالتأنيث المجازي يجيء في الشعر مجيئاً صالحاً من ذلك ما
أنشده من قوله:

..... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا^(١)

لم يقل: أَوَدَتْ بِهَا حملاً على الحدثان كما أنت الآخر فقال:

..... إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْحَدَثَانُ^(٢)

حملاً على الحوادث، وموضع الضرورة في قوله:

..... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

أن الألف في أَوَدَى رِدْف، ولو أنت وقال: أَوَدَتْ بطل الردف؛ إذ لا
يكون التاء مردفاً به، وإنما يختص ذلك بحرف اللين، وعلى ذلك قول الفرزدق:
إِذَا الْقُنْبُضَاتُ السُّودُ طَوَّفْنَ بِالضُّحَى رَقَدْنَ عَلَيْهِنَ الْحِجَالَ الْمَسْحَفُ^(٣)

(١) تقدم وروده ص: ٥٧٤ (أ/٨٥) .

(٢) تقدم وروده ص: ٥٧٤ (أ/٨٥) .

(٣) بيت من البحر الطويل بين المصنف قائله .

القنْبُضَاتُ: جمع قنْبُضَة وهي القصيرة من النساء، الحِجَالُ: جمع حجلة ستر يضرب
للمرأة في البيت، المسحف: الذي أرخى عليه سحفان، وهما سترًا باب الحجلة .
الشاهد: قوله " الحِجَالُ الْمَسْحَفُ " ذكر الصفة، ولم يقل مسحفة مع أن الموصوف مؤنث
مجازي، ولكنه أراد التطابق في اللفظ .

ورد في ديوانه ٢/٢٤، والنقائض: ٥٥٠، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٢٥، وكثر الحفاظ في
كتاب تهذيب الألفاظ ٣٣٣/١، وجمهرة أشعار العرب: ٨٨٤، وتهذيب اللغة ٤/١٤٤،
وسر صناعة الإعراب ٥٧٥، والمحكم (سحف)، ونظام الغريب ٦٧، وشروح سقط الزند:
١٠٥٢، والفرق بين الحروف الخمسة: ٥٨١، والأساس واللسان والتاج (سحف) .

قال صاحب الكتاب:

"باب أسماء المؤنث"

الأسماء المؤنثة على ضربين^(١): اسم لا علامة فيه للتأنيث، واسم فيه علامة.

فما لم يكن فيه علامة له، فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك، فأما الذي على ثلاثة أحرف فنحو^(٢): عَيْنٌ وَأُذُنٌ وَدَارٌ وَسُوقٌ وَنَارٌ .

(١) قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث: ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣ (اعلم أن الأسماء المؤنثة على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الاسم المؤنث فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر كقولك: خديجة وفاطمة وأمامة وليلى وسعدى وعفراء الهاء والياء والمدة فواصل بين المذكر والمؤنث .
والقسم الثاني: أن يكون الاسم المؤنث مستغنياً بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة كقولك: زينت ونوار وهند ودعد وعين وفخذ وما أشبه ذلك، معنى التأنيث قائم فيهن لا علامة للتأنيث في لفظهن .

والقسم الثالث: أن يكون الاسم المؤنث مخالفاً لفظ ذكره مصوغاً للتأنيث فيصير تأنيثه معروفاً لمخالفته لفظ ذكره مستغنى فيه عن العلامة كقولهم: جدي وعناق وحمل ورخل ...
والقسم الرابع: أن يكون الاسم الذي فيه علامة التأنيث واقعاً على المذكر والمؤنث كقولهم: شاة للمذكر والأنثى، وكذلك بقرة وجرادة قال الفراء: لم يرد بالهاء هنا التأنيث المحض وإنما أرادوا الواحد، فكروها أن يقولوا: عندي شاء وبقر وجراد، وهم يريدون الواحد، فلا يقع بين الواحد، والجمع فصل، فجعلت الهاء دليلاً على الواحد .

وقد يكون الاسم واقعاً على المذكر والمؤنث ولا علامة للتأنيث فيه كقولهم: عقرب ذكر وعقرب أنثى (...)، وانظر المذكر والمؤنث للفراء: ٦٩ .

(٢) في أ: (فهو) .

فما كان من هذا الضرب، فإنه إذا حقر لحقته تاء التأنيث في التحقير، وذلك نحو أُذَيِّنَة وَعُيِّنَة وفي سوق سُوقَة ودار دَوِيرَة، وإنما لحقت التاء في التحقير؛ لأنه يرد ما كان ينبغي أن يكون في بناء المكبر، فردت كما ردت اللام في نحو: يَدٍ وَدَمٍ، ونحو ذلك، ألا ترى أنهم جمعوا ما حذفت (التاء في مكبره من المؤنث بالواو والنون كما جمعوا ما حذفت)^(١) منه اللام، فقالوا: أَرْضُون كما قالوا: سُنُون وَثُبُون / ومِثُون، (وقد)^(٢) تركوا رد الهاء في التحقير في حروف ٨٦/أ مؤنثة من ذوات الثلاثة شذت عما عليه الجمهور في الاستعمال، منها حرب وقوس ودرع لدرع الحديد وعُرس وعُرب قالوا: عُرب، والاسم مؤنث لقولهم: العرب العاربة " (٣).

قال المفسر:

اعلم أن الاسم المؤنث العاري من علامة التأنيث على ضربين: اسم على ثلاثة أحرف، واسم على أكثر من ثلاثة أحرف، فالأول نحو: عين وأذن ودار ونار، فهذه إذا ضغرت رد تاء التأنيث إليها نحو^(٤): عَيْنَة وَأُذَيْنَة وَدَوِيرَة وَعُضَيْدَة في عضد، وكذا يُدَيِّدَة، وتشبيه أبي علي لرد التاء برد اللام من حيث إن كل واحد منهما عوداً إلى الأصل، وكان الأصل في سُوق سُوقَة، وفي عين عَيْنَة كما أن الأصل في دم دَمِي، فقلت: سُوقَة كما قلت: دُمِي، فرددت المحذوف

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

(٢) (قد) ليست في: (أ) .

(٣) التكملة شاذلي: ٩١، ٩٢، والتكملة مرجان: ٣٠٠، ٣٠١ .

(٤) في ر: (نقول) .

في الموضعين، وقالوا: أَرْضُون^(١)، فجمعوا ما حذف منه التاء بالواو والنون، كما فعلوا ذلك فيما حذف منه لام الفعل نحو: ثُبُونٌ ومُتُونٌ، فقد جرى تاء التانيث بجرى لام الفعل كما ترى، وذلك لما ذكرنا من الأصل أن يثبت التاء في نحو: عين ودلو، كما أن الأصل أن يكون دَمٌّ على ثلاثة أحرف، وقد مضى تفسير الواو والنون في هذه المنقوصات في باب الجمع^(٢) فإذا قالوا: العين مؤنثة، فالمقصود أن^(٣) التقدير فيه التاء، وإلا فليس هو مما يدل على شيء مؤنث على الحقيقة، إذ لا فصل بين الشمس والقمر، وبين الدلو والحبل مثلاً حتى يجب أن يكون بعض ذلك مؤنثاً وبعضه مذكراً، فإنما التانيث في ذلك أنه^(٤) قدر فيه التاء ورد في بعض الأحوال، وهو التصغير ليعلم تقديره، فلا فرق بين هذا النحو، وبين غرفة وظلمة، فإنما قلت: طلعت الشمس كما قلت: حسنت الغرفة، وقد ترك رد التاء في التصغير في أسماء شاذة، وذلك ما ذكره من غُرَيْبٍ وَحُرَيْبٍ ولا قياس عليه .

قال صاحب الكتاب:

"وأما ما كان على أربعة أحرف من المؤنث، فلا تلحقه التاء في التحقير، وذلك قولهم في عَنَاقٍ: عُنَيْقٌ وفي عَقَابٍ: عُقَيْبٌ وفي عَقْرَبٍ عُقْرِبٌ كأنهم

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث: ١٢٠: (فإنما قالوا: أرضون والمؤنث لا يجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصاً نحو: سنة، وثبة، وقلة، وظبة، لأن الهاء وإن كانت زائدة، فقد كانت لها في الأصل فلذلك جاءت الواو والنون عوضاً كما يعوض ما ذهب منه حرف من أصله) .

(٢) قال في المقتصد ١٩٧: (وحكم ثُبُونٌ حكم سنون في أن تخصيصه بالواو والنون تعويض من الحذف اللاحق له وكذا الباب) .

(٣) في ر: (إلى) .

(٤) في: (أنه فيه) وفي ظ: (أن فيه قدر) .

جعلوا الحرف الزائد على الثلاثة في العدة وإن كان أصلاً بمنزلة الزائد الذي^(١) هو التاء^(٢)، فعاقبتها كما جعلوا الأصل كالزائد في يرمي ويغزو / ويخشى، حيث حذفت في الجزم كما حذفت الحركات الزائدة، وكما جعلت الألف في ٨٦/ب مُرَامِيٍّ بمنزلة التي في حباري، وكما جعلت الياء في تحية بمنزلة^(٣) الأولى في عدي وبمنزلة الياء في حنيفة في قولهم: تَحَوِي، وقد شذ شيء في هذا الباب أيضاً، فألحقت فيه التاء، وذلك وراء وقْدَام، قالوا: وَرِيَّةٌ مثل وَرِيَّةٍ وَقُدَيْمَةٍ قال: وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُوذَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمُ قُدَيْمَةِ الْجَوَازِ مَسْمُومٌ^(٤) ولحاق الهاء في هذا الضرب شاذ عما عليه استعمال الكثرة، وإنما جاء

(١) في التكملة (الزيادة التي هي) .

(٢) انظر المذكر والمؤنث للمبرد: ٩٧ .

(٣) التكملة مرجان: (بمنزلة الياء الأولى) .

(٤) بيت من البحر البسيط، قاله علقمة بن عبدة بن ناشرة من بني غنم جاهلي، يقال له: علقمة الفحل .

أخباره في: طبقات ابن سلام: ١٣٧، والشعر والشعراء ٢١٨، والأغاني ٢١/٢٠٠، والنجوم الزاهرة ١/٢٤٩ .

قتود الرحل: أداته، والرحل: مركب البعير، يسعفني: يحرقني ويلفحني فيغير بشرتي، الجوزاء: آخر بروج فصل الربيع، مسموم: شديد الحر .

الشاهد: لحاق هاء التأنيث (قدام) على طريق الشذوذ لأن ما كان من أسماء المؤنث على أربعة أحرف لا تلحقه علامة التأنيث؛ لأن الحرف الرابع يقوم مقامها .

ورد في: شرح ديوانه: ٧٠، والمفضليات: ٤٠٣، والأنواء ٨٩، والمقتضب ٢/٢٧٣، والاختيارين ٦٤٣، والمخصص ٩/٩٠، ودلائل الإعجاز: ٢٠٥، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٢٦، وابن يسعون ٢/٢، والقيسي: ٥١٨، وابن برى: ٣٤٩، وشرح المفضل ٥/١٢٨، واللسان (سم) .

في الديوان، والمفضليات، والأنواء، والاختيارين وشرح اختيارات المفضل (يوم تجيء به) ولا شاهد فيه .

على الأصل المرفوض كما جاء القصوى على ذلك ليعلم أن الأصل في الدنيا والعُلْيَا^(١) الواو، كما جاء القَوْد^(٢) ليعلم أن الأصل في باب وِذَار الحركة^(٣) .

قال المفسر:

قد تقدم في باب ما لا ينصرف أن الحرف الرابع في نحو: عَنَاقَ وَعَقْرَب قد قام مقام تاء التأنيث^(٤)، فلم يقل: عَقْرِبَة كما قيل: سُوَيْقَة، وشبه هذا بحذفهم الحروف في "يرمي" و "يغزو" و "يخشى" من حيث إن التاء في نحو: طلحة وحمزة زائدة ليس من نفس الكلمة، والحرف الرابع في نحو: عقرب أصلي، وقد جرى مجرى هذا الزائد، وصار كالعوض منه، كما أن حروف اللين في نحو: يغزو ويرمي ويخشى أصول إذ هي لامات، وقد أسقطها الجزم كما يسقط الحركات الزائدة في الصحيح نحو: لم يضربْ ولم يخرجْ ولم يبعْ، وكذلك الألف في مُرَامِيَّ لام الفعل؛ لأنه منقلب عن الياء في راميت، فهو بإزاء الباء من مضارب، وقد جرى في النسب مجرى الألف الزائدة في جباري حيث قالوا:

(١) قال سيبويه في ٣٨٩/٤: (٢/٣٨٤ بولاق): (وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو كما أبدلت الواو مكان الياء في فعلى، فأدخلوها عليها في فعلى كما دخلت عليها الواو في فعلى لتتكافأ، وذلك قولهم: الدنيا والعليا والقصيا، وقد قالوا: القصوى فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام، فإذا قلت: فعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة، وهو أجدر أن يجيء على الأصل إذ قالوا: القصوى، فأجروه على الأصل وهو اسم كما أخرجت فعلى من بنات الياء صفة على الأصل)، وانظر: صناعة الإعراب ٨٨، والمنصف ١٦١/٢، وشرح الشافية للرضي ١٧٧/٣.

(٢) القود: القصاص .

(٣) التكملة شاذلي: ٩٢، والتكملة مرجان: ٣٠١، ٣٠٢ .

(٤) المقتصد: ٩٩٠ .

مُرَامِي كَجُبَارِي، وكذا الياء الأولى من تَحِيَّة هي عين الفعل؛ لأنه تَفْعِلَة، وقد حذفت حذف الياء المزيّدة في حَنِيفَة، وأما قُدَيْدِيْمَة في قُدَّام وُورِيْنَة، فشاد بمتزلة عُرَيْب^(١)، وشبهه بالقَوْد والقُصْوَى، وذلك أن الأصل في عقرب وعناق أن يقال عُقَيْرَبَة؛ لأنه مؤنث كسوق ونعل إلا أنهم أقاموا الحرف الرابع مقام تاء التأنيث، ثم إنهم قالوا: قُدَيْدِيْمَة ليدلوا على أن الأصل ذلك كما قالوا: القود، فصححوا الواو دلالة على أن الأصل في باب ودار بَوْب ودَوْر، وأن القلب لضرب^(٢) من التخفيف .

وذكر شيخنا وجهاً آخر، وهو أن وَرَاء وقُدَّام ظرفان، والظروف يقل إسناد الفعل إليها / ولا سيما ما يغلب عليه الظرفية، فلو لم يؤنث مصغرها لم يعلم أن الكلمة مصوغة على تقدير^(٣) التأنيث، وأما نحو: عقرب وعناق، فيسند إليها^(٤) الفعل كثيراً نحو: لسعت العقرب، فيعلم التأنيث من ذلك وهذا واضح.

(١) حيث ترك رد التاء في التصغير وهو اسم ثلاثي .

(٢) في ر، وظ ك (ضرب) .

(٣) في ر، وظ: (تصغير) .

(٤) في أ: (إليه) .

قال صاحب الكتاب:

"فأما حُبَيْرَةٌ وَلُغْيَغِيزَةٌ في قول من ألحق التاء في التحقير، فليس على حد قَدِيدِيْمَةٍ، ولكن^(١) على حد زَنَادِقَةٍ وَفَرَازَنَةٍ .

ومما غلب عليه التأنيث فلم يعرف فيه التذكير الْعُقَاب يقولون: ثلاث أعقب غلب عليه التأنيث، ولم يكن كالضبع؛ لأن الضبع ذكرها ضِبْعَان، ولم يقولوا: ثلاث^(٢) أعقب ذكور ولا إناث كما قالوا: حية ذكر، وله ثلاث شياه ذكور؛ لأن الْعُقَاب لا يكون عندهم إلا أنثى، وهذا قول أبي الحسن^(٣) .

قال المفسر:

اعلم أنه شبه التاء في حُبَيْرَةٍ تصغير حُبَارَى وَلُغْيَغِيزَةٍ تصغير لُغْيَزَى لِحَبِيرَةِ اليربوع بالتاء في زنادقة وفرازنة من حيث إن التاء في حبرة عوض من ألف التأنيث في حبارى، وكذا تاء لُغْيَغِيزَةٍ كما أن التاء في زَنَادِقَةٍ عوض من الياء في زَنَادِيقٍ بدلالة أنه لا يقال: زَنَادِيقَةٌ، ولكن التاء تعاقب الياء .

وأما عُقَاب فمختص بالتأنيث بدلالة ما ذكره من أنه لا يقال: ثلاث أعقُب ذكور ولا إناث، أما امتناعهم من أن يقولوا: ثلاث أعقب ذكور، فلأجل أنهم لا يوقعونه على المذكر، وأما امتناعهم من أن يقولوا: إناث فلأجل أنه إذا اختص بالتأنيث، لم يحتج إلى وصفه به، وإنما يحتاج إلى أن يقال: حية ذكر وشاة ذكر لأجل أن الحية يكون للمذكر والمؤنث، وكذا الشاة فيفتقر إلى البيان .

(١) في التكملة شاذلي: (ولكن الهاء) .

(٢) في التكملة مرجان: (ثلاثة) .

(٣) التكملة شاذلي: ٩٢، ٩٣، والتكملة مرجان: ٣٠٢، ٣٠٣ .

وقال أبو علي: " ولم يكن كالضبع؛ لأن الضبع ذكره الضبَّعَان " يعني أنه ليس لعقاب اسم مذكر من تركيبه كما كان ضبَّعَانٌ من تركيب ضبع، وقالوا: إن الذكر لقوة، فالعقاب والقوة إن صح^(١) ما قالوه بمنزلة الجمل والناقة، والتأنيث فيه أي في العقاب حقيقي؛ لأنها من الحيوان .

(١) (صح) ليست في: (ر، وظ) .

قال صاحب الكتاب:

" باب لحاق علامة التانيث الأسماء "

العلامة التي تلحق الأسماء (للتانيث) ^(١) علامتان: إحداهما: الألف،
والأخرى التاء التي تقلب في الوقف في أكثر الاستعمال هاء، وذلك نحو:
تَمْرَة وقرية وقائمة، فالألف على ضربين: ألف مفردة، وألف تلحق قبلها
ألف / فتقلب الأخيرة ^(٢) منهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة . ٨٧/ب
فالألف المفردة إذا لحقت الاسم، لم تخل من أن تلحق بناءً مختصاً بالتانيث
أو بناءً مشتركاً للتانيث والتذكير، فمن المختص ما كان على فُعْلَى، وهذا البناء
على ضربين: أحدهما: أن تكون الفُعْلَى للأفْعَل، والآخر: أن يكون فُعْلَى لا ^(٣)
يكون مذكوره أفْعَل ^(٤).

فإذا كان الفُعْلَى مذكوره ^(٥) أفْعَل لم يستعمل إلا بالألف واللام كما أن
مذكوره كذلك، وذلك قولك: الكُبْرَى والأكْبَر، والصَّغْرَى والأصْغَر
والوُسْطَى والأَوْسَط والطُولَى والأَطْوَل والدُّنْيَا والأَدْنَى، والعُلْيَا والأَعْلَى
وجمع الكُبْرَى إذا كسر الكُبر وفي التنزيل: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ ^(٦)، وفيه:
﴿لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ ^(٧).

(١) (للتانيث) ليست في: (أ) .

(٢) في التكملة: (الآخرة) .

(٣) في التكملة مرجان: (ولا يكون) .

(٤) مثل: حبلى وبشرى .

(٥) في التكملة شاذلي: (مؤنثاً لأفْعَل) ومرجان: (مؤنثاً للأفْعَل) .

(٦) المدثر / ٣٥ .

(٧) طه / ٧٥ .

والفُعْلَى إذا أفردت أو جمعت مكسرة أو بالألف والتاء لم تستعمل إلا بالألف واللام، أو بالإضافة تقول: الطُّولَى والطُّولَ وطُولَاهَا (والقُصْرَى والقُصْرَ) ^(١) وقُصْرَاهَا والطُّولِيَّاتِ، وكذلك الأكْبُرُونَ والكُبُرِيَّاتِ والأَكَابِرُ، وفي التنزيل: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ ^(٢) وفيه: ﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ ^(٣) وفيه: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ ^(٤) و﴿إِذِ ابْتِغَا أَشْقَاهَا﴾ ^{(٥) (٦)}.

قال المفسر:

اعلم أن علامة التأنيث علامتان، التاء والألف، والألف على ضربين: أحدهما: أن يكون قبلها ألف زائدة، فتقلب همزة كصَحْرَاءَ وطَرْفَاءَ . والثاني: وهو الذي عليه بناء الباب ألف مفردة، ويكون تصرفها على وجهين:

أحدهما: أن تلحق بناءً مختصاً بالتأنيث، وذلك فُعْلَى مضموم الفاء ساكن العين وفُعْلَى على ضربين:

أحدهما: أن يكون الأَفْعَلُ كالأَفْضَلِ والفُضْلَى، والأَكْبَرُ والكُبُرَى، ولا تستعمل فُعْلَى هذه إلا بالألف واللام أو بالإضافة نحو: أن تقول: خرجت

(١) (والقُصْرَى والقُصْرَ) ليست في التكملة: (مرجان، وأ) .

(٢) الكهف / ١٠٣ .

(٣) الشعراء / ١١١ .

(٤) الأنعام / ١٢٣ .

(٥) الشمس / ١٢ .

(٦) التكملة شاذلي: ٩٤، ٩٥، والتكملة مرجان: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥ .

الْفُضْلَى و (فُضْلَاهُنَّ) ولو قلت: خرجت فُضْلَى^(١) لم يجوز كما لا يجوز أن تقول: خرج أَفْضَلُ بل يجب أن تقول: الأَفْضَلُ أو أَفْضَلُهُمْ، وذلك أن الأصل في هذا قولك: زيد أَفْضَلُ من عمرو، وهند أَفْضَلُ من دعد، ثم يقال: زيد الأَفْضَلُ من بين الرجلين وهند الفُضْلَى من بين المرأتين، فلا يليق التنكير به؛ لأنك لا تقول: الأَفْضَلُ حتى تكون عرفته بقولك: زيد أَفْضَلُ من فلان، فإذا قلت: جاءني أَفْضَلُ لم يكن في المعنى فائدة، وكنت عدلت بالمعرفة إلى طريقة التنكير، فلهذا المعنى وجب أن تكون / فُعَلَى هذه مصاحبة لما هو علم التعريف من ٨٨/أ الألف واللام أو الإضافة قال شيخنا: ولذلك خطأ أبو نواس^(٢) في قوله: كَانْ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(٣)

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

(٢) الحسن بن هانئ بن صباح بن عبدالله بن الجراح، قال أبو عبيدة: كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين، توفي سنة ١٩٨ هـ .

أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٩٦، وتاريخ بغداد ٤٣٦/٧، ووفيات الأعيان ٩٥/٢، ونزهة الجليس ٣٠٢/١ .

(٣) بيت من البحر البسيط بين المصنف قائله .

فواقعها: جمع فاقعة ويراد بها نفاخة الماء، حصباء: الحصى الصغير، در: لآليء .
الشاهد: قوله (صغرى وكبرى) حيث نكرهما والواجب تعريفهما بالألف واللام أو إضافتهما .

ورد في : ديوانه : ٢٤٣ ، والخطاريات : ٦٦ ، ولطائف المعارف ٩٧ ، ودرة الغواص : ٥٩ ، وجمع الأمثال ٧٩/١ ، والكشاف ١٩٩/٤ ، والمفصل : ٢٣٦ ، وشرح مقامات الحريري ٨١/٢ ، والمثل السائر ٦٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٢/٦ ، والتوطئة : ٣٤٠ ، والفلك الدائر : ٣٩ ، والطراز ٢٩٧/١ ، وشرح الألفية للمرادي ١٢٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٤/٢ ، وشرح قطر الندى : ٣١٦ ، والمغني : ٤٢٥ ، والتذكرة السعدية : ٣٨٧ ، والعيني ٥٣/٤ ، والأشمونى ٤٨/٣ ، ٥٢ ، وشرح أبيات الكشاف : ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، في لطائف المعارف وأوضح المسالك وشرح قطر الندى والتذكرة السعدية والأشمونى (فقافهما) .

والصحيح كأن الصَّغْرَى والكُبْرَى، أو كأن صَغِيرَةً وَكَبِيرَةً، ومتى راجعت حسك عرفت أن التنكير في هذا غير مفيد .

قال صاحب الكتاب:

"وقد استعملوا آخر^(١) بغير ألف ولام، فقالوا: رجل آخر ورجال^(٢) آخر، وفي التنزيل: ﴿وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ﴾^(٣)، وكذلك أُخْرَى، وكان قياس ذلك أن يكون^(٤) كما تقدم، وربما استعمل بعض هذه الصفات استعمال الأسماء، فترعت^(٥) منه الألف اللام نحو: دُنْيَا في قول الشاعر:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ^(٦)"

(١) في التكملة شاذلي: (أخر) .

(٢) في التكملة مرجان: (ورجال آخرون وامرأة أخرى ونسوة أخرى) .

(٣) آل عمران / ٧ .

(٤) في التكملة شاذلي: (يكون بالألف واللام كما) .

(٥) في التكملة مرجان: (فتترع) .

(٦) رجز قائله العجاج .

الشاهد: استعمل (دنيا) بغير ألف ولام تشبيهاً بالأسماء التي ليست صفات .

ورد في: ديوانه: ٢٦٧، ومعاني القرآن للأخفش: ١٢٨، والتمام: ١٧٣، والتنبيه على مشكلات الحماسة: ٤٦٤، وإعراب الحماسة: ٢١٠، وشرح الحماسة: ١٦٥٧، والكشاف ٣٠/٢، والمفصل: ٢٣٥، والقيسي: ٥٢١، وابن برى: ٣٥٠، وشرح ألفية ابن معطي: ١٢٤١، والبحر المحييط ٢٨٢/١، والتذيل والتكميل ٢٠٢/٣، وشفاء العليل: ٦١٨، والخزانة ٢٩٦/٨ .

التكملة شاذلي: ٩٥، والتكملة مرجان: ٣٠٥ .

قال المفسر:

اعلم أن قولهم^(١): آخَرَ وَأُخْرَى لم يرد على القياس من حيث استعمل عارياً من أسباب التخصيص، فقل: هذا رجل ومررت برجل آخر، وهذه امرأة ومررت بامرأة أُخْرَى قال شيخنا: وكأن الذي حسن هذا أن آخَرَ لا يجيء إلا بعد كلام، فذلك الذي يصاحبه يخصه كما يخص من في قولك مررت برجل أفضَل من زيد .

وبيانه أنك لا تقول: مبتدئاً جاءني رجل آخر، ولا جاءني امرأة أُخْرَى من غير أن يتقدم ذكر شيء، فلما كان كذلك صار كأنه قيل: مررت برجل آخر من الذي ذكرت وتنزل التزامهم ذكر كلام قبله نحو: مررت برجل، وهذا رجل آخر منزلة ذكر من إذ يعلم أنك تجعل الثاني أذهب من الأول في التأخر، فلما جرى هذا المعنى في المذكر استعمل المؤنث بغير ألف ولا ميم، فقل: مررت بامرأة أُخْرَى، وأما قوله:

فِي سَعْيٍ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتْ^(٢)

فسقوط الألف واللام لأجل أن الدُّنْيَا وإن كانت تأنيث الأَدْنَى، فإنها قد غلبت وصارت بمنزلة الأسماء، فترك اعتبار معنى التفضيل فيها، كما أن الأَبْطَحَ لما غلب، وتنزل منزلة الأسماء جمع جمعها فقل: الأَبْطَحُ كما يقال: الأَرَامِلُ، وأشبهه من هذا قولهم^(٣): الحسن والعباس للتعريف في الأصل، ثم لما غلب صار

(١) في ر: (قول) .

(٢) تقدم وروده ص: ٥٨٩ .

(٣) في ر، وظ: (أن قولهم) .

بمنزلة الأعلام، ف قيل: حسن وعباس من غير اللام كزيد وعمرو، كذلك^(١) الدنيا
كأنها صارت علماً لهذه الدار، فتزعت منها الألف واللام، فليس في ذا عدول / ٨٨/ب
عن القياس إذا حققته فاعرفه .

قال صاحب الكتاب:

" ومن ذلك أول تقول: هذا رجل أول، فلا تصرف تريد أول من غيره
فتحذف الجار مع المحرور، وهو في تقدير الإثبات، فلذلك لم تصرف، وفي
التنزيل: ﴿وَإِنْ تَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٢) أي السر وأخفى من
السر وقال:

يَالَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا أَوْ هُزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلًا^(٣)
فلم يصرف أولاً؛ لأنه صفة معناه: أول من عامك، وإن شئت نصبت
(أولاً)^(٤) وإن كان معناه الصفة في البيت نصب الظرف وتقديره^(٥) في عامٍ أول

(١) في ر، وظ: (وكذلك) .

(٢) طه / ٧ .

(٣) رجز، قال القيسي ٥٢٣: (ونسبه بعض من قرأت عليه لأبي النجم العجلي) .

هزلت: الهزال: ضد السمن، والجذب: ضد الخصب .

الشاهد: قوله: (عام أولاً) وذلك أنه ترك صرف (أول) لاحتماله أن يكون صفة تلزمها
(من) فيكون التقدير أول من عامك، كما تقول: هذا حسن من هذا .

ورد في: الكتاب ٤٦/٢، والمخصص ٨٦/١٦، والأعلم ٤٦/٢، والمفصل: ٢٣٤، وابن
يسعون ٣/٢، وابن بَرى: ٣٥١، وشرح المفصل ٣٤/٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٤٤،
واللسان (وأل) .

(٤) (أولاً) ليست في: (أ) .

(٥) في أ: (ملكاً في عام) .

من عامك أي قبل عامك، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(١) كما تقول: الركب أمامك، ومن جعل أولاً غير وصف صرفه، فقال: ما تركت له أولاً ولا آخراً كقولك: قديماً ولا حديثاً، وأما ما حكى من أن بعضهم قرأ^(٢): ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٣) فشاذ عن الاستعمال والقياس، وما كان كذلك لم ينبغ أن يؤخذ به إلا أن يكون جعل حُسْنَى مصدراً كالرُّجْعَى والبُشْرَى^(٤).

(١) الأنفال ٤٢ .

(٢) في التكملة مرجان: وأ: (قال) .

(٣) البقرة ٨٣، قال الأخفش في معاني القرآن: ١٢٧: (وقال بعضهم: قولوا للناس حسنى يؤنثها ولم ينونها، وهذا لا يكاد يكون؛ لأن الحسنى لا يتكلم بها إلا بالالف واللام كما لا يتكلم بتذكيرها إلا بالالف واللام، لو قلت: جاءني أحسن وأطول لم يحسن حتى تقول: جاءني الأحسن والأطول فكذلك هذا تقول: جاءني الحسنى والطولى إلا أنهم قد جعلوا أشياء من هذه أسماء نحو ديننا وأولى) .

وقال أبو حيان في البحر المحييط ٢٨٥/١: (وقرأ أبي وطلحة بن مصرف حسنى على وزن فعلى) .

وقال في ٢٨٦/١: (وتخريج هذه القراءة على وجهين:

أحدهما: المصدر كالبشرى ويحتاج ذلك إلى نقل أن العرب تقول: حسن حسنى كما تقول: رع رجعى وبشر بشرى إذ يجيء فعلى كما ذكرنا مصدراً لا ينقاس .

والوجه الثانى: أن يكون صفة لموصوف محذوف أي وقولوا للناس كلمة حسنى أو مقالة حسنى)، وانظر الخصائص ٣/٣٠١ .

(٤) التكملة شاذلي: ٩٥، ٩٦، ومرجان: ٣٠٥، ٣٠٦ .

قال المفسر:

اعلم أن أول فيه معنى التفضيل، وإن لم يكن له فعل تقول: زيد أول من عمرو، وهذا أول من هذا، ويضاف نحو: زيد أول القوم، وكذا زيد أول رجل؛ لأن الواحد هنا في معنى الجمع كقولك: أول الرجال، وتقول أيضاً: زيد أفضل رجل، ولكون أول للتفضيل جرى على الواحد والجميع كقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١) وكما قال: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾^(٢)، فإذا ألحقت الألف واللام قلت: الأول والأولى كالأفضل والفضلى، فإذا أضفت^(٣) الأولى قلت: جاءني أولاً كما تقول: فضلاً قال سبحانه: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾^(٤).

ولو قلت: جاءني أولهن جاز كما جاز^(٥):

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ^(٦)

(١) البقرة / ٤١ .

(٢) البقرة / ٩٦ .

(٣) في ر، وظ: (أضفت قلت: جاءني) .

(٤) الأعراف / ٣٩ .

(٥) في ر، وظ: (جاز شعر) .

(٦) جزء من صدر بيت من البحر الوافر، قائله ذو الرمة، والبيت بتمامه:

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفةً وأحسنه قذالاً

سالفة: السالفة أعلى العنق، قذالاً: ما بين الأذن والنقرة وهما قذالان .

الشاهد: (أحسن) حيث ذكره وإن كان جارياً على مؤنث فهو خير عن مية .

ورد في: ديوانه: ١٥٢١، والكامل: ٩٥٠، والخصائص ٤١٩/٢، وشرح ديوان الحماسة

ومن ظن أن التأنيث واجب في نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَاهُمْ﴾^(١) فليُنظر إلى قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(٢) إذ لو كان يجب التأنيث لوجب الجمع أيضاً كما أنه لما وجب أن تقول: جاءني الأولي، ولم يحسن^(٣) أن تقول: جاءني الأول، وجب أن تقول: جاءني الأولون إذا عنيت الجمع، وقد تقدم بيان هذا، وإذا قلت: هذا رجل أول تريد أول من غيره كان باقياً على حاله؛ لأن الجار مع المجرور مقدر، وكذا قوله سبحانه: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٤)؛ لأن المعنى أخفى أ/٨٩ من السرِّ، وقالوا: إنه ما حَدَّثَ به نفسك، وأما قوله:

..... أَوْ هُزِلَتْ فِي جَدَبٍ عَامٍ أَوَّلًا^(٥)

(فعلى وجهين):

أحدهما: أن يكون أول صفة لعام ويكون الجار مع المجرور محذوفاً كأنه في جذب عام أول^(٦) من عامك ويكون موضعه جرأً؛ لأنه صفة مجرور كما تقول: مررت برجل أفضل من زيد .

= للمرزوقي ٧١٥/٢، والمقتصد: ١٨٩، والأساس (سلف) والمفصل: ٢٣٣، وشرح المفصل ٩٦/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٧/١، وأمالى ابن الحاجب ٧٨/٢، واللسان (ثقل)، وشرح شذور الذهب: ٥٣٦، والأشباه والنظائر ١٠٦/٢، وغاية الإحسان: ١٨٦، والجمع ٢٠٥/١، والخزانة ٣٩٣/٩، وحاشية يس ١٠٤/٢، والدرر ١٨٣/١ .

في الخصائص (وجهاً)، وفي الكامل وشرح شذور الذهب (أحسنهم) .

(١) تقدم ورودها ص: ٥٩٣ .

(٢) تقدم ورودها ص: ٥٩٣ .

(٣) في ر، وظ: (يجز) .

(٤) تقدم ورودها ص: ٥٩١ .

(٥) تقدم ورودها ص: ٥٩١ .

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ظ) .

والوجه الثاني: أن تجعله ظرفاً فيكون منصوباً لفظاً وتقديراً، ويكون متعلقاً بهزلت كأنه قال: أو هزلت أوَّل من عامك في جذب عام، كما تقول: أو هزلت قبل عامك أو قبل هذا في جذب عام^(١)، وشبهه بقوله سبحانه: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٢) لأجل أن أسفل ظرف كأنه قال: والركب في أسفل منكم إلا أن أسفل يتعلق بالفعل المحذوف المقدر في الظروف وهو استقر، وأوَّل في قوله: أو هزلت أوَّل من هذا في جذب عام يتعلق بنفس هزلت فاعرفه. فأول إذا كان اسماً نون، فيقال: ما تركت له أولاً ولا آخرأ بمنزلة لا قديماً ولا حديثاً، وإنما صرفت لأجل أنه اسم فهو بمنزلة أزمل، وذلك أنك لم تصرف أوَّل في قولك: مررت برجل أوَّل منك؛ لأن فيه الوصف ووزن الفعل، فقد حصل سببان، وإذا كان اسماً في قولك: ما تركت له أولاً بمنزلة فعلت قبلاً وبعداً لم يكن فيه إلا سبب واحد وهو وزن الفعل .

وأما قراءة من قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٣)، فليس ذلك بتأنيث الأحسن كقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٤) ألا ترى أن أحداً لا يقول: رأيت امرأة حُسْنَى، وإنما هو مصدر كالرُجْعَى والبُشْرَى والسُّوءَى في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوَى﴾^(٥)؛ لأنها تستعمل بغير اللام كقوله:

(١) في ر، وظ: (عام ما) .

(٢) تقدم ورودها ص: ٥٩٢ .

(٣) تقدم ورودها ص: ٥٩٢ .

(٤) الأعراف / ١٨٠ .

(٥) الروم / ١٠ .

وَلَا يُجْزَوْنَ مِنْ حَسَنِ سُوءَى وَلَا يُجْزَوْنَ مِنْ غِلْظِ بِلِينٍ^(١)

ومن قال: إن سُوءَى تأنيث الأسوأ في البيت خصوصاً، فقد أخطأ إذ لو جاز ذلك لوجب أن يقال: هذه خَصْلَةٌ سُوءَى، وأن يطرد نحو: امرأة فَضْلَى وجارية حُسْنَى، وذا لا يقوله العرب، ولا من^(٢) يعرف كلامهم، فحُسْنَى في كونها مصدراً في الآية بمنزلة قراءة من نون^(٣) فقال: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) ومما جاء حسنى فيه مصدراً قوله: فَلَا تَكْفُرُوا حُسْنَى مَضَتْ مِنْ بَلَاءِنَا وَلَا تَمْنَحُونَا بَعْدَ لَيْنٍ تَجْبُرَا^(٥)

(١) بيت من البحر الوافر، قائله أبو الغول الطهوي، وفي الشعر والشعراء: ٤٢٩ أبو الغول النهشلي .

الشاهد: قوله (بسوءى) استعملها بغير الألف واللام .

ورد في: الحماسة ٦٢/١، والحيوان ١٠٦/٣، والأمالى للقالى ٢٦٠/٢، وبهجة المجالس: ٥١٨، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦/١، والمفصل: ٢٣٥، وشرح المفصل ١٠٢/٦، والمرتبجل للصغاني: ١٤٥، وشرح الكافية ٢١٩/٢، والتذكرة السعدية: ٤٠، والخزانة ٣١٤/٨ .

في الحماسة والأمالى وشرح الحماسة، والتذكرة السعدية (بسيء)، وفي الحيوان والشعر والشعراء والتذكرة السعدية (بشر) ولا شاهد فيه، وفي الحيوان والشعر والشعراء (من خبر). (٢) في أ: (ومن لا) .

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر (حسنا) بالضم الحاء وتسكين السين، وقرأ حمزة والكسائي (حسنا) بفتح الحاء والسين .
انظر: المبسوط ١١٩، وكتاب السبعة ١٦٣، والإقناع ٥٩٩ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٥٩٢ .

(٥) بيت من البحر الطويل، قائله عمرو بن مخالة الحمار الكلي إسلامي جزرى .
أخباره في: معجم الشعراء: ٢٤١ .

الشاهد: قوله (حسنى) حيث جاءت مصدراً .

ورد في: الحماسة ١٩٧/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٤ .

قال صاحب الكتاب:

" وأفعل الذي مؤنثه الفعلى يستعمل على ضربين:

أحدهما: أن / تتعلق به من، فإذا كان كذلك كان المذكر^(١) والمؤنث ٨٩/ب
والاثنين والجميع على لفظ واحد، تقول: مررت برجل أفضّل من زيد وبامرأة
أفضّل من زيد وبرجلين أفضّل من زيد، وكذلك الجميع وتثنية المؤنث وجمعه،
فإذا دخلت الألف واللام عاقبتا من، فلم تجتمع معهما^(٢) تقول: زيد الأفضّل،
ولا يجوز زيد الأفضّل من عمرو^(٣)؛ لأن من إنما تدخل لتحديث فيه ضرباً من
التخصيص، فإذا دخلت لام التعريف جعلت الاسم (معرفاً كالعلم)^(٤)، بحيث
توضع اليد عليه، فلو ألحقت "من" معها كان كالتنقض للتعريف الحادث
باللام^(٥)، فأما^(٦) قول الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ^(٧)

(١) في التكملة مرجان، وأ: (للمذكر) .

(٢) في أ: (وتقول) .

(٣) في أ: (من غيره) .

(٤) (معرفاً كالعلم) ليست في التكملة مرجان وأ .

(٥) في التكملة مرجان: (بالألف واللام) .

(٦) في أ: (أما) .

(٧) بيت من البحر السريع .

الشاهد: قوله (بالأكثر منهم) استشهد به على أن من ليست للمفاضلة نحو هذا أحسن

منك، وإنما هي كالتى في قولنا: أنت من الناس حر أي أنت فيهم حر .

وقال المرادي في شرح الألفية ٣/١٢٠ أول على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن " أل " زائدة .

(من كاثرت فلاناً فكثرت) ^(١) فتعلق من بالأكثر ليس على حد قولك:
قومك أكثر من قوم زيد، ولكن على حد ما يتعلق به الظرف ألا ترى تعلقه به
في قول أوس:

فإننا رأينا العرضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطِ يَمَانٍ مُسْهِمٍ ^(٢)

= والثاني: أنها متعلقة بأكثر مقدراً مدلولاً عليه بالموجود .

الثالث: أنها للتبيين لا لابتداء الغاية كأنه قال: (ولست بالأكثر من بينهم) .

ورد في ديوانه: ١٩٣، والنوادر ١٩٦، وجواهر الألفاظ: ٣١٨، والشيرازيات ٧،
والخصائص ١٨٥/١، والمفردات: ٤١٠، وابن يسعون ٣/٢، والقيسي: ٥٢٥، وابن برى:
٣٥١، وشرح المفصل ٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢١٥، وابن الناظم: ٤٨١،
والارتشاف ٣/٢٢١، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٢٠، والمغني ٦٣٢، وشرح الألفية لابن
عقيل ٢/١٨٠، والتصريح ٢/١٠٤، والأشمونى ٣/٤٧، والخزانة ٨/٢٥٠، وشرح شواهد
ابن عقيل للحرجاوي: ١٩٥ .

(١) (من كاثرت فلاناً فكثرت) ما بين القوسين ليس في أ .

(٢) بيت من البحر الطويل .

العرض: الحسب، الصون: الوقاية من ما يعيب، ريط: كل ثوب رقيق لين، يمان: منسوب
إلى اليمن، مسهم: مخطط .

الشاهد: قوله (أحوج ساعة) حيث تعلق ساعة بأحوج .

ورد في ديوانه: ١٢١، والحجة للفارسي ١/١٨، والحلبيات: ١٧٩، والشيرازيات: ٨،
والعضديات: ٢٩، والوساطة: ٣١١، والمخصص ١٦/٨٦، وابن يسعون ٤/٢، والقيسي:
٥٢٩، وابن برى: ٣٥٢، وشرح المفصل ٦/١٠٤، وشرح الكافية ٢/٢١٦، وشرح شذور
الذهب: ٥٣١، والخزانة ٨/٢٦٣ .

في: الديوان والحلبيات وابن يسعون وشرح شذور الذهب (وجدنا)، وفي ابن برى (فإني
رأيت)، وفي العضديات (مرهم) بدلاً من مسهم .

التكملة شاذلي: ٩٦، ٩٧، والتكملة مرجان: ٣٠٧، ٣٠٨ .

قال المفسر:

اعلم أن أَفْعَلَ يستعمل على ضربين^(١):

أحدهما: أن يتعلق به من نحو: زيد أَفْضَلُ من عمرو، ولا يتغير بحال، وقد تقدم ذكر ذلك^(٢).

والوجه الثاني: أن يلحقه الألف واللام نحو: أن تقول: زيد الأفضل، وذلك بعد أن يحصل التفضيل. بمن تقول: زيد أَفْضَلُ من عمرو، ثم تقول: فعل الأَفْضَلُ كذا، ولا يجوز أن يتعلق به من مع دخول الألف واللام لأجل أن الألف واللام يفيد التعريف، فإذا قلت: الأَفْضَلُ كان لواحد بعينه، ومن يفيد التخصيص، ألا تراك تقول: هذا رجل أَفْضَلُ من زيد، فتصف به النكرة، ولا يكون ذلك مع الألف واللام إذ لو قلت: هذا رجل الأفضل كان محالاً، وإذا كان الأمر على ما وصفنا كان قولك: زيد الأفضل من عمرو مناقضة لأجل أنك إذا عرفت بالألف واللام، ثم جئت بمن الذي لا يفيد التعريف، وإنما يفيد شمة منه كنت قد انحدرت بعد ارتفاع ورجعت إلى التنكير بعد التعريف، فأما قوله:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى^(٣)

فمن بمنزلة في كانه قال: لست بالأكثر فيهم كما تقول: زيد الأفضل من بين الرجال، فتكون من لضرب من البيان إذ لا شبهة في أنك لا تفضله على

(١) في ر، وظ: (على هذين الوجهين).

(٢) المقتصد: ٨٨٩.

(٣) تقدم وروده ص: ٥٩٧.

(من) ^(١) بين الرجال وشبهه هذا بقوله:

فإنّا رأينا العرضَ أحوجَ ساعةً ^(٢)

من حيث إن / قوله: منهم يتعلق بالأكثر كما أن ساعة تتعلق بأحوج، ٩٠/أ
فالمعنى بالأكثر فيهم كما أن المعنى هنا أحوج في ساعة، وأحوج قد تعلق به من
الذي هو للتفضيل في قوله: من ربط يمان مسهم .

وجاز تعلق " من " بالأكثر وساعة بأحوج؛ لأن أفعّل هذا لا ينفك من
معنى الفعل، فكما تقول: كثرت منهم أو فيهم، واحتاج إلى كذا ساعة، فيتعلق
بالفعل الظرف كذلك يتعلق بهذا الذي يناسبه، ولا يجوز أن تقول: زيد الأفضل
من عمرو على قوله: ولست بالأكثر منهم:

لأجل أنك لا تقدر على أن تجعل زيدا بعضاً من عمرو، فتقول: زيد
الأفضل من عمرو كما تقول: زيد الأفضل منهم، فإن قلت: فكيف لم يعلق أبو
علي ساعة برأينا دون أحوج كأنه قال: فإنّا رأينا العرضَ أحوج إلى الصون
ساعة .

فالجواب أن ساعة قد وقعت بين أحوج وبين قوله: إلى الصون، و "إلى"
من صلة أحوج بلا شبهة، فلو جعلت ساعة معمولة لرأينا كان فصلاً بين العامل
الذي هو أحوج ومعموله الذي هو إلى الصون بالأجنبي، فلهذا من الشأن ذكر
هذا البيت فاعرفه .

(١) (من) ليست في: (أ، و) .

(٢) تقدم وروده ص: ٥٩٨ .

قال صاحب الكتاب:

" باب ^(١) فُعَلَى التي لا تكون مؤنث أَفْعَل وما أشبهها مما يختص ببناء التانيث ولا تكون أَلْفَا إِلَّا لَهُ.

اعلم أن فُعَلَى هذه يختص بناؤها بالتانيث ^(٢)، ولا تكون لغيره، ولا يلزم دخول الألف واللام عليها معاقبة لمن الجارة كما جاز ^(٣) ذلك في فُعَلَى التي تقدم ذكرها ^(٤)، وتجيء على ضربين:

أحدهما: أن تكون اسماً غير وصف، والآخر: أن تكون وصفاً، فالاسم على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً غير مصدر والآخر: أن يكون مصدراً، فالاسم غير المصدر نحو: الْبُهْمَى ^(٥)، وَحَزَوَى ^(٦) وَحُمَى وَرُؤْيَا، وزعم سيويه أن بعضهم قال: بُهْمَا، وليس ذلك بالمعروف ^(٧)، واختلف في طُعْيَا التي هي اسم الصغير من بقر الوحش، فحكاهما أحمد بن يحيى بفتح أولها طُعْيَا، وحكي عن

(١) في التكملة: (هذا باب).

(٢) في التكملة شاذلي: (بالتانيث وحده).

(٣) في التكملة مرجان: (كان) .

(٤) انظر ص: ٥٩٠ .

(٥) البهمي: نبت، انظر النبات للأصمعي ٤، ٥.

(٦) حزوى: جبل من جبال الدهناء، وقيل: موضع بنجد في ديار تميم .

انظر معجم ما استعجم: ٤٤٣/٢، ومعجم البلدان ٢/٢٥٥، ومراسد الاطلاع ١/٤٠٠.

(٧) قال سيويه ٢/٢٣٠: (ولا يكون " فعلى " والألف لغير التانيث، إلا أن بعضهم قال: بهمة واحدة وليس هذا بالمعروف).

الأصمعي طُعْيَا بضم الأول^(١) وقال: يقال: طَعَتْ تَطْعَى طُعْيَا إذا صاحت،
وأنشد لأسماء^(٢) الهذلي:

وإِلَّا السَّعَامَ وَحَفَّانُهُ وَطُعْيَا مَعَ اللَّهَقِ النَّاشِطِ^(٣)

قال: قال الأصمعي: الحَفَّانُ إناث النعام، ويقال: الصغار.

وما جاء من المصادر على فُعْلَى فنحو: البُشْرَى والرُّجْعَى^(٤)، والزُّلْفَى / ٩٠/ب
والشُّورَى، وما جاء منه من الصفات فنحو: حُبْلَى وَخُنْثَى وَأُنْثَى ورُبَّى^(٥).

(١) انظر الصحاح (طغى).

(٢) أسامة بن الحرث - وقيل: الحارث - بن حبيب يكنى أبا سهم من بني عمرو بن الحرث بن تميم من هذيل.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٦٦٦، وسمط اللآلي: ٨١.

(٣) بيت من البحر المتقارب ذكر المصنف قائله، وقال أبو عمرو الشيباني في الجيم ٢٠٣/١: إنه تأبط شراً وليس في ديوانه.

حفانة: الحفان صغار النعام، اللهق: الأبيض من بقر الوحش، الناشط: الثور الذي يخرج من بلد إلى بلد لقوته والثقة بسرعه.

الشاهد: " طُعْيَا " وهو مصدر مما جاء من الأسماء على فعلى.

ورد منسوباً إلى أسامة في: ديوان الهذليين ١٩٦/٢، وشرح أشعار الهذليين: ١٢٩٠،
والصحاح (طغى) والحلل: ٣٧٥، وابن يسعون ٤/٢، والقيسي: ٥٣٢، وابن برى: ٣٥٤،
والتكملة والذيل (طغى)، وشرح بانة سعاد: ١٨٥، والعيني ٩٤/٣.

في شرح أشعار الهذليين والحلل والجيم والتكملة شاذلي: (من) مكان (مع).
وفي الجيم (أل) مكان (الا) و (ظعن) مكان (طغياً) ولا شاهد فيه.

(٤) (الرجعى) ليست في التكملة شاذلي.

(٥) التكملة شاذلي: ٩٨، ٩٩، والتكملة مرجان: ٣٠٨-٣١٠.

قال المفسر:

اعلم أن فُعَلَى (هذه) ^(١) لا يلزمها الألف واللام، وإنما تكون بمنزلة سائر الصفات في ^(٢) أنها ليست للتفضيل، وهي ثلاثة ^(٣) أوجه .

الأول: اسم ليس بصفة، وذلك كالبُهْمَى للنبت، وحُزْوَى ورُؤْيَا وحُمَى، وأما ما حكى من بُهْمَاة، فليس بمعتد به، وكأن من قال ذلك فإنه يخلع من الألف معنى التأنيث لجعلها بمنزلة الألف في قَبَعَثَى في كونها مزيدة ^(٤)، فيقول بُهْمَاة، ولا يكون أدخل تأنيثاً على تأنيث، وحكى أبو الحسن في رؤْيَا رؤْيَاة، وهذا شاذ لا يعتد به ؛ لأن مثال فُعَلَى مخصوص بالتأنيث، ويدل على سقوطه أنه لا يقول: بُهْمَا ورُؤْيَا بالتثنية كما يقال: أرطى.

وأما طُعْيَا، فإذا فتح أوله لم يكن على القياس ؛ لأنها من ذوات الياء، ويدل على ذلك قولهم: طَعَتْ تَطْعَى طُعْيَا إذا صاحت، وكان ذلك من الطُعْيَان؛ لأن الصغير يكثر الصياح ويتجاوز الحد، وأصل الطغيان مجاوزة الحد، فكان يجب أن يقال: طُعَوَى بقلب الياء واواً كالشُرَوَى والتَّقَوَى ؛ لأن هذا القلب يلزم الأسماء، ولهذا قال صاحب الكتاب ولو كانت رِيًّا اسماً لكانت رَوَّى ^(٥)، فوجه هذا أن يكون صفة غالبية، فيجري مجرى رِيًّا في جواز صحة الياء فيه،

(١) (هذه) ليست في أ .

(٢) في أ: (فأنها) .

(٣) في ر، وظ: (أربعة أضرب) .

(٤) لغير الإلحاق، لأنه ليس فيه أصل سداسي فيلحق قبعثرى به، ولا للتأنيث ؛ لأنها

منونة، سر صناعة الإعراب ٦٩٤ .

(٥) الكتاب ٣٨٤/٢ .

والصحيح ما حكى عن الأصمعي من طُعْيًا بالضم ؛ لأن مثال فُعْلَى لا يلزم فيه القلب.

والضرب الثاني من فُعْلَى أن تكون مصدرًا، وذلك البُشْرَى والرُّجْعَى والزُّلْفَى والشُّورَى من المشورة، وما تقدم من السُّوَى^(١) والحُسْنَى، وكذا الغُمَى في قوله:

لَيْلَةُ غُمَى طَامِسٌ هَالِكُهَا^(٢)

قال شيخنا: إن رُؤْيَا كأنه مصدر في الأصل، ثم أجري مجرى الأسماء من حيث سمي بها شيء مرئي في موضع مخصوص، ونظير هذا عندي نحو: ما يجيء^(٣) من قولهم: الجارية للسفينة وما جرى ذلك الجرى، وذلك أن الجارية فاعلة من الجري إلا أنها جرت مجرى الأسماء لما اختص الجري بنوع مخصوص، وقريب من هذا قولهم: عَجُوز ؛ لأنه فَعُول من الْعَجَزِ، وليس الْعَجَزُ بشيء يخصها، وإنما حصل الاختصاص بأن أجرى الصفة مجرى الاسم، فَعَجُوز بمنزلة ضَرُوب وقَتُول إلا أن الغلبة لا تستمر في جميع الصفات، ولكن يعتبر في ذلك السماع.

والضرب الثالث: ما كان صفة كالحُبْلَى / والحَنْثَى والأُنْثَى.

(١) انظر: ٦٩٥.

(٢) رجز لم أهد إلى معرفة قائله.

الشاهد: قوله: (الغمى) جاءت مصدرًا.

ورد في الصحاح (غمم) وبجمل اللغة: ٦٨٠، ومبادئ اللغة: ٩، والأساس واللسان (غمم).

(٣) في أ: (جاءني).

قال صاحب الكتاب:

ومما جاء من^(١) الأبنية المختصة بالتأنيث على (غير)^(٢) هذه الزنة (قولهم)^(٣): أَجَلِّي^(٤) ودَقَرِي^(٥) وَنَمَلِي^(٦) وَبَرَدِي، وهي أسماء مواضع، وقالوا: بَرَدِي وَبَرَدِيًّا^(٧)، والصفة نحو: جَمَزَى وَبَشَكَى وَمَرَطَى، وقالوا: نَاقَه زَلَجَى وَمَلَسَى، وهما السريعتان، والوَكْرَى الشديدة العدو، وفرس وَثْبِي، ويعدو المَرَطَى، وهو دون^(٨) الإلهاب وفوق التقريب، فيما فسرهُ الأصمعي^(٩)، ومثل^(١٠) ذلك قولهم: شُعْبِي^(١١) أَدَمِي^(١٢) لمكانين، وأُرَبِّي للداهية عن الأصمعي، فالألف في هذه الأبنية لا تكون إلا للتأنيث، ولا تكون للإلحاق؛ لأن الأصول لم تجيء

(١) في التكملة مرجان: (من الأسماء في الأبنية).

(٢) (غير) ليست في: (أ).

(٣) (قولهم) ليست في: (أ).

(٤) أجلي: هضبة بأعلى نجد، معجم البلدان ١٠٢/١.

(٥) دقري: روضة بعينها، معجم البلدان ٤٥٨/٢.

(٦) نملى: ماء يقرب من المدينة، معجم البلدان ٣٠٤/٥.

(٧) برديا: نهر في دمشق ويقال له بردى، معجم البلدان ٣٧٨/١.

(٨) في ر، وظ: (وهو عدو دون).

(٩) في الصحاح (مرط)، (والمرطى: ضرب من العدو قال الأصمعي: هو فوق التقريب ودون الإلهاب).

(١٠) في أ، ور، وظ: (من).

(١١) اسم موضع في بلاد بني فزارة، معجم البلدان ٣٤٦/٣.

(١٢) اسم جبل بفارس، معجم البلدان ١٢٦/١.

على هذه الأمثلة فيقع الإلحاق بها" (١).

قال المفسر:

اعلم أن المقصود قوله (٢): " فالألف في هذه الأبنية لا تكون إلا للتأنيث " إلى آخر الفصل، وذلك أن فُعَلَى لو جعلنا ألفه للإلحاق كما نجعل ألف فَعَلَى مفتوح الفاء، لوجب أن يثبت مثال جُعْفَر بضم الجيم في الكلام، وذلك ليس يثبت، وإذا لم يثبت الأصل كان اعتقاد الإلحاق محالاً لأجل أنك إذا قلت: إن ألف أَرطَى للإلحاق، كان المعنى أنه بإزاء الراء من جَعْفَر، فلو لم يثبت نحو: جَعْفَر لم يقبل إدعاؤك الإلحاق في ألف أَرطَى (٣)، وإذا كان كذلك لم تقدر على أن تجعل الألف في فُعَلَى إلحاقاً، وأما أبو الحسن فإنه يثبت جُخْدَباً، فيجوز على قوله أن يكون الألف في بُهْمَا للإلحاق بمنزلتها في أَرطَا، وصاحب الكتاب لا يثبت (٤) ذلك، فلا تكون الألف عنده إلا زائدة محضة، ويدل على ذلك قلته في الاستعمال وعزة نظيره، فلو كان الإلحاق يحد سبيلاً إلى هذا المثال، لوجب أن يكثر كثرة أَرطَا، وأما ما ذكره من الأمثلة، فلا يكون في الإلحاق بوجه ؛ لأنه أورد ثلاثة أمثلة فَعَلَى كَأَجَلَى وفُعَلِيَا كَبَرَدِيَا وفُعَلَى كَشْعَبِي، وليس في الكلام

(١) التكملة شاذلي: ٩٩، والتكملة مرجان: ٣١٠، ٣١١.

(٢) (قوله) ليس في: (، وظ).

(٣) قال سيويه في ١٩٠/٢: (وتقول: أَرطَى وأرطاة وعلقى وعلقاة ؛ لأن الألفات لم تلحق

للتأنيث فمن ثم دخلت الهاء) فالألف فيهما للإلحاق وانظر أيضاً ٢١١/٣، (٩/٢).

(٤) قال سيويه في ٣٢٠/٢: (ولا تكون فعلى والألف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال: بهمة

واحدة وليس هذا بالمعروف).

وقال في ٩/٢: (وقالوا: بهمي واحدة، لأنها ألف تأنيث وبهمي جميع) وانظر ١٨٩/٢ .

أصول على هذا المثال إذ لا يوجد نحو: جَعَفَرُ بفتح الجيم والعين والفاء، ولا بضم الجيم وفتحها.

وَبَشَكِّي السريعة، ولذلك قالوا: ابتشك الكلام إذا اختلقه، وذلك أن الكاذب لا يتدبر ولا يوري ليقول^(١) ما يقول عن حقيقة، فيسرع في كل ما يخطر بباله من القول، وقولهم: مَلَسَ كذلك، ويقال: امْتَلَسَ بصره إذا اختطف، فيكون المعنى أن مشيها كالخطف لسرعته، وكثيراً ما يقال: خطاف للمسرّع، وزَلَجَى كالزُلُوج للسريع، وقدح زَلُوج سريع الخروج / من القوس، وأما ٩١/ب وَثَبِي من^(٢) الوُثُوب وَجَمَزَى من الجَمَزِ، وهو سرعة السير والجَمَاز المسرع من الإبل، وأنشدوا:

أَنَا النَّجَاشِيَّ عَلَى جَمَازٍ^(٣)

(١) في ر، وظ: (ليقول ولذلك ما يقول) .

(٢) في ر، وظ: (فمن) .

(٣) رجز قائله النجاشي قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب شاعر هجاء مخضرم، توفي سنة ٤٠ تقريباً.

أخباره في الشعر والشعراء: ٣٢٩، والاشتقاق ٤٠٠، وسمط اللآليء: ٨٩٠.

ورد في الجمهرة ٩١/٢، والصحاح والمجمل ومعجم مقاييس اللغة واللسان والتاج (جمز).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتأنيث
ولغيره" ^(١).

وذلك بناءً إن أحدهما فعلى، والآخر فعلى، أما ^(٢) فعلى فتكون
ألفها للإلحاق والتأنيث ^(٣)، فمما جاء ألفه للإلحاق، ولم يؤنث قولهم: الأُرطى
فيمن قال: أديم مأرُوط، وانصرف في النكرة ؛ لأن ألفها ^(٤) لغير التأنيث،
ولذلك قالوا: أُرطاة، فألحقوا التاء، ولو كانت للتأنيث لم تدخله التاء، ألا ترى
أنه لا يجتمع في اسم علامتان للتأنيث، فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه
الألفات علم أنها للإلحاق دون التأنيث، ومثل الأُرطى فيما وصفت (لك) ^(٥)
العَلقى ؛ لأنهم قالوا: علقاة، وزعم (سيبويه) ^(٦) أن بعض العرب قد أنث
العَلقى ^(٧)، وأن رؤية لم ينونه، في قوله ^(٨):

(١) في أ: (وغيره).

(٢) في التكملة مرجان، وأ، ور، وظ: (وأما).

(٣) في أ: (والتأنيث).

(٤) في التكملة مرجان، وأ: (ألفه).

(٥) (لك) ليست في التكملة: (مرجان، وأ).

(٦) (سيبويه) ليس في المخطوطات لدى.

(٧) قال سيبويه ٢١٢/٣: (وبعض العرب يؤنث العلقى، فيزلهما منزلة البهيمى فيجعل الألف

للتأنيث قال العجاج) وفي طبعة بولاق نسب إلى رؤية وقال عبد السلام محقق الكتاب في ط

قال رؤية وأثبت ما في أ، ب.

(٨) كلام أبي علي يوهم أن البيت لرؤية وهو للعجاج.

العلقى: شجر تدوم حضرتة في القبط وله أفنان طوال رفاق.

يَسْتَنّ فِي عُلْقَى وَفِي مُكُورٍ

ومثل ذلك تَثْرَى وهو فَعْلَى من المواترة، وأبدلت من واوها التاء كما أبدلت في ثُرَاثٍ وَثَحْمَةٍ، والأقيس عندي ترك الصرف كالدَّعْوَى والنَّجْوَى ؛ لأن (ألف) ^(١) الإلحاق لم تدخل المصادر، وقد كثر دخول ألف التأنيث على المصادر في هذا البناء وفي غيره ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن معنى الإلحاق هو ما تقدم من أنك تزيد في الكلمة حرفاً لتلحق بوزن، فمن ذلك أَرُطَى الألف فيه للإلحاق بِجَعْفَرٍ، فهو بإزاء الراء، وإذا كان كذلك جرى مجرى الاسم الذي ليس فيه ألف التأنيث، فينون كقولك: أَرُطَى يا

- المكور: جمع مكر وهو نبت ترعاه البقر وهو من عشب القيظ.

الشاهد: قوله: (عُلْقَى) لما أتى غير منون، دل على أن ألفها للتأنيث ولو كانت للإلحاق لنونها.

ورد في: ديوانه ٣٦٢/١، والكتاب ٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٨، وجمهرة اللغة ١٣٠/٣، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٧٤، ومجالس العلماء للزجاجي: ٤٢، والخصائص ٢٧٢/١، والتبصرة والتذكرة: ٥٤٩، والأعلم ٩/٢، وابن يسعون ١٦٥، والقيسي: ٥٣٧، وابن برى: ٣٥٥، والمزهر ٣٨١/٢، وشرح شواهد الشافية: ٤١٧، ٤١٨. في الجمهرة ومجالس العلماء والقيسي وابن يسعون وابن برى وشرح شواهد الشافية: ٤١٨ (فحط)، في الخصائص والمزهر (فكر).

(١) (ألف) ليست في: (أ).

(٢) التكملة شاذلي: ١٠٠، والتكملة مرجان: ٣١١، ٣١٢، ٣١٣.

فتى، ويدخل فيه التاء، فيقال: أَرْطَاة، وهذا^(١) حكم كل ألف وجد بعده تاء التأنيث أعني حكم كل ألف دخل عليها تاء التأنيث^(٢) أن لا يكون للتأنيث إذ لا يجتمع علامتا تأنيث، فلا يقال: حُبْلَاة ولا حَمْرَاة كما لا يجمع بين تائين، وقال أبو علي^(٣): "الأَرْطَى فيمن قال: أَدِمَ مَأْرُوطٌ" يعين فيمن جعل الهمزة في أَرْطَى فاء الفعل، فيكون وزنه فَعْلَى، ويقول: أَدِمَ مَأْرُوطٌ على أَرْطَ كَأَخَذَ، وإنما ذكر ذلك لما تقدم في باب ما لا ينصرف من أن أبا الحسن يجعل الهمزة في أَرْطَى زائدة، ويجعله على وزن أَفْعَل^(٤)، ويقول: أَدِمَ مَرْطِيٍّ من رُطِيٍّ كَرُمِيٍّ، وأما عَلَقَى، فإذا قال: عَلَقَاة كان فيه الألف للإلحاق بِجَعْفَرٍ، ويجب تنوينه نحو: عَلَقَى كَأَرْطَى / ومن لم ينونه قال: عَلَقَى كما روي^(٥) عن رؤية، فإنه لا يقول: أ/٩٢ عَلَقَاة فهذا على لغتين.

وأما تَتْرَى ففَعْلَى بمنزلة الدَّعْوَى والتَّجْوَى، وأصله وتَرَى من المواترة، فأبدل من الواو تاء كتُخِمَة من الوَخَامَة، وتَيَقُّور من الوَقَار، والألف فيه للتأنيث في قول من لم ينون كما أن ألف الدَّعْوَى كذلك، ومن نون جعل الألف للإلحاق، فكأنه قال: تَتْرُ، ثم زاد الألف للإلحاق، وقوى أبو علي

(١) في ر، وظ: (هكذا).

(٢) تاء التأنيث) ليست في (ظ).

(٣) في ر، وظ: (وقوله).

(٤) المقتصد: ١٠٠٠، ١٠٠١، وانظر سر صناعة الإعراب ٦٩١.

(٥) في أ: (كأروى) .

القول الأول^(١)، وهو أن^(٢) يكون الألف للتأنيث لأجل أن الإلحاق لا يكاد يوجد في المصادر إذ لا يقول: أحد: دَعَوَى وَنَجَوَى (وقد جاء الألف في المصادر للتأنيث فقط)^(٣).

قال صاحب الكتاب:

" فإذا كانت الألف للتأنيث في فَعَلَى، ولم تكن للإلحاق، فإن البناء الذي هي فيه على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً غير وصف، والآخر: أن يكون وصفاً، فالاسم الذي هو غير وصف على ضربين اسم^(٤) غير مصدر، واسم مصدر، فالاسم الذي ليس بمصدر نحو: سَلَمَى^(٥) وَرَضَوَى^(٦) وَجَهَوَى وَعَوَى لاسم النجم، وَشَرَوَى لمثل الشيء، وقالوا في اسم موضع: سَعِيَا. وفيه عندي تأويلان: أحدهما: أن يكون سمي بوصف، أو يكون هذا في باب فَعَلَى كالفُصْوَى في بابه في الشذوذ^(٧)، وهذا كأنه أشبه ؛ لأن الأعلام تغير كثيراً عن أحوال نظائرها.

(١) في ظ: (وقول الشيخ أبو علي القول).

(٢) في أ: (لا يكون).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٤) في التكملة شاذلي: (أحدهما اسم).

(٥) سلمى: أحد جبال طي، وهو غرب فيد، معجم البلدان ٢٣٨/٣.

(٦) جبل ضخيم من جبال تهامة، من ينبع على يومين، ومن المدينة على سبع مراحل ميامنة طريق المدينة، ومياسرة طريق البر لمن كان مصعداً إلى مكة وعلى ليلتين من البحر، معجم ما استعجم ٦٥٥.

(٧) وجه الشذوذ خروجه على قلب الواو ياء إذا كانت لاماً لفعل على وصفاً نحو الدنيا والعليا وأبو علي يتمسك بالقياس وطرده، وكل ما خرج عليه من حالات السماع يسميه شاذلاً في القياس وإن صح في الاستعمال والسماع، انظر شذا العرف: ١٥٩.

وأما الاسم الذي هو مصدر في^(١) هذا الباب، فنحو: الدَّعْوَى والنَّجْوَى
والْعَدْوَى والرَّعْوَى، وهو عندي من ارعوت، وليست منقلبة، والبَقْوَى^(٢)
والفَتْوَى واللُّومَى يريد به اللُّوم، وأنشد أبو زيد:
أَمَّا تَنْفَكُ تَرْكَبْنِي بِلَوْمَى لَهَجَتْ بِهَا كَمَا لَهَجَ الْفَصِيلُ^(٣)
وفي التنزيل: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾^(٤)، فأفرادها حيث يراد بها الجمع يقوي
أنه^(٥) مصدر، وقال سبحانه: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾^(٦)،
وقد جمعوا فقالوا: أَتُجِيَّةُ قال:

(١) في التكملة مرجان، وظ: (من).

(٢) في التكملة مرجان: (كالبقوى).

(٣) بيت من البحر الوافر، قائله أبو الغول الطهوي.

لهج: أولع، فصيل: وهو المفضول عن الرضاع من أولاد النوق.

الشاهد: قوله: (لومى) وهو مصدر يراد به اللوم.

ورد في: السواد: ٤٩٨، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٩/٣، والإفصاح ببعض ما جاء من

الخطأ في الإيضاح ١٩١، وابن يسعون ٥/٢، والقيسي: ٥٤٠، وابن برى: ٣٥٧، وشرح

المفصل ١٠٩/٥، وشرح أبيات المغني ٢١٧/٦.

في أوظ و التكملة مرجان وشرح الحماسة والإفصاح (الفصال).

وفي شرح المفصل (بهجت، بهج).

(٤) الإسراء / ٤٧.

(٥) في التكملة مرجان: (أنه).

(٦) المجادلة / ٧.

تُرِيحٌ^(١). نِقَادَهَا جُشْمٌ بِنُ بَكَرٍ وَمَا نَطَقُوا بِأُنْجِيَةِ الْخُصُومِ^(٢).
 وأما ما كان من فَعَلَى وصفاً، فعلى^(٣) ضربين: أحدهما: أن يكون مفرداً،
 والآخر: أن يكون جمعاً فالمفرد^(٤) يكون مؤنث فعَلَان، وذلك نحو: سَكْرَان
 وسَكْرَى ورِيَّان ورِيَّاء وحرَّان وحرَّى وصَدَيَّان وصَدَيَّاء وشَهْوَان وشَهْوَى وظَمَّان
 وظَمَّاءى، فهذا مستمر في مؤنث فعلان.

وأما ما كان من ذلك جمعاً، فإنه يكون جمعاً لما كان ضرباً من آفةٍ
 أو داء، وذلك مثل جَرِيحٍ وجَرَحَى وكَلِمَى ووَجٍ ووَجِيَّاء من
 الوَجَى^(٥)، وقالوا: زَمِنٌ وزَمْنَى وضمِن^(٦) / وضمْنَى، ومن ذلك أَسِير

٩٢/ب

(١) في أ: (تريد).

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله جرير .

تريح: تردّها في الرواح، النقاد: جمع نقد وهي صغار الغنم.

الشاهد: قوله: (بأنجية) جمع نجوى وهو مصدر جمع لما اختلفت أنواعه.

ورد في هذا القول على أبي علي، فقال الراد: لا يجوز أن تكون أنجية جمع نجوى
 كما قال؛ لأن فَعَلَى لا تجمع على أفعلة وإنما أنجية في البيت جمع نجى ونجى مصدر
 جاء على فاعيل بمنزلة الصهيل والنهيق، انظر القيسي: ٥٤٢، والمخصص ٨٨/١٦.

ورد في ديوانه: ٤٩٥ (الصاوي)، والمخصص ٨٨/١٦، وابن يسعون ٦/٢،
 والقيسي: ٥٤٢، وابن برى: ٣٥٩، واللسان (نجا).

(٣) في أ: (على).

(٤) في التكملة: (ما كان)

(٥) في الصحاح (وجى)، (وَجِيَّ الفرس بالكسر وهو أن يجد وجعاً في حافره فهو وج والأنثى
 وجيلاء).

(٦) في الصحاح (ضمن)، (ورجل ضمن وهو الذي به الزمانة في جسده من بلاء أو كسر أو
 غيره).

وَأَسْرَى وَمَائِقٌ^(١) وَمَوْقَى وَأَحْمَقَ وَحَمَقَى وَأَنُوكَ^(٢) وَنُوكَى، وربما تعاقب فعَلَى وفَعَالَى على الكلمة^(٣) كقولهم: أَسْرَى وَأَسَارَى، وقالوا: كَسَلَى وَكُسَالَى^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن فعَلَى^(٥) ألفه للتأنيث على أربعة أضرب:

الأول: أن يكون اسماً غير مصدر، ولا صفة كسَلَمَى ورَضَوَى للجبلين، وجَهْوَى وعَوَى لاسم النجم وأصله عَوْيَا، وكذا شَرَوَى أصله شَرِيَا على ما يجيء بيانه، وأما سَعِيًّا فكان القياس فيه سَعَوَى كشرَوَى ؛ لأن الاسم إذا كان على فعَلَى قلب ياءه واواً، وقد تأوله على وجهين:

أحدهما: أن يكون في الأصل وصفاً، ثم غلب كما ذكرنا^(٦) في طَعِيًّا، وذاك أن قلب الياء واواً يختص بالأسماء دون الصفات.

والوجه الثاني: أن يكون قد رجع فيه إلى الأصل كالقُصَوَى^(٧)، وذاك أن فعَلَى مضموم الفاء يقلب الواو فيه ياءً إذا كان صفة كالْعُلَيَّا، والقُصَوَى قد جاء بالواو على أصله إذ هو من قَصَا يَقْصُو، فكذلك^(٨) يجيء سَعِيًّا على الأصل الذي

(١) في الصحاح (موق)، (الموق: حمق في غباوة يقال: أحقق مائق والجمع موقى).

(٢) في الصحاح (نوك) النوك بالضم الحقيق، والنواكة الحماقة، ورجل أنوك ومنتوك أي أحقق.

(٣) في التكملة مرجان: (الكلمة الواحدة).

(٤) التكملة شاذلي: ١٠١، ١٠٢، والتكملة مرجان: ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥.

(٥) تستقيم العبارة بإضافة الذي فتكون (فعلى الذي ألفه).

(٦) انظر ص: ٦٠٣.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٨٨.

(٨) في أ: (فلذلك).

هو الياء، وقوله: "وكان هذا أشبه" يعني أنه أشبه من القصوى؛ لأن الأعلام يكون فيها من التغيير ما لا يكون في غيرها كقولهم^(١): مَحَبٌّ والأصل مَحَبٌّ، وشُمُس في شَمْس وغير ذلك.

والضرب الثاني أن يكون مصدراً كالدَّعْوَى والنَّجْوَى (لأن الدعوى بمنزلة الادعاء والمدعاة والنجوى)^(٢) كالمُنَاجَاة، ولكونه مصدراً وقع على الجمع كقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾^(٣) كما تقول: قوم عَدْلٌ، فالتقدير وإذا هم مُتَنَاجُونَ كما أن قولك: قومٌ عَدْلٌ بمنزلة عادِلُون، والرَّعْوَى مصدر كالارْعَوَاء على ما ذكره ؛ لأنه أخذه من ارْعَوَيْت، وعنى بقوله: "وليست منقلبة" أن الواو ليست بمبدلة من الياء حتى كأنها من رَعَيْت، وأما البَقْوَى، فمن بَقَيْت، والفتوى بمنزلة الإفتاء، وإذا وقع على المسألة كان بمنزلة قولهم: رجل رَضِيَ أي مَرْضِي، وقریباً مما ذكرنا في الرؤيا، واللَّوْمَى بمنزلة اللُّوم، وقال: تَرَكْبَنِي بِلُومَى لَهَجَتْ بِهَا^(٤)

فأنث ؛ لأن الألف للتأنيث، والباء في قوله: "تركبني بلومي" على وجهين:

أحدهما: أن يكون المعنى تعلوني باللوم، كما تقول: تغلب علي بالملامة^(٥) والسفاهة.

(١) في أ: (كقولك).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٣) تقدم ورودها ص: ٦١٢ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٦١٢ .

(٥) في ر، و ظ: (اللامة).

والثاني: أن يكون الباء بمثرتة في قولك: حَلَلْتُ به كأنه قال: ما تزال
تعلوني باللوم بمعنى تغلب عليّ باللوم كما أن حَلَلْتُ به / بمنزلة أَحَلَلْتَهُ.
أ/٩٣
والضرب الثالث: أن يكون وصفاً مفرداً، وذلك نحو: سَكَرَانِ وَسَكْرَى
وَرَيَّانِ وَرَيَّاءَ، وغير ذلك مما كان على فَعْلَى فَعْلَانِ.
والضرب الرابع: أن يكون جمعاً كَجَرَحَى وَكَلَمَى، ويختص بما كان آفة
أو داءً، أو مناسباً لهما كَحَمَقَى وَنَوَكَى وَجَرَحَى ؛ لأن الحمق داء والجرح آفة،
وكذا أُسْرَى في أسير ؛ لأن الأسر ضرب من الآفات.
وأما فُعَالَى فقد جاء في أمثلة غير كثيرة، وذلك أُسْرَى وَأُسَارَى وَكُسَلَى
وَكُسَالَى وَغَيْرِي وَغُيَارَى.

قال صاحب الكتاب:

"باب ما جاء على فعلى"

وأما ما جاء على فعلى، فإن ألفه يجوز أن تكون للإلحاق، ويجوز أن تكون للتأنيث، فمما جاء ألفه للإلحاق ولم يؤنث معزى كلهم ينونه في النكرة، فيقول: رأيت معزى كما ترى.

ومما يدل على أن هذه الألفات الملحقات تجري مجرى ما هو من أنفس الكلم قولهم: في تحقير معزى وأرطى: مُعِيزٌ وأرِيط كما يقولون^(١): دُرَيْهِم^(٢)، ولو كانت للتأنيث لم يقلبوا الألف كما لم يقلبوا في حُبَيْلى وأُخَيْرَى.

وأما ما جاء فيه الأمران جميعاً في هذا الباب فذفرى، فمنهم^(٣) من يقول: ذَفَرَى أسيلة فينون^(٤)، وهي أقل اللغتين، فألحقها بدرهم وهجرع، ومنهم من قال: "ذَفَرَى أسيلة" فلم يصرف، وأنشد ثعلب:

لَهَا أُذُنٌ حَشْرٌ وَذَفَرَى أُسَيْلَةٌ وَخَدٌ^(٥) كَمَرَأَةِ الْغَرِيَّةِ أُسَجَحٌ^(٦)

(١) في أ: (يقول).

(٢) في التكملة شاذلي: (في درهم دريهم) وفي ظ: (دريهم في درهم).

(٣) في التكملة: (منهم).

(٤) في التكملة مرجان: (فنون).

(٥) في التكملة شاذلي: (ووجه).

(٦) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

حشر: دقيقه، ذفرى: الذفرى أحد صفحتي العنق، أسيلة: مستوية ملساء كمرأة الغريبة في صقالها وسهولتها، أسجح: سهل.

الشاهد: قوله: (ذفرى) جعل ألفها للتأنيث، ولم يجعلها للإلحاق لأنه لم ينونها.

قال المفسر:

اعلم أن الألف في مَعَزَى بمنزلة الميم من دِرْهَم، واستدل أبو علي على ذلك بأنهم يقولون: مُعَيزٌ، فيكسرون ما قبل الألف لينقلب ياء كما يفعل ذلك فيما هو أصلي نحو: أُعِيْمٌ في أَعْمَى، وذاك أنه إذا كان للإلحاق كان فرعاً على الأصل إذ من شأنه أن يجعل الكلمة على وزن الملحق به، فيصير مَعَزَى بالألف على أربعة أحرف كما أن درهماً كذلك، ولا يكون هذا الكسر والقلب في تصغير ما ألفه للتأنيث لا يقولون في حُبْلَى: حُبَيْلٌ، وإنما يقولون: حُبَيْلَى محافظة على الألف الكائن لمعنى.

فأما ذَفْرَى فإذا نون كان الألف فيه بمنزلة في مَعَزَى، ويكون قياسه أن يقول ^(١) في تصغيره: ذُفَيْرٌ كمُعَيْرٍ، وإذا لم ينون كان الألف للتأنيث، فذَفْرَى نظير عُلْقَى في كون الألف فيه تارة للتأنيث، وأخرى للإلحاق إلا أن ذَفْرَى تؤنث مع التنوين، وذلك لبنائهم الكلمة على / التأنيث للألف ^(٢) كما أن

= ورد في: ديوانه: ١٢١٧، والكامل: ١٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٥٦، والمبهم: ١٠٩، والصاحبي: ١٩٥، وجمهرة الأمثال ٢/٢٥٠، والمضاف والمنسوب ٣١٩، وخلق الإنسان: ١٣٠، وجمع الأمثال ٢/٣٥٣، وشرح الفصيح للزحشري ٤٦٢، والمستقصى ٣٩٩/١، وابن يسعون ٨/٢، والقيسي: ٥٤٣، وابن بري: ٣٦٣، والتنبيه والإيضاح (سجح).

التكملة شاذلي: ١٠٣، والتكملة مرجان: ٣١٦، ٣١٧، وفيها بعد البيت (هذا ما أنشده في ذفرى).

(١) في ظ: (يقال).

(٢) (لا) ليست في أ.

التأنيث^(١) في نحو: عَقَرَبَ ليس لأجل علامة تأنيث^(٢) في لفظها، وإنما ذلك للتقدير فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

" فإذا كان الألف للتأنيث في فَعَلَى، ولم تكن للإلحاق، فإن الاسم الذي هي فيه على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسماً غير مصدر، والآخر: أن يكون اسماً مصدراً، ولم يجئ صفة^(٣)، وقد جاء (صفة)^(٤) جمعاً في شيء قليل، فالاسم نحو: الشَّيْزَى^(٥) والدَّفْلَى والدَّفْرَى، فيمن لم يصرف والمصدر نحو: ذِكْرَى في قوله: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾^(٦).

وقالوا: السَّيِّمُ للعلامة، والمُسَوِّمةُ المعلَّمة، والعين منها واو قلبتها الكسرة، ولم تجئ فَعَلَى صفة.

فأما قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾^(٧) فرغم سيبويه أنه

(١) في أ: (أن التاء في نحو).

(٢) في ر، وظ: (التأنيث).

(٣) في التكملة شاذلي: (قط فعلى صفة).

(٤) (صفة) ليست في التكملة: (مرجان).

(٥) الشَّيْزَى: خشب أسود تتخذ منه القصاع، الصحاح واللسان (شيز).

(٦) ق/ ٨.

(٧) النجم / ٢٢.

فُعَلَى^(١)، فجعله^(٢) من باب حُبَلَى وأُنْثَى، وإنما أبدل من الضمة كسرة كما أبدل منها في بِيض^(٣).

وحكى أحمد بن يحيى: رجل كَيْصَى إذا كان يأكل وحده، وقد كاص طعامه كيصاً إذا أكله وحده^(٤)، وليس هذا خلاف ما حكاه سيبويه، لأنه حكاه منوناً ولكن زعم سيبويه أن فُعَلَى لا تكون صفة إلا أن تلحق تاء التأنيث نحو: رجل عِرْهَاءَ وامرأة سِعْلَاءَ^(٥).

وحكى أحمد بن يحيى الكلمة بلا هاء، فهو من هذا الوجه خلاف قول سيبويه.

وأما فُعَلَى الذي^(٦) يكون جمعاً، فما علمته جاء إلا في حرفين قالوا في جمع حَجَل: حَجَلَى قال الشاعر:

ارْحَمِ أَصْيَبِيَّ الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حَجَلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقُعُ^(٧)

(١) الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) (فجعله) ليست في التكملة: (شاذلي).

(٣) في التكملة مرجان: (بيض قال التوزي بيض)، وفي التكملة شاذلي: (بياض بعد (قال) وفي ر، وظ: (قال توزي)، وفي المخصص ١٨٩/١٦ (بيض قال التوزي وحكى).

(٤) انظر تهذيب اللغة ٣٠٩/١٠.

(٥) قال سيبويه ٣٢٠/٢: (ويكون على فُعَلَى، نحو ذَفَرَى ومَغْزَى، ولا نعلمه جاء صفة ولا يكون فعلى والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهمة واحدة، وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فعلاء بالهاء صفة نحو: امرأة سَعْلَاءَ ورجل عِرْهَاءَ).

(٦) في أ: (التي).

(٧) بيت من البحر الكامل، قائله عبدالله بن الحجاج بن محسن الديباني الثعلبي أحد فتاك العرب في الإسلام كان شاعراً فارساً، ١٥٨/١٣.

ونسبه ابن برهان العكيري في: شرح اللمع: ٥٢٥، ٥٢٦، إلى الخطئية.

الشربة: موضع بين السليلة والرَبْذَة، تدرج: تمشي رويداً، وقع: نازلة بالأرض غير طائرة.

وقالوا: في جمع ظَرْبان: ظَرَبِي قال القتال الكلابي:
يَا أُمّة وَجِدْتَ مَا لَاحِدٌ إِلَّا لِظَرِي تَفَاسَتْ بَيْنَ أَحْجَارٍ^(١)
قال أبو زيد: هو الظَرْبان^(٢)، وهي الظَّرَابِي كما ترى، وهي^(٣) الظَّرَبِي،
الظاء من هذه مكسورة، ومن تلك مفتوحة، وكلاهما: جماع، وهي دابة شبيهة
بالقرد.

وحكى أبو الحسن أن الدُّقْلَى^(٤) تكون جمعاً وتكون واحداً^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن فِعْلَى مكسورة الفاء، والألف للتأنيث على ثلاثة أضرب،

= ورد منسوباً إلى عبدالله بن الحجاج في: المحتسب ٢/٢٧١، وابن يسعون ٩/٢، والقيسي:

٥٤٥، وابن بري: ٣٦٤، وشرح المفصل ٥/٢١، واللسان والتاج (حجل).

الشاهد: قوله (حِجْلَى) جمع حجل وهو الذكر من القبع، والأنثى حجلة، وفِعْلَى في الجمع
عزيز الوجود.

وورد بلا نسبة في المقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠، والمخصص ١٦/٩٠، وشرح المفصل
١٣٤/٥.

(١) بيت من البحر البسيط بين المؤلف قائله واسمه عبيد بن المضرحي.

مالا للأحد: أي ممالك لغير آدمي.

تفاست: استعملت الفسو واتخذته سلاحها جنباً وضعفاً، ولذلك لا تبعد عن أبحارها.

الشاهد: قوله: (لِظَرَبِي) وهو فِعْلَى جمع ولم يبيح فعلى جمعاً إلا (حجلى)، (ظري). ورد في
المخصص ٩/١٦، وابن يسعون: ١٧٠، والقيسي: ٥٤٨، وابن بري: ٣٦٧.

(٢) في التكملة مرجان، وظ: (الضربان وجمعه الظرابي).

(٣) في أ: (هو).

(٤) الدُّقْلَى: نبت مر يكون واحداً وجمعاً، الصحاح (دقل).

(٥) التكملة شاذلي: ١٠٣، ١٠٤، والتكملة مرجان: ٣١٧-٣٢٠.

فالأول: الاسم المحض المفرد نحو: الشَّيْزَى، والدَّفْلَى، وقال: الذَّفْرَى، فيمن لم يصرف، يعني ما تقدم من أن بعضهم يقول: ذَفْرَى أُسَيْلَة بالتنوين^(١)، فيجعل الألف للإلحاق.

والضرب الثاني: هو المصدر نحو: الذَّكَرَى هو بمنزلة الذكر أو التذكير، والسِّيَمَا^(٢) للعلامة من الواو لقولهم^(٣) المسوِّمة، وإنما / قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ولو كان المقصود ضم الفاء، لوجب أن يقال: سُوْمَى، وليس السِّيما مصدرًا كما أن العلامة كذلك ألا تراك تقول: له^(٤) سِيَمًا حسنة.

والضرب الثالث: الجمع وهو ما ذكره من قولهم في جمع حَجَلٍ حِجْلَى، وفي ظَرَبَانٍ ظَرَبَى وقوله:

يَا أُمّةٌ وَجِدْتُ مَا لَا لِأَحَدٍ إِلَّا لِظَرَبَى^(٥) تَفَاسَتْ بَيْنَ أَحْجَارٍ
تَفَاسَتْ مِنَ الْفَسْرِ، والمقصود أن هذا الإنسان بمنزلة الأمة التي ظفرت بمال ليس له صاحب، فهي تفسده وتبدده، وقيد بقوله: "إِلَّا لِظَرَبَى" بعد قوله "لِلْأَحَدِ" قاصدًا أن أصحاب هذا المال في الضعف والقصور عن حفظه بمنزلة ظَرَبَى، وشبهه شيخنا بقولهم: عَبْدٌ وَخُلِّيَ فِي يَدَيْهِ^(٦)، وأنشد:

(١) انظر: ص (٩٣/أ) ٦١٨.

(٢) قال الأنباري في الزاهر ١٤٤/٢: (والأصل في سِيما وسمى فحولت الواو من الفاء فوضعت في موضع العين كما قالوا: ما أطيبه وأيطبه فصار سومي، وجعلت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فقليل: سِيما).

(٣) في أ: (كقولهم).

(٤) (له) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في أ: (كظربا).

(٦) مثل يضرب في المال يملكه من لا يستوجه .

والمثل في: تأويل مشكل القرآن ٩٢، الكامل: ٣١٧، وكتاب الأمثال: ١٩٨، وجمهرة الأمثال ٤٧/٢، وفصل المقال: ٢٩١، وجمع الأمثال ٥/٢، والمستقصى ١٥٧/٢، واللسان (خلا).

وَمَا كُنْتُ إِلَّا دُمْلَجًا ظَفِرَتْ بِهِ بَسَدًا أَمَسَةً فَاسْتَرْجَعَتْهُ الْعَوَاقِبُ^(١)
وأما الظَّرَائِي فِي جَمْعِ ظَرَبَانٍ، فَكَقَوْلِهِمْ: إِنْسَانٌ وَأُنَاسِي، وَأَمَّا مَا حَكَاهُ مِنْ
أَنْ دِفْلَى يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا، فَالَّذِي قَالَ شَيْخُنَا فِيهِ: إِنَّ الْمُسْمِيَّاتِ إِذَا قُلَّتْ
أَقْدَارُهَا ضَعُفَتْ الْعَنَاءُ بِهَا، فَيَقْتَصِرُ فِي الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا
وَاضِحٌ، وَنَعُودُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ الْقِسْمَةِ مِنْ أَنَّ فِعْلًا لَمْ تَجْئِ صِفَةً، وَأَنَّ
ضَمِيرَ مِنْ بَابِ حُبْلَى وَأُنْثَى.

اعْلَمْ أَنَّهُ يُجْعَلُ ضَمِيرَ مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَارَاهُ يَضِيرُهُ إِذَا نَقَصَهُ، فَإِذَا اشْتَقَّ مِنْ
تَرْكِيبِهِ مِثَالُ حُبْلَى كَانَ الظَّاهِرُ ضَمِيرًا إِلَّا أَنَّهُ يَبْدُلُ مِنَ الضَّمَةِ كَسْرَةً لِيَصِحَّ
الْيَاءُ كَمَا تَقُولُ: بِيضٌ، وَالْأَصْلُ بُوضُ كَسُودَ هَذَا هُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ.
وَأَمَّا مَا حَكَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى مِنْ قَوْلِهِمْ: كَيْصَى، فَمُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ صَاحِبِ
الْكِتَابِ مِنْ وَجْهِ وَمُخَالَفٌ مِنْ آخَرٍ، أَمَّا وَجْهُ الْمَوَافَقَةِ فَهُوَ أَنَّهُ نَوْنُهُ وَجَعَلَ الْأَلْفَ
لِلْإِلْحَاقِ بِدَرَجَتِهِمْ، وَالَّذِي مَنَعَ صَاحِبَ الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً هُوَ فِعْلٌ كَائِنَةُ
الْأَلْفِ لِلتَّأْنِيثِ^(٢).

وَأَمَّا وَجْهُ الْمُخَالَفَةِ فَهُوَ أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ لَمْ يَثْبِتْ مِثَالُ فِعْلٍ صِفَةً إِلَّا
أَنْ تَلْحَقَ تَاءُ التَّأْنِيثِ نَحْوُ: عَزَاهَا وَسِعِلَاةً، وَقَدْ حَكَى كَيْصَى بَغِيرَ تَاءٍ، وَمِثْلُهُ مَا
حَكَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ عَزَاهَى بَغِيرَ تَاءٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
غَرَضُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ فِعْلًا لَا يَكُونُ صِفَةً إِلَّا أَنْ تَلْحَقَ تَاءً

(١) بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ لَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَعْرِفَةِ قَائِلِهِ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٢٠/٢.

التأنيث^(١)، أن يدل على أن فعلى إذا كانت / صفة كان الألف للإلحاق ؛ لأن ٩٤/ب
التاء إنما تدخل على ألف الإلحاق حتى كأنه قال: ولا يكون فعلى صفة إلا أن
يكون الألف للإلحاق، وإذا كان كذلك كان رواية أحمد بن يحيى موافقة
لصاحب^(٢) الكتاب وقصده .

(١) الكتاب ٢/٣٢٠.

(٢) في ر، وظ: (لقصد صاحب الكتاب).

قال صاحب الكتاب:

"باب ألف التانيث التي تلحق قبلها ألف فتقلب الآخرة منهما^(١) همزة

لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

اعلم أن أبنية الأسماء التي تلحقها هذه العلامة على ضروب: فمنها فعلاً، وهي لا تكون أبداً إلا للتانيث، ولا تكون همزتها إلا منقلبة عن ألفه فهي في هذا الباب مثل فُعَلَى في باب الألف المقصورة، وفُعَلَى وفُعَلَى، (وتكون اسماً وصفة)^(٢) فإذا كان اسماً كان على ثلاثة أضرب: اسم غير مصدر، واسم مصدر، واسم يراد به الجمع.

فمثال الأول قولهم: الصَّخْرَاءُ وَالْيَبْدَاءُ وَسَيْنَاءُ^(٣) والهَضَاءُ، قال أحمد بن

يحيى: وهي الجماعة من الناس وأنشد:

إِلَيْهِ تَلَجَأُ الْهَضَاءُ طُرّاً فَلَيْسَ بِقَائِلٍ هُجْراً لِجَادِي^(٤) ^(٥)

(١) في التكملة مرجان: (منها).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) بكسر أوله ويفتح اسم موضع بالشام يضاف إليه الطور، فيقال طور سيناء وهو الجبل الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام، معجم البلدان ٣/٣٠٠.

(٤) في أ: (لجادي).

(٥) بيت من البحر الوافر، قائله أبو داود الإيادي.

تلجأ: تضطر، طرا: مجتمعة منضمة من جميع النواحي، هجرا: الهجر القبيح من الكلام، جادي: الجادي السائل.

الشاهد: قوله (الهضاء) وهو من الأسماء التي آخرها ألف التانيث فانقلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

ورد في: ديوانه: ٣٠٩، والصحاح (هضض)، والمحكم ٣٦٦/٧، والمختص ٢٢٠/١٢، وابن يسعون ١١/٢، والقيسي: ٥٥١، وابن بري: ٣٦٨، واللسان (جدا - هضض) في الصحاح واللسان (هضض)، (لجار).

والجماء من قولهم: جاءوا الجماء الغفير، والجرباء للسماء^(١).

قال المفسر :

اعلم أنه قد تقدم في باب ما لا ينصرف أن مثال فعلاء الهمزة في آخره منقلبة عن ألف التانيث في حُبلى وسَكْرَى، وأن^(٢) هذا الانقلاب فيها إنما كان لاجتماع ألفين، وقد دللنا على ذلك^(٣)، فالذي يحتاج أولاً إلى معرفته من هذا الفصل أن فعلاء بفتح الفاء وسكون العين لا تكون الهمزة في آخرها لغير التانيث، وتحقيقه أن الهمزة في هذه الأمثلة الممدودة قد تكون للإلحاق كقولهم: قُوبَاءٌ وَعِلْبَاءٌ، وذاك أن الأصل عِلْبَايَ على أن يكون الياء ملحقاً للمثال بقُرطاس كما أن الألف في أَرطَى للإلحاق بَجَعْفَرٍ، وليس في كلامهم فَعَلَالٌ أصلاً إلا في المضاعف نحو: الزَّلْزَالُ وَالْقَلْقَالُ.

وأما ما يحكيه البغداديون^(٤) من قولهم: خَزَعَالٌ، فليس بثبت عند أصحابنا، وإنما يحملونه على فَعَلَلٌ نحو: خَزَعَلٍ، ويجعلون الألف لإشباع الفتحة كقوله:

وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُتَزَاحٍ^(٥)

(١) التكملة شاذلي: ١٠٥، والتكملة مرجان: ٣٢٠، ٣٢١.

(٢) في ر، وظ: (وأن الهمزة افتقر إليها الاجتماع ألفين).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨٧.

(٤) قال البكري في معجم ما استعجم ٢٦١: (بغداد فيها أربع لغات: بغداد بدالين مهملتين، وبغداد

معجمة الأخيرة، وبغدان بالنون، ومغدان بالميم بدلاً من الباء)، وانظر فصيح ثعلب: ٣١٣.

(٥) بيت من البحر الوافر، قائله إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة بن هذيل من

مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قال الأصمعي: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة

الأصل مُتَنَزَّحٌ، وأنشد شيخنا تقوية لذلك:

خَزَعَلَةُ الضَّبَّعَانِ رَاحَ الْهَنْبَلَةُ^(١) ^(٢)

وإذا لم يكن في الأصول مثال فَعَلَّالَ لم يكن اعتقاد / الإلحاق في فَعَلَاءَ ١/٩٥
مفتوحة الفاء ساكنة العين كما أن مثال فُعَلَّلَ نحو: جُعْفَرُ بضم الجيم وفتح الفاء
لما لم يكن في الأصول لم يمكن جعل الألف في مثال حُبَلَى للإلحاق، ولهذا شبه

= وهو آخر الحجج، توفي سنة ١٧٦ هـ.

أخباره في: جمهرة النسب للكلبي: ١٢٦، ونسب قريش: ٤٤٦، والشعر والشعراء:
٧٥٣، والأغاني ٣٦٧/٤، وتاريخ بغداد ١٢٧/٦، وسمط اللآليء ٣٩٨، والنجوم
الزاهرة ١٨٤/٢.

الشاهد: قوله: (ممتزاح).

ورد في: شعره ٩٢، والحلييات: ١١٢، والخصائص ٣١٦/٢، وسر صناعة الإعراب
٧١٩/٢٥، والمختسب ١٦٦/١، وأمالى ابن الشجري ١٢٢/١، والمرجبل ٣٧٩،
وأسرار العربية: ٤٥، والإنصاف: ٢٥، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٧١،
وسفر السعادة: ١٤٨، وشواهد التوضيح: ٢٢، واللسان (نجد، نزح)، وشرح
شواهد الشافية: ٢٥، والخزانة ٥٥٧/٧.

(١) في أ: (القنبلة).

(٢) رجز اختلف في قائله.

فقد نسب إلى صخير بن عمير التميمي في الأصمعيات: ٥٨، وفي أمالي القالي ٢٨٥/٢ إلى
أعرابي، وقال في سمط اللآليء: ٩٣٠: قال النجيمي: هذا الرجز للأصمعي.
وإلى صخر بن عمير التميمي في القيسي: ٧١٢، وقال ابن يسعون ٥٨/٢، ونسبها بعض
الشيوخ لصخر بن عمرو ونسبه ابن برى: ٤٨٣ إلى صخر بن عمرو أيضاً.
الشاهد: (خزعلة)

ورد بلا نسبة في: البارع: ٢٠٦، واللسان (هنبل).

خزعلة الضبان: خمعان الضبعان، الهنبلة: أن ينسف التراب في مشيته.

فَعَلَاءَ بِفُعْلَى، وقد قسم الاسم على^(١) ثلاثة أقسام: فالأول المفرد نحو: الصَّحْرَاءُ، وكذلك الْبَيْدَاءُ ؛ لأنه من باد يبيد، ألا ترى إلى قولهم: مهلكة، فالياء عين الفعل.

ولا يجوز أن يكون فَيَعَالاً من بَدَا يَبْدُو حتى كأنه قيل: يَبْدَاو، ثم قلب الواو همزة لأمرين:

أحدهما: أن المعنى لا يساعد على اشتقاقه من بَدَا مساعدته على أخذه من باد يبيد.

والثاني: وهو القاطع أنهم لم يصرفوه، ولو كانت الهمزة منقلبة عن لام الفعل لوجب أن يصرف ؛ لأنه نكرة، والنكرة إذا لم تكن صفة على مثال الفُعْل نحو: أَحْمَر، ولم يكن فيه ألف التأنيث، وما يشبهه من الألف والنون المضارعتين، ولم تكن معدولة نحو: رُبَاع وثَلَاث، ولا جمعاً نحو: مَصَابِيح، فليس فيها إلا الصرف، فامتناعهم من صرفه يدل على أنه فَعَلَاء كالصَّحْرَاءُ، وكأنهم اعتقدوا فيه ضرباً من الوصفية لما ذكرنا من أنه مأخوذ من بَاد حتى كأنه قيل: الفلاة الْبَيْدَاءُ بمنزلة قولك: الفلاة المهلكة، فجمعوه على فُعْل، فقالوا: بِيد كَبَيْضَاءَ وَبَيْض ؛ لأن مثال فُعْل يختص بالصفات، ولست^(٢) أعني بهذا أن الواجب عده في الصفات دون الأسماء كيف (و)^(٣) لا تستعمل صفة، وإنما الغرض أن أونسك بمجيء فُعْل في جمعه، فترتيب أبي

(١) في ر، وظ: (منه).

(٢) في ر: (ولست).

(٣) في أ: (كيف لا).

على سديد، وسَيِّئَاءَ علم، وفي التنزيل ﴿مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾^(١) والهُضَاءُ مأخوذة من هَضَّ الأرض إذا مشى مشياً قوياً التأثير وأنشد شيخنا:

جَاءَتْ تَهْضُ الأرضَ أَيَّ هَضٍّ يَدْفَعُ مِنْهَا بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ^(٢)

هذا وصف الإبل، ومعنى قوله "يدفع (منها)"^(٣) بعضها عن بعض "أنها

متشابهة في الحسن، فإذا طمحت العين إلى واحدة منها لم يتناول نظرها"^(٤)

إليها، وانتقلت إلى ما يليها لحسنها، وإذا لم يُدَمَّ النظر قَلَّتْ^(٥) الإصابة^(٦)، فإذا

كان كل واحدة منها تنفي عن صاحبها سوء العين، ولو كان الحسن مقصوراً

على بعضها لثبت^(٧) الألفاظ عليها^(٨)، ولم يؤمن ضررها، والجماء من جَمَّ

والتركيب يدل على الكثرة، والغفير تأكيد لمعنى الكثرة كأنها لكثرتها تستر

الأرض، وأما الجرباء، فقد فسره فيما بعد^(٩)./

ب/٩٥

(١) المؤمنون ٢٠/.

(٢) رجز قائله ركاض الدبيري.

ورد في تهذيب اللغة ٣٤٦/٥، والتكملة والذيل والصلة واللسان (هضض).

في التهذيب والتكملة واللسان (عنها) مكان (منها)، وفي التهذيب واللسان (المشي) مكان (الأرض).

(٣) (منها) ليست في: (أ).

(٤) في ظ: (نظره).

(٥) في ر، وظ: (قل).

(٦) في أ: (الإضافة).

(٧) في ظ: (لبثت).

(٨) في ر، وظ: (عليه).

(٩) انظر ص: ٦٣٩ .

قال صاحب الكتاب:

"والعَلْيَاء^(١)، فإن قلت: فلم لا تكون العَلْيَاءُ صفة ويكون مذكرها^(٢) الأَعْلَى كقولك: الحَمْرَاءُ والأَحْمَرُ، فالقول أن العَلْيَاءُ ليس بوصف إنما هو اسم، ألا ترى^(٣) استعمالهم إياها استعمال الأسماء في نحو:
أَلَا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتٌ^(٤)

ولو كانت صفة كالحَمْرَاءُ، لصحت الواو التي هي لام من عَلَوْتُ كما

(١) في التكملة شاذلي: (والعلياء موضع).

(٢) في التكملة: (مذكره).

(٣) في التكملة شاذلي: (أن استعمالهم).

(٤) صدر بيت من البحر الوافر، وعجزه:

..... ولولا حب أهلك ما أتيت

وقد اختلف في قائله، فقيل: إنه عمرو بن قعاس المرادي المذحجي شاعر جاهلي.

أخبره في: معجم الشعراء: ٢٣٦، والخزانة ٥٥/٣.

نسب إليه في: الاختيارين: ٢١١، وابن السيرا في ٥٢٦/١، وتحصيل عين الذهب ٣١٢/١، واللسان (قمر)، وشرح شواهد المغني: ٢١٥، وشرح أبيات المغني ٩٧/٢، وقال القيسي: ٥٥٣، البيت لعمرو بن قنعا و يروى لهانئ المرادي ويروى لتأبط شراً.

وقال ابن برى ٣٦٩: وأنشد لعمرو بن قنعا وقيل: (قُعَاس) وقيل: السموءل.

وقال ابن يسعون ١٢/٢: هذا الشعر لعمرو بن قنعا وقيل: قعاس المرادي، وقيل لهما المرادي.

وورد في ديوان السموءل ٨٥.

الشاهد: قوله: (بالعلياء) وهو اسم لا صفة، ولو كان صفة، لصحت الواو كما صحت في الخذواء والقنواء.

ورد بلا نسبة في: الكتاب ٣١٢/١، والخطاريات: ١٢٠، والمختسب ٢٥٠/١، والمختص ٢٨/٤، ٩١/١٦، واللسان (بيت).

صحت في القَنَوَاء والعَشَوَاء والخَذَوَاء ونحو ذلك^(١).

وليس الأَعْلَى كالأَحْمَرِ إِنَّمَا الأَعْلَى كالأَفْضَلِ لا يستعمل إلا بالالف واللام، أو من^(٢) نحو: زيد أَعْلَى من عمرو، والزيدون الأَعْلَوْنَ وفي التنزيل: ﴿وَأَنْتُمْ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾^(٣)، وفيه: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى﴾^(٤)، ولو كان كالأَحْمَرِ، لم يجمع بالواو والنون " ^(٥).

قال المفسر :

اعلم أن العَلِيَاء اسم يدل على المكان المرتفع كالنجد مثلاً، وليس بصفة كالحَمَرَاء، واستدل على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول: أنهم لا يجرونه صفة على شيء ألا تراه قال:

أَلَا يَا بَيْتُ الْعَلِيَاءِ بَيْتُ

و لم يقل بالبُقْعَةِ الْعَلِيَاء .

والثاني: أنه يكون من عَلَوْتُ بلا خلاف، وقد قلب الواو ياء، وهذا يختص بالأسماء دون الصفات، وإنما النهج في الصفة أن يصح^(٦) الواو كما ذكر من القَنَوَاء والخَذَوَاء ؛ لأن القَنَوَاء تأنيث الأَقْنَى، والخَذَوَاء تأنيث أَخَذَى، وإنما

(١) في ر، وظ: (بعد قوله ونحو ذلك، والخذواء بالخاء معجم من قول الشاعر:

وقد منت الخذواء منا عليهم) .

(٢) في التكملة: (عن).

(٣) تقدم ورودها ص: ٣٧٢ .

(٤) طه / ٦٨ .

(٥) التكملة شاذلي: ١٠٥، ١٠٦، والتكملة مرجان: ٣٢١، ٣٢٢ .

(٦) في ر، وظ: (تصح).

يجيء خَذَوَاءُ اسماً في الأعلام، فهو إذاً منقول من الصفة إلى العلمية، وليس له أصل في الاسمية أعني أنه ليس باسم جنس كرجل و فرس، وإذا كان في الأصل صفة بقي معه حكم الوصفية الذي هو تصحيح الواو وإن نقل إلى الأعلام. والوجه الثالث: هو أنهم يقولون: الأَعْلَى والأَعْلَوْنَ كما تقول: الأَفْضَل والأَفْضَلُونَ، والدليل في هذا الوجه من ثلاث جهات:

إحداها: أن العَلْيَاءَ لو كانت صفة كالحَمَرَاءَ لوجب أن لا يجيء في المذكور الجمع بالواو والنون نحو: الأَعْلَوْنَ كما لا يقال^(١): الأَحْمَرُونَ والأَصْفَرُونَ. والجهة الثانية: أنه كان يجب أن يقال: مررت برجل (أَعْلَى، ولا يقال: أَعْلَى من زيد كما لا يقال: مررت برجل)^(٢) أَحْمَر من زيد ؛ لأن العَلْيَاءَ إذا كانت بمنزلة الحَمَرَاءَ، وكان الأَعْلَى بمنزلة الأَحْمَر، لم يجوز أن يكون مصاحباً لمن الذي هو علم التفضيل كما لا يصاحبه أَحْمَر، ووجب أن يستعمل عارياً من التفضيل نحو: أن تقول: مررت برجل أعلى / وأنت لا تريد أعلى من غيره، وهذا لا يكون.

والجهة الثالثة: أنك تقول: الأَعْلَى (والعَلْيَاءَ في تأنيثه، ولو كانت العَلْيَاءَ والأَعْلَى)^(٣) بمنزلة الأَحْمَر والحَمَرَاءَ، لوجب أن لا يقال: العَلْيَا كما لا يقال: الحُمُرَى والصُّفْرَى في تأنيث أَحْمَر وَأَصْفَر، ولوجب أن يجمع على فَعْل، فيقال: عُلِّي أو عُلُّو كحُمُر وصُفُر، فإذا امتنع جميع ذلك علمت أنه اسم بمنزلة الصحراء.

(١) في أ: (يقول).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

قال صاحب الكتاب:

" فأما الكَلَاءُ كَلَاءَ البصرة، فزعم سيويوه أنه فَعَّالٌ بمنزلة^(١) الجَبَّانِ^(٢) والقَذَافِ^(٣)، وهو على هذا مذكر مصروف، ويدل على ذلك أنهم^(٤) قد سموا مرفأ السفن المَكَلَاءُ، والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن المقربة إليه ويحفظها منها من قوله سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾^(٥).

وقد زعم بعضهم أن قوماً تركوا صرفه، فمن ترك صرفه كان^(٦) اسماً من كَلَّ^(٧) مثل الهضأ في التضعيف.

والمعنى أنه موضع تكل فيه الريح عن عملها في غير هذا الموضع، قال رؤية:

يَكِلُّ وَفْدُ الرِّيحِ مِنْ حَيْثُ انْخَرَقَ^(٨)

(١) في أ: (بمعنى).

(٢) في التكملة مرجان: (جبان)، وفي الصحاح (جبن)، (والجبان والجبانة الصحراء).

(٣) الكتاب ٣٢١/٢ في اللسان (قذف)، (والقَذَافَةُ والقَذَاف جمع: وهو الذي يرمى به الشيء فيبعد، والقذاف المنجنيق).

(٤) في أ: (ويدلك على أنهم)، وفي التكملة شاذلي: (هذا) مكان (ذلك).

(٥) الأنبياء / ٤٢.

(٦) في التكملة مرجان: (كان عنده).

(٧) في التكملة شاذلي: (كل يكل).

(٨) رجز بين أبو علي قائله.

يكل: يخف أثرها ويقل، وفدها: أولها جمع وافد، انخرق: مر واتسع.

الشاهد: قوله: (يكل وفد الريح) استعار الكلال للريح.

ومثل الكلام في المعنى على هذا القول: تسميتهم لمرقاً السفن الميناء، ألا ترى أنه مَفْعَالٌ أو مِفْعَلٌ من الوُنْيِ الذي هو فُتُورٌ وَكَلَالٌ " (١).

قال المفسر:

اعلم أن الكَلَاءَ سوق بالبصرة، وهو لا يخلوا من أحد أمرين: إما أن يمنع (٢) الصرف، وإما أن يصرف، فإذا صرف كان فَعَّالاً من كَلَأَ يَكْلَأُ، والمعنى أن الموضع واسع، فالرياح تمضي فيه (٣) إذا انتهت إليه، ولا تؤثر تأثيرها في الموضع المجتمع إذا وقعت فيه، فكأنه يَكْلَأُ من الرياح ويدفعها والكالئ للشيء هو الدافع عنه في الحقيقة، وشبهه بقولهم: المَكْلَاءُ لمرقاً السفن، وهو مَفْعَلٌ من كَلَأَ وتقديره على وجهين:

أحدهما: أن يكون مَفْعُولاً، فكأنه مَصُونٌ عن عمل الرياح.

والثاني: أن يكون المَكْلَاءُ مصدراً بمنزلة التكلية، فكأنه قيل: موضع الحفظ ويكون في الأصل ضرباً من قولهم: جئتكَ خُفُوقَ النجم (٤)، فصار المصدر دليلاً على الزمان كذلك المَكْلَاءُ يكون اسماً للمكان.

وإذا منع الصرف كان فَعَّالاً من كَلَّ يَكْلُ فَكأن الموضع لسعته يفتر فيه الرياح؛ لأن امتداد وفدها مما يورثها الضعف وناهيك دليلاً على هذا بيت رؤبة:

يَكْلُ وَفْدُ الرِّيحِ مِنْ حَيْثُ انْخَرَقَ

= ورد في: ديوانه: ١٠٤، وفصيح ثعلب: ٢٩٩، وتهذيب اللغة ٢١/٧، والنكت في إعجاز

القرآن ١٠٣، والعمدة ٣١٢/٢، والمخصص ٢١/٧، وابن يسعون: ١٧٣، والقيسي:

٥٥٥، وابن برى ٢٧١، واللسان (خرق وكلل).

(١) التكملة شاذلي: ١٠٦، والتكملة مرجان: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٢) في ظ: (بمتنع).

(٣) (فيه) ليست في: (ر).

(٤) في ر، وظ: (النجم بمعنى زمن خفوق النجم).

وشبه هذا الوجه بمرفأ السفن من جهة أخرى، وهي أنهم سموه الميناء بالمد والقصر، فإذا قصر كان مفعلاً / من وتى يني، وإذا مد كان مفعلاً منه، والمعنى ٩٦/ب أن الريح تني فيه وتفتّر، وهذا من لطيف كلام أبي علي.

قال صاحب الكتاب:

"وقد يقصرون بعض هذه الأسماء الممدودة كقولهم: الهيجاء والهيجاً^(١)

سمعت أبا إسحاق ينشد:

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الْهَيْجَا إِذَا مَا تَقَعَّرْتُ الْمَشَاجِرَ بِالْفَيْئَامِ^(٢)

وقال آخر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتْ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ^(٣) سَيْفٌ مُهَنْدٌ^(٤)^(٥)

(١) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١١٧.

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله ليبد من ربيعة العامري.

أربد: أخو ليبد لأمه، الهيجا: الحرب، تقعرت: سقطت؛ لأن الانقعار سقوط وظهور قعر، المشاجر: جمع مشجر وهو مركب أصغر من الهودج مكشوف الأعلى، الفئام: وطاء الهودج.

الشاهد: قصر الهيجاء، ويجوز في الهيجا أن تكون على لغة من مد، فكأنه قال: فارس الهيجاء إذا، فلما التقت الهمزتان حذفت الأولى تخفيفاً.

ورد في: ديوانه: ٢٠٠، والمعاني الكبير: ٩٠٩، وتهذيب اللغة ٢٩٩/١، والمحكم ١١٤/١، وابن يسعون: ١٧٣، والقيسي: ٥٥٦، وابن بري: ٣٧٢.

في الديوان (الخيام)، وفي أ: (تفغرت).

(٣) (الضحك) رويت بالنصب، والجر والرفع، انظر الأصول ٣٧/٢، وانظر "حسبك" في الأصول ٣٥/٢.

(٤) في أ: (مجرد).

(٥) بيت من البحر الطويل نسبته أبو علي الفالي في ذيل الأمالي: ١٤٠ لجرير، ولم أجده في ديوانه.

والمحذوف من الألفين هي الأولى (الزائدة) ^(١)؛ لأن الأخيرة ^(٢) لمعنى، ولو كانت المحذوفة الأخير لصرفت الاسم كما تصرف في التصغير إذا حقرت نحو: حُبَارَى في النكرة ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الأولى من الألفين (في) ^(٤) نحو: هَيْجَاءٌ وَصَحْرَاءٌ وَحَمْرَاءٌ زائدة للبناء بمنزلة ألف كتاب، والثانية الألف التي انقلب همزة للتأنيث، فإذا قصر حذفت الأولى، وبخذفها يزول اجتماع الألفين، وتزول الهمزة، فتقول في نحو: هَيْجَاءٌ: هَيْجَاءٌ، وهو بمنزلة سَكْرَى في كون الألف للتأنيث، ولا يجوز أن تقول: إنه حذفت الهمزة من هَيْجَاءٌ، فبقي هيجا لأمرين:

= الهيجاء: الحرب، انشقت العصا: مثل لاختلاف الأقوام، العصا: جماعة الإسلام يقال: إذا خالف الرجل الإجماع فقد شق العصا.
الشاهد: مد الهيجاء.

ورد في: معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، والمقصود والمدود لابن السكيت: ١١٠، والأصول ٣٧/٢، والمحلى: ٦٣، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٦٨٥/١، وأمالى القالي ٢٦٢/٢، وتهذيب اللغة ٣٣١/٤، والتمام: ٣٢، والتبصرة والتذكرة: ٢٦٣، وسمط اللآلي: ٨٩٩، ونظام الغريب: ١٤١، وابن يسعون: ١٧٤، والقيسي: ٥٥٩، وابن برى: ٣٧٤، وشرح عمدة الحافظ: ٦٦٧، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٤، والمغني: ٦٢٢، وشرح شواهد المغني: ٩٠٠، وشرح أبيات المغني ١٩١/٧.

(١) (الزائدة) ليست في (أ).

(٢) في التكملة: (الآخرة).

(٣) التكملة شاذلي: ١٠٦، ١٠٧ والتكملة مرجان ٣٢٤.

(٤) (في) ليست في: (أ).

أحدهما: أن الهمزة منقلبة عن ألف كائنة لمعنى كَأَلَفَ حُبْلَى، والألف قبلها لغير معنى، والحذف لا يليق بالمعنى^(١) سيما إذا وجد العاري من الإفادة. والثاني: أن المحذوف لو كانت الهمزة لكانت الكلمة تعرى من ألف التأنيث (فيجب أن يقال: هيجاً بالتثوين كما أنك لما صغرت حُبَارَى (في النكرة)^(٢) قلت: حُبَيْرَة، فصرفت لزوال ألف التأنيث)^(٣) وقال: كما تصرف في التصغير إذا حقرت نحو: حبارى في النكرة يعني باشتراط^(٤) النكرة إن حُبَيْرَة لو كان اسماً علماً، لم يصرف للتعريف والتأنيث كطلحة، وأما في التنكير فيصرف؛ لأن تاء التأنيث لا يمنع لصرف في غير العلمية، وإنما الذي يمنع الصرف في التنكير هو الألف كحُبْلَى وبُشْرَى.

قال صاحب الكتاب:

"ومما يجوز أن يكون مُكَبَّرَه فعَلَاء المُرِيْطَاء والقُطَيْعَاء: وهو تمر الشَّهْرِيْز^(٥) أنشد أبو زيد:
بَآثُوا يُعْشَوْنَ القُطَيْعَاء جَارَهُمْ^(٦)
.....

(١) في ر، وظ: (بالمعنوي).

(٢) (في النكرة) ليست في أ، وظ.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٤) في ر: (باشتر)، وفي ظ: (باشتراك).

(٥) في التكملة شاذلي: (الشهريز).

(٦) صدر بيت من البحر الطويل لم أهند إلى معرفة قائله، وعجزه:

..... وعندهم البرني في جلال ثجل

الشاهد: قوله: (القطيعاء) ممدود يجوز أن يكون تصغير قطعاء.

ورد في: الجمهرة ٣٣/٢، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٩١، والمنصف ١١٠/٣، ومعجم مقاييس اللغة ٣٧١/١، والمخصص ١٣٣/١١، والاقتضاب ٣٣٤/٢، وابن

والْعُمَيْصَاءُ، قال أحمد بن يحيى: وهما غَمَيْصَاوَانِ إحداهما^(١) في ذراع الأسد، والأخرى التي تتبع الجوزاء، والمُلَيْسَاءُ نصف النهار، والمُلَيْسَاءُ شهر تنقطع فيه الميرة قال:

أَفِينَا تَسُومُ السَّاهِرِيَّةُ بَعْدَمَا بَدَا لَكَ مِنْ شَهْرِ الْمُلَيْسَاءِ كَوَكَبُ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أنه^(٣) حمل هذه الأسماء المصغرة تصغيراً لازماً على فعلاء دون / ٩٧/أ فعلى، وما أشبه ذلك؛ لأن الأغلب في هذه الأمثلة هو فعلاء، والحمل على الأكثر مقتضى القياس، والمُلَيْسَاءُ تعود إلى الملاسة من حيث إن^(٤) انقطاع الميرة ضرب من الجذب، ومن شأنهم وصف الأوقات المجدبة بما يناسب الملاسة، ألا ترى إلى قولهم: السنة الشَّهْبَاءُ، وكذا إذا أريد نصف النهار؛ لأن ذلك الوقت

= يسعون: ١٧٥، والقيسي: ٥٦٣، وابن برى: ٣٧٦، واللسان (ثجل - جلل). القطيعاء: ثمر أحمر سمي بذلك لصغره، البرني: منسوب إلى قرية بالبحرين يقال لها: برن، وهو من أجود التمر، جلل، جمع جلة وهو وعاء يتخذ من الخوص. في المقصور والمدود، والاقتضاب، وابن يسعون، والقيسي، واللسان (جلل)، والتكملة مرجان (دسم) مكان (ثجل).

(١) في التكملة شاذلي: (أحدهما).

(٢) بيت من البحر الطويل نسبه الصاغانى في العباب (ملس) إلى زيد بن كثوة.

تسوم: تحاول وتعالج، الساهرية ضرب من الطيب.

المعنى: أتعرض علينا في وقت لا ميرة فيه يبيع الطيب.

الشاهد: قوله: (المُلَيْسَاءُ) وهو فعيلاء يجوز أن يكون تصغير فعلاء.

ورد في: غريب الحديث للخطابي ٢/٢١٦، والمقصود والمدود لابن ولاد ١٢١، وتهذيب

اللغة ٦/٨١، والمخصص ١١/٢٠١، وابن يسعون: ١٧٦، والقيسي: ٥٦٦، وابن برى:

٣٧٨، والتكملة والذيل والصلة (ملس).

التكملة شاذلي: ١٠٧، والتكملة مرجان: ٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) في أ: (أن).

(٤) (إن) ليست في ر، وظ.

أصفى أجزائه، والسَّاهِرِيَّةُ في البيت ضرب من الطيب قال الشيخ: كأن ذلك؛
لأنه مما يسهر.

قال صاحب الكتاب:

"فإن قلت: ما وجه تسميتهم السماء الجرباء، والأجرب خلاف الأملس،
وقد قال أمية:

وَكَأَنَّ بَرَقِعَ وَالْمَلَائِكَ حَوْلَهَا سَدِرٌ تَوَاكَلَهُ الْقَوَائِمُ أَجْرَدُ^(١)
سَدِرٌ: بحر، وبرقع: اسم من أسماء السماء، وأجرد: صفة للبحر المشبهة به
السماء، فكأنه وصف البحر بالجرّد؛ لأنه قد لا يكون كذلك إذا تموج، ولا
يتمتع وصف السماء بالجرّد وإن كان من أسمائها الجرباء والجربة؛ لأنهم أيضاً قد
وصفوها بما معناه الملاسة قال ذو الرمة:

وَدَوِّيَّةٌ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفَتْهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادٍ^(٢)

(١) بيت من البحر الكامل، قائله أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عبد عوف الثقفي شاعر
جاهلي حكيم من أهل الطائف، توفي سنة خمس من الهجرة.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٢٥٩، والشعر والشعراء: ٤٥٩، والأغاني ١٢١/٤.
برقع: من أسماء السماء، الملائك: جمع ملك، تواكله: تواكل القوم مواكلة اتكل بعضهم
على بعض، أجرد: أملس.

الشاهد: (أجرد) وصف السدر وهو بحر بالجرّد وهو الإملاس لأنه قد يكون كذلك ما لم يتموج.
ورد في: شعره ٢٨٥، ومجالس ثعلب ٢١٧، والجمهرة ٣/٣٠٨، والبدء والتاريخ ٧/٢،
والفصول والغايات: ١٧٨، والمخصص ٦/٩، وابن يسعون ١٧٧، والقيسي: ٥٦٧، وابن
بري: ٣٧٩، والتنبيه والإيضاح (سدر)، وشرح نهج البلاغة ٢/٢٣٨، والمزهر ١/٥٩٩.
في مجالس ثعلب (أربع) مكان (أجرد) ولا شاهد فيه، و (تحتها) مكان (حوها).

(٢) بيت من البحر الطويل.

دَوِّيَّة: الدَوِّيَّة الصحرَاء الواسعة الملساء، اعتسفتها: ركبته على غير هداية، صبغ الليل
الحصى بسواد: استعارة جنة ونبه بكر الحصى على عدم المرعى وأراد ظلام الليل.

فهذا يريد به الملاسة^(١) كما قال:

وَدَوُّ كَكْفٍ الْمُشْتَرِي غَيْرَ أَنَّهُ بَسَاطٌ لِأَخْمَاسِ الْمَرَاثِيلِ وَاسِعٌ^(٢)

وكما أن قول الآخر:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ^(٣)

= الشاهد: قوله: (دوية مثل السماء) يريد أن هذه الدوية ملساء مستوية كالسمااء.

ورد في: ديوانه: ٦٨٥، وتأويل مشكل القرآن: ١٤١، والزهرة: ٢٩٦، والتشبيهات ٢٠، والمخصص ٦/٩، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٩٢، وابن يسعون: ١٧٨، والقيسي: ٥٧١، وابن برى: ٣٨٢، وشرح شذور الذهب: ٤١٥.

(١) في التكملة شاذل: (املساسه) وفي أ: (املاسه).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

دو: أرض مستوية، ككف المشتري: في استواء هذه الأرض، بساط: أرض مستوية لأخماس: جمع خمس وهو أن تكون في المرعى ثلاثة أيام ويحسب يوم ترد ويوم تصدر، المراسيل: السهلة السير السراع.

الشاهد: قوله: (ودو ككف المشتري) أراد أنه خال لا شيء فيه وهو المستوي من الأرض. ورد في: ديوانه: ١٢٩٠، وأمالى القالي ٩١/٢، وتهذيب اللغة ٣٤٦/١٢، وديوان المعاني ١٢٩/٢، وسمط اللآليء: ٧٢٨، وتهييف اللسان: ٣٢٤، والفائق ٣٨٦/٢، وابن يسعون: ١٧٩، والقيسي: ٥٧٢، وابن برى: ٣٨٤، واللسان والتاج (بسط - دوى).

(٣) رجز اختلف في قائله فقييل: إنه سؤر الذئب، وقيل: أبو النجم.

نسب إلى سؤر في: العباب (بل) وابن برى: ٣٨٦، واللسان (بلل) وشرح شواهد الشافية: ١٩٩.

ونسبه إلى أبي النجم: القيسي: ٥٧٤، والصقلي الكاتب، ذكر ذلك ابن برى: ٣٨٦، وابن يسعون: ١٨٠، وقالوا: إن ذلك غلط، وقال ابن يسعون: إنما هو لبعض الطائيين. الشاهد: قوله: (كظهر الجحفت) يريد إملاسه وأنها لا نبات فيها ولا بنيان ولا جبل.

=

وقول الآخر:

..... ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ^(١)

إنما يريد^(٢) بذلك الاستواء والانسياط، وأنه عَرَاء لا خَمَر فيه ولا بُنيان

= وورد بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ٢٧١، ومعاني الحروف للرماني: ٦٢، والخصائص ٣٠٤/١، وسر صناعة الإعراب ١٥٩/١، والمختضب ٢٩٢/٢، وشرح عيون الإعراب: ١٩٩، وتثقيف اللسان: ٣١٥، وشرح مقصورة ابن دريد اللخمي: ٣٤٥، وشرح المفصل ١٨٨/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٩٧٧، ورصف المباني: ٢٣٢، والبحر المحيط ١٩٩/٢.

(١) عجز بيت من البحر السريع، اختلف في قائله، فقليل: إنه خطام المجاشعي، وقيل: هيمان بن قحافة، وقيل: الأعشى، وصدر البيت:

ومهمهين قذفين مرتين

نسب إلى خطام في: الكتاب ٢٤١/١، والخلل: ٣٦٤، وابن يسعون: ١٨٠، وابن برى: ٣٨٧، وشرح المفصل ١٥٦/٤، والخزانة ٣١٤/٢، وشرح أبيات المغني ١٤٠/٤.

ونسب إلى الأعشى في تلقين المتعلم من النحو ٣٠٠.

ونسب إلى هيمان بن قحافة في الكتاب أيضاً ٢٠٢/٢، والقيسي: ٥٧٥.

الشاهد: (ظهراهما مثل ظهور الترسين) يريد الاستواء والانسياط وأنهما لا نبات بهما ولا خمر.

وورد بلا نسبة في: البيان والتبيين ١٥٦/١، وإعراب القرآن للزجاج ١٧٣/٢، والجمال: ٣١٣، والصحاح (مرت)، والتبصرة والتذكرة: ٦٨٤، والإفصاح: ٢١٢، والتبيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٦/٢، وضرائر الشعر: ٢٥٠، وشواهد التوضيح ٦١، والتحفة الوردية: ٢٨٠، والأشموني ٧٤/٣، وشرح شواهد الشافية: ٩٤.

(٢) في التكملة: (يراد).

ولا جَبَل ، ومثل تسميتهم إياها بالجرِّباء تسميتهم إياه^(١) بالرقِّيع قال ابن الأعرابي: سموها الرِّقِيع^(٢)، لأنها مرقوعة بالنجوم^(٣).

قال المفسر:

اعلم أنهم قد وصفوا السماء بالملاسة فيما أنشده من قوله:
وَدَوِّيَّةٌ مِثْلُ السَّمَاءِ
.....

إذ لا يقصد أن يصف الفلاة بالخشونة، وأما قولهم: الجرِّباء، فالذي أشار إليه أنه لا يكون على غلط واحد لمكان النجوم، فهو كالأجرب الذي يكون بعض جلده ذا شعر وبعضه عارياً منه، ألا تراه^(٤) قال: ومثل تسميتهم إياها بالجرِّباء تسميتهم إياها بالرقِّيع، وقول ابن الأعرابي؛ لأنها مرقوعة بالنجوم، وذلك أن المرقوع قطع مختلفة، وكذا جلد الأجرب؛ لأنه مختلف، فكأنه مرقوع، والقول بعد على وجهين:

أحدهما: أن يكون بمنزلة قولهم: الأعور للغراب إذا قصدوا الوصف بصحة البصر، وقولهم: كافور للأسود، ومعنى ذلك أنه قد بلغ النهاية في صحة / تلك الحاسة حتى كاد ينقلب إلى ضده لعدمه زيادة فيه، فكذلك يقصد بالجرِّباء الإغراق في الوصف بالملاسة، وهذه طريقة شائعة في كلامهم إذا تأملت.
والوجه الثاني: أن يكون المقصود في ذلك أن الأرض يظهر منها النبات، فهو عليها بمنزلة الشعر، والسَّماء عارية من ذلك، فلما كان الأمر على هذا

(١) في التكملة مرجان: (إياها).

(٢) في التكملة مرجان، وظ: (بالرقِّيع).

(٣) التكملة شاذلي: ١٠٧، ١٠٨، والتكملة مرجان: ٣٢٥-٣٢٧.

(٤) في ر، وظ: (ألا ترى أنه).

وصفوها بما هو علامة المتعرّي من الشعر، وهو الجرباء لتحصل المناقضة، وهذا معنى مقبول في الحس إذا أنعم النظر فيه.

قال صاحب الكتاب:

"وأما ما جاء من هذا المثال مصدراً فنحو: السَّراء والضَّرَاء والبُأساء والتَّعماء، وفي التنزيل: ﴿وَلَنْ أَدْقِنَاهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضِرَاءٍ مَسْتَه﴾^(١)، ومنه قولهم: اللُّؤَاءُ لِلشَّدةِ واللُّؤَاءُ بِمعناها^(٢) إلا أنه ليس من هذا الباب إلا أن تحمله على قياس الفيف، والأكثر أن تجعله من باب القَضْقَاضِ"^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن السَّراء والضَّرَاء والتَّعماء، مصادر بمنزلة المسرّة والمضرة، والبُأساء بمنزلة البؤس، وكذا اللُّؤَاءُ هي الشدة، فأما اللُّؤَاءُ، فقد قال فيه: "إنه ليس من هذا الباب إلا أن تحمله على قياس الفيفاء والفيف" يعني أن تجعل التركيب من لَوَلٍ فيكون من باب سَلَسٍ وقَلِقَ كما أن الفيفاء كذلك، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: إن الأصل فيفائي كالقَضْقَاضِ في التضعيف لأجل أنهم قالوا: فَيْفٍ فحذفوا، فهذا يدل على أن الكلمة من باب سَلَسٍ إذ لو كانت من باب القَضْقَاضِ، لم يجز فَيْفٌ كما لا يقال^(٤): قَضَقَ، فإذا حملت اللُّؤَاءُ على الفيفاء، وجب أن لا تصرفه؛ لأنك تجعل الهمزة منقلبة عن ألف التانيث بمنزلتها في

(١) هود / ١٠.

(٢) في أ: (بمعناه).

(٣) التكملة شاذلي: ١٠٨، والتكملة مرجان: ٣٢٨.

(٤) (يقال) ليست في: (ر، وظ).

البأساء، قال: " والأكثر أن يجعله من باب القضااض " يعني أن تقدر لولاو، فتجعل الهمزة بدلاً من الواو لأجل أن باب سَلَسٍ قليل وباب القَضُّقَاضِ واسع كثير، والحمل على الأكثر أولى، فعلى هذا تصرفه فتقول: فلان على ^(١) لَوْلَاءٍ يا فتى؛ لأن الهمزة ليس لها حظ في التأنيث، فهي كهمزة كَسَاءٍ في كونها منقلبة عن حرف هو لام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: لَوْلَاؤُ كان فَعْلَاءً كما أن قولك: كِسَاؤُ ^(٢) فِعَالٌ.

قال صاحب الكتاب:

" وأما الاسم الذي يراد به الجمع عند سيبويه، فقولهم: القَصَبَاءُ والطَّرَفَاءُ والحَلَفَاءُ ^(٣)، ومن هذا الباب على قول الخليل ^(٤) وسيبويه قولهم ^(٥) أَشْيَاءُ ^(٦)، ويشبه ذلك عنده ^(٧) وإن لم يكن على وزنه أُيُوثُون / في تصغير أبنا (كأنه تصغير أبناء على المعنى، وتصغير أبنا على اللفظ) ^(٨) فالطَّرَفَاءُ وأختها كالجَامِلِ والبَاقِرِ في أنهما على لفظ الآحاد والمراد بهما الجمع ^(٩) كما أن الجَامِلِ والبَاقِرِ

(١) في ظ: (في).

(٢) في أ: (كسا).

(٣) الكتاب ١٨٩/٢، ٣٢١.

(٤) في أ: (سيبويه والخليل).

(٥) (قولهم) ليس في التكملة: (شاذلي).

(٦) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٧) في التكملة مرجان: (عندهم).

(٨) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٩) في التكملة: (الجمع).

كَالكَاهِلِ وَالْعَارِبِ، والمراد بهما الكثرة، وفي التنزيل: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾^(١)، فاستعمل فاعل فيه^(٢) أيضاً جمعاً.

فأما قولهم: أَشْيَاءٌ^(٣) في جمع شَيْءٍ، وكان القياس فيه شَيْئَاءً ليكون كَالطَّرَفَاءِ، فاستثقل تقارب الهمزتين، فقدمت^(٤) الأولى التي هي اللام إلى أول الحرف كما غيروها بالإبدال في ذَوَائِبِ، وبالحذف في سَوَايَةِ، وإن لم تكن مجتمعة مع مثلها ولا مقارب^(٥) لها فصارت أَشْيَاءً كَطَرَفَاءِ، ووزنها من الفعل لَفَعَاءِ، والدلالة على أنها اسم مفرد ما روى من^(٦) تكسيرها على أَشَاوَى، فكسروها كما كسروا (صَحْرَاءَ عَلَى)^(٧) صَحَارَى حيث كانت مثلها في الإفراد؛ والأصل صَحَارِيَّ يَبَاءِينِ الأولى منهما بدل من الألف الأولى التي في صَحْرَاءَ انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، والياء الثانية بدل من أَلِفِ التأنِيثِ التي كانت انقلب همزة لوقوعها طرفاً بعد أَلِفِ زائدة، فلما زال عنها هذا الوصف، زال أن تكون همزة كما لو صغرت سَقَاءً لقلت: سُقَيْي، فقلبت الهمزة المنقلبة عن الياء التي هي لام ياء لزوال وقوعها طرفاً بعد أَلِفِ زائدة، ثم

(١) المؤمنون / ٦٧.

(٢) في التكملة مرجان: (منه).

(٣) في التكملة شاذلي: (في أشياء جمع).

(٤) في التكملة، وأ: (فأخرت).

(٥) في التكملة مرجان: (مقاربة).

(٦) في التكملة مرجان و أ: (في).

(٧) (صحراء على) ليست في أ والتكملة مرجان.

حذفت الياء الأولى من صَحَارِيٍّ للتخفيف، فصارت صَحَارٍ^(١) مثل مَدَارٍ، ثم أبدلت من الياء الألف كما أبدلتها منها في مَدَارِيٍّ وَمَعَايَا، فصارت صَحَارِيٍّ، وَأَشَاوِيٍّ، والواو فيها مبدلة من الياء التي هي عين في شيء كما أبدلت منها في جَبِيَّتَ الخراج جَبَاوَةً^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن فَعْلَاءً يكون اسماً كالطَّرَفَاءِ وَالْقَصَبَاءِ، ومعنى قولنا: اسم الجمع أن لا يكون تكسيراً كقولك: شَدِيدٌ وَأَشَدُّ، وذاك أن فَعْلَاءً من أئينة الآحاد كما أن فَاعِلًا كذلك، فإذا قولك: الطَّرَفَاءُ اسم مفرد اللفظ بمنزلة الصَّخْرَاءِ، والمعنى على الجمع كما أن الجَامِلَ على لفظ الإفراد كالكَاهِلِ، والمعنى الجمع إذ يدل على ما يدل عليه الجَمَالُ، وكذا البَاقِرُ بمنزلة البُقُورِ.

فأما أَشْيَاءٌ فبمنزلة الطَّرَفَاءِ في أنه^(٣) اسم مفرد على فَعْلَاءٍ، وكان الأصل شَيْئًا بهمزتين يفصل بينهما ألف، فتكون الهمزة الأولى لام الفعل بإزاء الفاء من طرفاء، والثانية منقلبة عن ألف التانيث كهمزة طَرَفَاءٍ إلا أنهم استقلوا اجتماع همزتين^(٤) ليس بينهما حاجز قوي لأجل أن الألف ساكن، وهو من جنس الهمزة أيضاً / ألا تراه يعود إليها إذا مسته الحركة، فقدموا الهمزة التي هي لام ٩٨/ب الفعل، وأوقعوها قبل الفاء الذي هو الشين، فقالوا: أَشْيَاءٌ ووزنها لَفْعَاءٌ، وهم

(١) في أ: (صحاري ومداري).

(٢) التكملة شاذلي: ١٠٨، ١٠٩، والتكملة مرجان: ٣٢٨-٣٣٠.

(٣) (أنه) ليست في: (ظ).

(٤) في ظ: (الهمزتين).

وإن كانوا يجمعون بين الهمزتين إذا فصل بينهما ألف نحو: ﴿أَلْذَرْتَهُمْ﴾^(١) فليس هذا بمردود؛ لأن إزالة الاجتماع أذهب في الخفة على كل حال، وإذا جاز القلب من غير أن يكون فيه خفة نحو: أيس في يئس وغير ذلك مما ستراه^(٢) في التصريف كان هذا أولى، وأكد أبو علي كون التقديم لأجل^(٣) اجتماع الهمزتين بأنهم قالوا: ذَوَائِبُ، فقلبوا الهمزة واوًا؛ لأن الأصل ذَائِبُ بوزن دَعَائِبُ، فلما اجتمع همزتان قلبوا إحداهما واوًا، ولم يعتدوا بالألف لما ذكرنا من أنها مقاربة للهمزة، وكما أزالوا اجتماعها في ذوائب بالإبدال كذلك رفعوه في أشياء بتقديم إحداهما، وزاده تأكيداً بأنهم قالوا: سَوَايَةَ، والأصل سَوَائِيَّةٌ؛ لأنها فَعَالِيَّةٌ^(٤) مِنْ سَاءَ كَالطَّوَاعِيَّةِ مِنْ طَاعَ، فحذفوا الهمزة، ولم يحصل اجتماع همزتين، وقصد بذلك أن يؤنسك بحرصهم على إزالة الهمزة، فإذا استثقلت منفردة في سَوَائِيَّةٍ كان استثقالها مع أخرى أولى.

ومما يقطع بأن أشياء أصله فَعَلَاءُ أنهم جمعوه على أَشَاوِيٍّ كما جمعوا صَحْرَاءَ على صَحَارِيٍّ، والأصل صَحَارِيٍّ على أن يكون الياء الأولى منقلبة عن الألف الواقعة بعد الراء في صَحْرَاءَ، والثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزة في صَحْرَاءَ لاجتماع ألفين، وذلك أنك إذا كسرت الراء من صَحْرَاءَ في الجمع وانقلب الألف التي بعد الراء ياء، وجب أن يزول الهمز لزوال جالبه الذي هو اجتماع ألفين، وإذا كان كذلك كان الياء الثانية منقلبة عن ألف مثل حُبْلَى

(١) تقدم ورودها ص: ٣٥٢ .

(٢) في ر، وظ: (فيما تراه).

(٣) (لأجل) ليست في: (ظ).

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٩/٢.

لا عن همزة، ثم يخفف فيصير صَحَارِي، وتبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فيقال: صَحَارَى كما قلت: مَدَارَى، والأصل مَدَارِي على مفاعل كمساجد، فكذلك أَشَاوَى أصلها أَشَائِي بثلاث ياءات على أن يكون الياء الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام والأخريان بمنزلة اليائين في صَحَارِي، ثم فعل به ما فعل بصحاري، فصار أَشَايَا، وأبدل من الياء واو كما قالوا: جِبَاوَة والأصل جِبَايَة، ألا ترى إلى جَبَيْت، وليس في قلب الياء واواً ذهاب عن الحكمة، لأنه إذا جاز أن يبدل الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو: أُصَيِّلَال^(١) في أُصَيِّلَان، وإن لم كن هناك استثقال كذلك يجوز أن يقلب الياء / واواً لأجل المقاربة، وإن لم يكن ما يوجب القلب نحو وقوعه^(٢) ساكناً بعد ضمة كمُوقِن، ويكون الفصل بين هذا وبين^(٣) ذاك أن هذا الإبدال لا يطرد، فإذا قالوا: جِبَاوَة في جِبَايَة لم يجوز أن يقولوا^(٤) في رِمَايَة مثلاً: رِمَاوَة كما أنه إذا أبدل اللام بالنون^(٥) في أُصَيِّلَان لم يجوز لك أن تفعل ذلك بكل نون (فتقول مثلاً في أُصُول: أُصُون)^(٦) ولكنك تتابعهم عليه، والقلب الثاني يطرد، فيجب^(٧) أن تقلب كل ياء ساكنة غير مدغمة حصلت بعد ضمة واواً؛ لأن ذلك فعل لفرط ثقله على اللسان، وهذا المعنى

(١) في ر، وظ: (أصيلان في أصيلا).

(٢) في ر، وظ: (القلب بوقوعه).

(٣) في ر، وظ: (بين هذا وبين ذا وبين ذاك).

(٤) في ظ: (أن تقول).

(٥) في ر، وظ: (أبدل النون من اللام).

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٧) في ر، وظ: (لك أن تقلب).

قد استوى فيه العرب وغيرهم، فلا يفتقر فيه^(١) إلى سماع، فقد ثبت أن أشياء اسم مفرد اللفظ بمجموع المعنى بمنزلة طرفاء، وشبهه بأبيّنون من حيث إنه تصغير أبنى أفعل بزنة أعمى، وذلك أن أفعل ليس من أبنية التكسير، وإنما هو من أبنية الآحاد، فقد جعلوا أبنى مقصوراً اسماً لجمع ابن كما أنشد أبو زيد:

..... وَقَدْ كَثُرَتْ بَيْنَ الْأَعْمَى الْمَضَائِضُ^(٢)

لأن الأعم اسم لجمع العم، فكذلك أبنى ثم صغروه، فقالوا: أبنى كأعم في أعمى، ثم جمع الواو والنون، فقالوا: أبنون^(٣) (كما قالوا: أعمون والأصل أبنينون^(٤)) إلا أن السياء الذي قبل^(٥) الواو التي للجمع سقط كما سقط من قاضيون حيث قلت: قاضون فوزن أبنون على الظاهر أفيعون، فكما أن أبنى بوزن^(٦) أعمى اسم لجمع ابن كذلك يكون أشياء اسماً لجمع شيء لا تكسيراً.

(١) في ر، وظ: (في ذلك).

(٢) عجز بيت من البحر الطويل، صدره:

ثم رأني لأكونن ذبيحة

قائله: قيس بن جروة بن سيف بن وائلة بن عمرو بن مالك الطائي شاعر جاهلي.

أخباره في: ألقاب الشعراء ٣٢٧/٢، والاشتقاق: ٣٩٣، والأغاني ١٨٧/٢٢، ومعجم

الشعراء: ٣٢٦، وشرح الحماسة للتبريزي ٢١/٤، والخزانة ٤٤٠/٧.

الأعم: بضم العين جمع عم، ومن فتح أراد الأكثر، المضائض: المكاره،

الشاهد: قوله: (الأعم) اسم لجمع عم.

ورد في: النوادر: ٢٦٧، والحلييات: ١٤٨، والتنبيه على مشكلات الحماسة: ١٨٢،

والحكم ٥٤/١، وابن يسعون ٢٦١، والقيسي: ٨٤٩، وابن يرى: ٥٧٥، واللسان (عمم)،

والخزانة ٣٤/٨.

(٣) في ر: (أبنينون).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (قبل واو الجمع).

(٦) (بوز وظ).

قال صاحب الكتاب:

" وقد قيل في أشياء: قول آخر، وهو أن يكون أفعلاء^(١)، ونظيره سَمَحَ وُسْمَحَاءَ.

قال أحمد بن يحيى: رجال سُمَحَاءَ والواحد سَمَحَ قال: ونسوة سِمَاح لا غير، فأصل الكلمة على هذا القول أفعلاء، وحذفت الهمزة التي هي لام حذفاً، كما حذفت من قولهم: سَوَائِيَّةٌ حيث قالوا: سَوَايَةٌ^(٢)، ولزم حذفها في أفعلاء لأمرين: أحدهما: تقارب الهمزتين، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة مفردة فجدير إذا تكررت أن يلزم الحذف.

والآخر: أن الكلمة جمع، وقد يستثقل في الجموع ما لا يستثقل في الأحاد بدلالة إلزامهم خطايا القلب وإبداهم من الأولى في ذَوَائِبِ الواو، وهذا قول أبي الحسن، فقليل له: فكيف تحقرها قال: أقول في تحقيرها: أُشْيَاءٌ، فقليل^(٣) له: هلا رددت إلى الواحد فقلت: شَيْئَاتٌ^(٤)؛ لأن أفعلاء لا تصغر (على لفظها)^(٥) فلم يأت بمقنع.

(١) القائل هو: الفراء وبعض الكوفيين والأخفش، انظر معاني القرآن للفراء ٣٢١، والمقتضب ٣٠/١، والمنصف ٩٦/٢، والإنصاف: ٨١٢، وشرح الرضي للشافية ٢٩/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) القائل: هو أبو عثمان المازني ونص ذلك في: المنصف ١٠٠/٢ (قال أبو عثمان: فسألته — يعني أبا الحسن — عن تصغيرها فقال: العرب تقول: أُشْيَاءٌ فاعلم فيدعونها على لفظها، فقلت: فلم لا ردت إلى واحد كما رد شعراء إلى واحد فلم يأت بمقنع)

(٤) في أ: (شيئات).

(٥) (على لفظها) ليست في (أ).

والجواب عن ذلك ك أن أفعلاء في هذا الموضع جاز/ تصغيرها، وإن لم ٩٩/ب
يجز ذلك فيها في غير هذا الموضع؛ لأنها قد صارت بدلاً من أفعال بدلالة
استحازتهم إضافة العدد (القليل) ^(١) إليها كما أضيف ^(٢) إلى أفعال، ويدل على
كونها بدلاً من أفعال تذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة أشياء،
فكما صارت بمنزلة أفعال في هذا الموضع بالدلالة التي ذكرت ^(٣) كذلك يجوز
تصغيرها من حيث جاز تصغير أفعال، ولم يمتنع تصغيرها على اللفظ من
حيث امتنع تصغير هذا الوزن في غير هذا الموضع لارتفاع المعنى المانع من
ذلك عن أشياء، وهو أنها صارت بمنزلة أفعال، وإذا كان كذلك لم يجتمع
في الكلمة ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيء واحد ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن أبا الحسن يجعل أشياء أفعلاء، ويرد عليه أسولة أحدها: أن يقال
كان يجب أن تأتي بهمزتين فتقول: أشياء.

والجواب عنه ما ذكره من أن ^(٥) استثقال الهمزتين حملهم على حذف
إحداهما، وأنه إذا جاز حذف الهمزة منفردة في سَوَائِيَة كان حذفها في نحو:
أفعلاء أجوز لأمرين: أحدهما: أن الهمزة متكررة، والثاني: أن الجمع أحق
بالتخفيف من الواحد، وهو إذا حمل أشياء على أنه أفعلاء كان جمعاً عنده، وقوى

(١) (القليل) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (أضيفت).

(٣) في أ: (ذكرنا).

(٤) التكملة شاذلي: ١٠٩، ١١٠، والتكملة مرجان: ٣٣٠-٣٣٢.

(٥) في أ: (من استثقال همزتين).

ذلك بأنهم قالوا: حَطَّايَا، فأبدلوا الهمزة ياء، وقد تقدم بيان ذلك^(١).

والسؤال الثاني: أن فَعَلًا ليس يكسر على أَفْعَلَاءَ، وإنما بابه فُعُول وفِعَال

وغير ذلك.

والجواب عنه: ما ذكره عن أحمد بن يحيى من قولهم: رجال سُمَحَاءَ، والواحد سَمَحٌ، وذلك أن فُعَلَاءَ نظير أَفْعَلَاءَ، فيحوز جمع فَعْل على أَفْعَلَاءَ، وليس هذا بعلّة، وإنما الغرض أنه يحلمه على مثال لا يطرده.

والسؤال الثالث: أنه قال في تصغيرها: أَشْيَاءَ ومثال أَفْعَلَاءَ لا يصغر على لفظه ألا تراك لا تقولك: أَغْنِيَا، ولا شَيْئًا من نحوه، فكان يجب أن ترده إلى الواحد، ثم تجمع بالألف والتاء، فتقول: شَيْئَاتٌ^(٢) كما تقول في قَنَادِيلٍ: قُنُودِيَّاتٌ وفي أَغْنِيَاءَ أو شُعْرَاءَ: غُنُونٌ^(٣) وشَوَاعِرُونَ.

والجواب عنه: ما ذكره من أن السبب المانع من تصغير أَفْعَلَاءَ، وما شابهه من أبنية الكثرة أن التصغير علم القلة، فإذا ألحقته مثلاً موضوعاً للكثرة كنت^(٤) جمعت بين ضدين، وهذا السبب قد ارتفع في أَشْيَاءَ من حيث إنهم أضافوا إليه العدد القليل، فقالوا: ثلاثة أَشْيَاءَ وأربعة أَشْيَاءَ / فتزل أَفْعَلَاءَ منزلة^(٥) أَفْعَالٍ ١٠٠ / أ وصار عوضاً منه، فكما أنك تصغر أَفْعَالًا، فتقول: أَجِيمَالٌ؛ لأنه عقد قلة فلا ينافي التصغير، كذلك يجوز أن تصغر أَفْعَلَاءَ على لفظها لكونها دالة على القلة من جهة النيابة عن أفعال.

(١) انظر: ٣٤٩ (٣٧/ب).

(٢) في أ، ور: (شيئات).

(٣) في أ: (غنيون وأغنيون).

(٤) في ر، وظ: (كأنك جمعت).

(٥) في ر، وظ: (منزلة).

والسؤال الرابع: أنهم جمعوه على فَعَالَى، ولم يوجد أفعلاء مكسراً على فَعَالَى، ولعله يجعل العلة^(١) في التصغير، فيقول: إن أفعلاء لم يكسر في الأصل لأجل أنه يدل على الكثرة وجمع الجمع يراد لإفادة^(٢) الكثرة نحو: أغراب وأغاريب، وهذا لما قام مقام أفعال جاز تكسيه كما جاز تصغيره على لفظه، وكيف تصرف الأمر فالقول قول صاحب الكتاب؛ لأنه قد سلم من هذه الاعتراضات، وإنما فيه شيء واحد وهو أنه قلب الكلمة ليزيل اجتماع الهمزتين، والقلب كثير فيما لا يؤدي إلى التخفيف، فكيف فيما يؤدي إليه، وقال الكسائي: إنه أفعال وهذا خطأ لامتناعهم من صرفه فينبغي له أن يصرف أسماء.

قال صاحب الكتاب:

"وما ذكرته^(٤) في الطرفاء وأختيها من^(٥) أنه يراد به الجمع قول^(٦) سيويه^(٧)، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي^(٨) أنه قال: واحد الطرفاء طرفة

(١) في ر، وظ: (العلة في هذا العلة).

(٢) في ظ: (الإفادة).

(٣) التكملة شاذلي: (وأما ما).

(٤) في أ: (ذكرته لك) انظر ص:

(٥) في أ: (في).

(٦) في التكملة شاذلي: (فقول).

(٧) الكتاب ١٨٩/٢، ٣٢١.

(٨) قال الأصمعي في كتاب النبات ٣٤، ٣٥: (والطرفاء واحدتها طرفة، والحلفاء واحدتها حلقة).

وواحد القَصْبَاءِ قَصَبَةٌ وواحد الحَلَفَاءِ حَلَفَةٌ^(١) مثل وَجِلَةٌ مخالفة لأختيها، وكيف كان (الأمر)^(٢) فالخلاف لم يقع في أن كل واحد من هذه الحروف جمع، وإنما موضع الخلاف هل لهذا الجمع واحد أو لا واحد له"^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن من روى طَرَفَةٌ في واحد الطَّرَفَاءِ لم يدل ذلك على أن الطَّرَفَاءِ تكسير كما أن جملاً لا يدل على أن الجَمَلِ ليس باسم للجمع جار مجرى المفرد كالكَاهِلِ، وإنما الخلاف في أن بعضهم لا يثبت للطَّرَفَاءِ والقَصْبَاءِ والحَلَفَاءِ آحاداً من لفظها فيجعلها بمنزلة النسوة، وبعضهم يحكي ذلك.

قال صاحب الكتاب:

"وأما فَعْلَاءٌ التي تكون صفة فنحو: سَوْدَاءٌ وَصَفْرَاءٌ وَزُرْقَاءٌ، وما كان من ذلك مذكوره أفعل نحو: أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ وَأَزْرَقَ، وكل فَعْلَاءٌ من هذا الضرب فمذكوره^(٤) أَفْعَلٌ في الأمر العام، وقد جاء فَعْلَاءٌ صفة، ولم يستعمل أفعل في مذكوره إما لامتناع معناها في الخلقة، وإما لرفضهم استعماله. فالممتنع نحو: آدر، ولا يكون ذلك للمؤنث، وقالوا: امرأة حَسَنَاءٌ وِدِيمَةٌ هَظْلَاءٌ، ولم نعلمهم قالوا: مَطَرٌ أَهْطَلٌ، وقالوا: حُلَّةٌ شَوْكَاءٌ، قال الأصمعي^(٥): ما أدري ما يعني به.

(١) انظر: النبات والشجر: ٤٢، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١٢٤.

(٢) (الأمر) ليست في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ١١٠، والتكملة مرجان: ٣٣٢، ٣٣٣.

(٤) في التكملة شاذلي: (فلمذكوره).

(٥) في التكملة: (لا).

وقال أبو عبيدة: يراد به خشونة / الجِدَّة، ويدل على صحة ما ذكره أبو ١٠٠/ب
عبيدة أنهم سمو الخلق جرداً قال:

..... هَبَلْتُكَ أُمُّكَ أَيُّ جَرْدٍ تَرْفَعُ^(١)
وسموه الخلق^(٢)، وقالوا للأملس: خَلَقَ^(٣)، وقالوا للصخرة الملساء: خَلَقَاءَ،

(١) عجز بيت من البحر الكامل، صدره:

أجعلت أسعد للرماح دريئة

وقد اختلف في قائله، ف قيل: إنه تأبط شرأ، وقيل: سعدى بنت شمر دل الجهنية، وقيل: سعدى بنت الشمر دل بن شريك اليربوعي، وقيل: بعض الهذليين.
نسب إلى تأبط شرأ في: الجيم للشيباني ٢٠٣/١، وسمط اللآليء: ٣٦.
ونسب إلى سعدى الجهنية في: الأصمعيات: ٤٢، والنوادر: ١٥٢، والتقفية: ٥٩٨، والمثلث لابن السيد ٤٣٦/١، والحماسة الشجرية ٣٠٦/١، وابن يسعون: ١٨١، والقيسي: ٥٧٧، وابن برى: ٣٩٠، واللسان (حضر) سلمى الجهنية، وشاعرات العرب: ٦٠، وذكر القيسي أنه نسب إلى سعدى بنت الشمر دل بن شريك اليربوعي، وذكر ابن برى أنه نسب إلى بعض الهذليين.

الشاهد: قوله: (أي جرد) وهو الثوب الخلق.

وورد بلا نسبة في: تهذيب اللغة ٦٣٨/١٠، والمخصص ٩٤/١٦، واللسان (جرد)، والتاج (حضر).

في السمط والمثلث والقيسي (أتركت) مكان (أجعلت).

وفي السمط والمثلث: (جرد) مكان (جرد).

الدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن، هبلتك: ثكلتك أي فقدتك، وهو في معنى الدعاء عليه، ترقع: يقال: رقع الأديم والثوب إذا لحم خرقة.

(٢) (وسموه الخلق) ليست في التكملة مرجان.

(٣) في التكملة مرجان: (الخلق).

وإذا كان الإخلاق مَلَأَسَةً، فالجِدَّةُ خلافها، وقال أبو زيد: هي الدَّاهِيَةُ الدَّهْيَاءُ^(١)، وَدَاهِيَةٌ دَهْيَاءٌ، وهي باقعة من البواقع، وهما سَوَاءٌ، وقالوا: امرأة عَجَزَاءٌ، وقالوا: العرب العَرَبَاءُ والعرب العَارِبَةُ، ولم يَجِئْ لشيءٍ من ذلك أَفْعَلٌ، وكأنهم شبهوا الدَّهْيَاءَ بالصَّحْرَاءَ، فقلبوا لامها كما قلبوها في العَلْيَاءِ حيث لم يستعمل له أَفْعَلٌ، وقالوا: أَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى، فلم يصرف ذلك كله قوم في النكرة كما لم يصرفوا أَحْمَرٌ، ولم يَجِئْ لشيءٍ من ذلك فَعَلَاءٌ قال:

..... فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا^(٢)

وربما استعملوا بعض هذه الصفات استعمال الأسماء نحو: أَبْطَحَ وَأَبْرَقَ وَأَجْرَعَ وكسروه تكسير الأسماء، فقالوا: أَجَارِعُ وَأَبَاطِحُ، وكذلك كان قياس فَعَلَاءٌ. وقالوا: بَطَحَاءٌ وَبَطَاحٌ وَبِرْقَاءٌ وَبِرَاقٌ، فجمعوا المؤنث على فعال كما قالوا: عَبْلَةٌ وَعِبَالٌ، فشبهوا الألف بالهاء كما شبهوا الكُبْرَى والكَبْرَ والعُلْيَا والعُلَى بِظُلْمَةٍ وَظَلَمَ وَغُرْفَةٌ وَغُرْفٌ، ولم يجعلوها كَصَحَارَى^(٣).

(١) في ر، وظ: (الدَّهْيَةُ) وانظر ص : ٦٥٨.

(٢) عجز بيت من البحر الطويل، صدره:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي

وقائله حسان بن ثابت.

أخيّل: طائر أخضر يقال هو الشقراق والعرب تتشاءم به.

الشاهد: قوله: (بأخيّل) وهو أفعل نكرة، وليس له فعلاء ولم يصرفه تشبيهاً بأفعل الذي له (فعلاء) نحو أحمر.

ورد في: ديوانه: ٢٠٦، والاشتقاق: ٣٠٠، والمبهم: ١٩٠، والصحاح (خيل)، وابن يسعون: ١٨٢، والقيسني: ٥٧٩، وابن بري: ٣٩٢، وشرح الكافية الشافية: ١٤٥٤، وابن الناطم: ٦٣٩، واللسان (خيل)، وأوضح المسالك ١٤٤/٣، والعيني ٣٤٨/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشموني ٢٣٧/٣.

(٣) التكملة شاذلي: ١١٠، ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٣-٣٣٥.

قال المفسر:

اعلم أن فعلاً إذا كان صفة كان مذكراً أفعل نحو: أحمر وحمرّاء وأصفر وصفراء وجمعه على فُعْل هذا هو المستمر، وقد يجيء أفعل من غير فعلاء، وفعلاء من غير أفعل، فأفعل ما ذكره من قولهم آدر، وامتناعهم من التأنيث فيه لأجل أن هذه الصفة لا توجد في المؤنث، وفعلاء من غير أفعل حسناء، ولم يقولوا: رجل أحسن، وإنما يكون ذلك مع "من" نحو: أحسن من فلان، وكذا هطلاء وشوكاء لا يقال: مطر أهطل ولا ثوب أشوك، والأكثر أن يكون فعلاء مع أفعل، وهذا النحو كأنه قام مقام الصفات المؤنثة بالتاء، فهطلاء وحسنااء بمزلة هطلة وحسنة وشوكاء بمزلة شاكة، ونظيره قولهم: أوجل بمعنى وجل.

وأما تفسير شوكاء فما ذكره أبو عبيدة من أنه وصف بالخشونة لجدتها، وقوى ذلك أبو علي بأنهم وصفوا ضد الجديد^(١) بما يفيد ضد الخشونة، فقالوا: خلّق مع قولهم: صخرة خلّقاء، وقالوا: جرد^(٢) والتجرد هو ضرب من الملاسة وأما قولهم: ذاهية ذهياء / فقد يجوز أن يقال: إن التأنيث لزم لأجل أنهم لا ١٠١/أ يكادون يذكرون الذاهية، ألا ترى أنهم يأتون بلفظ مذكر، ثم يؤنثون الفعل المسند إليه كقوله:

(١) في ر: (الحديد).

(٢) في أ: (أجرد).

وَكَائِنْ لَنَا مِنْ نَاشِصٍ قَدْ عَلِمْتُمْ إِذَا انْفَرَتْ كَانَتْ بَطِيئاً سَكُونَهَا^(١)
وقول أبي علي: كأنهم شبهوا الدَّهْيَاءَ بالصَّخْرَاءَ، فقبلوا لامها كما قبلوها
في العَلْيَاءِ يعني أن الدَّهْيَاءَ وإن كانت صفة كالحَذَوَاءِ، فإنه لما لم يستعمل له
أَفْعَلَ قلب الواو ياء لمشابهته الاسم نحو الصَّخْرَاءِ، والذي دعاه إلى جعل الياء في
الدَّهْيَاءِ بدلاً من الواو ما حكاه عن أبي زيد من قولهم: الدَّاهِيَةُ الدَّهْوِيَّةُ^(٢)
فدَّهْوِيَّةٌ فُعْلِيَّةٌ والواو لام، ولو حمل الدَّهْيَاءَ على ظاهره^(٣)، وجعل الياء أصلية لم
يُمتنع، ألا تراهم قالوا: دُهِمِي الرجل يدهمى دَهْيًا، فجاءوا بالياء، وليس هناك شيء
يوجب قلب الواو ياء، وأما امرأة عَجَزَاءَ، فإنهم قد أخذوا للمذكر من لفظ
آخر، فقالوا: رجل آلى^(٤)، وخصوا ذلك بالتذكير، فلم يقولوا: أَلْيَاءَ كما لم

(١) بيت من البحر الطويل، قائله أدهم بن أبي الزعرار الطائي واسمه سويد بن مسعود بن جعفر،
كان شاعراً محسناً له أشعار جياذ في أوصاف الحياة، وهو شاعر إسلامي كان في عهد
مروان بن محمد.

أخباره في: الحيوان ٣٠٦/٤، والمؤتلف والمختلف: ٣١، وشرح الحماسة للتبريزي ٨٢/٢.
ناشص: يقال نشزت المرأة على زوجها ونشصت عليه إذا نفرت منه ولم تطاوعه.
وقالوا: أراد بالناشص: الشعر أو الداهية، فمن حلمه على الشعر قال: معنى إذا نفرت
ظهرت منا وقلناها فنتشر في الناس، ومن قال: أراد به الداهية وهو أقرب قال: نفرت يعني
سطوة، بطيئاً سكونها: أي لم تسكن، شرح الحماسة للتبريزي ٢٥/٤.
الشاهد: قوله (ناشص نفرت كانت) فناشص مذكر وأنت الفعل المسند إليها.
ورد في الحماسة لأبي تمام ١٨٨/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٥/٤.
وفي الحماسة وشرحها: (نبا) مكان (لنا)، وفي الحماسة (بطيئاً).

(٢) تقدمت في التكملة لأبي علي ص: ٦٦٩ بلفظ (الدهياء).

(٣) في ر، وظ: (الظاهر).

(٤) في الصحاح (ألا)، (ورجل آلى أي عظيم الألية ومرة عجزاء ولا تقل: ألياء).

يقولوا: رجل أعجز، ونحو هذا للمبالغة في الفصل بين المذكر والمؤنث، فأما العرب العرباء، فالتزام التأنيث لأجل أن هذه الصفة لم تستعمل في غير العرب، ألا تراهم لا يقولون: امرأة عرباء، فلذا لم يأت أعرب، ولست أعني أن القياس يوجب قصر العرباء على هذا الموضع، وإنما بينت لك وجه الاستعمال، وأما أخيل وأجدل وأفعى في قول من لم يصرف كما أنشد من قوله:

وما طائري فيها عليك بأخيلاً^(١)

فبمثلة أحمري في كونه صفة، ولم يقولوا: خيلاء وجدلاء وفعواء، وللامتناع من ذلك هنا وجه ليس في قولهم: ديمة هطلاء وذلك أن هذه الصفات في المعنى من حيث إن أخيل طائر أخضر في^(٢) جناحيه^(٣) لمعة مخالفة للونه، وقال: إنهم أخذوه من الخيلاء يعني أن اللمعة خال ونكتة كالشامة، وأجدل من الجدال^(٤) الذي هو شدة الطي، وإلا فمجرهما مجرى الأسماء، ألا ترى أن بعضهم يصرفها فيقول: أجدل وأخيل، ومن لم يصرف فلما (يرى)^(٥) فيها من رائحة الوصفية، فهو يجريها^(٦) مجرى الأسماء من وجه، فلا يجعل لها مؤنثاً ومجرى الصفة من آخر، فلا يصرفها، ويوضح ذلك أن أجدل ليس بصفة

(١) تقدم وروده ص: ٦٥٦.

(٢) (في) ليست في: (ر).

(٣) في أ: (جناحه).

(٤) في الصحاح (جدل) جدلت الحبل أجده جدلاً أي فتلته فتلاً محكماً.

(٥) (يرى) ليست في: (أ).

(٦) في ظ: (مجريها) وفي ر: (مجرها).

تعم، فيقع على كل شيء كان فيه معنى الجدل الذي هو الشدة والقوة كما يقع
أَحْمَر على كل ما يوجد فيه معنى الحُمْرة، ولكنه اسم للصقر، وكذا أَخِيل لا
يكون في كل شيء / وإنما يدل^(١) على طائر مخصوص، فلا يقال: شيء أَخِيل
للذي به خضرة، وأما استعمالهم بعض الصفات استعمال الأسماء نحو: أَبْطَح
وَأَبْرَقَ وَأَجْرَعَ، فمن وجهين: أحدهما: أنهم لا يكادون يقولون: نزلت مكاناً
أَجْرَعَ، فأجروه مجرى أَزْمَل حيث قالوا: أَزَامِل، وأجروا مؤنثها مجرى الصفة من
وجه، فقالوا: بِطَاح وِبَرَّاق ولم يقولوا: بِطَاحِي كَصَحَّارِي، وأجروه مجرى
الاسم من وجه آخر^(٢)، فقالوا: بَطْخَاوَات كَصَحَّارَوَات، ولم يقولوا: بَطْخ
وَبُرَّق كما يقولون: حُمْر وِصْفَر، ولو أجروه مجرى الأسماء ألبتة لقالوا:
بَطْخَاوَات، وِبَطَاحِي، ولم يقولوا: بِطَاح كما لا يقولون: صَحَّارٌ، ولو أجروه
مجرى الصفات ألبتة لقالوا: بَطْخ كَحُمْر، وما قالوا^(٣): بَطْخَاوَات، فقد اتضح
أنه يكسبي من كل واحد من الاسم والصفة شبهاً، وهذا هو عين الحكمة.

قال صاحب الكتاب:

"فَأَمَّا أَجْمَعَ وَجَمَعَاءَ، فليس من هذا الباب (و)^(٤) من جعله منه فقد أخطأ
يدلك على ذلك جمعهم للمذكر منه بالواو والنون، وفي التنزيل: ﴿فَسَجَدَ
الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٥) ولم يكسروا المؤنث^(٦) تكسير مؤنث الصفة كما

(١) في أ: (يكول).

(٢) (وجه) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ: (لم يقولوا).

(٤) (و) ليست في: (أ).

(٥) الحجر / ٣٠، وص / ٧٣.

(٦) في التكملة شاذلي: (المؤنث منه).

لم يكسروا المذكر ذلك التكسير، فلو جمعوا المؤنث بالألف والتاء كما جمعوا المذكر بالواو والنون لكان قياساً، ولكنهم عدلوا^(١) عن ذلك إلى الجمع المعدول (عن)^(٢) نحو: صَحَارَى وَصَلَاتِي، فقالوا: جُمِعَ وَكُتِعَ، ولم يصرف المذكر الذي هو أجمع للتعريف والوزن لا للوصف ووزن الفعل، ومن ذلك قولهم: ليل أَلِيل وَلَيْلَةٌ لَيْلَاءٌ، والقول في أَلِيل أنه ينبغي ألا يصرف؛ لأنه قد وصف به، وهو^(٣) على وزن الفعل، فليس كأجمع المنصرف في النكرة؛ لأن أَجْمَعَ ليس بوصف، وإنما يصرف من حيث لم يصرف أَحْمَدُ، فانضم زنة الفعل إلى التعريف، ودل على تعريفه وصف العلم به، وليس كَيَعْمَلُ الذي أزال شبه الفعل عنه لحاق علامة التأنيث له^(٤)، فإذا لم يكن مثل أَحْمَرٍ، ولا يعمل صَحَّ أنه مثل أحمد^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن أبا عثمان ذهب إلى أن قولهم: جُمِعَ وَكُتِعَ معدول عن جُمِعَ وَكُتِعَ بزنة حُمْرٍ وَصُفْرٍ، والذي غره قولهم: أَجْمَعَ وَجَمَعَاءُ كما يقولون: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ، فلما رأى أجمع مساوياً لأَحْمَرٍ في مجيء فعلاء لمؤنث ظن أنه على حكم أَحْمَرٍ، فقضى بأن قولهم: مررت بالنسوة جُمِعَ الأصل فيه / جُمِعَ ١/٠٢ / كَحْمَرٍ، وليس هذا بمستقيم لأمرين:

(١) في التكملة مرجان: (عدلوا به).

(٢) (عن) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (وهو أيضاً).

(٤) (له) ليست في التكملة: (مرجان)، وفي التكملة شاذلي بعد (له) (فانصرف).

(٥) التكملة شاذلي: ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٥، ٣٣٦.

أحدهما: أنهم جمعوا المذكر بالواو والنون، فقالوا: أَجْمَعُونَ، ولا يقول أحد: أَحْمَرُونَ وَأَصْفَرُونَ، فلو كان حكم أَجْمَعَ وجمعاء كحكم أَحْمَرَ وحمراء لما ساغ هذا.

والوجه الثاني: أن جُمِعَ لو كان معدولاً عن جُمِعَ بوزن حُمِرٍ، لوجب أن يستعمل في المذكر، فيقال: مررت بهم جُمِعَ كما يقال: مررت بهن جُمِعَ لأجل أنه إذا كان معدولاً عن مثل حُمِرٍ وجب أن يجري مجراه من جهة اشتراك التذكير والتأنيث فيه، ألا تراك تقول: مررت برجال حُمِرٍ كما تقول: بنسوة حُمِرٍ، ومررت بهم حُمِرًا كما تقول: مررت بهن حُمِرًا، فلما لم يقل ذلك علمت أن جمع معدول عن مثل صَحَارَى، وأن جمعاء اسم صيغ لتأكيد المؤنث، وجُمِعَ جمع صَحَرَاءَ، فقليل: جماعى إلا أنه عدل إلى جُمِعَ واستغنى به عنه، وذلك أنه إذا كان نحو: جُمِعَ معدولاً عن جماعى لم يصلح إلا للمؤنث كما أن جمعاء وجماعى كذلك، ولم يكن كمذهب أبي عثمان؛ لأنه إذا عدل جُمِعَ عن جُمِعَ، وجب له أن يشرك بين المذكر والمؤنث؛ لأن مثال حُمِرٍ يكون جمعاءً لأفعل كما يكون جمعاءً لفعلاءً، فإذا جمع جمعاء في التقدير على جُمِعَ، وجب أن يجمع أَجْمَعَ عليه أيضاً كما يجمع أَحْمَرَ على حمر، ونحن إذا جمعنا جمعاءً على جماعى كصحارى، لم يلزمنا أن نجتمع أَجْمَعَ عليه؛ لأن فعالي لا يكون جمعاءً لأفعل على حال، فامتناع أَجْمَعَ من الصرف لأجل التعريف ووزن الفعل يدل على ذلك أنهم يقولون: جاءني القوم أَجْمَعُونَ فيؤكدون به المعرفة، ولا يؤكدون به^(١) النكرة، فلا يقال: مررت برجال أَجْمَعِينَ، فأَجْمَعَ بمنزلة أَحْمَدَ في أن السبب المانع من الصرف هو التعريف ووزن الفعل، ولعل أبا عثمان ظن أن أَجْمَعَ كأَحْمَرَ في الوصف ووزن الفعل، وليس ذلك بسديد لما

(١) في ظا: (النكرة به).

تقدم من أنهم قالوا: أَجْمَعُونَ، ولا يقال: أَحْمَرُونَ، ولأجل أنه لو كان كأحمر لوجب أن يتبع النكرة، فيقال: مررت بشيء أجمع.

وأما أَلِيلَ وَلَيْلَاءَ فبمترلة أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ، ألا تراك تصف به النكرة، فتقول: لَيْلٌ أَلِيلٌ وَلَيْلَةٌ لَيْلَاءُ، ولا يجوز صرف أَلِيلَ لوزن الفعل والصفة كأَحْمَرَ سواء، وقوله: "وليس كَيَعْمَلُ" يعني ليس أَجْمَعُ كَيَعْمَلُ، وذاك أن يَعْمَلًا فيه / ١٠٢ ب الصفة ووزن الفعل إلا أن دخول تاء التانيث عليها^(١) في قولهم: ناقة^(٢) يَعْمَلَةٌ أزال عنه شبه الفعل إذ لا يدخل في (نحو)^(٣) يذهب هذا التاء، فلما كان كذلك صرف؛ لأن فيه سبباً واحداً وهو الصفة.

وأما جُمِعَ فلا تدخله تاء التانيث إذ لا يقال: أَجْمَعَةٌ فيزول زنة الفعل، وإذا لم يكن أَجْمَعُ مثل أَحْمَرُ وَأَسْوَدُ بدلالة أَجْمَعُونَ وغيره مما ذكرنا ولا يَعْمَلُ، كان كأَحْمَدَ في أن الذي منع الصرف التعريف ووزن الفعل، ولم يصرف أَلِيلَ أيضاً إذ لا يقول أحد لَيْلَةً أَلِيلَةً، فيزول شبه فعله بدخول التاء، ففيه الصفة ووزن الفعل.

قال صاحب الكتاب:

"فأما امتناع اشتقاق الفعل من هذا النحو، فلا يوجب له الانصراف، ألا ترى أنهم قالوا^(٤): رجل أَشِيمٌ، وامرأة شَيْمَاءٌ، إذا كان بها شامة، ورجل أَعْيَنٌ وامرأة عَيْنَاءٌ، قال أبو زيد: ولم يعرفوا له فعلاً^(٥)، ولم

(١) في ر، وظ: (عليه).

(٢) ناقة) ليست في: (ظ).

(٣) (نحو) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة شاذلي: (قد قالوا).

(٥) النوادر: ٥٤٤.

يوجب ذلك له الانصراف فليلاء كعرباء ودهيَاء مما لا فعل له، وأليل كأجل وأخيل فيمن^(١) لم يصرف، وليلاء وأليل كشيماء وأشيم^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن امتناع الاشتقاق في تركيب الصفة لا يقتضي صرفها فأشيم وأعين بمنزلة أصفر وأزرق وأحول وأعور، وإن لم يقولوا: شيم وعين كما قالوا: زرق وحول وعور، ولا أشيم وأعين كاحول وأبيض، وذلك أن الذي منع الصرف (في)^(٣) أعور وأحول وأسود الوصف ووزن الفعل، وذلك موجود في أشيم وأعين، فأما امتناع التركيب من أن يتصرف^(٤) فعل منه، فليس من قضية الصرف بسبيل، فكذلك أليل لا ينصرف كما لا ينصرف أسود وأصيد، وإن لم يقل: ليل كقولهم: صيد، ولا أليل كأسود، ولو كان الصفة الكائنة على وزن الفعل لا تصرف؛ لأن الفعل يتصرف منه، لوجب في أسود إذا صغر تصغير الترخيم، فليل: سُويد أن لا يجوز صرفه مع زوال زنة الفعل لأجل أنه مما يتصرف منه الفعل، وكذا يدخل عليه أن لا يصرف يَعْمَلًا، وإن^(٥) ارتفع عنه وزن الفعل، وشبهه بدخول تاء التأنيث عليه في قولهم: يَعْمَلَة لأجل أنه من تركيب يشتق منه الفعل نحو: عمل يعمل، وهذا مذهب في نهاية السقوط.

(١) التكملة مرجان: (في قول من لم يصرف).

(٢) التكملة شاذلي: ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٦.

(٣) (في) ليست في: (أ، وظ) وهي في: (ر).

(٤) في ر، وظ: (من تصرف).

(٥) في ر، وظ: (وإن كان).

قال صاحب الكتاب:

"ومما جاء / قد أنث بهذه العلامة غير ما ذكرنا من فعلاء وضروبها ١٠٣/أ
قولهم: رُحَضَاءٌ وَعُرُوَاءٌ وَنُفَسَاءٌ وَعُشْرَاءٌ^(١) وَسُيْرَاءٌ ومنه سَائِيَاءٌ^(٢) وَحَاوِيَاءٌ^(٣)
وَقَاصِعَاءٌ، ومنه كِبَرِيَاءٌ وَعَاشُورَاءٌ وَبَرَكَاءٌ^(٤) وَبُرُوكَاءٌ، وَخُنْفُسَاءٌ، وَعَقْرَبَاءٌ،
ومن الجمع أَصْدِقَاءٌ وَأَصْفِيَاءٌ وَفَقَهَاءٌ وَصُلَحَاءٌ، وزكرياء يمد ويقصر.
ومن زِمَكَاءٌ وَزِمَجَاءٌ لقطن الطائر^(٥)، ويدلك على أنها ليست للإلحاق
بِسِنَمَارٍ أنهم لم يصرفوه، وقد قصروه، فقالوا: زِمَكِيٌّ وَزِمَجِيٌّ"^(٦).

قال المفسر:

اعلم أنه ذكر أمثلة متفاوتة فيها ألف التأنيث الكائنة في مثل صَحْرَاءَ
وَحَمْرَاءَ فَرُحَضَاءَ عِرْقَ الْحُمَى، وهو من قولهم: رَحَضَ الثوب إذا غسله، فكأن
العرق يغسل البدن من الحمى ويزيل عنه شرتها، ألا ترى إلى قوله:

(١) ناقة عشراء: مضى لحملها عشرة أشهر، وقيل ثمانية والأول أولى لمكان لفظه، وإذا وضعت
لتمام سنة فهي عشراء أيضاً، اللسان (عشر).

(٢) السابياء: الماء الكثير الذي يخرج على رأس الولد، وهو أيضاً تراب رقيق يخرج
اليربوع من جحره، اللسان (سبي).

(٣) قال في اللسان (حوا): (والحوية والحاية والحواياء: ما تحوى من الأمعاء) وقيل غير ذلك.

(٤) البركاء والبروكا والبركاء: الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك والبركاء ساحة
القتال، اللسان (برك).

(٥) في اللسان (زمك) (زمكي) (الزيجي): أصل ذنب الطائر، وقيل: هو منبته، وقيل: هو ذنبه كله
يمد ويقصر، وقال في "قطن": وقطن الطائر زمكاه وأصل ذنبه.

(٦) التكملة شاذلي: ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٦، ٣٣٧.

إِذَا مَا فَارَقْتَنِي ^(١) غَسَلْتَنِي كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامٍ ^(٢)

وأما العُرَوَاءُ فقال ابن دريد ^(٣): إنه عرق الحمى وتكسيها قال: وقال

قوم: إنها الرعدة ^(٤) وأنشد:

أَسَدٌ تَفَرَّ الْأَسَدُ مِنْ عُرَوَائِهِ بِمَدَافِعِ الرَّجَّازِ ^(٥) أَوْ بَعْيُونِ ^(٦)

(١) في ظ: (مارقتني).

(٢) بيت من البحر الوافر، قاله المتنبي.

يريد أنه يعرق عند فراق الحمى فكأنها تغسله لعكوفها على ما يوجب الغسل وإنما خص الحرام للقافية وإلا فالجماع على الحلال كالجماع على الحرام في وجوب الغسل.. ورد في شرح ديوان المتنبي للمعري ٦٤١/٤، وأما ابن الشجري ٢٣٦/٣ تحقيق د. الطناحي، والتبيان ١٤٦/٤، وديوانه شرح البرقوق ٢٧٦/٤.

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي اللغوي البصري ت ٣٢١ هـ، ألف كتاباً منها: الاشتقاق، والجمهرة وغيرها.

أخباره في: تاريخ العلماء النحويين: ٢٢٥، وإشارة التعيين: ٣٠٥.

(٤) الجمهرة ٣٩٠/٢.

(٥) في أ: (الرجان).

(٦) بيت من البحر الكامل، قاله بدر بن عامر الهذلي.

الرجاز، عيون: موضعان، بعيون: يريد عيون الذي ينظرون إليه.

الشاهد: قوله: (عروائه) أراد به الرعدة.

ورد في: ديوان الهذليين ٢٥٧/٢، والمعاني الكبير ٥٧/١، وجمهرة اللغة ٧٥/٢، ٣٩٠، والمقصود والممدود لابن ولاد ٧٩، والأغاني ٢٠٠/٢٤، وشرح أشعار الهذليين: ٤٠٩، والتنبيهات لعلي بن حمزة: ٣٤٧، والمخصص ٦٧/١٦، ومعجم ما استعجم: ٦٣٩، ومعجم البلدان ٢٧/٣، والتكملة والذيل والصلة (رجز) واللسان (رجز) و (عرو)، والتاج (عين) و (رجز).

في ديوان الهذليين والمقصود والممدود والأغاني، وشرح أشعار الهذليين والتنبيهات والمخصص (بعوارض) مكان (بمدافع).

وهذا لا يحتمل إلا الرعدة، والمعنى أنه إذا نفّض لبدّه وهز أعطافه
 فزعت الأسود، وكيف تصرف الأمر فهو^(١) من قولهم: عَرَاه يَعْرُوهُ واعتراه
 يعتريه، ويقال: اعتراه الحمّى، وسُيرَاء من سار يسير، وذلك أن ذلك النوع
 من الثياب يكون فيه سِير وطَرَائِق من الوشي، وزِجَّاء وزِمِكَاء إذا مدا
 فوزنهما فِعِلَّاء بتضعيف اللام، ولا يجوز أن تجعل الأصل زِمَجَّاي فِعِلَّال على
 أن يكون الياء ملحَقاً له بِسِنِّمَار إذ لو كان كذلك لوجب أن ينصرف؛
 لأنه^(٢) يكون كسِنِّمَار في التعري من ألف التأنيث، وإذا قصر كان ذلك لغة
 أخرى، وكذلك زَكْرِيَاء يمد ويقصر، وفيه كلام يأتي بعد^(٣).

(١) في ر، وظ: (فإنه).

(٢) في ر، وظ: (لأنه لا يكون).

(٣) في أ: (بعده)، انظر ص: ٦٩٨.

قال صاحب الكتاب:

" باب ما كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مذكراً لا يجوز تأنيثه وهو مثل فعلاء في العدة والزنة.

وذلك ما كان أوله مضموماً أو مكسوراً، فمن المكسور قولهم: العلباء^(١) والحرباء^(٢)، والسيساء^(٣) للظهر، والزيزاء^(٤) والقيقاء^(٥) والطيماء^(٦)، ومن هذا قول من قال: «تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ»^(٧)، فكسر الأول منه إلا أنه لم يصرف؛ لأنه جعله اسماً للبقعة / ومن المضموم الأول، قولهم لضرب من النبت: الحوَاء^(٨)، وواحد حوَاءة^(٩)، والمزَاء^(١٠) والطلاء^(١١) للدم، وقالوا: خُشَاء^(١٢)

(١) العلباء: عصب عنق البعير.

(٢) الحرباء: أكبر من العطاء، يستقبل الشمس ويدور معها، وهي أيضاً مسامير الدروع، الصحاح واللسان (حرب).

(٣) السيساء: منتظم فقار الظهر، وقال أبو عمرو: السيساء من الفرس الحارك ومن الحمار الظهر، وهو فعلاء ملحق بسرداح، وجمعه سياسي، الصحاح (سيس).

(٤) الزيزاء: الأكمة الصغيرة، وقيل الأرض الغليظة، اللسان (زيز).

(٥) القيقاء: الأرض الغليظة، والهمزة مبدلة من الياء، والياء الأولى مبدلة من الواو، ويدلك عليه قولهم في الجمع القواقي، وهو فعلاء ملحق بسرداح، الصحاح (قيق).

(٦) الطيماء: طامة الله على الخير يطيمه أي جبله، الصحاح (طيم).

(٧) سبق ورودها ص: ٦٢٩ (٩٥/أ)، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (سيناء) مكسورة السين ممدودة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (سَيْنَاءَ) مفتوحة السين ممدودة.

انظر: كتاب السبعة: ٤٤٤، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٦١، والتيسير: ١٥٩، والعنوان في القراءات السبع: ١٣٦، والكافي: ١٣٩، والإقناع: ٧٠٨، والنشر ٣٢٨/٢.

(٨) الصحاح (حوا).

(٩) في التكملة مرجان: (حوأة).

(١٠) في التكملة مرجان: (العزاء).

(١١) في الصحاح (طلا) الطلاء مثل المكاء الدم.

(١٢) الخشاء: العظم الناتئ خلف الأذن.

وَقُوبَاءَ، فَأَمَّا الهمزتان في عِلْبَاءَ وَقُوبَاءَ^(١)، فمقلبتان عن الياء التي في دِرْحَايَةَ
لحقت الكلمتين لتلحقهما بالأصول، أما العِلْبَاءَ فبِسِرْدَاحٍ وَحِمْلَاقٍ، وأما القُوبَاءَ
فبِالْقُرْطَاسِ^(٢)، إلا أن الياء انقلبت فيهما، ولم تصحأ لبناء الكلمة على التذكير،
ويدلك على زيادة الياء لذا المعنى أن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فلما
كانت منقلبة عما حكمه الأصل كان مثله في الانصراف كما أن الهمزة في
صَحْرَاءَ لما كانت منقلبة عن الألف، كان حكمها حكم الذي انقلبت عنه في
منع الصرف^(٣).

وكما^(٤) كان^(٥) "هَرَأَق" الهاء^(٦) فيه بمزلة الهمزة في "أَرَأَق"^(٧)، فلو
سميت به شيئاً ونزعت منه الضمير، لم تصرفه كما لا تصرفه إذا سميت^(٨) بِأَقَام^(٩).
قال المفسر:

اعلم أن ما كان على مثال فُعْلَاءَ مضموم الفاء أو مكسوره لم يكن
الهمزة فيه منقلبة عن حرف التأنيث كما كانت في صَحْرَاءَ بل يكون انقلابها
عن حرف لين، وذلك الحرف على ضربين:

(١) انظر: الكتاب ١٠/٢، والمقتضب ٤/٤، في تفصيل الكلام عن حرباء وقوباء وعلباء.

(٢) في التكملة: (بقرطاس).

(٣) في التكملة: (في منع الكلمة من الانصراف).

(٤) في التكملة شاذلي: (لما).

(٥) في التكملة: (كانت).

(٦) في أ: (الماء).

(٧) انظر الإبدال والمعاقبة والنظائر ٢٩.

(٨) في التكملة: (سميت).

(٩) التكملة شاذلي: ١١٢، والتكملة مرجان: ٣٣٧-٣٣٩.

أحدهما: أن يكون لام الفعل، وذلك ما ذكره^(١) من الحَوَاءِ والْطَّلَاءِ، فالْحَوَاءُ أصله حَوَّاءُ فُعَّالٌ من الحَوَّةِ، والْطَّلَاءُ فُعَّالٌ من طَلَّيتُ؛ لأنَّ الدمَّ مما يطلى به، ألا تراهم أبداً يقولون: خَضَبْتَهُ بِالْدَّمِ وَضَرَّجْتَهُ^(٢).

فالأصل طُلَّائِيٌّ، وصار الواو والياء في هذين إلى الهمزة مصيرهما إليها في كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، والأصل كِسَاوٌ مِنْ كَسَوْتُ وَرِدَايَ مِنَ الرَّدْيَةِ.

والضرب الثاني: أن يكون الحرف المنقلب عنه الهمزة ياء جاء للإلحاق، وذلك كَعِلْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ، وذلك أن الأصل عِلْبَائِيَّ وَقُوبَائِيَّ على أن يكون الياء ملحَقاً (لِعِلْبَاءٍ)^(٣) بِسِرْدَاحٍ، ولِقُوبَاءٍ بِقُرْطَاسٍ كما ألحق الياء دِرْحَايَةَ بِسِرْدَاحٍ أيضاً إلا أن الياء في دِرْحَايَةَ^(٤) سلم؛ لأنه لم يقع طرفاً من حيث إن تاء التأنيث بعده فهو كياءِ نِهَآيَةِ والياء في عِلْبَائِيَّ وَقُوبَائِيَّ، لم يصح لوقوعه طرفاً مثله في قَضَائِيَّ وَرِدَائِيَّ، فقلت: عِلْبَاءٌ وَقُوبَاءٌ، فهزمت كما قلت: قَضَاءٌ وَرِدَاءٌ.

واستدل أبو علي على كون الياء المنقلب عنه الهمزة^(٥) في عِلْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ مزيدة للإلحاق بإزاء الياء في دِرْحَايَةَ بأن الياء لا يكون أصلاً في بنات الأربعة / ١٠٤/أ وأراد أن يصرِّك أنه لا يجوز أن تكون عِلْبَاءٌ فِعْلاً، فيكون الياء الذي صار همزة لا ما أصلياً، وكذا لا يجوز أن يكون الأصل عِلْبَاوٍ على أن يكون الواو لام الفعل؛ لأنَّ الواو بمنزلة الياء في أنه لا يكون أصلاً في الأربعة، فَعِلْبَاءٌ ثلاثي في

(١) في أ: (مما).

(٢) في ر، وظ: (وضرجه ومن العموم فيه أن الأرض يطلى به أبداً فالأصل).

(٣) (لِعِلْبَاءٍ) ليست في: (أ).

(٤) في ظ: (في درحاية).

(٥) (الهمزة) ليست في: (ظ).

الأصل، ولذلك قلت: تَيْسٌ عَلِبٌ^(١) أي غليظ العَلْبَاءِ وَعَلِبْتُ إذا قطعت عصب العنق الذي العَلْبَاءُ اسمه، فالتركيب من ثلاثة والياء زائدة في هذه الكلمة للإلحاق فقط، ولما كانت الهمزة في عِلْبَاءٍ فرعاً على حرف ليس للتأنيث لم يكن^(٢) لها تأثير في منع الصرف كما أنك لو لفظت بذلك الحرف، فقلت: عِلْبَاي كان كالحاء من سِرْدَاحٍ، فإنه لا يمنع الكلمة من الانصراف كما أن الهمزة في صَحْرَاءٍ لما كانت منقلبة عن حرف هو للتأنيث، ومانع للصرف كان مثله، فلم يصرف صَحْرَاءٍ كما لم يصرف حُبْلَى وبُشْرَى حيث تلفظ بألف التأنيث صراحاً.

وشبهه أبو علي هذا بَهْرَاقَ من حيث إن البديل حكمه حكم المبدل منه، فأنت لا تصرف هَرَّاقَ اسم رجل (لأن الهاء مبدل من الهمزة في أَرَّاقَ، وأَرَّاقَ اسم رجل)^(٣) يتمتع من الانصراف لوزن الفعل والتعريف، فكذلك هذا، ولو كان الهاء من هَرَّاقَ بَدَلًا من الهمزة، وكانت الهمزة فاء الفعل حتى كأن الكلمة على فَعَالٍ مثلاً، لم يكن له أثر في باب الصرف فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"فأما ما كان مفتوح الأول نحو: صَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ، فلا يكون أبداً إلا غير منصرف، إذ لا يجوز أن تكون الهمزة في ذلك منقلبة عن حرف يراد به الإلحاق كما كان ذلك في عِلْبَاءٍ وَقُوبَاءَ، ألا ترى أنه ليس في الكلام (في)^(٤) غير المضاعف من الأربعة شيء على فَعْلَالٍ، فيكون هذا مُلْحَقاً به"^(٥).

(١) في الصحاح (عَلِبٌ)، (تيس علب، وضب علب أي مسن جاسئ).

(٢) في ر: (لم للتأنيث لم يكن لها)، وفي ظ: (لم يكن للتأنيث لم يكن لها).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) (في) ليست في: (أ).

(٥) التكملة شاذلي: ١١٢، ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٣٩.

قال المفسر:

قد تقدم أن مثال فَعْلَالٍ بفتح الفاء لا يكون إلا في المضاعف نحو: القَلْقَال والزَّلْزَال، وأن خَزَعَالاً ليس يَثْبُتُ^(١) عندنا، وإذا لم يكن من الأصول لم يكن لمَجِيء فَعْلَاءَ وجه غير أن تكون همزته منقلبة عن ألف التانيث؛ لأنك إذا^(٢) لم تثبت مثل سَرْدَاح بفتح السين وقرطاس بفتح القاف، لم يمكنك أن تقول: إن الأصل صَحْرَاي على أن يكون الياء ملحقا؛ لأن الفرع لا يكون من غير الأصل، ومثل هذا أن يقول القائل: إِنِّي أَحْذُو هَذِهِ النَّعْلَ بَنَعْلٍ لم يعرف مثالها، ولا وجدت^(٣)، وإذا محال، ولكون / فَعْلَالٍ عندنا غير أصل قال شيخنا: إن بَعْدَاد بالذال أجود؛ لأنه يكون حينئذ من المضاعف كَقَلْقَالٍ، ومن قال: بَعْدَاد^(٤) لم يكن من المضاعف، وليس في ذا حجة لمن يثبت فَعْلَالاً؛ لأنه أعجمي علم، فلا اعتبار به غير أنا إذا قلنا: إن الذال أجود من الذال، فلأجل أن الأعجمي كلما كان أذهب في طريقة العربي، كان أحسن وأكثر حظاً من التعريب^(٥).

قال صاحب الكتاب:

"فأما السِّيسَاء فبمترلة الزِّيَراء، فإن قلت: فلم لا يكون من باب ضَوْضِيَّتٍ وَصِيصِيَّةٍ^(٦)، وإنما ذلك؛ لأنه اسم ليس بمصدر، ولم يجز الفتح في أوله فيكون بمترلة القَلْقَال" ^(٧).

(١) انظر ص: ٦٢٦ .

(٢) (إذا) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ: (وجدت قط).

(٤) انظر ص: ٦٣٨ حاشية: ٤ .

(٥) في ر: (التعريف فاعرفه).

(٦) الصِّيصِيَّة: شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة، اللسان (صيص).

(٧) التكملة شاذلي: ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٣٩، ٣٤٠.

قال المفسر:

اعلم أن قوله: " فأما السَّيِّئَاءُ، فبمنزلة الزَّيْرَاءُ "، فالمراد به أن السَّيِّئَاءَ مثل عِلْبَاءٍ في كونه ملحِقاً بِقُرْطَاسٍ، فالأصل سَيِّسَاي كَعِلْبَاي كما أن الزَّيْرَاءَ كذلك، فالسين الأولى فاء والياء عين والسين الثاني لام، ولا يجوز أن يكون فِعْلَالاً من باب ضَوْضَيْتٍ لأجل أن مضاعف فِعْلَالٍ لامه أصلية لا يكون في غير المصادر، وهذا اسم غير مصدر، فإذا جعلته من باب ضَوْضَيْتٍ كان فِعْلَالاً^(١)؛ لأن ضَوْضَيْتٍ فَعْلَلْتُ، وإنما يجيء فِعْلَالٌ في غير المصدر إذا لم يكن مضاعفاً كالسَّرْدَاحِ والقِرْطَاسِ، وكذا لا يجوز أن يكون فِعْعَالاً كالقَيْتَالِ؛ لأن ذلك يقودك إلى أن تجعل الفاء والعين من^(٢) موضع واحد حتى كأنك قلت: سَيِّسَاي، وهذا طريق لا يسلك مع وجود المندوحة عنه.

قال صاحب الكتاب:

" فأما الفَيْفَاءُ، فلا تكون الهمزة فيه إلا للتأنيث، ولا تكون للإلحاق لما قدمنا^(٣)، ولا يجوز أن تكون كَعَوَّعَاءَ فيمن صرف؛ لأنهم قد حذفوا فقالوا^(٤): الفَيْفُ " ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن الفَيْفَاءَ لا يخلو همزته من ثلاثة أقسام:

(١) في ر: (فعلاً لأن).

(٢) في أ: (في).

(٣) انظر ص: ٦٤٣.

(٤) انظر: المنصف ١٧٩/٢.

(٥) التكملة شاذلي: ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٨٨.

أحدهما: أن تكون منقلبة عن حرف يقصد به الإلحاق، فلا يجوز هذا لأجل ما قدمنا من أن مثال فَعْلَال ليس من الأصول فيقع به إلحاق^(١).

والقسم الثاني: أن يكون فَعْلَالاً من المضاعف كالقَضْقَاضِ، وذلك كالأول في الامتناع؛ لأنهم قالوا: فَيَف، فجعلوه من الثلاثي، وهذا عنى بقوله: "ولا يجوز أن تكون كَعَوَّغَاءَ فيمن صرف" لأجل أن بعضهم يقول: غَوَّغَاءَ بالتنوين، ويجعل الهمزة منقلبة عن واوٍ هو لام الفعل بإزاء الضاد من قَضْقَاضِ، فالأصل غَوَّغَاوٌ، ولكون / الهمزة لغير التأنيث أدخلوا عليه التاء، فقالوا: غَوَّغَاءَ.

ومنهم من لا يصرفه فيجعله (فَعْلَاءَ)^(٢) من باب سَلَسَ وَقَلَقَ، أعني يجعله ثلاثياً فاؤه ولامه من موضع واحد، وإذا بطل القسمان الأولان في الفَيِّغَاءِ وجب أن يكون من القسم الثالث.

وهو: أن يجعله بمنزلة صَحْرَاءَ، ويكون من باب سَلَسَ كَعَوَّغَاءَ فمن لم يصرف.

(١) انظر ص: ٦٢٦ .

(٢) (فَعْلَاءَ) ليست في أ.

قال صاحب الكتاب:

"وحكى أحمد بن يحيى في المِزَّاء المد والقصر، والقول فيه: أن^(١) قصره يدل على أن فعلى من المِزير، وليس من المِزِيَّة، وإن سمع فيه الصرف أمكن أن يكون فعلاً منه مثل زُرَّق، ويجوز (أيضاً)^(٢) إن سمع فيه الصرف أن يكون فعلاً من المِزير مثل زُرَّق إلا أنك قلبت الثالث من التضعيف لاجتماع الأمثال كما أبدل في:

..... لا أملاه^(٣).....

وإنما هو لا أمله^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن مُزَى إذا قصر احتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون فعلى من مَزَّ، فيكون مُزَى كَرُبَى، ويجب ترك صرفه لكون الألف للتأنيث.

والثاني: أن يكون بوزن زُرَّق من المِزِيَّة، فكان الأصل مُزَي، ثم قلب اللام

(١) في أ: (بأن).

(٢) (أيضاً) ليست في: (أ).

(٣) يقصد قول الشاعر:

فآليت لا أشره حتى يملني بشيء ولا أملاه حتى يفارقا

انظر تحريجه ص: ٣٥١.

(٤) التكملة شاذلي: ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٤٠.

ألفاً لانفتاح ما قبلها.

والثالث: أن يكون مثل زُرَّق من مُزَّ، فكأنه مُزَّز، ثم قلب الثالث من حروف التضعيف ^(١) كما قال الشاعر:

فَأَلَيْتَ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى يَمْلَنِي بَشْيَاءَ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا ^(٢)

فأبدل من اللام الثانية ألفاً، والإبدال في مُزَّى ^(٣) أولى لاجتماع ثلاثة أمثال، وليس في لَا أَمْلَهُ أكثر من مثلين، وإنما يجوز اعتقاد الوجهين الأخيرين ^(٤) بعد أن ثبت صرفه.

(١) أي قلب ألفاً.

(٢) تقدم وروده ص: ٣٥١ .

(٣) التي أصلها مُزَّز.

(٤) في ر: (الآخرين).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات. هذه العلامة التي تلحق للتأنيث هي ^(١) تاء، وإنما ^(٢) تقلب في الوقف هاء لتغيير الوقف يدلك على أنها تاء لحاقها في الفعل نحو: ضَرَبَتْ، وهي فيه في الوقف والوصل على حال واحدة، وإنما قَلَبَ مَنْ قَلَبَ في الوقف؛ لأن الحروف الموقوف عليها تغير كثيراً كبداهم الألف من التنوين في رأيت زيداً، ومن العرب من جعلها ^(٣) في الوقف أيضاً تاء ^(٤)، وعلى هذا قوله:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ ^(٥)

ولم يؤنث بالهاء شيء في موضع من كلامهم، فأما قولهم: هَذِهِ، فالهاء بدل من الياء، والياء مما يؤنث به ^(٦)، وكذلك الكسرة في (نحو) ^(٧) أنتِ تَفْعَلِينَ، وَأَنْتِ فَاعِلَةٌ ^(٨)، ومنهم من / يسكنها في الوصل والوقف، فيقول: هَذِهِ أُمَةٌ اللَّهِ، وقد تقدم ذكر ذلك في الوقف والابتداء ^(٩) " (١٠).

(١) (هي) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة: (انقلبت).

(٣) في التكملة: (يجعلها).

(٤) هم طيء، شرح شواهد الشافية: ١١٩.

(٥) تقدم وروده ص: ٦٤٠.

(٦) في التكملة مرجان: (بها).

(٧) (نحو) ليست في: (أ).

(٨) انظر ص: ٢٩٩.

(٩) انظر ص: ٢٩٢.

(١٠) التكملة شاذلي: ١١٤، والتكملة مرجان: ٣٤١.

قال المفسر:

اعلم أن علامة التأنيث هو التاء إذا جاوزت الألف في مثل حُبَلَى كما فسرنا، فإذا قُلْتَ: ضَارِبَةٌ وَتَمْرَةٌ فالتاء علم التأنيث.

وليس للهاء إذا قلت: ضَارِبَةٌ في الوقف أصل في التأنيث لثلاثة أوجه:

أحدها: أنا وجدنا التاء في الوصل، والهاء في الوقف، فلو حكمنا بأن الهاء أصل لجعلنا التاء قرعاً، ومن المحال أن يكون حال الوصل قرعاً على حال الوقف؛ لأن الأصل الإدراج، ولو جاز هذا لوجب أن يقال: إن الألف في قولك: (رَأَيْتَ زَيْدًا أصل للتنوين في قولك) ^(١) رَأَيْتَ زَيْدًا عاقل، وهذا ظاهر الفساد؛ لأنك تقول: زَيْدٌ وَزَيْدٌ، ولا يكون ثم ألف، ويخرج من هذا أن يقال: إن أصل الأسماء أن تكون ساكنة عارية من حركات الإعراب والتنوين نحو: زَيْدٌ؛ لأن الوقف بالسكون، وهذا لا يقوله عاقل؛ لأن الاسم لا بد له من الإعراب، وإذا كان كذلك علمت أن الهاء يبدل من التاء ليكون الفصل بين الوقف والوصل أوضح.

وإن قلت: إن الهاء موجود في حال السكون والتاء في حال الحركة، ومعلوم من جهة الحس أن السكون أصل والحركة عارضة.

فالجواب: أن هذا الذي ذكرته شيء لا يتعلق بهذا العلم، وإنما يجب أن يعتبر الحكم، فالحركة ^(٢) في الأسماء أصل للسكون؛ لأنها توضع على الإعراب، ألا ترى أن البناء فرع على الإعراب فيها ^(٣).

(١) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٢) في ر، وظ: (فالحكم في الأسماء واصل).

(٣) في ر، وظ: (الإعراب، ألا ترى).

والوجه الثاني: أنهم قالوا: ضَرَبْتَ فَأَنْثُوا الفعل بالتاء، ولم يكن للهاء إليه سبيل، وكذا قالوا: مُسَلِّمات، فأَقْرُوا التاء وقفاً ووصلاً، ولا شبهة أن^(١) التاء علامة التأنيث.

والثالث: أن بعضهم يصحح التاء في الوقف كما أنشدته من قوله:
..... كَظْهَرِ الْجَحَفَتِ^(٢)

وكقول الآخر:

صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ^(٣)

وأما الهاء في هذه فبدل من الياء في هَذي كما تقدم في باب الوقف^(٤).
قال صاحب الكتاب:

" وهاء التأنيث تدخل في الأسماء على سبعة أضرب^(٥):

الأول: منها دخولها على الصفات فرقاً بين المذكر والمؤنث، وذلك إذا

(١) في ر ، وظ: (في أن).

(٢) تقدم وروده ص: ٦٤٠ .

(٣) رجز قائله أبو النجم العجلي.

الغلصمت: رأس الخلقوم وهو الموضع الناتئ في الخلق.

الشاهد: قوله: (الغلصمت) حيث أجرى الوقف مجرى الوصل.

ورد في: ديوانه: ٧٦، ومجالس ثعلب: ٣٢٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٠، والخصائص

٣٠٤/١، والقيسي: ٥٨٢، وشرح المفصل ٨٩/٥، ٨١/٩، والأشعري ٢١٤/٤، وشرح

شواهد الشافية: ٢١٨.

(٤) انظر ص: ٢٩٣ .

(٥) انظر الأصول ٢/٤٠٧-٤٠٩، وأمالي ابن الشجري ٢٥/٣، تحقيق د. محمد الطناحي.

كانت جارية على الأفعال نحو: قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ وضَارِبٌ وضَارِبَةٌ، فالتاء في الصفة هنا مثل التاء / في قَامَتْ وضَرَبَتْ في الفصل بين القبيلين، فإذا كان التانيث ١٠٦ / أ حقيقياً لزمّت فعله هذه العلامة، فلم تحذف، وذلك (نحو) ^(١) قَامَتْ المرأة وَسَارَتْ النَّاقَةُ، وإذا كان غير حقيقي جاز أن تثبت، وجاز أن تحذف، فمما جاء ^(٢) فيه الأمران قوله سبحانه: ﴿فَأَخَذْتُهُمُ الصَّيْحَةَ﴾ ^(٣) وفي الأخرى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ ^(٤) و﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ^(٥) و﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ﴾ ^(٦) وقال سبحانه ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ ^(٧) و﴿جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ^(٨).
ومما حذف فيه العلامة قوله سبحانه: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ ^(٩)، و﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ ^(١٠)، ولا يكون على هذا جَاءَ هِنْدَ، وقد جاء في الشعر:

(١) (نحو) ليست في: (أ).

(٢) في التكملة مرجان: (جاز)

(٣) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٥) الممتحنة / ٤ .

(٦) الممتحنة / ٦ .

(٧) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٨) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٩) القيامة / ٩ .

(١٠) الأنفال / ٣٥ .

لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمَّ سَوءٍ^(١)

والجموع إذا تقدّمت أفعالها على هذا نحو: قَالَ النِّسَاءُ، وَقَالَتِ النِّسَاءُ
وَقَالَتِ^(٢) الْأَعْرَابُ، وقال سبحانه: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٣) و ﴿فَقَدْ جَاءَ
أَشْرَاطُهَا﴾^(٤) " (٥).

قال المفسر:

اعلم أنه ذكر في الأبواب التي مضت أن التأنيث له علامتان الألف والتاء،
وفسر الألف نوعاً نوعاً^(٦) فأتبعناه^(٧) التفسير، وقد ذكر في هذا الباب التاء،
ودل على أنه الأصل في التأنيث دون الهاء، والآن يذكر أن التاء تدخل الأسماء
على سبعة أقسام:

الأول: اسم الفاعل نحو: قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ، ثم ذكر أن التأنيث إذا كان حقيقياً
لزم العلامة الفعل نحو: ضَرَبَتْ هَندٌ، وَسَارَتِ النَّاقَةُ، وإذا لم يكن حقيقياً لم يلزم
نحو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾^(٨) وقد شرحنا هذا الفصل في أول باب

(١) تقدم وروده ص: ٥٥٤ .

(٢) في التكملة شاذلي: (وقال الأعراب وقالت الأعراب).

(٣) تقدم ورودها ص: ٥٧٢ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٣٤٤ .

(٥) التكملة شاذلي: ١١٤، ١١٥، والتكملة مرجان: ٣٤١-٢٤٣ .

(٦) انظر ص: ٥٨٦، ٦٧٦ .

(٧) في ر، وظ: (واتبعنا).

(٨) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

التأنيث^(١) بما أغنى عن الإعادة.

والآن يذكر أن أسماء الفاعلين بمنزلة الفعل في لزوم علامة التأنيث وغير اللزوم.

قال صاحب الكتاب:

"وأسماء الفاعلين والمفعولين في ذلك كالفعل، قال:

قَرْنَبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ لَثِيمٍ مَآثِرُهُ قُعْدُدٌ^(٢)

وقال:

فَلَاقَى ابْنَ أُثْنَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى مِنْ الْقَوْمِ مَسْقِيٍّ السَّمَامِ حَدَائِدُهُ^(٣)

(١) انظر ص: ٦٨٠ وما بعدها.

(٢) بيت من البحر المتقارب، قاله الفرزدق.

قرنبي: دويبة تشبه الخنفساء طويل الرجلين، مقرف: من كان أبوه غير كريم، لثيم: هو الذي جمع الشح ومهانة النفس، مآثره: واحد ماثرة وهي المكرمة يآثرها قوم عن قوم، قعدد: القعدد: الجبان القاعد عن الحرب والمكارم. الشاهد: قوله: (لثيم مآثره) حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل كما تحذف من الفعل لأن تأنيث مآثر تأنيث جمع.

ورد في: ديوانه ١/١٧٥، والكتاب ١/٢٣٨، والنقائض: ٧٩٢، والكمال: ٢٨٣، والمقتضب: ١٤٧/٢، والاستدراك: ٩٨، والتبصرة والتذكرة: ٨٠٦، والسيرافي النحوي: ٦٢٣، والأعلم ١/٢٣٨، وابن يسعون: ١٨٥، والقيسي: ٥٨٦، وابن برى: ٣٩٦، واللسان والتاج (قعد).

(٣) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله ف قيل: إنه مضرس الأسدي، وقيل: أشعث بن معروف الأسدي.

نسب إلى مضرس في: ابن السيرافي ١/٤٥٢، وابن يسعون: ١٨٦، والقيسي: ٥٨٩، وابن

(وقال:

وَكُنَّا وَرَثَتَاهُ عَلَى عَهْدِ ثُبَيْعٍ طَوِيلًا سَوَارِيهِ شَدِيدًا دَعَائِمُهُ^(١))^(٢)

ولو كان (قال)^(٣) مَسْقِيَّةً وَلَيْمَةً وطَوِيلَةً في الكلام لجاز "٤".

قال المفسر:

اعلم أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل تقول: مررت برجل ضاربة جاريته،
فتؤنث ألبته؛ لأن التأنيث حقيقي كما تؤنث الفعل (حيث)^(٥) تقول: مررت
برجل تضرب جاريته وضربت جاريته، وكذا اسم المفعول / والصفة المشبهة

ب/١٠٦

= برى: ٣٩٧.

ونسبه إلى أشعث بن معروف الأسدي، الأعلام ٢٣٩/١.

وعند سيبويه ٢٣٩/١ الأسدي.

الشاهد: (مسقي السمام) حذف علامة التأنيث مع أن فاعله مؤنث.

وورد بلا نسبة في: المخصص ٨٢/١٦.

ابن أنثى: أي مثله في الجنس والشبه، وفيه معنى التعظيم كأنه أراد ابن أنثى حرة فحذف
للدلالة على ما أراد من معقود الكلام.

يبتغي مثل ما ابتغى: أي يبتغي منه مثل ما ابتغى هو من القوم، السمام: جمع سم أو سم،
حدائده: جمع حديدة أراد بها نصال سهامه.

وصف لصاً لاقى لصاً مثله يريد كل واحد منهما ما يريد الآخر.

(١) تقدم وروده ص: ٥٧٢ .

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) (قال) ليست في أ وفي ظ: (ولو قال).

(٤) التكملة شاذلي: ١١٥، ١١٦، والتكملة مرجان: ٣٤٣، ٣٤٤.

(٥) (حيث) ليست في: (أ).

تقول: مررت برجل مَضْرُوبَةٌ جارِيتَه وبرجل حَسَنَةٌ جارِيتَه (كما تقول: مررت برجل تَضْرِبُ جارِيتَه) ^(١) وضربت جارِيتَه وحَسُنَتْ جارِيتَه، فإذا كان التأنيث غير حقيقي لم يلزم العلامة هذه الأسماء كما لا يلزم الفعل، فمن ذلك قوله:
..... لِثِيَمٍ مَّائِرُهُ.....

و:

..... طَوِيلًا سَوَارِيهِ.....
فمَائِرُهُ مرفوعة بلثيم، ولم يلحق التاء؛ لأن تأنيث المأثر تأنيث جمع، فهو كقولك: لَوُومٌ مَّائِرُهُ، وكذا سَوَارِيهِ مرفوعة بطويلًا وحدائده مرفوعة بـمَسْقِيٍّ في قوله:

..... مَسْقِيٍّ السَّمَامِ حَدَائِدُهُ.....

والأصل مَسْقِيًّا السَّمَامِ حَدَائِدُهُ كما تقول: رأيت رَجُلًا مُعْطَى الدَّرْهِمِ إِخْوَتُهُ على تقدير مُعْطَى الدَّرْهِمِ إِخْوَتُهُ.

فإذا كان اسم الفاعل بعد المؤنث، وكان المرتفع به ضمير المؤنث وجب إلحاق التاء نحو: أن تقول: حَدَائِدُهُ مَسْقِيَّةٌ، ومَوْعِظَةٌ حَسَنَةٌ كما تقول: حَدَائِدُهُ سُقِيَتْ، وهذه مَوْعِظَةٌ حَسُنَتْ، وقد تقدم ^(٢) العلة في ذلك.

قال صاحب الكتاب:

" فأما الصفات التي تجرى على المؤنث بغير هاء نحو: طَالِقٌ وَحَائِضٌ وَقَاعِدٌ لِلْيَائِسَةِ من الولد ومرضع وعاصف في وصف الريح، فما جاء من ذلك

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٥١٠ .

بالتاء نحو: طَالَقَ وَحَائِضَةً وَعَاصِفَةً وَمُرْضِعَةً، فإنما ذلك لجريه على الفعل، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾^(١) وقال سبحانه ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(٢) وما جاء بلا هاء كقوله: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٤)، فإنما ذلك (لأنه أريد به النسب، ولم يجر على الفعل، وليس قول من قال في نحو: طَالَقَ وَحَائِضَ أَنَّهُ لَمْ يُوْنَتْ)^(٥) لأنه لا مشاركة للمذكر فيه بشيءٍ ألا ترى أنه قد جاء ما يشترك فيه النوعان بلا هاء كقولك^(٦): نَاقَةٌ ضَامِرٍ وَجَمَلٌ ضَامِرٍ وَنَاقَةٌ بَازِلٍ وَجَمَلٌ بَازِلٍ، وهذا النحو كثير^(٧) قد أفرد فيه الأصمعي كتاباً، وقال الأعشى: عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَتْ يَبِضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ^(٨) وقال سبحانه: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ ، وهذا لا يكون

(١) الأنبياء / ٨١.

(٢) الحج / ٢.

(٣) إبراهيم / ١٨.

(٤) يونس / ٢٢.

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) في التكملة، ور، وظ: (كقولهم).

(٧) في أ: (وقد).

(٨) بيت من البحر السريع، قائله الأعشى ميمون بن قيس.

سربلت: كسيت، والسربال القميص والدرع، الضامر: الضمر الهزال، المهر: ولد الفرس.

الشاهد: قوله: (المهرة الضامر) لم يقل الضامرة لأنه جاء على النسب أي ذات ضمور.

ورد في: ديوانه: ١٨٩، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٣٨، والاقتضاب ٢/ ١٣٢، وأمالى ابن الشجري

١٠٥/ ٢، وابن يسعون: ١٨٧، والقيسي: ٥٩٢، والإنصاف ٧٧٨، وابن برى: ٤٠١،

وشرح المفصل ١٠١/ ٥، ٨٣/ ٦، والهمع ٢/ ٤٩، والدرر ٢/ ٢٩.

في الديوان والاقتضاب وشرح المفصل (هيفاء).

في المذكور، وعلى النسب تأوّل الخليل قوله سبحانه: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾^(١)
 كأنه قال: ذاتُ انْفِطَارٍ ولم يرد أن يجريه على الفعل، وكذلك قول الشاعر:
 وَقَدْ تَخَذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمَطْرَقِ^(٢) " (٣).
 قال المفسر:

اعلم أن لأصحاب التحقيق في حذف تاء التأنيث من نحو: قولهم: / ١٠٧/أ
 حَائِضٌ وَطَالِقٌ مذهبين:
 الأول: مذهب الخليل وهو أنه إذا قيل: طَالِقٌ وَحَائِضٌ، كان على معنى

(١) الزمل / ١٨.

قال سيبويه ٢٤٠/١: (وزعم الخليل أن (السماء منفطر به) كقولك: مُعْضِلٌ للقطة
 وكقولك: مرضع للتي بها الرضاع).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله الممزق العبدى، ونسب في اللسان حذب إلى المثقب
 العبدى وورد في ملحق ديوانه ٢٨٠.

تَخَذْتُ: تَعَلَّيْتُ، غَرْزُهَا: الغرز للرجل كالركاب لغيره، نَسِيفًا: الأثر في جنبي الناقة من
 القدمين، أَفْحُوصِ القطة: مبيضها تفحصه وتنقيه ثم تبيض فيه.
 المطرق: التي تضيق عن بيضتها شيئاً، وأصله المرأة يخرج بعض ولدها ويبقى بعضه فيغشى
 عليه.

الشاهد: قوله: " القطة المطرق " أي ذات تطريق فحمله على النسب.

ورد في: الأصمعيات ١٦٥، ومجاز القرآن ٤١١/١، والحيوان ٢٩٨/٢، والتقفية: ٥٩٢،
 والجمهرة ٣/٣٩، والمذكر والمؤث لابن الأنباري: ٥٣٠، ومجالس العلماء: ٢٥٥، وتهذيب
 اللغة ٦/١٣، والخطاريات: ٤١، والأفعال للسرقسطي ١٣٦/٣، والمفردات: ٧٣، وابن
 يسعون: ١٨٨، والقيسي ٥٩٦، وابن برى: ٤٠٢، واللسان (طرق نسف)، والبحر المحيط
 ١٥٢/٦، وشرح الألفية للمرادي ٧٩/٦، والعيني ٥٩٠/٤.

(٣) التكملة شاذلي: ١١٦، ١١٧، والتكملة مرجان: ٣٤٤-٣٤٦.

النسب كأنه قيل: امرأة ذاتُ حَيْضٍ^(١) وذاتُ طَلَاقٍ، أي قد عرفت بذلك كما تقول رَامِحٌ ونَائِلٌ بمعنى ذُو رَمَحٍ وَتَبَلٍ، ولا يكون محمولاً على الفعل نحو: أن تقول: حَاضَتْ تَحِيضُ كَضَرَبَتْ تَضْرِبُ، فهي حَائِضَةٌ كما تقول: ضَارِبَةٌ، وذلك أن اسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل نحو: هند تَضْرِبُ الآن (وتَضْرِبُ غداً وهِنْدُ ضَارِبَةٌ الآن^(٢)) وضَارِبَةٌ غداً، وإذا وضع بمعنى النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له، وكان بمنزلة اسم يباع، والاسم إذا صيغ للوصف لم يجب أن تلحقه علامة التأنيث، ألا تراك تقول: امرأة صَنَاعٍ لأجل أن هذا ليس بجارٍ على فعل، وإنما هو مصوغ على انفراده، فلا يقال: إن الصَّنَاعَ اسم فاعل صَنَعَ كما يقال: ذلك في صَانِعٍ، وإنما يجوز إلحاق علامة التأنيث ما لا يكون من الصفات تابعاً للفعل، فافرق بين الجواز والوجوب، وإذا قيل: امرأة حَائِضٌ كان بمنزلة قولك: امرأة صَنَاعٍ في أنه لم يعتبر جريه على الفعل وسلك به مذهب النسب نحو: ذاتُ حَيْضٍ، وإذا قيل: حَائِضَةٌ وَمُرْضِعَةٌ كان جارياً على الفعل كضَارِبَةٌ كأنه قيل: حَاضَتْ فهي حائضة، فجملة القول أن اسم الفاعل المقصود فيه النسب يجري على الفعل من وجه، ولا يجري (عليه) من وجه آخر.

أما الوجه الذي لا يجري^(٣) فيه على الفعل، فهو أنك إذا قلت: خارج وضارب صلح للحال والاستقبال، فتقول: مررت برَجُلٍ خَارِجٍ غَلَامَاهُ^(٤) الساعة

(١) انظر الكتاب ٩١/٢.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) في أ: (غلامه).

وَعَدًا كَمَا تَقُول: يخرج غلاماه، وقد زال هذا المعنى من اسم الفاعل الكائن في تقدير النسب، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بامرأة حائض غداً لم يجوز كما لا يجوز مررت بامرأة ذات حيض غداً، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: (مررت برَجُلٍ نَابِلٍ غداً) ^(١) وذِي نَبَلٍ غداً.

وأما الوجه الذي يجري منه على الفعل، فهو أنك إذا قلت: مررت بامرأة طالق كان في اللفظ جارياً على تطلق، وإن لم يكن في المعنى جارياً عليه مُفِيداً ^(٢) ما يفيد، فلما لم يجر على الفعل من جهة المعنى لم تلحق علامة التأنيث / ١٠٧ ب ما يخالف ما يجري على الفعل لفظاً ومعنى كقولك: مررت بامرأة خارجة جاريتها غداً، فيكون كقولك: تخرج في المعنى واللفظ، ومن قال ^(٣): مُرْضِعَةٌ وَحَائِضَةٌ مع معنى النَّسَبِ كقوله سبحانه: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ ^(٤)، ألا ترى أن المعنى تذهل كل ذات رضاع كقوله سبحانه: ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾ ^(٥) أنت لأجل أنه جار على الفعل لفظاً، والأكثر ترك التأنيث ليحصل الفصل بين ما يجري على الفعل معنى ولفظاً وبين ما لا يجري عليه إلا لفظاً على أن الفعل لا يُعَدُّ في هذا الوجه أيضاً، وذاك أنهم لا يلتزمون التأنيث بل يقال: مُرْضِعٌ وَمُرْضِعَةٌ جميعاً، وكيف تصرف الأمر، فالأول أكثر أعني طالق وطامث وطاهر وحائض بغير هاء، فالباب إذاً يدور على ثلاثة أضرب:

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (ومفيداً).

(٣) في ر، وظ: (ومن قال مرضعة عما أرضعت ألا ترى أن المعنى).

(٤) سبق ورودها ص: ٦٨٥ .

(٥) الحج / ٢.

أحدها: أن يكون القصد في اسم الفاعل النسب، فيترك فيه التأنيث في الأغلب، ويجوز تأنيثه أيضاً كما ذكرت، ومنه قوله^(١): «عِيشَةُ رَاضِيَةٍ»^(٢) وقوله^(٣):

..... أَنَا شِرٌّ لَا زَالَتْ يَمِينُكَ أَشْرَهُ^(٤)

المعنى ذاتُ رضى، وذاتُ أشْر، أي لا زالت مقطوعة عن الخير.
ويجوز عندي في «عِيشَةِ رَاضِيَةٍ» وجه آخر وهو أن يكون من رَضِيَ

(١) في أ: (قولهم).

(٢) الحاقة ٢١/، القارة ٧.

(٣) في ر، وظ: (وقول الشاعر).

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، وصدره:

لقد عيل الأيتام طعنة ناشره

اختلف في قائله في الأضداد لقطرب: ٨٧، وفي الأضداد لابن الأنباري: ١٢٨ نائحة همام بن مرة، وفي أسماء المفتالين ١٣٠ أم ناشرة، وفي المشوف المعلم: ٧٠ امرأة - وقيل: أم ناشرة، وفي الأغاني ٤٥/٥: باكي همام.

الشاهد: قوله: (أشْره) حيث قصد باسم الفاعل النسب أي ذات أشْر.

وورد غير منسوب في: إصلاح المنطق: ٤٨، والمنتخب: ٦٣٨، وجمهرة اللغة ٣٤٩/٢، وشرح أبيات إصلاح المنطق ١٢٧، والخصائص ١٥٢/١، والصحاح (نشر)، والأفعال للسرقسطي ١٠٣/١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٢٢، والاختصاص ١١٤/٢، وتهذيب إصلاح المنطق ١٣٨/١، وشرح المفصل ٨١/٢، واللسان والتاج (أشْر، نشر).

أناشر: ناشرة من تغلب طعن همام بن مرة فقتله، فقالت امرأة تبكيه هذا الشعر.

أشْره: بمعنى مأشورة أي مقطوعة، وقيل: هو على النسب أي ذات أشْر.

عيل الأيتام: أفقرهم.

كقولهم: نهارك صائم، ولَيْلُكَ قائم، والمعنى عَيْشَةُ يُرْضَى فِيهَا^(١)، ثم جعل الفعل لها حتى كأنه قيل: رَضِيتُ الْعَيْشَةَ كما قُدِّرَ صَامَ نهارك فاعرفه.

والوجه الثاني: أن يكون اسم الفاعل^(٢) جارياً على الفعل لفظاً ومعنى، فلا يجوز فيه إلا التأنيث نحو: مررت برجلٍ حائِضَةٍ جارِئَةٍ غداً كما تقول: تحيض، فإن قلت: فقد قال سبحانه: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾، فلم يؤنث، وتأوله الخليل على معنى ذاتِ انْفِطَارٍ مع أنه مستقبل بمنزلة ينْفَطِرُ به.

فالجواب: أن هذا على حكاية حال آتية، وتزليها منزلة المتقرر الموجود مبالغة كما ذكرنا^(٣) في قوله سبحانه: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا﴾^(٤) فكأنه لما قال سبحانه: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾^{(٥)(٦)} صار لصدق الوعد كأنه قد حصل ف قيل: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ بمنزلة السماء ذات انْفِطَارٍ، كقوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾^(٧).

(١) (فيها) ليست في ر ، وظ.

(٢) في ر ، وظ: (الفعل).

(٣) انظر المقتصد: ٨٣٤.

(٤) الحجر / ٢.

(٥) المزمل / ١٨.

(٦) في ر ، وظ: (شيباً السماء منفطر به بمنزلة السماء..).

(٧) النمل / ٨٧.

ولم يقل: فَيَفْزَعُ مبالغة، فكأنه قيل: وكان قد نفخ ففزع، (و) ^(١) لو قلت لمن يقول لك: زيد لا يكون له مال بعد / قاصداً الرد عليه: زيد ذو مال ١٠٨/أ (كنت مصيباً؛ لأنك تقول: إن الأمل قد قوي حتى كأنه ذو مال) ^(٢) على التحقيق، ونحو ذا كثير في كلامهم، وكما أن مجيء فَزَعَ في قوله سبحانه: ﴿فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ ^(٣) لا يدل على أن مثال فعل وضع للاستقبال على ^(٤) الحقيقة كذلك لا يمتنع قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ﴾ من أن يجري مجرى قولك: مررت بامرأة حائض تريد ذات حَيْضٍ ومعروفة بذلك فاعرفه.

والضرب الثالث: أن لا تكون الصفة جارية على الفعل كقولهم: صَنَاع وسُرُح وخُود، فهذا الباب إذا جاء فيه التذكير فجيد؛ لأنه ليس هناك فعل يجري عليه إذ ليس صَنَاع بزنة يَصْنَع كما يكون صَانِع، وإن دخله التاء، فلأن الفصل بين التأنيث والتذكير غير ممتنع، وقد غلب ترك التأنيث في ذا النحو، ألا ترى أن فَعُولاً ومَفْعَالاً لا يلحقهما التاء تقول: رجل ضُرُوب وامرأة ضُرُوب، وامرأة مِعْطَار ومِذْكَار ومِثْنَاث ^(٥)، وقال الخليل: إن فَعُولاً ومَفْعَالاً، قد وقعا في الكلام على التذكير، ولكنه يوصف بهما المؤنث كما يوصف بَعْدَل ورضى ^(٦)، والمعنى أنهما لما لم يجريا على الفعل لم تلحقهما التاء، فكانا كالمصدر في أنه يكون في

(١) (و) ليست في: (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) النمل/٨٧ .

(٤) في ر، وظ: (في).

(٥) انظر فصيح ثعلب: ٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) الكتاب ٢/٢٠.

الحالين على لفظ واحد تقول: رجل عَدْلٌ وامرأة عَدْلٌ، وكذا فَعِيل لا يلحقه التاء؛ لأنه لا يجري على الفعل، فتقول: مررت بامرأة قَتِيلٍ وهذه لِحْيَةٌ ذَهِينٌ^(١) إذ ليس قَتِيلٌ بوزن يَقْتُل كما يكون مَقْتُول إذا أسقطت الواو بوزن يَقْتُل كما فسرنا في باب أسماء الفاعلين في صدر^(٢) الكتاب^(٣)، وهذا هو ما يتعلق بقول الخليل.

والقول الثاني قول صاحب الكتاب: وهو أنهم إذا قالوا: امرأة حَائِضٍ حملوه على المعنى نحو: شيءٌ حَائِضٌ أو إنسان حَائِضٌ^(٤) كما قالوا: غُلَامٌ يَفْعَةٌ وَرَجُلٌ رَبَّعَةٌ^(٥)، فأثنا والموصوف مذكر على معنى سِلْعَةٌ يَفْعَةٌ أو نَفْسٌ رَبَّعَةٌ كقوله صلى الله عليه وآله: " لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ "^(٦)، فأشرك بين المذكر والمؤنث بذكر النفس، وإذا قيل: حائضة كان على الظاهر، والحمل على المعنى كثير في كلامهم من ذلك قول الشاعر:

قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذُلُّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ^(٧) /

ولم يقل: ذات غربة حملاً على المعنى كأنه قال: تركتني إنساناً ذا غربة، ولذلك^(٨) يقال: هِنْدٌ حَائِضٌ ومررت بامرأة حَائِضٍ على معنى شيء حَائِضٍ،

(١) انظر فصيح ثعلب: ٣٠٧.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٠٥.

(٣) (الكتاب) ليس في: (ر).

(٤) الكتاب ٢٠/٢، ٩١.

(٥) في ر، وظ: (ورجل ربعة أو نفس ربعة).

(٦) ورد في مسند أحمد ٣/١، ٣٠٩/٢، وسنن الدرامي ٣٩٤/١، وصحيح مسلم ١/١٠٦،

٢٠٠، ٢٠١، وسنن ابن ماجه ٥٤٨/١، وسنن الترمذي ٢١٣/٣، وسنن النسائي ٥/٢٣٣.

(٧) تقدم ورودهما ص: ٥٠٩.

(٨) في ر، وظ: (فكذلك).

وإنسان حائِض، فلا يلزم صاحب الكتاب أن يطرد هذا لأجل أن الحمل على المعنى اتساع^(١) يقصر على السماع، فإذا قالوا: رَجُل رَّبْعَةٌ لم يجوز أن يقال: رَجُل جَالِسَةٌ، وكذلك إذا قيل: جمل خُجَّاء^(٢) لم يجب أن يقال: جَمَل ضَخْمَةٌ ولا رجل^(٣) عَاذِلَةٌ إذا قيل: رَجُلٌ زَكَاةً، وإنما تفعل ذلك فيما أثبتته لك السمع كما أنهم إذا قالوا: لم أُبَلِّ ولم أَكُ، لم يجوز أن يقولوا في "أَرَامِي":^(٤) لم أُرَمِّ، ولم أَقُ فنقيسه في نظائره لما ذكرنا من أن الاتساع مقصور على السماع فاعرفه.

وأما قول من قال: إن حذف التاء من نحو: حَامِلٍ وَطَامِثٍ لأجل أن هذا يختص بالمؤنث والتاء إنما يأتي للفصل بين التذكير والتأنيث في الشائع من الأوصاف نحو: ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ، فإذا زال الشَّياع الذي اجتلبه زال^(٥)، فساقط، وقد استدل أبو علي على فساده بأمرين:

أحدهما: أنهم قالوا: ناقة ضَامِرٌ وجمل ضَامِرٌ، فلو كان سبب^(٦) ترك التاء في حَامِلٍ وَطَالِقٍ اختصاص تلك الصفة بالمؤنث، لوجب أن لا يوجد^(٧) ذلك حيث لا يوجد الاختصاص.

والوجه الثاني: أنهم قالوا: مُرْضِعٌ وَمُرْضِعَةٌ كقوله سبحانه: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ

(١) في أ: (لاتساع).

(٢) في ظ: (حجاة لم يجوز)، والخجاءة: كثير المباشعة، تهذيب اللغة ٤٥٨/٧.

(٣) في ر، وظ: (رجال عادلة).

(٤) في ر، وظ: (أرامي وأقول لم أرم).

(٥) في أ: (ذاك).

(٦) في أ: (ترك سبب التاء).

(٧) في ظ: (لا يجوز).

مُرْضِعَةً عَمَّا أَرْضَعَتْ»^(١)، فأنثوا مع الاختصاص، فلو كان حذفه من طالق لأجل ارتفاع الاشتراك لوجب أن لا يدخل التاء في هذا النحو، فإن قال قائل: إن هذا الوجه لا يلزم؛ لأنه يقول: إني أجزت حذف التاء لارتفاع اللبس، فأما دخوله تأكيداً فلا أمتنع منه وأجريه مجرى نَعَجَةٍ وَنَاقَةٍ في أنهم أنثوا الاسم مع الاختصاص، وكيف ألزم أبو علي ما لا يلزم.

فالجواب: أنه اعتمد في الرد على قولهم: نَاقَةٌ ضَامِرٌ، وَجَمَلٌ ضَامِرٌ، وحذفهم التاء مع عدم الاختصاص، ودل على كثرته بأن قال: إن الأصمعي قد أفرد فيه كتاباً، وإنما جعل هذا الوجه الأخير زيادة في التأنيس، وهو في الظاهر لازم؛ لأنك إذا زعمت أن اختصاص الحيض بالنساء^(٢) يسوغ لهم أن يقولوا: حَائِضٌ لم يمنع أن يقال: كَيْفَ لم يمنعهم ذلك من أن يقولوا: مُرْضِعَةٌ، فأما احتجاجك بأن ذا يكون تأكيداً فغير ظاهر مذهبك وتعلل منك، وكيف تصرف الأمر / فلست أقول: إن هذا إلزام مستقل بنفسه، وعندى أقوى من ذا، ١٠٩/أ وذلك وجهان:

أحدهما: أن الاختصاص لو كان سبب ترك التأنيث في اسم الفاعل لوجب أن يكون في الفعل، فيقال: هِنْدٌ حَاضٌ وَالْمَرْأَةُ طَلَّقَ، فلما لم يقل: ذلك عرفت أن هذا التعليل غير مستقيم، فإن قلت: فإن هذا يلزم صاحب الكتاب؛ لأنه يقال له: إن كان التقدير في قولك: هِنْدٌ حَائِضٌ إنسان حائض، فقل أيضاً: هِنْدٌ حَاضٌ على معنى إنسان حاض.

(١) تقدم ورودها ص: ٦٨٥ .

(٢) في، وظ: (بالنساء دعاهم إلى أن قالوا: حائض لم يمتنع...).

فالجواب عنه ما ذكرنا من أن الحمل على المعنى اتساع، فلا يجب أن يطرد في كل شيء، وإنما يكون على ما يقال، ألا ترى أنك لا تقدر على إنكار التأنيث في قولهم: غَلامٌ يَفْعَةُ، ولا وجه له إلا الحمل على المعنى نحو: نَفْسٌ يَفْعَةُ، ثم لا يقال: أُفْعَتُ غَلامٌ لك، وأما ما ذهبتُم إليه فليس باتساع؛ لأنكم زعمتم أن التاء حذف في حائض؛ لأنه^(١) يعلم (لا محالة أن ذلك ليس للمذكر كان يجب أن يقال: هِنْدٌ حَاضٌ؛ لأنه يعلم أنه هذا الفعل لا يكون لغير المؤنث، فلما لم يرد ذلك في الفعل علمت أن سقوط التاء وثبوته لا يتعلق واحد منهما بالاختصاص، وأما الخليل فلا يلزمه ذا بوجه؛ لأنه جعل حائضاً بمعنى ذات حيض، والفعل لا يدل على نفس الشيء، فيقال: إن قولك: هِنْدٌ حَاضٌ بمعنى هند ذاتٌ حَيْضٍ، وإنما شأن الفعل الدلالة على الحدث والزمان.

والوجه الثاني أنه كان يجب أن لا يجوز قاعد لليائسة، وحَامِلٌ من حمل البطن، وضامر في الناقة؛ لأن اللبس في اللفظ موجود، فأخبرني إذا قيل: قاعد من أين يُدرى أنه من المستعار الذي هو القعود عن الولادة حتى يقال: إن التاء لم تلحق؛ لأنه يختص بالنساء؟ وكذا إذا قيل: حَامِلٌ لم يعلم أنه من حَمَلٌ على ظهره أو من حَمَلَتْ في بطنها، فلو كان سبب ذلك في حائض أنه يعلم^(٢) من^(٣) التركيب والصيغة أن المقصود مؤنث لوجب أن يقال: حَامِلَةٌ وقاعدة وضامرة ألبتة؛ لأن اللفظ لا يدل على قصد التأنيث فاعرفه،

(١) في ر، وظ: (أنه).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) في أ: (في).

فإنه من أوضح^(١) ما يكون، وقد ذكرت جل ما يفتقر إليه في هذه المسألة، فتأمله فإنه موضع اشتباه.

قال صاحب الكتاب:

" وهذه التاء إذا دخلت على هذه الصفات الجارية على أفعالها لم يتغير

بناؤها / عما كان عليه قبل، وذلك نحو: قائم وقائمة وضارب وضاربة ومكرم ومكرمة، وليست كالألفين الممدودة والمقصورة اللتين^(٢) تبنى عليهما الكلمة نحو: ذكرى وسكرى وشورى وحُبلى والصَّحراء والحَمراء.

فإن قلت: فقد قالوا: زَكْرِيَاءَ وزَكْرِيًّا وزَكْرِيَّ، فكانتا في هذا كالتاء، وقد حكى أبو زيد غَلَبْتُ^(٣) العدو غَلَبًا وغَلَبَةً وغُلَبَةً، وقد قالوا أيضاً^(٤): الغُلْبَى^(٥)، وحكى أبو زيد أيضاً أنه لَحِيضٌ^(٦) المِشْيَةِ، إذا كان مختالاً، وحكى غيره وهو يمشي الجِيضَى وهي مشية يختال فيها^(٧)، فالقول في ذلك: أن اللفظين

(١) في ظ: (لمن وضع).

(٢) في التكملة مرجان، وأ: (التي تبنى عليها).

(٣) في أ: (غلب).

(٤) (أيضاً) ليست في التكملة.

(٥) في اللسان (غلب)، (وغُلْبَى وغُلْبَى عن كراع وغُلْبَةٌ وغُلْبَةٌ الأخيرة عن اللحياني قهره والغلبة بالضم وتشديد الباء الغلبة).

(٦) في التكملة مرجان: (الجِيضَى).

(٧) في الصحاح (جِيض)، (والجِيض مثال الهجف مشية فيه احتيال وتبخر حكاها عنه أبو عبيدة وكذلك الجِيضَى).

وإن اتفقا^(١) فالتقدير مختلف، ولا تقدر الألف داخلة على الكلمة دخول التاء عليها، ولو^(٢) كان كذلك لانصرف ما فيه الألف في النكرة كما انصرف ما فيه التاء^(٣)، وإنما ذلك كالألفاظ المتفقة على اختلاف التقدير كقولنا: ناقة هِجَانٍ وَنُوقٌ هِجَانٍ وَ «الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ»^(٤) وَ «وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ»^(٥)، وقولنا في ترخيم رجل اسمه منصور: يَأْمَنْصُ^(٦)، فالكسرة التي في هِجَانٍ في الجمع غير التي في الواحد، وكذلك الضمة التي في الْفُلُكِ، وكذلك التي في ترخيم منصور على القولين^(٧)، وكذلك الْجِيْضُ^(٨) وَالْجِيْضِيُّ، وَالْجِيْضِيُّ اسْتِثْنَاءٌ بِنَاءٌ لِلْكَلِمَةِ^(٩) ليس على حد قائم وقائمة، وكذلك الْعُلْبِيُّ وَالْعُلْبَةُ وَالْبَيْنُ فِي هَذَا، وَالْقِيَاسُ مَا فَعَلَ فِي أَحَدٍ حَيْثُ أُرِيدَ تَأْنِيْثُهُ قَالُوا: إِحْدَى فَعَيَّرُوهُ عَنْ بِنَاءِ أَحَدٍ " (١٠).

(١) في أ: (اتفقنا).

(٢) (و) ليست في التكملة (مرجان، وأ).

(٣) في التكملة شاذلي: (التاء في قاطمتكم).

(٤) يس / ٤١.

(٥) البقرة / ١٦٤.

(٦) في التكملة شاذلي: (يامنص أقيـل).

(٧) في التكملة شاذلي: (القولين جميعاً)، أي على لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر.

(٨) في التكملة مرجان: (الجِيْضِيُّ وَالْجِيْضِيُّ اسْتِثْنَاءٌ).

(٩) في التكملة مرجان: (الكلمة).

(١٠) التكملة شاذلي: ١١٧، ١١٨، والتكملة مرجان: ٣٤٦-٣٤٨.

قال المفسر:

اعلم أن التانيث يصاغ عليها الكلمة نحو: حُبْلَى وَأُنْثَى وَسَكْرَى، ألا ترى أنه لا يكون في الكلام حُبْل وَسَكْر، ثم يلحقه الألف، والتاء زيادة منفصلة لا يصاغ عليها الكلمة في الأغلب نحو: ضَارِب وضَارِبَة وَتَمْر وَتَمْرَة، وكذا سائر أسماء الفاعلين والمفعولين وباب حَسَن وَشَدِيد^(١)، وناهيك سعة بذلك، ولأجل اتصال الألف بالكلمة ومُصَاحَبَتِهِ لها في حال التركيب والوضع لم يصرف ما كان فيه ألف التانيث في النكرة نحو: حُبْلَى وَبُشْرَى، وذا^(٢) كأنه نزل منزلة تانيثين: أحدهما: لفظ الألف، والثاني: لزومه الكلمة كما سبق في باب ما لا ينصرف^(٣).

وأما ما ذكره من قولهم: زَكْرِيَّا وَزَكْرِيّ وَالْجِيْضَى وَالْعُلْبَى وَجِيْضٌ وَغُلْبٌ، فإنه في الظاهر بمنزلة ضارب^(٤) وضاربة في أن الألف دخل على الكلمة بعد استقرارها إلا أن الأمر لا يحمل / على الظاهر لأجل أن الألف في زَكْرِيَّا لو كان دخل على زَكْرِيّ كما يدخل التاء على ضارب حيث تقول: ضَارِبَة لوجب أن يصرف نحو: الْعُلْبَى، فيقال: غُلْبَىُّ ألا ترى أن الألف إذا كان داخلاً على غُلْبٌ كان بمنزلة غُلْبَة (فكما تصرف غُلْبَة)^(٥) كذلك كان يجب أن يصرف غُلْبَىُّ، فلما لم يصرف وجب أن لا يؤخذ بمقتضى الظاهر، فالتقدير في

(١) هو باب الصفة المشبهة.

(٢) في ر، وظ: (وذلك أنه نزل).

(٣) المقنصد: ٩٨٥.

(٤) في ر، وظ: (بمنزلة قولهم).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

اللفظين الاختلاف، فمن قال: غُلِبَّ صاغ الكلمة عارية من الألف، ومن قال: غُلِبَى صاغ الكلمة مع الألف حتى كأنه لم يضع " غُلْبَةً " كما لم^(١) يوضع " سَكْرٌ " ثم قيل سَكْرَى، ويكون هذا بمنزلة قولهم: نَهَدَ وَنَهَضَ مثلاً، وذلك أن من قال: نَهَضَ وضع التركيب من ن هـ ض ومن قال: نَهَدَ استأنف تركيباً آخر فجعله من ن هـ د، ولا يمكن^(٢) أن يقال: إن الدال عوض من الضاد، ولا إن الضاد عوض من الدال، فالألف في الغُلْبَى بمنزلة الدال في نهد من حيث إنه لم يقدر من ركه غُلِبَّ كما أن من قال: نَهَدَ لم يعتقد أن الدال عوض من الضاد بل كان منزلة^(٣) نهد عنده في كونه تركيباً مستأنفاً منزلة خرج الذي (ليس)^(٤) فيه شيء من حروف نَهَضَ، فكَذلك منزلة الغُلْبَى من غُلِبَ بمنزلة الغلب من حيث إن الغلب ليس على وزنه، فيقال إن الألف دخل عليه فُقِيل: غُلْبَى، وكذا قولهم: سَبَطَ وَسَبَطَرُ؛ لأن من قال: سَبَطَرُ لم يكن قدّر دخول الراء على سَبَطَ؛ لأنه ليس من حروف الزيادة، ولكنه وضع الكلمة من أربعة في أول أحوالها، فكَذلك صاغ الغُلْبَى مع الألف أولاً، وشبهه بقولهم: ناقة هِجَانٌ وَنُوق هِجَانٌ وَفُلْكَ في الواحد والجمع، ووجه المشابهة أنك إذا قلت: ناقة هِجَانٌ كان الكسرة فيه بمنزلة الكسرة في دِلَاث^(٥)، وإذا قلت: نُوق هِجَانٌ كانت الكسرة

(١) في ر، وظ: (كما يوضع).

(٢) في ر، وظ: (يجوز).

(٣) في ر، وظ: (بمنزلة).

(٤) (ليس) ليست في: (أ).

(٥) في الصحاح (دلث)، (ناقة دلات أي سريعة).

بمِزَلَّتْهَا فِي كِلَابٍ^(١) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَمَعَ فَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ، وَكَذَا يَا مَنْصُ وَفُلْكَ عَلَى مَا فُسِّرْنَا فِي بَابِ التَّرْخِيمِ^(٢)، وَقَوْلُهُ: "وَالْبَيِّنُ فِي هَذَا وَالْقِيَاسُ مَا فَعَلَ فِي أَحَدٍ حَيْثُ قَالُوا: إِحْدَى" يَعْنِي أَنَّهُمْ غَيَّرُوا الْمَثَالَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الِهْمْزَةَ وَالْحَاءَ مَفْتُوحَتَانِ فِي أَحَدٍ وَالِهْمْزَةُ فِي إِحْدَى مَكْسُورَةٌ وَالْحَاءُ سَاكِنَةٌ، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ يَنْزِلُونَ مَا فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ مِزْلَةٌ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ تَرْكِيبِ الْمَذْكَرِ فِي كَوْنِهِ بِنَاءً مُسْتَأْنَفًا لِقَالُوا: أَحَدٌ وَأَحْدَى (بِفَتْحِ الْأَلِفِ وَالْحَاءِ وَالدَّالِ)^(٣) كَمَا / يَقُولُونَ: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ، وَهَكَذَا الْغَالِبُ فِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ وَسَكْرَانٌ وَسَكْرَى، فَيَجْعَلُونَ لِلْمَوْثِ مِثَالًا غَيْرَ مِثَالِ الْمَذْكَرِ وَلَا يَقُولُونَ: أَحْمَرَى وَلَا^(٤) سَكْرَانَى لِيَكُونَ الْأَلِفُ دَاخِلًا عَلَى مِثَالِ الْمَذْكَرِ كَمَا يَدْخُلُ التَّاءُ فِي ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ، وَكَانَ شَيْخُنَا يَذْكَرُ فِي هَذَا تَرْتِيبًا حَسَنًا، فَيَقُولُ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ التَّرْكِيبِ فِي الْمَوْثِ غَيْرُهَا فِي الْمَذْكَرِ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ وَسَكْرَى وَسَكْرَانٌ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ التَّرْكِيبِ وَاحِدَةٌ وَالنِّظْمُ عَلَى حَالِهِ لَكِنِ الْمَثَالُ قَدْ تَغَيَّرَ؛ لِأَنَّ وَزْنَ حَمْرَاءَ لَيْسَ كَوِزْنَ أَحْمَرَ، وَكَذَا وَزْنَ سَكْرَى لَيْسَ كَوِزْنَ سَكْرَانٍ.

وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ وَالْمَثَالَ وَاحِدًا، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِنْفِصَالُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِ بِتَاءِ زَيْدٍ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ.

(١) فِي ظ: (كَرَام).

(٢) الْمُقْتَصَدُ: ٧٩٥.

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَيْسَ فِي: (ر، وَظ).

(٤) (لَا) لَيْسَتْ فِي: (ر، وَظ).

والمرتبة الرابعة: قولهم: نَاقَةٌ ضَامِرٌ وَجَمَلٌ ضَامِرٌ سَوَّوْا بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ،
وكان يقول: ما زالوا يتدرجون حتى لم يبقوا فصلاً بين القليلين وهذا بيان
لطيف.

قال صاحب الكتاب:

"وقد جاءت هذه التاء مَبْنِيًّا عليها بعض الكلم، وذلك قولهم: عِبَايَةٌ
وَعِظَايَةٌ وَعِلَاوَةٌ وَشَقَاوَةٌ يدل على ذلك تصحيح الواو والياء، وهذا في البناء
على^(١) التأنيث كقولهم: مِذْرَوَانٌ^(٢) وَثَنَايَانٌ في البناء على التثنية^(٣) " (٤).

قال المفسر:

اعلم أن أصل التاء ما ذكرنا من أنه يَجِيءُ، منفصلاً بذلك على ذلك
أمران:

أحدهما أن نحو: عِلَاوَةٌ بالإضافة إلى نحو: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ وَتَمْرٌ وَتَمْرَةٌ
قليل جداً حتى كأن المثل فيهما مثل الواحد والمفعة.

والثاني: أن الأصل الصفات في حديث التاء؛ لأن مجيئها فيما عداها لا
يكون في^(٥) أصل التحقيق والصفات تأتي فيها التاء منفصلة نحو: ضَارِبٌ

(١) في أ: (في).

(٢) تثنية مذرى وهو طرف الألية، وهما المذريان، ويقال: المذروان أطراف الأليتين، وليس لهما
واحد، وهو أجود القولين؛ لأنه لو كان لهما واحد، فقليل: مذرى، لقالوا في التثنية: مذريران
بالياء، وما كانت بالواو في التثنية، خلق الإنسان لثابت ٣٠٥، ٣٠٦.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٣/٢.

(٤) التكملة شاذلي: ١١٨، والتكملة مرجان: ٣٤٨.

(٥) في ر، وظ: (له أصل في التحقيق).

وضاربة، وكفاك بياناً لهذا أنه يؤنث به الفعل الذي يسند مرة إلى المؤنث ومرة إلى المذكر.

ولا يكون الألف^(١) علامة للتأنيث في الفعل؛ لأنه وضع على أن يصاغ مع الكلمة، وإذا ثبت هذا علمت أن نحو: علاوة ليس بالأصل، ولهذا شبهه بمذروان، وذلك أنهم بنوا الكلمة على التثنية، ولم يقولوا: مذكرى حتى ينقلب الواو ياء فيقال: مذكران / كما قالوا: معزيان وملهيان، وليس الأصل أن تصاغ الكلمة على التثنية، ولا^(٢) تثنية ما لم يحصل الواحد، فكما أن بناء الكلمة على الألف والنون ليس بالأصل، كذلك بناؤها على تاء التأنيث، فالأصل أن يقال: شقاء وشقاوة كما أن الأصل مذكران.

قال صاحب الكتاب:

"وقد جاء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء، وذلك قولهم: خُصَيَّان وأُليَّان، فإذا أفردوا قالوا في الواحد: خُصِيَّة^(٣) وأُليَّة، وأنشد أبو زيد: تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوُطْبِ^(٤)

(١) في أ: (الألف).

(٢) في ر، وظ: (كيف ولا تثنية).

(٣) قال المبرد في المقتضب ٤١/٣: (من قال: خصية قال في التثنية: خصيتان، ومن قال: خصي قال في التثنية: خصيان) ٤١/٣.

(٤) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله.

ترتج ألياه: ترتج لعظمتها ورخاوتها، الوطْب: زق اللبن وارتجاجه اضطرابه. الشاهد: قوله: "ألياه" في التثنية ومن حق تاء التأنيث إذا لزمت في الواحد أن تلزم في التثنية.

وأنشد سيبويه:

كَأَنَّ خُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنًا حَنْظَلٌ^(١)

= ورد في: السواد: ٣٩٣، وأدب الكاتب: ٤١٠، والمقتضب ٤١/٣، وتهذيب اللغة ٤٣٣/١٥، والمنصف ١٣١/٢، والاقتضاب ٢٥٤/٣، والمفصل: ١٨٤، وشرح أدب الكاتب: ٢١٧، وابن يسعون: ١٨٩، والقيسي: ٥٩٩، وابن برى: ٤٠٤، وألف با ٤٢٦/١، والبديع: ٢٣٢، وشرح الجمل ١٤٠/١، والمقرب ٤٥/٢، والخزانة ٥٢٥/٧.

(١) رجز اختلف في قائله، فقليل: إنه جندل بن المثنى الطهوي، وقيل: خطام المجاشعي، نسب إلى جندل في: ابن يسعون: ١٩٠، والقيسي: ٦٠٠، ٦٠١، وابن برى: ٤٠٦، والعيني ٤٨٥/٤، وقال العيني بعد أن نسب لجندل: "وفي شرح الفصيح قال ابن السيرافي: قالته سلمى الهذلية"، والتصريح ٢٧٠/٢.

وفي شرح الفصيح للهروي: ٨١ جندل وقيل: دكين.

ونسب إلى خطام في: التنبيهات: ٢٩١، وإصلاح ما غلط فيه النميري: ١٦٢، ١٦٣، وفرحة الأديب: ١٥٨، ١٥٩، والخزانة ٤٠٣/٧، ٤٠٤.

وورد بلا نسبة في: الكتاب ١٧٧/٢، والحماسة لأبي تمام ٤٣٢/٢، وإصلاح المنطق ١٦٨، والمقتضب ١٥٦/٢، والفصيح: ٣١٤، وابن السيرافي ٣٦١/٢، ومعاني أبيات الحماسة: ٢٤٩، والمنصف ١٣١/٢، وشرح الفصيح للأصبهاني: ٣٠٥، والأعلم ١٧٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٦٦/٤، وتهذيب إصلاح المنطق ٤١٣/١، والمفصل: ١٨٤، وابن الشجري ٢٠/١، وألف باء ٤٢٧/١، والمشوف المعلم: ٢٤٤، وشرح المفصل ١٤٤/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/١، وشرح الكافية للرضي ١٧٦/٢، والنكت الحسان ١٦٩.

الشاهد: (خصييه) حذف تاء التأنيث ومن حقها أن تلزم في التثنية إذا لزم في الواحد.

التدلل: تحرك الشيء المعلق واضطرابه، وظرف العجز: جراب تجعل فيه خبزها وما تحتاج إليه، وظرف العجز خلق متقبض وقد تشنج لقدمه شبه جلد الخصية فيه وشبه الأنثيين في الصفن بمحظلتين في جراب.

التكملة شاذلي: ١١٨، والتكملة مرجان: ٣٤٨، ٣٤٩.

قال المفسر:

اعلم أن الظاهر أن يثبت التاء في الثنية تقول: تَمَرَّتَانِ إلا أنهم خصوا هذين الاسمين بحذف التاء في الثنية، وكأنه ضرب من الثنية على غلبة معنى الزيادة على التاء حتى يختار أن لا يقع حشواً في الظاهر، ويجوز أن يقال: إن هذا بمنزلة مَذْرَوَانِ في أن الكلمة بنيت على الثنية، وأنه لما اعتقد ذلك أسقط التاء؛ لأن الألف والنون قد زال عنهما تقدير الانفصال، والتاء لا يقع حشواً كما أن الواو لا يصير إلى^(١) الياء مع كونه في وسط الكلمة، فكما صحح واو "مَذْرَوَانِ" لتقدير بناء الكلمة على الألف والنون وإجرائه^(٢) مجرى عُنْفُوَانِ كذلك حرف التاء فيما نحن فيه لذا المعنى؛ لأن التاء لا يقع أيضاً في حشو الكلمة فاعرفه.

(١) في ظ: (إلى أن).

(٢) في ر، وظ: (أجراه).

قال صاحب الكتاب:

" باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقي الذي لأنثاه ذكر^(١).

وذلك قولهم^(٢): امْرُؤٌ للمذكر، وامْرَأَةٌ للمؤنث، وهذا الاسم يستعمل

على ضربين:

أحدهما: أن تلحق أوله همزة الوصل.

والآخر: أن لا تلحقه.

فمثال الأول نحو: امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ امْرُؤًا هَلَكَ﴾^(٣) و﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾^(٤)، والآخر مَرءٌ ومَرْأَةٌ، وفي القرآن: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾^(٥) وعلى هذا قالوا: مَرَأَةٌ، فإذا خففوا الهمزة، فالقياس مَرَّةٌ، وقد قالوا: الْمَرَأَةُ، فإذا ألحقوا لام المعرفة استعملوا ما لم يلحق أوله همزة الوصل، فقالوا: الْمَرْءُ والمَرْأَةُ، ورفضوا مع الألف واللام اللغة الأخرى، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾، وقال:

/ وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلَاءَ السَّرْبَالِ^(٦)

ب/ ١١١

(١) هذا القسم الثاني مما تدخله التاء من الأسماء.

(٢) في أ: (قولك).

(٣) النساء / ١٧٦.

(٤) النساء / ١٢٨.

(٥) الأنفال / ٢٤.

(٦) بيت من مشطور السريع، قاله الحجاج.

بلاء: يفتح ويمد ويكسر فيقصر يكتب بالياء (البلى).

السربال: القميص.

الشاهد: استعمال المرء بالألف واللام وحذف همزة الوصل وهي اللغة المشهورة. ورد في: ملحق ديوانه ٣٢٣/٢، والمقصور والمدود للفراء: ٣٠، والتقفية: ٥٥، والألفاظ الكتابية ٢٢١، والمقصور والمدود لابن ولاد: ١٥، وتهذيب اللغة ٣٠/١٥، والموشح: ٩٣، ومجمل اللغة ٨٣/١، ومعجم مقاييس اللغة ٢٩٢/١، والمخصص ١٩/١٦، وشرح المقصورة للتبريزي: ٥٠، والمسلسل: ١١٤، وابن يسعون: ١٩٠، والقيسي: ٦٠٢، وابن بريق: ٤١٠، وضرائر الشعر: ٤٠، والارتشاف ٢٧٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ١٧/٥، وشرح الألفية للمكودي: ١٩٥، والعيني ٥١٤/٤، والأشمونى ١١٠/٤.

وقال:

بِأَنَّ الْعَذْرَ فِي الْأَقْوَامِ عَارٌ وَأَنَّ الْمَرْءَ يُخْزَى بِالْكَرَاعِ^(١)

وقال:

تَظَلُّ مَقَالِيَتُ النَّسَاءِ يَطَّائِنُهُ يَقْلُنْ أَلَا يُلْقَى عَلَى الْمَرْءِ مِثْرٌ^(٢)

وكانهم رفضوا ذلك لما كان يلزم من التقاء الساكنين في أول الاسم،

(١) بيت من البحر الوافر، اختلف في قائله، ف قيل: إنه بشر بن أبي خازم، وقيل: جارية بن مر الطائي ويكنى أبا حنبل.

نسب إلى أبي حنبل في: الشعر والشعراء: ١١٨، والمعاني الكبير: ١١٢٤، وابن يسعون: ١٩١، وابن برى: ٤١٢.

ونسبه القيسي ٦٠٤ لبشر بن أبي خازم، وقال: وقيل: لجارية بن مر الطائي وهو الصحيح وليس في ديوان بشر.

الشاهد: استعمال لام المعرفة مع ما لم يلحق أوله همزة الوصل وهو المرأ. وورد بلا نسبة في: تهذيب اللغة ١١/١٤٤، ومعجم مقاييس اللغة ١/٤٥٥، وتثقيف اللسان: ١١٢، واللسان (جزأ).

الغدر: ضد الوفاء بالعهد، عار: العار كل شيء لزم به عيب، يجزأ: يكتفى، الكراع: مؤنه هو من الدواب ما دون الكعب ومن الإنسان ما دون الركبة. في الشعر والشعراء ومعجم مقاييس اللغة (لأن - الحر) وفي المعاني الكبير (لأن)، و القيسي (فان).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله بشر بن أبي خازم.

مقاليت: جمع مقالات وهي التي لا يعيش لها ولد.

يطأنه: يمشين عليه زعموا أن المقالات إذا وطئت المقتول غدراً عاش ولدها، ألا يلقي على الما مئزر: هلا ستر، وألا للتحضيض.

الشاهد: قوله: (المرء) حيث استعمل لام المعرفة مع ما لم يلحق أوله همزة الوصل.

ورد في ديوانه: ٨٨، وإصلاح المنطق: ٧٦، والمعاني الكبير: ٩٣٠، وشرح أبيات إصاح المنطق ٢١٩، ومجالس ثعلب: ٥٧، وتهذيب إصاح المنطق ١/١٣٥، وابن يسعون: ٩١ والقيسي: ٦٠٧، وابن برى: ٤١٣، والمشوف المعلم: ٦٦١، والتنبيهات على ما في التبة من التمويهات ١٢٢.

فاجتزؤوا باللغة الأخرى عن هذه، وقال الفراء: كان النحويون يقولون: امرأة، فإذا أدخلوا الألف واللام قالوا: المرأة وهو وجه الكلام، قال: وقد سمعتها بالألف واللام المرأة، ولعل هذا الذي سمعه منه لم يكن فصيحاً؛ لأن قول الأكثر على خلافه ^(١).

قال المفسر:

اعلم أن المرء للمذكر، والمرأة للأنثى بمنزلة الصفة من وجه، وهو أنهم قالوا: المرء والمرأة، فجعلوا علامة التأنيث دخول التاء، فلم يستأنفوا البناء كجَمَلٍ ونَاقَةٍ، فهو بمنزلة ضَارِبٍ وضَارِبَةٍ، وبمنزلة الاسم من وجه آخر، وهو أنه ليس فيه شيء من حكم الوصفية، ألا تراك لا تقول في المرأة: ما تقول في الضَّارِبَةِ، كيف وليس هنا اسم آخر يدل على ما يدل عليه المرأة، فيقال: إنهم وضعوا المرأة على أن تكون صفة لذلك الاسم كما يمكن أن يقال: مثلاً إن المرء جاء في الأصل على أن يكون صفة لرجل نحو: مررت برجل مرءٍ، ولا تدل المروءة على أن المرء صفة في الأصل؛ لأنها بمنزلة الرجولية من رجل، ولو قيل: مررت برجلٍ مرءٍ كان على ما ذكر صاحب الكتاب: مررت ^(٢) برجلٍ رجلُ أبوه ^(٣) حملاً على المعنى نحو: كاملُ أبوه وبعد: فإن مجرى هذه الكلمة على وجهين:

أحدهما: أن يلحق صدرها همزة وصل نحو قولك: امرؤ وامرأة.
والثاني: أن يكون الاسم على فَعْلٍ نحو: مرءٍ ومَرءَةٍ، واستغنوا في حال

(١) التكملة شاذلي: ١١٩، ١٢٠، والتكملة مرجان: ٣٥٠، ٣٥١.

(٢) في ر، وظ: (من قوله مررت).

(٣) الكتاب ٢٣١/١.

الألف واللام بالعاري من همزة الوصل، وكأنهم كرهوا أن يحركوا لام المعرفة، فيقولوا: الإمْرأة، فاجتزؤوا بالمرءِ والمرأة ليزول ذلك^(١).

وأما اثنان فليس بهذه المنزلة؛ لأنه ليس هنا اسم عار من^(٢) همزة الوصل. وأما اسم فإنه وإن جاء فيه سم، فليس يكثر كثرة مرء، وذلك أن همزة الوصل في اسم وبابه إذا جاوزت امرأً عوض من اللام المحذوفة على ما تقدم بيانه^(٣).

وليس في هذا حرف محذوف، وإنما دخول الهمزة لضرب من التشبيه، وهو أن الهمزة / يعتورها التغيير، فقرب بذلك مرء مما حذف لامه، فلما لم يكن سبب دخول الهمزة قوياً أسقطوها في حال الألف واللام، وكفوا أنفسهم تحريك لام المعرفة لالتقاء الساكنين، وأما ما حكاه الفراء من قولهم: الإمْرأة، فعلى قياس قولهم: الاسم، ولا اعتداد به لقلة نظيره.

قال صاحب الكتاب: ومن ذلك قولهم: الشَّيْخُ والشَّيْخَة، وقال عبيد:

كَأَنَّهَا شَيْخَةٌ رَقُوبٌ^(٤)

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢٥/٣ تحقيق د. الطناحي.

(٢) في ظ: (عن).

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٥، وانظر ص: ٢٤٦.

(٤) عجز بيت من مخلع البسيط، صدره:

بَأْتَتْ عَلَى إِرْمٍ عَذُوبًا

إرم: الإرم العلم، وقيل جبل بعينه، عذوبا: هي التي لم تطعم شيئاً، وقيل من شدة العطش،

شيخة: عجوز، رقوب: هي التي لا يعيش لها ولد.

الشاهد: قوله: (شيخة) فدخلت التاء فرقاً بين المذكر والمؤنث.

وقالوا^(١): غَلَامٌ وَغُلَامَةٌ وَأَنشَدُوا^(٢):

وَمُرْكُضَةٌ صَرِيحِيٌّ أَبُوهَا تَهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغَلَامُ^(٣)

وقالوا: رجل وَرَجُلَةٌ قال^(٤):

خَرَّقُوا جَنْيَبَ فَتَاتِهِمْ لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ^(٥)

= ورد في ديوانه: ٢٩، وما تلحن فيه العامة: ١٢٨، وأمالى اليزيدي ٦٧، وجمهرة أشعار العرب: ٤٧٧، والجمهرة ١/٢٧١، ٢/٢٢٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٣٧٢، وأمالى ابن الشجري ٣/٢٦ تحقيق د/ الطناحي، وابن يسعون: ١٩١، والقيسي: ٦٠٨، وابن برى: ٤١٣، والتنبيه والإيضاح (شيخ)، واللسان والتاج (رقب، شيخ).

(١) في أ: (قال).

(٢) في التكملة مرجان: (أنشد).

(٣) بيت من البحر الوافر قائله أوس بن غلفاء الهجيمي الأسدي.

مرْكُضَةٌ: هي التي يتحرك ولدها في بطنها، صريح: شريف والياء لتأكيد الصفة وليست للنسب، تهان لها الغلام والغلام: أي تقدم وتفضل عليها بالطعام والشراب وتؤثر عليها في أوقات المحل والشدة.

الشاهد: قوله: (الغلام والغلام)، دخلت تاء التأنيث فرقاً بين المذكر والمؤنث.

ورد في المذكر والمؤنث للفرّاء: ١٢١، وكتاب الفرق لقطرب ٩٣، والحيوان ١/٣٢٩، وأمالى اليزيدي: ٦٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٢، ومعاني القرآن للنحاس ١/٢٢٣، والأوائل ١/٧٦، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٨٥، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/٨٠، وأمالى ابن الشجري ٢/٢٨٧، وابن يسعون: ١٩١، والقيسي: ٦١٣، وابن برى: ٤١٥، والتنبيه والإيضاح (صرح)، وشرح المفصل ٥/٩٧، واللسان والتاج (ركض - صرح - غلم).

(٤) في التكملة مرجان: (قال طرفه).

(٥) بيت من البحر المديد لم أهتد إلى معرفة قائله.

جيب: كناية عن الفرّج، لم يبالوا: لم يراعوا، حرمة: ما لا يحل انتهاكه.

=

وقالوا: حِمَارٌ وَحِمَارَةٌ، وَأَسَدٌ وَأَسَدَةٌ، وقالوا ^(١): بَرْدُونٌ وَبَرْدُونَةٌ
قال ^(٢):

بُرَيْدِيَّةٌ بَلَّ الْبَرَادِيزُ ثَفَرَهَا وَقَدْ شَرِبَتْ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ آيِلًا ^(٣)
قال المفسر:

اعلم أن قولهم: أَسَدٌ وَأَسَدَةٌ، وَبَرْدُونٌ وَبَرْدُونَةٌ، وَحِمَارٌ وَحِمَارَةٌ بمثالة
مَرءٍ وَمَرْأَةٍ في أن التاء دخل على الكلمة في الاسم نحو: ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ.

= الشاهد: قوله: (الرجلة) دخلت تاء التأنيث فرقاً بين المذكر والمؤنث.

ورد في: الكامل: ٣٦٦، والمذكر والمؤنث للمبرد: ٨٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري:
٩١، والأصول ٤٠٧/٢، وإعراب ثلاثين سورة: ٤٤، والأوائل ٧٧/١، والتلخيص في
معرفة الأشياء ١٨٥/١، وأمالي ابن الشجري ٢٦/٣ تحقيق د. الطناحي، وابن يسعون: ١٩٢،
والقيسي: ٦١٤، وشرح الفصيح للخمي: ٢٠٤، وابن برى: ٤١٦، وشرح الجمل لابن
عصفور ١٤٤/١، واللسان والتاج (رجل).

(١) (وقالوا) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة شاذلي: (قال الشاعر).

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله النابغة الجعدي.

ثغرها: الثغر للسبعة حياؤها فاستعارة للمرأة.

إيلا بكسر الهمزة لبن إيل، وإيلا بضم الهمزة جمع لبن آيل: أي خاثر.

الشاهد: قوله: (بُرَيْدِيَّةٌ) تصغير بردونه ألحقه التاء فرقاً بين المذكر والمؤنث لأنهم يقولون:
بردونة وبرذون.

ورد في: شعره: ١٢٤، وكتاب الفرق لقطرب ٥٩، والحيوان ٢٨٢/٢، وأمالي البيهقي
٦٦، والفرق لثابت: ٣٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٦، والمنجد: ٧٧، والمنصف
٤/٢، وسمط اللآلي: ٢٨٢، والاقتضاب ٢٦٣/٣، وابن يسعون: ١٩٣، والقيسي: ٦١٥،
وابن برى: ٤١٨، وحاشية ابن برى على المعرب: ٣٨، والتاج (ثغر - أول).

التكملة شاذلي: ١٢٠، ١٢١، والتكملة مرجان: ٣٥٢، ٣٥٣.

وأما شَيْخ وشَيْخَة ففي الأصل صفة، ولكنه غلب كما غلب عبد،
والغلام اسم إلا أن فيه معنى الوصفية، وهو أنه بمنزلة الشاب، فغُلَامٌ وغُلَامَةٌ بمنزلة
فَتَى وفَتَاة، وليس كذلك أَسَدٌ وأَسَدَةٌ؛ لأن أَسَدًا ليس فيه معنى وصف، وأما قوله:
وَقَدْ شَرِبْتُ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلًا

فعلى حذف المضاف نحو: شربت من آخر الصيف لَبَنَ أَيْل؛ لأنه مما يهيج
الباء واشترط الصيف؛ لأن اللبن يقوى فيه، وأنشد شيخنا لجرير^(١):

أَجْعَثُنْ قَدْ لَأَقَيْتِ عِمْرَانَ شَارِبًا عَلَى الْحَبَّةِ الْخَضْرَاءِ أَلْبَانَ أَيْلٍ^(٢)
قال صاحب الكتاب:

وقالوا: فَرَسٌ وَحَجَرٌ لِلْأُنْثَى، ولم يقولوا: فَرَسَةٌ، وقد يصوغون في هذا
الباب للمؤنث اسماً^(٣) لا يشاركه^(٤) فيها المذكر فيقولون^(٥): جَدْيٌ وَعَنَاقٌ
وَحَمَلٌ وَلِلْأُنْثَى رَحِلٌ وَتَيْسٌ وَعَنْزٌ^(٦) (وَحِمَارٌ)^(٧) وَأَتَانٌ.

(١) في ر، وظ: (لجرير إيضاحاً لهذا المعنى).

(٢) بيت من البحر الطويل بين المفسر قائله.

جعثن: اسم امرأة وهي أخت الفرزدق.

ورد في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ٩٤٦، والنقائض ٧٠٩، وعيون الأخبار ٣/٣١٤،
واللسان (أول).

(٣) في التكملة شاذلي: (أسماء).

(٤) في التكملة شاذلي: (يشرك)، وفي التكملة مرجان: (يشترك فيه).

(٥) في التكملة (كقولهم).

(٦) في التكملة شاذلي (وعنز وعير وأتان).

(٧) (وحمار) ليست في (أ)، والتكملة شاذلي.

وربما^(١) ألحقوا المؤنث الهاء مع تخصيصهم إياه بالاسم كقولهم: جَمَلَ
وَنَاقَةً وَكَبْشٍ وَنَعْجَةً وَوَعِلٍ وَأُرْوِيَّةً ألحقوا الهاء تأكيداً وتحقيقاً للتأنيث، ولو لم
تلحق لم يحتج^(٢) إليها^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الأحسن في الاسم أن يكون تركيب المؤنث / مخالفاً لتركيب ١١٢/ب
المذكر نحو: جَدْيٍ وَعَنَاقٍ لثلاثا يجري الاسم مجرى الصفة، وأما نحو: أَسَدٍ
وَأَسَدَةٍ، فليس بخارج من القياس؛ لأن الغرض التأنيث والتاء يدل على ذلك،
وكأنهم فعلوا هذا حرصاً على أن يكون التأنيث تابعاً للمذكر وخارجاً^(٤) عنه
ومتفرعاً عليه.

وأما دخول التاء على الاسم الموضوع للمؤنث مع اختصاص الصيغة
كَنَاقَةٍ وَنَعْجَةٍ، فلفرط العناية بالفصل بين القبيلين حتى إذا ذكر كأن في لفظه ما
هو علم للتأنيث.

وليس هذا بواجب في القياس، ولا مردود، وإنما هو من الجائز الذي مجراه
مجرى المباح لواضع اللغة.

(١) هذا القسم الثالث مما تدخله التاء من الأسماء.

(٢) في التكملة مرجان (توكيداً للتأنيث وتحقيقاً له ولو لم يحتج إليها).

(٣) التكملة شاذلي: ١٢١، والتكملة مرجان: ٣٥٣، ٣٥٤.

(٤) في ظ: (جارياً).

قال صاحب الكتاب:

" باب دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه^(١)

وذلك نحو: تَمْر وَتَمْرَة، وَبَقْر وَبَقْرَة، وَشَعِير وَشَعِيرَة، وَجَرَاد وَجَرَادَة،
فالتاء إذا لحقت في هذا الباب دلت على المفرد، وإذا حذفت دلت على الجنس
والكثرة، فإذا حذفت التاء ذكر الاسم وأنث، وجاء^(٢) القرآن بالأمرين جميعاً
فمن التذكير قوله سبحانه: ﴿مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾^(٣) و ﴿جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾^(٤)
و ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾^(٥) فالشَّجَر جمع شَجَرَة، وَجَرَاد جمع جَرَادَة، وَنَخْل
جمع نَخْلَة، ومن التأنيث قوله سبحانه: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٦) وقوله
﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾^(٧) فجمع الصفة هذا الجمع كالتأنيث، وفي
الأخرى ﴿يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾^(٨) وعلى هذا قال في وصفه:
دَانٍ مُسِفٌ فُوَيْقَ الْأَرْضِ هَيْدُبُهُ يَكَادُ يَذْفَعُهُ مَنْ قَامَ بِالرَّاحِ^(٩)

(١) هذا القسم الرابع مما تدخله التاء من الأسماء.

(٢) في التكملة مرجان: (وجاء في القرآن الأمران).

(٣) يس: ٨٠.

(٤) القمر / ٧.

(٥) القمر / ٢٠.

(٦) الحاقة / ٧.

(٧) الرعد / ١٢.

(٨) النور / ٤٣.

(٩) بيت من البحر البسيط، اختلف في قائله ف قيل: إنه أوس بن حجر، وقيل: عبيد بن الأبرص.

نسب إلى أوس في ديوانه: ١٥، والشعر والشعراء: ٢٠٧، والزهرة: ٨١٣، والأغاني

٧١/١١، والمصون في الأدب: ١٧، والخصائص ١/١٢٦، والصحاح (هدب) والمسلسل:

٨٧، وابن يسعون: ١٩٤، والقيسي: ٦١٨، وابن بري: ٤٢٣.

فالتأنيث على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع، ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لما كان يؤدي (إليه) ^(١) من التباس المذكر الواحد بالجمع، وقال أبو عمر عن يونس: فإذا أرادوا المذكر قالوا: (هذا) ^(٢) شاة ذكر، وهذا حمامة ذكر، وهذا بطة ذكر، ويدل على وقوع الشاة على الذكر قوله الشاعر:

وَكَاثَهَا هِيَ بَعْدَ غِبِّ كِلَالِهَا أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ شَاةُ إِرَانِ ^(٣)

= ونسب إلى عبيد في ديوانه: ٥٣، والعين ٢٠١/٧، والمأنور لأبي العميث: ١٣٢، والأنواء ١٧٥، وأمالى القالي ١٧٧/١، والصحاح (سف)، وكتاب الصناعتين: ٤٥٤، وسمط اللآلي: ٤٤١، وشرح مقصورة بن دريد للحمي: ٣٥١، والمرئجل للصغاني: ١٥٦، واللسان (هدب).

الشاهد: قوله: (وَأَنْ مُسِفٌ) أراد السحاب، فذكر حملاً على الجنس. وورد بلا نسبة في ما اتفق لفظه واختلف معناه: ١٠، والمخصص ٦/٢، والمنتخب والمختار ٢٨١، وشرح كفاية المتحفظ: ٢٠٢.

وإن: قريب، سف، شديد الدنو من الأرض، هيدبه: ما تدلى منه، يدفعه: يرده، الراح: جمع راحة وهي اليد.

(١) (إليه) ليست في: (أ).

(٢) (هذا) ليست في: (أ).

(٣) بيت من البحر الكامل قائله لبید بن ربیعة العامري.

غب الأمر: بعده، والغب ورد يوم وظمء يوم، كلالها: إعيائها، أسفع: السفعة سواد تخالطه حمرة، إران: نشاط، وقيل: موضع تنسب إليه البقر. والمراد بالشاة هنا: الذكر من ثيران الوحش.

يَصِفُ نَاقَةَ أَنَّهَا بَعْدَ كِلَالِهَا وَتَعْبِهَا كَأَنَّهَا نَفْسُهَا قَبْلَ الْكِلَالِ.

الشاهد: قوله: (أسفع الخدين شاة) أسفع مذكر إذ لو كان مؤنثاً لقال: سفعاء.

=

فأبدل شاة من أسفع كقوله:

أَذَاكْ أُمُ خَاَضِبٌ^(١)
.....

فشبه بهما، وقالوا: حية للذكر والأنثى قال:

إِذَا رَأَيْتَ بَوَادٍ حَيَّةً ذَكَرًا فَاذْهَبْ وَدَعْنِي أُمَارِسَ حَيَّةَ الْوَادِي^(٢)

= ورد في: ديوانه: ٢٠٨، والكتاب ٣٧٨/١، وشرح أبيات سيويه للنحاس: ١٥١، وابن السيرافي ٤٢/٢، والأعلم ٣٨٧/١، النكت ٦٥٣/١، وابن يسعون: ١٩٥، والقيسي: ٦٢٠، وابن برى: ٤٢٥، والتاج (أرن - شوه).

(١) جزء من صدر بيت من البحر البسيط قائله: ذو الرومة والبيت بتمامه:

أَذَاكْ أُمُ خَاَضِبٍ بِالسِّيِّ مَرْتَعَهُ أَبُو ثَلَاثِينَ أَمْسَى وَهُوَ مَنْقَلَبٌ

خاضب: الظليم الذي خضب قوائمه بخضرة الربيع، السِّي: الفضاء، أبو ثلاثين: أي أبو ثلاثين فرحاً، وقيل: أبو ثلاثين سنة قد عرف ما يصلحه ويفسده للتجربة وخص الذكر؛ لأنه أسرع من الأنثى، منقلب: منصرف إلى فرخه.

الشاهد قوله: (أذاك أم خاضب): يريد أذاك الثور يشبه ناقتي، أم نعامه خاضب قد أكل الربيع فاحمرت ساقاه وأطراف رقه فحمل التشبيه عليها.

ورد في ديوانه: ١١٤، والأنواء: ٩٥، وعيون الأخبار ١٠٣/٢، والحيوان ٣١١/٤، وشرح المفصلية لابن الأنباري: ٢٣٤، وشرح بائية ذي الرمة: ٧٥، وذيل الأمالي: ١٦٤، وجمهرة أشعار العرب: ٩٧٠، والصحاح (سوا)، والمخصص ٥٢/٨، وسمط اللآلي: ٤٥٤، وابن يسعون: ١٩٦، والقيسي: ٦٢٣، وابن برى: ٤٢٦، والمرصع ٨٩، واللسان والتاج (خضب - سوا).

في عيون الأخبار (كأنه) مكان (أذاك أم).

(٢) بيت من البحر البسيط، اختلف في قائله ف قيل: إنه عبيد بن الأبرص، وقيل: حارثة بن بدر الغداني، وقيل: أعشى طرود.

نسب إلى عبيد في: ديوانه: ٦٣، وابن يسعون: ١٩٧، والقيسي: ٦٢٦، وابن برى: ٤٢٨. ونسب إلى الحارثة بن بدر في: شعره ٣٤٣/٢، والجمهرة ١٩٨/٢.

=

وجمعوا الحية على حيّات قال:

كأنّ مزاحفَ الحياتِ فيه / قبيل الصُّبحِ آثارُ السيّاطِ^{(١)»(٢)} ١/١١٣

قال المفسر:

اعلم أن تاء التأنيث في هذا الباب علم الإفراد، وحذفها علم الجنس والكثرة، فإذا قلت: تمر دل على الجنس، وإذا قلت: تمرّة دلت على الواحد. ووجه الحكمة في هذا أن التمر ليس يجمع من جهة التكسير كرجلٍ

= ونسب إلى أعشى طرود في: المكاثرة: ٢٠، وابن برى: ٤٢٨، وفي الوحشيات: ١١١، لحباس بن بدر أو حارثة بن بدر الغداني.

الشاهد: (حية ذكرا) أطلق الحية على الذكر.

ورود بلا نسبة في: ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣١/٤، والحيوان ٢٣٥/٤، وشرح الدر: ١٧٩، والأغاني ٨٦/١٩، (بولاق)، والمخصص ١٠١/١٦.

في ديوان عبيد (فإن، فامض) في الحيوان (وجدت).

(١) بيت من البحر الوافر، قائله المتنخل الهذلي.

الشاهد: جمع (حية) على حيات وإن كان ذكراً فجمع المذكر كجمع المؤنث بلا خلاف، في شروح سقط الزند (مساحب، مشع).

ورد في: ديوان الهذليين ٢٥/٢، وشرح أشعار الهذليين: ١٢٧٣، وديوان ذي الرمة شرح الباهلي: ٥٨٧، والشعر والشعراء: ٦٦٠، والجمهرة ١٤٨/٢، والمؤتلف والمختلف: ١٧٩، وشروح سقط الزند: ١٤٤٢، والمحكم ١٧٠/٣، والمخصص ١٠١/١٦، والجمان: ١٧٦، والأساس (زحف)، وابن يسعون: ١٩٨، والقيسي: ٦٢٨، وابن برى: ٤٣٠، واللسان (سوط - زحف)، ونهاية الأرب ١٤٦/١٠، والبحر المحيط ٤٧٤/٤، والتاج (سوط - زحف).

(٢) التكملة شاذلي: ١١٢، ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٥٤، ٣٥٥.

ورِجَال، وإنما هو اسم وضع للجنس، فلما أريد الواحد منه أدخل تاء التأنيث، فخرج الواحد من الجمع، وكان فرعاً عليه كما يكون التأنيث فرعاً على التذكير، وإن كان الجمع فرعاً على الأفراد في الحقيقة لما ذكرنا من أن اللفظ وضع أولاً للجمع.

ويزيد في وضوح خروج الواحد من^(١) الجمع أن المصادر تبنى على الجنس نحو الضَرْبِ والقَتْلِ، ثم يؤخذ منها للمرة الواحدة، فيقال: فَعَلَّةٌ كضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٌ، فكذلك يؤخذ التمرة من التمر، وهذا الجمع يستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يذكر حملاً على اللفظ؛ لأن لفظه ليس بتكسير، ولأن العبارة عنه بالمذكر نحو الجمع، وذلك نحو قوله: ﴿جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾^(٢) و﴿نُخْلٌ مُنْقَعِرٌ﴾^(٣) و﴿يُؤَلَّفُ بَيْنَهُ﴾^(٤)؛ لأن الضمير يعود إلى السَّحَابِ، وسَحَابٌ، وسَحَابَةٌ بمثالة تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ والبيت الذي أنشده من قوله:

دَانَ مُسِفٌ^(٥)

صفة للسحاب ولم يقل: دانية .

والثاني: الحمل على المعنى كالجماعة كقوله سبحانه: ﴿أَعْبَازُ نُخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٦) وكذا قوله: ﴿السَّحَابَ الثَّقَالَ﴾^(٧)؛ لأن الصفة مجموعة كقول

(١) (من الجمع) ليست في: (ظ)، وفي ر: (الجميع).

(٢) تقدم ورودها ص: ٧١٣ .

(٣) تقدم ورودها ص: ٧١٣ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٧١٣ .

(٥) تقدم وروده ص : ٧١٣ .

(٦) تقدم ورودها ص : ٧١٣ .

(٧) تقدم ورودها ص : ٧١٣ .

سَحَابَةٌ ثَقِيلَةٌ وَسَحَابٌ ثَقَالٌ، ولو كان على اللفظ لقال: السَّحَابُ الثَّقِيلُ، ولما صار التاء في هذا دليلاً على المفرد لم يجعل علامة التذكير سقوط التاء نحو: أن يقال: بطة للأُنثى وبط للمذكر، إذ لو فعل ذلك لكان لا يُدْرَى إذا قيل: بَطٌّ وَحَمَامٌ أيراد الواحد المذكر أم الجمع، فاقْتَصَرُوا على الفرق بين المذكر والمؤنث (بالصفة) ^(١)، فقالوا: شاة ذكر وبطة ذكر، وكذا تقول: شاة أنثى وَحَمَامَةٌ أنثى وَحْيَةٌ ذَكَرٌ كقوله:

إِذَا رَأَيْتَ بَوَادٍ حَيَّةً ذَكَرًا ^(٢)

وإذا قصدت التأنيث قلت: حَيَّةٌ أنثى، ولم تجمع حية على حَيٍّ كَتَمْرَةٍ على تَمْرٍ، واستغنوا بالألف والتاء نحو: الحَيَّاتُ قال شيخنا: كان ذلك لأجل أنها صفة غالبية، ووصفوها بذلك لطول حَيَّاتها، فإن قلت: إن هذا من الحيوان ويكون فيه المؤنث الحقيقي بمنزلة ناقة وَجَمَلٍ، فكان يجب أن يقال: حَيٌّ للمذكر/ وَحْيَةٌ للمؤنث إن كان الأمر على ما وصفت من أنه وصف بالحياة ١١٣/ب لا امتداد عمره.

فالجواب أن الأمر كما زعمت إلا أن فيما صنعوا حكمة من وجهين : أحدهما: أن الصفة التي هي الحياة موجودة في كل ما ليس بموات، فلما ^(٣) قصدوا وصف هذا بالحياة كان الغرض المبالغة، فأدخلوا التاء على حسب دخوله في رَأَوِيَةٍ.

(١) (الصفة) ليست في: (أ).

(٢) تقدم وروده ص: ٧١٥.

(٣) في أ: (فلو).

والثاني: أنهم لو قالوا: حَيٌّ وَحَيَّةٌ لكان بمنزلة الصفة في دخول التاء عليه إذا كان للمؤنث، وسقوطه إذا كان للمذكر، ولجرى مجرى قولك: رَجُلٌ حَيٌّ وامرأة حَيَّة، ولما كان القصد أن تكون هذه الصفة اسماً لهذا النوع عدلوا بها عن حكم الصفة، فألزموه التاء، وأشركوا بين المذكر والمؤنث حتى جرى مجرى ثَمَرَةٍ في أن التاء فيه لا يدل على التأنيث ولا يختص به، وإذا كانوا قد عدلوا بالصفة لما غلبت إلى سمت الأسماء في كثير من الحكم نحو: ما تقدم من قولهم: أَبْرَقَ وَأَبَارِقَ وَأَبْطَحَ وَأَبَاطِحَ كَأَزْمَلٍ^(١) وَأَزَامِلٍ^(٢) كان هذا أولى، فلما كان الأمر على ما وصفنا، وكان دخول التاء للدلالة على أنه ليس بصفة على الحقيقة من حيث إنه دل على جنس مخصوص رفضوا سقوط التاء منه، فلم يقولوا: حَيٌّ في الجمع كما قالوا: ثَمَرٌ، فاقترضوا على الحيات وعضد ذلك أمران:

أحدهما: أنه إذا كان سمي به على معنى الوصف بالحياة جاز أن تراعي فيه بعض أحكام الصفات، فلا يقال: حَيَّةٌ وَحَيٌّ كما لا يكون ذلك إذا كان صفة. والثاني: أنا ذكرنا أن التمر في الوضع قبل التمرة، فهم وضعوا أولاً حَيَّةً للمذكر والمؤنث، وجعلوا دخول التاء دليلاً على أنه ليس بصفة صريحة كما يكون في قولك: رجل حَيٌّ وامرأة حَيَّة، ولما كان حَيَّةٌ قد وضعت على الواحد كما يوضع سائر الأسماء نحو: رجل وفرس كان جمعه على ما يكون عليه جمع المفرد في كثير من الأمور، ولم يجئ فيه الاسم المفرد الذي وضع للجمع في أول أحواله، ولا يكون مفرعاً على واحده فاعرفه.

(١) في ظ: (أرمل وأرامل).

(٢) انظر ص: ٤٨١ (٦٦/أ)، وص: ٦٦٠ (١٠١/ب).

واستدل على أن الشاة يكون للمذكر بقوله:

..... أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَيْنِ شَاةُ إِرَانَ^(١)

وذلك أن أسفع الخدين مذكر إذ لو كان مؤنثاً لقال: سَفَعَاءُ الخدين،

فلما أبدل شاة إران منه دل على أن الشاة يصلح للمذكر، إذ لا يكون / ١١٤/ المؤنث المذكر، فيبدل منه، وهذا من البدل الذي يكون فيه خصوص وبيان نحو: أن تقول: مررت بحسن رجل، فتبدل رجلاً من حسن؛ لأنه أخص منه فكأنه قال:

أو شاة إِرَانَ أسفع الخدين في قصد التذكير بالشاة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"وقد جاء تاء التأنيث بعكس ما ذكرنا قالوا: رجل بَعَالٍ وَجَمَالٍ

للواحد، فإذا أرادوا الجمع قالوا: بَعَالَةٌ أنشد أبو عبيدة:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلَاكَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا^(٢)

(١) تقدم وروده ص: ٧١٤.

(٢) بيت من البحر البسيط، قائله عبد مناف بن ربيع الهذلي.

أسلوكهم: أصاورهم إلى سلوكها، قتائدة: اسم طريق ضيقة معروفة وصرفها ضرورة،

شلا: طرداً، الجمالة: جمع جمال وهو عكس ثمرة وتمر، والجمالة أصحاب الجمل،

الشردا: جمع شرود أو شريد وهو المشرود المطرود.

الشاهد: قوله (الجمالة) وهو جمع جمال، فالتاء دخلت للفرق بين الواحد والجمع.

ورد في: ديوان الهذليين ٤٢/٢، وشرح أشعار الهذليين: ٦٧٥، وبجاء القرآن ٣٧/١، وأدب

الكاتب: ٤٣٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١٣٨، والمنتخب: ٦٨٣، والاشتقاق: ٢٤٦،

ومراتب النحويين: ٨٥، والصاحي: ١٣٩، وأمالى المرتضى ٣/١، ومعجم ما استعجم

١٠٤٨، والاقتضاب ٢٧٤/٣، والجبالي والأمكنة: ٨٧، وابن يسعون: ١٩٨، وأمالسى ابن

=

ومثل ذلك حَمَّار للواحد وَحَمَّارَة للجميع، وقالوا: حَلُوبَة للواحد مما يحلب، وقالوا للجميع: حَلُوب، ويقال للجماعة: الحَلُوبَة أيضاً قال:
أَرَاهُ أَهْلَ ذَلِكَ حِينَ يَسْعَى رِعَاءُ النَّاسِ فِي طَلَبِ الحَلُوبِ^(١)
فالحلوب هنا جماعة، ألا ترى أن رعاء الناس لا يسعون في طلب حلوب
واحدة قال أبو عمر: سمعت أبا عبيدة يقول: الحَلُوبَة يقال للواحد والجماعة،

= الشجري ٣٥٨/١، والقيسي: ٦٢٩، والإنصاف: ٤٦١، وابن برى: ٤٣١، وشرح الكافية
للرضي ١١٢/٢، والبحر المحيط ٤٤٢/٥، والأشباه والنظائر ٢٥/٥، والخزانة ٣٩/٧.
في جواب إذا في البيت ثلاثة أقوال:
الأول: أن جوابها محذوف كأنه قال: إذا سلكوهم في قتائده بلغوا أملهم وأدركوا ما
أصبوا.

الثاني: أن الجواب "شلا" وغني بذكر المصدر عن ذكر الفعل لدلالته عليه وهذا قول
ضعيف لأن الشل إنما يكون قبل إدخالهم في قتائده، وهذا الرأي يوجب أن يكون بعد
ذلك.

الثالث: قول أبي عبيدة، وهو أن إذا زائدة ن فلذلك لم يأت لها بجواب والتقدير حتى
أسلكوهم وهو أيضاً قول ضعيف لأن إذا اسم والأسماء تبعد زيادتها.
انظر: مجاز القرآن: ٣٧، والقيسي: ٦٣٠.

(١) بيت من البحر الوافر، قائله عنزة.

رعاء: جمع راع وهو الذي يحفظ الماشية.

الشاهد: قوله: (طلب الحلوب) جمعاً للواحد حلوبة.

ورد في ديوان عنزة: ٣٤، والمعاني الكبير: ٨٤، والمخصص ١٠١/١٦، وابن يسعون:
١٩٩، والقيسي: ٦٣٢، وابن برى: ٤٣٤.

في التكملة والمخطوطات لدى والمخصص (رأه) والاختيار من الديوان والمراجع المذكورة
في الديوان (الحي).

والخلوب لا يقال إلا للجماعة، ومثل ذلك قُتُوبَةٌ وَرَكُوبَةٌ وقد قرئت الآية على وجهين: «فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ» و «رَكُوبَتُهُمْ»^(١) ومن ذلك الكَمَّءُ والكَمَّاءُ قال أبو عمر: سمعت يونس يقول: هذا كَمَّءٌ كما ترى لواحدة الكمَّاء، فيذكرونه، وإذا أرادوا جمعه قالوا: هذه كَمَّاءُ، وقال أبو زيد: قال مُنْتَجِعٌ^(٢): كَمَّءٌ واحد وَكَمَّاءُ للجمع، وقال أبو خيرة: كمأة للواحد^(٣) وَكَمَّءٌ للجمع، فمر رؤية بن العجاج، فسأله فقال: كَمَّءٌ وَكَمَّاءُ كما قال مُنْتَجِعٌ^(٤) " (٥).

قال المفسر:

اعلم أن قولهم: بَقَّالٌ وَجَمَّالٌ للواحد وَبَقَّالَةٌ وَجَمَّالَةٌ للجماعة هو القياس، وإن كان في الظاهر بعكس قمره وتمر، وذاك أن نحو: جَمَّالَةٌ^(٦) وَجَمَّالٌ صفة كشارب ووَّارِد، فإذا لحقت التاء دل على الجمع؛ لأنك تريد الجماعة الجَمَّالَةَ كما تقول الشَّارِبَةَ والوَارِدَةَ والسَّابِلَةَ على معنى الْجَمَاعَةِ الشَّارِبَةِ، فلما قصد هذا

(١) يس / ٧٢، قال ابن جني في المحتسب ٢/ ٢١٦: (ومن ذلك قراءة الحسن والأعمش ركوبهم برفع الراء، وقرأ "ركوبتهم" عائشة وأبي بن كعب"، وانظر شواذ القرآن لابن خالوية: ١٢٦، والكشاف ٣/ ٣٣٠، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٦).

(٢) هو المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي من بني نبهان من طيء لغوي أخذ عنه علماء عصره كالأصمعي وغيره.

أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٥٧، وإنباه الرواة ٣/ ٣٢٣.

(٣) في التكملة مرجان: (لِلوَاحِدَةِ).

(٤) النوادر: ٥١٤.

(٥) التكملة شاذلي: ١٢٣، ١٢٤، والتكملة مرجان: ٣٥٧-٣٦٠.

(٦) جمالة) ليست في: (ر، وظ).

صار التاء علماً للجمع، ومن ذلك قولك: البَصْرِيَّة والكُوفِيَّة تريد الكثرة، فلم يكن جَمَّال اسم جنس وضع للكثرة كَتَمَر، فيكون دخول التاء فيه علامة للإفراد، فلا شبهة في أن بَصْرِيًّا وكُوفِيًّا صفة، وكفى دليلاً عليه أنك تقول: رجل جَمَّال، فتصف به، فلا يكون نحو: تَمَر صفة البَتَّة، / وأما حُلُوبَة للواحد مما يجلب وللجمع حُلُوب، فكان الظاهر فيه أن يكون حلوب للواحد وحلوبة للجماعة؛ لأنه صفة فيكون التاء فيه دليلاً على الجماعة إلا أن من قال: حلوبة ١١٤/ب (للسواحد وحلوب للجمع أجرى حُلُوبَة) ^(١) مجرى تمرة من حيث إن فَعُولاً في كلامهم لا يلحقه التاء كما لا تلحق فاعلاً نحو: أن تقول: امرأة صَبُور وامرأة شَكُور، ويقع على الجميع نحو: عَدُوٌّ، فلما أوقعوا الحُلُوب على الجميع إيقاع الجمالة، أسقطوا التاء لأجل أن تاء الجمالة بمنزلتها في قولك: امرأة جَمَّالَة، وقد ذكرنا أن فَعُولاً لا تلحقه التاء ^(٢) جارياً على مؤنث، فقالوا: الحُلُوب على تقدير الجماعة الحُلُوب، فلما كان كذلك أحبوا الفرق بين الجمع والواحد، فجعلوا التاء علماً على ذلك، فتزل منزلة تَمَر وتَمَرَة، ومن قال: حُلُوبَة للجماعة، فإنه يجري على الظاهر، فيجعل التاء علماً للجمع كما يكون في البَغَّالَة والحمارَة، ويقول: إن الذي منع في فَعُول أن يكون التاء فيه للفصل بين المذكر والمؤنث، فأما أن يلحقه التاء على معنى التكثير، فغير ممتنع بدلالة أنهم قالوا ^(٣): فَرُوقَة وصرُورَة وحَمُولَة، وإذا كان الأمر كذلك كان قياس حُلُوبَة في دخول التاء فيه

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) انظر ص: ٦٩١ (١٠٨/أ).

(٣) في أ: (في فروقة).

قياس فَرْوَقَة لا قياس ضَارِبٍ وضَارِبَة، هذا وإذا كانت قد لحقت في نحو: فَرْوَقَة
وَحْمُولَة للتكثير كان أن يلحق حُلُوبَة أجدر، وذلك؛ لأن الكثرة هنا كثرة عدد
وهناك كثرة اعتداد، وحكم قُتُوبَة وَرَكُوبَة حكم حُلُوبٍ وحُلُوبَة.

وأما ذكره من كَمْءٍ وَكَمَاءَة وجعلهم التاء عِلَامَة للجمع، وسقوطه دليلاً
على الإفراد فمخالف للباب، وكأنهم أحبوا التنبيه^(١) على أن الأصل في
مذاهبهم أن يكون لفظ الجمع خارجاً من لفظ الواحد كما أن المعنى كذلك،
وأن الواحد خرج من الجمع في قولهم: تَمَرٌ وَتَمْرَة لما ذكرنا من أنه وضع الاسم
أولاً للجنس نحو التمر^(٢)، ثم أخذ الواحد منه فهو ضرب من قولهم: القَوَد في
التنبيه^(٣) على أصل^(٤).

قال صاحب الكتاب:

"وقد جرى مجرى تاء التانيث في هذا ياء النسب، فقالوا: زَنْجِيٌّ للواحد،
وزَنْجٍ للجماعة، وعلى هذا قالوا: رُومِيٌّ ورُوم، وسِنْدِيٌّ وسِنْد، وقياس هذا أن
يجوز فيه التانيث والتذكير كما جاز في البَقَرِ والجَرَادِ قال: /

دَوِيَّةٌ وَدُجَيٌّ لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا يَمُّ تَرَاظِنٍ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ^(٥)

(١) في ر: (التنبيه).

(٢) انظر ص: ٧١٦ .

(٣) في ر: (التنبيه).

(٤) الأصل: هو الحركة.

(٥) بيت من البحر البسيط، قائله ذو الرمة.

دوية: مفازة مستوية سميت بذلك للدوى الذي يسمع فيها وهو دوي الرياح، دجى: ما
ألبس من سواد الليل، يم: اليم البحر، تراطن، التراطن: الكلام بالأعجمية وكل كلام لا
يفهم، حافاته: جوانبه.

وعلى هذا قولهم: المَجُوسُ والْيَهُودُ إنما عرف على حد يَهُودِي وَيَهُود
وَمَجُوسِي وَمَجَسُوس، فجمع على قياس شَعيرة وشَعِير، ولولا ذلك لم يسغ
دخول الألف واللام عليهما؛ لأنهما معرفتان مؤنثتان، فجريا في كلامهم بحرى
القبيلتين^(١)، ولم يجعلوا كالحيين أنشدنا علي بن سليمان:
فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِرَانُهَا صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامُ^(٢)

= الشاهد: دخول الألف واللام في الروم؛ لأن روم ومجوس ويهود يستعمل على وجهين:
مصرفوفة وغير مصرفوفة.

ورد في ديوانه: ٤١٠، والحيوان ١٧٦/٦، وإعجاز القرآن: ٩٢، والمخصص
١٠١/١٦، والأساس (رطن)، وابن يسعون: ٢٠٠، والقيسي: ٦٣٤، وابن برى: ٤٣٥،
وشرح المفصل ١٥٤/٥، والعيني ٤١٣/١، واللسان (رطن).
في القيسي (أفدائها) مكان (حافاته) وفي شرح المفصل (داوية).
(١) في أ: (القبيلين).

(٢) بيت من البحر الكامل، قائله الأسود بن جعفر.

جيرانها: يعني بهم المهاجرين الذين نزلوا المدينة على الأنصار، صمي: دعاء عليهم بالصم،
صمام: اسم اللداهية معدولة عن صامة.
الشاهد: قوله: (يهود) لما كان اسماً للقبيلة لم يصرفه؛ لأن فيه العلمية والتأنيث، فلا يسوغ
دخول الألف واللام عليه.

ورد في ديوانه: ٦١، وطبقات فحول الشعراء: ١٤٩، ومجالس ثعلب: ٥٢١، والجمهرة
١٠٣/١، ومعاني الحروف للرماني: ٦٧، وشروح سقط الزند: ١٤١٥، والمغرب: ٦٥١،
وابن يسعون: ٢٠١، والقيسي: ٦٥٢، وابن برى: ٤٣٧، والتنبيه والإيضاح (هود) وما
بنته العرب على فقال: ٩٣، وشرح الألفية للمرادي ١٧٤/٣، وشفاء العليل: ٧٤٣،
والعيني ١١٢/٤، والأشثوني ٨١/٣.

صدره في طبقات فحول الشعراء: وغزا اليهود فأسلموا أبناءهم.

وقال:

أَحَارِ أُرِيكَ بَرَقًا هَبَّ وَهْنًا كَنَارٍ مَجُوسٍ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا^(١)

ومن هذا قول جرير:

والتَّيْمُ أَلَامٌ مَن يَمْشِي وَأَلَامُهُمْ ذُهْلُ بْنُ تَيْمٍ بَنُو السُّودِ الْمَدَانِيسِ^(٢)

(١) بيت من البحر الوافر، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكري.

قال الأصمعي: قال عمرو بن العلاء: كان امرؤ القيس معنا ضليلاً ينازع كل من ادعى الشعر، فنازع التوأم اليشكري، فقال: إن كنت شاعراً، فملط أنصاف ما أقول وأجزها قال: نعم فقال البيت، ديوان امرئ القيس: ١٤٧، وانظر العمدة ٢٠٢/١، هب وهنا: أي لمع وبدا بعد هدة من الليل، يقال: أتانا بعد وهن من الليل أي بعدما مضى منه حين. الشاهد: قوله: (مجوس) لم يصرفه للعلمية والتأنيث ولا يسوغ دخول لام التعريف على الاسم العلم.

ورد في ديوان امرئ القيس: ١٤٧، والكتاب ٢٨/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٠، ومعاني الحروف للرماني: ٦٧، بيان إعجاز القرآن للخطاب ٥٤، ٥٥، والمقتصد: ٧٩٣، والرسالة الشافية ١١٨، والأعلم ٢٨/٢، والعمدة ٢٠٢/١، ٩١/٢، وشرح الأشعار الستة ٣١٥/١، وابن يسعون: ٢٠١، والقيسي: ٦٥٤، وابن برى ٤٣٨، والتنبيه والإيضاح (بجس)، والمقرب ٨١/٢، واللسان والتاج (بجس). في الديوان ومعاني الحروف للرماني والعمدة، والقيسي والتنبيه والإيضاح والمقرب (تري بُرَقًا).

(٢) بيت من البحر البسيط.

الشاهد: دخول الألف واللام على التيم ويحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة الحارث والعباس، وذلك أن التيم مصدر والمصادر أجريت مجرى أسماء الفاعلين.

والثاني: أن يكون على تيمي وتيم كزنجي وزنج ويهودي ويهود.

ورد في: ديوانه: ٢٥٢، ومعاني الحروف للرماني: ٦٧، والمخصص ١٠٢/١٦، وابن يسعون: ٢٠٢، والقيسي: ٦٥٥، وابن برى: ٤٣٩، واللسان (تيم).

إنما هو على تَيْمِيٍّ وَتَيْمٍ، ثم عرف الجمع بالألف واللام (كما عرف اليهود ولولا ذلك لم تدخل الألف واللام)^(١)، لأن تيمًا علم مخصوص، ومما يدل على ذلك قوله: "الأمهم"؛ لأن الذكر يعود على^(٢) تيم لا على من يمشي، وعلى هذا قول أبي الأخرز الحماني:

سَلُّوْهُ لَوْ أَضْبَحْتَ وَسَطَ الْأَعْجَمِ
فِي الرُّومِ أَوْ فِي الثُّرُكِ أَوْ فِي الدَّيْلَمِ
إِذَا لَزَزْتُكَ وَلَوْ بِسُلْمِ^(٣)

إنما يدل على أَعْجَمِيٍّ وَأَعْجَمٍ، ثم عرف، فأما قول رؤية:
بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ^(٤)

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في التكملة مرجان: (الى).

(٣) رجز قائله أبو الأخرز الحماني أحد بني عبدالعزيز بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، راجز محسن مشهور.

الشاهد: قوله: (الأعجم) على حد العجمي وأعجم، ثم عرف بالألف واللام.
ورد في: المحكم ٢٠٧/١، والمختص ١٠٢/١٦، والاختصاب ٢٧/٢، وابن يسعون: ٢٠٢، والقيسي: ٦٥٦، وابن برى: ٤٤٠، واللسان والتاج (عجم).
في الاختصاب والقيسي (ولو لم تسلم) قال القيسي: ومن الناس من يروى (بسلم).
ولا وجه له لأن السلم لا يستعمل في قطع المسافات البعيدة وإنما يستعمل في صعود المواضع المرتفعة، في الاختصاب واللسان (أو فارس).

(٤) بين من الرجز.

الفجاج: الطرق، قمته: القتم الغبار، جهرمه: بساط من الشعر، وقيل قرية من قرى فارس تنسب إليها الثياب الجهرمية.
الشاهد: قوله: (جهرمه).

ورد في: ديوانه: ١٥٠، والمقتصد: ٨٣٦، وابن يسعون: ٢٠٢، وأمالى ابن الشجري ١٤٤/١، والقيسي: ٦٥٨، والإنصاف: ٥٢٩، ومعجم البلدان ١٩٤/٢، وشرح المفصل ١٠٥/٨، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٧٦، وشرح الكافية لابن جماعة: ٤٥٥،

فيحتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون على جَهْرَمِي وَجَهْرَم، ثم عرف بالإضافة كما عرف ما تقدم بالألف واللام، ويجوز أن يكون لا يُشْتَرَى كَتَانَهُ وَوَشْيُ جَهْرَمِهِ، أو بسط جهرمه فحذف المضاف ^(١).

قال المفسر:

اعلم أن ياء النسب قد جرى على سنن التاء في كون ثبوته دلالة ^(٢) على الأفراد وسقوطه علماً للجمع تقول: سِنْدِي وَرُومِي وَزِنْجِي، فيدل (كل واحد من ذلك) ^(٣) على كل واحد من القوم المنسوبين إلى سِنْدٍ وَرُومٍ، فإذا قلت: سِنْدٍ وَرُومٍ وَزِنْجٍ دل على الكثرة كما تقول: تَمْرَةٌ وَتَمَرٌ وَشَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، وجملة القول أن هذا على وجهين:

أحدهما: أن يكون الاسم علماً للقبيلة تقول: فعل تَيْمٌ كَذَا، ودخلت سند، فلا تصرفه إن شئت كما لا تصرف هِنْدًا وَدَعْدًا في أحد القولين للتعريف والتأنيث، ويوضحه قولهم: يهود لقوله: فَرَّتْ يَهُودٌ ^(٤).....

= وجواهر الأدب: ٢٦، وشرح التحفة الوردية: ٢٤٧، وشرح شذور الذهب: ٤١٧، والمغني: ١٢٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٧/٢، والعيني ٣٣٥/٣، والأشْمُونِي ٢٣٢/٢، والجمع ٢٢٢/٤، وشرح أبيات المغني ٣/٣، والدرر ١٩٤/٤.

(١) التكملة شاذلي: ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، والتكملة مرجان: ٣٦٠-٣٦٣.

(٢) في أ: (دالة).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٤) تقدم ورود ص: ٧٢٥.

وكما جاء في الأثر (تُقَسِّمُ يَهُودُ) ^(١) فهذا هو الأصل.

والوجه الثاني فرع: وهو أنك تنسب إلى اسم القبيلة واحداً، فتقول: سِنْدِي وَيَهُودِي كما تقول: قَيْسِي وَقُرَشِي وَهَاشِمِي، ثم إنهم يجرون ياء النسب في بعض ذا مجرى التاء على ما ذكرنا فيسقطونه، ويجعلون / ذلك دليلاً على الجمع فيقولون ^(٢): سِنْدُ وَرُوم، فيدل على أكثر من واحد لا من طريق البديل كما تقول: رجال، فيدل على أكثر من رجل، فإذا كان كذلك أدخلت عليه الألف واللام، فقلت: اليَهُود، والرُّوم، والزَّجج، والسِّنْد كما تقول: التَّمَر والشَّجَر، ولا يجوز دخول الألف واللام في الضرب الأول، فإذا قلت: فعلت يَهُود لم يجز أن تقول: اليهود؛ لأن هذا علم بمنزلة زيد وعمرو، ولا يفعلون هذا في جميع أسماء القبائل يعني إجراء ياء النسب مجرى تاء التأنيث، ألا ترى أنهم لا يقولون: فعل القریش على قرشي ^(٣) والقریش لأجل أنهم لو طردوه لجاز أن يتوهم أن أسماء القبائل توضع كلها على أن يدخلها اللام مرة ولا يدخلها أخرى وقوله:

والتَّيْمُ الأُمَّ مَن يَمْشِي ^(٤)

بمنزلة سِنْدِي وَسِنْد كأنه قال: تَيْمِي وَتَيْم، فاحتاج تَيْم إلى الألف واللام؛ لأنه ليس العلم الموضوع في الأصل، وإنما هو بمنزلة تَيْمِيُون، وكما تعرف قولك:

(١) جزء من حديث في القسامة لم أجده بهذا اللفظ فيما اطلعت عليه من كتب الحديث والذي وجدته " فتحلف لكم يهود، فبترئكم يهود " أفتحلف لكم يهود "

الموطأ ٦٣٤، وصحيح البخاري ٤٢/٨، ٤٤، وسنن أبي داود ١٧٧/٤ رقم (٤٥٢) وسنن الترمذي ١٣٦/٢ رقم (١٤٤٤) وسنن النسائي ٢/٨، وفتح الباري ٢٢٩/٢، ٢٣٠، وتنوير الحوالك ٧٧/٣، وشرح الموطأ للزرقاني ٢٠٨/٤.

(٢) في ر، وظ: (فتقول).

(٣) في ر، وظ: (قريشي).

(٤) تقدم وروده ص: ٧٢٦.

تيمون بالالف واللام، فتقول: التَّيْمُونُ كذلك تقول في تَيْمٍ: التَّيْمُ، وكذلك قوله:

سَلُومٌ لَوْ أَصْبَحْتَ وَسَطَ الْأَعْجَمِ
فِي الرُّومِ أَوْ فِي التُّرْكِ أَوْ فِي الدَّيْلَمِ^(١)
لأنه على أَعْجَمِي وَأَعْجَمُ وَتُرْكِي وَتُرْكٌ وَدَيْلَمٍ وقوله:
..... لا يُشْتَرَى كُنَانُهُ وَجَهْرَمُهُ^(٢)

فإن حمل على حذف المضاف نحو: بُسْطَ جَهْرَمِهِ كأن جهرم اسم البلد
أضيف إلى ضمير بلد في قوله:
بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ
وإن لم يحمل على حذف المضاف كان على جَهْرَمِي وَجَهْرَمِ كَأَنَّهُ قَالَ:
لا يُشْتَرَى جَهْرَمِيَّاتُهُ.

(١) تقدم وروده ص: ٧٢٧ .

(٢) تقدم وروده ص: ٧٢٧ .

قال صاحب الكتاب:

" باب ما دخله هاء التأنيث وهو اسم مفرد لا هو واحد من جنس كَثْمَرَةٌ وَتَمْرٌ، ولا له ذكر كَمْرَأَةٌ وَمَرْءٌ، ولا هو بوصف، وذلك كثير في كلامهم^{(١)(٢)} نحو: غُرْفَةٌ وَقَرْيَةٌ وَبَلَدَةٌ وَمَدِينَةٌ وَعِمَامَةٌ وَشُقَّةٌ، فهذا التأنيث ليس على نحو ما تقدم ذكره، وربما عبروا^(٣) عن هذا بالتأنيث للعلامة الكائنة في لفظ الكلمة، فمن ذلك ما جاء في بيت لغز:

وَمَا ذَكَرٌ فَإِنْ يَكْبُرُ فَأُنْثَى شَدِيدُ الْأَزْمِ لَيْسَ بِذِي ضُرُوسٍ^(٤)
يريد القُرَادُ؛ لأنه إذا كان صغيراً سمي قُرَاداً، وإذا كبر صار حَلَمَةً، وقال آخر:

إِنِّي وَجَدْتُ بَنِي سَلَمَى بِمَنْزِلَةٍ مِثْلَ الْقُرَادِ عَلَى حَالِيهِ فِي النَّاسِ^(٥)

(١) في التكملة، ور، وظ: (الكلام).

(٢) هذا القسم الخامس مما تدخله التاء من الأسماء.

(٣) في أ: (غيروا).

(٤) بيت من البحر الوافر لم أهدت إلى معرفة قائله .

الأزم: العض، الضروس: جمع ضرس وفي القليل أضراس.

ورد في: التنبيه على أوهام أبي علي: ٣٠، والصحاح (ضرس)، والاقتضاب ٣/٣١٠، وابن

يسعون: ٢٠٣، والقيسي: ٦٦٠، وابن برى: ٤٤٣، والتنبيه والإيضاح واللسان (ضرس).

(٥) بيت من البحر البسيط لم أهدت إلى معرفة قائله.

بيت من أحبت الهجاء يقول: إنهم يولدون ذكراً فإذا شبوا صاروا إلى مثل حال الإناث.

ورد في: المخصص ١٦/١٠٢، والتنبيه على أوهام أبي علي: ٣١، وسمط اللآلي: ١٧٥،

وابن يسعون: ٢٠٣، والقيسي: ٦٦١، وابن برى: ٤٤٣، واللسان (ضرس).

وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ ضَرْبَتَاهُ تَحْتَ الْأُنْثَيْنِ عَلَى الْكَرْدِ^(١)

يريد بالأنثيين الأذنين، وسماهما أنثيين للتأنيث اللاحق بهما^(٢) في اللفظ في

قولهم: هي الأذن وأذينة، وكذلك قول العجاج في صفة المنجنيق^(٣):

أُورِدَ حُذًا تَسْبِقُ الْأَبْصَارَ وَكُلُّ أَنْثَى حَمَلَتْ أَحْجَارًا^(٤)

(١) بيت من البحر الطويل، اختلف قائله فقيلاً: إنه الفرزدق، وقيل: ذو الرمة.

نسب إلى الفرزدق في: ديوانه ١٧٨/١، والمأثور لأبي العميث: ١٤٢، والمعاني الكبير: ٩٩٤

قال ويروى لذى الرمة، والاقتضاب ٣١٠/٣، وشرح أدب الكاتب: ٢٤٧، وابن يسعون:

٢٠٣، والقيسي: ٦٦١، وابن برى: ٤٤٤، واللسان (أنث)، وغاية الإحسان: ٢١٠.

ونسب إلى ذي الرمة في ديوانه: ١٤٢، وتهذيب اللغة ١٤٦/١٥، واللسان (أنث) صدره:

إذا القيسي.

الشاهد: قوله: "فوق الأنثيين" أراد الأذنين سماهما بالأنثيين اللاحق لهما لفظاً ولا حقيقة

أنثى تحته.

وورد بلا نسبة في: العين ٢٤٤/٨، وأدب الكاتب: ٤٩٥، وغريب الحديث للخطابي

١٣٤/٢، والمنجد: ٥٣، وديوان الأدب ١٠٤/١، ١٣٧/٣، ومعجم مقاييس اللغة ٤٤٤/١.

ذكر المرزباني في: الموشح: ١٠٧، أن البيت لذى الرمة، وأن الفرزدق انتحل.

انظر تفصيل ذلك ص: ١٠٧ وما بعدها.

روي صدره (وكنا إذ القيسي نب عتوده) في ديوان الفرزدق وأدب الكاتب والمعاني الكبير

وغريب الحديث وديوان الأدب وتهذيب اللغة والاقتضاب.

الجبار: المتكبر الذي لا يرى لأحد حقاً، صَعَّرَ: أمال خده عن النظر إلى الناس، الأنثيين:

الأذنين، الكرد: أصل العنق.

(٢) في التكملة، ور: (لهما).

(٣) في التكملة مرجان: (المنجنيق قال).

(٤) رجز قائله العجاج بن الحجاج بن يوسف الثقفي.

حذا: جمع أخذ وهو سهم خفيف.

فقوله: " كُلُّ أُنْثَى " كأنه قال: كل مُنْجَنِقٍ أُنْثَى^(١)؛ لأن المنجنيق مؤنث،

ومثل ذلك في تعلقه بما عليه اللفظ دون المعنى قول الشاعر أنشده أحمد بن يحيى:

بَلْ ذَاتُ أُكْرُومَةٍ تَكْنَفُهَا الْـ أَحْجَارُ مَشْهُورَةٌ مَوَاسِمُهَا^(٢)

قال الأحجار صَخْرَ وَجَنْدَلٍ وَجَرُولَ بنو نهشل، فسماهم بالأحجار من

حيث كانوا مسمين بأسمائها كما أثبت هذه الأسماء لتأنيث اللفظ لا لمعنى غيره^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الضروب الثلاثة التي تقدم ذكرها^(٤) يفيد كل واحد منها معنى

فالأول: التاء الداخلة على الصفة نحو: ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ.

= والمعنى: أورد السيوف والرماح والسهام والمجانيق ديار أعدائه.

الشاهد: قوله: " وكل أُنْثَى " أراد بالأُنْثَى المنجنيق لأنها مؤنثة اللفظ فأخبر عنها بالأُنْثَى.

ورد في ديوانه ١١٦/٢، والمعاني الكبير: ١١٠٣، والمخصص ١٠٣/١٦، وابن يسعون:

٢٠٤، والقيسي: ٦٦٣، وابن برى: ٤٤٥، ٤٤٦.

(١) (أُنْثَى) ليست في: (التكملة).

(٢) بيت من البحر المنسرح، قائله نهشل.

أُكْرُومَة: كرم، تكنفها: أحاط بها، الأحجار: المسمون بأسمائها وهم صخر وجندل وجرول

بنو نهشل لما شاركوا الأحجار في التسمية سماههم أحجاراً.

مواسم: أسواق.

الشاهد: قوله: " الأحجار " وقد بين أبو علي وجه الاستشهاد.

ورد في: المخصص ١٠٣/١٦، وابن يسعون: ٢٠٤، والقيسي: ٦٦٤، وابن برى: ٤٤٧.

(٣) التكملة شاذلي: ١٢٧، ١٢٨، والتكملة مرجان: ٣٦٣، ٣٦٦.

(٤) في الأبواب الثلاثة السابقة، انظر: ٦٨٣، ٧٠٥، ٧١٣، ١٠٥/ب، ١١١/أ، ١١٢/ب.

والثاني: الداخل على الاسم نحو: مَرءٌ ومَرْأةٌ؛ لأن التاء يفصل بين القبيلين، وكذا تاء ناقة له ضرب من الفائدة؛ لأنه تأكيد التأنيث.

والثالث: نحو: تَمْرَةٌ؛ لأن التاء يدل على الإفراد، والتاء في هذا الباب لا فائدة له ألا ترى أن غُرْفَةً ليست بصفة يفرق التاء^(١) فيه بين المؤنث والمذكر كضاربة، ولا بدليل على مؤنث كمرأة، ولا له اسم جنس يدل هذا على واحده إذ لا يقال: غُرْفٌ وغُرْفَةٌ كَتَمْرٍ وتَمْرَةٍ، وكذا لا يقال: بَلْدٌ وبَلْدَةٌ ولا قَرْيَةٌ وقَرْيٌ، فالتاء في هذا تأنيث لفظ لا تأنيث معنى، وقد تقدم في صدر الكتاب^(٢)، ولما كان التاء علماً للتأنيث الحقيقي نحو: مَرءٍ ومَرْأةٍ، ثم وجد في الكلمة عبر عنه بالتأنيث نحو قوله:

وَمَا ذَكَرٌ فَإِنْ يَكْبُرُ فَأُنْثَى

فسمى القراء أنثى؛ لأنه يقال له: حَلَمَةٌ، وليس يريد التأنيث الحقيقي، وإن كان القراء من الحيوان، ألا ترى أن الذكر لا يصير أنثى، وإنما القصد أنه إذا كبر سمي حَلَمَةٌ، فيكون في اسمه علم التأنيث، فكأنه مؤنث على الحقيقة، وكذا قوله:

..... تَحْتَ الْأُنْثَيْنِ.....

يعني الأذنين، ألا ترى أن الأذن ليس بدليل على جنس حيوان، فيقال: إن فيه تذكيراً وتأنيثاً على الحقيقة، وإنما يدل على عضو، وإنما قال: أنثى للأذن لوجود التأنيث / في اللفظ نحو: أُذَيْنَةٌ، وهي الأذن، وأُذُنٌ لطيفة، فجري مجرى ١١٦/ب المرأة في لحاق علامة التأنيث لما يجري عليه من الصفة وغيرها، وكذا قولهم:

(١) في أ: (الأسماء).

(٢) انظر : ٥٥١.

الأَثْنِيَانِ لِلْخَصِيَيْنِ لِأَجْلِ أَنْ هُنَاكَ تَاءٌ، وَكَذَا قَوْلُهُ:

..... وَكُلُّ أَثْنَى.....

لِأَجْلِ أَنْ التَّأْنِيثَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِ الْمُنْجَنِقِ، فَإِنَّهُ يَلْحَقُ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ
نَحْوُ قَوْلِكَ: مُنْجَنِقٌ^(١) عَظِيمَةٌ، فَهُوَ فِي الظَّاهِرِ مُؤَنَّثٌ، وَأَوْضَحَ هَذَا كُلَّهُ بِالْبَيْتِ
الَّذِي أَنَشَدَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ:

بَلْ ذَاتُ أَكْرُومَةٍ تَكْتَفُّهَا الْأَحْجَارُ.....

يُرِيدُ جَمَاعَةٌ مَسْمِينَ بِأَسْمَاءِ الْأَحْجَارِ، وَبَيَانَ الْإِلْتِقَاءَ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا سَمِيتَ
الرَّجُلَ صَخْرًا لَمْ يَدُلْ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى رَجُلٍ بَعِينَةٍ
غَيْرِ أَنَّ اللَّفْظَ قَدْ اخْتَصَّ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ بِذَلِكَ النَّوْعِ مِنَ الْجَمَادِ، فَلَمَّا كَانَ
كَذَلِكَ صَارَ الْمُسَمَّى بِصَخْرٍ كَأَنَّهُ حَجَرٌ، فَقَالَ: تَكْتَفُّهَا الْأَحْجَارُ.

وَكَذَا الْأَصْلُ فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ أَنَّ يَدُلُّ عَلَى نَقِيضِ الْمَذْكَرِ، فَمَا وَضَعَ لِذَلِكَ
صَارَ يُسَمَّى كُلُّ شَيْءٍ فِي اسْمِهِ هَذِهِ التَّاءُ مُؤَنَّثًا لَوْجُودِ عِلْمِ التَّأْنِيثِ لَفْظًا كَمَا
وَجَدَ أَسْمَاءَ الْأَحْجَارِ هُنَاكَ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعْنَى الْأَحْجَارِ فَاعْرِفْهُ.

وَحَكَى شَيْخُنَا عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي صِفَاتِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ نَحْوُ
رَأْوِيَةٍ^(٢) لِأَجْلِ أَنْ^(٣) التَّأْنِيثُ اللَّفْظِيُّ يَعْبُرُ عَنْهُ بِالْأَثْنَى، وَالْمُؤَنَّثُ جَلَّ اللَّهُ عَنْ
صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

فَهَذَا الْبَابُ مِنْ مُحَاسِنِ أَبِي عَلِيٍّ، وَكَذَا جَمِيعُ هَذِهِ الْأَبْوَابِ الَّتِي رَتَبَهَا فِي
التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكَيرِ إِذْ لَا يَكَادُ يَوْجَدُ هَذَا التَّفْصِيلُ وَالْإِشْبَاعُ لْغَيْرِهِ، وَكَانَ شَيْخُنَا
يَقُولُ: قَدْ انْتَهَيْتُمْ إِلَى بَابِ الدِّيَاكِجِ اسْتِحْسَانًا لَهُ.

(١) فِي ظ: (مُنْجَنِقَةٌ).

(٢) فِي ظ: (رَوَايَةٌ).

(٣) (أَنْ) لَيْسَتْ فِي: (ظ).

قال صاحب الكتاب:

" باب^(١) ما دخله^(٢) التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث^(٣) .

وذلك قولهم: رجل علامة ونسابة وراوية، ولا يجوز لهذه التاء أن تدخل في وصف من أوصاف الله سبحانه، وإن كان المراد المبالغة، وقال أبو الحسن في قولهم: رجل فروقة وهلولة وحمولة: ألحقوا^(٤) الهاء للتكثير كنسابة وراوية^(٥) .

قال المفسر:

اعلم أن التاء تأتي علماً للكثرة والمبالغة، ألا ترى أن راوية صفة للمذكر في قولك: رجل راوية، ومجيء التاء علماً للتكثير بمنزلة تأنيثهم الجموع، وكذا فروقة وحمولة لأجل أنه يجري صفة على المذكر نحو: قولك: رجل فروقة، فأما إذا جرى على المؤنث نحو: أن تقول: امرأة فروقة، فإن التاء هي التي كانت في حال التذكير، وليست للتأنيث بمنزلتها في ضاربة لما تقدم من أن فعولاً لا يؤنث^(٦) .

قال صاحب الكتاب:

"وقد لحقت تاء التأنيث حيث لم تلحق الكلمة تأنيثاً، ولم تفصل واحداً

(١) في التكملة مرجان: (هذا باب).

(٢) في التكملة: (دخلته).

(٣) هذا القسم السادس مما تدخله التاء من الأسماء.

(٤) في التكملة: (ألحقوها).

(٥) التكملة شاذلي: ١٢٩، والتكملة مرجان: ٣٦٦.

(٦) انظر ص: ٦٩١ .

من جنس، ولم تفصل تأنيثاً من تذكير كامرئ وامرأة، ولا تجري صفة على فعل، وذلك قولهم في جمع حجر: حجارة، وذكر: ذكارة وجمل: جمالة وقرئ «كأنه جملت صقر»^(١) ودخلت الهاء^(٢) في فُعولة التي يراد بها الجمع، وذلك قولك: عم وعمومة وخال وخؤولة وصقر وصقورة، وكذلك أفعله^(٣) وفعله نحو: أجربة وصيبة وخصي وخصية، وغلمة وجيرة، وهذا كياء^(٤) النسب في كُرسي وقُمري، وثَمَانٍ جاءت في البناء غير دالة على ما تدل عليه في الأمر العام من النسب^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن التاء في نحو: ذكارة ليس بمنزلة ما تقدم^(٦) إذ لا يكون بمنزلة في ضارب وضاربة وامرئ وامرأة؛ لأن الذكارة ليس خارجاً عن مذكر، وإنما هو جمع ولا يكون كتمرة وتمر إذ لا يقول: ذكار بمعنى الجمع وذكارة على الأفراد، فإذا خرج من هذه الضروب بقي أن يكون من باب غُرْفَة وظُلْمَة، أو باب رَاوِيَة ونَسَابَة، وهو بباب راوية أشبه لما ذكرنا من أنهم وضعوا الجموع على التأنيث حيث قالوا: خَرَجَتْ

(١) المرسلات / ٣٣، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم جمالات بألف، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم جمالت واحدة بغير ألف.

انظر كتاب السبعة: ٦٦٦، والمبسوط: ٣٩٢، والتيسير: ٢١٨، والعنوان ٢٠٢.

(٢) في التكملة: (أيضاً).

(٣) في التكملة شاذلي: (في أفعله).

(٤) في التكملة: (بإي).

(٥) التكملة شاذلي: ١٢٩، والتكملة مرجان: ٣٦٦، ٣٦٧.

(٦) في أ: (تقدم لك لا يكون بمنزلة).

الرَّجَالِ، فإذا لحق التاء لفظ الجمع كان تأكيداً لمعناه، كما أن^(١) في رَاوِيَةٍ دليلاً على الكثرة، وشبهه أبو علي هذا بياء النسب في قُمْرِي من جهة الظاهر، وهو أن أصل تاء التأنيث أن يكون للفصل بين المذكر والمؤنث، وليس يدل في قولك: ذَكَارَةٌ على مؤنث كما أن الياء في قُمْرِي لا يدل على ما يدل عليه في كُوْفِيٍّ وَبَصْرِيٍّ، وكذا ثَمَانٍ لِأَجْلِ أَنْ الْأَصْلُ ثَمْنِي^(٢) على ما تقدم، وبعد: فإن التاء في أمثلة الجمع على ضربين مطرد، وغير مطرد.

فالمطرد نحو: أَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ نحو: أَجْرِيَّةٌ وَغِلْمَةٌ، ألا ترى أنه لا يأتي أَفْعَلٌ بكسر العين (جمعاً)^(٣) ولا فِعْلٌ كغِلْمٍ وَأَجْرِبٍ. وغير المطرد نحو: فِعَالَةٌ وَفُعُولَةٌ؛ لأنهما يوجدان في الجمع، ولا تاء نحو: جِمَالٌ وَحِبَالٌ وَقُدُورٌ^(٤).

(١) في ر، وظ: (أن التاء في رواية دليل).

(٢) في الأصول لابن السراج ٩١/٢: (فأما الياء في ثمان فهي ياء نسب، وكان الأصل ثمني مثل:

بمعي فحذفت إحدى الياءين، وأبدلت منها الألف كما فعل ذلك بيمني حين قالوا: بيمان).

(٣) (جمعاً) ليست في أ.

(٤) في ر، وظ: (قد ورد).

قال صاحب الكتاب:

" باب ما جاء من الجمع على مثال^(١) / مفاعل فدخلته تاء التأنيث^(٢) ١١٧/ب
وذلك على أربعة أضرب.

فمن ذلك ما يدل لحاقها به^(٣) على النسب، وذلك قولهم: المَهَالِبَةُ
وَالْمَنَازِرَةُ وَالْأَشَاعِنَةُ، فجاء جمعه المكسر على حد ما جاء المصحح، وذلك أنهم
لما كانوا يقولون: الْأَشْعُرُونَ، فيجمعون بحذف الياء كأنه جمع أَشْعَرٍ لَا أَشْعَرِي
كسر عليه أَشْعَثَ لَا أَشْعَثِي، فدل التأنيث على هذا المعنى من النسب، ومن هذا
عندي قولهم: فَارِسِيٌّ وَفُرسٌ، قال ابن مقبل:
طَافَتْ بِهِ الْفُرسُ حَتَّى بَدَّ نَاهِضُهَا عُمٌ لَقَحْنٍ لِقَاحاً غَيْرَ مُبْتَسِرٍ^(٤)
ومن ذلك ما دخل على الأعجمية^(٥) المَعْرَبَةُ نحو: السِّيَابِجَةُ وَالْمَوَازِجَةُ
وَالْجَوَارِبَةُ.

(١) (مثال) ليس في التكملة: (مرجان).

(٢) هذا القسم السابع مما تدخله التاء من الأسماء.

(٣) (به) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) بيت من البحر البسيط.

الشاهد: قوله: "الفرس" وهو جمع فارسي على النسب كيهودي.

ورد في ديوانه: ٩٢، والإبل للأصمعي: ٧٤، والجمهرة ٢٥٥/١، وابن يسعون ٢٠٥،

والقيسي: ٦٦٥، وابن برى: ٤٤٩، والتاج (بسر).

طافت به: الضمير في به يعود إلى نخل أي خدمتها وأصلحتها.

بذ: سبق وغلب، ناهضها: الناهض الذي نهض قليلاً، ولم يكمل، عم: طوال، مبتسر: أي

لقحها قبل أوان التلقيح، لقحن: حملن.

(٥) في أ: (دخل عليه من الأعجمية).

وقد قالوا: صَيِّقِلْ وصَيِّاقِلَة وَقَشَعَمْ وَقَشَاعِمَة، فدخلت ^(١) الاسم على غير هذين الوجهين، وإن شئت حذف الهاء، فقلت: الْأَشَاعِثُ وَالسِّيَّابِجُ كما تقول: الصَّيِّاقِلُ ^(٢).

ومن ذلك أن تدخل (الهاء) ^(٣) في هذا المثال من ^(٤) الجمع عوضاً من الياء التي تلحق مثال مفاعل، وذلك نحو: فِرْزَانٌ ^(٥) وفِرَازِنَة وجَحَّجَاح وجَحَّاجِحَة، وزَنْدِيق وزَنْادِقَة، فالهاء في هذا الباب لازمة لا تحذف؛ لأنها تعاقب الياء في الجَحَّاجِجِ، فإن حذفت ^(٦) أتيت بالياء ^(٧)؛ لأنهما يتعاقبان، وإنما اجتمعت النسبة والعجمة في لحاق التاء لهما ^(٨) في أَشَاعِنَة ومَوَازِجَة لاتفاقهما في النقل من حال إلى حال لم يكونا عليه، فالنسب قد صار ^(٩) به الاسم وصفاً بعد أن لم يكن كذلك والعجمي بالنقل، قد صار مُعْرَباً بعد أن لم يكن كذلك، وليس ذلك لاتفاق العجمة والتأنيث ^(١٠) في المنع من الصرف، ألا ترى أن العجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصرف وهذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب أسماء أجناس ^(١١).

(١) في التكملة شاذلي: (فدخلت التاء).

(٢) في التكملة شاذلي: (الصياقل والقشاعم قال).

(٣) (الهاء) ليست في: (أ).

(٤) في أ: (في).

(٥) في التكملة مرجان: وأ: (فرازن).

(٦) في التكملة: (حذفتها).

(٧) في التكملة شاذلي: (بالياء عوضاً منها كأنهما).

(٨) في التكملة مرجان: (الهاء).

(٩) في التكملة مرجان: (قد صار الاسم فيه).

(١٠) في التكملة شاذلي: (وتاء التأنيث).

(١١) التكملة شاذلي: ١٣٠، ١٣١، والتكملة مرجان: ٣٦٧-٣٦٩.

قال المفسر:

اعلم أن التاء في هذا الباب على أربعة أضرب:
الأول: أن تلحق تأكيداً للجمع نحو: صَيَاقِلَةٌ وَقَشَاعِمَةٌ، فهو بمنزلة في خِيُوطَةٍ^(١).

والثاني: أن تعاقب ياء مَفَاعِيلٍ نحو: جَحَاجِيحٍ وَجَحَاجِحَةٍ يدل ذلك على المعاقبة أنهم لا يقولون: جَحَاجِيحَةٍ، فيجمعوا بينهما، فمتى حذفت التاء عاد الياء في نحو: جَحَاجِيحٍ، ولا يجوز جَحَاجِحٍ إلا في ضرورة الشعر^(٢)، ولو قيل: إن التاء في جحاجحة بمنزلة الهمزة في ابن واسم بمعنى أن التاء دخل الجمع لتأكيد معناه كما دخل في قَشَاعِمَةٍ^(٣) إلا أنه عاقب مع ذلك / حرفاً يكون ١١٨/أ في الكلمة كما أن الهمزة في ابن بمنزلة في قولك: انطلاق من جهة الإيصال إلى الساكن، وقد عاقبت مع ذلك لام الفعل وصارت كالعوض منه بدلالة ما تقدم من أنهم يقولون: ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ، ولا يقولون^(٤): ابْنَوِيَّ، كان صواباً.
والضرب الثالث: قولهم: الْأَشَاعِثَةُ وَالْمَهَالِبَةُ، وذلك أن الأصل أَشْعَثِيٌّ وَمُهَلَّبِيٌّ، ثم إنهم يحذفون ياء النسب في الجمع الصحيح فيقولون: أَشْعَرُونَ

(١) في اللسان (خيطة) الخيط السلك والجمع أخياط وخیوط وخیوطة مثل فعل وفحول وفحولة زادوا الهاء لتأنيث الجمع.

(٢) قال ابن الزبيري:

ماذا بيدر فالعقند قل من مرآزية جَحَاجِحُ

الأساس واللسان (جحجج).

(٣) في ر: (قساعمة).

(٤) انظر ص: ٤٥٣ (٦٠/أ).

وَأَشْعَثُونَ حَتَّى كَانَهُمْ جَمَعُوا أَشْعَثَ، فَلِذَلِكَ^(١) يَكْسِرُونَهُ تَكْسِيرَ أَحْمَدَ، فَيَقُولُونَ:
أَشَاعِثَ وَمَهَالِبَ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ التَّاءَ وَيَجْعَلُونَهُ عِلْماً لِلنَّسَبِ، وَقَوْلُهُ: فَارِسِي وَفُرس
يُشَبِّهُ هَذَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ حَذَفُوا يَاءَ النَّسَبِ، وَجَمَعُوهُ جَمْعَ مَا لَا يَاءَ فِيهِ حَتَّى
كَأَنَّهُ فَارِسٌ وَفُرسٌ كَبَازِلٌ وَبُزُلٌ.

والرابع: أَنْ يَدْخُلَ عِلْماً لِلْعِجْمَةِ نَحْوُ: السِّيَابِجَةِ وَالْمَوَازِجَةِ، وَقَالَ:
"وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الْهَاءَ، فَقُلْتُ: الْأَشَاعِثَ وَالسِّيَابِجَ كَمَا تَقُولُ: الصِّيَاقِلُ"
يَعْنِي أَنَّ التَّاءَ فِي الْأَشَاعِثَةِ وَالْمَوَازِجَةِ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى النَّسَبِ وَالْعِجْمَةِ، فَإِنَّهُ
دَخَلَ فِي الْأَصْلِ بِقَرَابَةِ تَأْكِيدٍ مَعْنَى الْجَمْعِ، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ كَمَا حَذَفَ مِنْ
صَيَاقِلَةٍ، وَعَلَّلَ أَبُو عَلِيٍّ الْإِشْتِرَاقَ بَيْنَ^(٢) النَّسَبِ وَالْعِجْمَةِ فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ
بِأَنَّ الْعِجْمِيَّ وَالْإِسْمَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ قَدْ اجْتَمَعَا فِي الْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالٍ^(٣) إِلَى
حَالٍ، فَالْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ قَدْ صَارَ صِفَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ اسْمًا، وَالْأَعْجَمِيُّ قَدْ صَارَ
مِنْ جُمْلَةِ لُغَةِ الْعَرَبِ بَعْدَ أَنْ كَانَ لَغِيْرِهِمْ، وَأَعْرَبَ كَمَا تَعَرَّبَ الْأَسْمَاءُ
الْعَرَبِيَّةُ الصَّرِيحَةُ، فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي هَذَا النِّقْلِ جَازَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي التَّاءِ، وَأَمَّا
قَوْلُهُ: "وَلَيْسَ ذَلِكَ لَاتِفَاقَ الْعِجْمَةِ وَالتَّأْنِيثِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ" فَشَيْءٌ
ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ^(٤)، وَبَيَّانُهُ أَنَّ التَّأْنِيثَ أَحَدَ أَسْبَابِ مَنَعِ الصَّرْفِ، وَكَذَا
الْعِجْمَةُ، فَلَمَّا اشْتَرَكَا فِي هَذَا جَازَ أَنْ يَقْتَرْنَ لَفْظَ التَّأْنِيثِ بِالْعِجْمِيِّ وَيَصِيرَ
عِلْماً لَهُ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لَمَّا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْعِجْمَةَ فِي نَحْوِ: السِّيَابِجَةِ،

(١) فِي ر، وَظ: (فَكَذَلِكَ).

(٢) (بَيْنَ) لَيْسَتْ فِي: (ر، وَظ).

(٣) فِي ر، وَظ: (مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ).

(٤) أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ ٤٠٩/٢.

والموازجة عجمة جنس^(١) إذ ليس نحو: الجَوْرَب بعلم كإِسْمَاعِيل وإِسْحَاق، والعجمة الجنسية لاحظ لها في منع الصرف، وإذا كان كذلك لم يكن عجمة جواربة بمشاركة^(٢) للتأنيث في كونه سبباً مانعاً من الصرف، فيصح أن يجعل علم التأنيث دليلاً عليها من أجل ذلك.

(١) انظر ص: ٧٤٠ .

(٢) في ر، وظ: (لمشاركة).

" باب ما أنث / من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات ^(١) ١١٨/ب

الثلاث ^(٢)

وهو على ثلاثة: أضرب من ذلك ما اختص مؤنثه باسم انفصل به ^(٣) عن مذكّره، وكذلك مذكّره جعل له اسم يختص به، وذلك نحو: حَمَلٌ وَرَحْلٌ، وَجَدْيٌ وَعَنَاقٌ، وَتَيْسٌ وَعَنْزٌ، وقالوا: ضُبُعٌ لِلْأُنْثَى وَلِلذَكَرِ ضِبْعَانٌ، ولم يقولوا: ضِبْعَةٌ، وقالوا: حِمَارٌ وَأَتَانٌ، وقد حكى أنهم قالوا: حِمَارَةٌ، وربما ^(٤) ألحقوا التاء في هذه الأسماء الموضوعة ^(٥) للمؤنث، وإن كان مستغنى عنها كقولهم: كَبَشٌ وَنَعْجَةٌ وَجَمَلٌ وَنَاقَةٌ، فأما البعير فكالإنسان يشمل الجَمَلُ والنَّاقَةُ ^(٦) كما أن الإنسان يشمل الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ، وكالبعير في هذا قولهم ^(٧): الدَّجَاجُ في وقوعه على المَذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ اللّذي هما الديك والدجاجة قال جرير:

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالْدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرْعُ النَّوَاقِيسِ ^(٨)

(١) انظر المذكر والمؤنث للفراء: ٥٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٦٦، والجمل: ٢٩١، والمذكر والمؤنث لابن التستري: ٤٧.

(٢) في التكملة (الثلاث به).

(٣) في التكملة شاذلي، وظ: (من).

(٤) في أ: (وإنما).

(٥) في التكملة شاذلي: (المصوغة).

(٦) انظر إصلاح المنطق: ٣٢٦.

(٧) في التكملة مرجان: (بالدجاج).

(٨) بيت من البحر البسيط.

الديرين: هو دير واحد بالشام يقال له دير الوليد ثناه ضرورة ومجازاً.

المعنى انتظار صوت الديكة؛ لأنه مُزْمَعُ الخُرُوجِ، وقد^(١) قالوا: وَعِلٌّ
وَأُرْوِيَّةٌ، وقالوا: فَرَسٌ وَحَجَرٌ لِلْأُنْثَى، وقالوا: فَرَسٌ أُنْثَى ولم يقولوا: فَرَسَةٌ.

ومن ذلك ما كان تأنيثه بغير علامة ولا صيغة مختصة للمؤنث كحَجَرٍ
وَعَنْزٍ، فما كان منها^(٢) على ثلاثة أحرف، فالتاء تلحقه في التصغير نحو: عَيْنٌ
وَأُذُنٌ تقول فيهما: أُذَيْنَةٌ وَعُيَيْنَةٌ، وما كان على أربعة أحرف، فالتاء في التحقير
لا تلحقه كما تلحق الثلاثة إلا في حرفين قد تقدم ذكرهما^(٣) " (٤).

قال المفسر:

اعلم أنه قال في أول الباب: " ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة من
هذه العلامات الثلاث " يعني ألف التأنيث المقصورة في حُبْلَى، والممدودة في

= أرقني: أذهب نومي، قرع: ضربها وذلك سحرا.

الشاهد: قوله: " الدجاج " يعني به الديكة يقال للديك دجاجة فإذا أرادوا الأنثى قالوا: هذه.
ورد في ديوانه: ٢٤٩، وما تلحن فيه العامة: ١٣٤، والحيوان ٣٤٢/٢، والكامل ١٣٨،
والمذكر والمؤنث للمبرد ٩١، والأصول ٤٠٩/٢، والعقد الفريد ٣٨٨/٥، وسمط اللآلي: ٥،
ومعجم ما استعجم: ٩٦، ٥٧٢، والمسلسل: ٢٤٠، وابن يسعون: ٢٠٥، والقيسي:
٦٦٦، وابن بري: ٤٥٢، والبديع في نقد الشعر: ٢٠٨، ومعجم البلدان ٥٤٠/٢، واللسان
(نفس) والبرهان في علوم القرآن ٦/٣، وبحر العوام فيما أصاب فيه العوام ١٧٨، والتاج
(نفس)، في الحيوان والبرهان (مررت) وفي البديع (تنزلت).

(١) (قد) ليست في التكملة.

(٢) في التكملة: (من هذا).

(٣) هما " قدام، ووراء " انظر ص: ٥٨٣ .

(٤) التكملة شاذلي: ١٣٢، ١٣٣، والتكملة مرجان: ٣٦٩، ٣٧٠.

حَمَرَاء، وتاء التأنيث، ويبعد أن يقال: إن ألف التأنيث ممدودة^(١) ومقصورة واحد، وإن الثالث هو الياء في هَـذِي لأجل أن ذلك لا يكون إلا في الفعل، ويكون ضميراً أيضاً نحو: تَفْعَلِينَ وفي اسم الإشارة فالقصد ما ذكرنا، وأما قوله: "وهو على ثلاثة أضرب" فقد اشتمل عليها الفصل الذي كتب^(٢).

فالضرب الأول: ما كان المؤنث من تركيب، والمذكر من تركيب آخر نحو: تَيْسٌ وَعَنْزٌ وَجَدْيٌ وَعَنَاقٌ، ألا ترى أنه ليس في حروف عَنْزٍ وَعَنَاقٍ شَيْءٌ من حروف تَيْسٍ وَجَدْيٍ، وقد عدّ قولهم: ضَبْعٌ وَضِبْعَانٌ في هذا؛ لأن مثال ضِبْعَانٍ غير مثال ضَبْعٍ، وفيه ألف ونون ليسا في ضَبْعٍ، فهو في اختلاف التمثيل مع اتفاق التركيب / بمنزلة أَحْمَرٍ وَحَمَرَاءٍ في الصفات.

أ/١١٩

والضرب الثاني: أن يكون مثال المؤنث مخصوصاً، وقد لحقه التاء مع ذلك، وذلك نحو: كَبْشٌ وَنَعْجَةٌ؛ لأن نَعْجَةً ليس حروفها من حروف كبش، وقد لحق التاء تأكيداً كما تقدم^(٣)، فليس تأنيث نعجة بالتاء، وإنما هو باختصاص الصيغة، وذلك أن معنى قولنا التاء تؤنث به الكلمة أنه يفصل بين المذكر والمؤنث، ولا شبهة في أن الفصل باختلاف الصيغة والتركيب أقوى وأوضح من الفصل بالتاء، فإذا قلنا: إن التاء في نَعْجَةٍ هو الذي جاء للفصل دون استئناف البناء كنا قد نزلنا من العُيُوقِ إلى الحضيض.

والضرب الثالث: أن يكون الاسم مؤنثاً تأنيث مجاز، ولا تاء في لفظه، وذلك نحو الأذن والعين، وأما حديث لحاق التاء في التصغير، فقد تقدم بيانه في

(١) في ر، وظ: (ممدوداً ومقصوراً).

(٢) في ظ: (كتبت).

(٣) انظر ص: ٧١٢.

أول باب^(١) التأنيث، وأما كون البعير بمنزلة الإنسان فواضح، فإذا قلت: لي بعير
احتمل النوعين، فالتذكير ظاهر، وعلى التأنيث قوله:

لَا تَشْرِبِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الزُّجَاجَةِ وَاكِفُ الْمِعْصَارِ^(٢)

وأما تشبيهه أبي علي البعير بالدجاج، فصحيح؛ لأن الدجاج يكون
للديكة، ولمؤنثات جنسها، ولكن^(٣) بين الموضعين فصلاً، وهو أن البعير لا يأتي
المؤنث في لفظه، فلا يقال: بعيرة كما لا يقال في إنسان: إنسانة^(٤) للمرأة،
ويقال: دجاجة للمؤنث، فدجاج ودجاجة وديك بمنزلة فرس و امرأة ورجل،
وأما قولهم: فرس أنثى، فكان الظاهر فيه أن يقال: فرسة كمرأة، ولكنهم
استغنوا بالتأنيث الذي يلحق ما يجري عليه، من تأنيث لفظه، ويجوز أن يقال:
إنه بمنزلة البعير في كونه عاماً، فإذا أنث ما يجري عليه فعلى المعنى كما حكى

(١) انظر ص: ٥٧٩.

(٢) بيت من البحر الكامل قائله أعرابي.

عرق الزجاج: يريد به الخمر.

المعصار: الذي يجعل فيه الشيء ثم يعصر.

الشاهد قوله: (البعير) أراد به الأنثى.

ورد في: المقتضب ١٩١/٢، والخصائص ٤١٨/٢، والأغاني ٣٧٣/٤، ومبادئ اللغة:

١٤٣، ونهاية الأرب ١٠٣/١٠.

في المقتضب (لا تشترى) وفي الخصائص (لا تشربا) وفي الأغاني (لا نبتغي)، وفي مبادئ اللغة

والمخطوطة ر: ونهاية الأرب (لا نشتهي)، وفي الأغاني (ماء الزبيب وناطف المعصار).

(٣) في أ: (وبان).

(٤) في الصحاح (أنس)، (ويقال للمرأة أيضاً: إنسان، ولا يقال: إنسانة والعامية تقول)

وانظر المشوف المعلم: ٨٢.

عن بعضهم أنه قال: صَرَعْتَنِي بَعِيرٌ لِي^(١)، فأنت لما أراد الناقة، وكما قال:

..... ثَلَاثَ شُخُوصٍ^(٢)

لما كان قصده النسوة.

قال صاحب الكتاب:

والإبل والغنم والخيل مؤنثة، وتصغيرها بلحاق التاء بها، وقد حكى
تأنيث النعم عن يونس والتذكير أعرف^(٣)، والتبّل مؤنثة قال أبو عمر: التبّل
واحد لا جماعة له، ولا يقال: تبّلة إنما يقال: تبّل للجماعة، فإذا أفردوا الواحد
قالوا: سَهْمٌ كما قالوا: إِبِلٌ، فإذا أفردوا قالوا: جَمَلٌ وناقة، وغنم فإذا أفردت
قلت: شاة، وكذلك كل جمع لا واحد له، ومن الأسماء المؤنثة / العين ١١٩/ب
للجارحة، وعين الماء، وعين السحاب، وعين الركبة^(٤)، وعين القبلة، وأما قوله:
فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكِ فَهِيَ عُورٌ تَذْمَعُ^(٥)

(١) انظر الصحاح واللسان (بعر).

(٢) تقدم وروده ص: ٥٠٧.

(٣) ذهب الفراء إلى أن النعم مذكر، انظر معاني القرآن ١/١٢٩، ٢/١٠٨، والمذكر والمؤنث
للفراء: ٨٨.

(٤) في التكملة شاذلي: (الركبة)، وعين الركبة نقرة الركبة، تهذيب اللغة ٣/٢٠٧.

(٥) بيت من البحر الكامل، قائله أبو ذؤيب الهذلي.

حداقها: جمع حداقة، سملت: فقتت، عور: العور ذهاب حسن أحد العينين.

الشاهد: قوله: " فالعين " أراد بها الجنس والدليل على ذلك قوله: " فهي عور "،
والعور لا تكون للواحدة.

ورد في ديوان الهذليين ٣/١، والعين ٧/٢٦٧، والحروف لابن السكيت: ١١٢، وخلق
الإنسان لثابت: ١٠٦، والمفضليات: ٤٢٢، وشرح أشعار الهذليين: ٩، والأضداد

فإنما جعلها للجنس ووضع بعضه في موضع الجميع كقوله سبحانه :
﴿وَأَنْتُمْ لَتَمُوتُنَّ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ﴾ ^(١) ومما يدل ^(٢) على ذلك قوله:
"فهى عورٌ تَدْمَعُ" والعور لا يكون للواحدة منها، وكذلك الأذن، وأذن الدلو
أنشد أبو زيد في وصف دلو:

لَهَا عِنَاجَانِ وَسِتُّ آذَانِ ^(٣)

ومنه الكبد والكِرَش، وعليه كِرَشٌ مثورة، يعني (به) ^(٤) كثرة العيال،
والوَرِكُ وقد حقر وَرِيكَةً والفَخِذُ والسَّاقُ، وفي القرآن ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ

- لابن الأنباري: ٢٨٥، والمثنى: ٧١، وليس في كلام العرب: ١٥٠، والمصون: ٨٥،
والصاح (حدق)، والمنتخب: ٦٤٢، والأساس (سحل)، وابن يسعون ٢٠٦،
والقيسي: ٦٦٨، وابن برى: ٤٥٣، وخلق الإنسان في اللغة: ٩٩، وألف باء
١٣٦/١، وشرح بانت سعاد: ١١٦، وشرح قصيدة كعب: ١٨٠، وتعليق الفرائد
٣٠٠/١، والعيني ٤٩٣/٣، والمزهر ١٩٢/٢، والتاج (حدق - سحل).
في جمهرة أشعار العرب (جفونها) وفي العيني (كحلت).

(١) الصافات / ١٣٧، ١٣٨.

(٢) التكملة شاذلي: (يدلك).

(٣) بيت من الرجز لم أهتمد إلى معرفة قائله.

عناجان: العناج خيط أو سير يشد في أسفل الدلو، ثم يشد في عروته.

الشاهد: قوله: " ست آذان " حيث أنث الآذان بدليل تذكير العدد ست معها.

ورد في: السنوادر: ٣٩١، والجمهرة ٢/٢٨٢، ومعجم مقاييس اللغة ٤/١٥١، والمخصص

١٦/١٨٦، وابن يسعون: ٢٠٧، والقيسي: ٦٧٢، وابن برى: ٤٥٦.

(٤) (به) ليست في: (أ).

بِالسَّاقِ^(١) وَالْقَدَمَ، وَفِي الْقُرْآنِ ﴿فَتَرَلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾^(٢)، وَالْعَضُدَ
وَالضُّعَّعَ، وَالْيَدَ لِلْجَارِحَةِ، وَالْيَدَ مِنَ النِّعْمَةِ هَذِهِ يَدُ مَشْكُورَةٍ، وَتُصَغَّرُ أَيْدِيَّةً،
وَالرَّجُلَ، وَكَذَلِكَ رَجُلٌ^(٣) مِنْ جَرَادٍ^(٤) وَدَبَّاءَ، وَالْكَفَ مُؤَنَّثَةً، فَأَمَّا قَوْلُ
الشَّاعِرِ:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا^(٥)
فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْضَبًا كَقَوْلِهِ:
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٦)

(١) القيامة / ٢٩.

(٢) النحل / ٩٤.

(٣) فِي التَّكْمِلَةِ مَرَجَانُ: (الرَّحْلُ وَكَذَلِكَ رَجُلٌ).

(٤) فِي الصَّحَاحِ (رَجُلٌ)، (وَالرَّجُلُ الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ مِنَ الْجَرَادِ خَاصَّةً).

(٥) بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ قَائِلَهُ.

الْأَسِيفُ: الْأَسِيرُ وَهُوَ مِنَ الْأَسْفِ وَهُوَ الْمُبَالِغَةُ فِي الْحُزَنِ، الْكَشْحَانُ: الْخَصْرَانُ.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: " كَفًّا مُخَضَّبًا " كَانَ وَجْهُ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: مُخَضَّبَةٌ لِأَنَّ الْكَفَّ مُؤَنَّثَةٌ، لَكِنَّهُ
ذَكَرَهُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى.

وَرَدَ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٦٥، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ١/١٢٧، وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ لِلْفَرَاءِ ٨١، وَالْمَعَانِي
الْكَبِيرُ: ٨٤٩، وَالْكَامِلُ: ٣٧، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبَ: ٣٨، وَمَعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ ١/١٠٣، وَفَقَهُ
اللُّغَةِ وَسِرِّ الْعَرَبِيَّةِ: ٣٣٢، وَابْنُ يَسْعُونَ: ٢٠٧، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/١٥٨، وَالْقَيْسِيُّ:
٦٧٣، وَالْإِنْصَافُ: ٧٧٦، وَالْبَلُغَةُ: ٧٠، وَابْنُ بَرِي: ٤٥٧، وَاللِّسَانُ (أَسْفُ)، وَالنَّكَتُ
الْحُسْنَانُ: ٣١٤، وَمَسْأَلَةُ الْحِكْمَةِ فِي تَذْكَيرِ قَرِيبٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى " إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبًا مِنْ
الْحَسَنِينَ " ص ٦٠، فِي الدِّيَوَانِ (مِنْكُمْ).

(٦) تَقْدِمُ وَرُودُهُ ص: ٥٥٦، أَيْ أَنْ تَأْنِيثُ الْأَرْضَ غَيْرَ حَقِيقِي فَكَذَلِكَ " كَفَّ ".

ويجوز أن يكون حمل الكلام على العضو كما حمل الآخر البئر على

القلب في قوله:

يَا بئرُ يَا بئرُ بني عديٍّ لأنزحَنَ قَعْرَكَ بالدَّليِّ

حَتَّى تُعْودِي أَقْطَعَ الْوَلِيَّ^(١)

أي حتى تعودي قليلاً أَقْطَعَ الْوَلِيَّ؛ لأن التذكير في القلب أكثر، ألا ترى

أنهم قالوا: في جمعه: أَقْلَبَ، ومثله في الحمل على المعنى قول الأعشى:

لِقَوْمٍ وَكَأَنَّهُمْ الْمُنفِدِينَ شَرَابَهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا^(٢)

(١) رجز قائله رجل من بني عدي.

انزحَن: انقصن ماءها، قعرَكَ: قعر كل شيء أقصاه، الدلي: جمع دلو، أَقْطَعَ الْوَلِي: سأقطع أيدي أولياء هذه البئر بسبب استنزاف ما فيها من مياه فإذا جاءوا من بعدي يريدون السقي فلن يجدوا فيها شيئاً لأنني قد استنزفت جميع ما فيها من الماء.

ورد في: الإبدال لأبي الطيب ٢٣٢/١، والمخصص ١٤٨/١٦، وأما ابن الشجري ١٥٨/١، وابن يسعون: ٢٠٨، والقيسي: ٦٧٥، والإنصاف: ٥٠٩، وابن برى: ٤٦٠، واللسان (طوى)، والعيني ٤٣٩/١، والخزانة ٣٤/٦.

(٢) بيت من البحر المتقارب قائله الأعشى وقبل البيت:

فباتت ركاب بأكوارها لدينا وخيل بالبادها

وصف نزولهم على الخمار وهم بركابهم وخيلهم لم يزيلوا عنها رحالها ولا سروجها حتى أنفذوا شرابه ولم تنفذ عقولهم، وقيل: لم تنفذ دراهمهم لأنهم مياسير أغنياء.

الشاهد: قوله: "الشراب" أنه حملاً على المعنى لما أراد به الخمر.

ورد في ديوانه: ١٢١، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٢، والمخصص ١٨٧/١٦، وأما ابن الشجري ١٥٩/١، وابن يسعون: ٢٠٩، والقيسي: ٦٧٦، والإنصاف: ٥٠٨، وابن برى:

٤٦١.

أنث الشراب حيث كان الخمر في المعنى كما ذكر الكف حيث كان
 عضواً في المعنى، وهذا النحو كثير، ويجوز أن يكون جعل المخضب (صفة) ^(١)
 للرجل ^(٢)؛ لأنك تقول: رجل مَخْضُوب إذا خَضِبَ يده، كما يقال ^(٣): مَقْطُوع
 إذا قطعت يده (فتقول على هذا: رجل مُخَضَّب إذا خَضِبَ يده) ^(٤) ويقوي
 ذلك قول الشاعر ^(٥):

سَقَى الْعَلَمَ الْفَرْدَ الَّذِي يُجْنُوبُهُ غَزَا لَانَ مَكْحُولَانَ مُخْتَضِبَانَ ^(٦)

(١) (صفة) من التكملة شاذلي، ليست في التكملة مرجان والنسخ المخطوطة لدي.

(٢) في أ: (الرجل).

(٣) في التكملة شاذلي: (تقول).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٥) في أ: (الأعشى).

(٦) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقيل: إنه عمران بن حطان الخارجي، وقيل: لأعرابي

من بني جشم، وورد في ديوان مجنون ليلى ٢١١ في جملة أبيات نسبت إليه.

نسب إلى عمران بن ابن برى: ٤٦٣، حيث قال: ذكر بعضهم أنه لعمران بن حطان،

ونسب إلى أعرابي من بني جشم في القيسي: ٦٧٧، حيث قال: أنشده أبو زيد في نوادره

لبعض الأعراب من بني جشم، والأغاني ١٦٢/٨.

ونسب إلى بشامة بن الغدير في الحب والمحجوب للسري الرفاء ٢٢٥/٢.

الشاهد: (مختضبان).

وورد بلا نسبة في المخصص ١٨٨/١٦، وأمالى ابن الشجري ١٦٠/١، وابن يسعون ٢١٠،

والحماسة البصرية ٢٠٨/٢، والتذكرة السعدية: ٣٥٠.

العلم: الجبل، الفرد: المنفرد، جنوبه: نواحيه.

سقى: يحتمل أن يكون مضمراً تقدم ذكره ويحتمل أن يريد سقى الله ثم حذفه للعلم به.

فإذا استقام ذلك أمكن أن يجعل قوله: مُخَضَّباً صفة لرجل المنكور، وإن شئت جعلته حالاً من الضمير المرفوع في يَضُمُّ والمحرور في قوله: كَشَحِيه؛ لأنهما في المعنى لرجل المنكور، ومن المؤنث قولهم: العجز قالوا ^(١): عَجَز وعَجَز وعُجَز وعُجَز، والقَتَب من أَقْتَاب البطن وهي / الأمعاء وبها سمي الرجل قُتَيْبَةً والقَتَب من أداة السَّانِيَةِ مذكر، السِّنُّ مؤنثة، وكذلك السن من ^(٢) الكِبَر كَبُرَتْ سِنِّي، وقد اتسع في هذه الكلمة لما صارت أمانة لهذا المعنى، فاستعملت حيث لا سِنَّ التي ^(٣) هي العضو قال عنتره:
عَلَيْهَا مِنْ قَوَادِمٍ مَضْرَحِيٍّ فَتِيَّ السِّنِّ مُحْتَنِكٍ ضَالِيعٍ ^(٤)
ألا ترى أن الطائر لا سن له، والقدر مؤنثة أنشد سيبويه:
وَقِدْرٍ كَكَفِّ الْقِرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارِ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا ^(٥) يَتَدَسَّمُ ^(٦)

(١) في أ: (يقال).

(٢) في التكملة مرجان، وأ: (وكذلك الكبر كبرت) والاختيار من التكملة شاذلي.

(٣) في التكملة مرجان: (لا سن استعمال العضو).

(٤) بيت من البحر الوافر ذكر المصنف قائله ولم أجده في ديوانه.

قوادم: ما يلي المتكبين من ريش الجناح، مضرحي: المضرحي من الصقور الطويل الجناحين، فتي: هو الشاب، محتتك: تام الأسنان، ضليع: تام الأضلاع.

الشاهد: الإخبار بالسن عما لا سن له.

ورد في: المخصص ١٦/١٩٠، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٧٨، وابن برى: ٤٦٥.

في المخصص (محتلك)، وفي القيسي، وظ: (الضلوع).

(٥) في أ: (ذاقها).

(٦) بيت من البحر الطويل قائله تميم بن أبي بن مقبل.

هجا قوماً فجعل قدرهم في الصخر ككف القرد، وجعلها لا تعار ولا ينال دسمها تأكيد للؤمهم.

=

الضحى مؤنثة قال:

سُرَّحَ اليدين إِذَا تَرَفَّعَتِ الضُّحَى هَدَجَ الثُّفَالِ بِحِمْلِهِ الْمُتَشَاقِلِ^(١)
ولم تلحق التاء^(٢) تحقير الضحى، وكذلك الحرب أنشد أحمد بن
يحيى^(٣):

وَحَرْبٍ عَوَانٍ بِهَا نَاحِسٌ مَرَيْتُ بُرْمَجِي فَدَرَّتْ عِيسَا^(٤)

= الشاهد: تأنيث القدر؛ لأنه قال: لا مستعيرها، فرد عليها ضمير المؤنث.
ورد في ملحق ديوانه: ٣٩٥، والكتاب ٤١١/١، والفاخر: ٢٩٨، وشرح أبيات سيبويه
للنحاس: ١٦٧، ومجالس العلماء للزجاجي: ١١٢، والخصائص ١٦٥/٣، والمخصص
١٦/١٧، والأعلام ٤٤١/١، والأساس (دسم)، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٨٠،
والبلغة: ٧٧، وابن برى: ٤٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢، واللسان والتاج
(دسم).

(١) بيت من البحر الكامل قائله ابن مقبل.
الضحوة: ارتفاع النهار، والضحى فوق ذلك، والضحاء: إذا مد النهار، السرح: الناقة
الخفيفة السريعة، الهدج: مشي في ضعف وقد يكون بارتعاش، الثغال: البعير الثقيل البطيء،
المتشاقل: الثقيل.

الشاهد: تأنيث الضحى وإن لم تكن فيه علامة التأنيث.
ورد في: ديوانه: ٢٢٠، والأساس (رفع)، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٨٢، ونسبه إلى
ليبد، والبلغة: ٧٨، وابن برى: ٤٦٧.

(٢) في التكملة شاذلي: (في تحقير)، وفي التكملة مرجان: (تصغير).

(٣) في التكملة مرجان (للنابعة الجعدي).

(٤) بيت من البحر المتقارب قائله النابعة الجعدي.

حرب عوان: هي التي قوتل فيها مرة، ناخس: الجرب عند ذنب البعير، مريت: مسحت،
عساساً: جمع عس وهو القدح العظيم.

الشاهد: تأنيث الحرب لأنه رد عليها ضمير المؤنث.

ورد في ديوانه: ٨٢، والمخصص ٩/١٧، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٨٣، وابن
برى: ٤٦٩، والفريدة في شرح القصيدة ١٠٨، واللسان (نخس).

في الديوان (ضروس) مكان (عوان) و (فكان) (اعتساساً).

وكذلك القوس والعُرس^(١) والذود مؤنثة، ولم تلحق الناء تحقيرهن،
والعرب مؤنثة وقالوا: العرب العاربة، ولم يلحق تصغيرها^(٢) الهاء، وقال:
وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعَرَبِ وَلَا تَسْتَهِيهِ نُفُوسُ الْعَجَمِ^(٣)
والسَّعْلُ مؤنثة، والفهر: حَجَرٌ يَمْلَأُ الْكَفَّ تحقيرها فُهَيْرَةٌ حكيت عن أبي
زيد، والنار مؤنث^(٤) وفي التزليل: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾^(٥) وكذلك إذا أريد
بها السَّمة يقال: مَانَارُ بَعِيرِكَ أَي مَا سَمَتَهُ، الدَّارُ الْمَسْكُنُ، والدَّارُ الْبَلَدُ قال
سيبويه: تقول العرب^(٦): هذه الدار نعمت البلد^(٧)، وعلى هذا قوله تعالى:

(١) في أ: (والعرس والفرس).

(٢) في التكملة: (تحقيرها الناء).

(٣) بيت من البحر المتقارب قائله أبو الهندي عبدالمؤمن بن عبد القدوس.

مكن: بيض الضب والجراد، الضباب: جمع ضب، العريب: تصغير العرب خلاف العجم.

الشاهد: قوله "العريب" حيث صغره بغير علامة التأنيث وتكبيرها مؤنث.

ورد في ديسوانه: ٥٢، والحيوان ٨٩/٦، وعيون الأخبار ٢٣٣/٣، وأدب الكاتب: ١٩٧،

والمعاني الكبير: ٦٥٠، وشرح أدب الكاتب: ١٧٩، والقيسي: ٦٨٥، وزينة الفضلاء: ٦٦،

وابن برى: ٤٧٠، والتنبيه والإيضاح (عرب)، ونزهة الأعين النواظر: ٥٤٢، وشرح المفصل

١٢٧/٥، وبصائر ذوي التمييز ٣٨/٤، وحياة الحيوان ٧٩/٢، وعقد الخلاص: ٢٤٦،

وشرح كفاية المتحفظ: ٣٩٩.

(٤) في التكملة مرجان: (مؤنثة).

(٥) البروج / ٥.

(٦) (العرب) ليست في التكملة (مرجان).

(٧) الكتاب ٣٠٢/١.

﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَائِمِينَ﴾^(١) أي في بلدهم، أما قوله سبحانه ﴿فِي

دِيَارِهِمْ﴾^(٢)، فالمعنى في مساكنهم ومنازلهم، والكأس مؤنثة قال تعالى:

﴿بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ * بَيْضَاءَ﴾^(٣)، وأنشد الأصمعي:

مَنْ لَمْ يَمُتْ عِبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا الْمَوْتُ كَأْسٌ فَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا^(٤)

وقال^(٥): لا يقال للموت: كأس، وهذا الذي أنكره غير منكر؛ لأن

سيبويه قد أنشد:

(١) الأعراف / ٧٨، ٩١.

(٢) هود / ٦٧، ٩٤.

(٣) الصافات / ٤٥، ٤٦.

(٤) بيت من البحر المنسرح اختلف في قائله فقيل: إنه أمية بن أبي الصلت، وقيل: رجل من الخوارج.

فقد نسب إلى أمية في ديوانه: ٤٢، والكامل: ٤٤٣، وذيل الأملاني: ١٣٤، وديوان الأدب ١٤١/١، والصحاح (عبط)، وابن يسعون ٢١٣، والقيسي: ٦٨٧، وابن برى: ٤٧٠، وشرح المفصل ٢١/٢، واللسان (كأس - وعبط)، والعيني ١٨٨/٢، وفتح القدير للشوكاني ٤٠٨/١.

ونسب إلى رجل من الخوارج في: الكامل: ٩٩، وقال القيسي: وذكر صاعد وغيره من أئمة اللغة أنه لرجل من الخوارج قتله الحجاج، وفي ديوان الخوارج: ١٠٥، ١٢٣، قائله عمران ابن حطان.

الشاهد: تأنيث الكأس حيث أعاد عليها ضمير المؤنث في قوله (ذائقها).

وورد بلا نسبة في: العقد الفريد ٤٩٠/٥، والمنصف ٦٧/٣، والمخصص ٨٠/١١.
عبطة: شاباً طرياً.

(٥) في التكملة شاذلي: (وقال الأصمعي) وقد صرح به الجرجاني، انظر ص: ٧٩٢ (١٢٢/ب).

مَا أُرَجِّي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسٍ حَلَاقٍ^(١)
 فَحَلَاقٍ اسْمٌ لِلْمَنِيَةِ^(٢)، وأضاف الكأس إليها، ولا فصل^(٣) بين إضافتها
 إليها وإلى الموت، ويقوي ذلك قول عمران في مرداس^(٤) أبي بلال:
 إِمَّا شَرِبْتَ بِكَأْسٍ دَارَ مَشْرُبِهَا عَلَى الْأَنْاسِ فَذَاقُوا جُرْعَةَ الْكَأْسِ^(٥)
 وحكى السكري^(٦) عن ابن^(٧) حبيب^(٨) عن ابن الأعرابي قال: لا يسمى

- (١) بيت من البحر الخفيف قائله مهلهل بن ربيعة التغلبي، واسمه عدي.
 وفي الشعر والشعراء: ٢٩٧ أن اسم مهلهل عدي تبعاً للجمحي، وذكر المرزباني: ٢٤٨ أن
 عدياً أخو مهلهل، وذكر الآمدي أن اسم مهلهل امرؤ القيس بن ربيعة.
 ورد في: الكتاب ٣٨/٢، والمقتضب ٣٧٣/٣، وابن برى: ٤٧٢، والتنبيه والإيضاح
 (كأس)، والعيني ٢١٢/٤ (وقال: إن اسمه امرؤ القيس)، معجم الشعراء: ٢٤٨، وابن
 السيرافي ٢٤٢/٢، وفرحة الأديب: ١٣٨، وابن يسعون: ٢١٤، والقيسي: ٦٨٩.
 الشاهد: قوله: "كأس حلاق" حيث أضاف الكأس إلى حلاق وحلاق اسم للمنية.
 (٢) في التكملة شاذلي: (المنية وقد).
 (٣) في التكملة مرجان: (فرق).
 (٤) في التكملة شاذلي: (ابن أبي بلال).
 (٥) بيت من البحر البسيط، قائله عمران بن حطان.
 الشاهد: قوله: "بكأس" يعني به الموت.
 ورد في: شعر الخوارج: ١١٦، والكامل: ١٠٨٣، وابن يسعون: ٢١٤، والقيسي ٦٩٣،
 وابن برى: ٤٧٣، والخزانة ٣٦٠/٥، في القيسي: ٦٩٥ (دار أولها).
 (٦) الحسن بن الحسين بن عبيد الله المعروف بالسكري أبو سعيد النحوي اللغوي الراوية الثقة
 توفي سنة ٢٧٥ هـ.
 أخباره في: نزهة الألباء: ٢١١، وإنباه الرواة ٣٢٦/١، وإشارة التعيين: ٨٨، والبداية
 والنهاية ٥٤/١١.
 (٧) في أ: (أبي حبيب).
 (٨) محمد بن حبيب أبو جعفر كان عالماً بالنسب وأخبار العرب كثيراً من رواية اللغة، توفي سنة
 ٢٤٥ هـ.
 أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٣٩، وإنباه الرواة ١١٩/٣، والنجوم الزاهرة ٣٢١/٢.

الكأس كأساً إلا وفيها الشراب، ولا يقال: ظَعِينَةُ للمرأة حتى تكون على بعيرها
وفي هودجها، ولا يسمى الطبق مَهْدَى إلا وفيه / ما يُهْدَى، والجِنَازَةُ لا تسمى ١٢٠/ب
جِنَازَةً إلا وعليها ميت، وإلا فهي سَرِيرٌ أو^(١) نَعَشٌ، الغول مؤنثة قال كعب بن
زهير:

فَمَا تَدُومُ عَلَى وَصْلٍ تَكُونُ بِهِ كَمَا تَلَوْنَ فِي أَثَوَابِهَا الْغُولُ^(٢)
والظُّر: مؤنثة من الناس، ومن الإبل أيضاً ظَأْرَتْ الناقة إذا عَطَفَتْهَا على
غير^(٣) ولدها، قال متمم:

وَمَا وَجَدُ أَظْأَرَ ثَلَاثِ رَوَائِمٍ وَجَدَنْ مَجْرَأً مِنْ حُورٍ وَمَصْرَعًا^(٤)

(١) في أ: (ونعش).

(٢) بيت من البحر البسيط بين المصنف قائله.

وصف امرأة تتلون عليه بخلقها كما تتلون الغول.

الشاهد: تأنيث الغول.

ورد في: شرح ديوانه: ٨، وسيرة ابن هشام ٤/١١٠، والحيوان ٦/١٥٩، وجمهرة أشعار
العرب: ٧٩١، والجمهرة ٣/١٥٠، والعقد الفريد ٥/٢٨٨، والبارع: ٣٩٨، والجمان في
تشبيهات القرآن: ٧٩، وتثقيف اللسان: ١٨٢، وشروح سقط الزند: ١٣٦٠، وابن
يسعون: ٢١٥، والقيسي: ٦٩٥، وشرح قصيدة كعب ١٣١، والبلغة: ٧٥.

في شرح الديوان والسيرة والحيوان وجمهرة أشعار العرب والعقد الفريد والجمان
وتثقيف اللسان (على حال تكون بها).

(٣) في أ: (ولد غيرها).

(٤) بيت من البحر الطويل.

أظْأَرَ: جمع ظُرَّ يكون في النساء وهو أن ترضع ولد غيرها، وفي الإبل أن يعطف على
البولتدر، روائم: جمع رائمة، وهي التي عطف على ولد غيرها أو على البو، مجرا: هو
الموضع الذي جر الحوار فيه، حوار: ولد الناقة، مصرعاً: الموضع الذي صرع فيه.

الضَّبْعُ للمؤنث، والذكر ضِبْعَان، وأنشد أبو زيد:

يَا ضِبْعًا أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فِي الْبُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ^(١)

قال بعض من حكي عنه: أنا أظنه ضِبْعًا^(٢) على الجمع لقوله: ففي الْبُطُونِ، وَالْبُطُونُ تكون للجمع، ولا يمتنع لهذا الذي ذكره أن يكون يَاضِبْعًا أَكَلْتُ كما أنشد أبو زيد، وقال: الْبُطُونُ فجمع كما قالوا للواحد منها: حَضَاجِرٍ لعظم بطنها وانتفاخه، والضَّبْعُ، السنة المجدية أكلته الضبع، وأنشد سيبويه:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٣)

= الشاهد: تأنيث الظفر.

ورد في شعره: ١١٦، ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/٣، وكثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ٦٣/١، والشعر والشعراء: ٣٣٨، والكامل: ١٤٣٩، وأما اليزيدي: ٢٤، والعقد الفريد ٢٦٤/٣، والبصريات: ٧٢٩، والعصديات: ١٨٢، وجمهرة أشعار العرب: ٧٥٤، وثمار القلوب: ٣٤٨، وشرح المفضليات: ٩٦٦، والمثلث لابن السيد ١٠٣/٢، وابن يسعون: ٢١٥، والقيسي: ٦٩٩، والبلغة: ٧٥، وابن برى: ٤٧٦، واللسان (ظأر).

(١) بيت من البحر البسيط قائله جرير الضبي.

الشاهد: تأنيث الضبع لقوله: (أكلت، راحت).

ورد في: الكتاب ١٨٦/٢، والسنادر: ٢٩٥، والحيوان ٤٤٧/٦، والمقتضب ١٣٢/١، والأفعال للسرقسطي ١٦٠/١، والمخصص ١٠٩/١٦، وابن يسعون: ٢١٦، والقيسي: ٧٠٣، والبلغة: ٧٤، وابن برى: ٤٧٧، والتنبيه والإيضاح واللسان (أير).

في الكتاب والمقتضب، والتنبيه والإيضاح واللسان (يا أضبع).

(٢) انظر النوادر ٢٩٥، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٧٠٣.

(٣) بيت من البحر البسيط قائله العباس بن مرداس السلمي وقد على النبي صلى الله عليه وسلم

=

وأرى جريراً جعل الذئب مثلها في قوله:

يَأْوِي إِلَيْكُمْ فَلَا مَنْ وَلَا جَحْدٌ مَنْ سَاقَهُ السَّنَةُ الْحَصَاءُ وَالذَّيْبُ^(١)

ومثل الضَّبْع قولهم: كَحَلْ غَيْرِ مَصْرُوفٍ قَالَ:

قَوْمٌ إِذَا صَرَّحْتَ كَحَلْ يُبَوِّتُهُمْ مَأْوَى الضَّرِيكِ وَمَأْوَى كُلِّ قُرْضُوبٍ^(٢)

= فأعطاه مع المؤلف قلوبهم، توفي سنة ١٨ هـ تقريباً.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٣٠٠، ٧٤٦.

أبا خراشة: خفاف بن ندبة.

الشاهد: "الضبع" أراد السنة المجذبة فأنت الضبع.

ورد في: ديوانه: ١٢٨، والكتاب: ١٤٨/١، والحيوان ٤٤٦/٦، والجمهرة ٣٠٢/١،

وشرح ما يقع فيه التصحيف: ٣٥٨، والمنصف ١١٦/٣، والأعلم ١٤٨/١، وابن يسعون:

٢١٦، والقيسي: ٧٠٥، والإنصاف: ٧١، وابن بري: ٤٧٩، وشرح المفصل ١٣٢/٨،

والمقرب ٢٥٩/١، وشرح قطر الندى: ١٤٠، وشرح شذور الذهب: ٢٤٢، وشرح الألفية

لابن عقيل ٢٩٧/١، وشرح الأشتوني ٢٤٤/١، وشرح شواهد ابن عقيل: ٥٥.

(١) بيت من البحر البسيط.

مَنْ: قَطَعَ، الحَصَاءُ: مأخوذ من حص الشعر إذا حلقة فهي المجذبة القليلة النبات مدح به

قوماً، فقال: مَنْ أَوَى إِلَيْكُمْ أَوَى إِلَى الْخَيْرِ وَالصَّنْعِ الْجَمِيلِ وَالْفَضْلِ الْجَزِيلِ.

الشاهد: قوله "الذيب" جعله أبو علي اسماً للسنة المجذبة كالضبع رأياً رآه لا قولاً حكاه.

ورد في: ديوانه: ٣٤، والصحاح (حصص)، والفائق ٣٢٧/٢، وابن يسعون: ٢١٧،

والقيسي: ٧٠٧، وابن بري: ٤٨١، واللسان والتاج "حصص".

في الديوان "إليك"، والصحاح واللسان والتاج "بلا من".

(٢) بيت من البحر البسيط قائله سلامة بن جندل السعدي.

كحل: السنة المجذبة، الضريك: السَّيءُ الحال، قرضوب: الفقير الذي لا شيء عنده.

الشاهد: قوله: "كحل" من أسماء السنين المجذبة.

=

التَّاب: المُسِنَّة من التُّوق، أنشدنا علي بن سليمان:
أَبْقَى الزَّمانُ مِنْكَ نَاباً نَهَيْلَهُ
وَرَحِمًا عِنْدَ اللَّقَاحِ مُقْفَلَةٌ^(١)
الْوَحْش: مؤنثة قال:

إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَلَاتِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ^(٢)

= ورد في ديوانه: ١١٥، والمذكر والمؤنث للفرأ: ١٠٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤١٩، وشرح القصائد السبع: ٤١٨، وشرح القصائد المشهورات ٧٩/٢، والمحكم ٣٠/٣، والمستقصى ٢/٢، وابن يسعون: ٢١٧، والقيسي: ٧٠٩، والبلغة: ٧٩، وابن برى: ٤٨٢، واللسان والتاج (صرح - كحل).
في الديوان (عز الذليل) وفي البيت روايات تركت ذكرها لكثرتها، وعدم تأثيرها في موطن الشاهد.

(١) رجز. قائله صخير بن عمير التميمي أو صخر بن عمرو.
نابا: ناقة مسنة، نهيله: ناقة مسنة، مقفلة: مسدودة لا تقبل الولد.
الشاهد: تأنيث الناب بغير علامة تأنيث.
وردا في: الأصمعيات: ٥٨، وأمالى القالي ٢/٢٨٥، والبارع: ٢٠٦، والمخصص ٥٨/١٧، والبلغة: ٧٢، وابن يسعون: ٢١٧، والقيسي: ٧١٢، وابن برى: ٤٨٣.
(٢) بيت من البحر الطويل قائله النابغة الجعدي.
الوحش: ما لا يستأنس من دواب البر، ظللاتها: جمع ظلة وهي ما يستتر به من الحر والبرد، أظهر: صار في وقت الظهيرة وهو منتصف النهار.
الشاهد: قوله: "الوحش" أنه لقوله: في ظللاتها فرد على الوحش ضمير المؤنث.
ورد في شعره: ٧٤، والكتاب ١/١٣١. وشرح أبيات سيويه للنحاس: ٦٨، وإعراب القرآن ١/٣٠١، وشرح أدب الكاتب للحواليقي: ١١٤، وابن يسعون: ٢١٨، والقيسي: ٧١٨، والبلغة: ٧٩، وابن برى: ٤٨٤، واللسان (سقط).

وَالْقَلْتُ: نَقْرَةً فِي الْجَبَلِ قَالَ:

لَحَا اللَّهُ أَعْلَى ثَلْعَةٍ حَفَشَتْ بِهِ وَقَلْتُ أَقَرَّتْ مَاءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ^(١)
وَالْبُثْرِ: مُؤَنَّثَةٌ قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿وَبِثْرِ مُعْطَلَةٍ﴾^(٢) وكذا العَيْرُ.
قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ﴾^(٣)، والحال هي^(٤) الحال
والحالة.

فَأَمَّا الْبَالُ فَمَذْكُورٌ، وَسَقَطَ النَّارُ مُؤَنَّثَةٌ قَالَ:

(١) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقليل: إنه الفرزدق، وقيل: مالك بن نويرة،
وقيل: أبو النجم، وقيل: اليربوعي.
الشاهد: تأنيث القلت.

نسب إلى الفرزدق في: ابن يسهون ٢١٩، والقيسي: ٧٢٠، وشواهد نحوية: ١٠٠، ولم
أجده في ديوانه.

ونسب إلى مالك بن نويرة في: ابن برى: ٤٨٥، ولم أجده في شعره المجموع المطبوع.
ونسب إلى أبي النجم في: المخصص ٦/١٧، ونسب إلى الشمر دل اليربوعي في: الأفعال
للسرقسطي ٣٩٣/١.

وورد بلا نسبة في المسائل البصريات: ٥٢٢، والفصول والغايات للمعري: ٣٠٥،
والبلغة: ٧٨.

لحا الله: لعنه وكشفه، الثلعة: مسيل الماء من أعلى الوادي إلى أسفله، حفشت به: قذفت،
قلت: نقرة في الجبل تمسك الماء ضرب ذلك مثلاً فكنى بالثلعة عن ظهر الرجل، وبالقلت:
عن موضع الولد.

(٢) الحج / ٤٥.

(٣) يوسف / ٩٤.

(٤) في التكملة شاذلي: (والحال كذلك توث هي...) في المذكر والمؤنث للفراء: ٩٣، الحال
أنثى وأهل الحجاز يذكرونها وربما أدخلوا فيه الهاء.

وَسَقَطَ كَعَيْنِ الدَّيْكِ عَاوَزْتُ صُحْبَتِي أَبَاهَا وَهَيَّأْنَا لِمَوْعِعِهَا وَكَرًّا^(١)
وَالطُّسْتُ: هِيَ الطُّسْتُ وَالطُّسُّ قَالَ:

حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطُّسِّ^(٢)

والشمس (مؤنثة)^(٣) قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾^(٤)

(١) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

السقط: القطعة التي تسقط من النار عند اقتداح الزندين، عاروت: ناولت، أباهَا: الأب الزند الأعلى، وكرا: ما هيأه للسقط والأصل فيه وكر الطائر.

الشاهد: تأنيث السقط وهي سقط النار فهي نار في المعنى والنار مؤنثة.

ورد في: ديوانه: ١٤٢٦، وتأويل مشكل القرآن: ٩٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٩١، وتفسير رسالة أدب الكاتب ١٣٦، وتهذيب اللغة ١٦٥/٣، والمحكم ٢٤٩/٢، والمخصص ٢١/١٧، وأسرار البلاغة: ١٣٩، وسمط اللآلي: ٧٦٠، والجمان: ٣٤٤، ومحاضرات الأدباء ٦٢٥/٢، والاقتضاب ٨٩/١، وشرح أدب الكاتب: ٦٠، وابن يسعون: ٢١٩، والقيسي: ٧٢٢، وابن بري: ٤٨٦، والمرصع ٢٨٧، واللسان (عور) وتمثال الأمثال ١٩٧، في المذكر والمؤنث والمخصص والسمط وابن يسعون والقيسي وابن بري والتكملة مرجان، وأ: (لموضعها)، وفي الديوان (صاحبي).

(٢) رجز نسب في البحر المحيط ١٥٦/٣ إلى العجاج.

حنين الطس: صوتها إذا نقرت.

الشاهد: تأنيث الطس وليس في البيت ما يدل على تأنيثه، وإنما يعرف ذلك بالسمع. ورد في: الفاضل: ١٩، والتهذيب ٢٧٥/١٢، وغريب الحديث للخطابي ٤٩٩/١، وسر صناعة الإعراب: ١٥٦، ومبادئ اللغة: ٥٣، والمخصص ١٦/١٧، وشروح سقط الزند: ١٣٧٣، والفرق بين الحروف الخمسة: ٥٨١، وابن يسعون: ٢٢٠، والقيسي: ٧٢٤، وابن بري: ٤٨٨، واللسان والتاج (قيس)، واللسان (طسس).

(٣) (مؤنثة) ليست في: (أ).

(٤) يس / ٣٨.

وأسماء النار كذلك والريح مؤنثة، وكذلك أسماؤها قال سبحانه: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ
الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾^(١).

أجأ: اسم أحد جبلي طيء قال:

أَبَتْ أَجَأُ أَنْ تُسَلِّمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ/فَلْيَنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ^(٢) أ/١٢١
الأرض التي تُظِلُّهَا السماء مؤنثة، وكذلك أرض الدابة لما يلي حوافرها
قال:

وَلَمْ يُقَلِّبْ أَرْضَهَا^(٣) الْبَيْطَارُ^(٤)."

(١) الأنبياء / ٨١.

(٢) بيت من البحر الطويل قائله امرؤ القيس.

الشاهد: تأنيث أجأ أحد جبلي طيء يذكر ويؤنث.

ورد في: ديوانه: ٩٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٨٣، وشرح المفصليات لابن
الأنباري: ٥٤١، وأشعار الشعراء الستة ٨٤/١، ومعجم ما استعجم: ١٠٩،
والجبال والأمكنة للزحناشي: ١٠، وابن يسعون: ٢٢٠، والقيسي: ٧٢٧، والبلغة:
٧٩، وابن بري: ٤٨٩، ومعجم البلدان ٨٥/٤، والمرتل للصغاني: ٧٩، وشرح شواهد
الشافعية: ٨٢.

(٣) رجز اختلف في قائله، فقليل: حميد الأرقط، وقيل: حميد بن ثور.

الشاهد: تأنيث أرض الدابة.

نسب إلى حميد الأرقط في: إصلاح المنطق: ٧٣، وتهذيب الألفاظ: ١٠٨، والكامل:
١٠١٤، والمعاني الكبير: ١٥٥، والجمهرة ٥٩/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٨٨،
وسمط اللآلي: ٩١٥، والاقتضاب ٧١/٢، وابن يسعون: ٢٢٠، والقيسي: ٧٢٩، وابن بري:
٤٨٩، والمشوف المعلم: ٦٠، واللسان (حبر).

ونسب إلى حميد بن ثور في: التفقيّة: ٤٩٣، وشرح أدب الكاتب: ١١٧.

وورد بلا نسبة في: العين ٥٦/٧، والمأثور عن أبي العميتل: ٦٦، وأدب الكاتب ١١٧،
والمنجد: ١٠٧، وشرح القصائد السبع: ١٦٩، وليس في كلام العرب: ٢٤٠، وتهذيب
اللغة ١٧٥/٩، ٦٢/١٢، ومعجم مقاييس اللغة ١٢٧/٢، وشمس العلوم ٣٨٩/١.

أرضها: أرض الدابة: ما يلي الأرض من حوافرها.

(٤) في التكملة مرجان والنسخ المخطوطة لدي: (بيطار).

التكملة شاذلي: ١٣٣-١٣٩، والتكملة مرجان: ٣٧٠-٣٨٤.

قال المفسر:

اعلم أنا نذكر ما يكون فيه اشتباه من هذا الفصل فنفسره.

التَّبَلُّ: اسم للجمع^(١) كالإبل والنَّسوة، وأسماء الجموع مؤنثة في الأغلب كالإبل والخيول والغنم والبقر، وأما النَّعَم ففيه التذكير والتأنيث، وعلى التذكير قوله، وهو من أبيات الكتاب:

أَكَلْ عَامٍ نَعَمٍ تَخَوُّوْهُ يُلْقِحْهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُوْهُ

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تَرْجُوْهُ^(٢)

وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّئَلَّ تُفَكِّرُمْ مِمَّا فِي

(١) في أ: (الجمع).

(٢) رجز قائله قيس حصين بن يزيد الحارثي.

نعم: الإبل، تخوونه: من حويت الشيء إذا ضمته واستوليت عليه وملكته، يلقيه قوم: يحملون الفحولة على النوق، تنتجونه: نتج الدابة استولدها. الشاهد: قوله: "نعم" حيث ذكره.

ورد في الكتاب ٦٥/١، والمذكر والمؤنث للفرأ: ٨٩، وبجاز القرآن ٣٦٢/١، والأغاني ٣٣٠/١٦، وتهذيب اللغة ١٣/٣، وابن السرياني ١١٩/١، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٦، وفرحة الأديب: ١٦٤، والمخصص ١٩/١٧، والإنصاف: ٦٢، والرد على النحاة: ١٢٠، والكمال في التاريخ ٣٨٠/١، ونسبه إلى قيس بن عاصم المنقري، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٩/١، وشرح الكافية للرضي ٩٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٥٢، وشواهد التوضيح: ٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ١١٢، وشرح ألفية ابن معطي للقواس: ٨٣٤، واللسان (نعم) وتلخيص الشواهد ١٩١، والعيني ٥٢٩/١، ونتائج التحصيل: ١٠٨٧، والخزانة ٤٠٧/١، ٤٠٩.

بُطُونِهِ^(١) فذكر (مع)^(٢) أنه قد كُسِّرَ حملاً على الجمع إذ كل واحد من النعم والأنعام جمع، وقال في موضع آخر ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾^(٣) فالغلبة في نَعَم^(٤) التذكير، وأسماء الجموع التي تكون في الآدميين ما عدا المختصة بال مؤنث كنسوة، فالأصل فيها التذكير نحو: الناس والبشر والأنام والورى، فلا تكاد تجد أحداً يقول: خرجت الناس، وأما قوله سبحانه: ﴿كَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(٥) فإن القوم في الأصل صفة كأنه رجال قوم كقولك: رجال صوم، ثم غلب، والمعنى من قوله سبحانه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٦) ولذلك يختص بالرجال كقوله: أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أُمِّ نِسَاءٍ^(٧)

(١) النحل / ٦٦.

(٢) (مع) ليست في: (أ).

(٣) المؤمنون / ٢١.

(٤) في ر، وظ: (للتذكير).

(٥) الشعراء / ١٠٥.

(٦) النساء / ٣٤.

(٧) عجز بيت من البحر الوافر، قائله زهير بن أبي سلمى، وصدره:

وما أدري وسوف إخال أدري

الشاهد قوله: (أقوم) أراد بالقوم الرجال.

ورد في: شرح شعر زهير: ٦٥، والزاهر ١٧٠/٢، وغريب الحديث للخطابي ١٩٦/١، وديوان الأدب ٢٩٧/٣، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٦، وأما ابن الشجري ٢٦٦/١، والتلخيص: ٣٨٦، وشرح التلخيص ١٨١، وشرح بانث سعاد: ١٦٢، والمغني: ٤٠، ١٤٨، ٤٣٨، ٤٤٤، والكوكب الدرّي: ٢٨٣، ومعاهد التنصيص ١٦٥/٣، وشرح أبيات المغني ١٩٤/١.

كأنه أَرْجَالُ أُمَّ نِسَاءٍ، وقال سبحانه: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾^(١) وهذا هو الأصل وإن وقع على المؤنث فهو لضرب^(٢) من تغليب المذكر على المؤنث كقولهم^(٣): الْأَخْوَانُ زَيْدٌ ودَعْدٌ، وكقوله^(٤) سبحانه: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾^(٥) يدل ذلك على ذلك ما ذكرت من أن المعنى أن الرجال يقومون على النساء، وإذا كانت هذه الصفة مخصوصة بالذكور، كان الاسم لهم في التحقيق، وكان مجيئه للنوعين مجازاً، ويزيد في وضوحه أنه لا يقال: جاءني قوم ويراد نساء بلا رجال ألبتة، وإذا كان قوم صفة في الأصل كان تأنيثه بمنزلة تأنيث رجال في قولك: خرجت الرجال، ١٢١/ب فافرق بين القوم وبين الناس؛ لأن الناس ليس بصفة، وإنما هو اسم موضوع للآدميين وقوله:

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حِدَاقَهَا سُمِلَتْ بِشَوْكِ فَهْيَ عُورٌ تَدْمَعُ^(٦)

فالذي ذهب إليه أن العين جنس يراد به الكثرة إلا أنه وضع اسم الجنس موضع البعض كقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ*وَبِاللَّيْلِ﴾^(٧) بيانه أن / العين هنا يريد بها عين نفسه، وقبله:

(١) الحجرات/ ١١.

(٢) في ظ: (كضرب).

(٣) في أ: (لقولهم).

(٤) في أ: (لقوله).

(٥) التحريم / ١٢.

(٦) تقدم ورودها ص: ٧٤٨.

(٧) تقدم ورودها ص: ٧٤٩.

أَوْدَى بَنِيٍّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً بَعْدَ الرِّقَادِ وَعِبْرَةً لَا تُقْلَعُ^(١)

إلا أنه قال: فالعين على قصد الجنس، وأعاد إليها ما يجري عليها بلفظ الجمع، فقال: كأن حِدَاقَهَا، وجاز ذلك؛ لأنه إذا ذكر الجنس علم أن قصده أن يصف عين نفسه بذلك كما أن قوله سبحانه: ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ في الظاهر جنس بمنزلة في قوله^(٢): أَظْلَمَ اللَّيْلُ، والمعنى بعض من الليل؛ لأن القصد وقت السحر، ويجوز أن يقال: إنه أراد فعَيْنِي أو فَالْعَيْنِ مِنِّي إلا أنه جمع على قولهم: بعير ذو عَثَانِينَ^(٣)، فجعل كل جزء من عينه عيناً، فقال: عُور، وهذا مقول، ويجوز وجه ثالث وهو أنه يقال: عين ويراد به العينان كما يذكر العينان، ويجريان على حكم العين؛ لأن الجارحتين إذا اصطحبتا تنزلتا منزلة الواحدة، فمن أفراد اللفظ والتثنية في المعنى قول امرئ القيس:

(١) بيت من البحر الكامل قائله أبو ذؤيب الهذلي.

أودى: هلك، أعقبوني: ورثوني وخلفوا لي، حسرة: حزناً مع ألم، عبرة: دمعاً، الرقاد: النوم، لا تقلع: لا تذهب.

ورد في: ديوان الهذليين ٢/١، والمفضليات: ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين: ٦، والمحلى: ١٩٩، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٨٧، وابن برى: ٤٥٤، وألف باء ١٣٦/١، وأوضح المسالك ٢٣٨/٢، والعيني ٤٩٨/٣، والأشتموني ٢٨١/٢، والتصريح ٦١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٨/٢.

في ديوان الهذليين والمفضليات (غضة) وفي المحلى وشرح اختيارات المفضل وابن برى (ما تقلع).

وفي ألف باء (فودعوني)، وفي شرح أبيات المغني (ما ترجع).

(٢) في ظ: (قولك).

(٣) عثانين: واحداً عثنون وهي شعيرات عند مذبح البعير والتيس، انظر اللسان (عثن).

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَذْرَةٌ شُقَّتْ مَاقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ^(١)

قال: مَاقِيَهُمَا ولم يقل: مَاقِيَهَا، ومن تثنية اللفظ^(٢) وإفراد الحكم قوله:
فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبًّا قَرْنُفُلٍ أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ^(٣)

(١) بيت من البحر المتقارب، قائله امرؤ القيس.

عين حدرة: مكتزة صلبة، بذرة: التي تبدر بالنظر ويقال: هي التامة كالبدرة، شقت: من
أخر: يعني أنها مفتوحة كأنها شقت من مؤخرها.

الشاهد قوله: (عين) وأفرد العين لفظاً وهي مثنى في المعنى لقوله: (مَاقِيَهُمَا).

ورد في ديوانه: ١٦٦، وما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي: ٥٠، والمنصف ٦٨/١، وما
يجوز للشاعر في الضرورة: ١٨٨، والوافي في العروض والقوافي: ٤٣، وشرح ديوان
الحماسة ٥٦/٢، وأما ابن الشجري ١٢٢/١، وشمس العلوم ٤٠١/١، وشرح مقصورة
ابن دريد لابن هشام اللخمي: ٢٩٦، وضرائر الشعر: ٢٥١، والخزانة ١٩٧/٥.

(٢) في ظ: (مع).

(٣) بيت من البحر الكامل، اختلف في قائله، ف قيل: إنه سلمى بن ربيعة بن السيد بن ضبة -
شاعر جاهلي كان متلاًفًا للمال، وقيل: إنه علباء بن أريم بن عوف من بني بكر بن وائل.
الشاهد: تثنية " العينين " لفظاً وإفراد الحكم لقوله كحلت - انهلت إذ لو ثنى لقال،
كحللتا، انهلتا.

نسب إلى سلمى في: الحماسة ٢٨٥/١، وأما القالي ٨١/١، والتنبيه على أوهام أبي علي:
٣٩، وسمط اللآلي: ١٧٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥٥/٢، والتبيان في إعراب
القرآن ٢١٠/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٤٩، والخزانة ٥٥٥/٧.

وفي النوادر: ٣٧٤، ٣٧٥، قال: سلمان بن ربيعة أو سلمى.

ونسب إلى علباء في: الأصمعيات: ١٦١.

وورد بلا نسبة في: فقه اللغة: ٣٧٧، والقيسي: ٢٧٦، وإعراب لامية الشنفرى ١٢٩،
وشواهد التوضيح: ٧٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٢.

وحاشية يس ٣٨٧/٢، والخزانة ١٩٧/٥.

في الأصمعيات: (و كأنما).

ونحو ذا كثير، فلذلك^(١) يكون جمع حَدَاقِهَا؛ لأنه يقصد بالعين كل واحدة منهما، ولم يقل: حَدَقْتِيهَا كما لا يقال: نَفَسَا كَمَا فِي الْأَكْثَرِ، ويقال: أَنْفُسُكُمَا، وكما قال: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢) فيجري الاثنان مجرى الجماعة، ويكون عَوْرُ عَائِدَةٍ إِلَى الْحِدَاقِ؛ لأنَّ الْعَوْرَ بِالْحَدَقَةِ أَحْصَى مِنْهُ بِجَمِيعِ الْعَيْنِ إِذْ هِيَ مَحَلُّ الْآفَةِ فَاعْرِفْهُ، وقوله:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا^(٣)
فقد ذكر فيه وجوهاً: أحدها أن يكون كقوله:

..... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٤)

أي أن التأنيث في الكف غير حقيق فلا يعتد به.

والثاني أن يكون حمل الكلام على العضو؛ لأن الكف عضو، فإن قلت: فكيف جعل هذا وجهاً آخر حتى قال: ويجوز أن يكون حمل على العضو، وما ذكره أولاً من أنه^(٥) كقوله (ولا أرض أبقل) بهذه المنزلة؛ لأن التذكير هناك من حيث إن الأرض مكان وكذلك التذكير في الكف؛ لأنها عضو. فالجواب: أن هنا فصلاً، وذاك أنه يعتقد في قوله:

(١) في ر، وظ: (فكذلك).

(٢) التحريم / ٤.

(٣) تقديم وروده ص: ٧٥٠.

(٤) تقديم وروده ص: ٥.

(٥) في ر، وظ: (أن).

..... وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

أن التذكير لأجل أن التأنيث لا حقيقة له، وليس في اللفظ أيضاً علم
تأنيث، فهو بمنزلة /اسم لم يؤنث قط، وإذا قال: إنه حمل على معنى العضو، فإنه
يقول: إن التأنيث الذي جرى للاسم قد اعتد به كما يعتد بالتأنيث الحقيقي في
نحو المرأة.

إلا أنه ذُكر حملاً على المعنى، وهو أن الكف عضو كما ذُكر المؤنث
الحقيقي على معنى الإنسان فاعرفه، وشبهه بقوله:

حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الْوَلِيَّ^(١)

لأنه ذُكر حملاً على القلب كأنه قال: قليلاً أقطع، ولو حمل على البئر
لقليل: قَطْعَاءُ ألا تراه قال: تَعُودِي، فأتى بخطاب المؤنث، وأورد قوله:

لِقَوْمٍ وَكَأُتُوا هُمُ الْمُتَفِدِينَ شَرَابُهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا^(٢)

من حيث إنه نقيضه، وهو أن الشراب مذكر، وقد أنه؛ لأنه في المعنى
خمر كذلك ذكر الكف؛ لأنه في المعنى عضو، ونحو ذا قد تقدم، وهو شائع في
كلامهم وقوله: " قبل إنفادها " أي إنفادها عقولهم، واستدل على تذكير قلب
في الغالب بقولهم: أَقْلَبَةٌ؛ لأن هذا المثال يختص بالذكر^(٣).

والوجه الثالث: أن يكون مُخَضَّباً من فعل الرجل كما تقول: رجل
مَخْضُوب، ويكون نصبه على الحال من الضير في " كَشْحِيه " أو الضمير

(١) تقدم وروده ص: ٧٥١ .

(٢) تقدم وروده ص: ٧٥١ .

(٣) في ظ: (الذكر).

المرفوع في يضم، وإنما اشترط أن يكون حالاً من الضمير؛ لأن الضمير معرفة، فيتنصب عنه الحال، فكأنه قال: نظرت إلى رجل يضم إلى كشحيه^(١) كفاً مُحَضَّباً أي أن الضم يقع وهو في حال التخصب كما تقول: يَضُمُّ إلى كشحيه كَفًّا حَاكًّا^(٢)، وإذا كان حالاً فالوجه أن يكون من الضمير المرفوع (في يضم)^(٣)؛ لأن الفعل به التبس، ويضعف كونه حالاً من الضمير المجرور في كشحيه، وذاك أنك لا تقول: ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدٍ قَاعِدَةً على أن يكون حالاً من هند لأجل أن الفعل لم يقع عليها، فيعمل في حالها، فكذلك الفعل في قوله: يضم إلى كَشْحِيهِ لم يقع على الضمير المجرور، وإنما وقع على الكشحين إلا أنه يجوز من حيث إن الضم إذا وقع على الكشح، فقد وقع على صاحبه، فكأنه قال: يضم إليه، فإذا جعلته حالاً من المجرور كان بمنزلة أن تقول: مررت بِرَجُلٍ يَضُمُّ زَيْدٌ يَدَهُ إلى كَشْحِيهِ قَاعِدًا، فجعله حالاً من هاء كشحيه؛ لأن المعنى يضم إليه ويلابسه والأول أسهل.

والوجه الرابع: أن يكون مُحَضَّباً صفة لرجل، فكأنه قال: أرى رجلاً منهم أَسِيفاً مُحَضَّباً يضم إلى كشحيه كفاً، والمعنى لا يتغير؛ لأنه إذا وصف الرجل / بأنه مخضب علم أن الخضاب في الكف حتى كأنه قال: كفاً مخضبة، السنُّ مؤنثة وأصلها^(٤) أن تكون للجارحة، ثم يستعمل^(٥) بمعنى طول العمر أو

(١) في ر، وظ: (يضم كشحيه مُحَضَّباً إن).

(٢) في ر: (حالا).

(٣) (في يضم) ليست في: (أ).

(٤) في أ: (وأصلها من حيث أن).

(٥) في ظ: (استعمل).

قصره، فيقال: هو كبير السن وصغير السن من حيث إنها مما يستدل به على الصغر والكبر، ولما صارت تستعمل في غير الجارحة قال في الطائر: "فَتِيَّ السن" كما أنشده^(١)، فجرى مجرى قولك: فتى، ولما كان الأصل الجارحة، وكانت وضعت على التأنيث بقيت عليه في حال الاتساع، فقليل: كَبُرَتْ سِنِّي، وتقول: طائر سِنُّهُ فتية أيضاً اعتباراً لحكم الأصل، وكذا اليد من النعمة مستعارة، والأصل للجارحة، وهي باقية على ما وضعت عليه من التأنيث، وكذلك النار للسمية مؤنثة؛ لأنها على سبيل الاتساع، وكأن ذلك لأجل أن الوسم يحصل بجزء من النار يصيب الموسوم، فكأن في موضع العلامة ناراً، وعلى ذلك قول بعض اللصوص في وصف إبل اكتسحها^(٢) سرقةً، ثم تعرض لبيعها فسئل عن السبب^(٣) أنشده شيخنا رحمه الله:

تَسْئَلُنِي الْبَاعَةَ مَانِجَارُهَا إِذْ زَعَزَعُوها فَسَمَتْ أَبْصَارُهَا
كُلُّ نِجَارٍ إِبِلٍ نِجَارُهَا وَكُلُّ نَارٍ الْعَالَمِينَ نَارُهَا^(٤)

(١) يقصد قول الشاعر:

عليها من قوادم مضرحي فتي السن محتتك ضليع

وقد تقدم وروده ص: ٧٦٩ .

(٢) في ر، وظ: (ساقها).

(٣) في ر، وظ: (الثبت).

(٤) رجز نسبه البكري في فصل المقال: ١٩٠ إلى أبان بن لقيط.

نجارها: النجار الأصل، زعزعوها: ساقوها سوقاً شديداً.

في الخزانة ١٤٩/٧: (العاشرة: نار الوسم قرب بعض اللصوص إبلاً للبيع فقليل له: ما نارك، وكان أغار عليها من كل وجه، وإنما سئل عن ذلك لأنهم يعرفون ميسم كل قوم وكرم إبلم من لومها فقال الأبيات).

=

أي أنها أخذت من أصول شتى وطوائف مختلفة، وليست بمملوكة، فتكون من نصاب واحد.

والدار تقع على البلد لأجل أنه مسكن يجمع^(١) أصحاب الدور كما أن الدار مسكن لمن في بيوتها، وأما ما حكاه عن صاحب الكتاب من قوله: هذه نِعْمَتُ الْبَلَدِ^(٢)، فالغرض منه أن البلد أنث لوقوع الدار عليه، فكأنه قيل: هذه الدار نِعْمَتُ الدَّارِ^(٣)، فالأصل المنزل، والبلد فرع، وكذلك أرض الدَّابَّةِ مستعار من الأرض، إما لأن ذلك أسفله كما قال:

..... أَمَّا سَمَاؤُهُ فَرِيًّا وَأَمَّا أَرْضُهُ فَمُحُولُ^(٤)

= الشاهد: قوله " نار العالمين نارها " .

ورد في: الحيوان ٤/٤٩٢، وجمهرة الأمثال ١/٧٠، والأوائل ١/٧٣، وسمط اللآلي: ٧٢٢ (الأول والثاني)، ومحاضرات الأدباء ٢/٢٩٠، وجمع الأمثال ٢/١٣٦ (الأول والثالث)، والمستقصى ٢/٢٣٠، والمرتبجل للصغاني: ١٠٩، واللسان (نور) " ٣-٤ "، ونهاية الأرب ١/١١٢.

في جمهرة الأمثال والأوائل والخزانة (أين نارها) وفي الخزانة (زعزعتها)، وفي جمع الأمثال: تسألني الباعة أين دراها لا تسألوني وسلوا ما نارها

كل نجار إبل نجارها.

وفي اللسان (ونار إبل العالمين نارها).

(١) في ر، وظ: (بجمع).

(٢) انظر ص: ٧٥٥ .

(٣) في ر، وظ: (البلد).

(٤) جزء من بيت من البحر الطويل ينسب إلى طفيل الغنوي، والبيت بتمامه:

وأحمر كالدياج أما سماؤه فرياً وأما أرضه فمحول

أو لأجل أنه يلي الأرض أبداً، وليس كذا سائر الأعضاء، وأما قول الأصمعي في قوله:

..... الْمَوْتُ كَأْسٌ فَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا^(١)

إنه لا يقال: للموت كأس، فإن أراد به أن الكأس ليس باسم صريح للمنية، فلا يعارضه ما ذكره^(٢)؛ لأن قوله: "سقوا بكأس حلاق"^(٣) هو إضافة الكأس إلى الموت لا جعلها اسماً له، وكذا قوله:
إِمَّا شَرِبْتَ بِكَأْسٍ^(٤)

لأنه بمنزلة أن تقول: إن وردت حَوْضاً فقد ورده كل أحد، فكما لا / ١٢٣ أ
يدل هذا على أن الموت يسمى الحوض كذلك لا يدل قوله: "أما شربت

= سماؤه: أعاليه، أرضه: قوائمه شبهها لقلته لحمها بالأرض الخل التي لا نبات فيها.
الشاهد قوله: (أرضه).

ورد في: ملحق ديوانه: ١٠٨، وأدب الكاتب: ١١٨، والمعاني الكبير ١/١٥٥، وأما القالي ٢/٢٥٠، والعقد الفريد ١/١٥٨، ومعجم مقاييس اللغة ١/٨٠، وإعجاز القرآن ١٥٠، وأما المرتضي ٤/٧٥، وسط اللآليء: ٨٨١، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٠٠، والمفردات في غريب القرآن ١٦، والاقتضاب ٣/١١٩، والأساس (سما)، وشرح أدب الكاتب: ١٥٣، والقيسي: ٧٢٩، واللسان (سما - كل)، وربط الشوارد في حل الشواهد ص ١٢٠.

في أمالي المرضي (كالدنيا - أما سماؤه فخصب).

(١) تقدم وروده ص: ٧٥٦ .

(٢) هو قول أبي علي: "وهذا الذي أنكره غير منكّر" انظر ص: ٧٥٦ (١٢٠/أ).

(٣) تقدم وروده ص: ٧٥٧ .

(٤) تقدم وروده ص: ٧٥٧ .

بكأس "على أن الكأس اسم للمنية كما صار النار اسماً للسمّة، واليد للصنعة، وقوله: فذاقوا جرعة الكأس تعريف الشّيء بحري^(١) ذكره كقوله^(٢): جرعة كل^(٣) الكأس، وإن أراد الأصمعي أن الكأس لا تستعار في ذكر المنية ولا ينسب إليها، فلا شك في أن ما ذكره يكسر قوله فاعرفه.

وأما قوله: " أن الكأس لا يسمى كأساً إلا وفيه الشراب "^(٤) فليس فيه أمر، وذاك أن الاسم قد يوضع على الشّيء مع صفة، وقد يوضع عليه عاماً في كافة^(٥) أحواله، فمن حيث لم يقل: الخمر إلا للعصير الكائن بالصفة المعلومة كذلك لم يقل: الكأس إلا للإناء الذي فيه الشراب، ونحو ذلك كثير إلا أنه يغلب ويكثر فيما يكون لازماً من الصفات نحو: أن يكون الغلام اسماً للنوع المخصوص؛ لأن ذلك صفة خلقة، وكذا وضع الخمر على النوع المخصوص؛ لأن صفة الخمر ليست من صفات الفعل التي تزول في كل ساعة نحو: أن يكون في الكأس خمر، ثم تعرّى منها، وذاك أن ما كان مثل الأول كان جنساً في الحقيقة، فالخمر وإن كان عصيراً، فإنه يعد في العادة جنساً (كما يعد الرجل جنساً)^(٦) والمرأة جنساً، وليس كذلك الكأس؛ لأن الآنية الملابس للشراب لا تعد في التحقيق جنساً غير التي فيها غيره أو هي خالية، وكذا الجنابة والظعينة

(١) في ر، وظ: (بحري).

(٢) في ظ: (كقولك).

(٣) في ظ: (تلك).

(٤) انظر ص: ٧٥٧ (١٢٠/أ).

(٥) كافة لا تستعمل إلا حالاً.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ).

والمهدي ، وكذا الأرائك لا تكون إلا مع الحجال فإن قلت: إن الظعينة من ظعن فهي من الصفات، فكما أنك إذا قلت: مسافرة لم يصلح لكل امرأة كذلك ظعينة، وليس كذلك كأس؛ لأنها اسم فلو وضع على الإناء الذي يكون للخمير سواء كانت فيه أو لم تكن جاز.

فالجواب: أن ظعينة إن أردت الظاهر، فعلى ما ذكرت، ولكنه اشترط أن تكون على بعيرها وفي هَوْدَجِهَا، وليس ظعن بموجب هذه الشرائط، ألا ترى أن الرجل لو ارتحل راكب فرس أو^(١) راجلاً جاز أن يقول^(٢): ظعن، وكذا المهدي لأجل أنه كان يجوز أن يوضع على الطبق في جميع أحواله؛ لأنه مما يُهْدَى فيه كما سموا الفرس فرساً؛ لأنه يَدُقُّ الأرض، ولم يختص هذا اللفظ به في حال الدَّقِّ؛ لأن ذلك ليس من شرط الأسماء، وإنما يجب اعتباره في الصفات نحو: أن

تقول: أحمر، فلا يوصف به إلا ما يوجد فيه الحمرة وذاك / أن القصد في وضع ١٢٣/ب الفرس الدلالة على العين لا الدلالة على أنه يدق الأرض، وإنما يتصور معنى الصفة من حيث إنهم إذا قصدوا وضع اسم أخذوه في كثير من الأمر من تركيب^(٣) يشاكل معناه بعض صفات هذا المقصود الذي وضع الاسم له، وإذا كان الغرض الدلالة على العين، وجب أن يقع الفرس على ذلك النوع دَقٌّ أو لم يَدُقِّ، حتى لو صار بحيث لا يجوز أن يكون منه دَقٌّ لم يسقط عنه هذا اللفظ كما يسقط الأحمر عن موضعه إذا عدم حُمْرته غير أنهم قد يعتبرون في نحو

(١) في أ: (و).

(٢) في ظ: (يقال).

(٣) في أ: (ما يشاكل).

هذا معنى الوصفية، فيجرون مثل مُهْدَى مجرى أَحْمَرٍ وَأَصْفَرٍ في أنه لا يقع عليه إلا بعد أن يوجد معنى ما أخذ منه مُهْدَى وهو الهَدْيَةُ، وليس ذا بالأعراف في الكلام ولا بالأعراف في القياس، فتأمله فإنه أصل من فقه اللغة.

الظُّر: مؤنثة وليس تأنيثها كتأنيث ما يجري ذكره في الباب؛ لأن الظُّر لا يكون لغير المؤنث الحقيقي، فتأنيثه قياس محض، ولا تظن أنه بمنزلة عَيْنٍ وَقَدْرٍ، فإنما استعملت في الإبل من حيث إنها إذا تَعَطَّفَتْ على غير ولدها كانت ظِئراً في الحقيقة، قوله: يَاضْبُعاً إذا أنشد بالإفراد كان مثل قولهم: " حَضَاجِر " وذلك أنهم يصفون الضَّبُعَ بعظم البطن، فلذلك جمعوا، فقالوا: حَضَاجِر، والأصل في الواحد حِضَجِرٍ، فلذلك يجوز أن يقول: ففي البطون مع قوله ياضْبُعاً؛ لأنه يجعل بطنها كبطون فهو نوع من قولهم: ذُو عَثَانَيْنِ، وشَابَتْ مَفَارِقُهُ، غير أنه هنا أؤكد لما ذكرنا^(١) من أن من شأنهم وصف الضَّبُعَ بعظم البطن، وقال:

حِضَجِرٌ كَأُمِّ التَّوَامَيْنِ تَوَكَّاتٌ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ^(٢)

وهذا في نهاية الوصف بعظم البطن، وذاك أن المرأة إذا كانت حَامِلاً

(١) (ذكرن) ليست في: (ظ) .

(٢) بيت من البحر الطويل قائله سماعة بن أشول النعامي الأسدي من شعراء بني أمية.

الشاهد: قوله: (حضر) أراد به ضخم البطن.

ورد في الكتاب ٢٥٣/١، وابن السيرا في ٥٩٢/١، والمخصص ٧٠/٨، والقيسي ٧٠٤، ومفتاح العلوم: ١٤٨، وشرح المفصل ٣٦/١، وشرح أبيات سيويه والمفصل للكوفي ٢١٠/أ. حضر: الضخم البطن، أم التوأمين: المرأة الحامل بولدين، مستهلة عاشر: قد أرت هلال الشهر العاشر من حملها فبطنها أعظم ما يكون، شبه رجلاً وعظم بطنه بالحامل العظيمة البطن يقول: ليست هيئته بهيئة من يطلب ثأراً ولا يدفع عن نفسه سوءة.

مقاربة للوضع والحمل اثنان كان بطنها أعظم ما يكون ثم إذا تَوَكَّأتْ على المرفقين تقدم بطنها وازداد عِظْماً، وشبه قولهم: الضَّبْعُ للسنة الجَذْبَةُ بقولهم الذئب من حيث إنهم سمو السنة المجذبة ضبعاً بمعنى أنها تأتي على كل شيء وتأكله وهي عظمة البطن، فكذلك اسم الذئب؛ لأنها تَعْدُو على الناس عَدُو الذئاب فتهلكهم، وسَقَطَ النار مؤنثة / وفي تأنيثه مشاكلة؛ لأنه جزء من النار، ١٢٤/أ والطُسْتُ مؤنثة والأصل الطُّسُّ، والتاء بدل من السين قال:

لَوْ عَرَضْتَ لِأَيْلِي قَسٌّ أَشَعَتْ فِي هَيْكَلِهِ مُنْدَسٌّ
حَنٌّ إِلَيْهَا كَحَنِّ الطُّسِّ^(١)

والريخ مؤنثة، وكذلك أسماؤها، وإذا وضع الاسم على التأنيث، ثم طرد في الباب كان محافظة على التشاكل، وليس بواجب، ألا ترى أن البئر مؤنثة والقلب مذكر.

قال صاحب الكتاب:

"ومن المِؤنث الزَّائِد على ثلاثة أحرف شُعُوب اسم للمنية معرفة لا تنصرف، ومن ألحقها الألف واللام، فالقياس أن يصرفها فيقول: حرمته شُعُوبٌ والشُّعُوبُ.

والمُنْحَنِيقُ والمُنْجَنُون والعُقْرَبُ، وكذلك في اسم النجم وعقرب الشتاء، والأرنب يقال للذكر والأنثى ويقال للذكر: الحُزْرُ، والخِرْتَقُ ولد الأرنب،

(١) أيلبي: راهب، حنين الطس: صوتها إذا نقرت.

انظر التخرج ص: ٧٦٣ .

والغالب عليه ^(١) التأنيث فيما ذكر، الأفْعَى مؤنثة قال الأصمعي: "رَمَاهُ اللَّهُ
بَأَفْعَى حَارِيَّة" ^(٢) أي نقص جسمها وصغر قال:

دَاهِيَةٌ قَدْ صَغُرَتْ مِنَ الْكَبِيرِ ^(٣)

وقد استعملت اسماً ووصفاً، فمن جعلها وصفاً لم يصرف كما لا يصرف
أَحْمَرٌ، ومن جعلها اسماً صرفها كما يصرف أَزْمَلًا ^(٤) وَأَفْكَلًا، السماء التي تظل
الأرض مؤنثة، فأما السماء إذا أراد المطر، فقال بعض البغداديين ^(٥): هو مذكر
قال: ولذلك جمع على أَفْعَلَةٍ فقليل: أَسْمِيَّة، وقال أبو الحسن: أَصَابَتْنَا سَمَاءٌ، ثم

(١) في التكملة مرجان: (عليها).

(٢) انظر الحيوان ٢٤٤/٤، وجمع الأمثال ٣٠٩/١، والبلغة: ٧٣.

(٣) رجز اختلف في قائله، فقليل: رؤية، وقيل: خلف الأحمر، وقيل: النابغة الذبياني.

الشاهد: تأنيث الأفْعَى وهي الداهية.

نسب إلى النابغة في: ديوانه: ٢٣٠، وديوان المعاني ١٤٥/٢، وحماسة ابن الشجري:
٢٧٣، ٢٧٤، ونهاية الأرب ١٤٥/١٠.

ونسب إلى خلف في: الحيوان ١١٩/٤، ٢٨٦، وتابعه ابن يسعون: ٢٢١، وفي ابن بري:
٤٩٠.

ونسب إلى رؤية في: القيسي: ٧٣٠، ٧٣١.

وورد بلا نسبة في: عيون الأخبار ١١٣/٢، والمنصف ١٦/٣، والجمان في تشبيهات
القرآن: ١٧٤.

صغرت من الكبير: رقى جسمها أو نخفت من كبرها.

في عيون الأخبار والقيسي والتكملة شاذلي: (حارية).

(٤) في التكملة مرجان: (أرنباً).

(٥) في أ: (الكوفيين).

قالوا: ثلاثُ أَسْمِيَةٍ، فبنوه على أَفْعَلَةٍ وهو مؤنث، وإنما كان بابه أَفْعُلٌ مثل عَنَاقٍ وأَعْتَقٌ وَعُقَابٌ وَأَعْقُبٌ.

قال: وزعموا^(١) أن بعضهم قال: طِحَالٌ وَأَطْحُلٌ، وأنشد لرؤبة:

إِذَا رَمَتْ مَجْهُولَةٌ بِالْأَجْنَنِ^(٢)

فكما جمع جَنِيناً على أَجْنَنِ، وكان حقه أَجْنَةً كذلك جمع سَمَاءٍ على أَسْمِيَةٍ، وكان حقه أَسْمٍ، فعلى قول أبي الحسن يكون قولهم: السَّمَاءُ للمطر تَسْمِيَةٌ باسم السماء لتزوله منها نحو^(٣): تَسْمِيَتِهِمُ لِلْمَزَادَةِ^(٤) رَأَوِيَةٍ، وَلِلْفَنَاءِ عَذِرَةٍ، وعلى قول البغداديين كأنه سمي سَمَاءً لارتفاعه كما سموا السقف سماء لذلك، والوجه قول أبي الحسن لروايته التأنيث فيها، وحَضَارٍ اسم للكوكب

(١) في التكملة شاذلي: (وزعم).

(٢) رجز قائله رؤبة بن العجاج.

الشاهد: جمعه "جنين" على أجنن، وكان حقه أَجْنَةً لأن أَفْعُلًا بابه المؤنث.

ورد في: ديوانه: ١٦٢، وخلق الإنسان لثابت: ١٠٠، والمخصص ٢٣/١٧، وابن يسعون:

٢٢١، والقيسي: ٧٣٢، وابن برى: ٤٩١، وسفر السعادة: ٣٢، وشرح الشافية ١٣٢/٢،

وخلق الإنسان في اللغة: ٨٧، وشرح شواهد الشافية: ١٣٤.

في الديوان وخلق الإنسان لثابت وخلق الإنسان في اللغة (بالأجبن) ولا شاهد فيه، في التكملة والمخصص وابن يسعون والقيسي وابن برى وسفر السعادة وشرح شواهد الشافية (رمى)، وقال القيسي: ٧٣٢، وابن برى: وصواب الإنشاد: (وإن رمت) وذكره البغدادى أيضاً، وفي ابن برى (بالأذن) وفي شرح الشافية، وشرح شواهد الشافية (حتى)، وفي خلق الإنسان لثابت (وقد).

(٣) في التكملة: (كنحو).

(٤) في التكملة مرجان (المزادة).

مؤنث، و^(١) حَضَارِ وَالْوَزْنَ كوكبان محلفان أي يحلف الناس إذا رأوا أحدهما أنه سهيل وليس به^(٢).

ب/١٢٤ كَبْكَب: اسم جبل^(٣) مؤنث، ولذلك ترك الأعشى / صرفه في قوله:
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَيِّئُ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(٤)
(الْيَمِينِ مِنَ الْحَلْفِ مَوْثَةٌ يَمِينُ فَاجِرَةٍ، وَحَكِي اسْتَيْمَنَتْ فَلَانَا أَيِ
اسْتَحْلَفْتَهُ)^(٥) وكذلك الْيَمِينِ مِنَ الْيَدِ وَالرَّجُلِ، الْقَدُومُ^(٦) مَوْثَةٌ الْجَمِيعِ^(٧)
الْقَدُومُ، الْعِقَابُ لِلطَّائِرِ مَوْثَةٌ، وكذلك إذا أريد به الرَّأْيَةُ قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ^(٨):

(١) (و) ليست في: (التكملة).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٢٠١/٤، والصحاح (حضر).

(٣) الجبل الذي تجعله خلف ظهره إذا وقفت مع الإمام بعرفات، وقال الأخفش:

هو الجبل الأبيض عند الموقف، معجم ما استعجم (كبكب).

(٤) بيت من البحر الطويل.

الشاهد قوله: (كبكب).

ورد في ديوانه ١٦٣، والكتاب ٤٤٩/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢، ومعاني القرآن
للأخفش: ٦١، وعيون الأخبار ١٠٤/٣، والمقتضب ٢٢/٢، والمذكر والمؤنث لابن
الأنباري: ٤٨١، وشرح أبيات سيويه للنحاس: ١٦٨، وكتاب الصناعتين: ٣٩١،
والتمثيل والمحاضرة: ٥٧، ومعجم ما استعجم: ١١١٢، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٦٣/١،
وابن يسعون: ٢٢١، والقيسي: ٧٣٤، والبلغة ٨٠، وابن بري: ٤٩٢، والتنبيه والإيضاح
(زيب)، واللسان (زيب - كبب).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) في أ: (القدم) وهي التي ينحت بها.

(٧) في التكملة شاذلي: (الجمع).

(٨) في أ: (الشاعر).

ولا الرَّاحُ رَاحُ الشَّامِ جَاءَتْ سَبِيئَةً لَهَا غَايَةٌ تَهْدِي الكِرَامَ عُقَابُهَا^(١)
يعني رَايَةَ الخَمَارِ، الأَرَوَى مؤنثة وهي جمع أَرَوِيَّة، قال أبو الحسن: أَرَوَى
تنون.

قال أبو علي: إذا نونت كانت كَأَفْعَى^(٢) في التأنيث، وأنه^(٣) أَفْعَل اسم
غير وصف، وقال أبو الحسن: لا أعلم إلا أنني سمعتها تصغر أَرِيًّا، فإن صح هذا
الذي حكاه^(٤) فهي فَعْلَى^(٥)، الجزور مؤنثة والقُلُوص مؤنثة، والقُعُود بإزاء
القُلُوص، وهو مذكر قال:

حَنَّتْ قُلُوصِي أَمْسٍ بِالْأَرْدُنِّ^(٦)

(١) بيت من البحر الطويل بين المصنف قائله.

الراح: الخمر، سبيئة: مشتراة، غاية: راية الخمار، عقابها: رايتها أيضاً.
الشاهد قوله: "عقابها" وهي راية الخمار مؤنثة.

ورد في ديوان الهذليين ٧٢/١، وشرح أشعرا الهذليين: ٤٤، والمعاني الكبير: ٤٣٩، والمحکم
١٤٤/١، والمنخصص ١٠/١٧، والاقتراب ١٥١/٣، والبلغة: ٧٥، والقيسي: ٧٣٥.
في الديوان: (فما الراح).

(٢) في التكملة شاذلي: (كأفعى وترى).

(٣) (أفعل) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة شاذلي: (سمعتها)، وفي أ: (ضعفه)، وفي ر، وظ: (وصفه).

(٥) انظر الكتاب ١٣٠/٢، ١٣١، والمقتضب ٢٨٤/٢، والمنصف ١٥٨/٢، ١٥٩، وشرح
الشافيه ٢٣٥/١.

(٦) رجز اختلف في قائله، ف قيل: إنه العجاج، وقيل: رؤبة، وقيل: دهلج أحد بني ربيعة.

الشاهد: تأنيث القلوص وهي الأنتى من الإبل والنعام.

نسب إلى العجاج في ديوانه ٢٨٨/١، والقيسي: ٧٣٧.

=

مُوسَى الحديد مؤنثة^(١) قالوا: مُوسَى خَدِمَةٌ^(٢)، عَرُوض الشعر مؤنثة^(٣)،
وكذلك العَرُوض للناحية قال:

لِكُلِّ أُنَاسٍ مِنْ مَعَدِّ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْحَؤُونَ وَجَانِبٌ^(٤)
الصَّعُودِ مِنَ الْأَرْضِ وَالْحُدُورِ وَالْهَبُوطِ كُلُّهَا مُؤنثة، الذَّرَاعُ مؤنثة، والثوب
عَشْرٌ فِي خَمْسَةِ يَرِيدُ عَشْرَ أَذْرَعٍ فِي خَمْسَةِ أَشْبَارٍ، فإذا سمي بِذِرَاعٍ فالخليل
وسيبيويه يذهبان إلى صرفه قال الخليل: لأنه كثر تسمية المذكر به، فصار من

= ونسب إلى رُوْبَةٍ في التهذيب ٤٤٥/٣، ٤٤٦، وابن يسعون: ٢٢١، وابن برى: ٤٩٣، وفي
اللسان (حنن).

ونسب إلى دهلِب في: الاشتقاق: ٢٥٥، والمؤتلف والمختلف: ١١٧، ومعجم البلدان
١٤٧/١.

الأردن: نهر بالشام.

(١) انظر المذكر والمؤنث للقراء: ٨٦.

(٢) الخدم: سرعة القطع، وسرعة السير، تهذيب اللغة ٣٣٠/٧.

(٣) انظر المذكر والمؤنث للقراء: ٨٥.

(٤) بيت من البحر الطويل، قائله الأحنس بن شهاب التغلبي.

عمارُه: القبيلة العظيمة من العرب، العروض: الناحية.

الشاهد: تأنيث العروض التي هي الناحية.

ورد في المفضليات: ٢٠٤، وإصلاح المنطق: ٣٥٩، والاشتقاق: ١٥، والجمهرة ٣٨٧/٢،

والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٠٥، وديوان الأدب ٣٩٢/١، وتهذيب اللغة ٤٥٦/١،

والصاحح (عرض) ورسالة الصاهل والشاجح ٥٩٨، والمحكم ٢٤٦/١، ومعجم ما

استعجم ٨٦، وسمط اللآلي: ٨٦٨، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٣٦/٢، وشرح اختيارات

المفضل: ٩٢٦، وابن يسعون: ٢٢٢، والقيسي: ٧٣٩، والبلغة: ٧٨، وابن برى: ٤٩٥،

والمشوف المعلم: ٥٣٢، واللسان (عرض، عمر).

أسمائه^(١)، وقد وصف به أيضاً فقيل^(٢): ثوب ذراع، فتمكن في المذكر، والكراع مؤنثة، وكذلك الكراع من الأرض، فإن سميت به فالوجه ترك الصرف قال سيبويه: "ومن العرب من يصرفه يشبه بذراع قال: وذلك أحبث الوجهين^(٣) الإصبع مؤنثة وكذلك أسماؤها^(٤)"^(٥).

قال المفسر:

أعلم أن شعوب على وجهين: أحدهما: أن يكون علماً، فلا ينصرف للتأنيث والتعريف كما لم ينصرف ذكاء^(٦) لذلك، ويكون بمزلة قولهم: عاصم وهاشم في أنه لا يعتبر فيه الوصفية حتى كأن المنية ليس فيها شيء من معنى شَعَبَتْ كما أن من يسمى عاصماً لا يجب أن يكون معنى العصمة موجوداً فيه، ومن قال: الشعوب فإنه لا يجعله علماً، ويكون صفة غالبية كأن الأصل الحادثة الشعوب، ثم غلب كما غلب الجارية في السفينة، و^(٧)المصيبة خصوصاً في الموت، وما يقرب منه من المكاره الصعبة، فإذا قيل: عظمت المصيبة بفلان

(١) الكتاب ١٩/٢.

(٢) في التكملة، وظ: (في قولهم).

(٣) الكتاب ١٩/٢.

(٤) أي الخنصر والبنصر والوسطى والسبابة خلا الإبهام، فإن العرب على تأنيثها إلا بني أسعد أو بعضهم فإنه يقولون: هذا إبهام والتأنيث أجود وأحب، المذكر والمؤنث للفراء ٧٨، والمذكر والمؤنث لابن التستري ٥٧، وانظر المذكر والمؤنث لابن جني ٥٦.

(٥) التكملة شاذلي: ١٣٩-١٤٢، والتكملة مرجان: ٣٨٤-٣٩١.

(٦) هي الشمس، انظر المذكر والمؤنث: ١٠٦، والمذكر والمؤنث لابن جني: ٦٨.

(٧) في أ: (أو).

عرف أنه الموت، فإذا حذف / الألف واللام وجب أن تصرفه فتقول: ١٢٥/أ
شَعُوبٌ كما يقال^(١): المُنُونُ ومُنُونٌ والمُصِيبَةُ ومُصِيبَةٌ غير أنك إذا قلت:
خَرَمْتَهُ شَعُوبٌ، فلم تصرف كان بمنزلة قولك: الشَّعُوبُ في أن فيه^(٢) تعريف
الجنس حتى كأنك قلت: هذا النوع، فإذا قلت: شَعُوبٌ فنونت كان نكرة
بمنزلة أن تقول: منية، فالفرق بين شَعُوبٍ غير مصروف وبينه مَصْرُوفاً ما بين
قولك: المَنِية وَمَنِية، وشَعُوبٌ فَعُول^(٣) من شَعَبَتِ الشَّيْءَ، إذا فرقته، وليس في
المنية شيء من معنى الجمع، لأنها تفرق بين الناس، ثم إن الميت يتفرق أي
تفرق، ومن تكلف فيها تأويلاً على معنى الجمع ألزم نفسه المشقة ورام ما
يعسر تصويره ولزمه أن يقول^(٤) في قولهم: شَعَبَتَهُ شَعُوبٌ أن المعنى جمعته،
وكفى بهذا فساداً، وشَعَبَتِ بمعنى التفريق لغة لقوم^(٥) وبمعنى الجمع
لآخرين^(٦)، ومن قال: إن ذلك لا يجوز؛ لأنه يفضي إلى المراتنة^(٧)، وجب

(١) في ر، وظ: (يقول).

(٢) في ر، وظ: (فيه معنى).

(٣) في أ: (كفعول).

(٤) في ظ: (يقوله).

(٥) في ظ: (قوم).

(٦) انظر الأضداد للأصمعي: ٧، والأضداد لابن السكيت: ١٦٦، والأضداد للسجستاني: ١٠٨،

والألفاظ الكتابية ٢، والأضداد لابن الأنباري: ٥٣، وتهذيب اللغة ١/٤٤٣، والأضداد

للصغاني: ٢٣٤.

(٧) في تهذيب اللغة ١٣/٣١٧: (قال الليث: الرطانة تكلم الأعجمية تقول: رأيت عجميين

بتراطنان وهو كلا لا تفهمه العرب وأنشد:

كما تراطن في حافته الروم).

عليه أن يقول: ليس في كلام العرب اختلاف لغة^(١)، ومن أطلق هذا النحو من القول كان خليقاً بأن يعيد النظر فيما قال، وأيضاً فإن هذا التركيب بمعنى التفريق شائع في كلامهم، ألا تراهم قالوا: انشعب الطريق بمعنى تفرق، فليسوا أن شعبت بمعنى فرقت لما صار انشعب بمعنى تفرق^(٢)، فإن قال: إن المعنى إنه كان واحداً فصار جماعة، ألا ترى أنهم يقولون: الشُعْبَةُ للجماعة، ولا يقولون لواحد: شعبة، فالجواب أن الجمع حقيقته^(٣) أن لا ينفصل الشيء من الشيء، فإذا قيل: اجتمع شيان، فالمعنى تضاماً واتصل أحدهما بالآخر، وأكثر ما يمكن في هذا أن يقال^(٤): إنه كان طريقاً واحداً فصار طُرُقاً كثيرة، وكانت الشجرة واحدة، ثم صارت أغصاناً، فقليل: انشعبت والكثرة لا توجب الجمع، ألا ترى أنك تقول فيهم: كثرة ولكنهم قد تفرقوا، وتقول في الشيعين: اجتمعا ولا تقول: كَثُرَا بمعنى الجمع، وكون الشيء^(٥) أشياء كثيرة يعد كونه واحداً هو اجتماع عاد إلى افتراق، فانشعبت الشجرة إذا بمنزلة افتרכת وانفصل بعضها من بعض كما أنك إذا قلت: صارت أجزاءً كان كذلك، وأما قوله: "إن الشُعْبَةُ لا تقع على الواحد وتقع على الجماعة" فدل على أن التركيب أصله الجمع، فباطل من وجهين أحدهما: أن الشُعْبَةُ إذا وقعت على الجماعة وجب أن تكون تلك الجماعة منفصلة من جمع كثير

(١) (لغة) ليست في: (ظ)، وفي ر: (عرب).

(٢) في ظ: (التفرق).

(٣) في أ: (حقيقة).

(٤) في ر، وظ: (يقول).

(٥) في ر، وظ: (وكون الشيء ولا تقول: كثيرة بعد...).

افترق، فصار أجزاء كما أن الفرقة / كذلك، فكما أن قولك: صاروا فرقا ١٢٥/ب دليل على أن الفرقة قد اعتبر فيها معنى الانفصال الذي جاء له تركيب فرق، كذلك قولهم: صاروا شعباً يدل على أن تركيب ش ع ب أصل في الافتراق، ويزيد في وضوحه أنك إذا قلت: شعبة علم أنك تريد بعضاً من كل، ولا يجيء شعبة بمعنى الجمع الكثير الذي لا يجوز أن يكون منفصلاً من أكثر منه.

والوجه الثاني: أنه يقع على الجزء الواحد، ألا ترى أنك لو جعلت عصا ثلاثة أجزاء سميت كل جزء منها شعبة، وكذلك لو جعلتها أجزاء لا يكاد يمكن تجزئة واحد منها كان اسم الشعبة واقعاً على كل جزء، ويقال: شُعَب السُّفُود^(١)، فكل واحد من ذاك شُعْبَة، وليس هناك جمع فَتَصَرَّف الشعبة تَصَرَّف الجزء يدل على ما ادعينا من معنى التفريق أقوى دلالة، وقالوا: فرس أشعَب الرَّجْلَيْن إذا كان^(٢) بينهما فجوة، وحكى ابن دريد وغيره ظَبْيٌ أشعَب إذا تباعد قرنائه^(٣) حتى قال بعضهم: إذا تباينا بينونة شديدة، وقالوا: إن هذا الشهر سُمِّي شُعْبَان لأجل أن القبائل كانت تتفرق فيه^(٤)، فهو فَعْلَان من شَعَبْتُ، فإن قال قائل: لو كان شعبت موضوعاً

(١) في اللسان (سفد)، (والسُّفُود والسُّفُود بالتشديد حديثة ذات شعب معقفة معروف يشوى به اللحم).

(٢) (كان) ليست في: (ظ).

(٣) الجمهرة ١/٢٩٢.

(٤) انظر صناعة الكتاب ٨٣، الذهب ٢/٢٠٥، وصبح الأعشى ٢/٣٧٥.

للتفريق والجمع لوجب أن يقال للذي يكسر القدور: شَعَاب كما يقال^(١) للذي يصلح^(٢) ويجمع.

والجواب: أن هذا سؤال لا عرق له في التحقيق، والدلالة على بطلانه من وجوه:

أحدها: أن الشَعَاب هو بمنزلة قولهم: الحَبَّاز والقَصَّاب في أن لفظ التكثير يؤتى به لأجل الدلالة على أن الرجل قد اتخذ ذاك حرفة، وليس في العادة أن يجلس الرجل على حانوت، فتقدم إليه القدور الصحيحة، فيكسرهما فيسمى شَعَاباً لذلك، ثم إنك قد وافقتني على أن هنا ما يصلح لضد شَعَبَتِ القِدْر كَفَرَّتْ وَصَدَّعَتْ وَكَسَّرَتْ، ثم لم يقل: صَدَّاعٌ وَكَسَّارٌ على أن يكون اسماً لإنسان يتخذ كسر القدور حرفة كما كان^(٣) القَصَّاب اسماً للذي يقطع اللحم، فإنما نحو ذا لو اتفق كان البناء أن تقول: كَسَّارٌ أو صَدَّاعٌ، وإذا صار الأمر فيه إليك وإليّ، فمن الذي يعود إليك وإلى رأيك حتى تقول: إني لا^(٤) أجوز أن يقال: شَعَابٌ لإنسان يكسر القدور كثيراً.

والجواب الثاني: أن شَعَبَتِ عندك بمعنى جَمَعَتْ، وعندى / أنه يكون ١٢٦/أ بمعنى فَرَّقَتْ في لغة^(٥)، فإن كان يدل امتناع العرب^(٦) من وضع شَعَاب

(١) في أ: (نقل).

(٢) في ر، وظ: (يكسر).

(٣) في ظ: (أن).

(٤) في أ: (لأجوز).

(٥) (لغة) ليست في: (ظ).

(٦) في أ: (القرب).

لكسّار القذور على أن شَعَبْتُ لا يكون للتفريق، فقل أيضاً: إن امتناعهم من أن يقولوا: شَعَّاب للذي يصلح غير القذور يوجب أن لا يكون شَعَبْتُ بمعنى جَمَعْتُ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يَجِيء في كل موضع يَجِيء فيه جمعت كما قلت: إن شَعَبْتُ لو كان بمعنى فَرَّقْتُ وضدّاً لجمعت باختلاف اللغات لوجب أن يَجِيء في نقيضه.

والوجه الثالث: أني لست أثبت الأضداد، فأقول: إن شَعَبْتُ موضوعاً على الجمع والتفريق لغة قوم واحد وقبيلة مفردة^(١)، فيلزمي أن أضع شَعَبْتُ بمعنى التفريق في كل موضع أضعه فيه بمعنى الجمع، وإنما أقول: إن من يقول: شَعَبْتُ بمعنى فَرَّقْتُ لا يقوله بمعنى جمعت، وإذا كان محمولاً على اختلاف اللغات لم يجب أن يستويا في التصرف؛ لأن الذي يستعمله بمعنى فَرَّقْتُ من تقديره أن شَعَبْتُ لا يكون بمعنى الجمع قطّ، فيصرفه على حسب مراده، ولو كان الأمر على ما يتوهم^(٢) هذا السائل لوجب أن يقال: إن التركيب إذا وضع على معنى وجب أن يقع على كل شيء يوجد فيه ذلك المعنى حتى إذا قيل: خَرَقْتُ الثوب، وجب أيضاً أن يقال: خَرَقْتُ القدر؛ لأن المعنى الفَتَق والشَقّ في الموضعين، وكذا ينبغي^(٣) أن يقال: حُصِنَت القدر ونَصَحَت القدر إذ قالوا: ذلك في المخيط، وأن يقال: خِيَّاط وحواس^(٤) كما يقال: شَعَّاب، وكفى

(١) في ر، وظ: (واحدة).

(٢) في ر، وظ: (يتوهم).

(٣) في ر، وظ: (يجب).

(٤) في التهذيب ١٦١/٥: (أبو عبيد عن الأصمعي الحوص الخياطة وقد حصت الثوب أحوصه حرصاً إذا خطته).

بهذا سلامة جانب، وإذا تقرر هذا وجب أن يكون قولك: شَعَبْتُ الشيءَ
وَتَشَعَّبَ القوم على الإثبات دون السلب بمنزلة جَلَدْتُ البعير أي نَزَعْتُ
جِلْدَه؛ لأن الإثبات أصل والسلب فرع، والحمل على الأصل أولى، وقد
استعملوا فَعَلْتُ من اللغة الأولى، فقالوا: شَعَبْتُ القدر كما قال:

رَأَيْتُ الْيَتَامَى لَا تَسُدُّ فَقُورَهُمْ هَدَايَا لَهُمْ فِي كُلِّ قُعْبٍ مُشَعَّبٍ^(١)

فهذا إذاً في اختلاف اللغات بمنزلة الجَوْن^(٢) للأسود والأبيض^(٣)، وقد
ذكرنا أنه لا يجوز أن يكون الجون معرباً من (كون) لأمرين:

أحدهما: أنه لو كان كذلك لوجب أن يقع على كل لون^(٤) في دار الدنيا
كما أن كون في الفارسية كذلك، ولم يستعمل الجون إلا في الأسود والأبيض،

(١) بيت من البحر الطويل، قائله حجة بن مضرب الكندي السكوني شاعر فارسي عاش في
الجاهلية وأدرك الإسلام.

أخباره في: الاشتقاق ٣٧١، والأغاني ٣١٦/٢٠، والمؤتلف والمختلف: ٨٥.
فقور: جمع فقر والمصادر لا تجمع إلا أنه ذهب به مذهب الاسم واعتقده اسماً، قعب: قدح
من خشب، مشعب: مجبور في مواضع منه.

ورد في النوادر: ٢٩٦، والحماسة ٦٠١/١، والأغاني ٣١٨/٢٠، وشرح الحماسة للتبريزي
٩٩/٣.

في الحماسة (تشد) وفي الأغاني (وكان اليتامى لا يسد اختلالهم).

(٢) انظر: الأضداد لقطرب: ١٠٠، والأضداد للأصمعي: ٣٦، والأضداد لابن السكيت: ١٨٩،
والأضداد للسجستاني: ٩١، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ٤٩، والأضداد
لابن الأنباري: ١١١، واتفاق المباني واقتراح المعاني ٢٠١،

(٣) قال ابن دريد في الجهمرة ١١٧/٢: (والجون الأسود والأبيض والأحمر).

(٤) في أ: (كون).

وأوقعه قوم على الأحمر^(١) من حيث إنهم يسمون الأحمر أسود لما هناك من التقارب، فإن قال / قائل: إني أجوز وقوعه على الجمع كان بمنزلة من يقول: إن ١٢٦/ب السواد مثلاً يقع على سائر الألوان، أو على البياض في أنه لا يُصَغَى إليه ما لم يأت بحجة سماعية.

والثاني: أن الجَوْن قد وقع على الأسود والأبيض لا على السواد والبياض، فيتصور أنه معرب كون^(٢)، وأنت كما تؤنث الصفات، فقالوا: جَوْنَةٌ كما قال الحجاج: نَحَّهَا عن الشَّمْسِ فَإِنَّهَا جَوْنَةٌ^(٣)، فلو جاز أن يكون الجون بمعنى كون لكان بمنزلة اللون، فكان يجب أن يقال: فَإِنَّهَا كَوْنَةٌ^(٤)، وكذا يجب أن يكون قوله:

..... جَوْنُ السَّرَاةِ^(٥)

بمنزلة لون السراة ويكون قول الآخر:

(١) انظر الجمهرة ١١٧/٢.

(٢) في أ: (معرب الكون كون).

(٣) انظر: الأضداد لابن السكيت: ١٨٩، والأضداد للسجستاني: ٩٢.

(٤) في ر، وظ: (لونه).

(٥) جزء من بيت من البحر الكامل، قائله أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت بتمامه:

والدهر لا يبقى على حدثانه جون السراة له جدائد أربع

جون السراة: حمار أسود الظهر، جدائد: جمع جَدُود وهي الأتان التي لا لبن لها.

ورد في ديوان الهذليين ٤/١، والمفضليات: ٤٢٢، والأضداد للسجستاني ٩١، وشرح

أشعار الهذليين: ١١، والأضداد لابن الأنباري: ١١٢، والأشباه والنظائر ٣٥٦/٢،

وجمهرة أشعار العرب: ٦٨٦، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٩٤، واتفاق المباني وافتراق

المعاني ٢٠١، والعيني ٤٩٤/٣، والخزانة ٤٢٠/١.

..... وَجَوْنُ الْقَطَا^(١).....

بمترلة لون القطا أو ألوان القطا، وأن يقال: هذا حَسَنُ الْجَوْنِ وله جَوْنٌ حَسَنٌ كما تقول: له لون حسن، ولو كان يجوز أن يكون الجون اسم جنس كاللون لا يختص بنوع دون نوع بوجه لوجب أن يجوز مررت بفرس شيء، ويكون المقصود مررت بفرسٍ أَسْوَدَ؛ لأن قولك: شيء يشتمل على الأسود وغيره من الموجودات كما أن اللون يشتمل على السواد والبياض، وكل لون.

فإن جاز الوصف بكون^(٢) على معنى الأسود والأبيض وجب أن يجوز

(١) جزء من بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقليل: إنه عنترة، وقيل: إنه عبدالله بن الدمينه، والبيت بتمامه:

وأنت الذي كلفني دج السرى وجون القطا بالجلهتين جثوم

السرى: سير الليل، والدج في بعض الليل، ويقال سار دلجة أي ساعة من أول الليل فلذلك أضاف الدج إلى السرى فجري إضافة البعض إلى الكل.
وجون القطا جمع جوني، وهذا كما يقال: عربي وعرب.
جثوم: جمع جاثم وجثم الطائر إذا ألصق صدره بالأرض.
الجلهتين: مكانان في حمى ضرية

نسب إلى عنترة في ديوانه: ٢٠٧، وحياة الحيوان ٢/٢٥٤.

ونسب إلى ابن الدمينه في ديوانه: ٤٢، والحماسة ٢/١٢٥، وشرحها للمرزوقي ١٣٨١، وشرحها للأعلم ٨٢٧، وشرح الحماسة للتريزي: ١٢٥.

ورد غير منسوب في: الحيوان ٣/٥٥، مفتاح العلوم: ١٧٩، وشروح سقط الزند: ٣٣٩.
في الحماسة وشرحها وشروح سقط الزند (التي).

(٢) في ر، وظ: (بلون).

ذلك في شيء وكفى عاراً بمذهب ينكشف عن مثل هذا، فقد تقرر أن هذه الألفاظ التي تراها الآن - فيما بيننا^(١) أصداداً - لغات مختلفة، وذلك مذهب صاحب الكتاب وأبي الحسن وسائر النحويين وجميع من يعتد به^(٢)، ويضرب في التحقيق بسهم، وإنما هذا الخلاف شيء أجرى إليه بعض المتأخرين، فنسبوا طرفاً منه إلى أحمد بن يحيى وركبوا فيه طرفاً تخرج إلى الإحالة وإلى ما لا يسحن بالخصيف أن يتكلف الكلام عليه، ونعود إلى ما كنا فيه.

الأرنب يكون للذكر والأنثى^(٣)، فهو بمنزلة البعير، ويدل على التأنيث قوله:

رَأَى أَرْنَبًا سَنَحَتْ بِالْفَضَاءِ فَبَادَرَهَا وَلَجَاتِ الْخَمَرِ^(٤)

وقد ذكر أن الغالب عليه التأنيث، وقد أفردوا للمذكر صيغة فقالوا: الخُرَز.

وأما الأفعى فمخصوصة بالتأنيث، والذكر الأفعوان، وهذا قريب من أَحْمَر وحمراء في أن الفصل بين المذكر والمؤنث بتغير المثال لا بالحروف

(١) في ظ: (بيننا).

(٢) في ر، وظ: (بقوله).

(٣) انظر الوحوش ٧٥.

(٤) بيت من البحر المتقارب، قاله أبي بن سلمى بن ربيعة بن زيان الضبي.

ولجات: جمع ولجة، وهو موضع الولوج، الخمر: ما ورارك من الشجر.

الشاهد: قوله "أرنباً سنحت" حيث أنث الأرنب.

ورد في: الحماسة ٢٨٧/١، والمعاني الكبير ٣٩/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٥٩/٢.

الأصول، وقولهم: أفعَى حَارِيَّة أي ناقصة الجسم^(١) (بمعنى)^(٢) أنها من نكرها وخبثها كأنها قد صغرت كما قال: " ذَاهِيَةٌ قَدْ صَغُرَتْ مِنَ الْكِبَرِ"^(٣) أي أنها لم تجد في الكبر / مزيداً، فكادت تجنح إلى الضد الذي هو الصغر، وقد يقال: إن ١٢٧/أ الحية تصغر إذا مضت عليها الدهور، وأما حديث الصرف في أفعَى، فقد تقدم فيما مضى من أفعَل وفَعْلَاء^(٤)، السماء للمطر إذا أنث على ما حكاه أبو الحسن من قولهم: أَصَابَتْنَا سَمَاءٌ وَثَلَاثُ أَسْمِيَةٍ^(٥)، فإنها تكون مستعارة من السماء المظلة، لأن المطر منها ينزل، فكأنه جزء منها كما أن ذلك الجزء من الدابة لما لابس الأرض صار كأنه منها فسمي باسمها، وشبهه بقولهم: رَاوِيَةٌ لِلْمَزَادَةِ وَعَذِرَةٌ لِلْفَنَاءِ من حيث إن الراوية اسم للجمل في الأصل، ثم سمي المزادة به؛ لأنها تشارك الظهر في حمل الماء، وسموا الفناء عذرة، لأنها تلقى به ونحو ذا معروف، ويكون هذا في الاستعارة وبقائه على التأنيث الأصلي كقولهم: يد للصنعة، وذاك أن اليد لما كانت مؤنثة في الأصل الذي هو الجارحة بقيت على التأنيث، وحالها مع النعمة حال السماء مع المطر (لأن النعمة كأنها تخرج من اليد كما ينزل المطر من السماء، ثم خصوا السماء التي للمطر)^(٦) بجمع التكسير، فقالوا: أَسْمِيَةٌ وَسُمِيٌّ، ولم يقولوا: ذاك في المِظْلَةِ كما قالوا: الأيادي في

(١) (الجسم) ليست في: (ر، وظ).

(٢) (بمعنى) ليست في: (أ).

(٣) سبق وروده ص: ٧٨٠ .

(٤) انظر ص: ٦٥٩ .

(٥) انظر ص: ٧٨٠ .

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

الإحسان ولم يستعملوها في الجارحة إلا نادراً على ما ستراه، وشبهه أبو الحسن بقولهم: طَحَال وأَطْحُل من حيث كان أَفْعُل مختصاً بفِعَال مؤنثاً كما أن أَفْعَلَة مختص بالمذكر، فلما دخل مثال المؤنث (على المذكر في أَطْحُل كذلك دخل مثال المذكر) ^(١) على المؤنث في سَمَاء، فقبل فيها ^(٢): أَسْمِيَة أَفْعَلَة وقياسها اسم أَفْعُل، وأنشد قوله:

إِذَا رَمَتْ مَجْهُولَةٌ بِالْأَجْنِ ^(٣)

تقوية لذلك، وهو أن فَعِيلاً الباب فيه (أي إذا كان مذكراً) ^(٤) أَفْعَلَة نحو: أَجِنَّةٌ كَمَا أَنْ فَعَالاً مؤنثاً بابه أَفْعُل (فلما جاء أَفْعُل) ^(٥) بدل أَفْعَلَة في جَنِين كذلك جاء في سَمَاء أَسْمِيَة، فناب أَفْعَلَة فيها عن أَفْعُل كما ناب أَفْعُل هناك عن أَفْعَلَة، وفي الأَجْنِ شذوذ من وجهين: أحدهما: هذا ^(٦).

والثاني: إظهار التضعيف، فكان الظاهر أَجْنٌ كَأَشَدَّ، وأما قول أبي علي: (وعلى قول البغداديين كأنه سُمِّيَ سَمَاءً لارتفاعه كما سمو السَّقْفَ سَمَاءً لذلك) فمقصوده أنهم لا يجعلونه مستعاراً من المِظْلَة بمعنى أن المطر منها يَجِيء ولكنهم يجعلونه اسماً للمطر ^(٧) على الانفراد من حيث الارتفاع كما سمي

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (لها).

(٣) تقدم وروده ص: ٧٨١.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٦) هو بجيئه على " أفعل ".

(٧) (للمطر) ليس في: (ر، وظ).

السقف بذلك، وليس ذا بالقوي؛ لأن / المطر لا يوصف بالارتفاع على ١٢٧/ب الحقيقة، وإنما الارتفاع لما ينزل منه وهو السماء، وحَضَارَ بمنزلة حَذَامٍ في كونه علماً معرفة، وَكَبَّكَبُ تمنع الصرف للتأنيث والتعريف، اليَمِينُ من الحلف مأخوذة من يَمِينِ اليد؛ لأنها تؤخذ عند القسم، الْعُقَابُ للرَّايَةِ كأنه مستعار من الطائر، الْأُرْوَى إذا صغر على أُرْيَا وجب أن يكون فَعَلَى، ويكون الهمزة فاء الفعل، وذاك أنه لو كان أَفْعَلَ لكان بمنزلة أَعْمَى وأَحْوَى، فكان يجب أن يقال في التصغير: أُرْيَى كما قيل في أَحْوَى: أُحْيَى لأجل أن الألف إذا لم يكن للتأنيث لم يسلم في التصغير، ألا ترى أن أحداً لا يقول: أَعْيَمَى كما يقول: حَبِيلَى، والأصل أُرْيَوَى، ثم قلب^(١) الواو ياء كما انقلبت^(٢) في أُسَيِّود، فيقال: أُسَيِّد، وأُرْوِيَّة على هذا فَعَلِيَّة، وأما من نون فقال: أُرْوَى وجب أن يكون أَفْعَلَ عنده؛ لأن فَعَلَى لا ينصرف إذا كانت ألفه للتأنيث، ويجب أن يصغره بقلب الألف، فيقول: أُرْيَى كأَحْيَى ويكون أُرْوِيَّة أَفْعُولَة.

مُوسَى^(٣) الحديد إذا أخذت من أَوْسَيْتَ كان مُفْعَلاً، وكان الألف منقلبة عن لام الفعل وإلى هذا ذهب أبو علي في باب النسب^(٤)، والواجب صرفه نحو: أن تقول: هذه^(٥) مُوسَى خِدْمَة^(٦)، ويكون التأنيث فيه بمنزلته في شَمْسٍ ودَلْوٍ

(١) في ر، وظ: (قلب).

(٢) في ر، وظ: (يقلب).

(٣) موسى فَعَلَى عند الليث والكسائي، انظر تهذيب اللغة ١٣/١٢٤.

(٤) انظر ص: ٤٢٥.

(٥) (هذه) ليست في: (ر، وظ).

(٦) خدمة: قاطعة اللسان (خدم).

من حيث أنث الكلمة، وليس فيه علم التأنيث، وقال: بعضهم: إنها^(١) من مَأَسَتْ، و^(٢)الأصل مُؤَسَى بالهمزة، فهو على هذا فُعَلَى بمترلة حُبْلَى، ويجب أن لا تصرف لمكان ألف التأنيث.

وأما مُؤَسَى في الأعلام، فلا تعلق له بهذا؛ لأنه أعجمي، فلا يدخله الاشتقاق.

الذراع موضوعة على التأنيث في الأصل، ألا ترى إلى قولهم: عَشْرُ أَذْرُعٍ، وأما ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أنه يصرف اسم رجل^(٣)، فلاجل أنه قد غلب عليه^(٤) التذكير في العلمية، فلما كان كذلك صار بمترلة ما لا أصل له في التأنيث، وأكد ذلك أنه جرى وصفاً على المذكر في قولهم: ثَوْبُ ذِرَاعٍ، وأما كُرَاع فمؤنث، وليس بغالب على المذكر فإذا سمي به وجب منع الصرف كما كان ذلك في عَنَاق اسم رجل، ومن صرفه تشبيهاً بِذِرَاعٍ؛ فضعيف لما ذكرنا من أن ذِرَاعاً تَمَكَّن في التذكير، ولم يتمكن كُرَاع ولذلك قال^(٥): إنه أُخْبِث الوجهين.

(١) في ظ: (أنه).

(٢) في ر، وظ: (وإن الأصل).

(٣) انظر الكتاب ١٩/٢.

(٤) في ر، وظ: (على المذكر).

(٥) القائل سيبويه ١٩/٢.

/ "باب الأسماء التي تذكر وتؤنث"

قال أبو الحسن: الهْدَى يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، والمَتْنُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، فمن التذكير

قول الشاعر:

الْيَدُ سَابِحَةٌ وَالرَّجُلُ ضَارِحَةٌ وَالْعَيْنُ قَادِحَةٌ وَالْمَتْنُ مَلْحُوبٌ^(١)

(١) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله، قيل: إنه امرؤ القيس، وقيل: رجل من آل النعمان هو: إبراهيم بن النعمان بن بشير الأنصاري، وقيل: عمران بن إبراهيم الأنصاري. الشاهد قوله: (المتن) حيث ذكره.

نسب إلى امرئ القيس في: زيادات ديوانه: ٢٢٦، وفيه ويقال: إنها لإبراهيم ابن بشير الأنصاري، والجمهرة ٢٢٢/١، والصحاح (قصب)، وابن يسعون: ٢٢٣، وقال: ويروى للنعمان بن بشير.

ونسب إلى إبراهيم بن بشير الأنصاري في خلق الإنسان للأصمعي: ١٨٥، وقال في التنبيه والإيضاح (قصب) لإبراهيم بن عمران الأنصاري وليس لامرئ القيس.

ونسب إلى عمران بن إبراهيم الأنصاري في ابن برى: ٤٩٧، وذكر القيسي: ٧٤١ الخلاف فقال: هذا البيت نسبته الأصمعي في كتاب خلق الإنسان لرجل من آل النعمان بن بشير الأنصاري، وقيل: هو لإبراهيم بن بشير، ويروى لامرئ القيس.

وورد بلا نسبة في: الخيل لأبي عبيدة: ١٦١، والجمهرة ١٣٧/٢، والمخصص ١٤/١٧، والبلغة: ٧١، واللسان (حب).

والرواية في ديوان امرئ القيس:

والعين قادحة واليد سابحة والرجل طامحة واللون غريب

والماء منهمر والشد منحدر والقصب مضطمر والمتن ملحوب

ويظهر أن البيت ملفق من البيتين.

وفي الخيل:

ومن التأنيث قوله:

وَمَثْنَانِ خَطَّائَانِ كَزُحْلُوفٍ مِنَ الْهَضْبِ^(١)

القفا^(٢) قال الأصمعي: مؤنثة وأنكر التذكير^(٣)، وقال أبو زيد: يذكر

العين قاذحة والرجل ضاربة واليد ساجحة واللون غريب

وفي الجمهرة ٢٢٢/١ (اللون غريب) وفي ١٣٧/٢ (البطن مقبوب) ولا شاهد فيه، وفيه روايات أخرى تركتها لكثرتها ولعدم تأثيرها في موطن الاستشهاد.

المتن: الظهر، ساجحة: تعوم في الماء، ضارحة: رامية قاذحة غائرة، ملحوب: مقطوع ما عليه من اللحم.

(١) بيت من البحر الهزج، اختلف في قائله، قيل: إنه أبو دؤاد الإيادي، وقيل: عقبة بن سابق.

الشاهد: تأنيث المتن.

نسب إلى أبي دؤاد في ديوانه: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث للفراء: ٨٠، والمعاني الكبير: ١٤٥، والحجة للفراسي ٩٤/١، والاقتضاب ١١٤/٣، وابن يسعون: ٢٢٣، والقيسي: ٧٤٣، قال: ويروي لعقبة، وابن برى: ٤٩٩، والحماسة البصرية ٣٢٧/٢، والخزانة ١٨٧/٩، وشرح شواهد الشافية: ١٥٧.

ونسب إلى عقبة بن سابق في: الأصمعيات: ٩، والخيل لأبي عبيدة: ١٥٨.

وورد بلا نسبة في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٠٦، وإعراب ثلاثين سورة: ١٢٥، وتهذيب اللغة ٥٢١/٧، والبلغة: ٧١، وضرائر الشعر: ٤٩، والمتع في التصريف: ٢٦، والخزانة ٥٠٠/٧. في إعراب ثلاثين سورة والقيسي: والمتع والحماسة البصرية (كزحلول) وفي الحماسة (الخضب).

متنان: المتن الظهر، خطائان: مكتئتان، زحلوف: موضع أملس يتزلق الصبيان منه، الهضب:

جمع هضبة وهي الأكمة.

(٢) في التكملة شاذلي: (الأصمعي القفا مؤنثة).

(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن التستري: ٩٨.

ويؤنث، والعُنُق يذكر ويؤنث عن أبي زيد، وقال الأصمعي: لا أعرف فيه التأنيث^(١).

السَّلم: هو الصُّلح يفتح أوله ويكسر، ويؤنث ويذكر أنشد أبو عبيدة^(٢):
فَإِنَّ السَّلمَ زَائِدَةٌ نَوَالاً وَإِنْ نَوَى المَحَارِبَ لَا تَوُوبُ^(٣)
دِرْعُ الحديد: يذكر ويؤنث قال أوس في التذكير:
وَأَمْلَسَ صَوْلِيًّا كَنَهِي قَرَارَةً أَحَسَّ بِقَاعٍ نَفَحَ رِيحٌ فَأَجْفَلَا^(٤)
وقال غيره في التأنيث:

(١) انظر المذكر لابن الأنباري ٢٩٢.

(٢) في التكملة شاذلي: (أبو عمرو).

(٣) بيت من البحر الوافر نسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٧١/١ إلى حجاز الأزدي.

ونسبه ابن يسعون: ٢٢٤، وابن بَرى: ٥٠٠ إلى رجل من دوس جاهلي.

النوى: ما تنويه من بعد أي الصلح يفيدته والحرب يبيده، تَوُوب: ترجع.

الشاهد: تأنيث السلم دل عليه قوله: زائدة.

ورد بلا نسبة في: الأغاني ٢٢١/١٣، والمخصص ٢١/١٧.

في الأغاني (ثروب).

(٤) بيت من البحر الطويل.

أملس: صفة لموصوف محذوف أي أعددت درعاً أملس، صولياً: بعض ملوك العجم، أو بلد تصنع فيه الدرع، نهى: غدير، قرارة: ما انخفض من الأرض، قاع: أرض سهلة مطمئنة، نفح: دفع وحركة، أجفلا: الإجفال: سرعة الانهزام.

الشاهد: تذكير الدرع لقوله: "أملس صولياً" وهو من صفة الدروع وهو يذكر ويؤنث.

ورد في: ديوانه: ٨٤، وغريب الحديث للحري: ١٠٦٠، ونقد الشعر: ١٢٩، والأشباه

والنظائر للخالدين ٤٥/٢، والمذكر والمؤنث: ٣٥١، وسمط اللآلي: ٥١٠، والتنبيه للبكري:

٦٨، وابن يسعون: ٢٢٤، والقيسي: ٧٤٦، وابن بَرى: ٥٠٠، واللسان (أكل).

وَمُفَاضَّةٌ كَالنَّهْيِ تَنْسِجُهُ الصَّبَا بَيْضَاءَ كَفَتْ فَضْلَهَا بِمُهَنْدٍ^(١)

السوق تُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ، والتأنيث أكثر، الصاع يذكر ويؤنث، وهذا النحو كثير، ومما يذكر ويؤنث من الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف اللسان^(٢) يذكر ويؤنث ولغة القرآن التذكير ومَجِيءٌ^(٣) الجمع فيه أَفْعَلَةٌ نحو: ﴿وَإِخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾^(٤) يدل على ذلك، واللسان اللغة والكلام، قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^(٥) أي بلغتهم أنشد أبو زيد:

نَدِمْتُ عَلَى لِسَانٍ فَاتٍ مِنِّي فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عِمْ^(٦)

(١) بيت من البحر الكامل قائله زهير.

مفاضة: الدرع الكاملة، النهي: الغدير، الصبا: الريح الشرقية وكذلك الجنوبية أي تحركه خفيفاً يصير به كأنه منسوج بخلاف الشمال فإنها تثيره وتفسده، كفت: ضم، مهند: سيف.

الشاهد: تأنيث الدرع.

ورد في شرح شعره: ١٩٩، وديوان المعاني: ١٠٣٣، والزاهر ٢٥٤/١، وابن يسعون: ٢٢٤، والقيسي: ٧٤٨، وابن برى: ٥٠٢.

الصحاح والتاج (كفت).

(٢) انظر الكتاب ٣١/٢، ١٩٤/٢، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٤.

(٣) في أ: (يجيء).

(٤) الروم / ٢٢.

(٥) إبراهيم / ٤.

(٦) بيت من البحر الوافر قائله الخطيئة.

اللسان: الجارحة، عكم: باطن الجيب.

الشاهد قوله: "لسان" أراد به الكلام واللغة.

ورد في ديوانه: ١٢٢، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٤، والنوادر: ٢١١، وشرح المفصلية

فهذا لا يكون إلا اللغة، والكلام؛ لأن الندم لا يقع على الأعيان.
السُّلْطَانُ يذكر ويؤنث، وجاء القرآن بالتذكير: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾^(١).

السييل يذكر ويؤنث، والقرآن جاء بهما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾^(٢) وقال ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾^(٣)، الذنوب: يذكر ويؤنث، وقال ابن حبيب عن ابن الأعرابي: لا تسمى الدلو ذنوباً حتى تكون مَلَأَى ماء قال: وكذلك السَّجْلُ هي الدُّلُ بمائها، السَّلاح: يذكر ويؤنث، والقرآن يدل على التذكير كقوله سبحانه: ﴿لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾^(٤) المنون يذكر ويؤنث وأنشدوا:

= لابن الأنباري: ٤٨٢، والمذكر والمؤنث: ٢٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠/٣، والحليبات: ٢٦٠، وكتاب الشعر: ٢٤١، وابن يسعون: ٢٢٥، والقيسي: ٧٤٩، والبلغة: ٨١، وابن برى: ٥٠٣، وشرح الكافية للرضي ٢٦٨/١، وخزانة الأدب ١٥٢/٤. في الديوان وابن برى (وددت) وفي المذكر والمؤنث للفراء والتكملة والحليبات وكتاب الشعر، والقيسي والبلغة وابن برى وشرح الكافية والخزانة (كان). وفي إعراب القرآن والتكملة مرجان: (بيانه) مكان (بأنه).

(١) الصافات / ١٥٦.

(٢) يوسف / ١٠٨.

(٣) الأعراف / ١٤٦.

(٤) النساء / ١٠٢.

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ^(١)

.....

ب/١٢٨

وينشد ورَيْبِهَا، والمنون: الدهر والمنية وسمياً منوناً لأخذهما مُنن الأشياء أي قواها، والمنين الحبل الخلق /. الطاغوت: يذكر ويؤنث قال سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾^(٢) وقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾^(٣) وقال قوم: هو واحد، وقال آخرون: هو جمع^(٤)، قال محمد بن يزيد: الأصوب عندي أنه ^(٥)جَمْعٌ، وليس الأمر عندنا على ما قال، وذلك أن الطاغوت مصدر كالرَّهْبُوت والرَّغْبُوت والمَلَكُوت، فكما أن هذه الأسماء التي هذا الاسم على وزنها آحاد، وليست بجمع،

(١) صدر بيت من البحر الكامل، قائله أبو ذؤيب الهذلي، وعجزه:

..... والدهر ليس بمعتب من يجزع

الشاهد: أن المنون تذكر وتؤنث فمن ذكر روى "وريبه" ومن أنث رواه "وريبها".

ورد في ديوان الهذليين ١/١، والمفضليات: ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين: ٤، وتأويل مختلف الحديث: ١٤٧، وتفسير غريب القرآن: ٤٢٥، والأضداد لابن الأنباري: ١٥٧، وخاص الخاص: ٣٢٨، وسمط اللآلي: ٤٤٩، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٨٢، ونظام الغريب: ٢٦١، وابن يسعون: ٢٢٦، والقيسي: ٧٥١، وابن بري: ٥٠٥، وألف باء ١٣٦/١، وتفسير القرطبي: ٦٢٤٢، وشرح أبيات المغني ٢/٢٠٧، والخزانة ١/٤٢٠.

في ديوان الهذليين والمفضليات وشرح أشعار الهذليين (وريبها).

(٢) النساء / ٦٠.

(٣) الزمر / ١٧.

(٤) قال سيبويه ٢/٢٢: (فأما الطاغوت فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئته للواحد).

(٥) انظر المذكر والمؤنث للمبرد: ٩٨.

فكذلك هذا الاسم مفرد، وليس بجمع، والأصل فيه التذكير، وعليه جاء ﴿ وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ فأما قوله سبحانه ﴿ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ فإنما أنت على إرادة الآلهة التي كانوا يعبدونها، ويدل على أنه مصدر مفرد قوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ﴾^(١) فأفرد في موضع الجمع كما قال:

..... هَمُّ يَنِينَا فَهَمُّ رِضًا وَهُمْ عَدْلٌ^(٢)

فأما قراءة الحسن^(٣) ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّوَاغِيتُ﴾^(٤) فإنه جمع كما تجمع المصادر في نحو قوله:

(١) البقرة / ٢٥٧.

(٢) عجز بيت من البحر الطويل، قائله زهير، وصدره:

متى يشتجر قوم يقل سرواتهم

المعنى: إذا اختلف قوم في أمر رضوا بحكمهم لما عرف من عدلهم وصحة حكمهم. الشاهد: قوله: " فهم رضا وهم عدل " أفرد في موضع الجمع وكان وجهه أن يقول: " فهم مرضيون وهم عدول " وإنما حسن ذلك لأنها مصدران يقعان بلفظ واحد للثنين وللجمع والمذكر والمؤنث.

ورد في شرح شعره: ٩٠، ومجاز القرآن ١٧٦/١، والأضداد للسجستاني: ٧٥، والمنجد: ٢٦٢، ومعاني القرآن للسنحاس ١٢٩/١، وشجر الدر: ١٢٦، والخصائص ٢٠٢/٢، والمختسب ١٠٧/٢، والصاحي: ٢١٣، والمفردات للراغب: ٣٢٥، وابن يسعون: ٢٢٦، والقيسي: ٧٥٥، وشرح الفصيح للخمى: ١١٥، وابن برى: ٥٠٧، واتفاق المباني واقتراق المعاني ١٧٨، واللسان (رضى).

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري إمام أهل البصرة كان عالماً فقيهاً، توفي سنة ١١٠ هـ. أخباره في حلية الأولياء ١٣١/٢، ووفيات الأعيان ٦٩/٢، وميزان الاعتدال ٢٥٤/١، وطبقات القراء ٢٣٥/١، وشذرات الذهب ١٣٦/١.

(٤) انظر المختسب ١٣١/١.

هَلْ مِنْ حُلُومٍ لَأَقْوَامٍ فَتَنْذِرَهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَضِّي وَتَضْرِيْسِي^(١)
وهو من الطُّغْيَانِ وَطَعَى إِلَّا أَنْ اللّامِ قَدِمَتْ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ لَمَّا كَانَ
يَلْزَمُ^(٢) بِاعْتِلَالِهَا مِنَ الْخَذْفِ " (٣).

قال المفسر:

اعلم أن الاسم قد يتجاوز به التذكير والتأنيث لما تقدم من أنه لما لم^(٤)
يكن هناك تذكير حَقِيقِيٍّ وَلَا تَأْنِيثَ جاز أن تكون الكلمة محمولة على لفظ
التأنيث مرة وعلى التذكير أخرى إِلَّا أن التذكير أولى من حيث إنه الأصل،
وليس في شيء مما ذكره تأنيث حقيقي، ألا ترى أن نحو: العُنُقِ والهُدَى والمُنُونِ
لا يدل على مسمى مؤنث ولا مذكر على الحقيقة واللسان يذكر ويؤنث، ومن
ذكر قال: أَلْسِنَةٌ^(٥) ومن أنث قال: أَلْسُنٌ^(٦)، وشبهه صاحب الكتاب

(١) بيت من البحر البسيط، قائله جرير:

الحلوم: جمع حلم وهو العقل، فتندرهم: تحذرهم.

عضي: العض كناية عن الهجاء، تضريسي: التضريس الشد بالأضراس.

الشاهد: قوله: " حلوم " جمعه وهو مصدر والمصدر لا يجمع إلا أن تختلف أنواعه.

ورد في ديوانه: ٢٥١، والحجة ٢٢٣/١، والمقتصد: ٥٨٣، وابن يسعون: ٢٢٧، والقيسي:

٧٥٧، وابن برى: ٥٠٨، واللسان (حلم).

(٢) في التكملة: (لاعتلالها).

(٣) التكملة شاذلي: ١٤٣-١٤٦، والتكملة مرجان: ٣٩١-٣٩٨.

(٤) (لم) ليست في: (ظ).

(٥) في ظ: (ألسن).

(٦) في ظ: (ألسنه).

(٧) قال سيبويه ١٩٤/٢: (وأما من أنث اللسان فهو يقول: أَلْسُنٌ ومن ذكر قال: أَلْسِنَةٌ).

بقولهم: اللَّذَاذَةُ وَاللَّذَاذُ، والمقصود أن التأنيث لحق ما ^(١) يتبع اللسان نحو: أن نقول: نطقت لسانك كما دخل التاء على اللَّذَاذِ حيث قلت: لَذَاذَةٌ، فأما وقوع اللسان على اللغة فعلى سبيل الاستعارة، وذلك أن الكلام لما كان يخرج باللسان صار كأنه بعضه يسمى ^(٢) به كما سمي النعمة يداً لما كانت تصدر عن اليد، والمطر سماء لتزوله من السماء، وأما المُنُون فيذكر ويؤنث / وهو فَعُول من ١/٢٩ قولهم: مَنَّهُ السَّيْرُ إذا أتعبه ومَنَّتُهُ إذا قَطَعَتْه، فكأنه يقطع الأشياء ويدهدها وذكر أبو علي المَنِين للحبل الخلق تأنيساً لمعنى زوال المِنَّة والقوة، فَمَنِين عندنا على وجهين:

أحدهما: أن يكون فَعِيلاً بمعنى مَفْعُول من قولهم ^(٣): مَنَّهُ السَّيْرُ إذا أتعبه، فكان المعنى أنه ^(٤) قطع مَنَّهُ ^(٥) وأضعفه.

والثاني: أن يكون بمنزلة كَرِيم في أنه وضع على معنى الضعف من قولهم: رجل شَدِيد المِنَّة أي شَدِيد الضعف، وقد قالوا: حبل مَنِين بمعنى قوي ^(٦)، فهذا فَعِيل من المِنَّة التي هي القوة، وكل واحدة ^(٧) من المِنَّة للضَّعْف، والمِنَّة للقوة لغة كالجون فقد وجد هذا التركيب للضعف والقوة كما ترى، فَمَنَّنْتُ بمعنى قطعت

(١) في ر، وظ: (لما).

(٢) في ر، وظ: (فسمي).

(٣) في ر، وظ: (قول القائل).

(٤) في ر، وظ: (قد قطع).

(٥) (مَنَّهُ) قوته اللسان (من).

(٦) في ر، وظ: (القوى).

(٧) في ر، وظ: (واحد).

وأتعبت ضعف، والمِنَّةُ القوةُ والمَنْينُ القَوِيُّ ضده، وكأن قولهم: مَنَنْتُ عليه مستعار من معنى الضعف، بمعنى أَذَلَّته، وذلك أن مُقَلَّد^(١) المَنْنِ مُنْقَادٌ للمنعِمِ مثقل بأعبائه (وعلى ذلك:

أَتَطْمَعُ فِيمَا لَا تَنَالُ)^(٢) وإنما يُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ المَطَامِعُ^(٣). ويكون من القوة بمعنى قويت عليه النعمة وقررتها في عنقه، ولا يجوز أن يقال: إن مننت بمعنى قطعت للسلب لأجل أنه لو كان كذلك لوجب أن لا يَجِيء المِنَّةُ بمعنى الضعف، فلا يجوز^(٤) إلا أن يكون محمولاً على اختلاف اللغات، ومعدوداً فيما يسمى الأضداد^(٥) في العرف والعادة، ولا يجب أن يقال: إن المَنْونَ أنث لأجل أن فَعُولاً لا يقع على الجمع، وذاك أن كثيراً من الأسماء قد أنث، ولا معنى لجمع هناك كالسَّلَمِ والسَّلَاحِ والهُدَى وغير ذلك مما تقدم، ثم أَجْمَلُ أحواله أنه كالموت والمِنيَّةُ في حالتي التذكير والتأنيث.

(١) في ر، وظ: (متقلد).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) بيت من البحر الطويل .

لم أهتم إلى معرفة قائله بهذه الرواية، وورد في ديوان مجنون لبلى ١٣١، وقيس بن ذريح ٨٨،

ونسب إلى البعيت في لسان العرب (ريع - قطع) بهذه الرواية :

طمعت بليلي أن تريع وإنما تقطع أعناق الرجال المطامع

(٤) في ر، وظ: (وجه).

(٥) انظر الأضداد للأصمعي: ٤٠، والأضداد لابن السكيت: ١٩٤، والأضداد للسجستاني: ٩٠

، والأضداد للصغاني: ٢٤٥.

فأما الطَّاغُوت فاسم مصدر بمنزلة الرَّغْبُوت والرَّهْبُوت، والأصل طَغَيْتُوت
فَعَلُوت من الطُّغَيَّان، إلا أنهم لما رأوا الكلمة بعرض الحذف من حيث إن الياء
التي قبل الواو في طَغَيْتُوت قد انفتحت ما قبله مع تحركه، ومن شأنه القلب ألفاً،
وقلبه^(١) ألفاً يفضي به إلى الحذف لالتقاءه مع الواو الساكنة قلبوها بأن قدموا
اللام على العين، فحصل طَيَّعُوت فَلَغُوت فأمكن قلب الياء ألفاً، وتخصَّن من
الحذف، فقليل: طَاغُوت ومثله حَاتُوت؛ لأن الأصل حَنُوتُوت / من قولهم: حَنَّا
يَحْنُو، ثم وُضع اللام الذي هو واو موضع العين الذي هو نون فحصل حَوُتُوت،
ثم قلب الواو ألفاً وسلم من الحذف، فقليل: حَاتُوت، فالطَّاغُوت إذن^(٢) بمنزلة
الطُّغَيَّان كما أن الرَّهْبُوت بمنزلة الرَّهْبَة لكنه وصف به كما وصف بسائر
المصادر، فذكر مرة إما حملاً على اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا
بِهِ﴾^(٣) وإما قصداً للإفراد حتى كأنه قيل: يريدون أن يتحاكموا إلى الصنم،
فإذا أنث حمل على المعنى وهو أنه وصف لآلهتهم، فكأنه قال: اجتنبوا الآلهة
الطَّاغُوت أن تعبدوها، فعاد الذكر إلى الموصوف بالطَّاغُوت كما قال سبحانه:
﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾^(٤) كأنهم^(٥)
أولياؤهم الطغاة يخرجونهم وأولياؤهم أولو الطُّغَيَّان، فكما عاد ضمير الجمع

(١) في ر، وظ: (أن يقلب ألفاً وقبله ألفاً يفضي به الحذف).

(٢) (إذن) ليست في: (ر، وظ).

(٣) تقدم ورودها ص: ٨٠٤ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٨٠٥ .

(٥) في ر، وظ: (كأنه).

الذي هو الواو إلى أولياؤهم كذلك الضمير في ﴿يَعْبُدُوهَا﴾^(١) يعود إلى الأصنام والآلهة التي وصفت بالطاغوت كما يوصف بالمصادر في نحو: رجل عُدْلٌ ورجال عُدْلٌ، فتقول: الرّضى العدل جاءني تريد الواحد، والرّضى العدل جأؤني تريد الجمع، وأما الطّوَاعِيَةُ فقياسه^(٢) على حد قولهم: الحُلُوم، وما أشبه ذلك من المصادر المكسرة كالظُّنُون، وهذا قوي لأجل أن الطّاغُوت قد غلب صفة للصنم حتى أخذ شبهاً من الأسماء فحسن فيه التكسير إذ ليس بمنزلة الطُّغَيَان في كونه دالاً على حدث، فيقال: إنه جنس فلا يكسر، فإذا جاز التكسير في نحو الحلم والعلم على أن يحمل على اختلاف الأنواع، فيقال: حلم^(٣) كذا وحلم كذا، ثم يجمع مع وجود معنى الحدث فيه كان جواز ذلك حيث زال عنه معنى الحدث، وصار بمنزلة اسم الفاعل أوّلَى إذ الطاغوت يدل على الطّاعِي، وإن كان وصف به في الأصل على أن جعل طغياناً حتى كأنه تجسم منه كما قالوا في قولها:

..... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ^(٤)

إنها جعلتها كأنها خلقت من الإقبال مبالغة وبعد:

فإن من لا يجعل الطّاغُوت مصدراً على ما وصفنا، وجعله جمعاً لم يخل من أن يقول: إنه اسم مفرد وقع موقع الجمع أو يقول: إنه تكسير، فإن قال: الأول فلا وجه أحسن / من أن يكون مصدراً؛ لأن المصادر من شأنها الوقوع

أ/١٣٠

(١) تقدم ورودها ص: ٨٠٤ .

(٢) في ر، وظ: (فقاسه على قولهم).

(٣) (حكم كذا) ليست في: (ظ).

(٤) سبق ورودها ص: ٥٤٥ .

على الجمع، وإن قال: إنه تكسير لم يجز؛ لأن هذا المثال لم يأت في الجمع بوجه،
فإن قال: إنه اسم لجمع الطَّاعِي، كان ترك الظاهر إلى ما لا يحتاج إليه، أعني أنَّ
الرَّهْبُوتَ والرَّحْمُوتَ والجَبْرُوتَ والمَلَكُوتَ والرَّغْبُوتَ والهِلَكُوتَ، وما أشبه
ذلك مصادر كلها، وليس شيء منها بجمع، فكذا يجب أن يكون الطاغوت
فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

" باب جمع التكسير

هذا الضرب من الجمع سمي^(١) جمعاً مكسراً على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التثام الأجزاء التي كان لها قبل، فلما أزيل النظم، وفك النضد من^(٢) هذا الجمع أيضاً عما كان عليه واحده سمي^(٣) تكسيراً.

والتكسير في هذه الجموع بإزالتها عما كان^(٤) عليها آحادها على ثلاثة أضرب:

منها: ما يزداد على ما كان عليه واحده مثل عَبْدٍ وَعَبِيدٍ وَثَوْبٍ وَأَثْوَابٍ.
ومنه: ما ينقص منه مثل إِزَارٍ وَأُزُرٍ^(٥).

ومنه: ما لا يزداد (في)^(٦) حروفه ولا ينقص منه، ولكن تغير حركاته مثل سَقْفٍ وَسُقُفٍ وَأَسَدٍ وَأُسْدٍ، وهذه قسمة أبي عمر^(٧).

قال المفسر:

اعلم أن الجمع على ضربين:

(١) في التكملة شاذلي، وظ: (يسمى).

(٢) في التكملة: (في).

(٣) في التكملة (سموه).

(٤) في التكملة مرجان: (كانت).

(٥) في التكملة شاذلي: (وأزر وحمار وحمز).

(٦) (في) ليست في: (أ).

(٧) التكملة شاذلي: ١٤٧، والتكملة مرجان: ٣٩٨.

أحدهما: الجمع الصحيح نحو: مُسْلِمٌ ومُسْلِمُونَ وزَيْدٌ والزَّيْدُونَ كما تقدم في صدر الكتاب^(١).

والثاني: جمع يسمى جمع التكسير، وهو الذي يتغير فيه بناء الواحد نحو رَجُلٌ ورِجَالٌ، ألا ترى أن صيغة رَجُلٍ قد تكسرت في رِجَالٍ، وقد ذكر أن هذا على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون لفظ الجمع مزيداً فيه نحو: عَبْدٌ وَعَبِيدٌ وَثَوْبٌ وَأَثْوَابٌ، ألا ترى أن في عَبْدٍ ياءً ليس في عَبْدٍ، وكذا في أَثْوَابٍ همزة وألف ليستا في ثوب.

والثاني: أن ينقص نحو: إِزَارٌ وَأَزْرٌ، ألا ترى أن في إِزَارٍ ألفاً، وليس في أَزْرٍ. والضرب الثالث: أن لا يزداد ولا ينقص، وتغير الحركات، وذلك نحو: سَقْفٌ وَسُقُفٌ، ألا ترى أن الفاء في الواحد مفتوح، وقد ضُمَّتْهُ في الجمع، ومن هذا الضرب فُلُكٌ وفُلُكٌ؛ لأجل أن التقدير في الضمة مختلف، فإذا قلت: فُلُكُ جمعاً كقوله سبحانه: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾^(٢) كانت الضمة غيرها في قوله: ﴿الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٣) ومن لا يحقق يستوحش من هذا / النحو، فيقول: إنا نعلم أن الضمة في قولك: فُلُكُ جارية، وفُلُكُ جَوَارِيٍ واحدة في الذوق، فمن أين تزعمون أن الضمة في الجمع غيرها في الأفراد.

(١) المقتصد: ١٩٣.

(٢) يونس / ٢٢.

(٣) تقدم ورودها ص: ٦٩٧.

والجواب عنه أنا لم نقل: إن لفظ الضمة يتغير، وإنما قلنا: إنه يتغير في التقدير ولو كان^(١) لا يعتبر هذا الاختلاف، لوجب أن يقال: مثلاً إن قولك: أَسْمَاءُ في العلم بمنزلة أَسْمَاءُ في جمع اسم، وإن التقدير لم يختلف فيه بأن يقال: إن من قال: أَسْمَاءُ فإنه جعلها فَعْلَاءَ من وَسَمَ والْوِسَامَ^(٢) وأبدل الواو همزة، ومن قال: أَسْمَاءُ قدر أفعَلاً وجعل الهمزة^(٣) الأولى زائدة، والأخيرة منقلبة عن لام الفعل حتى كأن أسماء جمع اسم ليس فيه حروف أسماء التي هي علم، ونحو هذا من الرد كثير، فالعجب ممن يرد على الأئمة من غير أن يعرف مقاصدهم، وعلى هذا هِجَانُ في^(٤) هِجَانُ^(٥) وبعد:

فإن هذا الضرب من الجمع على ضروب:

أحدها: فرع على الواحد معنىً وحكماً ولفظاً، وبيانه أنك إذا قلت: رجل ورجال، كان التقدير أن لفظ رجال تابع للفظ رجل، كما أن الجمع (في المعنى) تابع للمفرد.

والضرب الثاني: أن يكون الجمع^(٦) غير تابع للواحد لفظاً وحكماً، وذلك كقولهم: نِسْوةٌ لجمع امرأة، ألا ترى أن لفظ نِسْوة ليس من لفظ امرأة بوجه، وهو جار على حكم الأفراد بدلالة تصغيرهم نحو: نُسِيَّةٌ ونُسِيَّاتٌ، فنِسْوة اسم وضع في أول أحواله على الجمع، وليس بفرع على لفظ واحد.

(١) في أ: (كانت).

(٢) الوسام ليست في ر، وظ.

(٣) الهمزة ليست في ر، وظ.

(٤) في أ، ر: (وهجان).

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٠٩.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

والثالث: أن يكون فرعاً على الواحد لفظاً لا حكماً، وذلك نحو: رَجُلَةٌ في جمع رَجُلٍ فَرَجُلَةٌ اسم مفرد وضع على الجمع، وليس بتابع لرجل في التقدير، وإن كان من حروفه بدلالة أنهم يقولون: رُجَيْلَةٌ فيصغرونه على لفظه، ولأن هذا المثال ليس من أبنية التكسير، فهذا مشاكل لنسوة في المعنى ومخالف في اللفظ.

والضرب الرابع: أن يكون فرعاً على الواحد حكماً لا لفظاً، وذلك نحو: عَبَادِيدُ؛ لأن هذا من أبنية التكسير، وهو في التقدير جمع عَبْدِيدٍ، ومَشَابِه جمع مَشَبَّه في التقدير، وهذا في اللفظ غير فرع، ألا ترى أن واحد عَبَادِيدٍ ^(١) غير مستعمل، فيكون لفظ الجمع تابعاً للفظ الإفراد، وهو فرع في الحكم والتقدير، وذاك أن عَبَادِيدٍ لا يصغر على لفظه، كما أن مَصَائِيح كذلك فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"والأسماء على ثلاثة أضرب ثلاثي ورباعي وخماسي، وإنما يكسر منها ٢/١٣١ الثلاثية والرباعية، فأما بنات الخمسة فلا تكسر إلا على استكراه ^(٢)."

قال المفسر:

اعلم أن معنى الاستكراه أن يقال لهم: كسروا سَفَرَجَل ^(٣) فيقولون: سَفَارِج، فإذا أن يأتي ذلك طوعاً كما يأتي رَجُلٌ وِرْجَالٌ وَسَلَهَبٌ وَسَلَاهِبٌ، قال ^(٤): وإنما تركوا تكسير الخماسي لما يجب من الحذف، أو التزام الثقل نحو: سَفَارِجَل فيكون ما بعد ألف الجمع أكثر مما قبله.

(١) انظر الكتاب ٨٩/٢.

(٢) التكملة شاذلي: ١٤٧، والتكملة مرجان: ٣٩٨.

(٣) في ر، وظ: (نحو سفرجل).

(٤) في ر، وظ: (فلا).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع الأسماء الثلاثية التي لا زيادة^(١) فيها

وهي عشر أبنية: فَعَلَ وفَعِلَ (و) فَعُلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و) فُعِلَ (و).

فما كان من الأسماء على فَعْلٍ فَإِنْ جَمَعَهُ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ أَفْعُلُ، وَالْعَدَدِ الْقَلِيلِ يَحْدُ بِأَنَّهُ الْعَشْرَةُ فَمَا دُونَهَا، وَأَبْنِيَةُ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ أَفْعُلُ وَأَفْعَالُ وَأَفْعَلَةٌ وَفِعْلَةٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ: كَعَبٌ وَأَكْعُبُ، وَكَلْبٌ وَأَكْلُبُ، وَنَسْرٌ وَأَنْسُرُ وَفَرَخٌ وَأَفْرُخُ، وَمِنَ الْمُضَاعَفِ صَكٌّ وَأَصْكُ وَبَتٌّ وَأَبَتْ وَضَبٌّ وَأَضْبُ، وَمِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ تَذِي وَأَنْذِي وَظِي وَأَظْبِي وَدَلُوْ وَأَذْلِي، وَقَدْ جَمَعُوا فَعْلًا فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ عَلَى أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَأَدٌ وَأَرَادَ (وَالرَّادُ أَصْلُ اللَّحِيين^(٩))، وَزَنَدٌ وَأَزْنَادُ^(١٠) وَفَرَخٌ وَأَفْرَاخُ وَفَرْدٌ وَأَفْرَادُ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

(١) في أ: (زائدة).

(۲) (و) لیست فی: (أ).

(۳) (و) لیست فی: (أ).

(۴) (و) لیست فی: (أ).

(٥) (و) لیست فی: (أ).

(٦) (و) ليست في: (أ).

(٧) (و) ليست في: (أ).

(٨) (و) ليست في: (أ).

(٩) انظر الكتاب ١٧٦/٢.

(١٠) ما بين القوسين ليس في: (أ).

فأما جمعه الكثير فعلى فَعَال وفُعُول وفِعْلَان وفُعْلَان^(١)، وقد جمع فَعَلَ على فَعْلَةٍ وعلى^(٢) فَعِيل، فأما فِعَال فنحو: كِبَاش وكِلَاب وبِعَال، وفُعُول نحو تُسُور وبُطُون، وربما تعاقبا^(٣) على الكلمة الواحدة نحو: فِرَاح وفُرُوخ وكِعَاب وكُعُوب، وفِحَال وفُحُول^(٤)، والمضاعف نحو: ضِبَاب وقالوا: صِكَاك وصُكُوك وبِتَات وبُتُوت.

والمعتل اللام دَلَاء ودُلَيّ، ودِمَاء ودُمَيّ، وربما ألحقوا الهاء فَعَالَا وفُعُولَا، وذلك قولهم: الفِحَالَة والفُحُولَة والعُمُومَة والبُعُولَة^(٥) قال:

..... يُدْفَنُ البُعُولَة والأَيِّمَانَا^(٦)

وأما فُعْلَان فنحو تُعِب^(٧) وتُعْبَان، وبَطْن وبُطْنَان، وظَهْر وظُهُرَان، وفِعْلَان نحو: عَبْد وعَبْدَان وَجَحَش وَجِحْشَان.

وأما فَعْلَة فنحو: فَقَعَ وفَقَعَة وَقَعَب وَقَعَبَة، وأما فَعِيل، فنحو: الكَلِيب

(١) (فعلان) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) (على) ليست في التكملة.

(٣) في التكملة شاذلي: (تعاقبتا).

(٤) انظر الكتاب ١٧٥/٢.

(٥) انظر الكتاب ١٧٦/٢.

(٦) تقدم وروده ص: ٤٠٠.

(٧) في التكملة شاذلي: (تعِب وتعْبَان) قال في الكتاب ١٧٧/٢: (الثغب الغدير)، وفي تهذيب

اللغة ٣٣٢/٢: (الثغب مسيل الوادي وجمعه ثغبَان) وفي ٤٩/٨: (الثغب ماء صار في مستنقع في

صخرة أو جلهة وجمعه ثغبَان).

والعَيْد^(١) قال:

والعَيْسُ يَنْغَصْنُ بِكِرَانِهَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُنَ الْكَلِيبُ^(٢)

وبناء الكثير مما عينه واو يَجِيء / على فَعَال نحو: سَوَطٌ وَسَيَاطٌ وَتَوْبٌ
وْثِيَابٌ^(٣) وَقَوْسٌ وَقِيَّاسٌ، كرهوا فيه فُعُولاً لاجتماع الواوين والضميتين، وقالوا:
فَوُجٌ وفُؤُوجٌ، وقد بني على فِعْلَانٍ في الكثير قالوا: ثُورٌ وَثِيرَانٌ وَقَوَزٌ^(٤) وَقِيَزَانٌ،
وكسروه على فِعْلَةٍ كما فعل في الصحيح وذلك نحو: عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ وَزَوْجٌ
وَزَوْجَةٌ وَتَوْرٌ وَتَوْرَةٌ، وقالوا: ثِيرَةٌ، وقد كسروه على أَفْعَالٍ، ولم يجاوزه، وذلك
(نحو) ^(٥) لَوْحٌ وَأَلْوَاحٌ وَنَوْعٌ وَأَنْوَاعٌ، وَجَوَزٌ وَأَجْوَازٌ.
وما كان على فَعْلٍ من بنات الياء، فإن بناء أدنى العدد فيه أَفْعَالٌ، وذلك

(١) قال سيبويه ١٧٥/٢: (وربما جاء فِعِلاً وهو قليل نحو الْكَلِيبِ والعَيْدِ).

قال في شرح الشافية ٩٢/٢: (وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع وعنده غيره اسم للجمع).

(٢) بيت من البحر السريع لم أهدت إلى معرفة قائله.

العيس: الإبل تضرب إلى الصفرة، ينغصن: يضطربن لنشاطهن في السير، الكيران: جمع كور وهو الرحل، ينهشن: يعضهن.

الشاهد: قوله: "الكليب" وهو جمع كلب.

ورد في الاشتقاق: ٢٠، وابن يسعون: ٢٢٨، والقيسي: ٧٦٤، وابن برى: ٥١٢، وشرح المفصل ١٧/٥.

في الاشتقاق والتكملة وابن يسعون والقيسي (يكيراننا)، وفي الاشتقاق (ينهشن).

(٣) في التكملة شاذلي: (وثياب وحوض وحياض).

(٤) في تهذيب اللغة ٢٣٨/٩: (القوز من الرمل: صغير مستدير يشبه به أرداف النساء).

(٥) (نحو) ليست في: (أ).

بَيَّتْ وَأَبَيَّاتٌ وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ وَخَيْطٌ وَأَخْيَاطٌ، وَقَدْ بَنُوهُ أَيْضاً عَلَى أَفْعُلْ نَحْوُ:

أَبُيَّتْ^(١) والكثير على فُعُول نَحْوُ: يُيُوتُ وَشُيُوخٌ وَعُيُونٌ^(٢) غَلَبَ فُعُول على بنات الياء كما غلب^(٣) فِعَالٌ على بنات الواو، فقالوا: عُيُورَةٌ وَخُيُوطَةٌ. وأما ما^(٤) كان على فَعَلٍ، فَإِنْ تَكْسِيرُهُ لِأَدْنَى الْعَدَدِ عَلَى أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ، والكثير على فِعَالٍ نَحْوُ: جِمَالٌ وَجِبَالٌ، وَعَلَى فُعُولٍ نَحْوُ: ذُكُورٌ وَأُسُودٌ، وَالْفِعَالُ فِي هَذَا أَكْثَرُ، وَيَجِيءُ بِنَاءُ الْكَثِيرِ مِنْهُ عَلَى فِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ، ففِعْلَانٍ نَحْوُ: خِرْبَانٌ وَبِرْقَانٌ وَوِرْلَانٌ فِي خَرْبٍ وَبَرْقٍ وَوِرْلٍ، وَفُعْلَانٍ نَحْوُ (حمل)^(٥) وَحُمْلَانٍ وَسَلَقٌ وَسُلْقَانٍ، وَالسَّلَقُ: الْمَطْمَشُ^(٦) مِنَ الْأَرْضِ.

وَمِنَ الْمُعْتَلِّ: قَاعٌ وَقِيعَانٌ وَتَاجٌ وَتِيجَانٌ، وَالْمُعْتَلُّ مِنْهُ بَابُهُ فِي الْكَثِيرِ فِعْلَانٌ^(٧) وَذَلِكَ نَحْوُ: جِيرانٌ^(٨) وَقِيعَانٌ، وَسَاجٌ وَسِيجَانٌ وَنَارٌ وَنِيرَانٌ، وَقَالُوا فِي جَمْعِ نَارٍ: نُورٌ وَنِيرَانٌ. وَفِي الْقَلِيلِ: نِيرَةٌ وَأَنْوَرٌ قَالَ:

(١) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (أَبَيْتَ وَأَبَيَّاتِ).

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (وَعْيُونَ وَقِيُودِ).

(٣) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (غَلَبْتَ).

(٤) فِي التَّكْمَلَةِ: (وَمَا كَانَ).

(٥) (حَمَلَ) لَيْسَتْ فِي: (أ).

(٦) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (الْمُسْتَوَى).

(٧) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (الْكَثِيرُ مِنْهُ).

(٨) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانٌ: (نَحْوُ جَارٍ وَجِيرَانٍ وَقَاعٍ وَقِيعَانٍ).

..... مَصَائِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأُنُورُ^(١)

وأنشد أبو زيد:

شَهِدْتُ - وَدَعَوَانَا أُمِيمَةً - أَنَّنَا بَنُو الْحَرْبِ نَصْلَاهَا إِذَا شُبَّ نُورُهَا^(٢)
ومثل نَارٍ وَنِيرَةٍ قَاعٍ وَقِيَعَةٍ، وَجَارٍ وَجِيرَةٍ، وَمِنَ الْمُعْتَلِ اللَّامِ أَخٌ وَإِخْوَةٌ،
وقد استغني فيه بأفعالٍ عن العدد الكثير وذلك نحو: قَتَبَ وَأَقْتَنَابَ وَرَسَنَ
وَأَرْسَانَ، ونظير ذلك في باب فَعَلَ الْأَكُفَّ وَالْأَرَادَ، فأما الْأَرَاءَ، فحكى أبو زيد
في جمعه رُئِيَّ وَرِئِيَّ، وقد ألحق بفَعَالِ الهاء كما ألحق بفُعُولٍ، وذلك نحو:
جَمَلَ وَجِمَالَةٍ وَذَكَرَ وَذِكَارَةٍ وَحَجَرَ وَحِجَارَةٍ^(٣)، وقالوا: حِجَارٌ^(٤)

(١) عجز بيت من البحر الطويل قائله عمر بن أبي ربيعة، صدره:

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت

شبت: أوقدت، أنور: جمع نار. الشاهد: قوله: " أنور " جمع نار وهو من جموع القلة.

ورد في ديوانه: ١٢٣، والكامل: ٧٩٦، والمقتضب ٢/٢٠٥، والمخصص ١/٥٣، وابن
يسعون: ٢٢٨، والقيسي: ٧٦٦، والوجيز: ٤٥، وابن بري: ٥١٢، والخزانة ٥/٣١٨،
ورغبة الأمل ٥/٢٦١.

(٢) بيت من البحر الطويل قائله حاتم الطائي.

شهدت: حضرت، دعوانا أُمِيمَةً: اعتزاؤنا وشعارنا يا أُمِيمَةً تصغير أم أو أُمَامَةً على حذف
الألف، أَنَّنَا بنو الحرب: قد عرفنا بذلك، نصلها: نتحمل حرها، نورها: نيرانها.
الشاهد: قوله: " نورها " وهو جمع نار في الكثير.

ورد في ديوانه: ٦٤، والنوادر: ٣٥١، وتهذيب الألفاظ: ٤٨، وابن يسعون: ٢٢٩، وأمالي
ابن الشجري ١/٦١، والقيسي: ٧٦٧، وابن بري: ٥١٣.
في الديوان (عوانا)، وفي القيسي (أمية).

(٣) انظر الكتاب ٢/١٧٧.

(٤) في التكملة مرجان، وأ: (أحجار)، في الكتاب ٢/١٧٨: (وقالوا: الحجار فجاءوا به على
الأثر والأقيس وهو في الكلام قليل).

(وقد) ^(١) كُسِّرَ على فَعْل وهو ^(٢) قليل ^(٣) وذلك أَسَدٌ وَأُسْدٌ / وَوَتْنٌ وَوُتْنٌ ^(٤)، ١٣٢/أ
 وقرأ بعضهم: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَتْنًا﴾ ^(٥) جعله جمع وَتْن، وأبدل من
 الواو الهمزة لانضمامها ^(٦)، وقد كسروه على أَفْعَل كما كسروا فَعَلًا عليه،
 وذلك زَمَنٌ وَأَزْمَنٌ وَجَبَلٌ وَأَجْبَلٌ ^(٧)، وَأَفْعَلٌ في ^(٨) فَعَلٍ في القلة، وأنه لا يقاس
 عليه كأَفْعَالٍ في باب فَعْل، والمعتل اللام يجري ^(٩) هذا المجرى، وذلك نحو: قَفًا
 وَأَقْفَاءَ وَقُفْيٍّ، وَعَصَاً وَأَعْصَاءَ وَعُصْبِيٍّ، وقالوا: أَعْصٍ، وَصَفًا وَأَصْفَاءَ وَصُفْيٍ
 قال:

(١) (قد) ليست في: (أ).

(٢) في التكملة شاذلي: (فعل نحو أسد).

(٣) في التكملة مرجان: (قليل فيه).

(٤) انظر الكتاب ١٧٧/٢.

(٥) النساء / ١١٧، القارئ عطاء بن أبي رباح، انظر شواذ ابن خالويه: ٣٥، والمحتسب
 ١٩٨/١.

(٦) قال ابن جني في المحتسب ١٩٨/١: (أما أُنْتُ فجمع وَتْن وأصله وَتْن، فلما انضمت الواو

ضمًا لازماً قلبت همزة كقول الله تعالى ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ [المرسلات: ١١]

وكقولهم في وجوه: أجوه وفي وعد أعد، وهذا باب واسع ونظير وتْن أسد وأسد، ومن
 قال: أُنْتَا بسكون التاء فهو كَأُسْدٍ بسكون السين).

(٧) انظر الكتاب ١٧٧/٢.

(٨) في التكملة شاذلي: (في باب فعل).

(٩) في التكملة مرجان: (على هذا).

كَأَنَّ مَتْنَيْهِ مِنَ النَّفْيِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفْيِ^(١)

وهذا مثل آسَادِ وَأَسُودَ، وَقَالُوا: رَجَا وَأَرْجَاءَ، فَلَمْ يَجَاوِزُوا الْأَرْجَاءَ كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوا الْأَرْسَانَ وَالْأَقْدَامَ، وَقَالُوا: فِي الْمَضَاعِفِ لَبَبٌ وَالْبَابُ وَفَنٌّ وَأَفْنَانٌ، فَلَمْ يَجَاوِزُوا الْأَفْعَالَ كَمَا لَمْ يَجَاوِزُوهُ^(٢) فِي الْأَرْسَانَ وَالْأَقْدَامَ، وَقَدْ جُمِعَ مَا كَانَ مِنْهُ مَعْتَلٌ عَلَى أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: بَاعَ وَأُبَوَّاعَ وَدَاءَ وَأُدَوَّاءَ، وَجَارَ^(٣) وَأَجْوَارَ، وَكَسَرُوهُ فِي الْكَثِيرِ عَلَى فِعْلَانِ نَحْوُ: جِيرَانٍ وَتِيحَانٍ وَسِيحَانٍ كَمَا قَالُوا: خِرْبَانٌ وَفَتْنٌ وَفِتْيَانٌ، وَقَدْ يَسْتَعْنَى بِأَفْعَالٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَلَا يَجَاوِزُونَهُ كَمَا

(١) رَجَزُ اخْتَلَفَ فِي قَائِلِهِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ أَبُو نُخَيْلَةَ السَّعْدِيُّ، وَقِيلَ: الْأَخِيلُ الطَّائِي، وَقِيلَ: رُؤْيَةُ.

نَسَبَ إِلَى أَبِي نُخَيْلَةَ فِي الْقَيْسِيِّ: ٧٦٩.

وَنَسَبَ إِلَى الْأَخِيلِ الطَّائِي فِي الْجُمُهِرَةِ ١٣٥/٣، وَالِاشْتِقَاقُ: ١٢٨، وَاللِّسَانُ (صَفْيٍ، نَفْيٍ).

وَنَسَبَ إِلَى رُؤْيَةٍ فِي دِيَوَانِهِ: ١٨٨.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ "الصُّفْيِ" جَمْعُ صَفَا.

وَوُرِدَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: الْإِبْدَالِ لِابْنِ السَّكَيْتِ: ١٢٧، وَالْحَيَوَانِ ٣٣٩/٢، وَالْإِبْدَالُ لِأَبِي الطَّيِّبِ ٨٩/١، وَأَمَالِي الْقَالِي ٨/٢، وَالْبَارِعُ: ٩٠، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٤٧٥/١٥، وَالْخَصَائِصُ ١١٢/٢، وَسِرُّ الصَّنَاعَةِ ٢٥٠/١، وَالْمَنْصَفُ ٧٢/٣، وَمَعَانِي أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ: ١٩٥، وَالْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقِطِيِّ ١٨١/١، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ: ٣٤٦، وَابْنُ يَسْعُونَ: ٢٣٠، وَابْنُ بَرَى: ٥١٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢٢/٥.

فِي دِيَوَانِ رُؤْيَةٍ وَالْجُمُهِرَةِ وَالِاشْتِقَاقِ (مَتْنِي) وَفِي الْأَفْعَالِ (مَهَابِضُ).

الْمَتْنُ: الظَّهْرُ، النَّفْيُ: مَا يَسْقُطُ مِنَ الْمَاءِ عَلَى ظَهْرِ السَّاقِي، مَوَاقِعُ: جَمْعُ مَوْقِعٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّيْرُ.

(٢) فِي التَّكْمِلَةِ: (لَمْ يَجَاوِزُوا).

(٣) فِي أَ: (جَازَ وَأَجْوَزَ).

لم يجاوزوه^(١) في الأَرْسَان والأَقْدَام، وهو في هذا أكثر لتحرك حرف العلة بالفتح، وذلك نحو: أَبْوَابٌ وَأَمْوَالٌ وَبَاغٌ وَأَبْوَاعٌ، والمؤنث من فَعَلَ في هذا الباب كسر على أَفْعَلَ كما كسر على أَفْعَالٍ عند سيبويه^(٢)، وذلك قولهم: دَارٍ وَأَدْوَارٍ وَسَاقٍ وَأَسْوَاقٍ وَنَارٍ وَأَنْوَارٍ، ونظيره جَبَلٍ وَأَجْبَلٍ، وقالوا: رَحَىٌّ وَأَرْحَاءٌ وَمَنَاءٌ وَأَمْنَاءٌ كقولهم: قَدَمٌ وَأَقْدَامٌ^(٣) وقالوا: سَاقٌ وَسَوَاقٌ^(٤) فهمزوا، وقالوا: سَوَاقٌ^(٥) كما قالوا: وَثْنٌ ونظيره نَابٌ وَثِيْبٌ.

(٦) وما كان على فَعِلٍ فإنه يكسر على أَفْعَالٍ، وذلك نحو: كَبِدٌ وَأَكْبَادٌ وَكَتِفٌ وَأَكْتِافٌ وَفَحِذٌ وَأَفْحَازٌ، وقلما يجاوزونه^(٧) ذلك، وذلك أن فَعِلًا أَقْلٌ من فَعَلَ كما أن فَعِلًا أَقْلٌ من فَعَلَ، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها، ألا ترى أن المضاعف لما كان أَقْلٌ من غيره في باب فَعَلَ نحو: مَدَدٌ^(٨) اقتصر به على أَفْعَالٍ: وقالوا: الثَّمُورُ والوُعُورُ.

وما^(٩) كان على فَعَلَ فنحو: قِمَعَ وَأَقْمَاعٌ وَعِنَبٌ وَأَعْنَابٌ وَضِلَعَ

(١) في أ: (كما يجاوزونه).

(٢) الكتاب ١٧٨/٢.

(٣) في التكملة شاذلي: (ورس وأرسان).

(٤) وقالوا ساق وأسواق وسووق.

(٥) انظر الكتاب ١٨٧/٢.

(٦) في التكملة (باب فَعِلٍ وما كان).

(٧) في أ: (يجاوزوا به) وفي التكملة: (يجاوز).

(٨) في التكملة شاذلي: (مدد وليب وفنن).

(٩) في أ: (فعل وما كان).

وَأَضْلَاعَ وَإِرْمَ وَآرَامَ، وَقَالُوا: الضُّلُوعُ وَالْأُرُومُ، وَقَالُوا: الْأَضْلَعُ شَبَهَتْ / ١٣٢
بِالْأَزْمَنِ، وَقَدْ وَضَعُوا مَعِيَ^(١) مَوْضِعَ الْأَمْعَاءِ قَالَ:

..... وَمَعِيَ جِيَاعًا^(٢)

وما كان على فَعْلٍ، فإنه يكسر على أَفْعَالٍ، وذلك نحو: عَجَزَ وَأَعْجَازَ
وَعَضُدَ وَأَعْضَادَ، وَقَالُوا: رَجُلٌ وَرِجَالٌ وَسَبْعٌ وَسِبَاعٌ، وَزَعَمَ^(٣) أَنْ فَعْلًا أَقْلَ مِنْ
فِعْلٍ وَفِعْلٍ وَقَالُوا: ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ فِي الْعَدَدِ الْقَلِيلِ، وَاسْتَغْنَوْا بِهِ عَنْ أَرْجَالٍ، وَلَيْسَ
رَجُلَةً بِتَكْسِيرِهِ وَمَا كَانَ عَلَى فُعْلٍ، فَقَدْ كَسَرَ عَلَى أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ
وَأُذُنٌ وَأَذَانٌ وَطُئِبَ وَأَطْنَابٌ فَهُوَ فِي الْعِزَّةِ^(٤) مِثْلُ الْفَعْلِ.

وما كان^(٥) عَلَى فَعْلٍ فَإِنَّهُمْ قَدْ كَسَرُوهُ عَلَى فِعْلَانٍ، وَلَا يَجَاوِزُونَ ذَلِكَ
فِي أَدْنَى الْعَدَدِ كَمَا اسْتَغْنَوْا بِشِسُوعٍ عَنْ بِنَاءِ الْعَدَدِ الْقَلِيلِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تُغَرُّ
وَيُنْعَرَانُ وَصُرْدٌ وَصِرْدَانٌ وَجُعَلٌ وَجِعْلَانٌ وَخُزَزَ وَخِزَّانٌ قَالَ^(٦):
كَأَنَّ وَحَى الصَّرْدَانِ فِي جَوْفِ ضَالَةٍ تَلْهَيْجُهُمْ لَحْيَيْهِ إِذَا مَا تَلْهَيْجَمَا^(٧)

(١) فِي التَّكْمِلَةِ (فِي مَوْضِعٍ).

(٢) تَقْدِمْ وَرُودُهُ ص: ٥٢٨.

(٣) فِي أ: (زَعَمُوا) يَرِيدُ سَبِيْبِيهِ حَيْثُ قَالَ فِي الْكِتَابِ ١٧٩/٢: (وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ
وَكَانَ فَعْلًا فَهُوَ كَفِعْلٍ وَفِعْلٍ وَهُوَ أَقْلُ فِي الْكَلَامِ مِنْهُمَا).

(٤) فِي التَّكْمِلَةِ مَرَجَانِ (الْقَلَّةُ مِثْلُ فَعْلٍ).

(٥) فِي التَّكْمِلَةِ مَرَجَانِ: (كَانَ مِنْهُ).

(٦) فِي التَّكْمِلَةِ مَرَجَانِ: (قَالَ حَمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ الْهَلَالِيُّ).

(٧) بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ قَائِلُهُ حَمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ الْهَلَالِيُّ.

وَحَى الصَّرْدَانِ: صَوْتُهَا وَالصَّرْدَانُ جَمْعُ صَرْدٍ وَهُوَ طَائِرٌ فَوْقَ الْعَصْفُورِ، ضَالَّةٌ: الضَّالُّ مَا

وقالوا: رُبْع وأَرْبَاع وأَرْطَاب، وجاء اسم على فِعْل، وذلك إِبِل قالوا في جمعه: آبَال، فهذا ما جاء على ثلاثة أحرف، فحُرِكت ^(١) حروفه جُمِعَ ^(٢) ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الأسماء الثلاثية على عشرة أمثلة، وليس فيها فِعْل بضم الفاء وكسر العين ^(٤)، وإنما يختص بالأفعال، وكذا فِعْل بكسر الفاء وضم العين ليس في الكلام لاستثقال الخروج من كسرة إلى ضمة، وأما دُؤْل اسم دُؤْيِيَّة، فمسي بالفعل كأنه قيل: دُؤِلَ في هذا المكان، ثم سمي به كما سمي الطائر بمضارع نَوَّط، فقيل: تَنَوَّط ^(٥)، وذلك أن الدَّالَّان من صفة ^(٦) هذه الدويبه كما أن التَّنَوِيط شيء

= نبت من السدر على غير ماء، لحية: العظامان اللذان فيهما منابت الأسنان، تلهجم: التلهجم الضرب والحركة.

الشاهد: قوله: (صردان) جمع صرد.

ورد في ديوانه: ١٤، والمسائل العضديات: ٧١، وابن يسعون: ٢٣١، والقيسي: ٧٧٢، وابن برى: ٥١٦، واللسان (صرد، لهج).

في الديوان والتكملة شاذلي: (كل ضالة) وفي ابن برى (جنب) وفي المسائل العضديات (لحيها).

(١) في التكملة شاذلي: (تحركت) والتكملة مرجان: (وتحركت).

(٢) التكملة شاذلي: ١٤٨-١٥٣، والتكملة مرجان: ٣٩٩-٤٠٩.

(٣) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٤) انظر ص: ٢١٥ الحاشية رقم ٢.

(٥) في تهذيب اللغة ٢٩/١٤: (أبو عبيد عن أبي عمرو التَّنَوِيط طير واحدتها تَنَوَّطَة، ويقال: تَنَوَّط واحدتها تَنَوَّطَة قال الأصمعي: وإنما سمي تنوطاً؛ لأنه يدلي خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها).

(٦) (صفة) ليس في: (ظ).

شَيْءٌ يَفْعَلُهُ ذَلِكَ الطَّائِرُ، وَالْفَعْلُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ لَمْ يَكُنْ نَظِيرٌ^(١) كَمَا يَكُونُ فِي الْأَعْلَامِ ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ يَغْيِرُونَهُ ، وَيَدْخُلُونَ عَلَيْهِ النَّاءَ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: يَعْمَلَةٌ وَتُنَوِّطَةٌ وَبَعْدَ:

فَإِنَّ هَذَا الْفَصْلَ يَشْتَمِلُ عَلَى مِثَالَيْنِ فَعُلَ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَفَعَلَ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَالْجَمْعُ يَكُونُ فِيهِ مِثَالُ الْقَلَةِ وَالْكَثَرَةِ، فَأَمثلة الْقَلَةِ أَفْعُلَ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ، فَفَعْلٌ يَجْمَعُ فِي الْقَلَةِ عَلَى مِثَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَطْرَدٌ وَهُوَ أَفْعُلُ نَحْوُ: كَلَّبَ وَأَكْلَبَ وَضَبَّ وَأَضْبَبَّ وَذَلُّوْا وَذُلُّوا.

وَالثَّانِي: قَلِيلٌ لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، وَهُوَ أَفْعَالٌ كَزَنَدٌ وَأَزْنَادٌ. وَجَمْعُهُ الْكَثِيرُ عَلَى أَرْبَعَةٍ / فَعَالٌ كِكِلَابٌ وَكِيشٌ، وَفُعُولٌ كُنُسُورٌ وَبُطُونٌ، وَفُعْلَانٌ نَحْوُ: بَطْنٌ وَبُطْنَانٌ، وَفُعْلَانٌ نَحْوُ: عِيدَانٌ^(٢) وَجِحْشَانٌ، وَأَمَّا فَعِيلٌ فَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ كَالْجَامِلِ وَالْبَاقِرِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ صَغَرْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ، جَازَ كَقَوْلِكَ فِي كَلَيْبٍ: كَلَيْبٌ، وَلَيْسَ يَكْثُرُ هَذَا الْمِثَالُ، وَإِنَّمَا جَاءَ عَيْيدٌ وَكَلَيْبٌ وَمَعِيْزٌ^(٣) وَيَدِي فِي يَدٍ أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

..... فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيًّا وَأَنْعَمًا^(٤)

(١) فِي ر، وَظ: (تَأْثِيرٌ).

(٢) فِي ر: (عِيدَانٌ).

(٣) فِي ر، وَظ: (مَعِيْزٌ بِالزَّاءِ).

(٤) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ: صَدْرُهُ:

فَلَنْ أَذْكَرَ التُّعْمَانَ إِلَّا بِصَالِحٍ

وأما فِعْلَةٌ نحو: قَعَبٍ وَقَعْبَةٌ وَدُبٌ وَدِيبَةٌ وَقَفَعَ وَقَفْعَةٌ، فاسم للجمع عند صاحب الكتاب^(١)، وتقول في تصغيره: فُقَيْعَةٌ، وذهب بعضهم إلى أن هذا منقوص^(٢) من فِعَالَةٍ، وأما لحاق التاء في نحو: حِجَارَةٌ وَخِيُوطَةٌ، فقد تقدم أنه

= وقد اختلف في قائله، ف قيل: إنه النابغة الذبياني، وقيل: ضمرة بن ضمرة النهشلي، وقيل: الأعشى.

نسب إلى النابغة في ديوانه: ٢٤٨، وهو بيت مفرد، والقيسي: ٤٧٧، واللسان والتاج (نعم).

ونسب إلى ضمرة في شعره: ١٢١، والنوادر: ٢٥٠، وعبث الوليد: ٣٥، واللسان (نعم)، وقال في اللسان (يَدَيَّ): قال ابن برى البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي. ونسب إلى الأعشى في المنجد: ٤٧، واللسان والتاج (يدي).

الشاهد: قوله: "يدي" جمع يد، أصله يَدَوِي اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء وكسرت الدال لمناسبة الياء. قال في الصحاح (يَدَيَّ): واليد النعمة والإحسان تصطنعه، وجمع على يَدَيَّ ويَدَيَّ مثل عُصَيَّ وعِصَيَّ قال الشاعر:

فإن له عندي يديا وأنعماء

وإنما فتح الياء كراهة التوالي الكسرات، ولك أن تضمها وتجمع أيضاً على أيد. ورد بلا نسبة في: المحلى: ١٩٨، والحلييات: ٣٠، وسر الصناعة ٢٤٠/١، والصحاح (يدي)، والبصائر والذخائر ١٨٦/٩، وشرح اللمع للعكبري: ٥٢٨، وشرح الملوكي: ٤١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٥، والخزانة ٤٨٠/٧.

(١) قال في الكتاب ١٧٦/٢: (وربما كسروا الفعل على فِعْلَةٍ كما كسر على فِعَالٍ وفُعُولٍ وليس ذلك بالأصل، وذلك قولهم: جبء وهو الكمأة الحمراء وجبأة وفقع وفَقْعَةٌ وقَعَبٌ وقعبة).
(٢) المراد بالمنقوص المحذوف منه حرف فِقْفَقَةٍ أصلها فِقْقَاعَةٌ.

للتأكيد معنى الجمع^(١)، وأما نحو: سَوَّطَ وَسَيَّطَ، فَإِنَّ فِعْلاً كَثِيراً فِيمَا عَيْنُهُ وَآوُ، فلم يُقَلَّ: سَوَّوْطَ وَتَوَّوْبَ اسْتِقْلاً لاجتماع الواوين والضميتين، وقالوا: فَوَّجَ وَفَوَّوْجَ، وأما ما كان عينه ياء، فَإِنَّ فُعُولاً يَكْثُرُ^(٢) فيه نحو: بَيَّتَ وَيُّوتَ وَشَيْخَ وَشَيْوْخَ، لأجل أن ذلك الثقل المفرط^(٣) قد زال، وَيَجِيءُ^(٤) أفعَالٌ في المعتل العين كثيراً نحو: نَوَّعَ وَأَنْوَعَ وَبَيَّتَ وَأَبَيَّتَ، وقالوا: أَقْوَاسٌ فِي جَمْعِ قَوْسٍ وَأَشْوَاطٌ فِي جَمْعِ شَوْطٍ، وأما الكلام على قلب الواو ياء فيترك^(٥) إلى التصريف لئلا يتكرر.

وأما فَعَلَ بتحريك العين فالجمع القليل فيه أفعَالٌ نحو: أَجْبَالَ وَأَجْمَالَ وَأَسَادَ، وفي المعتل نحو: بَاعَ وَأَبْوَاعَ وَجَارَ وَأَجْوَارَ وَرَجَا وَأَرْجَاءَ وَصَفَا وَأَصْفَاءَ للحجارة، والكثير فُعُولٌ نحو: أُسُودَ وَفَعَالَ نُحُو: جِبَالَ، وَفُعْلَانٌ نُحُو: حُمْلَانٌ وَسُلْقَانٌ وَفُعْلَانٌ نُحُو: بَرَقَ وَبَرْقَانٌ وَخَرَبَ وَخِرْبَانٌ وَتَاجَ وَتَيْجَانٌ وَسَاجَ لِلطيلسان وَسَيْجَانٌ؛ لأنه فَعَلَ إذ لو كان ساكن العين لما كان ألفاً، وقد يستغنى (في جمع فَعَلَ)^(٦) بالعدد القليل عن الكثير نحو: قولهم: الأَكْفُ؛ لأنهم لم يقولوا: كُفُوفٌ وَكِفَافٌ، وكذلك الآراء؛ لأن ما حكاه عن أبي زيد من قولهم: رُئِيَ قَلِيلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ.

(١) انظر ١١٧/٧٤١ ب.

(٢) في ظ: (لا يكثر).

(٣) في ظ: (المفرد).

(٤) في ر، وظ: (قد يجيء).

(٥) في ظ: (فتركه)، وفي ر: (فيتركه).

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

وأما فَعَلَ في جمع فَعَلَ نحو: أُسَدَ ووُئِن، فالأصل أُسَدَ ووُئِن بضم العين، ثم خفف كما قالوا: عَضُدَ في عَضُدَ هذا هو الوجه ليكون المفرد مثل الجمع^(١). وإذا أسكنت فقلت: أُسَدَ كان الجمع أنقص من الواحد، وأما نحو: إِزَارَ وأَزَرَ فالحذوف منه حرف زائد، والحذوف فيما نحن فيه حركة / فالحركة أشد ١٣٣/ب اتصلاً من الحرف^(٢)، ألا ترى أنها^(٣) لا تنفصل، وقد قال بعضهم: الأصل^(٤) أُسُوْدٌ، ثم نقصه بحذف الواو.

وأما مَجِيءُ أَفْعَلَةٍ في فَعَلَ، فغير مُعْتَدٍّ به، وإنما حكى أَقْفِيَّةً، وَأَرْحِيَّةً في الشذوذ، وليس يوجد ذلك في كلام فصيح، وأما قولهم: أُنْدِيَّةً في جمع نَدَى فكثير مستعمل كقوله:

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةٍ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّبَّاءَ^(٥)

(١) في ر، وظ: (الجمع يعني في عدد الحركات).

(٢) في أ: (الحروف).

(٣) في ر، وظ: (أنه).

(٤) في ر، وظ: (أن الأصل أسود ثم يقصر فيحذف).

(٥) بيت من البحر البسيط، قاله مرة بن محكان التميمي شاعر إسلامي مقل من شعراء الدولة الأموية.

أخبره في: الشعر والشعراء: ٦٨٦، ومعجم الشعراء: ٣٨٣.

جُمَادَى: أراد به الشهر، وكان هذا الاسم وقع عليه في زمن جمود الماء، وبقي الاسم عليه وإن كان في الصيف والقيظ، أندية: جمع ندى وهو أصل المطر والندى البلل، لا يبصر الكلب: خصه بالإبصار؛ لأنه أصدق الحيوانات بصرًا بالليل، الطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة ونحوها.

الشاهد: قوله: "أندية" جمع ندى.

وقد اختلفوا فيه فقال أبو الحسن: إنه جمع على فَعَالٍ في التقدير كأنه قال: نَدَى وَنَدَاءٌ كَجَبَلٍ وَجِبَالٍ، ثم جمع على أَفْعَلَةٍ كَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَةٍ. وقد قيل: إنه جمع على أَفْعُلٍ، فصار نَدَى وَأُنْدٍ كَجَبَلٍ وَأَجْبَلٍ، ثم ألحق التاء لتأكيد معنى الجمع ففعل: أُنْدِيَّة.

وقول ثالث أن الحركة قريبة من الحرف تجري مجراه في مواضع من كلامهم نحو: قَدَمَ اسم امرأة^(١)؛ وَجَمَزَى في النسب كما تقدم^(٢)، فلما كان كذلك صار نَدَى على فَعَالٍ كما أن قَدَمًا بمنزلة قَدَامٍ بإزاء عَنَاقٍ، وَجَمَزَى كَحُبَارَى، وتنزل نَدَى وَأُنْدِيَّةً منزلة قَدَالٍ وَأَقْدَلَةٍ، فهذه أقوال قريبة من القبول،

= ورد في الحماسة ٢/٢٤٧، والحيوان ٢/٣٥٢، والمقتضب ٣/٨١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٤٩٩، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١٣٤، ومعجم الشعراء: ٣٨٣، ومعاني أبيات الحماسة: ٢٤٣، والخصائص ٣/٥٢، وسر الصناعة: ٦٢٠، وجمهرة الأمثال ١/١٩٥، والأزمدة والأمكنة للمرزوقي ١/١٦٨، وشرح المعلقات للزوزني: ٨٦، وشرح الحماسة للتبريزي ٤/٦٠، والمستقصى ١/٢٢، وكشف المشكل ٢/٤٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٩، وأوضح المسالك ٣/٢٤٢، وشرح الشافية للنقرة كار: ١٣٦، وتمثال الأمثال ١٠٤، والتصريح ٢/٢٩٣، ومناهج الكافية في شرح الشافية: ١٣٦، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٧.

في الكاب ٢/١٦٣: (وقالوا: ندى وأندية فهذا شاذ)، وفي المقتضب ٣/٨١: (فأما ندى فهو فعل، وجمعه الصحيح أنداء).

وانظر: المقتضب ٣/٨١، ٨٢، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١٣٤، والخصائص ٣/٥٢، وسر صناعة الإعراب: ٦٢٠، والصحاح (ندا)، وشرح الشافية للنقرة كار: ١٣٦، والأشمونى ٤/١٠٨، ومناهج الكافية في شرح الشافية: ١٣٦، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٧.

(١) في منع الصرف.

(٢) انظر ص: ٤٢٧ (٥٤/ب).

والقول عندي أن شيئاً من أمثلة الجموع لا يوجب القياس بيانه أنه لو قيل في جمع فَعَل: أَفْعَلَةٌ كثيراً كما يقال: أَفْعَالٌ وفُعُولٌ لم يمنع منه مانع، وكذا لو جاء بدل فِعَالٍ بكسر الفاء فُعَالٍ بالضم لم يردده قياس، ولكن الذي يدعو إلى التأول في نحو: أُنْدِيَّةُ أن الباب إذا وضع على شيء وجب أن يستمر عليه، فما يأتي على غير ذلك الأصل وأمكن أن يكون مردوداً إليه جاز أن يذكر الشبه بينه وبين الأصل، ويجعل ذلك حجة ويزيد في وضوحه أن مصدر فَاعَلَتْ فِعَالٌ كَقَاتَلَتْ قِتَالاً وضَارَبَتْ ضِرَاباً، ثم لا يجوز^(١) لأحد أن يضم الفاء قائلاً: إن القياس لا يوجب أن يكون هذا مكسوراً لأجل أنهم لما وضعوه كذلك وجب استمراره وجريه على وجه واحد حتى لو كانوا وضعوه مضموماً لكان لا يجوز لك الكسر كما أنهم لو جعلوا الضم للنصب والفتح للرفع لم يجز لك أن تفعل غيره، فكل مثال كثر فيه ضرب من أمثلة الجمع وجب أن تحمل عليه ما قدرت، وكل مثال قلَّ فيه مثال جمع لم يجز أن تحمل عليه مع الاستغناء عنه بأن تجحد ما هو أشيع منه مثال ذلك / أنك تقول في قولهم: أَخَاءٌ وَأَبْنَاءٌ في جمع أَخٍ ١/١٣٤ وابن أن الواحد فعل نحو: أَخاً وَبَنًا كَرَحَى وَرَجَاءَ، ولا تحمل على فَعَلٍ كَفَرَدَ وأَفْرَادٍ؛ لأن ذلك قليل فلا تقيس عليه مع وجود الكثير، فاعرفه أصلاً تعرف به الباب كله.

وأما ما ذكر من قولهم: سَاقٌ وَسَوُوقٌ بالهمز وتركه^(٢)، فقد شبهه بقولهم: أُنْثَى وَوُثْنٌ يعني أن من همز فلأجل الضمة قبل الواو كما أن الهمزة في

(١) في ر، وظ: (يسوغ).

(٢) انظر الكتاب ١٨٧/٢.

واو وَثْن للضمة في نفس الواو وقد تقدم في باب تخفيف الهمز ذكر نحو ذا ^(١).

وأما فَعِل بفتح الفاء وكسر العين فبابه أفعال في القليل والكثير نحو:
أَفْخَذَ وَأَكْبَادَ فِي فَخِذٍ وَكَيْدٍ، وقد جاء فُعُول في الكثرة نحو: التُّمُورُ والوُعُولُ،
وقد علل أبو علي لقلة تصرفهم في جمع هذه الصيغة بأن الكلمة إذا قلت قلت ما يتصرف منها، فلما لم يكن مثال فَعِل كثيراً كثرة فَعَلِ وفَعَلٍ لم يجئ فيه أمثلة المجموع كما جاءت في ذاك، كما أن نحو: مَدَدَ لما قل قصر على أفعال نحو: أَمَدَادَ وَأَطْلَالَ، ولم يأت نحو: مُدُودَ إلا قليلاً كطُلُولٍ، ويعضد هذا عندي ما ذكرته قبل عن أبي الحسن من أن دِفْلَى جَاءَ واحداً وجمعاً ^(٢) لأجل أن الاسم إذا قلت العناية به لضعف الحاجة إليه لم يتكلف له جمع، فكَذَلِكَ المِثَالُ إذا قل وضعه على المسميات كان حَقِيقاً بأن لا يجمع جموعاً كثيرة فاعرفه.

وأما فَعُل بفتح الفاء وضم العين، وفَعَل بكسر الفاء وفتح العين، فيجيء فيهما أفعال كثيرة نحو: أَضْلَاعٌ وَأَعْنَابٌ وَأَعْجَازٌ وَأَمْعَاءٌ، وقالوا: رِجَالٌ وَسِبَاعٌ، ولم يقولوا: أَرْجَالٌ وَأَسْبَاعٌ، فالاعتصار على مثال واحد هو منع التصرف، وأما رَجُلَةٌ بفتح الراء وسكون الجيم، فاسم للجمع وتصغيره رُجَيْلَةٌ، فهو كِنْسُوتَةٌ في المؤنث، وأما أَضْلُعٌ فبمنزلة أَرْزَمُنْ من حيث إن كل واحد من فَعَلٍ وفِعْلٍ يقل فيه أَفْعُلُ، وأما قوله:

..... وَمَعِىَ ^(٣)

(١) انظر ص: ٣٢٦ وما بعدها.

(٢) انظر : ٦٢١ .

(٣) تقدم وروده ص: ٥٢٨ .

فقد تقدم الكلام عليه في باب المقصور والممدود^(١).

وأما فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين فقد غلب عليه فِعْلَان نحو: نُغِرَ وَنُغِرَان
وَصُرِدَ وَصِرْدَان وَخُزِرَ وَخِزْرَان، وشبه هذا بشسوع، وذلك أن كل واحد من
فُعُول وفِعْلَان من عقود الكثرة، وقد استغني بهما في هذين المثالين عن عقد
القلة، فلم يقولوا: أَشْسُع ولا^(٢) أَصُرِد، ولا أَشْسَاع ولا أَصِرَاد، ومما يجب أن
يقال في هذا: إن أَفْعَالاً لما غلبت على نحو: كَبِدَ وَعَجَزَ لقصدتهم أن لا/يتصرف ١٣٤/ب
في المثال، وقل مثال الجمع الكثير نحو وعول ونمور كذلك غلب مثال الكثرة
الذي هو فِعْلَان على مثال صُرِد، وقل فيه عقد القلة الذي هو أَفْعَال، فلم يكثر
نحو: أَرْطَاب وأَرْبَاع ليحصل التعادل بأن يُغْلَب مرة هذا ومرة ذلك فاعرفه.
وأما فَعِلَ بكسر الفاء والعين، فقد جاء في حرفين إِطِلَ وإِيل، وقالوا: أَبَال
وَأَطَال، وجاء في الصفة يِلَز^(٣)، وهي المرأة الضخمة.

قال صاحب الكتاب:

"وما كان^(٤) فِعْلاً كسر على أَفْعَال^(٥) في أدنى العدد، وذلك^(٦) حِمْلٌ

(١) انظر ص: ٥٢٨ .

(٢) في ر، وظ: (أشسع وأشساع ولا أصرد وأصراد).

(٣) في تهذيب اللغة ٢١٦/١٣: (وأمرأة بلز خفيفة)، وفي الصحاح (بلز) (امرأة يلز على فَعِل
بكسر الفاء والعين أي ضخمة، قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فَعِل إلا حرفان امرأة
يلز، وأتان إيد).

(٤) في التكملة مرجان: (على فعل).

(٥) في التكملة: (في أدنى العدد على أفعال).

(٦) في التكملة شاذلي: (وذلك حبر وأحبار وحمل).

وَأَحْمَال، وَعِذْل وَأَعْدَال، وَعِرْق وَأَعْرَاق وَعِذْق وَأَعْدَاق، وَبَثْر وَآبَار، وَنَحْي^(١)
وَأَنْحَاء، وَزِق^(٢) وَأَزْقَاق، وربما كسر على أَفْعُل (وذلك)^(٣) ذِئْبٌ وَأَذْؤُب
وَجِرْوٌ وَأَجِرٍ، وَرِجْلٌ وَأَرْجُل، ولم يجاوزوا الأرجل كما لم يجاوزوا الأكف إلى
بناء العدد الكثير، وقد كسر على فَعْلَة، وذلك^(٤) قِرْدٌ وَقِرْدَة، واستغني بها عن
أَقْرَاد كما استغني بثلاثة شُسُوع عن أَشْسَاع، ومثله حِسْلٌ وَحِسْلَة، وقد كسر
في بناء الكثير على فِعَال وفُوعُل وفُعْلَان وفُعْلَان.

فأما فِعَال فِبَثْر وَبَثَار، وَذِئْبٌ وَذِئَاب، وَزِقٌ وَزِقَاق، وفُوعُل نحو: لصِ
وَلُصُوصٌ وَقِدْرٌ وَقُدُورٌ وَنَحْيٌ وَنُحْيٍ، وفُعْلَان: صِرم^(٥) وَصِرْمَان، وَزِقٌ وَزِقَان
وَذِئْبٌ وَذُؤْبَان قال:

وَأَزُورَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَى بِهِ ذُؤْبَانُهُ وَتَعَالِيهِ^(٦)

(١) في تهذيب اللغة ٢٥٣/٥: (النحْيُ عند العرب الزُّق الذي يجعل فيه السمن خاصة).

(٢) في تهذيب اللغة ٢٦٢/٨: (الزُّق مصدر زَقَّ الطائر الفرخ زقا إذا غَزَّه غَزًّا والزُّقَاق طريق نافذ وغير نافذ دون السكة).

(٣) (وذلك) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (نحو).

(٥) في التكملة شاذلي: (نحو صرم).

(٦) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

أزور: الطريق المعوج، يَمْطُو: يمتد، تعاوى: تتداعى لتجتمع ولا تنفر فتضل.

الشاهد: قوله: " ذُؤْبَان " جمع ذئب.

ورد في ديوانه: ٨٤٨، وابن يسعون: ٢٣٢، والقيسي: ٧٧٤، وابن برى: ٥١٧.

في الديوان (عريضة).

وَفِعْلَان: ^(١) صِنُوْ وَصِنُوْانَ وَقِنُوْ وَقِنُوْانَ، وقالوا: صُنُوْانَ وَقُنُوْانَ مِثْلَ دُؤْبَانَ.

وقد كسروا المعتل منه في العدد القليل على أفعال كما كسروا الصحيح، وذلك جيد وأجيد، وقالوا: ديك ^(٢) وأدياك، وفيل وأفيال، والكثير فيول ودْيُوك، ويجوز في جيد عند سيبويه أن يكون فعلاً ^(٣)، ولا يكون عند أبي الحسن إلا فعلاً، وقالوا في الواو: رِيح وأرْوَاح ورياح. وما كان على فعل، فإنه يكسر في أدنى العدد على أفعال، وذلك جُند وأجناد، وبُرد وأبراد، وقُرط وأقراط، وفي الكثير على فُعول وفِعَال قال ^(٤): وفُعول أكثر، وذلك جُنود وبُرود وبُرُوج، (قال) ^(٥): وقالوا: جُرُح وجُرُوح، ولم يقولوا: أجراح كما لم يقولوا: أقراد ^(٦)، وأنشد أبو زيد ^(٧):

(١) في التكملة شاذلي: (نحو صنو).

(٢) في التكملة شاذلي: (وقالوا: ديك وفيل والكثير فعول وذلك مثل ديوك وفيول)، وفي أ: (وأجباد وفيل وأفيال والكثير فيول وديوك).

(٣) قال سيبويه ١٨٧/٢: (وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك تكسره على أفعال من أبنية أدنى العدد، وهو قياس غير المعتل، فإذا كان كذلك فهو أجدر أن يكون، وذلك فيل وأفيال وجيد وأجيد وميل وأميال... وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا فعلاً...).

(٤) القائل سيبويه، انظر الكتاب ١٨٠/٢.

(٥) (قال) ليست في: (أ)، والقائل سيبويه، الكتاب ١٨٠/٢.

(٦) في أ: (أفراد)، انظر في هذا الكتاب ١٨٠/٢.

(٧) في التكملة مرجان: (أبو زيد لعبدة بن الطيب).

وَلَّى وَصُرَّعْنَ مِنْ حَيْثُ التَّبَسَّنَ بِهِ مُجَرَّحَاتٌ بِأَجْرَاحٍ وَمَقْتُولٌ^(١)

ويجوز على^(٢) قول سيبويه أَنَّ أَجْرَاحاً^(٣) جاء في الشعر للضرورة ولم

يستعمل / في الكلام كما جاء فيه:

.....^(٤) ضَمْنُونَا

(١) بيت من البحر البسيط قائله عبدة بن الطيب وهو يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس بن عبدالله بن زيد مناة بن تميم مخضرم أدرك الإسلام فأسلم.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٢٧، والأغاني ٢١/٢٥، والموشح: ٧٥، وسمط اللآلي: ٦٩، والإصابة ٣/١٠٠.

وصف ثوراً وكلاباً يقول: ولي الثور وصرعت الكلاب فمنهن مجرحات ومنهن مقتول.

الشاهد: قوله: "أجراح" جمع جرح وهو شاذ والمستعمل جروح.

ورد في شعره: ٧٠، والمفضليات: ١٤٠، والنوادر: ١٥٦، والاختيارين: ٩١، وشرح اختيارات المفضل: ٥٦٦٥، وابن يسعون: ٢٣٢، والقيسي: ٧٧٥، وابن برى: ٥١٨، واللسان والتاج (جرح).

في شعره والمفضليات والاختيارين وشرح اختيارات المفضل (في حيث، مضرجات).

(٢) في أ، وظ: (أن يقول).

(٣) في التكملة شاذلي: (أجراح).

(٤) جزء من عجز بيت من البحر البسيط قائله قعنب بن أم صاحب، والبيت بتمامه:

مَهْلًا أَعَاذِلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمْنُونَا

الشاهد: قوله: (ضمنونا) فك الإدغام ضرورة.

ورد في الكتاب ١١/١، ١٦١/٢، والنوادر: ٢٣٠، والمقتضب ٣/٣٥٤، والأصول

٣/٤٤١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٣، والحجة للفارسي ١/٢٠٧، والعصديات:

٤٤، والموشح: ٩٤، وابن السيرافي ١/٣١٨، والخصائص ١/٢٥٧، والمنصف ١/٣٣٩،

والمختصص ١٥/٥٨، ودرة الغواص: ١١٥، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٧٢،

وشرح المفصل ٣/١٢، واللسان (حم).

في التكملة مرجان: (ضللوا).

ونحوه من المرفوض في المنشور، وفَعَال^(١) قَرَطَ وَقَرَّاطَ، والفِعْعَال في المضاعف كثير نحو: خِصَّاصٌ وَأَخْصَاصٌ وَعِشَّاشٌ وَأَعِشَّاشٌ وَقَفَّافٌ وَأَقْفَافٌ وخِفَّافٌ وَأَخْفَافٌ، وقد جاء في مجاوزة أدنى العدد على^(٢) فِعْلَةٌ نحو: حُجِّرَ وَحِجْرَةٌ، وَخُرِجَ وَخِرْجَةٌ^(٣)، ولم يقولوا: أَخْرَاجَ، وَكُرِزَ وَكِرْزَةٌ، وربما استغنوا^(٤) بأفْعَالٍ، فلم يجاوزوه نحو^(٥): جُزَّءٌ وَأَجْزَاءٌ وَشُفْرٌ وَأَشْفَارٌ، وَرُكْنٌ وَأَرْكَانٌ، وقالوا: أَرُكُنْ، وقد^(٦) كَسَرُوا حُرُوفاً عَلَى فُعْلٍ كَمَا كَسَرُوا عَلَيْهِ فَعَلًا^(٧) نحو: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وذلك أَنْ فُعْلًا مِثْلُ فَعَلٍ فِي نَحْوِ: الْبُخْلُ وَالْبَخْلُ، وَالسُّقْمُ وَالسَّقَمُ، فَكَمَا كُسِرَ فَعَلٌ عَلَى فُعْلٍ كَذَلِكَ كَسِرَ فُعْلٌ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ (هُوَ)^(٨) الْفُلُّكَ لِلوَاحِدِ وَ^(٩) لِلْجَمِيعِ^(١٠)

(١) في التكملة شاذلي: (نحو قرط).

(٢) في أ: (في).

(٣) في التهذيب ٥١/٧: (والخُرْجُ هذا الوعاء ثلاثة خِرْجَةٍ، وهو جوالق ذو أُوَيْنٍ)، وانظر الصحاح واللسان (خرج)، وفي اللسان والجمع أخرج وخرجة.

(٤) في التكملة شاذلي: (استغنى).

(٥) في التكملة: (وذلك نحو).

(٦) (قد) ليست في التكملة مرجان.

(٧) في أ: (فعل).

(٨) (هو) ليست في: (أ).

(٩) في أ: (الجمع).

(١٠) في الكتاب ١٨١/٢: (وذلك قولك للواحد: هو الفلك فتذكر وللجميع هي الفلك) فالصواب في العبارة وللجميع هي الفلك.

الْفُلْكَ^(١) قال سبحانه: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٢) فلما جمع قال: ﴿وَالْفُلْكِ
الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾^(٣) وبنات الباء فيه مُذَي^(٤) وأمداء للمكيال، وكسروا
المعتل منه في العدد القليل تكسير الصحيح، وذلك عُود وأعواد وُغُول وأغوال
وَحُوت وأَحْوَات، ولا يكسر^(٥) في العدد الكثير على فُعُول ولا فِعَال ولا فِعْلة،
وانفرد به فِعْلان، وذلك عِيدان وِغِيلان، وثُون وِنِينان وحُوت وِحِيتان وكُوز
وكِيزان^(٦).

قال المفسر:

اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مثالين فِعْل بكسر الفاء وسكون
العين، وفُعْل بضم الفاء وسكون العين.
فالأول يُكَسِّر في القلة على أفعال نحو: أَعْدَال وأَحْمَال وأَعْرَاق وأنْحَاء،
وفِيل وأفِيَال، وعلى أَفْعُل نحو: ذئب وأذؤب ورجل وأرجُل، وقد لزموا في
أرجُل مثلاً واحداً كما لزموا في الأكُفّ، والمثال واحد في الموضعين، وقد جاء
فِعْلة أيضاً نحو قِرْدَة في قِرْد وحِسْلة في حِسْل، وجاء تكسيره في الكثير على فِعَال
نحو: ذئاب وِبِئَار وزِقَاق، وفُعُول نحو: لُصُوص وقُدُور ونُجَيّ؛ لأنه فُعُول
والأصل نُحوي في نُجَيّ، كَفُيُول في جمع فيل وثُدَيّ في ثُدَيّ، أنشد:

(١) في التكملة: (الفلك أيضاً).

(٢) تقدم ورودها ص: ٦٩٧ .

(٣) تقدم ورودها: ٦٩٧ .

(٤) في تهذيب اللغة ٢٢١/١٤: (المدى مكيال يأخذ جرياً).

(٥) في التكملة مرجان: (يكسرون).

(٦) التكملة شاذلي: ١٥٣، ١٥٤، والتكملة مرجان: ٤٠٩-٤١٣.

هو المُدْخِلُ النِّعْمَانُ يَتَا سَمَاؤُهُ جُنُوبُ الْفَيْوَلِ بَعْدَ بَيْتِ مُسَرْدَقٍ^(١)

وعلى فُغْلَانِ نَحْو: دُؤْبَانِ فِي ذُئْبٍ، وَزُقَّانِ فِي زِقٍّ، وَصُرْمَانِ فِي صُرْمٍ، وَعَلَى فُغْلَانِ نَحْو: قِنَوَانِ وَصِنَوَانِ فِي قِنَوٍ وَصِنَوٍ، فَلَفِظَ الْجَمْعَ فِي ذَلِكَ كَلَفِظَ^(٢) التَّشْنِيَةَ،

وإن كان في التقدير مختلفاً أشد اختلافاً/ لأن النون هنا حرف إعراب، وفي ١٣٥/ب التَّشْنِيَةَ بدل من الحركة والتنوين والألف فيها ينقلب بالإعراب^(٣)، وألف قِنَوَانِ بَاقٍ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا نَوْعٌ مِمَّا يَكْسِرُ قَوْلَ مَنْ أَنْكَرَ تَكْسِيرَ فُلْكَ (عَلَى

(١) بيت من البحر الطويل قائله سلامه بن جندل يذكر قتل كسرى للنعمان.

هو: الضمير يعود إلى كسرى، النعمان: النعمان بن المنذر.

مسردق: أن يكون أعلاه وأسفله مسدوداً كله.

الشاهد: قوله: " الْفَيْوَل " جمع فَيْلٍ.

ورد في ديوانه: ١٨٢، ومجاز القرآن ٣٩٩/١، والأصمعيات: ١٣٧، وتأويل مشكل القرآن: ٣٥٨، والمعارف: ٦٥٠، وتفسير الطبري ١٥/١٥٧، وجمهرة اللغة ٣/٣٣٣ ونسبه إلى الأعشى، وتهذيب اللغة ٩/٣٩٤ ونسبه إلى الأعشى، والصحاح (سردق) والأفعال للسرقسطي ٣/٥٧٢، وشرح قصيدة ابن عبدون: ١٣٠، واللسان والتاج (سردق)، وفتح القدير ٢٨٢/٣.

في الديوان وتأويل مشكل القرآن والمعارف وتهذيب اللغة (نخور)، وفي شرح قصيدة ابن عبدون (بحور).

وفي مجاز القرآن والأصمعيات والطبري والجمهرة والصحاح واللسان وفتح القدير (صدور).

وفي مجاز القرآن والطبري (المولج)، وفي الجمهرة (ظلاله - قبول).

(٢) في ر، وظ: (لفظ).

(٣) في ر، وظ: (للإعراب).

فُعِل^(١) وتقدير الاختلاف في الضمة، ألا ترى أنه قال: إنا نعلم أن الضمة في
 الفُلْكَ إذا قصد الجمع باقية على حالها غير متغيرة، فكذا يقال له: نحن نعلم أن
 النون في قُنُونٍ في اللفظ نون و (الألف)^(٢) أَلْفٌ بمنزلة في قولك: هذان
 قُنُونٌ غير أنك تقول مع ذلك: إن هذا^(٣) الألف غير ذلك لاختلاف الحكم،
 فقل أيضاً: إن الضمة في فُلْكَ في حال الجمع غيرها في حال الأفراد ويدخل عليه
 أن يقول: إذا قلت: مررت برجل شافعيّ المذهب أن الياء بمنزلة^(٤) في قولك:
 قرأت علم الشافعيّ؛ لأنه في اللفظ واحد، وإذا قال: ذلك كان بمنزلة أن تقول:
 مررت برجلٍ مذهبُه واعتقاده الرجل المعروف بكذا، ومن أفضى به الحال إلى
 مثل هذا أجيب بالسكوت، وقد جاء قُنُونٌ بالضم كدُونان.

وأما قوله: إنَّ جيِّداً يجوز أن يكون عند سيبويه فُعْلاً، ولا يكون عند أبي
 الحسن إلا فِعْلاً، فالمقصود أن صاحب الكتاب إذا بنى من البياض مثل بُرْدٍ قال:
 يَبُيْضُ فكسر الفاء ليصح الياء كما قال في جمع أَيْبُض^(٥)، فلا يمتنع أن يكون جيِّد
 على مذهبه مضموم الفاء في الأصل نحو: جُود، وكسر ليقر الياء، وأبو الحسن
 يقول: بُوض ولا يقلب في الواحد، ويقول: إن ذلك مخصوص بالجمع، فجيِّد لو
 كان فِعْلاً عنده لوجب (أن يقال)^(٦): جُود فيلفظ بالواو، وأما رِيحٌ ففِعْلٌ عند

(١) (على فعل) ليست في: (أ).

(٢) (الألف) ليست في: (أ).

(٣) في ر: (هذه).

(٤) في ر: (بمنزلة).

(٥) في ظ: (جمع بيض أبيض).

(٦) (أن يقال) ليست في: (أ).

كل أحد؛ لأجل أنه من الواو، ألا ترى إلى أَرْوَاح (فلولا أن الراء مكسور في أصل الوضع، لما قلب الواو ياء ولقيط: رُوح، والواو عاد في أَرْوَاح) ^(١) لزوال الكسر.

وقد حكى في الشذوذ أرياح على التزام البدل.

والثاني فُعل كقُرط يجمع^(٢) على أفعال كأجناد في جُند وأبراد وأقراط، وقد جاء على فعول كبرود وجنود، وفعل كجراح، وقول أبي علي " قال: وقالوا: جرح وجروح ولم يقولوا: أجراح كما لم يقولوا: أبراج "^(٣) وإنما يعني ما قال سيبويه، وقد احتج له فقال: يجوز أن يقول: (إن)^(٤):

..... أجراح^(٥)

قد جاء في ضرورة الشعر كما جاء:

(٦) ضَمَّ شَوَا

يعني أن الأصل في المضاعف الإظهار إلا أنه رفض، ثم جاء في الاضطرار، كذلك أَجْرَاحٌ ^(٧) مرفوض كما أن كُفُوفاً ^(٨) في جمع كَفٌّ كذلك، ثم جاء

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (ويجمع).

(٣) في التكملة (أفراد) انظر ص: ٨٣٥ .

(٤) (إن) ليست في: (أ).

(۵) انظر ص: ۸۳۶.

(۶) انظر ص: ۸۳۶.

(٧) في ر: (وأجراح).

(٨) في تهذيب اللغة ٤٥٤/٩: (الكف كف اليد وثلاث أكف والجميع كفوف).

للضرورة، وإذا كان كذلك كان قول صاحب الكتاب ولم يقولوا: أَجْرَاح / ١٣٦/أ
صحيحاً^(١)؛ لأن الاعتبار بحال السعة والاختيار، وكثر فعّال في التضعيف نحو:
خِفَافٌ فِي خُفٍّ، وهو جدير بأن يكثر؛ لأن الفصل يحصل بين المثليين بالألف
الذي يسري به السهولة في الكلمة، وقد جمع أبو علي بين فَعَلَ وفُعِلَ لِمَجِيءِ
فُعِلَ بضم الفاء وسكون العين فيهما نحو: فُلْكَ وفُلْكَ وأَسَدٌ وأُسْدٌ في تعليل،
وهو أَنَّ فُعْلاً وفَعْلاً قد اشتركا كثيراً نحو: البُخْلُ والبَخْلُ والسُّقْمُ والسَّقْمُ،
فكذلك اشتركا في الجمع، فكسر كل واحد منهما على فُعِلَ فقيل: فُلْكَ وفُلْكَ
قال الله عز وجل: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٢) فلما جمع قال: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي
تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾^(٣) وقصد بهذا أن الضمة في الفُلْكِ في قوله ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي
تَجْرِي فِي﴾ مخالفة لضمة فُلْكَ في قوله: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ كما أن
الضمة في أُسْدٌ مخالفة للفتحة في أَسَدٌ غير أن ذلك الاختلاف تقديري^(٤)، وهذا
لفظي^(٥)، وأما المعتل العين نحو: عُودٌ وأَعْوَادٌ وَحُوتٌ وَأَحْوَاتٌ، فأفْعَالٌ يختص
به^(٦) بالقليل كما يكون في غيره، والغالب فِعْلَانٌ بكسر الفاء نحو: حَيْثَانٌ
وَكَيْزَانٌ لأجل أن الواو يصير إلى الياء فيخف، ولا يَجِيءُ فُعُولٌ استثقالاً للواوين
والضمتين، فلا يقال: حُوتٌ وعُودٌ وكُوزٌ ولا فِعَالٌ؛ لأنه أخت فُعُولٌ

(١) الكتاب ١٨٠/٢.

(٢) تقدم ورودها ص: ٦٩٧.

(٣) تقد ورودها ص: ٦٩٧.

(٤) يعني في فُلْكَ وفُلْكَ المفرد والجمع.

(٥) يعني في أَسَدٌ وأُسْدٌ.

(٦) في ر، وظ: (فيه).

ويتعاقبان كثيراً نحو: صِكَاكَ وصُكُوكَ وكِعَابَ وكُعُوبَ، وهما في الوزن والنظم سواء، ألا ترى أن الواو يفصل بين العين واللام كما فصل الألف في فِعَال وبعد:

فإن هذا المثال لما قصد أن يجعل له مثال واحد من الجمع عمد إلى ما هو أذهب في الخفة وإزالة الضمة والواو، وهو فِعْلَان فاقتصر عليه، ولم يأتوا في جمع بأمثلة كثيرة، لأنه ليس بذلك الكثير أعني مثل عُود، وبعد:

فإن الذي يوجب القياس أن يكون لكل مثال جمع واحد في الكثرة وآخر^(١) في القلة هذا هو المتوسط، وما عداه من مجيء أمثلة كثيرة نحو: كِلَاب وأَكْلَب وكَلِيب وفِرَاح وأفَرَاح وأفَرُخ وفُرُوخ فتوسع واستكثر من الألفاظ، وهو من أحد ما يكسر قول من أنكر لفظين بمعنى واحد، ويقول: إن ما كان مثل قَعَد وجَلَس، وجب أن يفرق بينهما، لأننا نعلم أن أَفَرُخ يدل على ما يدل عليه أَفَرَاخ، وفُرُوخ يدل على ما يدل عليه فِرَاح، وعبيد يدل على ما يدل عليه عِبْدَان؛ لأن الجميع^(٢) للكثرة، وهذا النحو أكثر من أن يحصى فاعرفه.

(١) في أ: ور: (أخرى).

(٢) في أ: (الجمع).

قال صاحب الكتاب:

" باب / جمع ما لحقه ^(١) تاء التأنيث من الأبنية التي على ثلاثة أحرف ١٣٦/ب
هذه الأبنية على ضريين: أحدهما ما يكون اسماً غير صفة، والآخر ^(٢) أن
يكون صفة، ونبدأ بما كان غير صفة.
أما ما كان على فعلة فإن جمعه في أدنى العدد بالألف والتاء، وتفتح ^(٣)
العين منه، وذلك نحو: قَصْعَة وجَفْنَة وجَفَنَات وجَمْرَة وجَمَرَات، وقد جاء في
الشعر ثانيه ساكناً قال ^(٤):
أَبْتُ ذِكْرٌ عَوْدُنْ أَحْشَاءُ قَلْبِهِ خُفُوقاً وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ ^(٥)

(١) في التكملة: (لحقته).

(٢) في التكملة شاذلي: (ما كان) والتكملة مرجان: (ما يكون).

(٣) في التكملة مرجان: (بفتح).

(٤) في أ: (قال الفرزدق) وفي التكملة مرجان: (قال ذو الرمة).

(٥) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

ذكر: جمع ذكرة، خفوقاً: اضطراباً، رفضات الهوى: ما تفرق في المفاصل.

الشاهد: قوله: " ورفضات " ساكنة الثاني جمع رفضة، وكان وجه الكلام " ورفضات " بتحريك الثاني؛ لأنه اسم، فخففه في الشعر ضرورة.

ورد في ديوانه: ١٣٣٧، والأزمنة وتلبية الجاهلية: ٣٧، والزهرة: ٤٠٣، والمقتضب

١٩٢/٢، والحجة لأبي علي ٧٧/١، والمحتسب ٥٦/١، وأمالى المرتضى ١٨٧/١، وشرح

اللمع للعكبري: ٥٤٤، وأساس البلاغة (رفض)، وابن يسعون: ٢٣٣، والقيسي:

٧٧٦، وابن برى: ٥٢٠، وشرح المفصل ٢٨/٥، وضرائر الشعر: ٨٥، وشرح

الكافية للرضي ١٨٩/٢، واللسان (سنب)، والأشباه والنظائر ١٣٦/١، والخزانة

٨٧/٨، وشرح شواهد الشافية: ١٢٨.

في شرح الكافية (رقصات) وفي شرح المفصل والخزانة (أتت).

وفي الكثير قِصَاعٌ وَجِفَانٌ وَشِفَارٌ، وقد جمعوه على فُعُول، فقالوا: بَدْرَةٌ
وَبُدُورٌ، وَمَانَةٌ وَمُؤْنٌ، وَالْمَانَةُ أَسْفَلُ الْبَطْنِ اجتمع فيها فِعَالٌ وفُعُولٌ كما اجتمعا
في التذكير إلا أن فُعُولاً في ذا الباب قليل، وقد يريدون بالألف والتاء الكثير.

قال حسان بن ثابت:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا^(١)
وقال سبحانه: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾^(٢) والمعتل اللام بهذه المنزلة
وذلك^(٣) رَكُوعٌ^(٤) وَرَكَوَاتٌ وَرِكَاءٌ وَظَبْيَةٌ وَظَبْيَاتٌ وَظَبَاءٌ، وقالوا: جَدَيَاتُ
الرَّحْلِ، فلم يجاوزوا ذلك إلى غيره، والمضاعف كذلك نحو: سَلَّةٌ وَسَلَاتٌ

(١) بيت من البحر الطويل.

الشاهد: قوله: (الجفنت) وضعها وهي لما قل من العدد في الأصل لجريانها في السلامة
بجرى التثنية موضع الجفان التي هي للكثير.

ورد في ديوانه: ٢٢١، والكتاب ١٨١/٢، وطبقات فحول الشعراء: ٢١٩،
والكامل ٧٢٤، والمقتضب ١٨٨/٢، وشرح القصائد المشهورات ١١٦/٢، والمصون: ٣،
والموشح: ٦٠، ونقد الشعر: ٩٢، وشرح فصيح ثعلب للأصبهاني: ٢٠٦، والأعلم
١٨١/٢، والجمان: ١٨٥، وابن يسعون: ٢٣٤، والقبسي: ٧٧٩، والبديع في نقد الشعر:
٢١٣، وابن برى: ٥٢١، وشرح المفصل ١٠/٥، وشرح الكافية الشافية: ١٨١١، وشرح
الكافية للرضي ١٩١/٢، والبحر المحيط ٨٩/١، وشرح الألفية للمرادي ٣٦/٥، والخزانة
١٠٦/٨، والكليات ١٤٢/٢.

(٢) سبأ / ٣٧.

(٣) في التكملة شاذلي: (وذلك نحو).

(٤) في أ: (زكاة وزكوات وزكاء)، وفي الكتاب ١٨١/٢ (وبنات الياء والواو بتلك المنزلة
تقول: ركوة وركاء وركوات).

وسِلَال، وَدَبَّةٌ وَدَبَّاتٌ وَدَبَابٌ، والمعتل (العين)^(١) في العدد القليل مثل الصحيح إلا أن الأوسط لا يحرك عند الأكثر ويكسر تكسير الصحيح نحو^(٢): رَوْضَةٌ وَرِيَاضٌ وَضَيْعَةٌ وَضِيَاعٌ، وكسروا فَعَلَةٌ في^(٣) بنات الواو على فُعَلٍ وذلك نَوْبَةٌ وَنُوبٌ، وَجَوْبَةٌ وَجُوبٌ، وَدَوَلَةٌ وَدُولٌ، ومثله قَرْيَةٌ وَقُرَى وَبَرْوَةٌ وَبُرَى للتي^(٤) تجعل في أنف الناقة.

وقد كسروا فَعَلَةٌ في^(٥) بنات الياء على فَعَلَةٍ نحو خَيْمَةٌ وَخَيْمٌ وَضَيْعَةٌ وَضَيْعٌ، ونظيرهما في^(٦) غير المعتل هَضْبَةٌ وَهَضَبٌ، وَحَلَقَةٌ وَحِلَقٌ، وليس ذلك بالقياس.

^(٧) وما كان على فَعَلَةٍ فهو بمنزلة فَعَلَةٍ في العدد القليل، وبناء الأكثر وذلك نحو: رَحَبَةٌ وَرَحَبَاتٌ وَرَحَابٌ وَرَقَبَةٌ وَرَقَبَاتٌ وَرِقَابٌ^(٨)، وقد كسروه في المعتل أيضاً على فِعَالٍ قالوا: نَاقَةٌ وَنِيَاقٌ أنشد أبو زيد:

أُبْعِدْ كُنَّ اللَّهُ مِنْ نِيَاقٍ إِنْ لَمْ تُنَجِّينِ مِنَ الْوَتَاقِ^(٩)

(١) (العين) ليست في: (أ).

(٢) في التكملة: (وذلك).

(٣) في التكملة مرجان: (من).

(٤) في التكملة: (الذي).

(٥) في التكملة: (من).

(٦) في التكملة: (من).

(٧) في التكملة مرجان: (ومثله ما كان).

(٨) في أ: (رقات).

(٩) رجز قائله القلاخ بن حزن بن جناب بن جندل بن منقر التميمي الراجز المشهور.

وقد كسروه على فَعْل نحو: نُوق، وقالوا: قَارَة وقور ونظيرها من الصحيح خَشَبَة وخَشَب، وقالوا: أَيْنُق^(١) كما قالوا: أَكَمَة / وآكَم، وقالوا: قَامَة وِقِم وثَارَة^(٢) وتِير^(٣).

وما كان على فُعْلَة، فإنه إذا كسر على بناء أدنى العدد لحقته الألف والتاء، وحركت العين بالضممة نحو: رُكَبَات^(٤) وُغُرَفَات، وفي الكثير رُكَب وُغُرَف، وقد كسروه على فِعَال نحو: جُفَرَة وجِفَار وثُقَرَة ونُقَار وُبُرْمَة وبرَام، وقد تفتح العين فيقال: رُكَبَات وُغُرَفَات، وقالوا في بنات الواو: خُطْوَة وخُطْوَات، وصحة الواو دلالة على اعتراض الضمة في الجمع.

= أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٠٧، والمؤتلف والمختلف: ١٦٨.

الشاهد: قوله: " نياق " جمع ناقة.

ورد في النواذر: ٣٤٨، والمعاني الكبير: ٨٤١، وتهذيب اللغة ٣٢٣/٩، والصحاح (نوق)، والمختص ٨٧/٣، وأساس البلاغة (نوق)، وابن يسعون: ٢٣٥، وابن برى: ٥٢٣، وشرح المفصل ٨٥/٤.

(١) في التكملة شاذلي: (أنيق).

لسيويه في أنيق رأيان:

أ- أن يكون أصلها أنوق فقلبت العين إلى ما قبل الفاء فصارت أونوق، ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالإبدال، فوزنها (أعفل)، انظر الكتاب ١٢٩/٢.

ب- أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء، ووزنها (أيفل)، انظر الكتاب ٣٣٣/٢، وانظر الخصائص ٧٥/٢، ١١٤/١.

(٢) انظر الكتاب ١٨٨/٢.

(٣) في التكملة مرجان: (تير قال الراجزم: يقوم تارات ويمشي تيرا).

(٤) قال سيبويه ١٨٢/٢: (ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: رُكَبَات وُغُرَفَات).

ومنهم من يسكن فيقول: غُرَفَاتٌ^(١) وخطوات، وقالوا: كُلِّيَّةٌ وكُلِّيٌّ ومُدِّيَّةٌ ومُدِّيٌّ، وكرهوا الثقيل، فتقلب الواو ياءً، فاجتزؤوا^(٢) ببناء الكثير، ومن قال: ظُلُمَاتٌ قال: كُلِّيَّاتٌ، وقد يقولون: ثلاثٌ غُرْفٌ ورُكْبٌ كما يقولون: ثلاثةٌ جُرُوحٌ وثلاثةٌ قِرَدَةٌ، والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ، وذلك سِرَّاتٌ وسُرَرٌ وجِدَّاتٌ وجُدَّدٌ، ولا يحركون العين كما حركوا في رُكْبَاتٍ كما لم يحدفوا الياء من شَدِيدَةٍ قالوا: شَدِيدِي، والفِعَالُ فيه كثير نحو قِيَابٌ وجِيَابٌ^(٣) وجِلَالٌ، والمعتل من ذلك يجمع على فُعَلٍ نحو: دُؤْلَةٌ ودُؤْلٌ وسُؤْقَةٌ وسُؤْقٌ وسُؤْرَةٌ وسُؤْرٌ، وما كان على فِعْلَةٍ أدخلت فيه الألف والتاء وكسرت العين وذلك قِرْبَةٌ وقِرْبَاتٌ، وسِدْرَةٌ وسِدْرَاتٌ، ومن قال: غُرَفَاتٌ قال: قِرْبَاتٌ^(٤) والكثير سِدْرٌ وقِرْبٌ، وقد يستعملون ذلك لأقل العدد ولقلة استعمالهم الألف والتاء كراهية^(٥) لتوالي الكسرتين، (والألف)^(٦)، والتاء في فِعْلَةٍ أكثر؛ لأن نحو: طُنْبٌ أكثر من إِبِلٍ، وبنات الياء والواو بهذه المنزلة نحو: لِحْيَةٌ ولِحْيٌ وفِرْيَةٌ وفِرْيٌ ورِشْوَةٌ ورِشْيٌ، فلا يجمعون بالتاء لِمَا يلزم من قلب الواو (ياء)^(٧) لوقوع الكسرة (قبلها)^(٨)

(١) في التكملة شاذلي: (عروات).

(٢) في التكملة مرجان: (فاجتزؤوا).

(٣) في التكملة مرجان: (حباب وخالل).

(٤) في التكملة مرجان: (سدرات).

(٥) في التكملة: (كراهية).

(٦) (والألف) ليست في: (أ)، وظ.

(٧) (ياء) ليست في التكملة مرجان وأ.

(٨) (قبلها) ليست في (أ).

ومن قال: كِسْرَات، فأسكن قال: رِشَوَات، والمضاعف نحو: قِدَّةً وَقِدَّات وَقُدَّدَ للجماعة من^(١) الناس وغيرهم، وَعِدَّةُ المرأة وَعِدَّدَ، وقالوا: نِعْمَةٌ وَأَنْعُمَ وَشِدَّةٌ وَأَشُدَّ، والمعتل دِيمَةٌ وَدِيمَ وَقِيمَةٌ وَقِيمَ وَرِيَّةٌ وَرِيَبَ، وما كان على فَعْلَةٍ كسر على فَعَلَ نحو: مَعِدَةٌ وَمِعَدَ وَنَقِمَةٌ وَنَقَمَ وبالألف والتاء.

والفُعْلَةُ (تُكَسِّرُ)^(٢) على فَعَلَ نحو: تُخَمَّةٌ وَتُخَمَ^(٣)، وليس التُّهْم كَالرُّطْبِ، ألا ترى أن الرُّطْبَ يُذَكَّرُ^(٤) كَالثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ، وَالتُّهْمُ^(٥) كَالْعُرْفِ^(٦).

قال المفسر:

اعلم أن فَعْلَةً بفتح الفاء وسكون العين إذا كانت اسماً جمعت على فَعَلَات بفتح العين نحو: جَفْنَةٌ وَجَفَنَات وَطَلْحَةٌ / وَطَلَحَات، ولا تسكن العين نحو: ١٣٧ ب/ طَلَحَات، فإن جاء شيء من ذلك ففي^(٧) ضرورة الشعر كقوله:

..... وَرَفُضَاتُ الْهَوَى^(٨)

لأنه جمع رَفُضَةٍ، فالواجب التحريك كضَرْبَةٍ وَضَرْبَات، وعلى هذا قول الآخر:

(١) في التكملة مرجان: (في).

(٢) (تكسر) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (وتخم وتهمة وتهم).

(٤) في التكملة مرجان: (مذكر).

(٥) في التكملة شاذلي: (والتهم الواقعة على الأجناس التي يختص أحادها منها كالغرف).

(٦) التكملة شاذلي: ١٥٥-١٥٧، والتكملة مرجان: ٤١٣-٤١٩.

(٧) في أ: (في).

(٨) تقدم وروده ص: ٨٤٥.

يُدِلُّنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا ^(١)

الأصل زَفَرَاتُ بفتح الفاء، ولا يكثر هذا في الشعر أيضاً.

وإذا كانت صفة ترك العين ساكناً نحو: صَعْبَةٌ وَصَعَبَاتُ، فالتحريك في الاسم للفرق بين الاسم والصفة، وكانت الحركة أولى بالاسم؛ لأنه أقوى من الصفة هذا قول شيخنا.

والألف والتاء للقلة، وقد يجيء بمعنى الكثرة كقوله سبحانه: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ ^(٢) وقوله حسان ^(٣):

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُ
.....

ويحكي أنه أنشد النابغة هذه القصيدة، فلم ير فيه اهتزازاً، فعاتبه في ذلك

(١) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

علَّ: أصله لعل، صروف الدهر: حوادثه ونوائبه، دولات: جمع دولة وهي الانتقال من حال اليأس إلى حال الغبطة والسرور، يدلننا: من الإدالة، وهي الغلبة والنصر، اللمة: الشدة. الشاهد: قوله: " زَفَرَاتُهَا " أسكن الفاء ضرورة.

ورد في معاني القرآن للفراء ٩/٣، واللامات ١٤٦، والتمام: ١٨٠، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف: ٢٢٠، ولمع الأدلة: ٧٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، وشرح الألفية لابن الناطم: ٦٦٧، واللسان (زفر علل، لم)، والجني الداني: ٥٣٠، والمغني: ١٦٧، والعيني ٣٩٦/٤، والأشْمُونِي ٣١٢/٣، وشرح شواهد المغني: ٤٥٤، وشرح أبيات المغني ٣٨٤/٣، وشرح شواهد الشافية: ١٢٩.

(٢) سبأ / ٣٧.

(٣) تقدم وروده: ٨٦٤ .

فقال له النابغة: قد أخطأت في بيت واحد ثلاث مرات وأغضيت عنها، ثم جئت تلومني، فقال له حسان: وما ذاك قال:

الأول: أنك قلت: الجَفَنَات، وهي تدل على عدد قليل، ولا تستحق الفخر بأن يكون في ساحتك ثلاث جَفَنَات أو أربع.

والثاني: أنك قلت: يَلْمَعن واللمعة بياض قليل فليس فيه كبير شأن.

والثالث: أنك قلت: يقطرن والقطرة تكون للقليل^(١)، فلا يدل ذلك على فرط نجدة فكان يجب أن تقول: الجِفَان وَيَسْلُن.

وذكر شيخنا أن أبا علي كان يقدح في هذه الحكاية، وكفى دليلاً على فسادها مَجِيء الألف والتاء بمعنى الكثرة في التنزيل^(٢)، فيجوز أن تكون هذه الحكاية مخترعة من جهة المولدين، أو يكون قصد النابغة ذكر شيء يصرف عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال.

ويجمع في الكثرة على فُعُول وفِعَال نحو: جِفَان وقَصَاع هذا هو الأكثر، ويَجِيء فُعُول نحو: بَدْرَة وبُدُور ومَأْنَة ومُؤُون، ولا يكاد يوجد لهما نظير، وفُعُول وفِعَال قد اشتركا^(٣) في هذا كما اشتركا في نحو: فِرَاح وفُرُوخ، وهذا أراد بقوله: "اجتمع فيه فِعَال وفُعُول كما اجتمعا في التذكير إلا^(٤) أن فُعُولاً قليل " هنا، والغالب فِعَال، وكأن الكلمة لما تغيرت بتاء التأنيث أحبوا أن يكون لها نهج لا يكون للتذكير، فقصروها على مثال واحد نحو: جِفَان.

(١) انظر نقد الشعر ٩٢، والموشح: ٦٠.

(٢) في قوله سبحانه: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ سبأ / ٣٧.

(٣) في ظ: (اشتركا كما يشتركان).

(٤) في أ: (الان).

وما كان معتل اللام كان بمنزلة الصحيح في تحرك عينه نحو: زَكَوَاتٍ
وَضَبَّيَاتٍ وَجَدَّيَاتٍ^(١) الرَّحْل، ولم يقولوا: جِدَاءٌ كما قالوا: ضَبَّاءُ / وَرِكَاءُ، وقد
ذكرنا أن إتيانهم بأكثر من مثال واحد في جمع الكلمة استكثار^(٢) من اللفظ
وطلب لسعة الكلام، فلا يجب في كل موضع.

وأما المعتل العين نحو: رَوْضَةٌ وَبَيْضَةٌ، فالأكثر الإسكان نحو: رَوْضَاتٍ
وَبَيْضَاتٍ حرصاً على صحة الواو والياء وزوال الثقل الذي ينشئه حلول الحركة.
أما ضَبَّيَاتٍ فإن اللام لم تسكن^(٣) لامتناع السكون مع وجود الألف
بعده، ولم يترك العين ساكنةً نحو: ضَبَّيَاتٍ^(٤) بسكون الباء؛ لأن ذلك وإن كان
يورث خفة، فإن الحركة لم تَزُلْ من حروف اللين، ثم إن من قال: رَوْضَاتٍ
كره التحريك لئلا يصير الواو والياء بعرض الانقلاب إلى الألف، لأن^(٥)
قولك: رَوْضَاتٍ بمنزلة رَوْضٍ والألف والتاء زيادة لحقت بمنزلة التاء التي تلحق
نحو: بَوَبٍ في قولك مثلاً بَابَهُ^(٦).

(١) في الكتاب ١٨١/٢: (وقالوا: جَدَّيَاتٍ الرحل ولم يكسروا الجدية على بناء الأكثر استغناء
بهذا إذ جاز أن يعنون به الكثير)، وفي تهذيب اللغة ١٥٩/١١: (من أداة الرحل الجَدَّيَاتِ
واحدتها جدية بتخفيف الياء وهي القطع من الأكسية المحشوة تشد تحت ظلفات الرحل).

(٢) انظر ص: ٨٦٢.

(٣) في ر، وظ: (تغلب).

(٤) انظر الكتاب ١٨١/٢، وشرح للمع لابن برهان: ٥٣٩.

(٥) في ر، وظ: (إذ قولك).

(٦) في تهذيب اللغة ٦١١/١٥: (الباب في الحدود والحساب ونحوه الغاية، والباب ثغر من ثغور
الروم).

وأما رَكَوَاتٌ^(١) فليس كذلك؛ لأن الواو واقعة موقعاً يمتنع فيه القلب، وذلك أن حرف^(٢) اللين إذا وقع بعده ساكن لزمه الصحة لامتناع الجمع بين ساكنين، ألا تراك تقول: غَزَوَا، فلا تقلب مع وجود العلة للقلب، وهي تحريكها وانفتاح ما قبلها لوقوع ألف الضمير بعدها، وتقول: غَزَا، فتقلب؛ لأنه ليس ثَمَّ ساكن، وبعضهم يحرك فيقول: يَيَّضَات وروَضَات، وهو لغة هذيل قال: أَخُ يَيَّضَات رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسِيحِ الْمُنَكَّبِينَ سَبُوحٌ^(٣) وأما المضاعف فليس فيه إلا الإسكان لئلا يظهر المثان إذ لو حركت لوجب أن يقول: سَلَّلَات، وأما مِجِيءُ فُعَل فنحو: دَوَل في دَوَلَة وُقُرَى في قُرَيَّة وُبُرَى في بُرَوَة وُنَزَى في نَزْوَة الشيطان، ولا يكاد يوجد في الصحيح إذ لا يقال: جُفَن وقُصَع، فأما خِيَم وضِيْع، فيجوز أن يكون منقوصاً^(٤) من خِيَام وضِيَاع، وكذا هِضَب والأصل هِضَاب يدل على ذلك أن الأكثر فِعَال.

(١) في ر: (في زكوات).

(٢) في أ: (حروف).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله أحد الهذليين ولم يعين.

رائح: الرواح من الزوال إلى الليل، متأوب: التأوب الاتيان ليلاً.

الشاهد: قوله: "يَيَّضَات" حيث حرك الياء.

ورد في الخصائص ١٨٤/٣، والمحتسب ٥٨/١، والنصف ٣٤٣/١، وشرح المفصل ٣٠/٥،

وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٢، وشرح الألفية لابن الناطم: ٧٦٧، والارتشاف ٢٧٤/١،

وأوضح المسالك ٢٥٣/٣، والمساعد ٦٩/١، وشرح الألفية للمكودي: ١٩٨، والأشموني

١١٨/٤، والتصريح ٢٩٩/٢، والجمع ٧٣/١، والخزانة ١٠٢/٨، والدرر ٨٥/١.

(٤) المراد بالمنقوص هنا ما جُذِف منه حرف وهو الألف.

وأما نَاقَة فتجمع على ثلاثة أمثلة فِعَال كِنَيَاق، وفُعْل كُتُوق، وأفْعُل
كَأَيُنُق^(١)، وفي كون أَيُنُق أفْعُلا وجهان:

أحدهما: أن يكون الأصل أَنُوق، ثم قلب فصار أُوُوق، وأبدل الواو ياء،
فيكون وزنه "أَعْفُل".

والقوال الثاني: أن يكون حذف العين وزاد ياء عوضاً من المحذوف،
فيكون وزنه "أَيْفُل" وكلاهما مذهب صاحب الكتاب^(٢)، وشبه أَيُنُقاً بقولهم:

أَكَمَة وَأَكُم من حيث إن ناقة فَعَلَة جمع على أفْعُل، كما أن أَكَمَة كذلك / وأما ١٣٨/ب
جمع فَعَلَة فعلى ما ذكرنا من الألف والتاء، وفِعَال نحو: رَحَبَات وِرْحَاب.

وأما فَعَلَة بضم الفاء وسكون العين، فيجمع بالألف والتاء ويضم العين
ويفتح، فالضم نحو غُرَفَات ورُكَبَات والفتح قول بعضهم: رُكَبَات قال:

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيَا رُكَبَاتُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلُطُ الْجِدَّ بِالْهَزَلِ^(٣)
الرواية بفتح الكاف، وقيل: غُرَفَات أيضاً، وإنما آثروا الفتح فراراً من
الضمتين كما أسكنوا فقالوا: غُرَوَات وخُطَوَات في خُطُوة وغُرُوة.

(١) في ر، وظ: (كأينق أفْعلا).

(٢) انظر الكتاب ١٢٩/٢، ٣٣٣.

(٣) بيت من البحر الطويل قائله عمرو بن شأس الأسدي.

لما رأنا الذي نحاربهم قد نزلنا عن خيلنا وجثونا على ركبتنا علموا أن القتل قد هان علينا.

الشاهد: قوله: "ركباتنا" حيث حرك ثانيه بالفتح استقلاً لتوالي ضمتين.

ورد في الكتاب ١٨٢/٢، والمقتضب ١٨٩/٢، والجمل للزجاجي: ٣٨٠، وابن السيراني

٢٤٣/٢، والمحتسب ٥٦/١، والأعلم ١٨٢/٢، والحلل: ٤٠٦، ابن يعيش ٢٩/٥، والكوفي

٢٥٦/ب.

في الحلل (على حالة).

فأما ما لآمه ياء نحو: كُتِّية فيجمع جمع الكثرة وذلك^(١) نحو: كُتِّى ومُدِّى وقُرِّى، وإذا جمع بالألف والتاء أسكن العين نحو: كُتِّيات بسكون اللام كما قالوا: ظُلِّمات وعُرِّوات، ولا يضم نحو: كُتِّيات؛ لأن الياء يقع بعد ضمة، فيكون بعرض الانقلاب إلى الواو، وفُعَل في الصحيح كثير نحو: غُرِف ورُكِب، وقالوا: ثلاث غُرِف، فوضعوا الكثير موضع القليل كما قالوا: ثلاثة جُرُوح وثلاثة شُسُوع؛ لأن فُعُولاً للكثرة كما أن فُعَلًا كذلك، وقول أبي علي في المضاعف نحو: سُرَّة وسُرَّات"، ولا يحركون العين كما حركوا في رُكَّبات كما لم يحذفوا الياء في شَدِيدَة حيث قالوا: شَدِيدِي "يعني أنهم يتجنبون ما يدعو إلى إظهار المثلين، فلا يحركون عين سُرَّة، فيجب أن يقال: سُرَّات كما لا يحذفون الياء في شَدِيدَة فيلزم^(٢) شَدِيدِي، وجاز رُكَّبات بالتحريك؛ لأنه لا مثلين فيه كما جاز حَنَفِي.

وأما فُعْلة بكسر الفاء وسكون العين، فيجمع على فِعْلات بكسر العين كما جمع فُعْلة فُعْلات فيقال: قِرَبَات، ومن فتح هناك فقال: غُرَفَات فتح هنا فقال: قِرَبَات؛ لأن اجتماع الكسرتين كاجتماع الضمتين في الاستثقال، وقوله: "والتاء في فُعْلة أكثر؛ لأن نحو: طُنَّب أكثر من نحو إِبِل" يعني به أنهم يقولون: سِدر وقِرَب وكسر، فيستعملون مثال الكثرة للقلة نحو: ثلاث سِدر، ويكثر تركهم الألف والتاء لأجل أن قولهم^(٣): قِرَبَات بمنزلة إِبِل في كون المثال على

(١) (وذلك) ليست في: (ظ).

(٢) في ظ: (فلزم شديدي).

(٣) في ظ: (قولك).

فِعْلٌ مكسور الفاء والعين، وذلك قليل في الواحد، فكذلك يتركون فِعْلَاتٍ في نحو قِرْبَةٍ.

وفُعْلٌ بضم الفاء والعين كثير في الآحاد بالإضافة إلى نحو: إِبِلٌ كَطُنْبٍ وعُنُقٌ، كذلك يكثر فُعْلَاتٌ كَرُكْبَاتٍ وظُلُمَاتٌ كثرة لا تكون في نحو قِرْبَةٍ إجراءً لحال الجمع على حال الأفراد، والمعتل اللام نحو: رِشْوَةٌ ولِحْيَةٌ تجمع على مثال قِرْبٍ نحو: رِشْيٌ ولُحْيٌ، والصواب كسر اللام لِحْيٍ / ولا يقولون: رِشِوَاتٍ؛ لأن الواو إذا وقعت بعد كسرة طرفاً قلبت ياءً نحو: غَازِيَةٌ، وإن قصدت الألف والتاء قلت: رِشِوَاتٌ بسكون العين، والمضاعف على السكون أبداً، فيسهل فيه الجمع بالتاء نحو: قِدَّاتٌ، وقالوا: قِدَدٌ^(١)، والقِدَّةُ كالْفِرْقَةِ^(٢) في أن المعنى جماعة قُدَّتْ من جمع كثير كما أن الفِرْقَةَ بمعنى فُرِقت، والفِئَّةُ من فَأَوَتْ رأسه إذا شققته^(٣) بمعنى شققت من الجمع.

وأما نِعْمَةٌ إذا جمعت على نِعَمٍ، فلا كلام فيه؛ لأنه كقِرْبٍ وسِدْرٍ، وأما إذا قالوا: أُنْعَمُ وَأَشَدُّ في شدة، فالقول الصحيح، أن أَفْعُلُ جاء في جمع فِعْلَةٍ على أن لا يعتد بالتاء، فيجعل كأنه فَعَلَ بغير تاء، ويدل على استقامته أنهم قالوا: بُدُورٌ ومُؤُورٌ، فجمعوا جمع مالا تاء فيه حتى كأنه بَدُرٌ ومَأْنٌ كَفَرُخٌ وكَعْبٌ، وكذلك نِعْمَةٌ وشِدَّةٌ، ويجريان بعد ترك الاعتداد بالتاء مجرى رِجْلٍ وجِرْوٍ،

(١) انظر تهذيب اللغة ٢٦٨/٨، واللسان (قدد).

(٢) الفرق والفرقة والفرق: الطائفة من الشيء المتفرق، والفرقة: طائفة من الناس والفرق أكثر منه، اللسان (فرق).

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥٨٠/١٥.

فيجمع على أفْعُل، فهذا هو مذهب صاحب الكتاب^(١)، وقد قال أبو عبيدة: إن أشدَّ جمع^(٢) شَدُّ كَفْلَسٍ وَأَفْلَسٍ، فكأنه يجعل شَدًّا بمنزلة الشَّدة، وقالوا: إنه جمع لا واحد له، والقول هو الأول، وأما مَعِدَّة ومِعَد ونَقِمَة ونَقَم، فيذكر الجمع كما يذكر تَمْرَة وشَعِيرَة، وقال شيخنا: الأصل مَعِد مَعِد بكسر العين وفتح الميم على أن يكون مثال الجمع مثل مثال الواحد بعد حذف التاء إلا أن الفتحة في العين قامت مقام الكسرة، والكسرة في الفاء قامت مقام الفتحة، ويدلون بهذا على تقارب هذه الحركات كما قالوا: مُسَلِّمات في النصب والجر، فأقاموا الجر مقام النصب، ويزيد في وضوحه عندي ما جاء من نحو مُطْرَف ومِطْرَف ومِصْحَف ومُصْحَف؛ لأن الأصل الضم، وقد وضع الكسرة موضع الضمة من غير إتباع كما كان في مَنَتَيْنِ ومِغِيرَة في مُغِيرَة، فقد تقرر أن ذلك لأجل جعلهم بعض الحركات نائباً عن بعض وأما قوله: "وليس التَّهَم كالرُّطَب" يعني أنهم لا يذكرون تَهَمًا بل يؤنثونه ألبة نحو: هذه تَهَمٌ مُنْكَرَة، ولا يقال: مُنْكَر.

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٨٠/٢: (ورعاً بني فَعْل على أفْعُل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم: ذَلَبٌ وأَذُوبٌ وقِطْعٌ وأَقْطَعٌ وجِرْوٌ وأَجِرْوٌ وقالوا: جِرَاءٌ كما قالوا: ذَنَابٌ ورِجْلٌ وأَرَجُلٌ إلا أنهم لا يجاوزون الأفعال...).

وقال في ١٨٢/٢: (وقد كسرت فَعْلَة على أفْعَل وذلك قليل عزيز ليس بالأصل قالوا: نعمة وأنعم وشدة وأشد).

(٢) قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٣٧٨/١: (ولا واحد له منه، فإن أكرهوا على ذلك قالوا: أشد بمنزلة صب والجميع أصب).

وقال في ٩٩/٢: (وموضع أشده موضع جميع ولا واحد له من لفظه).

قال الفراء والكسائي: واحد الأشد شد على فعل وأفعل مثل بحر وأبحر).

والرُّطْبَ يَذْكُرُ كما يَذْكُرُ تَمْرٌ وشَعِيرٌ، فَتُهَمُّ تَكْسِيرُ لُتْهُمَة، كما أنْ غُرْفًا
تَكْسِيرُ غُرْفَة، وهذا يفتقر إلى بيان، وذاك أنهم قالوا: تُهَمَة بسكون العين،
وفتحها، والأكثر الفتح والسكون حسن^(١)، قال:

وَحَسْبُكَ تُهَمَةٌ يَبْرِيءُ قَوْمٌ يَضُمُّ عَلَى أَخِي سَقَمَ جَنَاحًا^(٢)
فإذا قيل: تُهَمٌ لم يخلُ من أن يكون جمع تُهَمَة ساكنًا أو تُهَمَة بالفتح.

فإن كان جمع تُهَمَة كغُرْفَة، لم يكن في تكسيـره شبهة، وإذا كان جمع

تُهَمَة / بالفتح، وجب أن يقدر الاختلاف في الفتحة، فيقال: إن فتحة هاء تُهَمٌ
غير فتحة هاء تُهَمَة كما قلنا في فُلْكَ^(٣)، إذ لو كان تُهَمَة وتُهَمٌ كَرُطْبة ورُطْبَ
لذَكَر، وقد ثبت في الرواية أنهم لا يُذَكِّرون ذلك، كما يذكرون رطباً فاعرفه.

(١) في ظ: (كما قال).

(٢) بيت من البحر الوافر نسب إلى إبراهيم بن هرمة في ديوانه المجموع ٨٨، والتمثيل والمحاضرة

٧٤، وورد غير منسوب في الحماسة ٢/٢٢٠، نسب في شرح الحماسة للأعلم ١٠٣٣ إلى

مالك بن أسماء، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٢٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٤٦/٤.

(٣) في أ: (ذلك)، انظر ص: ٨٤٢.



سلسلة الرسائل الجامعية

- ٧٨ -

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

المقتصد في شرح التكملة

لعبد القاهر الجرجاني

تحقيق

د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

الجزء الثاني

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ —
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرجائي ، عبد القاهر بن عبد الرحمن
المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الرجائي / عبد القاهر بن
عبد الرحمن الرجائي ؛ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش
الرياض ، ١٤٢٨هـ
٨٣٨ ص؛ ١٧×٢٤ سم .

٣ مج. - (سلسلة الرسائل الجامعية ؛ ٧٨)

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٨-٧٥٠-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ٢)

١- اللغة العربية — النحو — الدويش. أحمد بن عبد الله (محقق)

ب . العنوان ج. السلسلة

ديوي ٤١٥، ١ ١٤٢٨ / ٤٧٨٠

رقم الإيداع: ١٤٢٨ / ٤٧٨٠

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٨-٧٥٠-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ — ٢٠٠٧م

قال صاحب الكتاب:

"باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تخص آحادها

منها بالحق الهاء بها.

هذه الأسماء تَجِيء لما كان مخلوقاً لم يصنعه الناس، وقد تشبه بالمصنوعة في ألفاظ الجموع، فما كان على فَعْل فنحو: نَخَلَ الواحدة ^(١) نَخْلَةٌ، وَطَلَح الواحدة ^(٢) طَلْحَةٌ، وَصَخَّرَ (الواحدة) ^(٣) صَخْرَةٌ، فهذا للكثير ^(٤).

وفي أدنى العدد بالألف والتاء، فأما في العدد الكثير، فاسم الجنس الذي يقع على الكثرة من الجمع ^(٥)، وقد كسر على فِعَال تشبيهاً بما كان صنعة للناس، وذلك قولهم: طَلْحَةٌ وَطِلَاحٌ وَسَخْلَةٌ وَسِخَالٌ وَبُهْمَةٌ وَبِهَامٌ شَبْهوها بِالْجِفَانِ ^(٦) وَالرِّكَاءِ ^(٧)، وقال بعضهم: صُخُورٌ، وقالوا: مَأْنَةٌ وَمُؤُونٌ شَبْهوه بِبَذْرَةٍ وَبُذُورٍ ^(٨) قال الشاعر:

يُشْبِهُنَّ السَّقَيْنَ وَهُنَّ بُخْتٌ عَظِيمَاتُ الْأَبَاهِرِ وَالْمُؤُونِ ^(٩)

(١) في التكملة مرجان: (الواحدة).

(٢) في التكملة مرجان: (الواحدة).

(٣) (الواحدة) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (الكثير).

(٥) في التكملة: (الجميع).

(٦) في التكملة مرجان: (الجفان).

(٧) الركوة: إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء والجمع ركوات وركاء، اللسان (ركا).

(٨) في التكملة: (وقال).

(٩) بيت من البحر الوافر قائله المثقب العبدى.

وبنات الواو مثل هذه، وذلك مَرَوْ ومَرُوة، وسَرَوْ وسَرُوة^(١) وصَعَوْ^(٢)
وصَعُوة، وقالوا: صِعَاء شبهوها بالقِصَاع، ومن الياء شَرِيَّة^(٣) وشَرِي وشَرِيَّة
وهَدْي، ومن المضاعف حَبَّ^(٤) وحَبَّة وقتَّ^(٥) وقتَّة^(٦).

والمعتل العين مثل الصحيح في هذا، وذلك لَوَزَ وَلَوُزة^(٧) ورَوُضَة ورَوُضَ،
ويُوضَة ويُوض، وقالوا: رِياض كما قالوا: بِهَام، وقالوا: يُيُوض كما قالوا: يُيُوت

= السفين: جمع سفينة، بخت: الإبل الخراسانية من بين عربية وفالج والفالج الجمل ذو السنانين،
أباهر: جمع أبهر وهو عرق في الظهر يقال له الوريد، المون: الخواصر، والمائة أيضاً لحمه
في أسفل الصدر.

الشاهد: المون جمع مائة.

ورد في ديوانه: ١٤٩، والمفضليات: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٧، وتهذيب اللغة
١٥/٥١٠، وشرح اختيارات المفضل: ١٢٤٩، وابن يسعون: ٢٣٦، والقيسي: ٧٨٧،
وابن برى: ٥٢٤، وخلق الإنسان في اللغة: ٢٨٧، واللسان والتاج (مأن).

في الديوان والمفضليات، والتهذيب وشرح اختيارات المفضل وخلق الإنسان (عراضات).
في الديوان والمفضليات وشرح اختيارات المفضل (الشئون) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(١) السرو: شجر واحدة سروة، اللسان (سرا).

(٢) البصعو: صغار العاصفير والأنثى صعوة، وهو أحمر الرأس وجمعه صِعَاء، ويقال: صعوة
واحدة وصعو كثير، تهذيب اللغة ٣/٨٤.

(٣) الشري: بالتسكين الحنظل، وقيل: شجر الحنظل، وقيل: ورقه، واحدته شرية، اللسان
(شري).

(٤) في أ: (جب وجبة).

(٥) القت: الفلسفة، يكون رطباً ويكون يابساً، الواحدة قتة، اللسان (قتت).

(٦) انظر الكتاب ١٨٣/٢.

(٧) في التكملة شاذلي: (لوزة وجوزة وجوز).

قال الشاعر:

بَتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطْيِ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا^(١)
وما كان على فَعْلٍ فَمَثَلُ فَعْلٍ فيما تقدم ذكره من جمعه، وذلك نحو: بَقَرٍ
وَبَقَرَةٍ وَشَجَرٍ وَشَجَرَةٍ وَخَرَزٍ وَخَرَزَةٍ، والعدد القليل في ذلك كله بالألف والتاء

(١) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقليل: إنه عمر ابن أحمَر، وقيل: ابن كنزة، وقيل:
ذو الرمة.

نسب إلى ابن أحمَر في: شعره ١١٩، والحيوان ٥٧٥، والمعاني الكبير ٣١٣.
قال ابن برى: ٥٢٥ وأنشد لابن كنزة، والصحيح أنه لعمر بن أحمَر، واللسان
والتاج (عرض) والخزانة ٢٠١/٩.

ونسب إلى ابن كنزة في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧، وقال ابن يسعون: ٢٣٧ ونسبه
الجاحظ في الحيوان وأبو علي في التذكرة لابن كنزة، وقال القيسي: ٧٨٩، ٧٩٠ (ذكر أن
هذا البيت لذى الرمة) وليس في ديوانه المطبوع، غير أن له قصيدة من بحره ورويه.
الشاهد: قوله: "بيوضها" جمع بيضة.

وورد بلا نسبة في: التنبيه على مشكلات الحماسة: ١٨٩، وشرح الحماسة للمرزوقي
٦٨/١، وشرح اللمع لابن برهان العكيري: ٥٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٤٠٢،
وشرح اختيارات المفضل ٨٣٤، وشرح الحماسة للتريزي ٣٥/١، والمفضل: ٢٦٥،
والفصول في العربية: ١٧، وأسرار العربية: ١٣٧، ومنثور الفوائد: ٢٩، والفصول
الخمسون لابن معطي ١٨٢، والتوطئة: ٢٢٤، وشرح المقدمة الجزولية: ٦٨٠، وشرح
الكافية ٢٩٣/٢، وشرح الوافية نظم الكافية: ٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١،
وشرح ألفية ابن معطي: ١١٨٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٤٨، ومنهج السالك
٣٣٧/١، والفوائد الضيائية ٩٠/٢، وشرح الألفية للأشموني ٢٣٠/١.

تیهاء: المفازة المضلة التي ليس بها علم يهتدي به كأنه يتاه فيها، قفر: خالية، الحزن: ما غلظ
من الأرض.

بَقَرَاتٍ وَشَجَرَاتٍ، وَقَدْ كَسَرَ عَلَى فِعَالٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَكَمَّةٌ وَإِكَامٌ وَحَدَبَةٌ^(١)
وَجِدَابٌ وَثَمَرَةٌ وَثِمَارٌ، وَمِنَ الْمَعْتَلِ حَصِيٌّ وَحَصَاةٌ وَقَطَأٌ وَقَطَاةٌ، وَفِي الْعَدَدِ
الْقَلِيلِ حَصِيَّاتٍ وَقَطَوَاتٍ، وَقَالُوا: أَضَاةٌ وَأَضًا وَإِضَاءٌ كَمَا قَالُوا: رِحَابٌ فِي جَمْعِ
رَحْبَةٍ قَالَ:

..... فَهِنَّ إِضَاءٌ صَافِيَّاتُ الْغَلَائِلِ^(٢)

وَقَالُوا: حَلَقٌ وَفَلَكٌ، وَقَالُوا فِي الْوَاحِدِ: حَلَقَةٌ وَفَلَكَةٌ، فَاسْكُنُوا الْعَيْنَ
حَيْثُ أَحَقُّوا الزِّيَادَةَ، فَتَغْيِيرُ الْمَعْنَى بِهَا كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِمَا تَلَحُّقُهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ نَحْوُ:
رَمَلِيٍّ وَعَلَوِيٍّ / وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: حَلَقَةٌ^(٣)، وَقَالُوا فِي
الْمَعْتَلِ: هَامٌ وَهَامَةٌ وَهَامَاتٌ، وَرَاحٌ وَرَاحَةٌ وَرَاحَاتٌ، وَشَامٌ وَشَامَةٌ وَشَامَاتٌ،

١٤٠/أ

(١) فِي التَّكْمِلَةِ (جَذَبَهُ وَجَذَابٌ).

(٢) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ قَائِلُهُ النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي، وَصَدْرُهُ:

عَلِينَ بِكَدْيُونٍ وَأَبْطَنَ كَرَةً

إِضَاءٌ: الْإِضَاءُ الْغَدْرَانُ، وَالْدُرُوعُ لَيْسَتْ بِغَدْرٍ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِهَا فِي مِثْلِهَا، صَافِيَّاتُ الْغَلَائِلِ:
يَعْنِي أَنَّ الدَّرُوعَ صَافِيَةً فَغَلَائِلُهَا صَافِيَّاتٌ لِمِثْلِهَا لِأَنَّ الدَّرُوعَ إِذَا كَانَتْ صَافِيَةً لَمْ تَدْنَسْ
الْغَلَالَةُ تَحْتَهَا، وَقِيلَ: الْغَلَائِلُ: مَسَامِيرُ الدَّرُوعِ.
الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: " فَهِنَّ إِضَاءٌ " جَمْعُ أَضَا وَأَضَاةً.

وَرَدَ فِي دِيْوَانِهِ: ١٤٧، وَدِيْوَانُ الْمَعَانِي: ١٠٣٣، وَالتَّقْفِيَّةُ: ٤١٩، وَالْجُمُھْرَةُ ٤٢٢/٣،
وَالْإِيضَاحُ: ٤٩، وَمِبَادِيُ اللُّغَةِ: ١٠٥، وَأَشْعَارُ الشُّعْرَاءِ السِّتَةِ ٢٦٠/١، وَفِيهِ (وَضَاءٌ)،
وَالْجَمَانُ: ٣٣٣، وَالْإِتْقَضَابُ ١٧٦/٢، وَالْمَعْرَبُ: ٢٨٥، وَابْنُ يَسْعُونَ: ١١، وَالْقَيْسِيُّ: ٨٥،
٧٩١، وَزِينَةُ الْفَضْلَاءِ: ٥٨، وَابْنُ بَرِيٍّ: ٧٦، وَالرُّوْضُ الْأَنْفُ: ٢٢٧/٢، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ
٢٢/٥، وَتَعْلِيْقُ الْفَرَايِدِ ٢٤٥/١، وَشَرَحَ كِفَايَةَ الْمُتَحَفِّظِ: ٤٧٠.

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ١٨٣/٢.

وَسَاعَةً وَسَاعٌ، وَحَاجَةً وَحَاجٌ قَالَ:

يَالَيْتَ شِعْرِي عَنْ نَفْسِي أَرَاهِقَهُ نَفْسِي وَلَمْ أَقْضِ مَا فِيهَا مِنَ الْحَاجِ^(١)
ومثله آية وآي، ومن كان آية عنده فعلاً كان كطَّلَح، وما كان فعلة فهو
مثل فعلة في العدد القليل والكثير، وذلك نَبَقَةٌ وَنَبَقَاتٌ وَنَبَقَ قَالَ^(٢): ولم
نسمعهم كسروا الواحد على بناء سوى بناء المفرد الواقع على الجميع، وذلك
لقلة هذا البناء^(٣).

وما كان فعلاً فهو بمنزلة فعل وذلك نحو: حِدَاةٌ وَحِدَاتٌ وَحِدَاً^(٤)،
وَعِنَبَةٌ^(٥) وَعِنَبٍ^(٦)، وقالوا: أَعْنَابٌ، وما كان فعلاً كما ذكر قبل وهو أقل في
الكلام من الفعل، وذلك نحو: سَمُرَةٌ وَسَمَرٌ وَثَمْرَةٌ وَثَمَرٌ وَسَمَرَاتٌ وَثَمَرَاتٌ.
وما كان فعلاً نحو: بُسْرَةٌ وَبُسَرَاتٌ وَهَدْبٌ وَهَدْبَةٌ وَهَدَبَاتٌ.
وما كان فعلاً فهو كذلك، وذلك عُشْرٌ وَعُشْرَةٌ وَعُشْرَاتٌ وَرُطْبَةٌ^(٧)

(١) بيت من البحر البسيط قائله فريعة بنت همام أم الحجاج بن يوسف الثقفي.

الشاهد: قوله: "من الحاج" جمع حاجة وتقديره فعلة وفعل كما تقول: هامة هام، وساعة
وساع.

ورد في: ابن يسعون: ٢٣٨، والقيسي: ٧٩١، وابن برى: ٥٢٧، وخزانة الأدب ٨٠/٤.

(٢) في التكملة شاذلي: (فعل).

(٣) القائل سيبويه، الكتاب ١٨٣/٢.

(٤) في التكملة مرجان: (حداة)، وانظر الكتاب ١٨٣/٢.

(٥) في التكملة شاذلي: (وعنبة وعنابات).

(٦) انظر الكتاب ١٨٣/٢.

(٧) في أ (رطوبة).

و^(١)رُطَبَات، وقالوا: أَرُطَاب كما قالوا: أَعْتَاب ونُعَر ونُعَرَات، والنُّعَر دَاء يأخذ الإبل في رؤوسها كذا قال سيبويه^(٢)، والنُّعرة^(٣) أيضاً ضرب من الذباب قال الشاعر:

تَرَى النُّعَرَاتِ الحُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ^(٥) أَحَادَ وَمَثْنَى أَصْعَقَتْهَا صَوَاهِلُهُ^(٤)
ونظيرها من الياء والواو مُهَاء ومُهَاءٌ، وهو ماء الفحل في رحم الناقة، وزعم أبو الخطاب أن واحد الطَّلَى طُلَاة^(٦).

وما كان على فِعْلٍ فنحو: سِدْرٍ وَسِدْرَةٍ وَسِدْرَاتٍ وَسِلْقٍ وَسِلْقَةٍ وَسِلْقَاتٍ

(١) في التكملة شاذلي: (ورطب ورطبة ورطبات).

(٢) الكتاب ١٨٤/٢.

(٣) في أ، وظ: (النعر) قال في تهذيب اللغة ٣٤٢/٢: (النعرة ذبابة تسقط على الدواب فتؤذيها).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله تميم بن أبي بن مقبل.

لبانها: اللبان الصدر، أصعقتها: قتلها.

الشاهد: قوله: " النعرات " جمع نعرة.

ورد في ديوانه: ٢٥٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٥/١، وإصلاح المنطق: ٢٠٥، والحيوان ٢٣٣/٧، والمعاني الكبير: ١٠٦، ومحالس ثعلب: ١٣٨، والأضداد لابن الأنباري: ٣٠٢، وأمالى المرتضى ١٠١/٤، وتهذيب إصلاح المنطق ٤٨١/١، وابن يسعون: ٣٩٠، والقيسي: ٧٩٣، وابن برى: ٥٢٩، والمشوف المعلم: ٧٧٨، وبصائر ذوي التمييز ١٧٩/٤، والهمع ٨٣/١.

في معاني القرآن والمحالس والأضداد، وأمالى المرتضى (الرزق)، وفي الديوان والمحالس وبصائر ذوي التمييز (فرادى).

(٥) في أ: (لبانها).

(٦) الكتاب ١٨٤/٢.

للدُّبِّ الأَثْنَى، وقالوا: سِدْرٌ^(١) شبهوها بكِسْرٍ، وقالوا: لِقْحَةٌ، وَلِقَاحٌ وَحِقَّةٌ وَحِقَاقٌ، وقالوا حِقَقٌ.

وما كان على فُعْلٍ فحكمه حكم فِعْلٍ، وذلك دُخِنٌ ودُخْنَةٌ ودُخْنَاتٌ، ومن المضاعف دُرٌّ ودُرَّةٌ وبُرَّةٌ^(٢) وبُرَّاتٌ، وقالوا: دُرٌّ، فكسروه على فُعْلٍ كما كسروا سِدْرَةً على سِدْرٍ، وقالوا: ثُومَةٌ وثُومٌ للحبة^(٣) من الدَّرِّ وثُومَاتٌ، وقالوا: ثُومٌ^(٤) وأنشد أبو زيد:

كَأَنَّهُمْ دُرَّةٌ مُنْعَمَةٌ مِنْ نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَّرًا^(٥)
وقالوا^(٦): صُوفَةٌ وصُوفٌ وصُوفَاتٌ، وسُوسَةٌ وسُوسٌ وسُوسَاتٌ^(٧).

قال المفسر:

اعلم أن الجمع الذي بينه وبين واحده التاء قد تقدم ذكره^(٨)، ويكون

(١) في التكملة شاذلي: (سلق وسدر).

(٢) في التكملة شاذلي: (درة ودرات).

(٣) في التكملة شاذلي (لحبة).

(٤) في التكملة شاذلي: (أثوم).

(٥) بيت من البحر المنسرح قائله الربيع بن ضبع الفزاري.

الشاهد: قوله: "درا" جمع درة.

ورد في النوادر: ٤٤٦، والمقتضب ٢/٢٠٨، وأمالى القالي ٢/١٨٥، وشروح سقط

الزند: ١٢٤، وابن يسعون: ٢٤٠، والقيسي: ٧٩٤، وابن برى: ٥٣٠، والتنبيه والإيضاح

واللسان (در).

(٦) في أ: (قال).

(٧) التكملة شاذلي: ١٥٨-١٦٠، والتكملة مرجان: ٤١٩-٤٢٦.

(٨) انظر ص: ٧٣٤.

مختصاً بالمخلوقات في الغالب نحو: تَمُرٍ وَتَمْرَةٍ، وقد جاء منه في المصنوعات / ١٤٠ ب/ شيء قليل، وذلك قولهم: سَفِينَةٌ وَسَفِينٌ وَرَكِيَّةٌ^(١) وَرَكِيٌّ، وَقَلَنْسُوءَةٌ وَقَلَنْسُوءٌ وَعَرْقُوعَةٌ^(٢) وَعَرْقٌ، والأغلب الأول، فالواحد الذي فيه التاء نحو: طَلْحَةٌ وَطِلَاحٌ وَسَخْلَةٌ وَسِخَالٌ، وقوله: " شبهوها بالركاء " يعني أنهم أجروا المخلوقات مجرى المصنوعات، والأمر في هذا سهل.

وأما قولهم: حَلَقٌ وَفَلَكٌ وَحَلَقَةٌ وَفَلَكَ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ قَدْ^(٣) شَبَّهَ بَرْمَلِيٍّ، والمعنى أن الواحد في هذا الباب فرع على الجمع، فالأصل تَمُرٌ ثُمَّ تَمْرَةٌ كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ هَاشِمٌ، ثُمَّ هَاشِمِيٌّ، فَكَمَا غَيَّرُوا بَعْضَ الْأَسْمَاءِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهَا، فَقَالُوا: رَمَلِيٌّ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ تَغْيِيرَ مَعْنَاهَا، وَهُوَ أَنَّ الْأِسْمَ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ صَارَ صِفَةً كَذَلِكَ أَسْكَنَ الْعَيْنَ فِي حَلَقَةٍ، وَإِنْ كَانَ فِي^(٤) الْجَمْعِ مُتَحَرِّكًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى قَدْ تَغْيِيرَ بَأَن صَارَ مِنَ الْجَمْعِ إِلَى الْوَاحِدِ كَمَا صَارَ نَحْوُ هَاشِمِيٍّ مِنَ الْأِسْمِ إِلَى الصِّفَةِ، وَلِحَقَّتْ زِيَادَةٌ، وَهِيَ التَّاءُ كَمَا لَحِقَ الْأِسْمَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ يَاءٌ. وَأَمَّا مَا حَكَاهُ يُونُسُ مِنْ قَوْلِهِمْ: حَلَقَةٌ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ^(٥)، فَبِمَنْزِلَةِ أَنْ

(١) في تهذيب اللغة ٣٥٠/١٠: (وَالرَّكِيَّةُ بئر تحفر فإذا قلت: الرَّكِيَّةُ فقد جمعت، وإذا قصدت

إلى جمع الرَّكِيَّةِ قلت: الرَّكَايَا).

(٢) العرقوة: خشبة تعرض على الدلو مع خشبة أخرى كالصليب يقال لهما: العرقوتان.

(٣) في ظ: (وقد).

(٤) (في) ليست في: (ظ).

(٥) انظر الكتاب ١٨٣/٢.

يقول: رَمَلِيّ، فيترك السكون على حاله، وأما رَاحَة^(١) وراح^(٢) وهامة وهام^(٣)
فبمنزلة شجرة وشجر قال:
مَقْوَمَةٌ وَبَيْضٌ مُرْهَفَاتٌ يُبِينُ جَمَاجِمًا وَبَنَانٌ رَاحٌ^(٤)
وكذا ساعة وساع قال:
وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً^(٥) وَيَشُبُّ سَاعًا^(٦)
فهذا كله من المخلوق؛ لأن الساعة اسم الزمان^(٧)، وحاجة وحاج بهذه
المنزلة.

(١) في أ: (راحة).

(٢) في تهذيب اللغة ٢١٧/٥: (الراح جمع راحة الكف).

(٣) انظر الكتاب ١٨٩/٢.

(٤) بيت من البحر الوافر قائله رجل من بني يشكر.

مرهفات: مشحودة مرفقة الجوانب يعني السيوف، يبن: يفصلن ويذهبن، بنان: أصابع،
راح: جمع راحة وهي باطن الكف.

ورد في: الحماسة ٣٧٠/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٧٢، وشرح الحماسة للأعلم
١٧٤/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٣٩/٢، والتذكرة السعدية ٩٥/١.
في الحماسة وشرحها للمرزوني والتبريزي والتذكرة "تتر" مكان "يبن".

(٥) في ر: (ساعا).

(٦) بيت من البحر الوافر قائله القطامي.

غابا: شجر ملتف، يخبو: يسكن لهبه، ساعة: جزء من أجزاء الليل والنهار.
الشاهد: قوله: (ساعا) جمع ساعة.

ورد في ديوانه: ٣٤، والكتاب ١٨٩/٢، والكامل: ٣٦٨، والمقتضب ٢٠٨/٢، وابن
السرياني ٣٣٠/٢، والشتمري ١٨٩/٢.

في الكتاب (يهيج) وفي المقتضب وابن السرياني (يهب).

(٧) في ظ: (للزمان).

فأما حَوَائِجُ، فقد قالوا: إنه ليس من كلام العرب^(١)، ووجهه عندنا أن يكون جمع مُحَوِّجَةٍ على حذف الزوائد كما أن اللَّوَاخِج جمع مُلْقِحَةٍ، والطَّوَائِج جمع مُطْيِحَةٍ، فكأنه حَائِجَةٌ^(٢) وحَوَائِجُ كما أن التقدير هناك لَأَقِحَةٍ وَلَوَاقِحِ وطَائِحَةٍ وَطَوَائِجِ، وهذا النحو كثير في كلامهم، وحكوا (في نَفْسِي)^(٣) حَوَّجَاءَ^(٤) أي حَاجَةٌ، فجمع هكذا كجمع صَحْرَاءَ تقول: حَوَّجِيَّ كصَحَّارِيَّ، ثم تخفف فتقول: حَوَّاجٍ، فإن قلت: إن حَوَّاجٍ مقلوب من حَوَّاجٍ جاز والوزن فعائل إلا أن الهمزة منقلبة في القول الأول عن عين الفعل كهزمة الطَّوَائِجِ، وفي القول الثاني عن ياء فعَّالِي.

(١) قال المبرد في الكامل ٣٦٩: (فأما قولهم في جمع حاجة: حوائج، فليس من كلام العرب على كثرته على السنة المولدين ولا قياس له).

وقال علي بن حمزة في التنبيهات ١٢٣: (وهو في هذا القول متبع للأصمعي، لأن الأصمعي قال: خرجت الحوائج على القياس فردها، وقد غلطا معاً على أن الأصمعي رجع عن هذا القول فيما حكى عنه ابن أخيه الرياشي، وذكر أنه قال: هي جمع حائجة).

وقال الحريري في درة الغواص ٧٠: (ويقولون في جمع حاجة حوائج، فيوهمون فيه كما وهم بعض المحدثين في قوله:

فسيان بيت العنكبوت وجوسق ربيع إذا لم تقض فيه الحوائج)

أقول: قد ثبت صحة " الحوائج " وأنها من كلام العرب.

انظر الكتاب ٢/٢٤١، والمقصود والممدود لابن ولاد ٣٢، والأضداد لابن الأنباري: ٢٠، والتنبيهات: ١٢٣، واللمع لابن جني: ٢٥٥، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٥٦٥، وكثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ٥٦٦، والأشباه والنظائر ٧/٢٢٠.

(٢) في ر، وظ: (حاجة).

(٣) في أ: (نفسه).

(٤) في التنبيهات ١٢٣: (قال أبو عمرو بن العلاء: في نفسي منه حاجة وحائجة وحوجاء، والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج).

وأما آية وآيٍ فإن آية فعلة عند صاحب الكتاب إلا أنهم أعلوا العين كما
أعلوا اللام في حياة فلم يقولوا: آية^(١)، وعند الخليل فعلة آية^(٢)، وأبدل الألف
من الياء كما أبدل في طائي، والأصل طبي، وقال بعض البغداديين / إن الأصل
آية فاعلة، ثم حذف اللام كقولهم:

" مَا بَالَيْتُ بِهِ بِأَلَّة " الأصل بَالِيَّة وهذا فاعلة، وهو أضعف الوجوه.

وأما ما حكاه^(٣)^(٤) من قولهم: طَلَاةٌ وَطُلَى، فقد قال^(٥): إنه بمنزلة مُرْعَةٍ
وَمُرْعٍ، وهو^(٦) طائر يظهر في غيب المطر، وأما صُوفَةٌ وَصُوفٌ، فبمنزلة ثَمَرَةٍ
وَتَمَرٍ، وكذا قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾^(٧) هو جمع صُورَةٍ، ولا
يمنع مجيء صُورٍ فيه من أن يكون كَثْمَرَةٌ وَتَمَرٌ كما أن مجيء دُرٍّ وَثُومٍ، لم
يمنع من دُرٍّ وَثُومٍ.

(١) في ظ: (آيات).

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) في ر: (حكاهم).

(٤) هو أبو الخطاب.

(٥) قال سيبويه: (وزعم أبو الخطاب أن واحد الطلى طلاة، وإن أردت أدنى العدد جمعت

بالتاء، وقالوا: الحكأ والواحد حكاة، والمرع والواحد مُرْعَة)، ١٨٤/٢.

(٦) هو مرعة، انظر اللسان والقاموس (مرع).

(٧) النمل / ٨٧، النبأ / ١٨.

قال صاحب الكتاب:

" باب (١) ما جاء من الأسماء المحذوف منها

منها^(٢) ما لا علامة فيه للتأنيث، ومنها ما فيه علامة له، فمن المحذوف الذي لا علامة فيه للتأنيث قولهم: سَهْ، واسْتْ، فسَهْ قد حُذِفَتْ منها العين، واسْتْ قد حذفت منها اللام، فأيهما كسرت أو حقرت رددت المحذوف، فقلت في التحقيق: سَتِيهَة، فألحقت التاء وفي التفسير أسْتَاه قال:

كَأَنَّ فِقَاحَهُمْ أَسْتَاهُ نَيْبٌ تُنْفَرُ وَهِيَ حَامِضَةٌ رِوَاءُ^(٣)
ومن ذلك يد قالوا: يُدِيَّةٌ وَأَيْدٍ وَأَيَادٍ في الجارحة والنعم، وأنشد أبو زيد:
أَمَّا وَاحِدًا فَكَفَّاكَ مِثْلِي فَمَنْ لِيَدٍ تَطَاوَحَهَا الْأَيْدِي^(٤)

(١) في التكملة: (هذا باب).

(٢) في التكملة شاذلي: (ومنها)، والتكملة مرجان: (فمنها).

(٣) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلى معرفة قائله.

تنفر: تفرق، حامضة: أكلة الحمض وهو كل نبت مالح أو حامض، رواء: جمع ريان وريا.
الشاهد: قوله: "أستاه" رد اللام المحذوفة من الواحد في الجمع وهي الهاء.

ورد في المثلث لابن السيد ٦١/٢، وابن يسعون: ٢٤٠، والقيسي: ٧٩٦، وابن برى: ٥٣٢.
في ابن السيد وابن يسعون وابن برى (ألا توفون)، وفي القيسي (لحاك الله يا أستاذ)، وفي التكملة مرجان (تركتم جاركم).

(٤) بيت من البحر الوافر قائله نفع بن جرموز من بني عبد شمس بن ربيعة.

المعنى أنا أكفيك واحداً، وإذا كثرت الأيدي، فلا أقدر عليها ولا طاقة لي بها.
الشاهد: قوله "الأيادي" جمع يد ويجمع أيضاً على "أيد".

ورد في النواذر: ٢٥٥، والخصائص ٢٦٨/١، وابن يسعون: ٢٤٠، والقيسي: ٧٩٧، وابن برى: ٥٣٢، وشرح المفصل ٧٥/٥، واللسان (طوح - يدي)، والتاج (طوح).
في التكملة مرجان: (من مقل)، وفي أ: (أيد).

ومن ذلك ابنة تقول: بُنْيَة، فترد المحذوف، وتلحق التاء، وفي اثنين مُنَيَّان^(١).

وزعم سيبويه أنهم قالوا في الاثنين: أُنْئَاء^(٢)، فأما أُخْتُ وِبُنْتُ، فقد أبدلت من لاميها التاء، فإذا حُقِرَتْ واحدةٌ منهما رُدَّ^(٣) اللامُ، وأُلْحِقَتِ التاءُ، وذلك بُنْيَة وأُخْيَة، وَكِلْتَا^(٤) في ذلك مثل بُنْتُ.

وأما ما حذف منه اللام ولحقته التاء للتأنيث، فإن جمعه على ضربين: أحدهما: أن يجمع بالألف والتاء، أو الواو^(٥) والنون. والآخر: أن يكسر فيرد إليه ما حذف منه، فأما جمعه بالألف والتاء، فعلى ضربين:

أحدهما: أن يترك على حذفه، ويجمع بالألف والتاء، فإذا جمع بهما، لم يغير أول الكلمة، وذلك قولهم: شَيْبَة وشَيْآت^(٦) وَثْبَة وَثْبَات وقُلَة وقُلَات، وقد جمع ذلك بالواو والنون، فإذا جمع بهما^(٧) غيروا الأوائل نحو: سِثُون وقُلُون وَثُبُون، قال سيبويه: وبعضهم يقول: قُلُون فلا يغير^(٨).

(١) في أ: (ثنيان).

(٢) الكتاب ٨٢/٢، وانظر عبث الوليد ٢٢٧.

(٣) في التكملة مرجان: (رددت).

(٤) في أ: (كلتاها).

(٥) في أ: (الياء).

(٦) في التكملة مرجان: (شمة وشئات).

(٧) في التكملة شاذلي: (بهما ذلك).

(٨) الكتاب ١٩٠/٢.

وحكى أبو زيد رثّة ورثون وأنشد:

فَغِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْعَغِظُ مِنْهُمْ قُلُوباً وَأَكْبَاداً لَهُمْ وَرِثِينَا^(١)

والتغيير أقيس؛ لأن الواو في هذا الجمع عوض من المحذوف، فينبغي أن

يغير الاسم عما كان عليه / قبل الجمع ليكون ذلك تكسيراً ما، ألا ترى أن

يونس روى أنهم يقولون: حَرَّةٌ وَإِحْرُون^(٢)، فزادوا حرفاً في أول الكلمة حرصاً

على التغيير ومبالغة فيه، ووافق الحرف الحركة في هذا كما اتفقا^(٣) في غيره قال

أبو عمر: كان أبو عبيدة إذا سئل عن تفسير ثبات قال: جَمَاعَاتٌ فِي تَفْرِقَةٍ^(٤)،

وأنشد أبو عمر:

نَحْنُ هَبْطُنَا بَطْنَنَا وَالْغِينَا وَالْخَيْلُ تَعْدُوا عُصْباً ثِينَنَا^(٥)

(١) بيت من البحر الطويل قائله الأسود بن يعفر.

الشاهد: قوله: "رِثِينَا" جمع رثة ولم يغير أوله.

ورد في ديوانه: ٦٣، والنوادر: ١٩٥، والحلبيات: ٦١، وسر صناعة الإعراب: ٦٠١، والمفردات في غريب القرآن: ٥٣٣، واللسان (رأى)، والتذيل والتكميل ٩٧/١، ونتائج التحصيل: ٤٢٧.

(٢) الكتاب ١٩١/٢، قال سيبويه: (وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً: حرة وإحرون يعنون الحرار كأنه جمع إحرة ولكن لا يتكلم بها).

وقال السيرافي (هذا ما حكاه سيبويه عن يونس، وحكى الجرمي عنه أنهم يقولون: أحرون بفتح الألف، وكل ذلك شاذ ليس بالمطرد)، وروى عن ثعلب الفتح، اللسان (حرر).

(٣) في التكملة شاذلي: (اتفق).

(٤) في مجاز القرآن ١٣٢/١: (فانثروا ثبات) واحديثها ثبة، ومعناها: جماعات في تفرقة.

(٥) رجز قائله الأغلب العجلي.

هبطنا: قصدنا، بطن: البطن ما انخفض من الأرض، والغين: موضع، تعدو: تسرع، عصبا: العصبه والعصابة والجماعة من الرجال ما بين العشرة إلى الأربعين.

الشاهد: قوله: "ثِينَا" جمع ثبة.

ورد في: المخصص ١٢٠/٣، وأمالى ابن السجري ٥٨/٢، وابن يسعون: ٢٤٢، والقيسي:

٨٠٠، وابن برى: ٥٣٤.

والمحذوف من^(١) فِتَّة اللام وهي واو من فَأُوت إذا شَقَقْتُ، وفرقت؛ لأن
الفئة كالْفُرْقَة.

وأما ما ردوه في الجمع بالألف والتاء إلى الأصل، فنحو: سَنَوَات
وِعِصَوَات^(٢)، وقالوا: هَنَات وهَنَوَات، فردوا، ولم يردوا قال:

..... عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ^(٣)

وقال:

وَقَالَتْ لِي النَّفْسُ اشْعَبِ الصَّدْعَ لِإِحْدَى الْهَنَاتِ الْمُعْظِلَاتِ اهْتِبَالَهَا^(٤)

(١) في أ: (في).

(٢) في أ: (عصوات).

(٣) عجز بيت من البحر الطويل لم أهد إلى معرفة قائله، وصدره:

أرى ابن نزار قد جفاني وملني

هنوات: خلال من الشر، متتابع: التابع الانتشار.

الشاهد: قوله: "هنوات" جمع هنة رد في الجمع المحذوف من الواحد وهي الواو التي هي لام
الكلمة من "هنة".

ورد في: الكتاب ٨١/٢، والمقتضب ٢٧٠/٢، والأصول ٣٢١/٣، وسر الصناعة ١٥١/١،
وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف ١٧٠/١، والمنصف ١٣٩/٣، والأعلم ٨١/٢،
وأمالى ابن الشجري ٣٨/٢، وابن يسعون: ٢٤٣، والقيسي: ٨٠١، والوجيز في علم
التصريف: ٥٢، وابن برى: ٥٣٥، وشرح المفصل ٥٣/١، وشرح الملوكي: ٢٢٩،
واللسان (هنا)، في الكتاب والمقتضب (كلها) مكان (شأنها).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله الكميت بن زيد الأسدي.

الهنات: الخلال من الشر، اشعب: اجمع وأصلح ويكون بمعنى فرق وأفسد وهو من الأضداد،
الصدع: الشق، اهتبل: احتل، المعضلات: الشدائد التي لا دواء لها، اهتبالها: أي كما ينبغي
أن يهتبل لها.

الشاهد: قوله: "الهنات" جمع هنة، ولم يرد الواو المحذوفة من هنة.

ورد في شعره: ٨٧، وتهذيب اللغة ٣٠٨/٦، وابن يسعون: ٢٤٣، والقيسي: ٨٠٣، وابن
برى ٥٣٦، واللسان والتاج (هبل - هنو).

قال سيبويه: وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء، وذلك
ظُبَّةً وظُبَّاتٍ وَسِئَةً^(١) وَسِئَاتٍ^(٢)، وقد قال سيبويه في ظُبَّة: ما تراه، وقال
الكميت:

يَرَى الرَّأُوْنَ بِالشَّفَرَاتِ مِنَّا كَنَارِ أَبِي حُبَابٍ وَالظُّيُنَا^(٣)
ولعله يجعل ذلك مما جاء في الشعر دون غيره للضرورة كما يمكن أن يتأول
ذلك في أَجْرَاحٍ، وقال أبو عمر: سمعت أبا عبيدة يقول: سِئَةُ القوس مهموزة^(٤)،

(١) في التكملة والكتاب ١٩٠/٢: شية وشيات، وقال مرجان في الحاشية: (في الأصل
وبقية النسخ "سئة وسئات")، ويؤيد ما اخترت السيرافي في شرحه للكتاب ١٢٤/٥.
(٢) الكتاب ١٩٠/٢.

(٣) بيت من البحر الوافر.

الشفرات: جمع شفرة وهي حد السيف، نار أبي حباب: الشرر الذي يسقط من الزناد.
الشاهد: قوله: "الظيينا" جمع ظُبَّة والمشهور ظبات وهي طرف النصل.
ورد في شعره ١٢٦/٢، والصحاح (حب)، والصاحبي: ٢٥٠، ومبادئ اللغة ٦٠، وشرح
اللمع لابن برهان العكبري: ٤٨٢، وابن يسعون: ٢٤٤، والقيسي ٨٠٤، والروض الأنف
١٦٤/٢، وضرائر الشعر: ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩، وابن الناظم: ٦٦١،
وشفاء العليل: ١٤٨، والعيني ٣٦١/٤، ونتائج التحصيل: ٤٢٩.
في مبادئ اللغة والعكبري وشرح الكافية وابن الناظم وشفاء العليل والعيني ونتائج التحصيل
(وقود).

وفي أ: (بالخفريات)، وفي التكملة مرجان: (لشفرات).

(٤) سِئَةُ القوس وسُوْثُهَا: طرفها المعطوف المعرقب، وَأَسَائِيتُ القوس جعلت لها سِئَةً وجمع سِئَةٍ
سِئَاتٍ وترك الهمز في سئة القوس أعلى وهو الأكثر، قال ابن خالويه: لم يهمزها إلا رؤية،
اللسان (سأى).

وحكى غيره من البصريين أسأيت القوس قال^(١): وقالوا: بُرّة وبُرّات وبُرُون وبُرى.

فأما أَرْضُون فشبه حذف التاء منها بحذف اللام، فجمع جمع سنين، وحرك الأوسط منها كما كسر الأول من ثيين^(٢)، وكان تحريك الأوسط أولى؛ لأنه بمنزلة طَلَحَات، وقالوا: أَهْلُون كما قالوا: كَهْلُون؛ لأنه مذكر لا تدخله التاء، فأما قولهم: حَرّة وحَرُون، فلأن المضاعف يعتل، ألا ترى أنه يبدل ويخفف في القوافي، فجمع بالواو والنون كما أدخلوا الهمزة على امرئ^(٣) (من) حيث أدخلوها على ابن لما كانت الهمزة تعتل^(٤) بالحذف^(٥)، ومن قال: إِحْرُون فغير بإلحاق الهمزة، فلأن الكلمة صحيحة الآن^(٦) لم يلحقها حذف كقول من قال: مرء، فلم يلحق همزة الوصل الأول، وأنشد أبو عبيدة:

لَا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْإِحْرَيْنِ وَالْخَمْسُ قَدْ يُجَشِّمُكَ^(٧) الْأَمْرَيْنِ^(٨)

(١) القائل سيبويه، الكتاب ١٩٠/٢.

(٢) في التكملة مرجان: (قلين).

(٣) (من) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (قد تعتل).

(٥) في التكملة: (بالحذف والإبدال).

(٦) (الآن) ليست في ر، وظ.

(٧) في الكلمة شاذلي (جشمك)

(٨) رجز قائله زيد بن عتاهية التميمي قاله حين انهزم في وقعة صفين.

لا خمس: من فتح الخاء أراد لا خسماؤه، لأنه قيل: إنه بذل له خسماؤه على قتل علي رضي الله عنه.

ومن روى لا خمس بكسر الخاء أراد الورد، ابن برى: ٥٤٠.

فأما ما كُسِرَ فُرِدَ إليه ما حذف فنحو شَاةَ وشِيَاهَ وشِفَاةَ وشِفَاةَ، واستغنوا عن الألف والتاء ببناء الكثير كما استغنوا به في ثلاثة شُسُوعَ وقالوا: أَمَّةٌ وآمٌ وإماء كما قالوا: / أَكَمَّةٌ وَأَكُمٌ وَإِكَامٌ، ولم يقولوا: أُمُونٌ حيث كسِرَ على ١٤٢/أ بناء^(١) ما رد إلى الأصل؛ لأن الواو إنما كانت تلحق عوضاً مما حذف منها، وأفْعَلٌ يجري مجرى الفرد، وكان مفردة لم يلحقه حذف، وقالوا: لُغَةٌ وَلُغِيٌّ، وقد يجمعون المؤنث الذي لا علامة تلحقه بالألف والتاء كما يجمعون ما تلحقه التاء، وذلك قولهم: عُرُسٌ وعُرُسَاتٌ وعِيرٌ^(٢) وعِيرَاتٌ^(٣)؛ لأنه في التأنيث مثل ما لحقته التاء، قال سيبويه: وقالوا: سَمَاوَاتٌ فاستغنوا بهذا أرادوا جمع سَمَاءٍ لا من

= الإحارين: جمع حرة وهي أرض ذات حجارة سود، يحشمك: يكلفك، الأمرين: الدواهي جمع الأمر والمعنى الخطب أو الحوادث.
الشاهد: قوله: " الإحارين " جمع حرة.

ورد في وقعة صفين: ١٦٨، والاشتقاق ١٣٦، والجمهرة ٥٩/١، وكتاب الشعر: ١٤٠، واللمع: ٨٣، وغريب الحديث للخطابي ٢٠٣/٢، والمحكم ٣٦٣/٣، والمخصص ٨٦/١٠، والفائق ٣٩٧/١، وأمالى ابن السجري ٥٦/٢، وابن يسعون: ٢٤٥، والقيسي: ١٠٧، وشمس العلوم ٣٦٦/١، والتنبيه والإيضاح (حرر)، وابن برى: ٥٤٠، وشواهد نحوية: ١٣٧، والنهاية ٣٦٥/١، وشرح المفصل ٥/٥، ورصف المباني: ٤٩٤، واللسان والتاج (حرر).

(١) (بناء) ليست في التكملة (مرجان).

(٢) في التكملة مرجان: (عبر وعيرات).

(٣) قال سيبويه ١٩١/٢: (وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عُرُسَاتٌ وَأَرْضَاتٌ وعِيرٌ وعِيرَاتٌ حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون: بَيَّضَاتٌ وَجَوَزَاتٌ).

المطر^(١)، وهذا الذي قاله يدل على أن السُّمِّيَّ من قوله:
تَلْفُهُ الْأَرْوَاحُ وَالسُّمِّيُّ^(٢)

وقوله:

كَنْهَوْرٌ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السُّمِّيِّ^(٣)

جمع سماء التي هي المطر لا التي تظل الأرض، وتلك مؤنثة منقولة من
المظلة، وإن كانوا قد جمعوها على أَفْعَلَةٍ^(٤) " (٥).

(١) الكتاب ١٩١/٢.

(٢) رجز قائله العجاج.

تلفه: تقبضه وتجمعه، الأرواح: جمع ريح، السمي: جمع سماء والتي هي المطر.
الشاهد: قوله: " السُّمِّيَّ " جمع سماء على سمي ووزنه فُعُولُ قلبت واوه ياء وأدغمت في الياء
بعدها وكسر ما قبلها لتثبت ياء بعد الكسرة.

ورد في ديوانه ٥١٢/١، والأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٢، والأزمنة والأمكنة ٣/٢، ورسالة
الملائكة: ١٣٧، وشرح اللمع لابن برهان العكيري: ٥٢٥، وشرح اختيارات المفضل:
٧٦٢، وابن يسعون: ٢٤٧، والقيسي: ٨٠٩، وابن برى: ٥٤٢، وشرح المفصل ٤٤/٥،
والممتع: ٢٣٦، واللسان والتاج (سمو).

(٣) رجز قائله أبو نخيلة السعدي.

كنهور: سحاب مزاكم على بعض، أعقاب: جمع عقب وهو آخر الشيء.

الشاهد: قوله: " سُمِّيَّ " جمع سماء على سمي.

ورد في: الكتاب ١٩٤/٢، والمذكر والمؤنث للميرد: ١٢٠، والنصف ٦٨/٢، والمخصص
٣/٩، والأعلم ١٩٤/٢، وابن يسعون: ٢٤٧، والقيسي: ٨١٠، وابن برى: ٥٤٣،
واللسان والتاج (كنهر).

(٤) انظر الكتاب ١٩٣/٢.

(٥) التكملة شاذلي: ١٦١-١٦٤، والتكملة مرجان: ٤٢٦-٤٣٤.

قال المفسر:

اعلم أن اليد من الجارحة تجمع على أيدي، وأما أيادٍ فالأغلب فيها أن يراد النعمة، وقد تجيء للجارحة كما أنشد من قوله:

..... فَمَنْ لِيَدٍ ^(١) تُطَاوِحُهَا الْأَيْدِي ^(٢)

وحكى شيخنا عن أبي عبيدة أنه قال: سألت أبا الخطاب وكان مؤدباً لأبي عبيدة هل تُكسّر يدُ الجارحة على أياد فقال: نعم، ثم سألت عنها أبا عمرو، فأنكر ذلك، فقلت لأبي الخطاب: إن أبا عمرو قد أنكر ما أثبتته، فقال: ما سمع قول عدي:

سَاءَ مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَادِي سَنَا وَإِشْنَاقُهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ ^(٣)
ثم قال: هي في علم الشيخ ولكنه قد ^(٤) نسيها ^(٥).

(١) في أ، ور: (أيدي).

(٢) تقدم وروده ص: ٨٧٤.

(٣) بيت من البحر الخفيف قائله عدي بن زيد.

إشناقها: رفعها إلى العنق.

الشاهد: قوله: "أَيَادِينَا" جمع اليد التي هي الجارحة على أيادي.

ورد في: ديوانه: ١٥٠، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٢٤، والأغاني ١١٦/٢، والخصائص ٢٦٧/١، والمختصص ٢/٢، وشرح المفصل ٧٤/٤، واللسان (شئق - يدي)، والخزانة ٤٨١/٧.

في مجالس العلماء (أنكرت ما بينت)، وفي الأغاني واللسان (شئق)، (ما بنا تبين في الأيدي) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي: ١٢٤.

(٥) في أ: (نسيه).

وأما أُنْثَاء في الاثنين فقد جاء على الأصل، وهي جمع نُنْى فَعَلَ بفتحتين كأَبْنَاء، وقد تقدم القول في هذا^(١)، وفي أُخْت وِبْنْت، وما كان نحو: سِتَّة وُثْبَة جمع بالألف والتاء نحو: سِتَّات وُثْبَات وِقَبَات، قال شيخنا: إن قِبَة من القَبْرِ الذي هو الجمع، ومنه القِبَاء؛ لأن بعضه يضم إلى بعض، ويجمع هذا النحو بالواو والنون إذا حذفت منه التاء نحو: سِنُون وِثْيُون وِقْلُون بكسر الفاء، وقال بعضهم: ثُبُون وِقْلُون بالضم^(٢)، والقياس الكسر لما تقدم في صدر الكتاب من أن الواو والنون ليس بمنزلة في "مسلمون" وأنه جاء عوضاً من المحذوف، فالتغيير دليل التكسير، وقد بالغوا في هذا حيث قالوا: حَرَّة وإِحْرَوْن، فألحقوا الهمزة لما جمعوه بالواو والنون ليكون دليلاً على التكسير^(٣)، وقوله: "ووافق الحرف الحركة" يعني به / أن الهمزة حرف دل على أن مجيء الواو والنون ليس مثله في "مسلمون" كما أن الكسرة في "سِنُون" تدل على التكسير، فقد^(٤) اجتمع الحرف والحركة في الدلالة على هذا الغرض، وذهب شيخنا إلى أن الضمة في ثُبُون غيرها في ثُبَة بدلالة قولهم: ثُبُون بالكسر وسِنُون، وإجرائه^(٥) في اختلاف التقدير^(٦) مجرى يا مَنْصُ، وقد تقدم الكلام على من ينكر هذا

١٤٢/ب

(١) انظر ص: ٨٣١ .

(٢) انظر الكتاب ١٩٠/٢ .

(٣) المقتصد: ١٩٧ .

(٤) في أ: (قد).

(٥) في ظ: (أجراه).

(٦) انظر الكتاب ١٩٠/٢ .

النحو في غير موضع^(١)، وقد يُردُّ لام الفعل نحو: سَنَوَاتٌ وَعِصَوَاتٌ^(٢) وهَتَّوَاتٌ، وأما قول صاحب الكتاب في طُبَاتٍ وَسِئَاتٍ: إنهم لا يجاوزون الألف والتاء^(٣) مع قول الكميت "الظبينا" فصحيح؛ لأن ذلك محمول على ضرورة الشعر وَسِئَةً من أَسَأَيْتِ القوس، فاللام محذوف ووزنه فِعَّة.

وأما أَرْضُونُ فقد تقدم القول^(٤) فيه، وقوله: "إِنْ أَهْلُونَ بِمَنْزِلَةِ كَهْلُونَ" فالمعنى أن الأهل يقع على ما يعقل كما أن الكهل كذلك وقوله: "لأنه مذكر لا تدخله"^(٥) التاء "يعني به أنه ليس على حد "أَرْضُونُ" لأن الأهل ليس مما يؤنث وضِعاً كالأرض والشمس، فيقال: إِنْ الْأَصْلُ أَهْلَةٌ، وأما قوله "في حَرَّةٍ وَحَرَّوْنَ: لأن المضاعف يعتل ألا ترى أنه يبدل ويخفف في القوافي، فجمع بالواو والنون كما أدخلوا الهمزة على امرئٍ من حيث أدخلوها على ابن" فالمقصود ما تقدم من أن الجمع بالواو والنون في نحو: "سِنُونُ" عوض من تغيير لحق الكلمة^(٦)، وهو حذف اللام كما أن الهمزة في ابن كذلك، فكما قالوا: امرؤ، فأدخلوا الهمزة وإن لم يكن قد حذف من الكلمة شيء لأجل أن اللام همزة، والهمزة معدن التغيير، فصار لذلك بمنزلة ابن كذلك حَرَّةٌ هو من المضاعف، والمضاعف يلحقه التغيير كثيراً نحو: قولهم:

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٧، ٩٧٥، ٩٧٦.

(٢) في أ: (عصوات).

(٣) الكتاب ١٩٠/٢.

(٤) المقتصد: ١٩٥.

(٥) في أ: (تلحقه).

(٦) انظر المقتصد: ١٩٧.

..... من سُرٍّ وُضُرٍّ^(١)

ألا ترى أن أحد المثليين قد سقط، فلما كان كذلك أشبه حرّة ما لحقه تغيير، فجمع بالواو والنون، هذا ولا يجب أن يغتر به بعض من يولع بالرد على الأئمة فيقول: إن هذا ليس بتغيير لأجل أن العذر الذي ذكره أبو علي لو لم يكن لأغنى أن يقال: (إن)^(٢) "إِحْرُونَ" لم يأت لها نظير، وإنه لم يوجد كلمة صحيحة سالمة من الحذف قد جمع بالواو والنون نحو: "ثُوبُونَ" وَقَدَرُونَ كما تقدم في صدر الكتاب^(٣)، وقول أبي علي: "وأما من قال: إِحْرُونَ فغير بإلحاق الهمزة؛ فلأن الكلمة صحيحة؛ لأنه^(٤) لم يلحقها حذف كقول: من قال: مرء، ولم يلحق / همزة الوصل "يعني أن حرّة لم يلحقه تغيير حقيقي كما لحق ثبة ١٤٣/أ حيث حذف اللام، فلما جمعه بالواو والنون زاد همزة، فقال: إِحْرُونَ لتكون الهمزة دليلاً على أن الواو والنون ليس فيه^(٥) على حده في "مسلمون" وأن التقدير فيه على التفسير، والذي اشترطنا أن يختص بما يعقل هو الواو والنون مقترناً بسلامة البناء نحو: مُسْلِمُونَ، فإذا لا يكون الواو والنون مع الهمزة عوضاً من تغيير، ويكون إِحْرُونَ بمنزلة مرء في أنه لم يلحق الهمزة عوضاً من كون الكلمة بعرض التغيير، وقوله:

لَا خَمْسَ إِلَّا جَنْدُلُ الْأَحْرَيْنِ

(١) تقدم وروده ص: ١٨٤ .

(٢) (أن) ليست في: (أ).

(٣) المقتصد: ١٩٦ .

(٤) في التكملة و (أ) في المتن: (الآن) انظر ص ٨٧٩ .

(٥) في أ: (ليس فيه مثله في مسلمون).

يعني به خَمْسَمِئَة، قال شيخنا يحكى أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان ضمن له^(١) ذلك وأنشد:

إِنَّ أَبَاكَ فَرَّ يَوْمَ صَفِّينَ لَمَّا رَأَى عَكًّا وَالْأَشْعَرِيِّينَ
وَحَاتِمًا يَسْتَنُّ فِي الطَّائِفِينَ لَا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْإِحْرَيْنِ
وَالْخَمْسُ قَدْ يُجْشِمُكَ الْأَمْرَيْنِ^(٢)

ولا يقال للواحد: إحرّة؛ لأن هذه الهمزة قد اختصت بالجمع للدلالة على التكسير هذا هو الأكثر، وبعضهم يقول: إحرّة وإحرّون^(٣) وإِوَزّة وإِوَزّون، والقول فيه ما ذكره شيخنا من أن الكلمة قد لحقها التغير؛ لأن الأصل إحرّرة

(١) قال ابن دريد في الاشتقاق ١٣٦: (لما فرغ علي رضي الله عنه من الجمل فرق في رجال ممن أبلى فأصاب كل رجل خمسمئة، فكان فيمن أخذ رجل من بني تميم فلما خرج إلى صفين خرج ذلك الرجل فلقى ضرباً أنساه الدراهم فرجع إلى الكوفة، فقالت له ابنته أين المال فأنشأ يقول:

إِنْ أَبَاكَ:

وقال ابن برى في التنبيه والإيضاح (حرر): قال: (ابن الكلبي: لما عظم البلاء بصفين انهزم زيد بن عتاهية التميمي فلحق بالكوفة وكان علي رضي الله عنه قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمئة درهم من بيت مال البصرة فلما قدم زيد على أهله قالت له ابنته أين خمس المئة، فقال:

إِنْ أَبَاكَ.....

وانظر اللسان والتاج (حرر).

(٢) انظر التخريج ص: ٨٧٩.

(٣) في الكتاب ١٩١/٢: (وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً: حرّة وإحرّون يعنون الحرّار كأنه جمع إحرّة ولكن لا يتكلم بها).

وإِوَزَزَةً، ثم أدغم فقرب بذلك من المحذوف اللام، فعوض الجمع بالواو والنون كما فعل في أرض حيث حذف التاء منه فاعرفه.

وقد يستغنى في هذه المحذوف منها بالتكسير نحو: شِيَاهَ وشِفَاهَ، ولم يقولوا: شَاهَاتٍ ولا شَوْهَاتٍ ولا شَوَاتٍ ولا شَفَهَاتٍ ولا شَفَاتٍ، وشبه هذا بقولهم: ثلاثة شُسُوعٍ في أنه وقع الاستغناء بجمع عن جمع، وقد ذكرنا القانون في هذا^(١)، وأما أمة فإذا جمعت على آمٍ كان أَفْعَلًا كَأَكَمَةٍ وَأَكُمٍ وَإِمَاءٍ فِعَالٍ كَلِإِكَامٍ، وقول أبي علي: " ولم يقولوا: " إِمُون " حيث كسر على بناء ما رد إلى الأصل؛ لأن الواو إنما تلحق عوضاً مما حذف منها، وأَفْعَلٌ يجري مجرى المفرد فكأن مفرده لم يلحقه حذف " فالملقصود منه أن أمة بمنزلة ثبّة في حذف اللام، ثم لم يجمع بالواو والنون نحو: أُمُونٌ كَتُبُونٌ لأجل أنه جاء في الجمع أَفْعَلٌ أُمٌ، فعاد لام الفعل، وأَفْعَلٌ بمنزلة المفرد من حيث إنه علم القلة، ويجمع فيقال: أَكْلُبٌ وَأَكَالِبٌ، فلما كان كذلك صار أمة كأن اللام قد ثبت فيها لمجيء ذلك^(٢) في مثال هو بمنزلة المفرد، فاللام موجود^(٣) / فيه، وهذا تعليل ظاهر غير ١٤٣/ب أن هنا ما يغني عنه، وهو ما ذكرنا من أن هذا التعويض جائز لا واجب، ألا ترى أن نحو: غَدٍ وَدَمٍ وَيَدٍ محذوف اللام، ولم يَجِئ في شيءٍ منه الجمع نحو: غَدُونٌ وَدَمُونٌ، فليس هذا التعويض بمطرّد فاعرفه.

وأمر آخر: وهو أن الواو والنون في هذه المنقوصات وإن قلنا: إنهما

(١) انظر: ص ٨٣٣، ٨٨٠ .

(٢) (ذلك في) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في ظ: (موجودة).

جعلاً عوضاً عن النقص، فهما يدلان على الجمع لا محالة، ومعلوم أن أصلهما أن يكونا للذكور، فلو جمعت أمة بالواو والنون، فقليل: أُمُون لكان أدخل علامة التذكير على المؤنث الحقيقي، وذلك بين الفساد، ولا يلزم على ذلك أَرْضُون وتُبُون؛ لأن التأنيث في هذه كلها مجاز، فيجوز أن لا يعتد به، وأما لَعَةٌ ولُغْيٌ، فرد اللام لما حذف التاء، ومثله بُرَّة وبُرَى وظَبِيَّة^(١) وظُبَى، وأما ما جمع بالألف والتاء، وليس في واحده تاء نحو: عِرْس وعِرْسَات، وعِير وعِيرَات، وسَمَا وسَمَاوَات فحسن؛ لأنه إذا كان مؤنثاً في التقدير كان بمنزلة ما ثبت فيه التاء، وقد يجمعون بالألف والتاء ما هو مذكر في واحده نحو حَمَام وحَمَامَات وخِوَان وخِوَانَات وسُرَادِق وسُرَادِقَات، وذلك أنه لما لم يكن مذكراً حقيقياً جرى^(٢) مجرى المؤنث، فذكر صاحب الكتاب أن سَمَاوَات استغنى به عن التكسير^(٣)، والسُّمِّي يأتي في المطر، واستدل على ذلك بقوله:

تَلْفُهُ^(٤) الأَرْوَاحُ والسُّمِّي^(٥)

لأن المطر مع الريح، لا السماء المظلة.

(١) في أ: (ظبة).

(٢) في أ: (يجري).

(٣) الكتاب ١٩١/٢.

(٤) في أ: (تكفه).

(٥) تقدم وروده ص: ٨٨١.

قال صاحب الكتاب:

" باب تكسير ما كان على أربعة أحرف ثالثة حرف مد لغير^(١)

الإلحاق

فما كان من ذلك على فَعَال كسر في أدنى العدد على أَفْعَلَة، وذلك حِمَار وأَحْمِرَة، وَمِثَال وأَمْثَلَة، وإِنَاء وآئِيَة، وإِزَار وآزِرَة، والعدد الكثير على فُعْل نحو: حُمِر وأُزِر وفُرِش، وقد^(٢) يخفف فيقال: فُرِش، وقد يستعمل أكثر العدد موضع أدناه وذلك ثلاثة جُدُر وثلاثة كُتُب، والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد كراهية^(٣) التضعيف في فُعْل وذلك عِنَانٌ وأَعِنَّة، وَكِنَانٌ وأَكِنَّة، وبنات الياء والواو لا يجاوز بها أدنى العدد، وذلك رِشَاء وأَرْشِيَة وَسِقَاءٌ وَأَسْقِيَة وَرِذَاءٌ وَأَرْدِيَة، وما كان عينه واواً كسر في أدنى العدد على أَفْعَلَة نحو: حَيَوَانٌ وأَخْوَنَة، وَرِوَاقٌ وَأَرْوَقَة، وبناء أكثر العدد منه على فُعْل بسكون العين / وذلك قولهم: خُونٌ وَرُوق، وربما ثقل ذلك في الشعر، فأما في الكلام فالتخفيف إذ^(٤) كان التخفيف في رُسُل، وإذا كان موضع العين ياء ثقل كقولهم: عِيَانٌ وَعَيْنٌ، لحديدة تكون في متاع الفَدَّانِ كما قالوا في جمع يَبُوض: يَبُيْض، ومن قال: رُسُلٌ قال: يَبُيْض^(٥) وَعَيْنٌ فأبدل من الضمة الكسرة لتصح الياء، وما كان فَعَالًا، فإنه في

(١) في التكملة مرجان و أ: (بغير).

(٢) (قد) ليست في التكملة بداية النسخة د من قوله: يخفف...

(٣) في التكملة: (كراهية).

(٤) في التكملة مرجان: (إذا).

(٥) في المنصف ٣٣٩/١: (قال أبو عثمان: وفُعْلٌ من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في غير جمع غَيُور ودَجَاج يَبُيْض جمع يَبُوض... وقال ٣٤٠/١ ومن قال رُسُلٌ فأسكن قال: يَبُيْض).

التكسير لأدنى^(١) العدد وأكثره كِفْعَال، وذلك فَذَانْ وَأَفْدِيَّة، وَقَذَالْ وَأَقْدَلَّة، وفي الكثير^(٢) قُذْلٌ وفُذْنٌ، وما كان من بنات الياء والواو اللتين هما لآمان، فتكسيه كتكسير فَعَال، وذلك سَمَاءً وَأَسْمِيَّة للمطر لا المظلة للأرض، وَعَطَاءً وَأَعْطِيَّة، ورفضوا فيه بناء الكثير لاعتلال اللام، ولم يقولوا: عُطِي؛ لأن الحركة لما^(٣) كانت مُرَادَة كان في حكم ما هو ثابت في اللفظ ألا تراهم قالوا: لَقَضُوا الرَّجُل، وقالوا: رَضُوا^(٤).

وما كان فعلاً فهو في بناء أدنى العدد على أَفْعَلَة كِفْعَال وفَعَال، وذلك غُرَابٌ وَأَغْرِبَة، وَبُعْثَاتٌ وَأَبْعَثَة وخُرَاجٌ وَأَخْرَجَة، قال الهذلي:

مِنْ فَوْقِهِ أُنْسُرُ سُودٌ وَأَغْرِبَة وَتَحْتَهُ أَعْنَزُ كُلْفٌ وَأَنْيَاسُ^(٥)

(١) (لأدنى) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة: (الأكثر).

(٣) في التكملة مرجان: (كما).

(٤) انظر الكتاب ٣٨٢/٢.

(٥) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله، فقليل: إنه مالك بن خالد الخناعي، وقيل: أبو ذؤيب الهذلي.

نسب إلى مالك بن خالد الخناعي في ديوان الهذليين ٢/٣، وشرح أشعار الهذليين: ٤٤٠، والقيسي: ٨١١، والصحيح أنه له.

ونسب إلى أبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٨، وابن يسعون: ٢٤٧، وابن برى: ٥٤٤.

ونسب إلى الهذلي فقط في الصحاح واللسان (تيس) وحياة الحيوان ١/١٦٦، والتاج (تيس).

الشاهد: قوله: "أَغْرِبَة" جمع غُرَاب.

وورد بدون نسبة في أمالي القالي ٢/٢٩٠.

أعنز: إناث الوعول وهي الأروى، كلف: غير إلى السواد، أنياس: ذكور الوعول.

فأما بناء العدد الكثير^(١)، فعلى فِعْلَان، وذلك نحو: غِلْمَان وبُعْثَان
وغيرَئَان، ولم يقولوا: أَغْلِمَة استغنوا عنه يَغْلِمَة، وقالوا في أدنى العدد في^(٢)
مضاعفه: كما قالوه^(٣) في مضاعف فِعَال، وذلك قولهم: دُبَابٌ وَأَدْبَة، وفي
الكثير دُبَّانٌ ولم يقتصر على العدد القليل كما اقتصر^(٤) في عِنَان على أَعْنَة؛ لأن
بناء فِعْلَان يؤمن فيه التضعيف، وقالوا في المعتل العين: حُورَانٌ وَجِرَانٌ كما قالوا:
غُرَابٌ وَغِرْبَانٌ، وكذلك يقول من قال^(٥): حِوَارٌ، وقال قوم^(٦): حُورَانٌ كما
قال بعضهم: زُقَاقٌ^(٧) وَأَزَقَة^(٨)، وقد يقتصرون فيه على بناء أدنى العدد كما
فُعِلَ في غيره، وذلك قولهم: فُؤَادٌ وَأَفئِدَة، وقال بعضهم: دُبَابٌ وَدُبٌّ، وما كان
على فَعِيل فإنه في أدنى العدد على^(٩) أَفْعَلَة، وذلك قولهم: حَرِيبٌ وَأَجْرِبَة،
وَكَثِيبٌ وَأَكْثِبَة، وَرَغِيفٌ وَأَرْغِفَة، ويكسر في الكثير على فُعْلَانٌ وفُعْلٌ نحو^(١٠):
كُتْبَانٌ^(١١) وَرُغْفَانٌ وَجُرْبَانٌ، وفُعْلٌ نحو: رُغْفٌ وَكُتْبٌ وَقُضْبٌ، وقد كسروه

(١) (الكثير) ليس في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة مرجان: (وفي).

(٣) في التكملة: (قالوا).

(٤) في التكملة شاذلي: (اقتصروا).

(٥) في التكملة شاذلي: (يقول).

(٦) في التكملة مرجان: (بعضهم).

(٧) في أ: (زقان).

(٨) في التكملة شاذلي: (أزقة وزقان وزُقَان).

(٩) (على) ليست في التكملة: (مرجان).

(١٠) في التكملة مرجان: (وذلك).

(١١) في (أ) كُتْبَانٌ وَكُتْبٌ .

على أفعلاء قالوا: نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ، وَخَمِيسٌ وَأَخْمِيسَاءٌ، وَرَبِيعٌ وَأَرْبِعَاءٌ قال أحمد^(١) بن يحيى: وكسر على فِعْلَانٍ وهو قليل قالوا: ظَلِيمٌ وَظُلْمَانٌ وَعَرِيضٌ وَعَرِضَانٌ، وقالوا / قَرِيٌّ وَأَقْرِيَّةٌ وفي الكثير قُرَيَّانٌ، والقَرِيّ: مَسِيلُ الْمَاءِ إِلَى ١٤٤/ب الروضة قال:

يَسْتَنْ أَغْدَاءَ قُرَيَّانٍ تَسْنَمَهَا غُرُّ الْعَمَامِ وَمُرتَجَّاهُ السُّودُ^(٢)
وقالوا: سَرِيٌّ وَأُسْرِيَّةٌ وَسُرَيَّانٌ، وقالوا في جمع صَبِيٍّ: صَبِيَّانٌ كَمَا قَالَوا:
ظُلْمَانٌ^(٣).

وقالوا في القليل: صَبِيَّةٌ، ولم يقولوا: أَصْبِيَّةٌ كَمَا لم يقولوا: أَغْلَمَةٌ اسْتَغْنَاءُ
يَغْلَمَةٌ، وقد جاء في الشعر أَصْبِيَّةٌ قال^(٤):
فَارْحَمْ أَصْبِيَّتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجْلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقُعُ^(٥)
وقالوا في التضعيف في العدد القليل: أُسِيرَةٌ وَأَحْزَةٌ فِي جَمْعِ سَرِيرٍ وَحَزِيرٍ،

(١) قال أحمد بن يحيى: ليست في التكملة: (شاذلي).

(٢) بيت من البحر البسيط قائله ذو الرمة.

يستن: يسلك هذا الحمار بالأذن سنن الطريق أي قصده.

أعداء: نواحي جمع عدوة، قريان: جمع قرى وهو مسيل الماء إلى الروضة.

مرتجاته: الذي فيه رجة الرعد، تسنمها: أعلاها.

الشاهد: قوله: " قريان " جمع قرى.

ورد في ديوانه: ١٣٦٥، والجمهرة ٢٨٤/٣، وسمط اللآلي: ١١٧، والمخصص ١٤٣/٩،

وابن يسعون: ٢٤٧، والقيسي: ٨١٢، وابن بري: ٥٤٥، واللسان والتاج (قرا).

(٣) في التكملة شاذلي: (ظليم وظلمان وغلمان).

(٤) في التكملة مرجان: (وقال).

(٥) تقدم وروده ص: ٦٣٢.

وقالوا في الكثير: حُزَّان، وقال بعضهم: حِزَّان وقالوا: سُرُّر كما قالوا: قُلَّب، وحكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا الثاني من نحو سُرُّر^(١)، وقالوا^(٢): فَصِيلَ وَفِصَال، وقالوا: فَصِيلَةَ كما قالوا: ظَرِيفَةَ، فكسروها^(٣) تكسير ظَرِيفَ وَظَرِيفَةَ حيث قدر فيه الصفة والانفصال عن^(٤) الأُم^(٥)، وَقَعُولَ بمنزلة فَعِيلَ في أدنى العدد، وذلك قَعُودَ وَأَقْعِدَةَ، وَعَمُودَ وَأَعْمِدَةَ، وَخَرُوفَ وَأَخْرِفَةَ والكثير خِرْفَانٍ وَقَعْدَانٍ، وَعَتُودَ وَعِيدَانٍ، خالف في الكثير فَعِيلًا ووافق فُعَالًا في ضَمٍّ أول الحرف، وقالوا: قُلُّوْ وَأَفْلَاءَ، وَعَدُّوْ وَأَعْدَاءَ، وكروها فُعَلًا^(٦) وفعلنا للاعتلال^(٧)»^(٨).

قال المفسر:

اعلم أن ما كان على مثال فَعَالٍ مذكراً كسر على أَفْعَلَةٍ نحو خِوَانٍ واخْوِئَةٍ، وما كان مؤنثاً كسر على أَفْعُلٍ نحو: أَعْتَقُ، وهذا ضرب من الفصل بين المذكر والمؤنث، وفيه دليل إلى^(٩) ما ذهب إليه العلماء من أن الحرف الرابع

(١) مجاز القرآن ١/٣٥١، ٢/١٦٩، والنوادر: ٥٧٧.

(٢) في التكملة شاذلي: (وقالوا: فصيل وفصلان).

(٣) في التكملة شاذلي: (فكسروها).

(٤) في أ: (اللام).

(٥) انظر الكتاب ٢/١٩٤.

(٦) في التكملة: (فعل وفعلان).

(٧) في التكملة مرجان: (للاعتلال).

(٨) التكملة شاذلي: ١٦٥، ١٦٦، والتكملة مرجان: ٤٣٤-٤٣٩.

(٩) في ر، وظ، ود: (على).

في نحو: عَقَرَبَ وَعَنَاقَ قد قام مقام تاء التأنيث وجرى على حكمه ألا تراهم
 خصوا ما ليس فيه التاء بالموث نحو^(١): أَعْتَقَ، فكأنهم آثروا ألا يجتمع التاء مع
 الحرف الذي ينزل منزلته في كثير من الحكم، فيقارب ذلك الجمع بين تائين،
 وأَفَعَلَة للعدد القليل، وفُعِلَ للكثير، فما كان معتل العين نحو: خِوَانُ أسكن كما
 يسكن رُسُلَ، فيقال: خُونٌ ورُوقٌ وفي بُيُوضٍ بيض، والأصل خُونٌ بضم الواو،
 ثم خفف، فالتخفيف هنا أولى لاستثقال الضمة على حرف اللين، وكذا
 الأصل بُيُضٌ في جمع بُيُوض بضم الياء، ثم تزال الضمة عن الياء، فتحصل ياء
 ساكنة بعد ضمة، فيبدل من الضمة الكسرة، فيقال: بيض كما قيل في جَمْعِ أَيْضَ.

وأما المعتل اللام / نحو: عَطَاءٌ وَأَعْطِيَةٌ، فلا يجيء فيه مثال فُعِلَ لأجل ما ١٤٥/أ
 يلزم من إعلال اللام، وهو أن الأصل عُطِيٌّ، والياء لا يتحرك بعد الضمة،
 فيجب أن يسكن، وإذا سكن انقلب واواً نحو عُطُوٌّ، ولا يكون في كلامهم اسم
 آخره حرف علة مضموم ما قبله، فيجب أن يقال: عُطِيٌّ، فلما وجب هذا
 الاعتلال رفض ذلك، وقوله: " ولم يقولوا: عُطِيٌّ؛ لأن الحركة لما كانت مرادة
 كانت في حكم ما هو ثابت في اللفظ، ألا تراهم قالوا: لَقَضُوا الرجل، وقالوا:
 رَضُوا " فالمقصود أن الأصل ضم العين نحو: حُمُرٌ، فإذا أسكن كانت الضمة
 مرادة، فلا يجوز أن يقال: عُطِيٌّ، وشبهه بقولهم: لَقَضُوا الرجل من حيث إن
 الأصل قَضُوا مثل كَرُمٌ، والياء في قَضَى يَقْضِي انقلبت واواً لأجل الضمة، ثم لم
 يعودوا إلى الياء مع زوال الضمة إذ كان السكون عارضاً، فكانت الضمة في
 تقدير الثابت كذلك الضمة في عُطِيٌّ إذا كانت ثابتة في النية وجب أن يعتبر
 حكمها، وذلك الحكم هو أن يرفض هذا المثال كما أن الحكم في قَضُوا الرجل

(١) في ظ: (في).

بقاء الواو، وأما رَضِيُوا، فالمشابهة بينه وبين ما نحن فيه أن الأصل رَضِيُوا، ثم حذف الياء بأن أسكن استثقلاً للكسرة والياء والضمة، فالتقى مع واو الضمير فسقط، فقالوا: رَضُوا، ثم لما أسكن الضاد أعيد الياء فقليل: رَضِيُوا، فهذه الوقفة معتد بها من وجه، غير معتد بها من وجه آخر، وأما وجه الاعتداد^(١) فهو أن الياء لا يضم بعد الكسرة في نحو ذا إذ لا يقال: رَضِيُوا، فلولا أن الكسرة غير ثابتة والسكون معتد به لما ضم الياء.

وأما وجه ترك الاعتداد^(٢) فهو ثبات الياء وانقلابه من الواو في الرَضَوَان، ألا ترى أن الأصل رَضِيُوا، وإنما صار إلى الياء لأجل الكسرة، فلولا أن السكون في الضاد غير معتد به والكسرة مقدرة تقدير الضمة في لَقَضُوا لما انقلب الياء عن الواو كما انقلب الواو هناك، وفُعال بضم الفاء مساوٍ لَفَعَال في الجمع القليل^(٣) نحو: غُرَابٌ وَأُغْرِبَةٌ كِحَمَارٍ وَأَحْمَرَةٌ، وأما في الجمع الكثير فيجيء^(٤) على فُعْلَانٍ نحو: غِلْمَان، وأما فَعِيل فعلى أَفْعَلَةٍ في القليل كأَجْرِبَةٍ، وفُعْلَانٍ في الكثير نحو: جُرْبَانٍ وكذا صَبِيٍّ وَصَبِيَّةُ الْأَصْلِ أَصْبِيَّةٌ، فاستغنوا عنها بصَبِيَّة، ألا تراهم قالوا: أَصْبِيَّةٌ^(٥) وَصَبِيٍّ، فإن كان صفة في الأصل^(٦) جرى مجرى الأسماء / كعبد ١٤٥/ب إذ لا يكاد أحد^(٧) يقول: مررت بإنسان صبي كما لا يقال: مررت بَرَجُلٍ عبد إلا نادراً، ولهذا عده في الأسماء.

(١) في ر: (الاعتلال).

(٢) في د: (الاعتداد به).

(٣) في ر، وظ: (لقول).

(٤) في ر، وظ: (يجيء).

(٥) في أ: (أصبية).

(٦) في ر، وظ: (فإنه قد جرى).

(٧) في ر، وظ: (تجد أحداً يقول).

وأما سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، فالأصل ضم العين كَقَلِيبٍ وَقَلْبٍ، ومن فتحه أثر الخفة؛ لأن الضمة مع المثلين تستثقل، وأما فَصِيلٌ وَفَصَالٌ، فكسروه تكسير الصفة حيث كان معنى الوصفية ثابتاً فيه وأثوره، فقالوا: فَصِيلَةٌ كما يقال: ظَرِيفَةٌ، وقالوا: فَصْلَانٌ، وإن لم يكن هذا المثال في نحو ظَرِيفٍ لأجل أن حكم الأسماء غالب عليه من حيث لا يقال: مررت بِشَيْءٍ فَصِيلٍ أو بِجَوَارٍ فَصِيلٍ، فلما تجاذبه شبهان من الاسم والصفة جمع على مثال كل واحد منهما، وأما عُثُودٌ^(١) وَعِدْدَانٌ، فالأصل عِثْدَانٌ^(٢)، فأدغم التاء في الدال، وقوله: " في نحو: عَدُوٌّ وَفُلُوٌّ وَكَرِهُوا فُعَلًا"^(٣) وَفِعْلَانَا لِلإعلال " يعني أنه كان يجب أن تقول في عَدُوٍّ لو جئت في جمعه بفُعْلٍ: عَدُوٌّ مِثْلُ أَذْلُوٍّ^(٤)، ثم تقلب فقلت: عُدِيٍّ، (و)^(٥) لو جمعته على فِعْلَانٍ للزم أن تقول: عِدْوَانٌ، وصار معرضاً للقلب مثل صَبِيَّانٍ؛ لأن الواو وإن كانت تصح (في)^(٦) مثل هذا النحو لسكون ما قبلها، فإن الكسرة قبل الساكن قد جرى في بعض هذا مجراها قبل الواو: صَبِيَّةٌ، وابن عَمِّي دُنْيَا^(٧)؛ لأنهم لم يعتدوا بالساكن حاجزاً، فصارت الكسرة كأنها وليت الواو.

(١) في ر: (غنود).

(٢) في ر: (غنندان).

(٣) في ر، وظ والتكملة شاذلي (فعل وفعلان).

(٤) وقعت الواو طرفاً ثم قلبت ياء فصارت أدلي ثم أعلت إعلال قاض، وكذلك عدو على فعل قلبت الواو ياء لتطرفها ثم صارت عدى، ثم أعلت إعلال قاض، فصارت عد مثل قاض، وأدل.

(٥) (و) ليست في (أ).

(٦) (في) ليست في: (أ).

(٧) انظر الكتاب ١/٢٧٤، ٢٧٦، والمقتضب ٣٠٣/٤، والاقتضاب ٢٦٧/٣.

قال صاحب الكتاب:

"باب ما كان من هذه الأسماء^(١) على أربعة أحرف مؤنثاً (و)^(٢) لم تلحقه علامة

التأنيث.

اعلم أن تكسير ما كان مؤنثاً من هذه الأسماء التي ذكرتها لأدنى العدد

على أَفْعُلْ، وذلك عَنَّاQ وأَعْتَقْ، وفي العدد الكثير على فُعُول كَعُنُق^(٣)، قال:

يَصُورُ عُنُقَهَا أَحْوَى زَنِيمٌ لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَحِبَ الْعَرِيمُ^(٤)

(١) في التكملة: (الأسماء التي).

(٢) (و) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة، وظ، ود: (نحو).

(٤) بيت من البحر الوافر اختلف في قائله قيل: إنه المعلّى العبدى، وقيل: جمال بن سلمة العبدى، وقيل: أوس بن حجر.

نسب إلى المعلّى العبدى في مجاز القرآن ٨١/١، والأضداد للأصمعي: ٣٣، والأضداد لابن السكيت: ١٨٧، وتفسير الطبري ٥٤/٣، والجمهرة ٣٩٦/٢، والأضداد لابن الأنباري: ٣٧، والتنبيه على أوهام أبي علي: ٩٣، وسمط اللآلي: ٦٨٥، ونظام الغريب: ١٧٩، وابن يسعون: ٢٤٨، وابن برى: ٥٤٧، والتنبيه والإيضاح (ظأب)، واللسان (دهس).

ونسب إلى جمال بن سلمة العبدى في القيسي: ٨١٤.

ونسب إلى أوس بن حجر في ملحق ديوانه: ١٤٠، وتهذيب اللغة ٣٩٨/١٤، والمحكم ٢١٧/٢، واللسان (ظأب)، والتاج (ظوب، عنق، صوع).

الشاهد: قوله: "عنوقها" جمع عَنَّاQ وهو من الجمع الكثير وفي أدنى العدد أَعْتَقْ ويجمع أيضاً على عُنُق.

وورد غير منسوب في الإبدال لابن السكيت: ٧٠، وشجر الدر: ١٠٩، والحجة لابن خالوية ١٠١، واللسان (خلع، صور).

=

لما تنزلت زيادتها منزلة التاء في التحقير، فعاقبتها كسروها تكسير ما^(١)
 فيه الهاء نحو: أَنْعَمَ وآم^(٢)، ومثل عُنُق قول بعض العرب: سُمِّي في السماء التي
 هي المطر، فأما المظلة للأرض، فلا تكسر استغني عن التكسير بالألف والتاء في
 السماوات قال:

تُلْفُهُ الْأَرْوَاحُ وَالسُّمِّي^(٣)

فهذا في المعنى كقول الآخر:

..... تَرَاخُ وَتُمْطَرُ^(٤)

= قال القيسي: وصواب إنشاده:

وجاءت خُلْعَةً دُبْسٌ صَفَايَا يَصُورُ عَنْوَقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ
 يَفْرُقُ بَيْنَهَا صَدْعٌ ثَنِي لَهُ ظَأْبٌ كَمَا صَحَبَ الْغَرِيمِ
 الراوية في الحجاز، والأضداد للأصمعي والأضداد لابن السكيت ونظام الغريب كالبيت الأول.
 وفي نظام الغريب (عيونها) ولا شاهد فيه.

يصور: يعطف، عنق: جمع عناق للأثنى من المعز، أحوى: نبت أسود، والحوة: سواد
 يضرب إلى حمرة، ظأب: صوت.

(١) في التكملة شاذلي: (ما كان فيه).

(٢) في التكملة شاذلي: (وأم واماء).

(٣) تقدم وروده ص: ٨٨١.

(٤) جزء من عجز بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة، والبيت بتمامه:

وبالزرق أطلال لمية أقفرت ثلاثة أحوال تراح وتمطر

الزرق: رمال بالدهناء، أطلال: آثار الديار، ثلاثة أحوال: ثلاثة أعوام يصيبها الريح والمطر.
 الشاهد: قوله: "تراح وتمطر" وهو تأكيد للمعنى الذي ذكره من أن المراد في بيت العجاج
 بالسمي الأمطار لأن بها بالرياح تعفى الآثار تدرس الديار.

ورد في ديوانه: ٦١٥، وابن يسعون: ٢٤٩، والقيسي: ٨١٨، وابن برى: ٥٤٩،
 والمنازل والديار ١٣٠/٢.

وقالوا: أَسْمِيَّةٌ فجاجوا بها على أبنية ما كان مثلها من^(١) المذكر، وقالوا:

أَقْلِبَةٌ فِي تَكْسِيرِ قَلِيبٍ، وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ:

/ وَكَأَنَّ حَيًّا قَبْلَكُمْ لَمْ يَشْرُبُوا مِنْهَا بِأَقْلِبَةٍ أَجَنَ زُعَاقٍ^(٢) / ١٤٦ أ

وَالْقَلِيبُ يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَقْلِبَةٌ جَمْعُهَا^(٣) فَيَمْنُ أَنْثَى كَأَسْمِيَّةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَنْ ذُكِّرَ مِثْلَ رَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٍ، وَقَالُوا: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ، وَلَمْ يَجَاوِزْ فِيهَا هَذَا الْبِنَاءُ، وَإِنْ أَرَادُوا الْأَكْثَرَ كَالْأَكْفِ وَالْأَرْجُلِ، وَقَالُوا: شِمَالٌ وَأَشْمَلُ كَمَا قَالُوا: أَذْرُعٌ، وَقَالُوا: شَمَائِلُ كَمَا قَالُوا: رَسَائِلُ، وَقَالُوا: شَمْلٌ فَجَعَلُوهُ مِثْلَ جُزُرٍ، وَقَالُوا: عِقَابٌ وَأَعْقُبٌ، وَقَالُوا: عِقْبَانٌ، وَقَالُوا: أَتَانٌ وَأَتْنٌ وَيَمِينٌ وَأَيْمُنٌ، وَقَالُوا: أَيْمَانٌ، وَقَالُوا: قَدُومٌ وَقُدُمٌ، وَقَالُوا: قَدَائِمٌ كَمَا قَالُوا شَمَائِلُ، وَقَالُوا: قَلْصٌ^(٤) وَقَلَايِصٌ^(٥).

(١) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (فِي).

(٢) بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الْكَامِلِ قَائِلُهُ جِبَارُ بْنُ سَلْمَى بْنِ مَالِكٍ شَاعِرٌ خُضْرَمِيٌّ وَفَارِسِيٌّ مَعْدُودٌ وَصَحَابِيٌّ جَلِيلٌ.

أَخْبَارُهُ فِي: الْمُتَوَلَّفِ وَالْمُخْتَلَفِ: ١٣٨، وَجُمْهُرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: ٢٨٦، وَالْإِكْمَالِ ٣٧/٢، وَالْإِصَابَةُ ١٥٥/٢.

أَقْلِبَةٌ: جَمْعُ قَلِيبٍ وَهِيَ الْبُتْرُ قَبْلَ أَنْ تَطْوَى، أَجَنُ: تَغْيَرُنَ، زُعَاقٌ: مَاءٌ مَرَّ لَا يَطَاقُ شَرْبُهُ. الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ "أَقْلِبَةٌ" جَمْعُ قَلِيبٍ، فِي النُّوَادِرِ ٤٥١: (قَالَ الرِّيَاشِيُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى تَذْكِيرِ الْقَلِيبِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: أَقْلِبَةٌ وَالْجَمْعُ قُلُوبٌ، وَلَكِنْ جَاءَ بِهِ عَلَى رَغِيفٍ وَأَرْغِفَةٍ فِي الْجَمْعِ الْقَلِيلِ). وَرَدَ فِي النُّوَادِرِ: ٤٥١، وَابْنُ يَسْعَوْنَ: ٢٤٩، وَالْقَيْسِيُّ: ٨١٩، وَابْنُ بَرِيٍّ: ٤٤٩، وَالْخَزَائِنَةُ ٣٣٦/٤.

فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (قَبْلَهُمُ)، وَفِي الْقَيْسِيِّ: (قَبْلَهُ).

(٣) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (جَمْعًا).

(٤) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِيٍّ: (قُلُوصٌ وَقُلْصٌ وَقَلَايِصُ).

(٥) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِيٍّ: ١٦٧، ١٦٨، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَانُ: ٤٣٩-٤٤٣.

قال المفسر:

اعلم أن (أَفْعُل) مختص بالمؤنث كما تقدم، وأَفْعِلَة^(١) بالمذكر، وقد جاء في المؤنث مثال المذكر، فقالوا: سَمَاءٌ وَأَسْمِيَّةٌ كما جاء في المذكر مثال المؤنث فقالوا: طِحَالٌ وَأَطْحُلٌ، والأصل ما ذكرنا، وشبهه أبو علي بِأَنْعُمٍ من حيث ذكرنا أن الحرف الرابع في عَنَاقٍ قد تَنَزَّلَ منزلة التاء في باب ما لا ينصرف^(٢) وعاقبته في التحقير، فلم يقل: عُنَيْقَةٌ كما يقال: قُدَيْرَةٌ، فالقاف في عَنَاقٍ بمنزلة التاء في نِعْمَةٍ، فقالوا: أَعْنُقُ كَأَنْعُمٍ، فهذا تقريب، والعلة في اختصاص أَفْعُلٍ بالمؤنث دون أَفْعِلَةٍ التي فيه علم التأنيث على ما تقدم ذكره، وأما شِمَالٌ، فإذا جمع على أَشْمُلٍ كما قال:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمُلٍ^(٣)

فلأنه مؤنث وكذا اليمين، وأما إذا جمع على فَعَائِلٍ نحو: شَمَائِلٍ، فلأنه إذا كان مؤنثاً كان بمنزلة ما في لفظه التاء،^(٤) وهذا المثال كَرِسَالَةٍ، وشبه قولهم: قَدَائِمٌ بِشَمَائِلٍ من حيث إن القَدُومَ مؤنثة، فنزل منزلة قَدُومَةٍ، فجمعت على فَعَائِلٍ كما نزل شِمَالٌ منزلة شِمَالَةٍ، وكذلك قُلُوصٌ يجري مجرى قُلُوصَةٍ كالمؤنث^(٥)، وكذا عُجُوزٌ وَعَجَائِزُ.

(١) انظر ص: ٨٠٦.

(٢) انظر المقتصد: ٩٩٢.

(٣) تقدم ورود ص: ٢٤٦.

(٤) في د: (من).

(٥) في ر، وظ، ود: (لأنه للمؤنث).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما لحق آخره من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف علامة التانيث.

ما ^(١) كان من ذلك على فَعِيلَة ^(٢) فجمعه القليل بالألف والتاء، وفي الكثير على فَعَائِل كصَحِيفَة وصَحَائِف ^(٣)، وَكِتَبَة وَكِتَائِب، وَسَفِينَة وَسَفَائِن، وهذا كثيراً جداً، وقد كسروه على فُعْل قالوا: سَفِينَة وَسُفْن، وَصَحِيفَة وَصُحُف، فجمعه جمع قَلِيل ^(٤) حيث كانت التاء تسقط في التكسير، وقد يقولون: ثَلَاث صَحَائِف وثَلَاث كِتَائِب، فشبه بِجَنَادِب / ونحوه مما (كان) ^(٥) ١٤٦ ب/ على أربعة أحرف لا بناء فيه للعدد القليل.

وما كان على فَعَالَة فهو مثل فَعِيلَة في الجمع بالألف والتاء والتكسير، وذلك نحو: رِسَالَات وَرِسَائِل وَكِنَانَات وَكِنَائِن، وَعِمَامَات ^(٦) وَعِمَائِم، وكذلك ما كان على فَعَالَة نحو: حَمَامَات وَحَمَائِم، وَدَجَاجَات وَدَجَائِج. وكذلك ما كان على فَعَالَة نحو: دُؤَابَة وَدُؤَابَات وَدُؤَائِب (وَدُؤَابَة وَدُؤَابَات وَدُؤَائِب) ^(٧)، وكذلك فَعُولَة نحو: حَمُولَة وَحَمَائِل، وَحَلُولَة وَحَلَائِب وَحَلُولَات وَرَكُوبَات ^(٨).

(١) في أ: (ما).

(٢) في التكملة مرجان، وأ، وظ: (فعل).

(٣) في التكملة شاذلي: (صحائف وصحيفات وكتيبة وكتائب وكتيبات وسفينة وسفائن وسفينات).

(٤) في التكملة شاذلي: (قلب وقلب).

(٥) (كان) ليست في التكملة مرجان، وأ، ور، وظ، وفي د: (جاء).

(٦) في التكملة شاذلي، وأ: (عمامة).

(٧) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٨) في التكملة شاذلي: (وركوبات وركائب).

وما كان من هذه الأسماء يقع على الجنس، فإن الواحد منه يكون على بنائه من لفظه وتلحقه التاء كما كان^(١) في عُشْرَة وَعُشْر^(٢) ونحوها من الثلاثة، وذلك قولهم: دَجَاجَة وَدَجَاجَات وَدَجَاج، وبعضهم يكسر الأول، وقالوا: دَجَاجَة وَدَجَاج كما قالوا: طَلْحَة وَطِلَاح^(٣) وقد يجوز أن يكون دَجَاج فيمن كسر فقال: دَجَاجَة جمعاً على هذا الحد كما قالوا: هِجَانٌ وَدِلَاصٌ، وقالوا: دَجَائِج كما قالوا: سَفَائِن، ومن بنات الباء أَضَاءَة وَأَضَاءَات، وأضَاة^(٤) لغة فيها تمد^(٥)، ومثله رَكِيَّة^(٦) وَرَكِيٍّ وَمَطِيَّة (وَمَطِي) ^(٧) وَمَطِيَّات وقالوا: مَطَايَا وَرَكَايَا^(٨)، وَعِظَاءَات وَعِظَاءَة وَعُظَاء^(٩) " (١٠).

(١) في التكملة (كان ذلك).

(٢) قال في الكتاب ١٨٤/٢: (وما كان فعلاً فهو كذلك وهو قولك: عُشْر وَعُشْرَة وَعُشْرَات).

(٣) انظر الكتاب ١٩٧/٢.

(٤) قال سيبويه في ١٨٣/٢: (وقالوا: أضَاة وأضَا وأضَاءَة)، وقال في ١٩٧/٢: (ومثله من بنات الباء أَضَاءَة وَأَضَاءَة وَأَضَاءَات) وفي إصلاح غلط المحدثين للخطابي: ٤٩: (أضَاة على وزن قطاة يقال: أضَاة وأضَا كما قالوا: قطاة وقطا والعامية تقول: أضَاءَة ممدودة الألف وهو خطأ).

(٥) في التكملة شاذلي: (إضَاءَة وإضَاء وَأَضَاءَات وأضَاة لغة فيها تمد وتقصر).

(٦) في تهذيب اللغة ٣٤٨/١٠: (الركية بئر تحفر فإذا قلت: الركي فقد جمعت، وإذا قصدت إلى جمع ركية قلت: الركايا).

(٧) (وقطي) ليست في: (أ).

(٨) في التكملة شاذلي (وركايا وعِظَاءَة).

(٩) في التكملة شاذلي: (وعِظَاء وعِظَايا).

(١٠) التكملة شاذلي: ١٦٩، والتكملة مرجان: ٤٤٢، ٤٤٣، وانظر الكتاب ١٩٧/٢.

قال المفسر:

اعلم أن ما كان على مثال فَعِيلَة أو فِعَالَة أو فَعُولَة، فالباب فيه فَعَائِل نحو: صَحِيفَة وصَحَائِف وعِمَامَة وعِمَائِم، وَحُمُولَة وَحَمَائِل، وَحَلُوبَة وَحَلَائِب هذا هو الكثير، وقد يأتي فُعْل نحو: سُنُن في سَفِينَة وَصُحُف في صَحِيفَة، وشبهه بقلب من حيث إنهم لم يعتدوا بتاء التأنيث حتى كأنه جمع سَفِين وصَحِيف، ودعاهم إلى ذلك أن التاء لا تثبت في التكسير على أن الأكثر أن يجعلوا لما فيه التاء حكماً آخر، ألا ترى أن الغالب هو نحو: رَسَائِل، ونحو: سُنُن قليل^(١)، والقليل في ذا بالألف والتاء نحو: عِمَامَات وَصَحِيفَات وَحَلُوبَات وَفُتُوبَات، وقد يجيء فَعَائِل بمعنى القلة نحو: ثلاث صَحَائِف، وقوله: " وشبهوه بِجَنَادِب " يعني أن نحو: جُنْدَب لا يكون له جمع قلة، وإنما بابُه مثل جَنَادِب، فيستعمل في القليل والكثير كذلك نحو: صَحِيفَة لا يكسر إلا على مثال صَحَائِف، فاستعمل في الحالين، والأكثر الأول وهو أن يكون، الألف والتاء علم القلة، وأما قوله: " وما كان من هذه الأسماء يقع على الجنس؛ فإن الواحد يكون على بنائه من لفظه، وتلحقه التاء كما كان ذلك في عُشْرَة وَعُشْر " يعني أنك / تقول: دَجَاج ١٤٧/أ ودَجَاجَة، فدل التاء على الواحد في هذا الذي عدة حروفه أربعة بالزيادة كما يكون ذلك في العاري من الزيادة نحو: ثَمَر وَثَمْرَة وَعَشْر شَجَرٍ والواحد عُشْرَة، وأما دَجَاج بكسر الفاء في الجمع فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون تكسير دَجَاجَة مفتوحة الفاء كقولك: طَلْحَة وطَلَّاح.

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٢.

والوجه الثاني: أن يكون جمع دِجَاجَةٍ بالكسر على حد قولهم: هِجَانٌ في تقدير الاختلاف، فيقدر أن الكسرة في دِجَاجٍ جمعاً غير التي في دِجَاجَةٍ، ويجوز أن يكون دِجَاجٌ في دِجَاجَةٍ بالكسر على حد ثَمَرَةٍ وَثَمَرٌ أيضاً، وهو الظاهر، ولم يقل أبو علي: إن دِجَاجاً بكسر الدال يجب أن يكون جمع دِجَاجَةٍ على حد هِجَانٍ في كونه تكسيراً، وإنما قال: إن ذلك لا يجوز، ولا يجوز على هذا أن يذكر جمع دِجَاجَةٍ الذي هو دِجَاجٌ على حد ثَمَرَةٍ وَثَمَرٌ لأجل أن تأنيث هذا حقيقي، وليس كَتَمَرٍ، وأما جمع أَضَاءَةٍ فعلى وجوه: أحدها: أَضَاءَاتٌ على مثال أَضَاعَاتٍ، والثاني: أَضَاءٌ بزنة^(١) أَضَاعٍ، والثالث: أَضَاءٌ بالقصر^(٢). وإِضَاءٌ بكسر الفاء والمد على مثال كِيسَاءٍ، ولم يحك هذا غير صاحب الكتاب^(٣)، وكفاك به مقنعاً.

(١) في أ: (عنزلة).

(٢) انظر الأصول ٤٤٣/٢.

(٣) الكتاب ١٨٣/٢، ١٩٧.

قال صاحب الكتاب:

"باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال فاعل^(١)"

ما كان من الأسماء على^(٢) فاعلٍ أو فاعلٍ فإنه يكسر على فواعل، وذلك نحو: حَائِطٌ وَحَوَائِطٌ وَتَابِلٌ وَتَوَائِلٌ وَخَاتَمٌ^(٣) وَخَوَاتِمٌ، وقد يُكْسَرُونَ الفَاعِلَ على فُعْلَانٍ قالوا: حَائِرٌ وَحُورَانٌ، وَسَالٌ^(٤) وَسَلَانٌ، وقالوا: حَيْرَانٌ^(٥) كما قالوا: جَانٌّ وَجِنَانٌ، وقالوا: فَالِقٌ وَفُلُقَانٌ^(٦) للمنهبط من الأرض والأكثر فيه فُعْلَانٌ.

وأما ما كان أصله صفة، فاستعمل استعمال الأسماء، فإنهم كسروه تكسيرها كما قالوا: أَبَارِقٌ فَأَجْرُوهُ مُجْرَى أَفَاكِلٍ^(٧)، وذلك قولهم: صَاحِبُ وَصُحْبَانٍ وَفَارِسٍ وَفُرْسَانٍ وَرَاعٍ وَرُعْيَانٍ، وقال سبحانه: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرُّعَاءُ﴾^(٨)، وقالوا: صَحَابَةٌ ففتحوا الصاد، وهذا اسم للجمع، والصاد لا تكسر مع دخول التاء الاسم، وقد حكى الكسر بعض البغداديين: صِحَابَةٌ،

(١) في التكملة مرجان (مفاعل).

(٢) في التكملة شاذ لي (على مثال).

(٣) فيه ثلاث لغات، انظر: أدب الكاتب (٥٧٣).

(٤) في اللسان (سلل)، (والسال موضع فيه شجر، والسليل والسلان الأدوية).

(٥) انظر: الكتاب (١٩٨/٢).

(٦) في التكملة مرجان (وفلقان وغال وغلان للمنهبط)، وفي التكملة شاذ لي: (فلقان للمنبسطة من الأرض وغال وغلا للمنهبط من الأرض).

(٧) في التكملة مرجان (أفاعل)، وفي اللسان (فكل) (والأفكل أبو بطن من العرب يقال لبنيه: الأفاكل).

(٨) سورة القصص (الآية: ٢٣).

والأكثر الأول في الاستعمال، ولا تكسر هذه الصفات على فَوَاعِل كما كسر عليه حَوَائِط؛ لأنه في الأصل صفة ^(١).

قال المفسر:

اعلم أن فَاعِل إذا كان اسماً كسر على فَوَاعِل نحو: حائط وحَوَائِط وخَالِد وخَوَالِد، وكذا فَاعِل بفتح العين نحو: خَوَاتِم في خَاتَم، ولا يكون هذا في الصفات لا تقول: / ضَارِب وضَوَارِب ^(٢)؛ لأنهم فرقوا بين المؤنث والمذكر، ١٤٧/ب فقصروا فَوَاعِل على فَاعِلَة وقالوا: فَارِس وفَوَارِس، وحسنه أن هذه الصفة قد غلبت واستعملت استعمال الأسماء كثيراً نحو: أن تقول فَارِس، ولا يَجِيء ^(٣) في

(١) التكملة شاذ لي (١٧٠)، والتكملة مرجان (٤٤٣، ٤٤٤).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٢٠٦/٢، ٢٠٧)، (وإذا لحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كسر على فواعل، وذلك قولك: ضاربة وضوارب، وقواتل وخوارج، وكذلك إن كان صفة للمؤنث، ولم تكن فيه هاء التأنيث وذلك حواسر وحواض... ثم قال: وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على فواعل، وإن كان لمذكر أيضاً لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين وذلك قولك: جمال بَوَازِل وجمال غَوَاضَة، وقد اضطر فقال في الرجال وهو قول الفرزدق:

..... نواكس الأبصار

وانظر: المقتضب (١٢٠/١، ١٢١) (٢١٨/٢، ٢١٩)، والكامل: (٥٧٤)، والأصول (١٦/٣)، وشرح الشافية للرضي (١٥٣/٢)، وشرح شواهد الشافية (١٤٢، ١٤٣)، وذكر الجواليقي أحد عشر لفظاً على فواعل جمع فاعل صفة لمذكر وهي:

فَارِس وفَوَارِس، وَنَاكِس وَنَوَاكِس، وَحَارِس وَحَوَارِس، وَحَاجِب وَحَوَاجِب من الحجابة، والخَوَاطِي، وَخَوَاج، ودَوَاج وَغَائِب وَغَوَائِب، وشَاهِد وشَوَاهِد، وَرَافِد وَرَوَافِد، وانظر: الخزانة (٢٥٠/١، ٢٠٦).

(٣) في أ، ور، وظ (ولا يجب في الأغلب) والاختيار من (د).

الأكثر رَجُل فارس، وأما نحو: قول الفرزدق:

يَأْتِي الْكَلَامَ فِيمَا يُرَاجِعُ هَيْبَةً وَالسَّائِلُونَ نَوَاكِسُ الْأَذْقَانِ ^(١)

فمحمول على غير ظاهر، كأنه قال: فرق ^(٢) نَوَاكِسُ الْأَذْقَانِ، فقولك:

فِرْقَةٌ نَاكِسَةٌ وُفِرْقَ نَوَاكِسَ عَلَى الْمَنَاجِ، وَهَذَا هُوَ التَّقْدِيرُ فِي كُلِّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ، وَأَمَّا الصُّوَارِمُ فَلَيْسَ بِمَعْدُولٍ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ نَحْوُ: السُّيُوفِ الصُّوَارِمِ، وَتَقُولُ: السُّيُوفُ الْقَوَاطِعُ وَالسُّيُوفُ الْمَوَاضِي وَالرِّمَاحُ الشُّوَارِعُ، وَذَلِكَ أَنَّ جَمْعَ مَا لَا يَعْقِلُ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِ الْمَوْثِ فِي الْحُكْمِ، فَيُقَالُ: سِيُوفٌ قَوَاطِعٌ وَجَمَالٌ ذَوَاهِبٌ، وَهِيَ الْجِمَالُ كَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى جَمْعُ الْمَوْثِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ، فَقُلْتُ: هِيَ النِّسَاءُ وَخَرَجَتْ النِّسَاءُ كَمَا قُلْتُ: هِيَ الْجِمَالُ وَهِيَ السُّيُوفُ وَقَطَعَتْ السُّيُوفُ، وَالسُّيُوفُ قَطَعَتْ وَالنِّسَاءُ خَارِجَةٌ كَمَا تَقُولُ: السُّيُوفُ قَاطِعَةٌ

(١) بيت من البحر الكامل بين المفسر قائله:

الشاهد: قوله: "نواكس" جمع ناكس وهو صفة ضرورة.

ورد في ديوانه (٣٠٤/١)، والكتاب (٢٠٧/٢)، والكامل (٥٧٤)، والمقتضب (١٢١/١)، (٢١٩/٢)، والأصول (١٧/٣)، والجمهرة (٢٢٨/٢)، والتنبيهات (١٣١)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١٥٥/٢)، والموشح (١٠٥)، وعيش الوكد (١٦٥)، والاقتضاب (١٠/٢)، وشرح أدب الكتاب (٢٦)، وشرح المفصل (٥٦/٥)، وشرح الكافية للرضي (٥٤/١)، وشرح الشافية (١٥٣/٢)، واللسان (نكس)، والخزانة (٢٠٤/١)، وشرح شواهد الشافية (١٤٣).

رواية البيت فيها:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتُهُمْ خُضْعَ الرُّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

(٢) في د: (فريق).

والجمال ذَاهِبَةٌ، وقد ذكرنا أن اتفاق هذا لأجل أن المجموع ^(١)، وضعت على التأنيث، فلما كان كذلك استوى المؤنث الحقيقي، والذي ليس بمؤنث من الحيوان الذي لا يعقل والمَوَات، فتزول النساء منزلة السيوف، والجمال منزلة النساء فاعرفه.

وأما الجمع على غير فواعِل، ففِعْلَان نحو: حَائِرٌ وَحَيْرَانٌ، وَجَانٌ وَجِنَانٌ ^(٢) بكسر الفاء وَجَانٌ في كونه اسما بمنزلة الناس والإنسان، واعتبار الوصفية التي هي الاستتار لا يوجب إجراؤه على منهاج الصفات كما لا يوجب في الإنسان، وكذا حكم سائر الأسماء المشتقة التي لا يوصف بها، وفُعْلَان بضم الفاء نحو: فُلُقَانٌ في فَالِقٍ للمنهبط من الأرض وَغَالٌ وَغُلَانٌ، وقد حكى صاحب الكتاب مَالٌ وَمُلَانٌ ^(٣)، وذكر شيخنا أنه لم يوجد له معنى، وأما صَاحِبٌ وَرَاعٍ، فإنهما في الأصل صفتان من صَحَبٍ وَرَعَى، ولكنهما غالبا فقد كُسِرَا تكسير الأسماء من حيث قالوا: صُحْبَانٌ وَرُعْيَانٌ كما قالوا: الأَبَارِقُ في الأَبْرَقِ ^(٤) فأجروه مجرى الأزامل، ولكنهم منعوه فَوَاعِلَ اعتباراً لطرف من الوصفية، فلم يقولوا: صَوَاحِبٌ وَرَوَاعٍ كما قالوا: في بَرَقَاءٍ وَبَطْحَاءٍ: بَطَاحٌ وَبِرَاقٌ/ ولم يكسروه تكسير الأسماء في كل حال نحو: فَعَالَى كَصَحَّارَى، فيقولوا: بَطَاحَى وَبِرَاقَى.

وأما صَحَابَةٌ فهو اسم للجمع، وتقول في تصغيرها: صُحْيَّةٌ، ويقال صَحَابَاتٌ، أنشد شيخنا:

(١) في أ (المجموع).

(٢) انظر: الكتاب (١٩٨/٢).

(٣) الكتاب (١٩٨/٢).

(٤) في أ (الأباريق)، انظر الكتاب (٥/٢)، والمقتضب (٢٢٨/٢).

وَأُبَقْتُ لِي الْأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا وَمُرَّةً وَالذَّنْيَا بَطِيءٌ عِتَابُهَا
 خَلِيلَيْنِ كَالذُّبْنَيْنِ يَتَدْرَانِنِي وَشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنَابُهَا ^(١)
 فإذا كسر الصاد فقل: صَحَابَةٌ جاز أن يكون جمع ^(٢) فَعَالٌ نحو:
 صِحَابٌ كِرْعَاءٌ فهو كثير، ودخل التاء كما دخل في ذِكَارَةٌ ^(٣) لتأنيث الجمع.

(١) بيتان من البحر الطويل قائلهما مغلس بن لقيط الأسدي يرثي أخاه أطيطا ويشتكى أخويه مدركا ومرة.

الشاهد: قوله صحابات .

وردا في معجم الشعراء: (٣٩٠)، وأمالى ابن الشجري (٢٠١/٢)، وابن يسعون: (٩)، والقيسي (٨٤)، وابن برى (٧٤)، وشرح المفصل (١٠٦/٣)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (٩٤)، والعيني (٣٣٤/١)، والخزاعة ٣٠٣/٥ ونسب في الحماسة البصرية ٩٩/١. إلى لقيط بن مرة الأسدي.

(٢) في ر، وظ (جمع على فعال)، وفي د (جمعا على فعال).

(٣) انظر الكتاب (١٧٧/٢).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع ما كان في آخره ألف التأنيث أو الهمزة المنقلبة عنها"

أما ما كان على أربعة أحرف مما هو على مثال فُعَلَى فَعَلَى ^(١) ضربين:
أحدهما: فُعَلَى ليس ^(٢) لها أَفْعَل، والآخر: فُعَلَى لها ^(٣) أَفْعَل، فالأول
نحو: حُبَلَى قالوا في تكسيرها: حُبَالَى، ومثل حُبَلَى ^(٤) في التكسير ذِفْرَى
وذِفَارَى، وهذه الألف في تقدير الانقلاب عن الياء، ومن ثمَّ قال بعضهم: ذِفْرَى
وذِفَارٍ، ولم ينونوا ^(٥) ذِفْرَى ^(٦).

وأما فُعَلَى أَفْعَل ^(٧) فتجمع مكسرة، ولا تثبت ^(٨) الياء، فالتكسير
قولك: الصُّغْرَى والصُّغَرُ والكُبْرَى والكُبَرُ، وفي التنزيل: ﴿إِنَّهَا لِإِخْدَى
الْكُبَرِ﴾ ^(٩) و﴿فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ ^(١٠).

(١) في التكملة شاذ لي (فهو على).

(٢) في التكملة (ليست).

(٣) (لها) ليست في التكملة مرجان، وفي التكملة شاذ لي (له).

(٤) في التكملة (فعلى).

(٥) في التكملة مرجان (بنوها).

(٦) قال سيويه (٩، ٨/٢)، (فأما ذِفْرَى فقد اختلف العرب، فقالوا: هذه ذِفْرَى أسيلة فنونوا

وهي أقلهما، وقالوا: ذِفْرَى أسيلة، وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث، فأما من
نون جعلها ملحقة بهجرع).

(٧) في التكملة شاذ لي (فعلى التي لها أَفْعَل فتجمع مكسرة وبالألف والتاء).

(٨) في التكملة مرجان (تثبت فيها)، وفي التكملة شاذ لي (تثبت فيه).

(٩) تقدم وردها ص ٥٨٦.

(١٠) تقدم وردها ص ٥٨٦.

جعلوا ذلك بمنزلة الظلم والحفر؛ لأنها على هذه الزنة، وقالوا: رُؤْيَا ورُؤْيٍ فجعلوه كفعَلَى أَفْعَل في التكسير وجمعوا ^(١) بالألف والتاء، فقالوا: الصُّغْرَيَات والكُبْرَيَات، وعلى هذا جمعوا المذكر بالواو والنون نحو: الأَكْبَرُونَ، وفي التنزيل: «وَأَنْتُمْ الْأَغْلُونَ» ^(٢). وكسروه على أَفَاعِل نحو: الأصَاغِر، وفي التنزيل: «أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا» ^(٣)، ولا يستعمل إلا بالألف واللام أو مضافا، وقالوا: رُئِيَ ورُبَاب، فحذفوا العلامة كما حذفوا في ^(٤) جَفْرَة وجِفَار إلا أن أول رُبَاب مضموم، ومثله تَوَام وتَوَامٌ ^(٥)، وما كانت العلامة فيه خامسة فنحو: صَحْرَاء وَعَذْرَاء قالوا في تكسيره ^(٦): صَحَارَى وَعَذَارَى، وقالوا: صَحَارٍ وَعَذَارٍ، وصَحَارِيٍّ مغيرة عنه، وحذفوا الياء التي تكون بدلا من الألف، وإن كانت رابعة ليكون آخر صَحَارَى كآخر حُبَالَى، وكان هذا في تكسير صَحْرَاء أولى إذ قالوا: مَهَارَى وَمَذَارَى، وليست أواخرهما للتأنيث، ومثل هذا في تسوية الأواخر قولهم: في النسب إلى دُثَيَّا دُثَيَاوِيٍّ، وكما جعل فَعْلَاء بمنزلة فُعْلَى في ١٤٨/ب التكسير/ كذلك جعلت فُعْلَى كفعْلَاء في النسب لاجتماعها في التأنيث.

وما كان على فَعْلَاء ومذكره أَفْعَل فإن تكسيره على فُعْل ومذكره كذلك، وذلك نحو: حَمْرَاء وحُمْر، وقالوا بَطَحَاوَات كصَحْرَاوَات حيث استعمل استعمال الاسم، وقالوا: بَطَاح وبِرَاق.

(١) في التكملة مرجان (مجموعه).

(٢) تقدم ورودها ص ٣٧٢.

(٣) تقدم ورودها ص ٥٨٧.

(٤) في التكملة مرجان (من).

(٥) انظر الكتاب (١٩٩/٢).

(٦) في التكملة (في التكسير له).

وما كانت الألف خامسة فيه، فإنه يجمع بالألف والتاء، وذلك نحو:
حُبَارَى وَحُبَارِيَّاتٍ وَسُمَانِيَّاتٍ، ولم يقولوا: حَبَائِرٌ وَلَا حَبَارَى^(١)،
وزعم أبو الحسن أن حُبَارَى قد يُعْنَى بها الجمع على لفظ الأفراد، وكذلك
دِفْلَى^(٢) للواحد والجمع، وما كانت العلامة فيه سَادِسَةً فنحو: قَاصِعَاءٌ وَقَوَاصِعُ
وَنَافِقَاءٌ وَنَوَافِقُ، وَدَامَاءٌ وَدَوَامٌ لَجُحْرَةِ الْيَرْبُوعِ، وقالوا: سَائِيَاءٌ وَسَوَابٌ^(٣)، قال:
تَرْبَعَنَ مِنْ وَهْبَيْنَ أَوْ بِسُوقَةٍ مَشَقَّ السَّوَابِيِّ عَنْ رُؤُوسِ الْجَاذِرِ^(٤)
وَحَانِيَاءٌ وَحَوَانٍ وَقُنْبَرَاءٌ^(٥) وَقَنَابِرٌ^(٦).

(١) انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٢) في تهذيب اللغة (١٢٦/١٤)، (ومن الشجر الدفلى وهؤلاء والألاء والحين وكله الدفلى
قال: وهي شجرة مرة وهي من السموم).

(٣) انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٤) بيت من البحر الطويل قاله ذو الرمة.

وهبين وسويقه موضعان، فوهبين: جبل من جبال الدهناء، وسويقه: موضع قرب المدينة،
مشق، موضع الشق عن رؤوس أولاد البقر، السوابي، جمع سايياء وهي الجلدة التي تنشق
عن رأس المولود.

الشاهد: قوله: "السَّوَابِيُّ" جمع سَائِيَاء.

ورد في ديوانه (١٦٩٧)، والحكم (لحس)، وأساس البلاغة (سبي)، وابن يسعون: (٢٥٠)،
والقيس (٨٢٠)، وابن برى (٥٥١)، واللسان والتاج (لحس).

في الديوان (يحلون، أنوق) وفي الأساس (يحلون من يبرين.... أنوف)، وفي ابن يسعون
(أنوف).

(٥) انظر الكتاب (١٩٩/٢).

(٦) التكملة شاذ لي (١٧١، ١٧٢)، والتكملة مرجان (٤٤٥، ٤٤٨).

قال المفسر:

اعلم أن مثال حُبْلَى يجمع في الأصل على فَعَالِي بِكسر اللام نحو حَبَالِي، ثم تبدل من الكسرة فتحة ومن الياء الألف إرادة أن يكون آخر الجمع كلفظ آخر الواحد ^(١)، فيقال: حَبَالَى كحُبْلَى ^(٢)، فالألف في حَبَالَى غير الألف في حُبْلَى؛ لأن هذه منقلبة عن ياء فَعَالِي والأولى للتأنيث، والدليل على ذلك ^(٣) أن بعضهم قال: ذِفْرَى وذَفَارٍ مع امتناعه من صرف ذِفْرَى، فالألف في ذِفْرَى للتأنيث كما أنها في حُبْلَى كذلك، فلما ^(٤): قيل: ذَفَارٍ كان كذلك الأصل في حَبَالَى حَبَالٍ، ومثل ذلك في قصدهم أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد قولهم: هِرَاوَة وهَرَاوَى، وإِدَاوَة وأَدَاوَى ^(٥)، فالأصل هَرَاوِي بوزن هَرَاوِي على فَعَائِل؛ لأن هِرَاوَة فِعَالَة كِرِسَالَة، ثم أبدلوا من الكسرة في الهمزة فتحة، ومن الياء ألفاً فصار هَرَاءً مثل هَرَاعَا، ثم أبدلوا من الهمزة واواً ليكون آخر الجمع كآخر الواحد في كون الحرف الذي يلي الحرف الأخير واواً، فقالوا: هَرَاوَى فصار كَهَرَاوَة في وجود الواو فيه لفظاً، وإن كان التقدير مختلفاً من حيث إن الواو في هَرَاوَة لام الفعل وفي هَرَاوَى بدل من الهمزة والواو التي هي لام قد انقلبت إلى

(١) في د (المفرد).

(٢) انظر: الكتاب (٣٨٥/٢).

(٣) أي أن ألف حبالى مبدلة من الياء، انظر: الكتاب (١٩٥/٢).

(٤) في ر، و (ود) فكما قيل: ذفار كذلك.

(٥) قال سيبويه (٣٨٥/٢)، (وأما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو إدَاوَة وعِلَاوَة وهِرَاوَة فإنهم

يقولون فيه: هَرَاوَى وعِلَاوَى وأَدَاوَى ألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في ذلك) وانظر:

المقتضب (١٤٠/١)، والنصف (٦٣/٢).

السياء في قولك: هَرَائِي مثل هَرَاعِي، ثم إلى الألف في هَرَاوَا، وكذا حكم أَدَاوَا، وكان اعتبارهم أن يتجانس لفظ الجمع ولفظ الواحد لفرط الرغبة في أن يكون الفرع على منهاج الأصل ومشاكلاله؛ لأن الجمع فرع والواحد أصل، ونحو ذا من / المشاكلات كثير من كلامهم، وقالوا: صَحَارِي، ثم أبدلوا من الكسرة أ/ ١٤٩ الفتحة، ومن الياء الألف، فقالوا: صَحَارِي مع أن التشاكل غير مطلوب بين الواحد والجمع إذ الواحد صَحْرَاءَ ليكون آخر صَحَارِي كآخر حُبَالِي، فقال أبو علي: "وكان هذا في تكسير صَحْرَاءَ أولى إذ قالوا: مَهَارِي وَمَدَارِي، وليست أواخرهما للتأنيث، ومقصوده أن صَحْرَاءَ مُمدودة، فرع على حُبَلِي؛ لأن الألف زيدت قبل ألف التأنيث حتى انقلبت همزة لالتقاء الساكنين، ولذلك يقصر فيرد إلى الأصل نحو: الهَيْجَا، وإذا كان كذلك كان جديراً بأن يحذف في الجمع إحدى الزيادتين، ويصير آخره كآخر فَعَلِي، فيقال: صَحَارِي كَحَبَالِي، وأما مَهَارِي وَمَدَارِي فليس كذلك؛ لأن الواحد مَهْرِيٌّ وَمِدْرِيٌّ، وليس في آخره ألف التأنيث، فيقال: إن قلب الياء إلى الألف لأجل أن يشاكل الجمع الواحد في مَهَارِي وَمَدَارِي لخفة الألف، وشبهه ^(١) قولهم: صَحَارِي ليكون كَحَبَالِي بقولهم: دُئْيَاوِي في النسب، وذلك أنهم زادوا قبل الألف في دُئْيَا التي تنقلب واواً في قولك: دُئْيَوِي ألفاً فقالوا: دُئْيَاوِي ليكون كَحَمْرَاوِيٍّ وَصَحْرَاوِيٍّ في اللفظ، فكما اعتبروا أن يكون لفظ المقصور كلفظ الممدود في النسب كذلك اعتبروا في الجمع أن يكون لفظ جمع الممدود كلفظ جمع المقصور، وكان هذا أولى لما ذكرنا من أن الممدود فرع على المقصور، فهو أولى بأن يتبعه، ولذلك كان نحو: دُئْيَاوِيٍّ لا يكثر كثرة صَحَارِي.

(١) في أ (شبهه).

وأما فعلاء صفة نحو: حَمَرَاء فتكسيرة فُعل نحو: حُمِر، ولا يجمع على فعلاوات نحو: حَمَرَاوَات إلا إذا استعمل استعمال الأسماء نحو: بَطَحَاوَات كصَحْرَاوَات، وعلى إجراء الصفة مجرى الاسم جاء: "لَيْسَ فِي الْحَضَرَاوَات صَدَقَةٌ" ^(١)، وذلك أنه لم يجعل له موصوف، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة ^(٢)، وقد تقدم الكلام في نحو ذا.

وأما نحو: حُبَارَى فالجمع فيه بالألف والتاء نحو: حُبَارِيَّات وَسُمَائِيَّات، ولا يقال: حَبَائِر، وذلك لما ذكره أبو الحسن من أن حُبَارَى قد يعنى به الجمع على لفظ الأفراد لقلة الاحتياج إلى هذا النحو، وأما نحو: قَاصِعَاء مما علامة التأنيث فيه خامسة، فيجمع على فَوَاعِلِ نحو: قَوَاصِعِ تَزَلْ منزلة ضَارِبَةٍ ^(٣) وضَوَارِب، وقُنْبَرَاء وقُنَابِرَ بمنزلة قَنْبَرَةٍ وقُنَابِرَ، وقد وصلنا حديث فعلاء بنحو: حُبَلَى، ولم نذكر فُعَلَى أَفْعَل.

اعلم أن فُعَلَى أَفْعَل يجمع بالألف والتاء نحو: الْفُضْلِيَّاتِ وَالصُّغَرِيَّاتِ / ١٤٩ ب/ ويكسر على الفعل نحو الْكُبَرِ وَالصُّغَرِ ^(٤) كَالظُّلَمِ وَالْعُرْفِ، وفُعل لا يَجِيءُ في غير هذا إلا قليلا كقولهم: رُؤْيَا ورُؤَى، وذلك أن الرُّؤْيَا ليس فيها شيء من

(١) سنن الترمذي (٣/٣٠، ٣١)، وهو حديث مرسل، والنهاية (٤١/٢)، ونصب الراية (٣٨٦/٢).

(٢) انظر: النهاية (٤١/٢)، وشرح الشافية للجاربردي (١٤٦/١)، وتلخيص الفهوم (٣٢٤)، وشرح الشافية للنقرة (١٠٢/٢).

(٣) في أ (ضارب).

(٤) انظر: المقتضب (٢٧٢/٢).

معنى التفضيل نحو: الأَرَأَى والرُّؤْيَا، وإنما هو ^(١) اسم على فُعَلَى، ومثل فُعَلَى ^(٢)، في القلة فُعَال قالوا: رَبَّى ورُبَّاب، وفُعَال بضم الفاء قليل في التكسير، وجاءت منه كلمات نحو: نُفَسَاء ونُفَاس وظَنَر وظَوَار وثَنِي، وثَنَاء وتَوَام وتَوَام، ورِخْل ورُخَال، وشبه هذا شيخنا بفُعَالِي في الجمع نحو: سُكَارَى (وعُجَالِي) ^(٣)، وكُسَالَى ^(٤).

(١) في ر، وظ (هي).

(٢) في د، وظ (فعل).

(٣) (وعجالي) ليست في (أ).

(٤) في ر، وظ (وكسالي وعند أبي العباس أن فعالا اسم للجمع وليس بتكسير وهو القياس).

قال صاحب الكتاب:

"باب تكسير (بنات) ^(١) الأربعة"

بنات الأربعة على ضربين: أحدهما مالا زيادة فيه، والآخر ما رابعة حرف لين زائد، فما خلا من الزيادة فنحو: خَنْجَر ^(٢) وخَنَاجِر ^(٣)، وَضِفْدَع ^(٤) وَضَفَادِع، وَبُرْثَن وَبِرَاثِن، وَقِمَطر وَقِمَاطِر، فهذا بناء التكثير، وإن عنت الأقل لم تجاوز هذا، ولا تجمع بالياء؛ لأنه مذكر، ولا تجمع على شيء من أبنية أدنى العدد؛ لأنك لا تصل إليه إلا بحذف حرف من نفس الكلمة، فجعلوا البناء للقليل والكثير إذ جاء ذلك في شُوع.

وما كان رابعة حرف لين، فنحو: قَنَدِيل وقَنَادِيل، وَكُرْشُوع ^(٥) وَكَرَاسِيْعٍ وَقِرْطَاسٍ وَقَرَاطِيْسٍ، وما لحق به في العِدَّة كسر ^(٦) هذا التكسير، وذلك ^(٧) نحو: كَوَكَبٍ وَكَوَاكِبٍ، وَدَيَسَم ^(٨) وَدَيَاسِمٍ، وَجَدَوَلٍ وَجَدَاوِلٍ،

(١) (بنات) ليست في (أ).

(٢) في أ (جنجن وجناجن).

(٣) في التكملة شاذ لي (وحناجر وجنجن وجناجن).

(٤) ضبط ضفدع في سيبويه (١٩٧/٢)، بفتح الضاد والdal، وقال الزبيدي في لحن العوام (١١٣) ويقول: ضفدع بفتح الدال قال محمد: والصواب ضِفْدَع بالكسر على مثال فَعْلَل وفَعْلَل بالفتح قليل في أبنيتهم. وقال الصقلي في تثقيف اللسان ١٢٥، ويقولون: ضَفْدَع وخرنق وسلسلة، والصواب ضِفْدَع وخرنق وسلسلة.

(٥) الكُرْشُوع: حرف الزند الذي يلي الخنصر الناتئ عند الرسغ، تهذيب اللغة (٣٠٣/٣).

(٦) في أ (كسروا).

(٧) في التكملة مرجان (في نحو).

(٨) الديسم: الظلمة وقيل: الدب، وقيل: ولد الذئب من الكلبة، وقيل: ولد الكلبة من الذئب، وقيل: الذرة، وقيل: الثعلب. تهذيب اللغة (٣٧٧، ٣٧٦/١٢).

وَعِثِيرٌ ^(١) وَعِثَايرٌ، وَسَلَّمٌ وَسَلَّالِمٌ، وَجُنْدَبٌ وَجَنَادِبٌ وَقَرَدَدٌ وَقَرَادِدٌ ^(٢) ^(٣).
قال المفسر:

اعلم أن هذا الباب على أربعة أضرب:
أحدهما: ما كان رُبَاعِيًّا صَرِيحًا عَارِيًّا من الزيادة نحو: جَعْفَرٌ وَسَلْهَبٌ
وَضِفْدَعٌ فيجمع ذا على فَعَالِلٍ نحو: ضَفَادِعٌ، وَسَلَاهِبٌ، وَجَعَاغِرٌ ^(٤).
والثاني: ما كان رباعيا حكما، وذلك نحو: جَدَوَلٌ؛ لأن هذا من
الثلاثي لكنه ملحق بالرباعي، فهو بمنزلة، وهذا أيضا تكسيه على زنة فَعَالِلٍ
نحو جَدَاوِلٍ، وكذا قَرَدَدٌ ملحق بِجَعْفَرٍ فتقول: قَرَادِدٌ.
والثالث: ما كان رباعيا صريحاً، وكان فيه زيادة لغير الإلحاق نحو:
قِرْطَاسٌ وَقِنْدِيلٌ، فهذا يجمع على فَعَالِيلٍ نحو: قَرَاتِينِسٌ وَقِنَادِيلٌ.

والضرب الرابع: ما هو على أربعة أحرف في اللفظ، وليس بِرُبَاعِيٍّ
أصلاً ^(٥) ولا حكماً نحو ^(٦): سُلْمٌ؛ لأنه فُعْلٌ واللام للتضعيف فهذا يجمع على
فَعَاعِلٍ نحو سَلَالِمٌ ويستوي في جمع ما ذكرنا القليل والكثير؛ لأنك إن صغت

(١) العثير: الغبار الساطع. تهذيب اللغة (٣٢٥/٢).

(٢) قال سيبويه (١٩٧/٢) (وَقَرَدَدٌ وَقَرَادِدٌ، وقد يقال: قَرَادِيدٌ كراهية للتضعيف).

والقردد من الأرض: قرنة إلى جنب وهدة، وقيل: ما ارتفع من الأرض. تهذيب اللغة
(٢٧/٩).

(٣) التكملة شاذ لي (١٧٣)، والتكملة مرجان (٤٤٨، ٤٤٩).

(٤) قال سيبويه (١٩٧/٢)، (وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال
مفاعل وذلك قولك: ضفدع وضافدع).

(٥) في ر، وظ (لا أصلاً).

(٦) في أ (لا سلم).

له مثال قلة افتقرت إلى الحذف نحو: أن تقول في ضِفْدَع: أَضْفَاد وأَضْفَدَة، / ١٥٠/أ
وَضِفْدَة، فلما احتيج إلى الحذف ترك، وإن كانوا قد تركوا مثال القلة حيث
يقدر عليه من غير حذف نحو: شُسُوع كان هذا أولى بأن يرفض.
وإذا كان نحو: قَرَدَد وجَعْفَر مذكراً لم يجمع بالالف والتاء، وإنما يفعل
ذلك في التصغير نحو: دُرَيْهَمَات وقُتَيْدِيَلَات.

قال صاحب الكتاب:

"باب ما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل"

وذلك قولهم: بَاطِلٌ وَأَبَاطِيلٌ، وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ وَعَرُوضٌ وَأَعَارِضٌ وَرَهْطٌ وَأَرَاهِطٌ فَأَبَاطِيلٌ كأنه جمع إِبْطَالٍ ^(١) وَإِيطِيلٌ، وَأَرَاهِطٌ كأنه جمع أَرَهْطٌ، وَأَفْعَلٌ لم يستعمل عنده ^(٢) في هذا، ومثال ذلك لَيْلَةٌ وَلَيَالٍ ^(٣) وَأَهْلٌ وَأَهَالٍ، فهذه زِيَادَاتٌ لحقت التكسير والتصغير على الخروج عن القياس كما لحق الإضافة نحو: بَحْرَانِي، فكما لا يستقيم أن يقال: أصل البَحْرَيْنِ بَحْرَانٌ للحاق هذه الزيادة له كذلك لا يستقيم ذلك في التكسير والتصغير، وقالوا: أَرْضٌ وآرَاضٌ كما قالوا: أَهْلٌ وآهَالٌ، وقال بعضهم في جمع مَكَانٍ: أَمَكْنٌ، وهذا شاذ؛ لأن هذا البناء لا يجمع في المذكر على أَفْعَلٌ في الأمر الشائع، ومثل ذلك تَوَامٌ وتَوَامٌ، وكذلك حِمَارٌ وَحَمِيرٌ، وكذلك كَرَوَانٌ وَكِرَوَانٌ ^(٤) إنما جمعه على أنه فَعْلٌ قال:

مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاسَ حَوْلَهُ كَأَنَّهُمُ الْكِرَوَانُ أَبْصَرَنَ بَازِيَا ^(٥)

(١) في التكملة شاذ لي (أو).

(٢) أي سيبويه، انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٣) في التكملة مرجان (ليالي).

(٤) انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٥) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

الكروان: طائر بين الدجاجة والحمامة طويل الساقين والعنق جاحظ العينين أصفرهما له

صوت حسن في الليل.

بازيا: من جوارح الطير.

ومثل ذلك أَصْحَابُ وَأَطْيَارُ فِي جَمْعِ صَاحِبٍ وَطَائِرٍ^(١).

قال المفسر:

اعلم أن أَبَاطِيلَ جمع واحد قد استغني عنه بِيَاطِلٍ نحو إِبْطَالٍ وإِبْطِيلٍ، وكذلك حَدِيثٍ وَأَحَادِيثٍ كأنه جمع أَحْدَاثٍ، قال شيخنا: ولا يجوز أن يكون أَحَادِيثُ جمع أَحْدُوثة؛ لأنه يقال: أحاديث النبي ﷺ، وحديث النبي، ولا يجوز أن يقال^(٢): أَحْدُوثة النبي وكانَّ أَحْدُوثة^(٣) بمنزلة الأعجوبة، ومن هذا أَرَاهُطَ كأنه جمع أَرُهْطَ كأَكْلَبٍ (وقول أبي علي وأَفْعُلَ عنده لم يستعمل في هذا يعني به أن أَرُهْطَ غير مستعمل عند سيبويه)^(٤)، وكذا لَيْلَةٌ وَلَيَالٍ؛ لأن اللَّيْلِيَّ جمع لَيْلَاةٍ، وعلى ذا جاء لَيْلِيَّةٌ، وشبه هذا بقولهم: بَحْرَانِي، وذلك أن بَحْرَانٍ لا يجوز أن يكون بمنزلة بَحْرٍ؛ لأن الألف والنون قد لحقا، وكذلك لحاق الياء بعد اللام

= الشاهد: يقوله: "الكِرْوَانُ (جمع كَرَوَانٍ على تقدير حذف الزوائد كأنه جمع كَرَأٍ. ورد في ديوانه (١٣١٣)، والفرق لقطرب (١٣٨)، والحيوان (٣٧٢/٦)، والكمال: (٥٧٠)، والجمهرة (٤١٤/٢)، وعيار الشعر: (٩٢)، والخصائص (٢٢٢/٢)، والمنصف (٧٢/٣)، وزهر الآداب (١٠٦)، ودرة الغواص (١٩٨)، والاقتضاب (١٣٣/١)، وابن يسعون (٢٥٠)، والقيسي (٨٢١)، وابن برى (٥٥٣)، وحياة الحيوان (٢٧٧/٢)، وحاشية يس (١٨٨/٢)، والخزانة (٣٧٧/٢). في الحيوان والكمال والجمهرة وردة الغواص وخاشية يس (القوم) وفي زهر الآداب (عاين).

(١) التكملة شاذ لي (١٧٤)، والتكملة مرجان (٤٤٩، ٤٥٠).

(٢) في د (فيه أحدوثة).

(٣) في ر، ود (الأحدوثة).

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ).

في لِيَالِي يدل على أنها لا تكون جمع لَيْلَة، وكذا أَهَال كأنه جمع أَهْلَة مثلاً
كَلَيْلَة، وكذا أَرَاض كأنه جمع أَرْضَة وأما أَرَاض وَأَهَال على أُنْفَعَال، فليس
يثبت في الاستعمال، ومن هذا مَلَامَح وَمَشَابَه؛ لأن الواحد في الأصل مَلْمَح^(١)
وَمَشَبَه، وقد استعملوا بدلها شَبَه وَلَمَحَة، وقد يَجِيء جموع من أمثلة / ١٥٠ ب
التكسير وواحدتها متروك بكل وجه نحو: عَبَادِيد^(٢) فالواحد عَبِيد، ولم
يستعمل، وكذا عَبَايِد، وأما مَكَانَ وَأَمْكُنْ، فجمع شاذ من حيث إن هذا المثال
يجمع على أَفْعَلَة، وليس يجب أن يقال: إن أَمْكُنْ جمع شيء آخر متروك إذ ليس
هنا زيادة في التركيب تقتضي ذلك، فأمكن مثل أَطْحُلْ في طِحَالِ وَأَسْمِيَة في
سَمَاء كما تقدم^(٣)، وأما حَمِيرٌ في حِمَارٍ، فينبغي أن يكون اسماً للجمع كعَبِيد
وَكَلِبٍ، وهذا هو الواجب؛ لأن مثال فَعِيلٍ ليس من أبنية التكسير، وأما كِرْوَان
بوزن قِنْوَان في جمع كَرَوَان كقوله:

يَا كَرَوَانَا صُكَّ فَكُوبَانَا^(٤)

(١) في أ (ملمح).

(٢) انظر: الكتاب (٨٩/٢، ١٤٢).

(٣) انظر: ٩٠٠.

(٤) رجز قائله مدرك بن حصين الأسدي يخاطب امرأته ويهجو أباه.

ياكروانا: ترك مخاطبتها ثم أقبل على وليها فكأنه قال يا رجلاً كروانا أي مثل الكروان في
ضعفه إنما يدفع عن نفسه بسلحه.
صك: أي ضرب، أكبأنا: أنقبض.
الشاهد: قوله: "كروانا".

ورد في النوادر (٢٤٤)، وإصلاح المنطق (٩٦)، والمعاني الكبير (٢٩٤/١)، والصحاح
(خفض) وكتاب الأفعال للسرقسطي (٢٨٥/١)، وتهذيب إصلاح المنطق (٢٥٧/١)،
والمشوف المعلم (٥١٩)، واللسان (صكك، كرا).

فإنه جاء على تقدير سقوط الألف والنون، وقد قالوا في الترخيم:
أَطْرِقْ كَرًا^(١) وإذا قدر سقوطها صار كَرَى على فَعَل كَخَرَبَ^(٢) فيقال:
كَرَّوان كَخَرَبان، وأَصْحَاب وأَطْيَار في جمع طائر، وصاحب شاذ أيضاً.

-
- (١) مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام فيقول المتكلم ذلك أي أسكت
فإنني أريد من هو أنبل منك، وقيل: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل
لا يتكلم في أمثاله، والمعنى: اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء.
ورد في: الكتاب (٣٢٦/١)، (١٩٩/٢)، والزاهر (٣٧٤/٢)، وجمهرة الأمثال (١٥٨/١)،
ومجمع الأمثال (٤٣١/١)، والمستقصى (٢٢١/١).
(٢) الخرب: الذكر من الحبارى وجمعه الخربان. تهذيب اللغة (٣٥٩/٧).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع الجمع"

اعلم أنهم قد^(١) جمعوا أَفْعَلَةً وَأَفْعَلًا على أَفَاعِلٍ، فقالوا: أَيْدٍ وَأَيَادٍ وَأَوْطُبٌ^(٢) وَأَوَاطِبُ، وَأَسْقِيَةٌ وَأَسَاقٍ، وَأَسْوَرَةٌ وَأَسَاوِرُ، وفي التنزيل: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٣)، وقد جمعوا أَفْعَلَةً بالتاء فقالوا: أَعْطِيَّاتٍ وَأَسْقِيَّاتٍ، وجمعوا أَفْعَلًا على أَفَاعِيلٍ، وذلك قولهم: أَنْعَامٌ وَأَنْعَائِمٌ، وَأَعْرَابٌ وَأَعَارِيبٌ قال:

أَعَارِيبُ طُورِيُونَ مِنْ كُلِّ بَلَدَةٍ يَحِيدُونَ عَنْهَا مِنْ حِذَارِ الْمَقَادِرِ^(٤)
وقال: جِمَالٌ، وَجَمَائِلٌ قال:
وَقَرَّبْنَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غَرَبَانٍ أَوْرَاكَهَا الْخَطَرُ^(٥)

(١) (قد) ليست في التكملة مرجان.

(٢) في أ (أوطب وأواطب) الوطب: سقاء اللبن وجمعه وطاب وأوطاب.

تهذيب اللغة (٣٨/١٤).

(٣) سورة الكهف (الآية: ٣١).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة. طوريون: من بلاد الطور يعني الشام، يحيدون عنها: يميلون عن القرية، المقادر: الأمراض والموت. الشاهد: قوله: "أعاريب" جمع أعراب.

ورد في ديوانه (١٦٩٨)، وتهذيب اللغة (٧/١٤)، ابن يسعون (٢٥٢)، والقيسي (٨٢٦)، وابن برى (٥٥٧)، واللسان (طراً، ظبو) والخزانة (٣٥٥/٧)، والتاج (طور).

عجزه في تهذيب اللغة (١٠/١٤)، والتاج (حذار المنايا أو حذار المقادر).

(٥) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة. قرين: يعني النسوة التي حففن بي، الزرق: أكثبة بالدهناء، تقوب: تقشر، غربان أوراكاها: رؤوس أوراكاها الذي يلي الذنب.

الشاهد: قوله: "الجمائل" جمع جمال وجمال جمع جمل.

وقالوا: رِجَالَات، وَكِلَابَات، ومثله يُيُوتَات، وقالوا: الطُّرُقَات،
وَالْجُزُرَات، وقال بعضهم: عندنا مُعْنَات أراد جمع مَعِين ^(١) مُعْن ^(٢)، وجعلوا
جِمَالَات بمنزلة أَرْضَات إذ كان ذلك مؤنثا مثلها، وليس كل جمع يجمع كما لا
يجمع كل مصدر كالحلوم والألباب ^(٣) قال:
هَلْ مِنْ حُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُنْذِرُهُمْ مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَظْمِي وَتَضْرِيصِي ^(٤)
وكذلك لا يجمع جميع أسماء الأجناس كما جمع التَّمَرُ، فقل: تُمْرَان
وقالوا: حُشَان وَحَشَاشِينَ كما قالوا: مُصْرَان وَمَصَارِينَ ^(٥) ^(٦).

قال المفسر:

اعلم أن أمثلة جمع القلة تجمع، فيقال في أَفْعَلَةٍ: أَفَاعِلُ نحو: أَسَاوِرُ في

= ورد في ديوانه (٥٦٦)، والخيل لأبي عبيدة (٧٤)، والحيوان (٤٣٠/٣)، والكامل (٦١)،
وبلاد العرب (٣١٢)، وخلق الإنسان لثابت (٣٠١)، والجمهرة (٢٦/١)، والبارع
(٣٠٣)، والفصول والغايات (٣٣٥/١)، والمخصص (٢٣/٧)، ومعجم ما استعجم
(٦٩٦)، والجمان (٣٣٨)، والمسلسل (٧٩)، وابن يسعون (٢٥٣)، والقيسي (٨٢٦)،
وابن برى (٥٥٧)، وشرح المفصل (٧٦/٥)، واللسان والتاج (خطر، زرق، غرب).
في الحيوان واللسان (الحماثل) وفي التاج (غرب الحماثل).

(١) المعين: الماء السائل، وقيل: الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب العزيز وكل ذلك
من السهولة، اللسان (معن).

(٢) في التكملة شاذ لي (معين كأنه جمع معينا على معن وجمع معنا على معنات).

(٣) انظر: الكتاب (٢٠٠/٢).

(٤) تقدم ورده ص ٨٠٦.

(٥) انظر: الكتاب (٢٠٠/٢).

(٦) التكملة شاذ لي (١٧٥)، والتكملة مرجان (٤٥١، ٤٥٢).

أَسْوَرَة وَأَسَاقٍ فِي أَسْقِيَةٍ، وَفِي أَفْعَالٍ أَفَاعِيلٍ نَحْوُ: أَتَاعِيمٍ وَأَعَارِبٍ، وَفِي أَفْعَلٍ أَفَاعِلٍ نَحْوُ: أَكْلَبٌ وَأَكَالِبٌ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ الْكَثِيرُ فَلَا يَجْمَعُ؛ لِأَن هَذَا الْقَلِيلُ جَمْعٌ لِيَصِيرَ إِلَى الْكَثِيرِ، ١٥١/أ
وَمَا وَضَعَ عَلَى الْكَثَرَةِ يَسْتَفْنِي عَنْ ذَلِكَ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ، فَعَلَى وَقَوْعٍ مِثَالِ
الْكَثَرَةِ عَلَى الْقَلَّةِ نَحْوُ: قَوْلِهِمْ: جَمَالَةٌ وَجَمَائِلُ، وَذَلِكَ أَنَّ جَمَالَةً قَدْ وَقَعَ عَلَى
الْقَلِيلِ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: جَمَالَاتٌ ^(١)، فَجَاؤُوا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ الَّذِي هُوَ عِلْمُ الْقَلَّةِ،
وَصَرَحُوا بِذَلِكَ، فَلَوْ كَانَ جَمَالَةً لِلْكَثِيرِ ^(٢)، لَكَانَ جَمْعُهُ بِعِلْمِ الْقَلَّةِ نَقْضًا لِلْغَرَضِ
وَقَصْدًا لِأَن يَنْقُصَ بِالْجَمْعِ، وَالْجَمْعُ مِنْ شَأْنِهِ الزِّيَادَةُ لَا النِّقْصَانُ إِذْ لَا يَقُولُ
أَحَدٌ: إِنْ جَفَنَاتٍ تَدُلُّ عَلَى ^(٣) مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ جَفْنَةٌ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ:
(إِنْ) ^(٤) أَكَالِبٍ يَدُلُّ عَلَى أَقَلٍّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَكْلَبٌ، وَلَا عَلَى مِثْلِهِ؛ لِأَن الْجَمْعَ
حَقِيقَتُهُ الزِّيَادَةُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي إِيقَاعِ أَمْثَلَةِ الْكَثِيرِ عَلَى الْقَلِيلِ قَوْلُهُمْ: يُبَيِّنَاتُ
وَطُرُقَاتُ وَمُعْنَاتُ، فَمُعْنٌ جَمْعٌ مَعِينٍ وَمَعِينٌ فَعِيلٌ مِنْ مَعَنَ إِذَا، سَالَ وَحَكِيَ
شَيْخُنَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِعَانٍ فِي جَمْعِ مَعِينٍ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى ذَا أَنْ يَكُونَ مَعِينٌ
مَفْعُولًا مِنَ الْعَيْنِ كَيَبِّعَ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا جَمَعَ هَذَا الْجَمْعُ، وَقَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ:
"وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يَجْمَعُ كَمَا لَا يَجْمَعُ كُلُّ مَصْدَرٍ كَالْحُلُومِ وَالْأَلْبَابِ، فَلَأَجَلُ أَنْ
الْمَصْدَرُ مَوْضُوعٌ عَلَى الشِّيَاعِ وَالْعُمُومِ، فَإِذَا قُلْتَ: الضَّرْبُ وَالْقَتْلُ لَمْ يَخْتَصَّ
بِنَوْعٍ دُونَ نَوْعٍ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: ضَرْبُ النَّاسِ وَقَتْلُ الْقَوْمِ تَرِيدُ الْأَنْوَاعَ،

(١) فِي ر (جَمَالَةٍ).

(٢) فِي ر، وَد (لِلْكَثَرَةِ).

(٣) فِي ر، وَد (عَلَى أَقَلِّ مِمَّا).

(٤) (أَنْ) لَيْسَتْ فِي (أ).

فليس به حاجة إلى الجمع، فإذا جمع فعلى أن يفرق، فيجعل أفعال على بعض وبعض كأنه يقال: ضَرَبَ كذا وضَرَبُ كذا وظَنُّ كذا، ثم يقال: الظُّنُون والحُلُوم، وهذا للحرص على أن يكون اللفظ على وجه لا يكون ^(١) إلا للكثرة، وهو أن يكون جمعاً صريحاً، وليس يفعل في كل شيء، لأنه ليس بواجب فمن حَقَّك أن تقصره على السماع، فلا يسوغ أن يجمع المشي والقيام والقعود لأجل الحُلُوم والعُلُوم، وكذلك ما نحن فيه من أسماء الجموع، فإذا قالوا: أَسْقِيَة وأَسَاقٍ، لم يجز لك أن تقول في أَقْلَبَة وأَجْرَبَة: أَقَالِب وأَجَارِب، ولا في أَجْبَال أَجَابِيل إذ قالوا أَعَارِب، وذلك أن جمع الجمع ليس بشيء يحتاج إليه ألبته، وإنما هو وضع بناء لغرض زائد، وليس لك أن تبني من جهتك، وقد ذكرت لك أن الذي يفتقر إليه جمع واحد في كل كلمة فما عداه زيادة ^(٢)، فلاحظ لك في وضعه، وإنما هو إليهم، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس كالثَّمران والشَّعير لا يطرد جمعه، وإنما يجمع على تقدير اختلاف الأنواع كأنه تمر كذا وتمر كذا وتمر كذا، ثم قيل: الثَّمُور والثَّمران، فلو قلت: الثَّمَرُ صلح للجمع ولم يختص / بنوع ١٥١/ب واحد كما أن الثمر كذا غير أن الثمر لفظ الاختلاف موجود فيه، وهو الجمع، ولا تقول على ذا في البُرِّ: بُرُور، ولكنك تتبع فيه المسموع، ومثل الثَّمُور أَشْجَار في شَجَر وسُحْب في سَحَاب كَقَذَالٍ وَقُدُلٍ، ولو جعلت سُحْباً جمع سَحَابَة على صَحِيفَة وصُحُف في تقدير سقوط التاء جاز فيه على ضعف.

(١) في ر (يصلح).

(٢) انظر: ٨٤٣.

قال صاحب الكتاب:

"هذا باب ما جعل الاثنان فيه على لفظ الجمع"

وذلك أن يكون الشَّيْئَانِ كل واحد منهما بعض شيء لا يفرد من صاحبه، وذلك قولهم: ما أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا، وقال سبحانه: ﴿فَقَدْ صَعَتُ قُلُوبُكُمَا﴾^(١)، وقال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢)، وزعموا أن في حرف عبدالله^(٣) ﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾^(٤)، وهذا بمثلة نحن فعلنا إذا كانا اثنين، وزعم يونس أنهم يقولون: (ضربت)^(٥)، رَأْسِيهِمَا^(٦)، وقال هميان بن^(٧) قحافة، فجمع بين اللغتين في بيت:

ظَهَرَا هُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ^(٨)

(١) تقدم وردها ٧٧٠.

(٢) سورة المائدة (الآية: ٣٨).

(٣) عبدالله بن مسعود بن الحارث المخزومي التميمي أحد الصحابة عرض القرآن على النبي ﷺ، توفي سنة (٣٢٢هـ).

أخباره في: المحبر (٢٧٨)، وحلية الأولياء (٢٥٧/٢)، وصفة الصفوة (١٥٤/١)، والبداية والنهاية (٧٦/٦).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٢٢٨/٦)، وشواذ بن خالويه (٣٩).

(٥) (ضربت) ليست في (أ).

(٦) الكتاب (٢٠١/٢)، قال: (وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما وزعم أنه سمع ذلك من رؤية).

(٧) (ابن قحافة) ليست في التكملة شاذ لي.

(٨) تقدم وروده (٦٤١)، والشاهد هنا قوله: "ظهور الترسين"، وقد قدم (ظهرهما).

ومن قال: أَبَايْت ^(١) وَأَقَاوِيل لم يقل: أَقْوَالَانِ، وقالوا: لِقَاحَانِ
سَوْدَاوَانِ، وَلِقَاح جمع لِقْحَة كأنهم جعلوه بمنزلة قَطِيع حيث قالوا لِقَاح واحدة
قال:

لَأُضْبَحَ الْقَوْمَ أَوْبَادًا فَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ ^(٢)
وقالوا: إِبْلَانِ، وهو في إِبِلٍ أسهل؛ لأنه لم يكسر ^(٣) عليه شيء، وأنشد
أبو زيد:

هُمَا إِبْلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنَ أَيُّهَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكُّبُوا ^(٤) ^(٥)

(١) في التكملة (أبا بيت). وأبا بيت جمع بيت. انظر: الكتاب (١٠٢/٢، ٢٠٢).

(٢) بيت من البحر البسيط قائله عمرو بن العداء الكلبي.

قبل البيت:

سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين
عقالا: زكاة العام من الغنم والإبل، عمرو: عمرو بن عتبة ابن أبي سفيان كان ولاء
معاوية صدقات كلب، فاعتدى عليهم، أوباداً: جمع وبد وهو الفقر والبؤس.
الشاهد: قوله: "جمالين" ثنى الجمع الذي هو جمال.

ورد في غريب الحديث لابن سلام (٢١١/٣)، ومجالس ثعلب (١٤٢/١)، والأغاني
(١٦٢/٢)، والتهذيب (٢٣٩/١)، وكتاب الشعر (١٢١)، والمخصص (١٠٥/١٧)،
والمفصل (١٨٧)، وابن يسعون (٢٥٤)، والقيسي (٨٢٨)، وابن بَرى (٥٦٠)، والتنبيه
والإيضاح (وبد) وشرح المفصل (١٥٣/٤)، وشرح الكافية للرضي (١٧٧/٢)، والمقرب
(٤٣/٢)، وارتشاف الضرب (٢٥٢/١)، وشفاء العليل (١٦١)، والهمع (١٣٩/١)،
والخزانة (٥٧٩/٧).

(٣) انظر: الكتاب (٢٠١/٢، ٢٠٢).

(٤) التكملة شاذ لي (١٧٦، ١٧٧)، والتكملة مرجان (٤٥٣، ٤٥٤).

(٥) بيت من البحر الطويل، قائله شعبة بن قميز الطُّهَوِي شاعر مخضرم أدرك الجاهلية
والإسلام.

قال المفسر:

اعلم أنهم فصلوا بين الشيئين يتصلان، وبينهما إذا كانا ^(١) منفصلين، فقالوا: ما أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا، وقالوا: جاءني غَلَامَاهُما، وأخذت ثَوْبَيْهِمَا، فالمعنى ما أحسن رأسيهما، وكذا قوله سبحانه: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، في ظاهر الأمر كأن يديهما بمعنى اليمينين ^(٢)، واستدل على ذلك بقراءة عبدالله ﴿فاقطعوا أيمانهما﴾. والفائدة أن اليسرى لا تقطع إذا سرق ثانياً، ولفظ أَيْدِيَهُمَا لا يمتنع

= أخباره في: المؤلف والمختلف (٢١٠).

إعلان: جماعتان من الإبل، ما علمته: أي من قرى الأضياف وتحمل الغرامات والديات، تنكبوا: عدلوا عنها خائبين عاجزين.

الشاهد قوله: "إعلان" أنت اسم الجمع على تأويل فرقتين أو جماعتين.

ورد في النوادر (٤١٧)، وكتاب الشعر (١٢٢)، والكشاف (٣٧/٤)، والمفصل: (١٨٦)، وابن يسعون (٢٥٥)، والقيسي (٨٢٩)، وابن برة (٥٦١)، والبدیع (٢٢٣)، والتخميم (٣٦٩/٢)، وشرح المفصل (١٥٤/٤)، واللسان (نكب)، والتاج (نكب)، وشرح شواهد الكشاف (٣٤٥).

في النوادر (أية)، وفي أ (أيهما).

في الكشاف والمفصل والبدیع وشرح شواهد الكشاف (لنا إعلان).

وقع صدر هذا البيت في شعر لعوف بن عطية الخرع، وعجزه:

فَأَدُوهُمَا إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تُسَالِمَا

انظر: الأصمعيات (١٦٧)، والخزانة (٥٦٩/٧).

(١) في أ (كان).

(٢) في د (اليمين).

أن^(١) يشتمل على اليسرين، وأما تشبيهه لهذا بقولهم: نحن فعلنا^(٢) إذا كانا اثنين فمن حيث إنك قلت: نحن للاثنين كما قلته للجميع كذلك تقول: رؤوسهما في الرأسين كما تقول في الثلاثة، وقد قالوا في هذا: إنه لما كان كثير من الأعضاء أزواجاً^(٣) نحو: اليدين والرجلين والساعدين والأذنين والعينين، وما أشبه ذلك، وكان إذا ضم منها زوج إلى آخر حصل الجمع على الحقيقة من حيث يصير أربعة، أطلق لفظ الجمع على كل شيء من اثنين نحو: الرأسين إجراءً للباب/ مجرى واحداً، وهذا شيء يحكى عن البغداديين، وكان شيخنا ١٥٢/أ يرتضيه، وأما إذا قالوا: رأسيهما فعلى الأصل،^(٤) وقد حكى أن بعضهم يقول: وضَعَا رِحَالَهُمَا، فيجري المنفصل^(٥)، مجرى المتصل؛ لأن المقصود رَحْلَيْهِمَا، وأما تشنية الجمع نحو^(٦): أَقْوَالَانِ، فلا يجوز بيانه: أنك إذا قلت: أَقْوَالٌ وَأَقَاوِيلُ،

(١) في ر (من أن).

(٢) انظر : ص ٩٢٨ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٤/١٥٥، ١٥٦)، (اعلم أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا يتفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب فإنك إذا ضمنت إليه ممثله جاز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الجمع وهو الأكثر نحو قولك ما أحسن رؤوسهما....

والوجه الثاني: التشنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو قولك: ما أحسن رأسيهما.....

والوجه الثالث: الأفراد نحو قولك: ما أحسن رأسيهما وضربت ظهر الزيدين....).

(٤) (قد) ليست في (ر، و).

(٥) في أ (المتصل مجرى المنفصل)، والمتصل مالا يمكن فصله من صاحبه، والمنفصل ما يمكن فصله من صاحبه، انظر: شرح المفصل (٤/١٥٥).

(٦) في أ (فنحو).

وقصدت الكثرة بتكرير الجمع، والتثنية تدل على القلة، فلا يحسن الجمع بين لفظها ولفظ الجمع، فإن جاء ذلك فعلى قولك: أَقْوَالُ هَاهُنَا، وَأَقْوَالُ هُنَاكَ، كما قالوا: لِقَاحَانِ عَلَى قَوْلِكَ: لِقَاحٌ هُنَا وَلِقَاحٌ هُنَاكَ، فدل التثنية على الافتراق، ولهذا قال: "كَأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ قَطِيعٍ" ^(١) "يعني أنك إذا قلت: (لِقَاحٌ لم تدل على الفرقتين فإذا قلت) ^(٢)، لِقَاحَانِ دل على ذلك كما يدل القَطِيعَانِ، وعلى هذا قوله:

بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ ^(٣)

وهذا واضح؛ لأنه قصد أن يقول: رِمَاحٌ هَاهُنَا وَرِمَاحٌ هُنَاكَ، ولو قال: بَيْنَ رِمَاحِ مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ، لم يدل ظاهر اللفظ على اختلاف القبيلين وكونهما طائفتين، وأما قوله: "وهو في إِبِلٍ أَسْهَلٍ" ^(٤) "يعني أن قولك: إِبِلَانِ أَسْهَلٌ مِنْ جَمَلَانِ؛ لأن إِبِلَا اسم مفرد ليس بتكسير كَجَمَالٍ، فهو بالاسم المفرد أشبه.

(١) انظر: ٩٢٩ .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر).

(٣) رجز قائله أبو النجم العجلي، وقبله:

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ

الشاهد: "رماحي" ثني جمع التكسير.

ورد في ديوانه (١٧٦)، والبرصان والعرجان والعميان (١٨٥)، وأمالي القالي (٢٣٣/٢)،

والأغاني (١٥١/١٠)، ومعاني أبيات الحماسة: (١٢)، وسمط اللآلي (٨٥٦)، والمفصل:

(١٨٧)، والقيسي (٨٢٨)، وشرح المفصل (١٥٥/٤)، وشرح الجمل لابن عصفور

(١٣٨/١)، ومعاهد التنصيص (٢٠/١)، والخزانة (٣٩٤/٢).

(٤) انظر: ٩٢٩ .

قال صاحب الكتاب:

"باب (١) ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجمع كَقَوْمٍ وذَوْدٍ

إلا أنه من لفظ واحد"

وذلك قولهم: رَاكِبٌ وَرَكَبَ، وَرَاجِلٌ وَرَجَلَ، فَلَيْسَ الرَّكْبُ بِتَكْسِيرِ
رَاكِبٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَحْقِيرِهِ (٢): رُكَيْبٌ وَرُجَيْلٌ، وَلَا يَقُولُونَ:
رُؤَيْكُبُونَ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا زَيْدٍ أَنْشَدَ:

وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَأَضِيعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْاسٍ بِأَسْوَدَا (٣)
وَأَنْشَدَ أَبُو عَثْمَانَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ (٤):

بَنَيْتُهُ بِعُصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا غَادِيَا (٥)

(١) في التكملة (هذا باب).

(٢) في أ (تحقيرهم).

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله عبد القيس بن خفاف من بني عمرو بن حنظلة البراجم،
شاعر جاهلي.

أخبره في: ذيل الأمالي (٢٢)، ومعجم الشعراء (٣٢٥)، وذيل اللآلي (١٣).
أسود: موضع.

الشاهد قوله: رُكَيْبٌ "تصغير ركب والركب اسم للجمع وليس بتكسیر راکب يدل على
ذلك تصغيره، ولو كان تكسیر راکب لقليل: رويكبون فتقلب ألف ركب واوا ويجمع
بالواو والنون. ورد في النواذر (٣٦١)، والتبيان للطوسي (٣٢٣/٤)، وابن يسعون (٢٥٥)،
والقيسي (٨٣٠)، وابن بَرَى (٥٦٣)، وشرح المفصل (٧٧/٥).

(٤) في التكملة مرجان (الأصمعي لأحيحة بن الجلاح).

(٥) رجز قائله أحيحة بن الجلاح بن الحريش كان سيد الأوس في الجاهلية معروفا بالبخل مع
نرائه.

ومن هذا الباب عند سيبويه قولهم في تصغير أبناء: أُبَيُّون^(١)، ومثل ذلك عند الخليل الكَمأة والجَبأة في جمع كَمْءٍ وجَبءٍ، وليس بتكسير قال: تقول فيه: كُمَيْتة^(٢)، ومثل ذلك أَدِم وأَدَم، وأَفِيق، وأَفَق^(٣)، وعَمُود وعَمَد، ويدلك على ذلك تذكيرهم له في^(٤) قولهم: هو العَمَد: ومثله في التذكير حَلَقَة وحَلَق وفَلَكَة وفَلَك، ولو كان حَلَق كظَلَم لم يَذَكِّر، ومثله نَشَفَة ونَشَف للحجر الذي يُتَدَلَّلُ به، ومثل ذلك الجَامِل^(٥) والْبَاقِر^(٦)، والدليل عليه/ التذكير قال:

ب/١٥٢

= أخبره في: الكامل (٩٦٠)، والعقد الفريد (٣١/٣)، والأغانى (٣٧/١٥).

بعصبة من ماليا: قطعة منه.

الشاهد: قوله: "رُكَيْب" تصغير ركب والركب اسم للجمع وليس بتكسير راكب ولو كان تكسير راكب لقليل: رويكبون، فتقلب ألف راكب واواً ويجمع بالواو والنون، والقول في رُجَيْل كالقول في رُكَيْب.

ورد في: ديوانه (٨٣)، والأغانى (٤٨/١٥)، والمنصف (١٠١/٢)، والتبيان للطوسي (٣٢٣/٤)، والاقتضاب (٩٨/٢)، وابن يسعون (٢٥٦)، والقيسي (٨٣١)، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور (٥٤٣/٢)، والمقرب (١٢٧/٢)، وشرح الشافية (٢٠٢/٢)، المحبير (٤٢٤/٢)، في التكملة، وأ، والقيسي والبيان (غاديا).

(١) الكتاب (١٢٥/٢، ١٣٨)، وفيه (نيون أبينون).

(٢) الكتاب (٢٠٣/٢).

(٣) في اللسان (أفق) الأفيق الأديم حين يخرج من الدباغ مفروغا منه وفيه رائحته.

(٤) في التكملة مرجان والمخطوطات لدي (و) والاختيار من التكملة شاذ لي.

(٥) انظر: الكتاب (٢٠٣/٢).

(٦) في التكملة شاذ لي (والباقر والسامر)، في اللسان (بقر) "الباقر جماعة البقر مع رعاتها، والجامل: جماعة الجمال مع راعيها".

وَجَامِلٍ خَوْعٍ مِنْ نَيْبِهِ زَجَرُ الْمُعْلَى أَصْلًا وَالسَّفِيحُ^(١)
 وحدثنا أبو إسحاق أنه قد روى من نَبْتِهِ ومن نَبْيِهِ، ومن ذلك سَرِيٌّ
 وَسَرَاةٌ وَسَرَوَاتٌ يدلُّك على أنه ليس بممتزلة فَسَقَةٌ وَقُضَاةٌ جَمْعُهُمْ^(٢) له بالتاء
 وفتح الأول منه^(٣)، وقالوا: فَارَةٌ وفُرْهَةٌ، وصَاحِبٌ وصُحْبَةٌ، وظُفْرٌ وظُفُورَةٌ،
 ومثله غَائِبٌ وغَيْبٌ، وخَادِمٌ وخَدَمٌ، ورَائِحٌ ورَوَّاحٌ حكاه أحمد بن يحيى.
 ومثله إِهَابٌ وأُهْبٌ، وقالوا: مَاعِزٌ ومَعَزٌ وضَائِنٌ وضَّانٌ، وعَاَزِبٌ
 وعَزِيبٌ وعَاَزٌ وعَزِيٌّ^(٤) (٥).

(١) بيت من البحر السريع، قائله طرفة. جامل: الجامل جماعة الإبل مع رعاتها، خوع: نقص، نيبه، جمع ناب، وهو المسن من الإبل، زجر: الزجر ترقب ما يخرج من سهام القداح، المعلى القدح السابع في الميسر وهو أفضلها إذا فاز حاز سبعة أنصباء من الجزور، أصلا جمع أصيل وهو العشبي، السفيح: أحد الثلاثة أو الأربعة الأسهم التي لا شيء لها. في مجاز القرآن واللسان والتاج (خوف)، وفي اللزوميات (المنيح).
 الشاهد: قوله: "وجامل" وهو اسم للجمع مذكر ولو كان مكسرا أنث.
 ورد في: ديوانه (١٦)، ومجاز القرآن (٣٦٠/١)، ومعجم مقاييس اللغة (٢٣٠/٢)، واللزوميات (٥/١)، والمحكم (١٩٤/٢)، وابن يسعون (٢٥٦)، والمعاني الكبير: ١١٥٤، والميسر والقداح: ٤٩^٢ والتهذيب ٣/ ٢٥، والقيسي (٨٣١)، وابن برى (٥٦٤)، وشرح المقدمة الجزولية (٨٣٦)، واللسان (خوف)، والارتشاف (٣٦٢/١)، وتذكرة النحاة (٣٧٣)، والتاج (خوف).

(٢) في أ (وجمعهم).

(٣) لأنه لو كان جمعاً مكسراً لقل: سُرَاةٌ بالضم، لأن باب جمع ما كان معتلاً فعله نحو غزاة ورماة، وباب ما كان صحيحاً فعله نحو فسقة وكفرة.

(٤) انظر: الكتاب (٢٠٣/٢).

(٥) التكملة شاذ لي (١٧٨، ١٧٩)، والتكملة مرجان (٤٥٤ - ٤٥٧).

قال المفسر:

اعلم أن الذَّوْدَ والقَوَمَ والرَّكْبَ والرجل أسماء مفردة، وإن كان نحو: الرُّكْبَ والرجُل مخالفا للقَوَمَ والذَّوْدَ من حيث إن واحد هذا النحو من لفظه نحو رَاكِبٍ ورَاجِلٍ، فلا يمنع ذلك من أن يكون بمنزلة (١) لإجرائهم له مجرى الذود، وذلك قولهم: رُكِبَ ورُجِّلَ، وذلك أن الجمع يصغر برده إلى الواحد نحو: أن تقول في الشُّعراء: شُويعِرُونَ وفي قَنَادِيل: قُنَيْدِيلَات (٢)، فلما صَغُرُوا نحو: رَكِبَ على لفظه علمت أنه اسم مقتضب للجمع حتى كأنه لا واحد له، وقوله: "ولا يقولون: رُوِيْكِبُونَ" يعني أنهم إذا قصدوا تصغير رَكِبَ لم يعودوا إلى الواحد لا أن "رُوِيْكِبُونَ" لا يجوز كيف ولو صغرت راكبون لم يكن غير أن تقول: رُوِيْكِبُونَ، وقوله:

أَخْشَى رُكِيًّا أَوْ رُجِيًّا غَادِيَا (٣)

أفرد الصفة فيه حملا على اللفظ إذ كان أجرى رُكِيًّا مجرى المفرد في التصغير، وأما أُبَيِّنُونَ فقد تقدم القول (٤) فيه، والكَمَّاء واضح الأمر؛ لأنه بمنزلة ثَمرة في اللفظ وتقول: كُمِيَّةٌ بوزن كُمِيَّةٍ كما تقول: ثُميرة.

وأما أَدَمَ وَأَفْصَقَ وَعَمَدَ، فأسماء مفردة وضعت للجمع، وكذا حَلَقَ وفَلَسَكَ، واستدل على كونه هذه الأسماء مفردة بأنهم ذَكَّرُوهَا، فقالوا: هو العَمَدُ، فجرى مجرى التَّمَرِ والشَّعِيرِ في أنه اسم مفرد يُذَكَّرُ حملا على اللفظ،

(١) في ر، وظ (لأجل إجرائهم).

(٢) في ظ، ود (قنيدلات).

(٣) تقدم وروده ٩٣٣.

(٤) انظر: ٦٤٩.

وقوله: «ولو كان حَلَقٌ كَظْلَمٍ لم يُذَكَّر» يعني لو كان تكسيراً لوجب أن يمتنع فيه التذكير كما امتنع في الظْلَم، وكذلك الجَامِلِ والبَاقِر، وقال:

..... خَوْعٌ مِنْ نَبِيهِ^(١)

لم يقل: من نبيها؛ لأن الجَامِلِ كالكاھِلِ والغَارِبِ في جَرِيهِ في^(٢) حكم الأفراد، وسَرَاةٍ في جمع سَرِي اسم للجمع، وليس بممتزلة قُضَاةٍ وفَسَقَةٍ في كونه تكسيراً، ألا تراهـم/ قالوا: سَرَوَات، ولا يقال: فَسَقَات وقُضَيَّات، وكذا فُرْهَةٌ وصُحْبَةٌ وطُورَةٌ أسماء للجمع، وتقول في التصغير: فُرَيْهَةٌ وصُحْبِيَّةٌ وطُورِيَّةٌ، وقرأنا على الشيخ عن أبي زيد عُدْلَةٌ في جمع عادِلٍ كفُرْهَةٍ، وكذا غَيْبٌ وخَدَمٌ وَرَوْحٌ في^(٣) رَائِحٍ كما قال:

مَا تَعِيفُ الْيَوْمَ مِنْ طَيْرِ رَوْحٍ^(٤)

فتقول في التصغير خُدَيْمٌ ورُؤَيْجٌ.

(١) تقدم وروده ٩٣٥ .

(٢) في ر، وظ (على).

(٣) في ظ (في جمع رائح).

(٤) صدر بيت من بحر الرمل، قائله أعشى قيس، وعجزه:

..... من غراب البين أو تيس بريح

تعيف: من العيافة وهي الزجر والتطير.

الشاهد: قوله: "رَوْحٌ" جمع رائح.

ورد في: ديوانه (٢٨٧)، والحيوان (٤٤٢/٣)، والمحاسن والمساوي (١٣٠)، وتهذيب

اللغة (٢٢٢/٥)، ومعجم مقاييس اللغة (٤٥٥/٢)، (١٩٧/٤)، المخصص (٥٧/٩)،

واللسان (روح- عيف).

في الديوان وما ذكر بعده من المصادر (في الطير الروح).

وَمَعَزٌ ^(١) فِي الْأَسْمِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَغَزِيٌّ فِي جَمْعِ غَازٍ كَمَا قَالَ:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزِيَّهُمْ ^(٢)

اسم لجمع غَازٍ كَكَلِيبٍ وَمَعِيزٍ وَعَبِيدٍ وَحَمِيرٍ، وَلَيْسَ مَعِيزٌ جَمْعُ مَعَزٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ.

(١) فِي د (مَعِيز).

(٢) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، قَائِلُهُ أَمْرُو الْقَيْسِ، وَعَجَزَهُ:

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنُ بِأَرْسَانِ

مَطَوْتُ: الْمَطْوُ مَدَّ السَّيْرَ، تَكَلَّ: تَعَيَّ.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: (غَزِيَّهُمْ).

وَرَدَ فِي دِيْوَانِهِ (٩٣)، وَالْكِتَابُ (٢٠٣/٢)، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ (١٣٣/١)، وَالْمُقْتَضَبُ (٤٠/٢)، وَالْجَمْلُ (١٨٣)، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى (٤٠/٣)، وَشَرْحُ اللَّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ (١٨٠) وَالْمَخْصَصُ (١٢١/١٤)، وَالْمُقْتَصَدُ (٨٤٣)، وَالْقَيْسِيُّ (٣٢١)، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ (٢٦٧)، وَابْنُ بَرِّ (٢٢٨)، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ (٢١٦)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ (٧٩/٥)، وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ (١٣٩)، وَاللِّسَانُ (غَزَا، مَطَا)، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ (١٣٨)، وَالْهَمْعُ (٢٥٩/٥)، وَالْأَشْثُونِيُّ (٩٨/٣)، وَشَرْحُ أَيْيَاتِ الْمَغْنِيِّ (١٠٨/٣).

رَوَى (سَرِيتٌ) فِي الْكِتَابِ وَالْمُقْتَضَبِ وَشَرْحِ اللَّمَعِ وَالْمَخْصَصِ وَالْقَيْسِيِّ وَابْنُ يَعِيشَ وَابْنُ بَرِّ وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ وَاللِّسَانُ (غَزَا) وَالْمَغْنِيُّ وَالْأَشْثُونِيُّ.

وَرَوَى (مَطِيهِمٌ) فِي الدِّيْوَانِ وَالْكِتَابِ، وَالْمُقْتَضَبِ، وَالْجَمْلِ وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى وَالْقَيْسِيِّ وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ وَلَا شَاهِدَ فِيهِ.

وَرَوَى (غَزَاتِهِمْ) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ، وَشَرْحِ اللَّمَعِ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى، وَابْنُ يَعِيشَ، وَابْنُ بَرِّ، وَفِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ (رَكَابِهِمْ) وَلَا شَاهِدَ فِيهِ.

"باب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل"

هذا الضرب يلحقون ^(١) عامته الهاء في الجمع فيما زعم الخليل ^(٢)، وذلك ^(٣) مَوْزَج ومَوَازِجَة وجَوْرَب وجَوَارِبَة، وطَيْلَسَان وطَيْلَسَة، وقالوا: جَوَارِب، وكيالِج ^(٤)، كالصَّوامِع والكَوَاكِب، وقد قالوا: كِيالِجَة ونظيرها ^(٥) في العربي صَيْقَل وصَيَاقِلَة وصَيْرَف وصَيَارِفَة قال ^(٦): وقالوا في جمع إنسان: أَناسِيَة، ولا يجوز أن يكون ذلك جمع إنسي؛ لأن ما كان مثله لم تلحق آخره التاء للتأنيث نحو: بُخْتِي ^(٧) وبَخَاتِي ومَهْرِي ومَهَارِي وحَوْلِي وحَوَالِي وعَادِي وعَوَادِي ومثل الطَّيَالِسَة في إلحاق الهاء فيه في التكسير ما تريد ^(٨) به النسب، وآل فلان نحو ^(٩): الْمَسَامِعة والمَنَازِرَة، والمَهَالِبَة، وقد جاء هذا الجمع فيما اجتمع فيه النسب والعجمة نحو: السِّيَابِجَة ^(١٠) والبرابرة يريد السِّيَجِيَّين ^(١١)

(١) في التكملة مرجان (تلق في).

(٢) الكتاب (٢٠١/٢).

(٣) في التكملة (قولهم: موزج).

(٤) في اللسان (كلج)، (الكيلجة مكيال والجمع كياج وكيالجة أيضاً والهاء للعجمة).

(٥) في التكملة (ونظير هذا).

(٦) القائل سيويه (٢٠١/٢).

(٧) في اللسان (بخت)، البخت والبختية أعجمي معرب وهي الإبل الخراسانية.

(٨) في التكملة مرجان (يريدون).

(٩) في التكملة (وذلك نحو).

(١٠) في التكملة مرجان (السبايجة..... السبيجين).

(١١) في التكملة مرجان (السبايجة..... السبيجين).

والبربريين، فقد انضم إلى العجمة في السِّيَابِجَة ^(١) النسب الذي في المَهَالِبَة إذا أردت المهلبين ^(٢).

قال المفسر:

قد تقدم تفسير هذا النحو في باب ^(٣) التأنيث مستقصى، وأما قوله:
"في أناسية إنه لا يكون جمع إنسي، فدليلة أنهم قالوا: مهاريّ ولم يقولوا:
مهارية، ولا تقول ^(٤) في شيء من هذا النحو، وأناسية بمنزلة صياقلة، فإذا قالوا:
أناسي كان بمنزلة جحاجيح، وحديث اختصاص التاء بالأعجمي والمنسوب
"نحو السِّيَابِجَة" قد تقدم ^(٥).

(١) في التكملة مرجان (السبايجة.....المسيحيين).

(٢) التكملة شاذ لي (١٨٠)، والتكملة مرجان (٤٥٧ - ٤٥٨).

(٣) انظر: ٧٤٢ .

(٤) في ر، وظ (ولا في شيء).

(٥) انظر: ٧٤٢ .

قال صاحب الكتاب:

"باب (١) تكسير الصفة للجمع (٢) (٣)"

باب ما كان منه على ثلاثة أحرف

ما كان منه / فعلاً فإنه يكسر على فعال، وقد يكسر على فُعُول، ولا ١٥٣/ب
يكسر على بناء أفْعُل إلا أن يستعمل استعمال الأسماء؛ لأنه لا يضاف إليه أسماء
أدنى العدد نحو: ثلاثة وأربعة، وذلك (٤) صَعْب وصِعَاب، وفَسْل (٥) وفِسَال،
وخَذَل (٦) وخِذَال، وقالوا: كَهْل وكُهُول، وفَسْل وفُسُول، فاشتركا هاهنا كما
اشتركا في الاسم نحو: فِحَال (٧) وفُحُول، ولا يمتنع شيء من هذا في القياس من
الواو والنون نحو: كَهْلُون وصَعْبُون (٨) قال:
قَالَتْ سُلَيْمَى لَا أَحِبُّ الْجَعْدَيْنِ وَلَا السَّبَّاطِ إِنَّهُم مَنَاتَيْنِ (٩)

(١) في التكملة (هذا باب).

(٢) للجمع ليست في ر، وظ.

(٣) انظر: هذا الباب في الكتاب (٢٠٣/٢، ٢٠٦).

(٤) في التكملة شاذ لي (وذلك نحو).

(٥) الفسل: الرذل النذل الذي لا مروءة له ولا جلد. تهذيب اللغة (٤٢٩/١٢).

(٦) الخذل: العظيم الممتلئ اللسان (خذل).

(٧) في تهذيب اللغة (٧٣/٥)، قال الليث: الفحل والجميع الفحول والفحالة، والفحلة

افتحال الإنسان فحلاً لدوابه.

(٨) في التكملة مرجان (صلعون).

(٩) رجز قائله ضب بن نعة.

الجعدين: جمع جعد وهو المجتمع بعضه إلى بعض، السباط: جمع سبط وهو الطويل،

مناتين: جمع منتن وهو الكريه الرائحة.

وإذا لحقته تاء ^(١) التأنيث كسر على فِعَال نحو: عِبَالٌ وَعِبَالٌ، وَجَعْدَةٌ
وَجَعَادٌ، وَكَمْشَةٌ ^(٢) وَكِمَاشٌ، وإذا جمعت ذلك بالتاء قلت: عِبَلَاتٌ، فلم تحرك
الأوسط؛ لأنها أوصاف.

وقالوا: شِيَاهُ لَجَبَاتٍ ^(٣)، فحركوا الأوسط؛ لأن منهم من يقول: لَجَبَةٌ،
فاتفقوا في الجمع على هذا، وقالوا: رِجَالٌ رَبَعَاتٌ، ونسوة رَبَعَاتٌ؛ لأنه اسم
مؤنث وقع على المذكر والمؤنث كما تقول ^(٤): رجال خَمْسَةٌ، فتصف المذكر
به وهو مؤنث، وقد كسروا فَعَلَاءً على فُعَل قالوا: رجل كَثٌ، وَرِجَالٌ كُثٌ ^(٥)

= الشاهد قوله: "الجعدين" جمع جعد مسلماً، وإن لم يكن اسماً علماً؛ لأنه من صفات من
يعقل، وما كان كذلك لم يمتنع من الواو والنون كما لا يمتنع منهما الاسم العلم.
ورد في: الكتاب (٢٠٤/٢)، والأعلم (٢٠٤/٢)، والاقتضاب (٣٠١/٣)، وابن يسعون
(٢٥٧)، والقيسي (٨٣٣)، وابن بَرِي (٥٦٧)، وشرح المفصل (٢٧/٥)، وشرح الجمل
(٥٢٥/٢)، واللسان (جعد).

في الاقتضاب (القصار) قال: (ومن روى ولا السباط، فقد غلط؛ لأنها كانت تحب
السباط وتريدهم والشعر يدل على ذلك).

(١) في التكملة مرجان (التاء كسر).

(٢) في تهذيب اللغة (٣٣/١٠) قال الليث: والكمش إن وصف به ذكر من الدواب فهو
الصغير الذكر وإن وصفت به الأنثى فهي الصغيرة الضرع وهي كمشه وربما كان الضرع
الكمش مع كموشته درورا).

(٣) في تهذيب اللغة (٩٧/١١) (أبو عبيد عن الأصمعي إذا أتى على الشاة بعد نتاجها أربعة
أشهر فحف لبنها وقل فهي لجاب، الواحدة لجبة، وقال أبو زيد اللجبه من المعزى
خاصة).

(٤) في التكملة مرجان (يقال).

(٥) الكث والأكث نعت كثيث اللحية، تهذيب اللغة (٤٤١/٩).

وَنَطُّ^(١) وَنُطٌّ، وَفَرَسٌ وَرَدٌّ وَخَيْلٌ وَرَدٌّ وَسَهْمٌ حَشْرٌ^(٢) وَأَسْنَهُمْ حُشْرٌ، وَأَمَّا تَكْسِيرُهُمْ مَا اسْتَعْمَلَ مِنْهَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ عَلَى أَفْعَلٍ نَحْوُ: عَبْدٌ وَأَعْبُدَ. وَقَالُوا: أَشْبَاحٌ كَمَا قَالُوا: أُنْيَاتٌ، وَقَالُوا: شَيْخَانٌ وَشَيْخَةٌ، وَقَالُوا: ضَيْفٌ وَضَيْفَانٌ، وَوَعْدٌ^(٣) وَوُعْدَانٌ، وَقَالُوا: وَعْدَانٌ كَمَا قَالُوا: عَبْدَانٌ.

وَمَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ فَقَدْ كَسَرُوهُ عَلَى فِعَالٍ وَاتَّفَقَ فَعْلٌ وَفَعْلٌ فِي هَذَا كَمَا اتَّفَقَا فِي كِلَابٍ وَجِبَالٍ وَذَلِكَ حَسَنٌ وَحِسَانٌ، وَسَبَطٌ وَسِبَاطٌ، وَقَطَطٌ وَقِطَاطٌ، وَقَدْ كَسَرُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ فَاسْتَغْنَوْا بِهِ عَنْ فِعَالٍ، وَذَلِكَ بَطْلٌ وَأَبْطَالٌ، وَعَزَبٌ وَأَعَزَابٌ، وَبَرَمٌ وَأَبْرَامٌ قَالَ أَوْسٌ:

تَنَاهَقُونَ^(٤) إِذَا اخْضَرَّتْ نِعَالُكُمْ وَفِي الْحَفِيطَةِ أَبْرَامٌ مَضَاجِيرُ^(٥)

(١) الأئط الرقيق الحاجبين، والشطاء من النساء التي لا إسب لها يعني شعرة ركبها. التهذيب (٢٨٩/١٣، ٢٩٠).

(٢) الحشر من الأذان ومن قذذ ريش السهام مالمطف كأنما يرى برياً، تهذيب اللغة (١٧٨/٤).

(٣) الوغد الضعيف يقال: فلان من أوغاد القوم ومن وغان القوم أي من أذلانهم وضعفائهم، تهذيب اللغة (١٦٩/٨)، وانظر: الزاهر (٣٠٥/١).

(٤) بيت من البحر البسيط قائله أوس بن حجر.

تناهقون: تنعرون أشراً وبطراً كما تفعل الحمير.

اخضرت نعالكم: أي إذا أخضبت نعالكم من المشي على الكلا.

الحفيظة: الغضب، أبرام: جمع برم وهو الذي لا يدخل مع القوم في الميسر.

الشاهد: قوله: "أبرام" جمع برم.

ورد في ديوانه (٤٥)، والمعاني الكبير (٨٩٦)، وابن يسعون (٢٥٧)، والقيسي (٨٣٥)،

وابن برى (٥٦٨)، وشرح نهج البلاغة (٥١٤/٤)، واللسان والتاج (ضجر).

(٥) في أ (يتناهقون).

ولا يمتنع إذا كان للمذكرين من الواو والنون نحو: حَسُنُون وعَزَبُون، وقالوا: رَجُلٌ رَجُلٌ، وقوم رَجَلُون، والرَّجُلُ الرَّجُلُ الشعر، ورجل صَنَعَ^(١) وقوم صَنَعُون، واستغني بذلك عن تكسيرهما وفَعَلَ أَقْلَ من فَعَلَ، فلذلك كان أَقْلٌ تصرفاً منه، وفَعَلَ في الصفات قليل، وذلك نحو: جُنُبٌ فمن جمع قال: أَجْتَابَ كما قالوا: أَبْطَالٌ/ وفي التثنية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٢) فلم يجمع، وجُنُبُون مثل صَنَعُون، وقالوا: رجل شُلٌّ، ولم يجاوزوا شُلُّون وهو الخفيف في الحاجة.

وما كان فِعْلاً فإنهم كسروه على أَفْعَال، وجعلوه بدلاً من فِعْعَال وفُعُول، وذلك جَلَفٌ^(٣) وَأَجْلَافٌ وَنِقْضٌ وَأَنْقَاضٌ^(٤) وَنِضْوٌ^(٥) وَأَنْضَاءٌ، وحكى أبو زيد خَلَوْ وأَخْلَاءٌ^(٦)، ومؤنثه إذا لحقته التاء^(٧) لا يجمع إلا بالالف والتاء، ولا يجمع على فِعْعَال ولا أَفْعَال وقالوا: رجل صَنَعَ وقوم صَنَعُون، ولم

(١) امرأة صناع إذا كانت حاذقة بالعمل ورجل صنع، تهذيب اللغة (٣٩/٢)، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي (٥٤)، واللسان (صنع).

(٢) سورة المائدة، (الآية: ٦).

(٣) الجلف: الجافي في خلقه وخلقه شبه بجلف الشاة أي أن جوفه هواء لا عقل فيه. اللسان (جلف).

(٤) النقض: منتقض الكمأة من الأرض إذا أرادت أن تخرج نقضت وجه الأرض نقضا فانتقضت الأرض. تهذيب اللغة (٣٤٤/٨).

(٥) النضو: البعر المهزول وجمعه أنضاء والأنثى نضوة ويقال لأنضاء الإبل: (نضوان أيضاً). التهذيب (٧١/١٢).

(٦) النوادر (٤٦٩).

(٧) في التكملة مرجان (ولا).

يجاوزوا ذلك، ولا يمتنع منه شيء للآدميين من الواو والنون نحو: جَلْفُون
وَنَضُون.

وما كان على فَعْلٍ، فهو مثل فَعْلٍ في القلة، وذلك رجل حُلُو وقوم
حُلُون، ومؤنثه يجمع بالألف والتاء وقالوا: مُرٌّ وأَمْرَارٌ، رَجُلٌ جُدٌّ للعظيم الجَدُّ،
ولا يجمعونه إلا بالواو والنون جُدُون^(١).

وما كان على فَعْلٍ، فإنه لا يكاد يكسر، ولكن يجمع بالواو والنون
نحو: حَذَرُونَ^(٢) وَنَدُسُونَ^(٣) وَفَطَنُونَ^(٤)؛ لأنه أقل من فَعْلٍ قد منع بعضه
التكسير، وقالوا: نَجْدٌ وَأَنْجَادٌ وَيُقِظٌ وَأَيْقَاطٌ، وفي التنزيل: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ
أَيْقَاطًا﴾^(٥)، فهو^(٦) جمع يَقِظٌ، وأما جمع يَقِظَانٍ فَيَقَاطٌ مثل عِطَاشٍ وقال:
لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَزَجُّجَهَا مِنْ حَالِكٍ وَاجْتِحَالَهَا^(٧)

(١) في التكملة شاذ لي (قالوا: جدون).

(٢) قال السيرافي (الندس هو الذي يبحث عن الأخبار ويكون بصيرا بها) الكتاب (٢/٢٠٥).

(٣) في التكملة (وندسون ويقظون).

(٤) (فظنون) ليست في التكملة مرجان، انظر: الكتاب (٢/٢٠٥).

(٥) سورة الكهف (الآية: ١٨).

(٦) في التكملة (فهذا).

(٧) بيت من البحر الطويل قائله الكميت بن زيد الأسدي وليس في شعره المجموع.

أخفية: أكسية، الكرى: النوم، تزججها، تدقيق حاجبها.

الشاهد قوله: "الأيقاط" جمع يقظ.

ورد في: سر الصناعة (١/٣٨)، والمحتسب (٢/٤٧)، والمخصص (٥/١٠٧)، وأما ابن
الشجري (١/١٠٦)، وابن يسعون (٢٥٨)، والقيسي (٨٣٩)، وابن برى (٥٦٩)، وشرح
المفصل (٥/٢٧)، وشرح الكافية الشافية (١٠٧١)، وشرح الألفية لابن الناطم (٤٥٣)،
واللسان (خفي)، والعيني (٣/٦١٢).

وفعل^(١) كذلك نحو^(٢): فَرَعَ وفَرَعُونَ ووَجَلَ ووَجِلُونَ، وقال تعالى:
﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾^(٣)، وقالوا: نَكَدُ وأنكَاد^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن مثال القلة في الصفات لا يكون، فلا يقال في صَعَبٍ: أَصْعَبُ ولا في كَرِيمٍ: أَكْرَمَةٌ ولا كِرْمَةٌ، وفي حَسَنٍ، أَحْسَنَ، وإنما ذلك؛ لأجل أنهم أفردوا^(٥) في الأسماء مثال القلة؛ لأن أسماء العدد تضاف إليها نحو: خَمْسَةُ أَثْوَابٍ وأَرْبَعَةٌ أَجْرِبَةٌ، ولا يضاف إلى الصفة اسم عدد^(٦)؛ لأن التمييز مقصور على أسماء الأجناس، ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثة طَوَالَ مثلاً لم يدل ذلك على جنس دون جنس إذ الطُول مشترك بين الأنواع، وكذا سائر الصفات، فإذا قلت: ثلاثة رِجَالٍ أو ثَلَاثُ نِسْوَةٍ دلت على نوع واحد مخصوص، فلما كان كذلك لم يكن^(٧) أمثلة القلة في الصفات، فإن غلبت وجرت^(٨) بحرى الأسماء، جاء فيها ذلك كقولهم: أَعْبُدُ في جمع عَبْدٍ، وأشياخ في جمع شَيْخٍ، وكذا تقول: صَبِيَّةٌ في صَبِيٍّ وأَصْبِيَّةٌ على قوله:

(١) في أ (فزع).

(٢) في التكملة شاذ لي (نحو قولهم).

(٣) سورة الحجر (الآية: ٥٢).

(٤) التكملة شاذ لي (١٨١، ١٨٣)، والتكملة مرجان (٤٥٨، ٤٦٣).

(٥) في أ (أوردوا).

(٦) في د (العدد).

(٧) في ر، وظ (كذلك ترك أمثلة).

(٨) في أ (جرى).

ب/١٥٤

كما تقول: أَجْرَبَةٌ؛ لأن / هذه الصفات كلها تنزلت منزلة الأسماء، وأما قولهم: أَبْطَالٌ وَأَعْزَابٌ وَأَبْرَامٌ، فلا يَكْسِرُ (ما ذكره)^(٢) لأجل ما ذكرنا من أن مثال القلة لا يكون في الصفة؛ لأجل أن أَفْعَالًا يَقُومُ^(٣) مقام فِعَالٍ نحو: بَطَالٌ وَعِزَابٌ وَبِرَامٌ إذا أردت الكثرة، فهو إذاً بناء مشترك بين القلة والكثرة في الحقيقة كما أن الأَكْفَ وَالْأَقْدَامَ كذلك، فإذا أردت الكثرة قام الأَكْفَ مقام الكُفُوفِ، والأَقْدَامَ مقام القِدَامِ والقُدُومِ، ولو كانوا قد جمعوا في الصفة الصريحة نحو: حَسَنٌ وَصَعْبٌ بين مثال الكثرة والقلة كما يكون ذلك في الاسم نحو: فِرَاحٌ وَأَفْرَخٌ وفُرُوخٌ لكان ذلك نقضاً لما ذكره أبو علي، وعلى ذلك قولهم: أَنْضَاءٌ وَأَنْقَاضٌ فِي نِضْوٍ وَنِقْضٍ؛ لأن أَفْعَالاً فيه بمعنى الكثرة، وبعد: فإن الصفة على أمثلة الأسماء.

الأول: فَعَلَ بسكون العين، وفتح الفاء يجمع على فِعَالٍ نحو: صِعَابٌ وَجَدَالٌ، وفُعُولٍ نحو: كُهُولٌ، ولك الجمع بالواو والنون في جميع ذلك نحو: صَعْبُونَ وَكَهْلُونَ إذا قصدت ما يعقل وقوله:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَا أَحِبُّ الْجَعْدِينَ وَلَا السَّبَّاطَ إِنَّهُمْ مَنَاتِينَ^(٤)

قد جاء فيه الأمران، فالْوَاو والنون هو الجعدين: والتكسير هو سِبَّاطٌ، فلو قال: سِبْطُونَ لم يمتنع، وإذا أنث نحو: صَعْبَةٌ وَجَعْدَةٌ جمع بالألف والتاء، ولا

(١) تقدم وروده ٦٢٠.

(٢) ما ذكره ليس في أ.

(٣) في ر، وظ (لا يقوم لك مقام).

(٤) تقدم وروده ٩٤٩.

تحرك العين نحو: صَعَبَات، وَعَبَلَات كما تقدم^(١)، ويكسر على فَعَال نحو: عِبَال وجَعَاد، وأما قولهم: شِيَاه لَجَبَات^(٢) بالتحريك؛ لأنهم قالوا في الواحد: لَجَبَةٌ وَلَجَبَةٌ بالتحريك والإسكان، فلما انتهوا إلى الجمع أقروه على أحد الوجهين وهو التحريك، وقد يجمع على فُعْل نحو: كَثٌ وَكُثٌّ وَحَشْرٌ وَحُشْرٌ، فهذا بمنزلة رَهْنٍ وَرُهْنٌ في الأسماء، وأما شَيْخَانٌ في جمع شَيْخٍ، فظاهر حاله أنه جاء^(٣) بمنزلة عَبْدَانٍ في كونه مكسور الصدر، ويجوز أن يكون فُعْلَانًا بضم الفاء، وكسر الفاء ليصح الياء كَبَيْضٍ في جمع أَيْبَضَ، فيكون كقول من يقولك عَبْدَانٍ بضم الفاء ورُعْيَانٍ في جمع رَاعٍ كذا قال شيخنا.

الثاني: فَعَل بفتح الفاء والعين نحو: حَسَنَ يجمع بالواو والنون نحو: حَسَنُونَ وبالألف والياء في المؤنث نحو: حَسَنَات، ويجمع على فَعَال نحو: حِسَان، وَأَفْعَال نحو: أَغْزَاب كما تقدم، وتقول: عَزْبُونَ وَبَرْمُونَ، وأما عَزَابٌ في جمع عَزَبَ فكأنه في التقدير على عَازِبٍ؛ لأن المعنى أنه بَعْدَ من النكاح كشاهد ١٥٥/أ وشُهَاد، وقد يترك التكسير اكتفاءً بالواو والنون نحو: رَجُلُونَ وَصَنَعُونَ، ولم يقولوا: رِجَال ولا صِنَاع، وقد ذكرنا أن المثال إذا قُلَّ، قُلَّ التصرف فيه^(٤).

والثالث: فُعْل بضم الفاء والعين نحو: جُنُب يجمع على أَفْعَال نحو: أَجْسَان، ويقال: جُنُبُونَ كَحَسَنُونَ وغير ذلك، ويقع جُنُب على الجمع كقوله

(١) انظر: ٩٤٢.

(٢) في ظ (فالتحريك).

(٣) (جاء) ليست في (ر، وظ).

(٤) انظر: ٩٤٢.

سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(١)، ويقال: رَجُلٌ جُنُبٌ، وامرأةٌ جُنُبٌ، وشُلُّلٌ مقصور على الواو والنون نحو: شُلِّلُون، ولم يقل: أَشْلَلٌ ولا شِلَالٌ.
الرابع: فِعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين نحو: نَضَوُ وَأَنْضَأَ، وَجِلَفَ وَأَجْلَافَ ويقولون^(٢): جِلِفُون، فإذا أنثت قلت: جِلِفَةٌ وَجِلِفَاتٌ، ولا يأتي في شيء من هذا فِعَالٌ كما جاء عِبَالٌ فِي عِبَلَةٍ وَصِنْعُونُ كَصِنْعُونُ في لزومه الجمع الصحيح، وهو أولى بذلك؛ لأن مثال فَعَلٍ أَقْلٌ تصرفاً من فَعَلَ إذ نحو: حَسَنَ أَكْثَرَ مِنْ نَحْوِ جِلَفَ.

الخامس: فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين نحو: حُلُوٌ يَجْمَعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ: حُلُوُونٌ وَوُمرُونٌ وَحُلُوَةٌ وَوُمرَةٌ وَحُلُواتٌ وَوُمرَاتٌ، وَرَجُلٌ جُدٌّ وَجُدُونٌ وَتَقُولُ: جُدَّاتٌ فِي الْمُوْنِثِ وَقَالُوا: أَمْرَارٌ فِي مُرٍّ، وَلَا يَقُولُونَ: أَجْدَادٌ فِي جُدٍّ وَلَا جَدَّادٌ، وَلَكِنَّهُ يَقْصِرُ عَلَى جَمْعِ السَّلَامَةِ.

السادس: فَعْلٌ بفتح الفاء وضم العين نحو: حَذَرٌ وَيَقْطُ الغالب فِيهِ الْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ: حَذَرُونٌ وَيَقْطُونُ، وَنَدُسٌ وَنَدُسُونُ، وَفِي الْمُوْنِثِ حَذَرَاتٌ وَيَقْطَاتٌ وَنَدُسَاتٌ، وَقَدْ كَثُرَ فَعْلٌ وَفِعْلٌ نَحْوُ: حَذَرٌ وَحَذَرٌ، وَيَقْطُ وَيَقِظُ، وَفَطِنٌ وَفَطِنٌ، وَكَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ تَقَارُبِ الْحَرَكَتَيْنِ، فَتَعَاقَبَ الْحَرَكَتَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُمْ يَقِيمُونَ بَعْضَ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ مَقَامَ بَعْضٍ فِي نَحْوِ: مَعَدٌ^(٣)، وَقَدْ كَسَرُوا بَعْضَ ذَا قَالُوا: أَيْقَاطُ، وَأَمَّا يُقْطَانُ فَجَمْعُهُ يِقَاطُ إِذْ لَا يَجْمَعُ فَعْلَانٌ عَلَى أَفْعَالٍ، وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أُنْشِدهُ:

(١) تقدم ورودها ٩٤٤.

(٢) في ر، وظ (تقول).

(٣) انظر: ٩٤٤.

لَقَدْ عَلِمَ الْأَيْقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى ^(١)

فإن أَخْفِيَةَ جمع خِفَاء، وهو كساء يستر فيه الوَطْب، وما أشبهه، وجعل
الأَخْفِيَةَ كناية عن العيون؛ لأنها تشتمل على النوم اشتمال الغطاء على الذي
يستر فيه، فالنصب في أَخْفِيَةَ الْكَرَى يجب أن يكون بمنزلة ^(٢) في قولك: مررت
بَزَيْدِ الْحَسَنِ وَجْهَ الْأَخِ بالنصب على التشبيه ^(٣) باسم الفاعل نحو: بالضَّارِبِ
غَلَامَ الْأَخِ.

والسابع: / فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين نحو: فَرَعَ وَوَجَلَ الْأَغْلَبِ عليه
جمع السلامة نحو: وَجَلُونَ، وقالوا: أَنْكَادُ فِي نَكْدٍ كَمَا قَالُوا فِي الْأَسْمِ: أَكْبَادُ.
الثامن: فَعِلَ مِثْلَ إِبِلٍ جَاءَ امْرَأَةٌ يَلِيزُ لِلضَّخْمَةِ ^(٤)، وقد تقدم أن فِعْلًا ^(٥)
لا يجاوز شيئين في الاسم إِبِلٍ وَإِطِلَ.

التاسع: فُعِلَ بضم الفاء وفتح العين حُطِمَ قَالَ:
قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِمَ ^(٦)

(١) تقدم وروده ٩٤٥.

(٢) في د (منزلة قولك).

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة (٣٨/١)، (ونصب "أخفية الكرى" على التمييز كما تقول:
لقد علم الأيقاط عيونا).

(٤) انظر: ٩٤٥.

(٥) انظر: ٩٤٥.

(٦) رجز اختلف في قائله فقيل: إنه الحطم القيسي، وقيل: جابر بن جني التغلبي، وقيل: رشيد
بن رميض العنزي، وقيل: أبو زغبة الخزرجي، وقيل: الأحنس بن شهاب.
نسب إلى الحطم في: الكتاب (١٤/٢)، وكنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ (٦٠٢)،
والأعلم (١٤/٢)، وفرحة الأديب (١٤٥)، وسمط اللآلي (٧٢٩)، واللسان (حطم).

فهذا صفة كحَاطِمٍ، وحكم هذين الجمع بالواو والنون، والألف والتاء.
 العاشر: فَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين نحو: لَحْمَ زَيْمٍ^(١)، وَمَكَانَ سَوَى
 وَقَوْمَ عَدَى، وَسَبَّيْ^(٢) طَيْبٌ وحقه الواو والنون، والألف والتاء فهذه عشرة^(٣).

= ونسب إلى جابر بن التغلي في: الخيل لابن الأعرابي (٨٦٠).
 ونسب إلى رشيد بن رميض الغنزي في: الحماسة (٢٠٦/١)، والجمهرة (٢١/٣)،
 والأغانى (٢٥٤/١٥)، وشرح الحماسة للتبريزي (١٨٤/١)، وشرح نهج البلاغة (٢٥١/٣).
 ونسب إلى أبي زغبة الخزرجي في: ابن السرياني (٢٨٦/١)، واللسان (خفق).
 ونسب إلى الأحنس بن شهاب في أسماء خيل العرب وأنسابها (١١٨)، وحلية الفرسان
 (١١٨).

الشاهد: قوله (حُطَم).

ورد بلا نسبة في: البيان والتبيين (٣٠٨/٢)، والأخبار الموقيات (٦٥)، والمقتضب
 (٥٥/١) (٢٢٣/٣)، والكمال (٤٩٤)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٣٩)، والعقد
 الفريد (١٢٠/٤)، (١٧/٥)، والسير في النحوي (٦٠٢)، والصحاح (حطم)،
 والمخصص (٢٢/٥)، والمقتصد (١٠١٣)، والسمط (٥٩)، وفصل المقال (٤٠٤)،
 وتذكرة ابن حمدون (١٠٧)، وشرح المفصل (١١٣/٦)، وجمال القراء وكمال الإقراء
 (٢٩٧).

لفها: جمعها وهي الإبل.

- (١) في تهذيب اللغة (٢٧٢/١٣)، (لحمه زيم وهو المتعضل المتفرق)، وانظر: اللسان (زيم).
- (٢) في تهذيب اللغة (٤٠/١٤)، سَبَّيْ طَيْبِةٌ أي سبي طيب يحل سبيه، ولم يُسَبَّوْا ولهم عهد
 وذمة وهو بوزن خَيْرَةٍ وَتَوَلَّى، وانظر: (١٠٠/١٣)، واللسان (سي).
- (٣) في ر، وظ (عشرة أمثلة).

قال صاحب الكتاب:

"باب تكسير ما كان من الصفات"

على أربعة أحرف ^(١) مما ليس بملحق ولا على وزنه

فما كان من ذلك على فاعِل فإنه يكسر ^(٢) على فُعْل نحو ^(٣): شَاهِد
المِصْر وقَوْم شُهَد، وبَازِل ^(٤) وبُزِل وقَارِح ^(٥) وقُرِح، ومثله من الياء والواو
عينين ^(٦) صَائِم وصَوْم، ونَائِم ونَوْم وغَائِب وغُيِب، وحَائِض وحِيِض، ومن
موضع اللام غَاز وغُزِيَ وعَافٍ وعُفِيَ، ويكسر على فُعَال شَاهِد وشُهَاد
ورُكَّاب ^(٧) وزُورَّار وغُيَّاب، ونحوه كثير، ويكسر على فَعْلَة نحو: كَفَرَة وفَسَفَة
وكَذَبَة وبرَّرة، ومثله خَوْنَة وخَوَكَة وبَاعَة، ونظيره من بنات الياء والواو من
موضع اللام يَجِيء على فَعْلَة نحو: غَزَاة ورُمَاة، وقد جاء منه شيء على فُعْل
كما جاء جمع فَعُول، وذلك بَازِل وبُزِل، وشَارِف وشُرْف، وعَائِد وعُوذ،

(١) انظر: هذا الباب في الكتاب (٢/٢٠٦).

(٢) في التكملة (كسر).

(٣) في التكملة (وذلك).

(٤) في تهذيب اللغة (٢١٦/١٣) يقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة

وفطر نابه فهو حينئذ: بازِل وكذلك الناقة بازِل بغير هاء والذكر والأنثى سواء).

(٥) في تهذيب اللغة (٤١/٤)، (القَارِح من ذي الحافر بمنزلة البازل يقال: قَرَحَ الفرس يَقْرَحُ

قروحا فهو قَارِح وقَرَحَ نابه، والجمع قُرَحُ وقُورِح ويقال للأثني: قَارِح ولا يقال:

قارحة.

(٦) أي يكون الواو أو الياء عينا للكلمة.

(٧) في التكملة (وراكب وركاب).

وعَائِطٌ ^(١) وعِيطٌ ^(٢)، وقد كسر على فُعْلَاءِ شبه بَفْعِيلِ كما شبه ^(٣) بَفْعُولِ ^(٤)، وذلك عالم وعُلَمَاءُ، وشَاعِرٍ وشُعْرَاءُ يقولها ^(٥) من لا يقول: إلا عالم ^(٦) وليس فُعْلَاءِ ^(٧) ولا فُعْلٌ في ^(٨) هذا الباب بالمتمكن، وقد جاء على فَعَالٍ فيما استعمل استعمال الأسماء، وذلك جَائِعٍ وجِيَاعٍ، ونَائِمٍ وِنِيَامٍ، وصَاحِبٍ وصِحَابٍ، ورَاعٍ ورِعَاءٍ، ومما يصلح أن يكون على هذا قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ^(٩)، يكون واحدهم آمًا، ومثله نَاوٍ ^(١٠) ونِوَاءٍ لِلسَّمَانِ من الإبل.

(١) في تهذيب اللغة (١٠٦/٣)، (إذا لم تحمل الناقاة أول سنة يطرقها الفحل فهي عائط فإذا لم تحمل السنة المقبلة فهي عائط عوط).

(٢) في التكملة شاذ لي (عوط وعيط).

(٣) في التكملة شاذ لي (شبه فَعِيلٍ بَفْعُولِ) في الكتاب (٢٠٦/٢)، (كما شبه في فُعْلٍ بَفْعُولِ).

(٤) قال السيرافي (قوله: شبهوه بفعول؛ لأن فَعُولًا يجمع على فُعْلٍ كقولك: صبور وصبر وغفور وغفر حذفوا الواو التي في فعول وجمع على فُعْلٍ لأن الواو زائدة وكذلك حذفوا الألف التي في فاعل لأنها زائدة فمثلوه بفعول لأن كل واحدة منهما زائدة الزائدة ساكنة منهما) الكتاب (٢٠٦/٢).

(٥) في التكملة شاذ لي (بقولهما).

(٦) انظر: الكتاب (٢٠٦/٢).

(٧) في التكملة شاذ لي (فُعْلٍ).

(٨) في التكملة مرجان (وليس فعل وفعلاء من هذا).

(٩) سورة الفرقان (الآية: ٧٤).

(١٠) في تهذيب اللغة (٥٥٨/١٥)، (إذا سمعت الناقاة فهي ناوية، وقد نوت تنوى نيا وهن نوق نواء).

وجاء على فُعلان وذلك ^(١) رَاعٍ ورُعَيَان وشَاب وشَبَّان، فلا يمتنع ما كان من ذلك للآدميين من ^(٢) الواو والنون، وإذا لحقته التاء للتأنيث كسر على فَوَاعِل نحو: ضَارِبَةٌ وضَوَارِبٌ وَقَاتِلَةٌ وَقَوَاتِلٌ، وكذلك إن كانت صفة للمؤنث لاهاء/ للتأنيث فيها، وذلك نحو حَوَائِضٌ وحَوَاسِرٌ، ويكسر على فُعَلٍ نحو: ١٥٦/أ حُيِّضٌ وحُسَّرٌ ومُخَضٌّ، ولا يمتنع ما كان منها فيه ^(٣) تاء التأنيث من الألف والتاء نحو: ضَارِبَةٌ وضَارِبَاتٌ، وإذا جاء فاعل لغير الآدميين كسر على فَوَاعِل، ^(٤) وإن كان لمذكر أيضاً لمضارعتة المؤنث من حيث اجتماع في امتناع الواو والنون منهما، وذلك جَمَالٌ بَوَازِلٌ وَعَوَاضٍ وأنشد أبو زيد:

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَادِحُ ^(٥)

وما كان على فَعِيل فإنه يكسر على فُعَلَاءٍ، وعلى فِعَالٍ ففُعَلَاءٍ نحو:

(١) في أ (كذلك).

(٢) في أ (بالواو).

(٣) في التكملة شاذ لي (كان فيهما هاء التأنيث).

(٤) في أ (إذا).

(٥) بيت من البحر الطويل قاله حيان بن جبلة المحاربي.

دواع: صروف الدهر، منادح: جمع مندوحة وهي الأرض البعيدة الواسعة.

الشاهد قوله: "دواع" لأن فاعلاً إذا كان لما لا يعقل جمع على فَوَاعِل، وإن كان لمذكر لمضارعتة المؤنث من حيث امتناع من الجمع بالواو والنون.

ورد في: (معاني القرآن للفراء (١/١٣٠)، والنوادر (٤٤٤))، وشرح القصائد السبع: (٣٠٦)، والمختضب (٢/١٥٤)، وعبث الوليد (٩٧)، ومعجم ما استعجم (١٧٣)، وابن يسعون (٢٥٩)، والقيسي (٨٤)، وابن بَرى (٥٧٠)، والجمع (٦/١١٩)، والدرر (٦/٢٧٩).

فُقَهَاءٌ وَنُجَلَاءٌ وَظُرَفَاءٌ، وَفِعَالٌ نَحْوُ: ظِرَافٍ ^(١) وَكَرَامٍ ^(٢)، وَفُعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ لَتَعَاقِبَهُمَا فِي نَحْوِ: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ وَخَفِيفٌ وَخَفَافٌ، وَشَجِيعٌ وَشَجَاعٌ ^(٣) وَشَجَعَاءٌ، وَطَوَالٌ وَطَوَالٌ، وَالْمُضَاعَفُ شَدِيدٌ وَشِدَادٌ وَحَدِيدٌ ^(٤) وَحِدَادٌ، وَنَظِيرُ فُعَلَاءٍ فِيهِ أَفْعَلَاءٌ، وَذَلِكَ أَشِدَّاءٌ وَأَلْبَاءٌ وَأَشِحَّاءٌ، وَقَدْ يَكْسِرُونَ الْمُضَاعَفَ عَلَى أَفْعَلَةٍ كَمَا كَسَرُوهُ عَلَى أَفْعَلَاءٍ نَحْوُ: أَشِحَّةٌ، وَنَظِيرُ فُعَلَاءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِيهِ أَفْعَلَاءٌ، وَذَلِكَ أَغْنِيَاءٌ وَأَشَقِيَاءٌ وَأَصْغِيَاءٌ.

وَقَدْ كَسَرَ بَنَاتُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ عَلَى فِعَالٍ نَحْوُ: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ وَقَوِيمٌ وَقِرَامٌ، وَلَا يَمْتَنِعُ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ لِلْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوُ: ظَرِيفُونَ وَحَكِيمُونَ، وَقَدْ كَسَرَ بَعْضُهُ عَلَى فُعُلٍ نَحْوُ: تَذِيرٌ وَتُذْرٌ وَجَدِيدٌ وَجُدُدٌ وَسَدِيسٌ وَسُدُسٌ. وَمِنْ الْيَاءِ ثُنْيٍ وَثْنٍ، وَ^(٥) قَالُوا: ثُنْيٌّ وَثْنِيَّانِ شَبْهَوهُ بُجْرَبَانِ ^(٦)، وَقَالُوا: خَصِيٍّ وَخَصِيَّانِ شَبْهَوهُ بَظْلَمَانِ وَغَرَبَانِ، وَقَالُوا: خَصِيَّةٌ كَمَا قَالُوا: غِلْمَةٌ، وَقَالُوا: خَلَقَ وَخُلِقَانٌ وَجَذَعَ وَجُذْعَانِ شَبَّ ذَلِكَ بُحْمَلَانِ، وَقَدْ كَسَرَ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى أَفْعَالٍ كَمَا كَسَرَ فَاعِلٍ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ: أَصْحَابٌ وَأَشْهَادٌ، وَذَلِكَ يَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ،

(١) فِي التَّكْمَلَةِ (ظَرِيفٌ وَظُرَافٌ).

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذَ لِي (كَرِيمٌ وَكَرَامٌ) وَ(كَرَامٌ) لَيْسَ فِي التَّكْمَلَةِ (مَرَجَانٌ).

(٣) فِي التَّكْمَلَةِ (وَشَجَاعٌ وَذَلِكَ شَجَاعٌ وَشَجَعَاءٌ).

(٤) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذَ لِي (جَدِيدٌ وَجِدَادٌ).

(٥) فِي التَّكْمَلَةِ (وَقَدْ قَالُوا).

(٦) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ (٥١/١١)، (وَقَالَ اللَّيْثُ: وَالْجَرِيبُ الْوَادِي وَجَمْعُهُ أَجْرِبَةٌ قَالَ: وَجَرِيبُ

الْأَرْضِ جَمْعُهُ جَرَبَانٌ وَالْعَدَدُ أَجْرِبَةٌ).

وَشَرِيفَ وَأَشْرَافَ، وزعم أبو زيد أنهم قالوا: كَمِيَّ^(١) وأَكْمَاء^(٢)، ومثله^(٣) عَدُوٌّ وأَعْدَاءٌ، وإذا لحقت الهاء فَعِيلاً للتأنيث وافق المذكر في الجمع، وذلك صَبِيحَةٌ وصَبَاحٌ، وَظَرِيفَةٌ، وَظَرَّافٌ، وقد يكسر على فَعَائِلٍ وذلك صَبَائِحَ وَصَحَائِحَ، وقالوا: صَغِيرٌ وَصِغَارٌ، وَسِمِينٌ وَسِمَانٌ، وقالوا: خَلِيفَةٌ وَخَلَائِفٌ، فجعلوه مثل^(٤) ظَرَائِفَ، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ﴾^(٥)، وقالوا: خُلَفَاءَ، فجاءوا بالجمع على خَلِيفٍ، وفي التنزيل: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ﴾^(٦)، فجاء/ هذا^(٧) على خليف وقد استعملهما جميعاً أوس في قوله:

إِنْ مِنْ الْقَوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي لَيْلَى بِمَوْجُودٍ^(٨)
وقالوا: ظَرِيفٌ وَظَرُوفٌ، فكسروه على حذف الزيادة، وما كان فُعُولاً

(١) النوادر (٤٤٠).

(٢) في التكملة شاذ لي (وأكماء وأنشد أبو زيد.....مبيض) وفي أ (وأكماء وأنشد) وبعد أنشد بياض، ولعل المقصود به بيت ضمرة الذي أنشده أبو زيد في النوادر (٤٤٠)، وهو:
تركت ابنتي للمغيرة والقينا شوارع والأكماء تشرق بالدم

(٣) في التكملة مرجان (وأكماء وزعم غيره أن مثله).

(٤) في التكملة شاذ لي (ظريفة وظرائف).

(٥) سورة يونس (الآية: ١٤).

(٦) سورة الأعراف (الآيتان: ٦٩ - ٧٤)، في التكملة (ويجعلكم خلفاء الأرض) النمل (٦٢).

(٧) في التكملة شاذ لي (هذا أيضاً).

(٨) بيت من البحر البسيط قائله أوس بن حجر في رثاء عمرو بن مسعود الأسدي يقول: إن من القوم من يفقد فيوجد من يحل محله ويقوم مقامه إلا أبا ليلى فإنه لا يوجد عوض يخلفه.
الشاهد: قوله: "خليفته" ثم قال: "خليف" وخليفة واحد في المعنى وجمع خليفة خلائف كظريفة وظرائف.

فإنه يكسر على فُعْل للمذكر والمؤنث، وذلك صَبُور وصُبْر، وَغَفُور وَغُفْر، وما كان وصفا للمؤنث جمع على فَعَائِل كما جمع عليه فَعِيْلَة، وذلك عَجُوز وعَجَائِز، وقالوا: عَجُز، وصُعُود وصَعَائِد وقالوا: لِلْوَالِه: عَجُول وعُجُل كما قالوا: عَجُوز وعُجُز، وقالوا: صَعَائِد، ولم يقولوا: صُعُد وقالوا: عُجُل ولم يقولوا: عَجَائِل يستغنى ببعض ذلك عن بعض، وليس شيء من فُعُول يجمع بالواو، والنون، وإن عنيت الآدميين كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء لما لم يكن فيه علامة التأنيث، وقالوا: عَدُوّ وعَدُوَّة شبهوه بصديق وصديقة كما اتفقا في وقوعهما مفردى اللفظ على الجميع كقوله سبحانه: ﴿إِن كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ﴾^(١)، وفَعِيل كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً* يُبْصِرُونَهُمْ﴾^(٢)، وقال رؤية:

- قال سيبويه في (٢/٢٠٨)، "وقالوا: خَلِيفَة وَخَلَائِف، فجاءوا بها على الأصل، وقالوا: خُلَفَاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خَلِيف حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير).

ورد في ديوانه (٢٥)، وأمالى اليزيدى (٥٦)، والمخصص (٣/١٣٤)، وابن يسعون (٢٥٩)، والقيسي (٨٤١)، وابن برى (٥٧٢)، وشرح المفصل (٥/٥٢)، وشرح نهج البلاغة (٣/٤٤٠)، وشرح الشافيه للرضي (٢/١٥٠)، واللسان (خلف)، وشرح شواهد الشافية (١٣٩)، والتاج (خلف).

في اللسان والتاج (الحى) وفي الديوان والأمالى والمخصص وابن يسعون والقيسي وابن برى وشرح المفصل وشرح الشافيه واللسان وشرح شواهد الشافية والتاج (أبي وهب) وفي التكملة مرجان (ابن).

(١) سورة النساء (الآية: ٩٢).

(٢) سورة المعارج (الآية: ١٠).

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا ^(١)

وَفَعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعُولٍ فِي التَّكْسِيرِ اتَّفَقَا فِي التَّكْسِيرِ كَمَا اتَّفَقَا فِي امْتِنَاعِ
الْتِئَاءِ مِنَ الدَّخُولِ عَلَى مُؤَنَّثَهُمَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: امْرَأَةٌ صَنَاعٌ، وَنِسَاءٌ صُنْعٌ كَمَا
قَالُوا: صَبُورٌ وَصَبْرٌ.

وَقَالُوا: فِي ^(٢) بَنَاتِ الْوَاوِ: نَوَارٌ وَتَوْرٌ وَعَوَانٌ وَعَوْنٌ وَجَوَادٌ وَجُودٌ
قَالَ:

وَمَأْتُمْ كَالدُّمَى حُورٍ مَدَامِعُهَا لَمْ تَبْأَسِ الْعَيْشَ أَبْكَاراً وَلَا عَوْنًا ^(٣)

(١) رَجَزُ قَائِلِهِ رُؤْيَا.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: "صَدِيقُهَا" يُرِيدُ مِنْ أَصْدِقَائِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ فَعِيلٌ وَهُوَ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ
وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ.

وَرَدَ فِي دِيْوَانِهِ: (١٨١)، وَالْجُمُحُورَةُ (٢٧٣/٢)، وَالزَّاهِرُ (٣١٦/١)، وَالْحُجَّةُ (١٦٩/١)،
وَالْمُحْتَسَبُ (٣١٧/١)، وَابْنُ يَسْعَوْنَ (٢٥٩)، وَالْقَيْسِيُّ (٨٤٢، ٨٤٤)، وَابْنُ بَرِي (٥٧٣)،
وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ (٤٩/٥)، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ لِلرُّضِيِّ (١٤٠/٢)، وَاللِّسَانَ (ذَبْحٌ، صَدَقٌ)،
وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ (١٣٨).

(٢) فِي أ (قَالُوا: فِي بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ).

(٣) بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الْبَسِيطِ قَائِلُهُ تَمِيمُ بْنُ أَبِي بْنِ مِقْبَلٍ.

مَأْتُمْ: الْمَأْتَمُ النِّسَاءُ يَجْتَمِعْنَ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، الدُّمَى: جَمْعُ دُمِيَّةٍ وَهِيَ الصُّورَةُ الْمُنْقَشَةُ، حُورٌ:
جَمْعُ حَوْرَاءَ وَالْحَوْرُ شَدَّةُ بَيَاضِ بَيَاضِ الْعَيْنِ وَشَدَّةُ سَوَادِ سَوَادِهَا، مَدَامِعٌ: جَمْعُ مَدْمَعٍ وَهُوَ
مَسِيلُ الدَّمْعِ، لَمْ تَبْأَسِ: لَمْ يَصْبِيهَا بَوْسٌ وَلَا شَدَّةٌ فِي حَيَاتِهَا، عَوْنًا: جَمْعُ عَوَانٍ وَهِيَ
النِّصْفُ الَّتِي بَيْنَ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ.
الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: "عَوْنًا" جَمْعُ عَوَانٍ.

وَرَدَ فِي دِيْوَانِهِ (٣٢٥)، وَالْأَضْدَادُ لِلْسَّجِسْتَانِي (١٤٣)، وَالْأَضْدَادُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (١٠٣)،
وَالزَّاهِرُ (٢٦٣/١)، وَابْنُ يَسْعَوْنَ (٢٦٠)، وَالْقَيْسِيُّ (٨٤٤)، وَابْنُ بَرِي (٥٧٣)،
وَاللِّسَانُ (أَتَمَّ).

وَفِعَالٍ بِمَنْزِلَةِ فَعَالٍ نَاقَةٍ كَنَازِ اللَّحْمِ، وَالْجَمْعُ كُنُزٌ، وَتَقُولُ فِيهَا أَيْضاً، دِلَالَتٌ ^(١) وَذُلْتُ وَقَوْلُهُمْ: هِجَانٌ لِلْجَمَاعَةِ عِنْدَ الْخَلِيلِ بِمَنْزِلَةِ ظِرَافٍ كَسَرُوا فَعَالاً عَلَى فِعَالٍ ^(٢) كَمَا كَسَرُوا فِي الْأَسْمَاءِ ^(٣) فُعْلاً عَلَى فُعْلٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: الْفُلُكُ، وَلَيْسَ هِجَانٌ لِلْجَمْعِ كَحُجُبٍ فَيَمْنٌ لَمْ يَجْمَعْ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: هِجَانَانِ، وَمِثْلُ هِجَانٍ قَوْلُهُمْ: دِرْعٌ دِلَاصٌ وَأَذْرَعٌ دِلَاصٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ زَعَمَ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الشُّمَالَ جَمْعاً ^(٤) وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ ^(٥):

..... وَمَا لَوْ مِى أَخِي مِنْ شِمَالِيَا ^(٦)

(١) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ (٨٩/١٤) (قَالَ اللَّيْثُ الدَّلَالَةُ مِنَ الْإِبْلِ السَّرِيعِ).

(٢) الْكِتَابُ: (٢٠٩/٢).

(٣) فِي أ (الاسْم).

(٤) الْكِتَابُ: (٢٠٩/٢)، قَالَ: (وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الشُّمَالَ جَمِيعاً).

(٥) فِي التَّكْمِلَةِ مَرْجَانُ (عَبْدُ يَغُوثَ).

(٦) جُزْءٌ مِنْ عَجَزِ بَيْتٍ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى جَرِيرٍ وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَعَبْدُ يَغُوثَ بْنِ وَقَاصٍ الْحَارِثِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا يَنُوحُ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَمَا أُسِرَ فِي يَوْمِ الْكَلَابِ الثَّانِي، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْ مِى أَخِي مِنْ شِمَالِيَا
شِمَالِيَا: الشَّمَالُ خَلِيقَةُ الرَّجُلِ وَطَبِيعَتُهُ.

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ: "شِمَالِيَا" جَمْعٌ وَاحِدُهُ شِمَالٌ كَسَرُوا فَعَالاً عَلَى فِعَالٍ.

وَرَدَ فِي الْمَفْضُلِيَّاتِ (١٥٦)، وَالنَّقَائِضِ (١٥٣)، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ (١٠٨)، وَالْمَقْتَضِبِ (٢٠٦/٢)، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ (٢٢٩/٥)، وَذِيلُ الْأُمَالِي (١٣٢)، وَشَرَحُ اخْتِيَارَاتِ الْمَفْضُلِ (٧٦٧)، وَالِاقْتَضَابِ (٨٨/٣)، وَابْنُ يَسْعَوْنَ (٢٦٠)، وَشَرَحُ أَدَبِ الْكَاتِبِ لِلْجَوَالِقِيِّ (١٣٩)، وَالْقَيْسِيِّ (٨٤٧)، وَابْنُ بَرِي (٥٧٥)، وَشَرَحُ الشَّافِيَةِ (١٣٦/٢)، وَشَرَحُ بَانَتْ سَعَادَ (٨٨)، وَالْخَزَانَةِ (١٩٧/٢)، وَشَرَحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ: (١٣٦).

أن يكون جمعاً يعني ^(١) به شمائل.

وأما فِعِل ^(٢) فما يختص به المعتل، ولا يكون في الصحيح وذلك نحو: قِيمَ وَيَعَّ وَسَيَّدَ، ويقولون للمذكر: يَبْعُونُ وللمؤنث يَبْعَاتُ، وقد كَسَرُوا فِعِلاً على أفعال نحو: مَيَّتْ وأموات، وَقِيلَ وأقوال، وَقِيلَ فِعِل ^(٣) من القول والعين منه ^(٤) محذوفة كأنه الذي له قول، أي الذي ^(٥) ينفذ قوله/ وعلى أفعلاء ١٥٧/أ قالوا: هَيِّنْ وأهَوِّنَاءُ، وَيَيِّنْ وأَيِّنَاءُ، وقالوا: أَيْبِنَاءُ، وعلى فِعَال نحو: جَيِّدٌ وجِيَادٌ، وجاء شَيْءٌ (منه) ^(٦) قد استوى فيه المذكر والمؤنث قال سبحانه: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ ^(٧)، وقالوا: نَاقَةٌ رِيضٌ للصعبة، وفِعِل إذا كان في معنى مَفْعُول، فالمؤنث والمذكر يستويان فيه بمنزلة فَعُول، ولا يجمع بالواو والنون كما لم يجمع فَعُول وتكسيهه على فُعَلَى، وذلك نحو: جَرِيحٌ وجَرَحَى، وقتيلٌ وقَتَلَى، وقالوا: قُتِلَاءٌ وأسراءٌ شبهوه ^(٨) بظُرَفَاءَ، وقالوا: رجلٌ حَمِيدٌ وامرأةٌ حَمِيدَةٌ

(١) في التكملة مرجان (بمنزلة شمائل).

(٢) في أ (فعل).

(٣) قال سيبويه (٢/٢١٠)، (ومثل ذلك قِيلَ وأَقْيَالٌ وكَيْسٌ وأَكْيَاسٌ فلو لم يكن الأصل فِعِلاً لما جمعه بالواو والنون فقالوا: قَيْلُونُ وكَيْسُونُ)، وقال السيرافي (٢/٢١٠) (وقوله فلو لم يكن الأصل فِعِلاً.... الخ) أراد أن ما كان من المخفف عن فَعِيل إنما جاء جمعه سالماً؛ لأنه بمنزلة فِعِل، والباب في فِعِل جمع السلامة؛ لأنه بمنزلة فاعل).

(٤) في التكملة (منها).

(٥) (الذي) ليست في التكملة.

(٦) (منه) ليست في (أ).

(٧) سورة ق (الآية: ١١).

(٨) في التكملة (شبهوها).

شبهوه برشيد ورشيدة حيث تقاربا في المعنى، وقالوا: شاة ذبيح وناقاة كسير،
فأما الذبيحة والضحية والرمية في قولهم: بمس الرمية الأرنب^(١)، فليس من هذا،
ألا ترى أنك تقول: ذلك فيها ولم تُرمَ وذبيحة ولم تُذبح أنشد أبو زيد:
ثُمَّ رَأَيْتُ لَأَكُونَنَّ ذَبِيحَةً وَقَدْ كَثُرَتْ بَيْنَ الْأَعْمَمِ الْمَضَائِضُ^(٢)
كأنه قال: لأكونن مما يذبحه"^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الفاعل يكسر على فُعَال نحو: شُهَاد وزُورَار، وفُعَل نحو: شُهِدَ
وصُومَ وتُومَ، وكذا غُزِيَ وعُفِيَ في جمع غَازٍ وعَافٍ، ويجمع على فَعَلَةٍ نحو:
فَسَقَةٍ وَكُتْبَةٍ، وليس هذا باسم للجمع، وإنما هو تكسير؛ لأنه يطرد ويستمر، فلو
صغرت فَسَقَةٌ قلت: فُوسِقُونَ، ولا تقول: فُسِيقَةٌ^(٤)، وقال الشيخ: "إن حَوَاكَةَ
نظير غَيْبٍ". يعني به أن الواو صُحِّحَ كما صُحِّحَ الياء في غَيْبٍ، وإلا فَغَيْبٍ اسم
للجمع، وحَوَاكَةَ^(٥) هاهنا فَعَلَةٌ تكسير، وقد اطرَدَ بإزاء فَعَلَةٍ نحو: قُضَاةٌ وَغُزَاةٌ
الأصل قُضِيَّةٌ وَغُزَوَةٌ، وهذا يختص بالمعتل اللام، ولا يقال: فُسَقَةٌ، ولا حَوَاكَةَ
بضم الفاء، ويجمع فَاعِلٌ على فُعَلٍ نحو بَازِلٌ وَبُزْلٌ، وعَائِطٌ وَعُيْطٌ فَعِيطٌ كَبِيطٌ،
وأما فُعَلَاءٌ نحو عُلَمَاءٌ وشُعَرَاءٌ فعلى التشبيه بَفَعِيلٍ نحو: فَقِيرٌ وفُقَرَاءٌ، وقوله:
"يقولها من لا يقول: إلا عالم". يعني به أن عُلَمَاءَ ينطق بها في جمع عَالَمٍ، وفِعَالٌ

(١) انظر: الكتاب (٢/٢١٣).

(٢) تقدم وروده ٦٤٩ .

(٣) التكملة شاذ لي (١٨٤ - ١٨٨)، والتكملة مرجان (٤٦٣ - ٤٧٣).

(٤) في د (فسيقون).

(٥) في ر، وظ (حوكة تكسير وقد اطرَدَ بإزاء فعلة هاهنا فعلة في المعتل اللام نحو).

يكسر عليه، وليس بالكثير نحو: جَائِعٌ وَجِيَاعٌ وَرَاعٌ وَرِعَاءٌ، ويغلب على ما يستعمل استعمال الأسماء نحو: رَاعٌ.

وأما إِمَامًا في قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(١)، فالظاهر أنه جمع آم، وكذلك نَوَاء جمع نَاوٍ، وأنشد شيخنا:

أَلَا يَا جُمُزُ لِلشُّرْفِ النُّوَاءُ وَهُنَّ مُعَقَّلَاتٌ بِالْفِئَاءِ
ضَعِ السَّكَّيْنِ فِي اللَّبَاتِ مِنْهَا/ وَضَرَّجْنَهُنَّ حَمَزَةً بِالْذَّمَاءِ
وَعَجَّلَ مَنْ أَطَايِبِهَا طَعَامًا لِشُرْبٍ مِنْ قَدِيرٍ أَوْ شِوَاءِ^(٢)

(١) تقدم ورودها ٩٥٣ .

(٢) أبيات من البحر الوافر قائلتها قينة في المدينة تستحث حمزة بن عبدالمطلب ﷺ في عقر

ناقة لعلي ﷺ من مغنم بدر، فعقرها وهو ثمل قبل أن ينزل تحريم الخمر.

حمز: منادى مرخم، الشُّرْف: جمع شارف وهي الناقة العالية السن.

النُّوَاء: السمان.

الشاهد: قوله "النُّوَاء" جمع ناوية.

وردت الأبيات في الفائق (٢/٢٣٥)، والتاج (شرف).

وورد صدر الأول في صحيح البخاري، كتاب المساقاة (٣/٨)، وصحيح مسلم، كتاب

الأشربة (١٦٥٧)، وسنن أبي داود، كتاب الخراج (٣/٣٩٢)، وغريب الحديث

للخطابي (١/٦٥١)، (٣/٢٤٣)، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي (٤٧).

وورد كاملاً في: غريب الحديث (١/٦٥٢)، والتنبيه والإيضاح (٢/٧) (أيد)، واللسان

(شرف)، وشرح كفاية المتحفظ (٢٥٤).

في غريب الحديث وإصلاح غلط المحدثين (ذا الشرف)، في النهاية (أطايها لشرب طعاما)،

وفي التاج (الشرف طعاما).

وَفُلَانٌ يَغْلِبُ ^(١) على ما يجري مجرى الأسماء نحو: رُعْيَانٌ وَشُبَّانٌ وَصُحْبَانٌ، والجمع بالواو والنون مطرد لا يفتقر فيه إلى سماع نحو: ضَارِبُونَ وَشَارِبُونَ، وتحتل الآية الأفراد بمعنى اجعل كل واحد منا إماماً كما حكى أبو زيد عن العرب: أتينا الأمير فكسانا حُلَّةَ المعنى كسا كل واحد منا حُلَّةً، وقد ورد التنزيل بهذا وذلك قوله سبحانه: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ^(٢)، المعنى فاجلدوا كل واحد منهم ^(٣).

وأما إذا دخل التاء على فاعل نحو: ضَارِبَةٌ، فالباب فَوَاعِلٌ نحو: قَوَاتِلٌ وَضَوَارِبٌ. وإما ما كان صفة للمؤنث عارية عن التاء نحو: حَائِضٌ، فإنه يجمع على فَوَاعِلٍ وَفُعُلٍ نحو: حَوَائِضٌ وَحِيَّضٌ، أما فَوَاعِلٌ فَلأجل أنه صفة مؤنث في الحقيقة فتتزل منزلة ما ثبت التاء في لفظه نحو: ضَارِبَةٌ، وأما فُعُلٌ فَلأجل أنه في اللفظ مذكر كشَاهِدٍ وَغَائِبٍ، وهذا حسن لمراعاتهم حكم المعنى واللفظ، ولا يجوز أن تقول في ضَارِبَةٍ: ضُرِبَ؛ لأنه مؤنث لفظاً ومعنى ولا في ضَارِبٍ ضَوَارِبٌ؛ لأنه مذكر معنى ولفظاً، فأما مَجِيءُ الْفَوَاعِلِ في المذكر غير ^(٤) الآدميين نحو: جِمَالٌ بَوَازِلٌ فَلأجل أن المذكر الذي لا يعقل بمنزلة المؤنث في امتناعه من الواو والنون، فلا تقول جِمَالٌ بَارِلُونَ كما لا يقال: تُوقُّ بَارِلُونَ، فلما كان كذلك استويا في التكسير، وقد تقدم نحو هذا، فأما فَعِيلٌ فيجمع على فُعَلَاءٍ نحو: ظُرَفَاءٌ وَبُخْلَاءٌ وَكُرَمَاءٌ، وعلى فِعَالٍ نحو: ظِرَافٌ وَكِرَامٌ، وفُعَالٍ نحو:

(١) في ظ (يجرى).

(٢) سورة النور (الآية: ٢).

(٣) في د (منهما).

(٤) في ظ، ود (من غير).

شُجَاع وطُوَال، وقد تبع فَعِيلاً في الجمع فَعِيل: شُجَاع وشُجَعَاء وطُوَال وطُوَال، وإذا استويا في الواحد، وهو أن طُوَالاً بمعنى طويل كان الاشتراك في الجمع خَلِيقاً بهما، وأما المضاعف فيأتي فيه فَعَال نحو: شِدَاد، ولا يستثقل لفصل الألف بين المثليين، ولا يأتي فُعَلَاء لما يلزم من اجتماع المثليين نحو: شُدْدَاء لكن أَفْعَلَاء يأتي مكانه نحو: أَشِدَاء؛ لأن العين تسكن، فيزول بالإدغام اجتماع المثليين، وكذا المعتل اللام نحو: غَبِيَّ وَأَغْبِيَاء تركوا فيه فُعَلَاء إلى أَفْعَلَاء تنكبا لما يفضي إلى الإعلال إذ كان يجب أن يقال: غُبِيَاء، فتحصل ياء متحركة مفتوح ما قبلها والياء إذا وجدت ^(١) بهذه الصفة كانت بعرض الانقلاب إلى الألف، وإذا قلبت ألفاً/ وجب حذفها لالتقاءها مع الألف الزائدة، فكان يصير إلى قولك: غُبَاء، فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير قصر على أَفْعَلَاء، والواو والنون مطرد في فَعِيل نحو: ظَرِيفُونَ وَكَرِيمُونَ، ويجمع على فُعُل نحو سُدُسٌ فِي سُدُسٍ وَثْنِي ^(٢) فِي ثْنِي، وقد جاء فُعْلَانُ نحو: ثْنِيَانُ كَجُرْبَانِ، وَفُعْلَانُ نحو: خَصِيَّانِ، وَفِعْلَةٌ نحو: خَصِيَّةٌ كَغَلْمَةٍ، وَفِعْلَةٌ وإن كانت من أمثلة القَلَّة، فإن هذا يستعمل استعمال الأسماء، وأما أَفْعَالٌ فَقَلِيلٌ ^(٣) فِي فَاعِلٍ وَفَعِيلٍ.

وقد جاء أَصْحَابُ وَأَشْهَادُ وَأَمْجَادُ، وَأَيْتَامُ وَأَشْرَافُ وَأَكْمَاءُ فِي يَتِيمٍ وَشَرِيفٍ وَكِمِّيٍّ، وشبه أَكْمَاءَ بِأَعْدَاءَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فَعُولاً وَفَعِيلاً يَتَقَارِبَانِ، وإذا دَخَلَ السَّاءُ فَعِيلاً فَبَابُهُ فَعَائِلٌ نحو: صَحَائِحٌ؛ وَضَعَائِنِ، وَقَدْ قَالُوا: فَعَالٌ نحو: ظُرَافٌ إِجْرَاءٌ لِلْمُونِثِ مَجْرَى الْمَذْكُورِ كَمَا جَرَى مَجْرَاهُ فِي بَابِ أَحْمَرَ حَيْثُ قُلْتُ:

(١) فِي ر، وَظ (صارت).

(٢) فِي ظ، وَد (ثن).

(٣) فِي أ (وَأَمَّا أَفْعَالٌ فِي فَاعِلٍ فَقَلِيلٌ وَفَعِيلٌ. وَقَدْ) وَ(فَعِيلٌ) لَيْسَتْ فِي (د).

حَمَرَاءُ وَحُمْرٌ، وَأَمَّا خُلَفَاءُ فَبِمَنْزِلَةِ ظَرِيفٍ وَظُرَفَاءَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

..... وَمَا خَلِيفُ أَبِي لَيْلَى بِمَوْجُودٍ^(١)

فإنما أوردته ليريك أنهم استعملوا خَلِيفَةً وَخَلِيفًا فِي الْوَاحِدِ، فَجَاءَ خَلَاثَفٌ عَلَى خَلِيفَةٍ وَخُلَفَاءَ عَلَى خَلِيفٍ، وَأَمَّا ظُرُوفٌ فِي جَمْعٍ^(٢) ظَرِيفٍ فَعَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ كَأَنَّهُ ظَرَفٌ وَظُرُوفٌ أَوْ ظَرِفٌ وَظُرُوفٌ، وَفَعُولٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، فَتَقُولُ: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ، وَإِذَا قَصَدْتَ تَكْسِيرَهُ وَهُوَ لِلْمَذْكُورِ قُلْتَ: فُعِلَ نَحْوُ: صَبُورٌ وَصَبْرٌ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَنَّثِ جَمْعٌ (عَلَى)^(٣)، فَعَائِلٌ نَحْوُ: عَجَائِزٌ وَصَعَائِدٌ، وَعَلَى فُعِلَ نَحْوُ: عَجَزٌ فَمِثَالُ فَعَائِلٍ لِأَجْلِ أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مُؤَنَّثٌ، وَمِثَالُ فُعِّلَ لِأَجْلِ أَنَّ اللفظَ مَذْكُورٌ كَحَوَائِضٍ^(٤) وَحَيْضٍ، وَهَذَا أَوَّلُ بَأْنٍ يَكْسِرُ تَكْسِيرَ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ مِثَالُ فَعُولٍ صِفَةُ لِمُؤَنَّثٍ قَدْ اسْتَمَرَّ سَقُوطُ التَّاءِ فِيهِ، وَلَمْ يَسْتَمِرَّ فِي فَاعِلٍ، وَلَا يَجْمَعُ فَعُولٌ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَا تَقُولُ: صَبُورُونَ وَلَا صَبُورَاتٍ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ خَرَجَ مِنْ حُكْمِ^(٥) أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ حَيْثُ^(٦) لَمْ يَجْرَ عَلَى الْفِعْلِ، وَأَمَّا عَدْوَةٌ فَإِنَّهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِصَدِيقَةٍ، وَهُمْ كَثِيرٌ مَا يَعْتَبِرُونَ جَرِي الشَّيْءِ بِجَرَى ضِدِّهِ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: قَصِيرٌ كَمَا قَالُوا: طَوِيلٌ وَشَبْعَانٌ وَشَبْعَى وَرَيَّانٌ وَرَيَّا كَمَا قَالُوا: جَوْعَانٌ وَجَوْعَى وَعَطْشَانٌ وَعَطْشَى، وَقَدْ قَرَّبَ الْأَمْرَ

(١) تقدم وروده ٩٥٦ .

(٢) (في جمع ظريف) ليست في (ر، وظ).

(٣) (على) ليست في (أ).

(٤) في ر، وظ (فهو كحوائض)، وفي د (كحائض).

(٥) في أ (علم).

(٦) في د (من حيث).

بين فَعُول وفَعِيل أن كل واحد منهما يقع على ^(١) الجمع كقوله سبحانه: ﴿مِنْ قَوْمٍ عَادُوْكُمْ لَكُمْ﴾ ^(٢)، مع قوله: ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيماً يُبْصِرُوْنَهُمْ﴾ ^(٣)،

فجمع الضمير يدلك على أن الحميم بمعنى/ الكثرة، وقال: قَوْمٌ قَلِيلٌ وَرِجَالٌ ١٥٨/ب قليل، وكذا كثير، وقول رؤبة:

دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

ظاهر الأمر إذ المعنى من أَصْدِ قَائِلِهَا، ويقال: إن قوما وقفوا عليه يأخذون عنه اللغة كأبي عبيدة والأصمعي، فجاءت امرأة تجتاز فكأنها احتشمتهم ^(٤) فقال:

تَنَحَّ لِلْعُجُوزِ عَنْ طَرِيقِهَا إِذْ أَقْبَلَتْ رَائِحَةً مِنْ سُوقِهَا
دَعَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا ^(٥)

وأما عَوَان وعُون، وصَنَاع وصُنْع، فبمترلة قَذَال وقُذْل في الاسم، وأسكنت حرف العلة من نحو: عُون كما قلت خُون في خَوَان قال الشيخ: "ولو حرك في الشعر لم يستنكر: وأما قوله: "وليس هِجَان للجمع كحُتْب فيمن لم

(١) في أ (للجمع).

(٢) تقدم ورودها ٩٥٧.

(٣) تقدم ورودها ٩٥٧.

(٤) انظر: الجمهرة (٢٧٣/٢)، وقال في الزاهر (٣١٦/١) (وقالت امرأة من العرب مرت بأبي

زيد النحوى وأصحابه وقد ضيقوا الطريق فلم يمكنها أن تجوز فقالت لأبي زيد: تنح....

الآيات، وانظر: شرح شواهد الشافية (١٣٨).

(٥) انظر: التخريج ٩٥٨.

في الديوان (قد أقبلت)، وفي الزاهر (جائية).

يجمع؛ لأنك تقول: هِجَانَان "يعني أن هِجَاناً لو كان للجمع لما جاز أن تقول
للاثنتين: هِجَانَان، وقد تقدم الكلام في تقدير اختلاف الكسرة ^(١) في هذا
النحو: فأما نحو بَيْعٍ وَقَيْمٍ، ففَعِيلٌ عندنا، وعند الكوفيين فَعِيلٌ مقلوب، والكلام
على ذلك يأتي في التصريف، وجمعه الأجود أَفْعَاءٌ نحو: أَهْرَاءٌ، وقد كَسَرُوهُ
على أَفْعَالٍ نحو: أُمُوت، وَقِيلَ وأَقُول؛ لأن الأصل قِيلَ، وَقِيلَ على وجهين:
أحدهما أن يكون مأخوذاً من قولهم: تَقِيلُ أباه؛ لأن الملك يتابع من
يتقدمه في رسوم السياسة يدل على قصدهم هذا المعنى قولهم: تُبْع ^(٢)، وتصريحهم
بلفظ المتابعة، فإذا قيل: أَقِيل ^(٣)، وكان الواجب أن يكون من تَقِيلَ؛ لأن عين
الفعل هنا ياء.

والوجه الثاني: أن يكون من القول، لأن الملك هو الذي ينفذ له القول.
وأما استواء المذكر والمؤنث في نحو: نَاقَةٌ رِيضٌ فلأجل ما تقدم من أن
الصفة إذا لم تجر على الفعل لم يجب إلحاق التاء، وفَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٌ بممثلة فَعُولٍ
في أنه لا يجمع بالواو والنون، ولا الألف والتاء لا تقول: قَتِيلُونَ ولا قَتِيلَاتٌ،
وتجمع على فَعْلَى نحو: جَرَحَى وقَتَلَى وفُعْلَاءٌ قليل نحو: قُتْلَاءٌ وأُسْرَاءٌ، وإنما يأتي
ذلك في فَعِيلٍ الذي ليس بمعنى مَفْعُولٍ نحو: ظَرِيفٌ، وأما الذبيحة والرمية، فإنما
أُلْحِقَ التاء فرقاً بين ما يوصف به نحو: امرأة قَتِيلٌ، وبين ما يجعل اسماً بمعنى أنه مما
يذبح ويُعَدُّ له، فإذا قالوا: ذَبِيحٌ كان المعنى أنه وقع الفعل، فإذا قلت: ذَبِيحَةٌ

(١) انظر: ٩٠٤.

(٢) تبع لقب لبعض ملوك اليمن، انظر: أخبارهم في المعارف (٦٣٠)، ومروج الذهب
(٧٥/٢، ٧٦).

(٣) جمع "قِيلَ" والقِيلُ ملك من ملوك حمير. تهذيب اللغة (٣٠٢/٩).

كان الذبح غير واقع، وكذا الضحية؛ لأن المعنى أنه يعد لأن يُضَحَّى به،
والعتيرة^(١) لما يعتر، فالتاء دخل / فرقا بين هذين المقصودين، وإذا^(٢) لم يوصف ١٥٩/أ
بِفَعِيل، فإن التاء تدخله كقَوْلِهِمْ: رَأَيْت قَتِيلَةَ بَنِي فَلَانٍ، وذلك أنه لو لم يدخل
التاء، لم يحصل الفرق^(٣) بين التأنيث والتذكير، وإذا قلت: امرأة قَتِيلٍ، كان
الموصوف مذكوراً فيعلم أَمَذَكُرُ هو أم مؤنث.

-
- (١) العتيرة: هي الرجبية وهي ذبيحة كانت تذبح في رجب يتقرب بها أهل الجاهلية. تهذيب
اللغة (٢/٢٦٢).
- (٢) في ظ (وأما إذا).
- (٣) في ر، وظ (الفصل).

"باب ما جمع على معناه دون لفظه"

قال الخليل: إنما قالوا: مَرَضَى وهَلَكى ومَوْتَى ^(١)، وحَزَنَى، ونحو ذلك؛ لأن هذه الأشياء أمور ابتلوا بها، وأدخلوا فيها وهم لها كارهون ^(٢)، فصار بمنزلة المفعول به نحو: جَرَّيْحٌ وجَرَحَى، وعَقِرَى وعَقَرَى، وليس كذلك في اللفظ؛ لأن المريض مثل الظريف وكان حقه مَرَضٌ ^(٣) كما قال جرير:

..... وفي المَرَضِ لَنَا شَجْوٌ وَتَعْذِيبٌ ^(٤)

وقد قالوا في الهالك: هُلَاكٌ وهَالِكُونٌ كما يجب في القياس والحمل في هذا الباب على اللفظ أكثر في كلامهم من الحمل على المعنى، ألا ترى أنهم قالوا: دَامِرٌ ^(٥) ودَامِرُونَ ولم يقولوا: دَمَرَى وقالوا: بَعِيرٌ جَرَبٌ وإِبِلٌ جِرَابٌ جعلوه بمنزلة حَسَنٍ وحِسَانٍ، ووافقَ فَعَلَ فَعَلًا في الصفة كما وافقَ جَمَلَ فَجَدًا في التكسير حيث جمعوها على أفعالٍ، فأما قولهم: جَرَبَى فيجوز أن يكون جمع

(١) في التكملة شاذ لي (موتى وجربى وحزنى)، وفي التكملة مرجان (موتى وجربى).

(٢) الكتاب: (٢١٣/٢).

(٣) في التكملة شاذ لي (مراضا).

(٤) عجز بيت من البحر البسيط، صدره.

قلتنا بعيون زانها مريض

مراض: المراد بها العيون ومريضها فتورها، شجون: حزن.

الشاهد: قوله: "وفي المراض" جاء على أصله؛ لأن مريضاً ومراضاً كظريف وظراف.

ورد في ديوانه: (٣٤)، وابن يسعون (٢٦٢)، والقيسي (٨٥٢)، وابن برى (٥٧٧)،

وشرح المفصل (٨١/٥)، واللسان والتاج (مرض).

(٥) في اللسان (دمر)، (ورجل دامر هالك لاخير فيه يقال: رجل خاسر دامر).

أَجْرَبَ^(١)، ويحمل على المعنى كما قالوا: أَحْمَقَ وَحَمَقَى، وَأَنْوَكَ وَنَوَكَى جعل ما أصيب به في بدنه بمنزلة ما أصيب به في نفسه، وقالوا: جُرْبَ على القياس قال:

..... كَالْيَوْمِ طَالِي أَيْنُقِ جُرْبِ^(٢)

وقد^(٣) قالوا: أَيْمَ وَأَيَّامَى، فَأَجْرُوهُ مُجْرَى وَجَاعَى^(٤)، وقال غير سيبويه كان أَيَّامِ^(٥) فقلب وقالوا: حَذَارَى؛ لأن الحَذَرَ كالحَنَافِ، وقالوا:

(١) في التكملة: (أجرب أيضاً).

(٢) عجز بيت من البحر الكامل قائله دريد بن الصمة، وصدده:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ

الشاهد: قوله: "جُرْب" جمع أجرب أتى به على القياس، ويجمع على جَرَبَى شبهوه بأحْمَقَ وَحَمَقَى.

ورد في شعره (٣٤)، ومعاني القرآن للفراء (٣٠٠/٢)، وغريب الحديث للهروى (٣٢٠/١)، وإصلاح المنطق (١٢٧)، والبيان والتبيين (١٠٧/١)، وتأويل مشكل القرآن (٢٥١)، والشعر والشعراء (٣٤٣)، والجمهرة (٣٢٤/١)، وأمالى القالي (١٦١/١)، والأغاني (٢٢/١٠)، وجمهرة الأمثال (١٥٧/٢)، والمقتصد (٢١٨)، وتهذيب إصلاح المنطق (٢٠٦/١)، وابن يسعون (٢٦٢)، والقيسي (٨٥٣)، وشرح مقصورة ابن دريد (٣٢٧)، وابن برى (٥٧٨)، والمشوف المعلم (٧٨٤)، وشرح المفصل (٨٢/٥)، والإرشاد إلى الإعراب (١٧٦)، والمغني (٧٥٧)، وشرح شواهد المغني (٩٥٥)، وشرح أبيات المغني (٥١/٨).

(٣) (قد) ليس في التكملة.

(٤) انظر: الكتاب (٢١٤/٢).

(٥) قال ذلك ابن السكيت إصلاح المنطق (٣٤١)، فيه (أياثم)، وفي المشوف المعلم (٨٩)، (أيايم).

أُسَارَى شَبْهُوَةٌ بُكْسَالَى، قال: وليس يَجِيءُ كلُّ ذَا عَلَى الْمَعْنَى لَمْ يَقُولُوا: بَخْلَى
وَلَا سَقَمَى، وَقَدْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ كَثِيرٌ عَلَى فَعَالَى نَحْوُ: يَتَامَى وَحَبَّاطَى، وَلَيْسَ
الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى بِالْأَصْلِ (١) (٢).

قال المفسر:

اعلم أن مَرِيضاً بِمَنْزِلَةِ ظَرِيفٍ فِي اللَّفْظِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا شَاكَلَ نَحْوُ: قَتِيلٌ فِي
الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْأَوْجَاعَ لَيْسَتْ مِمَّا يَسْتَجِبُهُ الْإِنْسَانُ صَارَ الْمَرِيضُ بِمَنْزِلَةِ
الْجَرِيحِ فِي أَنَّهُ فُعِلَ بِهِ شَيْءٌ فَجُمِعَ عَلَى فَعْلَى نَحْوُ: مَرَضَى وَحَمَقَى وَهَلَكَى
وَنَوَكَى وَوَجَّ وَوَجَّيَا وَجَرَّبَى، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: مَرِضَ وَمَرِيضُونَ، وَهَلَّاكَ
وَهَالِكُونَ، فَعَلَى الظَّاهِرِ، وَهُوَ أَنْ / يَكُونُ كَظَرِيفٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: دَامِرٌ وَدَامِرُونَ
وَامْتَنَاعُهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولَ: دَمَرَى، فَلِأَجْلِ أَنْ اعْتَبَارَ ذَلِكَ نَوْعٍ مِنَ الْمَشَاكِلَةِ، فَلَا
يَجِبُ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَأَمَّا أَيَّامَى فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الظَّاهِرِ كَانَ الْأَلْفُ فِي آخِرِهِ مَزِيدَةً بِمَنْزِلَتِهَا فِي
وَجَاعَى فَيَكُونُ وَزْنُهُ فَعَالَى، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْقَلْبِ كَانَ الْأَصْلُ أَيَّامٍ فَيَاغِلُ، ثُمَّ
يَقْدَمُ اللَّامُ الَّذِي هُوَ مِيمٌ عَلَى الْعَيْنِ الَّذِي هُوَ يَاءٌ، فَيَقَعُ الْيَاءُ آخِرًا، فَيَصِيرُ أَيَّامِي،
ثُمَّ تَبْدُلُ مِنَ الْكُسْرَةِ فَتَحَةً وَمِنْ الْيَاءِ أَلْفًا كَمَا قَالُوا فِي مَدَرَى: مَدَارِي وَفِي مُعْيِيَّةٍ
مَعَايَا، وَالْأَصْلُ مَعَايِيٌّ وَمَدَارِي (٣)، فَوُزِنَ أَيَّامَى عَلَى هَذَا فَيَاغِلُ فَاعْرِفْهُ.

(١) انظر: الكتاب (٢/٢١٤).

(٢) التكملة شاذ لي (١٨٩)، والتكملة مرجان (٤٧٤، ٤٧٥).

(٣) قال سيبويه في (٢/٣٩١)، (وسألته عن قولهم: مَعَايَا فَقَالَ: الرَّجُلُ مَعَايٌ وَهُوَ الْمَطْرَدُ
وَكَذَلِكَ قَوْلُ يُونُسَ وَإِنَّمَا قَالُوا: مَعَايَا كَمَا قَالُوا: مَدَارَى وَصَحَارَى وَكَانَتْ مَعَ الْيَاءِ أَثْقَلُ
إِذَا كَانَتْ تَسْتَقِلُّ وَحْدَهَا)، وَقَالَ فِي الْأَصُولِ (٣/٣٤١) (كَمَا قَالُوا فِي مَدَارِي (مَدَارِي)،
وَكَانَ مَدَارِي مَفَاعِلٌ فَجَعَلُوهُ مَفَاعِلٌ).

وَفَعَالِي بِمَنْزِلَةِ فَعْلَى فِي كَوْنِهِ لَمَّا يَكْرَهُ نَحْوُ: حَذَارَى فِي حَذَرٍ؛ لِأَنَّ الْخَائِفَ
كَأَنَّهُ قَدْ فَعَلَ بِهِ بَلَاءً، فَإِنْ قُلْتَ: إِنْ نَحْوُ: كَرِيمٍ وَظَرِيفٍ بِمَنْزِلَةِ أَحْمَقَ وَأَثْوَكَ فِي
أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَعَلَ الْإِنْسَانِ، وَإِنَّمَا مَجْبُولٌ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ لَمْ يَجِئْ ذَلِكَ فِيهِ.

فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ اخْتَصَّ بِالْمَكْرُوهِ وَالْمَذْمُومِ نَحْوُ: الْأَحْمَقَ لِأَجْلِ أَنَّ
الشَّيْءَ إِذَا كَانَ عَلَى مَا يَحْمَدُ فَكَأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ (يَعْنِي الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ) ^(١) وَعَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْعُقُولُ حَتَّى كَأَنَّهُ ^(٢) لَمْ يَفْعَلْ بِهِ شَيْءً، وَأَمَّا
إِذَا كَانَ مَذْمُومًا، فَكَأَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ أَوْقَعَ بِهِ فَعْلَ بِلَإِءِ الْجَرْحِ وَالْقَتْلِ مِنْ حَيْثُ
غَيْرَ عَنْ وَجْهِهِ فَاعْرِفْهُ.

وَحَكِي شَيْخُنَا عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ جَاءَ فُعَالَى وَهُوَ سُكَارَى وَغُيَارَى
وَكُسَالَى وَأُسَارَى ^(٣).

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَيْسَ فِي (رَ، وَظَ).

(٢) فِي ظَ، وَدَ (كَأَنَّ).

(٣) فِي رَ، وَظَ، وَدَ (وَعَمَالَى وَأَسَارَى).

قال صاحب الكتاب:

" باب ما جاء على أربعة أحرف ملحقا أو على زون الملحق ^(١) من الثلاثة

بالأربعة يكسر تكسير ما كان على أربعة "

وذلك نحو: قَسُورَ وقَسَاوِرَ، وتَوَّأَمَ وتَوَّائِمَ جعلوه كَقَشَاعِمَ ^(٢)، وقالوا:

غَيْلَمَ ^(٣) وغَيْالِمَ جعلوه كَسَمَلَقَ ^(٤) وسَمَالِقَ، ولا يمتنع هذا من الواو والنون في

الآدميين كما أن مؤنثه يجمع بالتاء، وفي التنزيل: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ ^(٥)،

فلحقته التاء وقال:

فَلَا تَفْجَرُ ^(٦). فَإِنَّ بَنِي نِزَارٍ لِعَلَّاتٍ وَلَيْسُوا تَوَّامِينَا ^(٧).

(١) في التكملة شاذ لي (الملحق الملحق من الثلاثة).

(٢) جمع قشعم وهو المسن من النسور والرخم لطول عمره. تهذيب اللغة (٣/٢٧٧).

(٣) الغيلم: موضع، والغيلم السلحفاة، والغيلم المرأة الحسنة. تهذيب اللغة (٨/١٤١).

(٤) السملق: القاع المستوى الأجرد لا شجر فيه وهو القرق، وامرأة سملق لا تلد شبهت

بالأرض التي لا تنبت. انظر: تهذيب اللغة (٩/٣٩٧)، واللسان (سملق).

(٥) سورة المدثر (الآية: ٥١).

(٦) بيت من البحر الوافر قائله الكميت الأسدي، وقال ابن برى (٨٥٠)، قائله دعبيل، أما

بيت الكميت فهو: وكان يقال: إن بني نزار لعلات وليسوا توأميناً

وليس في شعر دعبيل المجموع المطبوع.

الشاهد: قوله: "توأميناً" جمع توأم جمعه بالواو والنون لما كان لمن يعقل وتكسيه توائم.

ورد في شعر الكميت (٢/١١٨)، والمعاني الكبير (٥٢٧)، صدره فيهما كما ذكر ابن

بري، والصحاح (تأم)، وابن يسعون (٢٦٢)، والقيسي (٨٥٥)، والمرصع (٢١٩)،

واللسان والتاج (تأم). علات: الأب واحد والأمهات مختلفة.

(٧) في التكملة مرجان (تفتخر).

ومما جاء على وزن الملحق وليس به أَفْعَل إذا كان صفة، فإنه يكسر على فُعْل كما كسر فَاعِل عليه، وذلك نحو: بَازِلٌ وَبُزْلٌ وَحَائِلٌ وَحُولٌ، وذلك قولك: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ وَأَخْضَرٌ وَخُضْرٌ، وكذلك كل ما كان على أَفْعَل ومؤنثه فَعْلَاءَ، ولا يَثْقُلُ الأوسط منه إلا أن يضطر إليه شاعر كما قال:

(أَيُّهَا الْفُثَيَانُ فِي مَجْلِسِنَا جَرِّدُوا مِنِّهَا وَرَاداً وَشُقْرُ)^(١)

أو قد كسروه على فُعْلَان كحُمْرَان وشُحْطَان وَبَيْضَان وَأُدْمَان قال: ١٦٠/أ
وَمِعْزَى هَدْباً يَغْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا^(٢)

(١) بيت من بحر الرمل قائله طرفة بن العبد.

جرّدوا: عروا الخيل من جلالها وأسرجوها.

الشاهد: قوله: "شُقْر" جمع أشقر، وكان الحكم شُقْراً بالتخفيف، فحرك القاف ضرورة. ورد في ديوانه (٥٧)، والخصائص (٣٣٥/٢)، والمحاسب (١٦٢/١)، وابن يسعون (٢٦٣)، والقيسي (٨٥٦)، وابن برى (٥٨١)، وشرح المقدمة الجزولية (١٠١٣)، وشرح المفصل (٦٠/٥)، وضرائر الشعر (١٩)، وشرح الكافية الشافية (١٨٣٠)، والمساعد (٤١٤/٣). البيت ليس في أ، وفي التكملة شاذ لي (وراد وشقر) فقط.

(٢) بيت من بحر الهزج لم أهدت إلى معرفة قائله.

معزى: اسم للجمع من نونه جعله ملحقاً بهجرع ودرهم: ومن لم ينونه جعل ألفه للتأنيث، هدياً: أي ذات هدب، قران: جمع قرن وهو جليل صغير. الشاهد: قوله: "سُودَانَا" جمع أسود والأكثر سُودٌ، وقيل: إن سُودَانَا جمع الجمع وخص السود لأنها أكرم ألوانها.

ورد في الكتاب (١٢/٢)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٣٠)، والمنصف (٣٦/١)، ورسالة الملائكة (٢٣٦)، والأعلم (١٢/٢)، وابن يسعون (٢٦٣)، والقيسي (٨٥٧)، وابن برى (٥٨١)، وشرح المفصل (٦٣/٥)، واللسان (قرن).

وقد كسروا ما استعمل منه استعمال الأسماء تكسيرها وذلك قولهم:
 الأَجَارِعُ والأَبَاطِحُ والأسَاوِدُ، والأَدَاهِمُ ألا ترى أنهم يقولون: نَزَلْتُ الأَبْطَحَ
 وَرَعَيْتُ الأَجْرَعَ، ولا يكادون يقولون: المكان الأَجْرَعُ وقال:
 بِأَجْرَعٍ مِقْفَارٍ بَعِيدٍ مِنَ الْقُرَى فَلَآةٍ وَحَفَّتْ بِالْفَلَآةِ جَوَانِبُهُ ^(١)
 ومؤنثه أيضاً كُسِّرَ على فَعْلٍ؛ لأن المذكر والمؤنث قد يَسْتَوِيَانِ في تأنيث
 الجمع نحو: هِيَ الرَّجَالُ وهِيَ النِّسَاءُ، وجمعوا ما استعمل من فَعْلَاءِ استعمال
 الأسماء بالألف والتاء، فقالوا: بَطَّحَاوَاتٍ كَمَا قَالُوا: صَحْرَاوَاتٍ كَمَا جَعَلُوا
 الأَبَاطِحَ كالأَضَاحِي والأَرَانِبِ، وقالوا: بَطَّحَاءَ وَبَطَّاحٍ، وَبَرَقَاءَ وَبِرَاقٍ،
 فكسروها ^(٢) على فِعَالٍ كَمَا قَالُوا: عَبَلَةٌ ^(٣) وَعِبَالٌ وَأُنْثَى وَإِنَاثٌ ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الصفة الرباعية والملحقة بمنزلة الاسم، فتقول: سَلَّهَبٌ وَسَلَّاهِبٌ
 كما قلت: جَعْفَرٌ وَجَعْفَرٌ، فهذا حروفه أصول، والملحق نحو: قَسُورٌ؛ لأن أصله

(١) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

أَجْرَعٌ: رمل يرتفع وسطه ويكثر وترق جوانبه، مقفار: خال، فلاة: قفر منقطع عن الماء
 والرعي، حفت أدبرت حوالبه، جوانب: جمع جانب أراد تأكيد البعد من القرى.
 الشاهد: قوله: "بَأَجْرَعٍ" استعمله اسماً لا صفة.

ورد في ديوانه (٨٢٢)، والاقتضاب (٢٨٩/٣)، وابن يسعون (٢٦٣)، والقيسي (٨٥٨)،
 وابن برى (٥٨٣)، والعيني (١٧٦/٢).

(٢) في التكملة شاذ لي (فكسروهما).

(٣) في تهذيب اللغة (٤٠٨/٢)، (جارية عبلة والجمع عبلات).

(٤) التكملة شاذ لي (١٩٠)، والتكملة مرجان (٤٧٦، ٤٧٨).

من القَسْر كقولهم: الأَغْلَب وهو ملحق بِجَعْفَر تقول: قَسَاور كما قلت في الاسم: جَذُول وجَذَاوِل، وتَوَام ملحق أيضاً، والواو زائدة، وكفى دليلاً عليه قولهم: أَتَأَمْتُ (١) الْمَرْأَةَ، فوزن قَسُورَ فَعُول، وتَوَام فَوَعَلَ (٢)، وَغَيَلَمَ فَيَعَل من تركيب الغلام، وتقول: تَوَائِم (٣) وَغَيَالِم، ويجمع بالواو والنون في المذكر من (٤) الآدميين كقولهم: تَوَامُون كما أنشده (٥)، وتقول تَوَامَات في المؤنث، وفي مالا يعقل قَسُورَة، وقَسُورَات.

أما أَفْعَل صفة نحو: أَحْمَرُ وَأَصْفَرُ، فبابه فُعَل نحو: حُمْرٌ وَصُفْرٌ، والمؤنث تابع للمذكر نحو: حَمْرَاءُ وَحُمْرٌ، وقد جاء فُعْلَان نحو: السُّودَانِ وَالْبَيْضَانِ (٦)، وليس يطرد كالأول وفُعَل صفة لا يُثَقَل إلا ضرورة كما أنشد شيخنا:

جَرِّدُوا مِنْهَا وَرَاداً (٧) وَشُقْرُ

فَوَرَاد جمع وَرَد، وشُقْر جمع أَشْقَر، وحكي عن أبي الحسن أن كل فُعَل في الكلام فتثقيله جائز إلا ما كان صفة نحو: حُمْرٌ، أو معتل العين نحو: سُوقٌ،

(١) أتأمت المرأة إذا ولدت اثنين في بطن، تهذيب اللغة (٣٣٧/١٤).

(٢) في د (فعل).

(٣) في إصلاح المنطق (٣١٢) (والجميع توائم وتوام).

(٤) في أ (في).

(٥) يريد قول الشاعر:

فَلَا تَفْخَرْ فُلَانٌ بِنِي زَبَارٍ لِعَلَّاتٍ وَلَيْسُوا تَوَامِينَا

(٦) كسرت الباء؛ لأنه لو قيل: التَّبِيضَان لسكنت الباء إثر ضم في جمع ولا تقلب الياء واواً هنا

لأن الشرط أن يكون في غير جمع، فيجب قلب الضمة كسرة لثقل الضمة والياء والجمع.

انظر: للسان (بيض) وضياء السالك (٢٨٠/٤)، والتصريح (٣٨٤/٢).

(٧) في أ، و، وظ (جردوا كل وراذ).

ومقصوده أن ذاك يجوز في الكلام وحال السعة، وهذان لا يجوزان إلا في الشعر
فالضفة نحو: ما أنشدت^(١):

والمعتل نحو: ما حكى شيخنا من أن أبا عثمان قال: أنشدني أبو زيد^(٢)
النحوي^(٣):

أَغَرَّ الثَّنَايَا أَحَمَّ اللَّيْثَاتِ تَمْنَحُهُ سُوكُ/الإِسْجَلِ^(٤) ١٦٠/ب
وأنشد أيضاً:

وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ^(٥)

-
- (١) هو قول الشاعر: وراداً وشقر
(٢) المنصف (٣٣٨/٣)، قال أبو عثمان: وأنشدنا أبو زيد قال: أنشدني الخليل بن أحمد.
(٣) في ر، وظ (النحو قال سمعت خليلاً).
(٤) بيت من البحر المتقارب قائله عبدالرحمن بن حسان.
أغر الثنايا: أبيضها، أحمر: من الحمة وهي لون بين الدهمة والكثمة ودون الحوة، الليثات:
جمع لثة وهي اللحمية المركبة فيها الأسنان، السوك: جمع سواك، الإسجل: شجر تتخذ منه
المساويك.
الشاهد: قوله: "سُوك" حرك الواو بالضم ضرورة.
ورد في ديوانه (٤٨)، والمقتضب (١١٣/١)، والمنصف (٣٣٨/١)، والضرورة للقرآن
(١٧٢)، والمنحصر (١٩٢/١١)، وشرح المفصل (٨٤/١٠)، واللسان (سوك)، وشرح
الألفية للمرادي (٤٦/٥)، والعيني (٥٣٠/٤)، والأشعري (١٣٠/٤).
في المرادي والعيني والأشعري (يحسنها).
(٥) عجز بيت من البحر الكامل قائله عدي بن زيد العبادي، والبيت بتمامه:
عن مبرقات السيرين وتبدو في الأكف اللامعات سور
الشاهد: قوله: "سُور" حرك الواو بالضم ضرورة. ورد في ذيل ديوانه (١٢٧)، والكتاب
(٣٦٩/٢)، والأزمنة وتلبية الجاهلية (٣٦)، والمقتضب (١١٣/١)، والمنصف (٣٨٨/١)،
وشرح الفصيح للأصبهاني (٢٢٥)، وشرح اللمع لابن برهان العكبري (٥٤٧)، وشرح
المفصل (٤٤/٥)، والمقرب (١١٨/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٢٧/٢)، واللسان
(لمع)، والهمع (٩٤/٦)، وشرح شواهد الشافية (١٢١).

فالتحريك في سُوك، وسُور للشعر، فالاختيار سُوك وسُور بالإسكان
لثقل الضمة على حرف اللين، وأما نحو: الأَجَارِع والأَبَاطِح، فإنه لما استعمل
استعمال الأسماء كسر تكسيروها؛ لأن الأَفَاعِل جمع أَفْعَل اسما نحو: أَزَامِل،
وَأَفَاكِل والأسَاوِد جمع أَسْوَد للحية، والأُدَاهِم للأُدْهَم يعني أَلْقَيْد، وكذلك كل
صفة غالبة، وقد تقدم القول في ذا النوع ^(١) غير مرة، وأما قول أبي علي:
«ومؤنثه قد كُسِّر على فُعْل؛ لأن المذكر والمؤنث قد يستويان في تأنيث الجمع
نحو: هي الرجال، وهي النساء» فتعليل لاستواء المذكر والمؤنث نحو: نِسَاء
حُمْر ورجال حُمْر، وذاك ^(٢) أن رَجُلًا مذكر حقيقي فكما قالوا: هي الرجال،
فأنثوا حملا على الجماعة، وهي النساء، وخرج النساء، فلم يراعوا التأنيث
الحقيقي كما اعتبروا في الواحد حيث قالوا: خرجت المرأة، ولم يجوزوا "خرج"،
إلا ^(٣) في حال غير واسعة ^(٤) كذلك يجريان في نحو ذا مجرى واحداً، هذا
وتغليب المذكر على المؤنث جيد، وهو مستمر في الضمائر نحو: أن تقول: هند
وزيد ذهبًا، وهند ودعد وزيد خرَجُوا.

(١) في ظ (المعنى).

(٢) في أ، ود (حمر فإذا كان رجلاً مذكر).

(٣) في أ، ود (إلى).

(٤) انظر: الكتاب (٢٣٥/١)، والمقتضب (١٤٦/٢، ١٤٨، ٣٣٨)، (٣٤٩/٣)، (٥٩/٤).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة أحرف"

من ذلك ما كان على مِفْعَال تقول في تكسيره: مَفَاعِيل نحو: مِكَثَار ومِكَائِير^(١) ومِهْذَار ومَهَازِير ومِطْعَان ومِطَاعِينَ قال:

مِطَاعِينَ فِي الْهَيْجَا^(٢) مِطَاعِيم لِلْقَرَى إِذَا ابْيَضَّ آفَاقُ السَّمَاءِ مِنَ الْقَرَسِ^(٣)

ولم يجمع بالواو والنون^(٤) حيث استوى لفظ المذكر والمؤنث كما لم يجمع فُعُول بهما، ومِفْعَل بمنزلة مِفْعَال لاستواء المذكر والمؤنث فيه، وهو عند الخليل مقصور من مِفْعَال^(٥) لتصحيحهم نحو: مِقُول ومِخِيط، وذلك نحو: مِدْعَس ومَدَاعِس^(٦)، ومِقُول ومَقَاوِل، وكذلك مِفْعِيل نحو:

(١) في التكملة شاذ لي (ومكائير ومكيال ومكايل) في أ «للهيحاء».

(٢) في أ (للهيحاء).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله أوس بن حجر.

الهيحاء: الحرب تمد وتقصر، مطاعيم: جمع مِطْعَام وهو الكثير الطعام، القرس: أبرد الصقيع.

الشاهد: قوله: "مِطَاعِينَ" جمع مِطْعَان وهو الكثير الطعن.

ورد في ديوانه (٥٢)، والصحاح والأساس (قرس)، وابن يسعون (٢٦٤)، والقيسي (٨٦٠)،

وابن برى (٥٨٥)، والتنبيه والإيضاح واللسان والتاج (قرس).

في الديوان والصحاح والأساس والتنبيه والإيضاح واللسان (اصفر).

في التكملة شاذ لي والصحاح والأساس وابن يسعون وابن برى (في القرى).

(٤) في أ (من حيث).

(٥) الكتاب (٣٦٧/٢).

(٦) المداعس: الصم من الرماح. تهذيب اللغة (٧٥/٢).

مَحْضِير^(١) وَمَحَاضِير، ومِثْشِير^(٢) وَمَاشِير، وقالوا مسكينة شبهت بفقريرة حيث لم تكن في معنى الأكتار كما أن المحضير له فتقول على هذا مِسْكِينُونَ، وجاء في التنزيل: «الْمَسَاكِين»^(٣)، وقالوا للمرأة: مِسْكِين^(٤)، ومما يكسر ولا يجمع بالألف والتاء مُفْعِل الذي يكون للمؤنث ولا تدخله التاء نحو: مُطْفَل ومَطَافِل^(٥)، ومُشْدِن^(٦) ومَشَادِن لما لم تدخله التاء صار كالسُلوْب، فلم يجوز^(٧)

أ/١٦١

فيه إلا التكسير، وقالوا: مَطَافِيل/ قال:

مَطَافِيلَ أَبْكَارٍ حَدِيثٍ تَتَاجُهَا تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَاصِلِ^(٨).

(١) فرس محضير ومحضار بغير هاء للأنثى إذا كان شديد الخضر وهو العدو. تهذيب اللغة: (٢٠٠/٤).

(٢) الأشر: المرح والبطر، ورجل مِثْشِير: وكذلك امرأة مِثْشِير بغيرها، وناقعة مِثْشِير وجواد مِثْشِير يستوي فيه المذكر والمؤنث. اللسان (أشر).

(٣) وردت هذه الكلمة في آيات كثيرة منها: سورة البقرة (٨٣، ١٧٧، ٢١٥)، والنساء (٨، ٨٩)، والمائدة (٨٩).

(٤) في أ (فيها).

(٥) ناقعة مطفل، ونوق مطافل ومطافيل معها أولادها، تهذيب اللغة (٣٤٨/١٣).

(٦) ظبية مشدن يتبعها شادن، وقال أبو عبيد الشادن من أولاد الظباء الذي قد قوى وطلع قرناه، تهذيب اللغة (٣٢٢/١١).

(٧) في التكملة شاذ لي (يجوز).

(٨) بيت من البحر الطويل قائله أبو ذؤيب الهذلي.

مطافيل: ذات أطفال، تشاب: تخلط، المفاصل: جمع مفصل وهو الموضع الذي يفصل بين جبلين.

الشاهد: قوله: "مطافيل" جمع مطفل والكثير المستعمل مطافل.

وما^(١) كان على فُعَلَاءٍ، فإنه يكسر على فَعَالٍ وذلك تُفْسَاءُ ونِفَاسٌ،
وَعُشْرَاءُ، وَعِشَارٌ، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾^(٢)، وقالوا: عُشْرَاوَاتٌ
وَتُفْسَاوَاتٌ شَبَّهَوَهَا^(٣) بَرَبْعَةٌ وَرَبُّعَاتٌ وَرِبَاعٌ لا تفافهما في البناء^(٤) وعلامة
التأنيث كما اتفقا في الاسم في قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِيعَ، وليس شيء من^(٥) الصفات
آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالألف والتاء غير فُعَلَاءَ أَفْعَلٍ، وفَعْلَى
فَعْلَانٌ. وأما فَعَالٌ فإنه يجمع المذكر منه بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء^(٦)،
ولا يكسر ولا يفعل^(٧) به ما فعل بَفْعِيلٍ وفَعِيلَةٌ نحو: ظَرِيفٌ وظَرِيفَةٌ، وذلك
قَتَّالٌ وقَتَّالُونَ وشَرَّابٌ وشَرَّابُونَ، وكذلك فَعَّالٌ نحو: حُسَّانٌ وكَرَّامٌ، وقُرَّاءٌ

= ورد في ديوان الهذليين (١٤١/١)، وشرح أشعار الهذليين (١٤١)، والحيوان (٣٥١/٢)،
والبيان والتبيين (٢٧٨/١)، والأضداد لابن الأنباري (١٢٦)، والمنجد في اللغة (٢٥٩)،
وتهذيب اللغة (١٩٣/١٢)، وأمالى المرتضى (١٨٧/١)، والمسلسل (٢٨٩)، وابن
يسعون (٢٦٥)، والقيسي (٨٦١)، وابن برى (٥٨٦)، وحياة الحيوان (٩٥/٢)، وشرح
شواهد الشافعية (١٤٥).

- (١) في التكملة مرجان (وكان).
- (٢) سورة التكوين (الآية: ٤).
- (٣) في التكملة شاذ لي (شبهوهما).
- (٤) في التكملة مرجان (التاء).
- (٥) في التكملة مرجان (من هذه).
- (٦) في التكملة مرجان (ويكسر).
- (٧) في التكملة، ود (ولم).

وصُرَّاء^(١) تقول: حُسَّائُون وكرَّامُون، وقد دختله التاء في نحو قوله:
 دَارُ الْفَتَاةِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا يَا ظَبْيَةً عَطْلًا حُسَّائَةً الْجِيدِ^(٢)
 وقالوا: عَوَّار وعَوَّارِير والعَوَّار الجَبَّان قال:
 غَيْرُ مِيلٍ وَلَا عَوَّارِيرَ فِي الْهَيْبِ جَاءَ وَلَا عَزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ^(٣)

(١) في التكملة مرجان (وقراء ووضاء)، وفي التكملة شاذ لي (وصراء، ووضاء).

(٢) بيت من البحر البسيط قائله الشماع بن ضرار الديباني.

الشاهد: قوله: "حسانة" بناء التأنيث للمؤنث، وللمذكر حسان والجمع حسانون.
 ورد في ديوانه (١١٢)، وديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (١٦/٤)، وإصلاح
 المنطق (١٠٨)، والخصائص (٢٦٦/٣)، والمنصف (٢٤١/١)، والجممل (عطّل)، ومعجم
 مقاييس اللغة (٥٧/٢)، وتهذيب إصلاح المنطق (٣٠٦/١)، ونزهة الطرف (١٩٤)،
 وأساس البلاغة (عطّل)، وأمالى ابن الشحرى (٤١/١)، وشرح أدب الكاتب (٣٤٥)،
 وابن يسعون (٢٦٥)، والقيسي (٨٦٢)، وابن برى (٥٨٧)، والمشوف المعلم (١٩٢)،
 واللسان والتاج (حسن).

(٣) بيت من البحر الخفيف قائله أعشى قيس.

ميل: جمع أميل وهو الذي يميل على السرج من الجبن، عواوير، جمع عوار وهو الجبان
 الضعيف، عزل: جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه، أكفال: جمع كفل وهو من لا يثبت
 في الحرب.

الشاهد: قوله: "عواوير" جمع عَوَّار.

ورد في ديوانه (٦١)، ومختصر الألفاظ (٨٨)، وأمالى القالي (٨٢/١)، وتهذيب اللغة
 (١٣٦/٢)، ومعجم مقاييس اللغة (٢٩٠/٥)، ووسط اللآلي (٨٤٧)، والمسلسل (١٢٧)،
 وابن يسعون (٢٦٦)، والقيسي (٨٦٣)، وابن برى (٥٨٨)، واللسان والتاج (عور)،
 عزل، كفل).

جعلوا عَوَّاراً بِمِثْلَةِ مَفْعَالٍ وَمِفْعِيلٍ حَيْثُ تَرَكَ وَصَفَ الْمُؤَنَّثِ ^(١) (بِه) ^(٢).
وَأَمَّا الْفَعْلِيلُ نَحْوُ: الشَّرِيبِ وَالْفَسِيقِ وَالسَّكَّيرِ فَشَرِّيُونَ وَفَسِّقُونَ،
وَكَذَلِكَ مَفْعُولُ تَقُولُ: مَضْرُوبُونَ، وَقَالُوا: مَشْتُومٌ، وَمَشَائِمٌ قَالَ:
مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِباً ^(٣) إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا ^(٤)
وَقَالُوا: مَكْسُورٌ وَمَكَاسِيرٌ، وَكَذَلِكَ مُفْعَلٌ وَمُفْعِلٌ مُكْرَمُونَ، وَقَالُوا:

-
- (١) انظر: الكتاب (٢/٢١٠).
(٢) (بِه) ليست في (أ).
(٣) في التكملة مرجان (وناعبا).
(٤) بيت من البحر الطويل أنشده سيبويه في (١/٨٣)، بنصب ناعب ونسبه إلى الأحوص الرياحي، وفي (١/١٥٤)، بجر ناعب ونسبه إلى الأحوص الرياحي بالحاء المهملة، وفي (١/٤١٨)، بجر ناعب ونسبه إلى الفرزدق.
والصحيح: أنه للأحوص واسمه زيد بن عمرو اليربوعي التميمي شاعر فارس توفي نحو (٥٥٠هـ). المؤلف (٤٩).
فقد نسب إليه في ابن السيرافي (١/٧٤)، وفرحة الأديب (٣٢)، والأعلم (١/٨٣)، وابن برى (٥٨٩)، والخزاعة (٤/١٥٨)، والقيسي (٨٦٥)، حكى قول سيبويه.
ونسب إلى الأحوص في المؤلف والمختلف (٤٩)، وتهذيب إصلاح المنطق (١/٣٧٩)، وابن يسعون (٢٦٦)، والإنصاف (١٩٣)، وشرح المفصل (٢/٥٢)، وفي البيان والتبيين (٢/٢٦١)، أبو الأحوص.
الشاهد: قوله: "مشائِم" جمع مشَام.
ورد بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس (٨١)، والخصائص (٢/٣٥٤)، والإفصاح (١٥٩)، وأسرار العربية (١٥٥)، وشرح المفصل (٥/٦٨)، (٧/٥٧)، وشرح الكافية للرضي (١/٢٦٨)، وضرائر الشعر (٢٨٠)، والمغني (٥٣١).

مُنْكَرٌ وَمَنَّاكِرٌ ومَفْطِرٌ ^(١) وَمَفَاطِيرٌ، وَمُوسِرٌ وَمِيَّاسِيرٌ، وَفُعِّلٌ بِمَنْزِلَةِ فُعَّالٍ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَقْصُورِ مِنْهُ كَمَا كَانَ مِفْعَلٌ مَقْصُوراً مِنْ مِفْعَالٍ، وَذَلِكَ زُمْلٌ وَجَباً.

وَفُعِّلٌ بِمَنْزِلَةِ فُعِّلٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى زَوْنِ فُعَّالٍ وَذَلِكَ زُمْلٌ، وَمَا كَانَ عَلَى فَعْلَانٍ صِفَةً وَكَانَتْ لَهُ فَعْلِيٌّ فَإِنَّهُ يَكْسَرُ بِحَذْفِ الزِّيَادَتَيْنِ مِنْهُ عَلَى فِعَالٍ، وَلَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا لَمْ يَجْمَعُ أَفْعَلٌ بِهِمَا، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ هَذَيْنِ الْبَنَاءَيْنِ لَمْ تَلْحَقْهُمَا التَّاءُ عَلَى بَنَائِهِمَا، فَيَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا مُؤَنَّثَ لَهُ ^(٢) نَحْوُ: فُعُولٌ وَمِفْعَالٌ، فَلَمْ يَجْمَعِ الْمَذْكُورُ ^(٣) بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا لَمْ يَجْمَعِ الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: عَجَلَانٌ وَعَجَالٌ وَظَمَّانٌ وَظِمَّاءٌ وَغَرَّتَانِ وَغِرَّاتٍ ^(٤)، وَوَأَفَقَةٌ مُؤَنَّثَةٌ فِي هَذَا الْجَمْعِ ^(٥) كَمَا وَافَقَ/ فَعِيلًا ^(٦) فَعِيلَةٌ فِي فِعَالٍ نَحْوُ: ظَرِيفٌ وَظَرِيفَةٌ وَظَرِافٌ فِيهِمَا ^(٧)، وَحُذِفَتِ الزِّيَادَةُ فِي التَّكْسِيرِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ كَحَذْفِهَا مِنْ أُتْنَى وَإِنَاثٍ وَرُبَّى وَرُبَابٍ، وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ وَالنُّونُ مِنَ الْمَذْكُورِ لِحَذْفِهِمَا لَهُمَا فِي الْأَسْمِ قَوْلُهُمْ: ظَرَبَانِ وَظَرَبٍ، أَنْشُدِ الْأَصْمَعِي:

١٦١/ب

(١) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذٌ لِي (مَنَّاكِرٌ وَمَفْطَرٌ وَمَفَاطِيرٌ).

(٢) فِي أ (فِيهِ).

(٣) فِي التَّكْمَلَةِ مَرَجَانِ (الْمَذْكُورِ مِنْهُ).

(٤) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ (٨/٨٨)، (الْغَرَّتْ: الْجَوْعُ وَالتَّعَتُ غَرَّتَانِ وَغَرَّتِي وَجَارِيَةُ غَرَّتِي الْوَشَاحُ وَوَشَاحُهَا غَرَّتَانِ، وَقَدْ غَرَّتْ يَغْرُثُ غَرَّتًا فَهُوَ غَرَّتَانِ).

(٥) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذٌ لِي (الْجَمْعُ كُلُّهُ).

(٦) فِي التَّكْمَلَةِ مَرَجَانِ (فَعِيلٌ).

(٧) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذٌ لِي (فِيهِمَا جَمِيعًا).

قُبِحْتُمْ يَاطْرِباً مُحَجَّرَةً أَوْ الْوِبَارِ يَتَدَرْنَ الْجِحْرَةَ ^(١)
وقد كُسِّرا جميعا على فَعَالَى، وذلك سَكْرَان (وَسَكَارَى) ^(٢)، وَحَيْرَان
وَحَيَارَى، وَغَيْرَان وَغَيَارَى، جعلوا المذكر كَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى، والمؤنث
كُحْبَلَى وَحَبَالَى، وَذِفْرَى وَذَفَارَى، وقد كسر بعضه على فُعَالَى، وذلك قول
بعضهم: سُكَارَى وَعُجَالَى، ومنهم من يفتح فيقول: عَجَالَى، وقد كسروا فَعْلَان
الذي تلحق مؤنثه الهاء تكسير مالا تلحق مؤنثه الهاء، وذلك قولهم: نَذْمَان
وَنَذْمَانَةٌ وَنَذَام وَنَذَامَى، وَخَمْصَان وَخَمْصَانَةٌ وَخِمَاص، وقد شبهوا بهذا ^(٣)
الأسماء، فقالوا: سِرْحَان وَسِرَاح وَضِبْعَان وَضِبَاع، وإن شئت قلت: خَمْصَانُونَ،
وفي نَذْمَان نَذْمَانُونَ وَغُرْيَانُونَ؛ لأنك تقول: نَذْمَانَات وَخَمْصَانَات؛ لأن التاء قد
لحقت ببناء التذكير في خَمْصَانَةٍ، ولم يصغ للمؤنث بناء آخر كما صيغ في فَعْلَاءَ
وَفَعْلَى، وقالوا في تكسير غُرْيَان: غُرَاة، ولم يقولوا: عِرَاءَ كَخِمَاص، ولا عَرَايا

(١) رجز نسب إلى الحصين بن بكير الربيعي.

ظربان: دابة على خلقة الكلب منتن الريح، محجرة. المدخلة في أجحارها المضطرة إليها
الوبار: جمع وبر وهو دابة على قدر السنور تشبه القرد، قبحتم: مخفف؛ لأنه لا يراد به
ضد الحسن.

الشاهد: قوله: "يا ظرباً" حذف النون من ظربان في التكسير وذلك أن الألف والنون قد
عاقبتا تاء التأنث وجرتا مجراها، وذلك في حذفهم الألف والنون عند إرادة الجمع كما
تحذف تاء التأنث.

ورد في: الخصائص (٢/٢٠٨)، وابن يسعون (٢٦٧)، والقيسي (٨٦٦)، وابن بري
(١٥٩١).

(٢) (سكارى) ليست في (أ).

(٣) في التكملة شاذ لي (بهذه).

كَحَبَالَى ^(١) استغنوا بَعْرَاة ^(٢)، وقد كسروا فَعِلَ ^(٣) على فَعَالَى لا تفاق فَعِلَ وفَعْلَان في المعنى، وذلك نحو: صَدَّ وَصَدَّيَان، وَعَطَشَ وَعَطَشَان، وقالوا: بعير حَبِطَ ^(٤) وإبل حَبَاطَى وَحَذِرَ وَحَذَارَى، وقالوا: عَجَلَان وَعَجَالَى، وقالوا: شاة حَرَمَى وَحَرَامَ وَحَرَامَى؛ لأن فَعْلَى صفة بمنزلة ما مذكّره حَرَمَان، وإن لم يقل: ذلك ^(٥)، وأما بنات الخمسة فلا تكسر إلا على استكرها كما لا تحقر إلا كذلك، فإذا استكرهاوا حذفوا الحرف الآخر، فقالوا في فَرَزْدَق: فَرَاذِد، وربما قالوا ^(٦): فَرَاذِق، فحذفوا الدال لما كان من مخرج التاء، وهي زائدة، وكذلك القياس في خَذَرْتُق ^(٧)، ومن قال: فَرَاذِق لم يقل في جَحْمَرِش: إلا جَحَامِر، ولا تحذف الميم؛ لأنها قد بعدت من الطرف ^(٨).

قال المفسر:

اعلم أن مفعلاً يستوى فيه المذكر والمؤنث كما يستوى في فَعُول، فلا تلحقه الواو والنون، ولا الألف والتاء لا تقول: مُطْعَمُونَ ولا مُطْعَمَات ^(٩)

(١) في التكملة (كحيارى).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٢١٢).

(٣) في التكملة (فعلا).

(٤) الحَبِطُ: وجع يأخذ البعير في بطنه من كالأ يستوبله يقال: حبطت الإبل تحبط حبطاً.

تهذيب اللغة (٤/٣٩٥).

(٥) قال سيويه (٢/٢١٢)، (ويقال: شاة حَرَمَى وشياه حَرَامَ وَحَرَامَى؛ لأن فَعْلَى صفة بمنزلة التي لها فُعْلَان كأن ذا لو قيل في المذكر قيل: حَرَمَان).

(٦) في التكملة شاذ لي (وربما حذفوا الدال فقالوا: فرازق لما كان الدال من مخرج التاء).

(٧) الخَذَرْتُق: العنكبوت الذكر، تهذيب اللغة (٧/٦٣٤).

(٨) التكملة شاذ لي (١٩٢ - ١٩٥)، والتكملة مرجان (٤٧٨ - ٤٨٦).

(٩) في أ (معطارات) وفي ظ (معطارات)، وفي د (معطارات).

كما لم تقل: رجال صُبُّورون ولا نساء صُبُّورات، وقد تقدم أن هذا النحو إذا منع/ ما يكون في أسماء الفاعلين نحو: ضَارِب، فلأجل أنه لا يجري على الفعل، ١٦٢/أ
ألا ترى أن مَطْعَماً ليس على وزن مُطْعِم^(١)، ومِفْعَالٌ يَجِيء من أَفْعَل، وفَعْل، وقد جمعها البيت الذي أنشده:

مَطَاعِينَ فِي الْهَيْجَا مَطَاعِيمٍ فِي الْقَرْيِ^(٢)

فَمَطْعَانٌ مِنْ طَعَنَ وَمِطْعَامٌ مِنْ أَطْعَمَ، ولو كان من طَعِمَ لكان ذمّاً، ومِفْعَلٌ نحو: مِقُولٌ ومِدْعَسٌ، وإن كان جَارِياً على الفعل في اللفظ، فإنه فرع على مِفْعَالٍ ومنقوص منه، وإذا كان كذلك وجب أن يجري على حكمه، واستدل على كون مِقُولٌ مقصوراً من مِقَوَالٍ بتصحيح حرف العلة إذ لو كان على ظاهره لوجب أن يقال: مِقَالٌ كما تقول: مَقَالٌ والأصل مِقُولٌ. وبيانه يأتي في التصريف، وكذا مِفْعِيلٌ نحو: مِحْضِيرٌ لا تقول: مُحْضِيرُونَ؛ لأنه لا يجري على الفعل، فقد اقتصر في هذا كله على التفسير نحو: مَطَاعِيمٌ ومَدَاعِي ومَحَاضِيرٌ، فإن لحق التاء شيئاً من ذلك، فعلى الأصل والتشبيه نحو: مِسْكِينَةٌ شبهوه بفَقِيرَةٍ. فإن قلت: (على هذا مِسْكِينُونَ ومِسْكِينَاتٌ جاز كما تقول: فُقَيْرُونَ فإن قلت)^(٣): فما بالكم تزعمون أن الذي أوجب إسقاط هذه العلامات من نحو قَتِيلٌ أنه لا يجري على الفعل ونحو: فَقِيرٌ وكَرِيمٌ بهذه المنزلة إذ ليس فَقِيرٌ على زونٍ يَفْقُرُ.

(١) في ظ (يطعم).

(٢) تقدم وروده ٩٧٩.

(٣) ما بين القوسين في (أ).

فالجواب أن بين الموضعين فرقا، وذلك أن نحو: قَتِيلٌ مصروف عن مَقْتُولٍ، والأصل ذاك، وكذا الأصل طَاعِنٌ ثم تقول: مَطْعَانٌ، فلما كان كذلك صار بمنزلة اسم يوضع ولا فعل له في أن لا يجب إجراؤه على سَنَنِ الفعل، وما ذكرته من نحو: فَقِيرٌ قائم مقام فاعل في أول أحواله، وليس بمصروف عن شيء، والذي دعاهم إلى وضع فَعِيلٍ موضع فاعل أن يفرقوا بين ما كان فعلاً يفعلُهُ الإنسان ويكتسبه نحو: الضَّرْبُ والقَتْلُ، وبين ما هو كالغريزة أو جار مجراها كالظَّرافة والكرم، وكذا نحو ^(١): الْفَقْرُ والمَرَضُ؛ لأنه مما يحصل فيه لا ^(٢) بقصده واكتسابه، وأما نحو: مُطْفِلٌ ومُشْدِنٌ فَقَصِرَ على التكسير لما منع التاء للمعنى الذي ذكرناه ^(٣) في حَائِضٌ تقول: مَطَافِلٌ كما قلت: حَوَائِضٌ، ولا يقول: مُطْفَلَاتٌ كما لا يقول: حَائِضَاتٌ إلا من يقول: حَائِضَةٌ، وشبهه بالسَّلُوبِ مَنْ حيث إن فعولا ^(٤) لا يدخله التاء، وأما نحو: نُفَسَاءٌ فيجمع بالألف والتاء ويكسر على فعال نحو: نُفَسَاوَاتٌ ونِفَاسٌ، وقوله: "شبهوها برُبْعَةٍ ورُبْعَاتٍ ورباع لا تفاقمهما في البناء، وعلامة التأنيث كما اتفقا في الاسم في / ١٦٢ ب قاصِصَاءٌ وقَوَاصِعٌ" يعني أنهم نَزَّلُوا أَلْفِي التَّأْنِيثِ في نُفَسَاءٍ منزلة ^(٥) التاء، في رُبْعَةٍ فجمعوه بالألف والتاء كما نزلوا أَلْفِي قاصِصَاءٍ منزلة ^(٦) التاء في ضَارِبَةٍ، فقالوا: قَوَاصِعٌ كَضَوَارِبٍ، وإن كانوا لا يقولون في صَفَرَاءٍ: صَفَرَاوَاتٍ، وليس هذا

(١) (نحو) ليست في (ظ).

(٢) في ر، وظ (فيه واكتسابه لا بقصده).

(٣) انظر: ٦٩٩.

(٤) في ر (فعالا).

(٥) في ظ (بمنزلة).

(٦) في أ (بمنزلة).

بقادح لأجل أنهم يبنون كل مثال على وجه من التصريف لا يكون لغيره، وأما
فَعَال فيجمع بالواو والنون نحو: القَتَّالُونَ وبالألف والتاء نحو: قَتَّالَات، فقد
روعي المعنى واللفظ، بيان هذا أنهم قالوا: مِفْعَال، فلم يلحقوا الواو والنون، ولا
الألف والتاء؛ لأنه لا يجري مجرى الفعل كما يجري فَاعِل، وقالوا: قَتَّال فأجروه
بمجرى فَاعِل وإن لم يكن جارياً على الفعل إذا ليس على وزن يُقَتَّل ولا يُقَتَّل غير
أنه بمعناه، وفُعَال بضم الفاء الأكثر فيه أن يجري مجرى فُعَال نحو ^(١): حُسَّان
وحُسَّانُونَ وحُسَّائَةٌ وحُسَّائَات ونحو: حُسَّان وكُرَّام أسماء مفردة، وليس يوجب
كونها على مثال شَهَاد أن يكون جمعاً كما أن كون زُرَّاق على مثال شَهْد لا
يقتضي ذلك، وقد يجري مجرى مِفْعَال في منع هذه العلامات كما قالوا: عَوَّار،
ولم يقولوا: عَوَّارُونَ، وجعل سبب امتناعهم من ذلك أنه لم يوصف به المؤنث
فتلحقه التاء؛ لأن الواو والنون تابع لتاء التانيث في هذه الأبواب، ألا ترى أنك
لما لم تقل: امرأة قَتِيلَةٌ لم تقل: رجال قَتِيلُونَ، وأما فَعِيل ومَفْعُول فبمثلة فَعَال في
لحاق هذه العلامات تقول: فُسِّيْقُونَ وفُسِّيَقَات، ومَضْرُوبُونَ ومَضْرُوبَات،
ومَفْعَل كمُكْرَم بهذه المنزلة تقول: مُكْرَمُونَ ومُكْرَمَات، وقد يَجِيء التكرس
فيهما نحو: مَشَائِم في مَشْفُوم ومَنَاكِر في مُنْكَر، وفُعْل نحو: زُمْل بمثلة فُعَال؛
لأنه كالمُنْقُوص منه تقول: زُمْلُونَ كما قلت: حُسَّانُونَ كما أجريت مَفْعَلًا
مَجْرَى مِفْعَال حيث كان فرعاً عليه، فلم تقل: مُدْعَسُونَ كما لم تقل: مُطْعَانُونَ
وفُعَّيْل نحو: زُمَّيْل بمثلة فُعْل.

(١) في ظ، ود (تقول).

وأما فَعْلَانْ فإن كان مؤنثه فَعْلَى لم يجمع بالواو والنون لا تقول: سَكْرَانُونَ؛ لأنك لا تقول ^(١): سَكْرَانَةٌ، وقد ذكرنا أن الواو والنون يتبع تاء التانيث، فبابه التكمير على فَعَالْ نحو: ظَمَانْ وظَمَاء، وَيَجِيءُ ^(٢) على فُعَالَى نحو: سُكَارَى، وقد تقدم ذلك، وشبه قولهم: غَرَّانْ وِغَرَّاثْ بقولهم: ظَرَبَانْ وِظَرِبْ من حيث إنهم أجروا الألف والنون مجرى تاء التانيث، فقالوا: ظَرِبْ كما قالوا: شَجَرَةٌ، وشَجَرٌ كذلك أجروا غَرَّانْ/ مجرى ظَرِيفَةٍ، فقالوا: ^{أ/١٦٣} غِرَّاثْ كما قالوا: ظِرَاف، وإن كان فَعْلَانْ مما تدخله التاء نحو: نَدْمَانَةٌ دخله الواو والنون والألف والتاء نحو: نَدْمَانُونَ وَنَدْمَانَات، فأما بنات الخمسة، فقد فَسَّرْنَا معنى الاستكراه ^(٣) فيه، ثم إذا كسر وجب حذف الحرف الأخير كالشين من جَحْمَرَشْ؛ لأن الأخير أولى بالحذف، ألا ترى أن حذف اللام في غَدٍ وَدَمٍ أكثر من حذف العين نحو: مُدُّ.

وأما قولهم فَرَّازِقْ فحذفوا الدال؛ لأنه يشبه حروف الزيادة من جهة مجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها نحو: ازْدَانْ، وقوله: "وكذا القياس في خُدْرَتُقْ" يعني أن يحذف النون؛ لأنها من حروف الزيادة، وهي أولى بذلك من الدال في فَرَزْدَقْ؛ لأن الدال محمولة بالشبه على حكم الزائد، وليست بأصل في الزيادة والنون أصل فيها، وأما ميم جَحْمَرَشْ، فلم يجوز حذفها مع كونها من حروف الزيادة لبعدها من الطرف.

(١) في ر، وظود (لم تقل).

(٢) في ظ، ود (يجمع).

(٣) انظر ٨١٥ .

قال صاحب الكتاب:

"باب التصغير"

تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر، فقولنا: حُجَيْرٌ كقولنا: حَجَرٌ صغير، ويدل على ذلك أن من أعمل ^(١) اسم الفاعل نحو: هذا ضاربٌ زيداً، إذا صغر فقال: ضُوَيْرَ لم يستحسن إعماله في المفعول به كما لا يستحسن ^(٢) إذا وصف، فقال: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، والتصغير يكون في الأسماء المعربة بضم أوائلها، وفتح ^(٣) الحرف الثاني منها ولحاق ياء ساكنة ثالثة، وهو يجري على ثلاثة أمثلة على فُعِيلَ وفُعِيلَ ^(٤)، وفُعِيلَ ^(٥) كفُلَيْسَ، ودُرَيْهَمَ ودُنَيْنِيرَ لا يخرج في الأمر العام عن ^(٦) هذه الأمثلة الثلاثة وليست الياء في جُمَيْرٍ ^(٧) ولُعَيْرَى ياء تصغير؛ لأنها لحقت رابعة، والأسماء المصغرة على ثلاثة أضرب ثلاثي ورباعي وخماسي، فالثلاثي نحو: رَجُلٌ وَجَمَلٌ وَثَوْبٌ وَقِدْرٌ، والرباعي نحو: جَعْفَرٌ وَدِرْهَمٌ، والخماسي نحو: سَفَرَجَلٌ وَشَمْرَدَلٌ ^(٨)، وبنات الخمسة لا تصغر كما

(١) في أ (عمل).

(٢) في التكملة شاذ لي (يستحسن إعماله).

(٣) في التكملة شاذ لي (بفتح).

(٤) في التكملة (على فُعِيلَ وعلى فُعِيلَ).

(٥) انظر: الكتاب (١٠٥/٢، ١٠٦).

(٦) في أ (من).

(٧) الجُمَيْرُ والجُمَيْرَى: ضرب من الشجر يشبه حمله التين ويعظم عظم الفرصاد، وتين الجُمَيْرِ

من تين الشام أحمر حلو كبير. اللسان (جز).

(٨) انظر: الكتاب (١٠٦/٢).

لا تكسر إلا على استكراه لما يلزم فيها ^(١) من حذف حرف من نفس الكلمة ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن التصغير يغير اللفظ والمعنى كما أن التكسير كذلك، أما تغيير اللفظ فهو أنك تقولك في رَجُل: رُجَيْل، فتضم الصدر وتزيد ياء ثالثة كما تقول في التكسير: رِجَال فتغير الصيغة.

وأما تغيير المعنى، فهو أنك إذا قلت: رَجُل أو حَجَر لم يدل على الصغر، فإذا قلت: حُجَيْر ورُجَيْل كنت قد وصفته / بالصغر كما أنك إذا قلت: رِجَال كان المعنى قد انتقل من الأفراد إلى الجمع، فلهذا التشاكل قال صاحب الكتاب: إن التصغير والتكسير من وادٍ واحد ^(٣)، وتغيير المعنى في التكسير أقوى، ألا ترى أنك إذا قلت: رِجَال كنت قد صيرت الواحد جمعا، وإذا قلت: رُجَيْل كنت قد أحدثت في الشيء صفة، ولم تضم إليه غيره، ولم تزل عنه الأفراد، فكما كان الفصل بين الواحد والجمع أقوى من الفصل بين الواحد المكبر والواحد المصغر والتفاوت أكثر كذلك كان التفاوت بين لفظ الجمع والأفراد ^(٤) أكثر من التفاوت بين لفظ التكبير ولفظ التصغير، ألا ترى أنك تقول: رَجُل ورِجَال وَسَبْعٌ وَسَبَاع، وتقول: قَدْرٌ وَقُدُورٌ وَبَطْنٌ وَبِطْنَانٌ وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ، فتفاوت الأمثلة، ولا تستمر على وجه واحد كما يكون التصغير، وهو أنك

(١) في التكملة (فيهما).

(٢) التكملة شاذ لي (١٩٦)، والتكملة مرجان (٤٨٦، ٤٨٧).

(٣) الكتاب (١٠٦/٢).

(٤) في د (وبين الأفراد).

تضم الصدر وتزيد ياء في كل مثال كان على ثلاثة أحرف فتقول: رَجِيل
وُثُوب، وَقْدِيرَة، فيكون فَعْل وفَعْل وفَعْل واحداً، وكذا فيما زاد على ثلاثة
تقول: دُرَيْهِم ودُنَيْنِير، فلا يكون إلا ضم الصدر وزيادة ياء، ولا يجيء أمثلة
مختلفة كما كان في التكمير، ولا أكثر من حرف واحد كما يجيء الألف
والنون في بُطْنَان، ولا تختلف مواضع الحرف الزائد أيضاً فيكون مرة صدراً
كهَمْزة أفعال ومرة طرفاً كألف قَتْلَى، ومرة حشواً كواو فَعُول وألف فَعَال،
وغير ذلك مما يطول ذكره، فقد بنوا في هذا تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فلما
كان الجمع أذهب في تغيير المعنى من التصغير أستوفى له هذه الأمثلة الكثيرة،
ولما كان التصغير صفة تحدث في المعنى اقتصر به ^(١) على وجه واحد من التغيير
في جميع الأسماء، ومثل ذا أن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد، فلم يكن
(مسلمان) لأكثر من اثنين ^(٢) كما كان هاهنا جمع أكثر من جمع على وجه
مخصوص فكان ^(٣) ما يعقل وما لا يعقل واحداً فيه، ولما كان الجمع يتفاوت
معناه، فيكون الثلاثة وما فوقها جمعاً كثرت أمثله فجاء منه نوع يختص بما يعقل
وهو السواو والنون، وأتي باب التكسر على السعة التي تراها، فقل: كَلْب
وأَكْلَب وأَكَالِب فتزل التصرف ^(٤) في اللفظ والاستكثار من وجوه منزلة
ذلك في المعنى فاعرفه.

(١) في ر، وظ ود (فيه).

(٢) في ر، وظ (اثنين جاء على وجه مخصوص).

(٣) في ر، وظ (وما كان يعقل).

(٤) في أ، وظ (الصرف).

فإنك إذا تأملت هذا النحو عرفت ظهور الحكمة في هذه اللسان، ٢/١٦٤
وباب التفسير يدل على سعة هذه اللغة وتقدمها على غيرها؛ لأنه لا يوجد
نظيره في سائر اللغات وليس فيها أيضاً الفصل بين ما يعقل وما لا يعقل في
الجمع، والضمائر نحو: ذهبوا والجمال ذهبت وغير ذلك مما يكشف عنه التأمل وبعد:
فإن التصغير لما كان وصفاً في الاسم لم يستحسنوا أن يقولوا: هذا
رجل ضَوَّيرٌ زيدا فينصبوا به ويعملوه عمل الفعل كما أنهم لم يقولوا: هذا
ضاربٌ ظريفٌ زيدا، وذلك أن الفعل لا يوصف فاسم الفاعل إذا وصف خرج
من شبه الفعل فلا يعمل عمله، والتصغير في اسم الفاعل أذهب في وصفه من
ذكر وصف نحو: هذا ضاربٌ ظريفٌ، وذاك أن ظريفاً منفصل من ضارب، فإذا
قلت: ضَوَّيرٌ كان الذي يدل على الصفة أمراً كائناً في نفسه، وتغيراً لا حقاً
لصيغته، وهو الياء وضم الصدر، وكلما كانت الوصفية ألزم له كان أبعد من
شبه الفعل، فظاهر قول أبي علي: "لم يستحسنوا" يدل على أنه يجوز على قبح
أنهم كثيراً ما يقولون: لا يحسن والمعنى لا يستعمل، والقياس ألا يجوز، فإن كان
ففي ضرورة، وقد جوز أبو علي في قوله:

إِذَا فَاقَدُ خَطْبَاءُ فَرَخَيْنِ رَجَّعْتُ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ^(١)

(١) بيت من البحر الطويل نسبه العيني (٣/٥٦٠)، إلى بشر بن أبي خازم بقافية "المزاييل"
قال: ويروى "المباين" ولم أجده في ديوانه المطبوع.

فاقد: المرأة تفقد ولديها، خطباء: بينة الخطب وهو الأمر العظيم، فرخين: ثنية فرخ أراد
به الولد، الخليط: المخالط، رجعت: من الترجيع وهو الاسترجاع.

الشاهد: قوله: "فاقد.....فرخين" وقد بين المفسر وجه الاستشهاد.

ورد بلانسة في: كتاب الشعر (٣١١)، والمحكم (٦/١٩٦)، والمقرب (١/١٢٤)، وشرح
الألفية لابن الناظم (٤٣٠)، واللسان (فقد) والأشمونسي (٢/٢٩٤)، وشرح أبيات المغني
(٦/٣١٥).

في شرح الألفية لابن الناظم والأشمونسي (المزاييل).

أن يكون فرخين نصبا بفاقد مع وصفه ^(١) بخطباء، فهو كقولك: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدا، وقد قال أيضاً: إنه ينتصب بفعل مضمر نحو: إذا فاقد خطباء فقَدَتْ فرخين، فكأنه قيل: ما فقدت فقال: فرخين، ونحو ذا كثير والكلام يطول، وهذا كاف هنا. وبعد: فإن الخليل بنى التصغير على ثلاثة أمثلة، فليس، ودُرَيْهِم، ودُئْنِير ^(٢)، وقال أبو علي: "ولا يخرج في الأمر العام عن هذه الأمثلة"، إنما قال في الأمر العام لأجل أنه قد يأتي ما يخرج من ^(٣) ذا في الظاهر، ويعود في التقدير إليه من ذلك أُجْمَل هو بمنزلة دُئْنِير فكأنه أُجْمِل، ألا ترى أن أجمالا على وزن دِنَار (يعني على عدد الحروف وحركاتها وسكونها) ^(٤)، غير أنهم حافظوا على الألف، فلم يقلبوه ياء كما فعلوا ذلك بألف دِنَار لأجل أنه يدل على الجمع، فلو غير بطل المعنى، وحُبْلِي بمنزلة دُرَيْهِم إلا أنهم لم يقولوا: حُبْلٍ محافظة على صيغة التانيث وحُمَيْراء بمنزلة / دُئْنِير إلا أن ألفي التانيث لم يجز تغييرهما لبطلان الغرض، وعلى هذا يجري الباب، وياء التصغير لا يكون في الأسماء المتمكنة إلا ثلاثة نحو: رُجْلٍ، ودُرَيْهِم، ودُئْنِير، فلا يجيء نحو:

١٦٤/ب

(١) ذكر ذلك في كتاب الأغفال، انظر: شرح أبيات المغني (٣١٥/٦).

وقال العيني في (٥٦٣/٣) (وقال أبو علي في التذكرة لا يكون فرخين منصوبا إلا بمضمر دل عليه فاقد ولا يكون منصوبا بفاقد لأمرين: أحدهما: أنك قد وصفتها بخطباء واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل. والآخر: أن فاقدًا غير جار على الفاعل إذا لو كان جاريا عليه لقليل: فاقدة فدل على أنه بمعنى النسب نحو: امرأة طالق فلا يعمل حينئذ عمل فعله).

(٢) انظر: المقتضب (٢٣٦/٢)، والجمل (٢٤٥)، وشرح المفصل (١١٦/٥).

(٣) في د (عن).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ، ود).

دُرْهِيم مثلاً، وِباءٌ لُغَزِيٌّ ليست للتصغير، وإنما الكلمة مصوغة على فُعَيْلى، ولو كانت للتحقير لوجب أن يقال: لُغَزِيٌّ بغين واحدة حتى لا يكون الياء رابعة، ونظيره أن الألف في خُضَّارِيٍّ وشُقَّارِيٍّ لا يكون للتكسير؛ لأنها لا تكون^(١) إلا ثالثة أيضاً نحو: مَسَاجِدَ ومُسَيِّجِدَ ومَصَابِيحَ ومُصَيَّبِيحَ، فخُضَّارِيٍّ اسم مفرد صيغ على فُعَالِيٍّ، ولا يكون فُعَيْلٌ في التصغير ولا فُعَالِيٌّ في التكسير، وإنما يجوز^(٢) أن يكون مُرَيْطَاءَ وهُنَيْدَةً مصغر مثال^(٣) متروك نحو: مَرَطَاءَ وهُنْدَةً لأجل أنا وجدنا مثل ذا في التصغير، ولم نجد مثلاً صُعْرٌ على فُعَيْلٍ نحو: رُجَيْلٌ في رَجُلٍ وفُلَيْسٌ في فَلَسٍ، فيجوز أن يكون زُمَيْلٌ^(٤) ولُغَزِيٌّ تصغير مثال متروك فاعرفه.

(١) في ر، وظ (لأنها تكون ثالثة).

(٢) في ر، وظ (جوزنا).

(٣) في أ (مثالات متروكا).

(٤) في د (مثل زُمَيْل).

قال صاحب الكتاب

"باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف"

هذه الأسماء على ضربين صحيح ومعتل، ولا يخلو كل ضرب من ذلك أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، فالمذكر نحو: رَجُلٌ وَجَمَلٌ تقول في تحقير ذلك: رُجَيْلٌ وَجُمَيْلٌ، وأما المؤنث فما كانت علامة التأنيث فيه ثابتة نحو: طَلْحَة وَلَوْزَة وَقَطَاة، فإنك تقول في تحقيرها: طُلَيْحَة وَلُؤَيْزَة وَقُطَيْيَة، وما كان مؤنثاً ولم تَكِ العلامة ثابتة في المكبر ^(١) فإنها تلحق في (التحقير) ^(٢) في الأمر العام تقول في قَدَمٍ: قُدَيْمَة، وفي قَدَرٍ قُدَيْرَة، وفي نَارٍ: نُؤِيرَة، والأسماء التي على ثلاثة أحرف كلها على اختلاف أبنيتها تجتمع في التحقير على بناء واحد ويقع الإعراب فيه على حرف الإعراب الذي بعد الياء، وما تكرر من هذه الأسماء فيه حرفان مِثْلَان فهو في التحقير بمنزلة الصحيح وذلك نحو: خُصٌّ ^(٣) وَدَنْ ^(٤) وَقَدْ ^(٥) تقول: خُصِيصٌ وَدُنَيْنٌ وَقُدَيْدٌ، فيظهر المثلان لانفكاك الإدغام بتوسط ياء التصغير بينهما.

(١) في ر، وظ (قال الشيخ أبو علي: والأسماء المصغرة ثلاثة أضرب ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي نحو رجل وثور تقول في تحقير ذلك: رحيل وجميل، وأما المؤنث فما كانت علامة التأنيث ثابتة...).

(٢) في التكملة مرجان (في التكبير المذكور).

(٣) (التحقير) ليست في (أ).

(٤) الخُصُّ: حانوت الخمار. تهذيب اللغة (٥٥٢/٦).

(٥) الدَنْ: ما عظم من الرواقيد والجمع الدَنان وهو كهيئة الجب إلا أنه أطول مستوى الصنعة في أسفله كهيئة قونس البيضة. تهذيب اللغة (٦٩/١٤).

وأما المعتل فإن اعتلاله ^(١) لا يخلو من أن يكون في موضع فائه أو عينه أو لامه، فالاعتلال في موضع الفاء يكون بالحذف أو ^(٢) القلب، فالحذف نحو: عِدَّةٌ وَزِنَةٌ وَشِيَّةٌ ^(٣) إذا حقرت من ذلك شيئاً رددت المحذوف منه إليه، فقلت: في عِدَّةٍ: وَعَيْدَةٌ وَزِنَةٌ وَزَيْنَةٌ وَشِيَّةٌ ^(٤) وَشِيَّةٌ، وإن شئت همزت الواو فقلت: أَعْيِدَةٌ ^(٥) ^(٦)، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ ^(٧).

وهو من الوقت، وأما المعتل بالقلب فنحو: مُتَّعِدٌ وَمُتَّسِرٌ قلبت ^(٨) الواو والياء اللتان هما فاء الفعل من الوَعْدِ والْيُسْرِ فأدغمتا ^(٩) في تاء افْتَعَلَ، فإذا حقرت زال الإدغام بالتحقير فرددت الواو والياء، وحذفت تاء مُفْتَعِلٍ، فقلت: مُوَيْعِدٌ ^(١٠) في مُتَّعِدٍ، وفي مُتَّسِرٍ: مُيَّسِرٌ.

(١) القَدْ: جلد السخلة، تهذيب اللغة (٢٦٨/٨).

(٢) في التكملة مرجان (إعلاله).

(٣) في أ (و).

(٤) في أ، والتكملة مرجان (شئ).

(٥) قال سيبويه في (١٢١/٣): (وإن شئت قلت: أَعْيِدَةٌ وَأَزَيْنَةٌ وَأَشِيَّةٌ لأن كل واو تكون مضمومة يجوز لك همزها).

(٦) في التكملة شاذ لي (أعيدة وأزينة).

(٧) تقدم ورودها ٤١٣.

(٨) في التكملة مرجان (قبلت الواو والياء اللتين).

(٩) في التكملة مرجان (أدغمتها).

(١٠) قال الرضي في شرح الشافية (٢١٦/١) (وخالف الزجاج في نحو: متعدي فقال في تصغيره، مُوَيْعِدٌ لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء، وذلك؛ لأن التاء تحذف في التصغير).

وأما اعتلال العين بالقلب فنحو: بَاب ونَاب تقول: بُويِب، فترد الواو
التي انقلبت الألف عنها في بَاب يدلِكَ على ذلك أَبَوَاب، ونَاب يُنَيَّب يدلِكَ
على أنها من الياء أُنَيَّاب، ونُيِّت (١) في الأمر، وما ظهرت فيه الواو والياء في
مكبره فنحو: جَوَزَة وَيَضَة تقول: جَوِزَة وَيُيَضَة، ويجوز بَيَضَة، فإذا كان
الاعتلال في اللام نحو: رَحَى وَعَصَا، فإن ما كان من الواو يقلب ياء لوقوع ياء
التحقير قبلها ساكنة تقول في عصاً: عُصَيَّة، وتلحق تاء (٢) التأنيث الاسم،
والألف فيها منقلبة عن الواو لقولهم في التثنية: عَصَوَان، وفي رَحَى رُحَيَّة واللام
من رَحَى ياء، وكذلك الواو والياء إذا ظهرت لامين لسكون ما قبلهما في
الاسم يجتمعان على لفظ واحد تقول في جَرَوْ: جُرَيَّ وفي جَدَي جُدَيُّ وتقول
في عُرْوَة (٣): عُرَيَّة (٤) ولا يظهر هذه الواو أحد (٥).

قال المفسر:

اعلم أن الاسم الذي يصغر هو الثلاثي والرباعي نحو: رُجَيْل ودُرَيْهَم.
فأما الخماسي فلا يصغر إلا على استكراه كما تقدم في باب
التكسير (٦)، والثلاثي المؤنث الكائن على ثلاثة أحرف في اللفظ يرد تاؤه في

(١) في التكملة شاذ لي (نيب)، وفي التكملة مرجان (نيب).

(٢) في التكملة (التاء لتأنيث).

(٣) في التكملة مرجان (عروة غزية).

(٤) في التكملة شاذ لي (عربة وفي غزوة غزية).

(٥) التكملة شاذ لي (١٩٧، ١٩٨)، والتكملة مرجان (٤٨٨، ٤٩٠).

(٦) انظر: ٨١٥.

التصغير نحو: قَدِيْمَةٌ في القدم ^(١) وُدَلِيَّةٌ في دَلْوٍ وهذا هو الأكثر، فأما نحو: عُرَيْبٌ فقليل بالإضافة إليه، وإذا كان على أربعة أحرف لم ترد التاء كقولك في عَنَّاقٍ، عُنَيْقٌ وقد تقدم من بيان هذا ما هو كافٍ في باب التأنيث والتذكير ^(٢).
وأما المضاعف نحو: قَدَّ فإنك إذا صغرته فصل ياء التحقير بين المثليين
فينفك الإدغام كقولك في قَدَّ: قَدَّيْدٌ، وأما الاسم الذي لحقه اعتلال فعلى
ضربين:

أحدهما: أن يكون بالحذف، والثاني، أن يكون بالقلب والأول على
ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يكون محذوف الفاء كَعِدَّةٍ وَزَنَةٍ، والثاني أن يكون
محذوف العين كَمُذٍّ، والثالث: أن يكون محذوف اللام كَيَدٍ وَدَمٍ، وهذه
الضروب تجرى مجرى واحداً في أن التصغير يرد المحذوف منها تقول في عِدَّةٍ:
وُعَيْدَةٌ وفي مُذٍّ مُنَيْذٌ/ وفي دَمٍ دُمَيٌّْ، ولو ^(٣) لم يرد لم يجز، أما الفاء في عِدَّةٍ، فلو ١٦٥/ب
ترك لوجب أن يضم العين وياء التحقير تكون بعده ساكنة والياء الساكنة لا
تثبت بعد الضمة، ألا ترى إلى مُوقِنٍ، فكان يفضي بك الأمر إلى أن تقول:
عُودَةٌ في عِدَّةٍ وَزُونُهُ في زِنَةٍ فيزول صيغة التحقير ويختل الكلام، فلما رددت
الفاء سلمت من هذا الخلل؛ لأن الضمة وقعت عليه وحصل ياء التحقير بعد
العين المفتوحة فسلم من الانقلاب كقولك: وُعَيْدَةٌ وجواز الهمزة في واو وُعَيْدَةٍ ^(٤)

(١) في ظ، ود (قدم) وفي ر (قدام).

(٢) انظر: ٥٨٢.

(٣) في ظ (لو يرد).

(٤) انظر: الكتاب (١٢١/٢).

لأنضمامها ^(١) كما قلت: أجهوه في وجوه، وتقول أيضاً: أجنة في وجنة ^(٢) مطرد لا ينكسر، وأما رد العين فلهذه العلة أيضاً، ألا ترى أنك لو تركت مُذ على حاله لوجب أن يقع ياء التصغير بعد الميم المضمومة، فكنت تقول: مُوذ وفي سَه سُوْهَة فتزول لفظة ^(٣) التصغير، فلما رددت العين فقلت: مُنْذ وسُتِيْهَة سلمت من ذلك، وأما رد اللام فلأجل أنك لو تركت يداً ودماً على حالهما لم يخل ياء التحقير من أن يكون بعد الحرف الأول أو بعد الثاني كما يكون فيما لم يحذف منه نحو: رُجَيْل، فلو جعلته بعد الأول صار إلى ما ذكرنا من الفساد نحو: يُسود ودُوم هذا وموضعها أن يكون بعد الثاني، ولو جعلته بعد الحرف الثاني كالميم من دم لصار الياء ^(٤) آخر الكلمة، والياء إذا وقع في آخر الكلمة مفتوحاً ما قبله انقلب ألفاً، فكان يعود إلى قولك: يدا ودما فيزول لفظ التصغير أي زوال هذا ولو تركته ساكناً على حاله ولم تقلبه فقلت: يدي ودمي مثلاً لجاء بالتنوين فأسقطه، فلما كان يتداوله هذه الخلل لم يجز إلا أن يرد ما حذف من الكلمة، فيقال: دُمَيّ ليتحصن ياء التصغير بالإغام في اللام، ويجري الإعراب على الحرف الذي هو لام وما يزيد في فساد ثباته ساكناً في الآخر أن ياء التحفير، وإن لم يكن له أصل في الحركة فالياء والواو إذا وقعا حرفي إعراب صاراً في تقدير الحركة؛ لأن الإعراب بالحركات، وإذا صاراً في تقدير الحركة

(١) في ظ (لأنضمامها).

(٢) في د (اخية في وخية) وفي ظ (أجيه في وجيه).

الوجهة: ما ارتفع من الخدين، الشدق والمحجر. انظر: تهذيب اللغة (٢٠٢/١١).

(٣) في ظ، ود (لفظ).

(٤) في ر، وظ (لصار آخر).

وجب أن يقلبا ألفا، ولذلك لا يكون في كلامهم كلمة معربة وفي آخرها ياء أو واو مفتوح ما قبلهما، وإنما يكون ذلك في المبني نحو لَوْ وأي؛ لأن الحروف مبنية لا أصل لها في الإعراب، فلا يكون أواخرها في تقدير الحركة؛ فوجب ^(١) أن يقلب الواو والياء ألفين فأعرفه/.

أ/١٦٦

وأما المعتل بالقلب فعلى ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون في الفاء فما يرد إلى أصله ^(٢) نحو: مُتَّعِدٌ ومُتَّسِرٌ، وذاك أن الأصل مَوْتَعِدٌ ومُتَّسِرٌ إلا أنهم رأوا الواو والياء يدركهما الانقلاب نحو: قولك: ايتعد فهو مَوْتَعِدٌ، وايتسر، فهو مَوْتَسِرٌ، فلما كان واحد ^(٣) منهما لا يسلم من القلب قلبوهما إلى حرف لا يدركه التغيير وهو التاء ليدغموه في تاء الافتعال، فقالوا: اتَّعَدَ واتَّسَرَ ومُتَّعِدٌ ومُتَّسِرٌ، فإذا حقرت قلت: مَوْتَعِدٌ ومُتَّسِرٌ، فأعدت الواو والياء (لأنك قلبتهما تاء لتدغمهما في تاء افتعل وقد سقط و) ^(٤) لأجل أنهما كانا ينقلبان، والآن قد صارا بصفة لا ينقلبا معهما؛ لأن الواو والياء إذا حركتا لم تقلبهما الكسرة والضمة كما يكون في حال السكون نحو: مِيقَاتٍ ومُوقِنٌ، ألا ترى إلى عَوَضَ ونَوْمٌ وإنما يكون ذلك في بعض الأحوال لأسباب تراها في التصريف، وقصدنا أن القلب الذي هو لأجل امتناع اللفظ بها المقارب للضرورة لا يكون، وأما نحو: تُهَمَّةٌ وتُخَمَّةٌ، فليس للتحقير في التاء أثر تقول: تُهَيْمَةٌ وتُخَيْمَةٌ؛ لأن الواو لم تقلب تاء لسبب زوالها في التحقير.

(١) في ر، وظ، ود (فيجب).

(٢) في ظ (في أصله فهو).

(٣) في د (كل واحد).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

والضرب الثاني: القلب في العين نحو: باب ودار تقول: بُوَيْب ودُوَيْرَة وفي نَاب نُيَيْب^(١)، فتعود إلى الواو والياء؛ لأن الألف^(٢) لا يمكن اللفظ بها بعد الضمة ولا تتحرك ألبتة، واستدل أبو علي على أن عين ناب ياء بقولهم: أُثْيَاب ونَيْب^(٣)، أما أُثْيَاب فظاهر، وأما نَيْبَ فلأنه فَعَلَ، ولو كان من الواو لقليل: نَوْب، ولا يحمل على فَعَلَ ما وجد فَعَلَ؛ لأنه قليل بالإضافة إلى هذا وأُثْيَاب يغني عنه إلا أنه ذكره فأحييت أن تعرف وجه الدلالة منه، والذي دعاه إلى الاستدلال أن لا يغتر بقولهم: نُوَيْب، فتعلم أنهم قلبوا الياء واواً، وليس ذلك بالأكثر، ولا يجوز القياس عليه؛ لأن القلب المطرد إنما يكون إذا ضم ما قبل الياء، وهي ساكنة ظاهرة.

وأما نحو: جَوَزَة وبَيْضَة، فلا كلام فيه؛ لأن الواو والياء قد صحتا فيه، فتقول: جَوَزَة وبَيْضَة وتصححهما. أما الواو فلا شبهة في حالها؛ لأننا في حديث قلب الياء واواً لأجل الضمة قبلها، وأما الياء فلأنها إذا تحركت امتنعت بذلك من أن تقلبها الضمة قبلها.

والضرب الثالث: أن يكون القلب في اللام نحو: عَصَا ورَحَى، فاللفظ يستوى في البابين تقول: عُصِيَّة كما تقول: رُحِيَّة، وذلك أن الأصل عُصِيَّة إلا أنك تقلب الواو ياء^(٤) إذا اجتمع مع الياء والأول منهما ساكن، فلا يبقى / في ١٦٦ ب اللفظ فصل بين ذوات الواو وذوات الياء، وكذا دَلُو وجُرُو تقول: دُلِّيَّة وجُرِّيَّة،

(١) في د (نيبة).

(٢) في ر، وظ (الواو).

(٣) انظر: ٩٩٩ .

(٤) (ياء) ليست في، وظ.

فيكون كالذي لامه ياء نحو: ظَبِيٌّ في ظَبْيٍ لكون الأصل دُلْيُوةً وجُرْيُوةً، ثم ينقلب الواو، ولم يقلب في جُوَيْرَة، وإن كان الواو والياء قد اجتماعاً؛ لأن الأول متحرك، وأما قول أبي علي: "وتقول في عُرْوَة: عُرْيَة، ولا يظهر هذا الواو أحد" فالْمَقْصود منه أن من يقول: أُسَيُود في أُسُود فيصح الواو لا يقول في عُرْوَة، عُرْيُوةً، وذلك أن واو أُسُود عين، وواو عروة لام، والعين يكون فيه من التصحيح ومنع التغيير مالا يكون في اللام يقطع بذلك أنك تجد الكثير مما حذف لامه كَدَمٍ وَيَدٍ وَغَدٍ وَأَخٍ وَأَبٍ، ولا تكاد تجد شيئاً حذف عينه أكثر من اثنين نحو: مُذْ وَسَهُ ^(١) وأما ثَبَة فالأكثر على أن لامها محذوف من ثَبَيْت إذا جمعت ^(٢)، وأجاز أبو إسحاق أن يكون من ثَاب يَثُوب ^(٣)؛ لأن معنى الاجتماع أن يعود بعض إلى بعض، وذلك أن العين في حشو الكلمة واللام في الطرف ومن جهة الضرورة نعلم ^(٤) أن الشيء الذي هو بين شيئين أذهب في الصيانة من الواقع طرفاً، هذا والأكثر أُسَيِد بالقلب غير أن القصد أن هذا التصحيح الذي يكون في بعض كلامهم يخص العين دون اللام، ومن قال: أُسَيُود لم يقل في نحو: مَقَالَ: مُقَيُول لأجل أن عين مَقَالَ قد اعتل في حال التكبير بانقلابه إلى الألف، فالتصغير إن لم يزد علة لم يعطه صحة، وليس كذلك واو أُسُود؛ لأنه قد صح في حال التكبير، ولم ينقلب ألفاً كما انقلبت في

(١) انظر: الخصائص (١/٢٢٦).

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب (٦٠٢).

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٧٥/٢) (وَبَة الحوض وسطه حيث يثوب الماء إليه

تصغر ثَوِيَّة؛ لأن هذه محذوفة منه عين الفعل). وانظر: سر الصناعة: (٦٠٢، ٦٠٣).

(٤) في ر، وظ، ود (يعلم).

مَقَالَ، ومثل أُسَيُود قولك: أَخَوَى الأَصْل في التَّصْغِيرِ أُحْيَوِي بِكسر (١) الواو، ثم
تقلب الواو فيصير أُحْيِيٌّ، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف إحداهما (٢) فتقول:
أُحَيٌّ ورَأَيْتَ أُحْيًا، ومررت بأُحَيٍّ، ومن يقول: أُسَيُودُ لا يقول: أُحْيُو؛ لأن
الواو قد وقع طرفاً.

(١) (بكسر الواو) ليست في (ر، و ظ)

(٢) أي الأخيرة.

قال صاحب الكتاب:

باب تحقير ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة

أما ما حذف موضع ^(١) فَأَنَّهُ نحو ^(٢): عِدَّةٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ^(٣)، وأما ما لحقه الحذف ثانياً من ^(٤) موضع العين فنحو ^(٥): مُذْ وَسَّهَ تَقُولُ فِي تَحْقِيرِ اسْمِ رَجُلٍ يَسْمَى: مُنْذُ، مُنْئِذْ، وَفِي سَهٍ: سَتَيْهَةٌ.

وأما ما حذف منه اللام فعلى ضربين:

أحدهما: ما لحق أوله همزة الوصل نحو: ابْنٌ وَابْنَةٌ وَابْنَتَيْنِ ^(٦) وَابْنَتَيْنِ وَاسْمٌ وَاسْتٌ فَهَذَا الضَّرْبُ تَحْذِفُ هَمْزَةَ الْوَصْلِ مِنْهُ فِي التَّحْقِيرِ، وَيُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ تَقُولُ فِي / ابْنٍ: بُنْيٌّ وَابْنَةٍ: بُنْيَّةٌ وَابْنَتَيْنِ: بُنْيَّانِ، وَاسْمٍ: سُمِّيَّ.

١/١٦٧

وأما ما لم تلحق الهمزة أوله فعلى ضربين:

أحدهما: ما حذف منه ولم يعوض منه شيء.

والآخر: ما حذف منه وعوض.

فالأول نحو: دَمٍ وَيَدٍ وَغَدٍ وَدَدٍ ^(٧) تَقُولُ: دُمِّيَّ ^(٨) كَمَا تَقُولُ ^(٩) فِي

(١) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (مَنْ مَوْضِعَ الْفَاءِ فَإِنَّهُ نَحْوُ).

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (فَنَحْوُ).

(٣) انْظُرْ: ٩٩٨ .

(٤) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (فِي).

(٥) فِي أ: (نَحْوُ).

(٦) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (ابْنَانُ وَابْنَتَانِ).

(٧) دَدٌ، دَدَاً، دَدَنْ: اللَّهُو وَاللَّعْبُ، وَفِيهِ لُغَاتٌ يَقَالُ: اللَّهُو دَدٌ مِثْلُ يَدٍ وَدَدَا مِثْلُ عَصَا وَقَنَا

وَدَدَنَ مِثْلُ حَزَنَ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ ٦٩/١٤ .

(٨) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (فِي دَمٍ دَمِي).

(٩) فِي التَّكْمَلَةِ: (قُلْتُ).

فَتَى: فُتِيَ وتقول في يد: يُدَيَّة، فتلحق الهاء لتأنيث اليد، وتقول في شَفَّة: شُفِيهَة وفي شاة: شُوِيهَة وفي فم: فُويَة.

وأما ما عوض فيه من المحذوف منه فنحو: بُنْتُ وَثْنَيْنِ^(١)، وأُخْتُ، فالتاء بدل من الياء والواو^(٢) تقول في تحقير بنت: بُنْيَة، فتحذف التاء التي كانت في بُنْتُ لردك ما كانت عوضاً منه، وليست التاء في بُنْتُ للتأنيث، وفي أُخْتُ: أُخِيَّة وكذلك قياس ثَنْتَان، وتقول في تحقير نَاس: نُويَس، فلا ترد المحذوف كما رددت في عِدَّة، وتقول في تحقير امرئ: مُرْيء وفي امرأة: مُرْيئة ومُرْيَة على التخفيف^(٣).

قال المفسر:

اعلم أنه تقدم^(٤) في الباب الذي يلي هذا أن الفاء والعين واللام إذا حذفت وبقي^(٥) الكلم على حرفين نحو: عِدَّة ومُدَّ ودَمَّ وجب رد المحذوف^(٦)، والذي لم يذكره من هذا الباب ثلاثة أشياء:

الأول: أن يكون الاسم المحذوف اللام قد لحقته همزة الوصل نحو: اسم واست وابن وهذا بمنزلة يَد ودَمَّ في وجوب رد اللام، وذلك أن التحقير يقتضي ضم الصدر، فإذا ضمنت الباء من ابن وجب سقوط الهمزة لزوال السكون

(١) في التكملة شاذلي: (ثنتان).

(٢) في التكملة شاذلي: (أو).

(٣) التكملة شاذلي: ١٩٩، والتكملة مرجان: ٤٩٠-٤٩٢.

(٤) في ر، وظ، ود: (قد تقدم).

(٥) في د: (وبقيت الكلمة).

(٦) انظر: ص ١٠٠٠.

الداعي إلى إثباتها فيصير بمنزلة دَمٍ، فتقول: بُنِيَ كما قلت: دُمِّي، وفي اسم: سُمِّيَ واست: سُتِيهَ، والأصل: بُنِيَوْ وَسُمِّيُوْ، ثم قلبت الواو كما فعلت ذلك في عُصِيَّة، ولم يجوز أن تضم همزة الوصل، وتجعلها صدر الاسم وتجعل ياء التحقير بعد الحرف الذي يليها، فيقال: أُبَيِّنْ وَأُسَيِّمْ مثلاً لأجل أن همزة الوصل إذا تحرك ما بعدها لم تثبت، ثم لو كان السين من اسم لا يتحرك في قولك: أُسَيِّمْ، لكان ضم الهمزة لأجل التحقير محالاً من حيث إن الضمة على التصغير، والهمزة تسقط في الإدراج، فلا يبقى في الكلمة ما هو دليل التصغير، وتقول في اثنان: ثُنَيَان؛ لأن الأصل ثُنَيَان، وأما شَفَّة وشَاة فبمنزلة يد؛ لأن اللام محذوف، فتقول: شُفِيهَ وشُويَهَ يدل ذلك على أن اللام هاء الشفاه، وكذا فَم؛ لأن الأصل^(١) فَوَه، ثم حذف الهاء الذي هو لام فيبقى فَوْ، فأبدل الميم من الواو لئلا يكون الاسم المتمكن على حرفين أحدهما حرف لين في حال غير الإضافة؛ لأن الميم /حرف ١٦٧/ب صحيح يتحرك، فلا يسقطه التنوين كما يسقط الواو إذا قلت: فٌ^(٢) إسقاطه ألف عَصَا إذا قلت: عصاً يا فتى، وإذا حقرت ورددت اللام أزلت الميم، فقلت: فُويَه لأجل أن الذي دعا إلى الميم هو وقوع الواو طرفاً وقد زال.

والثاني: مما لم يفسره ما حذف لامه بأن أبدل منه نحو: بُنْتُ وأُخْتُ، وقد تقدم في باب النسب أن التاء بدل من^(٣) الواو، وأن الأصل بُنُوْ وأُخُوْ؛ لأنهم جعلوا هذه الصيغة، وهذا الإبدال دليلاً على التأنيث حيث لم يستعملوا ذلك في التذكير، وليس التاء بتاء تأنيث على الحقيقة لسكون ما قبله، وإذا

(١) في ر: (الفصل).

(٢) في ظ، ود: (و).

(٣) انظر ص: ٤٥٧ .

صغرت قلت: بُيَّةٌ وأُخَيَّةٌ، فأسقطت التاء وعدت إلى الأصل الذي هو الواو،
 فيصير إلى قولك: بُيَّوَةٌ وأُخَيَّوَةٌ، ثم تقلب الواو ولم تقل: بُيَّتَةٌ وأُخَيَّتَةٌ لأجل أن
 التحقير موضوع على أن ترد فيه تاء التأنيث نحو: دُلَيَّةٌ وقُدَيْرَةٌ، وهذا الإبدال
 جعل علماً للتأنيث، فلو أثبت التاء مع تاء التأنيث كان كالجمع بين علامتي
 تأنيث في اسم واحد، ولو لم ترد تاء التأنيث فقلت: بُنَيْتٌ وأُخَيْتٌ خرجت عن
 الأصل الذي وضع الباب عليه من رد التاء في تصغير كل اسم مؤنث على ثلاثة
 أحرف وكذا ثُنَّان؛ لأن التاء فيه بدل من الياء، وجعل هذا التغيير مخصوصاً
 بالتأنيث؛ فإذا حقرت رددت اللام وتاء التأنيث فقلت: ثُنَيْتَانٍ بمتزلة بُنَيْتَانٍ.

والثالث: ما حذف فاؤه وهو بعد على ثلاثة أحرف لزيادة فيه لازمة
 نحو: نَاسٌ تقول: نُؤَيِّسُ، ولا يجب أن تقول: أُؤَيِّسُ^(١)، فترد الفاء التي هي همزة
 في أُؤَاس لأجل أن الذي أوجب رد الفاء في عِدَّة أن ياء التحقير كان يقع بعد
 الضمة، وأنت هنا تقلب ألف ناس واواً، فيصير ياء التصغير بعد حرف مفتوح،
 فتقول: نُؤَيِّسُ كما تقول: ضُؤَيِّبُ فواو نُؤَيِّسُ بدل من ألف زائدة كواو
 ضُؤَيِّبُ سواء؛ لأن ألف^(٢) ناس ألف فُعَال كالألف غُلام ووزنه غُويل؛ لأن
 النون عَيْن والسين لام، وليس قول من قال: إن ناساً من ناس يُؤَيِّسُ بشيء
 لأجل قولهم: إنسان وأُنَاس وأُنَاسِيٌّ، فتصرف الكلمة على كون الهمزة فاء يدل
 على ما ذكره النحويون^(٣)، وإنما الجميع من الأُنس ويلاتمه من حيث إن هذا
 النوع فيه سكون وألف، وليس فيه انفار والاستيحاش الموجودان في طباع غيره

(١) في ر: (نويس)، وفي ظ: (أنويس).

(٢) في د: (لأن القياس أن ألف).

(٣) انظر: الكتاب ٣٢٢/٢، وتهذيب اللغة ٨٨/١٣، والصحاح (أنس)، والإنصاف: ٨٠٩.

من الحيوان، أو لأنه يظهر من قولهم: آنت ناراً كما أن الجن يستتر^(١)
/فالغرض في هذا أن معنى تركيب الأنس يوجد في الأنس كما يوجد أ/١٦٨
معنى السمو في السماء فاعرفه..

وإن صغرت أناساً قلت: أنيس كغُلِيم في غُلام، وأما امرأة، فلا كلام
فيه؛ لأنك تحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول: مُرِيَّة مثل مُرِيَّة، وإن
خففت الهمزة قلت: مُرِيَّة كما قلت في خَطِيئة: خَطِيَّة.

(١) انظر: تهذيب اللغة ٨٩/١٣، والصاح (أنس).

"باب تصغير^(١) ما لحقه^(٢) علامة التانيث

علامة التانيث علامتان التاء والألف، فالتاء إذا كانت في اسم ثبتت في التحقير، فلم تحذف قَلَّ عدد حروفه أو أكثر كما لا يحذف الاسم المضموم إلى الصدر من الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر نحو: حَضْرَمَوْتُ، ويكون ما قبلها مفتوحاً أو في موضع فتحة تقول: في ثَمَرَةٍ: ثُمَيْرَةٍ، وفي سَلَمَةٍ: سُلَيْمَةٍ، وفي قَطَاةٍ وَنَوَاةٍ: قُطَيَّةٍ وَنُؤَيَّةٍ، وكذلك قَرَقَرَةٌ^(٣) قُرَيْقِرَةٌ، فأما الألف فعلى ضربين مقصورة، وممدودة، فالمقصورة إذا كانت رابعة ثبتت في التحقير فلم تحذف، وذلك قولك في^(٤) حُبْلَى وَبُشْرَى: حُبَيْلَى، وَبُشَيْرَى، فتحت ما قبل الألف كما فتحت ما قبل التاء من طلحة، فإن كانت خامسة فصاعداً حذفت، ولم تثبت تقول في قَرَقَرِي^(٥): قُرَيْقِرٍ وفي جَحَجَجِي جُحَيْجِبٍ وفي حَوْلَايا: حُوَيْلِي^(٦)،

(١) في التكملة شاذلي: (تحقير).

(٢) في التكملة: (لحقته).

(٣) القَرَقَرَةُ: نوع من الضحك، والقَرَقَرَةُ: لقب سعد الذي كان يضحك منه النعمان بن المنذر، والقَرَقَرَةُ الهدير. الصحاح (قرر).

(٤) (في) ليست في التكملة: (مرجان).

(٥) قَرَقَرَى: موضع، الصحاح (قرر).

(٦) حَوْلَايا: اسم رجل، قال سيويه ١١٩/٢: (وإذا حقرت بَرْدَرَايا أو حَوْلَايا قلت: بُرَيْدِرٍ وَبُرَيْدِيرٍ وَحُوَيْلِي؛ لأن هذه ياء ليست حرف تانيث، وإنما هي كياء دِرْحَاية، فكانك إذا حذفت ألفاً إنما تحقر قوباء وغوغاء فيمن صرف). وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٥: (وأما حَوْلَايا وهو اسم رجل، فتقول في تصغيره: حُوَيْلِي؛ لأنك تحذف الألف الأخيرة إذا كانت ألف تانيث مقصورة، فيبقى حَوْلَاي على خمسة أحرف والرابع منها ألف، فلا تسقط بل تقلب ياء لانكسار اللام بعد ياء التصغير، وتدغم فيما بعدها فيصير حُوَيْلِي).

وكذلك الألف في حَبْرَكِي ^(١) حَبِيرَك، وإن لم تكن للتأنيث، فأما ألف ^(٢) مُرَامِي الخامسة، فإنها تبدل منها الياء في التحقير، وتحذف ^(٣) التي هي ثالثة فتقول: مُرِيم، وألف حَبَنْطَى وَعَفَرْنِي ^(٤) إن شئت أبدلت منها ^(٥) ياء في التحقير وحذفت النون، فقلت ^(٦): حَبِيطٌ وَعُفَيْرٌ، وإن شئت بقيت النونين، وحذفتها فقلت: حُبَيْنِطٌ وَعُفَيْرِن ^(٧)، وكذلك كِتْنَاو ^(٨) وحِنْطَاو ^(٩) ^(١٠)، وإن شئت عوضت من المحذوف في الموضعين وإن شئت لم تعوض.

فأما الممدودة، فلا تحذف مما كانت فيه من التحقير، وذلك قولهم ^(١١) في صَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ: صُحَيْرَاءَ، وكذلك قَرَمَلَاءَ ^(١٢) وخُنْفُسَاءَ تقول: قُرَيْمِلَاءَ وخُنْفِسَاءَ، وتقول في تحقير قُوبَاءَ ^(١٣) وعُرَوَاءَ: قُويَاءَ، وعُرِيَاءَ، فأما من قال:

(١) قال الليث: الحَبْرَكِي: الضعيف الرجلين الذي قد كاد يكون مقعداً من ضعفهما.

وقال أبو عبيد عن الأصمعي: الحَبْرَكِي: هو الطويل الظهر القصير الرجل، تهذيب اللغة ٣٠٦/٥.

(٢) في التكملة شاذلي: (الألف في مرامي)، وفي التكملة مرجان: (الألف التي في مرامي).

(٣) في التكملة شاذلي: (تحذف الألف التي).

(٤) في تهذيب اللغة ٣٥٢/٢: (أسد عَفَرْنِي ولبوة عَفَرْنَاة إذا كانا جريين).

(٥) في التكملة مرجان: (أبدلتها ياء).

(٦) في أ: (قلت).

(٧) انظر: الكتاب ١١٦/٢.

(٨) كِتْنَاو: وافر اللحية، المنصف ٢٦/٣.

(٩) حِنْطَاو: عظيم البطن، اللسان (حنطاً).

(١٠) في التكملة شاذلي: (حِنْطَاو وسِنْذَاو وقِنْذَاو إن شئت).

(١١) في التكملة: (قولك).

(١٢) في التكملة شاذلي: (في قرملاء).

(١٣) قال سيويه ١٠٨/٢: (ومن قال: قُوبَاءَ فصرف قال: قُويَاءَ كما تقول: عُليَّ ومن

قال: هذه قُوبَاءُ فأنث ولم يصرف قال: قُويَاءَ قُوبَاءَ ملحقة بطُومَار وقُوبَاءَ بمنزلة قولك:

عُشْرَاءَ ورُحَصَاءَ، انظر: المقتضب ٢٦٨/٢.

قُوبَاءُ فإنه يقول: قُوبِيَّ، ولا يقول: قُوبِيَاءُ، وتقول في تحقير جُلُولَاءُ وَبُرُوكَاءُ^(١):
 بُرِيكَاءُ وَجُلِيلَاءُ، فتحذف الواو ولا تعوض منها كما تقول في تحقير: ثلاثون^(٢):
 ثُلَيْثُونَ^(٣)، وثُلَيْثُونَ قول^(٤) جميع العرب^(٥).

قال المفسر :

اعلم أن تاء التأنيث لا تحذف في التصغير كما حذفت في التفسير^(٦)
 نحو: ضَارِبَةٌ، وضَوَارِبٌ، ولا فصل بين أن تكون رابعة أو أكثر تقول: طُلَيْحَةٌ
 وَقُرَيْقِرَةٌ في /قُرَقَرَةٍ، والفرق بين التصغير والتفسير في هذا من وجهين:

ب/١٦٨

(١) قال سيبويه ١١٧/٢: (وإذا حقرت بُرُوكَاءُ أو جُلُولَاءُ قلت: بُرِيكَاءُ وَجُلِيلَاءُ لأنك تحذف هذه الزوائد لأنها بمنزلة الهاء وهي زيادة من نفس الحرف كالف التأنيث. فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في أن لا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك، وراء عذافر وصارت الواو كالالف التي تكون في موضع الواو والياء التي تكون في موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك لأن الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التأنيث)، وانظر ١٤٣/٢، وخالف المبرد سيبويه في ذلك فقال في المقتضب ٢٦٢/٢: (واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بُرُوكَاءُ، وَبَرَكَاءُ وَخَرَّاسَان: بُرِيكَان وَخَرِّيَّسَان فيحذف ألف خَرَّاسَان الأولى وواو بُرُوكَاءُ، كما يحذف ألف مبارك وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألا يحذف شيئاً؛ لأنك لست تجعل ألفي التأنيث، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم، ونحن ذاكرون احتجاجة والاحتجاج عليه إن شاء الله...) انظره في ٢٦٣/٢.

(٢) في التكملة: (ثلاثين).

(٣) قال سيبويه في ١١٨/٢: (وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: ثُلَيْثُونَ ولم يثقل).

(٤) في التكملة شاذلي: (هذا قول).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٠٠، ٢٠١، والتكملة مرجان: ٤٩٢-٤٩٤.

(٦) (كما حذفت في التفسير) ليست في: (ر، وظ).

أحدهما: أن التكسير استئناف البناء، وليس كذلك التصغير، ألا ترى أن تصغير ضاربة كتصغير ضارب وليس كذلك التكسير؛ لأنك تقول فيه ضَوَّارِب في ضَّارِبَة، ولا تقول في ضارب، فلو حذفت التاء من ضاربة في التصغير لم ينفصل المذكر من المؤنث، فلما وجب إثبات التاء في هذا النحو الذي هو الأصل من جميع الأسماء في دخول تاء التأنيث عليه ^(١)؛ لأنه بمنزلة الفعل تبعه ما لم يكن التاء فيه لفصل نحو: قَرْقَرَة وغُرْفَة وظُلْمَة، وكثير من ذلك يفيد فيه التاء معنى نحو: ثَمَرَة تدل تاؤه على الأفراد، فلو حذفته في التصغير التبس بالجمع، فكان إذا قلت: ثُمَيْر لا يدرى أنه تصغير ثَمرة.

والثاني: أن الجموع كلها مؤنثة ^(٢)، فلما كان كذلك حذفوا التاء من الآحاد؛ لأن التأنيث الذي يعتقد فيه يغني عن تأنيث آخر، ولو اعتقد أن فيه تأنيث الواحد، وتأنيث الجمع كان جمعاً بين تأنيثين، ولذلك لحق التاء في جمع ما لم يكن في واحده تاء نحو: ذِكَاَرَة وفِحَالَة وأَجْرِبَة وغير ذلك، ويؤيده أن التصغير مبني على أن ترد فيه التاء نحو: دَلُو وَيَد وَنَعْل، فكان أن لا يحذف ما هو موجود في حال التكسير ^(٣) أجمع لأطراف المشاكلة، ولا يكون قُرَيْقِرَة كسُفَيْرِجَل ^(٤) في كون ما بعد ياء التحقير على ثلاثة أحرف لأجل أن التاء زيادة تنفصل، ولم توضع في الأصل على أن يصاغ عليه بدلالة أن أصله الفعل،

(١) في د: (علامة).

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٣٦.

(٣) في ظ: (التكبير).

(٤) في أ: (كسفرجل).

والأسماء التابعة ^(١) له، وشيء من ذلك لا يلزمه التأنيث؛ لأن ضرب وضارباً يكون للمذكر مرة وللمؤنث أخرى، وشبهه أبو علي بالاسم المضموم إلى الصدر في حَضْرَمَوْتَ لهذا المعنى، فالتاء في طَلِيْحَة كأنها كلمة أخرى كَمَوْتَ من حَضْرَمَوْتَ، فالتحقير على طَلِيْح، كما يكون على حُضَيْر في حُضَيْرَمَوْتَ.

وأما ألف التأنيث، فلا تخلو من أن تكون رابعة أو خامسة، فإن كانت رابعة ثبتت نحو: حَيْلَى وبُشَيْرَى، ولا يُكْسَر ما قبلها، فينقلب ياء ويزول لفظ التأنيث، وإن كانت خامسة حذفت تقول في قَرْقَرَى: قُرَيْر، ولا تقول: قُرَيْرَى كما قلت: قُرَيْرَة، وذاك أن الألف ليست زيادة منفصلة، وإنما هو حرف يصاغ عليه الكلمة، فلا يكون هذا حَبْل ثم حُبْلَى كما تقول: ضَارِب، ثم ضَارِبَة/ فلما اشتد اتصال الألف بالكلمة قرب من الحرف الأصل نحو: لام ١٦٩/ سفرجل، فحذف لتكون الكلمة في التحقير على أربعة أحرف فقليل: قُرَيْر، وقيل في قَرْقَرَة: قُرَيْرَة؛ لأن التاء لما لم يتصل صار كأنه ليس متصلاً بالكلمة إذ ليس مما يركب عليه، وهذا مما يدل على حسن اعتبارهم للمقاصد ونجاة فكر العلماء في استخراج المعاني.

وأما ألف حَبْرَكِي فلإلحاق بِسَفْرَجَل تحذفه أيضاً؛ لأن الملحق بمنزلة الأصل ^(٢) في الاتصال تقول: حَبِيرَك.

وأما ألف الإلحاق رابعة فتقلب؛ لأنها بمنزلة الأصلية كألف أَعْمَى، وأما حَوَلَايا فتقول: حَوِيل، فتحذف ألف التأنيث؛ لأنها سادسة، وهي أحق

(١) في ر: (أخلاف)، وفي ظ: (الأسماء له).

(٢) في د: (الأصلي).

بالحذف من ألف قَرَقَرَى، والياء في حَوَلَايا إذا سقط الألف بعده صار حرف الإعراب ^(١)، وانكسر اللام قبله ولزمه السكون كقاضٍ وغازٍ، وأما الألف في مُرَامَى فأصل بمثناة باء مُضَارِبٍ، وهي منقلبة عن الياء في رَمَيْتَ، فإذا حقرت حذفت ألف مُفاعِل وعاد الألف الأخيرة إلى الياء فقلت: مُرَمِي ^(٢)، فتكون رابعة لا خامسة، وأما حَبَّنَطَى فالنون والألف فيه زائدتان، فيجب حذف إحداهما لتكون الكلمة في التحقير على أربعة، فإن حذفت النون انقلب الألف ياء؛ لأنها ليست للتأنيث، فتقول: حَبِيطٍ وَحَبِيطِيكٍ وفي عَفَرَتِي ^(٣) عَفِيرٍ وَعُفِيرِيكٍ، وإن لم تحذف النون سقط الألف فقلت عَفِيرِنَ، ولا يجوز عَفِيرِنِي ولا عَفِيرِنِيكَ بإثباتهما معاً كما لم يجز في حَبَرَكِي أن تثبت الألف، وأما كُنْثَاوُ ^(٤)، فالنون والواو فيه مزيدتان، فإن حذفت النون قلت: كُثْيِي ^(٥) وكُثْيِيكٍ، بوزن كُثْيِيكٍ ^(٦) وإن حذفت الواو قلت كُثْيِيء ^(٧) مثل كُثْيِيْع.

وأما أَلِف التَّأْنِيث الممدودة، فتثبت تقول في حَمَرَاء: حُمِيرَاء، وفي قَرَمَلَاء: قُرَيْمَلَاء، فلا تحذف، وإن كانت الهمزة سادسة لأجل أنهما حرفان والألف المفردة في نحو: قَرَقَرَى حرف واحد وتقدير الانفصال في الحرفين أظهر

(١) في ر، وظ: (اعراب).

(٢) في ر، وظ: (مريم).

(٣) قال سيبويه ١١٦/٢: (وإن حقرت عَفَرَتَا وَعَفَرَتِي كنت بالخيار إن شئت قلت: عَفِيرِنَ وَعُفِيرِنَةً، وإن شئت قلت: عَفِيرٍ وَعُفِيرِيَّة؛ لأنهما زيدتا للتحققا الثلاثة بالخمسة).

(٤) في ر، وظ، ود: (كُنْثَاوُ).

(٥) في ر، وظ، ود: (كُدَيْي وَكُدَيْيِل).

(٦) في ر، وظ، ود: (كُدَيْيِيك).

(٧) في ر، وظ، ود: (كُنْثِيْد، مثل كُنْثِيْدِع).

كما قالوا: (حُمِيرَاءُ فَنَزَلُوهُ مِنْزَلَةَ حُمَيْرٍ كَفُلَيْسٍ كَذَلِكَ قَالُوا) ^(١): قُرَيْمِلَاءُ
فَنَزَلُوهُ مِنْزَلَةَ دُرَيْهِمْ نَحْوُ: قُرَيْمِلٍ، وَقُوبَاءُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ^(٢)؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ غَيْرِ
أَنَّهَا مِثْلُ حَمْرَاءَ فِي كَوْنِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَقُوبِيَاءُ كَحُمِيرَاءَ، وَأَمَّا جَلُولَاءُ
فَإِنَّكَ تَقُولُ: جُلَيْلَاءُ، فَتَحْذِفُ الْوَاوَ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ الْوِزْنِ فَعُولَاءُ، وَلَا تَعْوِضُ / ١٦٩ ب
فَتَقُولُ: جُلَيْلَاءُ بَيَّائِينَ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ يَتَنَكَّبُونَ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ
أَحْرَفٍ فِي التَّحْقِيرِ، فَإِذَا حَذَفُوا زَائِدَةَ ثَلَاثَةٍ فِي هَذَا النَّحْوِ لَمْ يَعْوِضُوا، وَلَمْ يَحْذَفُوا
الْثَّالِثَ مِنْ قَرَمَلَاءَ إِذْ كَانَ أَصْلًا، وَأَمَّا ثَلَاثُونَ، فَالْقَوْلُ فِيهِ ثُلَيْثُونَ بِالتَّخْفِيفِ،
وَذَاكَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْأَلْفَ، وَلَمْ يَعْوِضُوا لِأَجْلِ أَنَّ الْوَاوَ وَالنُّونَ قَدْ صِغَ عَلَيْهِمَا
الْكَلِمَةُ وَلَيْسَتْ بَمِزْلَتَهُمَا فِي "مُسْلَمُونَ"، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَرَكَ التَّعْوِضُ عَنِ
الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ لِثَلَا تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ فِي التَّحْقِيرِ، وَجَازَ أَنْ تَعْوِضَ
عَنِ الثَّالِثِ فِي نَحْوِ: مُعْتَلِمٌ حَيْثُ قُلْتُ: مُعْتَلِمٌ ^(٣)، وَلَمْ يَجْزِ فِي جَلُولَاءَ؛ لِأَنَّ
مُعْتَلِمٌ ^(٤) يَصِيرُ بِالتَّعْوِضِ إِلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ، وَجُلَيْلَاءُ لَوْ عَوِضْتَ صَارَ إِلَى
سِتَّةٍ ^(٥) وَكَلِمَا كَانَ أَطْوَلَ كَانَ الْحَذْفُ أَلْزَمَ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَمَاسِيَّ اسْتَكْرَهَ
تَكْسِيرَهُ لَوْجُوبِ الْحَذْفِ فَثُلَيْثُونَ بِالتَّخْفِيفِ قَوْلُ جَمِيعِ الْعَرَبِ، وَالْوَاوُ وَالنُّونُ
صِغَا مَعَهُ وَمِزْلَتُهُمَا مِنْزَلَةُ حَرْفٍ وَاحِدٍ لِتَصَاحِبِهِمَا كَأَلْفِي التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا مَنْ
قَالَ: قُوبَاءُ بِالتَّنْوِينِ فَجَعَلَ الْهَمْزَةَ مَنقَلِبَةً عَنْ حَرْفِ الْإِلْحَاقِ كَمَا مَضَى فِي بَابِ
التَّأْنِيثِ ^(٦) قَالَ: قُوبِيٌّ فَقَلْبَ كَمَا تَقُولُ فِي قِرطَاسٍ: قُرَيْطِيسٍ.

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (المنزلة).

(٣) انظر: الكتاب ١١٠/٢.

(٤) في ر، وظ، ود: (فعيليم).

(٥) في د: (ستة أحرف).

(٦) انظر ص: ٦٧٠.

"باب تحقير ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين"

ما كان في آخره ألف ونون زائدتان ^(١) ، فإنهما يثبتان في التحقير على ما كانتا ^(٢) عليه ^(٣) في بناء التكثير إلا أن يكون الاسم الذي فيه ألف ^(٤) ونون كسر على مثال مَفَاعِيل فيظهر النون في آخره، ولم ^(٥) تبدل منه الياء تقول في غَضْبَان وَعَظْشَان: غُضْبَيَان وَعُظَيْشَان كما تقول في حَمْرَاء: حُمَيْرَاء؛ لأن هذه النون عندهم بدل من ألف التأنيث كما كانت الهمزة في حَمْرَاء بدلاً منهما، فكما ثبتت الهمزة في حَمْرَاء كذلك ثبتت هذه النون في غَضْبَان ونحوه، وتقول في سَعْدَان: سُعِيدَان وفي مَرْجَان: مُرَيْجَان سميت بذلك شيئاً، أو لم تنقله من اسم الجنس إلى مسمى به إلا أنك إذا سميت به شيئاً لم تصرفه، وتقول في زَعْفَرَان ^(٦) وعَقْرَبَان ^(٧): زُعَيْفِرَان وَعُقَيْرِيَان كما فعلت ذلك بسَعْدَان، وتقول في سِرْحَان وَحُومَان ^(٨) وسُلْطَان: سُرَيْحِين وَحُوَيْمِين وسُلَيْطِين؛ لأنك تقول:

(١) في التكملة شاذلي: (ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين).

(٢) في التكملة: (كانتا).

(٣) (عليه) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة: (الألف والنون).

(٥) في التكملة شاذلي: (ولا).

(٦) الزعفران: صبغ وهو من الطيب، تهذيب اللغة ٣/٣٤٣.

(٧) العقربان: الذكر من العقارب، تهذيب اللغة ٣/٢٩١.

(٨) قال الليث: (الحُومَان نبات يكون بالبادية)، وقال الأزهري قرأت بخط شعر لأبي خيرة قال: الحُومَان واحدها حُومَانَة شقائق بين الجبال وهي أطيب الخردنة ولكنها جلد ليس فيها إكّام ولا أبارق.

وقال الأصمعي: (الحُومَانَة وجمعها حوامين أماكن غلاظ منقادة).

انظر: تهذيب اللغة ٥/٢٧٨، وانظر: الكتاب ٢/١٠٨.

سَرَاحِينَ وَحَوَامِينَ وَسَلَاطِينَ، وتقول في ظَرْبَان: ظَرْيَان؛ لأنهم قالوا: ظَرْبِي
أنشد (أبوزيد) ^(١):

وَلَوْ كُنْتُ فِي نَارٍ جَحِيمٍ لَأَصْبَحْتُ ظَرْبِي مِنْ حِمَانٍ عَنِّي ثَيْرُهَا ^(٢)

وتقول في وَرْشَان ^(٣): وَرَيْشِينَ / لأنهم قالوا: وَرَاشِينَ، وقد جاء في ١٧٠/أ
الشعر أنشدته بعض البغداديين:

حَتَفُ الْحُبَارِيَّاتِ وَالْكَرَاوِينِ ^(٤)

(١) (أبوزيد) ليست في: (أ).

(٢) بيت من البحر الطويل نسبة الجاحظ في الحيوان ٢٤٩/١، وابن بري: ٩٣، إلى الفرزدق
ولم أجده في ديوانه.

حِمَان: اسم رجل سمي بذلك؛ لأنه كان يحمم شفتيه أي يسودهما، ثيرها عني: تحركها
لتوترها لسوء رأيها في.

في النوادر والتكملة مرجان: (جمان).

الشاهد: قوله: "ظرابي" تكسير ظربان، ولهذا صح أن يحقر على "ظَرْيَان".

ورد بلا نسبة في النوادر: ٥٣٨، وتهذيب اللغة ٣٧٧/١٤، وابن يسعون: ٢٦٨،
والقيسي: ٨٦٨، واللسن (ظرب).

(٣) الْوَرْشَان: طائر شبه الحمامة، اللسان (ورش).

(٤) رجز نسبة ابن يسعون: ٢٦٨، ٢٦٩ إلى دلم العبشمي الراجز وابن بري: ٥٩٤ إلى رجل
من عبد شمس.

الشاهد: قوله: "الكراوين" جمع كروان فعلى هذا يحقر كُرَيْن وأصله كُرْيُون ثم أبدلت
الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

ورد غير منسوب في: تهذيب اللغة ٦٩٥/٧، والمخصص ١٥٦/٨، ١١٥/١٤،
والقيسي: ٦٨٩، والمقرب ١٠٠/٢، واللسان (حبر).

في القيسي: (حذف).

يعني صقراً، فتقول على هذا في تحقيره: كُرَيْين، ولا تبين الواو قال ^(١):
فإذا جاء شيء على مثال سِرْحَان ، ولم تسمع تكسيه حقرته تحقير
سَكْران ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن ما كان في آخره ألف ونون مزیدتان، فتحقيره على وجهين:
أحدهما: أن تقول: فُعَيْلان، والثاني: فُعَيْلين، فالأول الأصل فيه الألف
والنون المضارعتان لألفي التأنيث نحو: سَكْران و غَضْبَان و عَطْشَان تقول:
سُكَيْرَان و غُضَيَّان كما قلت: حُمَيْرَاء، ولا تقول: غُضَيَّين كما لم تقل:
حُمَيْرَى، فكما جرى الألف والنون مَجْرَى الألفين في باب ما لا ينصرف
كذلك هو يجري ذلك المَجْرَى، ثم إن كل مثال لم يجرى في تكسيه فَعَالين، فإنه
يلحق بسكران في هذا الحكم، فتقول في سَعْدَان و زَعْفَرَان: سُعَيْدَان و زُعَيْفَرَان
كما تقول: سُكَيْرَان، ولا يجوز زُعَيْفَرَيْن لأجل أنهم لما لم يقولوا: زَعَا فَرَيْن
و سَعَادَيْن أشبه سَكْران فأجري مُجْرَاه، وإن كان قد تعرى من مشابهة نحو:
حَمَرَاء ^(٣) من حيث إنك تقول: سَعْدَانَة، فتلحقه التاء، ولا يكون له مؤنث
من غير لفظه نحو: سَعْدَى كما كان ذلك في سَكْران حيث قلت: سَكْرَى على
ما مضى في باب ما لا ينصرف ^(٤)، كما أن سَعْدَانَا لما سميت به فأشبهه سَكْرَان

(١) يعني سيبويه الكتاب ١٠٩/٢.

(٢) التكملة شاذلي: ٢٠٢، والتكملة مرجان: ٤٩٥، ٤٩٦.

(٣) في ر، وظ: (حميراء).

(٤) انظر المقتصد: ١٠٠٠، ١٠٠١.

في الامتناع من التاء جعلت للألف^(١) والنون حظاً في منع الصرف.

وأما فُعَلَيْنِ فيجيء في كل ما كسر على فَعَالَيْنِ نحو: سُرِيحَيْنِ؛ لأنك قلت: سَرَّاحِينَ وكذا سُلَيْطَيْنِ وُورِيثَيْنِ لقولك: وَرَاشِينَ وفي كَرَوَان: كُرِّيْنِ الأصل كُرْيُونِ، ثم قلبت الواو لوقوع^(٢) الياء ساكنة قبل الواو، ولا يجوز أن تقول: كُرْيُونِ فتظهر الواو على قولهم: أُسَيِّد لأجل أن هذه لام، فالأمر فيها على ما ذكرنا^(٣) في عُرْوَةٍ حيث قلت: عُرْيَةٌ دون عُرْيَوَةٍ، وأما قوله^(٤) "في ظَرَبَان: ظُرَيْيَان لقولهم: ظَرَابِي" فالمقصود منه أنهم لم يقولوا: ظَرَابِينَ بل كسروه تكسير فَعَلَاءِ نحو: صَحْرَاءِ وَصَحَارَى، وإذا كان كذلك عرفت أن تقدير إجرائه مُجَرَى أَلْفِي التَّائِيثِ ثابت فيه، فلا تقول: ظُرَيْيَيْنِ كما لم تقل: سُكَيْرَيْنِ، وقوله: "وإذا جاء اسم على مثال فَعَلَان^(٥) ولم تسمع تكسيه صَغَرْتَه تصغير سَكْرَان" لأجل أن فُعَلَيْنِ تابع لَفَعَالَيْنِ، فإذا لم يثبت لك التكسير جرئت على الظاهر، وهو أن يكون الألف/ والنون بمنزلة أَلْفِي التَّائِيثِ، وحمل التصغير على ١٧٠/ب التكسير في ذا حسن لما ذكرت من أن التكسير أقوى في المعنى وأشد تغيراً، والأقوى يكون متبوعاً أبداً، وَعُثْمَان وَمَرْجَان^(٦) وَشَعْبَان بمنزلة سَكْرَان؛ لأنه لا يقال: عَثَامَيْنِ وَمَرَاوَيْنِ وَمَرَّاجَيْنِ وَشَعَابَيْنِ، ورُثْمَان يجب أن يقال في تصغيره على

(١) في ظ، ود: (الألف).

(٢) في ظ: (لوقوعها ساكنة قبل الواو).

(٣) انظر ص: ١٠٠٤ .

(٤) في ظ، ود: (قوله: وتقول).

(٥) في نص التكملة: (سرحان).

(٦) في ظ: (ومروان ومرجان).

مذهب صاحب الكتاب: رُمَيْمَان؛ لأنه فَعْلَان عنده ولم تكسر على فَعَالَيْن،
فحكمه حكم مُرْجَان.

وعلى مذهب أبي الحسن تقلب الألف لأجل أن النون عنده أصل كالميم
من قَلَام والنون الأصلي لا يكون مع الألف مشابهاً لألفي التأنيث، ألا ترى أن
حَسَاناً لما أخذته من الحسن لم تجعله كسَكْرَان، وجملة القول أن الذي يوجب
قلب الألف قبل النون واحد من أمرين:
أحدهما: أن تعلم كون النون أصلياً.

والثاني: أن يكون كسر على فَعَالَيْن، فإن قام واحد من هذين الدليلين
صغر على فُعِيلَيْن و^(١) فُعَيْعِيل، فإن لم يقم، فليس إلا إثبات الألف وحفظها من
الانقلاب، وقد ذكرنا أن الذي استدل به أبو الحسن على جعل رُمَان فُعَالاً أن
هذا المثال قد غلب على الشجر والنبات نحو: حُمَاض وقَلَام وكُرَّاث، وصاحب
الكتاب يقول: إن الزيادة غالبية في الألف والنون، فاحمل على ذلك إذ^(٢) لم يقم
من جهة الاشتقاق دليل على أنه من تركيب رَمْ، فإن قيل: شيء^(٣) فمن
التكلف البارد الذي لا يعتمد على مثله.

(١) في ظ: (أو).

(٢) في ر، وظ: (أن).

(٣) في ر: (شيء منه).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما تجتمع فيه زيادتان من بنات الثلاثة

فتحذف إحداهما بعينها دون الأخرى

تقول في تحقير مُعْتَلِمٍ ومُنْطَلِقٍ: مُعْلِمٌ ^(١) ومُطْلِقٌ ^(٢)، تحذف التاء والنون وتقر الميم، فلا تحذفها كما لو كسرتهما ^(٣) لقلت: مَعَالِمٌ ومَطَالِقٌ، وكذلك مُذَكَّرٌ ومَزْدَانٌ ومُضْطَرَبٌ: مُذَكِّرٌ، ترد الذال التي كانت في الذكر؛ لأنك إنما كنت أبدلت للإدغام في الذال المبدلة من تاء مُفْتَعِلٍ، فلما حذفتها كما حذف التاء في ^(٤) مُعْتَلِمٍ، رددت الذال، وفي مُضْطَرَبٍ: مُضَيَّرٌ ومَزْدَانٌ: مُزَيْنٌ، ولك أن تعوض من ^(٥) ذلك كله فتقول: مُعْلِمٌ ^(٦) ومُطْلِقٌ، وكذلك الحروف الأخر ^(٧)، وتقول في مُحَمَّرٍ: مُحَيَّرٌ، فتحذف إحدى الراءين، ومُحَيِّمٍ إن عوضت، وكذلك (في) ^(٨) مُقْعَنْسِسٍ: مُقَيَّعِسٍ ^(٩) ومُقَيَّعِسٍ إن عوضت، ولا

-
- (١) قال سيبويه في ١١٠/٢: (وإن شئت قلت: مغيلم، فألحقت الياء عوضاً مما حذف كما قال بعضهم مغاليم).
- (٢) قال سيبويه في ١١١/٢: (وتقول في مُنْطَلِقٍ: مُطْلِقٌ ومُطْلِقٌ؛ لأنك لو كسرتة كان بمنزلة مُعْتَلِمٍ).
- (٣) في التكملة مرجان: (كسرتها).
- (٤) في التكملة شاذلي: (من).
- (٥) في التكملة شاذلي: (في).
- (٦) في التكملة مرجان (مغيلم).
- (٧) انظر: الكتاب ١١١/٢.
- (٨) (في) ليست في: (أ).
- (٩) قال سيبويه في ١١١/٢، ١١٢: (وإذا حقرت مُقْعَنْسِسٍ جذفت النون وإحدى السينين لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرتة للجمع، فإن شئت قلت: مقيعيس، وإن شئت قلت: مقيعيس) وقال المبرد في ٢٥٣/٢: (وكان سيبويه يقول: في تصغير مُقْعَنْسِسٍ: مُقَيَّعِسٍ ومُقَيَّعِسٍ، وليس القياس عندي ما قال؛ لأن السين في مُقْعَنْسِسٍ ملحقه والملحق كأصلي، فالقياس قَيْعِسٌ وقَيْعَيْسٌ حتى يكون مثل حَرْيَجٍ وحَرْيَجِيمٍ).

تقول: قُعَيْسِيْس^(١)؛ لأن الميم لمعنى الفاعل، وفي أَلَنَدَد^(٢)، وهو الشديد الخصومة أَلَيْدٌ/تحذف النون وتدغم^(٣)، ولا تصرف كما (لا)^(٤) تصرف أُصَيِّم^(٥)، وتجمع بين الساكنين؛ لأن الأول منهما حرف مد، وكذلك تقول في مُدَق^(٦): مُدَيِّق^(٧)، وفي دَابَّة: دُوَيَّة، وإذا حقرت احمراراً حذفت همزة الوصل؛ لأن أول الكلمة^(٨) يلزم تحريكه بالضم للتحقير، فتسقط الهمزة لزوال السكون الذي كانت الهمزة اجتلبت له، فكأنك قلت: حِمَرار^(٩)، فتقع الألف رابعة، فتقول: حُمَيْرير؛ كما تقول: دُئِينير؛ لأن حرف اللين إذا كان رابعاً في التحقير ثبت البدل منه، فلم يسقط إلا في ضرورة شعر، أو يكون بعدها ياء كقولهم في جمع أُنْفِيَّة: أُنَاف^(١٠) قال:

-
- (١) في التكملة شاذلي: (قعيسس).
 (٢) قال الأعلام في ١١٢/٢: (وإذا حقر أَلَنَدَد حذفت نونه، فصغر تصغير أَلَد، فقليل: أَلَيْد، فإن عوض من نونه قيل: أَلَيْدِيد مصروف؛ لأنه قد زال بالعوض عن وزن أفعِل وتحقيره).
 (٣) في التكملة شاذلي: (وتدغم الدال).
 (٤) (لا) ليست في: (أ).
 (٥) في التكملة مرجان: (أصم).
 (٦) المُدَق: حجر يدق به الطيب ضم الميم لأنه جعل اسماً. تهذيب اللغة ٢٧٠/٨.
 (٧) انظر: الكتاب ١٠٧/٢.
 (٨) في التكملة مرجان: (الاسم).
 (٩) في التكملة شاذلي: (حمرارا).
 (١٠) قال سيبويه في ١١٠/٢: (ولو قلت: خُوَيْتِيم ودُوَيْتِيَق لقلولك: خَوَاتِيم ودَوَاتِيَق لقلت في أُنْفِيَّة: أُنْفِيَّة فحفتها لأنك تقول: أُنَاف ولكنك تحقرها على تكسيرها على القياس) وانظر: المنصف ٨١/٣.

والبَكَراتِ الفُسْجِ العَطَامِسا^(١).

وكان حقه العَطَامِيس؛ لأنه جمع عَيْطُمُوس، فحذفت الياء منه فبقي عَطْمُوس فصارت الواو رابعة مثل كُرْدُوس^(٢)، فلزم لذلك أن تثبت (الياء بدلاً منها في التكسير كما ثبتت)^(٣) في التحقير؛ لأن التحقير وهذا الضرب من التكسير، وهو الذي على زنة مَفَاعِيل في حكم واحد، وكذلك إذا أتممت فقلت: احمِيار حذف همزة الوصل فبقي حمِيار، فحذفت الياء الثالثة كما حذفت الثانية في عَيْطُمُوس، ولم تحذف الواو؛ لأنك لو حذفتها لاحتجت أيضاً إلى أن تحذف الياء، فإن ما تحذف من الزيادتين ما إذا حذفتها استغنيت بحذفها عن حذف الأخرى، والزيادة إذا حذفت فلم تكن رابعة، فإن شئت عوضت وإن شئت لم تعوض"^(٤).

(١) رجز قائله غيلان بن حريث الربعي الراجز. وقال القيس ٨٦٩: قائله غيلان بن حريث، وقيل: ذو الرمة، وليس في ديوان ذي الرمة وقبله:

قَدْ قَرَّبَتْ سَادَتُهَا الرُّوِّاسَا

البكرات: الفتيات من النوق، الفسج: جمع فاسج وفاسجة وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب، العطامسا: جمع عيطموس والعيطموس من النوق الفتية الحسنة الخلق. الشاهد: قوله: "العطامسا" حذف الياء منه ضرورة.

ورد في الكتاب ١١٩/٢، والخصائص ٦٢/٢، وسر صناعة الإعراب: ٧٧١، والمختضب ٩٤/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٠٤، والمخصص ٤٧/٤، وابن يسعون: ١٦٩، وابن بري: ٥٩٦، وضرائر الشعر: ١٣٠، واللسان (فسج)، والهمع ٣٤٤/٥، والتاج (فسج)، والدرر ٢٤٣/٦.

(٢) الكُرْدُوس: مفرد كَرَادِيس وهي رؤوس العظام، وقيل: كتاب الخيل، وقيل: الكُرْدُوس فقرة من فقر الكاهل، فكل عظم عظمت نخضته فهو كُرْدُوس. تهذيب اللغة ٤٢٢/١٠.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٠٣، ٢٠٤، والتكملة مرجان: ٤٩٧-٤٩٩.

قال المفسر:

اعلم أن الاسم إذا اجتمع فيه زيادتان إحداها علم لمعنى، والأخرى غير كائنة لمعنى خصصت بالحذف التي لغير معنى، وذلك نحو: مُعْتَلِمٌ وَمُنْطَلِقٌ، فالميم والتاء مزيادتان في مُعْتَلِمٌ فتحذف التاء ^(١)، ولا تحذف الميم، فتقول: غُتِلِمَ لأجل أن الميم دليل على الفاعلية وعلم لها، وإذا حذفته بطل المعنى، وليس كذلك التاء؛ لأنه ليس بعلم لمعنى، فيبطل الغرض بسقوطه، وكذا مُنْطَلِقٌ لا يجوز فيه أن تحذف الميم، فتقول: نُطِيلِقُ؛ لأن الميم للفاعل، فتحذف النون، وتقول: مُطِيلِقُ، والنون وإن كان يدل على لفظ المطاوعة، فإن الميم أذهب منه في الفائدة، ألا ترى أن النون موجود في الفعل نحو: انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، والميم جاء في الاسم فقط ليدل على الفاعلية، فهب أن النون بمنزلة الميم في كونه مفيداً أليس يبقى للميم أنه دخل الاسم خصوصاً لمعنى / الفاعلية، وحذف شيء بعد الإتيان ب/١٧١ به فعل كلا فعل، ثم إن معنى الفاعلية يختص بالاسم، ومعنى المطاوعة يتصور من الاسم والفعل، وأولى الحرفين بالامتناع من حذفه أخصهما معنى بالاسم، وإنما وجب حذف إحدى الزيادتين؛ لأن ^(٢) التصغير والتكسير لا يتجاوزان ^(٣) الأربعة، ألا ترى أنهم لم يصغروا الخماسي، ولم يكسروه إلا على استكراه لأجل الحذف، والثلاثي إذا كان فيه زيادة حذفت منه حتى يعود إلى أربعة أحرف نحو: مُطِيلِقُ، ولا يجوز مُنْطَلِقُ كما لم يجوز سُفَيْرٌ جَل، وهذا أولى بأن لا يجوز؛ لأنه صار خمسة بالزيادة وسَفَرٌ جَل خمسة أصول.

(١) فتقول: مغيلم.

(٢) في ر، وظ: (لأجل أن).

(٣) في ر: (لا يتجاوز).

وبعد: فإن الزيادة إذا حذفت كانت على وجهين:

أحدهما: أن يجوز فيها التعويض، وترك التعويض وذلك إذا كانت ثلاثة نحو: مُقَدَّم ومُؤَخَّر تقول: مُقَيَّدِمٌ ^(١) ^(٢) فتحذف إحدى الدالين حتى كأنك صغرت مُقَدَّم، ويجوز أن تعوض من الدال المحذوفة ياء، فتقول: مُقَيَّدِم، ولم يقولوا: مُقَيَّدِم بإثبات الدالين مدغماً أحدهما في الآخر؛ لأن ذلك تقدير للاسم على غير بناء التصغير، فأما إذا حذفت وعوض فقد جعل أولاً على أربعة أحرف، وذلك عوض حرف لين بمنزلة المدة، فلا اعتداد به.

وكذا كل زيادة ثلاثة يجوز فيها التعويض، وتركه تقول في جَوَالِق ^(٣): جَوَيْلِق، فتحذف الألف، وجَوَيْلِق، فتعوض وكذا التكسير تقول: مَقَادِم في مُقَدَّم ومَأْخَر في مُؤَخَّر ومَقَادِم وجَوَالِق وجَوَالِق ^(٤)، وقد أجروها ثانية مُجَرَّاهَا ثالثة، فقالوا في مُنْطَلِق: مُطَيَّلِق ومُطَيَّلِق، والقياس يقتضي أن يكون ترك التعويض فيها ثانية أحسن من التعويض، وذاك أنها إذا كانت وهي ثالثة أضعف منها وهي رابعة كان القياس أن يكون إذا هي كانت ثانية أضعف منها إذا كانت ثالثة فاعرفه.

والوجه الثاني: أن يكون التعويض واجباً، وذلك إذا كانت الزيادة حرف لين رابعاً نحو: مَصْبَاح وقِنْدِيل تقول: مُصَيَّبِح وقِنْدِيل، وفي التكسير: مَصَابِيح، وقَنَادِيل، ولا يجوز مَصَابِح إلا في ضرورة الشعر كما أنشده من قوله:

(١) في ر: (مقدم).

(٢) انظر: الكتاب ١١٠/٢.

(٣) في اللسان (جلق)، (الجوالق والجوالق بكسر اللام وفتحها الأخيرة عن ابن الأعرابي وعاء من الأوعية معروف معرب).

(٤) انظر: الكتاب ١٩٨/٢.

وَالْبَكَرَاتِ الْفُسْحِ الْعَطَامِسَا^(١)

وذلك أن الواحد عَيْطُمُوس، فتحذف الياء فبقي^(٢) عُطْمُوس، فتكون الزيادة رابعة فيجب التعويض نحو: عَطَامِيس وعُطِيمِيس^(٣)، وكذا قوله:

f/١٧٢

/وَعَيْرُ سَفْعٍ مُثْلٍ يَحَامِمِ^(٤)

الأصل يَحَامِمِ، ثم حذف الياء، وهذا مثل القصر في الممدود^(٥)، فكل زيادة رابعة من حروف اللين، فلا يكون فيها إلا التعويض والتعويض هاهنا مخالف للتعويض فيما مضى، وذاك أنك قلت: جُوَيْلِقُ فحذفت الألف، ثم أتيت بياء في غير موضعه، فقلت: جُوَيْلِقُ ألا ترى أن الياء بعد اللام، والألف في جوالق بعد الواو، وياء مُصَيِّحٍ في موضع الألف إذ هو بعد الياء، فهو عوض حكماً ولفظاً هنا، وفي جُوَيْلِقٍ حكماً لا لفظاً، فالياء في مُصَيِّحٍ منقلبة عن ألف مصباح، وكذا ياء كُرَيْدِيس منقلبة عن واو كُرْدُوس، وياء قُنْدِيلٍ إذا قلت

(١) تقدم وروده ص: ١٠٢٥ .

(٢) في ظ، ود: (فيبقى).

(٣) انظر: الكتاب ١١٩/٢، والمقتضب ٢٥٦/٢ .

(٤) رجز قائله غيلان بن حريث.

سفع: أناني القادر جمع سفعاء وهي السوداء، مثل: جمع مائلة وهي المنتصبة، يحامم: جمع يحموم وهم الأسود.

الشاهد: قوله: (يحامم) حذف الياء ضرورة.

ورد في الكتاب ٤٠٨/٢، وابن السيرا في ٤٣٩/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٨، والمختضب ٩٥/١، والأعلم ٤٠٨/٢، والنكت في تفسير كتاب سيويه ١٢٥٠/٢، واللسان (حمم).

(٥) أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة في الشعر، انظر: الإنصاف: ٧٤٥، والألفية لابن

مالك: ٦٤، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٦١، وأوضح المسالك ٥٤٣/٣.

قُنْيِدِيل غير منقلب عن شيء؛ لأنه كان ياء في (١) حال (٢) التكبير (٣)، وقلب الحرف عن مثله مما لا يتصور.

فإن كانت الزيادة الرابعة غير حرف لين، حذفت تقول في مُحْمَرٍّ: مُحَيِّمِر، وقد تعوض فيقال: مُحَيِّمِر كما قلت في مُقَدِّم: مُقَيِّدِم، فقد ذلك هذا على أنهم أثبتوا حروف اللين، وإن كان الاسم بها يصير على خمسة أحرف (٤) لأجل أنها مدات، فلا اعتداد بها، ولو كان لغير ذلك لوجب أن يثبت الصحيح، فيقال: مُحَيِّمِر (٥) ومُقَيِّدِم، فهذا هو جملة التقسيم في الباب، وأعود إلى ما ذكر من الأمثلة يقول في مُقْعَنْسِس: مُقَيِّعِس، وذلك أن فيه ثلاث زوائد الميم والنون والسين الثانية؛ لأنها من قَعَسَ ألحق باحْرَنْجَم، فهو مُحْرَنْجَم، فلا بد من أن تحذف زيادتين لتعود إلى أربعة، فلا يجوز حذف الميم؛ لأنه يدل على الفاعلية، فتحذف النون، والسين الثانية، فيبقى مُقْعِس مثلاً فتقول: مُقَيِّعِس، ولا يجوز قُعَيِّسِس كما لا يجوز في مُنْطَلِق نُطْلِق؛ لأن السين تدل على الإلحاق، ولا تدل على معنى مقصود كالفاعلية، وهو أقل فائدة من نون مُنْطَلِق؛ لأن النون تدل على المطاوعة، وإذا لا يدل على معنى جُعِلَ علماً له بوجه، وإنما هو حرف لحق ليكون بناء كبناء في اللفظ، ويجوز أن تعوض فتقول: مُقَيِّعِس؛ لأنك لما حذفت السين بقي مُقْعَنْسِس، فجاز أن يعوض؛ لأن النون زيادة رابعة

(١) (في) ليست في: (ر).

(٢) (حال) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ (التكسير).

(٤) انظر: الكتاب ١٠٦/٢.

(٥) انظر: الكتاب ١١١/٢.

كراء مُحَمَّرٌ، وأما أَلَنَدَد فوزنه أَفَتَعَلَ من اللَّدَد (١) أنشد (٢):

..... خَصَمَّ أَبْرَّ عَلَى الْخُصُومِ أَلَنَدَدُ (٣)

فإذا أردت تحقيره حذف النون، فقلت: أَلَيْدَ والأصل أَلَيْدَد إلا أنك

أدغمت لتوالي المثليين، ولم تدغم في أَلَنَدَد لسكون النون، والنون قد زال فصار/ ١٧٢/ب
أَلَدُّ مثل أَفَعَلَ من المضاعف كأَغَرَّ، ولذلك لم تصرفه مع أن مكبره مصروف؛
لأن وزن الفعل قد حصل فيه، فلم يصرف كما أن الحذف في تصغير الترخيم لما
أزال وزن الفعل انصرف الاسم، فقلت في أسود: سُوَيْد، وجاز أن يجتمع
ساكنان في أَلَيْدَ وَأَصَيِّمٌ ومُدَيِّقٌ في مُدَقَّ (٤)؛ لأن الأول حرف لين، وبيان ذلك
يأتي في الإدغام، ولو أدغمت في أَلَنَدَد، فقلت: أَلَنَدَّ كان جمعاً بين ساكنين

(١) انظر: الكتاب ٣١٧/٢.

(٢) هو سيبويه ١١٢/٢، ٣١٧.

(٣) عجز بيت من البحر الكامل قائله الطرماح، وصدره:

يُضْحِي عَلَى حَدَمِ الْجُدُولِ كَأَنَّهُ

أَبْر: غلب، وصف حرباء وشبهه في تحريك يديه عند استقباله للشمس لما يجد من أذى
الحر بخضم ظهر على خصومه فهو يحرك يديه حرصاً على الكلام وسروراً بالظهور.

الشاهد قوله: "أَلَنَدَد" وهو بمعنى أَلَدَ والأَلَد من اللَّدَد وهو شدة الخصام فهو من بنات
الثلاثة وإذا حقر حذفت نونه فصغر تصغير أَلَدَ فقليل: أَلَيْدَ.

ورد في ديوانه: ١٤١، والكتاب ١١٢/٢، والجمهرة ٢٢٧/٢، وشرح أبيات سيبويه
للنحاس: ١٩١، والاستدراك على سيبويه: ٧٣، وابن السيراني ٤٠٧/٢، والخطاريات:
٨٥، والمخصص ٢١٢/١٢ والأعلم ٣١٧/٢، وشرح المفصل ١٢١/٦، واللسان
(لدد).

(٤) انظر: الكتاب ١٠٧/٢.

صحيحين؛ لأن النون مثل الدال في الصحة، وتقول في حميرار: حُمَيْرِ، وذاك؛ لأنك تحذف همزة الوصل لوجوب الحركة للحاء من حيث إن الصدر من المصغر يبنى على الضم، وتحذف الياء بعد حذف الهمزة؛ لأنه حميرار مثل عَيْطُمُوس (في كونه على أكثر من أربعة أحرف دون الحرف الرابع، فكما حذفت ياء عَيْطُمُوس) ^(١) حتى صار إلى عَطْمُوس كذلك تحذف ياء حميرار، فيصير إلى قولك: حمَرار مثل مصباح في أن الرابع حرف مد زائد فتعوض ألبة، وتقول: حُمَيْرِ، ولا يجوز التعويض هنا عن الزيادة المحذوفة التي هي الياء، وإن كانت ثلاثة كألف جَوَالق؛ لأن هنا زيادة أخرى قد أبدلتها ياء وهي الألف فلو عوضت من الثالثة لصار إلى ستة ^(٢) أحرف نحو: حُمَيْرِ (وحُمَيْرِ يباين سوى ياء التصغير) ^(٣) وأما إذا صغرت حمَراراً، فلا كلام فيه؛ لأنك تحذف الهمزة فتكون حمَرارا كمصباح، وقرطاس، وتقول في استضراب: تُضَيْرِ ^(٤) تحذف الهمزة كما مضى ^(٥) فيبقى سِضراب، فلا تجد بداً من حذف واحد من التاء والسين، فلو حذفت التاء لبقى سِضراب سِفْعَال، وذلك مثال مفقود، فلما كان كذلك حذفت السين، وبقي التاء ليكون تِضراب كتجفاف، فقلت تُضَيْرِ مثل تُجَيِّف.

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) الصواب سبعة.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) انظر: الكتاب ١١٤/٢.

(٥) انظر: ١٠٢٤.

"باب الزيادتين اللتين إذا اجتمعتا في بنات الثلاثة حذفت أيهما شئت

وذلك نحو: قَلَنْسُوءَ تقول: قَلَنْسِئَة، فتحذف الواو، وتبقى النون، وإن شئت حذفت النون فقلت: قَلَيْسِئَة وكذلك التفسير قَلَانِسَ قَلَاسٍ^(١)، ولك أن تعوض في ضَرْبِي التفسير، وضَرْبِي التحقير. وكذلك قَنْدَأُو تحذف إن شئت السواو، وإن شئت حذفت النون، وكذلك ثَمَانِئَة^(٢) ثُمَيْنِئَة إذا حذفت الألف، وهو أحسن، وإن حذفت الياء ثُمَيْنِئَة^(٣)، فأما قبائل اسم شيء/ فإن حذفت الألف قلت: قُبَيْئِل^(٤)، وإن حذفت الهمزة وبقيت الألف قلت: قُبَيْل، وتقول في حُبَارَى: حُبَيْرَى، وإن شئت حُبَيْر^(٥) تحذف ألف التأنيث، وتبقى التي كانت ثالثة، ومنهم من يقول: حُبِيرَة^(٦)، وإذا حقرت تحفأفا^(٧) أو

(١) انظر: الكتاب ١١٥/٢، والمقتضب ١١٩/١، ٢٥٦/٢.

(٢) في التكملة شاذلي: (تقول: ثُمَيْنِئَة).

(٣) انظر: الكتاب ١١٦/٢.

(٤) قال سيويه في ١١٧/٢: (وإذا حقرت رجلاً اسمه قبائل قلت: قُبَيْل وإن شئت قلت: قُبَيْئِل عوضاً مما حذفت والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تحي للمد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر، وهذا قول الخليل، وأما يونس فيقول: قُبَيْل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة) وانظر: المقتضب ٢٨٦/٢. وإذا حقرت قبائل جمعاً فلا يجوز فيه إلا قُبَيْلَات، انظر المقتضب ٢٨٦/٢.

(٥) انظر: الكتاب ١١٥/٢، والمقتضب ٢٦١/٢، ٢٦٢.

(٦) هو أبو عمرو بن العلاء انظر: المقتضب ٢٦٢/٢.

(٧) التَّحْفَاف: ما جُلِّلَ به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح. اللسان (جفف).

إِصْلِيَّتَا^(١) لم تحذف من زيادتهما شيئاً^(٢)؛ لأن الاسم ليس يخرج بتقريرهما عن مثال التحقير كما كان يخرج عن مثاله في مُعْتَلَم، وفي قَلَنْسُوة لو لم تحذف إحداهما^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الزيادتين إذا تساوتا في التعرّي من الإفادة، ولم تفضل إحداهما على الأخرى فتحذف (أيتهما شئت تقول في قَلَنْسُوة: قَلَيْسَة فتحذف)^(٤) الواو ويكون الوزن فُعَيْلَة، وإن حذفت النون أثبت الواو نحو قولك: قَلَيْسِيَة فالوزن فُعَيْلِيَة، وقلت في التكسير: قَلَانِس على فَعَائِل وَقَلَاسِي على فَعَالِي الأصل قَلَاسِو، ثم فعل بها ما فعل بالغازي، وقِنْدَاو، وكِنْتَاو، وما أشبهها بهذه المنزلة؛ لأن الواو والنون مزیدتان، فتحذف واحدة منهما بغير عينها، فإن حذفت النون قلت: قَدَيْي بوزن قُدَيْي الأصل قُدَيْعِو، ثم انقلبت الواو ياء على العادة، فالوزن فُعَيْلِي، وإن حذفت الواو قلت: قُنَيْدِي على قُنَيْدِ ع بوزن فُنَيْعِل، وكذا حكم أشكاله.

وأما ثَمَانِيَة فالوزن فَعَالِيَة الألف والياء زائدتان، فإن حذفت الألف قلت: ثُمَيْنِيَة بوزن فُعَيْلِيَة، وإن حذفت الياء قلبت الألف ياء، وأدغمت فيه ياء التحقير كما تفعل ذلك بألف غلام، ونحوه فتقول: ثُمَيْنَة بوزن فُعَيْلَة.

(١) إصليت: يقال: سيف إصليت أي منجرد ماض في الضريبة، وسيف إصليت: أي صقيل.

انظر: الصحاح واللسن (صلت).

(٢) تقول: تُجَيِّف، وأَصَيَّيت. انظر: الكتاب ١١٩/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٠٥، والتكملة مرجان: ٤٤٩، ٥٠٠.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

وأما قَبَائِل اسم رجل، فالهمزة والألف فيه مزيدتان، فإن حذفت الألف قلت: قُبَيْل بوزن قُبَيْل، فإن حذفت الهمزة قلت: قُبَيْل قلبت الألف ياء والوزن فُعَيْل كَعُلَيْم؛ لأنك إذا أسقطت الهمزة صار إلى قولك: قَبَال كَقَذَال، وإنما اشترط أن يكون قَبَائِل اسم رجل؛ لأن الجمع الكائن على هذا المثال لا يصغر على لفظه. وأما حُبَارَى فالألفان فيه زائدتان، فإن حذفت الأولى قلت: حُبَيْرَى؛ لأنه يصير إلى حُبَيْرَى كحُبَلَى، وإن حذفت الثانية قلت: حُبِير.

ومن قال: حُبِيرَة فأنث، فإنه يجعل التاء عوضاً من ألف التأنيث، وهذا يقطع بما ذكرناه ^(١) من أن الألف لم تثبت خامسة في نحو: قَرَفَرَى كما ثبت التاء؛ لأنها شديدة الاتصال بالكلمة، ألا ترى أنهم حذفوا هنا الألف، وجاءوا بالتاء؛ لأن التاء إذا كانت مما لا يصاغ عليه/ الكلم في الأصل كانت كزيادة ١٧٣/ب منفصلة من الكلمة ^(٢)، وأما نحو: إَصْلَيْت، فإنك تقول فيه: أُصْلَيْت، وفي تَجَفَّاف: تُجَفِّيف، فلا تحذف شيئاً لأجل أن الياء في إصليت لا اعتداد به لكونه حرف لين رابعاً، وإذا كان كذلك كان المثال على أربعة أحرف، والمثال إذا لم يتجاوز الحد لم يؤثر التحقير في زيادته، ألا ترى أنك تقول في جَذُول: جُذْيُول، فلا تحذف الواو، وإن كان مزيداً؛ لأن المثال على حده، فهو كقولك: جُعَيْفِرَه، وقلت: قُلَيْسِيَة ^(٣) فحذفت الواو، أو ^(٤) النون؛ لأنه كان على أكثر من أربعة أحرف.

(١) انظر: ص ١٠١٥ .

(٢) في ر، وظ، ود: (الكلمة فاعرفه).

(٣) في ظ: (قليسه).

(٤) في أ: (و)، انظر ص: ١٠٣٣ / ١٧٢/ب

قال صاحب الكتاب:

"باب تحقير بنات الأربعة"

وذلك نحو: جَعَفَرٌ وَسَلَهَبٌ وَبُرْثُنٌ وَخُمْخُمٌ ^(١) وَدِرْهَمٌ وَحَبَجْرٌ ^(٢)
تقول: جَعْفِرٌ وَدُرَيْهَمٌ وَحَبِيجِرٌ، وإذا كسرت ^(٣) : جَعَاغِرٌ وَدَرَاهِمٌ وَبِرَائِنٌ.
فإن لحقتها زيادة فخرجت (بإثباتها عن مثال ^(٤) التحقير حذفها، وإن لم
يُخرج بتقريرها في الاسم البناء ^(٥)، عن مثال التحقير لم تحذف، فمما تحذفه
قولهم في تحقير عَنَكُبُوتٍ: عُنَيْكِبٌ ^(٦)، ومثل ذلك سُلْحَفِيَّةٌ وَقَمَحْدُوءَةٌ ^(٧) تقول:
سُلَيْحِفَةٌ وَقُمَيْحِدَةٌ، فإن ^(٨) شئت عوضت.
والتحقير في قَوَاعِلٍ مثل التكسير، فَقُمَيْحِدَةٌ ^(٩) مثل قَمَاحِدٍ وَعُنَيْكِبٌ مثل
عَنَاكِبٍ، وتقول في كَنَهْوَرٍ ^(١٠): كُنَيْهَرٍ، فلا تحذف؛ لأن الاسم بتقرير هذه

(١) الخُمْخُمُ: نبت وهو الشقارَى. تهذيب اللغة ١٧/٧.

(٢) في التكملة مرجان: (خنجر، خنيجر).

الحُبَجْر: الوتر الغليظ. تهذيب اللغة ٣١٤/٥.

(٣) في التكملة شاذلي: (قلت: جَعَاغِر).

(٤) في التكملة مرجان: (مثالي).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) قال سيبويه في ١١٩/٢: (وفي عَنَكُبُوتٍ عُنَيْكِبٌ وَعُنَيْكِبٌ لَأَنَّكَ تقول: عَنَاكِبٍ وَعَنَاكِب).

(٧) الْقَمَحْدُوءَةُ: مؤخر القذال وهي صفحة ما بين الذؤابة وفأس القفا. تهذيب اللغة ٣٠٣/٥.

(٨) (فان) ليست في التكملة: (مرجان).

(٩) في التكملة مرجان، وأ: (قميحد).

(١٠) الكنهور: السحاب المتراكب الثخين. تهذيب اللغة ٥٠٨/٦.

الزيادة التي هي الواو لا يخرج عن مثال التحقير، كما لا يخرج بإثبات الياء والواو والألف في قِرطَاس وكرَدَوس وقِنْدِيل عن مثاله، وإذا حقرت احرنجاما، حذفت همزة ^(١) الوصل، كما حذفتها في احميرار، وحذفت النون الثالثة، فقلت: حُرَيْجِيم؛ لأن التحقير كأنه لحق حَرْجَاما، وتقول في تحقير بَرْدَرايا: بُرَيْدِر ^(٢)، وإن شئت عوضت ^(٣)، وليس التعويض ^(٤) بلازم؛ لأن الزيادة المحذوفة ليست رابعة" ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن الرباعي بمنزلة الثلاثي في أنه يصغر من غير حذف نحو: دُرَيْهِم كما تكسر نحو: دَرَاهِم، فإن كان تجاوز الأربعة بالزيادة حذفت تقول في قَمَحْدُوة وسَلْحَفِيّة: قُمَيْحِدَة وسَلْيَحِفَة، فتحذف الواو والياء؛ لأنهما خامستان، وأما عَنكَبُوت فإنك تقول فيه: عُنَيْكِب كما قالوا: عَنَّاكِب؛ لأن التركيب من عَنكَب، والواو والتاء زائدتان، وإذا قلت ^(٦): عُنَيْكِب عوضت من المحذوف حرفاً، وقد جاء في التكسير عَنَّاكِب، ولا يجوز أن تكون التاء أصلاً، ويكون خماسياً كعَضْرُفُوط؛ لأن الخماسي لا يكسر إلا على استكراه، وعَنَّاكِب كثير في كلامهم / فلما كان كذلك علمنا أن التاء زائدة، وأما كَنهُور فإنك تقول فيه: ١٧٤/أ

(١) في: (ألف).

(٢) انظر: الكتاب ١١٩/٢.

(٣) تقول: بريدر: انظر: الكتاب ١١٩/٢.

(٤) في التكملة: (العوض).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٠٦، والتكملة مرجان: ٥٠١، ٥٠٢.

(٦) قلت عنيكيب) ليست في: (ر، وظ).

كُنْهِير فتعوض عن الواو؛ لأنها رابعة كواو كِرْدَوْس، وأما احِرْجَام^(١)، فإنك إذا أردت تصغيره وجب حذف همزة الوصل، فيبقى حِرْجَام، فتحذف النون لتعود الكلمة إلى طريقة التحقير، فيبقى حِرْجَام كَقِرْطَاس فتقول: حُرْجِيم، وأما بَرْدَرَايا، فإنك تقول فيه: بُرِيدِر تحذف الألفين والياء ليصير إلى بَرْدَر كَجَعْفَر، فإن قلت: بُرِيدِر فعوضت، فلأنك قد حذفت شيئاً، وإن لم تعوض، فلأن الزيادة ليست رابعة كَألف قِرْطَاس.

(١) في ر: (حرجام).

قال صاحب الكتاب:

"باب تحقير الجمع"

أبنية الجموع على ضربين:

بناء للكثير، وبناء القليل.

فالأبنية الموضوعة للكثرة لا تحقر على ألفاظها لتدافع ذلك، وإنما يحقر منها ما يبنى لأدنى العدد، وذلك: أَفْعُلْ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعَلَةٌ، وَأَفْعَلَةٌ، فَتَحْقِيرُ أَكْثَلِ الْكَثِيرِ إِذَا أُرِيدَ تَحْقِيرُهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ بِنَاءٌ أَدْنَى الْعَدَدِ، فَإِنْ شَاءَ حَقَرَ أَدْنَى الْعَدَدِ، وَإِنْ شَاءَ حَقَرَ الْوَاحِدِ، وَالْحَقُّ الْأَلْفَ وَالنَّاءُ تَقُولُ فِي تَحْقِيرِ دُورٍ: أَذْثِرَ فَتَرْدُهُ إِلَى أَذْثُرٍ، وَإِنْ شِئْتَ: دُؤْثِرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْجَمْعِ أَدْنَى الْعَدَدِ، رَدَّ إِلَى الْوَاحِدِ لَا غَيْرَ، وَالْحَقُّ الْأَلْفَ وَالنَّاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ ^(١) فِي دَرَاهِمٍ وَمَطَابِخٍ ^(٢): دُرَيْهَمَاتٍ وَمُطَبِّخَاتٍ، وَكَذَلِكَ قَنَادِيلُ: قُنَيْدِيلَاتٍ. فَأَمَّا الْجُمُوعُ الَّتِي عَلَى أَلْفَاظِ الْآحَادِ، وَلَمْ يَكْسِرْ عَلَيْهَا شَيْءٌ، فَتَحْقِيرُهَا تَحْقِيرُ الْآحَادِ تَقُولُ فِي تَحْقِيرِ قَوْمٍ: قُؤَيْمٌ، وَنَفَرٌ وَرَهْطٌ: رُهَيْطٌ وَنُفَيْرٌ، وَكَذَلِكَ إِبِلٌ وَغَنَمٌ: غُنَيْمَةٌ وَأَيْلَةٌ، فَإِنْ حَقَرْتَ السَّنِينَ، قُلْتَ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنَيْتَهُ لَعِبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَنَا مُرْدًا ^(٣)

(١) فِي التَّكْمَلَةِ: (قَوْلُكَ).

(٢) فِي أ: (مَصَابِيحُ - مَصِيخَاتُ).

(٣) بَيْتٌ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ قَاتِلُهُ الصِّمَّةُ الْقَشِيرِيُّ.

دَعَانِي: اتْرَكَانِي، نَجْدٌ: أَحَدُ أَقْسَامِ بِلَادِ الْعَرَبِ وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنْ تَهَامَةٍ إِلَى أَرْضِ

الْعِرَاقِ، مُرْدًا: جَمْعُ أَمْرَدٍ وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَنْبِتِ الشَّعْرَ بِوَجْهِهِ.

سُنَيْنٌ وَسُنَيْنٌ، إلا فيمن جعل النون بدلاً^(١)، وعلى قول من فتح النون سُنَيَّاتٍ لا غير، فإن سميت به شيئاً فيمن فتح النون رددت كما رددت مع الألف والتاء، وإن حقرت خَطَايَا وَمَطَايَا اسم رجل، قلت في تحقير مَطَايَا: مُطَيَّ بِيَاءَيْنِ، وفي خَطَايَا: خُطَيَّءٌ^(٢) بالهمز^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الجمع على ضربين جمع قلة، وجمع كثرة، فالجمع الكثير لا يكسر^(٤) على لفظه ويرد إلى الواحد تقول /في الشُّعْرَاءِ: شُوَيْرُونِ وفي فُقَرَاءِ: ١٧٤/ب فُقَيْرُونِ، وفي ضَوَارِبِ: ضُوَيْرِبَاتِ، وكل ما كان من غير المذكر من الآدميين،

= الشاهد: قوله: "سُنَيْنَه" على أنه معرب بالحركة لا بالحروف.

ورد في ديوانه: ٦٠، ومعاني القرآن للفراء ٩٢/٢، ومجالس ثعلب: ١٤٧، والتعليقات والنوادر ١٦٤/١، ورسالة الملائكة: ٢٥٧، وتثقيف اللسان: ٢٣٦، والاقتضاب: ١٧٧/٢، وأمالى ابن السجري ٥٣/٢، وابن يسعون: ٢٦٩، والمفصل: ١٨٩، والقيسي: ٨٧١، وشرح المفصل ١٢/٥، وضرائر الشعر: ٢٢٠، وابن بري: ٥٩٧، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٩٤، وابن الناطم: ٤٨، وشرح الألفية للمرادي ٩٤/١، وأوضح المسالك ٤١/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٥٨/١، والمساعد ٥٥/١، وشفاء العليل ١٥٠/١، وشرح الألفية للمكودي ٤٤/١، والعيني ١٦٩/١، والتصريح ٧٧/١، والأشئوني ٨٦/١، والخزانة ٥٨/٨، وشرح الجرجاوي على شواهد بن عقيل: ٧. في الديوان وتثقيف اللسان، وشرح الكافية للرضي والخزانة (ذراني).

(١) في التكملة مرجان: (بدلاً من لام الكلمة).

(٢) انظر: الكتاب ١٣٢/٢، ١٣٣.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٠٧، ٢٠٨، والتكملة مرجان: ٥٠٢ - ٥٠٤.

(٤) هكذا في جميع النسخ والصواب (يصغر).

فإنه يرد إلى الواحد والجمع بالألف والتاء تقول في دَرَاهِم: دُرِّيْهِمَات ودَنَانِير: دُنَيْنِيرَات وفي مَسَاجِدٍ مُسَيِّجَات، وذلك أن هذه الأسماء لما كانت معلقة على غير ما يعقل كان جمعها بالألف والتاء الذي لا يختص بما يعقل (أولى من جمعها بالواو والنون الذي هو من أعلام من يعقل) ^(١).

فأما جمع القلة فيكسر على لفظه، فتقول في أَكْلَب: أَكَيْلَب، وفي أَثْوَاب: أَثْيَاب، وفي أَجْرِبَة أَجْيَرِبَة، وقالوا: أَصْبِيَّة على أَصْبِيَّة، وتقول في غِلْمَة: غُلَيْمَة ^(٢)، وفي صَبِيَّة صَبِيَّة، وإنما خص التحقير بجمع القلة، وترك في عقد الكثرة لأجل أن التحقير تقليل في الحقيقة كما أن التكسير تكثير، وكرهوا أن يجتمع علم القلة وصيغة الكثرة، فلم يقولوا في شعراء: شُوَيْرَاء، وعادوا إلى الواحد والجمع بالواو والنون نحو: شُوَيْرُون لأجل أن الواو والنون للقلة في الأصل، وكذا الألف والتاء بابها القلة كما مضى في باب التكسير ^(٣)، ولم يتجنب التصغير في عقود القلة لأجل مجانسته لها، وأما أَذُور، فإنك تقول فيه: أَذْيَر، وإن أزلت ^(٤) الهمزة قلت: أَذْيَر، وقول أبي علي: "وإن شئت دُوِيرَات" فلاجل أن دوراً للكثرة ^(٥)، فإذا أردت التصغير جاز لك أن تجمع بالألف والتاء، ولو أردت تحقير غلمان قلت: غُلَيْمَة لوجود عقد القلة، فإن لزمت غِلْمَاناً حتى كأنه

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) انظر: الكتاب ١٤١/٢.

(٣) انظر ص: ٨٥٠.

(٤) في د: (أبدلت).

(٥) في أ: (للتكثير)، وفي د: (للتكثير).

ليس هنا مثال قلة (قلت)^(١) غُلَيْمُونَ، وإن كان مثال جمع قام مقام القلة نحو: قولهم: ثلاثة شُسُوع لم يجوز تحقيره نحو: أن تقول: شُسَيْع^(٢) لأجل أن الأصل في المثال الكثرة، فلا يعتد بوقوعه على القليل في بعض الأحوال كما أن مجيء مثال القلة للكثرة لا يمنع من تصغيره؛ لأن الأصل هو المعتبر، فأَكْفٌ يصغر على لفظه نحو: أَكَيْفٌ، وإن كان قد جاء للقليل والكثير؛ لأنه وضع على القلة في الأصل كما وضع فُعُول للكثرة، ثم دخل أحدهما على صاحبه، ولو جاز ذلك لوجب أن يصغر قَنَادِيل على لفظه إذا أريد القلة إذ ليس يصدر هذا النحو مثال قلة، وهذا لا يقوله أحد، ومن قال في أَذُورٍ: أدرو فقلب في^(٣) الكلمة بأن يقدم الهمزة المنقلبة عن الواو حتى يصير أَذُرٍ بوزن أَغْدُرٍ، ثم تقلب الهمزة ألفاً كما فعلت في آدم، فيقول: أُوَيْدِر كما قلت: أُوَيْدِم / وأما الأسماء المفردة التي معناها الجمع، فليس فيها إلا أن يُكسر على ألفاظها؛ لأنها مفردة، وذلك نحو: أن تقول في إِبِلٍ: أَبَيْلَةٌ وفي غَنَمٍ: غُنَيْمَةٌ وفي نَعَمٍ: نُعَيْمَةٌ وفي قَوْمٍ قُؤَيْمٍ وفي رَهْطٍ رَهَيْطٍ وفي نَفَرٍ نُفَيْرٍ كما تقول في عُصْبَةٍ: عُصْبِيَّة، وكذا نِسْوَةٌ تقول: نُسَيْيَّة؛ لأنها اسم مفرد، والفصل بين التكسير واسم الجمع أن اسم الجمع يصغر على لفظه نحو: ما ذكرنا من قولهم: رُكَيْبٌ، ورُجَيْلٌ، والقياس أن تقول في عَبِيدٍ وكَلَيْبٍ: عُبَيْدٌ، وكَلَيْبٌ؛ لأن فَعِيلاً اسم جمع وهو مفرد كَنِسْوَةٍ.

(١) قلت) ليست في: (أ).

(٢) قال سيبويه في ١٤١/٢: (وإذا حقرت الشسوع وأنت تريد الثلاثة قلت: شسيغات ولا تقول: شسيغ؛ لأن هذا البناء لأكثر العدد في الأصل).

(٣) (في) ليست في: (ظ، ود).

وأما سنون^(١) فعلى وجهين:

أحدهما أن تجري مجرى مسلمون في أن الإعراب يكون في الواو، فعلى هذا تقول: سُنَّيات، فتد إلى سَنَّة، ثم تجمع بالألف والتاء، وذاك^(٢) أن الواو والنون جعل عوضاً من المحذوف، والتصغير يردده، والعوض يسقط بعود المعوض عنه، فلاجل هذا لم يجوز أن تقول: سُنَّيون، وكذا في أَرْضُون أَرْضَات لأجل أن الواو والنون لحق عوضاً من تاء التأنيث والتصغير يعيدها، فيعود إلى أصله الذي هو الألف والتاء، فكما أنك لو قلت: أَرْضَة لم تقل: إلا أَرْضَات كذلك إذا قلت: أَرْضَة، وجب أن تقول: أَرْضَات، فقد لزم هنا ترك الواو والنون من وجهين:

أحدهما: ما كان في سنون من عود المعوض.

والثاني: أن تاء التأنيث إذا رد لم يجوز إثبات الواو والنون؛ لأن الواو والنون علم التذكير، فلا يجتمع مع علم التأنيث.

والوجه الثاني: أن يجعل الإعراب في النون فيقال: سَنِين، وهذا لا يكون فيه تعويض عن اللام المحذوف بالواو والنون، فلا يوجب عود اللام سقوطهما فتقول: سُنَّيين.

ووجه الدلالة في البيت أنه قال: فإن سَنِينَه^(٣)، ولم يقل: سَنِيَه، وأنشد

شيخنا قبل^(٤) هذا البيت:

(١) انظر: الكتاب ١٤٣/٢.

(٢) في أ: (إذا كان).

(٣) تقدم وروده ص: ١٠٣٨.

(٤) في الديوان وما بعده من المصادر والمراجع المذكورة ص: ١٠٥٩، البيت: "دعاني من نجد" قبل البيت "لحا الله" ما عدا القيسي.

لَحَا اللَّهُ نَجْدًا كَيْفَ يَتْرُكُ ذَا الْغِنَى فَقِيرًا وَحُرُّ الْقَوْمِ تَحْسَبُهُ عَبْدًا ^(١)

وأما قول أبي علي "إلا فيمن جعل النون بدلاً" فالمراد به أنك إذا جعلت النون مع كونه حرف إعراب عوضاً عن اللام المحذوف قلت: سُنَّين، فلم ترد اللام لثلاث يجتمع العوض والمعووض، وأما قوله: "فإن سميت به شيئاً، فيمن فتح النون رددت كما رددت مع الألف والتاء" فالمقصود أنك لو سميت رجلاً بسنون على قول من جعل الإعراب في الواو، وفتح النون لكونه نون جمع كنون مسلمين، ثم صغرت رددت اللام فقلت: سُنِّيُون قد أقبل كما أنك قلت: سُنِّيَات، فرددت /اللام مع الألف والتاء إلا أن هاهنا فرقاً، وهو أنك ترد اللام مع الألف والتاء صغرت أو لم تصغر تقول: سَنَوَات وسُنِّيَات.

وأما مسألتنا التي هي سنون اسماً علماً، فلا يتصور رد اللام فيها إلا في حال التصغير، وينبغي أن يعلم أنك لو لم ترد اللام في سَنَوَات اسماً لم يجز، ولأدى إلى ما قدمته في أول باب التصغير من الفساد لو لم ترد لام دم ويد ^(٢)، ولزاد هاهنا وجه آخر من الفساد، وهو أن تحرك واو الجمع فتقول: سُنِّيُون إن لم تقلبها ياء نحو: سُنَّين.

وأما مَطَايَا اسم رجل، فإنك تقول: مُطَيَّ بياطين، فتحذف حتى لا يجتمع ثلاث ياءات كما قلت في أخوى: أُخَيَّ ^(٣)، فالوجه أن تحذف الألف الأولى

(١) ورد في ديوانه: ٦٠، والتعليقات والسنادر ١/١٦٤، وثقيف اللسان: ٢٣٦، وابن

يسعون: ٢٧٢، والقيسي: ٨٧١، وشرح المفصل ٥/١٢، والعيني ١/١٧١، والخزانة ٨/٦٢.

في الديوان: (ذا الندى بخيلا).

(٢) انظر ص: ١٠٠١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٣٢.

والياء المنقلبة عن همزة فعائل فيبقى مَطًا مثل قَفَا فتقول: مُطَيَّ فوزنه فُعَيْلٌ، ولا يجب أن يقال: إنك حذف الأَخِيرَ وواحدة من الزياتين حتى كان وزنه فُعَيٌّ؛ لأن الزائد أولى بالحذف إذا لم يكن في إثباته فائدة، وكذا خَطَايا تحذف واحداً من الألف الأولى والياء، فتعود الهمزة لأجل أنك أزلتها لما اجتمع همزتان في خَطَايِيءٍ مثل خَطَاعٍ، فتقول: خُطَيَّ مثل خُطِيعٍ، ولا تحذف كل واحد من ألف فعائل، والياء في خطايا كما فعلت في مَطَايا لأجل أن اللام هنا همزة، فيعود، ولا يجتمع ثلاث ياءات، ولا مَطَايا ياء، فلو لم تحذف الزياتين معاً اجتمع ثلاث ياءات.

واعلم أن من الأسماء المصغرة ما جاء على غير واحدة من ذلك قولهم: أُنَيْسِيَانِ فِي إِنْسَانٍ^(١)، فهو في التقدير تصغير^(٢) أُنَيْسِيَانِ^(٣) كما أن مَلَامِحَ تَكْسِيرَ مَلْمَحَةٍ، وكذلك قولهم في مَغْرَبٍ: آتِيكَ مُغَيَّرِبَانِ الشَّمْسِ، فهذا تصغير مَغْرِبَانِ فِي الْحَقِيقَةِ، وقالوا: آتِيكَ عُشْيَانَا فِي الْعِشَاءِ، وَعُشْيِيَّةٌ فِي عَشِيَّةٍ، فَالْمَكْبَرِ عُشْيَانِ وَعِشَاوَةٌ^(٤) وَعُشَانٌ وَعُشَاةٌ، وَأما قول بعضهم: مُغَيَّرِبَانَاتٍ وَعُشْيَانَاتٍ، فعلى قولهم: بَعِيرٌ ذُو عَثَانَيْنِ، وَشَابَتْ مَفَارِقُهُ^(٥)؛ لَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْحَيْنَ أَجْزَاءً كَمَا جَعَلُوا كُلَّ خَصْلَةٍ مِنْ عُثُونِ الْبَعِيرِ عُثُونًا^(٦)، فَكَأَنَّ الْوَقْتَ الَّذِي يَتَغَيَّرُ فِيهِ الشَّمْسُ مَغْرَبٌ، وَالْوَقْتُ الَّذِي تَغْرُبُ فِيهِ وَيَبْقَى بَعْضُ آثَارِهَا مَغْرَبٌ ثَانٍ، وَالْوَقْتُ الَّذِي يَغْرُبُ فِيهِ بَاقِيهَا ثَالِثٌ^(٧) فَاعْرِفْهُ.

(١) في ر: (انسيان).

(٢) في ر، وظ، ود: (إنسان).

(٣) انظر: الكتاب ١٣٨/٢.

(٤) (وعشاوة وعشان) ليست في: (ظ، ود).

(٥) انظر ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ٦٧.

(٦) انظر: الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ٦٦.

(٧) في د: (مغرب ثالث).

"باب تحقير الترخيم"

هذا الباب ينظر فيه إلى الزيادات الثابتة في الاسم المحقر، فتحذف ثلاثياً كان الاسم، أو رباعياً، فالثلاثي نحو: حَارِثٌ وَجَابِرٌ وَثَابِتٌ وَأَسْوَدٌ وَأَزْهَرٌ، ١٧٦/أ تقول في حَارِثٍ: حُرَيْثٌ وفي^(١) جَابِرٍ: جُبَيْرٌ وَأَسْوَدٌ: سُؤَيْدٌ، وَأَزْهَرٌ: زُهَيْرٌ، قال الأعشى:

أَبْلَغُ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَالِكَةً أَبَا بُيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكِلُ^(٢)

وتقول^(٣) في غَلَابٍ: غُلَيْبَةٌ، فتلحق التاء كما تلحق ما كان على ثلاثة أحرف، ولو حقرت نَصَفًا في قولهم: امرأة نَصَفٌ، قلت: نُصَيْفٌ، فلم تلحق التاء^(٤)، وكذلك لو حقرت ضَامِرًا ورَحِمْتَ، لقلت: ضُمَيْرٌ ولم تلحق التاء^(٥).

(١) (في) ليست في: (التكملة).

(٢) بيت من البحر البسيط.

أبو بُيْتٍ: هو يزيد بن مُسْنَرٍ الشيباني، مَالِكَةٌ: رسالة، تَأْتِكِلُ: تَفْتَعِلُ من الفساد يقال: أَكَلَ بَيْنَ النَّاسِ إِذَا مَشَى بَيْنَهُمْ بِالْفَسَادِ وَسَعَى بِالْشَّرِّ. الشاهد: قوله: "بُيْتٌ" تصغير ثابت مرخماً.

ورد في ديوانه: ١١١، والكمال: ٨٢٤، والخصائص ٢/٢٨٨، والصحاح (أكل)، وابن يسعون: ٢٧٢، والقيسي: ٨٧٤، وابن بري: ٦٠٠، واللسان (ألك)، ورغبة الأمل ٢٦/٦.

(٣) في التكملة شاذلي: (أي تفسد وتسعى بالتميمة وتقول).

(٤) في التكملة مرجان: (الهاء).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٠٩، والتكملة مرجان: ٥٠٤، ٥٠٦.

قال المفسر:

اعلم أن الترخيم في التصغير ^(١) أن تحذف الزوائد من الاسم، وتبقى الأصول ثلاثياً كان أو رباعياً، فالثلاثي نحو: قولك في أسود: سَوِيد، وفي حَارِث: حُرَيْث حذفت همزة أسود، وألف حَارِث؛ لأنهما مزيديتان والرباعي نحو: قولك في قَرطاس: قُرَيْطس وفي مُدَحرج دُحَيْرج، وفي اخِرْنَجَام ^(٢): حُرَيْجَم، وأما نحو: قُعْدُد ومَهْدَد فإنك تقول فيه: قُعَيْد ومُهَيْد؛ لأن الدال الثانية زائدة للإلحاق، والاسم ثلاثي، وقلت في مُقْعَنْسِس: قُعَيْس لأنه من تركيب قَعَس، والباقي زائد، وأما إلحاق التاء في غَلَاب حيث ^(٣) قلت: غُلَيْبَة، فلأجل أن التاء منع هذا النحو لكونه على أكثر من ثلاثة أحرف، وقد تقدم أن الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث ^(٤)، فإذا حذفت حتى يصير إلى ثلاثة أحرف، وجب أن تعود التاء لزوال عوضه، وكذا تقول في سماء: سُمَيَّة لأجل أنك رددته إلى ثلاثة إلا أن الحذف فيه ليس لأجل الترخيم، ولكن حذفه يلزم لثلاث يجتمع ثلاث ياءات، فالسماء لما كانت مؤنثة، وكان الرابع قد عاقب التاء، ثم سقط وجب عوده، وعلى ذا يجري في عَنَاق عُنَيْقَة إذا حذفت الألف، وأما قولهم في امرأة نَصَف: نُصَيْف فلأجل أن نَصَفاً مذكر، وصف به مؤنث ألا تراك تقول: رجل نَصَف ^(٥)، فهو باق على أصله، ومثله قولك: امرأة عَدَل لا تقول:

(١) في ر، وظ: (التصغير في الترخيم).

(٢) في أ: (اخِرْنَجَام).

(٣) في د: (غلاب نحو غلبة).

(٤) انظر المقتصد: ٩٩٢.

(٥) انظر: الكتاب ١٣٧/٢.

عُدَيْلَة لأجل أنه مصدر مذكر وصف به المؤنث على التوسع، ولو كان مؤنثاً في التقدير للحقه التاء كما تقول: جاءت العدل المسلمة، فتؤنث المسلمة؛ لأنه قد صار صفة لمؤنث ^(١) فالوصف بالمصدر.

إما أن يكون على تقدير المضاف نحو: ذو عَدْل فعلى هذا لا وجه للتأنيث؛ لأنه ليس من المؤنث في شيء.

والثاني: أن تقول: رجل عَدْل فتجعله كأنه ^(٢) في المعنى مبالغة / حتى ١٧٦/ب
كأن الرجل خلق من العدالة، وإذا كان كذلك فهو مصدر في التحقيق، وعلى هذا المعنى شبهه ^(٣) بقولك للمرأة: ما أنتِ إلا رُجَيْل، وللرجل ما أنتِ إلا مُرِيَّة، وذاك أن الرجل لا يصير مؤنثاً بهذا، ولا المرأة مذكراً؛ لأنك تريد أن تقول: ما أنتِ إلا واحد من هذا النوع، وليس رجل بصفة مثل مُسْلِمَة وضارِبَة فيؤنث، فكذا تريد أن تجعلها العدل مبالغة، فلا تعدل عن الأصل الذي هو التذكير كما لم تجمع، ولم تكن نحو: صَوْمُون وَعَدْلُون، وقالوا: خُلَيْق، وهم يريدون المؤنث كذا حكاه عن الخليل ^(٤)، وأما ضَامِرٌ وَحَائِضٌ، فإنك تقول فيه: ضُمَيْرٌ وَحَيْضٌ، وَطَلَيْقٌ في طالق، وذاك أنه على الوجهين المتقدمين، فإن كان حذف التاء ^(٥) لقصد النسب، فإنه أريد أن يمنع التاء، فلا يعاد عند التصغير، وليس

(١) في ر، وظ: (مؤنثة).

(٢) (في) ليست في: (ر، وظ).

(٣) هو سيبويه، الكتاب ١٣٧/٢.

(٤) الكتاب ١٣٧/٢.

(٥) (حذف التاء) ليست في: (د).

الحرف الرابع في ذا النحو بعوض منه، فيقال: إنه يرجع عند سقوطه بدلالة أنك تقول: ضَارِبَةٌ، وَقَائِمَةٌ، فتؤنث مع بقاء الزيادة؛ لأن تأنيث هذا النحو لكونه صفة، وإنما يكون في الأسماء نحو: عَنَاقٌ؛ لأنه لم يجر على مؤنث فيستحق التأنيث، وإن كان التقدير شيء حائض وشيء ضامر، فهو بمنزلة حارث في كونه مذكراً، وبمنزلة ضارب صفة رجل، فتقول: ضُمِيرٌ لتعريه من تقدير التأنيث فاعرفه.

"باب تحقير الأسماء البهمة"

وذلك قولهم: ذا للمذكر، وتا للمؤنث ^(١) وذه ^(٢)، وتلحقهما هاء التنبيه، فتقول: هَذَا وَهَاتَا، وتلحقهما الكاف للمخاطبة، فتقول: هَذاكَ، وَهَاتِكَ قال:

قَدْ اخْتَمَلْتُ مَيَّ فَهَاتِكَ دَارُهَا بِهَا السُّحْمُ تُرْدِي وَالْحَمَامُ الْمُطَوَّقُ ^(٣)
وقالوا للمؤنث: تَا والثنية: تَان، قال عمران بن حطان القَعْدِي ^(٤):
وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ ^(٥)

(١) في التكملة شاذلي: (للمؤنث وذو ذه).

(٢) قال في المقتضب ٢/٢٨٨: (فلان حقرت ذه) و(ذو) قلت: تيا، وإنما منعك أن تقول: ذيا كراهة التباس المذكر بالمؤنث فقلت: تَيَا؛ لأنك تقول: (تا) في معنى (ذه) و(تي) كما تقول: ذي فصغرت (تا) لتلا يقع لبس فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذو) على لفظها.

(٣) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

السحيم: الغريبان، تردى: تحجل، الحمام المطوق: القمارى.
الشاهد. قوله: "هاتيك" بمعنى هذه الهاء للتنبيه و"تي" اسم المشار إليه والكاف حرف خطاب. ورد في ديوانه: ٤٥٩، وابن يسعون: ٢٧٢، والقيسي: ٨٧٥، وابن بري: ٦٠٢، المنازل والديار ٢/١٣١، والهمع ١/٢٦٢، والتاج (طوق)، والدرر اللوامع ١/٢٣٦، في الديوان (ألا طعنت).

(٤) (القعددي) ليست في: (التكملة).

(٥) بيت من البحر الوافر قائله: عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي، سمي بالقعددي؛ لأنه رأس القعدة من الصفرية لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه، توفي سنة ٨٤هـ.

فإذا حُقِّر شيءٌ من هذه الأسماء، لم تضم أوائلها كما تضم أوائل سائر الأسماء، ولكن تترك على حركتها، وتلحق أواخرها الألف، وذلك قولك في ذا: ذَيَّا، وفي تا: تَيَّا، وفي أولًا^(١): أُولَيَّا، فالضمة هي التي كانت في المكبر، وليست للتحقير، ومن مد أولاء^(٢) قال: أُولَيَاءِ^(٣)، فألحق الألف قبل الآخر لتبقى الهمزة على كسرتها، والياء في ذَيَّا محذوفة، وقد أجروا الذي والتي مُجْرَى المبهمة لمساواتها لها في الإبهام، وأنها لا تخص واحداً بعينه كما أن /المبهمة كذلك، ١٧٧/أ وذلك قولهم في تحقير الذي: اللَّذِيَّا، وفي تحقير التي: اللَّتَيَّا، قال^(٤): ولم يحقروا اللاتِي^(٥) استغنوا بتحقيق جمع الواحدة عن تحقيرها وذلك قولهم: اللَّتَيَّاتُ^(٦).

- أخباره في: المؤلف والمختلف: ٩١، وميزان الاعتدال ٣/٢٣٥، وتهذيب التهذيب ٨/١٢٨. مهاه: لين ورفق ومنظر جميل.

الشاهد: قوله: "هاتا" ألحق هاء التنبيه الاسم المبهم المؤنث الذي هو تاء ورد في ديوان الخوارج: ١١٢، والكتاب ٢/١٣٩، والنوادر: ١٧٢، والمقتضب ٢/٢٨٨، والكامل: ١٠٢٢، والفصيح: ٣١٠، والعضديات: ١٤٦، وابن السرياني ٢/٢٧٠، والصحاح (ممه)، وشرح الفصيح للأصبهاني: ٢٨٨، وجمع الأمثال ٢/١٣٢، وابن يسعون: ٢٧٣، والقيسي: ٨٧٦، وابن بري: ٦٠٤، وشرح المفصل ٣/١٣٦، والمغني: ٦٩٥، وشرح شواهد المغني: ٩٢٦، وشرح أبيات المغني ٧/٣١٥.

- (١) في التكملة مرجان: (ألا أوليا).
- (٢) أولاء ثم تد وتقصر، فالمد لغة الحجاز، والقصر لغة تميم وبعض قيس وأسد، انظر: المقتضب ٤/٢٧٨، والمخصص ١٤/١٠٠، وشرح الألفية لابن الناطم: ٧٨، والبحر المحيط ١/١٣٨.
- (٣) انظر: الكتاب ٢/١٤٠، والمقتضب ٢/٢٨٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٨٧.
- (٤) في التكملة مرجان: (قال الشيخ أيده الله) القائل سيبويه ونصه: (واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم: اللَّتَيَّاتُ)، الكتاب ٢/١٤٠.
- (٥) في أ: (اللاتي).
- (٦) التكملة شاذلي: ٢١٠، والتكملة مرجان: ٥٠٥، ٥٠٧.

قال المفسر:

اعلم أن المبهم قد خالف غيره في التحقير، وذلك من وجوه:
أحدها: أن الصدر لا يضم بل يترك على حاله. والثاني: أنك تلحق آخره ألفاً.
والثالث: أن الياء قد تقع فيه ثانية^(١). تقول في ذا: ذَيَّا وفي تا: تَيَّا،
فالألف في الآخر علم التصغير بإزاء الضمة في الصدر نحو: رُجِيل، فأما وقوع
الياء ثانية في ذَيَّا، فلأجل أن ذا على حرفين، واللام محذوف، ولم ترد اللام كما
رد في دَمٍ وَيَدٍ لأجل أن هذا لما وضع على أن يلحق آخره ألف لم يكن آخره مما
يجري عليه الإعراب، ولم يضم صدره، فيمتنع أن تقع الياء الساكنة بعد الحرف
الأول كما امتنع في رُجِيل، وإنما جعلوا هذا النوع على سنن آخر جرياً على
أصول كلامهم و^(٢)تغيير الحكم عند تغير الباب، فلما كان ذا وتَّا، وما أشبه
ذلك نوعاً على انفراده، وخارجاً عن الأسماء المتمكنة نحو: رَجُلٌ وفَرَسٌ وعَصَاٌ
ورَحاً جعلوا له طريقة على الانفراد، ويزيد في حسنه أن هذه الأسماء مبنية
فجعلوا في آخرها ألفاً ليكون على وجه لا يحتل الحركة التي هي آلة الإعراب،
ولا يجوز أن يقال: إن الألف في ذَيَّا لام الفعل، وإن الياء عين لأجل أنهم قالوا
في الذي: اللَّذِيَّ، فألحقوا الألف مع ثبات لامة، وهو الياء، فقد علمت أن الألف
زائدة جرت مجرى الضمة في إفادة التصغير، فلو طلب منك مثال ذَيَّا قلت:
فَيَّعًا، وأما أَلَاءٍ فقليل فيه: أَلْيَاءٍ بياء مشددة وألف بعدها، وهمزة بعد الألف

(١) قال في المقتضب ٢/٢٨٧: (فإن قال قائل: ما بال ياء التصغير لحقت ثانية، وإنما حقها أن
تلحق ثالثة، قيل: إنما لحقت ثالثة، ولكنك حذف ياء لاجتماع الياءات فصارت ياء
التصغير ثانية وكان الأصل ذَيَّا إذا قلت: ذا).

(٢) في ر، وظ، ود: (فى).

مكسورة، فألحقوا الألف قبل الهمزة ليبقى آخر الكلمة على حاله، ولو لحق بعد الهمزة لوجب أن يقال: أُلِّيَا بوزن أُلِّيَعَا (فالياء) ^(١) الأولى في أولياء للتحقير، والثانية بدل من الألف في ألاء، والألف الذي بعدها ^(٢) علم التصغير، والهمزة باقية كما كانت قال:

يَا مَآ أَمِيلِحَ ^(٤) غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوُلَيَّا تَكُنْ الضَّالِّ وَالسَّيْرُ ^(٣)

(١) (فالياء) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ، ود: (بعد الياء علم التحقير).

(٣) قال سيبويه في ١٣٥/٢: (وسألت الخليل عن قول العرب: ما أَمِيلِحُهُ فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف، فكروها أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت: مليح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطوهم الطريق وصيد عليه يومان ونحو هذا كثير في الكلام، وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قول: ما أفعله).

(٤) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله.

نسبه العميني ٤١٦/١، ٦٤٣/٣، ٦٤٤ إلى العرجي، ونسب إلى مجنون ليلى في ديوانه: ١٦٨.

ونسبه الباخزري في دمية القصر ٨٠/١، ٨٣ إلى كامل المنتفقي.

ونسب في اللسان (شدن) إلى علي بن أحمد العُرَيْتِي، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب ١٢١/١ إلى أعرابي. ونسب إلى غيرهم.

انظر: معاهد التنصيص ١٦٧/٣، والخزانة ٩٧/١.

الشاهد: قوله: "هولياتكن" ياء مشددة وألف بعدها وهمزة بعد الألف مكسورة تصغير ألاء.

وورد بلا نسبة في الزهرة: ٣٥٩، والجمان: ٢٧٠، وأمالسي ابن الشجري ١٣٠/٢،

وأما قول أبي علي: "ولست الضمة للتحقير" فلاجل أنا قد علمنا أنَّ المبهم لا يضم صدره، ويقوم الألف الزائدة فيه مقام الضمة، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الضمة في ألياء هي التي كانت في ألاء، وليس كذا قولك في بُرْد: بُرَيْد لأجل أنا / رأينا الصدر يضم نحو: رُجَيْل في رَجُل، فوجب أن يقدر ١٧٧/ب الاختلاف، فتقول: إن النية في هذه الضمة أنها ^(١) حدثت للتحقير كما وجدتها تحدث عياناً في قولك: رُجَيْل وَقْدِيرَة وَيُدَيَّة.

وأما أولى إذا قصر فإنك تقول فيه: أَلْيَا، فتكون الألف بمنزلة في ذِيَا والياء التي قبل الألف منقلبة عن الألف في أولى، والموصول بمنزلة المبهم تقول: اللَّذِيَا وَاللَّتِيَا في الذي والتي، وتقول: ذِيَان في ^(٢) ذان، واللَّذِيَان واللَّذِيُون، فتحذف الألف حذفاً إذا انضم إليه هذه الزوائد هذا هو ظاهر القول، والتحقيق أن هذه الأسماء لا يصح فيها التثنية، والجمع كما يصح في رجل ومسلم، فالذين

- وشرح مقصورة ابن دريد: ٤٥٦، والإنصاف: ١٢٧، وشرح المفصل ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٥٧، وشرح الكافية للرضي ١٥/١، وشرح الشافية للرضي ١٩٠/١، والمغني: ٧٦٠، والأشمونى ١٨/٣، والهمع ٢٦١/١، وشرح كتاب الحدود للفاكهي: ٣٠٣، وشرح شواهد الشافية: ٨٣.

يا: حرف نداء والمنادى محذوف أي يا صاحبي، أمِيلِح: الملاحاة البهجة وحسن المنظر، غزلانا: جمع غزال وهو ولد الظبية، شَدَنَ شَدَن: قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه، الضال: السدر البري، السمر: شجر الطلح.

في الزهرة، وشرح الرضي: (هولياء بين).

(١) في ظ: (إنما).

(٢) في أ: (في ذيان ذان).

صيغة وضعت للجمع وهذان للثنية كما مضى ^(١)، وإذا كان كذلك كان التحقير لاحقاً لها في هذه الحالة، فإذا حقرت "هَذَان" قلت: هَازِيَانِ فَرَدَدْتَ العين المحذوفة إذ لو لم ترد لوقع ياء التصغير قبل الألف وانفتح، وكذا اللذين ترد الياء التي كانت في الذي فتقول: اللَّذِيُون ^(٢)، ولو لم ترد لوجب تحريك ياء التصغير، ولم يجوز إلحاق الألف لأجل أنه لا يقدر على اللفظ به مع ساكن آخر من حروف اللين كالألف في ذِيَانِ والواو في اللَّذِيُون، واكتفى في الدلالة على التحقير باللام المردود، وهو أنه لم يكن في الذين، فلما رد في اللَّذِيُون علم أنه للتحقير، وكذا العين من ذا قد سقط في هذان، فلما رد فليل: هَازِيَانِ كان من خصائص التصغير، فليس التقدير أنه قيل: اللَّذِيَا، ثم لحق الواو والنون كما لم يكن ذلك في حال التكبير نحو: الَّذِينَ وَهَازَانِ، وإنما لحق التصغير ذَانِ وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ وَالَّذِينَ، وهذا مما نبه به على أنه ليس على حد مُسْلِمٍ ومُسْلِمَانِ ومُسْلِمُونَ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقال: اللَّذِيُون بفتح الياء على أن تحذف الألف لالتقاء الساكنين، وتبقى الفتحة كمُصْطَفَوْنَ، وأما اللَّاتِي فلم يصغر استغناء بالَّتِيَّاتِ ^(٣)، والتحقير لم يتمكن في هذه الأسماء غير المتمكنة، ألا ترى أن ما ومن لم يصغرا ^(٤)، وَمَنْ وَمَا وإن كانا موصولين، فإنهما لا يتمكنان

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩١.

(٢) في المقتضب ٢/٢٩٠: (وكان الأخفش يقول: اللَّذِيْن يذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد، ثم ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين فيجعله بمنزلة مصطفين، وليس هذا القول بمرضي لأن زيادة الثنية والجمع ملحقة).

(٣) في المقتضب ٢/٢٩٠: (وكان الأخفش يقول: اللّوِيَا؛ لأنه ليس جمع التي على لفظها، فإنما هو اسم للجمع كقولك: قوم ونفر وهذا هو القياس).

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٣٥، والمقتضب ٢/٢٩٠.

تمكن الذي، ألا ترى أنك لا تصف بهما كما تصف بالذي، ويكون أيضاً لغير
الوصل كالاستفهام، والجزاء.

وكما لا يصغر هل وما أشبهه كذلك لم يصغر الاسم المتضمن معناه،
ولا يصغر كم ومتى وأين وكيف ^(١)؛ لأن / هذه كلها تتضمن معنى الاستفهام،
ولا يفيد تحقيرها شيئاً ألا ترى أن (كيف) سؤال عن الحال و(أين) سؤال عن
المكان و(متى) عن الزمان، فلو قدرت تحقير السؤال كان شيئاً بعيداً من الالتئام،
ولست تخص حالاً واحدة ومكاناً واحداً وزماناً واحداً فتصغره، وكذا "كم" لا
تريد به درهماً أو درهمين، فتحقر كما تقول: أخذت درهماً ودرهمين،
و(حيث) بهذه المنزلة؛ لأنه مبهم لا يدل على مكان واحد، وليس كَتَحْتُ وَقَبْلُ
وَبَعْدُ وفوق حيث قلت: تُحَيِّتُ كذا وَقَبْلُ وَبُعْدُ وفُوق ^(٢)؛ لأنك قصدت أن
تحقر المسافة بين الشيئين من فوق أو من تحت أو قبل ^(٣) أو من بعد، وكذا
قلت: هذا مُثِيلُ هذا وأُمَيِّثَالُ هذا، فزعمت أن الشبه غير تام، ولم يجز التحقير في
غيرك لأجل أنك إذا قلت: مررت برجل غيرك ^(٤)، فهو بمنزلة أن تقول: مررت
برجل ليس إياك (فكما أن معنى قولك: ليس إياك ^(٥)) نفي أن يكون المرور به
المخاطب، ولا يتصور فيه التحقير كذلك غيرك لا يجوز تحقيره، ولا يصغر

(١) انظر: الكتاب ١٣٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٣٥/٢، والمقتضب ٢٧١/٢.

(٣) في ر، وظ: (من قبل).

(٤) في ر، وظ: (غيرك فليس كل من عداك يكون حقيراً كما يكون الذي يماثلك خبيراً
فهو...).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

حسبك^(١)؛ لأنه بمعنى كفأك، ولا تُصَغَّرُ أُمْسٌ وغد، والثلاثاء، والأربعاء، والأحد، والاثنان، والخميس^(٢)؛ لأنها أسماء وضعت لتدل على أيام عينها العدد، فلا فائدة في تحقيرها، وتحقر السنة والعام والشهر واللييلة واليوم؛ لأن هذه أسماء أجناس مثل رجل وفرس، فإذا قلت: عُوَيْمٌ وسُنَّةٌ كان كقولك: رُجَيْلٌ، ولو قلت: أُمَيْسٌ كان كقولك: فعلت أُمْسٌ صغيراً وأفعل غداً حقيراً^(٣)، وهذا محال؛ لأنه لا يدل على واحد من جنس فتصغره، ولا تصغر الضمائر^(٤) نحو: أنا وأنتَ ونَحْنُ لأجل أن الأصل فيها المتصل نحو: التاء في ضَرَبْتُ، فلما لم يتأت فيها التصغير ترك على حاله، وأيضاً فإن من المنفصل ما هو على حرفين نحو: هو وهم، ولو صغرت هما أو نحن لم يكن فيه فائدة، ولا تجد لذلك مدخلاً في العادة.

(١) انظر: الكتاب ١٣٥/٢.

(٢) قال الميرد في: المقتضب ٢٧٦/٢: (وتقول فيما كان علماً في الأيام كذلك تقول في تصغير سَبْتٍ: سَبَيْتَ وفي تصغير أَحَدٍ: أَحَيْدٌ في الاثنين ثُنَيَّان؛ لأن الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك في ابن: بُنَيٌّ وفي اسم: سُمَيٌّ، وفي الثلاثاء: ثُلَيْثَاءٌ في قول سيبويه. وفي قولنا: ثُلَيْثَاءٌ؛ لأنك إنما صغرت ثلاثاً فتسلم الصدر، ثم تأتي بعده بألفي التانيث وفي الأربعاء: الأَرَبِيعَاءُ، وفي الخميس: الخُمَيْسُ وفي الجمعة: جُمُعَة).

وأجاز المازني والجرمي التصغير. انظر: المخصص ١١/١٤.

أما سيبويه فإنه يمنع ذلك. انظر: ١٢٦/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٣٥/٢.

قال صاحب الكتاب:

"باب المصادر والأفعال المشتقة^(١) منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها، وأسماء الأمكنة والأزمنة المأخوذة من ألفاظها.

اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها، فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سَنَنِ في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلفت المصادر / اختلاف سائر أسماء الأجناس دلت^(٢) على أن الأفعال مشتقة منها، ١٧٨/ب وأنها غير مشتقة من الأفعال، وأيضاً فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمن وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، وكذلك سائر المشتقات، فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال، وأما اعتلالها باعتلال الأفعال، فلا يدل على أنها مشتقة منها كما أن اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعض لا يدل على أن بعض الأفعال مشتق من بعض"^(٣).

(١) انظر: هذا الباب في الكتاب ١/ ٢، والأصول ١٥٩/ ١، ١٩٠، والإيضاح في علل النحو:

٥٦، والخصائص ١١٣/ ١، ١١٩، ١٢١، وأسرار العربية: ١٧١، والإنصاف ٢٣٥،

ونتائج الفكر: ٦٧، والتبيين للعكبري: ١٤٣، ومسائل خلافية في النحو: ٦٨، وشرح

الكافية للرضي ١٧٨/ ٢، وبدائع الفوائد ٢٧/ ١، وائتلاف النصرة ١١١.

(٢) في التكملة: (دل ذلك).

(٣) التكملة شاذلي: ٢١١، والتكملة مرجان: ٥٠٧، ٥٠٨.

قال المفسر:

اعلم أنه قد تقدم الدلالة على أن المصدر أصل للفعل ^(١)، فقد ذكر أبو علي: في هذا الباب دليلين أحدهما: أن المصادر توجد مختلفة الأمثلة نحو: الضَرْبِ والقَتْلِ والقِيَامِ والقُعُودِ والكُفْرَانِ والمَغْفِرَةِ وغير ذلك، وما يشتق ^(٢) من الفعل يجري مجراه في الجري على سَنَنِ وَاحِدٍ، ألا ترى أن لأسماء الفاعلين والمفعولين في كل باب حَدًّا يثبت عليه فيجيء في فَعَلَ فَاعِلٌ نحو: ذَاهِبَ وضَارِبَ، ومفعول نحو: مَضْرُوبٌ، وفي أَفْعَلَ مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ نحو: مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، وفي فَاعِلٍ مَفَاعِلٍ كَمَقَاتِلٍ، وفي اسْتَفْعَلَ مَسْتَفْعِلٌ وفي افْتَعَلَ مُفْتَعِلٌ نحو: مُسْتَخْرِجٌ، وَمَحْتَقِرٌ، وكذا الباب، فلما كان المصدر غير جار مجرى الفعل في الاستقرار على حَدٍّ واحد علمنا أنه غير مشتق منه، وأنه بمنزلة سائر أسماء الأجناس كالرَّجُلِ والْفَرَسِ والثَّوْبِ والقِدْرِ، وما أشبه ذلك؛ لأن أمثلتها متفاوتة ليس لها حد واحد، والقياس ما عملوه في اسم الفاعل، وما أشبهه لأجل أنه إذا كان فرعاً عليه وجب أن يكون مثله في لزوم طريقة واحدة، فكما أنك تقول: في فَعَلَ: يَفْعَلُ نحو: يَذْهَبُ وَيَضْرِبُ وَيَقْتُلُ وفي أَفْعَلَ: يَفْعَلُ وفي اسْتَفْعَلَ: يَسْتَفْعِلُ، ولا ينكسر، فيكون مثلاً في ذَهَبَ يُذَوِّبُ وفي قَتَلَ قَوْتَلُ أو شيء من التغيير كذا لا يقال مرة: ضَارِبٌ ومرة ضَوْرِبٌ، أو مرة مَضْرُوبٌ ومرة مُضَوْرَبٌ ^(٣)، بل يجب أن يجري على سَنَنِ واحد؛ لأن الفرع من حقه أن يقصر

(١) المقتصد: ١١١.

(٢) في د: (اشتق).

(٣) في ظ: (مضروب ومرة موقتل).

على الأصل، وهذا لو كان لا يستمر^(١) على نوع واحد كان أوسع تصرفاً من الأصل، فقد اتضح أن الضَرْبَ والقَتْلَ والقِيَامَ والقُعُودَ أسماء وضعت أولاً وضع الرَّجُلَ والفَرَسَ، ثم أخذ منها ما يدل على الزمان / وعليها، فقيل: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وقَامَ يَقُومُ كما يؤخذ من الرجل الجمع مثلاً فيقال: رَجَالٌ.

أ/١٧٩

والدليل الثاني الذي ذكره الشيخ أبو علي في هذا الباب أن المصادر لو كانت مأخوذة من الأفعال، لوجب أن تدل على الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، ألا ترى أن اسم الفاعل دل على الحدث وذات الفاعل الذي لم يكن للفعل، وهذا شطر ما مضى بيانه في صدر الكتاب^(٢)، وأما ما أورده من الاحتجاج بحديث اعتلال المصدر لاعتلال الفعل، فقد رده بأن بعض أمثلة الفعل قد يعتل لبعض بيانه أنهم قالوا: قَامَ يَقُومُ قِيَاماً^(٣) واختار اختيَّاراً واجتُوروا^(٤) اجتُوراً، واعتبروا المشاكلة بأن صححوا المصدر بتصحيح الفعل، وأعلوه بإعلاله، والمشاكلة لا دليل^(٥) فيها على الأصل والفرع كما أنهم قالوا: نَعَدَ وأَعَدَ وتَعَدَ، وأعلوا الجميع لأجل يَعِدُ، فكما لا يستجيز أحد أن يقول: إن هذه الأمثلة الثلاثة مشتقة من يَعِدُ إذ ليس لواحد منها مزية على الآخر من حيث إنَّ كُلاً مضارع، فكل واحدة منها في مرتبة أخواتها وإنما يقال: إن الإعلال استمر فيها ليجري الباب على وجه واحد كذلك لا يدل متابعة لفظ المصدر لفظ

(١) في ر، وظ: (يبقى).

(٢) المقتصد: ١١١.

(٣) في أ: (وقياما).

(٤) في ر، وظ، ود: (اجتور).

(٥) في ظ: (دلالة).

الفعل في الإعلال والتصحيح على أنه فرع للفعل، وإنما ذاك للتشاكل فقط، فإن قلت: إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل الفاعل، والفاعل وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ، فيجب أن يكون الفعل الذي به يعرف المصدر أصلاً.

فالجواب أن هذا سؤال بين التنافر، وقد أجبنا عنه قديماً بأن الفعل الذي يحدث على الحقيقة هو ما يدل عليه المصدر كالضَرْبِ والقَتْلِ، وما نسميه الفِعْلَ إخبار بوقوع ذلك في زَمَانٍ مخصوص، ومن المحال أن يخبر بوقوع الشيء قبل أن يسميه فلما ^(١) لم يعرف المخاطب الضرب استحال أن يقول: أُخْبِرُكَ بوقوع ذلك من زيد، فكذلك قولك: ضَرَبَ زيد قبل أن يوضع الاسم للضرب الذي هو الحدث بمنزلة أن تقول: أُخْبِرُكَ بما لا تعرف.

(١) في د: (فمتى).

قال صاحب الكتاب:

"باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها" (١)

الأفعال الثلاثية غير ذات الزوائد على ضربين:

مَتَعَّدٌ وغير متعد، فأبنية المتعدية على ثلاثة أضرب: فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ. فأما فَعَلَ / يَفْعُلُ فلا يَجِيءُ في الأمر العام حتى تكون فيه ١٧٩/ب حرف من حروف الحلق، واسم الفاعل الجاري على الفعل المبني للفاعل من هذه الأفعال فاعِلٌ نحو: ضَارِبٌ وَقَاتِلٌ والاسم المبني على "يَفْعُلُ" مَفْعُولٌ مثل مَضْرُوبٌ ومَقْتُولٌ، فمصادر فَعَلَ يَفْعُلُ الْمُتَعَدِّي على ضروب منها: فَعَلَ يَفْعُلُ: ضَرَبَ، وفَعَلَ يَفْعُلُ: ضَرَبَهَا الفعل ضَرَابًا، ومنها فَعَلَ يَفْعُلُ: كَذَبَ (٢) كَذَبًا، وقالوا: الكَذَابُ قال:

فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُه وَالرُّءُ يُنْفَعُهُ كَذَابُهُ (٣)

(١) انظر: هذا الباب في الكتاب ٢١٦/٢.

(٢) في التكملة (كذب يكذب كذباً).

(٣) بيت من مجزوء الكامل قائله الأعشى وليس في ديوانه تعليق محمد محمد حسين، وقال المبرد في الكامل ٧٤٧: وأنشدني المازني للأعشى وليس مما روت الرواة متصلاً بقصيدة. الشاهد: قوله: "كذابه" مصدر كذب.

ورد في تفسير الطبري ١٤/٣٠، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٣/٥، والحجة للفارسي ٢٤٧/١، وتحسين القبيح وتقييح الحسن ٣٠، والمخصص ٨٤/٣، ١٢٨/١٤، والكشاف ٢٠٩/٤، وابن يسعون: ٢٧٤، والقيسي: ٨٧٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٩/٢، وابن بري: ٦٠٦، وشرح المفصل ٤٤/٦، واللسان (صدق)، والبحر المحیط ٤١٤/٨، وشرح شواهد الكشاف: ٣٤٨.

في الكامل وإعراب القرآن (فصدقتهم وكذبتهم)، وفي التكملة شاذلي، والكشاف، والبحر المحیط وشرح شواهد الكشاف (فصدقتهما وكذبتها) وفي تحسين القبيح (كذبه).

فأما الكَذَابُ بالتشديد فمصدر كَذَبَ ^(١). وفَعَلَ: سَرَقَ، وقالوا في مصدر يَسْرِقُ ^(٢) أيضاً: سَرَقَ وفَعَلَهُ: غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبَةً، وقالوا: غُلِبًا وَغُلْبَةً حكاه أبو زيد ^(٣) قال:

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا وَيَكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً ^(٤)

فَعَلَهُ ^(٥): حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمِيَةً، وَفَعَلْتُ: حَمَيْتُ الْمَكَانَ حِمَايَةً، وَفِعْلَانِ حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرَمَانًا، وَفِعْلَانِ: غَفَرَهُ ^(٦) يَغْفِرُهُ غُفْرَانًا. وقالوا: لَوَيْتُهُ لَيَّانًا، وَقَدْ حَكِي كَسَرَ اللَّامِ فِي اللَّيَّانِ. وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ يَفْعُلُ فَقَدْ جَاءَ مَصْدَرُهُ عَلَى فَعَلٍ نَحْوُ: الْقَتْلِ، وَعَلَى فَعَلٍ نَحْوُ: حَلَبَ يَحْلُبُ حَلْبًا، وَقَدْ يَكُونُ الْحَلَبُ

(١) ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨].

(٢) في التكملة مرجان: (سرق).

(٣) في النوادر: ٢٧١، والغلباء: المغالبة.

(٤) بيت من الكامل قائله الراعي الثمري من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ويشكو من السعاة.

المخاض: التي ضربها الفحل، الفصيل: ابنها؛ لأنه فصل عن أمه، أفيلًا: الصغير من الإبل. الشاهد: قوله: "غُلْبَةً" مصدر غلبه يقال: غَلَبَهُ يَغْلِبُهُ غَلْبًا، وَغَلَبَةً وَغُلْبًا وَغُلْبَةً.

ورد في شعره: ٦١، وجمهرة أشعار العرب: ٩٤٤، وسمط اللآلئ ٢٦٦، وأمالى ابن الشجري ٦١/٢، وابن يسعون: ٢٧٤، والقيسي: ٨٧٩، وابن بري: ٦٠٧، وألف باء ٣٢٣/١، وشرح المفصل ٤٤/٦، والمغني: ٣٥٥، وشرح شواهد المغني: ٧٣٦، والأشموني ٢١٢/٢، والخزاعة ١٤٨/٣، وشرح أبيات المغني: ٣٢٥/٥.

في الجمهرة (أخذوا الكرام من العشار ظلامه منا)، وفي السمط (العشار).

(٥) في التكملة شاذلي: (وفعله).

(٦) في التكملة مرجان: (غفر يغفر).

المَحْلُوب، وعلى فَعِلْ نحو: خَنَقَهُ خَنْقاً وعلى فَعْلْ نحو: كَفَرَ كُفْراً، وقالوا: كُفِرَاناً، قال سبحانه: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ ^(١) وقالوا: شَكَرَ شُكْراً وشُكُوراً وشُكْرَاناً، وفَعْلَةٌ: نَشْدَةٌ، وفِعَالٌ: كَتَبَ كِتَاباً، فَعْلٌ ^(٢) قالوا: حَجَّ يَحُجُّ حَجّاً، والحِجُّ اسم الحاج، عن أبي زيد، قال:

وَكَاَنَّ عَافِيَةَ النَّسُورِ عَلَيْهِمْ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي الْمَجَازِ نُزُولٌ ^(٣)

وأما ما كان على فَعِلْ يَفْعَلُ: فَفَعْلٌ فيه، نحو: حَمَدَهُ حَمْداً، وفَعْلٌ نحو: عَمِلَ عَمَلاً، وفَعْلٌ نحو: شَرِبَ شَرْباً، فأما الشَّرْبُ فهو المَشْرُوب كما أن الطَّحْنَ الدَّقِيق والشَّرْبُ جمع شَارِب، وفَعْلَةٌ نحو: رَحِمَهُ رَحْمَةً، وقالوا: رَحِمَتْهُ، وفِعَالٌ: سَفَدَهَا ^(٤) سَفَاداً، وفِعَالٌ نحو: سَمِعَهُ سَمَاعاً، وفِعْلَانٌ نحو: غَشِيَهُ غَشِيَاناً، وفي

(١) سورة الأنبياء، الآية (٩٤).

(٢) في التكملة شاذلي: (وفعل).

(٣) بيت من البحر الكامل قائله جرير، وقال القيسي: ٨٨٢ (وينسب إلى الأخطل) وليس في ديوانه المطبوع.

عافية النسور: ما يعفوهم منها أي يغشاهم ويقصدهم، ذي المجاز: أحد أسواق العرب، وهي خمسة ذو المجاز، وعكاظ، ومجنة، وعرفات، ومنى.

الشاهد: قوله: "حِجٌّ" اسم يقع على الحاج.

ورد في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ١/١٠٤، ونقائض جرير والأخطل ١٨٧، والاشتقاق ١٢٣، والجمهرة ١/٤٩، والصحاح (حجج)، والمخصص ١٣/٩١، وابن يسعون: ٢٧٥، والقيسي: ٨٨١، وابن بري: ٦٠٩، وشرح المفصل ٦/٤٦، واللسان والتاج (حجج).

(٤) في التكملة مرجان: (سفاحا سفادا).

حروف الحلق فَعَال نحو: سُؤَال^(١)، وفَعَالَة نحو: نَصَحَ نَصَاحَةً، والأصل في جميع هذه المصادر فَعَلٌ؛ لأن المرة الواحدة فَعَلَة^(٢)، وحكى أبو زيد اللّهمَّ أَعْطِنَا سَأَلَاتِنَا^(٣)، فهذا على سَأَل^(٤) سَأَلَة، فهذه أمثلة المتعدية. وأما ما لا يتعدى من هذه^(٥) الثلاثية فعلى أبنية المتعدّي والاسم الجاري عليه فاعِل، ولا يبنى منه^(٦) مَفْعُول كما لا يبنى منه^(٧) يُفَعِّل، فما كان منه على فَعَلٍ يَفْعِل، فقد جاء^(٨) مصدره الفُعُول / وهو الكثير وذلك نحو: الْجُلُوسُ في جَلَسَ جُلُوساً وَمَضَى ١٨٠/أ مُضِيّاً، وفَعِل نحو: حَلَفَ، وفَعَّل نحو: عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزاً. وأما فَعَلَ: يَفْعِل، فمصدره فُعُول نحو: القُعُود، ومنه الدُخُول والوُلُوج والغُور^(٩).

فأما قولهم: دَخَلْتُهُ فعلى دَخَلْتُ فيه، وكذلك ولجته، وهما غير متعديين كما أنْ خَرَجْتُ كذلك، وفَعَال نحو: ثَبِتَ يَثْبُتُ ثَبَاتاً، وفَعَلَ نحو: المَكْثُ، وفَعَلَ

(١) في التكملة: (سأل سؤالا).

(٢) قال سيويه في ٢٢٩/٢: (وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدأ على فَعَلَة على الأصل لأن الأصل فعل)، وانظر: المقتضب ١٢٧م٢.

(٣) النوادر: ٥٤٧ قال: (أعطينا سألَاتنا الواحدة سَأَلَة كقولك: سألت سَأَلَة واحدة).

(٤) في أ: (سأعل ساءلة).

(٥) في التكملة شاذلي: (هذه الأفعال).

(٦) في التكملة: (منها).

(٧) في التكملة: (منها).

(٨) في التكملة: (في مصدره).

(٩) في تهذيب اللغة ١٨٤/٨: (غارَت الشمس فهي تغور غُوراً إذا سقطت في الغور حين تغيب).

نحو: سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتًا، وفَعَلَ نحو: فَسَقَ وأما فَعَلَ يَفْعَلُ^(١) فقد جاء^(٢) مصدره على فَعَلٍ نحو: حَرَدَ^(٣) يَحْرُدُ حَرْدًا، وهو الحَارِدُ^(٤)، وقالوا: حَمَيْتِ الشَّمْسُ حَمِيًّا، وفَعَلَ نحو: الضَّحِكَ، وفَعَلَ نحو: شَبَعَ شَبْعًا، فأما الشَّبَعُ فاسم لما يُشْبَعُ وليس بالمصدر. فأما ما كان مما لا يَتَعَدَّى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المُتَعَدِّي، فنحو: فَعَلَ يَفْعَلُ نحو: ظَرَفَ يَظْرِفُ، ومصدره على نحو: مَا مَضَى من المتعدي نحو: ظَرَفَ يَظْرِفُ ظَرْفًا، وَشَرَفَ يَشْرِفُ شَرْفًا، وَبَّهَ^(٥) نَبَاهَةً. وقالوا: بَطُوٌ يَبْطُوُ بَطَاءً وَغُلْظٌ غُلْظًا، وقالوا: بَطَأٌ، ونظير البَطَاءِ مما تقدم الشَّبَعُ، فهذه أبنية الثلاثية المتعدية وغير المتعدية التي لا زيادة فيها^(٦).

قال المفسر:

اعلم أن الفعل العَارِي من الزيادة الثلاثي على ضربين مُتَعَدٍّ وغير مُتَعَدٍّ، فالمستعدي على أربعة أمثلة فَعَلَ يَفْعَلُ نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ نحو: حَمَدَ يَحْمَدُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ، وأبو علي ذكر ثلاثة؛ لأجل أن الأصل ذاك، وهو أن يكون العين في المضارع مخالفاً للعين

(١) في التكملة شاذلي: (يفعل فعلاً فجاء).

(٢) في التكملة مرجان: (يفعل فجاء).

(٣) في تهذيب اللغة ٤/٤١٣: (يقال: حَرَدَ الرجل فهو حَرِدٌ إذا اغتاض فتحرش بالذي غاظه وهم به فهو حارِد.. وقال: إن من العرب من يقول: حَرَدَ حَرْدًا وحَرَدًا والتسكين أكثر والأخرى فصيحة).

(٤) في التكملة: (حارِد).

(٥) في التكملة شاذلي: (ينبه نباهة).

(٦) التكملة شاذلي: ٢١٢-٢١٤، والتكملة مرجان: ٥٠٨-٥١٤.

في الماضي، فإذا كان في الماضي مفتوحاً كان في المضارع مضموماً أو مكسوراً نحو: يَقْتُلُ وَيَضْرِبُ، وإن كان مكسوراً كان مفتوحاً نحو: حَمِدَ يَحْمَدُ، وَعَمِلَ يَعْمَلُ.

وأما فَعَلَ يَفْعَلُ نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ فليس بأصل، ويختص بما كان عينه أو لامه واحداً من حروف الحلق التي هي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، وقال أبو علي: "في الأمر العام" إشارة إلى أنه جاء أبى يَأْبَى، وهو شاذ لا اعتداد به، وكذا رَكَنَ يَرَكُنُ، وهذا أذهب في الشذوذ؛ لأن يَرَكُنُ بالضم كثير فيه، ولم يجيء في أَبَى يَأْبَى غير الفتح.

وإنما فتحوا مع حرف الحلق؛ لأجل أن هذه الحروف تتصاعد وتستعلي، والفتحة مساعدة لها على التصاعد، فلما كان كذلك فتحوا الراء في تَقْرَأُ لتشاكل الهمزة التي بعدها في الاستعلاء،/ وأما في العين فنحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ، وهذا أولى؛ لأجل أن حرف الحلق إذا فتح ما قبله في قَرَأَ يَقْرَأُ ليحصل التشاكل والتصاعد، فهو بأن يفتح نفسه أولى، وقد يجيء، كثير مما فيه حرف الحلق عيناً أو لا ما غير مفتوح نحو: طَلَعَ يَطْلُعُ وَمَلَخَ ^(١) يَمْلَخُ، وذلك على أن ^(٢) لا يعتد بالتشاكل، وكذا الطريقة لا يلتزم اعتبار المشاكلة في كل موضع، وإنما يجوز اعتبارها في القياس، فإذا فعلوا لزمك أن تستجزل رأيهم فيه، وإن لم يفعلوا فلا تَحْكَمْ لك عليهم، فلو كان فَعَلَ يَفْعَلُ أصلاً ^(٣) كفَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ لوجب

(١) في تهذيب اللغة ٤٣٥/٧: (يملخ في الباطل يمر فيه مرّاً سهلاً) ضبطت "يملخ" في التهذيب

بضم اللام وفي اللسان بفتحها.

(٢) في ظ: (لأجل أن يعتد).

(٣) (أصلاً) ليست في: (ر، وظ، ود).

أن يَجِيءَ في كل شيء، ولا يختص بما يتضمن واحداً من الحروف الحلقية عَيْناً أو لاماً، ثم في امتناعهم من الاستمرار تأكيداً للدلالة على أن ذلك ليس بأصل، فمصدر فَعَلَ يَفْعَلُ على ثلاثة عشر مثلاً فَعَلَ نحو: ضَرَبَ ^(١) وفِعَالٌ نحو: كَذَبَ وضَرَابٌ في كَذَبَ يَكْذِبُ، ولا يريد ^(٢) بِكَذَابٍ مصدر كَاذَبَ ^(٣) كَقَتَالٍ في قَاتَلْتُ، ألا ترى إلى قوله:

..... وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ ^(٤)

بمترلة كَذَبُهُ وفَعَلَ كَكَذَبَ، وفَعَلَةٌ نحو: غَلَبَةٌ ^(٥) في غَلَبَ، وفَعَلَ نحو: غَلَبَ غَلَباً وسَرَقَ سَرَقاً وفُعْلَةٌ نحو: غُلْمَةٌ، وهو قليل وقوله:

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلماً وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلاً ^(٦)

فمعناه أخذوا المخاض بدل الفصيل قهراً وظلماً، ويكتب المخاض الحساب أفِيلاً؛ لأنهم يخونون فيفوزون بالزيادة التي تكون بين المخاض والفصيل، وفَعَلَةٌ نحو: سَرَقَ سَرَقَةً، وفِعْلَةٌ نحو: حَمَى الْمَرِيضَ حِمِيَةً وَدَرَى يَدْرِي دَرِيَةً، وفِعَالَةٌ نحو: حَمَى يَحْمِي حِمَايَةً، وفُعْلَانٌ نحو: غُفْرَانٌ، وفِعْلَانٌ نحو: حِرْمَانٌ، وفُعْلَانٌ ^(٧) نحو: لَيَانٌ، وقال أبو العباس: إن الأصل الكسر، وفُتِحَ

(١) في ظ: (ضرب ضرباً).

(٢) في ظ، ود: (يراد).

(٣) في ر، وظ: (كاذبت) وفي د: (كاذبته).

(٤) تقدم وروده: ١٠٦١.

(٥) في ظ: (غلب غلبة).

(٦) تقدم وروده: ١٠٦٢.

(٧) في ر، وظ، ود: (فعلان بفتح الفاء).

استثقلاً للكسرة مع التضعيف، وقد جاء الكسر إلا أنه قد جاء في المصدر ما لا يكون إلا فعلاً وإن لم يكن في هذا بعينه قالوا: شَتَّته أَشْتَاهُ شَتَاناً^(١)، وأنشد شيخنا:

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهِي وإن لام فيه ذُو الشَّانِ وَقَدْ^(٢)

فهذا على تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك مَنْ بُوِكَ، وَمَفْعَلَةٌ نحو: مَعْصِيَةٌ، وفَعْلٌ يَفْعُلُ بالضم يدور على نحو من ذا، والمصادر متفاوتة فلا تنحصر، وإنما الغالب ما ذكره أبو علي، ولا فائدة في إعادته، فاعرف أن فُعُولاً بابه في غير المتعدي نحو: خَرَجَ خُرُوجاً / ودخل دُخُولاً وَقَعَدَ قُعُوداً، ويقل في المتعدي نحو: شَكَرَ شُكُوراً، وَحُمِلَ وَلَجَّتْهُ عَلَى وَلَجَتْ فِيهِ؛ لأن مصدره على فُعُول، وقد مضى ذكره فيما سلف، وفَعْلٌ يَفْعَلُ بفتح العين يَجِيءُ على ما ذكر مصادرهِ وفَعْلٌ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ يكون فيهما الْمُتَعَدِّي وغير المتعدي نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ وَقَتْلُ يَقْتُلُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ وَعَجَزَ يَعْجِزُ، وكذا فَعْلٌ

(١) قال سيبويه في ٢/٢١٨: (وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل إلا أن يشد شيء نحو: شنتته شناناً).

(٢) بيت من البحر الطويل قائله الأحوص.

الشاهد: قوله: "الشنان".

ورد في ديوانه ٩٩، وبجاز القرآن ١٤٧/١، وطبقات فحول الشعراء ٦٦٤، والشعر والشعراء: ٥١٩، وتفسير الطبري ٤٢/٦، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٤٢/١، وتهذيب اللغة ٤٢١/١١، والحجة للفارسي ١٩٩/٣، والصحاح (شناً)، ونقعة الهديان ٢١، والبحر المحييط ٤٢٢/٣، واللسان (شناً)، والدر المصون ١٩١/٤، والتذكرة السعدية ٣٥٨، والتاج (شناً).

في الدر المصون (وما الحب)، وفي نقعة الهديان (هل العيش).

يَفْعَل (نحو) ^(١): حَمِدَ يَحْمَدُ وَقَرِحَ يَقْرَحُ وَفَعَلَ ^(٢)، يغلب على هذا كالْفَرَجِ والعمل وَيَجِيءُ فَعَلَ كَالْحَمْدِ، وغير ذلك من الأبينة التي مضت، وَفَعَلَ يَفْعَلُ كذلك نحو: سَأَلْتُهُ أَسْأَلُهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ يَقْرَأُ وَذَهَبَ يَذْهَبُ فَلَا يَتَعَدَّى، وبين يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ اشتراك نحو: حَشَرَ يَحْشُرُ وَيَحْشِرُ وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ، وقال أبو زيد: إذا جاوزت المشاهير فلك يَفْعُلُ ^(٣) وَيَفْعُلُ، وذلك لما بين الضمة والكسرة من التناسب، وأما قوله: "إن الأصل في جميع المصادر فَعَلَ لِمَجِيءِ فَعْلَةٍ في المرة الواحدة" فقول الخليل ^(٤)، وذاك أنهم لما جاءوا إلى المرة حذفوا الزيادة فقالوا: خَرَجَ خَرْجَةً وَقَعَدَ قَعْدَةً وَصَامَ صَوْمَةً، ولم يقولوا: خُرُوجَةً وَصِيَامَةً فیدخلوا التاء على المصدر علماً للمرة، فدل ذلك على أن الأصل فَعَلَ كضَرْبٍ وَقَتْلٍ إِلَّا أنهم أحبوا أن يختلف المصدر، فلا يكون بمنزلة ما يشتق من الفعل في جريه على سَنَنِ وَاحِدٍ كاسم الفَاعِلِ والمَفْعُولِ إذا كانت أسماء أجناس كالرَّجُلِ والْفَرَسِ، وأما ما ذكره من أن الشَّرْبَ ليس بمصدر، فیدلك عليه أنك تقول: كَمْ شَرِبُ أَرْضِكَ كما تقول: كَمْ سَقَى أَرْضِكَ تريد كم الذي تشربه من الماء، فهو بمنزلة الطَّخَنِ فِي المَطْخُونِ، وفِعْلٌ بمنزلة المَفْعُولِ كثير، وقد يَجِيءُ فَعَلَ بفتح الفاء للفصل كقولك: الحَمْلُ فَصْلاً بين ما حمل على ظهر، وبين ما حمل في بطن، وكان الذي يحمل على الظهر بالكسر أولى من حيث إنه أذهب في كونه

(١) (نحو) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (فرح).

(٣) ذكرنا للبلي في بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال: ٣٠، ٣١ قاعدة فيما يجوز فيه

وجهان الضم والكسر وأمثلة على ذلك.

(٤) القائل سيبويه، انظر: الكتاب ٢/٢٢٩.

مَحْمُولاً معالجاً، ألا تراك تعالجه، وليس كذا ما يكون في البطن؛ لأنه لا صنع فيه لصاحبه، والكسر علم للمفعولية، فما كان أظهر أمراً فيها فهو أولى به، وكذا فَعَلَ يكون بمعنى المَفْعُول نحو: الجَلَبُ ^(١) بمعنى المَجْلُوب والنَّشَرُ بمعنى المنشور، وقال: إن الشَّرْبَ جمع شاربٍ بعد قوله والشَّرْبُ المَشْرُوبُ، فكأنه أشار إلى ضعف ما يحكى من الكسر والفتح في مصدر شَرِبْتُ، وأن الضم هو الثبت، وأما الشَّبْعُ لاسم ما يُشْبِعُ فبمنزلة الطَّحْنِ كأنه وضع موضع المأكول إلا أنه أخذ من لفظ الشَّبْعِ /ليعلم أن القصد مأْكُول ينتهي إليه الحد، وليس الشَّبْعُ كَرِيٍّ في كونه مَصْدَرًا، وكان نظير الشَّبْعِ قولهم: ماء رَوَى أي يُروى، فجاء لفظ المصدر في شَبْعٍ الذي للطعام في رَوَى الذي هو للشَّرَابِ، فهذا هو الفعل الذي يتعدى.

والفعل غير المتعدِّي فَعَلَ نحو: ظَرَفَ ظَرَّافَةً، وَبُئِلَ بُبَالَةً، وهو مخصوص بما كان كالغَرِيزَةِ والسَّليقَةِ، ولذلك جاء علماً للتعجب نحو: قَضَوُ الرجلُ زيدٌ ورموتُ اليدُ يده يدل على معنى قولك: كثر ذلك منه وصار بارِعاً فيه، ويغلب عليه فعالة، ويحيى غيرها نحو: الظَّرْفُ في ظَرُفٍ، والتُّبْلُ في بُبْلٍ والبُطْءُ في بَطْؤٍ، وفَعَلَ نحو: شَرَفٌ، والبِطَاءُ نظير الشَّبْعِ في كونه مصدرًا على فِعَلٍ. والفعل ينقسم إلى ^(٢) ثلاثة أقسام في حديث التَّعْدِي.

الأول: قسم يكون المثال منه للمتعدِّي، وغير المتعدِّي كفَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعَلُ، وفَعِلَ يَفْعُلُ.

(١) الجلب: ما جلب القوم من غنم أو سبي، تهذيب اللغة ٩٠/١١.

(٢) في أ: (على).

والثاني: قسم لا يكون للمتعدّي بوجه كفعل.

والثالث: ما يجمع الأمرين المتعدّي^(١) وغير المتعدّي، وهو على صيغة واحدة وتركيب واحد، وذلك سَارَ وسِرته، وَرَجَعَ وَرَجَعته، وَجَبَرته فَجَبَر، وَكَسَفَت الشمس، وَكَسَفَهَا اللهُ، وَخَسَّاتِ الْكَلْبُ فَخَسَا، وليس بالأكثر، ولا يَجِيء في الأكثر^(٢) له على حد السعة غير هذه الخمسة أربعة في المتعدّي وغير المتعدّي وواحد لغير المتعدّي.

وقد جاء مثالان على سبيل القلة والشذوذ أحدهما: فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، والثاني: وهو أشد من الأول فَعِلَ يَفْعِلُ قالوا: فَضِلَ يَفْضُلُ وقالوا: مِتَّ^(٣) تَمُوت، ولا اعتداد به لقلته، واسم الفاعل يَجِيء مَجِيئاً مُسْتَمِراً إلا في فَعِلَ وَفَعِلَ، فإن باب فَعِلَ فَعِلٌ كَفَرِحَ، وباب فَعُلَ فَعِيلٌ كَطَرِيفَ، وقد جاء فاعل في فَعِلَ نحو: حَارِدَ في حَرَدَ، وفَارِحَ وجَاَزَعَ، ومَفْعُول لا يكون في غيرا متعدي، فلا تقول في ذَهَبَ: مَذْهُوبٌ إلا أن تعديه بحرف جر فتقول: مَذْهُوبٌ به.

(١) في أ (التعدي وغير التعدي).

(٢) في ر، وظ: (من الأمثلة على حد).

(٣) أصل مت (موت).

قال صاحب الكتاب:

"باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها

زوائد الأفعال الثلاثية على ضربين: زيادة على وزن الأربعة تُلْحَقُ بها

بينات الأربعة وزيادة على وزن الأربعة لا تُلْحَقُ بها، فما ألحق^(١) منها^(٢)

كان مصدره كمصدر بنات الأربعة،/ وذلك نحو: شَمَلْتُ^(٣) وِجْلَيْتُ، ١٨٢/أ

والمصدر شَمَلْتُ وِجْلَيْتُ، ومثل ذلك مما^(٤) لحقته الواو والياء ثانية: فَعَلْتُ نحو:

بَيَّطَرْتُ بَيَّطَرَةً^(٥)، وشَيَّطَنْتُ شَيْطَنَةً، وهَيَّيْتُ^(٦) هَيَّيَةً، والواو نحو: حَوَّلْتُ حَوَّلَةً^(٧)

وَصَوَّمَ صَوَّمَ، وَهَوَّلَ هَوَّلَةً^(٨)، وَجَهَّوَرَ^(٩) جَهَّوْرَةً وَسَلَّقَيْتُهُ^(١٠) سَلَقَةً

^(١١)، وَقَلَّسَيْتُهُ قَلَّسَاءً، فهذه ملحقة بينات الأربعة، ومصادرها

(١) في التكملة شاذلي: (ألحق بها).

(٢) في التكملة: (ما كان).

(٣) في اللسان (شمل)، (شَمَلْتُ النخلة إذا أخذت من شمالها وهو التمر القليل الذي بقي عليها).

(٤) في أ: (ما).

(٥) في تهذيب اللغة ٣٣٧/١٣ (وقال الليث: هو يبيطر الدواب أي يعالجها).

(٦) الهينمة: الكلام الخفي، تهذيب اللغة ٣٢٨/٦.

(٧) حوئل يحوئل حوئلة وذلك إذا أدبر عن النساء، الأصول ٢٢٩/٣.

(٨) الجهور: الصوت العالي، تهذيب اللغة ٥٠/٦.

(٩) في التكملة شاذلي: (جهور في كلامه)، وفي التكملة مرجان: (جهور كلامه).

(١٠) في تهذيب اللغة ٤٠٥/٨: (وقد سَلَّقَيْتُهُ على تقدير فَعَلَيْتُهُ مأخوذ من السلق وهو الإلقاء على القفا).

(١١) انظر: الأصول ٢٢٩/٣.

كمصادرها، وكذلك مضارعها تقول: جَلَبَبُ يُجَلِبِبُ جَلْبَبَةً، وَحَوَقَلَ يُحَوَقِلُ حَوَقَلَةً كما تقول: دَخَرَجُ يُدَخِرِجُ دَخَرَجَةً، وتقول: جَلْبَبْتُهُ فَتَجَلِبِبُ كما تقول: دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخِرِجُ.

وأما ما كان على وزن الأربعة، وليس مُلَحَقاً به فتلاثة أبنية، وذلك أَفَعَلَ وَفَعَّلَ وَفَاعَلَ، تقول: أَكْرَمْتُهُ وَأَفْطَرْتُ يُكْرِمُ^(١) وَيُفْطِرُ، والأصل يُؤَكْرِمُ، مثل يُدَخِرِجُ، فحذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين إذا قال المتكلم: أنا أَفَعَلَ، وأُتْبِعَ سَائِرِ حُرُوفِ المضارعة الهمزة، وربما جاء في الشعر على الأصل كقوله:

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنَ^(٢)

(١) في التكملة مرجان: (وهو يكرم).

(٢) بيت من البحر السريع قائله خطام الجاشعي.

صاليات: هي الحجارة التي جعلت أثافي من صلي النار.

الشاهد: قوله: "يؤثفين" جاء به على الأصل المهجور للضرورة الشعرية.

ورد في الكتاب ١٣/١، ٢٠٣، ٣٣١/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٠٣، وأدب الكاتب: ٥٠٥، وتأويل مختلف الحديث: ١٤٣، والمقتضب ٩٧/٢، ومجالس ثعلب: ٣٩، والأصول ٤٣٨/١، ١١٥/٣، والموجز: ٥٨، ومجالس العلماء: ٥٨، وتهذيب اللغة ١٤٩/١٥، وابن السيرافي ١٣٨/١، وسر صناعة الإعراب: ٢٨٢، والخصائص ٣٦٨/٢، والمنصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٨٢/٣، والصاحي: ٥٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٥، والمخصص ٧٦/٨، والإفصاح: ٢٢٥، والاقتضاب ٣٣٥/٣، وشرح أدب الكاتب: ٣٥١، وابن يسعون: ٢٧٥، والقيسي ٨٨٣، وأسرار العربية: ٢٥٧، وابن بري: ٦١١، وكشف المشكل ٥٦٠/١، شرح المفصل ٤٢/٨، وضرائر الشعر: ٣٠٤، وشرح الكافية للرضي ١٤٦/١، والارتشاف ١٨/١، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٨، وشرح الألفية للمرادي ٩٩/٦، والمغني ١٩٧، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: ٥٩، والعيني ٥٩٢/٤، والخزانة ٣١٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٣٩/٤، وشرح شواهد الشافية: ٥٩.

فيمَن جعله من أَثَفَيْت (١).

وأما فَعَلَ فنحو (٢): فَتَحَ والمضارع يُفَتِّحُ، (٣) وَقَاتَلَ والمضارع يُقَاتِلُ
وَضَارَبَ والمضارع يُضَارِبُ، فأما المصادر، فمن أَفْعَلَ على إِفْعَالٍ نحو: إِكْرَامٍ
وإِفْطَارٍ، ومن فَعَّلَ على تَفْعِيلٍ نحو: التَّفْتِيحُ والتَّفْجِيرُ (٤)، ومن قَاتَلَ المُقَاتِلَةَ
(وَالْقِتَالَ) (٥) والقِتَالَ، فالإِكْرَامُ في مصدر أَكْرَمَ والقِتَالُ في مصدر قَاتَلَ،
وَالْكَذَّابُ في مصدر كَذَّبَ على زِنَةِ الزُّلْزَالِ، وليس التَّقْيِيلُ والتَّقْيِيلُ على حد
المصادر (٦) الأربعة، وليس في شيء من ذلك ما هو على وزن الدَّخْرَجَةِ، فأما
أَفْعَلَ فيجِيءُ لنقل الفعل غير المُتَعَدِّي إلى المُتَعَدِّي نحو: خَرَجَ، وأَخْرَجْتُهُ.
وقد شَرِكَه فَعَّلْتَ في ذلك نحو: (٧) خَرَّجْتُهُ، وكذلك نَزَلَ وَأَنْزَلْتُهُ ونَزَّلْتُهُ،

= وزنه يُؤَفِّلِينَ بزيادة الياء والهمزة، وعليه فَأُثْفِيهِ أَفْعُولَةٌ أصلها أَثْفُوِيَةٌ قلبت الواو ياء
وأدغمت وكسرت الفاء لتبقى الياء على حالها واستدل على زيادة الهمزة بقول العرب
ثَفَيْتَ القدر إذا جعلتها على الأثافي.

وقيل: وزنه يُفَعِّلِينَ فالهمزة أصل ووزن أَثْفِيَّةٌ على هذا فُعْلِيَّةٌ، واستدلوا بقول النابغة:
لا تَقْذِفني بركن لا كفاء له وإن تأثفك الأعداء بالرفد
فقوله تأثفك وزنه تفعلك لا يصح فيه غيره، ولو كان من ثَفَيْتَ القدر لقال تشفاك.
شرح شواهد الشافية: ٥٩، ٦٠.

- (١) في أ: (ثَفَيْت).
- (٢) في التكملة مرجان: (فعل وفاعل).
- (٣) في التكملة شاذلي: (وفاعل نحو قاتل).
- (٤) في التكملة شاذلي: (والتفجير والتفخيم).
- (٥) (القتال) ليست في: (أ).
- (٦) في التكملة: (مصادر).
- (٧) في التكملة شاذلي: (نحو خرج وخرجته).

وقالوا: فَسَقَّتْهُ، وَزَيَّيْتُهُ أَي استقبلته بالزَّناء والفِسْقِ كقولهم: حَيَّيْتُهُ أَي قلت له: حَيَّاكَ اللهُ، وكذلك سَقَّيْتُهُ، وقد جاء أَفْعَلُ في هذا المعنى قالوا: أُسْقَيْتُهُ أَي قلت له: سَقَّاكَ اللهُ وتقول ^(١): أَصَبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا وَأَفْجَرْنَا أَي صرنا في هذه الأوقات قال ^(٢):

فَمَا أَفْجَرَتْ حَتَّى أَهَبَّ بِسُدْفَةٍ عَلاَجِيمَ عَيْنِ ابْنِي صُبَّاحٍ نُثِيرُهَا ^(٣)
وَيَجِيءُ أَفْعَلُ في معنى فَعَلَ نحو: قَلْتُهُ البيع وأَقْلْتُهُ ^(٤)، وَبَكَرَ وَأَبْكَرَ وَبَدَأَ اللهُ الخلق، وَأَبْدَأَهُمْ، وقد عمل أهل اللغة في هذا المعنى ^(٥) كتباً ^(٦).
وَأَمَّا فَعَّلَ فلتكثير العمل نحو: قَطَّعْتُهُ وَكَسَّرْتُهُ، وَفَتَحْتُ الْأَبْوَابَ، وقال

(١) في التكملة شاذلي: (قالوا).

(٢) في التكملة مرجان: (قال ذو الرمة).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

أهَب: أيقظ، السدفة: اختلاط الضوء، علاجيم: جمع علجوم وهو ذكر الضفادع، عين: يعني عين ماء، ابنا صباح: رجلان من ضبة، نثيرها: النثر النخير من الأنف.
الشاهد: قوله: "أفجرت" أي صارت في وقت الفجر.

ورد في ديوانه: ٢٤٦، والإبدال لأبي الطيب ٤٥/١، والمخصص ٤٩/٩، وابن يسعون: ٢٧٦، والقيسي: ٨٨٥، وابن بري: ٦١٣، وشواهد نحوية: ١٧٧، وشرح المفصل ١٠٤/٧، واللسان والتاج (فجر، نثر).

(٤) انظر: فعلت وأفعلت للزجاج: ٧٥، والمخصص ٢٤٧/١٤، وما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: ٦٠.

(٥) في التكملة مرجان: (الفن).

(٦) في التكملة شاذلي: (المعنى الذي كتبنا).

من أفرد لهذه الأفعال كتباً قطرب، والفراء وأبو عبيدة وأبو زيد والأصمعي والزجاج والجواليقي وغيرهم.

وأما فاعلته فإنه يجيء دالاً على أنه قد كان مني إلى صاحبي مثل الذي كان منه إليّ وذلك نحو: خَاصَمْتَهُ وَكَارَمْتَهُ وَفَارَقْتَهُ وَعَازَنْتِي^(٢).
وقد يجيء فاعلتُ لا يراد به فعل من اثنين، وذلك نحو: سَافَرْتُ وَعَافَاهُ
الله وَطَارَقْتُ^(٣) النَّعْلُ^(٤).

قال المفسر:

اعلم ن الزيادة على ضربين كما ذكره، فالأول: أن تكون للإلحاق وهو
على ضربين: أحدهما: أن يكون بزيادة حرف من حروف التركيب كقولك:
جَلَبَبَ جَلْبَبَةً وَشَمَلَلَ شَمَلَلَةً، وذلك أن جَلَبَبَ من جَلَبَبَ وَشَمَلَلَ من شَمَلَلَ الْحَقَا
بَدَخَرَجَ بتكرير اللام.

والثاني: أن يكون بزيادة حرف خارج من التركيب نحو: يَيْطَرُ يَيْطَرَةً
وَهَيْئَتُهُمْ هَيْئَةً، وَجَهْوَرُ جَهْوَرَةً؛ لأنها من بَطَرَ وَهَنَمَ وَجَهَرَ، فَأَتَتْهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ
ملحقة لها بمثال دَخَرَجَ، فَيَاءُ يَيْطَرُ بِإِزَاءِ الْهَاءِ مِنْ دَخَرَجَ، وَوَاوُ جَهْوَرُ بِإِزَاءِ الْهَاءِ
مِنْ دَخَرَجَ وَكَذَا سَلَقَيْتُهُ مِنْ تَرْكِيْب سَلَقَ الْحَقُّ^(٥) بِالْيَاءِ بِدَخَرَجَ، وَقَلَسَيْتُ مِنْ
تَرْكِيْب قَلَسَ الْحَقُّ بِدَخَرَجَ، فَإِنْ قُلْتَ: أَيْجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَلَسَوْتُ لِقَوْلِهِمْ:

(١) سورة القمر، الآية (١٢).

(٢) في التكملة شاذلي: (عازني وعاززته).

(٣) في اللسان (طرق)، (طارق الرجل بين نعلين وثوبين: لبس أحدهما على الآخر وطارق نعلين: خصف إحدهما فوق الأخرى).

(٤) التكملة شاذلي: ٢١٥، ٢١٦، والتكملة مرجان: ٥١٤-٥١٨.

(٥) في ر: (ولحق).

قَلَنْسُوءَ، فقلبت الواو ياء لكونها رابعة؟ فالجواب أن هذا غير مرضي، وذاك أن الإلحاق: هو إدخال حرف على بناء، وليس قَلَنْسُوءَ ملحقة بشيء فيؤخذ^(١) منها فعل ملحق، وكيف تكون ملحقة، وليس على وزنها في الأصول شيء؟ ولا يجب أن يقال: إن الحرف الذي يؤتى به للإلحاق لا يغير لأجل أنك تقول: سَلَقَاةٌ وَقَلَسَاةٌ، فتقلب الياء؛ لأن الياء المتحركة المفتوح ما قبلها لا تصح، فكذلك يجوز أن يقال: إن الواو قلبت ياء؛ لأنها لا تثبت رابعة طرفاً، فالوجه هو الأول هذا ولا يجب أن تقول في^(٢) سَلَقَيْتَ: إن الواو جاءت للإلحاق فانقلبت ياء لأجل أن حرف الإلحاق زيادة تزداد، فإذا كانت الزيادة في موضع يصير فيه الواو إلى الياء فزيادته كلاً زيادة، فيجب أن يقال: إن الياء هي الزيادة، وليست منقلبة ألا ترى أن أحداً لا يقول: إن همزة أَحْمَرٍ أصلها ألف قلبت همزة؛ لامتناع الابتداء بها كما فعل في دَابَّةٍ، وذلك؛ لأن^(٣) الموضع إذا كان مما لا تقر فيه الألف، فإن محاولة زيادتها فيه، وتقديرها محال بل يجب أن تجعل الهمزة هي الزيادة، وشَيْطَنٌ من تركيب شَطْنٍ، وشَيْطَانٌ فيَعَالٌ أنشد شيخنا: أَيْمًا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي الْقَدِّ وَالْأَغْلَالِ^(٤)

فذكر حديث سليمان عليه السلام مع الجن، / فشَاطِنٌ فاعِلٌ كما ترى، ١٨٣/أ

(١) في ر، وظ: (فيوجد).

(٢) في ظ: (في نحو).

(٣) في ظ، ود: (أن).

(٤) بيت من البحر الخفيف قائله أمية بن أبي الصلت.

الشاهد: قوله: "شاطن" اسم فاعل من شطن.

ورد في ديوانه: ٦٥، وتفسير الطبري ٣٨/١، ونقد الشعر ٢٠٦، وإعراب ثلاثين سورة: ٧، وتهذيب اللغة ٤٠/٣، ٣١٢/١١، والحجة للفارسي ١٨/٢، ومعجم مقاييس اللغة ١٨٥/٣، والصحاح (شطن) والاشباه والنظائر للثعالبي ١٧٧ والتكملة والذيل والصلة واللسان (شطن)، والبحر المحيط ٦٢/١، والدر المصون ١٠/١.

ومن أخذه من شَاطِئِ شَيْطَانٍ من قوله:

يَشْطِطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطْلُ^(١)

وَأَسْتَشَاطُ غَضَبًا، كان عنده فَعْلَان^(٢)، فلا يصرفه فيجب أن يكون شَيْطَانٌ وَشَيْطَانُهُ فَعَلَّتَهُ^(٣)، فيكون النون للإلحاق بمزلة نون رَعَشَنٍ؛ لأنه من الرِّعْشَةِ ألحق بجَعْفَرٍ، وأنشد شيخنا:

وَقَدْ مَنَّتِ الْخَذَوَاءُ مِنَّا عَلَيْهِمْ وَشَيْطَانٌ إِذْ يَدْعُوهُمْ وَيُثَوِّبُ^(٤)

وقال: إن ظاهره أنه جعله فَعْلَان كَسَعْدَان، فلم يصرف للتعريف

(١) جزء من عجز بيت من البحر البسيط قائله الأعشى، والبيت بتمامه:

قد تخضب العير من مكنون فائله وقد يشيط على أرماحنا البطل

العير: سيد القوم، فائله: الفائل: عرق يجري من الجوف إلى الفخذ، ومكنون الفائل: هو الدم، يشيط: يهلك.

الشاهد: قوله: "يشيط".

ورد في ديوانه: ١١٣، وشرح القصائد المشهورات ١٥٤/٢، والصحاح (شيط)، والأشبه والنظائر للثعالبي ١٧٨ وشرح القصائد العشر للتريزي: ٣٤٨، وأساس البلاغة (شيط)، وشرح المفصل ٦٤/٥، واللسان (شيط)، والبحر المحيط ٦٢/١، والتاج (شيط).
(٢) شَيْطَانٌ: فَيَعَال عند البصريين فنونه أصلية من شَطْن أي بعد، واسم الفاعل شَاطِئٌ وعند الكوفيين فَعْلَان فنونه زائدة من شَاط يشيط. انظر الكتاب ٣٢٣/٢، وتهذيب اللغة ٣١٢/١١ والبحر المحيط ٦٢/١.

(٣) انظر: الكتاب ١١/٢، ٣٣٤.

(٤) بيت من البحر الطويل قائله طفيل الغنوي.

شيطان: هو شيطان بن الحكم بن جلهمة، والخذواء فرسه

الشاهد: قوله: "شيطان" لم يصرفه للتعريف وزيادة الألف والنون.

ورد في ديوانه: ٤٩، ونسب الخيل: ٣٨، والحيوان ٣٠٠/١، والحجة للفراسي ١٨/٢، وأسماء خيل العرب وأنسابها: ٨٥، والحلبة: ٣٨، واللسان (شيط)، والأقوال الكافية: ٣١٨، والتاج (شيط).

والألف والسنون، وقال: ويجوز أن يكون سماه باسم القبيلة تفاؤلاً وترجياً أن
يكثر نسله حتى كأنه قبيلة، ولا يصرف للتعريف والتأنيث بتقدير معنى القبيلة،
ويقوى هذا المعنى عندي أنهم سموا المرأة كَنَزَةً من كَنَزَ يَكْنِزُ تفاؤلاً أن يكثر
الأولاد في بطنها، وفاطمة تفاؤلاً أن يكون لها أولاد تفظمها وغير ذلك، فعلى
هذا يجوز أن يكون شَيْطَانٌ فَيْعَالاً كَفَيْنَانِ ^(١) من الفَنَنِ، فلا يكون منع الصرف
لأجل الألف والنون، وحوَقَلَ الرجل إذا اعتمد على خَصْرِيهِ ^(٢) في مشيه، وهو
من قولهم حَقَلَ الفرس يَحْقَلُ حَقْلاً إذا وَجَعَ حافره والحُقْلَةُ ^(٣) والحُقَال اسم
ذاك، وهَرُول من تركيب هَرَلَ؛ لأن الواو لا يكون أصلاً في الرباعي، والواو في
حوَلَق يجب أن تكون مزيدة للإلحاق أيضاً، وذاك أنه وإن كان بمعنى لا حول
ولا قوة إلا بالله، وفي حول واو أصلية، فإن سبيله ليس كسبيل أن يشتق غَزَوْتُ
من العَزْو؛ لأن الشيء لا يشتق من كلمات مجموعة وتراكيب، وإنما يكون
الاشتقاق في كلمة واحدة ومن تركيب واحد؛ لأن معنى الاشتقاق أن يكون
التركيب سابقاً، ثم يؤخذ منه شيء هو على نظمه وحروفه نحو: أخذ ضَرَبَ من
الضَّرَب؛ لأن التركيب من ضرب على هذا النظام، فلا يجوز أن يقال في نَهَضَ
ونَهَد: إن أحدهما مشتق من الآخر لاختلاف التركيبين، وإنما يكون ذلك على
الاستثناف، وكذلك لا يصح الاشتقاق من كلمات؛ لأن ذلك يقتضي أن يجمع

(١) الفينان: الشعر الكثير الأصول، النوار: ١٩٢، وفي تهذيب اللغة ٤٤٦/١٥ (هو فيعال

من الفن والياء زائدة).

(٢) في د: (خاصرته في مشيته)، وفي ظ: (مشيه).

(٣) انظر: اللسان (حقل).

التراكيب^(١) كلها في الكلمة، وذلك مستحيل، فهذا على أن تضع^(٢) مثلاً فيه بعض حروف الكلمات المقصودة ليكون أبين فنقول: حولق، وإذا كان استثناء بناء اعتبرت فيه من الحكم ما تعتبر في كل بناء تبنيه، فكما لا تجعل الواو في (هَرَوَلْ أصلاً؛ لأنه لا يكون كذلك في بنات^(٣) الأربعة بإجماع كذلك يجب أن يجعل الواو في^(٤) حَوَلَقْ زائدة، وتجعل الوزن فَوَعَلْ دون فَعَلَلْ، ولو قيل/ لك: صغر مُحَوَلَقْ^(٥) تصغير الترخيم وجب أن تقول: حُلَيْقْ ولا تقول: ١٨٣/ب حَوَيْلَقْ كما تقول في مَدْحَرَجْ: دُحَيْرَجْ، وهَلَلْ تقول في وزنه: فَعَلْ وتكون إحدى اللامات زائدة، وإن كانت اللامات في لا إله إلا الله أصولاً لأجل أن هذا شيء تبنيه، وليس بمحمول على ذلك في الزيادة والأصل، وإنما المقصود أن يكون فيه بعض حروفه، فيجب أن تحريره على المنهاج المتعارف، وهو أن يكون نحو هذا فَعَلْ لا فَعَلَلْ، فاعرفه وقس عليه.

والضرب الثاني: مما هو على وزن المملح، وليس بمملح وذلك أَفْعَلْ وفَاعَلْ وفَعَلْ كل على وزن دَحَرَجْ^(٦) غير أنه لا يجوز أن يجعل الهمزة في أكرم للإلحاق بدَحَرَجْ إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون مصدره على مثال دَحَرَجَة نحو: أَكْرَمَة كما قالوا: جَهْوَرَة وشمْلَلَة وسَلَقَيْته سِلْقَاء وسِلْقَاء، وقالوا:

(١) في ظ: (التركيب).

(٢) في ظ: (تصنع).

(٣) في د: (سائر).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (محلولق).

(٦) على وزن دَحَرَجْ يعني في الحركات والسكنات.

أَكْرَمَهُ^(١) إِكْرَامًا، ولم يقولوا: أَكْرَمَةً، فدل على أنه ليس بملحق، وأن الهمزة دخلت فيه دخول غيرها من الزيادات لا تكون للإلحاق كميم مَفْعُول، وكذلك لا تكون الألف في قاتل للإلحاق لأجل أن المصدر على مُقَاتَلَةٍ، ولو جعلت قَاتِل بوزن فَعَلَل لوجب أن يكون مصدره على فَعَّلَلَةٍ ومُقَاتَلَةٍ على ظاهر قولك بزنة مَفْعَلَلَةٍ.

هذا والألف لا تكون للإلحاق حشواً لأمر بيناه في التصريف^(٢) وكذا فَعَل لا يكون ملحقاً لمحيء مصدره على تَفْعِيل، وذلك لا يكون في مثل دَخَرَج قط، فلا يقال: دَخَرَجْتُ دَخَرِجًا، ولا مُدَخَرَجَةً، فهذه أمثلة على وزن الملحق وليست بملحقة، ولما جعلوها على وزن الرباعي اعتبروا في مصادرها أن تكون مشبهة لمصادر الرباعي من طرف، وذاك أنهم قالوا: الإكرام والقِتَال والكِذَاب فجاء بإزاء الدِخْرَاج، ولم يقولوا أَكْرَمَةً وَقَاتَلَةً وَقَتَلَةً ليعلم أنها ليست ملحقة على الحقيقة، وهذا^(٣) أمر أوجب أن تصرف هذه عن سمت الإلحاق، وذاك أن زيادة الإلحاق يطلب منها اللفظ، وهو أن واو جَهْوَر جعل التركيب على وزن دَخَرَج، وهذه الزيادات جاءت لمعنى ألا ترى أن الهمزة تعدي في قولك: كَرَم وأَكْرَمَتَهُ، والألف في قَاتِل يدل على كون الفعل بين اثنين، والتضعيف في فَعَل يدل على التكثير، فلما كان كذلك صار ذلك بناء يصاغ على انفراده لمعنى، ولو ألحق لم يكن كذلك بل كان إِتباع لفظ للفظ، وكان اعتبار استتفاف اللفظ/ لاستتفاف المعنى متروكاً، ويزيد في وضوحه أنك تقول: اسْتَخْرَجَ ١٨٤/أ

(١) في ر، وظ، ود: (أكرمته).

(٢) انظر: ١٢٠٤.

(٣) في ر، وظ، ود: (هنا).

وأنطَلَقَ، فلا يمكنك أن تجعل ذلك ملحَقاً لفقد أصل يوازنه، وكذا مَفْعُول لا يمكن أن يقدر إلحاقه بشيء والزيادة الكائنة لمعنى لا يكون مثال الكلمة بها تابعاً لمثال، وإنما يكون القصد أن يوضع اللفظ لمعنى لا أن يتبع اللفظ^(١) لفظاً، فأصل يُكْرِم يُؤْكِرِم على مثال^(٢) يُعَكِّرِم غير أنه اجتمع همزتان في قولك: أنا أأْكِرِم فحذفت الثانية؛ لأن اجتماعهما مرفوض عندهم، ثم أجرى الباب على وجه واحد، فلم يقل: يُؤْكِرِم ولا تُؤْكِرِم، وتؤكرم^(٣)، وإن كان لا يجتمع همزتان لئلا يختلف الباب، فحروف المضارعة أخوات إذا وجب حكم في واحدة أجرى الجميع على ذلك، ومثله تَعِدْ وأَعِدْ وَعِدْ في متابعة يَعِدْ، ويُعاد إلى الأصل في الضرورة كقوله:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْكِرِمَا^(٤).

(١) (لمعنى لا أن يتبع اللفظ) ليست في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (يؤكرم مثل يعكرم).

(٣) (وتؤكرم) ليست في: (ظ).

(٤) رجز قائله أبو حيان الفقعسي.

أهل: مستحق وذو أهلية.

الشاهد: قوله: "يؤكرمًا" أثبت الهمزة على الأصل، ولم يحذفها تخفيفاً لضرورة الشعر والقياس حذفها.

ورد في المقتضب ٩٨/٢، والمنصف ٣٧/١، والخصائص ١٤٤/١، والصحاح (كرم)، والمخصص ١٠٨/١٦، والاقتضاب ٣٣٦/٣، والقيسي: ٨٨٣، والإنصاف: ١١، وكشف المشكل ٣٠٠/٢، وشرح الشافية للرضي ١٣٩/١، وابن الناظم: ٨٦٨، واللسان (كرم)، وشرح الشافية للجاربردي ٥٨/١، وشرح الألفية للمرادي ٩٨/٦، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣، وحاشية ابن جماعة على شرح الشافية ٥٩/١، والعيني ٥٧٨/٤، والتصريح ٣٩٦/٢، وشرح شواهد الشافية: ٥٨، والخزانة ٣١٦/٢.

ووجب أن يكون يُؤَكِّم على مثال يُدَحْرِج، وذاك أن الزيادة إذا صيغ عليها الماضي عادت في المضارع ألا ترى أن الألف في قاتل عائد في "يقاتل" والحرف المكرر من فَعَلَ يُفَعِّل، وقالوا: هَرَّاق يُهَرِّق، فقلبوا الهمزة هاء، فلما صارت الهمزة إلى الهاء ثبتت في قولك: أنا أَهَرِّق إذ لم يكن يلتقي همزتان، فإذا ثبت في "أهريق" كان ثباته في يُهَرِّق أولى وأوجب.

وأما يُؤَثِّفُ، فإن أخذته من أَثَفْتُ وَأَثَفْتُ قَدْرَكَ أمر من أَثَفْتُ، كان يُؤَفِّعُنْ مثل يُؤَكِّمُنْ، وإن أخذته من تَأَثَّفُ من قوله:

..... وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرِّفْدِ ^(١)

أي أحاطوا بك إحاطة الأثافي بالنار؛ لأنها تكون جوانب متلاقية كان يُفَعِّلُينَ بمنزلة يُسَلِّقُينَ، وكان الياء للإلحاق والهمزة فاء، وعلى القول الأول كان الياء لا ما، وأُثِفِّيَ على القول الأول أُنْعُوْلَةَ لكونه من تركيب ث ف ي، وعلى الثاني فُعْلِيَّةٌ لكون الهمزة فاء، ألا ترى أن تَأَثَّفَ تَفَعَّلَ، فالأثافي فَعَالِيٌّ أو أَفَاعِلِيٌّ،

(١) عجز بيت من البحر البسيط قائله النابغة الذبياني، وصدره:

لا تَقْذِفْنِي بِرُكْنِي لَا كَفَاءَ لَهُ

الرقد: العصب من الناس.

يريد: لا ترميني بما لا أطيق ولا يقوم له أحد ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين.

الشاهد: قوله: "تأثفك".

ورد في ديوانه: ٢٦، وضرورة الشعر للسيرافي: ٢٢٣، وتهذيب اللغة ١٠/١٩٠، ١٥/١٤٩، وسر صناعة الإعراب: ١٧٣، والمنصف ١/١٩٣، ٢/١٨٥، والصحاح (أثف)، وشرح القصائد العشر: ٣٦١، والاقتضاب ٣/٣٣٧، وأساس البلاغة (أثف)، والقيسي: ٨٨٤، وابن بري: ٦١٢، واللسان (أثف)، والخزانة ٢/٣١٦، والتاج (قذف).

وإذا خَفَفَ ففيل: الأثافي حذف الياء الزائدة فبقي أَفَاعِل، ومثله أَعَادِي إذا خفف هو كأَعَارِب، ثم كأَعَارِب مثلاً، وأما معنى هذه الأمثلة فعلى اختلاف. فأفَعَلَ يَجِيء للتعدي في الغالب نحو: ذَهَبَ وَأَذْهَبَتْه وَقَامَ وَأَقَمَّتْه.

والثاني: أن يكون بمعنى صار ذا كذا كقولك: أَعَدَّ البعير إذا صار ذا غُدَّة، وإلى هذا يعود نحو: قولك: أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا دخلنا في الصباح والمساء؛ لأنه بمنزلة صرنا ^(١) ذوي صباح ومساء، وكذا أَفَجَرْنَا دخلنا في الفجر، وقد ١٨٤/ب تقدم ^(٢) أن أَصْبَحَ وَأَمْسَى إذا لم يتما لم يكن ^(٣) فيهما معنى الصباح والمساء، وكانا بمنزلة صار كقولك: كان زيد فقيراً فأصبح غنياً، وأمسى زيد أخاك، وأصبح بكرٌ الرجل الذي ^(٤) تراه، والأصل أن يكون دالا عليه، ثم لما كان المساء والصباح ينتقل أحدهما إلى صاحبه خلع منهما الدلالة على وقت البياض والسواد وجعلا للانتقال الصريح كصار، وعلى ذلك يجري ما شاكله نحو: غدا وراح وأضحى الأصل في الجميع أن يدل على الوقت المعلوم، ثم إن الانتقال لما اعتوره استعمل بمعنى صار، ففيل: غدا زيدٌ مسروراً، وأضحى عمرو أخاك، وراح خالد غنياً لا يعتبر في شيء منه الوقت، فإن قلت: أصبح زيد ضاحكاً، وأنت تريد الدخول في الوقت كان المنسوب حالاً كقولك: دخل في الصباح ضاحكاً.

(١) في ظ: (أن تقول صرنا).

(٢) المقتصد: ٤٠١.

(٣) في ر، وظ: (لم يتما جاز أن لا يكون).

(٤) في د: (يعرف).

ولم يجوز أن تأتي بالمعرفة فتقول: أصبح زيدُ الرجل الذي تراه؛ لأن الحال تكون نكرة ألبة، وإنما كان ^(١) المعرفة حيث جعلتها بمنزلة صار؛ لأن منصوب ^(٢) باب كان كالمفعول إذ ^(٣) المفعول يكون معرفة ونكرة (ثم هو خبر المبتدأ في الأصل وخبر المبتدأ يكون كما لا يخفى معرفة ونكرة) ^(٤) ومن هذا الضرب أَجْتَنَّبْنَا دَخَلْنَا فِي الْجَنُوبِ، وَأَدْبَرْنَا فِي الدُّبُورِ وَأَصْبَيْنَا وَأَشْبَاهَهُ ^(٥)، ومنه قولهم: أَخْصَدَ الزَّرْعَ، وَأَصْرَمَ النَّخْلَ، وذاك أنه صار ذَا حِصَادٍ وَذَا صِرَامٍ، وذاك أنه لما قارب أن يحصد واكتسى هيئة ^(٦) صار كأنه شيء تملكه حتى كأن ذلك الفعل قد وجد ^(٧).

والضرب الثالث قولك: أَحْمَدْتُهُ أَي وَجَدْتُهُ مَحْمُوداً وَأَفْحَمْتُهُ أَي وَجَدْتُهُ مُفْحَماً وَأَجَبَّيْتُهُ وَجَدْتُهُ جَبَّاناً وَأَحْيَيْتُ الْأَرْضَ وَجَدْتَهَا حَيَّةً النَّبَاتِ وَمِثْلَهُ كَثِيرٌ.

والضرب الرابع: أن لا يكون للهمزة تأثير ويكون بمنزلة فَعَلَتْ، وذلك قُلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَيْتُهُ ^(٨)، وهو محصور قليل بالإضافة إلى ما تفيد الهمزة فيه وتغير

(١) في ر، وظ: (جاز المعرفة حيث أردت عموم الأوقات لأنه يكون بمعنى صار).

(٢) في د: (المنصوب في باب كان).

(٣) في ظ، ود: (و).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) في د: (وشبهه).

(٦) في ظ، ود: (هيئته).

(٧) في ظ: (وجد فيه).

(٨) معناه: أنك رددت عليه ما أخذت منه، ورد عليك ما أخذ منك، المنصف ٤٤/٣.

معنى فَعَلْتُ، وذلك هو الأصل؛ لأن تغيير اللفظ يقتضي تغيير المعنى، وهذا نوع من الاستكثار^(١) في الألفاظ كَقَعَدَ وَجَلَسَ، على ما ذكرت قبل من مذهب العلماء فيه، غير أن هذا تغيير بزيادة، وذاك تغيير باستئناف بناء، وعلى هذا يدور في الأعراف.

فأما قوله عز وجل: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾^(٢) فهو عندي من النوع الأول كقولك: حَفَرْتُ بئراً وأَخْفَرْتُ زيداً بئراً أي جعلته يحفرها فهو من وَزَعَ يَزَعُ فكأنه / قيل: اجعلني أَرْعُ شكر نعمتك عن أن يفوتني وأحصره ١٨٥/أ وأضبطه؛ لأن الذي يتصور الشيء ويقف عليه مانع له من الذهاب والمفارقة، ويوضحه قولهم: أَلْهِمْنِي: بمعنى اجعلني أَلْهَمُهُ وَأَتَنَاوَلُهُ، وكذا أَرْعِنِي سَمْعَكَ معناه: اجعل سَمْعَكَ: يَرْعَانِي من قولك: رَعَيْتُ الشيء. بمعنى رَاعَيْتُهُ كقول الخنساء:

أَرْعَى النُّجُومَ وما كُفِّتُ رِعْيَتَهَا وَتَارَةً أَتَغَشَّى فَضْلَ أَطْمَارِي^(٣)
والضرب الخامس: أن يكون أَفْعَلْتُ بممثلة فَعَلْتُ في شيء من المعنى دون كله، وذلك كقولهم: أَصَحَّتِ السماءُ فهي مُصْحِيحة، وصَحَا السكران، فمعنى

(١) في ظ: (استكثار الألفاظ).

(٢) سورة النمل، الآية (١٩)، والأحقاف، الآية (١٥).

(٣) بيت من البحر البسيط بين الشارح قائله.

أَتَغَشَّى: أَتَغَطَّى، أَطْمَارِي: واحدها طِمْر وهي الثياب الرثة.

الشاهد: قولها: "أَرعَى" فأَرعَى بمعنى راعيت.

ورد في ديوانها: ٥٨، ومعجم مقاييس اللغة، والمجمل والصحاح (رعى)، والأفعال

للسرقسطي ٥٨/٣، والأساس، واللسان، والتاج (رعى).

الانكشاف واضح في الفعلين غير أنَّ كل واحد منهما اختص بشيء على الانفراد، ولم ^(١) يكن كَقَلْتُ وأَقَلْتُ في الاستواء ألا تراك تقول: أَقَلْتُ البيع حيث تقول: قَلْتُهُ ونكرت الشيء كما تقول: أنكرته، ونَصَفَ النهار كما تقول: أُنْصَفَ، وهذا أقيس؛ لأن تغيير اللفظ يقتضي تغيير المعنى، فكما أن لفظ أَصْحَتَ غير لفظ صَحَوْتُ كذلك يجب أن يكون بين المعنيين اختلاف، والانكشاف في السماء أقوى واللفظ الزائد به أليق.

والضرب السادس: أن يكون بمعنى السلب كقولهم: أَعْجَمْتُ الكتاب أي أَرَزَلْتُ عُجْمَتَهُ، وَأَشْكَيْتُهُ ^(٢) أي أَرَزَلْتُ شِكَايَتَهُ وَأَعْتَبْتُهُ ^(٣) أَرْضَيْتُهُ وَقَطَعْتُ عَتَابَهُ وأنشد شيخنا عن أبي زيد:

تَمُدُّ بِالْأَغْنَاكِ أَوْ تَلَوِيهَا وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نُشْكِيهَا ^(٤)

(١) في د: (وإن لم).

(٢) في الأضداد للأصمعي: ٥٧ (يقال: أشكيت الرجل إذا أتيت إليه ما يشكو منه، وأشكيتته نزعته شكايته)، وانظر الأضداد لقطرب: ١٤٦، والأضداد لابن السكيت: ٢٠٨، والأضداد للسجستاني: ١٠٦، والأضداد لابن الأنباري: ٢٢١.

(٣) في ر: (أغنيته) انظر: اللسان (عتب).

(٤) رجز لم أهند إلى معرفة قائله.

وصف إبلاً قد أتعبها فهي تمد أعناقها، والإبل إذا أعيت ذلت ومدت أعناقها أو لوتها. الشاهد: قوله: "نشكيتها" أي نزيل شكايته.

ورد في الأضداد لقطرب: ١٤٦، والأضداد للأصمعي: ٥٧، ولابن السكيت: ٢٠٨، وللحجستاني ١٠٦، ولابن الأنباري: ٢٢١، ولأبي الطيب: ٣٩١، وتهذيب اللغة ٢٩٧/١٠، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٤١٩، والخصائص ٧٧/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٨، والصحاح (جفا، شكا)، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٧/٢، والأساس (جفو)، والمشوف المعلم: ٤٠٣، وشرح الكافية للرضي ٣٩١/٢، واللسان (جفا، شكا)، وبصائر ذوي التمييز (٣٤٢٩٣)، والخزانة ٣١٦/١١، والتاج (جفا، شكا). في تهذيب اللغة واللسان وبصائر ذوي التمييز (شكا)، (أو تنبيهها).

وقد جاء أَعْجَمْتُ الشيء بمعنى أَبْهَمْتُهُ ^(١) كما جاء أَشْكَيْتَهُ بمعنى إثبات الشكاية، وقد يجتمع فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ على السلب نحو: قَرَرْتُ ما في أسفل القربة وَأَقَرَرْتَهُ إذا صبيته فالمعنى أزلته عن مقره ونفيت استقراره، وكذا أَشْكَلْتُ الكتاب، وشكَلْتَهُ أي أزلت إشكاله، ويجوز أن يكون شكلت خصوصاً مستعاراً من شَكَلْتُ الفرس كأن المكتوب يضبط ويجعل بحيث لا ينفلت من يد الفهم ويقويه قولهم: قَيَّدْتَهُ، وقد جاء أَشْكَلْتُ الشيء بمعنى أثبت إشكاله كما جاء أَشْكَيْتَهُ بمعنى الثبات، وقد يلطف الفصل بين هذه الأنحاء فافطن له، وليس يمكننا إيراد الجميع فلم نضع الكتاب للغة.

وأما فَعَلَ فبابه التكرير نحو: قَطَعَ وَقَطَعَ، وَقَتَلَ وَقَتَلَ، وقد يذكر المخفف والمراد ^(٢) الكثرة كقوله:

فَقَتَلًا بِتَقْتِيلٍ وَضَرْبًا بِضَرْبِكُمْ جَزَاءَ الْعُطَاسِ لَا يَنَامُ مَنْ أَتَارُ ^(٣)

/ والأمر فيه سهل؛ لأن لفظ الفعل مبهم يصلح للجنس كله، ألا تراك ١٨٥/ب

تقول: قَتَلَ الخلق فتعم الأفعال كلها إلا أن التضعيف يقصد به تقوية الفعل، فلا

(١) انظر: تهذيب اللغة ٣٩٠/١.

(٢) في ر، وظ: (يراد به).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله مهلهل بن ربيعة.

جزاء العطاس: هو تسميته أي الدعاء له بالخير، ويريد تعجل بذلك كقدر ما بين التسميت والعطاس.

لا يموت من أتار: أي لا يموت ذكره، وأتار: أدرك ثأره.

ورد في البيان والتبيين ٣/٣٢٠، والحيوان ٣/٤٧٦، وتهذيب اللغة ١١/١٤٥، فيهما "فَعَقَرًا بعقركم".

يُمتنع أن يذكر المخفف ويراد ^(١) الكثير إذا دلت ^(٢) الحال عليه.

والضرب الثاني: أن يكون للتعدي نحو: فَرَحَ وفَرَّحَتْ، وهو كثير والذي كان للتكثير لم يفد التعدي شيئاً، ألا ترى أن قَطَعَ يتعدى إلى مفعول واحد مخففاً ومثقلاً، وكذا إذا كان للتعدي لم يوجب التكثير ففَرَّجَتْ لا يقتضي أن يكون بمنزلة قَطَعَ، وإنما هو كأفَرَجَ هذا وكأنك تجد فيه من القوة ما لا تجد في الهمزة، ألا تراهم قالوا: خَرَّجْتَ المتاع وأَخْرَجْتَ زيداً، فكان معنى التخريج أقوى هناك لقصدك المبالغة في إبرازه وتقديمه، وفي جعل تكرير حرف من نفس الكلمة علماً للتكثير حكمة، وذاك أن الفعل كما دخله القوة في نفسه من جهة المعنى، والتكرّر ^(٣) فيه وجد ولم يكن في غيره كذلك يجب أن يقع التكرير في لفظه، ولو أتى بزيادة أخرى لم يكن قد روعي مشاكلة المعنى للفظ في التكرير، وكذا فعلوا في الاسم نحو: قَتَلَ وضَرَّاب، وكان أوسع من غيره من أمثلة التكثير نحو: مِفْعَال ومِفْعِيل مما لا يكون فيه علم التكثير تكرير بعض حروف التركيب. والضرب الثالث أن يقال: سَقَيْتَهُ وَحَيَّيْتَهُ أي استقبلته بالتحية، وقلت: حَيَّاكَ الله، وَفَسَّقْتَهُ تَلَقَّيْتَهُ بالفسق وكذا كَفَرْتَهُ، وهو عائد إلى التعدي من حيث إنك إذا قلت: فَسَّقْتَهُ، فالمعنى أثبت الفسق له، وصيَّرتَه فاسقاً، فأنت وإن لم تحدث فسقه ولم تحمله عليه كما تحمله على الذهاب في أذهبتَه، وتحدث فرحه في "فَرَّحْتَهُ" فإنك في الحكم قد أحدثت فسقه من حيث كان مجهولاً غير متقرر، فلما قررته وأثبتته صرت كأنك أحدثت فيه شيئاً لم يكن فعلى هذا ورد إلا أنه

(١) في د: (يراد به).

(٢) في ر، وظ: (دخل).

(٣) في ر: (التكرير).

صار يعد قبيلاً آخر لأجل أنه ليس بإحداث للفعل على الحقيقة، ومثله ما ذكرت في نحو قوله:

إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي ^(١)

وقولنا: إن لم يكن خرج زيد، وذاك أن خروجه لما كان مجهولاً صار ثباته في الحكم بمنزلة حدوثه حتى كأنه قيل: وإن يحدث خروج زيد أو أن يخرج زيد، فكذلك الفسق لما أثبت بعد أن لم يعرف صرت كأنك ^(٢) أحدثته فيه، ويزيده وضوحاً / أنك تقول: صيرته فاسقاً بهذا المعنى، ألا ترى أن الرجل ١/١٨٦ يقول: صيرتني كاذباً ولا يريد أنك حملتني على الكذب، وإنما يريد نسبتني إليه وأثبتته عليّ، وكذلك قولك: أثنت فلاناً بمعنى أثبت له التأييد حتى كأنه قد صار مؤثناً على الحقيقة، وإن كان هذا كاذباً في دعواه كقوله سبحانه:

(١) جزء من صدر بيت من البحر الطويل والبيت بتمامه:

إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلَا مَنِي صَدِيقِي وَشَلْتُ مِنْ يَدِي الْأَنَامِلُ

وقد اختلف في قائله، فقيل: إنه حجية بن مضرب الكندي، وقيل: معدان بن جواس، وقيل: معدان بن مضرب الكندي نسب إلى حجية بن: النوادر: ٢٤٩، والمؤتلف والمختلف: ٨٥، ومعجم الشعراء: ٤٠٧، وإصلاح ما غلط فيه النميري ٤٧.

ونسب إلى معدان بن جواس في الحماسة لأبي تمام ٩٤/١، وقال: (وتروى لمعن بن المضرب) وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٥٢، والتنبية على أوهم أبي علي: ٥٧، وسمط اللآلئ: ٤٥٧، وشرح الحماسة للتبريزي ٧٧/١، والإنصاف ٢٥٦، ومجموعة المعاني ٦٧. ونسب إلى معدان بن المضرب في أمالي القالي ١٨٧/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٢٣.

وورد غير منسوب في المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩٦، وشروح سقط الزند: ١٥٨٩.

(٢) في أ: (كانه).

﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾^(١) أي صيروهم إناثاً، وذلك أن الملائكة لا يعرفون بهذه الصفة، فلما قالوا: ذلك وادعوه صار كأنهم قد غيروها في الحقيقة عن التذكير إلى التأنيث، ف قيل: أنتم صيرتموهم إناثاً في اعتقادكم وكذبتم^(٢).

وأما نحو: حَيَّته أي استقبلته بالتحية، فهو عندي في التحقيق للتعدي، وذلك أن الدعاء لما كان سبب التحية، وأريد المبالغة والدلالة على قوة الرجاء، وحسن الظن بالله عزت قدرته ووسعت^(٣) رحمته جعل ذلك كأنه قد حصل من الداعي من^(٤) حيث كان سببه فقيل: حَيَّتك كقولك مثلاً: أَطَلْتُ عُمُرَكَ، ومثل ذا في وضع اللفظ على قوة الرجاء أنهم يقولون: أَطَالَ اللهُ بَقَاءَكَ، والمعنى الدعاء، فهذا خرج مخرج الخير حتى كأنه يقال: إن الله قد أطل بقاءك على الحقيقة، كما يقول: الرجل يريد أن يخرج قد خرج يريد أنه بمنزلة من فعل لانتفاء الشك عنه، فكذا هنا تقول: إنه من فرط الرغبة في طول بقاءك، وقوة الأمل كأنه قد تقرر، فأتى بلفظ الخير تنبيهاً على هذا المعنى، فكما يقال: أَطَالَ اللهُ عُمُرَكَ، وفعلت كذا، والمعنى على قولك لِيَطُلْ بَقَاؤُكَ من حيث كان القصد المبالغة كذلك يجيء حَيَّته، والمعنى قلت له: حَيَّاكَ اللهُ وأسأل الله أن يُحْيِيكَ، وكذا سقيته كأنه إذا دعا له بالسقيا جعل ذلك مثبِتاً له من جهة نفسه

(١) سورة الزخرف، الآية (١٩).

(٢) في ر، وظ: (وكذبتم وأما قولهم: كفر إذا سجد لغير الله تعالى وكان المعنى يكفر نفسه وثبت لها الخروج من الحق بذلك الصنيع وأما نحو).

(٣) في ر، وظ: (ووسعت كل شيء رحمته) وفي د: (ووسعت رحمته كل شيء).

(٤) (من) ليست في: (ظ).

إغراقاً ومبالغة، ويكون مجيء أسْقِيْتِه بمعنى سَقِيْتِه لأجل أن المعنى على التعدية من سَقَى يَسْقِي فكأنه قيل: سَقِيْتِه على الحقيقة، فإن قلت: فلو كان كذلك لوجب أن يجيء أفعَلت في الجميع، فيقال: أفسَقْتِه وأزْنَيْتِه وأحْيَيْتِه، فالجواب: أن هذا وهمٌ منك، وذاك أنه وإن كان ورد على هذا المعنى، فإنه توسع فيخص بمثال واحد ليكون أوضح هذا وليس كل موضع يجيء فيه فعَلته يشاركه أفعَلته، ألا تراك تقول: قَوِّمْتُ الرمح وما أشبهه، وهو من قام يقوم، ولا تقول: قَوِّمْتُ زيداً أي جعلته قائماً، وإن كنت تقول: أقمته ومثله كثير.

ب/والضرب الرابع: أن يكون للتعدية على معنى السلب كقولك: مَرَضَ الرجل ومَرَضْتَه: أي عاجلته وأزلت مرضه، وقَذَيْتَ العين تَقْذِيَةً إذا أخرجت منها القذى، وجاء أَقْذَيْتَ بمعنى أَلْقَيْتَ فيها القذى، وهذا أيضاً مما جاء فعَلْتُ فيه مع التعدى بمعنى لم يجيء فيه أفعَلْتُ، وإنما لم يستمر اشتراكهما نحو: أفرَحْتَه وفَرَحْتَه لأجل أنه لا يجب أن يعدى كل فعل بثلاثة أشياء، وإنما الذي يحتاج إليه أن يعدى مرة، فما فوق ذلك استكثار ^(١) من اللفظ، ولا يستمر كون اللفظين لمعنى في كل شيء، فإذا قيل: أفرَحْتُ وفَرَحْتُ كان كقَعَدَ وجَلَسَ، وإذا قيل: قَذَيْتَ وأَقْذَيْتَ كان كقَعَدَ وخَرَجَ في الاختلاف، ومن هذا عندي قولهم: عَذَّبْتَه كأنه سلبته عذوبة العيش وأزلتها، وإن شئت جعلته للإثبات، وجعلت العذاب جنساً برأسه غير مشتق، وقالوا: جَلَدْتُ البعير بمعنى نزعته جلده وقَرَدْتَه بمعنى (نزعته) القراد منه.

(١) في أ: (استكثاراً).

والضرب الخامس: أن يكون بمعنى^(١) فَعَلْتُ كقولهم: عَاضَهُ وَعَوَّضَهُ، وَمَازَ الشَّيْءَ وَمَيَّزَهُ، وَزَالَ الشَّيْءُ يَزِيلُهُ^(٢) وَيَزِيلُهُ، وَيَقَالُ: مِزْتَهُ فَلَمْ يَنْمِزْ، وَزَلَّتْهُ فَلَمْ يَنْزَلْ، فَعَوَّضْتُ لَيْسَ يَفِيدُ التَّعْدِيَةَ تَضْعِيفُهُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ عَاضَ فِي التَّعْدِيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ قَالَ:

عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَمَا شَابَتِ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدًا^(٣)
وليس يراد به التكاثر كما يراد بقطع تقول: عَوَّضْتُهُ شَيْئًا يَسِيرًا، وَمَا عَوَّضْتُ إِلَّا وَاحِدًا، وَكَذَا مَيَّزْتُ هَذَا مِنْ هَذَا فَلَا يَفِيدُ التَّكْثِيرَ.
وَأَمَّا زَيْلْتُ فَقَدْ يَفِيدُ ذَلِكَ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ قُلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَنْتُهُ فِي أَنَّ التَّضْعِيفَ لَمْ يَفِدْ شَيْئًا كَمَا لَمْ تَفِدْ الْهَمْزَةُ.

وَأَمَّا فَاعَلْتُ فَمَوْضُوعَةٌ عَلَى أَنَّ تَقْتَضِي فَاعِلِينَ يَكُونُ أَحَدُهُمَا مَنْصُوبًا فِي اللَّفْظِ وَالْآخَرُ مَرْفُوعًا نَحْوُ: قَوْلِكَ: قَاتَلْتُ زَيْدًا وَضَارَبْتُهُ، فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَاعِلًا (وَمَفْعُولًا)^(٤) رَفَعُوا أَحَدَهُمَا وَنَصَبُوا الْآخَرَ، وَهَذَا هُوَ أَوَّلُ الْأَفْعَالِ

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، و)ظ.

(٢) (يزيله) ليست في: (ظ).

(٣) بيت من البحر الرمل نسب في اللسان والتاج (نقد) إلى الهذلي.

عاضها: عَوَّضَهَا اللَّهُ مِمَّنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِهَا غُلَامًا، وَلَدَتْهُ بَعْدَمَا أَسْنَتْ، وَشَابَ رَأْسُهَا وَتَكَسَّرَتْ أَسْنَانُهَا فَأَحْبَبَتْهُ أَشَدَّ مَحَبَّةٍ؛ لِأَنَّهَا قَدْ يَمُوتُ أَنْ تَلِدَ غَيْرَهُ.

ورد بلا نسبة في: إصلاح المنطق: ٤٩، وتهذيب اللغة ٣٧/٩، وشرح أبيات إصلاح المنطق ١٥٠، والخصائص ٧١/٢، والمقتضب لابن جني ٦٣، والصحاح (نقد) وتهذيب إصلاح المنطق ١٦٣/١، والمشوف المعلم: ٧٨٦، وشرح قصيدة كعب ٤٩، والمغني ٥٣٨، وشرح شواهد المغني ٨٧٣، والأشباه والنظائر ٣٠٣/١، وشرح أبيات المغني ٦٥/٧.

(٤) (ومفعولا) ليست في: (أ).

التي يجوز فيها جعل أي واحد شئت من الشيئين فاعلاً والآخر مفعولاً، ومثله قولك: أصابني خَيْرٌ وأصبت خيراً، ولا يجوز هذا في المفعول الذي لا حظ له في الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً لم يجوز أن يكون زيد فاعلاً، ولو قلت: ضَرَبَنِي زَيْدٌ لم يفد ما يفيده نصب زيدٌ كما كان في قولك قاتلت زيداً وقاتلني زَيْدٌ.

وأما مجيء فاعَلْتُ بمعنى فَعَلْتُ نحو: سَافَرْتُ، وأفَعَلْتُ نحو: عَافَاهُ اللهُ بمعنى /أَعْفَاهُ اللهُ، وطَارَقَتْ هو قائم مقام أَطْرَقَتْ، وليس أَطْرَقَتْ بفصيح.

١/١٨٧

قال صاحب الكتاب:

"باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة من غير أن تكون على وزن بنات

الأربعة .

وذلك ما سكنت أوائله، فاجتلبت لها همزة الوصل لذلك، وهي ثمانية^(١)،
أبسية، فما كان من ذلك على انْفَعَلَ، فهو مُطَاوَع فَعَلَ، ولا يكون متعدياً إلى
المفعول به أبداً، وذلك نحو: كَسَرْتَهُ فَاثْكَسَرَ، وَحَطَّمْتَهُ فَاثْحَطَّمْ، وقالوا: حَسَرْتَهُ
فَاثْحَسَرَ قال:

كَمْ قَدْ حَسَرْنَا مِنْ عِلَالَةٍ عَنَسَ^(٢)

وقالوا: انطلق فلم نعلمهم استعملوا فَعَلَ الذي هو^(٣)، مطاوع له.
وما كان على اَفْتَعَلَ فقد يكون بمنزلة انْفَعَلَ، وذلك قولهم: غَمَمْتُهُ،

(١) ذكر أبو علي في باب همزة الوصل، تسعة مواضع، والذي لم يذكره هنا هو اَفْعَلَى وذكر
ابن السراج في الأصول ١٢٦/٢ ثمانية.

(٢) بيت من البحر الرجز قائله العجاج، وفي أخبار النحويين: ١٠٠، أن رؤية نسبه لنفسه.
حَسَرْنَا: أعيينا وأتعبنا، عِلَالَةٌ: الْعِلَالَةُ الناقة القوية، وَالْعِلَالَةُ أيضاً سندان الحداد: عَنَسَ:
الناقة القوية.

الشاهدة: قوله: حسرنا "فعل متعد ومطاويعه انحسر .
ورد في ديوانه (١٩٥/٢)، والفاضل: (٨١)، والأشتقاق (١٦١)، والجمهرة (٣٥٠/٣)،
والموشح: (٢١٥)، وابن السيرافي (٧٨/١)، ومعجم مقاييس اللغة (١٥٦/٤)، وابن
يسعون (٢٧٧)، والقيس (٨٨٦)، ابن بري (٦١٥) .

والتنبيه والإيضاح واللسان (درفس)، واللسان والتاج (عنس) .

(٣) في التكملة: (هذا) .

فَاغْتَمَّ، وَقَالُوا: ائْتَمَّ وَقَالُوا: شَوَّيْتَهُ فَاشْتَوَى وَأَنْشَوَى ^(١)، وقد يكون أَفْتَعَلَ مُتَعَدِّيًا، وليس في ذلك كائِفَعَلٌ، وقال: اشْتَوَى الْقَوْمُ إِذَا اتَّخَذُوا شِوَاءً، وكذلك اذْبَحَ إِذَا اتَّخَذَ ^(٢) ذبيحة، ومثل ذلك اصْطَبَّ الْمَاءُ أَيِ اتَّخَذَهُ واستعده .

وقد يجيء أَفْتَعَلَ لا يراد به شيء من ذلك نحو: اشْتَدَّ، وقالوا: اسْتَلَمْتُ الْحَجَرَ إِذَا قَبَّلْتَهُ، وإنما هو أَفْتَعَلَ مِنَ السَّلَمَةِ .

وما كان على أَفَعَلْتَ ^(٣) فنحو: احْمَرَّتْ وَابْيَضَضَتْ، وهو إذا لم يدغم بزنة انْفَعَلَتْ وَأَفْتَعَلَتْ، ولا يتعدى إلى مفعول به كما لم يتعد انْفَعَلَتْ، فهذه الأمثلة الثلاثة ^(٤) على زنة واحدة ^(٥) .

ومن ذلك أَفْعَالَلْتُ، وهي تجيء في الأمر العام في الألوان نحو: احْمَارَرْتُ، فهذا إذا لم يدغم بزنة اسْتَفْعَلْتُ، ولا يتعدى إلى مفعول به، والمضارع يَحْمَارُّ، واسم الفاعل مُحْمَارٌّ واحْمَرَّ مقصور منه.

وقد جاء أَفْعَالٌ في غير هذا النحو كقولهم: اقْطَارَ النَّبْتُ ^(٦) .

ومثله في: أَفْعَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٧) : ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ ^(٨) .

(١) انظر: كتاب (٢/٢٣٨) .

(٢) في التكملة: (أو يح القوة إذا اتخذوا) .

(٣) في التكملة مرجان: (فعللت) .

(٤) في أ (الثلاثية) .

(٥) انظر: ٢٣٦ حاشية رقم ٦ .

(٦) في اللسان (قَطَرَ): اقْطَرَ النَّبْتُ واقْطَارَ: وَلَّى وأخذ يحف وتها للبيس .

(٧) قوله تعالى) ليست في (أ) .

(٨) سورة الكهف (الآية: ٧٧) .

ومن ذلك استفعل وهو قد يجيء لاستدعاء الفعل وطلبه نحو: اسْتَفْهَمْتُ
 واستَحَبَرْتُ واستَعْطَيْتُ أي طلبت منه العطية، ويجيء لغير ذلك نحو: اسْتَحَدَّته
 أي أَصَبَّته جِدًّا واستَعْظَمْتُهُ أي أَصَبَّته عَظِيمًا، وقد يجيء بمعنى ^(١)، فَعَلَ، وذلك
 قَرَّ في مكانه واستَقَرَّ فيه، وعَلَا قِرْشَه واستَعْلَاه ^(٢)، وحكى أبو زيد استَعَلَى
 عليه قال ^(٣) سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ ^(٤). أي يَسْخَرُونَ. كما
 أن معنى يَسْتَهْزِئُونَ: يَهْزِؤُونَ ^(٥)، وقالوا: اسْتَنْطَقْتُهُ فَنَطَقَ، وقالوا: اسْتَفْتَيْتُهُ
 فَأَفْتَى .

ومن ذلك افْعَوْعَلَ، وذلك قولهم: اخْشَوْشَن، واغْشَوْشَبَتِ الأرضُ، وقد
 جاء متعديا، قالوا: اعروريت ^(٦) المهر ^(٧)، إذا ركبته عُرْيًا، واخْلَوْلَيْتُهُ قال: ١٨٧/ب
 فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ واخْلَوْلَى دِمَائًا يَرُودُهَا ^(٨)

(١) في التكملة (منزلة) .

(٢) انظر: الكتاب (٢٣٩/٢، ٢٤٠) .

(٣) في التكملة مرجان: (وقال) وفي أ (فقال) .

(٤) سورة الصافات (الآية: ١٤) .

(٥) في التكملة شاذ لي: (أي يهزؤون) .

(٦) في التكملة مرجان (اعروربت المهر إذا ركبته عربا) .

(٧) المهر: ولد الرمكة والضرس، والأنثى مُهْرَة، والجميع مِهَار ومِهَارَة، تهذيب اللغة
 (٦/٢٩٨)، في الأصول (٣/٢٢٨) (قال الجرمي: سألت أبا عبيدة عن اعلوطت المهر،
 قال: ركبته عربيا).

(٨) بيت من البحر الطويل، قائله حميد بن ثور الهلالي .

اخْلَوْلَى الشيء: وجده خُلُوا، دِمَائًا: سهول من الأرض ، ويرودها: يأتيها للرعي الشاهد:
 قوله: اخْلَوْلَى تعد بنفسه إلى الدماث .

ومن ذلك أَفْعُولٌ نحو: اَعْلَوْطُ، وهو ركوب العنق والتقحم^(١) على الشيء ومضارعه يَعْلُوْطُ، واسم الفاعل مُعْلُوْطٌ .

ومن ذلك^(٢) اسْحَنَكَّ أَي اسْوَدَّ، واقْعَنْسَسَ^(٣) لم يدغم الأول من المثليين في الثاني؛ لأنه أريد به الإلحاق باحرنجم كما لم يدغم جَلَبَبَ لما أريد به الإلحاق بَدَّ حَرَجَ، والمضارع منه يَقْعَنْسِسُ وَيَسْحَنِكُ، واسم الفاعل: مُسْحَنِكُك، ولا يتعدى هذا كما لم يتعد انطلق، فهذه الأبنية الخمسة على وزن واحد، والألفات في أوائل ماضيها أَلَفات وصل، وحروف المضارع منها مفتوحة، وهذا البناء من بينها ملحق بالأربعة نحو : اَحْرَنْجَمَ، فأما مصدر اِنْفَعَلَ فإنه اِنْفَعَالٌ نحو: اِنْكِسَارٌ وَاِنْطِلَاقٌ، ومصدر اِفْتَعَلَ اِفْتَعَالٌ نحو: الاجْتِرَاحُ^(٤) والاشْتِواءُ^(٥)، ومصدر اِفْعَلَّتْ اِفْعَالٌ نحو: الاحْمِرَارُ^(٦) ومصدر

= ورد في ديوانه (٧٣)، الكتاب (٢/٢٤٢)، وأدب الكاتب (٤٧٠)، والأصول (٣/١٣٨)، وابن السيرافي (٢/٣٦٥)، والمحتسب (١/٣١٩)، والمنصف (١/٨١)، وشرح عيون سيبويه (٨١)، والاقتضاب (٣/٢٩٢)، وشرح أدب الكاتب (٣٢٢)، وابن يسعون (٢٧٧)، والقيس (٨٨٧) وابن برى (٦١٦) وشرح المفصل (٧/١٦٢)، والمنع (١٩٦)، اللسان (حلو) والمزهر (٢/١٠٣) والتاج (حلو) .

في الاقتضاب (فصاله) وفي المحتسب (مضى) .

(١) في التكملة مرجان (التقحيم) .

(٢) في التكملة شاذلي (ومن ذلك أَفْعَنَلَّ نحو) .

(٣) (اقْعَنْسَسَ) رجع وتأخر .

(٤) الاجترّاح: الاكتساب، اللسان (جرح) .

(٥) في التكملة مرجان (الاستواء) .

(٦) في التكملة شاذلي : (الاحمرار والأبيضاض) .

أَفْعَالٌ^(١) أَفْعِيلَالٌ نحو: الْأَحْمِيرَارُ وَالْأَذْهِيمَامُ^(٢) وَالْأَيْدِيمَامُ^(٣)، ومصدر استَفْعَلَ اسْتَفْعَالٌ نحو: اسْتَخْرَاجٌ، والاسْتِعْطَاءُ، ومصدر أَفْعَوْعَلَا أَفْعِيْعَالٌ^(٤) نحو: الْأَعْشِيْشَابُ وَالْأَحْلِيَاءُ، ومصدر أَفْعَوْلُ أَفْعَوَالٌ نحو: الْأَعْلَوَاتُ، ومصدر أَفْعَنْلَلُ أَفْعَنْلَالٌ مثل: الْأَسْحَنَكَكَ وَالْأَقْعِنْسَاسُ، وحروف المضارعة من هذه الأشياء^(٥)، اللاحقة أوائلها همزة الوصل كلها مفتوحة^(٦).

قال المفسر:

اعلم أن هذه الأمثلة اللاحق^(٧)، أوائلها همزة الوصل تسعة ثلاثة على زنة، وستة على أخرى، فالثلاثة انْفَعَلَتْ، وافتَعَلَتْ وَاَفْعَلَّتْ.

فانْفَعَلَ لَهُ باب واحد، وهو أن يكون مطاوع فَعَلَ نحو: كَسَرْتَهُ فائْكَسَرَ وَقَطَعْتَهُ فائْقَطَعَ، ومعنى المطاوع له^(٨): أنه قبل الفعل ولم يمتنع، ولا يكون إلا حيث يتصور علاج وتأثير نحو: كَسَرْتَهُ وَقَطَعْتَهُ، وكذا قَسَيْتَهُ فائْقَاسَ؛ لأنه بمنزلة أَجْرَيْتَهُ فَجَرَى، ولا يجوز أن تقول: عَلِمْتَهُ فائْعَلَمَ ولا عَرَفْتَهُ فائْعَرَفَ، وذلك أنك إذا قلت: عَرَفْتَهُ كنت مخبراً بتقرر ذلك في قلبك وتصوره لك،

(١) في التكملة شاذلي: (افعاللت).

(٢) في اللسان (دهم) (أَذْهَامُ الشَّيْءِ أَذْهِمَاماً أَيْ اسْوَادَ) وانظر: الأصول (٢٢٧/٣).

(٣) (والايد يمام) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة شاذلي: (افعيال)، وفي التكملة مرجان: (على افعيغال).

(٥) في التكملة: (الأمثلة).

(٦) التكملة شاذلي (٢١٧ - ٢١٩)، والتكملة مرجان (٥١٨ - ٥٢٣).

(٧) في روظ: (اللاحقة).

(٨) (له) ليست في (ر، وظ، ود).

وليس ^(١) لقولك: ثبتت صورته في قلبي ^(٢) فعل أحدثته حتى تقول: طأوعني الذي أصبته بالفعل على ما أردت، فكما لا يكون لُتَصَوَّرَ مطاوع كذلك لا يكون لَعَلِمْتُ، وإنما عَلِمْتُ مطاوع أَعْلَمْتُ، وَعَرَفْتُ مطاوع لَعَرَفْتُ، وذاك أنك إذا قلت: عَرَفْتَهُ ^(٣) فقد أخبرت بأنك التمسست منه إحداث/ فعل فيجوز أ/١٨٨ أن تقول: طأوعني، وقَبْلَ كما تقول: صَوَّرْتَهُ فَتَصَوَّرَ، فليس كل فعل ينصب مفعولاً يكون له مطاوع ويحتمل ^(٤) المعنى، فلو كان يجوز أن تقول: عَلِمْتُ زَيْداً سُورَةً، وَعَلِمْتُ زَيْداً عَمَراً مُنْطَلَقاً ^(٥) . بمعنى صيرت كذا في علم المقصود جاز أن تقول: ائْعَلِّمْ كما تقول: صار معلوماً، فأما أن يكون عَلِمْتُ بمعنى صار كذا، فمن المحال التماس المطاوع منه كما يستحيل ذلك في غير المتعدي نحو: ذَهَبَ وَخَرَجَ، ومثل ذلك عَدِمْتَهُ، وَفَقَدْتَهُ لا يجوز أن تقول: ائْعَدِمْ وَائْفَقِدْ لأجل أن عَدِمْتُ وإن كان ينصب مفعولاً، فليس هناك فعل بوجه كما يكون في كَسَرْتُ، فإنما هو بمنزلة قولك: لم أجده في أن المعنى انتفاء الوجود، والحقيقة تعود إلى قولك: فات وزال، فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجوز في عَدِمَ، فمبنى هذا على أن يكون هناك فعل يصح أن يقال: إنه قبله، وأنت إذا قلت: عَدِمْتُ زَيْداً لم يمكنك أن تقول: إني أحدثت به فعلاً وتُعَدِّي عَدِمْتُ، فيقال: أَعْدَمْتَهُ كذا، وتزيد الهمزة مفعولاً، وعلى هذا قولك: لا

(١) في ر، وظ، ود (في قولك) .

(٢) في روظ (وهي) .

(٣) في روظ (عرفت) .

(٤) في روظ (يحتمله) .

(٥) في أ (منطقاً) .

أَعَدَمَنِيكَ اللهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَا جَعَلَنِي اللهُ أَعْدَمُكَ، وَمَعْدُومٌ وَعَدِيمٌ جَاءَ عَلَى
عَدِمْتُ كَقَوْلِكَ: غَيْرٌ مَوْجُودٌ، وَكَذَا وَجَدْتُهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ مَطَاوِعًا
نَحْوُ: ائْتَوَجَدُ لِأَجْلِ أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ: حَصَلَ الشَّيْءُ، وَلَا يَصِحُّ فِي ذَا الْمَطَاوِعَةِ
كَمَا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فِي عَرَفْتُ، وَقَدْ يَكُونُ الْفِعْلُ بِالْجَوَارِحِ، ثُمَّ لَا يَجِيءُ مِنْهُ
الْمَطَاوِعُ كَقَوْلِكَ: لَمَسْتُهُ لَا يَقَالُ: ائْتَلَمَسْتُ، وَذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ الشَّيْءُ فِي صِفَةِ
الْمَلْمُوسِ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ لَا يَتَصَوَّرُ كَمَا لَمْ يَتَصَوَّرُ كَوْنُ الشَّيْءِ فِي صِفَةِ الْمَكْسُورِ
عَلَى الْإِتْفَاقِ، وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ اللَّامِسُ نَتِيجَةٌ بِإِزَاءِ الْإِنْكَسَارِ فِي الْفِعْلِ
الَّذِي هُوَ الْكَسْرُ، فَتَقُولُ: لَمَسْتُهُ فَقَبْلَ اللَّامِسِ أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ، وَكَذَا مَسَسْتُهُ
وَشَمَمْتُهُ وَذُقْتُهُ وَسَمِعْتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَقَوْلِكَ: وَقَعْتَ رَائِحَتَهُ فِي أَنْفِي وَأَدْرَكَتْ طَعْمَهُ
وَوَقَعَ فِي أُذُنِي صَوْتُهُ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَا تَقُولُ فِيهِ: قَبْلَ الْفِعْلِ وَتَغْيِيرٌ مِنْ
شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ كَمَا قُلْتَ فِي الْمَنْكَسَرِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: قَبْلَ الرِّيحَانِ الشَّمَّ
وَالطَّعَامِ الذُّوقَ وَالْقَصِيدَةَ السَّمَاعَ كَانَ مُحَالًا إِذْ لَيْسَ لِحَصُولِ رَائِحَةِ الشَّيْءِ فِي
أَنْفِكَ تَأْثِيرٌ كَمَا يُوْثِّرُ الْكَسْرُ فِي الشَّيْءِ، وَكَذَا لَيْسَ لَوْقُوعِ صَوْتِ الْقَارِئِ ^(١)،
لِلْقَصِيدَةِ فِي أُذُنِكَ تَأْثِيرٌ فِي الْقَصِيدَةِ، فَتَقُولُ: سَمِعْتُهَا فَانْصَمَعْتُ، وَعَلَى هَذَا يَجْرِي
الْبَابُ فَاتَّقِنِ الْمَقْصُودَ وَاعْمَلْ عَلَيْهِ، وَقَالُوا: قُلْتُهُ فَانْقَالَ / لِأَنَّ الْمَعْنَى أُجْرِيَتْ بِهِ
لِسَانِي فَجَرَى، وَأَخْرَجْتَهُ مِنْ فِيٍّ فَخَرَجَ، وَاعْلَمْ أَنَّ ائْتَفَعَلَ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا قَطُّ،
وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَطَاوِعَةِ فَقَطُّ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ فِي أَنَّهُ يَنْقُصُ
مَفْعُولًا؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ يَصِيرُ فَاعِلًا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: انْكَسَرَ الْقَلَمُ كَانَ

(١) فِي ظ (قَارِئُ الْقَصِيدَةِ) .

مرفوعاً بعد أن كان ^(١) منصوباً في قولك كَسَرْتَ الْقَلَمَ كما أنك إذا قلت: كُسِرَ الْقَلَمُ كان كذلك، وموضوع انْفَعَلَ على أن يكون مطاوع فَعَلَ لا أَفْعَلَ، وذلك أن أَفْعَلَ منقول بالهمزة للتَّعْدِي، وإنما ينقل من فَعَلَ نحو: أَخْرَجْتَهُ فَخَرَجَ فَفَعَلَ مطاوعه، وليس كذا فَعَلْتَهُ؛ لأنه مصوغ على التعدي، فإذا قصد المطاوع منه وجب أن يوتى بصيغة مفردة فيزاد في التركيب ليدل عليه إذ لا يحتمل الحذف لكونه على ثلاثة أحرف عارية من الزيادة، فإذا جاء انْفَعَلَ مع أَفْعَلَ فعلى سبيل النيابة، وذلك قولك؛ أَطْلَقْتَهُ فَأَنْطَلَقَ وَأَزْعَجْتَهُ فَأَنْزَعَجَ أَقَامُوا أَطْلَقْتَ وَأَزْعَجْتَ مُقَامَ طَلَقْتَهُ وَزَعَجْتَهُ كما أقاموا تَرَكَ مُقَامَ وَدَعَ، فكما أن يَدَعَ وَدَعُ وَيَذَرُ وَذَرُ جَاءَتْ على وَدَعَ وَوَذَرَ كذلك جاء انْطَلَقَ وانْزَعَجَ على طَلَقْتَهُ وَزَعَجْتَهُ، وعلى ذلك حمل شيخنا قولهم: انْضَافَ كأنه قيل: ضِفْتُهُ فَاِنْضَافَ، ثم استغني عنه بِأَضَفْتُهُ، وأشبه من وَدَعَ بهذا قولهم: فَقِيرٌ ^(٢)؛ لأنه من فَقَرُ إلا أنهم استغنوا عنه بِافْتَقَرُوا، فكل واحد من فَعِيلٍ وانْفَعَلَ فرع ترك أصله، ولا يجوز قياس هذا، فلو قلت: انْعَقَدَ وانْجَلَسَ أو شيء من نظائره كان خطأ، وذلك أنا حملنا هذا على التأويل لما وجدناهم قد استعملوه، فاستدللنا بقولهم: انْطَلَقَ على أنهم قدروا طَلَقْتَهُ، وليس لك أن تقدر شيئاً من جهة نفسك، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول في سِرْحَانٍ: سُرِّحِيَانٍ ^(٣) زاعماً أنك قدرت سِرْحِيَاناً؛ لأنهم قالوا: أُتْسِيَانٍ، فعلم أنه جاء على أُتْسِيَانٍ، وذلك ساقط؛ لأنه في مذهب اختراع الأصول، والأمثلة، وليس ذلك إليك، وقد يجيء في الشعر انْفَعَلَ وهو في قوله:

(١) (بعد أن كان منصوباً) ليس في (ظ) .

(٢) فقير: صفة مشبهة من فعل ثلاثي .

(٣) في ر، وظ، ود (سريحان) .

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي^(١)
وفيه^(٢) :

..... مُنْغَوِي^(٣)

(١) بيت من البحر الطويل، قائله يزيد بن الحكم، وقال ابن الشجري في الأمالي (١٧٦/١)،
زيد بن عبد ربه.

طحط: سقطت وهلكت، هوى: سقط من أعلى إلى أسفل، أجرام: جمع جرم وجرم
كل شيء جثته، قلة: أعلى الجبل، النيق: أرفع موضع في الجبل، منهوي: ساقط .
الشاهد: قوله: منهوي.

رود في الكتاب (٣٨٨/١)، ومعاني القرآن للفراء (٨٥/٣)، والكامل (١٢٧٧)، وشرح
أبيات سيويو للنحاس (١٥٣)، وأمالي القالي (٦٨/١)، والأغاني (٣٩٥/٢)، والمسائل
البصريات (٢٨٩)، وابن السيرافي (٢٠٢/٢)، والخصائص (٢٥٩/٢)، والمنصف (٧٢/١)،
والصاح (هوى)، والأزهمية (١٧١)، وسمط اللآلي (٢٣٩)، وأمالي ابن الشجري
(١٧٧/١)، والمفصل (١٣٥)، والإنصاف (٦٩١)، وشرح المفصل (١١٨/٣، ١١٩)،
والمقرب (١٩٣/١)، وشرح الكافية للرضي (٢٠/٢)، وشرح ألفية ابن معطي لابن
القواس (٣٧٩)، ووصف المباني (٣٦٤)، واللسان (هوى) وجواهر الأدب (٤٨٥)،
والبحر المحيط (٢٣/٥)، والجنى الداني: (٥٤٥)، وبدائع الفوائد (٥٥/٣)، وشرح الألفية
لابن عقيل (٩/٢)، والمساعد (٢٩٢/٢)، والعيني (٨٧/٣، ٢٦٢)، وشرح الألفية
للأشموني (٢٠٦/٢)، وخزانة الأدب (٣٣٦/٥)، وشعراء أميون (٢٧٦/٣).

في معاني القرآن والصاح (ومنزلة لولاي) وفي الخصائص والمنصف (وكم منزل) وفي
الخصائص (كما هوى بها) وفي بقية المصادر والمراجع السابقة ماعدا الإنصاف (وكم موطن) .
(٢) أي في قصيدة يزيد بن الحكم .

(٣) البيت بتمامه:

فلم يُغَوِّنِي رَبِّي فَكَيْفَ اصْطَحَابُنَا ورَأْسُكَ فِي الْأَعْوَى مِنَ الْعَيِّ مُنْغَوِي
ورد في المسائل البصريات (٢٨٩)، والخزانة (١٣٣/٣)، وشعراء أميون (٢٧٦/٣) .

فهذا على تقدير هَوَيْتِه، وَغَوَيْتِه وقد قدح أبو العباس فيها ^(١)، واحتج في ردها بأن هذا النحو قد وجد فيها، وحكى شيخنا أن أبا علي كان يقول: لا معنى لرد قصيدة قد رويت عن العرب، واستشهد بها صاحب الكتاب، والأصمعي مع فرط تعسفه في الرد والقضاء بالسقوط كما يقول في شعر الكميت ^(٢) / وذى الرمة ^(٣)، وقد قالوا في قوله:

أ/١٨٩

(١) الذي أنكره المبرد هو بحجيء الضمير المتصل بعد لولا قال في الكامل (١٢٧٨) (والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: (لولا أنت...) رد على المبرد السيرا في. انظر: الكتاب (٣٨٨/١)، الهامش.

(٢) قال الأصمعي: الكميت: مولد لا يحتج به، وهو جر مقاني من أهل الشام. انظر: إصلاح المنطق (٢٢٦)، وأمالى القالي (٩٦/١)، والموشح (١٩١)، والمشوف المعلم (٩٨)، والمزهر (٣٤٠/٢)، خطاه في قوله:

أَرْعِدْ وَأَبْرِقْ يَا يَزِيدُ سُدْ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرِ

انظر: البيت في ما سبق عدا تصحيح التصحيح، والموشح فلم يرد البيت فيهما.

(٣) خطأ في أدمانة من قوله:

أَقُولُ لِلرَّكَبِ لَمَّا أَعْرَضَتْ أَصْلًا أَدْمَاءُ لَمْ تُرَبِّهَا الْأَجَالِيدُ

انظر: الاشتقاق (٧١)، ولحن العوام (٣٢)، والصحاح واللسان (أدم) والخزانة (٩٦/١)، والبيت في ديوانه (١٣٥٨).

قال المرزباني في الموشح (١٧٠)، قال الأصمعي: ذو الرمة حجة؛ لأنه بدوي وليس يشبه شعره شعر العرب، ثم قال إلا واحدة تشبه شعر العرب، وهي التي يقول فيها:

وَالْبَابُ دُونَ أَبِي غَسَّانَ مَشْدُودُ

وقال: في (١٧١)، قال الأصمعي: إن شعر ذي الرمة حلل أول ما تسمعه، فإذا أكثر إنشاده ضعف، ولم يكن له حسن، البيت في الديوان (١٣٥٩)، وصدوره:

إِنَّ الْعِرَاقَ لَمْ يَكُنْ لِأَهْلِي وَطَنًا

=

فَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنِّي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلُ^(١)
 إنه تَفْعَل من السَّلْو على تقدير مُنْهَوِي، والاختيار الوجه الثاني وهو أن
 يكون الأصل تَنْسَلْ، فأبدل من حرف التضعيف حرف^(٢) لين كقولهم: تَظَنَّتْ
 فِي تَظَنَّتْ، وإذا صار حرف التضعيف إلى الياء سقط للجزم، وقد يروى^(٣)
 تَنْسَلِي بضم السين من نَسَل^(٤) يَنْسَلْ، وهذا لا كلام فيه لكن قوله: سُلِّي يقوى
 الانسلاال فاعرفه.

= وخطأه في قوله:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيَّاهُ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاعِ
 ديوانه (٧٧٨) .

قال: كان يجب أن ينون إياه. انظر: ديوانه (٧٧٩)، والمخصص (٨١/١٤)، ومعجم
 الأدباء (٢٤٦/٧)، وشرح المفصل (٣٠/٩)، وشرح شذور الذهب (١٥٥)، والأشباه
 والنظائر (٢٠١/٦ - ٢٠٢)، والخزانة (٢٢١/٦) .
 ورد أبو علي الأصمعي، انظر: في معجم الأدباء (٢٤٦/٧)، والأشباه والنظائر (٢٠٣) .
 (١) بيت من البحر الطويل، قائله امرؤ القيس .

سلي ثيابي من ثيابك: أي أخرجني أمري من أمرك إن كان في خلقي ملا ترتضيفه
 الشاهد: قوله: "تنسل".

ورد في ديوانه (١٣)، وشرح القصائد السبع (٤٦)، وشرح القصائد المشهورات (١٤/١)،
 وإعجاز القرآن (٢٤٤)، والمقتصد (١٠٩٧)، وأشعار الشعراء الستة (٣٢/١)، وشرح
 المعلقات للزوزني (١٣)، وشرح القصائد العشر (٣٣)، وإصلاح الخلل (٤١٢)،
 وارتشاف الضرب (١٥٤/١)، والبرهان في علوم القرآن (٣٨٩/٣) .

(٢) حرف التضعيف هو اللام، وحرف اللين الياء. انظر: إصلاح الخلل (٤١٢)، والبرهان (٣٨٩/٣) .

(٣) في د (روى) .

(٤) انظر: شرح الزوزني (١٣) .

وأما انْعَلَقَ فإنه وإن كان في الظاهر كانطلق من حيث يقال : أَغْلَقْتَهُ فائْعَلَقَ كأُطْلِقْتَهُ فائْطَلَقَ فليس مثله؛ لأن غَلَقْتَهُ متعدياً قد جاء ^(١) ، وإن قل في الاستعمال فَطْلَقْتَهُ ^(٢) ، لم يجئ بوجه، وقد تكون الأصول قليلة في الاستعمال، فيجري ذلك بحر الترك لها لأجل أن قلة الاستعمال ترك في بعض الأحوال .

المثال الثاني من هذه الثلاثة المتفقة افْتَعَلْتُ وهو على ضروب:

الأول: إن يقوم مقام انْفَعَلَ، وذلك على نوعين :

أحدهما: أن يصاحبه نحو:

اغْتَمَّ وانْعَمَّ واشْتَوَى وانْشَوَى ^(٣) واستَرَّ وانْستَرَّ .

والثاني: أن يكون قيامه مقام انْفَعَلَ نيابة لازمة كقولك: طَرَدْتَهُ فَاطْرَدَ ^(٤) ولا يقال: انْطَرَدَ .

والثاني ^(٥) : أن يكون بمعنى ^(٦) فَعَلَ كقولك: سَنَّ، واستَنَّ وَمَنَّ وامْتَنَّ وسَلَّ واستَلَّ وحَفَرَه واحتَفَرَه وقَطَعَه واقتَطَعَه ^(٧)، قال أبو العباس: إن معنى

(١) انظر: اللسان (غلق) .

(٢) أي طلق المتعدي أما اللازم فهو موجود . انظر: اللسان (طلق) .

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٣٨)، وأدب الكاتب (٤٥٨) .

(٤) قال سيبويه في (٢/٢٣٨)، (وربما استغني عن الفعل في هذا الباب فلم يستعمل وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد، ولا يقولون: فاطرد يعني أنهم استغنوا عن لفظ بلفظ غيره إذ كان في معناه) وفي الصحاح (طرد) (تقول طردته فذهب، ولا يقال منه: انفعَل ولا افتعل إلا في لغة رديئة). وانظر: لسان العرب (طرد) .

(٥) في أ (الثالث) .

(٦) في ط (بمنزلة) .

(٧) في ر (اقطعته) .

افْتَعَلْتُ أَقْوَى والأمر كما ذكره. ألا ترى أنك إذا قلت: افْتَطَعْتُ الشيء رأيت حَسَنًا يشهد بأنه أَقْوَى من قَطَعْتُ، وكذا افْتَعَلْتُ أَقْوَى من فَعَلْتُ، وقال سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(١).

فأوقع كَسَبَ على الخير، واكْتَسَبَ على الشر؛ لأنه يستعظم لكونه منهياً^(٢) عنه، فكان الفعل فيه أشد، وإنما كان كذلك؛ لأن المعنى يتغير بتغير اللفظ، كما تغير في قَطَعَ وقَطَع، ولم يتسع في افْتَعَلْتُ في جريه مجرى فَعَلْتُ سواء كما كان في افْتَعَلْتُ نحو: قُلْتُ البيع وأَقْلَتُهُ، ألا ترى أنه لا فصل هناك فلا يمكنك أن تقول: إن أَقْلْتُ أَقْوَى من قُلْتُ، وذاك؛ لأن التغير في افْتَعَلْتُ^(٣) أَقْوَى، ألا تراك زدت في أَفَعَلْتُ همزة فقط، وقد زدت في افْتَعَلْتُ تاء في حشوه، وألحقت أوله همزة وصل، وسكنت فاءه ألبته، والتغير إذا قوي كان أدعى إلى تغيير المعنى، فلذا من الشأن كان في افْتَعَلْتُ شمة من قو المعنى بقوة اللفظ / ١٨٩ ب

وأما من جهة التعدي، فبمنزلة فَعَلْتُ وأَفَعَلْتُ، ألا ترى أن احْتَفَرْتُ يتعدى إلى مفعول واحد كما أن حَفَرْتُ كذلك، ومن ذلك قولك: فَعَلْتُ كذا في كل شيء، وافْتَعَلْتُ الشيء إذا اخْتَلَقْتَهُ، وذاك أن صاحب ذلك الفعل يكون له من الجدل فيه مالا يكون لغيره لقصده تمويهه، وقولهم: افْتَعَلْتُ الحديث وإن لم يقل: فَعَلْتُ الحديث دليل على قصدهم ما ذكرت من الاختصاص، وقالوا أيضاً^(٤) اخْتَلَقْتُ في هذا خصوصاً، ولم يقولوا حيث قالوا^(٥): خَلَقْتُ، وإن

(١) سورة البقرة (الآية: ٢٨٦) .

(٢) انظر: الخصائص (٢٦٥/٣) .

(٣) في ظ (أفعلت) .

(٤) في ر، وظ (اختلق) .

(٥) في ر، وظ (يقال خلق) .

كان متفرعاً منه تفرع اِحْتَفَرْتُ من حَفَرْتُ، ومثله اِفْتَرَيْتُ يقولون: هو يَفْرِي القِرِي وَيَفْتَرِي الكذب، فاختصاص أقوى اللفظيين بالافتعال يشهد بأن ذلك لتصور معنى القوة لفضل الاحتفال في متعاطيه.

ومن اِفْتَعَلْتُ الكائن بمنزلة فَعَلْتُ قولهم: عَدَدْتَهُ وَاَعْتَدْتَهُ ^(١)، إلا أن اَعْتَدَّ قد حصل له في الاستعمال مزية، وهو أنه يقال: اَعْتَدَدْتُ بكذا، فيعدّي بالباء، والأصل اَعْتَدَدْتُ كذا من حيث إن الإنسان إذا سر ^(٢) بالشيء يَعْتَدُّه ^(٣)، ويتأمله، غير أنه تعدى بالباء على معنى سررت به، ويقال: عَدَدْتَهُ خيراً كثيراً واعتَدَدْتَهُ، كما قال:

وَيَعْتَدُّهُ قَوْمٌ كَثِيرٌ تَجَارَةً وَيَمْنَعُنِي مِنْ ذَاكَ دِينِي وَمَنْصِبِي ^(٤)

(١) في أ (اعتددت) .

(٢) في أ (بر) وفي د (مر) .

(٣) في ط (بعده) وفي د (يقصده) .

(٤) بيت من البحر الطويل، قاله البعيث بن حريث بن جابر بن سدي بن مسلمة الحنفي شاعر محسن.

أخباره في المؤلف والمختلف (٥٦) .

يقول: ويعتد ما تيرأت منه وأنفت من فعله كثير من الناس تجارة رابحة، وأنا يزهدني فيه شرفي، وهو ما ذكره في قوله البيت قبله :

وَلَسْتُ وَإِنْ قَرَيْتُ يَوْمًا بِبَائِعٍ خَلَاقِي وَلَا دِينِي ابْتِغَاءَ التَّحَبُّبِ
الشاهد: قوله: "يعتده" .

ورد في الحماسة (٢١٩/١)، وعيون الأخبار (٣٨٩/١)، والعقد الفريد (٦٨/١)، والمؤتلف والمختلف (٥٦)، وشرح الحماسة للمرزوقي (٣٨٠)، وبهجة المجالس (٤٧/١)، وشرح الحماسة للأعلم (٦٣٦/٢)، وشرح الحماسة للتبريزي (١٩٦/١)، والإنصاف للبطلبوس (١٦١) .

فهذا مما يتعدى ^(١) إلى مفعولين حملا على المعنى نحو: يَرَوْنَهُ وَيَجْعَلُونَهُ فِي اعتقادهم تجارة هذا هو الوجه، ويكون أَفْعَل مَبَايِنَا لَفْعَل مَبَايِنَةُ ظَاهِرَةٌ، وذلك قولهم: باع وأَبْتَاعَ، وذلك أن أَبْتَاعَ ^(٢) بمعنى اشترى، وأَصْلُ ^(٣)، الكلمة الانتقال، وهو متصور في الجانبين ^(٤)، غير أنهم اختصوا أَفْعَل بالطالب من صاحب ^(٥) الشيء يَبْعُهُ، تَغْيِيرًا ^(٦) للمعنى بتغير اللفظ، ونظيره فِي فَعَلَتْ وَأَفْعَلَتْ نحو: قولهم: صَحَا السَّكْرَانِ، وَأَصْحَتِ السَّمَاءُ ^(٧)، وذاك أن المعنى فِي الموضعين أَلَا بُحْلَاءُ، فَالسَّمَاءُ يَنْجَلِي عَنْهَا الْغَيْمُ، وَالسَّكْرَانِ يَنْجَلِي عَنْهُ السَّكْرُ إِلَّا أَنَّهُمْ خَصَّوْا أَفْعَلًا بِالسَّمَاءِ، وَفَعَلَ بِهَذَا فَصْلًا بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ وَتَغْيِيرًا لِلْفِظِ صَحَا لانتقاله من شيء إلى شيء، وعلى ذا يجري كلامهم، فقد يغيرون اللفظ إذا تغير طرف من المعنى وقد لا يغيرون .

والضرب الثالث من أَفْعَل أن يكون بمعنى اتَّخَذَ كقولك: اذْبَحَ الْقَوْمُ أَيِ اتَّخَذُوا ذَبِيحَةً، وَاصْطَبَّ الْمَاءُ كَأَنَّهُ اتَّخَذَهُ لِيَصْبَهُ بِالِاسْتِعْمَالِ، وَاشْتَوَى أَيِ اتَّخَذَ شَوَاءً .

(١) فِي ظ، وَد (تعدى) .

(٢) انظر: الأضداد للأصمعي (٢٩)، والأضداد لابن السكيت (١٨٤)، والأضداد للسجستاني (١٠٦)، وأدب الكاتب (٤٥٥)، والأضداد لابن الأنباري (٧٣)، والأضداد للصنعاني (٢٢٥) .

(٣) فِي د (الأصل فِي الكلمة) .

(٤) فِي ر، وَظ، وَد (الجانبين جميعا) .

(٥) (من صاحب الشيء) ليست فِي (ر، وَظ) .

(٦) فِي أ (تغير المعنى) .

(٧) انظر: ما تلحن فِيهِ الْعَامَّةُ (١٢٨)، وفصيح ثعلب (٢٧٥)، وإصلاح المنطق (٢٢٨)، وشرح الفصيح للأصبهاني (١٤١) .

والضرب الرابع: / استلّمت ^(١) الحَجَر، وهو أن يكون بمعنى ^(٢) فَعَلَ ١٩٠/أ
يحيى برأسه غير مقصور على نوع واحد كما يحيى سائر الأفعال نحو: فَعَلَ
وَفَعَلَ، وهو عائد إلى ما مضى من قيامه مقام فَعَلَ (ألا ترى) ^(٣)، أنه ^(٤) ذكر
اشتدَّ مع استلّمت، وقد قال صاحب الكتاب: إن اشتدَّ قام مقام شدَّ الذي عليه
جاء شديد، وكذا ارتفع، واقتقر، فأما مقام فقر ورفع في الغالب، فعلى هذا
الوجه فأجره .

الثالث ^(٥)، من هذه الثلاثة افعللت، وهو يحيى في الألوان ^(٦) والعيوب
نحو: احمررت واييضت، وهو نظير انفعلت في كونه غير متعد أبداً، وقول
أبي علي: وهو إذا لم يدغم بزنة انفعلت واقتعلت يعني به أن اسودَّ واييض لا
يكون على وزن انفعّل للإدغام، فإذا فُكَّ بأن يتصل به الضمير صار على مثله
نحو: ابيضت، وهو في الأصل مثله، ألا ترى أنك إذا قلت: ابيضض كان مثل
انفعّل سواء، ومما جاء فيه افعلّ قولهم: ازور بمعنى مال، وكذا ارعوى ^(٧)
الأصل ارعوى، وقد ذكرته قبل. وأما الأمثلة الباقية فستة.

-
- (١) في وظ (نحو استلّمت) .
(٢) في ر، وظ، ود (بمنزلة) .
(٣) (ألا ترى) ليس في (أ) .
(٤) هو أبو علي. انظر: (١٠٩٦) .
(٥) في ر وظ (والثالث) .
(٦) في أ (من العيوب) .
(٧) في ر، وظ، ود (إذا الأصل) .

الأول: افْعَلَلْتُ هو أصل افْعَلَلْتُ نحو: احْمَارَرْتُ وبابه الألوان والعيوب، ونحو: اقْطَارَّ قليل، وأما إذا قيل: اذْهَامَ بالهمزة فعلى قولهم: ذَابَةٌ يهمزون الألف؛ لئلا يلتقي ساكنان وقولهم ^(١) : اسْمَالٌ الظل يجوز أن يكون الأصل ^(٢) ، اسْمَالٌ، ثم حرك الألف فصار همزة، وأن يكون الهمزة قد زيدت كذلك، وإن شئت جعلت الهمزة أصلاً، وإن كان في معنى السمل؛ لأن زيادتها حشواً قليلة فيكون افْعَلَلٌ مثل اقْشَعَرَ، وكذا اَرْفَأَنَّ الثوب، وما أشبهه .

والثاني اسْتَفْعَلْتُ وهو على وجوه .

الأول الذي وضع له أن يكون لاستدعاء الفعل وطلبه نحو: قولك: اسْتَنْطَقْتَهُ فَنَطَقَ (و) ^(٣) اسْتَفْتَيْتَهُ فَأَفْتَيْتُهُ، وهو بمنزلة أَفْعَلْتُ في أنه يزيد مفعولاً، ألا ترى أن نَطَقَ لا يتعدى واسْتَنْطَقْتُ يتعدى إلى مفعول كأَنْطَقْتُ، وإذا عبرت عن كل واحد منهما، وجدت معنى المفعولية؛ لأنك تقول في اسْتَنْطَقْتُ: سألته أن يَنْطِقَ وفي أَنْطَقْتُ جعلته ينطق، فاستوى فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ في بحىء استفعل منهما، ألا ترى أن اسْتَفْتَيْتُ من أَفْتَى واسْتَنْطَقْتُ من نَطَقَ، وتقول في أَعْطَيْتُ: اسْتَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا درهماً، ومن عَطَوْتُ اسْتَعْطَيْتُ زَيْدًا درهماً كما تقول: سألته أن يأخذ درهماً .

والضرب الثاني: أن يكون بمعنى وَجَدْتَهُ كذا ^(٤) نحو: اسْتَعْظَمْتُهُ

واستَحْسَنْتُهُ واستَضَعْتُهُ، فهذا أيضاً من/ الأصول لا طراده فيه .

(١) اسمال الظل: إذا ارتفع. تهذيب اللغة (٤٥٥/١٢) .

(٢) (الأصل) ليست في (ر، و) ظ .

(٣) (و) ليست في (أ)، وفي د (وكذلك) .

(٤) في ظ (بصفة كذا) .

والثالث: أن يكون بمنزلة فعل نحو: يَسْتَهْزِئُونَ، وَيَسْتَسْخِرُونَ؛ لأن المعنى يَسْخَرُونَ وَيَهْزِؤُونَ، وكذا قرَّ واستقرَّ وعلا قرَّته واستغلاه، وأما استعلَى عليه، فعلى المعنى نحو: غلب عليه، وقد يجيء ذلك في علا ومن ذلك قامَ واستقامَ ومرَّ واستمرَّ غير أن المعنى في لفظ استفعل يتغير قليلا على ما ذكرنا في افتعل^(١)، ألا ترى أن استقرَّ واستمرَّ واستعلَى أقوى من قرَّ ومرَّ وعلا، كما كان اقتطع أقوى من قطع، ومن ذلك استبشر في قوله سبحانه: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾^(٢). فالمعنى يفرحون به كالمبشر نفسه، وقد جاء فعل بهذا المعنى أنشد أبو إسحق عن أبي الحسن وغيره:

وَإِذَا لَقِيتَ الْبَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى غُبْرًا أَكْفُهُمْ بِقَاعٍ مُنْجِلِ
فَأَعَيْنَهُمْ وَأَبْشِرْ بِمَا بَشَرُوا بِهِ وَإِذَا هُمْ نَزَلُوا بِضْنِكَ فَانْزِلِ^(٣)
فَبَشِرْ يَبْشِرْ بمنزلة فَرِحَ يَفْرَحُ وزنا ومعنى يقال: بَشَرْتَهُ وَأَبْشَرْتَهُ وَبَشَرْتَهُ
فَبَشَرَهُ، فالمعنى فَرِحَ، فأثر فيه البشارة، والكلمة ترجع إلى أن الإنسان تَحْسُنُ

(١) انظر: ١١٠٦.

(٢) سورة آل عمران (الآية: ١٧١).

(٣) بيتان من البحر الكامل، قائلهما عبد القيس بن خفاف البرجمي.

الشاهد: قوله: "بشروا".

وردا في: المفضليات (٣٨٥)، والأصمعيات (٢٣٠)، وتهذيب اللغة (٣٥٩/١١)،
والحجة للفارسي (١٤٢/٣)، والصحاح (بشر) وشرح اختيارات المفضل (١٥٦٠)،
والتنبيه والإيضاح (بشر)، والعيني (٢٠٢/٢)، وشرح شواهد المغني (٢٧٣).
في المفضليات والأصمعيات، وشرح اختيارات المفضل، والعيني، وشرح شواهد المغني
(وأيسر بما يسروا به).

بَشْرَةً وجهه، وتنبسط إذا بُشِّرَ، وأصله في الخير، ومن قيام استفعل مقام فَعَلَ
المتعدي قولهم: فَلَعْتَهُ واستَقْلَعْتَهُ ومثله: استَأْصَلْتَهُ، ويقوم مقام أَفْعَلَ نحو: أَجَبْتَهُ
واستَجَبْتَهُ كما قال:

وَدَاعَ دَعَا يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ^(١)
وقولهم: أَسَرَ الشَّيْءُ واستَسَرَّهُ قال:

قَبْرٌ بِحُلُوانٍ اسْتَسَرَ ضَرِيحُهُ خَطَرًا تَقَاصَرُ دُونُهُ الْأَخْطَارُ^(٢)

(١) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقليل: كعب بن سعد الغنوي، وقيل: محمد بن
كعب بن سعد الغنوي. نسب إلى كعب بن سعد الغنوي في مجاز القرآن (٦٧/١)،
والنوادير (٢١٨)، وقيل: وبعضهم يقول: لسهم الغنوي، والأصمعيات (٩٦)، وطبقات
فحول الشعراء (٢١٣)، والعقد الفريد (٢٧١/٣)، والأمالى للقالبي (١٥١/٢)، وقال:
وبعضهم يرويهما لسهم الغنوي، والإنصاف لابن السيد (١٠٠)، والاقتضاب (٣٩٩/٣)،
وقال: وقيل: لسهم الغنوي، وأمالى ابن الشجري (٦٢/١)، والعيني (٢٤٨/٣)، وشرح
شواهد المغني (٦٩٢)، والخزانة (٤٣٦/١٠)، وشرح أبيات المغني (١٦٧/٥).
ونسب في جمهرة أشعار العرب (٧٠١)، إلى محمد بن كعب بن سعد الغنوي.
الشاهد: قوله: "لم يستجبه" أي لم يجبه .

ورود بلا نسبة في: أدب الكاتب (٥٢٣)، وتأويل مشكل القرآن (٢٣٠)، وتفسير
غريب القرآن (٧٤)، ومعاني القرآن للزجاج (٢٥٤/١)، واللامات للزجاج (١٣٦)،
والمسائل العضديات (٨٣)، وأمالى المرتضي (٦٠/٣)، وعقد الجمان (١٢٩)، وشرح
أدب الكاتب (٢٧٩)، وشمس العلوم (٣٦٠/١)، والبحر المحييط (٤٧/٢).
في النوادر والجمان (هل من مجيب) .

(٢) بيت من البحر الكامل، قائله مسلم بن الوليد الأنصاري .
استسر: بمعنى أسر، ضريحه: الضريح أصله القبر يشق ولا يخلق، خطراً: الخطر ارتفاع
المكانة والحال في الشرف، ثم يقال في الشريف: هو عظيم الخطر.

ومثله اسْتَشْعَرَ الخوفَ، وأشْعَرَهُ، ألا ترى إلى قوله:

ظَلَلْتُ بِهَا أَبْكَى وَأَشْعُرُ سُخْنَةً كَمَا اعْتَادَ مَحْمُومًا بِخَيْرٍ ^(١) صَالِبٍ ^(٢)
وكذلك أَخْرَجْتَهُ واستَخْرَجْتَهُ، ولا سَتَفَعَلَ في أكثر من ^(٣) ذلك معنى
زائد وتغير، ألا ترى أن اسْتَقْلَعْتُ ^(٤)، أقوى من قَلَعْتُ ^(٥) واستَبَشَّرْتُ أقوى من
بَشَّرْتُ، واستَخْرَجْتُ له من الطريقة ما ليس لأَخْرَجْتُ، ألا تراك تستعمله
حيث يراد الانتزاع، ويقصد فعل أقوى من إخراج الشيء، وتقول: أَخْرَجْتُ

= وقوله: خَطَرًا أراد ذا خطر فحذف المضاف وكذلك الأخطار أراد ذو الأخطار .تقاصر:
يجوز أن يكون من القصور العجز أي تعجز أن تبلغ حمله الأخطار ويجوز أن يكون ضد
تطاول من القصر . الشاهد: قوله "استَسَرَ" بمعنى أَسَرَ . ورد في ملحق ديوانه (٣١٣)،
والحماسة (٤٦٧)، وأمالى القالى (٢٧٦/١)، وشرح ديون الحماسة للمرزوقي (٩٤٤)،
وشرحه للأعلم (٥١٢/١)، وسمط اللآلي (٦١٠/١)، وشرح الحماسة للتبريزي (٦/٣).
(١) بيت من البحر الطويل قائله الأخنس بن شهاب التغلبي. أشعر: يجعل شعاري والشعار ما
يلبي الجسد من الثياب، صالب: الحمى التي معها صداع وخص خبير لأن حمأها أشد
الحمى. الشاهد: قوله: "أشعر". ورد في المفضليات (٢٠٥)، والحماسة (٣٧٥/١)،
وشرح الحماسة للتبريزي (١٢٣/٢)، وشرح اختيارات المفضل (٩٢٣)، ومعجم البلدان
(٤١٠/٢)، وبلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (١٩٢/١)، في الحماسة وشرحها
وبلوغ الأرب (وقفت بها) وفي المفضليات وشرحها ومعجم البلدان (أعرى). مكان
(أبكى).

(٢) في رو ظ: (صالب). أشْعَرْتُ مع اسْتَشْعَرْتُ كَأَجَبْتُ مع اسْتَجَبْتُ لأن أشْعَرْتُ يتعدى إلى
مفعولين كَأَلْبَسْتُ واستَشْعَرْتُ يتعدى إلى مفعول واحد كَلْبَسْتُ).

(٣) (من) ليس في رو ظ .

(٤) في ظ، ود: (استفعلت، فعلت) .

(٥) في ظ، ود: (استفعلت، فعلت) .

زيداً إلى موضع كذا، ولا يجيء استخرَجْتُ بمعناه؛ لأن الموضع لا يقتضي المعنى الذي ذكرنا من الانتزاع كما يكون في قولك: أخرجت الدراهم من يده، واستخرَجْتُها .

والضرب الرابع: أن يكون بمنزلة المطاوع كقولهم: أبْهَمْتُهُ فاستَبْهَمَ / ١٩١/أ وعلى هذا قولهم: استَلْقَى جاء على أَلْقَيْتُهُ، ويكون اختصاصه بالهيئة المعلومة^(١)، دون أن يكون بمنزلة سقط على كل حال (ضرباً)^(٢)، من تغيير المعنى بتغيير اللفظ كما ذكرنا في استخرج، وقد ذكر شيخنا وجهاً آخر، وهو أن يكون استفعل من لقي كأنه يطلب أن يرى وجهه من حيث لا يزوي^(٣) نفسه، فيمتنع الوجه من أن تسبق إليه العين، ويكون ترك أن يقال: استَلْقَى فلان فلاناً؛ لأنه قد دخل فيه معنى انبطح، وسقط على قفاه، ثم إنه إذا صيّر نفسه بتلك الهيئة لم يكن ملتصقاً أن يلقاه شيء دون شيء، والمفعول إذا كان على العموم لم يستعمل كقولك: هذا أمر يدل على كذا فيكون ترك ذكر المفعول دلالة على قصد العموم، وإذا كان هذا الموضع لا يليق به الخصوص لم يجب أن يصحبه مفعول وهذا واضح، ومثله عندي أَلْقَى كأنَّ الأصل في أَلْقَيْتُ الشيء أَلْقَيْتُهُ كل أحد بمنزلة أريته كل أحد وكل شيء، وذاك أن الشيء المطروح، وهو المعروض لأن يراه كل أحد ويأخذه، كما أن عكسه هو المكتوم عن العيون إلا أنه لما لم يكن القصد في الذي يجعل بحيث تلقاه وتراه إلى شيء مخصوص ترك ذكر المفعول، ثم عرف بمعنى طرح، فصار يتصرف تصرفه، ويقال: أَلْقَيْتُهُ في بئر

(١) (المعلومة) ليست في رو (ظ) .

(٢) (ضرباً) ليست في (أ) .

(٣) في ر، وظ (يروى) وفي د (يرى) .

مثلاً كما يقال: طَرَحْتَهُ، ولا تعتبر الرؤية، وعلى هذا يجري كلامهم، ويكون اللَّقْيُ الشَّيْءَ^(١)، المُلْقَى مثل التَّشْرِ بمعنى المنثور، وذاك أن المطروح يرى ويُلقَى، وإذا جاز أن يترك ذكر المفعول مع الخصوص؛ لأن الحال تدل عليه كان ترك العام الذي لا يلابسه الخصوص^(٢) واجباً، وذلك قولهم: أَصْغَيْتَ إِلَيْهِ الْأَصْلَ أَصْغَيْتَ سَمْعِي إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِكَ؛ صَغَى وَأَصْغَيْتَهُ مِثْلَ مَالٍ وَأَمَلْتَهُ، فسمعي مخصوص، وقد ترك ذكره حتى صار أصغيت إذا أطلق هكذا يدل على الاستماع، فكذا اسْتَلْقَيْتَ وَأَلْقَيْتَ يكون الأصل فيهما ما ذكرنا، ثم يعرف اسْتَلْقَى بمعنى سقط على قَفَاهُ وَأَلْقَى بمعنى أَسْقَطَ وطَرَحَ فاعرفه، وأما قول من قال: إنه من سَلَقْتَهُ، فمحال لأجل أنه يعود إلى أن يجعل وزنه افْتَعَلَى يَفْتَعَلِي افْتِعْلَاءً، وهذا مثال لا يكون في كلامهم بوجه، فلو لم يكن لا سَتَلْقَى شيء يصرفه إليه الاشتقاق الواضح، كما بينا لم يكن التزام مثال لا أصل له بمحمود، وكان الوجه أن يجعل اسْتَفْعَلَ من غير سَلَقَ فكيف وقد لاح الأمر الواضح من كونه استفعل فاعرفه .

والضرب الخامس: / أن يكون بمعنى الانتقال من شيء إلى شيء ١٩١/ب
كقولهم: اسْتَحْجَرَ الطِّينَ واسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ واسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، فهذا معناه الخروج من شيء إلى شيء نحو أن يصير الطين حَجَرًا .

والثالث: من الأبنية الستة أفعوعل يكون متعدداً وغير متعد، فغير المتعدي نحو: اخْشَوْشَنَ وَاغْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ، وهذا من تركيب الخشونة والعشب إلا أن

(١) في ر و ظ (للشيء)

(٢) في ظ (التخصيص واجبا وذلك كقولهم: أصغيت سمعي إليه) .

العين كررت فيه ليفيد معنى القوة والكثرة، وهو قريب من قَطَعَ وما أشبهه في أن تكرير العين يفيد التكثير ^(١) ، هذا هو معنى قول الخليل .

والمُتَعَدِّي كقولك: اعْرُورَيْتَ الفرس، فهذا من العُرْي والراء التي بعد الواو عين مكررة والياء لام، وكذلك احْلُولَيْتَ الشيء بمعنى استحلته .

والرابع: أَفْعُولُ نحو: ما ذكره من قولهم: اَعْلَوْطُ، وتفسيره ما أورده، من قوله: وهو ركوب العنق والتقحم على الشيء، وهو لفظ صاحب الكتاب ^(٢) فهو من تركيب عَلَط والواوان مزيديتان .

والخامس: أَفْعُنَّلَ نحو: أَفْعُنْسَسَ هو من قَعَسَ إلا أن اللام كرر للإلحاق باحْرَنْجَمَ وزيدت فيه نون كما كان في احْرَنْجَمَ، فلم يدغم لأجل أن الإلحاق يمنع منه من حيث إنك إذا قلت: أَفْعُنْسَ لم يكن على وزن احْرَنْجَمَ وشبهه بِجَلَبَبَ من حيث إن المثلين وجب إظهارهما ليكون على وزن دَخَرَجَ، وهذا المثال قد انفرد بالإلحاق.

والسادس: أَفْعُنَلَى وهو اسْلَنْقَى، فكأنه في حكم المطاوع لسَلَقَيْتَهُ، وقد ألحق بالياء باحْرَنْجَمَ كما ألحق سَلَقَيْتُ بِدَخَرَجْتُ، وليس في هذه التسعة شيء ملحق إذا جاوزتهما أعني أَفْعُنَلَى وَأَفْعُنَّلَ (و) ^(٣) لا يتعدى واحد منهما إلى

(١) قال سيبويه في (٢/٢٣٧)، (واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي إلا أن فَعَّلْتَ إدخالها ههنا لتبين الكثير، وقد يدخل في هذا التخفيف كما أن الركبة والجلسة قد يكون معناها في الركوب والجلوس ولكن بينوا بها هذا الضرب فصار بناء خاصاً كما أن هذا بناء خصاً للتكثير) .

(٢) في الكتاب (٢/٢٤٢) (اعْلَوْطُهُ إِذَا رَكِبْتَهُ بغير سرج) .

(٣) (و) ليست في (أ) .

معفول به؛ لأنه مثل ائفَعَل، وكذلك الرباعي الذي هو احرَنْجَم ومصادر هذه الأمثلة على ما كتبه، وحرف المضارعة من جميع ذلك مفتوح وينفصل المفعول من الفاعل باختلاف الحركة فيما قبل الحرف الأخير نحو: مُسْتَخْرَجٌ ومُسْتَخْرَجٌ إلا أن يكون مدغماً، فلا يظهر الاختلاف في اللفظ نحو: زيد مُحْمَرٌ، وهذا مكان مُحْمَرٌ فيه، فالأصل مُحْمَرٍ ومُحْمَرَرٌ إلا أن الراء الأولى لما أسكنت بالإدغام استوى الحالان كما كان ذلك في مُخْتَارٌ^(١)، وما أشبهه فاعرفه، ومصادرهما على ما كتبه لك، وهمزاتها للوصل كما كانت في الأفعال .

(١) في د (مختار وعمر) .

في مطاوع هذه الأفعال التي ^(١) مضت

اعلم أن مثال المطاوع على ضربين: أحدهما: مالا يكون متعددا بحال والثاني: ما تعدى في بعض الأحوال.

فالأول: ائْفَعَلَ نحو: كَسَرْتَهُ فائْكَسَرَ لا يجوز نحو: ائْكَسَرْتَهُ بوجه، ومثله ائْفَعَلَ نحو: ائْحَمَّرَ وائْفَعَالَ نحو: ائْحَمَّرَ، وذاك أن هذا وإن لم يكن مثل كَسَرْتَهُ فائْكَسَرَ، فإن معنى المطاوعة واضح فيه، ويجوز أن تقول: سَوَّدْتَهُ فاسْوَدَّ وَيَبَّضْتَهُ فابْيَضَّ، وائْفَعَلَلَّ في الرباعي نظير ائْفَعَلَ، فلذلك لم يَتَعَدَّ اسْحَنَكَكَ حيث كان ملحقاً بائْحَرَجْتَهُ، كذا مطاوع فَوَعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَفَعَلْتُ المُلْحَقَةُ بِدَحْرَجْتُ تقول: شَيْطَنَتْهُ فَتَشَيْطَنَ، ولا يجيء تَشَيْطَنَتْهُ كما لا يكون في أصله نحو: تَدَحْرَجْتَهُ .

وأما نحو: تَسَرَّبَلْتُ حلة، فليس بتعدية لمثال تَفَعَّلَ لأجل أن حق المطاوع أن يكون كالفعول المبني للمفعول به في أنه ينقص مفعولا تقول في كَسَرْتَهُ: ائْكَسَرَ، فيصير الكلام بغير مفعول كما أنك تقوم في ضَرَبْتُ زيدا: ضَرَبَ زيدا، وقد حصل هذا في تَسَرَّبَلْتُ لأجل أن سَرَّبَلْتُ يتعدى إلى مفعولين كأَلْبَسْتُ، وإذا قلت: سُرِبِلَ زيدا ثوبا بمزلة ضرب زيدا في كون الفعل مبنياً للمفعول به كذلك يكون قولك تسربلت الثوب صار إلى مفعول واحد، فكما أن قولك: تَسَرَّبَلْتُ الثوب بمزلة تَدَحْرَجَ في كونه مُطَاوِعاً غير متعد، ولو كان متعددا لوجب أن يتعدى إلى مفعولين، فنقول: تَسَرَّبَلْتُ زيدا ثوبا كما أن قولك:

(١) في ظ (الذي) .

اَقْتَطَعْتَهُ لَا يَكُونُ مَطَاوِعَ قَطَعْتَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ بِمَفْعُولٍ بَلْ كَانَ كُلُّ مَنِهْمَا مُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ تَفَعَّلَ، وَمَا الْحَقُّ بِهِ نَحْوُ: تَفَعَّلَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَطَاوِعًا، فَلَا تَظُنُّهُ مُنْكَسِرًا بِهَذَا النَحْوِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَفَعَّلَ نَحْوُ: أَقْشَعَرَ، وَهُوَ رَبَاعِيٌّ وَاللَّامُ مُكَرَّرٌ .

والضرب الثاني من المطاوع وهو مالا يلزم المطاوعة، فَعَلَّ، أَوَّلًا نَحْوُ: أَخْرَجْتَهُ فَخَرَجَ، وَأَقْعَدْتَهُ فَفَعَدَ، فَفَعَّلَ يَكُونُ مُتَعَدِيًا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَكَذَا فَعِلَ عَلَى مَا مَضَى، وَمِنْ الْوَاضِحِ فِي هَذَا مَا يَتَعَاقَبُ فِيهِ الْمَعْنِيَانِ نَحْوُ: جَبَرْتَهُ فَجَبَّرَ وَرَجَعْتَهُ فَرَجَعَ وَغَيْرِهِ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَفَعَلَ هَذَا وَإِنْ كَانَ مَطَاوِعًا كَانْفَعَلَ، فَإِنَّهُ عَكْسُهُ فِي الْحُكْمِ، وَذَاكَ أَنْ أَفَعَلَ فَرَعَ عَلَى فَعَلَ، وَانْفَعَلَ فَرَعَ عَلَى فَعَلَ، وَوَجْهُ الْفَرْعِيَّةِ أَنْ أَفَعَلَ خَرَجَ مِنْ فَعَلَ / بِالزِّيَادَةِ كَمَا أَنَّ انْفَعَلَ كَذَلِكَ، وَمِنْهُ تَفَاعَلَ، وَهُوَ مَطَاوِعَ فَاعَلْتَهُ نَحْوُ: قَاتَلْتُهُ وَتَقَاتَلْنَا وَضَارَبْتُهُ وَتَضَارَبْنَا، وَيَصِيرُ الْمَفْعُولُ فَاعِلًا كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، وَيَكُونُ لَهُ فَاعِلَانِ كَمَا كَانَ فَاعَلْتُ^(١) لِفَاعِلَيْنِ إِلَّا أَنْ فَاعَلِي تَفَاعَلَ لِفَظَيَانِ وَمَعْنَوِيَانِ، وَفَاعَلْتَهُ أَحَدُ الشَّرَكَيْنِ فِيهِ يَكُونُ مَنْصُوبًا، وَإِذَا كَانَ فَاعَلْتُ مُتَعَدِيًا إِلَى مَفْعُولَيْنِ تَعَدَّى تَفَاعَلَ إِلَى وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ: تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: نَازَعْتُهُ الْحَدِيثَ وَكَذَا تَجَادَبْنَا الْحَدِيثَ، وَلَوْ قُلْتَ: تَنَازَعْتُهُ^(٢) الْحَدِيثَ لَمْ يَجْزِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَطَاوِعَ يَصِيرُ فِيهِ الْمَفْعُولُ فَاعِلًا، وَلَا يَكُونُ لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي حِظٌّ فِي الْفَاعِلِيَّةِ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: نَازَعْتُهُ الْحَدِيثَ كَانَ

(١) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ (لِفَاعِلَتَيْنِ).

(٢) فِي رِوَاظِ (تَنَازَعْتَ) .

كل واحد من الفاعل والمفعول الأول فاعلا للنزع والجذب، ولا يتصور ذلك في الحديث، وإذا كان فاعلت لفاعل واحد كان تفاعل كذلك تقول بَاعَدْتَهُ فَتَبَاعَدَ كما قلت: أَبْعَدْتَهُ فَبُعِدَ، وكذلك طَارَقْتُهُ فَتَطَارَقَ، وإما إذا لم يكن متعديا نحو: سَافَرْتُ فبمنزلة كَرُمَ وَظَرَفَ في أنه لا يأتي له مطاوع، فلا تقول: تَسَافَرُ، ومثل بَاعَدْتُ قول امرئ القيس :

وَمِثْلِكَ يَبْضَاءُ الْعَوَارِضِ طَفْلَةٌ لَعُوبٍ تُنَاسِيْنِي ^(١) إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي ^(٢)
قال أصحابنا: إنه بمنزلة تُنَسِّيْنِي، وسربالي مفعول أي أنها تذهلني عن سربالي إذا قمت من عندها للملاعبتها، فإذا قلت: تَنَاسَيْتَهُ كان مطاوع هذا فيجري مجرى نَسَيْتَهُ كما يجري تباعد مجرد بَعُدَ.

وأما تَفَاعَلَ إذا لم يكن للمطاوعة، فالأول ^(٣) أن يكون بمعنى ادعاء الشيء على غير حقيقة نحو قولك: هُوَ يَتِمَارِضُ وَيَتَبَالَهُ وَيَتَجَانُّ، وكذا الباب المعنى أنه يتكلف ذلك.

(١) في أ (تنسيي).

(٢) بيت من البحر الطويل .

ومثلك: الواو واو رب، العوارض، الأضراس، طفلة، بفتح الطاء الناعمة، لعوب ضحوك سربالي، قميصي، تنسيي: تذهب بفؤادي .

ورد في ديوانه (٣٠)، ومجاز القرآن (٦/٢)، والمنصف (٩٣/١)، والصحاح (نسا) والأزهية (٢٣٢)، وأشعار الشعراء الستة (٤٧/١)، والنكت (٢٢٠/١)، واللسان (نسا)، والمغني (٥٢٥)، وشرح أبيات في مجاز القرآن، والمنصف، والصحاح، والأزهية، والنكت، واللسان والخزانة (تنسيي) .

قال: في المنصف (٩٣/١)، (فتعدى تفاعل إليك لأن الفعل هنا لها دونك ومعناه تنسيي فجرى مجرى تقاضي الدين) .

(٣) في د (فالأولى) .

والثاني: أن يكون متعدياً كَفَعَلَ المتعدي نحو: ضَرَبَ، وليس بالقياس
فمنه قولهم: تَعَاطَيْتُهُ وَتَلَايَيْتُهُ، وهذا لم يأت كما أتى تَنَاسَيْتُهُ وَتَنَاولْتُهُ لأجل أنه
لا يقال: لافيته كذا، ثم تَلَايَيْتُهُ كما تقول: تَنَاسَيْتُهُ كذا وَتَنَازَلْتُهُ كذا، فَتَلَايَيْتَ
هذا مبني على التعدّي وليس بمطاوع لفعل يتعدى إلى مفعولين، وإما ما أنشده
شيخنا :

أَوْ كَاهْتِزَّازِ رُدَيْنِي تَذَاوَقَهُ أَيْدِي التَّجَارِ فَزِدُوا مَتْنَهُ لِيْنَا ^(١)

وقال أبو علي فيما ذكره: إنه لفظ مليح، واستعاره من الذوق، فتذواقه

في الظاهر بمنزلة/ تلافيته في أنه جار مجرى فعل وضع على التعدّي إلى مفعول ١٩٣/أ
واحد، فكأنه قام مقام ذاق، ولما كان الشيء إذا مس باليد أدرك سره كما

(١) بيت من البحر البسيط، قاله غميص بن أبي بن مقبل.

الرديني: الرمح منسوب إلى ردينة وهي امرأة كانت تتقن هي وزوجها سمهر صنع الرماح
بخط حجر، التجار: جمع تاجر وهو من يتجر في الشيء، أو هو الحاذق بمعرفة الشيء،
متنه: ظهره .

الشاهد: قوله: تذاوقه .

ورد في ديوانه (٣٢٨)، والحيوان (٢٩/٥)، والشعر والشعراء (٤٥٨)، وأما القالي
(٢٢٩/١)، وتهذيب اللغة (٢٦٣/٩)، وكتاب الشعر (٤٤٦)، والموشح (١٥)، وجمهرة
أشعار العرب (٨٦٤)، والعمدة (١٧٠/١)، والقوافي للتنوخي: (١٧٩)، ومحاضرات
الأدباء (١٨١/٢)، وأساس البلاغة، والتكملة، والذيل والصلة واللسان (ذوق) والحماسة
البصرية (٩١/٢)، والتاج (ذوق) .

في الأمالي (تناوله) وفي كتاب الشعر (تناوله) وفي الديوان والموشح وجمهرة أشعار العرب
والعمدة ومحاضرات الأدباء (تداوله) وفي الأساس والحماسة (الكماة) .
وفي جمهرة أشعار العرب (فذاقوا) وفي الحماسة (تجاذبه- فزادت) .

يدرك طعم ما يذاق، حسن إطلاق الذوق عليه، ويجوز أن يكون قَدَّرَ ذَاوَقَ هذا
 ذاك الرديني بمعنى أن كل واحد كان يذيق الآخر لأجل أن الشيء إذا كان على
 الأيدي فإنه يخرج من يد إلى يد، فهم إذاً يتجاذبون، ثم قال: تَذَاوَقَهُ أَيَدِي
 التجار، فتقول على الأول: تذاوقت كذا ولا يجوز على الثاني، ومثل تلافيته
 تعاوره، وقالوا: اعتوره بمعنى على أن الأكثر في تَعَاوَرَ واعتَوَرَ أن يكون على
 ظاهر تفاعل كقوله ^(١): تَعْتَوِرُهُ الحركات، وقد يكون فاعله واحداً إلا أنه
 يجري مجرى الكثير لكونه جنساً كقولنا: هذه كلمة يعتورها التغيير يريد يكون
 فيها تغيير بعد تغيير، وكذا اعتَوَرَتْهُ الحمى يجيء على هذا المعنى؛ لأنه يراد حُمَّى
 بعد حُمَّى، ولا يقال: اعتَوَرَتْهُ الحمى مرة واحدة ولم تعد، وجاء تَعَاهَدَتْهُ أيضاً،
 وإن كان تَعَاهَدْتُ أشيع، ولا يجوز أن تقول: تَهَاجَرْتَهُ وَتَفَارَقْتَهُ؛ لأن تَفَاعَلْتُ
 ليس أصل التعدي، وإنما يجيء ذلك على (غير) ^(٢) الاطراد، وإنما الأصل المطرد
 فيه أن يكون مطاوع فَاعَلْتُهُ، وبمعنى تكلف الشيء نحو: تَبَالَهْتُ وَتَعَامَيْتُ
 وَتَجَاهَلْتُ، فيجوز لك فيه القياس، وَتَفَعَّلْتُ مطاوع فَعَلْتُ قَطَعْتَهُ ^(٣) فَتَقَطَّعَ
 وَكَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ، ويكون فيه معنى القوة كما يكون في فَعَّلَ، وإذا كان لغير
 المطاوعة فالأولى ^(٤)، فيه أن يكون بمعنى تكلف الشيء نحو: تَصَنَّعَ وَتَمَلَّقَ
 وَتَجَمَّلَ، ومعنى التكلف في تَفَاعَلَ أكثر، ألا ترى أنك تقول: أُنَاسُفُ عَلَيْهِ
 وَأَتَلَهَفُ وَأَتَحَزَنُ، فلا يكون فيه معنى ادعاء الأسف كذبا بل يكون المعنى تحمل

(١) في ر، وظ، ود (قولهم).

(٢) (غير) ليست في (أ).

(٣) في ظ (نحو قطعته).

(٤) في أو رظ (فالأولى).

ذلك وقلة التعرض لكشفه، فالحزن موجود، وإذا قلت: تَمَارَضَ وَتَحَازَنَ كان المعنى أنه يظهر ذلك من نفسه من غير أن يكون ملابسا لشيء منه في الحقيقة، ولذلك لا يجيء تَفَعَّلَ في ذا المعنى ألا ترى أنك لا تقول: تَمَرَّضَ وتَعَمَّى وَتَبَّلَّهُ بمعنى تَمَارَضَ وَتَعَامَى وَتَبَالَه، وقالوا: تَسَفَّهُ، والمعنى تَجَاهَلَ في تكلف السفاهة لكن الطريقة مخالفة، وذاك أنك إذا قلت: تَجَاهَلَ ^(١) . فالتكلف من حيث إنه يبدى الجهل من نفسه وهو عارف، وإذا قلت: تَسَفَّهُ ^(٢) ، فالتكلف من حيث إنه يجهد في إظهار السفاهة حتى ^(٣) يثبت له ذلك وإن كان لا يشبهه/، لنفسه، ولو قيل: تسافه كان بمعنى أنه أحب أن ينسب إلى السفه لغرض له في كتمان الفضيلة، وأن يتوهم كونه من السفهاء كالمعنى في تباله سواء، ومثله تَغَاضَبَ إذا ظهر أنه غضبان ليرتدع من لا يردعه الرفق، ولا يردعه النصيح فَتَفَعَّلَ في كل موضع موجب ضرباً من ثبات الفعل وتقرره، وأما تَفَاعَلَ فللدعوى والقصد إلى إظهار صورة المعنى من غير أن يكون موجوداً ومن البين فيه قولهم: تَمَاوَتَ السُّعْلَبُ إذا أحمَد حركاته، ومد أطرافه حتى يظنه الرائي ميتاً، فالموت هنا غير موجود بلا شبهه، ولا يصلح تَمَوَّتَ في هذا الموضع بوجه.

والثاني في تَفَعَّلَ أن يكون مُتَعَدِّياً نحو: تَنَقَّصْتَهُ وَتَخَوَّفْتَهُ وَتَخَوَّنْتَهُ وَتَعَهَّدْتَهُ وَتَفَقَّدْتَهُ وَتَحَمَّلْتَهُ وَتَقَصَّيْتَهُ، وهو أكثر من تَفَاعَلْتَهُ، وليس بمقيس مع ذلك، فلا تقل: تَهَجَّرْتَهُ وَتَكَفَّرْتَهُ.

(١) في أ (تجاهل تسفه) .

(٢) في ظ (تجاهل) .

(٣) في ظ (حيث) .

والثالث أن يكون بمعنى اتخاذ الشيء نحو: تَدَيَّرْتُ المكان إذا اتخذته داراً، وهو من لفظ الدير على الحقيقة، وكذا تَوَسَّدْتُ التراب إذا اتخذته وِسَادَةً، وَتَبَّنَاهُ اتخذهُ ابناً، وَتَسَرَّيْتُ اتخذ سرية.

وأما نحو: تَعَمَّمْتُ، وَتَأَزَّرْتُ وَتَقَمَّصْتُ فمن المطاوع؛ لأنه على عَمَمْتُهُ وَقَمَّصْتُهُ غير أن فَعَلْتُ فيه لغير التكثير، وقد انفرد تَفَعَّلَ بمعنى ليس في فَعَلَ منه، وهو أنهم قالوا: تَهَجَّدَ بمعنى نفى الهجود وَتَجَنَّبَهُ وَتَحَوَّبَ وَتَأَثَّمُ تَجَنَّبَ الإثْمَ، ولم يقل: هَجَّدَ وَأَثَّمُ. بمعنى السلب على هذا وافْتَعَلَ يكون مطاوع فَعَلَ نحو: عَمَمْتُهُ فاعْتَمَمَ، ويكون متعدياً كثيراً كَفَعَلْتُ على ما مضى، وقد يقوم في المطاوعة مقام تَفَاعَلَ كما قام مقام انْفَعَلَ كقولك: اِفْتَنَلُوا وَتَفَاتَلُوا وَاخْتَصَمُوا وَتَخَاصَمُوا، وَاصْطَلَحُوا وَتَصَالَحُوا، وَاجْتَوَرُوا وَتَجَاوَرُوا، وبذلك على أنه على سبيل النياحة امتناع الاطراد ^(١)، وكذا قياسه مقام انْفَعَلَ على سبيل وضع شيء موضع آخر دون أن يكون موضوعه للمطاوعة كما كان انفعَلَ، وقوله :

حَتَّى إِذَا اشْتَالَ سُهَيْلٌ بِسَحَرٍ ^(٢)

لا يقطع بأن شال متعد لأجل أن افْتَعَلَ لا يوجب فَعَلَ متعدياً، كما يوجب انْفَعَلَ بدلالة أنه يكون بمعنى فَعَلَ نحو: شاورَ، واشْتَارَ، وَقَدَّرَ وافْتَدَّرَ، ولا يكون انْفَعَلَ بمنزلة فعل بدلالة أنك لا تجد أحداً يقول: انْفَعَلْتُهُ، كما تجد افْتَعَلْتُهُ، فشال غير متعد في الأعراف وتعديه فتقول: /أشال كمال وأمال .

أ/١٩٤

(١) في ظ (امتناعه من الاطراد) .

(٢) رجز لم أهتد إلي معرفة قائله .

الشاهد؛ قوله: "اشتال" فهو من شال يشول وهو غير متعد.

ورد في النصف (٧٥/١)، واللسان، والتاج (شول) فيها (في السحر) .

قال صاحب الكتاب

باب الفعل الرباعي

والرباعي ما كان على ^(١) أربعة أحرف حروفها ^(٢) كلها أصول لا زيادة فيها، وذلك نحو: سَرَهَفَتْه ^(٣) سَرَهَفَتْه ^(٤) ، والمضارع يُسَرِّهَفُ، واسم الفاعل مُسَرِّهَفٌ، والفعل المبني للمفعول يُسَرِّهَفُ، وأوائل المضارع من الرباعي نحو: يُدْخِرُج ^(٥) مضموم، ومثل ذلك دَخَرَجْتُهُ أَدَخَرَجُهُ، والملحق به نحو: حَوَقَلَ وَيُطِطِرُ، وقد تقدم ذكره ^(٦) ^(٧) ، ومصدره السَّرْهَافُ والسَّرْهَفَةُ، وما كان منه مضاعفا مثل قَلَقَلْتُهُ وَزَلَزَلْتُهُ، فقد تفتح أوائل المصادر منه كالقَلَقَال والزَّلْزَال والأصل الكسر، ألا ترى أنهم لم يفتحوا الأول من ^(٨) سَرِهَافٍ، ونحوه، وقد لحقته الزيادة كما لحق بنات الثلاثة، وذلك قولهم: اَحْرَنْجَمَ واهْرَمَعَ ^(٩) ، ومما

(١) (على) ليست في أ .

(٢) في التكملة شاذلي (وحروفها) .

(٣) في تهذيب اللغة (٥٣٥/٦)، (سَرَهَفَ غِذَاءَهُ، وَسَرَهَفَهُ إِذَا أَحْسَنَ غِذَاءَهُ) وفي (٥٢١/٦)، (المُسَرِّهَفُ والمُسَرِّهَدُ الحسن الغذاء، والسَّرْهَفَةُ نعمة الغذاء) .

(٤) في التكملة شاذلي: (سرهفة وسرهافا) .

(٥) في التكملة شاذلي (دحرج) .

(٦) في التكملة شاذلي (ذلك) .

(٧) انظر: ١٠٧٦ .

(٨) في التكملة شاذلي (في) .

(٩) في تهذيب اللغة (٢٦٩/٣) (قال الليث: اهرَمَعَ الرجل في منطقة إذا انهزم فيه، والنعث مُهَرَمَعٌ قال: والعين تُهَرَمَعُ إذا أذرت الدمع سريعا ورجل هَرَمَعٌ سريع البكاء قال: اهرَمَعَ إذا تباكى إليه) قال في اللسان (هرمع) قال ابن بري: اهرَمَعَ بمنزلة احرَنْجَمَ ووزنه افْعَتَلَل وأصله اهرَمَعَ فأدعمت النون في الميم) .

لحق به أَفْعَنْسَسَ، وهذا لا يتعدى إلى المفعول به كما لم يتعد انفعال في الثلاثة، ومما لحقته الزيادة من الأربعة قولهم: اطمأنَّ واقشَعَرَّ واشمأَزَّ، فهذا غير ملحق بشيء، ألا ترى أنه ليس من الخمسة فَعْلٌ كما أن احمَرَّ من الثلاثة كذلك، والمضارع منه يَقشَعِرُّ وَيطمئنُّ، واسم الفاعل مُطمئنٌ ومُقشَعِرٌّ، فأما الطمأنينة والقشعريرة فليسا على اطمأنَّ واقشَعَرَّ^(١)(٢).

قال المفسر:

اعلم أن الفعل نهايته أربعة أحرف نحو: دَخَرَجْتُهُ وسَرَهَفْتُهُ، والمصدر على فَعَّلَةٍ وفِعْلَالٍ، ويكون الرباعي مضاعفا نحو: قَلَقْتُهُ وزَلَزَلْتُهُ، والأصل في مصدره فِعْلَالٌ بكسر الفاء إلا أنه قد يفتح لأجل التضعيف إذ الفتحة أخف، ولو كان للمصدر^(٣)، الرباعي أصل في الفتح لفتح السَّرَهَافِ، فلما لم يفعل علمنا أن ذلك في زِلْزَالٍ للتضعيف، وقد تلحق الرباعي الزيادة نحو: اَحْرَنْجَمَ النون والهمزة زائدتان، وهو على حَرْجَمٍ بازاء اَنْفَعَلَ في فَعْلَتِهِ، والأصل المطرد في بنات الأربعة تَفَعَّلَ^(٤) نحو: تَدَخَّرَجَ، وأما الملحق (نحو: يَبْطِرَ الملحق بدَخَرَجَ واقْعَنْسَسَ الملحق)^(٥) باحْرَنْجَمَ، فقد تقدم ذكره^(٦)، وأما اقشَعَرَّ فبمنزلة احمَرَّ

(١) لأن الطمأنينة والقشعريرة اسمان للمصدر وليسا بمصدرين، ومصدر اطمأن واقشعر الاطمئنان والاقشعرار.

(٢) التكملة شاذلي: (٢٢٠)، والتكملة مرجان (٥٢٣، ٥٢٤).

(٣) في ر وظ، ود (المصدر).

(٤) في ظ، ود (يُفَعِّلُ نحو يُدَخِّرُ).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٦) انظر: ١١١٧.

والتركيب من قَشَعَر واللام مكرر كما كان في احْمَرَّ، ولا يكون هذا للإلحاق كيف وليس في الأفعال أصل خماسي، وأما اطمأنَّ فالتون مكررة، وهي لام كراء اقشَعَرَّ إلا أن هذا يدل ظاهره على أن التركيب طَمَأَن، وليس كذلك؛ لأن الأصل طَأْمَن ذكره صاحب الكتاب ^(١)، فاطْمَأَن مقلوب منه، والأصل / اطمَأْمَن ١٩٤/ب فوزنه افْعَلَّ ^(٢)؛ لأن الطاء فاء في طَأْمَن، والهمزة عين والميم هو اللام الأولى في قولك: فَعَلَّ إذا مثلت، وإنما حكم بالقلب على اطمَأَنَّ دون طَأْمَن لأجل أن ذلك عار من الزيادة، واطْمَأَنَّ متضمن لها والزيادة فرع، وكون الفعل عاريا منها أصل، فالأصل بالأصل أولى، ألا تراك تحكم بأن انكسر فرع على كسر كذلك يجعل اطمَأَنَّ فرعا على طَأْمَن .

(١) الكتاب (٢/٣٨٠) .

(٢) في روظ (افعلن) .

باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر والزمان والمكان

اعلم ^(١) أن ما كان على يَفْعِلْ، فاسم المكان منه على مَفْعِلْ، وذلك قولك: جَلَسَ يَجْلِسُ ^(٢)، تقول: هذا مَجْلِسُنَا للموضع الذي يُجْلَسُ فيه، وكذلك مَحْبِسُنَا ومَضْرِبُنَا العين فيه ^(٣) مكسورة كما كان في الفعل كذلك .

فأما المصدر، فالعين منه مفتوحة قالوا: إن في ألف درهم لَمْضَرَبًا أي لَمْضَرَبًا ^(٤)، وقال سبحانه ﴿أَيْنَ الْمَقَرُّ﴾ ^(٥)، أي الفرار، واسم المكان الْمَقَرُّ، وقالوا: الْمَبِيتُ في اسم المكان فجعلوه كالمَجْلِسِ؛ لأن بات يَبِيتُ كَجَلَسَ يَجْلِسُ في البناء، والمَعَاشِ الْعَيْشِ كَالْمَضْرَبِ، وقالوا: المَعِيشَةُ، فبنوها على مَفْعِلْ كما قالوا: الْمَرْجِعُ، قال سبحانه: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ ^(٦). وألحقوا التاء كما ألحقوها في الْمُعْجَزَةِ .

فأما اسم الحين، فقد بنوه من فَعَلَ يَفْعِلْ على مَفْعِلْ جعلوه على لفظ اسم المكان، وذلك قولهم: أتت الناقة على مَتْنِجِهَا، وعلى مَضْرِبِهَا يراد حين ^(٧)

-
- (١) في التكملة مرجان (واعلم) .
 (٢) في التكملة شاذلي (يجلس جلوسا) .
 (٣) (فيه) ليست في التكملة (مرجان)، وفي التكملة شاذلي (منه) .
 (٤) انظر: الكتاب (٢/٢٤٦) .
 (٥) سورة القيامة (الآية: ١٠) .
 (٦) سورة المائدة (الآية: ٤٨ - ١٠٥)، وهود (الآية: ٤)، وفي التكملة (إِلَى مَرْجِعُكُمْ)
 آل عمران (الآية: ٥٥) والعنكبوت (الآية: ٨)، ولقمان (الآية: ١٥) .
 (٧) انظر: الكتاب (٢/٢٤٧) .

التاج^(١) ، وكان ذلك في مَحْبِلِ فلانة أي حين حبلها قال:

..... خُطَّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْمَحْبِلِ^(٢)

وقد ألحقوا التاء اسم المكان كما ألحقوها المصدر في الْمُعْجَزَةِ، وذلك قولهم: الْمَزْلَةُ^(٣) ، قال سيبويه: وربما استغنوا بِمَفْعَلَةٍ عن غيرها نحو: الْمَشِيئَةُ^(٤)، وحكى أبو زيد شَتْتُ^(٥) ، مَشِيئَةً وشَيْئاً .

وما كان على يَفْعَلُ بفتح العين، فاسم المكان منه مفتوح^(٦) كما^(٧) ،

(١) في التكملة شاذلي (التاج والضراب).

(٢) عجز بيت من البحر السريع، قائله المنتخل الهذلي، وصدره :

لَا تَقْبِهِ الْمَوْتُ وَقِيَّاتِهِ

تقه: مجزوم؛ لأنه جواب "إن" في قوله في البيت الذي قبله (إن تمس نشوان...) .

وقياته: جمع تقية على الأصل لأن التاء بدل من الواو، والبدل في هذه الكلمة مطرد، المحبل: قال أبو سعيد السكري: إن أراد حين حملت به أمه فهو في وقت الحبل في المحبل مفتوحة وإن كان يريد الموت قال: المَحْبِل بالكسر .

الشاهد: قوله (المَحْبِل) هو للزمان .

ورد في ديوان الهذليين (١٤/٢)، وشرح أشعار الهذليين (١٢٦١)، والجمهرة (٢٢٩/١)،

وخلق الإنسان (٢٩٩)، وتهذيب اللغة (٣٣/١١)، والمحكم (٣٧٣/٣)، والمخصص

(٣٩/٢)، وابن يسعون (٢٧٨)، والقيس (٨٨٨)، وابن برى (٦١٨)، واللسان والتاج

(حبل، هبل، وقى) . في خلق الإنسان، واللسان والتاج (هبل، وقى) "المهبل" .

(٣) المزلّة: موضع الزلل، الكتاب (٢٤٧/٢) .

(٤) الكتاب (٢٤٧/٢) .

(٥) في التكملة (في مصدر شئت) .

(٦) في التكملة شاذلي (مفتوح العين) .

(٧) في التكملة مرجان: (لما) .

كان الفعل كذلك، وذلك قولهم ^(١) : الْمَشْرَبَ لِمَكَانِ الشَّرْبِ، وَالْمَلْبَسَ لِلْمَكَانِ مِنْ لَبَسٍ يَلْبَسُ، وَالْمَصْدَرُ مَفْتُوحٌ أَيْضاً إِذْ فَتَحُوهُ فِيمَا ^(٢) كَانَ عَلَى يَفْعَلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ نَحْوُ: يَجْلِسُ، وَقَالُوا: عَلَاهُ (الْمَكْبَرُ) ^(٣)، فَكَسَرُوا ^(٤) الْعَيْنَ وَهُوَ مِنْ كَبَرٍ يَكْبُرُ، وَقَالُوا: مَحْمَدَةٌ وَهُوَ مِنْ يَحْمَدُ، فَكَسَرُوا كَمَا كَسَرُوا ^(٥)، الْمَكْبَرُ، وَالْحَقْوَا الْهَاءَ كَمَا أَلْحَقُوهَا فِي الْمَعْتَبَةِ ^(٦).

وَمَا كَانَ يَفْعُلُ مِنْهُ مَضْمُومًا، فَبِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ يَفْعُلُ مِنْهُ مَفْتُوحًا، وَلَمْ يَضْمُوا ^(٧)، فَبَنُوهُ عَلَى مَفْعُلٍ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ لَيْسَ فِي الْآحَادِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمُ: الْمَقْتُلُ لِمَوْضِعِ الْقَتْلِ، وَالْمَقَامُ لِمَوْضِعِ الْقِيَامِ، وَقَالُوا: الْمَرْدُّ، / وَالْمَكْرَرُ يَرِيدُونَ الْكَرَّ وَالرَّدَّ، ١/١٩٥ وَقَدْ كَسَرُوا الْمَصْدَرَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمُ: أَتَيْتَكَ عِنْدَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ قَالَ ^(٨): وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَفْتَحُونَ، وَقَدْ كَسَرُوا اسْمَ الْمَكَانِ فِي هَذَا الْبَابِ فَقَالُوا: الْمُنْتَبِتُ لِمَوْضِعِ النَّبَاتِ، وَهُوَ مِنْ نَبَتٍ يَنْبُتُ، وَالْمَطْلَعُ لِمَكَانِ الطَّلُوعِ، وَقَالُوا: الْبَصْرَةُ مَسْقُطُ رَأْسِي يَرِيدُونَ ^(٩) مَوْضِعَ السَّقُوطِ، وَهُوَ مِنْ سَقَطَ يَسْقُطُ ^(١٠).

(١) فِي التَّكْمِلَةِ : (قَوْلِكَ) .

(٢) فِي التَّكْمِلَةِ مَرْجَانِ (مَمَّا) .

(٣) انْظُرْ: الْكِتَابَ (٢/٢٤٧)، وَالْأَصُولَ (٣/١٤٢)، وَالتَّبَصُّرَةَ (٢/٧٨٠)، وَالتَّنْمَةَ فِي التَّصْرِيفِ (٢٣٤) .

(٤) فِي التَّكْمِلَةِ مَرْجَانِ (بِكَسْرِ) .

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَيْسَ فِي (أ) .

(٦) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ (٢/٢٧٧)، (تَقُولُ: عَتَبَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ عَتْبًا وَمَعْتَبَةً إِذَا وَجَدَ عَلَيْهِ) .

(٧) فِي التَّكْمِلَةِ شَاذِلِي (يَضْمُوا مِنْهُ الْمَصْدَرَ فَيَبْنُوهُ) وَفِي أ (فَنَوِي) .

(٨) الْقَائِلُ سَيَبُوه (٢/٢٤٨)، قَالَ: (وَقَدْ كَسَرُوا الْمَصْدَرَ فِي هَذَا كَمَا كَسَرُوا فِي يَفْعُلٍ قَالُوا: أَتَيْتَكَ عِنْدَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ أَيْ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَهَذِهِ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَيَفْتَحُونَ) .

(٩) فِي التَّكْمِلَةِ مَرْجَانِ (يَرِيدُ) .

(١٠) التَّكْمِلَةُ شَاذِلِي: (٢٢١، ٢٢٢)، وَالتَّكْمِلَةُ مَرْجَانِ (٥٢٤ - ٥٢٧) .

قال المفسر:

اعلم أن الأصل أن تفرق بين المصدر واسم المكان والزمان، فتفتح المصدر وتكسر الظرف كقولك، فإن في ألف درهم لَمْضَرَباً والظرف نحو: المَجْلِس والمَحْبَس وفي الزمان أتت الناقّة على مَنَتَجِهَا وَمَضْرِبِهَا أي زمان ضرابها وكذلك المَبِيت، وقول أبي علي: "لأن بات يَبِيت مثل جَلَس يَجْلِس" يعني أن العين مكسور في المضارع، وقد استوى الظرف والمصدر كقولهم: رجع مَرَجِعاً وإليه مَرَجِعِي، والظرف هذا مَرَجِعِي تريد موضع رجوعي، وكذلك تقول: بات مَبِيت سوء بمنزلة يَبِيتُوتة، فتستعمله بمعنى المصدر كما استعملت الظرف، ومثله المَحِيض يكون لمكان ^(١) الحِيض ^(٢) ويكون مصدراً، وقال قِيلُولَة ومَقِيلَا، والمَقِيل المكان.

وأما دخول التاء، فيكون في المصدر والظرف، فالمصدر نحو: المَعِيشَة والمعْجِزَة. بمعنى العَجَز، وفي المكان المَزْلَة كما قال:

بُنِيتْ مَرَاْفِقُهُنَّ فَوْقَ مَزْلَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ بِهَا الْقَرَادُ مَقِيلَا ^(٣)

(١) في روظ (للمكان) .

(٢) (الحِيض) ليست في (وظ، ود) .

(٣) بيت من البحر الكامل، قائله الراعي النميري .

وصف نوقا ملس الجلود والكرaker ولا يجد القراد فيهن موضعاً يثبت فيه لشدة إملاسهن، والمزلة، الموضع الذي يزل فيه أي يزلق، الأعلام (٢٤٧/٢) مقيلًا: قيلولة .
الشاهد: قوله: مَزْلَة حيث دخل التاء في اسم المكان .

فالعين من جميع ذلك مكسور، ولو كان العين مفتوحا لقالوا في
 المَعِيشَة: المَعَاشَة، وقد قيل: المَعَجَزَة بفتح الجيم، وهذا فَعَلَ يَفْعُل مكسور العين.
 فأما المضموم نحو: قَتَلَ يَقْتُل، ففيه الفتح والكسر والفتح نحو: المَقْتُل في
 المصدر والمكان والمهَرَبَ والمَنَاص؛ لأنه من نَاصَ يَنُوصُ والمَقَالَ من قَالَ يَقُول
 والمَنَال، وغير ذلك مما لا يحصى، وتلحقه التاء نحو: المَقَالَة والمَقَامَة، هما مصدران
 في الأصل والمَقَالَة تجيء بمعنى المَقُول كما كان القول، والمَقَامَة تقع على القائمين
 بالأُمُور كقوله :

نَشَدْتُ زِيَاداً وَالْمَقَامَةَ بَيْنَنَا ^(١)

ويجوز أن يكون مكانا في قولك شكرت جميل مَقَامَاتِكَ بمنزلة المواقف،
 ويجوز أن يكون مصدراً كقولك: جميل نيابتك وقيامك والمَصَالَة في قوله:

- ورد في ديوانه (١٢٦)، والكتاب (٢/٢٤٧)، والحيوان (٥/٤٣٧)، وشرح أبيات سيبويه
 للنحاس (١٨٥)، والسيرافي النحوي (٢٣٢)، وابن السيرافي (٢/٣٣٣)، وجمهرة أشعار
 العرب (٩٣١)، وأمالى المرتضى (٢/٦)، والمخصص (١٦/١٢٢)، والأعلم (٢/٢٤٧)،
 وأساس البلاغة (بنى) واللسان، والتاج (زلل) .

(١) صدر بيت من البحر الطويل، قائله القتال الكلابي، وعجزه :

وَذَكَرْتُهُ أَرْحَامَ سِغَرٍ وَهَيْئَمَ

يقول: أقسمت على زياد بالله أن يكف، وأهل المجلس بيننا حاضرون وذكرته من أرحام
 هذين الرجلين ما يجمعني وإياه طلبا للصلح فلم ينته.

الشاهد: قوله: "المقامة" أراد بها الحاضرون القائمون بالأُمُور .

ورد في ديوانه: (٨٩)، والحماسة (١/١١٦)، والأغاني (٢٤/١٧١)، وشرح الحماسة
 للتبريزي (١/١٠٥)، والحماسة البصرية (١/٣٤) .

وَلَمْ يَخْشَوْا مَصَالَتَهُ عَلَيْهِمْ وَتَحْتَ الرُّغْوَةِ اللَّبْنُ الصَّرِيحُ ^(١)

مصدر والمعنى صوله، ولا يجوز/ أن تكون التاء في هذا للتوقيت كما ١٩٥/ب يكون في قولك: ضربت ضربة واحدة لأجل أنك تقول: المَعِيشَةُ والمعْجِزَةُ، فلا تجدهما بمعنى الوقت بل يكونان بمنزلة العيش والعجز، فالتاء إنما تكون للتوقيت في فَعْلَةٍ فقط، ولو كان من شأنهم إدخاله على المصدر المتضمن الزيادة لوجب أن يجيء نحو: خرجت خُرُوجَةً وقمت قِيَامَةً واحدة ومضيت مَضِيَّةً، وفي المضاعف المَكْرَر والمَرْدَ والمعنى الكرور والرد والمسد من سد يسد، ويكون بمعنى موضع السد.

وأما الكسر فقولهم: مَسْقَطُ رَأْسِي وَمَطْلَعٌ عَلَى لُغَةٍ غَيْرِ ^(٢) أهل الحجاز، والكسر هو القياس لأجل أن الكسرة ^(٣) أخت الضمة، ألا تراك، تقول: يَحْشِرُ وَيَحْشُرُ وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ، وغير ذلك مما لا يحصى، فيجوز أن ينوب مَفْعَلٌ فِي فَعْلٍ يَفْعُلُ كَطَلَعَ يَطْلَعُ مَنَابَ مَفْعُلٍ، ولا يجيء الضم بوجه وذلك أنهم رفضوا

(١) بيت من البحر الوافر اختلف في قائله ف قيل: إنه أبو جحن الثقفي في البيان واليتين (٣/٣٣٨)، ولم يرد في ديوانه.

وقيل: إنه نضلة السلمي في الكامل للمبرد (١/١١٩)، والعقد الفريد (٥/٢٤٢)، وجمع الأمثال (١/١٠٣)، واللسان والتاج (فصح).

وورد غير منسوب في البرصان والعرجان والعميان والحولان (١٣٨)، والصحاح (فصح) وأبيات الاستشهاد (١/١٥٢)، وبحمل اللغة، ومعجم مقاييس اللغة والأساس (فصح)، فيها وفي اللسان (الفصيح).

الصريح: المخض الخاص.

الرغوة: ما يرغو كالجلدة في أعلى اللبن.

(٢) (غير) ليست في (د).

(٣) في ر، وظ (أنه أخت).

هذا المثال في قولهم ^(١) ، فلم يأت إلا بلحاق التاء نحو: مَكْرُمَةٌ وَمَشُورَةٌ وجاء مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ في الشعر كقوله:

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٌ ^(٢)

وقال جميل:

بُشَيْنَ الزَمِي لَا إِنْ لَا إِنْ لَزِمْتَهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيِّ مَعُونٍ ^(٣)

(١) في ر، وظ، ود (كلامهم) .

(٢) رجز قائله أبو الأخرز الحماني .

الشاهد: قوله: مَكْرُمٌ حيث حذف التاء لضرورة الشعر .

ورد في معاني القرآن للفراء (١٥٢/٢)، وإصلاح المنطق (٢٣)، والاقتضاب (٥٨٨)، والجمهرة (١٨٢/٣)، وتهذيب اللغة (٢٣٨/١٠)، وشرح أبيات إصلاح المنطق (٤٠١)، والخصائص (٢١٢/٣)، والمختضب (١٤٤/١)، والمنصف (٣٠٨/١)، وشرح الجمل للجرجاني (٢٠٠)، وتهذيب إصلاح المنطق (٥١٣/١)، والاقتضاب (٤١٩/٣)، وشرح أدب الكاتب (٢٩٣)، والشوف المعلم (٦٧١)، وشرح الشافية للرضي (١٦٩/١)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٣٧)، والمتع (٧٩)، واللسان (كرم)، وشرح شواهد الشافية (٦٨)، والتاج (يوم).

(٣) بيت من البحر الطويل:

يقول: إن سألك سائل هل بينك وبين جميل صلة فقولني: لا فإن فيها عوناً على الواشين ودفعاً لشركهم.

الشاهد: قوله: مَعُونٌ، حيث حذف التاء منه لضرورة الشعر. قال الفراء (١٥٢/٢) (أراد جمع مَعُونَةٌ وكان الكسائي يقول: هما نادران لا يقاس عليهما، وقد ذهب مذهباً إلا أنني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال. وأجاز ابن جني في المنصف (٦٨/١)، أن يكون أصله معونة فحذف التاء وهو يريد بها، وأن يكون جمع معونة وأجاز الوجهين في مكرم كذلك .

ولكن الفتح قد غلب على اسم المكان، والمصدر في فَعَلَ يَفْعَلْ لُحْفَتِهِ.
وأما فَعَلَ يَفْعَلْ نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ، فليس فيه إلا الفتح نحو: المَذْهَبُ
والمَكَانُ والمَجْمَعُ.

وأما فَعَلَ يَفْعَلْ نحو: حَمِدَ يَحْمَدُ فعلى الفتح نحو: المَشْرَبُ والمَلْبَسُ
والمَطْعَمُ، ومع التاء المخافة من خاف يَخَافُ كَفَرِقَ يَفْرُقُ، وقد جاء الكسر
قليلاً كما قال، من قولهم^(١): علاه المَكْبَرُ يراد كبر السن^(٢)، ومع التاء المَحْمَدَةُ
بكسر الميم، وكأن الكسر حسن لأجل أن العين قد انكسر في الماضي .

ويتغير حكم المعتل، فالمعتل الفاء الكائن على فَعَلَ يَفْعَلْ نحو: وَعَدَ يَعِدُ لا
يجيء فيه الفتح إلا شاذاً تقول: المَوْعِدُ والمَوْعِدَةُ والمَوْضِعُ، وحكي المَوْضِعُ بفتح
الضاد ولا يقاس عليه بحال، فأما مَوْزَقٌ ومَوْهَبٌ، فعلمان خصا بالتغيير كما
مضى^(٣)، والصحيح كان يجوز فيه الفتح نحو: المَضْرَبُ، وهذا قد خالفه،

= وقال ابن عصفور في الممتع (٧٩/١) (إنه جمع مَعُونَةٌ ومَكْرُمَةٌ بخذف التاء، وقال في
ضرائر الشعر (١٣٦)، (إنه اسم مرخم في غير النداء) .

ورد في ديوانه (٢١٠)، ومعاني القرآن للقراء (١٥٢/٢)، وإصلاح المنطق (٢٢٣)،
وأدب الكاتب (٥٨٨)، وتهذيب اللغة (٢٣٨/١٠)، وشرح أبيات إصلاح المنطق (٤٠١)،
والخصائص (٢١٢/٣)، والمحاسب (١٤٤/١)، والمنصف (٣٠٨/١)، وتهذيب إصلاح
المنطق (٥١٤/١)، والاقتضاب (٤٢١/٣)، وشرح أدب الكاتب (٢٩٣)، والمشفوف
المعلم (٥١٤)، وضرائر الشعر (١٣٧)، والممتع في التصريف (٧٩/١)، وشرح الشافية
للرضي (١٦٨/١)، واللسان (كرم)، وشرح شواهد الشافية (٦٧) .

(١) في أ (قولك) .

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢١٥/١٠) .

(٣) انظر: ٣١٦ .

وذاك؛ لأن المعتل أقل تصرفاً، ألا تراك تقول: يَعد، فلا يجيء فيه الوجهان نحو: يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، فكذلك ما يؤخذ منه، والمعتل العين يجيء فيه الفتح والكسر نحو: المعاش والمبيت، ولا يجيء فيما عنيه واو غير الفتح نحو: المَقَال والمَصَال^(١) والمَجَال / ولا يكون نحو: المَقِيل والمَصِيل بإزاء المبيت، وذاك أن الفتح إذا غلب ١/١٩٦ على الصحيح نحو: المَذْخَل والمَقْتَل لأجل أنه لما وجب أن يوضع موضع الضمة حركة أخرى اختير الأخف كان ألا تجيء في المعتل الذي لا تصرف له إلا التي تصرفه إلى الألف دون الياء أولى وأجدر .

والمعتل اللام يجيء بالفتح نحو: المَغْزِي والمَلْهَى، ومع الهاء نحو: المدْعَاة بالكسر مع التاء ألَبَتَه نحو: المَغْصِيَة.

وأما ما زاد على الثلاثة نحو: انْطَلَقَ واستَخْرَجَ، فالمصدر منه يجيء على مثال المفعول بحيثاً مستمراً نحو قوله:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا^(٢)

(١) في اللسان (مصل) و(المصل والمصاله ما سال من الأقط إذا طبخ) .

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله جرير .

يقول القوافي متيسر لي لا يلحقني في قولها عي، ولا أحتاج أن آخذها وأجتلبها من غيري.

الشاهد: قوله: مُسَرَّحِي مصدر جاء على وزن اسم المفعول .

ورد في ديوانه (٥٧)، والكتاب (١١٩/١، ١٦٩)، والكامل (٢٦١)، والمغتضب (٧٥/١)، إعراب القراءات السبع وعللها وشرح أبيات سيويه للنحاس (٨٦)، وابن السيرافي (٩٧/١)، والخصائص (٣٢٧/١)، والأعلم (١١٩/١)، وأمالى ابن الشجري (٤٢/١)، واللسان (جلب) وارتشاف (٩٠/١)، الضرب (١٧٨/٣)، والبحر المحيط (٢٦٠/٧) .

في الديوان (نحير) .

وكقوله سبحانه: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(١). والمقام بمنزلة الإقامة،

وكذا الباب، ويكون بمعنى الزمان على تقدير المضاف كبيت الكتاب :

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خُثْعَمًا^(٢)

(١) سورة سبأ (الآية: ١٩) .

(٢) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقليل: إنه حميد بن ثور، وقيل: إنه الطماح بن عامر العقيلي .

نسب إلى حميد في الكتاب (١٢٠/١)، وابن السرياني (٣٤٧/١)، والأعلم (١٢٠/١)، والاقتضاب (١٩٧/١)، والمثلث لابن السيد (٢٩٣/٢)، ورغبة الأمل (٢٦٠/٢)، وليس في ديوانه .

ونسب إلى الطماح في فرحة الأديب (٨٤، ٨٥)، والتاج (علق) .
قال في التاج (علق) وأنشده سيبيوه لحميد بن ثور وليس له وأنشده ابن الأعرابي في نواذره لمزاحم العقيلي وليس له .
الشاهد: قوله (مغار) .

وورد بلا نسبة في كتاب الجسيم (١٥٠/١، ٢٥٩/٢)، والكامل (٢٦١)، والمقتضب (١٢١/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٢٢/٢)، وشرح أبيات سيبيوه للنحاس (٨٦)، والأغاني (١٧٥/٨)، والخصائص (٢٠٨/٢)، والمختضب (٢٦٦/٢)، والمبهج (١١٨) والمختصص (٣٥/٤)، والمفصل (٢٣٨)، وشرح مقصورة ابن دريد (٣٧٤)، الإيضاح في شرح المفصل (٦٦٦/١)، وأمالى ابن الحاجب (٨٠/٢)، واللسان (علق، لحس)، والدر المصون (١٥٠/٥)، والتاج (لحس) .

وصف امرأة صغيرة السن كانت تلبس العلقة وهي ثوب قصير بلا كمين تلبسه، الصبية تلعب فيه، ويقال له: الا تب والبقيرة وكانت تلبسه في وقت إغارة ابن همام على هذا الحي وختعم قبيله من اليمن. الأعلم (١٢٠/١)،

ابن همام: هو عمرو بن همام بن مطرف من الخلاء كانت خشعم قتلت آباء همام بن مطرف. انظر: تفصيل ذلك في الأغاني (١٧٥/٨)، وابن السرياني (٣٤٧/١) .

فالتقدير زمن إغارة ابن همام، وكأن استعارة صيغة المفعول للمصدر لأجل أنه مفعول، فإذا قلت: ضَرَبْتُ ضَرْباً كان كقولك: (أَحْدَثْتُ^(١) ضَرْباً فالفعل فيه، وإن كان مخالفاً من حيث إنك)^(٢)، أحدثت نفسه ولم تفعل به شيئاً كما فعلت بزيد، فإنه مفعول على كل حال، ويدلك على أن ذا استعارة أن هذه الأفعال لها مصادر معلومة، كالإكرام في أكرم والانطلاق في انطلق، وكذلك الباب، وقياس الرباعي المحض نحو: دَخَرَج إذا أخذت منه الزمان أن تقول مُدَّ حَرَج فتأتي بصيغة المفعول فاعرفه .

(١) في أ (أخذت) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

قال صاحب الكتاب

باب الإمالة ^(١)

الإمالة قصد بها أن يتناسب الصوت بمكانها فيتشابه ولا يتباين .

وهي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء فتقاربها نحو ^(٢): عَابِد ^(٣) ، وَعِمَاد ^(٤) ، ونظير الإمالة في تقريبيهم الحرف من الحرف للتقارب قولهم: صَدَرَ فَأَشْرَبُوا الصَّاد صوت الزاي لتقارب الدال في الجهر، ومثله قولهم: أَشْدَقُ فِي أَشْدَقَ، فَأَشْرَبُوا الشين صوت الزاي لتوافق الدال أيضاً في الجهر، وكذلك قول من قال: الصَّرَاط، فكما قربوا بعض هذه الحروف من بعض لما يقصدون من التلاؤم بين الحرفين كذلك أميلت الألف نحو الياء في

(١) قال في التبصرة (٧١٥)، (واعلم أن الإمالة من لغة بني عميم، والتفخيم من لغة أهل الحجاز، وهو الأصل؛ لأن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصاً غير مختلط بغيره، فلذلك كان الأصل لغة أهل الحجاز) .

(٢) في التكملة: (وذلك نحو) .

(٣) في أ (عايد) .

(٤) قال ابن السراج في الأصول (١٦٠/٣)، (معني الإمالة أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة. والأسباب التي يمال لها ستة أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء، أو كسرة، أو يكون منقلبا، أو مشبها للمنقلب أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال، أو إمالة للإمالة) .

وفي شرح اللمع لابن برهان (٧٢٩)، فالإمالة جعل حرف بين حرفين وحركة بين حركتين).

مواضع مخصوصة ليتقارب^(١) صوتاهما، وللإمالة أسباب توجبها^(٢). فمن ذلك وقوع الياء أو الكسرة قبل الألف نحو^(٣) : قولهم: شَيَّان وَعَيَّلان^(٤) / وكذلك ١٩٦ب/ إذا انفتحت الياء نحو: الضَّيَّاح للبن المخلوط بالماء^(٥) والكيَّال .

وأما الإمالة للكسرة قبلها، فتحو: عِمَاد وكِتَاب وشِمْلَال^(٦) وسِرْبَال ودرْهَمَان، وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف نحو: عَابِد وعَالِم ومُسَافِر ومُبَايَع.

ولو كان ما بعد الألف مفتوحاً أو مضموماً، لم يمل نحو: تَابِل وآجُر^(٧)، وتقول: الاسْوَدَاد فتميل؛ لأن وِدَاد من الاسْوَدَاد بمنزلة عِمَاد.

ومما تمال ألفه ما كان فعلاً على فَعْل من بنات الواو والياء .

فما كان من الياء فَرَمَى وسَعَى؛ لأنهما من رَمَيْتُ وسَعَيْتُ، فتمال ألفهما لتدل بإمالتها على أنها من الياء^(٨) .

(١) في التكملة مرجان (لتقارب صوتيهما) .

(٢) قال ابن السراج في الأصول (١٧٠/٣)، (وإن جميع ما يقال ترك إمالته جائز، وليس كل من أمال شيئاً وافق الآخر فيه من العرب، فإذا رأيت عريباً قد أمال شيئاً وامتنع منه آخر فلا ترين أنه غلط) .

قال أبو حيان في النكت الحسان (٢٧٢)، ولها أسباب تسعة هذا أقصى ما ذكر من الأسباب وكثير من النحويين لم يذكر لها إلا ستة أسباب) .

(٣) في التكملة شاذلي: (فالياء نحو) وفي التكملة مرجان (فالياء قولهم) .

(٤) انظر: الكتاب (٢٦١/٢)، والأصول (١٦٠/٣)، والتبصرة (٧١٠) .

(٥) انظر: التهذيب (١٦٠/٥) .

(٦) في تهذيب اللغة (٣٧٢/١١)، (ناقة شملال خفيفة) .

(٧) انظر: الكتاب (٢٦١/١) .

(٨) في التكملة شاذلي (من بنات الياء) .

وبنات الواو نحو: غَزَا ودَعَا؛ لأن اللام قد تنقلب ياء، والكلمة على هذه العدة نحو: غَزِي، ودُعِي، فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبة عن الواو نحو: عَصَا وَقَفَا وَقْنَا^(١) لم تمل كما أميلت الألف من الفعل؛ لأنها لا تصير إلى الياء على هذه العدة كما صار الفعل إليها في غَزِي، وقد شذت أحرف قالوا: الكَبَا^(٢) للكناسة، والعَشَا والمُكَا وهو جحر الضب يدل على انقلابها عن الواو قولهم: المَكُو، فإن كانت الألف من الاسم الذي على ثلاثة أحرف من الياء لم تمتنع^(٣)، الإمالة، وذلك نحو: رَحَى وَحَيَّا وَتَوَى^(٤)، وإذا وقعت الألف رابعة فصاعداً في آخر الاسم، فكانت منقلبة عن الواو أو عن الياء، أو كانت للتأنيث أو لغيره لم تمتنع الإمالة في شيء من ذلك نحو^(٥) مَرَمَى وَمَفَزَى وَمُشْتَرَى وَمُسْتَرَشَى^(٦) وأَعْمَى وَمِعْزَى وَحُبْلَى، فهذه كلها تمال؛ لأنها تنقلب في التثنية ياءات، وكذلك لو صرّفت من شيء منه فعلاً، ومما تمال ألفه ما انقلبت^(٧)، ثانيةً عن ياء، وذلك نحو: نَاب وَبَاع؛ لأن الألف في نَاب من الياء

(١) القنا: اخديذاب في الأنف مقصور وكتابه بالألف؛ لأنك تقول: امرأة قنواء. المقصور والمدود لابن ولاد (٨٧).

(٢) انظر: ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه (٣٦)، وشرح سيويه للرماني قسم الصرف (٢٨٤/١).

(٣) في التكملة شاذلي (تمنع).

(٤) في التكملة مرجان (لوا).

(٥) في التكملة شاذلي: (وذلك نحو).

(٦) في التكملة شاذلي (ومعتري ومسترشى).

(٧) في أ (انقلب).

لقولهم: أُنْيَابٌ وَبَاعَ مِنَ الْبَيْعِ، وَمِنْ ذَلِكَ ^(١) رَأَيْتَ عِمَادًا، فَأَمَلُوا الْأَلْفَ الْمُبْدَلَةَ مِنَ التَّنْوِينِ أَلْفًا فِي النَّصْبِ لِإِمَالَةِ أَلْفِ عِمَادِ الْمَمَالَةِ لِلْكَسْرِ، وَقَالُوا: رَأَيْتَ زَيْدًا، فَأَمَلُوهَا مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ كَمَا أَمَلُوا شَيْئَانِ، وَقَالُوا: يَرِيدُ أَنْ يَنْزَعَهَا، وَأَنْ يَضْرِبَهَا؛ لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةً، فَكَأَنَّهُ (قَالَ) ^(٢) يَرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا ^(٣)، وَكَذَلِكَ يَرِيدُ أَنْ يَكِيلَهَا، فَإِذَا رَفَعَ الْفِعْلَ فَقَالَ ^(٤): هُوَ يَضْرِبُهَا أَوْ يَكِيلُهَا لَمْ يَمَلْ ^(٥) لِحِجْزِ الضَّمَّةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ ^(٦): لَمْ يَخَفْهَا وَلَمْ يَعْلَمْهَا ^(٧) (لَمْ يَمَلْ) ^(٨)؛ لِأَنَّهُ لَا كَسْرَةَ ^(٩) هُنَا وَلَا ^(١٠) يَاءَ ^(١١).

قال المفسر :

أَعْلَمُ أَنَّ الْإِمَالََةَ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ الْمَشَاكِلَةِ، وَذَاكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَابَدَ كَانَ لَفْظُكَ بِالْفَتْحَةِ / وَالْأَلْفُ تَصْعُدُ وَاسْتِعْلَاءً، وَإِذَا عُدْتَ إِلَى الْكَسْرِ كَانَ ١٩٧/أ انْحِدَارًا وَتَسْفُلًا، فَيَكُونُ فِي الصَّوْتِ بَعْضُ الْاِخْتِلَافِ، وَإِذَا أَمَلْتَ الْأَلْفَ قَرَبَ

(١) (قَالَ) لَيْسَتْ فِي (أ) . .

(٢) انظر: الكتاب (٢/٢٦٢) .

(٣) فِي أ (فَقَالُوا) .

(٤) فِي التَّكْمِلَةِ، (يَمِيلُوا) .

(٥) فِي أ (قَالُوا) .

(٦) فِي التَّكْمِلَةِ (يَمِيلُوا) .

(٧) فِي أ (قَالُوا) .

(٨) فِي أ (يَعْمَلُهَا) .

(٩) (لَمْ يَمَلْ) لَيْسَتْ فِي (أ) .

(١٠) انظر الكتاب (٢/٢٦٢) .

(١١) التَّكْمِلَةُ شَاذِلِي (٢٢٣، ٢٢٤)، وَالتَّكْمِلَةُ مَرْجَانِ (٥٢٧، ٥٣١) .

من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فيقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد، وذاك أن الفتحة والألف إذا ^(١) لم يتجردا من التصاعد رأساً، فإنهما إذا جذبا إلى مجرى الكسرة قل التفاوت، فالانحدار من مكان قليل الارتفاع إلى ما يليه من المنحدر أخف من أن ينحدر من موضع ظاهر العلو إلى هبوط، وهذا أمر يتضح بالمشافهة، وشبه هذا بَصَدَرَ وَأَشْدَقَ والصَّراط، أما صَدَرَ، فإنهم أشربوا الصاد صوت الزاي، وذاك أن الصاد حرف مهموس والذال مجهور، فيكون بينهما نفرة والزاي يشاكل الصاد بما فيه من الصغير، والذال في الجهر، وإذا أشربت الصاد صوته، كنت قد قربت أحدهما من صاحبه، وكذلك قراءة حمزة ^(٢) : ﴿حَتَّى يُصَدِّرَ الرَّعَاءُ﴾ ^(٣) ، بإشمامه صوت الزاي ^(٤) ، وقد يقلب بعضهم الصاد زايًا نحو: يُزِدِر، وذاك يكون في حال السكون، فأما إذا تحرك نحو: صَدَرَ، فلا يكون فيه الإبدال الصريح، وإنما يكون فيه التقريب؛ لأنه يقوى بالحركة، فيمتنع من الانقلاب، فأما أَشْدَقَ، فإن الشين مهموس، والذال مجهور، فيكون في اجتماعها بعض الخلاف في الصوت،

(١) في ر، وظ (إن) وفي د (وإن) .

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام الحبر الكوفي التيمي أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين وأدرك الصحابة فيحتمل أن يكون رأى بعضهم، توفي سنة ست وخمسين ومائة، أخباره في وفيات الأعيان (٢/٢١٦)، ومعرفة القراء الكبار (٩٣)، وميزان الاعتدال (١/٦٠٥)، وغاية النهاية (١/٢٦١) .

(٣) سورة القصص (الآية: ٢٣) .

(٤) انظر: النشر (٢/٢٥٠، ٣٤١) .

فإذا أشربت الشين صوت الزاي تقارباً، وذاك أن الزاي^(١) تقارب الشين؛ لأن صفيـره يشبه بما فيه من التفشي، ويناسب الدال في الجهر .

وأما الصَّراط فأصله السين، وقد تَصَرَّف منه سُرَيْطٌ وَسِرْطِمٌ، ويقال: الصَّراط، فيبدل السين صاداً ليوافق الطاء في الإطباق، وعلى ذلك قولهم: صَقَّتْ وَصَبَقَتْ وَصَوِّقَ وَصَالِحٌ^(٢) وَصَلَخْتُ الأَصْل سَقَّتْ وَسَبَقَتْ وَسَالِحٌ لأجل أن الصاد يشاكل القاف والحاء في الاستعلاء، والشين^(٣) لا يشاكله، والذي قصده أبو علي بذكر الصراط^(٤) هنا أن تُشَمَّ السين صوت الزاي كما فعلت في أَشْدَقَ وَصَدَقَ، وذلك أن الشين مخالف للطاء وعار من إطباقه، والزاي مشاكله بالجهر، وما فيه من الصوت المناسب للإطباق ألا تراه قريباً من الصفيـر الموجود في الصاد، فكما قلبوا السين صاداً ليقرب من الطاء كذلك أشربوه صوت الزاي ليجانسـه، فهذه الحروف كلها قد جذب بعضها إلى بعض كما ترى ليحصل التناسب بين الأصوات/ وكذا الإمالة في عَابِدٍ وَعَالِمٍ وَشَيْبَانٍ؛ لأن الباء^(٥) ،

تطلب مقاربة الألف لها كما يطلب ذلك في الكسرة، ولا فصل في كل واحد من الكسرة والياءين أن يكون قبل الألف^(٦) وبعده تقول: عِمَادٌ فتميل لأجل الكسرة التي مع العين وهي قبل الألف، وتقول: عَالِمٌ فتميل للكسرة بعدها،

١٩٧/ب

(١) في ر وظ (الشين تقارب الزاي) .

(٢) في أ (صالح وسالـح) .

(٣) في ر (السين) .

(٤) في ر وظ (السواط) .

(٥) في (أ) (الياءات) .

(٦) في د (أو) .

وكذا الياء في شَيِّبَان قبل الألف، وذاك أنه لا فصل بين أن يكون التصعيد ^(١) ، بعد ^(٢) الانحدار، وبين أن يكون الانحدار بعد التصعيد ؛ لأن ^(٣) كلا مصاحب للاختلاف، فيؤتى بالإمالة ليخف الخلاف، ولا يبقى منه إلا الجرس ^(٤) ، الخفي، ولا يجب أن يقال: إن عِمَاداً يخالف ^(٥) عَالِماً من حيث إن بين الكسرة والألف فصلاً وهو الميم، وليس بين الألف والكسرة في عَالِمٍ ذاك، وذاك أن الفتحة أول الألف، ألا تراه لا يوجد إلا معها، وإذا كان كذلك كانت الكسرة في عين عِمَاد في حكم كسرة لام عَالِمٍ من حيث إن كل واحدة منها بجنب الألف، والحركة عند أهل التحقيق بعد الحرف، فالكسرة في عِمَاد بعد العين والفتحة بعد الميم، والميم فاصل بين الحركتين، فكذا الكسرة في لام عَالِمٍ بعد اللام، فهو فاصل بينها ^(٦) ، وبين الألف فصل الميم في عِمَاد بين الكسرة والفتحة التي هي أول الألف فهما سواء فاعرفه .

وكذا ياء شَيِّبَان؛ لأنه ليس بينها وبين الفتحة إلا الباء، ثم اعلم أن الياء يوجب الإمالة وإن انفتحت لوقوعها قبل الألف نحو: الضَّيَّاح، وذاك أن تَسْفُلُهُ وإن كان يقل بالتحريك، فلا يكون بمزلة الساكن نحو: شَيِّبَان، فإن هنا مزية أخرى وهو أنه يتصل بالفتحة من غير فصل وفي شَيِّبَان غير متصل بها فيجرى

(١) في روظ (التصعد) .

(٢) في ر (في بعد) .

(٣) في روظ، ود (في أن) .

(٤) في روظ (الجلس) .

(٥) في روظ (يفارق) .

(٦) في أ ور (بينهما) .

ذلك المجرى في الإمالة لتكون الفتحة مشاكلة لها في الميل إلى الكسرة، وأما نحو: شِمْلَال فقريب من عِمَاد، وأما نحو: دِرْهَمَان فالإمالة فيه أغلظ منها في شِمْلَال، وذاك أن بين الكسرة والفتحة في شِمْلَال حرفاً واحداً، وفي دِرْهَمَان حرفين الراء والهاء، والهاء وإن كانت مفتوحةً فالإمالة تقع على الألف مع فتحها، وقول أبي علي وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف نحو: عَابِدٍ وَعَالِمٍ وَمُسَافِرٍ وَمُبَايِعٍ، فليس على ظاهره وذاك أن الياء في مبایع لا تأثير له في الإمالة خصوصاً وإنما ذاك للكسرة، ألا ترى أنه لو وضعت موضعها حرفاً، /
أ/١٩٨ آخر كانت الإمالة جائزة، ولو كانت تأتي لأجل الياء لوجب أن تذهب بذهابه كما أنك لما كنت أملت لأجل الكسرة في عَالِمٍ ذهب أن تميل بذهاب الكسرة فلم تمل المفتوح والمضموم نحو: تَابِلٍ وَآجُرٍ وَعَالَمٍ من قوله سبحانه ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، ولو لم يذكر الياء، وقال: وكذا الكسرة إذا كانت بعد الألف كانت بمثلتها قبل الألف كان أصوب هذا هو معنى قول شيخنا، ويجوز أن يقال: إن الياء وإن كانت لا تذهب الإمالة بذهابه، فإنه يؤكد أمرها ويشارك الكسرة في استدعائها يدلك على ذلك أنك^(٢) أملت لها على الانفراد في الضِّيَاح، فيكون مقصوده أن مبایع يكون للياء فيه تأثير ما في الإمالة كما يكون إذا كان قبل الألف نحو: الضِّيَاح فاعرفه .

وأما الألف فعلى ثلاثة أضرب: الأول: أن تكون منقلبة عن الياء نحو: رَمَى وَرَحَى .

(١) سورة الفاتحة (الآية: ١) .

(٢) في د (أنها أملت) .

والثاني: أن تكون زائدة إما للتأنيث وإما للإلحاق، فالتأنيث نحو: حُبَلِي
(والإلحاق نحو: مَغْزَى فهذان الضربان يمالان، أما الأصلية فحق لها ذلك
لانتقالها عن ياء)^(١).

وأما المزيدة للتأنيث أو الإلحاق ^(٢)، فتعود إلى الياء أيضاً، ألا تراك
تقول: حُبَلَيَّان ومَغْزَيَّان، وأما أَلْف مُشْتَرَى وأَعْمَى، فبمترلة أَلْف رَمَى؛ لأنها
منقلبة عن الياء في شَرَيْتِه والعَمِي، وأما نحو: أَعْزَى ومُسْتَرَشَى، فإنه وإن كان
من الواو، فالواو إذا صارت رابعة فصاعداً طرفاً صارت إلى الياء، فإذا أَعْزَى
بمترلة رَمَى^(٣)، ولذلك قلت: أَعْزَيْتُ كما قلت: رَمَيْتُ ومُسْتَرَشَيْتُ بمترلة
رَحَى^(٤)، وكذلك قلت: مُسْتَرَشَيَّان كما قلت: رَحَيَّان، وإذا رجعت هذه
الألفات إلى الياء كان حقها من الإمالة ظاهراً.

والضرب الثالث: أن تكون منقلبة عن الواو نحو: غَزَا ودَعَا وعَصَا وقَفَا،
فما كان من هذا فعلاً أميل؛ لأنه يظهر ياءً إذا بني للمفعول به نحو: دُعِيَ
وغُزِيَ كما تقول: رُمِيَ، فكما أملت أَلْف أَعْزَى؛ لأنه يعود إلى الياء في قولك:
أَعْزَيْتُ كذلك أملت أَلْف غَزَا لمصيره في غُزِي ياء، فالأول أقوى؛ لأن الواو لا
يأتي هناك ألبته، ألا تراك ^(٥) لا تقول: أَعْزَوْتُ كما تقول: غَزَوْتُ، وكلما كان
الألف أثبت على الياء كانت الإمالة أذهب فيها. وأما الاسم نحو: عصاً، فلا
يمال إلا على الشذوذ؛ لأنه (لا يأتي ياء في حال تقول: عَصَوَان، والذي شذ من

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في روظ، ود (للإلحاق).

(٣) في روظ، ود (رحى).

(٤) في ر، وظ، ود (ولذلك).

(٥) في د (ترى أنك).

هذا قولهم الكبأ بالإمالة، والعشأ^(١)، مع قولهم: كبوان والعشور وعشوت، وقد يمال الألف المنقلبة عن الواو على غير جهة الشذوذ، وذلك إذا روعي المشاكلة،/ نحو: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾^(٢)، أميل لتشاكل ﴿جَلَاهَا﴾^(٣)، و﴿يَغْشَاهَا﴾^(٤)، حين يمال، ولا يفعل ذلك إذا لم يصاحب بنات الياء لا تفتاء حديث المشاكلة، وهذا حكم الألفات الكائنة آخرًا .

وأما عين الفعل نحو: بَاعَ ونَابَ، فإذا كان من الياء، فلا شبهة في إمالته فنَابَ من الياء لقولهم: أَثْيَابَ، وبَاعَ من البَيْعِ، فأما المنقلب عن الواو نحو: بَابُ، فلا يمال إلا إذا أفضى الحال بالكلمة إلى الكسرة كيماالتهم النار في موضع الجر وكذا أملوا خَافَ؛ لأن الكسرة قد تظهر في فائه، وذلك قولهم: خِفْتُ.

وأما إمالتهم الألف لألف مماله وقعت قبلها نحو: أَلِفُ النصب في رَأَيْتَ عَمَادًا يمال لإمالة الألف التي بعد الميم، وذلك أن المشاكلة إذا روعيت بأن تمال الألف لتناسب الكسرة أو الياء في نحو: عَالِمٌ وَشَيْئَانِ جاز أن تمال الألف الثانية، لتشاكل الأولى، وذلك أن خروجك من أَلِفٍ مماله إلى أَلِفٍ مفتحة يحدث التَّنَافُرُ الذي يكون في الخروج من الكسرة إلى الألف المفتحة بل أزيد، وحكى شيخنا عن أبي علي أنه قال: إن كان في النحو شيء من المحسوسات فهو هذا، وأما رأيت زيدًا، فإمالة أَلِفِ النصب بمنزلة أَلِفِ شَيْئَانِ؛ لأن الياء وقع قبله في الموضعين، وأما قولهم: يريد أن يَنْزَعَهَا وَأَنْ يَضْرِبَهَا فَأَمِيلُ؛ لأن الهاء^(٥)، حاجز غير حصين، فكأنه قيل: إن يَضْرِبَهَا في كون الحرف الذي يتصل به الألف بجنب الكسرة، ولم يمل نحو: لم يَعْلَمْهَا لعدم الكسرة والياء .

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٢) سورة الشمس (الآية: ١) .

(٣) سورة الشمس (الآية: ٣) . والآية كاملة (والنهار إذا جلاها) .

(٤) سورة الشمس (الآية: ٤)، (والليل إذا يغشاها) .

(٥) في (أ) (لأنها) .

باب ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف المستعلية

وهي سبعة أحرف: الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء والقَاف والغَيْن والحاء،
فهذه الحروف تمنع الألف الإمالة ^(١) على أوصاف مخصوصة، فمن المواضع التي
تمنع فيها الإمالة أن تكون مفتوحة قبل الألف نحو: صَابِرٍ وطَائِفٍ وضَائِرٍ ^(٢)
وظَالِمٍ وغَائِبٍ ^(٣) وقَاعِدٍ وخَامِدٍ ^(٤)، وكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف،
وذلك نحو: هَابِطٍ وغَائِطٍ وَوَامِضٍ ^(٥) ونَافِخٍ ونَابِغٍ ونَافِقٍ.

وإنما رفضت الإمالة هنا من حيث اجتلبت فيما تقدم؛ لأن هذه الحروف
تَصَعَّدُ وتَسْتَعْلِي إلى الحنك الأعلى كما تَسْتَعْلِي الألف وتَصَعَّدُ إليه، فغلبت هذه
الحروف على الألف كما غلبت عليها الكسرات ^(٦)، والياءات في المواضع التي
تقدمت ليتناسب الصوت باستعلاء الألف كما يتناسب بأن نحي ^(٧) بها نحو
الياء في عَابِدٍ ونحوه، قال سيويوه: ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا

(١) في التكملة شاذلي (من الإمالة) .

(٢) في التكملة مرجان (ضامر) .

(٣) (وغائب) ليست في التكملة مرجان .

(٤) في التكملة مرجان (وخامد وغامد) .

(٥) "وامض" اسم فاعل من ومض أي لمع انظر اللسان والقاموس والتاج (ومض) .

(٦) انظر: الكتاب (٢/٢٦٤) .

(٧) في التكملة شاذلي (ينحي) .

يؤخذ ^(١) بلغته ^(٢) ، وكذلك هذه الحروف إذا وقعت بعد الألف بحرفين في منع الإمالة نحو: مَنَاشِيطٌ وَمَنَافِخٌ وَمَقَارِيطُ وَمَبَالِغٌ ^(٣).

ولم تتفاوت هذه الحروف في منع الإمالة ^(٤) بحجز حرفين كما لم يتفاوت ما يجلبها ^(٥) بهما في نحو: حَلْبَلَابٌ ^(٦) . وقد قال قوم: المَنَاشِيطُ، فأمالوا حين تراخى المُسْتَعْلِي قال: وهي قليلة ^(٧)، فأما ^(٨)، إذا كان حرف من هذه الحروف المستعلية قبل الألف بحرف وكان مكسوراً، فإنه لا يمنع الألف من الإمالة كما يمنعها ^(٩)، إذا كان بعدها في نحو: وَأَقْدٌ، وذلك قولهم: ضَبَابٌ وَقِفَافٌ وَصِفَافٌ وَالْحَبَابُ وَالْغَلَابُ ^(١٠) وَالطَّلَابُ وَالظَّلَالُ، وإنما استجازوا إمالة الألف هنا؛ لأنه يضع اللسان موضع المستعلي ويصوبه بالكسرة، ولو أمال

(١) الكتاب (٢٦٤/٢) .

(٢) في أ (بعريته) .

(٣) انظر: الكتاب (٢٦٥/٢) .

(٤) في أ (لحجز حرف) .

(٥) في أ (يجلبها) .

(٦) في التكملة مرجان (جلباب) والحلبلاب بالكسر: البنت الذي تسميه العامة اللبلاب ويقال: هو الحلب الذي تعتاده الطباء، الصحاح (حلب) .

(٧) الكتاب (٢٦٥/٢) .

(٨) في التكملة (فإذا) .

(٩) في أ (لم يمنع) .

(١٠) (والغلاب) ليست في التكملة (شاذلي) .

قال سيوبه (٢٦٥/٢)، (والغلاب وهو في معنى المغالبة من قولك: غلبته غلاباً) .

مثل ^(١) وَاَقْدَ وَنَاشِطَ ونحوه لصوب لسانه بإمالة الألف، ثم صعد به بالحرف المستعلي، فالانحدار بعد الإصعاد من قَفَافٍ وَصِفَافٍ أخف عليه من الإصعاد بعد الانحدار في نحو: وَاَقْدَ ^(٢) لو أماله يبين ^(٣) قصدهم لهذا المعنى في الإمالة أنهم قصدوه أيضاً في غيرها، فقالوا: صَبَقْتُ وَصُقْتُ وَصَوِّقُ، فأبدلوا من السين مستعلياً ليوافق القاف في التصعُّد، وكره أن يتصوب بالسين ويتسفل بها، ثم يتصعد بالقاف، فأبدل الصَّاد من السَّين كما قال: وَاَقْدَ وَنَافِقُ ^(٤)، وقالوا: قَسْتُ وَقَسَوْتُ وَقَسُورُ ^(٥)، فلم يبدل من السين الصَّاد؛ لأنه لم يكره أن يتصعد بالقاف، ثم يتصوب بالسين كما لم يكره أن يتصعد بالمستعلي في صِفَافٍ، ثم يتصوب بالكسرة، فيميل الألف، ومن قال: أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا فَأَمَالَ، قال: أَرَادَ أَنْ يَضْطَبَّهَا ففتح للمستعلي، ويقولون: أراد أن يَعْقِلًا، فأمال لانكسار القاف كما أمال في ^(٦) قَفَافٍ، وقالوا: طَابَ وَخَافَ وَصَارَ، فأمالوا مع المستعلي طلباً للكسرة في خِفْتُ وَصِرْتُ، ولم يمنعهم إمالتها مع المستعلي كما لم تمنعهم منها كون الألف منقلبة من الواو في خَافَ، وكذلك قالوا: سَقَى وَصَغَا وَضَعَا وَمُعْطَى، فلم يمتنعوا معها من الإمالة، وقالوا: جَادُّ وَجَوَادُّ وَمُعَادَّةٌ، فلم يميلوا؛ لأنه لا كسرة ظاهرة معها، وأمالها قوم في الجر كما أمالوا مررت بِمَالِكٍ إذا كانت / ١٩٩ ب

(١) في التكملة مرجان، وأ (بعد)، وفي ظ (في واقد) .

(٢) في التكملة مرجان (أقدو) .

(٣) في أ (تبيين) .

(٤) في التكملة مرجان (نامق) .

(٥) في أ (قسوره) .

(٦) في التكملة شاذلي (في صفاف وقفاف) .

الكاف للخطاب، وأَمَالَ قَوْمٌ جَادًا ونحوه على كل حال، وإن لم يلفظ بالكسرة كما أمالوا هذا ماشً^(١) في الوقف، وإن لم يلفظ بالكسرة^(٢).

وقالوا: مِصْبَاحٌ وَمِقْلَاتٌ^(٣) وَمِطْعَانٌ، فأماله^(٤)، قَوْمٌ ولم يمله آخرون، فالذي أماله قدر الكسرة التي على الميم كأنها على القاف، فصار كَصِفَافٍ، والذي لم يمل قدر فتحة اللام في مِقْلَاتٍ كأنها على القاف، فصار كَقْدَالٍ وَغَزَالٍ^{(٥)(٦)}.

قال المفسر:

اعلم أن هذه الحروف فيها استعلاء وتَصَعُّدٌ، فالصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ، مُطَبَّقةٌ والباقي منفتحة، ومعنى الانفتاح ضد الإطباق، وهو أن لا يرفع اللسان إلى الحنك فيطبق بذلك على الحروف تقول: الحَاءُ فتراه يخرج^(٧)، وقد انفتح^(٨)، ما بين اللسان والحنك، وكل واحد موافق للآخر في الاستعلاء، فإذا وقعت هذه الحروف قبل الألف أو بعده لم يمل نحو: قولك: طَائِرٌ وظَّالِمٌ، وذلك أن الإمالة انحدار وتسفُّل من حيث إنك تميل الألف نحو الياء، وهذه الحروف

(١) انظر: الكتاب (٢/٢٦٦).

(٢) في التكملة مرجان (بالكسر).

(٣) في الصحاح (قلت) (المقالات من النوق التي تضع واحداً ثم لا تحمل، والمقالات من النساء التي لا يعيش لها ولد).

(٤) في التكملة شاذلي (فأمال قوم ولم يمل).

(٥) انظر: الكتاب (٢/٢٦٥).

(٦) في التكملة شاذلي (٢٢٥، ٢٢٦)، والتكملة مرجان (٥٣١ - ٥٣٥).

(٧) في أ (فيخرج).

(٨) (وقد انفتح) ليست في (ر، وظ).

تتصاعد في الحنك، وإذا كان كذلك حصل الاختلاف، فكما أميل فقليل: عَالِمٌ وشَيْئَان؛ لأن الألف المفخمة فيها استعلاء، والكسرة عارية منه، وكائنة انحداراً، فأريد أن يَسْرِيَ في الألف (بعض الانحدار والانخفاض فتشاكل الكسرة والياء كذلك ترك الإمالة في نحو: ظَالِمٌ وطَائِرٌ لتكون الألف)^(١)، بتفخيمها مشاكلة للمستعلي، وأما إذا وقع المُستعلي بعد الألف بحرفين؛ فإن الإمالة لا تعود بذلك نحو: مَنَاشِيطٌ وشبهه بِحِلْيَابٍ من حيث إن الكسرة توجب الإمالة والطاء يمنعها، فكما جاز أن تمال الكسرة مع حجز الحرفين بينها وبين الألف، وهما الباء واللام كذلك يجوز أن تترك الإمالة للطاء في مَنَاشِيطٌ مع حجز الشين والياء بين المستعلي والألف، وأشبه من حِلْيَابٍ بِمَنَاشِيطٍ دِرْهَمَانٌ، وذلك أنه يفصل بين الحرف الذي يلي الألف وتتصل هي به وهو الميم وبين الكسرة حرفان كمان أن بين الألف والطاء حرفين، وأما من أمال فلبعده، وليس بحسن وأما إمالتهم صِفَافٌ وَقِفَافٌ فلأجل أن المستعلي قد انكسر فأتت إذا لفظت بالمستعلي وهو مكسور ثم أملت كنت تتصعد بالصوت ثم تنحدر بالإمالة وفي واقده كنت إذا أملت / انحدرت للإمالة، ثم إذا لفظت بالمستعلي تصعدت ١/٢٠٠ والانحدار بعد التصعد أخف من التصعد بعد الانحدار، فلذلك حسن الإمالة في صِفَافٌ، وأما صَابِرٌ وإن كان بمنزلة صِفَافٌ في أنك إذا أملت كان انحداراً، بعد تَصَعُّدٍ، فإنَّ المستعلي مفتوح، والفتحة إذا حصلت في المستعلي ازداد استِعْلَاءُ والمستعلي في صِفَافٌ مكسور، فلذلك^(٢)، حسن الإمالة من حيث إن الكسرة

(١) ما بين القوسين ليس في (ظ) .

(٢) في أ (ففي ذلك) .

تُضَعِفُ استعلاءه، فليس ذلك لأجل أنه انحدار بعد تصعد فقط، وأما قولهم: صَوِّقَ فِي سَوِّقٍ وَصُقَّتْ فِي سُقَّتْ، فيشبه ما نحن فيه من حيث إنهم أبدلوا من السين الصاد لتشاكل القاف في الاستعلاء، فكذلك ترك الإمالة في نحو: صَابِرَ لِيَجَانِسَ الْأَلْفَ بِالتَّفْخِيمِ الْمُسْتَعْلِي، وقالوا: قَسَوْتُ، فلم يقلبوا؛ لأن المستعلي هنا قبل المنحدر وفي سُقَّتْ المنحدر قبل المستعلي، وقد ذكر أن الانحدار بعد التصعد أسهل ^(١) من التصعد بعد الانحدار، وأما خَافَ فَأَمِيلَ؛ لأنه قدر خِفْتُ فغلبت الكسرة على المستعلي وكذا مُعْطَى، وما أشبه ذلك أمالوا لتقدير الياء، ولم يعتدوا بالمستعلي، وأما جَادَّ وَمَاشٌ فِي الْوَقْفِ فَأَمِيلًا، لأن التقدير فِي جَادَّ كَسْرَةً نَحْوُ: جَادِدٍ كَضَارِبٍ، وَمَاشٌ الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ ^(٢)، نَحْوُ مَاشِيٍّ، وَمَنْ لَمْ يَمَلْ فَلْأَجَلِ أَنَّ الْكَسْرَةَ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ فِي اللَّفْظِ، وَيَمَالُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ فِي حَالِ الْجَرِّ نَحْوُ: مَرَرْتُ بَجَادٍّ يَا فَتَى كَمَا أَمَالُوا مَرَرْتُ بِمَالِكٍ يَرِيدُ الْمَالَ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: كَمَا قِيلَ: مَرَرْتُ بِمَالِكٍ إِذَا كَانَ الْكَافُ لِلخَطَابِ فَعَبْرَ عَنْ قَوْلِكَ إِذَا لَمْ تَرَدْ مَالِكًا بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ عُلُوَّ الطَّرِيقِ ^(٣)، وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ الْكَافَ فِي مَالِكٍ لِلخَطَابِ لَمْ تَقَعْ شَبْهَةٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ الْمَالَ، وَأَنَّكَ لَا تَرِيدُ اسْمَ رَجُلٍ، وَأَمَّا مُصْبِحٌ فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يُوجِبُ الْإِمَالَةَ وَهُوَ أَنَّ الْكَسْرَةَ تَجَاوَرُ الصَّادَ، فَيَقْدِرُ أَنَّهَا كَأَنَّهَا اتَّصَلَتْ بِالصَّادِ فَصَارَ كِصْفَافٍ، وَمِثْلُ ذَا فِي تَقْدِيرِ الْحَرَكَةِ الْمُجَاوِرَةِ لِلْحَرْفِ كَأَنَّهَا عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ مُؤَسَّى، وَمَا أَشْبَهَهُ بِالْهَمْزِ أَنْشَدَ:

(١) فِي د (أَسْهَلُ عَلَى الطَّبِيعَةِ) .

(٢) فِي أ (الْكَسْرُ) .

(٣) فِي رَوْظِ (الطَّرِيقَةِ) .

لَحُبِّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُؤَسَى وَجَعْدَةً لَوْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ ^(١)

فهمز الواو؛ لأن الضمة تجاورها، فصارت كأنها مع الواو نفسها كوجوه ^(٢)، فكذلك الكسرة في مصباح لما جاورت المستعلي أحرقت مجراها إذا كانت عليه نحو: صِفَاف، فكأنه قال: صِبَاح .

والوجه الثاني: يوجب ترك الإمالة وهو/ أن يقدر فتحة الباء في مصباح ٢٠٠/ب كأنها على الصَّاد فقل: مصباح، والأول أذهب في حديث الاتصال، وذاك أنك إذا قلت: مصباح كان الكسرة يجنب الصاد من حيث إن الحركة بعد الحرف بدلالة ما تراه في باب الإدغام ^(٣)، فإذا قلت: مصباح كان الفتحة في الباء غير ملاصقة للصاد من حيث أن الباء تفصل بينهما، وإنما كانت تكون ملاصقة لو كانت الحركة قبل الحرف حتى يقدر أن الفتحة قبل الباء، وذلك محال لا يكون؛ لأن الحرف أول ثم الحركة .

(١) تقدم ورواه ص ٢٢٤ .

(٢) في أ (كوجوده) .

(٣) انظر: ١٦١٠ .

قال صاحب الكتاب

باب أحكام الراء في الإمالة

الراء حرف فيه تكرير، ولذلك لم تدغم فيما قاربها، وأدغم^(١)، مقاربها فيها، فإذا تكلم بها مفتوحة صارت بمنزلة حرفين مفتوحين،، فقويت على نصب الألف، وصارت بمنزلة الحرف المستعلي، فقالوا: هَذَا رَاشِدٌ وَرَاشِدٌ وَفِرَاشٌ^(٢) .

وإذا وقعت بعد ألف لو^(٣) كان بعدها غيرها لأميل لم تمل، وذلك قولك^(٤): هَذَا حِمَارٌ، ورَأَيْتُ حِمَاراً فَتَنَصَّبَ، ولا تَمِيلُ كما لم تمل في رَاشِدٍ وَفِرَاشٍ .

فأما في الجر فالألف تمال في حِمَارٌ، وكذلك إن كان أول الحرف مفتوحاً أو مضموماً نحو: مِنَ الدُّوَارِ وَمِنَ المَعَارِ وَمِنَ العَوَارِ كما أميلت^(٥)، من حِمَارٍ؛ لأن الراء في كل هذا كحرفين مكسورين، فتقوى لذلك على اجتلابها بجرورة كما قَوِيَ على منعها مرفوعة ومنصوبة. ومما تغلب فيه الراء المستعلي قولهم: هَذَا صَارِمٌ^(٦) وَطَارِدٌ وَغَارِبٌ وَقَارِبٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء بعد الألف التي تليها قويت الإمالة عليها كما قويت في صِفَافٌ وَقِفَافٌ،

(١) في التكملة مرجان: (وأدغمت) .

(٢) في التكملة مرجان (وفرّاش فلم يميلوا) .

(٣) في التكملة مرجان وأ (أو كان) .

(٤) في التكملة مرجان (قولهم) .

(٥) في التكملة مرجان و(أ) (أملت) .

(٦) في التكملة مرجان (ضارب) .

ومن قال: هذا قارب فأمال، قال مررت بقادر، فنصب لم تقوَ الرء على المستعلي حيث بعدت؛ لأن الرء ليس بحرف مستعل، وإنما هو من موضع اللام وقريب^(١) من الياء وبعض اللثغ^(٢)، يجعلها ياء، فلم تقوَ على المستعلي لما بعدت، وزعم^(٣) أن قوماً تُرْتَضَى عربيتهم قالوا: مررت بقادر لما رأى الإمالة جائزة في قارب كما جازت في جارم جعل^(٤) قادراً في الجر ككافر كما جعل قارباً كجارم، وأنشد^(٥) :

عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ^(٦)

(١) في التكملة (قرية) .

(٢) اللثغ، جمع ألثغ، وهو الذي يعدل بحرف إلى حرف، تهذيب اللغة (٩٢/٨)، وانظر: البيان والتبيين (٣٤/١، ٣٥) .

(٣) (فلم) ليست في التكملة (مرجان) .

(٤) هو سيويه، الكتاب (٢٦٩/٢) .

(٥) في التكملة شاذلي (وجعل) .

(٦) هو سيويه (٤٨٧/١، ٢٦٩/٢) .

(٧) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، ف قيل: إنه هدية بن خشرم، وقيل: سماعة النعماني. نسب إلى هدية في شعره (٧٦)، والكتاب (٤٧٨/١، ٢٦٩/٢)، والأصول (١٦٨/٣)، والسيرافي السنحوي (٣٤٥)، والتبصرة والتذكرة (٧١٤)، والقيسي (٨٨٩)، والخزائنة (٣٢٨/٩) .

ونسب إلى سماعة النعماني في ابن السيرافي (١٤١/٢)، وما جاء في وزن تفعال للمعري (١٢)، وشرح اللمع لابن برهان (٤٢٤)، وابن برى (٦٢٠)، واللسان (عسى)، وفرائد القلائد (٣٨٦، ٣٨٧)، وشرح الشواهد للعيني (٢٢٩/٤)، والتصريح (٣٥١/٢)، ورغبة أمل (٢٤٤/٢) .

وقال: ابن يعسון (٢٨٠)، نسب هذا البيت أبو عمر رجل من باهلة، ونسبه غير لرجل

وتقول في الرفع: هو قادر، فلا تميل كما أماله في الجر، وتقول: ناقة
فَارِقٌ وَأَيْتُنُقُ^(١) مَفَارِيق، فلا تميل كما لم تمل في نَاعِق، وقالوا: من قرارك،
فغلبت الراء المكسورة، / المفتوحة كما غلبت المستعلي في قَارِب، ولا تكون ٢٠١/أ
أقوى من المستعلي، وإنما شبهت بالمستعلي، وليس فيها استعلاء كما في القاف
وأخواتها، وقال سبحانه ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرَ مِنْ فِصَّةٍ﴾^(٢). فأملت
لكسرة الراء، ولم تمنع الإمالة المفتوحة منها^(٣)، لبعدها إذ لم تمنع المستعلي لما
بعد في مَنَاشِيط ونحوها عند قَوْمٍ، ومن ثمَّ قال قوم: الكَافِرُونَ، ورأيت الكَافِرِينَ
والكَافِرَ، وهي المتأبِر^(٤)، لما بعدت الراء من الألف .
ومما لا تمال ألفه حروف المعاني نحو: إِلَّا وَحَّتَى وإمَّا، لم يجيزوا فيها

= من عقيل وكلاهما من قيس .

منهم: سائل، جون: أسود، الرباب: ما تدلى من السحاب، سكوب: منصب .
الشاهد: قوله: "ابن قادر" أماله وإن كان فيه حرف مستعل، وذلك لقوة الراء المكسورة
على الإمالة.

وورد بلا نسبة في الكامل (٢٥٤)، والمقتضب (٤٨/٣، ٦٩)، وشرح أبيات سيويه
للنحاس (١٧٤)، والحجة للفارسي (٣٠٦/١)، وإعراب ثلاثين سورة (١٦٠)،
والصاح (عسى) وشرح الجمل للجرجاني (٥٠)، والأعلم (٤٨٧)، والنكت (٧٩١)،
وشرح المقدمة الجزولية (١٠٢٦)، وشرح المفصل (١١٧/٧، ٦٢/٩)، وضرائر الشعر:
(١٥٣)، وارتشاف الضرب (٣٠٦/٣)، وأوضح المسالك (٣٠١/٣)، والأشعري
(٢٢٩/٤)، والتاج (عسى) .

(١) في التكملة (أنيق) انظر: الكتاب (٢٦٨/٢) .

(٢) سورة الإنسان (الآيتان ١٥، ١٦) .

(٣) في التكملة شاذلي (فيها) .

(٤) انظر: الكتاب (٢٦٨/٢) .

الإمالة؛ لأنها ليست منقلبة عن شيء قال الخليل: ولو سميت بها شيئاً جازت إمالتها^(١)، وقالوا: أتى؛^(٢) لأنها اسم فجعلوها^(٣) كالأسماء وقالوا: لا وما، فلم يميلوا الألف منهما، وقالوا: ذا في^(٤) الإشارة، وقالوا في حروف^(٥)، المعجم: با وتا^(٦)؛ لأنها أسماء ما يلفظ بها^(٧)، وليست كقذ، وقالوا: بلى فأمالوا لمشابهتها الاسم^(٨)، وإن كانت حرفاً، وقالوا: يازيد (فأمالوا)^(٩) لمشابهتها الفعل، وقالوا: من الكبر فأمالوا الفتحة للراء المكسورة، ومن الصغر ومن البقر، فأمالوا الفتحة التي على المستعلي للراء كما أمالوا الألف في قارب من أجل كسرة الراء .

وقالوا: ضربتُ ضربته، وأخذتُ أخذه، فأمالوا الفتحة قبل الهاء كما يميلونها قبل الألف؛ لأن الهاء تشبه الألف، وقالوا في الاسم العلم، الحجاج، فأمالوه على غير قياس^(١٠)، ولا يفعلون ذلك به إذا كان صفة، وقالوا: طلبنا، فأمالوا الألف وذلك شاذ^(١١) يحكى^(١٢).

-
- (١) الكتاب (٢٦٧/٢) .
 - (٢) في التكملة شاذلي (أنى فأمالوها) .
 - (٣) في التكملة (فجعلت) .
 - (٤) في التكملة (اسم الإشارة) .
 - (٥) في أ (حرف) .
 - (٦) في التكملة شاذلي (با تا ثا فأمالوها) .
 - (٧) في أ (به) .
 - (٨) في أ (بالاسم) .
 - (٩) (فأمالوا) ليست في (أ) .
 - (١٠) انظر: الأصول (١٧٠/٣)، وشرح اللمع لابن برهان (٧٤٦) .
 - (١١) انظر: الكتاب (٢٦٧، ٢٦٤/٢) .
 - (١٢) التكملة شاذلي (٢٢٧، ٢٢٨)، والتكملة مرجان (٥٣٥، ٥٣٩) .

قال المفسر:

أعلم أن أبا علي استدل على أن الراء حرف مكرر بأنه لم يدغم فيما يقاربها ^(١)، وذاك أن الإدغام يُرَاعِي فيه أن يكون المدغم غير زائد على المدغم فيه في الصوت، فلا يدغم الشين في الجيم؛ لأنه متفش، وإدغامه، يذهب بذلك، وكذا لا يدغم الفاء في الباء؛ لأن فيه تأفيفاً ليس في الباء، فهما مختلفان، وكذا الراء لا تدغم فيما قاربها من اللام وغيرها؛ لأن مقاربها لا تكرير فيه، فإدغامه يذهب التكرير وسترى ذلك في بابهِ ^(٢)، وإذا كان مكرراً كان الفتحة فيه بمنزلة فتحتين، فتمنع ^(٣)، الإمالة فيجري رَاشِدٌ مجرى صَاعِدٍ، وذاك أن الفتحة ^(٤)، لما قويت بتكرار الراء كثر الاستعلاء، فصار كأنه قبل الألف حرف مستعل، وإذا كانت مضمومة، فهو كذلك تقول: حِمَارٌ فلا تَمِيلُهُ ^(٥)، لأجل أن الضمة على الراء كضمتين، فتغلب الكسرة في حاء حِمَارٍ في قولك: هذا حِمَارٌ، فيمنع الإمالة، وعكس هذا أنك تقول: من الدُّوَارِ، فتميل مع أن قبل/ الألف ضمة ٢٠١/ب لأجل أن الراء مكسورة للجر، والكسرة في الراء ككسرتين، ولا تكون الضمة في الدال كضمتين؛ لأنه عار من التكرير، فتغلب الكسرة (على الضمة فتحتلِبْ الإمالة كما غلبت الضمة على الكسرة) ^(٦)، في قولك: هذا حِمَارٌ، فمُنعت

(١) في روظ (قاربها) وفي د (قاربه) .

(٢) انظر: ص ١٦٨٣ .

(٣) في روظ، ود (فتمنع) .

(٤) في أ (للفتحة) .

(٥) في ر، وظ، ود (تميل) .

(٦) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

الإمالة، وقالوا: غَارِمَ وَطَارِدَ، فأمالوا مع المستعلي؛ لأن الكسر في الراء لما اكتسبت تكريراً قويت، فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي، فأميل نحو: طَارِدَ، ولم يمل نحو: طَائِلَ؛ لأن الكسرة في غير الراء لا تتكرر؛ لأن الحركة إنما تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها، وقالوا: مررت بَقَادِرٍ، فلم يميلوا، وإن كان الراء مكسورة لأجل أنها قد انفصلت من الألف بالبدال، فضعف أمرها، ومن أمال فإنها تَجْرِي مجرى قَارِبَ، واستدل على أن الراء قريبة من الياء بأن بعض اللُّغَج يجعلها ياءً مثل:

وَاسْتَبَدَّتْ مِيَّةٌ وَاحِدَةً إِنَّمَا الْعَاجِزُ مَنْ لَا يَسْتَبِدُّ (١)
أراد مرة هذا وقد تقع اللثغة على وجوه (٢)، فبعضهم يجعله ضادا وبعضهم غيناً قال: وكان أبو بكر السراج يجعل الراء غيناً، وذكر أنه أنشد يوماً:

وَيَوْمٍ يُزِيرُ الظُّبْيَ أَقْصَى كِنَاسِهِ وَيَنْزَوُكَتْزُو الْمُعْلَقَاتِ جَنَادِيهِ (٣)

(١) بيت من بحر الرمل، قائله عمر بن أبي ربيعة .

الشاهد: قوله: (مية) أصلها مرة كما في ديوان الشاعر وأنشده للثغته بالياء فجعل الراء يا. ورد في ديسوانه (١٠١)، والبرصان والعرجان والعميان، والبيان والتبيين (٣٥/١)، والصناعيين (٣٨٧)، ولطائف الأخبار وتذكرة أولى الأبصار (٢٠٢)، بهجة المجالس (٤٩٨/٢) .

(٢) انظر: البيان والتبيين (٣٤/١، ٣٥) .

(٣) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة .

يقول: من شدة الحر يصير هذا الظبي إلى أقصى كناسة، والكناس بيت يتخذة الوحش في أصول الشجرية الحر والبرد، المعلقات، الطير حين يقيه في الشرك، فجنادية تنزو ولا تقدر أن تطير تنزو من شدة الحر كهذه التي تقع في الشرك فتزو وتضطرب .

ورد في ديوان (٨٤٣/٢)، والمعاني الكبير (٧٩٠/٢)، والتاج والأساس (غرر) .

بالغين ونحن نسأله فيقول: بالغاء بالغاء، وأما إذا قلت: هذا قَادِرٌ، ورأيت قَادِرًا فلا وجه للإمالة لعدم الكسرة، وأما من قَرَارِكَ فأميل وغلب الراء المكسورة على المفتوحة، وإذا كان الراء المكسورة تغلب على المستعلي كان تغليبها على الراء المفتوحة أولى؛ لأن أجمل أحوالها أن تكون بمنزلة الحرف المستعلي، وعلى هذا أميل قَوَارِيرٌ من قوله سبحانه ﴿كَانَتْ قَوَارِيرٌ﴾^(١) مع كون الراء مفتوحة؛ قالوا فالراء الأولى غلبت على الثانية، فلم تمنع الثانية من الإمالة. وأما الحروف، فلا تمال ألفاتها^(٢)، وذاك نحو: حَتَّى وَلَا إِلَى وَعَلَى، وذلك أن الإمالة ضرب من التصرف، وأكثر الغرض فيها إذا جاءت في الألفات أن تدل على أن أصلها ياء، والحروف لا يتصرف فيها، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو، وأما إذا سميت بها شيئاً، فإنك تميلها لدخولها في جملة الأسماء. وأما بَلَى فأميل؛ لأنه اكتسى تمكنا بأن أغنى غناء الجملة تقول: أَلَيْسَ زَيْدٌ عندك؟ فيقول الجيب: بَلَى فيتم الكلام به، ويجري مجرى أن تقول: زيد عِنْدِي، فلما وقع موقع الجُمْلَ جاز أن يتصرف فيه، وكذا "يا" لما وقع موقع الفعل في النداء صار يَا زَيْدٌ كَرَمَى زَيْدٌ، فأميل وإن كان لا يمال نحو: "مَا" و"لَا" بوجه، وأما "ذَا" فيمال؛ لأنه اسم، ولم يمل "مَا" في^(٣) حال/ كونها اسماً؛ لأنها تكون ٢٠٢/٢ حرفاً، ثم إن كانت اسماً فهي أشبه المبنيات بالحرف لا متناעה من أن تستقل بنفسها، وذا أقوى منها، ألا تراها تستقل بنفسها تقول: جاءني ذا ورأيت ذا ومررت بذا، وله تصرف آخر، وهو أنك تصفه، فتقول: ذا الرجل وليس كذلك^(٤) ما.

(١) تقدم ورودها ٢٧٦، ١١٥٩ .

(٢) انظر: التبصرة (٧١١) .

(٣) انظر: الكتاب (٢٦٧/٢) .

(٤) في ظ (ذلك كما) .

وأما حروف المعجم نحو: بَا بَا ثَا فأميلت لأجل أنها أسماء مبنية، وهي وإن كانت لا تشتق، ولا يتصرف فيها، فإنها ليست حروفاً، ولذلك قال أبو علي: "إنها ليست كَقَدْ، يعني أن "بَا" اسم وضع للحرف الذي هو في قولك: بزيد كما وضع ذا على المشار إليه، وقد حرف جاء لمعنى، وقال بعضهم: إنها لما استقلت بأنفسها، فقلت قاصداً ذكر التهجي: بَاثَا فلم يحتج معها إلى جزء آخر صار كَبَلَى في مقامها مقام كلام تام، وهذا تقريب مَّا، وذاك أن التَّهْجِيَّ بمنزلة من يصوت صوتاً ليذاق جرسه أو يذكر حركة على حرف لتعرف، وليس يقصد كلاماً كما يقصد المجيب بَبَلَى، ألا تراه يريد أن يقول: هو عندي، فالإمالة فيها من حيث إنها أسماء فقط، وأما من الكبر، فالإمالة الفتحة لأجل الكسرة بمنزلة إمالة الألف؛ لأن الفتحة بعض الألف، فكما جاز أن ينحى بالألف نحو الكسرة كذلك يجوز أن ينحى بالفتحة نحوها، وإذا كانت الفتحة على المستعلي وبعده راء مكسورة نحو: من الصَّعْر غلبت الراء، فاجتلبت الإمالة كما ذكرنا، وأما ضَرَبْتُ ضَرْبُهُ فإمالة؛ لأن الهاء تشبه الألف، وأما إمالة الحجاج، فمن تغييرات الأعلام إذ ليس فيه ما يوجب الإمالة وقد تقدم أشكاله .

قال صاحب الكتاب

باب (١) ذكر عدة (٢) حروف الأسماء والأفعال

الأسماء تكون على ثلاثة أصناف (٣)، ثَلَاثِيَّة، وَرُبَاعِيَّة، وَخَمَاسِيَّة بحروف كلها أصول، فأما أبنية ما كان على ثلاثة، فقد ذكرت في باب جمع التكسير من هذا الكتاب (٤).

وأما أبنية الرباعية فعلى خمسة أضرب فَعَّلَل (نحو) (٥): جَعَفَرَ وَسَلَّهَب (٦)، وَفَعَّلِل نحو: زَبْرِج (٧) وَخِمَخِم (٨)، وَفُعَّلِل نحو: ثُرُثِم (٩) وَبُرُثُن (١٠)، وَفَعَّلِل نحو: دِرْهَم وَهَجَرَ (١١) وَفَعَّلِل نحو: دِمَقَس (١٢) وَحَبَجَرَ (١٣) (١٤).

(١) في ر (باب التصريف ذكر).

(٢) في أ (عدد).

(٣) في أ (أضرب) انظر: ٨١٥.

(٤) انظر: ٨١٦.

(٥) (نحو) ليست في (أ).

(٦) السلهب: الطويل من الخيل والناس، تهذيب اللغة (٥/٥٢٢).

(٧) الزبرج: الذهب، وزينة السلاح، والوشى، والسحاب النمر بسواد وحمرة في وجهه، تهذيب اللغة (١١/٢٤٥).

(٨) خمخم: نبت، تهذيب اللغة (٧/١٧)، وفي اللسان (حمم) الخمخم: نبات تعلف حبه الإبل.

(٩) الثرم: ما فضل في الإناء من طعام أو آدم. تهذيب اللغة (٤/٣٥٥).

(١٠) برثن: ظفر مخلب الأسد، وتهذيب اللغة (١٥/١٦٨).

(١١) الهجرع: من وصف الكلاب السلوقية الخفاف، والهجرع: الطويل المشقوق، تهذيب اللغة (٣/٢٦٤).

(١٢) ديمقس: إبريسم، وقيل: الدياج، وقيل: الحرير، تهذيب اللغة (٩/٣٩٢).

(١٣) الحبحر: الوتر الغليظ، تهذيب اللغة (٥/٣١٤).

(١٤) في التكملة (حبحر وزاد الأخفش فعلل نحو: برقع).

وأما بنات الخمسة فعلى أربعة أضرب على فَعَلَّ نحو: فَرَزَدَق،
وَشَمَرْدَل^(١)، وعلى فُعَلَّ نحو: قَدْ عَمِلَ^(٢) وَخُبِعَتْنِ^(٣)، وعلى فَعَلَّ نحو:
قَرِطْعَب^(٤) وَجَرِدَحْل^(٥)، وعلى فَعَلَّلِ نحو: حَجَمِرَش^(٦) وَصَهْصَلِق^(٧)
قال: ولا نعلمه جاء اسماً^(٨) .

وأما الأفعال فأبنيتها بغير الزيادة على ضربين: ثلاثية ورباعية، وليس في
الأفعال/ ما يكون على خمسة أحرف أصول إنما يكون ذلك في الأسماء خاصة، ٢٠٢/ب
وأكثر ما تبلغه بنات الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف نحو: اِحْمِرَارَ واشْهِيَابَ، وقد
يلغ الرباعي هذه العدة نحو: اِخْرُجَامَ .

(١) الشمردل: الناقة الحسنة الجميلة، وقيل: الفتي القوى الجلد، يقال للجمال: شمردل، وللناقة:
شمردل وشمردلة. تهذيب اللغة (٤٥٣/١١) .

(٢) القذ عملة: الناقة القصيرة الحَرَضُ، وشيخ قذعمل كبير، ويقال: ما في الوعاء قُذْعِمْلَة وهو
الشيء اليسير مما كان، تهذيب اللغة (٣٦٧/٣) .

(٣) في تهذيب اللغة (٣٦٦/٣) (اختاروا من ضروب الخماسية المعتدلة خمسة أوجه، وجهان مستعملان
في كلامهم وثلاثة أوجه منها مستقبحة، فالوجهان المستعملان نحو: شَمَرْدَل وسَفَرَجَل.
والثاني: خُبِعَتْنِ وقُدْعِمِل، والأوجه المستقبحة نحو: سَمَرَطْل ودِلْعَم وسِرْقَر.. والخُبِعَتْنَة من
الرجال: الشديد الحلق، وقيل: هو العظيم الشديد من الأسد) .

(٤) في تهذيب اللغة (٣٣٦/٣)، (ما عنده قُذْعِمْلَة ولا قَرِطْعَبَة أي ليس له شيء)، وفي
(٦٨/٣) (يقال: ما عليها قَرِطْعَبَة أي خرقه) .

(٥) في تهذيب اللغة (٣٣٦/٥)، (رجل جردحل: هو الغليظ الضخم، وامرأة جردحلة
كذلك) .

(٦) الجحمرش: العجوز الكبيرة، تهذيب اللغة (٣٣٦/٥) .

(٧) في تهذيب اللغة (٤٩٨/٦)، (صوت صهصلق شديد، عجوز صهصلق صخابه) .

(٨) في التكملة شاذلي: (اسماً سداسياً ولا سباعياً بغير زيادة وزاد ابن السراج هندلع بقلة) وفي
التكملة مرجان (أسماء بغير الزيادة وأضاف ابن السراج) وفي ظ (أسماء وزاد ابن السراج)
وفي د (جاء سداسياً بغير الزيادة) والقائل سيبويه ونص كلامه (٣٤١/٢)، (وجحمرش
وصهصلق ولا نعلمه جاء اسماً) وانظر: الأصول (٢٢٥/٣) .

وأما بنات الخمسة، فتبلغ بالزيادة ستة ^(١)، أحرف نحو: عَضْرُفُوط ^(٢) وَعَنْدَلَيْب ^(٣)، وَقَبْعَثَرَى ^(٤)، وَقَدْ يُنَلِّغُ بِنَاتِ الثَّلَاثِ بِنَاتُ الْأَرْبَعَةِ، وَبِنَاتُ الْخَمْسَةِ نَحْو: حَوْقَلٍ ^(٥) وَضَيْغَمٍ وَمُهْدَدٍ ^(٦) وَقُعْدُدٍ ^(٧)، وَيَلْغُ بِهَا بِنَاتُ الْخَمْسَةِ نَحْو: عَفْنَجَجٍ ^(٨)، فَهَذَا لِلْإِلْحَاقِ؛ لِأَن عَفْنَجَجاً كَشْمَرْدَلٍ .

فَأَمَّا قَلْنَسُوءَ فَلَيْسَ لِلْإِلْحَاقِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَصُولِ الْخَمْسَةِ شَيْءٌ عَلَى مِثَالِ فَرَزْدُقَةٍ، وَقَدْ أَحَقُّوا الرَّبَاعِي أَيْضاً بِبِنَاتِ الْخَمْسَةِ نَحْو: جَحْنَفَلٍ ^(٩) وَفَدَوْكَسٍ ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) .

-
- (١) فِي أ (سبعة) .
- (٢) عَضْرُفُوط: الذَّكَرُ مِنَ الْعِظَاءِ وَقِيلَ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْعِظَاءِ، وَلَيْسَ بِذَكَرِ الْعِظَاءِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنَ الْعِظَاءِ، مِنَ الْعِظَاءِ، وَقِيلَ: دَوِيَّةٌ تَسْمَى الْعَسُودَةُ بِيضَاءً نَاعِمَةً وَجَمْعُهَا عِضَافِيْتُ وَعَضْرُفُوطَاتُ، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ (٣٦٧/٣) .
- (٣) الْعَنْدَلَيْبُ: طَائِرٌ أَصْغَرُ مِنَ الْعَصْفُورِ، وَقِيلَ: هُوَ الْبَلْبَلُ، وَقِيلَ: هُوَ طَائِرٌ يَصُوتُ أَلْوَانًا، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ، وَجَعَلْتُهُ رِبَاعِيًا لِأَنَّ أَصْلَهُ الْعَنْدَلُ، ثُمَّ مَدَّ بِيَاءً وَكَسَعَتْ بِلَا مَكْرَرَةٍ ثُمَّ قَلْبَتِ يَاءً، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ (٣٥٢/٣) .
- (٤) الْقَبْعَثَرِيُّ: الْجَمْلُ الضَّخْمُ، وَقِيلَ: الْفَصِيلُ الْمَهْزُولُ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ (٣٦٨/٣) .
- (٥) حَوْقَلٌ: شَيْخٌ مَسْنٍ، اللَّسَانُ (حَقْل) .
- (٦) مُهْدَدٌ: اسْمُ امْرَأَةٍ، اللَّسَانُ (مَهْد) .
- (٧) فِي تَهْذِيبِ اللَّغَةِ (٢٠٣/١)، (وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ قُعْدُدٌ وَقُعْدُدٌ إِذَا كَانَ لَثِيمًا فَهُوَ مِنَ الْحَسْبِ الْمَقْعَدِ) .
- (٨) الْعَفْنَجَجُ مِنَ الرِّجَالِ: كُلُّ ضَخْمٍ لِلْهَازِمِ ذِي وَجَنَاتٍ وَأَلْوَا حَ أَكُولِ فَسْلِ، وَقِيلَ: الْأَحْمَقُ، وَقِيلَ: الْجَائِي الْخَلْقُ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ (٣٢٢/٣) .
- (٩) الْجَحْنَفَلُ: الرَّجُلُ الْغَلِيظُ الشَّفَّةُ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ (٣٣٦/٥) .
- (١٠) الْفَدَوْكُسُ: الشَّدِيدُ، وَقِيلَ: الْغَلِيظُ الْجَائِي، وَالْفَدَوْكُسُ الْأَسَدُ مِثْلُ الدَّوْكُسِ، وَفَدَوْكُسٌ حَيٌّ مِنْ تَغْلَبٍ، وَفَدَوْكُسٌ: رَهْطُ الْأَخْطَلِ الشَّاعِرِ وَهُمْ بَنِي جِشْمٍ، الصَّحَّاحُ وَاللِّسَانُ (فَدَكُس) .
- (١١) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي (فَدَوْكُسٌ وَهُوَ جَدُّ الْأَخْطَلِ) .
- (١٢) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِي (٢٢٩، ٢٣٠)، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَانُ (٥٣٩، ٥٤٢) .

قال المفسر:

اعلم أن صاحب الكتاب ترجم بقوله: "هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم^(١)، وأبو علي ترك ذلك إلى قوله: "باب عدة حروف الأسماء والأفعال؛ لأنه لم يذكر الحروف، وإذا قيل: الكلم فالعادة تقتضي إرادة الاسم والفعل والحرف^(٢) جميعا^(٣)، وذكر الأسماء فقال: الأسماء تكون على ثلاثة أصناف وقصده الأسماء المتمكنة، ألا ترى أن غير المتمكن يكون على حرف واحد نحو: الكاف في ضَرْبِكَ والتاء في ضَرْبْتُ، وعلى حرفين نحو: مَنْ وَكَمْ، وَقَدْ قَالَ: إنها ثَلَاثِيَّةٌ وَرُبَاعِيَّةٌ وَخُمَاسِيَّةٌ، وليس يذكر غير المتمكن لأجل أن التصريف يقل حظ ذلك النوع منه، وقد جرت العادة بنحو هذا من الإطلاق كما قال في صدر الكتاب: "وليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة"^(٤)، وهو يقصد المتمكن، وبعد: فإن الأقسام في الاسم ثلاثة فأولها قياساً واستعمالاً الثلاثي نحو: رَجُلٌ وَفَرَسٌ وَثَوْبٌ، وَقَدْرٌ، وأما القياس فهو أنك تلفظ بحرف مبتدئاً، ويكون بعده حرف آخر يجري اللسان عليه، ثم تقف على الثالث، فيكون مشتملاً على محل الابتداء والوقف والواسطة بينهما إذ ليس يحسن أن تبتدئ وتقف من غير فصل بينهما .

(١) الكتاب (٣٠٤/٢) .

(٢) في ظ (الحروف) .

(٣) انظر: الكتاب (٢/١) .

(٤) الإيضاح العضدي (١٩) .

وأما الرباعي فليس له هذا الاقتصاد ألا ترى أنك إذا قلت: جَعَفَرُ كنت قد جعلت الواسطة حرفين، وكذلك الخماسي؛ لأنك إذا قلت: فَرَزْدَقُ، كان بين الابتداء والانتهاء ثلاثة أحرف .

وأما الاستعمال فهو أن الثلاثي يزيد على الرباعي زيادة ظاهرة، ألا ترى أن نحو نَوْبٍ وَقَدْرٍ يَمْرُوكُ ^(١) العدد الكثير، وفي أثنائه ^(٢) تعثر على نحو / ٢٠٣/أ جَعَفَرُ، وكذا الخماسي دون الرباعي في الكثرة فنحو: جَعَفَرُ أَكْثَرُ مِنْ سَفَرَجَلٍ، فقد دَلَّكَ هذا على أن الاعتدال أغلب، وهو أن يكون حرف للابتداء وآخر للحشو وثالث للانتهاء، وما عداه امتداد، ولا يكون اسم متمكن على حرفين إلا منقوصا نحو: دَمٍ وَيَدٍ، ويدلك على ذلك أنك تقول: الأَيْدِي، ودِمَاءٌ، فتعود إلى الثلاثة، فلو كان من أصولهم مثال على حرفين لوجب أن يستمر تركيب ما على ذلك، وهذا مالا يقدر على إثباته، فأبينة الثلاثي على ما مضى في باب التكسير ^(٣) .

والرُّبَاعِيَّةُ على خمسة أضرب: فَعَلَّلَ بفتح الفاء واللام الاسم جَعَفَرُ، والصفة سَلْهَبٌ، وَفَعَّلَلَ بكسر الفاء واللام الاسم زَبْرَجٌ والصفة خَضْرَمٌ ^(٤)،

(١) في ظ (منه العدد) .

(٢) في ظ (أثنائه) .

(٣) انظر: ٨١٦ .

(٤) في اللسان (خضرم) (بئر خضرم كثيرة الماء) .

وَفُعِّلَ بضم الفاء واللام الاسم بُرُثْن والصفة جُرْشُع^(١)، وَفِعِّلَ بكسر الفاء وفتح اللام الاسم دِرْهَم والصفة هَجْرَع، وقد قالوا: إن الهاء في هَجْرَع زيادة^(٢)؛ لأنه من الجَرْع، وإن وزنه هِفْعَل^(٣)، وهكذا هِبْلَع^(٤) من البَلْع، وهِرْكَوْلَة^(٥) هِفْعَوْلَة من الركل في المشي، وحكى شيخنا رجل هِلْقَامَة^(٦) عن أبي الحسن، وذكر (أنه)^(٧) اشتقه من اللَّقَم، وقضى بزيادة الهاء، ووزنه هِفْعَالَة فِهَجْرَع على هذا القول لا يكون من الرباعي. وَفِعْلٌ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام نحو: دِمْقَس، والصفة كَجَبَجْر، فهذه الأمثلة الخمسة قد وقع عليها الإجماع^(٨)، وأثبت أبو الحسن مثالا سادسا، وهو فُعِّلَ بفتح اللام وضم الفاء نحو: جُخْدَب^(٩)، وصاحب الكتاب ينفيه^(١٠)، ويضم الدال. قال شيخنا: ويعضد

-
- (١) الجرشع: الضخم الصدر، وقيل: المتنفخ الجنين، تهذيب اللغة (٣/٣١١).
(٢) في د (زائدة).
(٣) في الكتاب (٢/٣٣٥) (وزنه فَعْلَل).
(٤) المبلع: الأكل العظيم اللقَم الواسع الخنجور، وهو من أسماء الكلاب السلوقية. تهذيب اللغة (٣/٢٧٢).
(٥) امرأة هر كولة: ذات فخذين وجسم وعجز، وقيل: الهر كولة من النساء: العظيمة الوركين، تهذيب اللغة (٦/٥٠٧)، وانظر: حقائق الأدب (٩٤).
(٦) الهلقام: السيد الضخم ذو الحملات، وقيل: الفرس الطويل. تهذيب اللغة (٦/٥٠٣).
(٧) (أنه) ليست في (أ).
(٨) انظر: الكتاب (٢/٣٣٥)، والمقتضب (١/٦٦)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٧).
(٩) انظر: شرح السيراقي (٥/٧٧٠، ٥/٦). والتبصرة (٧٨٤).
قال الرضي في شرح الشافية (١/٤٨) (وزاد الأخفش فُعْلًا بفتح اللام كجُخْدَب وأجيب بأنه فرع جُخْدَاب بمحذوف الألف وتسكين الحاء وفتح الدال، وهو تكلف، ومع تسليمه، فما يصنع بما حكى الفرء من طُحْلَب وُبُرْقَع، وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يرد مع ثقة الناقل، وإن كان المنقول غير مشهور، فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته).
(١٠) قال: فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَل ولا فُعْلَل ولا شيء من هذا النحو لم تذكره ولا فُعْلَل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فَعْلَل (٢/٣٣٥).

أبي الحسن قولهم: جُنْدَبٌ ^(٢) وعُنْدَدٌ ^(٣)؛ لأن الظاهر يقتضي أن يكون جُنْدَبٌ ملحقاً بالنون ^(٤)، بمثال ^(٥) جُنْحَدَبٌ، وذلك أنه من الجَدْبِ، ألا تراه يجلبه، ويلائم هذا التقدير قولهم: الجرَادُ؛ لأنه مجرد الخَصْبِ ويزيله، وكذا عُنْدَدٌ؛ لأن الدال الثانية للإلحاق ^(٦)، وهو من تركيب عُنْدَ، فالدال الثانية (من عُنْدَ د كالدال الثانية) ^(٧)، من مَهْدَدٍ في كونها للإلحاق، ولو كانت لغير الإلحاق لأدغم فقيلاً: عُنْدَ، ولصاحب الكتاب أن يقول: إن النون في جُنْدَبٌ زائدة لغير الإلحاق إذا ليس كل كلمة تتضمن زيادة (لأجل الإلحاق، ألا ترى أن النون في قَلَنْسُوة زيادة) ^(٨)، وليست ملحقة لها بشيء؛ لأن معنى الإلحاق: أن تزيد على المثال حرفاً تجعله بزنة المثال المقصود/ كالدال من مَهْدَدٍ؛ لأنه يلحق تركيب مَهْدَدٍ ^(٩) ٢٠٣/ب بجَعْفَرٍ، وإذا لم يثبت مثل فَرَزْدُقَةٍ في الأصول لم يمكنك أن تقول: قَلَنْسُوة قد جاء فيها النون والواو للإلحاق إلا أن نحو: عُنْدَ د يبعد ^(١٠) عن هذا التأويل لما

(١) قال: فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَلٍ ولا فُعْلَلٍ ولا شيء من هذا النحو لم تذكره ولا فُعْلَلٍ إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعائل (٣٣٥/٢).

(٢) الجندب: الذكر من الجراد، وقيل: الصغير من الجراد، تهذيب اللغة (٢٥٢/١١).

(٣) في تهذيب اللغة (٢٢٣/٢)، (مالي عن ذلك الأمر عُنْدَدٌ ولا مُعْلَنْدَدٌ أي مالي منه بد) وقد ذكرهما سيبويه (١٩٧/٢، ٣٢٩).

(٤) أي بسبب النون.

(٥) في ر، وظ (مثال).

(٦) في ر، وظ (لِلإلحاق بمتزلة الياء في جندب).

(٧) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ، ود).

(٨) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٩) في أ (مهد د د) وفي ظ (مهد).

(١٠) في د (من).

ذكرت من أن الدال الثانية لو لم يقصد بها الإلحاق لأدغم الأولى فيها، فإن قال منتصر لصاحب الكتاب: إن ذلك على إظهار التضعيف نحو: مَحْبَبَ وَأُظْلِلَ في أَظْلَلَّ جاز، ولا يجوز أن تقول: إن الأصل عُنْدُ د بضم الدال على الإلحاق يُبْرُثُنْ، ثم فتح استقالا للتضعيف مع الضمة كما قالوا: سُرَّرَ في سُرَّرَ لأجل أن الإلحاق يقتضي المحافظة على الوزن، ألا ترى أن إظهار المثلين في نحو: مَهْدَدَ أكثر ثقلًا من الضمة في المثلين، فإذا كانوا يحتملون ذلك لأجل أنهم لو قالوا: مَهْدَدَ لم يكن بزنة جَعْفَرٍ والغرض في الإلحاق تشاكل الألفاظ في الوزن كان احتمال الضمة في عُنْدُ إذا قصد إلحاقه يُبْرُثُنْ أوجب، فقول أبي الحسن قوي في إثبات هذا المثال، ويجوز أن يكون صاحب الكتاب تركه^(١)؛ لأنه ليس بالأعراف في الاستعمال، ثم يكون نحو: جُنْدَبَ قد ورد على الإلحاق به، ولا يكون سبيل هذا سبيل فَقِيرٍ أعني أنك لو قلت: إني أثبت جُنْدَبًا على الإلحاق بمثال مقدر لم يستعمل كما كان فَقِيرٍ مأخوذًا من فَقُرَ في التقدير وفرعا عليه، وإن لم يستعمل لم يجوز لأجل أن الإلحاق ليس بشيء يوجب المعنى، وإنما يتعلق باللفظ، وهو أنك تقول: مَهْدَدَ ليكون على وزن جَعْفَرٍ، ومن المحال أن تطلب الموازنة بين لفظ موجود ولفظ معدوم؛ لأنك إذا قصدت استعمال مثال، فإن تستعمله أصلا وتدع الفرع الذي هو الإلحاق أولى من أن يأتي بالفرع وتترك الأصل هذا ظاهر المناقضة، وأما فَقِيرٍ فإنه (فرع)^(٢)، على فَقُرَ، والمعنى يقتضيه؛ لأجل أنه يدل على غير ما يدل عليه فَقُرَ، وإذا قلنا: إنه فرع عليه^(٣)، فالمعنى أنه

(١) انظر: الكتاب (٣٣٥/٢).

(٢) (فرع) ليست في أ.

(٣) (إنه فرع عليه) ليست في (ظ).

صِغَ بعده، من حيث إنك تفتقر أولاً أن تثبت الفقرُ لشيءٍ بالإخبار كقولك: فُقِرَ زَيْدٌ، ثم تصفه به، فتقول: فقير، وليس هو بفرع على فُقِرَ من جهة موازنه في اللفظ كما كان مَهْدَدَ فرعاً على جَعْفَرَ من حيث إنك تقصد أن تجعله على زنته، وإذا كان كذلك جاز أن يستعمل فقير ويترك فقراً، ولم يجوز أن يستعمل مَهْدَدَ من غير أن تثبت مثال جَعْفَرَ لما ذكرنا من أن الموازنة في اللفظ لا تكون بين الموجود المستعمل والمتروك الذي لا يعلم، فإذا لم يثبت مثل جُجْدَب لم يعلم أن مثل ^(١)، عُنْدَدَ ملحق به فهذا هو الكلام في /أصول بنات الأربعة .

أ/٢٠٤

وأما (بنات) ^(٢)، الخمسة، فعلى أربعة أمثلة، فعَلَّلَ الاسمَ فَرَزْدَقَ والصفة شَمَرْدَل، وفَعَلَّلَ بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الاسمَ قُدَّ عَمِلَ والصفة خُبْعَثَن، وفَعَلَّلَ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام قِرْطَعْب، والصفة جِرْدَحْل، وفَعَلَّلَ بفتح الفاء وسكون العين وثلاث لا مات الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو: جَحْمَرِشَ وَصَهْصَلِق، وقول أبي علي قال: "ولا نعلمه جاء اسماً" يعني قال صاحب الكتاب: ولا نعلم نحو: جَحْمَرِشَ اسماً ^(٣) كما ^(٤) كان فَرَزْدَقَ وَسَفَرَجَل؛ لأن جَحْمَرِشَ صفة ألا تراهم يقولون: عَجُوز جَحْمَرِشَ، وكذا صوت صَهْصَلِق، وقد حكى هُنْدَلِج، ولم يثبت صاحب الكتاب ^(٥)، وقالوا: إِنَّهُ اسم بَقْلَة ^(٦)، وبعضهم يقول: إنه اسم موضع، ولا مُعَرَّجَ عليه،

(١) في روظ، ود (مثال) .

(٢) (بنات) ليست في أ .

(٣) الكتاب (٣٤١/٢) .

(٤) انظر: ١١٦٩ .

(٥) الكتاب (٣٤٠/٢، ٣٤١)، قال: (هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من

بنات الخمسة) فذكر الخماسي من الأسماء والصفات ولم يذكره معها" .

(٦) انظر: الأصول (٢٢٥/٣) .

ومثال الخماسي يختص بالأسماء، فلا يكون في الفعل نحو: سَفَرَجَل كما كان فيه نحو: جَعْفَر كَدْحَرَج، وذلك أن الفعل تلحقه الزيادة، ألا تراك تقول: دَحْرَجْتُهُ فَتَدْحَرَجَ وَاحْرَنْجَمَ، فلو بنيت الخماسي، فقلت: مثلاً: سَفَرَجَلْتُ، لوجب أن تقول: يُسَفَرَجَل، وكذا نحو: احْرَنْجَمَ كأن تدخل فيه فيفرط قبحه، فلما كان كذلك ترك، ومما يدل عندى على الرغبة عنه أن الفعل تتصل به الضمائر وتصير معه بمنزلة الجزء نحو: ضَرَبْنَا وَضَرَبْتُمْ، فإذا جاء الخماسي منه، ولحقه الضمير أفرط في الطول، ولا تكون الضمائر في الاسم بوجه؛ لأن الضمير يستكن في الاسم، ولا يكون له لفظ معه، والاسم قبل الفعل في الرتبة، وكثرة الأمثلة تَصَرَّفُ، فهو أولى به كما كان أولى بالتنوين، وكان الفعل مخصوصاً بالجزم الذي هو إسقاط على ما مضى في صدر الكتاب ^(١)، فالفعل يكون ثلاثياً ورباعياً نحو: خَرَجَ وَدَحْرَجَ، وهذه الأصول تلحقها الزيادة، فالأول الثلاثي ^(٢)، يبلغ بالزيادة، سبعة أحرف نحو: قولهم: اشْهَبَاب، وليس فوق هذا مصعد، وأما (الفعل) ^(٣) الثلاثي فلا يزيد على ستة نحو: اشْهَبَا يَبْتُ واستَخَرَجْتُ، وأما ما حكوه من قَرَعْبَلَانَة وَعُقْرُبَانَة، فهو عائد إلى السبعة؛ لأن تاء التانيث في حكم الساقط، ألا تراه لا يلزم في الأكثر نحو: ضَارِب وَضَارِبَة، وكفاك سعة بهذا الباب، ويقولون: عُقْرُبَان ^(٤)، فيحذفون التاء وليس في اشْهَبَاب حرف يقصد بالحذف أعني أن الهمزة إذا سقطت، فلاجل أن من شأنها أن توصل إلى

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١٦٨) .

(٢) أي الاسم الثلاثي .

(٣) (الفعل) ليست في أ .

(٤) انظر: الكتاب (١٠٩/٢)، (٣٣٨)، والأصول (٢١٩/٣) .

الساكن، وقد استغنى عنها والقصد بالحذف أن تقول: مثلاً شَهِيَابٌ، فلا تلفظ بالهمزة،/ رأساً، وكيف تصرف الحال فنحو: قَرَعْبَلَانَةٌ لا يكاد يوجد إلا في ٢٠٤/ب شذوذ، ومَعْيُورَاءُ^(١) بمنزلة اشْهِيَابٍ في كونه على سبعة أحرف (وقال بعضهم: إنه مما زاد على السبعة، وهذا مما لا شيء فيه؛ لأنه غلط في الحساب)^(٢) .

وأما الرباعي فبمنزلة الثلاثي؛ لأنه لا يزيد على السبعة نحو: اِخْرُجْ، وفي الفعل على ستة نحو: اِخْرُجْ كما كان الثلاثي^(٣)، نحو: اشْهَبْ، وأما نحو الخُمَاسِي، فينحط عنهما؛ لأنه لا يجاوز ستة نحو: عَضْرُقُوطٌ؛ لأن الواو زائدة، وكذلك عُنْدَلِيْبٌ، وَقَبْعَثْرِي؛ لأن الياء والألف زائدتان، وإنما كان كذلك لأمرين:

أحدهما: أن الخماسي لما وضع في أصل تركيبه على الامتداد لم يرغب في الزيادة فيه لأجل أنه يتضمن من الثقل اللازم ما يزهّد^(٤)، في اجتلاب ثقل مُتَطَفِّلٍ^(٥)، وليس كذلك الثلاثي والرباعي؛ لأجل أنهما إذا وضعاً في الأصل على الاقتصاد كان الزيادة أَلْيَقَ بهما من حيث إن الأصل يكون موجوداً على خفته في كثير من الأحوال، وهو أن يكون^(٦)، خَرَجَ ثم اسْتَخْرَجَ ودَخَرَ ثم تَدَخَّرَجَ، والخماسي يوجد أبداً على الامتداد؛ لأن الأصول لا تفارق التركيب

(١) معيوراء: جمع غير وهو حمار الوحش .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٣) (الثلاثي) ليس في (ظ) .

(٤) في ظ (يزيد في اختلاف) .

(٥) في د (متصل) .

(٦) في ظ (تقول) .

والثاني: أن الزيادة ضرب من التصرف، ويحتاج إليها لمعان نحو:
 اسْتَخْرَجَ في الفعل، واستَخْرَاج ألا ترى أن دخول الزيادة . يدل على معنى
 والخماسي لا يكون فيه هذا من حيث إنه مقصور على الاسم، فإذا دخله
 الزيادة كانت لغير معنى كالوَاوِ في عَضْرُقُوط، وإذا كان كذلك اتضح أن
 القياس يوجب قلة حظه من الزيادة، وأما تبليغ بنات الثلاثة بالأربعة ^(١)،
 والأربعة بالخمسة فالقول فيه أن الإلحاق على وجهين :

أحدهما: أن يكون بحرف ليس من التركيب كالواو في حَوْقَل؛ لأنه ألحق
 الكلمة بدَحْرَج، وكذا الياء في يَنْطَر .

وفي الاسم نحو: جَدَوَل وضيْعَم وقَسُور؛ لأن الواو، والياء تلحقان هذه
 الأمثلة بجَعْفَر .

والضرب الثاني: من الإلحاق أن يكون بتكرير حرف من أصل الكلمة،
 فالفعل نحو: جَلَبَبَ وشمْلَل، فالباء في جَلَبَبَ كرر للإلحاق بدَحْرَج، وكذا اللام
 في شَمْلَل، والاسم نحو: مَهْدَدَ وقُعْدُد؛ لأن الدال الثانية (في مَهْدَدَ للإلحاق
 بجَعْفَر، وهي بإزاء الراء، والدال الثانية) ^(٢)، من قُعْدُد للإلحاق بِيَرْتُن، ولا يجوز
 الإدغام؛ لأجل أن الإلحاق يطلب منه/ أن يتوازن المثالان، فيكون مَهْدَدَ مثل
 جَعْفَر في عدد الحروف والحركة، والسكون، وأنت إذا أدغمت أحد المثليين في
 الآخر أسكنته، وحركت ما قبله فقلت: مَهْدَدَ وقُعْدُد، وهذا نقيض ^(٣) الغرض؛

(١) في روظ (الأربعة) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٣) في ر، وظ (نقض للغرض) .

لأنه يزيل الموازنة، فكل حرف كرر لأجل الإلحاق فليس للإدغام إليه سبيل،
وأما مَحَبَّب فليس مثل مَهْدَد لأجل أنه مَفْعَل من الحُبِّ (وكان الواجب فيه أن
يقال: مَحَبٌّ)^(١)، كالمَكْرَّ والمَفْرَّ إلا أنهم فكروا الإدغام على غير القياس، وحسن
ذلك أنهم يخصصون الأعلام بأنواع من التغيير نحو: الإمالة في الحَجَّاج، وقولهم:
مَوْهَب ومَوْرَق^(٢) بفتح العين مع أن الأصول موضوعة على الكسر فيما فَاؤُهُ
واو نحو: مَوْعِد، وقد قلنا: إن اختصاص العلم بالتغيير له وجه من القياس،
وهو أن الاسم قد نقل من معنى إلى معنى، ألا ترى أن حَجْرًا موضوع للحمام
المعروف، فإذا نقل إلى شخص كان ذلك تغييرا للمعنى، فلما كانت العلمية
موضوعة على التغيير المعنوي جاء في ألفاظ الأعلام ضروب من التغيير؛ لأن
اللفظ يتبع المعنى، وقالوا: مَحَبَّب^(٣)، ومَكْوَزَة^(٤)، وشُمُس للرجل المسمى
باسم الشَّمْس كما أن باب النسب لما كان يتغير فيه معنى الاسم بأن يصير
صفة^(٥)، جاء فيه ضروب من التغيير غير الجاري على الظاهر نحو: دُهْرِيّ
وسُهِلِيّ، ورَمَلِيّ وحمَصِيّ كما مضى في بابه^(٦)، ولو وجدنا لمَهْدَد اشتقاقا
يدلنا على أنه من تركيب هَدَّ لقلنا: إن الدال ليس للإلحاق، وأنه مَفْعَل لكننا لما
لم نجد ذلك كان الثبات على القياس، وهو أن يكون ترك الإدغام لقصد

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٢) انظر: الكتاب (٣٦٤/٢)، والأصول (٢٨٦/٣) .

(٣) انظر: الكتاب (٢٦٤/٢)، والأصول (٣٨٦/٣) .

(٤) انظر: الكتاب (٣٦٤/٢)، والأصول (٣٨٥/٣)، واللسان (كوز) .

(٥) في ظ (فيه صفة) .

(٦) انظر: ٤١٤ .

الإلحاق أولى، وأما فُعْدُد فلا شبهة فيه؛ لأنه من تركيب قَعَدَ، فالدال الثانية لا تكون إلا للإلحاق، فلو كان القصد فيه الإدغام لم يبق على مثال فُعْلُل، وهذا النوع من الإلحاق مطرد ^(١) يجوز القياس عليه عند الأكثر، وهو أن تقول: ضَرَبَ من ضَرَبَ لو احتجت إليه في شعر قياساً على جَلَبَبَ، ولا يجوز القياس على الضرب الأول نحو: حَوَقَل لا تقول: ضَوَرَبَ ^(٢) هذا هو ما عليه الأكثر، وإن كان أبو الحسن يجوز ذلك، والفرق بينهما أن ^(٣) جَلَبَبَ كثير ونحو: حَوَقَل وَيَطَّر قليل، والشَّيء إذا كثر علم أنه جعل أصلاً مقيساً عليه، والذي يدل من جهة القياس على أن ضَرَبَ أولى من حَوَقَل أن القصد بالإلحاق أن يكون لفظ ^(٤)، موازن لغيره، وأنت إذا كررت حرفاً من حروف/ الأصل ٢٠٥/ب كالباء من جَلَبَبَ كنت أتيت بما ليس بأجنبي، وإذا أتيت بالواو والياء وغيرهما مما لا يكون في أصل التركيب كنت تأتي بالأجنبي الغريب، ولا شبهة في أن المناسب إذا أفادك غناء الغريب كان تركه إليه بعيداً من الحكمة جارياً مجرى أن تستعين بغيرك، وتحمل ذل المسألة، وفي نفسك كفاية، وإذا كان الأمر على هذا علمت أن نحو: جَلَبَبَ أولى بالتقدم من نحو: حَوَقَل، والذي يؤنس بالقياس في الإلحاق أن الشَّيء إذا قيس على أصل من أصولهم كان بمنزلة ما لفظوا به، وقال أبو علي: "ألا ترى أن تقول: هذا خُشْكَنَانُ" ^(٥)، فترفعه وتجريه بوجوه الإعراب، فيكون جارياً مجرى كلامهم، وإن لم يكن من تركيبهم لأجل أنك قسسته عليه، وعلى هذا تجرى العادة في جميع الأصول، ألا ترى أنك لو نسبت

(١) انظر: المنصف (٤٤/١) .

(٢) انظر: المنصف (٤٤/١) .

(٣) في روظ، ود (نحو جلبب) .

(٤) في د (اللفظ موازناً) .

(٥) انظر: المنصف (٤٤/١) .

إلى اسم ترتجله الساعة لشيء، وألحقته ما وضعوه للنسب لم يكن لأحد أن يمنعك عنه لأجل أن المقيس على أصول^(١) يمتزلتها، وأن الذي^(٢)، يمنع منه أن تغير أصولهم، وتبنى تأليفا ليس لهم نحو: أن تقول: مثلاً في ضَرْبَ رَضَبَ، أو تبني فعلاً خماسياً وما جرى ذلك المجزى مما لا يدخله القياس، وأما عَفَنَجَجَ فمما أتاه الإلحاق مرتين؛ لأنه من تركيب عَفَجَ ألحق بِجَعْفَرٍ أولاً بالنون فصار عَفَنَجَجَ، ثم ألحق بعد ذلك بنحو: شَمَرَدَلْ بتكرير لام الفعل فقليل: عَفَنَجَجَ^(٣)، وبطل حكم الإلحاق الأول، وأما فَلَنَسُوهُ فقد تقدم^(٤) أن تقدير الإلحاق لا يجوز؛ لأنه لا يسوغ فيها؛ لأجل أن مثالها مفقود في الأصول، فالنون والواو زائدتان لغير الإلحاق، ووزنها فَعَنُلُوْةٌ، وَجَحَنُفَلْ رباعي ألحق بخماسي بالنون الأصل جَحَفَلْ^(٥)، وكذا فَدَوَكَسَ^(٦) هو من فَدَكَسَ^(٧)، وقد ألحقه الواو بِسَفَرَجَلْ، وهو اسم جد الأخطل^(٨)، فعلى هذه الوجه يكون الإلحاق .

(١) في روظ (الأصول) وفي د (الاسم) .

(٢) في ر، وظ (يمتزلتها تمنع وإنما الذي) وفي د (يمتزلتها فأما الذي) .

(٣) قال سيبويه في (٣٣٩/٢)، (وما لحق من بنات الثلاثة بمجنبل فنحو عَفَنَجَجَ وَضَفَنَدَدَ

وَحَزَوُبَلْ هو الذي لحق من الأربعة بينات الخمسة)، وانظر: الأصول (٢٢٠/٣) .

(٤) انظر: ١١٧١ .

(٥) انظر: الكتاب (٣٣٩/٢) .

(٦) انظر: الكتاب (٣٥١/٢)، والأصل (٢٤٠/٣) .

(٧) في روظ (فدكس في الأصل) .

(٨) انظر: الشعر والشعراء (٤٨٣)، والمؤتلف والمختلف (٢١) .

باب علم حروف الزوائد^(١)

حروف الأسماء والأفعال على ضربين: أصل وزيادة، فالذي يعرف به الزيادة من الأصل هو أن يشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها، فما سقط في الاشتقاق كان زائداً، ومالزمها فلم يسقط^(٢)، كان أصلاً مثال ذلك قولنا: استخرج الهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنك تقول: الخرج، فتشتق من الكلمة ما يسقطن معه^(٣)، وكذلك النون في انفطر، والتاء في ارتمى، / ٢٠٦ أ تقول^(٤): رمى وفطر، فتسقط التاء والنون، وكذلك الهمزة في أحمر وفي ألندد^(٥)؛ لأنك تقول: الحمرة واللدد، فتشتق من هذا البناء ما تسقط الهمزة والنون فيه .

وحروف الزيادة عشرة أحرف يجمعها^(٦)، "اليوم تنسأه .

فالهمزة^(٧)، تكثر زيادتها أولاً في الأسماء والأفعال، فالأسماء نحو: أفكل^(٨) وأيدع^(٩) وأجدل وأحمر وأصفر .

(١) في التكملة: (الزيادة) .

(٢) في التكملة (يسقط منها) .

(٣) في التكملة (فيه) .

(٤) في التكملة (لأنك تقول) .

(٥) في تهذيب اللغة (٦٨/١٤)، (رجل ألندد ويلندد وهو الشديد الخصومة) .

(٦) في التكملة (يجمعهن قولك) .

(٧) في التكملة مرجان (الهمزة) .

(٨) في تهذيب اللغة (الأفكل، رعدة تعلق الإنسان، ولا فعل له، ويقال: أخذ فلانا أفكل إذا أخذته رعدة) .

(٩) في تهذيب اللغة (١٤٢/٣)، (الأيدع صبغ أحمر وهو خشب البقم وهو على تقدير أفعل) .

والفعل نحو: أَذْهَبُ وَأَجْلِسُ وَأَقْتُلُ، فإذا كانت الهمزة أولاً حكمت بزيادتها وإن لم تشتق من الكلمة التي هي فيها ما تسقط (فيه)^(١)، قياساً على الكثير، وحملها عليه حتى تقوم دلالة على أنها أصل غير زائد، فلو سميت رجلاً بأفكل وأيدع لم تصرف للوزن الغالب على الفعل، والتعريف، ولم تجعل أيدعاً فَيَعْلَاً؛ لأن زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الياء ثانياً (ومن)^(٢) ثم كان الأوتكى^(٣) بمنزلة الأَجْفَلَى^(٤)، ولم تكن مثل الخَوَزَلَى^(٥)، وكذلك الهمزة في إَصْبَعَ^(٦) وأَبْلَمَ^(٧)، وكذلك الهمزة إذا كانت أول كلمة على أكثر من أربعة أحرف نحو: إِدْرُونَ^(٨)^(٩)، وَأَزْمُولَةٌ^(١٠) وإِصْلَيْتُ وَأَرْوَتَانِ^(١١)، وإِسْلَامَ

-
- (١) (فيه) ليست في (أ) .
(٢) (ومن) ليست في (أ) .
(٣) في تهذيب اللغة (٣٣٥/١٠)، (ثعلب عن ابن الأعرابي الأوتكى السهريز قال وهو القطيعاء قلت: والبحرانيون يسمونه أوتكى) وانظر: لسان العرب (وتك) .
(٤) في الصحاح (جفل)، (قال أبو زيد: يقال: دعوتهم الجفلى والأجفلى والأصمعي لم يعرف الأجفلى، وهو أن تدعو الناس إلى طعامك عامة ... وقال بعضهم: الأجفلى والأزفلى: الجماعة من كل شيء) وانظر: النوادر (٣٠٩)، واللسان (جفل) .
قال في ليس في كلام العرب (٢٦٥)، (ليس في كلام العرب كلمة على أفعلَى إلا أجْفَلَى) .
(٥) الخوزلي والخيزلي مشية فيها تفكك)، الصحاح (خزل) .
(٦) في إصبع ثماني لغات: أَصْبَغَ وَأَصْبَغَ، وَأَصْبَغَ وَإِصْبَغَ، وَأَصْبَغَ وَإِصْبَغَ، انظر: المنتخب من غريب كلام العرب (٥٣٧)، والمنجد في اللغة (٤٨، ٤٩) .
(٧) الأبلم: خصوص المقل: وفيه ثلاث لغات: أَبْلَمَ وَأَبْلَمَ وإِبْلَمَ، والواحد بالهاء، الصحاح (بلم) .
(٨) في تهذيب اللغة (٩٣/١٤)، (ثعلب عن ابن الأعرابي فلان إِدْرُونَ شر، ضمّر شر إذا كان نهاية في الشر، وقال شعر: الإدروان الأصل قال: وإدرون الدابة آرية: قلت: ومن جعل الهمزة في إدرون فاء المثال فهي رباعية مثل فرعون وبرذدون)، وانظر: اللسان (درن) .
(٩) في التكملة شاذلي (إدرون وهو إفعول من الدرن وهو السيء الخلق) .
(١٠) أزمولة: المصوت من الوعول وغيرها، ويقال: هو إِزْمُولٌ وإِزْمُولٌ بكسر الألف وفتح الميم، الصحاح (زمل) .
(١١) في تهذيب اللغة (٢٢٨/١٥)، (يوم أَرْوَتَانِ، وليلة أرونانة شديدة الحر والغم وأخبرني الإيادي عن شمر قال: يوم أرونا إذا كان ناعماً... قال: وهذا من الأضداد)، وانظر: الأضداد للسخستاني (١١٠) .

وإِعْصَار تحكم بزيادة الهمزة في جميع هذه الكلم .

فأما إمعة^(١) فالهمزة فيه أصل، ألا ترى أنه ليس في الصفات شيء على
إفْعلة^(٢) إنما جاء على هذا البناء أسماء قليلة غير صفات نحو: إَشْفَى^(٣) وإِنْفَحَ^(٤)
وإِئِنَّ^(٥)، وأما^(٦) إمعة فمثل^(٧) دِئمة^(٨) ؛ لأنه وصف مثله .
فأما أولَى^(٩)، فيحتمل ضربين من الوزن أحدهما: أن يكون فَوْعلاً من
أَلَقَ، فالهمزة فاء، ولو سميت به رجلاً على هذا المذهب^(١٠) لا نصرف، ويجوز
أن يكون أَفْعَل من وَلَقَ يَلَق إذا أَسْرَعَ، ومنه^(١١) «تَلَقَّوْهُ بِالْإِسْتِكْمِ»^(١٢) قال:

(١) الإمعة: الرجل الذي لا رأى له ولا عزم فهو يتابع كل أحد على رأيه، ولا يثبت على شيء، تهذيب اللغة (٢٤٩/٣)، وانظر: المنصف (١٨/٣) .

(٢) انظر: الكتاب (٣٤٤/٢) .

(٣) ألا شفى: ما كان للأساقى والقرب، وهو مقصور، والمخَصَّف للتعال، تهذيب اللغة (٤٢٢/١١) .

(٤) في تهذيب اللغة (١١٢/٥)، (قال الليث: ألا نفخة لا تكون إلا لكل ذي كرش، وهو شيء يستخرج من بطن ذيه أَصْفَر يعصر في صوفه مبتلة في اللبن فيغلظ كالجن) .

(٥) إِبْنِ بفتح أوله ويكسر اسم رجل كان في الزمن القديم وهو الذي تنسب إليه عدن إبن من بلاد اليمن، وقيل: غير ذلك. انظر: معجم ما استعجم (١٠٣)، ومعجم البلدان (٨٦/١)، انظر: الكتاب (٢١٦/٢) .

(٦) في التكملة مرجان (أثما) .

(٧) في أ (مثل) .

(٨) في تهذيب اللغة (١٤٥/١٤)، (رجل دئمة ودنامة إذا كان قصيراً) .

(٩) انظر: ما ينصرف ما لا ينصرف (١٥)، والخصائص (٩/١) .

(١٠) في التكملة مرجان (الوصف) وبه قال سيويه، انظر: الكتاب (٣٤٤/٢) .

(١١) في التكملة (قوله تعالى) .

(١٢) سورة النور (الآية: ١٥)، بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف وهي قراءة عائشة، وابن

عباس رضي الله عنهم، وابن يعمر، وعثمان، الثقفى، انظر: معاني القرآن للفراء (٢٤٨/٢)،

وشواذ القرآن لابن خالويه (١٠٢)، والمختسب (١٠٤/٢)، والبحر المحيط (٤٣٨/٦) .

جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِّنَ الشَّامِ تَلَقَّ^(١)

فهو على هذه أفعَلْ همزة زائدة، والواو فاء، فإن سمي به رجل على هذا (الوصف)^(٢)، لم يصرف، وإنما يحكم بزيادة همزة حتى يقوم دليل على أنها أصل إذا كانت أولاً، فإن كانت غير أول حكمت بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على زيادتها^(٣)، بالعكس مما تقدم، فمما قامت الدلالة على زيادتها غير أول النِّدْل؛ لأنهم قالوا: النَّيْدُلَانِ قال:

يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُلَانِ بِاللَّيْلِ^(٤) (١)

(١) رجز اختلف في قائله، فقليل: إنه القلاخ بن حزن المنقري، وقيل: الشماخ، وقيل: ابن الرقيات.

نسب إلى القلاخ في ابن يسعون (١٨٠)، وابن برى (٦٢٢)، واللسان والتاج (زلق) .

ونسب إلى الشماخ في ملحق ديوانه (٤٥٣)، واللسان (ولق) .

ونسب إلى ابن الرقيات في أدب الكتاب (٩٩)، وليس في ديوانه .

الشاهد: قوله: "تلق" أي تسرع في العدو.

وورد بلا نسبة في معاني القرآن (٢٤٨/٢)، والشعر والشعراء (٥٩٨)، وما ينصرف

وما لا ينصرف، (١٥)، وتهذيب اللغة (٤٣٣/٨) (٣٠٩/٩)، والخصائص (٩/١)،

(٢٩١/٣)، والمختص (١٠٤/٢)، والمختصص (٥٤/٣)، والقيسي (٨٩٠)، وشرح

المفصل (١٤٥/٩)، والمرتجل في شرح القلادة السواحية (٣١)، والبحر المحيط (٦/

٤٣٨)، والتاج (أنق) .

عنس: البازل الصلبة من النوق، ولا يقال لغيرها عنس .

(٢) (الوصف) ليست في (أ) .

(٣) في التكملة مرجان (على أنها زائدة) .

(٤) بيت من الرجز، اختلف في قائله، فقليل: إنه حريث بن زيد الخيل، وقيل: رؤية. ونسب

إلى رؤية في القيس (٢٨١)، وابن برى (٦٢٣)، وشواهد نحوية (١٨١)، ونسب إلى

=

والشُّنْدَارَة، لأنهم قالوا: شُنْدَارَة بالنون للشيء الخلق حكاه أبو زيد،
وأنشد:

يَسُوقُ بِهِم شُنْدَارَة مُتَقَاعِسُ ^(٢).....
ومنه ^(٣)، الشَّامِلُ وَالشَّمَالُ ^(٤) تقول ^(٥) : شَمَلْتُ ^(٦) الرِّيحَ، ومنه

= رؤية في القيسي (٨٩١)، ليس في ديوانه .

الشاهد: قوله: "النيدلان" بغير همزة فهي في النيدل زائدة، والنيدل والنيدلان بغير همز الكابوس .

وورد بلا نسبة في نوادر أبي مسجل (٣٠)، والنصف (١٠٦/١)، وسر الصناعة (١١١)،
٤٤٤)، وشرح الملوكي (١٤٨)، والمتع (٢٢٨)، واللسان والتاج (فرج- ندل) .

(١) في التكملة مرجان (بالليل: نَفْرِجَة القلب قليل النيل) .

(٢) صدرت بيت من البحر الطويل نسبة القيسي (٨٩٢)، إلى جرير وليس في ديوانه المطبوع
وعجزه:

..... عدو صديق الصالحين لعين

الشاهد: قوله: "شُنْدَارَة" بالنون فدل على أن الهمزة في شُنْدَارَة زائدة.

ورد غير منسوب في النوادر (٥٨٩)، وابن يسعون (٢٨١)، وابن يرى (٦٢٥)، والتكملة
واللسان والتاج (شندر) .

في ابن يسعون (سندأوه) وفي ابن يرى (سندأوه)، وفي التكملة واللسان والتاج صدره :

أجد بهم شُنْدَارَة متعيس

(٣) في التكملة شاذلي (ومنه قولهم) .

(٤) في التكملة مرجان (الشمال) .

(٥) في التكملة (لقولهم) .

(٦) انظر: الكتاب (٣٥٢/٢) .

جُرَائِضُ^(١)، وَحُطَائِطُ لِقَوْلِهِمْ: جِرَوَاضُ، وَمِنْهُ^(٢) ضَهْيَا^(٣)؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: ضَهْيَاءُ^(٤)، فَاسْتَقُوا مِنَ الْكَلِمَةِ مَا سَقَطَتْ فِيهِ فَهَذَا حَكْمُ الْهَمْزَةِ^(٥).

ب/٢٠٦

قال/المفسر :

أَعْلَمُ أَنَّ الْفَصْلَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالْأَصْلِ، أَنَّ الزَّائِدَ: هُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ فَاءً، وَلَا عَيْنًا، وَلَا لَامًا نَحْوُ: أَنْ تَقُولَ: كِتَابٌ وَقَضِيبٌ وَعَجُوزٌ، فَيَكُونُ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالسَّوَاوُ زَوَائِدَ لِأَجْلِ أَنْ وَاحِدًا مِنْهَا لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي ذَكَرْنَا يَدُ لَكَ عَلَى ذَلِكَ أَنْكَ تَقُولَ: كَتَبَ وَقَضَبَ وَعَجَزَ، فَلَا تَرَى شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْحُرُوفِ، وَكَذَا تَقُولَ: اسْتَخْرَجَ، فَتَحْكُمُ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ لِأَجْلِ أَنْكَ تَقُولَ: خَرَجَ، فَتَجِدُهُ عَارِيًا مِنْهَا .

وَمَعْنَى الزِّيَادَةِ: أَنْ لَا يَكُونُ وَضْعُ عَلَيْهِ التَّرْكِيبَ فِي الْأَصْلِ، وَقَوْلُكَ: خَرَجَ يَدُ لَكَ عَلَى أَنْ التَّرْكِيبَ وَقَعَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ الْخَاءُ وَالرَّاءُ وَالْجِيمُ دُونَ غَيْرِهَا، وَتَقُولَ: ضَرَبَ، فَتَحْكُمُ بِأَنْ إِحْدَى الرَّائِنِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّكَ تَقُولَ: ضَرَبَ وَالضَّرَبُ فِيهِ رَاءٌ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا مَثَلَتِ الْكَلِمَةُ لَفْظَتِ بِالزَّائِدِ فِي الْمَثَالِ، فَتَقُولُ فِي

(١) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (جُرَائِضُ لِقَوْلِهِمْ: جِرَوَاضُ، وَحُطَائِطُ لِأَنَّ الصَّغِيرَ مَحْطُوطٌ)، الْجُرَائِضُ، الْجَمْلُ الضَّخْمُ، انْظُرْكَ الْمَنْصَفَ (١٠٦/١)، حُطَائِطُ، هُوَ الصَّغِيرُ لِأَنَّ الصَّغِيرَ مَحْطُوطٌ، الْكِتَابُ (٣٥٢/٢) .

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ (وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ) .

(٣) ضَهْيَا: شَجَرٌ وَهِيَ أَيْضًا الَّتِي لَا تَحِيضُ مِنَ النِّسَاءِ الْكِتَابُ (٣٥٢/٢)، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ (٤٤٣/٢)، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (١٠٨) .

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣٥٢/٢) .

(٥) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِي: (٢٣١ - ٢٣٣)، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَانُ (٥٤٢، ٥٤٨) .

كِتَاب: فَعَال، فتضع موضع الأصول حروف فَعَل، ويكون الألف ملفوظاً (به)^(١) كما كان، وكذا تقول في ضَرُوب: فَعُول، وفي اسْتَخْرَج: اسْتَفْعَل، فتلفظ بالهمزة والسين والتاء، ولا يكون لها مثال كما يكون للأصول^(٢)، وهو أن تضع الفاء والعين واللام في قولك: يَفْعُل بإزاء الخاء والراء والجيم من يَخْرُج، وعلى هذا تجرى الزوائد التي ليست من حروف التركيب، فأما ما كان من حروف التركيب نحو: أن تقول ضَرَبَ وقَتَلَ فتكرر الراء والتاء، وهما مما ركب عليه الكلمة، ففيه مذهبان .

الأظهر الأكثر أن تقول: فَعَّل^(٣) فتكرر في المثال الحرف الذي هو بإزاء الحرف المكرر كتكرير العين مُجَرِّياً له مُجَرِّى تكرر الراء في ضَرَبَ. والمذهب الثاني أن يلفظ بالزائد المكرر، فتقول في قَتَلَ فَعَّل وفي ضَرَبَ فَرَعَلَ كما قلت في قَاتَلَ وضَارَبَ: فَاعَلَ، وذلك أنك قصدت اللفظ بالزائد كما هو، ولا يكون الوجه الأول في نحو: قَاتَلَ؛ لأن الألف ليس بحرف من حروف التركيب، فتكرر العين له مثلاً كما كان الراء الأولى كذلك، فليس إلا أن ينطق به في المثال فتقول: فَاعَلَ، وكذا اسْتَخْرَج لا يجوز أن تضع موضع الزائد فيه شيئاً من حروف فَعَلَ فنقول مثلاً: افْعَلَل لما ذكرنا من أن هذه الحروف ليست من أصول التركيب، فيكون لها حظ في حروف فَعَلَ، وإنما قلت في مثل جَعْفَرٍ وسَفَرَجَلٍ: فَعَلَّلَ وفَعَّلَل، فمثلت جميع حروفه بحروف فَعَلَ؛ لأنه كان عارياً من الزيادة، ألا ترى أنك لو قلت في ضَرَبَنَ فَعَلَّ كان خطأً لأجل أن

(١) (به) ليس في (أ) .

(٢) في أ (الأصول) .

(٣) في د (فعل لأنه كان عارياً من الزيادة) .

النون زائدة ليست من التركيب، وينبغي أن،/ تعلم أنك إذا قلت: ضَرَبَ، فإن ٢٠٧/أ في حرف (١) التكرير مذهبين أحدهما: أن الأولى زائدة .

والثاني: أن الثانية مزيدة، والأولى أصل .

فعلى المذهب الأول تقول في ضَرَبَ إذا قصدت اللفظ بالزائد: فَرَعَلَ .
وعلى المذهب الثاني فَعَرَلَ، وقياس الأول أن الراء الأولى ساكنة والثانية متحركة، والأضعف أولى أن يكون مزيداً، ألا ترى أنه ليس هنا حرف أكثر حظاً من حروف المد في الزيادة وَهَنْ سَوَاكِين في الأصل بدلالة أن منها مالا يتحرك وهو الألف، وهذا واضح، وبعد :

فإن الزيادة على ضربين زيادة لمعنى كَأْلَفَ ضَارِبٍ؛ لأنه يدل على الفاعلية، وكذا ميم مَضْرُوبٍ؛ لأنه يدل على المفعولية، والهمزة في نحو: أَخْرَجْتُ زَيْدًا؛ لأنها تفيد التعدي، والسين والتاء في اسْتَنْطَقْتُ زَيْدًا، والنون في نحو: انْفَطَرَّ؛ لأن جميع ذلك يفيد معاني لا توجد إلا بها، ألا ترى أنك لو أسقطت الهمزة من أَخْرَجْتُ بطل التعدي، ولو حذف الميم والألف من مَضْرُوبٍ وضَارِبٍ بطل المفعولية والفاعلية، ومن هذا النوع حروف الإلحاق نحو ما تقدم (٢) لأجل أنها تأتي لغرض، وهو أن يجعل لفظاً بزنة آخر .

والضرب الثاني: أن تكون الزيادة لإطالة البناء نحو: أَلَفَ كِتَابَ، ووَاو عَجُوزَ وبَاءَ قَضِيبَ لا فائدة في شيء منها غير امتداد البناء، وذلك ليس ببعيد من الحكمة لأجل أن فيه تحسیناً للصوت وإتماماً للفظ، ويحتاج إليه في القوافي

(١) في روظ (حرفي) وفي د (فإن فيه حرفان وفي حرف التكرير مذهبان) .

(٢) انظر: ٦١٨، ٦٢٣ .

وغير ذلك من الكلام الموزون، وإذا تصفحت العادة عرفت صحة ما أشرنا إليه، وحروف الإلحاق تشبه هذا النوع من وجه، وهو أنها لا تفيد شيئاً في معنى الكلمة، وإنما يتعلق باللفظ، وإنما جوزنا أن يكون من الضرب الأول لأجل أنك إذا قلت: قَعْدُ فالدال جاء ليكون هذا على مثال بُرْثُنْ، ولا توجد هذه الصفة في واو عَجُوز إذ ليس يمكن أن يقال: إنه جاء للإلحاق بشيء، وبعد هذا التفصيل، فإن حروف الزيادة عشرة يشتمل عليها قوله: اليَوْمَ تَنْسَاهُ، وقد قالوا في جمعها، السَّمَانُ، هَوَيْتَ "وَأَتَاهُ سُلَيْمَانُ".

فالأول همزة تزداد كثيراً في الاسم والفعل، فإذا وقعت أولاً وكان بعدها ثلاثة أحرف أصول، فاحكم بزيادتها إلى أن يقوم دليل على غير الظاهر يقتضي في نحو: أَفْكَلٌ وَأَيَّدَعَ بزيادة همزة، فتقول في تمثيله: أَفْعَلٌ دُونَ فَعْلَلٍ لأجل أن الهمزة استمرت مزيدة في هذا النحو على ما دل الاشتقاق/ عليه نحو: أَحْمَرُ ٢٠٧/ب وأَصْفَرُ وَأَكْرَمُ وَأَذْهَبُ وَأَجْلَسُ من حيث إنك تقول: الْحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ، وَذَهَبَ وَجَلَسَ، فلا ترى هناك همزة، فلما علم كثرة زيادتها فيما ظهر الأمر فيه، حكم بزيادتها فيما لا يوجد له اشتقاق حملاً على الأكثر، فلم يمنعك من الحكم بزيادة همزة أَيَّدَعَ أنك لا تجد نحو: يَدَعُ مما يناسبه كما وجدت الحُمْرَةَ في أَحْمَرٍ، وَكْرَمٍ في أَكْرَمٍ، ولما حكمت بذلك لم تصرف أَيَّدَعَ اسم رجل كما لا تصرف أَحْمَدَ للتعريف ووزن الفعل، فإن قلت: إن الياء في أَيَّدَعَ من حروف الزيادة؛ وهي مشاكلة الهمزة في أنك لا تجد ما يدل على زيادتها؛ فكيف قلت: إنه من تركيب يَدَعُ ولم تقل: أَدَعُ، فالجواب: أن الهمزة أولاً أذهب في الزيادة من الياء ثانية، فكما حكمت بزيادة الهمزة في أَفْكَلٍ لأجل الترجيح بالكثرة، كذلك حكمت بأن الهمزة أولى بأن تكون زائدة من الياء لهذا المعنى، فقلت: إنه

أَفْعَلَ دُونَ فَعِيلٍ، وقوله: ومن ثَمَّ كان الأَوْتُكَيَّ بمتزلة الأَجْفَلَى، ولم يكن مثل الخَوَزَلِيَّ يعني به أنا لم نجعل الواو في الأَوْتُكَيَّ مزيدة، والهمزة أصلاً، فيكون فَوَعَلَ كخَوَزَلِيَّ، ولكننا جعلنا الهمزة زائدة والواو أصلاً، وقد رُنا أنه أَفْعَلَى كالأَجْفَلَى لأجل أن زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الواو ثانية، وأما نحو: إِصْلَيْتَ وإِسْلَام، فإنه يحكم فيه بزيادة الهمزة أيضاً لأجل أن بعدها ثلاثة أحرف أصولاً، ولم يخرجها زيادة وَقَعْتَ في حشو الكلمة أن تكون مثل أَحْمَرَ؛ لأن الاعتبار أن تكون الهمزة رابعة للأصول لا للزيادة، فإِسْلَام وإِعْصَارُ إِفْعَالٍ دُونَ فِعْلَالٍ، وإِذْرُونَ إِفْعُولٍ، وَأَرْوَنَانِ أَفْعَلَانِ، وإِصْلَيْتَ إِفْعِيلٍ، والاشتقاق يدل على ذلك أيضاً؛ لأن إِذْرَوْنًا مِنَ الدَّرَنِ؛ لأنه دَرَدِيّ الزَيْتُ، ومعنى الدَّرَنِ لا تح فيه، وإِصْلَيْتَ مِنَ الصَّلْتِ، وَأَرْوَنَانِ مِنَ الرَّوْنِ، وهو اليوم الشديد^(١)، وأنشد شيخنا:

وَزَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِثْنًا عَلَى سَفْوَانَ يَوْمَ أَرْوَنَانِي^(٢)

(١) أي الشديد في كل شيء من حر أو برد أو جلبة، المنتخب (٥٧٧).

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله النابغة الجعدي.

سفوان: اسم ماء على قدر مرحلة من باب المريد بالبصرة وبه ماء كثير.

الشاهد: قوله: "أروناني" في الصحاح (رون)، (فإنما كسر النون على أن أصله أروناني على النعت فحذفت ياء النسب).

ورد في ديوانه: ١٦٣، والعين (٢٧٥/٨)، والكتاب (٣١٧/٢)، ونقائض جرير والفرزدق (٤٠٤). والأضداد للسجستاني (١١٠)، والنوادر (٥٢٩)، والأضداد لابن الأنباري: (١٦٦)، وليس في كلام العرب (٢٦٤)، والتنبيهات لابن حمزة (١٦٠)، والمنصف (١٧٩/٢)، والصحاح (رون) والمخصص (٦٢/٩)، والأعلم (٣١٧/٢)، ومعجم البلدان (٢٢٥/٣)، واللسان (رون) والعيني (٥٠٥/١)، والخزانة (٢٧٩/١٠)، والتاج (رون).

إنما هو أَرْوَنَانُ^(١) دخله النسب تأكيداً لمعنى الصفة كأَحْمَرِي، ونظيره في الوزن أخطَبَانُ للطائر^(٢)؛ لأنه من الخطْبَةِ اللون^(٣) الكائن غيرة ترهقها حضرة^(٤)، وقد قالوا منها: أخطَبَ وخطباء ويجوز أن يكون أخطَبَان من خطْبَةِ الكلام، ألا تراهم يصفونه بالسجع كقولهم: سجع الحمام، وجاء في الشعر:

..... تَرْتُمُ أخطَبَان^(٥)

وأنبخان /^(٦) وأنفخان للعجين هما من النَّبْخِ والنَّفْخِ والمعنى واحد، وقال ٢٠٨/أ بعضهم^(٧)، في أَرْوَنَان: إنه يجوز أن يكون من الرِّئَةِ، فيكون وزنه أَفَوَعَال كأنه يورث البكاء والرِّئَةُ لما يقع فيه من الخطوب فإن دل أمر على كون الهمزة أصلية

- في الكتاب وابن الأنباري وليس في كلام العرب والأعلم والتاج (أرونان) . وقال ابن خالويه في ليس في كلام العرب (٢٦٤)، يقال: يوم أَرْوَنَانُ وأَرْوَنَانِي، وأَرْوَنَانِ ثلاث لغات) .

(١) وزنه أَفَعْلَان . انظر: الكتاب (٣١٧/٢) .

(٢) (الطائر) ليست في ظ .

(٣) في (ظ) (للون) .

(٤) انظر: اللسان (خطب) .

(٥) جزء من بيت من البحر الوافر قائله زهيراً أو كعب بن زهير، وهو تام:

كَأَنَّ صَرِيفَ نَابَاهِ إِذَا مَا أَمَرُهُمَا تَرْنَمُ أخطَبَان

ورد في شرح شعر زهير الثعلب الحاشية (٢٦٢)، وإبراز المعاني من جزء الأمانى في

القراءات السبع (٥٩٢)، واللباب في علوم الكتاب (٣٠٠/١٣) .

وتفسير الفخر الرازي (٤٨/٦)، أخطبان: طائر سمى بذلك لخطبة في جناحيه وهي

الحضرة المنتخب (٥٧٧) .

(٦) انظر: اللسان (نبخ) .

(٧) هو ابن الأعرابي انظر: المخصص (٦١/٩) .

مع وجود هذه الصفة المشتركة عدلت عن الظاهر، وذلك قولهم: إمّرة وإمّعة الذي يدل على أن الهمزة أصل أمران: أحدهما: أن مثال إِفْعَلَة لا يكون صفة، وإنما يأتي في الأسماء على قلة نحو: إِنْفَحَة.

والثاني: أنك إذا جعلت الهمزة زائدة جعلت الكلمة من باب دَدَن وَكُوْكَب، وهو أن يكون الفاء والعين من موضع واحد، وذلك نَزَر لا يحمل عليه مع وجود المندوحة عنه، فكما حكمت بزيادة الهمزة في أَفْكَل اعتباراً للأكثر كذلك يجب أن تحكم بأنها أصل في إمّعة وإمّرة تجنباً للحمل على النادر، فترك الأكثر، وهو أن يكون فِعْلَة ^(١) كِدْتَمَة، ولا يكون الفاء والعين من موضع واحد ويكون التكرير في الميم للتضعيف كضرب.

وهنا أمر ثالث يدل على كون الهمزة أصلاً في إمّرة خصوصاً، وهو أن يقال ذلك لمن يقول لكل واحد: مُرْنِي بِأَمْرِك، فإن قلت: فإن إمّعة صفة لمن يقول لكل أحد: أنا معك: فكيف لم يَدُلُّكَ تَعَرِّي مَع من الهمزة على زيادتها في إمّعة كما دَلَّكَ وجودها في أَمْر على كونها أصلاً في إمّرة، فالجواب أن هذه سؤال ملبس والقول فيه أن مع ليس بفعل ولا اسم متمكن فيجد الاشتقاق إليه سبيلاً، وإنما مجراه مجرى الحروف، فإذا وضع الكلمة على معناه لم يعتبر تركيبه فيها، وإن كان يوجد حروفه، وإنما يكون تركيباً مستأنفاً كما أنك إذا قلت: هَلَّل لمن يقول: لا إله إلا الله، لم يجوز أن تقول: إنه اشتق ^(٢)، من هذه الكلام

(١) انظر: الكتاب (٣٢٩/٢، ٣٤٤).

(٢) في ظ (مشتق).

كما تقول: إِنَّ أَحْمَرَ مشتق من الحمرة؛ لأن الاشتقاق لا يكون من أسماء وحروف بمجموعة متفاوتة التركيب (ويقدر أن هـل بمزلة وَحَد^(١) في أنه لا يكون من هذا الكلام في شيء من حكم الاشتقاق)^(٢)، وإن فيه بعض حروفه، فكذا إمعة بمزلة اسم يتضمن معنى مع، ولا يتضمن حرفه في أنك تقدر أنه بناء برأسه، ولا تعرج على لفظ مع في الزيادة، والأصل كما أنك لا تقول في من يقول: لا ليت بمعنى قلت: لاَ لاَ، وحكوا سألْتُكَ حَاجَةً فَلَا لَيْتَ فيها: إن الياء زائدة؛ لأنها غير موجودة في لاَ لما ذكرنا من أن الحروف وما يجري مجراها من الأسماء الجامدة لا يشتق منها، وإنما يستأنف بناء، ويضمن شيئاً من حروف الكلمة المقصودة ليكون أوضح في الدلالة عليها فتأمله .

فأما أولقَ فعلى الوجهين المذكورين^(٣) الأول/ أن تكون الهمزة ٢٠٨/ب أصلاً يكون مثاله فَوْعَلاً يدل على ذلك مَالُوقٌ ومُأْوِلِقٌ فَمَاوِلِقٌ مَفْعُولٌ ومُأْوِلِقٌ مُفْعَلٌ، والهمزة فاء كما ترى، واستدلال أبي علي باللق من جهة الظاهر؛ لأنه يجوز أن تكون الهمزة بدلا من الواو كـ ﴿أَقْتَنَ﴾^(٤)

(١) في د (رجل) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ) .

(٣) انظر: ١١٩١ .

(٤) المرسلات (/ ١١)، في كتاب السبعة (٦٦٦) (وقرأ أبو عمر وحده وقتت بواو وقرأه السباقون أقتت بالفاء)، وانظر: التيسير (٢١٨)، وتلخيص العبارات: (١٦٤)، والإقناع (٨٠١) .

وقال النحاس في إعراب القرآن (١١٥/٥)، (قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي (وإذا الرُّسُلُ أقتت)، بهمزة وتشديد القاف، وقرأ عيسى بن عمر النحوي وخالد بن الياس (أقتت) بهمزة وتخفيف القاف، وقرأ أبو عمرو (وُقُتت)، بواو وتشديد القاف، وقرأ

وَأُجُوهُ^(١)، ويكون الأصل وَلِقَ، فلا يكون فيه دليل على أن الهمزة فاء في أولق دون أن يكون الواو فاء. إلا أن الذي حسن الاستدلال بَأَلَقَ أنه يشير به إلى مَأْلُوق؛ فيعلم أن الهمزة ليست يبدل من الواو إذ لو كانت كذلك، لوجب أن يقال: مَوْلُوق فيعاد الواو لزوال الضمة، كما تقول في أَقَّتْ: تَوَقَّتْ فتعيد الواو إذا زالت الضمة .

والوجه الثاني: أن يكون أَفْعَل من قوله وَلَقَى يَلْقَى إذا أسرع، ويكون الواو فاء وقد جوز أن يكون فَوْعَلًا من وَلَقَى أيضاً، ويكون الأصل وَلَوَقَى، فهمز لا جتماع الواوين كما قلت: أَوَاصِل والأصل وَوَاصِل، فإذا سميت بأَوَلَقَ رجلاً، وأنست تجعل الهمزة فاء صرفت؛ لأنه فَوَعَلَ وفَوَعَلَ ليس من الوزن الذي يمنع الصرف، ولا تصرف إذا جعلته أَفْعَلَ كما لا تصرف أَحْمَدَ ونظير هذا في باب مالا ينصرف حَسَّان من أخذه من الحسّ لم يصرف للألف والنون على الوصف الذي بينا في بابهِ^(٢)، ومن أخذه من الحسن صرفه. ومثله في أسماء الأجناس من جهة أخذ الاسم من تركيبين قولهم: سَنَةٌ وَسَنَوَات، وليست بَسَنَهَاء، فجعلوا اللام مرة واوًا، ومرة هاءً وكذا عِضْوَات وبعير عَاضِيَةٌ كذلك جعلوا الفاء في أَوَلَقَ مرة همزة وأخرى واوًا، ولهذا نظائر في كلامهم، ومما يحكم فيه بزيادة الهمزة قولهم: أَوَّل، وفيه أدنى إشكال، وأنا أبينه.

= الحسن وأبو جعفر (وقتت)، بواو وتخفيف القاف قال أبو جعفر: الأصل فيها الواو لأنها من الوقت قال جل وعز ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾، (النساء/ ١٠٣)، فهذا من وقتت مخففة إلا أن الواو تستثقل فيها الضمة فتبدل فيها همزة، وانظر: معاني القرآن للفراء (٢٢٢/٣)، والمبسوط (١٩١/٣) .

(١) قال الفراء في معاني القرآن (٢٢٣/٣)، (ويقولون: هذه أجوه حسان بالهمز، وذلك؛ لأن ضمة الواو ثقيلة كما كان كسر الياء ثقيلًا) .

(٢) المقتصد (١٠٠٢) .

اعلم أنه لا يخلو من أن يكون فَوْعَلًا، أَفْعَلًا^(١)، فَعَلًا، فلا يجوز أن يكون فَوْعَلًا، فَعَلًا لأجل أنك تقول: هذا أوَّل من هذا فتصحبه علم التفضيل، وذلك لا يكون إلا في مثال أَفْعَل، وإذا ثبت أن الهمزة فيه زائدة؛ فالذي يدور عليه ثلاثة أقسام أحدها: أن يكون من تركيب آل يُوُول كأنه قال^(٢): هذا أَسْرَعُ عَوْدًا من هذا^(٣)، وذلك لا يجوز لأجل أنه كان يجب أن يقول إذا أخذت أَفْعَل من آل يُوُول: أ أوَّل من هذه؛ لأن الهمزة فاء والواو عين، والأصل أ أوَّل، ثم أبدلت الهمزة ألفا كآدم، وليس تبدل الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها واوًا، فتقول: إن الواو الأولى في أوَّل بدل من الهمزة، ولو جاز ذلك لقلت في آدم: أَوْدَم، ولا وجه للحمل على شيء لا أصل له، ولو كان من المحمول على الشذوذ/ لوجب أن يستعمل الأصل بوجه، فتقول: أنا أوَّل ١/٢٠٩ القوم .

والوجه الثاني: أن يكون من وَّأَل يَثَل إذا أسرع، وهذا مُعْجَبٌ من جهة الاشتقاق غير أنه لا يجوز الحمل عليه من حيث إنه يجب أن يقال من وَّأَل: يَثَل أوَّل من هذا فإن خفف الهمزة كان تخفيفها أن تنقل حركتها إلى الواو فتقول: أوَّل كما قلت: مَنْ بُوك .

وأما قول بعضهم: سَوَّة^(٤)، في سَوَّة فلا اعتداد به، وإنما الكلام الفصيح سَوَّة بتخفيف الواو، وسَوَّة بتخفيف الهمزة، وكذا شَيَّ بالتشديد من الشاذ

(١) في ظ (أفعل) .

(٢) في ظ، ود (يقال) .

(٣) في ر، وظ، ود (هذا وأعجل منه) .

(٤) انظر: الكتاب (١٧٠/٢) .

المردود وإن كان العامة مولعة به، ولم يأت في التنزيل منه، وإنما يحكى أن حمزة^(١)، يقرأ شيئاً في حال الوقف فقط، وليس بالأعرف أيضاً وقوله: يَمْنَعُ ذَا الْقَبَاضَةِ الْوَحِيَّ أَنْ يَرْفَعَ الْمُزَرَ عَنْهُ شَيْئاً^(٢) لضرورة الشعر إذ لو قال: شيئاً بطلت القافية، ثم لو تسامحنا، وقلنا: إنَّ أولاً قد قلب فيه الهمزة وأوَّ على الشذوذ لم يخل صاحب هذا القول من أن يبقى عليه أصعب^(٣) الأمرين، وهو أن يأتي به على القياس نحو: هذه أوَّل من هذا كما يقال: سُوءُ وشيء على الظاهر في جميع الكلام، فإذا لم يقدر على إثبات ذلك اتضح لك فساد تقديره، فإن قال: إني أجعله مما التزم فيه التخفيف كالنبيِّ والبرِّية^(٤).

فالجواب أن هذا باطل من وجهين :

أحدهما: أن تخفيف الهمزة في النبيِّ على القياس، والقياس يجب^(٥) أن

(١) انظر: كتاب الإقناع في القراءات السبع (٤١٩) .

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله .

القباضة: الانكماش والسرعة، الوحي: السريع.

الشاهد: قوله: "شيئاً" حيث شدده .

ورد في إصلاح المنطق (٨٤)، والمحاسب (٢٦٦/١)، والصحاح (قبض) ومعجم ما

استعجم (٨٨٨)، وتهذيب إصلاح المنطق (٢٢٩/١)، والمشفرة المعلم: (٦٢٣)، ومعجم

البلدان (٢١/٤)، واللسان والتاج (قبض) .

في المصادر والمراجع السابقة (يعجل) بدل (يمنع) .

(٣) في د (أضعف القولين) .

(٤) انظر: الكتاب (١٧٠/٢) .

(٥) في ظ (يجوز) .

يطرد، وتخفيف الهمزة في أوّل على قولك من الشذوذ الظاهر ^(١)، فمن المحال قياسه عليه، وإنما كان يصح هذا التشبيه لو قالوا: سَوَّة، وأطبقوا على قلب الهمزة واوًا، وقالوا: في نحو: أَيَّاس من هذا: آيس أترك تستجيز أن تجعل ألف عصا منقلبا عن الهمزة؛ لأنك وجدتهم قالوا في الشذوذ: هَنَّاك في هَنَّاك كقوله: فَارْعِي فَرَاةَ لَا هَنَّاكِ الْمَرْتُعُ ^(٢)

هذا فاسد لا ير ^(٣) تكبه من له حظ من النظر .

والوجه الثاني: أن القلب الذي يدعيه في أول لو كان على القياس كالبَرِيَّة لوجب أن يَجِيء تحقيق الهمزة بوجه كما أن كثيراً منهم يقول النَّبِي والبريَّة فيحقق ^(٤) .

وإذا بطل هذان القسمان ثبت القسم الثالث، وهو أن يكون من باب دَدَن وَكَوَكَب فيكون الواو الأولى فاء والثانية عينا، وقولهم: الأولى أصله وُؤَلَى قلبت الواو همزة لاجتماع الواوين، وكذا أوّل، فإن قلت: إن باب كَوَكَب قد حكمت بكونه نادراً لا يحمل عليه مع الاستغناء عنه، فهو بمنزلة أن تقلب الهمزة على غير القياس/ من حيث إن كل واحد منهما لا يقاس عليه ما وجد عنه مندوحة، فلست أولى بما ذهبت إليه مني بما ادعيت.

(١) في ر، وظ (نحو الظاهر) .

(٢) تقدم وروده ٣٤٧ .

(٣) في أ (لأنه يرتكبه) .

(٤) قال سيبويه في (٢/١٧٠)، (وبلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء) وانظر: المنصف (١/١١٥) .

فالجواب من وجهين: أحدهما: أن كون باب كَوَكَب قليلاً لأجل أنهم كرهوا أن يلتقي مثلاً يلزم إظهارهما من حيث إن الفاء أول الأجزاء، فلو أدغم نحو: دَدَن للزم الابتداء بالساكن، فلما كان كذلك رغبوا عنه، ولم يكثر كثرة كون العين واللام من موضع واحد كَشَدَّ وَمَدَّ، وصيغة أَفْعَل عارية من هذا السبب؛ لأن فاء الفعل يلزمه السكون منها فيستمر على الإدغام الذي هو الغرض، فليس فيما ذهب إليه شذوذ، ثم إن الحمل على بناء قليل أولى من الحمل على تغيير بعيد من القياس والاستعمال فاعرفه، فإن كانت الهمزة غير رابعة، وكان بعدها أكثر من ثلاثة أحرف أصول نحو: اصْطَبَّل حكمت بالأصل إلى أن يقوم دليل على أنها زيادة ^(١)؛ لأن زيادتها لم تَبَّن في هذا النحو كما كانت في نحو: أَحْمَر، وقال صاحب الكتاب: "الهمزة يحكم بزيادتها إذا كانت أولاً رابعة فصاعداً" ^(٢) ومقصوده فصاعداً ^(٣) بالزيادة لا الأصل نحو: ما تقدم من إصْلِيَت ^(٤) وَأَرْوَنَان، وكذا إذا وقعت الهمزة حشواً حكمت بأنها أصل إلى أن يَأْتِيَك دليل على زيادتها، قولهم: النَّثْدَل قد دل على زيادة الهمزة فيها وأن وزنها فَيَعْل قولهم ^(٥): النَّيْدَلَان؛ لأنه فَيَعْلَان؛ وليس فيه همزة كما ترى هو الذي يسمى الكابوس ^(٦)، ولذلك قال:

(١) في روظ (زائدة) وفي د (رابعة) .

(٢) الكتاب (٣١٢/٢) .

(٣) فصاعداً) ليست في (ظ) .

(٤) انظر: ص ١١٨٩ .

(٥) في د (بدليل قولهم) .

(٦) انظر: تهذيب اللغة (٨٠/١٠) .

يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدُ لَانَ بِاللَّيْلِ^(١)

والشَّيْذَارَةُ فَيَعَالَةً لِقَوْلِهِمْ: شَنْذَارَةٌ بالنون، فإِيتَانِ ما هو عار من الهمزة في الباب يدل على زيادتها، وكذا الشَّامِلُ والشَّمَالُ؛ لأنهم قالوا: شَمَالٌ وشَمَلَتْ الريح، فوزن شَامِلٌ فَأَعْلَ وشَمَالٌ فَعَالٌ .

وَحُطَّائِطٌ وَجُرَائِضٌ وزنهما فُعَائِلٌ دل على زيادتها في جُرَائِضٌ قولهم: جِرَوَاضٌ^(٢)؛ لأنه فِعْوَالٌ من تركيب جَرَضٌ، وهذا التركيب يدل على الانقباض الذي هو صفة هذا؛ لأنه الضخم كأنه يَجْرَضُ به كل أحد لثِقَلِهِ، أو تَغَصُّ به بَيْتُهُ لضخامته، وقيل: إنه العظيم البطن، وكذا جِرْيَاضٌ بالياء، وهذا واضح؛ لأنه يكون في غُصَّةٍ من فرط أكله، وعظم بطنه، وناقعة جِرَوَاضٌ إذا كانت تشفق على ولدها فكأنها تجرَضُ (بريقها)^(٣)؛ لكثرة الاشفاق، وفرط الرُّمَّان؛ وذلك مُتَّصِرٌ في العادة، وَحُطَّائِطٌ قد دل على زيادة الهمزة فيه أن القصير قد حط عن رتبة الكمال.

وأما ضَهْيَاءٌ؛ فلا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن تجعل الهمزة/ أصلية حتى كأنه فَعَّلَل .

١/٢١٠

والثاني: أن تجعل الهمزة زائدة، ويكون وزنه فَعْلَاءٌ، فلا يجوز الوجه

الأول لأمرين:

أحدهما: أن الياء لا يكون أصلا في بنات الأربعة، وأنت إذا جعلت

(١) تقدم وروده ١١٨٣ .

(٢) انظر: الكتاب (٣١٧/٢، ٣٥٢) .

(٣) (بريقها) ليست في أ .

ضَهْيًا^(١) فَعَلًّا كَانَ الْيَاءُ أَصْلًا، وَلَا يَكُونُ فَعِيلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَشَيْءٍ .

والثاني: أَنَّهُمْ قَالُوا: ضَهْيَاءُ عَلَى مِثَالِ حَمْرَاءَ، فَالْيَاءُ فِيهِ لَامٌ كَمَا تَرَى إِزَاءَ الرِّاءِ فِي حَمْرَاءَ وَالْهَمْزَةُ، زَائِدَةٌ لِلتَّأْنِيثِ، وَلَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَكَانَ فَعْلَالًا رِبَاعِيًّا، أَوْ فَعِيلًا^(٢)، فَلَا يَكُونُ فَعْلَالًا لِأُمُورٍ :
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ .

والثاني : أَنَّهُ فَعْلَالًا لَيْسَ بِأَصْلٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّأْنِيثِ وَالتَّذْكِيرِ^(٣).

والثالث: أَنَّهُ الْيَاءُ لَا يَكُونُ أَصْلًا فِي^(٤) الْأَرْبَعَةِ^(٥)، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، وَأَنَّ فَعْلَالًا غَيْرُ ثَبَتٍ لَكَانَ هَذَا مُوجِبًا مَا ذَكَرْنَا مِنْ امْتِنَاعِ كَوْنِهِ رِبَاعِيًّا، وَلَا يَكُونُ فَعِيلًا^(٦)، لِمَنْعِ الصَّرْفِ. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ التَّرْكِيبَ مِنْ ضَ هـ ي، عَلِمْتَ أَنَّ ضَهْيَاءَ وَزَنَهُ فَعْلَاءَ^(٧)، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّ تَقُولَ: إِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَرْأَةَ شَابَهَتْ الرَّجُلَ بِانْقِطَاعِهَا عَنِ الْحَيْضِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ ضَاهِيَّتُ الْيَاءِ لُغَةً فِي ضَاهَاتٍ، وَلَا تَكُونُ مُبَدَلَةً مِنَ الْهَمْزَةِ كَمَا أَنَّ أَرْجَاتٍ وَأَرْجِيَّتٍ وَأَتَيْتُ وَأَتَوْتُ وَسَنَوَاتٍ وَسَانَّهْتُ مِمَّا جَاءَ فِيهِ اللَّامُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ كَذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:

(١) فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (١٠٨)، ضَهْيَاءُ فَعْلَلَةٌ .

(٢) فِي أ (فِعَالًا) .

(٣) انْظُرْ: ٦٢٦ (٩٤/ب) .

(٤) فِي د (فِي ثَبَاتٍ) .

(٥) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣١٢/٢) .

(٦) فِي د (فِعَالًا) .

(٧) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣١٧/٢)، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَّاجِ (٤٤٣/٢) .

إن ضهنياء من المضاهاة بالهمزة، وأن وزنه فَعِيل، والذي يضعفه أن هذا المثال ليس بثبت^(١)، ولا وجه لأن يحمل الشيء على مثال منكور مع وجود غيره، وهو أن يكون على ما ذكرنا من أنه من تركيب ضَاهَيْت بالياء، ويكون وزنه فَعْلَاء^(٢) دخلت عليه الهمزة الزائدة .

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٤٤٣/٢)، وسر صناعة الإعراب (١٠٨) .

(٢) في أ (فعل) وفي د (فعلى) .

باب زيادة الألف

الألف لا تزداد أولاً لسكونها، ألا ترى أن أوائل الكلم التي يُتَدَأُ بها لا تكون إلا متحركة، ولكنها تزداد وحدها ثانية في فاعِلٍ، ومع غيرها في سَابَاط^(١)، وثالثة في كِتَاب، ورابعة^(٢) نحو: سَكْرَى وَمِعْزَى^(٣)، وخامسة في حَلِيلَاب^(٤) وَحَبْنَطَى، وسادسة في قَبْعَرَى، وهي أجدر بالزيادة من الهمزة^(٥)؛ لأنها تكثر ككثرتها، ولا تكاد تخلو^(٦) كلمة من زيادة بعضها فيها، وهي الفتحة .

والألف في أفعى منقلبة، ولا تكون للتأنيث؛ لأن بعضهم قد صرفها^(٧)، ولو كانت للتأنيث لم تصرف، على حال^(٨)، وكذلك ألف مُوسَى .
والألف في قَطَوَطَى (منقلبة)^(٩)، عن اللام التي هي واو في قَطَوَان، وأجاز

(١) الساباط: سقيفة بين دارين من تحتها طريق نافذ، تهذيب اللغة (٣٤٣/١٢) .

(٢) في التكملة (في نحو) .

(٣) في التكملة (ومعزى ونحوهن) .

(٤) في التكملة مرجان (جليلاب) .

(٥) في أ (أجدر بالزيادة من الهمزة بالزيادة) وفي التكملة مرجان (أجدر من الهمزة بالزيادة) .

(٦) في أ (كلمة تخلو) انظر: (٧٦٩) .

(٧) انظر: الكتاب (٥/٢)، ما ينصرف ومالا ينصرف (١٠/١)، وشرح الكفاية الشافية (

١٤٥٣)، وشرح الألفية للمرادي (١٢٦/٤) .

(٨) في التكملة مرجان (على كل حال) .

(٩) (منقلبة) ليست في (أ) .

سيبويه أن يكون فَعَوَعَلَا^(١)، وأن يكون فَعْلَعَلَا^(٢)، وهذا القول الثاني أولى، ولا يكون فَعَوَلَى؛ لأنه لم يَجِئ (في الكلام)/^(٣) ثَبَتَا^(٤).

ب/٢١٠

قال المفسر:

أعلم أن الألف لا تزداد أولاً؛ لأجل أنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يتدأ به لاسيما الألف، فإنه مما يستحيل ذلك فيه، فلم يجوز أن يجتلب لها همزة الوصل لأمرين:

أحدهما: أن همزة الوصل تكون مكسورة؛ والألف لا تُقَرُّ بعد الكسرة .
والثاني: أنه لو فتحت همزة قبل الألف، لكان لا ينتفع بها إلا في الابتداء، فأما في الدرج، فلا يؤمن وقوعها بعد الضمة والكسرة إذ لا يلزم المتكلم أن يأتي بالكلمة التي تزداد الألف فيها بعد كلمة مفتوحة الآخر، ولو ألزمت الكلمة همزة قبل الألف المفروض زيادتها، وقطعت لكان ذلك أمراً بعيداً من الحكمة لأجل أن الزيادة لا تبلغ من قوتها أن يجتلب لها شيء آخر ومثاله كالطُفَيْلِي يجر أثقل منه، ثم يؤدي إلى نقض الغرض؛ لأن همزة لو ألزمت وقطعت، لصارت هي الأولى دون الألف، ونحن في زيادة ألف أولاً، وهي تزداد ثانية في نحو: فاعِل وثالثة في نحو: ساباط وكتاب، وقول أبي علي تزداد وحدها ثانية في فاعل ومع غيرها في سَابَاط^(٥)، يعني به أن الألف في فَاعِل مفردة وفي

(١) الكتاب (٣٢٩/٢، ٣٤٥) .

(٢) الكتاب (٣٨٦/٢) .

(٣) (في الكلام) ليست في (أ) وفي التكملة مرجان (يجيء في الكلام شيء على هذا المثال) .

(٤) التكملة شاذلي (٢٣٤)، والتكملة مرجان (٥٤٨، ٥٤٩) .

(٥) في روظ (خاتام) .

سَابَاط^(١) مزيدة مع أخرى، وتزاد رابعة في سَكْرَى ومِعْرَى؛ لأن^(٢) ألف مِعْرَى^(٣)، وإن كانت للإلحاق فهي كَألف سَكْرَى في الزيادة، وخامسة في نحو: حَلْبَلَابٌ وَحَبْنَطَى، وسادسة في قَبْعَثَرَى، ولا يكون الألف في قَبْعَثَرَى للإلحاق إذ ليس في الأصول شيء على ستة، فيلحق هذا به، فهي زيادة محضة كَألف عِقَاب، ولا يكون الألف في حشو الكلمة للإلحاق فلا يقال في نحو: كِتَاب، إنه ملحق بِدَمَقْس مثلاً، وكذا لا يكون عُدَافِرٍ ملحقاً بِقُدْعَمِل: ولا نحو: سِرْدَاح ملحقاً بِجَرْدَحِل، وشبه صاحب الكتاب الألف في الحشو بالياء التي قبلها كسرة، والواو التي قبلها ضمة نحو: قِنْدِيل وَزُبُور^(٤)، يعني أن الياء والواو يقعان للإلحاق إذا كان ما قبلهما مفتوحاً نحو: كَوَثَرٌ وَضَيْعَمٌ وَحَوَقْلٌ وَيَطْرَ أو كانتا متحركتين نحو: جَدَوَلٌ وَعَثِيرٌ هذه كلها من الثلاثي ألحقت بالرباعي^(٥)، ومن الرباعي الملحق بالخماسي نحو: سَمِيدَعٌ وَفَدَوَكْسٌ على ما عرفت، فأما إذا سكنتا، وما قبلهما من جنسهما، فهما مزيدتان للمد، ألا ترى أنك لو حاولت الإلحاق في قِنْدِيل وَزُبُور، حاولت محالاً من حيث يلزم أن يكون هاهنا فَعِلَلٌ بكسر الفاء واللام الأولى، وفَعِلَلٌ بضمهما، / وذلك ما لا يعلم ولا يكون، وكذا ٢١١/أ لوجعلت نحو: عَجُوزٌ وَقَضِيبٌ ملحقاً، لأثبت ما ليس يثبت، وهو فَعُلٌ وفَعِلٌ نحو: جَعْفَرٌ وَجَعْفَرٌ، وذلك بين الامتناع، وإذا تأملت وجدت ما يمكن من أن

(١) في روظ (خاتام) .

(٢) في روظ، ود (ومعزى وألف) .

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني قسم الصرف (١٤١، ١٤٨) .

(٤) انظر: الكتاب (٣٣٦/٢) .

(٥) انظر: الكتاب (٣٣٤/٢، ٣٣٥، ٣٤٦) .

أمثلة الأصول أن يقع فيه الواو والياء الساكتان الكائن حركة ما قبلهما من جنسهما للإلحاق متروكا، وجميع ذلك خمسة أمثلة اثنان مما يحتمل الواو، وهما نحو: بُرُئْنَ وَجُحِدَبَ على قول أبي الحسن ككُوْثَرِ بضم الكاف والثاء، وكُوْثَرِ بضم الكاف وفتح الثاء .

وثلاثة مما يحتمل الياء وهي مثل دِرْهِمٍ وَزَبْرَجٍ وَقِرْطَعِبٍ، وذلك أن يأتي نحو: ضِيْعَمَ بكسر الضاد وفتح الغين، أو ضِيْعِمَ بكسرهما، ومثل فَيَعْلَ كَحِيْزَقَرٍ مثلاً بالياء بدل النون^(١)، وكل ذلك^(٢)، مما لم يستعمل، وقد يقع في ذوات الزوائد مما يحتمل أن يكون ملحقا من هذا النوع، وذلك نحو: طُومار^(٣)، ودِيْمَاس^(٤) يجوز أن يقدر كونهما إلحاقا بقِرْطَاسٍ وَسِرْبَالٍ، ولكن لا اعتداد به بعد أن ثبت امتناعه في الأصول، ثم هو نادر، وإذا كان كذلك ثبت أنهما إذا سكتتا مع كون ما قبلهما من جنسهما، فليس فيهما إلا أن يكون زيادتهما للمد، وبشبه ذلك يثبت كون الألف في نحو: كِتَابٍ كذلك^(٥)، بل الألف

(١) أي حترقر: والحترقر والحترقرة: القصير الدسيم من الناس .

تهذيب اللغة (٣٣٥/٥)، واللسان (حترقر) .

(٢) أي: (ضيغم) بكسر الضاد والغين، أو كسرهما، وحيزقر .

(٣) في اللسان (طمر)، (الطومار واحد المطامير، ابن سيده الطامور والطومار: الصحيفة، قيل: هو دخيل قال: وأراه عربياً محضاً، لأن سيبويه قد اعتد به في الأبنية، فقال: هو ملحق بنسقاط)، قال سيبويه في (٣٢٢/٢) (ويكون على فوعال وهو قليل في الكلام وهو طومار وسولاف) .

(٤) الديماس: الكن، وقيل: الحمام، وقيل: السرب، تهذيب اللغة (٣٧٩/١٢) .

(٥) في روظ ود (لذلك) .

أولى بأن يقصد ^(١)، كونها للمد من حيث إن المد أخص بها ^(٢)، إذ هي لا تخلو منه، والواو والياء قد تعرّبات منه، وذلك عند تحركهما فاعرفه.

وبعد : فإن الألف أولى بالزيادة من الهمزة يدلك على ذلك أن الهمزة ليس لها حظ الألف في كثرة الزيادة؛ لأن الألف تزداد نفسها ^(٣)، كثيرة نحو: كِتَاب، أو يكون في الكلمة الفتحة التي هي في حكم الجزء منها، وقول أبي علي: "ولا تكاد تخلو كلمة من زيادة بعضها فيها وهي الفتحة، معناه أن الذي يعرى من الفتح قليل، فالثلاثي الذي يعرى منها هو فَعْل كَطُبُّ وفِعْل كِإِبِل وفِعْل وفُعْل، وهذا بالإضافة إلى فَعْل، وما أشبهه قليل جداً، والأفعال الماضية كلها مبنية على الفتح، وتكون الفتحة في حشوها أيضاً نحو: ضَرَبَ وأَخْرَجَ واستَخْرَجَ، والمضارع يكون حرف المضارعة منه مفتوحاً إذا لم يكن غيره نحو: يَقْتُل، وأما يَفْعَل نحو: يَذْهَبُ فالعين مفتوح، ونحو: يَقْتُل أيضاً يَدْخُل الفتح في حشوه إذا قلت: يَقْتُل زيد فبنيت الفعل للمفعول ^(٤)، وكذا يُجْلَسُ في الدار، وإنما يوجد مثال الأمر في نحو: قَتَلَ يَقْتُل وضَرَبَ يَضْرِب بغير فتح نحو: اضْرِب واقتُل غير أن الفتح قد يأتي في لامه إذا/ قلت: اقْتُلْ ^(٥)، وكذا كل معرب ليس في حشوه فتح، فإن الفتحة تقع في آخره في الإعراب تقول: رأيت طُنباً وأن يُكْرِمَ، فلا تكاد توجد كلمة إلا والفتحة تجدد إليها سيلاً في الأسماء المعربة

(١) في د (يقضى بكونها) .

(٢) في أ (منها) .

(٣) في روظ (بنفسها) .

(٤) في روظ (للمفعول به) .

(٥) في روظ (أضرباً) .

والأفعال كلها، والأسماء المبنية كثير منها مبني على الفتح، وفي غير الآخر منها فتحة نحو: أَيْنَ وَكَيْفَ، وكذا الحروف نحو: إِنَّ وَلَعَلَّ وَثُمَّ وَإِلَى وَعَنْ، وَيَعِزُّ فِي هذه المبنيات نحو: مُذْ وَمُنْذُ، وما أشبهها ^(١) ما لا يدركه فتح، فلذلك قال أبو علي: "ولا تكاد تخلو كلمة من زيادة بعض الألف فيها" وكذا حكم أختي الألف؛ لأن كل واحد منهما أوسع تصرفاً من الهمزة في الزيادة، ويكون في الكلمة الضمة والكسرة اللتان هما بعضهما، والذي يدل على أن هذه الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك إذا أشبعت الفتحة (نشأت ألف) ^(٢)، نحو: قولك في خَاتَم: خَاتَام ^(٣)، وكذلك الكسرة نحو: قولك في قِتَالٍ قِتَال، والضمة نحو: قولك في ضَرْبٍ ضُورِبَ، وعلى ذا قوله:

وَأَنْتَ مِنْ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ السَّرَّاجِلِ مُنْتَزَحٍ ^(٤)

إنما هو مُنْتَزَحٌ، فأشبع الفتح، وقول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّارِهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ ^(٥)

(١) في روظ (مما) .

(٢) (نشأت ألف) ليست في (أ) .

(٣) فيه أربع لغات: خَاتِمٌ وخَاتَمٌ وخَاتَامٌ، وخَيْتَامٌ، للذي في الإصبع .

المنتخب من غريب كلام العرب (٥٣٩) .

(٤) تقدم وروده ٦٢٦ .

(٥) بيت من البحر البسيط بين المصنف قائله .

وصف ناقلة بسرعة السير في الهواجر فيقول: إن يديها لشدة وقعهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها وخص الهاجرة لتعذر السير فيها .

الشاهد: قوله: "الصياريف" أراد الصيارف، فأشبع الكسرة فتولدت عنها ياء، ورد في

وقول الآخر:

وإِنِّي حَيْثُمَا يَشْرِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَنَشِي فَأَنْظُرُ^(١)

= ديوانه (٧٥٠)، الصاوي) والكتاب (١٠/١)، والكامل (٣٢٩، ٦٧٦)، والمقتضب (٢/٢٥٨)، وجمهرة اللغة (٣٥٦/٢)، وشرح أبيات سيويه للنحاس (٣٣)، والوساطة (٤٦٨)، وضرورة الشعر (٧٣)، والخصائص (٣١٥/٢)، وشرح صناعة الإعراب (٢٥)، وعبث الوليد (٢٦)، والأعلم (١٠/١)، وشمس العلوم (١١٨/٢)، وأمالى ابن الشجري (١/١٤٢)، وشرح مقصورة ابن دريد (٣٧٠)، وأسرار العربية (٤٥)، والإنصاف (٢٧)، وضرائر الشعر (٣٦)، والمتع (٢٠٥)، وشواهد التوضيح (٢٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٤١٩)، وشرح الكافية للرضى (٢٩٣/١)، وأوضح المسالك (٢١٨/٣)، وشرح الألفية لابن عقيل (١٠٢/٢)، والعيني (٥٢١/٣)، والأشعري (٢٨٩/٢)، وخزانة الأدب (٤٢٦/٤).

في الكتاب والجمهرة وضرائر الشعر (الدنانير) وفي عبث الوليد والأعلم والمتع (الدارهم). أما الدراهم فلا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون جمع درهم وقد نطقت به العرب قال الشاعر:

لو أن عندي مائتي درهم
سر صناعة الإعراب (٢٥).

(١) بيت من البحر البسيط، نسب إلى إبراهيم بن هرمة في ملحقات ديوانه (٢٣٩)، انظر: ما كتبه النجار في الخصائص (٤٢/١).
الشاهد: "فأنظور".

ورد بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال (٣٣٢)، والخلبيات (١١٣)، والحجة للفارسي (٥٩/١)، والتمام (١٦١)، والخطاريات (٣٥)، والخصائص (٣١٦/٢)، وسر الصناعة (٢٦)، والمحتسب (٢٥٩/١)، والمبهج (١٩٩)، والصاحبي (٣١)، والبصائر والذخائر (١٦١/٢)، وأمالى ابن الشجري (١٢٢/١)، وأسرار العربية (٤٥)، والإنصاف (٢٤)، وشرح المقدمة الجزولية (٢٨٧) وشرح المفصل (١٠٦/١٠)، وضرائر الشعر (٣٥).

الأصل دَرَاهِم^(١) وصَيَّارِف وفَأَنْظُر، فأشبع الكسرة والضمّة، وعلى هذا قوله:

إذا العَجُوزُ كَبِرَتْ فَطَلَّقِ ولا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ^(٢)
الأصل تَرْضَاهَا؛ لأن الألف تسقط للحزم، فأشبع الفتحة في الضاد حيث نشأت الألف، وأما ألف أفعَى، فالدليل على أنها لام الفعل أمران:

= والممتع (١٥٦)، وشواهد التوضيح (٢٤)، والجنى الداني (١٩٩)، والمغني (٤٠٧)،
والهمع (٥٣٣٣)، وشرح شواهد المغني (٧٨٥)، وشرح أبيات المغني (١٤٠/٦)، والخزانة
(١٢١/١).

في البيت روايات تركت ذكرها لكثرتها، ولعدم تأثيرها في موطن الاستشهاد .

(١) في أ (دراهم) يرى ابن جني أنه لا حجة فيها، انظر: سر الصناعة (٢٥) .

(٢) بيت من الرجز يقول: إذا المشطور قائله رؤية بن العجاج غضبت العجوز وخاصمتك
فطلقها ولا تفرق بها .

الشاهد: قوله: "ولا ترضاها" وقد بين الشارح وجه الاستشهاد .

ورد في ملحق ديوانه (١٧٩)، والخصائص (٣٠٧/١)، والمنصف (٧٨/٢، ١١٥)
والمفصل (٣٨٨)، وأما ابن الشجري (٨٦/١)، والإنصاف (٢٦)، ومعجم الأدباء
(١٥٠/١١)، وشرح المفصل (١٠٦/١٠)، وضرائر الشعر (٤٦)، وشواهد التوضيح
(٢٠)، وشرح الكافية للرضي (٢٣٠/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٨٥/٣)، واللسان
(رضي) وشرح الألفية للمرادی (١١٩/١)، والمساعد (٣٥/١)، والعيني (٢٣٦/١)،
وشرح التصريح (٨٧/١)، والهمع (١٧٩)، والخزانة (٣٥٩/٨)، وشرح شواهد الشافية
(٤٠٩)، والدرر (١٦١/١)، في المصاد والمراجع السابقة غضبت وفي أ (فلا) . قال العيني
(٢٣٧/١) وقد أجاب بضعمهم عن هذا بأن لا في قوله: ولا ترضاها)، نافية وليست
بجازمة والواو فيه للحال والتقدير حينئذ فطلقها حال كونك غير مترض عنها ويكون قوله
"ولا تملق" جملة نهى معطوفة نهى معطوفة على جملة الأمر التي هي قوله: "فطلق" .

أحدهما: أنهم قالوا: فَعَوَة السم؛ فجاء من الكلمة مالا مه واو.

والثاني: أنهم قالوا: أَفَعَى فصر فوها، ولو كان الألف للتأنيث لم تصرف،

ولكون الألف لغير التأنيث قالوا: أَفَعَا، وهذا الوجه إنما يكسر قول من يزعم أن الألف ^(١) في أَفَعَى للتأنيث ^(٢)، فأما قول من يقول: إنها زائدة للإلحاق مثلاً كأَرطَى وعَلَقَى، فإن هذا الاحتجاج لا ينفع معه؛ لأن ألف الإلحاق لا يمنع الصرف، فالقول الأول هو الأقوى؛ لأن فَعَوَة السم تقطع بأن أَفَعَى أَفْعَل .

وأما منع بعضهم الصرف، فلاجرائه مجرى أَحْمَر من جهة تقدير الصفة،

وقد تقدم بيانه في باب التأنيث ^(٣)، وأما ألف مُوسَى، فإن أردت مُوسَى الحديد

فهي منقلبة عن الياء في أَوْسَيْت فهو مُفْعَلٌ بمنزلة مُصْحَفٍ ومُخْدَعٍ/ ^(٤)، واسم ٢١٢/أ

لاصفة ^(٥) يدل ذلك على ذلك أنه إذا كان مُفْعَلًا صفة من أَوْسَى، وجب أن

يؤنث فيقال: مُوسَاة كُمُعْطَاة هذا وتقدير الصفة فيه يجذب إلى أن يجعله بمنزلة

مُعْطَى، والمفعول من أَوْسَى بمنزلة المخلوق والحديد لا يُخْلَق، فمُوسَى مصروف

بلا شبهة، وأما ما يذهب إليه بعض أهل اللغة من أنه فُعْلَى ^(٦) من مَأْسَتْ رأسه،

فيجب له أن يدعي منع صرفه؛ لأن مِثَال فُعْلَى لا يكون ألفه لغير التأنيث،

(١) في رِوْط (ألف أفعى) .

(٢) قال الفراء في المذكر والمؤنث (١٠٠) (والأفعى أنثى والمذكر الأفعوان) وانظر: المذكر

والمؤنث لابن التستري (٥٩)، والمذكر والمؤنث لابن جني (٤٧، ٥٦)، والبلغة (٧٣) .

(٣) انظر: ٦٥٩ .

(٤) المخدع: بيت يكون داخل البيت الكبير يجوز فيه الشيء .

(٥) قال سيبويه في (٢/٣٢٨)، (ولم يكثر هذا في كلامهم اسما وهو في الوصف كثير)،

وانظر: الممتع (٧٩) .

(٦) هو الليث: انظر: تهذيب اللغة (١٣/١٢٠) .

وأصحابنا قد أثبتوا فيه الصرف، وأما مُوسَى وعِيسَى عَلَمَيْنِ، فقد قال صاحب الكتاب: إنهما ينصرفان في النكرة ^(١)، وقال شيخنا: إن ^(٢) كان الألف للتأنيث لم يصرفا في نكرة ولا معرفة، والقول في هذا أن الأسماء الأعجمية الأعلام ليس لهم حظ فيها، وإذا مثل شيء منها، فالمقصود أنهم بعد نقلهم لها إلى كلامهم يعتقدون فيه أنه بمنزلة ما يكون لهم من الأمثلة، فيجعلون مُوسَى مُفْعَلًا وعِيسَى فَعْلَى ^(٣)، بمنزلة مَعْرَى، ولذلك قال صاحب الكتاب: إن الهمزة في إسماعيل غير زائدة، فليس هذا الحكم لأجل أن لهذا الاسم أصلاً في تركيبهم، وإنما المعنى أنه إذا نقل إلى كلامهم، وجب أن يعتقد ذلك فيه، فكما أن إصْطَبَلًا مُثْلٌ، وقيل: إنه فَعْلَلٌ مثل جَرَدَحْلٌ، وإن لم يكن له اشتقاق، كذلك يجوز أن يقال في مُوسَى وعِيسَى: فَعْلَى ومُفْعَلٌ، وإن لم يكن ذلك مما له أصل في الاشتقاق لأنهم نقلوه إلى كلامهم، فكما غيروا حروفه، كذلك يجوز أن يعتقدوا في بعضها الأصل، وفي بعضها الزيادة، ولو كان هذا خطأ من النحويين، لوجب أن لا يمثل نحو: اصْطَبَلٌ؛ لأنه ليس بمشتق من شيء، وهذا ظاهر الخلل .

فأما قَطَوَطَى فإن جَعَلْتَهُ فَعَوَعَلًا، كان الألف منقلبة عن الواو في قَطَوَان، وإن جعلته فَعْلَعَلًا كان كذلك إلا أن الواو الظاهرة إلى اللفظ تكون لاما، وعلى القول الأول تكون زائدة؛ وإنما اختار أبو علي أن يكون فَعْلَعَلًا؛ لأن هذا المثال أكثر من مثال فَعَوَعَلٍ نحو: عَثَوُثْلٌ، فلا يكون فَعَوُلى من تركيب قط؛ لأن هذا مثال غير ثبت .

(١) الكتاب (٩/٢) .

(٢) في روظ، ود(ولو) .

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (٣١) .

وأما عَدَوَلِيَّةٌ ^(١)، فهو على مثال فَعَلَى عند بعضهم واللام زائدة، وقال شيخنا: وزيادة اللام شاذة أيضاً على أنك إذا جعلت اللام أصلاً حتى كأنك قلت: فَعُولٍ لم يكن في الظاهر كسراً لما نفاه أبو علي من فَعُولِي؛ لأن هذا فَعَوَلِيَّةٌ، وذاك فَعَوَلِي، وإذا / كان الأصل على هذا، لم يكن عَدَوَلِيَّةٌ دليلاً قاطعاً ٢١٢/ب على أن مثال فَعَوَلِي ثبت، وبعد :

فإن الألف في الزيادة على ثلاثة أضرب :

أحدها: أن تكون للتأنيث ^(٢) كحُبْلَى وبُشْرَى .

والثاني: أن تكون للإلحاق كمِعْزَى وَعَلْقَى، فَمِعْزَى ملحق بدِرْهَمٍ؛ وَعَلْقَى ملحق بِجَعْفَرٍ، والذي يشكل من هذا أن الإلحاق يطلب منه الموازنة في الحروف حتى لا يجوز هناك اختلاف في الحركة والسكون، ولذلك لم يُجَوِّزُوا الإدغام في مَهْدَدٍ والألف في مِعْزَى ساكنة كما ترى، فكيف يكون بمنزلة الميم في دِرْهَمٍ، والقول فيه أن الألف إذا وقعت في الأسماء والأفعال، وليست بزائدة، فقد عرف أنها تكون بمنزلة حرف متحرك، فإذا قلت: قَالَ وَبَاعَ، علم أنه بمنزلة ضَرْبٍ وَقَتْلٍ في أن العين متحرك؛ وإن كان في اللفظ ساكناً من حيث إن الواو والياء إذا لم يكونا في تقدير الحركة، لم ينقلبا إلى الألف انقلاباً مطرداً، ألا تراك تقول: الْقَوْلُ وَالْبَيْعُ، فإذا كان كذلك، صار الألف في قولك: مِعْزَى بمنزلة حرف في لفظه الحركة، فإن قلت: فمن أين لك الحركة في الألف؟ أجبته منقلبا عن ياء فيكون بمنزلة أَلَفٍ غَزَاً وَعَصَاً في أنك إذا قلت: إنها في تقدير الحركة، فالمعنى أنها منقلبة عن حرف لين متحرك .

(١) في تهذيب اللغة (٢/٢١٥)، (أبو عبيد عن الأصمعي العَدَوَلِي من السفن منسوب إلى قرية

بالبحرين يقال لها: عَدَوَلِي قال: والخلج سفن دون العَدَوَلِيَّة).

(٢) في أ (كثيراً) .

فالجواب: أن الألف قد وقع في آخر الكلمة في مواضع لا يمكن تقدير الإبدال فيها، وذلك نحو: حُبْلَى وبُشْرَى الألف للتأنيث، ولا تكون منقلبة عن ياء إذ لو كان المقصود الياء لم يوضع موضعه غيره، وقيل: حُبْلَى كما قالوا: هَذِي لما قصدوا التأنيث بالياء؛ وأصحابنا يقولون مع ذلك: إن الألف في حُبْلَى في تقدير الحركة، فالمقصود بهذا أن من نيتهم ^(١) أنه لو وقع موقع الألف في حُبْلَى حرف يحتمل الحركة لجرى ^(٢) بوجه الإعراب؛ كما أن عصا إذا قدرت فيه الحركة، فالمعني أنك لو لفظت الأصل الذي هو الواو لكان متحركاً، فألف حُبْلَى بمنزلة عصا في أنه قد وقع موقعاً يكون الحرف فيه متحركاً، وإن لم يكن هنا حرف في أصل التركيب قد ^(٣) أبدل الألف منه كما كان في عصا، وليس كذلك حال الألف واقعة في الحشو، ألا ترى أنك إذا قلت: ضَارِبٌ، لم تقدر على أن تجعل الألف في تقدير الحركة لما ذكرنا من أن حقيقة ذلك أن تقول: إنه قام مقام حرف متحرك حتى لو ظهر حرف يستطيع تحريكه لم يكن ساكناً، وأنت لا تجد مثلاً يكون جميع حروفه متحركاً على ^(٤) مثال فَاعِلٍ نحو: جَعَفَرٍ / ٢١٣/أ مثلاً، وإذا اتضح هذا، جاز أن يكون أَلِفٌ مِعْزَى بمنزلة الميم من دِرْهَمٍ، وإن لم يكن فيه حركة لأجل أنه قد وقع موقعاً يكون الحرف فيه متحركاً، فلا يجب أن تقدر انقلابه عن ياء، فتعدل عن الظاهر، هذا وقد قالوا في نحو: جُعْبَى ^(٥): إن

(١) في د (مذهبهم) .

(٢) في ظ (يجرى)

(٣) في أ (فقد) .

(٤) (على مثال) ليست في (ر، و)ظ .

(٥) في اللسان (جعب) هو غل أحمر والجمع جُعْبَيَّات، وانظر: القاموس (الجعبة).

الألف منقلبة عن ياء؛ لأنك تقول: جَعَبْتُ، وهذا دليل غير قاطع؛ لأجل أنك تقول في مِعْزَى: مِعْزَيَانِ وفي حُبْلَى: حُبْلَيَانِ، فإن كان عود الألف في جُعَبِي الكائنة للإلحاق بدَجْرَجَ إلى الياء في جَعَبْتُ يوجب أن تكون منقلبة عن ياء، فليوجب ذلك في حُبْلَى ومِعْزَى أيضاً؛ لأنها تعود إلى الياء في حُبْلَيَانِ ومِعْزَيَانِ كما ترى، فليس في هذا دلالة، فإن اعتقدنا ذلك في الفعل، وجب اعتقاده في الاسم أيضاً نحو: مِعْزَى؛ لأن كل واحد منهما للإلحاق، فأما أن يخص الفعل بهذا الاعتقاد، فغير واضح إلا أن يقال: إن الفعل إذا وصل به الضمير المرفوع سكن لأمه نحو: فَعَلْتُ، فلو لم يكن الألف في جُعَبِي مثلها في رَمَى، وكانت المقصودة بنفسها، لثبتت فقيلاً: جُعَبَاتِ إذ هو ممكن غير ممتنع، وليس كذلك حُبْلَيَانِ ومِعْزَيَانِ؛ لأن اللفظ بالألف غير ممكن فيه لاجتماع ألفين فيضطر إلى القلب، وفيه ضعف على كل حال، فإنك تقول: جَعَبِيَا وَسَلَقِيَا وَتَسَلَقِيَا يَتَسَلَقِيَانِ، فتراه كحُبْلَيَانِ سواء، ولو ذهب إنسان إلى أن كل ألف جاءت للإلحاق، فهي منقلبة عن ياء لم يمتنع كل الامتناع، ويؤنس به أنه إذا قدر مِعْزَى كان بوزن دِرْهَمٍ، ثم ينقلب الياء ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله، ولا يكون هذا التغيير بمنزلة الإدغام في مُهَدَّدٍ؛ لأجل ما ذكرنا من أن الألف قد صارت علماً للحركة، وليس الإدغام^(١) كذلك؛ لأنك إذا قلت: مَهَدَّدٌ جاز أن يكون الدال الأولى من ماله أصل في الحركة؛ إذ ليس كل مدغم يكون متحركاً في الأصل، كما يكون كل ألف انقلب عن حرف متحركاً في التقدير، فكما يجوز لنا إذا سلطنا الظاهر أن نقول: إن الألف مع سكونها تنزلت منزلة الميم في دِرْهَمٍ من

(١) في ر، وظ (الإدغام في مهدد لأجل ما ذكرنا من أن الألف قد صارت علماً للحركة وليس الإدغام كذلك).

حيث إنها في موضع يكون الحرف فيه متحركاً، كذلك يجوز لصاحب هذا المذهب أن يقول: إنها قامت مقام الميم؛ لأن التقدير فيها الانقلاب عن حرف متحرك، ويحصل له مزية، وهي أن يكون وضع في الأصل حرف الإلحاق على الحركة، فكما أن سكون الألف في قال وباع لم يخرجهما عن أن يكونا بمنزلة ضرب، كذلك يكون معزى/ بمنزلة درهم فاعرفه.

والثالث: أن تكون للمد كما تقدم في نحو: كتاب^(١)، وكذا قُبْعَرَى الألف فيه زائدة ليست للتأنيث؛ لأنها^(٢) مصروفة، ولا للإلحاق بدلالة أنه ليس هنا أصل سُدَّاسِي فتلحق به .

(١) انظر: ١٢٠٢ .

(٢) في ر، وظ، ود (للتأنيث بدلالة التنوين) .

باب زيادة الياء

الياء تزدد أولاً (في) ^(١) : يَرْمَع ^(٢) وَيَلْمَق ^(٣) ، وفي الفعل في يَضْرِبُ ،
وثانية في ضَيِّعَم ، وثالثة في عَثِير ^(٤) ، ورابعة في نحو ^(٥) : زَبْنِيَّة ^(٦) ، وخامسة في نحو :
سُلْحَفِيَّة ^(٧) ، فأما الياء في مَرِيم ومَدِين ، فعينان صحتا ^(٨) ، شاذتين كما شذ
التصحيح في مَزِيد ، ولو كانتا زائدتين والميم أصلاً ، لكسرت الصَّدْر كما
كسرت في عَثِير ، وكذلك الياء في ضَهَيَاء وَيَهْيَر ^(٩) ، وقد قالوا : يَهْيَر ، فالياء
الأولى هي الزائدة في الوجهين ^(١٠) ؛ لأنها إذا كانت أولاً كانت كاهمزة .

(١) (في) ليست في (أ) .

(٢) اليرمع: الحصى الأبيض التي تلاًلأ في الشمس الواحدة يرمة، وقيل: الحزارة التي يلعب بها الصبيان إذا أديرت سمعت لها صوتاً، وهي الخذروف، تهذيب اللغة (٣٩٣/٢) .

(٣) اليلمق: القباء المحشو، اللسان (لمق) .

(٤) العثير: الغبار الساطع، تهذيب اللغة (٣٢٥/٢) .

(٥) (نحو) ليست في التكملة (مرجان) .

(٦) الزبنية: كل مترد من الجن والإنسان والزبنية: الشديد اللسان (زين) .

(٧) في التكملة مرجان (سلحقة) .

(٨) (صحنا) ليست في التكملة (مرجان) .

(٩) البهير: شجر، وقيل: حجارة أمثال الأكف، وقيل: دوية تكون في الصحارى أعظم من الجرذ، تهذيب اللغة (٤٠٩/٦) ، والمنصف (٢٣/٣) .

(١٠) قال سيبويه في (٣٤٦/٢) ، (وأما يَهْيَر فالزيادة فيه أولاً؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ ، وقد ثقل في الكلام ما أوله زيادة، ولو كانت يهير مخففة الرائ، كانت الأولى هي الزيادة؛ لأن الياء إذا كانت أولاً فهي بمنزلة الهمزة .

وباء عِفْرِيَّة^(١) وَزَبْنِيَّة زائدتان؛ لأنك تقول: عِفْرَةٌ^(٢) وزَبْنَةٌ^(٣)،
 و(لو)^(٤) لم تشتق منه ذلك لعلمت أيضاً أنها زائدة؛ لأن الياء والواو لا
 يكونان^(٥) أصلاً في بنات الأربعة إلا في التضعيف نحو: صِيصِيَّة^(٦)، وَقَوَّقِيَّت^(٧)،
 فأما ياء يَأَجَج^(٨)، فأصل لإظهار التضعيف^(٩)، وكذلك ياء يَسْتَعُور^(١٠)؛ لأن
 بنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها^(١١).

-
- (١) العِفْرِيَّة: من الإنسان شعر الناصية، ومن الدابة شعر القفاء وقال الأصمعي: العفريّة التفرّية:
 الرجل الخبيث المنكر، تهذيب اللغة (٣٥٢/٢).
- (٢) في التكملة شاذلي (عفر) .
- (٣) في التكملة مرجان (زبنية) .
- (٤) (لو) ليست في (أ) .
- (٥) في التكملة مرجان (لا تكون) .
- (٦) الصيصية: شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة، الصحاح (صيص) وانظر:
 المنصف (٧٨/٣) .
- (٧) قال الليث: القوقاة: صوت الدجاجة، وقد قوقت تفوقي قوقاة وقيقاء فهي مقوقية، تهذيب
 اللغة (٣٧١/٩).
- (٨) مكان من مكة على ثمانية أميال، تهذيب اللغة (٢٣٨/١١)، والدرر المثبتة في الغرر المثلثة ()
 (٢١٥) .
- (٩) انظر: الكتاب (٣٤٦/٢) .
- (١٠) يستعور: شجر تصنع منه المساويك، ومساويكه أشد المساويك إنثاءً، للثغر وتبيضا
 له وفيها شيء من المرارة مع لين اللسان (يستعر) .
- قال ابن جني في الخصائص (٢١٥/٣) (وذهب أحمد بن يحيى وابن دريد في يستعور إلى
 أنه يفتعل وليس هذا من غلط أهل الصناعة) وانظر: (٣٤٠/٣)، والكتاب (٣٤٢/٢)،
 (٣٤٦)، والمنصف (١٤٥/١) (١٣/٣)، (١٤) .
- (١١) التكملة شاذلي: (٢٣٥)، والتكملة مرجان (٥٥٠، ٥٥١) .

قال المفسر:

أعلم أن الياء والهمزة والميم إذا وقعت أولاً، فالحكم فيها الزيادة إلى أن تقوم دلالة على الأصل، فزيادة الياء أولاً في الاسم نحو: يَرْمَعُ وَيَلْمَقُ، وفي الفعل نحو: يَضْرِبُ وَيُكْرِمُ، ولو سميت رجلاً يَلْمَقُ لم تصرف لوزن الفعل كما لم تصرف يَشْكُرُ وزيادتها ثانية في نحو: ضَيَّعَ في الاسم، ويعلم أنها زائدة في ضيغم بأمرين أحدهما: أنه من ضَعَمَ، والثاني: أن الياء لا يكون أصلاً في بنات الأربعة، وفي الفعل نحو: يَيْطَرُ وَيَيْقَرُ، وزيادتها الثالثة في الاسم نحو: عَثِيرٌ؛ لأنه من العِثَارِ إذ العِثَارُ مما يجلبه^(١)، ولأن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وأما مَرِيْمٌ ومَدْيَنٌ فوزنهما مَفْعَلٌ، وكان الأصل مَدَّانَ ومَرَّامَ إلا أنهم صححوا الياء على الأصل كما صححوا الواو في مَكْوَرَةٌ، وإذا كان التصحيح قد يأتي في نحو القَوْدِ، كان العلم أذهب فيه وأولى به لما ذكرنا من أنهم يغيرون الأعلام كثيراً، ولو كان مَرِيْمٌ مثل عَثِيرٍ في زيادة الياء، لوجب أن تكسر صدره، فتقول: مَرِيْمٌ ومَدْيَنٌ كما قلت: عَثِيرٌ؛ لأن الياء إنما جاءت زائدة في هذه الأمثلة إذا كانت مكسورة الصدر/ ولهذا لم يحكم بزيادة الياء في ضَهَيَّاء^(٢)، لأن صدره مفتوح؛ ٢١٤/ وَيَهْيَرُ^(٣) الياء الأولى فيه زائدة، وليست الثانية بزائدة لهذا المعنى فإذا قيل: يَهْيَرُ بالتخفيف، فهو بمنزلة يَرْمَعُ، وإذا ضوعف آخره، فالياء فيه على ذلك الاعتقاد؛ لأن الأصل ترك التضعيف، وإذا قيل: يَهْيَرِي بالتضعيف والألف؛ فالألف للتأنيث؛ لأنه لم ينون، ثم لا يجوز أن يكون للإلحاق، إذ ليس في الكلام مثل

(١) أي أن العثير الذي هو الغبار مما يجلب العثار، انظر: اللسان (عثر) .

(٢) انظر: ١١٩٨ .

(٣) قال سيوبه في (٣٤٦/٢)، وأما يَهْيَرُ فالزيادة فيه أولاً؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ .

سَفَرَجَل بسكون الفاء، وتحرك الراء وسكون الجيم، فتجعل يَهَيَّرَى ملحقا به، ولا تزداد الياء الثالثة في الفعل، كما لم تزد في الاسم^(١)، فليس هنا مثال فَعِيل كما كان مثال يَيْطَرُ، وتزداد رابعة في زِبْنِيَّة وعِفْرِيَّة، وخامسة في سُلْحَفِيَّة يدل على ذلك السَّلَاحِف، وأن الياء لا يكون أصلا في بنات الخمسة إلا أن يكون أولا، وأما قولهم: سُلْحَفَاة، فقد حكى عن أبي علي أنه مغير عن هذا على حد قولهم في جَارِيَّة، جَارَاة وناصية نَاصَاة قال:

لَقَدْ آذَنْتُ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طِيَّءٌ بِحَرْبٍ كَنَاصَاةٍ الْأَغَرِّ الْمُشَهَّرِ^(٢)

وهذا القول يضعف في الظاهر لما تقدم^(٣)، من أن حرف الإلحاق لا يغير، ولا يجوز أن يكون الملحق مغيراً عن زنة الملحق به بدلالة أن أحداً لا يدغم نحو: مَهْدَدَد، ووجهه أن الأصل قد ثبت، وهذا تغيير عارض، فلا يعتد به، ولو قيل: إن الألف زائدة لغير الإلحاق، كان أمثل، وهذا هو الذي عليه الجماعة، وإنما ذلك شيء جوزه.

وياء عِفْرِيَّة وزِبْنِيَّة يعلم زيادتهما بأمرين أحدهما: أن الياء لا يجيء أصلا في بنات الأربعة.

والثاني: الاشتقاق كقولهم: عَفْر وزِبْنَة: وتَجِيء الياء زائدة رابعة في الفعل نحو: سَلَفَيْت، وهي ملحقة له بدخُرَجَتْ إذا لم يجعل الأصل الألف على ما مضى بيانه.

(١) كذا في النسخ جميعها، وقد أشار الشارح إلى زيادة الياء الثالثة في الاسم في عثر، ١٢١٧.

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله حريث بن عتاب الطائي.

الشاهد: قوله "ناصاة" الأصل ناصية.

ورد في الصحاح (نصا)، والأفعال للسرقسطي (٣٦٣/١)، واللسان والتاج (نصا).

(٣) انظر: ١٢١١.

وأما قوله: "إن الياء والواو لا يكونان أصليين في بنات الأربعة إلا في التضعيف فذلك نحو: صِصِيصِيَّة، هو من باب القَلْقَل؛ والياء في قَوِّيت بدل من الواو كما أبدلت في أَغَزَيْت لكونها رابعة، فكل ياء وواو كانتا رابعتين فاقض عليهما بالزيادة إلا في التضعيف.

وأما يَأَجَج فالياء أصل والتركيب من يَأَج، فالجيم الثانية للإلحاق بِجَعْفَر^(١)، ولو كانت الياء زائدة، لوجب أن يقال: يَأَجَّ فيدغم، وذهب بعضهم إلى أن هذا مثل مَحَبَّب في إظهار التضعيف لغير الإلحاق، والقول ما ذكره/ أبو ٢١٤ ب/ علي إذ لا وجه للعدول عن الظاهر ومحض القياس من غير فائدة، وكثرة زيادة الياء أولاً لا يمنع من الحكم بكونها أصلاً في يَأَجَج كما أن كثرة زيادة الميم لم توجب ذلك في مَهْدَد، فمن قال: إن هذا من باب مَحَبَّب، فليقل مثله في مَهْدَد، وإذا قال: ذلك ترك القياس والإجماع.

وأما ياء يَسْتَعُور، فأصل ووزنه فَعْلُلُول^(٢)، يدل ذلك على أنه مشتمل على أربعة أحرف من حروف الزيادة الياء والسين والتاء والواو، ولا يجوز الحكم بزيادة كافتها^(٣)، من حيث إن ذلك يفضي بالاسم إلى حرفين العين والراء، وقد عرفت أن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، وإذا بطل القضاء بزيادة الجميع لم يجوز أيضاً أن يحكم بزيادة السين والتاء جميعاً؛ لأنهما لا تزدان معاً إلا في اسْتَفْعَل، ولم يجوز أن يحكم بزيادة أحدهما على انفراده لأجل أن التاء تزداد في افْتَعَل، والسين تقل زيادته.

(١) سيويه (٣٤٦/٢).

(٢) سيويه (٣٤٦/٢).

(٣) كافة: لا تستعمل إلا حالاً، ولا تستعمل إلا مع العقلاء، انظر: دورة الغواص (٥٦)،

شرح المفصل (١٧/١)، والتاج (كفت).

وإنما جاء في اسطاع، وبعد كاف الضمير في أَكْرَمُكَس^(١)، ثم إن الحمل على الأصل أولى، ولا يجوز أن يحكم بزيادة الياء؛ لأنك تجعل حينئذ التركيب من أربعة، وبنات الأربعة لا يكون في أوائلها زيادة إلا ما كان من الأسماء جاريا على الفعل نحو: مُدْخِرَج، فقد اتضح أنه ليس في حروف يَسْتَعُور زائدة سوى الواو، وأنه مثل عَضْرُقُوط .

(١) هي كسكسة هوازن، انظر: سر صناعة الإعراب (٢٠٢، ٢٣٠) .

قال صاحب الكتاب

باب زيادة الواو

الواو لا تزداد أولاً، ولكنها تزداد ثانية في ^(١) عَوْسَج ^(٢) وَنَوْفَل ^(٣)، وثالثة ^(٤) في جَهْوَر وِقَسْوَر ^(٥)، وَعَجُوز، ورابعة في تَرْقُوة وعَرْقُوة، وخامسة في قَلْنَسُوة، والواو في قَسْوَر وَعُنْفُوان وتَرْقُوة، وقِرْواح ^(٦) زائدة لما تقدم من أنها والياء لا يكونان أصليين ^(٧) في هذا النحو ^(٨). فأما تَرْقُوة فيعلم (زيادتها) ^(٩)، بأمر آخر أيضاً، وهو أنه ليس ^(١٠) مثل

(١) في التكملة (في نحو) .

(٢) العوسج: شجر كثير الشوك، وهي ضروب منها ما يشمر ثمراً أحمر يقال له: المصح، تهذيب اللغة (٣٣٨/١).

(٣) النوفل: الرجل الكثير النوافل وهي العطايا، وقيل: السيد من الرجال، ويقال لبعض أولاد السباع: نوفل.

(٤) في التكملة شاذلي: (نحو جهور) والجهور: هو الصوت العالي، تهذيب اللغة (٥٠/٦).

(٥) القسور: الرامي والصيد، وقيل: نبت. تهذيب اللغة (٣٩٨/٨) .

(٦) القِرْواح: جلد من الأرض وقاع لا يستمسك فيه الماء وفيه إشراف وظهره مستوٍ لا يستقر به ماء إلا سال عنه يمينا وشمالا، تهذيب اللغة (٤٢/٤) .

(٧) انظر: ١٢١٦ .

(٨) في أ (الحكم) .

(٩) (زيادتها) ليست في (أ) .

(١٠) في التكملة شاذلي (ليس في الكلام) .

جَعْفُر، ولا يكون عُنْفُوَانٌ^(١)، كَثُرَ جُمَانٌ^(٢)، لما ذكرت .

فأما عزويت فالواو فيه لام؛ لأنه كعَفْرِيت، وليس في الكلام فِعْوِيل، ولا تكون الواو والياء^(٣)، أصلين؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في هذا النحو^(٤) .

قال المفسر:

أعلم أن السواو لم يزد أولاً لأجل أنها لو زيدت أولاً، لم تخل من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فلو كانت مضمومة اطردها الهمز، كما قالوا: أُجُوهُ وأُتَّت، ولو كانت مكسورة؛ لجاء الهمز مجيئاً يقارب الاطراد كما شاح وإعاء/ والهمز^(٥) في المكسورة^(٦) كثير^(٧) حتى ذهب بعضهم إلى إجرائها^{٢١٥/أ} (في الصدر)^(٨) بجرى المضمومة في الاستمرار^(٩)، ولو كانت مفتوحة، لأفضى بها التصغير في الاسم إلى الضم كقولك: وَجِيه في وَجْه، فكان يصير إلى الهمزة

(١) في تهذيب اللغة (٣/٣) قال الليث: وعنفوان الشباب أول بهجته، وكذلك عنفوان النبات، قلت: عنفوان فعلوان من العنف ضد الرفق، ويجوز أن يكون الأصل فيه أنفوان من اتنتفت الشيء واستأنفته إذا اقتبلته فقلت الهمزة عينا فقيلاً: (عنفوان) .

(٢) الترجمان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، ومثاله (فعللان) اللسان (ترجم) .

(٣) في التكملة شاذلي (التاء) .

(٤) التكملة شاذلي (٢٣٦)، والتكملة مرجان (٥٥١، ٥٥٢) .

(٥) في أ (الهمزة) .

(٦) في وظ (المكسور) .

(٧) في أود (كثيرة) .

(٨) (في الصدر) ليست في أ .

(٩) انظر: المنصف (١/٢٢٨، ٢٢٩) .

أيضاً، ألا تراك تقول: أُجِيه، وكان في الفعل ينضم إذا بني للمفعول به نحو: ضُرِبَ؛ لأن الصدر من كل فعل بني للمفعول به مضموم إذا كان متحركا، هذا ولا يسلم الواو في حال الفتح من الهمزة كل السلامة، ألا تراهم قالوا: أحد وأناة وأجم في وحد ووناة ووجم، وإن لم يكن كثيراً، وإنما الغرض أنه يغلب عليها الهمز، فلما كان الواو لا يسلم أولاً، رفضوا زيادتها لأجل أن الزيادة يطلب منها نفس الحرف، فمن المحال أن يقع موقعاً لا يسلم فيه لفظه كما أن الألف لا تزداد أولاً، ثم تهمز أو يؤتى قبلها بهمزة الوصل؛ لأن اللفظ إذا لم يبق كان التعرض للزيادة فيه بعيداً من الصواب، وليس ذلك الحرف الذي تبدله من هذا الحرف الذي تزيده بأقل حظاً من استحقاق جواز زيادته، فما يمنعك من أن تقبل عليه أولاً فتزيده، وتترك التحول من شيء إلى شيء، وتعاطي فعل يصير كلاً فعل، قالوا: وتزداد ثانية في نَوَفَل وهو من النَّفْل والنَّافِلَة العطية ^(١)؛ لأن السيد من شأنه العطاء، وزيادتها ثلاثة نحو: جَهْوَر من الجَهَّارة، وقَسُورَة من القَسْرِ، وعَجُوز من العَجَز .

ويدل على زيادة الواو فيما لا اشتقاق له ما أصَّله من أن الواو والياء لا يكونان أصلاً في بنات الأربعة، وزيادتها رابعة في تَرْقُوة وخامسة في قَلْنَسُوة ^(٢)، واستدل على أن الواو لا تكون أصلاً في نحو: تَرْقُوة بأمر آخر، وهو أن مثال جَعْفُر لا يكون في الكلام، فلو كان بدل الواو في تَرْقُوة حرف ^(٣)، آخر من حروف الزيادة يجوز أن يكون أصلاً في بنات الأربعة كالنون مثلاً،

(١) انظر: تهذيب اللغة (٣٥٤/١٥) .

(٢) في ر، وظ (قلنسوة على أن الواو لأنك في نح: ترقوة) .

(٣) في د (حرفاً) .

لوجب الحكم بزيادته لثلاثا يعود^(١) إلى إثبات أصل غير ثبت.

وَقَرَّوْاحِ فَعُولٌ؛ لأن الواو لا يكون أصلاً في بنات الأربعة وهو من تركيب القراح.

وقوله: "ولا يكون عُنُقُوان كَثْرُجُمَان" يعني به أنه لا يكون على فُعْلَان، ويكون الواو أصلاً بإزاء الميم في ثُرْجُمَان لأجل أن الواو لا يكون أصلاً في بنات الأربعة.

وأما عَزُويت فالتاء فيه زائدة، والواو أصل، ومثاله فَعْلَيْت كِعَفْرَيْت، ألا ترى أن عِفْرَيْتاً من العَفْرِ، ولا وجه لأن تجعل الواو زائدة، والتاء أصلاً؛ لأنك حينئذ تعدل عن مثال فَعْلَيْت الموجود إلى مثال فَعْوَيْل/ الذي ليس بثبت، فلا يجوز أن يكون فَعْلَيْلاً كِعَفْرَطَيْل؛ لأن الواو لا يكون أصلاً في^(٢)، الأربعة، وكل واحد من الواو والياء يجري على ما ذكرنا في الألف من الوجوه^(٣).

فالأول: أن يكون لَمَعْنَى كواو الضمير في نحو: ضَرَبُوا.

والثاني: أن يكون للإلحاق كواو جَدُولَ وَقَسُورَ؛ لأن جَدُولاً ملحق بِجَعْفَرٍ وكذا قَسُورَ وَخَوَّلَعَ للذي لا حزم له ولا قوة قلب، وهو من الخَلْع، كأن فؤاده قد خُلِعَ منه، وقد يقال^(٤): خَوَّلَعَ، فيجعل عبارة عن الجُبْن^(٥) قال جرير:

(١) في ظ (يقود) .

(٢) في د (في بنات الأربعة) .

(٣) انظر: ١٢١١ .

(٤) في ظ (يقال به) وفي د (يقال له) .

(٥) انظر: تهذيب اللغة (١/١٦٤) .

لَا يَغْرُرُكَ أَنْ تَرَى لِمُحَاشِعِ جِسْمِ الرِّجَالِ فِي الْقُلُوبِ الْخَوَلَعُ^(١)
 كأنه قال: في القلوب ما يَخْلَعُها: وفي الفعل نحو: (حَوَّلَ، والياء في
 ضِيْعَم؛ لأنه ملحق بِجَعَفَرٍ وفي الفعل نحو)^(٢) . يَيْطَرُ .
 والضرب الثالث: أن يكون للمد فالواو نحو: عَجُوز، والياء نحو:
 قَضِيْب، وكذا إذا لم يكن فيه مد، وكان لإطالة البناء نحو الواو في قَلَنْسُوَة؛
 لأنها ليست لمعنى كَأَلْفِ فَاعِلٍ، ولا لِلإِلْحَاقِ؛ وإنما هي زيادة محضة .

(١) بيت من البحر الكامل بين الشارح قائله .

ففي القلوب الخولع: يقول: هم جناء كأن أفندتهم مخلوعة من الفزع .
 الشاهد: قوله: "الخولع" .

ورد في ديوانه (٢٦٩)، ونقائض جرير والفرزدق (٩٦٧)، وتهذيب اللغة (١/١٦٤)،
 والصحاح (خلع) والاعتضاب (٣/١٧١)، واللسان والتاج (خلع) .
 في الديوان والنقائض وتهذيب واللسان والتاج (لا يعجبك - جلد الرجال) .
 وفي الصحاح واللسان والتاج (الفؤاد) وفي اللسان والتاج (محاشع) .
 (٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

باب زيادة الميم

وهي تزداد أولاً في المصادر، وأسماء المكان والزمان، فالمصدر نحو: ضَرَبْتُهُ مَضْرَبًا وقتلته مَقْتَلًا، والمكان كقولنا: هذا مَضْرِبُنَا، والزمان نحو: أتت النَّاقَةُ على مَنَاجِحِها وعلى مَضْرِبِها تريد زمان نتاجها، وقالوا: أرضٌ مَأْسَدَةٌ للتي تكثر بها الأسود، وتزداد في أول مَفْعُولٍ وَمُفْعَلٍ وَمُفْعِلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلٍ، وهي في مَنَبِج^(١) لاسم هذا البلد زائدة لكثرة زيادتها أولاً، وتعلم زيادتها أيضاً بأنه ليس في الأصول مثل جَعْفِرٍ.

فأما الميم في مَعَد^(٢)، فأصل لقولهم: تَمَعَّدَ^(٣)، وكذلك ميم مِعْزَى لقولهم: مَعَزَ^(٤).

والميم في مَنَجْنِيق^(٥) أصل والنون التي تلي الميم زائدة^(٦)، فأما ما رواه بعضهم من قولهم: جَنَقُونَا^(٧) يريد رَمَوْنَا بِالْمَنَجْنِيقِ، ففيه بعض حروف المَنَجْنِيقِ،

(١) منبج: اسم موضع بالجزيرة، انظر معجم ما استعجم: ١١٥، ١٢٦٥، وانظر: الكتاب ٣٤٤/٢، والأصول ٢٣٧/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٤/٢، والمنصف ١٠٨/١، ١٢٩، وشرح الشافية ٣٣٥/٢.

(٣) في التكملة شاذلي: (تمعدوا).

(٤) قال سيويو في ٣٤٤/٢: (فأما المعزى فالميم من نفس الحرف لأنك تقول: معز ولو كانت زائدة لقلت: عزاء فهذا ثبت كثبت أولق)، وانظر: المنصف ١٣٢/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٤٤/٢، والأصول ٢٣٧/٣، وانظر: الخلاف فيه في المنصف ١٤٦/١، ١٤٧، ١٤٨، ٢٤/٣، وشرح الشافية ٣٤٤/٢، ٣٥٠.

(٦) في التكملة مرجان: (زيادة).

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٣٠٧/٨، وشرح الشافية ٣٤٤/٢، ٣٥٠.

وليس منها كقولهم: لأل لبائع اللؤلؤ وليس^(١) منه، ولا يجوز أن تكون الميم والنون في الكلمة زائدتين؛ لأنه لا تجتمع زيادتان في^(٢) أول الكلمة في هذا الضرب من الأسماء^(٣)، وإنما تكون في الجارية على أفعالها نحو: مُسْتَخْرِجٌ وَمُنْطَلِقٌ. فأما قولهم: إنْقَحِلْ^(٤)، فلا اعتداد به لقلته، فمُتَّجِنِقٌ كَعُنْتَرِيسٍ^{(٥)(٦)}.

فأما مُتَّجِنُونَ^(٧) ففَعْلُولُ النون الأخيرة متكررة زائدة. فأما مِيمٌ مُأَجَجٌ^(٨) ومَهْدَدٌ، فأصلان^(٩) كما كانت ياءُ يَأَجَجُ كذلك لظهور التضعيف، ولو كانت الميم زائدة، لأدغمت المثليين. والميم في مِرْعَزَاءٍ^(١٠) زائدة، وليست (بأصل)^(١١) كَطِرْمَاسٍ^(١٢)؛

-
- (١) في روض (وليس من اللؤلؤ).
(٢) (في) ليست في التكملة (مرجان).
(٣) (و) ليست في التكملة.
(٤) في تهذيب اللغة ٥٠/٤: (يقال: تفحل الشيخ تفحلا، وتفهل تفهلا إذا يس جلدته، عليه من البؤس والكبر، وشيخ انفحل من هذا)، وانظر اللسان (قحل).
(٥) العنتريس: الناقة الوثيقة الجواد، وقد يوصف به الفرس. تهذيب اللغة ٣٣٧/٢.
(٦) انظر: الكتاب ٣٤٤/٢.
(٧) انظر: الكتاب ٣٤٤/٢، والأصول ٢١٦/٢، والمنصف ١٤٥/١. والمنجون: الدولاب. المنصف ٢٤/٣.
(٨) مأجج: اسم موضع.
(٩) انظر: الكتاب ٣٤٤/٢.
(١٠) المرعزي: الزغب الذي تحت شعر العنز وهو مِفْعَلِي، لأن فَعْلَلِي لم يجي، وإنما كسروا الميم إتباعا لكسرة العين كما قالوا: منخر ومنتن، وكذلك المرعزاء إذا خففت مددت، وإن شددت قصرت، وإن شئت فتحت الميم وقد تحذف الألف فيقال: مِرْعَز، الصحاح (رعز).
(١١) (بأصل) ليست في: (أ).
(١٢) الطرمساء: الظلمة الشديدة. تهذيب اللغة ١٤٦/١٣.

لأنها قد ثبتت زائدة/ في قولهم: مِرْعَزَى ^(١) كما كانت التاء في تُرْتَب ^(٢) زائدة ٢١٦/أ لقولهم: تُرْتَب، فلا تزداد الميم وسطاً إلا يَثْبِت ^(٣) كما لا تزداد الهمزة غير أول إلا بَثْبِت. وزعم الخليل ان ميم دُلاَمَص ^(٤) زائدة ويستدل على زيادتها بالمعنى، وأنها ^(٥) من الدَّلَيس، وقالوا: دِرْعُ دِلَاص ^(٦)، وامرأة دَلِيسَة مَلَسَاء بَرَّاقَة، ويقوِّي ذلك أنهم قالوا ^(٧): لَبَنٌ قَمَارِص ^(٨)، وقال الأصمعي في قولهم في صفة الأسد: هِرْمَاس: إنما هو من الهَرَس ^(٩)، وجاءت الميم أخيراً ^(١٠) زائدة في قولهم: دِرْدِم ^(١١) وسُتْهُمْ ^(١٢) وزُرْقَم ^(١٣) جعلوه من الدَّرْدِ والسَّتَةِ والزَّرَق ^(١٤).

(١) انظر: الكتاب ٣٢٤/٢، ٣٢٤، والأصول ٢٣٧/٣.

(٢) في الصحاح (رتب) أمر تُرْتَب على تُفْعَل بضم التاء وفتح العين أي ثابت، وانظر اللسان (رتب).

(٣) أي بحجة.

(٤) انظر: الأصول ٢٠٨/٣.

(٥) في التكملة مرجان: (أنه).

(٦) في التكملة شاذلي: (دلاص للبراق) وفي التكملة مرجان: (دلاص أي سابغة للبراقة). قال الخليل في العين ٩٩/٧: (درع دلاص، ودروع دلص، ويحيى الدلاص بمعنى الجمع وهي اللينة)، وانظر تهذيب اللغة ١٤٣/١٢.

(٧) في التكملة: (قد قالوا).

(٨) القمارص: الشديد القرص وهو اللبن الذي يقرض اللسان من حموضته. اللسان (قرص).

(٩) الهرس من الأسود: الشديد المراس. تهذيب اللغة ١٢٣/٦.

(١٠) في التكملة مرجان: (آخر).

(١١) في الصحاح (درم)، (الدردم: الناقة المسنة) وفي اللسان (دردم)، (مرة دردم: تذهب ونحيى بالليل).

(١٢) في تهذيب اللغة ١١٧/٦: (يقال رجل ستهم إذا كان ضخم الاست).

(١٣) في تهذيب اللغة ٤٠١/٩: (مما زادوا فيه الميم رجل زرقم للأزرق، وقال الليث: إذا اشتدت زرقة عين المرأة قيل: إنها لزرقاء زرقم).

(١٤) التكملة شاذلي: ٢٣٧-٢٣٨، والتكملة مرجان: ٥٥٢-٥٥٥، انظر الكتاب ٣٢٨/٢،

قال المفسر:

أعلم أن الميم بمنزلة الهمزة والياء في أنه إذا وقع أولاً رابعة، فالحكم الزيادة، ويفارق الياء من حيث إنّه إذا وقع حشواً لم يحكم بزيادته إلا بثبت، فزيادته أولاً قد جاءت في الأسماء فقط، وذلك في المصادر، وأسماء الزمان والمكان، فالمصدر ^(١) كقولك: ضَرَبْتُهُ مَضْرَبًا، والمكان نحو: الْمَجْلِس والمَحْسِس، والزمان نحو: أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا، وَمَتَّحِهَا تَرِيدُ زَمَانَ نِتَاجِهَا وضَرَابِهَا، وزيدت في اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثة لفظاً نحو: مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، ومُقَاتِلٌ ومُقَاتَلٌ، ومُسْتَخْرِجٌ ومُسْتَخْرَجٌ ومُنْطَلِقٌ ومُحَمَّرٌ، وكذا جميع الأبنية التي تزيد على ثلاثة أحرف، وزيد في الثلاثة إذا أخذ منه المفعول نحو: مَضْرُوبٌ، وجاء في مِفْعَالٍ في الكثرة نحو: مِعْطَارٌ ^(٢) ومِهْدَارٌ، والميم في زيادتها أولاً تربي على صواحِبِهَا، ألا ترى أنك تزيد في كل اسم فاعل مما يزيد على الثلاثة ميماً، ولا تفتقر في ذلك إلى سماع، ولا تجد فعلاً بهذه الصفة لا يكون في اسم فاعلة الميم، وكذا كل مصدر وظرف تأخذه من الفعل، والميم مصاحب له، وليس كذلك الهمزة لأجل أن نحو: أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ ليس بباب يستمر، ولا يفتقر فيه إلى السماع، وكذلك نحو: يَرْمَعُ لا يطرده، إلا أن الهمزة والياء قد زادا عليه من وجه، وهو أنهما يزدان على الاستمرار في الفعل نحو: أَذْهَبَ وَيَذْهَبُ، ما من مضارع إلا ويدخله الهمزة والياء، ومع ذلك فإن زيادتهما في الاسم كثيرة نحو: أَحْمَرٌ وَيَرْمَعُ، والميم لا يزداد في الفعل بوجه، فلا يكون فيه مَفْعَلٌ.

(١) يعني به المصدر الميمي.

(٢) في روظ (مطعان).

فأما نحو: تَمَنَّدَل ^(١)، فلا اعتداد به، والفصيح تَنَدَّل ^(٢)، فلا تظن أن تقديمهم الهمزة والياء على الميم على غير الواجب، وإذا وقع الميم أولاً (رابعة) ^(٣) لم تجعل أصلاً إلا بدليل يقوم من ذلك مِعْزَى، فالميم فيه أصل لقولهم: /مَاعِزْ وَمَعِزْ، ألا ترى أنك لو جعلت الميم في مِعْزَى زائدة، لوجب أن يكون مِفْعَلاً، ولو كان كذلك لم يأت من التركيب ما الميم فيه ثالث، فلو قضيت بزيادة الميم دخل عليك أن تجعل مِعْزَى من حرفين، وذلك لا يجوز، وليس هنا حرف محذوف كما كان في دَمٍ وَغَدٍ لأجل أنا لم نجد في تصرف هذا التركيب شيئاً جاء فيه حرف لين بعد الزاي كما جاء بعد الميم في دَمٍ حَيْث قلت: دَمِي، وكذا مَعَدَّ وزنه فَعَلٌ، والميم فاء؛ لأنهم قالوا: تَمَعَّدَدَ، وَتَمَفْعَلٌ ليس أصل يحمل عليه، وإنما جاء من ذلك تَمَسْكَنَ وَتَمَنَّدَل وَتَمَدَّرَع ^(٤) وليس بالفصيح، وإنما الكلام تَسْكَنَ وَتَدَّرَع، وإذا كان كذلك علمت أن تَمَعَّدَدَ تَفْعَلٌ، وأن الميم فيه أصل، وقد جاء أيضاً مَعَدَّ من التركيب.

وكذا مَتَجَنِّق الميم فيه أصل يدل على ذلك أنهم قالوا: مَجَانِيقُ، فحذفوا النون التي بعد الميم، وإذا ثبت زيادة النون بعد الميم، لم يجوز الحكم

(١) قال في الأصول ٣/٢٣٠: وقال: تَمَنَّدَل بالمنديل يتمندل تَمَنَّدَل إذا مسح يده بالمنديل وأكثرهم يقول: تَنَدَل يتندل تَنَدَل، وهو أجودهما).

(٢) في تهذيب اللغة ١٤/١٢٤: (وتندلت بالمنديل أي تمسحت به من أثر الوضوء أو الطهور ويقال أيضاً: تَمَنَّدَلت)، وقال في اللسان ندل: (وأنكر الكسائي تَمَنَّدَل).

(٣) (رابعة) ليست في أ.

(٤) قال في الأصول ٣/٢٣٠: (قالوا: تَمَدَّرَع من المدرعة يتمدِّع تَمَدَّرَع وأكثرهم، تَدَّرَع يتدَّرَع تَدَّرَع وهو القياس. وهو أكثرهما وأجودهما، وقالوا: تَمَسْكَنَ يتمسكن تَمَسْكَنًا للمسكين وأكثرهم يقول: تَمَسْكَنَ يتمسكن تَمَسْكَنًا وهو أجودهما وهو القياس).

بزيادة الميم؛ لأنك حينئذ تجمع على أول الكلمة زيادتين، وذلك لا يكون إلا في الأسماء الجارية على الفعل نحو: مُنْطَلِقٌ، فأما نحو: إِنْقَحَلْ من القَحْل، فلا اعتداد به لقلة نظيره، وليس فيما ذكره من قولهم: جَنَّقُونَا دلالة على زيادة الميم لأجل أنه يكون فِعْلاً صيغ لهذا المعنى وضمن بعض حروفه ليكون أئين كما قالوا: لَأَلْ من اللُّلُو، وذاك أن لَأَلْ فَعَّالٌ كَقَتَّالٍ وَضَرَّابٍ، وَلُؤْلُؤٌ رباعي مثل بُرْثَنٍ وَقُلْقُلٍ، والرباعي لا يؤخذ منه فَعَّالٌ؛ لأنه يعود إلى الحذف، فتصير هادماً وأنت تقصد البناء، فلَأَلْ وضع من تركيب لَ أ لَ لمن يلبس اللُّلُؤُ ويبيعه كالسَّمان والعَوَّاج، فكما لا يدل لَأَلْ على أن اللُّلُؤُ من الثلاثي كذلك لا يدل جَنَّقُونَا على أن الميم في المَنْجَنِيْق زائدة فَمَنْجَنِيْق مثل عَنْتَرِيْس، فوزنه فَنَعْلِيلِ النون الثانية ^(١) أصل بإزاء الراء من عَنْتَرِيْس، ولا يكون النون الأول أصلاً لقولهم: مَحَانِيْق، فإن قلت: إن صاحب الكتاب لم يقل إِنْقَحَلْ: إن الهمزة والنون أصليان ^(٢)، وإن وزن الكلمة فَعْلَلٌ مثل جَرْدَحْل ^(٣) لأجل أنه رأى الاشتقاق يسقط الهمزة والنون، وذلك قولهم: رجل قَحْلٌ، فما الذي منعه من أن يحكم بزيادة الميم والنون في مَنْجَنِيْق لقولهم: جَنَّقُونَا، وهلا دعاه امتناعهم من جمع زيادتين على أول الاسم غير الجاري على الفعل أن يحكم بكون الهمزة والنون أصليين ويعرض عن الاشتقاق كما /يحكم بأن الميم في مَنْجَنِيْق أصل لثلا ٢١٧/أ يجتمع زائدتان ^(٤)، ولم يذكر جَنَّقُونَا.

(١) في روظ: (الأخيرة).

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢.

(٣) في تهذيب اللغة ٣٣٦/٥: (قال شمر: رجل جردحل وهو الغليظ الضخم وامرأة جردحلة كذلك).

(٤) انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

فالجواب أن هذا سؤال قوي إلا أنه لا يدخل على صاحب الكتاب،
وذاك أنه لم يثبت جَنَقُونَا فيقال: إن الاشتقاق قد أعرض عنه في مَنَجْنِيق، وأخذ
به في إِنْقَحْل، وإنما روى ذلك غيره، وزعم الفراء أنها مُوَلَّدَة، وإنما يدخل على
أبي علي؛ لأنه ذهب إلى أن جَنَقُونَا لا يدل على زيادة الميم في مَنَجْنِيق، وأنه
يحكم بكونه تركيباً مستأنفاً كالأل؛ لئلا يثبت زيادتين في أول الاسم غير
الجاري على الفعل، فيقال له: إن هذا بخلاف طريقة صاحب الكتاب؛ لأنه لم
يقُل: إن إِنْقَحَلًا بناءً خماسي وإن كان فيه حروف قَحْل، وكان مناسباً له بل
التزم ما ليس له نظير من إثبات زيادتين أخذاً بالاشتقاق، والجواب عنه أن
إِنْقَحَلًا صفة مثل قَحْل يقال: رَجُلٌ قَحْلٌ وإِنْقَحْلٌ وامرأة قَحْلَةٌ وإِنْقَحَلَةٌ^(١)،
وليس لأحدهما مزية على صاحبه في المعنى، وإذا كان كذلك وجب أن تكون
الهمزة والنون زائدتين، وأما مَنَجْنِيق فليس حاله مع جَنَقُونَا هذه الحال وذلك أن
منجنيقاً اسم جنس وجَنَقُونَا فعل يوضع للدلالة^(٢) على الرمي بها، ومن طريق
الضرورة يجب الحكم بأن مَنَجْنِيقاً هو المقدم في التأليف، ألا ترى أنك لا تتصور
لجَنَقُونَا معنى ما لم يكن للمَنَجْنِيق كما أن قولك: سَافَه لا يكون إلا بعد السيف،
وإذا ثبت أن مَنَجْنِيقاً مقدم في التأليف، وأن جَنَقُونَا بعده جاز أن يقال: إن هذا
فعل وضع له، ولم يشتق من تركيبه كما أن لأَلاً وضع لمن يبيع اللؤلؤ، ولا
يكون لأَلاً إلا بعد أن يثبت اللؤلؤ إذ لا تضع اسماً يدل على بائع الشيء قبل أن
يسمى ذلك الشيء كما لا تضع فعلاً يدل على معنى الرمي بشيء لم يسم، ولم

(١) في تهذيب اللغة ٥٠/٤: (يقال: تقحل الشيخ تقحلاً، وتقهل تقهلاً إذا ييس جلده عليه

من البؤس وشيخ انقحل من هذا).

(٢) في ظ: (على الدلالة) وفي د: (الدلالة).

يذكر، ولم يمكن أن يجعل قَجَل شيئاً موضوعاً بعد انْقَحَل؛ لأنه صفة مثله، وليس أحدهما باسم جنس والآخر فعلاً وضع للملابسة^(١) ذلك الجنس، ويتصرف التركيب على هذا المعنى نحو: قَجَل^(٢) يَقَحَل قَحْلاً إذا ييس عظمه، فلم يكن ترك الحكم بأن أصل إنْقَحَل قَحَل إلا عدولاً عما يقود إليه المعنى ويشهد به الحِسّ، فهذا هو الفصل الذي يؤنس بما ذهب إليه أبو علي. وأما مَنَحْنُون ففَعْلُول النون الأولى أصلية^(٣) والنون الأخيرة مكررة، ألا ترى أنك تجد فيه من حروف الزيادة ميماً وواواً وثلاث نونات، فلا يجوز الحكم/ بزيادتها جميعاً؛ لأنك تترك الاسم حينئذ على حرف واحد وهو الجيم، ولا يجوز الحكم بزيادة النون الأولى؛ لأنهم^(٤) قالوا: مَنَاجِين، فلم يحذفوها، وإذا ثبت أن النون الأولى أصل، لم يجز الحكم بزيادة الميم؛ لأجل أنك حينئذ تجعل التركيب من نَحَن، فينجذب إلى باب سَلَس^(٥)، وقد ذكرنا أن الحمل عليه بغير دليل مردود، فقد ثبت أن الميم مع النون الأولى أصليان، وبقي الكلام في النونين الأخيرين، فتجعل النون الثانية التي قبل الواو لاماً.

وتكون الكلمة رباعية: نحو: مَنَحَن كَعَرَطَل^(٦)، (ثم كررت لام الفعل وزدت واواً كما كررت لام عَرَطَل)^(٧) وزدت ياء، فقلت: عَرَطَلِيل، وقياس

(١) في روظ، ود: (لمعنى ملابسة).

(٢) الصحاح (قَجَل) واللسان (قَحَل).

(٣) في د: (أصلية والثانية مكررة).

(٤) في أ: (كأنهم).

(٥) في د: (سلس وقلق).

(٦) العرطل: الطويل من كل شيء. تهذيب اللغة ٣/٣٤٧.

(٧) ما بين القوسين ليس في روظ.

من قال في مثال ضَرَبَ: فَرَعَلَ فلفظ بالزائد أن تقول في مَنَجُّونَ: فَعَلُّونَ، ولا يجوز أن تجعل كل واحدة من النونين أصلاً؛ لأنك حينئذ تجعل الكلمة خماسية والخماسي لا يأتي مكسراً في كلامهم، وإنما يكسر على استكراه، ومناجين كثير في الاستعمال ^(١). وأما ميم مَأْجَجَ وَمَهْدَدَ، فالذي يدل على أنه أصل إظهارهم التضعيف إذ لو كان مَفْعَلاً لوجب أن يقال: مَأْجَّ وَمَهْدَّ، فَمَأْجَجَ ملحق بالجيم الثانية بجَعْفَرٍ، وقد تقدم أنه لا يحمل على مَحَبِّبٍ؛ لأجل أنه على غير القياس، ولو لم نجد لِمَحَبِّبٍ تركيباً من حب لحكمنا بأن الميم أصل، وأنه من تركيب مَحَبِّبٍ، وأن الباء الثانية للإلحاق إلا أن لما وجدناه من الحُبِّ لزمنا الحكم بزيادة الميم، وحمل إظهار التضعيف على العدول عن الظاهر، ولم نجد لِمَأْجَجَ وَمَهْدَدَ شيئاً من أَجَّ وَهَدَّ يُنَاسِبُهُ في المعنى مناسبة حَبِّ لِمَحَبِّبٍ، فلزمنا الطريق المَهْيَعَ ^(٢). وأما ميم مَنِيحٍ فزائدة، وإن لم يقدّم دليل على أن اشتقاقه من نَبَّحَ حملاً على الظاهر الأكثر، وهو أن يكون الميم الواقعة أولاً رابعة مزیدة، فإن قلت: إنك ناقضت في هذه المسائل ^(٣)، وذلك أنك جعلت الحكم بزيادة الميم إذ لم يقدّم دليل على أنها أصل مما يُعَدُّ تركه عدولاً عن الظاهر، ثم قلت: إن ميم مَهْدَدَ أصل محتجاً بأنني لو جعلتها مزیدة صرفت الكلمة عن ظاهرها من حيث يجب الإدغام، فالتزمت كون الميم أصلاً مع أنه ليس بالقياس المحمول عليه عندك لمثله، وهو إظهار للتضعيف؛ لأنك لا تحمل عليه مع الاستغناء عنه، ومن المحال أن يكون الأصل الذي تحتج به مثل الذي تحتج عليه بل يجب أن تكون العلة التي

(١) في د: (في كلامهم).

(٢) المهيح: الطريق الواسع الواضح. تهذيب اللغة ٢٤/٣.

(٣) في د: (المسئلة).

تعارض بها أقوى؛ لأنها إذا ساوت صاحبها لم تكن/ إحداهما بأولى من ٢١٨/١
الأخرى، فيسقط الاحتجاج، فالجواب أن الأمر كما زعمت في الظاهر لكن هنا
أمراً يدل على سلامة طريقتهم من التناقض، وذلك أنا نمتنع من الحكم بكون
الميم أصلاً أولاً مع الاستغناء عنه؛ لأجل أن زيادتها أولاً كثيرة، ونمتنع من
الحكم بإظهار التضعيف على طريقة مَحَبَّب؛ لأجل أن الكلام يستمر على
الإدغام، ولأمر آخر من جهة القياس، وهو أن اللفظ بالمثلين يثقل، فيكون من
حكم تحسين اللفظ أن يدغم، وهذا لا يوجد في زيادة الميم أولاً لأجل أن
كونها مزيدة لا تفيد تخفيفاً في اللفظ لا يكون إذا كانت أصلاً، وإذا كان
الأمر على هذا كان الحكم بإظهار التضعيف عدولاً عن موجب الترجيح
بالكثرة، ومقتضى القياس والعدول عن الحكم بزيادة الميم تركاً لموجب الترجيح
فقط، فقد حصل للأصل الذي عورض به مزية ظاهرة على الأصل الذي
عورض ورفض اعتقاده، فاعرفه فإنه من الأصول التي لم نجد أحداً نظر إليها مع
التباس الأمر وقوة الاعتراض. وأما ميم مِرْعَزَاء فزائدة ووزنه مِفْعِلَاء، وليس
بِفِعْلِلَاء كطِرْمِسَاء، وذلك أنهم قالوا: مِرْعَزَى، فالألف زائدة لا محالة، وإحدى
الزاين كذلك ^(١)، فتبقى الكلمة بعد سقوط الألف وإحدى الزاين مِرْعَزْ،
فيكون مثل مَحْبَس، ولا يكون الميم أصلاً لأجل أنك لا تجد مثال جَعْفَر بكسر
الفاء، فتجعل الميم فاء، وتجد مثال مَفْعَل وجوداً شائعاً، ومن المحال حمل المثال
على غير الثبت مع وجود البناء المستعمل، وشبه هذا بقولهم: تُرْتَب، وذاك أنهم
حكموا بزيادة التاء في تُرْتَب، وإن كان يجوز أن يكون فُعْلاً كَبُرْتُن؛ لأجل

(١) في روظ، ود: (كذلك للتكرير).

قولهم: تُرْتَبُ بفتح التاء، وليس في الكلام مثل جَعْفُرُ بضم الفاء، فوجب الحكم بزيادة التاء ليكون على مثال تَفْعُلُ الموجود، ثم لما استقر زيادته في حال الفتح حكم بأنه مزيد في حال الضم؛ لأن المعنى واحد، وليس تُرْتَبُ إذا ضم بدليل على شيء غير ما يدل عليه تُرْتَبُ بالفتح كذلك لما ثبت زيادة الميم في مَرْعَزَى حكم بذلك في مَرْعَزَاءَ، وإن كان يحتمل أن يكون كَطِرْمَسَاءَ؛ لأجل أن الحرف إذا ثبت زيادته ^(١) في أحد المثالين الجارين على مسمى واحد، ثبتت في الآخر، ولو حملت تُرْتَبُ إذا ضم على أنه بناء مستأنف كنت تاركاً لظاهر الحال، ولو حسن ذلك لجاز أن تحمل أَحْمَرُ على أنه تركيب مستأنف، دون أن تكون الهمزة زائدة، وهذا ظاهر الخلل، ومؤدًى إلى أن يكون جميع الحروف المحكوم بزيادتها أصولاً. وأما زيادة الميم حشواً، فلا يكون إلا يَثَّبَتْ، فمن ذلك قولهم: دِرْعٌ دُلَامِصٌ ^(٢) وزنه فُعَامِلٌ ^(٣)؛ لأنهم قالوا: دَلِيسٌ ودَلَاصٌ، فحذفوا الميم، وكذا امرأة دُلَمِصَةٍ ^(٤) /الوزن فُعَمِلَةٌ هذا هو مذهب الخليل ^(٥)، وقال أبو عثمان: يجوز أن يكون الميم أصلاً، ويكون دُلَامِصٌ فُعَالِلاً فيوافق دَلِيساً في المعنى وفي بعض حروفه ^(٦)، ولا يكون من تركيبه كما أن سَبْطَرًا أو دِمَثْرًا في

(١) في د: (ثبتت زيادته أيضاً في مرعزاء).

(٢) دلامص: هو البراق. المنصف ٢٥/٣.

(٣) انظر الكتاب ٣٢٨/٢، وقال في ٣٥٢/٢: (وأما ما هي ثبت فيه، فدلامص؛ لأنه من

التدليس).

(٤) امرأة دلمصة: ملساء بريقة. المنصف ٢٥/٣.

(٥) انظر الأصول ٢٠٨/٣، والمنصف ١٥١/١.

(٦) انظر المنصف ١٥١/١-١٥٢.

معنى سَبَطٌ ^(١) وَدَمِثٌ ^(٢)، وفيهما حروف هذين، وليسا مشتقين من تركيب دَمِثٌ وَسَبَطٌ بل سَبَطُرٌ رباعي مثل جَبَجِرٌ، وَسَبَطٌ ثلاثي؛ لأن الراء ليس من حروف الزيادة، ولو جعلنا سَبَطُرًا من سَبَطٍ لحكمنا على الراء بالزيادة، وإذا ثبت أن المثالين يتفقان في المعنى، وفي بعض الحروف، ويكون أحدهما رباعياً والآخر ثلاثياً، جاز أن لا نحكم بزيادة الميم في دَلَامِصٌ لقولهم: دَلِيسٌ، وتجعل كل واحد منهما بناء برأسه، ومثل سَبَطٌ وَسَبَطُرٌ ضَبَطَارٌ ^(٣) وضَبَّاطٌ ^(٤)؛ لأن ضَبَطَارًا فِعْعَلًا، وضَبَّاطًا فَعْعَالٌ والمعنى واحد، فيكون ميم دَلَامِصٌ بإزاء الراء من سَبَطُرٍ في أنه يكون حرفاً من أصل الكلمة، وهذا قول صحيح إلا أن مذهب الخليل أوضح، والذي دعا أبا عثمان إلى ذلك قلة زيادة الميم حشواً، ومثل مذهب الخليل إجماعهم على زيادة الهمزة والنون في إنْقَحَلٌ، فليس زيادة الميم حَشْوًا أبعد من جمع زيادتين على ^(٥) أول الاسم غير الجاري على الفعل، فإذا وجب الحكم بأن إنْقَحَلًا إنْفَعَلٌ لكونه بمعنى قَحَلٌ، فلم يجب الحكم بزيادة الميم في دَلَامِصٌ لكونه بمعنى دَلِيسٌ ودَلَاصٌ، والمذهب الواضح أن يحكم بزيادة الحرف المعلوم بحيثه زائداً إذا دل الاشتقاق الواضح عليه، ولا يفكر في التزام

(١) في اللسان "سبط"، (السَّبَطُ والسَّبَطُ والسَّبَطُ نقيض الجعد).

(٢) في تهذيب اللغة ٩١/١٤: (الدماء السهول من الأرض الواحدة دمة كل سهل دمت والوادي الدمث السهل).

(٣) الضبطار: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده. اللسان (ضطر).

(٤) الضباط: المتمايل في مشيته، وقيل: الضخم الجنين العظيم الاست كالضبطان. اللسان (ضبط).

(٥) في د: (في).

شيء يقل نظيره، ومما يؤنس بمذهب الخليل ما ذكره ^(١) من قولهم: لَبَنٌ قُمَارِصٌ
 بمعنى قَارِصٌ فوزونه فُمَاعِلٌ، وكذا هِرْمَاسٌ في صفة الأسد من الهَرَسِ وزنه
 فِعْمَالٌ، وُبُلْعُومٌ وحُلُقُومٌ من الحَلَقِ والبَلْعِ فالوزن فُعْلُومٌ، وكذا زُرْقُمٌ وسُتْهُمٌ
 ودُرْدُمٌ؛ لأنك تقول: الدَّرْدُ والزَّرَقُ والسَّتَّةُ، فلا يرى هناك ميم، وقالوا: رأس
 صَلَادِم ^(٢) من الصَّلْدِ، وخذَلَمَ للمرأة الخَذَلَةَ ^(٣)، وشَجَعَمَ للشُّجَاعِ من قوله:
 الأَفْعُوانُ والشُّجَاعُ الشَّجَعَمَا ^(٤).

(١) هو أبو علي، انظر ص: ١٢٢٨.

(٢) في التاج "صلد"، (رأس صلام كصلد لا يخرج شعراً فعالم عند الخليل وفعال عند غيره
 وكذلك حافر صلد وصلاح).

(٣) الخدلة من النساء: الغليظة الساق المستديرتها وجمعها خدال، وامرأة خدلم كخدلة.
 الصحاح واللسان (خدل).

(٤) رجز اختلف في قائله، ف قيل: إنه أبو حيان الفقعسي، وقيل: مساور بن هند العبسي، وقيل
 العجاج، وقيل: الديبري، وقيل: عبد بني عبس. نسب إلى أبي حيان في العيني ٨٠/٤،
 وشرح شواهد المغني: ٩٧٣-٩٧٤. ونسب إلى مساور بن هند في اللؤلؤ: ٢٨٤، واللسان
 (ضرزم)، والخزانة ٤١١/١١، ٤١٩. وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ٩٧٣: (وبه
 جزم الترمذي والبطلوسي). وقال في الأشباه والنظائر ١٢١/٦-١٢٢: مسافر العبسي.
 ونسب إلى العجاج في ملحق ديوانه ٨٩/٢، والجمهرة ١٢٥/٣، والأعلام ١٤٥/١.
 ونسب إلى الديبري في ابن السيرافي ٢٠١/١، والكوفي: ١٠٦ أ. ونسب إلى عبد بني
 عبس في الكتاب ١٤٥/١، والإفصاح للفارقي: ٣٣٧. وورد بلا نسبة في معاني القرآن
 ١١/٣، وتأويل مشكل القرآن: ١٩٥، والمقتضب ٢٨٣/٣، والجمل: ٢٠٥، وشرح
 أبيات سيبويه للنحاس: ٩٣، وتهذيب اللغة ٣٣١/١، ٣١١/٣، والخصائص ٤٣٠/٢،
 والمنصف ٦٩/٣، والصحاح (ضرزم)، والمخصص ١٠٦/١٦، والإفصاح: ١٤٢، وشرح
 الفصيح للحمي: ١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٢٦٣،

وقالوا: عَلَّقَمَ للشجر المرء، ثم قالوا: هذا أَعْلَقَ من هذا بمعنى أَمَر، فدل ذلك على أن عَلَّقَمًا ثلاثي، وأن وزنه فَعْلَمَ، وإذا وجدنا /زيادة الميم في هذه الأمثلة كان العدول عن الظاهر، وتقدير استئناف التركيب قليل الحظ من الأنس، ولا يقصر أبو عثمان في ظاهر الأمر عن إجراء هذه الأمثلة مجرى سَبَطِ وَسَبَطَرِ في تقدير الاختلاف، وجعل الميم أصلاً، فيقول في هِرْمَاس: فِعْلال^(١)، وفي حُلُقُوم: فُعْلُول، وكذا الباب لكنه ميل عن الواضح السابق إلى القلب، وأما قولهم: كَهْكَم بالميم فقال بعضهم: إن الميم زائدة؛ لأنه صفة الذي يُكْهَكُهُ^(٢) في يده، وهذا غلط واضح؛ لأن كَهْكَه رباعي مضاعف، وهو إذا جعل الميم من كَهْكَم زائدة كان التركيب من كَهْكَ^(٣)، ويصير إلى باب سَلَسَ وَقَلَقَ، وأنى يكون تركيب باب سَلَسَ من تركيب باب قَلَقَلْتُ، فالوجه أن يكون الميم أصلاً؛ لأن الحمل على الزيادة بغير دليل لا يجوز عند الجميع.

- ورصف المباني: ٣٧٤، واللسان (شجعم)، والأشعوني ٦٧/٣، وشرح أبيات المغني ١٢٦/٨.

قبل الرجز قوله: قد سالم الحيات منه القداما.

وصف رجلاً بمخشونة القدمين وغلظ جلدهما والحيات لا تؤثر فيهما.

الأفعوان: الذكر من الأفاعي، والشجاع: ضرب من الحيات، والشجعم: الطويل.

(١) وزنه عند الأصمعي فعمال. المنصف ١٥٢/١.

(٢) الكهكة: حكاية صوت الزمر وهي في الزمر أعرف منها في الضحك. تهذيب اللغة

٣٤٢/٥، وفي اللسان (كهكة)، كهكة المقرور: تنفس في يده ليسخنها بنفسه من شدة

البرد... وشيخ كهكم وهو الذي يكهكه في يده).

(٣) قال شمر: كهكم أصله كهام فزيدت الكاف. تهذيب اللغة ٣٤٢/٥.

وقد اعترضت مسألة لابد من إحكامها وهي قولهم: مَلَك، والكلام فيه

من وجهين:

أحدهما: هل ^(١) الميم زائدة أم أصل، وذلك ^(٢) شيء لم يذكره أحد من النحويين، وإنما يذكر الحجاج فيه رفعاً للشبهة.

والثاني: أن مَلَك الذي أصله مَلَأَك كيف نظم تركيبه، فالذي نبداً به وهو الوجه الثاني؛ لأن الخلاف فيه وقع بين النحويين.

اعلم ^(٣) أن النحويين ^(٤) أجمعوا على أن ميم ملك زائدة ^(٥)، وأن أصله مَلَأَك، وأنشدوا:

فَلَسْتُ لِأَنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأَك تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ ^(٦)

(١) في د: (أن الميم هل هي زائدة)، وفي روظ: (أن الميم).

(٢) اسم الإشارة يعود إلى أصل.

(٣) في أ: (واعلم).

(٤) في روظ، ود: (أنهم أجمعوا).

(٥) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، والجمل: ٤٧، والأصول ٣٣٩/٣، والمنصف ١٠٢/٢.

(٦) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقليل: إنه علقمة الفحل، وقيل إنه رجل من

عبدالقيس، وقيل: إنه أبو وجزة، وقيل: إنه متمم بن نويرة، وقيل: إنه لبيد.

نسب إلى علقمة في ملحق ديوانه: ١٨٨، والمفضليات: ٣٩٤، والجمهرة ١٧٠/٣،

والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٦٠، وشرح أبيات سيويه للنحاس: ١٩٢، وشرح

أبيات الجمل لابن سيده: ل ١١٣، والأعلم ٣٧٩/٢، وشرح اختيارات المفضل: ١٥٩٠،

وتهذيب إصلاح المنطق ٢٢٤/١، والخلل: ٥٤، والفصول والجمل لابن هشام اللخمي: ١٩.

ونسب إلى رجل من عبدالقيس في مجاز القرآن ٣٣/١، وشرح القصائد السبع الطوال:

٥٢٢، والصحاح واللسان (ملك) نقلاً عن أبي عبيدة، وقال في تهذيب إصلاح المنطق

٢٢٤/١: ويروى لرجل من عبدالقيس، وفي اللسان (صوب). قال ابن برى: البيت لرجل

من عبدالقيس وشرح قصيدته كعب بن زهير ١٠٥.

ثم إنهم على مذهبين أحدهما: أن مَلَأْكَأ من ^(١) الألوكة للرسالة، وأن
 الهمزة فاء ونظام التركيب على أَلْكَ، وأن مَلَأْكَأ مقلوب من مَأْلَكَ والوزن مَعْفَل.
 والمذهب الثاني (أن) ^(٢) أَلْوَكَة وزنه عَفُولَة، ومَأْلَكَ مَفْعَل وأن التركيب
 ل ء ك ^(٣)، فوجه الأول أن تصرف التركيب على أَلْكَ، ألا تراهم قالوا: أَلْوَكَة،
 ومَأْلَكَة ومَأْلَكَ واستَأْلَكَ فلان إلى فلان، فدل هذا على أن الهمزة فاء واللام
 عين، وأن مَلَأْكَأ مَعْفَل، ووجه القول الثاني ما جاء من نحو بيت الكتاب:

= ونسب إلى متمم في ديوانه: ٨٦، وصدره (ولست بجني ولكن مَلَأْكَأ). وفي شرح أشعار
 الهذليين ٢٢٢/١، وفي تهذيب إصلاح المنطق ٢٢٤/١، والعيني ٥٣٢/٤، ويروى لأبي
 وجزة، وفي اللسان (ملك) وقال ابن السيرافي: هو لأبي وجزة، واللسان (صوب).
 ونسب على ليبد في المشوف المعلم: ٧٣٦.

الشاهد: قوله: "ملأك" حيث همزه وهو الأصل وإنما حذف الهمزة لكثرة استعمالهم.
 وورد بلا نسبة في: الكتاب ٣٣٩/٢، وإصلاح المنطق: ٧١، والجمل: ٤٧، والأصول
 ٣٣٩/٣، والاشتقاق: ٢٦، وتهذيب اللغة ١٧٠/١٠، وغريب الحديث للخطابي
 ٤٩٢/١، والمنصف ١٠٢/٢، ومعجم مقاييس اللغة ٣١٨/٣، والأزهية ٢٥٢، والقوافي
 للتونخي: ١١٥، والكشاف ٥١٦/٣، وأمالى ابن الشجري ٢٠/٢، ٢٩٢، والبيان في
 إعراب القرآن ٤٦/١، وشرح الشافية للرضي ٢٤٦/٢، والبسيط لابن أبي الربيع: ٧٢٩،
 وشرح الألفية للمرادي ٧٣/٥، والدر المصون ١٦٨/١، ٢٥٠، وشرح شواهد الشافية:
 ٢٨٧، وشرح شواهد الكشاف ٣٣٨/٤.
 مدح رجلاً فقال: قد باينت الإنس في أخلاقك وأشبهت الملائكة في طهارتك وفضلك.
 ي صوب: ينزل.

(١) في روظ، ود: (من قولهم).

(٢) (أن) ليست في: (أ).

(٣) انظر: المنصف ١٠٣/٢، والأزهية: ٢٥١-٢٥٢، والدر المصون ٢٤٩/١-٢٥٠.

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَام^(١) بِآيَةٍ مَا كَانُوا ضِعَافاً وَلَا عُزْلاً^(٢)
 وذلك أن الأصل أَلِكْنِي، ثم خفف الهمزة على العادة، فنقلت حركتها
 إلى اللام الساكنة فصار أَلِكْنِي، فإذا قلت: أَلِكْنِي دل على أن اللام فاء، والهمزة
 عين على النظام الذي^(٣) نجده في مَلِكٍ^(٤)، وليس ما يحكى عن ابن الأنباري^(٥)
 من أن التقدير أَلِكْنِي، فحذف إحدى الهمزتين بشيء؛ لأن الهمزتين إذا اجتمعتا
 على هذه/الصفة كان تخفيف الثانية بأن تبدل ألفاً نحو: قولك: آمَنَ وآمِنَ يا
 رجل وآدَمَ وآخَرَ، ولا يقول أحد: آمَنَ ولا آمِنٌ، ولا وجه له في القياس؛ لأنك
 إذا قلت: آمَنَ بهمزة واحدة لم يفرق بين فَعَلَ وافْعَلَ، ولم يستجز^(٦) عارف
 بالنظر حمل الشَّيْء على ما لا أصل له قياساً واستعمالاً، فقد ثبت أن الأصل

(١) في أ: (الكني إليها السلام).

(٢) بيت من البحر الطويل، قاله عمرو بن شأس.

أَلِكْنِي: بلغ عني وكن رسولي وهو من الألوكة وهي الرسالة.

آية: علامة، عزل: لا سلاح معهم واحدهم أعزل.

الشاهد: قوله: "أَلِكْنِي" أصله أَلِكْنِي فخفف الهمزة بأن طرح كسرتها على اللام.

ورد في الكتاب ١/١٠١، وشرح أبيات سيويه للنحاس: ٦٢، وابن السيرافي ١/٧٩،

والمنصف ٢/١٠٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٥٢، واللسان (ألك)، والعيبي ٣/٥٩٦،

وشرح شواهد المغني: ٨٣٥، وشرح شواهد الشافية: ٢٨٨، وشرح أبيات المغني ٦/٢٨١.

(٣) في أ: (إلى).

(٤) في روظ: (ملك).

(٥) أبو بكر محمد بن القاسم محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، توفي سنة ٣٢٨ هـ. أخباره

في: نزهة الألباء: ٢٦٤، وإشارة التعيين: ٣٣٥.

(٦) في روظ، ود: (ولا يستجز).

أَلِكْنِي عَلَى نَظْمٍ لَءَ كَ، فَإِنْ قُلْتَ: اجْعَلْ أَلِكْنِي بوزن أَلِكْنِي مَقْلُوباً مِنْ أَلِكْنِي بوزن أَعْلِكْنِي، واجْعَلْ الْأَصْلَ نَظْمٌ أَلْكَ دُونَ لَءَ كَ، وَقَدِّرْ أَنْ وَزْنَ أَلِكْنِي أَعْفَلْنِي مُسْتَدَلاً بِالترجيح، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: أَلُوْكَ وَمَالُوكَ وَاسْتَأْلَكَ، وَلَمْ يَقُولُوا: لَوُوْكَ وَاسْتَأْلَكَ، وَالْأَلُوْكَ مِنْ قَوْلِكَ: أَلَّكَ يَأْلُكَ؛ لِأَنَّ الرِّسَالَةَ كَانَهَا ثَوَلُكَ^(١) بِالْفَمِّ، فَيَكُونُ قِيلَ: أَلُوْكَ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يَوَلُّكَ كَمَا قِيلَ: أَكُوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُؤْكَلُ.

فَالْجَوَابُ أَنَّكَ إِنْ احْتَجَجْتَ بِثَبَاتِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ فِي أَلُوْكَ وَامْتِنَاعِهِمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا: لَوُوْكَ، وَاسْتَأْلَكَ فِي اسْتَأْلَكَ لَمْ يَجْزِ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ قَالُوا: أَلِكْنِي أَيْضاً، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ أَحَدُ أَلِكْنِي بوزن أَعْلِكْنِي الَّذِي هُوَ نَظْمٌ أَلُوْكَ الْمُجْعُولُ أَصْلاً عِنْدَكَ، وَكَذَا مَلَأَكَ لَمْ يَقُلْ فِيهِ: مَالُكَ، وَجَاءَ فِي الْجَمْعِ مَلَائِكَةُ عَلَى مَفَاعِلَةٍ، وَلَمْ يَقُولُوا: مَالِكَةُ بوزن مَعَالِكَةٍ، وَإِنْ كَانَ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا: لَوُوْكَ بوزن لَعُوْكَ يَدُلُّ عِنْدَكَ عَلَى كَوْنِ الْفَاءِ هَمْزَةً، فَإِنْ خَصَمْتُكَ يَجْعَلُ امْتِنَاعُهُمْ مِنْ أَنْ يَقُولُوا: أَلِكْنِي وَمَالُكَ وَمَالِكَةُ عَلَى مَعَالِكَةٍ دَلِيلاً عَلَى أَنَّ اللَّامَ فَاءً، وَالْهَمْزَةُ عَيْنٌ، وَلَيْسَ لَكَ نَصِيبٌ فِي التَّرْجِيحِ بِالْكَثْرَةِ لِأَجْلِ أَنَّ أَلِكْنِي وَمَلَأَكَ وَمَلَائِكَةَ مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ مَالِكَةٍ وَأَلُوْكَ وَاسْتَأْلَكَ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَلَّكَ يَأْلُكَ، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا^(٢) تَسْتَطِيعُ اسْتِقْطَاقَ الْكَلِمَةِ مِنْ تَرْكِيبِ بَعْدِ أَنْ لَا تَنَازَعُ فِي أَسْبَقِ^(٣) التَّرْكِييبِ، وَخَصَمْتُكَ يَقُولُ: إِنْ النِّظْمُ عِنْدِي لِأَنَّكَ، فَلَا أَفْكَرُ فِي اسْتِقْطَاقِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، أَلَا تَرَى

(١) ثَوَلُكَ: تَدَارُ لِأَنَّ الْمَلِكَ يَدِيرُ الرِّسَالَةَ فِي فِيهِ. انْظُرِ الدَّرَ الْمَصُونِ ٢٥١/١.

(٢) إِذَا لَيْسَتْ فِي رَوْضٍ.

(٣) فِي رَوْضٍ، وَدَ: (اسْتَوَاءً).

أنهم لو لم يلفظوا في الرِّسالة إلا لء ك لم يكن لأحد أن يقول: إن هذا كان يجب أن يكون ألك؛ لأن الرسالة تُؤلك بالفم، وإذا كان الأمر على هذا كان قول من يجعل ملاكاً مفعلاً على ظاهر النظام سديداً، فإن قلت: قد أفضى بك الحال إلى أمر آخر يوجب رفض القولين، وهو أن التركيب إذا تصرف على نظمين لا يفضل أحدهما الآخر، فالحكم عند أصحابك أن كل واحد منها أصل برأسه كجذب / وجبّد؛ لأنك لو حكمت بأن جبّد أصل جاز لآخر أن ٢٢٠/أ يجعل جذباً أصلاً، وكذلك لو عكست القصة لتساويهما في التصرف.

فالجواب أن هنا مزية تدل على أن نظم لأك أولى بأن يكون أصلاً، وهي أن ملاكاً اسم جنس يدل على النوع المعلوم كالإنسان، وألوكة، وإن كانت اسم جنس، فإننا نعلم أن ما يعقل مقدم في الرتبة، فيجب أن يكون الاسم الذي له مقدماً على أسماء المعاني، ألا ترى أن عاقلاً لا يستجيز أن يقول في نحو العِلْم والجَهْل والضَّرْب والقَتْل: إنه وضع قبل وضع الإنسان والرجل والمرأة، وذاك أنه يجب أولاً أن يعرف الأعيان التي^(١) تكون هذه المعاني^(٢) من صفاتها، ومن المحال أن يقال: إن الرسالة وضع لها الاسم أولاً، ثم أخذ من تركيبها اسم الذي به يعرف ما تكون الرسالة، ألا ترى أنك لا تتصور الرسالة ما لم يكن هنا^(٣) من يخاطب ويكلم كما لا يعرف السُّمُو ما لم يكن هنا شيء هو من صفته، فإن كان هذا مما وقف عليه، فالضرورة تقتضي بأن ملاكاً مقدم على ألوكة لأجل أن الخطاب من الله سبحانه مع الملائكة، ولا شبهة في أن الاسم

(١) (التي) ليست في روظ.

(٢) في روظ (الأحداث).

(٣) في روظ (هناك).

يجب أن يوضع لهم، ثم لما يقع معهم ^(١) من الخطاب والرّسالة كما أن الواجب أن يوضع الاسم للرجل والمرأة، ثم لفعل يحدث منهما، وإنما يصح هذا التقدير أي تقديم المعنى على ما هو صفة له في الصفات الصريحة نحو: ضارب وقاتل؛ لأنه يوضع أولاً ما يدل على الضرب، ثم يوضع ضارب لمن يحصل منه الفعل، ويقال رَجُلٌ ضَارِبٌ، وامرأة ضَارِبَةٌ، فلو لم يوضع ^(٢) أولاً الاسم الدال على ذات الذي يحصل منه الضرب نحو: الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ وَالْإِنْسَانُ كان من المحال أن تقدر وضع الاسم للفعل الذي هو الضرب، فأدى إلى ^(٣) أن يسمى الشيء قبل وجوده وقبل العلم به؛ لأن الضرب حدث، ولا يحصل الحدث ^(٤)، قبل حصول فاعله، فما ^(٥) لم يكن الإنسان أو نحوه من الحيوان لم يتصور الضرب كما أنه ما لم يكن ^(٦) السَّمَاء لم يعرف السُّمُو، فإذا قلت: إِنَّ مَلَأُكَا وضع بعد أَلْوَكَة كان بمنزلة أن تقول: وضع السُّمُو قبل وضع السَّمَاء، وهذا يؤدي إلى أن شيئاً موضوع بعد المشيئة؛ لأن المعنى أن الله سبحانه يريد وجوده مثلاً وكفى فسَادًا بقول يجعل شيئاً (الذي هو أعم الأشياء تابعا لغير، فإذا قلنا: إن السَّمَاء من السُّمُو، ومَلَأُكَا من أَلْوَكَة، فالمعنى أن لفظة السَّمَاء لما وضعت أولاً على

(١) في د: (منهم).

(٢) في روظ، ود: (تضع).

(٣) (إلى) ليست في ر .

(٤) (الحدث) ليست في ر، وط.

(٥) في د: (ما لم يكن).

(٦) في ظ: (يمكن).

الشيء^(١) الذي يعرفه، ثم قصد أن يعبر عن صفة موجودة فيه أخذ الاسم لتلك الصفة من تركيبها، فقيل: سُمُو/ وكذا مَلَأُك لما وضع على النوع المعلوم، ٢٢٠/ب وكان من شأنه الرسالة أخذ للرسالة اسم من تركيبه، فقيل: أَلِكْنِي وألوة على تقدير لَوُوكَة.

وإن أردت التحقيق، وجب أن تقول: السُمُو من السَّمَاء، وألوة من المَلَأُك، فإن قلت: إني أجعل مَلَأُك صفة في المعنى، فلا يمتنع حينئذ أن يكون موضوعا بعد ألوة كما أن الرَسُول بعد الرِّسَالَة.

فالجواب أن جعلك مَلَأُك صفة ليس له^(٢) حجة من جهة الاستعمال إذ لا تجد اسما آخر يدل على هذا النوع، فيكون مَلَأُك صفة له كما يكون هنا أسماء نحو: الإنسان والرجل، ثم يكون رسول صفة، فلو انخرطنا لك في سلك السلامة، لكان أقصى ما يمكن أن يقدر شيء مَلَأُك بمنزلة قولك: شيء صاحب، وشيء رسول، وهذا يفضي بك إلى أن تقول في إنسان: شيء إنسان لأجل أنك تتصور فيه معنى الصفة، وهو الأنس، وكذا في رجل تزعم أن الأصل شيء رجل؛ لأنه بمعنى القوى، وفي جَمَل شيء جمل؛ لأنه يتضمن معنى الجمال لقوله سبحانه: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾^(٣) وكذا نَاقَة وَفَرَس، بمعنى التَّنَوُّق والْفَرَس، وهذه طريقة تنطق بأن صاحبها يجعل الأسماء كلها صفات على تقدير شيء، فيزعم أنه ليس في الكلام اسم غير شيء، ومن أفضى به الحال إلى هذا الحد دخل فيمن لا يكلم، فالاسم يوضع ليدل على

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٢) (له) ليست في أ.

(٣) سورة النحل (٦).

الشَّيْءَ بجميع صفاته، فإذا قلت: الفَرَسُ دل على الجنس بجميع أوصافه، فلا يختص الأَشَقَرُ دون الأَذهَم، والصفة توضع لتدل على معنى في شيء قد سبق تسميته نحو: أن تقول: فَرَسٌ أَشَقَرٌ، ولو لم يوجد فيه الشُّقْرَة، لم يجوز أن يجري عليه أَشَقَرٌ، ولو لم يكن فيه معنى تركيب فَرَسٍ يَفْرَسُ جاز أن يجري عليه هذا الاسم ألا ترى أنه لو صار بصفة لا يوجد معها الدَّق بالجارحة، لم يسقط عنه اللفظ، ولو زالت عنه الشُّقْرَة زال الأَشَقَرُ، وإذا وقفت قلت: سَمَّ الذي من شأنه كذا وكذا فرسا، ولا تقول: سَمَّ الذي يوجد منه الفَرَس الذي هو الدَّق فرسا كما تقول: سم الذي تجد فيه الشُّقْرَة أَشَقَرٌ، وسَمَّ الذي تجد ^(١) فيه سعة العين ^(٢) أَنَجَلَ.

وإذا تقرر أن مَلَأْكَما متقدم مسماه على مسمى أَلْوَكَة، وجب أن ينظر في نظام تركيبه فيؤخذ به ويجعل أصلا وما عداه فرعاً، وهذا هو الكلام في الخلاف بين النحويين، ونعود إلى الكلام في أن الميم هل يجوز أن يكون أصلاً إن قال قائل: إن في ذهابكم إلى أن مَلَكاً من الأَلْوَكَة، اختِلاًلاً من جهة المعنى / ٢٢١/أ وذلك أن الله سبحانه لم يجعل كل واحد من هذا النوع رَسُولاً ينزل الوحي ^(٣) على لسانه، وإنما يختص ذلك ببعض أفيجوز أن يسمى الجميع بما معناه الرسالة؛ لأن في النوع ما يلبسها، وهل مثال ذلك إلا أن يسمى كل رجل نبياً؛ لأن الذي خص بالنبوة من الرجال، وهلا ذهبت إلى أن مَلَكاً من المُلُك؛ لأن هذا التركيب يفيد التسلط على الشَّيْء والتمكن وضد التخلية والتوسعة كقولك:

(١) (تجد) ليست في: (ر، وظ).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٨١/١١، والصاحح واللسان (بجل).

(٣) في: (ر، وظ) (التنزيل).

الأُمْلَآكُ مثل (١) العقد، ومَلَّكْتُ (٢) العَجِيزَ وغير ذلك مما لا يخفى، فيكون ذلك (٣) المعنى فيه أنه لما كان هذا النوع مخصوصا بأن يسكن السماء (٤)، ويكون أبدا (٥) على التسييح والطاعة، وضع له الاسم من هذا اللفظ الذي يدل على الاستيلاء تعظيما أو يكون مَلَكٌ بمعنى مَمْلُوكٍ كالتَّشْرِ بمعنى المنشُور؛ لأن الله سبحانه قد وصفهم بالثبات على العبادة كقوله سبحانه: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (٦)، فلما كان كذلك كان صفة المملوك ألزم لهذا النوع فخص بهذا الاسم دون غيره، وقد قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ (٧) فيكون ذا على قولك: يصطفي من الرسل رسلا، وقالوا: مَالِكُ الْمَوْتِ (٨)، ومَالِكُ النَّارِ كقول سبحانه: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾ (٩) فأتى بصريح لفظ المَلِكِ في النوع، وحكى ابن دريد أن مَلَكًا يجمع على أُمْلَآكٍ، وذكره في تركيب م ل ك (١٠).

فالجواب أن مَلَكًا لو كنا نجوز حملة على المَلِكِ، لكان الذي يحسن من

(١) في ظ: (ثم).

(٢) في: (ر، وظ) (أملك).

(٣) (ذلك) ليست في: (ر، وظ).

(٤) في: (ر، وظ) (السموات).

(٥) في د: (زائدا).

(٦) التحريم (٦).

(٧) الحج (٧٥).

(٨) في: (ر، وظ): (وكذا مالك).

(٩) الزخرف (٧٧).

(١٠) الجمهرة ١٧٠/٣.

المعنى أن يقال: إنهم يَمْلِكُون أنفسهم؛ لأن الله تعالى قد عصمهم إلا أن ذلك مردود، وأما الاعتراض على مذهب النحويين فيه، فكالسَّرَابِ يَغُرُّ من بُعْدٍ، فأما^(١) إذا نُقِرَّ^(٢) عنه فلا محصول له، أما قولك: إن مَلَكًا إذا كان من الأُلُوكة واجب أن يكون كل واحد من الجنس ملابسا للرسالة، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنا قد قررنا أن مَلَأَكا يجب أن يكون (إنما سمي) قبل ألُوكة في الوضع، ولسنا نقول: إنه إنما سميَ مَلَأَكا ليدل على أنه صاحب رسالة كما يسمى رسولا لذلك، وإنما نقول: إن مَلَأَكا وضع ليدل على نوع مخصوص من خلق الله كما وضع الرجل ليدل على مذكر المرأة لا ليدل على القوي، ثم إن ألُوكة تكون موضوعة للرسالة من تركيب مَلَأَكا؛ لأن الرسالة وجدت في الجنس على حال، وإذا كان كذلك كان هذا الاعتراض محالا.

والوجه الثاني: أنا لو كنا نقول: إنَّ مَلَأَكا بعد ألُوكة^(٣) فإنه وضع ليدل^(٤) على أنه متحمل للرسالة حتى كأنه صفة كالرسول لم يكن ذلك قَادِحًا/ فيه لأجل أن الرسالة ليست تختص بالتنزيل على الأنبياء بل يجوز وقوعها ٢٢١/ب على^(٥) كل خطاب وقع مع من يرسل في أمر، والله سبحانه يخاطب الملائكة

(١) في ظ: (أنا).

(٢) نقر عنه: بحث عنه. اللسان (نقر).

(٣) في ر: (الألُوكة وإنه).

(٤) (ليدل) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (عن).

فهم رسله، فكفى دليلا على ذلك أنه ^(١) سماهم رُسُلًا على الإطلاق كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ ^(٢) وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا نُمْكُرُونَ﴾ ^(٣) فقد سمي المَعْقَبَات رُسُلًا، وذلك ليس بجمع يوقف على حده، وإذا تقرر لنا أن الرسل يقع من هذا على العدد الكثير الذي لا يعرف نهايته، فقد حصل الغرض هذا، وإذا جاز أن يسمى المَعْقَبَات رسلا؛ لأن الله سبحانه أمرهم بذلك وأرسلهم لحفظ عبادته، فقد ثبت أن كل واحد من النوع يجوز أن يسمى رسولا؛ لأن الله تعالى يبعث كلا فيما يريد، وهذا لا يفتقر إليه مع سلوكنا الطريق الذي تقدم في تقديم مَلَأَك ^(٤) على أَلُوكة لكننا ذكرناه زيادة في فساد هذا السؤال، وفيه تأكيد لما ذكرنا من أن هذا النوع لما وجد فيه الرسالة أخذ لها الاسم من تركيبه فقد انسد الباب من كل وجه على هذا المعارض، وأما التعلق بقوله سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ ^(٥) فأطرف، وذلك أنا لو قلنا: إن الملائكة ^(٦) صفات بمنزلة الرسل لكانت من جهة الوضع والغلبة تدل على النوع المخصوص، ولا يكون كالرسل في العموم، فلا يمتنع أن يقال: يَصْطَفِي من هذا النوع رسلا، ولو كان من هذا شيء لوجب أن لا يقال: حَيَّةٌ حَيَّةٌ وينزل منزلة

(١) في أ: (أنهم).

(٢) الزخرف (٨٠).

(٣) يونس (٢١) -

(٤) انظر: ص: ١٢٤٤ .

(٥) تقدم ورودها ص: ١٢٤٨ .

(٦) ما بين القوسين ليس في ر.

أن تقول: حَيٌّ حَيٌّ أو مَيِّت مَيِّت في التكرير؛ لأجل أن حَيَّة من الحياة كما يقول مثلاً هذا السائل: إنكم جعلتم مَلَكًا بمنزلة رَسُول، وهذا باطل؛ لأن حَيَّة وإن كانت من الحياة وصفة غالبية في الأصل، فإنها في الحكم اسم يدل على نوع مخصوص، فيجوز أن يوصف بالحياة كما يجوز أن يوصف بالموت نحو: حَيَّة مَيِّتة، وإذا ^(١) كان قولك: يَخْتَار من الملائكة رسلاً بمنزلة من الرُّسُل رُسُلًا، ولا يكون الملائكة اسماً يدل على الجنس، لأنك تقدر فيه معنى الرسالة ^(٢) وجب أن يكون قولك: حَيَّة مَيِّتة في التناقض بمنزلة قولك: امرأة حَيَّة مَيِّتة، وأن لا يجوز هذه عجوز عَاجِزَة أو ^(٣) يجري مجرى التكرير نحو: عاجزة عاجزة؛ لأجل أن فَعُول من العَجَزِ في الأصل، وأن لا يجوز جاءني العَبَّاسُ العَبَّاسُ؛ لأنه وضع على معنى الوصفية أولاً وإن طريقة تتكشف عن مثل هذا الجديرة بأن يسان الكتاب منها وترفع منزلته / عن ذكرها.

٢/٢٢٢

وأما قولهم: مَالِكُ الْمَوْتِ، وَمَالِكُ النَّارِ، فلا وجه للاحتجاج به لأجل أنه يجوز أن يوصف الذي يكون إليه أمر الموت بأنه مالك له، وكذلك مالك النار كما تقول: (مالك) ^(٤) الأمر والشأن، ثم إنك كما تقول: مالك ^(٥) الموت تقول: رسول الموت، فإن كان يدل مَجِيء مَالِك على أنه من المَلِك فإن صاحبك يقول: إن قولهم: رسول الموت دليل على أنه من الأُلُوكة هذا كله

(١) في ر، وظ: (لو).

(٢) في ر، وظ: (لو).

(٣) في ر، وط: (و).

(٤) (مالك) ليست في: (أ).

(٥) في د: (كما تقول ذلك تقول رسول رب العالمين الموت).

يحتاج إليه إذا سلك سبيل الظاهر، فقل: مَلَكٌ بمعنى صاحب رسالة، فأما إذا رجع إلى التحقيق الذي قدمنا، فلا حاجة إليه، وأما ذكر ابن دريد لملك في تركيب م ل ك^(١)، فلا اعتداد به؛ لأنه قد ذكر أيضا لثة مع ثهلان^(٢) ورعة مع عاهر^(٣)، وغير ذلك مما هو من تصريف الصبيان، فأما روايته أملاكًا، فإنه وإن كان فيما يرويه مستوثقا عدلا، فإنه شيء لم يرد به التنزيل، ولا وجد في كلام وشعر يعرف، وإنما هو من الشواذ النادرة، فهو كأنه جمع على اللفظ كأن صاحبه نظر إلى لفظ مَلَكٌ، فجمعه على أملاك كما نظروا إلى لفظ مُصَيِّبة، فجمعوها جمع صَحيفة، وإن لم تكن مثلها، وكانت مُفَعِّلَةٌ لا فَعِيلَةٌ، ونحن قد وجدنا الكلام يتصرف على مَلَائِكٌ ومَلَائِكَةٌ، ورأيناهم استعملوا مَلَأَكًا، فلم يكن العدول عن أن مَلَأَكًا مَفْعَلٌ، ومَلَائِكَةٌ مَفَاعِلَةٌ بعد أن بطل أن يكون المعنى مانعا منه إلا تَعَسُّفًا، وطلبنا للخلاف، فإن قلت: إن خصمك يقول: إن التكسير باب يتفاوت تصرفه فيجيء الجمع فيه على غير الظاهر نحو: مَشَابِه^(٤) ومَلَامِح^(٥)

(١) الجمهرة ١٧٠/٣.

(٢) الجمهرة ٥١/٢.

(٣) الجمهرة ٣٩٠/٢، ٣٩١، ذكر ابن دريد عاهر مع رعة قال في (ر ع هـ): (استعمل من وجوها فلان حسن الرعة تريد حسن الطريقة والتورع والعهر الزنا وهو العهار أيضا، ورجل عاهر وامرأة عاهرة).

(٤) انظر: الكتاب ٣٩/٢.

(٥) قال سيويه في ٣٤٨/١: (ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعملونه في كلامهم نحو قولهم: ملامح ومذاكير لا يستعملون لا ملمحة ولا مذكارة)، وانظر: ٢٩/٢، ٣٩، ١١٠.

والواحد شَبَه وَلَمْحَة، وقد قلتُم: إنه جمع مَلْمَحَة وَمَشَبَهَة ^(١) وغير ذلك مما يطول ذكره، فكذلك أقول: إن مَلَائِكَة جمع مَلَائِكَة مثلاً على فِعَالَة كأنه قيل: مَلَك ومَلَائِكَة كَجَمَل وَجِمَالَة، ومَلَائِك كَجَمَائِل أو أقول: إنه جمع على غير قياس، وإذا جاز أن ترد ما احتججت به من قولهم: أُمَلَّاك وتحمله على الشذوذ، والخروج من ^(٢) القياس جاز لي أن أحمل ما استدلت به على مثل طريقتك، فأمنعك من الاستدلال بَمَلَائِك من حيث منعتني عن الاحتجاج بَأُمَلَّاك.

فالجواب أن الأمر كما زعمت في مَجِيء أمثلة كثيرة على غير الظاهر في التفسير لكنك بَعُدت عن الصواب في التمسك بهذا المعنى / فيما نحن فيه، ٢٢٢/ب وذاك أنه إذا ثبت جواز كون مَلَائِك مَفَاعِل معني واستعمالاً، أما المعنى فواضح، وأما الاستعمال، فما جاء من قوله ^(٣) مَلَأُك ^(٤)، وهو شعر فصيح كان حمل مَلَائِك على أنه فَعَائِل وجعله جمعاً على غير القياس تركاً للظاهر والطريق المنقاد مع الاستغناء عنه، وذلك مردود عند الجميع، وأما ما ذكرته من أنك حملت أُمَلَّاكاً على الشذوذ فكيف صَرَفْتَنِي عن حمل مَلَائِك عليه. فالجواب من وجوه:

أحدهما: أنني حملت أُمَلَّاكاً على الشذوذ مع أنه في نفسه شاذ نادر لا يوجد في كلام معروف، وأنت حملت مَلَائِك على غير القياس مع أن الكلام

(١) في ر، وظ: (مشبه).

(٢) في د: (عن).

(٣) في أ: (قولك).

(٤) يريد قول الشاعر:

فلست لأنس ولكن للملأك

انظر: ص: ١٢٤٠ .

عليه يدور، وأنت وَاجِدٌ لِمَلَأَكَ الذي يجوز أن يكون واحداً له على القياس، فأنا قرنت الشذوذ بالشذوذ، وأنت قرنت الشذوذ إلى الشائع المطرد، فبين القولين فرق عظيم.

والوجه الثاني: أنه إذا جاز لك أن تحمل مَلَأَكَ على الشذوذ، وتجعل الهمزة فيه زائدة للضرورة مع الاستغناء عنه، ومع أنه في كلام فصيح، وقد رواه مثل صاحب الكتاب ^(١) كنت بأن أحمل أَمَلَاكَ على ذلك مع أنه من رواية بعضهم، وليس بموجود في شعر مثل هذا أولى، ولا يكون حكمك بزيادة الهمزة في مَلَأَكَ مثل قولهم: شَمَّالٌ وشَأْمَلٌ، وذلك أنه لا يخلو من أمرين: أحدهما: أن نقول: إن هذه الهمزة تصاحب الكلمة في جميع كلامهم وتستعمل في حال السعة.

والثاني أن نقول: إنها من ضرورة الشعر، فإن ذهبت إلى الأول ناقضت؛ لأن خصمك يقول: متى أقررت بأن الكلمة قد دخلها الهمزة دخولا شائعا كما دخل في شَمَّالٌ، فإني ألزمك من جهة القياس حمل الهمزة على الأصل لئلا يفتقر إلى غير الظاهر في مَلَأَكَ الذي هو الجمع المستعمل فيه، وإن قلت: إنه من ضرورة الشعر كان قياسه على شَمَّالٌ محالاً؛ لأجل أن همزة شَمَّالٌ بمنزلة همزة أَحْمَرٌ في أن الكلمة وضعت على الزيادة دون أن يكون ذلك لضرورة شعر.

والوجه الثالث ^(٢): أني أقدر أن أحمل أَمَلَاكَ على الظاهر، فأقول: إنهم لما رأوا الملائكة يوصفون بالحفظ كقوله: ﴿وَيُرْسَلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةٌ﴾ ^(٣)، عبَّروا

(١) انظر: ص ١٢٤١ .

(٢) في أ: (الثاني).

(٣) الأنعام (٦١).

عنهم بالملك مثلاً^(١)، ثم جمعوه على أملاك، أو لما قالوا: مَالِك في وصف بعضهم جمعوه على أُنْفَال كما قالوا: شَاهِد وَأَشْهَاد، وَمَاجِدْ وَأَمْجَاد، فلا يكون أملاك من مَالِك في شيء / بل يكون ذلك صفة وهذا اسماً، ولست^(٢) أقدر أن تقول: إنَّ ابن دريد سأل أعرابياً مثلاً فقال له: مَلِكَ فَعَلَ من المَلِكِ وإنني أجمعه على أملاك، وإنما يكون ذلك بأن يوجد في بعض كلامهم بمعنى المَلَأْنِكَة كما يوجد الحفظة مثلاً، وإذا كان كذلك، فإني أخلص من كل وجه، وتبقى أنت في العقلة^(٣)، وتلزم وجوها من الشذوذ: أحدها جعلك مَلَأْنِك جمعاً على غير القياس مع الاستغناء.

والثاني: حكمك بأن الشاعر قد زاد حرفاً للضرورة ليس بموضوع عليه الكلمة حتى كأنه من نحو قوله:

إِذَا ضِفَّتْهُمْ أَوْ سَآيَلَتْهُمْ وَجَدْتَ بِهِمْ عِلَّةَ حَاضِرِهِ^(٤)

(١) في أ: (شاد).

(٢) في ظ: (ليست).

(٣) في اللسان "عقل": (لفلان عقلة يعقل بها الناس يعني أنه إذا صار عنهم عقل أرجلهم وهو الشغزية والاعتقال، ويقال أيضاً: به عقلة من السحر).

(٤) بيت من البحر المتقارب، قائله بلال بن جرير.

الشاهد: قوله: "سآيلتهم".

ورد في مجالس ثعلب: ٣٠٨، والخصائص ١٤٦/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٢٠، والمحتسب ٩٠/١، والبحر المحيط ٢٣٥/١.

واللسان والقاموس والتاج (سأل).

قال ابن جني في: الخصائص ١٤٦/٣: (يريد ساءلتهم فإما زاد الياء وغير الصورة فصار مثاله فعائلتهم وإما أراد: ساءلتهم كالأول إلا أنه زاد الهمزة الأولى فصار تقديره ساءلتهم بوزن فعاءلتهم فجفا عليه التقاء الهمزتين هكذا ليس بينهما إلا الألف فأبدل الثانية ياء..، ويجوز أن يكون أراد ساءلتهم ثم أبدل من الهمزة ياء فصار ساءلتهم، ثم جمع بين المعوض والمعوض منه فقال: ساءلتهم فوزنه الآن على هذا فعاءلتهم)، وانظر: المحتسب ٩٠/١.

إنما هو سَايَلَتْهُمْ فزاد همزة، وذلك من الضرورة المردودة التي لا يجوز القياس عليها إلا بعد ضيق العطن^(١).

والثالث: أنك تحكم بزيادة الهمزة حشوًا، وكون الميم أصلاً أولاً، وذلك لا يفعل ما وجد عنه مندوحة، ومن أخذ به كان تاركاً للقياس بلا خلاف، وليس في حذف الهمزة شذوذ؛ لأجل أنه تخفيف^(٢) قياسي كقولهم: مَنْ^(٣) بُوكَ إلا أنهم التزموا التخفيف في الغالب، فلم يكثر استعمال الهمزة كالنَّسِي والبَرِيَّة، وإذا كان الأمر على ما وصفنا لم يكن لرد قول الكافة^(٤) وخرق الإجماع معنى غير التفرد بالخلاف، واختيار الاعتراض على الأئمة بغير حجة، وهذا نمط من التعسف، فليس على العالم القيام به، وبعد: فزيادة الميم على ثلاثة أضرب كما كان في غيره.

الأول: أن يكون لمعنى كميم مَجْلِس ومَضْرِب ومِيم مَفْعُول.

والثاني: أن تكون للإلحاق وذلك يتأتى في نحو: هِرْمَاس كأنه ألحق بقرطاس، وكذلك نحو: زُرْقَم يكون ملحقاً بئرثن.

والثالث: أن تكون زائدة محضة للبناء فقط كميم مِرْعَزَى، إذ ليس هنا مثال يحتمل إلحاقه به.

(١) في اللسان (عطن): (رجل رحب العطن وواسع العطن أي رحب الذراع كثير المال واسع الرحل).

(٢) في د: (أن تخفيف الهمزة قياس).

(٣) انظر ص: ٢٢٢ .

(٤) انظر ص: ١٢١٩، هامش ٣ .

باب زيادة النون

قد زيدت النون في فَعْلَانْ فَعْلَى ^(١) نحو: عَطَشَانْ وَسَكْرَانْ، (وزيدت في فَعْلَانْ جمعا واسما، فالجمع نحو: يَرْقَانْ وَغِرْبَانْ في جمع بَرَقَ ^(٢) وَغَرَابْ، والاسم نحو: السَّرْحَانْ والرُّثْمَانْ ^(٣)، وفي فَعْلَانْ جمعا واسما غير جمع، فالجمع نحو: رُغْفَانْ وَكُثْبَانْ، والاسم نحو: دُكَّانْ ^(٤) وَعُثْمَانْ (وُغْفَرَانْ) ^(٥)، وفي فَعْلَانْ (في المصادر) ^(٦) نحو: الشَّنَّانْ وَالْعَلْيَانْ ^(٧) وَالتَّنَزَّوَانْ ^(٨).

ولحقت الأسماء المنصرفة، والأفعال (في) ^(٩) نحو: هل تَفْعَلَنَّ وَأَفْعَلَنَّ، ولحقت إعرابا في الفعل بعد علامة الضمير والجمع في (نحو) ^(١٠) هل تَفْعُلُونْ،

(١) (فعلى) ليست في التكملة (مرجان).

(٢) في تهذيب اللغة ١٣١/٩: (قال الليث البرق دخيل في العربية وقد استعملوه وجمعه البرقان)، وانظر المعرب: ٩٣، واللسان (برق).

(٣) رثمان: مصدر رثم وهو أن تحب الناقة ولدها.

(٤) الدكان: واحد الدكاكين، وهي الخوانيت فارسي معرب، الصحاح (دكن)، والدكان: الدكة المبنية للجلوس عليها، اللسان (دكن)، والنون مختلف فيها فمنهم من يجعلها أصلا ومنهم من يجعلها زائدة. انظر: الكتاب ٣٢٢/٢، وتهذيب اللغة ١٢٤/١٠، والمنصف ١٣٥/١، واللسان (دكن).

(٥) (غفران) ليست في أ.

(٦) و(في المصادر) ليست في أ.

(٧) الغليان: مصدر يقال: غلت القدر تغلي غليا وغليانا. المنصف ٦٠/٣، واللسان (غلى).

(٨) التنزوان: الارتفاع. المنصف ٦٠/٣، واللسان (نزى).

(٩) (في) ليست في: (أ).

(١٠) (نحو) ليست في: (أ).

... يَعْصِرَنَّ السَّلِيلُ أَقَارِبَهُ ^(١)

ولحقت ثانية في عَنَسَلٍ ^(٢) وَعَنَبَسٍ ^(٣)؛ لأنه من الْعَسَلَانِ وَالْعُبُوسِ ^(٤) ^(٥)،
وفي عَفَرَنِي؛ لأنه من الْعِفْرِ، وقالوا ^(٦): عِفْرٌ وَعِفْرِيَّتٌ وَعَفْرُنِيَّ وَعُفَارِيَّةٌ وَعُفْرِيَّةٌ
(بمعنى) ^(٧)، وفي سُحْفَنِيَّةٍ ^(٨) ^(٩) وَبُلْهَنِيَّةٍ ^(١٠)؛ لأنه من السُّحْفِ وَالْبَلْهِ، وفي خَنْفَقِيَّةٍ
لِلْخَفِيفَةِ مِنَ النِّسَاءِ ^(١١)؛ لأنها من خَفَقَ يَخْفِقُ وكذلك في ^(١٢) عَقَنْقَلٍ ^(١٣)
وَعَصْنَصَرٍ ^(١٤) ^(١٥)؛ لأنها إذا كانت ثالثة ساكنة كانت بمنزلة الألف ألا تراهما

(١) تقدم ورود ص: ٥٥٤ والشاهد فيه (يعصرن) زاد النون مجردة من الضمير.

(٢) العنسل: الناقة السريعة القوية. تهذيب اللغة ٣/٣٣٩.

(٣) العنيس: الأسد؛ لأنه عبوس. تهذيب اللغة ٣/٣٣٩.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣/٣٣٨، ٣٣٩.

(٥) في أ: (العبوسة) انظر اللسان (عنيس).

(٦) (و) ليست في التكملة.

(٧) (بمعنى) ليست في: (أ).

(٨) في التكملة شاذلي (سحفيه - السحف).

(٩) السحفية: ما حلقت، ورجل سحفية: أي مخلوق الرأس فهو مرة اسم، ومرة صفة

والنون في كل ذلك زائدة، اللسان (سحف).

(١٠) في تهذيب اللغة ٦/٣١١: (ومن الأبله أخذ بلهنية العيش وهو نعمته وغفلته).

(١١) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠، واللسان (خفق).

(١٢) (في) ليست في التكملة (مرجان).

(١٣) العتنقل: الحبل العظيم من الرمل يكون فيه حقنة وجرفة وتعقد وجمعه عقاقيل، تهذيب

اللغة ٣/٣٧٢.

(١٤) عصنصر: موضع، اللسان (عصنصر).

(١٥) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠.

قد تعاورتا الكلمة الواحدة في شَرْنَبْث ^(١) وشرَايْث وجرَنْفَس ^(٢) وجرَافِس، وقالوا: عَرْنُ ^(٣) وعَرْنَتْن ^(٤)، وعَرَقْصَان وعَرْنُقْصَان ^(٥)، فحذفوها كما حذفوا الألف من دُوَادِم حيث قالوا: دُوَدِم ^(٦)، ومثل ذلك النون في احْرَنْجَم، ألا تراها ثلاثة ساكنة، وليس في الأفعال شيء على خمسة أحرف أصول، وكذلك قُنْبَر ^(٧) وجُنْدَب؛ لأنه ليس في الأصول مثل جُعْفَر، ويقوي زيادتها هنا قولهم: قُبْر، وكذلك عُرْنَد ^(٨)؛ لأنه ليس في الكلام ^(٩) مثل جُعْفَر، وكذلك كَنْهَيْل ^(١٠) وقَرْنُقْل ^(١١)؛ لأنه ليس في الكلام مثل سَفَرْجُل، وكذلك خَنْثَعْبَة وهي الغزيرة ^(١٢)، ومن قال: خَنْثَعْبَة فكسر الخاء، فقد ثبتت زيادة النون في

-
- (١) الشرنبث: الغليظ الكف، وعروق اليد، تهذيب اللغة ٤٥٣/١١.
- (٢) الجرافس والجرفاس من الرجال الضخم الشديد وكذلك الجرنفس، تهذيب اللغة ٢٤١/١١، واللسان (جرفس).
- (٣) العرتن: شجر ويقال: عرتن والواحدة عرتنة، تهذيب اللغة ٣٥٤/٣.
- (٤) انظر: الكتاب ٣٥١/٢.
- (٥) العرقصان والعرنقصان: نبت، اللسان (عرقص).
- (٦) الدوادم والدودم: شيء شبه الدم يخرج من السمرة، اللسان (د و م).
- (٧) القنير: ضرب من الحمر، تهذيب اللغة ٤١٦/٩.
- (٨) العرند: الشديد من كل شيء.
- (٩) (في الكلام) ليست في التكملة.
- (١٠) في تهذيب اللغة ٥٣٨/٦: (النضر عن الجعدى الكنهيل من الشعر أضخمه سنبله قال: وهي شعيرة بمانية حمراء السنبله صغيرة الحب).
- (١١) القرنفل: حمل شجرة هندية، وطيب مقرفل فيه قرنفل، تهذيب اللغة ٤١٦/٩.
- (١٢) انظر: الأصول ٢١٩/٣، وتهذيب اللغة ٣٦٦/٣.

قول من ضمها، وتبين أنه ليس مثل قِرْطَعْب، والنون في كِنْتَاو زائدة، وكذلك في نَرْجِس؛ لأنه ليس مثل جَعْفِر، فإن سميت به شيئاً لم تصرفه، ومن قال: نَرْجِس^(١) فكسر النون فحقه أن يصرف، وقال بعضهم^(٢): لا يصرف^(٣).

قال المفسر:

أعلم أن النون زيدت زيادة مطردة في الاسم والفعل، فالاسم فَعْلَان فَعْلَى^(٤) نحو: سَكْرَان وَعَطْشَان، وكذا كل ما كان على هذا المثال كَسَعْدَان ومَرَوَان إذ ليس فَعْلَال من أصولهم، فتكون النون في هذا النحو أصلاً، والفعل نحو: نَضْرِب ونُخْرِج، وفي الضمير نحو: ضَرَبْنَ، وعلامة للجمع في نحو: ضَرَبْنَ الهنديات بمنزلة تاء التأنيث على ما فسرنا في صدر الكتاب، ولما كثرت زيادة الألف والنون في آخر الأسماء صار قياساً لا يعدل عنه إلا بدليل، وذلك في فَيِّنَان^(٥) قال صاحب الكتاب: إنه فَيْعَال^(٦) بعد أن اشتقه من الفَنَنِ^(٧)، ولولا

(١) انظر: تهذيب اللغة ١١/٢٤١.

(٢) قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١: (وإذا سميت رجلاً نَرْجِس لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة؛ لأن نَرْجِساً على وزن نَفْعِل... فأما من كسر فقال: نَرْجِس فهو أيضاً لا يصرفه في المعرفة؛ لأن الكسر يقع تابعا للكسر).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٣٩، ٢٤٠، والتكملة مرجان: ٥٥٥-٥٥٨.

(٤) (فعلى) ليست في: (ظ).

(٥) في اللسان "فين": (رجل فينان حسن الشعر طويله وهو فعلان).

(٦) الكتاب ١١/٢.

(٧) في اللسان "فين": (إن أخذت قولهم: شعر فينان من الفن وهو الغصن صرفته في حالي النكرة والمعرفة، وإن أخذته من الفينة وهو الوقت من الزمان ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة).

ذلك لجعله فَعْلَانًا، ومن زيادتهما المستمرة فُعْلَان وفِعْلَان في الجموع نحو: جُرْبَان وقُفْزَان وغِلْمَان، وهذا المثال. مع إمكان كونه أصلاً يجعل فيه النون زائدة إلا أن يقوم دليل فنون عُثْمَان زائدة، وكذا ما لم يكن على هذا المثال كنون زَعْفَرَان، وما أشبه ذلك، وكذا المصادر يكثر فيها/ زيادة النون كالرُّثْمَان ٢٢٤/أ والشَّنَّان والنَّزَوَان والعَلَيَّان، فقد زيدت في مواضع مختلفة منها عَنَسَل وعَنَسَ؛ لأنه مِن العَسَلَان والعُبُوس والوزن فَنَعَلَ، وزيدت رابعة في عَفَرَتِي الوزن فعلني النون زائدة ألا ترى إلى العَفْر وعفريت وعِفْرِيَّة وعِفَارِيَّة، وبُلْهَيْيَّة وزنها فُعْلَيْيَّة من البَلَّة وذلك أن العيش يطيب إذا سلك به سبيل التغافل، ألا ترى أن العاقل الذي يحيل فكره في الخطوب أبدأً، ويلحظ أحوال الدنيا بعين البصيرة لا يكاد يكون صافي العيش، والبَلَّة مناقض للتجربة والبصارة، ومن تَمَّ قالوا: عيش أبلَّه، وأما زيادة الياء في بُلْهَيْيَّة، فلو لم يوجد الاشتقاق لكانت محكوماً بها؛ لأن الياء لا يكون أصلاً في بنات الأربعة، وأما خَنْفَقِيَّ من خَفَقَ يَخْفِقُ، فالوزن فَنُعْلِيل، واللام التي هي القاف مكررة، وقالوا: خَفَنَقِيَّ النون ثلاثة فَعْنِيل، ونون^(١) عَقَنَقَل وعَصَنَصَر يحكم بزيادتها؛ لأن الحرف الزائد قد وقع موقعه في هذا النحو كقولهم: شَرَبْتُ وشَرَايْتُ وَجَرَنَفَسَ وَجَرَايْتُ، فلما وجدت الألف في شَرَايْتُ بإزاء النون في شَرَبْتُ وجب الحكم بزيادة النون؛ لأنها قد وقعت موقع الألف وعاقبته، ثم حكمت بذلك في كل نون وجدتها ساكنة ثلاثة كنون عَصَنَصَر، وإن لم يقل: عصاصر.

(١) في ر، وط (بوزن).

وأما عَرَّتْنِ وَعَرَّقُصَان ^(١) فالوزن فَعَنْلَلْ وَفَعَنْلَلَان والنون زائدة يدلّك على ذلك قولهم: عَرَّتْنِ وَعَرَّقُصَان بحذف النون، وشبه هذا بألف دُوَادِم؛ لأنهم قالوا: دُوَادِم، فحذفوا الألف، واجتمع أربع متحركات كما كان في جُنْدِلْ وَعَلِيط، فنون عَرَّتْنِ وَعَرَّقُصَان زائد كألف دُوَادِم؛ لأن ^(٢) الأصل لا يحذف، وأما جُنْدَب فقد تقدم ذكر زيادة النون فيه ^(٣) وقوله: "وليس في الأصول مثل جُعْفَر" على طريقة صاحب الكتاب، وهو أن يكون النون في جُنْدَب زائدة محضة لغير الإلحاق ^(٤) كألف قَبْعَثْرِي ^(٥)، وأما أبو الحسن فلا يجعل جُنْدَبًا فُعْلَلًا، وإن كان قد أثبت هذا المثال؛ لأجل أن الاشتقاق دلنا على زيادة النون، وهو أنه من الجذب، وكذا قُبْر عند صاحب الكتاب تكون نونه زائدة؛ لأنه ليس في الأصول فَعَلَلْ، وعند أبي الحسن؛ لأجل قولهم: قُبْرَة بغير النون فقُبْرَة فُعْلَة لا يكون/ إلا ثلاثيا؛ لأن العين مكررة، فزيادة نون جُنْدَب وقُبْر عند ٢٢٤/ب صاحب الكتاب يعرف من وجهين: الاشتقاق، وعدم المثال الذي يوجه الحكم بكون النون أصلا ^(٦)، وعند أبي الحسن من وجه واحد وهو الاشتقاق فقط.

وأما عُرُّد فزيادة نونه يعرف عند الجميع من وجهين:

أحدهما: أنه ليس في الكلام (مثل) ^(٧) جُعْفَر بضم الجيم والعين وسكون الفاء.

(١) في أ (عريقصان).

(٢) في ر، وظ (إذ).

(٣) انظر: ١٢٥٩.

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢.

(٥) ألف قبعرى زائدة للتكثير وليست للإلحاق.

(٦) انظر: الكتاب ٣٥٠/٢، ٣٥١.

(٧) (مثل) ليست في (أ).

والثاني: أنهم قالوا: عُرِدَ على فُعِلَ، فحذفوا النون قال:
وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرَعُرِدُ^(١)

وأما كَنَهَبِلَ وَقَرَنْفُلَ، فيعلم زيادة نونهما من وجه واحد، وهو أنه ليس في الكلام مثل سَفَرَجُلٍ بضم الجيم، فالوزن فَنَعْلُلُ في كَنَهَبِلَ، وَفَعْنُلُ في قَرَنْفُلَ، وَخِثْعَبَ (يعلم زيادة نونها وإن كان يحتمل أن يكون على مثال فَعْلَلُ مثل جَرَدَ حُلْ؛ لأجل أنهم قالوا: خِثْعَبَ)^(٢) بضم الخاء، وليس في الكلام مثل جُرَدَ حُلْ بضم الجيم، فإذا ثبت زيادتها في أحد الوجهين، ثبتت في الآخر، فالوزن فُنَعْلَةُ^(٣)، ونظيره في حمل أحد اللغتين على الأخرى تُرْتَبُ على ما مضى^(٤).

ونون كِنَثَاوُ^(٥) وَسِنْدَاوُ^(٦) وَقِنْدَاوُ^(٧) مزيدة؛ لأن مَجِيئَهَا في هذا

(١) رجز قائله حنظلة بن ثعلبة بن سيار العجلي. عرد: شديد غليظ. الشاهد: قوله: "عرد".

ورد في النقائض: ٦٤٢، والوحوش: ٦٠، والكامل: ٤٩٤، والجمهرة: ٢/٢٥٠، والعقد الفريد: ٤/١٢١، وتهذيب اللغة: ٢/١٩٩، وما اتفق لفظه واختلف معناه: ٢١٥، واللسان (عرد)، وشرح الشافية للجاربردى: ١٩٩، وشرح شواهد الشافية: ٣٠٠.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٣٩، ٣٥٢.

(٤) انظر: ص: ١٢٣٥.

(٥) كَنَثَاوُ: هو الوافر اللحية، ويقال العظيم البطن. المنصف ٣/٢٦.

(٦) في تهذيب اللغة ١٢/٣٦٥: (قال أبو عبيد: سمعت الكسائي يقول: رجل سند أوة وقند أوة وهو الخفيف)، وانظر ٩/٢٤٦، وفي المنصف ٣/٢٦: (سندأو: هو الحديد الشديد، قندأو: وهو الغليظ القصير، ويقال: عظيم الرأس).

(٧) انظر: الكتاب ٢/٣٢٦.

النحو قد كثر، فالوزن فَنَعَلُوا؛ لأن الواو لا يكون أصلاً في بنات الأربعة، وقالوا: كَثَاء من كَيْثَأُوا.

وأما نَرْجِس فالنون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفِر، وإن سميت به رجلاً لم تصرف؛ لأنه على وزن الفعل كَيْشْكُر، وقوله: "ومن قال: نَرْجِس، فحقه أن يصرف"، إنما^(١) ذاك لأجل أن وزن الفعل قد زال بكسر النون، وقال بعضهم: لا يصرف^(٢)، وبعد:

فإن قال قائل: كيف تحكمون^(٣) بزيادة النون في نَرْجِس، وهو أعجمي لا أصل له في كلامهم، فمن أين لكم مذهب العجم فيه؟

فالجواب أنك لم تقف على مذهب^(٤) النحويين، وذاك أنهم إذا نقلوا اللفظ إلى كلامهم، فإنهم يعتقدون فيه من الزيادة والأصل^(٥) ما يكون في أصول كلامهم، فإذا قلنا: إن نَرْجِساً قد اعتقدوا فيه زيادة النون، فالمعنى أنهم اعتقدوا^(٦) أن الفعل لو أخذ منه، لكان على رَجَس يدل ذلك على استقامة هذه الطريقة أنهم قالوا: زَرَجُون للخمر، وهو فَارِسِيّ، ثم قال بعضهم:

(١) في ر، وظ: (لأنه إنما)

(٢) قال الزجاج: (فأما من كسر فقال: "نرجس" فهو أيضاً لا يصرفه في المعرفة، لأن الكسر يقع تابعاً للكسر، وقد ثبت أولاً أنه نفعل فصار بمنزلة تنفل المضموم الأول من تنفل المفتوح الأول ما ينصرف وما لا ينصرف ١٨.

(٣) في ر، وظ: (جئتم تحكون).

(٤) في ر، وظ: (مقصد).

(٥) في ر، وظ: (كما).

(٦) في ر: (اعتقدوا أنه لو أخذ منه الفعل)، وفي ظ: (اعتقدوا فيه أنه..).

هَلْ تُعْرِفُ الدَّارَ لَأُمِّ الْخَزْرَجِ مِنْهَا فَأَضْحَى الْيَوْمَ كَالْمُزْرَجِ^(١)

المعنى كالذي يشرب الخمر، فلهذا لو لم يعتقد أنه لما نقل زَرْجُون إلى كلامهم أجراه مُجْرَى/ ما بينته^(٢) في اعتقاد الزيادة، والأصل لما قال: مُزْرَج ١/٢٢٥ فيشتق منه فعلا، وإذا حصل حقيقة الزيادة، وهي أن تشتق منه ما يسقط فيه النون، لم يكن فصل بين الأعجمي والعربي، ولو كان من هذا شيء، لوجب أن يقال في لِحَام: إن الألف غير مزيدة؛ لأنه أعجمي، وذلك محال؛ لأن معنى الزيادة: أن يَجِيء من التركيب ما يسقط فيه المحكوم بكونه مزيدًا. وذلك قولهم: لِحَامٌ وَلُجْمٌ وَكِتَابٌ وَكُتُبٌ ونحو هذا كثير، ولو كان يمنع افتقاد أصل قد أخذ منه نَرْجِس من يمثل على مقتضى أصولهم، لوجب أن لا يمثل نحو: اصْطَبَل، ولا نحكم في شيء من حروفه بالزيادة والأصل، وهذا يفضي إلى أن نحو: سَفَرَجَل لا يجوز تمثيله؛ لأنه لم يتصرف تركيبه، وأن لا يقضي بزيادة الواو في كَوْكَب؛ لأننا لم نجد تركيبا مثل كَكَب^(٣)، وإنما نقول في الحروف: إنها لا تمثل لأجل أنه لا يعتقد في شيء منها التصريف، فإذا قيل: "لا" أو "من" لم يكن

(١) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله.

الشاهد: قوله: "المزرج" وكان قياسه أن يقول: المزرجن؛ لأن النون في زرجون أصل فقال: مزرج؛ لأن الكلمة أعجمية، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه.

ورد في الخصائص ٣٥٩/١، والمنصف ١٤٨/١، والمتع: ٢٥٤.

والتكملة والذيل والصلة واللسان والقاموس والتاج (زرج).

فيها (فظلت) بدل (فأضحى).

(٢) في ر، وظ (ما بينه).

(٣) في ر، وظ: (ككب).

القصد أنه يؤخذ (منه شيء كما يؤخذ)^(١) من الاسم والفعل، فلا تقول: إن وزن "لَا" فَعُ؛ لأجل أنا قلنا: ذلك في غَدٍ وَدَمٍ من حيث كان التركيب في الاسم، والفعل يكون على ثلاثة أحرف، ورأيناهم يقولون: دِمَاءٌ ودُمِي وغَدَوْتُ فيعودون إلى الثلاثة، وليس لَقَدْ وهَلْ لَامٌ محذوف فيقولون إن الوزن فَعُ، وكذا نحو واو العطف من الحروف، وكاف الضمير من الأسماء المشابهة للحروف لا يجوز^(٢) أن تقول في قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وزَيْدٌ كَعَمْرٍ: إن الواو والكاف على مثال كذا لأجل أنه لا تركيب للكلمة فيسوغ تمثيلها، وإنما هي حرف واحد وضع للمعنى المقصود (و)^(٣) إنما قلنا في قولك: شَيْهٌ^(٤) قَهٌ^(٥) دِهٌ: إن الوزن عَهٌ؛ لأجل أنا رأيناه مأخوذاً من وَشَيْتٌ، وكان الشين فيه عيناً، وليس يوجد للحروف أصل تؤخذ منه، ولا شَيْءٌ يشتق منها، ولو جاز تمثيل قد، لجاز تمثيل الألف في قَامَا، وتاء التأنيث في قَامَتْ، وذلك محال، فإن وجدت الحرف على مثال الاسم والفعل، جاز لك أن تمثله من غير أن تحكم بزيادة وقلب، فتقول في سَوَفَ: إِنَّ وزنه فَعْلٌ؛ لأن هذا التمثيل أمر يتعلق بالظاهر على أن الأقيس أن لا يتعرض للتمثيل في الحرف أصلاً، ولا يجوز أن تقول في نحو عَلَى وإلى: إن الألف فيه منقلبة من حرف لين لأجل أن الحرف يرتحل كما يستعمل في أول أحواله، ولو كان القصد أن يكون آخره ياء لقليل:

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ (ولا).

(٣) (و) ليست في: (أ، ود).

(٤) في ر، وظ: (ش، ق، د).

(٥) قَهٌ: أمر من وَقَى، وده: أمر من وَدَى.

إِلَىٰ أَوْ إِلَوٍّ إِنْ قَصَدَ الْوَاوُ، كَمَا قَالُوا: لَوْ وَكَيْ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي
/حَتَّى: إِنْ وَزَنَهُ فَعَلَى، وَإِنْ الْأَلْفُ زَائِدَةٌ لِأَجْلِ أَنَّكَ لَمْ تَجِدْ لِلْحَرْفِ هَذِهِ
الطَّرِيقَةَ، وَلَوْ قُلْتَ: ذَلِكَ لَكُنْتُ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ يَقُولُ: إِنْ حَتَّى مِنْ تَرْكِيبِ حَتَّ
يَحْتُ مِثْلًا، وَذَلِكَ مُحَالٌ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَكُونُ مُشْتَقًّا، وَمِمَّا يَزِيدُ
حَدِيثَ تَرْجِسٍ وَضُوحًا أَنَّكَ تَقُولُ: تَيَّرُوزُ، أَوْ تَوَّرُوزُ، فَتَحْكُمُ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ وَإِنْ
كَانَ أَعْجَمِيًّا لِأَجْلِ أَنَّهُمْ إِذَا أَخَذُوا مِنْهُ فِعْلًا حَذَفُوهُ نَحْوُ: قَوْلِهِمْ: تَيَّرَزَ وَتَوَّرَزَ،
وَقَوْلِ ^(١) عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَّرَزُوا بِنَاءً، فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، لَوَجِبَ
أَنْ لَا يَجُوزَ الْحُكْمُ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ فِي تَيَّرُوزَ، وَنَحْوِ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، فَكَمَا
جَازَ أَنْ تَقُولَ فِي لِحَامٍ فِعَالٌ، فَتُمَثِّلُ كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي تَرْجِسٍ: تَفْعِلُ.

وزيادة النون على الوجوه الثلاثة، فالأول: أن تكون لمعنى كنون
تَفْعَلُ ^(٢)، وكذا نون سَكْرَانٍ وَعَطَشَانٍ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ يَخْتَصُّ
بِالتذكير، وَلَا يَكُونُ النُّونُ فِي هَذَا لِلإِلْحَاقِ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ مِثَالُ فَعْلَالٍ لَا يَكُونُ
فِي الْكَلَامِ ^(٣) إِلَّا مُضَاعَفًا، وَأَمَّا وَزَنَ ^(٤) تَفْعَلُ ^(٥) فَمِنْ الْحَالِ تَقْدِيرِ الإِلْحَاقِ فِيهِ
لِأَجْلِ أَنْ ^(٦) النُّونُ زِيَادَةٌ لِحَقَّتْهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ
لَوَجِبَ أَنْ تَقُولَ فِي نُونٍ تُدْخِرُجَ: إِنَّهَا لِلإِلْحَاقِ، وَذَلِكَ ظَاهِرُ الْاِخْتِلَالِ، إِذْ لَيْسَ
عَلَى هَذَا الْمِثَالِ فِعْلٌ فَيَصِحُّ تَقْدِيرُ الإِلْحَاقِ فِيهِ، كَمَا قَدْ يَصِحُّ فِي الظَّاهِرِ لِمَنْ يَتْبَالَهُ

(١) في ر، وظ: (قول أمير المؤمنين).

(٢) أي الفعل المضارع.

(٣) انظر ١٢٦٠.

(٤) في ر، ظ: (نون).

(٥) أي الفعل المضارع.

(٦) في ر، وظ: (لأجل أنه زيادة لحقت).

أن يقدر إلحاق نَفْعَلْ بِدَحْرَج.

والثاني: أن تكون للإلحاق كنون عَنَسَلْ وَعَنَبَسَ هما ملحقان بِجَعْفَرَ، وكذا نون جُنْدَبَ على مذهب أبي الحسن.

والثالث: أن تكون زيادة محضة كنون كَنَهَبُلْ لما تقدم ^(١) أنه ليس في الكلام أصل على مثاله فيصح إلحاقه ^(٢) به.

(١) انظر ١٢٦٣.

(٢) (به) ليست في ر، وظ.

باب زيادة التاء

التاء تكثر زائدة في تَفْعِيل مصدر فَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ مصدر تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ مصدر تَفَاعَلَ، (وَتَفَعَّلَ)^(١) في نحو: التَّقْتَال والتَّضْرَاب والتَّنَوَاء، وفي أَفْتَعَلَ واستَفَعَلَ، وتدخل للتأنيث في نحو: قَائِمَةٌ وفي ثَمَرَةٌ، وفي الجمع مع الألف نحو^(٢): ثَمَرَات، وفي سَنَبَةٌ^(٣)؛ لأنهم قد قالوا في معناه: مرت عليه سَنَبَةٌ من الدَّهْر^(٤)، وكذلك في عَفْرِيت^(٥) وَمَلَكُوت وَجَبْرُوت وَرَغَبُوت وَرَهْبُوت^(٦) وفي تَجْهَف^(٧) وفي تَنْضُب^(٨)، وفي التَّرْبُوت؛ لأنه يعني به الدَّلُولُ يقال لِلدَّلُول^(٩): مُدْرَب، فأبدلت التاء من^(١٠) الدَّال كما أبدلوها في دَوْلَج، وإنما هو

(١) (وتفعال) ليست في أ، والتكملة شاذلي.

(٢) في التكملة شاذلي: (في نحو: ثمرات ومسلمات).

(٣) السنبطة: الحقة. اللسان (سنب).

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٨/٢، وتهذيب اللغة ١٤/١٣.

(٥) في التكملة (وفى).

(٦) لأنها من الملك والجريّة والرغبة والرغبة. انظر الكتاب ٣٤٨/٢.

(٧) التجفاف: الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب ذهبوا به إلى معنى الصلابة والجفوف. اللسان (جفف).

(٨) تنضب: شجر ضخيم يقطع منها العمدة للأخبية وأحدثها تنضبة. تهذيب اللغة ١٤٧/١٢. وانظر كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها ٤٠٠، وحنائق الأدب ٢٣٩، واللسان (نضب).

(٩) في أ: (الدليل).

(١٠) في التكملة (من الدال التاء كما أبدلوا منها).

تَوَلَّجَ^(١)، وفي العَنَكَبُوت؛ لأنهم قالوا^(٢): العَنَكَبَاءُ وقالوا: العَنَّاكِبُ^(٣)، وفي
/التَّنْبِيْثِ؛ لأنه ليس مثل قَنْدِيل^(٤) ^(٥)، وزادوها^(٦) في الفعل نحو: أَنتَ تَفْعَلُ^(٧)، ٢٢٦/أ
وهي تَفْعَلُ، وهي فيما عدا هذه الأشياء ونحوها لا تزداد إلا بثبت^(٨) ^(٩).

قال المفسر:

أعلم أن التاء تزداد أولاً وآخرًا، وهو في ذلك يكون مُطَرِّدًا وغير مُطَرِّد،
فزيادتها أولاً على الاطراد نحو: تَفْعِيلُ في مصدر فَعَّلَ، والتَّفْعَالُ في مصدر كثير
من الأفعال نحو: التَّقَاتِلُ والتَّضْرَابُ والتَّنَوُّاطُ^(١٠)، وغير ذلك مما لا يحصى، وفي
الفعل نحو: تَفَاعَلَ وتَفَعَّلَ وفي مصدرهما نحو: التَّقَاتُلُ والتَّقَطُّعُ، وزيادتها آخرًا

-
- (١) الدوَلج والتوَلج: الكناس الذي يتخذُه الوحش في أصول الشجر، الأصل وولج فقلبت الواو
تاء ثم قلبت دال، انظر تهذيب اللغة ٦٥٥/١٠، واللسان (ولوَج).
- (٢) في التكملة (قد قالوا).
- (٣) انظر الكتاب ٣٤٨/٢، والمتع: ٢٧٧.
- (٤) قال سيبويه في ٣٤٨/٢: (وكذلك التنبيت والتمتين؛ لأنهما من المتن والنبات ولو لم يجد
ما تذهب فيه التاء لعلمت أنها زائدة؛ لأنه ليس في الكلام قنديل).
- (٥) في التكملة شاذلي: (قنديل وفي ترتب لأنهم قالوا: ترتب وكذلك تنفل وفي تدرأ لأنه
من درأ يقال: هو ذو تُدْرَأ).
- (٦) في أ: (زادها).
- (٧) في التكملة شاذلي: (أنت تفعلين).
- (٨) أي بحجة.
- (٩) التكملة شاذلي: ٢٤١، والتكملة مرجان: ٥٥٩، ٥٦٠، وانظر الكتاب ٢٤٧/٢-٢٤٩،
والأصول ٢٤١/٣-٢٤٣.
- (١٠) التنواط: ما يعلق من الهودج يزين به. اللسان (نوط).

نحو: تاء التأنيث في الصفات كَقَائِمٍ وَقَائِمَةٌ وَحَسَنٌ وَحَسَنَةٌ، وكفى به استمراراً، وكذلك نحو: ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ؛ لأنه قريب من نحو: قَائِمٍ وَقَائِمَةٌ في الكثرة، وكذلك تاء الجمع نحو: مُسْلِمَاتٍ وَثَمَرَاتٍ.

وأما زيادتها أولاً على غير الاستمرار، فنحو: تَجَفَّافٌ، و^(١) حَكَمُوا بزيادة التاء؛ لأنهم أخذوه من تركيب جَفَّ لما فيه من الصَّلابة واليُبوسة، وليس كذلك تَنْبَالٌ للقصور لأجل أنه فِتْعَالٌ كَعِنْقَادٍ ^(٢)، وذاك أن معنى التَّبَلِ الْقَطْعُ، والقَصِيرُ قد قطع عن حد الكمال، وقال بعضهم: إنه من النَّبَلِ ^(٣) حتى كأنه صغير مثله والأول أوضح، وتاء تَنْضُبُ زيادة إذ ليس هناك مثل جَعْفُرٍ ^(٤)، وفي الكلام مثل تَفْعُلُ، وكذا تَرْتُبُ على ما مضى ^(٥) هذا والاشتقاق يدل على زيادته في ترتب؛ لأنه بمعنى الراتب الثابت.

وتُتْفَلُ بضم التاء والفاء تاؤه مزيدة؛ لأنهم قالوا: تُتْفَلُ بضم التاء وفتح الفاء وتُتْفَلُ بفتح التاء وضم الفاء، وليس لهما مثال في الأصول ^(٦)، وتاء تَنْبَيْتُ زائدة؛ لأنه من النَّبْتِ، ومثال تَفْعِيلٍ لا يكون في غير المصادر، وقال شيخنا في

(١) ليست في ر، وظ.

(٢) في اللسان "عنقد": (العنقود والعنقاد من النخل والعنب والأراك).

(٣) في تهذيب اللغة ٣٥٩/١٥: (النبل: هي حجارة الاستنجاء ونراها إنما سميت نبلا لصغرها وهذا من الأضداد في كلام العرب يقال للعظام: نبل، وللصغار: نبل)، وفي ٣٦٠/١٥: (وأما النبل فقد جاء بمعنى النبل والجسيم وجاء بمعنى الخسيس، ومنه قيل للرجل القصير: نبل وتنبال)، وانظر اللسان (نبل).

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/٢.

(٥) انظر ص: ١٢٣٥.

(٦) انظر الكتاب ٣٤٧/٢، والمنتخب من غريب كلام العرب ٥٣٧.

تَصْدِير^(١) للحبل: إنه يجوز أن يكون مسمى بالمصدر (من صَدَّرْتُهُ فإن جاز ذلك لم يمتنع أن يقال في تَنْبِيت: إنه مصدر)^(٢) نَبَتَ أَوْقَعَ عَلَى النَّبَاتِ.

وَأَمَّا تَاءُ تَوَلَّجَ فَبَدَلَ مِنَ الْوَاوِ، وَالْأَصْلُ وَوَلَّجَ.

وَالْتَاءُ الْأَوَّلَى فِي تَرَبُّوتٍ أَصْلٌ، فَقَدْ أَبْدَلُوا مِنْهُ الدَّالَ حَيْثُ قَالُوا: مَدَرَّبٌ؛ لِأَنَّ التَّرَبُّوتَ هُوَ الذَّاقَةُ الْمَذَلَّةُ، وَالْمَدْرَبُ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى، وَشَبَّهَ بِذَوَلَّجَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الدَّالَ فِي الدَّوَلَّجِ مَبْدَلٌ مِنَ التَّاءِ فِي تَوَلَّجَ.

وَزِيَادَتُهَا آخَرًا غَيْرَ مَطْرُودٍ نَحْوُ: عَفَرِيَّتٍ مِنَ الْعِفْرِ الْوِزْنُ فِعْلِيَّتٍ، وَقَالُوا: تَعَفَّرَتِ، وَمِثَالُهُ تَفَعَّلَتْ، وَكَذَا مَرَّتَ عَلَيْهِ سَنَبَةٌ مِنَ الدَّهْرِ التَّاءُ الْأَوَّلَى مُزِيدَةٌ وَوِزْنُهُ فَعْلَتَةٌ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: سَنَبَةٌ عَلَى وَزْنِ ثَمَرَةٍ، فَحَذَفُوا التَّاءَ، وَكَذَا جَبَرُوتٌ، وَرَغَبُوتٌ وَرَهَبُوتٌ، وَهُوَ فِي هَذَا النَّحْوِ كَثِيرٌ/ وَكَذَا تَاءُ عَنكَبُوتٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: الْعَنَكَبَاءُ فَحَذَفُوهَا، وَأَمَّا الْعَنَاكِبُ فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا مِنْهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّصْغِيرِ^(٣)، وَقَوْلُهُ: "وَهِيَ فِي مَاعِدَا هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا تَزَادُ إِلَّا بَثْبَتْ، يَعْنِي أَنَّ التَّاءَ إِذَا وَقَعَ حَشْوًا فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا افْتَقَرَ إِلَى دَلِيلٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَقَعَ صَدْرًا فَتَنْبِيتٌ لَوْ كَانَ لَهُ مِثَالٌ فِي الْأَصُولِ لِحُكْمِنَا بِأَنَّ التَّاءَ أَصْلٌ، وَلَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ قُنْدِيلٍ (بِفَتْحِ الْقَافِ)^(٤) حُكْمِنَا بِالزِّيَادَةِ.

(١) انظر تهذيب اللغة ١٣٣/٢.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) انظر ص: ١٠٣٦.

(٤) (بفتح القاف) ليس في ر، وظ.

قال صاحب الكتاب:

باب زيادة الهاء (والسين واللام وغيرها)^(١)

الهاء تزداد في الوقف في نحو: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾^(٢) و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾^(٣) وَكَيْفَةً وَلِمَةً
وَمُسْلِمُونَهُ، فإذا أدرجت سقطت.

وقد زيدت في أَهْرَاقٍ^(٤) وفي أُمَّهَاتٍ^(٥).

وزيدت السين في اسْتَفْعَلَ وفي أَسْطَاعٍ كما زيدت الهاء في أَهْرَاقٍ.

وقد زيدت اللام في ذَلِكَ وَهُنَالِكَ وفي عَبْدَلٍ^(٦).

فأما هَيْقَلٌ^(٧) فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ الْهَيْقَلِ^(٨) كانت اللازم زائدة، وإن أَخَذْتَهُ
مِنَ الْهَقْلِ كانت الياء زائدة فهذه عشرة أحرف.

وقد تزداد حروف من غير حروف الزيادة، وذلك ما تكرر في الأبنية

في مواضع الفاء والعين واللام، فأما الفاء فلم تكرر إلا مع غيرها في^(٩)

(١) ما بين القوسين زيادة لبيان حروف الزيادة التي ذكرها في المتن.

(٢) تقدم ورودها ص ٢٣٦ .

(٣) تقدم ورودها ص ٣١٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣٣٣/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٦، والمتن ١٧١/١، وشرح الشافية للرضي
٣٨٤/٢.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥.

(٦) انظر الكتاب ٣١٣/٢، والمقتضب ٦٠/١، والمنصف ١٦٥/١، ١٦٦، والخصائص ٤٩/٢.

(٧) الهقل: الظليم، والنعامه هقلة. تهذيب اللغة ٤٠١/٥.

(٨) الهيق من الرجال الطويل المفرط الطول، وقيل: هو الطويل الدقيق ولذلك سمي الظليم هيقا
والأنثى هيقة. اللسان (هيق).

(٩) في التكملة مرجان: (نحو).

مَرْمَرِيس^(١) والعين قد^(٢) كررت في مثل جَبَاء^(٣) وضَرْبٍ، واللام كررت^(٤) في مثل قِرْشَب^(٥) وعِثُول^(٦) .

وقد كرروا العين وحدها في مثل خَفَيْفَد^(٧) وعَثُول^(٨) ، ومع اللام صَمَحَمَح^(٩) وذُرْخَرَح^(١٠) ، فهذه الحروف زوائد لاشتقاقك من الكلمة ما يسقط فيها؛ لأن ضَرْبٍ من الضَّرْبِ، وتقول: قَرَّاشِب وعَثُول، فيسقط في التكسير أحد الحرفين، وتقول في ذُرْخَرَح: ذُرَّاح، فيسقط الحرفان المكرران^(١١).

قال المفسر:

اعلم أن الهاء تزداد مطردة، وغير مطردة، فالمطردة مجيئها في الوقف لبيان الساكن^(١٢) نحو: يا عَمْرَاهُ، أو^(١٣) لتقرير^(١٤) الحركة نحو: (كِتَابِيْه)

-
- (١) مرمريس: ففعيل وهي الداهية سر صناعة الإعراب ٢٤٧.
 - (٢) (قد) ليست في (التكملة).
 - (٣) جبَاء: الجبَاء من النساء بوزن جباع التي لا تروع إذا نظرت. تهذيب اللغة ١١/٢١٧.
 - (٤) (كررت) ليست في (التكملة).
 - (٥) قرشب: رجل قرشب سيء الحال، وقيل: الأكل. تهذيب اللغة ٩/٣٨٢.
 - (٦) عثول: رجل عثُول قَثُول إذا كان عيباً فدماً ثقيلاً. تهذيب اللغة ٢/٣٢٩.
 - (٧) خفيفد: الخفيفد من الظلمان الطويل الساقين. تهذيب اللغة ٧/٢٨٥.
 - (٨) عثول: العثول والعثول: الكثير اللحم الرخو. اللسان (عثل).
 - (٩) صمحمح: الصمحمح الرجل الشديد. تهذيب اللغة ٥/٣٣٦.
 - (١٠) ذرحر: الذرحر: دوية أعظم من الذباب شيئاً مجزع مبرقش بحمرة وسواد وصفرة لها جناحان تطير بهما، وهو سم قاتل. اللسان (ذرح).
 - (١١) التكملة شاذلي: ٢٤٢، والتكملة مرجان: ٥٦٠-٥٦٢.
 - (١٢) أي حرف المد. انظر الكتاب ٢/٣١٢، والمقتضب ١/٦٠، وسر صناعة الإعراب ٥٦٧.
 - (١٣) في ذر، وظ (و).
 - (١٤) في أ، ود: (لتقدير)، ومعنى تقرير الحركة ببيانها.

و(حِسَابِيَّة) وأخذته بِحُكْمِكَة^(١) على ما مضى في باب الوقف^(٢) .
 وغير المطرد نحو: الهاء في أُمّهَات إنما هو على أُمّ وأُمّات، ثم زيدت
 الهاء، فوزنه فَعْلَهَات، وقد جاء أُمّات كقوله:
 أُمّاتُهُنَّ وطَرَقُهُنَّ فَحِيلًا^(٣)
 ولا يكاد يوجد الهاء في الواحد نحو: أُمّهَة، وقد جاء في الشعر أُمّهَة
 قال:

أُمّهَتِي حِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي^(٤)

-
- (١) في ظ: (بحكمه).
 (٢) انظر ص: ٢٣٦، ٣١٩ .
 (٣) عجز بيت من البحر الكامل، قائله الراعي النميري، وصدره:
 كانت نجائبٌ منذرٌ ومحرّقٌ
 نجائب: النجائب الإبل العتيقة المنجبة، منذر: هو المنذر بن ماء السماء، محرق: هو عمرو
 بن هند، طرّقهن: الطرق الضراب، فحيلة: الفحيل الكريم.
 أي الذي طرق أمهاتهن كان فحلا منجيا.
 الشاهد: قوله: "أُمّاتهن" حيث جاء الجمع بدون الهاء، وهي في غالب الأمر فيمن يعقل
 وفيما لا يعقل بغيرها.
 ورد في شعره: ٤٨، والإبل للأصمعي: ٩٧، والبيان والتبيين ٩٦/٣، وأدب الكاتب:
 ٢٠٧، وجمهرة اللغة ١٧٦/٢، وتهذيب اللغة ٧٤/٥، وسر صناعة الإعراب: ٥٦٥،
 ومعجم مقاييس اللغة ٢٢/١، ٤٧٩/٤، وجمهرة أشعار العرب ٩٣١، والاقطصاب
 ١٧٤/٣، ١٧٥، والمسلسل: ١٧٦، والأساس (فحل)، وشرح المفصل ٤/١٠، واللسان
 والتاج (فحل).
 (٤) رجز قائله قصي بن كلاب.

وقالوا: إن الهاء يختص بما يعقل^(١)، وكأن ذلك ضرب من تغيير المعنى لتغيير اللفظ بالزيادة، كما أن العَدِيل لا يكون إلا لما يعقل، والعَدْل يكون للجميع^(٢)، ونحو ذا هو الغالب في مذاهبهم، وشبه شيخنا، / رحمه الله اختصاص الجمع بالهاء بقولهم^(٣): اسْتَتُوا^(٤) في الجذب خاصة، وذاك أن التاء بدل من الواو^(٥)، ولم يفعل ذلك حيث يراد الدخول^(٦) في السنة أو مضيتها

= خندف: أم مدركة وزوجة إلياس واسمها ليلي بنت عمران بن الحارث من قضاة.

إلياس: هو إلياس بن مضر بن نزار.

الشاهد: قوله: "أمهتي". حيث جاء الهاء في الواحد ضرورة.

ورد في: جمهرة اللغة ٢٦٧/٣، وأمالى القالى ٣٠١/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٦٤، والمحتسب ٢٢٤/٢، وسمط اللآلي: ٩٥٠، والمفصل: ٣٥٩، والبدیع: ٧٨٤، وشرح المفصل ٤/١٠، والمتن: ٢١٧، وشرح الشافية للرضي ٣٨٢/٢، واللسان (أمم)، وشرح الألفية للمرادی ٢٦١/٥، وتعليق الفرائد ٢٧٢/١، والعيني ٥٦٥/٤، والمزهر ١/١٧٩، والهمع ١/٧٠، وخزانة الأدب ٣٧٩/٧، وشرح شواهد الشافية: ٣٠١، والتاج (أمم).

(١) انظر: المقتضب ١٦٩/٣، وسر صناعة الإعراب: ٥٦٥.

(٢) قال سيويه ٢٦٧/١: (العديل ما عادلك من الناس، والعَدْل لا يكون إلا للمتاع) وانظر: المقتضب ٣٢٥/٤، والأصول ١/١٥٧.

(٣) في ر، وظ (كقولهم).

(٤) في الصحاح (سنا)، (تقول: أسنى القوم يسنون إسناء إذا لبثوا في موضع سنة، وأستنوا إذا أصابتهم الجدوبة تقلب الواو تاء للفرق بينهما).

(٥) قال سيويه في ٣١٤/٢: (ومن الياء إذا كانت لا ما في أستنوا ذلك قليل)، وانظر: ٤٠١/٢.

(٦) في أ: (على).

على الشيء بمعنى مُحَوَّل^(١) ، وهذا كله نوع من التصرف لا يوجب القياس التزامه، فلو استعمل زيادة الهاء في الواحد والجمع^(٢) ، وأبدل التاء من الواو في جميع تصرفات^(٣) سَنَة جاز، ولكن لما لم يفعل لم يلزم في ذلك تعليل من حيث إن الزيادة والبدل بمنزلة بناء الأصول نحو: أن تقول: رَجَال بكسر الراء، ولا تقول: رُجَال بالضم، وهذا شيء لا يجب فيه الاستمرار، وإنما يلزمك متابعتهم فقط، وأما ما وقع في هذا الكتاب الذي ينسب إلى الخليل من قوله: تَأْمَهَتْ فليس بَثَبَتْ، وإذا^(٤) ثَبَتْ فالوجه أن يكون بناء وضع من^(٥) ظاهر لفظ أُمّهات على منهاج دَعْدَع فيمن قال: دَاعٍ دَاعٍ، فإما أن يحكم؛ لأجله بكون^(٦) الهاء أصلا في أُمّهات حتى كأن وزنه فُعَلَات من تركيب أُمّهة، فمردود؛ لأجل أنا نراهم يقولون: أُمّ وأُمّات والأُمُومَة، فيصرفون الكلمة على تركيب أُمّ، ومن المحال صرفها إلى تركيب مجهول بشيء شاذ لم يثبت عن الثقات.

ومما زيد فيه الهاء أَهْرَاق يُهْرِيقُ إِهْرَاقَةً، وذاك أن الأصل أَرَأَقَ، ثم زيدت الهاء، ونظيره السين في اسْطَاع^(٧) ، وقال: صاحب الكتاب في هذا: إنه عوض

(١) في ر: (محوك).

(٢) في أ: (الجمع).

(٣) في ر، وظ، ود: (متصرفات).

(٤) في ر، وظ، ود: (أن أثبت).

(٥) في أ: (في).

(٦) في أ: (أن يكون الهاء أصلا في أمّهات لأجله).

(٧) انظر: الكتاب ٢/٣٣٣.

من حركة العين ^(١) ، واعترض أبو العباس فقال: إن الأصل أَرْوَقَ وَأَطَوَعَ، ثم نقلت الحركة من العين التي ^(٢) هي واو إلى الفاء، وقلبت العين ألفاً، فالحركة ^(٣) لم تذهب من الكلمة، فكيف يجوز أن يقال: إن السين والباء عوض منها، وليس الأمر على ما ظنه؛ لأن مقصود صاحب الكتاب أن التعويض وقع من ذهاب الحركة من نفس العين لا من ذهابها أصلاً، فكأنهم لما نقلوا الحركة من العين، وحركوا بها الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفاً، فلحق الكلمة ثلاثة أنواع من التغيير جعلوا هذا الحرف عوضاً من الوهن الذي لحقها هذا قول أبي علي على ما حكى شيخنا عنه ^(٤) ، ونظير هذا التعويض ما ذهب إليه صاحب الكتاب في أَيْتُق ^(٥) على القول الذي يجعل وزنه أَيْفُلًا على أن يكون الياء عوضاً من المحذوف، وكقول الجميع في همزة الوصل الكائنة في نحو: ابن: إنها عوض من اللام المحذوف، وكقولهم: مُغِيلِم في مُغْتَلِم ^(٦)، وهذا غير خارج من القياس؛ لأن الكلمة إذا أتاها تغيير جاز أن تُقَوَّى بزيادة شيء فيها، ولا يجب أن يفعل، ذلك في كل شيء؛ لأن هذا نوع من التنبيه على أن الأصل / في المعتل أن يبقى على ٢٢٧/ب حالته حتى إذا غير عوض عن التغيير، ونحو هذا يدل عليه بكلمة واحدة أو

(١) الكتاب ٣٣٣/٢ قال: (وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها).

(٢) في ر، وظ، ود: (الذي هو).

(٣) في ر، وظ، ود: (ألفاً لحركة).

(٤) (عنه) ليست في ر، وظ.

(٥) الكتاب ٣٣٣/٢.

(٦) انظر الكتاب ١١٠/٢.

كلمتين، فأما الاستمرار فلا يجب، ألا ترى أن القَوَد دليل على أن الأصل هو التصحيح، ثم إنه لا يَجِيء إلا في كلمات يسيرة.

وأما من أنكر اسطّاع وزعم أن الأصل اسطّاع، ثم حذفت التاء كما يقولون: اسطّاع^(١) وفتحت الهمزة، فبعيد لأجل أن إنكاره لا يخلو من وجهين: أحدهما: أن تقول: إنَّ السين لا يزداد في هذا النحو، فلا يحمل عليه مع الاستغناء عنه، فالجواب عنه أن السين قد ثبت كونه من حروف الزيادة، والقياس لا يمنع من زيادة الحرف في أيِّ موضع أريد.

والثاني: أن ينكره من حيث كان مثالا لا نظير له في الكلام.

والجواب عنه أن الدليل إذا دل على زيادة الحرف ومنع من كونه أصلا لم يمكن الامتناع منها، ألا تراه حكم بزيادة الهمزة والنون في إِنْقَحَلَ^(٢) لما دل الدليل عليه هذا وأنت تحكم بأن همزة الوصل قطعت، وذلك بعيد في القياس مفقود النظر في الاستعمال، فالحمل على ما ذكرنا أولى على كل حال، ثم إنك إذا حكمت بأن^(٣) اسطّاع^(٤) أصله اسطّاع، ثم قطعت الهمزة، وجب أن تقول: يَسْتَطِيع بفتح المضارع حتى لا يجري مجرى أَفْعَلَ أَلْبَتَّة، وقد ساعدتنا على جواز الضم هذا وقولك لا يخرج من التزام مثال لا نظير له، وهو أن (الأصل)^(٥)

(١) انظر الكتاب ٨/١، ٣٣٣/٢، ٤٢٩، وسر صناعة الإعراب: ١٩٩، وشرح الملوكي:

٢٠٨، والممتع: ٢٢٦.

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢.

(٣) في أ: (أن).

(٤) في ظ: (استطاع أصله اسطاع) وفي أصله اسطاع وفي د: (أصله أطاع).

(٥) (الأصل) ليست في: (أ).

اسْطَوَّعَ كما يكون في تقديرنا، فلم يحصل لك بمخالفتنا فائدة غير أن جعلت
الهمزة الموصولة مقطوعة، فسلكت طريقاً ^(١) لا يقبله القياس.

وأما أَهْرَاق فلا يحتمل إلا أن تكون الهاء زائدة، وليس هو من هَرَّاق في
شيء؛ لأن هاء هَرَّاق بدل من الهمزة في أَرَّاق، وهذه الهاء زائدة وليست ببدل،
فيقال: إنه لا يجوز أن يجتمع مع الهمزة كما لا يجتمع همزتان للتعدي، وليس
أَهْرَاق بعزير في كلامهم، فيستطاع إنكاره؛ لأنه قد كثر في الشعر الفصيح،
فمن ذلك قوله:

فُكُنْتُ كَمُهْرِيْقِ الَّذِي فِي سِقَائِهِ لِرَقْرَاقِ آلِ فَوْقَ رَايَةِ صُلْدِ ^(٢)

وقول الآخر:

فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيْقِ فَضْلَةَ مَائِهِ لِضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلَا يَتَرَفَّقُ ^(٣)

(١) في ر، وظ (طريقة).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله العدلي بن الفرخ.

الشاهد: قوله: "مهريق".

ورد في الحماسة ٣٧٨/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٢٨/٢، وشروح سقط الرند:
١٠٣، والاقتضاب ٢٤٣/٢، واللسان (حرف)، والتذكرة السعدية: ٩٣، والتاج (حرف)
في اللسان والتاج (جلد).

(٣) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله فقيلاً: إنه كثير، وقيل: الأحوص، وقيل: يزيد بن
عبد العزيز بن وهب مولى خزاعة.

نسب إلى كثير في ديوانه: ٢٣٧، واللسان والتاج (هرق).

ونسب إلى الأحوص في ديوانه: ١٦١، والأغاني ١٣/٩. وأدب الخواص للوزير المغربي ١٣٤/١.

ونسب إلى يزيد في: سر صناعة الإعراب: ٢٠٢.

وفي شروح سقط الرند ١٠٣: (وقال الأحوص لكثير عزة).

الشاهد قوله: "المهريق".

وقول الآخر:

دَعَا الطَّيْرَ حَتَّى أَقْبَلَتْ مِنْ ضَرِيَّةٍ دَوَاعِي دَمٍ مُهْرَاقُهُ غَيْرُ بَارِحٍ ^(١)

وقو الآخر أنشدته أبو الحسن:

قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ ^(٢)
وأنشد أيضاً:

/مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ مُهْرَاقٍ ^(٣)

٢٢٨/١

.....

(١) بيت من البحر الطويل، قائله قسام بن رواحة بن جل بن حق بن ربيعة، شاعر جاهلي.

أخبره في: المؤلف والمختلف: ١٢٧، ومعجم الشعراء: ٣٤٠.

يقول: إن الدم دعا الطير لأكل لحوم القتلى لما دها عليها فكأنه دعاها إليهم وهذا مجاز.

ضرية: قرية على طريق البصرة إلى مكة، بارح: زائل. الشاهد: قوله: "مهراق".

ورد في الحماسة ٤٧٤/١، والمؤلف والمختلف: ١٢٧، ومعجم الشعراء: ٣٤٠، وشرح

الحماسة للتبريزي ١١/٢، وشرح شواهد المغني: ٤٤٥، وشرح أبيات المغني ٣/٣٤٦،

والخزانة ٣٤١/٩.

والمؤلف والمختلف، ومعجم الشعراء (نازح).

(٢) رجز نسب في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب ١١٥/١، والبداية والنهاية ٦/٩، والتاج

(سور) إلى الأخطل، ولم أقف عليه في ديوانه .

بشر: بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص.

الشاهد: قوله: "مهراق".

وورد غير منسوب في الصحاح (سوا)، والخلل ٣٠٩، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع

المجاز ١١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٩/١، واللسان (سوا)، ورصف المباني: ٤٣٤

والبحر المحيط ١٣٤/١، والدر المصون ٢٤٣/١.

(٣) صدر بيت من البحر البسيط قائلته الخنساء تخاطب نفسها وعجزه:

..... سحا فلا عازب منها ولا راقٍ

وقال ذو الرمة:

فَلَمَّا دَنَتْ إِهْرَاقَةَ الْمَاءِ أَنْصَتَتْ لِأَعَزِّلَهُ عَنْهَا وَفِي النَّفْسِ أَنْ أَثْنِي^(١)

فهذا كله من أهراق، ولو كان من هراق، لوجب أن يكون الهاء متحركاً، كقول امرئ القيس:

وَأِنْ شِفَائِي غَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ^(٢)

.....

= فلا عازب: أي لا يعزب منها إلى غيرها أي إلى عين أخرى.

ولا رقي: لا ينقطع.

سَحًا: صَبًا.

ورد في ديوانها ١٠٦، وشرح ديوانها لثعلب ٣٠٤، تحقيق د. أنور أبو سليم، ونسبه صاحب الأغاني ١٣٣/١٤ إلى أم عمرو أخت ربيعة بن مكرم/ في أ (عينيك)، وفي الديوان (الدمع) بدل الماء.

(١) بيت من البحر الطويل.

انصت: يريد أن البكرة سكنت وكفت عن الصرير عندما وقفت عن الدوران ووصل الدلو إلى حافة البئر، وكاد أن يريق ماءه.

أثني: أي أمتاح دلوًا ثانياً.

الشاهد: قوله: "إهراقه" مصدر أهراق.

ورد في ديوانه: ١٧٨٣، وسر صناعة الإعراب: ٢٠٢، والاقتضاب: ٢٤٣، واللسان والتاج (هرق).

(٢) صدر بيت من البحر الطويلن عجزه:

وهل عند رسم دارس من معول.

عبرة: العبرة الدمعة، مهراقه مصبوبة، الرسم: الأثر، المعول: المبكى أو المعتمد.

الشاهد: قوله: "مهراقه" بتحريك الهاء.

ورد في ديوانه: ٩، والكتاب ٢٨٤/١، والأصول ٢٢٩/٣، وشرح القصائد السبع

وكان لا يقول في المصدر: إهْرَاقَة بل يقول: هَرَّاقَة، فكيف يصح الحكم بالشذوذ على شيء ينطق به الشعر هذا النطق الشائع.

ومن زيادة الهاء هِرْكَوْلَة وهِجْرَع وهَلْقَامَة على ما مضى ^(١).

وأما السين فزيدت زيادة مطردة (في اسْتَفْعَل، وغير مطردة) ^(٢) فيما ذكرنا من أسطّاع، ومع كاف الضمير؛ لأنه لا يستمر بل يكون في بعض اللغات ^(٣).

وأما اللام فزيدت فيما ذكره من هُنَالِكَ وَذَلِكَ وَالْأَلِ لِكَ ^(٤)، والغرض الدلالة على التراخي قال:

وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَلَا لِكَ ^(٥)

= الطوال: ٢٥، وشرح القصائد المشهورات ٦/١، وسر الصناعة: ٢٥٧، والمصنف ٤٠/٣، وأشعار الشعراء الستة ٣٠/١، وشرح المعلقات للزوزني: ٧، وشرح القصائد العشر: ١٨، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/٢، واللسان (همل)، والارتشاف ١٣٧/٢، والمغني: ٣٨٨، وشرح شواهد المغني: ٨٧٢، والهمع ٣٩٣/٤، والأشموني ١٢٢/٣، وخزانة الأدب ٢٧٧/٩، وشرح أبيات المغني ٦٦/٦، والدرر ١٣٩/٥. في الديوان (عبرة إن سفحتها) ولا شاهد فيه وفي الكتاب (شفاء).

(١) انظر ص: ١١٧٠.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ، ود).

(٣) هي كسكسة هوازن يقولون: أعطيتكس ومنكس وعنكس، وهذا في الوقف دون الوصل، انظر سر صناعة الإعراب: ٢٣٠.

(٤) معنى أولاً لك: أولئك، انظر سر صناعة الإعراب: ٣٢٢.

(٥) عجز بيت من البحر الطويل، نسبه ابن يعيش ٦/١٠، ٧، إلى الأعشى وليس في ديوانه. ونسب في النوادر: ٤٣٨، والخزانة ٣٩٤/١ إلى أخي الكلجة. الشاهد: قوله: "ألا لك".

=

ودلنا على زيادته أن الكلمة هي ذَا وَهْنَا وأَلَاء، ولو كان اللام معها
الوجب أن يستعمل هُنَالِ وَذَالِ وأَلال كله باللام، وَعَبْدَل من العَبْد.
وأما هَيَّقَل للظِّلِيم، فإذا كان من الهَقْل كَانَ وزنه فَيَعَلًا، وإذا كان من
الهَيَّقِ كَانَ اللام مزيدة والياء عينا، فحروف الزيادة هذه العشرة التي مضى^(١)
ذكرها.

وينبغي أن تعلم أنه إذا قيل: حروف الزيادة، فالمعنى أن الزيادة إذا
كانت فليست^(٢) إلا فيها، لا أن هذه الحروف تكون مزيدة أبداً، كيف وكل
منها يكون أصلاً في الكلم، والألف وإن لم يكن أصلاً في الاسم والفعل، فقد
يكون قائماً مقام الأصل نحو: قَالَ وَغَزَا، ويكون أصلاً محضاً في الحروف نحو:
مَا وَلَا لما تقدم من أن الألف لا تكون منقلبة عن واو ولا ياء، إذ لو كان آخر
الحرف واوًا أو ياءً، لبرز إلى اللفظ كقولهم: لَوَ وأَيَّ.

وأعلم أن أعرق الحروف في الزيادة هو حروف المد واللين؛ لأن فيها
تحسيناً للبناء، ثم ما يجانسها من الحروف الصحيحة. بيان ذلك أن الهمزة أشبه
شيء بالألف ومجاورة لها، فزيادتها تكثر كثرة مطردة، حتى يقضى بها في أول

= وورد غير منسوب في إصلاح المنطق: ٣٨٢، واللامات للزجاجي: ١٣٢، وشرح أبيات
إصلاح المنطق ٥٨٤، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٢، والمنصف ١٦٦/١، ٢٦/٣، وتهذيب
إصلاح المنطق ٢٧٨/٢، والمفصل: ٣٦٠، والمشوف المعلم: ١٣٠، والتصريح ١٢٩/١،
والدرر ٢٣٥/١.

صدره في النوادر والخزانة (ألم تك قد جربت ما الفقر والغني
ولا). وغيرهما: ألا لك قومي لم يكونوا أشابة.

(١) ١١٨٨ .

(٢) في أ (فليس).

كل كلمة كانت على مثال أَحْمَر، وإن لم يكن ^(١) الاشتقاق دالاً عليه، والميم يقارب حروف اللين أيضا لما فيه من الغنة، وهو من مخرج الواو، فزيادتها قد كثرت أيضا، ولم تكثر كثرة زيادة حروف اللين؛ لأنه يشاكلها ولا يبلغ رتبته في المد، وكذا النون يشابه هذه الحروف بالغنة، فكثرت زيادتها لذلك، ويتضح لك أن حروف المد واللين تربي / على الميم والنون بالزيادة أنك تجد من حروف ٢٢٨/ب اللين ما زيد لإطالة البناء نحو: كِتَابٌ وَعَجُوزٌ أكثر مما تجده ^(٢) في النون في نحو: عَقَنْقَلٌ، ألا ترى أن النون يغلب عليها أن تكون لمعنى نحو: نَفَعْلٌ وَانْفَعْلٌ، وكذا في فَعْلَانٌ تدل على التذكير، وليس له استمرار أقوى من كونه في هذا المثال، والتاء بعيد من حروف اللين من جهة الذوق، فلا تكثر زيادتها لغير معنى كثرة السنون والميم والهمزة، ألا ترى أن المطرد من زيادته لمعنى نحو: تاء التأنيث وتاء افتعل وما أشبهه، ولا يكون له باب يحكم فيه بزيادته على الاطراد، كما كان للهمزة والهاء، والسين أنقص الحروف تصرفا في الزيادة، كما ترى على أن الهاء قد فضل السين في ذلك، وهو أن مَحِيئَةً في الوقف قد اطرده نحو: ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾ ^(٣) و﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ ^(٤) وذلك؛ لأنه أشبه بحروف اللين وقريب من الألف، ولذلك قام مقامه في الوقف، فقليل: أَنَّهُ ^(٥) وَأَنَا ^(٦)، فهذه الحروف تتقاصر عن تصرف

(١) في ر، وظ، ود: (وإن لم يدل الاشتقاق عليه).

(٢) في أ (تجد).

(٣) تقدم ورودها ص: ٢٣٦.

(٤) تقدم ورودها ص: ٣١٩.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٥٥.

(٦) كذا في الأصول ولعل الصواب (في أنا)، انظر سر صناعة الإعراب: ٥٥٥.

حروف اللين بحسب قصورها عن مشاكلتها في الصوت والذوق كما ترى.
واعلم أن الزيادة إذا كانت لمعنى، فعلى ضربين لازم وغير لازم، فاللازم نحو أَلَفَ فَاعِلٌ، ألا ترى أن الصيغة كذا وضعت، فلا يقال: ضَارِبٌ وَضَرِبٌ وَقَاتِلٌ وَقَتِلٌ، ونحو: فَارِحٌ وَفَرِحَ على التعاقب لا على أن تكون الألف تدخل على فَرِحَ، وكذا مِمَّ مَفْعُولٌ، وما أشبه ذلك.

وغير اللازم نحو: تاء التانيث في قَائِمٌ وَقَائِمَةٌ، وعلامة التشية والجمع نحو: ضَرَبَا وَضَرَبُوا وَضَرَبْنَ عَلَى حَدِّ "أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ"^(١) ونون الإعراب نحو: يَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ، وذلك أن المعنى يقتضي امتناع هذه الزيادات من أن يلزم إذ لو قلت: قَائِمَةٌ أَبَدًا كنت قصرت اسم الفاعل على التانيث، وكذا لو قلت: (ضَرَبُوا أَبَدًا كُنْتَ)^(٢) قد خصصت الفعل بجمع المذكر دون غيره، وذلك مما لا يجوز، وعلى هذا يجري كلامهم فاعرفه.

وأما الزيادة التي لغير معنى، فمن شأنها أن تلزم؛ لأن الغرض فيها البناء نحو: كِتَابٌ وَعَجُوزٌ، فَإِنْ جَاءَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ أَنْ يَحْذَفَ وَيُثَبَّتَ، فبِمَنْزِلَةِ أَنْ يَصَاغَ مثالان في شَيْءٍ وَاحِدٍ، والزيادة لا تكون في غير هذه الحروف العشرة، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ^(٤) فلا يعتد به كقوله:

(١) انظر الكتاب ٢٣٦/١، ٢٣٧، والتبصرة: ١٠٧، ١٠٨، وشرح المفصل ٨٧/٣، وأوضح السالك ٣٤٥/١.

(٢) ما بين القوسين ليس في (ظ).

(٣) (قد) ليست في (ر).

(٤) (منه) ليست في أ.

وَحَافَتْ مِنْ جِبَالِ الصُّغْدِ نَفْسِي وَحَافَتْ مِنْ جِبَالِ خُورَزْمٍ^(١)

زاد راء وحَسَّنَ ذلك أنه أعجمي، وهم يتهاونون بذلك من حيث إن مبنى الأعجمي على التغيير والنقل من شيء إلى شيء، فلا تحكمن / بزيادة شيء ٢٢٩/أ من غير هذه الحروف.

وحكي^(٢) أن أبا العباس كان يخرج الهاء من حروف الزيادة، وذلك غير مرضي؛ لأنه قد اعترف بكونه مزيداً في الوقف^(٣)، وقد جاء في غيره نحو: أُمَّهَاتٌ وَأَهْرَاقٌ هذا وإن أوجب امتناع الهاء من أن تكثر زيادته في غير^(٤) الوقف خروجه من حروف الزيادة، فكيف لا يوجب ذلك في السين، وهو يستمر مزيداً في موضع واحد، وهو استفعل؛ لأن قولهم: أَكْرَمَكَسَ شيء يختص

(١) بيت البحر الوافر قائله شقيق بن سليك الأسدي.

الشاهد: قوله: "خوارزم" حيث زاد راء وهي ليست من حروف الزيادة. وقيل: إن "خوار" اسم مضاف إلى "رزم" سر صناعة الإعراب ١٩٢.

ورد في الحماسة ٣٨٤/١، وسر صناعة الإعراب: ١٩٢، وشرح الحماسة للثيريزي ١٤١/٢، وأمالى ابن السجري ٢٢٠/١، والمغرب للحوالي: ١٩٧، ومعجم البلدان ٣٩٦/٢ فيها (السغد)، وفي معجم البلدان (رمال) في الموضعين مكان (جبال).

(٢) ممن حكى ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب: ٦٢، ٥٦٣، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٣/٩، وابن عصفور في المتع: ٢١٧، والرضي في شرح الشافية ٣٨٢/٢ وغيرهم، وقد صرح المبرد بأن الهاء من حروف الزيادة في المقتضب ٥٦/١ قال: (هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها وهي عشرة أحرف: الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء واللام والميم)، وانظر ٦٠/١، ١٦٩/٣.

(٣) المقتضب ٦٠/١.

(٤) (غير) ليست في ر، وظ.

بالوقف، ولعل الذي نظر إليه يخيّل له أن الهاء في نحو: لِمَ شَيْء من تغييرات الوقف، فلا يعتد به، وليس هذا بواضح؛ لأن معنى الزيادة أن لا يكون من أصل التركيب، وقد وجد ذلك، فلا معنى لرده على أن أَهْرَاقَ وَهَلْقَامَةً، وما أشبه ذلك مما لا يمكن رده ^(١) يقتضي أن يكون الهاء مزيداً (فيه) ^(٢) .

ويزيده وضوحاً أن اللام ليس له موضع يستمر زيادته فيه، ولو تعسف متعسف أمكنه أن يقول: إن ذلك بناء على حدثه، حتى كأنه غير التقدير لما اتصل بكاف الخطاب، كما غير حيث قيل: هُوَلَاءِ، وتقول في عُبْدَل: إنه من تركيب آخر محتجاً بأن اللام لم يستمر زيادته كما استمر زيادة النون والتاء والميم، فيجب عليه أن يخرج اللام أيضاً من حروف الزيادة، فإن كان يرغب عن هذا التعسف، فما ذنب الهاء الذي أوجب إخراجه من جملة صواحبه مع أن له باباً من الزيادة ليس للام هذا واضح جداً.

وأما الزيادة للتكرير فنوع آخر يستمر في كل حرف إلا الألف فإنه مما لا استطاع ^(٣) تكريره، والهمزة قد كررت في نحو: سَمَّالٌ وَرَّءَاسٌ، وكذا ما من حرف إلا وفيه التكرير، وهذه الحروف إذا كررت لم تخل من ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون فاء والفاء لا تكرر (إلا) ^(٤) مع العين نحو: مَرْمَرِيس ^(٥)؛

(١) في ر: (رد أن يكون).

(٢) (فيه) ليست في: (أ).

(٣) في ر، وظ (يطاق).

(٤) (إلا) ليست في: (أ).

(٥) قال ابن جني في المنصف ١٢/١: (والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو مرمريس، وهي الداهية والشدة)، وقال في ١٣/١: (ومرمريت في معناه)، وانظر المسائل البصريات: ٦٦٧، ٦٦٨.

لأنه من المِرَاسَةِ ووزنه فَعْفَعِيل، وذكر صاحب الكتاب أنه لا نظير له، وحكى شيخنا عن أبي علي مَرَمَرِيَت للأرض القفرة من المَرْت^(١).

وإنما ترك تكرير الفاء على الانفراد من حيث إنك (لو)^(٢) حاولت أن تكرر الضاد من ضَرَبَ احتجت إلى أن تظهر المثليين إذ لو أدغمت لكان ابتداء بالساكن من حيث إن المدغم لا يكون إلا ساكناً، ولو اجتلبت لها همزة الوصل كُنْتَ تَجْلِبُ زيادة لزيادة على ما ذكرنا في امتناعهم من زيادة الألف أولاً^(٣)، فلما كان يؤدي تكرير الفاء منفردة إلى التزام الثقل لتوالي المثليين، أو تكلف همزة الوصل رفض ذلك، وحسن التكرير مع العين؛ لأنك إذا قلت: مَرَمَرِيَس / فصل ٢٢٩/ب الراء الأول بين الميمين، وفصل الميم أيضاً بين الرائين، فكل واحد من الفاء والعين يصون صاحبه من الثقل المؤدي إلى الإدغام، ولهذا من الشأن لم تكن الفاء والعين من موضع واحد إلا قليلاً، ألا ترى أنه قيل: دَدَن^(٤) فتوالى المثلان، ولم يمكن الإدغام كما كان في مَدَّ، وكَوَّكَب فصل بين مثليه، وأول أتى به على وجه يمكن فيه الإدغام.

والثاني: من التكرير هو العين نحو: ضَرَبَ وَقَتَال وجُبَاء، فهذا كله تكرير للعين على الانفراد، ألا ترى أن الفاء واللام واحد منهما لم يتكرر. والثالث: تكرير اللام (نحو)^(٥) خَدَبَ، وكذا قِرْشَبَّ وَعِثُولٌ، هو من

(١) في تهذيب اللغة ٢٨٠/١٤: (قال الأصمعي وغيره: المَرْت الأرض التي لا نبات فيها).

(٢) (لو) ليست في: (أ).

(٣) انظر ص: ١٢٠٢.

(٤) الددن: اللهو واللعب. تهذيب اللغة ٦٩/١٤.

(٥) (نحو) ليست في: (أ).

قَرَشَبَ وَعَثُولَ ألا تراك تقول: قَرَشَبَ وَعَثُولَ ^(١) ، فإن قلت: فكيف احتج أبو علي بالتكسير، وأنت إذا كسرت الخماسي حذفته الخامس، فماذا منع من أن يكون قَرَشَبَ كَجَرَدَ حُلّ.

فالجواب عنه ما تقدم في العناكب من أن الخماسي نحو: سَفَارِج لا يكون إلا على استكراه ^(٢) ، فلو كان قَرَشَبُ كَجَرَدَ حُلّ لم يكن تكسيه شائعا مستعملا، وأما عَثُولٌ فمن الثلاثي؛ لأن الواو لا يكون أصلا في بنات الأربعة، فوزنه فَعُولٌ.

ومن تكرير العين وحدها إلا أنه لم يدغم للفصل بين المثليين خَفَيْفَدَ، وَعَثُولُ الوزن فَعَيْعَلٌ من تركيب خَفَدَ وَعَثَلٌ، وقولهم: لِحْيَةٌ عَثُولِيَّةٌ ^(٣) من هذا، والوزن فَعُولِيَّةٌ، وكرر العين مع اللام نحو: صَمَحَمَحَ وذُرْخَرَحَ الميم عين ^(٤) والحاء لام، وقد كرر كما ترى، ويستدل على التكرير بقولهم: ذُرَّاح وإسقاطهم أحد المثليين، إذ لو كان ذُرْخَرَحَ خماسيا لم يأت منه ذُرَّاحُ فُعَّال فذُرَّاح نحو كُرَّام وحُسَّان.

(١) في أ: (عواثل).

(٢) انظر ص: ٨١٥ .

(٣) انظر اللسان (عثل).

(٤) في أ: (دحرح العين).

باب إبدال الحروف بعضها من بعض

إبدال الحروف على ضربين: أحدهما: بدل حرف من حرف لأجل الإدغام. والآخر: بدل حرف من حرف لغير الإدغام، فبدل الإدغام كإبدالك من الباء الميم في قولك: اصْحَمَطْرًا^(١) ، وإبدالك الصاد من الزاي في أَوْجَصًا^(٢) برًا، وهذا يذكر في الإدغام^(٣).

والضرب الآخر: بدل حرف من حرف لغير الإدغام. وحروف البدل أحد عشر حرفاً ثمانية^(٤) منها من الحروف الأول الزوائد، وثلاثة من غيرها.

فمن حروف البدل الهمزة ، وهي تبدل من الواو إذا كانت فاءً مضمومة، أو عَيْنًا نحو: أُجُوهُ وأُعِدَ، والعين نحو: أَدُورُ، وأبدلت من العين إذا كانت ياءً أو واوًا نحو: قَائِلٌ/ وبَائِعٌ، وأبدلت منهما أيضا لا مين في نحو: قَضَاءٌ ٢٣٠/أ وعَفَاءٌ، وأبدلت من الهاء في قولهم: ماء.

ومنها الألف وهي^(٥) تبدل من الواو إذا كان فاءً في لغة من قال:

يَاجِل^(٦) ، ومن الياء والواو إذا كانتا عَيْنين في نحو: بَابٌ ونَابٌ، وَقَالَ وبَاعَ،

(١) في التكملة اصحب مطراً.

(٢) انظر الكتاب ٤١٨/٢ وهي أوجز صابراً.

(٣) انظر ص: ١٦٨٢ .

(٤) ذكر تسعة فتكون حروف البدل اثني عشر.

(٥) في أ: (هو).

(٦) انظر الكتاب ٢٥٧/٢، والأصول ٢٥٤/٣، ٢٥٥.

وكذلك إذا كانتا لا مين ^(١) نحو: عَصَا وَرَحَى وَغَزَا وَسَقَى.

ومن التنوين في الأسماء المنصرفة نحو: رَأَيْتَ رَجُلًا، ومن النون الخفيفة في نحو: «لَنْسَقَعَا» ^(٢) ومن النون في إِذْن التي هي جواب وجزاء إذا وقفت عليها قلت ^(٣) : إذا ^(٤) ، ومن الهمزة في نحو: رَأْسَ وَفَأْسَ.

ومنها الياء وهي تبدل من الواو إذا كانت فاءً أو عينًا أو لامًا، فإبدالها ^(٥) من الواو فاءً نحو: مِيقَاتٍ وَمِيعَادٍ، وهو من الوَقْتِ والوَعْدِ، وَيَجَلُّ وَيُنْحَلُّ في بعض اللغات، وعينا نحو: قِيلَ ولأما في أَغْزَيْتَ، ومن الهمزة في بَثْرٍ وَذُنْبٍ.

ومنها الواو وهي تبدل من الياء إذا كانت فاءً في (نحو) ^(٦) مُوسِرٍ وَمُوقِنٍ، ومن الألف في نحو: ضَوَارِبٍ وضُؤِيرِبٍ، ومن الياء إذا كانت عينا في نحو: الكُوسَى ^(٧) والطُوبَى ^(٨) ، وإذا كانت لامًا في نحو: تَقْوَى ومن الهمزة في نحو: بُؤْسٍ وَسُؤْلٍ.

ومنها الميم وهي تبدل من النون إذا وقعت ساكنة قبل الباء في نحو:

(١) في التكملة شاذلي: (في نحو).

(٢) العلق (١٥).

(٣) في التكملة شاذلي: (فقلت).

(٤) انظر الأصول ٢٥٥/٣.

(٥) في أ: (فأما).

(٦) (نحو) ليست في: (أ).

(٧) في اللسان (كيس): (الكوسى والكيسى جماعة الكيسة).

(٨) الطوى جماعة الطيبة. اللسان (طيب).

قولهم: شَبَّاءُ^(١) والعَنْبَرُ^(٢)، فإذا تحركت في نحو: الشَّنْبُ^(٣) والعِنَبُ لم يبدلوا^(٤).
ومنها النون وقد أبدلت من الواو في نحو: صَنَعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ.
ومنها التاء وهي تبدل من الياء والواو إذا كانتا فائتين^(٥) نحو: اتَّعَدَ واتَّزَنَ
من الوَعْدِ والوَزَنِ واتَّسَرَ من أَيْسَرَ الْجُزُورِ^(٦)، وقد أبدلوها من الياء في
أَسْتَتُوا^(٧)، ومن السواو في قولهم: تالله وقالوا: اتَّلَجَ واتَّهَمَ وهما من الولوج
والوهم.

ومنها الهاء أبدلوها من الياء في قولهم: هَذِي أَمَةُ اللَّهِ، ثم قالوا: هَذِهِ أَمَةُ
اللَّهِ في الوقف والوصل، ثم^(٨) قالوا: هَذِهِ أَمَةُ اللَّهِ، فألحقوا^(٩) الهاء الياء في
الوصل وأبدلوها من الهمزة في هَرَّاقَ وَهَيَّاكَ يريدون أَرَّاقَ وَإِيَّاكَ^(١٠).
ومنها اللام أبدلوها من النون في أُصَيِّلَانَ، فقالوا: أُصَيِّلَال، فهذه
ثمانية^(١١) أحرف من حروف الزيادة.

(١) الشبَّاء: ذات الأسنان البيض.

(٢) انظر الكتاب ٤١٤/٢، والمقتضب ٢١٦/١، والأصول ٢٧٣/٣، والمتع: ٣٩١، وشرح
الشافعية ٢١٥/٣.

(٣) الشنب: رقة وبرد وعذوبة في الأسنان. اللسان (شنب).

(٤) في التكملة شاذلي: (يبدلوها)، وفي التكملة مرجان: (يبدلوها منها).

(٥) في أ: (زائدتين).

(٦) انظر الأصول ٢٦٩/٣.

(٧) انظر الأصول ٢٧٠/٣.

(٨) في التكملة (و).

(٩) في التكملة مرجان: (فألحقوها الياء).

(١٠) في أ: (إياك وقد أبدلوها اللام من النون في...).

(١١) تسعة كما عدّها تفصيلاً.

فأما الثلاثة الأخر التي ليست من حروف الزيادة، فالطاء، والدال، والجيم، فالطاء تبدل من تاء الافتعال إذا كانت الفاء من الكلمة حرفاً مطبقاً، وذلك قولك في مُفْتَعِلٍ من الصَّبَرِ: مُصْطَبِرٍ وفي مُفْتَعِلٍ من الضوء: مُضْطَاءٌ.

والدال تبدل من تاء الافتعال إذا كانت الفاء حرفاً مَجْهُوراً، وذلك قولك في / مُفْتَعِلٍ من الزَّجَرِ: مُزْدَجِرٍ، ومن الزَّيْنِ: مُزْدَانٍ ومن الزيارة مُزْدَارٍ، ومن الذِّكْرِ مُذَكِّرٍ، والجيم نحو: إبداهم إياها في الوقف ^(١) في نحو: عَرَيَانِيَّ والعَشْيِ، وقد جاء في غير الوقف نحو:

أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا ^(٢) ^(٣) ^(٤)

(١) انظر التبصرة: ٨٦٥.

(٢) رجز نسب إلى العجاج في القيسي: ٨٩٣ وليس في ديوانه والبيت بكماله:

حتى إذا ما أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

استشهد به على إبدال الجيم من الباء يريد أَمْسَيْتِ وَأَمْسَى. انظر شرح المفصل ٥٠/١٠، ٥١. ورد غير منسوب في الأصول ٢٧٥/٣، والسيرافي النحوى: ٥٧٩، والتصريف الملوكي: ٣٣، وسر صناعة الإعراب: ١٧٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ١٣٣، والمختسب ٧٤/١، والصحاح ٢٩٧ [باب الجيم فصل الألف] والتبصرة: ٨٦٦، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٧٣، والمفصل: ٣٧٣، وابن بَرَى: ٦٢٧، وشرح المفصل ٥٠/١٠، وشرح الملوكي: ٣٢٩، وشافية ابن الحاجب: ٣٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ٤١٣/٢، وضرائر الشعر: ٢٣٢، والمقرب ١٦٥/٢، والمتع: ٣٥٥، وشرح الشافية ٢٣٠/٣، واللسان (مسي)، وشرح الشافية للجاربردى: ٣٢٤، وشرح شواهد الشافية: ٤٨٦، والتاج (مسي).

(٣) في التكملة شاذلي: (أَمْسَجَا يعني أَمْسَتْ وَأَمْسَى).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٤٣، ٢٤٤، والتكملة مرجان: ٥٦٢-٥٦٦.

قال المفسر:

اعلم أن حروف البدل التي تأتي في غير الإدغام الاثنا عشر التي ذكرها ويشتمل عليها قولك: أَنْجَدْتَهُ يَوْمَ طَالَ ^(١) ، ومعنى قولنا: البدل في الحروف على ضربين:

الأول أن يراد كون الحرف ^(٢) عوضاً من حذف لحق الكلمة، كما ذكرنا في نحو: أَيْتَقَ وَمُعَلِّمٍ ^(٣) ^(٤) .

والثاني: أن يكون القصد أن يوضع لفظ موضع لفظ، كوضعك الواو موضع الياء في مُوقِن، والياء في موضع الهمزة في ذَيْب. فالضرب الأول ليس من هذا الباب في شيء، وإنما الباب من الضرب الثاني، فالهمزة تبدل من خمسة أحرف.

الأول الذي ذكره الواو، وذلك على ثلاثة أضرب. الأول أن يكون مطرداً لازماً وهو أن يجتمع واوان أوْلاً نحو: قولك في تصغير وَاَصِلْ: أَوْيَصِلْ؛ لأن الأصل وُويَصِلْ، فهمز همزاً واجباً ليزول اجتماع الواوين، ومثله وَاَقِيَّةٌ وَأَوَاقٌ؛ لأن الأصل وَوَاقٌ فَوَاعِلْ، فهمز الفاء قال:

(١) جمعها إسماعيل بن القاسم النحوى في قوله: (طال يوم أنجده) وجمعها غيره من النحويين في قوله: أدجمها لتنطوي، وجمعها نشوان في كلمات هي: أمات طويل جنده، وجاد طويل أمنته، ومجد طوانتها، شمس العلوم ١/١٤، ١٥.

(٢) في ظ: (الحروف).

(٣) في أ: (معلم).

(٤) انظر ص: ١٢٧٨ .

..... يَاعِدِي لَقَدْ وَقَتْكَ الْأَوَاقِي (١)

ومثله أَوَاسِطُ فِي جَمْعِ وَاسِطٍ (٢) ، وَأَوَاقِعُ فِي جَمْعِ وَاقِعَةٍ ، وَعَلَى هَذَا يَجْرِي الْبَابُ . وَأَمَّا الْأَوَّلَى فَالْأَصْلُ وَوَلَى ، وَهَمْزُ لاجتماع الواوين ، وَذَهَبَ أَبُو عَثْمَانَ إِلَى أَنَّ نَحْوَ: وَوَزِيْ لَمْ يَجِبْ فِيهِ الْهَمْزُ؛ لِأَنَّ الْوَائِ الثَّانِيَةَ (٣) مَدَّةٌ (٤) ، وَلَمْ

(١) عجز بيت من البحر الخفيف، قائله عدي بن ربيعة.
صدره:

ضربت صدرها إلي وقالت

الشاهد: قوله: "الأواقي" أصلها وواق فهمزت الأولى كراهة اجتماع واوين.
ورد في المقتضب ٢١٤/٤، والجمال: ١٥٥، وسر صناعة الإعراب: ٨٠٠، والمنصف ٢١٨/١، والصحاح (وقى)، وسمط اللآلي: ١١١، والحلل: ٢٠١، والمفصل: ٣٦١، وأمالي ابن الشجري ٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢، ٥٥٣، وشرح المفصل ١٠/١٠، وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٤، وشرح شذور الذهب: ١٤٦، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٦٣/٢، والمساعد ٤٩٦/٢، والعيني ٢١١/٤، والتصريح ٣٧٠/٢، والهمع ٤٢/٣، وإتحاف ذوى الاستحقاق: ١٩، ٤٠٨، والأشموني ١٤٥/٣، وخزانة الأدب ١٦٥/٢، والدرر ٢٢/٣.
في المصادر والمراجع السابقة "عديا" بالنصب ماعدا المفصل وشرح الجمل ٥٥٣/٢، والخزانة.

وانظر الخلاف في ذلك في: المقتضب ٢١٣/٤، والجمال: ١٥٤، ١٥٥.

(٢) في ر، وظ: (واسطة).

(٣) انظر المنصف ٢١٨/١.

(٤) قال ابن جني في المنصف ٢١٩/١: (وتقول: إن الواو الثانية في "وورى" إنما هي منقلبة عن ألف "وارى" فلم يجب همز الأولى لأن الثانية غير لازمة ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت: وأرى فزالت الثانية، وإن شئت همزت لانضمام الواو).

يرتضه أبو علي^(١)، وذلك أن الواو الثانية في وُوَلِي مدة، وقد التزم البدل مع ذلك، فالعلة عند أبي علي أن الواو الثانية لا تلزم من حيث إنك تقول: وآرَى، وَوَاو وُوَلِي لازمة، وفي ذلك كلام يأتي في موضعه.

والضرب الثاني: أن يكون همزاً مطرداً على الجواز دون الوجوب، وذلك إذا انضمت الواو ضمة لازمة نحو: أُجُوهُ وَأُعِدَّ وَأَذْؤُرَّ يجوز أن تقول: وُوُعِدَ، فلا تهمز، ولا يكون هذا إلا في الفاء والعين؛ لأن اللام إذا تحرك بالضم كانت حركته للإعراب، وحركة الإعراب عارضة لا تلزم، فلا يعتد بها، وذلك نحو: قولك: هذا غَزَوٌ ودَلَوٌ، ولا يجوز أن تقول: غَزَوٌ؛ لأن الواو لم يبن على الضمة، كما كان في قولك: وُجُوهُ ووُعِدَ، والعارض لا اعتداد به، وذهب أبو عثمان إلى أن همزها مكسورة كالمضمومة، وغيره يذهب إلى أنه يقصر على السماع، ولا يقاس كالمضمومة وهو كثير على كل حال / نحو: إِعَاءَ ووِعَاءَ ووفادة وإفادة وغير ذلك.

والضرب الثالث: أن يكون غير مطرد بوجه، وهو في الواو المفتوحة جاء ذلك في كلمات محصورة نحو: وَحَدٍ وَأَحَدٍ، وَوَجَمٍ وَأَجَمٍ، وَأَنَاةٌ وَوَنَاةٌ من الوبي^(٢)؛ لأن المرأة تُجَعَلُ كَسولاً^(٣) ألا ترى إلى قوله:

..... نُوُومَ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلٍ^(٤)

(١) انظر ص: ١٣٦٤ .

(٢) انظر الكتاب ٣٥٦/٢، والمنصف ٢٣١/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٥٦/٢، وص: ١٣٦٤ .

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، قائله امرؤ القيس، وصدرة:

وَيُضْجِي فَنَيْتُ الْمِسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا

فهذا على اختلاف المراتب:

المرتبة الأولى: لاجتماع الواوين لا يجوز إلا الهمز لفرط ثقله.

والمرتبة الثانية: للواو ^(١) المضمومة؛ لأنها تقارب الواوين من حيث إن الضمة شطر من الواو، ولا تبلغ ذلك المبلغ في الثقل، فتتخط رتبة بأن يجوز الهمز وتركه.

والمرتبة الثالثة: للمفتوحة؛ لأنها بعد المضمومة بدرجة من حيث إن الفتحة خفيفة فتتخط عنها بأن لا يجوز استمرارها، والمكسورة تدور بين المفتوحة والمضمومة، فمن ألحقها بالمضمومة، فلأجل أن الكسرة قريبة من الواو ومجانسة للضمة، ويشتركان في مواضع على ما مضى في غير موضع، ومن ألحقها بالمفتوحة، فلأجل أن الكسرة لا تثقل ثقل الضمة إذ ليست من نفس الواو.

وأوضح الأمرين أن ^(٢) تكون المكسورة ^(٣) لها منزلة بين المضمومة والمفتوحة، ويكون الهمز فيها كثيراً، فتفضل المفتوحة بالكثرة، ولا يطرد اطراده في المضمومة، فيقصر عنها، وذلك أن الكسرة تنقص عن الضمة من حيث إنها

- نؤوم الضحى: أي لها من الخدم من يكفيها فهي لا تهتم بأمرها.

لم تنتطق: أي لم تشد عليها نطقاً بعد تفضل، والتفضل لبس ثوب واحد، أي ليست بخادمة فتفضل وتنتطق للخدمة.

ورد في ديوانه ١٧، وشرح القصائد السبع الطوال ٦٥، ونقد الشعر ١٥٨، وشرح القصائد المشهورات ٢٥/١، وأشعار الشعراء الستة ٣٥/١، وشرح المعلقات للزوزني: ٢٠، وشرح القصائد العشر ٤٦ والتاج (فضل).

(١) في أ: (الواو).

(٢) في ر: (أو).

(٣) في ر، وظ، ود: (للمكسورة منزلة).

ليست من جنس الواو صريحا، وإنما هي مقاربة للواو، وتزید على الفتحة من حيث إنها أشبه بالواو؛ لأن الضمة والكسرة أختان كالواو والياء، وليست الفتحة كذلك؛ لأن الألف ينفرد ألا ترى أنه لا يشارك واحداً من الواو والياء كما يشتركان في نحو: صُدُودٌ وَعَمِيدٌ، وأما الياء والواو في نحو: كِسَاءٌ وَرِدَاءٌ، فإنهما قد صارا إلى الهمزة كما ترى، والأصل كِسَاوٌ وَرِدَايٌ من الكِسوة والرَّذِيَّة ^(١) وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أن الكلام على الظاهر وهو أنهما قلبا همزة.

والمذهب الثاني: مذهب ذوى التحقيق أن الكلام ليس على ظاهره، وأن الواو والياء قلبا ألفين فاجتمع ألفان، فوجب تحريك الثانية، والألف إذا تحركت صارت همزة، ولما كان الألف التي حكمنا بأنها ^(٢) قد انقلبت عنها الهمزة بدلا من الواو والياء جاز لهم أن يقولوا: إن الهمزة بدل من الواو والياء من حيث إن العود إليهما على الحقيقة، والذي دعاهم إلى ذلك هو أن الهمزة/ لا تقارب الواو والياء مقاربة الألف لهما، فكان أن يحكم بانقلابهما إلى الألف التي هي أختهما، ثم مصير الألف إلى الهمزة التي هي من جنسها أقوى عندهم، ولما كان الفتحة فيما قبل الواو والياء المتحركين، توجب قلبهما ألفا كقولك: قَالَ وَبَاعَ، والأصل قَوْلَ وَبَيْعَ نُزِلَتْ الألف في كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ منزلة الفتحة إذا كانت منها فقلب الواو والياء لها ألفا كما قلبتا ^(٣) للفتحة.

(١) الألف في كساء ورداء زائدة. انظر الممتع: ٣٢٦.

(٢) في ر، وظ، ود: (بأن الهمزة منقلبة عنها).

(٣) في أ: (قلبت).

ووجه آخر وهو^(١) أن الألف مدة مزيدة، فلا يعتد بها فصلا، فيصير حرف اللين في رداء كأنه قد ولي الفتحة حتى كأنه قيل: رَدِيْْ مثلاً، فيجري مجرى رَمَى وَعَدَا، ويرد على هذا سؤالان أحدهما: أن يقال: كيف لم تقلبوا في السَّنْهَاءِ والشَّقَاوَةِ مع أن الألف التي زعمت أنها نزلت منزلة الفتحة موجودة فيهما.

والجواب عنه أنهم خصوا هذا القلب بالواو والياء الكائناً قبلهما أَلِف زائدة إذا وقعتا طرفاً، وذلك أن حركات الإعراب تجرى عليهما، وحرف اللين كلما كان أبعد من اختلاف الحركات، فهو أحسن فقلبوها ألفين، وحسن ذلك عندهم أن الألف تصير إلى الهمزة، والهمزة أولى باحتمال الحركات، ألا تراها تجرى مجرى سائر الحروف الصحيحة، فتجرب بوجوه الإعراب مع تحرك ما قبلها كقولك: هذا الفَرَأُ، ومررت بالفَرَأِ، وأيضاً فإن التغيير إلى الأطراف أسبق، ألا ترى أن اللام يكثر فيه الحذف نحو: يَدٍ وَدَمٍ وَغَدٍ وَأَبٍ وَأَخٍ، وغير ذلك مما يطول ذكره، والعين يقل حذفه لكونه في الحشو، وإنما جاء في مُذِّ وَسَّهْ وَثُبَّةٍ في قول أبي إسحق؛ لأنه جوز فيها أن يكون من ثاب^(٢) يثوب، فالواو والياء في شَقَاوَةٍ^(٣) ونَهَايَةٍ لما حصل في الحشو وتحصنا من التغيير، والاختلاف الذي يكون في آخر الكلمة ترك قبلهما وأقرا على الصحة.

(١) (هو) معادة في: (أ).

(٢) قال في معاني القرآن ٧٥/٢: (وإنما اشتقت ثبة من ثبت على الرجل إذا أثبت عليه في حياته)، وانظر فعلت وأفعلت: ١٤، وانظر البغداديات: ٥٣١، وسر صناعة الإعراب: ٦٠٢.

(٣) انظر الأصول ٢٤٦/٣، وسر صناعة الإعراب: ٩٤، ٩٧.

والوجه الثاني: أن الألف وإن نزلت منزلة الفتحة، فليست مثلها في إيجاب القلب من حيث إن القلب في قَوْل وَيَّع باجتماع الحركات، والألف ليست بحركة، فلا تستقل إذا اجتمعت مع الواو والياء، وإنما نزلت هنا منزلة الفتحة من حيث إنها أصل لها، فأجريت على حكمها كما نزلوا الحرف منزلة الحركة في نحو: يَغْزُو وَيَرْمِي وَيَخْشَى، فحذفوها للجزم كما يحذفون الحركات كل ذلك لكون هذه الحروف من الحركات حتى كأن كل واحد من الحرف / ٢٣٢ أ والحركة بعض من صاحبه، فلما كان كذلك كان الألف في حكم ^(١) استدعاء القلب واقتضائه فرعاً على الفتحة، فلم تعط تصرفها جرياً على العادة المعهودة في حط الفروع من مراتب الأصول، فقلب الواو والياء بعدها في بعض المواضع، ولم يقلب في بعض، وخص التصحيح ^(٢) بهما إذا حصلا حشواً لما ذكرنا من أن الشئ إذا لم يكن طرفاً كان أبعد من التغيير، ومن أوضح ما يدل على أن الطرف محل التغيير أن الاختلاف المطرد الذي هو الإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة، فلما كان كذلك غلب التغيير على الطرف.

والسؤال الثاني: أن يقال: كيف لم يقلب الواو والياء في نحو: آي ورأي مع أنه بمنزلة قَضَاي؟

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن الألف في آي منقلبة عن عين الفعل، وليست بزائدة والألف في قَضَاء زائدة فهي بالفتحة أشبه من حيث إن الحركة لا تكون لا ما

(١) واحكم، ليست في ر، وظ.

(٢) في أ (الصحيح).

ولا عينا، وإنما تكون مقترنة بالحرف يشهد لكون الحركة زائدة أن الأصل السكون، فلما كان كذلك علمت أن ألف قضاء أشد مشاكلة للفتحة من الألف في رأي الذي هو أصل، وكذا لا يتصور فيه الوجه الثاني وهو ترك الاعتداد بالألف؛ لأن الألف هنا منقلبة عن العين، وليست بمدة كما كانت في رداء، ومحال أن يقدر العين كأنها ليست في الكلمة؛ لأن مثل هذا التقدير يقع في الزوائد دون الأصول على أن الألف هنا لو لم تكن منقلبة عن العين، وكانت قد انقلبت عن حرف مزيد ^(١)، لكان ذلك يبعد فيها من حيث إنها منقلبة عن حرف متحرك، ومحال أن لا يعتد بالحرف المتحرك فاصلاً، فذلك شيء يتصور في المدة؛ لأنها تكون في حكم النفس الذي يقصر، ألا ترى أن كل ممدود يجوز قصره فاعرفه.

والوجه الثاني: وهو أمتن أن نحو آي ورأي قد قلب فيه العين ألفاً، فلو قلب اللام لكان جمعا بين إعلالين، وذلك إفراط في توهين الكلمة، وإذا كان الأمر على ما وصفنا لم يكن هذا السؤال بقادح فيما ذكرنا، فتقرر أن نحو آي لا يجوز إجراؤه بحرى قضاء.

وأما ظاهر المذهب الذي هو أن تقلب الواو والياء في رداء وكساء، فليس يمكن أن يرد البتة لأجل أنه يقال: إن الواو والياء، وإن كانا يقصران عن مرتبة الألف في مشابهة الهمزة، فإن إبدال الواو همزة قد كثر، وكذا الياء نحو: يَلْسَل ^(٢) وأَلَّل، فلا يمتنع أن يكونا/ قلبا إلى الهمزة من غير واسطة، وعلى تقدير ٢٣٢/ب

(١) في أ: (مزيدة).

(٢) في تهذيب اللغة ٤٣٦/١٥: (في أسنانه يَلل وأَلَّل، وهو أن تقبل الأسنان على باطن الفم) فأصل أَلَّل يَلل، انظر الممتع: ٣٤٦، ٣٤٧.

مصيرهما إلى الألف، ثم انقلاب الألف همزة، فيكون الكلام على ظاهره، ويجب اختصاص القلب بنحو: قَضَاء من حيث إن نحو التَّهْيَاة يقوى بالبعد من الطرف، ولا يجوز في نحو رَأي لما ذكرنا من أنه يجب الجمع بين إعلايين.

والحرف الثاني مما يقلب همزة الألف وذلك على ضروب:

أحدها: أن تكون منقلبة عن ألف التانيث كحَمْرَاء وصَحْرَاء؛ لأنه لما اجتمع ألفان تحركت الثانية، فصارت إلى الهمزة على ما تقدم في باب مالا ينصرف ^(١)، فإن قلت: فكيف لم تذهب إلى أن الهمزة منقلبة عن الياء حتى كأنه حَمْرَأي، ثم فعل به ما فعل بقَضَاء؟ فالجواب أني لم أجد الياء يؤنث به الأسماء إلا في قولهم: هَذِي، ورأيت الألف مستمرة في الصفات، والأسماء نحو: حُبْلَى وبَشْرَى وسَكْرَى، فكان الحكم بأن أصل الهمزة ألف أولى وأوجب.

والثاني: أن تكون منقلبة عن ألف زائدة، وذلك قولهم: ذَابَّة ^(٢) همزوا الألف لما أرادوا إزالة التقاء الساكنين، وكذا قراءة ^(٣) من قرأ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ^(٤) وليس ذلك بالمحمود؛ لأن التقاء الساكنين في نحو هذا تخف كلفته، ولعل الهمزة أثقل منه، وحكى عن أبي العباس أنه قال لأبي عثمان: أنقيس هذا، فقال: لا، ولا أجيزه أيضا، ومن ذلك قولهم: حَلَأْتُ السَّوِيقَ كأنه قيل: حَلَّى، وقلب الألف همزة، ثم قيل: حَلَأْتُ، وكذا رَثَأْتُ المرأة وهو من المراثية ^(٥).

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨٧.

(٢) انظر الخصائص ١٤٨/٣، والمحتسب ٤٧/١.

(٣) في أ: (قرأ).

(٤) الفاتحة (٧)، وهي قراءة أيوب السخيتاني. المحتسب ٤٦/١، وسر صناعة الإعراب ٧٢، والإبانة عن معاني القراءات: ٩٣، والبحر المحيط ٣٠/١.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٥٩/١، وسر صناعة الإعراب: ٩٠.

الضرب الثالث: ما تقدم ذكره من قَضَاء^(١) وِكَسَاء تكون الهمزة فيه منقلبة عن ألف غير مزيدة.

والحرف الثالث الهاء في مَاء الأصل مَاه بدلالة قولهم: أَمْوَاه، وَمَاهَتْ الرَّكِيَّة^(٢) وقال:

وَبَلَدَةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا مَاصِحَةٌ رَأْدُ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا^(٣)
وهذا الإبدال لا يعتد به جمعا بين إعلالين، وذلك أن الهاء من الحروف الصحيحة فإذا أتى بالهمزة كانت حرفا صحيحا قد قام مقام مثله، والإعلال إنما يكون في حروف اللين المطرد تغييرها، ألا ترى أن أحدا لا يقول: قَضَاي وِكَسَاو، فلو قلت: نِيَاء في نِوَاء كنت جامعا بين إعلالين حقيقيين، وليس كذلك مَاء؛ لأن إبدال الهاء همزة ليس بأصل وضع لعله، وإنما هو تغيير يختص ببعض الأحوال لتقارب الحروف مثل قلب الواو تاء في ثُرَاث، ولو كان الأمر

(١) انظر ص: ١٢٩٩ .

(٢) انظر المسائل الحلبيات: ٣٩.

(٣) بيتان من مشطور الرجز لم أهتم إلى معرفة قائلهما.

قالصة: من قلص الماء في البئر إذا ارتفع، ماصحة: من مصح الظل أي ذهب، رأد الضحى: ارتفاعه.

الشاهد: قوله: "أَمْوَاؤُهَا" أبدل الهاء همزة وهو شاذ.

وردا في المسائل الحلبيات: ٤٠، والعضديات: ١٤٧، وسر صناعة الإعراب: ١٠٠، والنصف ١٥١/٢، والمخصص ١٠٦/١٥، والمفصل: ٣٥٢، وشرح المفصل ١٥/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٦/٢، والمتع: ٣٤٨، وشرح الشافية ٢٠٨/٣.

واللسان (موه)، وشرح شواهد الشافية: ٤٣٧، والتاج (موه).

في شرح الشافية والمتع واللسان وشرح شواهد الشافية (تستن في).

على غير ما وصفنا، لوجب أن لا يقال: أمواه؛ لأنه بمنزلة ماء في أن الهاء بعد ألف، بل لو كان همز الهاء/ بمنزلة همز حرف اللين في قَضَاء، لكان أمواه أولى بذلك من حيث إن الألف قبل الهاء زائدة كألف قَضَاء، وقوله:

إِنَّكَ يَا جَهْضَمُ مَا هِ الْقَلْبِ ضَخْمٌ عَرِيضٌ مُجَرِّشُ الْجَنْبِ^(١)

يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أصل ماء ووصف بالجوهر مبالغة كما قال:

مِثْبَرَةُ الْعُورُقُوبِ إِشْفَى الْمِثْبَرُوقِ^(٢)

فجعل إِشْفَى صفة؛ لأن القصد حادة المرفق، فكذا يقصد هنا أنه بارد القلب فيجعله من البلادة والتجرد من شعلة الذكاء كأنه نفس الماء.

والثاني: أن يكون صفة من هذا التركيب.

-
- (١) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله.
- جهضم: الجهضم: الضخم الجنبين، وقيل: الضخم الهامة المستديرها، ماه القلب: جبان، وقيل: بليد، مجرّش الجنب: منفتحته.
- الشاهد: قوله: "ماه".
- ورد في الحلييات: ٤٠، والعضديات: ١٢٨، ١٤٧، والمنصف ١٥١/٢، ومعجم مقاييس اللغة ٢٨٧/٥، والصحاح (موه)، والمخصص ١٠٦/١٥، واللسان والتاج (حشر - موه) وفيهما (ماهي)، وفي الصحاح (ماء).
- (٢) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله.
- الشاهد: قوله: (إشفي).
- ورد في الخاطريات: ١٠٥، والخصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، والمخصص ١٠٦/١٥، واللسان (شفي).
- مثيرة: الإبرة، إشفي: دقيقة المرفق، يهجو امرأة.

كقولهم: رَجُلٌ مَالٌ فَعِلَ بكسر العين، ومن هز الهاء قولهم: آلُ فُلَانٍ، والأصل أَهْلٌ بدلالة قولهم: أَهْيَلٌ، ولو كان معتل العين، لوجب أن يقال: أُوَيْل (كَبُوتِبَ إن كان العين واوًا)^(١) وأُيَيْلَ إن كان من الياء^(٢) كُنَيْبٌ، واختصوا هذا الإبدال ببعض الأحوال، فلم يقولوا: هو آل^(٣) لهذا كما يقولون: هو أَهْلٌ له. وإنما استعملوه حيث يراد النسبة كقولهم: آل النَّبِيِّ وآلِ اللَّهِ وآلِ زَيْدٍ، وقال كثير:

بُثَيْنَةُ مِنْ آلِ النَّسَاءِ (وَأَيْمًا) يَكُنْ لَأَذْنٍ^(٤) لَا وَصَالَ لِعَائِبٍ^(٥)^(٦)

يعني^(٧) من آل هذه اللفظة وأصحابها، وذلك ضرب من تغيير المعنى لتغيير^(٨) اللفظ، فكما جاز أن يكون اختلاف الحركة في حَمَلٍ وحِمْلٍ^(٩) دلالة

(١) ما بين القوسين ليس في أ.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) في ر، وظ: (آل).

(٤) في أ: (للدى) وفي الصاحبي (الأذن).

(٥) بيت من البحر الطويل ذكر الجرجاني قائله.

أي بثينة من هذا القبيل المسمى بالنساء هذا الاسم. الشاهد: قوله: "بثينة".

ورد في ديوانه: ٣٢٣، والمسائل المنثورة: ٢٩٧، والخصائص ٢٧/٣، والصاحبي: ٤٣٤، والبحر المحيط ٢٦٢/٢.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ، ود).

(٧) في ر، وظ (معنى).

(٨) في ظ: (لتغير).

(٩) الحَمْلُ ما كان في بطن أو على رأس شجرة وجمعه أحمال، والحِمْلُ ما كان على ظهر أو على رأس، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٩٠/٥.

على اختلاف موضع هذه الصفة، كذلك يجوز أن يكون إبدال الهاء همزة مختصا بالدلالة على النسبة في بعض المواضع دون بعض، ولم تستعمل الهمزة نحو: أَلَّ بوزن أَعْلَ لاجتماع الهمزتين، كما كان ذلك في آدَمَ وآخر، ولم يحكم بأن الألف مبدلة عن الهاء في أَهْل إذ كان الهمز إليه أقرب، وكان قد أبدل منها ما ذكرنا، من نحو: ماء.

والرابع: الياء وهو في نحو: قَضَاء إذا حمل على ظاهر الأمر، وما ذكرنا من نحو: أَلَّ وَيَلَّ على أنهم قد ذهبوا في نحو: يَلْمَلُم^(١) وَأَلْمَلَمَ، وَيُسْرِع^(٢) وَأُسْرِع^(٣) إلى أن كل واحد من الياء والهمزة لغة.

والخامس: العين في بعض الأشياء قالوا في عُبَاب^(٤) : أُبَاب، وقد جُوِّزَ أن يكون من أَبَّ للشَّيْء إذا تَهَيَّأ^(٥) له، وأما عُفْرَة وأُفْرَة^(٦) للاختلاط، فكون العين أصلاً ظاهر؛ لأنك تقول: العِفْر والعِفْرِيَّة، ومعنى ذلك يعود إلى ما عبر عنه بالاختلاط في هذا الموضع، إذ ليس يراد به حقيقة الاختلاط الواقع بين الأجسام المتداخلة، وإنما يراد صعوبة الأمر وشدته، وأما كون الهمزة في أُفْرَة بدلاً من العين، فقد يمكن القول به إلا أن الأولى أن تجعل/ أصلاً بنفسها، ٢٣٣/ب

(١) يلملم وألملم: موضع على ليلتين من مكة، وهو ميقات أهل اليمن. انظر تهذيب اللغة ٣٤٨/١٥، ومعجم البلدان ٤٤١/٥.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٢٤٠.

(٣) الأسروع: دوية يبيضاء.

(٤) انظر اللسان (عيب).

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ١٠٦، ١٠٧.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب: ٢٤٩.

ويكون من تركيب أَفْرَ أَفْرًا وَأُفُورًا، وهو العدو ^(١) من الظَّيِّ (وغيره) ^(٢) فيكون المراد أن بعضهم يعدو على بعض، أو أن البلاء يعدو عليهم، وليس يجب أن يحكم بانقلاب الهمزة من العين في كل موضع فهو من الشواذ النادرة.

والحرف الثاني من حروف الإبدال الألف تبدل من الواو والياء عينين نحو: قَالَ وَبَاعَ وَلَا مِينَ نحو: غَزَا وَرَمَى وَعَصَا وَرَحَى، فأصل القلب في الفعل نحو: قَالَ وَبَاعَ وَغَزَا وَرَمَى الأصل قَوْلَ وَيَعَّ وَغَزَوَ وَرَمَى، ثم إنهم استثقلوا ذلك، ففروا إلى الألف.

ووجه الاستثقال أن الحركات أبعاض لحروف المد واللين، فهي تثقل عليها كما يثقل اللفظ بالمثلين في نحو: مَدَدَ، فإذا قلت: قَوْلَ وَيَعَّ كان اجتمع ثلاثة أمثال، الحركة قبل حرف اللين، والتي عليه ونفس حرف اللين، فيزال ذلك الثقل بأن تقلب الواو والياء إلى حرف تؤمن فيه الحركة، وهو الألف إذ لا يجوز عليها التحريك، فيقال: قَالَ وَبَاعَ، فإن سكن الواو والياء صَحَّحْنَا كَالْقَوْلِ وَالْيَعَّ، وذلك أن الحركة هي المستقلة، واستدعاء الألف لأجل زوالها، فإذا فقدت لم تحتج إلى الألف، ولا فصل بين أن يكون حرف اللين مضموما أو مفتوحا أو مكسورا، فالمفتوح نحو: قَالَ إذ الأصل قَوْلَ كَقَتْلَ، والمضموم طَالَ إذ الأصل طَوَّلَ كَقَصُرَ، والمكسور خَافَ إذ الأصل خَوِّفَ كَفَرِقَ، فإذا كان ما قبل حرف اللين غير مفتوح لم يكن فيه القلب إلى الألف كقولك: عَوَّضَ

(١) انظر مجمل اللغة ١/١٠٠، والمشوف المعلم: ٧٣، واللسان (أفر).

(٢) (وغيره) ليست في: (أ).

وَتُؤَمِّمُ، وذلك أن الألف لا يستطيع اللفظ بها بعد الكسرة والضمة، بل يكون ما قبلها مفتوحاً أبداً، وإذا جاء القلب في الأسماء، فلأجل موازنتها الفعل، وذلك كَسَابٍ ودَارٍ، الأصل بَوَبٍ ودَوَرٍ، وفي نَابٍ نَيْبٍ، وفي عَصَىٍّ وَرَحَىٍّ عَصَوٌ وَرَحَىٍّ، فعومل معاملة قَالَ، وبَاعَ وَغَزَا وَرَمَى إذ كانت مثل الفعل في الوزن ومتضمنة حكمها من اجتماع الحركات وحرف (١) اللين، فهذا النحو يلزمه القلب، فإن جاء التصحيح ففي بعض الكلمات للدلالة على الأصل، وذلك نحو القَوْدِ والحَوَكَةِ، ورجل رَوَعٍ دَلَّوا بهذا على أن الأصل في باب بَوَبٍ ويختص هذا التصحيح القليل بالعين أيضاً، فلا يأتي نحو: عَصَوٌ، لأجل أن اللام يعتوره حركات الإعراب، فيقلُّ ذلك التغير فيه، والعين ليس بحرف إعراب، بل يكون على حركة واحدة، فواو القَوْدِ مفتوحة / ٢٣٤/أبداً، ولم يجب أن يكسر ويضم كما كان يجب في واو عَصَوٍ لو صححت نحو: هذه عَصَوٌ ورأيت عَصَوًا ومررت بعَصَوٍ، ويحيى القلب في الواو والياء ساكتين على غير الاستمرار فالياء نحو: طَائِيٍّ في طِيٍّ (٢) وحَارِيٍّ في حِيرَةٍ (٣) وزَبَانِيٍّ في زَبْنِيَّةٍ (٤)، التقدير عندهم حِيرِيٍّ وزَبْنِيٍّ، والفرق أن ما قبل الألف في حَارِيٍّ وزَبَانِيٍّ مكسور في الأصل، وما قبل الألف في طَائِيٍّ مفتوح.

(١) في روظ (حروف).

(٢) القياس طيبي أبدلوا من الياء ألفاً استئقلاً لاجتماع الياءات. انظر التبصرة: ٥٨٨.

(٣) في الصحاح (حير)، (الحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة والنسبة إليها حيرى وحارى أيضاً على غير قياس كأنهم قلبوا الياء الفاء)، وانظر سر صناعة الإعراب: ٢٣، والبدیع: ٣٩٦.

(٤) انظر الكتاب ٦٩/٢، ١٧٢، والأصول ٨١/٣، وسر صناعة الإعراب: ٦٦٨.

وفي الواو نحو ما جاء الخير من قوله عليه السلام: "مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ
مَأْجُورَاتٍ"^(١) من الوزر، وقيل: إن ذلك ليشاكل مأْجُورَاتٍ في اللفظ كما
قالوا: الْعَدَايَا، فقلبوا الواو من غَدَوْتُ ياء لتجانس الْعَشَايَا^(٢) الذي هو قرينه في
اللفظ، وقالوا: دَاوِيَّةٌ إِذْ الْأَصْلُ دَوِيَّةٌ^(٣)، ثم قلب الواو الأول ألفا، وجوز أبو
علي فيما ذكر شيخنا أن يكون بنى فاعله من الدَّوِّ، ثم نسب إليه، فيكون الألف
مثل ألف ضَارِبٍ، وصرف الياء الساكنة إلى الألف أكثر، لأجل أن الياء إلى
الألف أقرب من الواو؛ لأن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفة، ومعلوم
أن وسط اللسان إلى الحلق أدنى من الشَّفَّةِ، والذي لم يقع فيه النزاع من قلب
الواو الساكنة ألفا هو قولهم: يَاجِلٌ فِي يَوْجَلٍ، وإن لم يكن بالأكثر، وكأنهم
يؤثرون الألف؛ لأنها مع الياء أخف من أن يجتمع الواو والياء.

ومما يؤنس بأن الحركة في حرف^(٤) اللين، وما قبله تثقل فتحت على
القلب أن أصل حروف اللين كلها المد، ألا ترى أن فيها مالا يتحرك، ويكون
نفسا جاريا أبداً وهو الألف، وأنت إذا حركت الواو والياء مع تحرك ما قبلهما
نحو: قَوْلٍ وَيَعٍ كنت قد حصرت النفس من حيث إن الحركة تمنع الصوت من

(١) عكس الشارح الحديث حيث أورده بهذه الصيغة (مأجورات غير مأزورات).

والصحيح ما أثبتته انظره في سنن ابن ماجه في كتاب الجنائز - باب ما جاء في اتباع
النساء الجنائز ٥٠٢/١.

أصله موزورات فقلبت الواو ألفا تخفيفا.

(٢) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٦١.

(٣) الداوية والدوية: المفازة المستوية. انظر سر صناعة الإعراب ٦٧٠.

(٤) في أ: (حروف).

أن يجري ويتعَبَّ اللسان فيحاول أن يعادا إلى أصلهما الذي هو المد، فيقلبان إلى الألف الذي لا ينفك من السكون، وأما إذا سكن ما قبلهما، فإن الكلفة تَقَلَّ من حيث إن الوقف على الساكن يُجَمِّمُ اللسان، فقليل: غَزَوْ وَظَبْيٌ، فَأَجْرِيَا مجرى الصحيح، وكذا إذا سكنا نحو: الْقَوْلُ وَالْبَيْعُ بل الخفة أذهب فيهما لأجل أن سكون حرف المد على كل حال أجلب للراحة، وأنفى للكلفة من سكون غيره؛ لأنه لا يعرى من المد ألبتة، بل يصاحبه منه شطر أبداً، ولذلك كان ثَوْبٌ مع عَثْبٍ مَعِيًّا في الشعر إذ ^(١) كان الواو متضمنا للمد، فلا يوازي الحرف الصحيح كما يكون ذلك إذا تحرك نحو: جَدَوَلٌ مع مَرَجَلٍ، فهذا حكم الواو والياء في القلب.

٢٣٤/ب

/والحرف الثالث مما يقلب إلى الألف النون وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: التنوين في حال النصب نحو: رأيت زيدا إذا وقفت.

والثاني: النون الخفيفة في الوقف نحو: ﴿لَتَسْفَعَا﴾ ^(٢).

والثالث: في إذن ^(٣) تقول: أكرمك إذا.

ولذلك كتب بالألف ^(٤) كما كتب التنوين في حال النصب؛ لأن

الكتابة تجرى على قضية الوقف.

وأما ما حكى عن الخليل من أن أصل إذن ^(٥) إذا أن، فلا يمنع من

(١) في ر، وظ: (إذا).

(٢) تقدم ورودها ص: ١٢٩٢.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ٦٧٥-٦٧٩.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني: ١١٧، ورصف المباني: ١٥٥، ١٥٦.

(٥) قال المرادى في الجنى الداني: ٣٥٧ (ذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من إذ

وأن)، وانظر شرح التسهيل له ١٣٠/٢، وانظر رصف المباني: ١٥٧.

القلب وإن كنت لا تقلب النون من أن؛ لأجل أن إذا انفصل من الفعل، فيقع آخرًا كقولك: أكرمتك إذا، وأن ليس كذلك، ألا تراك لا تقول: أَرَجُو تَخْرُجْ أن، وأيضاً فإن هذا القول وإن لم يكن بذاك عند أصحابنا ولاهو من رواية صاحب الكتاب، فإن أن إذا مزج بإذ صار كلمة واحدة على ثلاثة أحرف والتركيب يغير كثيراً من الحكم، وأن حرف واحد لم يتركب مع شيء، ولا يلزم هذا القلب في أن ^(١) أيضاً؛ لأجل أنه لا انفصل ولا يكون موقوفاً عليه، ثم إن الإبدال في النون بمنزلة إبدال سائر الحروف الأصلية نحو: ما، وما أشبه ^(٢) ذلك مما ليس هناك علة توجب اطراده، فلا يكون مَجِيء القلب في إذا موجبا قلب كل نون انفتح ما قبله في آخر حرف، كما لم يوجب نحو: ماء قلب كل هاء همزة، ومعنى قوله: "في إذا التي هي جواب وجزاء" ^(٣) أن القائل يقول: آتيك غداً، فتقول: إذا أكرمك، فتجيب عن كلامه، وتذكر الجزاء حتى كأنك قلت: إن أتيتني أكرمتك، أو تزعم أنك قد قررت إكرامه على نفسك لذكره الإتيان.

والحرف الرابع مما يقلب إلى الألف الهمزة في نحو: رأس وفأس وآدم وآخر على ما ذكرنا، وفأس وإن كان الألف فيه على حكم الهمزة، فإنه لا يخرج من حيز الإبدال إذ الغرض أن يكون لفظ مكان لفظ، ومعنى قولنا: إن الألف في حكم الهمزة أن الإبدال عارض، فيعتبر حكم الأصل، وإذا قلنا في آدم: إنه ليس في حكم الهمز، فالقصد أن البديل لازم.

والحرف الثالث من حروف الإبدال الواو تقلب من الألف في ضَوِيرٍ

(١) في ر، وظ: (وي لن).

(٢) في ر، وظ، ود: (أشبهه مما).

(٣) انظر ص: ١٢٩٢.

وَضَوَارِب، وذلك أن الضمة أوجبت صرف الألف إلى الواو من حيث إن الألف لا يقر بعد الضمة والواو إلى الضمة أقرب إذ هو من نفسها، وحُمِلَ التكسير على التصغير؛ لأنهما من وَاِدٍ واحد، فقليل: ضَوَارِب، وإنما قال أصحابنا: ذلك؛ لأن ضَارِبَةً إذا جمعتها التقى ألفان في التقدير، واجتماع الألفين/ يوجب هز أحدهما كما عرفت، ولما لم يقل: ضَارِب، وقصر على الواو ٢٣٥/أ علمنا أن التكسير حمل على التصغير.

ويبدل من الياء الساكنة الظاهرة المضموم ما قبلها نحو: مُوقِن ومُوسِر من أَيْقَن وأَيْسَر، وذلك أن الياء إذا سكنت ضعفت، فيثقل اللفظ بها بعد الضمة جداً، حتى لا يكاد يخلص فتصرف إلى الواو ليحسن ^(١) اللفظ، ويقال: مُوقِن دون مُيَقِن، فإن تحركت لم يجب القلب؛ لأنها تقوى بالحركة، فتقول: مُيَقِن في التصغير، ولا تقول: مُوَيَقِن، وكذا إذا كانت مدغمة صحت كقولك: قَرَن ^(٢) أَلَوَى، وقُرُون لِي ^(٣)، وتبدل من الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها نحو: جُؤَن ومن الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها نحو: جُؤَنَةٌ ولُؤْم، وذكر سُؤَالاً؛ لأنه من سأل الأصل سُؤْل، وأما نحو: جَبِيَت ^(٤) الخَرَج جِبَاوَةٌ ^(٥)، فليس يبدل مستمر

(١) في أ: (وليحسن).

(٢) قرن أَلَوَى: شديد الالتواء.

(٣) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٠: (قالوا: قَرَنَ أَلَوَى وقُرُون لِي فصححوا الياء الأولى وإن كانت ساكنة مضمومة ما قبلها من قبل أنها قويت بالإدغام فحصبها عن القلب).

(٤) جباية الخراج: جمعه وتحصيله. تهذيب اللغة ١١/٢١٥.

(٥) جباوة: أصلها جباية.

إذ لا تجدد هناك شيئاً يوجب القلب، وإنما هو لأجل تقارب الحرفين كما قلنا في ماء، وإذا قال النحويون: إنه على غير قياس، فالمعنى أنه ليس كمُوقِن ومُوسِر في أن الإبدال لأجل استثقال، فيستمر؛ لأن^(١) القياس لا يجوزه ألبتة كيف وليس أن يقوم حرف مقام ما يقاربه بخارج من الحكمة، ولو كان الأمر على هذا لوجب أن يكون إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض محكوماً عليه بالخروج من القياس، وذلك محال؛ لأن هذا النحو مما تقدم أن القياس يجوزه، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَى الصواب، وإن لم يُفْعَلْ، فلا استزادة فيه، ولا يجوز إذا قيل: جِبَاوَةٌ فِي جَبِيَّتْ أَنْ تَقُولَ: حِمَاوَةٌ فِي حَمِيَّتْ كما أنه إذا قيل: ماء لم يجز أن تقول: أَمَاتِ الرُّكْيَةَ ما لم تسمع، وهكذا حكم كل شيء لم تنصب له علة تقتضيه كإقتضاء الضمة مع سكون الياء، وظهورها قلبها واواً، واستثقال الحركات مع حرف اللين في قَوْلٍ وَيَبِيعُ قَلْبَهُ إِلَى الْأَلْفِ. وأما أَثَوْتُ وَأَتَيْتُ أَثَوًّا وَأَتَيْتُ، فلغتان^(٢)، وليس واحد من الواو والياء يبدل عن صاحبه، ألا ترى إلى استوائيهما في التصرف. وأما امتناعهم من أن يقولوا: إِثْوَانٌ فِي إِتْيَانٍ، فلا يدل على أن أَتَيْتُ أَصْلٌ لأجل أن الفعل يكفى فيه مصدر واحد، وقد جاء أَثَوُّ بِإِزَاءِ أَتَيْتُ.

وأما الكُوسَى والطُّوى، فبمنزلة مُوقِن؛ لأن العين ياء بدلالة الكَيْسِ وطَابَ يَطِيبُ فقلبه لأجل الضمة^(٣).

(١) في أ: (لأن).

(٢) انظر الأفعال لابن القوطية ١١، واللسان (أتى).

(٣) انظر ص: ١٥٥٥.

وأما تَقَوَى فالأصل تَقَيَا، ويذكر علته في بابه (١) .

والرابع: من حروف الإبدال الياء، وقد جاء بدلا من الواو في الحروف / ٢٣٥ ب
الثلاثة، فالفاء نحو: مِيقَات ومِيعَاد من الوَقْت والوَعْدِ قلب لأجل أن اللفظ
بالواو الساكنة الظاهرة بعد الكسرة لا يكاد يمكن، وتثقل جدا، فيصرف إلى
ماهو من جنس الكسرة ليحسن اللفظ.

وأما يَجَل في يَوْجَل، فإنهم قلبوا الواو ياء إيثارا لخفة الياء، وله بيان
يأتي بعد (٢) ، وقلبه عينا نحو: قِيلَ الأصل قَوْل، ثم نقلت الكسرة إلى القاف،
فانقلبت الواو ياء، كما كانت في مِيقَات. واللام نحو: أَعْزَيْت هو أَفْعَلْت من
العَزَوِ، والأصل أَغْزَوْتُ إلا أن الواو إذا صارت رابعة طرفا قلبت ياء لما تراه
بعد (٣) . وأيضا فإن القلب في الواو على ضربين مطرد وغير مطرد، فالمطرد كل
واو مظهرة حصل قبلها كسرة نحو: مِيقَات، فإن أدغمت لم تقلبها الكسرة
كقولك: اجْلُوْذَ اجْلُوْذًا لا يقال: اجْلِيُوْذًا (٤) إلا في النادر، وذاك أنها تتحصن
بالإدغام وتَنْعَرَى من الثقل؛ لأنك إذا لفظت بالكسرة وقع لسانك على الواو
المدغم فيها، ولا يقع على الواو الساكنة منفصلة، فيثقل كما كان ذلك في
مُوقَات، وكذلك كل واو وقعت طرفا وقبلها كسرة نحو: غَاَز، أو في حكم
الطرف نحو: غَاَزِيَّة، أو كان قبلها ضمة وصرفت إلى الكسرة نحو: أدْل في أدْلُو،

(١) انظر ص: ١٥٣٤ .

(٢) انظر ص: ١٣٦٠ .

(٣) انظر ص: ١٥٥٨ .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٨٤، ٥٨٦، ٧٣٥ .

أو ^(١) اجتمع واوان في آخر الكلمة، وهي جمع نحو: عَصِيٍّ في عُصُوٍّ، أو كان عينا في مصدر كائن على فِعَالٍ أو مافيه زنته، والفعل معتل، ومثاله نحو: قَامَ قِيَامًا واختَارَ اختِيَارًا وانْقَادَ انْقِيَادًا، فقيَام على وزن فِعَالٍ واختِيَار وانْقِيَاد متضمنان زنته فِتْيَار، وقِيَاد منهما بإزاء قِيَام يعل المصدر ليشاكل الفعل. وغير المطرد أن لا يكون من هذه الأنواع.

فمنه أن يفصل بينها ^(٢) وبين الكسرة حرف ساكن كقولهم: صَبِيَّة، والأصل من صَبَوْتُ وهو ابن عَمِّي دَنِيًّا من دَنَوْتُ قلبت للكسرة، ولم يُعْتَد بالفاصل لسكونه، وهذا لا يستمر وإن كان يَجِيء مجيئا صالحا.

والثاني: مما يقلب ياء الهمزة ^(٣) الساكنة المكسور ما قبلها نحو: بِيْرٍ في بُرٍّ وكذلك الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها نحو: مِيْرٍ في مِثْرٍ ^(٤)، وتبدل من حروف التضعيف نحو:

تَقَضِّي الـبَازِي إِذَا الـبَازِي كَسَرَ ^(٥)

(١) في أ، وظ: (و).

(٢) في أ، ود: (بينهما).

(٣) في أ: (للهمزة).

(٤) مِثْر: جمع مِثْرَة وهي العداوة. تهذيب اللغة ٢٩٩/١٥.

(٥) رجز قائله العجاج.

تقضي: تقضض، كسر: ضم جناحيه وانقض.

الشاهد: قوله: "تقضي" أراد تقضض فأبدل الضاد التي هي لام الفعل ياء استقلا لا اجتماع الأمثال.

ورد في ديوانه: ٢٨، ومجاز القرآن ٣٠٠/٢، والإبدال لابن السكيت: ١٣٣، وإصلاح المنطق: ٣٠٢، وأدب الكاتب: ٤٨٧، وأمالى القالي ١٧١/٢، وتهذيب اللغة ٢٩/٣،

الأصل تَقْضُضُ الْبَازِي من الانْقِضَاض، وكذا قولهم: تَظَنَّتْ ^(١) في تَظَنَّتْ، فإذا قيل: تَظَنَّتِي جاز أن يكون الألف نفسه بدلا من النون في تَظَنَّتْنِ، ويجوز أن يكون أبدل من الياء والأول أوجب، ألا تراه قال:

..... لا أَمْلَاهُ..... ^(٢)

فأبدل الألف من حروف التضعيف، ويبدل من الألف/ في نحو: غُلِّمَ في ٢٣٦/أ غَلَامَ قلبت الألف ياء لامتناع اللفظ بها بعد ياء التصغير.

والحرف الخامس من حروف الإبدال الميم، وهي أبدلت من النون الساكنة (قبل الباء) ^(٣) نحو: عَنَبَرٍ وَشَنَبَاءٍ، اللفظ بالميم والكتاب بالنون، وإنما ذلك لأجل أن الباء من الشفة والنون فيه غنة، وإذا أردت اللفظ بها ساكنة قبل

- والتنبهات: ٣٠٧، والخصائص ٩٠/٢، وسر صناعة الإعراب: ٧٥٩، المحتسب ١٥٧/١،
والصاح (قضض)، والتبصرة والتذكرة: ٨٣٤، والمخصص ٢٨٩/١٣، وسمط اللآلي:
٧٩٠، وتهذيب إصلاح المنطق ١٤١/٢، والاقتضاب ٢٩٧/٣، وشرح أدب الكاتب:
٢٤١، والسبديع: ٦٧٤، والمشوف المعلم: ٦٤٦، وشرح المفصل ٢٥/١٠، والفريد في
أعراب القرآن المجيد ٣٦٢/٣، والمقرب ١٧٠/٢، واللسان (قضض)، والأشباه والنظائر
٤٨/١، والهمع ٣٤٠/٥، والأشموقي ٣٣٦/٤، والدرر ٢٢٨/٦، والتاج (قضض)، وشرح
شواهد الكشاف: ٤٢٦.

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦١.

(٢) يريد قول الأسود بن يعفر، وهو:

فَأَقْسَمْتُ لَا أَشْرِيهِ حَتَّى أَمْلَهُ بِشَيْءٍ وَلَا أَمْلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا

أملاه: الأصل أمله.

وقد تقدم وروده ص: ٣٥١.

(٣) ما بين القوسين ليس في أ.

الباء ثقل لخروجك ^(١) من الخيشوم إلى الشفة، وذلك تَبَيَّنَتْه بالحس، فصرفته إلى الميم؛ لأنه يقارب الباء في الشفة والنون في الغنة، فإن تحركت النون صحت نحو: الشَّنْبُ وأَشْنَبْ؛ لأجل أن الغنة تزول بالتحريك، فلا يثقل اللفظ به قبل الباء، وقد أبدل من النون المتحركة في بعض الأشياء حكوا البَنَام ^(٢) في البَنَانِ، وأبدل الميم من الواو في ^(٣) فَمَ الأصل فَوَهْ، فحذفت اللام فبقي الكلمة على حرفين أحدهما حرف لين، فأبدل من الواو حرف جلد يحتمل الحركات لثلاثا يفضي التنوين بالاسم المتمكن إلى حرف واحد.

وأما قول بعضهم: فَمَ بالتشديد، فلا اعتداد به، وليس بدليل على أن اللام ميم؛ لأن التركيب لم يتصرف عليه ألا تراهم قالوا: أَفَوَاهُ وَتَفَوَّهَتْ وَفَاهَ يَفُوهُ، ولم يقل: أَفَمَام، وَلَا فَمَ يَفُمُّ وَلَا تَفَمَّمْتُ ^(٤)، ولم يحتج إلى الميم في غير الواحد، إذ كان الواو في أَفَوَاهُ لم يقع طرفا، وكان اللام هو الذي يجري عليه الإعراب، فالإبدال في فَمَ مما جاء لعل كَمِيقَات، وليس هو من جهة التقارب فقط كَهَرَاق.

وأما مَجِيء فَمَوَان فقد تقدم أنه يكون مثل سَنَوَاتِ وَسَانَهَتْ في كون اللام مرة واوًا وأخرى هاء ^(٥)، وقد قيل: إنه جمع بين العوض والمعوض، وذلك

(١) في أ: (الخروجها).

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٤٢٢.

(٣) انظر البغداديات: ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١، والتبصرة: ٨٦٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٤١٦.

(٥) انظر ص: ٤٢١.

أن الميم بدل من الواو، فكأنه جعلها" ^(١) مزيدة ورد الواو، فوزنه على القول الأول فَعَلَ، وعلى القول الثاني فَمَعَ، وهذا النحو من الشاذ الذي لا يعمل عليه، وقد أبدلت من اللام في بعض الأحوال رُوي ^(٢) : (لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ امْصِيَامٌ ^(٣) في امْسَفَر) ^(٤) بقلب لام التعريف ميمًا.

السادس من حروف الإبدال النون، وقد جعله ^(٥) بدلا من الواو في صَنْعَانِي ^(٦) وبَهْرَانِي، وقد قيل: إنه بدل من ^(٧) الهمزة في صَنْعَاءَ وبَهْرَانِي. حكى شيخنا عنه أن النون لا يقارب الهمزة كما ^(٨) يقارب الواو، ألا تراه يدغم فيه نحو: مِرْوَاقِد ^(٩) فأن يقال: إن صَنْعَاءَ قيل فيه: صَنْعَاوي كَصَحْرَاوي، ثم أبدل النون من الواو، فيجعل الحرف بدلا مما يقاربه أولى من أن

(١) في أ و ر وظ (جعله).

(٢) في ر، وظ: (حكى).

(٣) في أ: (البر مصيام في السفر).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند ٤٣٤/٥ (ليس من امر امصيام في امسفر) وهي لغة بعض أهل اليمن، وقيل لغة طيء، وقيل: حمير، وقيل: الأزد.

انظر محالس ثعلب: ٥٨، وتهذيب اللغة ٦٢٥/١٥، ودرة الغواص: ٢٤٩، وجواهر الأدب: ٢٢٣، والجنى الداني: ١٧٢، ٢٢٧، والمغني: ٤٩.

(٥) هو أبو علي الفارسي، انظر: ص ١٢٩٣، وانظر البغداديات: ١٥٠.

(٦) منسوباً إلى صنعاء وبهراء على غير قياس، انظر الكتاب ٦٩/٢.

(٧) قال بهذا المترد في المقتضب ٣/٣٣٥، ٦٤/١.

ونسب ابن جني في المنصف ١٥٩/١ هذا القول إلى أبي علي.

(٨) انظر البغداديات: ١٥١.

(٩) انظر سر صناعة الإعراب: ٤٤١، والمنصف ١٥٨/١.

يجعل بدلا من الهمزة التي لا تقاربه، ولا يكون هذا بمنزلة أن تغير الحرف مرتين،
لأجل أن إبدال / الهمزة واوًا في هذا النحو لازم، فالواو من حيث وجب نيابته ٢٣٦/ب
عن الهمز حتى كأنه أصل بنفسه أبدل إلى حرف.

واعلم أنهم ذهبوا في النون في فَعْلَان فَعْلَى إلى ^(١) مذهبين:
أحدهما: أنه بدل ^(٢) من الهمزة في حَمَرَاء بالأسياب التي تقدمت في باب
مالا ينصرف ^(٣)، واستحقاقه بذلك أن لا يصرف.
والثاني: أنه بدل صريح ^(٤)، كإبدال التاء من الواو مثلاً في تُرَاث،

-
- (١) (إلى) ليست في: (ر، وظ، ود).
(٢) أي أن النون تنزل منزلة الهمزة في حمراء.
(٣) المقتصد: ٩٩٧، ذكر أن الألف والنون يشبهان ألفي التأنيث، وليس النون بدلا من الهمزة
كما ذكر هنا، وانظر الإيضاح العضدي: ٢٩٩.
(٤) ينسب النحويون المذهب الأول إلى سيبويه والثاني إلى المبرد، انظر شرح الألفية للمرادي
١٢٣/٤. وقد قال كل منهما بالمذهبين.
قال سيبويه في ١٠٧/٢، ١٠٨: (وكذلك فَعْلَان الذي له فَعْلَى عندهم؛ لأن هذه النون لما
كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي
في حَمَرَاء؛ لأنها بدل من الألف). وقال في ٣١٤/٢: (والنون تكون بدلا من الهمزة في
فَعْلَان فَعْلَى).
وقال في ١٠/٢: (وذلك نحو: عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا
النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحريك
والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر).
وقال المبرد في المقتضب ٦٤/١: (والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك: غضبان
وعطشان إنما النون والألف في موضع ألفي حمراء، وفي ٢٢٠/١: (وكذلك فعلان الذي له
فعلى إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء).
وفي ٥٩/١: (وتزاد مع الألف في غضبان وسكران) وقال في ٣٣٥/٣: (وإنما امتنع من
ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك:
حمراء وصفراء).

والقول هو الأول، وعليه أبو علي، ألا تراه لم يجعل النون في صَنَعَانِي بدلا من الهمزة ^(١) .

هذا وليس للإبدال الحقيقي هنا وجه، وذلك أنا إذا قلنا في ثُرَاث: إن التاء بدل من الواو، فلأجل أن التركيب ينطق به نحو: وَرِثْتُ، فمن قال: إن النون في سَكْرَان بدل من الهمزة في حَمَرَاء، لزمه أن يثبت نحو: سَكْرَاء لمذكر نحو ^(٢) سَكْرَى في موضع، وذلك مالا يقدر عليه، هذا وقد أجمعوا على أن الهمزة في حَمَرَاء بدل من الألف في نحو: حُبْلَى، فكيف يجوز أن يجعل النون في سَكْرَان عِوَضًا من حرف هو نائب عن علم التأنيث، ونحو: سَكْرَان يختص بالمذكر، ولو جاز أن يحكم بكون الحرف بدلا من شيء لم يستعمل في حال، لوجب أن يقال في الجسيم من خَرَج مثلا: إنه عوض من يا، وذلك ظاهر الاستحالة، وليس كون الألف والنون في سَكْرَان بإزاء أَلْفِي التأنيث في حَمَرَاء من جهة التصاحب بموجب أن يكون بدلا من الهمزة؛ لأجل أن اتفاق الوزن لا يقتضي البديل ما لم يكن أمر آخر يدل عليه، وكيف يصح قصد البديل في حرف هو علم التذكير من حرف هو علم التأنيث، فإن قال قائل: إن هذا الإبدال خص بالتذكير قيل له: وما الذي أحوجك إلى تقدير الإبدال أم ماذا منعك من أن تقول: إن فَعْلَان خص بالمذكر وفَعْلَى بالمؤنث، وهل يتصور البديل ما لم يتصور الأصل؟ وأي ذنب للنون حتى يجب أن لا يجعل مبنيًا عليه الكلمة، ويقدر أنه بدل من همزة لم تخرج من العدم إلى الوجود؟ ولو كان منعهم سَكْرَان

(١) انظر ص: ١٢٩٣ والبغداديات: ١٥٠.

(٢) (نحو) ليست في ر، وظ.

الصرف يدل على أن النون بدل من الهمزة في حَمَرَاء، لوجب أن يقال: إن النون في مَرَوَانِ عوض من الهمزة؛ لأنه لا يصرف من جهة مشابهته مثال فَعْلَانِ بالامتناع من التاء، وهذا واضح الفساد، وليس هو بقول أصحابنا المتقدمين، وإنما قالوا: إن النون بدل، بمعنى أنه يجري مجرى الهمزة في منع الصرف ^(١) من حيث شاكلها بامتناع تأنيثه، فوقع اللبس من جهة العبارة حتى ظن / أن المراد ٢٣٧/أ به البديل الصريح، كببدال التاء من الواو في تُرَاثٍ، ومما غلطهم أنهم قالوا: إِنْسَانٌ وَأَنَاسِيٌّ وَظَرِبَانٌ وَظَرَابِيٌّ كما يقولون ^(٢) : صَحْرَاءٌ وَصَحَارِيٌّ، فهذا كأنه يحتاج به من حيث إن النون من إنسان صار إلى الياء كما صار الهمزة في نحو: صَحْرَاءٌ إِلَيْهَا، وهذا ظاهر التنافر؛ لأجل أنهم أجمعوا على أن الهمزة في نحو: صَحْرَاءٌ صارت إلى الياء ^(٣) من حيث إنها كانت انقلبت عن ألف التأنيث في مثل حُبْلَى، فلما قلب الألف الأولى ياءً، زالت الهمزة، وصار الألف إلى الياء ^(٤) ، ألا ترى أن أحداً لا يقول: صَحَارِيٌّ ^(٥)، بوزن صَحَارِيْع، فإن كان يجب أن يجري أَنَاسِيٌّ مجرى صَحَارِيٌّ، فليقل: إِنَّ النون في إنسان بدل من همزة هي بدل من ألف، أو هو بدل من الألف حتى كأن الأصل إِنْسَاءٌ وفي ظَرِبَانِ ظَرِبَاءٌ، وكفى فساداً بهذا القول، فإنما غرض أصحاب التحقيق في ذكر إِنْسَانٍ وَأَنَاسِيٍّ أن تشبيههم الألف والنون بألفي التأنيث حملهم على اعتبار التشاكل في

(١) في (ومن).

(٢) في أ: (تقول).

(٣) في أ: (ومن).

(٤) انظر الكتاب ١٠/٢، وسر صناعة الإعراب: ٨٣، ٨٦.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ٨٥.

الوزن عند التكسير، فقليل: أناسي، فأبدل النون ياء لتشبه صَحَارِي في اللفظ، ولو كان الأمر على ما ظنوه، لوجب أن تجيء الهمزة في شيء من هذا النحو، وما الفرق بين صاحب هذا القول وبين من يقول: (إن الهمزة في صَحْرَاء بدل من الواو، لأجل أنهم يقولون ^(١): صَحْرَاوِي، وذلك أن مَجِيء النون في صَنَعَانِي إن كان يدل على أن النون في سَكْرَان عوض من همزة، فأن يدل مَجِيء الواو على أن الهمزة بدل أولى، وأُطْرَفُ من ذلك أن من اختار هذا المذهب قال: إن قولهم: سَكْرَان وسَكَارِي، وَنَدْمَان وَنَدَامِي وَنَصْرَان وَنَصَارِي بمنزلة صَحْرَاء وصَحَارِي يؤنس بأن النون في سَكْرَان بدل من الهمزة في صَحْرَاء، وهذا نهاية في الفساد لأجل أن النون في نَدْمَان إن كان بدلا من الهمزة، فليقل: إنه ليس في الكلام مثال في آخره ألف ونون إلا والنون بدل من الهمزة، فيكون أصل نَدْمَان نَدْمَاء، وهذا قد انتهى إلى حد يوجب الترفع عن الاشتغال به، وكيف لم يقل: إن النون في سَكْرَان بدل من ألف تأنيث، لأجل أنك تقول: سَكْرِي وسَكَارِي كثيرا كما قلت في سَكْرَان، وإن كان النون في سَكْرَان بدلا من الهمزة، فكيف يَجِيء نَدْمَانَة، ولا يَجِيء حَمْرَاء، ومثل من يقول: إن النون في إنسان بدل من الهمز لقولهم: أناسي مثل من يقول: إنه بدل من اللام في سِرْبَال لكونه على وزنه، وإذا تأملت وجدت هذا المذهب من التنافر بحيث لا يكاد يلتئم له سؤال، ومن ذهب إلى أن النون في صَنَعَانِي وبَهْرَانِي بدل من نفس الهمزة، فليس قوله في الاختلال بمنزلة من يجعل نون سَكْرَان بدلا من الهمزة لأجل/ أنا وجدنا صَنَعَاء وبَهْرَاء، ولم نجد أحدا يقول: سَكْرَاء وَعَطْشَاء وخَيْرَاء

ب/٢٣٧

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

وإنساء، ولا شيئاً من هذا النحو، فيكون مَجْرَاهُ مجرى إبدال الهمزة من الهاء في ماء، وإنما ضعفه من حيث ذكرنا أن النون إلى الواو أقرب منه ^(١) إلى الهمزة. فقد تقرر أن المقصود في هذا كله أن النون في نحو: سَكْرَانٌ متزل متزلة الهمزة في الحكم من حيث شابهها بالامتناع من التاء لما كان له مؤنث من غير لفظه، لا أنه بدل فاعرفه.

وقد أبدل النون من اللام، قال:

حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنْطَقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقُ ^(٢)
أراد لَعَلَّ.

ومثله ثَلَنَ ^(٣) للحاجة؛ لأنها فَعْلَةٌ من قولهم: ثَلَّ إذا صرعه؛ لأن الحاجة تُذَلُّ صاحبها، ألا ترى إلى قولهم: الطَّمَعُ يَذُقُّ الرِّقَبَةَ ^(٤)، وقوله:
(أَتَطْمَعُ فِي مَا لَا تَنَالُ) ^(٥) وَإِنَّمَا تُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ الْمَطَامِعُ ^(٦)

(١) (منه) ليست في: (ر، وظ).

(٢) رجز لم أهد إلى معرفة قائله.
معلق: عليقة.

الشاهد: قوله: "لعن" فإن النون فيه بدل من لام لعل.

ورد في سر صناعة الإعراب: ٤٤٢. فيه (المستنطق).

(٣) في الأصول ٢١٣/٣: (فَعْلَةٌ: ثَلَنَ، ويخط ثعلب: ثُلْنَةٌ فُعْلَةٌ قالوا: لي قَبْلَهُ ثُلْنَةٌ أي حاجة، قال أبو بكر: فيجوز أن تكون الضمة إتياعاً والأصل الفتح يعني في ثُلْنَةٍ).

وفي سر صناعة الإعراب: ١٦٩ (وأما تاء ثلنة فأصل لقولهم في معناها: تلونة، وتلونة فعولة بلا كلام وهي الحاجة) انظر المنتخب ٢٧٨، ٥٤٩، ٥٦٢.

(٤) التمثيل والمحاضرة ٤٤٦، بلفظ الطمع الكاذب يدق الرقبة.

(٥) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

(٦) تقدم وروده ص: ٨٠٨.

فالأصل تُلَّةٌ، وفي هذا الإبدال ضرب من تحسين اللفظ، فكما تزال الأمثال في نحو: تَطَنَّتْ وَتَقَضَّتْ بالقلب إلى حرف اللين، كذلك يكون إبدال النون من اللام إزالة لاجتماع ثلاثة أمثال ^(١)، وكذا إذا كان بمعنى التمكن؛ لأن الشيء إذا صرع كان التمكن ألزم الأوصاف له.

السابع من حروف البديل: التاء تبدل من الواو والياء إبدالا مُطَرِّدًا في نحو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ واتَّزَنَ ^(٢)، فاتَّعَدَ من الوَعْدِ واتَّسَرَ من أَيْسَارِ الْجُزُورِ، والأصل اوتَّعَدَ وايتَّسَرَ، وتبدل غير مطرد نحو: اسْتَتُوا، والأصل اسْتَبُوا، ولا يكون ذلك في أشباهه، ألا ترى أن أحدا لا يقول: أَعَزُّتُوا على أن يكون التقدير أَعَزُّبُوا كَاسْتَتُوا، ثم قلب الياء تاء، واسْتَتُوا يختص بخلاف الخصب أيضا، ولا يقال بمعنى دخلوا في السَّنة ^(٣)، ومن ذلك أَتَلَجَّ من أَوَّلَجَ ^(٤)، ويحيى في الأسماء مجيئا صالحا نحو: تَيَقُّور من الوَقَار أنشد:

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيَقُّورِي ^(٥)

(١) مثل: لعن أصلها لعل، وتلنة أصلها تللة.

(٢) في أ (اتزر).

(٣) انظر الأصول ٢٧٠/٣.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ١٤٦.

(٥) رجز قائله العجاج.

وصف كبره وضعفه عن التصرف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده، والبلى: تقادم العهد.

الشاهد: قوله: "تيقوري" أبدل التاء من الواو استقالا لها وكرهية للابتداء بها لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلا.

ورد ديوانه: ٢٢٤، والكتاب ٣٥٦/٢، وابن السرياني ٤٢٣/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦، والصحاح (وقر)، والمخصص ١٨/٣، والأعلم ٣٥٦/٢، واللسان والتاج (وقر).

كَأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْهَرَمَ قَدْ سَكَنَ حَدِيثَهُ وَوَقَّرَهُ، وَتُجَاهُ الْأَصْلِ وَجَاهُ، وَتُكَأَةُ
 مِنْ تَوَكَّاتٍ وَتُرَثَاتٍ مِنْ وَرِثَتْ، وَتُخَمَّةٌ مِنَ الْوَحَامَةِ، وَتُهَمَّةٌ مِنَ الْوَهْمِ، وَكَذَلِكَ
 أُجْرَى أَتْهَمَ بِجَرَى أَتْلَجَ يَدْلُكَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْوَاوُ قَوْلُهُمْ: تَوَهَّمْتُ، وَأَنَّ الْمُتَهَمَ
 قَدْ وَقَعَ بِهِ الْوَهْمُ، وَكَذَا تَالَّهَ فِي وَاللَّهِ، وَقَالُوا فِي تِلَادَ وَتَلِيدٌ^(١): إِنْ التَّاءُ بَدَلُ مِنَ
 الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ وَلَدٌ عِنْدَكَ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ هَذَا، وَيُؤْنَسُ بِهِ أَنَّ جَمِيعَ مَا يَتَصَرَّفُ
 فِي ضِدِّ الطَّرِيفِ^(٢) لَا يَكُونُ فِيهِ الْوَاوُ فَهُوَ جَائِزٌ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ / ٢٣٨ أ
 كَمَا يَجِبُ فِي أَتْلَجَ أَنْ تَجْعَلَهُ بَدَلًا إِذْ يُقَالُ: الْوُلُوجُ وَأَوَّلَجَ^(٣) وَوَلَجَ، فَيَتَصَرَّفُ
 الْوَاوُ فِي أَمْثَلَتِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ أُخْتُ وَبُنْتُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّسَبِ وَغَيْرِهِ مِنْ
 أَنَّ الْأَصْلَ أَخَوَةٌ وَبَنَوَةٌ^(٤)، ثُمَّ جَعَلَ الصِّيغَةَ بِمَنْزِلَةِ دُخُولِ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي
 الْإِخْتِصَاصِ بِالْمُؤَنَّثِ، وَلَمْ يَجْعَلْ إِبْدَالَ الْوَاوِ تَاءَ عِلْمًا لِلتَّأْنِيثِ عَلَى انْفِرَادِهِ^(٥).

وَإِنَّمَا جَعَلَ الصِّيغَةَ دَالَّةً عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَخَا فَعَلَ، وَهَذَا قَدْ نُقِلَ إِلَى
 فُعْلٍ كَبُرْدٌ وَقُفْلٌ، وَكَذَا كِلْتَا^(٦) الْأَصْلُ كِلَوَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٧)، وَذَهَبَ أَبُو

١٤٦، وَالصَّحَاحُ (وَقَرَّ)، وَالْمَخَصَصُ ١٨/٣، وَالْأَعْلَمُ ٣٥٦/٢، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (وَقَرَّ).

(١) التَّلَادُ: كُلُّ مَا لَقِيَ يَرِثُهُ الرَّجُلُ عَنْ أَبَائِهِ وَهُوَ التَّالِدُ وَالتَّلِيدُ وَالتَّمْلِدُ، وَقَالَ ابْنُ شَيْمٍ:
 التَّلِيدُ الَّذِي وَلَدَ عِنْدَكَ وَهُوَ الْمَوْلَدُ، وَالْأَنْثَى الْمَوْلَدَةُ قَالَ: وَالْمَوْلَدُ وَالْمَوْلَدَةُ وَالتَّلِيدُ وَاحِدٌ
 عِنْدَنَا. تَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٨٦/١٤.

(٢) الطَّرِيفُ وَالطَّارِفُ مِنَ الْمَالِ: الْمُسْتَحْدَثُ وَهُوَ خِلَافُ التَّالِدِ وَالتَّلِيدِ. اللِّسَانُ (طَرَفٌ).

(٣) انْظُرْ سِرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ١٤٨.

(٤) انْظُرْ ص: ٤٥٧، وَسِرَّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ١٤٩.

(٥) فِي ر، وَظ، وَد: (الْإِنْفِرَادُ).

(٦) وَزَنَهَا عِنْدَ سَيَبُويهِ فَعْلَى. الْكِتَابُ ٨٢/٢.

(٧) انْظُرْ ص: ٤٥٨.

عمر^(١) إلى (أن)^(٢) الوزن فعَّلت، وأن التاء زائدة^(٣)، والألف لام الفعل، وليس للتأنيث.

وقال شيخنا: هذا مثال لا يعتد به، وقول لا يعرج عليه، وكان الذي دعا أبا عمر إلى التزام هذا المثال أنه رأهم قلبوا الألف في كلتا حيث قالوا: كَلَيْهِمَا كما فعلوا في كليهما، فحكم بأن الألف ليس للتأنيث كما أن ألف كِلَا كذلك إذ كان ألف التأنيث حرفا جاء لمعنى، فلا يقبل القياس تغييره، وذلك حسن إذا تأملت؛ لأجل أن الصيغة قد غيرت في التأنيث، فلما كان كذلك لم يكن لهم كبير عناية بالألف فقلبوها ياء لتكون مثل المذكر في كونه معربا إعراب الاسم المثنى نحو: جَاءَني مُسْلِمَانٍ ومررت مُسْلِمَيْنِ جريا على مذاهبهم في إجراء الفرع بحرى الأصل، وإبدال التاء من الياء على غير الاطراد قولهم: ثِنْتَانِ الأَصْلُ ثَنِي^(٤)، ألا ترى إلى قولهم: ثَنَاهُ يَثْنِيهِ، وجعل الصيغة دليلا على التأنيث كبُنت، وقد صرحوا يَثْنِي في معنى الثاني، وإدخالهم الألف والنون اللذين يكونان في الثنية حيث قالوا: ثِنْتَانِ إيضاح للدلالة على كون العدد، ولو قالوا: اثْنِ وَثْنَتٌ كَابْنٌ وَبْنَتٌ لم يختل شيء من المعنى، فإذا أردت جمع الاثنين، وجب أن يقال: أَثْنَاءُ كما قلت: أَثْنَاءُ^(٥). وقد أبدل من السين في طُسْتُ

(١) في ر، ود (عمران إلى).

(٢) (أن) ليست في: (أ).

(٣) انظر الخصائص ٢٠٣/١، وسر صناعة الإعراب: ١٥١، وشرح الألفية للمراي ١٤٦/٥،

وذهب ابن السراج إلى أنها للتأنيث، الأصول ٢٤٢/٣.

(٤) اثنان: أصلها ثني فنقلوه من فعل إلى فعل. انظر المتع: ٣٨٨.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ١٥٢.

الأصل طَسّ، ويقولون: طُسُوس وطُسَيْسَة، وذاك أن التاء وقع فيه الرغبة هنا لإزالة المثلين، وقد حصل الفصل بينهما في طُسُوس وطُسَيْسَة، وهذا يؤكد ما ذكرنا في ثَلْثَة من (أن)^(١) الإبدال قد يطلب به إزالة الأمثال^(٢)، وقد قالوا: ست، والأصل سُدُس، وفيه تحسين اللفظ أيضا من^(٣) حيث إن الدال مع السين فيه ثقل، فإذا صار السين تاء قلب الدال إليها، وإذا راجعت حرك عرفت أن سِتًّا أعذب جرسا من سِدُس، وقالوا: سُدَيْسَة، فلم يقلبوا^(٤) إذ كان الفصل (قد حصل)^(٥) بين السين والدال وكذا أسَدَاس، وليس القصد أن الإبدال / لا يكون إلا حيث يراد تحسين اللفظ، وإنما أردنا أنه قد يقصد به هذا المعنى في بعض الأحوال، وإن أردت الحق، فالإبدال في الأصل جاء لتحسين اللفظ، ألا ترى أنه لا يستمر في شيء استمراره في حروف اللين نحو: قال وباع ومِيقَات ومِيعَاد ومُوقِن ومُوسِر، وكل ذلك للمحافظة على حسن اللفظ ونفي الاستنكار عنه، وقال:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السُّعْلَاتِ عَمَرُو بَنَ يَرْبُوعَ شِرَارَ النَّاتِ
غَيْرَ أَعْفَاءَ وَلَا أَكُنُ يَاتٍ^(٦)

(١) (أن) ليست في: (أ).

(٢) انظر ص: ١٣٢٥ .

(٣) في أ: (مع).

(٤) في أ: (إذا).

(٥) (قد حصل) ليست في: (أ).

(٦) أبيات من الرجز المشطور قائلها علباء بن أرقم اليشكري.

قاتل الله: دعاء بالهلكة، السعلاة: أثني الغول، وقد زعم العرب أن عمرو بن يربوع تزوج

فأبدل من سين ناس، وكذا سين أكياس.

الحرف الثامن: (الهاء) ^(١) أبدل من الهمزة في هَرَأَق وهَرَحْتُ في
أَرَحْتُ ^(٢) وهَنَرْتُ الثوب في أَنَرْتُ وَهِيَّكَ في إِيَّاكَ وَلَهَنَّاكَ في لَأَنَّاكَ قال:
لَهَنَّاكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَكَرْيَمَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعٌ ^(٣)
وهذا بإزاء إبدال الهمزة من الهاء في ماء، وتبدل من الألف في أَنَّهُ

= سَعْلَاة، وأولدها أولادًا، أكيات: أراد به الأكياس جمع كيس، وهو الحاذق الفطن.
الشاهد: قوله: (النات، وأكيات) يريد الناس وأكياس فأبدل السين تاء لموافقتها إياها في
الهمس والزيادة وتجاور المخارج.

ورد في: النوادر: ٣٤٥، ٤٢٣، والإبدال لابن السكيت: ١٠٤، والحيوان ١/١٨٧،
١٦١/٦، والاشتقاق: ٢٢٧، والجمهرة ٣/٣٣، وأُمالي القالي ٢/٦٨، والخصائص ٢/٢٦،
١٣/٢٨٣، وسمط اللآلي: ٧٠٣، والمفصل: ٣٦٨، والإنصاف ١١٩، وشرح المفصل
١٠/٣٦، والممتع: ٣٨٩، وشرح الشافية ٣/٢٢١، واللسان (أنس - مرس - نوت)،
وشرح شواهد الشافية: ٤٦٩.

(١) (الهاء) ليست في أ.

(٢) الأصل أَرَحْتُ. انظر سر صناعة الإعراب ٥٥٤.

(٣) بيت من البحر الطويل، لم أهد إلى معرفة قائله، وهو ملفق من شواهد عدة.
أولها قوله:

لَهَنَّاكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْسَمِيَّةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مِنْ يَقُولُهَا

وهو بهذه الرواية في الصاحبي: ٥، والمحكم ٨/٦٢٩، والإنصاف: ٢٠٩، واللسان (لهن)،
والجمع ٢/١٧٨، والخزانة ١٠/٣٤٠، والدرر اللوامع ٢/١٩٠.
وثانيها قوله:

لَهَنَّاكَ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوْسَمِيَّةٍ عَلَى كَاذِبٍ مِنْ وَعْدِهَا ضَوْءٌ صَادِقٍ

وهي بهذه الرواية في اللسان (لهن) والخزانة ١٠/٣٤٥.

وَحِيَّهَلْهُ، وقالوا في قوله:

وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلُهَا يَا هَنَا هُ وَيَحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرٍّ^(١)

إن لام الفعل التي هي واو في هَنَوَات^(٢) قلبت ألفا، ثم قلب الألف هاء كأنه هَنَاو على فَعَال، ثم أبدل من الواو ألفا في التقدير، فلم يمكن اللفظ بألفين، فقلبت هاء كما قلبت في كِسَاء همزة إلا أنها لم تحرك كما تحرك الهمزة في كِسَاء وذاك أنه ينشد بإسكان الهاء^(٣)، فكان ذلك؛ لأن الكلمة مبنية^(٤)، والدلالة على أن الهاء قام مقام ألف لما لم يمكن النطق بألفين، وأبدل من الياء في هَذِي حيث قلت: هَذِه على ما مضى في باب الوقف^(٥).

(١) بيت من البحر المتقارب قائله امرؤ القيس.

رابني: شككني، ياهناه: يا رجل، وهي كلمة تقال لمن يستحق.

ألحقت شَرًّا بِشَرٍّ: أي كنت عند الناس متهما بأمرك، وقد زدت الآن بإقبالك إليَّ تهمة على تهمة.

والشاهد: قوله: "هناه".

ورد في ديوانه: ١٦٠، والجمل: ١٦٣، وسر صناعة الإعراب: ٦٦، والمنصف ١٣٩/٣، وأمالي ابن الشجري ١٠١/٢، وشرح المفصل ٤٨/١، ٤٣/١٠، ووصف المباني ٤٦٤، واللسان (هسنن)، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: ٣٢٣، والعيني ٢٦٤/٤، والأشموني ٣٣٤/٤، والخزانة ٣٧٥/١، ٢٧٥/٧.

(٢) في أ: (قنوات قلب).

(٣) حركت حال الوصل تشبيها لها بهاء الضمير، انظر شرح الشافية للجاربردي وحاشية ابن جماعة: ٣٢٣.

(٤) في ر، وظ، ود: (أو) وفي ر، وظ: (للدلالة).

(٥) انظر ص: ٢٩٣.

التاسع اللام يقل التصرف فيه، وقد أبدل من النون في أصيلان كقول

النابعة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ ^(١)

قال شيخنا: ففيه شذوذ من وجهين: أحدهما: هذا الإبدال، والثاني: أن أَصِيلًا وَأَصْلَانًا كَرَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ، وهذا من عقود الكثرة، فيجب أن يرد إلى الواحد في التصغير فكأنهم خصوا هذا الإبدال بحال التصغير ليكون لفظ الجمع قد تغير، ألا ترى أنه لا يقال: أَصْلَالٌ، وإذا تغير صيغة الجمع لم يكن قد اجتمع علم القلة الذي هو التصغير، وعلم الجمع الكثير، فلا يكون بمنزلة رُغْفَانٍ

(١) بيت من البحر البسيط قائله النابعة الديباني.

أصيلالا: الأصيل وقت العشي جمعه الشاعر على أصلان، ثم صغره على أَصِيلَانٍ، ثم أبدل من النون في آخره لا ما وهو إبدال غير قياسي، أعيت: عجزت وضعفت، الربع: المنزل والدار.

الشاهد: قوله: "أصيلالا".

ورد في ديوانه: ٣٠، والكتاب ٣٦٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، والمقتضب ٤١٤/٤، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٤٤، والجمل: ٢٣٥، والتبصرة: ٣٨١، والحلل: ٣١٨، والإنصاف: ٢٦٩، وشرح المفصل ٨٠/٢، وشرح الشافية للجاربردي ٣٢٣، وأوضح المسالك ٣١٢/٣، والعيني ٥٧٨/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، والأشموني ٢٨٠/٤، وشرح شواهد الشافية: ٤٨١.

في الديوان والكتاب ومعاني القرآن للفراء، والجمل والتبصرة، والحلل وشرح المفصل (أصيلانا). وفي المصادر والمراجع السابقة عدا الإنصاف، والجاربردي، وأوضح المسالك، والتصريح، والأشموني، وشرح شواهد الشافية (عيت).

وَجُرِّيَّانِ مثلاً في البعد من القياس ^(١) .

أما الحروف /الثلاثة الباقية التي هي الطاء والذال والجيم، فإن الإبدال ٢٣٩/أ جاء فيها لتحسين اللفظ، فالطاء تبدل من تاء الافتعال في نحو: اصْطَبَّرَ الأصل اصْتَبَّرَ، فثقل اللفظ بالتاء بعد الصاد ساكنة من حيث إن الصاد فيه إطباق يخالف به التاء، ويثقل اللفظ باجتماعهما جدًّا، والطاء مشاكل للصاد في الإطباق، فصرف التاء إليه ليعرى اللفظ من التنافر، وقيل: مُصْطَبَّرَ.

والذال أبدلت من التاء في نحو: اَزْدَانٌ لأجل أن الزاي مجهور، والتاء مهموس، فيثقل الخروج من مجهور ساكن إلى مهموس متحرك، فيبدل دالًّا؛ لأنه يشاكل الزاي في الجهر فيحسن اللفظ، ومثل مُصْطَبَّرَ ومُزْدَانٌ قولهم: فُزِدَ في فُزَتْ وقوله:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُكُوبُ ^(٢)

(١) ذلك أن مثال فُعْلَانِ في التكسير إنما هو للكثرة وأمثلة الكثرة لا يسوغ تحقيرها لتدافع الأمرين عليها وذلك أن المثال يفيد الكثرة، وياء التحقير تفيد القلة فلما تضاد الأمران قبح اجتماعهما في لفظة واحدة.

(٢) بيت من البحر الطويل قائله علقمة بن عبدة يخاطب الحرث بن أبي ثمر الغساني كان قد أوقع ببني تميم وأسّر منهم تسعين رجلاً فيهم شأس بن عبدة أخو علقمة فوفد عليه علقمة مادحاً له وراغباً في أخيه فلما أنشده القصيدة وانتهى منها إلى هذا البيت قال له الحرث: نعم، خبطت: أسديت.

الشاهد: قوله: "خبط" أبدل التاء طاءً لمجاورتها الطاء.

ورد في ديوانه: ٤٨، والفضليات: ٣٩٦، والكتاب ٤٢٣/٢، ومجاز القرآن ٢٢٨/٢، والكامل: ٢٥١، ومجالس ثعلب: ٩٧، وتفسير الطبري ٩/٢٧، وابن السرياني ٤٠٠/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢١٩، والمنصف ٣٣٢/٢، والعمدة ٥٧/١، والمخصص ١٤٠/١٦،

وهذا يجري مجرى ازدان واضطبر من حيث إن الفاعل كالجزء من الفعل، وإذا كان كذلك كان التاء في خَبَطْتُ وفُزْتُ بمنزلة ماهو في ^(١) حشو الكلمة من جهة الاتصال، وكذا اذْكُر الأصل اذْتُكُر، ثم قلبت التاء دالاً لأجل ما ذكرنا في ازدان لأجل أن الدال مجهور كالزاي، فصار اذْكُر، وقلب الدال إلى الدال لأجل الإدغام بمنزلة قلب اللام راء مثلاً، وأما قول من قال مُذْكِر بالذال المعجمة فبيانهُ يَجِيء في الإدغام ^(٢) . وأما الجيم فيبدل في الأكثر من الياء المشددة في الوقف نحو: سَعِدَجْ، ثم يَجْرى الوصل مجرى الوقف كقولهم:

خَالِي عُؤَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِ
وبالْعَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنَجِ ^(٣)

إنما هو أبو علي والعشي (والبرني).

وقد يجيء في غير المشددة كقوله: أنشده شيخنا عن أبي زيد:

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبِلْتُ حُجَّتْجَ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَعْجٌ ^(٤)

= ١٩/١٧، وسمط اللآلي: ٤٣٣، وشرح اختيارات المفضل: ١٥٩٨، والكشاف ٢١/٤،
وأما ابن الشجري ١٨١/٢، وشرح المفصل ٤٨/٥، واللسان (ذنب، شأس، خبط)،
وشرح الشافعية للحاردي: ٣٥٥، وشرح شواهد الشافعية: ٤٩٤، والتاج (ذنب، شأس،
خبط). في ما عدا الكتاب، وابن السيرافي، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، والجاربردي
والمخصص ١٤٠/١٦ (خبطت).

(١) في أ: (من).

(٢) انظر ص: ١٦٨٦ .

(٣) تقدم وروده ص: ٢٦٨ .

(٤) رجز لم أهتم إلى معرفة قائله.

=

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنْزِي وَفَرْتَجْ

إنما هو حَجَّتِي وَبِي وَوَفَرْتِي، وقوله:

حَجَّتِي إِذَا مَا أَمْسَحَتْ وَأَمْسَحَا (١)

الجميل فيه بدل من الياء التي تُسَكَّن بالقلب إلى الألف في أَمْسَى، وفي اللفظ كقولك: أَمْسَيْتَ، ثم تسقط لالتقاءه مع التاء الساكنة، وأما الدَّبَّيْجُ فلا ينبغي أن يحمل على أنه من دُبِّي إِذْ لو كان كذلك لوجب أن يقال: دُبَّجْ، ألا ترى أن الياء المشددة إذا أبدلت جيما لم تصح الأولى بل يعمهما الإبدال، ألا تراهم لم يقولوا: سَعْدِيج / فِدَبِيجِ فَعِيلٌ من دَبَّجَ الربيع الأرض يَدَبُّجُهَا دَبَّجًا إِذَا رَوَّضَهَا، وذلك أن الأناسيَّ تزين الأماكن بكونها فيها، ألا ترى أنها تكون في ملابس العمارة ما دامت مأهولةً.

فأما إذا خلت فإلى الوحشة والقُبْحِ وضد التزين، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم: مَا بِهَا دَبِيجَ بمعنى ما بها إنسان كان وجه الأمر في اشتقاق

= شاحج: حمار أو بغل، أقمر: أبيض، نهات: نهاق، يتزى: يحرك، يأتيك: يأتي بيتك بي. الشاهد: قوله: "حججتج، بج، وفرتج" أصله حجتى وبى ووفرتى بياء المتكلم في الثلاثة. ورد في السنوادر: ٤٥٦، والإبدال لابن السكيت: ٩٦، والإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١، وأما لي القالي ٧٨/٢، والسيرافي النحوي: ٥٧٩، وليس في كلام العرب: ٢٥٨، وسر صناعة الإعراب: ١٧٧، والمفصل: ٣٧٢، وشرح المفصل ٥٠/١٠، وشرح الشافية ٢٨٧/٢، وضرائر الشعر: ٢٣١، والمتع: ٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٨، وشرح الألفية لابن الناظم: ٨٣٧، واللسان (ولق)، وشفاء العليل: ١١١٤، والعيني ٥٧٠/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، والأشعوني ٢٨١/٤، وشرح شواهد الشافية: ٢١٥،

(١) تقدم وروده ص: ١٢٩٤

الكلمة واضحاً، فلا معنى للحمل على المستنكر.

واعلم أن البديل بمنزلة الزيادة في أن تمثيل الكلمة معه يكون على

طريقين:

أحدهما: أن تراعي المعنى فتقول في ازْدَان: افْتَعَلَ كما قلت في قَطَعَ: فَعَلَ، وفي قُلْ: افْعُلْ.

والثاني: أن تراعي اللفظ فتمثله كما هو، وذلك قولك في ازْدَان افْدَعَلَ، فتأتي بالبديل في اللفظ كما أتيت بالزيادة حيث قلت في قَطَعَ: فَطْعَلَ، وفي ضَارِب: فَاعِل، وتقول في قَالَ على هذا: فَال، وإن أردت اللفظ بالبديل الثاني في ازْدَان (قلت)^(١): إفْدَال، وتقول في عِلَجَ: فِعِجَ على اللفظ، والغرض في هذا أن يفرق بين البديل والأصل، وجاز هنا أن تقول: افْتَعَلَ فتأتي في التمثيل بما ليس في اللفظ، وإن لم يجز ذلك في فَاعِل؛ لأجل أن البديل له أصل، فيجوز لك أن تبني عليه التمثيل، وليس لنحو الألف في ضَارِب أصل فيعود إليه، وإنما يكون ذلك في نحو: قَالَ وبَاع ألا تراك تقول: فَعَلَ لأجل أن الأصل قَوْلَ وبَيْع، والواو والياء عينا، فالعين تقع موقعها في التمثيل.

(١) (قلت): ليست بي: (أ).

قال صاحب الكتاب:

باب أحكام حروف العلة إذا كان حرف منها في اسم أو فعل وأقسامها
وهن لا يخلون من أن يكن فاءات أو عينات أو لامات، فما كان منها
فاءً فنحو: الوعد والوزن واليسر، وما كان عينا ^(١) فنحو: القول والبيع، وما
كان ^(٢) لا ما فنحو: العزو والرمي، وسنذكر ^(٣) ذلك مفصلاً أبوابه ^(٤) إن شاء
الله ^(٥).

قال المفسر:

أعلم أن الواو والياء يكونان أصلين في موضع الفاء والعين واللام في
الأسماء والأفعال.

ولا تكون الألف أصلاً في الاسم ^(٦) والفعل، وإنما تكون زائدة نحو:
كتاب، أو بدلاً نحو: قال وباع.

وتكون أصلاً في الحروف نحو: لا وما؛ لأننا لو حكمنا بكونها بدلاً
للزمن أن يظهر ذلك إذ الحرف آخره ساكن في البناء، والألف تبدل من حروف
اللين الإبدال اللازم إذا كان متحركاً مفتوحاً ما قبله/ فلو كان ألف "ما" و"لا" ^{١/٢٤٠}
بدلاً، لوجب أن يقال: لَوَ وَمَو، أَوَلَيَ وَمَي كما قلت: أَي وَلَوَ، وقد قالوا: إن

(١) في التكملة شاذلي: (منها عينا).

(٢) في التكملة: (منها لا ما).

(٣) في أ: (سند ذلك) و(ذلك) ليست في التكملة (مرجان).

(٤) في التكملة (أبوابها).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٤٥، والتكملة مرجان: ٥٦٧.

(٦) في ر، وظ: (الاسم أي المتمكن).

الحرف إذا جعل اسما تغير التقدير فيه، فإذا قلت في لآ: لآء كان الألف منقلبا عن حرف لين، وذلك أنه لما دخل في جملة الأسماء، وجب أن يجري على منهاجها في التقدير، فكما لا يكون في الأصل اسم عينه ألف كذلك هذا الذي يُصَرَّف من الحرفية إلى الأسمية، وإن قيل: إن الألف باقٍ على حاله لم يمتنع. بيانه أننا إذا أردنا أن نجعل لَوَ اسما زدنا عليها واوًا، فقلنا: لَوَّ، ولم نُزِلْ تركيبه الأصلي، وإذا قدرت (في) ^(١) قولهم: لاء أن الألف منقلبة عن حرف لين، كنت قد غيرت التركيب بمنزلة أن تضع موضع الواو في لو حرفا آخر، ويؤنس به أنهم لا يجمعون بين إعلا لين، فلا يقولون في آي: آء، ولا في ثاي ثاء، وقد احتج من جعل الألف في لا منقلبة عن حرف لين بقولهم: ماء في الجمع بين إعلا لين، وذلك قليل، فالوجه أن يراد إذا قيل: إن التقدير في الألف الانقلاب عن واو أنهم اعتقدوا فيه صرفه إلى الواو، وإذا اشتقوا منه فعلا نحو: أن تقول: لَوَيْتَ لَاءَ حسنة إذ ^(٢) كان الفعل لا يكون عينه ألفا في التركيب إلا أنهم قالوا: لَوَيْ، ثم قلبوا الواو ألفا والياء همزة، فإن قلت: إذا جاز أن تقول في ضَرَبَ اسم رجل: هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَبًا ومررت بَضَرَبٍ، فتغيره عن حكم الفعل بالإعراب، فكيف لم يجوز أن تغير ألف لا إذا جعلته اسما وتعتقد فيه ما يكون في ^(٣) الأسماء من الانقلاب عن الواو كباب.

فالجواب أني أجريت ضَرَبَ بحرى الأسماء بأن جعلت فيه شيئا ليس في الفعل، وهو التنوين والاختلاف ووزان هذا في الحروف ^(٤) أني أجعله على ثلاثة

(١) (في) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (إذا).

(٣) في أ: (من).

(٤) في ر و ظ (الحرف).

أحرف ليكون جاريا على سمت الأسماء، ولست ^(١) أضع موضع حروف الفعل غيرها إذا سميت به، فكذلك إذا جعلت الحرف اسما لم يجب أن أغير حروفه، فأزعم أن عين لاء صار واوا بعد ما كان ألفا؛ لأن هذا ليس جعل الحرف اسما، وإنما هو استئناف بناء، ولو كان "إلى" إذا جعل اسما قُدِّر أنه قيل: إلَو، ثم قلب الواو ألفا لم تكن قد جعلت اللفظ الذي هو حرف اسما، وإنما تكون اخترعت لفظا آخر، فمن أين يشبه هذا أن تجعل الفعل اسما؟ ولا معنى لقولنا جعلنا الفعل اسما غير أن يجرى اللفظ الذي كان يدل على الفعل مجرى الأسماء/ في أحكامها لا أن يغير التركيب، وإذا اعتقدت في ألف "لَا" أني إذا اشتقت منه فعلا أتيت بحرف لين، فقد أجزئته مجرى الأسماء، فليس يلزم أن يقال لما جعل اسما صار الألف إلى الواو، ثم صار ذلك الواو ألفا، وعلى هذا يجرى حروف التهجي نحو: بَا تَا ثَا؛ لأن هذه على حرفين بمنزلة ما ولا، وهي مبنية، وألفاتها أصول إذ لو كانت منقلبة، لوجب أن يظهر حرف ^(٢) اللين كما ظهر في لَو وأي من حيث إن الألف لا ينقلب عن الواو والياء انقلابا لازما ^(٣) ما لم يتحركا ويفتح ما قبلهما، فإذا جعلتها أسماء تامة، فقلت: هذه ياء حَسَنَةٌ كان الألف هي الأصلية إلا أن التقدير مختلف فيه من حيث تقول: إِنَّا لو بنينا منه فعلا، لجعلنا العين واوا؛ لدخوله في حكم الأسماء، فنقولك بَوَّيت ونجعل اللام ياء؛ لأن باب طَوَّيت أكثر من باب حَيَّة على أنه قد روى بَيَّيت، وهذا لا ينكر لأجل أن باب طَوَّيت، وإن كان أغلب من باب حَيَّة، فليس لك أن تلزمهم الثبات عليه، ولهم أن يجعلوه من أقل التركيبين، وإنما تحمل على ذلك إذا لم يتضح لك استعمالهم،

(١) في أ: (ليست).

(٢) في ر، وظ: (حروف).

(٣) في ر، وظ: (لازما لم).

فأما إذا قالوا: بَيَّتُ ^(١) ، فقد عرفت أنهم سلكوا فيه باب حَيَّة لا باب طَوَيْت، فهذا بمنزلة ما تقدم في الأعجمي، وذلك أن معنى قولنا في نون تَرْجَس: إنه زائد أنهم اعتقدوا حذفه إذا بنوا منه فعلاً إلا أن هذا أخذ من تركيب رَجَس مبنيًا في كلامهم، فكذلك إذا قلنا في أَلَف لاء: إنها منقلبة عن حرف لين، فالمقصود إذا بنينا منه فعلاً وَضَعْنَا موضع الألف حرف لين لا أنه قيل: لَوِي، ثم لَاءُ كما تقول: في بَاب: إنه قيل: بَوَّب، ثم بَاب؛ لأن الدلالة قد قامت على أن تركيب "لا" ليس من لَامَ وَآوُ كما كان تركيب لَوُ، وإذا ضَمَمْنَا إليه حرفاً آخر لم يجوز أن نُعَيِّر التركيب الأصلي كما لم يجوز في لَوُ ذلك.

ومما يقطع بهذا أن التركيب لو كان يغير حتى يقال: لَوُ، ثم يضم إليه ياء، ثم يقلب الواو الفا والياء همزة حتى يقال: إنه بمنزلة قولك: مَوَّة، ثم قلب الواو ألفا والهاء همزة لوجب أن يقال: لَوُ أَوْ لِيٍّ كما أن لَوُ وفي لما كان الحرف الثاني منهما غير ألف لم يكن الثالث الذي يضم إليه همزة بل كان من جنس الثاني كقوله:

أَلَامُ عَلَى لَوُ ^(٢)

وهذه فِي حَسَنَةٍ، فإن قلت: إنهم قلبوا الواو ألفا بعد تقدير لَوِي ليعلم

(١) في أ: بيت).

(٢) جزء من صدر بيت من البحر الطويل لم أهتم إلى معرفة قائله، والبيت بتمامه:
أَلَامُ عَلَى لَوُ وَلَوُ كُنْتَ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوُ لَمْ تَفْشِي أَوَائِلَهُ

يقول: قد تصدق الأماشي إلا أنني تركت منها لمكان اللوم مالمو طلبته لأدركت غايته ولكني لم أعلم عاقبته فضيعت أوله، وضرب الأذنان مثلاً للأواخر.
والشاهد: قوله: "لَوُ" ضعف لو لما جعله اسماً؛ لأن الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين والواو في لو لا تتحرك فضعفت لتكون كالأسماء المتمكنة.
وزد في الكتاب ٣٣/٢، والمقتضب ٢٣٥/١، والأعلم ٣٣/٢، وشرح المفصل ٣١/٦، والجمع ١٠/١، والخزانة ٣٢٠/٧، والدرر ٧٢/١.

أن هذا ذاك، فالجواب أنك إذا قصدت الدلالة على أن "لاء" اسم مجعول من قولك /لا تفعل، فمن سبيلك أن تترك لفظ لا على حاله، ولا تضع موضع ألفه ٢٤١/أ واوًا، ثم تقلب ذلك الواو، ويزيد في ذلك أنا أجمعنا على أن "لا" ليس لآخره حظ في الحركة، فلو أريد أن يوضع موضع ألف لا واو مثلاً لوجب أن تكون تلك الواو ساكنة؛ لأن السكون لا يُزال عن الحرف الأخير إذا ضُم إليه حرف آخر، ألا ترى أنهم قالوا: لو فتركوا الواو على سكونه، وأنت تزعم أن لاءً لَوِيّ في التقدير كماء في أنه فعَل بتحريك العين، وهذا ونحوه مما يدل على أن المذهب السديد أن تكون ألفات هذه الحروف إذا جعلت اسماً هي التي كانت في حال الحرفية، ويكون وجه اعتقاد الانقلاب فيها أن الذي يشتق منها تكون عينه حرف لين إمّا واوًا، وإما ياءً حتى كأن التركيب في الأصل كذلك على الحقيقة كماء، ويجوز مع أن هذا المذهب لا يفضي إلى الجمع بين إعلايين أن تكون الهمزة في نحو: لاء، وياء أصلية غير منقلبة عن ياء يؤكد ذلك أمران:

أحدهما: أن الياء لا تقلب همزة إلا إذا كانت الألف قبله زائدة وألف "لا" غير زائدة، ويقطع بهذا أنهم قالوا: زايّ، فضموا الياء إلى الألف، ولم يقلبوه همزة.

والثاني: أن الحرف الثالث تعتبر مجانسته للثاني، ألا ترى إلى لوّ، وليس هنا شيء أشدّ مجانسة للألف من الهمزة، ألا تراها تجاورها في المخرج، وتنقلب إليها إذا مسّتها الحركة، والياء وإن كان حرف لين فليس له هذه المجانسة، ولمّا بين الهمزة والألف من الامتزاج والتناسب الشديد اجتماعاً في التسمية.

بيانه أن في أول كل حرف لفظه، فأول الجيم جيم، والحرف الذي بعد القاف قولك: قَالَ أول ^(١) اسمه همزة كقولك: أَلِف، فمجيء الهمزة بدلها لما لم يمكن اللفظ بها ابتداءً يقطع بأنهما من جنس واحد، وهذا أوضح من أن يخفى، فكأنهم لما أرادوا إتمام ياء ضَمُّوا إليها همزة، والذي دعا من حكم بأن الهمزة منقلبة عن حرف لين قولهم: بَيَّت دون بَيَّات، فيقول: لولا أن اللام ياء لما عاد في تصريف الكلمة، ومما يزيد هذا القول قوة أن الحرف الثالث إذا ضم إلى الثاني فهو أصل، فإذا كان الهمز هو المضموم وجب أن يعود في الفعل الذي يؤخذ منه، فيقال: بَيَّات، وإذا كان الأمر على هذا فوجه مصير حرف اللين المضموم إلى ^(٢) نحو، "ما" و"لا" همزة، وإن لم يكن الألف قبلها زائدة بمنزلة قَضَاء على ضربين.

أحدهما: أن يكون الأصل لَآي وَيَآي /إلا أنهم صرفوه إلى الهمزة حرصاً ٢٤١/ب على أن يكون الحرف المزيد من جنس ما قبله فيجرى مجرى لَو، وإذا كان التقدير الياء عاد في الفعل.

والثاني: أن أَلِف لَآء تفارق أَلِف زَاي وآي من حيث إنه ليس بمنقلب عن حرف كما ذكرنا فيشبه أَلِف قَضَاء من جهة كونه ألفاً بنفسه عارياً من تقدير الحركة، وإن لم تكن مزيدة من حيث إن الحروف لا تكون فيها زيادة، فإذا ضمنت الياء إليها، فقلت: لَآي صار كقَضَاي، فيسوغ أن تهمزه هذا هو وجه من جعل الهمزة في ياء منقلبة عن حرف لين، وليس يمتنع أن تكون الهمزة

(١) في ظ: (أوله).

(٢) في أ: (أن).

أصلاً لأجل بَيِّت، وذاك أن هذا شيء جاء في بعض كلامهم، فيجوز أن يكون مثل هَلَل^(١) في أنه من تركيب آخر وضع لمن يكتب ذاك كما وضع لَأَلَّيت لمن يقول: لَأَلَا، فإذا^(٢) قلت: بَيِّت علم منه أنك أثبت الصورة المعروفة كما دل لَأَلَّيت على أنك لفظت بقولك: لَأَلَا، فقد حصل في هذا وجهان:
أحدهما: أن يكون المضموم إلى هذه الحروف ياء.

والثاني: أن يكون همزة والذي يقوي الهمزة أنها أشبه بالألف، وشم يضمون أبداً ماهو من جنس الحرف الأخير.

وقد ذكر وجه ثالث وهو أن يكون ضم إلى ما ولا أَلَف فاجتمع أَلَفان فهمز الثانية كما كان ذلك في صَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ، والذي يعضد هذا القول ما ذكرنا من مراعاتهم أن يكون الحرف الذي يضم إليه مجانساً له كَلَوَّ وَفِيَّ وَلِيَّ في^(٣) لي، وهو يعضد ما ذكرنا من أن تكون الهمزة أصلية، وذلك أنه يجوز أن يقال: لما أرادوا أن يضموا إلى الألف مثله علموا أن ذلك لا يستطيع اللفظ به، ويفضي إلى الهمزة، فأقاموا الهمزة مقام الألف كما فعلوا ذلك في التسمية حيث قيل: أَلَف، ثم لما أرادوا اشتقاق الفعل منه قالوا: بَيِّت بالياء دون الهمزة ليكون تقدير الألف باقياً، وذاك أن الألف يظهر في قولك: بَيِّتاً، ثم تقلب في بَيِّت، وكما أن قولك في همزة أَلَف إنها نابت مناب الألف أكثر أنسا من أن تقول: إنهم أرادوا اللفظ بالألف، فلما كان المبتدأ به يتحرك صار همزة كذلك أن تقول: إن الهمزة ضمت إلى الحرف في نحو: يَاء وَلَاءَ في أول الأحوال أظهر من

(١) في سيبويه ١٧٧/١: (هلل إذا قال: لا إله إلا الله).

(٢) انظر الحليبات: ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب: ٢٣٣، ٧٤٥.

(٣) في ر، وظ: (كي في كي) و (في لي) ليست في: (د).

أن تزعم أن الألف ضم إليه، ثم صار همزة غير أنه ليس بمردود، ونظيره ما ذكرنا من حَمَرَاء، ألا ترى أنهم قدروا ألفين، ثم همزوا الثانية إذ لو كانت الهمزة أصلاً لوجب أن يؤنث بها حيث لا يكون اجتماع ألفين / فأما ألف كَاف ١/٢٤٢ وقَاف فقد قالوا: إن الحكم عليها أن تكون غير منقلبة؛ لأنها مبنية كالحروف، فلا يقع التصرف فيها، ولا يمتنع أن يكون أصل الكاف كَوَف، ثم قلب الواو ألفاً للاستثقال، وذلك أنا امتنعنا من أن يكون ألف "لا" منقلبا من حيث إن آخر الحرف لا يكون متحركاً ما قبله غير ساكن، فلا يوجد نحو: قَدْ، وإنما يكون التحريك فيه إذا التقى ساكنان نحو: سَوَفَ وَثُمَّ، فقلنا: إن الحرف الأخير لو كان واوًا لوجب أن يقال في مَا: مَوْ وفي إَلَى ^(١) إِلَو كما قيل: لَي وَلَو، وليس يجب أن يكون الحرف في حشو الحرف أو الكلمة المبنية ساكناً فيقال: أن الحرف الثاني في كَاف لو كان واوًا لوجب أن يقال: كَوَف، وإذا كان كذلك جاز أن يكون الأصل كُوف، ثم قلب الواو، وليس في هذا كبير تصرف؛ لأن الواو المتحرك المفتوح ما قبله الكائن في هذا المثال قد استمر فيه القلب حتى كان الألف هو الأصل في هذا النحو.

واعلم أنه لا يكون الواو فاءً ولا مَ معاً، فلا يَجِيء نحو: وَعَوْتُ ^(٢) في الكلام، فإذا وجدت نحو: الوعا فاحكم على لامة بأنه ياء وإن لم يكن الاشتقاق دالاً عليه، والذي يزهد في ذلك أن وَعَوْتُ يشبه وَعَدْتُ وَغَزَوْتُ جميعاً، وَوَعَدْتُ يجب كسر العين في مضارعه نحو: يَعِدُ وَغَزَوْتُ يضم عين مضارعه

(١) في أ: (أل).

(٢) انظر الكتاب ٣٩٠/٢، والحلييات: ٨.

نحو: يَعْزُو، فإذا يؤدي بناء وَعَوْتُ إلى جمع الضمة والكسرة على العين وذلك محال ^(١)، فلما أدى إلى هذه الحالة ترك رأساً، فلم يُثَنَّ منه شيء في الاسم أيضاً، ولا في فعل لا يؤدي إلى ذلك نحو: فَعُلَ يَفْعُل، فلم يقل: (وَعَوْتُ تَوْعُو، ولم يُقَلْ): وَعَيْتَ تَوْعَى على فَعِلَت بكسر العين؛ لأنه لما امتنعت ^(٢) في فَعِلَت الذي هو الأكثر المستمر في كل وجه رفض في هذين اللذين هما بمنزلة فرعين عليه في قلة التصرف على أن فَعَلْتُ منه يثقل؛ لأنك تفتقر في قولك: وَعَوْتُ تَوْعُوا إلى الجمع بين واوَيْن ^(٣) وضمه ^(٤) هذا وليس (كل) ^(٥) بناء يرفض ولا يبني يكون له تعليل، ألا ترى أنهم رفضوا مَفْعُلاً بضم العين، وإنما استعملوا ^(٦) بالتاء نحو: مَكْرُمَةٌ، ثم ليس لأحد أن يقول: لم تركوا ذلك؟ كما لا يجوز أن يقال: كيف لم يقولوا بدل رَجُل: رُجُل بضم الصدر؟ فما ذكرته هو قول أصحابنا وفيه شبه التعليل ^(٧) والتأنيس، ولا يكون في كلامهم كلمة ^(٨) فاؤها ولا مها واو وعينها ياء، ولأما جميع حروفه من موضع واحد، وقولهم في اسم الحرف واوٌ قد أوقعه الخلاف بين هذين، فمذهب أبي الحسن / ٢٤٢ ب أن عينه واو وأن الكلمة من الواوات ^(٩).

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٧.

(٢) في ر، وظ، ود: (امتنع).

(٣) في أ: (الواوين).

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٧، ٥٩٨.

(٥) (كل) ليست في: (أ).

(٦) في د: (استعملوه).

(٧) في ر، وظ: (التعلل).

(٨) في أ: (ما) مكان (كلمة).

(٩) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٨، ٨٠٠.

وذهب أبو علي إلى أن عينها ياء ^(١) ، وكل واحد منهما التزم تركيباً معدوماً في الكلام غير أن أبا علي يقول: إن ما ذهبت إليه له في الكلام ^(٢) نظير من وجه، وهو أن هاهنا ما فائده ولامه من موضع واحد نحو: سَلَسَ وَقَلَقَ، وإن لم يكن باباً واسعاً، وليس هنا شيء جميع حروفه من موضع واحد، فحمل وأو على ما يوجد له نظير بحال أولى من حمله على مالا نظير له ألبته، وأبو الحسن يستدل بأنهم فخموا هذا الاسم، ولم يميلوا ^(٣) فلو كان الألف من الياء لسوجب أن يجوز فيه الإمالة، ويجوز عندي أن يكون ذلك لأجل أن الألف قد اكتنفه الواو، وإذا كانت الياء تحتلب الإمالة في قولهم: واو كما يمنع الضمة في نحو: أجز بعد أن وقع قبل الألف وبعده، وقال بعض أصحابنا: إن مذهب أبي الحسن يعضده أمر ثان وهو ما وصى به صاحب الكتاب من أن العين إذا جهل أمرها، وجب أن يحمل على الواو ^(٤) ، وهذا تأنيس، وليس يدخل على الشيخ أبي علي؛ لأنه يقول: إن حمل الشيء على ماله نظير بحال أولى، فهذا دليل على أن العين يجب أن يكون ياء، والذي قاله صاحب الكتاب يقع فيما لا دليل فيه بوجه، وكان مجهولاً فاعرفه. وأعلم أنه لا يكون أيضاً في الكلام ما عينه ياء ولامه واو بعكس طَوَيْتَ، فلا يجعل نحو: عَيَّوتَ بناء، فأما حيوة في قولهم: رَجَاءُ بن حيوة ^(٥) والحيوان، فأصله حيّة ^(٦) كما جاء في غيره من الأعلام أبو

(١) الحلييات: ٨.

(٢) في أ: (إليه في الكلام له).

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٨.

(٤) الكتاب ١٢٧/٢.

(٥) أبو المقدم رجاء بن حيوة بن جرول الكندي كان من العلماء وكان يجالس عمر بن عبدالعزيز، توفي سنة ١١٢هـ.

أخباره في: المعارف: ٤٧٣، وصفة الصفوة ٢١٣/٤، ووفيات الأعيان ٣٠١/٢.

(٦) جاز ذلك فيه لأنه يجوز في الأعلام مالا يجوز في غيرها. المنصف ٢٨٥/٢، وانظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٠.

حَيَّة، وقلب الياء واوًا، وهو من تغيير الأعلام، وكذا الحيوان الأصل الحيان، وأبدل الياء واوًا كما قالوا في حَيَّيت الخراج: جِبَاوَة، وأصحابنا يقولون في هذا النحو: إنه بدل على غير قياس ويعنون أنه لا يطرد كما لا يطرد ^(١)، إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو: ماء في مَاه؛ لأن القياس يحيل ذلك، ولا يقبله كيف وهما حرفان متقاربان، والبدل يأتي بدالَّة ^(٢) المقاربة، ثم إن في قلب الياء واوًا في الحيوان أمرًا لا يكون في جِبَاوَة، وذلك أنهم قصدوا أن يكون هذا فَعْلَان بتحريك العين نحو: حَيَّان على وزن الطَوَفَان والتَّزَوَان، فلم يمكن الإدغام إذ لو قلت: حَيَّان لم يدر أنه فَعْلَان بتحريك العين أو فَعْلَان بالإسكان، واستثقل اجتماع ياءين متحركين فأبدل من أحدهما الواو ليختلف ^(٣) اللفظ فيكتسي بعض الخفة والأنس في الذوق، ويوضح هذا ما قال الجميع في النسب إلى حَيَّة: حَيَوِيٍّ من أنهم حركوا العين فصار حَيَّة، ثم حذفوا التاء لقصد النسب فصار حَيًّا كهْدِيٍّ، وأن المقصود في ذلك الصنيع أن يقال: حَيَوِيٍّ ^(٤) كهْدَوِيٍّ فلا يفتقر إلى الجمع بين الياءات نحو: حَيَّيٍّ، فإذا كان يحرك العين ويغير الاسم عن صورته ليصير الياءان إلى ياء وواو كان أن يقلب هنا واحدة من اليائين مع تحركهما جميعا أولى فاعرفه فإنه واضح.

وذهب أبو عثمان إلى أن الحيوان مصدر فعل لم يستعمل، فكما قالوا: فَازَلْتُ نَفْسَهُ فَيَظًا وفَوْظًا فكانَ فَوْظًا مصدر فَاظَ يَفُوظُ، وإن لم يستعمل ^(٥).

(١) (كما لا يطرد) ليست في (ظ)، وفي د: (كما يطرد).

(٢) في ظ: (بدلالة).

(٣) في ظ: (ليخلف).

(٤) انظر الكتاب ٧٣/٢، والبغداديات: ٢٣٠.

(٥) انظر المنصف ٢٨٤/٢، ٢٨٥.

كذلك يكون حيوان مصدر فعل غير حييت لم يخرج إلى الاستعمال، وحكى شيخنا أن أبا علي لم يرتض هذا المذهب^(١)، وذاك أنه إنما جاز لنا أن نحكم بأن فَرْطاً مصدر فَعَلَ لم يستعمل وأن الواو غير مقلوب من الياء في فيظ؛ لأننا وجدناهم يبنون أفعالا كثيرة عينها واو نحو: قَالَ يَقُولُ، وليس كذلك ما نحن فيه؛ لأننا لم نجدهم بنوا فعلاً مثل حيوان نحو: عَيَّوتَ وَظَيَّوتَ مثلاً، فلم يجوز أن يقدر حَيَّوتَ^(٢) أيضاً؛ لأن الشيء يقدر بعد أن يعرف له أصل بوجود النظر، وإذا كان الأمر على ما وصفنا عرفت أن الحيوان لا يشبه نحو: فَاظَّ يَفِيظُ فَيَظًا وفَوْظًا، وأكثر ما يدعو الناس إلى استغراب نحو هذا من قلب الياء واوًا والانتقباض عنه أنهم رأوا الياء يقلب واوًا لعلة نحو: مُوقِنٌ ومُوسِرٌ، وكذا يقلب الواو لذلك نحو: مِيقَاتٌ ومِيعَادٌ، وغير ذلك، فلما لم يروا في نحو: جَيَّيتَ الخِرَاجَ جِبَاوَةً ضمة وشيئا يوجب القلب أخذوا يستوحشون منه حتى يقول بعضهم: إن الياء دخل على الواو كثيرا في نحو: أَغْزَيْتَ وَغَازَيْتَ وغير ذلك، فجعل قلبه واوًا من غير سبب تعويضا للواو مما أصابه من الياء^(٣)، وهذا تعليل يأتي في غير هذا الموضع، ولا يفتقر إليه هنا لما ذكرنا من أن الإبدال على ضربين:

مطرد: وهو الذي لعلة نحو: قلب الياء واوًا للضمة، فهذا يجب أن تفعله في كل موضع يؤدي إليه ولا يحتاج فيه إلى سماع.

والثاني غير مطرد: وهو أنهم يقيمون حرفا مقام حرف للمقاربة فقط،

(١) انظر البغداديات: ٢٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٩٠.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٨٩، ٦٦٢، ٧٣٧.

وذلك لا يجوز أن تفعله؛ لأنه شبيه بصيغة المثال ووضع التركيب، وذلك أمرهم يتولونه، فإن كان نحو: جَبَاوَة شُدُوذًا / ومناقضة للقياس حتى يحتاج إلى حديث ٢٤٣/ب التعويض، فيجب أن يقال ذلك في جميع الحروف الصحيحة إذا أبدل بعضها من بعض لغير سبب نحو: هَرَاقَ في أَرَاقَ ومَاءَ في مَاهَ، وذلك ظاهر التَّنَافُر، فقد تبين أن الأمر في هذا النحو سَهْلٌ، وليس ينبغي أن يورث وحشة وعاد الأمر إلى حديث الجائز والواجب فاعرفه وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب:

باب ما كان معتل الفاء

لا تخلو الأفعال المعتلة الفاء من أن تكون على فَعَلٍ يَفْعَلٍ أو فِعِلٍ ^(١) يَفْعِلٍ أو فَعِلٍ يَفْعَلٍ أو فَعَلٍ يَفْعُلٍ.

فما كان منها على فَعَلٍ يَفْعُلٍ من الواو فنحو: وَعَدَ يَعِدُ وَوَزَنَ يَزِنُ، فإن الفاء تحذف من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة في يَفْعُلٍ، ثم تتبع سائر حروف المضارعة (الياء) ^(٢) فتحذف معها ^(٣) الواو كما أتبعوها في باب أفْعَلٍ الهمزة في الحذف، ومصدر هذا الضرب إذا كان على فِعْلَةٍ أعل بالحذف (وذلك) ^(٤) نحو: العِدَّة ^(٥) والزَّئِة والسِّمَّة كُرَّة تحريكها ^(٦) بالكسر إذ كره وقوعها بعدها ^(٧) في يَعِدُ، والمصدر يُعَلِّ ياغلل الفعل.

فأما الوزْنُ والوَعْدُ والوَسْمُ، فلما تحركت الواو فيهن بالفتح صحت،

(١) في التكملة مرجان: (على فعل).

(٢) (الياء) ليست في: (أ).

(٣) في: (منها).

(٤) (وذلك) ليست في: (أ).

(٥) قال المرادى في شرح الألفية ٩٤/٦: (أصله وعُد على وزن فَعُلٍ فحذفت فاؤه حملا على

المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها،

وعوضوا منها تاء التأنيث، ولذلك لا يجتمعان، والتعويض هنا لازم) وانظر نزهة الطرف:

٢٠٢، ٢٠٣، والإنصاف: ٧٨٢، والممتع ٤٢٦، وشرح الشافية للرضي ٨٧/٣،

٨٨، ٨٩.

(٦) في التكملة شاذلي: (تحركها).

(٧) في التكملة مرجان: (بعد ياء يعد).

فلم تحذف كما لم تكره الألف بعد الواو في نحو: **وَأَعِدْ وَوَاتِبْ** وكرهت الكسرة بعدها كما كرهت الياء بعدها، فمن ثم **قَلَّ** نحو: **وَيَحْ وَوَيْلْ**، فأما الوجهة فصحت؛ لأنه اسم للمكان المتوجه إليه فقوله سبحانه: **﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيًا﴾**^(١) أي مكان يتوجه إليه، ومن جعلها التوجه كان شاذاً كشذوذ **القُصُوى** والقُود ونحو ذلك، وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه مجرى الفعل، والفعل لم يصح في هذا النحو^(٢).

قال المفسر:

أعلم أن ما فاءه واو نحو: **وَعَدَ وَوَزَنَ**، فإنك تقول في مضارعه: **يَعِدُ**، فتحذف الواو، فالأصل **يَوْعِدُ** غير أنهم وجدوا الكلمة قد توالى عليها ثلاثة أشياء مستنكرة أحدها الياء، والثاني الكسرة، والثالث الواو.

فلما كان كذلك حذفوا واحداً منها، وهو الواو ليخف أمر الاستثقال، فقل: **يَعِدُ** فوزنه **يَعِلْ**، وقيل: **أَعِدَ وَنَعِدَ وَتَعِدُ**، فحذف منها وإن كان لا يقع فيه الواو بين ياء وكسرة؛ لأن حروف المضارعة أخوات، فلما حذف مع أحدها للعلة المذكورة حذف مع الآخر، وإن لم تكن العلة قائمة فيها مراعاة لطريقة/ ١/٢٤٤ المشاكلة إذ لو قيل: **نَوْعِدَ وَأَوْعِدَ وَتَوْعِدَ** و**يَعِدُ** زيد لكان اختلافاً وتنافراً في اللفظ والباب، ومثله **أَكْرِمَ وَنَكْرِمَ وَيُكْرِمُ** على ما مضى في باب المصادر والأفعال المزيد فيها^(٣).

(١) البقرة (١٤٨).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٤٦، والتكملة مرجان: ٥٦٧، ٥٦٨.

(٣) انظر ص: ١٠٨٢.

ويزيد في قوة الحذف أن الواو والياء إذا اجتمعتا، وكانتا على صفة يتأتى معها الإدغام قلب الواو نحو: سَيِّدٌ في سَيِّود، وذلك لاستكراه اجتماع المثليين، فلما اجتمع هنا ثلاثة أمثال الواو والياء والكسرة، ولم يمكن الإدغام إذ كان السابق متحركاً، وكان حق المدغم أن يكون ساكناً أعل بالحذف فقليل: يَعدُّ فاعرفه.

واعلم أنهم يقولون: فسقُ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ وَحَشَرُ يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ، ويكثر ذلك جداً في الصحيح، ولا يَحْيِيءُ في هذا فلا يقال: يَعدُّ وَيَعدُّ مثلاً، ولا يَوعِدُ وَيَوعِدُ مثلاً، وذلك أن العين لما جاور حرف العلة، أعل فالزوم وجهها ومنع التصرف لئلا يجري المعتل مجرى الصحيح، فإذا وضع المضارع مما فاؤه واو على كسر العين لم يضم نحو: وَعَدَ يَعدُّ، وإذا وضع على الضم لم يكسر نحو: وَضُوءَ يَوضُوءُ، فأما ما حكى من نحو: وَجَدَ يَجْدُ بضم الجيم، فشاذ نادر ^(١) أنشد:

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرِّهِ تَدَعُ الْحَوَائِمُ لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً ^(٢)

(١) انظر الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) بيت من البحر الكامل، اختلف في قائله، فقليل: إنه جرير، وقيل: لبيد بن ربيعة العامري. نسب إلى جرير في ديوانه: ٣٦٤، والتنبيه والإيضاح (وجد)، واللسان (نقع)، والمغني: ٣٠١، والعيبي ٤/٥٩١، وشرح الشواهد للعيبي ٤/٣٤١، وشرح شواهد المغني: ٦٦٦، وشرح أبيات المغني ٥/١١٤، وشرح شواهد الشافية: ٥٣، والتاج (نقع)، والدرر ١٠٣/٥.

ونسب إلى لبيد في الصحاح (وجد)، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٢، واللسان والتاج (وجد).

الشاهد: قوله: "يَجْدُنَ" بضم الجيم، وهذا شاذ.

وورد غير منسوب في: الحلييات: ١٢٧، وسر صناعة الإعراب ٥٩٦، والمنصف ١/١٨٦،

وأما المصدر نحو العِدَّة والزَّنة والسِّمة، فالأصل فَعَلَة كالفِطْنَة والدَّرِّيَّة والحِمِّيَّة والمِشْيَة نحو: وَعِدَّة ووَسمَة ووَزْنَة ووِشْيَة إلا أنهم يعلون ^(١) المصدر باعتلال ^(٢) الفعل طلبا للتشاكل كما قالوا: قَامَ قِيَامًا على ما تقدم ^(٣)، فلما كانوا حذفوا من الفعل الفاء أحبوا أن يحذفوه من المصدر أيضا كما أنهم لما قلبوا العين في قام قلبوه في المصدر، فقالوا: قِيَامًا، فنقلوا الكسرة من الواو إلى ما بعدها، وحذفت، فإن قلت: وكيف قيل: الوَسْم والوَعْد، ولم يُقَل: سَم وَعَدٌ، وهو مصدر مثل العِدَّة، فالجواب أن الإعلال في المصدر لأجل المشاكلة يكون بعد أن يوجد فيه شيء مما استثقل في الفعل أو يقتضي تغييرًا، فالوَعْدَة ^(٤) أُعِلَّ لأمرين أحدهما: لاجتماع ^(٥) واو وكسرة.

= وشرح المفصل ٦٠/١٠، والمقرب ١٨٣/٢، والمتع: ١٧٧، وشرح الألفية للمرادی ٩٦/٦، والجمع ٣٤٩/٤، والأشْموني ٣٤١/٤.

في ديوان جرير (تمشرب، يدع، ويجدن) بكسر الجيم ولا شاهد فيه.
في الصحاح، والتنبيه والإيضاح، والمقرب، والمتع، وشرح الشافية، واللسان، وشرح الألفية للمرادی، والعيني، والأشْموني، وشرح شواهد الشافية، والتاج (الصوادي).
شئت: بكسر التاء خطاب لأمامة في البيت قبله، تقع: روى، تدع: تزك، الحوائم: جمع حائم وهو الطالب للحاجة، غليلا: عطشا.

(١) في أ: يعللون.

(٢) في ر، وظ، ود: (إعلال).

(٣) انظر ص: ١٠٥٩.

(٤) في أ: (الوعد).

(٥) في ر، وظ: (اجتماع).

والثاني: أن يكون المصدر مشاكلاً للفعل يدلّك على ذلك أن ما لم يكن مصدراً لم يعمل، وذلك الوجهة؛ لأنها المكان المتوجه إليه، فهي اسم وليست بمصدر، وقال أبو علي: إن من جعلها بمعنى التَّوجُّه كان شاذاً^(١) على قوله / ٢٤٤ ب/ لأجل أن هذا الإعلال يختص بالمصدر، وإذا كان مصدراً ولم يكن قد اجتمع فيه واو وكسرة لم يُعَلَّ أيضاً لزوال أحد السببين، فيقال: الوسم والوعد، وهم كثيراً ما يعلقون الحكم بسببين فلا ينازع في ذلك، ولكن يعمل على مذهبهم مع العلم بأنه جائز في القياس وغير موضوع على خبط ومجازفة، ومثل وجهه في التصحيح لكونها غير مصدر قولهم في^(٢) ولید: ولدة^(٣) كغلمة. ونظير وعدة في تعلق الحذف لطلب المشاكلة. وأمر ثان قولهم: قُمتَ قِياماً، ألا ترى أن الواو قلب ياء بعد أمرين: أحدهما: كونه مصدر فعل معتل، والثاني: انكسار ما قبله مع وقوع الألف المزيدة بعده، وقيل: خوآن، فلم يعمل مع الانكسار (وحصول الألف بعد الواو)^(٤)؛ لأنه ليس بمصدر واجتوروا اجتوراً ولوآذ في لاوآذ لأجل أن المشاكلة معدومة في الإعلال من حيث إن الفعل مصحح فاعرفه. فإن قلت: إن يسوع قد حذف الفاء فيه لاجتماع الواو والكسرة والياء، وقد حصل في وعدة الواو والكسرة، وأمر ثالث وهو أن الكسرة متصلة بالواو، وهي في يوعد على حرف غير الواو، وبين الكسرة بعد حرف اللين والكسرة المتصلة (به)^(٥)

(١) انظر ص: ١٣٥٠ .

(٢) في أ: (وليدة).

(٣) انظر الكتاب ٣٥٨/٢ .

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ، ود).

(٥) (به) ليست في: (أ).

نفسه فصل قويّ في حديث الاستثقال، فقد جرى المصدر بجرى الفعل في اجتماع ثلاثة أشياء مستنكرة فيه، فهلا قلت: إنه أُعِلَّ لذلك فاطرحت حديث المشاكلة جنباً ويكون التصحيح في الوعد لزوال الكسرة وانتفاء الثقل.

فالجواب أن الأمر كما زعمت في مقاربة وعدة ليؤعد من جهة حصول ما يجري بجرى ثلاثة أشياء من حيث إن الكسرة مع نفس الواو أثقل منها إذا كانت مجاورة له غير أن حديث المشاكلة لا يمكن اطراحه من حيث إن الاسم فرع على الفعل في الإعلال على ما مضى^(١)، فلا يعمل إلا ماهو منه بسبب^(٢)، ولو كان لا يعتبر ذلك لما صح نحو: ولدة في غير المصدر فاعرفه، وبعد:

فإن التقدير في حذف الواو من وعدة لا يخلو من وجهين:

أحدهما: أن تقول: إن القصد أن تُزال الكسرة عن الواو لا أن تحذف هي نفسها إلا أنها لما سكنت لم يمكن الابتداء بها وثقل أن يجتلب لها همزة الوصل إذ كان يجب أن يقال: ايعدة في حال ثبوت الهمزة قبلها، فيكون تغييراً على تغيير/فحذفت، أو يقال: إن القصد أن يحذف الواو حذفاً غير أنه لما كان ٢٤٥/أ يحتاج إلى تحريك العين إذا حذف كان أن ينقل حركة الفاء إليه أولى لثلاثة أمور:

أحدها: أن حذف المتحرك أغلظ من حذف الساكن، وإذا كان المحذوف في الفعل ساكناً مع أنه الأصل في الإعلال كان أن يكون ذلك في الاسم لثلاثاً يزيد عليه في الإعلال^(٣) أحسن.

(١) انظر ص: ١٠٦٠ .

(٢) في أ: (لسبب).

(٣) في ر، وظ، ود: (الاعتلال).

الثاني: أن العين يقصد تحريكه لتعذر اللفظ به ساكناً، فأن يؤتى بحركة ليست بغريبة وهي لحرف ^(١) يجاوره أولى من أن يحذف ويؤتى بأجنبية. والثالث: أنك إذا قدرت أن الحركة في عين عِدَّة ^(٢) ونحوها حادثة كنت أدخلت على الكلمة ثلاث تغييرات حذف الواو وحذف الحركة، وإحداث حركة أخرى، فإذا نقلت كان تغييران الحذف والنقل، ثم النقل لا يعتد به؛ لأنه أسهل من الحذف، إذ لم يخرج من البين ^(٣) شيء وأولى الأقوال أقلها تَغْيِيرًا، فالوجه الأول في تقدير حذف الواو ضعيف لأجل أن الغرض أن يعمل المصدر لا اعتلال الفعل كما عرفت، فالأولى أن يكون القصد حذف الواو كما حذف في الفعل لا نقل الكسرة فقط فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

فإن كان ^(٤) الفاء في فَعَلَ يَفْعَلْ ياء صحت ولم تعتل في قول الجمهور والشائع، وذلك نحو: يَمَن يَمْن وَيَنع يَنْع وَيَسَر يَسَر؛ لأن الياء أخف من الواو، ألا تراهم قلبوها ^(٥) إليها في نحو: سَيِّد ومَيِّت، وهي أيضا قريبة من الألف فصارت بمنزلة الألف بعد الياء. وأما ما كان على فَعَلَ يَفْعَلْ وفاؤه ^(٦) واو، فنحو: وَلِي يَلِي ومَمَقِ

(١) في ظ: (كحرف).

(٢) في ظ: (واحدة).

(٣) في د: (الشيء).

(٤) في التكملة: (كانت).

(٥) في أ، ود، وظ: (يدعونها).

(٦) في أ، والتكملة مرجان: (وواء فاء).

يَمِيقُ، فَإِنْ الْفَاءُ تَحْذِفُ مِنْهُ كَمَا حَذَفَتْ فِي بَابِ فَعَلَ يَفْعَلُ لَوْ قَوَّعَ الْوَائِ بَيْنَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ فِي الْبَابَيْنِ، وَحَذَفُوا الْوَائِ مِنْ وَطِيءٍ يَطَأُ، وَوَسِعَ يَسْعُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَعَلَ يَفْعَلُ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا فَتَحَ الْعَيْنَ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ، فَأَجْرِي عَلَى حَكْمِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْكَسْرُ كَمَا أَجْرِيَتْ الْكَسْرَةُ فِي التَّرَامِي وَنَحْوِهِ بِجَرَى الضَّمَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ لَوْلَا ^(١) ذَلِكَ لَمْ تَصْرِفِ الْكَلِمَةَ.

وَأَمَّا فَعِلَ يَفْعَلُ نَحْوُ: وَجَلَّ يَوْجَلُّ وَوَجَلَّ ^(٢) يَوْجَلُّ ^(٣)، فَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أَكْثَرُهَا وَأَعْلَاهَا أَنْ تَصَحَّ الْوَائِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَتَوَسَّطِ الْيَاءُ وَالْكَسْرَةُ، وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ﴾ ^(٤) وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَا جَلَّ ^(٥) فَيُبَدِّلُ مِنَ الْوَائِ الْأَلْفَ لَمَّا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَنْجَلُّ فَيُبَدِّلُ مِنَ الْوَائِ الْيَاءَ كَمَا أُبَدِّلُ الْجَمِيعَ ^(٦) فِي نَحْوِ: سَيِّدٌ ^(٧) وَمِنْهُمْ مَنْ كَرِهَ ذَلِكَ لِحُجْزِ الْحَرَكَةِ بَيْنَهُمَا، فَكَسَرَ الْيَاءَ لِيَقْبَلَهَا كَمَا ٢٤٥/ب قَبْلَهَا بَعْدَ الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: مِيزَانٌ، فَقَالَ: يَنْجَلُّ، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي الْيَاءِ

(١) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (وَلَوْلَا).

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (وَجَلَّ يَوْجَلُّ).

(٣) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ ٢٥٠/٥: (الْوَحْلُ طِينٌ يَرْتَطِمُ فِيهِ الدُّوَابُّ يَقَالُ: وَحَلَّ فِيهِ يَوْحَلُّ وَحِلًّا فَهُوَ وَحْلٌ إِذَا وَقَعَ فِي الْوَحْلِ).

(٤) الْحَجَرُ ٥٣/ فِي مَخْتَصَرِ شَوَازِ الْقُرْآنِ ٧٥: (لَا تُوجَلُّ بِضَمِّ التَّاءِ الْحَسَنُ، لَا تُوجَلُّ بِالْفِ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ، لَا تُاجَلُّ أَبُو مُعَاذٍ)، وَانْظُرِ الْمُحْتَسِبَ ٤/٢، وَإِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ١٧٧/٢.

(٥) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (يَاجَلُّ).

(٦) فِي التَّكْمَلَةِ مَرْجَانُ: (الْجَمِيعُ مِنَ الْعَرَبِ).

(٧) فِي التَّكْمَلَةِ: (سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ).

لهذا المعنى أن من يقول: أنت تعلم لا يقول: هو يعلم، وما كان من هذا المثال
 فاؤه ياء، فإنه يصح إذا صحت الواو فيه مع اعتلال ^(١) الواو في يفعل نحو: يعد،
 وصحة الياء في نحو: يتبع ويتعر ^(٢) ، وذلك نحو: يتس يتأس ويتس يتبس، وقد
 قال بعضهم: ياءس ويابس، فأجرى الياء مجرى الواو حيث قال ^(٣) : ياجل ^(٤)
 كما أجزاها بعضهم مجرى الواو حيث حذفها فقال: يتس كما قال: يعد "فأما
 ما كان ^(٥) على فعل يفعل فإن الواو تصح فيه فلا يحذف، وذلك نحو: وضو
 يوضو ووطو يوطو" ^(٦) .

قال المفسر:

أعلم أن ما كان من الياء بإزاء وعد لم يلحقه هذا الحذف تقول: يمن
 ييمن، وذلك أن الياء أخف من الواو، وشبهه بالألف لمقاربتها لها في المخرج،
 فالواو بعيدة منها؛ لأن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفة يدل ذلك على
 ذلك أن من قال: أفعي ^(٧) بالياء أكثر ممن يقول: أفعو ^(٨) ، ويصرفون الياء إلى
 الألف في مواضع بلا سبب، ولا يكون ذلك في الواو إلا مجهولا نادرا، فمن

(١) في أ: (مع الاعتلال في يفعل).

(٢) في التكملة مرجان: (بيعد).

(٣) في التكملة شاذلي: (قالوا).

(٤) في التكملة مرجان: (ياجل).

(٥) في أ: (وما كان).

(٦) التكملة شاذلي: ٢٤٦، ٢٤٧، والتكملة مرجان: ٥٦٨-٥٩٠.

(٧) انظر الكتاب ٢/٢٨٧، وسر صناعة الإعراب: ٧٠٢.

(٨) قلب ألفها واوًا لغة أهل الحجاز. انظر النهاية ٥٥/١.

ذلك حَارِيٍّ فِي حَيْرَةٍ، وَطَائِيٍّ فِي طَيٍّ، وَزَبَانِيٍّ فِي زَبْنِيَّةٍ وَآيَةً عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ
الْكِتَابِ ^(١) وَحَاحَيْتَ ^(٢) وَعَاعَيْتَ، وَالْأَصْلُ حَيْحَيْتَ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي
الْوَاوِ، وَإِنَّمَا جَاءَ دَوَائِيَّةٌ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْأَصْلَ دَوِيَّةً ^(٣)، وَلَا يَكَادُ يَعْرِفُ
نَظِيرَهُ، وَمِمَّا يؤكد ذلك أَنَّ إِسْكَانَ الْيَاءِ نَحْوُ:

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ ^(٤)

أَكْثَرَ مِنْ إِسْكَانِ الْوَاوِ نَحْوُ:

أَبِي اللَّهِ أَنَّ أَسْمُو بَأْمٌ وَلَا أَبِ ^(٥)

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْمَثُورِ نَحْوُ: مَعْدِي كَرِبٌ وَحَادِي عَشَرَ، وَقَالِي قَلًا
وَبَادِي بَدَا أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: شَبَّهُوا ^(٦) بِالْأَلْفِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ،
وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ أَخْفَ مِنَ الْوَاوِ بِأَنَّهُمْ قَلَبُوا الْوَاوَ إِلَى الْيَاءِ لَمَّا اجْتَمَعَا فِي
سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ، وَلَمْ يَقْلَبُوا الْيَاءَ إِلَى الْوَاوِ فَيَقُولُوا: سَوْدٌ وَمَوْتٌ.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢، وقال به الفراء. انظر الزاهر ٣٤٢/١، واللسان (أيا).

(٢) يقال في زجر الإبل وغيرها: حاحيت وعاعيت وهاهيت إذا صبحت بها حاءً وعاءً وهاءً.
انظر سر صناعة الإعراب: ٢٣٤.

(٣) نسبه أبو علي في الحجة ٦٢/١ إلى بعض البغداديين قال: (فأما ما يقوله بعض البغداديين
من أن الألف في دَوَائِيَّةٍ بدل من الواو في دَوِيَّةٍ، فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما
ذهب إليه، وذلك أنه يجوز أن يكون بنى من الدَوِّ فاعلا كالكاهل والغارب ثم أضاف إليه
على من قال: حَانِيٍّ)، وانظر الحليبات: ٣٣٧.

ونسبه ابن جني في التمام: ٣٣٧ إلى الفراء، وانظر سر الصناعة: ٢٣، ٦٧٠.

(٤) تقدم وروده ص: ٢٢٦.

(٥) تقدم وروده ص: ٢٢٧.

(٦) أي الياء.

فلما كان الياء أخف من الواو فضل عليه، فلم يحذف وأجري مجرى الألف حتى كأنه قيل: يَأْمِن وَيَاسِر فِي يَمِينٍ وَيَسِر.

وأما ما فاؤه واو، وعين مضارعه وماضيه جميعا مكسورة نحو: وَلِي يَلِي وَوَمِقْ يَمِقْ فبمنزلة وَعَدْ يَعْدُ لحصول الواو بين ياء وكسرة، وكون العين مكسورة في الماضي والمضارع معا إن لم يزد الحذف تأكيداً لم يزد ضعفاً.

وأما وَطِئَ يَطِئُ وَوَسِعَ يَسِعُ فمما يلبس في ظاهره /وذاك أنه يقال: ١/٢٤٦

أَلَسْتُمْ تَزْعُمُونَ أن الواو حذف في يَعْدُ لوقوعه بين ياء وكسرة، فهلا أعيد في يَطِئُ، ففعل: يَوُطِئُ لزوال الكسرة. والجواب عنه أن الأصل في هذا فَعِلَ يَفْعِلُ بالكسر نحو: وَمِقْ يَمِقْ إلا أنهم فتحوا عين الفعل لأجل حرف الحلق فهو ضرب من المشاكلة على ما تقدم، فلما كانت الفتحة عارضة، وكان الأصل والتقدير الكسر وضع الحكم على المعنى فحذف كما حذف من وَمِقْ يَمِقْ، وشبه هذا بالترامي، وذاك أن الأصل تَرَامِي بضم العين إلا أن الياء لما سكن وجب انكسار ما قبله، فصار اللفظ على مثال مَسَاجِدٍ غير أنه لما كان في التقدير تَفَاعُلٌ، وكان الكسر عازضاً لم يعتد بذلك فصرف تَرَامِي اسم رجل، ولم يجعل له تأثير في منع الصرف، فلا يصرف كما لا يصرف مثال مَفَاعِلٌ، وكل ذلك للمحافظة على الأصل، والدلالة عليه بترك العمل على العارض. وكذلك لم يترك الحذف في يَطِئُ وَيَسِعُ؛ لأن التقدير في العين الكسر فهو كَيَمِقْ وَيَعِدْ، ومثله من باب يَعِدُ المفتوح العين وَضَعَ يَضَعُ، وذاك أن الأصل يَوُضِعُ مثل ضَرَبَ يَضْرِبُ، فلما كان كذلك ترك على حذفه فلم يقل: يَوُضِعُ، وهذا أقطع لأجل أن فَعِلَ يَفْعِلُ يكون كثيراً في الكلام من غير حرف حلق نحو: فَرِقَ يَفْرِقُ وَحَذَرَ يَحْذَرُ، فيقدر في الظاهر أن يقال: إن وَسِعَ يَسِعُ ليس الفتحة فيه لأجل

حرف الحلق، ولا يكون ذلك في فعل يفعل؛ لأنه لا يفتح إلا إذا كان فيه حرف حلق، فيعلم ضرورة أن وَضَعَ يَضَعُ فتحته مجتلبة لأجل المشاكلة، وأن الأصل الكسر، فالطريقة الواضحة أن يقدر أن الفاء حذف في وَضَعَ يَضَعُ لأجل تقدير الكسر في الفتح إذ لا يمكن أن يقال: إن الفتحه أصلية من حيث لا يجيء ضَرَبَ يَضْرِبُ بفتح الراء، ثم يقال: إنهم قالوا: وَسِعَ يَسَعُ لهذا المعنى أيضا، ثم لما لم يُقدَّر في الفتح الكسر لكون الكلمة عارية من حروف الحلق، وكان مقصودا نفسه قيل: وَجَلَّ يَوْجَلُّ كَفَرَّقَ يَفْرُقُ، فلم تحذف الواو؛ لأن فتحة الجيم بمنزلة فتحة راء يَفْرُقُ، وليست عارضة مقدرا أن الأصل فيها الكسر والحذف يكون مع الكسر لامع الفتح فاعرفه. وبعد:

ففي نحو: وَجَلَّ يَوْجَلُّ أربع لغات، إحداها: تصحيح الواو وهي المعروفة، والثانية: يَاجَلُّ بقلب الواو ألفا، وذلك لمكان الفتحه قبله، والفرار من اجتماع الواو والياء / إلى الألف، والثالثة: قلب الواو ياء نحو: يَيَجَلُّ، وذاك على ٢٤٦/ب طريقة سيِّد، وذاك أنه إذا اجتمع واو وياء قلب الواو ياء غير أن الإدغام هنا لم يتأت من حيث إن الحركة في الياء الأولى من يَيَجَلُّ تمنع من الإدغام؛ لأن المدغم يجب أن يكون ساكنا ليتصل بالمدغم فيه، وإذا قلت: مددَ لم يمكن الإدغام، ولا متناع الإدغام لم يستمر قلب الواو في نحو: يَوْجَلُّ كما استمر في سيِّود، والرابعة: أن يقال: يَيَجَلُّ بكسر الياء ^(١)، وذاك أنهم قصدوا قلب الواو ياء وكسروا ما قبلها لتقلب انقلاب الواو في مِيقَاتٍ ومِيعَادٍ، وذلك أن الإدغام لما لم يتأت، وكان قلب الواو في سيِّود لإمكانه أحب أن يقلب الواو هنا بسبب

(١) انظر المنصف ٢٠٢/١.

يستمر القلب له وهو كسر ما قبله، ولا يكون هذا الكسر على قولهم: تَعْلَم
ونَعْلَم بكسر حرف المضارعة للدلالة على كون عين الفعل مكسوراً لأجل أن
من قال: تَعْلَم لا يقول: يَعْلَم زَيْدٌ تركت الكسرة على الياء لثقل ذلك، وقال أبو
الحسن: إنها كالكتابة على السواد.

وأما ما كان فاؤه ياءً من فَعِلَ يَفْعَلُ كَوَجَلٍ يَوْجَلُ، فإن الياء يصح فيه،
وذلك مثل يَيْسَ يَيْسُ وَيَيْسَ يَيْسُ من اليَيْسِ.

وأما من قال: يَابِسَ ^(١) فقلب الياء ألفاً، فإنه يجريه مجرى يَاجَلٍ، وهذا
أولى لأجل أن الياء إلى الألف أقرب، وقد أجريت هنا مجرى الواو في الحذف،
فقليل: يَيْسَ يَيْسُ ^(٢) مثل يَعْسَ يَعْسُ كَوَمَقَ يَمَقُ، والأكثر الثبات كَيَمَنَ يَمَنُ
لتفضُّل الياء على الواو لخفته في الباب.

فأما فَعُلَ يَفْعُلُ مما فاؤه واو فليس (فيه) ^(٣) إلا التصحيح نحو: وَضُوْ
يَوْضُوْ، ولا يحذف فيقال: يَضُوْ، وَوَرُعَ يَوْرُعَ ولا يقال: يِرُعُ.

(١) في أ: (ييس)، انظر: الكتاب ٢/٢٣٣، ٣٥٩.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) (فيه) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

باب ما بني من هذا الباب على مثال افْتَعَلْتُ

ما كان من هذا الباب على ^(١) افْتَعَلْتُ، فإن الواو والياء يجتمعان في أن تبدل منهما التاء ويدغمان في تاء افْتَعَلْتُ، وذلك نحو: اتَّعَدْتُ واتَّهَمْتُ واتَّسَرْتُ من يَاسِرٍ واتَّسَرَ من أَيَسَارِ الْجَزُورِ كما اجتماعا في إبدال الألف منهما في قَالَ وَبَاعَ، ومنهم من قال: يَاتَعَدُ ^(٢) ^(٣) كما قال: يَاجِلُ ^(٤) . وقد أبدلوا التاء من الواو في ثَرَاثٍ وَثُخْمَةٍ وَتَيَقُّورٍ ^(٥) ، وهو من الْوَقَارِ، وَتَوَلَّجَ، وهو فَوَعَلَ من الْوُلُوجِ، ومثله تَوَرَّاةٌ، والمُضَارِعُ يَتَّعِدُ وَيَتَّسِرُ، واسم الفاعل مُتَّعِدٌ وَمُتَّسِرٌ، وعلى القول الآخر مُوْتَعِدٌ وَمُوْتَسِرٌ / والمضارع يَاتَعِدُ ^(٦) وَيَاتَسِرُ، وأمثلة الأمر من ١/٢٤٧ القولين على قياس المضارع ^(٧) .

قال المفسر:

أعلم أن اتَّعَدَ واتَّسَرَ أصلهما أوْتَعَدَ وإِتَّسَرَ من الْوَعْدِ والْيُسْرِ إلا أن الواو والياء قلبتا تاء، وذلك لأمرين:

-
- (١) في التكملة شاذلي: (على مثال).
 - (٢) في التكملة مرجان: (يأتعد)، وفي التكملة شاذلي: (يأتعد وياتزن).
 - (٣) انظر سر صناعة الإعراب: ١٤٨.
 - (٤) في التكملة مرجان: (يأجل).
 - (٥) في أ: (وتيقور وتولج وهو فوعل من الوقار والولوج)، وفي التكملة شاذلي: (وتولج وهو من الوقار وهو فوعل من الولج).
 - (٦) التكملة مرجان: (يأتعد ويأتسر).
 - (٧) التكملة شاذلي: ٢٤٨، والتكملة مرجان: ٥٧١.

أحدهما: أن الواو كان يدركه قلب في قولك: ايتَعَدَّ وَيَاتَعَدُّ، وينضم ما قبله فيقال: مُوْتَعَدِّ، فلما كان كذلك أتوا بحرف جلد لا يتغير، وهو التاء فأبدلوه منه، وأدغم في تاء الافتعال، وكذلك التغير في الياء كان يلزم إذ تقول: مُوْتَسِرَ وَيَاتَسِرَ وَيَتَسَرَّ، فيختلف به الحال.

والثاني: أن الواو قريبة من التاء، وقد وقع بعدها تاء الافتعال، وهي تقلب تاء لغير سبب كثيراً نحو: تُخَمَّةٌ وتُجَاهٌ وتُكَأَةٌ وتُرَاثٌ وتَيَقُّورٌ وتُهُمَّةٌ، وغير ذلك، فلما كان كذلك صار بمنزلة اجتماع متقاربين يقلب أحدهما إلى صاحبه ليقع الإدغام كسَيِّدٌ ومَيِّتٌ، والياء تابع للواو فيتابعه في ذلك، فمُتَعَدِّ وَاَتَعَدَّ مُفْتَعَلٌ وَاَفْتَعَلٌ في التقدير، وإن مثلته على اللفظ قلت: مُتَّعِلٌ، وأما من قال: يَاتَعَدِّ وَيَاتَسِرَ، فإنه يجري على الأصل في ترك قلب الواو والياء تاء ويجريهما مجرى يَاجَلٍ وَيَاسٍ وَيَاسٍ في قَلْبِهِمَا ألفين.

قال صاحب الكتاب:

والواو إذا وقعت في أول الكلمة لم تحل من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فإذا انضمت جاز إبدالها همزة، وذلك قولك في وَعَدَ: أَعَدَّ وفي وَجُوه: أَجُوه^(١)، وفي الْوُرُقَة^(٢) الْأُرُقَة^(٣)، والمكسورة^(٤) نحو: وشاح

(١) انظر الكتاب ٣٥٥/٢، والأصول ٣٠٧/٣، والإبدال والمعاقبة والنظائر ١٠، وسر صناعة الإعراب: ٩٢، والمنصف ٢١٢/١.

(٢) الورقة: سواد يخالطه بياض. انظر تهذيب اللغة ٢٩١/٩.

(٣) انظر الكتاب ١٢٨/٢.

(٤) في التكملة مرجان: (المكسورة).

وإِشَاحٌ وَوِفَادَةٌ وَإِفَادَةٌ^(١) وأبو عثمان يذهب إلى أن إبدالها مكسورة مطرد، وأبو عُمر يقصر ذلك على المسموع.

والمفتوح نحو: أَحَدٌ؛ لأنه من الوَحْدَةِ وَأَنَاءٌ في صفة المرأة، وهي من الوَنِيِّ؛ لأن المرأة تُجْعَلُ كَسَوَلَا^(٢)، وهذا بلا خلاف يقصر على المسموع، ونحو: طَوِيلٌ لا يبدل فيه كما يبدل في أَذْوَرُ، والتَّوَوَّرُ^(٣)، وكل واو مضمومة (فلك أن تقلبها همزة)^(٤) إلا أن تكون الضمة للإعراب أو لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٥). فإذا اجتمع في أول الكلمة وَأَوَّانٌ أبدلت الأولى منهما همزة نحو: أُوَيْصِلُ في تحقير وَأَصِلُ وقالوا^(٦) في تكسير وَأَقِيَّةٍ: أَوَاقٍ^(٧)، ومن هذا قولهم: الأولى في تأنيث الأول، فإن كانت^(٨) الثانية غير لازمة لم تبدل الأولى همزة إلا كما تبدل من الواحدة المضمومة، وذلك نحو: وَعِدَ وفي التنزيل: ﴿مَا وَوَرِيَّ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا﴾^(٩) لما لم تلزم لم يعتد بها كما أن الضمة لما كانت/ غير لازمة في^(١٠) وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ وهذا غَرْوٌ يَا فَتَى لم يعتد ب/٢٤٧

(١) في التكملة: (الإفادة).

(٢) انظر الكتاب ٣٥٥/٢، ٣٥٦.

(٣) التَّوَوَّرُ: دحان الشحم. تهذيب اللغة ٢٣٦/١٥، وانظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ)، وفي التكملة شاذلي: (مضمومة تبدل).

(٥) تقدم ورودها ص ٢٢٥.

(٦) في التكملة شاذلي، وأ: (قال).

(٧) انظر المنصف ٢١٨/١.

(٨) في التكملة شاذلي: (كانت الواو).

(٩) الأعراف (٢٠).

(١٠) في التكملة: (في قوله).

بها، فصار في حكم الساكن، ومن قال: التَّؤُور وأذُور لم يهمز نحو التَّقُول والتَّحُول^(١)، وقال: اليُسْر واليُسْر، فلم يدلوا من الياء المضمومة كما أبدلوا من الواو^(٢).

قال المفسر:

قد^(٣) تقدم أن الواو المضمومة يستمر فيها الهمز، وأن المكسورة فيها خلاف^(٤)، وأن ذلك كثير فيها، ويقوي أنها ليست كالمضمومة أنك تقول: طَوِيل، فلا تقلبه همزة في حشو الكلمة كما كان ذلك في إفادة، ويفعل ذلك في المضمومة، فتقول في أثُوب: أثُوب، والمفتوحة لا يستمر البدل فيها بوجه، وإنما جاء في كلمات نحو: أَحَدٌ وَأَنَاةٌ وَأَجَمٌ، وكذا قد تقدم^(٥) أن الواوين إذا اجتمعتا، فإن إحداها تقلب همزة ألبتة غير أن هنا تفصيلا آخر، وذاك أن أبا عثمان ذهب إلى أن الواو في وُوعِدَ لم يجب قلبها همزة؛ لأن الثانية مدة، ورد أبو علي عليه بأنهم قالوا: أُولَى، فالتزموا القلب ولم يُقَلْ: وُُولِيْ كُوعِدَ بوجه مع كون الثانية مدة، ثم علل أبو علي لَوُوعِدَ بأن الواو الثانية لا تلزم^(٦) من حيث إنك تقول: وَاعِدٌ، وفي وُورِي: وَارَى، فصار هذا مثل غَزَوُ، وذاك أن الضمة التي يجوز لها قلب الواو همزة لَمَّا لم تلزم، وكانت عارضة من حيث إنك تقول:

(١) (التحول) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٤٨، ٢٤٩، والتكملة مرجان: ٥٧١-٥٧٣.

(٣) لم يذكر (اعلم) التي التزم ذكرها عند بداية الشرح.

(٤) انظر ص: ١٢٩٧.

(٥) انظر ص: ١٢٩٥.

(٦) البغداديات: ٢٢٥.

رَأَيْتَ غَزَوْا وَمَرَرْتَ بَعَزُوا، فَتَزُولُ وَلَا تَثْبُتُ كَمَا تَثْبُتُ ضِمَّةٌ وَجُوهٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا
تَأْثِيرٌ فِي إِجَازَةِ الْهَمْزَةِ، فَكَذَلِكَ لَمَّا لَمْ تَلْزَمْ الْوَائِ الثَّانِيَةَ فِي وُوعِدَ (لَمْ يَتَعَدَّ^(١) بِهَا،
وَلَمْ يُوَثِّرْ فِي إِيْجَابِ الْهَمْزِ، فَجَازَ أَنْ يُقَالَ: وَوُوعِدَ^(٢)) مَعَ اجْتِمَاعِ الْوَائِينَ، فَإِنْ
قَالَ قَائِلٌ: إِنْ وَوُوعِدَ فِيمَا ذَكَرْتَ بِمَنْزِلَةِ وَوُيَصِلُ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّصْغِيرَ لَا يَكُونُ
لِأَزْمَا لِلْكَلِمَةِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: وَاصِلُ، فَيَزُولُ اجْتِمَاعُ الْوَائِينَ كَمَا تَقُولُ: وَاعِدُ
فِي وَوُوعِدَ، وَكَذَا تَقُولُ فِي (أُقَتَّتْ): وَقَتَّتْ^(٣)، فَتَفْتَحُ وَتَزُولُ الضِّمَّةُ بِأَنْ يَنْتَقِلَ
الْفِعْلُ مِنْ كَوْنِهِ لِلْمَفْعُولِ إِلَى كَوْنِهِ لِلْفَاعِلِ، فَإِنْ كَانَ انْتِقَالُ وَوُوعِدَ مِنْ هَذِهِ^(٤)
الْحَالِ إِلَى وَاعِدَ يُوجِبُ تَرْكَ الِاعْتِدَادِ بِاجْتِمَاعِ الْوَائِينَ حَتَّى يَجُوزَ أَنْ لَا يَهْمَزُ،
فَهَلَا جَرَى وَقَتَّتْ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ هَمْزُ وَاوِهِ لَكُنْ الضِّمَّةُ عَارِضَةٌ
تَزُولُ فِي حَالٍ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا كَانَ هَذَا فِي ظَاهِرِ الْحَالِ قَادِحاً
فِي قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ: إِنْ وَوُورِيَّ جَرَى بِجَرَى مَا فِيهِ وَاوٍ وَاحِدَةً، فَهَمْزُ هَمْزَا جَائِزاً لَّا
وَاجِباً إِذَا^(٥) كَانَتِ الثَّانِيَةُ لَا تَلْزَمُ^(٦).

فَالْجَوَابُ عَنْهُ عِنْدِي أَنَّ الْوَائِ فِي وَوُورِيَّ لَمْ يَقْصُدْ/ الْإِتْيَانُ بِهِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ ٢٤٨/أ
الضَّمُّ فَقَطْ لِأَجْلِ أَنَّ الضَّمَّ عِلْمُ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْوَائِ جَاءَ اتِّفَاقاً مِنْ

(١) فِي أ: (يَتَعَدُّ).

(٢) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ لَيْسَ فِي: (ر، وَظ).

(٣) انْظُرِ الْإِبْدَالَ وَالْعَاقِبَةَ وَالنَّظَائِرَ ١١.

(٤) فِي أ: (هَمْزَةٌ).

(٥) فِي د: (الضِّفَّة).

(٦) فِي ر، رُود: (إِذْ). انْظُرِ الْبَغْدَايَاتِ: ٨٦، ٩٣، ٢٢٥.

حيث إن الألف في وَارَى لا يقدر على إقرارها بعد الضمة، فإذا كان كذلك صار الألف كأنه في تقدير الثبات، وإذا كان الواو منقلبا عن الألف، وباقياً على صفته في مصاحبة المد أجرى مجراه فلم يُعْتَدَ وَاوًا، فصار كأنه لم يجتمع وَاوَانِ كما أن الحركة في (لَا تَنْسُوا) لما كانت غير مقصودة، كانت كَالْمَفْقُودِ، وكذا ضمة غَزَوْ في قولك: هذا غَزَوْ لما لم يقصد أن توضع الكلمة عليها كانت غير مقصودة، وليس كذا ضمة واو وَقَّتْ؛ لأنه قصد أن يبنى الفعل عليها.

وَأَمَّا وَوَيَصِلُ فَإِن الواو فيه وإن كانت غير مقصودة، فإن تحركها قد زاد في ثقلها وإخراجها من صفة الألف، فوجب الهمز لذلك، فَالْوَاوَانِ إذا اجتماعا وجاز ترك همز أحدهما، فبعد حصول أمرين:

أحدهما: كون الثانية مدة، والثاني: كونها عارضة غير مقصود قصدها، وإذا فقد في اجتماع الواوين واحد من هذين الشرطين، وجب الهمز فَوَوِلَى همزت الواو الأولى منها وإن كان قد حصل المد في الأخرى؛ لأن كونها عارضة لم يحصل من حيث إن الواو الثانية عين الفعل وأوَلَى فُعَلَى، وليست بمنقلبة من ألف كَوَاوٍ وَوَرِي، ويهمز أو يصل، وإن كانت الواو الثانية عارضة غير مقصود قصدها منقلبة عن ألف وَاصِلٍ؛ لأنها قد تحركت، وكذا أَوَاقٍ فِي وَوَاقٍ؛ لأن الواوين قد تحركتا، فإذا جعل أبو عثمان العلة في جَرِي الواوين فِي وَوَرِي مجرى وَاوٍ واحدة أن الثانية مدة على الإطلاق جاز لأبي علي أن يقول: إن المدة على الإطلاق لا توجب ترك الاعتداد بالواو الثانية وإجراء واوين مجرى واحدة، وأنه يجب أن يقرن إلى ذلك امتناعه من اللزوم وكونه عارضا؛ لأن وَاوٍ أولى مدة، وقد وجب همزه، ولمعترض أن يقول: إن جعلك العلة في جرى الواو الثانية مجرى المفقودة حتى كأنه قيل: وَرَى فِي وَوَرِي؛ لأنها مدة لم تقصد، وجاءت

اتفاقاً، وهي عارضة ومدة وولى غير عارضة يفسد قولهم: التَّوَرُّور والغَوُّور، ألا ترى أن الهمز يجوز ولا يجب، وإن كانت الواو الثانية مقصودة لازمة ألا ترى أنها لم تنقلب عن شيء ولكن الكلمة صيغت عليها، فإن قلت: إنها تزول في حال فإن موجب الهمز في وجوه مثلاً/ يزول إذا قلت: وجه، وأولى يزول ٢٤٨/ب اجتماع الواوين فيه في أول، فيجب أن لا تجعل لجميع ذلك حكماً، فالقول قول أبي عثمان: إن وُورِي لم يهمز؛ لأن الواو الثانية مدة، وليس لما ذكره أبو علي من أنه لا يلزم؛ لأن التَّوَرُّور والغَوُّور يلزم فيه اجتماع الواوين، ولا يجب الهمز مع ذلك، ثم يزعم هذا المنتصر لأبي عثمان أن أبا عثمان لا يسلم أن الواو الثانية في أولى مدة؛ لأنه إنما يعني بالمدة أن تكون مزيدة حتى كأنها جاءت لإشباع الضمة، فلا يعتد بها قط، وواو أولى عين الفعل فهي غير مزيدة بل هي كالأولى^(١) في كونها أصلاً فوجب الهمز لذلك، ويزيد في وضوح ذلك أن الواو في نحو التَّوَرُّور والغَوُّور كأنه جاء لإشباع الضمة من حيث إن حروف اللين المزيدة الساكنة بالإشباع تخرج.

فهي تعد من جملة الضمة فيصير كأنه قيل: العُور، فلم يكن إلا واو واحدة.

وأما واو أولى فلا يحتمل ذلك من حيث إنك إذا جعلتها جزءاً من الضمة حكمت بكونها في حكم غير المتعدية، فتبقى الكلمة بغير عين، وذلك باطل وهي حرف منفرد جاء بنفسه بمنزلة الحروف الصحيحة كالضاد من الفضلَى والحاء من الأخرى، فلما كان كذلك كان قد اجتمع واوَان في وولى

(١) أي الواو الأولى.

لفظاً وتقديراً، وفي التَّوَرُّ لفظاً لا تقديراً، فوجب الهمز هناك ولم يجب هنا، ويقطع بها ما تقدم من أن وَوَيَصِلْ مثل وَوَرِي في أن الواو الثانية عارضة غير أنها لما تحركت لم يمكن أن يقال: إنها تابعة للضمة من حيث إن الحرف المتحرك مستقل بنفسه، ومنفرد بحكمه، ألا ترى إنه لا ينشأ قط من الحركات حروف متحركة، فلما كان كذلك اعتد باجتماع الواوين في وَوَيَصِلْ لفظاً وتقديراً فاعرفه. فإن كان اجتماع الواوين في حَشَوِ الكلمة لم يعتد به تقول في النسب إلى نَوَى نَوَوِيٍّ، فلا تهمز كما همزت في وَوَيَصِلْ؛ لأن من الشرط أن ينضم إلى اجتماع الواوين وقوعهما أولاً، وأما همز الواو للضمة، فيكون حشواً كما يكون أولاً تقول: أَذُورُ كما قلت: أَجُوه فاعرفه.

فأما التَّقُولُ والتَّحَوُّلُ، فلم يهمز فيه الواو، وإن كانت مضمومة مثلها في وَقْتُ لأجل أنها إذا صارت همزة وجب أن يفك الإدغام من حيث إن الواو لا يدغم في الهمزة إذ كان يجب قلب الواو الأولى همزة ليصح حكم الإدغام، وذلك لا يجوز؛ لأن الهمزة لا يدغم/ فيها ما يقاربها كيف ولا يكون فيها باب رَدَدْتُ، وإنما جاء إدغام المثليين في موضع واحد نحو: سَأَلَ ورَأَسَ، وإذا لم يكن فيها إدغام المثليين كان أن لا يجوز فيها إدغام المقارب أولى، فلما كان همز الواو يلزم منه فك الإدغام أو إدغام لا يكون في الكلام ترك همز الواو المضمومة في نحو: التَّقُولُ والتَّحَوُّلُ، وأما الياء المضمومة في نحو: اليُسْرُ، فلم يهمز كما همز الواو المضمومة؛ لأن الياء أخف من الواو، وأما يُسْرُوعُ وأُسْرُوعُ^(١)، فقد قال شيخنا: إنه محمول على اختلاف اللغتين، وكذا أَلْنَدَدُ وَيَلْنَدَدُ كل واحد من الهمزة والياء أصل بنفسه، ولست أعني بالأصل أنه فاء أو عين أو لام، وإنما القصد أن الهمزة ليست مبدلة من الياء.

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ٢٣٨، ٢٤٠.

باب ما كانت فاؤه همزة

وذلك نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ وَأَكَلَ يَأْكُلُ وَأَمَرَ يَأْمُرُ ^(١) فأمثلة الفعل ^(٢) منه ^(٣) تجري مجرى الصحيح، وقد حذفوا ^(٤) الفاء من بعض ذا في الأمر، فقالوا: خُذْ وَكُلْ وَمُرْ، فإذا بُني منه افْتَعَلَ قلت ^(٥): اَيْتَكَلْ وَايْتَمَرْ، ولا تدغم الياء في التاء كما أدغمت اتَّعَدَ وَاَتَسَّرَ؛ لأن الياء ليست بلزمة، وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام، وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ، فإن كان ما بعد الفاء مضاعفاً نحو: أَزْيُوزُ ^(٦) وَأَنْ يَنْ ^(٧) قلبت المضمومة واواً والمكسورة ياءً، ولم يجر فيها التحقيق لاجتماع الهمزتين في كلمة (واحدة) ^(٨) فإن قلت: يا فاعِلِ افْعَلْ قلت في قول من أدغم: يا آزُ آزُ آزُ، فإن بينت ^(٩) المثليين على قول أهل

-
- (١) في التكملة شاذلي: (يأمر وأمن يأمن).
 (٢) في التكملة شاذلي: (الفعل في هذا الباب).
 (٣) (منه) ليست في (التكملة).
 (٤) في التكملة مرجان: (حذفوها في).
 (٥) في التكملة مرجان: (قت: اينكل واتيسن).
 (٦) الأز: الحركة، والاختلاط، والتهيج والإغراء، وأزه حثه. انظر تهذيب اللغة ٢٨٠/١٣، واللسان (أزز).
 (٧) في التكملة مرجان: (ين قلت: أنا أئن وأؤن وفي التكملة شاذلي (أن يون وأن ين).
 (٨) (واحدة) ليست في: (أ).
 (٩) في التكملة شاذلي: (أظهرت).

الحجاز قلبت ^(١) الأولى من مثال الأوامر ^(٢) وأواً ^(٣) ، والهمزة من المثال ^(٤) الثاني ياءً في قول أهل التخفيف ^(٥) ^(٦) .

قال المفسر:

أعلم أن ما فاؤه همزة تجرى مجرى الصحيح في أكثر الأحوال؛ لأن الهمزة حرف صحيح تقول: أَكَلْ يَأْكُلْ مَثَلُ قَتَلَ يَقْتُلْ، وَأَمِنْ يَأْمَنْ مَثَلُ فَرَّقَ يَفْرُقُ، وأما حذف فاء الفعل فيكون في بعض الكلم، وذلك كُلُّ وَمُرٌّ وَخُذْ، فوزنه عُلُّ الأصلُ أَوْكُلْ، ثم حذفت الهمزة الساكنة التي هي فاء، فاستغني عن همزة الوصل لتحرك العين الذي هو الكاف، ولا يكون ذلك في كل شيء، فلا تقول في أَمِنْ يَأْمَنْ: مُنْ، وقد يستعمل في بعضه الحذف والأصل وهو مُرٌّ وَأَمْرٌ قال سبحانه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ ^(٧) .

قال صاحب الكتاب: ولا يجوز أن تقيس هذا، فتقول في أخذ: أُوخذ/ ٢٤٩ب بل عليك أن تتابعهم وتقف حيث يقفون، فإن حذفوا لازماً لم تستعمل الأصل، وإن لم يحذفوا لم تحذف، وإن استعملوا الأمرين الحذف والأصل استعملتهما كذلك.

(١) في التكملة مرجان: (قلبت الهمزة).

(٢) في التكملة شاذلي: (الأمر).

(٣) تقول: يا آز ووز برز يآن ونن ينن.

(٤) في أ: (مثال).

(٥) في التكملة مرجان: (التخفيف قلت: يآن أون وأيين، فإن خففت قلت: يآن أونن وأيين).

(٦) التكملة شاذلي: ٢٥٠، والتكملة مرجان: ٥٧٣، ٥٧٤.

(٧) طه (١٣٢).

وأما بناء افتعل من هذا النحو، فإنك تقول: أُؤْتَمِن بوزن اعْتَمِن ، وكذا ائْتَمَر وائْتَكَلَ ، وأما قول أبي علي : إن بعض البغداديين قد حكى الإدغام ، فالمقصود أنه روى ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمِنَ أَمَانَتَهُ﴾^(١) وقال: إن ذلك خطأ، لأجل أن التاء إنما يدغم فيه الفاء في اتسر؛ لأنه ياء، والفاء في أُؤْتَمِن همزة، والهمزة لا تدغم في التاء، وكأن وجه ذلك أن الهمزة قد انكسر ما قبلها، فقلبت ياء صريحة، فصارت كالياء من ايتسر، فأدغم كما قال بعضهم: رُئِيَ في^(٢) رُؤْيَا، فقلبت الهمزة إلى الواو قلباً لازماً، فصار بمنزلة ماهو من الواو في أصل التركيب مثل طَوِيّاً في طَوِيَّت طَيّاً، وذلك ضعيف لا يؤخذ به، فلا يجوز أن تقول: ائْتَمَر وائْتَكَلَ في افْتَعَلَ من أَمَرَ وأَكَلَ، ومما يزيد في ضعفه أنه ليس مثل رُؤْيَا في الحقيقة، وذاك أن الضمة في رُؤْيَا هي التي توجب قلب الهمزة واوًا، وهي لازمة من حيث إن الكلمة صيغت عليها، والذي يوجب قلب الهمزة ياء في ائْتَمِن كسرة الهمزة الوصلية، وانكسار الحرف الذي هو أول متحرك يلقي هذه الهمزة الساكنة بعد سقوط همزة الوصل للدرج نحو الذال في الَّذِي ائْتَمِن، وذلك لا يلزم، ألا ترى أن همزة الوصل تنضم في قولك: أُؤْتَمِن، فتصير إلى الواو، ولا تثبت على وجه واحد، ويكون ما قبل الهمزة للأصل إذا سقطت همزة الوصل

(١) البقرة (٢٨٣)، والذي قرأ هو عاصم. انظر الكشف ٤٠٦/١، والدر المصون ٦٨٣/٢، وانظر السبعة: ١٩٤، والحجة للفراسي ٣٢٨/٢، والبحر المحيط ٣٥٦/٢، وإتحاف فضلاء البحر ٤٦١/١.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٤٨٦. قال (ومنها قولهم في تخفيف رؤيا: رُئِيَ، وأصلها رُؤْيَا إلا أنهم أجروا الواو في رُؤْيَا، وإن كانت بدلا من الهمزة مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياءً وأدغموها في الياء).

مفتوحا، فتصير الهمزة ألفا نحو: قولك: كيف اَيْتَمَنْتَ زَيْدًا، فلا يكون للإدغام وجه، فإذا لا معنى لإقراره على القلب ياء.

فإن قلت: إنَّ أُوتِمْنِ أذهب في حديث القلب من رُؤْيَا بدلالة أن القلب هنا يجب من حيث لا يجوز الجمع بين الهمزتين، ولا يجب في رُؤْيَا، وإذا كان الياء أثبت كان الإدغام أجوز.

فالجواب أن اجتماع الهمزتين وإن كان يوجب قلب الهمزة ياء ألبة، فإن ذلك لا يلزم ألا ترى أن همزة الوصل لا تكون معها أبدًا بل تسقط، فيكون ما قبل همزة الأصل ^(١) مرة مَكْسُورًا ومرة مَفْتُوحًا ومرة مَضْمُومًا، فكيف يجوز أن يدعي أنه مثل رُؤْيَا، وأشد منه في قلب الهمزة إلى حرف واحد وهي إذا قلبت كانت مرة ياءً ومرة واوًا ومرة ألفًا على حسب اختلاف ما قبلها نحو الَّذِي اَيْتَمِنَ، ثم إنكم/ لم تقصروا هذا القلب على الحال التي يجب فيها قلب ٢٥٠/أ الهمزة ياء لاجتماع الهمزتين نحو: أن تقول: مبتدئا اُتْمِنَ، ولكنكم قلبتموه حيث لا يجب قلبها وجوبا نحو: الَّذِي اَيْتَمِنَ، فلهذا حكم أبو علي عليه بالخطأ، وإن كان للقوم ^(٢) فيه رواية شاذة، ووجهه ما ذكرت من أنه يقدر قلب الهمزة ياء في الأصل نحو: اَيْتَمِنَ، ثم يدغم، وقد يروى اِئْتَرَر، والفصيح اِئْتَرَر بالهمز، ثم قلبه ياء مثل اِيْذَن في الأمر من اُذِن، وتقول: مُؤْتَرَر مثل مُؤْتَمِر. وأما اِتَّخَذَ فعلى وَخَذَ جاء مثل وَعَدَ يكون الأصل اُوتَّخَذَ، ثم أدغم الواو بعد قلبه تاء في اِفْتَعَلَ، وأما قوله:

(١) في ر: (الوصل).

(٢) في ر، وظ: (للقلب).

وَقَدْ تَخَذْتُ رَجُلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرَّقِ ^(١)
 فمُنْقُوصٍ مِنْهُ مِثْلُ تَقَى فِي اتَّقَى الْأَصْلِ اتَّخَذَ، ثُمَّ حَذَفَ التَّاءَ الَّتِي هِيَ
 فَاءٌ، فَبَقِيَ تَخَذَ، وَإِنَّمَا حَكَمْنَا بِحَذْفِ الَّتِي هِيَ فَاءٌ لِأُمُورٍ مِنْهَا:

أَنَّهُمَا سَاكِنَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّكَ إِذَا قَدَرْتَ حَذْفَ الثَّانِيَةِ كُنْتَ قَدْ
 حَرَكْتَ السَّاكِنَةَ الَّتِي هِيَ فَاءٌ فَأَتَيْتَ بِتَغْيِيرَيْنِ وَاطْرَحْتَ صِغَةً افْتَعَلَ رَأْسًا.
 وَالثَّلَاثُ: أَنَّ تَاءَ افْتَعَلَ يَجِيءُ لِمَعْنَى فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ وَالْكَائِنِ لِمَعْنَى
 مَفْضُلٍ عَلَى الْأَصْلِ فَوْزَنَ تَقَى وَتَخَذَ تَعَلَ، وَالْأَمْرُ تَقَى كَأَنَّهُ اتَّقَى، ثُمَّ حَذَفَ التَّاءَ
 الْأُولَى، فَصَادَفَ الْهَمْزَةُ التَّاءَ الثَّانِيَةَ مُتَحَرِّكَةً، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا وَجْهٌ فَسَقَطَتْ، فَبَقِيَ
 تَقَى بِوَزْنِ تَعٍ، وَاللَّامُ سَقَطَ، وَتَقُولُ: تَخَذَ بِوَزْنِ تَعَلَ، وَالْمُضَارِعُ تَقِي يَتَّقِي،
 وَتَخَذَ يَتَّخِذُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ التَّاءِ كَمَا كَانَ فِي قَوْلِكَ: يَتَّقِي وَيَتَّخِذُ بِالْإِثْمَامِ،
 فَالْوَزْنُ يَتَّعِلُ، وَلَوْ كَانَ الْمُبْقَى مِنَ التَّائِينَ فَاءَ الْفِعْلِ لَوَجِبَ أَنْ يَقَالَ: تَخَذَ يَتَّخِذُ
 بِسُكُونِ التَّاءِ فِي الْمُضَارِعِ كَمَا كَانَ يَكُونُ فِي حَالِ التَّمَامِ، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ
 عَرَفْتَ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ الْفَاءُ وَالْمُبْقَى تَاءُ افْتَعَلَ ^(٢)، وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ:

قَصَرْتُ لَهُ الْكُتَيْبَةَ إِذْ تَجَهَّنَّا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي ^(٣)

(١) تقدم وروده ص: ٦٨٦ .

الشاهد: قوله: "تخذ" حذف التاء التي هي فاء فوزنه تعل.

(٢) انظر الممتع ص: ٢٢٣ .

(٣) بيت من البحر الوافر، قائله مرداس بن حصين.

قصرت: حبست.

الشاهد: قوله: "تجهنا" على أنه مخفف من اتجهنا.

ورد في النوادر: ١٥٠، والخصائص ٢/٢٨٦، وسر صناعة الإعراب: ١٩٩، والمنصف

٢٩٠/١، واللسان والتاج (ذرع، قبل، وجه).

وفيها جميعا (القبيلة) مكان الكتيبة.

الأصل اتَّجَهْنَا، وَتَجَهَّنَا وزنه تَعَلَّنَا وَتَجَّهْ افْتَعَلَ من الوجه كما أن اتَّعَدَ من الوَعْدِ وذكر تَجَّهْ يَتَجَّهْ عَلَى فَعَلَ يَفْعَلُ، وهذا على وجهين:

أحدهما: أن يكون الأصل وَجْهٌ يَوْجُهُ، ثم قلب الواو تاء، ولا يلزم الحذف على حد يَضَعُ لمصير الواو إلى التاء.

والثاني: أن يكون بناءً برأسه فيكون كَسَبَطَ وَسَبَطَ فِي تَقَارُبِ اللَّفْظَيْنِ والمعنى مع اختلاف التركيب، ولا يكون هذا من اتَّجَّهْ؛ لأنه يقال في المحذوف من افْتَعَلَ: تَجَّهْ يَتَجَّهْ بفتح التاء وكسر الجيم / (١).

ب/٢٥٠

وأما المضاعف نحو: أَنْ يَمِينَ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي افْتَعَلَ: اثْنَيْنِ مثلاً، فأما الأمر فعلى اللغتين، فإن كان على الإدغام قلت في أَزْيُوزُ: يَا أَزْأَزُ، وإن كان على الإظهار مثل أَرْدُدْ كان على قولك: أَعَزُّزْ مثل أَعَزُّزْ، ثم تقلب الهمزة الثانية واواً لاجتماع الهمزتين، فيقال: أَوْزَرُ، فإذا قلت: يَا فاعِلِ افْعَلْ افْعَلْ (٢) سقطت همزة الوصل في الدرج، فيجوز أن تصحح الهمزة فتقول: يَاأَزُّ أَعَزُّزْ مثل يَاعَازُّ أَعَزُّزْ، ويجوز أن تقلب فتقول: يَاأَزُّ وَزَرُ، ولا يجب؛ لأنه لم يلتق همزتان، وأما المثال الثاني الذي تكرر في قولك: افْعَلْ افْعَلْ، فإنك إن صححت الهمزة جاز كقولك: يَاأَزُّ وَزَرُ إِيْزَرُ مثل يَاعَازُّ أَعَزُّزْ اعزُّزْ، وإن (قلبت الهمزة): قلبت الأولى إلى الواو والثانية إلى الياء؛ لأن قولك: بعد: يَاأَزُّ أَرَزُّ أمر آخره موقوف، فإذا حركته كسرت لالتقاء الساكنين كقولك: اضْرِبْ اضْرِبْ، وقد عرفت أن الهمزة الساكنة إذا انكسر ما قبلها فقلبها إلى الياء جائز، فتقول: يَاأَزُّ وَزَرُ يَزَرُ، وفي أَنْ يَاأَنَّ أَوْنَيْنِ (٣)، وعلى هذا يجري الباب (٤).

(١) في النوادر: ١٥١ (الأصمعي يقول: تَجَّهْنَا، وأبو زيد يقول: تَجَّهْنَا، يقال: تَجَّهْ يَتَجَّهْ تَجَّهًا على وزن فَرَعَ يَفْرَعُ إذا وَاجَّهَهُ).

(٢) (افعل) ليست في: (ر، وظ، ود).

(٣) في ر، وظ: (يا أنوننين).

(٤) في ر، وظ: (الباب فقس عليه).

قال صاحب الكتاب:

باب ما كان حرف (١) العلة منه (٢) ثانيا عينا

لا يخلو حرف العلة إذا كان عينا من أن يكون واوًا أو ياءً، فإذا كان واوًا كان مثال الماضي منه على ثلاثة أَضْرَبَ فَعَلَ وَفَعَلَ وَفَعْلٌ، فما كان على فَعَلَ، فنحو: قَالَ وَطَافَ وَعَادَ، فهذا ينقل من فَعَلَ إلى فَعْلٌ يدل على هذا النقل (٣) قولهم: قُلْتُ وَطُلْتُ (٤) وَطُفْتُ وَوَعَدْتُ، فتحرك (٥) الفاء بضمة لا تخلو من أن تكون حركة الفاء، أو حركة العين نقلت إليه، فلا يجوز أن تكون حركة الفاء؛ لأن الفاء تحرك (٦) بالضم إذا كان الفعل مبنيًا للمفعول، وليس هذا مبنيًا (٧) له، فإذا لم يجوز ذلك ثبت أنها منقولة من العين، وإذا كانت منقولة منه لم تخل من أن تكون كالضمة التي في قولهم:

..... حُسْنٌ ذَا أَدَبًا (٨)

(١) في التكملة مرجان: (حروف).

(٢) في التكملة شاذلي: (فيه)، وفي التكملة مرجان: (فيها).

(٣) في التكملة شاذلي: (النقل منه)، وفي التكملة مرجان: (فيه).

(٤) (طلت) ليست في: (التكملة).

(٥) في التكملة مرجان: (فتحركت) وفي أ: (فحركة).

(٦) في التكملة شاذلي: (إنما تحرك)، وفي التكملة مرجان: (لا تحرك بالضم إلا).

(٧) في أ: (مثاله).

(٨) جزء من عجز بيت من البحر البسيط والبيت بكماله:

لَا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا أُعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنٌ ذَا أَدَبًا

نسبه القيسي: ٨٩٤ إلى أبي المنهال البصري في قصيدة تسمى درة الغواص.

ونسب إلى سهم بن حنظلة في الأصمعيات: ٥٦، وسمط اللآلي: ٧٤٠، وتهذيب إصلاح

المنطق: ١٢٠/١، والمشوف المعلم: ٧٤٢، واللسان (حسن)، وخزانة الأدب ٤٣١/٩.

الشاهد: قوله: "حُسْنٌ" فحسن منقول من حُسْنٌ.

وورد غير منسوب في النقااض: ٤١، وإصلاح المنطق: ٤١، والخصائص ٤٠/٣، والصحاح

(حسن)، وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢، والأشباه والنظائر ٢٢/٦، والتاج (حسن).

أو يكون الفعل كان على فعل فنقل إلى فعل، فلا يجوز القسم الأول؛ لأن الفعل مُتَعَدٍّ وَحَسُنَ وَظَرُفَ ونحوه غير مُتَعَدٍّ، فثبت أن المثال منقول من فعل إلى فعل فتعدى إلى المفعول به من حيث كان أصله فعل، فمن ثم قالوا: عُدْتُ المريض وجُبْتُ^(١) البلاد.

وأما فعل فنحو: خَافَ فهذا فعل بدلالة أنه لا يخلو من أن يكون فعل أو فعل أو فعل، فلا يكون فعل لتعديده/ ولا يكون فعل؛ لأن مضارعه يَفْعَلُ، ٢٥١/أ وفعل يَفْعَلُ لا يكون في كلامهم حتى تكون العين أو اللام حرف حلق: (فإذا لم يكن فعل^(٢) أو فعل ثبت أنه فعل)^(٣) وأما فعل فنحو: طَالَ إذا أردت به خلاف قَصُرَ، فإذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب بهذه الأمثلة قلت: قُلْتُ وَخِفْتُ وَطُلْتُ فَتَقَلَّتْ حركات العين إلى الفاء، فيعْتَلُّ بذلك ما قبل العين كما اعتل ما قبل اللام في يرمي ويغزو^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن قُلْتُ قد ضُمَّ فيه فاء الفعل مع أنه قبل اتصال التاء به مفتوح نحو: قَالَ يَقُولُ، فنحن نعلم لا محالة أن الضمَّة ليست حركة الفاء، وأنها حادثة فيها أو منقولة إليها من العين، فلا معنى لأن تكون حادثة فيها لأجل أن الفعل يضم صدره إذا بني للمفعول به نحو: ضَرَبَ زيد، وقُلْتُ مبني للفاعل كما ترى، وإذا بطل أن تكون حادثة على نفس الفاء وكائنة له علمت أنها نقلت من العين.

(١) جبت البلاد: قطعت، تهذيب اللغة ٢١٩/١١.

(٢) في التكملة شاذلي: (ولا).

(٣) ما بين القوسين ليس في التكملة: (مرجان).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٥١، والتكملة مرجان: ٥٧٤-٥٧٦.

وإذا ثبت النقل فإنه لا يخلو من أمرين: أحدهما: أن يكون التقدير في
قَالَ في أول أحواله فَعَلْ نحو: قَوْلَ، ثم نقل ضمة العين إلى الفاء الذي هو القاف
كما قالوا:

..... حُسْنٌ ذَا أَدَبًا

والأصل حَسُنَ، ثم نقلت الضمة من السين إلى الحاء، وهذا لا يجوز
لأجل أن قال لو كان فَعَلْ لوجب أن لا يتعدى شيء من هذا الباب.
فلا يقال: جَابَ البلادَ وعَادَ المَرِيضَ؛ لأن فَعَلْ لا يكون إلا غير متعد
نحو: حَسُنَ وظُرِفَ، فلما وجدت نحو: جُبْتُ متعديا عرفت أن أصل الفعل ليس
على مثال فَعَلْ، وإذا بطل أن تكون الضمة في قُلْتُ للفاء نفسها، وبطل أن
يكون المثال فَعَلْ في الأصل نحو: قَوْلَ مثل: حَسُنَ بقي الوجه الثالث. وذاك أن
يكون قَالَ فَعَلْ مثل قَتَلَ وَيَقُولُ يَفْعَلُ مثل يَقْتُلُ، ثم إنهم لما أرادوا إدخال التاء
ونحوه من الضمائر التي يبنى لها لام الفعل كان الأصل أن يقال: قَوْلْتُ مثل
قَتَلْتُ، فأحبوا أن ينقلوا حركة العين إلى الفاء، فرأوا ذلك لا يبين أثره؛ لأن الفاء
مفتوحة، فلو قالوا: قَوْلْتُ بفتح الواو، ثم نقلوا فتحة الواو إلى القاف لم يسبق
ذلك إلى قلب، وكان الحكم على أن فتحة الفاء هي التي كانت في قَالَ، فلما
كان كذلك نقلوا فَعَلْ في حال اتصال التاء به، وما أشبهه إلى فَعَلْ، فصار قَوْلْتُ
في التقدير، ثم نقلوا الضمة من الواو التي هي عين إلى القاف التي هي فاء، فصار
قَوْلْتُ بسكون الواو واللام، فسقط الواو لالتقاء الساكنين فبقي قُلْتُ/ وعُلم أن ٢٥١/ب
الضمة منقولة من العين، وليست حركة الفاء كما كان يسبق إلى القلوب لو
كان الفاء يقدر نقل فتحة العين إليه فوزن قُلْتُ قُلْتُ، وكذا عُدْتُ وجُبْتُ، وما
أشبه ذلك.

وأما ما كان على فَعُلَ في الأصل، فإنك لا تفتقر فيه إلى النقل من بناء إلى بناء، وذلك نحو: طَالَ يَطُولُ هو فَعُلَ يَفْعُلُ، ألا ترى إلى طَوِيلَ، وهو كقولهم: قَصُرَ يَقْصُرُ فهو قَصِيرٌ في ضدّه، فالأصل طَوُلٌ، فيضم إليه التاء فيصير إلى قولك: طَوُلْتُ مثل قَصُرْتُ، ثم تنقل ضمة العين إلى الفاء فيصير طَوُلْتُ، ويسقط الواو لالتقاء الساكنين ويعلم النقل من حيث إن الفاء مفتوح وحركة العين المنقولة إليه ضمة، وإذا كان الأمر على هذا لم يحتج إلى التقدير ^(١) للنقل؛ لأنه إذا كان على فَعُلْتُ كان محالاً أن تقول: إني نقلته إلى فَعُلْتُ، وإنما تقول ذلك في نحو: عَادَ يَعُودُ؛ لأنه على فَعَلَ بفتح العين، (فإذا ^(٢) قلت: عُدْتُ كنت نقلته من فَعُلْتُ بفتح العين) ^(٣) إلى فَعُلْتُ بضممة لا محالة، فإن أردت طَالَ ^(٤) الْمُتَعَدِّي كقولك: طَاوَلَنِي فَطَلَّتْهُ ^(٥) كان مثل جُبْتُ البلادَ في النقل من فَعُلْتُ إلى فَعُلْتُ لأجل أنه مُتَعَدٍّ، والمُتَعَدِّي لا يكون على فَعُلْتُ مضموم العين، فالأصل طَوُلْتُه، ثم ضَمَمْتُ الواو حتى إذا نقلت حركته إلى الفاء عُلِمَ النقل،

(١) في ر، وظ: (تقدير نقل).

(٢) (فإذا قلت) ليس في ر.

(٣) ما بين القوسين ليست في ظ.

(٤) قال في التبصرة ٨٧٢: (واعلم أن طُلْتُ يكون على وجهين:

أحدهما: فَعُلْتُ غير منقول من فَعُلْتُ، والصفة منه طويل مثل ظُرْفٌ فهو ظَرِيفٌ فهذا لا يتعدى إلى مفعول.

والثاني: أن يكون طُلْتُ فَعُلْتُ منقولاً من فَعُلْتُ، ويكون معناه غَلَبَتْهُ في الطول وهو مما يتعدى إلى مفعول). وانظر الكتاب ٣٥٩/٢، ٣٦٠، والكامل: ٨٦١، والمنصف ٢٤٢/١، والأعلم ٣٥٦/٢.

(٥) أي كنت أطول منه. انظر الصحاح (طول).

فقلت: طُلُتَه، فألف طَال يَطُولُ منقلبة عن واو مضمومة مثل ألف عَصًا في قولك: هَذِهِ عَصًا يَا فَتَى وفي طَالَهُ يَطْوُلُهُ منقلبة عن واو مفتوحة مثل قولك: رَأَيْتَ عَصًا، وإن كان بين الموضعين فرق من حيث إن الحركة المقدرة في ألف عَصًا تكون للإعراب والحركة في نحو: طَالَ للبناء من حيث إن حشو الكلمة لا يكون فيه إعراب، ومن طَال المتعدى قوله:

تَحُتَّ بِقَرْنَيْهَا بَرِيرَ أَرَاكَةَ وَتَعْطُو بِظِلْفَيْهَا إِذَا الْغُصْنُ طَالَهَا ^(١)
وقول الآخر:

إِنَّ الْفَرْزَدَقَ صَخْرَةً عَادِيَّةً طَالَتْ فَلَيْسَ تَنَالُهَا الْأَوْعَالَا ^(٢)

(١) بيت من البحر الطويل قائله كثير عزة.

تحت: تقشر وتحك، برير: ثمر الأراك عامة، وقيل: هو أول ما يبدو منه، أراكه: شجرة يتخذ منها المساويك، الظلف: ظفر كل حيوان بجتر، طالها: طاولها فلم تنله. الشاهد: قوله: "طالها" حيث تعدى طال.

ورد: في ديوانه ١٥٣، وأمثال الحديث للرامهرمزي ٦٩، وسر صناعة الإعراب ٢٣٨، واللسان (حتت، طول).

(٢) بيت من البحر الكامل، اختلف في قائله، فقيل: إنه رباح بن سنيح الزنجي مولى بني

ناجية، وقيل: سفيح بن رباح، وقيل: إنه الفرزدق وليس في ديوانه.

طالت: أي طالت الأوعال فليس تنالها الأوعال.

نسب إلى رباح في الكامل: ٨٦٢، والحامسة البصرية ١٨٠/١.

ونسب إلى سفيح في أمالي ابن الشجرى ١٩٤/١، ونقائض جرير والأخطل: ٨٨، وفيه سنيح.

ونسب إلى الفرزدق في الإفصاح: ٣١٨، والبيان في إعراب القرآن ٣٤٨/١، والانتخاب:

٦٥، والدر المصون ٦٥٤/٣، والبحر المحيط ٢٢٠/٣.

كَأَنَّهُ طَالَتْ الْأَوْعَالُ، فَلَا تَسْتَطِيعُهَا، فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَا قَالُوا فِي قَالٍ وَمَا أَشْبَهَهُ: قُلْتَ بَفَتْحِ الْفَاءِ عَلَى أَنْ يَكُونَ قَالٌ تَدْخُلُ التَّاءُ عَلَيْهِ، فَيَسْكُنُ اللَّامُ، وَيَسْقُطُ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَلَا تَنْقُلُ الْحَرَكَةَ مِنَ الْعَيْنِ حَتَّى يَفْتَقِرَ إِلَى نَقْلِ بِنَاءٍ إِلَى بِنَاءٍ عِنْدَ اتِّصَالِ تَاءِ الْفَاعِلِ بِهِ.

فَالْجَوَابُ أَنْ فَاءَ الْفِعْلِ لَمَّا جَاوَرَ الْعَيْنَ الْمَعْتَلَةَ أَحْبَبُوا أَنْ يُعْلُوهُ لِمَجَاوَرَتِهِ الْمَعْتَلِ كَمَا أَعْلَوْا الْعَيْنَ فِي يَغْزُو وَيَرْمِي حَيْثُ جَاوَرَ اللَّامُ الْمَعْتَلُ، وَهُوَ أَنَّهُمْ / ٢٥٢/ أَلْزَمُوهُ وَجْهًا وَاحِدًا، فَضَمُّ (لَمَّا جَاوَرَ الْوَاوُ نَحْوُ: يَغْزُو، وَكَسْرُ) ^(١) لَمَّا جَاوَرَ الْيَاءُ نَحْوُ: يَرْمِي، وَلَمْ يَجْزِ الْأَمْرَانِ نَحْوُ: يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ كَذَلِكَ أَعْلَوْا الْفَاءَ بِأَنْ نَقَلُوا حَرَكَةَ الْعَيْنِ إِلَيْهِ فَأَلْزَمُوهُ الضَّمَّةَ، فَقَالُوا: قُلْتَ فَصَارَ تَغْيِيرُهُ مِنَ الْفَتْحِ إِلَى الضَّمِّ بِمَنْزِلَةِ إِلْزَامِ الزَّايِ فِي يَغْزُو الضَّمِّ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّغْيِيرَ إِعْلَالٌ كَمَا أَنَّ إِلْزَامَ الشَّيْءِ وَجْهًا وَاحِدًا كَذَلِكَ فَهَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الضَّمَّةَ فِي قُلْتَ غَيْرَ مَنْقُولَةٍ، وَإِنَّمَا لِلْفَاءِ فِي الْأَصْلِ لِأَجْلِ أَنْ الْفِعْلُ الْمَبْنِي لِلْفَاعِلِ لَا يَكُونُ مَضْمُومَ الصِّدْرِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ قَدَرْتَ نَقْلَهُ إِلَى فَعُلْتَ مَعَ تَعْدِيهِ وَفَعُلْتَ لَا يَتَعَدَّى.

= الشاهد: قوله: "طالت" حيث تعدى إلى الأوعال؛ لأنها فَعُلْتَ في الأصل مفتوحة العين. وورد بلا نسبة في السيرافي النحوي: ١٩٠، والمقتضب لابن جني: ٨٣، والمنصف ١٤٢/١، ٤١/٣، والمخصص ١٧٨/١٤، والأعلم ٣٥٦/٢، وشروح سقط الزند: ٢٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٥٠/١، واللسان والتاج (طول). في الكامل (الأجيال)، وفي اللسان (الأوعال)، وفي السيرافي والتبصرة والمخصص ور وظ (تستطيعها)، وفي المنصف (فقصر دونها) وفي أمالي ابن الشجري والدر المصون والحماسة (ملمومة).

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

فالجواب أن هذا النقل عارض والأصل فَعَلَ بفتح العين، وعلى ذلك التقدير يتعدى في حال كونه فَعُلْتُ نحو: عُدْتُ المريض، فإن قلت: إذا جاز أن يتعدى فَعَلَ في قولك: عُدْتُ المريض لأجل أنك تقدر فَعَلَ، وترغم أنه قبل لحاق الضمير به غير مضموم، فلا يعتد بهذا النقل العارض، وكيف لم يجوز أن تقول: إن الفاء ضم في قولك: قُلْتُ لأجل أن يعتل لمجاورة^(١) العين فقط، وأن الضمة له نفسه، وليست منقولة من العين، ولا ينكسر ذلك بقولك: إن الفعل المبني للفاعل لا يكون مضموم الصدر لأجل أنه إذا كان عارضا، وكان أصل البناء على فَعَلَ لم يعتد به.

فالجواب أن هذا سؤال يروع ظاهره، ولكنه لا يسلم في التحقيق، وذلك أن أعظم ما فيه أنك تقول: قد التزمت فَعُلْتُ متعديا مع أنك لا تجد له نظيراً، فكيف رددت عَلَيَّ أن ألتزم فَعُلَا مضموم الصدر، وهو للفاعل، وقد ساويتني في التزام شيء لا نظير له، وهذا على غير ما تظن؛ لأن مثال فَعُلْتُ وإن كان لا يوجد متعديا، فإنه يوجد على حال، ولا يوجد في الكلام فَعَلَ مبني للفاعل مضموم الصدر ألبته، فإذا أردت أن تعل الفاء، وتغير حركته، فأن تنقل المثال إلى ماله نظير في الكلام وهو فَعُلْتُ بفتح الفاء وضم العين أولى من أن تنقله إلى مالا نظير له، وهو فَعُلْتُ بضم الفاء وفتح العين فاعرفه. ويزيد في فساده أنك إذا زعمت أن الضمة في نحو: قُلْتُ غير منقولة من العين، وأنها حدثت عليه أولا وجب أن يقدر قُوُلْتُ بضم القاف وفتح الواو، فإذا حذفت الواو، فقلت: قُلْتُ كنت قد حذفت حرفا متحركا.

(١) في ر، وظ، ود: (بمجاورة).

وأنا إذا قدرت قَوُلْتُ / ثم نقلت الضمة من الواو إلى القاف كنت ٢٥٢/ب
حذفت حرفا ساكنا بل لا أكون حذفت شيئا؛ لأن الواو حينئذ تسقط لالتقاء
الساكنين والساقط لالتقاء الساكنين في حكم الثبات فاعرفه.
وَفَعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ فَعُلْتُ فِي اسْتِغْنَائِهِ عَنْ أَنْ يَنْقُلَ مِنْ بِنَاءٍ إِلَى بِنَاءٍ فَخِفْتُ
مِثْلَ طُلْتُ الْأَصْلَ خَوِفْتُ مِثْلَ فَرِقْتُ، ثُمَّ نَقَلْتُ الْكُسْرَةَ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْخَاءِ،
وَسَقَطَ الْوَاوُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَصَارَ خِفْتُ كَمَا نَقَلْتُ الضَّمَّةَ مِنْ وَاوٍ طَوُلْتُ
إِلَى الطَّاءِ حَتَّى صَارَ طُلْتُ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقْدَرَ أَنَّهُ نَقَلَ مِنْ بِنَاءٍ إِلَى بِنَاءٍ لِأَجْلِ أَنَّهُ
مَوْضُوعٌ عَلَى فَعُلْتُ فِي الْأَصْلِ فَحَرَكَةَ الْعَيْنِ كُسْرَةً، وَحَرَكَةَ الْفَاءِ فَتْحَةً، فَإِذَا
نَقَلْتُ الْكُسْرَةَ إِلَى الْمَفْتُوحِ ظَهَرَ حَالُ الْفِعْلِ لِلنَّقْلِ، وَلَكُونُهُ عَلَى فَعِلَ جَاءَ
الْمُضَارِعِ مِنْهُ عَلَى يَفْعَلُ نَحْو: يَخَافُ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَجْزَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى فَعَلَ
بِفَتْحِ الْعَيْنِ كَانَ مُضَارِعُهُ مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُورًا إِذْ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْ عَيْنِهِ وَلَا مِهْ
حَلْقِيَا.

قال صاحب الكتاب:

وإذا كان العين ياء كان مثال الماضي على فَعَلَ وعلى فَعِلَ، ولا يكون
على فَعُلَ كما كان فيما كان عينه واوًا، وذلك بَاعٍ وَهَابٍ فَبَاعَ فَعَلَ نقل إلى
فَعِلْتُ ^(١) كما نقل قَالَ إلى ^(٢) فَعُلَ ^(٣) يدل ^(٤) على ذلك بَعْتُ، وتحريك الفاء
بالكسرة.

(١) في التكملة شاذلي: (فعل).

(٢) (إلى) ليست في التكملة: (مرجان).

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/٢، والمنصف ٢٣٥/١.

(٤) في التكملة شاذلي: (ويدل).

فَأَمَّا هَابَ يَهَابَ، فَفَعِلٌ يَفْعَلُ كَمَا كَانَ خَافَ يَخَافُ كَذَلِكَ، وتقول:
بِعْتُ وَهَبْتُ فتنقل حركة العين إلى الفاء إلا أن هَبْتُ ليس بمنقول ^(١) من بناء
إلى بناء، وكذلك خَفْتُ وَطَلْتُ ^(٢) كما كان قُلْتُ وَبِعْتُ منقولين من فَعَلَ إلى
فَعُلَ وفَعِلَ، فإذا أسندت الفعل إلى ظاهر ^(٣) قلت: خَافَ وَهَابَ وَبَاعَ، فلم
تنقل حركة العين إلى الفاء كما نقلتها في فَعَلْتُ ^(٤) وَأَتَّبَعْتُهَا قَالَ: لِيَجْرَيْنَ عَلَى
سَنَنِ وَاحِدٍ، لأن ^(٥) بعضهم قد يقول في الفعل المبني للمفعول: قُول ^(٦)،
فكروها أن يوافق المبني للمفعول، وقد نقل بعضهم حركة العين في هذا
(الباب) ^(٧) إلى الفاء فقال في كَادَ: كِيدَ، وفي زَالَ من زال يَزَالُ: زِيلَ ^(٨)، وإنما
حَسَنَ لَهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى، فلا يلتبس لذلك بالفعل المبني للمفعول، وعلى
هذا قول الشاعر:

وَكَيْدَ ضِبَاغُ الْقَفِّ يَأْكُلُنَ جُثَّتِي ^(٩)
.....

(١) في التكملة مرجان: (منقولا).

(٢) في التكملة مرجان: (ظلت).

(٣) في التكملة مرجان: (غائب).

(٤) في التكملة مرجان: (فعلت فأتبعتها وأتبعتهن، قال فيحرين).

(٥) في التكملة شاذلي: (ولأن).

(٦) انظر الكتاب ٣٦٠/٢.

(٧) (الباب) ليست في: (أ).

(٨) انظر الكتاب ٣٦٠/٢، والحجة للفارسي ٢٦٢/١، ٢٦٣، والنصف ٢٥٢/٢، والمتع: ٤٣٩.

(٩) صدر بيت من البحر الطويل، قائله أبو خراش الهذلي، وعجزه:

وَكَيْدَ خُرَاشَ يَوْمَ ذَلِكَ يَنْتَمُ

عجزه مذكور في التكملة مرجان.

فإذا بني مثال الماضي للمفعول به، نقلت حركة العين إلى الفاء، فقلت:

قِيلَ: الحقُّ وعِيْدَ المريض، وبيعَ المتاع، وخيفَ زيد، وهيبَ الأمر.

فإذا اتصل بالضمير قلت: قد ^(١) (عِدْتَ يا مريضُ و) ^(٢) بُعْتُ/ يا عَبْدُ، ٢٥٣/أ

وَحِفَّتَ يا زيد، وهَبْتَ يا أسد، فيكون لفظ الفعل المبني للمفعول كلفظ

الفعل ^(٣) المبني للفاعل؛ لأنك لما حذفْتَ حركتي الفاء اللتين هما الضمة والفتحة

في فَعَلَ وفُعِلَ لإلقاء حركة العين عليهما، استوى القبيان، فصارا على لفظ

واحد، ومن العرب من يشم الضم، فيقول: قد خُفْتُ يا زيدُ، وهُبْتَ يا أسدُ،

وَبُعْتُ يا عَبْدُ ليفصل الفعل ^(٤) المبني للمفعول من ^(٥) المبني للفاعل، ومنهم من

= قُفَّ: القف ما ارتفع من الأرض، جثتي: الجثة من الإنسان شخصه متكئاً أو مضطجعاً.

الشاهد: قوله: "كَيْدٌ" أراد كاد، فنقل حركة العين إلى الفاء مع الظاهر كما ينقلها مع

المضمر في كدت ليدل على حركة العين المحذوفة.

ورد في ديوان الهذليين ١٤٨/١، وشرح أشعار الهذليين: ١٢٢٠، والمنصف ٢٥٢/١،

والقيسي: ٨٩٥، وابن برى: ٦٢٨، ومعجم البلدان ٣/٣٨٨، والمتع ٤٣٩، وشرح

المفصل ١٠/٧٢، واللسان (كيد)، والبحر المحيط ١/٨٨، والتاج (كود).

والبيت في ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين ومعجم البلدان

فتقعد أو ترضى مكاني خليفة وكاد خراش يوم ذلك يتم

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وذكر السكري في البيت رواية كما ذكر أبو علي.

(١) (قد) ليست في التكملة شاذلي، وفي التكملة مرجان (يقد).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) (الفعل) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة مرجان: (بين الفعل المبني للمفعول به وبين الفعل المبني).

(٥) في التكملة شاذلي: (للمفعول به).

يخلص الضمة ويشبعها، فيقول: هُوبَ وَخُوفَ وَهُبْنَا وَخُفْنَا، والأصل في هذه اللغات الثلاث كسر الفاء، والأخريان داخلتان ^(١) عليهما ^(٢) .

قال المفسر:

اعلم أن ما عينه واو من الأفعال يكون على فَعَلٍ بفتح العين نحو: قَالَ يَقُولُ، وعلى فَعِلَ بالكسر وهو خَافَ يَخَافُ، وعلى فَعُلَ بالضم نحو: طَالَ يَطُولُ، وقد تقدم ^(٣) ، ويكون في الياء مثالان من هذه الثلاثة فَعَلٍ بالفتح وهو بَاعَ يَبِيعُ، وفَعِلَ بالكسر، وهو هَابَ يَهَابُ، ولا يكون في الياء فَعُلَ لأجل أنه يقتضي صرف الياء إلى الواو نحو: أن تقول: هَابَ يَهُوبُ، ولا يصرف الأخرى إلى الأثقل، وجاز أن يدخل فَعِلْتُ بالكسر على الواو؛ لأنه يقتضي في الواو ما يقتضيه في الياء من قلبها ألفا نحو: خَافَ يَخَافُ كَهَابَ يَهَابُ على أنه لو كان يقتضي قلب الواو ياء كما اقتضى فَعَلٌ يَفْعَلُ قلب الواو ياء لما كان (ذلك) ^(٤) مستنكرا من حيث إن صرف الواو إلى الياء صرف الأثقل إلى الأخف، وذلك هو القياس، فما كان على فَعَلٍ يَفْعَلُ من الياء، ثم اتصل به تاء الفاعل، ونحوه من الضمائر نقل إلى فَعِلْتُ بكسر العين؛ لأن حركة العين تنقل إلى الفاء على ما ذكرنا في قُلْتُ ^(٥)، فلو لم تغير حركة العين من الفتح إلى الكسر لم يظهر النقل، وإنما خص بالكسر؛ لأنه من جنس الياء، وخص ذوات الواو بالضم نحو: قُلْتُ،

(١) انظر الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥١، ٢٥٢، والتكملة مرجان: ٥٧٦-٥٧٩.

(٣) انظر ص: ١٣٧٩.

(٤) (ذلك) ليست في: (أ).

(٥) انظر ص: ١٣٧٨.

وَقُمْتُ؛ لأن الضمة من جنس الواو، فالأصل بَيَّعَ، ثم نقل إلى يَبَّعَتْ بكسر الياء، ثم نقلت الكسرة من الياء إلى الباء، فصار يَبَّعَتْ بسكون الياء والعين، فسقط الياء لالتقاء الساكنين، ولا يجوز أن يقال: إن بَاعَ يَبَّعَ أصل عين ماضيه الكسر مثل حَسِبَ يَحْسِبُ وولِّي يلي لأجل أن ذلك قليل لا يقاس عليه، وهذا كثير جداً، فيجب أن يحمل على الأكثر الذي هو فَعَلَ يَفْعُلْ نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ كما حمل قَالَ يَقُولُ على فَعَلَ يَفْعُلْ نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ.

ب/٢٥٣

وأما ما كان على فَعَلَ بكسر العين/ من الياء فبمترلة طُلَّتْ في أنك لا تُقَدَّرُ فيه النقل من بناء إلى بناء، وذلك أن فاءه مفتوحة، والعين مكسورة في التقدير، فالألف في هَابَ منقلبة عن ياء مكسورة، فإذا اتصل به التاء كان تقديره هَيَّيْتُ مثل فَرَّقْتُ، فإذا نقلت الكسرة ظهر النقل كما ظهر في طُلَّتْ، فإن قلت: فكيف قلت: طَالَ وَخَافَ وَهَابَ في حال إسناد الفعل إلى الغائب؟ ولم تنقل الحركة من العين كما فَعَلْتُ ذلك في حال اتصال التاء.

فالجواب أن أبا علي قد أشار فيه إلى وجهين أحدهما: أنهم لما وضعوا نحو: قَالَ وَبَاعَ على فَعَلَ بفتح العين في أول أحواله، لم يجوز فيه نقل حركة العين؛ لأجل أنه لو نقل فتحة العين إلى الفاء لم يظهر فائدة ولم يعرف النقل، ولو ضم العين، لكان ذلك بناء في أول أحواله على فَعَلَ بضم العين، وذلك قد تنكبوه من حيث إنهم خصوه بما لا يتعدى، فلما امتنع النقل في حال الغيبة، واختص ذلك بحال اتصال التاء ونحوه به في نحو: فَعَلَ يَفْعُلْ نحو: قَالَ يَقُولُ وَفَعَلَ يَفْعُلْ نحو: بَاعَ يَبَّعَ، أجرى على هذا فَعَلَ بكسر العين وفَعَلَ بضمه نحو: طَالَ وَخَافَ وَهَابَ، فلم ينقل في حال الغيبة، ونقل في حال انضمام التاء إليه.

والوجه الثاني أن بعضهم يقول: قَوْلَ ^(١) وَبُوعَ في الفعل المبني للمفعول به، وأنت لو نقلت الضمة من العين طَالَ إلى الفاء، لوجب أن يقال: طُولٌ، فكان يلتبس فِعْلُ الفاعل بفِعْلِ المفعول، وفَعْلٌ وإن كان غير متعد، فإنك إذا قدرت على أن تجعل صيغة فعل الفاعل مخالفة لصيغة فعل المفعول، كان الأولى أن تفصل بينهما، وقد بيني مالا يتعدى للمفعول به مع الظروف نحو: أن تقول: طُوفَ في هذا المكان، فلو قلت على هذا: طُولَ في هذا المكان لم يدر أفعَلِ الفاعل تريده أم تريد طِيلَ في هذا المكان، فلما كان كذلك كان ترك ذلك أولى، وكذا هَابَ لو نقل حركة عينه إلى فائه، لوجب أن يقال: هِيبَ وفي خَافٍ خِيفَ، فكان يلتبس بفعل المفعول التباسًا قَوِيًّا؛ لأن الغالب في المفعول نحو: بَيْعَ وهِيبَ، وفَعْلٌ يكون متعدًّا، وغير متعد، فكان إذا قلت: هِيبَ لا يدرى أتريد أن تقول: هَائِبَ أم مَهِيبَ؟ وأما قولهم: كِيدَ في كَادَ يَكَادُ كقوله: وَكِيدَ ضِبَاعِ الْقَفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي وَكِيدَ خُرَاشِ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتُمُ ^(٢) فقد نقل في فِعْلِ الْفَاعِلِ حركة العين إلى الفاء ومثله زِيلَ في زِلْتُ تَزَالُ

١/٢٥٤

قال/:

وَيَيْضَاءُ لَا تَنْحَاشُ عَنَّا وَأُمُّهَا إِذَا مَا رَأَيْنَا زَيْلَ مِنَّا زَوِيلُهَا ^(٣)

(١) هم فقهاء ودبير. انظر أوضح المسالك ٣٧٨/١، والأشْمُونِي ٦٤/٢.

(٢) تقدم ص: ١٣٨٤.

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

بيضاء: يريد بيضة نعام، لا تنحاش: لا تتحرك ولا تفزع، أمها: يعني النعامة.

الشاهد: قوله: "زيل" حيث نقل حركة العين إلى الفاء.

ورد في ديوانه: ٩٢٣، وفعل وأفعِل للأصمعي: ٥١٦، والحيوان ٥٧٤/٥، والمعاني

وهذا نادر لا يقاس عليه، وحسن ذلك أن كَادَ ليس بفعل متعد كَهَابَ، فإذا قلت: كَيْدَ علم أنه لا يكون للمفعول به، ولو قلت: هَيْبَ زَيْدٌ، لم يدر أَفَاعِلٌ هو أم مَفْعُولٌ، وهذا قول أبي علي، وإنما يقوى في كَيْدَ دون زَيْلٍ، وذلك أنك تقول: زَلْتَهُ أَزَيْلُهُ زَيْلًا، فإذا قلت: زَيْلٌ لم يدر أتريد فَعَلَ بكسر العين من زَلْتَنَ تَزَالُ أم تريد فَعَلَ من زَلْتَهُ، ولكنه يقول: إن زَالَ يَزَالُ على تقدير فَعَلَ يَفْعَلُ. لما كان لا يتعدى كان عند قائل زَيْلٍ بمنزلة كَادَ، وليس كذلك هَابَ؛ لأنه متعد، فلو قال: هَيْبَ لكان قد اتفق لفظ الفاعل والمفعول في فَعَلَ واحد، وليس كذلك زَيْلٌ؛ لأن الاتفاق فيه يقع على فعلين أحدهما: زَالَ يَزَالُ، والآخر: زَالَ يَزِيلُ، وهو أنك تقول: إن زَيْلٍ المراد به فَعَلَ بكسر العين يشبه فَعَلَ من زَلْتَهُ أَزَيْلُهُ زَيْلًا، وأما إذا بنيت هذه الأفعال للمفعول به، فإنك تسوي بين ذوات الواو والياء، فتقول: قِيلَ وَيُعَ وَخِيفَ وَهَيْبَ والأصل قُولَ وَيُوعَ وَخُوفَ وَهَيْبَ، ثم نقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فانكسر، فما كان عينه واوًا، حصل فيه واو ساكنة بعد كسرة، فانقلبت ياءً كميمات، وما كان عينه ياءً بقي الياء ساكنة بعد الكسرة نحو: يِيعَ وهذا وجه.

= الكبير: ٣٥٥، والجمهرة ١٨/٣، والأضداد لابن الأنباري: ٢٧٧، والأضداد لأبي الطيب: ٣٢٣، والتنبيه على حدوث التصحيف: ١٣٥، والحلبيات: ٢٧٦، وكتاب الشعر: ٢٢٦، والمصون: ٨٩، ومعجم مقاييس اللغة ١١٩/٢، ٣٨/٣، والصحاح (زيل)، والمخصص ٨٦/٨، والوافي في العروض والقوافي: ٢٢٥، والفائق ١٧٥، والمسلسل: ٢٤٨، واللسان (حوش، زول، منى)، والقاموس (وصل)، والخزانة ٢٦١/٤، والتاج (حوش، زول، وصل).

في الحيوان، والأضداد لابن الأنباري والمصون، والوافي، والمسلسل، والقاموس، والتاج، (زول، وصل)، (زال) ولا شاهد فيه، وفي الديوان (منا).

والوجه الثاني: أن تنقل الكسرة، ولكنك تشم الفاء شيئاً من الضمة
ليدل على أن الأصل الضمة، وأن هذه الكسرة غير أصلية في الفاء، وهذه لغة
شائعة مأخوذ بها في التزويل^(١).

ووجه ثالث: وهو أن تتم الضمة فتقول: قُولَ وبُوعَ، وهذا يقصد فيه
أن يصرح بكون المثال على فُعْل مضموم الصدر، وهو أقل الوجوه لأجل أن
العين قد أسكن وإسكانها يكون بنقل حركتها إلى ما قبلها، وأنت إذا قلت:
قُولَ وبُوعَ كنت قد حذفْتَ الحركة من العين حذفاً؛ لأن الفاء مضمومة
ضمة صريحة، وحركة العين كسرة، فكيف يتصور النقل، وهذا كأنه جاء على
قوله:

لَوْ عُصِرَ مِنْهَا^(٢) الْبَانَ وَالْمِسْكَ أَنْعَصِرَ^(٣)

(١) انظر الإقناع: ٥٣٤.

(٢) في ر: (منه).

(٣) رجز قائله أبو المنجم.

البان: شجر لين الورق له زهرة طيبة الريح، والمسك: الواو بمعنى أو، المسك: معرب
مشك بالفارسية، انعصر: سال وجرى، منها: الضمير يعود إلى المرأة المتغزل بهان وقيل:
يعود إلى الروضة. وروى "منه" بتذكير الضمير فهو يعود إلى الفرع المذكور قيل في قوله:
بيضاء لا يشبع منها من نظير خود يغطي الفرع منها المؤنزر

الشاهد: قوله: "عُصِرَ" يريد عُصِرَ أسكن الثاني منه طالبا للاستخفاف.

ورد في ديوانه: ١٠٣، والكتاب ٢/٢٥٨، وإصلاح المنطق: ٣٦، وأدب الكاتب: ٥٣٨،
واللامات للزجاجي: ٣٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٨٦، والسيرافي النحوي:
٣٠٠، والحلبيات: ١٢٦، والمنصف ١/٢٤، ٢/١٢٤، والأعلم ٢/٢٥٨، والإفصاح:
٣٥٣، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٢٢، والاقتضاب ٣/٤٠٥، وشرح أدب الكاتب:
٢٨٢، والإنصاف: ١٢٤، والمشوف المعلم: ٧٤٣، وشرح الشافية للرضي ١/٤٣،
واللسان (عصر)، وشرح شواهد الشافية: ١٥.

(منه) فيما عدا شرح أبيات سيبويه، والسيرافي، وتهذيب إصلاح المنطق، وشرح شواهد
الشافية.

فَقِيلَ فِي قَوْلٍ: قَوْلٌ وَيُوعٍ: يَبِيعُ بِسُكُونِ (١) الْيَاءِ إِلَّا أَنْ الضَّمَّةَ قَلْبَتْهُ إِلَى الْوَاوِ كَمَا كَانَ فِي مُوقِنٍ وَمُوسِرٍ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: "إِنَّ الْأَصْلَ فِي اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ كَسْرَ الْفَاءِ وَالْأَخْرِيَانِ دَاخِلَتَانِ عَلَيْهِ"، لِأَجْلِ أَنْ الْفَاءَ يَتَحَرَّكُ بِالْحَرَكَةِ الْمَنْقُولَةِ مِنَ الْعَيْنِ، وَحَرَكَةُ الْعَيْنِ كَسْرَةٌ خَالِصَةٌ.

ب/٢٥٤

فَإِذَا أَشْمَتِ الضَّمَّةُ فَذَلِكَ فِرْعَ/ وَكَذَا إِذَا أَخْلَصَتْ حَرَكَةُ الْفَاءِ ضَمَّةً، فَقِيلَ: بُوعٌ وَقَوْلٌ كَانَ عَلَى حَذْفِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ فِرْعَ كَمَا أَنَّ نَحْوَ: عُصْرَ فِرْعَ، وَالْأَصْلَ عُصْرَ بِكَسْرِ الصَّادِ، وَإِثْبَاتِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ فِي الْفَاءِ فِي نَحْوِ: قِيلَ وَبِيعَ بِمَنْزِلَةِ ثَبَاتِهَا فِي الْعَيْنِ فِي الصَّحِيحِ كَالصَّادِ مِنْ عُصْرَ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ قَدْ نَابَتْ مَنَابَ الْعَيْنِ فِي تَحْمِلِ حَرَكَتِهَا لِاسْتِقَالِهَا عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَعَ انْضِمَامِ مَا قَبْلَهُمَا نَحْوَ: قَوْلٌ وَيُوعٍ، فَإِذَا اتَّصَلَ التَّاءُ بِهَذَا اسْتَوَى لَفْظُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ يَبِيعُ وَقِيلَ،

فَإِذَا دَخَلَ التَّاءُ سَكَنَ لَامُ الْفِعْلِ كَمَا سَكَنَ فِي قُلْتُ وَبِعْتُ، فَيَسْقُطُ الْيَاءُ الَّذِي فِي قِيلَ وَيَبِيعَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَيَصِيرُ إِلَى قَوْلِكَ: بَعْتُ يَا عَبْدُ، وَتَقُولُ: بَعْتُ عَبْدَكَ يَا زَيْدَ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ بَعْتُ يَا عَبْدَ تَرِيدُ أَنَّهُ مَبِيعٌ، وَكَذَلِكَ فِي: فَعَلَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَأَوَا كَانَ عَيْنُهُ أَوْ يَاءُ نَحْوَ: خُفْتُ يَا أَسَدَ وَخَفْتُ الْأَسَدَ يَا زَيْدَ وَهَبْتُ الْأَمِيرَ وَهَبْتُ يَا أَمِيرَ كُلَّهُ وَاحِدًا، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ الْأَمْرُ فِي فَعَلَ يَفْعُلُ مِنَ الْوَاوِ نَحْوَ: قَالَ يَقُولُ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي الْفَاعِلِ: عُدْتُ زَيْدًا وَعِدْتُ يَا زَيْدَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، فَذَاكَ مَنْ فَعَلْتُ، وَهَذَا مِنْ عِيدٍ، ثُمَّ سَقَطَ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَيَكُونُ فِيهِ بَعْدَ اتِّصَالِ التَّاءِ اللَّغَتَانِ الْأَخْرِيَانِ.

(١) فِي أ، وَد: (لِسُكُونِ).

الأولى الإشمام^(١)، وهو أن تقرب الكسرة في قولك: بُعْتَ يا عبد وهَبْتَ يا أسد من الضمة، ولا يفعل ذلك إذا كان للفاعل ألبة، فالإشمام هنا أحسن منه في قِيلَ وبيِعَ لأجل أنه يفيد في هَبْتَ وبِعْتَ فصلا بين الفاعل والمفعول ويكشف لبسا، ولم يكن في قِيلَ وبيِعَ لبس إذ لا يصلح هذا اللفظ للفاعل كما يصلح لفظ بُعْتَ وهَبْتَ للفاعل والمفعول.

واللغة الأخرى هَبْتَ يا أسد وبُعْتَ يا عبد بضمه خالصة كما قيل: قُولَ وبُوعَ، فهذا يقدر بُوعْتَ، ثم تسقط الواو لالتقاء الساكنين فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

والمضارع من قَالَ وَعَادَ يَقُولُ وَيُعَوِّدُ؛ لَأَن فَعَلَ مضارعه يَفْعُلُ كظُرْفَ يَظُرْفُ، وَمِنْ خَافَ يَخَافُ كَفَرِقَ يَفْرِقُ وَمِنْ طَالَ يَطُولُ كَقَصُرَ يَقْصُرُ وَمِنْ بَاعَ يَبِيعُ^(٢)، ونظيره من الصحيح يَبِيعُ يَبِيعُ وَمِنْ هَابَ يَهَابُ (ونظيره من الصحيح شَرِبَ يَشْرَبُ)^(٣) وقالوا: مِتُّ أَمُوتَ ونظيره من الصحيح فَضِلَ يَفْضُلُ، وقالوا: كُدْتُ تَكَادُ، وهو نادر لم يبيح له نظير.

وأما عَوَرَ يَعْوَرُ وَحَوَلَ يَحْوُلُ وَصَيَدَ يَصِيدُ، فإنما صحت العين^(٤)؛ لأنه في معنى ما يلزم فيه التصحيح لسكون ما قبله، وما بعده، وهو أعور^(٥)، فصار تصحيحهم/ لهذا كتصحيح ازدوجوا لما كان في معنى تزاوجوا^(٦).

١/٢٥٥

(١) في أ: (للإشمام).

(٢) في التكملة مرجان: (يبيع كضرب يضرب).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ)، وفي التكملة شاذلي: (يهاب وشرب يشرب وحول يحول).

(٤) في التكملة مرجان: (العين فإنما لأنه).

(٥) في التكملة مرجان: (اعوار فصار تصحيحهم ازدوجوا).

(٦) التكملة شاذلي: ٢٥٢، ٢٥٣، والتكملة مرجان: ٥٧٨.

قال المفسر:

اعلم أن المضارع يَعْتَلُّ باعتلال الفعل الماضي، فالأصل في قَالَ وَبَاعَ أَنْ تقول: يَقُولُ بوزن يَقْتُلُ، وَيَبِيعُ بوزن يَضْرِبُ إلا أنهم قصدوا إعلال المضارع لإعلال الماضي طلباً للتشاكل، فنقلوا الحركة من العين إلى الفاء، فسكنت كما سكنت في الماضي بأن صارت إلى الألف، وذلك قولك: يَقُولُ وَيَبِيعُ كما ترى، فالمضارع في الإعلال فرع على الماضي، وذلك أن الماضي قد حصل فيه حرف لين متحرك مفتوح ما قبله وذلك يثقل فيلزم القلب لإزالة الثقل، وليس كذلك المضارع؛ لأن حرف اللين فيه قد سكن ما قبله، والواو والياء إذا سكن ما قبلهما، فإنهما يجريان مجرى الصحيح نحو: هذا غَزَوٌ وظَبْيٌ، ومررت بغَزَوٍ وظَبْيٍ، فلا يجب أن تقول: إن الحركة نقلت في المضارع إلى الفاء للاستئصال على الإطلاق، ولكن ذلك لأجل قصدهم أن يعتل العين في المضارع كما اعتل في الماضي كما أعلوا المصدر باعتلال الفعل، وإلا فتكون ^(١) الضمة على الواو، والكسرة على الياء مع سكن ما قبلهما ليس مما رفض، وإنما رفض ذلك إذا تحرك ما قبلهما ^(٢) نحو: عَصَوٌ وَقَوْلٌ، ولكن إن قلت: إن السكون في حرف اللين أسهل على كل حال جاز أن يقوى بذلك متابعتة ^(٣) الماضي في الإعلال فاعرفه.

وأما طَالَ يَطُولُ فمثل قَالَ يَقُولُ في أن الواو مضمومة في التقدير كَقَصُرُ يَقْصُرُ والأصل يَطُولُ بسكون الطاء وضم الواو، وأما خَافَ يَخَافُ وهَابَ

(١) في ر، وظ: (فكون).

(٢) في ر، وظ: (ما قبلهما بالفتح).

(٣) في ر، وظ، ود: (متابعة).

يَهَابُ، فالأصل خَوْفَ يَخَوْفَ وَهَيْبَ يَهَيْبَ على وزن يَفْرَقُ سواءً، ثم لما قلبت العين ألفا في الماضي، فقليل: خَافَ وَهَابَ، قصد أن يعل المضارع بإعلال الماضي، فنقل الحركة من العين إلى الفاء، فصار يَخَوْفُ وَيَهَيْبُ بفتح الخاء والهاء وسكون الواو والياء، فقلب الواو والياء ألفين ليكون أشبه بالماضي، ولم يمكن في يَقُولُ وَيَبِيعُ قلبهما ألفا؛ لأن ما قبلهما لم يكن مفتوحاً، والألف لا تقرر بعد الضمة والكسرة، فاقتصر هناك على الإسكان إذ لو قلت: يَبَاعُ وَيَقَالُ التبس يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ يَفْعُلُ بفتح العين وقالوا: يُقَالُ وَيُبَاعُ، فقلبوا بعد نقل الحركة؛ لأن ما قبل الواو قد انفتح، فالأصل يَقُولُ وَيَبِيعُ مثل يَخَوْفُ وَيَهَيْبُ في انفتاح ما قبل الواو والياء مع سكونهما، وأما ما ذكره من قولهم: مِتْ أُمُوتَ، وكسر الميم في الماضي يدل /على أنه فَعِلَ مثل خِفْتُ لكن المضارع جاء على يَفْعُلُ ٢٥٥/ب شاذاً وحقه يَفْعُلُ نحو: يا مَاتُ ^(١)، ولا يجوز أن يكون فَعَلَ حَوْلَ إلى فَعَلَ كما كان ذلك في بَاعَ حين قلت: بَعْتُ لأجل أن ذلك يختص بذوات الياء وذوات الواو إذا كان منها فَعَلَ بالفتح ضم فاؤه عند اتصال التاء به كقُلْتُ، ولا يكون مِتَّ من الياء كَبِعْتُ لأجل قولهم: المَوْتُ، وأيضاً فإن الياء لا يَجِيءُ فيه يَفْعُلُ بضم العين، ولا يقلب الياء واواً، فلا يوجد نحو: بَاعَ يَبِيعُ وَيُبِيعُ، فلو كان من السيء لوجب أن يقال: يَمِيتُ، ولا يقال: يَمُوتَ، ونظيره من الصحيح فَضِلَ يَفْضُلُ ^(٢) في كون عين الماضي مكسورة وعين المضارع مضمومة، أنشد شيخنا عن أبي عثمان عن الأصمعي لأبي الأسود:

(١) في أ: (أمات).

(٢) انظر الخصائص ١/٣٧٨.

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عُمْرِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضِلْتُ^(١)
وَأَمَّا كِدْتُ تَكَادُ فَبِعَكْسِ مِتْ أَمُوتُ، وَذَاكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْكُسْرُ مِثْلُ
خَفْتُ تَخَافُ وَهَبْتُ تَهَابُ، فَضَمُّ فَائِهِ شَاذٌ كَشَدُوذِ كُسْرِ فَاءِ مِتْ^(٢) ،
وَالْأَصْلُ الضَّمُّ، وَأَمَّا عَوَرَ وَصَيَّدَ فَذَكَرَهُ لِهَمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ خَوْفٍ
وَهَيْبَةٍ فِي تَحْرُكِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، فَقَدْ صَحَّحًا مَعَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقُلْ:
عَارَ وَصَادَ كَمَا قَالُوا: خَافَ وَهَابَ، وَذَاكَ أَنَّ الْأَصْلَ اِعْوَرَ وَاصْيَدَ، وَهَذَا قَائِمٌ
مَقَامَهُ، فَأَجْرِي عَلَى حُكْمِهِ، فَكَمَا يَصْحَحُ الْوَاوِ فِي اِعْوَرَ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ وَهُوَ
الْعَيْنُ وَمَا بَعْدَهُ وَهُوَ الرَّاءُ الْأُولَى الْمُدْغَمَةُ، وَالْأَلْفُ فِي اِعْوَارَ كَذَلِكَ صَحَّحَ فِي
عَوَرَ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَابِ اِعْوَرَ، ثُمَّ إِنْ الشَّيْءُ، إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الشَّيْءِ فَقَدْ
يَجْرِي بِجَرَاهُ فِي الْحُكْمِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: اَزْدَوَجُوا فَلَمْ يَقْلِبُوا الْوَاوِ كَمَا قَلَبُوا فِي
اجْتَوَرُوا حَيْثُ قَالُوا: اجْتَارَ مَعَ مَسَاوَاتِهِ لَهُ فِي أَنَّهُ مَتَحَرِّكٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهُ
لَأَجْلِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا حَمَلُوهُ عَلَى الْوَاوِ فِي تَزَاوَجُوا إِذْ كَانَ بِمَعْنَاهُ، وَالْوَاوِ فِي تَزَاوَجُوا

(١) بيت البحر الطويل بين الشارح قائله.

الشاهد: قوله: "فضل" على فَعْلٍ يَفْعُلُ بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع، ولم
يأت منه إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها، انظر التبصرة: ٧٤٧.

ورد في ديوانه: ٧٨، والأصول ٣/٣٤٤، والأغاني ١٢/٣١٨، وشرح السيراني ٥/٢٢٨،
والحجة للفراسي ٣/٩٣، وطبقات الزبيدي: ٢٥، والمنصف ١/٢٥٦، والتبصرة: ٧٤٧،
والمختص ١٤/١٢٦، وشرح المفصل ٧/١٥٤.

في الديوان والأصول والأغاني وطبقات الزبيدي والمنصف (عيشي) وفي التبصرة
والمختص (عيشي هناك)، وفي شرح المفصل (يومي).

(٢) انظر الأصول ٣/٣٤٤.

(٣) انظر الممتع: ٥٨٣.

صح لوقوع الألف قبله ^(١)، وليس كذا كل أَفْعَل، فلا يقال: اخْتَبَرَ واجْتَوَرَ في اختار واجتار لتحرك ما قبل الواو والياء؛ لأنه حكم استدعاء الحمل على المعنى، والنظير فهو يختص بما كان متضمنا للسبب الداعي إليه وهو كونه بمعنى تَفَاعَلَ نحو: اعْتَوَرُوا وتَعَاوَرُوا واجْتَوَرُوا وتَجَاوَرُوا وازْدَوَجُوا وتَزَاوَجُوا، وليس أصلاً بنفسه، فيستمر في كل أَفْعَل هذا وبين التصحيح في اِزْدَوَجُوا، والتصحيح في عَوَرَ مشابهة صالحة / وذلك أن افْعَلَ فرع على تَفَاعَلَ في كونه لاثنين يدللك ٢٥٦/أ على ذلك أنه لا يطرد في كل شيء اطراد تَفَاعَلَ. وأمر آخر، وهو أن افْعَلَ يخرج من فَعَلَ، وفَعَلَ لا يكون لاثنين وتَفَاعَلَ يخرج من فَاعَلْتُ، وهو موضوع للاثنين في الأصل حتى إن نحو: سَافَرْتُ فرع عند كل أحد، وإذا كان فَاعَلْتُ أصلاً في كونه لأكثر من واحد دون فَعَلْتُ علمت أن تَفَاعَلَ الذي يخرج منه هو الأصل أيضاً دون افْعَلَ الخارج من فَعَلْتُ فلما كان افْعَلَ فرعاً على تَفَاعَلَ في الباب، جاز أن يجري الفرع مجرى الأصل في التصحيح، وكذلك الأصل افْعَلَ في الألوان والعيوب وعَوَرَ فرع عليه ومنقوص منه فأجري على حكمه فقل: عَوَرَ وصِيدَ بصحة ^(٢) الواو الياء (كما صحا) ^(٣) في اعوَرَ واصيدَ فاعرفه.

(١) في أ: (بعده).

(٢) في أ: (الصحة).

(٣) (كما صحا) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

باب ما دخلت ^(١) عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف
إذا دخلت الهمزة على فَعَلْ، فصار أَفْعَلْ، نقلت حركة ^(٢) العين إلى
الفاء وأسكنت العين فقلت ^(٣) : أَجَادَ وَأَعَادَ وَأَبَادَ ^(٤)، فإن وصلت الفعل بضمير
المخاطب قلت: أَعَدْتُ وَأَبَدْتُ ^(٥)، فحذفت العين لالتقاء الساكنين، وكذلك ^(٦)
اسْتَرَابَ واستَعَادَ. فإن كان الساكن الذي قبل حرف العلة ألفاً أو واواً أو ياء،
صح حرف العلة، فقلت: قَاوَلٌ ^(٧) وبَايَعٌ وَقَوَّلٌ وَيَّعٌ؛ لأنك لو أَعْلَلْتَهَنِ واتصل
الفعل بالضمير، اجتمع ثلاثة سواكن، فلزمك أن تحذف اثنين فيلتبس، فصحح
لذلك، وقد جاءت حروف من ^(٨) هذا النحو على الأصل نحو: أَجَوَدْتُ
وَأَطَيَّيْتُ واستَرَوَّحَ واستَحَوَّذَ ^(٩) وأَغَيَّلْتُ ^(١٠) ^(١١)، فأما اختَارَ واعتَادَ وأنْقَاسَ،

-
- (١) في التكملة مرجان: (دخل).
(٢) في التكملة شاذلي: (حركة الأصل وهي العين).
(٣) في التكملة مرجان (فصار).
(٤) انظر الكتاب ٣٦٢/٢.
(٥) في التكملة: (أجدت).
(٦) في التكملة مرجان: (الساكنين كذلك استعاد واستفاد واستجاد واستزاب واستزاد).
(٧) انظر البغداديات: ٨٩ .
(٨) في التكملة شاذلي: (في).
(٩) في التكملة مرجان: (استخوذ).
(١٠) الغيل: أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل. تهذيب اللغة ١٩٥/٨، واللسان (غيل).
(١١) انظر الكتاب ٣٦٢/٢، والمتع: ٤٨٢، قال ابن عصفور: (وأما أغيل فلا يحفظ فيه
كافة النحويين إلا التصحيح إلا أبا زيد الأنصاري فإنه حكى أغيلت المرأة وأغالط
بالتصحيح والإعلال).

ونحو هذا مما كان ما قبل حرف العلة منه متحركاً، فإن تَأَرَّ من اختار يجري مجرى قَالَ وَبَاعَ، فإن بنيت شيئاً من ذلك للمفعول به قلت: اخْتِيرَ، ومن أَشَمَّ قِيلَ، أَشَمَّ هنا، ومن أشبع الضمة أشبع هنا فقال: اخْتَوَرَّ^(١).

قال المفسر:

اعلم أن أَجَادَ وَأَعَادَ ونحوه فَرَعَ على فَعَلَ، فلما أعل العين في جَادَ وَقَامَ وَسَارَ أَعْلَ أيضاً بعد دخول الهمزة عليه؛ لأن هذا فرع على ذلك، وليس الإعلال في أَفْعَلَ أصلاً بنفسه لأجل أن حرف العلة يسكن ما قبله كقولك: أَقَوِّمَ بوزن أَكْرَمَ، والحركة في حرف اللين لا تستثقل عند سكون ما قبله^(٢)، وهذا الإعلال لأجل أن يشاكل أَفْعَلَ فَعَلَ كما/ اتبع يَخَافُ خَافَ، فأصل أَقَامَ أَقَوِّمَ، ثم نقلت الحركة من الواو إلى القاف فصار أَقَوِّمَ، ثم قلبت الواو ألفاً (وكذلك الياء)^(٣) في أَبَادَ الأصل أَيْبَدَ، ثم نقلت الحركة من الياء إلى الفاء وقلب الياء ألفاً فصار أَبَادَ، وكان شيخنا قد يقول: كأنه قيل: جَادَ وَقَامَ، ثم أدخل عليه الهمزة، فبقي العين على انقلابه إلى الألف، فقلت: أجاد، فإن قلت: إن هذا يؤدي إلى أن يكون العين باقياً على حاله في تقدير الحركة، واعتقاد كون الألف منقلبة عن حرف لين متحرك حتى كأنه قيل: أَقَوِّمَ بتحريك جميع الحروف، وهذا خلاف الأصول.

فالجواب أن الأمر كما زعمت في الظاهر غير أن الذي منعهم من أن يقولوا: أَكْرَمَ بتحريك جميع الحروف أنهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع

(١) التكملة شاذلي: ٢٥٤، والتكملة مرجان: ٥٨٠، ٥٨١.

(٢) في أ: (ما قبله فيه).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ).

متحركات، وهذه الصفة مفقودة فيما نحن فيه؛ لأن العين قد انقلبت ألفا في قولك: قام والألف ساكنة كما ترى، فإذا دخلت همزة لم يجتمع بدخولها أربع متحركات، وإنما يقع ذلك في موجب تقديرِكَ، فأما اللفظ فحال منه، فإن قلت: إن ذلك خلاف الأصول، فلا يجوز أن تقدره كما لم يجوز أن تظهره.

فالجواب أنه إذا قدر قَامَ مُعَلًّا، ثم أدخل عليه همزة وتركه على حاله لم يقدر أنه قال: أَقُومَ مع الهمزة، ولكن يقول: إني كنت قلت: (قام) ^(١) ثم تركته على حاله بعد دخول الهمزة عليه، وقدرت السكون من حيث إني لو صححت للفظت بالواو ساكنًا ما قبله فقلت: أَقُومَ كأَكْرَمَ، ويقويه أنك إذا قدرت أنه قيل أولاً: أَقُومَ، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء وقلب الواو ألفا كان في تقديرِكَ أَفْعَلْ بفتح الفاء وسكون العين، وذلك مثال لا يكون في الأصل كما أن أَفْعَلْ بتحريك الحروف كلها كذلك، فإذا جاز أن يؤدي تقديرِكَ إلى مثال معدوم النظير لأجل أن الاعتبار بحال الصحة من حيث إن الإعلال يظهر بسببه أمثلة غريبة كَقُلْ وَبُعْ وَقِيلَ وبيع كذلك يجوز لشيخنا أن يقدر أن جَادَ بقي على حاله، وإن كان يكون بمنزلة أَفْعَلْ بحركة الحروف كلها لانقلاب الألف عن حرف متحرك تركا للاعتداد بحال الاعتلال، واعتمادًا على حال التصحيح، وكيف تصرف الأمر فما ذكره أبو علي أقوى.

وأما استَفْعَلَ واستَفْعَلْ فهذه ^(٢) المنزلة في الإعلال تقول: استَقَامَ واختَارَ،

فالأصل استَقُومَ، ثم نقلت الحركة من الواو إلى الحرف الذي قبله وهو القاف، ٢٥٧/أ

(١) (قام) ليس بي: (أ).

(٢) بي ظ: (فهذه).

وقلب ألفاء، وهذا يقوي ما ذكره أبو علي في أقام من أن التقدير على نقل الحركة، ألا ترى أنك لا تقدر أن تقول: إنه كان قَامَ، ثم دخل عليه الحروف الثلاثة التي هي الهمزة والسين والتاء، وإنما هو صيغة تصاغ كذلك، وأما أَفْعَلُ فإنه وإن كان صيغة في الظاهر، فإنما ^(١) لحق أَوَّلَ فَعَلَ حَرْفٌ واحدٌ، فيجوز أن يقال: إنه حرف دخل عليه دخول سائر الحروف المفردة التي تجيء لمعنى، واستقام فرع على قَامَ في الإعلال؛ لأن ما قبل حرف العلة في استَفْعَلَ يسكن، فإذا قد أعل للمشكلة لا للاستثقال.

فأما افْتَعَلَ فأصل بنفسه؛ لأن ما قبل حرف العلة فيه مفتوح فصحته تثقل كصحة فَعَلَ، فاختيرَ مثل بَيَّعَ في الثقل، فلا ثقل في افْتَعَلَ: إنه أتبع فَعَلَ في الإعلال؛ لأنه إذا كان فعلاً مثله مكتسباً للثقل الذي أوجب القلب فيه فهو أصل بنفسه، وقد يجيء الأصل في أَفْعَلَ واستَفْعَلَ نحو: أَجَوَدَ وَأَطْيَبَ وَأَغْيَلَتْ المرأة واستَجُودَ ^(٢) ^(٣) واستَجَادَ واستَصَوَّبَ واستَصَابَ.

وكان شيخنا يقول: إن استَصَابَ أعلى في الاستعمال، وإن كان الناس قد أولعوا باستَصَوَّبَ، وهو جائز في القياس لجره ^(٤) على الأصل، ومحكي في الاستعمال، ولكن الطريف أن عوام أهل الأدب يَرُدُّونَ استَصَابَ ويقَدِّرونَ أنه لا يجوز، وإنما كثر التصحيح في أَفْعَلَ واستَفْعَلَ ولم يجيء في فَعَلَ نحو: قَوْلَ وَبَيَّعَ، وكذا افتعل لا يكاد يجيء فيه التصحيح، وإنما يجيء في نحو ما ذكرنا من

(١) في ظ: (فاذا).

(٢) في ر، وظ، ود: (واستحوذ واستجود واستجاد).

(٣) انظر الكتاب ٣٦٢/٢، والأصول ٢٨٢/٣.

(٤) في أ: (تجره).

ازْدَوَجَ حملا على تَزَاجٍ ^(١) ؛ لأن ما قبل حرف العلة ساكن في أَفْعَلْ واستَفْعَلْ وفي فَعَلَ وافْتَعَلَ متحرك.

وأما فاعَلْ نحو: قَاوَلَ وبَايَعَ، فلا يجوز فيه الإعلال لأجل أنك لو قلبت الواو ألفا لالتقى ألفان، فكان يجب حذف إحداهما فيصير إلى قَالَ وبَاعَ، فلا يدرى أَفْعَلْ هو أم فاعَلْ، فلما كان كذلك، قصر على التصحيح، وأما قول أبي علي: "إنه كان يجتمع فيه ثلاثة سواكن" ^(٢) ، فالمراد أنك تقول: فاعَلْتُ فتسكن لام الفعل، فلو قلبت الواو في قَاوَلْتُ ألفا لاجتمع ألفان ولام ساكنة، فكنت تفتقر إلى حذف الألفين أو حذف ألف ولام الفعل، فيبقى قَاتُ، وذلك فاسد جدا، وأما اتصال التاء بأفْعَلْ وافْتَعَلَ واستَفْعَلَ، فعلى الظاهر تسكن اللام منها كلها وتسقط الألفات لالتقاء الساكنين، فتقول: اخْتَرْتُ واستَقَمْتُ، فإن قلت: إنهم أسكنوا/ لام الفعل في ضَرَبْتُ لئلا يتوالى أربع متحركات ^(٣) ، وهاهنا لم ٢٥٧/ب يتوالى أربع متحركات؛ لأن الألف ساكن).

فالجواب أن الإعلال لا اعتبار به، وإنما الأصل الصحة فعلى حكمها يعمل، والتقدير في قَالَ وبَاعَ قَوْلَ وَبَيْعَ وفي أَقَامَ واستَقَامَ واختَارَ أَقَوْمَ واستَقَوْمَ واختَيَّرَ، فكما ^(٤) يجب إسكان اللام عند التصحيح كذلك يسكن مع هذا الإعلال ثباتاً ^(٥) على الأصل وإمراراً للقياس على وجه واحد فاعرفه.

(١) انظر الكتاب ٣٦٣/٢.

(٢) انظر ص: ١٣٩٧ .

(٣) في ر و ظ متحركات ، وأنت لو قلت : قامت وأقامت لم يجتمع أربع متحركات لأن الألف ساكن.

(٤) في أ: (وكان).

(٥) في ظ، ود: (اثباتا).

وإذا بنيت أَفْعَلَ واستَفْعَلَ وافتَعَلَ للمفعول به قلت: أُقِيم واستَجِيدَ واختِير، فِقِيم من أُقِيمَ وجِيدَ وتِيرَ من استَجِيدَ واختِيرَ بمنزلة قِيلَ^(١) الأصل أُقِرْمَ، ثم نقلت الكسرة من الواو إلى الفاء، فانقلب ياء لانكسار ما قبله واستَجِيدَ أصله اسْتَجُوذَ كاستَحْسِنَ، ثم فعل به ما ذكرنا، فنقلت كسرة الواو إلى الجيم فقلبت ياء، واختِيرَ أصله اختِيرَ مثل احْتَقِرَ، ثم نقلت الحركة من الياء إلى التاء، وبقيت الياء ساكنة، وفي اجْتِيرَ الأصل اجْتُورَ، ثم نقلت الكسرة إلى التاء، وقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، ومن أَشَمَّ قِيلَ، أَشَمَّ اجْتِيرَ، ومن قال: قُولَ قال: اجْتُورَ، ولا يُشَمَّ ولا يشبع الضمة في أُقِيمَ واستَقِيمَ لأجل أن ما قبل الياء ليس أصله الضمة كما كان التاء في اجْتِيرَ مضموما في الأصل كتاء احْتَقِرَ، وإنما ما قبل الياء في أُقِيمَ واستَقِيمَ ساكن في الأصل كالحاء من أُخْرِجَ واستُخْرِجَ، فليس له في الضمة الصريحة، ولا في شَمَّةٍ منها نصيب فاعرفه.

(١) انظر الأصول ٢٨٢/٣.

قال صاحب الكتاب:

باب أسماء الفاعل والمفعول^(١)

فأما^(٢) اسم الفاعل من هذه الأفعال المعتلة عيناتها، فإنها تعتل كما اعتلت أفعالها، واعتلالها لا يخلو من أن يكون بالحذف أو القلب، فلما لم يجوز الحذف فيها للالتباس أعلت^(٣) بالقلب همزة لوقوعها قريبة من الطرف بعد ألف زائدة، فاعل إعلال قَضَاء^(٤) وشفاء^(٥) ونحوه كما أشبه صَيِّمٌ عَتِيًّا^(٦) وجثيًا^(٧) وذلك قولهم^(٨): قَاتِلٌ وَبَائِعٌ، وقد حذفت الهمزة من بعض ذا فقال: شَاكٌ^(٩) السَّلَاحُ^(١٠).

قال المفسر:

اعلم أن اسم الفاعل لما جرى على الفعل نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وأُغْمِلَ عمله على ما مضى في بابه^(١١) أحبوا أن يلحقه الإعلال ليشاكل الفعل، والفعل يعمل بالقلب نحو: قَامَ وبالإسكان/ ونقل الحركة نحو: يَقُومُ والحذف نحو: يَعِدُ، ٢٥٨/أ

(١) في التكملة شاذلي: (والمفعول من هذه الأفعال).

(٢) في التكملة: (أما).

(٣) في التكملة مرجان: (اعتلت).

(٤) انظر الكتاب ٣٦٢/٢.

(٥) في التكملة شاذلي: (سقاء)، وفي التكملة مرجان: (شفاء).

(٦) في تهذيب اللغة ١٤٣: (قال الليث: عَتَا يَعْتُو عَتُوًّا وَعَتِيًّا وهو مجاوزة الحد إذا استكبر).

(٧) في اللسان (جثا): (جثا يجثنو ويجثنو جُثُوًّا وجِثِيًّا على فُعُول فيهما جلس على ركبتيه للخصومة ونحوها).

(٨) في التكملة شاذلي: (قولك).

(٩) انظر الأصول ٣٨٢/٣.

(١٠) التكملة شاذلي: ٢٥٥، والتكملة مرجان: ٥٨١.

(١١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٠٦.

فلم يختاروا الحذف في اسم الفاعل الذي هو قَائِم وبائع إذ كان يزيل صيغة الفاعل، ويصيره إلى قولك: قَامَ وبَاعٌ، ولم يجوز نقل الحركة إذ لو نقلت كسرة عين قَاوِم إلى ما قبلها، وجب أن تنقلها إلى الألف، وتحركه فيصير قَاوِم بوزن^(١) قَعْوِم، وتنقلب الواو ياء للكسرة نحو: قَائِم بوزن قَعِيم^(٢)، وذلك إفساد فيبقى^(٣) القلب، فظاهر قول أبي علي أن الواو والياء في قَاوِم وبَائِع قلبا همزة في أول أحوالهما فقليل: قَائِم وبَائِع، وقول أصحابنا على ما فسرنا في قَضَاء وكِسَاء^(٤) من أن الواو والياء قلبا ألفين لوقوع الألف الزائدة قبلهما، فاجتمع ألفان في التقدير، فحرك الثانية بالكسر، وقد عرفت أن الألف يصير إلى الهمزة بالتحريك وكان الكسر أولى لأمرين:

أحدهما: أن أصل التقاء الساكنين الكسر.

والثاني: أن اسم الفاعل يكون العين منه مكسورة، فلما قلبوا حرف اللين ألفا وقصدوا همز^(٥) الألف أعادوه إلى الحركة التي كانت له في الأصل، وبعد هذا فإن مشابهة قَائِم لكِسَاء من حيث إن حرف اللين في قولك: قَاوِم ليس بينه وبين الطرف إلا حرف واحد وقبله ألف زائدة، فلما قارب الطرف أشبهه قولك: كِسَاو^(٦)، فعومل معاملته كما قالوا في صُوم: صِيم، فصرفوا

(١) في ظ: (قاوم وبائع وتنقلب) وفي ر: (قءوم).

(٢) في ظ: (قوم).

(٣) في ر، وظ، ود: (فيبقى).

(٤) انظر: ص ١٢٩٩.

(٥) في ر، وظ، ود: (همزة).

(٦) في ر، وظ: (كساء).

الواوين إلى الياء تشبيها له بقولهم: عُصِيٌّ فِي عُصَوٍ وَجِثِيٌّ ^(١) فِي جُثُوٍ مِنْ جَثَا يَجُثُو، وَعُغِيٌّ ^(٢) جَمْعُ عَاتٍ؛ لِأَنَّ صُومًا لَمَّا كَانَ الْوَائِي فِيهِ قَرِيبًا مِنَ الطَّرْفِ جَرَى بِجَرَى مَا هُوَ فِي الطَّرْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا صَارَ قَبْلَ الطَّرْفِ بِحَرْفَيْنِ لَمْ يَلْحَقْهُ هَذَا الْقَلْبُ، فَيَقَالُ: صُومًا وَقُومًا وَتُومًا، وَلَا يَقَالُ صِيَّامٌ إِلَّا فِي الْقَلِيلِ كَقَوْلِهِ:

..... فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا ^(٣)

(١) فِي أ: (جثيا).

(٢) انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) عجز بيت من البحر الطويل في صدره اختلاف روى (ألا طرقتنا ميةً بنهً منذر).

وروى: ألا خيلت مي وقد نام صحبتي. انظر شرح شواهد الشافعية: ٣٨٢.

واختلف في قائله، فقليل: إنه ذو الرمة، وقيل: إنه أبو الغمر الكلبي.

نسب إلى ذي الرمة في المخصص ١٠٢/٥، ونزهة الطرف: ٢٧٢، وشرح المفصل ٩٣/٥،

وشرح شواهد الشافعية: ٣٨١، ٣٨٢، والخزانة ٤١٩/٣.

وقال ابن جني في المنصف ٥/٢: (وأنشد بن الأعرابي لذي الرمة.. وقال: وأنشدني أبو الغمر).

وفي ديوان ذي الرمة: ١٠٠٣.

ألا خيلت مي وقد نام صحبتي فَمَا تَقَرَّ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ونسب إلى أبي الغمر في العيني ٥٧٨/٤، وشرح شواهد الأشموني ٣٢٨/٤، وفي التصريح

٣٨٣/٢، أبو النجم الكلبي.

والشاهد: قوله: "النيام" فإن أصله النوم وقلب الواو ياءً هنا شاذ.

وورد بلا نسبة في البدیع: ٧٣٦، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤٩/٢، والمتع: ٤٩٨،

وشرح الشافعية للرضي ١٤٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٨٦٤، وشرح الشافعية

للحاربردي: ٢٩٥، وشرح الألفية للمرادي ٧٥/٦، وأوضح المسالك ٣٣٣/٣، وشرح

الألفية لابن عقيل ٥٧٩/٢، وشرح الألفية للمكودي: ٢٤٤، والاشموني ٣٢٨/٤،

وحاشية يس ٣٨١/٢.

وقالوا: فلان من صَيَّابَةٍ ^(١) قومه وصَّاب يصيب ليس بثبت، فإن قلت: فكيف صححت نحو: شَقَاوَةٌ ونِهَاية زاعماً أنه بعد الطرف ولم تُصَحَّحْ نحو: قائم مع أن الحرف الذي يقع بعده أصل لا يسقط.

فالجواب أن هنا أمراً آخر أوجب إجراء هذا القريب من الطرف مجرى ماهو من نفس الطرف، وذلك ما تقدم ^(٢) من قصدهم أن يعتل اسم الفاعل لاعتلال الفعل، وكما يقولون: قَامَ فيقبلون الواو ألفاً كذلك يقولون: قائم فيقبلونه إلى الألف، ثم يقبلون الألف همزة/ لاجتماع ألفين يدل ذلك على هذا أن الفعل إذا صح صح اسم الفاعل كقولهم: عَاوِر في عَوْرٍ ومُجَاوِر في جَاوِرٍ، وليس إعلال نحو: كِسَاءٌ لأجل أن يشاكل فعلاً كيف والأسماء التي يقع فيها هذا الإعلال تكون في غالب الأمر أسماء أجناس كالرَّجُلِ والفَرَسِ، وما أشبه ذلك، فإذا وقع في الطرف أعل وإذا حصل حشواً لم يعل، وبعد:

فإن إعلال اسم الفاعل على ثلاثة أضرب: الأول إعلال مطرد وهو ما ذكرنا.

والثاني: القلب كقولهم: شَاكِيٌّ في شَائِكٍ وَلَاَعِيٌّ ^(٣) في لَائِعٍ.
والثالث: الحذف ^(٤)، وهو كقولهم: شَاكٌ على أن يكون الكاف حرف إعراب ويكون الوزن قَالٌ، وهذان لا يطردان، وقال أبو علي: "وقد تحذف الهمزة فيقال: شَاكٌ السَّلَاحُ" ^(٥) فأشار إلى أنه يقال: شَائِكٌ، ثم يحذف، قال

(١) يراد: صوابه أي في صميمهم وخالصهم وهو من صاب يصوب إذا نزل. المنصف ٥/٢.

(٢) انظر ص: ١٤٠٣.

(٣) اللاعي من اللوعة كأنه أراد اللائع فقلب. انظر تهذيب اللغة ١٩٣/٣.

(٤) انظر تهذيب اللغة ٢٠٣/١٠.

(٥) انظر ص: ١٤٠٣.

شيخنا: و يجوز أن يقال: إن حرف اللين حذف قبل أن يهمز كأن الواو في الشَّارِك قلب ألفا، فحذف لالتقاء الساكنين ولم يحرك، وحذف حرف ساكن أولى من حذف متحرك، فيجوز أن يريد بحذف الهمزة أنها لما كانت تثبت في الأكثر بأن يقلب الألف إليها، ثم حذف أحد الألفين صارت الهمزة كأنها حذفت على الحقيقة، ومن لم يذهب إلى أن حرف اللين قلب ألفا، ثم قلب همزة كان الأولى له أن يقدر حذفه قبل الهمزة؛ لأن القلب إعلال مثل الحذف، فإذا حصل أحد الإعلالين كان التماس الثاني خروجاً من الحكمة، ومن أراد الحذف، فحقه أن لا يهمز لثلاثي يجمع على حرف واحد إعلالين، وبعد:

فإن هذا الحذف يقصد به المبالغة في الإعلال، فإن قلت: كيف لم يذهب إلى أن الألفين لما اجتمعا حذفت الزائدة فيكون وزن شاك فعلاً.

فالجواب: أن حذف الثانية أولى لأوجه ثلاثة: أحدها: أن الأولى زائدة في الأصل لمعنى؛ والمزيد لمعنى يؤثر ثباته على ثبات الأصلي.

والثاني: أن الأخيرة أولى بالحذف إذا حصل الاستواء في اللين.

والثالث: أن القصد في هذا الحذف الإعلال، ولا يعمل الزائد، وإنما القصد أن تعل العين كما كان ذلك في الفعل نحو: قَامَ وَيَقُومُ فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

وأما المفعول ^(١) فما كان من الواو ظهرت فيه الواو، وذلك قولهم ^(٢): مَقُولٌ وَمُزُورٌ وَمَصُوغٌ وَمَوْوَفٌ ^(٣).

وما كان من الياء ظهرت فيه الياء نحو: مَخِيطٌ ^(٤) وَمَكِيلٌ وَمَبِيعٌ، فالعين

(١) في التكملة: (مفعول).

(٢) في التكملة شاذلي: (قولك).

(٣) طعام مؤوف: أي أصابته آفة. تهذيب اللغة ٥٨٨/١٥.

(٤) في التكملة مرجان: (قولهم مخيط).

كانت سكنت في يُقال^(١) ويُكالُ، فالتقت ساكنة مع واو مفعول الساكنة/فحذفت واو مفعول في قول سيبويه^(٢) وعين الفعل^(٣) في قول: ٢٥٩/أ أبي الحسن^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في مَقُول مَقْوُول بوزن مَصْرُوف إلا أنهم أرادوا إعلال الاسم لاعتلال الفعل، فكما قيل: يُقال والأصل يُقُولُ، فنقلت الفتحة من الواو، وقلبت ألفا وكذلك نقلت الضمة من الواو الأولى في مَقْوُول إلى ما قبلها، فاجتمع واوان فحذف^(٥) إحداهما لامتناع اللفظ بهما ساكنتين وبين صاحب الكتاب (وبين أبي الحسن خلاف^(٦)). فالحذوف عند صاحب الكتاب^(٧) واو مَفْعُول ووزن مَقُول مَفْعُل^(٨)، وحجته أن الميم يدل على المفعولية، والواو إنما زيدت إشباعاً للضمة قصداً؛ لأن يخرج من المثال المتروك وهو مَفْعُل، فإذا اجتمع واوان كان حذف الزائدة التي لا يتعلق بها كبير معنى أولى من حذف الأصلية، ومما يُقَوِّي ذلك أنهم قالوا: مَشُوب ومَشِيب^(٩) ومُنُول ومَنِيل^(١٠)

(١) في التكملة شاذلي: (يقال ويباع ويكال).

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) انظر المقتضب ١٠٠/١، والأصول ٢٨٣/٣، والمنصف ٢٨٧/١.

(٤) التكملة شاذلي: ٢٥٥، والتكملة مرجان: ٥٨٢.

(٥) في ر، وظ: (فوجب حذف).

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢٠٤/١.

(٧) ما بين القوسين ساقط من ر، وظ.

(٨) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٩) انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(١٠) انظر الكتاب ٣٦٣/٢، المنيل: الذي ينال ما فيه.

فقلبوا الواو ياء ليوافق شَيْبَ لفظا كما قيل:

أَزْمَانٌ عَيْنَاءُ سُرُورُ الْمُسْرُورُ عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ^(١)

والزائد لا يقلب في هذا، ويوضح ذلك أن الواو إذا أثبت فلاجل أنه يدل على المفعولية مثلا فقلبه لا وجه له؛ لأن المزيد لمعنى لا يجب أن يغير لفظه كما لا يجب أن يحذف رأسا.

ووجه آخر وهو أن القصد في تخصيص عين الفعل بالحذف إن كان لأجل تفضيل المعنوي، فقد تقدم أن الميم هو علم المفعولية في الأصل دون الواو، فإن قصد أن الواو قد ساعد الميم في الدلالة على هذا المعنى ففي إثباته وضوح، فليس كذلك؛ لأنك إذا قلت: مَقُول لم يكن في اللفظ دليل على أن الواو واو المَفْعُول، وإنما ذلك شيء تقدره، ولو كان يفهم من اللفظ لم يقع فيه خلاف، ومذهب أبي الحسن أن المحذوف عين الفعل وأن الوزن مَقُول، ويحتاج بما ذكرنا

(١) رجز قائله منظور بن مرثد الأسدي.

أزمان: منصوب بفعل مضمر كأنه قال: اذكر أزمان، عيناء: اسم المرأة علم لها، سرور المسرور: أي هذه المرأة تسر من رآها لحسنها عيناء: صفة. بعظم العينين، حوراء: أي حوراء العين والخور بياض العين في شدة سواد سوادها.

الشاهد: قوله: "الحير" قلب الواو التي هي عين ياء اتباع يعين.

ورد في النوادر: ٥٧١، وإصلاح المنطق: ٣٧، وأدب الكاتب: ٦٠٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٤٣/٢، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن لاسيرافي ١١٧، والمنصف ٢٨٨/١، والمخصص ٢٩٩/١، ١٢٤/٤، والإفصاح: ٢٥٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١٣٦/١، والاقضاب ٤٢٨/٣، وشرح أدب الكاتب: ٢٩٧، وأما ابن الشجري ٢٠٩/١، والمشوف المعلم: ٢٢٠، وشرح المفصل ١١٤/٤، ٧٩/١٠، والمتع: ٤٥٩، واللسان (حور)، وأراجيز العرب: ١٥٦.

أن الواو يدل على معنى ويشاركه ^(١) الميم، وقد أجابوا عنه بما ذكرنا، والذي يبقى له أن يقول: إن القصد أن يعل عين الفعل، ولذلك أسكن ونقل حركته إلى ما قبله كما فعل ذلك بالفعل، وواو مَفْعُول ليس يقصد إعلاله فالحذف بذلك ^(٢) الذي قصد أن يعتل أولى، ولصاحب الكتاب أن يقول له: إن القصد أن يسكن الواو فقط، والحذف لأجل أن اللفظ لا يمكن براوين ساكنين، فليس هو مما يقصد به الإعلال، فيجب أن يخص بعين الفعل دون واو مَفْعُول هذا والأخير أولى/ بالحذف، وليس منزلة هذا منزلة شاك؛ لأننا حكمنا هناك بحذف ٢٥٩/ب عين الفعل دون ألف فاعِل لأجل أن ألف فاعِل هو المقصود في الأصل للدلالة على المعنى، وليس هناك حرف آخر بإزاء الميم في مَفْعُول، وكان أن يثبت في التقدير أولى، وواو مَفْعُول لما لم يكن مقصودًا قصده في الدلالة على المعنى، وكان ذلك للميم كان حذفه أولى من حذف الأصلي، والذي يتمسك به أبو الحسن في الاحتجاج أن الحذف وإن كان لالتقاء الساكنين، فإنه إعلال، فأن يختص بما قصد تغييره أولى، وكما جاز أن تقول: يُقَالُ، فتنتقل الحركة (من العين وتقلبه ألفا كذلك يجوز أن تنقل الحركة) ^(٣) منه في مَقُول وتحذف، فاجعل الحذف هنا لالتقاء الساكنين بإزاء القلب هناك فهذا ملتئم، وقول صاحب الكتاب قوي على ما بينا.

وأما المفعول مما عينه ياء نحو: مَخِيطٌ وَمَبِيعٌ، فعلى هذا الخلاف، فصاحب الكتاب يزعم أن الياء في مَبِيعٍ أسكن بأن نقل ضمته إلى الياء،

(١) في ر، وظ، ود: (يشارك).

(٢) في ر، وظ: (فالحذف كذلك بالذي قصد أن يعتل أولى).

(٣) ما بين القوسين ليس في: ر، وظ.

فاجتمعت ساكنة مع واو مَفْعُول فحذف الواو وقلبت الضمة كسرة ليصح
الياء، فقليل: مَبِيع فوزنه مَفْعَل، وأبو الحسن يزعم أن الياء لما أسكنت حذفت
لالتقاءها مع الواو فبقي مَبُوع، ثم قلب الواو ياء فرقا بين بنات الواو وبنات
الياء، ومذهب صاحب الكتاب أظهر قوة في هذا الوجه، وذلك أن علة أبي
الحسن في إثبات الواو أنه قد شارك الميم في الدلالة على المعنى، ففضل على
الأصلي واختير ثباته، ثم إنه يقلبه ياء فيزيل لفظه، فإن قال قائل: إني فعلت ذلك
للفصل بين بنات الواو والياء قيل له: إذا كانت تعلم أن واو المَفْعُول لا يصح،
فأي معنى لتقدير ثباته، وهلا قدرت أن الثابت هو عين الفعل ليسلم من قلب
حرف تزعم أنك فضلت على الأصل لكونه لمعنى، فقد جمعت بين ضروب من
التغيير أحدها: نقل الحركة، والثاني: حذف عين الفعل، والثالث: قلب الواو ياء
وإبدال الضمة كسرة، والرابع: أنك غيرت حرفا إنما ثبت عندك؛ لأنه دليل على
معنى، وصاحب الكتاب نقل الضمة وأعادها كسرة وحذف واو المَفْعُول وهو
عنده بمنزلة واو عَجُوز في أنه لم ينصب دليلا على معنى، وأما إبداله ^(١) الضمة
كسرة فلاجل أن يعيد العين إلى أصله الذي هو الياء، وأنت إذا قلبت واو
مَفْعُول كنت/ قد أخرجته عن الأصل وأولى القولين أقلهما تغييرا، ويزيد في
وضوح ذلك أن قلب الواو ياء إن كان للفصل بين بنات الياء وبنات الواو،
فالأولى أن تجعل الواو في مَقُول والياء في مَبِيع عينين، فيدل الأصل على الأصل
لا أن تقدر سقوط العين، ثم تحيء فتغير واو مَفْعُول زاعما أي أجعله دليلا على
أن عين الفعل ياء وهذا واضح.

(١) في ر: (إبدال).

قال صاحب الكتاب:

وقد صَحَّحُوا عَيْنَ مَفْعُولٍ فِيمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ: مَزَيْتٌ وَمَبْيُوعٌ، وَلَوْ
جَاءَ التَّصْحِيحُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ لَمْ تَنْكَرْ ^(١)، أَلَا تَرَاهُمْ قَدْ قَالُوا:
..... الْغُورُ ^(٢)

وهو مثل مَفْعُول من الواو لو صح، وإنما صح مَفْعُول فيما صح فيه؛
لأنه ليس على حركات الفعل وسكونه كاسم الفاعل^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن التصحيح في بنات الياء يجيء مجيئاً صالحاً نحو: مَرْيُوتٌ وَمَبْيُوعٌ و: تُفَاحٌ مَطْرُوبَةٌ (٤)

(١) سيبويه لا يرى التصحيح قال في الكتاب ٣٦٣/٢: (ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء) والميرد لا يراه ممتعا عند الضرورة. المقتضب ١٠٢/١.

(٢) جزء من بيت من الرجز قائله العجاج وتماحه:

كَأَن عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ

الاستشهاد به على جواز تصحيح اسم المفعول فيما كان من الواو حيث إنه ليس بأثقل من الغورو؛ لأن فيه واوين وضميتين، وفي اسم المفعول واوان بينهما ضمة. ورد في ديوانه: ٢٧، والمقتضب ١/١٠٣، والشعر والشعراء: ٥٩٣، وكتاب الصناعتين: ٨٩، واللسان (حجل).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٥٥، ٢٥٦، والتكملة مرجان: ٥٨٢.

(٤) جزء من بيت، قائله شاعر غميمي لم أهتد إلى معرفة اسمه ولم أفق على تمامه، وما وجدته هو:

وَكَاثُهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وقوله:

يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدُّجْنُ مَغِيومٌ^(١)

وإنما ذلك لأجل أن اجتماع الواوين أثقل من اجتماع الواو والياء^(٢)،

= كأنها: الضمير يرجع إلى الخمر.

والشاهد: قوله: "مَطْيُوبَةٌ" جاء على الأصل والقياس أنه يقول: مَطْيُوبَةٌ وهي لغة تميم.
ورد في المقتضب ١/١٠١، والخصائص ١/٢٦١، والمقتضب لابن جني ٢٢، والمنصف ١/٢٨٦، والمخصص ١١/١٣٨، وأما ابن الشجرى ١/٢١٠، وشرح المفصل ١٠/٨٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٣٦، والمتع: ٤٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٨٦٢، واللسان (طيب)، وشرح الألفية للمرادى ٦/٦٨، والعيني ٤/٥٧٤، والأشعري ٤/٣٢٤، والتاج (طيب).

(١) عجز بيت من البحر البسيط، قائله علقمة بن عبدة، وصدره:

حتى تذكر بيضاتٍ وهيَّجَه

يقول: بقي الظلم يومه يرعى إلى أن تذكر بيضات عند المساء وهيَّج عَدُوّه ما أصابه من الرذاذ وهو المطر الضعيف، الدجن: إلباس الغيم، مغيوم: ذو غيم.

الشاهد: قوله: "مغيوم" جاء على الأصل بدون إعلال والقياس فيه مغيوم.

ورد في ديوانه: ١٢، والمفضليات: ٣٩٩، والمقتضب ١/١٠١، والاختيارين: ٦٣٦، والخصائص ١/٢٦١، والمقتضب لابن جني ٢٢، والمنصف ١/٢٨٦، وشرح اختيارات المفضل: ١٦١١، والمفصل: ٣٧٨، وأما ابن الشجرى ١/٢١٠، وشرح المفصل ١٠/٨٠، والمتع: ٤٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٨٦٢، وشرح الألفية للمرادى ٦/٦٨، وشرح الألفية للمكودي: ٢٤٣، والعيني ٤/٥٧٦، والأشعري ٤/٣٢٥، وربط الشوارد في حل الشواهد: ١٣٥، والخزانة ١١/٢٩٥. في الديوان والاختيارين والمتع (الريح).

(٢) قال المازني: (وإنما أمّوا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة، ألا

=

وقوى مَجِيء الواوين بقولهم: العُور، وذاك أن هذا قد اجتمع فيه واوان الأولى
مضمومة كما أن قولك: مَقُول كذلك، ولم يرد أن نحو مَقُول قياس مطرد،
وإنما أراد أن يؤنسك بما استعملوه من قولهم: "تَوْبُ" ^(١) مَضُوءٌ، وأما قوله:
"فإنما صحَّ مَفْعُول؛ لأنه ليس على حركات الفعل وسكونه كاسم الفاعل
"فالْمَقْصود به أن ضَارِبًا على وزن يَضْرِب لفظًا وتقديرًا ومَضْرُوبًا على وزن
يَضْرِب في التقدير؛ لأنك تعتقد فيه مُضْرَب ^(٢)، وليس الموازنة في اللفظ، فلما
كانت مشكلة اسم الفاعل للفعل الذي هو الأصل في الإعلال أقوى من
مشكلة المفعول كان إعلاله ألزم، فلم يقل: قَاوُمٌ وبَايِعٌ بياء صريحة كما قيل:
مَبْيُوع، وأقوى من هذا أن الإعلال في اسم الفاعل يؤدي إلى الإبدال، وفي اسم
المفعول إلى الحذف، فالحذف أغلظ من البديل، فلما كان كذلك جاء التصحيح
في المفعول إذ كان تغييره قد قَوِيَ، ولم يجئ في اسم الفاعل إذ لم يكن حذف
منه شيء.

= ترى أن الواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا: أدُور.... فالهمزة في الواو إذا
انضمت مطرد.

فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو كان ذلك أثقل لها فلذلك الزموا الحذف في مفعول
والياء إذا انضمت لم تهمز ولم تغير فهذا يدل على ويصرك أن الياء أخف).
المنصف ٢٨٣/١، ٢٨٤.

(١) ذكر ابن جني في المنصف ٢٨٥/١، وابن عصفور في المتع: ٤٦١، الكلمات التي يجوز
فيها الإتمام من ذوات الواو؛ لأنه سُمِعَ فيها ذلك.

(٢) في ر، وظ: (مضروب).

قال صاحب الكتاب:

وكذلك اسم الفاعل والمفعول من أَفْعَلَ يَعْتَلَانِ عَلَى أَفْعَالِهِمَا فَمُقِيمٍ
بِمَنْزِلَةِ يُقِيمُ وَمُقَامٍ بِمَنْزِلَةِ يُقَامُ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول من أَفْتَعَلَ وَانْفَعَلَ؛
لأن لفظ الفاعل والمفعول متفقان تقول: هو مُخْتَارُ الثَّوبِ، والثَّوبُ مُخْتَارٌ ب/٢٦٠
وتقول: جبل مُنْقَادٌ ومكان مُنْقَادٌ^(١) فيه، ومُسْتَفْعِلٌ يَنْفَعِلُ فيه^(٢) الفاعل من
المفعول تقول: رجل مُسْتَقِيمٌ ومكان مُسْتَقَامٌ فيه^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الفعل الذي لحقته الزيادة لما اعتل اعتلال المجرد، فقلت: أَقَامَ
وَاخْتَارَ وَاسْتَقَامَ اعتل اسم الفاعل والمفعول منه، فقلت في أَقَامَ يُقِيمُ: مُقِيمٌ
الأصل مُقْوِمٌ، ثم نقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها^(٤) فانقلبت ياء.
كما كان ذلك في الفعل نحو: يُقِيمُ، والأصل يُقْوِمُ، واسم المفعول منه
مُقَامُ الأصل مُقْوَمٌ، ثم نقلت الحركة من الواو إلى القاف، وقلب الواو ألفا كما
فعل ذلك في يُقْوِمُ حيث قيل: يُقَامُ، وَافْتَعَلَ نحو: اخْتَارَ يَخْتَارُ تقول فيه: مُخْتَارٌ
للفاعل والمفعول وذاك أن الأصل في الفاعل مُخْتَيِّرٌ بكسر الياء، وفي المفعول
مُخْتَيَّرٌ بفتحها بوزن مُحْتَقِرٍ وَمُحْتَقَرٍ، ثم قلب الياء ألفا لانفتاح ما قبلها مع
تحريكها كما كان ذاك في الفعل حيث قلت: يَخْتَارُ وَيُخْتَارُ، والأصل يَخْتَيِّرُ
وَيُخْتَيَّرُ، ولما صار الياء ألفا زال الفصل بين الفاعل والمفعول إذ كان الفصل

(١) في التكملة مرجان: (جبل).

(٢) في التكملة مرجان: (منه).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٥٦، والتكملة مرجان: ٥٨٢، ٥٨٣.

(٤) في ر: (قبلهما).

بالفتح والكسر، والألف لا يحتمل الحركة، والعجب أن بعضهم يعد هذا النحو في الأضداد^(١)، وذلك سلامة ظاهرة؛ لأنه اتفاق حصل من جهة اللفظ بالتغيير؛ لأن المثال يوضع للفاعل والمفعول جميعاً وكذلك ذوات الواو نحو: اعتاض من العوض تقول: مُعتاض مَالاً والمَال مُعتاضٌ، والتقدير مُعتوضٌ ومُعتوضٌ على ما ذكرنا كما تقول: يَعْتاضُ وَيُعتاضُ والأصل يَعْتِوضُ وَيُعتِوضُ، وانفعل بهذه المنزلة تقول: هو مُنْقَادٌ، وهذا مكان مُنْقَادٍ فيه فيستوي الفاعل والمفعول في ظاهر الصيغة والتقدير مُنْقَوِّدٌ مثل مُنْطَلِقٍ ومُنْقَوِّدٍ فيه.

وأما استَفْعَلَ فبمنزلة أَفْعَلَ في حصول الفصل بين اسم الفاعل والمفعول فيه تقول: استَقَامَ يَسْتَقِيمُ فهو مُسْتَقِيمٌ، فالأصل مُسْتَقِيمٌ، ثم صنع به ما ذكرنا في مُقِيمٍ، وتقول مكان مُسْتَقَامٍ فيه كما قلت: مُقَامٌ فَتَقِيمُ من مُسْتَقِيمٍ بمنزلة مُقِيمٍ وَتَقَامُ من مُسْتَقَامٍ بمنزلة مُقَامٍ، وهذا يؤكد ما ذكره أبو علي، أفلا ترى أن مُقِيمٍ ومُسْتَقِيمٍ ومُنْقَادٌ ومَخْتَارٌ لما كانت توازن أفعالها التي هي يَسْتَقِيمُ وَيُقِيمُ وَيَخْتَارُ وَيُنْقَادُ لفظاً لم يأت فيها التصحيح مع اعتلال الفعل كما جاء مبيوع مصححاً مع أن فعله لا يصح بوجه إذ لا يقول أحد: يَبِيعُ / بوزن يَضْرِبُ لفظاً، وإنما يَجِيء التصحيح فيما يصح فعله من نحو ذلك نحو: مُسْتَحْوَذٌ في اسْتَحْوَذَ ومُعِيلٌ في أُعِيلَتْ.

قال صاحب الكتاب:

فأما اسم الفاعل من عَوَرَ فعاور، ويصح^(٢) كما يصح في مثال الماضي، وكذلك إذا ألحقت الهمزة قلت^(٣): أعور الله عينه فصَحَحَتْ^(٤) أفْعَلَ فهذا

(١) هو السجستاني، انظر الأضداد: ١٢٠.

(٢) في التكملة مرجان: (فعاور يصح كما يصح).

(٣) في أ: (فقلت).

(٤) في التكملة مرجان: (فصحت).

يدل (على)^(١) أن الاعتلال في هذه الأبنية إنما يَسْرِي فيها من مثال الماضي، ألا ترى أنه لما صح صح في غيره^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في الإعلال مثال الماضي، وذلك أن النقل فيه أبلغ، ألا ترى أن حرف اللين فيه يكون متحركاً مفتوحاً ما قبله نحو: قَوْلٌ وَيَبِيعُ، ولا يكون في المضارع كذلك؛ لأن الأصل يَقُولُ وَيَبِيعُ، والحركة في الواو والياء مع سكون ما قبلهما لا تستثقل استثقالها مع تحركهما^(٣)، ألا ترى أن نحو: غَزَوْا وظَبِي يجرى بوجوه الإعراب، ولا يجرى نحو: عَصَوُا البتة، وكذا أَفْعَلُ نحو: أَقْوَمَ واستَفْعَلُ نحو: استَقْوَمَ، وإنما أعل المضارع وذوات الزوائد مع حصول السكون فيما قبل حرف اللين ليشاكل الماضي الذي أفرط الثقل فيه، فالجميع فرع عليه في الإعلال، وكذلك يكون فرعاً عليه في الصحة، فإذا صح عَوِرَ صح يَعْوَرُ واعْوَرَّ في قولك: أعْوَرَ الله عينه.

وأما اسم الفاعل فأولى له أن يصح؛ لأنه فرع للفعل ومشتق منه، والمضارع ليس بمشتق من الماضي، ولكنه فعل على انفراده مشتق من المصدر، وكلما كان اسم الفاعل أذهب في كونه فرعاً على الفعل، وجب أن يكون أشدّ متابعة له في الاعتلال، فإذا صح عَوِرَ صح عَاوِرٌ، ولم يقل: عَايرٌ، ولو أخذت الفاعل من صَيَدٍ البعير قلت: صَايِدٌ يَبَاءُ محضة كما تقول في باين: مُبَاينٌ، ولا

(١) (على ليست في: (أ)، والتكملة مرجان).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥٦، والتكملة مرجان: ٥٨٣.

(٣) في ر، وظ: (تركها).

تهمز كما همزت بَائِع لما اعتل الفعل في قولك: بَاعَ يَبِيعُ، وقد تقدم في باب التعجب أن هذا النحو أوثَر تصحيحه ^(١)؛ لأن الأصل أَفْعَلٌ في الألوان والعيوب، والواو يجب صحته في اعْوَرَّ لسكون ما قبله، فكذلك صح هنا ليدل على أن التقدير ذاك وأن الفتحة في الفاء عارضة، وأنه ساكن في النية، ومن قال: عَارَتْ عَيْنُهُ تَعَارُ كقولهِ:

..... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا ^(٢)

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٨٠.

(٢) عجز بيت من البحر الوافر، قائله ابن أحمر، وصدده:

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٌّ

يقول: تسائل هذه المرأة عن ابن أحمر أصارت عينه عوراء أم لم تعور.

الشاهد: قوله: "عارت" قلب الواو ألفا في قوله: عارت والصواب تصحيحها؛ لأنه اعتد بالضم.

ورد في ديوانه: ٧٦، وخلق الإنسان للأصمعي: ١٨٤، وأدب الكاتب: ٥٠٨، وتأويل مشكل القرآن: ٥٦٨، والجمهرة ٢٨/١، وتهذيب اللغة ١٧٠/٣، والمنصف ٢٦٠/١، ٤٢/٣، والصحاح (عور)، والأزهرية: ٢٦٢، والمختص ١٠٣/١، والاقتضاب ٣٤٥/٣، والمفصل: ٣٧٧، وشرح أدب الكاتب: ٢٥٩، وأمالى ابن الشحرى ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ٧٥/١٠، وضرائر الشعر: ٤٧، وشرح الشافية للرضي ٩٩/٣، واللسان (عور). وارثشاف الضرب ٢٨٠/٣، وشرح مختصر التصريف العربي للتفتازاني: ١٢٧، وحاشية يس ٣٨٧/٢، وشرح شواهد الشافية: ٣٥٣، وتدرج الأدنى إلى قراءة شرح السعد: ١٢٧، صدره في أدب الكاتب والمنصف والاقتضاب وشرح أدب الكاتب وشرح المفصل وحاشية يس:

..... تسائل بآبن أحمر من رآه

فإنه يجرى على الظاهر، فيقلب حرف اللين لتحركه وانفتاح ما قبله، وذلك قليل لما ذكرنا من أن القصد في هذا التصحيح الدلالة على اعتبار حكم الأصل الذي هو اَعَوَزَّ وتَعَارَّ بكسر التاء كقولهم: تَعَلَّمَ ونَعَلَّمَ فيما كان الماضي منه مكسور العين نحو: عَلَّمَ فاعرفه.

٢٦١/ب

/قال صاحب الكتاب:

وما كان على مُفْعَلٍ ومُفْعِلٍ من الأسماء فإنه لمجيئه ^(١) على وزن الفعل، وفصل الميم له من أمثلة الفعل من حيث كانت زيادة تختص الاسم ^(٢) دونه، وذلك نحو ^(٣) المَعَاشِ والمَعَادِ والمَثَابَةِ والمَسِيرِ والمَصِيفِ والمَقِيلِ، وقد شذ بعض ذلك في الأسماء الأعلام وغيرها ^(٤) نحو: مَزِيدٌ ومَرِيمٌ ومَكُوزَةٌ ^(٥) ومَدِينٌ، ومثله مَحَبَّبٌ ومَوَالَةٌ ^(٦)، وقالوا في غير العلم: الفُكَاهَةُ مَقُودَةٌ إلى الأذى ^(٧) وقرئ ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ ^(٨) ولو بنيت اسماً على مثال تَحْلِيٍّ ^(٩) من القول

(١) في التكملة شاذلي: (لمجيئه).

(٢) في التكملة مرجان: (بالاسم).

(٣) (نحو) ليست في: (التكملة).

(٤) في التكملة شاذلي: (نحوها).

(٥) مكوزة: من أسماء العرب. تهذيب اللغة ٣١٩/١٠، واللسان (كوز).

(٦) انظر الكتاب ٣٦٤/٢، والأصول ٢٨٥/٣، والمنصف ٢٩٦/١، والمتع: ٤٨٨.

(٧) انظر الكتاب ٣٦٤/٢، والأصول ٢٨٥/٣، والمنصف ٢٩٥/١.

(٨) البقرة (١٠٣) وهي قراءة قتادة وابن بريدة وأبي السَّمَالِ مختصر شواذ القرآن: ١٦،

والمحتسب ١٣/١، والبحر المحيط ٣٣٥/١.

(٩) التحلي: القشرة التي يقشرها الدباغ مما يلي اللحم. الأصول ٢٠٦/٣، وانظر تهذيب

اللغة ٢٣٧/٥، والمنصف ٣٢٢/١.

لقلت: تَقِيل، ومثل تُرْتَبُ تُقُول، فإن بنيت من التَّيْع قلت في مثال تَحْلِي: تَبِيع، وفي مثال تُرْتَبُ تُبْوَع في قول أبي الحسن، وفي قول سيبويه تُبِيع^(١)، وإنما اعتلت عندهما جميعاً؛ لأن اختصاص الوزن بالاسم كاختصاصه بالزيادة، فإن اشترك الفعل والاسم في المثال والزيادة أَعْلَلَت الفعل، وصَحَّحَت الاسم، وذلك قولك^(٢): أَيْبُضُ وَأَسْوَدُ ومن الفعل أَعَادَ، وَأَقَالَ ومن ثم قالوا: في اسم البلد: أَيْبَنُ^(٣) فصَحَّحُوا^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن الإعلال للفعل في الأصل كما ذكرنا، والاسم إذا شابهه أجرى مجراه فمن ذلك مَفْعَلٌ نحو: مَقَالَ وَمَعَّاشُ الأصل^(٥) مَقُولٌ وَمَعِيشٌ، فهذا ليس فيه ذلك الثقل المفرط، ألا ترى أن ما قبل الواو والياء ساكن، وقد عرفت أنهما يصحان إذا سكن ما قبلهما نحو: غَزَوْ وَظَنِي، ألا ترى أنه لما كان على وزن الفعل، فكان مَقُولٌ كأَقُولُ أعل بأن نقلت الحركة من حرف اللين إلى ما قبله، ثم قلب ألفاً^(٦) فصار مَقَالَ كأَقَالَ، وكذلك الْمَسِيرُ وَالْمَبِيتُ الأصل الْمَسِيرُ إلا أنه أعل بأن نقل الكسرة من الياء إلى ما قبله كما فعل ذلك في الفعل الذي هو يَسِيرُ، وكذا مَشُورَةٌ، والأصل مَشُورَةٌ بوزن مَكْرُمَةٌ، ثم نقلت الضمة من الواو

(١) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٢) في التكملة شاذلي: (في قولك).

(٣) انظر ص: ١٤٢٢.

(٤) التكملة شاذلي: ٢٥٦، والتكملة مرجان: ٥٨٣-٥٨٥.

(٥) في أ: (الأصول).

(٦) في أ: (أيضاً).

إلى ما قبله كما فعل ذلك في يَقُولُ، والأصل يَقُولُ مثل يَقْتُلُ، والتاء زائدة
فَمَشُورَةٌ مثل يَقُولُ، فأما مَثُوبَةٌ وَمَصِيدَةٌ، فعلى الأصل مثل أَحْوَدَ وَأَغْيَلْتَ المرأة
في الفعل وهو في^(١) نحو: مَكْوَزَةٌ أولى لأجل أن العلم يأتي فيه من الاتساع
والتغيير ما لا يكون في غيره^(٢) نحو: ما مضى من مَحَبَبَ وَمَوْرَقَ وَمَوْظَبَ، وما
ذكره من مَوَالَةٍ بهذه المتزلة؛ لأنه من وَأَلْ يَثُلُ كَوَعَدَ يَعِدُ، وكان يجب أن يقال:
مَوَالَةٌ بكسر العين، فالفتح فيه لتغيير العلم كَمَوْظَبَ، ومن ذلك تَهْلَلُ، وهو
كَمَحَبَبَ في فك الإدغام / وَمَرِيمَ وَمَزِيدَ كَمَكْوَزَةٍ في التصحيح، ومدّين اسم ٢٦٢/أ
بلد^(٣)، وهو مَفْعَلٌ، وليس بَفَعِيلٍ، ألا ترى أن هذا المثال لا يكون، فأما مَدِينَةٌ
فليست من هذا التركيب؛ لأنها فَعِيلَةٌ، ألا ترى إلى قولهم: مُدُنٌ وَمَدْنَتْ مَدِينَةٌ،
فإذا جمعت مَدْنَيْنِ قلت: مَدَانَيْنِ بغير همز كما تقول في مَكْوَزَةٍ: مَكَاوِزَ، وتقول

(١) في ر، وظ: (من).

(٢) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب: ١٥٤: (والأعلام قد يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها وذلك من وجهين:

أحدهما: الصيغة، والآخر: الإعراب.

أما الصيغة فنحو قولهم: مَوْظَبَ وَمَوْرَقَ وَتَهْلَلُ..

وأما الإعراب فنحو قولهم في الحكاية لمن قال: مررت بزيد: من زَيْدٍ، ولمن قال: ضربت أبا بكر من أبا بكر؛ لأن الكنى تجرى مجرى الأعلام).

(٣) في معجم ما استعجم: ١٢٠١: (مدین بلد بالشام معلوم تلقاء غزة وهي المذكورة في كتاب الله عز وجل). وفي معجم البلدان ٧٧/٥: (مدينة على بحر القلزم محاذية لتبوك على نحو من ست مراحل وهي أكبر من تبوك وبها البئر التي استقى منها موسى عليه السلام لسائمة شعيب قال: ورأيت هذه البئر مغطاة قد بني عليها بيت وماء أهلها من عين تجري).

في مَدِينَةٍ: مَدَائِنٍ بالهمز ^(١) كما تقول: صَحَائِفٌ، وبعد: فإن الإعلال في نحو: مَقَالٌ وَمَعَاشٌ وَمَسِيرٌ يفتقر إلى شيئين أحدهما موازنة الفعل، والثاني أن يكون في الاسم زيادة مخصوصة فتفصله من الفعل وهي الميم، ألا ترى أنه لا يكون في الفعل، فإن كان الاسم مما زيادته موجودة في الفعل صحح نحو: أبيضٌ وأسودٌ، وذلك أن الهمزة لا تختص بالاسم كما تختص الميم، فلما كان كذلك فرق بين الاسم والفعل بالتصحيح إذ لو قيل: أَبَاضٌ وَأَسَادٌ كان كَأَقَالٍ وَأَجَادٍ في اللفظ، وليس كذلك مَعَاشٌ وَمَقَالٌ؛ لأن مثال مَفْعَلٌ لا يكون في الفعل فَمَقَالٌ وإن شاكل أَقَالَ في الزَّنة، فليس يشاكله في اللفظ والتمثيل، وكان التصحيح بالاسم أولى لأجل أن الإعلال للفعل في الأصل، وإنما كان كذلك من حيث إن اللفظ أصله أن يتغير على حسب تغير المعنى والفعل موضوع للزمان الذي ينقلب، فكما اختص باختلاف الأمثلة نحو: يَضْرِبُ وَأَضْرِبُ كذلك كان الأولى أن يجعل الأصل في تغيير الحروف بالإعلال والقلب وهذا واضح بين، وأُتِينِ؛ صحح؛ لأنه اسم، وكونه اسماً علماً أبلغ في الاسمية، والمثال المخصوص بالاسم بمنزلة المثال الذي يتضمن زيادة مخصوصة به، فَتَحَلَّى بِمَنْزِلَةِ مَفْعَلٍ في أنه لا يكون في الفعل، فإذا بنيت مثال تَحَلَّى من بَاعَ يَبِيعُ قلت: تَبِيعُ بالإعلال؛ لأنه لا يشبه تَبِيعُ لكون صدره مكسوراً، فلا يحتاج إلى الفصل بين الفعل والاسم بالتصحيح كما أن مسيراً لما خالف يَسِيرُ بالميم جرى مجراه في الإعلال كما جرى مَقَالٌ مجرى أَقَالَ، ولو بنيت من زَادَ يَزِيدُ تَفْعَلُ اسماً لقلت: تَزِيدُ بالتصحيح لأجل أن مثال تَفْعَلُ يكون في الفعل، فلو أعلنت الاسم لم يكن بينه وبين الفعل فصل،

(١) انظر المنصف ٣١١/١.

(وأما قولهم: تَزِيدُ في العلم كقوله:

.....كَأَنَّمَا كُسِيتَ بُرودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُعُ^(١)

فإنما جاء مُعَلًّا؛ لأنه فِعْلٌ قد نقل فسمي به كَيَزِيدُ وَكَيْشْكُرُ^(٢) وعلى ذلك جاء البرود التَّزِيدِيَّةُ قال:

.....بِالتَّزِيدِيَّاتِ مَعْكُومٌ^(٣)

(١) جزء من بيت من البحر الكامل قائله أبو ذؤيب الهذلي، والبيت بتمامه:

يعثرن في حد الظبات كأنما كُسِيتَ بُرودَ بَنِي تَزِيدَ الْأَذْرُع

يعثرن في حد الظبات: أي يعثرن وحد الظبات فيهن، والظبات: جمع ظبة والظبة طرف النصل من أسفل، بنو تزيدي: هو تزيدي بن حلوان بن عمران بن الحاف من قبيلة كانوا قوما حاكمة وأضيف البرود إليها فقبل البرود التزيدية، ومن قال: يزيد: فهم تجار بمكة يبيعون القصب.

الشاهد: قوله: "تزيدي" اسم رجل وإنما اعتل لأنه كان فعلا لزمه الاعتلال ثم نقل من الفعل فسمي به.

ورد في ديوان الهذليين ١٠/١، والمفضليات: ٤٢٥، وشرح أشعار الهذليين: ٢٥، والجمهرة ٤٩٢/٣، والخصائص ٣١٤/٢، والمختص ٨٨/٢، والمنصف ٢٧٩/١، والصحاح (زيد)، وشرح اختيارات المفضل: ١٧٠٨، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/١، والاقتضاب ٦٢/٣، واللسان (زيد، نبت)، والخزانة ٢٧٤/١، والتاج (زيد).

في شرح أشعار الهذليين، وشرح اختيارات المفضل (يعثرن في علق النجيع)، في ديوان الهذليين (يزيد).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) جزء من عجز بيت من البحر البسيط، قائله علقمة الفحل، والبيت بتمامه:

رَدَّ الإِمَاءُ جَمَالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكُلُّهَا بِالتَّزِيدِيَّاتِ مَعْكُومٌ

رد الإماء جمال الحي: أي رددن الجمال من الرعي للارتحال، وخص الجمال دون النوق

وهذا منسوب إلى تَزِيد ^(١) اسم بلد، وهو علم مرتجل، وليس بمنقول

من/ الفعل كَيْشَكُرَ إذ لو كان منه لَبقي على حكمه كما بقي تَزِيد، فلم يَقُلْ: ٢٦٢/ب
تَزِيد بالتصحيح، وأما ما ذكره من أنك إذا بنيت مثل تَحْلِي من القول فقلت
تَقِيل بكسر القاف وسكون الياء على الإعلال فلأجل أن تَحْلِيًا، وإن لم يكن في
أولـه حرف مخصوص بالأسماء كميم مَقَالَ فإنه مثال مخصوص بالأسماء، فلما
حصل الاختصاص صار بمنزلة ما صدره حرف مختص بالاسم فأعل لكونه على
وزن الفعل في الحركة والسكون فَتَحْلِي مثل تَضْرِب في الوزن، فإذا بنيت مثله
من القول كان الأصل تَقُول بسكون القاف وكسر الواو، فإذا أردت إعلاله
أمكن ذلك بأن تنقل كسرة الواو إلى القاف، وإذا فعلت ذلك صار الواو ساكنة
بعد كسرة فتقلب ياء، وهذا كما نقلت (في الفعل الضمة من الواو إلى القاف
غير أنك لم تحتج إلى قلب الواو) ^(٢) ياء بل لم يجوز القلب ثم؛ لأن قبلها ضمة،
وإنما قلبتها هنا لوقوعها ساكنة بعد كسر.

- لأن الطعائن يحملن على الذكور؛ لأنها أشد وأذل نفسا.

التزيديات: ضرب من البرود نسبت إلى قبيلة يقال لها: تزيد بن حلوان.

معكوم: مشدود عليه حملة، والعكم: العدل.

الشاهد: قوله: "التزيديات" وقد بين الشارح وجه الاستشهاد.

ورد في ديوانه: ٤٥، والمفضليات: ٣٩٧، والاختيارين: ٦٣١، وتصحيقات المحدثين:

٥١٣، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٠١، وشرح المفضل ٢٨/١، واللسان (زيد)،

وخزانة الأدب ٢٧٤/١، والتاج (زيد).

(١) في اللسان (زيد): (وتزيد أبو قبيلة وهي تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف ابن قضاعة

وإليه تنسب البرود التزيدية). ولم أعثر فيما لدى من المصادر على بلد بهذا الاسم.

(٢) ما بين القوسين ليس بي: (ر، وظ).

وأما بناء تُرْتَب بضم التاء من البيع، فقد تقدم الحكم فيه وهو أن صاحب الكتاب يكسر ما قبل الياء إذا وقعت عينا ساكنة بعد الضمة ^(١) ليصح كقولهم في أَيْض: يَيْض، والأصل بُوض كحُمُر وسُود، فإذا بنى مثل بُرْد من البَيَاض قال: يَيْض، وأبو الحسن يقصر ذلك على الجمع نحو: يَيْض ^(٢)، ويقول: بُوض في مثل بُرْد من البَيَاض، ويحتج بأن الجمع يكون فيه مالا يكون في الواحد من التغيير لأجل أنه أثقل، ألا ترى أنهم قالوا: غُصِيّ ودُلِيّ فقلبوا الواو ياء، ثم قالوا: عُتُوّ ومَعَزُوّ، فلم يقلبوا إلا قليلاً كقولهم: أرض مَسْنُوّة ومَسْنِيّة من السَّانِيّة وسَنَوْت ^(٣) ويؤنس به أن الجمع أقوى معنى، وأكثر تصرفاً فيه، فيكون التصرف في لفظه أكثر، وقول صاحب الكتاب أقوى؛ لأن الغرض في نقل الضمة إلى الكسرة في يَيْض أن يصح الياء لفظاً، فلا فصل في ذلك بين الواحد والجمع، ولكن أبا الحسن له أمر آخر أقوى مما مضى، وهو أن يقول: إنهم قالوا: مُوقِن ومُوسِر، فلم ينقلوا؛ لأنه لو قيل: مُيَقِن ومُيسِر زال صيغة اسم الفاعل، وإنما جاز أن يقال في أَيْض يَيْض؛ لأنه يعلم أن ذا النحو يَجِيء على فُعْل لا طراد ذلك فيه، وأنت إذا بنيت فُعْلاً اسماً مفرداً كَبُرْد لم يكن معه ما يدل على كونه فُعْلاً، فيجب أن تقول: بُوض ليعلم ما قصدت، وبعد: فإنك تقول في مثل تُرْتَب من البيع على مذهب صاحب الكتاب تُبَيِّع فتنقل الضمة إلى الكسرة ليصح الياء وعلى مذهب أبي الحسن تُبوع، ولم يجوز أن تصحح الياء فتقول: تُبَيِّع ١/٢٦٣ لأجل أن مثال تُرْتَب يختص بالاسم كمثال تحلّى وإذا حصل الاختصاص،

(١) انظر ص: ١٤٢٠ .

(٢) انظر المنصف ١/٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠ .

(٣) انظرا لكتاب ٣٨٢/٢، وتهذيب اللغة ٧٧/١٣، والمشوف المعلم: ٣٧٢ .

الاختصاص، وجب الإعلال، وعلى هذا الخلاف يجري الأمر بينهما، فَمَعِيشَةٌ يجوز أن تكون مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ عند صاحب الكتاب ^(١)، وأما عند أبي الحسن ^(٢)، فلا تكون مَفْعَلَةٌ بالكسر، ومن مذهبه أنها لو كانت مَفْعَلَةٌ، لكانت مَعْرِشَةٌ، ويقوي قول أبي الحسن ما أنشده شيخنا من قوله:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفُ السَّاقَ مِثْرِي ^(٣)

لما قصد مَفْعَلَةٌ بالضم قلب الياء في ضيف واوًا، ولم يكسر ما قبل الياء، فيصح نحو: مَضِيفَةٌ كما فعل في يُضِضْ، فهذا قوي له، ولصاحب الكتاب أن يقول: إن مَضُوفَةٌ جاء على الأصل كالقَوْدَ والقُصْوَى، وأن الباب على أن تقلب الضمة كسرة في ما قبل كل ياء ساكنة كانت عينا، ولم تكن فاء نحو: مُوقِنٌ، فإذا بنيت مثل بُرْدٍ من البَيْعِ قلت: يَبِيعُ ومن البَيَاضِ يُبِضُّ.

(١) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٢) انظر المنصف ٢٩٧/١.

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله أبو جندب الهذلي.

مضوفة: أمر ضافة أي نزل به وشق عليه.

يقول: إذا جرى دعائي لهذا الأمر شمرت عن ساقي وقمت في نصرته.

الشاهد: قوله: "لِمَضُوفَةٍ" أصلها مَضِيفَةٌ، فنقلت الضمة إلى الضاد، فانقلبت الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وهو شاذ عند سيبويه، وقياس عند الأخفش.

ورد في ديوان الهذليين ٩٢/٣، وشرح أشعار الهذليين: ٣٥٨، وتأويل مشكل القرآن: ١٣٧، والمعاني الكبير: ٧٠٠، والأضداد لابن الأنباري: ١٣٠، وتهذيب اللغة ٧٤/١٢، ٢٠٣، وشرح أبيات إصلاح المنطق: ٤٢٤، والمحاسب ٢١٤/١، والمنصف ٣٠١/١، والصحاح (كون)، وكتاب الصناعتين: ٢٦٨، والمخصص ١٢٥/١٢، وتهذيب إصلاح المنطق ٨١/١٠، واللسان (ضيف، نصف)، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٩١، وشرح الألفية للمرادي ٣٩/٦، والعيني ٥٨٨/٤، والأشموقي ٣٠٨/٤، وخزانة الأدب ٤١٧/٧، وشرح شواهد الشافية: ٣٨٣، والتاج (ضيف).

قال صاحب الكتاب:

وقالوا ^(١) في التعجب ما أقوله وأُتبعه ^(٢)؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف، ولم يظهر الضمير الذي فيه أشبه الأسماء، ومن ثمَّ صُعِرَ في قولهم: ما أُمِيلَحَه ^(٣)، وقالوا: أقولُ به؛ لأنه في معنى ما أفعلَه، فأجروه مجراه، كما أجروا يَذَرُ ^(٤) مجرَى يَدْعُ حيث اتفقا في المعنى وإن لم يكن في يَذَرُ حرف حلقي، وقالوا: عِيَان ^(٥) وأَعْيَنَة وخَوَان وأَخَوَنَة، فصححوا حيث كان على مثال أفعل، كما قالوا: أثُوبُ وأذُورُ فصححوا حيث كان على وزن أَفْتُلُ ^(٦) ونحوه، وبعضهم يهمز كراهة الضم ^(٧) في الواو، فيقول: أذُورُ وأثُوبُ ^(٨) " ^(٩).

(١) في التكملة مرجان: (قال).

(٢) انظر: الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) ورد مصغراً في قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا انظر تخريجه ص: ١٠٧٤.

(٤) أي بفتح عين الفعل، وذلك لا يفتح إلا إذا كان الماضي مكسور العين، أو كان العين أو

اللام حرف حلق، وليس في يذر واحدة من العلتين؛ لأن الماضي لو كان فَعِلَ لكان يُوذَرُ

كَيُوْجَلُ، وليس فيه حرف حلق كما ترى ولكنه لما كان في معنى يذر أجرى مجراه في

اللفظ. المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٩٢.

(٥) العيان: حديدة تكون في متاع الفدان، الكتاب: ١٩٢/٢.

(٦) في التكملة مرجان: (أفعل).

(٧) في التكملة: (الضمة).

(٨) انظر: الكتاب ٣٦٥/٢، وسر صناعة الإعراب: ٩٨.

(٩) التكملة شاذلي: ٢٥٦، ٢٥٧، والتكملة مرجان: ٥٨٥.

قال المفسر:

اعلم أن فعل التعجب في قوله: ما أَفَعَلَهُ فعل بمنزلة أَفَعَلَ في قولك: أَكْرَمْتُ زيداً، وما أشبهه على ما تقدم من أنه جاء على ^(١) عَلِمَ، وما أَعْلَمَهُ أي شيء صيره عالماً، ولم يعمل مع ذلك كما أعل سائر أمثلة أَفَعَلَ نحو: أَجَادَ وأَقَالَ، ولم يُقَلْ في قَالَ: ما أَقَالَه وفي باع: ما أَبَاعَهُ؛ لأنه لما كان فعلاً جامداً لا يتصرف، ولا يكون له مضارع، واسم فاعل نحو: ما يَحْسُنُ زيداً وما مُحْسِنُ زيداً. بمعنى التعجب أشبه الأسماء؛ لأن من شأن الاسم أن يلزم مثلاً واحداً، ولا يكون فيه تصرف الفعل، وهذا قد لزم مثلاً واحداً، والاسم الكائن على مثال أَفَعَلَ قد صح كما عرفت من نحو: أَيْبُضَ وَأَسْوَدَ، وكذلك صحح ما أَقُولَهُ وما أَيْبَعُهُ، ولمشابهته الاسم صغر، فقل: ما أَحْيَسَنَهُ، وإلا فالفعل لا يصغر ألا تراك لا تقول: أَكْبَرِمُ زَيْدًا / عَمراً وَضُرَيْبُ زَيْدٌ عَمراً، وكذا أَفَعَلَ به نحو: أَقُولُ به ٢٦٣/ب وأَيْبِعُ به، وذاك أنه مثال أمر، وكأن الظاهر أن يقال: أَقِلْ وأَيْبِعْ غير أنه لما كان مثل ما أَفَعَلَهُ في التعجب أجرى مجراه في التصحيح، كما أن يَذَرُ فتح، وإن لم يكن فيه حرف حلق؛ لأنه بمعنى يَدَعُ، وهذا أولى؛ لأجل أن أَفَعَلَ به قد خرج من حكم الأفعال من حيث إنه لا يتصرف، فلا يقال فيه ^(٢): أَفَعَلَا وَأَفَعَلُوا إذ ليس بأمر على الحقيقة كما أُخْرِجَ أَفَعَلَ في ^(٣) ما أَفَعَلَهُ من ^(٤) حكم أشكاله

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٧٨.

(٢) (فيه) ليست في: (ر، وظ، ود).

(٣) في أ: (و).

(٤) في ر، وظ: (في).

بأن^(١) لم يَجِئْ منه يَفْعَلْ وفَاعِلْ، ولم يُزَلْ عن حال واحدة، وإنما جعل أبو علي أَفْعَلَ به تابِعاً لما أَفْعَلَهُ في التصحيح، وشبهه يَبْذُرُ وَيَدْعُ، ولم يجعل أَفْعَلَ به أصلاً في استحقاق التصحيح لأجل أنا قلنا: إن أَفْعَلَ في ما أَفْعَلَهُ قد أشبه الأسماء لما لم يتصرف من حيث إن أَفْعَلَ فِعْلٌ من شأنه أن يكون له مضارع، واسم فاعِلٍ، فلما خلا من ذلك صار كأَيُّضٍ، وأما أَفْعَلَ به فمثال أمر استعير في التعجب، ومثال الأمر ليس من شأنه أن يكون له مضارع واسم فاعِلٍ، وإنما هو مثال واحد مخصوص بالأمر، فلا يمكن أن يقال: إن أَفْعَلَ في قولك: أَكْرَمَ بزيد قد كان يكون له أمثلة نحو: تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَأَفْعَلَ وفَاعِلٍ، وقد زالت عنه هنا، فأشبه بذلك الاسم كما يمكن أن يقال في أَفْعَلَ، فلما^(٢) كان كذلك جعله محمولاً على ما أَفْعَلَهُ في التصحيح، وما ذكرت من أنه قصر عن سائر الأمثلة^(٣) التي للأمر بأن لم تلحقه الضمائر حيث لم يكن حقيقياً تأنيس بمشابهته ما أَفْعَلَهُ فاعرفه. وبعد:

فإن هنا غير هذا وجهاً آخر، وهو أن قولك: هذا أَفْعَلَ من هذا، اسم لا محالة، ألا ترى أن حرف الجر يدخله ويخبر عنه كقولك: جاءني أَفْضَلُ من زيد، وهو شريك التعجب في معنى التفضيل، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أَفْضَلُهُ فقد فضلتَه على غيره إذ لو كان له فضل كثير النظر، ولم يكن منفرداً بأمر عظيم من الفضل لم تشاهده في أقرانه، لم تقل ذلك ولم يتعجب، ولهذا المناسبة لم يأت أَفْعَلَ منه إلا حيث جاء ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعَلَ به، فقيل: هذا أَشَدُّ من هذا حُمْرَةً وَأَشَدُّ

(١) في أ: (فان).

(٢) في أ: (مسلم).

(٣) في ر، وظ (أمثلة الأمر).

منه عَوْرًا، ولم يقل: أَحْمَرُ من هذا وأَعْوَرُ من هذا كما لا يقال: ما أَعْوَرَه، وإذا كان بينهما هذا النسب (وكان)^(١) وجب تصحيح أَفْعَلُ من هذا لكونه اسماً جاز أن يحمل ما أَفْعَلَه وأَفْعِلَ به عليه فاعرفه. وأما قوله / خَوَانُ وَأَخْوَنَةُ وَعِيَانُ وَأَعِينَةُ، فالكلام فيه أن أَعَيْنَ وَأَخُونُ على وزن أَضْرَبَ كما أن أَيْضَ على وزن أَكْرَمَ، والحرف الذي في أوله هو الهمزة، وقد عرفت أن المثال المشاكل للفعل وزناً إذا كان في أوله همزة لم يُعَلَّ، وإنما يُعَلُّ إذا كان معه ما يخصه بالاسم نحو: ميم مَقَال، فلذلك^(٢) لم يقولوا: أَعِينَةُ^(٣) وأَخِينَةُ في أَخْوَنَةِ، فيعلوه قال شيخنا: لم يعتدوا بالتاء؛ لأن تاء التأنيث زيادة في حكم الساقط أبداً، ولو اعتدوا بها، لأعلوا إذا كان يدل على الاسم من حيث إن مثال أَفْعِلَ نحو: أَضْرَبَ لا يكون فيه التاء كما لا يكون الميم في أول الفعل إلا أن التاء لما لم يكن مثل الميم في الاتصال، وكان موضوعاً^(٤) على أن ينفصل نحو: ضَارِبٍ وضاربة صار كأنه قيل: أَخُونُ وَأَعَيْنُ، ويُقَوِّي هذا أنهم قالوا: مَشُورَةٌ وَمَعِيشَةٌ، فأعلوا ولم يعتدوا بالتاء، فيقال: إنه يخرج الاسم من شبه الفعل من حيث لا يكون نحو: تَقُولُ وَتَسِيرُ في تَقُولُ وَتَسِيرُ لأجل ما ذكرت من أن تاء التأنيث لا اعتداد به، فكانه قيل: مَشُورٌ وَمَعِيشٌ كَمَسِيرٍ^(٥)، فلا تقل: إن أَعِينَةَ ليس على

(١) (وكان) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ: (فكذلك).

(٣) لم يظهر لي مراد الجرجاني في عدم جواز "أعينة" وقد قال به سيبويه في ٣٦٥/٢،
والفارسي انظر ص ١٤٢٧.

(٤) في أ: (موضعا).

(٥) في أ: (وكسير).

وزن الفعل، فلو كان بدل الهمزة ميم، لأَعِلَّ كما أُعِلَّ مَشُورَة. وأما أَذُورُ فمثل
أَقْتُلُ في الوزن وصح لأجل أنه عار مما يختص بالاسم كالميم، فلو أعللت فقلت:
أَذُورُ بسكون الواو ونقل حركته إلى الدال لكان كالفعل سواء، فترك إعلاله
كما ترك أن يقال في أَبْيَض: أَبَاض لئلا يشبه أَعَادَ وَأَجَادَ، ومن همز الواو
فلانضمامها.

قال صاحب الكتاب:

باب ما تتم فيه الأسماء^(١) لسكون ما قبل حرف العلة أو بعده أو لأن

السكون اكتنفه

فمِمَّا أتم فيه الأسماء المعتلة العين لسكون ما قبله أو ما بعده قولهم^(٢):
رجل (حائِل و^(٣)) حَوْلَ وقَائِلَ وقَوْلَ، ومنه بَيُوعَ وسَوُوقَ، ومثال وقوع
حرف العلة بين الساكنين قولنا: تَقْوَالُ وعُورَارُ، ومن ذلك قوله سبحانه:
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾^(٤) ومثله المَقَاوِمُ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن التصحيح في هذا الباب لأجل السكون، وذلك على ثلاثة
أضرب الأول: أن يكون ما قبل حرف العلة ساكناً نحو: حَوْلَ وقَوْلَ، فلم يجز
قلب الواو ألفاً لأمرين: أحدهما: أن القلب يكون إذا تحرك حرف اللين مع
انفتاح ما قبله نحو: قَالَ وَبَاعَ، أو يكون الواو والياء في شيء يتبع ما هو بهذه
الصفة نحو: أن يُعَلَّ أَقَامَ / وإن كان الأصل أَقْوَمَ ليشاكل قَامَ، ويعل يَخَافَ، ٢٦٤/ب
وإن كان في الأصل يَخْوَفَ لإتباعه خاف من حيث إن الجميع^(٦) من باب
واحد، فيراعى اتفاق الطريقة، وهذان السببان معدومان هنا، ألا ترى أن ما قبل

(١) في التكملة مرجان: (الاسم).

(٢) في التكملة شاذلي: (وذلك قولهم).

(٣) (حائل و) ليست في: (أ).

(٤) سورة الأعراف، الآية (١٠).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦.

(٦) في أ، ود: (الجمع).

الواو في حَوَّل ساكن، وليس هو بفِعْل منقول من غيره نحو: أَقَامَ الذي هو منقول عن قَامَ وفتح عليه، ولا بمضارع لماضيٍ قد اعتَلَّ نحو: يَخَافُ، وإذا لم يكن ما قبل الواو مفتوحاً، ولم يوجد متابعته لشيء لم يكن إلا التصحيح، فقد ثبت أن الواو المتحركة في حَوَّل لا يجوز قلبها، وأما الواو الأولى، فامتناع قلبها أوضح؛ لأن ما قبلها مضموم وهي ساكنة والواو إذا انضم ما قبله وهو متحرك لم يقلب ألفاً نحو: تُوم فكيف مع السكون.

والثاني من الأمرين في امتناع قلب الواو الثانية ^(١) في حَوَّل أنك لو قلبتها ألفاً اجتمع ساكنان واحتجت إلى تحريك الواو الأولى أو [حذفها] ^(٢) أو حذف الألف المنقلبة عن الواو الثانية، وذلك تغيير للكلمة وإبطال لوزنها إذ لو حركت لصار إلى حَوَّال، ولو حذفت لصار حَوَّلاً أو حَلا.

والضرب الثاني: ما كان بعد حرف اللين منه ساكن نحو: يَبُوع وقَوُول لم يجز قلب الياء والواو ألفين، وإن كان بمزلتها في قَوْل وبيع من جهة تحركهما وانفتاح ما قبلهما لأجل أنك لو قلبت التقى الألف مع واو فَعُول، فكنت تفتقر إلى حذف أحدهما إذ لا يحتمل واحد منهما الحركة، أما الألف فظاهر أمرها، وأما واو فَعُول فبمزلتها؛ لأنه حرف مد زائد لا أصل له في الحركة، فلما امتنع التحريك ولم يجز الحذف؛ لأنه يبطل الصيغة لزم التصحيح لذلك. وينبغي أن تعلم أن حصول الساكن بعد حرف اللين فيه تخفيف كما يكون في الساكن قبل حروف اللين نحو: غَزَوْ ورَمَي؛ لأن اللسان إذا تعداه إلى

(١) في أ: (الثالثة).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

الساكن استراح إليه، وليس كذا إذا قلت: قَوْلٌ؛ لأنه يثقل بخروجه من ثقل إلى العمل، وهو الحركة دون الإجماع الذي هو اللفظ بالساكن غير أن الساكن إذا كان قَبْلًا فهو أجلب للخفة من حيث إن اللسان يأخذ الجمام منه أولاً، ثم يعمل في الحرف المتحرك، ومعه قوة الدعة والترفيه فاعرفه.

والضرب الثالث أن يكتنف حرف اللين السكون نحو: تَقَوَّالٌ ^(١) القاف ساكن قبل الواو والألف بعده كذلك فهذا نهاية في الخفة لحصول السكون من كل وجه، ولذلك ^(٢) لم يجوز الإعلال، وأيضاً فإنك لو قلبت الواو التقى ثلاث سواكن / وكنت تفتقر إلى حذف حرفين، وذلك إجحاف منك، وأما قوله: "ومن هذا قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ فالقصد فيه أن الياء صحح، وكذا الواو في المَقَاوِم كما قال الأخطل:

وَأُنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا ^(٣)

(١) في ر (تقول).

(٢) في أ و ر و ط (كذلك).

(٣) بيت من البحر الطويل بين الشارح قائله وهو من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان.

مولى جرير: ابن عمه ووليه. مقاوم: جمع مقامة وأصلها مجلس القوم.

الشاهد: قوله: "مَقَاوِمَ" صحح الواو.

ورد في ديوانه: ٣٢٠، وحماسة البحتري: ٢١٢، والخصائص ١٤٥/٣، وشرح المفصل ٩٠/١٠.

ونسب إلى الفرزدق في المقتضب ١٢٢/١، والمخصص ٢١/١٤، وليس في ديوانه.

وورد غير منسوب في: إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٢، والمنصف ٣٠٦/١، وشرح ألفية ابن معطي: ١٣٥٢.

وذلك؛ لأنه وقع بعد ساكن فلم يجر قلبه ألفاً، وأما امتناع ^(١) همزه كصَحَائِفٍ وَعَجَائِزٍ فيأتي ذكره بعد ^(٢).

قال صاحب الكتاب:

"فأما الإقَامَةُ والاستِقَامَةُ، فلأنه جارٍ على فِعْلِهِ فَأَعِلَّ لذلك، وإن كان ما قبل حرف العلة ساكناً، وكذلك مَفْعُولٌ؛ لأنه كالجَارِي على فِعْلِهِ للزوم مَفْعُولٍ لِيُفْعَلَ" ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في أَقَامَ واستَقَامَ، أَقَوَمَ واستَقَوَمَ فاعل على ما عرفت، وكذا المصدر أصله الإقْوَامُ، والاستِقْوَامُ غير أن المصدر يُعَلَّ باعْتِلَالِ الفعل ليحصل المشاكلة (كما قالوا: قُمْتُ قِيَاماً واجْتَوَرُوا اجْتَوَاراً فأتبعوا) ^(٤) المصدر ^(٥) الفعل في الإعلال والتصحيح، والإقْوَامُ صيغة الإعلال فيه أن الحركة من الواو نقلت إلى القاف كما فعل ذلك في أَقَوَمَ فسكن الواو وسقط الألف التي تكون في نحو: كرام ، فبقي إقَوَمَ بفتح القاف وسكون الواو ثم قلب ألفاً كما فعل ذلك في الفعل حيث قيل: أَقَامَ غير أنهم زادوا تاء عوضاً من الألف المحذوفة؛ لأنه لما لم يمكن إثبات حرف اللين أتوا بحرف صحيح يدل على أن التاء عوض من هذا الإعلال أمران:

(١) في ر و ظ (امتناعهم عن همزه).

(٢) انظر: ص ١٤٤٦ .

(٣) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٥) في أ: (للمصدر للفعل في الإعلال).

أحدهما: اطراده في كل ما كان من هذا النحو، كما يطرد مَجِيء الألف في إِفْعَال، ولو كان مثل الزيادات التي تَجِيء في المصادر نحو: الواو في الخروج والتاء في الكتابة لوجب أن لا يستمر كما أن هذا النحو لا يكون لازماً لكل فعل على ثلاثة أحرف، فإذا كان في مصدر كَتَبَ تاء مزيدة لم يجب أن يكون في مصدر كل فعل مثله.

والثاني: أن الإعلال إذا زال، زال التاء نحو: قولهم في أَجُود^(١) : إِجُودَ لا يقولون: إِجُودَاة كما يقولون: إِجَادَة، وقد يترك هذا التعويض كقوله سبحانه: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾^(٢) فوزن إِقَامَة إِفْعَلَة إِقُومَة، ووزن إِقَامِ إِفْعَلِ إِقُومِ، وقد حصل فيه مشابهة^(٣)، وهو أن إقامة من غير التاء بوزن الفعل الذي هو أَقَامَ، فقد جرى المصدر مجرى الفعل بالإعلال ووازنه أيضاً، وهذا حكم استِقَامَة الأصل استِقُومَ مثل استِخْرَاجَ، ثم صار إلى استَقُومَ بأن نقل الحركة من الواو إلى القاف، وسقط الألف لالتقائه مع الواو الساكنة، ثم قلب الواو ألفاً فصار إلى قولك / استَقَامَ وعوض التاء من التغيير فصار استِقَامَة، واعلم أن الفعل لما قلب ب ٢٦٥/ب فقليل في أَقُومَ: أَقَامَ لحقه القلب وثقل الحركة فقط، والمصدر لحقه تغيير آخر وهو حذف حرف، فلما كان التغيير فيه أغلظ عوض، ولم يعوض الفعل إلا قليلاً وهو ما ذكره صاحب الكتاب من أَهْرَاقَ^(٤) واسطَاعَ، فهذا يؤنسك بأن

(١) في ر، وظ: (قولهم: أجود اجوادا).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٧٣).

(٣) في ر، وظ، ود: (مشكلة).

(٤) قال سيبويه في ٣٣٣/٢: (وأما الذين قالوا: أهرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها كما جعلوا ياء أيتق وألف يمان عوضاً وجعلوا الهاء عوض لأن الهاء تزداد ونظير هذا قولهم: أسطاع يستطيع جعلوا العوض السين).

التعويض عن الإعلال والتوهين بالحذف ^(١) من مذاهبيهم، والاسم على كل حال أولى بالتعويض من حيث إن الفعل هو الأصل في الإعلال، والاسم فرع عليه فجبر ما يلحقه من الحذف والتغيير بعوض أولى فأعرفه، وليس يعني أبو علي بقوله: "لأنه جار على فعله" ما يراد إذا قيل: اسم الفاعل يجري على الفعل كيف ولا يكون الإفعال والاستفعال بوزن أفعل واستفعل بوجه كما يكون ضارب بوزن يضرب، وإنما معنى الجري على الفعل أنه يكون على وجه واحد ألا تراك تقول في مصدر كل أفعل واستفعل: أفعال واستفعال، فلما كان لازماً له في المصاحبة أريد أن يشاكله في الإعلال ليكون العمل من وجه واحد وتفعال نحو: التفعال، وإن كان مصدراً فإنه لا يستمر هذا الاستمرار، وليس بمثال مصدر كالتقول، ألا ترى أنه يأتي بمعنى الكثرة، فهو مثال يقوم مقام المصدر، وليس بمصدر على الانفراد كما يكون القول والبيع، فلا يكون قولك: قلت: تقوالاً مشاكلاً لقولك: قلت قولاً وأكرمت إكراماً في المعنى؛ لأن صيغته مخصوصة بالمبالغة، فلذلك لم يتابع الفعل في الإعلال كما تابعه غيره من المصادر نحو: قمت قياماً، وأما مفعول فاعل؛ لأنه يلزم يفعل كقولك: يضرب فهو مضروب، ولأن اسم الفاعل قد أعل لموازنة فعله، فكذلك هذا يعل، ولأن واو مفعول في تقدير الساقط فمفعول مثل يفعل على ما ذكرنا، وإذا لم يعتد بالواو لم يكن مفعول بمنزلة تقوال في اكتناف السكون بحرف اللين، وكان جارياً على الفعل، ولذلك أعمل عمل الفعل، فقلت: هذا مضروب أبوه، ويزيد في وضوح اعتبار الجري والموازنة في التقدير بين مفعول ويفعل أنهم لم يقولوا: هذا مكرم

(١) في ر، وظ: (الحرف عن).

أَبْرَهُ أَمْسٍ وَهُوَ لِلْمَاضِي، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ فَعْلِهِ فِي اللَّفْظِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مُكْرَمَ مِثْلَ أَكْرَمَ كَمَا أَنَّهُ مِثْلُ يُكْرَمُ، وَلَيْسَ كضَارِبِ الَّذِي لَمْ يَوَازِنْ ضَرْبَ مُوَازِنَتِهِ يَضْرِبُ / لِأَجْلِ أَنَّ مُكْرَمًا أَصْلُهُ مُؤَكْرَمٌ كَمُدْخَرَجٍ، وَمُدْخَرَجٌ لَا يَكُونُ بوزن دَخَرَجٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بوزن يُدْخَرَجٍ، فَالْمُوَازَنَةُ بَيْنَ مُكْرَمٍ وَأَكْرَمَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي التَّحْقِيقِ، وَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي اللَّفْظِ، فَلَا اعْتِدَادَ بِهَا، وَكَذَلِكَ الْمُوَازَنَةُ فِي مَفْعُولٍ يَعْتَدُ بِهَا لَوْجُودَهَا فِي الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَائِ جَاءَتْ إِشْبَاعًا لِلضَّمَةِ فَلَيْسَ يَقْصِدُ بِهَا الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قَصَدَ بِالْفَاعِلِ، وَإِنَّمَا الْمِيمُ يَتَوَلَّى الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ: مُكْرَمٌ وَمُسْتَخْرَجٌ وَمُنْطَلَقٌ، فَيَكُونُ الْمِيمُ دَالًّا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ شَرِيكَ فَهَذَا ^(١) يُؤْنَسُكَ بِأَنَّ الْحَرْفَ الْوَاحِدَ كَافٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَأَنَّ الْوَائِ مَفْعُولٌ سَاقِطَةٌ فِي التَّقْدِيرِ.

قال صاحب الكتاب:

"وليس طويل باسم جار على الفعل كما أن أبيض وأسود ليسا بجاريين على أفعالهما، ولو أردت الجاري على الفعل ^(٢) لقلت: طَائِلٌ غَدًا كما قلت ^(٣): عَاوِرٌ غَدًا ^(٤).

(١) (فهذا) ليست في أ.

(٢) في التكملة شاذلي: (فعله).

(٣) في التكملة مرجان: (تقول).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦.

قال المفسر:

اعلم أن طَوِيلًا في طَالَ بمنزلة الفاعل نحو: قَاتِمٌ وضَارِبٌ إلا أنه لا يجري على الفعل، فلا يكون على وزن يَفْعُلْ، ألا ترى أن كَرِيمٌ لا يوازن يُكْرَمُ^(١) كما يوازن قَاتِلٌ يَقْتُلْ، وليس بجار أيضاً في التقدير إذ ليس هنا زائد يقدر حذفه حتى يصير إلى وزن الفعل كما كان ذلك في مَفْعُول، فلما لم يجر فَعِيلٌ على فِعْلِهِ لم يُعَلْ، وصحح فيه الواو، فقيل: طَوِيلٌ كما أن أُبَيضُ لما لم يجر على فِعْلِهِ، فلم يكن على وزن يَبْيِضُ صح فلم يقل: أَبَاضٌ مثلاً ولا في أَسْوَدَ: أَسَادَ، فإن قلت: فقد جعل أبو علي العلة في تصحيح أُبَيضُ قبل هذا الباب أنه لو أعل لشابه الفعل^(٢) إذ ليس في أوله زيادة تختص بالأسماء كما كان في مَقَالٍ، فكيف نقض هنا ما بناه هناك وجعل علة تصحيحه أنه لا يجري على فعله.

فالجواب أن الأصل الداعي إلى التصحيح هو امتناعه من أن يجري على الفعل، ثم إن هذا إذا استقر فمُشَاكَلَةٌ وزن^(٣) من أَوْزَانِ الفعل في اللفظ مما يقتضي الإعلال ثانياً، ولا يعتبر في ذلك أن يكون اسم فاعل أو لا يكون، ألا ترى أن نحو: تَحْلِيٌّ من القول يُعَلْ، وإن لم يكن اسم فاعل ولا مَفْعُول، فقد ذكر في الباب الأول هذا السبب الذي هو موازنة مَفْعَلٌ نحو: مَقُولٌ لِيُفْعَلَ قد انتفى حكمه عن نحو: أُبَيضُ، ومنع الأخذ به فيه أنه لا يتضمن زيادة تخص الأسماء، وذكر في هذا الباب أنه وإن كان اسماً لمن له المعنى نحو: مُبَيضٌ / فإنه ٢٦٦ ب

(١) في أمكرم.

(٢) انظر ص: ١٤٢٠.

(٣) في أ: (بوزن).

لم يُعَلَّ كما يُعَلُّ سائر الأسماء لكونه غير جارٍ على فعل، ولو قصدت في نحو: طَالَ الاسم الجاري على الفعل، وجب أن تقول: زيد طَائِلٌ غَدًا بمعنى يَطُولُ غَدًا كما تقول: زيد عَاوِرٌ غَدًا بمعنى يَعْوَرُ غَدًا، وشبهه بعَاوِرٍ من حيث إنه لما كان جارياً على فعله اعتبر مشاكلته للفعل فصح لصحته، فكذا طَائِلٌ يعتل باعتلال الفعل الذي هو يَطُولُ كقائمٍ مع يَقُومُ، وعلى ذلك تقول في طاله إذا زاد عليه في الطول: زيد طَائِلٌ أبوه عَمَرُوا غَدًا كما تقول: يَطُولُ أبوه عَمَرًا غَدًا.

قال صاحب الكتاب:

وأما مَقُولٌ فإنه أُتِمَّ ولم يُعَلَّ كما أعلَ إِفْعَلٌ وهو على وزنه؛ لأن مِفْعَلًا مقصور من مِفْعَالٍ، فكما أن الألف لو ثبتت لم يكن إلى الإعلال سبيل كذلك إذا أريدت، ألا ترى أنك لم تُعَلِّ الواو في قوله: وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ (١).

(١) بيت من مشطور الرجز، قائله جندل بن المنثى الطهوي.

ونسبه ابن جني في الخصائص ٣/٣٢٦، وابن عصفور في الضرائر: ١٣١ إلى العجاج وليس في ديوانه.

العوار: جمع عوارٍ وهو الرمد الشديد.

الشاهد: قوله: "العوار" أراد العواوير وحذف الياء ضرورة ولأجل ذلك صحت الواو ولم تهمز؛ لأن الياء في نية الثبات.

ورد في الكتاب ٢/٣٧٤، والاصول ٣/٢٩٠، وشرح أبيات سيويه للنحاس: ١٩١، وابن السيرافي ٢/٤٢٩، والتمام: ٢٥٤، والخصائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، وسر صناعة الإعراب: ٧٧٠، والمختضب ١/١٠٧، ٢٩٠، والمتنصف ٢/١٠٩، وفرحة الأديب: ١٧٢، والمختص ١/١٠٩، والأعلم ٢/٣٧٤، والمفصل: ٣٨٢، والقيسي: ٨٩٦، والإنصاف: ٧٨٥، وابن بري: ٦٣٥، وشرح المفصل ٥/٧٠، ١٠/٩١، وشرح الملوكي: ٤٢٦،

لإرادتك الياء في العَوَاوِير، وإنما حذفها ^(١) للضرورة" ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن مَقُول على وزن إِفْعَل كما أن مَقُول على وزن أَفْعَل، فكان الظاهر أن يعل؛ لأنه وازن الفعل مع تضمن الميم الذي يتولى الفصل بين الاسم والفعل كما كان ذلك في مَقُول بفتح الميم حيث قلت: مَقَالَ إلا أن هذا مقصور من مِفْعَال نحو: مَقُول ومِقْوَال ومِخِيط ومِخِيط، ومِقْوَال لا يجوز فيه الإعلال لوقوع حرف اللين بين ساكنين، فلما وجب تصحيح مِقْوَال وكان مَقُول منقوصاً منه وجب أن يكون جَارِياً على حكمه ليعلم أنه فرع له وأن الأصل ذاك، وشبهه بالعَوَاوِير من حيث إنك تقول في أوَاوِل: أوَائِل، فتهمز إذا حصلت معك ألف يكتنفها واوان والثانية قريبة من الطرف، ولم تفعل ذلك في العَوَاوِير من حيث إن الأصل عَوَاوِير، فالياء حذف كما حذف من نحو: قَنَادِل وهو مراد، وإذا أريد نفي حكمه الذي هو ترك الواو، وكذا الألف في مِقْوَال وإن سقط في اللفظ من مَقُول، فإن إرادته في التقدير تقتضي إبقاء الحكم الذي هو التصحيح ومثله عَوْر؛ لأنه صح حتى يعلم كونه منقوصاً من أَعُوْر، وأن حكمه معتبر فيه لكونه تابعاً له، وكون المحذوف مراداً، وإذا جاز أن يقال:

= والمتع: ٣٣٩، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٨٥، وشرح الشافية ١٣١/٣، وشرح الألفية لابن الناطم: ٨٤٠، واللسان (عور)، وشرح الألفية للمرادي ١٧/٦، والدر المصون ٢٠١/٥، وأوضح المسالك ٣١٦/٣، والعيني ٥٧١/٤، والتصريح ٣٦٩/٢، والأشعري ٢٩٠/٤، وشرح شواهد الشافية ٣٧٤، والتاج (عور).

(١) في التكملة (حذفها).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦، ٥٨٧.

يَذَرُ وَيَذَعُ فيجريان مجرى واحداً، وإن لم يكن يَذَرُ فرعاً على يَذَعُ، وإنما هو بمعناه كان إجراءُ المَقُولِ مجرى مَقُولٍ مع أنه فرع عليه وكائن بمعناه أولى وأجدر.

قال صاحب الكتاب:

"وأما صَحَائِفٌ وَعَجَائِزُ وَرَسَائِلُ، فإن الحرف الواقع بعد ألف الجمع ١/٢٦٧ تبدل منه الهمزة^(١) ومن خفف الهمزة جعلها يَيْنَ يَيْنَ، وتصحيح الياء بعدها خطأ"^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن هذا المثال من الجمع موضوع على استيفاء حروف الواحد على حدة في نحو: جَعْفَرٌ وَجَعَاغِرٌ وَجُنْدَبٌ وَجَنَادِبٌ وَقَسَوْرٌ وَقَسَاوِرٌ، فالأول نحو: رِسَالَةٌ لما أريد جمعها وكان الألف فيها بإزاء الواو في قَسَوْرَ، وكان الواو يقع في الجمع بعد ألف نحو: قَسَاوِرٌ كذلك وجب أن يقع الألف في رِسَالَةٍ بعد ألف الجمع، واجتمع ألفان فلم يكن بد من تحريك إحداها إذ لو حذفت لبطل الغرض المقصود من البناء، ولوجب أن يقال: رِسَالَةٌ وَرِسَالٌ، فلا يكون مثل قَسَاوِرٍ في استيفاء حروف الواحد، وليس لأحد أن يقول: لِمَ استوفوا حروف الواحد؟ كما ليس لك أن تقول: لم حذفوا من حروف الواحد في نحو: إِزَارٌ وَأُزُرٌ؟ وَلِمَ قالوا: قَسَاوِرٌ بفتح الأول دون الضم مثلاً؟ وذاك أن هذا بناء، والأبنية ولاية مقصورة عليهم، فلما وجب تحريك الألف الثانية لامتناع اللفظ

(١) انظر: الأصول ٢٤٦/٣، والمنصف ٣٢٦/١.

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان ٥٨٧.

بألفين همزت، لما عرفت من أن الألف لا معدل لها عن الهمز إذا قصد تحريكها، وكسرت لأجل أن أصل التقاء الساكنين الكسر، ولأن الحرف الذي هو بإزاء الألف يكون مكسوراً في هذا النحو كواو قَسَاوِر، فصار رَسَائِل كما ترى، ثم حمل واو عَجُوز وياء صَحِيفَة على ألف رِسَالَة قال شيخنا: هكذا سَمَاعِي من أَبِي عَلِيٍّ، ثم إن جريهما مجرى الألف من حيث إن الواو والياء هنا زائدتان للمد مثل الألف، والألف أولى بأن تكون متبوعة من حيث إنها السابقة من حروف المد، وكفى دليلاً على ذلك أنها لا تكون إلا مداً، والواو والياء يفارقهما المد بالحركة، فيجريان مجرى الصحيح، ثم القول فيه لا يخلو من وجهين:

أحدهما: أن تجعل الهمزة في صَحَائِفٍ وَعَجَائِزٍ قائمة مقام الواو والياء في عَجُوزٍ وَصَحِيفَةٍ من غير واسطة.

والثاني: أن يقدر أنه قيل: عَجَاوِز، ثم أبدل الواو ألفاً، ثم التقى ألفان فهمزت الثانية كما قلت في قَائِمٍ، فالوجه أن يكون همز الواو والياء من غير قلب لما ذكرنا من أنهما مدتان فأتبعنا الألف، وليس لهما أصل في الحركة، وإذا حركتهما فلا لتقاء الساكنين.

وإذا كان كذلك لم يمتنع أن تقول: إن ألف رسالة لما همز في رسائل، ثم

احتجج إلى تحريك واو عَجُوز وياء صَحِيفَة وكانَا مَدَّتَيْنِ / همزتا ^(١) فإن قلت: ب/٢٦٧

إنهما تحركتا لكونهما بإزاء الواو في قَسَاوِر، فكأنه عَجَاوِز وَصَحَائِفٍ بياء خالصة، ثم قلبا ألفين لوقوعهما بعد ألف زائدة قريباً من الطرف كما ^(٢) قلبا

(١) في أ: (همز)، وفي ر، وظ: (همزا).

(٢) في أ: (فكما).

ألفين^(١) لوقوعهما في قائم كان قولاً ضعيفاً من حيث إن القلب يكون في قائم مع أن حرف اللين فيه غير واقع طرفاً كما كان في قضاء لقصدهم أن يعتل اسم الفاعل باعتلال الفعل، ألا تراهـم لم يفعلوا ذلك فيما ليس باسم فاعل نحو: قَسَاوِر، فإن قلت: إن عَجَاوِز قلب الواو فيه ألفاً ليصير إلى الهمز فيلحق في الحكم بألف رسالة.

فالجواب أن من شأنك إذا قصدت إلحاقه بألف رسالة أن تهمزه في أول أحواله وتترك هذه الواسطة، فإن قلت: إن الألف إلى الهمزة أقرب، والواو والياء إلى الألف أقرب منهما إلى الهمزة، فإن تقلبهما ألفاً، ثم تقلب الألف همزة أولى؛ لأنك تراعي التقارب في طرفين، أحدهما: أن تجعل الهمزة بدلاً من حرف يقاربه وهو الألف. والثاني: أن تجعل الواو والياء مقلوبين إلى حرف يقاربهما وهو الألف.

فالجواب أن هذا هو الذي يجوز اعتقاد هذا الوجه، ولولاه لكان مرفوضاً مردوداً على أنه لا يقطع به ولا يرد الأول؛ لأن لقائل أن يقول: قد صح لنا أن صرف الواو والياء إلى الهمزة لأجل إتباع الألف، فأنت إذا قلبتهما همزة من غير واسطة كنت أجريتهما على حكمه، وإذا قلبتهما إلى الألف، ثم قلبت الألف همزة كنت قد جعلت لهما طريقة تخرجهما من مشايعته فاعرفه.

وأما تخفيف همزة نحو: صَحَائِفٍ وَعَجَائِزٍ وَرَسَائِلٍ، فجائز كتخفيف سائر الهمزات، ولكن تصريح الياء خطأ، وحكى شيخنا أن أبا علي كان ينكر على بعضهم ويقول: إنه كتب مساءلة في قوله:

(١) في ر، وظ، ود: (قلبا في قائم).

لَا تُضْجِرَنَّ عَلِيًّا فِي مُسَاءَلَةٍ يَكْفِيكَ مِنْ ذَاكَ تَسْأَلُ بِحَرْفَيْنِ^(١)

بالياء ونقطه نقطتين حتى كاد يخرج به بذلك من أهل التحقيق، وذلك أن كتابة الهمز بالياء إن كانت تجوز على ضرب من الشكل، فلا معنى لنقطه بل يجب أن يثبت تحت صورة الياء أو فوقه صورة الهمز ليكون فرق بين ما هو ياء في اللفظ وبين ما هو همز، فنقط الياء في صَحَائِفَ وَعَجَائِزَ مردود عند أهل العربية، وإن كان يولع به العامة، والذي كتب مُسَاءَلَةً على ما كتب رجل كان يعرف بأبي بكر العلاف^(٢) وكان جيد القريحة، وقد حكى أنه صحب الموفق^(٣) في هودج^(٤) فجاء مطر فقال / الموفق:

١/٢٦٨

(١) نسبه القرطبي في بهجة المجالس ٢٦٣/١ إلى أبي جعفر بن حذار الكاتب. وورد غير منسوب في العقد الفريد ٤٥٠/٢، ومحاضرات الأدباء ٢٠٩/١، وشرح مقامات الحريري ٣٧٧/٢، والآداب الشرعية والمنح المرعية ٥٧٠/٣، والفروع ١٧٦/٢، والمستظرف ٢٩٧/٢، والأزهار في ما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار ٣١، وشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد ١١٢/٢، وغذاء الألباب شرح منظومة الآداب ١٠/٢، في بهجة المجالس (عيادته) ولا شاهد فيه.

(٢) الحسن بن علي بن أحمد بن بشار بن زياد أبوبكر الشاعر المعروف بابن العلاف البغدادي الضرير ندم المعتضد بن الموفق توفي سنة ثمان عشرة وثلثمائة عن مئة سنة. أخباره في يتيمة الدهر ٤٨٥/٣، وتاريخ بغداد ٣٨١/٧، والمنظوم ٢٣٧/٦، ووفيات الأعيان ١٠٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٥١٤/١٤، والعبر ٤٧٧/١، ومعرفة القراء الكبار ١٩٧/١، والسوافي بالوفيات ١٦٩/١٢، ونكت الهميان ١٣٩، ومراة الجنان ٢٧٧/٢، والبداءة والنهاية ١٦٦/١١، وطبقات القراء للجزري ٢٢٢/١، والنجوم الزاهرة ٣٣٠/٣، وشذرات الذهب ٢٧٧/٢.

(٣) أبو أحمد طلحة وقيل: محمد بن جعفر المتوكل على الله بن المعتصم محمد بن الرشيد الهاشمي العباسي، أمير من رجال السياسة والإدارة والحزم لم يل الخلافة أسماً ولكنه وليها فعلاً، فقد ظهر ضعف المعتمد عن القيام بأعباء الخلافة فنهض بها الموفق، توفي سنة ثمان وسبعين ومئتين.

(٤) أخباره في تاريخ بغداد ١٢٧/٢، والكامل لابن الأثير ٦٧/٦، وسير أعلام النبلاء ١٦٩/١٣، والعبر ٣٩٩/١، والبداءة والنهاية ٦٣/١١، والنجوم الزاهرة ٧٩/٣. الهودج: مركب من مراكب النساء، تهذيب اللغة ٣٩/٦، واللسان (هدج).

أَمَا تَرَى الْعَيْمَ قَدْ تَدَفَّقَ
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ:

كَأَنَّهُ رَاخَهُ الْمَوْفِقُ

ووفق لعمرى أحسن توفيق. وأما مَعَايش، فلا يجوز فيه الهمز وذاك أن همزه لا يخلو من أن يكون كهمز بائع في بَاع يَبِيع أو كهمز صَحَائِف، فلا يجوز أن يكون كبائع لأجل أن همزه قصد به أن يعتل اسم الفاعل باعتلال الفعل، وَمَعَايش ليس باسم فاعل، ولا يكون كَصَحَائِف؛ لأن ياء صَحِيفَة أتبعت ألف رسالة من حيث إنها مدة عارية من تقدير الحركة كالألف، فهمزت لذلك وياء مَعِيشَة أصلية متحركة في التقدير^(١) بإزاء الذال من مَعْذِرَة، وإذا كان كذلك كان مستحقاً للحركة إذا جمع على مَفَاعِل فيصح ولا يصير همزة؛ لأنه إذا استحق الحركة في الأصل لم يشبه ألف رسالة بل كان كالحرف الصحيح، ولذلك قالوا: مَقَام في مَقَامَة كما تقدم من قوله:

وإني لَقَوَّامٌ مَقَاوِمٌ^(٢)

ولم يقل: مَقَائِم كَعَجَائِز، وقالوا: قالت العرب: (مصايب)^(٣) فأخطأت، ومعنى الخطأ هناك الغلط والذهاب عن القياس كما قال أبو علي في قولهم: أُمْسِلَة^(٤) ومُسْلَان في مَسِيل^(٥): "إنه غلط من حيث ظن أن مَسِيلًا فَعِيل،

(١) انظر: المقتضب ١/١٢٣، والبغداديات ٢٤٧.

(٢) تقدم وروده ص: ١٤٣٤ (٢٦٥/أ).

(٣) (مصايب) ليست في أ.

(٤) انظر: الحليبات: ٦١، وتهذيب اللغة ١٢/٤٥٩، ١٣/٧١، والصحاح (سيل)، والمشوف

المعلم: ٧٢١.

(٥) المسيل: المكان الذي يسيل فيه ماء المسيل. تهذيب اللغة ٣/٧٢.

فَعِيلٌ، وخفي أنه مَفْعِلٌ، وكذلك أنه قدر أن مُصَيِّبَةً فَعِيلَةٌ لا مُفْعَلَةٌ، وقد قيل في أَمْسَلَةٍ: إنها من تركيب مَسْلٍ ومُسُولٍ، وقد جاء مَصَاوِبٌ على الصَّوَابِ والغرض في نحو هذا أن يدل ذلك على امتناع القياس فيه؛ لأن استعمال مصائب خطأ^(١)؛ لأن الشيء إذا خرج عن القياس وجرى مجرى الغلط في كلامهم فهو نفسه مستعمل ولكن القياس عليه خطأ، وإذا خرج عن القياس في كلام^(٢) من يتابعهم فهو مردود ألبتة، فَمَعَايشٌ لا يجوز فيه إلا ياء صريحة، وقال أبو عثمان لما يروى عن نافع^(٣) من همزه معائش: وكان لا يدري ما العربية^(٤)، هذا والهمز عنه رواية غير مشهورة^(٥)، وقد تجد في لفظ غير العلماء نحو بَايَعِ بياء صريحة، ونحو مَعَائِشٍ بهمز وهذا من باب اقلَبْ وقد أصبت. وأما ما يلحق في اللفظ ياء معايش من شيء يقارب رائحة الهمزة، فذلك أشبه^(٦) إخفاء يقع مما في الألف من المد كما يكون ذلك في نحو: قوله سبحانه: ﴿مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾^(٧) فإما أن تكون همزة صريحة كصَحَائِفٍ، فلا يكون في لفظ عالم، ولا جاهل أخذ

(١) انظر: الكتاب ٣٦٧/٢، والمقتضب ١٢٣/١، والأصول ٢٨٧/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٢٠، والمنصف ٣٠٧/١.

(٢) في ظ، ود: (كلامهم).

(٣) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم مولى جعونة إمام أهل المدينة صاروا إلى قراءته توفي سنة ١٦٩ هـ. أخباره في: معرفة القراء الكبار ٨٩/١، وغاية النهاية ٣٣/١.

(٤) المنصف ٣٠٧/١، والمقتضب ١٢٣/١.

(٥) رواها ابن مجاهد في السبعة ٣٧٨، وابن خالويه في الشواذ: ٤٨.

(٦) في ر، وظ، ود: (شبه).

(٧) سورة النجم، الآية (١٨).

لفظ العلماء، وكذلك تقول في بآين: مُبَاين فلا تهمز كما همزت قائماً^(١)؛
لأن الفعل قد صح فيه الياء / فيصح في اسم الفاعل كما صح الواو في قولك: ٢٦٨/ب
حَاوَل فهو مُحَاوِل ولو همزت نحو: مُبَاين كان خَطَأً، ولكن قد يلحق الياء ما
ذكرنا من شيء نحو الإخفاء لمكان^(٢) الألف قبله.

(١) في ر، وظ: (قائم).

(٢) في أ (ما كان).

"باب ما يعمل ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف"

ومما أعل عينه من الأسماء التي على ثلاثة أحرف ما كان على مثال من أمثلة الفعل نحو: فَعَلَ وفَعِلَ، وكذلك لو جاء شيء على وزن فَعُلَ، وذلك قولهم في ما كان على فَعَلَ: بَابٌ وَدَارٌ وَسَاقٌ وَنَابٌ وَغَابٌ^(١)، وفَعِلَ نحو: رَجُلٌ خَافَ وَرَجُلٌ مَالٌ^(٢)، فهذا بمقتلة فَرِقَ^(٣)؛ لأنهما اسما الفاعل من فَعِلَ يَفْعَلُ، وقد جاء شيء من ذلك مصححاً نحو: القَوَدَ^(٤) والخَوَنَةَ^(٥) ورجل رَوَعَ^(٦).

فأما ما كان خارجاً عن وزن الفعل، فإنه يصحح^(٧)، وذلك قولهم: رَجُلٌ لَوَمَةٌ وَغَيْمَةٌ، وقالوا: يَبُوضُ وَيُبُضُّ، ومن قال: رُسُلٌ قال: يَبُضُّ، وَيَجِيءُ في الشعر قَوُولٌ وَقَوْلٌ^(٨)، و

..... سُوْكَ الإِسْجَلِ^(٩)

فهذا كله مصحح؛ لأنه لم يجيء على وزن الفعل^(١٠).

(١) في التكملة شاذلي: (و غاب ونحوه وفعل نحو قولهم: رجل).

(٢) في التكملة مرجان: (مال وكبش صاف ويوم راح).

(٣) في التكملة شاذلي: (فوق وحذر).

(٤) انظر: الكتاب ٣٦٨/٢.

(٥) في التكملة مرجان: (القود والحوكة والجورة ورجل).

(٦) في التكملة شاذلي: (روع ورجل حول).

(٧) في التكملة مرجان: (مصحح).

(٨) انظر: الكتاب ٣٦٨/٢.

(٩) تقدم وروده ص: ٩٧٧، والشاهد هنا قوله "سوك".

(١٠) في التكملة شاذلي: ٢٥٩، والتكملة مرجان: ٥٨٨، ٥٨٩.

قال المفسر:

اعلم أن الاسم يُعَلَّ إذا شابه الفعل في الوزن، فمن ذلك نحو: بَابَ وَدَارٍ وَنَابِ الْأَصْلِ بَوَّبَ وَدَوَّرَ وَنَيَّبَ، وَغَابَ أَصْلُهُ غَيَّبَ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ يَغِيْبُ فِيهِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْاسْتِتَارِ، وَ (١) كَذَلِكَ قَالُوا: خَذَرَ الْأَسَدُ، وَأَخَذَرَ، فَأَخَذُوهُ (٢) مِنَ الْخَذَرِ الَّذِي هُوَ السُّتْرُ، فَبَوَّبَ لَمَّا كَانَ مِثْلَ قَوْلِ أَعْلَ، فَقِيلَ: بَابَ كَمَا قِيلَ: قَالَ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ خَافَ بِمَنْزِلَةِ خَافَ يَخَافُ؛ لِأَنَّ خَافَ فَعْلٌ مِثْلَ فَرَّقَ، وَلَا يَكُونُ فَعْلٌ (٣) بِفَتْحِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي فَعْلٍ يَفْعَلُ هُوَ فَعْلٌ دُونَ فَعْلٍ كَفَرِقَ وَفَرِحَ وَخَذَرَ، وَمَالٌ مِنْ مَالٍ يَمَالُ عَلَى مَوْلٍ يَمُولُ كَخَوْفٍ يَخُوفُ، فَلَفْظَةُ مَالٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أحدها: أَنْ يَكُونَ اسْمًا فِي الْمَمْلُوكِ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا عَلَى فَعْلٍ فِي قَوْلِكَ: مَالٌ يَمَالُ.

والثالث: أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مُتَمَوِّلٍ فِي أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَقُولَ: إِنَّهُ وَصِفَ بِالْاسْمِ فَقِيلَ: رَجُلٌ مَالٌ حَتَّى كَأَنَّهُ مِنْ اتِّصَالِهِ بِهِ خُلِقَ مِنَ الْمَالِ لِأَجْلِ أَنْ الْفِعْلَ إِذَا ثَبِتَ نَحْوُ: مَالٌ يَمَالُ، فَأَنْ يَثْبِتَ لَهُ اسْمُ فَاعِلٍ وَيَتْرَكَ الْعَدُولَ عَنِ الظَّاهِرِ أَوَّلَى، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: كَبَشَ صَافٌ الْأَصْلُ صَوِّفٌ وَشَجَرَةٌ شَاكَّةٌ عَلَى شَوَكَةٍ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا قَدْ حَصَلَ فِيهَا حَرْفٌ لَيْنٌ مُتَحَرِّكٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهُ كَمَا كَانَ فِي الْفِعْلِ وَهِيَ عَلَى أَوْزَانِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ

عَلَى الْأَصْلِ، كَالْقَوْدِ وَالْخَوْنَةِ فِي جَمْعٍ / خَائِنٍ وَالْخَوَكَةِ فِي جَمْعٍ حَائِكٍ وَفِي فَعْلٍ ١/٢٦٩ رَجُلٌ رَوَّعٌ، وَهَذَا مِثْلُ خَوْفٍ الَّذِي هُوَ أَصْلُ خَافَ، فَهَذَا التَّصْحِيحُ فِيهِ شَيْئَانِ

(١) فِي ر، وَظ، وَد: (لِذَلِكَ).

(٢) فِي ظ (تَأْخُذ).

(٣) فِي ر، وَظ: (فَعْلًا).

أحدهما: الثبات على الأصل، والثاني: الدلالة على أن الأصل التصحيح، وأن الإعلال لضرب من الاستثقال.

وأما نُومٌ وعَوْضٌ فلا يعمل؛ لأنه ليس على وزن الفعل، فإن قلت: كيف قال ^(١): إن نُومًا صح لخروجه ^(٢) من شبه الفعل ^(٣)، ولم يقل: إن إعلاله امتنع من حيث إن قلب حرف اللين ألفاً يأتي بعد أن يكون ما قبله مفتوحاً، وما قبل الواو في نُومٍ مضموم، وفي عَوْضٍ مكسور، وهذا إذا وجد في الفعل لم يقلب أيضاً، ألا ترى إلى قولك: سَرَوْ صَححت الواو لانضمام ما قبلها، وقلبت في غَزَوْ فقلت: غَزَاً بالفتح ^(٤).

فالجواب أن هذا الذي ذكرته جائز غير أن الغرض في ما ذكره أنه لم يأت في نحو: نُومٌ وعَوْضٌ إعلال آخر بدل قلب حرف اللين ألفاً، فلم تقلب الواو مثلاً في عوض ياء طلباً لإعلالٍ مَّا؛ لأنه لم يستحق الإعلال فاعرفه. ويؤوض تجمع على يُيُوضُ كُرُسُلٌ في رُسُولٍ بضم الياء، ويصحح؛ لأنه لا يشبه الفعل فيقلب، والضممة لا تقلب الياء المتحركة واواً، ومن قال: رُسُلٌ بالإسكان قال: يُيُوضُ؛ لأن الياء إذا سكنت سكون سين رُسُلٌ لم تقرر بعد الضمة، فيكسر الصدر ليثبت الياء ساكنة كيبيض في أَيْيُوضُ، وكذا نحو:..... سُوكُ الإسْحَلِ ^(٥).

(١) في أ: (قالوا).

(٢) في د: (خروجه عن بنية).

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٤) في ر، وظ: (للفتح).

(٥) تقدم وروده ص: ٩٧٧.

بضم الواو، وإنما صحح؛ لأن^(١) سُوْكَ ليس كَبَاب في موازنة الفعل،
 وصدره مضموم، وقال أبو علي: "إنه يَجِيء في الشعر"^(٢) " لأجل أن الضمة
 على الواو تستثقل مع انضمام ما قبلها، فيلزم التخفيف في أكثر الأحوال على
 قولك: رُسِّل بإسكان العين، فيقال في خِوان ورِواق: خُون ورُوق، وَيَجِيء
 الثقيل على غير السعة فيحسن في الشعر، فإذا كان الصحيح يجوز فيه التخفيف
 والتثجيل نحو: رُسِّل ورُسِّل وكُتِب وكُتِب فهذا الذي يحصل فيه ضمتان مع
 الواو جدير بأن يختار فيه التخفيف على الثقيل، ويجوز التثجيل في الياء جوازاً
 أحسن منه في الواو، وذلك نحو: يُيُض؛ لأن^(٣) الياء مع الضمة أَخَفُّ أمراً من
 الواو^(٤) معها والياء مقاربة لها، وليست من نفسها، فلا ينشأ قط من إشباع
 الضمة ياء كما ينشأ الواو.

قال صاحب الكتاب

"وأما من قال: ﴿دِيناً قِيَمًا﴾^(٥)، فكأنه أجراه مصدراً على الفعل، ألا
 ترى أنه ليس في الصفات شيء على فِعْلٍ إلا قوم عِدَى^(٦)، ومكان سِوَى، ومن

(١) في ر: (لأن واو سوك).

(٢) انظر ص: ١٤٤٩ (٢٦٨/ب).

(٣) في أ: (لأن أن).

(٤) في ظ: (الواو من حيث إن الواو منها والياء).

(٥) سورة الأنعام (الآية: ١٦١)، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (دِيناً قِيَمًا) مفتوحة القاف
 مشددة الياء وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (قِيَمًا) مكسورة القاف مفتوحة
 الياء. السبعة (٢٧٤)، والمبسوط (١٧٧)، والتيسير (١٠٨)، وتلخيص العبارات (٩٢)،
 والعنوان (٩٣).

(٦) في اللسان (عدا)، ولم يأت فِعْلٌ صفة إلا قوم عِدَى ومكان سِوَى وماء رِوَى وماء صِرَى،
 وملامة ثِي، ووادی طِوَى.

ذلك عَوْدَ وَعَوْدَةٍ^(١)، وَزَوْجَ وَزَوْجَةٍ، فَأَمَّا دِيمَةٌ^(٢)، وَدِيمٌ، فَإِنَّمَا لَمْ يَصَحَّحِ الْوَاوُ لاعتلاها في الواحد^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن أصل/ قِيمَ قَوْمٌ، وهو كِعَوَضٍ في التَّعَرِّي من مشابهة الفعل غير ٢٦٩/ب أن له حكماً آخر، وهو أنه في الأصل مصدر كالرُّضَا يوصف به كما يوصف بسائر المصادر، والمصدر يعتل باعتلال الفعل ألا تراك قلت: قُمْتَ قِيَاماً، فَأَعْلَلْتُ بقلب الواو ياء ليكون كالفعل، ولم يُقَلْ ذلك في خَوَانٍ إذ لم يكن مصدراً، ولذلك أَعْلَلْتُ قِيَمًا؛ لأنه مصدر، ولم تعل عوضاً لكونه غير مصدر إذ الغرض في ذلك أن يكون مصاحباً للفعل، فيعتبر مشاكلكه له وغير المصدر لا يصاحب فعلاً، ألا ترى أن نحو: خَوَانٍ لا يكون له فعل يُصَاحِبُه كما يكون لِقِيَامٍ، وقَوَى كونه في الأصل مصدراً بأن فعلاً لا يكون صفة إذا جاوزت قولهم: قوم عِدَى ومكان سَوَى، وصاحب الكتاب لم يذكر إلا قولهم: قوم^(٤) عِدَى قال شيخنا: قيل: إنه لم يعتد بسَوَى؛ لأن بعضهم يقول: سَوَى فيضم؛ فكأن الكسر لم يتمكن في فائه، فإن قلت: فقد قيل: أيضاً عِدَى بالضم، فهَلَّا دعاه ذلك إلى ترك ذكره والإعراض عن التعرّيج إليه^(٥).

فالجواب أن الأمر كما زعمت غير أن الضم هنا قد يجعل لمعنى غير معنى الكسر، وهو أن الضم للأعداء^(٦)، والكسر للغرباء كما قال:

(١) العَوْدُ: الجمل الحسن الذي فيه بقية قوة والجميع عودة. تهذيب اللغة (١٢٥/٣).

(٢) الدَّيْمَةُ: المطر الدائم مع سكون، تهذيب اللغة (٢١٠/١٤).

(٣) التكملة شاذلي (٢٥٩)، والتكملة مرجان (٥٨٩).

(٤) انظر: الكتاب (٣١٥/٢).

(٥) في ر، وظ (عليه).

(٦) قال في إصلاح المنطق (٩٩) (يقال: هؤلاء قوم عِدَى أي غرباء، وقوم عِدَى أي أعداء)، وانظر: الكامل (٤٠٩).

وقال في التنبهات (١٨٥)، (إنما يقال للأعداء: قوم عِدَى وعدى وعداء وأعداء بمعنى، وقوم عِدَى بالكسر وحده إذا كانوا غرباء).

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عَدَى لَسْتَ مِنْهُمْ فُكُلٌ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطِيبٍ^(١)
 فقلوه: لَسْتَ مِنْهُمْ يدل على أنه يريد الأجانب، وليس لقصد الأعداء
 معنى، وَسِوَى وَسِوَى بمعنى واحد، وقد ذكر شيخنا لَحْمَ^(٢) زَيْمٍ، وَسَبْيٍ
 طَيْبَةٍ^(٣)، فهذا فَعْلٌ صفة كما ترى، وكيف تصرف الأمر، فلا عمل عليه ما

- (١) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله ف قيل: إنه زرار بن سبيع الأسدي.
 وقيل: إنه خالد بن نضله الأسدي، وقيل: إنه دودان بن سعد الأسدي، وقيل: إنه سعد
 بن عبدالرحمن بن حسان.
 نسب إلى زرار بن سبيع الأسدي في المقصور والمدود لابن ولاد (٧٣)، والاقنصاب
 (٢٢٢/٣).
 نسب إلى خالد بن نضلة في البيان والتبيين (٢٥٠/٣)، والحيوان (١٠٣/٣)، ونسب إلى
 دودان في شرح أبيات الإصلاح لابن السرياني (٩٣/ب) وتهذيب إصلاح المنطق
 (٢٩٠/١، ٢٩١)، وشرح أدب الكاتب (٢٠٣)، والمشرق المعلم (٥٢٨).
 ونسب إلى سعد بن عبدالرحمن بن حسان في الصحاح (عدا).
 الشاهد: قوله: عَدَى حيث قصد بهم الغرباء.
 ورد بلا نسبة في الحماسة (٢٠٩/١)، وإصلاح المنطق (٩٩)، وأدب الكاتب (٣٧٣)،
 والكمال (٤٠٩)، وشرح المقصور والمدود لابن دريد (٣٨)، وتهذيب اللغة (١١٠/٣)،
 والتنبيهات (١٨٥)، وشرح الفصيح للخمى (٢٤٩)، ومنال الطالب (٧١/١)، واللسان
 (عدا)، وتحفة الأقران (٥٢)، والتذكرة السعدية (٢٠٢)، وشرح الحماسة للتبريزي
 (١٨٦/١)، والمخصص (٨٢/١٥)، ودرة الغواص (٩٠).
 يقول: إذا كنت في قوم عدى أي غرباء ليست منهم فاصبر على ما ينزل بك منهم،
 فإنك إن حاولت أن تتصف منهم لم تجد معينا.
 في شرح الحماسة ومنال الطالبين والحماسة البصرية (في قوم ولم تك منهم) ولا شاهد
 فيه على هذه الرواية.
 (٢) في تهذيب اللغة (٢٧٢/١٣)، (يقال: اللحم يَزِيمُ وَيَزْبُ إذا صار زِيما، وهو شدة
 اكتنازه وانضمام بعضه إلى بعض).
 (٣) في تهذيب اللغة (١٠٠/١٣)، (سَبْيٌ طَيْبَةٌ: إذا طاب ملكه وحل).

وجد عنه مندوحة، فإذا كان قِيمَ قد اعتل فالوجه أن يكون مصدرًا، وأما عَوْدَ
وعِوَدَةً، فبمنزلة عَوْضٍ؛ لأنه لا يشبه الفعل وزنا، وليس بمصدر فُيْعِلُّ ليجري
على حكم الفعل، وإما دِيمَ فإنه، وإن كان مثل عَوْضٍ من دَامَ يَدُومُ، فإن
الإعلال في هذه العين قد حصل في الواحد حيث قيل: دِيَمَةٌ، وذلك لوقوع
الواو ساكنة بعد الكسرة، فحمل الجمع على الواحد لتحصل المشاكلة، وإذا
كان المصدر يتابع الفعل في الإعلال مع أن المصدر أصل كان أن يتبع الجمع
الواحد مع أنه فرع ليحصل التشاكل أولى وأوجب، وعلى هذا حكم ما اعتل
في الواحد من هذا النحو، فأعل في الجمع نحو: قِيَمَةٌ وقِيمَ من قَامَ يُقُومُ.

قال صاحب الكتاب:

"والمضاعف ما كان منه على فعل، فإنه يُعَلَّ بالإدغام، وذلك نحو: رجل^(١) طَبُّ إِنَّمَا هُوَ فَعِلْ؛ لأنهم قالوا: طَبُّ وطِيبُ كما قالوا: قَرَحَ وقَرِيح^(٢)، فأما ما كان (على)^(٣)، فَعِلْ، فإنه يبين ولا يدغم نحو/ طَلَّلَ وشرَّرَ ١/٢٧٠ وجَلَّلَ.

وما كان خارجاً عن أوزان الفعل، فهو مبين أيضاً كما صحح في المعتل، وذلك نحو: سُرُرٌ وجُدُدٌ^(٤)، وحُضُضٌ^(٥) وخُزَزَ^(٦)، وقُدُذٌ^(٧) ومِرَرٌ^(٨) ^(٩).

قال المفسر:

اعلم أن اجتماع المثلين يستقل كما أن الحركة على حرف اللين كذلك، ومترلتها واحدة لأجل أن الحركات من جنس حروف اللين، وأبعض لها كما أن الأمثال متجانسة فالمضاعف يعل بالإدغام، فيقال في مدَد: مدَد، وفي فَعَل من الضَّر: ضَرَّ يَضُرُّ وطَبَّ يَطُبُّ، والاسم يتبع الفعل في هذا الإعلال كما

(١) رجل طَبُّ: إذا كان حاذقاً بالأشياء وماهراً فيها. تهذيب اللغة (٣٠٣/١٣).

(٢) في أ (فرح وفريح)، هو تصحيف لأنهم لم يقولوا: فريح، انظر: تهذيب اللغة (٣٧/٤)، (٢١/٥)، واللسان (فرح) و(قرح).

(٣) (على) ليست في (أ).

(٤) الجُدُد: جمع جدة وهي نقيض البلى يقال: شيء جديد، اللسان (جدد).

(٥) الحُضُض: دواء يتخذ من أبوال الإبل، تهذيب اللغة (١٩٨/٤).

(٦) الخُزَز: الذكر من الأرانب، تهذيب اللغة (٥٥٤/٦).

(٧) القُدُذ: ريش السهم. تهذيب اللغة (٢٧٣/٨). في التكملة شاذلي (قَدَد).

(٨) مِرَر: جمع مرة وهي كل قوة من قوى الجبل، اللسان (مر).

(٩) التكملة شاذلي (٢٥٩)، والتكملة مرجان (٥٨٩، ٥٩٠).

تبعه فيما سلف ^(١)، فما كان مشاكلاً ^(٢)، للفعل من الأسماء أعل كقولهم: طَبَّ وطَبَّيب، والأصل طَبَّبْ يدلُّك على أنه فَعَلَ، وليس بفَعَّل ساكن العين مصاحبته فَعِيلًا في فَعِل يَفْعَل كما قالوا في قَرِحَ يَقْرَح: قَرِحَ وقَرِيح، وقالوا: رجل ضَفَّ ^(٣)، الحال هو فَعَلَ بدلالة قولهم: الضَّفَف في المصدر كالْفَرَق في فَرِق يَفْرُق فهو على ضَفَّ يَضَفُّ ضَفَفًا، ومنه الشاة الضَّفُوف للقليلة ^(٤) اللبن، فلما كان على وزن الفعل أُجْرِي ^(٥) مجراه في الإدغام، فتزَل طَبُّ منزلة طَبَّ كما أجرى بابٌ ونابٌ مجرى قَالَ وبَاعَ في القلب، والإدغام ضرب من الإعلال من حيث إنه يقتضي إسكان الأول من المثليين وإخفائه في الثاني فبينه وبين قلب حروف اللين نسب قائم كما ترى، ولا يدغم نحو: جُدُد وسُرُر في جَدِيد وسَرِير، وكذا حَصَص ^(٦) في حِصَّة ^(٧) وقُدُذ في قُدَّة؛ لأن المشابهة بينها وبين الفعل معدومة، ولم يدغم نحو: طَلَّلٍ وشرَّر، وإن كان يشبه الفعل كما أشبه فَعَلَ نحو: طَبَّ، وقيل: إن ذلك لحفة الفتحة، والوجه أن يكون ترك الإدغام لأجل أنه لو أدغم لم يعلم أفْعَل هو بإسكان العين أو فَعَلَ بالتحريك وجاز ذلك في نحو: طَبَّ وضَفَّ؛ لأنه يُعلم أن فَعِلًا بكسر العين يأتي في فَعَلَ يَفْعَل كَفَرَقَ وحَذَرَ وفَطِنَ

(١) انظر: ١٤٥٠ (٢٦٨/ب).

(٢) في روظ (مشابها).

(٣) أي لم يشع إلا بضيق وشدة اللسان (ضفف)، وانظر: الكتاب (٣٩٩/٢).

(٤) انظر: اللسان (ضفف).

(٥) في أ (يجرى).

(٦) في التكملة (حضض)، بالضاد المعجمة.

(٧) الحصة: النصيب من الطعام والشرب والأرض وغير ذلك، اللسان (ححص).

وفهم، ويوضحه أنهم أدغموا أفعل نحو: أغرّ، وهذا أشدُّ من هذا، وإن كان قولك: أغرّرَ وأشدّد مثل طللٍ في انفتاح الأول من المثليين لأجل أنه لما كان على وزن الفعل، ولم يحصل اللبس من حيث يعلم أن أغرّ لا يكون أفعل بفتح الفاء وسكون العين كما كان يظن في طلل لو أدغم أنه فَعَل بِإسكان العين، وقد يجيء التصحيح في ذا على الأصل، فالتصحيح في الفعل نحو: ضننوا في بيت الكتاب^(١):

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبَتْ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَقَدْ ضَنَّنُوا^(٢)
وفي الاسم يقول: العجاج:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ^(٣)

/ولكنه يقصر على ضرورة الشعر، وقد جاء في حال السعة طعام ٢٧٠/ب
قَضِض^(٤)، وهذا مثل طَبَب أصل طَبَّ، وأمر الإدغام أسهل؛ لأنه يجوز للشاعر

(١) الكتاب (١٦١/٢).

(٢) تقدم وروده ٨٣٦.

(٣) رجز قائله العجاج.

الوجى: الحفى يعنى أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى حفيه، الأظلل: باطن خف البعير. الشاهد: قوله: "أظلل وأظلل" أظهر التضعيف ضرورة أراد الأظلل.

ورد في ديوانه (١٥٥)، والكتاب (١٦١/٢)، النوادر (٢٣٠)، والمقتضب (٢٥٢/١)، وشرح أبيات الكتاب للنحاس (٣٤)، وتهذيب اللغة (٣٥٢/١٥)، والخصائص (١٦١/١)، والمنصف (٣٣٩/١)، والصناعتين (١٥٠)، والأعلم (١٦١/٢)، ونزهة الطرف (٢٨٤)، وشرح الشافية للرضي (٢٤٤/٣)، واللسان (ظلل، ملل)، والأشباه والنظائر (٥١/١)، شرح شواهد الشافية (٤٩١)، ونسبه إلى أبي النجم.

(٤) في اللسان (قَضِض)، وقض الطعام يقض قَضِضاً فهو قَضِضٌ وأقض إذا كان فيه حصى أو تراب فوقع بين أضراس الأكل).

أن يقيس على ضئنا في الإظهاره ولا يجوز له أن يصحح لضرورة الشعر نحو:
قال وباع، ولم يأت ذلك، وأما ما جاء من نحو القود^(١) فليس للضرورة، وإنما
هو مستعمل على الأصل في حال الاختيار، ولا يسوغ القياس عليه في
الاضطرار.

(١) انظر: الكتاب (٣٩٩/٢).

قال صاحب الكتاب:

باب ما يقلب فيه الواو ياء

اعلم أن الواو إذا كانت متحركة، والياء قبلها ساكنة، فإن الواو تقلب ياء وتدغم فيها الياء، وذلك نحو: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَجَيِّدٌ، وكذلك إن ^(١) كانت الواو متقدمة ساكنة، وذلك نحو: طَوَيْتُهُ طَيًّا، وَلَوَيْتُهُ لَيًّا، وَزَوَيْتُهُ زَيًّا، وإنما جعل الانقلاب إلى الياء متقدمة كانت أو متأخرة؛ لأن الياء في الفم، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين، وتَنَزَّلًا منزلة المتقاربة، وإن تراخت مخارجهما لاجتماعهما في المد واللين ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن المثليين إذا اجتمعا أدغم أحدهما في الآخر نحو: مَدَّ في مَدَدٍ، ويدغم المقارب في المقارب ^(٣)، أيضاً نحو: مَوَّقِدٌ في مِّنْ وَاقِدٍ، فلما اجتمع الواو والياء، وكان بينهما من التقارب مالا يخفي قلب الواو ياء، وأدغم الأول في الثاني، وإنما اعتبر سكون الأول لأجل أن من شرط الإدغام أن يكون الأول ساكناً.

فأما إذا كان الأول متحركاً والثاني ساكناً، فالإدغام ممتنع، ولا فصل بين أن يكون الواو سابقاً وبين أن يسبق الياء تقول: سَيِّدٌ، والأصل سَيُّودٌ ^(٤)،

(١) في التكملة شاذلي (إذا).

(٢) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩٠).

(٣) (في المقارب) ليست في (ر، و).

(٤) ذهب الفراء إلى أن الأصل في سَيِّدٍ سَوَيْدٌ على وزن فَعِيلٍ، ثم قلب فادغم وكذلك ما كان نحوه وحمله على ذلك عدم فَعِيلٍ بكسر العين في الصحيح. الممتع (٥٠١).

وَطَوَّيْتُ طَيًّا والأصل طَوَّيًّا. وإنما خص الواو بالقلب سبقت الياء، أو تأخرت عنها لأجل أن الياء أخف من الواو، والقياس صرف الثقل إلى الخفيف دون العكس منه.

فإن قلت: إن المقارب لا يلزم فيه الإدغام، فكيف لزم ذلك في الواو والياء مع أن بين مخرجيهما تراخيا وتباعداً، فالياء من وسط اللسان والواو من الشفة.

فالجواب: أن الياء والواو ليس تناسبهما المعتد به من جهة القرب في المخرج ولكن من وصف في أنفسهما وهو المد، وذاك أنهما قد صارا بالمد كالمثلين حتى اتفقا في صُدُود وْعَمِيد اتفاقاً مطرداً من غير عيب ولا نقص، وتصاحباً في الإقواء/ وإن كان عيباً وغير ذلك، فلما كان بينهما هذه المقاربة ٢٧١/ جريباً مجرى المثلين في لزوم الإدغام لهما إذا اجتمعا والأول ساكن، وأيضاً فإن اجتماع الياء والواو مستثقل، وليس في اجتماع المتقاربين في الصحيح ثقل يبلغ هذا المبلغ، ولولا فَرَطُ الثقل في اجتماع حروف اللين لما كانوا يفرون أبداً من تحرك الواو بالضمه والياء بالكسرة، واجتماع الواوات والياءات، وقد يجيء التصحيح في هذا النحو كقولهم: أُسَيِّود، وقد تقدم أنه يختص بالعين دون اللام، فلا يجيء نحو: عُريوة في عُروّة، وذاك أن العين أقوى، واللام مجال^(١)، التغيير ومحله، ولا يجيء، هذا أيضاً إلا فيما كان هذا الاجتماع عارضاً فيه نحو: أُسَيِّود، ألا ترى أن الكلمة لم تصغ على التقاء الواو والياء، وإنما عرض ذلك بدخول ياء التصغير، فجاز أن لا يعتد به، وإن كان الأكثر الإدغام وأن لا يقال

(١) في ر (مكان).

في سَيْد: سَيُود ولا في مَيّت: مَيُوت؛ لأن اجتماعهما في ذا النحو لازم من حيث إن الكلمة صيغت على الحد^(١)، الذي تراه.

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك كَيُنُونَة^(٢) وَقِيدُونَة^(٣)، وهي فَعْلُولَة، فحذفت العين، وألزمت الحذف إذ قد استمرت في سَيّد وَمَيّت وهَيّن وَلَيّن وَقَيّل، وإنما هو فَيْعِل^(٤)، من القول"^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن كَيُنُونَة أصلها كَيُونُونَة فَيْعْلُولَة، ثم قلبت الواو التي بعد الياء فصار كَيُنُونَة، ثم إن باب سَيّد وَمَيّت لما كان جرى على جواز التخفيف والتثقيب نحو: سَيّد وسَيّد وَمَيّت وَمَيّت التزم في باب كَيُنُونَة الحذف والتخفيف؛ لأنه أثقل من باب سَيّد، فارتفع عنه درجة في استحقاق التخفيف كما أنهم قالوا: حُبْلَوِي وَمَلْهَوِي وحُبْلَيّ وَمَلْهَيّ، فجاز في الألف الرابعة الحذف والإبدال جميعاً، ثم لما صاروا إلى ما هو أثقل، وهو ما يكون ألفه خامسة ألزموه الحذف، ولم يجوزوا الإبدال، فقالوا في حُبَارِي ومُرَامِي: حُبَارِي ومُرَامِي ولم يقولوا:

(١) في ر (على الحد الذي).

(٢) انظر: الكتاب (٣٧٢/٢)، والمنصف (١٠/٢)، والمنع (٥٠٢).

(٣) القَيْدُون: الناقة الطويلة الظهر يقال: اشتقاقه من القود مثل الكينونة من الكون كأنها في ميزان فَيْعُول، وهي في اللفظ مثل فَعْلُول وإحدى الدالين من القيدود زائدة، تهذيب اللغة (٢٦٨/٨).

(٤) انظر: الكتاب (٢٧٣/٢).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩٠، ٥٩١).

حُبَارَوِي ومُرَامِي، وعلى هذا حكم صَيْرُورَة وَقِيدُودَة، والأصل قَيُودُودَة وصَيْرُورَة؛ لأن صَيْرُورَة من صَارَ يَصِيرُ، فلا يكون فيه قلب الواو إلى الياء بل يكون الياء الأولى ياء فَيَعْلُولَة، والثانية عين الفعل كما أن يَبِّع من بَاع يَبِيع لا يكون في القلب الذي كان في سَيِّد، فلا يكون أصله يَبِيع كما كان أصل سَيِّد سَيِّود.

واعلم أن البغداديين ذهبوا إلى أن كَيْثُونَة ^(١) فَعْلُولَة/ وأن الواو قلبت ٢٧١/ب ياء على غير القياس، واحتجوا بأن فَيَعْلُولَة لا تكون في المصادر قال شيخنا: قلنا لهم: إنَّ فَيَعْلُولًا بناء يكون في الأسماء والصفات نحو: خَيْتَعُور ^(٢) وَعَيْطُمُوس ^(٣)، وفَعْلُول لا يكون في الكلام بوجه، وأن يحمل على مثال يوجد في الأسماء والصفات أولى على كل حال من الحمل على ما لا يوجد في نوع من الكلام، وهذا قاطع، ثم إنهم يضيفون إلى الحمل على المثال الشاذ مع وجود المألوف قلبا على غير القياس؛ لأنه إذا كان فَعْلُولَة ^(٤)، وجب أن يقال: كَوَثُونَة، ونحن لا نفعل ذلك؛ لأن التخفيف الذي نحمله عليه قد ثبت لنا اطراده على سبيل الجواز في باب سَيِّد ومَيِّت، فلما وجدنا هذا أثقل منه كان خليقا بأن يلزمه التخفيف، وبعد: فإن باب سَيِّد إذا خفف، فعلى تقديرين:

أحدهما: أن يكون المحذوف الحرف الزائد الذي هو ياء فَيَعْلُول، فيبقى سَيِّد بإسكان الياء ويكون الوزن فَعْلَالًا.

(١) انظر: المقتضب (١/١٢٥)، (٢/١٢٧)، (٣/١٣٥)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/٣٦٤).

(٢) خَيْتَعُور: اسم للداهية، الأصول (٣/٢١٦).

(٣) عَيْطُمُوس: ناقة تامة الخلق، ومن النساء الحسنة الطويلة، تهذيب اللغة (٣/٣٣٧).

(٤) في ر (مفعولة).

والثاني: أن يكون المحذوف عين الفعل والباقي ياء فِعِل، فيكون الوزن فَيْلاً، فوجه القول الأول أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي، فإن قلت: فقد كان يجب لما حذف الزائد أن يبقى العين على حركته^(١) ويعود الواو الذي قلب لأجل الإدغام فيقال: سَوْد، فالجواب: أنه لم^(٢) يعد الواو لأجل أنه لو قيل: سَوْد بسكون الواو، لم يعلم أمحذوف هو أم بناء برأسه، ولم يُترك الواو على حركته لأجل أن حرف اللين المتحرك المفتوح ما قبله بعرض الانقلاب إلى الألف، فلو قيل: سَوْد لوجب أن تقلب ألفاً، فلما كان يعود إلى السكون كان أن يسكن الياء نفسه أولى لما ذكرنا من أنه يدل على كونه محذوفاً من سيّد، ولو قيل: سَادَ جاز أن يظن بناء على الانفراد هذا ولو احتمل ثقل الكسرة في حرف اللين مع تحرك ما قبله، فقليل: سَوْد لم يكن فيه بيان أيضاً إذ كان يحتمل أن لا يكون محذوفاً؛ لأن علامة الحذف أن يبقى القلب في الواو ووجه القول الثاني أن القصد هنا التخفيف، وإذا حذف الحرف الأخير الذي هو العين كان قد حذف حرف واحد مع حركته، ويكون العمل كرة واحدة وعلى القول الأول يلزم تغييران أحدهما: حذف الحرف الذي هو ياء فِعِل، والثاني حذف الحركة من عين الفعل، فيلحق كل واحد من الحرفين تغيير فهذا يؤنس به وإن لم يكن قاطعاً، وقالوا: الأقوال والأقيال في جمع قَيْل، فالتقدير على وجهين:

أحدهما: / أن يكون الياء في أقيال عين الفعل ترك على الانقلاب؛ لأنه ٢٧٢/أ كان موجوداً في الواحد، وليكون أوضح من حيث يعلم أنه ليس جمع فَعْل دون

(١) في روظ (حركة).

(٢) في ر، وظ (أن الواو لم يعد).

المحذوف من فيعل. والوجه الثاني: أن تكون الياء هي الزائدة ويكون وزن أقيال أقيالا، فيحتمل أن يكون اختلف في التقدير في نفوسهم حتى كأن ^(١) من يقول: أقوال يحذف الزائد من قِيلَ إذا قال: قِيلَ، ويقدر أن الياء في قِيلَ منقلبة عن الواو الذي هو عين، والذي يقول: أقيال يقدر أن المحذوف من قِيلَ عين الفعل، والياء ^(٢) الزائدة، ومثل ذا قد ثبت عنهم من اختلاف التقدير، ألا ترى أنهم يصرفون حَسَّان مرة ولا يصرفونه مرة أخرى على أن يؤخذ تارة من الحُسْنِ؛ وتارة من الحِسِّ ^(٣)، وله نظائر في كلامهم فكَيَّنُونَةَ ^(٤)، على هذين الوجهين إما أن يكون الوزن فيلولة على حذف العين، وإما أن يكون فعْلولة على حذف الياء الزائدة في فيعلولة، فإن قلت: فقد التزمت ما رددتم على خصومكم.

فالجواب: أنا لم نلتزمه أصلا وإنما التزمناه فرعاً، والمثال الذي يخرج من الحذف لا يعتد به، ألا ترى أن وزن قُلْ قُلْ، ووزن عدِ عِلْ، ثم لا يجوز لأحد أن يحتاج به ^(٥)، فيقول: إني أثبت مثل هذا في الأصول أو يقول لمن يقول: عدة: إنك خرجت من الأمثلة، وذاك أن الاعتبار بالأصل، والأصل كَيَّنُونَةَ على كَيَّنُونَةَ كَسْبُود كما أن الأصل في قُلْ أقولُ وفي عدِ أوعد.

(١) كأن) ليست في (ر، وظ).

(٢) في أ (الياء الزائدة).

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (٣٦).

(٤) في أ (فكتبوه).

(٥) في أ (به فيه).

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك دَيَّارٌ وَقَيَّامٌ إِنَّمَا هُوَ فَيَعَالٌ، وَقَيُّومٌ فَيَعُولٌ"^(١).

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في دَيَّارٍ دَيَّوَارٍ من دَارٍ يَدُورُ، ويجوز أن يكون فَعَّالاً من^(٢) الدَّيِّرِ^(٣) فإذا قلت: ما بالدَّيِّرِ دَيَّارٌ، فكأنك قلت: ما به من يحله، ويجري مجرى السَّمَانِ والعَوَاجِ^(٤)، في تضمن معنى النسبة، والأول الوجه، وعلى ذلك أورده، أبو علي؛ لأنك إذا أخذته من الدَّيِّرِ لم يكن فيه قلب الواو ياء إذ لا يكون دَيَّوَارٌ، فهو كقولهم: ما يدُور به أحد، وما به صَافِرٌ^(٥)، وقَيَّامٌ أصله قَيُّوَامٌ من قَامَ يَقُومُ، وكذلك الفعل في هذا لو بنيت فَيَعَالاً من قَامَ قلت: قَيِّمٌ، وتقول في فَعَّلَ: قَوِّمٌ، فلا تقلب؛ لأنه لم يجتمع واو وياء، فتقلب أحدهما إلى صاحبه طلباً للتمائل كما يوجه الإدغام، وإنما حصل واوان صريحان، فليس إلا أن يدغم أحدهما في الآخر، كما أنك إذا قلت: مدد، لم تقلب أحد الحرفين؛ لأنهما مثلاًن، وإنما يكون القلب في المتقاربين من حيث إن الإدغام لا يتأني ما لم يحصل التماثل، ولا تحمل على فَيَعِلُ ما وجدت عنه مندوحة، فلا تقول^(٦)، في

(١) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩١).

(٢) في ر، وظ، ود (من لفظ الدير).

(٣) الدَّيِّرُ: دَيْرُ النصارى، وصاحبه الذي يسكنه ويعمره دَيْرَانِي ودَيَّارٌ، ويقال ما بالدار دَيَّارٌ

أي ما بها أحد، وهو فَيَعَالٌ من دار يُدُورُ تهذيب اللغة (١٥٤/١٤).

(٤) انظر: الكتاب (١١/٢، ٩٠).

(٥) الصافر: الجبان. تهذيب اللغة (١٧٠/١٢).

(٦) في أ (يكون).

سَيَّرَ من سَارَ يَسِيرُ: إنه فَعِلَ/ وإن كان اللفظ يحتمله؛ لأن الكلام يستمر على ٢٧٢/ب فعل، وإنما تجد من فَعِلَ في الألف واحدا مثلاً.

قال صاحب الكتاب:

فأما سُورِ وَبُوعِ وَتُسُورِ وَتُبُوعِ، فلا يدغم الواو في الياء، وإن كانت ساكنة متقدمة للياء؛ لأن الواو ^(١) غير لازمة، ألا ترى أنك تقولك سَايَر، فتزول الواو مع ذلك فلو أدغم لا لتبس بفَعْل ^(٢) وتُفَعِّل ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن القوي في هذا أن يقال: إن الإدغام ترك لأجل اللبس إذا لو قيل في سُورِ وَتُسُورِ: سَيَّرَ وَتُسَيَّرَ، لم يدر أنهما فُوعِلَ وَتُفُوعِلَ، أم فَعَّلَ وَتُفَعَّلَ من سَيَّرَ وَتَسَيَّرَ، فأما الاحتجاج بأن الإدغام يترك لأجل أن الواو لا يلزم لقولك: سَايَر وَتَسَايَر فَيزُول الواو، ولا يكون موجوداً أبداً كما يكون في سَيُودَ وَمَيُوتَ، فليس بذلك المتين؛ لأن لقائل أن يقول: إنهم قالوا في أَسُودَ: أُسَيِّدُ وفي عُرُوةَ: عُرِّيَّةَ مع أن اجتماع الواو والياء لا يلزم الكلمة، ألا ترى أن نحو: أُسَيُودَ وعُرِّيوةَ يكون مجتمعاً فيه الواو والياء ما دام مُصَغَّرًا، فأما إذا زال عنه التصغير، فإن الياء يزول ويرتفع موجب الإدغام كما أن سُورِ فيه واو وياء ما دام مبنياً للمفعول به، فأما إذا زال ذلك، فإنه يزول اجتماعهما لمصير الواو إلى الألف، والأصل في أُسَيُودَ التكبير الذي لا يجتمع فيه واو وياء، كقولك: أَسُودَ كما أن الأصل في هذا أن يكون الفعل للفاعل نحو: سَايَر، ثم ينقل إلى المفعول ويغير

(١) في أ (الياء).

(٢) انظر: الكتاب (٣٧٣/٢).

(٣) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩١).

له، فكل واحد من سَايَرِ وأَسْوَدِ قد عرض فيه اجتماع الواو والياء، فكيف ترك الإدغام في سُويِرَ لكونه عارضاً، ولم يترك في أُسَيُودِ، فهذا سُؤال قَوِيٌّ كما ترى، وقد يمكن أن يجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أن الواو هنا هو الذي يقصد قلبه حتى يفضي بالكلمة إلى الإدغام إذ لو لم تقلبه لم ^(١) يصير إلى أن يدغم، واللازم في أُسَيُودِ هو الواو؛ لأن الكلمة مصوغة عليه وهو أصلي، وليس كذلك سُويِرَ؛ لأن العارض فيه هو الواو، فلما كان كذلك جاز أن يدعو كون هذا عارضاً إلى تركه في سُويِرِ خصوصاً دون أُسَيُودِ.

والثاني: أن لا اجتماع الواو والياء في أُسَيُودِ ^(٢) حظاً في لزوم من جهة المعنى ليس لسُويِرَ بيانه أن الشيء إذا صغر فالغالب فيه والأصل أن يجعل ذاك صفة لازمة فقولك: حُجِرَ بمنزلة حَجَرَ صغير، والصغر مما لا يزول في كل حال بل تكون أشياء كثيرة يلزمها الصغر، وإذا كان كذلك صار قولك: أُسَيُودِ بمنزلة اسم صبيغ كذلك ووضع على / شيء لا تقدر انفصاله عنه كوضعك سيِّداً على ٢/٢٧٣ شيء معلوم، فإذا قلت: أسود كان ذلك بمنزلة شيء أجنبي من هذا، وبناء آخر لا يلابسه بمنزلة أن تقول من تركيب سيِّد: هذا أسود من هذا مثلاً، وليس الفعل كذلك لأجل أنه في كل حال ينتقل من شيء، إلى شيء، وهو موضع للأحداث، فلا يلزم معنى سُويِرَ فاعله لزوم معنى أُسَيُودِ لموصوفه، ألا ترى أن المسايرة لا تلزم الإنسان لزوم الصغر للصغير، ولا يكون خُلُقَةً فيه، وإنما يكون

(١) في ر، وظ (أن).

(٢) في أ (خطأ في أسبود).

فَعَلًا^(١)، يقع من غيره معه كقولك إذا قيل: سَايَر زيد عمرًا: سُويِرَ عمرو كما تقول: قُوبِلَ عمرو، فلما كان المعنى الذي دعا إلى الصيغة المفضية إلى الجمع بين الواو والياء في سُويِرَ أضعف وأبعد من اللزوم جاز أن يقال هنا: إن امتناع الواو والياء من لزوم اجتماعهما رغبتهم في ترك الإدغام، ولم يجوز ذلك في أُسيُود؛ لأن المعنى الذي أوجب اجتماعهما لازم (وعلى ذا يجري ظَلَمُوا وَاقْدَ لأجل أن الواو لا يلزم، ألا ترى أنك تقول: ظَلَمًا، وليس كون الفعل فعلا بجمع مذكر بصفة لازمة، فيقال: إن ظلموا بناء وضع على تقدير اللزوم كما يقول: إن أُسيُود صيغة وضعت على معنى لازم)^(٢)، وهذا خِلْسٌ خَفِي، وإن تصورته عرفت دقة نظرهم في تنزيل اللفظ في اللزوم وغير اللزوم منزلة المعنى.

قال صاحب الكتاب:

"ومثل سُويِرَ قولك: ظَلَمُوا وَاقْدًا لا تدغم الواو الأولى؛ لأنك تقول: ظَلَمًا^(٣) فيزول الواو، فصار بمنزلة سُويِرَ وسَايَر، ومثل ذلك قولهم: دِيَوَانٌ^(٤)^(٥).
قال المفسر:

اعلم أن أمر ظَلَمُوا على ما ذكرنا، ومن ذلك قولك في قَاوَمْتُ: قُورِمَ، فلأن لا يدغم؛ لأنه لا يلزم أن^(٦) تقول: قَاوَمَ، ولأنه لو قيل: قُومَ لم يعلم

(١) في ر، وظ (يكون حدثا يحدث في غيره معه).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ و د).

(٣) انظر: الكتاب (٤٠٩/٢).

(٤) انظر: المنصف (٣١/٢).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩٢).

(٦) في ر، وظ (إذ).

أَفْعِلْ هو أم فُعْلٌ، فهذا نظير ما ذكرنا من أن نحو: طَلَلٍ وشرَرٍ ترك إدغامه إذ لو أدغم لم يدر أنه فَعَلٌ بالتحريك في التقدير أم فَعْلٌ بالسكون^(١).

فأما ديوان فبمترلة أُسَيُود في اللفظ، والأصل دِيَّان، فقلب الواو الأولى ياء لكراهة التضعيف، ومثله قِرَاط في قرَاط، ودينار في دِنَار يدلُّك على ذلك قولهم: دَوَاوِين ودُووِيْن وقَرَارِيْط ودَنَانِيْر^(٢) وقُرَيْرِيْط ودُنَيْنِيْر، فقد عاد المثلان لفصل ألف التكميس وياء التصغير بينهما، ولا يقال: دِيَّاوِين وقِيَّارِيْط ودَنَانِيْر^(٣)، وقالوا: في دِيَّاج دِيَّايِيْج في الشذوذ والفصيح دَبَّايِيْج، فلما كان القصد في قلب الواو الأولى من دِيَّان حيث قيل: ديوان إزالة التضعيف، لم يحبوا أن يقلبوا الواو في ديوان إذا^(٤) كان يفضي ذلك إلى تضيعف آخر نحو: دِيَّان، فيصير عوداً إلى ما وقع الهرب منه، وهذا صنيع ضعيف النسب في القياس، فإن قلت: إن أبا على قال: "ومن ذلك ديوان، فأشار إلى أن الإدغام ترك من حيث إن الياء لا يلزم لقولك: دَوَاوِيْن ودُووِيْن، ومعلوم أن هذا بمترلة/ أُسَيُود سواء؛ لأن ٢٧٣/ب التصغير هنا يزيل الياء كما أزاله التكبير هناك والتكبير أصل والتصغير فرع، وكذا الأفراد والجمع، فإذا كان يعتد باجتماع الواو والياء في حال هي فرع، ولا يعتد بعدمه في الأصل، فأن يعتد به في ديوان مع أنه في حال هي أصل، ولا يعتد بزواله في حال ثانية هي فرع، وهي التصغير والتكميس أولى.

(١) انظر: ١٤٥٨ .

(٢) انظر: المنصف (٣٢/٢).

(٣) في ر، وظ (ديانير بالياء).

(٤) في ر، وظ (أذ).

فالجواب: أن الوجه الذي قدمته في امتناع الإدغام في ديوان قويّ، وكان شيخنا يقدمه وهذا الآخر سديد، وليس هو كأسيود في حديث اللزوم؛ وذلك أن المقصود بقولنا: إن ياء ديوان لا يلزم أنه مبدل من واو ليس بأصلي، وذلك أن الواو ثابت في الحكم بدلالة أنه يعود في التصغير والتكسير، فلما كان هذا الياء جاء لأجل التخفيف، ولم يكن لمعنى يلزم صاحب اللفظ الذي هو المسمى كما كان ياء التصغير دالا على معنى يلزم المسمى لم يكن^(١) يعتد به وعد عارضا فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"ومما قلبت فيه الواو ياء قولهم: عُدْتُ عِيَادًا وَقُمْتُ قِيَامًا أَعْلُوها بالقلب كما أَعْلُوها في الفعل، ومثل ذلك حَوْضٌ وَحَيَاضٌ وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ؛ لأنها أشبهت بالسكون داراً فكما^(٢) قالوا: ديار كذلك قالوا: حياض، ومثل ذلك قولهم^(٣): اجْتَرَزْتُ اجْتِيَازًا وَاثْقَدْتُ ائْتِيَادًا قلبت لاعتلاها في الفعل، ولم تحذف كما حذفت في الاستِجَادَةِ لسكون ما قبل حرف^(٤) العلة وتحركه في الانقياد، فأما الجَوَارُ واللَّوَاذُ، فصحت لصحتها في الفعل"^(٥).

قال المفسر:

أعلم أن المصدر متابع للفعل في الاعتلال لأجل التشاكل كما تقدم^(٦)، فكما قلت: عاذ يعود، فأَعْلَلْتُ الفعل بالقلب إلى الألف في الماضي، وبالإسكان

(١) (يكن) ليست في (ر، و، ظ، ود).

(٢) في أ (كما).

(٣) في التكملة شاذلي (اخترت اختيارا).

(٤) في التكملة مرجان (حروف).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦١)، والتكملة مرجان (٥٩٢).

(٦) انظر: ١٤٥٣.

في المضارع كذلك أَغْلَلْتَ المصدر بقلب الواو ياء، فقلت: عُدْتُ عِيَاذًا وقمت قِيَامًا، والأصل عَوَاذَ وَقَوَامَ، وكان القلب إلى الياء أولى من حيث إن الصدر مكسور، وكذلك في اجْتَاَزَ تقول: اجْتِيَاَزَ، وفي انْقَادَ انْقِيَادَ، والأصل اجْتَوَاَزَ وانْقَوَادَ من جَاَزَ يَجُوزُ وَقَادَ يَقُودُ إلا أن الفعل لما اعتل في قولك: انقاد ينقاد واجْتَاَزَ يَجْتَاَزُ حيث انقلب الواو في قولك: اجْتَوَزَ ألفاً أُعِلَّ المصدر أيضاً، فقليل: اجْتِيَاَزَ وانْقِيَادَ، فقولك: تِيَاَزَ من اجْتِيَاَزَ وِقِيَادَ من انْقِيَادَ بمنزلة قِيَامَ وعِيَاذَ، فإن قلت: فكيف قالوا: قَالَ يَقُولُ قَوْلًا وَبَاعَ يَبِيعُ بَيْعًا، فصححوا ولم يقلبوا الواو والياء ألفاً لتحصل المشاكلة بين الفعل والمصدر، وذلك أن الواو والياء إذا، / ٢٧٤/ تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفا، وإذا سكنا وانكسر ما قبلهما قلب الواو ياء، فكما (قيل عاذ)^(١)، فقلب مع حصول واحد من السبيين اللذين هما السكون وانكسار ما قبله، فقليل: عِيَاذَ كذلك كان يجب أن يقلب حرف اللين في القَوْلَ والْبَيْعَ ألفاً لحصول انفتاح ما قبله، وإن لم توجد الحركة معه.

فالجواب: أن السكون ضرب من الإعلال، ألا ترى أن المضارع أعل بأن أسكن ياءه (وواوه)^(٢)، ونقل عنهما الحركة، فقليل: يَقُولُ وَيَبِيعُ، فلما ألزم هذا النحو السكون كان ذلك إعلالا له، فلم يلتمس شيء آخر فاعرفه، فإنه قول شيخنا، وأما قول أبي علي: "ولم تحذف كما حذفت في الاستِجَادَةِ لسكون ما قبل حرف العلة وتحركه في الانقياد" فالمقصود منه أنك لم تقل في الانقواد: انْقَادَ علي^(٣) أن تقلب الواو ألفا، ثم تحذف أحد الألفين كما حذفت في إِقْوَامَ حيث

(١) في أ (فكما قلب).

(٢) (وواوه) ليست في (أ)، وفي د (وفاؤه).

(٣) (على) كلي الجار.

قلت: إِقَام وإِقَامَة، وذلك أن ما قبل الواو في إِقْوَام ساكن، فلما أردت الإعلال احتجت إلى نقل حركة حرف اللين إلى ما قبله، فحصل ساكنان الألف الزائدة وعين الفعل، فوجب حذف أحدهما، ولم يكن ما قبل الواو في الإِقْوَام مكسوراً، فتقلب الواو ياء كما فعلت ذلك في انْقِيَاد، فلما وجدت في انْقِيَاد الكسرة قبل الواو، وأمكنك أن تعل بقلبها ياء لم يكن لنقل الحركة عنها حتى تحتاج إلى حذف الألف وجه (١)، ولما لم تحذف الألف لم تعوض التاء كما عوضت إِقْوَاماً حيث قلت: إِقَامَة، وكذلك الاستِجَادَة الأصل استِجْوَاد لم يمكن قلب الواو ياء؛ لأن ما قبله ساكن، فكان إعلاله أن ينقل الحركة من حرف اللين إلى ما قبله كما فعل ذلك في الفعل نحو: استِجَاد وَيَسْتَجِيد، والأصل يَسْتَجْوِد، فلما انتقل حركة الواو من استِجْوَاد سكن وانقلب ألفا كما انقلب في استِجَاد، فاجتمع ألفان هذه المنقلبة عن (٢) العين والمزيدة في الاستِغْعَال فسقطت المزيدة، فبقي استِجَاد، وعوض التاء على ما مضى (٣).

ويصح المصدر لصحة الفعل كقولك: اجْتَوَرُوا اجْتَوَاراً، ولا وَذَه لَوَإِذَا وَحَاوَلْتَهُ مُحَاوَلَةً وَحَوَالاً، وأما قولهم: هذا على حِيَاله، فوجهه أن يكون مصدراً من حَال يَحُول كَقِيَام من قَام يَقُوم، والمعنى على حده، ألا ترى أن الحد يمنع من التجاوز، ويحول بين الشئ والشئ فهو في كونه مصدراً يجيء مع على كقولك: هذا على انفراده، وأما قلب الواو ياء في الجمع نحو: دِيَار في جمع دَار،

(١) في أ (بوجه).

(٢) في ر، وظ (من).

(٣) انظر: ١٤٣٦.

فلما تقدم^(١)، من أن الجمع يتبع الواحد في الاعتلال كدِيم وديمة، فلما أعللت العين في دَارٍ بقلبه ألفا أعللته في/ دِيَارٍ بقلبه ياء، والأصل دِوَارٍ، لأن الكسر ٢٧٤/ب يستدعي الياء دون الألف، وأما نحو: حَوْضٌ وَحِيَاضٌ، فيكون فيه القلب بعد شروط.

أحدها: أن يكون الواو في الواحد ساكنًا كحَوْضٌ.

والثاني: أن يكون بعد الواو في الجمع ألف نحو: فَعَالٌ.

والثالث: أن يكون ما قبل الواو مكسوراً.

والرابع: أن يكون اللام غير معتل، وقد اجتمع هذه الشرائط الأربع في حِيَاضٌ وَسَيَاظٌ وَثِيَابٌ، فإن فقد واحدة منها لم^(٢) تقلب تقول: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ، فلا تقلب؛ لأن الواو حرك^(٣)، في الواحد، والأسباب الثلاثة الباقية موجودة فيه؛ لأن ما قبل الواو مكسور وبعده ألف، واللام صحيح، وإنما كان سكونه في الواحد داعياً إلى القلب من حيث ذكرنا أن السكون إعلال، فيجرى مجرى انقلابه إلى الألف في دَارٍ، ويزيد في وضوحه أن الغرض من قلب الواو والياء في نحو: قَالَ وَبَاعَ اجتلاب السكون، ألا ترى أن أصحابنا قالوا: إنهم فروا إلى حرف يؤمن فيه الحركة، فإذا كان الواو متحركاً في الواحد نحو: طَوِيلٌ لم يكن قد لحقه الإعلال، وإنما يعتل الجمع لاعتلال الواحد، فإذا صح الواحد صح هو، وأما رواية من رَوَى:

(١) انظر: ١٤٥٥.

(٢) في أ (تقبل) وفي د (تعل).

(٣) في ر، وظ (قد تحرك).

..... فَإِنَّ أَعْزَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا ^(١)

فليس ذلك بالأعرف، وإنما ذلك من قلبهم الواو إذا دنا من الكسرة
كقولهم: صَبِيَّةٌ ^(٢)، وابن عَمِّي دُنْيَا ^(٣)، وذلك جائز وليس بواجب ^(٤) مطرد،

(١) عجز بيت من البحر الطويل، نسب في الحماسة البصرية (٣٥/١)، إلى أنيف بن زبان
النهشلي، وصدره:

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

القماء: مصدر قَمُو الرجل أي صار قميثا وهو القصير الذليل.

الشاهد: قوله: "طياها" جاء بالياء والقياس فيه طواها.

ورد بلا نسبة في: الكامل (١٢١، ١٠٤٤)، ومجالس ثعلب (٣٤٤)، والمنصف (٣٤٢/١)،
ونزه الطرف (٢٥١)، والمفصل (٣٨١)، وشرح المفصل (٤٥/٥) (٨٨/١٠)، والمتع
(٤٩٧)، وشرح الشافية للحاربردي (٢٩٢)، واللسان (طول). وشرح الألفية للمرادي
(٣٥/٦)، وأوضح المسالك (٣٢٨/٣)، والعيني (٥٨٨/٤)، والأشموني (٣٠٤/٤)،
وشرح شواهد الشافية (٣٨٥)، والتاج (طول).
في الكامل ومجالس ثعلب والحماسة البصرية (طواها) ولا شاهد فيه، وفي الكامل
(أشداء).

(٢) صبية: أصلها صبوة لأنها من صبوت.

(٣) في الصحاح (دنا) (تقول: هو ابن عَمِّ دُنْيٍ ودُنْيَا ودُنْيَا، ودُنْيَا إذا ضمنت الدال لم تجر،
وإذا كسرت إن شئت أحررت وإن شئت لم تجر، فأما إذا أضفت العم إلى معرفة لم يجز
الخفض في دُنْيٍ كقولك: هو ابن عَمِّهِ دُنْيَا ودُنْيَا أي لَحَا؛ لأن دُنْيَا نكرة، فلا تكون نعتا
لمعرفة)، والمعنى لاصق القرابة وأصل دنيا دنوا من دنوت.
انظر: الأصول (٣٠٨/٣).

(٤) قال الرضي في شرح الشافعية (١٦٧/٣)، (وقوله: "وقنية وهو ابن عمي دنيا شاذ"، وذلك
لأنك قلبت الواو التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة قبلها ووجه ذلك
مع شذوذه كون الواو لاما وكون الساكن كالعدم).

فليس لك أن تقيسه والقلب في نحو: ثِيَاب مطرد واجب، وتقول: عَوْدَ وعَوْدَة وزَوْج وزَوْجَة، فلا تقلب مع أنه في الواحد ساكن وقبله كسرة في الجمع ولامه صحح لأجل عدم الألف بعده كما كان في حِيَاض، وتخصيصهم ذلك بالألف من حيث إن الألف إلى الياء أقرب منه إلى الواو ألا ترى أن الياء من وسط اللسان والواو من الشفة، ووسط اللسان إلى الحلق الذي هو مخرج الألف أقرب من الشفة، فلما دعا إلى الياء في حِيَاض شيثان: أحدهما^(١) الكسرة، والثاني: الألف لزم نيابته عن الواو لما زال أحدهما في زَوْجَة زال انقلاب الواو ياء كما أن باب مالا ينصرف إذا زال فيه أحد السببين زال منع الصرف، وتعليقهم هذا الحكم الذي هو قلب الواو ياء بشيئين^(٢) حسن لأجل أن السكون وإن^(٣) كان إعلالاً في قولك: ثَوْبٌ وَحَوْضٌ، فليس بصريح تغيير كقلب الواو ياء في دِيْمَة، وقلب الواو في حِيَاض تغيير صريح، فجاز أن لا^(٤) يعتد بذلك الإعلال اللاحق في الواحد، ولا يجعل له حكم ما لم ينضم إليه شيء يقويه، وهو حصول ما يستدعي الياء،/ ويشابهه من الكسرة والألف، وهذا بين، وتقول: ٢/٢٧٥ أثَوَابٌ، فلا تقلب؛ لأن ما قبل الواو غير مكسور، وتقول: رِيَّانٌ ورِوَاءٌ، فلا تقلب مع أنه في الواحد ساكن إذ الأصل رَوِيَّانٌ بل هذا أذهب في الإعلال من حيث إنك قلبت الواو ياء، فلا يقال: رِيَّاءٌ في رِوَاءٍ وذلك أنك لو فعلت^(٥)

(١) في أ (أحدها).

(٢) في ر وظ (بسبين).

(٣) في ر وظ (إذا).

(٤) (لا) ليست في ر وظ.

(٥) في ر، وظ (قلبت).

جمعت بين إعلالين أحدهما: قلب اللام همزة، والثاني: قلب العين ياء، ولا يحسن في الحكمة الموالاتة بين إعلالين، ولو^(١) جمعت لات من قوله سبحانه: ﴿اللَّاتِ وَالْعُزَّىٰ﴾^(٢). على قول من يجعله من لَوَيْت أي عَكَفَت كقوله:

عَمَّرْتُكَ اللَّهُ الْجَلِيلَ فَإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوْ أَنَّ لَيْكَ يَهْتَدِي^(٣)
وذاك أن الأصنام يعكف عليها، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾^(٤)، قلت: لَوَاءَ فصححت العين؛ لأن اللام قد اعتل، وذاك أن الأصل لَوِيَّةٌ ثم حذفت اللام فصار لَاتٌ كما صار شَوَهَةٌ بعد حذف اللام إلى شاة، فإذا جمعت رددت اللام كما ترد في شياه فَلَوِيَّةٌ بمنزلة حَوْضٌ في أن الواو ساكن في الواحد غير أن قلب الواو إلى الياء ترك لما أدى إلى إعلالين، وهذا من النحو الذي يدل على حسن اعتبارهم لمدارج الحكمة، ومن حَقَّك إذا أردت أن تعرف إصابة العلماء في هذه العلل أن تنظر إلى علل الأصول المستمرة لتجد

(١) في ر، وظ (وإن).

(٢) سورة النجم (الآية: ١٩).

(٣) بيت من البحر الكامل، قائله عمرو بن أحرر الباهلي.

عمرتك الله، ذكرتك به، وأصله عمارة الموضع، فكانه جعل تذكرة عمارة لقلبه، اللب: العقل أسند الهداية إليه لأنه سبب الاهتداء.

الشاهد: قوله: "ألوي" حيث فسره الشارح بمعنى أعكف.

ورد في ديوانه: (٦٠)، والكتاب (١٦٣/١)، والمقتضب (٣٢٩/٢)، شرح أبيات سيويه للنحاس (١٠١)، وابن السيرافي (١٥٦/١)، والمنصف (١٣٢/٣)، والمخصص (١٦٤/١٧)، والأعلم (١٦٣/١)، وأمالى ابن الشجرى (٣٤٩/١)، واللسان (عمر)، والخزانة (١٥/٢)، والتاج (عمر).

(٤) سورة الأعراف (الآية: ١٣٨).

هناك من الاتقان، والامتناع من الانكسار أمراً واضحاً، فأما ما يأتي في الكلام من التصرف والاتساع في الفروع، فلا اعتداد به، ولا يستبدع منه ^(١)، امتناع الاطراد، وأما نَوَاء في جمعِ نَاوٍ، فليس مثل رَوَاء في جمع ^(٢) رَيَّان لأجل أن تصحيحه وجب في الجمع، وكان في الواحد معتلاً قد انقلب واوه، ونَوَاء واحده مصحح، وهو قولك: نَاوٍ، وإذا لم تقل: نَاءٍ كما قلت: قَائِمٍ؛ لأن اللام قد اعتل بالسكون، فإعلال العين بالقلب إلى الهمزة مولاة بين إعلايين، فهو إذاً قد وضع على التصحيح في الأصل أترك تظن أنه قيل: قائم بالإعلال والقلب وقالوا: نَاوٍ ^(٣)، فصححوا على غير قصد، وتحقيق أن من ظن هذا النحو لقد قل حظه من التوفيق، ولم يطلع في قلبه نور الاهتداء إلى حكم الله سبحانه في خلقه.

(١) في ر، وظ (فيه).

(٢) (جمع) ليست في (ر، وظ، ود).

(٣) في ر، وظ (واوه).

قال صاحب الكتاب:

"باب التفسير في هذه الأسماء المعتلة العين للجمع"

اعلم أن ألف الجمع في نحو مَفَاعِلٍ إذا اكتنفها واوان أو ياءان، أو ياء وواو، أو ^(١)، واو وياء قرية من الطرف، فإنهن يقلبن همزات، فمثال الواوين أول وأوائل/ ومثال الياثين خَيْرٍ وخيَّائر، ومثال الياء والواو سَيِّدٌ وسَيَّائد وسَيِّقة ^(٢)، وسَيَّاتق، وفي فَوْعَلَةٍ من البَيْعِ بَوَائِعٍ، وقالوا ^(٣): ضَيَّاون ^(٤)، فصَحَّحوا ^(٥)، وشذ هذا كما شذ قَوَد ^(٦)، والقُصُوى، ونحوه ليؤذن أن الأصل فيها حرف العلة، وإذا كان قلبه همزة قد استمر فيه، ومع ذلك، فقد صح في الواحد، فإذا بعدت هذه الحروف من الطرف صحت، ولم تبدل منها الهمزة، وذلك نحو: طَاوُوسٌ وطَوَاوِيسٌ وتَاوُوسٌ وتَوَاوِيسٌ وعَوَّارٌ وعَوَّاوِير ^(٧) ^(٨).

(١) في التكملة مرجان (أو ياء وواو أو واو وياء).

(٢) السيقة: ما استاقه العدو من الدواب. الصحاح (سوق).

(٣) في التكملة شاذلي: (ضيون وضياون).

والضيون: السنور الذكر والجمع الضياون صحت الواو في جمعها لصحتها في الواحد وإنما لم تدغم في الواحد لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل، الصحاح (ضون).
شذوذ ضيون من وجهين صحة الواو، وبجائه على فَيْعَلٍ بفتح العين وهو بناء يختص به الصحيح.

(٤) انظر: الكتاب (٣٧٣/٢، ٣٧٤).

(٥) في التكملة شاذلي (فصحوا الواو).

(٦) انظر: الكتاب (٣٩٩/٢)، والمقتضب (١١٤/١، ١٧١، ٢٠٠)، والأصول (٢٥٣/٣، ٣١٨).

(٧) انظر: الكتاب (٣٧٥/٢)، والمنصف (٤٧/٢ - ٥٠).

(٨) التكملة شاذلي (٢٦٢)، والتكملة مرجان (٥٩٣).

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في أوائل أوائل^(١)، ثم صار الواو الثانية إلى الهمزة، ولا شبهة في كون الأصل كذلك؛ لأن أوّل أفعل الواو الأولى فاء والثانية عين، فأوّل أفعل كالأفّاضل، والواو التي بعد الألف عين، والذي أوجب الهمزة أن الواوين لما صارا يكتنفان الألف أحبوا أن يزيلوا اجتماعهما، وكان الثانية قريبة من الطرف، فهمز على التشبيه بكسّاء وسقّاء، ولا يكون الأمر فيه على ما مضى^(٢)، في قائم من أنه يجوز أن يكون الواو قلب ألفاً فاجتمع ألفان، فحركت^(٣)، الثانية لالتقاء الساكنين، فصارت همزة، بل الواجب أن تكون الواو أبدلت في أول أحوالها همزة على حد إبدالها في أوّصل؛ لأن القصد هنا إزالة اجتماع الواوين، وليس القصد الإعلال، ولولا قصدهم أن يزول اجتماع الواوين، لما حملوه على كسّاء مع كون الواو في غير الطرف كما أنهم لم يقصدوا إجراء قائم بحرى الفعل في الاعتلال لما شبهوا الواو قبل الطرف بالطرف على ما مضى^(٤)، فاهمز في أوائل بعد شيئين أحدهما: اجتماع الواوين، والثاني: مقاربة لكسّاء من حيث إنه ليس بين الواو الثانية وبين الطرف إلا حرف واحد، فإذا زالت مشابهته كسّاء بالقرب من الطرف لم يُعَلَّ، وذلك كقولك: طأووس وطوأويس، وذاك؛ لأنه قبل الطرف بحرفين، فلما بُعد من مشابهته نحو: كسّاء لم يؤثر اجتماع الواوين، فلم يهمز، ومما يدل على أن

(١) انظر: المنصف (٤٤/٢).

(٢) ١٤٠٤.

(٣) في روظ (حرك).

(٤) ١٤٠٤.

اجتماع الواوين سبب يدعو إلى الهمز أنك تقول: قَسَاوِر، فلا تقلب؛ لأنها واو واحدة، ويزيد في وضوح هذا أن الألف حَاجِز غير حصين، فإذا قلت: أَوَاوِل كان ذلك بمنزلة واوين يجتمعان، والواوان إذا اجتمعا همز أحدهما نحو: أُوَيَصِل في وُويَصِل إلا أن هذا لما لم يكن تواليا صريحا، وكان قريبا من الالتقاء/ والتوالي ٢٧٦/أ حط درجة عن نحو وُويَصِل، فلم يجز الهمز إلا بعد أن تقرب من الطرف، ويشبه كِسَاء، وعكس همز الواو هنا لاجتماع واوين من غير فصل قَوَى قلب الهمزة وأوَأ لذلك المعنى كقولك ^(١): ذَوَائِب في ذُوَابَة الأصل ذَائِب بوزن ذَعَائِب إلا أن الهمزة ألزمت القلب إلى الواو لئلا يجتمع همزتان، فهذا هو الحكم في اجتماع الواوين، ولا خلاف فيه.

والضرب الثاني: اجتماع الواو والياء نحو: سَيِّدَة وَسَيَّائِد وَسَيِّقَة وَسَيَّائِق، وذلك أن أصل سَيِّدَة وَسَيِّقَة سَيُّوْدَة وَسَيُّوْقَة من سَادَ يَسُوْدُ وساقَ يَسُوْقُ، ثم قلب الواو على ما عرفت، فإذا جمعت زال الإدغام، وعاد الواو نحو: سَيَّاوِد وسَيَّاوِق، فجرى مجرى أَوَاوِل فيهمز لأمرين:

أحدهما: أن الواو والياء أختان للألف كما أن الواوين كذلك.

والثاني: أن الياء تشارك الواو في كثير من الأحوال، فيشتركان في نحو: صُدُوْد وَعَمِيْد، وتقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها، فكذلك هنا جرى الياء مجرى الواو، فصار وقوع الألف بين الواو والياء بمنزلة وقوعها بين واوين وحكى شيخنا عن أبي الحسن أنه يقصر هذا القلب على الواوين ^(٢)، والهمز

(١) في روظ (كقولهم).

(٢) انظر: المنصف (٤٧/٢).

مذهب صاحب الكتاب ^(١)، وعليه قول العرب، ألا ترى إلى سَيَّاقٍ بالهمز رواية ^(٢)، أبي زيد ^(٣)، وليس من الواوين إذ لا يقال: سَوَّاقٌ، وأما ضَيَّانٌ ^(٤)، فلا حجة فيه لأبي الحسن؛ لأنه لما صح في الواحد فقيلاً: ضَيَّونَ، ولم يَقُلْ: ضَيَّنَ كما قلت في سَيَّود: سَيَّدَ جَرِيًّا على الأصل، وتنبهها عليه كالقَوْد أثبت عليه الجمع أيضاً فقيلاً: ضَيَّانٍ، ويجوز أن يقال: إن الواو والياء في نحو: سَيَّدَ ومَيَّتَ وسَيَّقَ قد حصل لها ما ليس لأول مما يدعو إلى الإعلال، وهو أن الواو قد اعتل في الواحد، وقد عرفت أن الجمع أبداً يعتل باعتلال الواحد، فلما كان الياء قريباً من الواو وانضم إلى ذلك اعتلال الواحد كان الواجب أن يجري سَيَّاقٌ بجرى أوَّالٍ، وضَيَّانٍ لما زال عنه هذا السبب الثاني وهو اعتلال الواحد صح فلم يجر بجرى أوَّالٍ.

والضرب الثالث: اجتماع اليائين نحو: خَيْرٌ وخَيَّائِرٌ فَخَيْرٌ فَيَعْلُ من الخير، فلما قلت: خَيَّائِرٌ على فَيَاعِلٍ، اكتنف الألف ياءً، فَجَرِيًّا بجرى الواوين لما ذكرنا من أن الياء بمنزلة الواو، وأيضاً فإنه يقارب الألف أشد مقارنة، فإذا اكتنف الألف ياءً/ كان اجتمع ثلاثة أمثال فَيَزَالُ ^(٥) اجتماعهما بهمز الياء ٢٧٦/ب الأخير.

(١) الكتاب (٣٧٣/٢)، (٣٧٤).

(٢) في ر، وظ، ود (رواه أبو زيد).

(٣) انظر: المنصف (٤٦/٢)، وشرح الألفية للمرادی (١٦/٦)، والتصريح (٣٧٠/٢).

(٤) انظر: المنصف (٤٦/٢).

(٥) في أ (فيزل).

قال صاحب الكتاب:

وصحت الواو في قوله:

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(١)

لأن الياء المحذوفة للضرورة مرادة فهي في حكم ما في اللفظ^(٢).

قال المفسر:

قد تقدم أن طَوَاوِيس لم تعل لبعد الواو من الطرف^(٣)، وَعَوَاوِر في اللفظ كَأَوَاوِل إلا أنه خالفه في التقدير من حيث كانت الياء مرادة في النية، فبقي حكمها الذي هو التصحيح، فكأنك قلت: عَوَاوِر، فصار كَطَوَاوِيس في بعد الواو من الطرف وعكسه^(٤)، ما أنشده من قوله:

فِيهَا عَيَّائِلٌ أَسْوَدٌ وَتُمْرٌ^(٥)

(١) تقدم وروده ص ١٤٤٠.

(٢) التكملة شاذلي: (٢٦٢)، والتكملة مرجان (٥٩٤).

(٣) انظر: ١٤٨٠.

(٤) لأن في عَوَاوِر نقص حرف وهو الياء، وهو مراد في الحكم وعَيَّائِل فيه زيادة ياء وليس بمراد وإنما هو إشباع حدث عن كسرة الهمزة يشبه الياء في صَيَّارِيف، فلم يكن به اعتداد، وصارت الياء في الحكم مجاورة للطرف فهمزت لذلك.

(٥) بيت من الرجز المشطور قائله حكيم بن معية الربيعي.

العَيَّائِل: قيل هو جمع عيال وهو المتبختر في مشيه، وقيل: إنه جمع عَيْل من الذئاب، والأسود: الباحث عن غذائه، وأصله عيائل فزيدت الياء.

الشاهد: قوله: "عيائيل" حيث أبدل من الياء الهمزة

ورد في الكتاب (١٧٩/٢)، والمقتضب (٢٠٣/٢)، والأصول (٤٣١/٢)، وابن السيرافي (٣٩٦/٢)، والصاحبي (٣٨٢)، وفرحة الأديب (١٥٢)، والمفضل (٣٨٢)، وسفر

فَعَيَّائِل^(١)، كَطَوَّائِيسٍ في كون حرف اللين قبل الطرف بحرفين، فكان
من الحكم أن لا يهمز لكنهم أجروها مجرى سَيَّائِقٍ لأجل أن الياء نشأت من
إشباع الكسرة للضرورة كقوله:

..... تَنْقَادُ الصَّيَّارِيف^(٢)

فلما كان الياء في حكم الساقط، وكانت عارضة لم يعتد بوجودها في
اللفظ كما أن الياء في عَوَّائِرٍ لما كان حذفه في البيت^(٣)، غير أصلي، وكان
عارضاً للشعر صرت كأنك لفظت بالياء فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"فإن قلت: فَهَلَّا لم تصرف نحو: ذَلَّل^(٤) حيث أردت ذَلَّذِلْ؛ لأن
الألف في حكم الثبات، وإن كانت محذوفة.

قيل: مالا ينصرف إنما يراعى فيه اللفظ المانع من الصرف، فإذا زال
اللفظ زال ما يمنع الصرف، والمعتل يراعى^(٥) فيه المعنى، ألا ترى أنهم صححوا
عَوَّرَ حيث كان بمعنى اعْوَرَّ"^(٦) ^(٧).

- السعادة (٣٩٥/١)، وشرح المفصل (١٨/٥) (٩٢/١٠)، والإيضاح في شرح المفصل
(٤٤٨/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٣٢/٣)، واللسان (نصر)، وشرح الألفية للمراي
(٤٤/٥) (١٨/٦)، والدر المصون (٦٦٠/٤)، وأوضح المسالك (٢٦٣/٣، ٣١٧)،
والمساعد (٩٦/٤)، والعيني (٥٨٦/٤)، والتصريح (٣١٠/٢، ٣٧٠)، والأشئوني
(٢٩٠/٤)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٦).

- (١) في أ، ور، وظ (فياعل).
- (٢) تقدم وروده ١٢٠٦.
- (٣) هو قول الراجز: وكحل العينين بالعوار. انظر: ١٤٧٥.
- (٤) الذلذل: أسافل القميص الطويل. تهذيب اللغة (٤٠٨/١٤).
- (٥) في التكملة شاذلي (قد يراعى).
- (٦) في التكملة مرجان (أعوار).
- (٧) التكملة شاذلي (٢٦٢، ٢٦٣)، والتكملة مرجان (٥٩٤).

قال المفسر:

اعلم أنه سأل نفسه فقال: إن الذي أوجب تصحيح الواو في عَوَاوِير، وجود حرفين بعده والذي أوجب منع دَلَاذِلِ الصرف كونه على هذا الوزن، فإذا جاز أن يسقط الياء من عَوَاوِير نحو: عَوَاوِر، ويبقى حكمه الذي هو التصحيح لثباته في النية كذلك يجب أن يبقى حكم الألف في دَلَاذِلِ مع سقوطه في قولك دَلَّذِل، وذلك الحكم منع الصرف، فأجاب بأن^(١) منع الصرف في هذا النحو لأجل الوزن واللفظ وذلك (أنه)^(٢)، على بناء أقصى الجمع الذي لا يجوز تكسير مثله كما لا يجوز تكسير أَكَالِب، وليس ذلك للمعنى^(٣)، فإذا زال اللفظ زال حكم الذي يتعلق به، ألا ترى أن أَسْوَد لا ينصرف؛ لأنه يوزان الفعل، فإذا رحمته في التصغير فقلت: سُوَيْد انصرف لزوال الوزن، وكذا عُمَر لا ينصرف؛ لأن^(٤) فيه التعريف والعدل الذي هو تغيير اللفظ فإذا (ز)لت^(٥)، صيغته، فقلت: عُمَيْرُ انصرف/ وعلى هذا يجري جميع ما يمنع الصرف لأسباب لفظية، ٢٧٧/أ والتصحيح يكون على المعنى والتقدير، ألا ترى أن عَوِر لما كان في التقدير أَعَوِر صح^(٦)، وكذا عَوَاوِر يصح لكونه عَوَاوِير في النية، وبعد: فإن صرف الشَّيء عن ظاهره حملا على الأصل المقدر ضرب من الاعتبار والنظر في مذاهب المشاكلة، وليس ذلك بواجب، فإذا فعل في موضع فعلى الصواب والحكمة، فإن لم يفعل: فلا سؤال، وهذا جواب يستمر في كل ما كان على هذا المنهاج من الأسئلة.

(١) (بأن) ليست في ر وظ.

(٢) (أنه) ليست في (أ).

(٣) في ر، وظ (المعنى)، ود (لمعنى).

(٤) في أ (لأنه).

(٥) في أ (فإذا لالت).

(٦) (صح) ليست في ر وظ.

قال صاحب الكتاب:

"ومثل ذلك اطراد الإبدال في صِيم^(١) وثِيم^(٢)، للقرب من الطرف، فإذا قلت: صُوَّام^(٣)، وزُوَّار، فبعدت الواو من الطرف لم يكن فيها إلا التصحيح^(٤) ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أنه يعني بقوله: "ومثل ذلك اطراد الإبدال في صِيم": أن^(٦) الأصل صُوَّام إلا أن الواو لما وقع قريباً من الطرف شبه بنحو: عُصِيّ، فقلب قلباً مطرداً، وقيل: صُوَّام، فلم يقلب إلا في الشذوذ كقوله:

فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا^(٧)

وقالوا: فلان من صِيَّابَة قومه^(٨)، من صَابَ يَصُوبُ، وليس يكاد يوجد مثل هذا لأجل^(٩) أنه لما وقع الواو قبل الطرف بحرفين لم يشابه الواو في عُصُو فَصَحَّتْ، كذلك الواو في أَوَّالٍ شبه بواو كِسَاو^(١٠)، للقرب من الطرف وهُمَز، وقيل: عَوَّاوِير وطَوَّاوِير، فلم يهمز للبعد من الطرف.

(١) انظر: الأصول (٣/٢٨٥، ٣٠٦).

(٢) في التكملة (قيم).

(٣) في التكملة شاذلي (صوام وقوام).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٧٥).

(٥) التكملة شاذلي (٣٦٣)، والتكملة مرجان (٥٩٤).

(٦) في أ (لأن).

(٧) تقديم ورود ١٤٠٥.

(٨) انظر: ١٤٠٦.

(٩) في ر وظ (لأنه).

(١٠) في أ (كساء).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما كان اللام منه همزة والعين واواً أو ياء"

وذلك مثل دَاءَ ^(١) يَدَاءُ وسَاءَ يَسُوءُ ونَاءَ يَنْوُءُ، وما كان العين فيه ياء فنحو: جَاءَ يَجِيءُ وشَاءَ يَشَاءُ، فإذا بنيت اسم الفاعل من هذا الباب قلت: نَاءٍ وسَاءٍ وجَاءٍ وشَاءٍ، فهزمت العين منه ^(٢)، كما همزت من قَائِلٍ وبَائِعٍ، فالتقت همزتان هذه التي هي بدل والتي هي لام الفعل، فأبدلت الثانية ياء؛ لأن قبلها كسرة كما أبدلت الثانية ألفاً في آدم ^(٣)، لما كان قبلها فتحة، ولم تجعلها بين بين؛ لأنها في حكم التحقيق، فصار جَاءٍ ونحوه بمنزلة قاضٍ ورامٍ، ويذهب الخليل ^(٤)، إلى أن هذه الهمزة التي في جَاءٍ ونحوه هي اللام قدمت فقلبت إذ كانوا يكرهون الهمزة الواحدة حتى يقلبوها إلى موضع اللام في نحو: شَاكِي ^(٥) السِّلَاحِ ولَاثٌ ^(٦) ^(٧)، فلما كانوا قلبوا الهمزة الواحدة ألزموا القلب لاجتماع الهمزتين، وهذا القول أقيس من الأول؛ لأن الأول يجتمع فيه توالي إعلالين، وليس يلزم ذلك في قول الخليل ^(٨) " ^(٩).

(١) في تهذيب اللغة (٢٢٦/١٤) (قال أبو زيد: دَاءَ يَدَاءُ، وأدَاءَ يُدِيءُ، إذا صار ذا داء).

(٢) في أ (فيه).

(٣) في التكملة شاذلي (آدم وآخر).

(٤) الكتاب (٣٧٨/٢).

(٥) الشَّاكِي والشَّائِكُ: ذو الشُّوكِ والحد في سلاحه. تهذيب اللغة (٢٠٣/١٠)، وانظر:

المنصف (٦٦/٣).

(٦) اللَّائِثُ من الشجر والنبات ما قد التبس بعضه على بعض يقول العرب: نبات لائث ولاث

على القلب. تهذيب اللغة (١٢٩/١٥)، وانظر: المنصف (٦٦/٣).

(٧) انظر: الكتاب (٣٧٨/٢).

(٨) انظر: المنصف (٥١/٢ - ٥٤).

(٩) التكملة شاذلي (٢٦٤)، والتكملة مرجان (٥٩٥، ٥٩٦).

اعلم أن شيخنا ذكر أن صاحب الكتاب، وضع هذا الباب ليُعلم أن نحو: سَاءَ ^(١) ونَاءَ بمنزلة قَالَ وَبَاعَ ^(٢)، في أن اللام صحيح والعين معتل، وليس بمنزلة ما منع منه من الجمع بين إعلالين حتى كأن طائفاً يظن أن الهمزة في سَاءَ ^(٣)، منقلبة عن حرف لين كما أن ألفه كذلك، فيتوالي إعلالان، فَدَاءَ ^(٤)، يَدَاءُ دَاءً فَعِلَ يَفْعَلُ مثل خَافَ يَخَافُ، والأصل ^(٥)، دَوِي يَدْوِي وَدَاوٍ وَسَاوٍ في اسم الفاعل كخَائِفٍ وهَائِبٍ، وحكى شيخنا أن أعرابياً قال: كَحَلَنِي بما تُكْحَلُ ^(٦) به العيون الدَّاءُ، فهذا على فَعِلَ مثل رجل خَافَ وشجرة شَاكَ، ويجوز عندي أن يكون وصف بالدَّاء الذي هو المصدر في الأصل وأنت مبالغة كما قال:

وَالْحَيَّةُ الْحَتْفَةُ الرُّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا مِنْ جُحْرِهَا آمَنَاتُ اللَّهِ وَالْكَلِمُ ^(٧)

(١) في ر، وظ (شاء).

(٢) الكتاب (٣٧٧/٢)، وانظر الأصول (٢٩٦/٣).

(٣) في ر، وظ (شاء).

(٤) في ر (فبداء).

(٥) في ر، وظ ود (الأصل دوى يدوأ بزنة فرح يفرح وكذلك شاء يشاء وداء وشاء في اسم الفاعل).

(٦) في أ (يلحك).

(٧) بيت من البحر البسيط، قائله أمية بن أبي الصلت.

الحتفة: المميتة، الرقشاء، التي فيها نقط سود وبيض.

آمنات الله: هو القسم الذي يذكره الحاوي ويعزم عليها به لتخرجن.

الشاهد: قوله: "حتفة" أثثة وهو مصدر لما جرى وصفا على المؤنث.

وكقولهم: فرس طَوْعَة العِنَان ^(١)، وامرأة عَدْلَة ^(٢)، فيكون دَاءَة فَعْلَة بفتح العين، وبعد: فإن نحو: جَاءٍ ونَاءٍ وسَاءٍ فيه مذهبان أحدهما: مذهب صاحب الكتاب، وهو أن جَاءَ يَجِيء بمترلة بَاع يبيع ^(٣)، فإذا أخذت اسم الفاعل منه وجب همز العين كما فعلت في يَبِيع حيث قلت: بَائِع؛ وإذا همزته واللام همزة اجتمع همزتان ^(٤)، نحو: جَاعِع، وهم قد رفضوا اجتماع همزتين فقلبت ^(٥)، الثانية ياء لانكسار ما قبلها صريحا حتى كأن اللام ياء، فتقول: جَاءٍ ^(٦)، ورأيت جَائِيًا مثل هذا قَاضٍ ورأيت قَاضِيًا، فالكسرة دعت الهمزة إلى الياء كما دعتها الفتحة إلى الألف في آدم، وهذا جمع بين إعلايين أحدهما: قلب العين همزة، والثاني: قلب الهمزة ياء، فإن قلت: قد ^(٧) تقرر لنا أنهم يتنكبون

- ورد في شعره (٧٤)، والحيوان (١٨٧/٤)، والخصائص (١٥٤/١) (٢٠٥/٢)، واللسان (حتف، عدل)، والتاج (حتف).

في الديوان، والحيوان (القسم)، في الحيوان (الذكر) مكان (الحتفة).

في الخصائص (٢٠٥/٢)، واللسان والتاج (حتف)، (بيتها)، في الحيوان واللسان والتاج (حتف)، (أمنات).

(١) العِنَان: سمي عنان اللجام عِنَانًا لاعتراض سيره على صفحتي عنق الدابة تهذيب اللغة (١٠٩/١)، واللسان عنن.

(٢) انظر: الخصائص (١٥٤/١).

(٣) الكتاب (٣٧٧/٢).

(٤) يكون جائي على وزن جاعع، انظر: المنصف (٥٢/٢).

(٥) في ر، وظ (فتقلب).

(٦) في ر، وظ (هذا جاء).

(٧) في ر، وظ، ود (فقد).

توالي إعلالين، فيقولون: رَجُلٌ ثَاوٍ^(١) وامرأة ثَاوِيَّةٌ في دارها، وثَاقَةٌ ثَاوِيَّةٌ^(٢)، فلا يهمزون العين لثلا يتوالى الإعلالان فكيف استجاز صاحب الكتاب أن يحكم باعتلال العين بالهمز، واللام بالقلب إلى الياء^(٣).

فالجواب: أن الهمز من الحروف الصحيحة، فإعلالها يجوز أن لا يعتد^(٤) به، وذلك أنه (لا يكون لازماً، ومعنى اللزوم أن)^(٥)، لا يكون في كل موضع، ألا ترى أنها تصح حيث لا تصح حروف العلة نحو: خَطَاءٌ ورَشَاءٌ لا تقول: عَصَوٌ ورَحِيٌّ، وإذا كان كذلك كان قلب الهمزة ياء بمنزلة إبدال بعض الحروف الصحيحة من بعض نحو ما ذكرنا من قولهم^(٦) ماء، فلا يعتد به، وإنما يكون الإعلال الذي هو قلب حرف اللين همزة لأجل أن حرف اللين/ هو أصل ٢٧٨/ الإعلال^(٧)، فإذا أعل كان معتداً به.

والمذهب الثاني: أن نحو: جَاءٍ مقلوب فوزن جَائِيَّةٌ فَالِعة، واللام التي هي الهمزة مقدمة، والياء أصلية وهي العين في يَجِيء، وذلك أنه لما كان يؤدي إلى اجتماع الهمزتين قلب حتى لا يحصل ذلك من حيث إن الهمزة التي هي لا م إذا

(١) في تهذيب اللغة (١٥/١٦٦)، (والغريب إذا أقام ببلدة فهو ثَاوٍ).

(٢) في تهذيب اللغة (١٥/٥٥٨)، (إذا سمت الناقة فهي ثَاوِيَّة).

(٣) الكتاب (٢/٣٧٧).

(٤) في ر وظ (لا يعتل).

(٥) ما بين القوسين ليس في ر وظ.

(٦) انظر: ١٣٠٤ (٢٣٢/ب) (٢٣٣/أ).

(٧) في ر (الاعتلال).

تقدمت تأخرت (الياء التي هي عين والياء إذا تأخرت)^(١)، لم يجب قلبها همزة من حيث إنها تجري في اللفظ مجرى اللام حتى كأن التركيب من جَائِي مثل نَائِي، وإذا لم يجب قلب الياء همزة لم يلتق همزتان، وقول الشيخ أبي علي: "فلما كانوا قلبوا الهمزة"^(٢)، الواحدة في قولهم: شَاكِي السِّلَاح أَلْزَمُوا الْقَلْبَ لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ "يعني"^(٣) أنهم اختاروا القلب في ذلك، فقالوا: شَاكٍ؛ لأنهم لو لم يقلبوا لوجب الهمز فقالوا: شَائِكٌ، وليس يريد أن شَاكِي مقلوب بعد الهمزة، وذاك أن الياء لو كانت منقلبة عن الهمزة في شَائِكٌ دون أن يكون قيل: شَاوِكٌ، ثم قلب فصار شَاكُو كَغَاوُو، ثم الشَّاكِي كَالْغَاوِي لوجب أن يصحح الهمزة في حال فيقال: شَاكِيءٌ بوزن شَاكِعٍ إذ ليس الموضع مما يمتنع صحة الهمزة^(٤)، فيه، ثم إنك إذا أردت أن تقلب فما بالك تُعَلُّ العين بالهمز، ثم تقلب الكلمة، فتجعل الهمزة ياء فتهدم ما بنيت من حيث إنك تزيل الهمزة التي اجتلبتها، ثم إن القلب لما جاء على الجواز فيما لو ترك قلبه لحصل فيه همزة واحدة نحو: شَاكِيءٌ (وطَاعِيءٌ)^(٥)، ولَاَعِيءٌ فِي شَايِكٍ وَطَايِعٍ وَلَايِعٍ، وجب أن يجيء فيما يؤدي ترك قلبه إلى الهمزتين على اللزوم والوجوب فيكون مثل جَائِيَّةٌ مُقْلُوبًا كُلَّهُ، ويكون الوزن فَالِغَةً كما كان وزن حَادِيَّةٍ غَالِفَةٍ، ويوضحه أنه يجوز التخفيف في الهمزة الواحدة نحو: رَأْسٌ وَفَأْسٌ وَجُوْنٌ وَمِثْرٌ، فإذا اجتمع همزتان، وجب الإبدال

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

(٢) في ر (للهمزة).

(٣) في ر، وظ (يعني به).

(٤) في ر وظ (الهمز).

(٥) (طاعى) ليست في (أ).

الصريح نحو: آدَمَ وآخَرَ، وكذا يجوز في الواو الواحدة المضمومة الهمز نحو: (وُقِّتَتْ) و(أُقِّتَتْ)^(١)، فإذا اجتمع واوان وجب الهمز وجوباً نحو أُوَيْصِلَ في وويصل وأُوَاصِلَ في وواصل فهذا قول على ما تراه من الوضوح، وقد اختاره أبو علي فقال: "أقيس القولين"^(٢)، وذلك أن القول الأول يجتمع فيه إعلالان على كل حال قلب العين همزة، وقلب اللام التي هي همزة ياء، ولا يكون في هذا القول إلا إعلال واحد، وهو قلب الكلمة لما ذكرنا من أن الياء التي هي عين الفعل تبقى على حالها، ولا تنقلب همزة إذا تقدمت / اللام التي هي الهمزة في جَاءَ عليها، وقد يقول بعضهم: إن الخليل يجمع بين إعلالين؛ لأنه يقلب الياء همزة، وتقلب الكلمة بعد ذلك، ثم يعتذر له بأن قلب الكلمة أخف من قلب الهمزة ياء، وهذا شيء عرض لصاحب هذا القول، والخليل مستغن عنه لأجل أنه لا يقلب العين همزة بل يقدم الهمزة التي هي لام على العين، ويترك العين كما هي، فإن كانت ياء فهي على ظاهرها فجائية مثل قَاضِيَةٍ في أن ياءها أصلية غير منقلبة عن شيء وإذا^(٣) كانت واواً انقلبت ياء، وذلك قولك في نَاءَ يَنْوُءُ: نَائِيَةٌ مثل غَازِيَةٍ، ولو كان الأمر على ما توهمه لكان قول الخليل أسوأ حالا من القول الأول من حيث إنه يقلب العين همزة، ثم يقلب الكلمة، ثم يقلب الهمزة المنقلبة عن العين الذي هو إما ياء، وإما واو فتجمع بين ثلاث إعلالات هذا مع ما في قلب الهمزة المنقلبة عن العين وإزالتها من مخالفة قضية الحكمة،

(١) سورة المرسلات (١١) .

(٢) نص كلام أبي علي (وهذا القول أقيس من الأول؛ لأن الأول يجتمع فيه توالي إعلالين)

انظر: ١٤٨٧ .

(٣) في روظ (وإن) .

وذلك أنك إذا لم ترد استقرار الهمزة، فما بالك تجيء بها فاعمل على ما ذكرته، فقد صرح أبو علي بذلك في قوله: "يجتمع في القول الأول إعلان، ولا يلزم ذلك في قول الخليل" فذكر أن الخليل يعل إعلاناً واحداً، وهو قلب الكلمة فقط فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"فإن جمعت جَائِيَّةً وشَائِيَّةً قلت: جَوَاءٍ وشَوَاءٍ، ولم تجعله ^(١) كخَطَائَا، فقتول: شَوَايَا؛ لأن همزة شَائِيَّةٍ ونحوها كانت في الواحد وهمزة خَطَائَا معترضة في الجمع" ^(٢).

قال المفسر:

قد تقدم في باب التقاء الهمزتين أن خَطَائَا أصله خَطَائِي ^(٣) مثل خَطَاعِ، ثم صارت الهمزة الثانية ياء (نحو: خَطَائِي بوزن خَطَاعِي، ثم صار الياء إلى الألف نحو: خَطَاعًا بوزن خَطَاعًا، ثم قلب الهمزة ياء) ^(٤)، لأنها عارضة، والأصل الياء فصار خَطَائَا، وأما جَوَاءٍ فهمزته موجودة في الواحد الذي هو جَائِيَّة، ومبدلة عن حرف أصل فهي تفضل همزة خَطَائَا المبدلة من ياء فعيلة المزیدة فیصح، ولا تنقلب ياء فيقال: جَوَايَا كما قيل: خَطَائَا، وهمزة جَوَاءٍ عند الخليل أصلية؛ لأنه يجعلها لام الفعل فهي على قوله أخلق بالصحة فجَوَاءٍ على قول صاحب الكتاب

(١) في التكملة شاذلي (تجعلها).

(٢) التكملة شاذلي (٢٦٤)، والتكملة مرجان (٥٩٦).

(٣) انظر: ٣٥٠.

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ).

فَوَاعِل^(١)، والياء إذا قلت: رأيت الجَوَائِي مبدلة من الهمزة في جَاءَ يَجِيءُ، وعلى قول الخليل فَوَالِعِ والياء عين يَجِيءُ تأخرت بالقلب^(٢).

قال صاحب الكتاب:

"ولو جمعت شَاوِيَّةً وَرَاوِيَّةً لقلت: شَوَايَا وَرَوَايَا، وكان أصله شَوَاوِي وَرَوَاوِي، فأبدلت الهمزة من الواو لقربها من الطرف/ فصار شَوَائِي^(٣)، ثم أبدلت من الهمزة الياء؛ لأنها معترضة في الجمع، ولم تكن في الواحد كهزمة جَائِيَّة، ثم أبدلت من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف كما فعلت ذلك في مَدَارَى وَمَعَايَا، فصار شَوَايَا وَرَوَايَا، وكذلك خَطَايَا اعترضت همزتها في الجمع كَصَحِيْفَةٍ وَصَحَائِفٍ، فلا قت^(٤)، المعارضة في الجمع التي هي لام الفعل، فأبدلت منها الياء لانكسار ما قبلها فصارت خَطَائِي، ثم أبدلت من الأولى الياء لاعتراضها في الجمع، ثم أبدلت منها^(٥)، ما أبدلت في مَدَارَى فصارت^(٦)، خَطَايَا، ومثل ذلك مَطَايَا وَرَكَايَا^(٧) " (٨).

(١) الكتاب (٣٧٨/٢).

(٢) انظر: الكتاب (٣٧٨/٢)، والأصول (٢٩٧/٣).

(٣) في التكملة شاذلي (شوائي وروائي).

(٤) في التكملة شاذلي (فلاقت الهمزة المعارضة في الجمع الهمزة).

(٥) في التكملة شاذلي (كما).

(٦) في أ (فصار).

(٧) انظر: الأصول (٣٠١/٣، ٣٠٢).

(٨) التكملة شاذلي (٢٦٤، ٢٦٥)، والتكملة مرجان (٥٩٦، ٥٩٧).

قال المفسر:

اعلم أن رَاوِيَةً فَاعِلَةٌ فجمعها على فَوَاعِلٍ يفضي بها إلى قولك: رَوَاوِي تكون الواو الأولى مبدلة من ألف فَاعِلٍ كواو ضَوَّارِبٍ، والثانية عين ^(١)، الفعل، ثم تبدل الواو الأخيرة همزة؛ لأنها وقعت قريبة من الطرف مع اجتماع واوين بينهما ألف كأَوَّالٍ، فصار رَوَاعِي، ثم أبدت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفا كما قلت في مَدَارِي مثل جَوَارِي: مَدَارِي، فصار رَوَاءٌ مثل رَوَعَا كما صار خَطَائِي إلى خَطَاءٍ مثل خَطَاءَا، ثم لما كانت الهمزة في رَوَاءٍ مبدلة من الواو (و) ^(٢) لم تكن موجودة في الواحدة أشبهت همزة خَطَاءَا، فأبدلت ياء، فبَاء رَوَايَا وشَوَايَا بدل من همزة هي مبدلة من واو، وأما رَكَآيَا، فالأصل رَكَائِي، على أن تكون الهمزة منقلبة عن ياء فعِلَةٍ كهمزة صَحَائِفٍ، ثم صارَ رَكَآيَا كما كان خَطَايَا؛ لأن رَكِيَّةً فعِيلَةً كخَطِيئَةٍ غير أن اللام منها حرف لين، ومَطِيَّةٌ كذلك، ألا تراك تقول: مَطَوْتُ فَمَطَايَا فعَائِلٌ، والأصل مَطَائِي، على أن تكون الهمزة منقلبة عن ياء فعِيلَةٍ، ثم صار مَطَايَا بأن أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألف ^(٣).

قال صاحب الكتاب:

"فأما هِرَاوَةٌ وهَرَاوِي، فإنك أبدلت من الهمزة التي أبدلتها في رَسَائِلِ الواو ليعلم أن الواو كانت ثابتة في الواحد" ^(٤).

(١) في ر، وظ (لام).

(٢) (و) ليست في (أ).

(٣) في ر، وظ، ود (الهمزة ياء).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٥)، والتكملة مرجان (٥٩٦).

قال المفسر:

اعلم أن هِرَاوَةَ فِعَالَةٌ فَإِذَا جُمِعَتْهَا عَلَى فَعَائِلٍ كَرَسَائِلٍ صَارَ هَرَاءُؤُ بوزن هَرَاءِؤُ على أن تكون الواو لام الفعل بإزاء لام رَسَائِلٍ، ثم إنها تنقلب ياء فيصير هَرَاءِئِي بوزن هَرَاءِئِي، ثم هَرَاءُ بوزن هَرَاءُ كَخَطَاءَ فَالْهَمْزَةُ هُنَا مَنقَلَبَةٌ عَنِ أَلِفِ فِعَالَةٍ كَمَا أَنَّهَا فِي خَطَاءَ مَنقَلَبَةٌ عَنِ يَاءِ فَعِيلَةٍ أَلَا تَرَى ^(١) أَنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَنقَلَبَةِ عَنِ أَلِفِ هِرَاوَةَ وَأَوَّ طَلَبَا لِأَن يَشَاكِلَ الْجَمْعُ الْوَاحِدَ، فَيَكُونُ فِي اللَّفْظِ مِثْلُهُ، وَذَلِكَ مِمَّا لَا حَرَجَ فِيهِ/ لِأَن الْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْوَاحِدِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ تَطْلُبَ ٢٧٩/ب مشاكَلته له فيجعل في الجمع واو بعد الألف كما كان بعد هِرَاوَةَ، وَكَذَلِكَ إِذَاوَةَ وَأَدَاوَى ^(٢)، وَعِلَاوَةَ ^(٣) يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ قَلْبَ الْهَمْزَةِ وَأَوَّ هَذِهِ الْمَشَاكَلَةُ أَنَّ مَا لَا يَكُونُ فِي وَاحِدِهِ وَأَوَّ لَا يَجِيءُ فِيهِ ذَلِكَ.

(١) في ر وظ (إلا أنهم أبدلوا من هذه الهمزة).

(٢) انظر: الأصول (٣٠١/٣)، وتهذيب اللغة (٢٣١/١٤).

(٣) العِلَاوَةُ: ما يحمل على البعير وغيره بين العدلين، تهذيب اللغة (١٨٩/٣).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما كانت اللام فيه ياء أو واواً"

وذلك نحو: رَمَى وَغَزَا، فاللام التي هي ياءٌ أو واوٌ تنقلب ألفاً لكونها في موضع حركه وتحرك ما قبلها، فإذا وصلت الفعل بقاء المخاطب صحتا، فقلت: غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ؛ لأن اللام في موضع سكون، ألا ترى أنك تقول: ضَرَبْتُ فتسكن الباء، وكذلك غَزَوْنَ وَرَمَيْنَ^(١)؛ لأنك تقول: ضَرَبْنِ، والمضارع يَغْزُو وَيَرْمِي تكون حركة ما قبل الواو من جنس الواو كما أن^(٢) حركة ما قبل الياء من جنس الياء^(٣) وهو يَرْمِي^(٤)، وليس في كل واحد منهما يَفْعُل وَيَفْعِل نحو: يَحْشُرُ وَيَحْشِرُ وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ كما يكون ذلك في غير المعتل^(٥).

قال المفسر:

قد تقدم أن الواو والياء في الفعل إذا تحركا وانفتح ما قبلهما، قلبا ألفين نحو: قَالَ وَبَاعَ وَغَزَا وَرَمَى^(٦)، الأصل قَوْلٌ وَبَيْعٌ وَغَزَوٌ، وَرَمَى مثل ضَرَبَ وَقَتْلٌ، فإذا زالت الحركة وصار إلى السكون عاد إلى الصحة كقولك: غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْنَ وَرَمَيْنَ، وذلك أن ما قبل الضمير يكون ساكنا، فلما كان القلب لحركتهما وانفتاح ما قبلهما معا، ثم زال أحد السببين صحتا، وأما

(١) انظر: الكتاب (٢/٣٨٠، ٣٨١).

(٢) في التكملة (كانت).

(٣) في أ (هي).

(٤) في التكملة شاذ لي (يرمي ويغزو).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦٦)، والتكملة مرجان (٥٩٧).

(٦) انظر: ص ١٣٠٨ (٢٣٣/ب).

المضارع فنحو: يَغْزُو وَيَرْمِي، والأصل يَغْزُو وَيَرْمِيُ بتحريك الواو والياء إلا أنهم استثقلوا الضمة في الواو والياء؛ لأن الضمة من نفس الواو وقرينة من الياء، فلما كان ما قبل الواو مضموماً؛ كان إدخال الضمة عليه جمعا بين ثلاثة أشباه الواو والضميتين، وكذلك ما قبل الياء مكسور، فلو أدخلت الضمة عليها اجتمع ثلاثة أشباه، وذلك مستثقل، فأزيل بالإسكان، فقليل: يَغْزُو وَيَرْمِي، والواو والياء هنا ساكتان ^(١)، والتقدير فيهما الحركة، ولذلك تحركا في حال النصب فقلت: لن يَغْزُو، ولن يَرْمِي إذ ^(٢)، كانت الفتحة لا تستثقل، ولكونهما في تقدير الحركة يصيران إلى الألف إذا انفتح ما قبلهما، وذلك إذا بنيت الفعل للمفعول به، فقلت: يُغْزَى وَيُرْمَى، ولم تقل: يُغْزَوُ، وَيُرْمَى بالإسكان لأجل أنهم يفرون إلى الألف إذا قصدوا السكون من حيث إن الحركة لا تدور بجانبه، ولم يمكن القلب في يَغْزُو وَيَرْمِي،/ الكائن للفاعل إذ لم يكن ما قبل الواو والياء مفتوحا، والألف لا يقر إلا بعد الفتحة، ولم يجوز أن يفتح إذ كان يدخل حينئذ يَفْعُل وَيَفْعَل بكسر العين وضمه في يَفْعُل بفتح العين، فإذا عريا من تقدير الحركة لم يؤثر فيهما انفتاح ما قبلهما كما كان في الماضي نحو: غَزَوْنَا، فيقول: يُغْزَوْنَ وَيُرْمَيْنَ على بنائه للمفعول به، وإذا قلت: يَغْزَوْنَ وَيُرْمَيْنَ على أن يكون للفاعل كانا عاريين من الحركة لفظاً وتقديراً، ألا ترى أنك تقول: يَضْرِبْنَ بسكون اللام، وبعد: فَإِنْ ما قبل اللام هنا يلزم وجهاً واحداً، وهو أن ذوات الواو تكون عينها مضموماً ألبتة نحو: يَغْزُو، ويكون عين ذوات الياء مسكورا نحو: يَرْمِي، ولا

(١) في روظ (ساكتان).

(٢) في أ، وظ (إذا).

يَجِيءُ فِيهِ الْأَمْرَانِ كَمَا قَالُوا: يَحْشُرُ وَيَحْشُرُ وَيَفْسُقُ وَيَفْسُقُ، وَذَلِكَ أَنْ إِجَازَةَ الْأَمْرَيْنِ تَدْعُو إِلَى الْقَلْبِ وَالتَّغْيِيرِ نَحْوُ: أَنْ تَقُولَ فِي ^(١) ذَوَاتِ الْوَاوِ: يُعْزَى وَيُعْزَوَا، وَفِي الْيَاءِ يُرْمَى وَيُرْمَوَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ يَسْكُنَانِ هُنَا كَمَا عَرَفْتَ، فَإِذَا كَسَرْتَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَجِبَ أَنْ يَصِيرَ يَاءٌ، وَإِذَا ضَمَمْتَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَجِبَ أَنْ يَصِيرَ وَاوًا، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قُصِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِهِ، فَخَصَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ بِالضَّمَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْهَا وَمَا قَبْلَ الْيَاءِ بِالْكَسْرِ.

قال صاحب الكتاب:

"وَيَدْخُلُ عَلَيْهَا فَعِلْتُ نَحْوُ ^(٢): شَقِيَ زَيْدٌ وَرَضِيَ، وَهُوَ مِنَ الشَّقَاوَةِ وَالرَّضْوَانِ وَرَدِي وَهُوَ مِنَ الرَّدْيَانِ، وَاللَّامُ ^(٣)، مِنْهُ يَاءٌ وَجَاءَ مِنَ الْوَاوِ فَعُلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: سَرَوْ ^(٤) يَسْرُو ^(٥).

قال المفسر:

اعْلَمْ أَنَّ فِعْلَ بَكْسَرِ الْعَيْنِ يَكُونُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَمِيعًا قَالُوا: شَقِيَ وَرَضِيَ مِنَ الشَّقَاوَةِ وَالرَّضَا ^(٦) لَامُهُ وَاوٌ وَلَيْسَ كَالْهُدَى، وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقِيَاسَ فِي تَثْنِيَةِ رَضِيَّانٍ، فَغَيْرُ سَدِيدٍ لِأَجْلِ أَنَّ التَّرْكِيبَ عَلَى الْوَاوِ يَتَصَرَّفُ نَحْوُ: الرَّضْوَانِ وَرَاضَانِي فَرَضَوْتُهُ، فَإِنْ جَاءَ الْيَاءُ فِي تَثْنِيَةِ، فَعَلَى الشَّدُوذِ وَقَلْبِ الْوَاوِ

(١) (فِي) لَيْسَتْ فِي ر.

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ (تَقُولُ).

(٣) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذَ لِي (الرَّدْيَانِ اللَّامُ فِيهِ).

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣٨٠/٢)، وَالْمَنْصَفُ (١١٢/٢)، وَالْمَتْنُ (٩١٥).

(٥) التَّكْمَلَةُ شَاذَ لِي (٢٦٦)، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَانُ (٥٩٨).

(٦) فِي رَوْضِ (الرَّضْوَانِ).

ياء على غير قياس، وكذلك غَيِيَ من الغَبَاوَة، وفي الياء نحو: رَدِيَّ وَعَمِيَّ
وَحَشِيَّ كل ذلك من الياء، ألا تراك تقول: أَعْمَى والعَمَى والعُمَيَّان والرَّدَيَّان
والخَشِيَّة.

وأما فَعَلَ بضم العين، فلا يكون إلا في الواو نحو: سَرُوَ يَسْرُو وهو
الشَّرَفَ وسَرِيَّ مثل شَرِيف في شَرَفَ يَشْرُف، والأصل سَرِيو، فقلب لاجتماع
الواو والياء على أحدهما في سَيِّد وسَرَا الثوب يَسْرُوهُ ^(١)، إذ كشفه مثل غَزَا يُغْزُو.

وإنما يجيء فَعُل في الياء إذا كان الفعل للتعجب نحو: لَقَضُو الرجل زيد،

ورَمُوت السَيِّدِيَّة، وذلك؛ لأن فعل التعجب قد صار / بمثالة الاسم في أنه لا

يتصرف، وإنما جاز أن يدخل فَعَلَ بكسر العين في الواو والياء، ولم يجز ذلك في

فَعُل بضم العين لأجل أن فَعُل إذا دخل على الواو صرفه ^(٢)، إلى الياء نحو: شَقِيَّ

ورَضِيَّ، وفيه صرف الأثقل إلى الأخف؛ لأن الياء أخف من الواو، ولو دخل

فَعُل بضم العين على الياء لوجب صرفه إلى الواو نحو: رَمُوَ يَرْمُو وحَشُو ^(٣)،

يَحْشُو، وذلك صرف الأخف إلى الأثقل، وهذا غير حسن في القياس، فلما كان

كذلك لم يجيء فَعُل بضم العين إلا في الواو إذا ^(٤) كانت بمثالة فَعَلَ بكسر

العين في الياء من حيث إنه ^(٥) لا يقتضي قلباً إذ الضمة من جنس الواو وهي

تسلم عليها كما تسلم الياء مع الكسرة.

(١) في روظ (يسرو).

(٢) في أ (وصرفه).

(٣) في روظ (حشو يحشو).

(٤) في روظ (إذ كان).

(٥) (لا) ليس في أ.

قال صاحب الكتاب:

"ولا يدخل الواو ^(١)، والياء، الرفع في يَفْعُل، فإذا صار في موضع نصب تحركا بالفتحة نحو: لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِي، واسم الفاعل يسكن اللام منه في موضع الرفع والجر وتحرك ^(٢)، بالفتح في موضع النصب نحو: هذا راميك وغازيك وبغازيه وبراميه ^(٣). ورأيت غازيه وراميه ^(٤)."

قال المفسر:

اعلم أن الضمة تستثقل في الواو وفي الياء، فيسكنان في حال الرفع في الفعل نحو: هو يَغْزُوَ وَيَرْمِي، وتحركان في النصب؛ لأن الفتحة خفيفة، نحو: لن يَغْزُوَ، ولن يَرْمِي، وأما في الجزم، فيسقطان؛ لأن الحذف لا ثقل فيه إذ لا يبقى معه الحرف، فيقال: إنه مستثقل أو خفيف، كما تقول في قولك: يَغْزُو وَيَرْمِي: إنك لو ضمنت كان مستنكرا، وذكر اسم الفاعل مع هذا من حيث إن الحركة تركت فيه في الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبله، فيقال: هذا قَاضِيكَ وَغَازِيكَ، ومررت بِقَاضِيكَ، وَغَازِيكَ، وتحرك في النصب؛ لأن الفتحة يخف أمرها في الثقل، فأما قلب الواو ياء في غَازِيكَ وهو من غَزَا يَغْزُو، فقد تقدم في صدر الكتاب أن الواو سكن في حال الرفع والجر، وما قبله مكسور، فانقلب ياء كما انقلب في مِيقَات وَمِيعَاد، وترك في النصب ياء ^(٥)،

(١) في التكملة (ولا الياء).

(٢) في التكملة شاذ لي (تتحرك أيضاً).

(٣) في التكملة شاذ لي (وراميه).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٦)، والتكملة مرجان (٥٩٨).

(٥) (ياء) ليست في (ظ).

مع عود الحركة ليحجرى الباب على سنن^(١) واحد، فإن قلت: كيف لم يَقُلْ: غَاوَرَة فيعيد الواو^(٢)، ذلك أن القلب كان لأجل إسكانه في حال الرفع والجر كقوله: هَذَا غَاوَرِيك وبِغَاوَرِيك، ولا يكون بعد دخول التاء عليه إلا متحرراً؛ لأن ما قبل تاء التأنيث تلزمه الفتحة نحو: ضَارِبَة وطلّحَة.

فالجواب: أن تاء التأنيث زيادة/ تدخل الاسم، والتأنيث فرع على ٢٨١/١ التذكير، فلما انقلب الواو في التذكير حيث قلت: الغَاوَرِي لم يعتد بدخول التاء لأمرين:

أحدهما: أنه لا يلزم ويكون منفصلاً.

والثاني: أن التأنيث فرع على التذكير، فيترك الكلمة على اللفظ الذي استقر لها في حال كونها على الأصل، ويحمل الفرع على طريقته فاعرفه. قال صاحب الكتاب:

"وإذا تحرك ما قبل الآخر بالفتح في الأسماء انقلب الآخر ألفاً، كما كان ذلك في الأفعال نحو: غَزَا ورَمَى، وذلك نحو: عَصَا ورَحَى، (وكذلك)^(٣)، إذا دخلته التاء للتأنيث نحو: نَوَاة^(٤) وقَطَاة^(٥) وعَلَاة^(٦)"^(٧).

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١٦٣، ١٦٤).

(٢) في ر، وظ (وذلك).

(٣) (وكذلك) ليست في (أ).

(٤) النواة: خمسة دراهم، والنواة، عجمة التمر والزبيب وغيرهما. انظر: تهذيب اللغة (٥٥٧/٥)، واللسان (نوى).

(٥) القطاة: طير، والقطاة: موضع الرديف من الدابة. تهذيب اللغة (٢٤٠/٩).

(٦) العلاة: السندان ويشبه بها الناقة الصلبة. تهذيب اللغة (١٩٠/٣).

(٧) التكملة شاذ لي (٢٦٦)، والتكملة مرجان (٥٩٨).

قال المفسر:

قد ^(١) تقدم في باب البدل أن الواو والياء إذا تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفا، وأن الأصل في ذلك الفعل والاسم فرع عليه، فما كان من الاسم على وزن الفعل أعلل إعلاله فعصاً ورحىً أعلل كما أعلل غزاً ورمى ^(٢)، لا تفاق الوزن مع وجود الصفة التي هي تحرك حرف اللين وانفتاح ما قبله، والأصل عَصَوٌ وَرَحْيٌ، والإعلال في ما مضى من نحو مَقَا ^(٣)ل ومَعَاشٍ أذهب في كونه لمتابعة الفعل من الإعلال في عَصَا وَرَحْيٌ، وذاك أن الأصل هناك مَقُولٌ وَمَعِيشٌ، وليس يثقل الحركة فيهما مع سكون ما قبلهما بدلالة أنهما يجري عليهما الإعراب في قولك غَزَوٌ وَظَبْيٌ لكنهم لما أعللوا الفعل مع سكون ما قبل حرف العلة، فقالوا: أَقَامَ في أَقْوَمٍ؛ لأن الإعلال قد حصل في فَعَلَ نحو: قَالَ وَبَاعَ أجزوا الاسم الكائن على وزنه مجراه، وأما عَصَوٌ وَرَحْيٌ؛ فبمثلة غَزَوٍ وَرَمَيٍ في الثقل من حيث إن ما قبل حرف العلة متحرك، والأصل الإعلال لنحو: غَزَوٍ وَرَمَيٍ لكونه ثقيلا، وإذا كان نحو: عَصَوٍ وَرَحْيٍ مشاكلا للفعل الذي هو واقع في أول مراتب المعتل، كان ذلك ألزم له منه للذى يشاكل فعلا هو فرع على غيره في الإعلال، وليس بمستقل اللفظ، ولذلك لم يأت التصحيح في شيء من هذا، فلم يستعمل نحو: عَصَوٌ ^(٤) كما جاء مَزِيدٌ وَمَكْوَزَةٌ ^(٥)، واطرد فيما ^(٦) في أوله

(١) لم يذكر (اعلم) التي اعتاد ذكرها عند بداية الشرح.

(٢) انظر: ١٣٠٨ (٢٣٣/ب).

(٣) انظر: ١٤٢٢ .

(٤) في أ (عصا).

(٥) انظر: ص ١٤٢١ (٢٦٢/أ) .

(٦) في ر، وظ (فيما ليس في أوله ميم التصحيح).

همزة التصحيح نحو: أبيض؛ لأنه لو قيل: عَصُوْ وَعَصَوْا وَبَعَصَوِ كان عباً ثقيلاً كما أن غَزَوْ ورَمَى كذلك بل كان هذا أثقل من حيث إن الاسم يختلف آخره، ولا يثبت على حركة واحدة ثبات آخر الفعل.

قال صاحب الكتاب:

"وإذا كان آخر الاسم واواً قبلها ضمة قلبت ياء، وذلك أنك لو أضفتها إلى نفسك للزم أن تنقلب ياء، فلما كان (ذلك)^(١)، لازماً فيها^(٢)، ولحقه التنوين والتثنية / وياء النسب قلبت ياء، وذلك نحو : حَقَوِ^(٣) وأَحَقِ، وأب/٢٨١ وجِرَوِ، وأَجِرِ، وَقَلْنَسُوْةَ وَقَلْنَسِ، فإن لم تكن الواو آخر الكلمة صحت؛ لأن الأشياء التي ذكرناها لا تعاقب عليها، وذلك نحو: أَقْحُوَان^(٤) وَعُغْنُوَان^(٥) وَأَفْعُوَان^(٦) وَقَلْنَسُوْةَ وَقَمَحْدُوْةَ، ومن ثمَّ صحت الواو والياء في النَّهْيَةِ وَالْعِظَايَةِ^(٧) وَالْإِذَاوَةِ^(٨)، لما وقعت تلك الأشياء على التاء دونهما"^(٩) ^(١٠).

(١) (ذلك) ليست في أ.

(٢) في التكملة شاذ لي (ها).

(٣) الحقو: معقد الإزار من الجنب وجمعه حِقَاءَ وَأَحْقَاءَ وَأَحَقِ، تهذيب اللغة (١٢٤/٥).

(٤) الأقحوان: هو القُرْأَص عند العرب وهو البابونج والبابونك عند الفرس. تهذيب اللغة (٥/١٢٥).

(٥) عنفوان: عنفوان كل شيء أوله، وقد غلب على الشباب والنبات. اللسان (عنف).

(٦) الأفعوان: ذكر الأفعى. تهذيب اللغة (٢٣٢/٣).

(٧) قال الليث: العِظَايَةُ: على خلقة سَامَ أبرص أو أعظم منه قال: والعِظَايَةُ لغة فيها والجمع العِظَاءُ، تهذيب اللغة (١٤٦/٢).

(٨) الإذَاوَةُ: إناء صغير من جلد يتخذ للماء اللسان (أدا).

(٩) في أ (دونها).

(١٠) التكملة شاذ لي (٢٦٦، ٢٦٧)، والتكملة مرجان (٥٩٨، ٥٩٩).

قال المفسر:

(اعلم أنه)^(١)، قد تقدم في صدر الكتاب أنه ليس في كلامهم اسم متمكن آخره حرف عله قبله ضمة، وأن الواو إذا حصل مضموما ما قبله قلب ياء ياء كَأَذَلٍ في أَذْلُو^(٢)، وذكر أبو علي أن قلبها كان يجب في الإضافة إلى المتكلم يعني أن حرف اللين المتحرك ما قبله لا يتحرك بالضم والكسر نحو: هذا القاضي ومررت بالقاضي بل يسكن، فلما وجب إسكان الواو من أَذْلُو عرفت أنه كان يجب أن تقلب في حال التقائه مع ياء الإضافة يا ؛ لأن الواو والياء إذا اجتماعا والأول ساكن، فليس إلا القلب كقولك: سيّد ومُسْلِمِي في مُسْلِمُونَ، فكان يجب أن يقال: لو قيل: هذه (أَذْلُو)^(٣)، أدلي ولم يكن يحتمل إجراء الواو هنا مجرى الحرف الصحيح في الحركات نحو: هذه أَذْلُو ورأيت أَذْلُو ومررت بأَذْلُو، فيقال: إن الواو كان يجب أن يصح نحو: أَذْلُوِي ولا تنقلب لتحركه، فلما وجد هذا القلب يدخله دخولا واجبا، ثم كان^(٤) يلحقه التثنية: أَذْلُوَان، والجمع إذا كان اسم رجل أَذْلُوُون والنسب نحو: أَذْلُوِيّ، وكان يجتمع أشياء مستنكرة، قلبت الواو ياء، وأبدلت الضمة كسرة، فقليل: أَذَلٍ، فصار كَغَازٍ في حكم الإعراب تقول في الإضافة: أَذْلِي كَغَازِي، فتكون الياء الأولى هي المنقلبة عن الواو (و)^(٥) في التثنية أَذْلِيَان وفي الجمع أَذْلُوُون وفي النسب أَذْلِيّ مثل

(١) (اعلم أنه) ليست في (أ).

(٢) (أَذْلُو) ليست في (أ)، ود.

(٣) (أَذْلُو) ليست في (أ)، ود.

(٤) (كان) ليست في ر وظ.

(٥) (و) ليست في (أ) ود.

قَاضِيٍّ، وَأَذَلَوِيَّ بفتح اللام على قَاضِيٍّ، فقلب الياء ألفاً، ثم قلب الألف واواً كَرَحوِيٍّ في رَحَى على ما تقدم في باب النسب^(١)، وقالوا: قَمَحْدُوَّةٌ وَقَلْنَسُوَّةٌ فصحت الواو لأجل أنها وإن كانت مضموماً ما قبلها فإن قلبها لم يجب في الإضافة؛ لأن الإضافة تقع على التاء نحو: قَلْنَسُوَّتِي، وكذلك التثنية تلحق التاء نحو: قَلْنَسُوَّتَانِ، وأما النسب، فإن ياءه تلاحق الواو لسقوط^(٢)، التاء نحو: قَلْنَسُوِّي.

فلما لم يكن حرف إعراب، وكانت الحركة قد حصلت فيه، ولم تكن تلحقه هذه الأشياء قوى شأنها، فلم تنقلب، وصارت بمنزلة سائر الواوات التي تكون في حشو الكلمة نحو: عُنْفُوَانِ، وصار التاء زائدة تلي الواو، ويجزى عليها الإعراب كالألف والنون/ في عُنْفُوَانِ، فكما أن واو عُنْفُوَانِ يصح؛ لأنه في ٢٨٢/أ حشو الكلمة، وليس بحرف إعراب فتلحقه الإضافة الموجبة للقلب إلى الياء، ولا التثنية كذلك صحت واو قَلْنَسُوَّةٌ، وقول أبي علي: "ومن ثمَّ صحت النَّهْيَةُ والعِظَايَةُ والشَّقَاوَةُ"^(٣)، يعني به أن الواو والياء في كِسَاءٍ وِرْدَاءٍ قلبا همزتين لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة إذ كانا حَرْفِيَّيْ إعراب، تجزى عليهما الحركات، فلما انضم التاء إليهما وصار حرف إعراب، نحو: الشَّقَاوَةُ والنَّهْيَةُ تحصنا وصارا حشواً فصحا.

(١) انظر: ٤٢٣.

(٢) في روظ (بسقوط).

(٣) نص كلام أبي علي (ومن ثم صحت الواو والياء في النهاية والعظاية والإداوة) . انظر:

فإن قلت: فكيف قلت: غَازِيَةٌ فقلبتم الواو ياء لأجل أن تاء التانيث عارض، فلما وجب قلبه في حال التذكير نحو: غَازٍ ثبت في هذا؛ لأن التاء زيادة منفصلة، ولم تعتدوا بالتاء في غَازِيَةٍ، كما اعتدتم به في النِّهَآيَةِ والشَّقَاوَةِ وَمَحْدُوَةٍ، فهلا أجريت مَحْدُوَةٍ مجرى مَحْدُوٍ، فتقلبوا واوه ياءً كما جرى غَازِيَةٍ مجرى غَازٍ.

فالجواب أن الأصل في تاء التانيث الانفصال؛ لأن بابها في الفعل والصفات التي هي فروع عليه نحو: ضَرَبَ، وضَرَبَتْ وضَارِبٌ وضَارِبَةٌ، وليس ذلك مما يقتضي لزوم التاء لأجل أن الفعل يكون للمذكر مرة، وللمؤنث أخرى، ولكنه إذا وقع في الأسماء على المجاز نحو: غُرْفَةٌ وظُلْمَةٌ، فقد بينى عليه الاسم ويقدر زيادة غير منفصلة كالتاء في عِفْرِيَةٍ مثلاً في كونه حرفاً زيد في آخر الاسم، فيصير مَحْدُوَةٍ قد وقع فيه الواو حشواً لفظاً وتقديراً وكذلك النِّهَآيَةِ والشَّقَاوَةِ، ومثل ذلك بناؤهم الكلمة على حرف التثنية نحو: مَذْرَوَانِ على ما مضى^(١).

وأما غَازِيَةٌ فليس كذلك؛ لأن التاء فيه منفصل تقديراً، وداخل على غَازٍ، ولا يمكن أن تقدر فيه البناء عليه؛ لأنه مثل غَزَاً وغَزَتْ في أن التاء يدخله إذا أسند إلى مؤنث، ويفارقه إذا صار لمذكر، وفي هذا شيء يفتقر إلى بيان، وذلك أن أصل التاء أن يكون دليلاً على التانيث في شيء نحو: ضَرَبَتْ هِنْدٌ، وهِنْدٌ ضَارِبَةٌ، وبجيمه في نحو: غُرْفَةٌ وظُلْمَةٌ مجاز تابع لذلك يدل على كونه مجازاً أن لا تانيث ثَمَّةً، فلما كان التانيث في هذا النحو غير موجود على الحقيقة

(١) انظر ٣٦٢.

كان ذلك شبه الحروف الزوائد التي تبني مع الكلمات، فجعلوها لها في بعض الأحوال اتصالاً نحو: قَمَحْدُوَّةٌ وَشَقَاوَةٌ لئلا يجري مجرى المؤنث الحقيقي في كل حال كما أنهم جعلوا له في تأنيث ما يسند إليه حالا تخالف حال ما تأنيثه حقيقي، فجاز أن/ لا يؤنث الفعل إذا وقع قبل الاسم في نحو: غُرْفَةٌ كَقَوْلِكَ: ٢٨٢/ب حَسُنَ الْغُرْفَةُ، ولم يجز ذلك في الحقيقي نحو: حَسُنَ هِنْدٌ، وَذَهَبَ الْمَرْأَةُ، وإذا كان الأمر على هذا، جاز أن يجري التاء في قَمَحْدُوَّةٌ مجرى تاءِ غُرْفَتِ في كونه حرفاً صيغ عليه الاسم لا يقدر فيه الانفصال، فيصير الواو في قَمَحْدُوَّةٌ بمنزلة واوِ غُرْفَانِ في كونه حشواً، وكذا الواو والياء في النَّهْيَةِ وَالشَّقَاوَةِ يجريان مجرى ما هو في الحشو وقالو: الْعَبَاءُ^(١)، وَالْعِظَاءُ وَالصَّلَاءُ^(٢)، فهمزوا مع التاء، وذكر صاحب الكتاب أنه سأل الخليل عنها، فقال: حملوا الواحد على قولهم: صَلَّاءٌ وَعِظَاءٌ وَعِبَاءٌ^(٣)، معنى ذلك أنه لما لزم الهمز عند سقوط التاء لحصول حرف اللين طرفاً بمنزلة في الكِسَاءِ وَالرِّدَاءِ أجروها عند دخول التاء ذلك المجرى حملاً لإحدى الحالتين على الأخرى، وفي هذا التعليل كلام يتسع ويغمض فتأمله. اعلم أن أصحابنا أوردوا فيه سؤالاً، فقالوا: إنا أنكرنا على الفراء ما ذهب إليه من أن الفعل الماضي بني على الفتح مثل ضَرَبَ للزوم ذلك إذا قيل: ضَرَبَا^(٤)، وقلنا: إن الواحد قبل التثنية في الرتبة وأصل لها، وهي كائنة بعده و فرع عليه،

(١) العبابة والعباءة: ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود. تهذيب اللغة (٣/٢٣٥).

(٢) الصَّلَاءُ: كل حجر عريض يدق عليه عطر أو هبيد يقال صَلَّاءٌ وَصَلَّاءٌ، تهذيب اللغة (٢٣٩/١٢).

(٣) الكتاب (٢/٣٨٣).

(٤) انظر: النصف (٢/١٢٩).

وحمل الأصل على الفرع وإتباع السابق ما هو متأخر عنه في الرتبة بخلاف القياس قالوا: لمعترض أن يحتج علينا فيقول: إن ما ذهب إليه الخليل هو عين ما أنكرتموه على صاحبنا؛ لأنه حمل الواحد على الجمع، ومعلوم أن الجمع كالثنية في كونه فرعاً على الواحد وواقعاً بعده في الترتيب بل هو أذهب في ذلك من حيث إن الثنية تلي الواحد، وهو أعني الجمع بعده بمرتبتين، فكيف عبتم علينا قولاً قد قلتم: ما هو أعيب منه في مقتضى ما أصلتم، ومن الجهة التي أنكرتم، فأجابوا عنه بجوابين:

أحدهما: أنه وإن كان حملاً للأصل على الفرع من هذه الجهة؛ فإنه من جهة أخرى حمل للفرع على الأصل، وذلك أن العباءة مؤنث بالتاء، والعباءة غار من علم التأنيث، والتذكير أصل وسابق، والتأنيث فرع وكائن بعده، فإذا حمل حالة التاء على حالة التعرّي منها، كان قد أتبع الفرع الأصل، وليس للفراء فيما ذهب إليه مثل هذا المخلص إذا لا يجد في ضربَ صفة تجعله فرعاً لضرباً بوجه من الوجوه.

والجواب الثاني: أن بين الواحد والجمع من المشابهة والمشاركة ما ليس / ٢٨٣ /
بينه وبين الثنية، وذكروا فيه معاني:

أحدهما: أن الجمع يأتي على أمثلة مختلفة نحو: كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ وَكِلَابٌ^(١) وَأَكَالِبٌ وغير ذلك من الصيغ المُقَنَّنة، والأبنية الكثيرة، كما أن الأسماء المفردة تقع على أمثلة متفاوتة نحو: رَجُلٌ وَفَرَسٌ وَثَوْبٌ وَكِتَابٌ وَغُلَامٌ، وما أشبه ذلك، وأما الثنية، فتلزم وجهاً واحداً وطريقة مخصوصة لا تتعداها.

(١) انظر: الكتاب (٢/٢٠٤).

والثاني: أن الجمع يشارك الواحد في الإعراب وحرفه تقول: قَصْرٌ وقُصُورٌ وثُوبٌ وأَثوابٌ، وتراه معرباً بالحركات كالواحد وترى حرف الإعراب واحداً في الحالتين، فإن زال التشارك في حرف الإعراب بأن يقع في آخر الجمع زيادة لم تكن في الواحد نحو: غُلامٌ وغِلَمانٌ أو حذف منه زيادة، كانت في آخر الواحد نحو: صَحيفةٌ وصَحائفٌ وجَفنةٌ وجِفانٌ، كانت المشاركة في نوع الإعراب قائمة أعني كونه بالحركات.

والمعنى الثالث أنهم قالوا: هَذَا وَهَذَانِ وَالَّذِي وَالَّذَانِ، فبنوا الواحد وأعرَبوا المثنى إعراب مُسْلِمَانِ، فقالوا: هَذَيْنِ وَالَّذَيْنِ، ثم (لما)^(١)، جاءوا إلى الجمع قالوا: هَؤُلَاءِ وَالَّذِينَ، فأجروه مجرى الواحد في البناء، وإذا كانت للجمع مع الواحد هذه المناسبات^(٢)، التي تراها، ولم يكن للتثنية شيء منها علمت أن ما ذهب إليه الخليل أقيس من قول الفراء؛ لأن الأحكام تسرى من الأشياء بعضها إلى بعض بحسب ما يكون بينها من التناسب والتشارك.

وقد ذكروا معنى رابعاً وهو أن الجمع تتفاوت معانيه وتختلف، فيكون جمع أكثر من جمع، كما أن الواحد يخالف الواحد في أشياء كثيرة، وليس كذلك التثنية، لأنك لا ترى اثنين أكثر من اثنين كما ترى جمعا أكثر من جمع، والاستدلال بهذا المعنى من هذه الجهة لا يصح فينبغي أن تبحث عنه، والقول فيه أن الجمع متفاوت المعنى على ما ذكره، ولذلك^(٣) كان هاهنا جمع قلة

(١) (لما) ليست في (أ).

(٢) في ر، وظ (المناسبة).

(٣) في أ (كذلك).

وجمع كثرة وجمع الجمع، ثم إن كل عقد من العقود شيء منفرد^(١) بنفسه مختص بحد يصير به غير صاحبه، فالأربعة والثلاثة وإن اتفقا^(٢) في معنى الجمع، فإن إحداهما غير الأخرى في الحقيقة ووزانهما وزان زيد وعمرو في أنهما وإن اجتماعا في كون كل واحد منهما رجلا^(٣) وإنسانا، فقد افترقا، وتغايرا من جهة ذاتيهما وخاص أحوالهما، وهكذا العشرة غير المائة والمائة غير الألف.

فأما الواحد، فلا تفاوت فيه من حيث هو واحد، فليس/ هنا واحد أكثر ٢٨٣/ب من واحد كما يكون جمع أكثر من جمع لا وليست له أنواع مختلفة يجتمع في معنى الواحد واختلف في الحقيقة على حد العقود المتفقة في الجمع المتفاوتة في المعاني والحدود نحو: الثلاثة والعشرة والمائة والألف، وإنما يوجد التفاوت في الواحد من جهة الأشياء التي يتناولها ويوصف به نحو: أن الرجل كالمرأة في كونه واحداً لكن أحدهما غير الآخر، وكذا سائر الأسماء الآحاد بعضها جماد وبعضها حيوان وبعضها أحداث، ثم الحيوان بعضه بهيمة وبعضه إنسان، والأحداث بعضها^(٤) أفعال مؤثرة ظاهرة كالضرب والقتل، وبعضها معان معقولة كالفهم والفتنة والنسيان والذكر، وكافتها متفقة على معنى الأفراد مختلفة في الأحوال الأخر. فالمستدل بهذا المعنى إن شبه الواحد^(٥)، بالجمع من هذه الجهة،^(٦) فقد

(١) في أ (مفرد).

(٢) في ر، وظ (اتفقتا).

(٣) في ر وظ (أو).

(٤) (بعضهما) ليست في ر وظ.

(٥) في أ (الواحدة).

(٦) في أ (وقد جمع بينهما لمعني وهو).

جمع بينهما بمعنى هو قائم في الثنية؛ لأن الأسماء المثناة كالأحاد في مخالفة بعضها بعضاً، فالرجلان خلاف المرأتين، كما أن الرجل خلاف المرأة، وإذا كان كذلك، لم يكن في ذكر هذا التشبيه فائدة؛ لأن القصد أن يدل على اشتراك الواحد والجمع في صفة لا توجد في الثنية، وإن أراد الجمع بينهما من جهة نفس الواحد، والجمع دون ما يتناولانه، فقد رام أمراً تدفعه الضرورة لما ذكرت من أن الواحد من حيث هو واحد لا يتصور فيه تفاوت واختلاف كما يتصور في الجمع من حيث هو جمع، فالصحيح في الدلالة على أن للجمع من مشابهة الواحد حظاً لم تنله الثنية ما يذكرونه من المعاني الثلاثة.

وأما هذا المعنى فيدل على صحة قول الخليل، ولكن من جهة أخرى، وفيها بعض الدقة وبيانها، أن الجمع إذا جاء مخالفاً للواحد والاثنين في تفاوت المعاني، واختص دونهما بأوصاف أوجب ذلك كونه في حكم الشيء المنفرد^(١) بمجده، واستحق لذلك أن يعطى مرتبة الأصول لكونه في درجة ما استؤنف أمره، وإذا كانت هذه منزلته كان رد الواحد إليه مخالفاً لرده إلى الثنية، ولم يكن قول الخليل من غلط قول الفراء، لأمرين: أحدهما: أنه إذا اكتسب شبه الأصول بما تفرد به من الأوصاف، وخرج إليه من الحد المخصوص، كان أشبه بالواحد من حيث يكون قريباً منه في كونه أصلاً مستقلاً بنفسه، ولم يكن كالثنية التي ليس (لها)^(٢) شيء من/ ذلك بل هو فرع محض.

والثاني: أن المعنى الذي أنكرناه من قول الفراء رد الأصل إلى الفرع وعكس وجه السابق المتقدم إلى المسبوق المتأخر عنه، وإذا كان للجمع تمكن الأصول وشبهها كان حكم الواحد معه حكم النظير، ورد النظائر بعضها إلى

(١) في أ (المفرد).

(٢) (لها) ليست في (أ).

بعض شائع متقبَّل في القياس، وكفى دليلاً على خروجه إلى حد الأصول المستقلة بأنفسها أن الكثرة والقلة، وهما صفتان عامتان، ومعنيان جامعان يتحقق ويظهر أمرهما عنده وفيه؛ لأنه وإن صح نسبتهما إلى الواحد والاثنين نحو: أن يقال: الواحد أقل من الاثنين والاثنان أكبر من الواحد، فإن ذلك لا يكون إلا عند إضافة أحدهما إلى الآخر، فأما أن يوصفا بهما على الانفرد، فيقال: واحد أقل من واحد أو أكثر، أو اثنان أكثر من اثنين أو أقل كما يقال: جمع أكثر من جمع أو أقل منه، فمحال. ثم ^(١) من المعلوم أن الكثرة بالثمين والألوف أخص وأحق، وفيهما أمكن منهما في الاثنين، ومما يوضح هذه الطريقة ويشهد لها من جهة اللفظ أن الألفاظ مرتبة على المعاني، فالتغيير يَقْوَى ويضعف فيها بحسب قوته وضعفه في المعنى، ألا تراك تقول: ضَارِبٌ وضَارِبَةٌ، فتفرق بين المذكر والمؤنث بزيادة التاء، وتدع الصيغة على هيئتها، وتقول: رجل وامرأة وجمل وناقعة، فترى الفصل باستئناف الصيغة والتركيب معاً، وذلك أن هذا اسم، والأسماء توضع للدلالة على ذوات الأشياء، فكما أن كل واحد من الشيئين المدلول عليهما مخالف لصاحبه خلقة وذاتا كذلك ينبغي أن تكون الدالتان على ذلك الحد في اختلاف البنية والصيغة، وهكذا سائر أسماء ^(٢)، الأجناس، وأما نحو: ضَارِبٌ وضَارِبَةٌ، فصفة والصفات توضع لتدل على معانٍ في الأشياء لا لتفيد ذواتها، فإذا جرى ضَارِبٌ على زيد، لم يفد نفسه كما يفيد الرجل ذات الشيء المخصوص، وإنما يفيد إسناد الضَّرْبِ إليه على حد مخصوص، وهو أن يجعل فاعلاً له، وهذا المعنى لا يلحقه تغيير في نفسه بانتقاله من مذكر إلى مؤنث، ألا ترى أن الضَّرْبَ لا يختلف به الحال في حقيقته باختلاف ما يوصف

(١) في ظ، ود (إن من).

(٢) في أ (الأسماء).

به، وكذا الفاعلية لا تتغير في نفسها بتغير أصحابها، فلما كان التغير ^(١)، في هذا النحو من جهة حال عارضة، وهي الإسناد والإضافة، اقتصر على أن زيدَ في آخر الاسم زيادةً منفصلة/ ولم يتعرض له في نفسه، وهكذا الإعراب لما ٢٨٤/ب كان دلالة ^(٢) على معان عارضة إذ لا يلزم زيدا أن يكون فاعلاً أبداً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كان التغير الدال عليه بحركات تختلف في آخر الكلمة أو حروف تجرى مجراها في بعض الكلام، فلم ير اسم استؤنف له صيغة بأن انتقل من فاعلية إلى مفعولية أو من مفعولية إلى إضافة، وإنما يقع في ذلك المضمرات أعني أن صيغها تختلف باختلاف مواقعها من الإعراب، فيكون ضمير المرفوع غير ضمير المنصوب، وتلك في حكم الحروف لمشابهتها لها، فلا اعتبار بها، فإذا كان مبنى كلامهم على هذه الجملة، ثم وجدنا الجمع قد استؤنف له الصيغ والأمثلة، والتثنية قد لزمت صيغة الواحد علمنا أنه قد دخل في حكم الأصول المستأنفة، وفارق التثنية وفضلها، وأنها قاصرة عنه بلزومها سنن الفرعية وجمودها لفظاً ومعنى فاعرفه. ومن الواضح في ذلك أمران آخران:

أحدهما: أن هاهنا أسماء كثيرة حكمها حكم الآحاد وهي جموع وهي المسماة أسماء الجمع نحو: السَّفَرُ والرَّكْبُ والغِلْمَةُ والعبيد والعَمَدُ وغير ذلك مما مضى في باب التكسير ^(٣)، ولا يكاد يوجد اسم مفرد معناه التثنية إنما جاء منه كلاً فحسب، وكلاً أيضاً قد أعرب في بعض الأحوال إعراب المثني، فقليل: كِلَاهُمَا ^(٤) (وكِلَيْهِمَا)، فلم يعر من حكم التثنية على أنه لا يفيد تثنية مطلقة، ألا

(١) في ر، وظ (التغير).

(٢) في أ (دالة).

(٣) انظر: ٩٣٦.

(٤) انظر: في كلا المقتضب (٢٤١/٣)، والإنصاف (٤٣٩)، وشرح المفصل (٥٤/١)، وشرح الكافية للرضي (٢٩/١).

ترى أن معنى قولك: كِلَاهُمَا^(١) كل واحد منهما، ولو كانت دلالة على حد دلالة السُّفَر على الجمع، لوجب جأني كِلَاهُمَا لَأَثَلَتْهُمْ أو جأني الكِلَا، لا الجَمِيع كما تقول: جأني الاثنان، ولكون الثنية فيه مشوبة بمعنى الواحد، لم يعد إليه الضمير على المعنى إلا قليلا نحو: ما مضى^(٢) من قوله:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ^(٣) الْجَرِيُّ بَيْنَهُمَا

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، و)ظ.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (١٠٥).

(٣) في أ (جدى).

(٤) صدر بيت من البحر البسيط، قاله الفرزدق، وعجزه:

..... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَأَيْي

كلاهما: الضمير يعود إلى عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، جد الجرير: اشتد العدو، أقلعا: تركا، رأيي: منتفخ.

الشاهد: قوله: "كلاهما.... أقلعا" فقد أعاد الضمير إلى كلاهما مثني مراعاة لمعنى كلا، كما أنه أخبر عن كلا بمفرد وذلك قوله: "رأيي" مراعاة للفظ كلا فدل على أنه يجوز مراعاة لفظ كلا ومعناها ويجوز الجمع بينهما في الكلام الواحد. ورد في ديوانه (٣٤)، والنوادر (٤٥٣)، وكتاب الشعر (١٢٨)، والشيرازيات (٢٢/أ)، والخصائص (٤٢١/٢)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١٠٥)، والقيسي (٤٠٦)، والإنصاف (٤٤٧)، وابن برى (١٧١)، وشرح المفصل (٥٤/١)، شرح الألفية لابن الناظم: ٤٢، واللسان (سكف)، وارتشاف الضرب (٥١٢/٢)، وشرح الألفية للمرادی (٨٤/١)، ومغني اللبيب (٢٢٤)، وشفاء العليل (٧١٣)، والعيني ١٥٧/١، والتصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغني، ٥٥، والهمع ١٣٧/١، والأشتموني (٧٨/١)، وحاشية يس (٤٣/٢)، ونتائج التحصيل في شرح التسهيل (٣٧٨)، والخزانة (٩٦/٣)، وشرح أبيات المغني (٢٦٠/٤)، وحاشية الأمير (١٧٢/١)، والدرر اللوامع (١٢٢/١).

واتسع ذلك في كُلِّ نحو: كُلُّهم جَاءَوني؛ لأن كلهم بمنزلة جَمِيعِهِمْ، وكافَّتِهِمْ وجملتهم في أنه يفيد الجمع على الإطلاق، ولذلك احتمل التعريف والتسكير نحو: كُلُّ خير من بعض، ومررت بهم كُلاًّ، وليس الكلُّ كالبعض، فصَّرَفْتَهُ كما يتصرف الجميع وما أشبهه.

والثاني من الأمرين: أن هاهنا جموعاً لا واحد لها من لفظها نحو: النُسوة والإِبِلَّ والتَّبَلُّ^(١)، وكفى بهذا دليلاً على كونه في حكم المستأنف، والمستقل المنفرد بشأنه إذ لا مزيد على ابتداء التركيب، واقتضائه وترك تفريعه على الواحد رأساً، وليس ذلك للتثنية بوجه/ وكان السبب فيه أن الجمع لما جاء مختلفاً متنوعاً في معانيه دخله معنى الواحد من حيث لزم أن تعد عقوده لتغايرها^(٢) كما تعد سائر الأشياء، فقليل: الثلاثة عقد، وستة عقدان، والعشرة والمائة والألف ثلاثة عقود، فلما صح وصفه بالواحد جاز أن يوضع أسماء تفيد الجمع، وهي في حكم الآحاد وطريقتها حتى إذا قيل: الرُّكْب، فكأنه قيل: الثلاثة أو المئة في^(٣) كونه مفرداً وكون^(٤) هذا خاصاً وذاك عاماً مبهماً أعني في

(١) النبل: السهام العريية، ولا واحد لها من لفظها فلا يقال: نَبْلَةٌ وإنما يقال: سهم ونشابة، النهاية (١٠/٥).

والنبل: العظام والصغار من الحجارة والإبل والناس وغيرهم.
والتَّبَلُّ: حجارة الاستنحاء، التَّبَلُّ: واحدتها تَبْلَةٌ.

انظر: تهذيب اللغة (٣٥٩/١٥)، ومجمل اللغة (٨٥٢)، والنهاية (١٠/٥)، واللسان (نبل).

(٢) في ر، وظ (كَتَغِيرُها).

(٣) في أ (أُوِنِي).

(٤) في ر، وظ (وإن كان).

هذا دلالة على عدد خاص، وليس في ^(١) الركب هذه الدلالة هذا جملة ما أوجبه تقرير ما حاولوه من الجواب عن السؤال المذكور، وعندي في جوابه طريقة واضحة تغني عن هذا كله، وذلك إذا تأملنا ما قال الخليل كان رد العباء إلى العباء حملاً للفرع على الأصل بيانه أن هذا من باب تَمْرَة وتَمْر أعني ما تفرق التاء بين جمعه وواحد، وقد عرفت أن الجمع في هذا الباب أصل والواحد فرع؛ لأن الاسم وضع أولاً للجنس، فقل: التَمْر والشعير على العموم بمنزلة قولك: هذا الجنس وهذا الجنس، ثم أريد إخراج الواحد منه، فقل: تَمْرَة وشعيرة، فمنزلة التَمْرَة من التَمْر منزلة البعض من الكل، وكما أن تبعض الشيء بعد كونه كُلاً كذلك التمرة بعد التمر في الرتبة، وإذا كان كذلك عاد قول الخليل إلى ما هو المألوف من رد الفرع إلى الأصل، ويشهد بذلك أنه قال بعد قوله: حملوا الواحد على عباء وصلاء وعطاء: كما أنهم قالوا: مَسْنِيَّة ومَرُضَّة على مَسْنِي ومَرُضِي ^(٢) يعني أن الواوين قلبا في مَسْنُو لوقوعهما طرفاً كما كانا في الجمع نحو: دَلُو، ثم قالوا: مَسْنِيَّة، فقلبوا مع حصولهما حشواً؛ لأن هذه الحالة فرع على الحالة الأولى، فأجريت على حكمها، وقال بعد ذلك: "وأما من قال: صَلَاة وعَطَاة؛ فإنه لا يُشْنَى ^(٣)، على الصَّلَاء والعَطَاء كما أن من قال: خُصِيَّان لم يشن ^(٤)، على خُصِيَّة" ^(٥)، يعني أنه يجعل الواحد كأنه لم يخرج عن جمع بوجه كالنهاية مثلاً، وتبنيه على تاء التأنيث كما أن من قال: خُصِيَّان لم يرده إلى

(١) في ظ (كالركب).

(٢) الكتاب (٣٨٣/٢).

(٣) في ر، وظ (يبي، يين).

(٤) في ر، وظ (يبي، يين).

(٥) الكتاب (٣٨٣/٢)، قال: (وأما من قال: صَلَاة وعَبَاة، فإنه لم يجيء بالواحد على الصلأ والعباء كما أنه إذا قال: خُصِيَّان لم يشنه على الواحد المستعمل في الكلام، ولو أراد ذلك لقال: خصيتان)، وانظر: المقتضب (٤١/٣)، والمنصف (١٣١/٢).

خُصِيَّةٌ بل جعله كأنه اسم ليس له واحد كَمَذْرَوَانِ وَثَنَايَانِ^(١)، على ما مضى فيما سلف من الكتاب^(٢)، فكما أن واو مَذْرَوَانِ لما أخرجها بناء الاسم على حرف الثنية عن وقوعها طرفاً صحت^(٣) صحتها حيث يقع بعدها ما لا يقدر فيه الانفصال بوجه، وهو الألف والنون في عُنْفُوَانِ إذ لا يكون الألف والنون الكائنان للبناء كَحَرَفَيِ الثنية بكونهما/ منفصلين في موضوع^(٤)، الكلام ٢٨٥/ب كذلك لما قدر بناء صَلَايَةٍ على التاء صار كالحرف الذي ليس من شأنه أن يفصل عن الكلمة بوجه، ويكون الصلاة بمنزلة ما ليس من لفظ الجمع كالنَّبَلِ والسَّهْمِ مثلاً أعني أنها تنفرد بأمرها حتى كأنها من غير لفظ الصَّلَاءِ، وعلى هذه الطريقة قالوا: قَلَنْسُوءَ وَعَرْقُوءَ فصَحَّحُوا، وإن كان يَجِيءُ الجمع^(٥) فيهما بحذف التاء نحو: القَلَنْسِي^(٦) والعَرْقِي؛ لأنهم لم يجعلوها في حكم ما بني على الجمع، ولكن جعلوا الواحد منفرداً برأسه، وقدرُوا لزوم التاء، فصارت الواو حشواً وجرتا مجرى ثُرُقُوءَ وَقَمَحْدُوءَ^(٧)، مما لم يأت فيه جمع بسقوط التاء، وجملة القول أن حكم الطرف مبني على اتصال الزيادة اللاحقة وانفصالها، فإذا كانت في تقدير المنفصل لم يعتد بها، وكان دخولها كلا دخول والحال في هذا لا يخلو من ثلاثة أوجه:

(١) انظر: الكتاب (٣٨٣/٢).

(٢) انظر: ٣٦٩ (٤٠/ب).

(٣) في روظ (وصحت).

(٤) في ر (موضع).

(٥) في أ (الجميع).

(٦) قال سيويه في (٣٨١/٢)، (وقالوا: قَلَنْسُوءَ فَأَثْبَتُوا، ثم قالوا: قَلَنْسٍ فَاذْبَلُوا مكانها الياء لما

صارت حرف الإعراب).

(٧) انظر: سرعة صناعة الإعراب (٦١٦).

أحدها: أن تكون الزيادة مما لا أصل له في الانفصال، فهي تبطل الطرف في كل موضع، والثاني: أن تكون زيادة تستحق الاتصال في موضع ولا تستحقه في موضع^(١)، آخر، وهي بحسب ذلك تزيل الطرف مرة ولا تزيله أخرى.

والثالث: أن تكون الزيادة مما لا أصل له في الاتصال؛ فهي لا تؤثر في حديث الطرف، ويكون سقوطها وثبوتها سواء فإن كان لها تأثير ففي النادر. فالأول كل زيادة كان من سبيلها أن تصاغ عليها الكلم، وكانت بمنزلة الحروف الأصول في أن الصيغة تبطل بسقوطها، ومثالها الألف والنون الكائنان في نحو: عُنْفُوَان من شأنها أن تقع الصيغة معها، فلا يكون هاهنا صيغة مستقرة على معنى، ثم تدخلها الألف والنون، فلا يوجد نحو: سَعْدٌ وَسَعْدَانٌ وَزَعْفَرٌ وَزَعْفَرَانٌ بل هما بمنزلة الزيادات الواقعة في حشو الكلم وأوائلها كالألف في فَاعِلٌ مثلاً والميم في مَفْعُولٌ، والهمزة^(٢) في أَفْعَلٌ^(٣)، وأَفْعَالٌ، وما جرى ذلك المجرى في استحالة الانفصال فيها إذ القصد في زيادة الألف في فاعل أن يكون اسم من فعل (على)^(٤)، هذه الهيئة المخصوصة، والتعرض لتقدير السقوط والزوال قصد إلى مناقضة الواضع في أبنيته وإبطال مقاصده، وكذلك المقصود في عُنْفُوَان أن يكون اسم ابتداء الأمر^(٥)، على هذه الصيغة، فاعتراضك عليه

(١) (موضع) ليست في روظ.

(٢) في أ (من).

(٣) في أ (أفعال).

(٤) (على) ليست في (أ).

(٥) في أ (للأمر).

بما يفصل عنه الألف والنون كاعتراضك على حروفه الأصول وحرركاتها نحو:

أن تحاول مثلاً نقل العين التي هي فاء ^(١) إلى حرف/ آخر أو تجعل مكان الضمة ٢٨٦/أ فيها كسرة، وذلك بين الإحالة، فلما كان كذلك صار الواو كأنها في موقع النون مثلاً من حيث لم يكن لحكم الطرف فيها وجه، ومن ذلك قولهم: رجل عَيَّاء ^(٢)، هو فعَلاً ^(٣)، من العَيِّ، وقد وقعت الياء الثانية، وهي لام بعد ألف مزيدة كما ترى إلا أن ألف التأنيث الممدودة بعدها، وهي مما تجيء متحدة مع الصيغ، فلا يكون هنا نحو: صَحْرَ وصَحْرَاءَ وحَمَرَ وحَمَرَاءَ.

فلما كان كذلك صارت الياء حشواً، فلم تهمز، وكذا قولهم في جمع شَهَوَان: شَهَاوَى ^(٤) ^(٥)، قد صحت الواو مع كونها لاما وبعد ألف مزيدة؛ لأن الألف بعدها ليست بزيادة أتت الصيغة بعد أن استقرت، ولكن من حكم فَعْلَان أن يجمع على فَعَالَى، فهي بنية مخصوصة، ومثال مقصود كسائر الأمثلة، ولم يكن على فَعَالٍ، ثم ضم إليه الألف فاعرفه. الثاني من الوجوه الثلاثة: وهو أن تكون الزيادة منفصلة مرة، ومتصلة أخرى في تاء التأنيث، فإنها تأتي مرة لنقل الكلمة من حال إلى حال، فتدخل الصيغة بعد استقرارها، وتجيء أخرى مصوغاً عليها الكلمة في أول أحوالها، فإذا كانت داخلة على الكلمة بعد أن

(١) في روظ (فاؤه).

(٢) عَيَّاء: الفحل الذي لا يهتدي لضراب طروقه، وقيل: هو الذي لا يضرب ولا يلقيح وكذلك هو من الرجال، تهذيب اللغة (٢٥٩/٣).

(٣) انظر: الكتاب (٣٢٠/٢)، والأصول (١٩٥/٣).

(٤) قوم شهاوى: ذوو شهوة شديدة للأكل، تهذيب اللغة (٣٥٥/٦).

(٥) في روظ (نهاوى وشهوى جمعها أيضاً على شهاوى قد).

استقرت على صيغة كان حكمها الانفصال من حيث إنك تقول في ضاربة وقائمة: ضارب وقائم فتسقطها، وإذا كانت قد صحبت الصيغة من أول الأمر نحو: العُرْفَة والظُلْمَة كانت متصلة لكونها بمنزلة تاء عِفْرِيت في اللزوم إذ لم يكن عُرفٌ وظلمٌ، ثم عُرفَة وظلْمَة كما لم يكن عِفْرِي، ثم عِفْرِيت، ولما كانت هذه حالها أبطلت الطرف في موضع، ولم تبطله في موضع آخر، فقلت: نهاية وعَدَاوَة وعِلَاوَة، فصحت؛ لأن التاء من جملة الصيغة إذ ليس هاهنا نهاي مستقرًا على شيء ثم تدخله التاء كما لم يكن عُرفَة، وتقول: سقاء وسَقَاءَة وعَدَاء وعَدَاءَة، فتهمز؛ لأن التاء دخلت بعد استقرار الصيغة من حيث إن فعَّالاً اسم فاعل كضارب إلا أنه للمبالغة، وكذا قلت: أُعْطِي إعْطَاءَة واحدة وانجَلِي انْجِلَاءَة؛ لأن الأصل إعْطَاء وانْجِلَاء، ثم أدخلت التاء لتنقل المصدر من الإبهام إلى التوكيت كما نقلت اسم الفاعل ونحوه من التذكير إلى التأنيث، وهكذا الصَّلَاء والصَّلَاءَة قد دخلت التاء على الصيغة المستقرة على الجنس، فأفادت فيه الأفراد والتخصيص بعد الجنسية المطلقة والعموم.

والوجه الثالث: وهو أن تكون الزيادة ما/ لا حظ له في الاتصال، فلا ٢٨٦/ب

يقع بها اعتداد في ثلاثة أشياء حرف التثنية وحرف الجمع وياء النسب، تقول: كِسَاءَان ورِدَّاءَان وفي عَطَاء اسم رجل: عَطَاءَان وعَطَاوُون وفي عَدَاء ونحوه عَدَاءَان وعَدَاوُون وعَدَاءَات وكِسَائِي ورِدَائِي، فتدع الإعلال على ما كان عليه قبل لحاق هذه الزيادات؛ لأن هذه مما لا أصل له في الاتصال، فحكم الطرف لا يبطل بها، وقول من قال: كِسَاوِي وكِسَاوَان أبدل^(١)، الواو^(٢)، من الهزمة،

(١) في ر، وظ (إبدال).

(٢) في ر (للاو من الهمز).

وليس بتصحيح يدل على ذلك قولهم: رِدَاوَان وَرِدَاوِيّ، فلو كانت الواو ثمّ لام الفعل صححت وأعيّدت، لوجب أن يؤتي هنا بالياء، فيقال: رِدَايَان وَرِدَايّ، وإذا تأملت وجدت هذه الزيادات تترتب في اللزوم وضده على المعاني الجالبة لها، فلما كان المعنى الجالب للزيادة في عُنفُوَان قصد المسمي أن يكون الاسم على الصيغة المخصوصة، وكان ذلك معنى لا يتصور زواله من حيث إن الأوضاع لا تقع على شريطة التبديل كان الانفصال مستحيلا فيها، ولم يكن لها إلا الجري على حكم اللزوم، وصحبة الكلمة في أول حالها، ولما كانت التثنية والجمع والنسب معاني عارضة لا يكون من شأنها أن تلزم الأشياء في مبادئها، إذ يتصور التثنية والجمع اللذان حقيقتهما ضم الشيء إلى غيره بعد استقرار الشيء في نفسه وكذا تكون النسبة إلى الشيء بعده كانت هذه الزيادات المحتلّة لها في حكم الانفصال وخارجة عن حد اللزوم، وصارت تدخل على الصيغ بعد أن تستقر وفي ثاني حالها فقل: ضارب، ثم ضاربان وضاربون، وبصرة وبصريّ وهاشم، ثم هاشميّ.

وأما تاء التانيث، فأخذت الحكمين معاً لوقوع كل واحد من المعنيين فيها، فلما كانت للفصل بين المذكر والمؤنث كان حكمها الانفصال؛ لأن جالبها الذي هو الفصل لا يلزم في أول الحال من حيث إن الاسم يقع أولاً للمذكر، ثم ينتهي إلى المؤنث فيحتاج إلى الفرق، ولو وقع أولاً للمؤنث لم يحتاج إلى فصل بل لم يتصور ذلك من حيث إن الفصل لا يكون إلا بعد الاشتراك، والاشتراك يحصل في الحالة الثانية، وكذا موجبها في المصدر، والواحد من الجنس عارض في ثاني الحال؛ لأن توقيت المصدر وتحديدّه بالمرة والمرتين نحو: الضربة الواحدة لا يتصور إلا بعد ثبوت المصدر على الإطلاق والعموم، فما ^(١)، لم

(١) في أ (فلما).

يعرف/ الضرب جنسا لم يعرف ما هو جزء منه، وكذا الدلالة على الجزء من ٢٨٧/أ
الجنس يستحيل كونها إلا بعد استقرار الاسم على الجنس، فما لم يتقرر التمر
على حد الجنسيّة لم يعلم الحبة منه، وكان بمنزلة أن تقول: هذا جزء من شيء لم
يعرف وجوده بعد، فلما كان كذلك صارت التاء في الصَّلَاة والانجِلَاءَ كياء
النسب في كونها عارضة غير معتد بها؛ لأن النسبة التي هي موجبها عارضة
فاعرفه.

ولما كانت ^(١)، التاء في نحو النَّهْيَةِ لقصد الواضع أن يكون البناء عليها،
وأن يقع على فَعَالَةٍ لا فِعَالٍ، وفي غُرْفَةٍ أن تكون على فُعْلَةٍ لا فُعلٍ صار ذلك
بإزاء قصده أن يكون عِفْرِيَتٍ على فِعْلِيَتٍ دون فِعْلَى وأن يكون عُنْفُوَانٍ على
فُعْلُوَانٍ، فلزمت بحسب لزوم الموجب إلا أن في تاء التأنيث أمراً يذهب بها إلى
شيء من حكم الانفصال ليس ذلك في عِفْرِيَتٍ ونظائرها، وذلك أن تاء النَّهْيَةِ
وَالْغُرْفَةِ وأشباهها، وإن لم تكن بمنزلتها في ضارِبَةٍ من حيث لا يراد بها فصل
مؤنث من مذكر، فإنها تفيد التأنيث على الجملة من حيث إن القصد أن يكون
الاسم المصوغ عليها في حكم ما تحته مؤنث، وذلك الحكم أنك تؤنث ما
تسند إليه وتجريه عليه، فتقول: حَسُنَتِ الْغُرْفَةُ وَغُرْفَةٌ حَسَنَةٌ، وهي الغرفة
فتعاملها معاملة المرأة والناقاة، والتأنيث هو المعنى الذي أوجب كونها منفصلة في
الأصل، وإذا كان كذلك كان وجوده فيها من الوجه الذي ذكرت موجبا
قصورها عن أن تبلغ مبلغ تاء عِفْرِيَتٍ ونحوها في الاتصال ودالاً على أن لها حظاً
من حكم الانفصال ليس لتاء عِفْرِيَتٍ، ألا ترى أن التاء الكائنة في عِفْرِيَتٍ ليس

(١) في ر، وظ (كانت أعني التاء).

فيها معنى أوجب لها الانفصال في غير هذه الحال، فيدعى بقاء ذلك الحكم معها بل هي متمحضة للبناء وتخصيص الصيغة فاعرفه.

فإن قلت: ما بالك جعلت حرف التثنية مما لا أصل له في الانفصال؟ وقد جاء مبنيًا عليه الاسم في نحو: مَذْرُوءَانِ كما جاء التاء في التَّهْيَاةِ، ومن أين لم يقل: إنه يكون منفصلاً مرة ومتصلاً أخرى كما قلت في التاء؟

فالجواب: أن ذلك لا يصح اعتقاده لما عرفتكَ في ^(١) باب التأنيث من أن بناء الاسم على التثنية ليس بقياس ^(٢)، كبنائه على التأنيث من حيث إن التأنيث قد ارتفعت حقيقته في التَّهْيَاةِ. وحقيقة ^(٣)، التثنية باقية في مَذْرُوءَانِ ونحوه،

وإبطال الحكم مع زوال الحقيقة قوي في / القياس، وهو مع بقائها يضعف؛ لأن ٢٨٧/ب الأحكام تتبع الحقائق أبداً، وعرفت أيضاً أن هذا المعنى كان السبب في قلة نحو: مَذْرُوءَانِ وكثرة نحو: التَّهْيَاةِ، فالأسماء المصوغة على تاء التأنيث تتسع سعة ظاهرة نحو: العُرْفَةُ والظُّلْمَةُ والإِدَاوَةُ والسَّعَايَةُ والرَّعَايَةُ والرَّمَايَةُ والكِنَايَةُ، وغير ذلك مما لا يحصى، ونحو: مَذْرُوءَانِ لا يتجاوز أربعة أحرف مَذْرُوءَانِ وثَنَائِيَانِ وخُصَيَّيَانِ وأَلْيَانِ على أن منهم من يجعل خُصَيَّيَانِ وأَلْيَانِ على الظاهر، ويزعم أن الواحد خُصْيٍ وأَلْيٍ ^(٤)، وإذا كان الأمر على ما وصفت علمت أن حرف التثنية لا ينبغي أن يتزل منزلة التاء في الحكمين معاً؛ لأن هذا الحكم الذي هو تقدير اللزوم كان نادراً فيه، ومفقوداً من جهة المعنى في الحقيقة لم يقع به اعتداد، وهذا

(١) في ر، وظ (من).

(٢) انظر: ٧٠٢.

(٣) في أ (حقيقته).

(٤) انظر: المقتضب (٤١/٣)، والمنصف (١٣١/٢).

أردت بقولي في أول هذا الفصل: ما حقه الانفصال فلا يكون له تأثير إلا في النادر^(١)، فاعرفه.

فإن هذه المسألة أعني مسألة الطرف مشكلة كثيرة الشبه، واعلم أن هذا الاختلاف واحتمال الوجهين يكون ما دام بعد حرف اللين زيادة، فأما إذا وقع في الطرف الصحيح^(٢)، نحو: الكِسَاء والصَّلَاء والقَلَنْسِي، فليس إلا الإعلال، فأما ما أنشدته أبو عثمان من قول الشاعر:

إِذَا مَا الْمَرْءُ صَمَّ فَلَا يُنَادَى وَأَوْدَى سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا
وَلَا عَبَّ بِالْعِشْيِ بَنِي بَنِيهِ كَفَعَلَ الْهَرُّ تَحْتَرُّ الْعِظَايَا^(٣)

(١) انظر: ١٥١٨ (٢٨٥/ب).

(٢) في ر، وظ (الصريح).

(٣) بيتان من البحر الوافر، اختلف في قائلهما فقليل: إنه المستوغر وهو عمر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن مرة، المؤلف والمختلف (٢١٣).

وقيل: إنه أعصر واسمه قنبة بن سعد بن قيس عيلان بن مضر، معجم الشعراء (٤٦٦)، نسب إلى المستوغر في: طبقات فحول الشعراء (٣٤)، والمؤلف والمختلف (٢١٣)، وأمالى المرتضى (١/١٧٠)، والكنز اللغوي: (٥٦).

ونسب إلى أعصر في اللسان (حمى) رواية عن الأصمعي.

الشاهد: قوله: "العِظَايَا"، شبه ألف النصب بهاء التأنيث فصحح الياء وإن كانت طرفا ووجه الشبه بينهما أن الهاء يفتح ما قبلها، كما أن الألف كذلك، وأن الهاء نجوى لمعنى كما أن الألف كذلك وأن الهاء زائدة والألف كذلك.

ووردا بلا نسبة في الأصول (٤٦٩/٣)، وضرورة الشعر (١٤٠)، والخصائص (٢٩٢/١)، (٣٧٦/٢)، فيهما الأخير، وسر صناعة الإعراب (١٦٥) (الأخير)، والمحتسب (٧٧/١)، عجز الأخير، والمنصف (١٥٥/٢)، الأخير، والمخصص (١٧/١٥)، الأخير، والقوافي (١٧٦، ١٧٧)، وإصلاح الخلل (٤٠٤)، وضرائر الشعر: (٢٣٠)، واللسان (لمن).

فليس مما يعتد به، وإنما هو من الشاذ النادر، وحمل على وجهين:

أحدهما: أن يكون قلب الهاء ألفاً كأنه قال: العَطَاية ثم العَطَايا.

والثاني: أن يكون تنزل ألف الإطلاق منزلة التاء للزومه في الشعر، فيصير الياء كأنها وقعت حشواً، فلا تهمز، فكيف تصرف الأمر، فليس هو مما يعرج عليه، ولا هذا التعليل مما يقع به اعتداد، وإنما يذكر هذا النحو لئلا يغتر به من لا يعرف الأصول، فيظن أنه مما يجوز استعماله.

قال صاحب الكتاب:

"وإذا سكن ما قبل الياء والواو اللتين هما لا ما صَحَّحْنَا فجرتا بحرى الصحيح، وذلك نحو: غَزَوْ وَدَلَوْ وَنَحْيَ وَظَنِّي؛ لأنه إذا سكنت العين لم تجتمع الأمثال، فاحتملت الياء والواو الحركات لضعف ما قبلهما بالسكون، فإن كان الساكن الذي قبل الآخر ألفاً زائدة انقلبت الواو والياء همزتين، وذلك نحو: الْعَلَاءَ وَالْقَضَاءَ؛ لأن الألف لما / كانت زائدة صارت اللام كأنها ^(١)، وليت الفتح كما وليتها في عَصَا وَرَحَى، ألا ترى أنهم ^(٢) قالوا: عُتِي ^(٣) وَمَرْضِي وَعِصِي، فقلبوا كما قلبوها في أَحَقَّ حيث كانت الواو زائدة، فإن كانت الألف غير زائدة صحت، وذلك نحو: غَايَةَ وَرَايَةَ ^(٤)، وَوَاوٍ ^(٥)؛ لأنها لم تَلِ فتحة العين كما وليتها في باب قَضَاءَ" ^(٦).

(١) في التكملة مرجان (وكأنها قد)، وفي التكملة شاذ لي (كأنها قد).

(٢) في التكملة مرجان (ألا تراهم).

(٣) في التكملة مرجان (عمي).

(٤) انظر: المنصف (١٤١/٢).

(٥) في التكملة شاذ لي (وواو وآية وآي).

(٦) التكملة شاذ لي (٢٦٧)، والتكملة مرجان (٥٩٩، ٦٠٠).

قال المفسر:

قد^(١) تقدم في صدر الكتاب أن نحو: غَزَوْ وَظَنِي يَجْرِي مَجْرَى الصحيح لسكون ما قبل الياء والواو وبيننا العلة فيه^(٢)، فأما الواو والياء إذا وقع قبلهما^(٣) ألف مزيدة فقلبا همزة نحو: كِسَاءٌ وَقَضَاءٌ وَالْأَصْلُ قَضَايَ، وَكِسَاوُ، فقد تقدم في باب البدل من التصريف أنه على وجهين^(٤)، واستدل أبو علي^(٥)، على قوة أحد الوجهين، وهو أن يكون الألف بمنزلة الساقط حتى كأن الياء والواو قد وليتا الفتحة، فتقلبان ألفين كما قلبتا في عَصَا وَرَحِي، ثم يجتمع ألفان هذه المنقلبة وألف فِعَالٍ الزائدة، فتقلب الثانية همزة؛ لأنهم قالوا: عُصِيَّ فِي عُصْوٍ، فقلبوا الواو الأخيرة؛ لأن الواو التي قبلها مدة زائدة، فلم يعتد بها، فصار الواو الثانية التي هي لام للفعل كأنها وليت الضمة، فصار في التقدير عُصُوٌّ مِثْلَ أَحْقُوٍّ، فقلبت الواو ياء كما قلبت في أَحْقِي، ولما صار الواو التي هي لام إلى الياء وجب أن يصير إليه الواو الزائدة لوقوعها ساكنة قبل الياء، فقلبت: عُصِيَّ، وكذلك ألف قَضَاءٍ لما كانت زائدة لم يعتد بها، فصار حرف اللين كأنه قد ولي الفتحة التي قبل الألف كما كانت واو عُصُوٍّ قد وليت الضمة في الصاد، وإذا كانت الألف غير زائدة، (لم تقلب)^(٦)، نحو: آي وَرَايَ لِأَجْلِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي

(١) لم يذكر "اعلم" التي يذكرها عند بداية الشرح.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (١٥٦، ١٥٧).

(٣) في أ (قبلها).

(٤) انظر: ١٢٩٩.

(٥) في ر، وظ (أبو علي هاهنا).

(٦) (لم تقلب) ليست في أ.

حكم الساقط، (فلا تلي الياء الفتحة في التقدير، فكيف تكون في حكم الساقط)^(١)، وهي عين الفعل، وكذا "واو" في اسم الحرف لا تصير الواو الأخيرة همزة كما صارت في كِسَاء؛ لأن الألف التي قبلها عين الفعل، وهي تفصل بين الواو والفتحة لفظاً وتقديراً أما اللفظ، فظاهر، وأما التقدير، فهو أنه عين الفعل وعين الفعل لا يكون في حكم الساقط، والألف في قَضَاء تفصل بين الفتحة وحرف اللين لفظاً لا تقديراً من حيث إنها زائدة، وهي في الحكم كالساقط، وقولهم: حُوٌّ في جمع أَخَوَى نظير رَآي وآي^(٢)، من حيث إنك لم تقلب الواوين مع كونهما طرفاً في جمع؛ لأن الواو الأولى عين فعل، فلا تحتل تقدير السقوط كما احتملته الأولى في عُصُوٍّ لما كانت / مدة مزیدة، وإذا كان ٢٨٨/ب كذلك لم تكن الواو في تقدير مجاوزة الضمة، فيلزم قلبها على حد أدلِّي في أدلُو، وقد مضى بيان الوجه الثاني وما يتعلق به وأنه لم يصح إذا دخل التاء نحو: النَّهَآيَة، وذكر أبو علي نحو: غَايَة وغرضه أن الألف الواقع قبل حرف اللين إذا كان أصلاً لم يقلب حرف اللين همزة بوجه، فلا يكون في نحو: غَايَة همزة دخل التاء أو لم يدخل لا أن نحو: غَايَة يترك همزة مع كون ألفه أصلاً لأجل ما تقدم من أن التاء إذا دخل على حرف اللين لم يهمز في أكثر الأحوال، فإن كان الألف الواقع قبله زائدةً نحو: النَّهَآيَة لخروجه عن الطرف وحكمه، ولو ذكر

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

(٢) قال المازني: (وإذا كانت الألف ثانية وبعدها الياء لم تهمز الياء، وذلك نحو: ثَايَة وَطَايَة وَرَايَة لأنهم لو همزوها جمعوا على الحرف إعلال العين وإعلال اللام، ففروا من ذلك لما رأوه إجحافاً مفراطاً، وكذلك إن حذفت الهاء فقل: ثاي وَرَاي وَطَاي)، المنصف (١٤٠/٢، ١٤٤).

بدل غَايَةٍ ورَايَةٍ آي ورَايٍ لكان أوضح من حيث لا يتوهم أن التصحيح لأجل الياء ولكن غرضه ما ذكرت لك.

قال صاحب الكتاب:

وأما النَّفْيَانِ^(١)، والنَّزْوَانِ^(٢)، فإنما صحتا لسكون ما بعدهما، وهو الألف، ولو لم يصح لأشبهه فعلاً^(٣)، من غير الياء والواو، وأما صحته في باب العين نحو: الطَّوْفَانِ، فلأنه خرج بزيادة الألف والنون من شبه الفعل كما خرج بألف التأنيث منه في قولهم: صَوْرَى^(٤)، وحَيْدَى^(٥)، وَدَارَانَ وَمَاهَانَ^(٦)، شاذ^(٧)، عن الجمهور^(٨).

-
- (١) النَّفْيَانِ: نَفْيَانِ السحاب ما نفى من مائة فأساله، ونفيان السيل: ما فاض من مجتمعه كأنه يجتمع في الأنهار والإخازات ثم يفيض إذا ملأها فذلك نفيانه، تهذيب اللغة (٤٧٦/١٥، ٤٧٧)، وانظر: المنصف (٧١/٣)، واللسان (نفي).
- (٢) النزوان: الارتفاع. المنصف (٦٠/٣).
- (٣) انظر: المقتضب (٢٦٠/١)، والمنصف (١٣٥/٢، ١٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٦٦٨).
- (٤) صَوْرَى: اسم ماء. المنصف (٥٩/٣).
- (٥) حَيْدَى: هو الكثير المحيد عن الشيء المنصف (٥٩/٣)، وانظر: الكتاب (٣٧٠/٣)، وشرح الشافية (١٠٥/٣)، والمتع (٤٩٢).
- (٦) دَارَانَ: اسم رجل، وَمَاهَانَ مثله الكتاب ٣٧١/٢ والمنصف (٦١/٣)، وانظر: الأصول (٢٨٩/٣)، وشرح الشافية (١٠٦/٣)، والمتع (٤٩٢).
- (٧) قال ابن عصفور في المتع (٤٩٢)، (فلم تعتل إلا ألفاظ شذت تحفظ ولا يقاس عليها وهي دَارَانَ، وَهَامَانَ وَحَادَانَ، وذلك أنهم شبهوا في هذه الأسماء الألف والنون بتاء التأنيث، فكما أن تاء التأنيث لا تمنع الإعلال في مثل دَارَةٍ وَلَآيَةٍ وقارة، فكذلك الألف والنون، ووجه الشبه بينهما أنك تحذفهما في الترخيم كما تحذف التاء، وكذلك أيضاً تحقر الاسم ولا تعتد بالألف والنون كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث).
- (٨) التكملة شاذ لي (٢٦٧)، والتكملة مرجان (٦٠٠).

قال المفسر:

اعلم أن تصحيح الواو والياء في التَّفْيَانِ والتَّزْوَانِ لأجل أنك لو قلبتهما ألفين لا لتقى الألف المنقلبة عن حرف اللين مع الألف الزائدة التي قبل النون، فكان يجب سقوط أحد الألفين، فيصير إلى تَفَانٍ وتَزَانٍ، فيشبه فعلاً من تركيب نَزَنٍ وتَفَنٍ مثلاً، فلما كان يؤدي القلب إلى تغيير البناء ترك ولزم التصحيح كما أنهم قالوا: قَاوَلَ فلم يقلبوا الواو بوجه؛ لأنه كان يؤدي إلى حذف، وليس من حيث إنك تقول: قال فيلتبس فاعَل يَفْعَل، وأما الطَّوْفَانِ فالواو فيه عين، وليس في اللفظ ما يمنع من القلب؛ لأن ما قبل الواو مفتوح، وما ^(١) بعده متحرك، فلو قلت: طَافَانِ أمكن ولم يلتبس، وعلم أنه فَعْلَانِ كما يُعْلَمُ أن قَالَ فَعَلَ، وقد ذكروا في تصحيحه وجهين:

أحدهما: أن التصحيح لما لزم في المَعْتَلِّ الأضعف، وهو المَعْتَلُّ اللام حمل المَعْتَلِّ الأقوى وهو المَعْتَلُّ العين عليه فقل: الطَّوْفَانِ كما قيل: التَّزْوَانِ كرهوا أن يصح الأضعف ويعتل الأقوى، فيكون بعكس ما أصْلُوهُ من تفضيل العين على اللام لكونها وسطاً، ألا ترى أنهم لما جعلوا العين واللام معا حربي علة نحو: طَوَّيْتُ، ثم أرادوا الإعلال أعلُّوا / اللام وصححو العين، وكذا إذا أرادوا أن ٢٨٩ / أ يحذفوا من الكلمة حذفوا اللام دون العين كدَمٍ وَيَدٍ.

والثاني أن الاسم فرع على الفعل في الإعلال ^(٢)، فيَعَلُّ إذا شابهه نحو: أن يُعَلَّ بَابٍ وذَار لموازنته قَالَ وَبَاعَ وَمَعَّاشَ وَمَقَالَ لمشابهته أَقَالَ ^(٣)، والطَّوْفَانِ

(١) في أ (وما تحرك بعده).

(٢) في ر، وظ (الاعتلال).

(٣) في أ (قال).

قد خرج من شبه الفعل بالألف والنون، فلا يشبه مثالا من الفعل، فلما كان كذلك ترك إعلاله، وأثبت على التصحيح الذي هو الأصل، وشبهه بصَوْرَى وحَيْدَى من حيث إنهما خرجا بألف التانيث من شبه الفعل، فلم تقلب الواو والياء فيهما، فيقال: حَادَى وصَارَى كما قلبت في بَابٍ ودَارٍ إذ وازن قَالَ وبَاعَ، فإن قلت: فَهَلَّا صححتهم نحو: عَلَاة فتقولوا: عَلَوَة لأجل أن تاء التانيث تخرجه من شبه الفعل إذ لا يكون فيه التاء على هذا الحد.

فالجواب: أن تاء التانيث زيادة موضوعة على الانفصال في الأصل، فلا يعتد بها في نحو: عَلَاة ونَوَاة، فتجرى مجرى مالا تاء فيه، وإذا كان كذلك أشبه الفعل نحو: غَزَا ورَمَى فيعمل هذا، والتاء تدخل الفعل على كل حال، فتتزل تاء عَلَاة منزلة التاء في غَزَتْ ورَمَتْ إذ الأصل غَزَات ورَمَات، فهو كَعَلَاة وقَطَاة، وكذلك نحو: قَامَة وسَاعَة بمنزلة قَامَتْ وبَاعَتْ، فدخول التاء كيف يخرج من شبه الفعل وهو موجود فيه، وليس كذلك ألف التانيث والألف والنون؛ لأن ذلك لا يكون في الفعل بوجه، فالاسم بهما يخرج من شبه الفعل.

وأما مَاهَان ففيه قولان: أحدهما: أنه شاذ وكذلك دَارَن. والآخر: أنهما أعْجَمِيَّان، فلا اعتداد بها قال شيخنا: ويجوز أن يكون قَدَّر الكلمة معتلة أولا نحو: مَاه ودَار، ثم ألحق الألف والنون كما أن من قال: الصَّلَاة والْعِبَاة أعلمهما أولا نحو: الصَّلَاة والْعِبَاة، ثم أدخل التاء، وهذا في التاء صحيح^(١)؛ لأنه زيادة منفصلة، فيجوز أن تقدر دخولها بعد استقرار الكلمة على الوجه الذي تقدم، والألف والنون ليس مجراهما هذا المجرى؛ لأن الكلمة تصاغ عليهما، ولا يكاد

(١) في ر، وظ (أشبه).

يَجِيءُ سَعْدٌ وَسَعْدَانٌ مِثْلَ ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ؛ فَالْأَقْوَى فِي مَا هَانُ وَدَارَانُ أَنَّهُمَا
أَعْجَمِيَانِ ^(١).

قال صاحب الكتاب:

"وَإِذَا كَانَتْ الْوَائِ لَا مَا وَقَبْلَهَا كَسْرَةً، فَلَيْسَ فِيهِ ^(٢)، إِلَّا الْقَلْبُ، وَذَلِكَ
نَحْوُ: غَازِيَةٍ وَمَحْنِيَةٍ ^(٣)، وَلَمْ يَجْزِ فِيهِ (غَيْرِ) ^(٤)، الْقَلْبُ إِذْ قَلْبُهَا لِلْكَسْرَةِ ^(٥)، مَعَ
حِجْرِ حَرْفٍ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِمْ: هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَاً، وَهُوَ مِنْ دَنَوْتُ وَقَالُوا:
قَنِيَّةً ^(٦)، وَهُوَ مِنَ الْوَائِ ^(٧).

قال المفسر:

أَعْلَمُ أَنَّ غَازِيَةَ وَمَحْنِيَةَ/أَصْلُهُمَا ^(٨)، غَازِوَةٌ وَمَحْنُوَةٌ لَكِنَّ الْوَائِ إِذَا
وَقَعَتْ لَا مَا وَقَبْلَهَا كَسْرَةً انْقَلَبَتْ يَاءً، وَذَلِكَ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ حَكْمِهَا أَنْ
تَتَحَصَّنَ بِالْحَرَكَةِ، وَتَمْتَنِعَ بِقُوَّتِهَا مِنْ جَذْبِ الْكَسْرِ لَهَا إِلَى الْيَاءِ، فَتَصَحَّ كَمَا
صَحَّتْ فِي عَوْضٍ، فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ لَا مَا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ السَّاكِنَةِ الْوَاقِعَةِ حَشَوًّا فِي

(١) فِي ر، وَظ (وَدَرَانُ فَيُقَالُ: أَنَّهُمَا).

(٢) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذٌ لِي (فِيهَا).

(٣) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣٨٣/٢)، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (٥٨٧، ٧٣٤، ٨١٩)، وَالْمَنْصَفُ
(١٣٦/٢).

(٤) (غَيْرِ) لَيْسَتْ فِي (أ).

(٥) فِي أ (الْكَسْرَةُ).

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ (٣٨٣/٢)، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ (٧٣٦).

(٧) التَّكْمَلَةُ شَاذٌ لِي (٢٦٧، ٢٦٨)، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَانُ (٦٠٠، ٦٠١).

(٨) فِي أ (أَصْلُهَا).

قلب الكسرة إياها (ياء) ^(١)، وذلك أن اللام طرف والطرف موضع التغيير على ماضى في غير، موضع، ثم إن اللام موضع يكثر فيه قلب الواو ياء كأغزيت وأخواتها ^(٢)، ولأن الفتحة الكائنة في لام غازیة ومَحْنِيَّة مجتلبة لأجل تاء التأنيث، وليست بتممكنة فيه بدلالة أن التاء إذا فارقتها زالت الحركة وعاد الحرف إلى السكون، وإذا كان كذلك صار الحركة في حكم مالا يعتد به فيصير اللام من غازیة كأنه ساكن، وإذا سكن لم يكن إلا القلب إلى الياء ومعنى آخر يجمع هذه المعاني، وهو أن التاء زيادة منفصلة تلحق الكلمة، فكان أولاً غَازٍ ومَحْنٍ، ثم دخلت التاء، والقلب في غَازٍ ومَحْنٍ لازم كما ترى، فلما كانت الكلمة يلزمها هذا القلب في أول أحوالها بقي الحكم مع دخول هذه الزيادة عليها؛ لأن هذه الحالة التي هي حالة التاء فرع من وجهين:

أحدهما: أنها حال زيادة.

والثاني: أنها حال التأنيث ^(٣)، وتلك الحال أصل من حيث إنها حال تَعَرُّ من الزيادة وحال تذكير، فكان اعتبار تلك الحال وتغليب حكمها أولى، وقوى أبو علي القلب في هذا بقولهم: دُنْيَا وَقِنِيَّة، وهما من دَنَوْتُ وَقَنَوْتُ، وذلك أنهم إذا كانوا قد جوزوا قلب الواو في موضع اللام للكسرة مع وقوع حرف حاجز بينهما كان القياس أن يلزم القلب إذا وليت الكسرة اللام نحو: غَازِيَّة وَمَحْنِيَّة فاعرفه.

(١) (ياء) ليست في (أ).

(٢) من أخواتها (غازيت واسترثيت واستدثيت)، انظر: (١٠٥٢، ١٠٧٠).

(٣) في ر، وظ (تأنيث).

قال صاحب الكتاب:

"باب (١) تقلب فيه الياء إذا كانت لا ما واواً"

وذلك فعلى إذا كان اسماً نحو: تَقْوَى والبَقْوَى (٢)، وهو من تَقَيْتَ وبَقَيْتَ (٣).

قال المفسر:

اعلم أن فعلى إذا كانت اسماً ولا معها ياء قلبت الياء فيها واواً لغير علة ألا ترى أن البَقْوَى من بَقَيْتَ والتَقْوَى من تَقَيْتَ والشَّرْوَى من شَرَيْتَ والرَّعْوَى من رَعَيْتَ، وهذا كل فعلى إذا كانت اسماً.

فإن كانت صفة لم تقلب وذلك نحو: صَدَيَا وخَزَيَا في تأنيث صَدَيَان وخَزَيَان وقد بقيت الياء على حالها (٤)، كما ترى، ولم تقل: صَدَوَى / وخَزَوَى ٢٩٠/١. كما قلت: شَرَوَى، وقال صاحب الكتاب في قلب الياء في هذا الباب إلى الواو: إنهم جعلوا ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء (٥) عليها، واستطرف أبو عثمان هذا الباب، وأشار إلى قصور التعليل فيه، وأن الاعتماد على كونه محكياً

(١) في التكملة مرجان (باب ما).

(٢) البَقْوَى والبَقْيَا: هي الإبقاء مثل الرَعْوَى والرَّعْيَا من الإرعاء على الشيء وهو الإبقاء عليه، تهذيب اللغة (٣٤٧/٩).

(٣) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠١).

(٤) انظر: الكتاب (٣٨٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٨٧، ٨٨، ٥٩١، ٥٩٢)، والمنصف

(٢/١٥٧، ١٦٠)، والمتع (٥٤٢).

(٥) الكتاب (٣٨٤/٢).

عن العرب ^(١)، واستمر أصحابنا في علته على حديث التعويض، فقالوا: إن الياء لما كانت تدخل على الواو أبداً، وتسلط عليها في أكثر الكلام غلبوا الواو في هذا الموضع، فقلبوا الياء إليها ليكون ذلك تعويضا ^(٢)، لها وكائنا بإزاء ما لحقها من تسلط الياء واستيلائه، وغلبة الياء على الواو في القلب ^(٣)، ظاهرة، وذلك أن هَاهُنَا أبواباً كثيرة يستمر (فيها) ^(٤)، قلب الواو ياء، فمن ذلك كل مصدر على فِعَال نحو: الْقِيَام، وكذلك الْإِفْتَعَال وَالْإِنْفَعَال نحو: الْاجْتِيَاز وَالْإِنْحِيَاز، وكذلك كل فعل ماضٍ مبني للمفعول به مما عينه أو لامه واو نحو: قِيلَ وَغُزِيَ، في أَفْعَلَ وَفَاعَلَ وَاسْتَفْعَلَ وَفَعَلَ وَانْفَعَلَ وَأَخَوَاتِهَا من ذوات الزيادة نحو: أَعَزَّيْتُ تُعَزِّي وَغَازَيْتُ تُغَازِي وَاسْتَعَزَّيْتُ تُسْتَعَزِّي وَرَجَّيْتُ تُرَجِّي، وكذا فَعَلَ نحو: شَقِيَ وَيَشْقِيَانِ، وفي الاسم نحو: غَازِيَّة، وغير ذلك مما كل نوع منه باب واسع لا يحصر، وليس للواو دخل على الياء إلا في القليل كقلبهم الياء إذا سكنت وانظم ما قبلها نحو: مُوقِنٌ وَمُوسِرٌ، وذلك حاصل للياء بإزائه سواء في نحو: مِيعَادٌ وَمِيقَاتٌ بل الياء فيه أقوى من الواو، وذلك أن الياء قد يحتال في تخليصه من هذا القلب بأن تبدل من الضمة كسرة كقولهم في جمع أَيْيُضٌ: بِيِضٌ يُحَوِّلُونَ ضمة فُعَلَ كسرة، فلا يقولون: بُوض كُحْمَر حَرْصاً على سلامة الياء، ويعاملون السواو بالعكس من ذلك فيحولون الضمة كسرة لئلا يصح الواو وينقلب إلى الياء كقولهم في جمع دَلْوٍ: أَدْلٍ يَنْقَلُونَ أَفْعُلَ إلى أَفْعَلَ ليصير الواو ياء

(١) المنصف (١٥٧/٢، ١٦٣).

(٢) انظر: المنصف (١٥٧/٢، ١٥٨).

(٣) في القلب ليست في ر و ظ

(٤) (فيها) ليست في (أ) .

كقولهم في عُصْوٍ: عَصِي^(١)، فهذا ونحوه يقفك على فضل تغليب الياء على الواو، فإذا كان كذلك جاز أن تغلب الواو على الياء في بعض المواضع ليكون التصرف موضوعاً على اعتدال، ومصوناً عن الميل على أحد الطرفين دون الآخر، فالتعادل محمود في الأحوال كلها، وكان شيخنا يقول: لما كان الياء تدخل على الواو كثيراً غلبوا الواو في هذا الباب تعويضاً لها، فكان لها هذه الجولة، فيذكر هذه اللفظة كالملمح والمستطرف والمشير إلى أن هذا التعليل / ٢٩٠ ب/ تأنيس وتقريب، وعندى فيه، طريقة تكشف عن وجه التحقيق فيه، وتبين أن هذا القلب قياس جار على مذاهبهم المألوفة، وذلك أن القلب على ضربين: ضرب مستمر لعل توجب طرده كقلبهم الواو لسكونها وانكسار ما قبلها في مِيقَاتٍ، وإبدالهم الألف من الياء والواو إذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما كقَالَ وَبَاعَ، فالعلة هي الثقل الموجود في اللفظ بالواو الساكنة الظاهرة بعد الكسرة، والاستنكار الحاصل في توالي الحركات على حرف اللين، واكتنافها له مع أن حروف اللين منافية للحركة في أنفسها لكونها أنفاساً ومداً بدلاً أن منها ما لا يحتمل التحريك، وهو الألف، وهكذا ما رُوعي به معنى من المعاني كقلبهم الواو في أَغْرَيْتَ للزوم قلبه في تُغْزَى، وما جرى ذلك المجرى من الأحوال التي يراعى فيها التشاكل.

(١) قال أبو عثمان (فإذا جاءت الواو ثقيلة مثل هذه الواو، وكان الذي هي فيه جمعاً قلبت الواو ولم يجز ثباتها، وذلك نحو: عَصاً وعَصِيَّ وعَاتٍ وعِي، وإن شئت كسرت أول الكلمة وإن شئت ضممتها)، وقال ابن جني: (إنما كسروا فاء عَصِيَّ إتباعاً لكسر العين ليكون العمل من وجه واحد)، المنصف (٢/ ١٢٣).

والضرب الآخر من القلب والإبدال ما ليس لعله، وإنما هو لمقاربة
ومناسبة بين الحرفين كإبدالهم الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو: قلب
الهاء همزة في ماء، وقلب الهمزة هاء في هَرَقَتِ الماءَ وَهَنَرَتِ الثوبَ (وحكى
شيخنا أن أعربيا قال: كَحَلَنِي بما تُكْحَلُ به العُيُونُ الدَّاءَةُ

فهذا على فَعِلٍ مثل رجل خَافٍ^(١)، وشَجَرَةٌ شَاكَةٌ، ويجوز عندي أن
يكون وصف بالداء الذي هو المصدر في الأصل وأنت مبالغة كما قال:

وَالْحَيَّةُ الْحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا مِنْ جُحْرِهَا آمَنَاتُ اللَّهِ وَالْكَلِمُ^(٢)

وكقولهم: فَرَسٌ طَوَّعَ الْعِنَانَ وامرأة عَدَلَتْ، فيكون دَاءَةٌ فَعَلَةٌ^(٣)، بفتح
العين^(٤). وكإبدال اللام من النون في أُصَيِّلَالٍ، والأصل أُصَيِّلَانُ^(٥)، فكما أن
القلب في هذه الحروف ليست له علة غير أن الحرف لما شاكل صاحبه جاز
أن يبدل منه ليكون قد قضى حق المجانسة بينهما كذلك الياء في تَقَيَّتْ قلبت
واواً في التَقَوَّى لما بين الواو والياء من التجانس، وكفى دليلاً على تمكن هذا
النوع من القلب في كلامهم أنهم قد وضعوا باباً يستمر فيه قلب الحروف
المستقاربة بعضها إلى بعض، وهو باب الإدغام^(٦) إلا أن حروف^(٧)، اللين لما

(١) انظر: الكتاب (٣٦٨/٢).

(٢) تقدم وروده (١٤٨٨) (٢٧٧ / ب).

(٣) في أ (فعالة)، انظر: (١٤٨٨) (٢٧٧ / ب).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (٣٢٠/١).

(٦) انظر: (١٦٥١) (٣١٩ / أ).

(٧) في أ (حرف).

كان النوع الأول قد شاع فيها ولزمها في أكثر أحوالها لما يعترض عليها من الحركات المنافية لها صار هذا النوع من القلب كالغريب المستبدع فيها، فنسب إلى الشذوذ والخروج عن المعتاد.

فأما إذا راجعت الحقيقة، فليس فيه ما يوجب استنكاراً، ويقتضي نفرة،

ويمكن أن يفسر/ قول صاحب الكتاب بأن جعلوا ذلك تعويضاً للواو على وجه ٢٩١/أ يؤكد هذه الطريقة، وذلك أن الواو وإن كانت قلبت ياء في هذه الأبواب الكثيرة لعلل، فإن حق المجانسة مراعى مع تلك العلل بيان هذا أننا وإن جعلنا العلة في قلب الواو من مصدر قامَ يَقُومُ حيث قيل: قِيَامُ قصدهم أن يشاكل المصدر الفعل في الاعتلال، فإن هذه العلة تؤثر بعد أن تساعد على المشاكلة إذ لو كانت الواو مخالفة للياء غير مقاربة لها، وكانت منزلتها منها بمنزلة العين والقاف مثلاً لم يكن لهذه العلة تأثير في قلبها إليها، وإذا تقرر أن الياء لم تدخل على الواو للعلل المعلومة وحدها، واحتاجت معها إلى أدلة نحو المشاكلة كان من القياس أن يراعى للواو هذا الحق على الياء، فيقام مقامها في بعض المواضع لتكون قد أعطيت بحق مجانستها للياء عوض ما أخذ للياء منها بسبب هذا الحق، ولا يكون قد روعي الحق لإحدى الأختين، وتركت الأخرى منحوسة الحظ، ويؤكد هذا أن الهمزة لما أبدلت من الهاء في ماءٍ أبدلت الهاء من الهمزة في هَنَرْتُ وهَرَقْتُ، وكذا الحروف المتقاربة في باب الإدغام إذا أدغم واحد منها في آخر أدغم ذلك الآخر فيه في الغالب، فلما قيل: أجدت، فأدغم الدال في التاء قيل في وتدٍ ودَّ، فأدغم التاء في الدال، وهكذا الحكم الغالب في الجميع ما لم يمنع منه مانع كامتناعهم من إدغام الميم في الباء مع إدغامهم الباء في الميم لما تراه في

بابه^(١)، إن شاء الله، فالتعويض إذا فسر على هذا كان تعليلاً صحيحاً، وخرج
عن أن يكون تعلُّلاً، فإن قلت: فإذا كانت العلة في قلب الياء من التَّقْوَى هي
المشكلة، فما بال صَدَيَا وخَزَيَا لم تقلب والعلة موجودة ولا مانع يمنع.

فالجواب أنا لو قلبنا كل ياء يمكن قلبه إلى الواو، لأدى ذلك إلى إبطال
معنى القلب والإبدال، وذاك أن الإبدال يتصور بأن يُنْتَى التركيب على حرف
يستمر عليه في أحوال كثيرة، ثم يؤتى في بعض أحواله بحرف آخر، فيقال: إنه
بدل منه، فلو لم يقل: وَقَيْتَ أَقْيَ وَقَايَةَ وَرَعَيْتَ أَرْعَى رِعَايَةً لم نكن نقول في
التَّقْوَى والرَّعْوَى: إن^(٢) الواو بدل من الياء، وكذا لو لم يقل: غَزَوْتُ أَغْزُو
وَدَلَوْتُ أَذْلُو، أو دَلَوِي وَدَلَوَانِ لم^(٣) نقل في غُزِيٍّ وَأَذْلِيكَ: إن الياء بدل من الواو
هذا ولو قلب كل ياء واواً بحق^(٤) المجانسة لوجب/ أن تقلب كل واو ياء إذ لا
فضل لأحدهما على الآخر في العلة، وذلك يتنافى ويتناقض حتى لا يتصور ياء
ولا واو، وإذا ثبت هذا عرفت أن الإبدال لأجل التقارب، فهو أن ينوب
أحدهما عن الآخر في بعض المواضع، ومتى لزم أن يكون ذلك في موضع دون
موضع لم يكن لأحد أن يقول: لم خص بالاسم دون الصفة؟ إذ لو خص
بالصفة لكان هذا السؤال متجهاً على أن أصحابنا قد قالوا: إن الاسم كان أولى
بذلك قال شيخنا؛ لأنه أقوى من الصفة، فكان أحمل لهذا التغيير، واستدلوا على

٢٩١/ب

(١) انظر: ١٦٦٦.

(٢) في ر، وظ (في).

(٣) في أ (ما).

(٤) في ر، وظ (لحق).

ذلك بأنهم قالوا: جَفَنَهُ وَجَفَّنَاتٍ بالتحريك، وَصَعْبَةً وَصَعَبَاتٍ بالإسكان^(١)، فلما أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، غيروا الاسم دون الصفة؛ لأنه أمكن منها فهو أولى بأن يقع التصرف فيه، وهذا النحو من القول تقريب إذ لقائل أن يقول: إن الصفة كانت أولى بهذا التغيير من حيث إنكم أجمعتم على أن الأسماء تابعة للأفعال في الإعلال، وقلتم: إن مالا يشابه منها الفعل ولا يوازنه لم يعل كالطَّوْفَانِ، والصفة أشبه بالفعل من الاسم من حيث إن الفعل هو الأصل في الوصفية فاعتماده^(٢)، على ما قدمت، وهذا يذكر لفضل تأنيس وتحسين، وقد يجرى في كلام أصحابنا أن الياء قلب واواً في هذا النحو فرقا بين الاسم والصفة^(٣)، وذلك أيضا على سبيل التأكيد، والتقريب بمعنى أن الياء لما قلب لمراعاة حكم المشاكلة واعتبار التعويض، ولزم أن يخص بموضع دون موضع، ويكون في قبيل دون قبيل حصل منه فائدة أخرى، وهي أن انفصل الاسم من الصفة، فكانت هذه الفائدة نتيجة هذا التصرف والاعتبار، فأما أن يكون القلب للفرق خاصة قصداً فضعيف، ثم إن هذا الإبدال بمنزلة جَبَيْتُ الخَرَاجَ جَبَاوَةً من وجه، ومفارق له من وجه آخر.

أما وجه مشابهته له فمن حيث إن الواو في الموضعين^(٤)، إبدال لتقارب الحرفين فقط لا لشيء دعا إلى قلب الياء واواً كما كان في مؤسّر ومُوقِن مثلاً.

(١) انظر: المنصف (١٥٨/٢).

(٢) في ر، وظ (فالاعتماد).

(٣) انظر: المنصف (١٥٧/٢).

(٤) في أ، ود (موضعين).

وأما وجه مفارقتها له فمن حيث إنه قد جعل له في هذا الموضع باب يستمر فيه، فكل فعلى اسما يلزمها هذا الإبدال، وليس كل مصدر كان مثل جَبَاية نجد فيه ذلك، فلا يقال: رِعَاوَة في ^(١) مصدر رَعَيْت لاتفاقهما في الوزن، والمصدرية كما قيل: الرَّعْوَى والتَّقْوَى لاتفاقهما في ^(٢) / الوزن والاسمية، ثم إن ٢٩٢/أ طرده في باب يدل على أنه أمر قُصِدَ قَصْدُهُ واعتبار اعتير، وليس عن اتفاق وتغيير صدر عن مجازفة؛ لأن حكم ما هذا سبيله أن يرد في مواضع مختلفة، ولا يكون له قانون وحدٌ ونظام فاعرفه، وأحسن تفهّم هذا الفصل، فإنه موضع يغمض قليلا، ويتسرع إليه المغالطات.

قال صاحب الكتاب:

ومن هذا قولهم: العَوَى للنجم، وهو من عَوَيْت، ومعناه لَوَيْت، وأما قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾ ^(٣)، فمن هذا الباب؛ لأنه من الطُّغْيَان، وحكى أبو الحسن طَغَا يَطْغُو فهي على هذا تكون كالدَّعْوَى من دَعَوْتُ، فهذا القلب في الأسماء" ^(٤).

قال المفسر:

اعلم أنه قد تقدم بيان قلب الياء واوا ^(٥)، والآن يلزمك أن تنظر إلى كل فعلى اسما وتبحث عن أصل لامها، فإن كان ياء فاعلم أنه مقلوب، وإن كان

(١) (في) معادة في (أ).

(٢) في أ (في) الاسم والوزن والاسمية).

(٣) سورة الشمس (الآية: ١١).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠١).

(٥) انظر: ١٥٣٤.

واواً فاعلم أنه أصل، فلام الشَّرَوَى مقلوب؛ لأنها من شَرَيْتَ وشَرَوَى الشَّيْء مثله، والأشياء تقابل وتُشْتَرَى بأمثالها والرَّغَوَى من رَعَيْتَ والبَقَوَى من بَقَيْتَ الشيء أي انتظرتَه، والبَقَوَى والبَقِيَا بمعنى واحد وينشد:

فَمَا بَقَوَى عَلَيَّ تَرَكُّمَانِي وَلَكِنْ خَفْتُمَا صَرَدَ النَّبَالَ ^(١)

وهي في المعنى إلى بَقِيَ أَقْرَب منه إلى بَقَيْتَ الشَّيْء ألا تراك تقول: أَبْقَيْتَ عليه كما تقول: فعلت ذلك بَقَوَى عليه وبُقِيَا عليه غير أن بَقِيَ لا دليل فيه على كون اللام ياء من حيث إنه موضع ينقلب فيه الواو ياء نحو: شَقِي، فلذلك رجعنا إلى ما هو من هذا التركيب، وهو بَقَيْتَ الشَّيْء؛ لأنه فَعَلْتُ مفتوح

(١) بيت من البحر الوافر قائله اللعين المنقري هو منازل بن ربيعة من بني منقر ويكنى أبا أكيدر.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء (٤٠٢)، والشعر والشعراء (٤٩٩)، والاشتقاق (١٥٣).

أَبْقِيَ عليه بقيا: أشفق عليه ورحمه، صرد النبال، إخطاؤها أو إصابتها أي إخطاء نبالكما أو إصابة نبالي.

يقول: فخفتما وقع نبالي فيكما ونفوذها فأظهرتما ترك الهجاء.

الشاهد: قوله: "بَقَوَى" وقد بين الشارح وجه الاستشهاد.

ورد في: الأضداد لقطرب (١٤٣)، والأضداد للأصمعي (٦٠)، والعين (٩٨/٧)، وطبقات فحول الشعراء (٤٠٣)، والأضداد للسجستاني (١٣٧)، والشعر والشعراء (٤٩٩)، ومجالس ثعالب (٥٨٧)، والأضداد لابن الأنباري (٢٦٥)، والأضداد لأبي الطيب (٤٤٠)، وتهذيب اللغة (١٣٩/١٣)، وسر صناعة الإعراب (٥٩١)، والأفعال للسرقسطي ٣/٣٧٦، والتمثيل والمحاضرة: ٢٩٤، وأساس البلاغة (صرو)، ونسبه إلى الصلتان، والفلك الدائر ١١٤ (واللسان صرد)، والخزانة (٢٠٨/٣)، والتاج (صرد).
 روى "بقيا" في ما عدا سر صناعة الإعراب.

العين، فلا ينقلب فيه الواو كَعَزَوْتُ، فإذا وجدنا فيه الياء علمنا أنه أصل على أن معنى الانتظار متوجه في البَقَوِي؛ لأن معنى البَقَوِي على الإنسان تأخيرك أمره وانتظار ما يكون منه أو ترقب حال من الأحوال التي يرجع في فصل أمره إليها في المنتظر، والتَّقَوِي من وَقَيْت، والأصل الوقَوِي، فقلب الواو الذي هو فاء تاء كما قلب في تَقَيْت وفي التَّقِي، وأما العَوِي لاسم النجم، فمن عَوَيْت أي لَوَيْت، قال شيخنا عن أبي علي؛ لأن هذا الكوكب على صورة ألف ملوي^(١) وأنشد:

أَسْقِي الْإِلَهَ دَارَهَا فَرَوِي نَجْمُ الثُّرَيَّا بَعْدَ نَجْمِ الْعَوِي^(٢)

فَعَوِي فَعَلَى من عَوَيْت، وكان الأصل عَوِيَا، والياء والواو إذا اجتماعا وسبق أحدهما بالسكون قلب الواو ياء كَطَوَيْت طَيًّا وَلَوَيْتُ لَيًّا، فكان الأصل / ٢٩٢ ب فيها أن يقال: عَيًّا إلا أن هذا الباب لما خص بقلب الياء إلى الواو كان الواجب أن يسلم فيه الواو الذي هو عين، فقلبت الياء من عَوِيَا واوًا، وأدغم العين فيه، فقل: عَوِي، ولم يجز أن يعتبر الحكم الآخر الذي هو قانون في الواو والياء إذا اجتماعا سابقا أحدهما بالسكون لأمرين:

(١) قال في تهذيب اللغة (٢٥٦/٣)، (قال شمر: العَوَاء خمسة كواكب كأنها كتابة ألف أعلاها أخفأها، ويقال كأنها نون).

(٢) رجز لم أهدت إلى معرفة قائله.

الشاهد: قوله: "العَوِي".

العوى : إحدى منازل العمر.

ورد في المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٤٢٢)، وبحال العلماء للزجاجي: (١٤٩)،

والمذكر والمؤنث للسجستاني (١٧٥)، وسر صناعة الإعراب (٨٧).

أحدهما: أن الياء في عَوْيَا إذا كان قد ثبت له حكم آخر يوجب صرفه إلى الواو لم يكن قد اجتمع واو وياء بل كان بمقتلة ما عينه ولامه واو نحو: أن يبني فَعَلَى من باب قُوَّة و حُوَّة.

والثاني: أنا لو اعتبرنا الحكمين جميعاً؛ لأدى إلى التناقض، بيانه أنك لو قلبت الواو من عَوْيَا ياء لاعتبار الأصل الثابت في طَوَيْت طَيًّا، ثم قلبت الياء واواً لمراعاة حكم فَعَلَى هذه صار إلى قولك: عَيَّوَى، وأفضى الحال إلى ياء وواو سبق أحدهما بالسكون، فكنت حينئذ تحتاج إلى أن تقلب الواو الذي أبدلته من الياء كما قلبت واو سَيَّود في سَيِّد، وهذا تناقض بين.

وأمر آخر، وهو أن فَعَلَى اسماً إذا كان من حكمها أن تصرف لامها إلى الواو وهو ياء في الأصل كان الأولى لها والأشبه بها أن يحافظ على الواو في عينها وهي أصل وتمنعه القلب فاعرفه.

وقد مُدَّ العَوَّى فقليل: العَوَّاء، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المد تولد من إشباع فتحة الواو بمقتلة:

وَأَلَّتِ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذِمِّ الرِّجَالِ مُنْتَزَاحٌ^(١)

الأصل مُنْتَزَح، فأشبع فتحة الزاي، فكَذَلِكَ من يقول: العَوَّاء يشبع فتحة الواو من العَوَّى، فينشأ منها ألف فتجتمع ألفان، فتقلب الأخيرة التي هي ألف التانيث همزة، وتصير بمقتلة الممدود لهذا السبب نحو: حَمَرَاء وصَحَرَاء^(٢)، وهذا قول شيخنا، وذكر أن المد قليل لا يأتي إلا في ضرورة شعر قال: ولو

(١) تقدم وروده ٦٢٦.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب (٨٩)، والمنصف (١٥٩/٢).

كانت العَوَى إذا مُدَّت فعَلَاء بنيت في أول أحوالها من عَوَّيت لوجب أن يكون عَيَاء إذ كان يكون عَوَّياء فيكون حكمه حكم طويت طيًّا، ولا يجوز أن يقدر قلب الياء واوًّا في الممدود؛ لأن ذلك مقصور على فعلى مقصورة اسماً، وليس بقياس يتسمر في كل شيء كما عرفتكم، فليس لنا إلا أن نقصره على بابه المسموع كما ليس لنا أن نبدل الهمزة من الهاء في الجاه قياساً على ماءٍ وشاء. والوجه الثاني: أن يكون فعَّالاً من عَوَّيت، فيكون كالشَّوَاء من شَوَّيت، فيكون الهمزة منقلبة عن لام الفعل على تقدير عَوَّاء.

والثالث: أن يكون / شاذاً لما حكى أن بعضهم يقول: عَوَى الكلب ١/٢٩٣ عَوَّة^(١)، فيقلب الياء إلى الواو، ويقويه أنه علّم والأعلام تأتي فيها التغيرات الخارجة عن القياس كقولهم: رَجَاء بن حَيوة^(٢) ومَكْوزة^(٣) ومَحَبَّب^(٤)، وما أشبه ذلك والصحيح هو القول الأول؛ لأن المد لا يكاد يجيء فيه إلا في شعر نادر. وأما الفتوى فقد قالوا: إنها من الياء وأن الأصل الفتيا^(٥)، وأخذوها من الفتى، والفتى لامي ياء بدلالة قولهم في تثنية فتى: فتَيان كقوله سبحانه: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ﴾^(٦)، كأن صاحب الفتوى يحتاج إلى رأي فتى وفكر ثاقب ماضٍ.

(١) انظر: المنصف (١٦٠/٢).

(٢) الأصل حيّة واللام إنما قلبت لضرب من التوسع وكراهة التضعيف، ولأن الكلمة أيضاً علم والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها.

(٣) مَكْوزة: جاء على الأصل مصححا والقياس أن يعمل فيقال: مَكَازة.

(٤) مَحَبَّب: جاء على الأصل، والقياس أن يدغم فيقال: مَحَبَّب.

(٥) انظر: المنصف (١٥٨/٢).

(٦) سورة يوسف (الآية: ٣٦).

وَالطَّغَوَىٰ مِنْ طَغَيْتٍ طُغْيَانًا مِثْلَ الرَّعْوَىٰ مِنْ رَعَيْتٍ، وَإِنْ حَمَلَ عَلَى طَعًا يَطْغُو كَمَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ كَانَ أَصْلًا كَالدَّغَوَىٰ مِنْ دَعَوْتُ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا وَجَدْتُ لَامَهُ وَآوًا فِي الْإِشْتِقَاقِ، وَالْوَاوُ فِيهِ أَصْلُ كَالْعَدَوَىٰ وَالنَّجْوَىٰ مِنَ عَدَوْتُ وَنَجَوْتُ.

قال صاحب الكتاب:

"فأما الصفات فإن الياء تصح فيها، وذلك قولهم: صَدَيَّا وَخَزَيَّا وَرَيَّا، ولو كانت رَيَّا اسما لكانت رَوَّى^(١)"^(٢).

قال المفسر:

قد^(٣) تقدم أن قلب الياء في فَعَلَى مقصور على ما كان اسما من هذا المثال، وأن ما كان منه صفة سلم الياء فيه ومضى بيانه^(٤)، فَخَزَيَّا، وَصَدَيَّا صفتان من خَزَيَّان وَصَدَيَّان كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى، وقوله: "لو كانت رَيَّا اسما لكانت رَوَّى". بمعنى أن رَيَّا وإن كانت تستعمل اسما فيقال: طَابَ رَيَّا، بمثلة طَابَ رَائِحَتُهُ، فإنه صفة الأصل رائحته رَيَّا كما يقال: نَدِيَّةٌ، والرَّوَّاحُ أبدا توصف بالتَّعَرَّى من البيوسة، وكونها حرة لينة والرِّي^(٥)، هو الأصل في النعومة واللين، والصفات الموجودة في الناضر والرَّطْب، ألا تراهم يقولون:

(١) انظر: الكتاب (٣٨٤/٢)، والمقتضب (١٧٠/١)، والأصول (٢٦٦/٣)، وسر صناعة

الإعراب (٨٨، ٥٩٢)، والمنصف (١٥٧/٢، ١٥٨)، والمنع (٥٤٢).

(٢) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠١).

(٣) لم يذكر (اعلم) التي يذكرها عند بداية الشرح.

(٤) انظر: ١٥٣٤.

(٥) في أ (الذي).

غصن رَيَّان؛ لأن نَضَارته رَيَّة من الماء الذي ينفي عنه اليبس والجسَاوة^(١)، وإذا كانت صفة كان الأصل رَوَّيَا، ولزم ياءها التصحيح، وإذا صح الياء مع الواو على هذه الصفة انقلب الواو ياء كما انقلب في رَيَّان، ولو كانت رَيَّا اسما لكانت يقلب لامها الذي هو ياء واوًا، وكان الواو الذي هو عين في رَوَّيت يسلم لزال^(٢)، اجتماع الواو والياء، ويصير مدغما في الواو المقلوب عن الياء، فكانت تكون رَوَّي كما مضى في العَوَّى^(٣)، وهذا الحكم إذا كانت رَيَّا اسم امرأة تعتبر فيها حالها في الأصل، ولا يعتد بما دخله من الاسمية المكتسبة من النقل، فإن قلت: فإن الأعلام إذا اعتبر فيها حال الوصفية استعملت بالألف واللام، فيقال: الحَسَن والعبَّاس (تقديرًا لما قدر في حال التسمية/ وتنبهها على أنه قيل: هذا الرجل الحَسَن)^(٤)، والرجل العبَّاس، ثم غلب فصار علما كسائر الصفات الغالبة نحو: الصَّعِق ليزيد^(٥)، بن عمرو أصابته صاعقة ف قيل: يزيد الصعق، ثم غلب عليه فصار إذا قيل: الصَّعِق دل عليه دلالة الأعلام على المسمين بها، ولم نرهم قالوا: الرَيَّان في تقدير المرأة الرَيَّان، ولكنهم استعملوها استعمال نحو: زيد وعمرو وفاطمة، والعلم إذا استعمل كذلك كان قد خلع منه معناه الأصلي خلعا كما يخلع معنى الفعل إذا سمي به نحو: يَزِيد وَيَشْكُر، وإذا كان قد

٢٩٣/ب

(١) جَسَا: ضد لَطْف، وجَسَا الرجل جَسُوا وجُسُوءًا: صلب/ اللسان (جسا).

(٢) في أ (إن زال).

(٣) انظر: ١٥٤٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ر، وظ.

(٥) يزيد بن عمرو بن خويلد بن نفيل بن عمرو الكلابي فارس جاهلي من الشعراء، وليس هو الصعق، وإنما الصعق جده خويلد.

انظر: النقائض (٣٨٧، ٦٧٣)، والمؤتلف والمختلف (١٩٨)، ومعجم الشعراء (٤٨٧).

أو أبوه عمرو على قول ابن دريد في الاشتقاق (٢٩٧)، انظر: (٤٥/ ب).

انخلع من رِيًّا الوصفية كان من القياس أن يلحقه ما هو حكم الاسم في هذا الباب كما أنه لما ثبت في أحكام الاسم أن تقلب فيه الواو إذا وقع في آخره مضموما ما قبله نحو: أدلّ في أدلّو قلت في تغزّو إذا سميت به: تغزّي، فقلبت ليكون على ما هو حكم الاسم، وكذلك كان يجب أن يقال في اسم المرأة رَوّى ليكون كالرغوى والشروى، وهذا سؤال متوجه ورأيت أصحابنا لا يزيدون على قولهم: لو كانت رِيًّا اسما لكانت رَوّى^(١)، ولا يذكرون حالها إذا كانت بمعنى الراححة، وإذا كانت علما، والجواب عن ذلك أن الألفاظ إذا انقلت إلى العلمية لم يوجب القياس تغيير أمثلتها، ألا ترى أن الفعل قد نقل إلى العلم، فلم يغير مثاله كيف وقد اعتد بوزن الفعل سبباً وجعل لوجوده حكم وتأثير، وإنما تغير الأحكام المتعلقة بالمعنى نحو: أن يعرب بإعراب الأسماء، ويدخل عليه عواملها ويمنع عوامل الأفعال، وذلك أن الامتناع من تغيير الأحكام المعنوية ينافي دخول الفعل في جملة الأسماء، فلو لم يجعل يزيد كزيد في كونه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، ولم يزل عنه معنى الزمان والمصدر لا ستحال أن يكون اسماً إذ لا يكون لفظ واحد فعلاً واسماً في حال واحدة، وليس كذلك الحكم اللفظي، فإن بقاءه لا يمنع اللفظ من أن ينتقل عن الفعلية إلى الاسمية، فكون^(٢)، يزيد مثل يبيع في اللفظ لا يمنعه أن يكون ذالاً على الرجل المخصوص، ولكن تضمنه لمعنى الفعل وتصرفه تصرفه يمنعه من ذلك، فكما جاز أن ينقل يزيد ويشكر إلى العلمية، واللفظ بحاله كذلك جاز أن ينقل رِيًّا ولفظ الصفة باق، وإنما الذي وجب تغييره وهو الحكم المعنوي، وذلك أنه لم يجوز أن يجري على شيء ويدخل عليه اللام، فيقال: امرأة رِيًّا والريّا على تقدير/ المرأة الريّا كما قيل: الحسن والعبّاس أ/ ٢٩٤

(١) انظر: ١٥٤٦ (٢٩٣/أ) هامش (١).

(٢) في أ (فيكون).

على ذلك التقدير، فأما قلب الواو في تَغْزُو إذا سميت به، فمن الأحكام التي لها تعلق بالمعنى والعلة، وذلك أنهم قلبوا نحو: أَدْلُو^(١)، ورفضوا أن يكون هذا النحو في كلامهم لما كان يلزم في ذلك من الثقل على ما فسرنا في موضعه^(٢)، وتَغْزُو إذا انتقل إلى الاسمية لزمه ما يلزم أَدْلُو من الأسباب المستنكرة فيقلب، وليس كذلك قلب الياء في فَعَلَى إذا كانت اسماً؛ لأنه حكم خص بباب ليكون هذا التصرف مقصوراً على موضع دون موضع، ولم يكن في فَعَلَى إذا كانت اسماً عِلَّةً وَسَبَبٌ مستنكر يوجبان قلب الياء واواً لم يكونا في فَعَلَى صفة، فيقول: إن رَيًّا إذا انتقلت إلى الاسمية لحقته العلة الموجبة للقلب، فتركت على لفظها الأصلي كما ترك يزيد وَيَعْمُرُ، ولست أقول: إن تغيير الألفاظ عند النقل لا يجوز كيف وهم يتعللون أبداً بأن الأعلام يأتي فيها ضروب من التغيير لا يكون في أسماء الأجناس، ولكني أقول: إن ذلك لا يلزم لزوماً بل الأكثر ترك الألفاظ على حالها في الجنسية، ولو لم يُفَعَّلْ ذلك، وألزمتم كلها التغيير لم يكن ذلك نقلاً حينئذ، وكان ارتباطاً واستئنافاً، ولكان لا يعتبر أوزان الفعل في معنى الصرف^(٣)، وإذا كانوا يراعون في الاسم الأعجمي إذا نقلوه إلى كلامهم كونه في الأصل لغيرهم، ويفردونه بحكم كان هذا أولى وأجدر فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"فأما فَعَلَى من الواو، فإن الواو تصح في الاسم والصفة جميعاً، فالاسم دَعَوَى وَعَدَوَى والصفة شَهْوَى"^(٤) ^(٥).

(١) في أ (واو).

(٢) انظر: ١٥٠٥.

(٣) في ظ (التصرف).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٨٤).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

قال المفسر:

إذا ^(١) كان اللام واواً فلا كلام فيه، وإذا كان فعلى من شأنها أن تقلب لامها عن الياء إلى الواو، فهي بأن تقرأ الواو وهي لام أخرى ^(٢)، وأجدر والدعوى من دعوت؛ لأن ادعيت ودعوت واحد في الأصل، وكذلك الدعوى والدعاء؛ لأن المدعي يدعو حقاً ويطلبه كما أن الداعي السائل يطلب ما يرجوه إلا أن ادعيت والدعوى غلبا على الطلب المتعلق بالخصومة، ودعوت والدعاء على المسألة والطلب العاري من ^(٣)، الخصومة كدعاء الرجل ونذاته ^(٤)، ثم يعدى من النداء إلى معنى التسمية، فقليل: دعوته زيدا من حيث إنك إذا وضعت عليه اسماً، فكأنك تناديه، وتقول: يا فلان وتدعوه به وخص ادعيت الذي هو أقوى اللفظين بأقوى الطلبين، وهو طلب الحقوق والخصومات كما خص / ٢٩٤ ب/ اكتسب بالشر وكسب بالخير كقوله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ^(٥)، والعذوى من عدوت؛ لأن العلة تعدو هذا إلى ذاك.

وأما الشهوى فمن الشهوة، وهي صفة شهوان، ورضوى من تركيب الرضوان، وكذا جلوى ^(٦) كأن الفرس سمي بذلك؛ لأنه يمر سابقاً مجلياً عن نفسه أو يشق الغبار ويجلوه؛ لأن السابق يخرج من الغبار.

(١) لم يذكر "اعلم" كما كان ملتزماً بذكرها عند ابتداء الشرح.

(٢) في ظ (إحدى).

(٣) في ر، وظ (عن).

(٤) في ر، وظ (والنداء به).

(٥) تقدم ورودها ١١٠٧.

(٦) انظر: نسب الخيل (٣١، ٣٢، ٦٧، ٧١، ٧٣)، وأسماء الخيل وأنسابها (٩٨، ٩٩، ١٠٨)،

والحلبة (٢٩)، وفضل الخيل (١١٨)، والأقوال الكافية والفصول الشافية (٣١٤).

قال صاحب الكتاب:

"وإذا كانت اللام واواً في فعلٍ، فإنها تبدل في ^(١) الصفات الجارية ^(٢) مجرى الأسماء وذلك الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصَيَّا، وقد قالوا: القُصْوَى ^(٣)، فجاء على الأصل كما جاء قَوْدٌ واستخوذ ^(٤)".

قال المفسر:

اعلم أن فعلَى من الصفات الجارية مجرى الأسماء تقلب لامها إذا كان واواً إلى الياء من غير علة نحو: العُلْيَا من عَلَوْتُ والدُّنْيَا من دَنَوْتُ والقُصَيَّا من قَصَوْتُ، وقد عومل الواو في هذا الباب معاملة الياء في الباب الذي مضى، قال شيخنا: ولا علة توجب ذلك إلا أنهم لما رأوا كثرة دخول الياء على الواو في مواضع توجبها أسبابها قلبوها في غير تلك المواضع حرصاً على ما اعتادوه وألفوه واستزباناً له، وهذا في التحقيق يعود إلى الأصل الذي عرفت أن الحرف يقوم مقام صاحبه للمقاربة كماءٍ وشاءٍ وهنرت وهَرَقْتُ إلا أن قيام الياء مقام الواو أولى من قيام الواو مقامه لما ثبت لها من العادة، والشَّيء كلما كان أجرى على سنن الاعتیاد كان الميل إليه أرجح، ثم إنهم على عادة تفننهم في التصرف عليه حملوا ^(٥)، الواو على الياء في باب، والياء على الواو في باب آخر

(١) في أ (فمن).

(٢) في أ (الجارية ويجرى مجرى).

(٣) انظر: الكتاب (٣٨٤/٢)، والأصول (٣٠٩/٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٣٥)، والمنصف (١٦٢/٢).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

(٥) في ر، وظ (غلبوا).

ليحصل الافتنان، ولم يلزمهم في ذلك إلا ما يلزمهم في سائر ما يقصدونه من الأنحاء المختلفة والتصرفات المتفننة نحو وضعهم الجمع على أنواع وأقسام كجمع السلامة وجمع التكسير واسم الجمع، ثم جمع القلة والكثرة، ثم تخصيصهم كل مثال بأبنية كثيرة وكجعلهم لشيء واحد لامين مختلفين نحو: أَتَوْتُ وَأَتَيْتُ وَنَهَدَ وَنَهَضَ وَسَنَوْتُ وَسُنَيْتُهُ، وكالقلب نحو: قَسِيَّ فِي جَمْعِ قَوْسٍ وَشَاكِي السَّلَاحِ فِي شَائِكٍ، وأشباه ذلك مما يذهب في طريق التوسع في وجوه الصيغة وتحسين الكلام بكثرة الفنون، وهاهنا اعتبار حسن، وذلك أن نحو: أَتَوْتُ مع أَتَيْتُ، ونحو: التَّقْوَى مع وَقَيْتُ والقُصْبَا مع قَصَوْتُ متشاكلان في أن الغرض بكل واحد منهما الاتساع / في التصرف غير أنا إذا رأينا الحرفين يَتَسَاوَيَانِ في التصرف نحو: أَنْ يَقَالَ: أَتَوْتُهُ أَتَوًّا كَأَتَيْتُهُ آتِيًّا وَنَهَدْتُ نَهْدًا نُهَوْدًا كَنَهَضْتُ نَهْضًا نُهَوْضًا جعلنا كل واحد أصلا وسميناه معاقبة، وإذا رأينا أحد الطرفين يأتي في حال من أحوال التركيب، والحرف الآخر يفضلهُ استمراراً في جميع الأحوال نحو: أَنْ تَقُولَ: وَقَيْتُ آقِيَّ وَقَايَةً، فتصرفه على الياء، ويأتي الواو في التَّقْوَى وحدها قلنا: إنه بدل؛ لأن مجيئه في حال دون حال يدل على أنه فرع دخيل في التركيب معترض على صاحبه كالمستعار والنائب بدالة المقاربة، وكذا نحو: جَبَدَ وَجَذَبَ ونحو: قَسِيَّ وَقَوْسٍ واحد في أن الفائدة فيه توسع المذاهب، ولكننا نجعل كل واحد من جَبَدَ وَجَذَبَ أصلا لتساويهما في التصرف، ويجعل نحو: قَسِيَّ مقلوبا؛ لأننا رأينا التركيب يتصرف على نظم قَوْسٍ فيقال: أَقْوَاسٌ وَاسْتَقْوَسَ وَتَقَوَّسَ، وجاء النظم الآخر في قَسِيَّ فقط، فلزم الحكم ضرورة بأن هذه حال عارضة، وليست بأصل في نفسها فاعرف ذاك، فإن من لا يعرف يطول تعجبه من هذه الأبواب وَيُخَيَّلُ إليه بسببها أن ما أصله العلماء

في عِلَل القلب والإبدال في المواضع التي مضت تُكَلَّف ^(١) لا أصل له، وأن ذلك كله يرد مُجَازَفَةً على ما يتفق، فلا يدري أنهم إذا كانوا قد بنوا أمثلة الماضي في الصحيح على فَعَل متحرك العين، ولم يوجد شيء منه ساكنا بوجه، ثم قالوا في المعتل: قَالَ وَبَاع: فإن ذلك لأمر وَعِلَّة، والألف ليس فيه بأصل؛ لأننا إذا جعلناه أصلاً جعلنا فعل الماضي ساكن العين كيف ولو كان القصد أن يكون الألف العين، ولم يكن قد أبدل من الواو والياء لوجب أن يتصرف التركيب كله عليه، فيقال: قال يُقَال قَالاً، وَبَاع يُبَاع بَاعاً، ولا يقدر أحد أن يثبت تركيباً يُصَرَّف على الألف في جميع أحواله حتى لا يعود فيه إما الواو وإما الياء في موضع الألف بحال من الأحوال، ثم إن المتعلقين بهذه الشبهة إذا أخذوا أو ^(٢) طَوَّلُوا عادوا ضرورة إلى ما نقوله؛ لأننا إذا قلنا لهم: هب أن نحو: قَالَ وَبَاع وضع ساكن العين، فما بال الواو والياء رفض وقوعهما في العين كما يقع سائر الحروف وأيُّ ذنب لهما أم أي علة في الماضي توجب منعهما أن يكونا فيه عينين ليست تلك العلة في المستقبل والمصدر فيضطرون لا محالة إلى أن يقولوا: إنهم آثروا الألف لحقتها، وذلك قولنا بعينه إذ لا فصل بين أن يقال: إن فَعَل جعل فيه / الألف عينا؛ لأنها أخف وبين أن يقال: إن الواو والياء لما وجدا ب/٢٩٥ يثقلان أبدل منهما الألف إذ لسنا نزعم أنهم كانوا زمانا يقولون: قَوْل وَبَيْع، ثم قلبوا للثقل، ولكننا نقول: إن واضع اللغة لما أراد أن يبيّن من القَوْل والبَيْع مثل ما بني من الضَّرْب والقَتْل لزمه أن يقول: قَوْل وَبَيْع، فاستثقل ذلك، ففرض أن

(١) في ر، وظ (متكلف).

(٢) في ر، وظ (و).

يبدل الألف من الواو والياء إذا لزم وقوعهما في مثل هذا الموضع كما أنه لما رأى مُوقَاتًا يثقل قلب الواو ياء، ولما رأى مُيَقِّن يثقل قلب الياء واواً ، فصار ذلك أصلاً مرفوضاً من أول أحواله، فيحصل الغرض وتصح العبارة، ويسلم من أن يثبت فَعْل ساكن العين في الوضع خلافاً للقوانين كلها، وعادة هؤلاء أنهم يتعللون بَقَالَ وَبَاعَ، ولا يدورن أن قولهم يُؤْدِي إلى أن يكون قِيلَ وَيَبِعَ وَقُلُ وَيَبِعَ وَمَقُولَ وَمَبِيعَ، وهذه الأمثلة تقع فيها وجوه من الحذف والقلب بحسب العلل فيها مخلوقة ^(١) كما تراها في أول أحوالها موضوعة على خلاف الأصول المقننة ^(٢)، في الصحة كوضعهم ^(٣)، اسم من وقع به الفعل على مَفْعُول، والأمر على أَفْعَل، ومثل من يدَّعي هذا مثل من يقول: إن رفع الفاعل وَنَصَبَ المَفْعُول وجرَّ المضاف إليه ليس على قصد ووضع، وإنما هو شيء تجرى به الألسنة على الاتفاق وكفى بهذا فضيحة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"وأما ما كانت الياء ^(٤)، فيه عينا من الصفات التي تستعمل استعمال الأسماء، فإن الياء تقلب فيه واواً، وذلك نحو: الطُّوبَى والكُوسَى، وهو من الكَيْس وما أَطْيَبَه، فإن كانت صفة مما لا يلزمه الاستعمال بالألف واللام صحت فيه نحو ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ ^(٥)، ومِشْيَةٌ ^(٦) حِكْيَى ^(٧) ^(٨).

(١) في ر، وظ (مبتدأة).

(٢) في أ (المقتنة).

(٣) في أ (لوضعهم).

(٤) في أ (الواو).

(٥) تقدم ورودها ٦١٩.

(٦) انظر: الكتاب (٣٧١/٢)، والمقتضب (١٦٨/١)، والأصول (٢٦٧/٣)، والمتع: (٤٩٣).

(٧) حِكْيَى: مشية فيها تبحر، تهذيب اللغة (١٢٨/٥).

(٨) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

قال المفسر:

اعلم أن نحو: الطَّوْبَى والكُوسَى على مذهب أبي الحسن وارد على أصله؛ لأنه لا يَطْرُدُ الحَكمَ المعتبرَ في نحو: بِيض، فإذا بنى من البَيَاض نحو: بُرْد قال: بُوض، فلم يبدل من الضمة كسرة ليصح الياء كما أبدل في بيض جمع أبيض، ويقول: إن ذلك مقصور على الجمع، والكُوسَى والطَّوْبَى مفردان ^(١)، وهو يقول: إن الياء فيهما انقلب واواً للضمة، وصاحب الكتاب يَطْرُدُ ذلك في كل شيء فيقول في بُرْد من البَيَاض: بِيض، فيبدل من الضمة الكسرة ليقر الياء، فكان يلزم على مذهبه أن يقال الطَّيْبَى والكَيْسَى، وقد قال صاحب الكتاب: إنهم جعلوا فُعْلَى مضمومة/ الفاء مما عينه ياء بإزاء فُعْلَى مفتوحة الفاء مما لاهمه ٢/٢٩٦ ياء فقلبوا ما كان اسماً، وصححوا ما كانت صفة ^(٢)، كما فعلوا ثَمَّ، والصفة التي صححت قولهم: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ ومِثْيَةٌ حِيكَى، فِضِيزَى من ضَارَزَ يَضِيزُ، وحِيكَى من حَاكَ يَحِيكُ، وهما فُعْلَى في الأصل نحو: ضَوْزَى وحَوْكَى، فأبدل من الضمة الكسرة ليصح الياء كبيض، فهذا في تصحيح الياء كَصَدَيَا وخَزَيَا، ولا يجوز أن يكون ضِيزَى وحِيكَى (فُعْلَى بكسر الفاء في الأصل غير منقول من المضموم؛ لأنه ليس في الكلام) ^(٣) فُعْلَى (مكسورة الفاء صفة ألفها للتأنيث، وإنما يأتي ذلك في فُعْلَى) ^(٤)، ألفها للإلحاق نحو: عَزَهَا وسِعْلَا وعَزْهَاءَ وسِعْلَاءَ،

(١) في أ (الطوبى على مذهب مفردان).

(٢) الكتاب (٢/٢٧١، ٣٨٤).

(٣) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، و ظ).

وقد تقدم القول في هذا في باب (١)، التأنيث، ونحو: الطُّوبَى والكُوسَى لما استعمل استعمال الأسماء، فلم يجر صفة على شيء جعل بمنزلة التَّقْوَى والرَّغْوَى، فقلبت عينه واواً كما قلبت اللام ثَمَّةً، فهذا تمهيد وتقريب ودلالة على أن هذا النحو تفنن في التصرف، واعتبار لوضع مذاهب تتقابل، وأنحاء تتجانس، والقانون المُجَوِّز لذلك كله ما عرفتكم من أن الحروف بتجانسها استحقت أن يُقام بعضها مُقام بعض إذا أريد، إلا أن في قلب ياء الطُّوبَى والكُوسَى فائدة ليست في التَّقْوَى والرَّغْوَى، وهي صحة الصيغة وسلامتها أعني أن فُعْلَى تبقى على ضمة فائها كما يبقى نحو: مُوقِنٌ ومُوسِرٌ على هيئته بقلب الياء من أَيْقَنَ وأَيْسَرَ، وكان شيخنا يقول: إن الطُّوبَى خرج من شبه بيض لبعد الياء فيه من الطرف بانضمام ألف التأنيث إليه إذ قد وقع بعده حرفان (٢)، وليس بعد ياء بيض إلا حرف واحد، وكذلك الطرف الأول؛ لأن الألف واللام لزم، فلم يقل: طُوبَى وكُوسَى، فلما وقع في الحشو هذا الوقوع واكتنفه من الجانبين ما أبعدته عن أن يقرب من (٣) الطرف أجرى على الأصل، فلم تغير الصيغة طلباً لتصحححه كَمُوقِنٌ ومُوسِرٌ، وكان يؤيده بأنهم قالوا: غُوَطَط (٤)، وكُوَلَل من الكَيْل، ومن تَعَيَّطَتِ الناقة وعَائِط وعِيط، فلم يبدلوا من الضمة الكسرة (٥)، لمكان الياء، فيقولوا: عِيطَط وكِلَل؛ لأن التكرير فيها للإلحاق بجُخْدَب، فوجب

(١) انظر: ٩٢٣ (٩٣/ب).

(٢) انظر: الممتع (٤٩٣).

(٣) (من) ليست في (ر، وظ).

(٤) غُوَطَط: هي الناقة التي لم تحمل سنوات من غير عقر، تهذيب اللغة (١٠٦/١٠).

(٥) (الكسرة) معادة في (أ)، وفي: ر، وظ (كسرة).

أن تحافظ على الصيغة ليكون الملحق مُشاكلاً للملحق به على ما مضى ^(١)، من حكم الإلحاق، قال: فَلَمَّا لَزِمَ فِي هَذَا النِّحْوِ الْقَلْبَ، وَتُرِكَ الضَّمَّةُ إِلَى الْكُسْرَةِ أَجْرَى نَحْوِ: الطُّوبَى وَالْكُوسَى ذَلِكَ الْمَجْرَى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَشْبَهَ بِلِحَاقِ الْأَلْفِ بِهِ نَحْوُ: عُوطَطْ، وَصَارَ عَلَى عَدَدِ حُرُوفِهِ، وَهَذَا تَرْتِيبٌ حَسَنٌ وَتَشْبِيهُ وَاضِحٌ، وَلَكِنْ الْمَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي أَصْلَتَهُ لَكَ فَاعْمَلْ عَلَيْهِ.

(١) انظر: ٦١٨، ١١٨٨.

"باب (١) ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لام"

وذلك إذا وقعت الواو رابعة فصاعدا في الفعل نحو: أَغَزَيْتَ وَغَزَيْتَ
وَاسْتَرْشَيْتَ (٢) وَاسْتَدَنْتَ (٣)، قلبت في الماضي ياء لانقلابها إليها في المضارع،
ألا ترى أنك إذا قلت: يُغْزِي وَيُغْزِي انقلبت اللام ياء لانكسار ما قبلها (٤).

قال المفسر:

اعلم أن هذه الأمثلة التي هي فاعلت واستفعلت وأفعلت كان الظاهر
فيها وما أشبهها أن يسلم الواو الواقع في موضع اللام منها (٥)، كما سلمت في
غَزَوْتُ، فيقال: أَغَزَوْتُ وَغَزَوْتُ وَاسْتَغَزَوْتُ إذ حالها في تعريبها من الأسباب
الموجبة لقلب الواو ياء حال فَعَلْتُ إلا أنهم رأوا الواو يلزمها القلب في المضارع
من هذه الأمثلة كلها لوقوعها ساكنة بعد الكسرة نحو: يُغْزِي وَيُغْزِي وَيَسْتَغْزِي
وَيُغْزِي، فلم يمكن أن يصحح، فيقال: يُغْزُو؛ إذ الواو لا تقرأ ساكنة بعد الكسرة
في حشو الكلمة نحو: مِيقَاتٍ وَمِيعَادٍ، فكيف الظن بها وهي في الطرف الذي

(١) في التكملة مرجان (هذا باب).

(٢) انظر: الكتاب (٣٨٦/٢)، والمقتضب (٣٦/١، ١٩١)، وسر صناعة الإعراب: (٦٦)،

(٧٣٧)، والنصف (١٦٤/٢)، والمتع (٥٢٢، ٥٣٩).

(٣) أَغَزَيْتَ وَاسْتَرْشَيْتَ وَاسْتَدَنْتَ أصلها أَغْزَيْتَ وَاسْتَرْشَيْتَ وَاسْتَدَنْتَ، ثم قلبت الواو ياء

فصار أَغْزَى وَاسْتَرْشَى وَاسْتَدَنْتَ، ثم قلبت الياء ألفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، المتع

(٥٣٩).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

(٥) في ظ (منهما).

يتسارع إليه التغييرات، فلما كان كذلك قلبوها في الماضي أيضاً، فقالوا: أُغْزِيَتْ
وُغَازِيَتْ واستَغْزِيَتْ، وإن كانت عارية من دواعي القلب مراعاة لما بنوا عليه
كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تكون الأبواب جارية على
حكم^(١)، واحد كما حذفوا الهمزة والواو من^(٢) أَخَوَاتُ أَكْرَمَ وتَعَدُّ مع عدم
العلة الموجبة لحذفهما ميلاً إلى تحصيل التشاكل في الأبواب، وفراراً من نفرة
الاختلاف فيها، ثم إن مراعاة المشاكلة بهذا أقيس؛ لأن القلب له من القياس
حظ ليس للحذف بدلالة الأصل الذي عرفتكم من أن هذه الحروف قد سوغ
القياس إبدال بعضها من بعض بحق^(٣)، تجانسها في نفوسها، وأما الحذف
فمنعزل^(٤)، عن هذه الحال؛ لأن القياس لا يقتضيه ما لم يكن علة، ثم القلب
تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط للحرف أصلاً، فالأمر فيه أغلظ
فاعرف ذلك.

قال صاحب الكتاب:

وانقلبت في تَغَازَيْنَا وَتَرَجَيْنَا^(٥)، وإن لم يكسر ما قبل اللام في المضارع؛
لأن الألف بدل من الياء التي أبدلت من الواو، وإنما أدخلت التاء^(٦)، على
ذلك^{(٧) (٨)}.

(١) في ر، وظ (سمت).

(٢) في ر، وظ (في).

(٣) في أ (نحو).

(٤) في ر، وظ (فمبعزل).

(٥) في ر، وظ شاذ لي (ترجينا ياء).

(٦) في أ (الياء).

(٧) أي: غَازَيْنَا وَرَجَيْنَا. انظر: المنصف (١٦٥/٢).

(٨) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٢، ٦٠٣).

قال المفسر:

اعلم أن هذا سؤال يعترض به على العلة التي تقدمت، فيقال: زعمتم أن الواو قلبت/ في أَغْزَيْتَ وأَخَوَاتِهَا ^(١)، للزوم قلبها في المضارع نحو: يَغْزِي، فهلا صححتهم في تَغَاَزَيْنَا وَتَرَجَّيْنَا، فيقول: ^(٢) تَغَاَزَوْنَا وَتَرَجَّوْنَا إذ كان ما قبل اللام في المضارع منهما مفتوحاً نحو: يَتَغَاَزَى وَيَتَرَجَّى، فكان من مقتضى قولكم أن تقولوا: تَغَاَزَاوَا يَتَغَاَزَاوَان، فتصححوا المضارع لفقد الكسرة الموجبة للقلب أولاً، ثم تصححوا الماضي لعدم العلة التي هي كون الماضي تبعاً للمضارع.

والجواب: ما ذكره أبو علي من أن الألف في تَغَاَزَى وَتَرَجَّى (وَيَتَغَاَزَى وَيَتَرَجَّى) ^(٣)، بدل من الياء المبدلة من الواو في غَاَزَيْتَ تُغَاَزِي وَرَجَّيْتَ تُرَجِّي، وذلك أَنَّ تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ وَتَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ أصلهما فَاعَلَ تَفَاعَلَ، وفَعَّلَ تَفَعَّلَ زيدت التاء فيهما لتدل على المطاوعة، فلما لزم هذا القلب قبل الزيادة، وتلك الحال الأولى بقي الحكم في حال الزيادة التي هي الحال الثانية اعتباراً لليلة التي عليها أسس الباب في ^(٤)، مراعاة المشاكلة، فإذا قيل: يَتَغَاَزَى وَيَتَرَجَّى، فالأصل يُغَاَزَى وَيُرَجَّى، ثم أدخلت تاء المطاوعة، وفتح ما قبل الياء، فانقلبت ألفاً؛ لأنها كانت في تقدير الحركة، ولم يقدر عود الواو لزوال الكسرة المغيرة لها، فيقال: إن الألف بدل من الواو لما ذكرت لك، ولما ثبت المضارع على الياء ثبت الماضي عليها ^(٥)، أيضاً فقيلاً: تَرَجَّيْنَا وَتَغَاَزَيْنَا.

(١) انظر: ١٥٥٨، ١٥٥٩.

(٢) في ظ (فيقولوا)، وفي د (فيقال).

(٣) (ويتغازي ويترجي) ليست في (ر، وظ).

(٤) في ر، وظ (من).

(٥) انظر: الممتع (٥٣٩، ٥٤٠).

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك قولهم: شَأَوْتُ ^(١) تَشَأَى، وهما يَشَأَيَانِ أبدلت الياء من الواو؛ لأن المضارع لما كان (على) ^(٢)، يَفْعَلُ ترك ^(٣)، الماضي ^(٤)، على فَعَلَ مثل فَرَقَ يَفْرُقُ، فقلبت كما قلبت في يَشَقَيَانِ ومثل ذلك كسروهم حروف المضارعة في تَبَيُّ ^(٥)، كما كسروها ^(٦)، في تعلم، وبابه لما كان على بناء (ما) ^(٧)، الماضي منه على ^(٨) فَعَلَ" ^(٩).

قال المفسر:

أعلم أنهم كما أتبعوا الماضي المضارع في الأمثلة التي مضت ^(١٠)، أتبعوا المضارع الماضي في مثال فَعَلَ يَفْعَلُ، والعلة واحدة في الموضعين، وذلك أن الماضي في فَعَلَ لزم فيه قلب الواو للكسرة ^(١١)، نحو: شَقِي كما لزم قلبها في المضارع من أَفْعَلَ مثل يُعْزِي، ولم توجد الكسرة في مضارع شَقِي كما لم توجد

(١) شَأَوْتُ: بمعنى سبقت. المنصف (٧٦/٣).

(٢) (على) ليست في (أ).

(٣) في التكملة شاذ لي: (نزل)، وفي التكملة مرجان (قدر).

(٤) في التكملة شاذ لي: (الماضي منه).

(٥) في التكملة مرجان، وأ (تيا).

(٦) في أ (كسروه).

(٧) (ما) ليست في (أ).

(٨) انظر: المنصف (١٦٦/٢).

(٩) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٣).

(١٠) انظر: ١٥٥٨، ١٥٥٩ (٢٩٦/ب).

(١١) في أ (الكسرة).

في ماضي يُغزِي إذ كنت تقول: يَشَقَّى كما تقول: أُغزَى، فيفتح ما قبل اللام في الموضعين، فكما قلب ^(١) الواو في أُغزَى، وقدر ^(٢) قلب ألفه عن الياء بدلالة أُغزِيَت ليكون مشاكلاً لِيُغزِي كذلك في ^(٣) يَشَقَّى، فقالوا: يَشَقَيَان ليشاكل شَقِي، والمضارع في هذا الباب عيال على الماضي/ كما كان الماضي ٢٩٧/ب عيالا عليه في الباب الأول، وفعل المفعول مما لا مه واو حكمه حكم فعل تقول: غُزِيَ وَيُغزِيَان كَشَقِي وَيَشَقَيَان، وبعد هذا الأصل يعرف الغرض مما ذكره أبو علي في شَأَوْتُ، اعلم أن شَأَوْتُ قد صح الواو في ماضيه كما ترى، فالقياس والوجه أن يصح في المضارع أيضاً، فيقال: يَشَأَوَان كَغَزَوْتُ وَيَغزَوَان إذ أصل ^(٤)، مضارع شَأَوْتُ يَفْعُل مضموم العين يَشَأُو مثل يَغزُو على ما يكون عليه الفعل من مخالفة عين مضارعه لعين ماضيه، وإنما عرضت الفتحة فيه لأجل حرف الحلق كما يكون في الصحيح نحو: سَأَل يَسْأَل، والألف من ^(٥) يَشَأَى إذاً من حقها أن تكون منقلبة عن الواو إذ لم يلحق اللام قلب في موضع، فيقال: إنها منقلبة عن الياء كما قيل في يَشَقَّى: إنها مبدلة من الياء المقلوبة عن الواو في شَقِيَت، وفي أُغزِي: إنها بدل من الياء في يُغزِي، وقد قالوا: إنه شاذ خارج عن القياس، وقال أبو عثمان: إنه غلط ^(٦)، منهم كهمة مصائب، فقد

(١) في ر، وظ (قلبوا، قدروا).

(٢) في ر، وظ (قلبوا، قدروا).

(٣) في ر، وظ (قلبوا في).

(٤) في ر، وظ (الأصل في).

(٥) في ر، وظ (في).

(٦) المنصف (١٦٦/٢، ١٦٧، ١٦٨، قال أبو الفتح (١٦٦/٢)، (إنما صار عنده شاذاً؛ لأنه كان ينبغي أن يقال: يَشَأَوَان فتصح الواو؛ لأنه لا كسرة قبلها في المضارع، ولم ينقلب في الماضي فيجري في المضارع على ذلك ما فعل في شَقِي يشقي فلذلك كان عنده شاذاً).

ذكر أبو علي في تعليقه أن يَشَأْ لما كان على يَفْعَلْ قدّروا ماضيه كأنه على فَعِلْ نحو: شَيْءٍ مثل شَقِيٍّ، فقليل: يَشَأْيَانِ كَيْشَقْيَانِ، ثم شبه ذلك بقولهم: تَبَيَّ^(١)، وذلك أن حروف المضارعة تكسر من تَفْعَلْ إذا كان مضارع فَعِلْ مثل تَعْلَمُ مَنْ عَلِمَ ثم إنهم قالوا: تَبَيَّ في تَأَبَّى، فقدروا كأن ما ضِيَه على فَعِلْ، وكذلك يَشَأْ نزلوه لما كان يَفْعَلْ منزلة ما ماضيه فَعِلْ نحو: شَقِيٍّ يَشَقِيٍّ، ويُقَوِّي ذلك أن الأصل في يَفْعَلْ مفتوح العين أن يكون مضارع فَعِلْ مكسور العين، وقد فرق بعضهم بين الموضعين، فقال: إن تَأَبَّى من قياس ماضيه أن يكون على فَعِلْ مثل شَقِيٍّ؛ لأنه ليس فيه حرف حلق في موضع العين أو اللام، فيجب تشاكل المضارع والماضي في الفتح، فإذا أجرينَا يَأَبَّى مجرى ما ماضيه فَعِلْ مكسور العين فقلنا: تَبَيَّ كَتَعْلَمُ كُنَّا قد أعدناه إلى قياسه الذي كان ينبغي أن يكون عليه وأبقيناه على أصله، ولم نعتد بخروج ماضيه شاذاً، وليس كذلك يَشَأْ؛ لأن مجيء فَعِلْ مفتوح العين في ماضيه ليس بشاذ، وذلك أن حرف الحلق إذا وقع عينا أو لا ما جاز أن يكون الماضي والمضارع متساويين في الفتح جوازاً مطرداً نحو: نَأَى يَنَأَى وَسَعَى يَسَعَى وَذَهَبَ يَذْهَبُ وَسَأَلَ يَسْأَلُ، فنحن إذا قدرنا في ماضِي يَشَأْ كأنه فَعِلْ كان / قريباً من أن تقدر في ضَرْبٍ مثلاً أنه فَعِلْ في كونه تقديرًا وتوهما لا يفيد عوداً إلى أصل شذ عنه المثال، وهذا فرق واضح لكنهما قد يلتقيان من وجه آخر، وهو أن مجيء^(٢)، يَفْعَلْ يَشَأْ في فَعِلْ وإن كان مستمراً كثير النظائر، ولم يكن شاذاً كيَأَبَّى في أَبَّى، فإنه ليس بالأصل

(١) انظر: ١٥٦١.

(٢) في ر، وظ (يجيء).

على كل حال، وإنما الأصل في يَفْعَل أن يكون مضارع فَعَلَ، فإذا أتى في فَعَلَ فلعلته تعرض، وهي وقوع الحرف الحلقي عينا أو لاماً وهاهنا مذهب لو قال به قائل لكان قولاً صحيحاً فيما أظن، وذلك أنهم قد أجمعوا أن القلب لما لزم في هذه الأمثلة التي تكون فيها الواو رابعة فصاعداً^(١)، للعلة التي مضت^(٢) جعلوا ذلك أصلاً في كلامهم، فصرفوا كل واو وقعت طرفاً رابعة فصاعداً، وانفتح ما قبلها إلى الياء، وقدرُوا في الألف الانقلاب عن الياء حتى أدخلوا هذا الحكم في الأسماء فقالوا في مَعَزَى: مَعَزَيَان وفي مَلْهَى: مَلْهَيَان، وقدرُوا في أَلَف مَعَزَى ومَلْهَى أنها منقلبة عن الياء مثلها أُعْزِي، ثم جعلوا كل أَلَف رابعة، فصاعداً من الألفات المزيدة بهذه المنزلة، فقلبوها إلى الياء نحو: حُبْلَيَان في حُبْلَى وفي أَرْطَى أَرْطَيَان، وهما مزيدتان الألف الأولى للتأنيث، والثانية للإلحاق^(٣)، وإذا كان هذا أصلاً متمكناً في كلامهم، ثم كانت الواو في يَشَأَى قد وقعت رابعة وقوعها في مَلْهَى ومَعَزَى كان من الحكم أن يقدر فيها الانقلاب إلى الياء (و)^(٤) يصرف الألف إلى الياء عند التشية، فيقال: يَشَأَيَان كما قيل: مَعَزَيَان ومَلْهَيَان تنكبا لنقض الأصل المقرر والقانون الموضوع، ويؤيد ذلك أن هذا الحكم إذا كان قد دخل على الأسماء التي ليس في شيء منها ما يوجب هذا القلب لجعلهم له أصلاً في جميع الكلام كان بأن يدخل على يَشَأَى الذي هو من قبيل الأفعال التي منها ظهر هذا الحكم أولى وأجدر فاعرفه.

(١) انظر: الكتاب (٣٨٦/٢)، والمقتضب (١٣٦/١)، وسر صناعة الأعراب: (٦٦٢)،

(٧٣٧)، والنصف (١٦٤/٢)، والممتع (٥٢٢، ٥٣٩).

(٢) انظر: ١٥٥٨ (٢٩٦/ب).

(٣) الأولى الألف في حبلى، والثانية الألف في أرتى.

(٤) (و) ليست في (أ).

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك ضَوْضَيْتُ^(١) وَقَوَّيْتُ^(٢)؛ لأنه من مضاعف الواو في الأربعة كالقُوَّة في بنات^(٣)، الثلاثة"^(٤).

قال المفسر:

اعلم أن ضَوْضَيْتُ بمنزلة قَلَقَلْتُ وزَلَزَلْتُ في كونه مضاعفا رباعيا، فالأصل ضَوْضُوتٌ وَقَوَّوتٌ ليكون الواو في تكريره بإزاء اللام في قَلَقَلْتُ، ومعنى المضاعف الرباعي، أن يكون البناء من حرفين مكررين، وقال: هو في الأربعة بمنزلة القُوَّة في الثلاثة يعني أن القُوَّة/ مضاعف ثلاثي من الواو، وضَوْضُوتٌ مضاعف رباعي منها أيضاً، والياء في ضَوْضَيْتُ بمنزلة ياء أَغْزَيْتُ في انقلابها عن الواو للزوم ذلك في المضارع نحو: يُضَوْضِي، ولو جعلت الياء في ضَوْضَيْتُ أصلاً لم يخل من أمرين:

أحدهما: أن يجعل الفعل رباعياً وذلك باطل من حيث إن الضاد قد كرر، ولا يكون التضعيف^(٥)، في الأربعة بتكرار حرف واحد، ولو قلنا: إنه بمنزلة دَحْرَجْتُ في كونه غير مضاعف لجعلنا الواو أصلاً في بنات الأربعة، وذلك لا يكون إلا في المضاعف.

(١) ضوضيت: من الجلبة والضوضاء، اللسان (ضوا). ووزنهما فَعَلَّلْتُ. انظر: المتع ٥٩٠.

(٢) قَوَّيْتُ الدجاجة إذا صاحت. اللسان (قوق).

(٣) انظر: الكتاب (٣٨٦/٢)، وسر صناعة الإعراب (٧٥١)، والمنصف (١٦٩)، والمتع:

(٥٩٠).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٣).

(٥) في أ، (التكرير).

والآخر: أن يجعله ثلاثياً فيكون قَوَعَلْتُ، وذلك مردود؛ لأنه يصير حينئذ إلى نحو: ضَضًا في كون الفاء والعين من موضع واحد، وذلك نادر مرفوض في الأبنية، وكذلك لا يجوز أن يكون فَعَلَيْتَ، فيكون الواو أصلاً والياء مزيدة؛ لأنه يكون حينئذ في تقدير ضَوْضٍ، وهو من باب قَلَقَ وَسَلَسَ، وهذا باب نادر لا تحمل عليه ما وجد مندوحة عنه، فالصحيح ما تقدم من أنه مضاعف ضَوْضُوت كَقَلَقَلْتُ، ثم انقلبت الواو ياء للعلة المذكورة المعلومة.

قال صاحب الكتاب:

"ومثل ضَوْضَيْتَ حَاحَيْتَ^(١) وعَاعَيْتَ؛ لأن هذا في الأربعة مثل حَاحَيْتَ في الثلاثة كما كان ضَوْضَيْتَ كباب قُوَّة وصُوَّة^(٢)، وأبدلت من الياء الألف^(٣)، كراهة التضعيف كما أبدلت الياء من الهاء في دَهْدَيْتَ^(٤)، وإنما هو دَهْدَهْتُ^(٥)."

قال المفسر:

اعلم أن حَاحَيْتَ وعَاعَيْتَ وهَاهَيْتَ^(٦)، هذه ثلاثة أمثلة لا خلاف فيها

(١) حَاحَيْتَ: يقال: حَاحَيْتَ حَيْحَاءَ وَحَاحَاءَ، وهو التصويت بالغنم إذا قلت: حَاحِي وعَاعَيْتَ

مثله وهو الْعِيعَاءَ وَالْعَاءَاءَ إذا قلت: عَاحِي. المنصف (٧٧/٣).

(٢) صُوَّة: مفرد صُوِيٍّ، وهي أعلام من حجارة منصوبة في الفيا في المجهولة يستدل بها على

طرقها. تهذيب اللغة (٢٦٢/١٢).

(٣) في التكملة شاذ لي (الألف في حَاحَيْتَ وعَاعَيْتَ).

(٤) دَهْدَيْتَ: دَحَرَجْتَ. المنصف (٧٧/٣).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٣، ٦٠٤).

(٦) هَاهَيْتَ: هو التصويت بالغنم إذا قال: هَاحِي، وهو الهَيْهَاءَ، والهَاهَاءَ. المنصف (٧٧/٣).

أنها فَعَلَّتْ، وأن الألف فيها منقلبة عن حرف لين، فمذهب الخليل أن الألف منقلبة عن الياء ^(١)، وأن الأصل حَيَّيْتُ ليكون هذا في كونه مضاعفا من الياء بإزاء ضَوْضُوتٍ من الواو، ويكون في الأربعة بإزاء حَيَّيْتُ في الثلاثة كما كان ضَوْضُوتٍ بإزاء قُوَّةٍ، وحُوَّةٍ، ويحصل المضاعف الرباعي في كل واحد من الياء والواو كما حصل الثلاثي فيهما معا.

وذهب أبو عثمان إلى أن الألف بدل من ^(٢)، الواو، وأن حَايَيْتُ أصلها حَوَّحَيْتُ كَضَوْضَيْتٍ، ودعاه إلى ذلك أنه لم يسمع حَيَّيْتُ مستعملا بالياء، فرأى الحمل على ما سمع ووجد أولى من الحمل على ما لم يسمع، والأقوى ما ذهب إليه الخليل ^(٣)، وذلك أنهم إذا كانوا قد أبدلوا حرف اللين من الحروف الصحيحة رغبة في إزالة التضعيف نحو: دَهْدَيْتُ في دَهْدَهْتُ ^(٤)، ومثل لا أَمَلَه في لا أَمَلَهُ ^(٥) وِدِنَارٍ في دِنَارٍ وَتَقْضِي البازي ^(٦)، في تَقْضُضٍ وَتَظْنَيْتُ في تَظَنَّتْ / ٢٩٩ / ٢

(١) الكتاب (٣٦٨/٢)، والمنصف (١٦٩/٢، ١٧١).

(٢) المنصف (١٧٠/٢)، وقال المازني (وقول الخليل مذهب؛ لأن الشيء ربما جاء مخالفا للفرق)، وهذا رجوع إلى تقوية الخليل.

(٣) انظر: المنصف (١٧١/٢، ١٧٢).

(٤) انظر: الكتاب (٣٦٨/٢).

(٥) يريد قول الأسود

فأقسمت لا أشريه حتى أمله بشيء ولا أملاه حتى يفارقا
انظر: ٣٥١.

(٦) يريد قول العجاج:

تفضي البازي إذا البازي كسر

انظر: ١٣١٦ (٢٣٥ / ب).

فأن تبدل الألف من الياء في حَيِّتْ ليزول اجتماع الياءين أولى، وأيضاً فإن الياء قد تقلب ألفا في مواضع ليس فيها تضعيف نحو: حَارِي وطَائِي وزَبَانِي في طَيٍّ، والحِيرَة وزَبْنِيَة؛ لأنها قريبة من الألف قرباً ليس للواو، فليس ببدع أن يكون في هذا الموضع بدلاً منها، ولم يلزم ذلك في الواو؛ لأن التضعيف يزول فيها من حيث إن الواو الأخيرة تنقلب ياء في ضَوْضِيَّتْ، فلا ^(١) يجتمع واوان كما يجتمع ياءان في حَيِّتْ، وإن كان ما قدره الخليل أعني حَيِّتْ غير مسموع، فإن ما قدره أبو عثمان غير مسموع أيضاً في هذه الكلمة إذ لم يقل: حَوْحِيَّتْ، وإنما سمع ذلك في غير ما وقع الخلاف فيه، فالتعارض موجود في هذا التعليل إلا زيادة تبقى لأبي عثمان لعله يرجح بها وهي أن الواو قد سمع في موضع والياء لم يسمع أصلاً، وبعد.

فإن هاهنا سؤالاً آخر، وهو أن يقال: ما الذي أحوجكم إلى تقدير القلب، وهلا قلتم: إن حَاحِيَّتْ على وزن فَاعَلْتْ، وأن الألف مزيدة. وقد أجابوا عن ذلك بأجوبة:

منها: أنهم قالوا في مصدره: الحِيحَاءُ والعِيَاءُ، ومصدر فَاعَلْتْ يأتي على فِعَالٍ وهذا الجواب ^(٢)، يضعف من حيث إن فَاعَلْتْ أصل مصدره الفِيعَالِ نحو: القَيْتَالِ، فلئان أن يقول: إن حَاحِيَّتْ لو بني مصدره على فِعَالٍ لزم أن يقول ^(٣) حِجَاءٌ فيلتقي مثلاً، فالتزم فيه العود إلى ما هو الأصل في مصدر فَاعَلْتْ فقليل: الحِيحَاءُ كَالْقَيْتَالِ.

(١) (فلا) معادة في (أ).

(٢) في أ (الجواز).

(٣) في ر، وظ (أن يقال).

ومنها أن حَاحَيْتَ إذا كان فَاعَلْتُ كان من باب دَدَن في كون الفاء والعين من موضع واحد، وقد علمت^(١) أنه مرفوض.

ومنها: وهو القاطع للشبهة أنهم قالوا في مصدره: الحَاحَاة والَهَاة^(٢)، فبنوه على فَعْلَلَة، وفَعْلَلَة مخصوصة بالرباعي نحو: دَحَرَجْتُ دَحَرَجَةً وَقَلَقَلْتُ قَلَقَلَةً، ولاحظ لَفَاعَلْتُ فيها بوجه، وبعد: فإن الألف الأولى في الحَاحَاة أتت مقلوبة للتخفيف، وتنكب التضعيف إجراء للمصدر مجرى الفعل، والثانية مجيئها على الوجوب لكون الياء متحركة مفتوحا ما قبلها، ثم إن الياء في حَاحَيْتَ الظاهرة أصل عند الخليل، وعند أبي عثمان بدل من الواو كياء ضَوْضِيْتُ فاعرفه.

(١) في ر، وظ (عرفت).

(٢) انظر: الكتاب (٣٨٦/٢).

قال صاحب الكتاب:

"باب التضعيف في بنات الياء والواو"

فأما بنات الياء فنحو: حَيَّيَ يَحْيَا وَعَيَّيَ يَعْيَا، فالياء الأولى ^(١)، تجرى في هذا الباب/ مجرى قاف شَقِيَّ في التصحيح، ولم تُعَلَّ في الفعل لاعتلال اللام، ولا يجتمع إعلالان في الفعل كما لم يجتمع في الاسم، ألا ترى أنهم قالوا: نَوَاة وحَيَاة، فصححوا حري في العلة الأولين، فكذلك في الفعل ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن السياء والسواو يأتي فيهما التضعيف كما يأتي في الحروف الصحيحة، وأما الألف فلا وجه للتضعيف فيها؛ لأن الألف لا تكون أصلاً من حيث إن الحروف الأصول التي هي فاء وعين، ولام تتحرك كلها في الماضي نحو: ضَرَبَ، وتتحرك العين واللام في المضارع، والألف ساكنة لا تحتل الحركة، وهي تأتي أصلاً في المواضع التي يلزمها السكون مثل أواخر ^(٣)، المبنيات نحو: "لَا" ولام "بَلْ" وواو "لَوْ"، ولو كانت الألف تكون أصلاً لكان التضعيف يمتنع فيها من حيث إنه كان يؤدي إلى جمع ساكنين أو إدغام أحدهما في الآخر، والألف لا تحتل الإدغام ثم إن هذا الباب مفتتح لمضاعف الياء نحو حَيَّيْتَ الذي يحتاج إلى معرفته أن الياء الأولى في حَيَّيْ قد وقعت متحركة بعد فتحة مثل السياء في هَيَّبَ، فكان الظاهر أن تقلب ألفاً، فيقال: حَايَ كَهَابَ إلا أن ذلك امتنع لأمر، وهو أن كل واحد من العين واللام ياء، فلا يجوز إعلالهما معاً

(١) في التكملة (الأولى في هذا الباب تجرى مجرى).

(٢) التكملة شاذ لي (٢٧١)، والتكملة مرجان (٦٠٤).

(٣) في أ (أخرى).

لفساد الجمع بين إعلالين في كلمة واحدة، وكونه إجحافاً فبقي^(١)، إعلال أحدهما، فالأوّلَى بالإعلال اللام؛ لأنه طرف والتغير بالطرف أليق منه بالوسط الذي هو في حد التحصن، فلما كان كذلك جرت الياء الأولى في حَيَّيَ مجرى الحروف الصحيحة كقاف شَقِي وميم عَمِي، واختص الإعلال باللام فقليل: حَيَّيَ يَحْيَا، فقلب ألفا في المضارع، وأما في الماضي فصح؛ لأن الفتحة الكائنة لبناء الماضي تلزم الياء في الأفعال كلها نحو: شَقِي وَغَزِي وَأَغْرِي، ولا يمكن قلبها ألفا لأجل الكسرة، ومن أزال الكسرة وأبدل منها فتحة، فقال في بَقِي وَرَضِي: بَقَى وَرَضَى، فللحرص^(٢)، على الإعلال.

وذكر نَوَاة وَحَيَاة ليعلمك أن جمع إعلالين مرفوض في كلامهم في الاسم والفعل جميعاً، وذاك أن الواو في نَوَاة والياء في حَيَاة قد وقعتا متحركتين بعد الفتحة لكن لما كان اللام قد قلب لزم تصحيح العين إذا لو أعلا لسقط أحدهما، وكذلك قالوا في جمع طَيَّان^(٣): طَوَاء فلم يقلبوا الواو كما قلبوا في حَيَاض وَثَيَاب؛ لأن اللام/ قد أُعِلَّ بالقلب إلى المهمزة، فلو قلب الواو لتوالى إعلالان، ١/٣٠٠ وعلى هذا يجري كلامهم، وهو من أحد ما يكشف عن يشتبه عليه الأمر في هذه الاعتبارات.

قال صاحب الكتاب:

"فإذا وقع هذا التضعيف في موضع يلزم ياء خَشِيت^(٤)، وياء رَمِيت

(١) في ظ (فيبقى).

(٢) في أ (فالحرص).

(٣) طَيَّان: (الذي لم يأكل شيئاً، تهذيب اللغة (٤٨/١٤).

(٤) في التكملة (خشيت فيه)

الحركة، فإن الإدغام جائز فيه، وذلك نحو: عَيَّ بأمره، وَحَيَّ زيد^(١)، وقد قرئ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ﴾^(٢) و﴿حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ بالبيان والإدغام^(٣)، فمن لم يدغم، فلأن هذه اللام تلك التي في يَحْيَى، ولأن هاء الوقف لا تلحقه كما لا تلحق المعرب، فكما أجروه (في هذا مجرى المعرب كذلك أجروه)^(٤)، مجراه في ترك الإدغام^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن حربي التضعيف اللذين هما الياءان إذا كان الثاني منهما في موضع تحرك ياء خَشِيت فيه جاز الإدغام وترك الإدغام، وذلك يكون في فَعَلَ نحو: حَيٍّ كخَشِيتي، وفي أَفْعَلَ واستَفْعَلَ وفَاعَلَ إذا بنيت للمفعول نحو: أُحْيِيَ واستَحْيِي وحَوِيَّ. كَأُلْقِي واستُلْقِي ولُوقِي، فالحركة لازمة في ذلك كله؛ لأنها الفتحة التي يُنْتَى عليها مثال الماضي، وليست حركة عارضة فتزول، فلك في ذلك كله الإدغام نحو: حَيَّ زيد كما قال سبحانه: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ عَنْ

(١) انظر الكتاب (٣٨٧/٢)، والأصول (٢٤٧/٣).

(٢) سورة الأنفال (الآية: ٤٢)، قرأ نافع والبرقي وأبو بكر حيي بياءين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة وقرأ الباقون بواحدة مفتوحة مشددة، انظر: التبصرة (٥٢٣)، والكشف (٤٩٢/١)، والتيسير (١١٦)، والكافي للرعيني (١٠٢)، وتلخيص العبارات (٩٨)، والإقناع (٦٥٥)، وإرشاد المبتدى وتذكرة المنتهي (٣٥)، وسراج القارئ المبتدى (٢٣٥)، والمكرر (٤٨).

(٣) انظر: معني القرآن للفراء (٤١١/١، ٤١٢)، ومعاني القرآن وإعرابه (٤١٨/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (١٨٨/٢)، والكشف (٤٩٢/١).

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٧١)، والتكملة مرجان (٦٠٤، ٦٠٥).

بَيِّنَةٌ، تسكن الياء الأولى التي هي عين وتدغمها في اللام كما قالوا في مَدَدَ وطَبَب: مَدَّ وطَبَّ، وتقول في أُحْيِيَّ واستُحْيِيَّ: أُحِيَّ واستُحِيَّ تنقل حركة الياء الأولى التي هي عين إلى فاء الفعل التي هي الحاء، ثم تدغمها في الياء التي هي لام كما قلت: أَمَدَّ واستَعَدَّ في أَمَدَدَ واستَمَدَدَ، وتقول في حُويَّ: حُويَّ، فتسكن الياء الأولى وتسقط حركتها؛ لأن واو فُوعِلَ لا يحتمل نقل الحركة إليها، ويحجز بينها ^(١)، وبين الفاء الذي هو الحاء أن تنقل إليه كما نقلت في أُحِيَّ، فالإدغام إذا يفتقر إلى شريطين:

إحدهما: أن تكون الياء الأخيرة متحركة حركة لازمة، فإن الحركة إذا كانت عارضة لم يجز الإدغام، وذلك كقوله سبحانه: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ ^(٢)، لا يجوز أن تقول: يُحْيِيَّ ^(٣) الموتى، وإن كان بمنزلة قد أُحْيِيَ في تحرك اليائين لأجل أن هذه الحركة للإعراب، فهي تزول بسقوط عاملها، وذلك إذا قلت: هو يُحْيِي.

والشريطة الثانية أن لا تكون الياء الأولى مفتوحة، فإنها إذا انفتحت انقلبت الثانية ألفا كقولك في أَفْعَل واستَفْعَل وفَاعَل إذا كانت للفاعل: أَحْيَا واستَحْيَا وحَايَا الأصل أُحْيِيَّ واستُحْيِيَّ وحَاتِي، فتقلب التي هي لام كما

(١) في أ (بينهما).

(٢) سورة القيامة: (٤٠).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤١٨/٢)، والمقتضب (١٨٢/١)، والأصول (٢٤٩/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (١٨٨/٢).

أجاز الفراء الإدغام في (يحيى) انظر: معاني القرآن (٤١٢/١)، (٢١٣/٣).

انقلبت ^(١) (في أَبْقَى واستَبْقَى وبَاقَى، فالإدغام إذاً يكون في الموضع الذي يكون فيه اللام من نحو: بَقِيَ وخَشِيَ متحركا حركة لازمة، وذلك في الأحوال التي ذكرتها، فإن قلت: ما الذي منع من الإدغام في هذه الحال، وقد حصل المثلان نحو: حَائِي وأَحْيَى، فيكون كالصحيح نحو: أمدَّ في أمدَدَ ومَادَّ في مَادَدَ.

فالجواب أن القصد في الإدغام رفض اجتماع المثلين، وكراهية ما يوجب اللفظ بهما مفترقين ظاهرين من إعادة اللسان (إلى ما رفع عنه، فأدغم أولهما في الثاني ووصل به فقليل في مَدَدَ: مَدَّ ليقع اللسان) ^(٢)، عليهما وَقَعَةٌ واحدة، وحروف اللين قد جعل من الأصول فيها أن تقلب إذا تحركت مع انفتاح ما قبلها، فإذا كانت بحيث يتأتى فيها القلب لم يحتج إلى الإدغام إذ من المحال أن يعدل عن القلب فيها إلى الإدغام، والقلب أَقْوَى وأَذْهَبُ في المعنى الذي لأجله وضع الإدْغَام، وذلك المعنى إزالة المثلين، وذلك أنك إذا ^(٣) قلبت أحد حرفي اللين، فقلت في ^(٤) أَحْيَى: أَحْيَا رفعت ^(٥) حصول مثلين أصلا لصرفك أحدهما إلى حرف آخر، وليس كذلك الإدغام؛ لأنه يزيل اجتماع المثلين من حيث إنه يمزج أحد الحرفين بالآخر حتى يصيرا في حكم حرف واحد من جهة وقوع اللسان عليه.

(١) من هنا يبدأ السقط في (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (د).

(٣) (إذا) ليست في (ظ).

(٤) (في) ليست في (ر، وظ).

(٥) في د (دفعتم إلى).

فأما أن يزيل ذلك أصلاً كما يفعل القلب فلا، وإذا كان كذلك كان الواجب في القياس أن يترك الإدغام إلى القلب إذا أمكن؛ لأنه أجمع للغرض، وأزيد في الخفة لإزالته التضعيف، وهو مستقل سيما في حروف اللين، وأمران آخران .

أحدهما أن في ترك القلب خلافاً للأصل المطرد في حروف اللين. والثاني أنك إذا أدغمت احتجت إلى إعلال العين بالإسكان وتصحيح اللام وذلك خلاف للأصول أيضاً مع وجود المندوحة عنه، فلهذه العلل لم يجز الإدغام إلا حيث يمتنع الألف، وذلك بأن يكون الأول من حرف اللين مكسوراً كَحَيٍّ وأَحْيِي، فإن قلت: هَبْ أن نحو: أَحْيِي لم يجز فيه الإدغام لإمكان القلب فما بال ما لم يتأت فيه القلب نحو: حَيٍّ يجوز فيه البيان، واللفظ بالمثلين، ولا يلزم الإدغام كما يكون في الصحيح، فلا يجوز حَيٍّ وأَحْيِي كما لا يجوز مَدَدَ وأَمَدَدَ.

فالجواب: أن الظاهر يقتضي ما زعمت غير أن هاهنا أمراً آخر أوجب إجازة الأمرين الإدغام والبيان، وذلك أن الياء الثانية التي هي لام من نحو: حَيٍّ يقع مواقع يخرج فيها عن حد الإدغام، وهو أنه يسكن مرة في مضارع أَفْعَلْ واستَفْعَلْ وفَاعَلْ وأشكالها نحو: يُحْيِي وَيُسْتَحْيِي وَيُحَاي كما يسكن ياء يَرْمِي، وكذلك في المُحْيِي والمُسْتَحْيِي، وتنقلب مرة في نحو: يَحْيَا ^(١) ومَحْيَا، وما أشبه ذلك، وإنما يكون بحيث يتأتى فيه ^(٢) الإدغام في بعض أمثله الماضي، فلما كانت

(١) (يحيا) معادة في (ر).

(٢) في ر (فيها).

تخرج عن الإدغام في أكثر المواضع لم تلزم الإدغام حيث يمكن تشبيهها لبعض أحوالها ببعض إذا ليست الياء المتحركة في حَيَّ غير الساكنة في يُحَيِّي، والمنقلبة في يَحْيَا؛ لأن الحرف لم يختلف، وإنما اختلف مثال الفعل بأن انتقل عن الماضي إلى المضارع، وإلا فالياء لام في الموضعين، فلما لزم البيان في نحو ^(١) يَحْيِي شبه نحو: حَيَّ به (فبين وأكد أبو علي الشبه بين الياء في المضارع والياء في الماضي بأن هاء الوقف لا تلحق الماضي)^(٢)، كما لا تلحق المضارع، وأما الصحيح، فحاله بخلاف هذه إذ ^(٣) الحركة ملازمة للثاني من مثليه في جميع متصرفاته ^(٤) تقول: مَدَّ يَمُدُّ فهو مَادٌّ، وَأَمَدَّ يَمُدُّ فهو مُمَدَّدٌ وَمَسْتَمَدٌّ، فلا يكون في حال من الأحوال بحيث يمتنع فيه الإدغام، فلا السكون يعترضه ولا القلب، وإنما يلحقه السكون في حالة واحدة وهي حال الجزم نحو: لم يَمُدَّد، هذا وأهل الحجاز يدغمون، فنعود إليه الحركة، ثم إن هذا السكون أيضاً عَارِضٌ فيه يزول بزوال العامل، وهو أن تقول: يَمُدُّ، والسكون والقلب في نحو: يُحَيِّي وَمُحْيِي ^(٥)، وأشباهها الكثيرة ليس لعامل لكنه لرفضهم الضمة والكسرة في حروف اللين إذا تحرك ما قبلها، وهذا فصل بين وفرق قوى ^(٦) فاعرفه.

(١) (نحو) ليست في (ظ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (د).

(٣) في ر (إذا).

(٤) في ظ (تصرفاته).

(٥) في ر (وعحي ويحي).

(٦) في د (فصل قوى وفرق بين).

قال صاحب الكتاب:

قال الشاعر في الإدغام:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَيِّضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(١)

(١) بيت من مجزؤ الكامل، اختلف في قائله، فقليل: إنه عبيد بن الأبرص، وقيل: يزيد بن مفرغ، وقيل: سلامة بن جندل، والأرجح الأول.

نسب إلى عبيد في ديوانه (١٣٨)، والحيوان (١٨٩/٣)، وأدب الكتاب (٦٧، ٦٨)، وعيون الأخبار (٨٥/٢)، والدرة الفاخرة (٤١٧)، ومجمع الأمثال (٢٥٥/١)، والاقتضاب (٦٧/٣)، وشروح سقط الزند (١٠٠٣)، والمفصل (٣٩٢)، وشرح أدب الكاتب (١٢٢)، والقيسي (٨٩٨)، وابن برى (٦٣٣)، والتبيان في إعراب القرآن (٦٢٥)، وشرح المفصل (١١٦/١٠)، واللسان (حيا)، وشرح شواهد الشافية (٣٥٧). ونسب إلى يزيد بن مفرغ في: الصحاح (حيا) والأفعال للسرقسطي (٢٤١/١)، ونسب إلى سلامة بن جندل في: ملحق ديوانه مما نسب إليه وليس في أصول الديوان المخطوط (٤٢٦)، ونظام الغريب (٢٠٧، ٢٠٨).

الشاهد: قوله: "عَيُّوا وَعَيَّتْ" أصله عَيُّوا وَعَيَّتَ سكن الياء الأولى وأدغمها في الثانية وأجرى الفعل مجرى المضاعف الصحيح، فسلم من الاعتلال والحذف لما لحقه من الإدغام في ديوان عبيد صدره (برمت بنو أسد كما)، ولا شاهد فيه.

وورد غير منسوب في الكتاب (٣٨٧/٢)، ومعاني القرآن للأخفش (٣٢٤)، والمقتضب (١٨٢/١)، والأصول (٢٤٨/٣)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢٢٥/١)، والمنصف (١٩١/٢)، والمقرب (١٥٣/٢)، والممتع (٥٧٨)، وشرح الشافية للرضي (١١٤/٢)، والفوائد لابن القيم (١٧)، والدر المصون (٦١٤/٥).

البيت من كلمة يخاطب بها عبيد حجرا أبا امرئ القيس، ويستعطفه لبني أسد، وذلك أن حجرا كان يأخذ منهم إتاوة فمنعوه إياها فأمر بقتلهم بالعصي فلذلك سموا عبيد العصا، ونفي من نفي منهم إلى تهامة، وأمسك منهم عمرو بن سعود وعبيد بن الأبرص وكانا أسيرين عنده. انظر: الاقتضاب (٦٧/٣).

وقال في ترك الإدغام:

وَكُنَّا حَسْبَنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُّوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنْ الدَّهْرِ أَغْصُرَا^(١)
وتقول: قد أُحْيِيَ البلد، فتدغم للزوم الفتحة مثال الماضي، وإن شئت
يَبْنَتْ فقلت: أُحْيِي، فأما قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ
الْمَوْتَى﴾^(٢)، فلا يكون فيه الإدغام^(٣)؛ لأن الفتحة فيه^(٤) غير لازمة، ألا ترى

(١) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله: فقيل: إنه أبو حزابة الوليد بن حنيفة أحد بني
ربيعة شاعر من شعراء الدولة الأموية. وقيل: إنه مودود العنبري.

نسب إلى حزابة في: شرح الحماسة للمرزوقي (٢/٦٨٧)، والقيسي (٩٠١)، وابن برى
(٦٣٤)، واللسان (حيا)، وشرح شواهد الشافية (٣٦٣).

ونسب إلى مودود العنبري في ابن السيراني (٢/٤٣٤)، والتنبيه والإيضاح واللسان والتاج
(كهمس).

الشاهد: قوله: "حَيُّوا" خفف بالحذف، ولم يدغم بناءه ببناء خَشُّوا؛ لأن حَيَّ إذا ضوعفت
الياء منه، ولم تدغم بمترلة خَشَّيَ.

وورد بلا نسبة في: الكتاب (٢/٣٨٧)، ومعاني القرآن للأخفش (٣٢٤)، والمقتضب
(١/١٨٢)، والأصول (٣/٢٤٨)، والمنصف (١٩٠)، والصحاح (كهمس)، والأعلم
(٢/٣٨٧)، وشرح المفصل (١٠/١١٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨١)،
والممتع: (٥٧٨)، وشرح الشافية للرضي (٣/١١٦)، والفوائد لابن القيم (١٧)، وشرح
مختصر العزّي للتفتازاني (١٦٢).

كهمس: هو كهمس بن طلق الصريمي من رجال الخوارج وفرسانهم حيوا بعدما ماتوا:
حسنّت أحوالهم بعد سوء.

(٢) تقدم ورودها ١٥٧٣.

(٣) انظر: المقتضب (١/١٨٢).

(٤) (فيه) ليست في التكملة (مرجان).

أنك تقول ^(١): هو يُحْيِي في الرفع فتسكن، وفي الجزم: لم يُحْيِ فتحذف، وإنما الإدغام في الموضع الذي تلزم فيه الحركة ^(٢).

/وعلى هذا قالوا ^(٣): حَيَاءٌ وَأَحْيَةٌ وَرَجُلٌ عَيٌّ وَقَوْمٌ أَعْيَاءٌ ^(٤)؛ لأن ٣٠٠ ب/ الحركة هنا لازمة فهو بمنزلة الصحيح ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن ما أدغم من هذا كان كالصحيح تقول في عَيٍّ وَحَيٍّ: عَيُّوا وَحَيُّوا كما تقول: مَدُّوا وقال:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ..... ^(٦)

فلا يلحقه حذف كما يلحق المعتل، وإذا بَيَّنْتُ فقلت: عَيٍّ وَحَيٍّ، فإنه يكون بمنزلة بَقِيٍّ وَخَشِيٍّ تقول: حَيُّوا بضم الياء كَبَقُوا وَخَشُوا يكون الأصل حَيُّوا كَبَقُوا، فتنتقل الضمة من الياء التي هي لام كياء بقي إلى الياء التي هي عين كقاف بقي، فتلتقي الياء المنقول عنها الحركة ساكنة مع واو الضمير، فتسقط فتبقى حَيُّوا وَعَيُّوا، وأما إذا أدغمت فإن الياء التي هي عين تسكن، فتقوى الياء التي هي لام على احتمال الضمة لسكون ما قبله، فتقول: عَيُّوا كما قلت: كُرْسِيٍّ وَمَرْمِيٍّ، فأجريته مجرى الصحيح لسكون ما قبله إذ قد عرفت أن حرف اللين إذا سكن ما قبله كان كالصحيح في احتمال الحركات.

(١) في التكملة مرجان (أنا نقول).

(٢) إلى هنا ينتهي السقط في (أ).

(٣) في التكملة مرجان (قوله).

(٤) انظر: (النصف ٢/ ١٩٠، ١٩١).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٧١، ٢٧٢)، والتكملة مرجان (٦٠٥، ٦٠٦).

(٦) تقدم وروده ١٥٧٧.

وأما جواز الإدغام في قولهم: أُحْيِ البلد وامتناعه في أن يُحْيِي، فقد تقدم القول فيه ^(١)، وأما حَيَاءٌ وأَحْيَةٌ، فبمنزلة حَيٍّ في جواز الأمرين فيه، وذلك أن الحركة لازمة؛ لأنها حركة بناء لا حركة إعراب، فلك أن تدغم، فتقول: أَحْيَةٌ كأَعْنَةٍ في الصحيح، وأن تبين فتقول: أَحْيَةٌ كما قلت: حَيٍّ وأُحْيِي، وأَعْيَاءٌ في جمع عِيٍّ إن شئت أدغمت كأَشْدَاءٍ، وإن شئت أظهرت فقلت: أَعْيَاءٌ كأَغْنِيَاءٍ مثلاً، فالإدغام في الظاهر لاجتماع المثلين، وأما البيان، فلما ذكرت من أن هذه اللام قد امتنعت من الإدغام في مواضع، فلم يلزم ^(٢)، من حيث يتوجه فيه مراعاة لما ثبت لها من البيان في أحوال كثيرة، وقد قيل في أَحْيَةٍ: إن البيان حسن فيه؛ لأن الجمع فرع على الواحد والواحد عار من الإدغام، وذلك أن لام حَيَاءٍ قد انقلبت همزة، ولو كان يجوز أن يصح ياء، فلم تنقلب لكان البيان يلزمه لفصل ألف فعّال بين الياءين، وقد فرق بعض أصحابنا بين أَعْيَاءٍ وبين أَحْيَةٍ، فقال: إن الإدغام في أَعْيَاءٍ أقوى منه في أَحْيَةٍ، واحتج بأن موجب الإدغام هو تحرك اللام تحركاً لازماً ^(٣)، وقد ثبت للّام في أَعْيَاءٍ من الحركة ما لم يثبت له في أَحْيَةٍ، وذلك أن واحد أَعْيَاءٍ عِيٍّ أو عِيٍّ، والحركة لازمة للاسم كما ترى، وذلك لسكون ما قبل اللام / أما عِيٍّ فياء فعّيل فيه ساكنة وقعت قبل اللام.

وأما عِيٍّ فالياء الأولى التي هي عين ساكنة؛ لأنها على وزن فَعْل كصَعْب قال: وليس كذلك لام أَحْيَةٍ؛ لأنه قد انقلب في الواحد الذي هو حَيَاءٌ

(١) انظر: ١٥٧٣.

(٢) في ر، وظ (يلزم الإدغام حيث).

(٣) انظر: المنصف (١٩٢/٢)، وشرح المفصل (١١٨/١٠)، والممتع (٥٧٩، ٥٨٠).

همزة، فالحركة على الهمزة لا على اللام، وإذا كان داعية الإدغام تمكن اللام في الحركة ثم كان لام أعْيَاء أمكن فيها من لام أحيَّة اقتضى القياس أن يكون الإدغام فيه أقوى منه في أحيَّة التي لم يثبت للامها هذا الحظ، وهذا فرق حسن لكنه يضعف من حيث أن لام حَيَاء، وإن كان قد انقلب همزة، فإنه في موضع لو لم ينقلب للزمته الحركة، وذلك أنه قد وقع بعد ألف فعَّال كما وقع في عَيَّ بعد ياء فعَّيل، وإنما كان يتضح هذا الفرق لو كان في موضع لو لم تنقلب همزة لم يكن يحتمل الحركة، وكيف تصرف الأمر، فإن ذلك الفرق متجه من حيث إن اللفظ بالياء مرفوض إذا وقع لاما بعد ألف فعَّال، وإذا لم يثبت اللفظ به لم تثبت الحركة فيه ثباتها في ياء عَيَّ، وله أن يجيب عن هذا الاعتراض بأن الهمزة في حَيَاء ونحوه ليست مقلوبة عن الياء، وإنما التقدير أن الياء قلبت ألفاً، ثم حركت الألف، فصارت همزة، وإذا كان الأمر على هذا ^(١)، كان لام حَيَاء بمنزلة لام يَحْيَا في كونه مقبلاً إلى الألف ومفارقة للحركة فاعرفه.

وقالوا: مُعْيَّة، فلم يدغموا ^(٢)، وإن كانت حركة الياء الثانية ^(٣)، بمنزلتها في حَيَّ في كونها حركة بناء لأجل أن التاء زيادة معترضة لاحقة به فحكمها حكم الساقط، وإذا كان كذلك كانت الحركة المجتلبة لأجلها بمنزلة حركة الإعراب نحو: أن يُحْيِي ورأيت مُحْيِيًّا في كونها ^(٤)، غير لازمة، ولأن البيان قد لزم في حال التذكير الذي هو الأصل، فلم يرفع في حال التأنيث الذي

(١) في ر (على هذا كان لام الأمر على هذا كان).

(٢) انظر: المنصف (١٩٣/٢).

(٣) في أ (الثاني).

(٤) في أ (كونه).

هو فرع وثان حكم قد لزم في التذكير الذي هو أول وأصل كما مضى من تركهم لام غَازِيَّة^(١)، ونحوها على القلب الواجب قبل دخول التاء، فإن قلت: فقد كان يجب أن لا يجوز الإدغام في أَحْيِيَّة؛ لأن حركة لامه مجتلبة لتاء التأنيث، ولو سقط التاء سقطت الحركة.

فالجواب: أن تاء أَفْعَلَة لازم والمثال مصوغ عليه، ألا ترى أنه لا يقال: أَجْرِب، ثم أَجْرِبَة ولا أَحْيٍ ثم أَحْيِيَّة.

وتاء مُعْيِيَّة ليس مما يبنى عليه الاسم ويصاغ معه^(٢)، وإنما هو زيادة دخلت لمعنى، وهي تزول بزوال ذلك المعنى، فإن أردت وصف المؤنث قلت / ٣٠١ ب/ مُعْيِيَّة، وإذا لم ترد قلت: مُعْيٍ، فلما كان كذلك اعتد بالحركة في لام أَحْيِيَّة لبناء الكلمة عليها كما بني حَيٍّ على الفتح، ولم يعتد بها في مُعْيِيَّة لكونها عارضة كحركة الإعراب في رأيت مُعْيِيًّا، وأن يُحْيِيَّ^(٣)، فاعرفه، وقالوا: تَحْيَة، فأدغموا، ولم يكد يوجد فيها الإظهار^(٤)، وظاهر الحال أنها بمنزلة أَحْيِيَّة^(٥)؛

(١) انظر: ١٥٣٥.

(٢) في ر، وظ (عليه) و(معه) ليست في (د).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٣٨٨).

(٤) قال أبو عثمان: (والإظهار عندي جائز والإدغام أكثر)، المنصف (٢/١٩٥).

(٥) قال ابن جني في المنصف (٢/١٩٦)، ردا على أبي عثمان (وهذا الذي ذهب إليه ضعيف، وأنا أذكر الفصل بين تَحْيَة وأَحْيِيَّة، وذلك أن أَحْيِيَّة جمع، والجمع فرع على الواحد، فأنت إذا جئت بالواحد فقلت: حَيًّا زال ما كرهته من اجتماع الياءين، وليس كذلك تَحْيَة؛ لأنها مصدر، والمصدر أصل لا فرع، وليس يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد، ألا ترى أن تَحْيَة ليس ثانيا عن أول، كما أن الجمع ثان عن الواحد، فالإدغام فيها لا يجوز غيره).

لأنها مصدر حَيَّتْ، وفَعَلْتُ يجيء في مصدره التَّفْعِيلُ والتَّفْعِلَةُ في الصحيح نحو: التَّكْرِيمُ والتَّكْرِمَةُ والتَّجْرِبُ والتَّجْرِبَةُ، ويغلب عليه التَّفْعِيلُ، وكذلك المعتل الفاء والعين نحو: وَقْتُ تَوْقِيْتًا وَقَوْمٌ تَقْوِيْمًا، فإذا جئت إلى المعتل اللام اختص به التَّفْعِلَةُ: نحو: رَبِّي تَرْيِيَّةٌ، وكذلك المهموز اللام نحو: هَنَأْتُ تَهْنِئَةً، ولا يكاد يجيء التَّفْعِيلُ إلا نَادِرًا في شعر كقوله:

بَآتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا ^(١)

فَتْحِيَّةٌ تَفْعِلَةٌ وأصلها ^(٢): تَحْيِيَّةٌ كَتَّكْرِمَةٍ، وحركة اللام فيها بمنزلة حركة لام أَحْيِيَّةٍ في أنها من جهة التاء، فالظاهر يوجب إجازة الأمرين فيه البيان والإدغام تَحِيَّةٌ وَتَحْيِيَّةٌ كَأَحْيِيَّةٍ وَأَحْيِيَّةٍ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان ^(٣)، لكنه لا

(١) رجز لم أهتمد إلى معرفة قائله:

وصف امرأة بالضعف، وهي تجذب دلوها من البئر، فيقول: إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه.

الشاهد: قوله: "تنزيا" حيث ورد على وزن التَّفْعِيلِ وهو مصدر فَعَّلَ المَعْلَ اللام وذلك نادر والقياس تنزيه.

ورد في: العين (٤٠١/٣)، وديوان الأدب (٣٨٠/٢)، وأمالى القالى (٢٠/١)، والخصائص (٣٠٢/٢)، والمنصف (١٩٥/٢)، والمخصص (١٠٤/٣)، والمقرب: (١٣٤/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢٢٣٨)، وشرح الشافية للرضي (١٦٥/١)، وشرح الألفية لابن الناطم (٤٣٨)، واللسان (شهل، نزي)، وشرح الألفية للمرادى (٣٥/٣)، وأوضح المسالك (٢٦٤/٢)، وشرح الألفية لابن عقيل (١٢٨/٢)، والمساعد (٦٢٦/٢)، وشفاء العليل (٨٦٢)، وشرح الألفية للمكودى (١١٧)، والعيبي (٥٧١/٣)، والتصريح (٧٦/٢)، والأشبه والنظائر (٢٨٨/١)، والأشعوني (٣٠٧/٢)، وشرح شواهد الشافية (٦٧).

(٢) في أ (أصلها من جهة تحية).

(٣) انظر: المنصف (١٩٥/٢).

يكاد يوجد في السماع كما يوجد أُحْيِيَّة، والصحيح ^(١)، أن الإدغام يلزم تَحْيِيَّة؛ لأن بينها وبين أُحْيِيَّة فرقا بَيِّنًا، وذلك أن تاء تَفْعَلَة بدل ^(٢)، من ياء تَفْعِيل ^(٣)، كما كان تاء إِقَامَة وإِعَادَة عوضا من ألف أَفْعَال، وتاء أُحْيِيَّة ليس بعوض من شيء وإنما هو حرف بني عليه ^(٤) الكلمة فإذا تاء تَحْيِيَّة تفضل تاء أُحْيِيَّة ^(٥)، في الاتصال بالكلمة وفرط التمكن منها، وكلما كان التاء ألزم وأدخل في الكلمة كانت الحركة المتعلقة ^(٦)، وجودها به أقوى وأبعد من كونها عارضة، والإدغام يزداد قوته ووجوبه بحسب ازدياد تمكن الحركة إذ هو موجبها كما عرفت.

والمعنى الثاني أن مصدر فَعَّلْتُ التَفْعِيل في الأصل بدلالة أنه المستمر في غير المعتل اللام كراهية اجتماع الياءات نحو: التَّنَزِّي والتَّحْيِي، فلما كان كذلك كان الإدغام أولى بهذه الحال؛ لأنه يزيل اجتماع الياءين، وإذا أظهر كان كالعود إلى ما رفض وهرب منه.

والمعنى الثالث أن أُحْيِيَّة جمع وفرع على واحده، وقد لزم البيان في واحده، وليس تَحْيِيَّة بفرع لشيء فيحمل عليه، ويجعل تابعا له، فلهذه المعاني غلب الإدغام على تَحْيِيَّة، ولم يستعمل إظهاره/ وما أجازه أبو عثمان من ٣٠٢/أ الإظهار قياساً على أُحْيِيَّة محتمل أيضاً فاعرفه.

(١) في ر، وظ، ود (الأصح).

(٢) في ر (عوض).

(٣) انظر: المنصف (١٩٤/٢).

(٤) في ر، وظ (مع).

(٥) في أ (أحبة).

(٦) في ر، وظ (المتعلقة).

وقالوا في اسْتَحْيَا: اسْتَحَى، فحذفوا الياء الأولى التي هي عين، ولهم في ذلك مذاهب: أحدها: أن الياء حذف قصدا للتخفيف لكثرتها في الكلام كما قالوا: لم يَكْ، ولم أُبَلْ، ولا أُدِرْ^(١)، فحذفوا منها لما كثر دورها على الألسنة، ولما قصدوا حذفها نقلوا حركتها إلى الحاء، ولم يحذفوها متحركة لأمرين: أحدهما: أن حذف الساكن أسهل من حذف المتحرك.

والثاني: أنها لو حذفت بحركتها للزم تحريك الحاء لا لتقائه ساكنا مع الألف المنقلبة عن اللام، فكان أن ينقل إليه حركة هي في الكلمة أجدر من أن يحذف الأصلية ويجتلب أخرى، وشبهه صاحب الكتاب بقولهم: يَرَى^(٢)، وذاك أن الهمزة التي هي عين في رأى لما حذفت للتخفيف نقلت حركتها إلى الراء الذي هو فاء كذلك نقلت حركة العين في اسْتَحْيَا إلى الحاء حين قصد حذفها تخفيفا، ولا يلزم أن يحذف في كل موضع، فيقال في^(٣) أحيًا: أَحَا كما لا يلزم أن يقال: لا أَرَمَ، ولم أَرَمْ، ولم يَهْ، في لا أَرَمِي، ولم أَرَامَ، ولم يَهْن قياسا على لم يَكْ، ولم أُبَلْ ولا أُدِرْ؛ لأن الحذف غير القياسي لا يستمر.

والمذهب الثاني: أن الياء أسكنت، ونقلت حركتها إلى الحاء، فالتقت ساكنة مع اللام، وهو ساكن؛ لأنه يكون عند اتصاله بالضمير ساكنا نحو: اسْتَحْيَيْتَ، كما يكون سائر اللامات إذا اتصلت بالضمائر، ويكون ألفا في حال انفصالها عن الضمائر نحو: اسْتَحْيَا، فالياء الأولى إذا نقلت عنها الحركة توالى

(١) انظر: الكتاب (٨/١، ١٣٤، ٣٨٩/٢).

(٢) الكتاب (٣٨٩/٢).

(٣) في أ (في كل أحياء).

بها^(١)، الساكنان في الحالين، فيلزم سقوطها، فيبقى اسْتَحَى واستَحَيْت بوزن استفل واستَفَلْت، وقال صاحب الكتاب في هذا المذهب: أسكنوا الياء الأولى كما سكنت في بَعْتُ، وسكنت الثانية؛ لأنها لام الفعل فحذفت الأولى؛ لأنه لا يلتقي ساكنان^(٢)، فالقصد في التشبيه بِيَعْتُ أن العين في اسْتَحَيْتْ أعلت كما أُعَلَّتْ^(٣) عين بَعْتُ، ولحقها من نقل الحركة إلى الفاء ما لحق تلك، فقليل: اسْتَحَيْتْ، فنقلت فتحة الياء الأولى من اسْتَحَيْتْ إلى الحاء الذي هو فاء كما نقلت كسرة ياء يَبِيعُ إلى الباء وسقطت ياء اسْتَحَيْتْ لالتقائها مع الياء الثانية التي هي لام، كما سقطت ياء يَبِيعُ لالتقائها مع العين الساكنة، والذي يشكل من هذا أن اسْتَحَيْتْ إن كان مجراها مجرى بَعْتُ، فالواجب أن يعاد عينها حيث / يعود عين بَعْتُ، فيقال فيها: اسْتَحَاي كما يقال: بَاعَ واستَبَاعَ وَيَسْتَحِي ب/ كما يقال: يَبِيعَ وَيَسْتَبِيعَ، وهم لم يعيدوها بحال، فقالوا: اسْتَحَا يَسْتَحِي، فليس إذاً غرض صاحب الكتاب أن اسْتَحَيْتْ كَبِيعَتْ سواء، وإنما قصده في هذا التشبيه أن يُرِيكَ أن عينها أُعَلَّتْ بنقل الحركة كما أعلت عين بَعْتُ، وأما امتناعهم من إعادة عين اسْتَحَيْتْ حيث عاد عين بَعْتُ، فلأمر أوجب ذلك، وهو أن اللام قد ثبت له الإعلال في جميع الكلام، فلما أعلوا العين من اسْتَحَيْتْ لم يخرجوا اللام، عن إعلاها، وتركوها عليه؛ لأن إعلال العين شيء عرض في هذا المثال وحده على سبيل الدور^(٤)، ولضرب من التخفيف، فلا

(١) (بها) ليست في (د).

(٢) الكتاب (٣٨٩/٢).

(٣) في ر، وظ (اعتل).

(٤) في ر، وظ، ود (الشذوذ).

يلتزم لأجله ما يخالف سائر الكلام من تصحيح اللام بل يترك على الحكم المستمر في جميع اللامات المعتلة، وإذا ثبت اللام على اعتلاله كان حاله عند اتصال الضمير به وانفصاله عنه واحدة، وذلك أنه يكون في الماضي استحيًا بانقلابه إلى الألف، وفي المضارع يستحي بالسكون، فإذا نقلت الحركة عن العين، ثم لم تخرج اللام عن إعلاله التقى في الماضي ياء ساكنة وألف، وفي المضارع ياءان ساكنتان، فتسقط العين سقوطها في حال اتصال الضمير نحو: استحييت، وإنما لم تسقط في بَاعَ وَيَبِيعُ؛ لأن اللام فارقه السكون الذي كان في بَعْتُ فاعرفه، فقول صاحب الكتاب: "وسكنت الياء الثانية؛ لأنها لام الفعل"^(١)، يعني أنها سكنت؛ لأن الفعل يلزمه الاعتلال، وليس يعني أنها بمنزلة لام بَعْتُ في أن السكون يلحقه عند اتصاله بالضمير فقط إذ لو أراد ذلك لزمه أن يقول: استحيي، وحكى عن الخليل، فيما بعد تأكيداً لهذا المذهب^(٢) أنها جاءت على حيثُ كما أنك حيث قلت: استحوذت واستطييت كان^(٣) الفعل كأنه طيبت وحوذت يعني أن إعلاهم العين من استحييت جاء على خلاف ما عليه الظاهر، وأنه عرض في هذا المثال خاصّة لضرب من التخفيف والتوسع كما أن التصحيح في استحوذت ونحوه^(٤)، في أمثلة مسموعة، ولا يكون في كل مثال؛ لأنه خلاف ما بني عليه الكلام، فكما لا يلزم أن يقال: طيبت؛ لأن قيل: أطيبت

(١) الكتاب (٣٨٩/٢).

(٢) في ر، وظ (في أنها).

(٣) في أ (لأن).

(٤) في ر، وظ (ونحوه يكون في أمثلة).

وَاسْتَطِيبْتُ كَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ: حَيْثُ ^(١) وَحَا زِيدٌ؛ لِأَنَّ قِيلَ: اسْتَخَيْتُ ^(٢)

إِذْ مِنْ حَقِّ ^(٣) مَا كَانَ عَلَى خِلَافِ الطَّرِيقَةِ الْمُنْقَادَةِ/ أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ
وَإِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا الْاِعْتِلَالُ ^(٤)، بِاسْتَفْعَلْتُ؛ لِأَنَّ الْمَثَالَ قَدْ طَالَ بِالزِّيَادَةِ، فَيَحْتَمِلُ
النَّقْصَ، ثُمَّ إِنْ نَحْوُ: اسْتَخَيْتُ لَمْ يَكُنْ كَثْرَةً نَحْوُ: اسْتَطِيبْتُ؛ لِأَنَّ التَّصْحِيحَ عَوْدَ
إِلَى الْأَصْلِ، وَتَقْوِيَةَ لِلْكَلِمَةِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ خُرُوجَ عَنِ الْأَصْلِ وَتَوَهِينِ،
فَهُوَ خَلِيقٌ بِأَنْ يَعْزَّ وَيَقِلَّ، وَلِهَذَا اخْتَارَ أَبُو عَثْمَانَ الْمَذْهَبَ الْأَوَّلَ وَهُوَ أَنْ
(يَكُونَ) ^(٥)، سَقُوطُ الْعَيْنِ مِنْ اسْتَخَى ^(٦)، حَذْفًا لِحَقِّ الْكَلِمَةِ عَلَى سَبِيلِ لَمْ يَكُ
وَلَا أَذَرِ كَقَوْلِهِمْ: أَحَسْتُ وَظَلْتُ وَمَسْتُ فِي كَوْنِهِ تَخْفِيفًا وَاتِّسَاعًا، ثُمَّ أُلْزِمَ
صَاحِبُ الْمَذْهَبِ الثَّانِي الْإِزَامِينَ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ سَقَطَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَمْ
يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ يَاءٍ لَا أَذَرِي فِي حَذْفِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِغَيْرِ عِلَّةٍ لَوْ جَبَّ أَنْ يَعُودَ فِي
الْمُضَارَعِ؛ فَيُقَالُ: يَسْتَحْيِي ثُمَّ أَجَابَ عَنْ هَذَا الْإِزَامِ بِأَنَّهُ لَوْ أُعِيدَ وَصَحَّ اللَّامُ،
لَزِمَ مَا هُوَ خِلَافُ كَلَامِهِمْ مِنْ إِدْخَالِ الْحَرَكَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ، وَقَدْ
مَضَى هَذَا الْجَوَابُ مَفْصَلًا، فَلَيْسَ لِهَذَا الْإِزَامِ تَأْثِيرٌ.

وَالْإِزَامُ الثَّانِي أَنَّهُمْ قَالُوا فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ: اسْتَحْيَا، فَلَوْ كَانَ سَقُوطُهُ فِي
اسْتَحْيَتْ، وَيَسْتَحْيِي لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَوْ جَبَّ أَنْ يَعُودَ هُنَا إِذْ قَدْ تَحْرَكَ الْيَاءُ
الثَّانِيَةُ بِالْفَتْحِ تَحْرُكًا لِإِزَامٍ مِنْ حَيْثُ إِنْ مَا قَبْلَ أَلْفِ الضَّمِيرِ يَكُونُ مَبْنِيًا عَلَى

(١) فِي ر، وَظ (أَحْيَتْ وَحَازِيدٌ حَيَّ زِيدَ).

(٢) (إِذْ) لَيْسَتْ فِي (ظ).

(٣) فِي ر، وَظ (حَقِّ كُلِّ مَنْ كَانَ).

(٤) فِي ر، وَظ، وَد (الْإِعْلَالِ).

(٥) (يَكُونُ) لَيْسَتْ فِي (أ).

(٦) فِي ظ (أَسْتَحْيِي).

الفتح، فلما لم تقل: اسْتَحَايَا علم أنه حذف حذفاً لكثرة الاستعمال، ولم يجعل التقاء الساكنين علة له وهذا إلزام قَوِي واضح، والذي يمكن الانفصال به عنه أَنَا قد بينا أَنهم لما أَعْلَوْا العين لم يعيدوا اللام إلى صحتها بل تركوها على اعتلالها؛ لأن اعتلال العين كان شيئاً عرض في هذا المثال، فلم يستمر كما لم يستمر التصحيح في نحو: اسْتَحَوَذَتْ، فلم يُعْتَدَ به، ولم يُتْرَكْ له إعلال اللام الذي هو حكم مستمر في جميع الكلام، وإن كان الأمر على هذا كان إعادتك العين في نحو: اسْتَحَايَا نَقْضاً للغرض؛ لأنه يشبه في الظاهر ما أعل عينه وصحح لامه نحو: آيَة وَغَايَة ^(١)، وذلك مرفوض في الأفعال؛ لأن اللام محل التغيير والمخصوص بالإعلال أبداً، ألا ترى أن العين أُعيدت إلى الأصل، فصححت في نحو: اسْتَحَوَذَتْ، وأُغِيلَتْ ^(٢)، المرأة في كلمات صالحة الكثرة ^(٣)، ولم يأت ذلك في شَيْء من المعتل اللام، فلم يقل: رَمَى زيد وَغَزَوْ، فلما كان كذلك قيل: اسْتَحَايَا فلم تعد الياء التي سقطت في اسْتَحَايَا لسكون اللام بعدها ليعلم أن الياء المفتوحة في اسْتَحَايَا تحركها لوقوع الألف بعدها لا لأنها / مصححة، وأنها لما كانت في تقدير الاعتلال صار حكم السكون معتبراً فيها، فلم تعد العين التي سقوطها دليل بقائها على علتها.

وأمر آخر وهو أن الحركة العارضة لالتقاء الساكنين لا يعتد بها، ألا ترى أَنهم قالوا: رَمَتْ، فحذفوا الألف المنقلبة عن لام الفعل في رَمَى لالتقاء الساكنين، ثم قالوا: رَمَتَا، فلم يعيدوا مع زوال السكون عن التاء لأجل أن

(١) انظر: المتع (٥٨٢).

(٢) في اللسان (عِيل)، (أَعَالَت المرأة ولدها فهي مُعِيل وأُعِيلَتْ فهي مُعِيل سقته العَيْل الذي هو لبن المائِيَّة أو لبن الحبل).

(٣) في ر، وظ (الكثرة)، وهي غير واضحة المعنى.

الحركة في التاء مجتلبة ^(١)، لأجل امتناع اللفظ بالألف بعدها لو أسكنت، وليست بلازمة لها، فإذا فارقها الألف عادت إلى سكونها، وكذلك اللام في اسْتَحْيَا حركتها عارضة مجتلبة لأجل ^(٢) الألف فإذا زالت الألف، عادت إلى السكون الذي يوجهه الاعتلال، فإما أن تنقلب ألفا نحو: اسْتَحَا، وإما أن يكون ياء ساكنة نحو: يَسْتَحِي، فكما لم تُعَدِّ لام رَمَى في رَمَتَا؛ لأن التاء في تقدير السكون، والحركة مجتلبة للضرورة كذلك لم تُعَدِّ العين في اسْتَحْيَا؛ لأن هذه الياء التي تراها متحركة ساكنة في النية فاعرفه فإنه واضح.

قال صاحب الكتاب:

وأما التضعيف في بنات الواو فنحو: قُوَّةٌ وَصُوَّةٌ وَبَوٌ ^(٣) وَقَوٌ ^(٤) وَجَوٌ ^(٥)، فالتقت الواوان في هذه الكلم لسكون ^(٦) الحرف ^(٧) الأول منها فإذا بني الفعل من ذلك بني على فَعِلٍ يَفْعَلُ ليلزم الثانية منهما الانقلاب، إلى الياء، فلا يجتمع واوان، وذلك قولهم: قَوِيٌّ يَقْوَى وَحَوِيٌّ يَحْوَى وَحَوِيَّتٌ وَقَوِيَّتٌ، فَقَوِيَّتٌ من القُوَّةِ وَحَوِيَّتٌ من الحُوَّةِ ^(٨)، ولا يجوز الإدغام في هذا كما جاز في حَيٍّ وَأَحْيٍ؛

(١) في ظ (مختلفة).

(٢) في ر، وظ (لأجل امتناع اللفظ بالألف عادت).

(٣) البو: جلد حوار يحشى تبنا تظأر عليه ناقة فترأمه. تهذيب ٥٩٩/١٥.

(٤) قَوٌ: موضع بين فَيْدٍ والنَّجَاجِ، وقيل واد بالعقيق. انظر الصحاح (قوا)، ومعجم ما

استعجم: ١١٠٣، ومعجم البلدان ٤/٤١٥، واللسان (قوا).

(٥) انظر الكتاب ٣٨٩/٢.

(٦) في أ: (ليسكون).

(٧) في التكملة: (الحروف).

(٨) الحُوَّةُ: سواد إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد. اللسان (حواء).

لأن الواو لما تحركت بالكسرة انقلبت الواو التي هي لام ياء، فلم يلتق ^(١) المثلان فيلزم الإدغام ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن الواو أثقل من الياء، فهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، فلذلك تركوا بناء فعلٍ يلزم فيه أن يجمع بين واوَيْنِ كما جمع بين ياءَيْنِ في حييت، فلم يبنوا من نحو القُوَّة فَعَلت مفتوح العين، ولا فَعَلت مضموما إذ كان يلزم أن يقال: قَوَوْتَ تَقَوُّوْ مثل غَزَوْتَ تَغْزُوْ، وقَوَوْتَ تَقَوُّوْ مثل سَرَوْتَ تَسْرُوْ، فخصوا مضاعف الواو بفعلت مكسور العين؛ لأن الواو الثانية تعود فيه إلى الياء للكسرة الموجودة في العين كقولهم: قَوَيْتَ وَقَوِيْ كما قالوا: غَزَيْتَ وَغَزِيْ من غَزَوْتَ، وإذا كان كذلك صار بمنزلة طَوَيْتَ، وَلَوَيْتَ في اختلاف الحرفين لفظا، وإن كان التقدير في ياء طَوَيْتَ (خلافه في ياء قَوَيْتَ من حيث إن ياء طَوَيْتَ) ^(٣) أصلية ^(٤) وياء قَوَيْتَ منقلبة عن/ الواو في قُوَّة، فإذا ١/٣٠٤ اختلفت الحرفان لم يكن فيه ما يكون في الياءين من الإدغام، فلا يجوز أن تقول: قَوِيْ قَوِيْ ^(٥)، إذ لم يجتمع مثلان كما اجتماعا في حيٍّ وأَحْيٍ، ونظيره امتناع ^(٦) الإدغام في أَحْيَا واستَحْيَا لانقلاب أحد الياءين إلى الألف (وارتفاع المثليين بذلك

(١) في أ: (يقت).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٧٢، والتكملة مرجان: ٦٠٦، ٦٠٧.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) في ر، وظ: (أصل).

(٥) في ر، وظ: (قوى أصل وياء قويت منقلبة عن الواو في قوة وقوى إذ لم).

(٦) في أ: (في امتناع).

وانقلاب أحد الياءين فيه إلى الألف^(١) بإزاء انقلاب أحد الواوين إلى الياء فاعرفه، فإن قلت: فقد كان يجب أن يبنى فَعَلَ يَفْعَل بكسر العين إذ كان يقال: قَوَى يَقْوِي، فتقلب الواو الثانية في الماضي ألفاً، وفي المضارع ياء فالجواب أنه لا يخلو من اجتماع الواوين إذ كان يلزم أن يقال: قَوَوْتُ، ثم إنه يمتنع من وجه آخر، وهو أن المعتل العين أو اللام على الانفراد قد رفض في ذوات الواو منه فَعَلَ يَفْعَل بالكسر، فلا يأتي في نحو: قَالَ يَقُولُ قَالَ يَقِيلُ، ولا في غَزَا يَغْزُو يَغْزِي، وكذلك رفض في ذوات الياء فَعَلَ يَفْعَل بالضم، فلا يأتي بَاع يَبُوعُ من البَيْع، ولا رَمَى يَرْمُو من الرَّمْي، وذلك أنه يؤدي إلى التباس ذوات الواو بذوات الياء، فخصوا كل حرف بالحركة المجانسة له، فإذا كانوا قد رفضوا (ذلك)^(٢) فيما حرف منه واو، فأن يرفضوا فيما العين واللام جميعاً واو أولى وأجدر فتفهمه، فإن قلت: فقد كان يجب على مقتضى ما ذكرت من كراهية الواوين ألا يجيء نحو: القُوَّة وقَوَّيت بوجه.

فالجواب: أنهم استجازوا الاجتماع حيث يكون الأول منهما في موضع يلزمه السكون فالقُوَّة فَعْلَةٌ كالحُمْرة يلزم الواو الأولى منهما السكون، وليس لها في الحركة وجه^(٣)، وكذلك الأولى في^(٤) قَوَّيت؛ لأنه فَعَّلْتُ، والحرف الأول من العين إذا ضوعف بمنزلة ألف فاعَّل في امتناعه من الحركة ألبتة، وإذا لزم الأول السكون لزم الإدغام، فيقع اللسان عليهما وقعة واحدة، فيكون بمنزلة حرف

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) (ذلك) ليست في: (أ).

(٣) (وجه) ليست في: (ر، وظ).

(٤) في ر، وظ، ود: (من).

واحد، وليس كذلك فَعَلْتُ وفَعُلْتُ؛ لأنهما يلزم فيهما قَوَّوتٌ تَقَوُّوْ، فيجتمع واوان ظاهرتان ويُقَوِّي الإسكان هنا قول صاحب^(١) الكتاب فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

وقالوا: اُخَوَّوْى التَّيس، واُخَوَّوَتْ الشاة كما قالوا: اُحْمَارَّ^(٢) إلا أنهم أبدلوا من الواو الأخيرة الألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم يدغموا، فيقولوا: اُخَوَّوْ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك للزم في المضارع أن تحرك الواو بالضم، وهذا لم يجئ في شيء من كلامهم، فرفضوه وأبدلوا من الواو الألف، واسم الفاعل الجاري على الفعل مُخَوَّوٍ والمؤنث مُخَوَّوِيَّة^(٣).

ب/٣٠٤

/ قال المفسر:

اعلم أن أفعالاً من الحوَّة ظاهره أن يكون اُخَوَّوْ كاحْمَارَّ إلا أنهم قلبوا الواو الثانية ألفاً، فقالوا: اُخَوَّوْى يَخَوَّوِي^(٤)، فصار بمنزلة أُخَوَّى يُخَوِّي وأَقْوَى يُقْوِي تقول: اُخَوَّوَتْ الشاة، واُخَوَّوَيْت كما تقول: أُخَوَّت المرأة، وأَقْوَت القافلة وأُخَوَّيْتُ وأَقْوَيْت، واسم الفاعل مُخَوَّوٍ ومُخَوَّوِيَّة مثل مُقَوٍّ ومُقَوِّيَّة^(٥)، وقد جعل أبو علي العلة في امتناعهم أن يقولوا: اُخَوَّوْ أنه يلزم أن يقال في المضارع: يَخَوَّوْ فتدخل الضمة على حرف اللين وهو لام، وقد رفضوا

(١) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، ٣٩٠.

(٢) انظر الكتاب ٣٩١/٢، والمنصف ٢٢١/٢، وشرح المفصل ١٢٠/١٠، والإيضاح في

شرح المفصل ٤٧٤/٢، ٤٧٥، وشرح الشافية للرضي ١٢٠/٣، والمتع: ٥٨٨.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٢، والتكملة مرجان: ٦٠٧.

(٤) انظر تهذيب اللغة ٢٩٣/٥.

(٥) انظر تهذيب اللغة ٣٧٠/٩، ٣٧١.

ذلك في اللامات المعتلة وألزموها السكون في الرفع نحو: يَغْزُو وَيَرْمِي، وأجروها مُجْرَى الحركات، فأسقطت للحزم نحو: لَمْ يَرْمِ، ولم يَغْزُ، فلما كان يؤدي الإدغام في أَحَوَّاءٍ إلى خلاف ما عليه سائر الكلام رفضوه، وهكذا العادة إذا اعترض في مُتَصَرِّفَاتِهِمْ ما يؤدي إلى خلاف ما بنوا عليه أصولهم طلبوا له وجهاً من التبغير يتخلص معه من مخالفة القانون الموضوع، والأصل المقرر، ألا تراهم قالوا في (جمع)^(١) دَلُّوا: أَذَلِّ، فنقلوا أَفْعَلًا إلى أَفْعِلِّ؛ لأنهم رفضوا أن يكون في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلة ضمة، وخصوا ذلك بالفعل نحو: يَغْزُو وَيَدْعُو، فاعرف ذلك، فإن قلت: إن رفضهم الضمة في اللامات المعتلة لِعَلَّةٍ وهي ثقل الضمة والكسرة على الواو والياء مع تحرك ما قبلهما، ألا ترى أن الفتحة لما خَفَّتْ لم يستوحش من تحريكهما بها نحو: لَنْ يَدْعُو وَلَنْ يَقْضِيَ، فأما إذا سكن ما قبل حرف اللين، فهو بمنزلة الصحيح في احتمال جميع الحركات، ألا ترى إلى غَزَوْ وَرَمَيْ، وأنت إذا قلت: أَحَوَّاءٍ يَحَوَّاءٍ كان ما قبل الواو الأخيرة ساكناً، فيجري مَجْرَى عَدُوٍّ وَمَغْزُوٍّ في لزوم إجرائه مجرى الصحيح، ألا ترى أنهم قد رفضوا الضمة من نحو: بَقِيُوا، وألزموه نقل الحركة إلى العين وإسقاط اللام، ثم إنهم قالوا: رَضِيُوا^(٢)، فاستجازوا تحريكه بالضم لأجل أن العلة التي أوجبت الامتناع منه في بَقِيُوا هي ثقل الضمة على حرف اللين مع تحرك ما قبله، وقد زالت في رَضِيُوا إذ قد سكن الضاد قبل الياء، فكذلك ينبغي أن يجوز نحو: يَحَوَّاءٍ، وإن كان لا يجوز نحو: يَغْزُو بالضم؛ لأن السبب المانع في يَغْزُو هو تحرك ما قبل الواو، وقد فقد ذلك في يَحَوَّاءٍ.

(١) (جمع) ليست في: (أ).

(٢) انظر الكتاب ٣٨٢/٢، والأصول ٢٥٧/٣.

فالجواب أنا قلنا: إنهم لم يقولوا: يَحَوَّوْا؛ لأن اللام/المعتل^(١) لا تدخله ٣٠٥/أ الحركة في حال الرفع، فلو قلنا: يَحَوَّوْا كان خلاف ما عليه الكلام هذا مع وجود المندوحة عنه، وذلك^(٢) لما ثبت لحرف اللين من القلب إلى الألف إذا انفتح ما قبله، وإلى الياء إذا انكسر ما قبله، فكان أن يقال: اَحَوَّوْا يَحَوَّوْا ليكون على المنهاج المعتاد أولى من أن يلزم ما يخالف القانون من غير فائدة.

وأما رَضُّوْا فليس كذلك، وذلك أنهم لو اعتبروا فيه ما أصلوه من تجنبهم تحريك اللام بالضم لكان نقضا للغرض من حيث إنهم قصدوا إسكان الأوسط على حد عَضْدٍ وَكَبْدٍ وَ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٣) و:

..... لَمْ يَلِدْهُ^(٤) ...

فلو لم يعيدوا اللام عند إسكان الضاد الذي هو عين لزم تحريكه لسكون واو الضمير بعده، ولم يحصل الغرض المقصود، وليس في اَحَوَّوْا ضرورة تدعو إلى مخالفة الأصل المقتن والخروج عما عليه الكلام، وأما التشبيه بعَدَّوْ وَمَعَزَّوْ، فغير صحيح، وذلك أن الواو الأولى من عَدَّوْ لا أصل لها في الحركة بل هي عَارِيَةٌ منها لفظاً وتقديراً، وأنت إذا قلت: يَحَوَّوْا كان الواو الأولى متحركة في التقدير إذ الأصل في أفعالٍ يَفْعَالٌ يَفْعَالٌ يَفْعَالٌ بزنة اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ، وإذا

(١) في ر، وظ: (لم).

(٢) في ظ: (ما).

(٣) تقدم ورود الآية ص: ٢١٠ .

(٤) يريد قول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أب وذو ولد لم يلده أبوان

تقدم وروده ص: ٢٠٤ .

كان كذلك كان الواو في يَحَوَّاءَ بمنزلة الزاي في يَغْزُو لثبات الحركة فيه تقديرًا وأصلاً، وإن سَكَّنْتَهُ ^(١) أنت بالإدغام لفظاً كما كان الأول من المثليين في مَدَّ وشَدَّ بمنزلة الرء من ضَرَبَ في كونه متحركاً في الأصل والمعنى، وإن ^(٢) أسكنه الإدغام يدلُّك على ذلك أنك تقول: أَفْعَلَلْتُ واحْمَارَرْتُ، فتحرك الأول من المثليين كما تقول: مَدَدْتُ، ولو جعلنا اللام الأول في أَفْعَالٍ عَارِيًّا من الحركة في التقدير لزمنا أن تُثَبِّتَ بناء بُنِيَ على التقاء الساكنين ^(٣) إذ الألف ساكنة قبل هذه اللام، وهم إذا كانوا يحركون ما أصله السكون لثلاً يلتقي ساكنان فألاً يصوغوا المثال عليه أولى، والذي يُعْلَظُ أنا نقول في التمثيل: أَفْعَالٌ ولا نقول: أَفْعَالَلٌ بإظهار اللامين كما نقول: فَعْلَلٌ وَأَفْعَلَلَلٌ، وما أشبه ذلك والسبب في ^(٤) ذلك أن لامي أَفْعَالٌ موضوعان في التمثيل بإزاء حرفي تكرير كالراءين، فقل: اَحْمَارٌّ وزنه أَفْعَالٌ، وإظهار ^(٥) اللامين في فَعْلَلٌ وَأَفْعَلَلَلٌ؛ لأنهما عبارة عن حرفين يلزمهما الإظهار كالراء والجيم من دَخَرَجَ، والجيم والميم من اَحْرُئَجَمَ، فلما لم يكن / في الممثل إدغام ظهر اللامان في التمثيل، ولا يلزمنا على هذا أن نقول في تمثيل مَدَّ: فَعْلٌ بسكون العين لأجل أن غرضنا في إدغام اللامين في تمثيل اَحْمَارٍّ إذا قلنا: أَفْعَالٌ أن يحكى الإدغام والتكرير لا أن يحكى السكون في الأول

(١) في ر، وظ، ود: (أسكنته).

(٢) في ظ، ود: (من).

(٣) في أ: (إذا).

(٤) في ر، وظ: (السبب فيه أن) و(ذلك) ليست في: (د).

(٥) في ر، وظ، ود: (أظهر اللامان).

من الرءاءين، ولا يمكننا في مَدَّ أن نغير عن ^(١) الإدغام؛ لأن الحرفين الموضوعين بإزاء الدالين هما العين واللام من قولك: فَعَلْ، وهما مختلفان لا يحتملان الإدغام كما يحتمله اللامان في أفعالٍ فاعرفه، وإذا ثبت أنك إذا قلت: يَحَوَّاءُ كان الأول من الواوين متحركاً في المعنى لم ^(٢) يكن الواو الثاني ^(٣) كواو عَدُوٍّ في جريه مجرى الصحيح؛ لأن الذي يجريه مجرى الصحيح هو تَعَرِّي ما قبله من الحركة، وذلك غير موجود فيما نحن فيه ويوضح ذلك أن الياء في رَضِيَ منقلب عن الواو في الرَضْوَانِ لأجل الكسرة، والواو في قَضَوَ الرجل زيد منقلبة عن الياء لأجل الضمة، ثم إنهم قالوا: رَضُوا وقَضُوا الرجل، فأزالوا الضمة والكسرة الموجبتين للقلب في الحرفين، وأقروا مع إزالتهم الحرفين على انقلابهما، فلم يقولوا: رَضَوَ ^(٤)، ولا قَضَى الرجل لأجل أن الإسكان فيهما عارض للتخفيف، والكسرة والضمة في النية ثابتتان، فكذلك ينبغي أن لا يجوز يَحَوَّاءُ لأجل أن الواو الأولى أصلها الحركة، والسكون شيءٌ تجتلبه إليه ^(٥) أنت، فلا يقع به اعتداد لاسيما وهو يؤدي إلى ما يؤدي إليه من مخالفة سائر الكلام، وهذا هو الكلام في تعليل أبي علي، والعلة التي مضت أقل شغبا من هذه أعني ما تقدم من أن المثليين من حروف اللين إذا كانا في موضع يلزم في مثله القلب لم يدغم، فيقال: أَحَيَّا في أَحْيَى، ولا يقال: أَحَيَّ كما قيل في أَمَدَدَ: أَمَدَدَ؛ لأن الياء والواو إذا تحركتا

(١) (عن) معادة في (أ).

(٢) في أ (لو لم).

(٣) في ظ: الثاني متحركاً في المعنى لم يكن الواو الثاني...)

(٤) في ر، وظ، ود: (رضوا).

(٥) (إليه) ليست في: (ر، وظ، ود).

وانفتح ما قبلهما انقلبتا ^(١) ألفين، والغرض من الإدغام في الصحيح إزالة المثلين.

فإذا كان هاهنا مذهب وضع عليه ^(٢) كل معتل في الكلام يتخلص به

من اجتماع المثلين أصلاً كان الأخذ به أولى من تكلف الإدغام الذي يزيل

اجتماعهما من جهة دون جهة، وقد احتج بنفس هذه العلة في قَوِي حيث قال:

إنهم بنوا الفعل من ذَوَاتِ الواو على فَعَلَ ليلزم الواو القلب، فإذا كانوا يطلبون

مثلاً يمكن فيه قلب الواو الثانية ليستغنى بذلك عن الجمع بين الواوين والإدغام،

ثم لا يجوزون أن يقال: قَوَّ في فَعَلَ من القُوَّة على حد طَبَّ / فتزال الكسرة التي ٢٠٣/١

تقلب الواو ياء، فمن الواجب لا محالة أن لا تزال الفتحة أيضاً عن الواو الأولى

في اِحْوَاوَى ^(٣) الموجبة لانقلاب الثانية، والمخلصة من توالي المثلين الذي لرفعه

احتيج إلى الإدغام، وكذا يجب أن لا تزال الكسرة في يَحْوَاوِ ^(٤)، وإزالتها في

يَحْمَارٍ لتقلب الواو الأخيرة ياء نحو: يَحْوَاوي فيرتفع التقاء المثلين فاعرفه،

وهنا ^(٥) أمور آخر توجب القلب منها:

أنا لو أدغمنا فقلنا: اِحْوَاوٍ يَحْوَاوٍ قياساً على ^(٦) الصحيح نحو: اِحْمَارٍ

يَحْمَارٍ اضطررنا عند دخول الجزم إلى القلب، وذلك أن الجزم إذا دخل

المضاعف أسكن الأخير من المثلين وانفك الإدغام نحو: لم يَرُدِّدٍ ولم يَحْمَارٍ،

فيحصل لم يَحْوَاوٍ بواو ساكنة بعد واو مكسورة، والواو إذا سكنت ظاهرة

غير مدغمة بعد الكسرة انقلبت ياء لا محالة سيما (إذا وقعت طرفاً، وذلك أن

(١) في أ: (انقلبتا).

(٢) في ر، وظ: (عليه وضع).

(٣) في ر: (احواو) وفي ظ: (احواو).

(٤) في أ: (بحواوي).

(٥) في ر، وظ: (هاهنا).

(٦) في ر، وظ: (إلى).

الواو المتحركة قلبها الكسرة^(١) إذا وقعت طرفاً نحو: شَقِيَّ وَغُزِيَّ، فكيف بالواو الساكنة، والقلب يلزمها أي موضع كانت إذا لم تكن مدغمة نحو: اجْلُودَ هذا ويلزم بعد القلب إثبات حرف لين ساكن في الجزم نحو: لم يَحْوَوِيَّ خلافاً لما عليه الكلام، ولا يلزم ذلك إذا لم يدغم وقلب في الأصل فقل: أَحْوَوِيَّ يَحْوَوِيَّ؛ لأنه حينئذ يجري مجرى يَقْضِي وَيَرْمِي، فتسقط للجزم إذ الجزم يصادفه وهو ساكن، وليس كذلك إذا أدغمت، فقلت: يَحْوَوُ؛ لأن الجزم يصادف وهو متحرك، فتسقط الحركة كما تسقطها من يَحْمَارٍ، وإذا أسقطت الحركة لم يسقط الحرف، فيبقى لم يَحْوَوِ، ثم يَحْوَوِيَّ على ما ذكرت لك، وذلك مالا نظير له، ولم يجوز أن تدغم، فتقول: لم يَحْوَوِ مثل لم يَحْمَارٍ، ولم يَرُدَّ، وذلك أن لم يَرُدَّ منقول إلى الإدغام بعد الفك في لم يَرُدُّ ولم يكن يَرُدُّ^(٢) على حاله في الجزم، وأنت إذا فككت إدغام يَحْوَوِ قلت^(٣): يَحْوَوِ مثل يَحْمَارٍ انقلبت الواو الأخيرة نحو: لم يَحْوَوِيَّ، فبطل الإدغام لاختلاف الحرفين هذا والإدغام في نحو: لم يَرُدُّ محمول على ضرب من التشبيه، والاعتلال بإزاء^(٤) الحركة قد تعرض للمجزوم عند التقاء الساكنين نحو: لم يَرُدِّ القوم، ولم يَرُدِّ ابنك، ولو كان لم يَحْوَوِ لا ينقلب وثبت بواوين لما كان للحركة في الواو الساكنة وجه إذ ليس في كلامهم حرف لين يتحرك لالتقاء الساكنين، وقبله كسرة أو ضمة، وإنما يكون ذلك بعد /الفتحة في واو الضمير ويائه نحو: ارْضُوا ٣٠٦/ب الرجل وارْضِي القوم.

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (يرد ترك على).

(٣) في ر، وظ: (فقلت لم يحواو مثل لم يحمار).

(٤) في ر، وظ: (بأن).

ومنها أن اخَوَاو لو أدغم قياسا على اخْمَارَرْتُ لزم عند اتصال الضمير به فك الإدغام نحو: اخَوَاوُوت كاخْمَارَرْتُ، فكان يجب القلب لا محالة لرفضهم جمع واوين ظاهرتين، ألا تراهم رفضوا فَعَلَ وفَعْل مفتوح العين، ومضمومها إذا كان يلزم أن يقال: قَوَوْتُ وقَوُوت بواوين.

ومنها أن الواو إذا كانت رابعة فصاعداً طرفاً، فقلبها أصل من أصولهم، فلو كان من كلامهم الجمع بين واوين في فَعَلَ نحو: قَوَّ لوجب القلب في أَفْعَالٍ لكون الواو زائدة على الثلاثة كاستَغَزَيْت واستَرْشَيْت، ولا ينبغي أن يقال: إن القلب لزم في استَغَزَيْت حملاً للماضي على المضارع نحو: يَسْتَغْزِي، فأنت لو أدغمت اخَوَاوَ قلت في المضارع: يَخَوَاوُ، فلم يجب ^(١) القلب لزوال الكسرة الموجبة لقلبها في يستغزي، وإذا لم يجب القلب في المضارع لم يجب في الماضي؛ لأنه تبع له وذلك أن هذا قد صار أصلاً مستمراً، ألا ترى إلى قلبهم الواو في الأسماء نحو: مَلْهَيَان مع عدم الكسرة ألبتة لما تقدم من أن الحكم إذا لزم في أبواب كثيرة لعلة توجب ذلك أجرى الكلام كله ذلك ^(٢) المجرى وطرده فيه، وإن لم توجد العلة على أن العلة موجودة فيما نحن فيه، وذلك أن الإدغام تغيير يلحق الأمثلة بعد استقرارها، فإذا قيل: مَدَّ يَمُدُّ، فالأصل مَدَدَ يَمُدُّ، ثم لحقه الإدغام لرفع الثقل كما إذا قلت: مِيقَات، فالأصل مَوَاقَات لا محالة، ثم قلب، وللحاق الإدغام بعد استقرار المثال قيل: يَمُدُّ وَيَعْضُ وَيَفِرُّ، فنقل الحركة من المدغم إلى الفاء، فلو لم يكن التقدير أولاً يَمُدُّ وَيَعْضُ وَيَفِرُّ ^(٣) لم يكن لهذه

(١) في ر، وظ: (فلم تقلب لزوال).

(٢) في ر، وظ: (كله عليه وطرده).

(٣) في ظ: (ولم).

الحركات وجه، وذلك أوضح من أن يخفى، وإذا كان كذلك ثبت أن الأصل في أفعال إذا بني من الحوة اخوآوَوَ يَخَوَّوُ مثل اسْتَعَزَّوَ يَسْتَعْزِرُوْ بِإِثْبَاتِ الكسرة فيما قبل الحرف الأخير من المضارع، فإذا زعمت أنك تدغم كنت الذي يتكلف دفعها وإبطالها وهي موجودة، فمن أين لك أن تدعي أن العلة الموجبة لقلب الواو في نحو: اسْتَعَزَّيْتُ تَسْتَعْزِيْ لست موجودة في أفعال من الحوة؟ وقد جئت تدفعها بإدخالك على الكلمة حكما لا حاجة بها إليه فاعرفه.

وحكم أفعَلَّ في جميع ما ذكرت حكم أفعال تقول: اخوَوَى يَخَوَّوِي، وعلى ذلك ارْعَوَى يَرْعَوِي هو ارْعَوَوَ في الأصل وتركيبه من رَعَوْتُ، واحتمل توالي الواوين / في اخوَوَى إذ كان أفعَلَّ منقوصا من أفعال، وهو في حكمه كما ٢/٣٠٧ يكون عَوَر في حكم اعَوَّرَ واعْوَارَ، وشبهه صاحب الكتاب باقْتَتَلْنَا^(١)، ووجه الشبه اجتماع تاءين فيه من غير إدغام كما اجتمع واوَانِ في اخوَوَى، ولم يجز القلب في اخوَوَى إذ لو قلبت الأولى لزم تحريك الحاء وإسقاط همزة الوصل وصار حاوَى فالتبس بفَاعَلْ، ولو قلبت الثانية لزم إسقاط الأخيرة المقلوبة، ولو بنيت أفعالَ وأفعَلَّ من الياءين قلت: احيَايَا كاخوَاوَى وَاحيَايَا كاخوَوَى، فإن قلت: قول أبي علي: "أبدلوا من الواو الأخيرة الألف لتحركها وانفتاح ما قبلها" يقتضي أن يكون الواو قلبت ألفا في اخوَاوَى، ثم قلبت الألف ياء في اخوَاوَيْتَ، وقد قال في باب أغْزَيْتَ واستَعْزَيْتَ: باب ما يلزم فيه بدل الياء من الواو (التي هي لام)^(٢) وذلك إذا وقعت الواو رابعة فصاعدا^(٣)، وهي عبارة صاحب

(١) الكتاب ٣٩١/٢، وانظر المنصف ٢٢٠/٢.

(٢) انظر ص: ١٥٥٨.

(٣) ما بين القوسين ليس بي: (ر، وظ).

الكتاب المتفق عليها ^(١) على أن الألف في أغزى واستغزى منقلبة عن ياء منقلبة عن الواو، ولذلك كتب بالياء.

فالجواب أنه ذكر هنا ماهو الظاهر، وذلك أن الألف في اخوآوى، وإن كانت بمنزلة ألف رمى في كونها في تقدير الياء، فإن أصل اللام الواو، فلا بأس أن يقال: إن الواو التي هي لام تنقلب ألفا.

قال صاحب الكتاب:

وأما أخوآوى وحوآء، فغير جاريتين ^(٢) على الفعل كأحمر وحمراء، والمصدر اخويوآء واخويآء ^(٣) إذا أدغمت مثل الاشهبآب، ومن قال: الاشهبآب قال: الاخويوآء ^(٤) (و) من أدغم مصدر اقتتل، فقال: القتال قال: الحوآء ^(٥) ^(٦).

قال المفسر:

اعلم أنه لما ذكر في الفصل الأول أن اسم الفاعل من اخوآوى مُحَوَّو ^(٧) كمُحَمَّر عرفك أن اخوآى وحوآء ليسا في حكم اسم الفاعل، وإنما هما صفتان صيغتا من الحوّة كأحمر وحمراء من الحمرة، ولزم اخوآى القلب؛ لأنه أفعل ^(٨)، وما قبل الثاني من المثليين مفتوح، فيلزم القلب كما لزم في أحيا يُحيي، وهذا

(١) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٢) في التكملة مرجان: (جاريتين).

(٣) انظر الكتاب ٣٩١/٢، والمنصف ٢٢١/٢.

(٤) (و) ليست في: (أ).

(٥) انظر المنصف ٢٢٠/٢.

(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٢، والتكملة مرجان: ٦٠٧.

(٧) انظر ص: ١٥٩٣.

(٨) في ر، وظ: (أفعل كما قيل الثاني).

يدل على أن أقوى العلتين ما تقدم من أن الإدغام يمتنع حيث يمكن القلب ^(١)، وذلك أنه لا يتأتى أن يقال: إن أَحَوَّى لم يدغم، فيقال: أَحَوَّى؛ لأنه ليس في كلامهم اسم معتل اللام تدخله الضمة كما يمكن أن يقال: إنَّهم لم يقولوا: يَحَوَّوْا؛ لأنه ليس في كلامهم فعل معتل اللام تدخله الضمة لوجود نحو: حَوَّ وَعَدَّوْا وَغَزَّوْا وَظَبَّيْ، وإنما يمكن الاعتلال فيه بحديث إمكان القلب، وكون ما قبل الواو لو أدغم فقليل: أَحَوَّ في تقدير الحركة، ومخالفته لنحو: عَدَّوْ الذي لاحظ لما / قبل الواو منه في الحركة، وغير ذلك مما مضى فاعرفه، وأما مصدر اخَوَّأَوَّى فاخَوَّيَّوَاءَ كاشْهَبَابَ، وإن شئت أدغمت، فقلت: اخَوَّيَّاءَ لاجتماع الواو والياء وسبق أحدهما ^(٢) بالسكون، ومن قال: اشْهَبَابَ فحذف الياء، فقال: اخَوَّوَاءَ، ويحتمل توالي الواوين لثبات الياء في النية، فإن أدغمت على قول من يقول: القَتَّال في الاقتتال قلت: الحَوَّاء بنقل الكسرة إلى الحاء فتسقط همزة الوصل.

(١) انظر ص: ١٥٩١ .

(٢) في ر، وظ: (بإحداهما).

باب الإدغام

الإدغام: أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعا واحدة، وذلك في قولك ^(١): عُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن الإدغام قصد به أن يتصل أحد الحرفين المثليين بالآخر على ما ذكره، فيكون عمل اللسان في أخذه لهما وارتفاعه عنهما عملا واحدا تقول: مَدَّ وشَدَّ، فالدال الأولى متصلة بالدال الثانية داخلية فيهما (اللسان) ^(٣) ويرتفع عنهما دفعة، وليس كذلك إذا لفظت بهما متفرقين ^(٤)، فقلت: مَدَدَ؛ لأنك حينئذ تُجَشِّمُ اللسان أن يعمل في كل منهما عملا على الانفراد، وفي ^(٥) ذلك كُلفَ ومَشَقَّ ظاهرة وسببهما تماثل الحرفين إذ لو قلت: مَدَح لم يكن فيه تلك الكلفة لاختلاف الحرفين، والعلة فيه أنك إذا لفظت بحرفين مختلفين رفعت اللسان عن موضع، ووضعت في موضع آخر، فيكون مثله مثل القَدَم ترفعها عن مكان وتضعها في مكان، وإذا لفظت بمثلين كنت ترفعه عن موضع وتعيده إليه

(١) في التكملة مرجان: (ذلك قولك مد).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٧٣، والتكملة مرجان: ٦٠٨.

(٣) (اللسان) ليس في: (أ).

(٤) في ر، وظ: (متفرقتين).

(٥) في ظ: (كل ذلك).

حتى كأنك تصرفه عن وجهه ^(١)، وتعكسه إلى وراء كمن يدفع صدر قَدَمِكَ، وهي تريد النفوذ في سعيها، فيردها منعكسة، ومعلوم أن مبنى الطُّبَاع على الخروج من شيء إلى شيء وأن العود إلى شيء واحد (مرتين) ^(٢) خلاف المطبوع، وداخل في التكلفة وجالب للكرهه، وكان شيخنا يشبه اللفظ بالحرفين المختلفين بأن تراوح بين رجلك، فتصرفهما في وجهين كالعادة في المشي واللفظ بالمثلين بأن تضع هذه في الموضع الذي ترفع عنه تلك، ومعلوم أن ذلك تكلف مخالف ^(٣) لما هو الطبع والعادة، ولما في توالي المثلين من الثقل رَفَضُوا في كلامهم تركيب الحروف المتقاربة المخارج نحو: الكَاف مع الجِيم، والقَاف مع الجِيم، والقَاف مع الكَاف /، وكان ذلك مما لا يتألف في تراكيبهم، وصار جل كلامهم على تركيب الحروف المتباعدة في مخارجها نحو: ضَرَبَ وَقَتَلَ وَذَهَبَ وَمَنَعَ، فكلما كانت أشد تباعدًا كانت إلى الائتلاف أقرب، فنحو: ذَهَبَ يَكْثُر على نحو: نَخَعَ ^(٤) كثرة عظيمة، وذلك أن في نَخَعَ تَقَارُبًا، وهو أن الخاء والعين من الحلق، وليس بين حروف ذهب تشارك؛ لأنها مختلفة المخارج، ثم لما زاد نحو: مَقَكَ وَمَحَقَّ على نحو: نَخَعَ في التقارب من حيث إن الخاء والعين وإن تشاركا في الحلق، فبينهما خلاف من حيث إن العين أخت الهمزة والهاء في كونها من داخل الحلق والحاء تَصْعَدُ من ^(٥) الحلق إلى أول الفم،

(١) في أ، ود: (جهه).

(٢) (مرتين) ليست في: (أ).

(٣) (مخالف) ليست في: (ظ).

(٤) في اللسان (نخع)، (نخع الشاة نخعا قطع نخاعها).

(٥) في أ: (عن) وفي د: (على).

والقاف والكاف والجيم متلاصقة في مخرجها رفض ذلك أصلاً، فلم يؤلف، وحدَّ الإدغام بقوله: "أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف" قال: بحرف مثله؛ لأن الحرف لا يمكن إدغامه في مخالفه، وإذا أدغم المقارب في المقارب قلب الأول إلى الثاني في نحو: مَوَاقِد (في من واقِد) ^(١) تقلب النون واوًا، ثم تدغم في واو واقِد وقال: "من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف" فيجعل ^(٢) كل واحد من الحركة والوقف فصلاً، بين الحرفين، أما كون الوقف فصلاً فبين، وهو أن الوقف هو حبس اللسان عن الاستمرار في عمله، فإذا وقفت على حرف، ثم أخذت في آخر كان الحرف المأخوذ فيه منقطعاً عن الموقوف عليه مستأنفاً بعمل مفرد، ولذلك قيل: وَقَفْتُ ثم ابْتَدَأْتُ، فإذا قلت: مَدَدْتُ في مَدَدْتُ كنت حَبَسْتُ اللسان عند وَقُوفِكَ على ^(٣) الدال الأولى، وإذا كان كذلك لم يحصل الاتصال، ودخول الحرف في الحرف، وإذا لم تقف، فقلت: مَدَدْتُ كنت أَمَرَّتُهُ في عمله فأصَبْتُهُما به إصابة واحدة، ولم يقطع عليه ولم يحبس، وإذا فعلت ذلك حصل الامتزاج، وأما كون الحركة فصلاً فيتعلق بمعرفة مرتبة الحركة من الحرف ^(٤)، وقد قالوا: إنها لا تخلو من أن تكون قبل الحرف، أو بعده، أو معه، لا قبل ولا بعد ^(٥)، فجعلوا الإدغام أول دليل على أنها ليست قبل الحرف قالوا: وذلك من وجهين:

(١) (في من واقِد) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ، ود: (فجعل).

(٣) في أ: (عن).

(٤) في ظ: (الحروف).

(٥) انظر الخصائص ٣٢١/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٨، والرعاية لمكي: ٩٨.

أحدهما: أنا رأينا الحرفين إذا تحركا لم يتوصل إلى الإدغام فيهما، فإذا أسكن الأول منهما أمكن الإدغام، فلولا أن حركة الدال الأولى كانت فاصلة بينها وبين الثانية في مَدَد لم يكن ليجب الإدغام إزالتها، ولا تكون فاصلة وهي قبل الحرف؛ لأنها إذا كانت قبله كان موضع حركة الدال الأولى من مَدَد يجنب الميم فيكون فصلها /حيثُذ بين الميم والدال الأولى لا بين الدالين.

ب/٣٠٨

والوجه الآخر: أن الحركة لو كانت قبل الحرف لكان من الحكم أن يلزم إسكان الثاني من الحرفين إذا قصد الإدغام إذ كانت تكون حركة الدال الثانية من مَدَد واقعة قبلها، وإذا وقعت قبلها فصلت بينها وبين الأولى، وقد وجدنا المشاهدة بالضد من ذلك؛ لأن الحرف الثاني إذا أسكن إسكانا خالصا بطل الإدغام، ولم يقدر عليه ألبته، وإذا أسكن الأول وحرك الثاني رأيت الإدغام مُطَاوِعًا ممكنًا، فقد تبين من هذا أن الحركة ليست قبل الحرف، ومما استدلوا به على أنها لا يجوز أن تكون قبل الحرف في المرتبة أنا رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين، فإذا أشبعت فتحة الباء في قولك:

أَقْلِي اللّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ ^(١)

نشأت منها ألف نحو: وَالْعِتَابَا، وإذا أشبعت كسرة الباء في:

..... بَطِيء الكَوَاكِبِ ^(٢)

(١) تقدم وروده ص: ٢٧٦ .

(٢) جزء من عجز بيت من البحر الطويل قائله النابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
الشاهد: قوله: "الكواكب".

ورد في ديوانه ٤٠، والكتاب ٣١٥/١، والشعر والشعراء: ٦٦، والجمل: ١٧٢،

وضمة الميم في:

..... سُقِيتَ الْغَيْثَ أَيُّهَا الْخِيَامُ^(١)

نشأت منهما ياء وواو^(٢) نحو: بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ وَالْخِيَامُ، وهكذا كل موضع أشبعت الحركة فيه، فهي تُؤكِّد لا محالة الحرف الذي هو من جنسها نحو:

= واللامات للزجاجي: ١٠٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٣٤، وابن السيرافي ٤٤٥/١،
والحجة لابن خالويه: ١٩٢، والصناعتين: ٤٣٣، والأعلم ٣١٥/١، والقوافي للتونخي:
١٠٦، والخليل: ٢٤١، وأمالى ابن الشجرى ٨٣/٢، وكشف المشكل ٤١٩/٢، وشرح
المفصل ١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/١، وشفاء العليل: ٨٣٠، والعيني ٣٠٣/٤،
والأشموني ١٧٣/٣، والخزانة ٣٢١/٢.

(١) عجز بيت من البحر الوافر، قائله جرير، وصدره:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ

الشاهد: قوله: "الخيام".

ورد في ديوانه: ٤١٦، والكتاب ٢٩٨/٢، وبجاز القرآن ٢٤٦/٢، والأصول ٣٨٦/٢،
والجمهرة ١٧١/٢، والسيرافي النحوي: ٤٨٣، والواضح في علم العربية: ٢٨٧، وابن
السيرافي ٣٤٩/٢، والمصنف ٢٢٤/١، وشرح عيون سيبويه: ٣٦، والأعلم ٢٩٨/٢،
ومعجم ما استعجم: ٨٩٣، والقوافي للتونخي: ١٠٦، وتثقيف اللسان: ٢٧٦، وأمالى
ابن الشجرى ٣٩/٢، والبيان للأنباري ٤٨١/٢، والمرصع ٢٠٦، ومعجم البلدان ٣٩/٤،
وسفر السعادة: ٨٥٩، وشرح المفصل ٧٨/٩، وتحرير التخبير: ١٢٤، وشرح الجمل
لابن عصفور ٥٥٣/٢، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٣٤٣، وارتشاف الضرب
٢٧٢/٣، والمغني: ٤٠٨، وشفاء العليل ٩٩/١، والعيني ٤٦٩/٢، وشرح شواهد المغني:
٣١١، ٧٥٨، وشرح أبيات المغني ٢٩١/٢.

(٢) في أ: (واو وياء)

الدَّرَاهِيم^(١) في الدَّرَاهِمِ، ومُنْتَزَح^(٢) في مُنْتَزَحٍ، وأُنْظُر^(٣) في أُنْظُرٍ، فلو كانت الحركة قبل الحرف لكانت فتحة الزاي في مُنْتَزَحٍ قبل الزاي، ولو كانت قبله لكان من المحال أن يقع الألف التي هي ناشئة عنها، ومنزلة منها منزلة آخر النفس من أوله بعد الزَّاي، ويقع بينهما فصل بحرف، ولكون الحركات بعد الحروف لزم القلب في نحو: مِيقَاتٍ ومُوقِنٌ، وذلك أن الكسرة لجاورتها الواو في مِيقَاتٍ جذبتها إلى شبهها، وكذلك الضمة في مُوقِنٌ لكونها بجانب الياء قلبتها إلى الواو، فلو كانتا قبل الميم في مِيقَاتٍ ومُوقِنٌ لم تكونا قد جاورتا الياء والواو، وكان الميم فاصلا بينهما وبين الواو والياء، وإذا لم تحصل المجاورة لم يجب القلب، وكذلك^(٤) أيضا لحق الحركات ما يلحق حروف اللين بعدها من الإمالة والتفخيم، فلما أميلت الألف في عَالِمٍ نحو الياء مالت الفتحة نحو الكسرة، وكذا أَلِفُ الصَّلَاةِ لما نحي بها نحو الواو شابت الفتحة شَمَّةً من الضمة، فلولاً أن الفتحة في عَالِمٍ والصَّلَاةِ واقعة بعد العين واللام، وملاصقة

(١) يريد قول الفرزدق:

نفى يداها الحصى في كل هاجرة
نفى الدراهم تنقاد الصياريف
وقد تقدم وروده ص: ١٢٠٦ .

(٢) يريد قول ابن هرمة:

وأنت من الغوائل حين ترمي
وممن ذم السرجال بمنتزح
وقد تقدم وروده ص: ٦٢٦ .

(٣) يريد قول ابن هرمة:

وإنني حيثما يشرى الهوى بصري
من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور
وقد تقدم وروده ص: ١٢٠٧ .

(٤) في ر، وظ: (لذلك).

للألف لما كانت تشرك الألف في التغيير الذي يلحقها/، وليس ذلك على حد ما ١/٣٠٩
يلحق للتشاكل والتشبيه، وذلك أنك لو حاولت أن تميل الألف من ^(١) عالم
وتصحح الفتحة حتى لا تسلبها شيئاً من تصعدها، ولا تدخل عليها طرفاً من
الكسرة حاولت أمراً لا يساعد الإمكان عليه، ومع هذا كله فإن الحرف لا
شك أصل، والحركة لاحقة به وتابعة له بدلالة أن الحرف يستغني عن الحركة
والحركة لا تستغني عنه فيمكن اللفظ ^(٢) مجرداً ^(٣) عن الحركة، ولا يمكن اللفظ
بالحركة منفردة عن الحرف، وما كان هذه حاله استحال أن يسبق في الرتبة
ويتقدم في الوجود فاعرفه، فلا إشكال في هذه الدلائل كلها، وإنما يغمض
الدليل على أنها ليست مع الحرف، وقد استدلوا عليه بالإدغام، فقالوا: إنها لو
كانت على الحرف لم تكن فاصلة بين الدالين في مدد؛ لأن الفصل يتصور في
الشيء يقع بين الشئين قبل الثاني، وبعد الأول، فأما إذا كان على أحدهما
نفسه، فلا فصل، فلما لم يمكن إدغام المتحرك في المتحرك علم أن حركة الأول
واقعة بعده فهي تمنع عن الاتصال والاتحاد، وقد يمكن أن يعترض على هذه
الدلالة بأن يقال: ليس المانع من إدغام المتحرك في المتحرك ما ادعيتموه من كون
الحركة بعد الحرف بل السبب فيه أن الإدغام معناه أن يعمل اللسان في الحرفين
عملاً واحداً، فنحن إذا حركنا كل واحد من الحرفين، وضعنا اللسان على كل
واحد منهما على الانفراد، وذلك يناقض الإدغام إذ قد اشترط في حده أن
يرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، وقال صاحب الكتاب: يقع اللسان عليهما

(١) في ر، وظ: (في).

(٢) (اللفظ) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ: (متجرذا) وفي د: (يستغني عن الحركة ولا يمكن اللفظ).

وقعة واحدة، ويوضح ذلك أن الوقف قد منع من الإدغام من حيث كان منعاً للسان عن جمع الحرفين في العمل كما مضى تفسيره ^(١)، فكما بطل الإدغام في قولك: مَدَدَ بالوقف على الدال الأولى ساكنة لحصول التفريق في العمل، وإيقاع ^(٢) اللسان على (كل) ^(٣) واحد منهما وقعة منفردة لا لفصل كان بين الحرفين كذلك امتنع إدغام المتحرك (في المتحرك) ^(٤) لهذا المعنى لا لما ادعيته من كون الحركة بعد الحرف، وهذا واضح جليّ، وليس يقدر شيء مما استدللنا به على امتناع كونها قبل الحرف في تقديرها مع الحرف في المرتبة؛ لأننا إذا قدرناها معه لا قبل ولا بعد كانت منزلتها ومنزلة الزّاي في ^(٥) مُنْتَزَح واحدة في الاتصال بالألف، ولم يلزم فصل بينهما كما يلزم من يجعلها قبل الحرف، وإنما ^(٦) / يبقى ٣٠٩ ب/ معنى واحد وليس بالقاطع أيضاً، وهو أن يقال: إن الحركة شيء يعرض بعد استقرار الحرف، والأظهر أن يكون بعده في المرتبة، ويزيد في قوة كونها معه قولهم: تحرك الحرف وحركة الحرف، فهو مثل سَوَدَّت الشيء واسْوَدَّ، فهذه العبارة بأن تدل على كون الحركة صفة في نفس الحرف أشبه منها بأن تفيد المجاورة والوقوع بجانبه، واستدل بعضهم بأن الحرف عرض، والأعراض لا تحل الأعراض والكلام في ذلك خارج عن هذا الشأن.

(١) انظر ص: ١٦٠٦ .

(٢) في أ: (ارتفاع).

(٣) (كل) ليست في: (أ).

(٤) (في المتحرك) ليست في: (أ).

(٥) في ر، وظ، ود: (من).

(٦) (وإنما) معادة في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

والحرفان المثلاثان إذا التقيا في كلمة، كانا على ضربين.
أحدهما: أن يراد بالكلمة الإلحاق.

والآخر: أن لا يراد به ذلك، فالملحق لا يدغم، وإن تحرك الأول من
المثلين، وذلك في ^(١) الفعل (نحو) ^(٢) جَلَبَبَ جَلْبَبَةً، وفي الاسم نحو: قُعْدُد ^(٣)
وَمَهْدَدَ وِرْمَدَدَ ^(٤) ^(٥)، فهذا ملحق بالأربعة، ومن الملحق بالخمسة (نحو) ^(٦):
أَلْسَدَدَ وَعَفْنَجَجَ ^(٧) ^(٨)، وإنما لم يدغم ^(٩) الملحق؛ لأن الإدغام فيه ينافي الإلحاق،
ألا ترى أنك لو أدغمت شيئا من هذه الكلم، لم يواز ما أردت الإلحاق به،
وخالفه في وزنه، فكان ذلك نقضا للغرض ^(١٠).

(١) في التكملة شاذلي: (من).

(٢) (نحو) ليست في: (أ).

(٣) في تهذيب اللغة ٢٠٣/١: (وأما قولهم: رجل قعد وقعدد إذا كان لثيما، فهو من الحسب
المقعد).

(٤) الرمديد: الهالك، وقيل المتناهي في الاحتراق والدقة. اللسان (رمد).

(٥) انظر الكتاب ٣٥٣/٢، والأصول ٢١١/٣، ٢١٢، ٣٥٣.

(٦) (نحو) ليست في: (أ).

(٧) عفنجج: العفنجج من الرجال: كل ضخم اللهازم ذي وجنات وألواح أكل فسل،
وقيل: الأحمق، وقيل: الجافي الخلق. تهذيب اللغة ٣٢٢/٣.

(٨) انظر الكتاب ٣٤١/٢، والأصول ٢٢٠/٣، ٣٥٣.

(٩) في أ: (يلحق المدغم).

(١٠) التكملة شاذلي: ٣٧٣، والتكملة مرجان: ٦٠٨.

قال المفسر:

اعلم أن الثاني من المثلين إذا كان حرفا زيدا للإلحاق بمثال مقصود، لم يجز فيه الإدغام، وذلك مثل جَلَبَب كرر الباء منه ليلحق بدَحْرَج، فلو أدغمت لزم أن تقول: جَلَبَب، فتسكن الأولى من الباءين، وتنقل حركتها إلى عين الفعل، فتخرجه عن أن يكون موازيا لدَحْرَج، ويبطل الغرض الذي هو الإلحاق، فالأحكام الموضوعية للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت، وهذا في الفعل، والاسم نحو: مَهْدَد ملحق بِجَعْفَر، فلو أدغمت، فقلت: مَهْدَد، بطل أن يكون لاحقا بِجَعْفَر في وزنه، وَقَعْدَد ملحق بِبُرْثُن وِرْمَد ملحق بِقِرْطِم^(١)، وكذا عَفَنَجَجْ وَأَلْدَد هما ملحقان بالخماسي بحرفي التكرير، فالدال من أَلْدَد بإزاء اللام من سَفَرَجَل، وكذلك الجيم الأخيرة من عَفَنَجَج، فلو أدغمت لزم أن يقال عَفَنَجْ وَأَلْدَد، وجملة القول أن المثلين إذا التقيا، فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: مالا يجوز فيه الإدغام ألبته، وذلك إذا أدى إلى نقض الغرض كهذا الذي مضى، وكنحو: طَلَلٍ وَشَرَرٍ وَسُرَرٍ وَحِصَصٍ لم يدغم شيء من ذلك؛ لأن المثلين فيها وإن كانا أصليين مثلهما في مدد، ولم تكن ملحقة بشيء، فإن الإدغام فيها يوجب غير ما تنكبوه في الملحق من نقض الغرض، وذلك أن هذه أمثلة /مقصودة، فلو أدغمت لم يعلم المقصود منها، والتبست بأمثلة أُخَر إذ لو قلت في طَلَلٍ وَسُرَرٍ: طُلُّ وَسُرُّ عُدَا مَعْدُ الْمُدُّ، والمُدُّ في كونهما موضوعين على فَعْلٍ وفُعْلٍ ساكني العين، فمن الذي كان يخبرنا بأنهم قصدوا طَلَلٍ بالفتح وَسُرَرٍ بالضم؟ ثم أدغموا، ولا يلزم ذلك في الفعل؛ لأنك إذا قلت: مَدَّ وَشَدَّ علم أنه

(١) القِرْطِم: بكسر القاف والطاء وضمهما، ثمر العصف، تهذيب اللغة ٤٠٩/٩.

كان مَدَد في الأصل اعتبارًا بما يجري عليه الكلام كله نحو: ضَرَبَ وذَهَبَ، وليس هنا قانون وقياس يدل على أن طَلَّل ينبغي أن يكون محرك العين إذ ليس يمكن أن يقال: كل ما كان كذا فهو على هذا المثال كما يقال: كل فِعْلٍ مَاضٍ على فَعْلٍ، وكل مضارع على يَفْعُلٍ، وكل اسم فاعل من فَعْلٍ ^(١) فَاعِلٍ، وعلى مُفْعَلٍ من أَفْعَلٍ، وعلى كذا من كذا، فكل صفة كانت له فَعْلَاءَ فهي على أَفْعَلٍ نحو: أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ، فيعلم أن أَغَرَّ أَغَرَّرَ في الأصل، وأن مَادًّا وَعَادًّا وَمَدَّ وَعَدًّا مَادِدٌ وَعَادِدٌ كَقَاتِلٍ وَضَارِبٍ، وفي إظهار هذا النحو قول آخر، وقد مضى ذكره في باب ما يُعَلُّ وَيُصَحِّحُ ^(٢) من الأسماء، ومن هذا الضرب أعني مما هو مثلان لا يجوز فيهما الإدغام أن يلتقي مثلان من كلمتين، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن نحو: قَرْمٌ ^(٣) مالك، ويأتي بيانه فيما بعد ^(٤).

والضرب الثاني: ما يلزم فيه الإدغام، وذلك في المثلين إذا التقيا في كلمة غير ملحقة كيرُدُّ وَيَفِرُّ وَرُدُّ وَفِرُّ؛ لأن الأول منهما عين والثاني لام، ولم يكن يَرُدُّدُ يَرُدُّ بدال واحدة، ثم ألحق بالدال الثانية بشيء كما كان جَلَبَبَ جَلَبَبَ ألحق بزيادة الباء بدخرج، وهكذا حكم كل فعل اجتمع فيه مثلان أصلا، ولا يكون ذلك إلا في الثلاثي؛ لأن المضاعف الرباعي يكون بتكرير الحرفين نحو:

(١) في ر، وظ: (على فاعل).

(٢) انظر ص: ١٤٥٠.

(٣) القَرْمُ: مصدر قَرَمَتِ البهمة تَقْرُمُ قَرْمًا، وهو أكل ضعيف في أول ما تأكل، والقَرْم:

الشهوة إلى اللحم. إصلاح المنطق: ٥٨، واللسان (قمر).

وفي تهذيب اللغة ١٤١/٩: (القمر الجداء الصغار والقمر صغار الإبل).

(٤) انظر ص: ١٦٢٤.

قَلَقْلَ وَزَلَزَلَ، ولا يكون التضعيف منه في الطرف، وهكذا كل اسم لم يؤدَّ الإدغام فيه إلى نقض الغرض وإلباس المقصد كطَلَل وسُرُر.

والضرب الثالث: ما لا يلزم، وذلك في المثليين يلتقيان من كلمتين نحو: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾^(١) ويأتي بيانه فيما بعد^(٢)، هذا هو الأصل، وقد يكون شيء يُشَبَّه مرة بالمتصل ومرة بالمتصل وهو ما يذكر الآن^(٣).
قال صاحب الكتاب:

وأما ما كان لغير الإلحاق من المثليين إذا اجتمعوا، فعلى ضربين:
أحدهما أن يكون من كلمة مفردة.

والآخر: أن يكون من كلمتين، فما كان من كلمة فنحو: يَرُدُّ وَيَشُدُّ، ونحو ذلك، فأما قولهم: اقْتَتَلُوا واشْتَتَمُوا، فقد أجري مجرى المنفصل مرة ومجرى المتصل أخرى، فمن قال: اقْتَتَلُوا فَيَبِّينَ جعله^(٤) كقولهم: نَعَتَ تِلْكَ؛ / لأن تاء الانفصال في هذا الموضع لا يلزمها أن تلتقي مع مثلها فصَّاراً كالمنفصلين، وقد أدغمه قوم لما كانا^(٥) في كلمة واحدة، فألقوا حركتها على الفاء، وسقطت همزة الوصل لتحرك ماله اجتلبت، فقالوا: قَتَّلُوا، وقال قوم: قَتَّلُوا حذفوا حركة المثل الأول، ولم يلقوها على الحرف الذي قبل التاء المدغمة والقاف قبلها^(٦)

(١) الحج (٦٥).

(٢) انظر ص: ١٦٥٣ .

(٣) (الآن) ليست في: (ظ).

(٤) في أ: (جعلوا).

(٥) في التكملة شاذلي: (كانتا).

(٦) في أ: (بعدها).

ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركوا الأول، فقالوا: قَتَلُوا واسم الفاعل من القول الأول مُقَتِّل ومن القول الثاني مُقَتِّل^(١)، وزعموا أن قوما من العرب قالوا: ﴿مُرْدِّفِينَ﴾^(٢) أرادوا مُرْتَدِّفِينَ^(٣)، فأدغموا وأتبعوا الراء التي كان يلقي عليها حركة ما بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولوا: مُقَتِّلِينَ، وكما حذفت همزة الوصل لتحرك ماله اجتلبت بالإدغام اجتلبتها لسكون ما أسكن^(٤) بالإدغام، وذلك قولك في تَدَارَأ: اَدَارَأ^(٥) لما أدغمت التاء المقاربة للدال في الدال، أسكنت؛ لأن المدغم لا يكون إلا ساكنا، فاجتلبت همزة الوصل فقلت: اَدَارَأ^(٦)، وكذلك اَطِير إذا أردت تَطِير وَاَزَيْن إذا أردت تَزَيْن، وفي التزِيل ﴿وَاَزَيْتَ﴾^(٧) و﴿فَاَدَارَأْتُمْ﴾^(٨) ^(٩) واسم الفاعل مُدَارِيٌّ وَمُزَيْنٌ وَمُطِيرٌ^(١٠).

(١) انظر الكتاب ٤١٠/٢، والأصول ٤٠٩/٣، والمنصف ٢٢٢/٢، ٢٢٣، ٣٣٦.

(٢) الأنفال (٩)، قرأ بها الخليل عن أهل مكة مختصر ابن خالويه: ٥٤، والمختسب ٢٧٣/١، وقرئ بفتح الدال وكسرهما. انظر كتاب السبعة: ٣٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٨/٢، والحجة لابن خالويه: ١٦٩.

(٣) انظر الكتاب ٤١٠/٢، والأصول ٤٠٩/٣، والمنصف ٢٢٦/٢.

(٤) في التكملة: (سكن للإدغام).

(٥) في التكملة شاذلي: (تدارأى ادارأى).

(٦) في التكملة شاذلي: (ادارأ).

(٧) يونس (٢٤).

(٨) البقرة (٧٢).

(٩) انظر الكتاب ٤٢٥/٢، ٤٢٦، ومعان القرآن للفراء ٤٣٨/١.

(١٠) التكملة شاذلي: ٢٧٣، ٢٧٤، والتكملة مرجان: ٦٠٩، ٦١٠.

قال المفسر:

اعلم أن اقْتَلُوا يشبه نحو: يَرُدُّ من وجه (وهو أن المثلين قد اجتماعا في كلمة واحدة، ويشبه نحو: نَعَتَ تلك من وجه)^(١) وهو أن التاء الأولى تاء الافتعال والثانية عين الفعل.

وليس كل فعل تكون عينه تاء، فيلزم تلاقي مثلين، فإذا قلت: احتَصَوُا، انفردت تاء الافتعال، فأشبهه من هذه الجهة نَعَتَ^(٢) تلك من حيث إنك إذا أتيت بكلمة أخرى فقلت: نَعَتَ^(٣) هذه أو زيِّدًا، زال اجتماع المثلين، فلما كان كذلك، أجراه قوم مجرى المتصل فأدغموه، وآخرون مجرى المنفصل فأظهروه، والإدغام قوي؛ لأن المنفصل على الحقيقة إذا كان الإدغام يحسن فيه، ويطرد جوازًا كان القياس في هذا الذي هو كالم متصل من وجه، أن يزداد الإدغام فيه قوة، فمن أدغم ففيه وجهان:

أحدهما أن تنقل حركة تاء الافتعال إلى الفاء، فإذا نقلتها سقطت همزة الوصل؛ لأنها اجتلبت لسكون الفاء، فتقول: قَتَلُوا بفتح القاف.

والوجه الآخر: أن تحذف حركة تاء الافتعال حذفًا كما حذفت في مُدَّت يده، وفي طُبَّ إذ الأصل مُدَدَ وطُيَّبَ، فلم تنقل الحركة إلى الفاء كما نقلت في نحو: يَمُدُّ وأَمَدَّ، وإذا حذفت حركة تاء الافتعال وأدغمته في تاء الأصل، لزم تحريك الفاء الذي هو القاف لالتقاء الساكنين، فتحركه إلى الكسرة وتسقط /همزة الوصل، فتقول: قَتَلُوا بكسر القاف، وهذا أوضح؛ لأن الأول

أ/٣١١

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في ر، وظ: (انعت).

(٣) في ر، وظ: (انعت).

يلتبس بفَعْل، ولكنه يحتمل؛ لأنك تقول في المضارع: يُقَتِّل، فيعلم أنه ليس فَعَّل^(١)، فالمضارع واسم الفاعل على الوجه الأول يُقَتِّل ومُقَتِّل بفتح القاف، وكسر التاء؛ لأنه يكون يَقْتَتِل ومُقَتِّل، فتنقل فتحة التاء الأولى إلى القاف، ثم تدغمها في الثانية، وهي مكسورة.

وعلى الوجه الثاني يَقْتَل ومُقْتَل بكسر القاف يدغم التاء الأولى من يَقْتَتِل ومُقَتِّل في الأخرى، وتكسر القاف لالتقاء الساكنين، وارْتَدَف^(٢) في منزلة اقْتَتَل إذا أدغم، وذاك أن الدال قريب من التاء، فتقلب التاء إليه وتدغم فيقال: رَدَف يُرَدَّف فهو مُرَدَّف بفتح الراء في الجميع ورِدَّف يَرِدَّف، فهو مُرَدَّف بكسر الراء على أن تكون الحركة لالتقاء الساكنين لا منقولة، ومن قال: مُرَدِّفِين^(٣) (بضم الراء، فإنه يحذف حركة تاء الافتعال من مُرَدِّفِين)^(٤) ويدغمه في الدال، فإذا احتاج إلى تحريك الراء لالتقاء الساكنين حركه بالضم إِتْبَاعًا لضمة الميم قبله كما قالوا: رُدُّ، فحركوا الدال بالضم إِتْبَاعًا لضمة الراء، ومثل ذلك اخْتَطَف تدغم التاء في الطاء، فيقال: خَطَف^(٥) بفتح الخاء على أن تنقل حركة التاء إليها وخطَف بكسر الخاء^(٦) على أن تسكن التاء للإدغام، وتكسر الخاء لالتقاء الساكنين، ثم طابق أبو علي في الدلالة، فقال: كما حذفت همزة

(١) في ر، وظ: (على فعل).

(٢) في تهذيب اللغة ٩٧/٤: (أبو عبيد عن الأصمعي: أتينا فلانا فارتدفناه أي أخذناه أخذًا).

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/٢.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) انظر الكتاب ٤١٠/١.

(٦) في ر، وظ: (الخاء على أن تسقط الحركة وتكسر الخاء).

الوصل من أَقْتَلَ في قَتَلَ كذلك اجتلبت في اَدَّاراً، وذلك أن الهمزة تجلب
 لسكون أول الكلمة، فلما أوجب الإدغام في أَقْتَلُوا إزالة السكون الجالب
 للهمزة أسقطت، فقيل: قَتَلُوا، ولما اقتضى في تَدَّاراً اجتلاب ^(١) السكون من
 حيث إن التاء إذا أدغم في الدال أسكن لا محالة، ولا يمكن الابتداء به اجتلبت
 همزة الوصل، فقيل: اَدَّاراً يَدَّاراً، وفي المصدر إدَّراء، فتلحقه الهمزة كما لحق
 الماضي؛ لأن التاء من تَدَّارُوا تسكن للإدغام وتقلب فتصير ذالاً ساكنة كما
 صارت تاء تَدَّارُوا، والمضارع مستغن عن الهمزة؛ لأن حرف المضارعة يكون
 قبل التاء المسكنة، فلا يلزم الابتداء بالسكن حتى يحتاج إلى الهمزة، ومثل اَدَّاراً
 ﴿اِنَّا قُلْتُ﴾ ^(٢) أصله تَنَاقَلْتُمْ، فأدغم التاء في التاء واجتلبت همزة الوصل ومضارعه
 يَنَاقِلُ بفتح القاف، والمصدر اِنَّا قُلْ، واطَّيرَ وازَّينَ أصلهما تَطَّيرَ وَتَزَيَّنَ ^(٣)، فأدغم
 تاء تَفَعَّلَ كما أدغم تاء تَفَاعَلَ في اَدَّاراً، فأسكن وقلب زَايَاً في اَزَّينَ وطاء في
 اطَّيرَ، واجتلبت همزة الوصل ليتمكن اللفظ بالزاي ^(٤) والطاء الساكنين المنقلبين
 عن تاء تَفَعَّلَ / والمضارع يَطَّيرُ وَيَزَيَّنُ أصله يَتَطَّيرُ وَيَتَزَيَّنُ، فتدغم التاء على ما
 ذكرنا، فيحصل يَطَّيرُ وَيَزَيَّنُ كما ترى، والمصدر اطَّيرَ بضم الياء كما كان في
 التَّطْيِيرِ، وتأتي فيه بالهمزة كما أتيت بها في الماضي، وفي مصدر اَدَّاراً.

ب/٣١١

(١) في ر، وظ: (اختلاف).

(٢) التوبة (٣٨)، انظر معاني القرآن للفراء ٤٧٧/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٣١، البحر المحيط ٤١/٥.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٣٨/١.

(٤) في أ، ود: (بالزاي الساكن المنقلب).

واسم الفاعل مُدَّارِيٌّ ومُزَيْنٌ ومُطَيِّرٌ (الأصل) ^(١) مُتَدَارِيٌّ ^(٢) ومُتَطَيِّرٌ ومُتَزَيْنٌ، فأدغمت التاء، ولم تحتج إلى الهمزة لوجود الميم قبل التاء، وقوله: "وكذلك اَزَيْنَ إذا أردت تَزَيْنَ" يعني أنك إذا أردت اَفْتَعَلَ قلت: اَزَّانَ واطَّارَ، أما اَزَّانَ، فيجوز فيه الإظهار نحو: اَزْدَانٌ تبدل تاء الافتعال دالا، وأما اطارَ، فلا يجوز فيه الإظهار؛ لأن تاء الافتعال إذا كان فاء الفعل حرفا مطبقا لزمه القلب إلى الطاء نحو: اصْطَفَى، فإذا كان يلزمه الانقلاب إلى الطاء مع غيره كان أن يلزمه مع الطاء نفسه أولى، وإذا لزم الانقلاب لزم الإدغام لتوالي مثلين في كلمة واحدة، ولم يجز إظهاره قياساً على اَفْتَلُوا؛ لأن المثلين هناك متحركان، والأول من مثلي اطارَ ساكن فهو مُتَهَيِّئٌ للإدغام.

وإذا التقى مثلان من كلمتين والأول ساكن كان الغالب الإدغام نحو اِنْعَتَ تلك بالأمر من نَعَتَ لا على اِنْعَتُ أَفْعَلُ كالذي مضى، وذلك أن تلاقي المثلين مستكره، فإذا وجدا بحيث يتناولهما الإدغام من غير تغيير كان أمراً مفروغا منه، وفرصة لا يعذر القياس في ترك انتهازها، وإذا أردت أن تمثل هذه الأمثلة فلك فيه مذهبان:

أحدهما: أن تجريها على الأصل، فتقول في اَزَيْنَ واثَّاقَلْ: اِثْفَعَلَ واثْفَاعَلَ. والآخر: أن تحكي الحرف على بابه فتقول: اِزْفَعَلَ، وفي اِثَّاقَلْ: اِثْفَاعَلَ بالسَّاء كقول من قال في قَطَعَ: فَطَعَلَ ^(٣)، وتقول في اَزْدَانْ: اِفْتَعَلَ على الأول وافْدَعَلَ على الثاني تجرى البدل مجرى الزائد في حكايته، وقد مضى بيان هذا النحو في مصدر التصريف ^(٤).

(١) (الأصل) ليست في: (أ).

(٢) في أ، ود: (الامتداری).

(٣) في أ: (فقطل) وفي ر: (قطعل).

(٤) انظر ص: ١١٨٤.

قال صاحب الكتاب:

ولا تلحق هذه الهمزة المضارع نحو: تَذْكُرُونَ ^(١) لا تدغم ^(٢) التاء،
فتقول: اذْكُرُونَ ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن تَذْكُرُونَ بتخفيف الذال ^(٤) أصله تَذْكُرُونَ بتاءين، ثم تحذف
إحداهما تخفيفاً، فلو أدغمت هذه التاء فيه، وأسكنت وقلت كان ذلك ظلماً
للکلمة وإجحافاً بها وجنساً من الجمع بين إعلالين، وذلك مما رفضوه ورفضه
القياس، فإن قلت: فكيف لم تدغم يَتَذَكَّرُونَ فتقول: اذْكُرُونَ.

فالجواب أنهم استغنوا بالحذف عن الإدغام، فكان ذلك/ أقرب مأخذاً ٢/٣١٢
من ^(٥) أن يدغموا ويحتلبوا زيادة أخرى، ويزيد في وضوح فساد الإدغام في
تَذْكُرُونَ بعد حذف إحدى التاءين أنهم لو أدغموا لزمهم اجتلاب همزة
الوصل، وذلك تناقض؛ لأنك تحذف شيئاً هو مستقر في الكلمة، ثم تتكلف ما
يجلب عليها زيادة.

قال صاحب الكتاب:

وأما الإدغام في المنفصلين، فعلى ضربين أحدهما: إدغام مثل في مثله.
والآخر: إدغام مُقَارِبٍ في مُقَارِبِهِ.

(١) في التكملة شاذلي: (تذكرون).

(٢) في التكملة مرجان: (ولا).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٤، والتكملة مرجان: ٦١١.

(٤) (بتخفيف الذال) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في أ: (في).

فإدغام المثل في المثل كقولك: **فَعَلَ لَبِيدٌ وَيُمْسِكُ السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ** ^(١) (تقول: **فَعَلَ لَبِيدٌ**) ^(٢) والإدغام هنا حسن لتوالي خمسة أحرف متحركات، وذلك مما لا يَسْتَحْسِنُونَهُ ^(٣)، ألا ترى أنه لا يتوالى في تأليف الشعر ^(٤) خمسة أحرف متحركات ^(٥) ^(٦).

قال المفسر:

اعلم أن الإدغام الذي يقع في كلمتين إما أن يكون إدغام مثل في مثل نحو: **فَعَلَ لَبِيدٌ** تدغم اللام في اللام، وإما أن يكون إدغام مقارب في مقاربه نحو: **مَوَاقِدُ فِي مَنْ وَاقِدٌ**، وذلك يأتي ^(٧) بعد هذا الباب ^(٨)، وكلما كانت الحركات أكثر تواليا في الكلمتين، كان الإدغام أحسن؛ لأنه يقتضي إسكان متحرك ليختلل المتحركات ساكن، ويعتدل اللفظ فنحو: **فَعَلَ لَبِيدٌ** يحسن فيه الإدغام لتوالي خمس حركات، واستدل على كراهيتهم ذلك بأنهم لا يجيزونه في تأليف الشعر كيف ولا يأتي فيه أربع حركات على الولاء في أصول الأجزاء، وإنما

(١) تقدم ورودها ص: ١٦١٥ .

(٢) تقول: (فعل لبيد) ليست بي: (أ).

(٣) في التكملة مرجان: (يستحبونه).

(٤) انظر العروض للأخفش: ١٢٠.

(٥) انظر الكتاب ٤٠٧/٢، والأصول ٤١٠/٣، والمتع: ٦٥١، وشرح الشافية لابن الحاجب

٢٤٨/٣.

(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٤، والتكملة مرجان: ٦١١.

(٧) في ر، وظ: (يأتي في بابه).

(٨) انظر ص: ١٦٥٢ .

يكون ذلك في مخبول ^(١) البسيط نحو: فَعَلْتَن، والأصل مُسْتَفْعِلَن، فحذف ^(٢) السين فبقي مُتَفَعِلَن فينقل إلى مَفَاعِل، ثم تحذف الفاء فيبقى ^(٣) مُتَعِلَن، فينقل إلى فَعَلْتَن، وقد رفضوا ذلك في كلامهم (وليس في كلامهم) ^(٤) مثل جَعَفَر بتحرك الحروف الأربعة ونحو: غَلَبَط محذوف من غَلَابَط كما مضى في صدر الكتاب ^(٥)، وإذا كان الأول ^(٦) من المثليين ساكنا كان الإدغام أقوى نحو: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾ ^(٧) لما تقدم من أن هذا النحو مُتَهَيِّئ للإدغام حتى إن اللسان يسبق إليه إلا أن يتكلف وقفة على الساكن فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

فإذا سكن ما قبل الحرف المدغم في المنفصلين، فإن الساكن يكون على ضربين:

أحدهما: أن يكون حرفاً لا مدّ فيه ولا لين.
والآخـر: أن يكون ^(٨) الحرف فيه مدّ ولين، فما ^(٩) لا مد فيه لا يجوز

(١) انظر ص: ٤٤٦ .

(٢) في ر، وظ، ود: (تحذف السين فيبقى).

(٣) في أ: (فيبقى).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٨.

(٦) في أ: (في).

(٧) النور (٣١).

(٨) (يكون) ليست في التكملة: (شاذلي).

(٩) في أ: (فيما).

الإدغام في الحرف الذي بعده، وذلك نحو: اسم موسى وقَرْمٌ ^(١) مَالِك لا يجوز الإدغام، فتقول: قَرْمٌ ^(٢) مَالِك؛ لأنه لم يبلغ (من) ^(٣) قوة المنفصلين أن يحرك لهما الساكن كما كان ذلك في المتصلين نحو: استَعِدْ؛ لأنك في المنفصلين بالخيار بين الإدغام /وتركه، والمتصلان ليس فيهما إلا الإدغام، وقد شذ حرف في الأسماء ٣١٢/ب الأعلام، والأعلام يجوز فيها كثير مما لا يجوز في غيرها قالوا: عَبْشَمْسٍ يريدون ^(٤) عَبْد شَمْسٍ، فأدغموا الدال في الشين، وحركوا الباء الساكنة بالضممة التي كانت على الدال للإعراب ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن المنفصلين إذا كان ما قبل الحرف الأول منهما ساكنًا، وكان الساكن من حروف المد، جاز الإدغام نحو: المَالُ لَزِيد، وبيانه يأتي بعد ^(٦)، فإن كان الساكن من غير حروف المد لم يجز الإدغام، فلا يجوز في قَرْمٌ مَالِك قَرْمٌ مَالِك؛ لأن الراء قبل الميم ساكن، وليس بحرف مد، وكذا ^(٧) السين في اسم موسى حرف صحيح ساكن، فلا يجوز إدغام ميم اسم في ميم موسى؛ لأنك إذا أدغمت لم يخل إما أن تترك الحرف الذي قبل المدغم على سكونه، وإما أن تنقل

(١) في التكملة مرجان: (قوم).

(٢) في التكملة مرجان: (قوم).

(٣) (من) ليست في: (أ).

(٤) في أ: (في) مكان (يريدون).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٧٤، ٢٧٥، والتكملة مرجان: ٦١١، ٦١٢.

(٦) انظر ص: ١٦٣٤.

(٧) في ر، وظ: (وكذلك الحرف في اسم موسى).

حركة المدغم إليه، فتحركه ^(١) بها كما فعلت في اسْتَعْدِدْ حين قلت: اسْتَعِدْ، فنقلت فتحة الدال إلى العين، وكذا في يَمُدُّ وَيَفِرُّ وَيَعْصُ، فلا يجوز تركه على سكونه؛ لأنه لا يجتمع ساكنان إلا والأول منهما حرف مد، وإن حركت ونقلت الحركة قياساً على استعد لم يجز لأجل أن الإدغام لما لم يلزم في المنفصلين لم يجعل له من القوة أن تغير الكلمة، فتنقل الحركة وتحرك الساكن، وكما ^(٢) لزم الإدغام في المتصلين من حيث إن توالي المثليين كان لازماً إذ لم يكن يأتي بدل المثل الثاني في اسْتَعْدِدْ ^(٣) حرف غير مثل كما يأتي بدل الميم الثاني في قَرُمَ مَالِكِ حرف آخر نحو: قَرُمَ عَامِرٍ وفي اسمِ مُوسَى اسمِ عَمْرٍو لزمهم لا محالة أن يحركوا الساكن ليحصل الإدغام الذي لا سبيل إلى تركه، وأنت في المنفصل مخير، فما الذي يحوج إلى احتمال التغير وتكلفه، وأيضاً فإن أكثر الحركات في أواخر الكلم تكون للإعراب، فنقلها إلى حشو الكلمة ضرب من إدخال الإعراب في وسط الكلمة، ألا ترى أنك لو فعلت ذلك لزم أن تقول: هذا قَرُمَالِك ^(٤) ومررت بقَرُمَالِك ^(٤) ورأيت قَرُمَالِك ^(٤)، فتعرب الاسم في حشوه، وذلك خلاف لأصل عظيم، ولو حذفنا الحركة حذفاً، وأحدثنا حركة أخرى كان التغير أغلظ، ولا يلزم هذا في المتصلين؛ لأنك تنقل الحركة فيها من الحشو إلى ما قبله، ولا يكون في شيء منه حركة إعراب، وأما عُبُشْمُسٍ في عَبْدِ شَمْسٍ، فشاذ معدود في تغيير الأعلام، فهذا في الإدغام بإزاء

(١) في أ: (بهما) وفي د: (لهما).

(٢) في ر، وظ: (لما).

(٣) في أ: (استعد).

(٤) في ر، وظ: (قرملك).

مَحَبَّب في الإظهار كأنهم^(١) قصدوا بذلك مزج أحد الاسمين بالآخر والكف من امتدادهما، وهذا هو العادة فيما / يجري على الألسن، فالضمة المنقولة إلى الباء في عَبْشَمْس هي ضمة الإعراب التي للرفع في عَبْدُشَمْس، وتقول في النصب: رأيت عَبْشَمْس، ومررت بَعْبَشَمْس كأن الدال لما إدغم في أول الاسم الثاني وامتزج به صار الباء كأنه آخر الاسم، وليس على نحو هذه التغيرات قياس.

قال صاحب الكتاب:

ومما يَجْرِي مجرى مالا مدّ فيه قولك: مَرَرْتُ بَعْدُوْ وَلِيد^(٢) وولِّيَّ يَزِيد لا يجوز الإدغام فتقول: بَعْدُوْ وَلِيد؛ لأن الإدغام قد ذهب بالمد من واو فَعُول حتى صار بمزلة غيره، وكذلك جاز أن يقع لِيَّا في القوافي مع ظَبِيَّا^(٣)، فلو أدغمت عَدُوْ وَلِيد لأعدت إلى واو فَعُول المد الذي كان ذهب منه، فكان ذلك يكون أكثر من تحريك الساكن من قَرْم مَالِك، ألا ترى أن حرف المد يكون عوضا من حذف الحرف المتحرك من بناء الشعر في نحو:

وماكُلْ مُؤْتِ نُصَحَه بَلِيْب^(٤)

(١) في ر، وظ، ود: (وكانهم).

(٢) في التكملة مرجان: (وليد ولا ولي يزيد).

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، صدره:

فما كان ذى لب بمؤتيك نصحه

قائله أبو الأسود الدؤلي، ونسب إلى مودود العنبري في شواهد المغني: ٥٤٢، ونسب إلى بشار في رسالة الغفران: ٤٣١، ومحاضرات الأدباء ١١/١.

والحركة لا تَسُدُّ هذا المَسَدَّ، فإذا كرهوا الحركة في قَرْم مَالِك، فينبغي أن يكونوا لما هو أكثر عندهم منها أكره^(١).
قال المفسر:

اعلم أن هذه مسألة في غاية الحسن واللطافة ويتعلق بها أصلاً:
أحدهما: أن حرف المد إذا أدغم سلبه الإدغم مده حتى يجري مجرى
الحرف الصحيح، فواو فعول وياء فعيل من عَدُوٍّ وَوَلِيٍّ لما أَدَغَمْتُهُمَا في لَامِيَهُمَا
زال عنهما المد الذي كان فيهما، ألا ترى أنك لو حاولت أن تمد النفس، ولو
قليلاً رأيت الإدغام يمتنع عليك كل الامتناع، وذلك أن المد نفس يمتد بعد مضي
نفس الحرف، فهو في الحقيقة زيادة تفصل بين الحرفين، وتمنع اللسان أن
يصيبهما إصابة واحدة، وإذا كانت الوقفة تمنع ذلك، فهذا النفس الممتد أولى
بالمنع، واستدل أبو علي على تعريّ الحرف من المد إذا أدغم بإجازتهم لِيَا في
القوافي مع ظَبْيًا، وذلك أن الياء الأخيرة من لِيَا حرف رَوِي، فلو كانت الياء

= ونسب إلى أبي الأسود في: ديوانه ٣٣، والحيوان ٦٠١/٥، ورسالة في أعجاز أبيات
الميرد ٦٧/١، والمؤلف والمختلف: ١٥١، وابن السيرافي ٤٣٨/٢، والعمدة ٤/٢،
والقيسي: ٩٠٢، وابن برى: ٦٣٦، والتذكرة السعدية: ٢٢٢، والإصابة ٢٤٢/٢،
وشرح أبيات المغني ٢٢٧/٤، والخزانة ٢٨٤/١.

الشاهد: قوله: "بليب" أتى ياء ساكنة قبلها كسرة، فأوقعها موقع الحرف المتحرك في
إقامة الوزن، ولذلك لزمّت هذه الياء حرف الروى وكانت ردفاً له لا يجوز في موضعها
إلا الواو إذ كانت في المد بمنزلتها.

وورد غير منسوب في: الكتاب ٤٠٩/٢، ورسائل الجاحظ: ٢٠٥، والعقد الفريد
٤٤٤/٥، وشرح عيون سيبويه: ٣١٦، والأعلم ٤٠٩/٢، والاقتضاب ٢٧٠/٣،
والمغني: ٢١٧، وشفاء العليل: ٦٢٦، والهمع ٨٠/٥.

(١) التكملة شاذلي: ٢٧٥، والتكملة مرجان: ٦١٢، ٦١٣.

الأولى المدغمة مكتسبة شيئاً من المد لكانت رَدْفًا؛ لأن حرف المد إذا وقع قبل الرَّوِي كان رَدْفًا يلزم إعادته في كل بيت، ولا يجوز أن يقع بإزائه حرف صحيح، وذلك أن حروف اللين استطالت بالمد، فخالفت الحروف كلها، فلم يجوز أن تجيء معها الحروف الصحيحة لما كان يؤدي إليه من اختلاف القوافي وفساد الشعر، ألا ترى أنك لو جئت في قافية بَعَجِيب وفي أخرى بِمُحِبٍّ، أو في واحدة بَعَبْدٌ ^(١) وَعَمِيدٌ، وفي أخرى بِقَصْدٍ وَصَدٌّ رأيت التنافر الظاهر ٣١٣ ب/ والاستنكار الشنيع / ولذلك لم يجمعوا بين الألف وواحدة من أختيها في الردف، فلم يأت فُعَالٌ مع فَعِيلٍ أو فَعُولٌ كما جاء فَعِيلٌ مع فَعُولٌ كصُدود في قافية وَعَمِيدٌ ^(٢) في أخرى؛ لأن الألف أمد نفساً من صاحبتيها، فالجمع بينها وبينهما يخرج القوافي عن انتظامها واتساقها، فلما لم تلزم إعادة الياء المدغمة في نحو: لَيَّا وجاز معه ظَيًّا في القافية علمنا أنه قد عَرِيَ عن ^(٣) المد بالإدغام، وصار كالباء من ظَبْيٍ والميم من رَمِي في التجرد منه، ولا ينبغي أن يقال: إن ذلك لأجل انفتاح ما قبل الياء؛ لأن حروف اللين يساعدها المد إذا كان حركة ما قبلها من جنسها لأجل أنا رأيَناهم لا يميزون عَيْبٌ مع ذَنْبٌ كما لا يميزون عِيدٌ مع قَصْدٌ؛ لأن انفتاح ما قبل الواو والياء لا يعريهما من المد، ولكنه ينقص منه ويقبض النفس عن الامتداد التام، ولذلك عابوا على المتنبي ^(٤) قوله:

تَمُرُّ الْأَنْبَابُ الْخَوَاطِرُ بَيْنَنَا وَنَذْكُرُ إِقْبَالَ الْأَمِيرِ فَتَحُلُولِي ^(٥)

(١) في ر، وظ: (بعيد).

(٢) في أ: (عمود).

(٣) في ر، وظ، ود: (من).

(٤) أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي، الشاعر المشهور، ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمئة، وتوفي سنة أربع وخمسين وثلاثمئة.

أخباره في: يتيمة الدهر ١/١٣٩، ووفيات الأعيان ١/١٢٠، ولسان الميزان ١/١٥٩.

(٥) بيت من البحر الطويل بين المصنف قائله.

مع قوله:

كَدَعُواكَ كُلُّ يَدْعِي صِحَّةَ الْعَقْلِ^(١)

وقالوا: إنه أتى بيت مردف في قصيدة غير مردفة، وأصحاب القوافي وإن تعللوا في هذا النحو بأن المد يقل لانفتاح ما قبل الواو والياء، فتجرى مجرى مالا مد فيه، فإنه عيب عندهم وسناد ومعدود في الشذوذ بلا خلاف، ولياً مع ظنيّاً^(٢) هو المستقيم الحسن حتى لو خالفت بين بيتين في حرف الروى على نحو قولهم:

إِذَا كَبُرْتَ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا^(٣)

- الأنايب: جمع أنوب وهي ما بين كعوب القناة، والمراد الرماح أنفسها.

الخواطر: يقال: خطر الرمح اهتز، تحلولي: تصير حلوة.

يقول: إن الرماح الخاطرة بيننا وبين أعدائنا تصير مرة علينا، فإذا ذكرنا إقبال الأمير صارت حلوة لنا؛ لأننا نظفر على الأعداء بدولته وإقباله.

ورد في: التبيان في شرح الديوان ٢٩١/٣، وشرح البرقوقي ٥/٤.

(١) عجز البيت:

..... ومن ذا الذي يدري بما فيه من جهل

يقول للعاذلة: كل أحد يدعي لنفسه صحة العقل كما تدعين أنت يعني أنك بلوولك إياي تدعين أنك أصح عقلاً مني ولكن ليس يعلم أحد جهل نفسه؛ لأنه متى علم جهل نفسه لم يكن جاهلاً.

وورد: في التبيان ٢٨٩/٣، وشرح البرقوقي ٣/٤.

(٢) انظر الكتاب ٤٠٩/٢.

(٣) رجز لم أهد إلى معرفة قائله.

فقال ^(١) في قافية: لَيَّا وفي أخرى لَيِّا ^(٢) كان مثل تَحْلُولِي مع الْعَقْلِ
لتعَرِّي الياء في لَيَّا بالإدغام من المد أصلا، وكون الياء في لَيِّا ^(٣) بظهورها
متضمنة شطرا من المد وحصول الخلاف بينهما لذلك، فقد ثبت هذا الأصل
المقصود من أن واو عَدُوّ المدغمة، وياء وليّ قد زال عنهما المد أصلا بالإدغام.

والأصل الثاني: أن المد بمنزلة حرف متحرك، واستدل عليه بقوله:

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَةٍ بِلَيْبٍ ^(٤)

وذلك أن هذا البيت من الطويل وأجزاؤه في الأصل فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ، ثم تحذف الياء من مَفَاعِلُنْ في الضرب، فتنتقل إلى مَفَاعِلُنْ

- العُنْدَا: جمع عاند وهو البعير الذي يجور عن الطريق.

الشاهد: قوله: "وسطا - العندا" جمع بين الطاء والذال، وهذا إكفاء.

ورد في: مجاز القرآن ٣٣٧/١، والقوافي للأخفش: ٥٨، ١٠٤، وأدب الكاتب ٤٩١،
والمقتضب ٢١٨/١، وجمهرة اللغة ٧٠/٣، والحجة للفارسي ٢٦٢/٢، والموشح: ٢٠،
والخاطر: ٤٧، وسمط اللآلي ٧٢/١، والقوافي للتنوخي: ١٧٣، والانتصاب ٣٠٤/٣،
وشرح أدب الكاتب: ٢٤٥، وأمالى ابن الشجرى ٢٧٦/١، وشروح سقط الزند: ٥٨٤،
وسفر السعادة ٧٤/١، وألف باء ٦٧/٢، واللسان (عند)، والمغني: ٧٥٩، وشرح أبيات
المغني ٦٩/٨، والخزانة ٣٢٣/١١، والتاج (عند).

وفي المقتضب والجمهرة والموشح (ركبت)، وفي مجاز القرآن والقوافي للأخفش والانتصاب
(نزلت) وفي اللسان (رحلت) وفي أدب الكاتب (رجلت) وهذه الروايات أوضح معنى
من رواية الجرجاني.

(١) في أ، (فقلت).

(٢) في ر، وظ: (لينا).

(٣) في ر، وظ: (لينا).

(٤) تقدم وروده ص: ١٦٢٦.

كقوله:

..... وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ^(١)

قوله: تُزَوِّدِي مَفَاعِلِن (ثم تحذف نون مَفَاعِلِن)^(٢) وتسكن اللام فيبقى مَفَاعِل^(٣)، فتنتقل إلى فَعُولِن كقوله:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِّيبٍ

قوله: لَبِّيبِي فَعُولِن، ولا يجوز هذا إلا / إذا كان البيت مردفا، فلا يأتي ٣١٤/أ وما كل مؤت نصحه بِمُحَبٍّ، وإن كان الوزن واحدا لأجل أنهم جعلوا المد عوضا من هذا الحذف الذي لحق مَفَاعِلِن، وقد حذف من مَفَاعِلِن حرف ساكن، وهو النون، وحركة وهي^(٤) حركة اللام، وذلك زنة حرف متحرك، والمد قد قام مقام ذلك حتى إن قولك: لَبِّيبِي، وإن كان في ظاهر التقطيع فَعُولِن، فإنه في القوة والكمال في ميزان الذوق بمنزلة تُزَوِّدِي الذي هو مَفَاعِلِن في التقطيع، وليس كذلك إلا من جهة المد حتى إنك لو قصرت المد قليلا في هذا النحو، ولم توفَّ النَّفْسَ حق امتداده وانبساطه ما أمكن رأيت في الذوق تقصيرا وفي الطبع نفرة، ويوضح ذلك شيثان:

(١) عجز بيت من البحر الطويل، قائله طرفة بن العبد، وصدده:

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا

ورد في ديوانه: ٤١، وشرح القصائد السبع: ٢٣٠، وشرح القصائد المشهورات ٩٤/١،

والعقد الفريد ٤٤٣/٥، وشرح المعلقات للزوزني: ٦٠، وجمهرة أشعار العرب ٤٥٣/١،

وشرح القصائد العشر: ١٢٤، والواقي في العروض والقواوي: ٣٨.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) في ر، وظ: (مفاعِلِن).

(٤) في أ: (هو).

أحدهما: أن حروف اللين إذا وقعت أرذافا فيما لم يلحقه هذا الحذف
 من الضروب رأيت الطبع لا يطالبك بأن تطيل المدة هذه الإطالة بل لا يفسح
 لك في ذلك ويستدعي منك قصر النفس والكف منه ألا ترى إلى ^(١) قوله:
 أَلَا نَعِمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي ^(٢)

من الطويل تقطيعه "النعم" فعولن. "صباحن أي" مفاعيلن "يهطط" ^(٣)
 فعولن "لللبالي" مفاعيلن، فهذا؛ لأنه تام موفور لم يلحقه حذف مستغن عن أن

(١) في ر، وظ: (أن).

(٢) صدر بيت من البحر الطويل قائله امرؤ القيس، عجزه:

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ مِنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

دعاء للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات كأنه يعني بذلك أهله، قوله: "وهل
 ينعمن" يقول: قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم عما كنت عليه فكيف تنعم
 بعدهم.

الطلل: ما شخص من آثار الديار، البالي: المشرف على العدم، العُصْر: بضمين لغة من
 العُصْر بفتح فسكون كالعُصْر بضم فسكون.

ورد في: ديوانه: ٢٧، والكتاب ٢٢٧/٢، وتهذيب الآثار ٧٤/١، ونقد الشعر: ٨٦،
 وشرح القصائد السبع: ٤٤٢، ولطائف اللطف: ١٣١، والروائي في العروض والقوافي:
 ٣٨، وأمالى ابن الشجرى ٢٧٤/١، وشرح المفصل ١٥٣/٧، وتحرير التحبير: ٣٠٦،
 والإشارات والتنبيهات: ٣٠٢، والارتشاف ١٢/٣، وأوضح المسالك ١٠٦/١، والمغني:
 ١٨٤، والعيني ٤٣٣/١، وشرح شواهد المغني: ٤٨٥، والهمع ٢٤/٥، والأشمونى
 ١٠١/١، وشرح أبيات المغني ٣٩٦/٢، والدرر اللوامع ١٩٢/٥.

في الديوان، ولطائف اللطف، وتحرير التحبير، وأمالى ابن الشجرى، وأوضح المسالك،
 والمغني، والعيني، وشرح شواهد المغني، والأشمونى، وشرح أبيات المغني، والدرر (الاعم).
 وأما الكتاب والارتشاف وشرح المفصل والهمع فلم يذكر فيها إلا العجز فقط.

(٣) في ر، وظ: (يهاط).

يعوض المد لا جرم أنك ترى الألف مع فرط استطالتها قد قصر صوتها فيه حتى صارت قريبة من ياء مفتوح ما قبله، ولو تكلفت أن تمد ألف البالي مد الياء في بَلَيْب تلقاك الذوق من الإنكار بمثل ما تلقاك به ^(١) إذ لم تمد هناك، وذلك أن مدك حيث لم يلحق نقص فضلة ^(٢) في الحرف كما أن منعك المد ^(٣) حيث لحق الإجحاف نقص له، والشعر ميزان ^(٤) ينكر كلا الأمرين ويطلب الاعتدال.

والثاني: أن الواو والياء إذا انفتحا ما قبلهما، قل مدهما إذ ليس في واو قَوْمٍ وياء عَيْبٍ ما في واو فَعُولٍ وياء فَعِيلٍ، ثم إنك إذا أوقعت ذلك في هذا الضرب من الطويل، فقلت مثلاً بدل:

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَهِ بَلَيْبٍ

وَمَا كُلُّ مَا قَدْ قُلْتُهُ لِي عَيْبٍ رَأَيْتُ الطَّبْعَ لَا يَرْضَى حَتَّى تَتَكَلَّفَ فِيهِ مَدًّا يقربه منه إذا كان ما قبله مكسوراً، فقد بان واتضح من ^(٥) هذا كله أن المد يقوم مقام ما يسقط من مفاعِلن وهو زنة متحرك، ونعود بعد تقرير هذين الأصلين إلى المسألة التي هي عَدُوٌّ وَلِيدٌ وَوَلِيٌّ يَزِيدُ، ولا يجوز أن تدغم واو عَدُوٌّ في واو وَلِيدٍ لأجل أنك إذا أدغمت ^(٦) انفك الإدغام الأول وظهرت واو فَعُولٍ إذ المدغم لا يكون إلا ساكناً والمدغم فيه / لا يكون إلا متحركاً، فلو طلبت أن يسلم لك إدغام الواو الأولى من عَدُوٌّ في الثانية مع إدغامك لها أعني الثانية في

٣١٤/ب

(١) في أ: (إذا).

(٢) في ر، وظ: (فضله).

(٣) في أ: (الحد).

(٤) (ميزان) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (بهذا).

(٦) في ر، وظ: (أدغمت).

واو وليد كنت كمن يحاول أن تكون واو عَدُوّ ساكنة ومتحركة معا، وذلك محال، وإذا لزم فك الإدغام الكائن في عَدُوّ، وظهور واو فَعُول كنت بإدغامك واو عَدُوّ في واو وليد معيّدًا المد إلى واو فَعُول، وإذا كانوا يمتنعون من إدخال الحركة على ما قبل الحرف المدغم في نحو: قَرَمَ مَالِك، فهم بأن يمتنعوا من إدخال ماهو بمنزلة حرف وحركة أولى وأجدر فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

وأما ما كان من المنفصلين قبل الحرف المدغم منه حرف مد، فإن الإدغام فيه جائز؛ لأن المد الذي فيه عوض من الحركة، فتصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركا، وذلك قولك: المَالُ لَكَ وعود دَاوُد، وقيل لُهم، وقد أدغموا أيضا نحو: ثوب بَكَر؛ لأن هذا في المنفصل مثل أُصَيِّم ومُدَيِّق في المتصل^(١)، فهذا إدغام الأمثال في المتصلة والمنفصلة وبقي (ذكر)^(٢) إدغام المتقاربة^(٣).

قال المفسر:

اعلم أنهم استجازوا^(٤) الإدغام فيما قبله حرف لين نحو: المال لزيد وعود دَاوُد، وإن كان قد التقى ساكنان كما يلتقي في قَرَمَ مالك لو أدغم؛ لأنهم يجوزون التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين، والثاني مدغما، وقد جاء ذلك في المتصل المجيء العام نحو: دَابَّة في كل اسم فاعل من المضاعف، وذلك أن المد قد قام مقام الحركة، فصار كأن لم يلتق ساكنان، ولم يكن في قَرَمَ مالك ما يجري مجرى الحركة، فلو أسكنت الميم وأدغمته، جمعت بين ساكنين فاعرفه.

(١) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، والأصول ٤٠/٣.

(٢) (ذكر) ليست في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٥، والتكملة مرجان: ٦١٣، ٦١٤.

(٤) في ر، وظ: (اختاروا).

واعلم أن هذا الباب يليه إدغام الحروف المتقاربة، ولا يعرف تَقَارُبُ الحروف ما لم تعرف مخارجها وصفاتها، وأنا أذكرها لك بعددها، وأحوالها، ومراتبها، ثم أعود إلى كلام أبي علي.

اعلم أن الحروف تسعة وعشرون حرفا على هذا الترتيب: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد المعجمة، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، غير المعجمتين، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو^(١)، فهذه مراتبها على ما رتبها صاحب الكتاب، وعددها تسعة وعشرون، قال شيخنا: وأما "لا" فإنه ألف عمدت باللام/، ولو كان هذا ٣١٥/ حرفا، لوجب أن يكون كل حرفين يتركبان حرفا، وذلك يبين الإحالة، والذي أوجب تخصيصهم الألف في تركيبه مع حرف أن الألف لا يمكن اللفظ بها منفردة؛ لأنها لا تحتل الحركة، فصاحب الحروف لما علم الحروف مفردات، قال: ب. ت وهكذا الجميع، أراد أن يفيدنا الألف أيضا، فرأى ذلك يمتنع إذ الساكن لا يقع الابتداء به وخصوصا الألف، فإن الابتداء بها ليس في الإمكان فوصلها بحرف، فقال: لا، ولو أراد التركيب، لوجب أن يركب غيرهما من الحروف، فيقول: مع أوبخ فيركب حرفا غير الألف مع حرف كيف، ولا معنى لأن يذكر واضع الهجاء الحروف المركبة؛ لأنها تتركب إذا أريد وضع اسم أو فعل أو حرف، فيقول من يعلم الأوضاع والكلم: قد للمعنى الفلاني، ورجل

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: (والحاء والكاف والقاف والضاد والجيم) وانظر كتاب العين

٥٣/١، وسر صناعة الإعراب: ٤٥.

للشخص الذي من شأنه كذا، وضرب معناه كذا، فأما من يعلم أنفس الحروف، فينبغي له أن يذكر الحروف واحداً واحداً فيقول: أ ب ت ث. واعلم أن واضع الخط لم يقل حين كتب الحروف: ألف با تا كما يقول المعلمون، ولكنه لفظ بالحروف مُفْرَدَاتٍ، ثم كتبها كذلك، فبدأ بالهمزة فنطق بها، وقال: أ، وكتب صورة الألف؛ لأن الهمزة قد استعيرت لها صورة الألف لما بينهما من التجاور والتناسب حتى إن الألف إذا حركت صارت همزة، قال شيخنا: فكما نابت الألف مناب الهمزة في الصورة كذلك نابت الهمزة منابها في التسمية حيث قيل: ألف، وذلك أن أول اسم كل حرف هو ذلك الحرف، فأول الباء باء (وأول الجيم جيم)^(١) وأول الصاد صاد، وكذلك الباب، فكذلك لما أريد تسمية الألف، فلم يمكن أن يؤتى بها في أول اسمها لسكونها أقيمت الهمزة مقامها لما بينهما من الأخوة، ولما كانت صورة الألف في ابتداء التهجي للهمزة، واحتيج إلى ذكر الألف أيضاً قال في آخر الحروف: لا، كما يقول: مايا^(٢)، أعني أنه كذا لفظ به عند التعليم، ولم يقل: لام ألف كما يقول المعلمون^(٣)، لما ذكرت لك من أن التركيب ليس من شأن واضع الهجاء ومعلم الحروف، ولو كان^(٤) يجوز أن يقول: لام ألف، لوجب أن يقال: ميم عين طا يا، وما أشبه ذلك، وإنما دخل الغلط على العامة من حيث إنهم لما رأوا صور الحروف لم يبنوا لفظهم على الكتابة، فيذكروا أجراسها، ولكنهم قالوا عند هذه الصورة ب: با وعند هذه ج: جيم، فأخذوا يذكرون أسماء الحروف، ثم انجروا

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في أ: (ماما).

(٣) في ر، وظ: (العامة).

(٤) في ر، وظ: (ولو جاز أن يقول).

كذلك، فلما انتهوا إلى الألف فرأوها / موصولة باللام في الصورة نحو: هذه ٣١٥/ب
 "لا" جروا على تلك العادة التي تحبطوا فيها أولاً، فذكروا اسم الحرفين، وقالوا:
 لام ألف، ولو أنهم بنوا اللفظ على الكتابة، فلم يحرفوا، وقالوا: عند ذكر الباء:
 ب، فأفادوا جرس الحرف مفرداً كما أنه في الخط مفرد^(١)، لأفضى بهم هذا
 المذهب الذي هو الصواب إلى أن يحكوا في الألف المصورة مع اللام ما وجدوه
 في الخط، فيقولوا عند هذه الصورة لا في اللفظ: لا، دون أن يذكروا اسم
 الحرفين فيقولوا: لام ألف. وبعد: فلا شبهة في أن هذه الصورة^(٢) التي هي أ ب
 ت ث موضوعة لمعرفة نفوس الحروف لا أسمائها إذ لو كان صورة ب ج يراد
 بها إفادة قولك: با جيم، لوجب أن لا تكون هذه الصورة حيث لا يكون
 لإرادة أسماء الحروف وجه نحو: أن تقول: ضرب، إذ لا شبهة في أن هذه
 الصورة حكاية لما لفظ به من أجراس هذه الحروف، وليس المراد بها أن يقال:
 ضاد رابا كما يقولون في أ ب: إن مصورها قصد أن يقول: باتا لا أن يحكي
 في التصوير ذوات الحروف الأفراد كما يوجد في النطق وهذا في غاية الوضوح،
 فقد تقرر أن اللام في "لا" عماد للألف^(٣)، وأن الألف بمنزلة سائر الحروف في
 أن القصد إفادة جرسها مفردة إلا أنها لسكونها افتقرت إلى عماد، فإن قلت:
 فكيف خص اللام من بين الحروف، فقد قال بعضهم: إن واضع الخط اعتبر
 الصورة في ذلك، فلما رأى اللام افتقرت في التعريف إلى ما يوصل ويعمد به
 للزوم السكون لها نحو: الغلام، فصار الألف عماد اللام في الصورة من حيث إن
 صورة الهمزة ألف خصت اللام هاهنا بعماد الألف اعتباراً للتقابل والتناوب،

(١) في ر، وظ: (مفرداً).

(٢) في ر، وظ: (الصور الذي - صور).

(٣) في أ: (الألف).

وهذا تكلف؛ لأن الهمزة قبل لام التعريف همزة وصل تعمل مع كل ساكن لزم الابتداء به ما عملته مع اللام من كونها عماداً لها وموصلة إليها، والأولى في مثل هذا الامتناع من التزام التعليل؛ إذ ليس لأحد أن يقول: لم لم يعمد بالميم مثلاً؟ لأنه لو عمد بالميم، لكان لآخر^(١) أن يقول: لَمْ لَمْ يعمد بالدال؟ وهكذا كل حرف ذكر، وإذا كان كذلك سقطت العلة، وقد سئل كيف لم يؤت بهمزة الوصل التي هي موضوعة في جميع الكلام للإيصال إلى الساكن؟ وأجابوا بأن همزة الوصل أصلها الكسر والألف لا تثبت بعد الكسرة، فلو وصلت بالهمزة/صارت ياء وصار نقضا للغرض، ولهم أن يقولوا: كان يجب أن يؤتى ٣١٦/أ بالهمزة مفتوحة مثلها قبل لام التعريف.

والجواب عنه عندى أن صورة الهمزة والألف واحدة كما مضى، فلو عمدت الألف بالهمزة لكانت الصورة ألفين نحو ء ا^(٢)، فكان يلتبس ويشتبه الأمر فيه ويتكرر صورتان في موضع واحد، فكان العدول إلى حرف آخر أوضح وأدل على الغرض، وهذا قوي فاعرفه.

واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر، فللحلق^(٣) منها ثلاثة: أولها: مخرج من أقصى الحلق وهو للهمزة^(٤)، ثم الألف، ثم الهاء^(٥)، هذا قول صاحب الكتاب، وقال أبو الحسن: الهاء تلي الهمزة في الترتيب،

(١) في ر، ظ: (الآخر).

(٢) في ر، وظ: (ء آ ا).

(٣) في أ: (فالحلق).

(٤) في أ: (الهمزة).

(٥) قال صاحب الكتاب في ٤٠٥/٢: (فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف).

والألف بعد الهاء، والصحيح القول الأول بدلالة أن الألف إذا حركت صارت همزة، وذلك أنها انجذبت إلى أقرب الحروف إليها، والهاء وإن كانت على مذهب صاحب الكتاب مجاورة لها من بعدها كما جاورت الألف الهمزة من قبلها، فإن الحركة إذا أصابتها اعتمدت على ما يقرب منها، والأشبه أن يقع الاعتماد على ما قبل، لا على ما بعد قال شيخنا: وكأن أبا الحسن يحتج بأن الألف تقلب هاء في نحو: أَنَّهُ وَحَيْهَلَهُ ^(١)، وليس في هذا دليل؛ لأن هذا ليس بقلب لازم، وإنما هو بمنزلة قلبها إلى الواو والياء في الوقف نحو: أَفْعَوْ وَأَفْعِي، وكقلب سائر الحروف إلى أشباهها، وكذلك قلب الهمزة نحو: هَنَرْتُ ^(٢) وَهَرَحْتُ ^(٣) لا دليل فيه على أن الهاء بعد الهمزة؛ لأن الهمزة ليس لها حال يضطر إلى القلب، وإنما قلبت اختياراً، واعتباراً للمشكلة كما تبدل الحروف بعضها من بعض، وكذا قلب الألف هاء في أَنَّهُ، وليس كذلك قلب الألف همزة؛ لأنها إذا طلب تحريكها ^(٤)، لزم قلبها ضرورة من حيث إن الحركة توجب تغير ذاتها، فلما تحولت همزة حيث لزم تَغْيِيرُ ^(٥) نفسها للضرورة لا لعلّة ومراعاة حكم (كما) ^(٦) كان في أَنَّهُ وهَنَرْتُ الثوب دل ذلك دلالة ضرورية على أنها لاصقة بالهمزة مجاورة لها جواراً يجري مجرى الاتحاد.

(١) انظر الكتاب ٥٢/٢، والمقتضب ٢٠٦/٣، والأصول ١٤٥/١، وشرح المفصل ٤٦/٤.

(٢) في تهذيب اللغة ٢٧٣/٦: (يقال: هنرت الثوب بمعنى أنرته أهنيته وهو أن يعلمه).

(٣) الأصل أَرَحْتُ. انظر سر صناعة الإعراب: ٥٥٤.

(٤) في ر، وظ، ود: (تحريكها).

(٥) في ظ، ود: (تغيير).

(٦) (كما) ليست في: (أ).

وبعد مخرج هذه الثلاثة مخرج العين والحاء، وهما من وسط الحلق، ومن آخر الحلق الغين والحاء، فهذه السبعة حلقيه كلها لكنها تفاوتت، فقسمت الحلق إلى ثلاثة مخارج، فأخذت تلك الثلاثة الطرف الأول الذي هو أقصاه ومبدأه، وأخذ العين والحاء وسطه والغين والحاء آخره، فأظهرها وأدناها إلى أول الفم والحاء، ومما فوق أول الفم من أقصى/ اللسان مخرج القاف، ومن بعد ٣١٦/ب ذلك، وأدى إلى مقدم الفم مخرج الكاف، قد انحدر عن أقصى اللسان قليلا، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، والجانب الأيسر أطوع لها، ومن أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرباعية والثنية مخرج اللام، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج ^(١) الراء، ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والطاء، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والسين والزاي، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الظاء والذال والطاء، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الفاء، ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة ^(٢). واعلم أن هذه الحروف يأخذ بعضها شبه بعض، وتكتسي طرفا من مذاقته، فيتولد من ذلك فروع، وتلك الفروع أربعة عشر، ستة منها مستحسنة يؤخذ بها في التنزيل والشعر والكلام الفصيح.

(١) في ر، وط: (يخرج).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٥/٢.

أولها: ألف الإمالة نحو: عَالِمٍ وَعَابِدٍ جنحت إلى الياء وتشبهت بها، فصارت كأنها حرف آخر.

والثاني: ألف التفعيم وهي الألف التي يسري فيها شيء من الضمة كقولهم: الصَّلَاةُ والزَّكَاةُ، ولميلها إلى الواو كتبت بالواو كما كتبت ألف الإمالة في نحو: ﴿فَقَضَّهْن﴾^(١) بالياء لميلها إليها.

والثالث: الصاد المكتسب شبه الزاي والممازج لصوته كقولهم في صَدَرَ: صدر و﴿حَتَّى يُصْدِرَ﴾^(٢) وبعضهم يخلصها زايًا، ولكن إذا كانت ساكنة نحو: يُصْدِرُ، فيقال: يُزْدِرُ^(٣)، وفي لم يحرم (من فُصِدَ له)^(٤) من فُزِدَ له^(٥) أي لم يحرم القِرَى من فُصِدَ له البعير فطبخ^(٦) له دمه عوضا من اللحم، وهم يفعلون ذلك إذا عز اللحم يسخنون الدم ويشربونه، فإذا تحركت الصاد لم يجوز قلبها، فلا يقال: زَدَرَ في صَدَرَ إلا في لغة ضعيفة، ولكن يشم رائحة الزاي ويجعل بينهما.

والرابع: الشين التي^(٧) يقل تفشيها وتشرب صوت الجيم كقولهم / في أشدق: أجدق.

٢/٣١٧

-
- (١) فصلت (١٢) ﴿فَقَضَّهْنُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا...﴾.
- (٢) تقدم ورودها ص: ٩٢٣، قرأ حمزة والكسائي وخلف ورويس بإشمام الزاي الصاد، والباقون بالصاد خالصة. انظر المبسوط: ١٥٨، والتيسير: ٩٧، والإقناع: ٦٣١، وإتحاف فضلاء البشر ٥١٧/١.
- (٣) انظر الكتاب ٤٢٦/٢.
- (٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).
- (٥) مثل يضرب في القناعة باليسير، ومعناه من فصد له البعير فهو غير محروم.
- (٦) انظر كتاب الأمثال: ٢٣٥، وتهذيب اللغة ١٤٧/٢، وجمهرة الأمثال ١٦٠/٢، وجمع الأمثال ١٩٢/٢، والمستقصى ٢٩٤/٢، واللسان (فصد).
- (٦) في ر، وظ: (فسقى دمه).
- (٧) في ر، وظ: (الذي).

والخامس: الهمزة المخففة الكائنة إما بين الهمزة والألف نحو:

أَنَّ تَرَسَّمتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنزَلَةٍ (١)

وإما بين الهمزة والواو، وإما بين الهمزة والياء على ما مضى بيانه في باب تخفيف الهمزة (٢).

والسادس: النون الخفيفة ويقال: الخَفِيفَةُ، وهي في الظاهر لم تمتاز حرفاً آخر بممازجة ألسف الإمالة للياء وألف التفخيم للواو والصادر للزاي، ولكنها

(١) صدر بيت من البحر البسيط، قائله ذو الرمة، وعجزه:

مَاءُ الصَّبَاةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

الشاهد: قوله: (أَنَّ).

ورد في ديوانه: ٣٧١، وطبقات فحول الشعراء: ٥٦٣، ومجالس ثعلب: ١٠١، والزهرة: ٢٩٦، والجمهرة ١/٢٣٨، وأخبار أبي تمام: ٣٤، وتهذيب اللغة ١/١١١، والخصائص ٢/١١، وسر الصناعة: ٢٢٩، وفقه اللغة: ١٢٩، والعمدة ١/١٧٨، والجمان: ١٥٢، والرواني في العروض والقوافي: ٣٣، وشرح الحماسة للتبريزي ٣/١٥٢، ودرة الغواص: ٢٥٠، وشروح سقط الزند: ١٢١١، وأساس البلاغة (رسم)، والفائق ١/١٥، والمفصل: ٣١٨، وشرح مقامات الحريري ٢/٤١، وسفر السعادة: ٨٦١، وشرح المفصل ١٠/١٦، والمتع: ٤١٣، وشرح الشافية للرضي ٣/٣٠٣، واللسان (رسم)، والجنى الداني: ٢٦٥، والمغني: ١٦٠، والعيني ١/٤١٢، وشرح شواهد المغني: ٤٣٧، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٧، وشرح أبيات المغني ٣/٣٠٦، والخزانة ٢/٣٤١، ٤/٣٤٥، ١٠/٢٩٢، ١١/٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، والتاج (رسم).

في ماعدا الديوان والزهرة وأخبار أبي تمام والعمدة والجمان والرواني وشروح سقط الزند والأساس والمفصل وشرح مقامات الحريري واللسان والعيني واللسان والخزانة ٢/٣٤١، ٤/٣٤٥، ١١/٢٣٨، والتمام (أعن) ولا شاهد فيه.

(٢) انظر ص: ٣٢٦ .

خصت في حال السكون بغنة تلحقها، وانتقلت بذلك من الفم إلى الخياشيم، ألا ترى أنك لو أمسكت بأنفك اختلت عليك، ولم يمكنك أن تخرج منك نون صافية الغنة، وإذا حركتها كان مخرجها من الفم، ولم يبق معها من الغنة إلا شمة.

قال صاحب الكتاب: والنون والميم يعتمد لهما في الخياشيم، فتصير فيهما غنة^(١) يعني النون المتحركة، فأما الساكنة فهي من الخياشيم على الإطلاق، فلما دخلت النون هذه الغنة أشبهت بها حروف المد واللين؛ لأن الغنة تخرج من الخيشوم كما يخرج المد من الفم، فصارت بمنزلة الخمسة التي تقدم ذكرها في أخذها شبه غيرها، فعُدَّت في الفروع، وتسميتهم لها بالخفية والخفيفة معا لتقابل أحوالها فالخفيفة يراد بها الساكنة؛ لأن الساكن خفيف بإزاء المتحرك، والخفية بإزاء المبينة، وذلك أن النون تخفى مع حروف الفم، وتبين مع حرف الحلق، ومعنى الإخفاء أن تشرب غنة أي تخفى فيها كقولك: من جابر، والبيان أن تعرى من الغنة نحو: من عندك من أنت، ويأتي ذكر الحروف التي تخفى معها وتبين في بابها، فهي إذا أخفيت ساكنة من الخيشوم، وإذا بينت أو تحركت من الفم، وأما الثمانية الأخر من الفروع، فمستقبحة لا يؤخذ بها في التنزيل ولا في كلام فصيح، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالشين والطاء التي كالتاء (والطاء التي كالتاء)^(٢) والباء التي كالفاء^(٣)، وتتضح أحوال هذه الفروع كلها بالمشافهة.

(١) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) (الطاء التي كالتاء) ليست في: (أ)، وفي ظ: (الطاء كالتاء).

(٣) انظر الكتاب ٤٠٤/٢.

ثم إن للحروف اختلافا في قوتها وضعفها وظهورها وخفائها انقسمت
لذلك انقسامات:

فالانقسام الأول إلى قسمين: المجهور والمهموس، والمجهور تسعة عشر
حرفا الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والطاء والذال والزاي
والظاء والذال والباء والميم والواو والضاد / واللام والنون والراء (وجمعها شيخنا
ب/٣١٧ في قوله: مُدَّ غِطَاءٌ جَعَطَرَ وَقَلَّ بِذُضَيْزَنَ، وللمهموس "حَثُّهُ شَخْصٌ تَكْشِفُ"^(١))
والعشرة الباقية مهموسة جمعها أبو علي في قوله: سَتَشْحُكُكَ خَصَفَةٌ^(٢)، فإذا
عرفت هذا المجموع، أمنت التباس المهموس بالمجهور، وأما المعنى في تسميتهم لها
بالمجهور والمهموس، فقد قال صاحب الكتاب في المجهور: إنه حرف أشبع
الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضي الاعتماد^(٣) ويجرى
الصوت^(٤). يعني أنك إذا لفظت بالعين أو الزاي فقلت: إِغْ زِ^(٥) اعتمدت
على موضعيهما اعتماد تاما مشبعا بقوة، ومنع لفرط اعتمادك النفس أن
يصاحب الحرف، فكان الحرف بامتناعه من أن يجرى معه النفس يخرج ظاهرا لا
يخفيه النفس، والجهر هو الإظهار، وقال بعد ذلك: إلا أن النون والميم قد يعتمد
لهما في الخياشيم، فتحصل فيهما غنة، ألا ترى أنك "لو أمسكت بأنفك، ثم

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٦١.

(٣) في الكتاب ٤٠٥/٢ (الاعتماد عليه).

(٤) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٥) في ر، وظ: (ع).

تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخل بهما" (١)، يعني أن هذين قد خالفا سائر الجمهور بأن صاحبهما الغنة التي هي كالنفس، وأما معنى المهموس، فقد قال: "إنه حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس" (٢) والمراد أنك إذا لفظت بالهاء والسين ونحوهما قلت: اسْإَه (٣) لم تعتمد على موضعهما اعتماداً قويا حسب ما تعتمد على العين وأخواتها، وإذا لم يشبع الاعتماد لم ينحصر النفس، فجرى مع (٤) الحرف، وإذا جرى معه أخفاه، والهمس: الصوت الخفي يقال: همست الحديث إذا تحدثت به بصوت ضئيل خفي كما قال:

..... وإن هَمَسُوا عَنْكَ الْحَدِيثَ فَلَا تَسْلُ (٥)

والانقسام الثاني إلى ثلاثة أقسام: الشديدة والرخوة، وما بين الشديدة والرخوة، فالشديدة ثمانية أحرف، وقد جمعها أبو علي في قولك: أَجْدُكَ قَطَبَتْ، وإن شئت أَجَدْتَ طَبَقَتْ، وما بين الشدة والرخاوة ثمانية أيضا يجمعها قولك: لَمْ يَرَوْعْنَا، وإن شئت لَمْ يُرَوْعْنَا (٦)، وباقيها هي الرخوة ثلاثة عشر حرفا.

(١) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) في ر، وظ: (س، ه).

(٤) في ظ: (مجرى).

(٥) عجز بيت من البحر الطويل قائله العلاء بن الحضرمي أنشده في حضرة النبي ﷺ، وصدره:

وإن دَحَسُوا بِالْكَرْهِ فَأَعْفُ تَكْرُمًا

ورد في عيون الأخبار ١٨/٢، والعقد الفريد ٣٣٦/٢، واللسان (دحس) والتذكرة السعدية: ٢١١.

في عيون الأخبار (خنسوا) وفي العقد الفريد (غيبوا) بدل (همسوا) واللسان والتذكرة السعدية.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب: ٦١.

ومعنى الشديد^(١): أنه حرف صلب قوي لا يجري فيه الصوت، والرخو حرف ضعيف يجري الصوت فيه، ألا ترى أن القاف والكاف شديدتان، فهما يمنعان الصوت أن يجري فيهما، فإذا وقفت على نحو: الحق رأيت الصوت محصوراً، والسين رخوة، فإذا وقفت عليها فقلت: الطس جرى الصوت، وأمكن مدّه، ولم يمتنع امتناعه في^(٢) القاف ونحوها/، وما كان بين الرخوة والشديدة، فهو حرف لا مفرط الصلابة، ولا بين الضعف بل يكون على اعتدال بين الأمرين كالعين، فإذا قلت: مَع لم تجد فيها شدة القاف ولا رخاوة السين، واللام معدود في الحروف الشديدة إلا أنه يسمى منحرفاً لما أذكره لك، قال صاحب الكتاب: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الشديد، ثم قال: وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام لكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك^(٣). والمقصود أن اللام وإن خرج عن الحكم المشترك في الشديدة يجري الصوت فيه، فإنه لا يلحق بالرخوة من حيث إن الصوت الجاري مع اللام ليس يخرج من موضع اللام؛ لأن موضعه على ما مضى^(٤) من أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من^(٥) الحنك الأعلى مما فوق الناب والضاحك والرابعة والثنية،

(١) في أ: . الشديدة).

(٢) في أ: (من).

(٣) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٤) انظر ص: ١٦٤٠.

(٥) في أ: (ومن).

والصوت كما ذكر يخرج من ناحيتي مستدق اللسان، وليس كذلك الرخو؛ لأن الصوت يخرج معه من موضع الحرف، فإذا قلت: الطُسّ، فمددت الصوت المصاحب للسین وجدته يرتفع عن مكان السین وموضعه ومنه يظهر، فلما كان في اللام شدة، وكان الصوت لا يخرج من موضعه لم يعد في الرخوة، ومثله أن النون والميم لما كان الخفاء الذي يلحقهما من جهة الغنة التي يعترضهما من صرف بعض الاعتماد إلى الخيشوم، ولم يكن ذلك الخفاء يلحقهما من مخرجهما ومن ذاتهما كما يلحق التاء والصاد، وذلك أن التاء عُدِمَ الجهر والظهور من جهة ضعفه في نفسه، لم ^(١) يخرجها عن المجهور بذلك فاعرفه.

والثالث انقسامها إلى المطبقة والمنفتحة، فالمطبقة الصاد والطاء والضاد والظاء، والباقي منفتح كله، والإطباق: أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى، قال صاحب الكتاب: ولولا الإطباق صار الطاء تاء، والظاء ^(٢) تاء، والصاد سینا، وعدم الضاد أصلاً؛ لأنها منفردة في مخرجها ^(٣)، فإذا ترك الإطباق زالت وفقدت، والصاد والسين أختان مشتركتان في المخرج، فإذا تركت الإطباق الذي هو عمل اللسان مخصوص به صار الصاد صاداً ^(٤)، (وَفُقدَتِ الصاد) ^(٥) وخرج بدله السین الذي يقتضيه ذلك المخرج لولا ^(٦) الإطباق

(١) في أ: (فلم).

(٢) (والظاء تاء) ليست في: (ظ، ور، ود).

(٣) قال سيويو في ٤٠٦/٢: (ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سینا والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها).

(٤) في (أ) (صاداً) وفي ر، وظ: (ضاداً)، والصواب (سينا)، انظر الكتاب ٤٠٦/٢، والأصول ٤٠٤/٣، وسر صناعة الإعراب: ٦١.

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٦) في ر، وظ: (ولولا).

/وهكذا حال الطاء مع التاء، والظاء مع التاء، ولم يكن يقتضي مخرج الضاد لو ٣١٨/ب
ترك الإطباق حرفاً غير الضاد، فكان يخرج ذلك الحرف بدلها كما خرج السين
بدل الصاد فاعرفه.

والمنفتحة ماعدا هذه الأربعة ويقال: مُنْفَتِحٌ وَمُفْتَوِّحٌ، وذلك أن الإطباق
ضده الفتح، فإذا لم ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، فقد فتحت عن
الحرف، ولم تغلق عليه.

والسرايع من الإنقسام إلى حروف الذلاقة والمصمتة، فحروف الذلاقة
ستة اللام والراء والنون والفاء والميم والباء.

والمصمتة ماعدا هذه الحروف قيل: وسميت مصمتة؛ لأنهم لا يكادون
يبنون كلمة رباعية أو خماسية إلا ويكون فيها بعض هذه الحروف نحو: جَعْفَرٌ
فيه الفاء والراء وسَفَرٌ جَلٌ فيه الفاء والراء واللام، ونحو: العَسْجَدُ ^(١) عزيز نادر،
فكان هذه الحروف قد صُمِتَ عنها منفردة عن حروف الذلاقة في هذين
البناءين، والأشبه أن تكون هذه الصفة محمولة على معنى يعود إلى أنفس
الحروف كسائر الألقاب نحو: المُطَبِّقَةُ والمَهْمُوسَةُ، فكان تلك الستة لما نسبت ^(٢)
إلى الذلاقة التي تفيدها ^(٣) القوة في اللفظ، وفضل التحريك للسان كقولهم: هو
ذلق اللسان؛ لأنها اقتضت فصل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه اشتق
للحروف الباقية التي لا يقتضي الذلاقة من الصمت الذي هو قطع لتحريك

(١) انظر العين ٥٩/١، وسر صناعة الإعراب: ٦٥.

(٢) في ظ، ود: (نسب).

(٣) في ر، وظ: (تفيد القوة).

اللسان وإعمالها، فقليل: مصمتة أي أنها بإزاء تلك الفصيحة الذلقة كالساكت الذي لا ينطق كوضع الهمس بإزاء الجهر والفتح بإزاء الإطباق فاعرفه.

والخامس من الإنقسام إلى المستعلية والمنخفضة، والمستعلية سبعة أربعة منها هي التي ذكرت أنها مطبقة، والثلاثة الأخر الغين والقاف والحاء، وماعدا هذه السبعة منخفض، وقد مضى بيان الاستعلاء في الإمالة^(١).

ولبعض الحروف أسماء يحتاج إلى معرفتها منها المكرر وهو الراء، وذلك أن اللسان يتعثر فيه حتى كأنه يعمل في حرفين مثلين نحو: مَدَدَ، ولذلك يعد في الإمالة حرفين، ومن قوته كثرت^(٢) اللُّثْغُ فيه وتنوعت، فبعضهم يجعلها واواً، وبعضهم ياء، وبعضهم غينا^(٣).

ومنها المنحرف وهو اللام، ومنها الهاوي وهو الألف سميت بذلك لهويها في الحلق، وتسمى حروف المد اللينة؛ لأنها لانت في مخارجها واتسعت، وأوسعهن مخرجاً الألف، ثم الياء ثم الواو وتسمى /حروف العلة؛ لأن شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض كما عرفت، وحقيقة العلة: هي تغير الشيء في نفسه عن حالته الأصلية، ومنها حروف تسمى حرف القَلَقَة وهي القاف والجيم والطاء والذال والباء، ونسبت إلى القلقلة؛ لأنك إذا وقفت عليها وقفت بصوت شديد لما يلحق من الحفز والضغط قال: وبعض العرب أشد تصويتاً،^(٤) وليس المراد بالصوت هنا ما أريد في المهموسة، وذلك أنهم وصفوا المجهورة بمنع

(١) انظر: ص ١١٥٣ .

(٢) في ر، وظ: (كثرة).

(٣) انظر البيان والتبيين ١/٣٥.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٦٣.

الصوت، وهي ^(١) مجهورة أكثرها ولكن القصد هنا إلى الصوت الصاعد من الصدر عن الحفز والضغط، ألا ترى أنك إذا وقفت على القاف فقلت: الحق، وجدت في الصدر ضغطا يصعد الصوت عنه لا سيما إذا قويت الحرف في لفظك، ولم ترسله ضعيفا متهافتا، ولا تجد ذلك في غير هذه الحروف كالسين والزاي، والمقصود في الصوت هناك النفس الجاري المناسب لصوت حروف اللين، ألا ترى أن السين إذا وقفت عليه، فقلت: الطس جرى معه نفس، ولم يصعد له من الصدر صوت، والقاف في قولك: الحق يمنع النفس اللين الجاري ويحفز الصوت الشديد من الصدر فاعرف ذلك، وقد انتهى القول في مخرج الحروف وأحوالها وأعود إلى متن الكتاب.

(١) في ر: (وهذه).

قال صاحب الكتاب:

باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربتها^(١)

الحروف المتقاربة^(٢) في الإدغام كالحروف الأمثال في أنها تكون منفصلة ومتصلة، فالمقارب إذا كان متصلا، والأول منهما متحرك لم يدغم في مقاربه كما يدغم في الأمثال، وذلك مثل عَتَدَ^(٣) ووَتَدَ.

ومن قال: ودَّ^(٤) أسكن^(٥) العين كما يسكن في فَخَذَ، فلما سكن^(٦) أدغم، والأكثر في هذا لا يدغم^(٧) للالتباس بالمضاعف، ألا ترى أنهم قالوا: كُنْية وقنو وشاة زُئماء وعَنَمٌ زُئم، فَبَيَّنُوا ذلك كله، ولم يدغموا، وقالوا: وَطَدَ^(٨) يَطِدُ ووَتَدَ يَتَدُ، فلم يدغموا لتحرك (الحرف)^(٩) الأول، ولأنه لو أدغم لقال في

(١) انظر الأصول ٤١٣/٣، والمبسوط: ٨٩، والإقناع: ٣٦١، والنشر ٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١١٥/١.

(٢) التقارب الذي يقع بسببه الإدغام قد يكون في المخرج، أو في الصفة أو في مجموعهما. انظر الممتع: ٦٦٣.

(٣) فرس عَتَدَ وعَتَدَ، وهو الشديد التام الخلق المعد للحري. إصلاح المنطق: ١٠٠، وتهذيب اللغة ١٩٥/٢.

(٤) في التكملة شاذلي: (عد وود).

(٥) انظر تهذيب اللغة ٤٨/١٤.

(٦) في التكملة: (أسكن).

(٧) في التكملة (ألا).

(٨) يقال: وَطَدْتُهُ أَطَدُهُ وَطَدًا، إِذَا وَطِئْتُهُ وَغَمَرْتُهُ وَأُثْبِتْتُهُ فَهُوَ مَوْطُودٌ. تهذيب اللغة ٣/١٤، وانظر سر صناعة الإعراب: ٨١٨.

(٩) (الحرف) ليس في: (أ).

يَتَدُّ: يَدُّ^(١) ، فيوالي بين إعلايين، ومن ثمَّ قالوا: وَدِدْتُ أَوَدَّ، فبنوا الفعل على فَعَلْتُ ليكون المضارع على يَفْعَلُ مثل يَوْجَلُ، فلا يلزم فيه حذف الفاء، ولو بناه على يَفْعَلُ لكان يَدُّ، فيتوالى إعلايان، وقالوا في مصدر وَطَدَ يَطْدُ وَوَتَدَ يَتَدُّ: طَدَّةٌ^(٢) وَتَدَّةٌ، وكرهوا وَطَدًا وَوَتَدًا؛ لأنه إن بين ثقل وإن أدغم التبس^(٣) .

قال المفسر:

اعلم أنهم أجروا الحروف المتقاربة/ مجرى الحروف الأمثال؛ لأن المقاربة نوع من المماثلة، والعلة الموجبة للإدغام في المثليين قد وجد طرف منها في المتقاربين؛ لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه شبيه بإعادته إلى نفس الموضع الذي رفع عنه، فإذا التقى حرفان متقاربان، أدغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثاني، فيقال في وَتَدَ بسكون^(٤) التاء: وَدَّ تقلب التاء دالا، ويدغم في الدال، ولو حاولت أن تدغم المقارب في مقاربه من غير قلب امتنع واستحال، وذلك أن الإدغام: هو أن تصل الحرف بالحرف حتى يقع اللسان عليهما وقعة واحدة على ما مضى شرحه^(٥) .

وأنى يتصور ذلك مع اختلاف الحرفين إذ من المحال أن يعمل اللسان في التاء والدال عملا واحدا، وهما حرفان مختلفان، وذلك أن الحرف لا يخرج ما لم تضع اللسان الموضع المخصوص به، فعمله في التاء غير عمله في الدال، فمتى

(١) في التكملة مرجان: (تد).

(٢) انظر الأصول ٤٣٢/٣ .

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٦، والتكملة مرجان: ٦١٤، ٦١٥ .

(٤) لغة بني تميم ولغة أهل الحجاز الكسر. انظر الأصول ٤٣٢/٣ .

(٥) انظر ص: ١٦٠٤ .

يمكنه أن يقع عليهما وقعة واحدة، وليس كذلك المثلان؛ لأن عمله فيهما من جنس واحد، فمن الممكن أن يجمعهما في العمل ويقع عليهما وقعا واحدا من حيث لا (١) يفصل بينهما زمان فاعرفه. ثم إن الحروف (٢) المتقاربة أجزء فيها الإدغام تشبيها بالأمثال، وكلما كانت أشد تقاربا كان الإدغام أقوى.

وكلما كان التقارب أقل (٣) كان الإظهار أحسن، إذ بحسب قوة العلة وضعفها يقوى الحكم ويضعف، ولذلك لا يتصرف الإدغام في المتقاربة تصرفه في الأمثال؛ لأن العلة الموجبة للإدغام في الأمثال (٤) لم توجد في المتقاربة على لإطلاق، وإنما وجد ما يقرب منها فمن الحكم أن ينقص تصرفه في هذه عن تصرفه في تلك، فمن ذلك أن المثلين إذا التقيا أسكن الأول منهما سواء كانا في كلمة واحدة أو كلمتين، فيقال: مَدَّ في مَدَدَ، فيسكن الدال الأولى (وَفَعَلَ لَبِيدَ في فَعَلَ لَبِيدَ، فتسكن اللام في فَعَلَ لَبِيدَ في اللام من لَبِيدَ) ويقرأ ﴿أَنْ تَقْعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ (٥) فتسكن العين الأول (٦) لتدغم في العين الثاني (٧) (٨) ،

(١) (لا) ليست في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (الحرف).

(٣) في أ: (أقل كان الإدغام أقوى والإظهار أحسن).

(٤) في ر، وظ: (المثال).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٦) تقدم ورودها ص: ١٦١٥، قال الداني في التيسير: ٢٠: (فأما المثلان إذا كان من كلمتين فإنه (يعني أبا عمرو) كان يدغم الأول في الثاني منهما سواء سبكن ما قبله أو تحرك في جميع القرآن).

(٧) في د: (الثانية).

(٨) (لتدغم في العين الثاني) ليست في: (ر، وظ).

والمقاربان إذا التقيا في كلمة والأول منهما متحرك، لم يسكن لأجل الإدغام، فلا يقال في وَتَدَ في الأرض: وَدَ على قياس مَدَّ في مَدَدَ، ولذلك قال أبو علي: ومن قال: وَدَ أسكن العين على قول من قال: فَخَذَ يعني أن وَدًا لم يكن وَتَدًا^(١) فأسكن للإدغام إذ لو جاز ذلك، لجاز أن يقال في وَتَدَ في الأرض، وفي عَتَدَ / بكسر التاء: وَدَّ وَعَدَ، ولكنه أسكن كما أسكن فَخَذَ، ففعل: فَخَذَ على العادة في كل فعل وفعل نحو: عَضُدَ وَكَبُدَ في كَبَدَ وَعَضُدَ، فلما سكن التاء أدغم.

وأما إذا التقى المقاربان من كلمتين، فإسكان الأول للإدغام جائز نحو: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقَهُ﴾^(٢) الدال من يكاد متحركة، وقد أسكنتها لتدغمها في السين، وإنما جاز إسكان المتحرك في المنفصل، ولم يجز في المتصل لأجل أن الإسكان في المتصل تغيير الكلمة^(٣) في نفسها ووسطها ألا ترى أنك لو أسكنت وَتَدَ وَعَتَدَ، فقلت: وَدَّ وَعَدَ، أزلت صيغة فَعَلَ وفَعِلَ، وليس كذلك المنفصل؛ لأن الإسكان فيه يلحق آخر الكلمة، فلا يؤدي إلى تغيير الصيغة إذ لا يزيل إسكان الدال صيغة المضارع عن يَكَادُ كما تزيل في وَتَدَ صيغة الماضي، ومن عَتَدَ^(٤) بكسر التاء صيغة الاسم، وأيضا فإن الطرف يُهَوِّنُ أمر التغيير^(٥) والوسط يَصَانُ أبداً ويحافظ عليه.

(١) في أ: (وتد).

(٢) السور (٤٣) وهي قراءة أبي عمرو. التيسير: ٢٤، والنشر ٢٩١/١، وانظر التبصرة للصيمري: ٩٤٧.

(٣) في ر، وظ، ود: (للكلمة).

(٤) (كسر التاء) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (التغييرات).

فلما كان الإدغام في المتقاربين محمولا على ضرب من التشبيه والتقريب، ولم تتحقق فيه العلة الموجبة له في الأصل، لم يبلغ من قوته أن يغير له أنفس الكلم وأوساطها، وكما أن تلاقي المثلين الموجب للإدغام لما لم يَقَوْ في قَرْم مَالِك قُوَّتَه في نحو: اسْتَعْدِدْ، لم يَقَوْ فيه الإدغام على ما قوي عليه من التغيير في استعداد، فلم يجر تحريك الساكن كالراء من قَرْم كما جاز تحريك العين الساكنة نحو: اسْتَعَدَّ، وأما قوله: "فالأكثر في هذا لا يدغم"^(١)؛ لأنه يلتبس" فيعني به أن نحو: وتَد إذا أدغم فقليل: ودَّ التبس بالمضاعف، فيتوهم أنه فعل من تركيب وِدِدْت، وكذلك لم يدغموا نحو: كُنْيَة وشاة زَمَاء وغنم زُم^(٢)، وذلك أن النون تدغم في الياء والميم، ولكنهم تجنبوا الإدغام هنا، ولم يقولوا: كُنْيَة وزَمَاء وزُم، إذ كان يلتبس كُنْيَة بفُعْلَة من مضاعف الياء نحو: كُنَيْت، أو ما عينه^(٣) واو ولامه ياء نحو: كَوَيْت، وزَمَاء بفُعْلَاء من تركيب زَمَمْتُ.

فإن التقى المتقاربان حيث يؤمن فيه اللبس أدغم، وذلك ما ذكره صاحب الكتاب من أنهم قالوا في ائْفَعْل من مَحَا: امْحَى^(٤)، فأدغموا النون في الميم؛ لأنه ليس في كلامهم اَفْعَل، فيتوهم أن الميمين أصلا نأتيا للتضعيف، وإذا أمن اعتراض هذا الوهم، لم يشك في أن التضعيف لإدغام النون في الميم، وكذلك^(٥) قالوا في هَمَرَش^(٦): إن أصله هَمَرَش فَنَعَلَل، ثم أدغموا النون؛

(١) في ر، وظ، ود: (ألا)، وانظر ص: ١٦٥١ هامش: ٧.

(٢) انظر الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) في أ، ود: (وأما ما).

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) في ر، وظ: (لذلك).

(٦) عجز هَمَرَش في اضطراب خَلَقَهَا وَتَشْنَج جلد لها. تهذيب اللغة ٥١٦/٦.

لأجل أن فَعَّلَ ليس في الكلام، فعلم أن التضعيف عن إدغام المقارب ^(١) في الميم / ولو صغرت هَمَرَش ^(٢) قلت: هُنَّيْمِر، فأظهرت النون لخروجه عن أن يحتمل ٣٢٠/ب الإدغام لحصول ^(٣) الفصل بين النون والميم وتحركه، فأما قوله في امتناعهم من إدغام وَطَدَ وَوَتَدَ بأنه لو أدغم لتوالى إعلالان "فالمراد أن فاء الفعل من وَتَدَ تسقط في المضارع نحو: يَتَدُ، فلو أدغمت، فقلت: يَدُ، كنت جمعت على الكلمة إعلالين، وذلك أن الإدغام نوع من أنواع الإعلال ويشبه ^(٤) إعلال حروف اللين بالإسكان، ألا ترى أنه يسكن له المتحرك، وينقل الحركة إلى ما قبله كما يفعل ذلك في نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، فإذا كانت الكلمة قد أصابها نوع من الإعلال لم يجوز أن يحمل عليها نوع آخر، وأكد ذلك بأنهم رفضوا أن يبنوا من المضاعف المعتل الفاء نحو: وَدَدْتُ بفتح الدال لما كان يلزم من جمع إعلالين حذف الفاء والإدغام نحو: يَدُ إذ كان يكون يَوَدُّ مثل: يَوَعِدُ، فيلزم أن تسقط الواو كما أسقط في يَعِدُ، فيقال: يَدِدُ، ثم يلزم الإدغام لتوالي ^(٥) المثليين نحو: يَدُ، فلما كان كذلك عمدوا إلى بناء لا يلزم فيه سقوط الفاء وهو فَعَلَ مكسور العين، فقالوا: وَدَدْتُ تَوَدُّ، فسلمت الواو؛ لأنها لا تسقط في يَفْعَلُ كَيَوْجَلُ إذ الموجب لسقوطها وقوعها بين ياء وكسرة، وهي واقعة هنا بين ياء وفتحة، ولما ثبتت الواو جرت الكلمة على ما هو القياس من الاختصار على إعلال واحد هو الإدغام، فقليل: يَوَدُّ، وبعد:

(١) في أ: (المقارب).

(٢) في ر: (همزتين).

(٣) في ر، وظ: (بمحصول).

(٤) في ر، وظ: (مشبه).

(٥) في ر، وظ: (ليتوالى).

فينبغي أن يعلم أن أبا علي لم يجعل العلة في امتناع إدغام نحو: وَتَدَّ ووَطَدَ حديث الإعلالين فقط، ولكنه بدا في تعليله بأن المانع منه تحرك التاء في وَتَدَّ، ثم أكد ^(١) بهذا المعنى الآخر أي لو كان يجوز إسكان المتحرك للإدغام من المتقاربين كما يجوز في المثلين لكان من الواجب امتناعه في نحو: وَتَدَّ لما يؤدي إليه من الجمع بين إعلالين، وليس بيدع أن يُذَكَّرَ للشيء ^(٢) علتان كل واحدة منهما توجب الحكم المقصود أو تمنعه لو انفردت، وفيه علة ثالثة، وهي ما قدمه من اعتراض اللبس إذ لو أدغم وَتَدَّ فقل: وَدَّ كان بمنزلة إدغام كُنيّة وزنماء إذا قيل: كُنيّة وزنماء في الالتباس بالمضاعف، فقد اجتمعت فيه ثلاث علل كل واحدة منها لو انفردت لكانت تمنع الإدغام في هذا النحو (واحتج في امتناعهم من أن يبنوا مصدر نحو) ^(٣) : وَتَدَّ ووَطَدَ على فَعَلَ نحو: وَتَدَّ ووَطَدَ بهذه العلة، فقال: "لأنه لو أدغم التبس، ولو بُيِّنَ ثقل" يعني لو بني على فَعَلَ /لزم أن يقال إذا أدغم: وَدَّ، فلتبس بالمضاعف وإظهاره مستثقل؛ لأن المقارب الأول ساكن فهو متهيئ للإدغام، والحرفان اللذان يجوز فيهما الإدغام كلما كانا أشدَّ تَهَيُّؤًا له كان الإظهار أبعد، ألا ترى أن نحو: مَدَدَ بتحريك المثلين أخف من أن تقول في مصدره: مَدَّدًا، فيظهر مع سكون الأول من المثلين.

قال صاحب الكتاب:

ولا تدغم الهمزة في مثلها ^(٤) ؛ لأنها إذا اجتمعتا ألزمت الثانية القلب، فإذا قلبت إلى الياء أو الواو أو الألف، لم يجوز إدغام الهمزة فيها؛ لأن الياء والواو ليستا من أمثالها ولا مقاربيها ^(٥) ^(٦) .

(١) في ر، وظ، ود: (أكده).

(٢) في ر، وظ: (في الشيء).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، والمقتضب ١٩٨/١، والتبصرة: ٩٣٧.

(٥) في التكملة شاذلي: (مقاربتها) وفي التكملة مرجان: (مقاربيها).

(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٦، والتكملة مرجان: ٦١٥.

قال المفسر:

اعلم أنهم رفضوا ^(١) اجتماع الهمزتين، وتنكبوا أن يبنوا المضاعف منها نحو: يَأْت على وزن يَعْت مثلاً لما فيها من فرط الثقل، وإنما جاء التضعيف منها في العين زيادة نحو: سَقَال ورَّأَس ^(٢)، فإذا التقت همزتان في كلامهم ألزموا الثانية التخفيف كقولهم: آدَم في أَفْعَل من الأُدْمَة، وحكم التخفيف في الهمزة أن ينقلب من بين حروف اللين إلى الحرف المجانس لحركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها فتحة انقلبت ألفاً نحو: آدَم.

وإن كان ما قبلها ضمة انقلبت واواً نحو: أُوتِمِن، والأصل أُأْتَمِن بوزن أُعْثِمِن، وكذا الأمر من ^(٣) أَسَا يَأْسُو أُوس.

وإن كان ما قبلها كسرة انقلبت ياء نحو: ائْتَمِن ائْذَن، وإذا لزمها القلب إلى أحد هذه الحروف، فُقِدَ اجتماع المثلين، فبطل الإدغام، ولا يجوز إدغامها في حروف اللين أما الواو والياء، فلا مقارنة بينهما وبينها فيجعل ذلك وسيلة إلى الإدغام، وأما الألف، فإنها وإن كانت مقارنة لها ومجاورة، فإن إدغامها فيها ممتنع، وذلك أن الألف ^(٤) لا تدغم ولا يدغم فيه بوجه، أما امتناع إدغامها فيأتي بيانه من بعد ^(٥).

(١) في ر، وظ: (قد رفضوا).

(٢) انظر المقتضب ١/١٩٨، والتبصرة: ٩٣٧.

(٣) في ر، وظ: (في نحو أساء).

(٤) في ر، وظ: (الألف لا يدغم فيها).

(٥) انظر ص: ١٦٦٠.

وأما امتناع الإدغام فيها، فلأجل أن من حق المدغم فيه أن يكون متحركا، والألف لا تحتل الحركة حتى إذا مستها صارت همزة، فلو ذهبت تحاول إدغام الهمزة في الألف صرت إلى ما فررت منه من اجتماع الهمزتين، ولم يجز في الهمزتين أن يترك القلب إلى الإدغام لما ذكرت من أنهم رفضوا ^(١) بناء المضاعف من الهمزة، ولما قد ذكرته ^(٢) أن كل موضع أمكن إزالة المثليين فيه بالقلب، ترك فيه الإدغام ^(٣)؛ لأن القلب قَوِي في رفع الاستكراه ^(٤) المتوقى من اجتماع المثليين، وقال صاحب الكتاب: يجوز على قياس من جمع بين الهمزتين، وهو ابن أبي إسحاق، وناس من العرب أن تدغم الهمزة في / مثلها ^(٥)، وقد مضى أنه يسمى هذه اللغة الردية فلا اعتداد بها ^(٦).

قال صاحب الكتاب:

والألف لا تدغم (في الهمزة كما لم تدغم) ^(٧) في مثلها، ولا تدغم في الهاء أيضا ولا الهاء فيها ^(٨).

والياء لا تدغم في الجيم وإن قاربتها، ولا الواو في الميم، ولا تدغم واحدة منهما ^(٩) في مقاربها ولا مقاربها فيها؛ لأن ما فيها من اللين باعد ^(١٠)

(١) في ر، وظ: (قد رفضوا).

(٢) في ر، وظ: (لما قدمته).

(٣) انظر ص: ١٦٥٨.

(٤) في أ: (استكراه).

(٥) الكتاب ٤١٠/٢، وانظر المقتضب ١٩٨/١.

(٦) انظر ص: ٣٤٦.

(٧) ما بين القوسين ليس في التكملة: (شاذلي).

(٨) انظر الكتاب ٤١١/٢.

(٩) في التكملة شاذلي: (منها).

(١٠) في التكملة مرجان: (قد باعد).

بين ماهو من مخارجها ^(١) كما قرب بين الواو والياء مع تراخي مخارجهما وتباعدهما ^(٢) حتى وقع الإدغام فيهما ^(٣) ^(٤) .

قال المفسر:

اعلم أن هذا الفصل يشتمل على ثلاث مسائل:

إحداها: أن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها.

والثانية: أن الواو والياء لا تدغمان في مقاربهما.

والثالثة: أنهما يصح إدغام أحدهما في الآخر مع عدم المقاربة في المخرج، وأنا أجعلها مسألة واحدة لتداخل معانيها، وأبني الكلام على الألف لامتناعها من أن تدغم ويدغم فيها، فأقول: إن ^(٥) امتناع إدغامها لأجل ^(٦) أنها لا تخلو من أن تدغم في مثلها أو مقاربها، فلو حاولت إدغامها في مثلها لزم تحريك تلك التي تريد الإدغام فيها إذ لا يتصل الحرف بالحرف، وكلاهما ساكن كما لا يتصل وكل واحد منهما متحرك بل الواجب أن تسكن الأول ليتمكن دخوله في الثاني ويتحرك الثاني ليقع اللسان عليه، وإذا حركت الثانية من الألفين صارت همزة وارتفع اجتماع المثلين، فقد بطل أن يمكن إدغام الألف في مثلها، وبقي أن تدغم في مقاربها، وذلك لا يجوز لأمرين:

(١) في التكملة شاذلي: (مخارجهما).

(٢) في التكملة مرجان: (مخارجها وتباعدها).

(٣) في التكملة مرجان: (فيها).

(٤) في التكملة شاذلي: ٢٧٦، والتكملة مرجان: ٦١٥، ٦١٦.

(٥) في ر، وظ: (أما).

(٦) في ر، وظ: (فلأجل).

أحدهما: أنها إذا كان قد امتنع الإدغام الأصلي فيها الذي هو إدغام
المثل في المثل كان الإدغام الذي هو فرع خليقا بأن يرفض فيها.

والثاني: أن الحروف التي تدغم فيما يقاربها إذا كان المتقاربان متساويين
في الحرفية، ولا يكون لأحدهما مزية على الآخر، فلا تدغم حروف اللين فيما
يقاربها، فالياء من مخرج الجيم والواو من مخرج الميم، ولا يجوز مع ذلك أن
يدغم واحد منهما في صاحبه، وذلك أنك لو أدغمت الياء في الجيم احتجت إلى
أن تقلبه جيما، وإذا قلبته جيما أبطلت المد، وقلب الحرف إلى الحرف بمزلة أن
تقسيم شيئا مقام شيء، فمن حق البدل أن يكون موازنا للمبدل منه، وليس في
الجيم ما يوازي مد الياء، فأنت إذا بمزلة من يضع شطرا من المبدل ويسقطه،
وإذا كان لا يبلغ من قوة الإدغام في المتقاربين أن تسكن له المتحرك كان أن

لا تبطل له ماهو بإزاء / الحروف والحركة أولى وأجدر، وقال أبو علي في ١/٣٢٢
تعليل ذلك: "لأن ما فيها من المد باعد بينها وبين ماهو من مخرجها كما قرب
بين الواو والياء مع تراخي مخرجهما" يعني أن المد استطال بهذه الحروف حتى
أبعدها عن الحروف المقاربة لها فصارت حالها مع مقاربتها كحالها مع غير
المقارب في امتناع إدغامها فيها، فلم يجز أن تدغم الألف في الهمزة ولا في الهاء،
ولا أن تدغم الواو في الميم والباء، ولا الياء في الجيم والشين، وكما ذهب بها
المد عن المقارب لها في المخرج من حيث إنك إذا مددت الألف مضى بها
النفس حتى تخرجها عن الحلق الذي هو مخرج مقاربتها كذلك قرب بين
المخرجين المتباعدين، وذلك أن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفة ولا
مقاربة بين هذين المخرجين، ولكن تساويهما في الامتداد وصل أحدهما بالآخر،
فالياء باستطالتها خرجت عن موضعها تمتد حتى دنت من الواو، فصارتا كأنهما
متقاربتا المخرج، فأدغمت الواو فيها نحو: طيّا كما أن الألف لما صعدت عن

الحلق ممتدة ما امتد النفس حتى بعدت عن الهمزة والهاء صارت كأنها ليست من مخرجهما، وكذا الياء لاتساعها وانبساطها بعدت عن أختيها في المخرج الشين والجسيم حتى كأنها ليست مقاربة لهما قال شيخنا: هذه الحروف هي المختصة بالمد، ولاحظ لسائر الحروف فيه، ألا ترى أنك لو مددت الألف أو أختيها ساعة لكان هو ذلك الحرف، وليس كذاك ما عداها من الحروف؛ لأن زمان كل واحد منهما محصور، وإن كان بعضها أنفَس من بعض، فعرفك أن هذه الحروف قد انفردت للمد بصفة باعدها من الحروف الصحيحة حتى صار التقارب في المخارج لا يؤثر معها إذ كان المد يمضي بها حيث لا تبلغه أخواتها في المخرج، وقال رحمه الله: والحروف الصحيحة تعد كلها في وزن الشعر حرفا واحدا، فالصاد مع حيزها العريض الطويل تعد في الوزن مَعْدَّ نون منك الذي لا حيز له، وأما حروف المد فليست كذلك؛ لأنها قد فضلت سائر الحروف بأنها تقع في الشعر مواقع لا يجوز أن يقع فيها غيرها، وذلك في الرَّدْف والتأسيس والوصل والخروج، فالرَّدْف: هو الحرف الذي قبل الروى كالياء في عَمِيد، والألف في عِمَاد والواو في صُدُود إذا وقعت ^(١) هذه الكلم وأشباهها في القوافي لم يجوز أن تضع بإزاء حروف اللين فيها حرفا آخر خارجا /منها، فلو قلت في قافية صُدُود وفي أخرى صَدَّ أو بُعْد لم يجوز، وليس ذلك إلا للمد ^(٢) الذي به طالت هذه الحروف، فزادت حتى بلغ من استطالتها أن تعد معد حرفين وحركة، ألا ترى أن (الياء) ^(٣) في بَلِيب حرف واحد، وقد قامت

(١) في أ: (في هذه).

(٢) في أ: (المد).

(٣) في أ، ود: (أن في بلييب حرفا واحدا).

بنفسها مقام حرف ساكن، وقام مدها مقام حرف وحركة، والألف من بينها لزيادتها على أختيها بالمد اختصت بالتأسيس، فوجب مراعاتها وهي قبل حرف الروى بحرف كالألف ناصب والكواكب^(١)، ولا يجوز أن تضع بإزائها حرفا آخر، فتقول: مُنْصِب مع نَاصِب؛ لأنها وإن كانت قد بعدت بفضل استطالتها، قد امتدت حتى أنافت على حرف الروى فصارت كأنها متصلة به اتصال الرَدَف، ولفضلها أختيها بالمد قصرنا أن تقعا موقعها في الردف، فلم يجز عَمَاد مع عَمِيد أو صُدُود كما جاز^(٢) صُدُود مع عَمِيد.

والوصل: هو الحرف اللاحق بحرف الروى نحو: الألف في العتابا^(٣) والواو في أيتها الخيام^(٤) والياء في الكواكب، ولا تقع الحروف الصحيحة مواقعها كيف ولم يأت شيء منها وصلا إلا الهاء نحو:

(١) يريد قول النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب
انظر ص: ٣٣٧ .

(٢) في ر: (جاء).

(٣) يريد قول جرير:

أقلبي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا
انظر تخريجه ص: ٢٧٦ (٢٠/ب) .

(٤) يريد قول جرير:

متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام
انظر تخريجه ص: ١٦٠٨ .

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبَةٌ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ ^(١)

وذلك لرخاوة الهاء، وشبهها بالألف، ومقاربتها لها، وأما الأصل

فلحروف اللين بدلالة أن العين والصاد، وما أشبههما لا تلحق وصلا.

والخروج: هو الحرف اللاحق بعد الهاء الكائن وصلا كالألف في مَقَامِهَا

والواو والياء في مَقَامَهُو ومَقَامِهي إذا بنيت الشعر عليه، ولا وجه لغير حروف

اللين في ذلك، والألف تنفرد فيه أيضا كما انفرد في الرَّدْفِ، ولا يجوز مَقَامَهَا

مع مَقَامَهُو، فإذا كانت حال حروف اللين على ما اتضح لك عرفت أن

إدغامها في الحروف الصحيحة إجحاف وخروج عن حد الإبدال؛ لأن البديل

هو أن تضع بإزاء الشيء شيئا يقابله فاعرفه، فقد بطل إدغامها في مقاربها، وأما

إدغامها في أنفسها، فلك ذلك في الواو والياء كقولك في المتصل: حَيٍّ فِي حَيٍّ

على ما مضى ^(٢)، وفي التشبيه بالمتصل قَاضِي وَغَازِي تدغم ياء القَاضِي

وَالْغَازِي في ياء الإضافة، وياء الإضافة في حكم الجزء من المضاف إذ ليست

كلمة تنفصل وتستقل بنفسها، وأما في المنفصل المحض، فيجوز إذا كان ما قبل

الياء والواو مفتوحا نحو: اخْشَى يَاسِرًا وَاخْشَوْا وَأَقْدًا، فإن كان حركة ما قبلهما

من جنسهما نحو: اظْلَمِي وَاظْلَمُوا لم يجز الإدغام ألَبَتَ لَا تَقُولُ فِي اظْلَمِي يَاسِرًا

وَاظْلَمُوا وَأَقْدًا: اظْلَمِي يَاسِرًا / وَاظْلَمُوا وَأَقْدًا ^(٣)، وذلك أنك تبطل المد

بالإدغام، فلم يحتمل ذلك في المنفصل كما لا يحتمل الساكن ونقل الحركة في

(١) تقدم وروده ص: ٣١٢ .

(٢) انظر ص: ١٥٧٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، والأصول ٤١٢/٣ .

قَرْمٌ مَّالِكٌ لكونه منفصلاً، واحتمال إبطال المد في قاضي وغازي؛ لأنه متصل كما احتمل التحريك والنقل نحو: اسْتَعَدَّ في اسْتَعَدَّدَ، وذلك لما تقدم من أن المثلين إذا كانا في كلمة واحدة لم يكن من الإدغام بد^(١) لوجوب تواليهما، فيحتمل ما يلزم من التغيير، ولا يلزم الإدغام إذا كانا في كلمتين؛ لأن التقاءهما لا يلزم، فلا يحتمل معه ما احتمل ثَمَّ، وأما إجازتهم الإدغام إذا انفتح (ما)^(٢) قبل الياء والواو، فلأجل أن المد يقصر ويقل فيحتمل إسقاطه لضعفه، ولا يحتمل إذا لم يفتح ما قبلهما؛ لأن المد حينئذ يطول وَيَقْوَى فاعرفه، فهذا حال الواو والياء في إدغامهما في أنفسهما، فأما إدغام الألف في نفسها، فقد عرفتكَ استحالته، وليس في الكلام حرف لا يدغم ولا يدغم فيه غير الألف، وأنشد شيخنا لنفسه:

وَأَرَاكَ تُدْغِمُ فِي الْمَعَاذِرِ حَاجَتِي مَا كُلُّ حَرْفٍ سَائِغٌ إِدْغَامُهُ

يعني به الألف فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

ومما لا يدغم في مقاربه، ويدغم مقاربه فيه الميم والراء، والفاء والشين^(٣) والضاد، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت، لا يدغم فيما هو أنقص صوتاً منه لما يلحق المدغم من الاختلال لذهاب ما يذهب منه في الصوت تقول: أَكْرِمُ بَكْرًا، فلا تدغم الميم في الباء لما في الميم من الغنة، وتقول: اصْحَبْ مَطْرًا، فتدغم

(١) انظر ص: ١٦١٤ .

(٢) (ما) ليست في : (أ).

(٣) انظر الكتاب ٤١٢/٢ .

الياء في الميم، وكذلك تقول: اعْرِفْ بَكْرًا، فلا تدغم الفاء في الباء؛ لأنها انحدرت إلى الفم حتى قاربت مخرج الشاء ^(١) ^(٢)، وتقول: اذْهَبْ فِي ذلك، فتدغم الباء في الفاء، وعلى هذا القياس الحروف الأخر ^(٣).

قال المفسر:

اعلم أن حروف "ضُمَّ شَفَرٌ" ^(٤) لا تدغم في مقاربها ويدغم مقاربها فيها، فلا تدغم الميم في الباء نحو: أَكْرَمَ بَكْرًا ^(٥)، ويدغم فيه الباء نحو: اصْحَبْ مَطْرًا، ولا يدغم الشين في الجيم، ويدغم الجيم في الشين، ولا يدغم الفاء في الباء نحو: اعْرِفْ بَكْرًا، وتدغم الباء في الفاء نحو: اذْهَبْ فِي ذلك، ولا تدغم الراء في اللام نحو: اخْتَرْ لَهُ، وتدغم اللام في الراء نحو: ﴿قُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾ ^(٦) وذلك لأجل أن هذه الحروف كلها زائدة على مقاربها في صوتها وقوتها، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من الفضل على مقاربها، فالميم فيه غنة ليست في الباء وفي الشين تفش واسترخاء واتساع في الفم ليس في الجيم / وفي الفاء تأفيف ^(٧).

(١) في التكملة شاذلي: (الياء).

(٢) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٦، ٢٧٧، والتكملة مرجان: ٦١٦.

(٤) في شرح الشافية ٢٨٧/٣ (ضوى مشفر).

(٥) في أ: (بكر).

(٦) المؤمنون (٩٧).

(٧) في ر، وظ: (تأفيف ليس في الباء، والتأفيف هو الصوت الذي يخرج من الفم وفي الراء).

والتأفيف: هو الصوت ^(١) الذي يخرج من الفم ليس في الباء، وفي الراء تكرير ليس في اللام، وفي الضاد استطالة ليست لشيء من الحروف، فلما كانت هذه الحروف تُرى على الآخر المقاربة لها بهذه الزيادة ترك إدغامها تنكبا للإجحاف، وأدغم فيها مقاربها إذ لم يكن في ذلك نقص وإجحاف، فإن قلت: قد كان من الواجب أن لا يجوز الإدغام فيها لما لم يجوز إدغامها كما أن الواو والياء لما لم يجوز إدغامهما في المقارب لزيادتهما عليه كذلك ^(٢) لم يجوز أن تدغم فيهما مقاربهما، فإدغام الناقص في الزائد مثل إدغام الزائد في الناقص في الخروج عن حد البدل، فإن كان لا يجوز أَكْرَمَ بَكْرًا؛ لأن فيه نقصا للحرف، فينبغي أن لا يجوز اصْحَبَ مَطْرًا؛ لأن فيه زيادة.

فالجواب أن التفاوت بين حروف اللين والحروف الصحيحة عظيم، فهي لما فيها من الاستطالة المفرطة ورخاوتها، فقد خالفت مقاربها، فبطل ^(٣) حكم المقاربة في الخارج، وليس كذلك ما نحن فيه؛ لأنه ليس بين الميم والباء من التفاوت ما بين الواو والياء والجيم والشين، فاحتمل إدغام ^(٤) الذي هو أنقص صوتا في الذي له فضل صوت لقرب الأمر فيه إذ لم تبلغ الغنة بالميم إلى امتداد وانبساط يخرجانه عن مقاربة الباء كما بلغ المد بالواو والياء من الامتداد حدًا بعدا به (عن) ^(٥) الجيم والشين، فهكذا الحروف الأخر ثابتة على حكم المجاورة والمقاربة، فلم يجوز أن يمنع الإدغام فيها كما منعت حروف اللين فاعرفه.

(١) في ظ: (الصوت).

(٢) في ر، وظ: (وكذلك).

(٣) في ر، وظ: (فبطل معها).

(٤) في ر، وظ: (الإدغام).

(٥) في أ: (تعدى به الجيم).

واعلم أن رواية القراءات يحكون عن أبي عمرو ^(١) إدغام الراء في اللام نحو: «يَغْفِرُ لَكُمْ» ^(٢) والعلماء يأبون ذلك وينسبونهم في روايتهم إلى الغلط ^(٣)، وقال شيخنا: لو كان (ذلك) ^(٤) مذهبا لأبي عمرو، لكان صاحب الكتاب أعرف الناس به، فكان يذكره في كتابه كما قال في إدغام اللام في الثاء وقرأ أبو عمرو «هَلْ تُؤَبِّبُ الْكُفَّارَ» ^(٥) فذكره نصا ^(٦) كما ذكر في كثير من المسائل المذاهب التي اختارها، فكيف يجوز أن يطلق أن ذلك لا يجوز، وهو مذهب من هو أستاذه، والذي يسند إليه كثيرا مما يرويه، ويؤيد ^(٧) بالرواية عنه قوله: قال شيخنا كأن أبا عمرو أخفى الراء، فلطف ذلك على الراوي فظنه إدغاما، وليس

(١) نسبها الصميري: ٩٥٠ إلى يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي بالولاء أحد القراء العشرة أخذ القراءات عرضا عن سلام الطويل وأخذ عن سلام حرف أبي عمرو في الإدغام، توفي سنة خمس ومئتين. أخباره في: غاية النهاية ٣٨٦/٢، ووفيات الأعيان ٣٣/٥.

(٢) آل عمران (٣١)، والأحزاب (٧١)، والأحقاف (٣١)، والحديد (٢٨)، والصف (١٢)، والتغابن (١٧)، ونوح (٤).

انظر السبعة: ١٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/١، والمبسوط: ٩١، والتيسير: ٢٧، والإقناع: ١٨٩، والبحر المحيط ٤٣١/٢.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/١، والبحر المحيط ٤٣١/٢.

(٤) (ذلك) ليست في: (أ).

(٥) المطففين (٣٦).

(٦) الكتاب ٤١٧/٢ قال: (وقرأ أبو عمرو هُتُوب الكفار يريد هل ثوب الكفار فأدغم في الثاء)، وانظر المقتضب ٢١٤/١.

(٧) في د: (يريد).

في هذه الخمسة التي يمتنع ^(١) إدغامها لما لها من الفضل في الصوت والقوة أخرى بذلك من الرائ؛ لأنها أقواها وأظهرها زيادة للتكرير الذي نزلها منزلة حرفين فاعرف ذلك.

قال صاحب الكتاب:

وحروف الحلق التي تدغم، الهاء والعين والحاء والغين / والحاء، فما كان ٣٢٤/أ منها أدخل في اللحق، لم يدغم فيه الأدخل ^(٢) في الفم، فالهاء تدغم في الحاء نحو: اجَبَه حَمَلًا؛ لأن الهاء أدخل في الحق، والحاء أشد خروجًا من الحلق إلى الفم، فلذلك أدغمت الهاء في الحاء، ولم تدغم الحاء في الهاء نحو: امدَحْ هَلالًا ^(٣)، ولا تدغم العين في الهاء؛ لأن العين أقرب إلى الفم، فإن أوتر الإدغام أبدل من الهاء الحاء، ومن العين أيضا الحاء، فأدغم الحاء في الحاء، ونقول في اجَبَه عَنَبَة: اجَبَحَّه، فتحول العين حاء، وتدغم الهاء فيها بعد قلبها حاء ^(٤)، ونقول: اقْطَع حَمَلًا، فتدغم العين في الحاء، ولا تدغم الحاء في العين كما أدغمت العين في الحاء؛ لأن الحاء أدخل في الفم، ولكن تقول: امدَحْ حَرْفَة في إمدح عرفة ^(٥)، فتقلب العين حاء وتدغم الغين في الحاء نحو: ادمَغْ خَلْفًا ^(٦)، والحاء في الغين

(١) في ر، وظ: (منع).

(٢) في التكملة مرجان: (الإخرج).

(٣) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤١٢/٢، قال: (والبيان أحسن ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الإدغام

قول بني تميم: محم يريدون معهم، ومحاولاء يريدون مع هؤلاء)، انظر الأصول ٤١٤/٣.

(٥) انظر الكتاب ٤١٣/٢، والأصول ٤١٤/٣، ٤١٥.

(٦) في الكتاب ٤١٣/٢، (ادْمَخَلْفًا)، والأصول ٤١٥/٣.

نحو: اسْلَخْ غَنَمَكَ ^(١) ، والبيان في هذا وفيما قبله من الغين مع الخاء أحسن،
والقاف مع الكاف الحقُّ كَلْدَةٌ تبين وتدغم، وكذلك الكاف مع القاف نحو:
انْهَكَ قَطْنَا ^(٢) ^(٣) .

قال المفسر:

اعلم أن حروف الحلق منها مالا ^(٤) يدغم ولا يدغم فيه، وهو الهمزة
والألِف، ولذلك قال: وحروف الحلق التي تدغم كذا وكذا فقيد، وأنا أذكر
حال التي يدخلها الإدغام، الهاء مع الخاء (تدغم فيه نحو) اجْبِهَ حَمَلًا، ولا تدغم
(الهاء في) الهاء في نحو: امْدَحْ هِلَالًا، وذلك أن الهاء أدخل في الحلق، والهاء قد
خرج إلى الفم إذ قد توسط العين بينهما، فأدغم الأُدخِل في الحلق في الأُدخِل في
الفم، ولم يدغم الأُدخِل في الفم في الأُدخِل في الحلق؛ لأن الأول تصعد من
الحلق إلى الفم، والثاني بمنزلة الهوي بعد الصعود والرجوع عكسا، وحروف
الحلق لم تجئ في باب رددت إلا قليلا، أما الهمزة فلم يجئ منها شيء، وأخواتها
جاءت قليلة نحو: لَحِحت عينه ومَهَّ وَفَّ ودَعَّ يَدُعُّ، وذلك لما في تضعيفها من
الثقل، وإذا كان كذلك علم أن لا أصل لها في الإدغام، فلا تستوحش من ترك
الإدغام فيها، فكل ما كان منها أدخل في الحلق كان أبعد من أن تقلب إليه
غيره؛ لأنه كما ترك الإدغام في الهمزة أصلا لكونها من أقصى الحلق كذلك لا
تدغم الخاء في الهاء لما فيه من العود إلى أقصى الحلق على حسب مراتبها في

(١) في الكتاب ٤١٤/٢ (قولك في اسلخ غنمك: اسلغنمك).

(٢) انظر الأصول ٤١٥/٣، ٤١٦.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٧، والتكملة مرجان: ٦١٧، ٦١٨.

(٤) في ر، وظ: (ما يدغم).

الصعود عن الحلق والدخول فيه قلت وكثرت، فكان الهاء في غاية العزة نحو: مَهْ وَفَهْ، والعين أزيد منها نحو: دَعَّ يَدُعُّ، ثم الحاء ^(١) أزيد من العين نحو: صَحَّ يصحُّ وشَحَّ يشح، فكما ^(٢) كان الإدغام في أصل البناء والتضعيف يتوقى فيما هو أقصى مخرجا منها / كذلك يتوقى في المنفصلين أن تقلب الأذن إلى الفم إلى ٣٢٤/ب الأذخل في الحلق، والهاء مع العين لا تدغم الهاء في العين، ولكن تقلب كل واحد منهما حاء، ثم تدغم أحد الحاءين في الآخر، فيقال في اجبَهْ عِنَبَه: اجْبَحْنَبَه، وكذا إذا أريد إدغام العين في الهاء يقال في مَعَهُم: مَحَّم، وفي مَعَ هَؤُلَاءِ مُحَاوُلَاءِ ^(٣)، وحسن القلب لأجل أن الحاء تشبه الهاء في همسها ورخاوتها، وتشبه العين أيضا؛ لأن العين وإن كانت مَجْهُوْرَة، فإنها بين الشدة ^(٤) والرخاوة، وهي مجاورة لها في المخرج لا فاصل بينهما قالوا: ولولا بَحَّة في الحاء لكان عينا ^(٥)، وفي الجملة أنه أخف من كل واحد منهما، ففروا إليها ليقع التضعيف فيما هو أخف، العين مع الحاء تدغم العين في الحاء، فتقول أَقْطَعَ حَمَلًا، ولا تدغم الحاء في العين، فلا يقال في اْمُدَحْ عَرَفَه: اْمُدَعَّرَفَه ^(٦)، ولكن يقلب العين إلى الحاء، ثم تدغم أحد الحاءين في الآخر فيقال: اْمُدَحَّرَفَه؛ لأن

(١) في أ، ود: (الهاء).

(٢) في ر، وظ: (فلما).

(٣) انظر الكتاب ٤١٣/٢، والأصول ٤١٤/٣.

(٤) في أ: (الشديدة).

(٥) انظر العين ٦٤/١.

(٦) (امدعرفة) ليست في: (ر، وظ).

الحاء أخف من العين، وأدخل في الفم كما مضى. الغين مع الحاء هما أختان مشتركتان في المخرج، وقد ظهرتا إلى الفم إذ هما آخر حروف الحلق، فتدغم أحدهما في الآخر نحو: اذْمَغْ خَلْفًا واسْلَخْ غَنَمَكَ، ولا تدغمان في الثلاثة التي هي الهاء والعين والحاء، وهي لا تدغم فيهما؛ لأنهما قد بعدتا عنها ودنتا من الفم، وإذا ذقتهما مع واحدة منها عرفت أن لا مشابهة ثَمَّ، وتلك متقاربة ^(١) في الذوق لتجاورها في الحلق، وكونها في وسطه، وأما القاف مع الكاف فتدغم أحدهما في الآخر نحو: الْحَقَّ كَلْدَةً ^(٢)، وانهك قَطْنًا ^(٣)، وذكرهما مع حروف الحلق؛ لأنهما أول حروف الفم فهما أقربها إليها، ويقل الإدغام فيهما كما قلَّ في حروف الحلق فاعرفه.

(١) في أ: (مقاربه).

(٢) الحق كلدة الإدغام حسن والبيان حسن. الكتاب ٤١٤/٢، والمقتضب ٢٠٩/١، والأصول ٤١٥/٣.

(٣) انهك قطنا البيان أحسن والإدغام حسن، وإنما كان البيان أحسن؛ لأن القاف أقرب إلى حروف الحلق من الكاف، فإدغام الكاف فيها أحسن من إدغامها في الكاف. الكتاب ٤١٤/٢، والمقتضب ٢٠٩/١، والأصول ٤١٦/٣.

قال صاحب الكتاب:

باب (١) النون في الإدغام وغيره

وللنون أربع أحوال تدغم، وتقلب، وتخفى، وتبين، فالحروف التي تدغم النون فيها الراء واللام والميم والواو والياء، وذلك قولك: من رَأْشد، ومن لَأْكَ، ومن يَقُول ومن وَأْقَد تدغم بغنة وبغير غنة.

وتقلب ساكنة قبل الباء ميما، وذلك شَمْبَاء (٢) وَعَمْبَر (٣)، فإذا تحركت في نحو: الشَّنْب لم تقلب.

وتخفى مع سائر حروف الفم، ولا تبين ويكون مخرجها معها من (٤) الخياشيم، وذلك نحو: من قَبْل ومن كَفَر ومن جَابِر قال أبو عثمان: وبيانها مع حروف الفم لحن.

أ/٣٢٥

وهي مع حروف الحلق تبين، ومخرجها /من الفم، وذلك نحو: من هَانِي ومن عَابِد ومن أَجَل ذلك، وقد أخفاها قوم مع الخاء والغين (٥) كما أخفوها مع حروف الفم لقرب هذين الحرفين من الفم (٦)، فقالوا: مُنْخَل ومُنْغَل (٧)،

(١) في التكملة شاذلي: (باب أحوال النون).

(٢) في أ: (شبناء وعنبر).

(٣) انظر الكتاب ٤١٤/٢، والمقتضب ٢١٦/١، والأصول ٤١٦/٣، ٤١٧، والمتع: ٣٩١.

(٤) في التكملة مرجان: (في).

(٥) انظر الكتاب ٤١٥/٢، والمقتضب ٢١٦/١، والأصول ٤١٨/٣، والنشر ٢٢/٢.

(٦) في التكملة مرجان: (الضم).

(٧) المنغل هو المنخل أبدلت الخاء غينا. انظر اللسان (نخل).

فأخفوها، والأكثر البيان^(١)، ولا يدغم شيء من هذه الحروف التي أدغمت النون فيهن في النون إلا اللام، فإنها تدغم فيها في نحو: هَلْ تَرَى^(٢)(٣).

قال المفسر:

اعلم أن النون لها هذه الأحوال الأربع، وهي تدغم مع خمسة أحرف الباء والراء والميم واللام والواو، وكان الشيخ يقول: تدغم في حروف "يَرْمُلُون" فيقال: مَنْ يَقُولُ وَمَنْ رَأْسُهُ وَمَنْ مَعَكَ وَمَنْ وَاقِدْ وَمَنْ لَكَ.

وتقلب ميمًا مع حرف واحد وهو الباء نحو: شَمْبَاءُ فِي شَنْبَاءِ مَوْثِ الْأَشْتَبِ، وَعَمْبَرٌ فِي عَنْبَرٍ، وَمِمْبَكْرٌ فِي مَنْ بَكَرَ هَذَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْكِتَابَةِ، وَتَخْفَى مَعَ خَمْسَةِ عَشَرَ حَرْفًا، وَتَبِينُ مَعَ حُرُوفِ الْحَلْقِ.

ومعنى الإخفاء: أن تشرب غنة مشبعة تخفي فيما^(٤) بينها نحو: مَنْ جَابِرٌ تَخْرِجُهَا مِنَ الْخِيشُومِ.

والبيان أن تعريها من الغنة، فتقول: مَنْ عِنْدَكَ فَتَخْرِجُهَا مِنَ الْفَمِ، وَلَا تَجِدُ لَهَا فِي الْخِيشُومِ أَثَرًا، وَهَذَا الْبَيَانُ يُلْزِمُهَا مَعَ حُرُوفِ الْحَلْقِ الَّتِي هِيَ الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ وَالْعَيْنُ وَالْخَاءُ وَالغَيْنُ وَالْخَاءُ نَحْوُ مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ، وَمِنْ هَانِيٍّ، وَمِنْ عِنْدِكَ، وَمَنْ حَمَلَكَ عَلَى هَذَا؟ وَمَنْ غَبَرَ مِنْهُمْ؟ وَمَنْ خَانَكَ؟ وَأَمَّا الْأَلْفُ، فَلَا تَقَعُ بَعْدَ السُّنُونِ السَّاكِنَةِ، وَإِذَا لَزِمَ النُّونَ الْحَرَكَةَ، لَمْ يَقْلُ فِيهَا: إِنَّهَا تَخْفَى أَوْ تَبِينُ، وَإِنَّمَا

(١) قال المبرد في المقتضب ٢١٦/١: (وهذا عندي لا يجوز ولا يكون أبداً مع حروف الحلق إلا الإظهار).

(٢) في التكملة مرجان: (هل نرى هتز).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٨، والتكملة مرجان: ٦١٨، ٦١٩.

(٤) في أ: (فخفي فيما بينهما).

يقال (ذلك)^(١) في النون الساكنة، وجملة الحروف تسعة وعشرون ^(٢) ، فإذا أخرجت منها حروف الحلق السبعة والحروف الخمسة التي تدغم النون فيها والحرف الواحد الذي تقلب معه بقيت خمسة عشر حرفا ليس لها مع جميعها إلا الاخفاء، وهي القاف والكاف والجيم والشين والسين والصاد والزاي والضاد والطاء (والتاء)^(٣) والذال والذال والطاء والثاء والفاء لو أظهرتها مع واحد منها كان لحنًا.

واعلم أن هذه الأحوال تصرفت عليها النون على حسب مرتبتها من الحروف والمخارج يجمعها على الجملة أربعة حيايز أولها الحلق، والثاني الفم، والثالث اللسان، والرابع الشفتان، وما يذكر في المخارج من غيرها نحو: أصول الثنايا والحنك فداخل في جملة الفم واللسان.

فما من حرف إلا وهو من واحد ^(٤) من هذه المواضع، وأصول الأسنان والحنك التي هي من حواشي الفم / تشارك الفم واللسان، فأما أن يخرج منها ٣٢٥/ب حرف من غير أن يلابس الفم واللسان، فلا يكون، والنون بحسب بعدها وقربها من هذه المواضع يُنْتِ وأخفيت وأدغمت، وهي من طرف اللسان، فلا قرب

(١) ذلك) ليست في: (أ).

(٢) عددها عند المبرد ثمانية وعشرون حرفا. المقتضب ١/١٩٢ قال: (اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة جارية على الألسن مستدل عليها في الخط بالعلامات، فأما في المشافهة فموجودة. وقال في ١/١٩٤: (وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا.. ويظهر أنه متناقض.

(٣) (والتاء) ليست في: (أ، ود).

(٤) في ر، وظ: (من أحد هذه).

بينها وبين الخلق بوجه، وإذا كانت بعيدة منه لم تناسب حروفه، والفم والشفتان طرفان واللسان واسطة بينهما، فتكون النون مقاربة لحروفهما مقاربة الوسيط بين الشيتين، وإذا فرغت من هذه الثلاثة لم يبق إلا اللسان الذي هو موضعها، فالحروف التي تخرج من اللسان في حكم المشاركة لها في المخرج، وأقرب الحروف منها وأكدها مناسبة لها، والبيان هو الأصل؛ لأن النون حرف صحيح، فينبغي أن يظهر كسائر الحروف الصحيحة والإخفاء عارض، فهو بعد البيان، وهو ابتداء الإدغام وواسطة بين الأمرين، فلما كان كذلك أدغمت في الحروف المقاربة لها في المخرج وهي التي ذكرتها.

أما الراء فإنها من طرف اللسان من مخرج النون بعينها، وكذا اللام إلا أن فيه انحرافاً، والياء وإن كان شريك الجيم والشين في وسط اللسان، فإن له إلى طرف اللسان الذي هو مخرج النون قرباً وميلاً ليس ذلك للجيم والشين، وهو كأنه يلي الراء، واستدل صاحب الكتاب على ذلك بأن الألف يجعل الراء ^(١) ياء هذا هو الأغلب في اللثغ، وإذا تأملت حال اللفظ رأيت لطرف اللسان عملاً وحركة في الياء ^(٢) ولا تجدهما في أختيهما، وأما الواو والميم فإنهما، وإن كانا من الشفة وكان حكم الشفة، حكم الفم في أنه مجاور لموضع النون وطرف للواسطة، وكأن النون لا تدغم في شيء من حروف الفم، فإن لهما اختصاصاً بالنون، وقُرْبَ شَبَهَ حَسَنًا الامتزاج بينها وبينهما.

أما الميم فلأنه حرف أغن كالنون، وصوتاهما متقاربان .

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وانظر البيان والتبيين ٣٤/١، والأصول ٤١٧/٣.

(٢) (ر) ليست في : (ر، وظ)

قال صاحب الكتاب: وهما مجهورتان، وقد خالفنا سائر الحروف في الصوت حتى إنك تسمع الميم كالنون والنون كالميم، فصارتا بمنزلة اللام والراء^(١)، يعني أن المجهور لاحظ له في الصوت إلا النون والميم، فإنهما اختصا بالغنة والاعتماد لهما في الخيشوم، فهما أختان إن كانتا افترقتا في اللسان والشفة، فقد اجتمعتا واشتركتا من جهة الغنة الحاصلة فيهما من الخيشوم، وهما إذاً في حكم المشتركتين في المخرج من هذا الوجه.

وأما الواو فإنها حرف لين والنون قد /انجذبت من بين الحروف ٣٢٦/أ الصحيحة إلى شبه حروف اللين بالغنة التي لحقتها، ثم إن الواو أخت الياء التي هي شريكها في اللسان، فهذه هي الحروف التي هي أقرب الحروف إليها لا جرم أنها أعطيت معها الإدغام الذي هو الامتزاج التام، وبقي الإخفاء والبيان، فخصت مع حروف الفم التي هي في مقاربتها أنقص حظاً من هذه التي مضى ذكرها بما هو دون الإدغام وهو الإخفاء، ومنعت مع حروف الحلق الأمرين الإدغام والإخفاء؛ لأنه لا مقارنة بينها وبين الحلق بوجه فسلبت معها ما يشاكل الامتزاج والاتصال بوجه^(٢) من الوجوه كلها وأخلصت بيّنة^(٣) ظاهرة إلا ما حكاه من أن بعضهم يخفيها مع الحاء والغين^(٤)، فيقول: مُنْخُلٌ وَمُنْغَلٌ تشبيهاً

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) (بوجه) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في أ: (بنيه).

(٤) انظر ص: ١٦٧٣.

لهما بحروف الفم لخروجهما من أقصى الحلق وأوسطه ^(١) ووقوعهما في آخره حيث تبدئ في الفم فشابهتا القاف والكاف، ومما يدل ذلك على وجوب البيان مع حروف الحلق أن النون إذا أخفيت كان مخرجها من الخيشوم والانتقال من ^(٢) الخيشوم إلى الحلق يصعب؛ لأنه بمنزلة أن ينحدر من علو، ثم يقع في وَهْدَةٍ ^(٣)، فإذا بينتها انتقلت إلى الفم فسهل اللفظ بها مع حروف الحلق.

وأما قوله "تدغم بغنة وبغير غنة"، فالمقصود أنك تقول في مَنْ لَكَ: مَلَّكَ ^(٤) (فتخرجه مع غنة في الصوت، وإن شئت أخرجت لامين متجردتين من الغنة) ^(٥) حتى كأنك قلت: مَلَّكَ يُمَلِّكَ. وهكذا باقي الحروف.

قال صاحب الكتاب: وهي إذا أدغمت بغنة، فليس مخرجها من الخياشيم مع الراء واللام والياء والواو، ولكن صوت الفم أشرب غنة، ولو كانت من الخياشيم، لما جاز أن تدغمها في اللام والراء والواو والياء حتى تصير مثلهن في كل شيء ^(٦). يعني أن النون وإن كانت إذا صحبتها الغنة تخرج من الخيشوم، فإذا أدغمت في هذه الحروف لم تكن منه، كيف وهي إذا أدغمت في الراء قلبت راء، وكذا مع جميع الحروف، فلا يتصور كون الراء واللام والياء

(١) في أ: (وواسطه وقوعهما).

(٢) في أ: (عن).

(٣) الوهدة: النقرة المتنقرة في الأرض أشد دخولا في الأرض من الغائط. تهذيب اللغة ٣٩٢/٦.

(٤) في أ: (سلك).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) الكتاب ٤١٥/٢.

والواو من الخياشيم، فهذا عنى بقوله: "ولو كانت من ^(١) الخياشيم، لما جاز أن تدغمها في هذه الحروف حتى تصير مثلهن في كل شيء؛ لأنها إذا كانت من الخيشوم لم تكن قد انقلبت إلى واحد من هذه الحروف، ولكانت ^(٢) نونا صحيحة، ولا يتأتى الإدغام إلا بعد القلب ليطمائل الحرفان، والغنة التي تخرج مع الإدغام ليست كالتى تخرج عند الإظهار، ولكن صوت الفم قد أشرب غنة وشيب بها، وأما عند إظهار /نحو: من صبر، فإن الحرف بكليته يخرج من الخيشوم ومنه يسمع الصوت أجمع فاعرفه.

وأما قلبها إلى الميم مع الباء نحو: شَمْبَاء، فلأجل أن الباء حرف شديد ثقلت النون ساكنة معها كما ثقلت التاء قبل الدال في وَتَدَ والطاء في وَطَدَ، فلم يمكن إدغامها فيها؛ لأنها ليست من مخرج النون، ولا مشابهة لها في الغنة كالميم، فقلبت إلى الميم التي هي مشبهة للنون في الغنة وأخت الباء في الشفة، ومما يبين ثقل النون ساكنة قبل الباء أن الباء تخرج باعتماد قوي في الشفة وإلزام لإحدى الشفتين الأخرى فتختل الغنة لذلك، ويتعذر عليها أن تنبسط، وعلى الخيشوم أن يتنفس بها، وما تطلبه الباء بشدته من فرط الاعتماد في الشفتين يمنع الاعتماد في الخيشوم للنون، وإفراط الثقل كان بحيث لو أردت اللفظ بالنون قبل الباء لم تكدر عليه أو تقف على النون وقفة وتوقع بينهما مهلة، فأما إذا وصلت مستمرا، فإنها تنقلب بالطبع ميمًا إلا أن هذه الميم التي تنقلب إليها لا

(١) في ر، وظ: (مع).

(٢) في أ: (لو كانت).

تكون في خلوص الميم في غير هذا الموضع، ولكن يكون فيها خفاء كما كان ^(١) في النون، فهذه الأحوال مما تبين بالمشافهة والتأمل عندها، فأما ^(٢) إذا تحركت النون فإنها تصح، فلا تقلب: نحو الشَّنب؛ لأنها تقوى بالحركة وتنتقل إلى الفم، فيسهل اللفظ بها كما أن التاء لما تحركت في وتَدَّ صح ولم تنقل، (و) ^(٣) الصاد في صدر لم تقلب زأيا كما قلبت في يَصْدُر حيث قيل: يَزْدُر فاعرفه.

(١) في ر: (فيكون).

(٢) في ر، وظ: (فإذا).

(٣) (و) ليست في: (أ).

باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الشايا

وهي الطاء والذال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والشاء والذال، فالطاء والذال والتاء من مخرج ^(١)، ويُدغم بعضُهُنَّ في بعض، فالطاء في الدال نحو: اضْبِطْ ^(٢) دُلَاً ما ^(٣) تدغم ^(٤)، وتبقى الإطباق كما أبقيت ^(٥) الغنة في السنون، وهو ^(٦) أقيس، وإن شئت أذهبتَه ^(٧) كما أذهبتها، والذال في التاء انْقُدْ تُلْكَ، والتاء في الدال انْعَتْ دُلَاً ما ^(٨)، ويدغم في الظاء والشاء والذال، وتدغم الظاء والشاء والذال فيهن تقول: أَيْقِظْ ثَابِتًا، فتدغم الظاء في الشاء، وتبقى الإطباق، وتقول: انْقُدْ ^(٩) ذَاكَ، فتدغم الدال في الذال وانْقُدْ دَاعِرًا، فتدغم الذال في الدال، وعلى هذا إدغام سائر الحروف، وتدغم هذه الحروف الستة في الصاد والسين والزاي، ولا تدغم الصاد والسين والزاي في هذه الحروف؛ لأن ما

(١) في التكملة مرجان: (مخرج واحد).

(٢) قال سيويو ٤١٨/٢: (وتصير الدال مع الطاء طاء وذلك انْقُطَالًا) وفي الأصول ٤٢٢/٣: (اضبطلامه).

(٣) في التكملة مرجان: (دلا).

(٤) انظر الكتاب ٤١٨/٢.

(٥) في أ: (بقيت).

(٦) في أ: (هي).

(٧) أذهبتَه أي الإطباق، أذهبتها: أي الغنة، انظر الأصول ٤٢٢/٣.

(٨) قال سيويو ٤١٨/٢: (انْعَدْ لَامًا وَأَنْتَلَّكَ فَتدغم ولو بَيَّنَّتْ، فقلت: اضْبِطْ دُلَاً ما واضْبِطْ تِلْكَ وَأَنْقُدْ تِلْكَ وَانْعَتْ دُلَاً ما لجاز) وانظر الأصول ٤٢٣/٣.

(٩) في التكملة مرجان: (انقذ ذاك).

فيها^(١) /من الصغير يذهب (بالإدغام)^(٢) كما لم تدغم الراء في اللام لذهاب ما ١/٣٢٧
 فيها من التكرير، ولكن كل واحد من الصاد والسين والزاي يدغم في الآخر
 تقول: أَوْجَزَ صَابِرًا^(٣) ، فتدغم الزاي في الصاد وافحص زَرَدَةً، فتدغم الصاد
 في الزاي وتبقي الإطباق، ورُز سَلَمَةً، فتدغم الزاي في السين واحبس^(٤) زَرَدَةً،
 فتدغم السين في الزاي^(٥) .

قال المفسر:

اعلم أن هذه الحروف التسعة التي ذكرها^(٦) تسمى المثلثات الثلاث؛
 لأن كل ثلاثة منها أخوات في المخرج، فالمثلثة الأولى الطاء والذال والطاء،
 والثانية الظاء والذال والطاء، والثالثة الصاد والسين والزاي، فالمثلثان الأوليان^(٧)
 يدغم بعضهما في بعض لا امتناع بينهما بوجه، فالطاء تدغم في الذال والطاء،
 وتدغمان فيه، وهكذا الظاء تدغم في الذال والطاء وتدغمان فيه، وتدغم كل
 واحدة من المثلثتين^(٨) في الأخرى على ما ذكر أمثلته، ثم تدغم هذه الستة
 بأجمعها في المثلثة الثالثة التي هي الصاد والسين والزاي، ولكن هذه المثلثة لا

(١) في التكملة مرجان، وأن: (فيه).

(٢) (بالإدغام) ليست في: (أ).

(٣) في الكتاب ١٤١٨/٢ (أو جاصرا).

(٤) في الكتاب ٤١٨/٢: (اخْبِرْ زَدَةً وَرُسْلَمَةً).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٧٩، والتكملة مرجان: ٦١٩-٦٢١.

(٦) في ر، وظ: (ذكرتها).

(٧) في أ: (الأولتان).

(٨) في ر، وظ: (المثلثين).

تدغم في تينك المثلثين^(١) ؛ لأن في هذه زيادة صوت وهو^(٢) الصغير، فإدغامها يبطل مالها من الفضل، فلم يجز كما لم يجز في الحروف التي مضت كالراء مع اللام، والياء مع الجيم إذ كان يبطل التكرير من الراء والمد من الياء، وتسمى هذه حروف الصغير، فأما إدغامها بعضها في بعض فجائز؛ لأنها متساوية في هذا الصوت ومتقاربة في المخرج مع ذلك، وما كان من هذه التسعة مطبقة وهي الطاء والظاء والصاد، فإن فيها إذا أدغمت مذهبين:

أحدهما: أن يبقى الإطباق كما بقيت الغنة.

والآخر: أن يذهب، وقول أبي علي: "وهو أقيس" يعني أن تبقى الإطباق أقيس من تركه، وذاك أن في تركه نقصا للحرف، فإذا كان قد ترك الإدغام في حروف لاقتضائه إدخال النقص على الحرف وإبطال ماله من الفضيلة، فلا شبهة في أن بقاء الإطباق الذي هو زيادة لهذه الحروف على ما يدغم فيه أولى.

قال صاحب الكتاب:

وتدغم الطاء والتاء والذال والظاء والثاء والذال في الضاد، ويدغمن أيضا في الشين، وذلك نحو: اضْبُطْ ضَرْمَةً واحْفَظْ ضَرْمَةً^(٣) واضْبُطْ شَنْبَاءً، وذاك أن الضاد والشين استطالتا حتى اتصلتا بمخارج هذه الحروف، وقالوا: عَاوِدْ شَنْبَاءً^(٤) فأدغموا الدال في الشين، ولا تدغم الصاد والزاي في الضاد ولا في الشين، ولا يدغمان فيها^(٥).

(١) في ظ: (المثلثين).

(٢) في أ: (هي).

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٢٠.

(٤) انظر الكتاب ٢/٤٢٠.

(٥) التكملة شاذلي: ٢٧٩، والتكملة مرجان: ٦٢١.

قال المفسر:

/اعلم أن الكلام في هذا الفصل هو الذي مضى في الفصل الأول، ٣٢٧/ب
فالمثلثان الأوليان تدغمان في الضاد والشين، والثالثة التي هي حروف الصفيح لا
تدغم فيها ^(١) لما مضى (من) ^(٢) أن إدغامها يطل الصوت الذي فضلت به على
غيرها، وأما قوله: "وذلك أن الضاد والشين استطالتا حتى اتصلتا بمخارج هذه
الحروف" فمقصوده أن الظاهر كان أن لا يدغم المثلثان اللتان هما الظاء
وأختاها والطاء وأختاها في الضاد والشين؛ لأنه لا مشاركة هناك في المخرج إذ
الشين من وسط اللسان، والضاد من بين حافة اللسان وما يليها من الأضراس،
والطاء وأختاها من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والطاء ^(٣) وأختاها من بين
طرف اللسان وأطراف الثنايا، فبين الشين ^(٤) وبين هذه الحروف خمسة أحرف
الياء والضاد ^(٥) واللام والراء والنون، ولكن هذين الحرفين أعني الشين والضاد
فيهما استطالة وانبساط يقربان بهما من مخارج هذه الستة، فيجوز إدغامهن فيها.

قال صاحب الكتاب:

وتقول في مُفْتَعِلٍ من الظَّلْمِ: مُظْطَلِمٌ، فتبدل من تاء مُفْتَعِلٍ الطاء لتوافق
الظَّاء في الإطباق، ويجوز أن تدغم الظاء في الطاء ^(٦) فتقول: مُظْلِمٌ، وقد قالوا:

(١) في ر، وظ: (فيهما).

(٢) (من) ليست في: (أ).

(٣) (الطاء) ليست في: (ر).

(٤) في ظ: (الشيمين).

(٥) في أ: (الصاد).

(٦) (في الطاء) ليست في التكملة (مرجان).

مُظْلَم، فأبدلوا^(١) من تاء الافتعال الظاء كُـرِه أن يدغم الأصل في الزائد، وعلى هذا قالوا: مُثَرَّد، ومن لم يبدل قال: مُثَرَّد^(٢) ^(٣) .
قال المفسر:

اعلم أن تاء الافتعال إذا كانت مخالفة للفاء قبلها أبدلت إلى حرف آخر مشاكل له، فيقال في مُفْتَعَل من الظُّلَم: مُظْطَلَم، فتقلب التاء طاء ليشاكل الظاء في الإطباق فيحسن اللفظ ويتشابه الصوتان، ومثل ذلك اَزْدَان في اَزْتَان وفي اصْطَفَى اصْطَفَى قلبه في جميع ذلك إلى حرف يشاكل فاء الفعل، ثم إن مُظْطَلَمًا^(٤) قد التقى فيه حرفان متقاربان متشاكلان، فهما بعرض الإدغام، ولهم في إدغامه مذهبان:

أحدهما : أن يقلبوا الأول إلى لفظ الثاني على العادة في كل متقاربين، فيقال: مُظْطَلَم بالطاء غير المعجمة.

والمذهب الثاني^(٥) : أن تقلب الثاني إلى لفظ الأول، فيقال: مُظْلَم^(٦) ، ووجهه أنك في المذهب الأول تجعل الظاء الذي هو فاء تبعاً للطاء الذي هو زائد، وفي هذا المذهب تجعل الزائد تبعاً للأصل، والأصل بأن يكون متبوعاً أجدر من الزائد، ومثله اذْكُر واذْكُر بالبدال المعجمة وغير المعجمة الأصل

(١) في التكملة شاذلي (فأبدل).

(٢) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٩، والتكملة مرجان: ٦٢١.

(٤) في ر، وظ: (مظلم).

(٥) في ر، وظ: (الآخر).

(٦) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

اذتكر، ثم قلب التاء دالا (لا)^(١) للإدغام بل لما فعلت في ازْدَان، وهو أن توفق
 بين الحرفين في /الجر (٢) فيحصل اذْكَر، ثم يجيء الإدغام لاجتماع المتقاربين ٣٢٨/أ
 الذال المعجمة وغير المعجمة، فيسلك في إدغامها (٣) المذهبان، فبعضهم يقلب
 الأول إلى الثاني، وآخرون يقلبون الثاني إلى الأول وينشد البيت (٤) :
 هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْلِمُ (٥)
 على ثلاثة أوجه يَظْلِمُ بالإظهار، وَيُظْلِمُ بالإدغام وقلب الأول إلى
 الثاني، وَيُظْلِمُ بقلب الثاني إلى الأول، وكذا مُتْرَد، والتاء والتاء بهذه المنزلة،
 والأصل مُتْشَرِد (٦) فمن قلب الأول إلى الثاني، قال: مُتْرَد (٧) ، ومن قلب

(١) (لا) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (الحرفين).

(٣) في ر، وظ: (إدغامه).

(٤) في ر، وظ: (البيت وهو زهير).

(٥) بيت من البحر البسيط قائله زهير بن أبي سلمى.

يُظْلِمُ أحياناً: يطلب إليه في غير موضع الطلب.

يُظْلِمُ: يتحمل ذلك ويتكلفه، نائله: النائل الإحسان، عفوًا: العفو ما كان سهلاً من غير مظل.
 الشاهد: قوله: "فيظلم" روى بترك الإدغام، وبالإدغام على الوجهين بالطاء والظاء،
 وروى بنظلم.

ورد في شرح شعره: ١١٩، والكتاب ٤٢١/٢، والأمثال لابن سلام: ١٦٥، وابن
 السيرافي ٤٠٣/٢، والخصائص ١٤١/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢١٩، والمنصف
 ٣٢٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٨٣/٣، ٢٨٩، واللسان (ظلم)، وشرح الألفية
 للمراذبي ٨٢/٦، وأوضح المسالك ٣٤٠/٣، وشرح الألفية للأشموني ٣٣١/٤، وربط
 الشوارد في حل الشواهد: ٦٦، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٣.

(٦) في ر، وظ: (مترد).

(٧) في ر، وظ: (مترد بنقطتين).

الثاني إلى الأول، قال: مُثَرِدٌ ^(١) بثلاث نقط ^(٢)، وهكذا أثَّار وأثَّار في افتعل من الثَّأر.

قال صاحب الكتاب:

وفي مُفْتَعِلٍ مِنَ الصَّبْرِ مُضْطَبِرٍ، ولا يجوز أن تدغم الصاد في الطاء كما أدغمت الطاء والظاء فيها حيث قلت: مُطْلَبٌ ومُظْلَمٌ ^(٣) ولكن مُصْبِرٍ، وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿أَنْ يَصْلِحَا﴾ ^(٤) إنما هو يَفْتَعِلَانِ من الصلح ^(٥) ^(٦).

قال المفسر:

اعلم أنك تقول في مُفْتَعِلٍ مِنَ الصَّبْرِ: مُضْطَبِرٍ، فتقلب التاء طاء؛ لأن الصاد مطبقة، وهي تنافي التاء كما نافتها الطاء والظاء، ولكنك لا تدغم الصاد في الطاء فتقول: مُطْبِرٍ كما أدغمت الطاء في مُضْطَلَمٍ حيث قلت: مُطْلَمٌ بالطاء، لما مضى من (أن) ^(٧) الصاد وأختيها لا تدغم في غيرها، لما فيها من الصوت الزائد ^(٨)، وجاز الإدغام في مُظْطَلَمٍ؛ لأن الطاء والظاء متساويان في الصوت،

(١) انظر الكتاب ٤٢١/٢.

(٢) في ر، وظ: (نقطات).

(٣) في التكملة شاذلي: (مظلم).

(٤) النساء (١٢٨)، وهي قراءة عاصم الجحدري، شواذ ابن خالويه: ٣٦، والمختسب ٢٠١/١.

(٥) انظر المنصف ٣٢٤/٢، ٣٢٧.

(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٩، ٢٨٠، والتكملة مرجان: ٦٢١، ٦٢٢.

(٧) (أن) ليست في: (أ، ود).

(٨) انظر ص: ١٦٨٣.

وليس في واحد منهما الصغير الذي في الصاد، وأما مُطْلَب فالحر فان فيه مثلان
 إذ الأصل مُطْتَلَب فالفاء طاء، وتاء الافتعال تقلب طاء، فيجتمع طاءان نحو:
 مُطْطَلَب^(١)، فلا يكون إلا الإدغام لتوالي المثليين في كلمة سَيْمَا والأول ساكن،
 فإن أردت الإدغام في مُصْطَبِر، فاقلب الطاء صادًا كما قلبت في مُظْطَلَم^(٢)
 الطاء ظاء إتباعا للزائد الذي هو الثاني الأول الذي هو الأصل، فتقول: مُصْبِر،
 وتدغم الصاد في مثلها وقراءة من قرأ ﴿يَصْلِحًا﴾ بهذه المنزلة إذ الأصل يَصْطَلِحًا
 يَفْتَعِلًا من الصُّلْح، ثم قلب الطاء صادًا وأدغم الصاد في الصاد، وتقول على هذا
 القياس في اصْطَفَى: اصْفَى وفي اصْطَلَى اصْلَى.

قال صاحب الكتاب:

وتقول^(٣) في مُفْتَعِل من السَّمْع: مُسْتَمِع، ولا تدغم السين في التاء كما
 لم تدغم الصاد في الطاء والطاء، فإن أدغمت قلت: مُسْمِع، ومن قال: مُتَرِد لم
 يقل: مُتَمِع لذهاب الصَّغِير من السين^(٤) إن أدغمت^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن السين أخت الصاد في الصغير / فلا يجوز أن تدغمها في التاء، ٣٢٨/ب
 فتقول في مُسْتَمِع: مُتَمِع كما لم يجوز أن تدغم الصاد في الطاء، فتقول: مُطْبِر؛

(١) في أ: (مضطلب) وفي ر: (مضطلب).

(٢) في أ، ور: (مضطلم).

(٣) في التكملة شاذلي: (وتقول في مستمع: مسمع ولا تدغم).

(٤) في أ: (النون).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٨٠، والتكملة مرجان: ٦٢٢.

لأن التاء لا صفيـر فيها (كما)^(١) لم يكن في الطاء، فالإدغام ينقص الحرف، ويـجـحـف به، ولكن لك أن تقلب الثاني إلى الأول، فتقول: مُسَمِع بقلب تاء افتعل سينا كما قلبت طاء اصْطَبِر المنقلب عن تاء افتعل صَادًا، وقوله: "ومن قال: مُتَرَد لم يقل: مُتَمِع" يعني من قلب الفاء إلى لفظ تاء الافتعال في ائْتَرَد^(٢)، فقال: مُتَرَد، لم يقلب هاهنا لما مضى من أن السين فيه صفيـر^(٣)، فإدغامه في التاء يسلبه صفيـره ويخل به.

قال صاحب الكتاب:

وَمُفْتَعِل من الزَّيْنِ مُزْدَان، تبدل من التاء الدال؛ لتوافق الزاي في الجهر كما أبدلت منها بعد الطاء والظاء والضاد الطاء؛ لتوافقهن في الإطباق، فإن أدغمت قلت: مُزَّان، كما قلت: مُسَمِع ومُصَبِّر^(٤) ^(٥).

قال المفسر:

اعلم أن الزَّاي حرف مجهور، والتاء مهموسة، فاللفظ بهما يثقل باختلافهما، فقلِبَ التاء إلى حرف يقاربها في المخرج، ويشاكل الزاي في الجهر، وهو الدال فيقال: مُزْدَان في مُفْتَعِل من الزَّيْنِ الأصل مُزَّتَان كمُبَّتَاع، وقلبها دالاً هنا نظير قلبها طاءً مع الحروف الأربعة الطاء والظاء والضاد، وذلك أن هذه الأربعة مطبقة، والتاء عارية من الإطباق، فقلبت إلى الطاء؛

(١) (كما) ليست في: (أ، ود).

(٢) في ر: (اثر).

(٣) انظر ص: ١٦٨٣.

(٤) انظر الكتاب ٤٢١/٢، والمنصف: ٣٢٧.

(٥) التكملة شاذلي: ٢٨٠، والتكملة مرجان: ٦٢٢.

لتوافق هذه الحروف، وإن أدغمت قلت: مُزَّان، فقلبت الدال إلى لفظ الزَّاي كما قلبت الطاء في مُظْطَلِم إلى لفظ الظاء على قول من قال: مُظْلَم، وإلى الصاد في مُصْبَر على قول، ولم يجوز أن تدغم الزاي في الدال، فتقول: مُدَّان كما لم يجوز مُطْبِرَ ومُتَمِّع بإدغام الصاد والسين؛ لأن الزاي أختهما في الصغير، فهي تمتنع من الإدغام؛ لئلا يلحقها الإجحاف كما امتنعت أختها، ثم إن السين والزَّاي والصاد وإن كُنَّ أخوات، فإن السين تخالفهما في أنها لا تقتضي (في) ^(١) تاء الافتعال قلباً، وذلك لأجل أن العلة في قلب التاء مخالفتها ^(٢) للطاء والظاء والصاد والضاد بالتَّعَرِّي من الإطباق والزاي بالهمس، وأما السين فالتاء موافقة لها؛ لأن كل واحدة ^(٣) منهما مهموسة عارية من الإطباق، فلا يقع التنافر في الصوت كما يقع في مُزَّتَان ومُصْتَبِر ومُظْطَلِم ومُطْتَلَب. واعلم أنهم قد شبهوا تاء الضمير بتاء افتعل، فقلبوها لتشاكل ما قبلها، فقالوا في خَبَطْتُ: خَبَطْتُ بطاءين ^(٤) قلبوا التاء طاءً لتشاكل الطاء التي هي ^(٥) لام كما قلبوا في اِطْتَلَب ^(٦) لتشاكل الطاء /الذي هو فاء.

أ/٣٢٩

قال صاحب الكتاب: وسمعناهم ينشدون هذا البيت ^(٧) :

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فحَقَّ لِشَأْسٍ مِّنْ نَّدَاكَ ذُنُوبٌ ^(٨)

(١) (في) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (مخالفتها).

(٣) في أ: (واحد).

(٤) في أ: (بتاءين).

(٥) في ر، وظ: (الذي هو).

(٦) في ر: (اصتلب) وفي ظ: (اططلب) وفي د: (اطلب).

(٧) تقدم وروده ص: ١٣٣٢.

(٨) في ر، وظ: (ضميراً للفاعل).

ووجه المشابهة أن التاء وإن كان ضمير ^(١) الفاعل لحق الفعل، ولم
 يكن من نفس البناء، فإنه قد اتصل بالفعل الاتصال الشديد، وأسكن له لام
 الفعل؛ لأنه معه في حكم كلمة واحدة، وإذا كان كذلك كان كتاء افتعل في
 كونه حرفاً من الكلمة إلا أن القلب في افتَعَلَ ألزم وأكثر من حيث إن التاء في
 فعَلَتْ، وإن كان في حكم الجزء من الفعل، فإنه ضمير لا يلزم إذ لو أضمرت في
 الفعل غائباً، وأسندته إلى ظاهر زال عنه التاء، فقلت: خَبَطَ أو خَبَطًا أو خَبَطُوا
 أو خَبَطَ زَيْدٌ، وأما تاء افتعل، فلم يأت على أنه يسقط منه، ولكنه زيادة صيغ
 عليها المثال كألف فاعَل وتاء تَفَعَّل، وما أشبه ذلك، فالأكثر في خَبَطَتْ إذا كره
 اجتماع الطاء مع التاء أن تدغم الطاء في التاء، فيقال: خَبَتْ، وأما فَحَصَتْ فلا
 يجوز فيه الإدغام؛ لأن الصاد لا تدغم في مقاربتها، وكذا الضاد نحو: نَهَضَتْ
 ونحو: خَبَطَ، فُرِدَ في فُرِزَتْ قلب التاء دالاً تشبيهاً بازْدَان في ازْتَان، وحكي عُدُّه
 في عُدَّتْه قلب التاء دالاً، ثم أدغم الدال في الدال، وأكثر إدغام الدال في التاء
 نحو: عُدَّتْه، وقالوا: اسْتَطْعَمَ واستَضَعَفَ واستَصْرَخَ، فالتقى التاء مع حروف
 الإطباق، ولم تقلب طاءً كما قلبت في افتَعَلَ، وذلك لأجل أن قلبها طاءً يُؤدِّي
 إلى التزام ما لأجله قلب تاء الافتعال من حيث إن السين حرف مهموس عارٍ
 من الإطباق كالتاء، فلو قلبت تاء استَفَعَلَ (طاءً) ^(٢) فقلت: اسْطَطْعَمَ في اسْتَطْعَمَ
 واسْطَصْرَخَ في اسْتَصْرَخَ كان بمنزلة اِطْتَلَبَ واصْتَبَرَّ واطْتَلَمَ في الجمع بين حرفين
 مهموس ومطبق، إذ لا فرق بين الموضعين سوى أن المهموس في اِطْتَلَبَ متحرك
 واقع بعد المطبق، وهاهنا ساكن واقع قبل المطبق، وهذا الفرق لا ينقص من

(١) (طاء) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ: (الاستضا).

الاستكراه إن لم يزد فيه، فإذا قد لزم ترك القلب هنا من حيث لزم الإتيان به ثم فاعرفه، ولم يجز إدغام تاء استتفعّل في الطاء وأخواتها، وإن كانت التاء تدغم في الحروف المطبقة كلها لكونها أختاً للطاء لأجل أن من شرط الإدغام أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، والأمر هنا بالعكس، ولو أسكنت التاء للإدغام لزمك تحريك فاء الفعل بعده ليتمكن الإدغام فيه، وتحريك سين استتفعّل /اللتقاء ب/ الساكنين وتحريك السين يوجب سقوط الهمزة فيصير استتفعّم إلى قولك: سَطَّعَم، وذلك إبطال للمثال وتغيير شنيع.

قال صاحب الكتاب: ولم يجز في استضاء واستطار الإدغام وإن كان الحرفان متحركين ^(١) لما يلزم من تحريك السين التي لم ترها تحركت في موضع، ثم إن الحرف الواقع بعد التاء في تقدير السكون ^(٢)، إذ الأصل استَضُؤاً واستَطِير، فحرك لعله أدركته قال: وكانوا خُلُقَاءً أن (لو) ^(٣) لم يكن إلا هذا ألا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من ذلك، فقد اجتمع فيه الأمران قال: وليس كذلك اقتتلوا واختصموا؛ لأن الحرفين موضوعان على الحركة، وليس لهما في السكون أصل كما لم يكن للدالين في مُمَدَّ ^(٤).

وأما تحريك الساكن قبل المدغم كالخاء في اختصموا، فليس بمنزلة تحريك السين في استتفعّل؛ لأنه حرف أصل إن كان قد وقع ساكناً في هذا المثال، فإنه يتحرك في كثير من الأمثلة نحو: خَصَمَ وخَاصَمَ، وغير ذلك مما يقع فيه متحركاً ويلحقه هذا التحريك ^(٥) أيضاً في غير موضع، ألا ترى أن ^(٦) مُمَدَّ

(١) في أ: (متحركان).

(٢) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٣) (لو) ليست في: (أ).

(٤) الكتاب ٤٣٤/٢، ٤٢٥.

(٥) في ر: (التحريك للإدغام)، وفي ظ: (الإدغام).

(٦) في ر، وظ: (إلى).

وَأَمَدَّ وَاسْتَعَدَّ وَمُسْتَعِدَّ قَدْ حُرِّكَ فِي جَمِيعِهَا فَاءُ الْفِعْلِ لِلإِدْغَامِ، وَقَالُوا فِي أَمَدُّ: مُدَّ، فَهَذَا مِثْلُ قَتَلَ فِي أَقْتَتَلَ بَعِيْنُهُ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ نَقَلْتَ مِنْ عَيْنِ أَمَدُّ إِلَى الْفَاءِ وَأَسْقَطْتَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي أَقْتَتَلَ سُوءًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَيْنُ اسْتَفْعَلَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرْفٍ أَصْلٌ فَيَكُونُ لَهُ مَوْضِعٌ يَتَحَرَّكُ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ زَائِدٌ دَخَلَ الْمِثَالَ سَاكِنًا، فَلَا وَجْهَ لِلتَّحْرِيكِ فِيهِ، وَهَكَذَا كُلُّ حَرْفٍ كَانَ تَقْلِبٌ مَعَهُ تَاءٌ افْتَعَلَ دَالًا، وَتَدْغَمُ فِيهِ فَإِنَّهُ مَعَ تَاءٍ اسْتَفْعَلَ يَسْلَمُ، وَلَا يَكُونُ فِيهِمَا إِدْغَامٌ وَلَا قَلْبٌ، فَتَقُولُ: اسْتَدْرَكَ وَاسْتَزَيَّنَّ وَاسْتَذَكَّرَ، فَلَا تَقْلِبُهُ دَالًا قَلْبُهَا فِي أَدْرَكَ وَادَّكَرَ وَازْدَانَ، كَمَا لَمْ تَقْلِبْهَا طَاءً فِي اسْتَطْعَمَ وَاسْتَصْعَبَ قِيَاسًا عَلَى اطَّلَبَ وَاظْطَلَمَ فَاعْرِفْهُ.

قال صاحب الكتاب:

ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز مَعَهُنَّ إِلَّا الإِدْغَامُ لَكثْرَةِ لَامِ الْمَعْرِفَةِ فِي الْكَلَامِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ أَحَدُ عَشَرَ حَرْفًا مِنْهَا مِنْ حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ ^(١)، وَحَرْفَانِ يَخَالِطَانِ طَرَفَ اللِّسَانِ، وَالْأَحَدُ عَشَرَ حَرْفًا النُّونَ وَالرَّاءَ وَالذَّالَ وَالسَّاءَ وَالصَّادَ وَالطَّاءَ وَالزَّايَ وَالسَّيْنَ وَالظَّاءَ وَالشَّاءَ وَالذَّالَ. وَاللَّذَانِ خَالِطَاهُمَا الضَّادُ وَالشَّيْنُ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّادَ وَالشَّيْنَ اسْتَطَالَتَا حَتَّى اتَّصَلَتَا بِمَخَارِجِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ^(٢).

قال المفسر:

اعلم أن لام / المعرفة يلزمها الإِدْغَامُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ لِأَمْرَيْنِ: ١/٣٣٠
أحدهما: أن هذه الحروف مقاربة لها، فالأحد عشر التي ذكرها مشاركة

(١) فِي التَّكْمَلَةِ شَاذِلِي: (اللِّسَانُ سَعَةُ أَحْرَفٍ).

(٢) التَّكْمَلَةُ شَاذِلِي: ٢٨٠، وَالتَّكْمَلَةُ مَرْجَان: ٦٢٢، ٦٢٣.

في طرف اللسان، وإن كان بعضها في ذلك أقل حظاً من بعض، والضاد والشين وإن لم يكونا من طرف اللسان فإنهما باستطالتهما قد دنتا من المثلثات ^(١)، فلذلك أدغم الطاء وأختاها ^(٢) والظاء ^(٣) وأختاها ^(٤) فيهما.

والثاني: أن لام المعرفة كثر في الكلام، ودام دورانها على الألسنة لدخوله على الأسماء كلها إلا في الأعلام نحو: زَيْدٍ وَعَمْرٍو، والأسماء غير المتكنة، وذلك قليل محصور، فلما اجتمع فيه الأمران المقاربة لهذه الحروف، والكثرة ألزم الإدغام كما أن المضارع من رَأَيْتَ نحو: تَرَى ^(٥) لما انضم فيه إلى ما أجاز التخفيف في نحو: مَنْ ^(٦) بُوكَ كثرته ألزم التخفيف هذا قول صاحب الكتاب ^(٧)، وأيد ذلك أن اللام مبنية على السكون فهي إذا مُتَهَيَّئَةٌ للإدغام، ثم إن القصد في وضعها على السكون أن يشتد اتصالها بالاسم، ويكون امتزاجها به على حسب امتزاج معناها بمعنى الاسم، ولكونها جزءاً من الاسم تخطاها العامل نحو: بالرَّجُلِ، فلم يعد اللام فصلاً بين الجار والمجرور؛ لأن منزلتها منه كمنزلة الراء حيث قلت: برجل، فإذا كان هذه حالها كان الإدغام خليقاً بأن يلزمها لتمكن دخولها في الاسم واتحادها به فاعرفه.

(١) انظر ص: ١٦٨٤ .

(٢) هما التاء والذال.

(٣) والظاء وأختاها ليست في: (ر، وظ).

(٤) هما التاء والذال.

(٥) قال سيبويه ٤١٦/٢: (لم يجر في يَرَى إذ كثر في الكلام وكانت الهمزة تستقل إلا الحذف) فأصله "يَرَأَى".

(٦) في ر، وظ: (من أبوك)

(٧) الكتاب ٤١٦/٢.

وأما اللام الواقعة في أواخر الكلم ^(١) كَلَامٍ هَلْ وَبَلْ، فإدغامها في هذه الحروف جائز، وليس بواجب؛ لأن العلة الداعية إلى الإيجاب مفقودة في غير لام المعرفة وهي الكثرة، ثم إن حال الإدغام تختلف في الحسن والقبح، فهو في بعضها أحسن منه في بعض، فالراء أولى الحروف بإدغام اللام فيها نحو: هَلْ رَأَيْتَ؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأكدها شبهها بها، فالإدغام أحسن من البيان نحو: هَلْ رَأَيْتَ وَقُلْ رَبِّ، والبيان جائز نحو: قُلْ رَبِّ، ولكنه يثقل لفرط القرب بين الحرفين حتى إنهما قد ضارعا المثلين، وإنما لم يجز إدغام الراء في اللام للتكرير لا لعدم المقاربة، وإدغام اللام في الطاء والتاء والذال والسين والزاي، جائز لكن ليس كقوته مع الراء؛ لأن هذه الحروف قد تراخت عن مخرجها وإدغامها مع الطاء والتاء والذال أضعف؛ لأن هذه المثلثة أشد تراخيا عنها من الأولى، وحكى صاحب الكتاب عن أبي عمرو قراءته ﴿هَثُوبَ الْكُفَّارِ﴾ في (هَلْ تُوبَ) ^(٢) / وإذا ثبت في التاء كان أختاها بمنزلتها، والتاء نحو: هَلْ تَرَى، وأنشد: ٣٣٠/ب

فَذَرَدَا وَلَكِنْ هُتَعِينُ مُتَيْمًا عَلَى ضَوْءِ بَرَقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبٍ ^(٣)

(١) في ر، ظ: (الكلام).

(٢) الكتاب ٤١٧/٢، وانظر ص: ١٦٦٨ .

(٣) بيت من البحر الطويل قائله مزاحم العقيلي:

متيم: اسم مفعول تيمه الحب إذا ذلله وجعله سهلا منقادا.

ناصر: الناصب المتعب، وهو غير جار على فعل إنما هو على معنى النسب كلابن وتامر. الشاهد: قوله: "هتعين" يريد هل تعين، فأدغم لام هل في التاء من تعين؛ لأنهما متقاربتان في المخرج، وهما من حروف طرف اللسان.

ورد في الكتاب ٤١٧/٢، واللامات ١٥٥، وابن السيرافي ٤٤٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٤٢، والأعلم ٤١٧/٢، والمفصل ٣٩٩، وشرح المفصل ١٤٢/١٠.

يريد هل تُعين، وأنشد في إدغامهما في الشين:
تَقُولُ إِذَا أَهْلَكَتَ مَالًا لِلذَّةِ فُكَيْهَةٌ هَشْيٌ بِكَفَيْكَ لَاتِقُ^(١)
يريد هل شيء، وإذا ثبت الإدغام في الشين ثبت في الضاد، فقد مضت
من الثلاثة عشر اثنا عشر وبقي النون.

قال صاحب الكتاب: وإدغامها في النون أقبح من^(٢) إدغامها في جميع
هذه الحروف؛ لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم
يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شَرِكَتْهَا في إدغام النون،
وصارت "هل" تُرَى كأَحَدِهَا في ذلك^(٣). يعني أن اللام لما كانت أخت الياء
والواو والراء والميم في أن النون تدغم فيها، وكانت واحدة من هذه الحروف لا
تدغم في النون أحبوا أن تكون اللام مساعدة لأخواتها في الامتناع من إدغامها
في النون كما ساعدتها في إدغام النون (فيها)^(٤).

-
- (١) بيت من البحر الطويل قائله طريف بن تميم العنبري شاعر جاهلي من فرسان بني تميم.
فكِيهَةٌ: اسم زوجته، لَاتِقٌ: أي محبتس وياق.
الشاهد: قوله: "هَشْيٌ" أدغم لام هل في الشين.
ورد في الكتاب ٤١٧/٢، والأصول ٤٢١/٣، واللامات ١٥٥، وشرح السيرافي ٦٧٩/٦،
وابن السيرافي ٤١٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٤٨، والتبصرة والتذكرة ٩٥٨،
والمختص ٢١/٦، والمفصل ٤٠٠، وشرح المفصل ١٤١/١٠، ١٤٢، والمقرب ١٤/٢،
والممتع ٦٩٤، واللسان والتاج (ليق، هلك).
(٢) (من) ليست في (ر، وظ).
(٣) قال سيويه ٤١٧/٢: (والنون إدغامها فيها أقبح من جميع هذه الحروف؛ لأنها تدغم في
اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه
الحروف التي شاركتها في إدغام النون وصارت كأَحَدِهَا في ذلك).
(٤) (فيها) كتبت في: (أ) ثم شطب عليها كما كتب بعدها (فاعرفه) وشطبته وهي موجودة
في: (ر، وظ).



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية

- ٧٨ -

المقتصد في شرح التكملة

لعبد القاهر الجرجاني

تحقيق

د. أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش

الجزء الثالث

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ —

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن

المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني / عبد القاهر بن

عبد الرحمن الجرجاني ؛ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

الرياض ، ١٤٢٨هـ —

٣٤٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم .

٣ مج. — (سلسلة الرسائل الجامعية ؛ ٧٨)

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٧٥١-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ٣)

١- اللغة العربية — النحو — الدويش. أحمد بن عبد الله (محقق)

ب . العنوان ج. السلسلة

١٤٢٨ / ٤٧٨٠

ديوي ٤١٥،١

رقم الإيداع: ١٤٢٨ / ٤٧٨٠

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٧٥١-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج ٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث
- فهرس الأقوال والأمثال
- فهرس الأشعار
- فهرس الأعلام
- فهرس الجماعات
- فهرس الأماكن
- فهرس اللغة والأبنية
- فهرس المصادر التي رجع إليها المؤلف
- فهرس أهم مصادر ومراجع البحث
- فهرس الدراسة
- فهرس الكتاب

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١	١١٤٧
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	١٣٠٣
البقرة		
﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٦	٦٤٧ ، ٣٥٢
﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ﴾	٤١	٥٩٤ ، ٥٩٣
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾	٦٧	٢٣٤ ، ٢١٠ ١٥٩٥
﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾	٧١	٣٢٤
﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾	٧٢	١٦١٦
﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾	٧٤	٢٣١
﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	٥٩٥ ، ٥٩٢ ٥٩٦
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾	٩٦	٥٩٣
﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	١٠٣	١٤١٩
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾	١٢٦	٣٣٨
﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾	١٤٨	١٣٥٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَالَهُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	١٦٣	٤٧٩ ، ٤٨٣
﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾	١٦٤	٦٩٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٢
﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ﴾	١٧٧	٩٨٠
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾	٢٠٧	٥٢٦
﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	٢١٦	٢٣١
﴿وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	٢٣٧	٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ١٣٦٤
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ﴾	٢٥٧	٨٠٥ ، ٨٠٩
﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقِ اللَّهَ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٧٥	٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٦٨٠ ، ٦٨١
﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾	٢٨٣	٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ١٣٧٢
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	٢٨٦	١١٠٧ ، ١٥٥٠
آل عمران		
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	٢	٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
﴿وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾	٧	٥٨٩
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	٣١	١٦٦٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾	٨٦	٦٨١ ، ٥٧٢
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾	١٥٩	٢٥١
﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٧١	١١١٢
النساء		
﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾	٨	٥٦١، ٥٦٠
﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	٣٤	٧٦٦
﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾	٦٠	٨٠٥ ، ٨٠٤ ٨٠٩
﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	٩٢	٩٦٦ ، ٩٥٧
﴿وَدِّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾	١٠٢	٨٠٣
﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾	١١٧	٨٢١
﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾	١٢٨	٧٠٥
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾	١٢٨	١٦٨٨ ، ١٦٨٧
﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾	١٧٦	٧٠٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
المائدة		
﴿وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا فَاطَّهَّرُوا﴾	٦	٩٤٤ ، ٩٤٩
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	٣٨	٩٢٨ ، ٩٣٠
﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	٧٣	٥٠٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	١٠٥	١١٢٩
الأنعام		
﴿وَهُوَ الْغَايُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾	٦١	١٢٥٤
﴿يَدْعُوهُ إِلَى الْهُدَى اثْنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾	٧١	٣٢٢ ، ٣٢٧
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَارَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾	١٢٣	٥٨٧ ، ٩١١
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾	١٦٠	٥١٢ ، ٥١٣
﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٦١	٤٥٢
﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٦٢	٣٠٣ ، ٣٩٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
الأعراف		
﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾	١٠	١٤٣٢ ، ١٤٣٤
﴿ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا ﴾	٢٠	١٣٦٤
﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُنَّ لِأَخْرَأَهُنَّ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ ﴾	٣٩	٥٩٣ ، ٥٩٤
﴿ وَادْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ ﴾	٦٩	٩٥٦
﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَائِمِينَ ﴾	٧٨	٧٥٦
﴿ تِلْكَ الْقُرَى نَقِصُ عَلَيْكَ مِنْ أَثْبَاتِهَا وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ﴾	١٠١	٢٩٨ ، ٣٠٤
﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾	١٣٨	١٤٧٧
﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾	١٤٦	٨٠٣
﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾	١٦٠	٤٨٧ ، ٤٩٠
﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾	١٨٠	٥٩٥
الأنفال		
﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ ﴾	٩	١٦١٦
﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾	٢٤	٧٠٥
﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾	٣٥	٦٨٠
﴿ إِذْ أَنتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾	٤٢	٥٩٢ ، ٥٩٥
﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْتِنَا وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيْتِنَا ﴾	٤٢	١٥٧٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
التوبة		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ﴾	٣٨	١٦١٩
﴿إِلَّا تَتَصَرَّوْهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾	٤٠	٥٠٢
﴿وَسَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾	٤٢	٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨
﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾	٤٩	٣٢٢ ، ٣٢٧
يونس		
﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠	١٨١
﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾	١٤	٩٥٦
﴿قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾	٢١	١٢٥٠
﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾	٢٢	٦٨٥ ، ٨١٣
﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾	٢٤	١٦١٦
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾	٥٧	٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٦٨٠
﴿قُلِ اللَّهُ أَعَزُّ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾	٥٩	٢٢٥
هود		
﴿وَلَمَّا أَذَقْنَاهُ نِعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسَتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ﴾	١٠	٦٤٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ ﴿		
﴿ أَلَزِمُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾	٢٨	٣٠٧
﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾	٦٧	٥٥٥ ، ٦٨٠ ، ٧٥٦
﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾	٧٢	٣٥٢ ، ٣٤٥
يوسف		
﴿ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ ﴾	١٠	٥١٢ ، ٥١٣
﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾	٣٠	٥٦٥ ، ٥٧٢
﴿ وَقَالَتْ اخْرِجْ عَلَيَّهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾	٣١	٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٥١٦
﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾	٣٦	١٥٤٥
﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾	٨٢	٤١٢
﴿وَلَمَّا فَصَلَ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُون﴾	٩٤	٧٦٢
﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾	١٠٨	٨٠٣
الرعد		
﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾	٩	٢٧٠ ، ٢٧٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾	١١	٢٦٧
﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾	١٢	٧١٧ ، ٧١٣
إبراهيم		
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾	٤	٨٠٢
﴿مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَغْمَأَّهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾	١٨	٦٨٥
الحجر		
﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	٢	٦٩٠
﴿نَسَجَدُ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٣٠	٦٦٠
﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾	٤٦	٢١٩ ، ٢١٦
﴿قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾	٥٢	٩٤٦
﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾	٥٣	١٣٥٦
﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾	٧٣	٦٨٠ ، ٥٥٥
النحل		
﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تُسْرَحُونَ﴾	٦	١٢٤٦
﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِيُفَكِّرَ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ إِنَّهُمْ يَخْلَوْنَ غَيْرَ يَوْمٍ ضَلُّوا عَنْ سَبِيلِنَا وَهُمْ لَحَامِكُمْ فِي السَّعِيرِ﴾	٦٦	٧٦٦ ، ٧٦٥
﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾	٩٤	٧٥٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
الإسراء		
﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾	٤٧	٦١٢ ، ٦١٥
الكهف		
﴿وَتَحْسِبُهُمْ أُنْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقِلْتُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾	١٨	٩٤٥
﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	٥٠٢
﴿يُحَلِّتُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾	٣١	٩٢٤
﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾	٣٨	٣٠١ ، ٢٩٤
﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾	٧٧	١٠٩٦
﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾	١٠٣	٥٨٧
مريم		
﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾	٧	٣٤٤
﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾	٢٦	٥١٦
طه		
﴿وَإِنْ تَجَهَّرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	٧	٥١٩ ، ٥٩٤
﴿فَقُلْ لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	٤٤	٢٠٣
﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾	٦٨	٦٣١
﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ﴾	٧٥	٥٨٦ ، ٩١٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴿١﴾		
﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلْ وَلَا يَشْقَى﴾	١٢٣	٣٩١
﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا﴾	١٣٢	١٣٧١
الأنبياء		
﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوْكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾	٤٢	٦٣٣
﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾	٧٢	١٤٣٦
﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾	٨١	٧٦٤ ، ٦٨٥
﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾	٩٤	١٠٦٣
﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	١٠٨	٤٧٧
الحج		
﴿يَوْمَ تَرَوْهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾	٢	٦٨٥ ، ٦٨٨ ، ٦٩٤
﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾	٢٩	٢٣١ ، ٢٣٤
﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾	٤٥	٧٢٦
﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾	٦٥	١٦١٥ ، ١٦٢٢ ، ١٦٥٣
﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾	٧٥	١٢٤٨ ، ١٢٥٠
المؤمنون		
﴿فَمَنِ اتَّبَعَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾	٧	٣٧٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾	٢٠	٦٢٩
﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجَرُونَ﴾	٦٧	٦٤٥
﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّسْفِيفِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾	٢١	٧٦٦
﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾	٩٧	١٦٦٦
النور		
﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	٤	٩٦٣
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾	١٥	١١٨٢
﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾	٣١	١٦٢٣
﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾	٣٣	٥٣٣
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا﴾	٤٣	٧١٧، ٧١٣
﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾	٤٣	١٦٥٤
﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾	٥٢	٢٠٩، ٢٠٥
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾	٥٤	٢٩٧
الفرقان		
﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُوكَ إِلَّا هُزُوءًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	٤١	٤٠٩
﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾	٧٤	٩٦٢، ٩٥٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
الشعراء		
﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾	٤٥	٢٩٧
﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾	١٠٥	٧٦٦
﴿قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾	١١١	٥٨٧
﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾	١٦٨	٣٧٤
النمل		
﴿وَقَالَ رَبُّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾	١٩	١٠٨٦
﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾	٢٥	٣٢٣
﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾	٢٢	٥٣٧
﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾	٤٨	٥١٤
﴿بَلْ إِدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾	٦٦	٣٧٤
﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوَّهٍ دَاخِرِينَ﴾	٨٧	٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٨٧٣
القصص		
﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾	٢٣	٩٠٥ ، ١١٤٤ ، ١٦٤١
﴿فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ﴾	٨١	٢٩٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
الروم		
﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾	١٠	٥٩٥
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾	٢٢	٨٠٢
لقمان		
﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفْئَسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	٢٨	٤٧٧
الأحزاب		
﴿وَبَلَغْتَ الْقُلُوبَ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	١٠	٢٥٧
﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾	٦٧	٢٧٥
سبا		
﴿وَمَرَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمْرِقٍ﴾	١٩	١١٣٨
﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ﴾	٣٧	٨٤٥ ، ٨٥٠
فاطر		
﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾	٤٥	٥٦١
يس		
﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾	٣٨	٧٦٣
﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْحُونِ﴾	٤١	٨٣٨ ، ٨٤٢ ، ٦٩٧ ، ٨١٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾	٧٢	٧٢٢
﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ﴾	٨٠	٧١٣
الصفات		
﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾	١٤	١٠٩٧
﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾	٤٥	٧٥٦
﴿يَبْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾	٤٦	٧٥٦
﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَاللَّيْلِ أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾	١٣٧-١٣٨	٧٤٩ ، ٧٦٧
﴿فَتَبَدَّلَ الْوَعْدَ الْوَعْدَ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾	١٤٥	٥٣٦
﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾	١٥٦	٨٠٣
ص		
﴿أَنِّي مَسْنِي الشَّيْطَانُ بِغُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾	٤١	٢١٦ ، ٢١٧
﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾	٤٢	٢١٦ ، ٢١٧
﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾	٤٧	٣٧٢
الزمر		
﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾	٤	٤٨٣
﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾	١٧	٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨١٠
﴿بَلَى قَدْ جَاءَ نَكَ آيَاتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَاسْتَكْبَرَتْ وَكُنْتُ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾	٥٩	٥٠٧ ، ٥٠٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
غافر		
﴿وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾	٣٢	٢٧٠
فصلت		
﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾	١٢	١٦٤١
الزخرف		
﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً﴾	١٩	١٠٩١
﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ﴾	٧٧	١٢٤٨
﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾	٨٠	١٢٥٠
الأحقاف		
﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنَا﴾	٢٤	٥٠٣
محمد		
﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾	١٨	٣٤٤ ، ٣٥١ ، ٦٨١
﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْآغْلُونَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾	٣٥	٣٧٢ ، ٦٣١ ، ٩١١
الحجرات		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾	١١	٧٦٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾	١٤	٥٧٢
ق		
﴿تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾	٨	٦١٩
﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَهُ مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾	١١	٩٦٠
﴿مَتَاعٌ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ﴾	٢٥	٢٢٢ ، ٢١٨
﴿الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾	٢٦	٢١٨
النجم		
﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾	١٨	١٤٤٧
﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾	١٩	١٤٧٧
﴿تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾	٢٢	١٥٥٤ ، ٦١٩ ١٥٥٥
﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ﴾	٥٠	٣٣٢ ، ٣٢٤
القمر		
﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾	٧	٧١٧ ، ٧١٣
﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَىٰ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾	١٢	١٠٧٦
﴿كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ مُّنْقَعِرٍ﴾	٢٠	٧١٧ ، ٧١٣
الرحمن		
﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾	٤٨	٤٢٠
الحديد		
﴿لَقَلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ﴾	٢٩	٢٥١

الآية	رقم الآية	الصفحة
المجادلة		
﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾	٧	٦١٢ ، ٥٠٢
الحشر		
﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	٩	٥٥٥
المتحنة		
﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	٤	٦٨٠
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	٦	٦٨٠
﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾	١٢	٥٧٢
المنافقون		
﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾	٦	٢٥٧ ، ٢٥٦
الطلاق		
﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾	١٢	٣٣١
التحريم		
﴿إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٤	٩٢٨ ، ٧٧٠
﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غُلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾	٦	١٢٤٨
﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ عَلَيْهَا الْقَاتِنَتَيْنِ﴾	١٢	٧٦٧
الحاقة		
﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَحْلِ خَاوِيَةٍ﴾	٧	٧١٧ ، ٧١٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾	١٩	٢٣٦ ، ٣١٩ ، ١٢٧٣
﴿إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةً﴾	٢٠	١٢٧٣ ، ٣١٩
﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾	٢١	٦٨٩
﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾	٣٠	٢٩٧
المعارج		
﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾	١٠	٩٥٧ ، ٩٦٦
﴿يَبْصُرُونَهُمْ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بَنِيهِ﴾	١١	٩٥٧
نوح		
﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾	٢٨	٢٩٥
المزمل		
﴿نُصِفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾	٣	٢١٧ ، ٢٢٠
﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾	١٧	٦٩٠
﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾	١٨	٦٨٦ ، ٦٩٠ ، ٦٩١
المدثر		
﴿إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ﴾	٣٥	٥٨٦ ، ٩١٠
﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾	٥١	٩٧٣
القيامة		
﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾	٩	٦٨٠
﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَقَرُّ﴾	١٠	١١٢٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي﴾	٢٦	٢٦٧
﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾	٢٩	٧٤٩
﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾	٣٦	٥٣٠
﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾	٤٠	١٥٧٨ ، ١٥٧٣
الإنسان		
﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾	١٥	١١٦٣ ، ١١٥٩
﴿قَوَارِيرٍ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا﴾	١٦	١١٥٩ ، ٢٧٦
المرسلات		
﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْنَتْ﴾	١١	٩٩٨ ، ٤١٣ ١٤٩٢ ، ١١٩٢
﴿كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صُفْرًا﴾	٣٣	٧٣٧
النبأ		
﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	١	٢٨٤
النازعات		
﴿فِيمَ أَنتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾	٤٣	٢٨٤
عبس		
﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾	٢٤	٢٣١
التكوير		
﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾	٤	٩٨١
المطففين		
﴿هَلْ ثَوْبَ الْكُفَّارِ مَا كَانَوا يَفْعَلُونَ﴾	٣٦	١٦٩٥ ، ١٦٦٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
البروج		
﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾	٥	٧٥٥
الفجر		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُ﴾	٤	٢٧٥ ، ٢٧٠ ، ١٨٤
﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	١٥	٢٩٥
الشمس		
﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾	١	١١٤٩
﴿وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى﴾	٣	١١٤٩
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾	٤	١١٤٩
﴿كَذَبَتْ نَمُودُ بَطْعَوَاهَا﴾	١١	١٥٤١
﴿إِذَا ابْتِغَتْ أَشْقَاهَا﴾	١٢	٥٨٧
الليل		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾	١	٢٧١
﴿وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى﴾	٢	٢٧١
العلق		
﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾	١٥	١٣١١ ، ١٢٩٢
القارعة		
﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَةٌ﴾	١٠	٢٣٦
الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٤٨٣ ، ٤٧٩
﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	٢	٢١٦

ثانياً : الأحاديث الشريفة

م	الحديث	الصفحة
١	إذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع	٥٤٤ ، ٥٤٣
٢	تقسم يهود	٧٢٩
٣	لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة	٦٩٢
٤	ليس في الخضراوات صدقة	٩١٥
٥	ليس من البر الصيام في السفر	١٣١٩
٦	مأزورات غير مأجورات	١٢١٠

ثالثاً : الأقوال والأمثال

م	القول أو المثل	الصفحة
١	أبأنا نافلان بفلان	٥٤٣
٢	ابن عمى دنيا	١٣١٦ ، ٨٩٦ ، ١٤٧٥ ، ١٥٣٢
٣	أتاه سليمان	١١٨٨
٤	أتت الناقة على منتجها وعلى مضربها	، ١١٣٢ ، ١٢٢٦ ١٢٢٩
٥	أُتخرج إذا أخصبت البادية فقال : أنا انيه	٣١٩
٦	أتينا الأمير فكسانا حلة	٩٦٣
٧	أنجدته يوم طال	١٢٩٥
٨	أخذت بعضاً من كل	٣٦١
٩	أديم مأروط	٦١٠ ، ٦٠٨
١٠	أطال الله بقاءك	١٠٩١
١١	أطال الله عمرك	١٠٩١
١٢	أقلب وقد أصبت	١٤٤٧
١٣	أكلوني البراغيث	١٢٨٦
١٤	اللهم أعطنا سألانا	١٠٦٤
١٥	أنكحنا الفرا فسرى	٥٤٩ ، ٥٣٧

م	القول أو المثل	الصفحة
١٦	إن في ألف درهم ما مضرباً	١١٢٩
١٧	إن مما يستدل به على عقل الرجل قبل مشافهته سكون الجوارح واعتدال الحركة	٥٤١
١٨	بئس الرمية الأرنب	٩٦١
١٩	بعير ذو عثانين	٧٦٨ ، ٧٧٨ ، ١٠٤٤
٢٠	تفرقوا أيدي سباً وأيدي سباً	٥٣٧
٢١	جئتكم خفوق النجم	٦٣٤
٢٢	جبيت الخراج جباوة	١٣١٣ ، ٦٤٦ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧
٢٣	خضبته بالدم	٦٧٠
٢٤	خلاؤك أقنى لحياثك	٥٤٦
٢٥	رأيت التيمي تيم عدى	٤١٢ ، ٤٠٩
٢٦ *	رضيت من الوفاء بالفاء	٧٨٠ ، ٥٣٢ ، ٧٩٥
٢٧	رمح طويل القناة	٥٤١
٢٨	سألتك حاجة فلا ليت فيها	١١٩٢
٢٩	السمان هويت	١١٨٨
٣٠	شابت مفارقة	١٠٤٤ ، ٧٧٨
٣١	شوى ما أخطأ دين الإنسان	٥٢٧

م	القول أو المثل	الصفحة
٣٢	شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى	٥٤٩
٣٣	صرعتني بعير لي	٧٤٨
٣٤	طاب رباه	١٥٤٦
٣٥	الطمع يدق الرقبة	١٣٢٤
٣٦	عبد وخلي في يديه	٦٢٢
٣٧	عقلته بشناين	٣٦٢
٣٨	علاه المكبر	١١٣١ ، ١٣٦ ١١٣٦ ،
٣٩	عوى الكلب عوة	١٥٤٥
٤٠	فرس طوعة العنان	١٤٨٨
٤١	فلان حلو الخلا	٥٣٧
٤٢	فلان من صيابة قومه	١٤٠٦ ، ١٤٨٦
٤٣	فلان صدى مال	٥٣٩
٤٤	في نفسي حوجاء	٨٧٢
٤٥	كحلني بما تكحل به العيون الداءة	١٤٨٨ ، ١٥٣٧
٤٦	لا أمانتك بعد هذا	٣٨١
٤٧	لاتكاد ترى حية إلا مقتولة ولا نسرأ إلا مقشبا	٤٣٩
٤٨	لم يحرم من فزد له	١٦٤١ ، ٥٣١
٤٩	ما أحسن عماء هذه الناقة	٥٤٨

م	القول أو المثل	الصفحة
٥٠	ما باليت به بالة	٨٧٣
٥١	ما يعرف قطاته من لطاته	٥٢٥
٥٢	مررت برجل إن زيد وإن عمرو	٤١٢
٥٣	مررت بهم الجماء الغفير	٤٩٣
٥٤	هو مما لا يرمى به الرجوان	٣٥٦
٥٥	نورزوا بنا	١٢٦٧
٥٦	اليوم تنساه	١١٨٠ ، ١١٨٨

رابعاً : فهرس الأشعار والأرجاز

آخر البيت	القائل	البحر	الصفحة
الهمزة المضمومة			
بَوَاؤُهَا	غير معروف	الطويل	٥٤٣
إِطْفَاءُ	غير معروف	البسيط	٤٣٥
أُم نِسَاءُ	زهير	الوافر	٧٦٦
رِوَاءُ	غير معروف	الوافر	٨٧٤
أَفْيَاؤُهَا	غير معروف	الرجز	١٣٠٤
الهمزة المكسورة			
بِالْفَنَاءِ	غير معروف	الوافر	٩٦٢
الباء المفتوحة			
جَالِبَا	سعد بن ناشب	الطويل	٥٧٦
مُخَضَّبَا	الأعشى	الطويل	٧٧٠، ٧٥٠
كَبِكْبَا	الأعشى	الطويل	٧٨٢
الطَّنْبَا	مرة بن محكان	البسيط	٨٢٩
أَدْبَا	أبو المنهال	البسيط	١٣٧٨، ١٣٧٦
أَصَابَا	جرير	الوافر	١٦٠٧، ٢٧٦ ١٦٦٣
اجْتَلَابَا	جرير	الوافر	١١٣٧
الْقَصْبَا	متعدد النسبة	الرجز	٢٦٢، ٢٥٩
الباء المضمومة			
العَوَاقِبُ	غير معروف	الطويل	٦٢٣
صَالِبُ	الأخنس بن شهاب	الطويل	١١١٤

٧٨٤	الطويل	الأخنس التغلي	جانبُ
١١٦٢	الطويل	ذو الرمة	جنادبه
٥٥٤,٢٥٨	الطويل	الفرزدق	أقاربُه
٩٧٥	الطويل	ذو الرمة	جوانبُه
٩٨٣	الطويل	مختلف في نسبته	غرائبها
٧٨٣	الطويل	أبو ذؤيب	عقائبها
٩٠٩	الطويل	مغلس بن لقيط	عتائبها
٨٣٤	الطويل	ذو الرمة	وثنائيه
٦٣٨	الطويل	زيد بن كثوة	كوكبُ
٩٢٩	الطويل	شعبة بن قميز	فتنكبوا
١٢٤٠	الطويل	مختلف في نسبته	يصوبُ
١٦٩٠, ١٣٣٢	الطويل	علقمة الفحل	ذئوبُ
١٠٧٨	الطويل	طفيل الغنوي	يثوبُ
١١١٣	الطويل	كعب الغنوي	يجيبُ
٣٠٩, ٢٩٩	الطويل	مختلف في نسبته	نجيبُ
٧١٥	البسيط	ذو الرمة	منقلبُ
٧٦٠	البسيط	جرير	الديبُ
٩٦٩	البسيط	جرير	تعذيبُ
٧٩٩	البسيط	مختلف في نسبته	ملحوبُ
٧٠٨	مخلع البسيط	عبيد بن الأبرص	رقوبُ
٨٠١	الوافر	مختلف في نسبته	تؤوبُ

١٠٦٧، ١٠٦١	مجزوء الكامل	الأعشى	كذابة
١٦٦٤، ٣١٢	الرجز	زياد الأعجم	أضربة
٨١٨	السريع	غير معروف	الكليب
الباء المكسورة			
١٦٩٥	الطويل	مزاحم العقيلي	ناصب
١٦٠٧، ٣٣٧ ١٦٦٣	الطويل	النابعة	الكواكب
٥٢١	الطويل	مختلف في نسبته	الأهاضب
١٣٠٦	الطويل	كثير	لغائب
٣٥٨، ٢٢٧	الطويل	عامر الطفيل	ولا أب
١٤٥٤	الطويل	مختلف في نسبته	وطيب
٥٤٧	طويل	محسن القريعي	بطيب
١١٠٨	الطويل	البعيث الحنفي	منصبي
١١٥٨	الطويل	هدبة	سكوب
١٦٣٠، ١٦٢٦ ' ١٦٣٣، ١٦٣١	الطويل	أبو الأسود	بليب
٨٩١	الطويل	حجية السكون	مشعب
٥٨٨	البسيط	أبو نواس	من الذهب
١٥١٥	البسيط	الفرزدق	رابي
٧٦٠	البسيط	سلامة بن جندل	قرضوب
٢٨٤	الواقف	حسان	تراب (رماد ، دمان)

٧٢١	الوافر	عنزة	الحلوب
٩٧٠	الكامل	دريد بن الصمة	جرب
٨٠٠	الهزج	مختلف في نسبه	من الهضب
١٣٠٥	الرجز	غير معروف	الجنب
١٢٧٥	الرجز	قصي بن كلاب	أبي
٧٠٢	الرجز	غير معروف	الوطب
٣٣١، ٣٢٣ ٣٣٢	المنسرح	مختلف في نسبه	ملكذب
٥٧٣، ٥٧٠	المتقارب	الأعشى	أودى بها
التاء الساكنة			
٦٧٩	الرجز	أبو النجم	الغصمت
٦٧٧، ٦٤٠ ٦٧٩	الرجز	مختلف في نسبه	الحجفت
التاء المضمومة			
٤٠١	الوافر	قصي بن كلاب	شئيت
٦٣١، ٦٣٠	الوافر	مختلف في نسبه	ما أتيت
١٤١٢	الكامل	غير معروف	مطيوبة
التاء المكسورة			
٧٦٩	الكامل	سلمي بن ربيعة	فانهلت
١٣٢٨	الرجز	علباء بن أرقم	السعلات
٥٩٠، ٥٨٩	الرجز	العجاج	مُدَّت
٨٥٠	الرجز	غير معروف	زفرائها

الطلحات	عبيد الله بن قيس	الخفيف	٣٧٥
الجيم الساكنة			
بج	غير معروف	الرجز	١٣٣٣
الجيم المفتوحة			
أمسجا	العجاج	الرجز	١٣٣٤، ١٢٩٤
الجيم المكسورة			
من الحاج	فريعة بنت همام	البسيط	٨٦٧
المزرج	غير معروف	الرجز	١٢٦٥
أبو علج	غير معروف	رجز	٢٧٤، ٢٦٨ ١٣٣٣
الحاء الساكنة			
برح	الأعشى	الرمل	٩٣٧
الحاء المفتوحة			
جناحا	ابن هرمة	الوافر	٨٥٨
الحاء المضمومة			
منادح	حيان بن جبلة	الطويل	٩٥٤
أسجح	ذو الرمة	الطويل	٦١٧
سبوح	الهذلي	الطويل	٨٥٣
الصريح	مختلف في نسبته	الوافر	١١٣٤
السفيح	طرفة	السريع	٩٣٧، ٩٣٥
الحاء المكسورة			
بارح	قسام بن رواحة	الطويل	١٢٨١

٧١٧,٧١٣	البسيط	مختلف في نسبته	بالراح
٨٧١	الوافر	اليشكري	وبنان راح
١٢٠٦,٦٢٦ ١٥٤٤,١٦٠٩	الوافر	ابن هرمة	بمنتزاح
الدال الساكنة			
١٠٩٣	الرميل	غير معروف	نقذ
١١٦٢	الرميل	عمر بن أبي ربيعة	يستبد
الدال المفتوحة			
١٠٣٨	الطويل	الصمة القشيري	مُرْدَا
١٠٤٣	الطويل	الصمة القشيري	عبدا
٩٣٣	الطويل	عبد القيس البرجمي	بأسودا
١٠٦٧	الطويل	الأحوص	فَنْدَا
٧٢٠	البسيط	عبد مناف الهذلي	الشَرْدَا
٣٥٨	الكامل	غير معروف	وتضهدا (تهضما، تقهرا)
١٦٢٩	الرجز	غير معروف	العُنْدَا
الدال المضمومة			
٤٣١	الطويل	مختلف في نسبته	ولا نَقْذُ
٦٨٤,٦٨٢	الطويل	مضرس الأسدي	حدائِدُه
٦٣٥	الطويل	جرير / أسيد بن أياس	مهندُ
١٠٩٧	الطويل	حميد بن ثور	يروُدْها
٨٩٢	البسيط	ذو الرمة	السودُ
٣٧٤	الوافر	جرير	الهنودُ

١١٥٦,٣٣٤	الوافر	جرير	الوَقُودُ
٦٣٩	الكامل	أمية بن أبي الصلت	أجرْدُ
١٢٦٣	الرجز	حنظلة بن ثعلبة	عُرْدُ
الذال المكسورة			
٤١٥	الطويل	لللهذلي	نُجْدُ
٧٣٤,٧٣٢	الطويل	الفرزدق	الكرْدُ
١٢٨٠	الطويل	العديل	صلْدُ
٥٢٤	الطويل	أبو ذؤيب	القواعدِ
٤٧٣,٤٧١	الطويل	مسكين الدرامي	منضْدُ (جندل، موضع)
١٦٣١	الطويل	طرفة	من لم تزوِدِ
٦٤٢,٦٣٩	الطويل	ذو الرمة	بسوادِ
١٠٨٣	البسيط	النابعة	بالرَفْدِ
١٣٣١	البسيط	النابعة	من أحدِ
٤٨٢	البسيط	النابعة	وَحَدِ
٩٨٢	البسيط	الشماخ	الجيدِ
٩٦٥,٩٥٦	البسيط	أوس بن حجر	بموجود
٧١٨,٧١٥	البسيط	مختلف في نسبته	حية الوادي
٢٨٤	الوافر	حسان	رمادِ (تراب، دمان)
٨٨٢,٨٧٤	الوافر	نفيح بن جرموز	الأيادي
٦٢٥	الوافر	أبو ذؤيب	لجادي
١٤٧٧	الكامل	عمرو بن أحمر	يهندي

٨٠٢	الكامل	زهير	ممهّد
٢٤٩	الكامل	النابعة	وكان قد
٦٨٤,٦٨٢	المتقارب	الفرزدق	قعد
٧٧١,٧٥١	المتقارب	الأعشى	إنفادها
الراء الساكنة			
١٠٨٨	الطويل	المهلل	أثار
٨٨٥,١٨٤	الرمل	طرفة	وضر
٩٧٦,٩٧٤	الرمل	طرفة	شقر
١٥٦٧,١٣١٦	الرجز	العجاج	كسر
٢٠٧	الرجز	مختلف في نسبه	التقر
١٣٩٠	الرجز	أبو النجم	انعصر
١١٢٥	الرجز	غير معروف	بسحر
٧٨٠	الرجز	مختلف في نسبه	من الكبر
١٤٨٣	الرجز	حكم بن معية	وئمر
١٤٠٩	الرجز	منظور الأسدي	الحير
٧٦٩	المتقارب	امرؤ القيس	أخر
٧٩٤	المتقارب	أبي الضبي	الخمر
١٣٣٠	المتقارب	امرؤ القيس	بشر
٩٧٧	المتقارب	عدي	سور
الراء المفتوحة			
٧٦٣	الطويل	ذو الرمة	وكر
٥٩٦	الطويل	مخلاة الكلبي	تجبر

أظهرها	النابعة	الطويل	٧٦١
أعصرها	مختلف في نسبته	الطويل	١٥٧٨
آشيرة	نايحة همام بن مرة	الطويل	٦٨٩
استعارها	مختلف في نسبته	الوافر	٧٢٦
تعارها	عمرو بن أحمد	الوافر	١٤١٨
وتقهرها (وتضهدا تهضما)	غير معروف	الكامل	٣٥٨
أحجارا	العجاج	الرجز	٧٣٥,٧٣٢
الحجرة	الحصين الربيعي	الرجز	٩٨٥
دررا	الربيع الفزاري	المنسرح	٨٦٩
عارا	الأعشى	المقارب	٣٠٠,٢٩٤
نارا	مختلف في نسبته	المقارب	٤١٢,٤١٠
حاضرة	بلال بن جرير	المقارب	١٢٥٥
الراء المضمومة			
ولا تَزُرُ	ذو الرمة	الطويل	٥٣٤
الخطرُ	ذو الرمة	الطويل	٩٢٤
حرائرُ	سيرة الفقعي	الطويل	٥٦٦
ومعصرُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٥٠٨,٥٠٧ ٧٤٨,٥١٢
مئزرُ	بشر بن أبي خازم	الطويل	٧٠٦
أنورُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٨٢٠
تمطرُ	ذو الرمة	الطويل	٨٩٨

نورها	حاتم	الطويل	٨٢٠
عني نثيرها	الفرزدق	الطويل	١٠١٩
صباح نثيرها	ذو الرمة	الطويل	١٠٧٥
إدبارُ	الخنساء	البيسيط	٨١٠,٥٤٥
قراقيرُ	جرير الضبي	البيسيط	٧٥٩
مضاجيرُ	مختلف في نسبه	البيسيط	٩٤٣
فأنظورُ	ابن هرمة	البيسيط	١٦٠٩,١٢٠٧
النَّصُورُ	غير معروف	الوافر	٥٧٧,٥٧٤
الأخطارُ	مسلم بن الوليد	الكامل	١١١٣
البيطارُ	مختلف في نسبه	الرجز	٧٦٤
أبصارُها / نارُها	أبان بن لقيط	الرجز	٧٧٣
بَصْرُهُ/ يَقْمُرُهُ/خَسْرُهُ	غير معروف	الرجز	٣٢١
عامرُ / ناصرُ	أعرابية	السريع	٦٩٢,٥٠٩
الراء المكسورة			
على العَشْرِ	القطامي	الطويل	٤٧٤
من القطرِ	الخرنق	الطويل	٥٢٦
عاشرِ	سماعة بن أشول	الطويل	٧٧٨
الجاذِرِ	ذو الرمة	الطويل	٩١٢
المقادِرِ	ذو الرمة	الطويل	٩٢٤
المُشَهَّرِ	حريث الطائي	الطويل	١٢١٨

١٤٢٦	الطويل	أبو جندل الهذلي	مئزري
٧٣٩	البسيط	تميم بن أبي	مبتسر
١٠٥٢	البسيط	مختلف في نسبه	والسَّمُر
٦٢١	البسيط	القتال الكلابي	أحجار
١٠٨٦	البسيط	الخنساء	أطماري
٤٦٧	الوافر	غير معروف	كبير
١٠٤٩	الوافر	عمران بن حطان	بدار
٣٩٩	الكامل	مؤرج السلمي	يدار
٤٩٩,٤٩٤	الكامل	الفرزدق	الأشبار
٧٤٧	الكامل	غير معروف	المعصار
٢٧٤,٢٧٠	الكامل	زهير	لا يَفِر
١٤٨٣,١٤٤٠	الرجز	جندل الطهوي	بالعوادر
٦٠٩	الرجز	العجاج	مكور
١٣٢٥	الرجز	العجاج	تَيْقُورِي
١٤١٢	الرجز	العجاج	الغوور
٣٠١	الرجز	أبو النجم	شعري
٥٩٩,٥٩٧	السريع	الأعشى	للكائر
٦٨٥	السريع	الأعشى	الضَّامِر
الـزاي			
٦٠٧	الرجز	النجاشي الحارثي	جَمَّاز
السين المفتوحة			
٢١١,٢٠٥	الرجز	العجاج	تكردسا

العطامسا	غيلان بن حريث	رجز	١٠٢٨، ١٠٢٥
عساسا	النابعة الجعدي	المتقارب	٧٥٤
السين المضمومة			
هَمَّاسُ	مالك بن خويلد	البسيط	٤٧٨
أَتْيَاسُ	مختلف في نسبه	البسيط	٨٩٠
السين المكسورة			
من القَرَسِ	أوس بن حجر	الطويل	٩٨٧، ٩٧٩
المدانيسِ	جرير	البسيط	٧٢٩، ٧٢٦
الناسِ	غير معروف	البسيط	٧٣١
النواقيسِ	جرير	البسيط	٧٤٤
الكأسِ	عمران بن حطان	البسيط	٧٧٥، ٧٥٧
وتضريسي	جرير	البسيط	٩٢٥، ٨٠٦
ضروسِ	غير معروف	الوافر	٧٣٤، ٧٣١
الطسِ/مندس/قس	غير معروف	الرجز	٧٧٩، ٧٦٣
عنسِ	العجاج	رجز	١٠٩٥
الصاد المفتوحة			
الأحوصا	الأعشى	الطويل	٣٨٦
حفصا	غير معروف	الرجز	٢٨٩
الصاد المضمومة			
خميصُ	غير معروف	الوافر	٥٤٢
الضاد المضمومة			
المضائضُ	قيس بن جروة	الطويل	٩٦١، ٦٤٩
بيوضُها	مختلف في نسبه	الطويل	٨٦٥
الضاد المكسورة			
عن بعضِ	ركاض الديبري	الرجز	٦٢٩

الطـاء			
السياطِ	المتنخل الهذلي	الوافر	٧١٦
الناشطِ	أسامة الهذلي	المتقارب	٦٠٢
العين الساكنة			
شبعُ	منظور الأسدي	الرجز	٢٦٢
العين المفتوحة			
وأصلعا	الأسود بن يعفر	الطويل	٥٤١,٥٢٨
تقطّعا	مختلف في نسبته	الطويل	٥٦٦
ما ترفّعا	مختلف في نسبته	الطويل	٥٦٧
ومَصْرَعا	متمم بن نويرة	الطويل	٧٥٨
ساعا	القطامي	الوافر	٨٧١
جياعا	القطامي	الوافر	٥٤١,٥٢٨ ٨٣٢,٨٢٤٠
ودعةُ	مختلف في نسبته	الرمل	١٩٧
العين المضمومة			
البلاقعُ	ذو الرمة	الطويل	٤٩٩,٤٩٤
يافعُ	الكميت	الطويل	٥٧٢
واسعُ	ذو الرمة	الطويل	٦٤٠
المطامعُ	مختلف في نسبته	الطويل	١٣٢٤,٨٠٨
أرى ابن نزار/ متتابعُ	غير معروف	الطويل	٨٧٧

١٣٢٩	الطويل	غير معروف	لهنك من عبسية /متتابع
٤٩٢	الطويل	ذو الخرق الطهوي	اليُحدَّع
٧٥٩	البسيط	العباس بن مرداس	الضبعُ
٣٩٥	الوافر	نقيع بن جرموز	النقيعُ
١١٩٦,٣٤٧	الكامل	الفرزدق	المرتعُ
٣٩٢	الكامل	أبو ذؤيب	مصرعُ
٨٩٢,٦٢٠ ٩٤٧	الكامل	عبد الله بن الحجاج	وَقَّعُ
٦٥٥	الكامل	مختلف في نسبته	ترقعُ
٧٦٧,٧٤٨	الكامل	أبو ذؤيب	تدمعُ
٧٦٨	الكامل	أبو ذؤيب	تقلعُ
٧٩٢	الكامل	أبو ذؤيب	أربعُ
٨٠٤	الكامل	أبو ذؤيب	يجزعُ
١٤٢٣	الكامل	أبو ذؤيب	الأذرعُ
١١٢٥	الكامل	جرير	الخولعُ
٥٥٩	رجز	حميد الأرقط	وإصعُ
العين المكسورة			
٥٢٢	الطويل	كثير عزة	الخوادم
٤٧٣,٤٧١	الطويل	مسكين الدرامي	مَوْصَّع (منصَّد ، جندل)

١٣٧٤		مرداس بن حصين	ذراعي
٧٥٣	الوافر	عنزة	ضليح
٧٠٦	الوافر	جارية الطائي	بالكراع
الفاء المفتوحة			
٤١٨	الرجز	العجاج	وفا
الفاء المضمومة			
٥٧٧	الطويل	الفرزدق	المُسَحَّفُ
٥٦٢	المنسرح	مختلف في نسبه	مختلفُ
الفاء المكسورة			
١٤٨٤, ١٢٠٦ ١٦٠٩	البسيط	الفرزدق	الصياريف
القاف الساكنة			
١٤٤٦	مخلع البسيط	أبو بكر بن العلاف	المَوْفَّقُ
١٤٤٦	مخلع البسيط	الموفق بن المتوكل	تَدَفَّقُ
٥٠٦, ٢٢٦ ١٣٥٨	الرجز	رؤبة	الْقَرِقُ
٢٨٩	الرجز	رؤبة	المخترقُ
٦٣٤, ٦٣٣	الرجز	رؤبة	انْخَرَقُ
١١٨٣	الرجز	القلاخ المنقري	تلقُ

القاف المفتوحة			
٤٥٠,٣٥١			
٦٧٦,٦٧٥	الطويل	الأسود بن يعفر	يفارقا
١٥٦٧,١٣١٧			
٤٤٦	البسيط	غير معروف	عُنُقَه
٢٠٩,٢٠٥	الرجز	مختلف في نسبته	سويقا
القاف المضمومة			
١٦٩٦	الطويل	طريف بن تميم	لائقُ
١٠٤٩	الطويل	ذو الومة	المُطَوَّقُ
١٢٨٠	الطويل	مختلف في نسبته	يترَقِرُقُ
١٣٢٤	الرجز	غير معروف	معلقُ / المستنطق
٧٧٥,٧٥٦	المنسرح	مختلف في نسبته	ذائقها
القاف المكسورة			
١٣٧٤,٦٨٦	الطويل	المُمزَّق العَبدي	المُطَرَّقِ
٨٣٩	الطويل	سلامة بن جندل	مسردقِ
١٢٨١	البسيط	الخنساء	راقِ
٨٩٩	الكامل	جبار بن سلمى	زُعاقِ
٨٤٦	الرجز	القلاخ	من الوثاقِ
١٢٨١	الرجز	الأخطل	مُهْرَاقِ
١٢٠٨	الرجز	رؤبة	تمَلَّقِ

المرفق	غير معروف	الرجز	١٣٠٥
من صديقها	رؤية	الرجز	٩٩٦,٩٥٨
حَلَّاق	المهلل	الخفيف	٧٧٥,٧٥٧
الأعناق	عدي بن زيد	الخفيف	٨٨٢
الأواق	المهلل	الخفيف	١٢٩٦
الكـاف			
ألالكا	مختلف في نسبته	الطويل	١٢٨٣
هواكا	غير معروف	الرجز	٣٠٩,٢٩٩
اللام الساكنة			
فَضْلٌ	أبو الأسود	الطويل	١٣٩٥
فلا تسَلْ	العلاء بن الحضرمي	الطويل	١٦٤٥
المُعَلْ	لبيد	الرمل	٢٧٥
عَجَلْ	لبيد	الرمل	٣٠٢
فَعَلْ	لبيد	الرمل	٣٠٣
بالرَّجَلْ	بعض السديين	الرجز	٢١٤,٢٠٨
بَحَلْ	غيلان	الرجز	٢٥٣
بالليل	رؤية	السريع	١١٩٨,١١٨٣
الحِجَلْ	غير معروف	المتقارب	٢١٤
اللام المفتوحة			
عُزْلا	عمرو بن شأس	الطويل	١٢٤٢

أُجْفَلَا	أوس بن حجر	الطويل	٨٠١
طالَهَا	كثير عزة	الطويل	١٣٨٠
اكتَحَالَهَا	الكميت	الطويل	٩٥٠, ٩٤٥
بأخِيلا	حسان	الطويل	٦٥٩, ٦٥٦
إَيْلا	النابعة الجعدي	الطويل	٧١١, ٧١٠
اهتَبَاهَا	الكميت	الطويل	٨٧٧
الرَّجْلَةُ	غير معروف	المديد	٧٠٩
قَذَالَا	ذو الرمة	الوافر	٥٩٣
أَحْوَالَا	حجر بن خالد	الكامل	٥٤٧
الأَوْعَالَا	مختلف في نسبته	الكامل	١٣٨٠
أَفِيلا	الراعي النميري	الكامل	١٠٦٧, ١٠٦٢
مَقِيلا	الراعي النميري	الكامل	١١٣٢
فَحِيلا	الراعي النميري	الكامل	١٢٧٥
غَلِيلا	مختلف في نسبته	الكامل	١٣٥١
أَوْلا	أبو النجم	الرجز	٥٩٤, ٥٩١
تَهَالَةُ	غير معروف	الرجز	٢١٢
اهْتَبَلَةُ	مختلف في نسبته	الرجز	٦٢٧
نَهْبَلَةُ	صخير بن عمير	الرجز	٧٦١
إِبْقَالَهَا	عامر بن جوين	المتقارب	٥٥٨, ٥٥٦ ٧٥٠, ٥٥٩ ٧٧٠

اللام المضمومة			
١٠٩٠	الطويل	مختلف في نسبته	الأناملُ
٧٧٤	الطويل	طفيل الغنوي	فمحولُ
١٣٨٨	الطويل	ذو الرمة	زويلُها
٨٠٥	الطويل	زهير	عَدْلُ
١٤٧٥	الطويل	أنيف بن قريط	طياها
٨٦٨	الطويل	تميم بن أبي	صواهله
٥٤٥	الطويل	الأخطل	وهُجُولُ
١٣٣٩	الطويل	غير معروف	أوائله
١٠٧٨	البسيط	الأعشى	البطلُ
٧٥٨	البسيط	كعب بن زهير	الغولُ
٢٣٢، ٢٣٠، ٣٤٩	البسيط	الأعشى	نخلُ
٥٦١	البسيط	طفيل الغنوي	مكحولُ
٥٠٨	البسيط	المتنخل	السبلُ
٨٦٠، ٨٣٦	البسيط	عبدة بن الطيب	ومقتولُ
١٠٤٥	البسيط	الأعشى	تاكثكلُ
٤٨٠	الوافر	يزيد بن الحكم	جدالُ
٦١٥، ٦١٢	الوافر	أبو الغول	الفصيلُ
١٠٦٣	الكامل	جرير	نُزُولُ

هالُها	غير معروف	الرجز	٦٠٤
اللام المكسورة			
ثُجِّل	غير معروف	الطويل	٦٣٧
الهزل	عمرو بن شأس	الطويل	٨٥٤
سربالي	امرؤ القيس	الطويل	١١٢١
فتحلولي	المتني	الطويل	١٦٢٨
الجهل	المتني	الطويل	١٦٢٩
الخالِي	امرؤ القيس	الطويل	١٦٣٢
أَيِّل	جرير	الطويل	٧١١
مُقاتِل	امرؤ القيس	الطويل	٧٦٤
الغلائِل	النابعة	الطويل	٨٦٦
في المفاصلِ	ذو الرمة	الطويل	٨٤٩, ٨٤٤
المفاصلِ	أبو ذؤيب	الطويل	٩٨٠
جندل (منضد، مَوْضَع)	مسكين الدرامي	الطويل	٤٧٣, ٤٧١
تَنسُل	امرؤ القيس	الطويل	١١٠٥
مَعُول	امرؤ القيس	الطويل	١٢٨٢
تفضلِ	امرؤ القيس	الطويل	١٢٩٧
حَمَّال	غير معروف	البسيط	٣٩٦
النَّبَال	اللعين المنقري	الوافر	١٥٤٢
المتشاقِل	تميم بن أبي بن مقبل	الكامل	٧٥٤

١١١٢	الكامل	عبد القيس البرجمي	مُجَلِّ
٢٤٩	الرمل	عبيد بن الأبرص	الشمالِ
١٤٥٨	الرجز	العجاج	أظللِ
٢٩٥,٢٥٩	الرجز	منظور الأسدي	عيهلاً
٩٣٢	الرجز	أبو النجم	نهشلِ
٩٠٠,٢٤٦	الرجز	أبو النجم	أشْمَلِ
٧٠٣	الرجز	غير معروف	ثنتا حنظلِ
١١٣٠	السريع	المتنخل الهذلي	المَجْبَلِ
٢١٠,١٨٣	السريع	امرؤ القيس	ولا واغلِ
٧٠٥	السريع	العجاج	السربالِ
٩٨٢	الخفيف	الأعشى	أكفالِ
١٠٧٧	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	الأغلالِ
١٤٤٩,٩٧٧ ١٤٥١٠	المقارب	عبد الرحمن بن حسان	الإسحلِ
الميم الساكنة			
٩٥٠	الرجز	مختلف في نسبته	حُطَمُ
٧٥٥	المقارب	أبو الهندي	العجمُ
الميم المفتوحة			
٤١٤	الطويل	مختلف في نسبته	سِوَاهِمَا
٥٢٩	الطويل	حميد بن ثور	فَمَا

٨٢٤	الطويل	حميد بن ثور	تلهجما
٨٢٦	الطويل	النابعة	أنعما
٨٥٠,٨٤٥	الطويل	حسان	من نجدة دما
١١٣٨	الطويل		ختعما
٣١٣	الوافر	مختلف في نسبته	ظلاما
٣٦٨	الوافر	جرير	لما
٣٥٨	الكامل	غير معروف	وتهضما (تضهدا، تقهرا)
١٥٧٧ ١٥٧٩	مجزوء الكامل	مختلف في نسبته	الحمامة
٣٠٩,٢٩٨ ٣٥٨	الرمل	غير معروف	دما
٥٧٠	الرجز	غير معروف	طاسما
١٠٨٢	الرجز	الفقعسي	يؤكرما
١٢٣٨	الرجز	مختلف في نسبته	الشجعما
الميم المضمومة			
٥٤٥	الطويل	كعب بن مالك	أمامها
٥٧٥,٥٧٢ ٦٨٤,٦٨٣	الطويل	الفرزدق	دعائمه
١٤٨٦,١٤ ٠٥	الطويل	مختلف في نسبته	سلامها

٥٦٩	الطويل	الراعي	وميمُها
١٤٤٦, ١٤ ٣٤	الطويل	الأخطل	يقومُها
١٣٨٨, ١٣ ٨٤	الطويل	أبو خراش	يتمُ
	الطويل	تميم بن أبي	يتدسمُ
٧٩٣	الطويل	مختلف في نسبته	جثومُ
٢٣٤	البسيط	مختلف في نسبته	حلمُ
١٥٣٧, ١٤ ٨٨	البسيط	أمية بن أبي الصلت	الكلمُ
١٦٨٦	البسيط	زهير	فيظلمُ
٤٣١	البسيط	علقة الفحل	حومُ
٥٨١	البسيط	علقة	مسمومُ
٥٢٥	البسيط	تميم بن أبي	السلالمُ
٧٢٤	البسيط	ذو الرمة	الرومُ
١٤١٣	البسيط	علقة الفحل	مغيومُ
١٤٢٣	البسيط	علقة الفحل	معكومُ
١٦٤٢	البسيط	ذو الرمة	مسحومُ
٦٨١, ٥٥٤	الوافر	جرير	وشامُ
٧٠٩	الوافر	أوس بن علفاء	الغلامُ
١٦٦٣, ١٦٠٨	الوافر	جرير	الخيامُ

٨٩٧	الوافر	مختلف في نسبته	الغريمُ
١٦٦٥	الكامل	شيخ المؤلف	إدغامُهُ
٤٥٤	الرجز	مختلف في نسبته	سِمَةُ
٧٣٠,٧٢٧	الرجز	رؤبة	جهرُمة
٧٣٥,٧٣٣	المنسرح	نهشل بن حري	مواثمُها
٥٣٢	المنسرح	المرقش	حميم
الميم المكسورة			
٣٥٢	الطويل	ذو الرمة	أم سالم
٧٦٢	الطويل	مختلف في نسبته	عاصم
٤١٥	الطويل	غير معروف	التَّكْرُمُ
٥١٣	الطويل	الأعشى	من الدِّمِ
٦٠٠,٥٩٨	الطويل	أوس بن حجر	مُسَهَّم
١١٣٣	الطويل	القتال الكلابي	هيثم
٤٢٢	الطويل	الفرزدق	رِجام
٥٢٧	الكامل	قطري بن الفجاءة	ونعيم
٦٣٥	الوافر	ليبد بن ربيعة	بالفئام
٦٦٦	الوافر	المتني	على حرام
٦١٣	الوافر	جرير	الخصوم
٨٠٢	الوافر	الخطيئة	عُكْمُ
١٢٨٧	الوافر	شقيق بن سليك	خَوَارِرِزْمِ

الأيام	جرير	الكامل	١٩٢
صَمَام	الأسود بن يعفر	الكامل	٧٢٨, ٧٢٥
يَحَامِم	غيلان بن حريث	الرجز	١٠٢٨
الأعجم / الديلم / بسلم	أبو الأخضر الحماني	الرجز	٧٣٠, ٧٢٧
مَكْرُم	أبو الأخضر الحماني	الرجز	١١٣٥
النون الساكنة			
الترسين	مختلف في نسبته	الرجز	٩٢٨, ٦٤١
الأمرين / الأشعرين	زيد التميمي	الرجز	٨٨٥, ٨٧٩ ٨٨٦
مناتين	ضب بن نعة	الرجز	٩٤٧, ٩٤٩
الكرابين	مختلف في نسبته	الرجز	١٠١٩
ككما يؤثفين	خطام المجاشعي	السريع	١٠٧٣
أنكرن	الأعشى	المتقارب	٢٩٦
النون المفتوحة			
رئينا	الأسود بن يعفر	الطويل	٨٧٦
عونا	تميم بن أبي	البسيط	٩٥٨
لينا	تميم بن أبي	البسيط	١١٢٢
مَقْتُونَا	عمرو بن كلثوم	الوافر	٣٧٧, ٣٧٢ ٣٨٠
والأيننا	غيلان الثقفي	الوافر	٨١٧, ٤٠٠

٤٧٧	الوافر	الكميت	واحدينا
٤٣٩, ٤٩١	الوافر	عمرو بن أحمر	جُنُونَا
٨٧٨	الوافر	الكميت	الظبينا
٩٧٣	الوافر	الكميت	تَوَامِينَا
٩٧٤	الهزج	غير معروف	سودانا
٨٧٦	الرجز	الأغلب العجلي	ثِينَا
٩٢٢	الرجز	مدرك الأسدي	فَاكْبَانَا
٧٦٥	الرجز	قيس الحارثي	تَنْتَجُونَةُ
٣٩٩	المتقارب	زياد بن واصل	بالأبينَا
النون المضمومة			
٥٢٣	الطويل	مختلف في نسبته	المباينُ
٦٥٨	الطويل	أدهم الطائي	سكُونُهَا
١١٨٤	الطويل	جرير	لَعِينُ
٨٤١, ٨٣٦ ١٤٥٨	البسيط	قعنب	ضَمْنُوا
٤٨٦	الرجز	غير معروف	نَمَانُ
النون المكسورة			
٩٣٨	الطويل	امرؤ القيس	بَارِسَانِ
١٢٨٢	الطويل	ذو الرمة	أَنْثَنِي
٩٩٤	الطويل	بشر بن أبي خازم	المباينِ

أَبُوَانِ	مختلف في نسبته	الطويل	١٥٩٥,٢٠٤
المَلَوَانِ	مختلف في نسبته	الطويل	٤٦٢
مختَضِبَانِ	مختلف في نسبته	الطويل	٧٥٢
مَعُونِ	جميل	الطويل	١١٣٥
باللبنِ	أفنون التغليبي	البيسط	٤٨٩
الدُّقْنِ	تميم بن أبي	البيسط	٥١٣,٥١٢
المانِي	أبو قلابة الهذلي	البيسط	٥٤٠
جَمَالَيْنِ	عمرو بن العداء	البيسط	٩٢٩
بحرفينِ	مختلف في نسبته	البيسط	١٤٤٥
بلينِ	أبو الغول الطهوي	الوافر	٥٩٦
أرونانِي	النابعة الجعدي	الوافر	١١٨٩
أخطَبَانِ	غير معروف	الوافر	١١٩٠
المَوُونِ	المنقب العبدِي	الوافر	٨٦٣
اليقينِ	مختلف في نسبته	الوافر	٣٥٧
إِرَانِ	لبيد	الكامل	٧٢٠,٧١٤
الأَذْقَانِ	الفرزدق	الكامل	٩٠٧
إِذَانِ	غير معروف	الرجز	٧٤٩
بَعْيُونِ	بدر الهذلي	الكامل	٦٦٦
بالأردنِ	مختلف في نسبته	الرجز	٧٨٣
بالأجثنِ	رؤبة	الرجز	٧٩٦,٧٨١

الهـاء			
٤٠٦	الرجز	متعد النسبة	علاها
٤٠٦	الرجز	مختلف في نسبته	حَقَّوْها
١٠٨٧	الرجز	غير معروف	نُشْكِيها
٤٠٢	الرجز	مختلف في نسبته	غايَتاها
الواو الساكنة			
٤٠٣	مجزوء الكامل	أبو العتاهية	ذووه
الواو المفتوحة			
٢٥٤	الرجز	حكم بن معية	تفليني وا
الواو المكسورة			
٣٨٣	الطويل	يزيد بن الحكم	مُتَقَرِّبِي
١١٠٣	الطويل	يزيد بن الحكم	منهوي
١١٠٣	الطويل	يزيد بن الحكم	منغوي
الألف اللينة			
٢٢٨	الرجز	الشماخ	سرى
٢٢٨	الرجز	الشماخ	ما اشتهى
٤١٨	الرجز	العجاج	وفا
١٥٤٣	الرجز	غير معروف	العوى
الياء المفتوحة			
٩٢٠	الطويل	ذو الرمة	بازيا

٩٥٩	الطويل	عبد يغوث الحارثي	شماليا
١٥٢٥	الوافر	مختلف في نسبته	العضايا
١١٩٥	الرجز	غير معروف	شَيَّا / نديا
٩٣٦,٩٣٣	الرجز	أحيحة بن الجلاح	غَادِيَا
١٥٨٣	الرجز	غير معروف	صبيا
الياء المضمومة			
٨٨٨,٨٨١ ٨٩٨	الرجز	العجاج	والسُمِّيُّ
الياء المكسورة			
٧٥١	الرجز	رجل من بني عدي	عديّ
٧٧١,٧٥١	الرجز	غير معروف	الوليّ
٧٥١	الرجز	غير معروف	بالدليّ
٨٢٢	الرجز	مختلف في نسبته	على الصُّفِيّ
٨٨١	الرجز	أبو نخيلة السعدي	السُّمِّيّ

خامساً : الأعلام

الاسم	الصفحة
(أ)	
أحمد بن يحيى ثعلب	٦٠١, ٥٢٧, ٥٢٥, ٥٢٢, ٤٨٦, ٤٧٩, ٣٩٩, ٣٧٩ ٦٧٥, ٦٥٢, ٦٥٠, ٦٣٨, ٦٢٤, ٦٢٣, ٦٢٠, ٦١٧ ٨٩٢, ٧٩٤, ٧٥٤, ٧٣٥, ٧٣٣, ٦٧٥
ابن أحمـر	٤٩١
الأحنف	٥٣١
أبو الأخرز الحماني	٧٢٧
الأخطل	١٤٣٤, ٥٣٥
أبو الحسن الأخفش	٣٨٦, ٣٥٧, ٣٥٠, ٣٤٣, ٣٤٢, ٣٤١, ٣٣٩, ٢٢١ ٥٢٢, ٥١٨, ٤٩١, ٤٥٥, ٤٥٣, ٤٥٢, ٤٣٠, ٤٢٨ ٧٣٥, ٧٢٥, ٦٥١, ٦٥٠, ٦٢١, ٦١٠, ٦٠٦, ٦٠٣ ٧٩٩, ٧٩٦, ٧٩٤, ٧٨٣, ٧٨١, ٧٨٠, ٧٦١, ٧٣٦ ١٠٢٢, ٩٧٦, ٩١٢, ٨٤٠, ٨٣٥, ٨٣٢, ٨٣٠ ١٢٠٤, ١١٧٨, ١١٧٢, ١١٧١, ١١٧٠, ١١١٢ ١٣٦١, ١٣٤٥, ١٣٤٤, ١٢٨١, ١٢٦٨, ١٢٦٢ ١٤٢٦, ١٤٢٥, ١٤٢٠, ١٤١١, ١٤٠٩, ١٤٠٨ ١٦٣٩, ١٦٣٨, ١٥٥٥, ١٥٤٦, ١٥٤١
أسامة الهذلي	٦٠٢
أبو الأسود	١٣٩٤

الاسم	الصفحة
الأصمعي	٥٦١,٥٤٠,٥٣٦,٥٣٥,٥٣١,٥٢٧,٥٢٥,٥٢٢ ٧٧٦,٧٧٥,٧٥٦,٧٤٥,٦٥٤,٦٥٣,٦٠٤,٦٠٢ ١١٠٤,٩٨٤,٩٦٦,٩٣٣,٨٠١,٨٠٠,٧٨٠,٧٧٦ ١٢٢٨,١٣٩٤
ابن الأعرابي	٨٠٣,٧٥٧,٦٤٢
الأعشى	١٠٤٥,٧٨٢,٧٥١,٦٨٥,٥١٣,٢٩٥
أمرؤ القيس	١١٢١,٧٦٨,٥٩٧,٣٨١
أمية	٦٣٩
ابن الأنباري	١٢٤٢
أوس	٩٥٦,٩٤٣,٨٠١,٥٩٨
أبو عمر الجرمي	٧٢٢,٧٢١,٧١٤,٥١١,٤٩٤,٤٩١,٣٦٥,٣٤٣ ١٣٦٤
جرير	٨١٢,٧٦٠,٧٤٨,٧٤٤,٧٢٦,٧١١,٣٦٨,١٩٢ ١٣٢٧,١٢٢٤,٩٦٩,٩٥٩,٨٧٨,٨٧٦
جميل	١١٣٥
(ح)	
ابن حبيب	٨٠٣,٧٥٧
حسان بن ثابت	٨٥٠,٨٤٥
الحسن البصري	٨٠٥

الاسم	الصفحة
حمزة	١١٤٤
حميد بن ثور	٥٢٩
أبو حية	٣٣٤
(خ)	
أبو الخطاب	٩٥٩,٨٨٢,٨٦٨,٥٣٠
الخليل	٣٤٥,٣٤١,٣٣٩,٢٤٨,٢٠٤,١٩٢,١٨٨,١٨٧ ٦٤٤,٥١٤,٤٩٢,٤٥٧,٤٥٦,٤٣٧,٣٥٢,٣٥١ ٩٣٤,٨٧٣,٧٩٨,٧٨٤,٦٩٥,٦٩٢,٦٩١,٦٨٦ ١١٦٠,١١١٧,١٠٦٩,١٠٤٧,٩٧٩,٩٦٩,٩٣٩ ١٤٨٧,١٣١١,١٢٧٧,١٢٣٧,١٢٣٦,١٢٢٨ ١٥١٠,١٥٠٩,١٥٠٨,١٤٩٤,١٤٩٣,١٤٩٢ ١٥٨٧,١٥٦٩,١٥٦٨,١٥٦٧,١٥١٧,١٥١٢
الخنساء	١٠٨٦
(د)	
ابن دريد	١٢٥٥,١٢٥٢,١٢٨٤,٧٨٨,٦٦٦
(ذ)	
أبو ذؤيب	٧٨٢
ذو الرمة	١٢٨٢,١١٠٤,٦٣٩,٤٩٤

الاسم	الصفحة
رؤية	٩٥٧,٧٨١,٧٢٧,٧٢٢,٦٣٤,٦١٠,٦٠٨,٥٠٧ ٩٦٦
رجاء بن حيوة	١٣٤٥
الرياشي	٥١٨
(ز)	
أبو إسحاق الزجاج	١١١٢,١٠٠٤,٩٣٥,٦٣٥,٥٢٩
أبو إسحاق الزيادي	٣٤٣
أبوزيد	٤٢٥,٤٠٦,٣٨٣,٣٨٢,٣٨٠,٢١٢,٢٠٩,٢٠٥ ٦١٢,٥٣٦,٥٣٥,٥٣٣,٥٢٨,٥١١,٤٩٤,٤٦٧ ٧٥٥,٧٠٢,٦٩٦,٦٦٣,٦٥٨,٦٥٦,٦٤٩,٦٣٧ ٨٤٦,٨٣٥,٨٢٨,٨٢٦,٨٢٠,٨٠٢,٨٠٠,٧٥٩ ٩٣٧,٩٣٣,٩٢٩,٨٩٩,٨٩٣,٨٧٦,٨٧٤,٨٦٩ ١٠١٩,٩٧٧,٩٦٣,٩٦١,٩٥٦,٩٥٤,٩٤٤ ١٠٩٧,١٠٨٧,١٠٦٩,١٠٦٤,١٠٦٣,١٠٦٢ ١٤٨٢,١٣٧٤,١٣٣٣,١١٨٤,١١٣٠
(س)	
أبو بكر بن السراح	١١٦٢,٧٤٢

الاسم	الصفحة
السكري	٧٥٧
سيويه	٥١٤,٥١١,٤٥٦,٤٥٢,٤٣٧,٣٣٩,٢١٧,٢٠٧ ٦٤٤,٦٣٣,٦٢٠,٦١٩,٦٠٨,٦٠١,٥٦١,٥٣٠ ٧٨٥,٧٨٤,٧٥٩,٧٥٦,٧٥٥,٧٥٣,٧٠٣,٦٥٣ ٨٧٥,٨٦٨,٨٤١,٨٤٠,٨٣٦,٨٣٥,٨٢٣,٧٩٨ ١١٥٠,١١٣٠,٩٧٠,٩٣٤,٩٢١,٨٨٠,٨٧٨ ١٢٠٢,١٤٠٨,١٤٢٠
(ش)	
أبو عمرو الشيواني	٥٣٦
شيخنا	٢٦٦,٢٤٤,٢٣٨,٢٣٣,٢١٩,٢١٢,١٩٧,١٩٤ ٣٧٩,٣٦٨,٣٥٧,٣٤٣,٣٣٤,٣٣٢,٣٢١,٣١٩ ٤٣٩,٤٣٨,٤٣٥,٤٢٦,٤٢٠,٤٠٦,٣٩٩,٣٨٢ ٥٤٧,٥٤٣,٥٤١,٤٨٩,٤٨١,٤٦٧,٤٥٩,٤٥٠ ٦٢٧,٦٢٣,٦٢٢,٦٠٤,٥٩٠,٥٨٨,٥٨٣,٥٥٨ ٨٥١,٨٥٠,٧٧٣,٧٣٥,٧١١,٧٠٠,٦٧٢,٦٢٩ ٩٢٦,٩٢١,٩١٦,٩٠٨,٨٨٦,٨٨٣,٨٨٢,٨٥٧ ٩٧٦,٩٧٢,٩٦٦,٩٦٢,٩٦١,٩٤٨,٩٣٧,٩٣١ ١٠٨٧,١٠٧٨,١٠٧٧,١٠٨٦,١٠٤٢,٩٧٧

الاسم	الصفحة
	<p>١١٨٩, ١١٧٠, ١١٢٢, ١١١٥, ١١٠٤, ١١٠٢ ١٣٢٠, ١٣١٩, ١٣١٩, ١٣١٠, ١٢٨٩, ١٢١١, ١٣٩٨, ١٣٩٤, ١٣٦٩, ١٣٤٧, ١٣٣٣, ١٣٣١ ١٤٤٣, ١٤٣٠, ١٤٢٦, ١٤٠٧, ١٤٠٠, ١٣٩٩ ١٥٣١, ١٤٨٨, ١٤٧٢, ١٤٥٤, ١٤٥٣, ١٤٤٤ ١٦٠٥, ١٥٥٦, ١٥٥١, ١٥٤٤, ١٥٤٣, ١٥٣٩ ١٦٧٤, ١٦٦٨, ١٦٦٥, ١٦٦٢, ١٣٤٤, ١٦٣٩</p>
(ص)	
صاحب الكتاب	<p>٢٨٧, ٢٨٦, ٢٦١, ٢٥٣, ٢٥٠, ٢٤٨, ٢٣٨, ٢٢٠ ٤١٥, ٣٨٦, ٣٤٦, ٣٤١, ٣٢٦, ٣١٩, ٣١٣, ٢٨٩ ٦٠٦, ٦٠٣, ٥٥٢, ٤٥٧, ٤٢٩, ٤٢٦, ٤٢٥, ٤١٦ ٧٠٨, ٧٠٧, ٦٩٤, ٦٩٣, ٦٩٢, ٦٥٣, ٦٢٤, ٦٢٣ ٨٧٣, ٨٥٧, ٨٥٤, ٨٤٠, ٨٢٧, ٨٠٦, ٧٩٤, ٧٧٤ ١١٠٤, ١١٠٢, ٩٩٢, ٩٠٨, ٩٠٤, ٨٨٨, ٨٨٤ ١١٧١, ١١٧٠, ١١٦٨, ١١٢٨, ١١١٧, ١١١٠ ١٢٣١, ١٢١٠, ١٢٠٢, ١١٩٧, ١١٧٣, ١١٧٢ ١٢٧٨, ١٢٧٧, ١٢٦٢, ١٢٦٠, ١٢٥٤, ١٢٣٢ ١٤١٠, ١٤٠٨, ١٣٥٨, ١٣٤٥, ١٣١٢, ١٢٨٩ ١٤٨٢, ١٤٥٣, ١٤٣٦, ١٤٢٦, ١٤٢٥, ١٤١١</p>

الاسم	الصفحة
	١٥٣٤، ١٥٠٨، ١٤٩٣، ١٤٩٠، ١٤٨٩، ١٤٨٨ ١٥٩٣، ١٥٨٧، ١٥٨٦، ١٥٨٥، ١٥٥٥، ١٥٨٣ ١٦٥٥، ١٦٤٤، ١٦٤٣، ١٦٣٨، ١٦٠٢، ١٦٠١ ١٦٩٠، ١٦٧٨، ١٦٧٧، ١٦٧٦، ١٦٦٨، ١٦٥٩ ١٦٩٦، ١٦٩٥، ١٦٩٤، ١٦٩٢
الصعق	١٥٤٧، ٣٨٥
(ع)	
عبدالله بن أبي إسحاق	١٦٥٩، ٣٤٦
عبد الله بن مسعود	٩٣٠، ٩٢٨
عبيد	٧٠٨
أبو عبيده	٨٧٨، ٨٧٦، ٨٠١، ٧٢١، ٧٢٠، ٦٥٧، ٦٥٥، ٥٣١ ٩٦٦، ٨٩٣، ٨٨٢، ٨٧٩
العجاج	١٤٥٨، ٧٣٢
عدي	٨٨٢
عضد الدولة	١٨١
العلاف	١٤٤٦، ١٤٤٥
علي بن أبي طالب	١٢٦٧، ٨٨٦

الاسم	الصفحة
علي بن سليمان الأخفش الصغير	٧٦١,٧٢٥,٥٢٢,٣٧٣
عمران بن حطان	١٠٤٩,٧٥٧
أبو عمرو بن العلاء	٣٥١,٣٤٥,٣٤٤,٣٣٢,٣٢٤,٢٩٥,٢٦٦,٢١١ ١٦٩٥,١٦٦٨,٩٢٦,٨٨٢,٣٥٢
عنزة	٧٥٣
(ف)	
أبو علي الفارسي	٢٤٧,٢٣٣,٢٣٢,٢٢٠,٢١١,١٩٧,١٩٤,١٨٩ ٣٥٩,٣٥٥,٣٣٢,٣١٦,٣١٤,٣٠٥,٢٩٢,٢٨٠ ٤٦١,٤٣٩,٤٢٦,٤٢٥,٤١٢,٣٩٩,٣٨٦,٣٦٨ ٦١٨,٦١٠,٦٠٠,٥٨٥,٥٥٨,٥٤٨,٥٠٠,٤٨٥ ٧٤٧,٧٤٢,٧٣٨,٦٧١,٦٧٠,٦٥٨,٦٥٧,٦٤٧ ٨٥٥,٨٥١,٨٤١,٨٣٢,٨٠٧,٧٩٧,٧٩٦,٧٨٣ ٩٩٥,٩٩٤,٩٤٧,٩٢٦,٩٢١,٩١٤,٩٠٤,٨٨٥ ١٠٥٩,١٠٥٨,١٠٥٣,١٠٤٣,١٠٠٤,١٠٠٣ ١١٣٢,١١٢٢,١١٠٤,١٠٦٨,١٠٦٦,١٠٦٥ ١١٧٣,١١٦٨,١١٦٤,١١٦١,١١٥٥,١١٤٧ ١٢١٨,١٢٠٦,١٢٠٥,١٢٠٢,١١٩٢,١١٧٨ ١٢٩٧,١٢٩٠,١٢٨٩,١١٣٣,١٢٣٢,١٢١٩

الاسم	الصفحة
	١٣٦٧, ١٣٦٦, ١٣٥٣, ١٣٤٧, ١٣٤٥, ١٣٢١ ١٣٩١, ١٣٨٩, ١٣٨٧, ١٣٨١, ١٣٧٣, ١٣٧٢ ١٤١٦, ١٤٠٦, ١٤٠٤, ١٤٠١, ١٤٠٠, ١٣٩٩ ١٤٥٢, ١٤٤٦, ١٤٤٤, ١٤٤٣, ١٤٣٧, ١٤٢٩ ١٥٠٥, ١٤٩٣, ١٤٩٢, ١٤٩١, ١٤٧٢, ١٤٧٠ ١٥٦٣, ١٥٦٠, ١٥٤٣, ١٥٣٣, ١٥٢٨, ١٥٢٧ ١٦٥٧, ١٦٥٤, ١٦٢٧, ١٦١٨, ١٦٠١, ١٥٩٧ ١٦٨٣
الفراء	١٥١٠, ١٥٠٩, ١٥٠٨, ١٢٣٢, ٧٠٨, ٧٠٧ ١٥١٢
الفرزدق	١٢٠٦, ٩٠٧, ٧٣٢, ٥٧٧, ٥٧٢, ٤٩٤, ٤٢٢
(ق)	
القتال الكلابي	٦٢١
القطامي	٥٢٨
قطرى	٥٢٦
(ك)	
كثير	١٣٠٦, ٥٢٢
الكسائي	٦٥٣, ٤٩٤, ٤٩٣
كعب بن زهير	٧٥٨
الكميت	١١٠٤, ٨٧٨

الاسم	الصفحة
(ل)	
ليبد	٣٠٢
(م)	
أبو عثمان المازني	٤٣٩, ٣٦٥, ٣٤٣, ٢٨٩, ٢٨٨, ٢٨٧, ٢٨٦, ٢٨٣ ٩٧٧, ٩٣٣, ٦٦٢, ٦٦١, ٦٥٣, ٥٦٣, ٥٦١ ١٣٦٤, ١٣٤٦, ١٣٠٣, ١٢٩٦, ١٢٣٧, ١٢٣٦ ١٥٣٤, ١٥٢٥, ١٤٤٧, ١٣٩٤, ١٣٦٨, ١٣٦٧ ١٦٧٣, ١٥٨٤, ١٥٨٣, ١٥٦٩, ١٥٦٨, ١٥٦٧
أبو العباس الميرد	١٢٧٨, ١١٠٦, ١١٠٤, ١٠٦٧, ٨٠٤, ٣٦٥ ١٣٠٣, ١٢٨٧
متمم	٧٥٨
المتنبي	١٦٨٢
المرقش	٥٣٢
ابن مقبل	٧٣٩, ٥٢٥, ٥١٢
منتجع	٧٢٢
الموفق	١٤٤٥
(ن)	
النابعة	١٣٣١, ٨٥٠
نافع	١٤٤٧

الاسم	الصفحة
أبو نواس	٥٨٨
(هـ)	
الهذلي	٨٩٠,٥٢٤
هميان بن قحافة	٩٢٨
(ي)	
يونس	٥٠٧,٤٥٧,٤٥٦,٤٣٧,٤٢٦,٤١٢,٣١٢,٢٧٣ ٩٢٨,٨٧٦,٨٧٠,٨٦٦,٧٤٨,٧٢٢,٧١٤

سادساً : فهرس الجماعات

الصفحة	الجماعة
٧٣٠, ٧٢٧	أعجم
١١٣١, ٣١٥, ٣١١, ٢٩٦, ٢٧٨, ١٨٩, ١٨٨, ١٨٦ ١٥٧٦, ١٣٧١, ١١٣٤	أهل الحجاز
٨٧٩	البصريون
٩٣١, ٩٢٣, ٨٧٣, ٧٩٦, ٧٨١, ٧٨٠, ٦٢٦, ٤١١ ١٤٦٣, ١٣٧٢, ١٣٧٠, ١٠١٩	البغداديون
١٩٢	بكر بن وائل
٣١٥, ٣١١, ١٨٩	بنو تميم
٧٢٩, ٧٣٠	ترك
٧٣٠, ٧٢٩	ديلم
٧٢٩, ٧٢٨, ٧٢٤	روم
٧٢٩, ٧٢٨, ٧٢٤	زنج
٧٢٩, ٧٢٨, ٧٢	سند
٩٦٧, ٣٢١	الكوفيون
٤١٥	هذيل
٧٢٩, ٧٢٨, ٧٢٥	يهود

سابعاً : الأماكن

الصفحة	المكان
١٤٢٠	أبين
٧٦٤,٥٣٧	أجأ
٦٠٦,٦٠٥	أجلى
٦٠٥	أدمى
٤١٥,٤١٤	بدا
١١٣١,٦٣٣	البصرة
٦٧٢	بغداد
٦٧٢	بغداد
٦٠٣	حُزُوى
٤٣٥,٤٣٤	خرية
٦٠٥	دقرى
٦١٤,٦١١	رضوى
٥٣٤	الرهاء
٤٦٢	السبعان
٦١٤	سعا
٦١٤,٦١١	سلمى
٥٢٦	الشرى
٦٠٦,٦٠٥	شعبى
١٥٩٠	قو

الصفحة	المكان
٦٣٤,٦٣٣	الكلاء
١٤٢٢,٤٧٥,٤٧٤	مدائن
٤٧٥,٤٠٨	مصر
١٢٢٦	منبج

ثامناً : فهرس اللغة والأبنية

اللغة	الصفحة
أأمن	١٦٥٨
أؤخذ	١٣٧١
أأخر	٣٤٨,٣٤٦
أأدم	٣٤٦
أأل	١٣٠٧
أألكني	١٢٤٣,١٢٤٢
أأمر	١٣٧١
أب	١٣٠٠
أباد	١٣٩٧
أباض	١٤٣٩,١٤٣١,١٤٢٢
أباطح	٧١٩,٦٥٦
أباطيل	٩٢١,٩٢٠
أبالي	٢٠٦
آباه	٣١٥
أباي	٤٠٢
أبت	٨١٦
أبرام	٩٤٧,٩٤٣
أبشرته	١١١٢
أبطال	٩٤٧,٩٤٣

اللغة	الصفحة
إبطال	٩٢٠، ٩٢١
أبطح	٧١٩، ٦٦٠، ٦٥٦
إبطيل	٩٢٠، ٩٢١
أبعدته	١١٢١
أبقى	١٥٧٤
أبقيت	١٥٤٢
أبكر	١٠٧٥
أبل	١٥٨٥
إبل	١٥١٦
أبلم	١١٨١
أبله	٢٠٦
أبناء	٩٣٤
أبهمته	١١١٥
أبواب	٨٢٣
أبوان	٣٥٧
أبوك	٤٠٢، ٤٠١
أبوه	٣١٥، ٣١٤
إبى	٤٠١
أبيد	١٣٩٨
أبيض	١٤٢٩، ١٤٢٨، ١٤٢٥، ١٤٢٢، ١٤٢٠ ١٥٣٥، ١٤٣٩، ١٤٣١

اللغة	الصفحة
أبين	١٤٢٢
أبناء	٩٦٠
أبنون	٩٣٦, ٩٣٤
أبيه	٣١٥, ٣١٤
أثان	٨٩٩
أثزن	١١٢٣
أثلف	١١٢٣
آتن	٨٩٩
أتوا	١٥٥٢
إتوان	١٣١٤
أتوتة	١٥٥٢
أتوه	١٥٥٢
أتيا	١٥٥٢
إتيان	١٣١٤
أيت	١٥٥٢
أتيته	١٥٥٢
آيه	١٥٥٢
أثوب	١٤٣١, ١٤٢٧, ١٣٦٥
أناقل	١٦٢٠
أثفية	١٠٨٣
أثواب	٨١٢

اللغة	الصفحة
أثوب	١٤٣١, ١٤٢٧, ١٣٦٥
أثياب	١٠٤٠
أثيفة	١٠٢٤
أجابيل	٩٢٧
أجاد	١٤٣١, ١٤٢٨, ١٤٢٢, ١٣٩٨, ١٣٩٧
أجارب	٩٢٧
أجبال	٩٩٢
أجبتة	١١١٣
أجبنته	١٠٨٥
أجدل	٦٥٩, ٦٥٦
أجر	١١٤٧, ١١٤١
أجر	٨٣٤
أجرب	١٥٨٢
أجربة	١٥٨٢, ٩٢٧, ٨٩٥, ٨٩١, ٧٣٩, ٧٣٨, ٧٣٧
أجرع	٦٦٠
أجزية	١٠١٤
أجفلى	١١٨٩
أجلاف	٩٤٩, ٩٤٤
أجلس	١١٨٨, ١١٨٠
أجم	١٢٢٣
أجناب	٩٤٨, ٩٤٤

اللغة	الصفحة
إجواد	١٤٣٦
إجواده	١٤٣٦
أجود	١٤٣٦، ١٤٢١، ١٤٠٠
أجوه	١٣٦٣، ١٢٩٧
أجيرة	١٠٤٠
أجيه	١٢٢٣
أحاديث	٩٢١، ٩٢٠
أحامد	٣٨٦
أحامر	٣٧٥
أحبل	٨٣٠، ٨٢٣، ٨٢١
أحبيه	١٠٤٠
أحد	١٢٩٧
أحدق	١٦٤١
إجرون	٨٨٦، ٨٨٣، ٨٧٩، ٨٧٦
أحزة	٨٩٢
أحست	١٥٨٨
أحسي	١٥٩١، ١٥٩٠
أحشائي	٥٦٧
أحق	١٥٠٤
أحقو	١٥٢٧
أحم	١٣٦٥
أعمال	٨٣٤

الصفحة	اللغة
١٠٨٥	أحمدته
٧٧٨,٧٧٧,٧٠٠,٦٦٠,٦٥٦,٦٣٢,٦٣١,٦٣٠,٦٢٨ ١٦١٤,١٦٠٢,١٤٣٠,٩٢٠,٧٩٤	أحمر
٨٩٥,٨٨٩	أحمره
٣٧٥	أحمرون
٤٠٩	أحمري
٦١٤	أحمق
١٦٠٣	أحو
٦٦٤	أحول
٤٢٤, ٤٢٣	أحوي
١٦٠٣,١٦٠٢,١٥٩٣,١٥٢٨,٧٩٧	أحوى
٤٢٤	أحويان
١٥٩٣	أحويت
١٥٩٠,١٥٨٢,١٥٧٣	أحيّ
١٥٧٤,١٥٧٣	أحيا
١٥٨٠,١٥٧٩	أحية
١٠٣٠	أحيم
١٥٧٤,١٥٧٣,١٥٧٢	أحيي
١٥٨٢,١٥٨١,١٥٨٠	أحيية
١٠٩٢	أحييته
١٣٠٠,٣٩٣	أخ

اللغة	الصفحة
أحدر	١٤٥٠
أخذ	١٣٧٠
آخر	١٢٤٢، ٢٣٦، ٢٣٤
أخرج	١٤٠٢
أخرجت	١١٨٧
أخرجته	١١٠٢، ١٠٧٤
أخرقة	٨٩٣
أخضر	٩٧٤
أخطبان	١١٩١
أحلاء	٩٤٤
أخمساء	٨٩٢
أخوان	٣٥٧
أخونة	١٤٣٠، ١٤٢٧
أخوه	١٣٢٦
أخوي	٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٣
أخيّ	٤٠١
أخيتة	١٠٠٩
أخيل	٦٥٦
إداوة	٩١٣، ١٤٩٦، ١٥٠٤، ١٥٢٤،
أداوى	٩١٣
أدبرنا	١٠٨٥

اللغة	الصفحة
أد حرجه	١١٢٦
أدر	١٥٨٥
إدراء	١٦١٩
إدرون	١١٨١
أدع	١١٨٨
أدل	١٥٩٤، ١٥٤٨، ١٥٣٥، ١٥٠٥
أدلو	١٥٤٩، ١٥٤٨، ١٥٣٩، ١٥٢٨، ١٥٠٥، ٤٠٢، ٣٦٣
أدلوان	١٥٠٥
أدلوون	١٥٠٥
أدلوى	١٥٠٥
أدلي	١٥٠٥
أدليان	١٥٠٥
أدليك	١٥٣٩
آدم	١٦٥٨، ١٤٩٢، ١١٩٤، ١٢٤٢، ٣٤٦، ٣٤٥
أدم	٩٣٦، ٩٣٤
أدمان	٩٧٤
أدو	١٤٢٧، ١٣٦٩، ١٣٦٥، ١٣٦٤
أدواه	٨٢٢
أدواى	١٤٩٦
أدور	١٢٩٧
أديم	٩٣٤
أذرعاع	٢٦٥، ٢٦١

اللغة	الصفحة
أذن	٥٧٩,٥٧٨
أذهب	١١٨٨,١١٨٠
أذهبته	١٠٨٤
أذبة	٨٩١
أذينة	٥٧٩
أرآد	٨١٦
أرؤس	٣٢٥
أراض	٩٢٢, ٩٢٠
أراق	٦٦٩
أرام	٢٢١, ٢١١
أرامل	٣٨٦
أراهط	٩٢١, ٩٢٠
أربعاء	٨٩٢
أرجأت	١١٩٩
أرجيت	١١٩٩
أرحت	١٣٢٩
أردد	١٣٧٥
أردية	٨٨٩
أرسان	٨٢٠
أرشية	٨٨٩
أرض	٩٢٠

اللغة	الصفحة
أرضاة	٩٢٢
أرضة	١٠٤٢
أرضون	٨٨٨,٨٨٤,٨٧٩
أرطاب	٨٦٨
أرطاة	٦٠٦
أرطاوي	٤٢٥
أرطوي	٤٢٥,٣٧٩
أرطى	١٥٦٤,٦٢٦,٦١٧,٦١٠,٦٠٩,٦٠٨,٦٠٦
أرطيان	١٥٦٤
أرعى	١٥٣٩
أرغفة	٨٩١
أرقة	١٣٦٣
أرم	١٥٨٧
أرمي	١٥٨٥
أروق	١٢٧٨
أرونان	١١٩٧,١١٩٠,١١٨٩,١١٨١
أروية	٧٩٧,٧٨٣,٧٤٥,٧١٢,٥٣٣
أريس	٣٢٥
أريضات	١٠٤٢
آز	١٣٧٠,١٣٧٥

اللغة	الصفحة
آز	١٣٧٥
إزار	٨١٣، ٨١٢
آزآز	١٣٧٥
أزامل	٩٧٨، ٤٨١
أزر	١٤٤٢، ٨٨٩
آزرة	٨٨٩
أزعجته	١١١٢، ١٠٠٢
أزقة	٨٩١
أزمل	٦٦٠، ٧١٩
أزمن	٨٢١
أزمولة	١١٨١
أزنيته	١٠٩٢
أزهر	١٠٤٦، ١٠٤٥
أزيوز	١٣٧٥
أسأله	١٠٦٩
أسا	١٦٥٨
آساد	٨٢٨، ٨٢٢، ٨١٩
أساد	١٤٣٩، ١٤٢٢
أسارى	٦١٦، ٦١٤
أساق	٩٢٧، ٩٢٦، ٩٢٤
أساور	٩٢٥، ٩٢٤

اللغة	الصفحة
أسداس	١٣٢٨
أسدة	٧٢١,٧١١,٧١٠
أسراء	٩٦٠,٩٦٧
أسيرة	٨٩٢
أسروع	١٣٦٩
أسرى	٦١٦,٦١٤
أسقيات	٩٢٤
أسقية	٩٢٧,٩٢٦,٩٢٤
أسمية	٩٠٠,٨٩٩,٧٩٦,٧٩٥,٧٨١,٧٨٠
أستقوا	١٣٢٥,١٢٩٣
أسود	١٤٦٧,١٤٣٩,١٤٢٨,١٤٢٢,١٤٢٠,٦٦٤,٦٥٤
أسورة	٩٢٥,٩٢٤
أسوق	٨٢٣
أسيد	١٤٦٧
أسيدي	٤٤٤
أسير	٦١٦,٦١٣
أسيود	١٤٧١,١٤٧٠,١٤٦٩,١٤٦٨,١٤٦٧,١٤١٦
إشاح	١٣٦٤
الأشاعنة	٧٤٢,٧٤٠,٧٣٩
أشال	١١٢٥
أشحاء	٩٥٥

اللغة	الصفحة
أشحة	٩٥٥
أشداء	٩٥٥, ٦٤٦
أشدد	١٤٥٨
أشدق	١١٤٥, ١١٤٤, ١١٤٠
أشراف	٩٥٦
أشساع	٨٣٤, ٨٣٣
أشسع	٨٣٣
أشعث	٧٤١, ٧٣٩
أشعثنى	٧٣٩
أشعر	٧٣٩
الأشعرون	٧٤٢, ٧٤١, ٧٣٩
أشعري	٧٣٩
أشفار	٨٣٧
إشفى	١١٨٢
أشقياء	٩٥٥
أشكيتة	١٠٨٧
أشلال	٩٤٩
أشم	١٤٠٢
أشمل	٩٠٠
أشناه	١٠٦٨
أشنب	١٣٧٤, ١٣١٨

اللغة	الصفحة
أشهاد	١٢٥٥,٩٦٤
أصبح	١٠٨٤
أصبحنا	١٠٨٤,١٠٧٥
الإصبع	١١٨١,٣٢٣
أصيبة	٩٤٦,٨٩٦,٨٩٥,٨٩٢
أصحاب	٩٢٣,٩٢١
أصدقاء	٦٦٥
أصراد	٨٣٣
أصرد	٨٣٣
أصعب	٩٤٦
الأصغر	٩٧٦
أصغيت	١١١٦
أصغيته	١١١٦
أصفر	١١٨٨,١١٨٠,٦٦٤,٦٥٧,٦٣٢
أصفياء	٩٥٥
أصلانا	١٣٣١
إصليت	١١٩٧,١١٨٩,١١٨١
أصيلا	١٣٣١
أصيلال	١٥٣٧,١٢٩٣,٦٤٨
أصيلان	١٥٣٧,١٣٣١
أصيليت	١٠٣٤

الصفحة	اللغة
١٦٣٤	أصيم
٨٦٦	أضاً
٨٦٦	إضاء
٩٠٢	أضاءات
٩٠٢	أضاءة
٩٠٢,٨٦٦	أضاة
١٠٨٤	أضحى
٩١٩	أضفاد
٩١٩	أضفدة
٨٣٢	أضلاع
٧٩٦,٧٨١	أطحل
٨٣٢	أطلال
١١٠٦,١١٠٢	أطلقته
١٢٧٨	أطوع
٩٢٣,٩٢١	أطيار
١٤٠٠	أطيب
١٥٨٧, ١٣٩٧	أطيبتُ
١١٧٢	أظل
١١٧٢	أظلل
١٢٩٧	إعاء
١٤٣١, ١٤٢٠, ١٣٩٨, ١٣٩٧	أعاد

اللغة	الصفحة
إعادة	١٥٨٤
أعادي	١٠٨٤
أعارب	١٠٨٤
أعاريب	٩٢٧, ٩٢٦, ٩٢٤
أعاريض	٩٢٠
أعبد	٩٤٦, ٩٤٣
أعتبه	١٠٨٧
أعُثمن	١٦٥٨
أعجاز	٨٣٢, ٨٢٤
أعجز	٣٤٦
أعجمت	١٠٨٧
أُعِد	١٣٦٣
أعداء	٩٥٦, ٨٩٣
أعدال	٤٥٥
أعذاق	٨٣٤
أغراب	٩٢٤, ٦٥٣
أعراق	٨٣٤
أعزاب	٩٤٨, ٩٤٧, ٩٤٣
أعشيان	٣٥٥
أعصاء	٨٢١
إعصار	١١٨٢

اللغة	الصفحة
أعضاء	٨٢٤
إعطاءة	١٥٢١
أعطي	١٥٢١
أعطيات	٩٢٤
أعطية	٨٩١,٨٩٠
أعطيت	١١١
أعطيتكمه	٣٠٨
أعقب	٨٩٩,٧٨١
أعل	١٤٠٣
إعلال	١٤٠٣
أعلكني	١٢٤٣
أعمدة	٨٩٣
أعمى	١١٤٨,١١٤٢,٢٨٣
أعميان	٣٥٥
أعْتاب	٨٦٨,٨٦٧
أعنة	٨٩١,٨٨٩
أعْنق	٨٩٤,٨٩٣,٧٨١
أعْور.	٦٦٤
أعياء	١٥٨٠
أعين	١٤٣٠

اللغة	الصفحة
أعينة	١٤٣٠, ١٤٢٧
أعيوي	٤٢٤, ٤٢٣
أعياء	١٥٨١, ١٥٨٠
أغارى	٤٧٥٠, ٤٧٣
أغد	١٠٨٤
أغربة	٨٩٠
أغرر	١٦١٤
أغزوت	١٥٥٨
أغزى	١٥٦٢
أغري	١٦٠٢
أغزيت	١١٤٨, ١٣١٥, ١٣٤٧, ١٥٣٥, ١٥٣٦, ١٥٥٨, ١٥٥٦, ١٥٦٢, ١٥٦٥
أغزين	١٢٢٠
أغلقة	١١٠٦
أغلمة	٨٩٢, ٨٩١
أغنياء	١٥٨٠, ٩٥٥
أغيلت	١٣٩٧, ١٤٠٠, ١٤١٦, ١٤٢١
أفوس	٣٢٥
إفادة	١٣٦٤

اللغة	الصفحة
أفاضل	١٤٨٠
أفاكل	٩٧٨
أفجرنا	١٠٧٥
أفدية	٨٩٠
أفراخ	٤٥٤
أفرجت	١٠٩٢
أفسقته	١٠٩٢
إفطار	١٠٧٤
أفعو	٢٨٦, ٢٨٤
أفعى	٦٥٦
أفق	٩٣٦, ٩٣٤
أفكل	١١٨٨, ١١٨١, ١١٨٠
أفلاء	٨٩٣
أفنان	٨٢٢
أفيس	٣٣٥, ٣٢٥
أفيعس	٣٣٥
أفيق	٩٣٤
أقال	١٤٢٠
أقالب	٩٢٧
أقام	١٤٣٥, ١٤٣٣, ١٤٣٢, ١٤١٥, ١٤٠١, ١٤٠٠

اللغة	الصفحة
إقام	١٤٧٣
إقامة	١٤٣٥، ١٤٣٦
أقاويل	٩٣١، ٩٢٩
أقتاب	٨٢٠
أقتت	١٢٢٢، ١١٩٣
أقحوان	١٥٠٤
أقداد	٨٣٢
أقذلة	٨٣٠
أقرية	٨٩٢
أقعدة	٨٩٣
أقعدته	١١٢٠
أقلته	١٠٧٥
أقلبة	٩٢٧، ٨٩٩، ٧٥١
أقمته	١٠٨٢
أقواس	١٥٥٢
أقوال	٩٦٧، ٩٣١
أقوالان	٩٣١، ٩٢٩
إقوام	١٤٧٣
أقوت	١٥٩٣
أقوم	١٤٣٥، ١٤٠٢، ١٤٠١، ١٣٩٩، ١٣٩٨
إقوم	١٤٣٦

اللغة	الصفحة
إقومة	١٤٣٦
أقوي	١٥٩٣
أقي	١٥٥٢
أقي	١٥٣٩
أقيال	١٤٦٥, ١٤٦٤
أكالب	١٤٨٥, ٩٩٣, ٩٢٦, ٩٢٥, ٨٨٧
إكام	٨٨٧, ٨٨٠, ٨٦٦
أكباد	٩٥٠
أكثبة	٨٩١
إكرام	١٠٧٤
أكرم	١٣٩٩, ١٣٩٨
أكرمة	٩٤٦
أكرمتك	٢٩٥, ٣٠١
أكرمتكه	١٠٧٣
أكرمته	٣٠١, ٢٩٥
أكرمس	١٢٢٠
أكرمك	١٣١١
أكسية	٨٣٠
أكعب	٨١٦
أكل	١٣٧١, ١٣٧٠
أكلب	٩٩٣
أكم	٨٨٧, ٨٨٠

اللغة	الصفحة
أكماء	٩٥٦
أكمة	٨٨٧, ٨٨٠, ٨٦٦
أكّة	٨٨٩
أكولة	١٢٤٣
ألكني	١٣٤٣, ١٢٤٢
ألباء	٩٥٥
ألباب	٨٢٢
ألبسته	١١١٩
ألسن	٨٠٦
ألسنة	٨٠٦
العكني	١٢٤٣
ألقى	١٥٧٢
ألقيت	١١١٦, ١١١٥
ألك	١٢٤٣
ألكني	١٢٤٦
ألل	١٣٠٢
ألندد	١٦١٣, ١٦١٢, ١٣٦٩
ألهمني	١٠٨٦
ألوكة	١٢٤٦, ١٢٤٣, ١٢٤١
ألي	١٥٢٤
ألياء	١٠٥١

الصفحة	اللغة
١٥٢٤,٧٠٢	أليان
١٠٣٠	أليد
١٠٥١	أليعا
٨٨٠	آم
٨٨٧, ٨٨٠	إماء
١١٢٥	أمال
٨٨٠	آمة
٩٦٤	أيجاد
١٦٤٤, ١٥٧٦, ١٥٧٤, ١٥٧٣	أمدّ
١٥٧٤, ١٥٧٣	أمدد
١٣٧٢, ١٣٧٠	أمر
١١٩١	إمرة
١٤٤٧, ١٤٤٦	أمسلة
١٠٨٤	أمسى
١٣٣٤	أمسيت
١٠٨٤, ١٠٧٥	أمسينا
٨٣٢	الأمعاء
١١٩٢, ١١٩١, ١١٨٢	إمعة
٩٢٢, ٩٢٠	أمكن
١٢٥٥, ١٢٥٠	أملك

اللغة	الصفحة
أملته	١١١٦
آمن	١٢٤٢
أمن	١٣٧١
أمهات	١٢٧٧, ١٢٧٣
أموات	١٢٧٧, ١٢٧٣
أموال	٨٢٣
أمواه	٥٤٣
أموت -	١٣٩٥, ١٣٩٤, ١٣٩٢
أمون	٨٨٠
أموي	٤٤٠
أميس	١٠٥٦
أنثور	٨٢٣, ٨١٩
إناء	٨٨٩
أناة	١٣٦٥, ١٣٦٤
أناس	١٠٠٩
أناسي	١٣٢٣, ١٣٢٢
أناعم	٩٢٦, ٩٢٤
أنافيّ	٤١٣
أناه	١٢٢٣
أنبخان	١١٩٠

اللغة	الصفحة
أنتان	٣٨٩
أنجاد	٩٤٥
أنجته	١٢٩٥
إنجلاء	١٥٢٣، ١٥٢١
إنجلي	١٥٢١
أندية	٨٣٠، ٨٢٩
أنرت	١٣٢٩
أنزلته	١٠٧٤
إنسان	١٣٢٢
أنصاري	٤٧١
أنصباء	٨٩٢
أنضاء	٩٤٩، ٩٤٧، ٩٤٤
أنطقت	١١١١
أنظر	١٦٠٦
أنطور	١٦٠٩
أنعام	٩٢٤
إنفحة	١١٩١، ١١٨٢
أنفحان	١١٩٠
أنقاض	٩٤٧، ٩٤٤
إنقحل	١٢٣٧، ١٢٣٢، ١٢٣١، ١٢٢٧
أنكاد	٩٥٠، ٩٤٦

اللغة	الصفحة
أنلزمكمه	٣٠٨
أنلزمهموها	٣٠٨
أنه	١٦٣٤
أنوك	٦١٤
أنياب	١٠٠٣,٩٩٩
آنية	٨٨٩
أنيس	١٠١٠,١٠٠٩
أنيسان	١١٠٣
أنيق	١١٩٩
إهاب	٩٣٥
أهال	٩٢٠
أهب	٩٣٥
أهراق	١٢٧٧, ١٢٧٣
إهراقة	١٢٧٧
أهريق	١٠٨٣
أهل	٩٢٠
أهلون	٨٨٤,٨٧٩
أهوناء	٩٦٧,٩٦٠
أوائل	١٤٨٠,١٤٧٩,١٤٤٢
أواخر	٣٤٧

اللغة	الصفحة
أواصل	١٤٩٢
أواطب	٩٢٤
أواق	١٣٦٧، ١٣٦٤
أواول	١٤٩٥، ١٤٨٣، ١٤٨١، ١٤٨٠
أوتخذ	١٣٧٣
أوتعد	١٣٦٢
أوتغن	١٦٥٨
أوجز	١٦٨٢
أوجنة	١٠٠١
أوجه	١٠٠١
أود	١٦٥٢
أودم	١١٩٤
إوزة	٨٨٦
إوزون	٨٨٦
أوعد	١٤٦٥، ١٣٥٠
أوكل	١٣٧١
أوّل	١٤٧٩
أولج	١٣٢٦
أولق	١١٨٢

اللغة	الصفحة
أوليا	١٠٥٠
أويدر	١٠٤١
أويدم	١٠٤١
أويصل	١٤٩٢, ١٤٨١, ١٤٨٠, ١٣٦٤, ١٢٩٥
أويل	١٣٠٦
آي	١٥٢٨, ١٥٢٧, ٨٧٣, ٨٦٧
أيادٍ	٩٢٤, ٨٧٤
آيان	٣١٧
آية	٨٧٣, ١٥٨٩, ٨٦٧
أيتام	٩٦٤
أيتان	٣١٧
أيتمن	١٣١٣
أيد	٩٢٤, ٨٧٤
أيدع	١١٨٨, ١١٨١
أيس	٦٤٧
أيسر	١٥٥٦
أيقاظ	٩٤٩, ٩٤٥
أيقظ	١٦٨١
أيقن	١٥٥٦
أيمان	٨٩٩
أيمن	٨٩٩

اللغة	الصفحة
اتزر	١٣٧٣
أتكل	١٣٧٢
أثمر	١٣٧٢
أؤنمن	١٣٧٣، ١٦٥٨٠، ١٣٧٢
اتمن	١٣٧٣
أتنّ	١٣٧٥
ابتاع	١١٠٩
ابن	١٠٠٦، ٢٤٥، ٢٣٧
ابنة	١٠٠٦، ٢٤٥
ابنم	٣٩٣
ابيض	١١١٩
ايبيض	١١١٠، ١٠٩٦
أثار	١٦٨٧
اتخذ	١٣٧٤
اتزر	١٣٧٣
اتزن	١٣٢٥، ١٢٩٣
اتسر	١٣٧٠، ١٣٦٢، ١٣٢٥، ١٢٩٣
اتعد	١٣٧٥، ١٣٧٠، ١٣٦٣، ١٣٦٢، ١٣٢٥، ١٢٩٣
اتقي	١٣٧٤
أتكل	١٣٧٢
اتمر	١٣٧٢
اتهم	١٢٩٣

اللغة	الصفحة
اتهمت	١٣٦٢
اثرد	١٦٩٨
اثلج	١٢٩٣
اثنين	١٠٠٦
اثنين	١٠٠٦
اجتاز	١٤٧٢
اجترّاح	١٠٩٨
اجتزن	١٤٧١
اجتلبت	١٦١٩
اجتواز	١٤٧٢
اجتور	١٤٧٣
اجتوراً	١٤٧٣
اجتورا	١٤٣٥، ١٣٩٦، ١١٢٥، ١٠٥٩، ٢٤٥
اجتوز	١٤٧٢
اجتياز	١٥٣٥، ١٤٧٢، ١٤٧١
اجلواذ	١٥٩٩
اجلوز	١٣١٥
اجليواذا	٢٣٦
احتفره	١١٠٦
احتقر	١٤٠٢
احتياز	١٤٧٢
احد	١٣٦٥، ١٣٦٤

اللغة	الصفحة
اخرنجام	١١٧٥، ١١٦٦، ١٠٤٦، ١٠٣٧، ٢٣٧
اخرنجم	١١٢٧، ١١٢٦، ١١١٩، ١١١٨، ١١١٧، ١٠٩٨، ١٠٢٩
اخرنحمت	٢٣٦
احلوليت	١٠٩٧، ٢٣٦
إحليلاء	١٠٩٩
احمارّ	١٥٩٨، ١٥٩٦، ١٥٩٣
احماررت	١٦٠٠، ١٥٩٦
اخمرّ	١١٢٨، ١١١٩، ٢٦٣
احمرار	٢٣٧
احمررت	١١١٠، ١٠٩٦، ٢٣٦
احميرار	٢٥-١١٦٦، ١
احواو	١٦٠٠
احواوت	١٦٠٠
احواوو	١٦٠١
احواوى	١٦٠٢، ١٥٩٩، ١٥٩٥، ١٥٩٣
احواويت	١٥٩٣
احرواء	١٦٠٣، ١٦٠٢
احووى	١٦٠٢، ١٦٠١
احوياء	١٦٠٣، ١٦٠٢
احويواء	١٦٠٣، ١٦٠٢
احيايا	١٦٠١

اللغة	الصفحة
احيمرار	١٠٩٩
اختار	٥٩-١٤١٥, ١٤٠١, ١٣٩٩, ١٣٩٧, ١٣١٦, ١
اخترت	١٤٠١
اختصموا	١١٥٢
اختلقت	١١٠٧
اختيارا	١٣١٦, ١٠٥٩
اختير	١٤٠٢, ١٤٠١
اخرُج	٢٠١
اخرجه	١١١٤
اخشوا	١٦٦٤
اخشوشن	١١١٦, ١٠٩٧
اخشى	١٦٦٤
اداراً	١٦١٩, ١٦١٦
اذغ	٢٣٧
ادّعت	١٥٥٠
ادّكر	١٦٩٣, ١٦٥٨
ادهام	١١١١
ادهمام	١٠٩٩
اذتكر	١٦٨٦
اذكروُن	١٦٢١
اذهب	٢١٦, ٢٠١
ارتدف	١٦١٨
ارتفع	١١١٠

اللغة	الصفحة
ارْدُدْ	٣٣٥، ٣٣٢، ١٩٣، ١٨٨، ١٨٦
ارضوا	١٥٩٩
ارضي	١٥٩٩
ارعو	١١١٠
ارعوو	١٦٠١
ارعوى	١١١٠، ١٦٠١
ارفأَن	١١١١
ارْمِه	٢٩١، ٢٨٥، ٢٩٦، ٢٠٦
ارمي	٥٦٠
ازَّان	١٦٢٠
ازتان	١٦٩١، ١٦٥٨
ازدان	١٦٨٦، ١٦٢٠
ازدوْجُوا	١٣٩٥، ١٣٩٢، ١٣٩٦
ازور	١١١٠
ازين	١٦٢٠، ١٦١٩، ١٦١٦
استأصلته	١١١٣
استألك	١٢٤٣، ١٢٤١
استباع	١٥٨٦
استبشر	١١١٢
استبشرت	١١١٤
استبقى	١٥٧٤
استتر	١١٠٦

اللغة	الصفحة
استجاد	١٤٠٠
استجبته	١١١٣
استجدته	١٠٩٧
استجود	١٣٩٧
استجيد	١٤٠٢
استحا	١٥٩٠، ١٥٨٦
استحاي	١٥٨٩، ١٥٨٧، ١٥٨٦
استحجر	١١١٦
استحد	١٥٧٣
استحسن	١٤٠٢
استحسنته	١١١١
استحوذ	١٥٥١، ١٤١٦
استحوذت	١٥٩٨، ١٥٨٧
استحى	١٥٨٩، ١٥٨٨، ١٥٨٦، ١٥٨٥
استُحيّ	١٥٧٣
استحيا	١٥٩١، ١٥٩٠، ١٥٩٨، ١٥٨٨، ١٥٨٧، ١٥٨٥
استحيا	١٥٩١، ١٥٩٠، ١٥٨٩، ١٥٨٨، ١٥٨٧، ١٥٨٥
استحيت	١٥٩٨، ١٥٨٨، ١٥٨٦
استُحي	١٥٧٣، ١٥٧٢
استحييت	١٥٨٩، ١٥٨٨، ١٥٨٦
استخبرت	١٠٩٧
استخراج	١٤٠٢

اللغة	الصفحة
استخرج	١٢٠٥، ١١٣٧، ١٠٨١
استخرجت	١١٧٤، ١١١٤، ١٣٦، ٢٥٥
استخرجته	١١١٤
استدرك	١٦٩٣
استذكر	١٦٩٣
استراب	١٣٩٧
استرثيت	١٦٠٠، ١٥٥٨
استروح	١٣٩٧
استزين	١٦٩٣
استصاب	١٤٠٠
استصرخ	١٦٩١
استصوب	١٤٠٠
استضاء	١٦٩٢
استضعاف	٢٣٧
استضعته	١١١١
استضعف	١٦٩١، ٢٣٦
استضعفت	٢٥٦، ٢٥٥
استضوا	١٦٩٢
استطار	١٦٩٢
استطبت	١٥٨٨، ١٥٨٧
استطعم	١٦٩٣، ١٦٩٢، ١٦٩١
استطير	١٦٩٢
استعاد	١٣٩٧

اللغة	الصفحة
استعدّ	١٦٩٣، ١٦٦٥، ١٦٥٥، ١٦٢٤، ١٥٧٣، ١٤٢٥
استعدّد	١٦٦٥، ١٦٥٥، ١٤٢٥
استعطاء	١٠٩٩
استعطيت	١١١١، ١٠٧٩
استعظمته	١١١١، ١٠٧٩
استعلاء	١١١٢
استعلى	١١١٢
استغزو	١٦٠١
استغزوت	١٥٥٨
استغزي	١٦٠٢
استغزيت	١٦٠١، ١٥٥٩، ١٥٣٥
استغفرت	٢٥٧
استفتى	١١١١
استفتيته	١١١، ١٠٧٩
استفهمت	١٠٧٩
استقام	١٤٣٥، ١٤١٦، ١٤١٥، ١٤٠١، ١٤٠٠، ١٣٩٩
استقامة	١٤٣٦، ١٤٣٥
استقر	١١١٢
استقلعت	١١١٤
استقلعته	١١١٣
استقمت	١٤٠١
استقوس	١٥٥٢
استقوم	١٤٣٥، ١٤٠١، ١٣٩٩

اللغة	الصفحة
استقيم	١٤٠٢
استلأك	١٢٤٣
استلقى	١١١٦, ١١١٥
استلقت	١١١٦
استلم	١١١٠
استلمت	١٠٩٦
استله	١١٠٦
استمر	١١١٢
استن	١١٠٦
استنطقت	١١٨٧, ١١١١, ١٠٧٩
استنوق	١١١٦
استنكاك	١٠٩٩
استنكك	١١١٩, ١٠٩٨
استنككت	٢٣٦
استصرخ	١٦٩١
استطعم	١٦٩١
استطوع	١٢٨٠
أسقيته	١٠٧٥
اسلنقى	١١١٧
اسلنقت	٢٣٦
اسمال	١١١١
استوا	١٢٧٦

اللغة	الصفحة
اسود	١١١٩
اشتار	١١٢٥
اشتتموا	١٦١٥
اشتد	١١١٠، ١٠٩٦
اشتر	٢٠٥
اشتواء	١٠٩٨
اشتوى	١٠٩٦، ١١٠٩، ١١٠٦
اشمأز	١١٢٧
اشهباب	١٦٠٣
اشهيباب	١٦٠٣، ١٦٠٢، ١١٤٧، ١١٦٦
أشياء	٦٥٤، ٦٤٥، ٦٥١
اصتبر	١٦٩١
اصطبر	١٣٣٣، ١٣٣٢
اضطبل	١٢٦٥، ١٢١٠، ١١٩٧
اصطفى	١٦٢٠
اصطلحوا	١١٢٥
اصطلى	١٦٨٨
اصفى	١٦٨٨
اصلى	١٦٨٨
اضبط	١٦٨٣، ١٦٨١
اضرب	٢١٨، ٢١٦، ٢٠١
اطار	١٦٢٠

اللغة	الصفحة
اطلب	١٦٩٠ ، ١٦٩١
اطلم	١٧٩١
اطمان	١١٢٨، ١١٢٧
اطّر	١٦١٦، ١٦١٩
اظلموا	١٦٦٤
اظلمي	١٦٦٤
اعتاض	١٤١٦
اعتدته	١١٠٨
اعتمن	١٣٧٢
اعتورته	١١٢٣
اعتوروا	١٣٩٦
اعروريت	١١١٧
اعزز	١٣٧٥
اعشوشب	١١١٦، ١٠٩٧
اعشيشاب	١٠٩٩
اعلواط	١٠٩٩
اعلوط	١١١٧، ١٠٩٨
اعوار	١٦٠١
اعور	١٣٩٢، ١٣٩٦، ١٣٩٥، ١٦٠١
اعيا	٤٢٣
اغتم	١١٠٦، ١٠٩٥
اغدودنت	٢٣٦

اللغة	الصفحة
اغزُ	٢٣٧
اغزُه	٢٩١، ٢٨٥، ٢٦٩
اغزِي	٢٤٢
افتقر	١١١٠
اقتل	١٦١٩
اقتلتُ	٢٣٦
اقتلوا	١٦٢٠، ١٦١٩، ١٦١٧، ١٦١٥
اقتدر	١١٢٥
اقتطعت	١١٠٧
اقتطعه	١١٠٦
اقتويت	٣٨٢
أقذلة	٨٩٠
اقشعر	١١٢٨، ١١٢٧، ١١٢٠، ١١١١
اقشعرار	٢٣٧
اقشعررت	٢٣٦
اقطار	١١١١
اقعنس	١١١٧
اقعنساس	١٠٩٩
أَقْعَنَس	١١٢٧، ١١١٧، ١٠٩٨
اقووى	٣٨٢
أَكْمُو	٢٨٢
امتن	١١٠٦

اللغة	الصفحة
امحى	١٦٥٥
امرؤ	٣٩٣,٣٦٩,٣٦٧,٢٤٥
امرى	١٠٠٧, ٤١٢
امرءاً	٢٤٢, ٢٣٧
امراءن	٣٦٩,٣٦٧
امرأة	١٠٠٧,٣٦٩,٢٤٥
امرئى	٤٦٨
انجلاء	١٥٢٣,١٥٢١
انجلس	١١٠٢
انحسر	١٠٩٥
انحطم	١٠٩٥
انحياز	١٥٣٥
انزعج	١١٠٢
انستر	١١٠٦
انشوى	١١٠٦,١٠٩٥
انضاف	١١٠٢
انطلاق	١٠٩٨, ٢٤٥
انطلق	١١٣٧,١١٠٦,١١٠٢,٢١١,٢١٩,٢١١
انطلقت	٢١٩
انعت	١٦٨١
انعدم	١١٠٠
انعقاد	١٣١٦

اللغة	الصفحة
اُنْعَد	١١٠٢
انعلم	١١٠٠
انغم	١٠٩٥، ١١٠٦
اُنْفَقَ	٢٥٦
اُنْفَقَدَ	١١٠٠
انقاد	١٤٧٢
انقاس	١٣٩٧
انقد	١٦٨١
انقدت	١٤٧١
انقواد	١٤٧٣، ١٤٧٢
انقياداً	١٤٧٢، ١٤٧١، ١٣١٦
انكسار	١٠٩٨
انكسر	١٠٩٩، ٥٦٤
انكسرن	٣٠٢
اُنْوَجدَ	١١٠١
اهرمع	١١٢٦
اوتعد	١٣٢٥
ايتسر	١٣٦٣، ١٣٦٢
ايتعد	١٣٦٣
ايتكل	١٣٧٠
ايتمر	١٣٧٠
. ايتمن	١٦٧١، ١٦٧٠، ١٦٥٨، ١٣٧٣
يُدْعُ	١٦٧١، ١٦٧٠

اللغة	الصفحة
ايديمان	١٠٩٩
ايدن	١٦٥٨
ايزز	١٣٧٥
ايعده	١٣٥٤
ايم الله	٢٤٥
ايتن الله	٢٤٥
بئر	١٣١٦
بؤرة	٣٣٨
بأساء	٦٤٤، ٦٤٣
بائع	١٤٩٨، ١٤٨٧، ١٤٤٦، ١٤٠٤، ١٤٠٣
باب	١٤٦٢، ١٥٣٠، ١٤٥٧، ١٤٥٠، ١٤٤٩
بادي	١٣٥٨
بازل	٩٦١، ٩٥٢، ٧٤٢
بازلون	٩٦٣
باطل	٩٢١، ٩٢٠
باع	١٣٩٤، ١٣٨٦، ١٣٨٤، ١٣٨٣، ١٣٢٨، ١١٤٩، ١١٠٩ ١٤٩٧، ١٤٧٢، ١٤٥٧، ١٤٣٢، ١٤١٨، ١٤٠١، ١٣٩٨ ١٥٣٠، ١٥٠٣
باعة	٩٥٢
بايع	١٤١٤، ١٤٠٤، ١٤٠١، ١٣٩٧
بت	٨١٦
بجراني	٤٦١

اللغة	الصفحة
بخاتي	٤٤٢
بخاري	٩٣٩
بختي	٩٣٩
بخلاء	٩٦٣
بدا	١٣٥٨
بدور	٨٦٣
برء	٣٢٣
برابرة	٩٣٩
برات	٨٧٩
برائن	١٠٣٥
براق	٩٠٨,٦٦٠,٦٥٦,٦١٦
براقى	٩٠٨
برام	٨٤٧
برة	٨٨٨,٨٧٩
برثن	٩١٧
برد	١٥٥٥,١٤٢٦,١٤٢٥
برذون	٧١٠
برذونة	٧١٠
بررة	٩٥٢
برق	٩٠٨,٧١٩,٦٦٠,٦٥٦
برقاء	٩٧٥

اللغة	الصفحة
برقان	٨٢٨
بركاوي	٤٤٧
برم	٩٤٣
بروة	٨٤٦
بروج	٨٣٥
بروكاء	١٠١٣, ٤٤٧, ٣٦٥
برون	٨٧٩
برى	٨٨٨, ٨٧٩
بريكاء	١٠١٣
بزل	٩٥٢, ٧٤٢
بسرائ	٨٦٧
بسرة	٨٦٧
بشراى	٤٠٥, ٣٩١
بشترته	١١١٢
بشره	١١١٣
بشرى	١٢١٢, ١٢١١, ٥٢٠, ٥١٧, ٣٦٣
بَشْكَي	٤٢٦
بشیری	١٠١٥, ١٠١١
بصرة	١٥٢٢
بصرتي	٤٦١
بصريّ	١٥٢٢

اللغة	الصفحة
البطو	١٠٦٥
بطا	١٠٦٥
بطاح	٩١١,٦٦١,٦٦٠,٦٥٦
بطاحي	٩٠٨
بُطح	٦٦٠
بطحاء	٩٠٨,٦٥٦
بطحاوات	٩١٥,٩١١
بطل	٩٤٣
بطن	٩٩٢
بطنان	٩٩٣,٩٩٢
البطو	٢٧٨
بطي	١٦٠٨
بعت	١٣٩٢, ١٣٩١, ١٣٨٥, ١٣٨٤
بُعيد	١٠٥٥
بقر	٨٦٥,٧٢٤,٧١٣
بقرات	٨٦٦
بقرة	٨٦٥,٧١٣
بقوا	١٥٧٩
بقوى	١٥٤٣,١٥٤٢,١٥٣٤
بقي	١٥٧٩,١٥٧٤
بقيت	١٥٣٤

اللغة	الصفحة
بقيوا	١٥٩٤
بكر	١٠٧٥
بلدة	٧٣١
بلعوم	١٢٣٨
بُلْهَنِيَّة	١٢٦١, ١٢٥٧, ١٢٥٨
بنوه	١٣٢٦
بنوي	٤٧٣, ٤٧١, ٤٥٧, ٤٥٦, ٤٥٤, ٤٥٣
بني	١٠٠٦
بنية	١٠٠٧, ١٠٠٦
بنيتة	١٠٠٩
بهام	٨٦٣
بهراء	١٣٢٣
بهراني	١٣٢٣, ١٣١٩
بهمة	٨٦٣
البهمى	٦٠٣, ٦٠١
بو	١٥٩٠
بوائع	١٤٧٩
بوازل	٩٦٣
بوب	١٤٥٠
بور	٣٣٨
بوز	١٥٥٥, ١٥٣٥, ١٤٢٥

اللغة	الصفحة
بُوع	١٣٩٢، ١٣٩١، ١٣٩٠
بون	١٤٥٠
بويب	١٠٠٣، ٩٩٩
بُويع	١٤٦٧
بياض	١٥٥٥، ١٤٢٦، ١٤٢٥
بيت	٩٦٠، ٩٢٩
بيجل	١٣٦٠، ١٣٥٦
البيداء	٦٢٨، ٦٢٥
بير	١٣١٦، ٣٢٢
بيض	١٥٣٥، ١٤٥١
بيضان	٩٧٤
بيضة	٨٦٤
بيضته	١١١٩
بيطر	١١٧٨، ١١٢٦، ١٠٧٦
بيطرة	١٠٧٦، ١٠٧٢
بيطرت	١٠٧٢
بيع	١٥٥٣، ١٤١٧، ١٤٣٧، ١٤٢٦، ١٤٢٠، ١٣٨٩، ١٣٨٨
بيقر	١٢١٧
بين	١٤٢٢
بيوت	٨١٩
بيوتات	٩٢٥

اللغة	الصفحة
بيوض	١٤٥٠, ١٤٤٩
بيت	١٤٣٣, ١٤٣٩
بيضة	١٠٠٣, ٩٩٩
تأبى	١٥٦٣
تنبى	١٥٦٣
تأزرت	١١٢٥
تالم	١١٢٥
توم	٨٧٣
تنن	١٣٧٥
تابل	١١٤٧, ١١٤١
تبالة	١١٢٤
تبوع	١٤٢٠, ١٤٢٥
تبويع	١٤٦٧
تذكرون	١٦٢١
تجاه	١٣٦٣
تجاهلت	١١٢٣
تجاوزوا	١٣٩٦, ١١٢٥
تجربة	١٥٨٣
تجريب	١٥٨٣
تجفاف	١٢٧١, ١٢٦٩
تجلب	١٠٧٣
تحازن	١١٢٤

اللغة	الصفحة
تحد	١٠٦٥
تحمّله	١١٢٤
تحمّل	١١٢٣
تحول	١٣٩٦، ١٣٦٥
تحيّ	١٥٨٣، ١٥٨٢
تحية	١٥٨٤، ١٥٨٣
تحيّت	١٠٥٥
تحييّ	١٥٨٤
تحية	١٥٨٣
تخاصموا	١١٢٥
تخذ	١٣٧٤
تخمة	١٣٢٦
تخوفته	١١٢٤
تخونته	١١٢٤
تخيمة	١١٠٢
تدارأ	١٦١٩، ١٦١٦
تدارؤ	١٦١٩
تدحرج	١٧٥، ١١٧٤
تدحرجته	١١١٩
تديرت	١١٢٥
تذاوقته	١١٢٣
تذكرون	١٦٢١

اللغة	الصفحة
تراث	١٣٦٣، ١٣٦٢
تربوت	١٢٩٦
تربية	١٥٨٣
ترتب	١١٣٥
ترجمان	١٢٢٤، ١٢٢٢
ترجونا	١٥٦٠
ترجى	١٥٦٠، ١٥٣٥
ترجينا	١٥٦٠، ١٥٥٩
ترقوة	١٢٢٣، ١٢٢١
تزال	١٣٨٩، ١٣٨٨
تزاوجوا	١٣٩٦، ١٣٩٢
تزوّدی	١٦٣١
تُزَيِّن	١٦٢٠، ١٦١٩
تساير	١٤٦٧
تسربلت	١١١٩
تسرو	١٥٩١
تسفه	١١٢٤
تسلقيا	١٢١٣
تُسَيِّر	١٤٦٧
تسيرة	١٤٣٠
تسيرت	١٤٦٧
تشاوت	١٥٦٢، ١٥٦١

اللغة	الصفحة
تشأى	١٥٦١
تشيطنته	١١١٩
تصالحوا	١١٢٥
تصنّع	١١٢٣
تطّبت	١٥٦٧
تطّير	١٦١٩، ١٦١٦
تظنيت	١١٠٥
تعارُ	١٤١٩
تعاطيته	١١٢٢
تعامى	١١٢٤
تعاميت	١١٢٣
تعاورُوا	١٣٩٦
تعتوره	١١٢٣
تعد	١٣٥٠
تعرُسُ	١٣٦١
تعطيه ميهمي	٣٠٨
تعطيه موه	٣٠٨
تعل	١٣٧٤
تعلم	١٣٦١
تَعَمَّمَت	١١٢٥
تعهدته	١١٢٤
تغازوا	١٥٦٠

اللغة	الصفحة
تغازونا	١٥٦٠
تغازى	١٥٦٠
تغازينا	١٥٦٠، ١٥٥٩
تغزو	١٥٩١، ١٥٤٩
تغزى	١٥٣٦، ١٥٣٥
تفارقته	١١٢٣
تفقدته	١١٢٤
تقاتلنا	١١٢٠
تقاتلوا	١١٢٥
تقام	١٤١٦
تقتل	١٣٧١
تقصيته	١١٢٤
تقضض	١٥٦٧
تقضي	١٥٦٧
تقوال	١٤٣٤، ١٤٣٢
تقوس	١٥٥٢
تقول	١٤٣٠، ١٤٢٠، ١٣٦٩، ١٣٦٥
تقوو	١٥٩١
تقوى	١٥٣٤
تقويماً	١٥٨٣
تقي	١٥٤٣، ١٣٧٤
تقيت	١٥٤٣، ١٥٣٤

اللغة	الصفحة
تقيل	١٤٢٠
تقيم	١٤١٦
تكاة	١٣٦٣
تكاد	١٣٩٥، ١٣٩٢
تكذب	١٠٦٧
تكرمة	١٥٨٣
تكريم	١٥٨٣
تكفرته	١١٢٤
تلافيت	١١٢٢
تمارض	١١٢٤
تمدرع	١٢٣٠
تمر	٧٨٠، ٧٣٤، ٧٣١، ٧٢٢، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٣ ١٥١٧، ٩٠٤، ٨٧٣
ثمرات	١٢٧١، ١٢٦٩
ثمران	٩٢٧، ٩٢٥
ثمرة	٧٣١، ٧٢٨، ٧٢٤، ٧٢٢، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦
تمريّ	٤٦٤
تمعدد	١٢٣٠، ١٢٢٦
تمندل	١٢٣٠
تميرة	١٠١١
تيميّ	٤٠٧
تنازعه	١١٢٠
تناسيته	١١٢٢، ١٢١

اللغة	الصفحة
تناولته	١١٢٢
تنبال	١٢٧١
تَنزِي	١٥٨٤
تنسلي	١١٠٥
تنضب	١٢٦٩
تنقصته	١١٢٤
تهاب	١٣٩٥
تهاجرته	١١٢٤
تهجد	١١٢٥
تهجرته	١١٢٤
تهمة	١٣٦٣
تهنئة	١٥٨٣
تهيمة	١٠٠٢
توأم	١٤٠٥
توابل	٩٠٥
تودد	١٦٥٦
توراة	١٣٦٢
توسدت	١١٢٥
توقيتا	١٥٨٣
توكات	١٣٢٦
تولج	١٣٦٢
توم	٨٦٩

اللغة	الصفحة
تُومَان	٨٦٩
تومة	٨٦٩
تيا	١٠٥١, ١٠٥٠
تياز	١٤٧٢
تيجان	٨٢٨, ٨٢٢, ٨١٩
تيسرُ	١٣٦٢
تيقور	١٣٦٣, ١٣٦٢
ثابت	١٠٤٥
ثابل	٩٠٥, ٦٨٧
ثاية	٤٣٨
ثباتا	١٠٦٤
ثبة	٨٨٣, ٨٧٥
ثبت	١٠٦٤
ثبون	٨٨٣, ٨٧٥
تُطّ	٩٤٣
ثمار	٨٨٦
ثمر	٨٦٧
ثمرات	٨٦٧
ثمرة	٨٦٦
ثناء	٩١٦
ثنايان	١٥٢٤, ٧٠١, ١٥١٨
ثني	٩٦٤, ٩١٦

اللغة	الصفحة
ثنيان	٩٦٤,٩٥٥
ثوب	١٦٣٤,١٤٧١,٨١٨,٨١٣,٨١٢,٧٨٩,٦٥٧
ثياب	١٥٧١,١٤٧١,٨١٩
ثيرة	٨١٨
جون	١٤٩١
جونة	٣٣٨,٣٢٨,٣٢٧
جاء	١٤٩٤,١٤٩٨,١٤٨٧
جائع	٩٦٢,٩٥٣
جائى	١٤٩١
جائية	١٤٩٤,١٤٩٣
جابر	١٠٤٥
جاد	١٣٩٩,١٣٩٨
جاعع	١٤٨٩
جان	٩٠٨
جاور	١٤٠٦
جبء	٩٣٤
جباء	٩٣٤
جباء	١٢٧٤
جبان	٦٣٣
جباوة	٦٣٣
جباية	١٥٤١, ٦٤٨
جبد	١٥٥٢

اللغة	الصفحة
جبرته	١٠٩٥
جبروت	١٢٦٩, ٨١١
جبل	٨٣٠, ٨٢٣, ٨٢١
جبيت	١٣٤٧
جُبِير	١٠٤٥
جثا	١٠٤٥
جثي	١٤٠٥, ١٤٠٣
ججاجحة	٧٤٠
الججاجيح	٧٤١, ٧٤٠
جحامر	٩٨٦
ججاج	٧٤٠
جججبي	١٠١١
جُخْدَب	١١٧٠
جججشان	٨١٧
جججمرش	١١٧٣, ١١٦٦, ٩٩٠, ٩٨٦
ججججب	١٠١١
جُحِير	٩٩٢
جججذب	١٥٥٦, ١٢٠٤
جداء	٨٥٢
جداول	٩١٨, ٩١٧
جدد	٩٥٥
جدول	١١٧٦, ٩١٨

اللغة	الصفحة
جدي	٧٤٥,٧٤٤
جديد	١٤٥٧
جذب	١٥٥٢
جذع	٩٥٥
جذعان	٩٥٥
جرائض	١١٨٥
جراد	٧٥٠,٧٢٤,٧١٣
جرادة	٧١٣
جرافس	١٢٥٩
جراوض	١١٩٨
جربان	١٢٦١
جرحي	٩٦٩
جر دحل	١٢١٠,١٢٠٣,١١٦٦
جرشع	١١٧٠
جر نفس	١٢٥٩
جرواض	١١٨٥
جري	١٠٠٣
جريب	٨٩١
جربان	١٣٣٢
جريح	٩٦٩
جريو	١٠٠٤
الجزرات	٩٢٥

اللغة	الصفحة
جعاد	٩٤٨, ٩٤٢
جعافر	١٤٤٢, ٩١٨
جعبات	١٢١٣
جعبى	١٢١٢
جعبيا	١٢١٣
جعبيت	١٢١٣
جعدة	٩٤٢
جعطر	١٦٤٤
جعفر	١٢١١, ١٢٠٣, ١١٨٦, ١١٦٩, ١١٨٦, ١١٦٥, ١٠٣٥, ٦٢٧ ١٦٤٨, ١٦٢٣, ١٦١٣, ١٤٤٢
جعل	٨٢٤
جعلان	٨٢٤
جعيفرة	١٠٣٥
جفار	٨٤٧
جفان	١٥١٠
جفرة	٨٤٧
جفن	٨٥٣
جففات	١٥٤٠
جفنة	١٥٤٠, ١٥١٠
الجب	١٦١٤
جلب	١٦١٤, ١٦١٣, ١٦١٢, ١٠٧٦, ١٠٧٣

اللغة	الصفحة
جلبية	١٠٧٦, ١٠٧٣, ١٠٧٢
جلبيت	١٠٧٢
جلف	٩٤٩, ٩٤٤
جلفات	٩٤٩
جلفة	٩٤٩
جلفون	٩٤٥
جلولاء	٣٦٥
جُلَيْلا	١٥٥٠
جَلِيلاء	١٠١٧, ١٠١٣
الجماء	٦٢٩, ٦٢٦
جمائل	١٢٥٣, ٩٢٦, ٩٢٤
جمال	٩٢٤
جماليات	٩٢٦, ٩٢٥
جمالة	١٢٥٣, ٩٢٦
جمرات	٨٤٤
جمرة	٨٤٤
جمزويّ	٤٢٧
جمزى	٨٣٠, ٦٠٧
جمزّيّ	٤٢٧, ٤٢٦
جُمُعِيّ	٤٢٤
الجمال	١٢٥٣

اللغة	الصفحة
جُمَيِّز	٩٩١
جُمَيْل	٩٩٧
جنادب	١٤٤٢, ٩١٨, ٩٠٣, ٩٠١
جنان	٩٠٨
جنبون	٩٤٨, ٩٤٤
جنجر	٩١٧
جندب	١٤٤٢, ٩١٨
جندقونا	١٢٣١, ١٢٢٦
جهور	١٠٧٦, ١٠٧٢
جهوره	١٠٧٦, ١٠٧٢
جهوى	٦١٤, ٦١١
جو	١٥٩٠
جوائي	١٤٩٤
جواد	٩٥٨
جوارب	٩٣٩
جواربة	٩٣٩, ٧٣٩
جوارى	١٤٩٥
جود	٩٦١, ٦٩١
جورب	٧٤٣
جوزة	٩٩٩
جوعان	٩٦٥

اللغة	الصفحة
جوعى	٩٦٥
جون	٣٣٨
جونة	٣٢٦
جوزة	١٠٠٤, ١٠٠٣, ٩٩٩
جباد	٩٦٠
جباع	٩٦٢, ٩٥٣
جبد	١٤٦٠
جيرة	٨٢٠
جبيض	٦٩٧
جبيضى	٦٩٩, ٦٩٨, ٦٩٧
حائر	٩٠٨, ٩٠٥
حائض	٦٩٣, ٦٩٢, ٦٩١, ٦٨٨, ٦٨٧, ٦٨٦, ٦٨٤
حائضة	٦٩٢, ٦٩٠, ٦٨٨, ٦٨٥
حائط	٩٠٦, ٩٠٥
حائل	١٤٣٢
حاج	٨٧١
حاجة	٨٧١
حاحاة	١٥٦٩
حاحيت	١٥٦٩, ١٥٦٧, ١٥٦٦, ١٣٥٨
حادى	١٥٣١
حارث	١٠٤٦, ١٠٤٥

اللغة	الصفحة
حارد	١٠٦٥
حاريّ	١٥٦٨، ١٣٥٨، ١٣٠٩
حاطم	٩٥١
حانوت	٨٠٩
حانوي	٤٣٠
حاني	٤٣٠
حَانياء	٩١٢
حاول	١٤٤٨
حَاوياء	٦٦٥
حاي	١٥٧٠
حايا	١٥٧٣
حايي	١٥٧٣
حب	١٥٩٨، ٨٦٤
حبائر	٩١٢
حباروي	١٤٦٣
حبارى	١٤٦٢، ٨٣٠
حباري	١٤٦٢، ٤٢٦، ٣٥٥
حبال	٩١٣
حبجر	١٢٣٧، ١١٦٥
حبركى	١٠١٥، ١٠١٢
حبلاوي	٤٢٥

اللغة	الصفحة
جبلي	٤٢٧
جبلى	٦٤٧, ٦٤٦, ٦٣٧, ٦٢٧, ٦٢٦, ٦٢٠, ٦٠٤, ٦٠٢ ٩١٥, ٩١٠, ٦٩٨, ٦٧٨
جبليات	٤٦٠
جبليان	١٥٦٤, ٤٦٠, ٣٦٣
جبنطى	١٠١٦, ١٠١٢
جبه	٨٦٤
حبرك	١٠١٢
حبيط	١٠١٦, ١٠١٢
حبيطيك	١٠١٦
حبلى	٦١٧
حبينت	١٠١٢
حج	١٠٦٣
الحجا	١٠٦٣
حجر	٨٣٧
حجرات	٤٧٨
حجرة	٨٣٧
جحنفل	١١٧٩, ١١٦٧
ححاء	١٥٦٨
الحدأ	٨٦٧
جدآت	٨٦٧

اللغة	الصفحة
حدأة	٨٦٧
حداب	٨٦٦
حداد	٩٥٥
حدبة	٨٦٦
حديث	٩٢١, ٩٢٠
حديد	٩٥٥
حذاري	٩٧٢
حذر	١٣٥٩
حذرون	٩٤٩, ٩٤٥
حِرْ	٤٥٢
حرام	٩٨٦
حرامى	٩٨٦
حران	٦١٣
حرباء	٦٦٨, ٦٤٢, ٦٣٩, ٦٢٩, ٦٢٦
حُرْبَان	٩٦٤, ٨٩٥, ٨٩١
حرّة	٨٨٣, ٨٧٩, ٨٧٦
حرد	١٠٦٥
حردان	٨٣٣, ٨٢٤
جرم	٨٣٤
حرمان	١٠٦٧, ١٠٦٢, ٨٣٤
حرمة	١٠٦٢
حرمى	٩٨٦

اللغة	الصفحة
حرو	١٥٠٤، ١٠٠٣
حرى	٦١٣
حريجيم	١٠٤٦
حريجيم	١٠٣٧
حيزان	٨٩٣
حزوى	٦٠٣، ٦٠١
حزير	٨٩٢
حسان	٩٦٩، ٩٤٣
حسانات	٩٨٩
حسانة	٩٨٩
حسانون	٩٨٩
حسرتة	١٠٩٥
حسل	٨٣٤
حسلة	٨٣٤
حسن	٩٦٩، ٦٤٦، ٩٤٣
حسنا	٦٥٧
حسنة	١٢٧١
حسنون	٩٤٨، ٩٤٤
حسنى	٤٦٩
الحشا	٩٢٥
حشاشين	٩٢٥
حشر	١٠٦٩

اللغة	الصفحة
حشو	١٥٠٠
حَصَاة	٨٦٦
حصّة	١٤٥٧
حصص	١٦١٣, ١٤٥٧
حصى	٨٦٦
حصيات	٨٦٦
حُصَيَان	١٥٢٤, ١٥١٧, ٩٦٤
حضاجر	٧٧٨
حضر موت	١٠١١, ٤٦٩, ٤٦٥
حضرِيّ	٤٦٩, ٤٦٥
حَضُض	١٤٥٦
حطائط	١١٨٥
حطّمته	١٠٩٥
حفره	١١٠٦
حقاق	٨٦٩
حقّة	٨٦٩
حقو	١٥٠٤
حلائب	٩٠٣, ٩٠١
الحلب	١٠٦٢
حلبا	١٠٦٢
حلبلاب	١٢٠٢, ١٢٠١
حلف	١٠٦٤

اللغة	الصفحة
حلفاء	٦٥٥، ٦٥٤، ٦٤٤
حلق	٩٥٥، ٩٤٣، ٨٧٠، ٨٦٦
حلقة	٩٤٣، ٨٧٠، ٨٦٦
حلقوم	١٢٣٩، ١٢٣٨
حلوب	٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١
حلوبات	٩٠٣، ٩٠١
حلوبة	٩٠٣، ٩٠١، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢١
الحلوم	٨١٠
حليق	١٠٨٠
حمائل	٩٠٣، ٩٠١
حمائم	٩٠١
حمّاد	٢٦٤
حمار	٢٦٤
حمارة	٧٢١، ٧١٠
حماض	١٠٢٢
حمامات	٩٠١
حماية	١٠٦٢
حمر	١٥٢٠
حمراء	٧٠٠، ٦٣٦، ٦٣٢، ٦٣، ٦٣١، ٣٦٥، ٣٥٦، ٣٥٥ ١٥٤٤، ١٥٢٠، ١٣٠٣، ١٠٢٠، ١٠١٨، ١٠٦٠، ٩٧٦
حُمران	٩٧٤

اللغة	الصفحة
حمراوان	٤٦٠, ٣٦٥
حمراوي	٩١٤, ٤٦٠, ٤٢٥
حُمرة	٦٦٠, ١٦٠٢, ١٥٩٢
حُمري	٦٣٢
حمضي	١١٧٧, ٤٣٩
حمقى	٨٦٥, ٦١٦, ٦١٤
حمل	٧٤٤
حلاق	٦٦٩
حملان	٨٢٨
حمولة	٩٠٣, ٩٠١
حمى	١٠٦٧
حمية	١٠٦٧, ١٠٦٢
حميت	١٠٦٥, ١٠٦٢
حمير	٩٣٨
خميراء	١٠٢٠, ١٠١٨, ١٠١٧, ١٠١٦
خميرار	١٠٣١, ١٠٢٥
حُميري	٤٤٤
خميرير	١٠٢٤
حنطأو	١٠١٢
حنفيّ	٤٧٢
حنيفة	٤٣٤

اللغة	الصفحة
حو	١٦٠٣
حواء	١٤٩٣، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ٦٧٠، ٦٦٨
حواءة	٦٦٨
حوائج	٨٧٢
حوائض	٩٦٣، ٩٥٤
حوائط	٩٠٦، ٩٠٥
حواتم	٣٧٥
حواج	٨٧٢
حواجي	٨٧٢
حوار	١٤٧١، ٨٩١
حواسر	٩٥٤
حوالق	١٠٣١، ١٠٢٧
حوالي	٩٣٩
حواليق	١٠٢٧
حوامين	١٠١٩
حوان	٩١٢
حووة	١٦١٢، ١٥٩٣، ١٥٩٠، ١٥٦٧
حوت	٨٣٨
حوحيث	١٥٦٨
حوذت	١٥٨٧
حوَران	٩٠٥
حوض	١٤٧٤، ١٤١٧

الصفحة	اللغة
١٢٠٣, ١١٧٨, ١١٦٧, ١١٢٦, ١٠٧٣, ١٠٧٢	حوقل
١٠٧٣, ١٠٧٢	حوقلة
١٤٥٠, ٩٥٢	حوكة
١٥٥٥	حوكى
١٣٩٢	حول
١٠١٥, ١٠١١	حولايا
١٠٨٠	حولق
٩٣٩	حولي
١٠١٨	حومان
١٥٧٣	حوي
١٥٩٠	حويت
٤٣٥	حُويزة
٤٣٥	حُويزيّ
١٠١٦	حويل
١٠٢٨, ١٠٢٧	حويلق
١٠١١	حويلي
١٥٧٢	حويي
١٦٦٤, ١٥٩١, ١٥٩٠	حي
٣٥٤	حيّا
١٥٨٠, ١٥٧٩	حياء
١٥٧١, ١٥٧٠	حياة
٩٨٥	حيارى

اللغة	الصفحة
حياض	١٥٧١، ١٤٧١
حية	١٢٥٠
حيتان	٨٣٨
حيحاء	١٥٦٨
حيحيت	١٥٦٨، ١٥٦٧، ١٣٥٨
حيدى	١٥٣٠، ١٥٢٩
حيران	٩٨٥، ٩٠٥، ٨٩١
حيرة	١٥٦٨، ١٣٥٨
حيري	١٣٠٩
حيزقر	١٢٠٤
حيكى	١٥٥٥، ١٥٥٤
حيهله	١٦٢٩، ١٣٣٠، ٣٠٠
حيوا	١٥٧٩
حيوي	١٣٤٦
حيى	١٥٧١، ١٥٧٠
حيي	٤٣٩
حييان	١٣٤٦، ٣٥٤
حييت	١٥٨٣، ١٥٧٠
حييته	١٠٩١، ١٠٨٩
حييوا	١٥٧٩
حييى	١٦٦٤، ١٥٧٩، ١٥٧٢
خائف	١٤٨٨

اللغة	الصفحة
خائن	١٤٥٠
خاتم	٩٠٦, ٩٠٥
خادم	٩٣٥
خاصم	١٦٩٢
خاصمته	١٠٧٦
خاف	١٤٨٨, ١٣٩٨, ١٣٩٢, ١٣٨٨, ١٣٨٧, ١٣٨٦, ١٣٨٤
خالد	٩٠٦
الخبء	٢٧٩
الخبيا	٢٧٨, ٢٧٧
خيـاث	١١٥١
خبطّ	١٦٩١, ١٦٩٠
خبطت	١٦٩١, ١٦٩٠
خبـعثن	١١٧٣, ١١٦٦
الخبو	٢٨٠, ٢٧٨, ٢٧٧
نـخي	٢٨٠, ٢٧٨, ٢٧٧
خدال	٩٤١
خدر	١٤٥٠
خدرنق	٩٨٦
خدل	٩٤١
خدلم	١٢٣٨
خدم	٩٣٥
خدـيم	٩٣٧

اللغة	الصفحة
خَذَ	١٣٧١
خَذُوا	٦٣١
خَرَجَ	٨٣٧
خَرَجَتْ	١٠٧٤
خَرَزَ	٨٣٣
خَرَزَ	٨٦٥
خَرَفَان	٨٩٣
خَرُوجَا	١٠٦٨
خَرُوف	٨٩٣
خَرُون	٨٧٩
خَزَان	٨٢٤
الخَزَز	١٤٥٦
خَزَوَى	٨٢٤
خَزِيَا	١٥٥٥, ١٥٤٦, ١٥٣٩, ١٥٣٤
خَزِيَان	١٥٤٦, ١٥٣٤
خَسَات	١٠٩٥
خُشْكَنَان	١١٧٨
خَشُوا	١٥٧٩
خَشِي	١٥٠٠
خَشِيَت	١٥٧١
خَشِيَة	١٥٠٠
خُصَّ	٩٩٧

اللغة	الصفحة
خصاص	٨٣٧
خصم	١٦٩٢
خصية	٩٦٤
خصيص	٩٩٧
خضارى	٩٩٦
خضر	٩٧٤
خطاء	١٤٩٠
خطاء	١٤٩٦, ١٤٩٥, ١٤٩٣
خطائي	١٤٩٥, ١٤٩٤, ١٤٩٣
خطائيء	١٤٩٣
خطاعا	١٤٩٥, ١٤٩٣
خطاع	١٤٩٣
خطاعي	١٤٩٣
خطايا	١٤٩٤, ١٤٩٣
خطبا	١٦٩١
خطف	١٦١٨
خطف	١٦١٨
خطيئ	١٠٤٤
خطيئة	١٠١٠
خطية	١٠١٠
خطيع	١٠٤٤
خف	١٩٩

اللغة	الصفحة
خفاف	٩٥٥
خفت	١٣٧٤، ١٣٨٣، ١٣٨٨
خفقيق	١٢٦١
خفنا	١٣٨٤، ١٣٨٦
خفيف	٩٥٥
خلائف	٩٥٦
خلفاء	٩٥٦، ٩٦٥
خلقان	٩٥٥
خلو	٩٤٤
خليف	٩٥٦
خليفة	٩٦٥
خُلِق	١٠٤٧
خماص	٩٨٥
خمخم	١١٦٥
خمصان	٩٨٥
خمصانات	٩٨٥
خمصانة	٩٨٥
خمصانون	٩٨٥
خميس	٨٩٢
خناجر	٩٨٥
خنتعبة	١٢٦٣، ١٢٥٩
خنشى	٦٠٤، ٦٠٢

اللغة	الصفحة
خنفساء	١٠١٢
خنفيق	١٢٦١، ١٢٥٧
خنقا	١٠٦٣
خنقة	١٠٦٣
خنيفساء	١٠١٢
خواتم	٩٠٦، ٩٠٥
خوالد	٩٠٦، ٣٧٥
خوان	١٤٣٠، ١٤٢٧
خوزلي	١١٨٩
خوف	١٤٥٠، ١٣٨٦
خوفت	١٣٨٣
خولع	١٢٢٤
خون	٩٦٦، ٨٩٤، ٨٨٩
خونة	٩٥٢
خياثر	١٤٨٢، ١٤٧٩
خيامو	١٦٦٣، ١٦٠٨
خيّر	١٤٨٢، ١٤٧٩
دأبة	١١١٠
دئل	٨٢٥
داء	١٤٨٨، ١٤٨٧
دابة	٢٦٤
دار	٥٧٩، ٥٧٨، ٥٥٠

اللغة	الصفحة
داران	١٥٣٢, ١٥٢٩
دام	١٤٥٥
دَامًا	٩١٢
دامر	٩٧١
الداهية	٦٦٤, ٦٥٧, ٦٥٦
داو	١٤٨٨
داوية	١٣١٠
دبع	١٣٣٤
دجائج	٩٠٢, ٩٠١
دجاج	٩٠٣, ٩٠٢
دجاجات	٩٠٢, ٩٠١
الدجاجة	٩٠٤, ٩٠٣, ٩٠٢
دحرج	١١٧٥, ١١٧٤, ١١٣٩, ١١١٧, ١٠٨١, ١٠٧٩, ١٠٧٣ ١٥٩٦
دحرجة	١٥٦٩
دحرجت	١٥٦٩, ١٥٦٥, ١١١٩, ١١١٧
دحرجته	١١٧٤, ١١٢٧, ١١٢٦, ١١٠٧
دحرج	١٠٤٦
دخن	٨٦٩
دخنات	٨٦٩
دخنة	٨٦٩
ددن	١١٩٧, ١١٩١

اللغة	الصفحة
در	٨٧٣
درا مجرد	٤٦٥
درا بي	٤٦٥
درا هم	١٠٣٥
درا هيم	١٦٠٩
در حاية	٣٦٥,٣٥٥
دردم	١٢٣٨,١٢٢٨
الدرع	١٢٢٨
درهم	١٢٤٢,١١٧٠,١١٦٥,٦٢٣,٦١٨,٦١٧
درهمان	١١٤٧,١١٤١
درى	١٠٦٧
درية	١٠٦٧
دريهم	١٠٣٥,٩٩٩,٩٩٥,٩٩٣,٩٩١
دريهمات	١٠٥٥,١٠٤٠,٩١٩
دعّ	١٦٧١,١٦٧٠,١١٠٢
دَعَا	١١٤٢
الدعاء	١٥٥٠
دعوت	١٥٥٠,١٥٤٦,١٥٤١,١٣٤٣,٢٠٢,٢٠٠
دَعَوَى	١٥٤٦,١٥٥٠,٦١٢,٦١١,٦١٠,٦٠٩
دعي	١١٤٢,١١٤٨
دَقَلَى	٦٢٣,٦٢٢,٦٢١
دُكَّان	١٢٥٧

اللغة	الصفحة
دلاص	١٢٢٨، ٩٥٩، ٩٠٤، ٩٠٢
دلامص	١٢٣٧، ١٢٣٦
دلو	١٥٩٤، ١٥٣٩، ٧٩٧
دلوان	١٥٣٩
دُلوَت	١٥٣٩
دلي	١٤٢٥
دلية	١٠٠٣
دليص	١٢٣٧
دليصة	١٢٢٨
دُليوة	١٠٠٤
دم	٨٨٧
دما	١٠٠١
دماء	١٢٦٦
دمان	٣٥٧
دمث	١٢٣٧
دمقس	١١٧٠، ١١٦٥
دمون	٨٨٧
دَمَوِيّ	٤٥٢، ٤٣٨، ٤٣٧
دَمِيّ	١٢٦٦، ١٠٠١
دَمِي	٣٥٩
دميان	٣٥٧
دمية	٤٣٨، ٤٣٧

اللغة	الصفحة
دُسي	٤٣٨، ٤٣٧
دَنّ	٩٩٧
دَنّار	١٥٦٧، ١٤٧١
دنانير	١٤٧٠، ١٠٤٠
دئمة	١١٩١
دنوت	١٥٥١، ١٥٣٣، ١٥٣٢
دنيا	١٥٣٣، ١٥٣٢، ٩١١
دنياوي	٩١٤، ٩١٣، ٩١١
دُنين	٩٩٧
دينير	١٤٧٠
دنيوي	٩١٤، ٤٢٤
دِه	١٢٦٦
دهدهت	١٥٦٧، ١٥٦٦
دهديت	١٥٦٧، ١٥٦٦
دهري	١١٧٧، ٤١٦، ٤٠٩، ٣١٦
دهياً	٦٥٨
الدهياء	٦٦٤، ٦٥٧، ٦٥٦
دَو	٨٦٩، ٤٣٠، ٤٢٩
دُوادم	١٢٦٢، ١٢٥٩
دوار	١٤٧٤
دواري	٤٠٩
دوام	٩١٢

اللغة	الصفحة
دواوين	١٤٧٠
دَوَّة	٨٦٩
دودم	١٢٦٢، ١٢٥٩
دور	١٤٥٠
دوم	١٠٠١
دروي	٤٢٩
دوى	١٤٨٨
دُويَّه	١٠٢٤
دويّة	١٣٥٨
دويرة	١٠٠٣، ٥٧٩
دُويوين	١٤٧٠
ديابيج	١٤٧٠
ديّار	١٤٧٤، ١٤٧٣، ١٤٦٦
دياسم	٩١٧
ديان	١٤٧١
دياوين	١٤٧٠
دياج	١٤٧٠
دّير	١٤٦٦
دّيسم	٩١٧
ديم	١٤٧٤، ١٤٥٥، ١٤٥٣
ديماس	١٢٠٤
ديمة	١٤٧٤، ١٤٥٥، ١٤٥٣

اللغة	الصفحة
دينار	١٤٧١
ديوان	١٤٧١
ذائب	٦٤٧
ذوابات	٩٠١
ذوابة	١٤٨١, ٩٠١
ذان	١٠٥٣
ذَب	٨٩١
ذبائب	٩٠١
ذُباب	٨٩١
ذبابات	٩٠١
ذبابة	٩٠١
ذبيح	٩٦١
ذبيحة	٩٦١, ٩٦٧
ذعائب	٦٤٧
ذفار	٩١٣, ٩١٠
ذفارى	٩٨٥
ذفرى	٩١٣, ٩١٠
ذفته	١١٠١
ذكاره	١٠١٤
ذكرى	٦٩٦, ٦٢٢, ٦١٩
ذلاذل	١٤٨٤

اللغة	الصفحة
ذلذل	١٤٨٥
ذوائب	١٤٨١,٩٠١
ذيا	١٠٥١,١٠٥٠
ذيان	١٠٥٣
ذيب	٣٢٢
رءاس	١٦٥٨,٢٧٩
رأد	٨١٦
رأس	١٤٩١
رؤف	٣٣٨
رثمان	١٢٥٧
رآي	١٣٠١
رؤى	٩١٥,٩١١
رؤيا	١٣٧٣,١٣٧٢,٩١٥,٩١١,٦٠٣,٦٠١
رائع	٩٣٥
رائي	٤٣٨
راجل	٩٣٦,٩٣٣
راح	٨٦٦
راحات	٨٦٦
راحة	٨٧١
رادق	١١٥٧
راس	٣٢٢
راشد	١١٥٧

اللغة	الصفحة
راضاني	١٤٩٩
راضويّ	٤٣٠
راع	٩٦٢,٩٥٤,٩٠٥
راكب	٩٣٦,٩٣٣
رامي	٢٦٧
رامية	١٥٠١
راميك	١٥٠٠
راوي	٤٣٨
راي	١٥٢٨,١٥٢٧
الراية	١٥٢٩,١٥٢٨
رايي	٤٣٨
رباب	٩١٦,٩١١
ربي	١٥٨٣
ربيع	٨٩٢
رجا	٣٣٨,٣٥٦,٣٥٤
رجال	٨١٤,٨١٣
رجعته	١١٢٠
رجعي	٦٠٤,٦٠٢
رَجُل	١٥٠٩
رجلة	٨١٥,٥٥٢
رجوان	٣٣٨,٣٥٦,٣٥٤

اللغة	الصفحة
رجيت	١٥٦٠, ١٥٣٥
رجيل	١٠٠١, ٩٩٩, ٩٩٧, ٩٩٥, ٩٩٢
رحاب	٨٦٦
رحاه	٣٠٣
رحبة	٨٦٦
الرحموت	٨١١
رحى	٤٠٦, ٣٣٨, ٣٥٩, ٣٥٦, ٣٥٤
رحيان	٣٥٤, ٣٣٨
رُجِيل	٩٣٦, ٩٣٣
رخال	٩١٦
رخل	٩١٦
رد	١٦١٨
رداء	١٥٠٦, ٨٨٩, ٣٦٨, ٣٦٤
رداءان	٣٦٨
ردائي	١٥٢١
رداوان	١٥٢٢
رداوي	١٥٢٢
رداي	١٥٢٢
ردايان	١٥٢٢, ١٥٥٠, ١٤٩٩
رددت	٣٤٥
رددن	١٩٤, ١٩٣, ١٩٢

اللغة	الصفحة
ردّف	١٦١٨
ردن	١٩٤,١٩٢
ردي	١٣٠٠
رسائل	١٤٩٦,١٤٩٥,١٤٤٤,١٤٤٣,٤٤٢
رسال	١٤٤٢
رسالات	٩٠١
رسالة	١٤٤٤,١٤٤٢
رُسل	١٤٥١,١٤٥٢,١٤٤٩
رسن	٨٢٠
رسول	٩١٧
رشاء	١٤٩٠
رشان	٣٦٧
رّضا	١٤٥٣,١٤٩٩
رضوان	١٥٩٧,١٥٥٠,١٤٩٩
رضوى	١٥٥٠
رضي	١٥٥٠,١٤٩٩
رضيان	١٤٩٩
رضيوا	١٥٩٥,١٥٩٤
رطب	٨٥٨
رطبّات	٨٦٨
رطوبة	٨٥٨
رعاء	٩٦٢

اللغة	الصفحة
رعاوة	١٥٤١
رعاية	١٥٢٤
رعوت	١٦٠١
الرعوى	١٥٥٦, ١٥٤٨, ١٥٤٦, ١٥٤٢, ١٥٤١, ١٥٣٩, ١٥٣٤
رعيان	٩٦٣, ٩٥٣, ٩٠٨, ٩٠٥
رعت	١٥٤٦, ١٥٤٢, ١٥٤١, ١٥٣٩, ١٥٥٣
رغبوت	٨١١, ٨٠٩
رَغْفُ	٨٩١
رغفان	١٣٣١, ١٢٥٧, ٨٩١
رغيف	٨٩١
رغيفان	١٣٣١
رقيت	١٥٧١
ركاء	٨٧٠, ٨٦٣
ركائي	١٤٩٥
ركاب	٩٥٢
ركايا	١٤٩٥, ١٤٩٤, ٩٠٢
ركب	٩٣٦, ٩٣٣
رُكبان	٨٤٧
ركن	١٠٦٦
ركوبات	٩٠١
رَكُوبَة	٧٢٢
رَكِي	٩٠٢, ٨٧٠

اللغة	الصفحة
ركيب	٩٣٦, ٩٣٣
الركية	١٤٩٥
رماة	٩٥٢
رمات	١٥٣١
رمان	١٠٢١
رماية	١٥٢٤
رمت	١٥٣١
رمتا	١٥٨٩
رمدد	١٦١٣, ١٦١٢
رَمُضَاء	٦٦٥
رمضان	٨٥٢
رَمَلِي	١١٧٧, ٨٧١, ٨٧٠, ٨٦٦, ٤٣٩
رمو	١٥٠٠
رموت	١٥٠٠
رمى	١٦٢٨, ١٥٩٢, ١٥٣١, ١٥٠٣, ١٥٠٢, ١٤٩٧
رمية	٩٦١
رميت	١١٤٨
رميمان	١٠٢١
رهبوت	١٢٦٩, ٨١١, ٨٠٩
رهط	٩٢٠
رهن	٩٤٨
الرواء	١٤٧٦, ١٤٩٥

اللغة	الصفحة
رواعي	١٤٩٤
رواق	١٤٥٢
روان	٩٢٣، ٩٢٠
رواوي	١٤٩٥، ١٤٩٤
روايا	١٤٩٥، ١٤٩٤
رواية	١٤٩٥، ١٤٨٢، ١٤٩٤، ٧٣٦، ٧٣٥
روح	٩٣٧، ٩٣٥
روض	٨٦٤
روضة	٨٦٤
روعا	١٤٩٥
روم	٧٢٩، ٧٢٨، ٧٢٤
رومی	٧٢٨، ٧٢٤
روی	١٥٤٨، ١٥٤٦
رويح	٩٣٧
رويکبون	٩٣٦، ٩٣٣
ريّ	١٥٤٦
ريا	١٥٤٨، ١٥٤٦، ٦١٦، ٦١٣
رياض	٨٦٤، ٨٤٦
ريان	١٥٤٩، ١٥٤٨، ١٥٤٦، ٦١٦، ٦١٣
زال	١٣٨٤
زباني	١٣٠٩
زبرج	١١٦٥

اللغة	الصفحة
زبنة	١٢١٦، ١٢١٨
زبني	١٣٠٩
زبينة	١٣٥٨، ١٥٦٨
زدر	١٦٤١
زرجون	١٢٦٤
زرق	٦٧٦، ٦٧٥
زرقاء	٦٥٤
زرقم	١٢٢٨، ١٢٣٨
زعفر	١٥١٩
زعفران	١٠١٨، ١٠٢٠، ١٢٦١، ١٥١٩
زعيفران	١٠١٨، ١٠٢٠
زقاق	٨٩١
زكاة	١٦٤١
زكريّ	٦٩٦، ٦٩٨
زكريا	٦٩٩، ٦٩٨
زكريون	٣٧٣
زلت	١٣٨٨، ١٣٨٩
زلته	١٠٩٣
زلزل	١٦١٥
زلزلته	١١٢٧
الزلفى	٦٠٢، ٦٠٤
زُم	١٦٥٥

اللغة	الصفحة
زُمَاء	١٦٥٥
زُبْحَاء	٦٦٧
زُبْحَى	٦٥٥
زَمَكَاء	٦٦٧
زِمَكَى	٦٦٥
زُمل	٩٨٩
زمن	٨٢١
زنادقة	٧٤٠
زناديق	٥٨٤
زنبور	١٢٠٣
زنة	١٤٢٢, ١٣٤٩, ١٣٥٢
زنجي	٦٠٧
زنديق	٧٤٠
زئم	١٦٥٥, ١٦٥١
زئمَاء	١٦٥٧, ١٦٥٥, ١٦٥١
زنوي	٤٣٨, ٤٣٧
زوار	٩٦١
زوج	١٤٧٦, ١٤٥٣
زوجة	١٤٧٦, ١٤٥٣
زويته	١٤٦٠
زَيَا	١٤٦٠

اللغة	الصفحة
الزيزاء	٦٧٣, ٦٧٢, ٦٦٨
زبل	١٣٨٨, ١٣٨٤
سثات	٨٨٣, ٨٧٨
سفال	١٦٥٨
سُوة	١١٩٤
سثة	٨٨٣, ٨٧٨
سأل	١٥٦٢, ١٥٦٣, ٣٤٧, ٣٤٠, ٣٣٨
سثم	٣٤١, ٣٣٨
سُوق	٨٣١, ٨٢٣
ساء	١٤٨٩, ١٤٨٨, ١٤٨٧
ساباط	١٢٠٢, ١٢٠١
سابياء	٩١٢, ٦٦٥
ساد	١٤٨١
سار	١٤٦٧, ١٣٩٨
سارفت	١٠٩٤
ساع	٨٧١, ٨٦٧
ساعة	١٥٣١
سافرت	١٣٩٦, ١٠٧٦
الساق	٨٣١, ٨٢٣
سال	٩٠٥
سَالُ	٩٠٥

اللغة	الصفحة
سانع	١١٤٥
سانهت	١٣١٨, ١١٩٩, ٤٢١
السانية	١٤٢٥
ساو	١٤٨٨
ساير	١٤٦٨, ١٤٦٧
سباع	٩٢٢
سبط	١٢٣٧, ٩٤٣, ٦٩٩
سبطر	١٢٣٩, ١٢٣٧
سبطون	٩٤٧
ستهم	١٢٣٨, ١٢٢٨
ستهي	٤٦٢, ٤٥٥
ستيهة	٨٧٤
سحفنية	١٢٥٧
سخال	٨٦٣
سخله	٨٧٠, ٨٦٣
سد	٨٦٩, ٨٦٨
سدر	٨٦٩
سدراات	٨٦٨
سدرة	٨٦٩, ٨٦٨
سدس	٩٦٤, ٩٥٥
سديس	٩٦٤, ٩٥٥

اللغة	الصفحة
سر	١٦١٣
سرا	١٥٠٠
سراة	٩٣٧,٩٣٥
سراح	٩٨٥
سراحين	١٠١٩
سربال	١١٤١
سرته	١٠٩٥
سرح	٩٦١,٦٩١
سرحان	١٠١٨
سرحيان	١١٠٣
سرداح	٦٧١,٦٧٠,٦٦٩
سيرطم	١١٤٥
سرق	١٠٦٧,١٠٦٢
سرهاف	١١٢٧
سرهفة	١١٢٦
سرهفته	١١٢٧,١١٢٦
سرو	١٤٥١
سروات	٩٣٥
سروة	٨٦٤
سروت	١٥٩١
سرى	١٥٠٠,٩٣٤,٨٩٢
سريان	٨٩٢

اللغة	الصفحة
سريجين	١٠٢١, ١٠١٨
سريير	٨٩٦, ٨٩٢
سريرة	٥٤٨
سُرُبط	١١٤٥
سريو	١٥٠٠
سطعم	١٦٩٢
سعت	٥٥٤
سعد	١٥٣٢, ١٥١٩
سعدان	١٥٣٢, ١٥١٩
سعدانة	١٠٢٠
سعلا	١٥٥٥
سعلاة	١٥٥٦, ٦٢٣, ٦٢٠
سعى	١٥٦٣
سعيدان	١٠٢٠, ١٠١٨
سفائن	٩٠٢, ٩٠١
سفادا	١٠٦٣
سفارج	٨١٥
سفارجل	٨١٥
سفدها	١٠٦٣
سفر	١٥١٤
سفرجل	١١٨٦, ١١٧٤, ١١٧٣, ١١٦٩, ١٠٢٦, ٩٩١, ٨١٥

اللغة	الصفحة
سفر جلت	١١٧٥
سفن	٩٠٣,٩٠١
سفير جل	١٠١٤
سفين	٩٠٣,٨٧٠
سفينة	٩٠١,٨٧٠
السقاء	١٤٨٠
سقاء	٣٦٨, ٣٦٤
سقاءان	٣٦٤
سقاءة	١٥٢١
سقائي	٣٦٤
سّقاية	١٥٢٤
سقف	٨١٣,٨١٢
سُقُف	٨١٣,٨١٢
سقيته	١٠٨٩
سكراء	١٣٢٣, ١٣٢١
سكران	١٢٦٠, ١٢٥٧
سكرى	١٢٠٢, ١٢٠١
سلاطين	١٠١٩
سلام	٩١٨
سلان	٩٠٥
سلاهب	٩١٨, ٨١٥

الصفحة	اللغة
٢٤١	سِلْت
١٢١٨	سلحفاة
١٢١٨, ١٢١٥	سلحفية
١٥٥٦, ٦٤٤, ٦٤٣	سلس
١٠١٨	السلطان
٨٦٨	سَلَق
١٠٨٠	سلقاء
٨٦٨	سلاقات
١٠٨٠, ١٠٧٧, ١٠٧٢	سَلَقَة
٨١٩	سُلْقَان
٨٦٨	سَلَقَة
١١١٦	سَلَقْتِه
١٢١٣	سَلْقِيَا
١٢١٨, ١١١٧	سَلْقِيَت
١١١٧, ١٠٨٠, ١٠٧٧	سَلْقِيَتِه
٨٥٣	سُلَلَات
٩١٨	سُلْم
١٠١١	سلمة
٦١١	سلمى
١١٠٦	سَلَه
٩١٨, ٨١٥	سَلَهَب
١١٠٥	سُلَى

اللغة	الصفحة
سليطين	١٠٢١, ١٠١٨
سليقة	١٠٧٠
سليقي	٤٣٥, ٤٣٤
سُلَيْمَة	١٠١١
سُم	١٣٥٢
سمالق	٩٧٣
سمان	٩٥٦
سمانيات	٩١٥, ٩١٢
سُمَاي	٩١٢
سمة	١٣٥٢, ١٣٤٩
سمر	٨٦٧
سمرات	٨٦٧
سمرة	٨٦٧
سمعته	١١٠١
سمعه	١٠٦٣
سملق	٩٧٣
سموي	٤٥٥, ٤٥٣
سمية	١٠٤٦
سميدع	١٢٠٣
سمين	٩٥٦

اللغة	الصفحة
السن	١١٠٦
سند	٧٢٩,٧٢٨,٧٢٤
سندأو	١٢٦٣
سندي	٧٢٩,٧٢٨,٧٢٤
سنوات	٨٧٧,٨٤٤
سنون	٨٨٣,٨٧٥
سنيات	١٠٤٣,١٠٤٢
سُنْية	١٠٥٦
سنيهة	١٥٥٢
سنيون	١٠٤٣,١٠٤٢
سه	١٠٠٦,١٠٠١
سلهب	١١٦٩, ١١٦٥, ١٠٣٥, ٩٧٥
سهلي	١١٧٧, ٤١٦
سوء	١٤٨٧
سواة	١١٩٤
سوائق	١٤٨٢
سواب	٩١٢
سوة	١١٩٤
سود	١٤٢٥
سوداء	٦٦٣, ٦٥٤
سوداوان	٩٢٩
سودت	١٦١١, ١١١٩

اللغة	الصفحة
سوس	٨٦٩
سُوسات	٨٦٩
سوسة	٨٦٩
سوسوت	٣٧١
سوط	٨٢٨
سُوق	٥٧٩,٥٧٨
سُوقي	٦٢٢
سوهة	١٠٠١
سووط	٨٢٨
سورق	١٤٣٢
سويد	١٤٨٥
سوير	١٤٦٩,١٤٦٨,١٤٦٧
سويق	١١٥٥
سويقة	٥٨٢,٥٧٩
سيائد	١٤٨١,١٤٧٩
سيائق	١٤٨٢,١٤٨١,١٤٧٩
السيابج	٧٤٢,٧٤٠
السيابجة	٩٣٩,٧٣٩
سياط	٨٢٨,٨١٨
سياود	١٤٨١
سياوق	١٤٨١
سيحان	٨٢٢,٨١٩

اللغة	الصفحة
سید	١٤٧٩، ١٥٦٨، ١٤٦٤، ١٤٦٣، ١٤٦٢، ١٤٦٠، ٧٩٧٧ ١٥٤٤
سیراء	٦٦٧، ٦٦٥
السیسَاء	٦٧٣، ٦٧٢، ٦٦٨
سَيِّفِي	٣٢٠
سیقه	١٤٨٢، ١٤٨١، ١٤٧٩
سیناء	٦٢٩، ٦٢٥
سیود	١٥٤٤، ١٤٨٢، ١٤٦٥، ١٤٦٢، ١٤٦٠
سیودة	١٤٨١
سیوقة	١٤٨١
شأمل	١٢٥٤، ١١٩٨
شأى	١٥٦٤، ١٥٦٣
شُمي	١٥٦٣
شاء	١٤٨٧
شائك	١٥٥٢، ١٤٩١، ١٤٠٦
شائية	١٤٩٣
شاب	٩٥٤
شاة	١٦٥٥، ١٦٥١، ١٤٧٧، ٨٨٠
شارب	١٠٧٠
شاربة	٧٢٢
شارف	٩٥٢
شَاقَةُ	٦٦٣، ٨٦٦

اللغة	الصفحة
شاك	١٤٠٧
شاكو	١٤٩١
شاكى	١٥٥٢، ١٤٩١، ١٤٨٧، ١٤٠٦
شاكىء	١٤٩١
شام	٨٦٦
شامات	٨٦٦
شاهد	١٢٥٥، ٩٦٣، ٩٥٢
شاور	١١٢٥
شاوك	١٤٩١
شاوية	١٤٩٤
شبان	٩٦٣، ٩٥٤
شبعأ	١٠٦٥
شبعان	٩٦٥
شبعى	٩٦٥
شج	٣٦٣، ٣٥٥
شجاع	٩٦٤، ٩٥٥
شجر	٩٩٠
شجرة	٩٩٠
شجعاء	٩٦٤، ٩٥٥
شجعم	١٢٣٨
شجويّ	٤٤١، ٤٤٠
شجي	٢٦٧

اللغة	الصفحة
شحيان	٣٥٥
شجيرات	٨٦٦
شجيع	٩٥٥
شح	١٦٧١
شَحِيَّة	٧٧٢، ٧٧١، ٧٥٣
شد	١٦١٣، ١٦٠٤، ١٥٩٦
شداد	٩٦٤، ٩٥٥
شدد	٤٣٦
شددى	٤٣٦
شديد	٩٥٥، ٦٤٦
شرابا	١٠٦٣
شرابث	١٢٦١، ١٢٥٩
شرب	١٣٩٢
شرر	١٦١٣، ١٤٧٠، ١٤٥٧، ١٤٥٦
شرفا	١٠٦٥
شرنبت	١٢٦١، ١٢٥٩
شروى	١٥٤٨، ١٥٤٢، ١٥٣٤
شري	٨٦٤
شريب	٩٨٣
شَرِيَّة	٨٦٤
شريت	١٥٣٤، ١٥٤٢
شريف	١٥٠٠، ٩٥٦

اللغة	الصفحة
شسيع	١٠٤١
شطن	١٠٧٧
شعراء	٩٥٣
شعير	١٥١٧, ٧٢٥, ٧١٣
شعيرة	١٥١٧, ٧٢٥, ٧١٣
شفا	٣٥٩, ٣٥٤
شفاء	١٤٠٣
شفات	٨٨٧
شفاة	٨٨٧, ٨٨٠
شِفَار	٨٤٥
شفة	١٠٠٧, ٨٨٠
شفر	٨٣٧
شفهات	٨٨٧
شفوان	٣٥٩, ٣٥٤
شفيهة	١٠٠٨, ١٠٠٧
شقارى	٩٩٦
شقاوة	١٥٠٧, ١٥٠٦, ١٤٠٦
شقة	٧٣١
شقري	٤٢٩
شقي	١٥٧٠, ١٥٧١, ١٥٦٣, ١٥٦٢, ١٥٦١, ١٥٤٢, ١٥٣٥
شقيت	١٥٦٢

اللغة	الصفحة
شكراً	١٠٦٣
شكرانا	١٠٦٣
شكوراً	١٠٦٣
شلل	٩٤٩
شللون	٩٤٩
شم	١٨٧
شمال	١٢٥٤
شمائل	٩٠٠, ٨٩٩
شمال	٩٠٠
شعباء	١٦٧٩, ١٧٦٤, ١٦٧٣
شمردل	١١٧٩, ١١٦٦
شمس	٥٥٠
شملال	١١٤٧, ١١٤١
شملل	١٠٧٦
شملة	١٠٧٢
شملت	١٠٧٢
شممته	١١٠١
شمنته	١٠٦٨
شمثى	٤٤١, ٤٣٥, ٤٣٤
شنب	١٦٨٠, ١٦٧٣, ١٣٩٣, ١٣١٨
شنباء	١٦٨٣, ١٣١٧, ١٦٧٤
شنذارة	١١٩٨, ١١٨٤

اللغة	الصفحة
شنوءة	٤٤١, ٤٣٥, ٤٣٤
شه	١٢٦٦
شهاد	٩٦١
شهاوى	١٥٢٠
شَهْد	٩٦١
شهران	١٥٠٠, ١٥٢٠, ٦١٣
شهرة	١٥٥٠
شهورى	١٥٤٩
شَوَاءٍ	١٤٩٣
شِوَاء	١٥٤٥
شوائي	١٤٩٤
شوات	٨٨٧
شواوي	١٤٩٤
شوايا	١٤٩٥, ١٤٩٤, ١٤٩٣
الشورى	٦٩٦, ٦٠٤, ٦٠٢
شوكاء	٦٥٧
شوهات	٨٨٧
شويت	١٥٤٥
شويته	١٠٩٦
شويراء	١٠٤١
شويرون	١٠٤٠, ١٠٣٩
شويهة	١٠٠٨, ١٠٠٧

اللغة	الصفحة
شيات	٨٧٥
شياه	١٤٧٧,٩٤٨,٩٤٢,٨٨٧,٨٨٠
شيبان	١١٥٤,١١٤٩,١١٤٦,١١٤١
شبة	٨٧٥
شيخان	٩٤٣
الشيخة	٩٤٣
الشيزى	٦٢٢
شيطان	١٠٧٧
شيطان	١٠٧٨,١٠٧٧
شيطنة	١٠٧٨,١٠٧٢
شيطنته	١١١٩,١٠٧٢
شيوخ	٨١٩
صائم	٩٥٢
صاحب	٩٣٥,٩٢٣,٩٢١,٩٠٥
صار	١٤٦٣
صارم	١١٥٧
صارى	١٥٣١
صالحات	٢٦٥
صالحون	٤٠٤
صالحى	٣٩٣
صايد	١٤١٧

اللغة	الصفحة
صباح	٩٥٦
صباح	٩٥٦
صبر	٩٦٥,٩٥٨,٩٥٧
صبقت	١١٥٢
صبور	٩٦٥,٩٥٨,٩٥٧
صبورات	٩٦٥
صبورون	٩٦٥
صبية	١٣١٦,٩٤٦,٨٩٦,٨٩٥,٨٩٢
صبحة	٩٥٦
صحّ	١٦٧١
صحائح	٩٥٦,٦٦٤
صحائف	١٤٤٦,١٤٤٤,١٤٤٣,١٤٣٥,١٤٢٢,٩٠٣,٩٠١ ١٥١٠
صحابية	٩٠٩,٩٠٨,٩٠٥
صحارى	١٣٢٢,٩٨٥
صحايف	١٤٤٣
صحابان	٩٦٣,٩٠٨,٩٠٥
صحبة	٩٣٧,٩٣٥
صحرا	١٥٢٠
صحراء	٦٥٦,٦٤٧,٦٣٦,٦٢٨,٦٢٥,٤٤٨,٤٤٧,٣٦٥ ١٣٠٣,١١٠٢,٩٨٥,٩١١,٦٩٦,٦٦٩,٦٦٢,٦٥٨

الصفحة	اللغة
٩١٥ ، ٩١١ ، ٤٥٩	صحراوات
١٣١٩، ٩١٤، ٤٥٨، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٨، ٤٤٧	صحراوي
٩٠٣، ٩٠١	صحف
١٠١٢	صحيراء
٩٠٣	صحيف
٩٠٣	صحيفات
١٥١٠، ١٤٩٤، ٩٠٣	صحيفة
٨٦٣	صخر
٨٦٣	صخرة
١٤٨٢، ١٤١٦	صدود
١٥٣٤	صدوى
٥١٧	صدى
١٥٥٥، ١٥٣٩، ١٥٣٤، ٦١٣	صديا
١٥٤٦، ١٥٣٤، ٦١٣	صديان
٨٦٤	صعاء
٩٦٥	صعائد
٩٤٦، ٩٤١	صعاب
٩٤٦، ٩٤١	صعب
٩٤٨	صعبات
١٥٤٠	صعبة
٩٤٧، ٩٤١	صعبون

اللغة	الصفحة
صعو	٨٦٤
صعوة	٨٦٤
صغار	٩٥٦
صغير	٩٥٦
صفا	٨٢١
صفاف	١١٥٧, ١١٥٣, ١١٥٢, ١١٥١
صفحة	٩٠٣, ٩٠١
صُفر	٩٧٦, ٦٣٢
صفراء	٦٦٤, ٦٥٧, ٦٥٤
صفراوان	٩٨٨, ٣٦٥
صُفري	٦٣٢
صفوت	٣٦١
صقت	١١٥٢
صَقِيل	٩٣٩, ٧٤٢, ٧٤١, ٧٤٠
صكوك	٨٣٤
صلاء	١٥١٨, ١٥٣١, ١٥٢٥, ١٥٢١, ١٥١٧, ١٥٠٨
صلاة	١٥٣١, ١٥٢٣, ١٥٢١, ٣٥٨
صَلَاة	١٦٤١
صلاية	١٥١٨, ١٥١٧
صُلحاء	٦٦٥
صناع	٩٧٧, ٩٥٨, ٦٩١, ٦٨٧
صنع	٩٦٦

اللغة	الصفحة
صنعاني	١٣٢٣, ١٣١٩
صنعاوي	١٢١٩
صنعون	٩٤٩, ٩٤٨, ٩٤٤
صنو	٨٣٥
صنوان	٨٣٩, ٨٣٥
صهصلق	١١٧٣, ١١٦٦
صوام	١٤٨٦, ١٤٠٥
الصوامع	٩٣٩
صُوة	١٥٩٠, ١٥٦٦
صورى	١٥٣٠
صوف	٨٦٩
صوفة	٨٦٩
صوم	١٤٠٤, ٩٦١, ٩٥٢
صومة	١٠٦٩
صومون	١٠٤٧
صويق	١١٥٥, ١١٥٢
صيارفة	٩٣٩
صياقلة	٩٤٠, ٩٣٩, ٧٤١
صَيّام	١٤٠٥
صيد	١٤١٧, ١٣٩٦, ١٣٩٥
صيرف	٩٣٩

اللغة	الصفحة
صيرورة	١٤٦٣
صيم	١٤٨٤
ضأن	٩٣٥
ضائر	١١٥٠
ضائن	٩٣٥
ضاز	١٥٥٥
ضاويّ	٤٣٠
ضباب	١١٥١
الضباع	٩٨٥
ضبعان	٣٦٧
ضبعانان	٣٧٠, ٣٦٧
الضحية	٩٦١
ضرّ	١٤٥٦
الضراء	٦٤٣
ضراب	١٠٦٧
ضُرَيْسي	٤٣٤
ضضا	١٥٦٦
ضَعوان	٤٥٣
ضعوي	٤٥٣
ضف	١٤٥٧
ضفادع	٩١٧

اللغة	الصفحة
ضفدة	٩١٩
ضفدع	٩١٩
ضففاً	١٤٥٧
ضننوا	١٤٥٩, ١٤٥٨
ضهياً	١١٩٩, ١١٨٥
ضهياء	١٢١٥, ١٢٠٠, ١١٩٩, ١١٩٨
ضوارب	١٣١٣, ٩٨٨
ضوزى	١٥٥٥
ضوض	١٥٦٦
ضوضوت	١٥٦٧, ١٥٦٦, ١٥٦٥
ضوضيت	١٥٦٩, ١٥٦٧, ١٥٦٦, ١٥٦٥, ٦٧٣, ٦٧٢
ضباط	١٢٣٧
ضباع	١١٤٦, ٨٤٦
ضياون	١٤٨٢, ١٤٧٩
ضيزى	١٥٥٥
ضيطار	١٢٣٧
ضيعة	٨٤٦
ضيغم	١٢١٧, ١٢١٥, ١٢٠٤, ١٢٠٣, ١١٧٦, ١١٦٧
ضيف	٩٤٣
ضيفان	٩٤٣
ضين	١٤٨٢
ضيون	١٤٨٢

اللغة	الصفحة
طائى	٩٢٣، ٩٢١
طائحة	٨٧٢
طائر	١١٥٣
طائف	١١٥٠
طائل	١٤٣٨
طائي	١٥٦٨، ١٣٥٨
طاب	١١٥٢
طارد	١١٦٢
طاعيء	١٤٩١
طاف	١٣٧٦
طافان	١٥٣٠
طالق	١٠٤٧، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٨٨، ٦٨٦، ٦٨٤
طالقة	٦٨٥
طاووس	١٤٨٠، ١٤٩٧
طايع	١٤٩١
طایل	١١٦٢
طب	١٦١٧
طبب	١٦١٧، ١٥٧٣
طبيب	١٤٥٧، ١٤٥٦
طبيي	٤٣٨، ٤٣٧
طداً	١٦٥٢
طدة	١٦٥٢

الصفحة	اللغة
٣٦٥	طرفاء
٢٨٩	طَرَق
٩٢٥	طرقات
١١٣٦، ١١٣٥	طر مساء
١٣٢٨	طسيصة
١٣٧٦	طُفَت
١٥٤٦	طغوى
١٥٤٦	طُغَيَانَا
١٥٤٦	طغيت
٨٧٣، ٨٦٨	طلاة
٩٠٣، ٩٠٢	طلاح
١٣٨٧، ١٣٨٤، ١٣٨٣، ١٣٧٧، ١٣٧٦	طلت
٨٦٣	طلح
٨٧٩، ٣٧٥	طلحات
٩٠٢، ٨٦٣، ٣٨٧، ٣٧٥	طلحة
١٠٦٦	طلع
١٦١٥، ١٦١٣، ١٤٧٠، ١٤٥٨، ١٤٥٧، ١٤٥٦	طلل
٨٧٣، ٨٦٨	طَلِي
١٠٤٧	طليق
١١٢٧	طمأنينة
٦٦٨	طيماء
١٥٧١	طواء

اللغة	الصفحة
طوائح	٨٧٢
طوال	٩٦٤,٩٥٥
طواويس	١٤٨٣,١٤٨٠,١٤٧٩
طوبى	١٥٥٥,١٥٥٤
طوس	١٣٢٨
طوف	١٣٨٨
طوفان	١٥٤٠
الطول	١٣٨٨
طولت	١٣٨٣, ١٣٧٩
طويا	١٤٦١
طويت	١٥٩١,١٥٤٤,١٤٦١,١٤٦٠
طويرة	٩٣٧
طويل	١٤٧٤,١٤٣٩,١٣٧٩,١٣٦٥,١٣٦٤,٩٥٥
طويلة	٦٨٣
طي	١٥٦٨,١٣٥٨
طيا	١٦٦١,١٥٤٥,١٥٤٤,١٤٦١,١٤٦٠
طيالسة	٩٣٩
طيان	١٥٧١
طيلسان	٩٣٩
ظوار	٩٣٥,٩١٦
الظفر	٩٣٥,٩١٦
ظالم	١١٥٣,١١٥٠

اللغة	الصفحة
طبّات	٨٧٨
طبة	٨٧٨
طبويّ	٤٣٨, ٤٣٧
طبيّ	١٦٢٨, ١٥٢٧, ١٥٢٦, ١٤٣٣, ١٤٢٠, ١٤١٧, ١٣٩٣
طُبّيّ	١٦٠٣, ٨٨٨
طبية	٤٣٨, ٤٣٧
طبيّيّ	٣٩١
الظرايبي	١٣٢٢
ظراف	٩٥٦, ٩٥٥, ٩٦٤
الظرافة	١٠٧٠
ظربان	٦٢٣, ٦٢٢, ٦٢١
الظربى	٦٢٣, ٦٢٢, ٦٢١
ظرف	١٠٦٥
ظرفا	١٠٦٥
ظرفاء	٩٦٥, ٩٦٣, ٩٦٠, ٩٥٥
ظروف	٩٦٥, ٩٥٦
ظريبان	١٠٢١, ١٠١٩
ظريف	٩٧٢, ٨٩٦, ٨٩٣, ٩٦٧, ٩٥٦
ظريف	٩٨١
ظريفة	٩٨١
ظريفون	٩٦٤, ٩٥٥
ظلت	١٥٨٨

اللغة	الصفحة
ظَلَمٌ	١٥٢٠
ظلمان	٨٩٢
ظلمة	١٥٢٤, ١٥٢١, ١٥٠٧
ظليم	٨٩٢
ظمان	٩٩٠
ظمأى	٦١٣
ظماء	٩٩٠
ظيوت	١٣٤٧
عائذ	٩٥٢
عائط	٩٦١, ٩٥٣
عابد	١١٤٧, ١١٤٣, ١١٤٠
عاد	١٣٧٩, ١٣٧٦
عادد	١٦١٤
عادى	٩٣٩
عاذ	١٤٧١
عاز	١٣٧٥
عازب	٩٣٥
عازني	١٠٧٦
عاشوراء	٦٦٧, ٣٦٥
عاصف	٦٨٤
عاصفة	٦٨٥
عاضه	١٠٩٣

اللغة	الصفحة
عاعيت	١٥٦٦, ١٣٥٨
عاف	٩٦١, ٩٥٢
عافاه	١٠٧٦
عالم	١٦٤١
عاور	١٤١٧, ١٤١٦, ١٤٠٦
عاير	١٤١٧
عبء	٣٢٢
عباء	١٥١٧, ١٥٠٩, ١٥٠٨
عباءة	١٥٣١, ١٥١٧, ١٥٠٩, ١٥٠٨
عباديد	٩٢٢, ٨١٥
عبال	٩٤٨
عبد	٩٤٣
عبدان	٩٤٨, ٩٤٣
عبدل	١٢٧٣
عبدِيّ	٤٦٨
عبديد	٩٢٢, ٨١٥
عبقسي	٤٧٠
عبوس	١٢٦١, ١٢٥٧
عبيد	١٥١٤, ٩٣٨
عتد	١٦٥٤, ١٦٥١
عتدان	٨٦٩
عُتُوّ	١٤٢٥

اللغة	الصفحة
عتود	٨٩٣
عتي	١٥٢٦, ١٤٠٥, ١٤٠٢
عناول	١٢٧٤
عشاير	٩١٨
عثمان	١٢٦١, ١٢٥٧
عثير	٩١٨
عجائز	١٤٤٢, ٩٥٧, ٩٠٠
عجائل	٩٥٧
عجالي	٩٨٦, ٩٨٥
عجاوز	١٤٤٣, ١٤٤٤
عجز	١١٨٥, ٨٢٤
عجل	٩٥٧
عجلان	٩٨٦
عجوز	١٢٢٥, ١٢٢١
عجول	٩٥٧
عد	١٣٥٢
عداء	٣٦٤
عداءات	١٥٢١
عداءان	١٥٢١
عداؤون	١٥٢١
عدان	٨٩٦, ٨٩٣

اللغة	الصفحة
عداوة	١٥٢١, ١٥٢٠
عدة	١٣٥٥, ١٣٥٢, ١٣٩٤
عُدت	١٣٨٢, ١٣٧٨, ١٣٧٦
عِدّة	١٠٠٠, ٩٩٨
عددته	١١٠٨
عدل	٨٣٤
عدلون	١٠٤٧
عُدُوّ	٩٥٧, ٩٥٦, ٨٩٦, ٨٩٣
عُدُو	١٦٣٣
عدوان	٨٩٦
عدوت	١٥٤٦
عدوليّه	١٢١١
العدوى	١٥٤٩
عدويّ	٤٤١, ٤٤٠
عذارٍ	٩١١
عذراء	٩١١
عرتن	١٢٦٢, ١٢٥٩
عرس	٨٨٠
عرسات	٨٨٨, ٨٨٠
عرضان	٨٩٢
عرطل	١٢٣٣
عرطيل	١٢٢٤

اللغة	الصفحة
عرق	٨٣٤
عِرْقَات	٢٦٥
عِرْقَة	٢٦٥
عرقصان	١٢٦٢، ١٢٥٩
عرقوة	٨٧٠
عرقِي	١٥١٧
عرنڊ	١٢٦٢، ١٢٥٩
عرنقصان	١٢٦٢، ١٢٥٩
عرواء	١٠١٢
عروة	١٠٠٤
عروض	٩٢٠
عُرِي	٤٣٧
عُرياء	١٠١٢
عرياني	١٢٩٤
عريب	٩٩٩
عُرِيَّة	١٠٠٤، ٩٩٩
عريض	٨٩٢
عُريوه	١٤٦٧، ١٤٦١
عزب	٩٤٣
عزت	١٥٣١
عزها	١٥٥٥
عزهاة	١٥٥٦، ٦٢٣، ٦٢٠

اللغة	الصفحة
عزي	١٥٧١
عزيب	٩٣٥
عزيون	٩٤٤، ٩٤٨
العسجد	١٦٤٨
عسلان	١٢٥٧، ١٢٦١
عشاش	٨٣٧
عشان	١٠٤٤
عشاوة	١٠٤٤
عشر	٨٦٧
عشراء	٦٦٥
عشرات	٨٦٧
عشرة	٨٦٧
العشواء	٦٣١
عشيانان	١٠٤٤
عصا	٤٠٦، ٢٨٦، ٢٨٣، ٢٧٩
عَصَاتِي	٣٩١
عصاصر	١٢٦١
عصاه	٣٢١، ٣٠٣
عصنصر	١٢٦١، ١٢٧٥
عصو	١٤٩٠، ١٣٩٣
عصوان	٣٥٧، ٣٥٦، ١٥٤
عصوُّ	١٥٠٤، ١٥٠٣

اللغة	الصفحة
عصوي	٤٥٧
عصى	١٥٣٦
عُصِيَّة	١٠٤١
عض	١٦٠٤, ٢٠٤, ١٨٩, ١٨٨, ١٨٧
عضد	١٦٥٤
عضر فوط	١٢٢٠, ١١٧٥, ١١٦٧
عضوات	٨٧٧, ٨٤٤
عضيدة	٥٧٩
عطاء	١٥٢٠
عطاءان	١٥٢٠
عطاؤون	١٥٢٠
عطاش	٩٤٥
عطامس	١٠٢٨
عطش	٩٨٦
عطشاء	١٣٢٣
عطشان	١٢٦٠, ١٢٥٧, ٥١٨
عطشى	٩٦٥
عطموس	١٠٢٥
عُطِيشَان	١٠٢٠, ١٠١٨
عظيميس	١٠٢٨
عطاء	٩٠٢
عطاءات	٩٠٢

اللغة	الصفحة
عضاءة	١٥٠٨
عضايا	١٥٢٦, ١٥٢٥
عضاية	١٥٢٦, ١٥١٧
عفارية	١٢٦١, ١٢٥٧
عفر	١٢٦١, ١٢٥٧
عفرة	١٢٦١
عفرنى	١٢٦١, ١٢٥٧, ١٠١٦, ١٠١٢
عفرية	١٢١٨, ١٢١٦
عفريت	١٢٦١, ١٢٥٧, ١٢٢٤, ١٢٢٢
عفنج	١٦١٣
عفنجج	١٦١٣, ١٦١٢, ١١٧٩, ١١٦٧
عفى	٩٦١, ٩٥٢
عفير	١٠١٦, ١٠١٢
عُفيرة	١٠١٢
عفيرن	١٠١٦
عفيرنيك	١٠١٦
عفيريك	١٠١٦
عقاب	٧٨١
عقبات	٨٩٩
العقرب	٥٨٣, ٥٨٢, ٥٨٠, ٥٧٥
عقرباء	٦٦٥
عقربات	١١٧٤

اللغة	الصفحة
عقربان	١٠١٨
عقربانه	١١٧٤
عقنقل	١٢٥٧
عقيربان	١٠١٨
العلاء	١٥٢٦
علاة	١٥٠٢
علاوة	١٥٢٤, ١٤٩٦, ١٤٢١, ٧٠٢, ٧٠١
علب	١٠٦٧
علباء	٦٧٣, ٦٧١, ٦٦٩, ٦٦٨, ٦٢٦
علباوي	٤٥١, ٤٤٩
علبط	١٢٦٢
علقم	١٢٣٩
العلقى	١٢١١
علماء	٩٥٣
علوة	١٥٣١
علوت	١٥٥١
علويّ	٨٦٦
العليا	١٥٥١
عليكمُ	٣٠٧
عم	٣٦٣, ٣٥٥
عمائم	٩٠٣, ٩٠١
عماد	١١٤٧, ١١٤٥, ١١٤٠

اللغة	الصفحة
عمامات	٩٠٣, ٩٠١
عمامة	٩٠٣, ٧٣١
عمير	١٧٦٤, ١٦٧٣
عمد	٩٣٦, ٩٣٤
عَمري	٤٦٩
عممته	١١٢٥
عمُود	٩٣٤, ٨٩٣
عموي	٤٣٠, ٤٢٩
العمى	١٥٠٠
عمي	١٥٧١
عُمي	١٥٠٠
عُميان	١٥٠٠
عميد	١٣٨٢, ١٤٦١
عُمير	١٤٨٥
عُميري	٤٣٥, ٤٣٤
عناق	٥٨٣, ٨٥٢, ٥٧٥
عِناؤ	٨٩١, ٨٨٩
عنب	١٢٩٣
عنبه	٨٦٧
عنبر	١٦٧٤
عنيس	١٢٦٨, ١٢٦١, ١٢٥٧
عنتريس	١٢٣١, ١٢٢٧
عندليب	١١٧٥, ١١٦٧

اللغة	الصفحة
عنسل	١٢٦٨، ١٢٦١، ١٢٥٧
عُنْفوان	١٥٢٣، ١٥٢٢، ١٥١٩، ١٥٠٨، ١٥٠٦، ١٥٠٤ ١٢٢٤، ١٢٢٢، ١٢٢١، ٣٦٢
عنكبوت	١٠٣٥
عنيق	٩٩٩
عُنَيْقَة	١٠٤٦، ٩٠٠
عنكب	١٠٣٥
عوّاء	١٥٤٤
عواج	١٤٦٦، ٤٧٦
عوادي	٩٨٩
عوّاذ	١٤٧٢
عوار	٩٨٩
عوّار	١٤٧٩، ١٤٣٢، ٩٨٩
عوّارون	٩٨٩
عوان	٩٥٨
عوّاور	١٤٨٣، ١٤٨٥
عوّاوير	١٤٨٥، ١٤٨٣، ١٤٧٩
عوّاي	١٥٤٥
عوّة	١٥٤٥
عوثل	١٢١٠
عود	١٦٣٣
عودة	١٤٥٥، ١٤٥٣

اللغة	الصفحة
عوذ	٩٥٢
عور	١٣٩٦, ١٣٩٥, ١٣٩٢
عوسج	١٢٢١
عوض	١٣٠٨
عوضته	١٠٩٣
عوضه	١٠٩٣
عوطط	١٥٥٧, ١٥٥٦
عون	٩٥٨, ٩٦٦
عُور	١٤١٤
عوى	١٥٤٥, ١٥٤٤, ١٥٤٣, ١٥٤١, ٦١٤, ٦١١
عويا	١٥٤٣
عوياء	١٥٤٥
عويت	١٥٤٥, ١٥٤٣
عيّ	١٥٨٠, ١٥٧٩, ١٥٧٢
عبياء	
عياذاً	١٤٧٢, ١٤٧١
عبار	١٥٤٣
عيان	١٤٣٠, ١٤٢٧
عيب	١٦٣٣
عيدان	٨٣٨
عير	٨٨٠
عيرات	٨٨٠

اللغة	الصفحة
عيسون	٣٧٧، ٣٧٣
عيسى	١٢١٠
عيط	٩٦١، ٩٥٣
عيطط	١٥٥٦
عيطموس	١٤٦٣
عيعاء	١٥٦٨
عيلان	١١٤١
عين	٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨
عيوا	١٥٧٩
عُيُورَة	٨١٩
عيون	١٣٤٧، ١٣٤٥
عيوى	١٥٤٤
عبي	١٥٧٩، ١٥٧٠
عبينة	٥٧٩
الغُور	١٣٦٧
غائب	٩٦٣، ٩٥٢، ٩٣٥
غائط	١١٥٠
غاب	١٤٥٠، ١٤٤٩
غارب	١١٦٢، ١١٥٧
غاز	٩٥٢، ٩٣٥
غازو	١٤٩١

اللغة	الصفحة
الغازون	٤٠٥
غازوه	١٥٣٢
غازوي	٤٠٥
غازي	١٤٩١, ٢٨٦, ٢٦٧
غازيان	٣٦٣
غازية	١٥٨٢, ١٥٣٥, ١٥٣٣, ١٥٣٢, ١٥٠٧, ١٥٠١
غازيت	٣٦١
غازيك	١٥٠٢, ١٥٠١
غالٌ	٩٠٨
غاية	١٥٨٩, ١٥٢٩, ١٥٢٨, ١٥٢٦
غباء	٩٦٤
غباوة	١٥٠٠
غبيّ	١٥٠٠
غديّ	١٠٠٦
غدا	١٠٨٤
غدايا	١٣١٠
غدة	١٠٨٤
غدوت	١٢٦٦
غدوي	٤٦٣, ٤٥٦, ٤٥٣
غديّ	٤٥٥, ٤٥٢
غذافر	١٢٠٣

اللغة	الصفحة
غُرَاب	١٢٥٧، ٨٩٥، ٨٩٠
غراث	٩٩٠
غربان	٨٩١
غرثان	٩٨٤، ٥١٨
غرف	١٥٢٠
غرفات	٢٦١
غرفة	١٥٢٣، ١٤٢٠، ١٥١٨، ١٥٠٧، ٧٣٧، ٧٣٤، ٧٣١
غزؤ	١٢٩٧
غزا	١٥٣١، ١٥٠٣، ١٥٠٢، ١٥٠١، ١٥٠٠، ١٤٩٧، ١٤٥١
غُزاة	٩٦١، ٩٥٢
غزات	١٥٣١
غزو	١٦٠٣، ١٣٦٧، ١٣٦٦
غزوة	٩٦١
غزوت	١٥٩١، ١٥٦٢، ١٥٥٨، ١٥٤٣، ١٥٣٩، ١٤٩٧
غزون	١٤٩٨، ١٤٩٧
غزى	١٥٩٩، ١٥٣٥
غُزَى	١٥٣٩
غشيانا	١٠٦٣
غشية	١٠٦٣
غضبان	١٠٢٠، ١٠١٨
غضبيان	١٠٢٠، ١٠١٨
غِطَاء	١٦٤٤

اللغة	الصفحة
غُفْرٌ	٩٥٧
غفران	١٠٦٧, ١٠٦٢
غفرانا	١٠٦٢
غفور	٩٥٧
غِلَاب	١١٥١
غُلَالٌ	٩٠٨
غلام	١٦٣٧, ١٥٠٩
غُلاماي	٣٩٧
غلامة	٧١١, ٧٠٩
غلب	١٠٦٢
غلباً	١٠٦٢
غلبة	١٠٦٢
غلبىّ	٦٩٨, ٦٩٧
غلمان	٨٩٥, ٨٩١
غلمة	١٣٥٣, ٩٦٤, ٨٣٨, ٧٣٧
غليان	١٢٦١, ١٢٥٧
غلبية	١٠٤٥
غليم	١٣١٧
غُلْبَة	١٠٤٦
غنم	١٦٥٥, ١٦٥١
غُور	١٣٦٧
غياب	٩٥٢

اللغة	الصفحة
غيارى	٦١٦
غيب	٩٥٢، ٩٣٧، ٩٣٥
غيران	٩٨٥
غبرى	٦١٦
غيلان	٨٣٨
فأس	١٤٩١
فارة	٩٣٥
فارس	٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٥
فَارسي	٧٤٢، ٧٣٩
فارق	١١٥٩
فارقتة	١٠٧٦
فاس	٣٢٢
فاك	٣٩٨
فَاه	٣٩٨
فتاة	٧١١
فتى	١٥٤٥، ٧١١
فُتي	١٠٠٧
فتيان	١٥٤٥
فحال	٩٤١
فحالة	١٠١٤
فحول	٩٤١
فداء	١٤٨٨

اللغة	الصفحة
فُدان	٨٩٠
فدوكس	١١٦٧
فر	٢٠٤, ١٨٩, ١٨٨, ١٨٧
فرآن	٣٦٩, ٣٦٧
فرازد	٩٨٦
فرازق	٩٨٦
فرازنة	٧٤٠
فراش	١١٥٧
فرحته	١٠٩٨
فرخ	٤٥٤
فرزان	٧٤٠
فرزدق	١١٦٩, ١١٦٦
فرزدقة	١١٧١, ١١٦٧
فرس	١٥٥٠, ١٥٣٧, ١٥٠٩, ٩٤٣
فرسان	٩٠٥
فُرُش	٨٨٩
فرق	١٥٦١, ١٤٥٧, ١٣٩٢, ١٣٧١, ١٣٦٠, ١٣٥٩
فرقت	١٣٨٧, ١٣٨٣
فرهة	٩٣٧, ٩٣٥
فزت	١٦٩١
فزع	٩٤٦, ٩٥٠
فزعون	٩٤٦

اللغة	الصفحة
فسال	٩٤١
فسق	١٣٥١
فسقات	٩٣٧, ٩٣٥
فسقة	٩٦١, ٩٥٢, ٩٣٧, ٩٣٥
فَسَقَتِه	١٠٨٩, ١٠٧٥
فسل	٩٤١
فسول	٩٤١
فسيق	٩٨٣
فسيقات	٩٨٩
فسيقون	٩٨٩
فصال	٨٩٣
فصلان	٨٦٩
فصيل	٨٩٣
الفضفاض	٢٦٥
الفضفضة	٢٦٥
فطعل	١٦٢٠
فَطْنُ	٩٤٩
فِطْنَة	١٣٥٢
فطنون	٩٤٥
فقعة	٨١٧
فقهاء	٦٦٥
فقير	٩٨٨, ٩٨٧

اللغة	الصفحة
فلس	٩٩٦,٩٩١
فلقان	٩٠٨
فلك	٩٤٣,٨٧٠,٨٦٦,٨١٣
فلكة	٩٤٣,٨٧٠,٨٦٦
فلوّ	٨٩٦,٨٩٣
فم	١٠٠٧
فمويّ	٤٢١
فنن	٨٢٢
فه	١٦٧١,١٦٧٠
فوارس	٩٠٦
فوه	٣٩٨
فريق	١٠٥٥
الضيفاء	٦٧٣,٦٤٣
فينان	١٠٧٩
قائل	١٤٣٢,١٤٠٣
قائم	١٥٢١,١٤٤٣,١٤٣٩,١٤٠٦,١٤٠٤,٦٨١,٦٨٠
قائمة	٦٩٧,٦٩٦,٦٨١,٦٨٠
قاتل	١١٨٦
قاتلة	١٠٨١,٩٥٤
قاتلت	١٠٦٧
قاتلته	١١٢٠

اللغة	الصفحة
قارب	١١٦٢, ١١٥٩, ١١٥٧
قارة	٨٤٧
قارح	٩٥٢
قاصعاء	٩١٥, ٩١٢
قاضٍ	٤٣٠, ٣٥٥
القاضون	٤٠٥
قاضوي	٤٣٠, ٤٠٥
قاضي	١٥٠٦, ٤٣٠, ٤٠٥, ٣٩٣, ٣٠٣, ٢٧١, ٢٦٨
قاضيان	٣٦٣, ٣٥٥
قاضية	١٤٩٢
قاضيك	١٥٠١
قاعد	٦٨٤
قالي	١٣٥٨
قام	١٤٥٥, ١٤٦٦, ١٤١٧, ١٤٠٧, ١٤٠٣, ١٣٩٩, ١٣٩٨
قامٌ	١٤٠٤
قاما	١٣١٦
قامة	١٥٣١
قامت	١٥٣١
قاول	١٤٠١, ١٣٩٧
قاوم	١٤١٤, ١٤٠٤, ١٤٦٩
قاومت	١٤٦٩
قبات	٨٨٣

اللغة	الصفحة
قبة	٨٨٣
قَبْعَرى	١٢٦٢, ١٢١٤, ١٢٠٢, ١٢٠١, ١١٧٥, ١١٦٧
قُبَّاء	٦٦٨
قبيل	١٠٥٥
قتال	١٠٦٧
القتب	٨٢٠
قُتِل	١٣٧٨, ١٣٧١
قَتَلَ	١٦١٩
قتلاء	٩٦٧, ٩٦٠
قتلة	١٠٨١
قتلت	١٣٧٨
قَتَّلُوا	١٦١٩, ١٦١٧, ١٦١٦, ١٦١٥
قتوبات	٩٠٣
قتوبة	٧٢٢
قتيل	٩٨٨
قتيلون	٩٦٧
قحل	١٢٣٣
قدّ	١١٩٧
قدائم	٨٩٩
قِدَان	٨٤٩
قده	٨٤٩
قدد	٨٣٢

اللغة	الصفحة
قدر	١١٢٥
القدم	٨٩٩
قدور	٩٩٢
قدُوم	٨٩٩
قُدِيد	١٠٠٠، ٩٩٧
قدييمة	٥٨٣، ٥٨١
قُدِير	٥٥١
قديرة	٩٩٧
قديعو	١٠٣٣
قديعي	١٠٣٣
قديمة	١٠٠٠، ٩٩٧
القذاف	٦٣٣
قذال	٨٣٠١٤٥٧، ١٤٥٦
قذة	١٤٥٧
قِذْرُون	٨٨٥
قُذْعَمَل	١٢٠٣، ١١٦٦
قذلة	٨٩٠
قَرء	٣٢٣
قرأ	١٠٦٥
قراين	٣٦٧
قرايى	٤٤٨
قرادد	٩١٨

اللغة	الصفحة
قراريط	١٤٧٠
قراشي	١٢٧٤
قراط	١٤٧١
قراطيس	٩١٨,٩١٧
قراوان	٣٦٨
قرواح	١٢٢١
قراوي	٣٦٨
قربان	٨٩٢
قرح	١٤٥٧,١٤٥٦
قُرَح	٩٥٢
قردد	٩١٩,٩١٨
قررت	١٠٨٨
قرشي	١٢٧٤
قرطاس	١٠٤٦,١٠٣٦,١٠١٧
قرطعب	١١٦٦
قرطم	١٦١٣
قرعبلانة	١١٧٥, ١١٧٤
قرعل	١٠١٧
قرقرة	١٠١٦,١٠١٥,١٠١١
قرقرى	١٠٣٤,١٠١٦,١٠١٥,١٠١١
قرم	١٦٢٤,١٦٣٤,١٤٢٥,١٦٢٧,١٦٦٥,١٦١٤
قرمالك	١٦٢٥

اللغة	الصفحة
قرملاء	١٠١٦, ١٠١٢
قرنفل	١٢٦٣, ١٢٥٩
القِرَى	٨٩٢
قرية	٧٣١
قُريريط	١٤٧٠
قريطس	١٠٤٦
قريطيس	١٠١٧
قريقر	١٠١٥, ١٠١١
قريقرة	١٠١٥, ١٠١٤, ١٠١١
قربملاء	١٠١٦
قساور	١٤٨١, ١٤٤٤, ١٤٤٣, ١٤٤٢
قسور	١١٧٦, ٩٧٥, ٩٧٣
قسورة	١٢٢٣
قسيّ	١٥٥٢
قشاعمة	٧٤١
قشعريرة	١١٢٧
قشعم	٧٤١, ٧٤٠
قصاع	٨٦٤
قَصَبَاء	٦٥٤, ٦٤٦, ٦٤٤, ٥١٥
قَصْر	١٥١٠, ١٣٧٩
قُصع	٨٥٣
قصوت	١٥٥١

اللغة	الصفحة
القصى	٦١٥,٦١٤,٦١١
قُصَي	١٥٥١
قُصَي	٤٤٠
قصيّ	٤٤٠,٤٣٨
قصيا	١٥٥١
قضاء	١٥٢٨,١٥٢٧,١٥٢٦
قضاة	٩٦١,٩٣٧,٩٣٥
قضاي	١٥٢٧
قُضُب	١١٨٥,٨٩١
قضبات	٩٣٧,٩٣٥
قضيّب	١٢٠٣,١١٨٥
قضية	٩٦١
قطا	٨٦٦
قطاة	١٥٠٢,٨٦٦
قطاط	٩٤٣
قطط	٩٤٣
قطع	١٦٢٠
قطعة	١١٠٦
قطعته	١٠٩٩,١٠٥٧
قطوات	٨٦٦
قطوان	١٢١٠

اللغة	الصفحة
قطون	١٢٠١
قطية	١٠١١
قعبة	٨١٧
قعد	١٠٦٩, ١٠٦٨
قعدان	٨٩٣
قعدد	١٦١٣, ١٦١٢, ١١٧٦, ١١٦٧
قعود	١٠٦٨, ١٠٦٤
قعودا	١٠٦٨
قعيد	١٠٤٦
قعيس	١٠٤٦
قعيسيس	١٠٢٤
قفا	١١٤٢, ٣٥٦, ٣٥٤
قفاف	١١٥٧, ١١٥٢, ١١٥١
قفزان	١٢٦١
قفوان	٣٥٦, ٣٥٤
قلا	١٣٥٨
قلأئص	٨٩٩
قلات	٨٧٥
قلاس	١٠٣٢
قلام	١٠٢٢
قلانس	١٠٣٣, ١٠٣٢

اللغة	الصفحة
قلة	٨٧٥
القلت	١٣٨٢، ١٣٧٨، ١٣٧٦
قلته	١٠٧٥
قلساة	١٠٧٢
قلسوت	١٠٧٦
قلسيت	١٠٧٦، ١٠٧٢
قلص	٨٩٩
قلعته	١١١٣
قلق	١٥٦٦، ٦٤٤، ٦٤٣
قلقلت	١٥٦٩، ١٥٦٦، ١٥٦٥، ١٢٣١، ١١٢٧
قلنس	١٥٠٤، ٨٧٠
قلنسوة	١٢٢٥، ١٢٢٣، ١٢٢١، ١٠٧٧، ١٠٣٣، ١٠٣٢، ٨٧٠ ١٥١٨، ١٥٠٦، ١٥٠٤، ٨٧٠
قلنسوتان	١٥٠٦
قلنسوتي	١٥٠٦
قلنسويّ	١٥٠٦
قلنسي	١٥٢٥، ١٥١٨
قُلوص	٩٠٠
قلوصة	٩٠٠
قُلون	٨٨٣، ٨٧٥
قليسية	١٠٤٣، ١٠٣٣
قماطر	٩١٧

اللغة	الصفحة
قمحدوة	١٥١٨، ١٥٠٨، ١٥٠٧، ١٥٠٦
قمطر	٩١٧
القنا	١١٤٢
قنابر	٩١٢
قنادل	١٤٤١
قناديل	١٠٢٧، ٩٣٦، ٦٥٢، ٩١٨، ٩١٧
قنبر	١٢٥٩
قنبراء	٩١٥، ٩١٢
قندأو	١٢٦٣
قنديل	١٢٠٣
قنو	٨٣٥
القنواء	٦٣١
قنوان	٨٣٩، ٨٣٥
قنوت	١٥٣٣
قنيدلات	١٠٣٨
قنيديل	١٠٢٩، ١٠٢٧
قنيه	١٥٣٣، ١٥٣٢
قو	١٦٠٠، ١٥٩٠
قواتل	٩٦٣، ٩٥٤
قوارص	٩٨٨
قواصع	٩١٥، ٩١٢

اللغة	الصفحة
قوام	٩٥٥
قوباء	١٠١٣, ١٠٨٢
قوبائي	٤٤٩
قوباوي	٤٤٩
قوباوي	٤٤٩
قوة	٣٤٥
قوت	١٣٨٢, ١٣٧٨
قود	١٥٥١, ١٤٨٢, ١٤٧٩, ١٤٥٩, ١٤٥٠, ١٤٤٩
قور	٨٤٧
قوز	٨١٨
القوس	١٥٥٢
قو قوت	١٥٦٥
قوقيت	١٥٦٥, ١٢٢٠
قول	١٤١٧, ١٣٧٨
قوم	١٤٦٦, ١٤٥٣
قووت	١٦٠٠
قووم	١٤٦٩
قوي	١٥٩١
قوياء	١٠١٧, ١٠١٣, ١٠١٢
قويت	١٥٩٢, ١٥٩٠

اللغة	الصفحة
قويم	٩٥٥
قياريط	١٤٧١
قيام	١٤٧٢
قيت	٢٩٦
قيتال	١٥٦٨
قيده	١٠٨٨
قيدودة	١٤٦٣، ١٤٦٢
قيراط	١٤٧١
قيزان	٨١٨
قيعان	٨١٩
قيعة	٨٢٠
قيل	١٤٦٢
قيم	١٤٦٦، ١٤٥٥، ١٤٥٣
قيمة	١٤٥٥
كاد	١٣٨٨، ١٣٨٤
كاهل	٣٧٥
كبد	١٦٥٤
كبرياء	٦٦٥
كيوان	١١٤٩
كتائب	٩٠١
كتاب	١٢١٤، ١٢٠٥، ١٢٠٤

اللغة	الصفحة
كتبه	٩٦١
كتيبة	٩٠١
كث	٩٤٨ ، ٨٤٨
كثاء	١٢٦٤
كُثب	٨٩١
كثبان	١٢٥٧
كثيئى	١٠١٦
كثيئيك	١٠١٦
كثيب	٨٩١
كثيئيك	١٠١٦
كدت	١٣٩٥، ١٣٩٢
كذاب	١٠٦٧
كذب	١٠٦٧
كذبة	٩٥٢
كراث	١٠٢٢
كرام	٩٨١
كرامون	٩٨٢
كردوس	١٠٣٦، ١٠٢٨، ١٠٢٥
كرسي	١٥٧٩
كرم	١١٨٨
كرماء	٩٦٣

اللغة	الصفحة
كرديس	١٠٢٨
كریم	٩٨٧
كریمه	٩٤٦
كریوین	١٠٢١
كساء	١٥٢٧, ١٥٢٥, ١٥٠٨, ١٥٠٦, ١٤٨٠, ١٤٠٤, ١٤٠٦
كساءان	١٥٢٠
كسائي	١٥٢١
كساو	١٥٢٧, ١٤٠٤, ٦٧٠
كساوان	١٥٢١, ٣٦٥
كساوي	١٥٢١
كسرتنه	١٠٩٩, ١٠٧٥
الكعاب	٨٤٣, ٨١٧, ٣٧٤
كعب	٨١٦
كعوب	٨٤٣, ٨١٧
كفرة	٩٥٢
كفرانا	١٠٦٣
كل	١٣٧١
كلاب	١٥٠٩
كليب	٩٣٨
كمء	٩٣٤
كماش	٩٤٢

اللغة	الصفحة
كمال	١١٢٥
كمشة	٩٤٢
كمي	٩٥٦
كميئة	٩٣٦, ٩٣٤
كنائن	٩٠١
كنان	٨٨٩
كنانات	٩٠١
كناية	١٥٢٤
كنشأو	١٠٣٣, ١٠١٦, ١٠١٢ ١٢٦٤, ١٢٦٣, ١٢٦٠
كنه	١٢٦٣, ١٢٥٩
كنهور	١٠٣٥
كنونة	١٤٦٣, ١٤٦٢
كُنية	١٦٥٧, ١٦٥٥, ١٦٥١
كُنَيْشِي	١٠١٦
كُنَيْع	١٠١٦
كنيهر	١٠٣٥
كهل	٩٤١
كهلون	٩٤٧, ٩٤١
كهول	٩٤٧, ٩٤١
كواكب	٩٣٩, ٩١٧
كواكي	١٦٦٣, ١٦٠٨

اللغة	الصفحة
كواهل	٣٧٥
كوثر	١٢٠٤, ١٢٠٣
كوسى	١٥٥٥, ١٥٥٤
كوكب	٩١٧
كولل	١٥٥٦
كونونة	١٤٦٣
كوني	١٦٥٥
كيالـج	٩٣٩
كيالـجة	٩٣٩
كية	١٦٥٥
كيد	١٣٨٩, ١٣٨٨, ١٣٨٤
كيل	١٥٥٦
كيلل	١٥٥٦
كينونة	١٤٦٥, ١٤٦٢
لؤم	٣٣٩, ٣٢٧
لائع	١٤٠٦
لاعي	١٤٠٦
لاقحة	٨٧٢
لايع	١٤٩١
لبب	٨٢٢
لييد	١٦٥٣

اللغة	الصفحة
لجام	١٢٦٥
لجم	١٢٦٥
لدد	١١٨٠
لديت	١٥٤٣
اللذاذ	٨٠٧
اللذاذة	٨٠٧
اللذيون	١٠٥٤, ١٠٥٣
لغي	٨٨٨, ٨٨٠
لغيزى	٩٩٦
لغيفية	٨٨٨, ٨٨٠
لقاح	٩٣١, ٩٢٩, ٨٦٩
لقاحات	٩٢٩
لقحة	٨٦٩
لواقح	٨٧٢
لوز	٨٦٤
لوزة	٩٩٧, ٨٦٤
لوم	٣٢٧
لوي	٤٣٩
لويته	١٤٦٠

اللغة	الصفحة
لويزة	٩٩٧
ليا	١٤٦٠، ١٥٤٣
ليانا	١٠٦٢
ليلة	٩٢١، ٩٢٠
لين	١٤٦٢
مؤنزر	١٣٧٢
مؤنمر	١٣٧٣
مأجج	١٢٣٤، ١٢٢٧
مؤنخر	٧٩٨
مئر	١٤٩١
مآشير	٩٨٠
مألك	١٢٤١
مألكة	١٢٤٣، ١٢٤١
مؤن	٨٤٥
مئنات	٦٩١
مآنة	٨٤٥، ٨٦٣
مؤون	٨٦٣
مادا	١٦١٤
مادد	١٥٧٤
ماش	١١٥٥

اللغة	الصفحة
ماعز	٩٣٥
مالّ	٩٠٨
ماه	١٥٣١
ماهان	١٥٣٢, ١٥٢٩
مبايع	١١٤٧, ١١٤١
مباين	١٤١٧, ١٤٤٨
مبوع	١٤١١
مبيت	١٤٣٧
مبيع	١٥٥٤, ١٤١١, ١٤١٠, ١٤٠٧, ١٣٩١
مبيوع	١٤١٦, ١٤١٤, ١٤١٢, ١٤١٠
مت	١٣٩٥, ١٣٩٤, ١٣٩٢
متدارىء	١٦٢٠
متسر	١٠٠٢
متعد	١٣٧٧, ١٣٦٢
متمع	١٦٩٠, ١٦٨٩, ١٦٨٨
متيان	٣٥٩
مثابة	١٤١٩
مثال	٨٨٩
مشرّد	١٦٨٩
مشرّد	١٦٨٦, ١٦٨٥
مجانيق	١٢٣١, ١٢٣٠

اللغة	الصفحة
بجاور	١٤٠٦
بجعبان	٣٥٥
بجلس	١١٣٢
بحيا	١٥٨١
بحاول	١٤٤٨
بماضير	١٦٥٥
بحب	١٥٤٥، ١٤٢١
بحبس	١١٣٥
بمختقر	١٤١٥
بمخرجم	١٠٢٨
بمضير	٩٨٧
بمضيرون	٩٨٧
بمخلوب	١٠٦٣
بمعمار	١٦٠٢
بممر	١٢٢٩
بممرر	١١١٨
بمحن	١٥٣٣
بمحنة	١٥٣٢
بمحنة	١٥٣٣، ١٥٣٢
بمُحواوّ	١٦٠٢، ١٥٩٣
بمُحواوية	١٥٩٣
بمحوجة	٨٧٢

اللغة	الصفحة
محولق	١٠٨٠
محيا	١٥٧٥
محيمر	١٠٢٩, ١٠٢٣
محيي	١٥٧٥
مُختار	١٤١٦, ١٤١٥
مخدع	١٢٠٩
مخشي	٣٩٤
مخض	٩٥٤
مخياط	١٤٤١
مخيط	١٤١٠, ١٤٠٧
مدّ	١٦٠٤, ١٦٠٠, ١٥٩٧, ١٥٧٤, ١٥٧٣, ١٤٦٠, ١٤٥٦ ١٦٣٩, ١٦٥٤
مدائن	١٤٢٢
مدائني	٤٧٥, ٤٧٤
مدارى	١٤٩٤, ٩١٤, ٩١١, ٦٤٨
مداعي	٩٧٩
مدحرج	١٢٢٠
مدحرجه	١٠٨١
مددّ	١٦٠٤, ١٦٠٠, ١٥٧٤, ١٥٧٣, ١٤٦٠, ١٤٥٦ ١٦٤٩
مددت	١٥٩٦

اللغة	الصفحة
مدعاة	١١٣٧
مدعس	٩٨٧,٩٧٩
مدن	١٤٢١
مدوا	١٥٧٩
مديق	١٠٣٠,١٠٢٤
مدین	١٤٢١,١٤١٩
مدينة	١٤٢٢,١٤٢١
مذ	١٣٠٠
مذروان	١٥٢٤,١٥١٨,١٥٠٧,٧٠٢,٧٠١
مِذرى	٧٠٢
مذريان	٣٧٨,٣٦٢
مذكر	١٠٢٣
مذیکر	١٠٢٣
مَرّ	١٣٧١
مرء	٧٣٤,٧١٠,٧٠٨,٧٠١
مرأة	٧٤٧,٧٢٤,٧١٠,٧٠٧
مرثي	٤٦٨
مرء	٥٤٨
مراجين	١٠٢١,١٠٢٠
مُرامويّ	١٤٦٢,٥٨٣,٥٨١,٤٣٣,٤٢٦
مرامى	١٤٦٣,٤٣٢,٤٢٦

اللغة	الصفحة
مرجان	١٠٢١, ١٠٢٠
مردفين	١٦١٨
مرر	١٤٥٦
مررت	٢٥٠
مررن	١٩٤, ١٩٢
مرضع	٦٩٣, ٦٨٤
مرضعة	٦٩٣, ٦٨٨, ٦٨٥
مرضبي	١٥٢٦, ١٥١٧
مرطاء	٩٩٦
مرعزاء	١٢٢٧, ١١٣٦, ١١٣٥
مرعزى	١٢٢٨, ١١٣٦, ١١٣٥
مرمريس	١٢٧٤
مرميّ	١٥٧٩
مرو	٨٦٤
مروان	١٢٦٠
مروة	٨٦٤
مريء	١٠٠٧
مريثة	١٠١٠
مرية	١٠١٠
مريجان	١٠٢٠
المريطاء	٩٩٦

اللغة	الصفحة
مريم	١٢١٧, ١٢١٥
مزاز	٥٤٨
مزان	١٦٩٠, ١٦٨٩
مزتان	١٦٩٠, ١٦٩٨
مزد	١٣٣٢
مزدار	١٢٩٤
مزدجر	١٦٩٨
مزور	١٢٦٥
مزيد	١٥٠٣, ١٤٢١, ١٤١٩
مزين	١٦٢٠, ١٠٢٣
مزيوت	١٤١٢
مساجد	١٠٤٠, ٩٩٦, ٣٣٥
مسافر	١١٤٧, ١١٤١
المسامعة	٩٣٩
مستحوذ	١٤١٦
مستخرج	١٠٥٨
مسترش	١١٤٨, ١١٤٢
مسترشيان	١١٤٨
مستقام	١٤١٦
مستقيم	١٤١٦, ١٤١٥
مستمد	١٥٧٦

اللغة	الصفحة
مسحدي	٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٦٤
مسحكنك	١٠٩٨
مسته	١١٠١
مسينة	٩٨٧
مسلان	١٤٤٦
مسلمات	١٢٧١، ٢٦٥
مسلمون	٨١٣، ٣٦٣، ٤٦٠
مسلموى	٤٠٤
مسلمي	٤٦٠، ٤٠٤، ٣٩٣
مسمع	١٦٨٩، ١٦٨٨
مسيجد	٩٩٦
مسير	١٤٣٠، ١٤٢٢، ١٤٢٠، ١٤١٩
مسيل	١٤٤٦
مشثوم	٩٨٩
مشائم	٩٨٩
مشبب	١٤٠٨
مشزوي	٤٣٢
مشترى	١١٤٨، ١١٤٢، ٤٣٢
مشدن	٩٨٨
مشوب	١٤٠٨
مشورة	١٤٣٠، ١٤٢١، ١٤٢٠

اللغة	الصفحة
مشيئة	١١٣٠
مشية	١٥٥٤
مصاييح	١٠٢٧, ٦٢٨
مصارين	٩٢٥
مصباح	١١٥٦, ١١٥٤, ١١٥٣
مصر	١٦٩٠, ١٦٩٨, ١٦٨٧
مصحف	١٢٠٩
مصران	٩٢٥
مصطير	١٦٨٨, ١٦٨٧
مُصطف	٣٧٦
مُصطفون	١٠٥٤, ٤٠٤, ٣٧٨, ٣٧٧, ٣٧٢
مصطفى	٤٠٤, ٣٧٧, ٣٧٦, ٣٧٢, ٣٦١, ٣٥٥
مصطفيان	٣٧٧, ٣٦١, ٣٥٥
مُصوُغ	١٤٠٧
مُصوُؤن	١٤١٤
مُصَيِّيح	١٠٢٨, ١٠٢٧, ٩٩٦
مصيدة	١٤٢١
مصيف	١٤١٩
مصيل	١١٣٧
مضرب	١٠٢٣
مضطاء	١٣٩٤
مضطرب	١٠٢٣

اللغة	الصفحة
مضين	٥٦٨
مُضِيَّهَن	٥٦٨
مطابخ	١٠٣٨
مطالق	١٠٢٣
مطايا	١٤٩٥، ١٤٩٤، ٩٠٢
مُطِير	١٦٩٠، ١٦٨٨، ١٦٨٧
مُطْتَلَب	١٦٩٠، ١٦٨٨
مُطْطَلَب	١٦٨٨
مُطْعَامَات	٩٨٦
مُطْعَامُونَ	٩٨٦
مطعان	١١٥٣، ٩٨٨
مطعانون	٩٨٩
مطعم	٩٨٧
مطفل	٩٨٨
مطلب	١٦٨٨، ١٦٨٧
مطمئن	١١٢٧
مطوي	٣٩٤
مطي	٩٠٢
مطية	١٤٩٥، ٩٠٢
مطير	١٦٢٠، ١٦١٦
مطيلق	١٠٢٧
مطيليق	١٠٢٧

الصفحة	اللغة
١٦٩٠, ١٦٨٨, ١٦٨٧, ١٦٨٥, ١٦٨٤	مظلم
١٦٩٠, ١٦٨٧, ١٦٨٥	مظلم
١٤١٩	معاد
١٥٣٠, ١٥٠٣, ١٤٢٠, ١٤١٩	معاش
١٧٥, ٤٧٤	معافري
١٤٩٤	معايا
٩٧١	معايي
١٤١٦	معتاض
١٤١٦	معترض
١١٣٤, ١١٣٢	معجزة
٤٦٥	معدوي
٤٦٥, ٤٦٤	معدى
١٣٥٨	معدى كرب
٩٣٥	معز
١٢١١, ١٢٠٢, ١٢٠١	معزى
١٢١٣	معزيان
١١٣٧, ١٠٦٨	معصية
١٢٢٩	معطار
١٠٩٨	معلوط
٢٨٣, ٢٧١	مُعَلَّى

اللغة	الصفحة
معوشة	١٤٢٧
معون	١١٣٤
معيز	٩٣٨
معيشة	١٤٤٦, ١٤٢٦, ١٤٣٠
معينة	٩٧١
معيا	١٥٨٢
مغال	١٠٢٣
مغتلم	١٢٧٨, ١٠٣٣, ١٠٢٣, ١٠١٧
مغزو	١٥٩٥, ١٥٩٤
مغزى	١٥٦٤, ٣٦١
مغزيان	١١٤٨
مغيلم	١٠٢٦, ١٠٢٣, ١٠١٧
مغيلم	١٢٩٥
مفتز	٣٥٥
مفتزيان	٣٥٥
مفول	١٤٠٩
مقاديم	١٠٢٧
مقال	١٤٤١, ١٤٢٤, ١٤٢٢, ١٤٢٠
مقالة	١١٣٣

اللغة	الصفحة
مقام	١٤١٥
مقامة	١٤٤٦, ١١٣٣
مقامهو	١٦٦٤
مقتل	١٦١٨, ١٦١٦
مقتون	٣٧٨
مقتوى	٣٨٣, ٣٨٢
مقتين	٣٧٨
مقدم	١٠٢٨, ١٠٢٧
مقشعر	١١٢٧
مقعنسس	١٠٤٦, ١٠٢٩, ١٠٢٣
مقلات	١١٥٣
مقو	١٥٩٣
مقوال	١٤٤٢, ١٤٤١
مقول	١٤١٤, ١٤١١, ١٤٠٨, ١٤٠٧
مقوم	١٤١٥
مقيدم	١٠٢٨, ١٠٢٧
مقيديم	١٠٢٧
مقيعس	١٠٢٩, ١٠٢٣
مقيم	١٤١٦, ١٤١٥
مكا	٩٧٩
مكاوز	١٤٢١

اللغة	الصفحة
مكث	١٠٦٤
مكثار	٩٧٩
مُكْرَم	١٤٣٨, ١٤٣٧, ٦٩٦
مكرمة	١١٣٥
مكرمون	٩٨٩
مكوزة	١١٧٧
مكيل	١٤٠٧
ملاك	١٢٥٥, ١٢٤١
مُلاء	٣٦٤
ملاكه	١٢٥٣
ملائن	٩٠٨
مَلَخَ	١٠٦٦
ملساء	١٢٢٨
ملقحة	٨٧٢
ملك	١٢٥٣
المللكوت	١٢٩٦
ملهون	٣٧٨
ملهوي	٤٥١, ٧٣٠, ٤٢٧
ملهي	٣٦١
ملهيان	١٦٠٠, ١٥٦٤
من بكر	١٦٧٤

اللغة	الصفحة
منا	٣٢٠, ٣١٧
مناشيط	١١٥٣
منبج	١٢٢٦
منتان	٣٢٠
مُنترَح	١٦٠٩, ١٦٠٠
منجن	
منحنون	١٢٣٤, ١٢٣٣
المنجنيق	١٢٢٧, ٧٧٩, ٧٣٣, ٧٣٢
منصب	١٦٦٣
منطلق	١٢٢٩, ١٢٢٧, ١٠٢٦, ١٠٢٣
منقاد	١٤١٦
منقود	١٤١٦
منو	٣٢٠, ٣١٧
منول	١٤٠٨
منون	٣٢٠
منيل	١٤٠٨
المها	٨٦٨
مهة	٨٦٨
مهارى	٩١٤, ٩١١
مهارية	٩٤٠
المهالبة	٩٤٠, ٩٣٩, ٧٣٩

اللغة	الصفحة
مهتد	٣٥٥
مهد	١٦١٣
مهدد	١٢٣٤, ١٢٢٧, ١١٧٦, ١١٦٧
مهذار	١٢٢٩
مهرى	٩٤٠, ٩٣٩
مُهَلِي	٧٤١
مُهيد	١٠٤٦
مهيّم	٤٤٥
مهييمي	٤٤٥
موآلة	١٤٢١, ١٤١٩
موثلة	١٤٢١
الموازجة	٧٤٣, ٧٤٢, ٧٤٠, ٧٣٩
موت	١٣٥٨
موتعد	١٣٦٣, ١٣٦٢
مورق	١٤٢١
موزج	٩٣٩
موس	٣٧٧
موسر	١٥٥٦, ١٥٤٠, ١٥٣٥, ١٤٢٥
موسون	٣٧٧
موسوي	٤٢٥, ٤٢٤
موسى	١٦٢٥, ١٦٢٤, ٧٩٨

اللغة	الصفحة
موظب	١٤٢١
مورء	١١٧٧,١١٣٦
مورءة	١١٣٦
موراء	١٦٠٠
مورء	١٤٦٠
مورقن	١٥٥٥٦,١٥٤٠,١٥٣٥,١٤٢٦,١٤٢٥,١٣٩١,٤٦٨
مورب	٣١٥,٣١١
موربء	٩٩٨
مورء	١٣٦٣,١٤٦٢,١٤٦٠,١٣٦٠,١٣٥٩,٩٦٠
مورءة	١٢٥٠
مور	١٣١٦
مورسر	١٤٢٥
مورعاء	١٥٥٨,١٥٣٥,١٥٠١,١٣٦٠
مورقاء	١٦٠٩,١٥٥٨,١٥٣٦,١٥٣٥,١٥٠١,١٣٦٠,٣٤٢
مورقن	٣٤٣,٣٤٢
موروء	١٤٦٧
مورقن	١٣١٣
نءءل	١١٩٧
نأور	١٥٦٣
نأئم	٩٥٣,٩٥٢
نأور	١٤٩١

اللغة	الصفحة
الناب	١٤٥٧, ١٤٥٠, ١٤٤٩, ١١٤٢, ٩٩٩, ٨٢٣
نابغ	١١٥٠
نار	٩٩٧, ٨٢٣, ٨١٩
نازعتة	١١٢٠
نازلته	١١٢٢
ناس	١٠٠٧
ناشط	١١٢٥
ناصب	١٦٦٣
نافخ	١١٥٠
ناقة	١١٥٩
ناو	٩٦٢
ناووس	١٤٧٩
نبالة	١٠٧٠
نباهاه	١٠٦٥
نبيق	٨٦٧
نبقات	٨٦٧
نبقة	٨٦٧
النبيل	١٥١٨, ١٥١٦
نبه	١٠٦٥
نجد	٩٤٥
نحوت	١٥٤٦

اللغة	الصفحة
النجوى	١٠٤٦, ٦١٢, ٦١١, ٦١٠, ٦٠٩
نجي	١٥٢٦
ندام	٩٨٥
ندامى	٩٨٥
ندسون	٩٤٩, ٩٤٥
ندمان	١٣٢٣, ٩٨٥
ندمانات	٩٩٠
ندمانه	١٣٢٣, ٩٩٠
ندمانون	٩٩٠, ٩٨٥
الندى	٨٣٠
نذر	٩٥٥
نذير	٩٥٥
نرجس	١٢٦٠
نزان	١٥٣٠
نزن	١٥٣٠
نزوان	١٥٣٠, ١٥٢٩
نسوة	٥٦٥
نشر	١٠٧٠
نصاحه	١٠٦٤
نصيب	٨٩٢

اللغة	الصفحة
نصيف	١٠٤٦
نضو	٩٤٩,٩٤٧,٩٤٤
نضوون	٩٤٥
نُطيلق	١٠٢٩,١٠٢٦
نعد	١٠٢٨
نُعر	٦٨٦,٨٢٤
نعرات	٨٦٨,٨٢٤
نعة	٨٦٨
النعل	١٠١٤
نعلم	١٣١٦
نعماء	٦٤٣
نغران	٨٢٤
نقاس	٩١٦
نقان	١٥٣٠
نقر	٨٣٣
نفساء	٩١٦
نفيان	١٥٣٠,١٥٢٩
نقار	٨٤٧
نقرة	٨٤٧
نقض	٩٤٧,٩٤٤
نكد	٩٥٠,٩٤٦

الصفحة	اللغة
١٣٥٠	نكرم
٤٢٩	نمريّ
٤٣٧	نمى
١٥٢١, ١٥١٧, ١٥٠٨, ١٥٠٧, ١٥٠٦, ١٥٠٤, ١٤٠٦	نهاية
١٥٥٢, ٦٩٩	نهد
١٥٥٢, ٦٩٩	نهض
٩٦٢	نواء
١٥٠٢, ١٣٠٤, ١٠١١	نواة
٩٥٨	نوار
٩٥٨	نُور
١٢٦٧	نورز
١٢٢١	نوفل
٩٦٣	نوق
٦١٦, ٦١٤	نوكى
١٤٥١, ٩٦١, ٩٥٢	نُوم
١٣٩٦	نووي
١٣٩٦	نوى
١٠١١	نوية
٩٩٧	نويرة
١٠٠٩, ١٠٠٧	نويس
١٠٠٦	نُياب

اللغة	الصفحة
نيام	٩٥٣
نيدلان	١١٩٧
نيران	٨١٩
نيرز	١٢٦٧
نيم	١٤٨٦
نُيب	٨٢٣
هائب	١٤٨٨
هاب	١٥٧٠, ١٣٨٧, ١٣٨٦, ١٣٩٨, ١٣٨٨, ١٣٨٤, ١٣٨٣
هابط	١١٥٠
هاشم	١٥٢٢
هاشمي	١٥٢٢, ٤٧٩, ٤٦٩, ٤٠٧
هام	٨٧١, ٨٦٦
هامات	٨٦٦
هامة	٨٧١, ٨٦٦
هانىء	١٦٧٣
هاهاة	١٥٦٩
هاهيت	١٥٦٦
هبتُ	١٣٨٤
هبلع	١١٧٠
هبنا	١٤٨٦, ١٣٨٤
هيجان	٩٠٤

اللغة	الصفحة
هجرع	١١٧٠, ١١٦٥
هداي	٤٠٥, ٣٠٣
هُدُب	٨٦٧
هدويّ	٤٤٠, ٤٣٢, ٤٣٠, ٤٢٨
هدى	١٤٩٩
هَدْي	٨٦٤
هديان	٨٦٧
هُدَيَان	٨٦٧
هدية	٨٦٤
هراء	١٤٩٦
هرائي	١٤٩٦, ٩١٤, ٩١٣
هراعاً	١٤٩٦
هراعى	١٤٩٦, ٩١٤, ٩١٣
هراق	١٣٤٨, ١٣٢٩
هراوة	١٤٩٦, ١٤٩٥
هَرَآوِي	١٤٩٥, ٩١٣
هرحت	١٣٢٩
هرقت	١٥٥١, ١٥٣٨
هرماس	١٢٣٩, ١٢٣٨, ١٢٢٨
هرول	١٠٢٧
هرولة	١٠٢٧
هَنَرَت	١٣٢٩

اللغة	الصفحة
الهضاء	٦٣٣, ٦٢٩, ٦٢٥
هضب	٨٤٦
هضبة	٨٤٦
هطلاء	٦٥٩, ٦٥٧
هلموا	١١٧٠
همرش	١٦٥٦, ١٦٥٥
هنأت	١٥٨٣
هنات	٨٧٧
هنرت	١٦٣٩, ١٥٥١, ١٥٣٨
هنوات	٨٧٧, ٨٤٤
هنيمر	١٦٥٦
هوان	٣٨٩
هوب	١٣٨٦
هيب	١٣٩٤, ١٣٩١, ١٣٨٩, ١٣٨٨
الهيحاء	٦٣٦, ٦٣٥
هينم	١٠٧٦, ١٠٧٢
هينمة	١٠٧٦, ١٠٧٢
هيهات	٢٦٥, ٢٦١
هيهاة	٢٦٥
هيهة	٢٦٥
واثب	١٣٥٠

اللغة	الصفحة
وارد	٧٢٢
واردة	٧٢٢
وارى	١٣٦٦، ١٣٦٥
واصل	١٤٩٢، ١٣٦٦، ١٣٦٤
واعد	١٣٦٦، ١٣٦٥، ١٣٥٠
واق	١٣٦٧
واقد	١٦٧٣، ١٦٢٢، ١٦٠٦
واقية	١٣٦٤
وتد	١٦٧٩، ١٦٥٧، ١٦٥٦، ١٦٥٥، ١٦٥٤، ١٦٥٢، ١٦٥١
وتدة	١٦٥٢
وتير	١٤٠٢
وتئن	٩٥٥
وجد	١٣٥١
وجل	١٣٦١، ١٣٦٠، ١٣٥٦، ٩٤٦، ٩٥٠
وجلون	٩٥٠، ٩٤٦
وجم	١٢٩٧
وجنة	١٠٠١
وجوه	١٣٦٣، ١٢٩٧، ١٠٠١
وحد	١٢٩٧
وحدة	١٣٦٥
وحل	١٣٦٠، ١٣٥٦
وحيّ	١٥٧٩، ١٥٧٢
وخامة	١٣٢٦

اللغة	الصفحة
ودّ	١٦٥٧, ١٦٥٥, ١٦٥٤, ١٦٥١, ١٥٣٨
وددتُ	١٦٥٥, ١٦٥٦, ١٦٥٢
وراشين	١٠٢١, ١٠١٩
ورثت	١٣٢١
ورُع	١٣٦١
ورُقة	١٣٦٣
وريث	١٣٢٦
وريشين	١٠٢١, ١٠١٩
وزَز	١٣٧٥
الوزن	١٣٥٠, ١٣٤٩
وزنة	٩٩٨
وزينة	٩٨٨
وسع	١٣٦٠, ١٣٥٩, ١٣٥٦
وسم	١٣٤٩, ١٣٥٣, ١٣٥٢
وسمة	١٣٥٢
وشاح	١٣٦٣
وشية	١٣٥٢
وضع	١٣٦٠, ١٣٥٩
وضوء	١٣٦١, ١٣٥٧
وطؤُ	١٣٥٧
وطئ	١٣٥٩, ١٣٥٦
وطد	١٦٧٩, ١٦٥٧, ١٦٥٦, ١٦٥٢, ١٦٥١

اللغة	الصفحة
وعاء	١٢٩٧
وعد	١٣٥٣، ١٣٥٢، ١٣٥٠، ١٣٤٩، ١١٣٦
وعدة	١٣٥٣، ١٣٥٢
وعشن	١٠٧٨
وَعْلُ	٧٤٥
وعيدة	١٠٠، ٩٩٨
وغد	٩٤٣
وُغْدَات	٩٤٣
وفادة	١٢٩٧
وقار	١٣٦٢
وقاية	١٥٥٢، ١٥٣٩
وقت	١٥٨٣
وُقَّت	١٤٩٢، ١٣٦٧، ١٣٦٦
وقته	٨٦٤
وقوى	١٥٤٣
وقيت	١٥٥٢، ١٥٤٣، ١٥٣٩
ولدة	١٣٥٤، ١٣٥٣
ولوج	١٣٦٢، ١٣٢٦، ١٠٦٤
ولي	١٦٢٧، ١٦٣٣، ١٦٢٦، ١٣٨٧، ١٣٦٥، ١٣٥٩، ١٣٥٥
وليدة	١٣٥٣
ومق	١٣٦١، ١٣٥٩، ١٣٥٥
ونىّ	١٣٦٤

اللغة	الصفحة
وناة	١٢٩٧
وويصل	١٤٩٢، ١٣٦٩، ١٣٦٦
ويح	١٣٥٠
ويل	١٣٥٠
يأ أن	١٦٥٨
يثس	١٣٦١، ١٣٥٧، ٦٤٧
يؤكرم	١٠٨٣، ١٠٨٢
يألك	١٢٤٣
ياعسُ	١٣٥٧
يابس	١٣٦٣، ١٣٥٧
ياتسير	١٣٦٣، ١٣٦٢
ياتعيد	١٣٦٣، ١٣٦٢
ياجل	١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٦٠، ١٣٦٢
ياسر	١٣٦٢، ١٣٥٩، ١٣٥٨
يامن	١٣٥٩، ١٣٥٨
يسس	١٣٦٥، ١٣٦١، ١٣٥٧
ييع	١٩٩
ييع	١٥٩٢
يتباله	١١٢١
يتجان	١١٢١
يتخذ	١٣٧٤
يتدُ	١٦٥٦، ١٦٥٢، ١٦٥١
يتذكرون	١٦٢١

اللغة	الصفحة
يترجى	١٥٦٠
يتزّين	١٦١٩
يتسليقيان	١٢١٣
يتطير	١٦١٩
يتّعد	١٣٦٢
يتّعل	١٣٧٤
يتقي	١٣٧٤
يتمارض	١١٢١
يتيم	٩٥٦
يُجثو	١٤٠٥
يجدُ	١٣٥١
يَحاي	١٥٧٥
يحشر	١٠٦٩، ١١٣٤، ١١٣٧، ١٤٩٧، ١٤٩٩
يُحشُو	١٥٠٠
يُحلب	١٠٦٢
يُحمارّ	١٥٩٨، ١٥٩٩
يُحمارر	١٥٩٨
يُحمد	١٠٦٥
يُحمي	١٠٦٧
يُحوارُ	١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٧، ١٥٩٦، ١٥٩٩، ١٥٩٨، ١٦٠٣
يُحوارو	١٥٩٩، ١٦٠١
يُحواي	١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٥٩٨، ١٥٩٩
يُحوقل	١٠٧٣

اللغة	الصفحة
يحول	١٣٩٢
يحوى	١٥٩٣، ١٥٩٠
يحيا	١٥٧١، ١٥٧٠
يخاف	١٤٨٨، ١٤٣٣، ١٣٩٨، ١٣٩٣، ١٣٩٢، ١٣٨٦، ١٣٨٣
يختار	١٤١٦
يخشه	٢٩٦
يخشى	٣٦٠، ٢٢٤
يخوف	١٤٥٠
يد	١٣٠٠
يدا	١٠٠١
يداء	١٤٨٨، ١٤٨٧
يداراً	١٦١٩
يدان	٣٥٧
يدخرج	١٤٣٨، ١٠٧٣، ١١٢٦
يدري	١٠٦٧
يدع	١١٠٢
يدور	١٤٦٦
يدوي	١٤٨٨، ٤٥٥٠، ٤٥٢
يدى	٤٥٢
يُدَيّة	١٠٥٣، ١٠٠٧، ٨٧٤
يرد	١٨٩، ١٨٦
يردّد	١٦١٤
يردّف	١٦١٨

اللغة	الصفحة
يرعوى	١٦٠١
يرمع	١٢٢٩
يرمه	٢٦٩
يرمو	١٥٠٠
يرموا	١٤٩٩
يرمي	١٥٩٤، ١٥٠١، ١٤٩٩، ١٤٩٨، ١٤٩٧
يرمين	١٤٩٨
يزال	١٣٨٤
يزدر	١٦٨٠، ١٦٤١، ١١٤٤
يزن	١٣٤٩
يزين	١٦١٩
يسأل	١٥٦٣، ١٥٦٢
يستبيع	١٥٨٦
يستحي	١٥٩٠، ١٥٨٨، ١٥٨٧، ١٥٨٦
يستحيي	١٥٨٨، ١٥٨٦، ١٥٧٥، ٥٤٨
يستخرج	٢٥٧
يستخسرون	١١١٢
يستغزو	١٦٠١
يستغزي	١٦٠١، ١٦٠٠، ١٥٥٨، ٣٦١
يستقيم	١٤١٦
يستهنئون	١١١٢
يستخنكك	١٠٩٨
يسر	١٣٥٥
يسرهف	١١٢٦

اللغة	الصفحة
يُسروع	١٣٦٩
يسرُوه	١٥٠٠
يسع	١٣٥٦، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ٦٥٧
يسعى	١٥٦٣
يسيرّ	١٤٦٧
يشأوان	١٥٦٢
يشأيان	١٥٦٣، ١٥٦١
يشاءُ	١٤٨٧
يشقى	١٥٦٣، ١٥٦٢
يضُؤُ	١٣٦١
يطدُ	١٦٥٢، ١٦٥١
يطلع	١٠٦٦
يطمئن	١١٢٧
يطُول	١٣٨٤
يطيرّ	١٦١٩
يظرف	١٣٩٢، ١٠٦٥
يُظلم	١٦٨٦
يعتوضُ	١٤١٦
يعد	١٣٥٧، ١٣٥١، ١٣٥٠، ١٣٤٩
يعض	١٦٢٥، ١٦٠٠، ١٨٦
يعور	١٤١٧، ١٣٩٢
يعيا	١٥٧٠
يغازي	١٥٥٨، ٣٦١

اللغة	الصفحة
يغزو	١٣٤٤، ١٣٠١، ٣٩٧، ٢٧٤، ٢٦٩، ٢٠١، ٢٠٠
يُغزُو	١٥٩٢، ١٥٠١، ١٥٠٠، ١٤٩٨، ١٤٩٧، ١٥٩٤، ١٣٨١، ١٣٧٧ ١٥٩٦، ١٥٩٤
يَغزُو	١٥٠١، ١٤٩٨
يغزوا	١٤٩٩
يغزوان	١٥٦٢
يَغزُون	٢٢٨
يَغزَوون	٢٢٨
يغزى	١٥٦٢، ١٥٦١، ١٥٥٨، ١٤٩٩، ١٤٩٨
يُغزيان	١٥٦٢
يغشى	٣٦٠
يغضض	١٦٠٠
يغفره	١٠٦٢
يفر	١٨٩، ١٨٦، ١٨٩، ١٨٦
يفرٌ	١٦٢٥، ١٦٠٠
يفرِرُ	١٦٠٠
يفسق	١٤٩٩، ١٤٩٧، ١٣٨١، ١٣٥١
يفعة	٥٥٢
يقاظ	٩٤٥
يقاع	١٥٥٣
يُقام	١٤١٥

اللغة	الصفحة
يَقْتُل	١٦١٨
يُقْتَل	١٦١٨
يقتل	١٠٦٥
يقرح	١٤٥٧، ١٠٦٩
يقشعر	١١٢٧
يقظ	٩٤٩
يقظان	٩٤٥
يَقُو	٢٠٠
يقول	١٥٩١، ١٤٧٢، ١٤١٧، ١٣٩٣، ١٣٩٢
يقوى	١٥٩٠
يُقوي	١٥٩٣، ١٥٦٣
يقيب	١٥٩٢
يُكرم	١٤٣٩، ١٤٣٨، ١٣٥٠، ١٠٧٣، ٢٥٧
يلل	١٣٠٢
يلندد	١٣٦٩
يلي	١٣٨٧، ١٣٥٩، ١٣٥٥
يمال	١٤٥٠
يُمَدُّ	١٦٢٥، ١٦١٧، ١٦٠٠، ١٥٧٦
يمدّد	١٦٢٥، ١٦٠٠
يمقّ	١٣٦١، ١٣٥٩، ١٣٥٦
يملخ	١٠٦٦
يمن	١٣٦١، ١٣٥٧، ١٣٥٥
يمول	١٤٥٠
يمين	٨٩٩

اللغة	الصفحة
ينأى	١٥٦٣
ينال	٢٣٥
ينع	١٣٥٥
ينقاد	١٤١٦
يهاب	١٣٩٤، ١٣٩٢، ١٣٨٦، ١٣٨٤
يهرىق	١٢٧٧، ١٠٨٣
يهزؤون	١١١٢
يهن	١٥٨٥
يهير	١٢١٥
يوجل	١٣٦٠، ١٣٥٦
يود	١٠٠١
يودد	١٦٥٦
يورع	١٣٦١
يوضؤ	١٣٦١، ١٣٥٧
يوطأ	١٣٥٩
يوطؤ	١٣٥٧
يوعد	١٣٥٤، ١٣٥٣
يىأس	١٣٦١، ١٣٥٧
يىبس	١٣٦١ ، ١٣٥٧
يىسر	١٣٥٩، ١٣٥٥
ييعر	١٣٥٧
يىمن	١٣٦١، ١٣٥٩، ١٣٥٧، ١٣٥٥

تاسعاً: المصادر التي رجع إليها المؤلف

المصدر	الصفحة
حاشية كتاب اللغات	٣٨٢
الكتاب	١٤٥٨, ١١٤٢, ١١٣٨, ٧٦٥, ٥٤٢, ٤٧٣, ٣٤٧
اللغات	٣٨٢, ٣٨٠

عاشراً : أهم مصادر ومراجع البحث

أولاً : المخطوطات :

- إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لمحمد ابن أحمد ابن غازي تحقيق أحمد بن عبد الله الدويش رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٦هـ.
- البديع في علم العربية تأليف المبارك بن محمد بن الأثير تحقيق د . صالح العايد رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ.
- التخمير في شرح المفصل في صنعة الاعراب لصدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .
- التذيل والتكميل لأبي حيان الأندلسي نسخ فلمية بجامعة الإمام تحمل الأرقام الآتية على الترتيب ٧٣٢٩ ، ٧٣٢٣ ، ٧٣٢٥ ، ٧٣٢٦ ، ٥٩٩٤ ، الأجزاء ٣ ، ٤ ، ٥ .
- تلخيص أخبار النحويين واللغويين لأحمد بن عبد القادر تاج الدين بن مکتوم مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ٢٦٩ تيمور .
- شرح أبيات سيبويه والمفصل لعفيف الدين الكوفي معهد المخطوطات بالقاهرة بني جامع ١٠٦٤ .
- شرح الألفية للشاطبي نسخة فلمية بجامعة الإمام مصورة عن نسخة الخزائنة العامة بالرباط رقم ٨٠٤٠ ، ٨٨٢٨ .
- شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني تحقيق خديجة باكستاني رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٧ / ١٤٠٨هـ .

- شرح الكتاب للسيرافي مصورة مركز البحث العلمي برقم ١٩٦ - ٢٠٠ عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو .
- شرح مستغلق أبيات الحماسة لابن جنى يني جامع ٩٦٦ .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين تحقيق د . تركي العتيبي رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام ١٤٠٨ هـ .
- الشيرازيات لأبي علي الفارسي مصورة من نسخة راغب باشا بتركيا .
- طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شعبة نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم (١٩٦٥) مصورة عن جستريني الرقم نفسه .
- الغره في شرح اللمع لابن الدهان نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم ٥٧٠٤ مصورة عن نسخة قليج علي .
- المصباح في شرح شواهد الإيضاح لابن يسعون نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم ٤٩٠٨ مصورة عن جستريني الرقم نفسه .
- المنهاج الجلى في شرح قانون الجزولي لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي تحقيق عبد الرحمن الخضير رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام ١٤١١ هـ .
- ثانياً : المطبوعات :
- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي تحقيق د. طارق الجنابي ط. أولى ١٤٠٧ هـ عالم الكتب.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين محمد بن مفلح القدسي، مؤسسة قرطبة القاهرة.
- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ت. د. محيي الدين رمضان ط. الأولى ١٣٩٩ هـ دار المأمون للتراث .
- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، عز الدين التنوخي دمشق ١٩٦٠ م .

- الإبدال لابن السكيت ت . د . حسين شرف . الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٨ هـ القاهرة .
- الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي تحقيق عز الدين التنوخي الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ دارصاد .
- إبراز المعاني من حرز الأماني لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة ، تحقيق إبراهيم عطوة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- الإبل للأصمعي ضمن الكثر اللغوي .
- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير . للدكتور عبد الفتاح شلي ط . الثالثة ١٤٠٩ هـ .
- أبيات الاستشهاد لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا مطبوع مع نوادر المخطوطات ، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي مصر ١٣٥٩ .
- اتفاق المباني وافتراق المعاني لسليمان الدقيقي تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر دار عمان للنشر والتوزيع ط . أولى ١٤٠٥ هـ .
- أخبار أبي تمام لأبي بكر الصولي تحقيق محمد عزام ، وخليل عساكر، ونظير الهندي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ .
- الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار ت . د. سامي العاني ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٢ م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم لأبي سعيد السيرافي ت . د. محمد البنا الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ دار الاعتصام .
- الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر تحقيق د . فخر الدين قباوة مطبعة هاشم محمد الكني دمشق ١٣٩٤ هـ .

- أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها للحسين بن علي الوزير المغربي تحقيق حمد الجاسر منشورات النادي الأدبي في الرياض .
- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محمد الدالي الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ ، مؤسسة الرسالة .
- أدب الكتاب لأبي بكر الصولى تحقيق محمد بهجة الأثرى ، دار الكتب العلمية بيروت .
- أراجيز العرب لمحمد توفيق البكري ط . الثانية . القاهرة ١٣٤٦ هـ .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي تحقيق مصطفى النحاس الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- الإرشاد إلى علم الإعراب لمحمد بن أحمد الليثي تحقيق د . عبد الله الحسيني و د . محسن سالم العميري ط . الأولى ١٤١٠ هـ .
- إرشاد المتبدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبي العز محمد بن الحسين الواسطي القلانسي تحقيق عمر حمدان الكبيسي المكتبة الفيصلية ط . الأولى ١٤٠٤ هـ .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب تحقيق د . حاتم الضامن الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ مؤسسة الرسالة .
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي - حيدرأباد ١٣٣٢ هـ ودار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .
- الأزمية في علم الحروف لعلي الهروي تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٤٠١ هـ .
- أساس البلاغة للزمخشري . دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤ هـ .
- الاستدراك على سيبويه لمحمد الزبيدي تحقيق د . حنا حداد ، دار العلوم ط . الأولى ١٤٠٧ هـ .

- الاستيعاب لابن عبد البر بهامش الإصابة الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ إحياء التراث بيروت.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي تحقيق د. طه محسن مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٢٠هـ .
- أسرار العربية للأنباري، تحقيق محمد البيطار، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ .
- أسماء خيل العرب وأنسائها وذكر فرسانها لأبي محمد الأسود الغندجاني تحقيق د. محمد سلطاني ، مؤسسة الرسالة .
- أسماء الكتب لعبد اللطيف زاده تحقيق د. محمد التنونجي ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ دار الفكر بيروت .
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قتل من الشعراء لمحمد بن حبيب تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ضمن نوادر المخطوطات .
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز لعز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام ، دار الحديث القاهرة .
- الأشباه والنظائر للثعالبي ، تحقيق محمد المصري الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ دار الفكر .
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق د. عبدالعال مكرم الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — مؤسسة الرسالة .
- الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨هـ، الخانجي .
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ، تحقيق د . عبد المحسن المبارك مطبعة النعمان ١٣٩٤هـ .

- أشعار الشعراء الستة للأعلم الشنتمري ط . الثانية تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة .
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ط . الاولى ١٣٢٨هـ .
- اصلاح الخلل لعبدالله البطليوسي تحقيق د . حمزة النشرفي - ط . الأولى ١٣٩٩هـ دار المريخ .
- إصلاح غلط المحدثين للخطابي تحقيق د . حاتم الضامن ط . الثانية ١٤٠٥هـ — مؤسسة الرسالة .
- إصلاح ما غلط فيه النمري للغندجاني تحقيق د . محمد علي سلطاني ، ط . الأولى ١٤٠٥هـ الكويت .
- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق محمد شاكر، وعبدالسلام هارون الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- الأصمعيات للأصمعي تحقيق أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون ط. الخامسة بيروت .
- الأصول لابن السراج تحقيق د . عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ط. الأولى ١٤٠٥هـ .
- الأضداد لقطرب تحقيق د. رضا حداد دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- الأضداد للأصمعي
- الأضداد لابن السكيت في مجلد واحد نشرها د. اوفت هفتر
- الأضداد للسجستاني دار الكتب العلمية بيروت .
- الأضداد للصغاني
- الأضداد لابن الأنباري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم طبعة ثانية مصورة ١٩٨٦م ، مطبعة الكويت .

- إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني تعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- إعراب ثلاثين سورة لابن خالوية ، دار الكتب المصرية ١٩٤١ م .
- إعراب الحديث للعكبري تحقيق د. حسن الشاعر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ دار المنارة جده .
- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين مطبعة المدني ١٤١٣هـ .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب .
- إعراب لامية الشنفرى لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد أديب جمران الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ المكتب الإسلامي .
- الأعلام للزركلي ، الطبعة الخامسة ١٩٨٠ م .
- أعلام الشيعة للطهستاني .
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغزبائي وجماعة مؤسسة جمال للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- الإعراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧هـ طبع مع لمع الأدلة .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لأبي الحسين بن الطراوة المالقي تحقيق د. عياد الثبيتي مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي تحقيق سعيد الأفغاني الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ مؤسسة الرسالة .
- الأفعال للسرقسطي تحقيق د. حسن شرف ، مجمع اللغة العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .

- الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني دار الهدى للطباعة والنشر بيروت .
- ألف باء ليوسف البلوي عالم الكتب ، بيروت .
- ألقاب الشعراء لأبي جعفر محمد بن حبيب تحقيق عبد السلام هارون ضمن نواذر المخطوطات ط . الثانية ١٣٩٣هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق أحمد قاسم طبع دار المعارف سوريا حلب سنة ١٣٥٨هـ .
- الاقتضاب لابن السيد تحقيق مصطفى السقا ، ود . حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م .
- الإقناع لابن الباذش تحقيق د . عبد المجيد قطامش الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ — مطبعة ركابي ونضر دمشق .
- الإقناع في العروض وتخريج القوافي للصاحب بن عباد تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد ١٣٧٩ هـ .
- الأقوال الكافية والفصول الشافية لعللي بن داود الرسولي تحقيق د . يحيى الجبوري الطبعة الأولى دار الغرب الإسلامي .
- الإكمال لابن ماكولا تصحيح عبد الرحمن المعلمي .
- أمالي الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ١٣٨٢هـ .
- الأمالي للقالي دار الكتب العربي بيروت .
- أمالي اليزيدي ، عالم الكتب بيروت .
- أمالي المرتضى على بن الحسين طبع سنة ١٣٢٥هـ — بتصحيح، النعساني والشنقيطي .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق هادي حمودي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ — عالم الكتب.
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزيني الطبعة الثانية مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣ م .
- أمثال الحديث للحسن الرامهرمزي تحقيق أمة الكرم القرشية ، مطبع الحيدري حيدرآباد باكستان ١٣٨٨هـ .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق د. عبدالمجيد قطامش الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ دار المأمون .
- الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي تحقيق د. رمضان عبد التواب دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٣ م .
- الأمثال للضيي تحقيق د . رمضان عبد التواب ، دمشق ١٩٧٤ م .
- إنباه الرواة للقفطي ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الفكر العربي القاهرة .
- الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب لعلي بن عدلان الموصلبي تحقيق د . صالح الضامن — مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ .
- الأنساب للسمعاني تعليق عبدالله البارودي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ — ، دار الجنان.
- الإنصاف لابن السيد البطليوسي تحقيق د . محمد الدايدة الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ — دار الفكر بدمشق .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت .
- الأنواء في مواسم العرب لعبد الله بن قتيبة الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ .

- أنوار الربيع لابن معصوم تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان بالنجف ١٩٦٨م.
- الأوائل لأبي هلال العسكري تحقيق وليد قصاب ومحمد المصري ، دار العلوم الرياض.
- أوضح المسالك تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة ١٩٦٦م ، دار احياء التراث العربي .
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي تحقيق د . محمد الدعجاني الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار الغرب الإسلامي .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ .
- الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د. موسى العليبي مطبعة العاني بغداد.
- إيضاح المكنون لإسماعيل باشا مكتبة المثنى بيروت .
- الإيضاح للقرظيني مطبعة السنة المحمدية .
- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري تحقيق محي الدين رمضان ، دمشق ١٩٧١م .
- البئر لأبي عبد الله الأعرابي تحقيق د . رمضان عبدالنواب ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٣م .
- البارع للقالبي ، تحقيق د . هاشم الطعان ، الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٥م دار النفائس.
- البارع في العروض لابن القطاع تحقيق د . أحمد محمد عبدالدايم الطبعة الثانية المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ .

- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لمحمد بن إبراهيم الحنبلي تحقيق د . شعبان صلاح. دار الثقافة العربية الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر .
- البداية والنهاية لابن كثير ، دار الفكر ١٣٩٨ هـ .
- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ تحقيق عبيد مهنا ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- البرصان والعرجان والعميان ، للجاحظ ، تحقيق محمد الخولي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ، مؤسسة الرسالة .
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد الزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجليل بيروت ١٤٠٨ هـ .
- البسيط لابن أبي الربيع تحقيق د. عياد الثبتي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ — دار الغرب .
- بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي ، المكتبة العلمية بيروت .
- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي تحقيق الدكتورة وداد القاضي الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ دار صادر .
- البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق د . محمد الشاطر الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ — مطبعة المدني .
- البغداديات لأبي علي الفارسي تحقيق صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني — بغداد.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي تحقيق محمد المصري الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ مركز المخطوطات .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري تحقيق د . رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .

- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأحمد بن يوسف اللبلي تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية .
- بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس للضي، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٧ م .
- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان - صيدا .
- بلاد العرب للحسن بن عبد الله الأصفهاني تحقيق حمد الجاسر وصالح العلي منشورات دار اليمامة ١٣٨٨هـ .
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب للسيد محمد شكري الألوسي تصحيح محمد بهجة الأثري الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت .
- بهجة المجالس وأنس المجالس ليوسف بن عبد البر القرطبي ، تحقيق محمد مرسي الخولي. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- بيان إعجاز القرآن للخطابي تحقيق محمد خلف الله ، ومحمد زغلول (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطاب، ي والجرجاني دار المعارف بمصر .
- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري د . طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .
- البيان والتبيين للجاحظ ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ مكتبة الخانجي .
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ مؤسسة الكتب الثقافية لبنان بيروت .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرح ونشر أحمد صقر الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ المكتبة العلمية بيروت لبنان .
- تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي ، دار مكتبة الحياة .

- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان نقله إلى العربية د . رمضان عبد التواب الطبعة الثانية ، دار المعارف .
- تاريخ الإسلام للذهبي مكتبة القدس بمصر .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان .
- تاريخ جرجان للسهمي مراقبة د . محمد عبدالمعين خان ، عالم الكتب الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ .
- تاريخ الصايي الملحق بذيل تجارب الأمم مصر ١٣٣٤هـ .
- تاريخ العلماء النحويين للمفضل المعري تحقيق د. عبدالفتاح الحلو مطابع دار الهلال - الرياض ١٤٠١هـ .
- تحسين القبيح وتقبيح الحسن لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي تحقيق علاء عبد القادر - دار الفضيلة للنشر والتوزيع - القاهرة .
- تاريخ البعقوبي ، دار صادر .
- التبصرة لمكي تحقيق د. محمد غوث النوى، الدار السلفية الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق فتحي أحمد علي الدين الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- التبيان بشرح الديوان المنسوب للعكبري دار المعرفة بيروت .
- التبيان في إعراب القرآن الكريم للعكبري تحقيق علي محمد البجاوى ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى الباوي الحلبي وشركاه .
- التبيين عن مذاهب النحويين تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار الغرب .

- التتمة في التصريف لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي - تحقيق الدكتور محسن العميري الطبعة الأولى ١٤١٤هـ نادي مكة الأدبي .
- تنقيف اللسان لابن مكّي الصقلي تحقيق د . عبد العزيز مطر ، القاهرة ١٣٨٦هـ .
- تبحر التيسير لمحمد بن الجزري الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- تحرير التحرير صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن لابن أبي الإصبع المصري تحقيق د . حفي محمد الجمهورية العربية المتحدة المجلس الأعلى لشئون الإسلامية تحسين القبيح الحسن لأبي منصور الثعالبي تحقيق علاء عبدالقادر دارا الفضيلة للنشر والتوزيع القاهرة .
- تحصيل عين الذهب ليوسف الشنتمري بهامش الكتاب لسيبويه الطبعة الأولى بولاق ١٣١٧هـ .
- تحفة الأقران لأبي جعفر الرعيني تحقيق د . علي البواب ، دار المنارة جدة الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري تحقيق د. عباس مصطفى الصافي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربي .
- تدريج الأدنى إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني لعبد الحق بن عبد المنان دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- تذكرة الحفاظ للذهبي حيدر أباد ١٣٢٣هـ .
- التذكرة السعدية محمد العبيدي تحقيق د. عبدالله الجبوري،الدار العربية للكتاب، ليبيا.

- التذكرة في القراءات لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون تحقيق د . عبد
الفتاح بحيري إبراهيم الطبعة الثانية ١٤١١هـ .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي تحقيق، د. عفيف عبدالرحمن الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ ، مؤسسة الرسالة .
- تلقيح الفهوم إلى تنقيح صيغ العموم للعلامة الحافظ خليل كيكلسدي العلائي
تحقيق د. عبدالله بن محمد بن إسحاق آل الشيخ - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- التشبيهات لأبي عبد الله محمد الكتاني تحقيق إحسان عباس ، بيروت دار الثقافة .
- التصريح لخالد الأزهرى ، المطبعة الأزهرية ، بمصر ١٣٤٤هـ .
- التصريف الملوكي لابن جني تحقيق محمد النعسان ، دار المعارف للطباعة، الطبعة
الثانية ١٣٩٠هـ .
- التعليقة على كتاب سيويه لأبي على الفارسي - . د. عوض القوزي
١٤١٢هـ .
- تعليق الفرائد للدماميني تحقيق د. محمد المفدى الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ،
١٤٠٩هـ .
- التعليقات والنوادر للهجري ، تحقيق د . حمود عبد الأمير العراق ١٩٨٠ م .
- تفسير رسالة أدب الكتاب لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي تحقيق الدكتور
عبد الفتاح سليم معهد المخطوطات العربية القاهرة ١٩٩٣ م .
- تفسير أبي السعود لأبي السعود محمد العمادي ، دار احياء التراث العربي بيروت
- لبنان .
- تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق الزجاج تحقيق أحمد يوسف الدقاق دار
المأمون للتراث دمشق ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- تفسير رسالة أدب الكتاب لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي ، تحقيق الدكتور /
عبدالفتاح سليم ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

- تفسير الطبري (جامع البيان) لمحمد بن جرير الطبري ، دار الفكر بيروت .
- تفسير غريب القرآن الكريم لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٨هـ .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) القاهرة ١٣٨٧هـ دار الكاتب العربي ، ومطبعة دار الشعب .
- التقفية للنبدنجي تحقيق خليل العطية ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٦م .
- التكملة والذيل والصلة للصغاني تحقيق عبدالحليم الطحاوي مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م .
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري تحقيق د . عزة حسن ، مطبعة التريفي ١٣٩٠هـ .
- تلخيص العبارات بلطف الإشارات للحسن بن بليمة الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة الدينوري تحقيق د . جمال عبدالناصر مخيمر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- التلويح شرح الفصيح لمحمد الهروي تصحيح محمد النعساني الطبعة الأولى مطبعة السعادة مصر .
- التمام لابن جني تحقيق د . مطلوب وزميليه ، مطبعة العاني بغداد .
- تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون لخليل الصفدي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت .
- تمثال الأمثال لأبي المحاسن محمد بن علي الشيباني تحقيق أسعد ذبيان الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار المسيرة بيروت .
- التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي تحقيق عبدالفتاح الحلو الدار العربية للكتاب .
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه للبكري المكتب التجاري بيروت .

- التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني تحقيق عبد المحسن خلوصي رسالة .
- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني تحقيق محمد أسعد طلس دمشق ١٩٦٨ م .
- التنبيه والإيضاح لعبد الله بن بري تحقيق مصطفى حجازي الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- التنبيهات لعلي بن حمزة تحقيق عبد العزيز الميمني دار المعارف .
- التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات لأبي المطرف أحمد بن عميرة تحقيق محمد بن شريفة الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية بيروت .
- تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ بين الأخبار لمحمد بن جرير الطبري تحقيق د . ناصر بن سعد الرشيد وعبد القيوم عبد رب النبي مطابع الصفا ، مكة المكرمة ١٤٠٢ هـ .
- تهذيب الأسماء واللغات لمحي الدين النوى دار الكتب العلمية بيروت .
- تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ، تحقيق د . فوزي سعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق د . عبدالحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي تحقيق عبدالرحمن سليمان مكتبة الكليات الأزهرية ، ط . الثانية .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق د . يوسف المطوع ١٤٠١ هـ .
- التيسير في القراءات السبع للداني عناية أوتو برتزل ، استنبول ١٩٣٠ هـ .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، تحقيق أبي الفضل القاهرة ١٩٦٥ م .

- جامع الإسلام لعبيدة بن خلال البشكري .
- الجبال والأمكنة والمياه، للزحشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٦٨م.
- جذوة المقتبس للحميدي الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة القاهرة ١٩٦٦م.
- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د. علي البواب الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، مطبعة المدني .
- الجمان في تشبيهات القرآن لابن نايقا البغدادي تحقيق د. مصطفى الجويني ، منشأة المعارف بالأسكندرية .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د. علي توفيق الحمد الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، مؤسسة الرسالة .
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي تحقيق محمد الهاشمي ، مطابع جامعة الإمام ١٤٠١هـ .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تحقيق أحمد عبدالسلام، ومحمد سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الخامسة دار المعارف.
- جمهرة اللغة لابن دريد ، دار صادر بيروت .
- جمهرة النسب للكلبي تحقيق د. ناجي حسن الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ — عالم الكتب .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٣٩٦هـ .
- جواهر الأدب لعلاء الدين الأربلي تحقيق حامد نيل مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ.

- جواهر الألفاظ لأبي الفرج قدامة بن جعفر البغدادي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- الجيم لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، مصر ١٩٧٤م الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية .
- حاشية محمد الأمير على المغني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- حاشية ابن بري على المغرب .
- حاشية ابن جماعة على شرح الشافعية للجاربردي (مجموعة الشافعية من علمي الصرف والخط) عالم الكتب بيروت .
- حاشية الخضرى على ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ .
- حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية يس بن زيد العليمي على التصريح الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د . عبدالعال مكرم الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ، دار الشروق .
- الحجة في علل القراءات لابي على الفارسي تحقيق على النجدي ناصف ، وعبدالحميد النجار، وعبد الفتاح شلي ، الطبعة الثانية مصورة عن الطبعة الأولى.
- حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ — مؤسسة الرسالة .
- حقائق الأدب لأبي محمد عبيدالله بن محمد بن شاهرمان تحقيق د. محمد بن سليمان السديس الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

- الحلييات لأبي على الفارسي تحقيق د. حسن هندايي الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - دار القلم .
- الحلبة في أسماء الخيل للصاحبي التاجي تحقيق د . حاتم الضامن الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق د . مصطفى إمام الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- حلية الأولياء لأبي نعيم مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ .
- حلية الفرسان وشعار الشجعان لابن هذيل الأندلسي، تحقيق محمد عبدالغني حسن، طبع دار المعارف ١٩٥١ م .
- حماسة البحري ، تحقيق شيخو ، بيروت ١٩١٠هـ .
- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن الحسن المصري تحقيق مختار الدين أحمد - عالم الكتب .
- الحماسة الشجرية لعلي بن حمزة المعروف بابن الشجري تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي ، من مطبوعات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٠ م .
- الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس تحقيق د . عبد الله عسيلان مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠١هـ .
- حياة الحيوان للدميري ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر بيروت .
- الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ ، دار إحياء التراث .
- خاص الخاص للثعالبي ، تحقيق د . صادق النقوري ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دائرة المعارف العثمانية بمحيدرآباد .
- الخاطريات لأبي الفتح بن جني، تحقيق على ذو الفقار شاكر ط. الأولى ١٤٠٨هـ. دار الغرب الإسلامي .

- الخصائص لأبي الفتح بن جني تحقيق محمد علي النجار الطبعة الثانية دار الهدى للطباعة والنشر بيروت .
- خزانة الأدب للبغدادى تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .
- خلق الإنسان للأصمعي ، ضمن الكثر اللغوي .
- خلق الإنسان لثابت ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج الكويت ١٩٦٥ م .
- خلق الإنسان في اللغة لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن تحقيق د . أحمد خان ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٧هـ .
- الخيل لأبي عبيدة معمر بن المثنى الطبعة الأولى ، دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد ١٣٥٨هـ .
- الخيل لابن الأعرابي ليدن ١٩٢٨ م .
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر .
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الأصفهاني تحقيق عبد المجيد قطامش دار المعارف بمصر ١٩٧١ م .
- الدرر اللوامع على مع الهوامع لأحمد الشنقيطي تحقيق د . عبد العال مكرم الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع .
- الدرر المبثثة للفيروز أبادي تحقيق د. علي البواب الطبعة الأولى ١٤٠١هـ — دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض .
- الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق د . أحمد الخراط الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — دار القلم.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي .

- دمية القصر لأبي الحسن الباخريزي تحقيق د. سامي العاني الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ الكويت مكتبة دار العروبة . .
- دول الإسلام لمحمد بن أحمد الذهبي تحقيق فهم شلتوت، ومحمد مصطفى. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٤ هـ .
- الديباج المذهب لابن فرحون دار الكتب العلمية بيروت .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق محمد المعيد النجف ١٩٦٩ م .
- ديوان أبي الأسود ، تحقيق محمد آل ياسين الطبعة الأولى دار الكتاب الجديد بيروت.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي تحقيق محمد عبده عزام دار المعارف الطبعة الرابعة .
- ديوان الأخطل ، تحقيق فخر الدين قباوه ، ط . ١٩٧١ م .
- ديوان الأسود بن يعفر صنعة نوري القيسي ، بغداد ١٩٧٠ م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي نشرة غوستاف غرنباوم ضمن دراسات في الأدب العربي ، بيروت ١٩٥٩ م .
- ديوان الأدب للفارابي تحقيق د . أحمد مختار وإبراهيم أنيس ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ .
- ديوان أعشى قيس ، تحقيق محمد محمد حسين القاهرة ١٩٥٠ م ، مطبعة النموذجية:
- ديوان أعشى همدان ، تحقيق د. حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ديوان امرئ القيس تحقيق أبي الفضل الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- ديوان أوس بن حجر تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٩٠ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم تحقيق د . عزة حسن ، دمشق ١٩٧٣ م .

- ديوان تميم بن أبي بن مقبل تحقيق د. عزة حسن . دمشق ١٩٦٢ م .
- ديوان جرير دار صادر
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق د . نعمان محمد طه دار المعارف
الطبعة الثالثة .
- ديوان جميل بن عبد الله بن معمر تحقيق د . حسين نصار دار مصر للطباعة
١٩٦٧ م.
- ديوان حاتم الطائي دار صادر ١٤٠١ هـ .
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق د . سيد حنفي الهيئة المصرية ، دار بيروت للطباعة
والنشر ١٣٩٨ هـ .
- ديوان حميد بن ثور تحقيق الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ ، الطبعة
الأولى .
- ديوان الخوارج جمع وتحقيق د. نايف معروف دار المبرة بيروت للطبعة
الأولى ١٤٠٣ هـ .
- ديوان ذي الرمة تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح طبعة مؤسسة الايمان الأولى
١٤٠٢ هـ .
- ديوان الراعي النميري دراسة وتحقيق د . حمودي القيس وهلال ناجي مطبعة
المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠ هـ .
- ديوان رؤية بن العجاج نشر وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة بيروت ،
الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .
- ديوان سلامة بن جندل تحقيق د . قباوة الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب
العلمية ، بيروت .
- ديوان السموأل ، دار صادر .
- ديوان سويد بن أبي كاهل تحقيق شاكر العاشور البصرة ١٩٧٢ م .

- ديوان الشماخ تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر .
- ديوان طفيل الغنوى ، تحقيق محمد عبدالقادر ، بيروت ١٩٦٨ م .
- ديوان عبيد بن الابرص دار صادر .
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات تحقيق د . محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨ م .
- ديوان العجاج تحقيق عبدالحفيظ السطلي دمشق .
- ديوان عدي بن زيد تحقيق محمد المعبود بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان علقمة الفحل تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب حلب ١٩٦٩ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة دار صادر .
- ديوان عنتره ، دار صادر .
- ديوان الفرزدق ، الصاوي ، ودار صادر .
- ديوان القطامي تحقيق إبراهيم السامرائي ومطلوب بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن ذريح . عناية وشرح عبدالرحمن المصطاوي الطبعة الأولى ، دار المعرفة بيروت .
- ديوان كثير تحقيق د. إحسان عباس بيروت ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن مالك تحقيق سامي العاني - بغداد ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي جمع وتقديم د. سلوم - مطبعة النعمان - النجف بغداد ١٩٢٩ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق د . إحسان عباس .
- ديوان المتنبي شرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان .
- ديوان مجنون ليلى . تقديم وشرح الدكتور محمد حمود - دار الفكر اللبناني الطبعة الأولى ١٩٩٩ م .
- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ، عالم الكتب .

- ديوان النابغة الجعدي (شعر النابغة) الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ المكتب الإسلامي بدمشق .
- ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم الطبعة الثانية - دار المعارف .
- ديوان الهذليين مصورة عن طبعة دار الكتب - الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٥هـ .
- الذريعة لمصنفات الشيعة لأغاييرك - النجف ١٩٣٦ م .
- ذيل الأمالي لأبي علي القالي . دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .
- ربط الشوارد في حل الشواهد لمحمد بن إبراهيم الحنبلي ، تحقيق د. شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية ، الطبعة الأولى.
- الرد على النحاة لابن مضا القرطبي ، تحقيق: د. شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف.
- الرسالة الشافية للخرجاني تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول (ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) دار المعارف بمصر .
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، دار المعارف بمصر.
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري تحقيق د. عائشة عبد الرحمن الطبعة الخامسة دار المعارف بمصر .
- رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها لأبي العباس المبرد (نوادر المخطوطات) تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري تحقيق محمد سليم الجندي بيروت .
- رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي تحقيق د. أحمد الخراط الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ دار القلم .

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د. أحمد فرحات الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ دار عمار الأردن .
- رغبة الآمل لسيد المرصفي الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ مطبعة النهضة بمصر .
- الروض الأنف للسهيلى تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- الروض الأنف للسهيلى تعليق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة ومطبعة النهضة .
- روضات الجنات للخونساري، تحقيق على الموسوي، دار الكتب الإسلامية طهران.
- الزاهر لابن الأنباري تحقيق حاتم الضامن ، دار الرشيد للنشر ، العراق ١٣٩٩هـ .
- زهر الأداب للحصري تحقيق زكي مبارك دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت لبنان الطبعة الرابعة .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم . للحسن اليوسي تحقيق د . محمد حجي ، ود . الأخضر ، دار الثقافة الدار البيضاء .
- الزهرة لأبي بكر الأصبهاني تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ مكتبة المنار الأردن .
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء لأبي البركات الأنباري تحقيق د. رمضان عبد التواب الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف الطبعة الثانية دار المعارف.
- سراح القارىء المبتدىء وتذكار المقرئ المنتهى لعلى بن عثمان القاصح ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ .

- شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون لجمال الدين بن نباته المصرى تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ١٤٠٦هـ ، منشورات المكتبة العصرية صيدا - بيروت .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د . حسن هندواى الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار القلم .
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوى تحقيق د. محمد الدالي دمشق ١٤٠٣هـ.
- سمط اللآلى لأبي عبيد البكري تحقيق عبد العزيز الميمنى الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ دار الحديث بيروت .
- سنن أبي داود مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة الإسلامية استانبول .
- سنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ مصطفى الحلبي .
- سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي عيسى البابي الحلبي ١٩٥٢هـ .
- سنن الدرامي للإمام عبد الله الدامي ، دار إحياء السنة النبوية القاهرة .
- سنن النسائي مصورة من الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- سنن النسائي (شرح السيوطي) دار إحياء التراث العربي .
- سير إعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة .
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه تحقيق د. عبد المنعم فائز الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار الفكر .
- شجر الدر لأبي الطيب اللغوى تحقيق محمد عبد الجواد دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م .
- شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي المكتبة التجارية للطباعة والنشر .
- شذا العرف في فن الصرف للحملاوى الطبعة السادسة عشرة ١٣٨٤هـ — ، مصطفى البابي الحلبي .

- شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السرافي تحقيق د. ياسين السواس الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - الدار المتحدة .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس تحقيق د. وهبة متولي سائلة الطبعة الأولى مكتبة الشباب بالقاهرة ١٤٠٥هـ .
- شرح أبيات سيبويه لابن السرافي تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث دمشق .
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى تحقيق عبد العزيز رباح ، ويوسف الدقاق دار المأمون للتراث دمشق الطبعة الأولى ١٩٨١ م .
- شرح اختيارات المفضل للتبريزي تحقيق د. فجر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
- شرح أدب الكاتب للجواليقي ، دار الكتاب العربي بيروت .
- شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق عبد الستار فراج مطبعة المدني القاهرة .
- شرح الأثموني على ألفية ابن مالك طبع دار احياء الكتب العربية .
- شرح الألفية لابن عقيل تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة السادسة عشرة دار الفكر بيروت .
- شرح الألفية لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن الناظم تحقيق د. عبد الحميد السيد دار الجليل .
- شرح الألفية للمكودي الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلية تحقيق د. علي الشوملي الطبعة الأولى مكتبة الخريجي ١٤٠٥هـ .
- شرح التحفة الوردية لعمر بن الوردى ، د. عبد الله الشلال مكتبة الرشد للنشر ١٤٠٩هـ .

- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد المختون الطبعة الأولى ١٤١٠هـ هجر للطباعة والنشر .
- شرح التصريف الملوكي لابن يعيش تحقيق د. فخر الدين قباوة الطبعة الأولى المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ .
- شرح ثلاثيات مسند الإمام احمد بن حنبل لمحمد السفاريني الحنبلي المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .
- شرح الجرجاوي على شواهد بن عقيل دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .
- شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلي تحقيق د. صاحب أبوجناح ١٤٠٠هـ — ، مؤسسة دار الكتب للطباعة .
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري ، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، دار المعارف
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي عالم الكتب بيروت .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية لجنة التأليف والنشر بالقاهرة ١٣٨٧هـ .
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٣٩٨هـ .
- شرح الشافية لعبد الله الشهير بنقره كاره (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) طبع سنة ١٣١١هـ عالم الكتب بيروت .
- شرح الشافية للحاربردي (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) طبع في سنة ١٣١٠هـ عالم الكتب بيروت .
- شرح الشافية للرضي تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزراف ، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ .

- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق عبد الغني الدقر الشركة المتحدة للتوزيع سوريا ١٤٠٤هـ .
- شرح شعر أمية بن أبي الصلت تقدم وتعليق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان .
- شرح شعر زهير لأبي العباس ثعلب تحقيق د. فخر الدين قباوة الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار الآفاق الجديدة .
- شرح الشواهد للعيني بهامش شرح الأشموني للألفية - دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
- شرح شواهد الإيضاح لابن برى تحقيق د. عيد مصطفى درويش الهيئة العامة لشؤون المطبعة المنبرية ١٤٠٥هـ .
- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٥هـ .
- شرح شواهد الكشف لمحّب الدين أفندي دار المعرفة والنشر بيروت ، بآخر الكشف للزحشري .
- شرح شواهد المغني للسوطي تصحيح وتعليق محمد الشنقيطي منشورات مكتبة الحياة بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق عدنان الدوري مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ .
- شرح العوامل المائة لخالد الأزهرى تحقيق د. البدرأوى زهران الطبعة الأولى ١٩٨٣م. دار المعارف بمصر .
- شرح عيون الإعراب لعلي الجاشعي تحقيق د . حنا حداد الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ مكتبة المنار الأردن .

- شرح عيون سيبويه لهارون المخرطي تحقيق عبد ربه عبد اللطيف الطبعة الأولى مطبعة حسان القاهرة . ١٤٠٤هـ .
- شرح الفريد لعصام الدين الإسفرايني تحقيق نور ياسين حسين الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- شرح الفصيح لجار الله محمود الزمخشري تحقيق د. إبراهيم بن عبد الله الغامدي، مطابع جامعة أم القرى ١٤١٧هـ .
- شرح فصيح ثعلب لأبي منصور الأصبهاني تحقيق عبد الجبار القراز الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ .
- شرح القصائد العشر للبريزي تحقيق فخر الدين قباوة الطبعة الرابعة منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠٠هـ .
- شرح قصيدة كعب بن مالك لابن هشام تحقيق د. محمد أبوناجي الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ مؤسسة علوم القرآن .
- شرح القصائد المشهورات للنحاس الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح قطر الندى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ مطبعة السعادة بمصر .
- شرح كتاب الحدود للفاكهي تحقيق د. المتولي الدميري ١٤٠٨هـ .
- شرح كتاب سيبويه للرماني قسم الصرف تحقيق د. المتولي الدميري ، مطبعة التضامن ١٤٠٨هـ .
- شرح الكافية لابن جماعة تحقيق د. محمد عبد المجيد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- شرح الكافية للرضي الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبد المنعم هريدي الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار المأمون للتراث .
- شرح كفاية المتحفظ لمحمد بن الطيب الفاسي تحقيق د. علي البواب الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار العلوم - الرياض .
- شرح اللوحة البدرية لابن هشام تحقيق د. هادي مطر مطبعة الجامعة بغداد ١٣٩٧هـ.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق د. فائز فارس الطبعة الأولى مطابع الكويت تايمز ١٤٠٤هـ .
- شرح ما يقع فيه التصحيف للعسكري تحقيق عبد العزيز أحمد الباي الحلبي بمصر ١٩٦٣م .
- شرح مختصر التصريف العزي لمسعود التفتازاني تحقيق د. عبد العال مكرم الطبعة الأولى ١٩٨٣م ذات السلاسل .
- شرح المعلقات للزوزني دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكريم المطبعة العصرية الكويت الطبعة الأولى ١٩٧٦م .
- شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي تحقيق مهدي عبيد جاسم ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مؤسسة الرسالة .
- شرح المقصور والممدود لابن دريد تحقيق ماجد الذهبي، وصالح الخيمي. دار الفكر دمشق ١٤٠٢هـ .
- شرح الوافية نظم الكافية لعثمان بن الحاجب تحقيق د. موسى العلي مطبعة النجف ١٤٠٠هـ .
- شرح مقامات الحريري للشريشي تحقيق أبي الفضل مطبعة المدني ١٩٧٣م .

- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد تحقيق أبي الفضل إبراهيم ١٩٦٧ م .
- شروح سقط الزند تحقيق مصطفى السقا وزملائه مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٦هـ .
- شعراء أمويون للدكتور نوري القيسي مطبعة جامعة الموصل ١٩٧٦ م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري تحقيق أحمد شاكر. دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٣٦٦هـ .
- شعر الأحوص الأنصاري لعادل سليمان ، الهيئة المصرية ١٩٧٧ م .
- شعر عبدة بن الطبيب للدكتور يحيى الجبوري دار التربية بغداد ١٩٧٤ م .
- شعر عمرو بن أحمـر الباهلي د.حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شعر عمرو بن شأس للدكتور يحيى الجبوري النجف ١٩٧٦ م .
- شعر هذبة بن الخشرم تحقيق د. يحيى الجبوري منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٧٦ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد السلسيلي تحقيق د. عبدالله الحسيني الطبعة الأولى ، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٦هـ .
- شفاء العليل في علم الخليل لمحمد بن علي المحلي تحقيق د. شعبان صلاح الطبعة الأولى ١٤١١هـ دار الجيل بيروت .
- شمس العلوم لنشوان الحميري ، عالم الكتب بيروت .
- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب بيروت .
- الصحابي لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر ١٩٧٧ م ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- الصبح المنير في شعر أبي بصير نشرة رودولف غابر فينا ١٩٢٧ م .

- الصحاح للجوهري تحقيق عبدالغفور عطار الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٣٩٩هـ .
- صحيح الأخبار لمحمد بن عبدالله بن بلهيد القاهرة ١٩٥١ م .
- صحيح الإمام البخاري المكتبة الإسلامية استانبول تركيا .
- صحيح مسلم تحقيق فؤاد عبد الباقي - الباي الحلبي ١٩٥٥ م .
- صحيح مسلم بشرح النووي الطبعة الثانية دار احياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢م.
- صفة الصفوة لابن الجوزي تحقيق محمود فاحوري دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ .
- الصنائع لأبي هلال العسكري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٦هـ .
- الضرائر للألوسي المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم. دار الأندلس للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- ضرورة الشعر للسيرافي تحقيق د. رمضان عبد التواب الطبعة الأولى دار النهضة العربية.
- طبقات الشافعية للأسنوي تحقيق عبدالله الجبوري دار العلوم ١٤٠٠هـ .
- طبقات الشافعية للسبكي تحقيق د. محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ .
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي. شرح محمد شاكر مطبعة المدني القاهرة. /
- الطبقات الكبرى لابن سعد دار صادر بيروت .

- طبقات المفسرين للداودي تحقيق علي محمد عمر مكتبة وهبة الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تحقيق محسن عياض، النجف ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبي الفضل إبراهيم دار المعارف الطبعة الثانية.
- الطرائف الأدبية للميمني مطبعة لجنة التأليف ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- الطراز ليحي العلوي، إشراف جماعة من العلماء دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠هـ.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد ١٩٧٧م.
- عبث الوليد شرح ديوان البحري لأبي العلاء المعري تعليق محمد عبد الله المدني. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ .
- العبر في خبر من غير للحافظ الذهبي تحقيق محمد زغلول الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ .
- العروض للأخفش سعيد بن سعدة تحقيق د. أحمد عبد الدايم عبدالله. المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٥هـ .
- عروض الورقة لأبي نصر إسماعيل الجوهري تحقيق د. صالح جمال بدوي مطبوعات نادي مكة الثقافي ١٤٠٦هـ .
- العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق د. علي المنصوري الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- العقد الفريد لأحمد بن عبد ربه شرحه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي .

- العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي شرح وتعليق محمد ناصر الدين الألباني
الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - بيروت .
- العمدة لابن رشيّق تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة دار الجيل للنشر
والتوزيع بيروت لبنان .
- عنوان الدراية لأبي العباس الغبريني تحقيق عادل نويهض - دار الآفاق الجديدة .
- العنوان في القراءات السبع لإسماعيل الأندلسي تحقيق د. زهير زاد، و خليل
العطية الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .
- عيار الشعر لابن طباطبا تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام - الطبعة الثالثة ،
منشأة المعارف بالاسكندرية .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د. عبدالله درويش، ود. مهدي
المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٨٦ هـ — ودار
الرشيد .
- عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة
الأولى ١٤٠٦هـ .
- غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي تحقيق د. نهاد صالح مطبعة التعليم
العالي بالموصل .
- الغاية في القراءات العشر للحافظ النيسابوري تحقيق محمد غياث الجنباز الطبعة
الأولى ١٤٠٥هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري عناية ح. برجستراسر دار الكتب
العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
- غريب الحديث لابن سلام المروى دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى
١٣٨٤هـ .

- غريب الحديث لابن قتيبة تحقيق د. عبد الله الجبوري العراق - وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي .
- غريب الحديث للحري تحقيق د. سليمان العايد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار المدني للطباعة والنشر .
- غريب الحديث للخطابي تحقيق عبد الكريم العزباوي دار الفكر دمشق ١٤٠٢هـ .
- غيث النفع في القراءات السبع للصفافسي بهامش سراح القاريء للمبتدىء .
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل ابراهيم، عيسى البابي الحلبي الطبعة الثانية .
- الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة تحقيق عبدالعليم الطحاوي، ومحمد علي النجار ١٣٨٠هـ .
- الفاضل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد تحقيق عبد العزيز الميمني .
- فتاوى شيخ الإسلام بن تيميه جمع وترتيب عبدالرحمن القاسم ، تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تصحيح عبدالعزيز بن باز، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير لمحمد بن علي الشوكاني ، الناشر محفوظ العلي ، بيروت .
- فرحة الأديب لأبي محمد الأسود الغندجاني تحقيق د. محمد علي سلطاني دار قتيبة للطباعة والنشر - دمشق .
- الفرق لثابت تحقيق د. حاتم الضامن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي تحقيق عبد الله الناصر دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

- الفروع لشمس الدين محمد بن مفلح ، راجعه عبد الستار أحمد فراج الطبعة الرابعة عالم الكتب .
- الفريدة في شرح القصيدة لابن الخباز الموصلي تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - مطبعة المدني .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد لحسين الهمداني - تحقيق فؤاد خيمر، وفهمي حسن النمر - الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق د. إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ .
- الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق د. محمود الطناحي ، عيسى الباي الحلبي.
- الفصول في العربية لابن الدهان تحقيق د. فائز فارس الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - مؤسسة الرسالة .
- الفصول والغايات للمعري نشر محمود زناتي - القاهرة .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل العلائي تحقيق د. موسى الشاعر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ دار البشر للنشر والتوزيع .
- فصيح ثعلب تحقيق د. عاطف مذكور دار المعارف ، الناشر دار المعارف القاهرة.
- فضل الخيل للحافظ الدمياطي الطبعة الأولى حلب ١٣٤٩هـ، بعناية محمد راغب الطباخ .
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي تحقيق مصطفى السقا وآخرين الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـ .
- الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوى طبانة الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ دار الرفاعي الرياض .

- الفهرست لابن النديم دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- فهرسة ابن خير الأشييلي عناية فرنستكة زيددين وتلميذه خليان طرغوه الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي تحقيق د. أسامة الرفاعي مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٣هـ .
- الفوائد، لابن القيم تحقيق أحمد راتب عرموش دار النفائس الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي د. إحسان عباس دار صادر بيروت .
- القاموس المحيط للفيروز أبادي دار الفكر بيروت .
- القسطاس المستقيم لجار الله محمد بن عمر الزمخشري تحقيق د. بهجة باقر الحسيني مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٩م .
- قطب السرور لابراهيم بن القاسم ، تحقيق أحمد الجندي ، دمشق ١٩٦٩ م .
- القطع والانتاف لأبي جعفر النحاس تحقيق د. أحمد العمر مطبعة العاني بغداد ١٣٩٨هـ .
- القوافي للتونحي تحقيق د. عوني عبدالرؤوف الطبعة الثانية ١٩٧٨م مكتبة الخانجي .
- الكافي لأبي عبد الله الرعيني الأندلسي - بهامش المكرر الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ . مصطفى البابي الحلبي .
- الكامل للمبرد تحقيق محمد أحمد الدالي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — مؤسسة الرسالة .
- الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ .
- الكتاب لسبويه الطبعة الأولى المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦هـ .

- كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من القرى وما بنيت عليها من الأشجار وما فيها من المياه - لعرام بن الأصبع السلمي - تحقيق عبد السلام هارون ضمن نواد المخطوطات - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
-
- كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشككة الإعراب) تحقيق د. محمود الطنحاحي مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزجاجي ، دار المعرفة بيروت.
- كشف المشكل لعلني بن سليمان اليميني تحقيق د. هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ مطبعة الإرشاد - بغداد .
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي القيسي تحقيق د. محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار العلوم الحديثة بيروت لبنان .
- كثر الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت هذبه أبو زكريا يحيى التبريزي ، وقف على طبعه لويس اليسوعي ، دار الكتاب الإسلامي القاهرة .
- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية لمحمد الأهدل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- الكوكب الدرري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لجمال الدين الأسنوي تحقيق د. محمد حسن عواد الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ دار عمار للنشر والتوزيع .

- اللامات للزجاجي تحقيق مازن المبارك دار الفكر الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير مكتبة القدسي ١٣٦٩ هـ .
- لباب الآداب لأسامة بن منقذ تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب السلفية نشرت عن الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ .
- لباب الإعراب لمحمد الإسفرائيني تحقيق بهاء عبدالرحمن ، دار الرفاعي للنشر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- لحن العامة لأبي بكر الزبيدي تحقيق عبد العزيز مطر الطبعة الأولى ، دار المعارف ١٩٨١م.
- اللزوميات لأبي العلاء المعري تحقيق أمين عبد العزيز الخانجي مكتبة الخانجي .
- لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط - دار لسان العرب بيروت.
- لسان الميزان لأحمد بن حجر العسقلاني مؤسسة الأعلى للمطبوعات الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .
- لطائف الأخبار وتذكرة اولى الأبصار للقاضي أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي تحقيق د. علي البواب - دار عالم الكتب للطباعة والنشر الرياض ١٤١٣هـ .
- لطائف اللطف لأبي منصور الثعالبي تحقيق د. عمر الأسعد ، دار المسيرة بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
- لطائف المعارف لأبي منصور الثعالبي تحقيق محمد إبراهيم سليم - دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة .
- اللمع لابن جني تحقيق د. حسين محمد شرف ، عالم الكتب القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧هـ .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ دار العلم للملايين .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد لأبي العباس الميرد تحقيق د. أحمد أبو رعد الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري تحقيق أحمد حسن بيج الطبعة الأولى ١٤١٧هـ دار الكتب العلمية - بيروت .
- المؤلف والمختلف للآمدي تعليق د. كرنكو مكتبة القدس الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- المأثور لأبي العميثل تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ مكتبة النهضة المصرية .
- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي تحقيق ماجد حسن الذهبي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار الفكر - دمشق .
- ما بنته العرب على فعال لأبي الفضل الحسين الصغاني تحقيق د. عزة حسن ، المجمع العلمي العربي - دمشق ١٣٨٣ هـ .
- ما تلحن فيه العامة للكسائي تحقيق د. رمضان عبدالنواب مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ما جاء على فعال للمعري تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

- ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي تحقيق ماجد الذهبي دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز تحقيق محمد زغلول ومحمد هداره ، دار بورسعيد .
- ما ينصرف ومالا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج تحقيق هدى قراعة ، القاهرة ١٣٩١هـ.
- مبادئ اللغة لأبي عبد الله محمد الخطيب الإسكافي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- المبدع في التصريف لأبي حيان النحوى الأندلسي تحقيق د. عبد الحميد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع .
- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد الأصبهاني تحقيق سبيع حمزة حاكمي الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ، دار الفيلة للثقافة الإسلامية .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جنى تحقيق د. حسن هنداوي الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ دار القلم ، دمشق .
- المثلث لابن السيد البطليوسي تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي دار الرشيد ١٤٠١هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير تحقيق د. أحمد الحوفي ود. طبانة. الطبعة الثانية ، دار الرفاعي .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة تعليق محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الخامسة دار المعارف .
- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، مكتبة الخانجي .

- المجتني لأبي بكر بن دريد الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ، دار الفكر دمشق .
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٩٣م.
- مجموعة المعاني مطبعة الحوائب ١٣٠١هـ .
- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس تحقيق زهير سلطان الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- المحاسن والمساوىء لإبراهيم البيهقي دار بيروت للطباعة والنشر .
- محاضرات الأدباء للحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، دار الحياة بيروت ١٩٦١م.
- محاضرات الأدباء للحسين بن محمد الراغب الإصفهاني تحقيق د. رياض عبد الحميد مراد الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ دار صادر بيروت .
- الخبر لابن حبيب. حيدر آباد ١٩٤٢ م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح بن جني تحقيق علي النجدي ناصف وزميلييه الطبعة الثانية ، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبدالحق بن عطية ، تحقيق عبدالسلام عبدالشافى محمد. الطبعة ١٤١٣هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده. الباى الحلبي بمصر .
- المحلّي في وجوه النصب لأبي بكر أحمد البغدادي تحقيق د. فائز فارس الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ مؤسسة الرسالة دار الأمل .
- المحدثون من الشعراء للقفطي تحقيق حسن معمر منشورات دار اليمامة .
- المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا الطبعة الأولى الحسينية سنة ١٣٢٥هـ .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه مكتبة المتنبي القاهرة .

- مختصر في العروض للإمام الصغاني تحقيق يوسف على بديوي مكتبة التربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان ١٤١٠هـ .
- المخصص لأبي الحسن على بن سيده. دار الفكر بيروت .
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري تحقيق د . طارق الجنابي الطبعة الأولى مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨ م .
- المذكر والمؤنث لابن التستري تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ مكتبة الخانجي .
- المذكر والمؤنث لابن جنى تحقيق د . طارق نجم عبدالله ، دار البيان العربي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- المذكر والمؤنث للفراء تحقيق د. رمضان عبد التواب مكتبة التراث القاهرة ١٩٧٥ م.
- المذكر والمؤنث للمبرد تحقيق د. رمضان عبد التواب ، ود. صلاح الدين الهادي مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة ١٩٧٠ م .
- مرآة الجنان لعفيف الدين اليافعي اليمني تحقيق عبدالله الجبوري مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب. تحقيق أبي الفضل إبراهيم مصر ١٩٥٥ م .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لياقوت ، تحقيق على محمد البجاوي دار المعرفة الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ .
- المرتجل لابن الخشاب طبع دمشق سنة ١٩٧٢ م .
- المرتجل للصغني تحقيق د. أحمد ضات. ط الأولى ١٤٠٩هـ جامعة أم القرى.
- المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات لابن الأثير الجزري تحقيق د. فهمي سعد الطبعة الأولى ١٤١٢هـ عالم الكتب .

- مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن علي المسعودي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ .
- المزهري في علوم اللغة للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوي ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن هشام الأنصاري ت . د. عبدالفتاح الحموز. طه ١٤٠٥هـ دار عمان الأردن .
- مسائل خلافة في النحو لأبي البقاء العكبري تحقيق د. محمد خضر الحلواني الطبعة الثانية دار المأمون للتراث .
- المسائل العسكرية في النحوى لأبي علي الفارسي تحقيق د. علي جابر المنصوري الطبعة الثانية ١٩٨٢ م مطابع الجامعة بغداد .
- مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري
- المسائل المثورة لأبي علي الفارسي تحقيق مصطفى الحادري مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د . محمد كامل بركات دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- المسلسل في غريب لغة العرب لأبي الطاهر محمد بن يوسف التيمي تحقيق محمد عبد الجواد وإبراهيم البساطي مكتبة الخانجي .
- مسند الإمام أحمد دار صادر .

- المشترك وضعاً المفترق صقعا لياقوت الحموى الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - عالم الكتب.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق ياسين السواسي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
- المشوف المعلم لأبي البقاء العكبري تحقيق ياسين السواسي، دار الفكر دمشق ١٤٠٣هـ.
- المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - مكتبة الخانجي .
- المعارف لابن قتيبة تحقيق د . ثروت عكاشة الطبعة الرابعة دار المعارف .
- معاني أبيات الحماسة لأبي عبدالله النمري تحقيق د . عبدالله عسيان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - مطبعة المدني .
- معاني الحروف للرمانى تحقيق د . عبدالفتاح شلبي الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ، دار الشروق .
- معاني القرآن للأخفش تحقيق د . فائز الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د. عبدالجليل شلبي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - عالم الكتب .
- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق محمد الصابوني الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- معاني القرآن للفراء الطبعة الثانية ١٩٨٠م - عالم الكتب .
- المعاني الكبير لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري - دار الكتب العلمية بيروت .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي المكتبة التجارية - مصر ١٣٦٧هـ .

- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ١٤٠٤هـ .
- معجم الشعراء للمرزباني تعليق د . ف . كرنكو الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ —
مكتبة القدس، دار الكتب العلمية بيروت .
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون الطبعة الأولى مكتبة الخانجي ١٩٧٢م.
- معجم شواهد النحو للدكتور حنا حداد دار العلوم للطباعة والنشر الرياض
١٤٠٤هـ.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة مكتبة المثنى بيروت ودار إحياء التراث العربي
بيروت .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله البكري ، تحقيق مصطفى
السقا. عالم الكتب بيروت .
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين بن فارس تحقيق عبدالسلام هارون ، دار
الكتب العلمية إيران قم .
- العرب للجواليقي تحقيق أحمد شاكر مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى .
- معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي تحقيق محمد سيد جاد الحق الطبعة
الأولى ، دار الكتب الحديثة مطبعة الاستقلال الكبرى .
- المعمرن والوصايا لأبي حاتم السجستاني تحقيق عبدالمنعم عامر البابي .مصر
١٩٦١م.
- المعيار في أوزان الأشعار لابن السراج الشتريني تحقيق محمد الدايدة دمشق
١٩٧١م .
- المغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي ، د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية
دار المعارف .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين بن هشام الأنصاري الطبعة الثانية ١٩٦٩م دار الفكر .
- مفتاح السعادة لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده تحقيق كامل بكر وعبد الوهاب النور، دار الكتب الحديثة .
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ضبط نعيم زرزور الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة للطباعة والنشر .
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري الطبعة الثانية دار الجليل .
- المفضليات للمفضل الضبي تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون الطبعة السابعة دار المعارف .
- المفتاح في الصرف لعبدالقاهر الجرجاني تحقيق د. علي توفيق الحمد الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مؤسسة الرسالة .
- المقاصد النحوية للعيني بهامش خزانة الأدب المطبعة الأميرية ببولاق الطبعة الأولى .
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني د. كاظم المرجان .
- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة عالم الكتب بيروت .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى الجزولي تحقيق د. شعبان محمد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ القاهرة .
- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري مطبعة العاني بغداد الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .
- المقصور والممدود لابن السكيت تحقيق د. محمد محمد سعيد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ مطبعة الأمانة مصر .

- المقصور والممدود لابن ولاد عناية محمد النعساني الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ — ،
مطبعة السعادة بمصر .
- المقصور والممدود للفراء تحقيق عبدالإله نبهان ومحمد خير البقاعي ، دار قتيبة
١٤٠٣هـ .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع تحقيق د . سلطان علي الحكمي
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- الممتع في التصريف لابن عصفور الاشيلي الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ منشورات
دار الآفاق الجديدة — بيروت .
- الممدود والمقصود لأبي الطيب الوشاء تحقيق د. رمضان عبدالتواب مكتبة
الخانجي ١٩٧٩ م .
- المنازل والديار لأسامة بن منقذ المكتب الإسلامي دمشق ١٣٨٥هـ .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني دار
المصحف دمشق ١٤٠٣هـ .
- مناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري (حاشية علي شرح النقره
كار) عالم الكتب .
- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل تحقيق د . محمد العمري الطبعة
الأولى ١٤٠٩هـ .
- المنتخب والمختار في النوادر والأشعار لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور
تحقيق د. عبد الرزاق حسين الطبعة الأولى ١٤١٥هـ دار عمار للنشر
والتوزيع.
- المنتظم لابن الجوزي. حيدرآباد ١٣٥٧هـ.
- منشور الفوائد لأبي البركات الأنباري تحقيق د.حاتم الضامن الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ مؤسسة الرسالة .

- المنجد في اللغة لأبي الحسن على المشهور بكراع تحقيق د. أحمد مختار عمر ،
وضاحي عبد الباقي ١٣٩٦هـ .
- منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية لعبدالله يحيى الشعبي - دار
الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- المنصف شرح تصريف المازني لأبي الفتح بن جني تحقيق إبراهيم مصطفى،
وعبدالله أمين الطبعة الأولى ١٢٧٣ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- من غاب عنه المطرب لأبي منصور الثعالبي تحقيق د . النبوى شعلان الطبعة
الأولى ١٤٠٥هـ مطبعة المدني .
- منهاج البلغاء لحازم القرطاجني تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة ، تونس
١٩٦٦ م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي تحقيق
جليز رنيوهافن ١٩٤٧هـ .
- مهارة الكلّتين وذات الحلتين لبهاء الدين ابن النحاس تحقيق د. تركي العتيبي
الطبعة الأولى ١٤١٤هـ مطبعة المدني .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني عنيت بنشره جمعية الكتب
العربية المطبعة السلفية لمجد الدين الخطيب .
- موطأ الإمام مالك رواية يحيى الليثي عناية أحمد راتب عرموش دار النفائس
للطباعة والنشر الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبدالله محمد الذهبي تحقيق على محمد
البجاوى. دار المعرفة .
- الميسر والقдах لابن قتيبة نشر محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية القاهرة
١٣٨٥هـ .
- النبات لأبي حنيفة الدينوري ، بيروت ١٩٧٤ م .

- النبات للأصمعي تحقيق عبدالله الغنيم مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .
- نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد بن محمد الدلائي تحقيق د. مصطفى العربي. مطابع الثورة للطباعة والنشر بنغازي .
- نتائج الفكر لعبد الرحمن السهيلي تحقيق د. محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، مصورة عن طبعة دار الكتب .
- نزهة الأعين النواظر لأبي الفرج بن الجوزي تحقيق د. عبدالكريم الراضي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة المدني .
- نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس لعباس بن علي الموسوي تقدم محمد الخرسان النجف المطبعة الحيدرية ١٣٨٧هـ .
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني تحقيق د. السيد محمد درويش الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- نسب الخيل في الجاهلية والإسلام لابن الكلبي هشام محمد السائب تحقيق د. نوري القيس، ود. حاتم الضامن ، مطبعة المجمع العلمي العراق .
- نسب قريش لأبي عبدالله الزبيري عناية ا.ليفى بروفنسال الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .
- النشر في القراءات العشر للحافظ محمد بن محمد بن الجزري مراجعة علي محمد الضباع دار الكتب العلمية - بيروت .
- نصب الراية لأحاديث الهادية لجمال الدين عبدالله الزيلعي الطبعة الثانية .
- نظام الغريب في اللغة لعيسى الحميري تحقيق محمد الأكوع الحواي دار المأمون للتراث دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

- النكت في تفسير كتاب سيويه ليوسف الأعلم الشتمري ت . زهدي سلطان
الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - معهد المخطوطات العربية .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد التلمساني ، دار صادر
١٣٨٨هـ .
- نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيده معمر بن المثنى عناية المستشرق بيفان مكتبة
المثنى بغداد .
- نقائض جرير والأخطل لأبي تمام ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان المطبعة
الكاثوليكية بيروت ١٩٢٢هـ .
- نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي دار
الكتب العلمية بيروت .
- نقعة الصديان فيما جاء على فعلان للصغاني تحقيق د. علي البواب ، مكتبة
المعارف الرياض ١٤٠٢هـ .
- النكت في إعجاز القرآن للرماني تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول (ثلاث
رسائل في إعجاز القرآن) دار المعارف بمصر .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عبد
الحسان الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي المطبعة الجمالية مصر
١٣٢٩هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر للمبارك بن محمد بن الأثير تحقيق طاهر محمد
الزاوي ود. محمد الطناحي المكتبة الإسلامية .
- نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد بن عبد الوهاب النويري القاهرة مؤسسة
الرسالة المصرية للتأليف والترجمة ١٣٧٤هـ .

- نهاية الراغب في شرح عروض بن الحاجب لجمال الدين عبدالرحمن الأسنوي تحقيق د. شعبان صلاح دار الجليل بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري الطبعة الأولى ١٤٠١هـ — دار الشروق بيروت .
- نوادر المخطوطات تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ — شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب لمحمد الموصلي القبيصي تحقيق د. محسن العميري الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ — دار التراث مكة المكرمة .
- هدى مهارة الكتلتين وجلالات الحلتين لبهاء الدين بن النحاس تحقيق د. تركي العتيبي مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي مكتبة المثنى بيروت ، مصورة عن طبعة استنبول ١٩٥٥ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي تحقيق د. عبد العال مكرم دار البحوث العلمية الكويت .
- الوافي بالوفيات لخليل الصفدي الطبعة الثانية سنة ١٣٨١هـ .
- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ — دار الفكر دمشق .
- الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري تحقيق د. علي البواب دار العلوم للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- الوحشيات لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي تحقيق عبدالعزيز الميمني - دار المعارف ١٩٦٣ م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومة علي الجرجاني تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعلى البحار، المكتبة العصرية بيروت .

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر .
- وقعة صفين لنصر بن مزاحم تحقيق عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٣٨٢هـ .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي تحقيق د. مفيد قميحة الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية بيروت .

الحادي عشر : فهرس الدراسة

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم عميد البحث العلمي
٧	المقدمة
١١	التمهيد
١٣	أبو علي الفارسي
١٣	اسمه ومولده ، ونشأته ورحلاته
١٤	أقوال العلماء عنه وآراؤهم فيه
١٧	شيوخه
١٩	تلاميذه
٢٣	مؤلفاته
٢٦	وفاته
٢٨	التكملة
٢٨	موضوعه
٢٩	مصادر التكملة
٣١	التكملة المطبوع
٣٢	أثر أبي علي فيمن بعده
٣٥	اهتمام العلماء بالإيضاح والتكملة
٤٠	عبد القاهر الجرجاني
٤٠	اسمه ولقبه وكنيته

الصفحة	الموضوع
٤٠	مولده
٤١	نشأته ورحلاته
٤١	شيوخه
٤٢	منزله العلمية
٤٤	رأي العلماء فيه
٤٤	شعره
٤٧	مؤلفاته
٥١	وفاته
٥٣	الفصل الأول
٥٤	طريقة الجرجاني في الشرح
٥٥	أسلوبه
٥٩	مصادره المباشرة
٦٠	مصادره غير المباشرة
٦٢	شواهد
٦٢	أولا : القرآن الكريم
٦٥	ثانيا : الحديث
٦٦	ثالثا : مأثور العرب وكلامهم
٦٧	رابعا : الشعر
٧٤	القياس
٧٩	اعتماده على التعليل

الصفحة	الموضوع
٨٢	الاتجاه الصرفي واللغوي عنده
٨٤	موقفه من صاحب التكملة موافقة ومخالفة
٨٥	اجتهاداته
٩٢	أثره فيمن بعده
٩٧	الفصل الثاني
٩٨	أبو عثمان المازني
٩٨	نسبه
٩٨	شيوخه
٩٩	تلاميذه
٩٩	مؤلفاته
٩٩	وفاته
١٠٠	تصريف المازني
١٠٢	المنهج
١٠٥	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في المنهج
١٠٥	أوجه الاتفاق والاختلاف
١٠٦	أسلوبه
١١٢	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الأسلوب
١١٤	مصادر ابن جني المباشرة
١١٦	مصادره غير المباشرة
١٢٢	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في المصادر

الصفحة	الموضوع
١٢٢	أوجه الاتفاق والاختلاف
١٢٤	الشواهد
١٣١	أولا : القرآن الكريم
١٣١	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف لابن جني في الشواهد من القرآن الكريم
١٣١	ثانيا : الحديث
١٣٥	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الشواهد من الحديث
١٣٦	شواهد ابن جني الشعرية
١٣٩	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الشواهد الشعرية
١٣٩	ثالثا : شواهد ابن جني من مآثور العرب وكلامهم
١٤١	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الاستشهاد بمآثور العرب وكلامهم
١٤١	التعليل
١٤٦	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في العلل
١٤٧	القياس
١٥٠	موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في القياس
١٥١	الخاتمة - نتائج الدراسة
١٥٥	التحقيق

الموضوع	الصفحة
توثيق نسبة الشرح إلى الجرجاني	١٥٦
منهج التحقيق	١٥٧
وصف النسخ	١٥٩
صور من المخطوطات	١٦٧

الثاني عشر: فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٨١	مقدمة أبي علي الفارسي
١٨٢	تعريف النحو
١٨٦	باب حكم الساكنين إذا التقيا
١٨٦	باب الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ولم يكن الحرفان الساكنان مثلين
٢١٦	باب التقاء الساكنين من كلمتين
٢٢٤	باب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج والأول منهما حرف لين
٢٣٠	باب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها
٢٣٥	باب همزة الوصل
٢٤٥	باب لحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر
٢٥٨	باب أحكام الحروف التي يوقف عليها
٢٧٦	باب الوقف على الاسم المعتل
٢٧٧	باب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف
٢٨٣	باب الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء
٢٩٤	باب الوقف على الأسماء المكنية
٣١٠	باب الزيادة التي تلحق مَنْ في الوقف إذا كنت مستفهما عن نكرة
٣٢٢	باب تخفيف الهمز
٣٣٨	باب تخفيف الهمزة المتحركة إذا ما كان قبلها متحركا
٢٤٤	باب الهمزتين إذا التقتا

الصفحة	الموضوع
٣٥٤	باب التثنية والجمع الذي على حدها
٣٦٤	باب تثنية ما كان آخره همزة من الأسماء
٣٧٢	باب الجمع الذي على حد التثنية
٣٨٨	باب تثنية الأسماء المبهمة وجمعها
٣٩١	باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم
٤٠٧	باب النسب
٤١٧	باب ما اطرده التغيير فيه من الأسماء في النسب
٤٢٨	باب الإضافة إلى ما كان آخره ياء قبلها كسرة
٤٣٤	باب مما يطرده فيه الحذف في النسب
٤٣٧	باب النسب إلى ما كان لامه ياء أو واوا ما قبلها ساكن
٤٤٧	باب النسب إلى ما كان من الأسماء آخره همزة
٤٥٢	باب الإضافة إلى ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة
٤٥٩	باب النسب إلى ما يحذف من آخره
٤٦٨	النسب إلى المضاف
٤٧١	باب النسب إلى الجمع
٤٧٧	باب العدد
٥٠٢	باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد
٥٠٧	باب من العدد
٥١٧	باب المقصور والممدود
٥٥٠	باب المذكر والمؤنث

الصفحة	الموضوع
٥٧٨	باب أسماء المؤنث
٥٨٦	باب لحاق علامة التأنيث بالأسماء
٦٠١	هذا باب فعلى التي لاتكون مؤنث أفعل وما أشبهها مما يختص ببناء التأنيث ولا تكون ألفها إلا له
٦٠٨	باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفا من الأبنية المشتركة للتأنيث وغيره
٦١٧	باب ما جاء على فعلى
٦٢٥	باب ألف التأنيث التي تلحق قبلها ألف فتقلب الآخرة منهما همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة
٦٦٨	باب ما كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مذكرا
٦٧٧	باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات
٧٠٥	باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقي الذي لأنشاء ذكر
٧١٣	باب دخول التاء الاسم فرقا بين الجمع والواحد منه
٧٣١	باب ما دخله هاء التأنيث وهو اسم مفرد لا هو واحد من جنس
٧٣٦	باب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث
٧٣٩	باب ما جاء من الجمع على مثال مفاعل فدخلته تاء التأنيث
٧٤٤	باب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به

الصفحة	الموضوع
٧٩٩	باب الأسماء التي تذكر وتؤنث
٨١٢	باب جمع التكسير
٨١٦	باب جمع الأسماء الثلاثية التي لازيادة فيها
٨٤٤	باب جمع ما لحقته تاء التأنيث من الأبنية التي على ثلاثة أحرف
٨٦٣	باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تخص آحادها منها بإلحاق الهاء بها
٨٧٤	هذا باب ما جاء من الأسماء المحذوف منها
٨٨٩	باب تكسير ما كان على أربعة أحرف ثالثة حرف مد لغير الإلحاق
٨٩٧	باب ما كان من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف مؤنثا ولم تلحقه علامة التأنيث
٩٠١	باب ما لحق آخره من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف علامة التأنيث
٩٠٥	باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال فاعل
٩١٠	باب جمع ما كان في آخره ألف التأنيث أو الهمزة المنقلبة عنها
٩١٧	باب تكسير بنات الأربعة
٩٢٠	باب ما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل
٩٢٤	باب جمع الجمع
٩٢٨	هذا باب ما جعل الاثنان فيه على لفظ الجمع
٩٣٣	هذا باب ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجمع

الصفحة	الموضوع
٩٣٩	باب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل
٩٤١	هذا باب تكسير الصفة للجمع . باب ما كان منه على ثلاثة أحرف
٩٥٢	باب تكسير ما كان من الصفات على أربعة أحرف مما ليس بملحق ولا على وزنه
٩٦٩	باب ما جمع على معناه دون لفظه
٩٧٣	باب ما جاء على أربعة أحرف ملحقا أو على وزن الملحق
٩٧٩	باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة أحرف
٩٩١	باب التصغير
٩٩٧	باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف
١٠٠٦	باب تحقير ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة
١٠١١	باب تصغير ما لحقته علامة التأنيث
١٠١٨	باب تحقير ما كان آخره ألفا ونونا زائدتين
١٠٢٣	باب ما تجتمع فيه زيادتان من بنات الثلاثة فتحذف إحداهما بعينها دون الأخرى
١٠٣٢	باب الزائدتين اللتين إذا اجتمعتا في بنات الثلاثة حذفت أيهما شئت
١٠٣٥	باب تحقير بنات الأربعة
١٠٣٨	باب تحقير الجمع
١٠٤٥	باب تحقير الترحيم

الصفحة	الموضوع
١٠٤٩	باب تحقير الأسماء المبهمة
١٠٥٧	باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها وأسماء الأمكنة والأزمنة المأخوذة من ألفاظها
١٠٦١	باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرهما
١٠٧٢	باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرهما
١٠٩٥	باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة من غير أن تكون بها على وزن بنات الأربعة
١١١٩	فصل في مطاوع هذه الأفعال التي مضت
١١٢٦	باب الفعل الرباعي
١١٢٩	باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر والزمان والمكان
١١٤٠	باب الإمالة
١١٥٠	باب ما يمنع الألف من الحروف المستعلية
١١٥٧	باب أحكام الراء في الإمالة
١١٦٥	باب ذكر عدة حروف الأسماء والأفعال
١١٨٠	باب علم حروف الزيادة
١٢٠١	باب زيادة الألف
١٢١٥	باب زيادة الياء
١٢٢١	باب زيادة الواو
١٢٢٦	باب زيادة الميم

الصفحة	الموضوع
١٢٥٧	باب زيادة النون
١٢٦٩	باب زيادة التاء
١٢٧٣	باب زيادة الهاء
١٢٩١	باب إبدال الحروف بعضها من بعض
١٣٣٦	باب أحكام حروف العلة إذا كان حرف منها في اسم أو فعل وأقسامها
١٣٤٩	باب ما كان معتل الفاء
١٣٦٢	باب ما بني من هذا الباب على مثال افتعلت
١٣٧٠	باب ما كانت فائؤه همزة
١٣٧٦	باب ما كان حرف العلة فيه ثانيا عينا
١٣٧٩	باب ما دخلت عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف
١٤٠٣	باب أسماء الفاعل والمفعول من هذه الأفعال
١٤٣٢	باب ما تتم فيه الأسماء لسكون ما قبل حرف العلة أو بعده أو لأن السكون اكتنفه
١٤٤٩	باب ما يعل ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف
١٤٦٠	باب ما يقلب فيه الواو ياء
١٤٧٩	باب التكسير في هذه الأسماء المعتلة العين للجمع
١٤٨٧	باب ما كان اللام منه همزة والعين واوا أو ياء
١٤٩٧	باب ما كانت اللام فيه واوا أو ياء
١٥٣٤	باب ما تقلب فيه الياء إذا كانت لاما واوا

الصفحة	الموضوع
١٥٥٨	باب ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لام
١٥٧٠	باب التضعيف في بنات الياء والواو
١٦٠٤	باب الإدغام
١٦٥١	باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربها
١٦٧٣	باب النون في الإدغام وغيره
١٦٨١	باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا
١٧٠٣	فهرس الآيات القرآنية
١٧٢٣	فهرس الأحاديث
١٧٢٥	فهرس الأقوال والأمثال
١٧٢٩	فهرس الأشعار
١٧٥٩	فهرس الأعلام
١٧٧١	فهرس الجماعات
١٧٧٢	فهرس الأماكن
١٧٧٥	فهرس اللغة والأبنية
١٩٦٥	فهرس المصادر التي رجع إليها المؤلف
١٩٦٧	فهرس أهم مصادر ومراجع البحث
٢٠٢٣	فهرس الدراسة
٢٠٢٩	فهرس الكتاب